

(نورست الجزء الرابع من حاشية رد المختار على الدر المختار لعلامه السيد محمد أمين المعروف بابن عابدين) *

صفحة	كتاب البيوع	صفحة
٠٢	مطلب في تعريف المال والملك والمتقوم	٤٢
٠٣	مطلب في بيع المصكوك والموقوف	٤٣
٠٤	مطلب شرائط البيوع انواع اربعة	٤٣
٠٥	مطلب القبول قد يكون بالفعل وليس من صور	٤٤
٠٦	النعاطي	٤٤
٠٧	مطلب في حكم البيع مع الهزل	٤٥
١١	مطلب البيع بالتعاطي	٤٥
١٢	مطلب في بيع الاستجرار	٤٦
١٤	مطلب في بيع الحمامكية	٤٨
١٤	مطلب في العرف الخاص والعام	٤٩
١٤	مطلب في التزول عن الوظائف بحال	٥٠
١٥	مطلب في خلوا الحوائت	٥١
١٦	مطلب في المصكوك	٥١
١٨	مطلب في بيان شد المسكة	٥٨
١٨	مطلب في انعقاد البيع باللفظ واحد من	٦٠
١٩	الجانين	٦٠
١٩	مطلب في بيان ما يوجب اتحاد الصفقة	٦٠
٢٠	وتفريقها	٦٢
٢٠	مطلب ما يطل الايجاب سبعة	٦٣
٢٢	مطلب في الفرق بين الاثمان والمبيعات	٦٨
٢٣	مطلب في التأجيل الى اجل مجهول	٧١
٢٤	مطلب منهم في احكام النقود اذا كسدت	٨٠
٢٦	او انقطعت او غلت او رخصت	٨٣
٢٦	مطلب باعتبار الثمن في مكان العقد وزمنه	٨٤
٢٩	مطلب منهم في حكم الشراء بالقروش في زماننا	٨٥
٣١	مطلب البيع بالرقم	٨٦
٣٣	مطلب المتبرع ما وقع عليه العقد وان ظن	٨٦
٣٦	البائع او المشتري انه اقل او اكثر	٨٦
٣٧	فصل فيما يدخل في البيع تبعا وما لا يدخل	٨٩
٣٧	مطلب كل ما دخل تبعا لا يتأمله شيء من الثمن	٨٩
٣٧	مطلب المجتهد اذا استدل بحديث كان صحيحا	٨٩
٣٧	مطلب في حمل المطلق على المقيد	٨٩
٣٨	مطلب في بيع الثمر والزرع والشجر مقصودا	٨٩
٤٠	مطلب فساد المتضمن يوجب فساد المتضمن	٩٠
٤٢	مطلب في حبس المبيع لقبض الثمن وفي خلاه	٩٠
	وما يكون قبضا	
	مطلب فيما يكون قبضا للمبيع	
	مطلب في شروط التخلية	
	مطلب اشترى دارا ما جورة لا يطالب بالثمن	
	قبل قبضها	
	مطلب اشترى شيئا ومات مفسا قبل قبضه	
	فالبايع احق	
	باب خيار الشرط	
	مطلب في خلاه بعض المبيع قبل قبضه	
	مطلب المواضع التي يصح فيها خيار الشرط	
	والتي لا يصح	
	مطلب خيار القدر	
	مطلب في المقبوض على سوم الشراء	
	مطلب المقبوض على سوم الظر	
	مطلب في الفرق بين القيمة والثمن	
	مطلب في خيار التمين	
	مطلب فيما لو اختلفا في الخيار أو في مضيه	
	أو في الاجل أو في الاجازة أو في تعيين المبيع	
	مطلب اشترى جارية على أنها بكر ثم اختلفا	
	مطلب البيع لا يطل بالشرط في ٣٢ موضعا	
	باب خيار الرؤية	
	مطلب الاعشى كالصبر الا في مسائل	
	باب خيار العيب	
	مطلب في انواع زيادة المبيع	
	مطلب فيما لو اكل بعض الطعام	
	مطلب يرجح القياس	
	مطلب وجد في الخطة ترابا	
	مطلب لا يرجع البائع على بائعه بنقصان	
	العيب	
	مطلب مهم قبض من غريمه دراهم فوجدها	
	زيوفا فردا عليه بلا قضاء	
	مطلب فيما لا يطاع عليه الا النساء	
	مطلب يختلف المشتري انه لم يفعل مسقطا لخيار	
	العيب	
	مطلب في تخيير المشتري اذا استحق بعض المبيع	
	مطلب فيما يكون رضى بالعيب	

٩٠	مطلب فيما يكون رضى بالعيب ويمنع الرد	١٢٠	مطلب في البيع بشرط فاسد
٩٢	مطلب مهم في اختلاف البائع والمشتري في عدد المقبوض أو قدره أو صفته	١٢٠	مطلب في الشرط الفاسد اذا ذكر بعد العقد أو قبله
٩٤	مطلب الاصل للامام محمد من كتب ظاهر الرواية وكافي الحاكم جمع فيه كتب ظاهر الرواية	١٢٥	مطلب رد المشتري فاسدا الى بائعه فلم يقبله
٩٥	مطلب في البيع بشرط البراءة من كل عيب	١٢٦	مطلب يملك المأمور مالا يملكه الاثر
٩٥	مطلب باعه على انه كوم تراب او حراق على الزناد أو حاضر حلال	١٢٩	مطلب في تعيين الدراهم في العقد الفاسد
٩٦	مطلب في مسألة المصراة	١٣٠	مطلب البيع الفاسد لا يطيب له ويطيب للمشتري منه
٩٨	مطلب في الصلح عن العيب	١٣٠	مطلب الحرمة تتعدد
٩٨	مطلب في جملة ما يقط به خيار العيب	١٣٠	مطلب فيمن ورث مالا حراما
٩٩	مطلب في ضمان العيوب	١٣١	مطلب في أحكام زيادة المبيع فاسدا
٩٩	باب البيع الفاسد	١٣١	مطلب أحكام نقصان المبيع فاسدا
١٠٠	مطلب في انواع البيع	١٣١	مطلب في البيع المكروه
١٠٠	مطلب البيع الموقوف من قسم الصحيح	١٣٣	مطلب في التفريق بين الصغير ومحرمه
١٠٠	مطلب في تعريف المال	١٣٤	قصل في الفضولي
١٠٢	مطلب في بيع المغيب في الارض	١٣٨	مطلب في بيع المرحون والمستاجر
١٠٢	مطلب في بيع اصل الفصفصة	١٣٩	مطلب البيع الموقوف ينف وثلاثون
١٠٢	مطلب فيما اذا اجتمعت الاشارة مع التسمية	١٤٢	مطلب اذا طرأ ملك بات على موقوف ابطاله
١٠٤	مطلب فيما اذا اشترى أحدا الشريكين جميع الدار المشتركة من شريكه	١٤٣	باب الاقالة
١٠٤	مطلب في بطلان بيع الوقف وصحة بيع المالك المضوم اليه	١٤٦	مطلب تحرير مهم في اقالة الوكيل بالبيع
١٠٥	مطلب الآدمي مكترم شرعا ولو كاقرا	١٥١	مطلب في اختلافهما في الصحة والفساد أو في الصحة والبطلان
١٠٦	مطلب بيع المضطر وشراؤه فاسد	١٥٢	باب المراجعة والتولية
١٠٦	مطلب في البيع الفاسد	١٥٦	مطلب خيار الخيانة في المراجعة لا يورث
١٠٦	مطلب في حكم ايجار البرك للاصطياد	١٥٧	مطلب اشترى من شريكه ساعة
١٠٧	مطلب استثناء الخلل في العقود على ثلاث مراتب	١٥٩	مطلب في الكلام على الرد بالغبن الفاحش
١١٠	مطلب صاحب البئر لا يملك الماء	١٦٠	مطلب الغرور لا يوجب الرجوع الا في مسائل
١١١	مطلب في بيع دودة القرمز	١٦٢	فصل في التصرف في المبيع والتمن الى آخره
١١٣	مطلب في التداوى بلبن البنت للرمم قولان	١٦٣	مطلب في تصرف البائع في المبيع قبل القبض
١١٥	مطلب الدراهم والدنانير جنس واحد في مسائل	١٦٥	مطلب في بيان الثمن والمبيع والدين
١١٦	مطلب في بيع الطريق	١٦٦	مطلب فيما تعين فيه العقود وما لا تعين
١١٨	مطلب في بيع المسيل	١٦٦	مطلب في تعريف الكثر
١١٨	مطلب في بيع الشرب	١٦٨	مطلب في بيان براءة الاستيفاء وبراءة الاسقاط
		١٦٩	مطلب في تأجيل الدين
		١٧١	مطلب اذا قضى المدينون الدين قبل حلول الاجل أو مات لا يؤخذ من المراجعة الا بقدر ماضى
		١٧١	فصل في القرض

صفحة	صفحة
٢٣٧ مطلب يستعجل المئتي في الواحد	١٧٣ مطلب في شراء المستقرض القرض من المقرض
٢٣٧ مطلب في بيع الممّوه	١٧٤ مطلب كل قرض جزّ نصفاً حرام
٢٣٧ مطلب في بيع المقضض والمزركش وحكيم علم الثوب	١٧٦ باب الربا
٢٣٩ مطلب في حكم بيع فضة بفضة قليلة مع شيء اخر لاسقاط الربا	١٧٦ مطلب في البراء عن الربا
٢٣٩ مطلب مسائل في المقاصة	١٨١ مطلب في أن النص اقوى من العرف
٢٤٣ مطلب في بيان ما يكون مبيعاً وما يكون غنماً	١٨٢ مطلب في استقراض الدراهم عدداً
٢٤٤ مطلب في بيع العينة	١٨٨ باب الحقوق
٢٤٤ مطلب في بيع التليئة	١٨٩ مطلب الاحكام تبني على العرف
٢٤٦ مطلب في بيع الوفاء	١٩١ باب الاستحقاق
٢٤٧ مطلب باع داره وفاء ثم استاجرها	١٩٥ مطلب في ولد المغرور
٢٤٨ مطلب قاضي خان من أهل التصحيح والترجيح	١٩٦ مطلب لا يرجع على بائعه بالعقر ولا باجرة الدار التي ظهرت وقفاً
٢٤٩ كتاب الكفالة	١٩٦ مطلب في مسائل التناقص
٢٥١ مطلب في كفالة نفقة الزوجة	١٩٨ مطلب فيما لو باع عقاراً وبرهن انه وقتاً
٢٥٢ مطلب تصح كفالة الكفيل	١٩٨ مطلب لاعبرة بتاريخ الغيبة
٢٥٣ مطلب لفظ عندى يكون كفالة بالنفس ويكون كفالة بالمال	٢٠٣ باب السلم
٢٥٤ مطلب لو قال انا اعرفه لا يكون كفيلاً	٢٠٥ مطلب هل اللحم قيمى أو مثلى
٢٥٥ مطلب في الكفالة الموقته	٢١٢ مطلب في الاستصناع
٢٥٧ مطلب كفالة النفس لا تبطل ببراء الاصيل بخلاف كفالة المال	٢١٣ مطلب ترجمة البردعى
٢٥٩ مطلب حادثة الفتوى	٢١٤ باب المتفرقات
٢٥٩ مطلب في المواضع التي ينصب فيها القاضى وكيلها بالتقبض عن الغائب المتوارى	٢١٥ مطلب في التداوى بالمحرّم
٢٦١ مطلب في تعزير المتهم	٢١٥ مطلب امر نابتهم وما يدينون
٢٦١ مطلب لا يلزم أحد الاحتراز احد الا في أربع	٢١٦ مطلب للقاضى ايداع مال غائب واقراضه وبيع منقوله الى آخره
٢٦٢ مطلب كفالة المال	٢١٧ مطلب في الملبوا اذا سقط
٢٦٢ مطلب كفالة المال قسمان كفالة بنفس المال وكفالة بتقاضيه	٢١٧ مطلب فيما ينصرف اليه اسم الدرهم
٢٦٦ مطلب في تعليق الكفالة بشرط غير ملام وفي تأجيلها	٢١٨ مطلب في التبرجة والزوف والستوة
٢٦٩ مطلب في ضمان المهر	٢١٩ مطلب اذا اكتسب حراماً ثم اشترى فهو على نجسة أو جنة
٢٧٣ مطلب فيما يبرأ به الكفيل عن المال	٢٢٠ مطلب دين في داره وتأذى الجيران
٢٧٤ مطلب لو كفّل بالقرض مؤجلاً تأجل عن الكفيل دون الاصيل	٢٢٠ مطلب الضرر البين يزال ولو قد عيما
٢٧٦ مطلب في بطلان تعليق البراءة من الكفالة بالشرط	٢٢٠ مطلب شرى بذربطخ فوجده بذرقناه
	٢٢١ مطلب شرى شجرة وفي قلعها ضرر
	٢٢٢ ما يبطل بالشرط الفاسد ولا يصح تعليقه به
	٢٢٦ مطلب قال لمديونه اذا امت فانت بريء
	٢٣٣ مطلب ما تصح اضافته وما لا تصح
	٢٣٤ باب الصرف

٢٧٩	مطلب بيع العينة
٢٨٦	باب كفالة الرجلين
٢٨٨	كتاب الحوالة
٢٩٠	مطلب في حوالة الغازي وحوالة المستحق من الوقف
٢٩٥	مطلب في تأجيل الحوالة
٢٩٥	مطلب في السفينة وعلى البوابصة
٢٩٦	كتاب القضاء
٢٩٧	مطلب في التنفيذ
٢٩٧	مطلب امر القاضي هل هو حكم اولاً
٢٩٧	مطلب الحكم الفعلي
٢٩٩	مطلب في حكم القاضي الدرزي والنصراني
٣٠٠	مطلب في قضاء العدو على عدوه
٣٠٢	مطلب يفتي بقول الامام على الاطلاق
٣٠٣	مطلب في الكلام على الرشوة والهدية
٣٠٥	مطلب السلطان يصير سلطاناً بامر من
٣٠٥	مطلب في تفسير الصلاح والصلاح
٣٠٥	مطلب في الاجتهاد وشروطه
٣٠٦	مطلب طريق النقل عن المجتهد
٣٠٧	مطلب للسلطان أن يقضى بين الخصمين
٣٠٧	مطلب ما كان فرض كفاية يكون ادنى فعله التذب
٣٠٧	مطلب ابو حنيفة دعى الى القضاء ثلاث مرات فأبى
٣٠٨	مطلب في حكم تولية القضاء في بلاد تغلب عليها الكفار
٣٠٨	مطلب في العمل بالسجلات وكتب الاوقاف القديمة
٣١٠	مطلب في ابرة المحضر
٣١٠	مطلب في هدية القاضي
٣١١	مطلب في حكم الهدية للمفتي
٣١١	فصل في الحبس
٣١٤	مطلب لا تحبس زوجته معه لو حبسته
٣١٧	مطلب اذا تعارض ما في المتون والفتاوى فالمعتمد ما في المتون
٣٢٠	مطلب في ملازمة المديون
٣٢١	مطلب بينة اليسار احق من بينة الاعسار عند التعارض

٣٢٣	مطلب في استخلاف القاضي نائباً عنه
٣٢٥	مطلب في عموم التمسك في سياق الشرط
٣٢٥	مطلب ما ينفذ من القضاء وما لا ينفذ
٣٢٥	مطلب مهم في قولهم بشرط كون القاضي عالماً باختلاف الفقهاء
٣٢٧	مطلب مهم في الحكم بالموجب
٣٢٨	مطلب الموجب على ثلاثة أقسام
٣٢٩	مطلب في الحكم بما خالف الكتاب أو السنة أو الاجماع
٣٣١	مطلب يوم الموت لا يدخل تحت القضاء
٣٣٣	مطلب في القضاء بشهادة الزور
٣٣٤	مطلب مهم المقضى له وأو عليه يتبع رأى القاضي وان خالف رأيه
٣٣٤	مطلب في قضاء القاضي بغير مذهبه
٣٣٤	مطلب حكم الحنفى بمذهب أبي يوسف أو محمد حكم بمذهبه
٣٣٥	مطلب الحكم والفتوى بما هو مرجوح خلاف الاجماع
٣٣٥	مطلب في أمر الامير وقضائه
٣٣٥	مطلب في القضاء على الغائب
٣٣٦	مطلب فيمن ينتصب خصماً عن غيره
٣٣٧	مطلب المسائل التي يكون القضاء فيها على الحاضر قضاء على الغائب ٢٩
٣٣٩	مطلب في القضاء على المسخر
٣٤٠	مطلب في الخصم اذا اختفى في بيته
٣٤٠	مطلب في بيع التركة المستغرقة بالدين
٣٤٠	مطلب دفع الورثة كراماً من التركة الى أحدهم ليقضى دين موزعهم فقضاء يصح
٣٤٠	مطلب للقاضي اقراض مال اليتيم ونحوه
٣٤١	مطلب فيما لو قضى القاضي بالبحر
٣٤٢	مطلب اذا قاس القاضي وأخطأ فالخصومة للمدعى عليه مع القاضي والمدعى يوم القيامة
٣٤٢	مطلب القضاء يقبل التقييد والتعليق
٣٤٢	مطلب في عدم سماع الدعوى بعد خمس عشرة سنة
٣٤٢	مطلب هل يبقى النهي بعدم موت السلطان
٣٤٤	مطلب اذا ترك الدعوى ثلاثة وثلاثين سنة لا تسمع

٣٤٤	مطلب باع عتاروا واحدا قارب حاضرا لا تسع	٣٦٩	كتاب الشهادات
	دعواه	٣٧٦	باب القبول وعدمه
٣٤٤	مطلب طاعة الامام واجبة	٣٨٨	باب الاختلاف في الشهادة
٣٤٥	مطلب لا يصح رجوع القاضي عن قضائه	٣٩٢	باب الشهادة على الشهادة
	الا في ثلاث	٣٩٦	باب الرجوع عن الشهادة
٣٤٥	مطلب في حكم القاضي بعلمه	٤٩٩	كتاب الوكالة
٣٤٥	مطلب فعمل القاضي حكم	٤٠٣	باب الوكالة بالبيع والشراء
٣٤٥	مطلب اعطاء التولي يحتاج للدعوى بخلاف	٤٠٦	فصل لا يعقد وكيل البيع والشراء مع من ترد
	السعي والنسب		شهادته له
٣٤٥	مطلب في القضاء الضمني	٤١٢	باب الوكالة بالخصومة والقبض
٣٤٦	مطلب أمر القاضي حكم	٤١٦	باب عزل الوكيل
٣٤٦	مطلب يحل للقاضي غريم الميت	٤١٩	كتاب الدعوى
٣٤٦	مطلب في حبس الصبي	٤٣٠	باب التحالف
٣٤٧	مطلب جلد من لا يحبس عشرة	٤٣٤	فصل في دفع الدعاوى
٣٤٧	باب الحكم	٤٣٦	باب دعوى الرجلين
٣٤٨	مطلب حكم بينهم ما قبل تحكيمه ثم اجازاه جاز	٤٤٣	باب دعوى النسب
٣٥٠	باب كتاب القاضي الى القاضي وغيره	٤٤٨	كتاب الاقرار
٣٥٢	مطلب لا يعمل بالحظ	٤٥٨	باب الاستثناء وما في معناه
٣٥٣	مطلب في العمل بما في الدفاتر السلطانية	٤٦١	باب اقرار المريض
٣٥٣	مطلب في دفتر البيع والصراى والسمدار	٤٦٨	فصل في مسائل شتى
٣٥٥	مطلب في قضاء القاضي بعلمه	٤٧٢	كتاب الصلح
٣٥٦	مطلب في جعل المرأة شاهدة في اوقف	٤٧٩	فصل في دعوى الدين
٣٥٦	مطلب لا يصح تقرير المرأة في وظيفة الامامة	٤٨١	فصل في التخارج
٣٥٦	مطلب لا يصح بولاية السلطان مدرسا ليس باهل	٤٨٣	كتاب المضاربة
٣٥٦	مطلب في توجيه الوطئ للابن ولو صغيرا	٤٨٧	باب المضارب يضارب
٣٥٧	مسائل شتى	٤٩٠	فصل في المتفرقات
٣٥٨	مطلب فيما لو انهم دم المشترك و اراد احدهم	٤٩٢	كتاب الايداع
	البناء وابي الآخر	٥٠٢	كتاب العارية
٣٥٩	مطلب في فتح باب آخر لادار	٥٠٨	كتاب الهبة
٣٦٠	مطلب اقسام ادارا و اراد كل سهم فتح باب	٥١٥	باب الرجوع في الهبة
	لهم ذلك	٥٢٠	فصل في مسائل متفرقة

هذا الجزء الرابع من رد المحتار

على الدر المختار والعلامة

الحمد البحر القمامة

الشيخ محمد عابدين

تفعا لله به

امين

5437

رد اختار على الاختار

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده وصلى الله على من لا نبي بعده

* (كتاب البيوع) *

(قوله لما فرغ الخ) بيان للمناسبة بين جملة ما تقدم وجملة ما يأتي مع بيان المناسبة بين خصوص الوقف والبيع والمراد بالعبادات ما كان المقصود منها في الاصل تقرب العبد الى الملك المعبود ونيل الثواب والجنود كالاركان الاربعة ونحوها وبالمعاملات ما كان المقصود منها في الاصل قضاء مصالح العباد كالبيع والكفالة والحوالة ونحوها وكون البيع أو الشراء قد يكون واجبا لعارض لا يخرج عن كونه من المعاملات كالاتخار الصلاة مع الرأى عن كون أصل الصلاة عبادة ثم ان ما تقدم غير مختص بالعبادات بل هو حققة تعالى وهي ثلاثة عبادات وعقوبات وكفارات فالمعاملات في مقابلة حقوقه تعالى وأورد في القح انه لا يخفى شروعه في المعاملات من زمان فان ما تقدم من اللقطة واللقط والمفقود من المعاملات قال في التهر و كان النكاح أولى بالذكر من اللقطة ونحوه اه قلت وفيه نظر ظاهر فان النكاح وان كان من المعاملات لكنه من العبادات أيضا بل المقصود الاصل من العبادة وهي تحصين النفس عن المحرمات وتكثير المسلمين بل قالوا ان التخلي له أفضل من التخلي للنواقل وقد يقال الاولى ايراد الشركة لان كلامنا اللقطة واللقط أى التقاطها من مدبوب اليه من حيث هو وقد يجب فلذا ذكر في حقوقه تعالى وكذا راد الا بقى وأما المفقود فانه ذكر فيها المناسبة اقتضته وكذا اللقطة ونحوها والشركة كما ذكرنا في المعاملات بعض العبادات كالأضحية لمناسبتها للذبايح والقرض لمناسبتها للبيع تأمل (قوله لكن لا الى مالك) أى الازالة في الوقف لا تنحى الى مالك فهو في حكم ملك الله تعالى وهذا أقوا لما وقال الامام هو حبس العين على ملك الواقف والتصدق بالمنفعة ط (قوله فكانا كبسيط ومركب) أى والبسيط مقدم على المركب في الوجود فقدم عليه في الذكر قال ط وانما لم يكن البيع مركبا حقيقة لان الازالة أمر اعتبارى لا يتحقق منها تركيب (قوله وجع الخ) لما كان البيع

* (كتاب البيوع) *
لما فرغ من حقوق الله تعالى
العبادات والعقوبات شرع في
حقوق العباد المعاملات ومناسبتها
لوقف ازالة الملك لكن لا الى مالك
وهذا البسيط فكانا كبسيط ومركب
وجع ليكون

قوله منها هكذا يخطئه ولعل الاصول
فيها تأمل اه محتجبه

في الاصل مصدرا والمصدر لا يجمع لانه اسم للحدث كالقيام والقعود وقد جمعه تعالى للهداية اجابوا عنه بأنه
 قدر اياه المفعول لجمع باعتبار كايجمع المبيع أي فان أنواع المبيعات كثيرة مختلفة أو انه بقي على أصله مرادا
 به المعنى لكسجه باعتبار أنواعه فان البيع الذي هو الحدث ان اعتبر من حيث هو فهو أربعة نافذ ان أفاد
 الحكم للمال وموقوف ان أفاده عند الاجازة وفاسدان أفاده عند القبض وباطل ان لم يفده أصلا وان
 اعتبر من حيث تعلقه بالمبيع فهو أربعة أيضا لانه ما أن يقع على عين بعين أو غن بمن أي يكون المبيع فيه من
 الاثمان أي النقود أو غن بعين أو غن بمن وبسمى الاقل مقايضة والثاني صرفا والثالث سلما وليس للرابع اسم
 خاص فهو بيع مطاق وان اعتبر من حيث تعلقه بالثمن أو بقداره فهو أربعة أيضا لانه ان كان ثمن الاقل
 مع زيادة فراجحة أو بدون زيادة فتولية أو أنقص من الثمن فوضيعة أو بدون زيادة ولا نقص مساومة وزاد في
 الجرح خامسا وهو الاشارة أي أن يشارك غيره فيما اشتراه أي بأن يبعده نصفه مثلا وترك الشارح لانه غير خارج
 عن الاربعة وقد يعتبر من حيث تعلقه بوصف الثمن ككونه حالا أو مؤجلا وبما قرره ظاهره أن قوله باعتبار
 كل من البيع والمبيع ليس المراد اعتبار المبيع وحده أي بدون تعلق بيع به حتى يرد أنه اذا اريد كل منهما
 بانفرد يلزم الجمع بين الحقيقة والجاز فان جمع البيع باقيا على مصدرية نظر الى أنواعه حقيقة بخلاف جمعه
 منقول الى اسم المفعول فانه مجاز ووجه عدم الورد أن اراد جمعه باعتبار حقيقة لكن نظرا الى ذاته منفردا
 أو متعلقا بغيره لا منقول الى اسم المفعول فافهم (قوله أنواع أربعة) خبر الكون وقوله نافذ الخ بيان
 للأنواع الاربعة في كل واحد من الثلاثة على طريق اللف والنشر المرتب وقد علمت بيانها ثم ان تقسيم الاقل
 الى ما ذكره وما مشى عليه في الحواشي وظاهره أن الموقوف من قسم الصحيح وهو أحد طريقين للشايخ وهو
 الحق ومنهم من جعله قسما للصحيح وعليه مشى الزيلعي فانه قسمه الى صحيح وباطل وفاسد وموقوف وتام تحقيقه
 في اول البيع الفاسد من الجرح وبأن قريبا استثناء بيع المكره (قوله حولة مقابلة شيء) أي على
 وجه المبادلة ولو عير به بادل المقابلة لكان أولى كما فعل المصنف فيما بعد وظاهره شمول الاجارة لان المنفعة شيء
 باعتبار الشرع انها موجودة حتى صح الاعتياض عنها بالمال وكذا باعتبار اللغة تأمل (قوله ما لا اول الخ)
 المراد بالمال ما عيل اليه الطبع ويمكن ادخاره لوقت الحاجة والمالية ثبت بقول الناس كافة أو بعضهم والتقويم
 ثبت بها وباباحة الانتفاع به شرعا فمباح بلا حؤول لا يكون مال الحبة حنطة وما يتحمل بلا اباحة الانتفاع لا يكون
 متقوما كالخمر واذا عدم الامر ان لم يثبت واحد منهما كعدم جرح المصنف عن الكشف الكبير وحاصله أن
 المال اعم من الخمر لان المال ما يمكن ادخاره ولو غير مباح كالخمر والمتقويم ما يمكن ادخاره مع الاباحة فالخمر
 مال لا متقويم فلذا فسد البيع بجعلها ثمننا وانما لم ينقد أصلا بجعلها مبيعا لان الثمن غير متقويم بل وسيلة الى
 المقصود اذ الانتفاع بالاعيان لا بالاثمان ولهذا اشترط وجود المبيع دون الثمن فهذا الاعتبار صار الثمن من
 جهة الشروط بمنزلة آلات الصناعات وتام تحقيقه في فصل الثمن من التلويح ومن هذا قال في الجرح ما علم أن
 البيع وان كان مبنيا على البدلين لكن الاصل فيه المبيع دون الثمن ولذا اشترط القدرة على المبيع دون الثمن
 وينسخ بهلاك المبيع دون الثمن اه وفي التلويح أيضا من بحث القضاء والتحقيق أن المنفعة ملك لا مال لان
 الملك ما من شأنه أن يتصرف فيه بوصف الاختصاص والمال ما من شأنه أن يدخر للانتفاع وقت الحاجة
 والتقويم يستلزم المالية عند الامام والملك عند الشافعي وفي الجرح عن الحواشي القدسي المال اسم لغير
 الآدمي خلق لمصالح الآدمي وأمكن احرازه والتصرف فيه على وجه الاختيار والعبد وان كان فيه معنى
 المالية ولكنه ليس بمال حقيقة حتى لا يجوز قتله واهلاكه اه قلت وفيه نظر لان المال المتقويم به في التصرف
 على وجه الاختيار والقتل والاهلاك ليس بانتفاع ولان الانتفاع بالمال يعتبر في كل شيء بما يصلح له ولا يجوز
 اهلاك شيء من المال بلا انتفاع أصلا كقتل الدابة بلا سبب موجب (قوله دليل وشروء بمن يتخس) أي
 باعوه أي اخوة يوسف بمن ناقص قبل باعوه بعشرين درهما فالأية دليل على أن البيع لا يلزم كون المبيع فيه
 ما لا لان الحر لا يملك قلت وفيه أن أهل اللغة في الجاهلية كانوا يسترقون الاحرار ويبيعونهم فلا تدل الآية على
 أن البيع لغة لا يشترط فيه المالية على أن الظاهر أن الحر يملك قبل شرعا بدليل قالوا جزاؤه من وجد في رحله
 فهو حرأوه ثم رأيت ذلك في القهستاني من البيع الفاسد حيث قال ان الحر كان مالا في أربعة يعقوب عليه

باعتبار كل من البيع والمبيع
 والثن أنواع أربعة نافذ موقوف
 فاسد باطل ومقايضة صرف
 سلم مطاق ومراجحة تولية
 وضعية مساومة (هو) لغتم
 مقابلة شيء بشئ مالا أو لا بدليل
 وشروء بمن يتخس

مطلب في تعريف المال والمالك
 والتقويم

وعلى نينا الصلاة والسلام حتى استرق السارق كما في شرح التأويلات فلا ينبغي أن يقال انه لم يكن ما لا عند
أحد اه فالاولى الاستدلال بثل ان الله اشترى من المؤمنين أنفسهم فاستبشروا ببيعكم أولئك الذين
اشتروا الضلالة بالهدى ونحوه ولا يخفى أن دعوى المجاز في ذلك خلاف الاصل فافهم وهذا أظهر أن تعريفه لغة
بما ذكره الشارح تبعاً للبحث اولى بما في القمع عن فخر الاسلام من أن البيع لغة مبادلة المال بالمال لكن يرد
على الاول انه يدخل فيه النكاح الآن براد بالمقابلة ما يكون على وجه التملك حقيقة تأمل (قوله وهو
من الاضداد) أى من الالفاظ التي تطلق على الشيء وعلى ضده كما في قوله تعالى وكان وراءهم ملك أى قد امهم
قال في القمع يقال باعه اذا أخرج العين من ملكه اليه وباعه أى اشتراه اه وكذا الشراء بدليل ونسره بمن
يخس فيطلق كل منهما على الآخر وفي المصباح والبيع من الاضداد مثل الشراء ويطابق على كل واحد من
المتعاقدين انه بائع لكن اذا أطلق البائع فالتبادر الى الذهن باذل السلعة (قوله ويستعمل متعدياً) أى بنفسه
الى مفعولين (قوله وعن التأكيد) كعبت من زيد الدار وظاهر القمع انها متعدية لانه قال ويستعدي بنفسه
وبالحرف (قوله وباللام) أى قليلاً وبعبارة ابن القطاع على ما في المصباح وربما دخلت اللام مكان من
تقول بعتك الشيء وبعث لك نبي زائدة اه (قوله يقال بعتك الشيء) مثال المتعدي بنفسه وترك مثال
المتعدي عن (قوله وباع عليه الفاسد) أفاد أنه يتعدى بعلى أيضاً في مقام الاجبار والالزام (قوله مبادلة
شيئ) مصدر مضاف الى مفعوله الاول والفاعل محذوف والاصل أن يتبادل المتبايعان شيئاً مرغوباً فيه
ترغب اليه النفس وهو المال ولذا احتزبه الشارح عن التراب والميتة والدم فانها ليست بمال فرجع الى قول
الكز والملقى مبادلة المال بالمال واذا فسر الشارح كلام الملقى في شرحه بقوله أى تملك شيئاً مرغوباً فيه
بشيء مرغوب فيه فقد تساوى التعريفان فافهم ثم زاد في الكز بتراضى وأورد عليه انه يخرج بيع المكره
مع انه منعقد وأجاب في شرح النقاية بأن من ذكره أراد تعريف البيع النافذ ومن تركه أراد الاعم واعترضه
في البحر بأن بيع المكره فاسد موقوف لا موقوف فقط كبيع الفضولي كما يفهم من كلام شارح النقاية قلت
لكن قد سئنا أن الموقوف من قسم الصحيح ومقتضاه أن بيع المكره كذلك لكن صرحوا في كتاب الاكراه انه يثبت
به المالك عند القبض للفساد فهو صريح في انه فاسد وان خالف بقية العقود الفاسدة في أربعة صور سيذكرها
المصنف هنالك وأفاد في المنار وشرحه انه يعتقد فاسدا لعدم الرضى الذي هو شرط النفاذ وأنه بالاجازة يصح
ويزول الفساد وبه علم أن الموقوف على الاجازة صحته فصيح كونه فاسداً موقوفاً وظاهر أن الموقوف منه فاسد
كبيع المكره ومنه صحيح كبيع عبد أوصى محجورين وأسئلته كثيرة ستأتى في باب بيع الفضولي والخاص
أن الموقوف مطلقاً صحيح حقيقة والفاسد بيع أيضاً وان توقف حكمه وهو المالك على القبض فلا يناسب ذكر
التراضى في التعريف ولذا قال في الترخ ان التراضى ليس جزء مفهوم البيع الشرعى بل شرط بثبوت حكمه
شرعاً اه أى لانه لو كان جزءاً مفهومه شرعاً لزم أن يكون بيع المكره باطلاً وليس كذلك بل هو فاسد كما علمت
وأنت خبير بأن التعريف شامل للفساد بسائر أنواعه كما ذكره في التهر لانه بيع حقيقة وان توقف حكمه على
القبض فالتقييد بالتراضى لاخراج بعض الفساد وهو بيع المكره غير مرضى لانه اذا كان المراد تعريف مطلق
البيع يكون غير جامع لخروج هذا منه وان اردت تعريف البيع الصحيح فليس يمنع ادخول أكثر البياعات
الفاسدة فيه ثم اعلم أن الخبر مال كما قد سناه عن الكشف والتلويح وان كان غير متقوم مع أن بيعه باطل في حق
المسلم بخلاف البيع به فانه فاسد ومز الفرق وأما ما في البحر عن المحط من انه غير مال فالظاهر أنه أراد بالمال
المتقوم فوفقا بين كلامهم وحينئذ فردد على تعريف المصنف كالكثر فافهم ويرد على تعريف المصنف فقط الاجازة
والنكاح قال ط فان فيها مبادلة مال مرغوب فيه بمرغوب فيه ولا يخرج ان بقوله على وجه مخصوص لان
المراد به الاجاب والقبول والتعاطى اه الا أن يجاب بأن المراد بالمرغوب فيه المال كما قرره اه اولاً والمنفعة
غير مال كما مر أو يقال ان المبادلة هي التملك كما في التهر عن الدراية أى التملك المطلق والمنفعة في الاجازة
والنكاح تملك ملكاً مقيداً فافهم (قوله على وجه مقيد) هذا التقييد غير مقيد اذا غايته انه أخرج
ما لا يفسد كبيع درهم بدرهم اتحاداً وناوضة وهو فاسد وقد علمت شمول التعريف لجميع انواع الفساد

وهو من الاضداد ويستعمل متعدياً
وبين التأكيد واللام يقال بعتك
الشيء وبعث لك نبي زائدة فانه ابن
القطاع وباع عليه القاضى أى
بلا رضاه * وشرعاً (مبادلة شيئاً
مرغوب فيه بشئ) مخرج غير
المرغوب بمرغوب وميتة ودم
(على وجه) مفيد

فطلب في بيع المكره والموقوف
قوله في أربعة صور هكذا ضبطه
والاصوب بتبريد العدد من الناء
للقاعدة المعلومة اه صححه

فلا فائدة في اخراج نوع منه كإتلافه في بيع المكره نعم لو كان يبيع الدرهم بالدرهم باطلا فهو تقييد مفيد لكن بطلانه بعيد لوجود المبادلة بالمال قاتل (قوله أي بإيجاب أو نعطاط) بيان للوجه الخصوص وأراد بالإيجاب ما يكون بالقول بدليل المتابعة فيشمل القبول والام يخرج التبرع من الجانبين على ما قاله ط قاتل (قوله نخرج التبرع من الجانبين الخ) قال المصنف في المنع ولما كان هذا يشمل مبادلة رجلين بما لهما بطريق التبرع أو الهبة بشرط العوض فإنه ليس يبيع ابتداء وإن كان في حكمه بقاء أراد اخراج ذلك فقتل على وجه مخصوص اه قلت وهذا صريح في دخولهما تحت المبادلة على خلاف ما في النهر ووجهه أنه لو تبرع لرجل بشئ ثم الرجل عوض عليه بشئ آخر بلا شرط فهو تبرع من الجانبين مع المبادلة لكن من جانب الثاني وهذا يوجد كثيرا بين الزوجين يبيعان الهبات معا وتبعه أيضا وهو في الحقيقة هبة حتى لو أدي الزوج العارية رجع ولها أيضا الرجوع لأنها قصدت التعويض عن هبة فلما لم توجد الهبة بدعى العارية لم يوجد التعويض عنها فلما الرجوع كما سيأتي في الهبة وكذا لو وهبه شأ على أن يعوضه عنه شيئا معينا فهو هبة ابتداء مع وجود المبادلة المشروطة فافهم (قوله استويا وزنا) أما إذا لم يستويا فيه فالبيع فاسد بل بالفضل لعدم الفائدة وقوله وصفته خرج ما اختلفا فيه مع اتحاد الوزن ككون أحدهما كبيرا والآخر صغيرا أو أحدهما أسود والآخر أبيض قلت والمسألة مذكورة في الفصل السادس من الذخيرة باع درهما كبيرا بدرهم صغيرا ودرهما جيدا بدرهم رديء جاز لان لهما فيه غرضا صحيحا أما إذا كانا مستويين في القدر والصفة اختلفوا فيه قال بعض المشايخ لا يجوز واليه أشار محمد في الكتاب وبه كان يفتي الحاكم الإمام أبو جند اه (قوله ولا مقايضة أحد الشريكين) أي المستويين والمتبادرين التعبير بالشريكين أن الدار مشاعة بينهما ما لو كانت حصة كل منهما مفروزة عن الأخرى فالظاهر جواز المقايضة لأنه قد يكون رغبة كل منهما فيما يده الآخر فهو بيع مفيد بخلاف المشاعة فافهم (قوله ولا اجارة السكنى بالسكنى) لان المنفعة معدومة فيكون بيع الجنس بالجنس نسبته وهو لا يجوز ط عن حاشية الاشياء (قوله ويكون) أي البيع مخ والظاهر ارجاع الضمير الى قوله على وجه مخصوص فهو بيان له والا كان تكرارا تاملا (قوله وهما ركنه) ظاهره أن الضمير للايجاب والقبول ويحتمل ارجاعه للقول والفعل كما يفيد قول البحر وفي البدائع ركنه المبادلة المذكورة وهو معنى ما في الفتح من أن ركنه الايجاب والقبول والان على التبادل أو ما يقوم مقامهما من التعاطي فركنه الفعل الدال على الرضى بتبادل المالكين من قول أو فعل اه وأراد بالفعل أو لا يشمل فعل اللسان وبالفعل ثانيا غيره وقوله الدال على الرضى أي بالنظر الى ذاته وإن كان ثم ما ينافي الرضى كإكراه وظاهر كلام المصنف أن الايجاب والقبول غير البيع مع أن ركن الشيء عنه وإذا أرجعنا الضمير في قوله ويكون الى قوله على وجه مخصوص لا يرد ذلك وكذا إذا أريد بالبيع حكمه وهو الملك وههنا أبحاث رائعة مذكورة في النهر (قوله وشروطه احدى المتعاقدين) أي يكونهما عاقلين ولا يشترط البلوغ والحرية وذكر في البحر أن شرائط البيع أربعة أنواع شرط انعقاد ونفاذ وصحة وزوم فالأول أربعة أنواع في العاقد وفي نفس العتد وفي مكانه وفي العقود عليه فشرائط العاقد اثنان العقل والعدد فلا ينعقد بيع مجنون وصبي لا يعقل ولا وكيل من الجانبين الا في الأب ووصيه والقاضي وشراء العبد لنفسه من مولاه بأمره والرسول من الجانبين ولا يشترط فيه البلوغ ولا الحرية فيصح بيع الصبي أو العبد لنفسه موقوفا وغيره نافذا ولا الاسلام والنطق والحسب وشروط العقد اثنان أيضا موافقة الايجاب للقبول فلو قبل غير ما أوجبه أو بعوضه أو بغير ما أوجبه أو بعهضه لم ينعقد الا في الشفعة بأن باع عبدا وعقارا فطلب الشفع العقار وحده وكونه بلفظ الماضي وشروط مكانه واحد وهو اتحاد المجلس وشروط المعقود عليه ستة كونه موجودا ما لا يتقوما بما هو كافي نفسه وكون المالك للبائع فيما يبيعه لنفسه وكونه مقدورا التسليم فلم ينعقد بيع المردوم وماله خطر العدم كالحمل واللين في الضرع والتمر قبل ظهوره وهذا العبد فاذا هو جارية ولا يبيع الحر والمذبر وأم الولاد والمكاتب ومعقوب البعض والميتة والدم ولا يبيع الحر والخنزير في حق مسلم وكسرة خبر لان أدنى القيمة التي تشترط لجواز البيع فلس ولا يبيع الكلا ولو في ارض مملوكة والماء في نهر أو بئر أو الصيد والحطب والحشيش قبل الاحراز ولا يبيع ما ليس بمملوك له وإن ملكه بعده الا السلم والمغصوب لو باعه الغاصب ثم ضمن قيمته وبيع الفضولي فإنه منعقد موقوف وبيع الوكيل فإنه

(مخصوص) أي بإيجاب أو نعطاط
نخرج التبرع من الجانبين والهبة
بشرط العوض وخرج بتقييد
ما لا يفيد فلا يصح بيع درهم
بدرهم استويا وزنا وصفته
ولا مقايضة أحد الشريكين
حصة داره بحصة الآخر صريفة
ولا اجارة السكنى بالسكنى
اشياء (ويكون بقول أو فعل)
أما القول فالإيجاب والقبول
وهما ركنه وشروطه اهلية
المتعاقدين

مطلب شرائط البيع أنواع
أربعة

نافذ ولا يصح مجوز التسليم كالأبق والطير في الهواء والسمك في البحر بعد أن كان في يده فصارت شرائط
 الانعقاد أحد عشر قلت صوابه تسعة * وأما الثاني وهو شرائط النفاذ فاثنتان الملك أو الولاية وأن لا يكون
 في البيع حق لغير البائع فلم ينقد بيع الفضولي عندنا أما شرأه فنافذ قلت أي لم ينقد إذا باعه لأجل
 نفسه لأجل مالكه لكنه على الرواية الضعيفة والصحيح انعقاده موقوفاً كإسيأى في بابه والولاية أما بآبانية
 المالك كالوكالة أو الشارع كولاية الأب ثم وصيه ثم الجد ثم وصيه ثم القاضي ثم وصيه ولا ينقد بيع موهون
 ومستأجر والمشتري فسخه ان لم يعلم للمرتهن ومستأجر * وأما الثالث وهو شرائط الصحة فخمسة وعشرون منها
 عامة ومنها خاصة فالعامة لكل بيع شروط الانعقاد المارة لأن ما لا يعتقد لا يصح وعدم التوقيت ومعلومية
 المبيع ومعلومية الثمن بما يرفع المنازعة فلا يصح بيع شاة من هذا القطع وبيع الشيء بقيته أو يحكم فلان
 وخلوه عن شرط مفسد كإسيأى في البيع الفاسد والرضي والفائدة تقسديع المصكره وشرأه وبيع
 ما لا فائدة فيه وشرأه كما مر وأما الخاصة معلومية الأجل في البيع المؤجل عنه والقبض في بيع المشتري المنقول
 وفي الدين فقسديع الدين قبل قبضه كالمسلم فيه ورأس المال وبيع شيء بدين على غير البائع وكون البدل مسبي
 في المبادلة القولية فان سكت عنه فسد وملك بالقبض والمماثلة بين البدلين في اموال الربا والخلو عن شبهة الربا
 ووجود شرائط السلم فيه والقبض في الصرف قبل الاقتراق وعلم الثمن الاول في مرا ابجة وقولية وشرأه
 ووضيعة * وأما الرابع وهو شرائط اللزوم بعد الانعقاد والنفاذ فخلو من الخيارات الاربعة المشهورة وباقي
 الخيارات الاتية في أول باب خيار الشرط فقد صارت جله شرائط ستة وسبعين اه ملخصاً أي لأن شرائط
 الانعقاد أحد عشر على ما قاله أولاً وشرائط النفاذ اثنتان وشرائط الصحة خمسة وعشرون صارت ثمانية وثلاثين
 وهي كلها شرائط اللزوم مع زيادة الخلو من الخيارات لكن بذلك تصير الجلة تسعة وسبعين نعم تنقص ثمانية على
 ما قلنا من أن الصواب أن شرائط الانعقاد تسعة فيسقط منها اثنتان ومن شرائط الصحة اثنتان ومن شرائط اللزوم
 أربعة قصير الجلة تسعة وستين نعم يزداد في شروط العقود عليه اذ المرباه الاشارة اليه أو الى مكانه كإسيأى
 في باب خيار الرؤية وسيأتي تمام الكلام عليه عند قوله وشرط الصحة معرفة قدر مبيع وثمن (قوله ومجمله
 المال) فيه نظر لما مر من أن النحر مال مع أن بيعه باطل في حق المسلم فكان عليه ابداله بالمعقوم وهو أخص من
 المال كما مر فيانه فيخرج ما ليس بمال أصلاً كالهيئة والدم وما كان ما لا غير متقوم كالخمر فان ذلك غير محل للبيع
 (قوله وحكمه نبوت الملك) أي في البدلين لكل منهما في بدل وهذا حكمه الأصلي والتابع وجوب تسليم
 المبيع والثمن وجوب استبراء الخيارية على المشتري وملك الاستمتاع بها ونبوت الشفعة لوعقار واعتق
 المبيع لو محرماً من البائع بحر وصوابه من المشتري (قوله وحكمه نظام بقاء المعاش والعالم) حته
 أن يقول بقاء نظام المعاش الخ فانه سبحانه وتعالى خلق العالم على أتم نظام وأحكم أمر معاشه أحسن
 احكام ولا يتم ذلك الا بالبيع والشراء اذ لا يقدر أحد ان يعمل لنفسه كل ما يحتاجه لانه اذا اشتغل ببحرث
 الارض وبذرا القمح وخدمته وحراسته وحصده ودراسته وتذريته وتظيفه وطحنه وبغنه لم يقدر على أن
 يشتغل بيده ما يحتاج ذلك من آلات الحراثة والحصد ونحوه فضلاً عن اشتغاله فيما يحتاجه من ملبس ومسكن
 فاضطر الى شراء ذلك ولولا الشراء لكان يأخذه بالقهر أو بالسؤال ان أمكن والا فأتى صاحبه عليه ولا يتم
 مع ذلك بقاء العالم (قوله مباح) هو ما خلا عن أوصاف ما بعده (قوله مكروه) كالبيع بعد النداء في
 الجمعة (قوله حرام) كبيع خمر لمن بشر بها (قوله واجب) كبيع شيء لمن يضطر اليه (قوله والسنة)
 فانه عليه الصلاة والسلام باع واشترى واقرأ أصحابه على ذلك أيضاً (قوله والقياس) عبارة البحر والمعقول
 اه ح لانه امر ضروري يجزم العقل بثبوته كباقي الامور الضرورية المتوقفة عليها انتظام معاشه وبقائه
 فافهم (قوله فالإيجاب الخ) هذه القاء القصيدة وهي المفصلة عن شرط مقدراً أي اذا أردت معرفة الإيجاب
 والقبول المذكورين وفي الفتح الإيجاب الإثبات لغة لا شيء كان والمراد هنا اثبات الفعل الخاص الدال على
 الرضى الواقع أولاً سواء وقع من البائع أو من المشتري كأن يبتدئ المشتري فيقول اشتريت منك هذا بألف
 والقبول الفعل الثاني والافكل منهما الإيجاب أي إثبات فسمي الثاني بالقبول تمييزاً له عن الإثبات الاول ولانه يقع
 قبولاً ورضى بفعل الاول اه (قوله والقبول) في بعض النسخ فالقبول بالقاء فهو تفريع على تعريف

ومجمله المال وحكمه نبوت
 الملك وحكمته نظام بقاء المعاش
 والعالم وصفه مباح مكروه حرام
 واجب وثبوته بالكتاب والسنة
 والاجماع والقياس (فالإيجاب)
 هو ما يتركز أولاً من كلام
 المتعاقدين والقبول

قوله علم أن الإيجاب الخ
هكذا بخطه وصوابه علم أن
القبول الخ كما هو ظاهر اه
مصححه

مطلب القبول قد يكون
بالفعل وليس من صور التعاطي

ما يدعى كذا من الآخر
سواء كان بيع أو اشتريت
(الدال على التراضي) قيديه
اقتداء بالآية وبينا البيع
النسبي ولذا لم يلزم بيع المكره
وان انعقد ولم ينقذ مع الهزل
لعدم الرضي بحكمه مع هذا

مطلب في منكم البيع
مع الهزل

الإيجاب وإذا قال المصنف لماذا ذكر أن الإيجاب ماذكر أولاً علم أن الإيجاب هو ما ذكرنا من كلام أحدهما
افاده ط (قوله ما يدعى كذا من الآخر) أي من العاقد الآخر والتعبير يبدى كذا ليشمل الفعل وعرفه في
الفتح بأنه الفعل الثاني كما مر وقال لأنه اعتمد من اللفظ فان من الفروع ما لو قال كل هذا الطعام يدرهم فأكله تم
البيع واكله حلال والركوب والبس بعد قول البائع اركبها بجائته والبسه بكذا رضى بالبيع وكذا إذا قال
بعثك بألف فقبضه ولم يقل شيئاً كان قبضه قبولا بخلاف بيع التعاطي فإنه ليس فيه إيجاب بل قبض بعد معرفة
الثن فقط في جعل الأخيرة من صور التعاطي كما فعل بعضهم فظهر اه وذلك في الخاتمة أن القبض يقوم مقام
القبول وعليه فتعريف القبول بالقول لكونه الأصل (قوله الدال على التراضي) الأولى أن يقول
الرضي كما عبره في الفتح والجرحان التراضي من الجانبين لا يدل عليه الإيجاب وحده بل هو مع القبول أفاده ح
(قوله قيديه اقتداء بالآية) وهي قوله تعالى الآن تكون تجارة عن تراض منكم (قوله وبينا البيع
النسبي) استظهر في الفتح أن التراضي لا بد منه في البيع اللغوي أيضاً فإنه لا يفهم من باع زيد عبده لغة إلا أنه
استبد به بالتراضي اه ونقل مثله القهستاني عن إكراه الكفاية والكره ماني وقال وعليه يدل كلام الراغب
خلاف الشيخ الاسلام (قوله ولذا لم يلزم بيع المكره) قدمنا أن بيع المكره فاسد موقوف على إجازة البائع
وأن البيع المعزف يشمل سائر أنواع البيع الفاسد وأن قول الكثر البيع مبادلة المال بالمال بالتراضي غير
مرضي لأنه يخرج بيع المكره مع أنه داخل وأوجب عنه بما ذكره الشارح بأنه قيديه اقتداء بالآية أي
للاحتراز لكن قوله وبينا للبيع الشرعي أن أراد به البيع المقابل للغوي يرد عليه ما علمته من اعتبار
التراضي في البيع اللغوي وأنه لا يعتبر في البيع الشرعي إذ لو كان جزء منه موهوم لم أن يكون بيع المكره باطلا
فاسدا بل التراضي شرط لثبوت حكمه شرعا وهو الملك كما قد مناه عن الفتح وان أراد بالتراضي الخالي عن
الفساد فالنقيض بالتراضي لا يخرج بقية البيوع الفاسدة بل التعريف شامل لها ثم لا ينبغي أن هذا كله انما يتأتى
في عبارة الكثر حيث جعل فيها التراضي قيداً في التعريف أما قول المصنف الدال على التراضي فلا لكونه ذكره
صفة للإيجاب فهو بيان للواقع فان الأصل فيه أن يكون دليلاً على الرضي ولكن لا يلزم منه وجود الرضي حقيقة
فلا يخرج به بيع المكره نائلاً (قوله ولم ينقذ مع الهزل الخ) الهزل في اللغة اللعب وفي الاصطلاح هو
أن يراد بالشئ ما لم يوضع له ولا ماصح له اللفظ استعارة والهزل يتكلم بصيغة العقد مثلاً باختياره ورضاه لكن
لا يختار ثبوت الحكم ولا يرضاه والاختيار هو القصد إلى الشئ وإرادته والرضي هو إثارة واستحسانه فالمكره
على الشئ يختاره ولا يرضاه ومن هنا قالوا أن المعاصي والقبايح بإرادة الله تعالى لا يرضاه أن الله لا يرضى لعباده
الكفر كذا في التلويح وشرطه أي شرط تحقق الهزل واعتباره في التصرفات أن يكون صريحاً باللسان مثل
أن يقول اني أبيع حازلاً ولا يكتفى بدلالة الحال إلا أنه لا يشترط ذكره في العقد فيكنى أن تكون المواضعة سابقة
على العقد فان نواضعاً على الهزل بأصل البيع أي توافقاً على أنهما يتكلمان بلفظ البيع عند الناس ولا يريدانه
واتفقا على البناء أي على أنهما لم يرضا الهزل ولم يرجعانه فالبيع منعقد لصدوره من أهله في محله لكن
يفسد البيع لعدم الرضي بحكمه فصار كالبيع بشرط اختيار أحد الكنه لا يملك بالقبض لعدم الرضي بالحكم حتى
لو اعتقد المشتري لا ينقذ عقده هكذا ذكرنا وينبغي أن يكون البيع باطلاً لوجود حكمه وهو أنه لا يملك بالقبض
وأما الفاسد فخكمه أن يملك بالقبض حيث كان مختاراً راضياً بحكمه أما عند عدم الرضي به فلا اه منار
وشرحه لصاحب البحر فقول الشارح ولم ينقذ مع الهزل الذي هو من مدخول العلة غير صحيح لما فاته ما تقدم
من أنه منعقد لصدوره من أهله في محله لكنه يفسد البيع لعدم الرضي بالحكم إلا أن يحمل على نفي الاعتقاد
الصحيح أو تنقيحاً على البحث الذي ذكره بقوله وينبغي الخ اه ط قلت قد صرح في الخاتمة والقنية بأنه بيع باطل
وبه يتأيد ما بينه في شرح المنار وكثيراً ما يطلعون الفاسد على الباطل كما ستعرفه في بابيه لكن يرد على بطلانها
لو أجازها جاز وباطل لا تلحقه الإجازة وأن الباطل ما ليس منعقداً أصلاً والفاسد ما كان منعقداً بأصله
لا بوصفه وهذا منعقد بأصله لأنه مبادلة مال بمال دون وصفه وإن كان أجاب بعض العلماء بجمل ما في الخاتمة
على أن المراد بالبطلان الفساد كما في حاشية المحوى وتامه فيها قلت وهذا أولى لموافقته لما في كتب الأصول
من أنه فاسد وأما عدم إفادته الملك بالقبض فلكونه أشبه البيع بالخيار لهما وليس كل فاسد يثبت بالقبض وإذا

قال في الاشياء اذا قبض المشتري المبيع فاسد ام ملكه الا في مسائل الاولى لا يملكه في بيع الهائل كفي الاصول
 الثانية لشرائه الاب من ماله لابنه الصغير او باعه له كذلك فاسد الا يملكه بالقبض حتى يستعمله كذا في المحيط
 الثالثة لو كان مقبوضا في يد المشتري امانة لا يملكه اه وذكر الشارح مسألة بيع الهزل قبيل الكفالة وذكرها
 المصنف متنا في الاكرام (قوله ويرد على التعريفين) أي تعريفي الايجاب والقبول حيث قيد الايجاب بكونه
 اقولا والقبول بكونه ثانيا ط (قوله لكن في التهستانى الخ) ومثله في التجنيس لصاحب الهداية (قوله كما
 قالوا في السلام) أي لرد على السلم مع السلام فلا بد من الاعادة (قوله وعلى الاول) أي ويرد على التعريف
 الاول حيث قد يكونه اقولا والمعتبر في التكرار هو الثاني والجواب أن الايجاب الاول لم يطل صار الثاني اقولا
 في التحقيق على أن كلامنا الايجابى اول بالسبب الى قبول افاده ط (قوله تكرر الايجاب) أي قبل
 القبول (قوله مسئلة للاول) وينصرف القبول الى الايجاب الثاني ويكون بيعا بالثمن الاول بجر وصوابه
 بالثمن الثاني كما هو ظاهر ويعلم بما يأتي (قوله الا في عتق وطلاق على مال) لم يذكر في الاشياء الطلاق بل ذكره
 في الجبر وقد اعترض البيهقي على الاشياء حيث اقتصر على العتق مع أن الوراء الجبري ذكر الطلاق أيضا وذكر
 أنه روى عن أبي يوسف انها كالبيع وأن ما روى عن محمد أصح اه وفي البيهقي أباضا عن الذخيرة قال غيره
 بعثك هذا بألف درهم ثم قال بعثك بمائة دينار فقال المشتري قبلت انصرف قبوله الى الايجاب الثاني ويكون
 بيعا بمائة دينار بخلاف ما لو قال لعبد أنت حر على ألف درهم أنت حر على مائة دينار فقال العبد قبلت لزمه
 المملان والهرق أن الايجاب الثاني رجوع عن الايجاب الاول ورجوع البائع قبل قبول المشتري عامل ألا ترى
 أنه لو قال رجعت عن ذلك قبل قبول المشتري يعمل رجوعه وإذا عمل رجوعه بطل الايجاب الاول وانصرف
 القبول الى الايجاب الثاني أما رجوع المولى عن ايجاب العتق ليس بعامل ألا ترى أنه لو قال رجعت عن ذلك
 لا يعمل رجوعه لأن ايجاب العتق بالمال تعليق بالقبول والرجوع في التعليقات لا يعمل فبقى كل من الايجاب
 الاول والثاني فانصرف القبول لهما اه (قوله وسيجيء في الصلح) قال الشارح هنالك والاصل أن كل عقد
 أعد فالثاني باطل الا في الكفالة والشراء والاجارة اه وفيه أن هذا وما في النظم من تكرار العقد والكلام
 في تكرار الايجاب كما لا يخفى اه ح أي لأن العقد اسم لمجموع الايجاب والقبول وتكراره غير تكرار الايجاب
 الذي كلامه فيه (قوله وكل عقد بعد عقد جدد الخ) في التارخانية قال بعثك عبدى هذا بألف درهم
 بعثك بمائة دينار فقال المشتري قبلت ينصرف الى الايجاب الثاني ويكون بيعا بمائة دينار ولو قال بعثك هذا
 العبد بألف درهم وقبل المشتري ثم قال بعثك بمائة دينار في المجلس أو في مجلس آخر وقال المشتري اشتريت
 بنقود الثاني وينسخ الاول وكذا لو باعه بجس الثمن الاول بأقل أو بأكثر نحو أن يبيعه منه بعشرة ثم باعه بتسعة
 أو بأحد عشر فان باع بعشرة لا ينقذ الثاني ويبقى الاول بحاله اه فهذا مثال لتكرار الايجاب فقط ومثال
 لتكرار العقد (قوله فأبطل الثاني) أي اذا كان بثلث الثمن الاول كما علمت لأنه سدى أي لا فائدة فيه (قوله
 فالصلح بعد الصلح اضحى باطلا) هذا اذا كان الصلح على سبيل الاسقاط أما اذا كان الصلح على عوض ثم
 اصطلحا على عوض آخر فالثاني هو الجائز وينسخ الاول كالبيع يبرى عن الخلاصة عن المتق قلت الطاهر
 أن الصلح على سبيل الاسقاط بمعنى البراء وبطلان الثاني ظاهر ولكنه بعد الارادة هنا فالمناسب حل الصلح
 على المتبادر منه ويكون المراد به ما اذا كان بثلث عوض الاول بقرينة قوله كالبيع وعليه فالظاهر أن حكمه
 كالبيع في التفصيل المار فيه (قوله كذا النكاح) أي فالثاني باطل فلا يلزمه المهر المسمى فيه الا اذا جدد
 للزيادة في المهر كافي الفنية بجر قلت لكن قدمنا في اوائل باب المهر عن البراءة أن عدم اللزوم اذا جدد العقد
 للاحتياط وقد تمنا أيضا عن الكافي لوتروجهما في السر بألف ثم في العلانية بألفين فظاهر المنصوص في الاصل انه
 يلزمه عنده الالفان ويكون زيادة في المهر وعند أبي يوسف المهر هو الاول اذا العقد الثاني لغو فلو غوما فيه
 وعند الامام أن الثاني وان لم يلقا يلوغوما فيه من الزيادة اه وذكر في الفتح هنالك أن هذا اذا لم يشهد على أن
 الثاني هزل والا فلا خلاف في اعتبار الاول ثم ذكر أن بعضهم اعتبر ما في العقد الثاني فقط وبعضهم أوجب
 كلا المهرين وأن قاضي خان افترى بانه لا يجب بالعقد الثاني شيء ما لم يقصده الزيادة في المهر ثم وفق بينه وبين اطلاق
 الجمهور اللزوم بحمل كلامه على أنه لا يلزمه ديانته في نفس الامر الا بقصد الزيادة بل يلزمه قضاء لأنه يؤخذ

ويرد على التعريفين ما في
 التارخانية لو خرج ما مع
 البيع لكن في التهستانى
 لو كان ما لم ينعقد كما قالوا في
 السلام وعلى الاول ما في
 الاشياء تكرار الايجاب مبطل
 للاول الا في عتق وطلاق على
 مال وسيجيء في الصلح وفي
 المنظومة المحببة
 وكل عقد بعد عقد جدد
 فأبطل الثاني لأنه سدى
 فالصلح بعد الصلح اضحى باطلا
 كذا النكاح ما عدا امثالا

بظاهر لفظه الآن بشهد على الوزل اه والحاصل اعتماد قول الامام الذي هو ظاهر المنصوص من لزوم
الزيادة وحشد غنى كون الثاني لغوا انه لا ينفسخ الاول به (قوله ما عدا مسائل) استثناء من قوله
فأبطل الثاني (قوله منه الشراء بعد الشراء) بقصر الشراء الاول للنظم قال في الاشياء اطلقه في جامع
الفصولين وقدمه في القضية بأن يكون الثاني أكثر غنى من الاول أو أقل أو يجنس آخره ولا فلا يصح اه قلت
فعلى ما في القضية لافرق بين الشراء والبيع ولذا أطلق العقد في البحر حيث قال واذ تعدد الايجاب والقبول
ان تعدد الثاني وانفسخ الاول ان كان الثاني بأزيد من الاول وانقص وان كان مثله لم يفسخ الاول واختلفوا
فيما اذا كان الثاني فاسدا هل يتضمن فسخ الاول اه قال في التهر ومقتضى النظر أن الاول لا يفسخ اه
لكن جزم في جامع الفصولين والبرازية بأنه يفسخ وكذا قال في الذخيرة ان الثاني وان كان فاسدا فانه يتضمن
فسخ الاول كما لو اشترى قلب فضة وزنه عشرة وعشرة وتقابضاً ثم اشتراه منه بتسعة وعمله البرازي بأن الفاسد
ملحق بالصحيح في كثير من الاحكام اه رمى ملخصاً (قوله كذا كفالة) قال في الخاتمة الكفيل بالنفس اذا أعطى
الطالب كفلاً بنفسه فبات الاصيل برئ الكفيلان وكذا الوصيات الكفيل الاول برئ الكفيل الثاني كذا ذكره
بعض الافاضل قال وأشار بجواز تعددها الى أن المكفول له لو أخذ من الاصيل كفلاً آخر بعد الاول لم يبرأ
الاول كذا في الخاتمة حاشية السيد أبي السعود على الاشياء (تنبيه) زاد في الاشياء ان الاجارة بعد
الاجارة من المستأجر الاول فسخ الاول كما في البرازية وقال في البحر وينبغي أن المدة اذا اتحدت فيهما واتحد
الاجران لا تصح الثانية كالبيع (قوله اذ المراد الخ) تعليل لعدم بطلان الكفالة الثانية بأن المراد منها في
الحقيقة اذن أى حين كترت انما هو زيادة التوفيق بأخذ كفيل آخر حتى يتمكن من مطالبة ايها أراد (قوله
وهما عبارة الخ) أى الايجاب والقبول معبرهما عن كل لفظين الخ قال الزيلعي وينعقد بكل لفظ ينبي عن
التحقيق كبت واشترى ورضيت أو أعطيتك أو أخذه بكذا اه أو كل هذا الطعام بدرهم لي عليك فأكله
ونحو ذلك من الاعمال كما قدمناه عن الفتح قبل ورقتين وينعقد ببيع معلق بفعل قلب كان أردت فقال أردت
او ان اعجبك أو وافقت فقال اعجبني أو وافقتي وأما ان أدت الى الثمن فتدبعتك فان أدى في المجلس صح ويصح
الايجاب بلفظ الهبة وأشركت فيه وأدخلت فيه وينعقد بلفظ الرد بجر عن التنازلية قلت وعبارتها
ولو قال ارد عليك هذه الامنة بخمسين دينارا وقبل الاخرت البيع اه وفي البحر ويصح الايجاب بلفظ
الجعل كقوله جعلت لك هذا بألف وعتمه فيه قلت وفي عرفنا يسمى بيع الثمار على الاشجار ضمناً فاذا قال
شمتك هذه الثمار بكذا وقبل الاخر ينبغي أن يصح وكذا ان عارفوا في بيع احد الشريكين في الدواب لشريكه
الاخر لفظ المقاصرة فيقول قاصر ترك بكذا امراده بعثك حصتي من هذه الدابة بكذا فاذا قبل الاخر صح
لانهم اسألوا التملك عرفاً (تنبيه) ظاهر قوله عن لفظين انه لا ينعقد بالاشارة بالرأس ويدل عليه ما في
الحاوي الزاهدي في فصل البيع الموقوف فضولي باع مال غيره فبلغه فسكت متأتلاً فقال ثالث هل
اذنت لي في الاجارة فقال نعم فأجازه ينفذ ولو حرل رأسه بنم فلا لأن تحريك الرأس في حق الناطق لا يعتبر اه
لكن قد يقال اذا قال له بعني كذا بكذا فأشار برأسه نعم فقال الاخر اشترى وحصل التسليم بالتراضي يكون
يبعا بالتعاطي بخلاف ما اذا لم يحصل التسليم من أحد الجانبين على ما يأتي في بيع التعاطي انه لا بد من وجوده
ولو من احدهما هذا ما ظهر لي وفي الاشياء من أحكام الاشارة وان لم يكن متعقل اللسان لم تعتبر اشارته الا في
اربع الكفر والاسلام والنسب والاقماء الخ (قوله أو حالين) بخفيف اللام (قوله لا يحتاج الاول) وهو
الصادر بل لفظين ماضيين ط عن المنع وكذا الماضي فيما لو كانا محتلفين (قوله بخلاف الثاني) فانه يحتاج
اليها وان كان حقيقة الحال عندنا على الاصح لغلبة استعماله في الاستقبال حقيقة أو مجازاً بجر عن البدائع
(قوله والا لا) صادق بما اذا نوى الاستقبال ولم ينو شيئاً ط (قوله الحال) أى ولا يستعملونه
للوعد والاستقبال ط (قوله) فكلما مضى فلا يحتاج الى النية بجر ط (قوله وكأبيك الآن) عطف
على المستثنى اه ح وهذا أولى بالحكم لانه اذا علمت نية الحال فالتمسح به أولى ط (قوله وأما المتعص
للاستقبال) كالمقرون بالسين وسوف ط (قوله فكلامه) بان قال المشتري بعني هذا الثوب بكذا فيقول
بعث أو يقول البائع اشتره مني بكذا فيقول اشترته (قوله لا يصح أصلاً) أى سواء نوى بذلك الحال أو لا

منها الشراء بعد الشراء صحوا
كذا كفالة على ما صرحوا
اذا المراد صاح في الحق
منها اذا زيادة التوفيق

وهما عبارة عن كل لفظين
ينشان عن معنى التملك والتملك

ماضيين كبت واشترى
(أو حالين) كضارعين لم يقرنا

بسوف والسين كأبيك فيقول
اشتره أو أحدهما ماض

والاخر حال (و) لكن
(لا يحتاج الاول الى نية بخلاف

الثاني) فان نوى به الايجاب
الحال صح على الاصح والا لا

الا اذا استعملوه الحال كقول
خوارزم فكالماضى وكأبيك

الآن لتعصبه الحال وأما
المتعص للاستقبال فكلامه

لا يصح أصلاً

قوله عن لفظين هكذا بخطه

والذي في نسخ الشارح عن كل

لفظين اه

يكون الامر متحفظا للاستقبال وكذا المضارع المقرون بالسین أو سوف (قوله كخذه بكذا الخ) قال
في الفتح فانه وان كان مستقبلا لكن خصه من مادته اعني الامر بالاخذ يستدعي سابقه البيع فكان كالمأخوذ
الا ان استدعاء الماضي سبق البيع بحسب الرضع واستدعاء خذه سبقه بطريق الاقتضاء فهو كما اذا قال
بعتك عبدي هذا بألف فقال فهو حر عتق وشئت اشتريت اقتضاء بخلاف ما لو قال هو حر بلافاء لا يعتق (قوله
كوجه وفرج) بأن قال بعتك وجه هذا العبد وفرج هذه الامه لانه مما يعبر به عن الكل (قوله وكل ما دل
الخ) تفصيل لقوله وحما عبارتان عن كل لفظين الخ (قوله قبول) خبر قوله وكل وظاهره انه قبول
سواء كان من البائع أو المشتري وانه لا يكون ايجابا مع انه يكون من البائع فقط كانه عليه بقوله لكن في
الولو الحية ويكون ايجابا أيضا قال في البحر ل قال اني عني عبدك هذا بألف فقال نعم فقال اخذه فهو بيع لازم
فوقعت كلمة نعم ايجابا وكذا انتفع قبول لا فيقال قال اشتريت منك هذا بألف فقال نعم اه ونحوه في الفتح (قوله
لكن في الولو الحية الخ) ومثله ما في التارخانية بعث منك هذا بألف فقال المشتري قد فعلت فهذا بيع
ولو قال نعم لا يكون معاوذا كفي فتاوى سمرقند أن من قال لغيره اشتريت عبدك هذا بألف درهم فقال البائع
قد فعلت او قال نعم او قال حات الثمن صح البيع وهو الاصح اه فهذا أيضا صريح في انه لا يكون قبولا من
المشتري (قوله لانه ليس بتحقيق) لان قول المشتري نعم تصديق لقول البائع بعتك ولا يتحقق البيع بمجرد
قوله بعتك بخلاف قول البائع نعم بعد قول المشتري اشتريت لانه جواب له فكأنه قال نعم اشتريت مني والشراء
يتوقف على سبق البيع هذا ما ظهر لي فتأمل (قوله وفي القصة الخ) استدراك أيضا على المتن بأنه يكون
ايجابا أيضا كائنه عليه وعبارتها كما في البحر كهل بعث مني بكذا او هل اشتريت مني بكذا الخ وظاهره أن
نقد الثمن قائم مقام القبول لان نعم بعد الاستفهام ايجاب فقط فكان النقد بمنزلة قوله اخذه او رضيت
ولا يشترط في القبول أن يكون قولاً كما نقلناه سابقا عن الفتح (قوله ولو قال بعته الخ) المناسب ذكر هذا
الفرع عقب قوله الا في الا اذا كان بكهنة او رسالة ووجه الجواز ما نقل عن المحيط انه حين قال بلغه فقد أظهر
من نفسه الرضى بالتبليغ فكل من بلغه كان التبليغ رضاه فان قبل صح البيع (قوله ولا يتوقف) أي
بل يطل ح (قوله شطر العقد) المراد به الايجاب الصادر أولا (قوله فيه) أي البيع احتراز عن
الخلع والعتق كما يأتي (قوله فبلغه) أي من غير أن يأمر احدا بتبلغه كما في الخلاصة أمالوا امر احدا به فبلغه
وقبل يصح ولو كان المبلغ غير المأمور كما مر تنصا (قوله الا اذا كان بكهنة او رسالة) صورة الكتابة أن يكتب
أما بعد فقد بعث عبدي فلان منك بكذا فلما بلغه الكتاب قال في مجملته ذلك اشتريت ثم البيع بينهما وصورة
الارسل أن يرسل رسولا فيقول البائع بعث هذا من فلان الغائب بألف درهم فاذهب يا فلان وقل له فذهب
الرسول فأخبره بما قال فقبل المشتري في مجملته ذلك وفي النهاية وكذا هدا في الاجارة والهبة والكتابة جبر
قلت ويكون بالكتابة من الجانبين فاذا كتب اشتريت عبدا فلا يابكذ فكتب اليه البائع قد بعث فهذا بيع
كما في التارخانية (قوله فيعتبر مجلس بلوغها) أي بلوغ الرسالة أو الكتابة قال في الهداية والكتابة كالخطاب
وكذا الارسل حتى اعتبر مجلس بلوغ الكتابة وأداء الرسالة اه وفي غاية البيان وقال شمس الائمة السرخسي
في كتاب النكاح من مبسوطه كما ينقد النكاح بالكتابة يتعقد البيع وسائر التصرفات بالكتاب أيضا وذكر
شيخ الاسلام خواهر زاده في مبسوطه الكتاب بالخطاب سواء الا في فصل واحد وهو أنه لو كان حاضر انخطبها
بالسكاح فلم تجب في مجلس الخطاب ثم أجابت في مجلس آخر فان السكاح لا يصح وفي الكتاب اذا بلغها وقرأت
الكتاب ولم تروج نفسها منه في المجلس الذي قرأت الكتاب فيه ثم تزوجت نفسها في مجلس آخر بين يدي الشهود
وقد سمعوا كلامها وما في الكتاب يصح النكاح لان الغائب انما صار خطيبا لها بالكتاب والكتاب باقي في المجلس
الثاني فصارت بقاء الكتاب في مجلسه وقد سمع الشهود ما فيه في المجلس الثاني بمنزلة ما لو تكرر الخطاب من الحاضر
في مجلس آخر فاما اذا كان حاضرا فانما صار خطيبا لها بالكلام وما وجد من الكلام لا يبيح الى المجلس الثاني
واما سمع الشهود في المجلس الثاني احد شطري العقد اه وحاصله أن قوله تزوجتك بكذا اذا لم يوجد قبول
يكون مجزء خطبة منه لها فاذا قبلت في مجلس آخر لا يصح بخلاف ما لو كتب ذلك اليها لانها لما قرأت الكتاب
ثابا وفيه قوله تزوجتك بكذا وقبلت عند الشهود صح العقد كمن خطبها به ثانيا وظاهره أن البيع كذلك وهو

قوله وحما عبارتان الخ هكذا
يخطه بالثنية والذي تقدم
وحما عبارة بالافراد اه
الا الامر اذا دل على الحال
كخذه بكذا فيقال أخذت
اورضيت صح بطريق الاقتضاء
فليحفظ (ورضح اضافته الى عوجه
يصح اضافته للعتق اليه) كوجه
وفرج (والالا) كطهر ويطن
(د) كل ما دل على معنى بعث
واشتريت فهو (قد فعلت ونعم
وهاتين) وهولاء أو عبدا
او فداكأ وخذه (قبول) لكن
في الولو الحية ان بدأ البائع فقبل
المشتري بنعم لم ينقد لانه ليس
بتحقيق وبكس صح لانه جواب
وفي القصة نعم بعد الاستفهام
كهل بعث مني بكذا بيع ان نقصد
الثنان لان النقد دليل فيلغته
ولو قال بعته فبلغه يا فلان فبلغه
غيره جاز فليحفظ (أي البيع على
شطر العقد فيه) أي البيع (على
قبول غائب) فلو قال بعث فلانا
الغائب فبلغه فقبل لم ينقد
(انفاقا) الا اذا كان بكهنة
أو رسالة فيعتبر مجلس بلوغها

خلاف ظاهر الهداية قائل ثم لا يخفى أن قراءة الكتاب صارت بمنزلة الإيجاب من الكاتب فإذا قبل المكتوب
السيد في المجلس فقد صدر الإيجاب والقبول في مجلس واحد فلا حاجة إلى قوله إلا إذا كان بكتابه أو رسالة نعم
بالنظر إلى مجلس الكتابة يصح فإنه لما كتب بعث لم يبلغ بل توقف على القبول وإن كان ذلك القبول متوقفا على
قراءة الكتاب فافهم (قوله فله الرجوع) ليس المراد أن الموجب له الرجوع في هذه الصورة فإن الإيجاب
إذا كان باطلا فلا معنى للرجوع عنه بل المراد أن الموجب له الرجوع قبل قبول الحاضر قال في المنع ثم في كل
موضع لا يتوقف شطر العقد فإنه يجوز من العاقد الرجوع عنه ولا يجوز تعليقه بالشرط لأنه عقد معاوضة وفي
كل موضع يتوقف كالتلع والعق على مال لا يصح الرجوع ويصح التعليق بالشرط لكونه ميمنا من جانب الزوج
والمولى معاوضة من جانب الزوجة والعبد اهـ ح (قوله لأنه يمين) أي من جانب الزوج والمولى وذلك أن
اليمين بغير الله تعالى ذكر الشرط والجزاء والتلع والعق تعليق الطلاق والعق بقبول المرأة والعبد وهما من
جانب المرأة والعبد معاوضة فثبت كل يمين من جانب الزوج والمولى استمع الرجوع وتماه في العزيمة (قوله
وأما الفحل) عطف على قوله أما القول (قوله وهو التناول قاموس) قال في البحر وهكذا في الصحاح
والمصباح وهو انما يقتضى الاعطاء من جانب والاخذ من جانب لا الاعطاء من الجانبين كما فهمه الطرسوسى
أى حيث قال ان حقيقة التعاطى وضع الثمن وأخذ الثمن عن تراض منهما من غير لفظ وهو يفيد أنه لا بد من
الاعطاء من الجانبين لأنه من المعاطاة وهى مفاعلة اهـ قلت وقوله من غير لفظ يفيد ما قد مر من
أنه لو قال بعثتك بألف قبضه المشتري ولم يقل شيئا كان قبضه قبولا وليس من بيع التعاطى خلافا لمن جعله منه
فإن التعاطى ليس فيه إيجاب بل قبض بعد معرفة الثمن (قوله في خسيس ونفيس) النفيس ما كثر ثمنه كالعبد
والخسيس ما قل ثمنه كالخيز ومنهم من حذ النفيس بنصاب السرقة فأكثر والخسيس بما دونه والاطلاق
هو المعتد ط عن البحر قلت ليس في البحر قوله والاطلاق هو المعتد نعم ذكره في شمول التعاطى للخسيس
والنفيس فقال وهو الصحيح المعتد (قوله خلافا للكرخى) فإنه قال لا يعتد إلا بالنفيس ط عن
القهستانى وما فى الحاوى القدسي من أن هذا هو المشهور وفهوه خلاف المشهور كما في البحر (قوله ولو التعاطى
من أحد الجانبين) صورته أن يتفقا على الثمن ثم يأخذ المشتري المتاع ويذهب برضى صاحبه من غير دفع
الثمن أو يدفع المشتري الثمن للبائع ثم يذهب من غير تسليم المبيع فإن البيع لازم على الصحيح حتى لو استمع
أحدهما بعده أجبره القاضي وهذا فيما ثمنه غير معلوم أما الخيز والعم فلا يحتاج فيه إلى بيان الثمن ذكره في البحر
والمراد في صورة دفع الثمن فقط أن المبيع موجود معلوم لكن المشتري دفع ثمنه ولم يقبضه ط وفي القنية
دفع إلى البائع الخنطة خمسة دنانير ليأخذ منه خنطة وقال له بكم تباعها فقال مائة دينار فسكت المشتري
ثم طلب منه الخنطة ليأخذها فقال البائع غدا ادفع لك ولم يجر بينهما بيع وذهب المشتري فجاء غدا ليأخذ
الخنطة وقد تغير السعر فعلى البائع أن يدفعها بالسعر الأول قال رضى الله عنه وفي هذه الواقعة أربع مسائل
أحداها الاعتقاد بالتعاطى الثانية الاعتقاد في الخسيس والنفيس وهو الصحيح الثالثة الاعتقاد به من جانب
واحد الرابعة كما يعتد باعطاء المبيع يعتد باعطاء الثمن اهـ قلت وفيها مسألة خامسة أنه يعتد به
ولو تأخرت معرفة الثمن لكون دفع الثمن قبل معرفته بحر (قوله لم يعتد) أى وإن كان يعلم عادة السوق
أن البائع إذا لم يرض بزيادة الثمن أو يسترد المتاع ولا يكون راضيا به ويصيح خلقه لا أعطيها تطيبا لقلب المشتري
فأنه مع هذا لا يصح البيع قنية (قوله كما لو كان) أى البيع بالتعاطى بعد عقد فاسد وعبرة الخلاصة
أشترى رجل من وسائد وسائد ووجوه الطنافس وهى غير منسوجة بعد ولم يضره باله أجل لم يجز فلونج
الوسائد ووجوه الطنافس وسلم إلى المشتري لا يصير هذا بيعا بالتعاطى لانهما يسلمان بحكم ذلك البيع السابق
وأنه وقع باطلا اهـ وعبرة البرازية والتعاطى انما يكون بيعا إذا لم يكن بناء على بيع فاسد أو باطل سابق أما
إذا كان بناء عليه فلا اهـ (قوله لا يعتد بهما البيع قبل متاركة الفاسد) يتفرع عليه ما فى الخانية لو اشترى
ثوبا شراء فاسدا ثم لقيه غدا فقال قد بعته ثوبك هذا بألف درهم فقال بلى فقال قد أخذته فهو باطل وهذا
على ما كان قبله من البيع الفاسد فان كان متاركا البيع الفاسد فهو جائز اليوم اهـ قلت لكن فى النهاية والفتح
وغيرهما عند قول الهداية ومن باع صبرة طعام كل فقير بذره الخ البيع بالرقم فاسد لان فيه زيادة جهالة

مطلب البيع بالتعاطى

(كما لا يتوقف) (فى التكاثر)
على الاظهر) خلافا للثاني فله
الرجوع لأنه عقد معاوضة
بخلاف التلع والعق على مال
حيث يتوقف اتفاقا فلا رجوع
لأنه يمين نهاية (وأما الفحل
فالتعاطى) وهو التناول قاموس
(فى خسيس ونفيس) خلافا
للكرخى (ولو) التعاطى
(من أحد الجانبين على الأصح)
فتح وبه يقتضى
معه) مع التعاطى (بعدم الرضى)
فلو دفع الدراهم وأخذ البطاطين
والبائع يقول لا أعطيها بها لم
يعتد كما لو كان بعد عقد فاسد
خلاصة وبرازية وصح فى
البحر بأن الإيجاب والقبول
بعد عقد فاسد لا يعتد بهما
البيع قبل متاركة الفاسد

تمكنت في صلب العقود وهي جباله الثمن برقم لا يعلبه المشتري فصار بمنزلة القمار وعن هذا قال شمس الأئمة
 الخلواني - وان علم بالرقم في المجلس لا يتقلب ذلك العقد جازا ولكن ان كان البائع دائما على الرضى فرضى به
 المشتري بتعديدهما عقد بالتراضي اه وعبر في الفتح بالتعاطي والمراد واحد وسأيت أيضا في باب البيع
 الفاسد أن بيع الاكبر لا يصح وانه لو باعه ثم عاد وسله يمين البيع في روايه وظاهر الرواية انه لا يمين قال في البحر
 حناك وأولو الرواية الاولى بأنه بتعديدهما بالتعاطي اه وظاهر هذا عدم اشتراط متاركة الفاسد وقد يجاب على
 بعد بمحمل الاشتراط على ما اذا كان التعاطي بعد المجلس أما فيه فلا يشترط كما هنا والفرق انه بعد المجلس يتقرر
 الفساد من كل وجه فلا بد من المتاركة أما في المجلس فلا يتقرر من كل وجه فحصل المتاركة ضمنا تأمل ويحصل
 وهو الظاهر أن يكون في المسألة قولان وانظر ما يأتي عند قوله وفسد في الكل في بيع ثلث الخ هذا وما ذكره
 عن الخلواني في البيع بالرقم جزم بخلافه في الهندية آخر باب المراجعة وذكر أن العلم في المجلس يجعل كاستداء
 العتد وبصير كتأخير القبول الى آخر المجلس وبه جزم في الفتح حناك ايضا (قوله في بيع التعاطي بالاولى الخ)
 ما خوذ من البحر حيث قال في بيع التعاطي بالاولى وهو صريح الخلاصة والبرازية ان التعاطي بعد عقد فاسد
 أو باطل لا ينعقد به البيع لانه بناء على السابق وهو محمول على ما ذكرناه اه وقوله على ما ذكرناه من أن
 عدم الانعقاد قبل متاركة الاول وهو معنى قول الشارح فيحصل ما في الخلاصة وغيرها على ذلك ومما رده بما
 في الخلاصة ما تقدمه من قوله كالأول كان بعد عقد فاسد ونقلنا عبارتها وعبارة البرازية وليس فيها التقييد بما قبل
 متاركة الاول فقيده الشارح به تعالى البحر للاختلاف في كلام غيرهما فافهم (قوله وتماه في الاشهاد من الفوائد)
 اى في آخر الفتن الثالث وليس فيه زيادة على أصل المسألة فلعل اراد ما كتب على الاشهاد في ذلك الموضع
 او ما شبه هذه المسألة مما تفرع على الأصل المذكور (قوله اذا بطل المتضمن بالكسر بطل المتضمن بالفتح)
 فانه لما بطل البيع الاول بطل ما تضمنه من القبض اذا كان قبل المتاركة قال ح وهو يدل من الفوائد يدل
 بعض من كل اه ط وفي هذه القاعدة بحث سند كره عند الكلام على بيع الثمرة البارزة (قوله فحذر ثلاثة
 أقوال) هذا الاختلاف نشأ من كلام الامام محمد فانه ذكر بيع التعاطي في مواضع فصوره في موضع بالايعطاء
 من الجانبين ففهم منه البعض انه شرط وصورة في موضع بالايعطاء من أحدهما ففهم البعض انه يكفي به
 وصورة في موضع تسليم المبيع ففهم البعض أن تسليم الثمن لا يكفي بجزء من الذخيرة ط (قوله وحذرنا في
 شرح الملقى الخ) عبارته عن البرازية الاقالة تنعقد بالتعاطي أيضا من احدا الجانبين على الصحيح اه وكذا
 الاجارة كفي العمادية وكذا الصرف كفي النهر مستدلا عليه بما في التنازحية اشترى عبدا بألف درهم
 على أن المشتري بالخيار فأعطاه مائة دينار ثم فسخ البيع فعلى قول الامام الصرف جائز ورده ادرأهم وعلى قول
 أبي يوسف الصرف باطل وهي فائدة حسنة لم أر من نبه عليها اه (تمت) طالب مدونه فبعث اليه شعيرا قد روا
 معلوما وقال خذه بسعر البلد والعري لم معلوم كان يعاون لم يعلم فلا ومن بيع التعاطي تسليم المشتري
 ما اشتراه الى من يطلبه بالشفعة في موضع لاشفعة فيه وكذا تسليم الوكيل بالشراء الى الموكل بعدما أكر
 التوكيل ومنه حكما ما اذا جاء المودع بأمة غير المودعة وحلف حل للمودع وطؤها وكان يباعا بالتعاطي وعن
 أبي يوسف لو قال الخياط لبست هذه بطناتي خلف الخياط انها هي وسعه أخذها وبغني تقييده بما اذا كانت العين
 للدافع ومنه لوردها بخيار عيب والبائع متيقن انها ليست له فأخذها ورضى بها كفي الفتح وعلى هذا فلا بد
 من الرضى في جارية الوديعه والبطانة وتماه في البحر (قوله ما يستجره الانسان الخ) ذكر في البحر أن
 من شرائط العقود عليه أن يكون موجودا فلم ينعقد بيع المودوم ثم قال وعمتا مجوا فيه وأخرجوه عن هذه
 القاعدة ما في القضية الاشياء التي تؤخذ من البائع على وجه الخرج كاهو العادة من غير بيع كأمه من الملح
 والزيت ونحوها ثم اشتراها بعد ما انعدمت صح اه فيجوز بيع المودوم هنا اه وقال بعض الفضلاء ليس هذا
 بيع معدوم انما هو من باب ضمان المتلفات باذن مالكها عرفا تسهلا لا امر ودفع للخارج كاهو العادة وفيه
 أن الضمان بالاذن مما لا يعرف في كلام الفقهاء جرى وفيه أيضا أن ضمان المتلفات بالمثل لا بالقيمة والقيمت
 بالقيمة لا بالثمن ط قلت كل هذا قياس وقد علمت أن المسألة استحسان ويمكن تخريجها على قرض الاعيان
 ويكون ضمنا بالثمن استحسانا وكذا حل الاتفايع في الاشياء القيمة لان قرضها فاسد لا يحل الاتفايع به وان

في بيع التعاطي بالاولى وعليه
 ويحصل ما في الخلاصة وغيرها
 على ذلك وتماه في الاشهاد من
 الفوائد اذا بطل المتضمن بطل
 المتضمن والمبني على الفاسد
 فاسد (وقيل لا بد في التعاطي
 من الاعطاء من الجانبين وعليه
 الاكبر) قاله الطرسوسي
 واختاره البرازي وأفتى به
 الخلواني وأكثى الكرماني
 بتسليم المبيع مع بيان الثمن
 فحذر ثلاثة أقوال وقد علمت
 المقتضى به وحذرنا في شرح الملقى
 صحة الاقالة والاجارة والصرف
 بالتعاطي فليحفظ (فروع)
 ما يستجره الانسان من البائع
 اذا حاسبه على أتمائها بعد
 استهلاكها جاز استحسانا *

مطاب في بيع الاستجرار

ملك بالقبض وخزجه في النهر على كون المأخوذ من العدس ونحوه يعا بالتعاطي وانه لا يحتاج في مثله الى بيان الثمن لانه معلوم اه واعترضه المجوى بأن اثمان هذه تختلف فيفضى الى المنازعة اه قلت ما في النهر مبنى على أن الثمن معلوم لكنه على هذا لا يكون من بيع المعدوم بل كلما أخذ شيئاً انعقد بيعاً بمنه المعلوم قال في الولوالجية دفع دراهم الى خباز فقال اشترت منك مائة من من خبز وجعل يأخذ كل يوم خمسة أسنان فالباع فاسد وما أكل فهو مكروه لانه اشترى خبزاً غير مشار اليه فكان البيع مجهولاً ولو أعطاه الدراهم وجعل يأخذ منه كل يوم خمسة أسنان ولم يقل في الاستداء اشترت منك يجوز وهذا حلال وان كان يتيه وقت الدفع الشراء لانه يجوز الدية لا انعقد البيع وانما انعقد البيع الآن بالتعاطي والآن المبيع معلوم فينعقد البيع صحيحاً اه قلت ووجهه أن ثمن الخبز معلوم فاذا انعقد بيعاً بالتعاطي وقت الاخذ مع دفع الثمن قبله فكذا اذا تأخر دفع الثمن بالاولى وهذا ظاهر فيما كان ثمنه معلوماً وقت الاخذ مثل الخبز واللحم أما اذا كان ثمنه مجهولاً فانه وقت الاخذ لا ينعقد بيعاً بالتعاطي لجهة الثمن فاذا تصرف فيه الاخذ وقد دفعه الباع براضه بالدفع والتصرف فيه على وجه التعويض عند لم ينعقد بيعاً وان كان على نية البيع لما علمت من أن البيع لا ينعقد بالنية فيكون شبيه القرض المضمون بمثله او بقبضه فاذا اوافقا على شيء بدل المثل او القيمة برئت ذمة الاخذ لكن يبقى الاشكال في جواز التصرف فيه اذا كان قيمياً فان قرض القيمي لا يصح فيكون صحيحه هنا استحساناً كقرض الخبز والخميرة ويمكن تخريجها على الهبة بشرط العوض او على القبوض على سوم الشراء ثم رأيت في الاشياء في القول في غن المثل حيث قال ومنها لو أخذ من الارز والعدس وما اشبهه وقد كان دفع المثل ديناراً مثلاً لينفق عليه ثم اختصما بعد ذلك في قيمته هل تعتبر قيمته يوم الاخذ او يوم الخصومة قال في التهمة تعتبر يوم الاخذ قيل له لو لم يكن دفع المثل شيئاً بل كان يأخذ منه على أن يدفع اليه ثمن ما يجتمع عنده قال يعتبر وقت الاخذ لانه سوم حين ذكر الثمن اه (قوله بيع البراءات) جمع براءة وهي الاوراق التي يكتبها كآب الديوان على العاملين على البلاد بحفظ كعطاء أو على الأكارين بقدر ما عليهم وسيت براءة لانه يبرأ بدفع ما فيها ط (قوله بخلاف بيع خطوط الائمة) بالخاء المهملة والظاء المشالة جمع حظ بمعنى النصيب المرتب له من الوقف أي فانه يجوز بيعه وهذا مخالف لما في الصيرفية فان مؤلفها سئل عن بيع الخط فاجاب لا يجوز ط عن حاشية الاشياء قلت وعبرة الصيرفية هكذا سئل عن بيع الخط قال لا يجوز فانه لا يخلو اما ان باع ما فيه او عين الخط لوجه الاول لانه بيع ما ليس عنده ولا وجه للثاني لان هذا القدر من الكاغد ليس متقوماً بخلاف البراءة لان هذه الكاغدة متقومة اه قلت ومقتضاه أن الخط بالخاء المعجمة والطاء المهملة وهذا لا يخالف ما ذكره الشارح لان المراد بحفظ الائمة ما كان قائماً في يد المتولي من نحو خبز أو حنطة قد استحقته الامام وكلام الصيرفية فيما ليس بموجود (قوله غنة) أي هناك أي في مسألة بيع خطوط الائمة وأشار اليها بالبعيد لان الكلام كان في بيع البراءات ولذا أشار اليه بلفظ هنا (قوله من المشرف) أي المباشر الذي يتولى قبض الخبز (قوله بخلاف الجندی) أي اذا باع الشعرا المعين لعاف دابته من حاشية السيد أبي السعود (قوله وتعقبه في النهر) أي تعقب ما ذكر من مسألة بيع الاستحجار وما بعد ما حدث قال أقول الظاهر أن ما في القضية ضعيف لاتفاق كلمتهم على أن بيع المعدوم لا يصح وكذا غير المدلول وما المانع من أن يكون المأخوذ من العدس ونحوه يعا بالتعاطي ولا يحتاج في مثله الى بيان الثمن لانه معلوم كما سيأتي وحظ الامام لا يملك قبل القبض فأنى يصح بيعه ولكن على ذلك كما قال ابن وهبان في كتاب الشرب ما في القضية اذا كان مخالفاً للقواعد لا التفات اليه ما لم يعضده نقل من غيره اه وقد مننا الكلام على بيع الاستحجار وأما بيع حظ الامام فالوجه ما ذكره من عدم صحة بيعه ولا ينافي ذلك انه لو مات يورث عنه لانه اجرة استحقها ولا يلزم من الاستحقاق الملك كما قالوا في الغنمة بعد احرارها بدار الاسلام فانها حق تأكد بالاحراز ولا يحصل الملك فيها للغنيين الا بعد القسمة والحق المتأكد يورث كحق الرهن والرذ بالعيب بخلاف الضعيف كالفقعة وخيار الشرط كما في الفسخ وعن هذا بحث في البحر هناك بأنه ينبغي التفصيل في معلوم المستحق بأنه ان مات بعد خروج الغلة واحراز الناظر لها قبل القسمة يورث نصيبه لتأكد الحق فيه كالغنمة بعد الاحراز وان مات قبل ذلك لا يورث لكن قد مناهناك أن معلوم الامام له شبه الصلة وشبه الاجرة والارجح الثاني وعليه يفتق الارث ولو قبل احراز الناظر ثم لا يفتق انها لا تملك قبل قبضها فلا يصح بيعها (قوله وأفتى المصنف

بيع البراءات التي يكتبها
الديوان على العمال لا يصح
بخلاف بيع خطوط الائمة
لان مال الوقف قائم ثمة ولا كذلك
هنا اشياء وقفية ومفادها انه
يجوز للمستحق بيع خبره قبل
قبضه من المشرف بخلاف
الجندی بحر وتعقبه في
النهر وأفتى المصنف بطلان
بيع الجامكية لما في الاشياء
بيع الدين انما يجوز من المديون

مطلب في بيع الجامكية

مطلب لا يجوز الاعتياض

عن الحقوق المجردة

وفيها وفي الاشياء لا يجوز

الاعتياض عن الحقوق المجردة

حتى الشفعة وعلى هذا لا يجوز

الاعتياض عن الوظائف

بالاوقاف وفيها في آخر بحث

تعارض العرف مع اللغة

المذهب عدم اعتبار العرف

الخاص لكن أتى كثير

باعتباره وعليه فيفتي بجواز

التزول عن الوظائف بمال

مطلب في الاعتياض عن

الوظائف والتزول عنها

مطلب في العرف الخاص

والعام

مطلب في التزول عن الوظائف

بمال

(الخ) تأييد لكلام النهر وعبارة المصنف في فتاواه سئل عن بيع الجامكية وهو أن يكون لرجل جامكية في بيت المال ويحتاج الى دراهم مجله قبل أن يخرج الجامكية فيقول له رجل بعني جامكتك التي قدرتها كذا بكذا انقص من حقه في الجامكية فيقول له بعك فهل البيع المذکور صحيح أم لا لكونه بيع الدين بنقد أجاب اذا باع الدين من غير من هو عليه كذا لا يصح قال مولانا في فتاواه وبيع الدين لا يجوز ولو باعه من المديون أو وهبه جاز اهـ (قوله وفيها) الظاهر أن الضير للقيمة ويحتل عوده لقناوى المصنف المفهومة من أفتى وأما ضمير وفيها الائمة فلا شبهة اهـ ح (قوله لا يجوز الاعتياض عن الحقوق المجردة) عن الملك قال في البدائع الحقوق المفردة لا تتحمل التملك ولا يجوز الصلح عنها أقول وكذا لا تضمن بالاتلاف قال في شرح الزيادات للسرخسي وأتلاف مجرد الحق لا يوجب الضمان لأن الاعتياض عن مجرد الحق باطل الا اذا قوت حقاؤه كذا فانه يلحق بتقويت حقيقة الملك في حق الضمان لحق المرتن ولذا لا يضمن بالاتلاف شيء من الغنمة أو وطاء جارية منها قبل الا حراز لأن القاتل مجرد الحق وانه غير مضمون وبعد الا حراز اضرار الاسلام ولو قبل القسمة يضمن لتقويت حقيقة الملك ويجب عليه القيمة في قتله بعد امن الغنمة بعد الا حراز في ثلاث سنين يرى وأراد بقوله لتقويت حقيقة الملك الحق المؤكد اذا لا تحصل حقيقة الملك الا بعد القسمة كما مر (قوله حتى الشفعة) قال في الاشياء فلو صلح عنها بمال بطلت ورجع ولو صلح الخيرة بمال لتختاره بطل ولا شيء لها ولو صلح احدي زوجتيه بمال لتركه لو بهما يلزم ولا شيء لها وعلى هذا لا يجوز الاعتياض عن الوظائف في الاوقاف وخرج عنها حق القصاص وملك النكاح وحق الرق فانه يجوز الاعتياض عنها كما ذكره الزيلعي في الشفعة والكفيل بالنفس اذا صلح المكفول له بمال لا يصح ولا يجب وفي بطلانها روايتان وفي بيع حق المرور في الطريق روايتان وكذا بيع الشرب الاتعا اهـ (قوله وعلى هذا لا يجوز الاعتياض عن الوظائف بالاوقاف) من امامة وخطابة وأذان وفراشة ويوابة ولا على وجه البيع أيضا لأن بيع الحق لا يجوز كما في شرح الادب وغيره وفي الذخيرة ان أخذ الدار بالشفعة أمر عرف بخلاف القياس فلا يظهر ثبوته في حق جواز الاعتياض عنه اهـ أقول والحق في الوظيفة مثله والحكم واحد يرى (قوله المذهب عدم اعتبار العرف الخاص) قال في المستصني التعامل العام أي الشائع المستفيض والعرف المشترك لا يصح الرجوع اليه مع التردد اهـ وفي محل آخر منه ولا يصلح مقيد الا انه لما كان مشتركا كان متعارضا اهـ يرى وفي الاشياء عن البرازية وكذا أي تفسد الاجارة لو دفع الى خائك غزلا على أن يشجه بالثلث ومشايخ بلخ وخوارزم اقوا بجواز اجارة الخائك للعرف وبه أفتى أبو علي النسفي أيضا والقوى على جواب الكتاب لأنه منصوص عليه فلزم ابطال النص اهـ فأفاد أن عدم اعتباره بمعنى انه اذا وجد النص بخلافه لا يصلح ناسخا للنص ولا مقيدا له ولا فقد اعتبره في مواضع كثيرة منها مسائل الايمان وكل عاقد وواقف وحالف يحمل كلامه على عرفه كما ذكره ابن الهمام وأفاد ما مر أيضا أن العرف العام يصلح مقيدا ولذا نقل البيهقي في مسألة الخائك المذكورة قال السيد الشهيد لا تأخذ باستحسان مشايخ بلخ بل تأخذ بقول أصحابنا المتقدمين لأن التعامل في بلد لا يدل على الجواز ما لم يكن على الاستمرار من الصدر الاول فيكون ذلك دليلا على تقرير النبي عليه الصلاة والسلام اياهم على ذلك فيكون شرعانه فاذا لم يكن كذلك لا يكون فعلهم حجة الا اذا كان كذلك من الناس كافة في البلدان كلها فيكون اجاعا والاجاع حجة ألا ترى انهم لو تعاملوا على بيع الخمر والربا لا يفتي بالحل اهـ قلت وبه يظهر الفرق بين العرف الخاص والعام وتتمام الكلام على هذه المسألة تبسوط في رسالتنا السماسة بنشر العرف في بناء بعض الاحكام على العرف (قوله وعليه فيفتي بجواز التزول عن الوظائف بمال) قال العلامة العيني في فتاواه ليس للتزول شيء يعتمده عليه ولكن العلماء والحكام مشوا ذلك للضرورة واشتروا امضاء الناظر لتلايق فيه نزاع اهـ ملخصا من حاشية الاشياء للسيد أبي السعود وذكر الجوى أن العيني ذكر في شرح نظم درر البحار في باب القسم بين الزوجات انه سمع من بعض شيوخه الكبار انه يمكن أن يحكم بحجة التزول عن الوظائف الدينية قياسا على ترك المرأة قسمها لصاحبها لان كلاهما مجردا عن انقطاع اهـ قلت وقد سئنا في الوقف عن البحر أن للمبتلى عزل نفسه عند القاضي وأن من العزل الفراغ لغيره عن وظيفة النظر أو غيره وانه لا ينزل بمجرد عزل نفسه خلافا للعلامة قاسم بل لا بد من تقرير القاضي المفروغ له لو أهلا وأهله

لا يلزم القاضي تقريره ولو أهلا وأنه جرى العرف بالفراغ بالدراهم ولا يحنى ما فيه فينبغي الإبراء العام بعده اه
 أي لما فيه من شبهة الاعتياض عن مجزء الحق وقد مر أنه لا يجوز وليس فيما ذكر عن العيني جوازه لكن قال
 الجوى وقد استخرج شيخ مشايخنا نور الدين على المقدسى صحة الاعتياض عن ذلك في شرحه على نظم الكثر
 من فرع في مبسوط السرخسى وهو أن العبد الموصى بربقته لشخص وبخدمته لا تحل لقطع طرفه أو شح
 موفقة فأدى الارش فان كانت الجناية تنص الخدمة يشتري به عبد آخر يخدمه أو ينضم اليه عن العبد بعد
 بيعه فيشتري به عبد يقوم مقام الأول فان اختلفا في بيعه لم يبع وان اصطالحا على قسمة الارش بينهما نصفين فلهما
 ذلك ولا يكون ما يستوفيه الموصى له بالخدمة من الارش بدل الخدمة لأنه لا يملك الاعتياض عنها ولكنه اسقاط
 لحقه به كما لو صلح موصى له بالرقبة على مال دفعه للموصى له بالخدمة ليسم العبد له اه قال فرما يشهد هذا
 للترؤل عن الوظائف بمال اه قال الجوى فليحفظ هذا فإنه نفيس جدا اه وذكر نحوه البيرونى عند قول
 الاشباة وينبغي انه لو نزل له وقبض المبلغ ثم أراد الرجوع عليه لا يملك ذلك فقال أى على وجه اسقاط الحق الخافا
 له بالصيغة بالخدمة والصلح عن اللق على خمسمائة فانهم قالوا يجوز أخذ العوض على وجه الاسقاط للحق
 ولأرب أن الفارغ يستحق المنزل به استحقاقا خاصا بالتقرير ويؤيده ما في خزانة الاكل وان مات العبد الموصى
 بخدمته بعد ما قبض الموصى له بدل الصلح فهو جائز اه ففيه دلالة على انه لا رجوع على النازل وهذا الوجه
 هو الذى يطمئن به القلب لقربه اه كلام البيرونى ثم استشكل ذلك بما مر من عدم جواز الصلح عن حق الشفعة
 والقسم فإنه يمنع جواز أخذ العوض هنا ثم قال ولقائل أن يقول هذا حق جعله الشرع ادفع الضرر وذلك حق
 فيه صلة ولا جامع بينهما فاقترقا وهو الذى يظهر اه وحاصله أن ثبوت حق الشفعة للشفيع وحق القسم للزوجة
 وكذا حق الخيار في النكاح للغيره انما هو ادفع الضرر عن الشفيع والمرأة وما ثبت لذلك لا يصح الصلح عنه لان
 صاحب الحق لما رضى علم أنه لا يتضرر بذلك فلا يستحق شيئا ما حق الموصى له بالخدمة فليس كذلك بل ثبت له على
 وجه البر والصلح فيكون ثابتا له اصاله فيصح الصلح عنه اذ انزل عنه لغيره ومثله ما مر عن الاشباة من حق
 القصاص والنكاح والرق حيث صح الاعتياض عنه لأنه ثابت لصاحبه اصاله لاعلى وجه رفع الضرر عن
 صاحبه ولا يحنى أن صاحب الوظيفة ثبت له الحق فيه بتقرير القاضي على وجه اصاله لاعلى وجه رفع الضرر
 فالحقها بحق الموصى له بالخدمة وحق القصاص وما بعده أولى من الحقها بحق الشفعة والقسم وهذا كلام
 وجيه لا يحنى على نفيه وبه اندفع ما ذكره بعض محشى الاشباة من أن المال الذى يأخذه النازل عن الوظيفة
 رشوة وهى حرام بالنص والعرف لا يعارض النص وجه الدفع ما علمت من انه صلح عن حق كفى نظائره والرشوة
 لا تكون بحق واستدل بعضهم للجواز بنزول سيدنا الحسن ابن سيدنا على رضى الله تعالى عنهم من الخلافة
 لمعاوية على عوض وهو ظاهر أيضا وهذا أولى مما قد مناه في الوقف عن الخبرة من عدم الجواز من أن
 للمفروغ له الرجوع بالبدل بناء على أن المذهب عدم اعتبار العرف الخاص وانه لا يجوز الاعتياض عن مجزء
 الحق لما علمت من أن الجواز ليس مبنيا على اعتبار العرف الخاص بل على ما ذكرنا من نظائره الدالة عليه وأن عدم
 جواز الاعتياض عن الحق ليس على اطلاقه ورأيت بخط بعض العلماء عن المقتى أبى السعود أنه أفتى بجواز أخذ
 العوض في حق القرار والتصرف وعدم صحة الرجوع وبالجملة فالمسألة ظنية والنظر متشابهة والبحث فيها
 مجال وان كان الاظهر فيهما ما قلنا فالأولى ما قاله في البحر من انه ينبغي الإبراء العام بعده والله سبحانه اعلم (تنبيه)
 ما قلنا في الفراغ عن الوظيفة يقال مثله في الفراغ عن حق التصرف في مشد مسكة الاراضى وباقي بيانها قريب
 وكذا في فراغ الزعيم عن تيماره ثم اذا فرغ عنه لغيره ولم وجهه السلطان للمفروغ له بل أبقاءه على الفارغ
 او وجهه لغيره ما ينبغي أن يثبت الرجوع للمفروغ له على الفارغ يبدل الفراغ لأنه لم يرض بدفعه الا بمقابلته ثبوت
 ذلك الحق له لا بمجرد الفراغ وان حصل لغيره وبهذا أفتى في الاسماعيلية والحامدية وغيرهما خلافا لما أفتى به
 بعضهم من عدم الرجوع لان الفارغ فعل ما في وسعه وقد رته اذ لا يحنى انه غير المقصود من الطرفين ولا سيما اذا
 ابنى السلطان أو القاضي التيمار أو الوظيفة على الفارغ فإنه يلزم اجتماع العوضين في تصرفه وهو خلاف
 قواعد الشرع فافهم والله سبحانه اعلم (قوله ويلزم خلوا الحوائث) عبارة الاشباة اقول على اعتباره
 أي اعتبار العرف الخاص ينبغي أن يفق بأن ما يقع في بعض اسواق القاهرة من خلوا الحوائث لازم وبصير خلوا

قوله يستحق المنزل به كذا
 رايته والظاهر أن يقال المنزل
 عنه اه من خط المؤلف

ويلزم خلوا الحوائث فليس لرب
 الحائث اخراجه ولا اجارته
 لغيره ولو وقفا انتهى ملخصا

مطلب في خلوا الحوائث

في الحانوت حقاله فلا يملك صاحب الحانوت احر اجده منها ولا اجارته لغيره ولو كانت وقفاً وقد وقع في حوايت
الجلون في الغورية أن السلطان الغوري لما بناها أسكنها للتجار بالخلو وجعل لكل حانوت قدراً أخذ منه منهم وكتب
ذلك بكتوب الوقف اه وقد أعاد الشارح ذكر هذه المسألة قبيل كتاب الكفالة ثم قال قلت وأيد في زواهر
الجواهر عافى واقعات الضريرى رجل في يده دكان فغاب فرفع المتولى أمره للقاضي فأمره القاضي بفتح
وأجارته ففعل المتولى ذلك وحضر الغائب فهو أولى بدكانه وإن كان له خلو فهو أولى بخلوه أيضاً وله الخيار في
ذلك فإن شاء فسخ الاجارة وسكن في دكانه وإن شاء أجازها ورجع بخلوه على المستأجر ويؤمر المستأجر بأداء
ذلك إن رضى به والا يؤمر بالخروج من الدكان اه بلفظه اه لكن قال السيد الجوى أقول ما نقل عن
واقعات الضريرى من ذكر لفظة الخلو فخلا عن أن يكون المراد بها ما هو المتعارف كذب فإن الابات من النقلة
كصاحب جامع الفصولين نقل عبارة الضريرى ولم يذكر فيها لفظ الخلو وهذا وقد اشتهر نسبة مسألة الخلو إلى
مذهب الامام مالك والحال انه ليس فيه نص عنه ولا عن احد من أصحابه حتى قال البدر القرافى من المالكية
انه لم يقع في كلام الفقهاء التعرض لهذه المسألة وانما فيها قتيلا العلامة ناصر الدين القافى المالكي بتأه على
العرف وخترجهما عليه وهو من أهل الترجيح فيعتبر بخبره وإن فزع فيه وقد انتشرت قتيلا في المشارق
والمغرب وتلقاها علماء عصره بالقبول اه قلت ورأيت في قساوى الكازرونى عن العلامة القافى انه
لو مات صاحب الخلو يوفى منه ديونه ويورث عنه وينقل لبيت المال عند فقد الوارث اه هذا وقد استدل
بعضهم على لزومه وصحة بيعه عند تباغى الثانية رجل باع سكنى له في حانوت لغيره فأخبر المشتري أن اجرة الحانوت
كذا فظهر أنهم أكثر من ذلك قالوا ليس له أن يرذ السكنى بهذا العيب اه وللعلامة الشرنبلالى رسالة رد فيها
على هذا المستدل بأنه لم يفهم معنى السكنى لان المراد بها عين مركبة في الحانوت وهى غير الخلو ففي الخلاصة
اشترى سكنى حانوت في حانوت رجل مركباً وأخبره البائع أن اجرة الحانوت كذا فاذا اشترى له أن يرذ وفي
جامع الفصولين عن الذخيرة شري سكنى في دكان وقف فقال المتولى ما أذنت له أى للبائع بوضعها فامر أى أمر
المشتري بالرفع فلوشراه بشرط القرار يرجع على بائعه والا فلا يرجع عليه بئنه ولا ينقصانه اه ثم نقل عن عدة
كتب ما يدل على أن السكنى عين قائمة في الحانوت ورد فيها أيضاً على الاشياء بأن الخلو لم يقل به الا متأخر من
المالكية حتى افتى بجهة وقفه ولم ينسئ أنه أوقاف المسلمين صارت للكانرين بسبب وقف خلوها على كثرتهم
وبأن عدم اخراج صاحب الحانوت لصاحب الخلو يلزم منه جبر الحر المكلف عن ملكه واتلاف ماله مع أن
صاحب الخلو لا يعطى أجر المثل ويأخذ هو في نظير خلوه قدراً كثيراً بل لا يجوز هذا في الوقف وقد نصوا على أن
من سكن الوقف يلزمه اجر المثل وفي منع الناظر من اخراجه فتوى نفع الوقف وتعطيل مشرطه الواقف من
اقامة شعائر مسجد ونحوها اه ملخصاً قلت وما ذكره حق خصوصاً في زماننا هذا وأما ما يتمسك به صاحب
الخلو من انه اشترى خلوه بما لا كثير وأنه بهذا الاعتبار تصير اجرة الوقف شيئاً قليلاً فهو يتمسك باطل لان ما اخذه
منه صاحب الخلو الاول لم يحصل منه نفع للوقف فيكون الدافع هو المضيع ماله فكيف يحل له ظلم الوقف بل
يجب عليه دفع اجرة مثله وان كان له فيه شئ زائد على الخلو من بناء ونحوه مما يسمى في عرفنا بالكدك وهو المراد
من لفظ السكنى المارفاذا لم يدفع اجرة مثله يؤمر برفعه وان كان موضوعاً باذن الواقف أو أحد النظار ويرجع
هذا إلى مسألة الارض المحركة المنقولة في اوقاف الخصاص حيث قال حانوت أصله وقف وعمارة لرجل وهو
لا يرضى أن يستأجر أرضه بأجر المثل قالوا ان كانت العمارة بحيث لو رفعت يستأجر الاصل بأكثر مما يستأجر
صاحب البناء كلف رفعه ويؤجر من غيره والا يترك في يده بذلك الاجر اه وقوله والا يترك في يده يفيد أنه أحق
من غيره حيث كان ما يدفعه أجر المثل فهنا يقال ليس للمؤجر أن يخرج به ولا أن يأمره برفعه اذ ليس
في استبقائه ضرر على الوقف مع الفرق به يدفع الضرر عنه كما أوضحناه في الوقف وعن هذا قال في جامع
الفصولين وغيره بنى المستأجر أو غرس في أرض الوقف صار له فيها حق القرار وهو المسمى بالكردارة الاستبقاء
بأجر المثل اه وفي الخيرية وقد صرح علماء ناباً ان صاحب الكردارة حق القرار وهو أن يحدث المزارع
والمستأجر في الارض بناء أو غرساً أو كبساً بالتراب باذن الواقف أو الناظر فتبقى في يده اه وقد يقال ان
الدراهم التي دفعها صاحب الخلو للواقف واستعان بها على بناء الوقف شبهة بكبس الارض بالتراب فيصير له

قوله يرجع على بائعه أى لان
البيع اذا وقع بهذا الشرط
يقع فاسداً والا فهو صحيح
فلا رجوع له على البائع بشئ
اه منه

مطلب في الكدك

حق القرار فلا يخرج من يده اذا كان يدفع اجر المثل ومثله ما لو كان يتم دكان الوقف ويقوم بلوازمها من ماله باذن الناظر أما مجتزء وضع اليد على الدكان ونحوها وكونه يستأجرها عدة سنين بدون شيء مما ذكر فهو غير معتبر فلامؤخر اخراجها من يده اذا مضت مدة اجارته وايجارها لغيره كما أوضحناه في رسالتنا تحرر بالعبارة في بيان من هو أحق بالاجارة وذكرنا حاصلها في الوقف وعلى ما ذكرناه من أن صاحب الخلو المعبراً حق من غيره لو استأجر بأجر المثل يحمل ما ذكره في الخيرية من الوقف حيث سئل في الخلو الواقع في غالب الاوقاف المصرية والاوقاف الرومية في الحوايت وغيرها هل يصير حقنا لازماً لصاحب الخلو ويجوز بيع سكه وشراؤه واذا حكم به حاكم شرعي يمتنع على غيره من أحكام الشرع الشريف نقضه ثم ذكر في الجواب عبارة الاشياء وواقعات الضرري وما ذكرناه من مسألة الارض المختكرة ومسألة حق القرار ومسألة بيع السكنى ثم قال أقول ليس الغرض بآراء هذه الجمل القطع بالحكم بل ليقع اليقين بارتفاع الخلاف بالحكم حيث استوفى شرائطه من مالكي يراه او غيره صح ولزم وارتفع الخلاف خصوصاً فيما للناس اليه ضرورة لاسيما في المدن المشهورة كصرو مدينة الملك فانهم يتعاطونه ولهم فيه نفع كلي ويضربهم نقضه واعدامه فلا يباع بفعله كثيراً الاوقاف ألا ترى الى ما فعله الغوري كما مر وما بلغني أن بعض الملوكة عمر مثل ذلك باموال التجار ولم يصرف عليه من ماله الدرهم والدينار وكان صلى الله عليه وسلم يحب ما خفف عن امته والدين يسر ولا مفسدة في ذلك في الدين ولا عار به على الموحدين والله تعالى اعلم اهـ ملخصاً ومن أقوى بلزوم الخلو الذي يكون بمقابلته دراهم يدفعها للمستولى او المالك العلامة المحقق عبد الرحمن اخندي العمادي صاحب هدية ابن العماد وقال فلا يملك صاحب الخانات اخراجها ولا اجارته لغيره ما لم يدفع له المبلغ المرقوم فينتج مجواز ذلك للضرورة قياساً على بيع الوفاء الذي تعارفه المتأخرون احتيالا على الربا الخ قلت وهو مقيد أيضاً بما قلنا بما اذا كان يدفع أجر المثل والا كانت سكه بمقابلته ما دفعه من الدراهم عين الربا كما قالوا في دفع المقرض دار اليسكنها أو حجار اليركب الي أن يستوفي قرضه انه يلزمه أجرة مثل الدار أو الحجار على أن ما اخذته المتولى من الدراهم ينتفع به لنفسه فلو لم يلزم صاحب الخلو أجرة المثل للمستحقين يلزم ضياع حقهم اللهم إلا أن يكون ما قبضه المتولى صرفه في عمارة الوقف حيث تعين ذلك طريقاً الى عمارته ولم يوجد من يستأجره بأجرة المثل مع دفع ذلك المبلغ اللازم للعمارة فحينئذ قد يقال بجواز سكه بدون أجرة المثل للضرورة ومثل ذلك يسمى في زماننا حراً صدراً كما قد مناه في الوقف والله سبحانه اعلم بقي طريق معرفة أجر المثل وينبغي أن يقال فيه اننا ننظر الى ما دفعه صاحب الخلو للواقف أو المتولى على الوجه الذي ذكرناه والى ما ينفعه في مرتبة الدكان ونحوها فاذا كان الناس يرغبون في دفع جميع ذلك لصاحب الخلو ومع ذلك يستأجرون الدكان بمائة مثلاً فالمائة هي أجرة المثل ولا ينظر الى ما دفعه هو الى صاحب الخلو السابق من مال كثير طمعاً في أن أجرة هذه الدكان عشرة مثلاً كما هو الواقع في زماننا لان ما دفعه من المال الكثير لم يرجع منه نفع للوقف أصلاً بل هو محض ضرر بالوقف حيث لزم منه استئجار الدكان بدون اجرتها بغبن فاحش وانما ينظر الى ما يعود دفعه الى الوقف فقط كما ذكرنا نعم جرت العادة أن صاحب الخلو حين يستأجر الدكان بالأجرة اليسيرة يدفع للناظر دراهم تسمى خدمة هي في الحقيقة تكمل له أجرة المثل أو دونها وكذا اذا مات صاحب الخلو أو نزل عن خلوه لغيره يأخذ الناظر من الوارث أو المنزل له دراهم تسمى تصديقا فهذه تحسب من الأجرة أيضاً ويجب على الناظر صرفها الى جهة الوقف كما قد مناه في كتاب الوقف في مسألة العوايد العرفية والله سبحانه وتعالى اعلم (تنبيه) ذكر السيد محمد ابو السعود في حاشيته على الاشياء أن الخلو يصدق بالعين المتصل اتصال قرار وبغيره وكذا الجدل المتعارف في الحوايت المملوكة ونحوها كالقهاوي تارة تعلق بماله حق القرار كالبناء بالخانات وتارة يتعلق بما هو أعم من ذلك والذي يظهر أنه كالخلو في الحكم بجاسع وجود العرف في كل منهما ما والمراد بالمتصل اتصال قرار ما وضع لاي فصل كالبناء ولا فرق في صدق كل من الخلو والجدل به وبالم متصل لاعلى وجه القرار كالخشب الذي يركب بالخانات لوضع عدة الحلاق مثلاً فاق الاتصال وجد لكن لاعلى وجه القرار وكذا يصدقان بمجزة المنفعة المتقابلة للدراهم لكن ينقد الجدل بالعين الغير المتصلة أصلاً كالبكارج والقناجين بالنسبة للقهوة والقشة والقوط بالنسبة للحمام والشونة بالنسبة للفرن وبهذا الاعتبار يكون الجدل أعم بقي لو كان الخلو بناء أو غراساً بالارض المختكرة أو المملوكة يجري فيه حق

منظله
في بيان مشد المسكة

وفي معنى المفتي للمصنف معزيا
للولو الجنية عبارة في ارض بيعت
فان بناء أو أنجار اجاز وان كرابا
أو كرى انهار او نحوه عمالم يكن
ذلك بحال ولا يعنى مال لم يجز
اتمنى قلت ومفاده أن يبيع
المسكة لا يجوز وكذا رهنها ولذا
جعلوه الآن فراغا كالوظائف
فليجوز اتمنى وسند كره في
بيع الوفاء (وينعقد) أيضا
(بلفظ واحد كما في بيع) القاضي
والوصى - و (الاب من طفله
وشرائه منه) فانه لو فور شقيقته
جعلت عبارته كعبارتين

مطلب
في اعتقاد البيع بلفظ واحد
من الجانبين

قوله أى يبيع مال اليتيم من يقيم
آخر الخ أقول ما نقل عن البدائع
مخالف لما هو المتقول عن الأئمة
المعتبرين كالفقيه أبى جعفر
الطحاوى - أحد المجتهدين في
المسائل والقاضى أبى جعفر
الاستروشى وغيرهما في
احكام الصغار نقل عن القاضي
أبى جعفر القاضي اذا باع مال
أحد اليتيمين من الآخر وكذا
الاب والوصى لو فعل لا يجوز
بالانفاق وذكر رشيد الدين في
فتاواه القاضي في بيع مال
أحد الصغرين من الآخر مثل
الوصى بخلاف الأب وفي
الحاصل من شرح الطحاوى
لا يجوز من الوصى بيع مال
أحد اليتيمين من الآخر ويجوز
ذلك من الأب اذا لم يقض الغبن
اه اذا علمت ذلك فظهر لك انه
لا وجه لاحاقه بالاب هنا ؟

الشفعة لانه لما اتصل بالارض اتصال قرار التحق بالعقار اه قلت ما ذكره من جريان الشفعة فيه سهو وظاهر
لخالفته المنصوص عليه في كتب المذهب كما سيأتى في بابها ان شاء الله تعالى فافهم هذا غاية ما تحررتلى
في مسألة الخلو فاعتن به فانه مفرد وقد أوفنا الفرق في باب مشد المسكة من تنقيح الفتاوى الحامدية بين المشد
والخلو والجدل والقيمة والمرصد المتعارفة في زماننا ايضا كما لا يوجد في غير ذلك الكتاب والحمد لله الملك الوهاب
(قوله وفي معنى المفتي الخ) أفاده أن الخلو اذا لم يكن عيناً قائمة لا يصح بيعه (قوله جاز) ترك قد ذكره
في معنى المفتي وهو قوله اذا لم يشترط تركها اه ومنه في الحائنة أى لانه شرط مفسد للبيع (قوله وان كرابا
أو كرى انهار) في المغرب كرب الارض كرابا قلبها الحرث من باب طلب وكربت النهر كرابا حفرته (قوله ولا يعنى
مال) لعل المراد به التراب السمي كيبسا وهو ما تكسب به الارض أى تطم وتسوى قتأمل وفي ط هو
كالسكنى في الارض الموقوفة بطريق الخلو وكالجدل على ماسلف (قوله ومفاده أن يبيع المسكة لا يجوز)
لانها عبارة عن كراب الارض وكرى انهار حاصمت مسكة لان صاحبها صار له مسكة بها بحيث لا تنزع من يده
بسببها وتسمى أيضا مشد مسكة لان المشد من الشدة بمعنى القوة أى قوة التمسك ولها أحكام مبنية على أوامر
سلطانية أفتى بها علماء الدولة العثمانية ذكرت كثيرا منها في بابها من تنقيح الفتاوى الحامدية منها انهم لا يورث
واغما فوجهه للابن الصادر عليه اذن البنت وعند عدم الابن تعطى البنت فان لم توجد فلاخ لاب فان لم يوجد
فلاخت الساكنة في القرية فان لم توجد فلاخ وذكرا الشارح في خراج الدر المنقى انها تنقل للابن ولا تعطى
البنت حصة وان لم يترك ابا بل يتا لا يعطى لها صاحب التبار لن أراد وفي سنة ثمانية وخمسين وتسعمائة
في مثل هذه الاراضى التى تحبى وتفلح بعمل وكلفة دراهم فعلى تقدير أن تعطى للغير بالطاوب البنات لما كان يلزم
حرمانهن من المال الذى صرفه أبوهن ورد الامر السلطاني بالاعطاء لهن لكن تناقص الاخت البنت في ذلك
فبقيت جماعة ليس اهن غرض فأى مقدار قد رواه الطاوب تعطيه البنات وبأخذن الارض اه ونقل
في الحامدية انه اذا وقع النفويض بلا اذن صاحب الارض يعنى التبارى الذى وجه السلطان له أخذ
خراجها لا تزول الارض عن يد الموقوف حقيقة فكانت في يد الموقوف السه عارية واذا كانت الارض وقفا
فتقويضها شرف على اذن الناظر لاعلى اجازة التبار ولا تخرج من لاسكة له مع وجوده بدون وجه شرعى
واذا زرع اجنبى فيها بلا اذن صاحب المسكة يؤمر بقطع الزرع وبسقط حق صاحبها بانتركها ثلاث سنوات
اختبارا اه فافهم (قوله ولذا جعلوه) أى جعلوا بيعها والمراد به الخروج عنها يعنى أن المسكة لما لم تكن
مالا منتقما لا يمكن بيعها فاذا أراد صاحبها التزول عنها لغيره بعوض جعلوا ذلك بطريق الفراغ كالتزول عن
الوظائف وقد مناعن المفتى أبى السعود أنه أفتى بجوارزه وكان الشارح لم يطلع على ذلك فأمر بتحريره والله
سبحانه اعلم (قوله وسند كره في بيع الوفاء) اى قبيل كتاب الكفالة والذى ذكره هناك هو التزول عن
الوظائف ومسألة الخلو ولم يتعرض هناك للمسكة (قوله وينعقد أيضا) أى كما ينعقد بإيجاب وقبول منهما
او بعتا من الجانبين ط (قوله بلفظ واحد) ظاهره انه لا يكون بالتعاطى هنا (قوله كما في بيع القاضي) أى
بيع مال اليتيم من يقيم آخر أو شرائه له كذلك اما عقده لنفسه فلا يجوز لان فعله قضاء وقضاء لنفسه باطل أفاده
في البحر جامع لذلك بين ما في البدائع من الجواز وما في الخزائنه من عدمه ط (قوله والوصى) اى اذا اشترى
للقيم من مال نفسه او لنفسه منه بشرطه المعروف وقده في قلم الرند ويسى بما اذا لم يكن نصبه القاضي اه
فتح أى لان وصى القاضي وكيل محض والوصى لا يملك البيع والشراء لنفسه خلاصة واراد بالشرط المعروف
الخيرية وهى في الشراء من مال اليتيم لنفسه أن يكون ما يساوى عشرة بخمسة عشر وفي البيع منه بالعكس
وقيل يكتفى بدرهمين في العشرة والاول المعتقد كما قدمنا قبيل اليسوع (قوله والاب من طفله) ولا تشترط
فيه الخيرية كما في البحر وزاد في تنولى العقد من الطرفين العبد اذا اشترى نفسه من مولاه بأمره والرسول من
الجانبين بخلاف الوكيل منهما اه زاد في الدرر قوله وكذا الوفاى بعت منك هذا بدرهم فقضه المشتري
ولم يقل شيئا ينعقد البيع اه وقال في العزيمة والظاهر أن هذا من باب التعاطى اه وفيه نظر لان بيع
التعاطى ليس فيه ايجاب بل قبض بعد معرفة الثمن فقط كما قدمناه عن الفتح وقد مناعنه أن القبول يكون
بالقول والفعل وأن القبض قبول خفيته لم يوجد انفراد أحدهما بالعقد (قوله فانه لو فور شقيقته الخ) أى

٣ وكذلك الوصي فانه وان

جازيعة وشراؤه منه بشرط
الخيرية لم يكن لا تكفي عبارته
عن عبارتين كما هو مصرح به في
الخاتمة والبزاية وغيرهما كتبه
خوید منه عبد الغني الغني هكذا
وجد بها من نسخة المؤلف اه

وتما في الدرر (واذا أوجب

واحد قبل الآخر) بائعا

كان او مشتريا (في المجلس) لان

خيار القبول مقيد به (كل

المبيع بكل الثمن او ترك) لئلا

يلزم تفريق الصفقة (الا اذا)

اعاد الايجاب والقبول أو رضى

الآخر وكان الثمن منقسما على

المبيع بالاجزاء تمكيل وموزون

والالا وان رضى الآخر لعدم

جواز البيع بالخصه ابتداء

مطلب

في بيان ما يوجب اتحاد الصفقة

وتفريقها

ووصى الاب نائب عنه فله حكمه ولذا سكت عنه وأما القاضى فكذلك (قوله وتما في الدرر) ذكر فيها
بعد عبارة الشارح مانعه فلم يتج الى القبول وكان أصلا في حق نفسه ونائبه عن طفله حتى اذا بلغ كانت العهدة
عليه دون أبيه بخلاف ما اذا باع مال طفله من أجنبي فبلغ كانت العهدة على أبيه فاذا لم عليه الثمن في صورة
شراؤه لا يبرأ عن الدين حتى ينصب القاضى وكذا يقبضه الصغير فرد على أبيه فيكون أمانة عنده اه (قوله
قبل الآخر) بكسر الباء من القبول المقابل للايجاب وقوله وأترك عطف عليه أى يجزى الآخر بين القبول
والترك في المجلس مادام الموجب على ايجابه فلورجع عنه قبل القبول بطل كباقي ولا بد أيضا من كون القبول
في المجلس وكونه موافقا للايجاب كإيه عليه وكونه في حياة الموجب فلو مات قبله بطل الا في مسألة على
ما فهمه في الجرو ودره في النهر بأنه لا استثناء فراجع وكونه قبل رد الخطاب للايجاب وكونه قبل تغير المبيع
فلو قطعت يد الجارية بعد الايجاب وأخذ البائع ارشها لم يصح قبول المشتري كافي الخاتمة بجزر والظاهر أن
التقييد بأخذ الارش اتفاق نهر قلت ويؤيده قول التناخاتية ودفع ارش اليد الى البائع ولم يدفع (قوله
في المجلس) حتى لو تكلم البائع مع انسان في حاجة فانه يبطل بجزر فالمراد بالمجلس ما لا يوجد فيه ما يدل على
الاعراض وأن لا يشتغل بفتنة فيه وان لم يكن للاعراض أفاده في النهر فان وجد بطل ولو اتحد المكان ط
(قوله كل المبيع بكل الثمن) بيان لاشتراط موافقة القبول للايجاب بأن يقبل المشتري ما أوجبه المبيع
بما أوجبه فان خالفه بأن قبل غير ما أوجبه أو بعضه أو بغير ما أوجبه أو بغيره لم ينعقد الا في الصفقة كما قدمناه
في شروط العقد والافاضا اذا كان الايجاب من المشتري فقبل البائع بأنقص من الثمن صح وكان خطأ او كان من
البائع فقبل المشتري بأزيد صح وكان زيادة ان قبلها في المجلس لزم أفاده في البحر وذكر أن هبة الثمن بعد
الايجاب قبل القبول تطل الايجاب وقيل لا ويكون ابراء وسكوت المشتري عن الثمن مفسد للبيع اه (قوله
لئلا يلزم تفريق الصفقة) هي ضرب اليد على اليد في البيع ثم جعلت عبارة عن العقد نفسه مغرب قال في
البحر ولا بد من معرفة ما يوجب اتحادها وتفريقها وحاصل ما ذكره أن الموجب اذا اتحد وتعدد الخطاب
لم يجز التفريق بقبول أحدهما بائعا كان الموجب او مشتريا وعلى عكسه لم يجز القبول في حصة أحدهما وان
اتحد لم يصح قبول الخطاب في البعض فلم يصح تفريقهما مطلقا في الاحوال الثلاثة لاتحاد الصفقة في الكل وكذا
اذا اتحد العاقدان وتعدد المبيع كان يوجب في مثليين او قيمي ومثلي لم يجز تفريقهما بالقبول في أحدهما الا ان
رضى الآخر بذلك بعد قبوله في البعض ويكون المبيع مما ينقسم الثمن عليه بالاجزاء كعبد واحد أو تمكيل
أو موزون فيكون القبول ايجابا او الرضى قبولاً وبطل الايجاب الاول فان كان مما لا ينقسم الا بالقيمة كثنوين
وعبدين لا يجوز فلينظر في كل واحد فلا يتخلوا ما أن يصح ترك لفظ البيع فلا تتناق على انه صفقتان فاذا قبل
في احد هما يصح كقوله بعتك هذين العبدين بعتك هذا بألف وبعثك هذا بألف واما ان لا يكرره وفصل الثمن
فظهار الهداية التعدد وبه قال بعضهم ومنعه الآخرون وجعلوا كلامه على ما اذا كثر لفظ البيع وقيل ان
اشتراط تكراره للتعدد استحسان وهو قول الامام وعدمه قياس وهو قولهما ووجه في الفقه بقوله والوجه
الاكتفاء بجزر وتفريق الثمن لان الظاهر أن فائدة ليس الاقصده بأن يبيع منه ما يشاء والا فلا يكون غرضه أن
لا يبيعهم منه الاجل لم تكن فائدة لتعيين ثمن كل اه واعلم أن تفصيل الثمن انما يجعلها معقدين على القول به
اذا كان الثمن منقسما عليهم باعتبار القيمة أما اذا كان منقسما عليهم باعتبار الاجزاء كالتميزين من جنس واحد
فان التفصيل لا يجعله في حكم عقدين لان تقسام من غير تفصيل فلم يعتبر التفصيل كافي شرح الجميع للمصنف وهو
تقسيد حسن اه ما في البحر وتما الكلام فيه (قوله الا اذا أعاد الايجاب والقبول) كأن قال اشترت
نصف هذا التمكيل بكذا وقبل الآخر فيكون بيعا مستأنفا لوجود ركنيه وبطل الاول (قوله اورضى الآخر)
أى بدون إعادة الايجاب فيكون القبول ايجابا او الرضى قبولاً كما مر (قوله تمكيل وموزون) أدخلت الكاف
العبد الواحد كما سلف ذكره في عبارة البحر ط ووجه الصحة انه اذا كان الثمن منقسما عليهم باعتبار الاجزاء
تكون حصة كل بعض معلومة (قوله والا) أى وان يكن الثمن منقسما عليهم بما كذلك بل كان منقسما
باعتبار القيمة كما اذا كان المبيع عبيدين أو ثوين لا يصح القبول في احد هما وان رضى الآخر لجهالة ما ينقص
احدهما من الثمن (قوله اعدم جواز البيع بالخصه ابتداء) صورته ما اذا قال بعت منك هذا العبد بحصته من

قوله أى وان يكن الثمن الخ
هكذا بخطه ولعل صوابه
وان لا يكن الخ بدليل الاضراب
بعده تأمل اه مصححه

الالف الموزع على قيمته وقيمة ذلك العبد الآخر فانه باطل لجهالة الثمن وقت البيع كذا في فصل قصر العام من التلويح عزيمة وقوله ابتداء خرج به ما اذا عرض البيع بالحصصة بأن باعه الدار فقامها فاستحق بعضها ورضى المشتري بالساق فانه يصح لعروض البيع بالحصصة انتهاء وقد علمت أن محل عدم الجواز فيما إذا لم يكثر الثمن ولفظ البيع أو يفصل الثمن فقط على ما ذهب إليه صاحب الهداية ط (قوله كاحتره الوافي) لم يذكر الرائي في هذا المحل تحريرا ط (قوله أوبين ثمن كل) أي فيما إذا كان المبيع مما ينقسم الثمن عليه بالقيمة كعبد بنو نوبين (قوله وان لم يكثر لفظ بعت) لانه بمجرد تفصيل الثمن تعدد الصفقة على ما هو ظاهر الهداية كما مر (قوله وهو المختار) تقدم وجه ترجيحه عن الفتح (قوله بطل الايجاب ان رجوع الموجب الخ) قال في البحر والحاصل أن الايجاب يبطل بما يدل على الاعراض ورجوع أحدهما عنه وموت أحدهما ولدا قلنا ان خيار القبول لا يورث ويتغير المبيع بقطع يد وتخل عسيرة وزيادة بولادة وهلاكه بخلاف ما إذا كان بعد قلع عينه بأقصة سماوية أو بعد ما وهب للمبيع هبة كافي المحيط وقد مناهه يبطل بهبة الثمن قبل قبوله فأصل ما يبطله سبعة فليحفظ اهـ (قوله قبل القبول) وكذا معه فلو خرج القبول ورجوع الموجب معا كان الرجوع اولى كافي الخاتمة بحر (قوله وان لم يذهب عن مجلسه على الراجح) وقيل لا يبطل مادام في مكانه بحر ويبطل بالقيام وان كان لمصلحة لا معرضا كافي القنية قال في التهر واختلاف المجلس باعتراض ما يدل على الاعراض من الاشتغال بعمل آخر كافي الا اذا كان لقمة وشرب الا اذا كان الاناء في يده ونوم الا أن يكونا جالسين وصلاة الا اتمام القرية او شفع نقلا وكلاما ولو لم يلحقه ومشي مطلقا في ظاهر الرواية حتى لو تباعا وهما يمشيان أو يسيران ولو على دابة واحدة لم يصح واختار غير واحد كالطحاوي انه ان أجاب على فور كلامه متصلا جاز وصححه في المحيط وقال في الخلاصة لو قبل بعد ما مشى خطوة أو خطوتين جاز وفي مجمع التفاريق وبه نأخذ وفي المجتبى المجلس المتحد أن لا يشتغل أحد المتعاقدين بغير ما عقده المجلس أو ما هو دليل الاعراض والسفينة كالتبطل فلا ينقطع المجلس بجرياتها لانهم لا يملكان إيقافها اهـ ملخصا ط وفي الجوهر لو كان قائما فاقفعد لم يبطل بحر وكذا لو ناما جالسين لا لو مضطجعين أو أحدهما افتح تأمل (قوله فانه كمجلس خيار الخيرة) أي التي ملكها زوجها طلاقها بقوله لها اختار نفسك وفي البحر عن الحاروي القدسي ويبطل بمجلس البيع بما يبطل به خيار الخيرة اهـ وهذا اولى لان خيارها يقتصر على مجلسها خاصة لا على مجلس الزوج بخلاف البيع فانه يقتصر على مجلسهما كافي البحر عن غاية البيان (قوله وكذا سائر التلكيات فتح) لم يذكر في الفتح الاخبار والخيرة ط وفي البحر قيد بالبيع لان الخلع والعق على مال لا يبطل الايجاب فيه بقيام الزوج والمولى لكونه يمينا ويبطل بقيام المرأة وانعبد لكونه معاوضة في حقوقهما كافي النهاية اهـ (قوله خلافا للشافعي) وبقوله قال أحد وبقولنا قال مالك كافي الفتح (قوله وحديثه) أي الخبر أو الشافعي وقد روى بروايات متعددة كافي الفتح منها ما في البخاري من حديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهم المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا أو يكون البيع خيارا ط (قوله محمول على تفرق الاقوال) هو أن يقول الآخر بعد الايجاب لا يشتري أو يرجع الموجب قبل القبول واسنادا لتفرق الى الناس مراد به تفرق أقوالهم كثير في الشرع والعرف قال الله تعالى وما تفرق الذين أوتوا الكتاب الا من بعد ما جاءتهم اليئنة وقال صلى الله عليه وسلم افترقت بنو اسرائيل على اثنتين وسبعين فرقة وستفرق امتي على ثلاث وسبعين فرقة فتح (قوله اذا الاحوال ثلاثة) لان حقيقة المتبايعين المشتغلان بأمر البيع لا من تم البيع بينهما وانقضى لانه مجاز والمتشاغلان يعني المتساومين يصدق عند ايجاب أحدهما قبل قبول الآخر انهما متبايعان فيكون ذلك هو المراد وهذا هو خيار القبول وهذا حل ابراهيم النخعي رحمه الله تعالى لا يقال هذا أيضا مجاز لان الثابت قبل قبول الآخر بائع واحد لا متبايعان لاننا نقول هذا من المواضع التي تصدق الحقيقة فيها بجزء من معنى اللفظ ولاننا نفهم من قول القائل زيد وعمر وهما متبايعان على وجه التبادر الا انهما مشتغلان بأمر البيع متراوضان فيه فليكن هو المعنى الحقيقي والمحل على الحقيقي متعين فيكون الحديث لنفي توهم انهما اذا اتفقا على الثمن وتراضا عليه ثم اوجب احدهما البيع يلزم الآخر من غير ان يقبل ذلك أصلا للاتفاق والتراضي السابق على أن السمع والقياس معضدان للمذهب أما السمع فقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود وهذا عقد قبل التخيير وقوله تعالى

مطلب
ما يبطل الايجاب سبعة

كاحتره الوافي او (بين ثمن كل)
كقوله بعتهما كل واحد بمائة
وان لم يكثر لفظ بعت عند أبي
يوسف ومحمد وهو المختار كافي
الشر بن ليلية عن البرهان
(ر ما لم يقبل بطل الايجاب ان
رجع الموجب) قبل القبول
(اوقام أحدهما) وان لم يذهب
(عن مجلسه) على الراجح نهر
وابن الكمال فانه كمجلس خيار
الخيرة وكذا سائر التلكيات
فتح (واذا وجد الزم البيع)
بلا خيار الا لعب أو روية
خلافا للشافعي وحديثه محمول
على تفرق الاقوال اذا الاحوال
ثلاثة قبل قولهما وبعده وبعد
أحدهما

قوله الا انهما الخ لعل الصواب
استطاع الأور زيادة لا قبل قوله
نفهم تأمل اهـ صححه

لاتأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم وبعد الإيجاب والقبول تصدق تجارة
عن تراض من غير توقف على التخيير فقد أباح الله تعالى كل المشتري قبل التخيير وقوله تعالى وأشهدوا إذا
تبايعتم أمر بالتزقي بالشهادة حتى لا يقع التجاحد والبيع بصدق قبل الخيار بعد الإيجاب والقبول فلو ثبت
الخيار وعدم لزوم قبله كان ابطالا لهذه النصوص وأما القياس فعلى التناكح والخلع والعق والكتابة كل
منها عقد معاوضة يتم بلا خيار المجلس بمجرد اللفظ الدال على الرضى فكذا البيع وتبناه في المنع والفتح ط
(قوله مجازا لاول) أي باعتبار ما يؤول اليه عاقبته ط عن المنع مثل أني أرأني أعصر خرا (قوله مجاز
الكون) أي باعتبار ما كان عليه من قبل مثل وأتوا لياشي أموالهم (قوله) وشرط لصحته معرفة قدر
مبيع وثن) كتر حنطة وخمسة دراهم أو أكرار حنطة نخرج ما لو كان قدر المبيع مجهولا أي جهالة فاحشة
فأنه لا يصح وقد نال الفاحشة لما قالوه لو باعهم جميع ما في هذه القرية أو هذه الدار والمشتري لا يعلم ما فيها لا يصح
للمحس الجهالة أما لو باعهم جميع ما في هذا البيت أو الصندوق أو الجوالق فإنه يصح لأن الجهالة يسيرة قال
في القنية إذا كان لا يحتاج معه إلى التسليم والتسلم فإنه يصح بدون معرفة قدر المبيع كمن أقر أن في يده متاع
فلان غصبا أو ودبعة ثم اشتراه جاز وان لم يعرف مقداره اه ومعرفة الحد ودفعني عن معرفة المقدار ففي
البرازية باعهم ارضا وكرحدودها لا ذرعها طولا وعرضا جاز وكذا ان لم يذ كر الحدود ولم يعرفه المشتري إذا
لم يقع بينهما متجاحد وفيها جهل البائع معرفة المبيع لا يمنع وجهل المشتري يمنع اه وعلى هذا تنقزع ما
في القنية لك في يدي ارض خربة لا تساوي شيئا في موضع كذا فبعها مني بستة دراهم فقال بعته ولم يعرفها البائع
وهي تساوي أكثر من ذلك جاز ولم يكن ذلك بيع المجهول لأنه لما قال لك في يدي ارض صار كأنه قال ارض كذا
وفي الجمع لو باعهم نصيبه من دار فعمل العاقدين شرط أي عند الامام ويجزئه أي أبو يوسف مطلقا وشرط أي محمد علم
المشتري وحده وفي الخانية اشترى كذا كذا ارض من ماء الفرات قال أبو يوسف ان كانت القرية بعينها جاز
لمكان التعامل وكذا الراوية والجرّة وهذا استخصان وفي القياس لا يجوز إذا كان لا يعرف قدرها وهو قول
الامام ونخرج أيضا ما لو كان الثمن مجهولا كالباع بقمته أو برأس ماله أو بما اشتراه أو بعث ما اشتراه فلان علم
المشتري بالقدر في المجلس جاز ومنه أيضا ما لو باعهم بمثل ما يبيع الناس إلا أن يكون شيئا لا يتفاوت نهر (قوله
ووصف ثمن) لأنه إذا كان مجهول الوصف تحقق المنازعة فالمشتري يريد دفع الادون والبائع يطلب الارفع
فلا يحصل مقصود شرعية العقد نهر (تنبيه) ظاهر كلامه كالذي رتب على أن معرفة وصف المبيع غير شرط
وقد تقي اشتراطه في البدائع في المبيع والتمن وظاهر الفتح اثباته فيهما ووفق في البحر بمحمل ما في البدائع على
المشار إليه إلى مكانه وما في الفتح على غيره لكن حقق في النهر أن ما فهمه من الفتح وهم فاحش لان كلام الفتح
في الثمن فقط قلت وظاهره الاتفاق على اشتراط معرفة القدر في المبيع والتمن وإنما الخلاف في اشتراط الوصف
فيهما والعلامة الشربلاني رسالة سماها نفيس المتجر بشرى الدرر حقق فيها أن المبيع المسمى جنسه لا حاجة
فيه إلى بيان قدره ولا وصفه ولو غير مشار إليه أو إلى مكانه لأن الجهالة المانعة من الصحة تنقضي بنبوت خيار
الرؤية لأنه إذا لم يوافقته برده فلم تكن الجهالة مفضية إلى المنازعة واستدل على ذلك بفروع صحوا فيها البيع
بدون بيان قدر ولا وصف منها ما قد مناه من صحة بيع جميع ما في هذا البيت أو الصندوق وشراء ما في يده من
غصب أو ودبعة وبيع الارض مقتصر على ذكر حدودها وشراء الارض الخربة المارة عن القنية ومنها
ما قالوا لو قال بعثك عبدي وليس له الا عبد واحد صح بخلاف بعثك عبدا بدون اضافة فإنه لا يصح في الاصح
ومنها لو قال بعثك كذا من الحنطة فان لم يكن كل الكثر في ملكه بطل ولو بعضه في ملكه بطل في المعدوم وفسد في
الموجود ولو كله في ملكه لكن في موضعين أو من نوعين مختلفين لا يجوز ولو من نوع واحد في موضع واحد جاز
وان لم يصف الباع إلى تلك الحنطة وكذا لو قال بعثك ما في كتي فعاتتهم على الجواز وبعضهم على عدمه وأول قول
الكثر ولا بد من معرفة قدر ووصف ثمن بأن لفظ قدر غير منقوض مضافا لما بعده من الثمن مثل قول العرب بعثك
بشعب وربع درهم قلت ما ذكره من الاكتفاء بذكر الجنس عن ذكر القدر والوصف يلزم عليه صحة البيع في نحو
بعثك حنطة بدرهم ولا قائل به ومثله بعثك عبدا أو دارا وما قاله من انتفاء الجهالة بنبوت خيار الرؤية مدفوع
بأن خيار الرؤية قد يسقط برؤية بعض المبيع فتبقى الجهالة المفضية إلى المنازعة وكذا قد يطل خيار الرؤية قبلها

واطلاق المتبايعين في الاول
مجازا لاول وفي الثاني مجاز
الكون وفي الثالث حقيقة
فيحمل عليه (وشرط لصحته
معرفة قدر) مبيع وثن
(ووصف ثمن)

قوله جاز ولم يكن ذلك بيع
المجهول قال الخبير الرملي
لم يذ كر خيار الغبن للبائع
ولاشك أن له ذلك على ما عليه
الفتوى حيث كان الثمن
فاحشا للتغريب وقد اقتيت به
في مثل ذلك مرارا والله سبحانه
أعلم اه قلت وبه صرح في
الحاوي اه منهم

بأن يبيع أو رخص لما اشترى. كما سألني يانه في باه اوله اقال المصنف هناك البيع والشراء لما يريد والاشارة
اليه اولى مكانه شرط الجواز اه قاناد أن انتفاء الجهالة بهذه الاشارة شرط جواز أصل البيع لينت بعده
خيار الرؤية نعم صحح بعضهم الجواز بدون الاشارة المذكورة لكنه محمول على ما اذا حصل انتفاء الجهالة بدونها
ولذا قال في النهاية هناك صحح شراء المهره يعنى شيئاً مستحق موصوفاً ومشار اليه اولى مكانه وليس فيه غيره
بذلك الاسم اه وقال في العناية قال صاحب الاسرار لان كلامنا في عين هي جهالة لو كانت الرؤية حاصله لكان
البيع جائزاً اه وفي حاوى الزايدى باع حنطة قدر معلوم لم يبيعها بالاشارة ولا بالوصف لا يصح اه
هذا والذي يظهر من كلامهم تفريعا وتعليلاً أن المراد بمعرفة القدر والوصف ما يتنى الجهالة الفاحشة وذلك
بما يخص المبيع عن أنظاره وذلك بالاشارة اليه لو حاذرا في مجلس العقد والافيان مقدار مع بيان وصفه
لومن المقدرات كبعثك كرت حنطة بلدية مثلاً بشرط كونه في ملكه أو ببيان مكانه الخاص كبعثك ما في هذا
البيت أو ما في كمي أو باضافته الى البائع كبعثك عبدي ولا عبده غيره أو ببيان حدود أرض في كل ذلك
تتبقى الجهالة الفاحشة عن المبيع وتبقى الجهالة اليسيرة التي لا تنافي صحة البيع لا ارتفاعها بثبوت خيار الرؤية
فان خيار الرؤية انما ثبت بعد صحة البيع لرفع تلك الجهالة اليسيرة لا لرفع الفاحشة المنافية لصحته فاعتن
تحقيق هذا المقام بما يرفع الظنون والاهام ويندفع به التناقض والالوم عن عبارات القوم (قوله كعصري
أودمشي) ونظيره اذا كان الثمن من غير النقود كالحنطة لابد من بيان قدرها ووصفها ككرت حنطة بحرية
أو صعيدية كما افاده الكمال وحققه في النهر (قوله غير مشار اليه) أى الى ما ذكر من المبيع والتمن قال في البحر
لان التسليم والتسلم واجب بالعقد وهذه الجهالة مفضية الى المنازعة فيمنع التسليم والتسلم وكل جهالة هذه
صفتها غنغ الجواز اه (قوله لا يشترط ذلك في مشار اليه) قال في البحر وقوله غير مشار فيه ما لان المشار اليه
مسعا كان أو غنا لا يحتاج الى معرفة قدره ووصفه فلو قال بعتك هذه الصبرة من الحنطة وهذه الكورجة من
الأرز والشاشات وهي مجهولة العدد بهذه الدراهم التي يدلك وهي مرتبة له تقبل جاز ولم لان الباقي جهالة
الرصف يعنى القدر وهو لا يفسر اذ لا يمنع من التسليم والتسلم اه (قوله ما لم يكن) أى المشار اليه ربويا
قوبل بجنسه أى وبيع مجازفة مثل بعتك هذه الصبرة من الحنطة بهذه الصبرة قال في البحر فانه لا يصح لاحتمال
الربا واحتماله مانع كحقيقته (قوله أو سلماً) أراد به المسلم فيه بقربته ما بعده لكنه لا حاجة لذكره لان المسلم
فيه مؤجل غير حاضر فلا يصح أن يكون مشاراً اليه والكلام فيه (قوله لومكلا أو موزونا) فلا تكن
الاشارة اليه كفى مذكور وحيدان خلافاً لهما لانه لا يتدر على تحصيل المسلم فيه فيحتاج الى رد رأس المال
وقد ينفق بعضه ثم يجد بانه معيبا فيرده ولا يستبدل به المسلم في مجلس الرد فيفسخ العقد في الردود ويبقى في غيره
فتلزم جهالة المسلم فيه فيما ياتي فوجب بيانه كما سيجي في باب السلم (قوله خير) أى البائع والذي في النسخ
والبحر عدم التخيير وعارة الفتح ولو قال اشتريتها بهذه الصبرة من الدراهم فوجد البائع ما فيها بخلاف نقد البلد
فلان يرجع نقد البلد لان مطلق الدراهم في البيع ينصرف الى نقد البلد وان وجد هذا نقد البلد جاز ولا خيار
للبيع بخلاف ما لو قال اشترت بما في هذا انخابية ثم رأى الدراهم التي كانت فيها كان له الخيار وان كانت نقد
البلد لان الصبرة يعرف مقدار ما فيها من خارجها وفي الخاية لا يعرف ذلك من الخارج فكان له الخيار ويسمى
هذا الخيار خيار الكمية لا خيار الرؤية لان خيار الرؤية لا يثبت في النقود اه ط (قوله وصح بئس حال)
يتشدد اللام قال في المصباح حل الدين يحل بالكسر حلولا اه قيد بالتمن لان تأجيل المبيع المعين لا يجوز
ويفسده بحر واعلم أن كلامنا في النقدين ثمن ابدا والعين الغير المثلى مبيع ابدا وكل من المكمل والموزون الغير
النقد والعددي المتقارب ان قوبل بكل من النقدين كان مبيعاً أو قوبل بعين فان كان ذلك المكمل
والموزون المتقارب متعينا كان مبيعاً أيضاً وان كان غير متعين فان دخل عليه حرف الباء مثل اشترت هذا
العبد بكر حنطة كان ثمناً وان استعمل استعمال المبيع كان سلماً مثل اشترت منك كرت حنطة بهذا العبد فلا بد
من رعاية شرائط السلم غرر الاذ كاشرح درر البحار وسألني له زيادة بيان في آخر الصرف (قوله وهو الاصل)
لان الحلول مقتضى العقد وموجبه والاجل لا يثبت الا بالشرط بحر عن السراج (قوله لا يفسى الى النزاع)
تعليل لاشتراط كون الاجل معلوماً لان عمله لا يفسى الى النزاع وأما مفهوم الشرط المذكور وهو أنه لا يصح

كعصري أو دمشقي (غير
مشار) اليه (لا يشترط ذلك
في مشار اليه) لتبقى الجهالة
بالاشارة ما لم يكن ربويا قوبل
بجنسه أو سلماً اتفاقاً أو رأس
مال سلم لومكلا أو موزونا
خلافاً لهما كما سيجي (فرع)
لو كان الثمن في صرة
ولم يعرف ما فيها من خارج خير
ويسمى خيار الكمية لا خيار
الرؤية لعدم ثبوته في النقود فتح
(وصح بئس حال) وهو الاصل
(ومؤجل الى معلوم) لثلا
يفضى الى النزاع

مسألة
في الفرق بين الاثمان والمبيعات

مطلب
في التأجيل الى أجل مجهول

إذا كان الاجل مجهولا ففعله كونه يقضي الى النزاع فافهم وسيدكر المصنف في البيع الفاسديان الاجل المفسد
 وغيره (تنبيه) من جهالة الاجل ما اذا باعه بألف على أن يؤدى الثمن اليه الثمن في بلد آخر ولو قال الى شهر على أن
 يؤدى الثمن في بلد آخر جاز بألف الى شهر ويظل الشرط لان تعيين مكان الايفاء في الاجل له ولا مؤنة غير صحيح
 فلو جعل مؤنة يصح ومنه اشتراط أن يعطيه الثمن على التفريق او كل اسبوع البعض فان لم بشرط في البيع
 بل ذكر بعده لم يفسد وكان له اخذ الكل جلة وعنامه في الجبر وقوله لم يفسد أى البيع فيه كلام يأتي قريبا
 (قوله ولو باع مؤجلا) أى ببيان مدة بأن قال بعثك بدرهم مؤجل (قوله صرف لشهر) وكأنه لانه
 المعهود في الشرع في السلم واليمين في ليقضين دينه آجلا بحر (قوله به يقضى) وعند البعض الثلاثة ايام بحر
 عن شرح المجمع قلت وبشكل على القولين أن شرط صحة التأجيل أن يعرفه العاقدان وإذا لم يصح البيع بمن
 مؤجل الى الذبوز والمهرجان وصوم النصارى اذ المديرة العاقدان كما سيأتى في البيع الفاسد وكذا لو عرفه
 أحدهما دون الآخر قاتل (قوله فاقول لناسفه) وهو البائع لان الاصل الحلول كما مر (قوله الا
 في السلم) فان القول المثبت لان ناسفه يدعى فساده بفقد شرط صحته وهو التأجيل ومدعيه يدعى صحته بوجوده
 والقول المدعى الصحة ط (قوله فلهذا لا قل) لانكاره الزيادة ح (قوله والمينة فيهما) أى في المسألتين
 للمشتري لانه ثبت خلاف الظاهر والبيئات للامتناع ح (قوله فاقول والمينة للمشتري) لانهما لما اتفقا
 على الاجل فالاصل بقاؤه فكان القول للمشتري في عدم مضيه ولانه منكر توجه المطالبة وهذا ظاهر وأما
 تقديم بيته على بيته البائع فعلة في الجبر عن الجوهره بأن المينة مقدمة على الدعوى اه وهو مشكل فان
 شأن المينة اثبات خلاف الظاهر وهو نادى البائع على أن بيته المشتري على عدم المضى شهادة على النفي
 وقد يجاب عن الثاني بانه اثبات في المعنى لان المعنى أن الاجل باق تأجل وحينئذ فوجه تقديم بيته كونها أكثر
 اثباتا ويدل له ما سيأتى في السلم من انه لو اختلفا في مضى الاجل فاقول للمسلم اليه يمينه وان برهنا فبيته
 اولى وعلة في الجبر بآبائها زيادة الاجل قال فاقول وقوله والمينة بيته هذا وليذكر الاختلاف في الثمن
 او في المبيع لانه سيأتى في كتاب الدعوى في فصل دعوى الرجلين (قوله ويظل الاجل بموت المديون) لان
 فائدة التأجيل أن يجبر فيؤدى الثمن من غناء المال فاذا مات من له الاجل تعين المتروك لقضاء الدين فلا يفسد
 التأجيل بحر عن شرح المجمع وصرح قبله بانه لو مات البائع لا يظل الاجل (قوله او مجهولا) أى جهالة
 بسيرة بدليل التمثيل فيخرج ما لو اجماله الى اجل مجهول جهالة فاحتمل كهبوب الريح (قوله صار مؤجلا)
 كذا اخرج به المصنف في باب البيع الفاسد كما سيأتى متناوذا كره في الهداية ايضا وكذا في الزيلعي ومتن
 الملتقى والدرر وغيرهما وعزه في التارخانية الى الكافي وفي الثانية رجل باع شيئا معا جزا وآخر الثمن الى
 الحصاد او الدباس قال يفسد البيع في قول أبي حنيفة وعن محمد أنه لا يفسد البيع ويصح التأجيل لان التأخير
 بعد البيع تبرع فيقبل التأجيل الى الوقت المجهول كما لو كفل بمال الى الحصاد او الدباس وقال القاضي الامام
 أبو علي النسفي هذا يشكل بما اذا اقرض رجلا وشرط في القرض أن يكون مؤجلا لا يصح التأجيل ولو
 أقرض ثم أخر لا يصح ايضا فكان الصحيح من الجواب ما قال الشيخ الامام انه يفسد البيع سواء اجماله الى هذه
 الاوقات في البيع او بعده اه قلت وهذا صحيح لظلال ما قدمناه عن الهداية وغيرها وفيه بحث فان
 الحاق البيع بالقرض غير ظاهر بدليل أن القرض لا يصح تأجيله أصلا وان كان الاجل معلوما وتأجيل
 البيع الى اجل معلوم صحيح اتفاقا على أنه ذكر في التاسع والثلاثين من جامع القصولين الشرط الفاسد
 لو ألحق بعد العقد هل يلتحق بأصل العقد عند أبي حنيفة قيل نعم وقيل لا وهو الصحيح اه ثم قال بعده استأجر
 أرضا وشرط تعجيل الاجرة الى الحصاد او الدباس يفسد العقد ولو لم بشرطه في العقد بل بعده لا يفسد كما في
 البيع فان الرواية مخفوفة انه لو باع مطلقا ثم اجل الثمن الى حصاد او دباس لا يفسد ويصح الاجل اه (تنبيه)
 علم مما مر أن الآجال على ضربين معلومة ومجهولة والمجهولة على ضربين متقاربة كالخضار ومفتاوة كهبوب
 الريح فالثمن العين يفسد بالتأجيل ولو معلوما والدين لا يجوز لمجهول لكن لو جهالة متقاربة وأبطله المشتري
 قبل حمله وقبل فسخته للفساد انقلب جائزا لو بعد مضيه أما لو متفاوتة وأبطله المشتري قبل التفريق انقلب
 جائزا كما في الجبر عن السراج هذا وذكر الشارح في البيع الفاسد عن العيني ما يوهم أن الاخير لا ينقلب جائزا

ولو باع مؤجلا صرف لشهر به
 يقضى ولو اختلفا في الاجل
 فالقول لناسفه الا في السلم
 به يقضى ولو في قدره فلهذا
 الاقل والمينة فيهما للمشتري
 ولو في مضيه فالقول والمينة
 للمشتري ويظل الاجل بموت
 المديون لا الدائن (فروع)
 باع بمال ثم أجله أجلا معلوما
 او مجهولا كنيز ورو حصاد
 صار مؤجلا منية

قوله تعجيل الاجرة هكذا بخطه
 ولعل صوابه تأجيل الاجرة
 بدليل قوله الى الحصاد الخ
 وبدليل التنظير بالبيع في قوله
 كما في البيع الخ تأمل اه
 مصححه

وليس كذلك فانهم ونقل الشارح هناك تبعاً للمصنف عن ابن كمال وابن ملك أن إبطاله قبل التفرق شرط في المجهول جهالة متقاربة كالحصاد وهو خطأ كما سنبينه هناك إن شاء الله تعالى (قوله فليس بتأجيل) لأن مجرد الأمر بذلك لا يستلزم التأجيل تأخر (قوله أن اخذ بنجم) حال من فاعله جعله بتقدير القول أي جعله ربه بنجم ما قاتل أن اخذ الخ اه ح (قوله قات وما يكثر وقوعه الخ) اعلم انه إذا اشترى بالدرهم التي غلب غشها أو بالفلوس ولم يسألها للبائع ثم كسدت بطل البيع والانقطاع عن أيدي الناس كالكساد ويجب على المشتري رد المبيع لو قاتلها ومثله أوقفه لو داهلها وان لم يكن مقبوضاً فلا حكم لهذا البيع أصلاً وهذا عنده وعندهما لا يطل البيع لأن المعتذر بالتسليم بعد الكساد وذلك لا يوجب القسار لا احتمال الزوال بالراجح لكن عند أبي يوسف تجب قيمته يوم البيع وعند محمد يوم الكساد وهو آخر ما تعامل الناس بها وفي الذخيرة الفتوى على قول أبي يوسف وفي المحط والتمه والحقائق وقول محمد يفتي رفقاً بالناس اه والكساد أن تترك المعاملة بها في جميع البلاد فلو في بعضها لا يطل لكنه تنعيب إذا لم ترجح في بلدك فخير البائع أن شاء أخذه وإن شاء أخذ قيمته وحذا الانقطاع أن لا يوجد في السوق وأن وجد في يد الصيارفة والبيوت هكذا في الهداية والانقطاع كالكساد كما في كثير من الكتب لكن قال في الفهرات فان انقطع ذلك فعليه من الذهب والفضة قيمته في آخر يوم انقطع هو المختار اه هذا إذا كسدت وانقطعت أما إذا غلت قيمتها وانقطعت فالبائع على حاله ولا يغير المشتري ويطالب بالتقديس بذلك العيار الذي كان وقت البيع كذا في فتح القدير وفي البرازية عن المتني غلت الفلوس أورخت فعند الامام الأول والثاني أو لئليس عليه غيرها وقال الثاني ثانياً عليه قيمتها من الدراهم يوم البيع والقبض وعليه الفتوى وهكذا في الذخيرة والخلاصة عن المتني ونقل في البحر وأقره حيث صرح بأن الفتوى عليه في كثير من المعبرات فيجب أن يعول عليه افتاء وقضاء ولم أر من جعل الفتوى على قول الامام هذا خلاصة ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى في رسالته بذل المجهود في مسألة تغير النقود وفي الذخيرة عن المتني إذا غلت الفلوس قبل القبض أورخت قال أبو يوسف قولي وقول أبي حنيفة في ذلك سواء وليس له غيرها ثم رجح أبو يوسف وقال عليه قيمتها من الدراهم يوم وقع البيع ويوم وقع القبض اه وقوله يوم وقع البيع أي في صورة البيع وقوله ويوم وقع القبض أي في صورة القرض كما نبه عليه في الهري باب الصرف وحاصل ما مر أنه على قول أبي يوسف المقتضى به لا فرق بين الكساد والانقطاع والرخص والغلاء في أنه تجب قيمتها يوم وقع البيع أو القرض لأمثلهما وفي دعوى البرازية من النوع الخامس عشر عن فوائد الامام أبي حفص الكبير استقرض منه دائق فلوس حال كونه عشرة بدائق فصارت ستة بدائق أورخص وصار عشرون بدائق يأخذ منه عدداً ما أعطى ولا يزيد ولا ينقص اه قات هذا مبني على قول الامام وهو قول أبي يوسف أولاً وقد علمت أن المقتضى به قوله ثانياً يوجب قيمتها يوم القرض وهو دائق أي سدس درهم سواء صار الآن ستة فلوس بدائق أو عشرين بدائق تأمل ومثله ما سجد كره المصنف في فصل القرض من قوله استقرض من الفلوس الرائجة والعدا في فكسدت فعليه مثلها كأسدة لاقيمتها اه فهو على قول الامام وسيأتي في باب الصرف متناوشرها اشترى شيئاً أي بغالب الغش وهو نفاق أو بفلوس ناقصة فكسدت ذلك قبل التسليم للبائع بطل البيع كالألف انقطعت عن أيدي الناس فانه كالكساد وكذا حكم الدراهم لو كسدت وانقطعت بطل وصحها بقيمة المبيع وبه يفتي رفقاً بالناس بحر وحقائق اه وقوله بقيمة المبيع صوابه بقيمة الثمن الكاسد وفي غاية البيان قال أبو الحسن لم يختلف الرواية عن أبي حنيفة في قرض الفلوس إذا كسدت أن عليه مثلها قال بشر قال أبو يوسف عليه قيمتها من الذهب يوم وقع القرض في الدراهم التي ذكرت لك أصنافها يعني البخارية والطبرية والريديية وقال محمد قيمتها في آخر نقاتها قال القدوري واذا نمت من قول أبي حنيفة في قرض الفلوس ما ذكرنا فالدرهم البخارية فلوس على صفة مخصوصة والطبرية والريديية هي التي غلب الغش عليها فتجبرى مجرى الفلوس فلذلك قاسها أبو يوسف على الفلوس اه ما في غاية البيان وما ذكره في القرض جاري البيع أيضاً كما قدمناه عن الذخيرة من قوله يوم وقع البيع الخ ثم اعلم أن الذي فهم من كلامهم أن الخلاف المذكور إنما هو في الفلوس والدراهم الغالبة الغش ويدل عليه أنه في بعض عبارات اقتصر على ذكر الفلوس وفي بعضها ذكر العدا على معناه وهي كما في البحر عن البناء بفتح العين المهملة والذال وكسر اللام درهم فيها غش وفي بعضها تنقيده الدراهم

مطلوب
مبني في أحكام القود إذا كسدت
أرا منعت أو غلت أو رخصت

لألف من ثمن مبيع فقال أعط
كل شهر مائة فليس بتأجيل
برازية عليه ألف ثمن جعله ربه
بنجم ما أن اخذ بنجم حل الباقي
فالامر كما شرط ملتقط وهي
كثيرة الوقوع قلت ومما يكثر
وقوعه ما لو اشترى بقطع
رائجة فكسدت بضرب
جديدة يجب قيمتها يوم البيع
من الذهب لا غير إذ لا يمكن
الحكام الحكم بثلثها لمنع
السلطان منها ولا يدفع قيمتها
من الفضة الجديدة لأنها مالم
يغلب غشها فجديدها ورديتها
سواء أجماعاً

بغالبية الغش وكذا تعليلهم قول الامام بطلان البيع بأن الثمنية بطلت بالكساد لان الدراهم التي غلب غشها
 انما جعلت ثمنابا لاصطلاح فاذا ترك الناس المعاملة بها بطل الاصطلاح فلم يبق ثمناف في البيع بلا غش فبطل
 ولم ار من صرح بحكم الدراهم الخالصة أو المغلوبة الغش سوى ما أفاده الشارح هنا وينبغي انه لا خلاف في انه
 لا يبطل البيع بكساده ويجب على المشتري مثله في الكساد والانتطاع والرخص والغلاء أما عدم بطلان
 البيع فلا نهان خلقه فترك المعاملة بها لا يبطل ثمنيتها فلا يتأتى تعليل البطلان المذكور وهو بقاء البيع بلا غش
 وأما وجوب مثله وهو ما وقع عليه العقد كما ذهب شخص أو مائة ريال فرنجي فلبقاء ثمنيتها أيضا وعدم
 بطلان تفوقهما وتعميان ذلك في رسالتنا تنبيه الرقود في أحكام النقود وأما ما ذكره الشارح من انه يجب
 قيمتهما من الذهب فغير نظاهر لان ثمنيتهما تبطل فكيف يعدل الى القيمة وقوله اذالم يمكن الخ فيه نظرا لان منع
 السلطان التعامل بها في المستقبل لا يستلزم منع الحاكم من الحكم على شخص بما وجب عليه منها في الماضي
 وأما قوله ولا يدفع قيمتها من الجديدة فظاهر وبأنه أن كساده عيب فيما عادة لان الفضة الخالصة اذا كانت
 مضروبة رائجة تقوم بأكثر من غيرها فاذا كانت العشرة من الكسادة تساوي تسعة من الرائجة مثلافان
 أزننا المشتري بقيمتها وهو تسعة من الجديدة يلزم الربا وان أزنناه بعشرة نظرا الى أن الجودة والرداءة في باب
 الربا غير معتبرة يلزم ضرر المشتري حيث أزنناه بأحسن مما التزم فلم يمكن الزامه بقيمتها من الجديدة ولا بمثلهما
 منها فتعين الزامه بقيمتها من الذهب لعدم إمكان الزامه بمثلهما من الكسادة أيضا لما علمت من منع الحكم منه لكن
 علمت ما فيه هذا ما ظهر لي في هذا المقام والله سبحانه وتعالى أعلم وبقي ما لوقع الشراء بالقروش كما هو عرف
 زماننا ويأتى الكلام عليه قريبا (قوله أما ما غلب غشه الخ) أفاد أن كلامه السابق فيما كان خاليا عن الغش
 او كان غشه مغلوبا وانه لا خلاف فيه على ما يفهم من كلامهم كما قررناه آنفا (قوله كما سيبيء في فصل القرض)
 صوابه في باب انصرف كما علم مما قدمناه (قوله وهذا) اي ما ذكره في المتن من صحة البيع بثن مؤجل الى
 معلوم (قوله بثن دين الخ) أراد بالدين ما يصح أن يثبت في الذمة سواء كان نقدا او غيره وبالعين ما قابله
 فيه دخل في الدين الثوب الموصوف بما يعرفه قوله في الفتح وغيره ان الثياب كما يثبت مبيعا في الذمة بطريق السلم
 ثبت ديننا مؤجلا في الذمة على انهما عن حينئذ يشترط الاجل لانهما عن بل لتصير ملحقة بالسلم في كونها ديننا في
 الذمة فلذا قلنا اذا باع عبدا ثوب موصوف في الذمة الى أجل جاز ويكون بيعا في حق العبد حتى لا يشترط
 قبضه في المجلس بخلاف ما لو أسلم الدراهم في الثوب وانما ظهرت أحكام المسلم فيه في الثوب حتى شرط فيه
 الاجل واستنع يعده قبل قبضه لاحاقه بالسلم فيه اه فافهم (قوله وبخلاف جنسه) عطف على قوله بثن دين
 وفي بعض النسخ او بدل الواو والاولى اولى لان الشرط كل منه مالا أحدهما كما أفاده ط وقوله ولم يجمعهما
 قدر جلة حاله والقدر كيل او وزن وذلك كبيع ثوب بدراهم واحترز عما لو كان بجنسه وجمعهما قدر ككثر
 بمثله او كان بجنسه ولم يجمعهما قدر كثوب هروي بمثله او كان بخلاف جنسه وجمعهما قدر ككثر بكثر شعير
 فانه لا يصح التأجيل لمافيهما من ربا النساء فتقول الشارح لمافيه من ربا النساء بالفتح اي التأخير لتعليل لمفهوم
 المتن وهو عدم صحة التأجيل في الصور الثلاث افاده ح قلت بقي شرط آخر وهو أن لا يكون المبيع الكلي
 او الوزني هالكا فتدكر انخير الرمي أول البيوع عن جواهر الفتاوى له على آخر حنطة غير السلم فباعها منه
 بثن معلوم الى شهر لا يجوز لانه يبيع الكلي بالكلي وقد نهينا عنه وان باعها ممن عليه ونقد المشتري الثمن في
 المجلس جاز فيكون ديننا بعين اه وذكر المسألة في المخ قبيل باب الربا ومثله كل مكيل وموزون وكالبيع الصلح في
 الثلاثين من جامع الفصولين ولو غصب كثر بتر فصالحه وهو قائم على دراهم مؤجلة جاز وكذا الذهب والفضة
 وسائر الموزونات ولو صالحه على كلي مؤجل لم يجوز اذا الجنس بانفراده يحترم التساوي لو كان البر هالكا لم يجوز
 الصلح على شيء من هذا النسبة لانه دين دين الا اذا صالح على بتر مثله أو أقل منه مؤجلا جاز لانه عين حقه والخط
 جائز لا لو على اكثر للربا والصلح على بعض حقه في الكلي والوزني حال قيامه لم يجوز اه وفي البرازية الحيلة
 في جواز بيع الحنطة المستهلكة بالنسيئة أن يبيعها بثوب ويقبض الثوب ثم يبيع بدراهم الى أجل اه اقول
 وتجري هذه الحيلة في الصلح أيضا وهي واقعة القترى ويكثر وقوعها اه (قوله فتدسقوط الخيار
 عنده) اي عند أبي حنيفة لان ذلك وقت استقرار البيع (قوله مذتسلم) متعلق بأجل (قوله لمنع) الام

أما ما غلب غشه ففيه الخلاف
 كما سيبيء في فصل القرض فتدبه
 وبه اجاب سعدى اخذى وهذا
 اذا بيع بثن دين فلو بعين فسد
 فتح و (بخلاف جنسه ولم
 يجمعهما قدر) لمافيه من ربا
 النساء كما سيبيء في باب
 (و) الاجل (ابتدأه من
 وقت التسليم) ولو فيه خيار
 فسد سقوط الخيار عنده خاتمة
 (والمشتري) بثن مؤجل
 الى سنة منكرة (اجل سنة
 ثانية) مذتسلم (لمنع البائع
 السلعة) عن المشتري (سنة
 الاجل) المنكرة

للتعليل والتوقيف متعلقة بما تعلق به قوله وللمشتري (قوله بتحصيل الفائدة التأجيل) وهي التصرف في البيع وايفاء الثمن من ربحه مثلا (قوله فلو معينة) كسنة كذا او مثله الى رمضان مثلا (قوله لان التقصير منه) تعليل للثانية اما الاولى فلكونه لما عين تعين حقه فيما عينه فلا يشترط في غيره (قوله والثمن المسمى قدره لا وصفه) لما كان قول المصنف يتصرف مطلقا سوهما ان المراد بالمطلق ما لم يذكر قدره ولا وصفه بقدره قوله اولاً وشرط لصحته معرفة قدر ووصف عن دفع ذلك بأن المراد المطلق عن نسبة الوصف فقط (قوله بجمع الفتاوى) فانه قال معزنا الى يسوع الخزانة باع عينا من رجل بأصفهان بكذا من الدنانير فلم ينقد الثمن حتى وجد المشتري بخاري يجب عليه الثمن بغير اصفهان فيعتبر مكان العقد اه مخ قلت وتظهر غمرة ذلك اذا كانت مالية الذي يار مختلف في البلدين وتوافق العاقدان على اخذ قيمة الدينار افعده او كساده في البلدة الاخرى فليس للبائع ان يلزمه بأخذ قيمته التي في بخاري اذا كانت اكثر من قيمته التي في اصفهان وكما يعتبر مكان العقد يعتبر زمنه ايضا كما يفهم مما تقدمناه في مسألة الكساد والرخس فلا يعتبر زمن الايفاء لان القيمة فيه مجهولة وقت العقد وفي البحر عن شرح المجموع لوباعه الى أجل معين وشرط ان يعطيه المشتري اي تقدير ربح يوشك ان كان البيع فاسدا (قوله كذهب شريفي وبندق) فانهما اتفقا في الرواج لكن مالية أحدهما اكثر فاذا باع بمائة ذهب مثلا ولم يبين صفته فسد للتنازع لان البائع يطلب الاكثر مالية والمشتري يدفع الاقل (قوله مع الاستواء في رواجهما) اما اذا اختلفت رواجهما مع اختلاف ماليتهما او بدونه فيصح وينصرف الى الارواح وكذا يصح لو استوت مالية ورواجا لكن بخبر المشتري بين أن يؤدي أيهما شاء والحاصل أن المسألة رباعية وأن الفساد في صورة واحدة وهي الاختلاف في المالية فقط والصحة في الثلاث الباقية كما بسطه في البحر ومثل في الهداية مسألة الاستواء في المالية والرواج بالثاني والثلاثي واعترضه التبراح بأن مالية الثلاثة اكثر من الاثنين وأجاب في البحر بأن المراد بالثاني ما قطعنا منه بدرهم وبالثلاثي ما ثلاثة منه بدرهم قلت وحاصله أنه اذا اشترى بدرهم فلدفع درهم كامل او دفع درهم مكسر قطعتين او ثلاثة حيث تساوى الكل في المالية والرواج ومثله في زماننا الذهب يكون كاملا ونصفين واربعه ارباع وكلها سواء في المالية والرواج بل ذكر في الفقيه في باب المتعارف بين التجار كالمشروط برمز عت باع شيئا بعشرة دنانير واستقرت العادة في ذلك البلد أنهم يعطون كل خمسة اسداس مكان الدينار واشتهرت بينهم فالعقد ينصرف الى ما تعارفه الناس فيما بينهم في تلك التجارة ثم رمز فك جرت العادة فيما بين اهل خوارزم أنهم يشترون سلعة بدرهمين بثلاث دنانير بحجودية او ثلثي دينار وطسوج نيسابورية قال يجزى على المواضعة ولا تبقى الزيادة دينار عليهم اه ومثله في البحر عن التنازعية ومنه يعلم حكم ما عورف في زماننا من الشراء بالقروش فان القروش في الاصل قطعة مضروبة من الفضة تقوم بأربعين قطعة من القطع المصرية المسماة في مصر نصفان ثم ان انواع العملة المضروبة تقوم بالقروش فنها ما بساوى عشرة قروش ومنها أقل ومنها اكثر فاذا اشترى بمائة قروش فالعادة أنه يدفع ما اراد اما من القروش او مما يساويها من بقية انواع العملة من ريال او ذهب ولا يفهم أحد أن الشراء وقع بنفس القطعة المسماة قرشا بل هي او مما يساويها من انواع العملة المتساوية في الرواج المختلفة في المالية ولا يراد أن صورة الاختلاف في المالية مع التساوى في الرواج هي صورة الفساد من الصور الاربع لانه هنا لم يحصل اختلاف مالية الثمن حيث قدر بالقروش وانما يحصل الاختلاف اذا لم يقدر بها كما لو اشترى بمائة ذهب وكان الذهب انواعا كلها رائجت مع اختلاف ماليتها فقد صار التقدير بالقروش في حكم ما اذا استوت في المالية والرواج وقدمت أن المشتري يخير في دفع أيهما شاء قال في البحر فلو طلب البائع احدهما للمشتري دفع غيره لان امتناع البائع من قبول ما دفعه المشتري ولا فضل تعنت اه بني هنا شيء وهو انما تقدمنا أنه على قول أبي يوسف المفتي به لا فرق بين الكساد والانتقاع والرخس والغلاء في انه يجب قيمته يوم وقع البيع او القروش اذا كانت فلوسا وغالبية الغش وان كانت فضة خالصة او مغلوقة الغش يجب قيمته من الذهب يوم البيع على ما قاله الشارح او مثلها على ما يجتأه وهذا اذا اشترى بالريال او الذهب مما يراى ان نفسه اما اذا اشترى بالقروش المراد بها ما يبيع الكن كما قرناه ثم رخص بعض انواع العملة او كلها واختلفت في الرخص كما وقع مرارا في زماننا فقيه اشتباه فانها اذا كانت غالبية الغش وقبلنا يجب قيمتها يوم البيع فهنا لا يمكن ذلك لانه ليس المراد

مطلب
يعتبر الثمن في مكان العقد وزمنه

تحصيل الفائدة التأجيل فلو معينة او لم يمنع البائع من التسليم لاتفاقا لان التقصير منه (و) الثمن المسمى قدره لا وصفه (ينصرف مطلقا الى غالب نقد البلد) بلاد العقد بجمع الفتاوى لانه المتعارف (وان اختلف النقود مالية) كذهب شريفي وبندق (فسد العقد مع الاستواء في رواجهما)

مطلب
مهم في حكم الشراء بالقروش في زماننا

قوله نوع معين هكذا بنظنه
وصوابه نوع معين بالنسبة
لانه خبر اسماه صححه

قوله لزوم الضرر الاولى حذف
قوله لزوم كالايتخي اه صححه

(الاذايين) في المجلس لزوال
الجهالة (وصح بيع الطعام)
هو في عرف المتقدمين اسم
للخطة وديققها (كيلا
وجزافا) مثل الجليم معرب
كزاف المجازفة (اذا كان

بخلاف جنسه ولم يكن رأس
مال سلم) لشرطية معرفته
كاسيبي (أو كان يجنسه وهو
دون نصف صاع) اذ لا ربا فيه
كاسيبي (و) من المجازفة
البيع (بأناء وجبر لا يعرف

قدره) قيد فيهما وللمشتري
الخيار فيهما نهر وهذا
(اذا لم يحتمل) الاناء (النقصان
و) الحجر (التفتت) فان
احتملها لم يجز كيجه قدر
ما يلا هذا البيت ولو قدر
ما يلا هذا الطشت جاز
سراج (و) صح (في) ماسمي
(صاع في بيع صبرة

بالقروش نوع معين من العملة حتى فوجب قيمته واذا قلنا ان الخيار للمشتري في تعيين نوع منها كما كان الخيار له
قبل أن ترخص فانه كان مخيرا في دفع اى نوع اراد فاقسم الخيار له بعد الرخص يؤدى الى النزاع والضرر فان
خياره قبل الرخص لا ضرر فيه على البائع أما بعده ففيه ضرر لان المشتري ينظر الى الانفع له ولا ضرر على البائع
فيختاره فان ما كان يساوي عشرة اذا صار نوع منه بثمانية ونوع منه بثمانية ونصف يختار ما صار بثمانية فيدفعه
للبائع ويحسبه عليه بعشرة كما كان يوم البيع وهذا في الحقيقة دفع مثل ما كان يوم البيع لاقيمته لان قيمة كل
نوع تعتبر بغيره فحتم لم يكن دفع القيمة لما قلنا وزم من ابقاء الخيار للمشتري لزوم الضرر للبائع حصل الاشتباه
في حكم المسألة كما قلنا والذي حزرته في رسالتى تنبيه الرقود أنه ينبغي أن يؤمر المشتري بدفع المتوسط رخصا
لأبالات أكثر رخصا ولا بالاقلة حتى لا يلزم اختصاص الضرر به ولا بالبائع لكن هذا اذا حصل الرخص لجميع
انواع العملة أما لو بقي منها نوع على حاله فينبغي أن يقال بالرام المشتري الدفع منه لان اختياره دفع غيره يكون
نعنا بقصد اضرار البائع مع امكان غيره بخلاف ما اذا لم يمكن بأن حصل الرخص للجميع فهذا غاية ما ظهر لى
في هذه المسألة والله سبحانه اعلم (قوله الاذايين في المجلس) قال في البحر فاذا ارتفعت الجهالة ببيان
احدهما في المجلس ورضى الآخر صح لا ارتفاع المفسد قبل تفرقه فصار كالبيان المقارن (قوله هو في عرف
المتقدمين الخ) كذا قاله في الفتح واستدل له بحديث الفطرة كما خرج على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
صاعا من طعام او صاعا من شعير لكن قال في البحر وفي المصباح الطعام عند اهل الحجاز البر خاصة وفي العرف
اسم لما يؤكل مثل الشراب اسم لما يشرب وجعه اطعمة اه والمراد به في كلام المصنف الحبوب كلها لا البر
وحده ولا كل ما يؤكل بقرينة قوله كيلا وجزافا اه (قوله كيلا وجزافا) منصوبان على الحال لانهم ما معنى
اسم الفاعل او المفعول فافهم (قوله مثل الجليم الخ) اى يجوز في جمعه الحركات الثلاث في القاموس
الجزاف والجزافة مثلثين والمجازفة الحدس في البيع والشراء معرب كزاف اه والحدس الطعن والتخمين
وحاصله ما في المغرب من انه البيع والشراء بلا كيل ولا وزن ونقل ط أن شرط جواز أن يكون ميم اشارا
اليه (قوله اذا كان بخلاف جنسه) أما يجنسه فلا يجوز مجازفة لاحتمال التفاضل الا اذا ظهر تساويهما
في المجلس بجر حتى لو لم يحتمل التفاضل كان باع كفة ميران من فضة بكفة منها جازوان كان مجازفة كما في الفتح
والمجازفة فيه بسبب انه لا يعرف قدرها (قوله لشرطية معرفته) لاحتمال أن يتفاضل السلم فريد المسلم
السه دفع ما أخذ ولا يعرف ذلك الا بعرفة القدر ط (قوله ومن المجازفة البيع الخ) صرح بأنه من
المجازفة مع أن ظاهر المتن انه ليس منها بقرينة العطف والاصل فيه المغايرة لانه على صورة الكيل والوزن وايسر به
حقيقة افاده في النهر (قوله والمشتري الخيار فيهما) أفاد أن البيع جائز غير لازم وهذا الخيار خاف كشف
الحال بجر وفي رواية لا يجوز البيع والاول اصح وأظهر كافي الهداية واول في الفتح قوله لا يجوز بأنه لا يلزم
توفيقا بين الروايتين اى فلا حاجة الى التصحيح لارتفاع الخلاف فاعتراض البحر عليه بأنه خلاف ظاهر الهداية
غير ظاهر وفي البحر عن السراج ويشترط لبقاء عقد البيع على الصحة بقاء الاناء والخير على حالهما فلو تفا قبل
التسليم فسد البيع لانه لا يعلم مبلغ ما باعه منه اه (قوله وهذا اذا لم يحتمل الاناء النقصان) بأن لا ينكس
ولا ينقبض كأن يكون من خشب او حديد أما اذا كان كالزنبيل والحوالي فلا يجوز الا في قرب الماء استحصانا
للتعامل نهر (قوله والخبر التفتت) هذا مروى عن ابي يوسف حتى لا يجوز بوزن هذه البطيخة وشحوها
لأنها تنقص بالجفاف وعول بعضهم على ذلك وليس بشئ فان البيع بوزن تجر عينه لا يصح الا بشرط تعجيل
التسليم ولا جفاف يوجب نقصانا في ذلك الرمان وما قد يعرض من تأخره يوما او يومين نوع بل لا يجوز ذلك
كما لا يجوز في السلم وكل العبارات تفسد بتسديد البيع في ذلك بالتعجيل وعامة في الفتح قال في البحر
وهو حسن جدا وقواه في النهر أيضا (قوله كيجه الخ) عبر في الفتح وغيره بقوله وعن ابي جعفر باعه من هذه
الخطة قدر ما يلا الطشت جاز ولو باعه قدر ما يلا هذا البيت لا يجوز اه (قوله وصح فيما سمي) اشار به
الى أن الصاع ليس بقيد حتى لو قال كل صاعين او كل عشرة بدرهم صح في اثنين وعشرة وعلى هذا فقول المتن صاع
بدل من ما بدل بعض من كل وفيه من الخازنة ما لا يتخفى اه ح (قوله في بيع صبرة) هي الطعام المجموع سميت
بذلك لان فراغ بعضها على بعض ومنه قيل السحاب صبرا قاله الازهرى وأراد صبرة مشارا إليها

كما ساقى وليست قد ابل كل مكيل او موزون او معدود من جنس واحد اذا لم يختلف قيمته كذلك نهر وقيد
 بصيرة اختر ازا عن صبرتين من جنسين كافي الغرر وقال في شرحه الدرر اى لا يصح البيع عنده في القدر المستحق
 اذا بيع صبرتان من جنسين كصبرتي بتر وشعر كل قفيز أو قفيزين بكذا حيث لم يصح البيع عنده في قفيز واحد
 لتفاوت الصبرتين وعندهما يصح فيما ايضا وذكر في المحيط والايضاح ان العقد يصح على قفيز واحد منهما اذ
 وقوله يصح اى عنده كافي الكافي وقوله منهما اى من الصبرتين من جنسين اى من كل واحدة نصف قفيز كما به
 عليه شراح الهداية عزيمه (قوله كل صاع بكذا) قبل يجوز كل بدل من صيرة وقيل مبتدأ وخبر والجملة صفة
 صيرة اه اى على تقدير القول اى مقول فيها كل صاع بكذا او يحتمل كون الجملة صفة لبيع وكونها في محل نصب
 على الحال باختيار القول ايضا (قوله مع الخيار للمشتري) اى دون البائع نهر وفي البحر ولم يذكر المصنف
 الخيار على قول الامام فالاول والخيار في الواحد كما اذا رآه ولم يكن رآه وقت البيع ثم نقل عن غاية البيان ان لكل
 منهما الخيار قبل الكيل وذلك لان الجملة فاعلة اول تفرق الصفة ثم قال وصرح في البدائع بلزوم البيع في
 الواحد وهذا هو الظاهر وعندهما البيع في الكل لازم ولا خيار اه (قوله لتفرق الصفة عليه) استشكل
 على قول الامام لانه قائل بانصرافه الى الواحد فلا تفرق وأجاب في المعراج بأن انصرافه الى الواحد محتمل
 فيه والعوام لا علم لهم بالامثال الاجتهادية فلا ينزل عالما فلا يكون راضيا كذا في القوائد الظهيرية وفيه نوع تأمل
 اه بجر ولعل وجه التأمل انه يلزم عليه أن من علم أن العقد منصرف الى الواحد لم يثبت له الخيار لعدم تفرق
 الصفة عليه مع أن كلامهم شامل للعالم وغيره وعن هذا كان الظاهر ما مر عن البدائع من لزوم البيع في الواحد
 (قوله ويسمى خيار التكشف) اى تكشف الحال بالصفة في واحد وهو من الاضافة الى السبب ط (قوله
 ان كيت في المجلس) وله الخيار ايضا كافي الفتح والتميين والنهر (قوله لزوال المفسد) وهو جهالة المبيع
 والتمن (قوله قبل تنزله) اى قبل ثبوته بانقضاء المجلس ط (قوله اوسمى جملة قفز انما) وكذا الوسمى عن
 الجميع ولم يبين جملة الصيرة كما لو قال بعثك هذه الصيرة بمائة درهم ككل قفيز درهم فانه يجوز في الجميع اتفاقا
 بجر والحاصل انه ان لم يسم جملة المبيع وجملة الثمن صح في واحد وان سمي احدهما صح في الكل كما لو سمي
 الكل ويأتي بيان ما لو ظهر المبيع ازيد أو اقل من بقي ما اذا باع قفيزا مثلامن الصيرة والظاهر انه يصح بلا خلاف
 للعلم بالمبيع فهو كبيع الصيرة كل قفيز بكذا اذا سمي جملة قفز انما واذا أفتى في الخيرية بجملة المبيع بلا ذكر خلاف
 حيث سئل فيمن اشترى غرا ثم علمه من صيرة كثيرة فأجاب بأنه يصح ويلزم ولا جهالة مع تسمية الغرائر اه
 (قوله بلا خيار لو عند العقد) صرح به ابن كمال والظاهر أن التسمية قبل العقد في مجلسه كذلك (قوله وبه
 لو بعده الخ) الضمير الاول للخيار والثاني للعقد قال ح اى وصح في الكل بالخيار للمشتري لو سمي جملة قفز انما
 بعد العقد في المجلس (قوله او بعده) اى بعد المجلس (قوله عندهما) راجع لقوله أو بعده ولكن لا خيار
 للمشتري في هذه الصورة عندهما خلافا لما تنقضه عبارته افاده ح قلت فكان الا صواب أن يقول لا بعده
 وصح عندهما وعبارة الملتقى مع شرحه لا يصح لوزالت الجهالة بأحدهما بعد ذلك اى المجلس لتقرر المفسد
 وقالا لا يصح مطلقا اه ولا يخفى أن عدم الصحة عنده انما هو فيما زاد على صاع أما فيه فالصفة ثابتة وان لم
 توجد تسمية أصلا كما تنفيده عبارة المتن (قوله وبه يفتى) عزاه في الشرح بلاية الى البرهان وفي النهر عن
 عيون المذاهب وبه يفتى لا لضعف دليل الامام بل لتيسيرا اه وفي البحر وظاهر الهداية ترجيح قولهما
 لتأخير دليلهما كما هو عادته اه قلت لكن رجع في الفتح قوله وقوى دليله على دليلهما ونقل ترجيحهما ايضا
 العلامة قائم عن الكافي والمجوب والتسقي وصدور التبريرة ولعله من حيث قوة الدليل فلا ينافي ترجيح
 قولهما من حيث التيسير ثم رأيت في شرح الملتقى أفاد ذلك وظاهره ترجيح التيسير على قوة الدليل (قوله
 فان رضی) تفرع على قوله وبه لو بعده في المجلس (قوله الظاهر انهم) هو رواية محمد عن الامام استظهرها
 في النهر على رواية أبي يوسف عنه انه لا يجوز الا براضيهما (قوله وفسد في الكل) اى عنده خلافا له الا ان
 الافراد اذا كانت متقاونة لم يصح في شيء بجر اى لافي واحد ولا في اكثر بخلاف مسألة الصيرة وساقى
 ترجيح قولهما وهذا شروع في حكم القيمات بعد بيان حكم المثليات كالصيرة وشيوخا من كل مكيل وموزون
 (قوله بفتح) اى بفتح التاء المثلثة أما بضمها فالكثير من الناس او دن الدزاهم وبكسرهما الهلكة كافي التاموس

كل صاع بكذا مع الخيار
 للمشتري لتفرق الصفة عليه
 ويسمى خيارا لتكشف (ر) صح
 (في الكل ان) كيت في المجلس
 لزوال المفسد قبل تنزله او
 (سمى جملة قفز انما) بلا خيار
 لو عند العقد وبه لو بعده
 في المجلس او بعده عندهما
 وبه يفتى فان رضی دل يلزم
 البيع بلارضى البائع الظاهر
 نعم هر (وفسد في الكل
 في بيع ثلة) بفتح قدسديد
 قطيع الغنم

(قوله وثوب) أي بئزته التبعض أما في السكر باس فينبغي جوازه في ذراع واحد كافي الطعام الواحد
 بجر عن غاية البيان قلت ووجهه ظاهر فإن السكر باس في العادة لا يختلف ذراع منه عن ذراع ولذا فرض
 القهستاني المسألة فيما يختلف في القيمة وقال فإن الذراع من مقدم البيت والثوب أكثر قيمة من مؤخره اه
 فأفاد أن ما لا يختلف مقدمه ومؤخره فهو كالصبرة (قوله كل شاة) أما لو قال كل شاتين بعشرين وسمى الجملة
 مائة مثلاً كان باطلاً لاجتماع وان وحده كما سمي لأن كل شاة لا يعرف منها إلا بانتهاء غيرها إليها قاله الحدادي
 وفي الخاتمة ولو كان ذلك في مكيل أو سوزون أو عدد من متقارب جاز نهر (قوله وإن علم) أي بعد العقد
 كما يفيد ما يأتي (قوله ولورضيا الخ) في السراج قال الحلواني الأصح أن عند أبي حنيفة إذا احاط عليه
 بعدد الأغنام في المجلس لا يتقلب صحيحاً لكن لو كان البائع على رضاه ورضى المشتري بعقد البيع بينهما بالراضي
 كذا في الفوائد الظهيرية ونظيره البيع بالرقم اه بجر وفي المجتبى ولو اشترى عشر شياه من مائة شاة أو عشر
 بطيخات من ورق فالبيع باطل وكذا الرمان ولو عزلها البائع وقبلها المشتري جاز استحساناً والعزل والقبول بمنزلة
 إيجاب وقبول اه ومنه في التارخانية وغيرها قال الخليل الردي وفيه نوع اشكال وهو أنه تقدم أن التعاطي
 بعد عقد فاسد لا ينعقد به البيع اه وانظر ما قدمناه من الجواب عند الكلام على بيع التعاطي (قوله ونظيره
 البيع بالرقم) بسكون القاف علامة يعرف بها مقدار ما وقع به البيع من الثمن فإذا لم يعلم المشتري بنظران علم في
 مجلس البيع نفذ وان تقرر فأقبل العلم بطل درر من باب البيع الفاسد وتعبه في الشربلية بأن الناقد لازم
 وهذا فيه اختيار بعد العلم بقدر الثمن في المجلس وبأن قوله بطل غير مسلم لأنه فاسد يفيد الملك بالقبض وعليه قيمته
 بخلاف الباطل واجب عن الأول بأنه ليس كل نافذ لازم فاشاع أخذهم الناقد مقابل له وقوف اه وفي
 الفتح أن البيع بالرقم فاسد لأن الجهالة تمكنت في صلب العقد وهو جهالة الثمن بسبب الرقم وصارت بمنزلة
 القمار للخطر الذي فيه أنه سيظهر كذا وكذا وجوزاً فيما إذا علم في المجلس بعقد آخر هو التعاطي كما قاله الحلواني اه
 وانظر ما قدمناه في بحث البيع بالتعاطي (قوله ولو سمي الخ) أي في صلب العقد فلا ينافي قوله وإن علم عدد
 الغنم في المجلس الخ قال في الجريد بعدم تسمية ثمن الكل لأنه لو سمي كما إذا قال بعثك هذا الثوب بعشرة
 دراهم كل ذراع بدرهم فانه جائز في الكل اتفاقاً كما لو سمي جملة الذرعان أو القطيع اه (قوله والضابط للكلمة
 كل الخ) اعلم أنهم ذكروا فروعا في كل ظاهرها التنافي فأنهم تارة جعلوها مفيدة للاستغراق وتارة للواحد
 وتارة لا تفيد شيئاً منها فاقسم صاحب البحر في ذكر ضابط يحصر الفروع المذكورة بعد تصريحهم بأن لفظ كل
 لاستغراق أفراد ما دخلته من المنكر وأجزائه في المعترف قلت ولذا صرح قولك كل رمان ما كول بخلاف قولك
 كل الرمان ما كول لأن بعض أجزائه كقشره غير ما كول (قوله إن لم تعلم نهايتها) أما إن علمت فالامر فيها
 واضح كما إذا قال كل زوجة لي طالق وله أربع زوجات مثلاً فإن كلاً تستغرقها اه ح أي بلا تفصيل (قوله
 فإن لم تؤد للجهالة) أي المفضية إلى المنازعة والأولى قول البحر فإن لم تنقض الجهالة إلى منازعة (قوله
 كمين وتعلق) عطف تفسير وعبرة البحر كسألة التعليق والامر بالدفع عنه وذكر قبله مسألة التعليق وقال
 إنها للكل اتفاقاً كما إذا قال كل امرأة تزوجها أو كلها اشترت هذا الثوب أو ثوباً فهو صدقة أو كلها ركبت هذه
 الدابة أو دابة وقرق أبو يوسف بين المنكر والمعين في الكل وتما في الزيلعي من التعليق وفي الخاتمة كلما
 أكلت اللحم فعلى درهم فعليه بكل لقمة درهم وذكر مسألة الامر بالدفع فيما إذا أمر رجلاً بأن يدفع لزوجته
 نفقة فقال ادفع عني كل شهر كذا فادفع المأموراً أكثر من شهر لرزم الأمر (قوله والا) أي بأن أدت للجهالة
 المنفضة إلى المنازعة (قوله فإن لم تعلم) أي لم يمكن علمها كافي البحر في عبارة تسامح (قوله كاجارة)
 صورته أجزأك داري كل شهر بكذا صح في شهر واحد وكل شهر سكن أوله لزمه (قوله وكفالة) صورته إذا
 ضمن لها أنفقها كل شهر أو كل يوم لزمه نفقة واحدة عند الامام خلافاً لأبي يوسف بجر (قوله وإقرار) صورته
 إذا قال لك علي كل درهم ولوزاد من الدراهم فقياس قول الامام عشرة وقال لا ثلاثة بجر (تبيه) زاد في البحر
 هنا قسماً آخر وعبارته ثم رأيت بعد ذلك في آخر غصب الخاتمة من مسائل الأبراء لو قال كل غريمي فهو في حل
 قال ابن مقاتل لا يبرأ غرماءه لأن الأبراء إيجاب الحق للغرماء وإيجاب الحقوق لا يجوز إلا للقوم بأعيانهم وأما
 كلمة كل في باب الإباحة فقال في الخاتمة من ذلك الباب لو قال كل إنسان تناول من مالي فهو له حلال قال محمد بن

مطلب
 البيع بالرقم

قوله وهو جهالة الثمن هكذا
 بخطه والصواب وهي بالتأنيث
 أي الجهالة اه محصيه

مطلب
 الضابط في كل

(وثوب كل شاة أو ذراع) لف
 ونشر (بكذا) وإن علم عدد
 الغنم في المجلس لم يتقلب صحيحاً
 عنده على الأصح ولورضيا
 انعقد بالتعاطي ونظيره البيع
 بالرقم سراج (وكذا) الحكم
 (في كل معدود متفاوت)
 كابل وعبيد ويطبخ وكذا كل
 ما في تبعضه ضرر كصوغ أو ان
 بدائع ولو سمي عدد الغنم
 أو الذرع أو جملة الثمن صح
 اتفاقاً والضابط لكلمة كل
 أن الأفراد إن لم تعلم نهايتها
 فإن لم تؤد للجهالة فلا تستغرق
 كمين وتعليق والأفان لم تعلم
 في المجلس فعلى الواحد اتفاقاً
 كاجارة وكفالة وإقرار

سأله لا يجوز ومن تناوله ضمن وقال ابو نصر محمد بن سلام هو جاز تنظر الى الاباحة والاباحة للصبي هو جازة ومحمد
 جعله ابراء عما تناوله والابراء للجهول باطل والفتوى على قول أبي نصر اه ويمكن أن يقال في الضابط بعد
 قوله وفيه وعلى الواحد اتفاقا ان لم يكن فيه ايجاب حتى لا حد فان كان لم يصح ولا في واحدة كسألة الابراء اه كلام
 البحر (قوله والا) اي بأن علمت في المجلس والمراد أمكن عليها فيه كما قد ساءه عن البحر في قوله فان لم تعلم وحينئذ
 فلا يرد أن الغنم ان علمت في صلب العقد صح في الكل وأن الصبرة ان علمت في المجلس صح في الكل أيضا فافهم
 (قوله كالغنم) أدخلت الكاف كل معدود متفاوت ط (قوله والا) بأن لم تتفاوت (قوله وصحما ففهم ما
 في الكل) اي وصح صاحبان العقد في النلة والصبرة في كل الغنم وكل الاقصة اه ح اي سواء علم في المجلس
 اولا والاوى ارجاع ضمير ففهم الى المثلي والقيمي ليشمل المذروع وكل معدود متفاوت وعبارة مواهب الرحمن
 هكذا يوسع صبرة مجهولة القدر كل صاع يدرهم وثله او ثوب كل شاة او ذراع يدرهم صحيح في واحد في الاولى فاسد
 في كل الثانية والثالثة وأجازاه في الكل كما لو علم في المجلس بكيل او قول وبه يبقى اه وعبارة القهسة تأتي وهذا
 كله عنده وأما عندهما فنقد في الكل في الصورتين اي صورتي المثلي والقيمي بلا خيار للمشتري ان رآه وعليه
 الفتوى كما في المحيط وغيره اه (قوله وان باع صبرة الخ) قيل هذا مقابل قوله وفي صاع في بيع صبرة قلت
 وفيه نظر بل مقابلة قوله وصح في الكل ان سعى جملة قفزانها وما هيايان لذلك المقابل وتفصيل له فافهم
 (قوله على انهما مائة قفزة) قيد بكونه بيع مكاييل لانه لو اشترى حنطة مجازفة في البيت فوجد تحتها دكانا خيري بين
 اخذها بكل الثمن وتركها وكذا لو اشترى بر من حنطة على انها كذا وكذا اذ راعا فاذ ادهى اقل واذا كان طعاما
 في حب فاذا انصفه تبن يأخذه بنصف الثمن لان الحب وعاء يكال فيه فصار المبيع حنطة مقدرة والبيت والبئر
 لا يكال بهما ومثل ما اذا كان المسعى مشروطا بلفظ أو بالعاد قلنا في السبازية اتفق اهل بلدة على سعر الخبز
 والقم وشاع على وجه لا يتفاوت فأعطى رجل ثمننا واشترى وأعطاء اقل من المتعارف ان من اهل البلدة يرجع
 بالنقصان فيهما من الثمن والارجع في الخبز لانه فيه متعارف فلزم الكل لافي القم فلا يعم اه بحر (قوله أخذ
 الاقل بحصته أو فسخ) اطلق في تخييره عند النقصان في المثلي وذكره في البحر قدين الاول عدم قبضه كل المبيع
 او بعضه فان قبض الكل لا يضر كما في الخانية يعني بل يرجع في النقصان والثاني عدم كونه مشاهدا لما
 في الخانية اشترى سويقا على أن البائع له بطن من الثمن وتقابضا والمشتري ينظر اليه فظهر أنه لته بنصف من جاز
 البيع ولا خيار للمشتري لان هذا ما يعرف بالعيان فاذا عاينه اتقى الغرور كما لو اشترى صابونا على أنه متخذ من
 كذا جرة من الدهن فظهر أنه متخذ من اقل والمشتري ينظر الى الصابون وقت الشراء وكذا لو اشترى قميصا
 على أنه متخذ من عشرة اذرع وهو ينظر اليه فاذا هو من تسعة جاز البيع ولا خيار للمشتري اه واعتراض
 في النهر الاول بأن الموجب للتخير انما هو تفرق الصفقة وهذا القدر ثابت فيما لو وجد بعد القبض ناقصا الا أن
 يقال انه بالقبض صار راضيا بذلك فتدبره اه قلت هذا نظاره اذا علم بنقصه قبل القبض والا فلا يكون راضيا
 فينبغي التفصيل تأمل واعتراض في النهر أيضا الثاني بأن الكلام في مبيع يتقسم أجزاء الثمن فيه على أجزاء
 المبيع وما في الخانية ليس منه لتصر يحتمل بأن السويق قيمتي لما بين السويقين من التفاوت الفاحش بسبب القلي
 وكذا الصابون كما في جامع الفصولين وأما الثوب فنظاره وعلى هذا انما سأتى من أنه يخفى في نقص القيمي بين
 أخذه بكل الثمن او تركه مقيدا اذا لم يكن مشاهدا فتدبره اه قلت وينبغي أن يكون هذا فيما يمكن معرفة
 النقصان فيه بمجرد المشاهدة وذلك انما يظهر فيما يفحش نقصانه فاذا شاهده يكون راضيا به ثم ان الظاهر من
 كلام الخانية انه عند المعاينة يلزم البيع بكل الثمن بلا خيار وكلاهما في التخيير بين الفسخ وأخذ الاقل بحصته
 لا بكل الثمن فلذا جعل في النهر عدم المشاهدة قيدا في القيمي لافي المثلي اي أنه في القيمي يأخذ الاقل بكل الثمن
 بلا خيار اذا كان مشاهدا وعن هذا لم يذكره الشارح هنا بل في القيمي (قوله ليس في تعييضه ضرر) خرج
 ما في تعييضه ضررا لما في الخانية لو باع لؤلؤة على انها وزن مثقالا فوجدها اكثر سملت للمشتري لان الوزن فيما يضره
 اتعييض وصف بجنلة الذرعان في الثوب اه وفيها القول للمشتري في النقصان وان وزنه له البائع ما لم يقر
 بأنه قبض منه المقدار اه نهر (قوله وما زاد للبائع) راجع الى قوله او اكثر قال في النهر وقيد الزا هدى
 بما لا يدخل تحت الكيلين او الوزنين أما ما يدخل فلا يجب رده واختلف في قدره فقيل نصف درهم في مائة وقيل

والا فان تناوت الافراد كالغنم
 لم يصح في شيء عنده والاصح
 في واحد عنده كالصبرة
 وصحما ففهم ما في الكل
 بحر وفي النهر عن العيون
 والشر بلالية عن البرهان
 والقهسة تأتي عن المحيط وغيره
 ويقولها يبقى تسيرا (وان
 باع صبرة على انها مائة قفزة بمائة
 درهم وهي اقل او اكثر اخذ)
 المشتري (الاقل بحصته)
 ان شاء (أو فسخ) لتفرق
 الصفقة وكذا كل مكيل
 او موزون ليس في تعييضه
 ضرر (وما زاد للبائع)

دافع في ماله لاحكامه وعن أبي يوسف دافع في عشرة كسيرة وقيل مادون حبة عفو في الميزان وفي التنقية المعتاد
 في زمانه من اد (قوله على قدر معين) فما زاد عليه لا يدخل في العقد فيكون تبائع بحره ومناذره أن
 المتبرع ما وقع عليه العقد من العدد وان كان ثلث البائع او المشتري انه اقل او اكثر ولا يقل في التنية عند الكراغند
 فتنها أربعة وعشرين وأخبار البائع به ثم اضاف العقد الى عتيها ولم يترك العدد ثم زادت على ما ظنه في حلال
 للمشتري ماومه الخطئة كل قتيه بن معين وحاسبوا قبله درهم فقلطوا وحاسبوا المشتري بخمس مائة
 واربعمائة بالحقسنة ثم ظهروا فيها غلطا لا يميزه الاخمائة * أقر القصاب أربع شياء فقال بأنه غاي
 بخمسة كل واحدة دينار وربع جاء القصاب بأربعة دنانير فقال هل بعت هذه بهذا القدر والبائع يعتقد أنها
 خمسة مائة البيع قال وهذا الشارة الى أنه لا يعتبر ما سبق أن كل واحدة دينار وربع اد وأقره في البحر
 (قوله وان باع المذروع) كدوب وأرض درميتي (قوله على انه مائة ذراع) بيان للمثلية والاولى أن
 يزيد بمائة درهم تتم المائنة (قوله الا اذا قبض المبيع او شاعده الخ) قدمنا قريبا أن صاحب البحر ذكر
 ذلك في بيع المثلي كالمسيرة اذا ظهر المبيع ناقصا وأنه في النهر بحث في الاول بأنه لا فرق بين ما قبل القبض
 او بعده وفي الثاني بأنه مسلم في نقص التمي دون المثلي فلذا ذكر الشارح ذلك في المذروع لأنه قبي وتلك ذكره
 في المثلي وصكاه لم يعتبر ما بحثه في النهر في الاول وهو اعتبار القبض وقد سنا انه ينبغي التفصيل وأن سترط
 الخيار بالمساعدة ينبغي أن يكون فيما يدر له نقصان بالمساعدة (قوله وأخذ الاكثر) اى قضاء وحل تخل له
 الزيادة ديانه فيه خلاف نقله في البحر عن المعراج قلت وظاهر اطلاق المتن اختيار الحل وفي البحر عن العدة
 لو اشترى خطبا على أنه عشرون وقرا فوجد ثلاثين طاب له الزيادة كما في الذرعان قال في البحر وهو مشكل
 وينبغي أن يكون من قبيل القدر لان الخطب لا يعيب بالتبعض فينبغي أن تكون الزيادة للبائع خصوصا ان كان
 من الطرفا التي تعرف وزنها بالتحارة اد (قوله لان الذرع وصف الخ) بيان لوجه الفرق بين القدر
 في المثليات من مكيل وموزون وبين الذرع في التمييات حيث جعل القدر أصلا والذرع وصفا ونوعا على ذلك
 أحكاما منها ما ذكره هنا من مسألة بيع المسيرة على انها مائة قتيه بمائة بيع المذروع كذلك وقد اختلفوا في
 وجه الفرق على احوال منها ما ذكره الشارح هنا وكذا في شرحه على المثلي حيث قال قلت وانما كان الذرع
 وصنادون المتقدار لان التشقص بضر الاول دون الثاني وقالوا ماتعيب بالتشقص والزيادة والنقصان
 وصف وما ليس كذلك اصل وكل ما هو وصف في المبيع لا يقابل شيء من الثمن الخ (قوله الا اذا كان مقصودا
 بالتناول) اى تناول المبيع له كانه جعل كل ذراع مبيعا ط (قوله لصيرورته) اى الذرع اصلاى مقصودا
 كالتدري في المثليات (قوله بافراده) الباء للبيبة (قوله كل ذراع بدرهم) بنصب كل حال من الاكثر
 لتأوله بالمشق اى مذكوعا كل ذراع بدرهم (قوله اوفسخ) حاصله أن له الخيار في الوجهين أما في النقصان
 فله فرق الصفقة وأما في الزيادة فلدفع ضرر التزام الزائد من الثمن وهو قول الامام وهو الاصح وقيل الخيار
 فيما تنافوت جوانبه كالتقصيص والسر او يل وأما فيما لا تنافوت كالكرباس فلا يأخذ الزائد لأنه في معنى المكمل
 كذا في شرح المثلي ط وقد سنا وجه كونه في معنى المكمل وأنه جزم به في البحر عن غاية البيان وبأنى أيضا
 وكذا يأتي في كلام المصنف ما اذا كانت الزيادة او النقصان بنصف ذراع ففيه تفصيل وفيه خلاف (تنبيه)
 قال في الدرر انما قال في الاولى اوترك وقال هينا اوفسخ لان البيع لما كان ناقصا في الاولى لم يوجد المبيع
 فلم يعتقد البيع حقيقة وكان أخذ الاقل بالاقل كالبيع بالتعاطي وفي الثانية وجد المبيع مع زيادة هي تابعة في
 الحقيقة قدبر اد (قوله من مائة ذراع) قيد به وان كان فاسدا عنده بين جلة ذراعها أولا لدفع قول الخلفاء
 ان محل الفساد عنده فيما اذا لم يسم جلتها فانه ليس بصحيح وليصح قوله لا اسم فانه لو لم يبين جلة السهام كان فاسدا
 اتفاقا وحيث يكون الفساد فيما اذا لم يبين جلة الذرعان مفهوما ولو بافاده في البحر (قوله من دار أو حجام)
 أشار الى أنه لا فرق بين ما يحتل النسخة وما لا يحتلها ح (قوله وصحاح الخ) ذكر في غاية البيان نقلا عن الصدر
 الشهيد والامام العتاي أن قولهما يجوز البيع اذا كانت الدار مائة ذراع وفيهم هذا من تعليلهما أيضا حيث
 فالان عشرة اذرع من مائة ذراع عشر الدار فاشبه عشرة أسهم من مائة سهم وله أن البيع وقع على قدر معين
 من الدار اعلى شائع لان الذراع في الاصل اسم لخسبة يذرع بها واستعير ههنا لما يحل وهو معين لا مشاع لان

مثلا

المعتبر ما وقع عليه العقد وان

ثلث البائع او المشتري انه اقل او اكثر

لوقوع العقد على قدر معين

(وان باع المذروع مثله) على

ان مائة ذراع مثلا (أخذ)

المشتري (الاقل بكل الثمن

او ترك) الا اذا قبض المبيع

او شاعده فلا خيار له لا تنفاه

الغرور غير (و) أخذ (الاكثر

بلا خيار للبائع) لان الذرع

وصف لتعيبه بالتبعض ضد

القدر والوصف لا يقابل شيء

من الثمن الا اذا كان مقصودا

بالتناول كما افاده بقوله (وان

قال) في بيع المذروع (كل

ذراع بدرهم أخذ الاقل

بحصته) لصيرورته أصلا

بافراده بذكر الثمن (او ترك)

لتقريب الصفقة (وكذا)

أخذ (الاكثر) كل ذراع

بدرهم أوفسخ) لدفع ضرر

التزام الزائد (وفد بيع عشرة

اذرع من مائة ذراع من دار)

أوجام وصحاح

المتاع لا يتصور أن يذرع فإذا اراد به ما يحلوه وهرمعت لكنه مجبور للموضع بطل العقد درر قلت ووجه
 كون الموضع مجبولا أنه لم يمين انه من مقدم الدار أو من مؤخرها وجوابها تتفاوت قيمة فكان المعقود عليه
 مجبولا لجهالة منقضة الى التزاع فيفسد كبيع بيت من بيوت الدار كذا في الكافي عزمية (قوله على
 الصحيح الخ) حاصلا انه اذا سمي جملة الذرعان صح والاقصيل لا يجوز عند حيا البهالة والصحيح الجواز عند هاتين
 جهالة يد هما اي المتبايعين ازالتهما بان تقاس كلها فيعلم نسبة العشرة منها فيعلم المبيع فتح (قوله لسبوع
 السهم) لان السهم اسم للجزء الشائع فكان المبيع عشرة أجزاء شائعة من مائة سهم كافي الفتح اي فهو كبيع
 عشرة قرار بط مثلا من أربعة وعشرين فانه شائع في كل جزء من أجزاء الدار بخلاف الذراع كما مر (قوله
 فيبيع بالتعاطي) بناء على انه لا يلزم في صحة مناركة العقد الاول وقدمنا الكلام عليه (قوله اشترى عددا)
 أي معدودا وقوله من قيمتي بيان له واحتزبه عن المثلي كالصبرة وقدمت حكمها وبالعقدى عن المذروع ومن
 حكمه أيضا فاقول ان الاولى أن يقول اشترى قيماء على انه كذا لان كذا عبارة عن العدد مدفع فافهم (قوله
 على انه كذا) بأن قال بعقل ما في هذا العدل على انه عشرة أثواب بمائة درهم نهر وفسر الشراء في كلام
 الكتبة بالبيع فلذا صور به وهو غير لازم (قوله البهالة) اي جهالة الثمن في التقصان لانه لا تنقسم أجزاءه على
 أجزاء المبيع القيمي فلم يعلم للشوب الناقص حصة معلومة من الثمن المسمى لينقص ذلك التقدر منه فكان الناقص
 من الثمن قدرا مجبولا فبغير الثمن مجبولا ووجهه المبيع في فصل الزيادة لانه يحتاج الى رد الزائد فتنزعان في
 المردود نهر (قوله مثرا) قيد به لانه لو باع أرضا على أن فيها كذا نخلة فوجدها ناقصة المشتري ناقصة جاز البيع
 ويخبر المشتري ان شاء أخذها بجميع الثمن وان شاء تركه لان الشجر يدخل في بيع الارض تعا ولا يكون له قسط
 من الثمن وكذا الرباع دارا على أن فيها كذا كذا ما فوجدها ناقصة من البيع ويخبر على هذا الوجه بجر عن
 الخالية (قوله فسد) لان الثمرة قسط من الثمن فإذا كانت الواحدة غير ممتدة لم يدخل المعدم في البيع فصارت
 حصة الباقي مجبولة فيكون هذا ابتداء عقد في الباقي بمن مجبولا فيفسد البيع بجر عن الخالية (قوله
 كالوابع) تنظير لا تشيل وقوله هدا بكسر العين في المغرب عدل الشيء مثله من جنسه وفي المقدار أيضا ومنه
 عدلا الجمل اه فعدل الجمل ما يساوى العدل الا سرق في مقداره وهذا شامل للوعاء وما فيه من الساب ونحوها
 والمرا بة هنا الساب (قوله فسد) لانه يؤدي الى التنازع في المستثنى بخلاف ما اذا كان معينا (قوله ولو بين
 الخ) راجع الى قوله اشترى عددا من قيمتي (قوله ونقص ثوب) الاولى أن يقول ثوبا كذا قال في طرف الزيادة
 فيكون في نقص خبر يعود على القيمي وثوبا يميز وعلى جعله فاعل نقص يحتاج الى تقدير خبر مجرور بمن يعود على
 القيمي فتدبر (قوله بقدره) أي بما سوى قدر الناقص فتح ونهر والاولى بقدر ما سوى الناقص او بقدر
 الموجود المعلوم من المقام أو بقدر القيمي المذكور الذي نقص ثوبا وهذا أقرب بناء على ما قلنا من أن الاولى
 نصب ثوبا فيحد من جمع الضمير في نقص وفي بقدره (قوله لجهالة المزيد) قطع المنازعة في تعيين العشرة المبيعة
 من الاحد عشر كافي النهر (قوله ولورد الزائد) اي الى البائع ان كان حاضرا وقوله واعزله أي افزعه وأبقاه
 عنده ان كان البائع غائبا (قوله خلاف) مذكور في الشرح والنهر لم يذكر في النهر خلافا وانما ذكره
 في شرح المصنف وعبارته قلت وفي البرازية اشترى عدلا على أنه كذا فوجد ما زيد والبائع غائب يعزل الزائد
 ويستعمل الباقي لانه ملكه اه وكأنه استحسان والا فالبيع فاسد لجهالة المزيد وقد صرح في الخالية
 والقضية بأن محمدا قال فيه استحسان أن يعزل ثوبا من ذلك ويستعمل البقية وفيها قبله اشترى شأ فوجد ما زيد
 يدفع الزيادة الى البائع والباقي حلال له في المثلثات وفي ذوات القيم لا يحل له حتى يشتري منه الباقي الا اذا كانت
 تلك الزيادة مما لا يجرى فيها الضمة فينذعده اه وهو يقتضي عدم الحل عند غيبة البائع بالاولى فهو معارض
 لما تقدم اه ما في شرح المصنف وهو مأخوذ من البحر ويمكن دفع المعارضة بحمد الثاني على القياس
 فلا ينافي ما مر أنه استحسان ويظهر منه ترجيح ما مر لكن ذكرنا الاستحسان في صورة غيبة البائع قال
 في الخالية فان غاب البائع فالوا يعزل المشتري من ذلك ثوبا ويستعمل الباقي وهذا استحسان أخذه بمحمد نظرا
 للمشتري اه أي لانه عند غيبة البائع يلزم الضرر على المشتري بعدم الاتقاع بالمبيع الى حضور البائع
 وربما لا يحضر أو تطول غيبته فلذا استحسان محمد عزل ثوب واستعمال الباقي نظرا للمشتري وهذا لا يجرى

وان لم يسم بجهالة على الصحيح
 لان ازالته ايدهما (لا) يفسد
 بيع عشرة (أسم) من مائة
 سهم انا ذاك لسبوع السهم
 بلا الذراع بقى لمرضايعا على
 تعيين الذراع في مكان
 لم اره وينبغي انقلابه بعد ما
 لوفى المجلس ولو بعده فيبيع
 بالتعاطي نهر (اشترى عددا
 من قيمتي) ثابا او غنا
 جوخرة (على انه كذا
 فنقص وزاد فسد) لجهالة
 ولو اشترى أرضا على أن فيها
 كذا نخلة مثرا فاذا واحدة
 قيم الاثر فسد بجر (كالوابع
 عدلا) من الثياب (او غنا
 واستثنى واحدا بغير عينه)
 قد (ولو بعينه جاز) البيع
 ثانية (ولو بين ثمن كل من
 القيمي) بأن قال كل ثوب منه
 يكذا (ونقص) ثوب (صح)
 البيع (بقدره) لعدم لجهالة
 (وخبر) لفرق الصفقة
 (وان زاد) ثوبا (فسد) لجهالة
 المزيد ولورد الزائد أو عزله
 حل بحله الباقي خلاف
 (اشترى ثوبا) تتفاوت جوابه
 فلم تتفاوت كسكر ياس
 لم تحل له الزيادة ان لم يضره
 القطع
 قوله لم يذكر في النهر الخ سياق
 هذا الكلام يقتضي ان قوله
 مذكور في الشرح والنهر من
 عبارة الشارح ولعلها اسهت
 والافصح الشارح التي يدي
 ليس فيها قوله مذكور الخ
 وليحذر اه صحيح

في صورة حضرة البائع لا يمكن تجديده العقد معه فإظهاره بقاؤه على القياس وبه يظهر أنه لا معارضة بين الكلامين
 وأن ما ذكره الشارح من اجراء الخلاف في المورتين غير محترفا فهم (قوله وجاز بيع ذراع منه نهر) عبارة النهر
 قدينا بتفاوت جواتبه لانها لو لم تتفاوت كالكراس لا تسلم له الزيادة لانه بمنزلة الموزون حيث لا يضرمه نقصان
 وعلى هذا فالواجب جزييع ذراع منه اه (قوله في عشرة وزيادة نصف) أي فيما اذا ظهر انه عشرة ونصف
 (قوله لانه انفع) كالواشتره معيبا فوجده سالما نهر أي حيث لا خيار له (قوله في تسعة ونصف) أي في نقصانه
 نصف من العشرة (قوله وقال محمد الخ) يوجد قبل هذا في بعض النسخ وقال ابو يوسف يأخذه في الاولى بأحد
 عشر بالخيار وفي الثانية بعشرة به (قوله وفي الثاني بتسعة ونصف به) لان من ضرورة مقابلة الذراع بالدرهم
 مقابلة نصفه بنصفه فيجرب عليه حكمهما درر وقوله به أي بالخيار لان في الزيادة نفعا يشوبه ضرر بزيادة الن
 عليه وفي النقصان فوات وصف مرغوب فيه نهر (قوله وهو) أي قول محمد أعدل الاقوال قال الاتقاني
 في غاية البيان وبه تأخذ (قوله لكن صحح القهستاني وغيره الخ) وفي الفتح عن الذخيرة قول ابي حنيفة اصح اه
 وفي تصحيح العلامة قاسم عن الكبرى انه المختار (قوله فعليه الفتوى) تفريع على ما ذكر من تصحيحه ومشي
 المتون عليه لانه اذا اختلف التصحيح لقوانين وكان احدهما قول الامام او في المتون اخذنا ما هو قول الامام
 لانه صاحب المذهب وبما في المتون لانها موضوعة لنقل المذهب وهذا اجتمع الامران فافهم والله سبحانه
 وتعالى اعلم

(فصل فيما يدخل في البيع تبعا وما لا يدخل)

وفيه ما يصح امتثاله من المبيع وسائل اخر (قوله الاصل الخ) في المصباح اصل الشيء اسفله وأساس الحائط
 اصله حتى قيل اصل كل شيء ما يستند وجود ذلك الشيء اليه اه وفيه ايضا القاعدة في الاصطلاح بمعنى الضابط
 وهو الامر السلكي المنطبق على جميع جزئياته اه فالمراد هنا ان الامل الذي يستند اليه معرفة هذا الفصل
 هو أن مسائله مبنية على قاعدتين ولا يخفى أن هذا تركب صحيح فافهم (قوله على قاعدتين) الاولى أن يقول على
 ثلاث قواعد كما فعل في الدرر وقال والثالث أن ما لا يكون من القسمين ان كان من حقوق المبيع ومرافقه
 يدخل في المبيع بذكرها والا فلا اه وقد ذكره الشارح بقوله وما لم يكن من القسمين الخ افاده ط (قوله
 يعني كل ما هو متناول اسم المبيع) اشار به الى أن البناء في كلام المصنف مثال لا قيد وكذا الدار ط (قوله
 اتصال قرار الخ) فيدخل الخيارة والخلوقة والمنبئة في الارض والدار لا المدفونة يدل عليه قواهم لو اشترى ارضا
 بحقوقها وانهم حائط منها فاذا فيه رصاص او ساج او خشب ان من جملته البناء كالذي يكون تحت الحائط
 يدخل وان شيئا مودعه فيه فهو للبائع وان قال البائع ليس لي حكمه حكم القطة فقواهم شيئا مودعا يدخل
 فيه الاجار المدفونة ويقع كثيرا في بلادنا انه يشتري الارض والدار فيرى المشتري فيها بعد حفرها اجار
 المرمر والكدان والبلاط والحكم فيه ان كان مبنيا فلا يشتري وان موضوعا لا على وجه البناء فلا يباع وهي كثيرة
 الوقوع فاعتنم ذلك في لوازم البائع انها كانت مدفونة فلم تدخل والمشتري انها مبنية فقد يقال يتحالفان
 لانه يرجع الى الاختلاف في قدر المبيع وقد يقال يصح البائع لان اختلافه في تابع لم يرد عليه العقد
 والتحالف على خلاف القياس فيما ورد عليه العقد فلا يقاس عليه غيره والبائع ينكر خروجه عن ملكه والاصل
 بقاء ملكه فتأمل اه ملخصا من حاشية المنع للخير الملى (قوله وهو ما وضع لالا بقصده البشر الخ) فيدخل
 الشجر كما يأتي اتصالها بها اتصال قرار الالابس لانه على شرف القطع كما يأتي ولا يدخل الزرع لانه متصل
 لان يفصل فأسببه متاعا فيها كما في الدرر وانما يدخل الافتتاح لانه تبع للعقل المتصل فهو كالجزء منه اذا انتفع
 به الا به بخلاف مفتاح القفل كما يأتي والحاصل انه قد يدخل به من المتقول المنفصل اذا كان تبعا للمبيع بحيث
 لا ينتفع به الا به فيصير كالجزء كولد البقرة الرضيع بخلاف ولد الانان وقد يدخل عرفا كقتلادة الجمار
 وثياب العبد (قوله وما لا فلا) تبع فيه الدرر والمناسب اسقاطه ليصح التفصيل في قوله وما لم يكن
 من القسمين الخ تأمل (قوله فان من حقوقه ومرافقه) المرافق هي الحقوق في ظاهرها الرواية فهو عطف
 مرادف والحق ما هو متبع للمبيع ولا بد له منه ولا يقصد الا لاجله كاطريق والشرب للارض كما سألني
 في باب الحقوق ان شاء الله تعالى (قوله يدخل بذكرها) أي بذكر الحقوق والمرافق (قوله والا لا) أي

وجاز بيع ذراع منه نهر

(على انه عشرة اذرع كل

ذراع بدرهم اخذه بعشرة في

عشرة) زيادة (نصف بلا

خيار) لانه انفع (و) اخذه

(بتسعة في تسعة ونصف بخيار)

لتفرق الصفة وقال محمد

يأخذه في الاول بعشرة

ونصف بالخيار وفي الثاني

بتسعة ونصف به وهو أعدل

الاقوال بجر وأقره المصنف

وغيره قلت لصكن صح

القهستاني وغيره قول الامام

وعليه المتون فعليه الفتوى

(فصل) فيما يدخل في البيع

تبعا وما لا يدخل الاصل أن

مسائل هذا الفصل مبنية

على قاعدتين احدهما

ما افاده بقوله (كل ما كان

في الدار من البناء) يعني كل

ما هو متناول اسم المبيع عرفا

يدخل بلا ذكر وذكر الثانية

بقوله (او متصلا به تبعا لها)

دخل في بيعها) يعني أن

كل ما كان متصلا بالمبيع

اتصال قرار وهو ما وضع لا

لان يفصله البشر دخل تبعا

وما لا فلا وما لم يكن من

القسمين فان من حقوقه

ومرافقه دخل بذكرها والا لا

وان لم يكن من حقوقه ومرافقه لا يدخل وان ذكرها فلا يدخل الثمر بشرائه شجرة لانه وان كان اتصاله خلقا
فهو لا قطع لالبقاء فصارت لزوع الا اذا قال بكل ما فيها او منها لانه حينئذ يكون من المبيع كما في الدرر (قوله
فدخل البناء والمفاتيح الخ) وكذا العلو والكنيف كما في الدرر وقوله الاتي في بيع دار متعلق سيدخل أى اذا
باعها مجرد ما يدخل ماذ كروان لم يقل بكل حق لها او بمرافقتها كما في الدرر قال لان الدار اسم لما يدار عليه
الحدود والعلو منها وكذا البناء ثم قال لا يدخل في بيعها الظلة والطريق والشرب والمسبل الابه أى بكل حق
اها ونحوه أما الظلة فلانها مبنية على هواء الطريق فأخذت حكمه وأما الطريق والشرب والمسبل فلانها
خارجة عن الحدود لكن من الحقوق قد دخل بذكرها وتدخل في الاجارة بلا ذكرها لانها تابعة للارتفاع
ولا يحصل الابه بخلاف البيع لانه قد يكون للتجارة اه قلت وذكر في الذخيرة أن الاصل أن ما لا يكون من
بناء الدار ولا متصلا بها لا يدخل الا اذا جرى العرف في أن البائع لا يمنعه عن المشتري فالمفتاح يدخل استحسانا
لا قياسا لعدم اتصاله وقلنا بدخوله بحكم العرف اه ملخصا ومقتضاه أن شرب الدار يدخل في ديارنا
دمشق الحمية لاتعارف بل هو أولى من دخول السلم المنفصل في عرف مصر القاهرة لان الدار في دمشق
اذا كان لها ماء جار وانقطع عنه الاصل لم ينتفع بها وأيضا اذا علم المشتري انه لا يستحق شربها بعتد البيع لا يرضى
بشرائها الا بنقل قليل جدا بالنسبة الى ما يدخل فيها شرها وتتمام الكلام على ذلك في رسالتنا المسماة بنشر
العرف في بناء بعض الاحكام على العرف (قوله المتصلة أغلقها الخ) جمع غلق بفتحين أى ما يغلق على الباب
قال في الفتح المراد بالغلق مانع ضيق وهذا اذا كانت مركبة لا اذا كانت موضوعة في الدار اه هذا وانما
اقتصر على ذكر المفاتيح للعلم بدخول الاغلاق المتصلة بالاولى لان دخول المفاتيح بالتبعية اها فافهم (قوله
كضبة وكيون) قيل الاول هو المسمى بالسكره والثاني المسمى بالغال (قوله لا القفل) بضم فسكون أى
لا يدخل سواء ذكر الحقوق اولا وسواء كان الباب مغلقا اولا وسواء كان المبيع حائطا او بيتا او دارا كما في
الخاتمة بجر (قوله اعدم اتصاله) وانما تدخل الألواح وان كانت منفصلة لانها في العرف كالابواب المركبة
والمراد بهذه الألواح ما تسمى بمصدر رايب الدكان وقد ذكر فيها عدم الدخول فلا يعول عليه اه فتح أى
لانها لا يتبع بالدكان الابه (قوله والسلم المتصل) في عرف القاهرة ينبغى دخوله مطلقا لان بيوتهم طبقات
لا يتفق بها بدونه ولا يرد عدم دخول الطريق مع انه لا ارتفاع الابه لان ملك رقبته بقا قد قصد الاخذ بشقعة
الجوار ولها تدخل في الاجارة بلا ذكر كما سيأتى بجر أى لان اجارة الارض لا يقصد بها الا ارتفاع برقيتها
فلذا دخل الطريق فيها بخلاف البيع اكن لا يخفى أن هذا ناقض للجواب لان لقائل أن يقول في بيوت القاهرة
لا يدخل السلم الموضوع لانه قد قصد بשרاء البيت الاخذ بالشقعة أى أن يأخذ بالشقعة ما يجاوره فلم يكن
المقصود الارتفاع برقبته حتى يدخل فيه السلم تبعاتامل (قوله المتصلة) هذا يغنى عن قوله قبل المتصل
لانه نفت للثلاثة المذكورة ولو جعل نعتا للسري والدرج لكان المناسب أن يقول المتصلان قال في البحر
ويدخل الباب المركب لا الموضوع ولو اختلفا فيه فادعاه كل فلو مر كما متصلا بالبناء فالقول للمشتري ولو مقلوبا
فلو الدار بيد البائع فالقول له والا فللمشتري اه قلت وبه علم حكم ابواب الشبايك وذلك أن الابواب التي
كلها من الدف تدخل ان كانت مركبة متصلة والتي من البلور لا تدخل الا اذا كانت متصلة ايضا لان غير
المتصلة توضع وترفع تأمل وأما الدف الذي يفرش في ايوان البيوت لدفع العفن والنداة فالظاهر أنه كالسري
المسمى بالتحف فيعتبر فيه الاتصال وعدمه لكن قد يقال ان السري ينقل ويحول وأما دافانه لا يتقل من محله
فهو في حكم المتصل فليتأمل (قوله لو أسفلها مبنيا) أى فيه دخل الحجر الاعلى استحسانا وهذا في ديارهم
أما في ديار مصر لا تدخل الرحى لانها بجريها تنقل وتحول ولا تبقى فهي كالباب الموضوع لا يدخل بالاتفاق
فتح (قوله والبكرة) أى بكرة البئر التي عليها قد دخل مطلقا لانها مركبة بالبر اه بجر وظاهر التعليل
انها لو لم تكن مركبة بأن كانت مشدودة بجبل او موضوعة بخطاف في حلقة الحشبة التي على البئر أنها
لا تدخل ويحزر وفي الهندية والبكرة والدلو الذي في الحمام لا يدخل كذا في محيط السرخسى قال السد
او القاسم في عرفنا للمشتري كذا في مختارات الفتاوى اه وهذا يقتضى أن الاعتبار العرف ط (قوله
في بيعها أى الدار) وهو متعلق بقوله قيد دخل كما قد مناه (قوله وكذا ابستانها) أى الذي فيها ولو كبير الاول

(فدخل البناء والمفاتيح)
المتصلة أغلقها كضبة
وكيون ولو من نضلة القفل
لعدم اتصاله (والسلم المتصل
والسري والدرج المتصلة)
والرحى لو أسفلها مبنيا والبكرة
لا الدلو والجبل ما لم يقل
بمرافقتها (في بيعها) أى
الدار وكذا ابستانها

خارجها وان كان بابه فيها قاله ابو سليمان وقال الفقيه ابو جعفر يردخل لواء غرمها ومفتحه فيها لواء كبير
 أو مثلها وقبل ان يصغر يدخل والا لا وقبل يحكم الثمن اه فتح (قوله كاسيحي في باب الاستحقاق) صوابه
 في باب الحقوق وعبارته وكذا البستان الداخل وان لم يصرح بذلك لا البستان الخارج الا اذا كان اصغر منها
 فيدخل تعالو مثلها او اكبر فلا الا بالشرط زياحي وعيني اه وبذلك جزم ايضا في البحر والنهر هناك (قوله
 ويدخل في بيع الحمام القدور) جمع قدر بالكسر آتية يطبخ فيها مصباح والظاهر ان المراد بها قدر النحاس التي
 يحضن فيها الماء وتسمى حلة او المراد الفساق التي ينزل اليها الماء ويقتل منها وتسمى أجرانا لكن ان كانت
 متصلة فلا كلام أما ان كانت منفصلة موضوعة فان كانت كبيرة لا تقبل ولا تتحول فالظاهر انها كالتصلة والا
 فلا تأمل قال في الفتح وأما قدر الصباغين والاقدارين وأجاجين الفسائين وخوابي الزياتين وجبابهم ودنانهم
 وجذع الاقدار الذي يدق عليه المثبت كل ذلك في الارض فلا يدخل وان قال بحقهما قلت ينبغي أن تدخل كما اذا
 قال برافتها اه اقول بل في التنازع خاتمة عن الذخيرة انه على قياس مسألة البكرة والسلم ما كان مثبتا في البناء من
 هذه الاشياء ينبغي أن يدخل في البيع اه أي وان لم يقل بحقهما (قوله وفي الجار كانه) في الفاسوس اكاف
 الجار ككتاب وغراب بردعته وهي المجلس تحت الرحل وقد تظلاله اه وظاهر كلام الفقهاء انه غيره
 والعرف انها الخشب فوق البردعة بجر (قوله لا لوسن الجربين) جمع جري وهو من يبيع الجير وكأنه
 لان عادتهم التجارة فيها مجردة عن الاكاف ط قلت يؤيد قوله في التنازع وهذا بحسب العرف وفيها
 ايضا اذا باع حمارا مو كفا دخل الاكاف والبردعة بحكم العرف وفي الظهيرة هو المختار وان لم يكن عليه بردعة
 ولا اكاف دخل ايضا كذا اختاره الصدر الشهيد وبعضهم قالوا اذا كان عربا لا يدخل شيء وفي الثانية أن ابن
 الفضل قال لا يدخل ولم يفصل بين كونه موكفا ولا وهو الظاهر ثم اذا دخل لا يكون لهما حصصة من الثمن
 كما في ثياب الجارية (قوله وتدخل فلا تدفع عرفا) في الظهيرة باع فرسا دخل العذار بحكم العرف والعدار
 والمقود واحد اه لكن في الثانية لا يدخل المقود في بيع الجار لانه يتقاربونه بخلاف الفرس والبعر
 قال في الفتح وليتأمل في هذا (قوله وفي الاتان لا الخ) الفرق أن البقرة لا يتفقع بها الا بالجلع ولا كذلك
 الاتان ظهيرة (قوله وتدخل ثياب عبد وجارية الخ) هذا اذا بيع في الثياب المذكورة والادخل
 ما يستر العورة فقط ففي البحر لو باع عبد او جارية كان على البائع من الكسوة ما يراى عورته فان بيعت
 في ثياب مثلها دخلت في البيع اه ومثله في الفتح ودخول ثياب المثل بحكم العرف كما في التنازع خاتمة
 وحينئذ فالمدار على العرف (قوله بعطيمها هذه أو غيرها) اي يخير البائع بين أن يعطى ما عليها أو غيره لان
 الداخل بالعرف كسوة المثل ولهذا لم يكن لها حصصة من الثمن حتى لو استحق ثوب منها لا يرجع على البائع بشئ
 وكذا اذا وجد بها عيبا ليس له أن يردّها زيلعي زاد في البحر ولو هلك الثياب عند المشتري او تعيبت
 ثم رد الجارية بعيب ردّها بجميع الثمن اه وقول الزيلعي لا يرجع على البائع بشئ قال بعض الفضلاء يعني
 من الثمن وأما رجوعه بكسوة مثلها فثبت له كما يعلم من كلامهم اه وفي التنازع خاتمة وكذلك اذا وجد بالجارية
 عيبا ردّها وردها ثيابها وان لم يجد بالثياب عيبا اه وعليه خاتمة الزيلعي من قوله لو وجد بالجارية
 عيبا كان له أن يردّها بدون تلك الثياب فعنه كما في البحر اذا لم يكتف والالزم حصولها للمشتري بلا مقابل
 وهو لا يجوز (قوله او قبضها) أي المشتري وسكت أي البائع لانه كالتسليم منع عن الصيرفة وفي التنازع خاتمة
 فان سلم البائع الخلى لها فهو لها وان سكت عن طلبه وهو يراه فهو كالسليم لها وفيه ما عن المحيط باع عبدا معه مال
 فان سكت عن ذكر المال جاز البيع والمال للبائع هو الصحيح ولو باعه مع ماله وسعى مقداره فان كان الثمن من
 جنسه لا بد أن يكون الثمن ازيد من مال العبد ليكون بازا مال العبد قدره من الثمن والباقي بازا مال العبد وتماه
 فيها (قوله ويدخل الشجر الخ) قال في المحيط كل مال ساق ولا يقطع اصله كأن شجرا يدخل تحت بيع الارض بلا
 ذكره ولم يكن بهذه الصفة لا يدخل بلاذ كانه بمنزلة الثمرة اه ط عن الهندية (قوله قيد للسالتين) الاولى
 البناء وما عطف عليه والثانية الشجر ط (قوله ثمرة كانت اول الخ) لان محمدا لم يفصل بينهما ولا بين الصغيرة
 والكبيرة فكان الحق دخول الكل خلافا لمن قال ان غير الثمرة لا تدخل الا بالذكر لانه لا تنفرد للقرابيل للقطع
 اذا كبر خشبها فصارت كزرع ولين قال ان الصغيرة لا تدخل فتح وفي التنازع خاتمة عن المحيط ان هذا اصح أي

كاسيحي في باب الاستحقاق
 ويدخل في بيع الحمام القدور
 لا القصاص وفي الجار كانه ان
 اشتراه من المزارعين وأهل
 القرى لا لوسن الجربين وتدخل
 فلا تدفع عرفا ويدخل ولد البقرة
 الرضيع وفي الانان لا رضيعا
 اولاه يفتي وتدخل ثياب
 عبد وجارية أي كسوة مثلها
 بعطيمها هذه أو غيرها لا حايها
 الا ان سلمها او قبضها وسكت
 وتماه في الصيرفة (ويدخل
 الشجر في بيع الارض بلا ذكر)
 قيد للسالتين في الذكر اولى
 (ثمرة كانت اولاً) صغيرة
 او كبيرة الا اليابسة

عدم التفصيل اه قلت لكن في الذخيرة أن العرائش والاشجار والابنية تدخل لانها ليس لها نهاية معلومة
فكون للتأيد فتتبع الارض بخلاف الزرع والتمر لان لقطعهما غاية معلومة فكانت كالقطوع اه ملخصا ومقتضاه
أن غير التمر المعد للقطع كالزراع الا أن يقال انه ليس له نهاية معلومة (قوله لانها على شرف القلع) فهي كحطب
موضوع فيها فتح (قوله كالبناء) اشار بذلك الى أن العلة في دخول الشجر هي العلة في دخول البناء وهي انها
وضعت للقرار ط (قوله فلوفيهما صغار الخ) تعلق بالقبح عن الخانية وبأن قريبا ما يفيد أن صغرها وقطعها
في كل سنة غير قيد (قوله وان من وجه الارض لا) أي لا تدخل لانها تكون حينئذ كالثمرة كما يعلم مما ذكره
قريبا (قوله وتماه في شرح الوهبانية) حاصله انه في الواقعة صرح بأن القصب لا يدخل بلا شرط لانه
بما يتقطع فكان بمنزلة الثمرة وأخذ المفسر سوسى من التعديل بالقطع أن الحور ونحوه مما يتقطع في اوقات معروفة
لا يدخل ولا زرع تليده ابن وهب بأن القصب يقطع في كل سنة فكان كالثمرة بخلاف خشب الحور فلا وجه
للاطلاق اه لكن في الواقعة أيضا لوفيهما اشجار تقطع في كل ثلاث سنين فلوقطع من الاصل تدخل
ولو من وجه الارض فلا لانها بمنزلة الثمرة قال ابن النخعي فيه اشارة الى أن العلة كونه يباع شجرا بأصله
فلا يكون كالثمرة بخلاف القنطاريق من وجه الارض مع بقاء أصله لانه كالثمرة اه قلت والحاصل أن الشجر
الموضوع للقرار هو الذي يقصد لتمرير دخله الا إذا يس وصار حطبا كما مر أما غير التمر المعد للقطع فان لم يكن له
نهاية معلومة فلا يدخل أيضا بخلاف ما اعتد للقطع في زمن خاص كأيام الربيع او في كل ثلاث سنين
فهو على التفصيل المذكور ولا يخفى أن الحور بالهماه متين ليس لقطعه نهاية معلومة والله سبحانه اعلم هذا
واعلم انه نقل في البحر وكذا في شرح الوهبانية عن الخانية أنه لو باع ارضا فيها رطبة او زعفران او خلافه يقع
في كل ثلاث سنين او رباح او بقول فالفضل ما على وجه الارض بمنزلة الثمر لا يدخل بلا شرط وما في الارض
من اصولها يدخل لان اصولها بالبقاء بمنزلة البناء وكذلك لو كان فيها قصب او خشب او حطب نابت يدخل
أصوله لا ما على وجه الارض واختلفوا في قوائم الخلاف والصحيح انه لا تدخل اه وفي شرح الوهبانية أن هذا
التفصيل انساب لمقتضى قواعدهم اه (قوله دخل الوثائق الخ) الوثيل بالخيريك الحبل من ليف والوثيل
ثبت كذا في جامع اللغة اه ح وهو المنقول عن القنية وفي نسخة الوثائر وهو جمع وثيرة وهي ما يوتر بالاعدة
من البيت كالوترة محتركة كذا في التماموس ثم قال وترها يترها على علم اه فالمراد ما يتعلق عليه الكرم والذي
وقع فيما رأيت من نسخ المنع يدخل الوثائر المشدودة على الاوتار المنصوبة في الارض اه ط قلت والذي
رأيت في الشرح وكذا في المنع الوثائر المشدودة على الاوتار الخ بالذال المهملة في الموضوعين تأمل (قوله وكذا
الاعدة المدفونة في الارض) قال في المنع تقييده بالمدفونة يفيد أن الملقاة على الارض لا تدخل لانها بمنزلة الحطب
الموضوع في الكرم وصارت المسألة واقعة الفتوى فيفتي بالدخول في المبيع ان كانت مدفونة وهي المسألة في ديارنا
ببرابر الكرم اه (قوله وفي النهر الخ) قال فيه ولذا فال في القنية اشترى دارا فذهب بناؤها لم يسقط شيء
من الثمن وان استحق اخذ الدار بالصفة ومنهم من سوى بينهم اه ونحو ذلك ثياب الجارية كما سلف ط
وفي الكافي رجل له أرض بيضاء ولا تحرقها فخل فباعها مارب الأرض بأذن الاخر بألف وقيمة كل واحد خمسة انة
فالثمن بينهما نصفان فان ذلك النخل قبل القبض باقية مما يوجب خيرا المشتري بين الترتك واخذ الأرض بكل الثمن
لان النخل كالوصف والتمن بقباله الاصل لا الوصف فلذا لا يسقط شيء من الثمن اه وقيد في البحر بما اذا لم
يفصل ثمن كل فلو فصل سقط النخل بهلاكها كما في تلخيص الجامع (تنبيه) في حاشية السيد أبي السعود
استفيد من كلامهم انه اذا كان لباب الدار المبيعة كذا من فضة لا يشترط أن يتقدم الثمن ما يقابله قبل الاقتراق
لدخوله في المبيع تبعا ولا بشكل بما سيأتي في الصرف من مسألة الامعة مع الطوق والسيف المحلى لان دخول
الطوق والحلية في المبيع لم يكن على وجه التبعية لكون الطوق غير متصل بالامة والحلية وان اتصلت بالسيف
الا أن السيف اسم للحلية أيضا كما سيأتي في الصرف فكانت من معنى السيف اذا علم هذا ظهر أنه في بيع
الشاش ونحوه اذا كان فيه علم لا يشترط تقدم ما قبل العلم من الثمن قبل الاقتراق خلافا لمن توههم ذلك من بعض اهل
العصر لان العلم لم يكن من معنى المبيع فكان دخوله على وجه التبعية فلا يقابله حصه من الثمن اه قلت
وما ذكره في الكيلون غير مسلم وسند كثر في المسألة في باب الصرف ان شاء الله تعالى (قوله ولا يدخل الزرع الخ)

لانها على شرف القلع فتح
(اذا كانت موضوعة فيها)
كالبناء (للقرار) فلوفيهما
صغار تقع من الربيع ان من
أصلها تدخل وان من وجه
الارض لا الا بالاندر وتماه
في شرح الوهبانية وفي القنية
نرى كذا ما دخل الوثائق
المشدودة على الاوتار المنصوبة
في الارض وكذا الاعدة
المدفونة في الارض التي عليها
اغصان الكرم المسماة بأرض
الخاليل بركاثر الكرم وفي النهر
كل ما يدخل تبعا لا يقابله شيء من
التمن لكونه كالوصف وذكره
المصنف في باب الاستحقاق قبيل
السلم (ولا يدخل الزرع في بيع
الارض بلا تسمية)

مطلب
كل ما يدخل تبعا لا يقابله شيء
من الثمن

اطلاقه يعلم ما اذا لم يثبت لانه حينئذ يمكن اخذه بالغربال وما اذا عفن واختار الفضل - وتبعه في الذخيرة انه حينئذ يكون للمشتري لانه لا يجوز بيعه على الافراد وبالاطلاق اخذ ابو الليث تهر وقال في الفتح واختار الفقيه ابو الليث انه لا يدخل بكل حال كما هو اطلاق المصنف اه (قوله الا اذا ثبت ولا قيمة له) ذكر في الهداية قولين في هذه المسألة بلاترجم وذكر في التجنيس أن الصواب الدخول كما نص عليه القدوري والاسبجياي والخلاف مبنى على الاختلاف في جواز بيعه قبل أن تناله المشافر والمناجل قال في الفتح يعني أن من قال لا يجوز بيعه قال يدخل ومن قال يجوز قال لا يدخل ولا يخفى أن كلامنا الاختلافين مبنى على سقوط تقومه وعدمه فان القول بعدم جوازيه وعدم دخوله في البيع كلاهما مبنى على سقوط تقومه والاوجه جوازيه على رجاء تركه كما يجوز بيع الخش كما ولد رجاء حمايته فينتفع به في ثانی الحال اه ما في الفتح وظاهر ما اختار عدم الدخول لا اختياره جوازيه وبه صرح في السراج حيث قال لو باعه بعد ما ثبت ولم تنله المشافر والمناجل ففيه روايتان والصحيح انه لا يدخل الا بالتسمية ومنشأ اختلاف هل يجوز بيعه ولا الصحيح الجواز اه والحاصل أن الصور اربع لانه اما أن يكون بعد النبات أو قبله وعلى كل اما أن يكون له قيمة أولا ولا يدخل في الكل لكن وقع الخلاف فيما ليس له قيمة قبل النبات أو بعده ففي الثانية الاصح الدخول كما ذكره الشارح بل عات أنه الصواب وظاهر الفتح اختيار عدمه وبه صرح في السراج وكذا في الاولى اختلف الترجيح فاخترنا الفضل - الدخول واختار ابو الليث عدمه كما قد مرناه عن النهر والفتح واقتصار الشارح على استثناء الثانية فقط يفيد ترجيح ما اختاره ابو الليث في الاولى لكن قد مناعنا الفتح أن اختيار أبي الليث انه لا يدخل بكل حال كما هو اطلاق المصنف يعني صاحب الهداية وظاهره عدم الدخول في الصور الاربع وقد وقع في البحر هنا خلل في فهم كلام السراج المتقدم وفي بيان الخلاف في الصور المذكورة والصواب ما ذكرناه كما أوضحته فيما علقته عليه فافهم (تنبيه) قيد بالبيع لانه في رهن الارض يدخل الشجر والتمر والزروع وفي وقفها يدخل البناء والشجر لا الزرع وكذا لو أقر بأرض عليها زرع او شجر دخل ولا يدخل الزرع في اقالة الارض وتماسه في البحر (قوله ولا التمر في بيع الشجر) التمر بمثابة الجمل الذي تخزجه الشجرة وان لم يؤكل فيقال ثمر الاراك والعوج والعنب مصباح وفي الفتح ويدخل في الثمرة الورد والباسمين وشجوهما من المشومات نهر وشمل ما اذا بيع الشجر مع الارض او وحده كان له قيمة أولا بحر (قوله ليفيد أنه لا فرق) أي بين أن يسمى الزرع والتمر بأن يقول بعثك الارض وزرعها او بزروعها والشجر وثمره او معه او به وبين أن يخرج مخرج الشرط فيقول بعثك الارض على أن يكون زرعها لك او بعثك الشجر على أن يكون الثمر لك كذا في المنح اه ح ومثله في البحر (قوله وخصه بالتمر) أي خص ذكر الشرط بمسألة التمر دون مسألة الزرع مع اسكان العكس اتباعا للعدول المذكور الذي استدله به الامام محمد على انه لا فرق بين كون التمر مؤثرا أولا والتأثير التلقح وهو أن يشق الكم ويذرقه من طلع النخل ليصلح انائها والكم بالكسر وعاء الطلع وأما حديث الكتب الستة من باع نخلا مؤثرا فالثمرة للبائع الآن بشرط المتباع فلا يعارضه لان مفهوم الصفة غير معتبر عندنا وما قيل من أن الحديث الاول غريب ففقهه أن المجتهد اذا استدله بجديد كان تصحيحا له كما في التبرير وغيره نعم بردها في الفتح ان حمل المطلق على المقيد هنا واجب لانه في حادثة واحدة في حكم واحد ثم اجاب عنه بأنهم قاسوا الثمر على الزرع كما قال في الهداية انه متصل للقطع للبقاء وهو قياس صحيح وهم يقدمون القياس على المفهوم اذا تعارضوا واعترض في البحر قوله ان حمل المطلق على المقيد واجب الخ بأنه ضعيف لما في النهاية من أن الاصح انه لا يجوز لاني حادثة ولا في حادتين حتى جوزا أبو حنيفة التيم بجميع أجزاء الارض بجديد جعلت لي الارض مسجدا وطهورا ولم يحمل هذا المطلق على المقيد وهو حديث التراب ظهور اه اقول اجبت عنه فيما علقته على البحر بأن المقيد هنا لا ينفي الحكم عما عداه لان التراب لقب ومفهوم اللقب غير معتبر الا عند فرقة شاذة من اعتبار المفاهيم فليس مما يجب فيه الجمل فلا دلالة في ذلك على انه لا يحمل في حادثة عندنا كيف وحمل المطلق على المقيد عند اتحاد الحكم والحادثة مشهور عندنا مصرح به في متن المنار والتوضيح والتلويح وغيرها استند اليه من كلام النهاية غير مسلم فافهم (قوله ويؤمر البائع بقطعهما) أي فيما اذا باع أرضا فيها زرع لم يسمه او شجرا عليها ثم لم يشترطه حتى بقي الزرع والتمر على ملك البائع (قوله الزرع والتمر) بدل من ضمير التنبيه وقوله الارض والشجر بدل

قوله قبل أن تناله المشافر والمناجل أي قبل أن يمكن اكل الدواب له وتناوله بمشافرها وقبل أن يمكن حصده بالمناجل فان مشفر البعير شفقه جمعها مشافر والمناجل ما يحصده الزرع جمعها مناجل اه منه

الا اذا ثبت ولا قيمة له فدخل في الاصح شرح الجمع (و) لا (التمر في بيع الشجر بدون الشرط) عبرنا بالشرط وثمة بالتسمية ليفيد أنه لا فرق وأن هذا الشرط غير مفسد وخصه بالتمر اتباعا لقوله صلى الله عليه وسلم الثمرة للبائع الآن بشرطه المتباع (ويؤمر البائع بقطعهما) الزرع والتمر (وتسليم المبيع) الارض والشجر

مطلب
المجتهد اذا استدله بجديد كان تصحيحا له
مطلب
في حمل المطلق على المقيد

من المبيع (قوله عند وجوب تسليمها) أي تسليم الأرض والشجر وذلك عند نقد المشتري الثمن (قوله لم يؤمر به) أي بالقطع لعدم وجوب التسليم (قوله وان لم يظهر صلاحه) الأولى صلاحهما أي الزرع والشجر وهو المناسب لقوله بقطعهما (قوله لان ملك المشتري مشغول الخ) علة لقوله ويؤمر البائع بقطعهما الخ وفي التمر عن جامع الفصولين باع شجرة عليه ثمر أو كرم عليه غنبل لا يدخل الثمر فلو استأجر الشجرة من المشتري لترك عليه الثمر لم يجوز ولو كان معاراً إلى الأبد فلو باي المشتري بخير البائع ان شاء ابطل البيع واقطع الثمر اه وسد كره الشارح آخر الباب فتأمل مع قول المتون ويؤمر البائع بالقطع فانه يناهض في التفسير المذكور ولعله قول آخر فيجوز (قوله وما في الفصولين) أي جامع الفصولين لابن قاضي سماوة جمع فيه بين فصول العمدى والاستروشى ط (قوله محمول على ما اذا رضى المشتري) أي رضى بابقاء الزرع بأجر مثل الأرض والأمر البائع بالقطع نوقفاً بين كلامهم وأما اذا انتقضت المدة في الاجارة فلا مستأجر أن يبقى الزرع بأجر المثل الى انتهاء لانها لا تنتفع وذلك بالترك دون القطع بخلاف الشراء لانه لا ملك الرقبة فلا يراعى فيه اسكان الانتفاع بجر (قوله ومن باع ثمرة بارزة) لما فرغ من بيع الثمر تبعاً للشجر شرع في بيعه مقصوداً ولم يذكر حكم بيع الزرع والشجر مقصوداً قال في الدرر لا يصح بيع الزرع قبل صيرورته بقبلا لانه ليس بمنفعة به وتابع للارض فيكون كالوصف فلا يجوز ايراد العقد عليه بانفراده وان باع على أن يتركه حتى يدرك لم يجوز وكذا الرقبة والقبول ويجوز بيع حصته من شريكه مطلقاً أي سواء بلغ او ان الحصاد أولاً ومن غيره بغير اذنه ان لم يفسخ الى الحصاد فانه حينئذ ينقلب الى الجواز كما اذا باع الحذخ في السنف ولم يفسخ البيع حتى أخرجه وسلم اه ويأتى في المتن بيع البر في سنبله وفي البحر عن التفسيرية اشترى شجرة للقطع يؤمر بقطعها بغير وقها وليس له حفر الأرض الى انتهاء العروق بل يقطعها على العادة الا ان شرط البائع القطع على وجه الأرض او يكون في القطع من الاصل مضرة للبائع ككونها بقرب حائط او بئر فيقطعها على وجه الأرض فان قطعها او قطعها فبنت مكانها أخرى فالناتب للبائع الا اذا قطع من اعلاها فهو للمشتري سراج ولما اشترى نخلة ولم يبين انها للقطع والقرار قال ابو يوسف لا يملك ارضها وأدخل محمد ما تحتها وهو المختار وان اشترى الملقط لا تدخل الأرض اتفاقاً وان تدخل للقرار تدخل اتفاقاً وان باع نصيباً من شجرة بلا اذن الشريك جاز ان بلغت او ان قطعها والا فلا اه وقد منا في الشركة حكم بيع الحصص السائمة من ثمر وزرع او شجر مفصلاً وموضحاً فراجع (قوله اما قبل الظهور) اشار الى أن البروز بمعنى الظهور والمراد به انقراض الزهر عنها وانقضاء ثمرة وان صغرت (قوله ظهر صلاحها اولاً) قال في الفتح لا خلاف في عدم جواز بيع الثمار قبل أن تظهر ولا في عدم جواز بيعه بعد الظهور قبل بدو الصلاح بشرط الترك ولا في جواز بيعه قبل بدو الصلاح بشرط القطع فيما يتوقع به ولا في الجواز بعد بدو الصلاح لكن بدو الصلاح عندنا أن ترث من العادة والنسباً وعندنا شافعي هو ظهور التضج وبدو الحلاوة والخلاف انما هو في بيعه قبل بدو الصلاح على الخلاف في معناه لا بشرط القطع فعندنا شافعي ومالك وأحمد لا يجوز وعندنا ان كُن بحال لا يتوقع به في الاكل ولا في علف الدواب فيه خلاف بين المشايخ قبل لا يجوز ونسبه قاضي خان لعامة مشايخنا والصحيح انه يجوز لانه مال منتفع به في ثانی الحال ان لم يكن منتفعاً به في الحال والحيلة في جوازها باتفاق المشايخ أن يبيع الكثرى أول ما يخرج مع اوراق الشجر فيجوز فيها تبعاً للأوراق كانه ورق كله وان كان بحيث يتوقع به ولو علفاً للدواب فالبيع جائز باتفاق اهل المذهب اذا باع بشرط القطع او مطلقاً اه (قوله لا يصح في ظاهر المذهب) قال في الفتح ولما اشترى ما طمأ أي بلا شرط قطع او ترك فأثرت ثمر آخر قبل القبض فسد البيع لانه لا يمكنه تسليم المبيع لتعذر التمييز فأشبهه هلاكه قبل التسليم ولو أثرت بعد القبض بشرط كان فيه للاختلاف والقول قول المشتري في مقدار مدع يمينه لانه في يده وكذلك في بيع الباذنجان والبطيخ اذا حدث بعد القبض خروج بعضها اشتركا كما ذكرنا اه ومقتضاه انما لو أثرت بعد القبض بصرح المبيع في الموجود وقت البيع فاطلاق المصنف تعالى لا يبيح محمول على ما اذا باع الموجود والمعدوم كما يفيد ما يأتي عن الحلواني وما ذكره في الفتح من التفصيل محمول على ما اذا باع الموجود فقط وعلى هذا فتقول الفتح عقب ما قدمنا عنه وكان الحلواني يفتي بجوازها في الكل الخ لا يناسب التفصيل الذي ذكره لانه لا وجه لجواز البيع في الكل اذا وقع البيع على الموجود فقط فاعتنم هذا التحرير (قوله وأفتى الحلواني بالجواز) وزعم انه مروى

قوله فلو استأجر الشجرة هكذا
بخطه والأولى الشجر بلاتاء
لناسب سابقه ولا حقه
اد محتججه

مطلب
في بيع الثمر والزرع والشجر
مقصوداً

عند وجوب تسليمها فلو لم
ينقد الثمن لم يؤمر به خائفة
(وان لم يظهر) صلاحه لان ملك
المشتري مشغول بملك البائع
فيجب على تسليمه فارغاً (كقوله)
أوصى بفصل لرجل وعليه
بسر حيث تجبر الورثة على قطع
السر وهو المختار من الرواية
ولزاجية وما في الفصولين باع
أرضاً دون الزرع فهو للبائع
بأجر مثلها محمول على
ما اذا رضى المشتري ثمر
(ومن باع ثمرة بارزة) أما قبل
الظهور فلا يصح اتفاقاً (ظهر
صلاحها اولاً) في الاصح
(ولو برز بعضها دون بعض
لا يصح) في ظاهر المذهب
رضيحه المرخسى وافق
الحلواني بالجواز

عن اصحابنا وكذا حكى عن الامام الفضلي وقال استحسن فيه تعامل الناس وفي نزاع الناس عن عاداتهم
خرج قال في الفتح وقد رأيت رواية في نحو هذا عن محمد في بيع الورد على الاشجار فان الورد متلاحق وجوز
البيع في الكل وهو قول مالك اه قال الربيعي وقال شمس الأئمة السرخسي والاصح انه لا يجوز لان المصير الى
مثل هذه الطريقة عند تحقق الضرورة ولا ضرورة هنا لانه يمكنه أن يبيع الاصول على ما ينبت او يشتري الموجود
بعض الثمن ويؤخر العقد في الباقي الى وقت وجوده او يشتري الموجود بجميع الثمن ويبع منه الانتفاع
بما يحدث منه فيحصل مقصودهما بهذا الطريق فلا ضرورة الى تجزير العقد في المعدوم مصادم المالك
وهو ما روي انه عليه الصلاة والسلام نهى عن بيع ما ليس عند الانسان ورخص في السلم اه قلت لكن لا يخفى
تحقق الضرورة في زمانها ولا سيما في مثل دمشق الشام كثيرة الاشجار والتجار فانه اغلبة الجهل على الناس
لا يمكن الزامهم بالتخلص بأحد الطرق المذكورة وان امكن ذلك بالنسبة الى بعض أفراد الناس لا يمكن بالنسبة
الى عامتهم وفي نزاعهم عن عاداتهم خرج كإعالت ويلزم تحريم اكل التاجر في هذه البلدان اذ لا تباع الا كذلك
والنبي صلى الله عليه وسلم انما رخص في السلم للضرورة مع انه يبيع المعدوم بحيث تحققت الضرورة هنا أيضا
امكن الحاقه بالسلم بطريق الدلالة فلم يكن مصادم المالك نص فلذا اجعلوه من الاستحسان لان القياس عدم الجواز
وظاهر كلام الفتح الميل الى الجواز ولذا أورده الرواية عن محمد بل تقدم أن الحلواني رواه عن اصحابنا وما ضاق
الامر الانسح ولا يخفى أن هذا مستوعف للعدول عن ظاهر الرواية كما يعلم من رسالتنا المسماة نشر العرف في بناء
بعض الاحكام على العرف فراجعها (قوله لو الخارج اكثر) ذكر في البحر عن الفتح أن ما نقله شمس الأئمة
عن الامام الفضلي لم يقبده عنه بكون الموجود وقت العقد اكثر بل قال عنه أجعل الموجود أصلا وما يحدث
بعد ذلك تبعاً (قوله ويقطعها المشتري) أي اذا طلب البائع تفريغ ملكه وهذا راجع لاصل المسألة
(قوله جبر عليه) مفاده انه لا خيار للمشتري في ابطال البيع اذا استعج البائع عن ابقاء التاجر على الاشجار
وفيه بحث اصحاب البحر والنهر سيذكره الشارح آخر الباب (قوله فسد) أي مطلقا كما يرشد اليه التفصيل
في القول المقابل له فافهم وعمل في البحر الفساد بأنه شرط لا يقتضيه العقد وهو شغل ملك الغير (قوله كشرط
القطع على البائع) في البحر عن الولوالجية باع عن باجر افاد وكذا الثوم في الارض والجزر والبصل فعلى المشتري
قطعه اذا خلى بينه وبين المشتري لان القطع انما يجب على البائع اذا وجب عليه الكيل او الوزن ولم يجب
لانه لم يبيع سكاية ولا موازنة (قوله وبه يفتي) قال في الفتح ويجوز عند محمد استحسانا وهو قول الأئمة الثلاثة
واختاره الطحاوي اعموم البالوي (قوله بحر عن الاسرار) عبارة البحر وفي الاسرار الفتوى على قول محمد
وبه أخذ الطحاوي وفي المتن ضم اليه اباءوسف وفي التحفة والصحیح قولهما (قوله لكن في الفهستاني عن
المضمرات) حقه أن يقول عن النهاية لان عبارة الفهستاني مع المتن وشرط تركها على الشجر والرضى به يفسد
البيع عندهما وعليه الفتوى كما في النهاية ولا يفسد عند محمد ان بدو اصلاح بعض وقرب صلاح الباقي
وعليه الفتوى كما في المضمرات اه وما نقله الفهستاني عن المضمرات مخالف لما في الهداية والفتح والبحر
وغيره من حكاية اختلاف في الذي تناهى صلاحه فانه صريح في تناهى صلاحه لا في بدوه وايضا المتبادر منه
صلاح الكل تأمل (قوله فتنبه) اشار به الى اختلاف التحجيج وتخفيف المفتي في الافتاء بأيها شاء لكن حيث
كان قول محمد هو الاستحسان يترجح على قولهما تأمل (قوله طاب له الزيادة) هي ما زاد في ذات المبيع فلا ينافي
(قوله مطلقا) أي بلا شرط ترك او قطع وظاهره ولو كان التركة متعارفامع انهم قالوا المعروف عرفا كالمشروط
نصا ومقتضاة فساد البيع وعدم حل الزيادة تأمل (قوله طاب له الزيادة) هي ما زاد في ذات المبيع فلا ينافي
ما قدمناه من انه لو أثمر ثمر آخر فان قبل القبض فسد البيع او بعده يترك في نفسه لان ذلك في الزيادة على المبيع
مما لم يقع عليه البيع وهذا في زيادة ما وقع عليه البيع كما افاده في التبر وحاصله أن المراد هنا الزيادة المتصلة
لا المنفصلة (قوله تصدق بما زاد في ذاتها) لحصوله بجهة محظورة بحر وتعرف الزيادة بالتقويم يوم البيع
والتقويم يوم الادراك فالزيادة تفاوت ما بينهما ط عن العيني (قوله لم تصدق بشيء) نعم عليه انهم غصب
المنفعة فتح (قوله بطلت الاجارة) وان عين المدة درشتي فان اصل الاجارة مقتضى القياس فيها البطلان
الا أن الشرع اجازها للعاجزة فيما فيه تعامل ولا تعامل في اجارة الاشجار المجردة فلا يجوز وكذا لو استأجر

لو الخارج اكثر زيلاني
(ويقطعها المشتري في الحال)
جبر عليه (وان شرط تركها على
الاشجار فسد) البيع كشرط
القطع على البائع حاروي
(وقيل) قائله محمد (لا) يفسد
(لذا تنسأت) الثمرة للتعارف
فكان شرطاً يقتضيه العقد
(وبه يفتي) بحر عن الاسرار
يكن في الفهستاني عن
المضمرات انه على قولهما
الفتوى فتنبه قيد باشتراط
الترك لانه لو شرعا مطلقا
وتركها باذن البائع طاب له
الزيادة وان بغير اذنه تصدق
بما زاد في ذاتها وان بعدما
تنسأت لم تصدق بشيء وان
استأجر الشجر الى وقت
الادراك بطلت الاجارة وطابت
الزيادة لبقاء الاذن

فساد المتعین يوجب فساد المتعین

ولو استأجر الأرض لترك
الزراع فسدت بلهاالة المدة ولم
تطاب الزيادة ملتي الاجبر
فساد الاذن بفساد الاجارة
ببخل الباطل كما حذرناه
في شرحه والحيلة أن يأخذ
الشجرة معاملة على أن له جزءاً
من ألف جزء وأن يشتري اصول
الرطنة كالباذنجان وأشجار
البطيخ والخيار لكون الحادث
لها مشتري وفي الزرع والحشيش
يشتري الموجود ببعض الثمن
ويستأجر الأرض مدة معلومة
يعلم فيها الادراك يباقي الثمن
وفي الاشجار الموجود ويحل له
البائع ما يوجد فان خاف
أن يرجع يقول على اني متي
وجعت في الاذن تكون مأذونا
في التركة شئني ملخصاً (ماجاز
اراد العقد عليه بانفراده صح
استثناءه منه)

أشجار الخيف عليها ثمانية لم يجز ذكره الكرخي فتح (قوله لترك الزرع) الاولى تعبير الهداية وغير هابطة وله
الى أن يدرك الزرع أي الى وقت ادراكه بلاذ كرمدة (قوله ولم تطب الزيادة) أي الزيادة على الثمرة وعلى
ما غرم من اجرة المثل ط عن العيني (قوله كما حذرناه في شرحه) ونصه لفساد الاذن بفساد الاجارة
فساد المتعین يوجب فساد المتعین بخلاف الباطل فانه معدوم شرعاً أصلاً ووصفاً فلا يتضمن شيئاً فكانت
مباشرة عبارة عن الاذن اه ح وحاصل الفرق كما في الفتح وغيره أن الفاسد له وجود لانه فائت الوصف
دون الاصل فكان الاذن ثابتاً في ضمنه فيفسد بخلاف الباطل فانه لا وجود له أصلاً لم يوجد الا الاذن ولا ينفق
أن هذا الفرق ينافي ما مرّ أول البيوع من أن البيع بعد عقد فاسد او باطل لا يستعد قبل مشاركة العقد الأول
وينافي فروعا آخر مذكورة في آخر الفن الثالث من الاشياء عند قوله فائدة اذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه
فراجعها متأملاً (قوله والحيلة) في أن يطيب للمشتري ما زاد في ذات المبيع وما لم يكن بارزاً وقت العقد
(قوله أن يأخذ) أي المشتري (قوله معاملة) أي مساقاة لمدة معلومة كما في النسيئة (قوله على أن له الخ)
أي للبائع قال في شرحه على المتن وينبغي أن يقول المشتري للبائع بعد ما دفع الثمن اخذت منك هذا الشجر
معاملة على أن لك جزءاً من ألف جزء ولبي ألف جزء الاجزاء أي من الثمر ذكره الثمن وفيه أن المشتري قد
أخذ الثمر شراء فكيف يأخذ معاملة الا أن يقال انه دفع له الثمن على وجه التبرع ويكون الاعتبار على عقد
المعاملة اه قلت الشراء انما وقع على البارز وقت العقد والمعاملة لاجل طيب ما لم يبرز بعد وطيب ما زاد في
ذات البارز فم هذه الحيلة انما تأتي اذا لم يكن الشجر وقفاً وليتم لعدم الحظ والمصلحة في اخذه جزءاً من
ألف جزء والباقي للمشتري كما ذكرنا شارح نظيره في أول كتاب الاجارة (قوله وأن يشتري الخ) هذه حيلة
ثانية ويسانها أن المشتري اما أن يكون مما يوجد شيئاً وقد وجد بعضه او لم يوجد منه شيء كالباذنجان
والبطيخ والخيار او يوجد كله لكنه لم يدرك كالزروع والحشيش او يكون وجد بعضه دون بعض كثر الاشجار
المختلفة الا انواع في الاول يشتري الاصول ببعض الثمن ويستأجر الأرض مدة معلومة يباقي الثمن لثلاث أشهر
البائع بالقطع قبل خروج الباقي او قبل الادراك وفي الثاني يشتري الموجود من الحشيش والزرع ويستأجر
الأرض كما قلنا وفي الثالث يشتري الموجود من الثمر بكل الثمن ويحل له البائع ما سيوجد لان استيجار الأرض
لا يتأتى هنا لان الاشجار باقية على ملك البائع وقيامها في الأرض مانع من صحة استيجار الأرض الا أن
بأخذها أولاً معاملة كما مرّ لانها تصير في نصرة او تكون الاشجار على المسنة فانه حينئذ لا تمنع صحة اجارة
الأرض كما يعلم من بابها ومسألة الاحلال تأتي في الاول والثاني أيضاً (قوله ببعض الثمن) تنبازع فيه
يشتري الاول ويشتري الثاني في المسألتين وقوله ويستأجر الأرض راجع للمسألتين أيضاً كما علم بما مرّناه
(قوله وفي الاشجار الموجود) أي وفي ثمار الاشجار يشتري الموجود منها (قوله فان خاف الخ) قال في جامع
الفصولين اقول كتبت في لطائف الاشارات انهم قالوا لو قال وكانك بكذا على اني كلما عزلتك فانت وكنتي
صح وقيل لا فاذا صح بطل العزل عن المعلقة قبل وجود الشمرط عند أبي يوسف وجوز محمد فيقول في عزله
رجعت عن الوكالة المعلقة وعزلتك عن الوكالة المنجزة اه رمي وخاصله انه على قول محمد يمكن الرجوع
هنا عن الاحلال بأن يقول رجعت عن الاحلال المعلق وعن التجزئتين حينئذ الاحتمال بالمعاملة على
الاشجار كما مرّ (قوله في التركة) المناسب في الاكل لان فرض المسألة انه احل له ما يوجد في المستقبل والتركة
انما يناسب الموجود الا أن يدعى أن المراد ما يوجد من الزيادة في ذات المبيع الموجود (قمة) اشترى الثمار على
رؤس الاشجار فرأى من كل شجرة بعضها بنبت له خيار الرؤية يجز ثم ذكر حكم بيع الغيب في الأرض
وسأني الكلام عليه ان شاء الله تعالى في اول البيع الفاسد (قوله ما جاز ايراد العقد عليه الخ) هذه قاعدة
مذكورة في عامة المعتمرات مفترع عليها مسائل منها ما ذكرنا من (قوله صح استثناءه منه) أي
من العقد كما هو مصرح به في عبارة الفتح وهذا اولى من جعل الضمير في منه راجعاً للمبيع المعلوم من المقام
فانهم ولا يصح ارجاعه الى ما لانها واقعة على المستثنى فيلزم استثناء الشيء من نفسه كما لا يخفى قال في الفتح
وبيع قتيبة من صبرة جائز فكذلك استثناءه بخلاف استثناء الحمل من الجارية او الشاة وأطراف الحيوان لا يجوز
كل انواع هذه الشاة الا ألبها وهذا العبد الا يذنه فيصير مشتر كاشتراكاً بخلاف ما لو كان مشتركاً على الشيوع

فانه جائز اه أي كبيع العبد الاصفه مثلالانه غير متبر في جزء بعينه بل شائع في جميع أجزائه فيجوز (قوله يصح أفرادها) بأن يوصى بها واحد هادون الرقبة اه ح (قوله دون الاستثناء) بأن يوصى له بعبد دون خدمته اه ح وقيد بالخدمة لان الحمل يصح استثناءؤه في الوصية حتى يكون الحمل ميراثا والحارية وصية والفرق أن الوصية اخت الميراث والميراث يجري فيما في البطن بخلاف الخدمة والغلة كالخدمة بجر من التبع الفساد (قوله وشاة معينة من قطع) أما لو غير معينة فلا يجوز كنوب غير معين من عمل له أفاده في البحر (قوله وأرطال معلومة) أفاد أن محل الاختلاف الآتي ما إذا استثنى معينة فان استثنى جزءا كربع وثلاث فانه صحيح اتفاقا كما في البحر عن البدائع قلت ووجهه أن ما يقدر بالرطل شيء معين بخلاف الربع مثلالانه غير معين بل هو جزء شائع كما قلنا آنفا ونظيره ما قدمناه عند قوله وفنديع عشرة أذرع من مائة ذراع من دار لاسهم وقيد بالأرطال لانه لو استثنى رطلا واحدا جاز اتفاقا لانه استثناء القليل من الكثير بخلاف الأرطال لجواز أن لا يكون الا ذلك القدر فكيف يكون استثناء الكل من الكل بجر عن البناية ومقتضاه أنه لو علم انه يبقى أكثر من المستثنى يصح ولو استثنى أرطالا على رواية الحسن الآتية وهو خلاف ما يدل عليه كلام الفتح من تعديل هذه الرواية بأن الباقي بعد اخراج المستثنى ليس مشارا اليه ولا معلوم الكيل المخصوص فكان مجهولا وان ظهر آخر انه بقي مقدار معين لان المقدس هو الجملها القائمة اه ومقتضاه الفساد باستثناء الرطل الواحد أيضا على هذه الرواية تأمل (قوله لصحة إيراد العقد عليها) أي على التقير والشاة المعينة والأرطال المعلومة وهو تعديل لقوله فصيح أفاده دخول ما ذكر تحت القاعدة المذكورة (قوله ولو التمر على رأس النخل) فصيح اذا كان مجذوبا بالاولى لانه محل وفاق (قوله على الظاهر) متعلق بقوله فصيح ومقابل ظاهر الرواية رواية الحسن عن الامام انه لا يجوز واختاره الخماوي والقنوري لان الباقي بعد الاستثناء مجهول وفي الفتح انه اقيس بذهب الامام في مسألة بيع الصبرة واجاب عنه في النهر فراجع (قوله بغير سنبل البر) متعلق ببيع والباء فيه للبدل قال الخليل الرمي في حاشية البحر سألني في الربا أن يبيع الحنطة الخالصة بخنطة في سنبلها لا يجوز ويجب تقييده بما اذا لم تكن الحنطة الخالصة أكثر من التي في سنبلها وقد صرح بذلك في الخاتمة وبعلم ذلك أنه يجوز بيع التي في سنبلها معه بالآخرى التي في سنبلها معه صرفا للجنس الى خلافه اه وبه يظهر أن قول المصنف كبيع بر في سنبله ان أراد به بيع الحب فقط كما يشعره قول الشارح الآتي وعلى البائع اخراجه فقيده بقوله بغير سنبل البر احتراز عما اذا باعه بسنبل البر أي بالبر مع سنبله فانه لا يجوز اذا لم يكن الحب الخالص أكثر مما اذا كان أكثر يكون الزائد بمقابلته التبن فيجوز وان أراد به بيع البر مع السنبل فلا يصح تقييده بقوله بغير سنبله لمعاملات من جواز بيعه بمثل به بأن يجعل الحب في احدهما بمقابلته التبن في الآخر (قوله لاحتمال الربا) تعليل للمفهوم وهو أنه لو يبيع بسنبل البر لا يجوز لاحتمال أن يكون البر الذي يبيع وحده مساويا للبر الذي يبيع مع سنبله أو أقل فيكون الفضل ربا اذا علم أن ما يبيع وحده أكثر كما قلنا آنفا (قوله وباقلاء) هو الفول بجر على وزن فاعلاء يشد دقة صر ويخفف فية الواحدة باقلاء في الوجهين مصباح (قوله في قشرها الاول) وكذا الثاني بالاولى لان الاول فيه خلاف الشافعي (قوله فعلى البائع اخراجه) في البرازية لو باع خنطة في سنبلها لم يباع الدوس والتذرية بجر وكذا الباقلا وما بعدها (قوله الا اذا باع بمافيه) عبارته في الدر المتقى الا اذا بيعت بمافيه اه وهي أوضح يعني اذا باع الحنطة بالتبن لا يلزم البائع تحليصه ط (قوله الوجهه) لانه لم يره فتح وأقر في البحر والنهر (قوله وانما يطل الخ) قال في الفتح وأورد المطالبة بالفرق بين ما اذا باع حب قطن في قطن بعينه أو نوى تمر في تمر بعينه أي باع ما في هذا القطن من الحب أو ما في هذا التمر من النوى فانه لا يجوز مع أنه أيضا في خلافه اشار ابو يوسف الى الفرق بأن النوى هناك معتبر بعد ما دالكا في العرف فانه يقال هذا تمر وقطن ولا يقال هذا نوى في تمر ولا حب في قطنه ويقال هذه خنطة في سنبلها وهذا الورق فستق في قشره ولا يقال هذه قشور فيها لولا يذهب اليه وهم وبما ذكرنا يخرج الجواب عن امتناع بيع التبن في الضرع والعم والشحم في الشاة والالة والا كارع والجلد فيها والدقيق في الحنطة والزيت في الزيتون والعصير في العنب ونحو ذلك حيث لا يجوز لان كل ذلك منعدم في العرف لا يقال هذا عصير وزيت في محله وكذا الباقي اه (قوله من نوى الخ) نشر مرتب ط (قوله لانه من تمام التسليم) اذا لا يتحقق تسليم المبيع

قوله دون الاستثناء هكذا بخطه والذي في نسخ الشارح دون استثناءها ولعلها نسخة اخرى كتب عليها اه معصمه

الا الوصية بالخدمة يصح افرادها دون استثناءها اشباه ثم فرع على هذه القاعدة بقوله (فصح استثناء) فقيز من صبرة وشاة معينة من قطع و) أرطال معلومة

من يبيع ثم يخله لصحة إيراد العقد عليها ولو التمر على رؤس النخل على الظاهر (ك) صحة

(بيع بر في سنبله) بغير سنبل البر لاحتمال الربا (وباقلاء

وأرز وسمسم في قشرها وجوز

ولو زوفستق في قشرها الاول) وهو الاعلى وعلى البائع اخراجه الا اذا باع بمافيه

وهل له خيار الرؤية الوجه نعم فتح وانما يطل يبيع ما في تمر وقطن وضرم من نوى وحب

ولبن لانه معدوم عرفا (وابرة كيل ووزن وعدة وذرع على

بائع) لانه من تمام التسليم قوله فعلى البائع الخ كذا

بخطه والذي في نسخ الشارح وعلى الخ بالواو اه معصمه

الاكيلة ووزنه ونحوه ومعلوم أن الحاجة الى هذا اذا باع مكيلا أو موازنة ونحوه اذ لا يحتاج الى ذلك في المجازفة وكذا نصب الخنطة في وعاء المشتري على البائع فتح (قوله وأجرة وزن عن ونقده) أما كون أجرة وزن الثمن على المشتري فهو باتفاق الامة الاربعة وأما الثاني فهو ظاهر الرواية وبه كان يفتي الصدر الشهيد وهو الصحيح كما في الخلاصة لانه يحتاج الى تسليم الجيد وتعرفه بالنقد كما يعرف المقدار بالوزن ولا فرق بين أن يقول دراهمي منقودة أو لا وهو الصحيح خلافاً لثقل ونقده في النهر (قوله وقطع غر) في الفتح عن الخلاصة وقطع الغنب المشتري جزافاً على المشتري وكذا كل شيء باعه جزافاً كالثوم والبصل والجزر الا اذا خلى بينها وبين المشتري وكذا قطع الثمرين اذا خلى بينهما وبين المشتري اهـ (قوله الا اذا قبض البائع الثمن الخ) اي فان اجرة النقد على البائع لانه من تمام التسليم وشرط لثبوت الرد اذا لا تثبت زيافته الانقده قال في البحر وأما اجرة نقد الدين فعلى المدينون الا اذا قبض رب الدين الدين ثم ادعى عدم النقد فلا اجرة على رب الدين لانه بالتبض دخل في ضمانه (قوله فبقدره) اي فبدر من الاجرة بقدر ما ظهر زيفاً فدر نصف الاجرة ان ظهر نصف الدراهم زيوفاً وما غراه الى البرازية رأيت به أيضاً في الخيانة والولولة الجية وأيت منقولاً عن المحيط أنه لا أجر له بظهور البعض زيوفاً لانه لم يوف علمه ولا خيان عليه (قوله فأجرته على البائع) وليس له أخذ شيء من المشتري لانه هو العاقد حقيقة شرح الوهبانية وظاهره أنه لا يعتبر العرف هنا لانه لا وجه له (قوله يعتبر العرف) فتجب الدلالة على البائع او المشتري او عليهم ما يجب العرف جامع الفصولين (قوله ان احضر البائع السلعة) شرط لالزام المشتري بتسليم الثمن او لا والشرط أيضاً كون الثمن حالاً وأن لا يكون في البيع خيار للمشتري فلا يطالب بالثمن قبل حلول الاجل ولا قبل سقوط الخيار وأفاد أن للبائع حبس المبيع حتى يستوفي كل الثمن فلو شرط دفع المبيع قبل نقد الثمن فسد البيع لانه لا يقتضيه العقد وقال محمد بن الهالة الاجل فلو سعى وقت تسليم المبيع جازوله الحبس وان بقي منه درهم كما في البحر وفي الفتح واندر المتنى لو ذلك المبيع بفعل البائع أو بفعل المبيع أو بأمر سماوى بطل البيع ويرجع بالثمن لو لم يقبوضا وان ذلك بفعل المشتري فعليه منه ان كان البيع مطلقاً أو بشرط الخيار له وان كان الخيار للبائع أو كان البيع فاسداً لزمه ضمان مثله ان كان مثله وقيمه ان كان قيمياً وان ذلك بفعل أجنبي فالمشتري بالخيار ان شاء فسخ البيع فيضمن الجاني للبائع ذلك وان شاء أمضاه ودفع الثمن وتابع الجاني ويطلب له الفضل ان كان الضمان من خلاف الثمن والا فلا اهـ (تنبيه) للبائع حبس المبيع الى قبض الثمن ولو بقي منه درهم ولو المبيع شيئين بصفة واحدة وسعى لكل غنا فله حبسهما الى استيفاء الكل ولا يسقط حق الحبس بالرجوع ولا بالكفيل ولا بإبرائه عن بعض الثمن حتى يستوفي الباقي ويسقط بمحوالة البائع على المشتري بالثمن انتفاً وكذا بمحوالة المشتري البائع به على رجل عند أبي يوسف وعند محمد بن روايتان وبناجيل الثمن بعد البيع وتسليم البائع المبيع قبل قبض الثمن فليس له بعده رده اليه بخلاف ما اذا قبضه المشتري بلاذنه الا اذا رآه ولم يمنعه من القبض فهو اذن وقد يكون القبض حكماً قال محمد بن كل تصرف يجوز من غير قبض اذا فعله المشتري قبل القبض لا يجوز وكل ما لا يجوز الا بالقبض كالهبة اذا فعله المشتري قبل القبض جاز وبصر المشتري قابضاً اهـ أي لان قبض الموهوب له يقوم مقام قبض المشتري ومن القبض مالاً أو دعه المشتري عند أجنبي أو أعاره وأمر البائع بالتسليم اليه لا لو أودعه أو أعاره أو أجره من البائع أو دفع اليه بعض الثمن وقال تركته عندك رهناً على الباقي ومنه مالاً وقال للغلام تعال معي وامش فتخطى أو أعتقه أو أثل المبيع أو أحدث فيه عيباً أو أمر البائع بذلك ففعل أو أمره بطحن الخنطة فطحن أو وطى الامة فحلبت ومنه مالاً اشتري دهنًا ودفع فارورة ربه فيها فوزته فيها بحضرة المشتري فهو قبض وكذا ابغيتته في الاصم وكذا كل مكيل أو موازن اذا دفع له الوعاء فكاله أو وزنه فيه بأمره ومنه مالاً وغصب شيئاً ثم اشتراه صار قابضاً بخلاف الوديعة والعارية الا اذا وصل اليه بعد التخلية ولو اشتري ثوباً وحظته فقال للبائع بعه قال الامام الفضلي ان كان قبل القبض والرؤية كان فسحاً وان لم يقل البائع نعم لان المشتري ينقرد بالفسخ في خيار الرؤية وان قال بعه لى أى كن وكيلاً في الفسخ فالم يقبل البائع لا يكون فسحاً وكذا لو بعد القبض والرؤية لكن يكون وكيلاً بالبيع سواء قال بعه أو بعه لى هذا كله ملخص مما في البحر (قوله أو عن مثله) المراد بالثمن النقود من الدراهم والدنانير لانها خلقت أثماناً ولا تعين بالتعيين (قوله سلماً معاً) لا استرائم ما في التعيين في الأول وفي عدمه في الثاني أو ما في بيع سلعة بثمن فالثمن تعين حتى المشتري في المبيع

(وأجرة وزن عن ونقده)
وقطع غر وأخرج طعام من
سقبنة (على منتر) الا اذا
قبض البائع الثمن ثم جاء رده
بعيب الزيافة (فرع) ظهر بعد
نقد الصراف أن الدراهم زيوفاً
رداً لاجرة وان وجد البعض
بقدره نهر عن اجارة
البرازية وأما الدلال فان باع
العين بنفسه باذن ربها فاجرته
على البائع وان سعى بينهما
وباع المالك بنفسه يعتبر
العرف وتماه في شرح
الوهبانية (وبسلم الثمن أولاً
في بيع سلعة بدنانير ودراهم)
ان احضر البائع السلعة (وفي
بيع سلعة بثمنها) أو عن مثله
(سلماً معاً)

مطلب
في حبس المبيع لقبض الثمن
وفي هلاكه وما يكون قبضاً

مطلب
فيما يكون قبضاً للمبيع

فلذا أمر بتسليم الثمن أولا ليتعين حق البائع أيضا تحقيقا للمساواة (قوله ما لم يكن الخ) الظرف الذي نابت عنه
 ما المصدرية الظرفية متعلق بقوله وبسليم الثمن فكان المناسب ذكره عقب قوله ان أحضر البائع السلعة بأن
 يقول ولم يكن ديناً الخ (قوله كسليم وثن مؤجل) تمثيل لما اذا كان أحد العوضين ديناً فالأول مثال المبيع
 لأن المراد بالسليم المسلم فيه والثاني مثال الثمن (قوله ثم التسليم) أي في المبيع والثمن ولو كان المبيع فاسداً
 كما في الجبر ط (قوله على وجه يتمكن من القبض) فلما اشترى حنطة في بيت ودفع البائع المفتاح إليه وقال
 خلت بيتك وبينها فهو قبض وان دفعه ولم يقل شيئاً لا يكون قبضاً وان باع داراً غائبة فقال سلم اليك فقال
 قبضتها لم يكن قبضاً وان كانت قريبة كان قبضاً وهي أن تكون بحال يقدر على اغلاقها والافهى بعيدة
 وفي جمع النوازل دفع المفتاح في بيع الدار تسليم اذا تمها له فتحه بلا كلفة وكذا لو اشترى بقر في السرح فقال
 البائع اذهب واقبض ان كان يرى بحيث يمكنه الاشارة اليه يكون قبضاً ولو اشترى ثوباً فامر به البائع بقبضه
 فلم يقبضه حتى أخذه انسان ان كان حين أمره بقبضه أمكنه من غير قيام صح التسليم وان كان لا يمكنه الا بقيام
 لا يصح ولو اشترى طيراً أو فرساً في بيت وأمره البائع بقبضه ففتح الباب فذهب ان أمكنه أخذه بلا عون كان
 قبضاً وعما به في الجبر وحاصله أن التخلية قبض حكماً لومع القدرة عليه بلا كلفة لكن ذلك يختلف بحسب
 حال المبيع ففي نحو حنطة في بيت مثلاً فدفع المفتاح اذا أمكنه الفتح بلا كلفة قبض وفي نحو دار فالقدرة
 على اغلاقها قبض أي بأن تكون في البلد فيما يظهر وفي نحو بقر في مرعى فكونه بحيث يرى وبشار إليه قبض وفي
 نحو نوب فكونه بحيث لو متيده تصل اليه قبض وفي نحو فرس أو طير في بيت امكان أخذه منه بلا معين قبض
 (قوله بلا مانع) بأن يكون مفراً غير مشغول بحق غيره فلو كان المبيع شاغلاً كالحنطة في جوارق البائع
 لم يمنع جحر وفي الملقط ولو باع داراً وسالها الى المشتري وله فيها سماع قليل أو كثير لا يكون تسليمها حتى يسلمها
 فارغة وكذا لو باع أرضاً وفيها زرع اه وفي الجبر عن التفتة ولو باع حنطة في سنبليها فسلمها كذلك لم يصح كدطن
 في فراش ويصح تسليم ثمار الاشجار وهي عليها بالتخلية وان كانت متصلة بملك البائع وعن الوري المتاع لغير
 البائع لا يمنع فلو أذن له بقبض المتاع والبيت صح وصار المتاع وديعة عنده اه قلت ويدخل في الشغل بحق
 الغنم ما لو كانت الدار مأجورة فليس للبائع مطالبة المشتري بالثمن لعدم القبض وهي واقعة الفتوى سئلت
 عنها ورأيت نقلها في الفصل الثاني والثلاثين من جامع الفصولين باع المستأجر ورضى المشتري أن لا يشفع
 الشراء الى مضي مدة الاجارة ثم يقبضه من البائع فليس له مطالبة البائع بالتسليم قبل مضيه ولا للبائع مطالبة
 المشتري بالثمن ما لم يجعل المبيع بمحل التسليم وكذا لو شري غائباً لا يطالب به بثمنه ما لم يتهايا بالمبيع للتسليم اه
 (قوله ولا حائل) بأن يكون في حضرته اه ح وقد علمت بيانه (قوله أن يقول خلت الخ) الظاهر أن المراد
 به الاذن بالقبض لا خصوص لفظ التخلية لما في الجبر ولو قال البائع للمشتري بعد البيع خذ لا يكون قبضاً
 ولو قال خذ يكون قبضاً اذا كان يصل الى أخذه اه وفي الفروع المارة ما يدل عليه أيضاً (قوله أو كان
 بعيداً) اي وان قال خلت الخ كما مر والمراد بالبعيد ما لا يقدر على قبضه بلا كلفة ويختلف باختلاف المبيع
 كما قررناه او المراد به حقيقة ويقاس عليه ما شابهه (قوله وهو لا يصح به القبض) اي الاقرار المذكور
 لا يتحقق به القبض وقيد بالقبض لأن العقد في ذاته صحيح غير أنه لا يجب على المشتري دفع الثمن لعدم القبض
 (قوله على الصحيح) وهو ظاهر الرواية ومقابلها ما في المحيط وجامع شمس الائمة أنه بالتخلية يصح القبض
 وان كان العقار بعيداً غائباً عنهما عند أبي حنيفة خلافاً لهما وهو ضعيف كما في الجبر وفي الخاتمة والصحيح
 ما ذكر في ظاهر الرواية لانه اذا كان قريباً يتصور فيه القبض الحقيقي في الحال فتقام التخلية مقام القبض أما
 اذا كان بعيداً لا يتصور القبض في الحال فلا تنقسم التخلية مقام القبض اه هذا ثم ان ما ذكره الشارح هنا
 نقل مثله في أواخر الاجارات عن وقف الاشباه ثم قال قلت لكن نقل محشم ابن المصنف في زواهر الجواهر عن
 يوسع قساي قارئ الهداية انه متى مضى مدة يتمكن من الذهاب اليها والدخول فيها كان قبضاً والا فلا يقبضه
 اه قلت لكن أنت خير بأن هذا مخالف للروايتين ولا يمكن التوفيق بحمل ظاهر الرواية عليه لأن المعتبر فيها
 القرب الذي يتصور معه حقيقة القبض كما علمته من كلام الخاتمة (قوله وكذا الهبة والصدقة) أي لا تكون
 تخلية البعيد فيها قبضاً قال في الجبر وعلى هذا تخلية البعيد في الاجارة غير صحيحة فكذا الاقرار بتسليمها اه

مطلب
 في شروط التخلية

مطلب
 اشترى داراً مأجورة لا يطالب
 بالثمن قبل قبضها

ما لم يكن احدهما ديناً كسليم
 وثن مؤجل ثم التسليم يكون
 بالتخلية على وجه يتمكن
 من القبض بلا مانع ولا حائل
 وشرط في الاجناس شرطاً
 ثالثاً وهو أن يقول خلت
 بيتك وبين المبيع فلو لم يقله
 أو كان بعيداً لم يصح قبضاً
 والناس عنه غافلون فانهم
 يشترطون قريته ويقرنون بالتسليم
 والقبض وهو لا يصح به القبض
 على الصحيح وكذا الهبة
 والصدقة خاتمة وعما به فيها
 علقناه على الملتقى

(وجده) اى البائع الثمن

(زيوف ليس له استرداد الساعه

وحسبها به) لسقوط حقه

بالتسليم وقال زفر له ذلك

كما لو وجد حارضا واستوفى

او مستحقا وكلمته من منية

(قبض) بدل دراهمه (الجياذ)

التي كانت له على زيد (زيوف)

على ظن انها جياذ (ثم علم) بأنها

زيوف (يردها ويستردها الجياذ

ان) كانت (قائمة والا فلا)

يردها ولا يستردها لو علم بذلك عند

القبض وقال ابو يوسف يرد

مثل الزيوف ويرجع بالجياذ كما

لو كانت رصا صا واستوفى

(اشترى شيئا وقبضه ومات

مفلسا قبل نقد الثمن فالبايع

اسوة للغرماء) وعند الشافعي

رضى الله عنه هو أحق به

(كما لو لم يقبضه) المشتري (فان

البائع أحق به) اتفاقا ولنا

قوله عليه الصلاة والسلام

اذا مات المشتري مقلسا

فوجد البائع متاعه بعينه

فهو اسوة للغرماء شرح مجمع

العيني

مطلبه

اشترى شيئا ومات مفلسا قبل

قبضه فالبايع احق

قلت ومفاده أن تخلية القريب في الهبة قبض لكن هذا في غير الفاسدة كما في الخالية حيث قال أبو جعفر على أن
 التخلية في البيع الجائر تكون قبضا وفي البيع الفاسد روايتان والصحيح أنه قبض وفي الهبة الفاسدة كالهبة في
 المشاع الذي يحتمل القسمة لا تكون قبضا باتفاق الروايات واختلفوا في الهبة الجائرة ذكر الفقيه أبو الليث أنه
 لا يصير قبضا في قول أبي يوسف وذكر شمس الأئمة الحلواني أنه يصير قبضا ولم يذكر فيه خلافا اه (تمه)
 في البرازية قبض المشتري المشتري قبل نقده بلاذن البائع فطلبه منه فخل بينه وبين البائع لا يكون قبضا حتى
 يقبضه بيده بخلاف ما إذا خل البائع بينه وبين المشتري اشترى بقرعة من ربيعة وخلاها في منزل البائع فأنزلان
 هلك فخل ومات فن البائع لعدم القبض وكذا لو قال للبائع سعة مالي منزلك فأذهب فأتسلها فهلك حال
 سوق البائع فان ادعى البائع التسليم فالقول للمشتري قال المشتري للعبد اعمل كذا أو قال للبائع مره بعيل
 كذا فعمل فعطب العبد ذلك من المشتري لانه قبض قال المشتري للبائع لا اعتدك على المبيع فسلمه الى فلان فسلمه
 حتى أدفع لك الثمن ففعل البائع وذلك عند فلان هلك من البائع لان الامساك كان لاجله اشترى وعاء لبن خائر
 في السوق فأمر البائع بنقله الى منزله فسقط في الطريق فعلى البائع ان لم يقبضه المشتري اشترى في المصر خطبا
 فغصبه غاصب حال حمل الى منزله فن البائع لان عليه التسليم في منزل الشاري بالعرف قال للبائع زنه لي وابعنه
 مع غلامك أو غلامي ففعل وانكسر الوعاء في الطريق فالتلف من البائع الا أن يقول ادفعه الى الغلام لانه
 يوكل للغلام والدفع اليه كالدفع الى المشتري اه (قوله لسقوط حقه بالتسليم) فيه أن التسليم موجود
 أيضا فيما لو وجد رصا صا واستوفى فالاولى التعليل بما في المنع بأنه استوفى أصل حقه فلا يكون له حق نقض
 التسليم اه أي لان الزيوف دراهم لكنهم امعية ومثلها التبرجة كما في المنية بخلاف الرصاص والسوق
 فانها ليست دراهم فلم يوجد قبض الثمن أصلا فلا نقض التسليم وأفاد أن هذا الوسم المبيع أمال وقبضه المشتري
 بلاذن البائع فله نقضه في الزيوف وغيرها كما في البرازية (قوله كما لو وجدها) الاولى وجده أي الثمن المحدث
 عنه (قوله أو مستحقا) أي بأن أثبت رجل أن المقبوض حقه فثبت للبائع استرداد السلعة لا يتقاضى
 الاستيفاء (قوله وكلمته من) عبارة منية المقتى والمزمن يستردها في الوجه وكما اه أي في الزيوف والرصاص
 وغيرها أي لو قبض دينه وسلم الرهن لاهنه ثم ظهر ما قبضه زيوف أو رصا صا واستوفى أو مستحقا فانه يستردها الرهن
 (تنبيه) لو تصرف المشتري في المبيع بعد قبضه يباعا اوهبة ثم وجد البائع الثمن كذلك لا ينقض التصرف لان
 تصرف المشتري بعد القبض باذن البائع كتصرفه وان كان قبضه بعد نقد الثمن بلاذن البائع وتصرف فيه
 ثم وجد الثمن كذلك ينقض من التصرفات ما يحتمل النقض ولا ينقض ما لا يحتمل النقض برزاية وما يحتمل النقض
 كالبيع والهبة وما لا يحتمل كالتعاقب وفروعه (قوله والا) أي وان لم تكن قائمة سواء كانت حالكة أو مستهلكة
 درر (قوله كما لو علم بذلك) أي بأنها زيوف لانه يكون راضيا بها فلا يكون له رد ولا استرداد
 (قوله وقال ابو يوسف يرد مثل الزيوف الخ) لان الرجوع بالنقصان باطل لاستلزامه الربا ولا وجه لابطال
 حقه في الجود لعدم رضاه درر قال في الحقائق نقلا عن العيون ان ما قاله ابو يوسف حسن وأدفع للضرر وإذا
 اختزنه للقتوى اه وكذلك صرح في الجمع بأنه المقتى به عزيمة (قوله كما لو كانت رصا صا واستوفى)
 فانها ترد اتفاقا درر وظاهر اطلاقه انها ترد ولو علم بها وقت القبض لانها ليست من جنس الاثمان ط (قوله
 ومات مقلسا) اي ليس له مال بني بماله من الديون سواء فلسه القاضي اولا (قوله فالبايع اسوة للغرماء)
 اي يقسمونه ولا يكون البائع أحق به درر (قوله فان البائع أحق به) الظاهر أن المراد أنه احق بحبسه عنده
 حتى يستوفى الثمن من مال الميت او يبيعه القاضي ويدفع له الثمن فان وفي جميع دين البائع فيها وان زاد دفع
 الزائد لباقي الغرماء وان نقص فهو اسوة للغرماء فمباقي له وليس المراد بكونه أحق به أنه يأخذه مطلقا اذ لا وجه
 لذلك لان المشتري ملكه وانتقل بعد موته الى ورثته وتعلق به حق غرمائه وانما كان أحق من باقي الغرماء
 لانه كان له حق حبس المبيع الى قبض الثمن في حياة المشتري فكذا بعد موته وهذا انظر ما سجد كره المصنف
 في الاجارات من أنه لو مات المؤجر وعليه ديون فالمستأجر أحق بالدار من غرمائه أي اذا كانت الدار بيده وكان
 قد دفع الاجرة وانفسخ عقد الاجارة يموت المؤجر فله حبس الدار وهو أحق بتمتتها بخلاف ما اذا بطل الاجرة ولم
 يقبض الدار حتى مات المؤجر فانه يكون اسوة لسائر الغرماء ولا يكون له حبس الدار كما في جامع الفصولين وكذا

ماسأق في البيع الفاسد لومات بعد فسخه فالمشتري أحق به من سائر الغرماء فلا حبسه حتى يأخذ ماله هكذا ينبغي حل هذا الجدل وبه ظهر جواب حادثة الفتوى سئلت عنها وهي ما لومات البائع مفسدا بعد قبض الثمن وقبل تسليم المبيع للمشتري يكون المشتري أحق به لأنه ليس للبائع حق حبسه في حياته بل للمشتري جبره على تسليمه مادامت عنه باقية فيكون له أخذه بعد موت البائع أيضا إذا لاحق للغرماء فيه بوجه لأنه أمانة عند البائع وإن كان مفعونا بالثمن لو هلك عنده ومثله الرهن فإن الراهن أحق به من غرماء المرتهن والله سبحانه أعلم (قوله باع نصف الزرع الخ) صورة المسألة رجل له أرض دفعها لأكراى فلاح ودفع له البذر أيضا على أن يعمل الأكرا فيهما بقره بنصف الخارج فعمل وخرج الزرع فباع الأكرا نصفه لرب الأرض جازا البيع أم لو باع رب الأرض نصفه للأكرا فلا يجوز لأنه يأمره بقلع ما باعه ولا يمكن الا بقلع الكل فيتضرر المشتري بقلع نصيبه الذي كان له قبل الشراء مستحقا للبقاء في الأرض إلى وقت الادراك نعم إذا كان البذر من الأكرا يكون مستأجرا الأرض بنصف الخارج فليس لرب الأرض أمره بقلع ما باعه فينبغي أن يجوز البيع لعدم الضرر وهذه من مسائل بيع الحصة الثالثة من الزرع وقد مناه الكلام عليهم أو على نظائرها أول كتاب الشركة (قوله قال في النهر الخ) أصله لصاحب البحر وحاصل البحث أنه ينبغي على قياس هذا أنه لو باع غمرة بدون الشجر ولم يرش البائع بأعارة الشجر أن يتخير المشتري أيضا أن شاء أبطل البيع وأقطعها لأن في القلوع إتلاف المال وفيه ضرر عليه لكن تقدم نصريح المتن بكفوره من المتون بقوله ويقطعها المشتري في الحال وأيضا فاقوله عن جامع الفصولين مخالف أيضا لتصريح المصنف بكفوره في بيع الشجر وحده أو الأرض وحدها بقوله ويؤمر البائع بقطعهما أي الزرع والتمر وتسليم المبيع وإن لم يظهر صلاحه كأيها عليه هناك فافهم والله سبحانه أعلم

* (باب خيار الشرط) *

من إضافة الشيء إلى سببه لأن الشرط سبب للخيار بجر فان الأصل في العقد اللزوم من الطرفين ولا يثبت لاحدهما اختيار الامضاء أو الفسخ ولو في مجلس العقد عندنا لا باشتراط ذلك (قوله مبين في الدرر) حيث قال بعد ما ترجم باب خيار الشرط والتعيين وقد مر ما على باقي الخيارات لانها يعينان ابتداء الحكم ثم ذكر خيار الرؤية لأنه يمنع تمام الحكم وآخر خيار العيب لأنه يمنع لزوم الحكم * وخيار الشرط أنواع * فاسد وفاقا كما إذا قال اشترت على أي بالخيار أو على أي بالخيار أيا ما أو أبدا وجائز وفاقا وهو أن يقول على أي بالخيار ثلاثة أيام فادونها ومختلف فيه وهو أن يقول على أي بالخيار شهرا أو شهرين فانه فاسد عند أبي حنيفة وزفر والشافعي جائز عند أبي يوسف ومحمد اه وفي البحر فرع لا يصح تعليق خيار الشرط بالشرط فلو باعه جارا على أنه إن لم يجاوز هذا النهر فردّه يقبله والالم يصح وكذا إذا قال ما لم يجاوز به إلى الغد كذا في القنية اه (قوله الثلاثة المبوبة لها) أي التي ذكر لكل واحد منها باب وهي خيار الشرط وخيار الرؤية وخيار العيب (قوله وخيار تعيين) هو أن يشتري أحد الشيئين أو الثلاثة على أن يعين أي شاء وهو المذكور في هذا الباب في قول المصنف باع عبد بن علي أنه بالخيار في أحدهما الخ (قوله وغبن) هو ما أتى في المراجعة في قوله ولا ردغبين فاحش في ظاهرها الرواية ويفي بالردان غره أي غر البائع المشتري أو بالعكس أو غره الدلال والأفلا (قوله وتنفذ) هو ما أتى قريبا في قوله فان اشترى على أنه إن لم يتقدّم الثمن الخ (قوله وكية) هو ما مرّ أول البيوع فيما لو اشترى بما في هذه الخالية الخ وقد مناهيانه (قوله واستحقاق) هو ما سيذكره في باب خيار العيب في قوله استحق بعض المبيع فان كان استحقاقه قبل القبض للكل خيري الكل وإن بعده خير في التقي لا في غيره (قوله وتغير ففعلى) أمّا القول فهو ما مرّ في قوله وغبن والفعل كالتصيرية وهي أن يشتد البائع ضرر الشاة ليجتمع لبنها فيظن المشتري أنها غيرة اللبن والخيار الوارد فيها أنه إذا حلها أن رضيا أسكها وإن سخطها ردها وصاعا من تمر وبه أخذ الإمامة الثلاثة وأبو يوسف وعندهما يرجع بالنقصان فقط أن شاء وسيأتى تمام الكلام على ذلك أن شاء الله تعالى في خيار العيب عند قوله اشترى جارية لها لبن (قوله وكشف حال) هو ما مرّ أول البيوع فيما إذا اشترى بوزن هذا الخبز ذهبا بائنا أو جبر لا يعرف قدره فقد ذكر الشارح هناك أن للمشتري الخيار فيها وقد منعنا عن البحر هناك أن هذا الخيار خيار كشف الحال ومنه ما ذكره

(فروع) * باع نصف الزرع
بلا أرض أن باعه الاكارلرب
الأرض جاز ويعكسه لا الا اذا
كان البذر من الاكار فينبغي أن
يجوز خائفة * باع شجرا
أو كرما ثمرا لا يدخل التمر
وحينئذ فيعار الشجر الى
الادرالفلو ابى المشتري اعارته
خير البائع ان شاء أبطل البيع
أو قطع التمر جامع الفصولين
قال في النهر ولا فرق يظهر بين
المشتري والبائع

(باب خيار الشرط)

وجه تقديمه مع بيان تقسيمه
مبين في الدرر ثم الخيارات
بلغت سبعة عشر الثلاثة
المبوبة لها وخيار تعيين
وغبن ونقد وكية واستحقاق
وتغير ففعلى وكشف حال

بعده في بيع صبرة كل صاع بكذا ومن الكلام عليه (قوله وخيانة مراجعة وتولية) هو ما سأتى في المراجعة
 في قوله فان ظهر خيانة في مراجعة باقرار أو برهان على ذلك أو نكوله عن المدين أخذ المشتري به كل غنه
 أورده لفوات الرضى وله الخط قدر الخيانة في التولية لتحقق التولية قال ح ويبنى أن تكون الوضعة كذلك
 (قوله وفوات وصف مرغوب فيه) هو ما يذكر في هذا الباب في قوله اشترى عبد بشرط خبزه أو كتبه الخ
 (قوله وتفریق صفقة بهلاك بعض مبيع) أي هلاكه قبل القبض وقيد البعض لان هلاك الكل قبل قبضه
 فيه تفصيل قدمناه قبل هذا الباب وحاصله كافي جامع الفصولين انه ان كان باقعة سماوية أو بفعل البائع
 أو بفعل المبيع يطل البيع وان بفعل أجنبي يتخير المشتري ان شاء فسخ البيع وان شاء اجاز وضمن المستهلك
 اه وذكر في الزاوية أيضا ثم قال وان ذلك البعض قبل قبضه سقط من الثمن قدر النقص سواء كان نقصان قدر
 أو وصف وخير المشتري بين الفسخ والامضاء وان بفعل أجنبي فالجواب فيه كالجواب في جميع المبيع وان
 باقعة سماوية ان نقصان قدر طرح عن المشتري حصة الفائت من الثمن وله الخيار في الباقي وان نقصان
 وصف لا سقط شيء من الثمن لكنه يتخير بين الاخذ بكل الثمن او الترك والوصف ما يدخل تحت البيع بلا ذكر
 كالاتجار والبناء في الارض والاطراف في الحيوان والحدود في الكلي والوزن وان بفعل المعقود عليه
 فالجواب كذلك ونعم الكلام فيها فراجع (قوله وظهور المبيع مستأجرا أو موهونا) أي لو اشترى
 دارا مثلا فظهر أنها موهونة أو مستأجرة يتخير بين الفسخ وعدمه وظاهره انه لو كان عالما بذلك لا يتخير وهو قول
 أبي يوسف وقال لا يتخير ولو علما وهو ظاهر الرواية كافي جامع الفصولين وفي حاشيته للرملي وهو الصحيح وعليه
 الفتوى كافي اللؤلؤية اه وكذا يتخير الممرتن والمستأجر بين الفسخ وعدمه وهو الاصح كافي جامع
 الفصولين لكن في حاشيته للرملي عن الزبلي أن الممرتن ليس له الفسخ في اصح الروايتين وفي العمادية أن
 المستأجر له ذلك في ظاهر الرواية وذكر شيخ الاسلام أن الفتوى على عدمه وسيأتى في فصل الفضولي
 أن من الموقوف بيع الموهون والمستأجر والارض في مزارة الغير على اجازة ممرتن ومستأجر ومزارع
 اه فان اجاز المستأجر أو الممرتن فلا خيار للمشتري وان لم يجز فانه لا خيار للمشتري في الانتظار والفسخ وسيأتى
 تمامه في فصل الفضولي (قوله اشباه) قال فيها وكأها ياشرها الا تعاقدا ان التحالف فانه لا يفسخ به وانما
 يفسخه القاضي وكأها يحتاج الى الفسخ ولا يفسخ شيء منها بنفسه اه ح (قوله ويفسخ باقالة وتحالف)
 لا ينبغي أن الكلام في الخيار لا في مجزء الفسخ لكن قد يجاب بأنه لو قال احدهما الآخر قال آخر بالخيار بين
 القبول وعدمه وكذا يتخير كل منهما بين الحلف وعدمه فلو اختار عدم الحلف يلزمه دعوى صاحبه وصورة
 التحالف أن يختلفا في قدر ثمن أو مبيع أو فهم أو يعجزا عن البينة ولم يرض واحد منهما بدعوى الآخر تحالفا
 وفسخ القاضي البيع بطلب أحدهما والمسألة مبسطة في باب دعوى الرجلين من كتاب الدعوى (قوله صح
 شرطه) أي شرط الخيار المذكور وصرح بفاعل صح إشارة الى أن ضمير صح الواقع في عبارة الكثر وغيره
 عائذ الى المضاف اليه في الترجمة قال في البحر والظاهر أن الضمير يعود الى الخيار وفي الوقاية والنقابة صح
 خيار الشرط فأبرزه والاولى ما في الاصلاح صح شرط الخيار لان الموصوف بالحقبة شرط الخيار لنفس
 الخيار اه فالضمير على الاول في كلام البحر عائذ الى المضاف وعلى الاخير الى المضاف اليه وبه جزم في النهر
 فقال الضمير في صح يعود الى المضاف اليه بقرينة صح ولقد افصح المصنف عنه في الخلع حيث قال وصح شرط
 الخيار لهما في الخلع لانه ومن غفل عن هذا قال ما قال اه قلت فيه نظر فان الشرط الواقع في الترجمة عام بقرينة
 الاضافة ولقولهم انه من اضافة الحكم الى سببه أي الخيار الواقع بسبب الشرط فلا يصح عود الضمير الى
 الشرط المذكور لان الموصوف بالحقبة شرط خاص وهو شرط الخيار الذي أفصح عنه في الخلع وأين العام من
 الخاص وما في الاصلاح لا يصلح دليلا على عوده الى الشرط بل هو تركيب آخر صحيح في نفسه والاحسن
 ما استظهره في البحر من عوده الى الخيار لكن بقيد وصفه بالمشرطية فانه في الاصل من اضافة الموصوف الى
 صفته أي الخيار المشروط وهذا لا ينافي كون الشرط سببا للحكم كما افاده الجوى وقد يقال ان خيار الشرط
 مركب اضافي صار علميا اصطلاح الفقهاء على ما ثبت لاحد المتعاقدين من الاختيار بين الامضاء والفسخ
 وكذا اخبار الرؤية وخيار التعيين وخيار العيب كما صار الفاعل والمفعول به ونحو ذلك من التراجم علميا في

مبطل
 في هلاك بعض المبيع قبل قبضه

وخيانة مراجعة وتولية
 وفوات وصف مرغوب فيه
 وتفریق صفقة بهلاك بعض
 مبيع واجازة عند الفضولي
 وظهور المبيع مستأجرا
 او موهونا اشباه من أحكام
 الفسوخ قال ويفسخ باقالة
 وتحالف فبلغت تسعة عشر
 شيئا وأغلبها ذكره المصنف
 يعرفه من مارس الكتاب
 (صح شرطه لا متبايعين) معا

اصطلاح التصويب على شيء خاص عندهم وعلى هذا يعود التفسير في معنى هذا المركب الانشائي وهو ما أفصح عنه في الوقاية والقبالة كما تركنا أن ينبغي للمفسر من التكتف والتعسف (قوله ولو وصيا) وكذا لو وكلا قال في البحر ولو أمره ببيع مطلق فعقد خيار له أو لا أمره أو لا يجني بصفاء ولو أمره ببيع بخيار لا أمر شرطه لنفسه لا يجوز ولو أمره بشراء بخيار لا أمر فاشترى بدون الخيار نفذ الشراء عليه دون الأمر للخالف بخلاف ما إذا أمره ببيع بخيار فباع بآنا حيث يطل أصلا اه ملخصا ط وسد ذكر الشارح الشرق بين الفرعين الآخرين (قوله ولغيرهما) وينبت الخيار ليس مع ذلك الغير أيضا كما سأتى في قول المحنف ولو شرط المشتري الخيار لغيره مع الخ (قوله ولو بعد العقد) رجاء توهم اختصاصه بقوله ولغيرهما مع انه جاز في الاقسام الثلاثة فلو قدمه وقال مع شرطه ولو بعد العقد لكان أولى اه ح فلو قال أحدهما بعد البيع ولو بأيام جعلتك بالخيار ثلاثة أيام مع اجتماعا بحر (قوله لا قبله) فلو قال جعلتك بالخيار في البيع الذي نعقد ثم اشترى مطلقا لم ينبت بحر عن التتارانية (قوله أو بعضه) لافرق في ذلك بين كون الخيار للبائع أو للمشتري ولا يبين أن يفصل الثمن أو لا لأن نصف الواحد لا يتفاوت ط عن النهر (قوله كلته أو ربعه) مثله ما إذا كان المبيع متعديا وشرط الخيار في معين منه مع تفصيل الثمن كما ياتي قبيل خيار التعيين اه ح (قوله ولو فاسدا) أي ولو كان العقد الذي شرط فيه الخيار فاسدا وكان الأقدم في التركيب أن يقول مع شرطه ولو بعد العقد ولو فاسدا كما لا يخفى ح وفائدة اشتراطه في الفساد مع أن لكل منهما الفسخ بدونه ما قبل انه يثبت لمن اشترط ولو بعد القبض ولا يتوقف على القضاء به أو الرضى اه قلت وفيه نظر لانه ان كان التفسير في قوله ولا يتوقف الخ عائدا الى الخيار فهو لا يتوقف على ذلك مطاقا والى فسخ البيع الفساد فكذلك نعم تظهر الفائدة في أنه لو كان الخيار للبائع أو لهما وقبضه المشتري باذن البائع لا يدخل في ملأ المشتري مع انه لو لا الخيار ملكه بالقبض فافهم (قوله فالقول لنسفيه) لانه خلاف الاصل كما في البحر وهو مكررمع ما ياتي منا اه ح (قوله على المذهب) وعند محمد القول بآدعيه والبينة لا تخرج عن البحر (قوله ثلاثة أيام) لكن ان اشترى شأما يتسارع اليه الفساد في القياس لا يجبر المشتري على شيء وفي الاستحسان يقال له اما أن تفسخ البيع أو تأخذ المبيع ولا شيء عليك من الثمن حتى تجبر البيع أو يفسد المبيع عند دفعه للضرر من الجانبين بحر عن الخاتمة (تنبيه) اعلم أن الخيار في العقود كما لا يجوز أكثر من ثلاثة أيام الا في الكفالة في قول الامام زاد في البرازية والاحتال وكذا في الوقف لان جوازها على قول الثاني وهو غير مقيد عنده بالثلاث درم متي وتمامه في النهر (قوله وفسد عند اطلاق) أي عند العقد أو لزوم باختيار ثم لقبه بعدمدة فقال له انت بالخيار فله الخيار ما دام في المجلس بمنزلة قوله لك الاقالة كما في البحر عن الوالدية وغيرها وحل عليه قول الفتح لو قال له انت بالخيار فله خيار الجاهل فقط قال في النهر ولم ارم من فرق بينهما ويظهر لي أن المنفذ في الثاني أي الاطلاق وقت العقد مقارن فقوي عمله وفي الاول بعد التمام فضعف وقد أمكن تصحيحه بإمكان الخيار له في المجلس اه (تنبيه) قد منعت الدرر أنه لو قال على أني بالخيار أياما فهو فاسد واعترض في الشربلية بأن قولهم لو حلف لا يكلمه أياما يكون على ثلاثة ومقتضاه أن يكون هنا كذلك تصحيد الكلام العاقل عن الالغاء والافاق الفرق قلت قد يجاب بأن أياما في الحلف يصح أن يراد منه الثلاثة والعشرة مثلا لكن اقتصر على الثلاثة لانها المتيقن وذلك لا ينافي صحة ارادة ما فوقها حتى لو نوى الاكثر حث بخلافه هنا فان الثلاثة لازمة بالنص البتة ولفظ أياما صالح لما فوقها وما فوقها مفسد للعقد فلا يتفعاخذه على الثلاثة لانه لا يقطع الاحتمال (قوله فكل فسخه) شمل من له الخيار منهما والآخر وهذا على القول بفساده ظاهرا وكذا على القول الاخر بأنه موقوف قال في الفسخ وذكر الكرخي نصا عن أبي حنيفة أن البيع موقوف على اجازة المشتري وأثبت للبائع حق الفسخ قبل الاجازة لان لكل من المتعاقدين حق الفسخ في البيع الموقوف اه (قوله خلافا لهما) فعندهما يجوز اذا سمي مدة معلومة فسخ (قوله غير انه يجوز ان اجاز في الثلاثة) وكذا لو أعتق العبد أو مات العبد أو اشترى أو أحدث به ما يوجب لزوم البيع ينقلب البيع جائزا عند أبي حنيفة وتمامه في البحر عن الخاتمة (قوله في الثلاثة) ولو في ليلة الرابع فمستأنى (قوله فينقلب صحيحا الخ) لانه قد زال المفسد قبل تقرر ذلك أن المفسد ليس هو شرط الخيار بل واصله بالاربع فاذا استقطه

(ولا أحدهما) ولو وصيا

(ولغيرهما) ولو بعد العقد لا قبله

(تارخانية) (في بيع) كله

(أو بعضه) كلته أو ربعه

ولو فاسدا ولو اختلصا في

اشتراطه فالقول لنسفيه على

المذهب (ثلاثة أيام أو أقل)

وقد عند اطلاق أو تأيد

(لا أكثر) فيفسد لكل

فسخه خلافا لهما (غير انه يجوز

ان اجاز) من له الخيار (في

الثلاثة) فينقلب صحيحا على

الظاهر

(ومنع) شرطه أيضا (ق)
لازم يحتمل الفسخ كزارة
ومعاملة و (اجارة وقصة
وصلح عن مال) ولو بغير عنه
(وكاتب بخلع) ورهن (وعتق
على مال) لو شرط الزوجة
وراهن وقت (وتحوا)
ككفالة وحوالة وبراء
ونسلم شفعة بعد الطلين
ووقت عند الثاني اشباه
واذالة بزازية فبى ستة عشر
لا فى نكاح وطلاق وبمين
وشتر وصرف وسلم واقرار
الاقرار يعقد يقبله اشباه

مطلب
المواضع التي يصح فيها خيار
الشرط والتي لا يصح

تتعلق زوال المعنى المنسوبة بل بجيشه فيبقى العقد صحيحا ثم اختلفوا في حكم هذا العقد في الابتداء فعند مشايخ
العراق حكمه الفساد ظاهرا اذا ظاهر ودوامهما على الشرط فاذا استقطبتين خلاف الظاهر فينقلب صحيحا
وقال مشايخ خراسان والامام السرخسي ونحو الاسلام وغيرهما من مشايخ ما وراء النهر هو موقوف
وبالاستطاق قبل الرابع يعقد صحيحا واذا مضى جزء من الرابع فسد العقد الآن وهو الاوجه كذا في الظهيرية
والذخيرة فتح ملخصا وقامه فيه ولكن الاول ظاهر الرواية بجر ومنع وفي الحدادى فائدة الخلاف تظهر
في أن الفاسد يملك اذا انفصل به القبض والموقوف لا يملك لأن يجزئه المالك ونظر فيه بأن الفاسد أيضا لا يملك
الا باذن البائع كما في المجمع والاولى أن يقال انها تظهر في حرمة المباشرة وعدمها فحرم على الاول لا على الثاني
نهر قلت وفي التنزيل نظر فان المالك في الفاسد يحصل بقبض المبيع باذن البائع فالموقوف فيه على اذن البائع هو
القبض لانفس المالك وأما الموقوف كبيع الفضولى فان المالك يتوقف فيه على اجازة المالك البيع فتبقى ثمرة
الخلاف ظاهرة لكن ما قدمناه قريبا عن الخاتمة من انه لو أعتق العبد بقلب جائزا يشمل ما قبل القبض مع
أن قوله بقلب جائزا انما يناسب القول بأنه فاسد لا موقوف فيقبض حصول المالك قبل القبض ويؤيده ما مر من
أن حكمه عند مشايخ العراق الفساد ظاهرا قبل على أنه لا فساد في نفس الامر ولا اقال في الفتح ان حقيقة
القولين انه لا فساد قبل الرابع بل هو موقوف ولا يتحقق الخلاف الا باثبات الفساد على وجه يرتفع شرعا باستطاق
الخيار قبل مجيئ الرابع كما هو ظاهر الابدائية (قوله في لازم) أخرج به الوصية فلا يحل للخيار فيها لان الموصي
الرجوع فيها مادام حيا ولموصى له القبول وعدمه أفاده ط ومثله العارية والوديعة (قوله يحتمل الفسخ)
أخرج ما لا يحتمل ككساح وطلاق وصلح عن قود واستشكل في جامع الفصولين النكاح بفسخه بالردة ومالك
أحدهما الآخر فانه فسخ بعد التمام أما فسخه بعدم الكفاءة والعتق والبلوغ فهو قبل التمام قلت قد يجاب
بأن المراد بما يحتمل الفسخ ما يحتمل بتراضي المتعاقدين قصد افسخ النكاح بالردة والمالك ثبت تبعا (قوله
كزارة ومعاملة) اى مسافة وهذا ذكرهما في البحر بحثا فقال وينبغي صحته في المزارة والمعاملة لانهما
اجارة مع انه جزم بذلك في الاشباه قال الحموى يحتمل انه نظير بالمقول بعد ذلك فان تصنف البحر سابق (قوله
واجارة) فلو فسخ في اليوم الثالث هل يجب عليه أجر يومين أفتى صط انه لا يجب لانه لم يتمكن من الانتفاع
بحكم اختيار لانه لو انتفع يبطل خياره جامع الفصولين (قوله وقصة) لانها بيع من وجه (قوله وصلح عن
مال) احترز به عن صلح عن قود لانه لا يحتمل الفسخ كما مر (قوله ورهن) كان ينبغي تقديمه على الخلع أو تأخير
عن العتق لان قول المتن على مال راجع للخلع أيضا ولا يصح رجوعه للرهن كما لا يخفى وكان ينبغي أن يذكر الطلاق
على مال أيضا لانه معاوضة من جانب المرأة كالتخلع وكأن العتق على مال معاوضة من جانب العبد ادح
(قوله لزوجة وراهن وقت) لان العقد في جانبهم لازم يحتمل الفسخ بخلاف الزوج والسيد فان العقد من
جانبهما وان كان لازما لكنه لا يحتمل الفسخ لانه عين وبخلاف المهر فان العقد من جانبه غير لازم أصلا
وحينئذ فيجب ذكرهم في المقابل ادح أى فيما لا يصح فيه الخيار ويمكن أن يقال ان الخلع والعتق على
مال داخلا في قوله لا تبيح تأمل وقوله لازم يحتمل الفسخ أى قبل تمامه بالقبول أما بعد القبول من
الزوجة والراهن والفقن فلا يحتمل (قوله ككفالة) اى بنفس او مال وشرط الخيار للمكفول له أو لكفيل
بجر وقد من أن الخيار في الكفالة والحوالة يصح اكثر من ثلاثة ايام (قوله وحوالة) اذا شرط للمعتال
او المحال عليه لانه يشترط رضا ط (قوله وبراء) بأن قال ابراءك على أى بالخيار ذكره نفي الاسلام
من بحث الهزل بجر قال ط لكن نقل الشريف الحموى عن العمادية لو أبراء من الدين على انه بالخيار
فان الخيار باطل ولعل في المسألة خلافا ادح قات وبالثاني جزم الشارح في اول كتاب الهبة وعزاه الى الخلاصة
(قوله ووقف) فيه انه لا يحتمل الفسخ تأمل (قوله عند الثاني) لانه عنده لازم وعند محمد وان كان كذلك
لكنه اشترط أن لا يكون فيه خيار شرط ولو معلوما وقت من في الوقف أن الخلاف في غير المسجد فلو فسخ صح
الوقف وبطل الخيار (قوله فبى ستة عشر) اى مع البيع (قوله لا فى نكاح الخ) لانها لا يحتمل الفسخ
(قوله وطلاق) اى بلا مال للمعرفة وينبغي أن يكون الخلع بلا مال مثله ادح (قوله واقرار الخ) عبارته
مع المتن في كتاب الاقرار اقرب شئ على انه بالخيار ثلاثة ايام لزمه بلا خيار لان الاقرار اخبار فلا يقبل الخيار وان

ووكالة ووصية نهر فيبى تسعة
وقد كنت غيرت ما نظمت في
النهر فقلت
بأق خيار الشرط في الاجارة
والبيع والابراء والكفالة
والرهن والعق وترك الشفعة
والصلح والخلع كذا والقسم
والوقف والحالة الاقالة
للاصرف والاقرار والوكالة
ولا النكاح والطلاق واللم
نذروايمان فهذا بيعتم
(فان اشترى) شخص شياً (على
انه) أى المشتري (ان لم ينقد
ثمنه الى ثلاثة ايام فلا بيع
صح) استحسانا خلافا لفر
فلو لم ينقد في الثلاث فسد
تنفذ عقبه بعد هالو في يده
فليحفظ (و) ان اشترى كذلك
(الى أربعة) ايام (لا) يصح
خلافا للمجد (فان تنقد في الثلاثة
جاز) اتفاقا لان خيار النقد
ملحق بخيار الشرط فلو ترك
التفريع لكان اولي (ولا يخرج
مبيع عن ملك البائع مع
خياره) فقط اتفاقا (فيهلك على
المشتري بقيته) أى يده ليع
المثل

مطلبه
خيار النقد

صدقه المنزلة في الخيار الا اذا اقتر بعد بيع وقع بالخيار له فيصح باعتباره عند اذ صدقه ابرهن الخ (قوله
ووكالة ووصية) فلا خيار فيه ما لعدم لزوم من الطرفين ولزوم الوكالة في بعض الصور نادراً فاده ط وعذان
زادهما في النهر بحثنا أخذاً مما ترفى قوله في لازم (قوله فيبى تسعة) يناد عاشر وهو الهبة لما سذكه
المصنف في بابها من أن من حكمها عدم صحة خيار الشرط فيها الخ (قوله وقد كنت غيرت ما نظمت في النهر)
فان نظمت النهر كان هكذا والصلح والخلع مع الحوالة * والوقف والقسم والاقالة
وليس في هذا التغيير كبير فائدة مع انها لم يستوفيا الاقسام كما قاله ح اى لانها اسقطا من القسم الاول
المزارة والمعاملة والكتابة ومن الثاني الوصية لكن الظاهر أن اسقاط الكتابة ذهول وأما ما عداها فلكونه
بحثاً كما علمته مما مر قلت وقد كنت نظمت جميع مسائل القسيتين مشيراً الى البحث منها مع زيادة الهبة في القسم
الثاني فقلت

يصح خيار الشرط في ترك شفعة * وبيع وبراء ووقف كفاله
وفي قسمه خلع وعق اقالة * وصلح عن الاموال ثم الحوالة
مكانة رهن كذلك اجارة * وزيد مساقاة مزارة له
وما منح في نذر نكاح أليسة * وفي سلم صرف طلاق وكالة
وأقرار ايهاب وزيد وصية * كما مر بحثنا فاعتنم ذى المقالة

(قوله والخلع) بالرفع خبره كذا ولا يصح جعل كذا اخباراً عن القسمة لانه محروك بالعطف على ما قبله نعم يصح جعله
متعلقاً بمحذوف حالاً من الخلع (قوله على انه اى المشتري الخ) وكذا لو تنقد المشتري الثمن على أن البائع
ان رد الثمن الى ثلاثة فلا بيع بينهما صح أيضاً والخيار في مسألة المتن لا يشتري لانه المتضمن من امضاء البيع
وعده وفي الثانية للبائع حتى لو أعتقه صح ولو أعتقه المشتري لا يصح نهر (تنبيه) ذكر في الجرح هنا بيع
الوفاء تعال الخانة فائلاً لانه من أفراد مسألة خيار النقد أيضاً وذكر فيه ثمانية أقوال وذكره الشارح آخر
البوع قبيل كتاب الكفالة وسيأتى الكلام عليه هناك ان شاء الله تعالى (قوله فلو لم ينقد في الثلاث فسد)
هذا الزبقي المبيع على حاله قال في النهر ثم لو باعه المشتري ولم ينقد الثمن في الثلاث جاز البيع وكان عليه الثمن
وكذا لو قتلها في الثلاث أومات أو قتلها أجنبى خطأ وغرم القيمة ولو وطئها وهى بكر أو ثيب أو جنى عليها
أو حدث بها عيب لا يفعل أحد ثم مضت الايام ولم ينقد خير البائع ان شاء أخذها مع النقصان ولا شئ له من الثمن
وان شاء تركها وأخذ الثمن كذا في الخانة اه (قوله فنقد عقته الخ) اى وعليه قيمته بجر عن الخانة
وهذا تفرع على قوله فسد قال في النهر واعلم أن ظاهر قوله فلا بيع يفيد أنه ان لم ينقد في الثلاث ينفسخ قال
في الخانة والصحيح انه يفسد ولا ينفسخ حتى لو أعتقه بعد الثلاث فنقد عقته ان كان في يده اه وأما عقته قبل
مضي الثلاث فينفذ بالاولى كالمو باعه كما مر لانه بمعنى خيار الشرط (قوله وان اشترى كذلك) اى على انه
ان لم ينقد الثمن الى أربعة ايام (قوله لا يصح) والخلاف السابق في انه فاسد أو موقوف ثابت هنا نهر عن
الذخيرة (قوله خلافاً للمجد) فانه جوزه الى ما سببه (قوله فلو ترك التفريع) أى في قوله فان اشترى فان الاتفاق
يقضى المغيرة والتفريع يقتضى انه من فروعه قال في الدرر لم يذكره بالقضاء كذا ذكره في الوقاية اشارة الى أنه
ليس من صور خيار الشرط حقيقة ليقترع عليه بل اورده عقيب لانه في حكمه معنى اه قال محشيه خادى
أفندى أقول الواقع في الزبقي كونها من صورته وقد قال صدر الشرع في وجه ادخال الفاء انه فرع مسألة
خيار الشرط لانه انما شرع ليدفع بالفسخ الضرر عن نفسه سواء كان الضرر تأخيراً أداء الثمن أو غيره على أن قوله
لانه في حكمه يصلح أن يكون علته معجزة لدخول الفاء (قوله ولا يخرج مبيع عن ملك البائع مع خياره)
لانه يمنع الحكم وفي قوله عن ملك البائع ايماء الى أن البائع هو المالك فلو كان فضولاً كان اشتراط الخيار له مبطلاً
للبيع لان الخيار له بدون الشرط كما في فروق الكرايسى ولا يرد الوكيل بالبيع اذا باع بشرط الخيار له لانه
كالمالك حكاه نهر (قوله فقط) قسده وان كان الحكم كذلك اذا كان الخيار لهم لان المصنف سذكه
صريحاً والازم التكرار فانهم (قوله فيهلك) بكسر اللام ط (قوله على المشتري بقيته) لان البيع
ينفسخ بالهلاك لانه كان موقوفاً ولا ينفذ بدون بقاء المحل فبقى مقبوضاً سيده على سوم الشراء وفيه القيمة كذا

في الهداية ولا فرق في مسألة المصنف بين حلاكه في مدة الخيار مع بقائه أو بعد ما فسح البائع البيع كما في جامع
 الفصولين وأما إذا حلك في يده بعد المدة فلا فسح فيها فإنه هلك بالثمن لسقوط الخيار ولو ادعى حلاكه في يد المشتري
 ووجوب القيمة وادعى المشتري إياقه من يده فالقول له بيمينه لأن الطاهر حياته ويتم البيع ولو ادعى البائع
 الأباقي والمشتري الموت فالقول للبائع بيمينه كذا في السراج بحر (قوله إذا قبضه باذن البائع) وكذا
 بلاذنه بالأولى ط وأما إذا حلك في يد البائع انفسخ البيع ولا شيء عليهما كما في المطلق عنه وان تعيب في يد
 البائع فهو على خساره لأن ما انتقص بغير فعله لا يكون مضمونا عليه ولكن المشتري يتخير ان شاء أخذه بجميع
 الثمن وان شاء فسح كما في البيع المطلق وإذا كان العيب بفعل البائع انتقص المبيع فيه بقدره لان ما يحدث بفعله
 يكون مضمونا عليه وتسقط به حصته من الثمن بحر عن الزيلعي ويأتي حكم تعيبه في يد المشتري (قوله يوم
 قبضه) ظرف لقيته ح (قوله فإنه بعد بيان الثمن مضمون بالقيمة) أطلقه فشمل بيان الثمن من البائع
 او المساوم وخصة الطرسوسي في انقع الوسائل بالثاني وردة في البحر بأنه خطأ لما في الخاتمة طلب منه ثوبا
 ليشتره فأعطاه ثلاثة أثواب وقال هذا بعشرة وهذا عشرين وهذا ثلاثين فأحلفها فأى ثوب ترضى بعته منكم
 فحمل فهلكت عند المشتري قال الامام ابن الفضل ان هلكت جلة أو متعاقبا ولا يدرى الأول وما بعده ضمن
 ثلث الكل وان عرف الأول لزمه ذلك الثوب والثوبان أمانة وان هلك اثنان ولا يعلم أيهما الأول ضمن نصف
 كل منهما ورد الثالث لانه أمانة وان نقص الثالث ثلثه أو رבעه لا يضمن النقصان وان هلك واحد فقط لزمه
 ثمنه ويرد الثوبين اه ملخصا قال في البحر فهذا صريح في أن بيان الثمن من جهة البائع يكفي للضمان اه
 وأجاب العلامة المقدسي بأن مراد الطرسوسي انه لا بد من تسمية الثمن من الجانبين حقيقة أو حكما أما
 الأول فقطاهر وأما الثاني فبان يسمى أحدهما ويصدر من الآخر ما يدل على الرضى به ثم قال ومن نظر عبارة
 الطرسوسي وجد هاتين جملتين هما ذلك أن المساوم انما يلزمه الضمان إذا رضى بأخذه
 بالثمن المسمى على وجه الشراء فإذا مسمى الثمن البائع وسلم المساوم الثوب على وجه الشراء يكون راضيا بذلك كما
 انه إذا مسمى هو الثمن وسلم البائع يكون راضيا بذلك فكان التسمية صدرت منهما معا بخلاف ما إذا أخذ على
 وجه الطر لانه لا يكون ذلك رضى بالشراء بالثمن المسمى قال في القنية سم عن أبي حنيفة قال له هذا الثوب
 لك بعشرة دراهم فقال هاته حتى أنظر فيه أو قال حتى أريه غيري فأخذه على هذا وضاع لا شيء عليه ولو قال هاته
 فان رضى به أخذه فضاع فهو على ذلك الثمن اه قلت في هذا وجدت التسمية من البائع فقط لكن لما قبضه
 المساوم على وجه الشراء في الصورة الأخيرة صار راضيا بتسمية البائع فكانها وجدت منهما أما في الصورة
 الأولى والثانية فلم يوجد القبض على وجه الشراء بل على وجه النظر منه أو من غيره فكان أمانة عنده فلم يضمنه
 ثم قال في القنية ط أخذ منه ثوبا وقال ان رضى به اشتريته فضاع فلا شيء عليه وان قال ان رضى به أخذته
 بعشرة فعليه قيمته ولو قال صاحب الثوب هو بعشرة فقال المساوم هاته حتى أنظر اليه وقبضه على ذلك وضاع
 لا يلزمه شيء اه قلت ووجهه انه في الأولى لم يذ كر الثمن من احد الطرفين فلم يصح كونه مقبوضا على وجه
 الشراء وان صرح المساوم بالشراء وفي الثاني لما صرح بالثمن على وجه الشراء صار مضمونا وفي الثالث وان
 صرح البائع بالثمن لكن المساوم قبضه على وجه النظر لاعلى وجه الشراء فلم يكن مضمونا وبهذا ظهر الفرق
 بين المقبوض على سوم الشراء والمقبوض على سوم النظر فانهم وانغم تحقيق هذا المحل (قوله مضمون بالقيمة)
 أى إذا حلك أما إذا استهلكه مضمون بالثمن كما حققه الطرسوسي وان رد في البحر بأنه غير صحيح لما في الخاتمة
 إذا أخذ ثوبا على وجه المساومة بعد بيان الثمن فهلك في يده كان عليه قيمته وكذا لو استهلكه وارث المشتري بعد
 موت المشتري اه قال والوارث كالمورث فقد أجاب في النظر بقوله لان سلم انه غير صحيح إذا الطرسوسي لم يذ كر
 نفقها بل نفلا عن المشايخ صرح به في المتقى وعلة في المحيط بأنه صار راضيا بالمبيع جلا فله على الصلاح
 والساد وعزاه في الخزانة أيضا الى المتقى غير أنه قال في القياس يجب القيمة اه كلام النهر قلت وما نقله
 في البحر عن الخاتمة لادلالة فيه على ما يدعيه بل فيه ما ينافيه لان قوله وكذا لو استهلكه وارث المشتري يفيد
 أنه لو استهلكه المشتري نفسه كان الواجب الثمن لا القيمة ووجهه أيضا ظاهر لما علمته من تعليل المحيط والفرق
 بينه وبين استهلاك الوارث أن العاقد هو المشتري فإذا استهلكه كان راضيا بما مضى عقد الشراء بالثمن المذكور

مطلب
 في المقبوض على سوم الشراء

(إذا قبضه باذن البائع) يوم
 قبضه كماقبوض على سوم
 الشراء فإنه بعد بيان الثمن
 مضمون بالقيمة

بالباعة ما بلغت نهر ولو شرط
المشتري عدم ضمانه بزازية
ولو في يد الوكيل ضمنه من
ماله بلا رجوع الا بامر به بالسوم
خائفة أتماعا على سوم النظر
فغير مضمون مطلقا وعلى
سوم الرهن بالاقل من قيمته
ومن الدين وعلى سوم القرض
بقرض ساومه به وعلى سوم
النكاح لامة بقيمتها نهر
(ويخرج عن ملكه) أي البائع
(مع خيار المشتري) فقط
(فهناك بيده بالثمن
مطلب

المقبوض على سوم النظر

قوله والدين معطوف على قوله
قيمه أي ينظر الى قيمته والدين
فيضمن بالاقل منهما اه من

بخلاف ما اذا استملكه وارثه لان الوارث غير العاقد بل العقد انفسخ بموته بقي امانة في يد الوارث فلم يضمنه القيمة
دون الثمن فتقوله في البحر والوارث كما مورث غيره سلم ثم رأيت الطرسوسي نقل عن المتقي ما يفيد ذلك وهو قوله
ولو قال البائع رجعت عما قلت أو مات احدهما قبل أن يقول المشتري رضيت انتقض جهة البيع فان
استملكه المشتري بعد ذلك فعليه قيمته كافي حقيقة البيع لو انتقض ببق المبيع في يده مضمونا فكذا هنا اه
فهذا اندر مع بانفساخ العقد بموته فكيف يلزم الوارث الثمن باستملاكه فافهم واغتم (قوله بالباعة ما بلغت)
رد على الطرسوسي حيث قال وظاهر كلام الاصحاب انها تجب بالباعة ما بلغت ولكن ينبغي أن يقال لا يزداد بها على
المسمى كافي الاجارة الفاسدة قال في التهروفيه نظربل ينبغي أن تجب بالباعة ما بلغت وقد مر حوايل ذلك في البيع
الفساد فكذا هنا اه (قوله ولو شرط المشتري) أي مرید الشراء وهو المساوم (قوله ولو في يد الوكيل
الخ) قال في البحر عن الخائفة الوكيل بالشراء اذا أخذ الثوب على سوم الشراء فأراد الموكل فلم يرض به وردّه
عليه فهناك عند الوكيل قال الامام ابن الفضل ضمن الوكيل قيمته ولا يرجع بها على الموكل الا أن يأمره بالاخذ
على سوم الشراء فحينئذ اذا ضمن الوكيل رجوع على الموكل اه (قوله أتماعا على سوم النظر) بأن يقول هاته
حتى أنظر اليه أو حتى أريه غيره ولا يقول فان رضيت أخذه وقوله مطلقا أي سواء ذكر الثمن أو لا اه ح عن
النهر ولا ينبغي أن عدم ضمانه اذا هلك أتمال الواسطة له القابض فانه يضمن قيمته وقد منا وجه الفرق بينه وبين
المقبوض على سوم الشراء وفي حكمه المقبوض على سوم الشراء اذا لم يبين الثمن أو مات احد العاقدين قبل
الرضى او رجع عما قال كما تقدمناه أنفا عن المتقي وقد منا أول المسألة ما لو قبض ثلاثة أبواب ومضى عن كل
واحد بعينه لمشتري احدها فهناك واحد منها فانه يضمنه دون الآخرين وقد تقدم تفصيله وهل هذا خاص بما
اذا كانت ثلاثة لتكون مما فيه خيار التعين الآتي بيانه أو أعم وانظرا للثاني اذ لو كانت أكثر فلا شك أن واحدا
منها مقبوض على سوم الشراء وان كان فاسدا والباقي على سوم النظر فهو أمانة بخلاف الاول فتأمل (قوله
وعلى سوم الرهن بالاقل من قيمته ومن الدين) أي اذا سمى تدرا الدين فلا ينافي ما سذكره المصنف في كتاب الرهن
من قوله المقبوض على سوم الرهن اذا لم يبين المقدار ليس بمضمون على الاصح اه وفي البزازية الرهن بالدين
الموعود مقبوض على سوم الرهن مضمون بالموعد بان وعده أن يقرضه ألفا فاعطاه رهننا وهلاك قبل الاقراض
يعطيه الالف الموعود جبراً فان هلك هذا في يد المرتن أو العدل ينظر الى قيمته يوم القبض والدين وعن الثاني
أقرضني وخذ هذا ولم يسم القرض فأخذ الرهن ولم يقرضه حتى ضاع يلزمه قيمة الرهن اه وما عن الثاني مقابل
الاصح المذكور (قوله وعلى سوم القرض الخ) في البحر عن جامع الفصولين وما قبض على سوم القرض
مضمون بما ساوم كقبوض على حقيقته بمنزلة مقبوض على سوم البيع الا أن في البيع يضمن القيمة وهناك
الرهن بما ساومه من القرض اه وقوله يملك الرهن بما ساومه من القرض اي اذا كانت قيمته مثل الرهن
لا اقل فلا ينافي ما تقدم من انه يضمن بالاقل وبه ظهر أن ما في قوله وما قبض ذكره موصوفة بمعنى الرهن فتكون
هذه عين المسألة التي قبلها كما يعلم بمقتضاه عن البزازية في تصوير المسألة السابقة فافهم (قوله وعلى سوم
النكاح الخ) يعني لو قبض أمة غيره ليتزوجها باذن مولاها فاهلكت في يده ضمن قيمتها جامع الفصولين قال
محسبه الخير الرمي أقول تقدم أن ما بعث مهر ابعدا الخطبة وهو قائم أو هالك يسترد فهو صريح أيضا في أن
ما قبض على سوم النكاح من المهر مضمون ولو لم يسم المهر اه (تنبيه) ظاهرا كلامهم وجوب قيمة الامة
ولو لم يكن المهر مسمى ويحتاج الى وجه الفرق بينه وبين المقبوض على سوم الشراء أو سوم الرهن فانه لا يضمن
الا بعد بيان الثمن أو بيان القرض وقد أطال الكلام فيه السيد الجوى في حاشية الاشباه من النكاح ولم يأت
بطائل (قوله ويخرج عن ملكه أي البائع) فلو أعتقه لم يصح عتقه ولو كان حلف ان يعتقه فهو حر لم يعتق
نحو وجهه عن ملكه بحر (قوله مع خيار المشتري فقط) مثل ما اذا كان الخيار لهما وأسقط البائع خياره بأن
أجاز البيع كافي البحر قال ح ومثله ما اذا جعل المشتري الخيار لاجنبى (قوله فهناك بيده بالثمن) لان
الهلاك لا يعبرى عن دقمة عيب يمنع الرد فهناك وقد انبزم البيع فيلزم الثمن بخلاف ما اذا كان الخيار للبائع
لان تعيبه في هذه الحالة لا يمنع الرد فهناك والعقد موقوف فيبطل نهر واذا بطل العقد يضمن القيمة والفرق
بين الثمن والقيمة أن الثمن ما تراضى عليه المتعاقدان سواء زاد على القيمة أو نقص والقيمة ما قوم به الشيء بمنزلة

مطلب

في الفرق بين القيمة والثمن

(قوله ولا يخرج شيء منهما الخ) فان تصرف البائع جاز وكان فسخا وكذا ان تصرف المشتري في الثمن ان كان عينا وتصرف كل منهما فيما اشتراه باطل وأيهما ملك قبل التسليم بطل البيع فان ذلك بعده بطل أيضا ولزم قيمته من (قوله عن مالكة) لاحتاجة اليه ط (قوله وأيهما أجاز بطل خياره فقط) أي وصار العقد باتا من جانبيه والاخر على خياره وان لم يوجد منهما اجازة ولا فسخ حتى مضت المدة لزم البيع ولو أجاز أحدهما وفسخ الاخر بطل البيع بينهما سواء سبق الفسخ أو الاجازة أو كانا معا ولا عبرة للاجازة بكل حال اه من (قوله) انه اذا أجاز أحدهما فالآخر على خياره فان أجازا باضام العقد وان فسخ بطل وان سكتا حتى مضت المدة لزم العقد (قوله وهذا الخلاف) أي المذكور بين الامام وصاحبيه في مسألة خيار المشتري وهو أن البيع لا يدخل في ملك المشتري عنده ويدخل عندهما والفقهاء في المسائل الآتية على قوله (قوله بقي النكاح) لانه لم يملكها عنده واذا سقط الخيار بطل أي النكاح لتنافي أي بين ثبوت المتعة بملك اليمين وبالعقد وعندهما انفسخ النكاح لدخولها في ملك الزوج فاذا فسخ المشتري البيع رجعت الى مولاها بطلان نكاح عليها عندهما وعنده تستقر زوجته كافي الفسخ قال في الجرو على هذا لو اشترى زوجته فاسدا وقبضها يفسد النكاح ثم اذا فسخ البيع للفساد لا يرتفع فساد النكاح (قوله لا يعتبر استبراء) أي عنده وعندهما يعتبر ولوردت بحكم الخيار الى البائع لا يجب الاستبراء عنده وعندهما يجب اذا ردت بعد القبض بجر وهي المسألة الآتية في رمن الفاء (قوله فلا يعتق محرمة) أي اذا اشترى قريبه المحرم لا يعتق عليه في مدة الخيار عنده حتى تنقضي المدة ولم يفسخ وعندهما يعتق لانه ملكه (قوله فله ردّها) لانه حيث لم يملكها عنده كان وطؤها لها في مدة الخيار بالنكاح لابلغ اليمين فلا يمنع الرد لانه لم يكن دليل الرضى بالبيع بخلاف وطء غير منكوحه كاسبا أي وعندهما يمنع لان الوطء حصل في الملك وقد بطل النكاح فكان دليل الرضى (قوله الا اذا انقضها) أي الوطء ولو تبين فتمنع الرد نهر وفتح ومقتضاه أن دواحي الوطء ليست كالوطء لعدم التقبض بها فلا يجري فيها الخلاف المذكور بخلافها في غير المنكوحه فان دواحيه مثله فتكون دليل الرضى بالبيع فتتمنع الرد اتفاقا كاسبا أي وعلى هذا فيشكل ما في شرح من لا مسكين من أنه يمنع الرد عند الامام لو قبلها أو مسها أو مسته بشهوة وكذا لو وطئها غير الزوج في يده اه ووجه الاختلاف ظاهر لان وطء غيره موجب للعقرو زيادة منفصلة متولدة من المبيع بعد القبض فتتمنع الرد كما ترى ويأتي (تنبيه) قال في الجرو لم أر حكم حل وطء المبيعة بخيارا أما اذا كان الخيار للبائع فينبغي حله لالمشتري وان كان للمشتري ينبغي أن لا يحل لهما ونقله في المعراج عن الشافعي اه ولا ينبغي أن هذا في غير منكوحه ثم اعلم أن هذه المسألة غير مكررة مع الاولى المرموز لها بالالف وان كان موضوعهما شراء الامه المنكوحه لان المقصود من الاولى أن شراءها لا يبطل نكاحها ومن هذه أن وطء زوجها لا يمنع من ردّها كما نبه عليه ط وهو ظاهر (قوله من الوديعة عندهما الخ) أي اذا قبض المشتري المبيع باذن البائع ثم اودعه عند البائع فهلك في يده في تلك المدة هلك من مال البائع عنده لارتفاع القبض بالرد لعدم الملك وعندهما من مال المشتري لحدة الايداع باعتبار قيام الملك وتما في الجبر (قوله لعدم الملك) علّة للعلّة (قوله لو ولدت) أي بالنكاح بجر (قوله لم تصر أم ولد) أي لالمشتري لعدم الملك خلافا لهما بجر (قوله لزم العقد الخ) أي اتفاقا وتصر أم ولد للمشتري اذا ادّعا بجر عن ابن كمال لان تعيب المبيع في مدة الخيار بعد قبضه له سطل خياره (قوله اذا ولدت الخ) أي في يد المشتري فيوافق ما قبله ط (قوله ولم تنقضها الولادة) مقتضاه أن الولادة قد لا تكون نقصانا وهو خلاف الاطلاق السابق ويؤيد السابق ما في البرازية اشتراها وقبضها ثم ظهر ولادتها عند البائع لا من البائع وهو لا يعلم في رواية المضاربة عيب مطلقا لان التكسر الحاصل بالولادة لا يزول أبدا وعليه الفتوى وفي رواية أن نقصتها الولادة عيب وفي اليه أم ليست بعيب الا أن توجب نقصانا وعليه الفتوى اه وسيد كرا الشارح في خيار العيب عن البرازية خلاف ما نقلناه عنها وهو تحريف كما سنوضحه هناك (قوله فهو البائع بعد الفسخ) لانه عنده لم يحدث على ملك المشتري وعندهما للمشتري لحدوثه على ملكه بجر قال ط وأما اذا لم يفسخ فالزائد تبع للمبيع كاسلف (قوله فلا استبراء على البائع) لانه انما يجب بتجديد الملك ولم يوجد حيث لم تدخل في ملك غيره فكانه لم يزل ملك البائع ابن كمال (قوله لكن عبارة ابن الكمال وأسلم المشتري) وكذا في الفتح وغيره فيكون هو المراد من لفظ أحدهما في

(ولا يخرج شيء منهما) أي من مبيع ونحو من ملك بائع ومشتري عن مالكة اتفاقا (اذا كان الخيار لهما) وأيهما فسخ في المدة انفسخ البيع وأيهما أجاز بطل خياره فقط (و) هذا الخلاف (نظره رغبة في) عشر مسائل جمعها العيني في قوله (اسحق عزك نفم) (الف) من الامه لو اشترى خيارا وهي زوجته بقي النكاح (والسين) من الاستبراء فخصها في المدة لا يعتبر استبراء (والحاء) من المحرم فلا يعتق محرمة (والقاف) من القربان لمنكوحته المشتراة فله ردّها الا اذا انقضها به (والعين) من الوديعة عندهما فملك على البائع لارتفاع القبض بالرد لعدم الملك (والزاي) من الزوجة المشتراة ولولدت في المدة في يد البائع لم تصر أم ولد ولو في يد المشتري لزم العقد لان الولادة عيب درر وابن كمال وفي الجبر عن الخائنة اذا ولدت بطل خياره وان كان الولاد مسما ولم تنقضها الولادة لا يبطل خياره وأقره المصنف (والكاف) من الكسب للعبد في المدة فهو للبائع بعد الفسخ (والفاء) من الفسخ البائع (والحاء) من الجبر فلو شرى اذمي من مثله بالخيار فأسلم أحدهما فهو للبائع عيني وتبعه المصنف لكن عبارة ابن الكمال وأسلم المشتري

عبارة العيني - لأنه لو أسلم البائع لا تظهر فيه ثمة الاختلاف لبقاء الخيار اجماعاً كما في الزيلعي حيث قال لو اشترى ذمتي من ذي - فخر على أنه أي المشتري بالخيار ثم أسلم المشتري في مدة الخيار بطل الخيار عندهما لأنه ملكها فلا يملك تلكها بالرد وهو مسلم وعنده يطل البيع لأنه لم يملكها فلا يملكها بأعطاء الخيار وهو مسلم ولو أسلم البائع والخيار للمشتري بقي على خياره بالاجماع ولوردها المشتري عادت إلى ملك البائع لأن العقد من جانب البائع بات - فإن أجزأه صار له وإن فسخ صار الخيار للبائع والمسلم من أجل أن يملك الخيار حكماً كما في الارث ولو كان الخيار للبائع فأسلم هو بطل البيع لأن المبيع لم يخرج عن ملكه والمسلم لا يقدر أن يملك الخيار ولو أسلم المشتري لا يخل العقد والبائع على خياره لأن العقد من جهة المشتري بات - فإن أجزأ العقد صار له لأن المسلم من أجل أن يملك الخيار حكماً وإن فسخه كان للبائع وهذا كله فيما إذا أسلم أحدهما بعد القبض والخيار لأحدهما فلو قبل القبض بطل البيع في الصور كلها سواء كان البيع باتاً وبخيار لأحدهما أو إياه ما لأن القبض شبه بالعقد من حيث أنه يفيد ملك التصرف فلا يملكه بعد الإسلام اهـ ملخصاً (قوله من المأذون الخ) أي إذا اشترى عبد مأذون شيئاً بالخيار وأبرأه بآبائه عن غنمه في مدة الخيار بقي خياره لأنه لم يملكه كان رده في المدة امتناعاً عن التملك والمأذون ولاية ذلك فإنه إذا أوجب له شيء فله ولاية أن لا يقبله درر وعندهما يطل خياره لأنه لما ملكه كان الرذمه تملكها بغير عوض وهو ليس من أهله وهذا يقتضي صحة الإبراء وقد مناه لا يصح عند أبي يوسف قياساً ويصح عند محمد استصحاباً بجر (قوله كذا) أي المذكور من أحكام المسائل العشر (قوله لم يعتق) لأنه عنده لم يملكه فلم يوجد الشرط وعندهما وجد فاعتق لأنه ملكه وأما لو قال إن اشترى بدل قوله إن ملكت فإنه يعتق اتفاقاً لوجود الشرط وهو الشراء فيكون كالمعتق لاعتق بعد فسخ الخيار فتح وبجر (قوله واستدامة السكنى الخ) صورتهما اشترى داراً على أنه بالخيار وهو ساكنها باجارة وأعاره فاستدام سكناها قال خواهر زاده استدامتها الخيار عندهما الملك العين وعنده ليس باختيار فتح ومثله خيار العيب وخيار الشرط في القسحة ولو ابتدأ السكنى بطل خياره وتعممه في البحر (قوله فأحرم) أي وخوف بدء بطل البيع عنده ويرده إلى البائع وعندهما يلزم المشتري ولو كان الخيار للبائع ينتقض بالاجماع ولو كان للمشتري فأحرم المشتري أنه أن يردّه بجر وعبارة الفتح ولو كان للمشتري فأحرم البائع للمشتري أن يردّه وهي النواص (قوله بعد الفسخ) متعلق بما يتعلق به قوله للبائع أي ثبت للبائع بعد الفسخ لأنها لم تحدث على ملك المشتري وعندهما للمشتري لأنه أحدثت على ملكه كما في الفتح ثم لا يخفى أن الزوائد تم المتصلة والمنفصلة متولدة أو غيرها وليس بصحيح هنا ما قدمناه عن التنازع من أن حدوثهما عند المشتري يمنع الفسخ بالخيار إلا إذا كانت منفصلة غير متولدة كالكسب فهذه متأتية فيها إجراء الخلاف لا مكان الفسخ فيها ما في بقية الصور الثلاث فلا بل هي للمشتري قطعاً لحدوثها على ملكه حيث استنعى بها الفسخ ولم يسهل البيع ثم رأيت في جامع الفصولين ذكر مسائل الزائدة كما قدمنا من امتناع الفسخ في الكل إلا في صورة المنفصلة الغير المتولدة وأن الخلاف فيها فقط وحينئذ فإطلاق الزوائد هنا ليس بما ينبغي بل المراد به الصورة المذكورة وهي مسألة الكسب التي رخص لها بالكاف فكان على الشارح إسقاط هذه لتركها عن إجماعها خلاف المراد كما ظن من قال إن الزوائد تم المتصلة والمنفصلة فيستغنى بها عن الكاف المشار بها إلى الكسب اهـ فافهم (قوله قدس) أي البيع عنده ليعجزه عن تملكه بأسقاط خياره ويتم عندهما ليعجزه عن رده بفسخه فتح (قوله خلافاً لهما) راجع للمسائل الخمس المزيدة فافهم (قوله ويضم الرمن للرمن) كذا في بعض النسخ أي يضم الرمن المزيد بلفظ تصدّر الرمن السابق وفي بعض النسخ ويضم الرمن للرمن بجزء الأول باللام والثاني بالاضافة وهذه النسخة ألفت وعليها في يضم ضمير يعود للرمن المزيد ويكون المراد بالرمن المجزوء باللام الرمن السابق عن العيني وبالرمن المجزوء بالاضافة شرح الكنتز للعيني فإن اسمه الرمن وفي ط فيصير المعنى استحق عزله أي المحقة بتواضعك وعظم الله تعالى في قلبك فاستل أمره ونهيه وعظم الناس بانزالهم منزلتهم تصدراً أي مقدماً ومقترراً عند الله تعالى وعند الناس (قوله ولم أره لأحد) أي لم ير الرمن بتصدّر والافعال مسائل في المنع والجر ط (قوله أجاز من له الخيار) أي أجاز بالقول أو بالفعل كالاتفاق والوطء ونحوهما كما يأتي وفي جامع النصولين إذا قال أجزت شراء أو وثقت أخذه أو وضيت أخذه بطل خياره ولو قال هو يت أخذه أو أوجب

(والميم) من المأذون لو أبرأه النافع من الثمن صح استصحاباً وبقي خياره لأنه يلى عدم التناك كل ذلك عنده خلافاً لهما قلت وزيد على ذلك مسائل منها (التاء) للتعليق كان ملكه فيه حر فشره بخيار لم يعتق (والتاء) واستدامة السكنى باجارة أو أعاره ليس باختيار (والصاد) وصيد شره بخيار فأحرم بطل البيع (والدال) والزوائد الحادثة في المدة بعد الفسخ للبائع (الراء) والعصير في بيع مسالمين لو تنحصر في المدة فسد خلافاً لهما فينبغي أن يرخص لهما لفظ تصدّر ويضم الرمن للرمن ولم أره لأحد فليحفظ (أجاز من له الخيار) ولو أجزأه

أو أردت أو أعجبت أو وافقت لا يطل لو اختار الرد أو القبول بقلبه فهو باطل لتعلق الأحكام بانطباعه لا بالباطن
 (قوله ولو مع جهل صاحبه) أي العاقد معه أما لو كان المشتري قد فسخ أحدهما بغيبه الآخر لم يجز كما في جامع
 الفصولين (قوله لهما) أي لكل من المتعاقدين (قوله فليس للاسترجاع) أي إذا قبل الأول
 أبجازه يدل عليه ما في جامع الفصولين بانه بخياره ففسخه في المدة ففسخ فان قال بعده أجزت وقبل المشتري
 جاز استحساناً ولو كان الخيار للمشتري فأجاز ثم فسخ وقبل البائع جاز وينسخ اهـ فيكون الأول مع الآخر
 كما سيذكره الشارح والثاني اقالة (قوله لأن المفسوخ لا تلحقه الاجازة) فيه اشكال سيذكره الشارح
 مع جوابه (قوله لا يصح الا اذا علم الآخر) هذا عندهما وقال أبو يوسف يصح وهو قول الامعة الثلاثة
 قال الكرخي وخيار الرؤية على هذا الخلاف وفي العيب لا يصح فسخه بدون علمه اجماعاً ولو أبجاز البيع بعد
 فسخه قبل أن يعلم المشتري جاز وبطل فسخه ذكره الاستيعابي يعني عندهما وفيه يظهر أثر الخلاف وفيما اذا
 بانه بشرط انه اذا غاب فسخ فسد البيع عندهما خلافاً لأبي يوسف ورجح قوله في الفتح نهر (قوله فلو لم يعلم)
 أي في مدة الخيار سواء علم بعدها أو لم يعلم أصلاً (قوله أن يستوثق بكفيل) الذي في العيني أن يأخذ منه
 وكذا يعني اذا بدله الفسخ رده عليه اهـ ومثله في البحر وغيره ح (قوله أرفع الامر للحاكم لينصب الخ)
 في العمادية وهذا الحد قولين وقيل لا ينصب لانه ترك النظر انفسه بعدم أخذ الوكيل فلا يتقرر القناني اليه
 وتعامه في النهر (قوله لخصته بالفعل بلا علمه) مثال الفسخ بالفعل أن يتصرف البائع في مدة الخيار تصرف
 الملاك كما اذا أعتق المبيع أو باعه أو كان جارية فوطئها أو قبلها أو أن يكون الثمن عيناً فتصرف فيه المشتري
 تصرف الملاك فيما اذا كان الخيار للمشتري صرح به الاكل في العناية وغيره من المشايخ مخ والمراد بقوله
 أن يتصرف البائع الخ أن يكون الخيار له ويتصرف كذلك فيكون فسخاً حاكماً لانه دليل استبقاء المبيع على
 ملكه وأما لو كان الخيار للمشتري وفعل ما ذكرناه يتم البيع كما يأتي (قوله كما أفاده الخ) أي افاد الفعل
 الذي يصح به الفسخ يعني أن امثلة الفسخ بالفعل تستفاد من قوله المذكور وان لم يكن المذكور من أمثلة
 الفسخ بل من امثلة التمام والاجازة قال في الفتح وجب ماقدماً انه اجازة اذا صدر من المشتري من الافعال
 فهو فسخ اذا صدر من البائع اهـ وقد افاد الشارح ذلك بقوله الاتي ولو فعل البائع ذلك كان فسخاً والمراد
 به الاعتاق وما بعده وحينئذ فليس في كلامه غلط بل هو من رموزه التي تختص على المعترضين فانهم (قوله وتم)
 اعقد الخ) أي تحصل الاجازة بواحد مما ذكره وهو كلام موههم فان في بعضها يكون اجازة سواء كان الخيار
 للبائع أو للمشتري وهو الموت ومضى المدة وفي بعضها اذا كان للمشتري وهو الاعتاق وتوابعه فلو للبائع كان
 فسخاً أفاده في البحر (قوله بموته) أي موت من له الخيار بانه كان أو مشترياً لان موت غيره لا يتم به العقد بل
 الخيار باق لمن شرط له فان أمضى العقد معنى وان فسخه أنفسه كما في الفتح نهر وفي جامع الفصولين لو الخيار
 لهما فمات احدهما لم يلزم البيع من جهته والآخر على خياره وفيه أيضاً وكيل البيع أو الوصي باع بخيار
 أو المالك باع بخيار لغيره فمات الوكيل أو الوصي أو الموكل أو الوصي أو من باع بنفسه أو من شرط له الخيار قال
 محمد بن أبي حنيفة في كل ذلك لان لكل منهم حق في الخيار والجنون كالنفس اهـ وكذا الانعاش وتعامه في النهر
 (قوله ولا يختلف الوارث) لانه ليس الامشيئة وارادة ولا يتصور انتقاله والارث فيما يقبل الانتقال هداية
 (قوله كخيار رؤية) نص على ذلك في الغرر والوفاية والتفانية ومختصرها والمتلى والاصلاح والبحر والنهر وكذا
 في الهداية والفتح من باب خيار الرؤية ولم أر من ذكر فيه خلافاً وعليه خافي فرائض شرح البيرى عن شرح المجمع
 لابن القيم من أن الصحيح أن خيار الرؤية يورث فهو غريب ولعل أصل العبارة لا يورث تأمل (قوله وتغيرير
 ونقد) لم يذكرهما في الدرر بل ذكر المصنف الاول منهما في المخ بختا وذكر الثاني في النهر بختاً أيضاً ووجه ذلك
 أن الحقوق الجزئية لا يورث وكان الوجه لما قوى عند الشارح بجزم به وقد رأيت مسألة التقدي في شرح البيرى
 عن خزانة الاكل نص على انه لو مات قبل نقد الثمن بطل البيع وليس لوارثه نقده وأما مسألة التغير فنقد وقع
 فيها اضطراب فنقل الشارح في آخر باب المراجعة عن المقدسي انه أفتى بمنزل ما يجتبه المصنف هنا ثم ذكر أن المصنف
 ذكر في شرح منظومته الفتية أن خيار التغير يورث كخيار العيب وأن ابن المصنف ايده وسند كران شاء الله
 تعالى ما فيه هنالك من بحث الخيارات الملى أيضاً في حاشية البحر أنه يورث قياساً على خيار فوات الوصف المرغوب

(صح ولو مع جهل صاحبه)
 اجماعاً الا أن يكون الخيار
 لهما وفسخ أحدهما فليس
 للاسترجاع لان المفسوخ
 لا تلحقه الاجازة (فان فسخ)
 بالقول (لا يصح) (الاذا علم)
 الآخر في المدة فلو لم يعلم لم
 العقد والحيلة أن يستوثق
 بكفيل مخافة الغيبة أو يرفع
 الامر للحاكم لينصب من يرد
 عليه عيني قيدنا بالقول
 كما أفاده بقوله (وتم العقد
 بموته) ولا يختلف الوارث
 كخيار رؤية وتغيرير ونقد

فيه كسراء عبد على انه خباز وقال انه به أشبه لانه اشتراه بناء على قول البائع فكان شرطه اقتصاء وصفا مرغوبا فيبان بخلافه وقد اختلف تنقحه الشيخ على المقدسي والشيخ محمد الغزي في هذه المسألة لانهما لم يراها منقولة ومال الشيخ على لما نقلته فقال والذي أميل اليه انه مثل خيار العيب يعني فيورث اه وبه علم ان ما نقله الشارح عن المقدسي مخالف لما نقله عنه الرمي لكن سياقي في المراجعة انه لو ظهر له خيانة في المراجعة له رده ولو حدث المبيع قبل رده أو حدث به ما يمنع من ردّه لزمه جميع الثمن وسقط خياره وعملوه هناك بأنه مجزّد خيار لا يقابله شيء من الثمن كخيار الرؤية والشرط بخلاف خيار العيب لان المستحق فيه جزء فأتى فيسقط ما يتأمله وأخذ منه في البحر هناك أن خيار ظهور الخيانة لا يورث كما سنده هناك ولا يخفى أن التعبير أشبه بظهور الخيانة في المراجعة فكان الحاقه به أولى من الحاقه بالوصف المرغوب لان الوصف المرغوب بمنزلة جزء من المبيع فيقابلة جزء من الثمن حيث كان الوصف مشروطا فاذا فات يسقط ما يقابله كخيار العيب وليس في التعبير شيء من ذلك بل هو مجزّد خيار لا يقابله شيء من الثمن مثل خيار الخيانة في المراجعة وبه لم أن الأراج انه لا يورث كما جزم به الشارح والله سبحانه أعلم (قوله لان الاوصاف لا يورث) هذا التعليل انما يناسب التعبير بان خيار الشرط ونحوه لا يورث كما وقع في الدرر والوقاية والشارح انما عبر بأنه لا يخلفه الوارث لانه أضبط لان ما لا يورث قد يخلفه الوارث فيه كخيار العيب فكان الاولى التعليل بان الاوصاف لا تنقل كما مر عن الهداية أي فان خيار الشرط مجزّد مشيئة وأرادة وذلك وصف لصاحب الخيار فلا يمكن انتقاله الى الوارث لا بطريق الارث ولا بطريق الخلقة ومثله خيار الرؤية والتعريض ولا يخفى أن هذا لا يتأتى في خيار النقل لان نقده الثمن فعل لا وصف وهذا يرجح انه كخيار العيب تأمل (تمت) في شرح البيري عن شرح الجمع لابن الصياء وأجمعوا أن خيار القبول لا يورث وكذا خيار الاجازة في بيع الفضولي اه والمراد بخيار القبول خيار المجلس وهو أن يقبل في مجلس العقد بعد ايجاب الموجب (قوله وفوات الوصف المرغوب فيه) هذا غير موجود في الدرر نعم ذكره في البحر والنهر ووجهه ظاهر لانه في معنى العيب (قوله فيخلفه الوارث فيها الخ) لان المورث استحق المبيع سليما من العيب فكذا الوارث وكذا خيار التعيين ثبت للوارث ابتداء لا اختلاط ملكه بملك غيره لان يورث الخيار هداية وبديل على أن ذلك ليس بطريق الارث ما في الدرر من أن الوارث يثبت له الخيار فيما تعيب في يد البائع بعدم موت المورث وان لم يثبت له وورث اه وفي غاية البيان والدليل على أن هذا الخيار للوارث غير ما كان للمورث أن المشتري كان له أن يختار أحدهما أو يردّهما وليس للوارث أن يردّهما وخيار المشتري كان موقتا وللورثة يثبت غير موقت اه (قوله ومضى المدة) أي مدة الخيار قبل النسخ أي سراء كان الخيار للبائع أو للمشتري لانه لم يثبت الخيار الا فيها فلبقاءه بعدها بحر (قوله وان لم يعلم) أي بتضيها (قوله لمرض أو انغماء) شئ على ما هو التحقيق من أن الانغماء والخجرون لا يسقطان الخيار انما المسقط له مضي المدة من غير اختيار ولذاوافق فيها وفسح جاز بحر (قوله والاعتاق) ولو بشرط وجد في المدة بحر (قوله ولو لبعضه) أي لبعض العبد المبيع قال في النهر وقد أغفلوه هنا (قوله وتوابعه) كالكتابة والتدبير (قوله الا في الملك) أي ملك المباشر للفعل بطريق الاصاله (قوله كاجارة) تمثيل لقوله لا ينفذ الا في الملك قال في البحر وأشار بالاعتاق الى كل تصرف لا يفعل الا في الملك كما اذا باعه أو وهبه وسأله أو رخص أو أجر وان لم يسلم على الاصح أو أبرأه من الثمن أو اشترى به شيا أو ساومه به أو جهم العبد أو سقاه دواء أو حلق رأسه أو سقى زرع الارض أو حصده أو عرض المبيع للبيع أو أسكنه في الدار ولو بلا أجر أو رم منها شيا أو بنى بناء أو طينه أو حده أو حلب البقرة أو شق أو داج الدابة أو رزغها لا لوقص حوافرها أو أخذ من عرفها أو استخدم الخادم مرة أو لبس الثوب مرة أو ركب الدابة مرة وأمر الامتبارضاع ولده لانه استخدام والاستخدام ثانيا اجازة الا اذا كن في نوع آخر اه ملخصا وبقي ما لو زاد المبيع في يد المشتري وقد منّا حكمه عند قوله كعيبه (قوله ونظر الى فرج الخ) تمثيل لقوله ولا يحل الا في الملك وأورد أن مقتضى الضابط تعميم النظر الى كل ما لا يحل قلت وفيه نظر لان الضابط في تصرف لا يحل الخ لا في فعل ومطلق النظر وان كان فعلا لكنه ليس بتصرف الا اذا كن الى الفرع انه اخل فانه تصرف حكما بمنزلة الوطء بدليل ثبوت حرمة المصاهرة به فافهم قال في البحر واعلم أن دواعي الوطء كالوطء فاذا اشترى غير زوجته بالخيار فقبلها بشهوة أو لمساها بها

لان الاوصاف لا يورث وأما خيار العيب والتعيين وفوات الوصف المرغوب فيه فيخلفه الوارث فيها لانه يورث خياره درر فليحفظ (ومضى المدة) وان لم يعلم ارض أو انغماء (والاعتاق) ولو لبعضه (وتوابعه) وكذا كل تصرف لا ينفذ ولا يحل الا في الملك كاجارة ولو بلا تسليم في الاصح وينظر الى فرج داخل

أو نظر إلى فرجها سقط خياره وحدها انتشار آله أو زيادته وقيل بالقلب وإن لم ينتشر فلو بلا شهوة لم يسقط في الكل اهـ وقيل بغير زوجته اذ لو شري زوجته ووطئها لم يسقط خياره لعدم دلالة على الرضى الا اذا نقصها كما قدمه الشارح (قوله بشهوة) فلو بغيرها لم يسقط لأن ذلك يحل في غير المالك في الجلة لأن الطيب والقبالة يحل لهما النظر فتح (قوله والقول لمنكر الشهوة) عبارة الفتح ولو أنكر الشهوة في هذه اى في الدراعى كان القول قوله لأنه ينكر سقوط خياره وكذا اذا فعلت الجارية ذلك سقط خياره في قول أبي حنيفة وقال محمد لا يكون فعلها البتة اجازة للبيع والمباذعة ولو مكرها الخيار وانما يلزم سقوط الخيار في غير المباذعة اذا أقر بشهوتها اهـ وبه علم أنه في المباذعة منها أو منه لا يصدق في عدم الشهوة ولذا قال في البحر لو ادعى عدم الشهوة في التقبيل في الفم لم يقبل أى لأن التقبيل على الفم لا يتخلو عن الشهوة عادة فالمباذعة بالاولى (قوله ومفاده) أى مفاد ما ذكر من الضابط قال في التهر بعد قوله كن اجازة لان هذا الفعل وإن احتج اليه للاختصاص الا انه لا يحل في غير المالك بحال (قوله ولو وجدها ثيبا الخ) أى لو اشترى على أنها بكر فوطئها فوجدها ثيبا بردها هذا العيب اى عيب الثبوة اقوات الوصف المرغوب وهو البكارة أما لو لم يشترطها فلا رد أصلا كما سيأتى في خيار العيب ثم اعلم أن التفصيل بين اللبث وعدمه خلاف ما يفيد الضابط اذ لا شأن أن الوطء لا يحل في غير المالك سواء كانت ثيبا أو بكرا فلا فرق فيه بين اللبث وعدمه وعبارة المهر لا تغرب عليها حيث قال وقد قالوا بأنه لو وجدها ثيبا الخ فان قوله وقد قالوا الاستدراك على ما ذكره من المفاد أى ما قاله من التفصيل خلاف هذا المفاد وما استدل به ذكره في القضية ثم رخص بعده وقال والوطء يمنع الرد وهو المذهب اهـ وبه علم أن مفاد الضابط هو المذهب فلا وجه للاستدراك عليه على أن هذا الضابط انما هو في خيار الشرط وهذه المسألة من مسائل خيار العيب (قوله وسيجيء في باب) أى في باب خيار العيب والذي سيبيء حكاية أذوال في المسألة وقد علمت ما هو المذهب وعليه مثنى المصنف هناك فانهم (قوله ولو فعل البائع ذلك) أى التصرف الذى لا ينفذ أو لا يحل الا فى المالك وكان الخيار له ط (قوله وطلب الشفعة بها) صورته أن يشتري دارا بشرط الخيار له ثم يتبع دار بجوارها فيطلب الشفعة بسبب الدار التي اشترىها سقط خياره فيها وتم البيع (قوله بخلاف خيار رؤية وعيب) فانه اذا اشترى دارا ولم يرها فبيعت دار بجوارها فأخذها بالشفعة فله أن يرد الدار بخيار الرؤية درر وكذا بخيار العيب (قوله من المشتري) متعلق بطلب أو به وبالاتفاق (قوله اذا كان الخيار له) ظاهره انه لو كان للبائع يتي خياره بعد طلب الشفعة لان ملكه باق بخياره بخلاف المشتري لانه لا ملك له مع خياره فطلبه الشفعة دليل التملك لانهم علوا المسألة بأنه لا يكون الا بالملك فكان دليل الاجازة قضي سقط الخيار اهـ فانهم (قوله أو البائع الخ) هو مذكور في غاية البيان عن الجامع الصغير وعبارة اعلم أن احد العاقلين اذا اشترى الخيار لغيرهما كان البيع جائزا بهذا الشرط اهـ وصرح به متلامسكين عن السراجية والكافي وقال ان التقييد بالمشتري اتفاق وتنفذ الجوى عن المفتاح ويأتى قريبا عن البحر (قوله الخيار) أى خيار الشرط لان خيار العيب والرؤية لا يثبت لغير العاقلين بحر عن المعراج (قوله عاقدان أو غيره) تعميم للغير لكن قال ح الاول أن يراد بالغير الاجنبى لأن مسألة ما اذا جعل المشتري الخيار للبائع أو بالعكس قد ذكرت أول الباب في قوله ولا أحدهما وأيضا فيما اذا جعل المشتري الخيار للبائع لا يكون الخيار لهما بل للبائع فقط وفي العكس يكون الخيار للمشتري فقط فكيف يصح قوله فان أجاز أحدهما الخ ولذلك قال في البحر ولو قال المصنف ولو شرط أحد المتعاقدين الخيار لاجنبى صح لكان أولى ليشمل ما اذا كان الشارط البائع أو المشتري ولخرج اشتراط أحدهما للاخر فان قوله لغيره صادق بالبائع وليس بمراد ولذا قال في المعراج والمراد من الغير هنا غير العاقلين ليسأتى فيه خلاف زفر اهـ قلت ومثله في الفتح وبه زال تردد صاحب النهر حيث قال ولم أر ما لو اشترطه المشتري للبائع هل يكون نائبا عنه أيضا محل تردد قد بره اهـ (قوله صح استحسانا) والقياس أن لا يصح وهو قول زفر (قوله ان واقفه الاخر) قديبه لانه محل الصحة على الاطلاق وهو مفاد التفصيل الذى بعده (قوله لعدم المزاحم) لان الاسبق سبق ثبت حكمه قبل المتأخر فلم يعارضه وان كان المتأخر أقوى كالفسخ (قوله ولو كانا معا) بأن خرج الكلامان معا كافي السراج وهذا قد يعسر والظاهر أنه يكفى عدم العلم بالسابق منهما نهر (قوله في الاصح) صححه

بشهوة والقول لمنكر الشهوة فتح ومفاده أنه لو اشترىها بالخيار على أنها بكر فوطئها ليعلم اى بكر أم لا كان اجازة ولو وجدها ثيبا ولم يلبث فله الرد بهذا العيب نهر وسيجيء في باب ولو فعل البائع ذلك كان فسخا (وطلب الشفعة) وان لم يأخذها معراج (بها) أى بدار فيها خيار الشرط بخلاف خيار رؤية وعيب معراج (من المشتري) اذا كان الخيار له لانه دليل الاجازة (ولو شرط المشتري) أو البائع كما يفيد كلام الدرر وبه جزم البهسي (الخيار لغيره) عاقدان كان أو غيره بهنسى (صح) استحسانا وثبت الخيار لهما (فان أجاز أحدهما) من النائب والمستناب (أو نقص صح) ان واقفه الاخر (وان أجاز أحدهما وعكس الاخر) فالاسبق اولى لعدم المزاحم (ولو كانا معا فالفسخ أحق) في الاصح زيلجى

لان المجاز يفسخ والمنسوخ لا يبيحاز واعترض بأنه يجاز لما في المبسوط (لو) تفاد خاتم (تراضياعلى) فسخ الفسخ وعلى (اعادة العقد بينهما جاز) اذ فسخ الفسخ اجازة وأجيب بمنع كونه اجازة بل بيع ابتداء (باع عبيدين على انه بالخيار في أحدهما ان فصل عن كل واحد منهما) (وعين) الذي فيه الخيار (صح) البيع للعلم بالمبيع والثمن (والا) بعين مولا بفصل أو عين فقط أو فصل فقط (لا) يصح لجهة المبيع والثمن أو أحدهما (وكذا لو كان الخيار للمشتري) تنافى أيضا الأنواع الاربع (فرع) وكله يبيع بشرط الخيار فباع بلا شرط لم يجز ولو وكله بالشراء والحالة هذه نفذ على الوكيل والفرق أن الشراء متى لم ينفذ على الأمر ينفذ على المأمور بخلاف البيع فسخ وسيجيء في القضولى والوكالة فليحفظ (وضح خيار التعيين) فى القيمات لافى المثلثات لعدم تفاوتها ولولالبائع فى الاصح كافي لانه قد يثرب قيميا ويقبضه وكيله ولا يعرفه فيبيعه بهذا الشرط فثبت الحاجة اليه نهر

مطلب
فى خيار التعيين

فاضى خان معزيا بالمبسوط وفى رواية ترجح تصرف العاقد لقوته لان النائب يستفيد الزاوية منه وقيل هو قول محمد وما فى الكتاب قول أبى يوسف جبر (قوله والمنسوخ لا يجاز) أى ضار الفسخ أى لكونه لا يتنقض بالاجازة فلذا كان أحق (قوله بل بيع ابتداء) وعليه فتقوله واعادة العقد بمعنى عقده ثانيا بالاجازة والقبول أو بالتعاطى أفاده ط (قوله باع عبيدين الخ) أراد بهما القيميين احترازاً عن قبي أو مثليين اذ فى القبي الواحد اذا شرط الخيار فى نصفه يصح مطلقاً وفى المثامين كذلك لعدم التفاوت جبر عن الزبلى وفى النهر الظاهر أن القيميين ليسا يقيدان لكونهما مثليين أو أحدهما مثليا والاخر قيدا وفضل وعين فالحكم كذلك فيما ينبغى اه قلت هذا لا يرد على ما قبله من كونه قيدا احترازيا اذ المراد الاحتراز عما عدا القيميين ليعتبه مع التفصيل والتعيين وبدونهما ولذا قال يصح مطلقاً لانه فى القيميين لا يصح بدونهما فعمل انه مع التفصيل والتعيين يصح فى القيميين وغيرهما فتدبر نعم ينبغى تقييد المثليين بما اذا كانا من جنس واحد ولو تفاوتا كبر وشعر صارا كالقيمين فى اشتراط التفصيل والتعيين ليقع العلم بالمبيع والثمن تأمل (قوله على انه بالخيار) أى ثلاثة ايام كفى الهداية (قوله ان فصل الخ) كقوله بعثك هذين العبيدين كل واحد بخمس مائة على انى بالخيار فى هذا ثلاثة ايام (قوله والا يعين ولا يفصل) كقوله بعثك هذين بألف على انى بالخيار فى أحدهما (قوله أو عين فقط) أى عين من فيه الخيار فقط أى ولم يفصل الثمن كقوله بعثك هذين بألف على انى بالخيار فى هذا (قوله أو فصل فقط) كقوله بعثك هذين بألف كل واحد بخمس مائة على انى بالخيار (قوله لجهة المبيع والثمن) أى فيما اذ لم يعين ولم يفصل لان الذى فيه الخيار لا ينعقد البيع فيه فى حق الحكم فكانه خارج عن البيع والبيع انما هو فى الاخر وهو مجهول لجهة من فيه الخيار ثم من المبيع مجهول لان الثمن لا ينقسم فى مثله على المبيع بالاجزاء كذا فى الفتح (قوله الأنواع الاربع) أى الصور ط (قوله لم يجز) لانه أمره ببيع لا يزيل الملك بدون رضاه وقد خالف ط (قوله وضح خيار التعيين) أى بأن يقع البيع على واحد لا بعينه بخلاف المسألة السابقة فليست من خيار التعيين لو وقع البيع فيها على العبيدين وأما قول الهداية فتناو من اشترى ثوبين فالمراد أحد ثوبين كانه عليه فى العناية وغيرها وفى الفتح المراد أن يشتري أحد ثوبين او ثلاثة غير معين على أن يأخذ أيهما شاء على انه بالخيار ثلاثة ايام فيما يعينه بعد تعيينه المبيع أما اذا قال بعثك عبدا من هذين بمائة ولم يذ كر قوله على انك بالخيار فى أيهما شئت لا يجوز اتفاقا كقوله بعثك عبدا من عبيدى وان اشترى أحد أربعة لا يجوز اه وقد استفيد من هذه العبارة امور الاول أن خيار التعيين انما يكون البيع فيه على واحد من اثنين او ثلاثة لا بعينه وهو ما قلناه الثانى انه لا يكرن فى واحد من أربعة كما يأتى الثالث أنه لا بد أن يقول بعد قوله بعثك أحد هذين العبيدين على انك بالخيار فى أيهما شئت او على أن تأخذ أيهما شئت ليكون نصا فى خيار التعيين وقال فى البحر لانه لو لم يذ كر هذه الزيادة يكون فاسدا لجهة المبيع فان قبضهما وما تاعنده ضمن نصف قيمة كل واحد منهما وان مات أحدهما قبل الاخر لم يذ كر قيمة الاخر كذا فى المحيط اه الرابع انه لا بد أيضا من ذكر خيار الشرط بأن يقول على انك بالخيار ثلاثة ايام أى اذا عين واحد منهما بمحكم خيار التعيين يكون له فيه خيار الشرط وهذا الرابع فيه خلاف بأتى (قوله لافى المثلثات) أى التى من جنس واحد جبر (قوله ولولالبائع) صورته أن يقول المشتري اشترى منك أحد هذين الثوبين على أن تعطينى أحدهما نهر فله أن يلزم المشتري أيهما شاء الا اذا تعين أحدهما فليس له أن يلزمه المذهب الا برضاء فاذا ألزمه اياه ولم يرض به ليس له أن يلزمه الاخر بعد ذلك ولو ذلك أحدهما فى يده كن له أن يلزمه الباقي وأما اذا كان الخيار للمشتري فالبيع لازم فى أحدهما الا أن يكون معه خيار شرط والمبيع مضمون بالثمن وغيره امانة فاذا هلك أحدهما تعين هو مبيعا والاخر امانة ولو هلكا معا ضمن نصف كل ولو اختلفا فى الهالك أو لاقول للمشتري بينه وبينه البائع أولى ولترعيبا معا فان خيار الجاه ولو متعاقبا تعين الاول مبيعا ولو باعها المشتري ثم اختار أحدهما صح بيعه فيه وتماه فى البحر (قوله لانه قد يثرب الخ) جواب من صاحب البحر عما أورده فى الفتح من أن جواز خيار التعيين للحاجة الى اختيار ما هو الاوفق والارفق فيختص بالمشتري لان المبيع كان مع البائع قبل البيع وهو أدري بما لاء منه اه واعترض الجوى الجواب بأن ما ذكر من صورة الارث صورة نادرة والاحكام

لا تناط بنادر قلت وقد يجاب أيضا بأن الإنسان ما دام المبيع في ملكه لا يتأثر فيما يلائمه وانما يحتاج الى التأثر
بعد البيع وأيضاً كثيراً ما يحتاج الى رأى غيره فافهم (قوله ومدته كخيار الشرط) أى ثلاثة ايام ظاهر كلام
البحر أن هذا مبنى على القول بأنه بشرط معه خيار الشرط فقد ذكر في البحر أن شمس الأئمة صحح الاشتراط
ونفى الاسلام صحح عدمه ورجحه في الفتح لكن ذكر قاضى خان أن الاشتراط قول الأكثر ثم قال في البحر واذا لم
يذكر خيار الشرط على هذا القول فلا بد من تأقيت خيار التعيين بالثلاث عنده وبأى مدة معلومة كانت
عندهما كذا في الهداية اهـ لكن قوله على هذا القول ليس في الهداية والمتبادر من كلام الهداية أن اشتراط
التوقيت مبنى على ما صححه نفاً للاسلام ويأتى عن الفتح ما يدل عليه ثم اعلم أن اشتراط التوقيت نازع فيه
الزبلى فقال اذا لم يذكر خيار الشرط فلا معنى لتوقيت خيار التعيين بخلاف خيار الشرط فان التوقيت فيه
يفيد لزوم العقد عند مضى المدة وفي خيار التعيين لا يمكن ذلك لانه لازم في أحدهما قبل مضى الوقت ولا يمكن
تعينه بمضى الوقت بدون تعيينه فلا فائدة لشرط ذلك والذي يغلب على الظن أن التوقيت لا بشرط فيه اهـ
وأجاب في الحواشى السعدية بأن له فائدة هي أن يجبر على التعيين بعدمضى الايام الثلاثة وأقره في النهرو هو
معنى قوله في الشربلالية بل له فائدة هي دفع ضرر البائع لما يلحقه من مظل المشتري التعيين اذا لم يشترط فيفوت
على البائع نفعه ونصره فله فائدة اخرى وهي أنه يمكن ارتفاع العقد فيهما أى في
الثوبين مثلاً بمضى المدة من غير تعيين بخلاف مضى خيار الشرط فانه اجازة ليكون لكل خيار ما يناسبه
اهـ قلت لكنه لم يستند الى نقل في ذلك ولو كان كذلك لما خفى على الزبلى (قوله ولا بشرط معه خيار شرط في
الاصح) غير أنهم ان تراصيا على خيار الشرط فيه ثبت حكمه وهو جواز رد كل من الثوبين الى ثلاثة ايام ولو
بعد تعيين الثوب الذى فيه البيع ولوردة أحدهما كان يحكم خيار التعيين ويثبت البيع في الآخر بخيار الشرط
ولومضت الثلاثة قبل رد ثوبى وتعيينه بطل خيار الشرط وانبرم البيع في أحدهما وعليه أن يعين ولومات المشتري
قبل الثلاثة تتم بيع أحدهما وعلى الوارث التعيين لأن خيار الشرط لا يورث والتعيين ينتقل الى الوارث لانه ملكه
عن ملك غيره على ما ذكرنا وان لم يتراسيا على خيار الشرط معه لانه من توقيت خيار التعيين بالثلاثة عند ابى
حنيفة ففتح وتماه فيه وقوله وان لم يتراسيا الخ معطوف على قوله ان تراصيا وظاهره أن اشتراط توقيت
خيار التعيين مبنى على القول بأنه لا بشرط أن يكون مع خيار التعيين خيار الشرط لانه على القول بالاشرط
خلافاً لما يفيد كلام البحر المار وهو ظاهر لأن خيار الشرط موقت فلا حاجة الى توقيت التعيين أيضاً (قوله
فرضى أحدهما) قال في البحر ذكر الرضى اذ لوردة أحدهما لا يجيزه الاخر ولم أره صريحاً ولكن قوله لهم لوردة
أحدهما الرده مع ما يدل عليه اهـ (قوله اودلالة) كبسج واعتماد (قوله بعد رؤية الاخر) أى ورضاه به
لأن مجرد الرؤية لا يوجب تمام البيع ط (قوله لضرر البائع الخ) علة لعدم الرد في المسائل الثلاث ووجه كون
الشركة عيباً انه صار لا يقدر على الاتقاء به الا بطريق المهايأة وتماه في الفتح (قوله صفقة واحدة) قيده اذ
لو كان العقد صفقتين فلكل الرد والاجازة مخالفاً لا لاخر لرضى المشتري بعيب الشركة كما لا يخفى ط (قوله
للبائعين) بدل من قوله لهما (قوله فليس لاحدهما الانفراد اجازة) أى بعد ما رد الاخر وقوله اورد الى ليس
لاحدهما الانفراد رد ابعدا اجازة الاخر اهـ ثم لا يخفى أن التفرع غير ظاهر فكان الاولى أن يقول ولوردة
أحدهما في المسألتين لا يجيزه الاخر فليس لاحدهما الخ وهذا ذكره في البحر بقوله لو باعنا ليس لاحدهما
الانفراد اجازة اوردنا في الخاتمة اشترى عبداً من رجلين صفقة واحدة على أن البائعين بالخيار فرضى احدهما
بالبيع ولم يرض الاخر لزمهما البيع في قول ابى حنيفة اهـ واث خير بأن ما في الخاتمة لا يدل على قوله
اوردنا فالظاهر أنه بحث منه كما بحث مثله في المسألة السابقة (قوله مجمع) لم أره فيه نعم قال في شرحه لابس
ملك قيد بالمشتريين لأن البائع لوائين والمشتري واحداً وفي البيع خيار شرط او عيب فرد المشتري نصيب
احدهما دون الاخر يحكم الخيار جازاً اتفاقاً كذا في جامع المحبوبي اهـ ومثله في شرح المنظومة وغيره الا ذكر
ولا يخفى أن هذه المسألة غير ما في المتن لأن هذه في رد المشتري وتلك في رضى احد البائعين وهذه وفاقية وتلك
خلافية كما مر عن الخاتمة (قوله بشرط خبره) أى صريحاً اودلالة كما يأتى بيانه وسيأتى آخر الباب بيان

(فيما دون الاربعة) لاندفاع

الحاجة بالثلاثة لوجود جيد

وردى ووسط ومدته كخيار

الشرط ولا بشرط معه خيار

شرط في الاصح فتح (ولو

اشترى) سياً على انهما (بالخيار

فرضى أحدهما) بالبيع

صريحاً اودلالة (لا يرد

الاخر) بل بطل خياره

خلافهما (وكذا) الخلاف

(في خيار الرؤية والعيب)

فليس لاحدهما الرد بعد

الرؤية أى بعد رؤية الآخر

رضاه بالعيب خلافهما

لضرر البائع بعيب الشركة

(كما يلزم البيع لو اشترى رجل

عبداً من رجلين صفقة

واحدة) على ان الخيار لهما

للبائعين (فرضى أحدهما

دون الاخر) فليس لاحدهما

الانفراد اجازة اوردنا

لهما مجمع (اشترى عبداً بشرط

خبره أو كسبه)

أى حرقته كذلك (فتلوه بخلافه) بأن لم يوجد معه أدنى ما يطلق عليه اسم الكتابة أو الخبز (أخذ به بكل الثمن) إن شاء (أو تركه) لغوات الرصف المرغوب فيه ولا تدعى المشتري أنه ليس كذلك لم يجبر على التبع حتى يعلم ذلك وكذا ما أخرق اختيار ولو امتنع الرذيب ما قرم كاسا وغير كتاب ورجع بالتفاوت في الاصح (بجلاف شرائه شاة

على أنها حامل أو تنجب كذا رطلا) أو ينجز كذا أصاعا أو يكتب كذا قدرا فسدلانه شرط فاسد لا وصف حتى لو شرط أنها حلوب أو لبون يجاز لانه وصف (والقول للمتنكر) لا اختلاف (في شرط الخيار) على الظاهر (كما

في دعوى الاجل والمضى) والاجازة والزيادة (اشترى جارية بالخيار فرد غيرها) بدلها (فأثلا بأنها المسترة

فقال البائع ليست هي) ولاينة له (فالقول للمشتري) يمينه (وجاز للبائع وطوها) درر وانعقد بيعا بالتعاطي فتح وكذا الرد في الوديعة فليحفظ

مطلب فيما لا اختلاف في الخيار أو في مضه أو في الاجل أو في الاجازة أو في تعيين المبيع

مطلب اشتري جارية على أنها بكر ثم اختفا

الرصف الذي يصح شرطه وماذا يصح (قوله أى حرقته كذلك) لانه لو فعل هذا الذل أحيا بالايسمى خيارا بجر عن المعراج (قوله بأن لم يوجد الخ) أى ليس المراد النهاية في الجودة بل أدنى الاسم بأن يفعل من ذلك ما يسمى به التلغل خيارا أو كتابا لآن كل واحد لا يعجز في العادة عن أن يكتب على وجه تبين حروفه وأن ينجز مقدار ما يدفع الهلاك عن نفسه وبذلك لا يسمى خيارا ولا كتابا بجر عن الذخيرة وبه يظهر أن المناسب أبال قول الشارح اسم الكتابة أو الخبز بقوله اسم الكتاب والخيار ولذا قال في الفتح اعنى الاسم المشعر بالحرقة (قوله أخذ به بكل الثمن) لأن الأوصاف لا يقابلها ثمن من الثمن ما لم تكن مقصودة درمتمنى وقصد الوصف بأفراد من كراتن كما تر فيه الرباع المذروع كل ذراع بكذا (قوله لم يجبر على القبض) لأن الاختلاف وقع في وصف عارض والاصل فيه العدم والقول قول من يدعى الاصل والقول للبائع في أنها بكر لانه صفة أصلية والوجود فيها أصل وتغلبه في البحر (قوله ورجع بالتفاوت) فإن كان بقدر العشر رجع بعشر الثمن بجر عن الذخيرة قال ط أى يعتبر التفاوت من الثمن فإن هذا البيع صحيح لا نظر فيه للقيمة (قوله في الاصح) وهو ظاهر الرواية وفي رواية لا رجوع بشئ بجر (قوله شاة على أنها حامل) قيد بالشاة لأن اشتراط الحمل في الامة فيه تفصيل سيذكره الشارح في الفروع الآتية (قوله قدرا) بفتح القاف أى يكتب مقدار كذا من الورق أو من الأسطر مثلا (قوله فسد) أى البيع (قوله لانه شرط فاسد) لانه شرط زيادة مجهولة لعدم العلم بها فتح أى لأن ما في البطن والنشرع لا تعلم حقيقة (قوله جاز) أى على رواية الطحاوى ويفسد على رواية السكرت شربلاية وجرم بالاول في الفتح والدرر (قوله لانه وصف) الاول أن يزيد مرغوب لانه ليس كل وصف يصح اشتراطه كما سيذكره في الضابط آخر الباب (قوله والقول للمتنكر الخ) لأن الخيار لا يثبت إلا بالشرط فكان من العوارض فيكون القول لمن يقبضه كما في دعوى الاجل درر (قوله والمضى) أى إذا اختلفا في مضى المدة فالقول للمتنكر لانهم انصافا على ثبوت الخيار ثم ادعى أحدهما سقوط بعضى المدة فالقول للمتنكر درر (قوله والاجازة) أى اجازة البيع بمن له الخيار كما إذا ادعى البائع على المشتري بالخيار وأنه اجاز البيع وأكبر المشتري فالقول قوله لأن البائع يدعى سقوط الخيار وجوب الثمن وهو ينكر ط (قوله والزيادة) أى إذا اختلفا في قدر الاجل فالقول لمن يدعى اخصر الوقتين لأن الآخرة يدعى زيادة شرط عليه وهو ينكر درر وتقدم أول البيوع عند قوله وصح بمن حال ومؤجل أنه لو اختلفا في الاجل أى في أصله فالقول لنافقه الا في السلم وسيأتى في باب خيار العيب ما لو اختلفا بعد التقاض في عدد المبيع أو عدد المقبوض فالقول للمشتري لأن القول للقابض مطلقا قدرا أو صفة أو تعيينا فلو جاء ليرده بخيار شرط أو رؤية فقال البائع ليس هو المبيع فالقول للمشتري في تعيينه ولو بخيار عيب فالبائع الخ وسيأتى الكلام عليه هناك وكذا في آخر خيار الرؤية وفي ما إذا اختلفا في تعيين المبيع الذى فيه خيار الشرط عند اجازة من له الخيار العقود ذكره في البحر في آخر باب خيار الرؤية عن الظهيرة ثم قال والحاصل أن السلعة لو مقبوضة فالقول للمشتري سواء كان الخيار له أو للبائع والافلوا الخيار للمشتري فالقول للبائع وعكسه فالقول للمشتري (تبيينه) اشترى جارية على أنها بكر ثم اختلفا قبل القبض أو بعده فقال البائع بكر للحال والمشتري ثيب فإن الثاني يبره بالنساء فإن قل بكر لمز المشتري بلاعين البائع لأن شهادتهن تأيدت هنا بأن الاصل البكارة وان قلن ثيب لم يثبت حق الفسخ لانه حق قوى وشهادتهن ضعيفة لم تأيد بمؤيد لكن يثبت حق انصومة لتوجه اليمين على البائع فيحلف بالله لقد سلمتها بحكم البيع وهي بكر فإن نكل ردت عليه والالزم المشتري وعنهما في رواية أنها ترد بشهادتهن قبل القبض بلاعين البائع ولو قال سلمتها اليك وهي بكر وزالت في يدك فالقول قوله لأن الاصل البكارة ولا يبره الثاني النساء لأن البائع مقر بزوال البكارة فتح ملخصا وسند كراهة مز يد تحقيق وبيان في خيار العيب عند قول الشارح واعلم أن العيوب أنواع وهذا إذا علم أنها ثيب بغير الوطاء فلو به فلا رد لها بل يرجع بالنقصان كما سيأتى هناك عند قول المصنف اشترى جارية الخ (قوله فأثلا بأنها) ضمن فأثلا معنى ادعى فعدها بالباء (قوله وجاز للبائع وطوها) لأن المشتري لما ردّها رضى بتليكها من البائع بذلك الجن فكان للبائع أن يملكها درر وعلى هذا القياس القصار إذا رد الثوب الأسخر على رب الثوب وكذا الاسكافى تارخانية قلت وهذا إذا لم يعلم أن الثوب المرود وثوب غير القصار (قوله وانعقد بيعا بالتعاطي) أفاد ذلك وجوب الاستبراء

على البائع ط (قوله ولو قال البائع للمشتري عند رده) هذه المسألة مؤخره عن موضعها اح (قوله لكنه نبي عندك) أي وقد نسي في تلك المدة بجر وهذا التقيد هو محل التوهم اذ لو قصرت المدة فكذلك بالاولى (قوله لتغير المبيع قبل قبضه) هذا التعليل يناسب ما لو نسي بعد العقد أما لو قبله فاعلة كون الوصف مشروطا لدلالة قال في البحر واعلم أن اشتراط الوصف المرغوب فيه إما أن يكون صريحا أو دلالة لما في البدائع في خيار العيب والجهل بالطبخ والخبز في الجارية ليس يعيب لكونه حرفة كالنسيطة إلا أن يكون ذلك مشروطا في العقد وان لم يكن مشروطا وكانت تحسن الطبخ والخبز في يد البائع ثم نسبت في يده فاشترها له ردها لان الظاهر انه انما اشتراها رغبة في تلك الصفة فصارت مشروطة دلالة وهو كالشرط نصا اه (الظاهر أن هذا اذا كان المشتري عالما بتلك الصفة لكن يشك على هذا ما في الحاوي الراهدى) لو قال اشترى منك هذه ابقرة على انها ذات لبن وقال البائع أنا أبيعها كذلك ثم باشر العقد حر سلا من غير شرط ثم وجدها بخلاف ذلك ليس له الرد اه فان هذا صريح في انه لا بد من ذكر النسرط في صلب العقد ولا تنفي الدلالة ولعله قول آخر تأمل (قوله أن الاوصاف لا يقابلها شيء من الثمن) لا ينافيه ما تقدم من الرجوع بالتفاوت عند التقويم لان ذلك فيما اذا امتنع الرد اح (أي لدفع ضرر المشتري فهو ضروري (قوله لا خيار للمشتري) أي خيار فوات الوصف المرغوب لان قوله بما فيه الميز كره على وجهه الشرط وهذا لا ينافي ثبوت خيار الرؤية وثبوت خيار التغير بر تأمل ثم رأيت بعض المحشين نقل عن المحيط أن وجه عدم الخيار أنه لم يشترط هذه الاشياء في البيع ولم يجعلها صفة للمبيع بل أخبر عن وجودها فيه وانعدامها ليس بشرط في البيع ولا صفة للمبيع لا يوجب الخيار أما قوله بأجزاءها وأبوابها فله الخيار لانه جعلها صفة للدفع فالباع يتناول الموصوف بصفته فإذا لم يجد تلك الصفة فله الخيار اه وأفاد أنه لو ذكر على وجه الشرط ثبت له الخيار لاخر أيضا لما في جامع الفصولين باع أرضا على أن فيه نخلا او دارا على أن فيه بيوتا ولم يكن فانه يجوز العقد ويخبر المشتري أخذه بكل الثمن أو تركه والاصل فيه أن ما يدخل في العقد بلا شرط اذا شرط وعدمه فان العقد يجوز وما لا يدخل بلا شرط اذا شرط ولم يوجد لم يجز اه فافهم (قوله شري دارا الخ) قال في الفتح واعلم انه اذا شرط في المبيع ما يجوز اشتراطه ووجده بخلافه فتارة يكون البيع فاسدا وتارة يستمر على الصحة وثبت للمشتري الخيار وتارة يسقط صحيحا ولا خيار للمشتري وهو ما اذا وجده خيرا مما شرطه وضابطه ان كان المبيع من جنس المسعى فيه الخيار والنياب أجناس اعنى الهروى والاسكندري والكنان والقطن والذريع الاثني في بني آدم جنسان وفي سائر الحيوانات جنس واحد والضابط نفس التفاوت في الاغراض وعدمه اه أي ضابط اختلاف الجنس وعدمه نفس التفاوت في المقاصد وعدمه (قوله فسد) أي لفحش التفاوت فيكون اختلاف الجنس وعند اختلاف الجنس لا يعتبر كونه خيرا مما شرطه كالمصوغ برعفران ولذا ذكر في الفتح من أمثلة الفساد لو اشترى دارا على أن لا بناء ولا نخل فيها فاذا فيها بناء أو نخل أو على أنه عبد فاذا هو جارية فافهم نعم علل في البرازية الفساد في اشتراط أن لا بناء فيها بانه يحتاج الى النقص وبشكل مسألة الشجرة التي لا تثمر فانه لا يظهر اختلاف الجنس فيها فالظاهر ما في البرازية باع أرضا على أن فيها كذا شجرة امثرا بثمرها فوجد فيها نخلة لا تثمر فسد لان الثمرة لها قسط من الثمن بالذكر وسقط حصه المعلوم ولا يعلم كم الباقي من الثمن فأشبهه شراء شاة مذبوحة فاذا أخذها مقطوعة اه تأمل (قوله جاز وخير) أي لا اتحاد الجنس لكون الذكروا الاثني في غير الاثني جنسا واحدا وانما خير لكون الاثني في الحيوانات خيرا من الذكور ففات الوصف المرغوب فيخير قال في الفتح وكذا على انه ناقة فكان جلا أو لحم معز فكان لحم ضأن أو على عكسه فله الخيار اه أي لان ذلك جنس واحد ولذا لم يفرق بينهما في الزكاة (قوله وبعبكه) بأن اشترى على انه بغل فاذا هو بغلة وكذا على انه حمار أو بعير فاذا هو أتان أو ناقة أو جارية على انها رتقاء أو حبل أو ثوب فاذا هو بخلافه جاز ولا خيار له لانه صفة أفضل من المشروطة وينبغي في مسألة البعير والناقة أن يكون في العرب وأهل البوادي الذين يطالبون الدر والنسل أما أهل المدن والمكارية فالأجبر أفضل فتح وذكر في باب البيع السادس أن صاحب الهداية ذكر أنه لو باع عبدا على انه خبز فاذا هو كآب خير مع أن صناعة الكتابة أشرف عند الناس وكان صاحب الهداية من المشايخ الذين لا يفرقون بين كون الصفة التي ظهرت أشرف أولا وذهب آخرون الى أن الخيار فيما اذا كان الموجود ناقصا وصح الاول لقوات غرض المشتري

(ولو قال البائع للمشتري عند

رده كان يحسن ذلك لكنه

نسي عندك فالقول للمشتري

لان الاصل عدم الخيار والكتابة

في مكان الظاهر شاهدا له

(ولو اشترى من غير اشتراط

كتبه وخبره وكان يحسن ذلك

ففسه في يد البائع رد إليه

لتغير المبيع قبل قبضه فيلحق

قال ولو اختار أخذه أخذه

بكل الثمن لما مر أن الاوصاف

لا يقابلها شيء من الثمن (فروع)

* باع داره بما فيها من الجذوع

والابواب والخشب والنخل

فاذا ليس فيها شيء من ذلك

لا خيار للمشتري * شري دارا

على أن بناءها بالبحر فاذا هو

بابل أو أرضا على أن شجرها

كلها امثرا فاذا واحدة منها

لا تثمر أو ثوبا على انه مصبوغ

بعضر فاذا هو برعفران فسد

ولو على انها بغلة مثلا فاذا هو

بغل جاز وخير وبعبكه جاز

بلا خيار

من البيع لا يبطل بالشروط في ٣٢

للكونه على صفة خير من
المشروط مجتبى فليحفظ الضابط
البيع لا يبطل بالشروط في اثنين
ولان موضعاً كورة في
الاشهاد * شرط انها مغنية
ان للتبدي لا يفسد وان للرغبة
فسد بدائع ولو شرط جعلها
ان الشرط من المشتري فسد
وان من البائع جاز لان جعلها
عيب فذكره للبراءة منه حتى
لو كن في بلد يرغبون في شراء
الاماء للاولاد فسد خائفة
ولو شرط انها ذات لبن

بجلاف ما اذا اشترى عبداً على انه كافر فاذا هو مسلم فلا خيار له لان الاستخدام لا يتفاوت بين مسلم وكافر
بجلاف نعين الخبر أو الكتابة فانه يفيد أن حاجته هذا الرصف اه ملخصاً ومفاده تصحيح ثبوت الخيار وان
ظهر الرصف أقنل من الشروط الا اذا لم يحصل التفاوت بين الوصفين في الغرض المقصود للمشتري كالعبد
المسلم والكافر (قوله فليحفظ الضابط) هو ما قد مناه أولاً عن الفسخ (قوله البيع لا يبطل بالشروط في اثنين
وثلاثين موضعاً) هي شرط رهن معلوم بإشارة أو تسمية فان أعطاء الرهن في المجلس جاز استحساناً وشرط كفيل
حاضر أو غائب وحضر قبل الافتراق وكفل فلو غاب وكفل حين علم فسد وشرط احوالة المشتري للبائع على غيره
بالتن استحساناً وفسد لو على أن يحيل البائع بالثمن على المشتري وشرط اشهاد على البيع وشرط خيار الشرط
الى ثلاثة أيام وشرط تقدر على انه ان لم يقدر الثمن الى ثلاثة أيام فلا بيع بينهما وشرط تأجيل الثمن الى أجل
معلوم وشرط البراءة من العيوب ويبرأ البائع من كل عيب وشرط قطع الثمار المبيعة أى على المشتري فانه
يتضمنه العقد تفريغاً للمالك البائع عن ملكه وشرط تركها على التخييل بعد ادراكها على المقتني به وشرط وصف
مرغوب فيه كما مر وشرط عدم تسليم المبيع حتى يسلم الثمن وشرط رده يعيب وجد فيه وشرط كونه
الطريق لغير المشتري وشرط عدم خروج المبيع عن ملكه في غير الآدمي أمالوا اشترى عبداً على أن لا يبيعه
أو لا يخرج به عن ملكه فسد وشرط اطعام المشتري المبيع الا اذا عني ما يطعم الآدمي ككأن شرط أن يطعم
العبد المبيع خيبصاً ففسد وشرط حمل الجارية على التفصيل الذي ذكره الشارح بعد وشرط كونها مغنية
لانه عيب شرعاً فيكون براءة من العيب فان لم يجدها مغنية فلا خيار له لانه وجدها سالمة من العيب وان شرط
المشتري ذلك على وجه الرغبة فسد البيع لشرطه ما هو محترم ونظيره ما في البرازية لو شرى عبداً على انه غفل فاذا هو
خصي له الرد ولو عكس قال الامام الخصاص في العبد عيب فاذا بان غلاماً صار كانه شرط العيب فبان سليماً وقال
الثاني الخصي أفضل لرغبة الناس فيه فيخير اه وجزم في الفسخ بقول الثاني ومقتضاه جريان ذلك في الامة
المغنية وشرط كون البقرة حلوا وشرط كون الفرس حملاً لا بكسر الهاء أى مهمل السير بسرعة وشرط
كون الجارية ما ولدت فلو ظهر أنها كانت ولدت له الرد قلت وظاهره انه لا يرد بدون هذا الشرط مع انه ذكر
في البرازية انه لو قبضها ثم ظهر ولادتها عند البائع لامن البائع وهو لم يعلم فهو عيب مطلق لان التكسر الحاصل
بالولادة لا يزول أبداً وعليه الفتوى وفي رواية ان نقصها الولادة عيب وفي البهايم ليس بعيب الا ان نقصها وعلمه
الفتوى وشرط ابقاء الثمن في بلد آخر وهذا لو كان الثمن مؤجلاً الى شهر مثلاً فالبيع جائز والشرط باطل الا أن
يكون له مؤنة فيستعين أمالو غير مؤجل فالبيع فاسد لانه بصيراً جلاباً مجهولاً وشرط الحمل الى منزل المشتري فيماله
حل لو بالفارسية أما في العربية فانه يفرق فيها بين الايضاء والحمل والعقد يقتضي الاول لا الثاني ففسد البيع
وشرط حذو النعل وشرط خرز الخلف وشرط جعل رقعة على ثوب اشتراء من خلقائي وشرط كون الثوب
سداسياً فاذا وجدته تماساً أخذ بكل الثمن أو تركه لانه اختلاف نوع لا جنس فلا يفسد وشرط كون السويق
ملتواصين سمن وشرط كون الصابون متخذاً من كذا اجرة من الزيت ففيها لو كان يتظر الى المبيع وقبضه ثم
ظهر أنه متخذ من آئل مما ذكر من السمن أو الزيت جاز البيع بلا خيار لان هذا مما يعرف بالعيان فاذا عاينه
استنى الغرر ومثله ما لو اشترى قميصاً على انه متخذ من عشرة أذرع وهو يتظر اليه فظهر من تسعة جاز بلا خيار
قلت ويشكل عليه مسألة السداسي على أن كونه مما يعرف بالعيان غير ظاهر الا اذا فحش التفاوت وشرط
بيع العبد الا اذا قال من فلان بأن قال بعثك العبد على أن تبعه من فلان فانه يفسد لان له طلباً وشرط جعلها
بيعة والمشتري ذمي بأن اشترى داراً من مسلم على أن يتخذها بيعة جاز البيع وبطل الشرط وكذا بيع العسر على
أن يتخذ خيراً وانما جاز لان هذا الشرط لا يخرجها عن ملك المشتري ولا مطالب له بخلاف اشتراط أن يجعلها
المسلم مسجداً فانه يخرج عن ملكه الى الله تعالى وكذا بشرط أن يجعلها ساقية أو مقبرة للمسلمين أو أن تصدق
بالطعام على الفقراء فانه يفسد وشرط رضي الجيران بأن اشترى داراً على أنه ان رضي الجيران أخذها قال
الصفار لا يجوز وقال أبو اللبث ان سعى الجيران وقال الى ثلاثة أيام جاز اه ملخصاً مع بعض زيادة (قوله
شرط انها مغنية) هذه والتي بعدها تقدمنا في مسائل الاشهاد (قوله ولو شرط جعلها) أى الامة
بجلاف الشاة فانه مفسد كما قدمه المصنف لان الولد زيادة مرغوبة وانها موهومة لا يدرى وجودها فلا يجوز

خاتمة (قوله على الأكثر) أي على قول أكثر المتأخرين (قوله لا مافيه غرر) كبيع النسيئة على أنها حامل
(قوله الآن لا يرغب فيه) لأن اشتراطه يكون بمعنى البراءة من وجوده كما في حبل الامة (قوله ما يعرف
بالعيان) كسالة السويق والصابون كما مر في مسائل الاشياء (قوله اتنى الغرر) فليس له أن يرد إذا انطهر
بخلاف ما اشترط والله سبحانه أعلم

(باب خيار الرؤية)

قدمه على خيار العيب لأنه يمنع تمام الحكم وذلك يمنع لزومه والازم بعد التمام والرد بخيار الرؤية فسخ قبل
التبضع وبعده ولا يحتاج إلى قضاء ولا رد في البائع وينسخ به قوله رددت إلا أنه لا يصح الرد إلا بعلم البائع خلافاً
لشأنه وهو ثبت حكماً بالشرط ولا يتوقف ولا يمنع وقوع الملك للمشتري حتى لو تصرف فيه جاز تصرفه وبطل
خياره وزعم الثمن وكذلك لو حدث في يده أو صار إلى حال لا يملك فسخه بطل خياره كذا في السراج بحر (قوله
من إضافة المسبب إلى السبب) الذي ذكره في الفتح والخبر أن الرؤية شرط ثبوت الخيار وعدم الرؤية هو السبب
لثبوت الخيار عند الرؤية اهـ (قوله ظاهر) كذا في أغلب النسخ ولا يناسبه التعليل بعده وفي بعض النسخ
ظاهر البطلان وفي بعضه ما غير ظاهر وبه عبر في الدرر المتني وعزاء مع التعليل بعده إلى الهنسي (قوله لماسيحي
الخ) يعني والشئ لا يثبت قبل شرطه وفيه أن هذا مرد أيضاً على ما ذكره لأن المسبب لا يتقدم على سببه وسبب
جوابه قريباً وهو أنه بسبب آخر ويانه كما قال ح أن حق النسخ قبلها ليس من نتائج ثبوت الخيار له بل بحكم
أنه عقد غير لازم لأنه لم يقع منبر ما فخر فسخه لضعف فيه كما حقه في العناية وسيد كره الشارح اهـ (قوله
في أربعة مواضع) أي لا غيرها كما في الفتح (قوله الشراء للعيان) أي اللازم تعيينها ولا ثبت دينا
في الذمة والمراد الشراء الصحيح لما في البحر عن جامع الفصولين أن خيار الرؤية وخيار العيب لا يثبتان في البيع
الفاسد اهـ أي لوجوب فسخه بدونهما (قوله والقسمة) في الشرب لبلية عن العيون أن قسمة الاجناس
المختلفة ثبت فيها الخيارات الثلاث خيار الشرط والعيب والرؤية وقسمة ذوات الامثال كالمكبلات والموزونات
ثبت فيها خيار العيب فقط وقسمة غير المثلثات كالثياب من نوع واحد والبقر والغنم ثبت فيها خيار العيب وكذا
الشرط والرؤية على رواية أبي سليمان وهو الصحيح وعليه الفتوى وعلى رواية أبي حفص لا اهـ (قوله فليس في
ديون ونقود) في بعض النسخ في ديون النقود وفي بعضها في دين النقود والاولى أولى وعطف النقود على الديون
من عطف الخاص على العام قال في الفتح وعرف من هذا أي قصره على المواضع الاربعة أنه لا يكون في الديون
فلا يكون في المسلم فيه ولا في الاثمان الخاصة أي كالدراهم والدنانير بخلاف ما إذا كان المبيع ائناً من أحد
التقدين فإن فيه الخيار اهـ قال في البحر وأما رأس مال السلم إذا كان عيناً فإنه ثبت الخيار فيه للمسلم اليه
(قوله وعقد لا تنسخ) قال في الفتح ومجمله كل ما كان في عقد ينسخ بالفسخ لا فيما لا ينسخ كالمهر وبدل
البيع عن التخاص وبدل الخلع وإن كانت أعياناً لأنه لا يفسد فيها لأن الرق لم يوجب الانقضاء في العقد فائماً
وقيامه يوجب المطالبة بالعين لا بما يقابلها من القيمة فلو كان له أن يردّه كان له أن يردّه أبداً (قوله لم يبرأه)
أي العاقدان قال في البحر أراد بتمام بره ما لم يره وقت العقد ولا قبله والمراد بالرؤية العلم بالمتصور من باب عموم
المجاز فصارت الرؤية من أفراد المعنى المجازي فيشمل ما إذا كان المبيع مما يعرف بالشم كالمسك وما اشتراه بعد
رؤيته فوجده متغيراً وما اشتراه الأعمى وفي القسمة اشترى ما يذاق فذاقه لئلا ولم يره سقط خياره اهـ (قوله
أي المبيع) أي الذي لم يبرأه بأن كان مستورا (قوله فلو لم يبرأ إلى ذلك الخ) عبارة الفتح هكذا في المبسوط
الإشارة إليه أو إلى مكانه شرط الجواز فلو لم يبرأه ولا إلى مكانه لا يميز بالاجماع انتهى لكن إطلاق
الكتاب يقتضي جواز البيع سواء سعى جنس المبيع أو لا وسواء أشار إلى مكانه أو إليه وهو حاضر مستور
أو لا مثل أن يقول بعث منك ما في كني بل عامة المشايخ قالوا إطلاق الجواب يدل على الجواز عنده وطائفة قالوا
لا يجوز لحيالة المبيع من كل وجه والظاهر أن المراد بالإطلاق ما ذكره شمس الإيعة وغيره كصاحب الاسرار
والذخيرة لبعده القول بجواز ما لم يعلم جنسه أصلاً كأن يقول بعثك شيئاً بعشرة اهـ كلام الفتح وحاصله
التوفيق بين ما قاله عامة المشايخ وما قاله بعضهم بحمل إطلاق الجواب على ما قاله شمس الإيعة وغيره من لزوم

جاء على الأكثر قلت والخاتمة
للاوصاف أن كل وصف لا غرر
فيه فاشترطه جاز لا مافيه
غرر الآن لا يرغب فيه وفي
الخاتمة في فصل الشروط
المفسدة متى عاين ما يعرف
بالعيان اتنى الغرر

(باب خيار الرؤية)

من إضافة المسبب إلى السبب
وما قيل من إضافة الشئ إلى
شرطه ظاهر لماسيحي أنه
الرد قبل الرؤية (هو ثبت
في أربعة مواضع) (الشراء
للاعيان) (والاجارة والتسمة
والصلح عن دعوى المال على
شئ بعينه) لأن كلا منها
معاوضة فليس في ديون ونقود
وعقد لا تنسخ بالفسخ خيار
الرؤية فتح (صح الشراء
والبيع لما لم يبرأ. والإشارة
إليه) أي المبيع (أو إلى مكانه
شرط الجواز) فلو لم يبرأ إلى
ذلك لم يميز بالاجماع فسخ وبهر

الاشارة انه اولى مكانه اذ لا يصح بيع ما لم يعلم جنسه أصلاً أى لا يوصف ولا بإشارة وإذ اقال صاحب النهاية
 معنى شيئاً متجسماً موصوفاً ومشاراً إليه أو الى مكانه وليس فيه غيره بذلك الاسم اه فأقاد أن لزوم الاشارة عند
 عدم تسمية الجنس والوصف والتسمية كافية عن الاشارة حتى لو قال بعثك كرخطة بلدية بكذا والكثرة في
 ملك من نوع واحد في موضع واحد جاز البيع وكذا الاضافة في مثل بعثك عبدي وليس له غيره وذكر الحدود
 في مثل بعثك الارض العلانية والمدار على نفي الجهالة النافذة ليصح البيع كما حققنا ذلك بما لا مزيد عليه أول
 البيوع عند قوله وشرط لصحته معرفة قدر مبيع وثمن فذكره بالمرجعة فانه ينفع هنا وهذا التقرير
 سقط ما في الحواشي السعدية من قوله أقول في كون الاشارة الى المبيع أو الى مكانه شرط الجواز سيما بالاجماع
 كلام فليست أئله لما علمت من أن الاشارة ليست شرطاً دائماً بل عند عدم معرف آخر رفع الجهالة فافهم
 (قوله وفي حاشية أخرى زاده) أى حاشيته على صدرنا شريعة قال في المنع وفي حاشية أخرى زاده ذكر هذا
 البحث ثم قال وقال عامة مشايخنا اطلاق الجواب يدل على جوازه وهو الأصح وقال بعضهم لا يجوز وصح
 يؤيده ما في جامع الفصولين من الفصل الثالث بشرط كون المبيع حاضر موجوداً أمهياً مقدوراً للتسليم وما
 في المبسوط من أن الاشارة اليه أو الى مكانه شرط الجواز حتى لو لم يشر اليه أو الى مكانه لا يجوز بالاجماع اه
 وفي العناية قال القدوري من اشترى شيئاً لم يره فالبيع جائز معناه أن يقول بعثك الثوب الذي في كتي هذا
 او هذه الجارية المسقبة وكذلك العين الغائب المشار الى مكانه وليس في ذلك المكان بذلك الاسم غير مسمى
 والمكان معلوم باسمه والعين معلومة قال صاحب الاسرار لأن كلامنا في عين هي بمحالة لو كانت الرؤية حاصلة
 لكان البيع جائزاً اه ما في المنع ملخصاً ولا يخفى أن حاصلة تقييد اطلاق الجواب بما قاله في المبسوط وغيره كما مر
 عن فتح القدير وهو يحمل اطلاق المتن كعبارة القدوري المذكورة (قوله أى للمشتري) كان ينبغي للمصنف
 التصريح به لانه لم يتقدم له ذكر مع ايها م عود الضمير للبائع وان كان يرتفع بقوله الاتي ولا خياراً للبائع (قوله
 اذ ارآه) أى علمه كما قد متناه (قوله الا اذا حله البائع الخ) في البحر عن جامع الفصولين شراء وحله البائع
 الى بيت المشتري فراه ليس له الرد لانه لورده يحتاج الى الجمل فبصير هذا كعيب حدث عند المشتري ومؤنة رد
 المبيع بعيب أو بخيار شرط أو رؤيته على المشتري ولو شري متاعاً وحله الى موضع فله رده بعيب أو رؤيته لورده الى
 موضع العقد والا فلا اه وظاهره انه انما يرد لورده الى موضع العقد فيما لو حله المشتري بخلاف البائع وهو
 خلاف ما نقله الشارح عن الاشياء والذي يظهر عدم الفرق وأن ما ذكر من قوله لانه لورده الخ غير ظاهر لانه
 لا يناسبه قوله بعده ومؤنة الرد على المشتري فافهم ثم رأيت صاحب نور العين اعترض التعليل المذكور
 بما ذكرته ثم انه يستفاد من كلام الفصولين أن ما أنفقه البائع على تحميله الى منزل المشتري لا يلزم المشتري اذ ارآه
 عليه المبيع الى محل العقد لأن البائع متبرع بما أنفقه لأن الواجب عليه التسليم في محل العقد دون التحميل وبه
 يظهر جواب حادثة الفتوى اشترى حديد الم يره وشرط على البائع تحميله الى بلدة المشتري ثم رآه فلم يرض به
 وأراد فسخ البيع بخيار الرؤية أو بفساد العقد بسبب الشرط المذكور والجواب انه يلزمه تحميله الى بلدة
 البائع ليرده عليه وان كان الرد بسبب الفساد لما صرح به في جامع الفصولين أيضاً من أن مؤنة رد المبيع فاسدا
 بعد الفسخ على القابض (قوله وان رضى بالقول قبله) قيد بالقول لانه لو أجاز به الفعل بأن تصرف فيه بزل
 خياره كما في الشربلالية عن شرح الجمع (قوله أى قبل أن يراه) أشار الى أن الضمير المذكور في قوله
 عائداً الى المعنى المصدري لا الى لفظ الرؤية المفهوم من قوله اذ ارآه لانه مؤنث تأمل وأجاب في البحر بأنه ذكر
 الضمير للمعنى أى لأن المراد من الرؤية العلم كما مر (قوله لان خياره معاق بالرؤية بالنص) أى بحديث من
 اشترى شيئاً لم يره فهو بالخيار اذا رآه ان شاء أخذه وان شاء تركه قال في الدرر وفيه أن هذا استدلال بفهم
 الشرط ونحن لا نقول به اه قلت وجوابه أن الاصل في العقد اللزوم فلا يشب الخيار بالبدلية وانما أثبتته
 عند الرؤية فيسبق ما رواه على الاصل فالحكم ثابت بدليل الاصل لا بفهم هذا الشرط وهذا معنى قول
 الشارح ولا وجود للمعلق قبل الشرط وقال في الفتح والمعلق بالشرط عدم قبل وجوده والاسقاط لا يتحقق قبل
 الثبوت اه أى اذا كان الخيار معلقاً بالرؤية كان عدم ما قبله فلا يصح اسقاطه بالرؤية فافهم (قوله لعدم لزوم
 البيع) بيان للفرق بين الفسخ والاجازة فانها غير لازمة قبل الرؤية وهو لازم مع استوائهما في التعليق بالشرط

وفي حاشية أخرى زاده الأصح
 الجواز (وله) أى للمشتري
 (أن يردّه اذ ارآه) الا اذا حله
 البائع ايبت المشتري فلا يردّه
 اذ ارآه الا اذا أعاده الى البائع
 أسماء (وان رضى) بالقول
 (قبله) أى قبل أن يراه لان
 خياره معلق بالرؤية بالنص
 ولا وجود للمعلق قبل الشرط
 (ولرفسخه قبلها) قبل الرؤية
 (صح) فسخه (في الأصح) بجر
 لعدم لزوم البيع بسبب جهالة
 بالمبيع فلم يقع منه بطلان

في الحديث المار وذلك أن النسخ له سبب آخر وهو عدم لزوم هذا العقد وما لا يلزم فلا يشتري فسخه ولم يثبت
 للأجازة سبب آخر فيثبت على عدم وحاصله أنه غير لازم قبل الرؤية لجوالة المبيع وإذا آراه حدث له سبب آخر
 لعدم لزومه وهو الرؤية ولا مانع من اجتماع الأسباب على سبب واحد أفاده في البحر (قوله غير موقت بمدة)
 تفسير لا إطلاق (قوله هو الأصح) وقيل موقت بوقت إمكان الفسخ بعد الرؤية حتى لو تمكن منه ولم يفسخ سقط
 خياره بحر (قوله وهو مبطل خيار الشرط) كتعب في يده وتعذر رده بعضه وتصرف لا يفسخ كاد عتاق
 وتوابعه أو يوجب حقا للغير كالبيع المطلق أى عن شرط الخيار للبائع والرهن والأجازة قبل الرؤية وبمدها
 وما لا يوجب حقا للغير كالبيع بخيار أى للبائع والمساومة والهبة بلا نسأيم بطل بعدها لا قبلها ملتي وفي جامع
 الفصولين باع بخيار لا يطل به خيار الرؤية إلا في رواية وبخيار المشتري يطل وكذا الوبايع يفسد فاسدا وذلك بعض
 المبيع عند المشتري بطل خياره لأن خيار الرؤية يمنع تمام الصفقة فإذا تعذر رده بعضه بطل خياره
 ولو عرض بعضه بعد الرؤية على البيع أو قال رضيت ببعضه بطل خياره وكذا خيار العيب وكذا الوراء فقبضه
 رسوله اه قال في نر العين ومسألة تعرض بعضه على البيع ليست وفاقية لما في الخاتمة لو عرض بعضه على البيع
 بعد الرؤية بطل خياره عند محمد لا عند أبي يوسف اه قلت صاحب الخاتمة يقدّم الأشهر فقدر (قوله مطلقا)
 أى قبل الرؤية وبعدها كما علمت (قوله ومفيد الرضى) نقل لعبارة الدرر بالمعنى لأنه قال ويطله ما لا يوجب
 حق الغير كالبيع بالخيار والمساومة والهبة بلا تسليم بعد الرؤية لا قبلها لأن هذه التصرفات لا ترتد على
 صريح الرضى وهو انما يطله بعد الرؤية وأما التصرفات الأولى فهي أقوى لأن بعضها لا يقبل الفسخ وبعضها
 أو بطل حق الغير فلا يملك ابطاله اه ثم أعلم أنه في الكنز اقتصر على قوله ويطل بما يطل به خيار الشرط فأورد
 عليه في البحر الأخذ بالشفعة والعرض على البيع والمبيع بخيار للبائع والأجازة والإسكان بلا أجر والرضى
 بالمبيع قبل الرؤية قائما بطل خيار الشرط دون خيار الرؤية اه لكن الصواب إسقاط قوله والأجازة قائما
 بوجب حقا للغير وقد علمت أن مسألة العرض خلافية ثم إن ما أورد في البحر احتراز عنه الشارح بقوله ومفيد
 الرضى بعد الرؤية لا قبلها فإن هذه الأشياء لا تبطل خيار الرؤية قبل الرؤية لأنها تفيد الرضى وصريح الرضى
 قبلها لا يطله فلذا قال بعد الرؤية لا قبلها لكن يبقى إيراد البحر وإرداء على قوله وهو مبطل خيار الشرط مطلقا
 فإن هذه الأشياء تبطل خيار الشرط فيتوهم أنها تبطل خيار الرؤية قبلها وبعدها مع أنها لا تبطل قبلها لماعلمت
 ولا يفيد قوله ومفيد الرضى الخ لأن بعض ما يطل خيار الشرط يفيد الرضى كالعتق والبيع وشحوه ما من
 التصرفات ويطل خيار الرؤية قبلها وبعدها (تنبيه) عتق في البحر مما يطل خيار الرؤية قبض المبيع ونقد
 الثمن بعد الرؤية زاد في جامع الفصولين وكذا الوراء فقبضه رسوله اه وجهه إلى بيت المشتري فإذا آراه ليس له
 رده ما لم يردّه إلى موضع العقد كما مر بيانه وكذا لو اشترى أرضا لم يرها وأغارها فزرعها المستعير وكذا لو اشترى
 عدل ثياب قلبس واحدا بطل خياره في الكل اه (قوله فله الأخذ بالشفعة الخ) تفريع على قوله لا قبلها
 أى إذا كان مفيد الرضى لا يطل خيار الرؤية قبل الرؤية فلو اشترى دارا ولم يرها فبيعت دار بجنبها فله الأخذ
 الثانية بالشفعة ولا يطل خياره في الأولى حتى إذا رآها ولم يرض بها فله ردها بخيار الرؤية (قوله درر من خيار
 الشرط) وكذا ذكره الشارح هناك عن المعراج بقوله بخلاف خيار رؤية وعيب (تنبيه) انما عزاذل إلى
 الدرر من خيار الشرط مع أنه في الدرر ذكره في هذا الباب مستتاب قوله كذا طلب الشفعة بما لم يره لأنه جعله
 مبطلا لخيار الرؤية قبل الرؤية وهو غير صحيح (قوله خوف الغرر) أى غرر البائع بسبب اعتماده على شرانه
 فلا يطلب لسعته مستريا آخر ط (قوله ولا خيار لبائع ما لم يره في الأصح) بأن ورث عينا فباعها بالأخباره
 بالاجماع السكوتى درمنتي أى وقع الحكم به بمحض من الصحابة رضى الله تعالى عنهم ولم يرو عن أحد منهم
 خلافه فكان إجماعا سكتوتيا كما بسطه في الفتح وهو قول الامام المرجوع إليه كما في البحر وبه ظهر أن قوله
 في الأصح لا محل له لايامه أن مقابله صحيح مع أن ما رجع عنه المجتهد لم يبق قول له لأنه في حكم المنسوخ (قوله
 وكفى روية ما يؤذن بالمقصود) لأن رؤية جميع المبيع غير مشروط لتعذره فيكتفى برؤية ما يدل على العلم
 بالمقصود هداية والمراد أن رؤيته قبل الشراء كافية في سقوط خياره بعده لأنه قد اشترى ما رأى فلا خيار
 له وليس المراد أنه لو اشترى قبل الرؤية ثم رأى ذلك يسقط خياره كما توهمه بعض الطلبة فاستشكله بأن خيار

(ويثبت الخيار) الرؤية (مطلبا
 غير موقت) بمدة هو الأصح
 غناية لا طلاق النص ما لم
 يوجد بطله وهو مبطل خيار
 الشرط مطلقا ومفيد الرضى
 بعد الرؤية لا قبلها درر فله
 الأخذ بالشفعة ثم رد الأول
 بالرؤية درر من خيار الشرط
 فيحفظ (ويشترط للفسخ علم
 البائع) بالفسخ خوف الغرر
 (ولا خيار لبائع ما لم يره) في
 الأصح (وكفى رؤية ما يؤذن
 بالمقصود)

الرؤية غير موقت وأنه إذا رآه بعد الشراء لا يسقط الا بقول أو فعل يدل على الرضى فكيف يسقط بمجرد رؤية ما يؤذن بالقصد أفاده في النهرويشير اليه الشارح ولا شك انه توهم ساقط والالزم أن لا يثبت خيار الرؤية بعد الشراء الا قبل الرؤية بعده ولا قائل به مع أن الرؤية بعد الشراء شرط ثبوت الخيار على ما مر (قوله كوجه صبرة) المراد بها ما لا تنفوت أحاده قال في الفتح فان دخل في البيع أشياء فإن كانت الاحاد لا تنفوت كالمكيل والموزون وعلامته أن يعرض بالتبذير فيكتفى برؤية واحد منها في سقوط الخيار الا اذا كان الباقي أردى مما رأى فيشذبه يكون له الخيار أى خيار العيب لا خيار الرؤية ذكره في البايع وعلل في الكافي بأنه انما رضى بالصفة التي رآها لا بغيرها ومفاده انه خيار الرؤية وهو مقتضى سوق كلام المصنف أى صاحب الهداية والتحقيق انه خيار عيب اذا كان اختلاف الباقي يوصله الى حد العيب وخيار رؤية اذا كان لا يوصله الى اسم المعيب بل الدون وقد يجتمعان فيما اذا اشترى ما لم يره فلم يقضه حتى ذكره البائع به عيباً ثم أراد المبيع في الحال اهـ وأقره في البحر والحاصل انه اذا كان الباقي أردى مما رأى لا يكتفى برؤية بعضه أى لا يسقط بها الخيار مطلقاً وانما يسقط بها خيار الرؤية فقط ويبقى خيار العيب على ما في النبايع أو يبقى معها خيار الرؤية على ما في الكافي والتحقيق التفصيل وهو أنه ان كان الباقي معيباً يبقى الخياران والاختيار الرؤية فقط وبهذا التقرير يسقط ما في النهرو حيث قال وعندى أن ما في الكافي هو التحقيق وذلك أن هذه الرؤية اذا لم تكن كافية فما الذى اسقط خيار رؤيته حتى انتقل منه الى خيار العيب فتدبره اهـ وهذا اعتراض على ما في النبايع والجواب انها قد أسقطت خيار الرؤية وانما لم تكن كافية في لزوم المبيع لانه يبقى معها خيار العيب كما ترونه بكلام النبايع وعلت ما هو التحقيق ثم قال في الفتح ثم السقوط برؤية البعض اذا كان في وعاء واحد فلو فى أكثر فقل كذلك وقيل لابتدأ من رؤية كل وعاء والصحيح الاول لان رؤية البعض تعترف حال الباقي هذا اذا ظهر أن ما في الوعاء الآخر مثله أو أوجدوا أردى فهو على خياره اهـ (تنبيه) قال في جامع الفصولين فان قال المشتري لم أجده الباقي على تلك الصفة وقال البائع هو على تلك الصفة فالقول للبائع واليمنة للمشتري اهـ ومثله في الخاتمة ولا يخفى أن هذا اذا هلك النموذج الذى رآه وادعى المشتري مخالفة الباقي له أما لو كان موجوداً فانه يعرض على من له خبرة بذلك فيتضح الحال لكن بنى شئ وهو أن هذا انما يظهر لو كان المبيع حاضراً مستورا بكيس أو نحوه أما لو كان غائباً وأحضر له البائع النموذج وذلك ثم أحضر له الباقي فادعى المشتري انه ليس على الصفة التي رآها في النموذج فينبغي أن يكون القول للمشتري لانه منكر ضمناً كون ذلك هو المبيع بخلاف ما اذا كان حاضراً لاتفاقهما على انه المبيع وانما الاختلاف في الصفة وبهذا يظهر أن ما يجته الخبير الرملى في حواشيه على الفصولين من انه لو هلك النموذج فالقول للمشتري لانكاره كون الباقي هو المبيع ضمناً محمول على ما لو كان غائباً كما قلنا والاختلاف صريح المتقول كعلت فاعتمد هذا التحرير (قوله ورقيق) أى ووجه رقيق أو أكثر كما في السراج عبدان أو أمة لأن سائر الاعضاء في العبيد والاماء تبع للوجه ولذا تنفوت القيمة اذا فرض تنفوت الوجه مع تساوى الاعضاء ودل كلامه انه لو نظر لسائر أعضائه غير الوجه لا يسقط خياره وبه صرح في السراج ثم ولا تنسقط رؤية الكفين والاسنان والاسنان والشعر عندنا بحر (قوله تركب) احتراز عن شاة اللعم أو الفنة والبقرة الخلوب أو الناقة كما في النهرو يأتى حكمها (قوله وكفلها) أى مع كفلها بفحيتين بمعنى العجز وأفاد أن رؤية الفوائم غير شرط وهو الصحيح نهر (قوله فى الاصح) هو قول أبى يوسف واكتفى بمحذ برؤية الوجه نهر (قوله وظاهر نوب مطوى الخ) لأن البادى يعترف ما فى الطى فلو شرط قبحه لتضرر البائع بتكسر نوبه ونقصان بهجته وبذلك ينقص عنه عليه إلا أن يكون له وجهان فلا بد من رؤيتهما أو يكون في طيه ما يقصد بالرؤية كالم قبل هذا في عرفهم أنما فى عرفنا لم يرباطن الثوب لا يسقط خياره لانه استقر اختلاف الباطن والظاهر في الثياب وهو قول زفر وفى المبسوط الجواب على ما قال زفر فتح وبجر قلت ومقتضى التعليل الاخير انه لو لم يتخلف سقط الخيار الا اذا ظهر باطنه اردى من ظاهره فله الخيار على ما مر وبني شئ لم ار من نبه عليه وهو ما لو كان المبيع اثواباً متعددة وهي من نمط واحد لا تختلف عادة بحيث يباع كل واحد منها بمن محمد ويظهر لى انه يكتفى برؤية نوب منها الا اذا ظهر الباقي أردى وذلك لانها تساع بالتبذير في عادة التجار فاذا كانت ألوانا مختلفة ينظرون من كل لون الى نوب واحد بل قد يقطعون من كل لون قطعة قدر الاصع ويلصقون القطع

كوجه صبرة ورقيق (و) وجه
(دابة) تركب (وكفلها) أيضا
فى الاصح (و) رؤية (ظاهر
نوب مطوى)

في ورقة فيعلم حال جميع الأنواب برؤية هذه الورقة ويكون طول الثوب وعرضه معلوما فإذا وجدت الأنواب كلها على الحال المرتبة والمعلوم بالتفاوت بينها ينبغي أن يسقط خيار الرؤية لأنها حينئذ تكون بمنزلة العددي المتقارب كالجوز والبيض إذا لاشك أنه قد يحصل تفاوت بين جوزة وجوزة ولكنه يسير لا ينقص الثمن فإذا كان نوع من الثياب على هذا الوجه لا يختلف ثوب منها عن ثوب آخر لا ينقص الثمن عادة كان كذلك ولا سيما إذا كانت الثياب من سدى واحد لأنه داخل تحت قول الهداية وغيرها أنه يكفي برؤية ما يدل على العلم بالمتعود وفي الزيلعي لو كان الأشياء لا تتفاوت أحاده كالمكيل والموزون وعلايته أن يعرض بالتوذج يكفي برؤية بعضه لجريان العادة بالاكتفاء ببعض في الجنس الواحد ولو وقع العلم به بالباقي إلا إذا كان الباقي أردى فله الخيار فيه وفيما رأى وإن كان أحاده تتفاوت وهو الذي لا يباع بالتوذج كالثياب والدواب والعبيد فلا بد من رؤية كل واحد من أفرادها برؤية بعضها لا يقع العلم بالباقي للتفاوت اهـ أي للتفاوت الفاحش بين عسبد وعبد وثوب وثوب لكنه جعل المناطق في الفرق تتفاوت الأحاد وعدمه وعرضه في العرف بالتوذج وعدمه فدل على أنه لو كان نوع من الثياب لا تتفاوت أحاده ويعرض بالتوذج في العادة كما قلناه وفي حكم المكيل والموزون وذكر في الهداية أنه يجوز السلم في المذروعات لأنه يمكن ضبطها بذكر الذرع والصفة والصنعة لا في الحيوان لأن فيه تفاوتاً فاحشاً في المالية باعتبار المعاني الباطنة فيفضي إلى المنازعة بخلاف الثياب لأنه مصنوع العباد نقلها يتفاوت الثوبان إذا استجاب على منوال واحد اهـ ومما رده أنه ما يتفاوتان قليلاً كما في الفخاي بحيث لا يعتبر عادة ولا يفضي إلى المنازعة فقد اعتدوا بالتفاوت اليسير في السلم الوارد على خلاف القياس لأنه يبيع معدوم فينبغي أن يقال هنا كذلك ولهذا اكتفى في العددي المتقارب برؤية البعض في الصحيح خلافاً للكرخي هذا ما ظهر لي بحثاً (قوله وقال زفر الخ) قال في التبرجل هذا قول زفر وهو الصحيح وعليه الفتوى واكتفى الثلاثة برؤية خارجها وكذا برؤية بعضها والأصح أن هذا بناء على عاداتهم في الكوفة أو بغداد فإن دورهم لم تكن متفاوتة إلا في الكبر والصغر وكرهنا جديدة أولاً فأنما في ديارنا فهي متفاوتة قال الشارح الزيلعي لأن بيوت الشتمونية والصيفية والعالية والسفلية مرفقها ومطابقتها وسطوحها مختلفة فلا بد من رؤية ذلك كله في الاظهر وفي الفتح وهذا هو المعبر في ديار مصر والشام والعراق وهذا عرف أن كون ما في الكتاب قول زفر كما ظنه بعضهم غير واقع موقعه لأنه كان في زمنهم ولم يكن برؤية الخارج فكان مذهبهم عدم الاكتفاء به مطلقاً اهـ كلام النهر وحاصله أن اجتماع الثلاثة كندوا برؤية خارج البيوت وحسن الدار لكونها غير متفاوتة في زمنهم وزفر كان في زمنهم وقد خالفهم فعلم أنه قائل بأشراط رؤية داخلها وإن لم تتفاوت وهذا خلاف ما صححه من اشتراط رؤية داخلها في ديارنا للتفاوت فيكون اختلاف عصر وزمان أما خلاف زفر فهو اختلاف جهة وبرهان لا اختلاف عصر وزمان (قوله ومثله الكرم والبستان) فلا بد في البستان من رؤية ظاهره وباطنه وفي الكرم لا بد من رؤية الغنم من كل نوع شيئاً وفي الزمان لا بد من رؤية الحلو والحامض وفي الثمار على رؤس الاشجار تعتبر رؤية جميعها بخلاف الموضوعات على الأرض بحر وذكر في فصل ما يدخل في البيع تبعا لشيء يترى الثمار على رؤس الاشجار رأى من كل شجرة بعضها ثبت له خيار الرؤية اهـ وهذا بناء على ما ذكره في الكرم ولعله يفرق بين ما إذا اشترى الشجرة بثمره فيكون أن يرى من كل نوع شيئاً وبين ما إذا اشترى الثمر مقصوداً قائل (قوله شاة قنية) هي التي تحبس في البيوت لأجل التناج من اقتنيته اتخذته لنفسه قنية أي للسسل للتجارة بحر فقوله للدر والنسل تفسير لها (قوله مع شرعها) قال في البحر بعد عزوه لظاهرية فليحفظ فإن في بعض العبارات ما يؤهم الاقتصار على رؤية شرعها اهـ يمكن في النهر الظاهر أنه لو اقتصر عليه كفاه كما جزم به غيره واحد (قوله وشتم مشوم) وفي دغوف المغازي لا بد من سماع صوتها لأن العلم بالشيء يقع باستعمال آلة أذرا كما ولا يسقط خياره حتى يدركه زيلعي (قوله لوجود الحائل) فهو لم ير الدهن حقيقة وفي الحقيقة لو نظرت المرأة فرأى المبيع قالوا لا يسقط خياره لأنه ما رأى عينه بل مثاله ولو اشترى سمكاً في ماء يمكن أخذه بلا اصطياذ فأراد فيه قبل يسقط خياره لأنه رأى عين المبيع وقيل لأنه لا يرى في الماء على حاله بل يرى أكبر مما كان فهذه الرؤية لا تعزف المبيع بحر (قوله وكفى رؤية وكيل قبض وشراء) فلا خيار له ولا موكله وهذا لو بشره شيء لا بيعه ففى العين ليس للوكيل خيار رؤية وإذا اشترى ماراً موكله ولم يعلم به الوكيل فلا خيار إذا لم يره كما في جامع

وقال زفر لا بد من ثمره كله وهو المختار كما في أكثر المعبرات قاله المصنف (وداخل دار) وقال زفر لا بد من رؤية داخل البيت وهو الصحيح وعليه الفتوى جوهرية وهذا اختلاف زمان لبرهان ومثله الكرم والبستان (و) كفى (جس شاة لحم ونظر) جميع جسد (شاة قنية) للدر والنسل مع شرعها لظاهرية وشرع بقرة حلوب وناقاة لأنه المقصود جوهرية (و) كفى (ذوق مطعوم) وشتم مشوم (لا خارج دار وصحنها) على المفتى به كما مر (اورؤية دهن في زجاج) لوجود الحائل (وكفى رؤية وكيل قبض و) وكيل (شراء)

لأروية رسول (المشترى وبينه
في الدرر) (ودفع عنه الاعنى)
ولولغره وهو كالبصير الا
اننى عشرة مسأله مذكورة
في الاشياء (رسقط خياره
بجس مبيع وشبه وذوقه)
فما يعرف بذلك (ووصف
عقار) وشعر وعبد وكذا كل
ما لا يعرف بجس وشتم وذوق
معدادى أو بنظر وكيله ولو
أبصر بعد ذلك فلا خيار له
هذا كله (اذا وجدت)
المذكورات كشم الاعنى
وكذا اروية البصير وجه الصبرة
وشحوا نهر (قبل شرائه ولو
بعده ثبت له الخيار بها) أى
بالمذكورات

مثلا
الاعنى كالبصير الا في مسائل

القولين قال في الجواز لا نه من المباحات لا توقف على توكيل الا اذا فوض اليه البيع ولا يصح ولا تصير رؤيته كروية موكله جامع
وكفه بالنظر الى ما شاء ولم يره ان رضى يلزم العقد وان لم يرض يفسخ يصح لانه جعل الرأى والنظر اليه فيفسخ
كأن فوض البيع والاجازة اليه في البيع بشرط الخيار انه قال في الدرر كلامه أن رؤيته قبل التوكيل به
لا اثر لها فلا يسقط بها الخيار كما في الفقه وغيره (قوله لأروية رسول المشتري) سواء كان رسولا بالقبض
او بالامرأ زباني (قوله وبينه في الدرر) حيث قال اعلم أن ههنا وكذا بالشراء وكذا بالقبض من رسول
وصورة التوكيل بالشراء أن يقول كن وكذا عنى بشرأ كذا وصورة التوكيل بالقبض أن يقول كن ويقول كن وكذا عنى
بقبض ما اشتريته وما رأيته وصورة الرسالة أن يقول كن رسولاً عنى بقبضه قروية الوكيل الا قبل تسقط الخيار
بالاجماع ورؤية الثاني تسقط عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا قبضه ناظر اليه فحينئذ ليس له ولا للوكيل أن
يرده الا بعيب وأما اذا قبضه مستورا ثم رآه فأسقط الخيار فانه لا يسقط لانه لما قبضه مستورا انتهى التوكيل
بالقبض الناقص فلا يملك اسقاطه قصدا لغيره أو جدياً وان أرسل رسولاً بقبضه فقبضه بعد ما رآه فلا مشترى
أن يرده وقالوا الوكيل بالقبض والرسول سواء في أن قبضهما بعد الرؤية لا يسقط خيار المشتري اهـ ح قال في
الشرعية لانه فيه نظر لانه لا خلاف في هذه الحالة وما اختلف الا في نظر الوكيل بالقبض حالة قبضه لافي نظره
السابق على قبضه ولا المتأخر عنه كفى التبيين اهـ ط (تنبيه) نقل في البحر عن القوائد أن صورة الرسالة
أن يقول كن رسولاً عنى قبضه أو أمرتك بقبضه أو أرسلتك لقبضه أو قل فلان أن يدفع المبيع اليك وقيل
لا فرق بين الرسول والوكيل في فصل الامر بأن قال اقبض المبيع فلا يسقط الخيار اهـ وذكر في البحر من
كأب الوكالة عن البدائع أن الإيجاب من الموكل أن يقول وكنت بكذا أو افعل كذا أو أدت لك أن تفعل كذا
ونحوه اهـ فهذا صريح في أن الامر والاذن توكيل لكن ذكر هنا عن الوكالة ما يدل على أن الامر
توكيل اذا دل على اناية المأمور من باب الامر وسألتني تحريره هناك ان شاء الله تعالى وكتبت هنا في تنقيح
الحامدية بعض ذلك فراجع (قوله ولولغره) كأن يكون وصياً أو وكلاً (قوله الا في اننى عشرة مسألة)
قال في الاشياء وهو كالبصير الا في مسائل منها الاجتهاد عليه ولا جعة ولا جاعة ولا ج وان وجد قائداً ولا يصلح
لشهادة مطلقاً على المعتد والقضاء والامامة العظمى ولا دية في عينه وانما الواجب الحكومة وتكره امامته
الأن يكون اعلم التوهم ولا يصح عقده عن كفارة ولم ارحكم صيده وحضاته ورؤيته لما اشتراه بالوصف
وينبغي أن يكره ذبحه أما حضاته فان أمكنه حفظ المحضون كان أهلاً والا فلا ويصلح ناظر او وصي او الثانية في
مظلومة ابن وهبان والاولى في أوقاف دلال كما في الاسعاف اهـ وقوله ولا يصلح للشهادة مطلقاً اي ولو فيما قبل
فيه الشهادة بالنساع وقوله ولا يصح عقده مصدر مضاف لمفعوله أى أن يعتقه سيده عن كفارته وقوله ولم ار
الخ عبارة في البحر ويكره ذبحه ولم ارحكم صيده ورميه واجتهاده في القبله وقوله ورؤيته لما اشتراه بالوصف
رؤيته مبتدأ خبره قوله بالوصف اي علمه بالمبيع المحتاج للرؤية بالوصف وقوله ويصلح ناظر او وصياً ليس من
المستثنيات لانه وافق فيه البصير (قوله وسقط خياره بجس مبيع الخ) محمول على ما اذا وجد منه الجس
ونحوه قبل الشراء وأما اذا اشترى قبل أن يوجد منه ذلك لا يسقط خياره بوجوده بل ثبت بانفراق الروايات
ويتمد الى أن يوجد منه ما يدل على الرضى من قول أو فعل في الصحيح ثم نبلاية عن الزباني (قوله وكذا
كل ما لا يعرف بجس الخ) ظاهره أن ما يعرف بالجس ونحوه لا يكفي فيه الوصف وكذا عكسه وانه لا يشترط
اجتماع الوصف والجس لكن في المعراج وعن أبي يوسف اعتبار الوصف في غير العقار وقال ائمة طبع من الحيطان
والاشجار وعن محمد يعتبر اللبس في الثياب والخنطة ثم قال وبالجملة ما يقف به على صفة المبيع فهو المعتبر فيئذ
لا تختلف هذه الروايات في المعنى لان الخيار ثابت للاعنى بلحله بصفات المبيع فاذا زال ذلك باى وجه كان
يسقط خياره اهـ (تنبيه) في البحر عن البدائع لانه في الوصف للاعنى من كون المبيع على ما وصف له ليكون
في حقه بمنزلة الرؤية في حق البصير (قوله او بنظر وكيله) أى وكيل الشراء او القبض لا وكيل النظر الا اذا
فوض اليه الفسخ والاجازة على ما مر (قوله بعد ذلك) أى من الجس ونحوه والوصف او نظر الوكيل
(قوله فلا خيار له) لانه قد سقط فلا يعود الاسباب جديداً ولو اشترى البصير ثم عي انتقل الخيار الى الوصف بغير

(قوله لأنها) أي الرؤية بهذا المذكور (قوله كما غلط فيه بعضهم) أي بعض الطلبة وقد مناباته
(قوله أو تعيب) بالجزم عطفًا على مدخول لم وهو يريد على قول لأن التعيب والهلاك ليسا من المشتري
البتة وإنما منع الرد بهلاك البعض لأنه يلزم عليه تفريق الصفة كما يأتي (قوله ولو قبل الرؤية) مبالغة
على قوله أو تعيب أو بهلك بعينه وأما الفعل فنه ما يستتبع بعد الرؤية فقط ومنه ما يستتبع مطلقًا ومنه ما يستتبع
ولا عيب) لم يذكر في التهربل في البحر عن الرواجعية وبه سقط ما بحثه المجوز في شرحه أنه لو وجد بعد إخراج
منه تلح الراتحة فالظاهر أن الرد به خيار العيب لأنه بحث مخالف للمنتول بل وللمعتقول إذ كيف يسوغ الرد بعد
حدوث عيب جديد (قوله يدخل عليه عيبًا ظاهرًا) حتى لو لم يدخل كان له أن يرد به خيار العيب والرؤية جميعًا
بحر (قوله لتفريق الصفة) يأتي بيانه واستفاد منه أنه لو أراهما فرضي بأحدهما أنه لا يرد إلا الآخر بغير
(قوله فأصد الشراء عند رؤيته) فلو قصد شراءه ثم رآه لكنه عندهما لم يتصد الشراء ثم شرأه ثبت له الخيار
للعلة المذكورة ط (قوله قال المصنف الخ) قال الخبر الملى هو خلاف الظاهر من الرواية وقد ذكره
في جامع الفصولين أيضًا بصيغة قبل وهي صيغة التبريض فكيف يقول عليه في منتهى المتون موضوعه لما هو
الصحيح من المذهب تأمل اه وكذا رده المقدسي بأنه مناف لاطلاقاتهم (قوله فلو لم يعلم به) كأن
رأى جارية ثم اشتري جارية متقبلة لا يعلم أنها التي كان رآها ثم ظهرت أياها فان له الخيار لعدم ما يوجب الحكم
عليه بالرضى أو رأى ثوبًا خلف في ثوب وبسيع فاشتراه وهو لا يعلم أنه ذلك فتح (قوله ولا يعرفه) أي الباقي
بحر (قوله وكذا لو كانا ملفوفين الخ) في البحر عن الظهيرية لو رأى ثوبين ثم اشتراهما بمن متفاوت ملفوفين فلا
الخيار لأنه ربما يكون الأردى بأكثر الثمن وهو لا يعلم اه أي بأن اشتري أحدهما بعينه بعشرة والآخر بعينه
بعشرين مثلاً فانه لا يعلم وقت الشراء أن الذي قبله العشرين جيد أو رديء أما لو شرى أحدهما بعشرين
ولم بعينه فسد البيع لجهالة المبيع ولو اشترى كل واحد بعشرة فلا خيار له لأنه عالم بأوصاف المعتود عليه حالة
الشراء حيث سوى بينهما في الثمن لأنه دليل تساويهما في الوصف فيكون عالمًا بأوصاف المعتود عليه حالة الشراء
ذخيرة وبه علم أن علة الخيار في الأولى هي جهل وصف المبيع وقت الشراء وأن ثمين أن الثمن الأدنى للأعلى
فافهم وأيضًا فيه احتمال دخول الضرر على المشتري فيما لو ظهر الاحسن معيبا وكان ثمنه أقل فانه يرد على
البائع بالثمن الأقل ويبقى عليه الأدنى بالثمن الأعلى (قوله ولو سمي الخ) هذا تفصيل لمسألة الثوبين الملفوفين
المذكورة في الشرح كما ظهر لك مما نقلناه عن الذخيرة وقد جعله المصنف تفصيلًا لقوله رأى ثيابا الخ والظاهر
أن الحكم فيها كذلك تأمل (قوله والقول للبائع الخ) هذا من تنبيه قوله فلا خيار له إلا إذا تغير فكان المناسب
ذكره عقبه كما هو الواقع في كثير من الكتب حتى في الهداية والمقتى والكنز والفرر (قوله عملاً بالظاهر)
فان الظاهر أنه لا يبيح الشيء في دار التغيير وهي الدنيا زمانًا طويلاً بل يطرقه التغيير قال محمد أريت لو رأى
جارية ثم اشتراها بعد عشرين سنين أو عشرين وقال تغيرت ألا يصدق بل يصدق لأن الظاهر شاهد له قال شمس الأئمة
وبه يفتي الصدر الشهيد والامام المرغيناني فيقول ان كان لا يتفاوت في تلك المدة غالبًا فالقول للبائع وان كان
التفاوت غالبًا فالقول للمشتري مثاله لو رأى دابة أو ثوبًا فاشتراه بعد شهر وقال تغير فالقول للبائع لان الشهر في
مثله قليل فتح والمراد التغيير بنقصان بعض الصفات كنقص الحسن أو القوة لا بعروض عيب لان عروضه
قد يكون في أقل من شهر وبه ثبت خيار العيب (قوله لو اختلفا في أصل الرؤية) بأن قال له البائع رأيت قبل
الشراء وقال المشتري ما رأيته وكذا لو قال له رأيت بعد الشراء ثم رخصت فقال رخصت قبل الرؤية كما في البحر
(قوله لأنه يشكر الرؤية) أي وهي أمر عارض والأصل عدمه وبقي ما لو رأى التزوج وهما ثم ادعى مخالفته
للأباق وقد مناباته (قوله في بيع بات) كذا في النهر والفتح والظاهر أنه أراد به لازم وهو ما لا خيار فيه
بقريضة المقابلة ولذا قال ح الظاهر أن الرذيفة بالاقالة اه فافهم (قوله والفرق) أي بين ما القول فيه
للمشتري وما القول فيه للبائع من الخيارات الثلاث وبيانه ما في الفتح والنهر أن المشتري في الخيار ينفسخ العقد
بتسخره بلا توقف على رضى الآخر بل على علمه وإذا انفسخ يكون الاختلاف بعد ذلك في المقبوض والقول فيه
للبائع ضمنا كان أو أمنيًا كالأغصاب والمودع وفي العيب لا ينفرد لكنه يدعى ثبوت حتى ينفسخ فيما أحضره
والبائع ينكره والقول قول المنكر اه ثم اعلم أن هذا في الاختلاف في المردود وعند النسخ أمالوا اختلافًا في

(فتنحة) خياره في جميع عمره على
التحقيق (مالم يوجد منه ما يدل على
الرضى من قول أو رعل) أو تعيب
أو بهلك بعينه عنده ولو قبل الرؤية
ولو أن ذلك أن يرزعهما قبل
الرؤية فنزعهما بطلان فعله بأمره
كفعله عني ولو شرى ثابته مسك
فأخرج المسك منه لم يرد به خيار رؤية
ولا عيب لان الإخراج يدخل عليه
عيبًا ظاهرًا نهر (ومن رأى أحد
ثوبين فاشترهما ثم رأى الآخر
فله ردهما) ان شاء (لأرد الآخر
وحده) لتفريق الصفة (ولو
اشترى ما رأى) حال كونه قاصداً
لشرايه) عند رؤيته فلو رآه لاقتصد
شراء ثم شرأه قبل له الخيار ظهيرية
ووجهه ظاهر لأنه لا تأمل التأمل
المفيد بحر قال المصنف ولو
مدر كعقوله عليه (عالمًا بأنه مرئي)
السابق (وقت الشراء) فلو لم يعلم به
خير لعدم الرضى درر (فلا خيار له
الآداب غير) فيخير (رأى ثيابا برفع
البائع بعضها ثم اشتري الباقي
ولا يعرفه فلا خيار) وكذا لو كانا
ملفوفين وثمنهما متفاوت لأنه ربما
يكون الأردى بالاكثرتما (ولو سمي
لكل واحد) من الثياب (عشرة لا)
خيار له لأن الثمن لا يختلف استويا
في الأوصاف بحر (والقول للبائع)
بمينه (إذا اختلفا في التغيير) هذا
(لو المدة قريبة وان بعيدة فالقول
للمشتري) عملاً بالظاهر وفي الظهيرية
الشهر فما فوقه بعد وفي الفتح
الشهر في مثل الدابة والمملوك قليل
(كما) أن القول للمشتري بمينه
(لو اختلفا في أصل الرؤية) لأنه
ينكر الرؤية وكذا لو أنكر البائع
كون المردود مبعضاً يبيع بات
أو فسه خار شرط أو رؤية فالقول
للمشتري ولو فسه خار عيب فالقول
للبائع والفرق أن المشتري ينفرد
بالنسخ في الأول لا الأخير

تعيين ما فيه خيار الشرط عند الاجازة من له الخيار فتدكر في البحر عن الظهيرية وقد منا حاصلة قبيل هذا
الباب (قوله اشترى عدلا) بكسر العين هو أحد فرد في الجمل (قوله من متاع) هو ما يتبع به من ثياب
ونحوها وهذا من التيمات ولم أر من ذكر المثلثات من مكمل ومرزون والناظر أنه لا فرق بينها في هذا الحكم
لأنه اذا كانت العدة تقربق الصفقة فهو غير جائز في المثلث أيضا كما قد مناه أول البيوع عند قوله كل المبيع بكل
الثنى وسيأتي حكم الرد العيب في المثلثات في الباب الاخرى عند قوله أو كان المبيع طعاما فأكله أو بعضه (قوله
ولم ير) قيده ليكن تأتى خيار الرؤية فيه ولا ينافيه ذكر خيار العيب والشرط لانهما قد يجتمعان مع خيار
الرؤية فافهم (قوله أو لبس) أى حتى تغير كافي الحاكم قال الخياط الرملى وكذا الواسم لعله أو ذلك أو كان
عبدان أو أعتقه كما سرح به في التارخانية اه وفي الخاوى اشترى أربعة برود على أن كل منها ستة عشر
ذراعا فباع احدها ثم ذرع البقية فاذا هي خمس عشرية فله رد البقية (قوله بعد القبض) قيده في الجامع
الصغير وكان المصنف استغنى عنه بقوله باع لان ما لم يقبض لا يصبح بيعه ولا حبه نهر أى لا يصبح بيعه لو منقولا
بخلاف العقار وأفاده قبل القبض لا فرق بين الخيارات الثلاث في انه لا رد الباقي كما يعلم مما يأتى (قوله رده)
أى الباقي من العدل (قوله الاصل أن رد البعض) أى بعض المبيع كد الباقي العدل ورد أحد الثوبين فيما
لورأى أحدهما ثم رأى الاخرى مسألة المات المارة وأمثال ذلك (قوله يوجب تفريق الصفقة) أى تفريق
العقد بأن يوجب الملك في بعض المبيع دون البعض وقد مناه أول البيوع ما يوجب تفريقها وعدمه وبمى
العقد صفقة للعادة في أن المتبايعين يصفق كفه في كف الآخر (قوله يمنعان تمامها) فان خيار الرؤية مانع
من التمام أما خيار الشرط فانه مانع ابتداء لكن ما يمنع الانداء يمنع التمام وأطلقه فتمل ما قبل القبض أو بعده
وذلك لانه لا يفسخ بغير قضاء ولا رضى فكون فسخا من الاصل لعدم تحقق الرضى قبله لعدم العلم بصفات المبيع
ولذا يحتاج الى القضاء أو الرضى كافي الفسخ (قوله وخيار العيب يمنع) أى يمنع تمام الصفقة قبل القبض
ولذا يفسخ بقوله ردت ولا يحتاج الى رضى البائع ولا الى القضاء ولا يمنع بعده ولذا لو رده بعده لا يفسخ
الابرضى البائع أو يحكم (قوله وحل يعود خيار الرؤية الخ) أى بأن عاد الثوب الذى باعه من العدل أو ووجهه
بسبب هو فسخ محض كارد خيار الرؤية أو الشرط أو العيب بالقضاء أو الرجوع في الهبة فهو أى مشتري العدل
على خياره فله أن يرد الكل بخيار الرؤية لارتفاع المانع من الاصل وهو تفريق الصفقة كذا ذكره شمس الائمة
السرخسى وعن أى يوسف لا يعود لان الساقط لا يعود لخيار الشرط الاسباب جديد وصححه قاضى خان وعليه
اعتماد القندورى وحقيقة الملاحظ مختلفة فشمس الائمة لحظ البيع والهبة مانع ازال فيعمل المقضى وهو خيار
الرؤية عليه ولحظه الثانى مسقطا فلا يعود بلا سبب وهذا أوجه لان نفس التصرف يدل على الرضى ويطل الخيار
قبل الرؤية وبعدها فتح وادعى في البحر أن الأول أوجه ورده في النهر (قوله ليس للبائع مطالبته بالثنى قبل
الرؤية) لعدم تمام العقد قبلها (قوله فليهما الخيار) أى باعتبار أن كلا منهما مشتري للثنى التى باعها الاخر
(قوله لم يطل البيع في الجارية بحصة الالف) أى لم يطل بحصة العبد فان كانت قيمته خمسمائة مثلا بطل
البيع في ثلث الجارية وبقي في حصة الالف وحى الثلثان منها (قوله لما مر انه لا خيار في الدين) أى من أول
الباب في قوله فليس في دين ونقد الخ واذا لم يكن له خيار في الالف يبيى البيع لازما من الجارية بقدر الالف
(قوله ثم يبيع الثوب مع الضيعة) أى ويسلمها للمشتري لتمام الصفقة (قوله ثم المقتل يستحق الثوب) أى
باقامة البيعة على اقرار البائع والتاخر أن هذا مبنى على القول بأن الاقرار يفيد الملك للمقتل أما على المعتمد
من عدمه فلا يحل ذلك ديانة فالأظهير في الحيلة أن يبيع الثوب لانسان ثم يبيعه مع الضيعة تأمل (قوله
لزم تفريق الصفقة) لانه لما قبض الثوب والضيعة تمت الصفقة وتفرقت بها بعد التمام لا يجوز بخلاف ما لو قبض
احدهما دون الآخر ثم استحق أحدهما له الخيار لتفرقت قبل التمام كفى النسخ وفي الدرر من فصل الاستحقاق
ولا يشب له خيار العيب هنا لان استحقاق الثوب لا يورث عيبا في الضيعة بخلاف ما اذا كان المعقود عليه شيا
واحدا مما ياتي ببعض فمرر كذا وانعده فانه بالخيار ان شاء رضى بحصته من الثمن وان شاء رد وكذا اذا كان
المعقود عليه شيئين وفي الحكم كنى واحدا فاستحق أحدهما كالمسك بالعمد والقوس بالورق فله الخيار في الباقي
اه (قوله الا فى الشفعة) ليس على اطلاقه لان الشفع لا يفسخ لو أراد أخذ بعض المبيع وترك الباقي لم يملك ذلك

قوله ان المتبايعين يصفق كفه
الخ كذا يحطه ولعله سقط من قبله
لنظ أحده قبل قوله المتبايعين تأمل
اه مستحقة

(اشترى عدلا) من متاع ولم ير
(وباع) أو لبس نهر (منه ثوبا)
بعد القبض (أو وحب وسلم رده
بخيار عيب لا) بخيار (رؤية
أو شرط) الاصل أن رد البعض
يوجب تفريق الصفقة وهو بعد
التمام جائز لافله بخيار الشرط
والرؤية يمنعان تمامها وخيار
العيب يمنع قبل القبض لا بعده
وحل يعود خيار الرؤية بعد سقوطه
عن الثانى لا لخيار شرط وصححه
قاضى خان وغيره (فروع) شرى
شيا لم ير ليس للبائع مطالبته
بالثنى قبل الرؤية ولو باعاعينا
بعين فليهما الخيار مجتبى شرى
جارية بعدد ألف فتبايضاً ثم رد باع
الجارية العبد بخيار رؤية لم يطل
البيع في الجارية بحصة الالف
ظهيرية لما مر انه لا خيار في الدين
أراد يبيع ضيعة ولا يكون المشتري
خيار رؤية فاحيله أن يتر شرب
لانسان ثم يبيع الثوب مع الضيعة
ثم المقتل يستحق الثوب المقتر به
فيطل خيار المشتري لزم تفريق
الشفعة وعلا يجوز الا فى الشفعة
ولو اجبة

جبر على المشتري لضرر تفريق الصنفه وكذا لو كان المبيع دارين في مصرين يعتا صنفه واحده ليس لشفيعهما
أخذ احداهما فقط الاعلى قول زفر قيل وبه يبقى أما لو كان شفيعا لاحداهما له أخذها وحدها احياء لحقه
كما سيأتى في بابها ان شاء الله تعالى في الفرع الاخير تفريق الصنفه للضرورة وهذا هو المراد من قول الشارع
في آخر الشفعة لو كانت دار الشفيع ملاصقة لبعض المبيع كان له الشفعة فيما لا صنفه فقط ولو فيه تفريق الصنفه
اه فالمراد ببعض المبيع احدى الدارين كما قيده محشى الاشهاد وغيره بخلاف الدار الواحدة والعلامة ما ذكرنا
فانهم (قوله شري شئين) أى قيمين وهذه المسألة سيأتى تفصيلها في الباب الاخرى (قوله لما مر) اى
قريسا من أن خيار العيب يمنع تمام الصنفه قبل القبض لابعده والله سبحانه وتعالى أعلم

* (باب خيار العيب) *

شري شئين وباحدهما عيب
ان قبضهما له رد العيب والا لا
لما مر

* (باب خيار العيب) *

هولغة ما يخلو عنه أصل
الفطرة السليمة وشري عامأفاده
يقوله

تقدم وجه ترتيب الخيارات والاضافة فيه اضافة الشيء الى سببه والعيب والعيبه والعيبة والعياب بمعنى واحد يقال عاب
المتاع أى صار ذا عيب وعابه زيد يعتدى ولا يعتدى فهو معيب ومعيوب أيضا على الأصل اه فتح ثم أن خيار
العيب يثبت بلا شرط ولا يتوق ولا يمنع وقوع الملك للمشتري ويورث ويثبت في الشراء والمهر وبدل الخلع
وبدل الصلح عن دم العمدة وفي الاجارة ولو حدث بعد العقد والقبض بخلاف البيع وفي القسمة والصلح عن المال
وبسط ذلك في جامع الفصولين (قوله ما يخلو عنه أصل الفطرة السليمة) زادنى النسخ مما يعتبه ناقصا اه أى
لان ما لا ينقصه لا يعتب عيبا قال في الشرح لبلاية والفطرة الخلقة التى هى أساس الأصل ألا يرى انه لو قال بعثك
هذه الخلطة وأشار إليها فوجدها المشتري رديئة لم يكن عليها ليس له خيار الرد بالعيب لان الخلطة تخلق جيدة
ورديئة ووسطا والعيب ما يخلو عنه أصل الفطرة السليمة عن الآفات العارضة لها فالخلطة المصابة بهمواء منعها
تمام يلوغها الادراك حتى صارت رقيقة الحب مهيبة كالغفن والبلال والسوس اه قلت وعن هذا قال في
جامع الفصولين لا يرد البربرء اه لانها ليست بعيب ويرد المسوس والعفن وكذا لا يرد اثناء فسخه برداءه بلا غش
وكذا الامه لا ترد بتبع الوجه وسواده ولو كانت محترقة الوجه لا يستبين لها قبح ولا جمال فلردّها اه وفيه
واقعة شري فرسا فوجده كبير السن قيل ينبغي أن لا يكون له الرد الا اذا شراه على انه صغير السن لما مر من مسألة
جمار وجده بطيء السير اه (قوله وشري عامأفاده الخ) أى المراد في عرف أهل الشرع بالعيب الذى يرد به
المبيع ما ينقص الثمن أى الذى اشترى به كما في الفسخ قال لان ثبوت الرد بالعيب لتضرر المشتري وما يوجب
نقصان الثمن يتضرر به اه وعبرة الهداية وما أوجب نقصان الثمن في عادة التجار فهو عيب لان التضرر
بنقصان المالمية وذلك باتقصا القيمة اه ومفاده أن المراد بالثمن القيمة لان الثمن الذى اشتراه به قد يكون أقل
من قيمته بحيث لا يورث نقصانها بالعيب الى نقصان الثمن به والظاهر أن الثمن لما كان في الغالب مساويا للقيمة
عبروا به تأمل والضابط عند الشافعية انه المتقصر للقيمة وما ينفوت به غرض صحيح بشرط أن يكون الغالب في
أمثال المبيع عدمه فخرجوا بقوات الغرض الصحيح ما لو بان فوات قطعة يسيرة من نفذه أو ساقه بخلاف
ما لو قطع من اذن الشاة ما يمنع التخمية فلردّها وبالعاب ما لو كانت الامه تبيع أن الثبابة تنقص القيمة لكنه
ليس الغالب عدم الثبابة اه قال في البحر وقواعدنا لا تأباه للمأمل اه قلت ويؤيده ما في الحاشية وجد
الشاة متطورة الاذن ان اشتراها للاضحية له الرد وكذا كل ما يمنع التخمية وان لغيرها فلا ما يبعده الناس عيبا
والقول للمشتري انه اشتراها للاضحية لو في زمانها وكان من اهل أن يضحي اه وكذا ما في البرازية اشترى
شجرة ليأخذ منها الباب فوجدها بعد القطع لا تصلح لذلك رجع بالنقص الا أن يأخذ البائع الشجرة كما هي اه
فقد اعتبر عدم غرض المشتري عيبا موجبا للرد ولكنه يرجع بالنقص لان القطع مانع من الرد وفيها أيضا اشترى
ثوبا وخشا او قلسوة فوجده صغير الرد اه أى لانه لا يصلح لغرضه وفيها لو كانت الدابة بطيئة السير لا يرد الا اذا
شرط انها بحول اه أى لان بطء السير ليس الغالب عدمه فان كلاما من البطء والعجلة يكون في أصل الفطرة
السليمة وفيها اشترى دابة فوجدها كبيرة السن ليس له الرد الا اذا شرط صغرها وسيأتى أن الثبابة ليست بعيب
الا اذا شرط عدمها أى فله الرد لقد اوصف المرغوب وبما ذكرنا من الفروع ظهر أن قولهم في ضابط العيب
ما ينقص الثمن عند التجار مبنى على الغالب والا فهو غير جامع وغير مانع أما الاول فلانه لا يشمل مسألة الشجرة

والثوب والخلف والقلنسوة وشاة الاضحية لان ذلك وان لم يسلح لهذا المشتري يصلح لغيره فلا ينقص الثمن مطلقا
وأما الثاني فلا نه يدخل فيه مسألة الدابة والامة الثيب فان ذلك ينقص الثمن مع انه غير عيب فعلم انه لا بد من
تقييد الضابط بما ذكره الشافعية والظاهر أنهم لم يقصدوا حصر العيب فيما ذكر لان عبارة الهداية والكثير ما
اوجب نقصان الثمن عند التجار فهو عيب فان هذه العبارة لا تدل على أن غير ذلك لا يسمى عيبا فاعتقم هذا التعرير
ثم اعلم انه لا بد أن يكون العيب في نفس المبيع الماني الخاتمة وغيرها رجل باع سكينة له في حانوت لغيره فأخبر
المشتري أن أجرة الحانوت كذا فظهر أنها أكثر فالرئيس له الرد بهذا السبب لان هذا الرئيس يعيب في المبيع اه
قلت المراد بالسكنى ما ينسبه المستأجر في الحانوت ويسمى في زماننا بالكذلك كما مر أول البيوع لكنه اليوم تختلف
قوته بكثرة اجرة الحانوت وقلته فينبغي أن يكون ذلك عيبا تأمل (قوله من وجد بمشربه الخ) أطلقه فشمّل
ما إذا كان به عند البيع أو حدث بعده في يد البائع بغير بخلاف ما إذا كان قبله و زال ثم عاد عند المشتري لما في
البرازية لو كان به عرج فبرأ بمعالجة البائع ثم عاد عند المشتري لا يرده وقيل يرده ان عاد بالسبب الأول (تنبيه)
لا بد في العيب أن لا يتمكن من ازالته بلا مشقة فخرج احرام الحاربية ونجاسة ثوب لا ينقص بالغسل لانه من
تحليلها وغسله وأن يكون عند البائع ولم يعلم به المشتري ولم يكن البائع شرط البراءة منه خاصا أو عاما ولم يزل قبل
القسخ كبايض النجلى وحى زالت نهر فالقيود خمسة وجعلها في الجحسة فقال الثاني أن لا يعلم به المشتري عند
البيع الثالث أن لا يعلم به عند القبض وحى في الهداية اه لكن قال في الشربة لالية انه يقتضى أن مجرد الرؤية
رضى ويحالفه قول الزيلعي ولم يوجد من المشتري ما يدل على الرضى به بعد العلم بالعيب اه وكذا قول النجوع ولم
يرض به بعد رؤيته اه قلت صرح في الذخيرة بأن قبض المبيع مع العلم بالعيب رضى بالعيب مافي الزيلعي
والنجوع لا يخالف ما مر عن الهداية لان ذلك جعل نفس القبض بعد رؤية العيب رضى ومافي الزيلعي صادق
عليه ويدل عليه أن الزيلعي قال والمراد به عيب كان عند البائع وقبضه المشتري من غير أن يعلم به ولم يوجد
من المشتري ما يدل على الرضى به بعد العلم بالعيب فقوله وقبضه الخ يدل على انه لو قبضه عالما بالعيب كان
قبضه رضى فقوله ولم يوجد من المشتري الخ أعم مما قبله أو اراد به ما لو علم بالعيب بعد القبض (تنبيه) في جامع
الفصولين لو علم المشتري الا انه لم يعلم انه عيب ثم علم بطران كان عيبا ينال يحنى على الناس كالغدة
ونحوها لم يكن له الرد وان حتى فله الرد ويعلم منه كثير من المسائل اه وفي الخاتمة ان اختلف التجار فقال
بعضهم انه عيب وبعضهم لا ليس له الرد اذ لم يكن عيبا ينال عند الكل اه (قوله ولويسرا) في البرازية السير
ما يدخل تحت تقويم المقومين وتفسيره أن يقوم سليما بألف ومع العيب بأقل وقومه آخر مع العيب بألف أيضا
والفاحش ما لو قوم سليما بألف وكل قوم مع العيب بأقل اه (قوله بكل تجارة) الاولى من كل تجارة
قال ح يعنى انه يعتبر في كل تجارة أهلها وفي كل صنعة أهلها (قوله أخذه بكل الثمن أو رده) أطلقه فشمّل
ما إذا رده فوراً أو بعد مدة لانه على التراخي كما سجد كره المصنف ونقل ابن الشحنة عن الخاتمة لو علم بالعيب قبل
القبض فقال أبطلت البيع بطل لو بحضرة البائع وان لم يقبل ولو في غيبته لا يطل الا ابتداء أو رضى اه وفي
جامع الفصولين ولو رده بعد قبضه لا ينفسخ الا برضى البائع أو بحكم قال الرملی وقوله الا برضى البائع يدل
على انه لو وجد الرضى بالفعل كسلمه من المشتري حين طلبه الرد ينفسخ البيع لان من المقر عندهم أن الرضى
يثبت تارة بالقول وتارة بالفعل وقدم في بيع التعاطى لوردها بخيار عيبم والبائع متيقن انها ليست له فأخذها
ورضى فهي بيع بالتعاطى كما في الفتح وفيه أيضاً أن المعنى يقوم مقام اللفظ في البيع ونحوه اه وأما ما يقع
كثيراً من انه إذا اطلع على عيب يرده المبيع الى منزل البائع ويقرل دونك داتك لا أريد ما ليس برده وتملك على
المشتري ولو تهدمها البائع حيث لم يوجد بينهما فسخ قولاً وأفعلاً (قوله ما لم يعين امساك) قيد للتخير
بين الاخذ والرد فاذا وجد ما يمنع الرد يعين الاخذ لكن في بعض الصور يرجع بنقصان العيب وفي بعضها
لا يرجع كما يأتي قريباً وكذا سألني عند قول المصنف حدث عيب آخر عند المشتري رجع بنقصانه وما يمنع الرد
مافي الذخيرة اشترى من اخر عبداً وباعه من غيره ثم اشتراه من ذلك الغير فرأى عيباً كان عند البائع الاول لم يرده
على الذي اشتراه منه لانه غير مفيد اذ لو رده برده الاسترخاء عليه ولا على البائع الاول لان هذا الملك غير مستفاد
من جهته اه ولو وهبه البائع الثمن ثم وجد بالمبيع عيباً قبل لا يرده وقبل قبض برده ولو قبل القبض برده اخفاً خاتمة ثم

(من وجد بمشربه ما ينقص
الثمن) ولويسرا جوهرة
(عند التجار) المراد بهم أرباب
المعرفة بكل تجارة وصناعة
قوله المصنف (أخذه بكل الثمن
أو رده) ما لم يعين امساك

بحزم بالقول الثاني وحزم في البرازية بالاقول ومن ذلك ما في كافي الحاكم اشترا بآبارية فوجد بها عيبا فرضى
 احدهما لم يكن للاخر ردة هاعنده وله ردة حصته عندهما (قوله كلالين احرا ما أو أحدهما) يعني اذا اشترى
 احد الحلالين من الاخر صيدا ثم أحرا ما أو أحدهما ثم وجد المشتري به عيبا منع رده ورجع بالنقصان اه ح
 عن البحر قال راد تبين امسا كعدم ردة على البائع فلا يتاى وجوب ارساله كما مر في الحج (قوله وقبته ثلاثة
 آلاف) الظاهر أن المدار على الزيادة التي تركها يكون مضرا اه ط (قوله للاضرار الخ) قلت قد يكون
 العيب مرضا يفتنى الى الهلاك فيجب أن يستثنى مقدسى وفيه نظر لان فرض المسألة فيما قبته زائدة على ثمنه
 مع وجود ذلك العيب فيه ومثله لا يكون عيبه مفضيا الى الهلاك تأمل (قوله بخلاف خيار الشرط والرؤية)
 أى حيث يكون اهم الردة لعدم تمام الصفقة كما في الجرح (قوله وينبى الرجوع بالنقصان) عبارة
 النهر وفي مهر فتح القدير لو اشترى الذي خرق قبضها وبها عيب ثم أسلم سقط خيار الردة اه وفي المحيط وصي
 أو وكيل الخ ثم قال في النهر وينبى الرجوع بالنقصان في المسالتين اه أى مسألة مهر الفسخ ومسألة المحيط
 (قوله كوارث الخ) أى فانه يمنع الرد ويرجع بالنقصان كما في الجرح (قوله اشترى من التركة) أى
 بمن من تركة الميت (قوله لا يرجع) أى الاجنبي على بائعه قال في السراج لانه لما اشترى الثوب ملكه
 وبالكف من يزول ملكه عنه وزوال الملك بفعل مضمون يسقط الارش وأما في الوجه الاول فانه مقدار الكفن
 لا يملكه الوارث من التركة فاذا اشتراه وكفن به لم ينتقل بالكف من الملك الذي أوجبه العقد وقد تعذر فيه الرد
 فرجع بالارش اه ومثله في الذخيرة (قوله وهذه احدى ست مسائل الخ) تبع في ذلك صاحب النهر
 حيث قال لا يرجع بالنقصان في مسائل ثم نقل ست مسائل عن البرازية ليس فيها التصريح بعدم الرجوع الا في
 مسألة واحدة وهي لو باع الوارث من مورثه ثيابا المشتري وورثه البائع ووجد به عيبا رد الى الوارث الاخران
 كان فان لم يكن له سواء لا يرد ولا يرجع بالنقصان فافهم وزاد في البحر مسألة أخرى عن المحيط لو اشترى المولى
 من مكاتبه فوجد عيبا لا يرد ولا يرجع ولا يخصم بائعه لكونه عبده اه وسأى مسائل أخرى في الشرح والمتمن
 عند قول المصنف حدث عيب آخر عند المشتري رجع بنقصانه الخ وذكر الشارح في كتاب الغصب مسألة
 أخرى عند قول المصنف خرق ثوباهى ما لو اشترى حياصة فتعته موهبة بالذهب بوزنها فضة فزال ثوبها عنه
 المشتري ثم وجد به عيبا فلا يرجع بالعيب القديم لتعسها بزوال الثوب ولا بالنقصان لازوم الربا ومنها ما في
 البرازية كل تصرف يدل على الرضى بالعيب بعد العلم به يمنع الرد والرجوع بالنقص (قوله معزى بالقنية) قال
 فيها وفي تمة الفتاوى الصغرى باع عبد اوساه ووكلا رجلا بقبض عنه فقال الوكيل قبضته فضاغ أو دفعته الى
 الآخر وجد الآخر كاهه قال قول الوكيل مع يمينه وبرئ المشتري من الثمن فلو وجد به عيبا ورده لا يرجع بالثمن على
 البائع لعدم ثبوت القبض في زعمه ولا على الوكيل لانه لا عقدين بينهما وانما هو أمين في قبض الثمن وانما يصدق
 في دفع الضمان عن نفسه قال رضى الله عنه وعرف به انه اذا صدق الآخر الوكيل في الدفع اليه يرجع المشتري
 بعد الرد بالعيب بالثمن على الآخر دون القابض اه ح (قوله كالاباق) بالكسر اسم يقال ابن اباق من باب
 تعب وقتل وضرب وهو الاكثر كما في المصباح وفي الجوهر عن الثعالبي الابن الهارب من غير ظلم السيد
 فلو من ظلمه سمى هاربا فعلى هذا الاباق عيب لا الهرب اطلقه فتمل ما لو كان من المولى أو من مودعه أو المستعير
 منه أو المستأجر وما اذا كان مسيرة سفرا أو لا خرج من البلدة أولا قال الزينلي والاشبه أن البلدة لو كبيرة
 كالقاهرة كان عيبا والا لا بان كان لا يخفى عليه أهلها أو يوتها فلا يكون عيبا نهر وبأى انه لا بد من ذكره
 بأن يوجد عند البائع وعند المشتري (قوله الا اذا أبى من المشتري الى البائع) وكذا الوأبى من الغاصب الى
 المولى أو الى غيره اذا لم يعرف بيت المالك أو لم يتف على الرجوع اليه نهر (قوله في البلدة) قيد به لما في النهر
 عن القنية لو أبى من قرية المشتري الى قرية البائع يكون عيبا (قوله ولم يحتج) فلو احتج عند البائع يكون
 عيبا لانه دليل التردد (قوله والاحسن انه عيب) وقيل لا مطلقا وقيل ان دام على هذا الفعل فعيب لا لو مرتين
 أو ثلاثا والظاهر أن غير الثور من الهائم كالثور ط (قوله قبل عوده من الاباق) ومثله قبل موته كما في
 البحر فان مات آبشار رجع بنقصان العيب كما في الهندية ومؤنة الرد على المشتري فيما له جل ومؤنة البحر ويرده
 في موضع العقد زادت قيمته أو نقصت أو في موضع التسليم لو اختلف عن موضع العقد كما في الخانية سياحاني

كلالين أحرا ما أو أحدهما
 وفي المحيط وصي أو وكيل
 أو عيب مأذون شري شيا
 بألف وقيمته ثلاثة آلاف لم يرد
 بعيب للاضرار يقيم وموكل
 ومولى بخلاف خيار الشرط
 والرؤية أشباه وفي النهر وينبى
 الرجوع بالنقصان كوارث
 اشترى من التركة كفننا ووجد به
 عيبا ولو تبرع بالكفن اجنبي
 لا يرجع وهذه احدى ست
 مسائل لا رجوع قيم بالنقصان
 مذكورة في البرازية وذكرنا
 في شرحنا للمتن معزى للقنية
 انه قد رد بالعيب ولا يرجع
 بالثمن (كالاباق) الا اذا أبى
 من المشتري الى البائع في
 البلدة ولم يحتج عنده فانه
 ليس بعيب واختلف في الثور
 والاحسن انه عيب وليس
 للمشتري مطالبة البائع بالثمن
 قبل عوده من الاباق

ابن ملك قبة (والبول في
الفراس والسرقه) الاذا سرق
شيئا لاكل من المولى أو بيرا
كفلس أو فلسين ولو سرق
عند المشتري أيضا قطع رجح
برج الثمن لقطعه بالسرقين
جميعا ولو رضى البائع بأخذه
رجح ثلاثة أرباع ثمنه عيني
(وكذا يختلف صغرا) أى مع
التميز وقد روه بخمس سنين
أو أن يأكل ويلبس وحده
وتقامه في الجوهرة فلم يأكل
ولم يلبس وحده لم يكن عيبا
ابن ملك (وكبرا) لانها في
الصغر لقصور عقل وضعف
مشاة عيب وفي الكبر اسره
اختيار وداء باطن عيب آخر
فعند اتحاد الحالة بأن ثبت
اباقه عند بائعه ثم اشتريه
كلاهما في صغره أو كبره الرد
لاتحاد السبب وعند الاختلاف
للكونه عيبا حادثا كما بعد حتم
عند بائعه ثم حتم عند مشتريه ان
من نوعه له ردّه والا لا عيني
بقي لو رده يول ثم يعيب حتى
رجع بالنقصان ثم بلغ هل
للبائع أن يسترد النقصان
لزال ذلك العيب بالبلوغ
ينبغي نعم فحق (والجنون) هو
اختلال القوة التي بها ادراك
الكليات تلويح وبه علم
تعريف العقل انه القوة
المذكورة ومعدنه القلب
وشعاعه في الدماغ درر (وهو
لا يختلف هما) لاتحاد سببه
بخلاف ما مر

(قوله ابن ملك قبة) في بعض النسخ وقبة بزيادة واو العطف وهي أحسن وذكر المسألة أيضا في البحر عن جامع
الفصولين (قوله والسرقه) سواء أوجب قطعاً أو لا كالتبائش والطارار وأسبابها في حكمها كما اذا نهب
البيت وأطلقهم بيم الكبرى كما في الظهيرية ح عن النهر (قوله الا اذا سرق شيئاً لاكل من المولى) أى فانه
لا يكون عيباً بخلاف ما اذا سرق لبيعه أو سرقه من غير المولى ليا كلفانه عيب فيها بحر فافهم وظاهره قصر
ذلك على المأكل ويشده قول البرازية وسرقه النقد مطاقا عيب وسرقه المأكولات لاكل من المولى لا يكون
عيباً قال في النهر وينبغي انه لو سرق من المولى زيادة على ما يأكله عرفاً يكون عيباً (قوله أو بيرا كفلس
أو فلسين) جزم به الزيلعي وظاهره ما في المعراج انها قوله وأن المذهب الاطلاق وعلى هذا القول مادون
الدرهم كذلك كما ذكره فيه بحر (قوله ولو سرق الخ) ستأني هذه المسألة أو اخر الباب عند قول المصنف قتل
المقبوض أو قطع الخ وهي مذكورة في الهداية (قوله أيضا) أى بعد ما سرق عند البائع (قوله رجح ربع
الثلث) سواء كانت السرقه متكررة عندهما أو اتحدت عند أحدهما وتكررت عند الآخر كما يفيد التعليل
ووجه الرجوع بالربع أن دية اليد في الحر نصف دية النفس وفي الرقيق نصف القيمة وقد تلف هذا النصف ببينين
تحقق أحدهما عند البائع والآخر عند المشتري فيستوفى الموجب فيرجع بنصف النصف وهذا الربع وأطلق
فيه قنبل ما اذا طلب رب المال المسروق في السرقين أو في أحدهما دون الأخرى وهذا التعليل يفيد اعتبار
القيمة لا الثلث وقد يقال انما عبر به نظر الى أن الغالب أن الثلث قدر القيمة ط (قوله رجح ثلاثة أرباع ثمنه) أى
رجح المشتري عليه بذلك لأن ربع الثلث سقط عن البائع بالسرقه الثانية (قوله أو أن يأكل الخ) قال في النهر
وفسره أى التميز بعضهم بأن يأكل ويلبس ويستغنى وحده وهذا يقتضى أن يكون ابن سبع لانهم قد روه بذلك
في الحضانة لكن وقع التصريح في غير موضع بتقديره بخمس سنين فافهم مادون ذلك لا يكون عيباً
قلت والفرق بين البابين أن المداخنة على الادراك وحالها على الاستغناء عن النساء تأمل (قوله وتقامه في
الجوهرة) لم أر فيها زيادة على ما هنا الا انه ذكر فيها التقدير الاول عند قوله والبول في الفرش والثاني عند
قوله والسرقه وظاهر البحر وغيره عدم الفرق بين الموضعين (قوله لانهما) أى هذه العيوب الثلاثة (قوله
لقصور عقل) يرجع الى الاباق والسرقه كما أن قوله بعدد لسوء اختيار يرجع اليهما أيضا ط (قوله فعند
اتحاد الحالة الخ) تفريع على اختلافها صغرا وكبرا (قوله بأن ثبت اباقه) أى اوبوله أو سرقته (قوله
عند بائعه) او عند بائع بائعه (قوله ثم مشتريه) أفاد أنه لو ثبت عند البائع ولم بعد عند المشتري لا يرد
الصحيح كما في جامع الفصولين (قوله ان من نوعه) بأن حتم في الوقت الذي كان يحتم فيه عند البائع كما في النهر ح
(قوله لو وجدته يبول) أى وهو صغير وثبت بوله عند بائعه أيضا (قوله حتى رجح بالنقصان) أى نقصان
البول لانه بالعب الحادث استمع الرد فحين الرجوع بالنقصان والظاهر أن العيب الحادث غير قابل مثله
ما لو أراد الرد فصالحه البائع عن العيب على شئ معلوم ثم رأيت في النهر عن الحاشية اشترى جارية وأدعى انها
لا تحيض واسترد بعض الثلث ثم حاضت قالوا ان كان البائع أعطاه على وجه الصلح عن العيب كان للبائع أن
يسترد ذلك اه وسأني آخر الباب تقييد الشارح ذلك بما اذا زال العيب بلا علاجه (قوله ينبغي نعم) نقل
ذلك في الفتح عن والد صاحب الفوائد الظهيرية وانه قال لا روايه فيه وانه استبدل لذلك بمسألتين أحدهما اذا
اشترى جارية ذات زوج كان له ردّها ولو تعيبت بعيب آخر رجح بالنقصان فلو أبانها زوجها كان للبائع أن يسترد
النقصان لزال ذلك العيب فكذا فيما نحن فيه والثانية اذا اشترى عبداً فوجده مريضاً كان له الرد ولو تعيب
بعيب آخر رجح بالنقصان فاذا رجح ثم برى بالمداء او لا يسترد والاسترد والبلوغ هنا بالمداء او لا فينبغي أن
يسترد اه (قوله تلويح) قال في البحر وفي تلويح الجنون اختلال القوة المميزه بين الأشياء الحسنه
والقبيحة المدركة للعواقب انتهى والاختصار اختلال القوة التي بها ادراك الكليات اه وأشار بقوله والاختصار
الى أن المؤدى واحد فاعزاه الشارح الى تلويح نقل بالمعنى فافهم (قوله ومعدنه القلب الخ) سئل على
رضي الله تعالى عنه عن معدن العقل فقال القلب وأشار الى الدماغ وهو خلاف ما ذكره الحكماء وقول على
اعلى عند العلماء من شرح بدء الامالى للقاري (قوله وهو لا يختلف بهما) فلو جن في الصغرى يد البائع ثم
عادده في يد المشتري في الصغره أو في الكبر يردده لانه عين الاول لأن سبب الجنون في حال الصغره والكبر متحد وهو

فساد الباطن أي باطن الدماغ وهذا معنى قول محمد رحمه الله تعالى والجنون عيب أبدا لا ما قبل ان معناه انه لا تشتط الماودة للجنون في يد المشتري فيرد بمجرده وجوده عند البائع فانه غلط لان الله تعالى قادر على ازالته بازالتسبيه وان كان فلما يزول فاذا لم يعاود به بازكون البيع صدر بعد الازالة فلا يرد به لا يتحقق قيام العيب فلا بد من المعاودة وهذا هو الصحيح وهو المذكور في الاصل والجامع الكبير واختاره الاسيحاقي فتح (قوله وقيل يختلف) فيكون مثل ما مر من الاباق ونحوه فلا بد من تكرره في الصغرى وفي الكبرى وهذا قول ثالث (قوله ومقداره فوق يوم وليلة) جزم به الزيلعي وقيل هو عيب ولو ساعة وقبل المطلق نهر والمطلق بفتح الباء بحر ومرة تعريفه في الصوم (قوله في الاصح) قد علمت أن مقابل غلط (قوله الا في ثلاث الخ) فيه أن الكلام في معاودة الجنون وهذه ليست منه وهي مستثناة من اشتراط المعاودة مطلقا وعبارة البحر الاصل أن المعاودة عند المشتري بعد الوجود عند البائع شرط للرد الا في مسائل الخ (قوله والتولد من الزنى) بأن يكون الرقيق متولدا من الزنى لكن هذا مما لا يمكن معاودته ط (قوله والولادة) قال في الفتح اذا ولدت الجارية عند البائع لاسن البائع أو عند آخر فانها ترد على رواية كتاب المضاربة وهو الصحيح وان لم تلد ثانيا عند المشتري لان الولادة عيب لازم لان الضعف الذي حصل بالولادة لا يزول أبدا وعليه الفتوى وفي رواية كتاب البيوع لا ترد اه وقوله لاسن البائع لان الولد منه صارت أم ولده فلا يصح بيعها قال في الشربلالية وقوله وان لم تلد ليس المراد ما يولد من الرتبة بعد ولادتها عند المشتري لامتناعه بتعيينها عند الولادة ثانيا مع العيب السابق بها اه قلت هذا مسلم ان حصل بالولادة الثانية عيب زائد على الاول فتأمل (قوله فتح) صوابه بحر لانه في الفتح لم يذكر الا الاخير (قوله واعتمده في النهر) حيث قال وعندى أن رواية البيوع اوجه لان الله تعالى قادر على ازالة الضعف الحاصل بالولادة ثم رأيت في البرازية عن النهاية الولادة ليست بعيب الا أن توجب نقصانا وعليه الفتوى اه وهذا هو الذي ينبغي أن يقول عليه اه كلام النهر اقول الذي رأته في نسخة من البرازية وكذا في غيرها نقلنا عن ما نصه اشتراها وقبضها ثم ظهر ولادتها عند البائع لاسن البائع وهو لا يعلم في رواية المضاربة عيب مطلقا لان التكسر الحاصل بالولادة لا يزول أبدا وعليه الفتوى وفي رواية ان نقصت الولادة عيب وفي البهائم ليست بعيب الا أن توجب نقصانا وعليه الفتوى اه فتقوله وفي البهائم كانه وقع في نسخة صاحب النهر وفي النهاية فقلناه تصحيحا للرواية الثانية في مسألة الجارية وهو تصحيح من الكتابين عليه ما زعمه وليس كذلك فلم يكن في المسألة اختلاف تصحيح بل التصحيح الثاني لولادة البهيمة فافهم (قوله الحبل عيب الخ) نص على هذا التفصيل في كافى الحاشية فصار الحبل في حكم الولادة على ما عرفت وعمله في السراج بأن الجارية تراد للوطء والتزويج والحبل يمنع من ذلك وأما في البهائم فهو زيادة فيها (قوله وكذا الأدر) بفتح الهمزة والدال مع القصر أما معدود الهمزة فهو من به الأدر وفعله كفرح والاسم الادرة بالضم وقوله الاثنين غير شرط بل افتتاح احدهما كاف فيما يظهر ط (قوله والعين) الظاهر أن البهائم زائدة من النسخ والاصل والعين ينون فيكون قوله والخصى بكسر ففتح وعبارة الخاتمة والعنة عيب وكذا الخصى والادرة (قوله عيب) مصدر يصدق بالمتعدد وغيره فلا ينافي جعله خبرا عن شيئين وعلى كون النسخة العين والخصى بالتشديد فيها يكون التقدير ذوا عيب (قوله فلا خيار له) لان الخصاء عند الامام في العبد عيب فكانه شرط العيب فان سلما وقال الثاني والخصى أفضل لرغبة الناس فيه فيخير برزازية وجزم في الفتح بقول الثاني ومقتضاها جريان الخلاف أيضا فيما لو شري الجارية على انها مغمية لان الغناء عيب شرعا كالتخصاء كما قد سناه قبل خيار الرؤية (قوله والخير) بالوحدة المفتوحة وان شاء المبيحة من حدثت أم ما بالجميم فافتتاح ما تحت السرة وهو عيب في الغلام أيضا وفي الفتح البحر الذي هو العيب هو الثاني من تغير المعدة دون ما يكون اقل في الاسنان فان ذلك يزول بتخليتها اه نهر والقلب بالاف والحاء المهمل محركة صفة الاسنان كما في التاموس وهذا أولى مما قبل انه بالناء والجميم وهو باعد ما بين الاسنان (قوله والدفر) بفتح الدال المهمل والفاء وسكونها أيضا أم بالذال المعجمة ففتح الفاء لا غير وهو حدة من طيب أو تنق قال في العناية منه فولهم سلك اذفر وابط ذفر وهو مراد الفقهاء من قولهم الذفر عيب في الجارية اه واصل في المغرب الا أن كونه مراد الفقهاء لا غير فيه نظر اذا يشترط في كونه عيبا شدة فالاولى كونه بالمهمل قدبر نهر (قوله

وقيل يختلف عيبى ومقداره فوق يوم وليلة ولا بد من معاودته عند المشتري في الاصح والافلادة الا في ثلاث زنى الجارية والتولد من الزنى والولادة فتح قلت لكن في البرازية الولادة ليست بعيب الا أن توجب نقصانا وعليه الفتوى واعتمده في النهر وفيه الحبل عيب في نبات آدم لاقى البهائم والجذام والبرص والعصى والعور والحول والصمم والخرس والقروح والامراض عيوب وكذا الأدر وهو اتفاح الاثنين والعين والخصى عيب وان اشترى على انه خصى فوجده فخلا فلا خيار له جوهرة (والبحر) تنن النهم (والدفر) تنن الابط

قوله فيكون قوله والخصى بكسر ففتح يلزم عليه انه مقصور مع انه معدود ككسائه كفى المصباح وبه تعلم ما في قوله بعد في عبارة الخاتمة وكذا الخصى تأمل اه مصححه

وكذا اتفق (الانقب) الظاهر أنه يقال فيه ذفر بالمجبة وتترجح الاطباهما (قوله) كما عيب فيها لافيه) أي
 في الجارية لافى الغلام لأن الجارية قد راد منها الاستفراش وهذه المعاني تجمع منه بخلاف الغلام لأنه للاستخدام
 وكذا النول من الرني لأن الواديعر بالأم التي هي ولد الرني كافي العزيمة عن المعراج (قوله خلاصة) نص
 عبارتها والاصح أن الأمر دونه سواء اهـ وبه سقط ما في حاشية نوح افندي والوفاي أنه في الخلاصة جعل
 البحر في الغلام الأمر دعيا فتدبر (قوله بأن يتكرر) لأن اتباعه من محل بالخدمة دور (قوله واللوطة
 بها) أي بالمرأة بأن كانت تطلب من الناس ذلك (قوله عيب مطلقا) أي مجانا أو بأجر لأنه يفسد الفراش
 بحر (قوله وبه ان مجانا) الظاهر تقييده بما اذا تكرر (قوله لأنه دليل الانية) في القياموس الانية
 بالضم العقدة في العود والعيب اهـ والمراد هنا عيب خاص وهو داء في الدر ترفعه اللوطة (قوله والكفر)
 لأن طبع المسلم ينقر عن صحبته ولأنه يمنع صرفه في بعض الكفارات فقتل الرغبة فلا اشتراء على أنه كافر فخرجه
 مسلما لرد لأنه زوال العيب هداية زاد في الشرع لآلية أي ولو كان المشتري كافرا ذكره في المنع شرح الجمع
 والسراج الوهاج كذا بخط العلامة الشيخ علي المقدسي اهـ أي لأن الاسلام خير محض وإن شرط المشتري
 الكافر عدمه (قوله بحر مجانا) حيث قال ولم أر ما لو وجدته خارجا عن مذهب أهل السنة كالمعتزلي
 والرافضي ويبنى أن يكون كالكافر لأن السني ينقر عن صحبته وربما قتله الرافضي لأن الرافضة يستحلون قتله
 اهـ وأنت خير بأن الصحيح في المعتزلة والرفضه وغيرهم من المبتدعة أنه لا يحكم بكفرهم وإن سبوا العصابة
 أو استحلوا قتلنا بشبهة دليل بالخوارج الذين استحلوا قتل العصابة بخلاف الغلاة منهم كالغلاة بالنسبة إلى أهل
 والقاذفين للصديقة فإنه ليس لهم شبهة دليل فهم كفار كالغلاة كالبسطنة في كتابنا تنبيه الولاة والحكام
 على حكم شاتم خير الانام وقد منابضه في باب الردة وبه ظهر أن مراد البحر غير الكافر منهم وإذا شبهه بالكافر وبه
 سقط اعتراض النهر بأن الرافضي الساب للشيخ داخل في الكافر وكذا ما أجاب به بعضهم من أن مراد البحر
 المفضل لا الساب فانهم (قوله عيب فيها) أي في الجارية والغلام (قوله ولو المشتري ذميا سراج)
 عبارة السراج على ما في البحر الكفر عيب ولو اشتراه مسلم أو ذمي قال في البحر وهو غريب في الذمي اهـ وكذا
 قال في النهر ولم أره في كلام غير السراج كيف ولا نفع للذمي بالمسلم لأنه يجبر على إخراجه عن ملكه اهـ يعني أنه
 لو ظهر مشري الذمي مسلما ليس له الرد كما قدمنا مع أنه لا يمكن من إبقائه على ملكه فإذا ظهر كافرا يكون عدم
 الرد بالاولى لأنه يني على ملكه فهو أنفع له من المسلم فكيف يكون كفرة عيبا في حق الذمي دون اسلامه هذا
 تقرير كلامه فانهم وقد يجاب بأن الاسلام نفع محض شرعا وعقلا فلا يكون عيبا في حق أحد أصلا بخلاف الكفر
 فإنه أقيح العيوب شرعا وعقلا فهو عيب محض في حق الكل ولذا قال المصنف في المنع بعد ما مر عن البحر أقول
 ليس بغريب لما علم من أن العيب ما ينقص الثمن عند التجار ولا شك أن الكفر بهذه المثابة لأن المسلم ينقر عنه
 وغيره لا يرغب في شراؤه لعدم الرغبة فيه من الكل وهو أقيح العيوب لأن المسلم ينقر عن صحبته ولا يصلح للاعتاق
 في بعض الكفارات فتختل الرغبة اهـ قلت وبؤيدها لما لو ظهرت مغنية له الرد مع أن بعض الفسقة يرغب فيها
 ويزيد في ثمنها لأنه عيب شرعا وكذا لو ظهر الامراء بحر ليس له الرد مع أنه عيب عند بعض الفسقة لكنه ليس
 بعيب شرعا لأنه لا يخل بالاستخدام وإن اخل بغرض المشتري الفاسق نعم بشكل عليه ما في الخاتمة هو ذمي باع
 يهوديا زينا وعت فيه قطرات خمر جاز البيع وليس له الرد لأن هذا ليس بعيب عندهم اهـ تأمل (قوله
 وعدم الحيض) لأن ارتفاع الدم واستقراره علامة الداء لأن الحيض مركب في نبات آدم فإذا لم تحض
 فالظاهر أنه لداء فيها وذلك الداء هو العيب وكذا الاستحاضة لداء فيها زيلعي (قوله وعندهما خمسة عشر)
 وبقولهما يفتي ط فانقطاع الحيض لا يكون عيبا إذا كان في أو أنه أما انقطاعه في سن الصغرة أو الأياس
 فلا اتفاقا كما في البحر عن المعراج قال في النهر ويجب أن يكون معناه إذا اشتراها عالما بذلك وفي المحيط اشتراها على
 أنها تحيض فوجدتها لا تحيض ان تصاد فأعلى أنها لا تحيض بسبب الأياس فله الرد لأنه عيب لأنه اشتراها للتحيل
 والأيسة لا تحبل اهـ قلت ما في المحيط ظاهر لأنه حيث اشتراط حوضها كان فوات الوصف المرغوب أما إذا لم
 يشترطه فالظاهر أنها لا ترد لما قدمناه عن البرازية لو وجد الداء كبيرة السق لا ترد إذا شرط صغرها فتدبر
 وفي القضية وجدتها تحيض كل ستة أشهر مرة فله الرد (قوله ويعرف بشواها الخ) قال في الهداية ويعرف ذلك

وكذا اتفق بزازية
 (والرني والتولد منه) كلها عيب
 (فيها) لافيه ولو أمر في الاصح
 خلاصة (الأن يفحص الأولان
 فيه) بحيث يمنع القرب من
 المولى (أو يكون الرني عادة له)
 بأن يتكرر أكثر من مرتين
 واللوطة بها عيب مطلقا وبه
 ان مجانا لأنه دليل الانية وإن
 بأجر لا قنية وفيها شري حارا
 تغلوه الجران طاموع فعيب
 والا لا وأما التخت بلين صوت
 وتكسر مشي فان كثر رد لان
 قل بزازية (والكفر)
 يقاسمه وكذا الرفض
 والاعتزال بحر مجانا عيب
 (فيها) ولو المشتري ذميا
 سراج (وعدم الحيض) ابت
 سبعة عشر وعندهما خمسة
 عشر ويعرف بقولها إذا انضمت
 اليه نكول البائع قبل القبض
 ويعده هو الصحيح ملتي

بقول الامه قتردا ان النظم اليه نكول البائع قبل القبض وبعده هو الصحيح اه واصله في متن الملتقى وذكر الزيلعي
تعالى الهياية وغيرهما من شروح الهداية انه لا تسمع دعواه بأنه ارتفع حيفها الا اذا ذكر سببه وهو الداء أو الحبل
خالم يذكر أحدهما لا تسمع دعواه ويعرف ذلك بقول الامه لانه لا يعرفه غيرها ويستحلف البائع مع ذلك قتردا
نكوله لو بعد القبض وكذا قبله في الصحيح وعن أبي يوسف ترد بلايين البائع قالوا في ظاهر الرواية لا يقبل قول
الامه فيه كما في الكافي والمرجع في الحبل الى قول النساء وفي الداء الى قول الاطباء واشترط لسبوت العيب قول
عدين منهم اه ملخصا واعترضهم في الفتح بأن اشتراط ذكر السبب مناف لتقرير الهداية بأنه يعرف بقول
الامة وكذا قال العتابي وغيره وهو الذي يجب أن يقول عليه اذ لو لم يدعى الداء أو الحبل لم يتصور أن يثبت
بقولها توجه الميّن على البائع بل لا يرجع الى قول الاطباء أو النساء ولذا لم يتعرض له فقيه النفس قاضي خان
فظهر أن اشتراطه قول مشايخ آخرين يغلب على الظن خطأهم اه ملخصا واعترضه في البحر بأن قاضي خان
صرح أولا بالاشتراط تفلا عن الامام ابن الفضل ثم نقل عنه أيضا بعد صفحة ما عزاها صاحب الفتح الى الخانية
ولا منافاة بين قولهم يعتبر قول الامه وقولهم والمرجع الى النساء في الحبل وإلى الاطباء في الداء لان الاول انما
هو لاجل انقطاع الدم لتوجه الخصومة الى البائع فاذا توجهت اليه بقولها وعين المشتري انه عن حبل رجعنا
الى النساء العالمات بالحبل لتوجه الميّن على البائع وان عين انه عن داء رجعنا الى قول الاطباء كذلك
كما لا يخفى اه لكن قال في النهر ورأت في المحيط أن اشتراط ذكر السبب رواية النوادر وعليه يحمل ما في
الخانية اه ومقتضاه تعيين الرجوع الى قول الامه لكن ينافيه ما مر من قوله قالوا ظاهر الرواية انه لا يقبل
قواها فافه الا أن يقال ان لفظ قالوا يشير الى الضعف ونقل العلامة المقدسي عن الرئيس الشيخ فاسم انه ذكر
عبارتي الخانية وقال ان الثانية أى التي أقصر عليها في الفتح أوجه قلت وهذا ترجيح منه لما اختاره في الفتح
واليه يشير كلام النهر ايضا (تنبيه) في صفة الخصومة في ذلك أما على ما ذكره الشراح فهي انه بعد بيان السبب
والرجوع الى النساء أو الاطباء ومضى المدة الا أن يانها يسأل القاضي البائع فان صدق المشتري ردها عليه
وان قال هي كذلك للعال وما كانت كذلك عندي توجهت الخصومة على البائع لتصادقهما على قيامه للعال
فالمشتري تخلفه فان حلف برئ والاردت عليه وان أنكر الانقطاع للعال لا يستحلف عنده وعندهما يستحلف
قال في النهاية ويجب كونه على العلم بالله ما يعلم انقطاعه عند المشتري وتعبه في الفتح بأنه لو حلف كذلك لا يكون
الابارا اذ من أين يعلم انهم لم تحض عند المشتري اه وأما صفة ما على ما صححه في الفتح فقال بأن يدعى الانقطاع
للعال ووجوده عند البائع فان اعترف البائع به ردت عليه وان اعترف به للعال وأنكر وجوده عنده استخبرت
الجارية فان ذكرت انها منقطعة اتجهت الخصومة فيحلفه بالله ما وجد عنده فان نكل ردت عليه وان اعترف
بوجوده عنده وأنكر الانقطاع للعال فاستخبرت فانكرت الانقطاع لا يستحلف عنده وعندهما يستحلف اه
(قوله ولا تسمع في أقل من ثلاثة أشهر عند الثاني) اعلم أن الزيلعي ذكر هنا أيضا تعال الشراح الهداية انه لو ادعى
انقطاعه في مدة قصيرة لا تسمع دعواه وفي المديدة تسمع وأقلها ثلاثة أشهر عند أبي يوسف وأربعة أشهر وعشر
عند محمد وعن أبي حنيفة وزفر انها ستان اه وفي رواية تسمع دعوى الحبل بعد شهرين وخمسة أيام وعليه عمل
الناس برأية وغيرها وذكر في البحر أن ابتداء المدة من وقت الشراء ورجح في الفتح ما في الخانية من تقديرها
بشهر ورد عليه في البحر بأنه خبط عجيب وغلط فاحش لانه لا اعتبار بما في الخانية مع صريح النقل عن أئمتنا
الثلاثة وأقره في النهر قلت وهو مدفوع فقد قال في الذخيرة أما اذا ادعى المشتري انقطاع حيفها وأراد ردها
بهذا السبب لا يوجد له رواية في المشاهير ثم قال بعد كلام ويحتاج بعد هذا الى بيان الحد الفاصل بين المدة
المسيرة والكثيرة قالوا ويجب أن يكون هذا كمال المدة لاستبراء اذا انقطع الحيض والروايات فيها مختلفة ثم ذكر
الروايات السابقة فعلم أن ما ذكره هنا من المدة اعماذ كروه بطريق القياس على مسألة استبراء تمتدة الطهر وقد نبه
على ذلك المحقق صاحب الفتح ورد القياس بأبداء الفارق بين المسألتين فانه نقل ما في الخانية من تقدير المدة بشهر
ثم قال وينبغي أن يقول عليه وما تقدم هو خلاف بينهم في استبراء تمتدة الطهر والرواية هناك تستدعي ذلك
الاعتبار فان الوطء ممنوع شرعا الى الحيض لاحتمال الحبل فيكون ماؤه سابقا زرع غيره فقد رده أبو حنيفة وزفر
بسنتين لانه أكثر مدة الحمل وهو أقيس وقدره محمد وأبو حنيفة في رواية بعدة الوفاة لانه يظهر فيها الحمل غالبا

ولا تسمع في أقل من ثلاثة أشهر
عند الثاني

(والاستحاضة والسعال)

(القديم) لا المعتاد (والدين)
الذي يطالب به في الحال
لا الموجل اعتقه فانه ليس
بعبب كما نقله مسكين عن الذخيرة
لكن عم الكمال وعاله بنقصان
ولانه وميراثه (والشعر والماء)

في العين وكذا كل مرض فيها)

فهو عيب معراج كسبل

وحوص وكثرة دمع

(والثؤلؤل) بمثلثة كزنبور بثر

صغار صلب مستدير على صور

شنتي جعه ثاكيل قاموس

وقسده بالكثرة بعض شراح

الهداية (وكذا الكي) عيب

(لوعن داء والا) وقطع

الاصبع عيب والاصبعان

عيان والاصابع مع الكف

عيب واحد والعسر وهو من

يعمل بشاره فقط الآن يعمل

بالعين أيضا كعمر من الخطاب

رضي الله تعالى عنه والشيب

وشرب خمر جهر او قاران عتد

عيابا وعدم ختمها لوكبيرين

مولدين وعدم نهق جمار وقلة

اكل دواب ونكاح وكذب

ونمحة وترك صلاة لكن في

القنية تركها في العبد لا يوجب

الرد وفيها لوظهر أن الدار

مشؤمة ينبغي أن يتمكن من

الرد لان الناس لا يرغبون فيها

قوله وكذا غيرها من الذنوب

هكذا بخطه ولعل الاولى وكذا

غيره اى الترك او وكذا غيرها

من الفرائض مثلا تأمل اه

مجموعه

وأبو يوسف ثلاثة أشهر لانهما عتد من لا تحض وفي رواية عن محمد بن زان وخسة أيام وعليه الفتوى والحكم
هنا ليس الا كون الاستداع عيبا فلا يجبه اناطته بسنتين أو غيرهما من المدد اه ملخصا فقد ظهر لك انه لا يصح في
مسألة التنازع عوى النقل عن ايمان الثلاثة لأن المتقول عنهم ذلك انما هو في مسألة الاستبراء المذكورة أما مسألة
العيب فلا ذكر لها في المشايخ وانما اختلف المشايخ فيها قياسا على مسألة الاستبراء والامام فقيه النفس
قاضي خان اختار تقدير المدة بشهر لتوجيه الخصومة بالعيب المذكور لانه يظهر للقوابل أو للاطباء في شهر
فلا حاجة الى الاكثر ورجحه جماعة المحققين وهو من أيدل البرجيج فالقول بأنه خطب عيب هو العيب فاعتنم هذا
التخصيص والله تعالى ولي التوفيق (قوله والاستحاضة) بالجر عطف على المضاف الذي هو عدم ط (قوله
والسعال القديم) أى اذا كان عن داء فأما التقدير المعتاد منه فلا فتح وظاهره أن الحادث غير عيب ولو وجد
عندهما لكن المنظور اليه كونه عن داء لا القدم ولذا قال في الفصولين السعال عيب ان خفى والا فلا أفاده في
الجر (قوله والدين) لأن مالئته تكون مشغولة به والغرماء مقدّمون على المولى وكذا لو في رقبته جناية قال
في السراج لانه يدفع فيها فسحق رقبته بذلك وهذا يصور فيما لو حدثت بعد العقد قيل القيص فلو قيل العقد
فبالبيع صار البائع مختارا للفداء ولو قضى المولى الدين قبل الرد سقط الرد زال الموجب له اه وكذا لو أراء
الغريم برازية وفي القنية الدين عيب الا اذا كان يسيرا لا يعتد بمثله تقصانا بجر (قوله لا الموجل لعقه)
اللام معنى الى والمراد الذى تأخر المطالبة به الى ما بعد عتقه كدين لم يمسد بالمبايعه بلاذن المولى (قوله لكن عم
الكمال) هو بحث منه مخالف للنقل بجر (قوله وعاله بنقصان ولانه وميراثه) لم يظهر وجه نقصان الولاء
الا أن يراد نقصان الولاء بنقصان ثمرته وهى الميراث تأمل اه ح (قوله كسبل) هو داء في العين يشبه
غشاوة كأنها تسبح العنكبوت بعروق حجر اه ح عن جامع اللغة (قوله وحوص) يقتضين الحاء والصاد
مهملتان ضيق في آخر العين وبابه شرب ح عن جامع اللغة ونحوه في القاموس والمصباح وفي الفقه انه نوع
من الحول (قوله بثر) بضم الباء وتسكين المثلثة يفرق بينه وبين واحده بالباء ويذكر كونه اسم جنس ويؤنث
تنظرا الى الجمعية فانه اسم جنس وضعا جنى استعملا على المختار ط (قوله والاصبعان عيان الخ) أى
قطعهم فافلوا بها بشرط البراءة من عيب واحد في يدها فاذا حى مقطوعة اصبع واحدة ترى لا لو اصبعت لانهما
عيان وان كانت الاصابع كلها مقطوعة مع نصف الكف فهو عيب واحد ولو مقطوعة الكف لا يبرأ لان البراءة
عن عيب اليد والعيب يكون حال قيامها لالحال عدتها كما في الخائفة ومفاده انه لو لم يقل في يدها يبرأ لو مقطوعة
الكف وعليه يحمل كلام الشارح وكان الانسب ذكر هذه المسألة فمما سأتى عند ذكر اشتراط البراءة (قوله
والشيب) ومثله الشمط وهو اختلاط النياض بالسواد وعالوه بأنه فى أو انه للكبر وفي غير أو انه للداء قال في
جامع الفصولين أقول جعل الكبر حنا عيبا لاقى عدم الحيض حتى لو ادعى عدم الحيض للكبر لم يسمع على ما يدل
عليه ما مر من قوله لا يسمع دعوى عدم الحيض الا أن يدعيه بجعل أوداء وينتهي ما منفاة اه (قوله وشرب
خمر جهر) أى مع الادمان فالعوى الكتمان أحيانا فليس بعيب كما في جامع الفصولين أى لانه لا ينقض الثمن
وان كان عيبا في الدين (قوله ان عد عينا) كقمار بئر وشطرنج ونحوهما لان كان لا يعتد عينا عرفا كقمار
يجوز وبطيخ جامع الفصولين فالمدار على العرف (قوله لو كبيرين مولدين) بخلافه في الصغيرين
وفي الجلب من دار الحرب لا يكون عيبا مطلقا قال في الخائفة وهذا عندهم يعنى عدم الختان في الجارية
المولدة أما عندنا عدم الخفض في الجارية لا يكون عيبا بجر (قوله وعدم نهق جمار) لانه يدل على عيب
فيه ط (قوله وقلة كل دواب) احتراز عن الانسان فكثرة فيه عيب وقيل في الجارية عيب لا الغلام
ولاشك انه لا فرق اذا أفرط فتح (قوله ونكاح) أى في العبد والجارية خائفة لان العبد يلزمه نفقة الزوجة
والجارية يحرم وطؤها على السيد قال في الخائفة وكذا لو كانت الجارية في العدة عن طلاق رجعى لا عن
طلاق بائن والاحرام ليس بعيب فيها وكذا لو كانت محترمة عليه برضاع أو صهرية (قوله وكذب ونمحة)
يشغى تقييدهما بالكثير المضمر (قوله وترك صلاة) وكذا غيرها من الذنوب بجر (قوله لكن في القنية الخ)
يؤيده ما في جامع الفصولين راجع الى الاصل الرنى في القن ليس بعيب لانه نوع فسق فلا يوجب خلا ككونه
اكل الحرام أو تارك الصلاة اه فانهم (قوله ينبغي أن يتمكن من الرد الخ) أفرد في البحر والنهر

وفي الولو الجنية والتهوع عيب وهو مأخوذ من الهتعة وهي دائرة بيضاء تكون في صدر الحيوان الى جانب فخره
يتشام به فيوجب نقصا في الثمن بسبب تشاؤم الناس اه (قوله لو على الذقن الخ) عبارة الجرح وكذا الخال
ان كان قبيحا منقصا اه وفي البرازية والخال والثولول وفي موضع محل بالزينة أتمافي موضع لا يخل بها كحت
الابط والركبة لا (قوله والعيوب كثيرة) منها الادرة في الغلام والعقلة وهي ورم في فرج الجارية
والسن الساقطة والخضراء والسوداء خرسا أولا واختاف في الصفرة ومنها الظفر الاسودان نقص القيمة وعدم
استمالة البول والحزن في الدابة وهو أن تقف ولا تتقاد والجروح وهو أن لا تقف عند الجحام وخلع الرسن
والجحام وكذا لو اشترى كرمافو جده فمه مزا أو مسيلا للغير أو كان مرتفعا لا يصل اليه الماء بالسكر أو لا شرب له
برازية وذكر في الجرح زيادة على ذلك فراجع (قوله حدث عيب آخر عند المشتري) من ذلك ما اذا اشترى
حديدا يتخذ منه آلات التجارين وجعله في الكور ليحترق به بالنار فوجده عيبا ولا يصلح لتلك الآلات يرجع
بالنقصان ولا يرده ومنه أيضا بل الجلود أو الأبريسم فانه عيب آخر يمنع الرد وتما في البحر (قوله بغير فعل
البائع) ومثله الاجنبي فبني كلام المصنف شاملا لما اذا كان بفعل المشتري أو بفعل المعقود عليه أربا فتمسوية
ففي هذه الثلاث لا يرده بالبائع القديم لانه يلزم رده بعين وانما يرجع بحصة العيب الا اذا رضى البائع به ناقصا
أفاده في البحر (قوله فلو به) أي بفعل البائع ومثله الاجنبي وقوله بعد القبض يعني عنه قول المصنف عند
المشتري لكنه صرح به ليقابله بقوله وأما قبله فافهم (قوله يرجع بحصته) أي حصة العيب الأول وامتنع
الرد بحر (قوله ووجب الارش) أي ارش العيب الحادث بفعل البائع فحينئذ يرجع على البائع بشئين الأول
حصة العيب الأول من الثمن والثاني ارش العيب الثاني ط ولو كان العيب الثاني بفعل أجنبي يرجع بالارش
عليه (قوله وأما قبله الخ) أي وأما اذا كان حدوث العيب الثاني بفعل البائع قبل القبض خيرا المشتري
سواء وجده عيبا أو لا يبين أخذه أي مع طرح حصة النقصان من الثمن وبين رده وأخذ كل الثمن وكذا لو كان
بآفة سماوية أو بفعل المعقود عليه فانه يرده بكل الثمن أو يأخذه وي طرح عنه حصة جناية المعقود عليه وكذا
لو كان بفعل أجنبي فانه يخير ولكنه ان اختار الإخذ يرجع بالارش على الجاني وان كان بفعل المشتري لرسمه
بجميع الثمن وليس له أن يسكه ويطلب النقصان أفاده في البحر وقوله وي طرح عنه حصة جناية المعقود عليه
ظاهرا انه لا ي طرح عنه شيء لو النقصان بآفة سماوية ثم رأيت في جامع الفصولين قال ولو بآفة سماوية فان كان
النقصان قد را بطرح عن المشتري حصته من الثمن وهو مخير في الباقي أخذه بحصته أو تركه ككون المبيع كليا
أو وزنيا أو عدها بمقتارها وفات بعض من القدر وان كان النقصان وصفا لا ي طرح عن المشتري شيء من الثمن وهو
مخير أخذه بكل ثمنه أو تركه والوصف ما يدخل في المبيع بلا ذكر كشجر وبناء في الارض وطراف في الحيوان
وجوده في الكلي والوزني اذا اوصاف لا قسط لها من الثمن الا اذا ورد عليها الجناية أو القبض يعني اذا قبض
ثم استحق شيء من الاوصاف يرجع بحصته من الثمن اه (قوله بكل الثمن) متعلق بقوله أو رده ولا يصح تعلقه
أي بقوله فله أخذه أفاده ح (قوله مطلقا) أي سواء وجده عيبا أولا ح ومثله ما مر عن البحر ولا يخفى
أن المراد العيب القديم والا فالكلام فيما اذا حدث به عيب وأشار الى أن حدوثه قبل القبض بفعل كاف في
التخير بين الأخذ والرد سواء كان به عيب قديما أولا فافهم (قوله فالقول للبائع) لا يناسب قوله ولو برهن
الخ فكان المناسب أن يقول أولا ولو ادعى البائع حدوثه الخ أفاده ح (قوله الا في بلد العقد) الاولى
أن يقول في موضع العقد اشمل ما لو نقل الى يسه في بلد العقد وأشار الى أن تحميله بمنزلة حدوث عيب لمافيه
من مؤنة الرد الى موضع العقد لكن هذا العيب غير مانع لأن مؤنة الرد على المشتري فلا ضرر فيه على البائع
وقد منا الكلام على هذه المسألة اقول باب خيار الرؤية (قوله يرجع بنقصانه) بأن يقوم بلا عيب ثم مع
العيب وينظر في التفاوت فان كان مقداره عشر القيمة يرجع بعشر الثمن وان كان اقل أو أكثر فعلى هذا
الطريق حتى لو اشترى بعشرة وقيمه مائة وقد نقصه العيب عشرة يرجع بعشر الثمن وهو درهم قال البرازي وفي
المقايضة ان كان النقصان عشر القيمة يرجع بنقصان ما جعل ثمنيا يعني ما دخل عليه الباء ولا بد أن يكون
المقوم اثنين بخبران بلانظر الشهادة بخبرة البائع والمشتري والمقوم الاهل في كل حرفة ولولا زال الحادث كان له
رد المبيع مع النقصان وقيل لا وقيل ان كان بدل النقصان قائما ردا والا لا كذا في القنية والا قول بالتقواعد

وفي المنظومة المحببة والخال
عيب لو على الذقن او الشفة
لا تخذ والعيوب كثيرة برأنا الله
منها (حدث عيب آخر عند
المشتري) بغير فعل البائع فلو به
بعد القبض يرجع بحصته من
الثمن ووجب الارش وأما قبله
فله اخذه او رده بكل الثمن
مطلقا ولو برهن البائع على
حدوثه والمشتري على قدمه
فالقول للبائع والبينة للمشتري
ولا يرده جبراماله حمل ومؤنة
الا في بلد العقد بحر (رجع
بنقصانه)

التي نهر (قوله الا فيما استثنى) أى من المسائل الست المتقدمة اول الباب ط وقد علمت ما فهمنا وكنا
هناك مسائل آخر منها ما يأتي قريباً في كلام المصنف من مسألة البعير وغيره ما وفي فتح القدير ثم الرجوع بالنقصان
اذا لم يمنع الرد بفعل مضمون من جهة المشتري أما اذا كان بفعل من جهة ذلك ككان قتل المبيع أو بابعه
أو وحيه وسله أو اعتقه على مال أو كاتبه ثم اطلع على عيب فليس له الرجوع بالنقصان وكذا اذا قتل عند المشتري
خطاً لأنه لما وصل البدل اليه صار ككأنه ملكه من القائل بالبدل فكان كالموابعه ثم اطلع على عيب لم يكن
له حق الرجوع ولو امتنع الرد بفعل غير مضمون له أن يرجع بالنقصان ولا يرد المبيع (قوله ومنه ما لو اشترى
تولية) هذه احدى مسألتين ذكرهما في البحر بقوله يستثنى مسألتان احدهما بيع التولية لبيع شيئاً تولية
ثم حدث به عيب عند المشتري وبه عيب قديم لا رجوع ولا رد لأنه لو رجع صار الثمن الثاني انتقص من الاول
وقضية التولية أن يكون مثل الاول الثانية لو قبض المسلم فيه فوجد به عيباً كان عند المسلم اليه وحدث به
عيب عند رب السلم قال الامام بخير المسلم اليه ان شاء الله معيباً بالعيب الحادث وان شاء لم يقبل ولا شيء عليه
من رأس المال ولا من نقصان العيب لأنه لو غرم نقصان العيب من رأس المال كان اعتياضاً عن الجودة
فيكون ربا اء ملحفاً (قوله وأخطه لطفه) الاولى أن يقول أو قطعه لطفه لأن من اشترى ثوباً فقطعه لباساً
لطفه وأخطه صار ملكاً له بالقطعة قبل الخطأ فاذ وجد به عيباً لا يرجع بنقصانه أما لو كان الولد كبيراً يرجع
بالعيب لأنه لا يصير ملكاً له الا بقبضه فاذا خطه قبل القبض امتنع الرد بالخطأ فاذا حصل التحليل بعد ذلك
بالسليم لا يمنع الرجوع بالنقصان بناء على ما سألنا من أن كل موضع للبائع اخذه معيباً لا يرجع باخراجه
عن ملكه والارجع في الاول اخرجه عن ملكه قبل امتناع الرد وفي الثاني بعده اذ ليس للبائع اخذه معيباً بعد
الخطأ كما يأتي ونعامة في الزيلعي وبما قررناه ظهر أن التقييد بالخطأ بغير اللطافة اختار في الصغير
اتفاق في الصغير كما به عليه في البحر (قوله أو رضى به البائع) يعني انه لو اراد الرجوع بنقصان العيب ورضى
البائع بأخذه منه معيباً امتنع رجوع المشتري بالنقصان بل اما أن يمسه بالرجوع واما أن يرد لا يقال لاجابة
الى هذه المسألة مع قول المتن وله الرد برضى البائع لأن ما في المتن لبيان انه مخير بين الرجوع بالنقصان والرد
برضى البائع وهذا لا يدل على أن رضى البائع بالرد يسطل اختيار المشتري الرجوع بالنقصان فلذا ذكر الشارح
هذه المسألة في سبطلات الرجوع فله دره بما حواه دره فافهم (قوله وله الرد برضى البائع) لأن في الرد
اضراراً بالبائع لكونه خرج عن ملكه سالماً عن العيب الحادث فتعين الرجوع بالنقصان إلا أن يرضى بالضرر
فيخير المشتري حينئذ بين الرد والامساك من غير رجوع بنقصان وهذا المعنى لا يستفاد من المتن فلو قال ولم يرجع
بنقصان لكان أولى نهر قلت وقد افاد الشارح هذا المعنى بذكر المسألة التي قبله كما قررناه آنفاً ثم ان مقتضى
قوالهم إلا أن يرضى بالضرر أن المشتري يرجع عليه بجميع الثمن كما ملأ به مسرح القهستاني حيث قال غير
طالب أى البائع لحصة النقصان اه فدل على أن البائع ليس له طلب حصة النقصان الحادث فبرئ كل الثمن
ثم رأيت أيضاً في حاشية نوح افندي حيث قال لسقوط حقه برضاه بالضرر فلا يرجع على المشتري بنقصان العيب
الحادث اه ولينظر الفرق بين هذا وبين ما قدمه الشارح عن العيني عند قوله والسرقة (تنبيه) اشار
المصنف باشتراط رضى البائع الى فرع في القضية لو رد المبيع بعيب بقضاء أو بغير قضاء أو تقايلاً ثم ظفر البائع
بعيب حدث عند المشتري فللبائع الرد اه يعني لعدم رضاه به أولاً وفي البرازية رد المشتري بعيب وعلم
البائع بحدوث عيب آخر عند المشتري رد على المشتري مع ارض العيب القديم أو رضى بالاردود ولا شيء به وان
حدث فيه عيب آخر عند البائع رجع البائع على المشتري بأرض العيب الثاني إلا أن يرضى أن يقبله بعيبه الثالث
أيضاً اه بخير هذا وسيد كرام المصنف انه يعود الرد بالعيب القديم بعد زوال العيب الحادث (قوله
الامانع عيب) أى الالعيب مانع من الرد كما لو قتل المبيع عند المشتري رجلاً خطأ ثم ظهر أنه قتل آخر عند
البائع فقبله البائع بالجنايتين لا يجبر المشتري على ذلك وانما يرجع بالنقصان على الجناية الاولى دفعا للضرر عنه
لانه لو رد على بائعه كان مختاراً للقاء فيها وكما ارشترى عصيراً فخنقه بعد قبضه ثم وجد فيه عيباً لا يردّه وان
رضى البائع وانما يرجع بالنقصان كذا في النهر ح (قوله أو زيادة) أى أو الا زيادة مانعة كما سيأتي في نحو
الخطأ ح ثم اعلم أن الزيادة في المبيع اما قبل القبض أو بعده وكل منهما نوعان منفصلة ومنفصلة والمتصلة نوعان

الا فيما استثنى ومنه ما لو اشترى
تولية أو خطه لطفه زيلعي
أورضى به البائع جوهره
(وله الرد برضى البائع) الا
لما عيب أو زيادة

مطلب
في أنواع زيادة المبيع

متوادة كمين وجمال فلا تمنع الرد قبل القبض وكذا بعده في ظاهر الرواية والمشتري الرجوع بالنقصان وليس للبائع قبوله عندهما وعند محمد ذلك وغير متوادة كغرس وبناء وصبغ وخياطة فتمنع الرد مطلقا والمنفصلة نوعان متوادة كالولد والتمر والارث فقبل القبض لا تمنع فان شاء ردهما او رضى بهما بجميع الثمن وبعد القبض يمنع الرد ويرجع بحصة العيب وغير متوادة ككسب وغلة وهبة وصدة فقبل القبض لا تمنع الرد فاذا رد فهي للمشتري بلا عن عنده ولا تطيب له وعندهما للبائع ولا تطيب له وبعد القبض لا تمنع الرد ايضا وتطيب له الزيادة وتبما في البحر عن القنية وحاصله انه يمنع الرد في موضعين في المتصلة الغير المتوادة مطلقا وفي المنفصلة المتوادة لو بعد القبض كما في البرازية وغيرها ووقع الفتح أن المنفصلة المتوادة تمنع الرد لكنه قال بعده انه قبل القبض يختار كما مر وبعد القبض رد المبيع وحده بحصته من الثمن واعترضه في البحر بأنه سهواً هذا التفصيل لا يناسب قوله تمنع الرد وانما يناسب الرد وهو خلاف ما مر عن القنية والبرازية وغيرهما وذكر نحوه في نور العين وأجاب في النهر بأن قول الفتح تمنع الرد معناه تمنع رد الأصل وحده قلت ولا يخفى ما فيه فان قول الفتح وبعد القبض رد المبيع وحده منافذ وقد صرح في الذخيرة أيضاً بأنه لا يرده لان الولد بصير رباً لكونه صار للمشتري بلا عوض بخلاف غير المتوادة كالكسب لانهم لا يتولد من المبيع بل من منافعه فلم تكن سبيعة فامكن أن تسلم للمشتري مجاناً أما الولد فانه مبيع من وجه لتولده من المبيع فلدصقه فلو سلم للمشتري مجاناً كان رباً ونحوه في الزيلعي (قوله كأن اشترى ثوباً) تمثيل لاصل المسألة لا لزيادة قال في البحر وهو تكرار لان رجوعه وجواز رده برضى بائعه في الثوب من أفراد ما قدمه ولم تظهر فائدة لأفراد الثوب الا ليرتب عليه مسألة ما اذا خطه فانه يمنع الرد ولو برضاه اه ط (قوله نقطعه) ووطء الجارية كالقطع بكر كانت أو ثيباً نهر وستأى مسألة الجارية في المتن (قوله فاطع على عيب) ذكر الفاء يفيد أن القطع لو كان بعد الاطلاع على العيب لا يرجع بالنقصان ووجهه ظاهر فليراجع اه ح ويشهد له قول المصنف الاتي واللبس والركوب والمداداة رضى بالعيب الخ (قوله فاسدا) الاولى فاسدة (قوله لا يرجع لافساد ماليته) اشار به الى الفرق بين هذه المسألة وما قبلها وهو أن التخرق لافساد المالية لصيرورة المبيع به عرضة للنتن والفساد ولذا لا يقطع السارق به فاختل معنى قيام المبيع كما في النهر ح وعدم الرجوع قول الامام وفي الخيانة وجامع الفصولين لو اشترى بعيراً فلما ادخله داره سقط فذبحه فظهر عيبه يرجع بنقصانه عندهما وبه أخذ المشايخ كما لو اكل طعاماً فوجد به عيباً ولو علم عيبه قبل الذبح فذبحه لا يرجع اه قال في البحر وفي الوقعات الفتوى على قوله ما في الاكل فكذلك اخنا اه قال الخياط الملى ويجب تقييد المسألة بما اذا اخرجه وحياته مرسوكة أما اذا أيس من حياته فله الرجوع بالنقصان عند الامام أيضاً لان التخرق في هذه الحالة ليس افساداً للمالية تأمل اه (قوله كما لا يرجع لوباع المشتري الثوب الخ) أى اخرجته عن ملكه والمبيع مثال فمـ مالو ووجهه أو أثر به لغيره ولا فرق بين ما اذا كان بعد رؤية العيب أو قبله كما في الفتح وسواء كان ذلك لخوف تلفه أو لاحتياجه لوجود السمكة المبيعة معيبة وغاب البائع بحيث لو انظره لفسدت فباعها لم يرجع أيضاً بشئ كما في القنية نهر ثم اعلم أن البيع ونحوه مانع من الرجوع بالنقصان سواء كان بعد حدوث عيب عند المشتري أو قبله الا اذا كان بعد زيادة الخياطة ونحوها كما يأتي وإذا قال في المحيط ولو أخرج المبيع عن ملكه بحيث لا يبقى للملك انربان باعه او وهبه أو أثر به لغيره ثم علم بالعيب لا يرجع بالنقصان وكذا لوباع بعضه وان تصرف لا يخرج عن ملكه بأن آجره او رهنته او كان طعاماً فطبخه او سورق فاكلته بسمي او بنى في العرصة او نحو ذلك ثم علم بالعيب فانه لا يرجع بالنقصان الا في الكتابة بجر لكن في جامع الفصولين شراء فاجر فوجد عيبه فله نقض الاجارة ورده بعينه بخلاف رهنته من غيره فانه يرده بعد فكه اه والظاهر أن ما في المحيط من عدم رجوعه بالنقصان بعد الاجارة والرهن المراد به اذ رضى البائع معيباً فحينئذ لا يرجع بل يرده تأمل (قوله أو بعضه) ظاهره انه ليس له رد ما بقي لتعيبه بالقطع او الشركة وكذا ليس له الرجوع بنقصان الباقي كما يفيد ما نقلناه عن المحيط ثم رأيت في التهستائي لوباع بعضه لم يرجع بالنقصان بحصة ما باع وكذا بحصة ما بقي على الصحيح ولم يرده عنده كما في المحيط اه وهذا بخلاف ما لو كان أثواباً فباع بعضها فان له رد الباقي كما مر متابعيل هذا الباب وسيأتى أيضاً في قوله اشترى عبيدين الخ وبخلاف ما لو كان المبيع

(كأن اشترى ثوباً فاطعته

فاطلع على عيب رجع به) أى

بنقصانه لتعذر الرد بالقطع

(فان قبله البائع كذلك له ذلك)

لانه اسقط حقه (ولو اشترى

بعيراً فخره فوجد أمعاءه

فاسداً لا يرجع لافساد ماليته

(كما لا يرجع لوباع المشتري

الثوب) كذا أو بعضه أو وجهه

(بعد القطع)

قوله أو قبله هكذا بخطه

والاولى أو قبله أى رؤية العيب

اه محصيه

طعا وما بأي الكلام عليه (قوله لجواز رده مقطوعا لا محظا) يعني أن الرد بعد القطع غير ممتنع برضى البائع
 على باعه المشتري صار حاسبا المبيع بالبيع فلا يرجع بالنقصان لكونه صار موقفا بالرد بخلاف ما لو خاطه
 قبل العلم بالعيب ثم باعه فإنه لا يظل الرجوع بالنقصان لأن الخطأ ما نفع من الرد كما يأتي في بيعه بعد امتناع الرد
 لا تأثير له لأنه لم يصرح بحاسبه المبيع كما أفاده الزبلي وغيره والاصل كما في الذخيرة أنه في كل موضع يمكن
 المشتري رد المبيع القاسم في ملكه على البائع برضاء أو بدونه فإذا أزاله عن ملكه يرجع بالنقصان ونحوه في الزبلي وبني عليه مسألة
 وفي كل موضع لا يمكنه رده على البائع فإذا أزاله عن ملكه يرجع بالنقصان ونحوه في الزبلي وبني عليه مسألة
 ما لو خاط الثوب لطفله وقد مرت (قوله وخاطه) أشار به مع ما عطف عليه إلى الزيادة المتصلة بالغير المتولدة
 وقد منابها (قوله بأي صبغ كان) ولو أسود وعند أبي حنيفة السواد نقصان فيكون للبائع أخذه وهو
 اختلاف زمان اهـ ح (قوله أولت السويق بسم) أي خلطه به ومثله لو اتخذ الزيت المبيع صابونا
 وهي واقعة الحال رملي (قوله أو غرس أبني) أي في الأرض المبيعة ط (قوله ثم اطلع على عيب) أي
 في السويق أو الثوب بعد هذه الأشياء منح قال ح وهو يفيد أن الزيادة لو كانت بعد الاطلاع على العيب
 لا يرجع بالنقصان ووجهه طاهر ويدل عليه أيضا قول سكين ولم يكن عالما بوقت الصبغ والت اهـ (قوله
 بسبب الزيادة) لأنه لا وجه للنقص في الأصل دونها لأنها لا تنفك عنه ولا وجه اليه معها لحق الشرع الخ (قوله
 لحصول الربا) فإن الزيادة حيث تكون فضلا مستحقا في عقد المعاوضة بلا مقابل وهو معنى الربا وشبهته
 ولشبهة الربا حكم الربا فتح وبه اندفع ما في الدر المنثور من الروايات من قوله وفيه أن حرمة الربا بالقدر والجنس
 وهما مفقودان ههنا فتأمل اهـ ويوضح الدفع قوله في العزيمة أنه كلام غير محترفان الربا ليس بمختصر عندهم
 في الصورة المذكورة لقوله من الشروط الفاسدة من الربا وهي في المعاوضات المالية وغيرها لأن الربا هو
 الفضل الخالي عن العوض وحقيقة الشروط الفاسدة هي زيادة ما لا يقتضيه العقد ولا يلائمه فقيم أفضل خال
 عن العوض وهو الربا كما في الزبلي وغيره قبل كتاب الصرف (قوله أي الممتنع رده في هذه الصور) أي صور
 الزيادة المتصلة من خطا ونحوها وأفاد أن امتناع الرد سابق على البيع بسبب الزيادة فنقر بربا الرجوع
 بالنقصان قبل البيع فيقضي له الرجوع بعد البيع أيضا وإن كان البيع بعد رؤية العيب قال في الفتح وإذا امتنع
 الرد بالنقصان فلو باعه المشتري يرجع بالنقصان لأن الرد لما امتنع لم يكن المشتري يبيعه حاسبا له (قوله بعد رؤية
 العيب) وكذا قبلها بالاولى ح (قوله قبل الرضى به صريحا أو دلالة) لم أر من ذكر هذا القيد هنا بعد مراجعته
 كثير من كتب المذهب وانما رأيت في حواشي المنح الغير الرمي ذكره بعد قوله أموات العبد وهو في محله كما تعرفه
 قريبا أما هنا فلا محل له لأن العرض على البيع رضى بالعيب كما سيأتي وهذا وجد البيع حقيقة ولم يمنع
 الرجوع بالنقصان لتقرر الرجوع قبله كما علمت أن الفاسد كان الشارح رأى هذا القيد في حواشي شيخه فسبق
 قله فكسبه في غير محله فتأمل (قوله أموات العبد) لأن المالك ينتهي بالموت والنسي بانهائه بتقرر فكان بقاء
 المالك قائما والرد متعذرو ذلك موجب للرجوع وتماه في ح عن الفتح قال في النهر ولا فرق في هذا أي
 موت العبد بين أن يكون بعد رؤية العيب أو قبلها اهـ لكن إذا كان الموت بعد رؤية العيب لا بد أن يكون
 قبل الرضى به صريحا أو دلالة كما ذكره الخليل الرمي ووجهه ظاهر لأنه إذا رأى العيب وقال رضيت به أو عرضه
 على البيع أو استخدمه مرارا أو نحو ذلك مما يكون دلالة على الرضى امتنع رده والرجوع بنقصانه
 لو بقي العبد حيا فكذلك الوفاة بالاولى (قوله المراد هلاك المبيع الخ) قال في النهر ولو قال اهداك المبيع
 لكان أفود إذا فرق بين الآدمي وغيره ومن ثم قال في الفصول ذهب إلى بائعه ليرده بعيبه فهلك في الطريق
 هلك على المشتري ويرجع بنفسه وفي القنية اشترى جدرا ما نال فلم يعلم به حتى سقط فله الرجوع بالنقصان اهـ
 وفي الحاوي اشترى ثوبا على أن كل واحد منها ستة عشر ذراعا فباع بها إلى بغداد فإذا هي ثلاثة عشرية
 فرجع بها لردّها وهلك في الطريق يرجع بنقصان القيمة في ظاهر المذهب (قوله أو أعتقه) قال في الهداية
 وأما الاعتاق فالقياس فيه أن لا يرجع لأن الامتناع بفعله فصار كالقتل وفي الاستحسان يرجع لأن العتق
 إنهاء المالك لأن الآدمي ما خلق في الأصل محلا للملك وانما ثبت الملك فيه مؤقتا إلى الاعتاق إنهاء كالأوت وهذا
 لأن الشيء يتقرر بانهائه فيجعل كالمالك الباقي والرد متعذر والتدبير والاستيلاء بمنزلة لأنه تعذر النقل مع بقاء

لجواز رده مقطوعا لا محظا كما
 أفاده بقوله (فلو قطعه) المشتري
 (وخاطه أو صبغه) بأي صبغ
 كان عيني (أولت السويق
 بسم) أو خبر الدقيق أو غرس
 أبني (ثم اطلع على عيب يرجع
 بنقصانه) لا امتناع الرد بسبب
 الزيادة لحق الشرع لحصول
 الربا حتى لو تراضيا على الرد
 لا يقضي القاضى به درر وابن
 كمال (كما يرجع لرباعه) أي
 الممتنع رده (في هذه الصور
 بعد رؤية العيب) قبل الرضى
 به صريحا أو دلالة (أو أموات
 العبد) المراد هلاك المبيع عند
 المشتري (أو أعتقه) أو دبر
 أو استولد

الحل بالامر الحكيم ١٥ ح (قوله أو وقف) فإذا وقف المشتري الأرض ثم علم بالعيب رجع بالنقصان وفي جعلها مسجداً لاختلاف واختيار الرجوع بالنقصان كما في جامع الفصولين وفي البرازية وعليه الفتوى وما رجع به بسلم إليه لأن النقصان لم يدخل تحت الوقف ١٥ نهر (قوله قبل علمه) طرف لاعتقه وما بعده ١٥ ح والحاصل أن ذلك المبيع ليس كاعتاقه فانه إذا هلك المبيع رجع بنقصان العيب سواء كان بعد العلم به أو قبله وأما الاعتاق بعد العلم به فمانع من الرجوع بنقصانه بخلافه قبله وليس اعتاقه كاستهلاكه فانه إذا استهلكه فلا رجوع مطلقاً إلا في الأكل عندهما بجر ط (قوله أو كان المبيع طعاماً كله) احتز بالاكل عن استهلاكه بغيره ففي الذخيرة قال القدوري ولو اشتري ثوباً وطعاماً وحرق الثوب واستهلك الطعام ثم اطلع على عيب لا يرجع بالنقصان بلا خلاف ١٥ وكذا لو باعه أو وهبه ثم اطلع على عيب لم يرجع بشئ اجماعاً كما في السراج لكن في بيع بعضه لاختلاف الآتي واردة بالطعام المكمل والموزون كما يعلم من الذخيرة والثانية (قوله فأكله أو بعضه) أي ثم علم بالعيب كما في الهداية وهذا يدل على أن الرجوع فيما إذا اطعمه عبده أو مديره أو أم ولده أو لبس الثوب حتى تحترق مقيد بما قبل العلم بالعيب فالوفاة بالشارح قوله قبل علمه بعينه عن قوله أو لبس الثوب حتى تحترق ليكون قيداً في المسائل العشرة لكان أولى ح قلت ويؤيده أنه في الفتح قال بعد هذه المسائل وفي الكفاية ككل تصرف يسقط خيار العيب إذا أوجده في ملكه بعد العلم بالعيب فلا رد ولا ربح لانه كالرضي به (تنبيه) وقع في المنخ أو أكله بعد اطلاعه على العيب وهو سبق فلم يملكه عليه الرمي (قوله أو اطعمه عبده أو مديره أو أم ولده) انما يرجع في هذه المسائل لأن ملكه باق كما في البحر يعني أن العبد والمدير وأم الولد انما أكلوا الطعام على ملك السيد لأنهم لا يملكون وإن ملكوا فكان ملكه باقياً في الطعام والرد متعذر كما نرى في الاعتاق بخلاف ما إذا اطعمه طفلاً وماعط عليه مما سياتي حيث لا يرجع لأن فيه حبس المبيع بالملك من هؤلاء فانهم من أهل الملك ١٥ ح (قوله فانه يرجع بالنقصان استحصانا عندهما) الذي في الهداية والعناية والفتح والتبيين أن الاستحصان عدم الرجوع وهو قول الامام فليحذر ١٥ ح قلت ما ذكره الشارح من أن الاستحصان قولهم ما ذكره في الاختيار وتسعه في البحر وكذا نقله عنه العلامة قاسم وبه على انه عكس ما في الهداية وسكت عليه فلذا مشى عليه المصنف في مسنه وذكر في الفتح عن الخلاصة أن عليه الفتوى وبه أخذ الطحاوي لكن قال في الفتح بعده ان جعل الهداية قول الامام استحصانا مع تأخير وجوابه عن دليلهما فيد مخالفة في كون الفتوى على قولهما ١٥ قلت ويؤيده أنه في الكنز والمآني وغيرهما مشوا على قول الامام وفي الذخيرة ولو لبس الثوب حتى تحترق من اللبس أو أكل الطعام لا يرجع عنده هو الصحيح خلافاً لما ١٥ والحاصل انهما قولان صحيحان ولكن صححوا قولهما بأن عليه الفتوى وافق الفتوى أكد الفاظ التصحيح ولا سيما هوارفق بالناس كما يأتي فلذا اختاره المصنف في مسنه وهذا في الأكل أما المبيع ونحوه فلا رجوع فيه اجماعاً كما علمت ويأتي وجه الفرق (تنبيه) ظاهر كلام الشارح أن الخلاف جاري في جميع المسائل التي ذكرها مع انهم لم يذكروها إلا في اكل الطعام ولبس الثوب افاده ح قلت الظاهر جريان الخلاف في مسائل الاطعام أيضاً لانه لو أكل الطعام لا يرجع عند الامام فكذا إذا اطعمه عبده بالاولى تأمل (قوله وعنهم ما يرد ما بقي ويرجع بنقصان ما أكل) هذه رواية ثانية عنهم في صورة اكل البعض والاولى انه يرجع بنقصان العيب في الكل فلا يرد ما بقي هكذا نقل عنهم القدوري في التقريب وتبعه في الهداية وذكر في شرح الطحاوي أن الاولى قول أبي يوسف والثانية قول محمد كما في الفتح وأما عند الامام فلا يرد ما بقي ولا يرجع بنقصان ما أكل ولا ما بقي كما في الذخيرة والفتوى على قول محمد كما نقله في البحر عن الاختيار والخلاصة ومثله في النهاية وغاية البيان وجامع الفصولين والثانية والنجي فلذا اقتصر عليه الشارح وهذا كله في اكل البعض أما لو باع بعض المكمل والموزون في الذخيرة انه عندهما لا يرد ما بقي ولا يرجع بشئ وعن محمد يرد ما بقي ولا يرجع بنقصان ما باع هكذا ذكر في الاصل وكان الفقيه ابو جعفر وأبو الليث يفتيان في هذه المسائل يقول محمد رقباً بالناس واختاره الصدر الشميد ١٥ وفي جامع الفصولين عن الثانية وعن محمد لا يرجع بنقص ما باع ويرد الباقي بخصته من الثمن وعليه الفتوى ١٥ ومثله في الوالوجية والنجي والمواهب والحاصل ان الفتوى به انه لو باع البعض أو أكله يرد الباقي ويرجع بنقص ما أكل لا بنقص ما باع والفرق كما في الوالوجية انه بالاكل تقرر

مطلب
فيما لو اكل بعض الطعام

أو وقف قبل علمه بعينه (أو كان المبيع طعاماً كله أو بعضه) أو اطعمه عبده أو مديره أو أم ولده أو لبس الثوب حتى تحترق فانه يرجع بالنقصان استحصانا عندهما وعليه الفتوى بجر وعنهم ما يرد ما بقي ويرجع بنقصان ما أكل وعليه الفتوى اختياراً وهو ستاتي

قوله في الصفة السابقة
والحاصل الخ اقول قد نظمت
هذه المسألة والتي قبلها ليسهل
حفظهما فقلت

وان يبيع كل المكيل او اكل
ثم رأى عيبا فلا يرجع بل
يرجع ان كان لبعض الاكل
بنقصه وان يبيع بعضا فلا
وما بقي عن اكل او يبيع ردة
عند محمد وذو المثل المعتد
اه سنه

مطلب
يرجع القياس

ولو كان في وعاءين فله رد الباقي
بمحضه من الثمن اتفاقا ابن
كمال وابن ملاك وسيجيء
قلت فعلى ما في الاختيار
والله يستأني بترجيح القياس
قنية (ولو أعتقه على مال)
أو كاتبه (أو قتله) أو أبقى
أو أطلعهم طفله أو أمره أو
مكاتبه أو ضيفه مجتبي بعد
اطلاعه على عيب كذا ذكره
المصنف تعالى العيني في الرمن
لكن ذكر في الجمع في الجميع
قبل الرؤية

العقد فتقرر أحكامه وبالباع ينقطع الملك فتقطع أحكامه قال فصار بمنزلة ما لو اشترى غلامين فقبضهما وابع
أحدهما ثم وجد بهما عيبا يرد ما بقي ولا يرجع بنقصان ما باع بالاجماع فكذا اخنا عند محمد اه قلت لكن
سيد كذا المصنف تعالى غيره من المكون لو وجد بعض المكيل أو الموزون عيبا له رد كله أو أخذه فان مقتضاه انه
ليس له رد المبيع وحده الآن يقال انه محمول على ما اذا كان كله باقيا في ملكه لم يتصرف في شيء منه بقربته قوله
له رد كله فيفترق بين ما اذا بقي كله وبين ما اذا تصرف بيعه ببيع أو اكل أو يقال هو مبني على قول غير محمد
تأمل (تنبيه) الطعام في عرفهم البر والمراد به هنا هو ما كان مثله من مكيل وموزون كما علم مما قلناه
أننا في الذخيرة وفي البحر عن التنية ولو كان غزلا فتسجعه أو فلقا فجعله ابريسما ثم ظهر انه كان رطبا وانقص
وزنه رجع بنقصان العيب بخلاف ما اذا باع اه وبه علم أن الاكل غير قيد بل مثله كل تصرف لا يخرج به عن
ملكه كما يعلم مما قدمناه عن المحط وتقدم حكم القبي عند قوله كما لا يرجع لوباع المشتري الثوب الخ (قوله
ابن كمال) حيث قال والخلاف فيما اذا كان الطعام في وعاء واحد أو لم يكن في وعاء فان كان في وعاءين فله رد
الباقي بمحضه من الثمن في قولهم كذا في الحقائق والخاتمة اه قلت ولفظ الخاتمة فان كان في وعاءين فأكل ما
في احدهما أو باع ثم علم بعيب كان له أن يرد الباقي بمحضه من الثمن في قولهم لأن المكيل والموزون بمنزلة أشياء
مختلفة فكان الحكم فيه ما هو الحكم في العبدین والثوبين ونحو ذلك اه ومقتضاه انه لا خلاف في ثبوت رد
المبيع وحده نعم نقل العلامة قاسم في تصحيحه عن الذخيرة أن من المشايخ من قال لا فرق بين الوعاء والوعبة
ليس له أن يرد البعض بالعيب واطلاق محمد في الاصل يدل عليه وبه كان يفتي شمس الأئمة السرخسي ثم قال
العلامة قاسم والاول أقبس وأرفق (قوله وسيجيء) أي قيل قوله اشترى جائزة لكن الذي سيجيء هو ترجيح
عدم الفرق بين الوعاء والاكثر (قوله فعلى ما في الاختيار الخ) أي من قوله وعندهما ردة ما بقي ويرجع الخ فانه
يفيد أنه قياس لذكره بعد قوله فانه يرجع بالنقصان استحسانا عندهما وحاصله ان احدي الروايتين عنهما
استحسان والثانية قياس فيكون ترجيح الثانية كما وقع في الاختيار والتيسر من ترجيح القياس على
الاستحسان هذا تقرير كلام الشارح وبه اندفع ما قيل ان الشارح وافق هنا ما في الهداية وغيرها من أن القياس
قوله ما فافهم نعم مافهمه الشارح على ما ذكرناه خلاف المفهوم من كلامهم فقد قال في الهداية وأما الاكل
فعلى الخلاف عندهما يرجع وعنده لا يرجع استحسانا وان أكل بعض الطعام ثم علم بالعيب فكذا الجواب
عنده وعنهما انه يرجع بنقصان العيب في الكل وعنده انه يرد ما بقي اه وقال في الاختيار عندهما يرجع
استحسانا وعنده لا يرجع الخ فان المفهوم من هذا انه في الهداية جعل الرجوع بالنقصان عندهما قياسا
وعنده عند استحسانا وفي الاختيار بالعكس وحاصله أن الرجوع بالنقصان عندهما قيل انه قياس وقيل انه
استحسان ثم بعد قوله ما بالرجوع بالنقصان في صورة أكل البعض عنهما روايتان الاولى يرجع بنقصان الكل
فلا يرد الباقي والثانية يرجع بنقصان ما أكل فقط ويرد ما بقي وأنت خبير بأنه ليس في هذا ما يفيد ان احدي
هاتين الروايتين قياس والاخرى استحسان كما فهمه الشارح بل كل منهما قياس على ما في الهداية والاستحسان
قول الامام بعدم الرجوع بشيء أصلا وكل منهما استحسان على ما في الاختيار والقياس قول الامام المذکور
قتبه (قوله ولو أعتقه على مال) أي لا يرجع لانه حبس بدله وحبس البديل تحبس البديل وعنه انه يرجع
لانه انتهاء للمالك وان كان بعوض ح عن الهداية وعند أبي يوسف يرجع في هذه المسائل (قوله أو كاتبه)
هي بمعنى الاعتاق على مال كفي البحر والكلام فيه مغن عن الكلام فيها ح (قوله أو قتله) هو ظاهر الرواية
عن أصحابنا ووجهه أن القتل لم يعهد شرعا الا مضغونا وانما سقط عن المولى بسبب الملك فصار كالمستفد به
عوضا وهو سلامة نفسه عن القتل ان كان عمدا أو بالدية ان كان خطأ فكأنه باعه نهر (قوله طفله) ليس
بقيد بل المصرح به في البحر والفتح الولد الصغير والكبير والعلة وهي أهلية الملك كما قدمناه تشملهما اه ح (قوله
كذا ذكره المصنف) حيث قال فلو أعتقه على مال أو قتله بعد اطلاعه على عيب وقال محشيه الرمي صوابه
قبل اطلاعه اذ هو محل الخلاف اذ بعده لا يرجع اجماعا ولهذا لم يقيد به الزيلعي وأكثر الشراح وكاتبه تبع
العيني فيه وهو سهو (قوله في الرمن) أي شرح الكنز (قوله لكن ذكر في الجمع في الجميع) أي في جميع
المسائل المذكورة وهي العتق على مال والمكاتبه والابق ردها هو الصواب لما علمت من انه لا رجوع اجماعا

لويعد الاطلاع على العيب للما قبل من انه يلزم أن لا يتي فرق بين هذه المسائل والمسائل المتقدمة فانه ممنوع
 اذ الفرق واضح وهو ثبوت الرجوع في المسائل المتقدمة وعدمه في هذه اجماعا فافهم (قوله حتى العيني)
 أي في شرحه على نظم الجمع أي فناقض كلامه في الرمز (قوله بالاولوية) أي لانه اذا امتنع الرجوع اذا
 كانت هذه الاشياء قبل الاطلاع على العيب يمتنع بعد الاطلاع بالاولى لان دليل الرضى (قوله والاصل الخ)
 قد مناسبه عند قوله لجواز رده مطلقا ولا انحطاطا وقد سألنا عنه على أصل آخر (قوله وفيه الخ) مكرر
 مع ما قدمه قريبا ح (قوله فوجده فاسدا الخ) لو قال فوجده معيبا لكان أولى لان من عيب الجوز قوله له
 وسواده كافي البرازية وصريح في الذخيرة بأنه عيب لفساد واحترز بقوله فوجده أي المبيع عما اذا كسر
 البعض فوجده فاسدا فانه يردّه أو يرجع بنقصه فقط ولا يقيس الباقي عليه ولذا قال في الذخيرة ولا يرد الباقي
 الا أن يبرهن أن الباقي فاسد اه أفاده في البحر وقوله فانه يردّه الخ أي يردّه ما كسره ولو غير متنع به أو يرجع
 بنقصه فقط لو يتنع به (قوله ان لم يتناول منه شيئا) فلو كسره فذاقه ثم تناول منه شيئا لم يرجع بنقصانه لرضاه
 به وينبغي جريان الخلاف فيما لو اكل الطعام بحر وأصل البحث للزيلي واعترضه ط بأن الخلاف في الطعام
 اذا علم بالعيب بعد الاكل لا قبله (قوله نقصانه) أي له نقصان عيبه لارده لان الكسر عيب حادث بحر وغيره
 قلت الكسر في الجوز يزيد في ثمنه فهو زيادة لا عيب تأمل (قوله الا اذا رضى البائع به) أي بأخذه معيبا
 بالكسر فلا رجوع للمشتري بنقصانه (قوله ولو علم) أي المشتري بعيبه قبل كسره أي ولم يكسره قال
 في النهر فلو كسره بعد العلم بالعيب لا يردّه لانه صار راضيا اه ونبه على ذلك الزيلي أيضا فقال لا يردّه ولا يرجع
 بالنقصان لان كسره بعد العلم به دليل الرضى اه لكن الزيلي ذكر هذا بقوله وان لم يتنع به أصلا واعترض
 بأن محله هنا لانه ان لم يتنع به أصلا يردّه ويرجع بكل الثمن (قوله وان لم يتنع به أصلا) بأن كان البيض منتنا
 والقضاء من الجوز خاويا وما في العيني أو من تخاف فيه نظرا لانه يأكله الفقراء نهر قلت وكذا يتنع به
 باستخراج دهنه لكن هذا لو كان كثيرا بل قد يقال ولو قليلا لانه يباع لمن يستخرج دهنه فيكون له قيمة الا أن
 يكون جوزة أو جوزتين مثلا (قوله فله كل الثمن الخ) لانه تبين بالكسر أنه ليس بمال فكان البيع بأطلا قليل
 هذا صحيح في الجوز الذي لا قيمة لقشره أما اذا كان له قيمة بأن كان في موضع يباع فيه كسره يرجع بجملة الب فقط
 وقيل يردّه ويرجع بكل الثمن لان مالته باعتبار الب وظاهر الهداية يفيد ترجيعه وكذا في البيض أمابيض
 النعامة اذا وجد فاسدا بعد الكسر فانه يرجع بنقصان العيب قال في العناية وعليه جرى في الفتح ان هذا يجب
 أن يكون بخلاف لان مالته يبيض النعامة قبل الكسر باعتبار القشر وما فيه جميعا قال ابن وهبان وينبغي
 أن يفصل بأن يقال هذا في موضع يقصد فيه الاتساع بالقشر أما اذا كان لا يقصد الاتساع الا بالمح - بأن كان
 في بزية والقشر لا يتقلل كان كغيره قال الشيخ عبد البر ولا يخفى عليك فساد هذا التفصيل فان هذا القشر
 مقصود بالشراء في نفسه يتنع به في سائر المواضع وما ذكره لا ينهض لان هذا قد يتفق في كثير مما اتفقوا على صحة
 بيعه ولا يكون ذلك موجبا لفساد البيع اه نهر (قوله ولو كان اكثره فاسدا اجاز بجمسته) أي بجملة الصحيح
 منه وهذا عندهما وهو الاصح كما في الفتح وكذا في النهر عن النهاية أما عنده فلا يصح في الصحيح منه أيضا لانه
 كالجمع بين الخبز والعبد في صفقة واحدة ووجه الاصح كما في الزيلي انه بمنزلة ما لو فصل ثمنه لانه بقسم ثمنه
 على أجزائه كالكيل والموزون لا على قيمته اه أي بخلاف الخبز مع العبد (تنبيهه) عبر بالاكثر تعال العيني
 واعترض بأنه مختل والصواب تعبير النهر وغيره بالكثير قلت وهو مدفوع لانه اذا صح فيما يكون اكثره فاسدا
 يصح فيما يكون الكثير منه فاسدا بالاولى فافهم نعم الاولى التعبير بالكثير ليفيد صحة البيع في الكل اذا كان الفاسد
 منه قليلا لانه لا يمكن التجرز عنه اذا انحط عن قليل فاسد فكان كقليل التراب في الحنطة فلا يرجع بشيء أصلا
 وفي القياس يفسد كما في الفتح قال في النهر والقليل ما لا ينحو عنه الجوز عادة كواحد والاثنين في المائة كذا
 في الهداية وهو ظاهر في أن الواحد في العشرة كثير وبه صرح في القنية وقال السرخسي الثلاثة عفو يعنى
 في المائة اه وفي البحر القليل الثلاثة ومادونهم في المائة والكثير ما زاد اه وفي الفتح وجعل الفقيه أبو الليث
 الخمسة والستة في المائة من الجوز عفو اه (فرع) اشترى أقله حنطة أو سمسم فوجده فيه ترابا ان كان يوجد مثله
 في ذلك عادة لا يرد والا فان أمكنه رد كل المبيع يردّه ولو أراد حبس الحنطة وردد التراب أو العيب محض ليس له

وأقره شرحه حتى العيني
 ففيد البعدي بالاولوية فتنبه
 (لا) يرجع بشيء لا امتناع الرده
 بفعله والاصل أن كل موضع
 للبائع أخذه معيبا لا يرجع
 باخراجه عن ملكه ولا يرجع
 اختيار وفيه الفتوى على
 قوله ما في الاصل وأقره
 القهستاني (شرى نحو بيض
 ويطبخ) يجوز وقضاء (فكسره
 فوجده فاسدا يتنع به)
 ولو علفا لدواب (قوله) ان لم
 يتناول منه شيئا بعد علمه بعيبه
 (نقصانه) الا اذا رضى البائع
 به ولو علم بعيبه قبل كسره فله
 رده (وان لم يتنع به أصلا فله
 كل الثمن) لبطان البيع ولو
 كان اكثره فاسدا اجاز بجمسته
 عندهما نهر

سطلب
 وجد في الحنطة ترابا

ذلك فان ميزان التراب وأراد أن يخلطه ورد أن أمكنه الرد على ذلك الكيل ردوا إلا بأن تنقص من ذلك الكيل شيء لا
ورجع بتمت الخطة الآن يرضى البائع بأخذها ناقصة بزيادة وفي الخساسة لم يعد ذلك التراب عيبا
فلا ردوا لأن لم يفسد ردوا ونفس خيرا المشتري بين أخذ الخطة بخصتها من الثمن أو ردها وأخذ كل الثمن
(قوله وفي المجتبى الخ) هذه من أفراد مسألة الأكل السابقة ط فكان الأولى ذكرها هنا (قوله رد
على بائعه) معناه أن له أن يخاصم الأول ويفعل ما يجب أن يفعل عند قصد الرد ولا يكون الرد عليه رد على بائعه
بخلاف الوكيل بالبيع حيث يكون الرد عليه بالعيب بقضاء رد على موكله لأن البيع واحد فإذا ارتفع رجع
إلى الموكل بجر وتمامه فيه وبخلاف الاستحقاق فإنه إذا حكم به على المشتري الأخير يكون حكما على كل الباعة
كما سأتى في بابها قال في التمر وهذا الاطلاق قيده في المبسوط بما إذا ادعى المشتري العيب عند البائع الأول أما
إذا أقام البينة أن العيب كان عند المشتري ولم يشهد أنه كان عند البائع الأول ليس للمشتري الأول أن يرد
اجمعا كذا في الفتح تبع للدراية اه وأقره في البحر أيضا قلت وهو مقيد أيضا بما إذا لم يعترف بالعيب بعد الرد
قال في الفتح لو قال بعد الرد ليس به عيب لا يرد على البائع الأول بالاتفاق (قوله لو رد عليه بقضاء) شامل
لما إذا أقر بالعيب واستمع من القبول فرد عليه القاضي جبرا كما إذا أنكر العيب فأثبت بالبينة أو التكرار عن
البين أو بالبينة على إقرار البائع بالعيب مع أنكاره الإقرار به فانه يرد على بائعه في الصور الأربع لكون القضاء
فخصافيا شربلاية (تنبيه) البائع أن يمنع من القبول مع علمه بالعيب حتى يقضى عليه ليعتد إلى بائعه
بجر عن البرازية (قوله لانه فسخ) أي لأن الرد بالقضاء فسخ من الأصل فجعل البيع كأن لم يكن غاية الأمر
أنه أنكر قيام العيب لكنه صار مكذبا شرعا بالقضاء هداية والمراد أنه فسخ فيما يستقبل لافي الأحكام
الماضية بدليل أن زوائد البيع للمشتري ولا يرد حاصلا الأصل وتمامه في البحر وسيد كر الشارح آخر الباب
أنه فسخ في حق الكل إلا في مسألتين الخ وبأني تمامه (قوله ما لم يحدث به عيب آخر عنده) أي عند البائع
الثاني قيد قوله رد على بائعه وقوله يرجع تفرع على مفهوم القيد المذكور أي فان حدث عيب آخر عند البائع
الثاني ثم رد عليه المشتري منه بالعيب القديم فلا يرد على بائعه بل يرجع عليه بنقصان العيب القديم لأن العيب
الحادث عنده يمنع من الرد وما قلناه من إرجاع ضمير عنده إلى البائع الثاني أصوب من إرجاعه إلى المشتري
الثاني لثلاث مخالف قول الامام لما في البحر لو باعه فاطلع بمشتره على عيب قديم به لا يحدث مثله وحدث عنده
عيب ورجع بنقصان العيب القديم فعنده لا يرجع البائع على بائعه بنقصان العيب القديم وعندهما يرجع كذا
ذكره الاسيحي ومثله في الصغرى اه فافهم (قوله وهذا) أي اشتراط القضاء للرد اه ح (قوله لو بعد
قبضه) أي قبض المشتري الثاني المبيع ط (قوله فلو قبله الخ) أي فلو كان الرد قبل قبضه فالمشتري الأول أن
يرده على البائع الأول مطلقا سواء كان رد عليه بقضاء أو برضى المشتري الأول الذي هو البائع الثاني لأن بيع
المبيع قبل قبضه لا يجوز فلا يمكن جعله يباعا جديدا في حق غيره ما جعل فسخا من الأصل في حق الكل فصار
كلو باع المشتري الأول للثاني بشرط الخيار له أو يباع فيه خيار رؤيته فانه إذا فسخ المشتري الثاني بحكم الخيار
كان الأول أن يرد مطلقا والفسخ بالخيارين لا يتوقف على قضاء قال الزيلعي وفي العقار اختلاف المشايخ
على قول أبي حنيفة والظاهر أنه بيع جديد في حق البائع الأول لأن العقار يجوز بيعه قبل القبض عنده فليس
له أن يرد على بائعه كأنه اشتراه بعد ما باعه وعند محمد فسخ لانه لا يجوز بيعه قبل القبض عنده وعند أبي يوسف
بيع في حق الكل اه من حاشية نوح أفندي (قوله وهذا) الإشارة إلى قوله رد على بائعه (قوله
فلا رد مطلقا) أي لا قضاء ولا رضى لأن بيعه بعد رؤيته العيب دليل الرضى به (قوله وهذا) أي اشتراط
القضاء للرد (قوله في غير التقدين) قال في البحر وقيد بالمبيع وهو العين احتراز عن الصرف فانه يجعل
فسخا إذا رد تبع لافرق بين القضاء والرضى لانه لا يمكن أن يجعل يباعا جديدا الآن الذي صار هنا لا يتعين في العقود
فإذا اشترى دينار بدينار ثم باع الدينار من آخر ثم وجد المشتري الثاني بالدينار عيبا ورده المشتري بغير قضاء فانه
يرده على بائعه لما ذكرنا وجهه في الكافي بأن المبيع ليس بمبيع بل المبيع السليم فيكون المبيع ملك البائع فإذا
رد على المشتري يرد على بائعه أما هنا المبيعان موجودان وذكري الظهيرية وعلى هذا إذا قبض رجل
دينار على رجل وقضاها من غيره فوجد بها الغريم زيوفا فردّها عليه بالقضاء فليردّها على الأول اه وما ذكر

وفي المجتبى لو كان عندنا عيبا
فأصله ثم انز بائعه بوقوع
فأردته رجع بنقصان العيب
عندهما وبه ينق (باع
ما اشتراه فرد) المشتري

الثاني (عليه يعيب رده على
بائعه لو رد عليه بقضاء) لانه
فسخ ما لم يحدث به عيب آخر
عنده ف يرجع بالتدنان وهذا
(لو بعد قبضه) فلو قبل رده
مطلقا في غير العقار كالدخار
الرؤية أو التمرط درر وهذا
إذا باعه قبل اطلاعه على
العيب فلو بعده فلا رد مطلقا
بجر وهذا في غير التقدين
لعدم تعيينهما فله الرد مطلقا
شرح جميع

مطلب
لا يرجع البائع على بائعه بنقصان
العيب

مطلب
مهم قبض من غيره دراهم
فوجد هازيا فافردّها عليه بلا
قضاء

في الطيرية أفنى به الخبر الرمي - تعاماني فتاوى قارئ الهداية وفتاوى ابن نجيم وهذا اذا لم يكن أقر بقبض
 حقه أو الثمن أو الدين فلما أقر بذلك ثم جاء ليرده لم يقبل منه لتساقطه كما أوضح ذلك العلامة الطرسوسي في أنفع
 الوسائل ونقلت ذلك في تنقيح الحامدية وبقي ما اذا تصرف فيه القايض بعده عليه بعينه فانه لا يرده اذا رده عليه
 لما في التنبيه برهن القاضي عبيد الجبار اذا أخذ من دينه ديناراً فجعله في الروث ليروج أو جعل الدرهم في البصل
 ونحوه ليس له الرد كما لو ادوى عيب مشريه ليس له الرد اهـ فليحفظ لكن سيد الشارح من موانع الرد العرض
 على البيع الا الدراهم اذا وجدها زيوفاً فعرضها على البيع فليس يرثي وسيد كرهه أيضاً في آخر متفرقات
 البيوع وعلمه في الجربان حقه في الجباد فلم تدخل الزيواف في ملكه لكن صرحوا بأنه لو تجاوز بها ملكها
 وصارت عين حقه فصار الحاصل انه لو رثي بها استع الرد ولا فلا ردها وان عرضها على البيع وبه يظهر أن
 عرضها على البيع لا يكون دليل الرثي بها فيحمل ما مر عن الفقيه على ما اذرتي بها صريحاً فليست مثل وسأتي
 في متفرقات البيوع متناوئاً وشرحا لوقبض زيفاً بدل جيد كان له على آخرها لا به فلو علم وانقذه كان قضاء اتفاقاً
 ونفقاً أو أنفق فهو قضاء لحقه فلو قام رده اتفاقاً وقال أبو يوسف اذا لم يعلم برده مثل زيفه ويرجع بحجبه
 استحساناً كما لو كانت ستوفة أو تبهرجة واختاره للفتوى اهـ (قوله ولورده برضاه الخ) أي لورده المشتري
 الثاني على الاول برضاه ليس له رده على بائعه سواء كان العيب يحدث مثله في المدة كالمرض او لا كالاصبع الزائدة
 لان الرد بالعيب بعد القبض اقالة وهي بيع جديد في حق الثالث وضح في حق المتعاقدين والبائع الاول ثالثهما
 فصار في حقه كان المشتري الاول اشتراه من الثاني فلا خصومة له مع بائعه لاني الرد ولا في الرجوع بالنقصان
 بخلاف الرد بقضاء القاضي فانه فسح في حق الكل اعموم ولا يتيه فيصير كان البائع الاول لم يبعه أفاده فوح
 افندي (تنبيه) الوكيل بالبيع على هذا التفصيل فاذا رده عليه المبيع بقضاء لزم الموكل ولو بدونه لزمه دون
 الموكل وليس له أن يخاضم الموكل وان كان العيب لا يحدث مثله هو الصحيح لان الرد بقضاء في حق الموكل بمنزلة
 الاقالة وتماه في الخاتمة (قوله أو حط عن) فيما اذا حدث عنده عيب آخر فانه يحط من الثمن نقصان العيب
 كما مر (قوله بعد قبضه المبيع) قيد اتفاقاً لان البائع له المطالبة بالثمن قبل تسليم المبيع فاذا ادعى المشتري
 عيباً لم يجبر فصدق عدم الجبر قبل القبض أيضاً بجر واعتراض بأنه لا يجبر وان ثبتت المطالبة قلت وهو ممنوع
 والافاضة المطالبة فافهم (قوله لم يجبر المشتري) لاحتمال صدقه عيني والاولى للشارح ذكر المشتري عقب
 قوله ادعى لتسحب الضمان كلها عليه (قوله لاثبات العيب) أي اثبات وجوده عنده وعند البائع فاذا أثبتته
 كذلك رد المبيع على البائع أو قبله ودفع ثمنه (قوله أو يحلف بائعه على نفيه) أي نفي العيب عنده أي عند
 البائع وقوله ويدفع الثمن أي المشتري بعد أن حلف البائع وقوله ان لم يكن شهود مرتب بقوله ويحلفه أو بقوله
 ويدفع والاولى اسقاطه للعلم به من عطف أو يحلف على يرهن ثم اعلم أن المتبادر من هذا أن له تحليف البائع
 قبل اقامة البينة على قيام العيب للعمال وهذا قوله ما ورواية ضعيفة عن الامام والصحيح عنده ما ذكره عقبه في
 مسألة دعوى الاباق من انه لا يحلف بائعه حتى يبرهن المشتري انه أتى عنده كما أتى بيانه وعن هذا قول الزيلعي
 قول الكنز وأحلف بائعه بقوله أي بعد اقامة المشتري البينة انه وجد فيه عنده أي عند المشتري وأوله في الجرجا
 اذا أقر البائع بقيام العيب به ولكن أنكر قدمه واعترضه في النهر بأنه مما لا دليل في كلامه عليه ثم قال وقد
 ظهر لي أن موضوع هذه المسألة في عيب لا يشترط تكراره كالولادة فاذا ادعى المشتري ولا برهان له حلف بائعه
 وقوله بعده ولو ادعى ابا قايان لما يشترط تكراره والا كان الثاني حشواً وقد بره فاني لم أر من عرج عليه اهـ قلت
 وأشار اليه الشارح بقوله الآتي مما يشترط الخ (قوله وان ادعى غيبة شهوده) أي عدم حضورهم في المصر أما
 لو قال لي بينة حاضرة أمهله القاضي الى المجلس الثاني اذا ضرر فيه على البائع بجر (قوله تقبل خلافاً لهما
 فتح) عبارة الفتح تقبل في قول أبي حنيفة وعند محمد لا تقبل ولا يحفظ في هذا رواية عن أبي يوسف اهـ وذكر قبله
 انه لو قال لي بينة حاضرة ثم أتى بها تقبل بخلاف (قوله ولزم العيب بنكوله) أي لزمه حكمه لان النكول حجة
 في المال لانه بذل أو اقرار (قوله ابا قايان ونحوه الخ) احتراز عما لا يشترط تكرره وهو ثلاث زني الجارية والتواد
 من الزنى والولادة كما قدمه اول الباب ففيها لا يشترط اقامة البينة على وجودها عند المشتري بل يحلف عليها
 البائع ابتداء كافي الجبر (قوله عندهما) أي عند البائع والمشتري (قوله وجنون) قيل هذا على القول

(ولو) رده (برضاه) بقضاء
 (لا) وان لم يحدث مثله في الاصح
 لانه اقالة (ادعى عيباً) موجبا
 افسح أو حط عن (بعد قبضه
 المبيع لم يجبر) المشتري (على
 دفع الثمن) للبائع (بل يبرهن)
 المشتري لاثبات العيب (أو
 يحلف بائعه) على نفيه ويدفع
 الثمن ان لم يكن شهود (وان
 ادعى غيبة شهوده دفع) الثمن
 (ان حلف بائعه) ولو قال
 أحضرهم الى ثلاثة أيام أجله
 ولو قال لا بينة لي خلفه ثم أتى
 بها تقبل خلافاً لهما فتح (ولزم
 العيب بنكوله) أي البائع عن
 الحلف (ادعى) المشتري (ابا قايان)
 ونحوه مما يشترط لرده وجود
 العيب عندهما كبول وسرقة
 وجنون

قوله مرتبط بقوله ويحلفه هكذا
 بخطه مع ان الذي في الشارح
 أو يحلف بائعه على نفيه كافي
 صدر القول فتأمل اهـ صحيحه

الضعيف المنقول عن العيني فيما تقدم اه قلت الذي تقدم هو أن الجنون مما يختلف صغرا وكبرا بمعنى انه اذا وجد قيد البائع في الغروقي في المشتري في الكبر لا يكون عيبا كالباق وأخويه والكلام خناسي اشتراط المعارضة عند المشتري وهو التول الاصح كما تقدمه الشارح وهذا غير ذلك كما لا يخفى وبني عليه ط أيضا فافهم (قوله لم يختلف بانه) قال في البحر رأ إذا ادعى عيبا يطلع عليه الرجال ويمكن حدوثه فلا بد من اقامة البينة أولا على قسامه بالمبيع مع قطع النظر عن قدمه وحدونه ليقبض البائع خصما فان لم يبرهن لايمن على البائع عند الامام على الصحيح وعند ما يختلف على نفي العلم وتامه فيه (قوله اذا أنكر قيامه للعال) أما لو اعترف بذلك فانه يسأل عن وجوده عنده فان اعترف به رده عليه بالتام من المشتري وان انكر طوبى للمشتري بالبينة على أن الاباق وجد عند البائع فان اقامه رده والا حلف نهر (قوله انه قد أتى عنده) أي عند المشتري نفسه لان القول وان كان قول البائع لكن انكاره انما يعتبر بعد قيام العيب به في يد المشتري ومعرفة تكون بالبينة درر (قوله فان برهن) أي المشتري على قيامه للعال نهر (قوله حلف بانه عندهما) صوابه انفاقا لان الخلاف في تحلف البائع انما هو قبل برهان المشتري كما علمت أما بعده فانه يحلف انفاقا لانه انتصب خصما حين أثبت المشتري قيام العيب عنده عند الامام فكذا عندهما بالاولى (قوله بالله ما أتى قط) عدل عن قول الكثر وغيره بالله ما أتى عندك قط بزيادة الظرف لما قاله الزيلعي من أن فيه ترك النظر للمشتري لانه يحتمل انه باعه وقد كان أتى عند غيره وبه يرد عليه فالاحوط أن يحلف ما أتى قط أو ما يستحق عليك الرد من الوجه الذي ذكره أوله سلمه وما به هذا العيب قال في النهر الا أن كون حذف الظرف أحوط بالنظر الى المشتري مسلم لا بالنظر الى البائع اذ يجوز انه أتى عند الغاصب ولم يعلم منزل المولى ولم يقدر عليه وقد مر أنه ليس بعيب فالاحوط بالله ما يستحق عليك الرد الخ وما بعده وفي البرازية والاعتماد على المروي عن الثاني بالله ما لهذا المشتري قبلك حق الرد بالوجه الذي يدعيه تحلفا على الحاصل اه ولا يحلف بالله لقد باعه وما به هذا العيب لان فيه ترك النظر للمشتري بل هو از حدونه بعد البيع قبل التسليم فيكون بارأ مع انه يوجب الرد قيل كيف يحلف على البتات مع انه فعل الغرر والتحلف فيه انما يكون على العلم واجيب بأنه فعل نفسه في المعنى وهو تسليم المعقود عليه سليما كما التزمه قاله السرخسي قال في الفتح وعما نظر رخصانه انه لو لم يأتى عند البائع وأتى عند المشتري وكان أتى عند آخر قبل هذا البائع ولا علم للبائع بذلك فادعى المشتري بذلك وأثبت يرد عليه ولو لم يقدر على اثباته له أن يحلفه على العلم وكذا في كل عيب يرد في تكرره اه والمطارحة القاء المسائل وهي هناليت في أصل الرد كما ظنه في البحر فقال انه منقول في القنية بل في تحليفه على عدم العلم أخذ من قواهم انما يحلف على البتات لدعائه العلم به والغرض هنا انه لا علم له به فتدبره اه ما في النهر ملخصا وتامه فيه (قوله وما جرت) الاولى اسقاطه كما تعرفه (قوله وفي الكبير الخ) عطف على محذوف تقديره هذه الكيفية في اباق الصغير وفي الكبير الخ ط (قوله لاختلافه صغرا وكبرا) فيحتمل انه أتى عنده في الصغير فقط ثم أتى عند المشتري بعد البلوغ وذلك لا يوجب الرد لاختلاف السبب على ما تقدم فلما ألتزمنا الحلف على ما أتى عنده فقط أضررنا به وألزمناه ما لا يلزمه ولو لم يحلف أصلا أضررنا بالمشتري فيحلف كما ذكره وكذا في كل عيب يختلف فيه الحال فيما بعد البلوغ وقبله بخلاف ما لا يختلف كالجنون فتح فعلى هذا كان الاولى اسقاط قوله وما جرت لانه لا يناسب قوله وفي الكبير الخ (قوله خني كتابا) أي من كل عيب لا يعرف الا بالتجربة والاختبار كالسرقة والبول في الفراش والجنون والزنى فتح (قوله ولم حكمه) أي حكم رده مما ذكره المصنف آنفا (قوله للتيقن به) أي في يد البائع والمشتري فتح (قوله اذا لم يتدع الرضى به) أي رضى المشتري به أو العلم به عند الشراء أو البراء منه فان ادعاه سأل المشتري فان اعترف امتنع الرد وان أنكر أقام البينة عليه فان عجز يستحلف ما علم به وقت البيع أو ما رضى ونحوه فان حلف رده وان نكل امتنع الرد فتح (قوله ككبد) أي كوجع كبد وطعمال فتح وفي بعض النسخ ككبدى ساء التسبب أي كداء منسوب الى الكبد (قوله فيكفي قول عدل) أي لتوجه الخصومة قال في الفتح فان اعترف به عندهما رده وكذا اذا أنكره فأقام المشتري البينة أو حلف البائع فشكل الا ان ادعى الرضى فيعمل ما ذكرنا وان أنكره عند المشتري يريه طبييين مسلمين عدلين والواحد يكتفي والاشنان احوط فاذا قال به ذلك يخاصمه في انه كان عنده اه واشتراط العدلين منهم انما هو للرد والواحد لتوجه الخصومة فيحلف البائع كما

(لم يختلف بانه) اذا أنكر قسامه للعال (حتى يبرهن المشتري انه) قد (أتى عنده) فان برهن حلف بانه عندهما (بالله ما أتى) وما سرق وما جرت (قوله) وفي الكبير بالله ما أتى مذبلغ مبلغ الرجال لاختلافه صغرا وكبرا واعلم أن العيوب أنواع خفي كتابا وعلم حكمه وظاهر كعود وصمم واصبع زائدة أو ناقصة فيتقضى بالرد بلا عيين للتيقن به اذا لم يتدع الرضى به وما لا يعرفه الا الاطباء ككبد فيكفي قول عدل

في البدائع ولكن في أدب القاضي ما يخالفه بجر قال في البرازية وفي أدب القاضي الذي يرجع فيه إلى الأطباء لا يثبت في حق توجبه الخصومة ما لم يتفق عدلان بخلاف ما لا يطلع عليه الرجال حيث ثبت بقول المرأة الواحدة في حق الخصومة لا في حق الرد اهـ قلت الأول اظهر لأن العدلين يكتفي بهما للإثبات فيكفي الواحد لتوجه الخصومة ولذا جزم به في الخاتمة حيث قال ان أخبر بذلك واحد ثبت العيب في حق الخصومة والدعوى وان شهد عدلان أنه قدّم كان عند البائع ردّه على البائع (قوله فيكفي قول الواحدة) أي لإثبات العيب في حق الخصومة لا في الرد في ظاهر الرواية خاتمة وقد أشار إلى هذا بقوله فيحلف البائع ان لو ثبت الرد بقولها لم يحتج إلى التحلف وهذا اذا كان بعد القبض بالاتفاق كما في شرح الجامع لقاضي خان فلو قبله ففسد اختلاف الروايات في الخاتمة ان آخر ما روى عن محمد وأبي يوسف انه يردّ بشهادتين في الجبل فلا تردّ بشهادتين وفي الأذخيرة الواحدة العدل تكفي والثنتان أحوط فاذا قالت واحدة عدلة أو ثنتان انها حلفت بثبت العيب في حق توجبه الخصومة ثم ان قالت أو قالنا كان ذلك عند البائع ان كان ذلك بعد القبض لا تردّ بل يحلف البائع لا في شهادة النساء بجهة ضعيفة والعقد بعد القبض قوي ولا يفسخ العقد القوي بمجبة ضعيفة وان قبل القبض فكذلك لا ردّ بقول الواحدة أما المثني فقبل على قياس قوله لا تردّ وعلى قياس قوالهما تردّ ذكر الخصاص انها لا تردّ في ظاهر رواية أصحابنا وفي القدوري انه المشهور من قوالهما لا أن يثبت العيب بشهادتين ضروري ومن ضرورة ثبوته توجبه الخصومة دون الرد فيحلف البائع فان نكل تأيدت شهادته بنبذ قوله فثبت الرد وروى الحسن عن الامام ثبوت الرد بشهادتين في الجبل لانه تعالى تولى علمه بنفسه اهـ ما في الأذخيرة ملخصا ثم ذكر روايات آخر والحاصل أن شهادة الواحدة أو الثنتين يثبت بها العيب المذكور في حق توجبه الخصومة لا في حق الرد سواء كان ذلك قبل القبض أو بعده في ظاهر الرواية عن علماءنا الثلاثة وهو المشهور فكان هو المذهب المعتمد وان اقتصر في كثير من الكتب على خلافه وقد منّا ما يؤيد ذلك عن الفتح في آخر خيار الشرط ولا ينافي ذلك ما اتفق عليه أصحاب المتون في أول كتاب الشهادة من قبول شهادة الواحدة في البكارة والعيوب التي لا يطلع عليها إلا النساء لأن المراد به أن العيب يثبت بقولهن ليحلف البائع كما نص عليه في الهداية هناك وهذا معنى قوالهم هنا يثبت في حق توجبه الخصومة فاعتمد تحقيق هذا المثل فأنك لا تجد في غير هذا الكتاب والحمد لله الملك الوهاب (قوله قلت وبقي خامس الخ) هذا الفرع مذكور في الفتح والبحر والنهر لكنهم اقتصروا على عدل الأنواع أربعة فلما رأى الشارع مخالفة حكمه لهذه الأربعة جعله نوعا خامسا فكان من زيادته الحسنة فافهم قلت ومن هذا النوع ما لو ادعى ارتفاع حيز الجارية فقد صرحوا بأنه لا تقبل الشهادة عليه لانه لا يعلم الامناء وتوجه الخصومة بقولها على ما اختاره في الفتح ثم على ما اختاره غيره من انه لا بد من دعوى المشتري انه عن داء فيرجع فيه إلى شهادة الأطباء أو عن حبل فيرجع إلى شهادة النساء لا يكون من هذا النوع بل من أحد النوعين قبله (فروع) لو أراد المشتري الرد ولم يدع البائع عليه مسقطا لم يحلف المشتري وعند الثاني يحلف وفي الخلاصة والبرازية ان القاضي لا يستحلف الخصم بلا طلب المدعى إلا في مسائل منها خيار العيب وفي البدائع لو أخبر امرأة بالحبل وامرأتان بعدهم صحت الخصومة ولا يقبل قول النافية وفي التهذيب برهن البائع انه حدث عند المشتري وبرهن المشتري انه كان معيبا في يد البائع تقبل بينة المشتري بجر ملخصا (قوله قبل القبض للكل) ذكر الكل غير قيد فأن قبض البعض حكمه تحكم ما إذا لم يقبض الكل كذا ذكره المصنف عقبه ولكن لما افرد المصنف البعض بالذكر علم أن كلامه هنا في الكل فالذاصر ح به الشارح ثم لو قال المصنف قبل القبض ولوللبعض لاستغنى عن قوله بعده وان قبض أحدهما (قوله خير في الكل) أي في القيمي وغيره بقرينة قوله وان بعده خير في القيمي لا في غيره فالمراد أنه بخير في الباقي بعد الاستحقاق بين امساكه وردّه فليس المراد بالكل كل المبيع حتى يرد عليه أن البيع في البعض المستحق باطل فافهم (قوله لتفرق الصفقة) أي تفرقها على المشتري قبل تمامها لانها قبل القبض لم تتم فلذا كان له الخيار (قوله وان بعده الخ) أي وان كان استحقاق البعض بعد القبض خير في القيمي لا في غيره اذا لا يضره التبعض (قوله كما سيبي) لم أره في هذا الباب صريحا تأمل (قوله فلو استحق) بيان لقوله فحكمه حكم ما قبل قبضه ما وقوله أو تعيب زيادة بيان والا فالكلام في الاستحقاق وأما تعيب أحد الشئيين فسيذكره المصنف في قوله اشترى عبد بن الخ (تنبيهه) حاصل ما ذكره المصنف في هذه المسائل ما في جامع

مطلب
فيما لا يطلع عليه إلا النساء

ولا يثبته عند بائعه عدلين وما
لا يعرفه إلا النساء كرتق فيكفي
قول الواحدة ثم يحلف البائع
عيني قلت وبقي خامس ما لا
يتطره الرجال والنساء ففي
شرح قاضي خان شري جارية
وادعى انها خنتي حلف البائع
(استحق بعض المبيع فان)

كان استحقاقه (قبل القبض)
للكل (خير في الكل) لتفرق

الصفقة (وان بعده خير
في القيمي لا في غيره) لأن

تبعض القيمي عيب لا للمثلي
كما سيبي (وان شري شئيين

فقبض أحدهما دون الآخر
فحكمه حكم ما قبل قبضهما)

فلو استحق أو تعيب أحدهما
خير

مطلب
يحلف المشتري انه لم يفعل
مسقطا لخيار العيب

مطلب
في تخيير المشتري اذا استحق
بعض المبيع

الفصولين عن شرح الطحاوي - لاستحقاق بعض المبيع قبل قبضه بطل البيع في قدر المستحق ويخبر المشتري في الباقي سواء أورث الاستحقاق عيبا في الباقي أو لا لتفرق الصفقة قبل التمام وكذا الاستحقاق بعد قبض بعته سراء استحقاق المقبوض أو غيره بخير لما مر من التفرق ولو قبض كله فاستحقاقه بطل البيع بقدره ثم لأورث الاستحقاق عيبا فيما بقي بخير المشتري ولو لم يورث عيبا فيه - كقولنا بين أوقنين استحقاق أحدهما أو كلي - أو وزني - استحقاق بعته ولا ينظر تبعيته فالمشتري يأخذ الباقي بلا خيار اه وفي التمر عن العناية حكم العيب والاستحقاق سيان قبل القبض في جميع الصور يعني فيا يكال ويوزن وغيرهما وحكمهما بعد القبض كذلك في المكيل والموزون (قوله وما في الحواوي) أي من أنه إذا أسكه بعد الاطلاع على العيب مع قدرته على الرد كان رضاه (قوله كدليل الرضى) مما يأتي قريبا وصريحه بالاولى (قوله وفي الخلاصة الخ) حيث قال وجده عيبا ولم يجد البائع ليرده فأطعمه وأسكه ولم يتصرف فيه تصرفا يادل على الرضى فإنه يرده على البائع لو حضر ولو ذلك يرجع بالنقصان اه أي ولا يرجع على بائعه بالثمن وهذا إذا لم يرفع الامر الى القاضي كما سيذكره المصنف (قوله واللبس والركوب الخ) أي لو اطلع على عيب في المبيع قلبه أو ركه حاجته فهو رضى دلالة ولو كان ركوبه للدابة لينظر الى سيرها ولبسه الثوب لينظر الى قدره كما في النهر وغيره فان قلت ان فعل ذلك لا يطل خيار الشرط فكذلك خيار العيب قلت فرق في الذخيرة بأن خيار الشرط مشروع للاختبار واللبس والركوب مرة يراد به ذلك بخلاف خيار العيب فإنه شرع للرد ليصل الى رأس ماله عند الجزع عن الوصول الى الفات فلا يحتاج الى أن يجتبر المبيع (تنبيه) أشار الى أن الرضى بالعيب لا يلزم أن يكون بالقول ثم ان الرضى بالقول لا يصح معلقا لما في البحر عن البرازية عثر على عيب فقال للبائع ان لم أردك اليك اليوم رضى به قال محمد القول باطل وله الرد (قوله والمداواة أوبه) أي انه يشعل ماله لو كان المبيع عبدا مثلا فدأواه من عيبه أو كان دواء فدأوى به نفسه أو غيره بعد اطلاعه على عيب فيه (قوله رضى بالعيب الذي يدأويه فقط) قال في البحر المداواة انما تكون رضى بعيب دأواه أما اذا دأوى المبيع من عيب قد برئ منه البائع وبه عيب آخر فإنه لا يمنع رده كافي الوالوجية اه وفي جامع الفصولين شري معيا فرأى عيبا آخر فعالج الاول مع عله بالثاني ليرده ولوعالج الاول ثم علم عيبا آخر فله رده اه قلت بقي ما لو اطلع على العيب بعد الشراء ولم يكن قد برئ البائع منه فدأواه ثم اطلع على عيب آخر وظاهر كلام الشارح انه يرده وهو الظاهر كالرضى بالاول صريحنا ثم رأى الآخر اذ قد برئ عيب دون عيب أو بعيب واحد لا بعين تأمل ثم رأيت في الذخيرة عن المشتق عن أبي يوسف وجد بالجارية عيبا فدأواها فان كان ذلك دواء من ذلك العيب فهو رضى والا فلا الا أن ينقصها اه (قوله ما لم ينقصه) كما اذا دأوى يده الموجودة فنقلت أو عينه من يباض بها فاعورت فإنه يتمتع رده بعيب آخر لما حدث فيه من النقص عند المشتري ط (قوله بعد العلم بالعيب) أي علمه بكون ذلك عيبا في الخاتمة لورأى بالامة قرحة ولم يعلم انها عيب فشرها ثم علم انها عيب له رد حاله لما يشبهه على الناس فلا يثبت الرضى بالعيب اه وقد سألنا لو كان مما لا يشبهه على الناس كونه عيبا ليس له الرد وفي نور العين عن المنية قال البائع بعد عام البيع قبل القبض تعيب المبيع فاتهمه المشتري في اخباره ويقول ان غرضه أن أرد عله فتبعته المشتري لا يكون رضى بالعيب ولا تصرفه اذ لم يصدقه لكن الاحتياط أن نقول له لا أعلم بذلك وألا أرضى بالعيب فلو ظهر عندي أردته عليك اه (قوله والارض) أي نقصان العيب (قوله ومنه العرض على البيع) ولو بأمر البائع بأن قال له اعرضه على البيع فان لم يشتريه رده على ولو طلب من البائع الاقالة فأبى فليس بعرض فله الرد ولو عرض بعض المبيع على البيع أو قال رضى به بطل خيار الرؤية وخيار العيب جامع الفصولين وقد سألنا عن الذخيرة أن قبض المبيع بعد العلم بالعيب رضى بالعيب وفي جامع الفصولين قبض بعضه رضى ثم نقل ليس برضى حتى يسقط خياره عند أبي يوسف اه قلت وهذا في غير المثلي لما في البحر عن البرازية لو عرض نصف الطعام على البيع لزمه النصف ويرد النصف كالبائع اه وسيدكر الشارح الكلام في الاستخدام (تنبيه) نقل في البحر من جملة ما يدل على الرضى بالعيب بعد العلم به الاجارة والعرض عليها والمطالبة بالغلة والرحن والكتابة أما لو أجره ثم علم بالعيب فله تنصها للعدور ويرد بخلاف الرهن فلا يرده الا بعد انقضاء ومنه ارسال ولد البقرة عليها البرقع منها وحلب لبنها أو شربه وخل برجع بالنقصان قولان واستاء سكنى الدار والدوام عليها وسقى الارض وزرعها وكسح الكرم والبيع كالأوبعضا والاعتاق والهبة

مطلب
فيما يكون رضى بالعيب

(وهو) أي خيار العيب بعد
رؤية العيب (على التراخي)
على المعتقد وما في الحواوي
غريب بحر (فلو خاصم ثم
تولاه عاد و خاصم فله الرد) ما لم
يوجد مبطلة كدليل الرضى
فتح وفي الخلاصة لم يجد
البائع حتى ذلك يرجع بالقدحان
(واللبس والركوب والمداواة)
له أوبه عيني (رضى بالعيب)
الذي يدأويه فقط ما لم ينقصه
يرجسدى وكذا كل مفيد
رضى بعد العلم بالعيب يمنع الرد
والارض ومنه العرض على
البيع
مطلب
فيما يكون رضى بالعيب ويمنع
الرد

ولو بلا تسليم لانها أقوى من العرض ودفع باقى الثمن وجعل غلات الضيعة وكذا تركه لانه تضييع وليس منه اكل
 ثم الشجر وغلة القن والدار وارضاع الامة ولد المشتري وضرب العبدان لم يؤثر الضرب فيه اه ملخصا وفي
 الذخيرة اذا اطلاه بعد رؤية العيب أو حجه أو جز رأسه فليس برضى ثم ذكر تفصيلا فى الجملة بين كونها دواء
 لذلك العيب فهو رضى والا فلا وفيها أمر رجل ببيععه ثم علم أن به عيبا فان باعه الوكيل بحضرة الموكل ولم يقل
 شيئا فهو رضى بالعيب (قوله الا الدراهم الخ) ذكر المسألة فى الذخيرة وجامع الفصولين وغيرهما وسيد كرها
 الشارح فى آخر متفرقات البيوع عن الملتقط ثم انه ينبغي أن يذكر هنا أيضا ما امتنع رده قبل البيع بزيادة رخصوها
 كالموت السوبق أو خا ط الثوب ثم اطاع على عيب ثم باعه فان بيعه بعد رؤية العيب لا يكون رضى وله الرجوع
 بنقصانه كما مر فكذا لو عرضه على البيع بالاولى (قوله فليس برضى) فلا يمنع الرد على المشتري لان ردها
 لكونها خلاف حقها لان حقها فى الجياد فلم تدخل الزبوف فى ملكه بخلاف المبيع العين فانه ملكه فالعرض
 رضى ببيعته بجر ومثل ذلك ما لو باعها ثم ردت عليه بلا قضاء فلا ردها على بائعه كما قدمه الشارح عند قوله باع
 ما اشتراه الخ وقد تناهت الكلام على ذلك (قوله كعرض ثوب الخ) محترز قوله على البيع والتسليمه فى عدم
 الرضى (قوله قال نعم) الاولى فقال نعم عطفًا على قال الاول (قوله لزم) جواب لو أى لزم البيع ولا يمكنه
 رده بالعيب قال فى نور العين وهذه تصلح حيلة من البائع لاسقاط خيار العيب عن مشتريه (قوله ولا تقرير
 للملكه) لفظ لا مبتدأ وتقدير خبره والضمير فى ملكه البائع كانه يقول لا يبيعه لكونه ملكك لاني أردته عليك وفى
 البرازية وينبغي أن يقول بدل قوله نعم لا لان قوله نعم الخ يريد بذلك تنبيه المشتري على لفظ يتمكن به من
 الرد وهو لفظ لا ويحذره من مانع الرد وهو نعم ط وبه اندفع توقف المحشى فى هذه العبارة وكأنه فهم ان قوله
 وينبغي أن يقول الخ أى يقول الناقل لحكم المسألة فصيّر المعنى ولو قال له البائع أتبيعه فقال لا لزم فينا فى
 ما ذكره الشارح وليس كذلك بل خمير يقول للمشتري أى ينبغي للمشتري أن يقول لا بدل قوله نعم اثلا يلزم
 البيع فيكون تحذير المشتري فافهم ثم ان الذى رأيت فى البرازية وغاب نسخ البحر نقلًا عن ولا تقرير لمكتسه
 أى تمكنه من الرد على البائع وعليه فالخمس للمشتري (قوله الركوب للرد على البائع) وكذا الوركه ليرده
 فيجوز عن البيعة فركبه كما جاء فى الرد بجرع من جامع الفصولين أى له رده بعد ذلك اذا وجد بينه على كون العيب
 قديما لان ركوبه بعد العجز ليس دليل الرضى (قوله أولشراء العلف لها) فالوركه العلف دابة أخرى فهو رضى
 كما فى الذخيرة (قوله لعجز أو صعوبة) أى لعجزه عن المشى أو صعوبة الدابة بكونها لا تتقدمه (قوله وهل هو)
 أى قوله ولا بد له منه (قوله واعقده المصنف الخ) الذى فى شرح المصنف والرد والشمى والبحر جله قيدا
 للاخيرين فقط ولكن فى كثير من النسخ واعقده المصنف بالخمس وهى الصواب فقوله وغيرهم بالجر عطفًا على
 بحر ور اللام فى قوله تبع للرد الخ وقوله الاول بالنصب مفعول اعتمد أ ما على نسخة اعتمده بالخمس يكون
 قوله وغيرهم مرفوعا والتقدير واعتمد غيرهم الاول ومشى فى القتح على الاول وفى الذخيرة على الثانى قال ويدل
 له ما ذكره محمد فى السير الكبير أن جوارق العلف لو كان واحدا فركب لا يكون رضى لانه لا يمكن جله
 الا بالركوب بخلاف ما اذا كان اثنين اه لكن قال فى القتح ان العذر المذكور فى السبق يجرى فيما اذا كان
 العلف فى عدلين فلا ينبغي اطلاق امتناع الرد فيه اه وبقي قول ثالث هو ظاهر الكثرة وهو أنه غير قيد فى الثلاثة
 وظاهر الزيلعى اعتماده حيث عبر عن القوانين بقيل وفى الشرح بلالية عن المواهب الركوب للرد والسبق وان شراء
 العلف لا يكون رضى مطلقا فى الاظهر اه فافهم (قوله فالقول للمشتري) لان الظاهر يشهد له ط وكذا
 لو قال ركبتها للسبق بلا حاجة لانهما متقادوهى دلل على ان ينفى أن يسمع قول المشتري لان الظاهر أن مسوغ الركوب
 بلا بطل الرد خوفاً للمشتري من شئ مما ذكرنا لاحقية الجروح والصعوبة والناس يختلفون فى تحصيل أسباب
 الخوف فرب رجل لا يخطر بخاطر شئ من تلك الاسباب وآخر بخلافه كذا فى القتح (قوله فهو عذر) قال
 فى الشرح بلالية بعد نقله ويخالفه ما فى البرازية لو حل عليه فاطاع على عيب فى الطريق ولم يجد ما يصح له عليه
 ولو اتقاء فى الطريق ينافى لا يتمكن من الرد وقيل يتمكن قياسا على ما اذا حل عليه علفه قلت الفرق واضح
 فان علفه مما يقومه اذ لولاه لا يبقى ولا كذلك العدل فكان من ضرورة الرد اه ما فى البرازية وهذا يفيد
 أن ما فى القتح ضعيف اه ط قلت وذكر الفرق أيضا فى جامع الفصولين ويؤيده ما فى الذخيرة عن السير الكبير

قوله اذا اطلاه هكذا بخطه
 بالالف ولعل صوابه طلاه
 بدونها كما يستفاد من القاموس
 والمصباح اه صححه

الا الدراهم اذا وجدها زبوا
 فعرضها على البيع فليس
 برضى كعرض ثوب على خياط
 لينظر أيكفيه أم لا أو عرضه
 على المقومين لم يتقدم ولو قال له
 البائع أتبيعه قال نعم لزم
 ولو قال لا لا لان نعم عرض
 على البيع ولا تقرير للملكه
 برزاية (لا) يبيكون رضى
 (الركوب للرد) على البائع
 (أو لشراء العلف) لها (أو للسبق)
 (و) الحال أن المشتري (لا بد له)
 منه أى الركوب لعجز أو صعوبة
 وهل هو قيد للاخيرين أو الثلاثة
 استظهر البحر جدى الثانى
 واعقده المصنف تبع للرد
 والبحر والشمى وغيرهم الاول
 ولو قال البائع ركبها
 لحاجتك وقال المشتري بل
 لا ردها قال قول للمشتري بجر
 وفى القتح وجد بها عيبا فى السفر
 فحملها فهو عذر

اشترى دابة في دار الاسلام وعزا عليها قوجدها عيبا في دار الحرب ينبغي له أن لا يركبها لان الركوب بعد العلم
بالعيب رضى منه فلا يمكن من ردّها فليحترز منه وان لم يجد دابة غيرها لان العذر الذي له غير معتبر فليارجع
الى البائع والركوب لحاجته دليل الرضى اهـ ملخصا وحاصله أن الركوب دليل الرضى وان كان لعذر لان عذره
ألمسه الرضى بالعيب لانه لا يعتبر في حق البائع وأنت خير بأن هذا مختلف للقول الثالث الذي اعتمدته الزيلعي
وغيره كإقحامه أنفا وقد يجاب بأن العذر في ركوبها للثقة والعطف انما هو لحق البائع اذ فيه حياتها بخلاف العذر
في مسألة السير الكبير والتي قلنا (قوله اختلاف بعد التقاض الخ) أي لو اشترى جارية مثلا فقبضها وأقضى
الثلث ثم جاء ليردها بعيب واعترف به البائع الا انه قال بعثك هذه وأخرى معها فذلك على ردّ حصة هذه فقط
من الثلث لا كله وقال المشتري بعثتها وحدها فارد كل الثلث ولا يئنه لهما فالقول للمشتري لانه قابض ينكر
زيادة يدعيها البائع ولان البيع انفسخ في المردود بالردّ وذلك مستط للثلث عنه والبائع يدعي بعض الثلث بعد
ظهور سبب السقوط والمشتري ينكر ونعامة في الفتح (قوله ليرزع الثلث الخ) علة لدعوى البائع وبيان
لأنه شتم على تقدير الردّ أي ردّ الثلث لانه على دعواه يلزم ردّ بعضه كما قررناه (قوله أو في عدد المقبوض) أي
بأن اتفقا على مقدار المبيع انه الحاربان وقبض البائع منهما ثم جاء المشتري ليردها أحدا فقال البائع قبضتني
وانما استحق حصة هذه وقال المشتري لم أقبض سواها (قوله والقول للقباض) وتقبل بينته لاسقاط الميّن
عنه كالمودع اذا ادعى الردّ او الهلاك وآقام بينة تقبل مع أن القول قوله والبيّنة لاسقاط الميّن مقبولة كذا
في الذخيرة من باب الصرف بجر (قوله مطلقا) فسر ما بعده (قوله قدرا) أي قدر المبيع او المقبوض
كالمتر ومنه ما في النهر عن صلح الخلاصة لوقال المشتري بعد قبض المبيع موزوفا وجده ناقصا الا اذا سبق منه
اقرار بقبض مقدار معين (قوله أو صفه) تبع في ذلك البحر عن العمادية ويحالفه ما في الظهيرية حيث قال
وان اختلفا في وصف من أوصاف المبيع فقال المشتري اشتريت منك هذا العبد على انه كاتب أو جبار وقال
البائع لم اشترط شيئا فالقول للبائع ولا يتحالفان اهـ ومثله في الذخيرة والتارخانية وفي فتاوى فائز الهداية
اختلفا في وصف المبيع فقال المشتري ذكرت لي أن هذه السلعة شامية فقال البائع ما قلت الا انها بالدية أجاب
القول للبائع يمينه لانه ينكر حتى الفسخ والبيّنة للمشتري لانه مدّع اهـ وفي النهر عن الظهيرية اشترى
عبدين أحدهما بألف حالة والاخر بألف الى سنة صفقة أو صفقة فرد أحدهما بعيب ثم اختلفا فقال البائع
رددت مؤجل اثنان وقال المشتري بل مجمله فالقول للبائع سواء ذلك ما في يد المشتري أولا ولا يتحالفان
ويؤيده قوله الاتي كالمواختلف في طول المبيع وعرضه على خلاف ما في النهر كما تعرفه فافهم (قوله فلو جاء
ليرده الخ) تفرع على قوله تعيينا ومثله ما في البحر وغيره لو اختلفا في الرق فالقول للمشتري (قوله فالقول
للبيع) والفرق أن المشتري في خيار الشرط والرؤية ينفسخ العقد بفسحه بلا توقف على رضى الآخر بل على عله
على الخلاف واذا انفسخ يكون الاختلاف بعد ذلك اختلفا في المقبوض فالقول فيه قول القباض بخلاف
الفسخ بالعيب لا يفرد المشتري بفسحه ولكنه يدعي ثبوت حق الفسخ في الذي أحضره والبائع ينكره كذا في
الفتح من آخر خيار الرؤية قلت ومقتضى هذا التعليل انه لو كان البيع فاسدا يكون القول في تعيين المبيع
للمشتري لان العقد ينفسخ بفسحه بلا توقف على رضى الآخر وحى واقعة الفتوى (قوله كالمواختلف في طول
المبيع وعرضه) لم أر هذا في الفتح وانما ذكر المسألة التي قبله مع الفرق الذي نقلناه عنه نعم ذكره في البحر عن
الظهيرية مصرحاً بأن القول للبائع قلت وهو الذي رأيت في الظهيرية ومختبها للعيني وكذا في الذخيرة
والتارخانية فما نقله في النهر عن الظهيرية من أن القول للمشتري تحريف أو سبق قلم فافهم ونص الظهيرية ابن
سماعة عن محمد رجل باع من آخر ثوبا مر ويا فقبضه أو لم يقبضه حتى اختلفا فقال البائع بعته على انه ست في سبع
وقال المشتري اشتريته على انه سبع في ثمان فالقول قول البائع مع يمينه اهـ (تمّة) قال بعته او به اقرحه في
موضع كذا فجاء المشتري ليردها بقرحة في ذلك فأنكر البائع انها هذه القرحة بل القرحة برئت وهذه غيرها
فالقول للمشتري والحاصل أن البائع اذا نسب العيب الى موضع وسماه فالقول للمشتري وان ذكره مطلقا
فالقول للبائع ونعامة في الذخيرة (خاتمة) باع ألف رطل من القطن ثم ادعى انه لم يكن في ملكه يوم
البيع قطن وعنده يوم الخصومة ألف رطل من القطن بقول اصبت به بعد البيع كان القول قوله بيمينه كافي الخاتمة

مطل
مؤتم في اختلاف البائع والمشتري
في عدد المقبوض أو قدره أو
صفته

(اختلاف بعد التقاض في عدد
المبيع) أو واحد أو متعدّد
ليترزع الثلث على تقدير الردّ
(أو في عدد) المقبوض فالقول
للمشتري لانه قابض والقول
للقباض مطلقا قدرا أو صفه
أو تعيينا فلو جاء ليرده بخيار
شرط أو رؤية فقال البائع
ليس هو المبيع فالقول للمشتري
في تعيينه ولو جاء ليرده بخيار
عيب فالقول للبائع كالمواختلفا
في طول المبيع وعرضه فتح

(قوله اشترى عبد بن الخ) اعلم أن المبيع لا يخلو من كونه شيئا واحدا أو شيئين كواحد حكم من حيث لا يقوم أحدهما إلا صاحبه كعصاى باب وزوجى خف أو شيئين بلا اتحاد حكم كزوبين وعبد بن ثم الحادث فى المبيع نوعان عيب واستحقاق والإحوال ثلاثة قبل القبض وبعدده وبعد قبض بعضه فقط أما لو وجد فى بعضه عيبا قبل قبض كله وكان العيب موجودا وقت البيع أو حدث بعده قبل قبضه فالمشترى مخير بين أخذ الكل بثمنه أو ردّ كله لا المبيع وحده بخصته من الثمن وكذا ليس للبائع أن يقبل المبيع خاصة إلا إذا تراضيا على ردّ المبيع فقط وأخذ الباقي بخصته من الثمن فلهما ذلك إذا الصفة لا تتم قبل القبض بدليل انقضاء العيب برده بالرضى ولا قضاء ولو قبض بعضه فقط فوجد فيه أو فيما بقي عيبا لحكمه حكم الفصل الأول فى كل ما مرّ إذا الصفة لا تتم بعد سواء كان المبيع واحدا أو شيئا ولو قبض كله فوجد فيه عيبا قديما أو حادثا بين شرائه وقبضه فإن كان المبيع واحدا كدار وكرم وأرض وثوب أو كلب أو وزيا فى وعاء واحد أو صبرة واحدة أو شيئين كشيء واحد حكم مخير بين أخذ كله وردّ كله دون ردّ بعضه فقط أو دفعه زيادة عيب هو الاشتراكيّ الأعيان وإن كان شيئين أو أكثر بلا اتحاد حكم ككتاب وعبد أو كلبا أو وزيا فى أوعية مختلفة فالمشترى الرضى به بكل ثمنه أو ردّ المبيع فقط ولا يردّ كله إلا بتراض ولا يردّ المبيع إلا برضى أو قضاء إذا الصفة تمت فيصعق ثمنه فغير ردّ المبيع بخصته من الثمن غير مبيع إذا المبيع المبيع دخل فى البيع سليما وفى خيار وشرط ورؤية ليس له ردّ بعضه فقط وإن قبض الكل لأنهما يمتنعان تمام الصفة فهي قبل تمامها لا تتحقّق التفريق وانما قلنا أنه يمنع تمام الصفة لأنه يردّ بقضاء ولا رضى ولو قبض الكل ومتى عجز عن ردّ البعض لم يملك الكل سواء كان المبيع واحدا أو أكثر جامع الفصولين عن شرح الطحاوى ثم ذكر بعد ذلك مسائل الاستحقاق وقد مرّت والحاصل أنه لو وجد العيب قبل قبض شيء من المبيع أو بعد قبض البعض فقط فليس له ردّ المبيع وحده بالرضى البائع وكذا لو بعد قبض الكل إذا كان متعددا غير متحد حكم كزوبين وطعام فى وعاءين على ما ذكرنا بخلاف ما لو كان فى وعاء واحد فانه بمنزلة المبيع الواحد وهذا ظاهر لو كان الطعام كله باقيا فلو باع بعضه أو أكل بعضه فقد منّا فى هذا الباب أن المفتى به قول محمد أن له أن يردّ الباقي ويرجع بقصان ما أكل لا ما باع ومثله هناك (قوله صفة واحدة) منسوب على أنه حال من فاعل اشترى لتأويله بالمشتق أى صافقيا معنى عاقدا أو على نزع النافض أى بصفة أى عقدا واحترزه عما لو كان كل منهما بعد على حدة فهو من قسم ما لو كان المبيع واحدا وقد علمته (قوله وقبض أحدهما) وكذا لو لم يقبضهما كما مرّ (قوله ردّ العيب) احتراز عما فيه خسار شرط أو رؤية كما مرّ (قوله لم يعلم به إلا بعد القبض) هذا لا يناسب إلا ما إذا وجد العيب فى المقبوض كالأينجى اه ح قلت بل هو فى غاية الخفاء لأن كلام الشارح يصدق على ما إذا قبض السلم ولم يعلم بعيب الآخر إلا بعد قبض المقبوض ولذا قال فى الجريد بترأخى ظهور العيب عن القبض لأنه لو وجد بأحدهما عيبا قبل القبض فإن قبض المبيع منه الزام أما المبيع فلم يوجد الرضى به وأما الآخر فلا لأنه لا عيب به ولو قبض السلم منهما أو كانا معيين وقبض أحدهما لم يردّهما جميعا لأنه لا يمكن الزام المبيع فى المقبوض دون الآخر لما فيه من تفريق الصفة على البائع ولا يمكن إسقاط حقه فى غير المقبوض لأنه لم يرض به كذا فى المحيط فافهم (قوله كالمقبوض الخ) تشبيه بقوله أخذهما أو ردّهما والأولى عدم التمسك هنا بالقبض كفى الكثرة ليشمل ما قبل القبض قال فى البحر وما وقع فى الهداية من أن المراد بعد القبض فأنما هو ليقع الفرق بين القيمات والمثلثات اه فإن القيمات كعبد بن لردّ المبيع منهم ما بعد قبضهما بخلاف المثلثات كطعام فى وعاء أو ما قبل القبض فليس له ردّ المبيع فى الكل لكن هذا الاعتذار لا يتأتى فى عبارة المصنف حيث أتى بكاف التشبيه (قوله ونحوه) أى من كل شيئين لا يتنعى بأحدهما بدون الآخر وله أحكام ذكرها فى البحر عن المحيط فراجع (قوله فإن لردّ كله أو أخذه) أى دون أخذ المبيع وحده وهذا نص يرجع بما تضمنه التشبيه وعلت أن هذا لو كان كله باقيا بخلاف ما لو باع البعض أو أكله (قوله ولو فى وعاءين) أى إذا كانا من جنس واحد كزوبين أو صيغاتي أو لسانة أو خبطة صعيدية أو بحرية فانهما جنسان يتفاوتان فى الثمن والعجين كذا احتزّه فى فتح القدير (قوله على الاظهر) وقيل إذا كان فى وعاءين يكون بمنزلة عبد بن حتى يردّ الوعاء الذى وجد فيه العيب وحده زبلى وقد مناعن العلامة فاسم أن هذا القول أرفق وأقرب اه ولذا مشى عليه فى شرح الطحاوى كما علمته أنا (قوله أو قبلها أو مسما

(اشترى عبد بن) أى شيئين
يتنعى بأحدهما وحده صفة
واحدة (وقبض أحدهما
ووجد به أو بالآخر عيبا)
لم يعلم به إلا بعد القبض
(أخذهما أو ردّهما ولو
قبضهما ردّ المبيع) بخصته
سالم (وحده) لجواز التفريق
بعد التمام (كالمقبوض كلبا
أو وزيا) أو زوجى خف
ونحوه كزوجى نورأف
أحدهما الآخر بحيث لا يعمل
بدونه (ووجد بعضه عيبا فإن
له ردّ كله أو أخذه) بعيبه لأنه
كشيء واحد ولو فى وعاءين
على الاظهر عناية وهو
الاصح برهان (اشترى جارية
فوهه أو قبلها أو مسما

بشهوة) قال في البرازية قال انتم تاشي قول السرخسي التقبيل بشهوة يمنع الرد المحمول على ما بعد العلم بالعيب
 شربلاية قلت يخالف هذا الحل ما في الذخيرة واذا وطئها ثم اطلع على عيب لم يردّها ويرجع بالنقصان
 سواء كانت بكرة أو ثيبا الآن يقبلها البائع كذلك وكذا اذا كان قبلها بشهوة أو لمساها بشهوة فان وطئها أو قبلها
 بشهوة أو لمساها بشهوة بعد علمه بالعيب فهو رضى بالعيب فلا رد ولا رجوع بنقصان اهـ وكذا ما في الخاتمة
 لرقبضها فوطئها أو قبلها بشهوة ثم وجد بها عيبا لا يردّها بل يرجع بنقصان العيب الخ ولا رد قوله الا لا لأنه
 استوفى ما هالاق دواعي الوطء تأخذ حكمه في مواضع كافي حرمة المصاهرة فافهم (قوله ولما الله استوفى
 ما هالاق وهو جزؤها) أي فاذا ردّها صار كأنه أنشك بعضها شرح المجمع وعلى في شرح درر الجار بأن الرد
 بعيب فسخ العقد من أصله فيكون وطوء في غير محله فليكون عيبا يمنع الرد وهذا في الثيب فالبكر يتنصع ردّها
 بالعيب اتفاقا اهـ قلت وهذا التعليل اطهر لانه يشمل دواعي الوطء (قوله ولما الله استوفى ما هالاق وهو جزؤها) أي الزوج
 الذي كان من عند البائع أمال الزوجها المشتري لم يكن له ردّها ووطئها أو لا وان رضى بها البائع لحصول الزيادة
 المنفصلة وهي المهر وانما تمنع الرد كما مرّ كل الوطئ اجنبي شبهة في يد المشتري لوجوب العقر على الواطئ بخلاف
 ما لو رضى بها فلا رد ويرجع بالنقصان الا أن رضى بها البائع كذلك لانها نعتت بعيب الرضى كذا في الذخيرة (قوله
 ان ثيبا ردّها) أي اذا لم ينقصها الوطء وكان الزوج ووطئها عند البائع أيضا أمّا اذا لم يكن ووطئها الا عند المشتري
 لم يذكره محمد في الاصل واختلف المشايخ فيه والصحيح انه يردّها ذخيرة (قوله ويرجع بالنقصان) كذا في الدرر
 ومثله في الصرعن الطهريه عند قول الكزومن اشترى ثوبا فقطعه الخ وعزاه في الشربلاية الى البدائع
 وغيرها ومثله أيضا ما ذكرناه اتفاقا في الذخيرة والخاتمة وفي كافي الحاكم ووطئها المشتري ثم وجد بها عيبا لا يردّها به
 ولكن تقوّم وبها العيب وتقوّم وليس بها عيب فان كان العيب ينقصها العشر يرجع بعشر الثمن اهـ ملخصا
 وقال في الخلاصة وفي الاصل رجل اشترى جارية ولم يرأ من عيوبها فوطئها ثم وجد بها عيبا لا يملك ردّها
 سواء كانت بكرة أو ثيبا انقصها الوطء أولا بخلاف الاستخدام وكذا لو قبلها أو لمساها بشهوة ويرجع بالنقصان
 الا أن يقول البائع أنا أقبّلها اهـ فهذا نص المذهب فان الاصل للامام محمد من كتب ظاهر الرواية وكافي الحاكم
 جمع فيه كتب ظاهر الرواية للامام محمد كذا في الفتح والبحر في مواضع متعددة وبه سقط ما في الشربلاية
 حيث قال وفي البرازية ما يخالفه حيث جاوز الرجوع بالنقص مع المس والتنظر ومنعه مع الوطء اهـ قلت
 وسقط به أيضا ما في البرازية أيضا من أن وطء الثيب يمنع الرد والرجوع بالنقصان وكذا التقبيل والمس بشهوة
 قبل العلم بالعيب وبعده وكذا ما يأتي قريبا عن الخاتمة فافهم (قوله فبانت ثيبا) أي بوطء المشتري وفي الخاتمة
 من أول فصل العيوب ولو اشترى جارية على انها بكر ثم قال هي ثيب يريها القاضى النساء ان قلن بكر كان القول
 للبائع بلا عين وان قلن ثيب فالقول للمشتري بيمينه وان ووطئها المشتري فان زايها كما علم انها ليست بكر ابلابث
 والارتمته هكذا ذكر الشيخ أبو القاسم اهـ ومضى الشارح على هذا التفصيل في خيار الشرط عند قول المصنف
 وتم العقد بموته الخ لكن علمت نص المذهب واهذا ذكر في القيمة التفصيل المذكور عن أبي القاسم ثم رخص
 لكتاب آخر الوطء يمنع الرد وهو المذهب اهـ (قوله بل يرجع بأربعين درهما) فيه أن هذا العيب قد ينقص
 القيمة أقل من هذا القدر وقد ينقصها أكثر منه فواجه هذا التعيين ط قلت قد يجاب بأن نقصان الثيوبه
 كان كذلك في زمانهم (قوله الثيوبه ليست بعيب الخ) لانه ليس الغالب عدمها فصار كالموشرى دابة
 فوجدتها كبيرة السن كما حققناه أول الباب نعم لو شرط البكارة ولم توجد كان له الرد لانه من باب فوات الوصف
 المرغوب كالموشرى العبد على انه كاتب أو خباز وهذا لو وجدها ثيبا بغير الوطء والا فالوطء يمنع الرد ولو تزوج
 بلا بثل على المذهب كما علمت فافهم (قوله الا اذا قبلها البائع) أي رضى أن يأخذها بعد ما ووطئها المشتري
 وهذا استثناء من قوله ويرجع بالنقصان (قوله ويعود الرد الخ) محل هذه الجملة عند قول المصنف سابقا
 حدث عيب آخر عند المشتري يرجع بنقصانه ط (قوله لعود الممنوع) أشار به الى أن الرد لم يسقط وانما منع
 منه مانع اذ لو كان ساقطا لماعاد ط (قوله مع النقصان) أي الذي يرجع به المشتري على البائع حين كان
 الرد ممنوعا ط (قوله على الراجح) بناء على انه من زوال المانع وقيل لا يرد لان الرد يسقط والساقط لا يعود
 وقيل ان كان بدل النقصان قائما ثبت له الرد والا لا ط (قوله يمشى البائع) الاضافة على معنى من أي

بشهوة ثم وجد بها عيبا لم يردّها
 مطلقا) ولرثيا خلافا للشافعي
 وأحد ولما انه استوفى ما هالاق
 وهو جزؤها ولو الوطئ زوجها
 ان ثيبا ردّها وان بكرة لا يجر
 (ويرجع بالنقصان) لا امتناع
 الرد في المنظومة المحببة لو شرط
 بكارتها فبانت ثيبا لم يردّها
 بل يرجع بأربعين درهما
 نقصان هذا العيب وفي الحواص
 والمعلقة الثيوبه ليست بعيب
 الا اذا شرط البكارة فبردّها
 لعدم المنروط (الا اذا قبلها
 البائع) لان الامتناع لحقه
 فاذا رضى زال الامتناع
 (يعود الرد بالعيب القديم
 بعد زوال العيب) الحادث
 لعود الممنوع بزوال المانع
 درر فبدر المبيع مع النقصان
 على الراجح نهر (ظهر عيب
 يمشى البائع) الغائب

مطلب
 الاصل للامام محمد من كتب
 ظاهر الرواية وكافي الحاكم
 جمع فيه كتب ظاهر الرواية

كقوله من كل عيب به ولو قال
 بما يحدث صح عند الثاني
 وقد عند الثالث نهر (أبرأه)
 من كل داء فهو على المرض
 وقيل على (ما في الباطن)
 واعتدله المصنف تعال
 للاختيار والجوهرة لانه
 المعروف في العادة (وما سواه)
 في العرف (مرض) ولو أبرأه
 من كل غائبة فهي السرقة
 والاباق والزني (اشترى عبدا
 فقال لمن ساومه اياه اشتره
 فلا عيب به فلم يتفق بينهما البيع
 فوجد) مشترية (به عيبا) فله
 (ردّه على بائعه) بشرطه
 (ولا يمتعه) من الرد عليه (اقراره
 السابق) بعدم العيب لانه مجاز
 عن الترويج (ولو عينه) أى
 العيب فقال لا عوربه أو لا شلل
 (لا) يرده لاحاطة العلم به الآن
 لا يحدث مثله كلا أصبح به
 زائده ثم وجدناه لردّه لليقين
 بكذبه (قال) لا (آخر) (عبدى)
 هذا (أبى) فاشتره منى فاشتره
 (وباع) من آخر (فوجدته)
 المشتري (الثاني) أبقا ليرده بما
 سبق من اقرار البائع (الاول
 (مالم يرضه انه ابقى عنده)
 لان اقرار البائع الاول ليس
 بجعجة على البائع الثاني
 الموجود منه السكوت (اشترى
 جارية لها لبن فأرضعت صياله
 ثم وجد بها عيبا كان له
 أن يردها) لانه استخدام
 بخلاف الشاة المصراة فلا يردها
 مع لبنها اوصاع تمر بل يرجع
 بالنقصان على المختار شروح
 مجمع وحزناه فيما علقناه
 على المنار

مطلب
 في مسألة المصراة

والفرض من هذا الشرط الزام الاعتد باسقاط المشتري حقه عن وصف السلامة للزم على كل حال ولا يطالب
 المانع بحال وذلك بالبراءة عن كل عيب يوجب للمشتري الرد والحادث بعد العقد كذلك فاقضى الفرض المعلوم
 دخوله فتح (قوله) كقوله من كل عيب به) فانه لا يدخل فيه الحادث اجماعا بجر (قوله) ولو قال بما يحدث
 أى باع بشرط البراءة من كل عيب وما يحدث بعد البيع قبل القبض فتح (قوله) صح عند الثاني (الخ) هذا على
 رواية المبسوط أما على رواية شرح الطحاوى فلا يصح بالإجماع وأورد على الثانية انه لو أبرأه عن كل عيب يدخل
 الحادث عند أبي يوسف بلا تنقيص فكيف يسلط مع التنقيص وأجيب بجمع الإجماع لما علمت من رواية
 المبسوط ولئن سلم فالفرق أن الحادث يدخل بعتا لغير غرضهما وكمن شئ لا يثبت مقصودا ويثبت بما أفاده
 في الفتح ونقل ط عن الجوى عن شرح المجمع أن الأصح وبه قطع الاكثرون انه فاسد اه فهذا تصحيح لرواية
 شرح الطحاوى لكنى لم أر ذلك في شرح المجمع المكي فعليه في شرح آخر فليراجع نعم في البحر عن البدائع ان
 البيع بهذا الشرط فاسد عند تالان الإبراء لا يمتثل الاضافة وان كان اسقاطا ففيه معنى التملك ولهذا لا يقبل
 الرد فلا يمتثل الاضافة نصا كالتعليق فكان شرطا فاسدا فأفسد البيع اه وظاهر قوله عندنا انه قول
 علماء الثلاث موافقا لما في شرح الطحاوى فقول النهر انه مبنى على قول محمد غير ظاهر (قوله) وقيل على
 ما في الباطن) من طحال أو فساد حوض مخ (قوله) واعتدله المصنف) حيث قال وخذا ما عولنا عليه
 في المختصر اعتمادا على ما هو معروف في العادة والا فالمشهور من المذهب الاول وانما قيدنا بالعادة لان الداء
 في اللغة هو المرض سواء كان بالجوف أو بغيره اه قلت لكن عرفنا الآن موافق للغة (قوله) ففي السرقة
 والاباق والزني) هكذا روى عن أبي يوسف فتح وفي المصباح غائلة العبد بخوره وابقاه ونحو ذلك (قوله)
 بشرطه) أى بالينة أو باقرار البائع أو نكوله اه ح ومن شروط الرد أن لا يزيد زيادة مانعة من الرد ولا يوجد
 ما هو دليل الرضى بالعيب مما ماز ولا يرى البائع من عيوبه (قوله) لانه مجاز عن الترويج) رواج المتاع نفاقه
 اى انه أراد رواجه ونفاقه عند المشتري قال في المنع لظهور أنه لا يتخلو عن عيب ما في يقين القاضي بأن ظاهره
 غير مراده اه وفي الشربلية عن المحيط وهذا كمن قال لجارية بائنه فليس باقرار بالعيب ولكنه
 للشيعة حتى قيل لو قال ذلك في الثوب أى قال لا اشتريه فلا عيب به يكون اقرارا بشئ العيب لان عيوب الثوب
 ظاهرة اه (قوله) عبدى هذا أبى) أفاد باسم الإشارة أن العبد حاضر وأن قوله أبى بمعنى الماضى وهذا
 بخلاف ما إذا قال بعثك على انه أبى أو على انى برىء من ابقاه وقبله المشتري الاول فان الثاني ردّه عليه
 كما سنوضحه عند قوله باع عبدا الخ (قوله) فوجدته المشتري الثاني أبى) بأن أبى عنده أيضا لان الاباق
 لا يكون عيبا لا يكرهه (قوله) لا يرده) أى على البائع الثاني (قوله) انه أبى عنده) أى عند البائع الاول
 المقر (قوله) الموجود منه السكوت) يعنى والسكوت ليس تصديقا منه لبائعه فيما أتى به فأما إذا قال البائع
 الثاني وجدته أبقا الآن صار مصداقا للبائع في اقراره بكونه ابنا شربلية (قوله) اشترى جارية الخ) قال
 في شرح الوهبانية وفي البرازية اشترى مرضعا ثم اطعم بهاعلى عيب ثم أمرها بالارضاع له الرد لانه استخدام
 ولو حلب اللبن فأكله أو باعه لا يرذلان اللبن جزء منها فاستغفاه دليل الرضى وفي الفتوى الحلب بلا أكمل
 أو بيع لا يكون رضى وحلب لبن الشاة رضى شرب أم لا (قوله) لانه استخدام) والاستخدام لا يكون
 رضى خائفة أى في المرة الاولى ويكون رضى في الثانية كما يأتى في قرىنا ومقتضاه انه لو أمرها به ثانيا كان رضى
 لا لو أرضعته مرات بالامر الاول تأمل (قوله) بخلاف الشاة المصراة) روى أن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال لا تصروا الابل والغنم فغن اساعها بعد ذلك فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها فان رضىها أمسكها وان سخطها
 ردّها وصاعا من تمر متفق عليه شرح التحرير وتصروا بضمّ التاء وفتح الصاد من التصرية وهى ربط ضرع
 الناقة أو الشاة وترك حلبها اليومين أو الثلاثة حتى يجتمع اللبن قال الشارح في شرحه على المنار وهو مخالف
 للقياس الثابت بالكتاب والسنة والإجماع من أن ضمان العدوان باللبن أو القيمة والتمر ليس منه ما فكان
 مخالفا للقياس ومخالفة للكتاب والسنة وإجماع المتقدمين فلم يجعل به لما مر في رد قيمة اللبن عند أبي
 يوسف وقال أبو حنيفة ويرجع على البائع بأرضها اه وفي شرح التحرير وقد اختلف العلماء في حكمها
 فذهب الى القول بظاهر الحديث الآية الثلاثة وأبو يوسف على ما في شرح الطحاوى للاستيعبابى نقلا عن

(كألو استخدمها) في غير ذلك ففي
المبسوط الاستخدام بعد العلم
بالعيب ليس برضى استحسانا لأن
الناس يتوسعون فيه فهو للاختبار
وفي البرازية الصحيح أنه رضى في المزة
الثانية الا اذا كان في نوع آخر وفي
الصغرى أنه مرة ليس برضى الاعلى
كره من العبد بجر (قال المشتري
ليس به) بالمبيع (اصبع زائدة
أو نحوها عما لا يحدث) مثله في تلك
المدة (ثم وجد به ذلك كان له الرد)
بلايين لماسر (باع عبدا وقال)
للمشتري (برئت اليك من كل عيب
به الا الاباق فوجده أبقا فله الرد
ولو قال الا باقه لا) لأنه في الاول
لم يصف الاباق للعبد ولا وصفه به
فلم يكن اقرارا باباقه للحال وفي
الشافى أضافه اليه فكان اخبارا
بأنه أبقى فيكون راضيا به قبل
الشراء خائفة وفيها لو برئ من
كل حق له قبله دخل العيب لا الدرك
(مشتري) لعبد أو أمة (قال أعتق
البائع) العبد (أو دبرا واستولد)
الامة (أو هو حر الاصل وأنكر
البائع حلف) لعجز المشتري عن
الاثبات (فان حلف إقضى على
المشتري بما قاله) من العتق ونحوه
لاقراره بذلك (ورجع بالعيب ان
علم به) لأن المبطل للرجوع
ازالته عن ملكه الى غيره بانثائه
أو اقراره ولم يوجد (حتى لو قال
باعه وهو ملك فلان وصدقه)
فلان (وأخذه لا) يرجع بالنقصان
لازالته باقراره كأنه وهبه (وجد
المشتري لغنية محرزة) بدارنا
أو غير محرزة لو البيع (من الامام
أو امينه) بجر قال المصنف
فقد محرزة غير لازم (عيا لا يرده
عليهما) لان الامين لا ينتصب
خصما

أعجاب الامالى عنه والمذكور عنه للتطابق وابن قديمه انه يرد هاجم قيمة اللبن ولم يأخذ أبو حنيفة ومحمد به
لأنه خبر مخالف للاصول اه والحاصل كما في الحقائق انه اذا اشتراها فليعلم باوجودها قليلة اللبن ليس له أن يرد هاجم
عندنا وعند الشافعي وغيره له أن يرد هاجم اللبن لو قائما او مع صاع تروها لكاو هل يرجع بالنقصان عندنا فعلى
رواية الاسرار لا وعلى رواية الجسارى نعم قال في شرح الجمع وهو المختار لان البائع بفعل التصرية عز
المشتري فصار كذا اذا عثر بقوله انه اللبن (قوله في غير ذلك) أى في غير الارضاع (قوله فهو للاختبار)
بالباء الموحدة أى لاجل أن يختبره ويختصه ليعلم انه مع العيب يصلح له ام لا (قوله الاعلى كره من العبد) مخالف
لاطلاق ما مر أنه الاستحسان مع أن وجهه خفي تأمل (قوله لماسر) أى قريبا في قوله للتقيد بكذبه
(قوله فله الرد الخ) كذا في الفتح واستشكله في الشربلية بما في المحيط لو قال على انى برى من ابقا أو على
انه أبقى وقبله المشتري الاول على ذلك يرد هاجم على انه ذكر هذا وصفا لايجاب أو شرطافه واليجاب
يفتقر الى الجواب والجواب يتضمن اعادة ما في الخطاب فاذا قال المشتري قبلت ذلك صار كأنه قال اشتريت على
انه أبقى فيكون اعترافا بكونه أبقا بخلاف قوله على انى برى من اباق من الابق لانه لم يصف الاباق الى العبد ولا وصفه
به فلم يكن اعترافا بوجود الاباق للحال لان هذا الكلام كما يحتمل التبرى عن اباق موجود من العبد يحتمل
التبرى عن اباق سيحدث في المستقبل فلا يصير مرقبا بكونه أبقا للحال بالاثبات فلا يثبت حق الرد بالاثبات اه
وكتب الشربلية في هامش الشربلية ان حق العبارة في كلام الفتح لو قال أنا برى من كل عيب الا باقه
لا يبرأ من اباقه فبرده ولو قال الا الاباق فليس له الرد اه وحاصله أن عبارة المصنف والفتح مقول به بخلاف
لما في المحيط أقول لا مخالفة ولا قاب اصلا وذلك أن ما في المحيط فيما اذا اشتراه كذلك ثم باعه لا سخر للمشتري
الا سخره على الاول بخلاف مسألة المصنف ويانه انه اذا قال البائع الا باقه باضافة الاباق اليه يكون اخبارا
باباقه ويكون المشتري راضيا به قبل الشراء فلا يرد هاجم باقيقه عنده بخلاف الا الاباق بلا اضافة ولا وصف اذ ليس
فيه اقرار باباقه للحال فلم يوجد رضى المشتري به فله رد هاجم فلو فرض أن هذا المشتري باعه لا سخر فلا سخره عليه في
الصورة الاولى لافى الثانية وهذا هو المذكور في المحيط فتدبر (قوله لو برى من كل حق له قبله دخل العيب
لا الدرك) لان العيب حق له قبله للحال والدرك لا كذا في الذخيرة ويانه لو قال المشتري للبائع ابرأك من كل
حق لى قبلك ثم ظهر في المبيع عيب ليس له دعوى الرد به لان الرد بالعيب من جلة الحقوق الثابتة له وقد ابرأه منها
بخلاف ما لو اشترى رجل عبدا مثلا فضمن له آخر الدرك أى ضمن له الثمن اذا ظهر العبد مستحقا ثم قال المشتري
للضامن ابرأك من كل حق لى قبلك لا يدخل الدرك فلو استحق العبد كان للمشتري الرجوع على الضامن بالثمن
لانه لم يكن له وقت الابراء حق الرجوع بالثمن لانه يتوقف على وجود الاستحقاق ثم على القضاء للمستحق على
البائع بالثمن لان مجرد الاستحقاق لا ينتزع البيع في ظاهر الرواية ما لم يقض له بالثمن على البائع فلم يجب على
الاصل رد الثمن فلا يجب على الكفيل كما في الهداية من الكفة التفتيش لم يثبت ذلك الحق في الحال لم يدخل في
الابراء المذكور (قوله لعجز المشتري عن الاثبات) اللام للتوقيت أى تنف البائع وقت عجز المشتري أمالو
برهن المشتري فانه يرد هاجم على البائع (قوله ان علم به) أى علم أن به عيبا بعد قوله ما ذكر (قوله لان المبطل
للرجوع ازالته عن ملكه الى غيره بانثائه) أى بأن باعه أو أعتقه على مال أو كاتبه ثم اطاع على عيب لانه صار
حاجبا له بحبس بدله بخلاف ما اذا أعتقه بلا مال أو دبره أو استولد الامة ثم اطاع على عيبه فانه لا يبطل الرجوع
بالنقصان لان ذلك انهاء للملك كما مر تقرير ذلك لكن قديط للرجوع بدون ازالته عن ملكه الى غيره كما
لو استملكه فكلامه مبنى على العالب فافهم (قوله أو اقراره) مثاله ما قرعه عليه بقوله حتى لو باع الخ
(قوله وصدقه فلان) فلو كذبه يرد هاجم بالعيب لبطان اقراره بكذبه عزيمة عن الكافي (قوله كأنه وهبه)
قال في الكافي ولا نعى به انه تملك لكن التملك يثبت مقتضى الاقرار ضرورة فجعل كأنه ملكه بعد الشراء
ثم اقر به اه عزيمة (قوله لغنية) أى شئ مغنوم من الكفار (قوله بجر) ونصه ثم اعلم أن الامام
يصح بيعه للغنائم ولو في دار الحرب كما في التلخيص وشرحه وقولهم لا يصح بيعها قبل القسمة وفي دار الحرب محمول
على غير الامام وأمينه اه قلت لكن قدي في الذخيرة يبيع الامام بقوله لمصلحة رآها فاقاد قيدا آخر وهو أنه
لا يبيع لغیر مصلحة (قوله قال المصنف الخ) رد على صاحب الدرر (قوله لان الامين لا ينتصب خصما)

(إن) ينسب له الامام ختمه فبذلك
على (منسوب الامام ولا ينسب له)
لان ذلك الخلف النكول ولا يصح
نكوله واقراره (فاذا رده عليه)
المعيب (بعد ثبوته يباع ويذفع)
اثنان اليه ويرد النقص والنقص
الى محله) لان الغرم بالغرم دور
(وجد) المشتري (بشتره عيبا)
واراد الرد به فاصح للمعا على أن
يذفع البائع الدرهم الى المشتري
ولا يرد عليه جاز) ويجعل حظا من
الغن (وعلى العكس) وهو أن
يسطلم على أن يذفع المشتري
الدرهم الى البائع ويرد عليه
(لا) يصح لانه لا وجه له غير الرشوة
فلا يجوز وفي الصغرى ادعى عيبا
فصلحه على مال ثمراً أو ظهر
أن لا عيب للبائع أن يرجع بما
ادى ولو زال بمعالجة المشتري لا

قضية (رضي الوكيل بالعيب لزوم
الموكل إن كان المبيع مع العيب)
الذي به (يساوي الثمن) المسمى
(والا) يساوه (لا) يلزم الموكل
اه (فروع) لا يحل كتمان العيب
في مبيع أو غن لان الغش حرام
الا في مسألتين الاولى الاسير
اذا اشترى شيئا ثم دفع الثمن
مغشوشا جاز ان كان حزا لعبد

مطلب
في الصلح عن العيب

في جملة ما يثبت به خيار العيب

المراد بالامين ما يعم الامام ليراقب الدليل المتدعي لان الامام نفسه أمين بيت المال عزيمة وبين في الذخيرة
وجه كونه لا ينسب ختمه بأن يبيع الامام خراج على وجه القضاء بالنظر للغائبين فلو صار خصما خرج بعده
عن أن يكون قضاء لان القاضي لا يبيع خصما اه (قوله ولا يخلطه) اي لا يخلط منسوب الامام لولم يكن
عند المشتري يثبت قال في الجبر ولا يقبل اقراره بالعيب ولا يمين عليه لرائد انكر وانما خصم لاثباته بالينة كلاب
ووصيه في مال الصغير بخلاف الوكيل بالخصوص اذا أذن على موكله في غير محاسن القضاء فانه وان لم يصح لكنه
ينعزل به اه قلت لكن في الذخيرة فلما أقر منسوب الامام لم يصح اقراره ويخرجه القاضي عن الخصومة
وينسب له المشتري خصما آخر اه ومقتضاؤه مثل الوكيل بالخصوص تأمل (قوله ولا يصح نكوله واقراره)
المناسب أن يقول ولا يصح نكوله لانه ما بذل أو اقرار ولا يصح بذله ولا اقراره اه ح (قوله ويرد النقص
والفضل الى محله) أي ان نقص الثمن الاخر عن الاول ان كان المبيع من الاربعة أخماس يعطى منها وان كان
من الخمس يعطى منه وكذا الزيادة توضع فيما كان المبيع منه ح عن الدرر (قوله لان الغرم بالغرم) المراد به
هنا أن الغرم وهو رد النقص الى المشتري بسبب الغرم وهو رد الفضل الى محله (قوله الدراهم) الاولى دراهم
بالتكثير ط (قوله لا يصح) الا اذا حدث به عيب عند المشتري كما يجنبه الخياط الرمي قلت ويستثنى أيضا
ما اذا لم يقر البائع بالعيب لما في جامع الفصولين شراء بمائة وقبضه فطعن بعيب قصاصا على أن يأخذه البائع
ويرد مائة الا واحد اقل ان أقر البائع أن العيب كان عنده فعليه رد باقي الثمن والامالك الباقي وهو قول ابي
يوسف اه (قوله لانه لا وجه له غير الرشوة) في جامع الفصولين لانه وبإلصاح الجبر رسالة في الرشوة ذكر
ط هنا حاصلها ومحل الكلام علم ما في القضاء وسنذكره هناك ان شاء الله تعالى (قوله ولو زال بمعالجة لا)
أي لا يرجع وعبر عنه في جامع الفصولين بقيل حيث قال ولو قبض بدل الصلح وزال ذلك العيب يرد بدل الصلح
وقيل هذا لو زال بلا علاجه فان زال به لاجل لا يرد اه (فروع) لو شراها فوجد عيبا فصالح احدهما البائع
من حصته فليس للاخر أن يخاصم وهذا فرع مسألة ان رجلين لو شرا فوجد عيبا فوجد احدهما الرد دون
الاخر عنده وعندهما الكل منهما رد حصته جامع الفصولين (قوله رضى الوكيل بالعيب) أي الوكيل
بالشراء (قوله يساوي الثمن المسمى) أي الذي اشتراه به كفي الخاتمة عن المتقي بعد ما ذكر قول آخر وهو
انه ان كان قبل قبض المبيع لزوم الموكل للعيب يسيرا والافيلزم الوكيل وان اليسير مما لا يفوت جنس المنفعة
كقطع يد واحدة وفق عين بخلاف قطع اليدين وفق العينين فهو فاحش وذكر أن السر خسي قال ان
مالا يدخل تحت تقويم المتقويمين فاحش بأن لا يقومه أحد مع العيب بقيمة الصحيح وان ما في المتقي قريب من
هذا ثم قال وفي الزيادات ان رضى قبل القبض لزوم الموكل وان بعده لزوم الوكيل ولم يفصل بين اليسير والفاحش
والصحيح ما في المتقي سواء كان قبل القبض أو بعده لانه يصير كأنه اشتراه مع العلم بالعيب فان كان لا يساوي ذلك
الثمن لا يلزم الاخر اه فافهم (تنبيه) قال في الجبر والى هنا ظهر أن خيار العيب يسقط بالعلم به وقت
البيع أو وقت القبض او الرضى به بعدهما أو اشتراط البراءة من كل عيب أو الصلح على شيء أو الاقرار بأن لا عيب
به اذا عينه ~~كقوله ليس~~ باق فانه اقرار بانتفاء الاباق بخلاف قوله ليس به عيب كما مر اه ملخصا (قوله
لان الغش حرام) ذكر في الجبر أول الباب بعد ذلك عن البراءة عن الفتاوى اذا باع سلعة معيبة علمه البيان
وان لم يبين قال بعض مشايخنا يفسق وترد ثمنه قال الصدر لا تأخذه اه قال في النهر أي لا تأخذ بكونه
يفسق بمجرد هذا لانه صغيرة اه قلت وفيه نظر لان الغش من أكل اموال الناس بالباطل فكيف يكون صغيرة
يل الظاهر في تعليل كلام الصدر أن فعل ذلك مرة بلا اعلان لا يصير به مردود الثمن اذ كان كبيرة كما في شرب
المسكر (قوله الاولى الاسير اذا اشترى شيئا الخ) عبارة الاشبهاء عن الولوالجية اشترى الاسير المسلم من دار
الحرب ودفع الثمن الخ والمتبادر منه أن الاسير فاعل الشراء كما هو صريح عبارة الشارح وائس كذلك بل
هو منعه لانه نص عبارة الولوالجية هكذا رجل اشترى الاسير من أهل الحرب وأعطاهم الزئوف والسبوة
أو اشترى بعروض وأعطاهم العروض المغشوشة جاز لان شراء الاحرار ليس بشراء يجب عليه المال المسمى
لكنه طريق تخليصهم فكيفها استطاع تخليصهم له أن يفعل وعلى هذا قالوا اذا اضطر المرء الى اعطاء جعل
العوان اجزاء أن يعطيه الزئوف والسبوة وينقص الوزن بدليل مسألة الاسير وهذا اذا كان الامراء احرارا

فان كانوا عبيدا لا يبيعون شي من ذلك اذا دخل بأمان اه ومثله في الخالية وجعل اشترى الاسراء من أهل الحرب
 جاز له أن يعطيهم الزنوف والغشوش لان شراء الاحرار لا يكون شراء حقيقة وان كان الاسراء عبيدا
 لا يبيع ذلك اه (قوله في الجبايات) جمع جباية بالباء الموحدة قال في فتح القدير الجبايات الموظفة
 على الناس ببلاد فارس على الضياع وغيره السلطان في كل يوم أو شهر أو ثلاثة أشهر فأنها ظلم يبرى ونقل قبل
 ما قد ناه اتفاقا عن الزلالية من مسألة جعل العوان (قوله فسخ في حق الكل) أي المتبايعين وغيرهما
 وقد ذكر ذلك في البحر عند قول الكثر ولو باع المبيع فرد عليه الخ ثم أورد على ذلك مسائل منها مسألة الحوالة
 المذكورة ومنها انه لو كان المبيع عقارا فرد بيع لم يطل حق الشفع في الشفعة ولو كان فسخا بطلت
 الحوالة والشفعة ثم ذكر انه أحاب في المعراج بأنه فسخ فيما يستقبل لافي الاحكام الماضية بدليل أن زوائد
 المبيع للمشتري ولا يردهما مع الاصل قلت وعليه فلا محل للاستثناء الذي ذكره الشارح تأمل (قوله لو أحال
 البائع بالثمن) صورة المسألة كما في الذخيرة باع عبدا من رجل بألف درهم ثم ان البائع أحال غريبا على المشتري
 حوالة مقيدة بالثمن فمات العبد قبل القبض حتى سقط الثمن أورد العبد بخيار رؤية أو بخيار شرط أو بخيار عيب
 قبل القبض أو بعده لا تطل الحوالة استحسانا لانها تعتبر متعلقة بمحل ما اضيفت الحوالة اليه من الدين فلا تكون
 متعلقة بعين ذلك الدين وتعتبر مطلقة اذا ظهر أن الدين لم يكن واجبا وقت الحوالة وقيد بما اذا أحال البائع لانه
 اذا أحال المشتري البائع ثم رد المشتري بالعيب بقضاء فان القاضى يطل الحوالة يرى قلت ولم يذكر أن المشتري
 أحال البائع على آخر حوالة مقيدة فظاهره انهما مطلقا مع انه صرح في الجوهرة من الحوالة بأن المطلقة لا تطل
 بحال ولا تنقطع فيها المطالبة مع أن المقيدة هنا بقيت والمطلقة بطلت لكن بقاء المقيدة هنا استحسان كما علمت
 والقياس بطلانها اذا ظهر بطلان المال الذي قيدت به وهو الثمن هنا وانما بطلت المطابقة هنا بطلان المال الذي
 كان للحتمال وهو البائع وانما لا تطل المطلقة بطلان ما على المحال عليه تأمل (قوله ثم رد المبيع) بالبناء
 للجهول أي رده المشتري على البائع (قوله من غير المشتري) أي ما لو باعه منه ثانيا جاز ط ولا يرده عليه
 ما سبكه المصنف في فصل التصرف في المبيع والثمن من انه لو باع المنقول من باعه قبل القبض لم يصح لأن ذلك
 فيما اذا كان العقد الاول باقيا بدليل ما ذكره في باب الافالة من انها فسخ في حقهما فيجوز للبائع بيعه من المشتري
 قبل قبضه (قوله وكان منقولا) احتراز عن العقار لجواز بيعه قبل قبضه خلافا لمحمد ووزر أفاده ط (قوله
 لانه ضمان العهدة) وهو باطل عند الامام للاشتباه كإسمائي في الكفالة ان شاء الله تعالى وهنا لما ضمن عيوبه
 يحتمل أن المراد أنه يداويه منها ويحتمل أن بضن له النقصان أو أنه يضمن له الرد على البائع من غير منازعة فلذا كان
 الضمان فاسدا ط (قوله لانه ضمان العيوب) أي وهو عنده ضمان الدرك كما في الهندية فهو كالمسألة
 المذكورة بعد ط (قوله ضمن الثمن) أي للمشتري ولو مات عنده قبل أن يردّه وقضى على البائع بنقصان
 العيب كان للمشتري أن يرجع على الضامن ولو ضمن له بجمعة ما يجحد من العيوب فيه من الثمن فهو جاز في
 قول أبي حنيفة وأبي يوسف فان رده المشتري رجع على الضامن بذلك كما يرجع على البائع ذخيرة (قوله
 لم يردّه) لانه عيب حدث عند المشتري ط (قوله وان قبله) أي وان حصلت الغلبة قبل القبض ط (قوله
 انتفرت الصفة عليه) أي بهلاك بعض المبيع قبل قبضه باقعة مماوبة وقد منع جامع الفصولين انه بطرح
 عن المشتري حصة النقصان من الثمن وهو مختير في الباقي بين أخذه بحصته أو تركه والله سبحانه وتعالى
 أعلم

* (باب البيع الفاسد) *

آخره عن الصحيح لكونه عقدا مخالفا للدين كما أوضحه في الفتح وسيأتي انه معصية يجب رفعها وسيأتي في باب
 الربا أن كل عقد فاسد فهو ربا يعني اذا كان فسادا بالشرط الفاسد وفي التماموس قد كنصر وقد وكرم
 فسادا وفسودا ضد صلح فهو فاسد وفاسد ولم يسمع انفسد اه ونقل في الفتح انه يقال للعم الذي لا ينتفع به اودود
 ونحوه بطل واذا أنتن وهو بحيث ينتفع به فسادا للعم وفيه مناسبة لعمى الشرعى وهو ما كان مشروعا بأصله
 لا بوصفه ومما ادهم من مشروعية أصله كونه مالا متوقفا لا جوازه وصحته لان فسادا يمنع صحته أو أطلقا

مطلب
 في ضمان العيوب

* (باب البيع الفاسد) *

المراد بالتاسع المتروك مجازا
عرفنا قيم الباطل والمكروه
وقد نذكر فيه بعض الصحيح تبعا
وكل ما أورث خللا في ركن
البيع فهو مبطل وما أورثه
في غيره ففسد (بطل بيع
مأليس بمال) والمال مأيل
اليه الطبع ويجرى فيه البذل
والمنع درر

مطلب
في أنواع البيع

مطلب
البيع الموقوف من قيم الصحيح

مطلب
في تعريف المال

المشروعية عليه نظرا الى انه لو خلا عن الوصف لكان مشروعا وأما الباطل ففي المصباح بطل الشيء بطل بطلا
وبطلولا وبطلا نأبضم الاوائل فسد أو سقط حكمه فهو باطل والجمع بواطيل أو بأبطل اه وفيه مناسبة
للمعنى الشرعي وهو ما لا يكون مشروعا لأبطل ولا بوصفه وأما المكروه فهو لغة خلاف المحبوب وأصطلاحا
ما نهى عنه بخلاف كالباع عند اذان الجمعية وعزفه في البنية بما كان مشروعا بأبطله ووصفه ان كان ممن عنه
بخلاف ويمكن ادخاله تحت الفساد أيضا على ارادة الاعم وهو ما نهى عنه فيمثل الثلاثة كما في البحر (قوله
المراد بالفساد الممنوع الخ) قد علمت أن الفساد مبين للباطل لان ما كان مشروعا بأبطله فقط بيان ما ليس
بمشروع أصلا وأيضا حكم الفساد أنه يفيد الملك بالقبض والباطل لا يفيد أصلا وتبين الحكمين دليل ما بينهما
فاطلاق الفساد في قولهم باب البيع الفاسد على ما يشتمل الباطل لا يصح على حقيقة فاما أن يكون لفظ الفساد
مستركا بين الاعم والخاص أو يجعل مجازا عرفيا في الاعم لانه خير من الاشتراك وتعمامه في الفتح ثم اعلم أن
البيع جائز وقد مر باقائه وغير جائز وهو ثلاثة باطل وفساد وموقوف كذا في الفتح وأراد بالباطل الناقد
ومعناه غيره لا الحرام اذ لو أريد ذلك لخرج الموقوف لما قالوه من أن بيع مال الغير بلاذنه بدون تسليم ليس
بمعصية على انه في المستثنى جعله من قسم الصحيح حيث قال البيع نوعان صحيح وفساد والصحيح نوعان لازم
وغير لازم نهر وذكر في البحر أن البيع المنهي عنه ثلاثة باطل وفساد ومكروه تحريما وقد مر وما لا نهى
فيه ثلاثة أيضا نافذ لازم ونافذ ليس بل لازم وموقوف فالاول ما كان مشروعا بأبطله ووصفه ولم يتعلق به حق
الغير ولا خيار فيه والثاني ما لم يتعلق به حق الغير وفيه خيار والموقوف ما يتعلق به حق الغير وحصره
في الثلاثة في خمسة عشر قلت بل أو صلا في التهرالى نف وثلاثين كما سأتى في باب بيع الفضولي ثم قال في
البحر والصحيح يشتمل الثلاثة لانه ما كان مشروعا بأبطله ووصفه والموقوف كذلك فهو قسم منه وهو الحق لصديق
التعريف وحكمه عليه فان حكمه افادة الملك بلا توقف على القبض ولا يضر توقفه على الاجازة كوقوف ما فيه
خيار على اسقاطه اه قلت ينبغي استثناء بيع المكروه فانه موقوف على اجازته مع انه فاسد كما حققناه اول
البوع وحذرنا هناك أيضا أن بيع الهزل فاسد لا باطل وان كان لا يفيد الملك بالقبض لكونه أشبه البيع
بالخيار وليس كل فاسد يملك بالقبض كما سأتى (قوله في ركن البيع) هو الايجاب والقبول بأن كان من
مجنون أو صبي لا يعقل وكان عليه أن يزيد أو في محله أعنى المبيع فان اخلل فيه مبطل بأن كان المبيع مئة
أو دما أو خزا أو خرا كما في ط عن البدائع (قوله وما أورثه في غيره) أي في غير الركن وكذا في غير المخل وذلك
بأن كان في الثمن بأن يكون خرا مثلا أو بأن كان من جهة كونه غير مقدور التسليم أو فيه شرط مخالف لمقتضى
العقد فيكون البيع بهذه الصفة فاسدا لا باطلا لسلامة ركنه ومحلّه عن اخلل كما في ط عن البدائع وبه ظهر
أن الوصف ما كان خارجا عن الركن والمحل (تنبيه) في شرح سكين ثم الضابط في تعيين الفاسد من الباطل
أن احدهما عوضين اذا لم يكن ما لا في دين سماوى فالبيع باطل سواء كان مبيعا أو متفاسعا المبتة والدم والخمر
باطل وكذا البيع به وان كان في بعض الاديان ما لا دون البعض ان امكن اعتباره غنا فالبيع فاسد فيبيع
العبد بالخمر أو الخمر بالعبد فاسد وان تعين كونه مبيعا فالبيع باطل فيبيع الخمر بالدرهم أو الدرهم بالخمر باطل اه
قلت وهذا الضابط يرجع الى الفرق بينهما من حيث المخل فقط وما مر من حيث الركن والمحل فهو أعم فافهم
(قوله بطل بيع مأليس بمال) أى ما ليس بمال في سائر الاديان بقية قوله والبيع به فان ما يبطل سواء كان
مبيعا أو غنا ما ليس بمال أصلا بخلاف نحو الخمر فان يبيعه باطل اذا تعين كونه مبيعا أما لو أمكن اعتباره غنا
فبيعه فاسد كما علمت من الضابط المذكور اتفالا أن البيع وان كان مبنا على البدلين لكن الاصل فيه المبيع
دون الثمن ولذا ينفسخ البيع بهلاك المبيع دون الثمن ولان الثمن غير مقصود بل هو وسيلة الى المقصود وهو
الاتقاع بالايمان (قوله والمال) أى من حيث هو لا المذ كورق لانه التعريف المذ كورق يدخل فيه الخمر
ففى مال وان لم تكن متقومة ولذا قال بعده وبطل بيع مال غير متقوم كثير وخبر فان المتقوم هو المال المباح
الاتقاع به شرعا وقد مر الاول البوع تعريف المال بما يميل اليه الطبع ويمكن ادخاله لوقت الحاجة وانه يخرج
بالادخار المنفعة ففى ملك لا مال لان الملك ما من شأنه أن يتصرف فيه بوصف الاختصاص كما في التلويح فالاولى
ما في الدرر من قوله المال موجود يميل اليه الطابع الخ فانه يخرج بالوجود المنفعة فافهم ولا يرد أن المنفعة

تلك بالاجارة لان ذلك تملك لا يبيع حقيقة ولذا قالوا ان الاجارة بيع النافع فكما ان فيه احكام البيع وهو
التملك لاحقيقته فاعتنم هذا التحرير (قوله نخرج التراب) اي القليل مادام في عمله والافتد يعرض له
بالقل ما يسيربه لئلا يعتبر او مثله الماء وخرج أيضا نحو حجة من حنطة والعذرة الخاصة بخلاف الخلوطة
بتراب ولذا جاز بيعها كسقرين كما يأتي وخرج أيضا المنفعة على ما ذكرنا آنفا (قوله والميتة) بفتح الميم وسكون
الباء التي ماتت حنطت انفسها لاسبب وبشديد البياض المكسورة التي لم تمت حنطت انفسها بل بسبب غير الدكا
كالحنطة والموقودة فوح اقتدى ولم أر هذا الفرق في القاموس ولا في المصباح ولا غيره ما فرجه (قوله
ولا فرق في حق المسلم الخ) أما في حق الذمي فإدراكه الاول وأما الثاني فاختلفت عباراتهم فيه ففي التجنيس
جعله قسما من الصحيح لانهم يهدونونه ولم يحك خلافا وجعله في الايضاح قول أبي يوسف وعند محمد لا يجوز وجزم
في الذخيرة بفساده وجعله في البحر من اختلاف الروايتين نهر وعبارة البحر وحاصله أن فيما لم يمت حنطت انفسه
بل بسبب غير الدكا روايتين بالنسبة الى الكافر في رواية الجواز وفي رواية الفساد وأما البطلان فلا وأما في
حقه قال كل سواء اه وذكر ط أن عدم الفرق في حقنا في المتخفة مثلا اذا قبلت بدراهم حتى تعين كونها
ميسرا أما اذا قبلت بعين أمكن اعتبارها ثمنا فكان فاسدا بالنظر الى العوض الاخر باطلا بالنظر اليها وهذا
ما اقتضاه الضابط السابق اه (قوله التي ماتت حنطت انفسها) الحنط الهلاك يقال مات حنطت انفسه اذا مات
بغير ضرب ولا قتل ومعناه أن يموت على فراشه فيتنفس حتى يتنفس ريقه واهذا خص الانف مصباح (قوله
او يحنط) مثل كلف ويسكن حنطتها مصباح (تنبيه) لم يذكرنا حكم دودة القز أما اذا كانت حية فنحن في
جريان الخلاف الا في دود القز ويزر ويضه وأما اذا كانت ميتة وهو الغالب فانما على ما بلغنا نحن في
الكس او الخلق فحنطت ما تر بطلان بيعها بالدراهم لان الميتة وقد ذكر سيدي عبد الغني التالبي في رسالة
أن بيعها باطل وأنه لا يضمن متلفها لانها غير مال قلت وفيه انه من أعز الاموال اليوم ويصدق عليها تعريف
المال المتقدم ويحتاج اليها الناس كثيرا في الصباغ وغيره فينبغي جواز بيعها كبيع السرقة والعذرة المحتلطة
بالتراب كما يأتي مع أن هذه الدودة ان لم يكن لها نفس سائلة تكون ميتتها طاهرة كالذباب والعوض وان لم يحز
أكلها ووساها في أن جواز البيع يدور مع حل الانتفاع وأنه يجوز بيع العلق للحاجة مع انه من الهواء وبيعها
باطل وكذا بيع الحيات للتداوي وفي القنية وبيع غير السمك من دواب البحر لونه ثمن كالقنطرة ورجل الخنزير
ونحوها يجوز والا فلا وجل الماء قبل يجوز حيا الامية والحسن أطلق الجواز اه فتأمل وبأنى له مزيد بيان
عند الكلام على بيع دود القز والعلق (قوله والبيع به) أي بما ليس بمال (قوله والمعدوم كبيع حق التعليل)
قال في الفتح وإذا كان السفل لرجل وعلاه لا تحرق سقطا أو سقط العلو وحده فباع صاحب العلو عله لم يحز
لان المبيع حينئذ ليس الا حق التعليل وحق التعليل ليس بمال لان المال عين يمكن احرازها وامساكها ولا هو
حق متعلق بالمال بل هو حق متعلق بالهواء وليس الهواء مالا يباع والمبيع لا بد أن يكون أحدهما بخلاف
الشرب حيث يجوز بيعه تبعا للارض فلو باعه قبل سقوطه جاز فان سقط قبل القبض بطل البيع لهلاك المبيع
قبل القبض اه والحاصل أن بيع العلو صحيح قبل سقوطه لا بعده لان بيعه بعد سقوطه بيع حق التعليل وهو
ليس بمال ولذا عبر في الكنز بقوله وعلو سقط وعبر في الدرر بحق التعليل لانه المراد من قول الكنز وعلو سقط كما
علمت من عبارة الفتح فالمراد من العبارتين واحد فلذا افسر الشارح احدهما بالآخر دفع الماتيه وهم من
اختلاف المراد منهم ما فافهم (تنبيه) لو كان العلو صاحب السفل فقال بعتك عله هذا السفل بكذا اصح
ويكون سطح السفل اصحاب السفل وللمشتري حق القرار حتى لو انهدم العلو كان له أن يبني عليه علوا آخر مثل
الاول لان السفل اسم لمبنى مسقف فكان سطح السفل سقفا للسفل خائفة (قوله لانه معدوم) يغني عنه
قول المصنف والمعدوم أفاده ط (قوله ومنه) أي من بيع المعدوم (قوله بيع ما اصد غائب) أي ما يثبت
في باطن الارض وهذا اذا كان لم يثبت أو ثبت ولم يعلم وجوده وقت البيع والاجاز بيعه كما يأتي قريبا (قوله
وبخل) بضم الفاء ويضمين قاموس (قوله كورد ويا سمين) فانه يخرج بالتدريج ط (قوله وورق فرصاد)
قبل هو التوت الاجر وقال ابو عبيد هو التوت وفي التهذيب قال الليث الفرصاد شجر معروف مصباح
(قوله وبه أفتى بعض مشايخنا) بالياء في مشايخ لا بالهمزة قال التهستاني وأفتى العقيلي وغيره بجوازه

نخرج التراب ونحوه (كادم)
المسفرح فجلاز بيع كبد وطحال
(والميتة) سوى سمك وجراد ولا فرق
في حق المسلم بين التي ماتت حنطت
انفسها او يحنط ونحوه (والحرز
والبيع به) أي جعله ثمنا با دخال
الباء عليه لان ركن البيع مبادلة
المال بالمال ولم يوجد (والمعدوم
كبيع حق التعليل) أي علو سقط
لانه معدوم ومنه بيع ما اصد غائب
بجزر وبخل او بعضه معدوم كورد
ويا سمين وورق فرصاد وجوزره
مالا لتعامل الناس وبه أفتى
بعض مشايخنا عملا بالاستحسان

مطلب
في بيع الغيب في الارض

مطلب
في بيع اصل القصصة

هذا اذا ثبت ولم يعلم وجوده فاذا علم جازوله خيار الرؤية وتكفي رؤية البعض عندهما وعليه القوي شرح مجمع (والمضامين) مافي ظهور الالباء من الخي (والملاقيج) جمع ملقوحة مافي البطن من الجنين (والنتاج) بكسر النون حبل الحبله اي نتاج النتاج لداية أو آدمي (وبيع أمة تبين انه) ذكر الضمير لتذكير الخبر (عبد وعكسه) بخلاف البهائم والاصل أن الذكور والانثى من بني آدم جنسان حكم فيبطل وفي سائر الحيوانات جنس واحد فيصح ويتخير لقوات الوصف (ومتروك التسمية عمدا) ولومن كافر برأيه

مطلب
فيما اذا اجتمعت الاشارة مع التسمية

بتبيعة الموجود اذا كان اكثر من المعدوم اه ط قلت وهو رواية عن محمد وقدما الكلام عليه في فصل ما يدخل تبعا (قوله هذا اذا ثبت الخ) الاشارة الى قوله ما اصد غائب وكن الاولى أن يقول هذا اذا لم يثبت أو ثبت ولم يعلم وجوده فانه لا يجوز بيعه فيه ما يكفي ط عن الهندية (قوله وله خيار الرؤية الخ) قال في الهندية ان كان المبيع في الارض مما يكال أو يوزن بعد القلع كالزوم والجزر والبصل فقلع المشتري شيئا بآذن البائع أو قلع البائع ان كان المتلوع مما يدخل تحت الكيل والوزن اذا رأى المتلوع ورضى به لازم البيع في الكل وتكون رؤية البعض كروية الكل اذا وجد الباقي كذلك وان كان المتلوع شيئا بسيرا لا يدخل تحت الوزن لا يطل خياره قال في البحر وان كان يباع بعد التلع عددا كالقيل فقلع البائع أو قلع المشتري بآذن البائع لا يلزمه الكل لانه من العدديات المتفاوتة بتميزه الباب والعييد وان قلعه بلا آذن البائع لزمه الكل لأن يكون ذلك شيئا بسيرا وان أبي كل القلع تبرع متبرع بالقلع أو فسخ القاضي العقد اه ط قلت بقي شيء لم أر من نسه عليه وهو ما يكتون أصله تحت الارض ويبقى سنين متعددة مثل الفصفصة تززع في أرض الوقف وتكون كالكردار للمستأجر في زمانها فاذا باع ذلك الأصل وعلم وجوده في الارض صح بيعه لكنه لا يرى ولا يقصد قلعه لانه أعد للبقاء فهل للمشتري فسخ البيع بخيار الرؤية الظاهر نعم لأن خيار الرؤية يثبت قبل الرؤية تأمل (قوله مافي ظهور الالباء من الخي) موافق لمافي الدرر والمنع وعبارة البحر المضامين جمع مضونة مافي أصلا بل والملاقح جمع ملقوح مافي بطونها وقيل بالعكس (قوله والملاقح الخ) يجب أن يحمل مافي على ما يكون والا كان جلا وسيأتي أن بيع الحمل فاسد لا باطل درر قلت وفي فساد كلام سيأتي (قوله والنتاج بكسر النون) كذا ضبطه النووي واختاره المصنف يعني صاحب الدرر وضبطه الكاكي بفتح النون وهو مصدر نتجت الناقة على البناء للمفعول والمراد به خنثا المتزوج وفسره الزيلعي والرازي ومسكين بحمل الحبله وسبعهم المصنف نوح (قوله حبل الحبله) بالفتحين فيها قال في المغرب مصدر حبلت المرأة حبلها فهي حبلية حتى به المحول كما سمي بالحمل وانما أدخل عليه التاء للاشعار بمعنى الانوثة لان معناه انتهى عن بيع ما سوف يحمله الجنين ان كان انثى ومن روى الحبله بكسر الباء فقد أخطأ اه نوح (قوله وبيع أمة الخ) الله في الدرر بأنه يبيع معدوم ومقتضاه أن يكون معطوفا على قوله حق تعالى اوقوله والنتاج فكان الواجب اسقاط لنظير بيع نوح (قوله ذكر الضمير) اي أتى به مذكرا مع أن الامة مؤنثة مراعاة لتذكير الخبر وهو عبد أو باعتبار الواقع (قوله وعكسه) بالرفع عطف على قوله يبيع وبالجز عطف على أمة ط (قوله بخلاف البهائم) كما اذا باع كبنا فاذا هو نجة حيث ينعقد البيع ويتخير بجز (قوله والاصل الخ) قال في الهداية والفرق بيني على الاصل الذي ذكرناه في النكاح لمجدرحه الله تعالى وهو أن الاشارة مع التسمية اذا اجتمعتا ففي مختلفي الجنس يتعلق العقد بالمسمى ويطل لانعدامه وفي متحدى الجنس يتعلق بالمشار اليه ويتقد لوجوده ويتخير لقوات الوصف كن اشترى عبدا على أنه خباز فاذا هو كاتب وفي مسألتنا الذكر والانثى من بني آدم جنسان للتفاوت في الاغراض وفي الحيوانات جنس واحد للتقارب فيها اه قال في البحر والاصل المذكور متفق عليه خنا ويجري في سائر العتود من النكاح والاجارة والصلح عن دم العمد والخلع والعق على مال وبه ظهر أن الذكر والانثى في الآدمي جنسان في النقه وان اتحد جنسا في المنطق لانه الذاني المقول على كثيرين مختلفين بميز داخل وفي النقه المقول على كثيرين لا يتفاوت الغرض منها فاحشا قال في الفتح ومن المختلفي الجنس ما اذا باع فصا على أنه ياقوت فاذا هو زجاج فالبيع باطل ولو باعه ليل على أنه ياقوت أحر قطهر أصفر صح البيع ويتخير (قوله ولومن كافر) نقله في البحر أيضا عن البرازيه وأقره قلت وبقي أن يجري فيه الخلاف المازي فيما مات بسبب غير الذبح مما يدين به أهل الذمة بل هذا بالاولى لانه مما يدين به بعض المجتهدين وكون حرمة بالنص لا يقتضي بطلان بيعه بين أهل الذمة لأن حرمة المخنقة بالنص أيضا ولما اعتقدوا حاكمها لم يحكم بطلان بيعها بينهم نعم لو باع متروك التسمية عمدا مسلم يقول بحمله كشاف في تحكيم بطلان بيعه لانه ملزم لاحكامنا ومعتقد لبطلان ما خالف النص فنلزمه بطلان البيع بالنص بخلاف أهل الذمة لأننا أمرنا بتركهم وما يدينون فيكون بيعه بينهم صحيحا أو فاسدا لا باطلا كما مر ويؤيده ما مر في شركة المفوضة من عدم صحته بين مسلم وذمي لعدم تساوي في التصرف وتصح بين حنفي وشافعي وان كان يصرف في متروك التسمية وعلاوه بأن ولاية الاقدام

قائمة ومعناه ما ذكرنا قد بر (قوله وكذا ما ضم اليه) قال في النهر ومتروك التسمية عمدا كالذي مات حنف
 انته حتى يسرى الفساد الى ما ضم اليه وكان ينبغي أن لا يسرى لانه مجتهد فيه كالمدير فيعقد فيه البيع بالقضاء
 وأجاب في الكافي بأن حرمة منصوص عليها فلا يعتبر خلافه ولا ينقض بالقضاء (قوله ويبيع الكراب وكري
 الانهار) في المصباح كرت الارض من باب قتل كرابا بالسكر قبلتها للعرث وفيه أيضا كرى النهر كريان
 باب ربي حفرة جديدة (قوله ولوالجدة) قال فيها ولو كان رجل عمارة في أرض رجل فباعها
 ان كان بناء أو أشجارا جاز بيعه اذ لم يشترط تركها وان كرابا وكري الانهار ونحوه فلم يكن ذلك بمال ولا بمعنى
 مال لا يجوز اه يعني يبطل فانه داخل تحت قولنا يبطل بيع ماليس بمال كالا يتخفى وبعدم الجواز في الكراب
 وكري الانهار ونحو ذلك صرح في الخاتمة مع لانا بأنه ليس بمال متقوم منج وتقدمت المسألة أول البيوع مع
 الكلام على مشد المسكة ويبيع البراوات والجامكية والتزول عن الوظائف وأشبعنا الكلام على ذلك كله (قوله
 فان بيع هؤلاء باطل) كذا في الهداية وأورد أنه لو كان باطلا لسرى البطلان الى ما ضم اليه كالمضموم الى
 الحر وسياق أنه لا يسرى وقال بعضهم فاسد وأورد أنه يلزم أن يملكوا بالقبض مع انهم لم يملكوا به اتفاقا
 وأجيب عنهم ما بداء التخصيص وهو أن من الباطل ما لا يسرى حكمه الى المضموم اضعه ومن الفاسد
 ما لا يملك بالقبض وذكر في الفتح أن الحق أنه باطل ولا تخصيص لجواز تخلف بعض الافراد لخصوصية قلت
 وما ذكره الشارح يصلح بياناً للخصوصية وذلك أن بيع الحر باطل ابتداء وبقاء لعدم محليته للبيع أصلاً بثبوت
 حقيقة الحرية ويبيع هؤلاء باطل بقاء لحق الحرية فلذا لم يملكوا بالقبض لا ابتداء لعدم حقيقتها فلذا جاز
 بيعهم من انفسهم ولا يلزم بطلان بيع قن ضم اليهم لانهم دخلوا في البيع ابتداء لكونهم محلاً في الجلالة ثم
 خرجوا منه لتعلق حقهم في القن بحصته من الثمن وتماه في الدرر (قوله وقول ابن الكمال) عمارته
 البيع في هؤلاء باطل موقوف بقلب جائزاً بالرضى في المكاتب والقضاء في الآخرين اقام المالية اه (قوله
 قبل البيع) وتنسخ الكتابة في ضمنه لان الزوم كان لحقه وقد رضى باسقاطه أما اذا باعه بغير رضاه فأجاره
 لم يجز رواية واحدة لان اجازته لم تضمن فسخ الكتابة قبل العقد كذا في السراج وفي الخاتمة لوبيع بغير رضاه
 فأجاز بيع مولاه لم ينفذ في الصحيح من الرواية وعلقه عامة المشايخ نهر قلت لكن ذكر في الهداية آخر
 الباب فيما لوجه بين عبد ومدير وبيعه في البحر والفتح أن البيع في هؤلاء موقوف وقد دخلوا تحت العقد اقيام
 المالية وانها ينفذ في المكاتب برضاه في الاصح وفي المدير بقضاء التراضي وكذا في أم الولد عند أبي حنيفة
 وأبي يوسف اه فقوله موقوف يخالف اتولدها باطل وقوله ينفذ في المكاتب برضاه في الاصح يخالف
 للمذكور عن السراج والخاتمة وبهذا يتأيد ما ذكره ابن الكمال وقد يجاب بأن قوله ينفذ في المكاتب برضاه
 في الاصح أي رضاه وقت البيع فيكون موقوفاً في الابتداء على رضاه فلو لم يرض كان باطلا وهذا اتفق في المخالفة
 بين كلاميه لكن هذا الجواب لا يتأني في عماره ابن الكمال فتأمل (قوله قلت الاوجه الخ) اي اذا قضى
 بنفاذ بيع أم الولد قاض براه لا ينفذ فاذا ارفع الى قاض آخر فأضاء نفذ الاول وان رده ارتدت من حيث ذلك
 في باب الاستيلاء (قوله فليكن التوفيق) بحمل ما في البحر على ما قبل الامضاء وما في الفتح على ما بعده
 (قوله ولده هؤلاء كهم) أي ولد أم الولد من غير سيدها بأن زوجها فولدت بعد ما ولدت من سيدها وكذا اولاد
 المدير او المكاتب المولود بعد التدبير والكتابة وقوله كهم أي في حكمهم ونفسه ادخل الكاف على الصغير وهو
 قليل (قوله ويبيع مبعوض) اي معقوب البعض كبيع الحر (قوله ابن كمال) ونصه التقوم على ما ذكر في
 التلويح ضربان عرفي وهو بالاحراز فغير الحرز كالصيد والحشيش ليس بمتقوم وشرعي وهو باباحة
 الانتفاع به وهو المراد ههنا منقما اه اي هو المراد بالتقوم المنفي ههنا (قوله كهم) قيد بها لان بيع
 ما سواها من الاشربة المحترمة جائز عنده خلافاً لها كذا في البدائع نهر (قوله وميتة لم تمت حنف انهما)
 هذا في حق المسلم أما الذي في رواية يبيعها صحيح وفي أخرى فاسد كما قد مناه عن البحر وظاهره أن اختلاف
 الرواية في الميتة فقط أما العهر فصح (قوله ونحوه) كالجرح والضرب من اسباب الموت سوى الذكاة
 الشرعية (قوله فانها) اي الميتة المذكورة أما التي ماتت حنف انهما فهي غير مال عند الكل فلذا بطل
 بيعها في حق الكل كما مر (قوله وهذا) اي الحكم المذكور يطلان البيع بلا تفصيل (قوله اي بالدين)

وكذا ما ضم اليه لان حرمة
 بالنص (ويبيع الكراب وكري
 الانهار) لانه ليس بمال متقوم
 بخلاف بناء ونحوه فيصح اذ لم
 يشترط تركها ولوالجدة (وما في
 حكمه) اي حكم ماليس بمال
 (كأن الولد والمكاتب والمدير
 المطلق) فان بيع هؤلاء باطل
 اي بقاء فلم يملكوا بالقبض
 لا ابتداء فصح بيعهم من انفسهم
 ويبيع قن ضم اليهم درر وقول
 ابن الكمال يبيع هؤلاء باطل
 موقوف ضعفه في البحر بأن المرجح
 اشتراط رضى المكاتب قبل البيع
 وعدم نفاذ القضاء ببيع أم الولد
 وصح في الفتح نفاذه قلت الاوجه
 نوقفه على قضاء آخر امضاء اوردا
 عيني ونهر فليكن التوفيق
 وفي السراج ولده هؤلاء كهم ويبيع
 مبعوض كحر (و) بطل (بيع مال
 غير متقوم) اي غير مباح الاتباع
 به ابن كمال فليحفظ (كنهر
 وخنزير وميتة لم تمت حنف انهما)
 بل بالحنفي ونحوه فانها مال عند
 الذي كمنهر وخنزير وهذا ان
 بيعت (بالتن) اي بالدين

كدر اهرم ودناير وسكيل وموزون
بطل في الكل وان بيعت بعين
كعرض بطل في الخمر وفند
في العرض فيملكه بالقبض بقبضه
ابن كمال (و) بطل (بيع قن ضم)
الى حر وذكية ذهبت الى مينة
مات حنف انزيا قيد به لتكون
كالحر (وان سبي عن كل) اي فصل
الثنى خلافا لهما ومبنى الخلاف
أن الصفة لاتعد بجبر تدفصيل
الثنى بل لابد من تكرار لفظ العقد
عنده خلافا لهما وظاهر الهية
يفيد أنه فاسد (بخلاف بيع قن
ضم الى مدبر) او نحوه فانه يصح
(او قن غيره وملك ضم الى وقف)
غير المسجد العامر فانه كالحر
بخلاف الغامر بالمعجمة الخراب
فكمدر أشباه من قاعدة اذا
اجتمع الحرام والحلال (ولو محكوما
به) في الاصح خلافا لما أفتى به المئلا
لأبو السعود

مطلب

فما اذا اشترى أحد الشرىكين
جميع الدار المشتركة من شريكه

مطلب

في بطلان بيع الوقف وصحة بيع
المثل المضموم اليه

اي ما يصح أن يثبت ديناً في الدقة قال ابن كمال انما قال بالدين دون الثمن لان الدين أعم منه والمعتبر المقابل به
دون الثمن (قوله بطل في الكل) لان المبيع هو الاصل وليس محلاً للتقليد فبطل فيه فكذلك في الثمن بخلاف
ما اذا كان الثمن عيناً فانه مبيع من وجهه مقصود بالتكليف ولكن فسدت التسمية فوجب قيته دون الخمر المسعى
(قوله بطل في الخمر) اي وفي أخويه كايستفاد من المتن والزبلعي سايحاني قال في البحر والحاصل أن يبيع
الخمر باطل مطلقاً وانما الكلام فيما إذا قلنا قان ديناً كان باطلاً أيضاً وان عرضاً كان فاسداً ثم قال وقيدنا بالمال
لان اهل الدقة لا ينعون من بيعه الاعتقادهم الحلل والقول وقد أمرنا بتبركهم وما يدنيون كذا في البدائع اه
ملخصاً وظاهر الحكم بحمة بيعها فيما بينهم ولو بيعت بالثنى وبشمله فروع ذكرها بعده (قوله بقبضه) لم يذكر
ابن كمال التهمة وان كانت مرادة ط (قوله ضم الى حر) ولو مبعضاً كعق البعض كما رت في باب عتق البعض
(قوله لتكون كالحر) اي فلا تكون مالاً أصلاً أما لو مات بجنح أو نحو فبقي مال غير متقوم كما رت أنسافين في
أن يصح البيع فيما ضم اليها كبيع قن ضم الى مدبر تأمل (قوله خلافا لهما) فعندهما اذا فصل عن كل جاز
في القن والاذكية بمصنوعهما من الثمن لان الصفة تصير متعددة معنى فلا يسرى الفساد من احدهما الى الاخرى
(قوله وظاهر النهاية يفيد أنه فاسد) أي ما ضم الى الحر والمينة وهو القن والذكية وعزاده لفهستان في المصيط
والمبسوط وغيرهما والظاهر أن المراد بالفساد الساطل فيوافق ما في الهداية وغيره من التصريح بالبطلان
تأمل (قوله بخلاف بيع قن ضم الى مدبر) ككتاب وآم ولد كما في الفتح اي فيصح في القن بحصته لان المدبر
محل للبيع عند البعض فيدخل في العقد ثم يخرج فيكون البيع بالحصة في البقاء دون الابتداء وقاعدة ذلك
تصحح كلام العاقل مع رعاية حق المدبر ابن كمال قلت ومعنى البيع بالحصة بقاء أنه ما يخرج المدبر صار القن
مبيعاً بحصته من الثمن بأن يقسم الثمن على قيمته وقيمة المدبر فما أصاب القن فهو ثمنه وهذا بخلاف ضم القن الى
الخرق فانه البيع بالحصة ابتداء لان الحر لم يدخل في العقد لعدم ماليته (تنبيه) تقدم أن يبيع المدبر ونحوه
باطل لعدم دخوله في العقد وههنا اعتماداً على تصحيح العقد فيما ضم اليه قال في الهداية هناك فصار كمال المشتري
لا يدخل في حكم عقده بانفراده وانما ثبت حكم الدخول فيما ضم اليه اه أي اذا ضم البائع اليه مال نفسه
وباعها له صفقة واحدة يجوز البيع في المضموم بالحصة من الثمن المسمى على الاصح وان قيل انه لا يصح أصلاً في
شيء فتح قلت علم من هذا ما يقع كثيراً وهو أن احد الشريكين في دار ونحوها يشتري من شريكه جميع الدار
يثمن معلوم فانه يصح على الاصح بحصة شريكه من الثمن وهي حادثة القنوى فلتحفظ وأصرح من ذلك ما سياتي
في المراجعة في مسألة شراء رب المال من المضارب مع أن الكل كماله (قوله او قن غيره) معطوف على
مدبر (قوله فانه) اي المسجد العامر (قوله بخلاف الغامر بالمعجمة الخراب) يجوز الخراب على أنه
بدل من الغامر وكان الاولى أن يقول وغيره اي من سائر الاوقاف وحاصله أن المسجد قبل خرابه كالحر ليس
بمال من كل وجه بخلافه بعد خرابه لجواز بيعه اذا خرب في أحد القولين فصار مجتهداً فيه كالمدر فيصح بيع
ما ضم اليه ومثله سائر الاوقاف ولو عامرة فانه يجوز بيعها عند الحنابلة ليشترى بثمنها ما هو خير منها كما في المراج
(قوله فكمدر) أي فهو باطل أيضاً قال في الشربلالية صرح رحمه الله تعالى ببطلان بيع الوقف وأحسن
بذلك اذ جعله في قسم البيع الباطل اذ لا خلاف في بطلان بيع الوقف لانه لا يقبل التقليد والتكليف وغلط من
جعله فاسداً وأفتى به من علماء القرن العاشر ورد كلامه بجملة رسائل ولنا فيه رسالة هي حسام الحسكام
متضمنة لبيان فساد قوله وبطلان فتواه اه والغالب المذكور وهو قاضي القضاة نور الدين الطرابلسي
والعلامة احمد بن يونس الشيباني كما ذكره الشربلالي في رسالته المذكورة (قوله ولو محكوما به الخ) قال
في النهر تكميل قد علت أن الاصح في الجمع بين الوقف والمالك أنه يصح في الملك وقيد بعض موالى الروم هو مولانا
ابو السعود جامع أشونات العلوم تغمد الله تعالى برضوانه بما اذا لم يحكم بلزومه فاقى بفساد البيع في هذه
الصورة ووافقه بعض علماء العصر من المصريين ومنهم شيخنا الاخ الأمانة قال في شرحه هناء ردا عليه ما صرح
به فاضى خان من أن الوقف بعد القضاء تسمع دعوى الملك فيه وليس هو كالحر بدليل انه لو ضم الى ملك لا يفسد
البيع في الملك وهكذا في الظهيرية وهذا لا يمكن تأويله فوجب الرجوع الى الحق وهو اطلاق الوقف لانه بعد
القضاء وان صار لازماً بالاجماع كمنه يقبل البيع بعد لزومه اما بشرط الاستبدال على المقتضى به من قول

فيصح بحصته في القن وعنده
والملك لان مال في الجملة ولو
باخرية ولم يستثن المساجد
والمقابر لم يصح عيني (كباطل)

بيع صبي لا يعقل ومجنون)

شيأ وبول (ورجيع ادعى لم

يغلب عليه التراب) فلو غلبوا

به جاز كسرقين ويعر واكتفى

في البحر بمجرد خلطه بتراب

(وشعر الانسان) لكرامة

الادعي ولو كافر اذ ذكره

المصنف وغيره في بحث شعر

الخنزير (وبيع ما ليس في ملكه)

لبطلان بيع المعدوم وماله

خطر العدم (لا بطريق السلم)

فانه صحيح لانه عليه الصلاة

والسلام نهى عن بيع ما ليس

عند الانسان ورخص في

السلم (و) بطل (بيع صريح

بنفي الثمن فيه) لانعدام الركن

وهو المال (و) البيع الباطل

(حكمه عدم ملك المشتري

اياه) اذا قبضه (فلا ضمان

لوهلك) البيع (عنده) لانه

امانة وصح في القنية ضمانه

قيل وعليه الفتوى وفيها بيع

الحربى اباه وابنه قيل باطل

وقيل فاسد وفي وصاياها بيع

الوصى مال اليتيم بغبن فاحش

باطل وقيل فاسد ويرج

مطاب

الادعي مكرم شرعا ولو كافر

ابي يوسف اورد غصب عليه ولا يمكن انتزاعه ونحو ذلك والله الموفق للصواب والسنة المرجع والمآب اه
والحاصل ان ههنا مسألتين * الاولى ان يبيع الوقف باطل ولو غير مسجد خلافا لما نفي بفساده لكن المسجد
العاصر كالحجر وغيره كالمدر * المسألة الثانية انه اذا كان كالمدر يكون بيع ما ضم اليه صحيحا ولو كان الوقف
محميا وما يلزمه خلافا لما أفتى به الملقى ابو السعود (قوله فيصح) تفريع على قول المصنف فيصح الخ
على وجه الترتيب (قوله لانها) اي المدر وقت الغير والوقت (قوله لم يصح) لما مر من أن المسجد العاصر
كالحجر فيبطل بيع ما ضم اليه لكن نقل في البحر عن المحيط أن الاسبح الحصة في الملك لان ما فيها من المساجد
والمقابر مستثنى عادة اه اي فلم يوجد ضم الملك الى المسجد بل البيع واقع على الملك وحده (قوله لا يعقل)
قيد به لان الصبي العاقل اذا باع واشترى انعقد بيعه وشرأه موقوف على اجازة وليه ان كان لنفسه وانفاذا
بلاعاده عليه ان كان غيره بطريق الولاية ط عن المنع وهذا اذا باع الصبي العاقل ماله واشترى بدون غبن
فاحش والام يتوقف لانه حينئذ لا يصح من وليه عليه كما يأتي فلا يصح منه بالاولى (قوله شيأ) قدره للاشارة
الى أن الاضافة في بيع صبي من اضافة المصدر الى فاعله ط (قوله جاز) اي بيعه ط (قوله كسرقين
ويعر) في التباين السرجين والسرقين بكسرهما معتربا سر كين بالفتح وفسره في المصباح بالزبل قال ط
والمراد انه يجوز بيعهما ولو خالصين اه وفي البحر عن السراج ويجوز بيع السرقين والابعر والانتفاع به
والوقود به (قوله واكتفى في البحر) حيث قال كانه له عنه في المنع ولم ينعد بيع التحل ودود القز الاتباع
ولا بيع العذرة خالصة بخلاف بيع السرقين والمخلوطة بتراب اه (قوله وشعر الانسان) ولا يجوز الانتفاع به
لحديث عن الله الواسلة والمستوصلة وانما يخص فيما يتخذ من الورق فيزيده في قرون النساء وذواتهن هداية
(فرع) لو أخذ شعر النبي صلى الله عليه وسلم من عنده وأعطا هدية عظيمة لا على وجه المبيع فلا بأس به سياحى
عن الفتاوى الهندية (قوله ذكره المصنف) حيث قال والادعي مكرم شرعا وان كان كافر افايراده اقد
عليه وابتدأ به بالخاقه بالجدات اذلاله اه اي وهو غير جائز وبعضه في حكمه وصريح في فتح القدير بطلانه
ط قلت وفيه أنه يجوز استرقاق الحربى وبيعه وشرأه وان أسلم بعد الاسترقاق الا أن يجاب بأن المراد تكريم
صورته وخلقه ولدا لم يجوز كسر عظام ميت كافر وليس ذلك محل الاسترقاق والبيع والشراء بل محله النفس
الحية وانه لا يملك بيع ابن أمه في ظاهر الرواية كما سيأتي فليست أم (قوله وبيع ما ليس في ملكه) فيه أنه
يشمل بيع ملك الغير بوكالة أو بدونه سماع أن الاول صحيح تأخذ والثاني صحيح موقوف وقد يجاب بأن المراد بيع
ما سلكه قبل ملكه ثم رأيت كذلك في الفتح في أول فصل بيع الفضولي وذكر أن سبب النهي في الحديث ذلك
(قوله لبطلان بيع المعدوم) اذن شرط المعقود عليه أن يكون موجودا لا ممتقوما محمولا كما في نفسه
وأن يكون ملك البائع فيما يبيعه لنفسه وأن يكون مقدورا للتسليم من (قوله وماله خطر العدم) كالحل
والثمن في الضرع فانه على احتمال عدم الوجود وأما بيع تاج السراج فهو من امثلة المعدوم فافهم (قوله
لا بطريق السلم) فلو بطريق السلم جاز وكذا الوباغ ما غصبه ثم أدى ضمانه كما قد دناه قول البيوع (قوله لانعدام
الركن وهو المال) اي من أحد الجانبين فلم يكن يبيع او قبل ينعقد لان نفيه لم يصح لانه نفي العقد فصار كانه سكت
عن ذكر الثمن وفيه ينعقد البيع ويثبت الملك بالقبض كما يأتي قريبا أفاده في الدرر (قوله لانه أمانة) وذلك لان
العقد اذا بطل بقي مجرد القبض باذن المالك وهو لا يوجب الضمان الا بالتعدي دزر (قوله وصح في القنية
ضمانه الخ) قال في الدرر وقيل يكون مضمو نالانه يصير كالقبوض على سوم الشراء وهو أن يسمى الثمن فيقول
اذهب بهذا فان رضيت به اشترته بما ذكرأ ما اذالم يسحه فذهب به فهلك عنده لا يضمن نص عليه الفقيه أبو الليث
قيل وعليه الفتوى كذا في العينية اه قال في العزيمة الذي يظهر من شروح الهداية عود الضمين في نفي عليه
وعليه الى أن حكم المقبوض على سوم الشراء ذلك تعويلا على كلام الفقيه الا أن القول الثاني في مسألتنا مرجح
على القول الاول اه لكن في النهر واختار السرخسي وغيره أن يكون مضمو نالانا بل او بالقيمة لانه لا يكون
أدنى حالا من المقبوض على سوم الشراء وهو قول الأئمة الثلاثة وفي القنية انه الصحيح اكونه قبضه انفسه فشا به
الغصب وقيل الاول قول أبي حنيفة والثاني قولهما وتمامه فيه (قوله بغبن فاحش) المشهور في تفسيره انه
ما لا يدخل تحت تقويم المقومين (قوله ويرج) رجحه في البحر حيث قال ينبغي أن يجري القولان في بيع الوقف

مذاب
بيع المظطر وشراؤه فاسد

مذاب
في البيع السادس

وفي التفبيع المظطر وشراؤه
فاسد (وفسد) بيع (ماسك)
اي وقع الكوت (فيه عن
الثن) كبيعته بقيقته (و) فسد
(بيع عرض) هو المتاع
القيمي ابن كمال (بضم
وعكسه) فينقصد في العرض
لا انخر كما مر (و) فسد
(يع) اي العرض (بأتم
الولد والمكاتب والمدبر حتى
لو تشابها ملك المشتري)
للعرض (العرض) لما مر أنهم
مال في الجلة (و) فسد (بيع
مسك لم يصد) لربا العرض
والا فباطل لعدم الملك صدر
الشرعية (او صيد ثم التي في
مكان لا يؤخذ منه الا بحيلة)
للعجز عن التسليم (وان أخذ
بدونها صح) وله خيار الرؤية
(الا اذا دخل بنفسه ولم يصد
مدخله) فلو صد ملكه ولم تجز
اجارة بركة ليصاد منها السمك
بحر

مذاب
في حكم ايجار البركة بصلها

المشروط استبداله او الخراب الذي جاز استبداله اذا بيع بعين فاحش وينبغي ترجيح الثاني فيه ما لانه اذا سلمت
بالنقص وجبت قيمته فلا ضرر على البعير والرفق اه قلت وينبغي ترجيح الاول حيث لزم الضرر بأن كان
المشتري مفلسا او مضطرا تأمل (قولنا بيع المضطر وشراؤه فاسد) هو أن يضطر الرجل الى طعام او شراب
اول لباس أو غير ذلك لا يبيعها البائع الا بأكثر من ثمنها بكثير وكذلك في الشراء منه كذا في المنع اه ح وفيه ثلث
ونشر غير مرتب لأن قوله وكذا في الشراء منه اي من المظطر مثال لبيع المظطر أي بأن اضطر الى بيع شئ
من ماله ولم يرض المشتري الا بشرائه بدون ثمن المثل بعين فاحش ومثاله ما لو أزمه القاضى ببيع ماله لا يبقاه دينه
أو أزمه الذي يبيع معنف او عبد مسلم ونحو ذلك لكن سيد كرام المصنف في الاكراه لو صدره السلطان ولم يعين
بيع ماله فباع صح قال الشارح هناك والحيلة أن يقول من أين اعطى فاذا قال الظالم بيع كذا فقد صار مكرها فيه
اه فاذا دأنه يجوز المصادرة لا يكون مكرها بل يصح بيعه الا اذا أمره بالبيع مع انه بدون أمر من مظطر الى البيع
حيث لا يمكنه غيره وقد يجاب بأن هذا ليس فيه أنه باع بعين فاحش عن ثمن المثل نعم العبارة مطلقة فيمكن
تقييدها بأنه انما يصح لرباع ثمن المثل أو غير ثمنه في قياس العبارة ثلث (قوله وفسد الخ) شروع في
البيع السادس بعد الفراغ من الباطل وحكمه (قوله ماسك فيه عن الثمن) لان مطلق البيع يقتضي
المعاوضة فاذا سكت كان غرضه القية فكانه باع بقيقته فيفسد ولا يسطل درر اي بخلاف ما اذا صرح ببيع
الثن كما قدمه قريبا (قولنا وعكسه) اي بيع الخمر بالعرض بأن ادخل الباء على العرض فينقصد في العرض
اي لانه لا يمكن اعتبار الخمر غناوي مال في الجلة بخلاف بيع العرض بدم او مية (قوله كما مر) اي في قوله وان
يبت بعين كعرض بطل في الخمر وفسد في العرض فيملكه بالقبض بقيقته وهذا في حق المسلم كما قدمناه (قوله ملك
المشتري للعرض) قيد به لان المشتري لأم الوالد وأخوه الا يملكهم بالقبض لاطلاق بيعهم بقاء كما مر (قوله
لما مر أنهم مال في الجلة) اي فيدخلون في العقد وان لا يسطل العقد فيما نتم الى واحد منهم وبيع معهم ولو كانوا
كلهم لاطل كافي الدرر (قوله وفسد بيع مسك لم يصد لربا العرض الخ) ظاهره أن الفاسد يبيع السمك وأنه
ذلك بالقبض وفيه أن يبيع ما ليس في ملكه باطل كما تقدم لانه يبيع المعدوم والمعدوم ليس بمال فينبغي أن يكون
بيعه باطلا وأن يكون الفاسد هو يبيع العرض لانه يبيع من وجه وان دخلت عليه الباء ويكون السمك ثمننا
فيصير كانه باع العرض وسكت عن الثمن أو باعه بأتم الولد بل يمكن أن يقال ان يبيع العرض أيضا باطل لان السمك
ليس بمال فيكون كبيع العرض بمية أو دم لكن جعله كأم الولد أظهر لانه مال في الجلة فانه لو صاده بعده ملكه
نعم هذا يظهر لرباع سمكة بعينه اقبل صيدها أو مالو كانت غير معينة ثم صاد سمكة لم تكن عين ما جعلت ثمن العرض
حتى يقال انها ملكك بالصيد والحاصل أنه لو باع سمكة مطلقة بعرض ينبغي أن يكون البيع باطلا من الجانبين
كبيع مية بعرض أو عكسه ولو كانت السمكة معينة بطل فيها لانها غير مملوكة وفسد في العرض لان السمكة مال
في الجلة ومنها ما لو كان البيع على لحم سمك لانه من ثمنه ولو باعها بدم او بطل البيع لتعين كونها بمية وهي غير
مملوكة هذا ما ظهر لي في تقرير هذا المجل ولم أر من تعرض لشيء منه (قوله صدر الشر بعة) حيث قال السمك
الذي لم يصد فينبغي أن يكون البيع باطلا اذا كان بالدرهم والدناير ويكون فاسدا اذا كان بالعرض لانه مال
غير مستقوم لان التقويم بالاحراز والاحراز مستف (قوله وله خيار الرؤية) ولا يعتد برؤية وهو في الماء لانه
يتفاوت في الماء وخارجه شربلا لية (قوله الا اذا دخل بنفسه الخ) استثناء منقطع من قوله وان أخذ
بدونها صح يعني أنه لو صيد فأتى في مكان يؤخذ منه بدون حيلة كان صحيحا وأما اذا دخل بنفسه ولم يستمدخله
يكون باطلا لعدم الملك بشرئته قوله فلو صد ملكه قاهم (قوله فلو صد ملكه) اي فيصير بيعه أن أمكن اخذه
بلا حيلة والا فلا لعدم القدرة على التسليم والحاصل كافي الفتح أنه اذا دخل السمك في خنطرة فاما أن يعتد
ذلك الاول في الاول يملكه وليس لاحد أخذه ثم ان أمكن أخذه بلا حيلة جازي بيعه لانه مملوك مقدور التسليم
والا لم يجوز لعدم القدرة على التسليم وفي الثاني لا يملكه فلا يجوز بيعه لعدم الملك الا أن يستأجر الخنطرة اذا دخل
فخفف يملكه ثم ان أمكن أخذه بلا حيلة جازي بيعه والا فلا وان لم يعتد لذلك لكنه أخذه وأرسله فيه املكه فان
أمكن أخذه بلا حيلة جازي بيعه لانه مقدور التسليم او يملكه لم يجوز لانه وان كان مملوكا فليس مقدور التسليم اه
(قوله ولم تجز اجارة بركة الخ) قال في البراءة لم أن في مصر بركة صغيرة كبركة القهادة تجتمع فيها الاسماك

دل يجوز اجارته لصيد السمك منه انتقل في البحر عن الابضاح عدم جوازها ونقل اولاعن أبي يوسف في كتاب
الخراج عن أبي الزناد قال كتب الى عمر بن الخطاب في بحيرة يجتمع فيها السمك بأرض العراق أن يؤجرها
فكتب الى أن افعلوا ما في الابضاح بالقواعد الفقهية أليق اه ونقل في البحر أبضاح عن أبي يوسف عن أبي
حنيفة عن جاد عن عبد الحميد بن عبد الرحمن أنه كتب الى عمر بن عبد العزيز يسأله عن بيع صيد الآجام فكتب
اليه عمر انه لا بأس به ومعه الحبس اه ثم قال في البحر فعلى هذا لا يجوز بيع السمك في الآجام الا اذا كان
في أرض بيت المال ويلحق به أرض الرقف وقال الخليل الرمي اقول الذي علم مما تقدم عدم جواز البيع مطلقا
سواء كان في بحر أو نهر أو أجمة وهو باطلا فاعلم من أن يكون في أرض بيت المال أو أرض الوقف وما تقدم
عن كتاب الخراج غير بعيد أيضا عن القواعد ومرجعه الى اجارة موضع مخصوص لمنفعة معلومة حتى
الاصطلاح وما حدث به ابو حنيفة عن جاد مشكل فانه يبيع السمك قبل الصيد ويحجب بأنه في آجام هينئذ لذلك
وكان السمك فيها مقدور التسليم فتأمل واعتن بهذا التحرير فان المسألة كثيرة التفرع ويكثر السؤال عنها اه
لكن قوله غير بعيد الخفية نظرا لان الاجارة واقعة على استهلاك العين وسيأتي التصريح بأنه لا يصح اجارة
المراعى وهذا كذلك ولذا جزم المقدسي بعدم الصحة واعترض البحر بما قلنا والله اعلم (قوله وبيع طير) جمع
طائر وقد يقع على الواحد والجمع ظيور وأطيار بجر عن القاموس (قوله لا يرجع بعد ارساله من يده) أشار
الى أنه مملوك له ولو كان علة الفساد كونه غير مقدور التسليم فلو سله بعد البيع لا يعود الى الجواز عند مشايخنا
وعلى قول الكرخي يعود وكذا عن الطحاوي وأطلقه فتمل ما اذا كان الطير مبيعا او تمنا بجر (قوله
أما قبل صيده فباطل أصلا) ينبغي أن يجري فيه الكلام الذي ذكرناه في السمك (قوله صبح) ذكره في
الهداية والخاتمة وكذا في الذخيرة عن المتقي بجر قال في الفتح لان المعلوم عادة كالواقع ويجوز كونه لا يعود
أو عروض عدم عودها لا يمنع جواز البيع كيجوز هلاك المبيع قبل القبض ثم اذا عرض الهلاك انفسخ كذا
هنا اذا فرض وقوع عدم الاعتماد من عودها قبل القبض انفسخ اه (قوله وقيل لا) في البحر والشرعية لانه
أنه ظاهر الرواية (قوله ورجعه في النهر) حيث ذكرنا من الفتح ثم قال وأقول فيه نظرا لان من شروط
صحة البيع القدرة على التسليم عقبه ولذا لم يجز بيع الآبق اه قال ح اقول فرق ما بين الحمام والآبق
فان العادة لم تقض بعوده غالبا بخلاف الحمام وما اذا عدم من اشتراط القدرة على التسليم عقبه ان أراد به القدرة
حقيقة فهو ممنوع والا لاشتراط حضور المبيع بمجلس العقد وأحد لا يقول به وان اراد به القدرة حكما كما ذكره بعد
هذا فماتن فيه كذلك لحكم العادة بعوده اه قلت وهو وجيه فهو نظير العبد المرسل في حاجة المولى فانه
يجوز بيعه وعلاؤه بأنه مقدور التسليم وقت العقد حكما اذا ظاهر عوده ولأبق بعد البيع قبل القبض خير
المشتري في فسخ العقد كما في البحر وحنا كذلك لكن لينظر متى يحكم بفسخ العقد لعدم عود ذلك الظاهر فانه
مادام محتمل الحياة بمقتل عوده (تنبيه) في الذخيرة باع برج حمام فان لبلاجاز ولو تم ارا فلا لان بعضه يكون
خارج البيت فلا يمكن أخذه الا بالاحتيال اه والظاهر انه مبنى على ظاهر الرواية تأمل وفيه الغرر بعضهم
فقال

يا اماما في نقه نعمان اشئني * حائزا سبق مفرد الايجاري

اي بيت يجوز بيعك ايا ه بلبيل ولا يجوز نهارا

(قوله وبيع الخمل) بسكون الميم (قوله وجرم في البحر بطلانه) لانه صلى الله عليه وسلم عن المضامين
والملاقي وحبل الحبلة ولما فيه من الغرر وتقدم أن بيع الثلاثة باطل واعترض في المعقضية التعليق بالغرر
وهو الشك في وجوده بأنه ينبغي عليه أن لا يجوز بيع الشيء الملقوف الموصوف لانه يحتمل أن لا يوجد شيء
أو وصفه المذكور مع تسميته بجره اه قلت فيه أنه لا غرر فيه لانه يسهل الاطلاع عليه بخلاف الخمل
فتدبر في البحر عن السراج فلو باع الخمل وولدت قبل الاقتراق وسلم لا يجوز (قوله لفساده بالشرط) لان
ما لا يصح افراده بالعقد لا يصح استثنائه منه والخمل لا يجوز افراده بالبيع فكذا استثنائه لانه بمنزلة الاطراف
فصار شرطا فاسدا وفيه منفعة للبائع فيفسد البيع ثم استثناء الخمل في العقود على ثلاث مراتب في وجه
يفسد العقد والاستثناء كالبيع والاجارة والهن لانها تظاير الشروط الفاسدة وفي وجه العقد جائز والاستثناء

(و) بيع (طير في الهواء

لا يرجع) بعد ارساله من يده

أما قبل صيده فباطل أصلا

لعدم الملك (وان) كان (بطيور

ويرجع) كالحمام (صبح)

وقيل لا ورجعه في النهر (و) بيع

(الخمل) اي الجنين وجرم في

البحر بطلانه كالتسليم (وأمة

الاجلها) لفساده بالشرط

مطلب
استثناء الخمل في العقود على
ثلاث مراتب

باطل كالهبة والصدقة والسكاح والخلع والصلح عن دم العمد وفي وجه يجوز ان وهو الرصية كالزاد
 بجارية الاحياء وكذا الراوى يحملها لا تخرج لان الوصية اخت الميراث والميراث يجري في الجمل فكذا
 الرصية بخلاف الخدمة زيلعي ملخصا اى لو اوصى له بأمة الاخدمتها لا يصح الاستثناء لان الميراث لا يجري
 فيها والقله كالخدمة بحر (قوله بخلاف هبة ووصية) اى حيث يصح العقد فيه ما لكن الاستثناء باطل في
 الهبة جائز في الوصية كما علمت فافهم (قوله وجزم البرجندى بطلانه) قال صدرنا الشريعة ذكر وافي فساد
 علقين احدهما انه لا يعلم انه لمن اودم او ربح وهذه تقتضى بطلان البيع لانه مشكوك الوجود فلا يكون
 مالا والاخرى ان الدين يوجد شيئا فشيئا فيحصل ملك المشتري بملك البائع اى وهذه تقتضى الفساد
 ط قلت مقتضى الفساد لا ينافى مقتضى البطلان بل بالعكس لان ما يقتضى البطلان يدل على عدم المشروعية
 اصلا فلذا جزم بطلانه فتأمل (قوله للغرر) لانه لا يعلم وجوده وينبغي ان يكون باطلا للعلل المذكورة
 فهو مثل الدين رمى قلت ويؤيده ما فى التخصيس رجل اشترى لؤلؤة فى صدف قال ابو يوسف البيع جائز وله
 الخسار اذا رآه وقال محمد البيع باطل وعليه الفتوى اى قال الزيلعي بخلاف ما اذا باع تراب الذهب والحبوب
 فى غلافها حيث يجوز لكونها معلومة ويمكن تجربتها بالبعث ايضا اى قال فى النهر وينبغي ان يكون
 من ذلك الجوز الهندى (قوله ووصف على ظهر غنم) انتهى عنه ولانه قل الجز ليس بمال متقوم فى نفسه
 لانه بمنزلة وصف الحيوان بقيامه به كما سطر اطرافه ولانه يزيد من اسفل فيحتاج المبيع بغيره كما قلنا فى الدين
 زيلعي (قوله وجوزه الثانى) دور روايته كما فى الهداية (قوله لم ينقلب صحيحا) مقتضاه انه وقع
 باطلا ولا يصح بزوال المفسد كما يستضع فى بيع الا بق وهو ايضا مقتضى التعليل بانه ليس بمال متقوم فكان
 على المصنف ذكره فى المسائل (قوله وكذا كل ما اتصاه خلقى) بخلاف اتصال الجذع والشوب فانه
 يصنع العباد ابن ملك (قوله لما مر انه معدوم عرفا) اى مر فى فصل ما يدخل فى البيع تبعا عند قوله
 كبيع بر فى سنبلة ويبناه هناك بانه يقال هذا تمر وقطن ولا يقال هذا نوى فى تمره ولا حب فى قطنه ويقال
 هذه حنطة فى سنبلة وهذا نوى ونسفت فى قشره ولا يقال هذه قشور فيها لوز (قوله وانما صحىوا الخ)
 جواب عما استدلل به ابو يوسف من جواز بيع الصوف على ظهر الغنم كما فى الكراث وقوائم الخلاق بالكر
 وتخفيف اللام نوع من الصفصاف اى مع انها تزيد والجواب كما فى الزيلعي انه اجيز فى الكراث والقوائم
 للتعامل اذ لا نص فيه فلا يلحق به المنصرص عليه اى وباضاف القوائم تزيد من اعلاها اى فلا يحصل اختلاط
 المبيع بغيره بخلاف الصوف ويعرف ذلك بالخطاب كما اتاهه الزيلعي وفى البحر من فصل فيما يدخل فى البيع
 تبعا عن الظهيرية اشترى رطبة من البقول او قناء او شيئا يفسد بسرعة فساعة لا يجوز بيع الصوف وبيع
 قوائم الخلاق يجوز وان كان يعملان نحو هاتين الاعلى بخلاف الرطبات الا الكراث للتعامل وما لا تعامل فيه
 لا يجوز اى قلت وقوله للتعامل على القول الا الكراث فقط والا فكون قوائم الخلاق تنمو من الاعلى بخلاف
 الرطبات فيضد الجواز بلا حاجة الى التعليل بالتعامل وذكر فى البحر دنا عن الفضلى تصحج عدم الجواز فى قوائم
 الخلاق لانه وان كان ينمو من اعلاه موضع القطع مجهول كمن اشترى شجرة للقطع لا يجوز لجهالة موضع القطع
 لكن فى القنح ان منهم من منع اذ لا بد للقطع من حفر الارض ومنهم من اجاز للتعامل وفى الصغرى القياس
 فى بيع القوائم المنع لكن جاز للتعامل وبيع الكراث يجوز وان كان ينمو من اسفله للتعامل ايضا ويحصل
 الجواب عما استدلل به الفضلى على المنع فى القوائم لمن تأمل نهر (قوله وشجر الصفصاف) اى قوائم
 شجرة اى اغصانه (قوله وفى القنية باع اوراق نوت) اى مع اغصانها قال فى القنية اشترى اوراق النوت
 ولم يبين موضع القطع لكنه معلوم عرفا ولو ترك الاغصان له ان يقطعها فى السنة الثانية ولو باع اوراق نوت
 لم يقطع قبل سنة يجوز وبسنتين لا يجوز لانه سنة يعلم موضع قطعها عرفا اى (قوله وجذع) هو
 القطعة من الخلل او غيره توضع عليها الاخشاب نهر لانه لا يمكن تسليمه الا بضرر ولم يكن معنا لا يجوز
 ايضا لما ذكرنا لجهالة ايضا هداية فتقوله معنى ليس للاحتراز عن الفساد بل لما ذكره بعده (قوله اما غير
 المعين الخ) الاولى ذكره بعد قوله فلا يقطع وسلم ط (قوله فلا ينقلب صحيحا) قال فى النهر وذكر الزاحدى
 عن شرح الطحاوى انه فى غير المعين لا ينقلب بالتسليم صحيحا وجزم به فى ايضاح الاصلاح ودرضع لانه فى

بخلاف هبة ووصية (ولبن فى
 ضرع) وجزم البرجندى
 بطلانه (ولو اوفى صدف)
 للغرر (وصوف على ظهر غنم)
 وجوزه الثانى ومالك وفى
 السراج لوسم الصوف والبن
 بعد العقد لم ينقلب صحيحا
 وكذا كل ما اتصاه خلقى
 بكلمة حيوان ونوى تمر وبرز
 بطبخ لما مر انه معدوم عرفا
 وانما صحىوا ببيع الكراث وشجر
 الصفصاف واوراق النوت
 باغصانها للتعامل وفى القنية
 باع اوراق نوت لم يقطع قبله
 بسنة جاز وبسنتين لانه بشتبه
 موضع قطعه عرفا (وجذع)
 معين (فى سقف) اما غير المعين
 فلا ينقلب صحيحا ابن كمال

(وذراع من ثوب بضرة التبعية)
فلو قطع وسلم قبل فتح المشتري
عاد صحيحا ولو لم بضرة القطع
ككرباس جاز لا تنقضاء المانع
(وضرة القناص) بقاء ونون
الصائد (والغائص) بغين معجمة
الغواص والبيع فيه ما بطل للغير
بجر ونهر والكيل وابن الكمال
قال المصنف وقد نظمه من لا خسرو
في سلك القاصد فتبعته في التخصيص
ويجب أن يراد به الباطل لأنه مما
ليس في ملكه كما مر (والمزانية)
هي بيع الرطب على التخل بقر
مقطوع مثل كيله تقديرا شرح
جميع ومثله الغيب بالزبيب عناية
للنهي ولشبهة الربا قال المصنف
فلو لم يكن رطبا جاز لا اختلاف
الجنس (والملازمة) للسلعة
(والمناينة) أي بندها للمشتري
(والقاء الحجر) عليه ما هو من يبيع
الجاهلية فنهي عنها كلها عني
لوجود القمار فكانت فاسدة
ان سبق ذكر الثمن بجر (و) بيع
(ثوب من ثوبين) أو عبد من
عبدين بلهالة المبيع فلو قبضهما
وخل كاهما ضمن نصف قيمة كل اذ
الفساد معتبرا بالصحيح ولو مرتين
فقيمة الاول لتعذر رده والقول
لصان

غير المعين معال بلزوم الضرر والجهالة فإذا تحمل البائع الضرر وسلمه زال الفساد وارتفعت الجهالة أيضا ومن
ثم جزم في الفسخ بأنه يعود صحيحا اهـ قلت والذي نقله العلامة نوح عن الزاهد عن شرح مختصر الطحاوي
عكس ما نقله عنه في الضرر فليراجع نعم عبارة ابن كمال في إيضاح الاصلاح ان غير المعين لا يعود صحيحا وعزاه الى
الزاهد في شرح التدويري (قوله بضرة التبعية) كالثوب المهيأ للبس زيالي وأشار المصنف الى عدم
جواز بيع حلية من سيف أو نصف زرع لم يدرك لأنه لا يمكن تسليته الا بقطع جميعه وكذا بيع فص خاتم مركب
فيه وكذا انصبيه من ثوب مشترك من غير شريكه وذراع من خشبة للضرر في تسليم ذلك ولا اعتبار بما التزمه
من الضرر لانه انما التزم العقد ولا ضرر فيه يجر وفتح وفي بيع نصف الزرع ونحوه كلام طويل قدمناه أول
كتاب الشركة (قوله جاز) كما يجوز بيع قبض من صبرة بجر (قوله لا تنقضاء المانع) عليه للمساكين (قوله
وضرة القناص) من قبض قنصا على حد ضرب صائد كما في الصحاح بأن يقول بعثك ما يخرج من القاء هذه
الشبكة مرة بكذا نهر (قوله والغائص) بأن يقول أغوص غوصة فما أخرجته من الآل فهو لك بكذا
كما في غريب الأزهري وقد قضاه المباشرة بين القناص بالقاف والغائص بالغين فسر الزبلي ضربة القناص
بالتفاف بما يخرج من الصيد بضربة الشبكة أو بغوص الصائد في الماء قال في الضرر وهذا يؤيدهم قبول القناص
بالتفاف للغائص والواقع ما قد علمته وجعل في السراج القناص صياد البر والغائص صياد البحر والحق أن
الصائد بالالة وهو القناص بالقاف أعمن كونه في البحر أو البر بخلاف الغائص اهـ وحاصله أن القناص
بالتفاف من بطلاد الصيد بر أو بجر أو أما الغائص بالغين فهو من يغوص لاستخراج الآل مثلا (قوله كما مر)
أي في قول المصنف وبيع ما ليس في ملكه (قوله والمزانية) من الزين وهو الدفع لأنها تؤدي الى التزاع
والمدافعة كما في البحر عن الفائق (قوله مثل كيله تقديرا) أي بأن يقتدر الرطب الذي على التخل بمقدار مائة
صاع مثلا بطريق الظن والحزب فيبيعه بقدره من القير (قوله ومثله الغيب) أي على الكرم (قوله ولشبهة
الربا) لأنه يبيع مكيل بمكيل من جنسه مع احتمال عدم المساواة بينهما بالكيل (قوله فلو لم يكن) أي
ما بيع بالقير المقطوع قال في البحر ثم اعلم أن تعريف المزانية بأنها بيع القير بالقر أي بالثلثة في الاول والمنانة
في الثاني خلاف التحقيق والاولى أن يقال يبيع الرطب بقر الخ لأن القير بالثلثة حمل الشجر رطباً وغيره وإذا
لم يكن رطباً جاز لا اختلاف الجنس ولو كان الرطب على الأرض كالتبر لم يجز بيعه متساويا عند العلماء إلا بأحقيقة
للمساكنة في باب الربا اهـ (قوله فني عنها كلها) في الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الملازمة والمنابذة زاد مسلم أما الملازمة فأن يأس كل منهما ثوب
صاحبه بغير تأمل يلزم اللامس البيع من غير خيار له عند الرؤية وهذا بأن يكون مثلاً في ظلمة أو يكون الثوب
مطويهما ثم يتفقا على أنه إذا مسه فقد باعه منه وفساده لتعلق التملك على أنه متى لمسه وجب البيع وسقط
خيار المجلس والمنابذة أن يبد كل واحد منهما ما نوبه الى الآخر ولا ينظر كل واحد منهما الى ثوب صاحبه على
جعل التذبيعا وهذه كانت يبيعان عار فوفيا في الجاهلية وكذا القاء الحجر أن يلقى حصاة أو ثوباً فأى ثوب
وقع عليه كان المبيع بل أن تأمل وروية ولا خيار بعد ذلك ولا بد أن يسبق تراوضهما على الثمن ولا فرق بين كون
المبيع معيناً أو غير معين ومعنى الثمن ما في كل من الجهالة وتعلق التملك بالخطر فانه في معنى إذا وقع تجرى على
ثوب فقد بعته منك أو بعته بكذا أو إذا بذنه أو لمسته كذا في الفسخ وذكري الدرر أن النهي عن القاء الحجر
ألحق بالاولين دلالة (قوله لوجود القمار) أي بسبب تعليق التملك بأحد هذه الأفعال اهـ ح (قوله
ان سبق ذكر الثمن) عبارة البحر ولا بد في هذه البيوع أن يسبق الكلام منهما على الثمن اهـ أي لتكون علامة
الفساد ما ذكره الا كان الفساد لعدم ذكر الثمن ان سكت عنه لما مر أن البيع مع نفي الثمن باطل ومع السكوت عنه
فساد (قوله وثوب من ثوبين) قيد الفقيهي إذ يبيع المبيع في المثلتي جائز كقبض من صبرة (قوله ضمن نصف
قيمة كل) لأن احدهما مضمون بالقيمة لانه مقبوض بحكم البيع الفاسد والاخر أمانة وليس احدهما بأولى من
الآخر فشاعت الأمانة والضمان بجر (قوله إذا الفساد معتبرا بالصحيح) أي لمحق به فانه لو كان البيع صحيحا
بأن يقبض ثوبين على أنه بالخيار في احدهما صحيح فاذا هلكا ضمن نصف عن كل واحد والقيمة في الفاسد كالثمن
في البيع الصحيح كما في البحر (قوله لتعذر رده) أي ردها ذلك أو لا فتعين مضمونا بجر (قوله والقول

(لصان) أي في تعيين الصانع وذلك بأن اختلص الثوبان والعبدان وأدعى الضامن أن الهالك هو الأقل قيمة
 وعكس الآخر ولرب هذا فيه ما ينافي مع ما يظهر كما قدمنا التصريح به في خيار التعيين (قوله وهذا)
 أي الفساد فيما إذا باع ثوبين مثلاً (قوله إذا لم يشترط خيار التعيين) أي فيما دون الأربعة وقول البحر فيما
 دون الثلاثة فيه قصور (قوله فلو شرط أخذها من مائة) ينصب أخذ مصدر أعلى أنه مفعول به بشرط بأن
 قال بعث واحد منهم على أنك بالخيار تأخذ أيهما شئت فإنه يجوز استحساناً وتقدم ذكر المسألة بفروعها
 في خيار الشرط فتح (قوله للمتر) أي في باب خيار الشرط والتعيين (قوله والمرعى) في المصباح الرعى
 بالكسر والمرعى بمعنى واحد وهو ما ترعاه الدواب والجمع المرعى بجر (قوله أي الكلاء) فسرهما
 بالكلاء دفعاً لوجه أن يراد مكان الرعى فإنه جائز فتح أي إذا كان مملوكاً كما لا يخفى والكلاء يحل العشب
 رطبه ويأبسه قاموس قال في البحر ويدخل فيه جميع أنواع ما ترعاه المواشي رطبا كان أو يابس بخلاف
 الأشجار لأن الكلاء ما لا ساق له والشجر له ساق فلا تدخل فيه حتى يجوز بيعها إذا ثبت في أرضه لكونها ملكه
 والكلاء كالكلأ اه (قوله أما بطلانها) هذا مخالف لسوق كلام المصنف لأن كلامه في ذكر الفساد
 ثم راده أن يبيعها فاسد وبه صرح في شرحه نعم قال بعد ذلك وصرح من لا يخسر وبفساد هذا البيع وصرح
 في شرح الوفاية بطلانه وعلا به عدم الإحراز اه فكان المناسب شرح كلامه على وفق مرامه مع بيان القول
 الآخر وكان الشارح لما رأى القول بالفساد مع عدم الملك حمله على أن المراد به البطلان لأن بيع ما لا ملك
 بطل كإعلم مما مر لكنه لا يوافق غرض المصنف كما علمت (قوله فلعدم الملك) لا يشرى الناس فيه اشتراط
 الإباحة لأمكان ولأنه لا يحصل للشترى فيه فائدة لأنه يملكه بدون بيع فتح (قوله لحديث الناس شركاء في
 ثلاث) أخرجه الطبراني بلفظ المسلمون شركاء في ثلاث الخ وكذا أخرجه ابن ماجه وفي آخره ومثله حرام
 أي عن كل واحد منها وأخرجه ابوداود وأحمد وابن أبي شيبة وابن عدي قال الحفاظ ابن حجر ورجاله ثقات
 فصح افندي ومعنى الشركة في النار الاصطلاح بها وتخفيف الثياب لا أخذ النجار إلا بأذن صاحبه وفي الماء
 الشرب وسقي الدواب والاستقاء من الآبار والحياض والأنهار المملوكة وفي الكلاء الاحتشاش ولو في أرض
 مملوكة غير أن لصاحب الأرض المنع من دخوله ولغيره أن يقول إن في أرضك حقاً فاماناً توصلني إليه
 أو تحبسه أو تستقي وتدفعه لي وصار كمن يبيع رجل وقع في دار رجل أماناً يأذن للمالك في دخوله ليأخذه
 وأما أن يخرج به إليه فتح ملخصاً (قوله وأما بطلان إجارتها) ما ذكره عن ابن الكمال من بطلان إجارتها
 مخالف لسوق كلام المصنف أيضاً وقال في فتح القدير وهل الإجارة فاسدة أو باطلة ذكر في الشرب أنها فاسدة
 حتى يملك الأجر الأجرة بالقبض وينفذ عقده فيه اه قال في النهر فيحتاج إلى الفرق بين البيع والإجارة اه
 (قوله وهذا) أي بطلان بيع الكلاء (قوله وقيل لا) أي لا يملكه وهو اختار القديري لأن الشركة
 ثابتة وانما تنقطع بالحيازة وسوق الماء ليس بحيازة وعلى الجواز أكثر المشايخ واختاره الشهيد قال في الشيخ
 وعلمه فلما قل أن يقول ينبغي أن حافر البئر يملك الماء بتكليف الحفر والطي لتخصيص الماء كما يملك الكلاء بتكليفه
 سوق الماء إلى الأرض ليستفاد منه المستقي وإن لم يكن في أرض مملوكة له اه وأقول يمكن أن يفرق بينهما
 بأن سقى الكلاء كان سبباً في إباحته فثبت بخلاف الماء فإنه موجود قبل حفره فلا يملكه بالحفر نهر وقال الرمي
 أن صاحب البئر لا يملك الماء كما قدمه في البحر في كتاب الطهارة في شرح قوله وانتفاخ حيوان عن الولولجية
 فراجعوه وهذا ما دام في البئر أما إذا أخرجه منها بالاحتياال كما في السواني فلا شك في ملكه لحيازته له
 في الكيزان ثم صبه في البرك بعد حيازته تأمل ثم حرر الفرق بين ما في البئر وما في الحباب والصحار يبيع الموضوعة
 في البيوت بجمع ما الشاء بأنها اعتدت لأحرار الماء فهلاك ما فيها فلو أجز الدار لا يباح للمستأجر ماؤها إلا بإباحة
 المُرَجَر اه ملخصاً (قوله قال) أي العيني (قوله ويبيع القصيل والرطبة) في المصباح قصلته قصلاً
 من باب ضرب قطعته فهو قصيل ومقصول ومنه القصيل وهو الشعر يجز إذا أخضر تعلق الدواب والرطبة
 القصعة خاصة قبل أن تجف والجمع رطاب مثل كبة وكلاب والرطب وزان فقل المرعى الأخضر من بقول الربيع
 وبعضهم يقول الرطبة وزان غرفة الخلا وهو الغض من الكلاء (قوله وحيلته) أي حيلة جواز بيع الكلاء
 وكذا إجارتها قال في البحر والحيلة في جواز إجارتها أن يستأجرها أرضاً لا ينفك الدواب فيها والمنفعة أخرى

قوله أما بطلانها عكس ما يحظه والذي
 في نسخ الشارح أما بطلانها
 وهو المناسب لمقابلة قوله بعد وأما
 بطلان إجارتها وليقرر اه صححه

وهذا إذا لم يشترط خيار التعيين
 فلو شرط أخذها من مائة (قوله
 والمرعى) أي الكلاء (وأجارتها)
 أما بطلان بيعها فلعدم الملك لحديث
 الناس شركاء في ثلاث وفي الماء
 والكلاء والنار وأما بطلان
 إجارتها فلأنها على استهلاك عين
 ابن كمال وهذا إذا ثبت بنفسه
 وإن أثبتته بسبق وتربية ملكه وجاز
 بيعه عيني وقيل لا قال ويبيع
 القصيل والرطبة على ثلاثة أوجه
 أن ليطعنه أو ليرسل دابته فتأكله
 جاز وإن لم يتركه لم يجز وحيلته أن
 يستأجر الأرض لضرب فسطاطه
 أو لا يتأف دوابه أو لمنفعة أخرى

مطلب
 صاحب البئر لا يملك الماء

(قوله فالخارج كله للمالك) أي الخارج وهو المتروك والحق والبيض كله للمالك فإن استهلكه العامل
نخذه (قوله وعليه قيمة العلف) أي إن كان يلو كما (قوله وأجر مثل العامل) الظاهر أن له الأجر بالغا
ما بلغ لجمالة التسمية وانظر ما كتبناه في إيجازات تنقيح الحامدية (قوله ومثله دفع البيض) قال في النهر
والمعارف في أرياف مصر دفع البيض ليكون الخارج منه بالنصف مثلا وخو على وزان دفع الفز بالنصف
فالخارج كله لصاحب البيض وللعامل أجر مثله اه قلت ويتعارف الآن أيضا دفع المهر أو العجل أو الجحر
لربيه نصفه فيبقى على مالك المدافع وللعامل أجر مثله وقيمة علفه والحل فيه أن يبيعه نصف المهر ثم يسير فيصير
مشاركين ما يتعارف أيضا ما سذكره المصنف في كتاب المساقاة وهو دفع الأرض مدة معلومة لغيره
وتكون الأرض والشجر بينهما فانه لا يصح والتمر والغرس (رب الأرض تبعا للأرض وللآخر قيمة غرسه يوم غرسه
وأجر مثل عمله اه (قوله والآخر) أي المطلق وهو الذي أتى من يد مالكه ولم يزعم المشتري أنه عنده فهذا
يبعه فاسد أو باطل على الخلاف الذي حكاه المصنف بعد أمالو أتى من يد صاحبه وباعه المالك منه أو من يد
مالكه وباعه من يزعم أنه عنده فيبعه صحيح كما يأتي وأماليه باعه من يزعم أنه عنده غدره في النهر ان يبعه فاسد اتفاقا
وعنه في النسخ بأن تسليه فعل غيره وهو لا يقدر على فعل غيره فلا يجوز وفي النهر أيضا خارج بالآتي المرسل في
حاجة المولى فانه يجوز بيعه لانه مقدور التسليم وقت العقد حكاه الظاهر عوده (قوله ولزوجه اه ما صح)
والفرق أن شرط البيع القدرة على التسليم عقب البيع وهو منتف وماتى له من اليد يصلح لقبض الهبة
لأن قبض البيع لانه قبض بازاء مال مقبوض من مال الابن وهذا قبض ليس بازائه مال من الوالد فكذلك
البده نظرا للصغير لانه لو عاد عاد إلى ملك الصغير حكذا في الفتح والتبيين يحرق وفيه عن الذخيرة تصيد صحة
الهيئة بمادام العبد في دار الاسلام (قوله وما في الاشياء تحريف نهر) اعترض من وجهين الأول أن ما في
الاشياء موافق لما خا وهذا انصبع الآتي لا يجوز إلا لمن يزعم أنه عنده ولولولده الصغير كما في الخاتمة الثاني
انه في النهر لم يعترض للاشياء بل حكم بالتحريف على ما في بعض نسخ الخاتمة المنقول في البحر وهو جواز بيع
الآتي لطفله لأهله والمقول عليه النسخة الأخرى قلت الذي رأيت في الاشياء ولولولده من ولو وعلم ان كتب
الجوى واعترضها عما مر عن الفتح والتبيين ولما كان ما في الاشياء معزيا إلى الخاتمة ورد عليها ما ورد على الخاتمة
فما ذكره بدل الخاتمة لانها اكثر تداول في أيدي الطلبة من الخاتمة فافهم ثم اعلم أن في عبارة البحر خاتمة أيضا
فانه ذكر نسخة الخاتمة المخترقة وقال انه عكس ما ذكره الشارحون ثم قال ان الحق ما ذكره قاضي خان لما في
المعراج لو باعه لطفله لا يجوز ولزوجه له جاز الخ والصواب أن يقول والحق خلاف ما ذكره قاضي خان فتنبه
(قوله الا من يزعم انه عنده) مفاده أن النظر لزعم المشتري أن الآتي عنده لانه يزعم أن التسليم حاصل فآتي
المانع وهو عدم قدرة الساع على التسليم عقب البيع (قوله عنده) شامل لما إذا كان في منزله أو كان يقدر على
أخذه من حوزته فان كان لا يقدر على الأخذ لا يحصره عند الحاكم لم يجوز بيعه كما في السراج نهر وهذا
مخالف لما قد سنده عن النهر من أنه لو باعه من يزعم أنه عنده غيره فهو فاسد اتفاقا وأجاب ط بحمل ما تقدم
على ما إذا لم يقدر على أخذه لا بخصوص اه قلت راجعت عبارة السراج فلم أرفها قوله من حوزته ومنه ومثله
في الجوهره وحينئذ فتره أو كان يقدر على أخذه أي في حال اباقه قبل أن يأخذه أحد ما إذا أخذه أحد
فلا يجوز لما علمت من تعليل النسخ السابق وقد صور المسألة في الفتح بما إذا كان ذلك الأخذ له معترف بأخذه فافهم
(قوله وحل يصير قابضا الخ) أي لو اشتراه من زعم انه عنده حل يصير قابضا في الحال حتى لو رجع فوجد ذلك
بعد وقت البيع يتم القبض والبيع أم لا (قوله ان قبضه) أي قبض الآتي حين وجدته لنفسه لا يرد على
سيده وهذا يعني عه قوله أو قبضه ولم يشهد أي على أنه قبضه فيها فالأجر الدائم (أي يصير قابضا لان قبضه
هذا قبض غصب وهو قبض ضمان كقبض البيع كفي الفتح ^{القبض} ان شهد لا الخ) أي لا يصير قابضا لان
قبضه عدا قبض امانة حتى لو ذلك قبل أن يصل إلى سيده لا يتم ^{بيع} (قوله فلا يشوب عن قبض الضمان)
أي عن قبض البيع فانه مفقود بالثمن قال في الفتح فان ذلك قبل أن يرجع اليه انتسخ البيع ورجع بالثمن اه
وأشار بهذا إلى ما في البحر عن الذخيرة اذا اشترى ما هو أمانة في يده من ودبعة أو عارية لا يكون قابضا الا اذا
ذهب إلى العين إلى مكان يتكمن من قبضه فافهم الآن قابضا بالخلة فاذا حل بعه ذلك من ملكه وليس للساع

فالخارج كله للمالك لحدوثه من
ملكه وعليه قيمة العلف وأجر مثل
العمال عيني ملحسا ومثله
دفع البيض كالأبني (والآتي)
ولولطفله أو لبيته في حجره ولزوجه
ليما صح عيني وما في الاشياء
تحريف نهر (الا من يزعم انه)
أي الآتي (عنده) فحينئذ يجوز
اعدم المانع وحل يصير قابضا ان
قبضه لنفسه أو قبضه ولم يشهد
نعم وان شهد لا لانه قبض امانة
فلا يشوب عن قبض الضمان لانه
أقرب عناية

حبس العين بالعين لانه صار راضيا بقبض المشتري دلالة اه ملخصا (قوله والاذا أبقى الخ) عطف على قوله الامن بزعم انه عنده (قوله ذخيرة) قال فيها والاصل أن الاباق انما يمنع جواز البيع اذا كان التسليم محتاجا اليه بأن أبقى من يد المالك ثوبا له فاما اذا لم يكن محتاجا اليه كما في مسألةنا يجوز البيع اه (قوله يتم البيع) هو رواية عن ابي حنيفة ومحمد لقيام المالك والمالية في الابقى ولذا صح عقده وبه أخذ الكرخي وجاعة من المشايخ حتى اجبر البائع على تسليمه لان حصة البيع كانت موقوفة على القدرة على التسليم وقد وجدت قبل الفسخ بخلاف ما اذا رجع بعد أن فسخ الفاضل البيع او تخاصما فلا يعود صحيحا اتفاقا فتح (قوله على القول بفساده) قال في الفتح والحق أن الاختلاف فيه بناء على الاختلاف في أنه باطل أو فاسد وأنت علمت أن ارتفاع المفسد في الفساد يردّه صحيحا لان البيع قائم مع الفساد ومع البطلان لم يكن قائما بصفة البطلان بل معدوم فوجه البطلان عدم قدرة التسليم ووجه الفساد قيام المالية والمالك (قوله ورجحه الكمال) حيث قال والوجه عندى أن عدم القدرة على التسليم مفسد لا مبطل وأطال في تحقيقه (قوله وهو الاظهر من الرواية) قال في البحر وأقولوا تلك الرواية بأن المراد منها انه عقد البيع بالتعاطي الا ان اه قلت وهذا يناقض ما تقدم اول البيوع من أن البيع لا يتعد بعد بيع باطل او فاسد الا بعد متاركة الاول (قوله وبه كان يفتي البلخي) الذي في الفتح وهو مختار مشايخ بلخ والبلخي بالثاء والجيم ط قلت والاول هو اليوم طبع البلخي من اصحاب أبي حنيفة توفي ١٩٧ سنة والثاني هو محمد بن شجاع البلخي من اصحاب الحسن ابن زياد توفي وهو ساجد ٢٢٦ سنة (قوله ولو في وعاء) أتى بلو اشارة الى أنه غير قيد وما في البحر من أن الاولى تقيده بذلك لان حكم اللبن في الضرع تقدم دفعه في التبر بأن الضرع خاص بذوات الاربع كالنسي للمرأة فلاولى عدم التقييد ليمتد ما قبل الانفصال وما بعده (قوله على الاظهر) اى ظاهر الرواية وعن أبي يوسف جواز بيع ابن الامه لجواز ايراد البيع على نفسه فكذلك اى جرحها قلنا الرق حل نفسه فأما اللبن فلا رقه فيه لانه يختص بحمل تحقيق فيه القوة التي هي ضده وهو الحلي ولا حياة في اللبن فلا يكون محلا للعق ولالرق فكذا البيع وأشار الى أنه لا يضمن متلفه لكونه ليس بمال والى أنه لا يملك التداوى به في العير الرمء وفيه قولان قيل بال منع وقيل بالجواز اذا علم فيه الشفاء كما في الفتح هنا وقال في موضع آخر ان أهل الطب يشنون نفع اللبن البت للعين وهي من أفراد مسألة الانتفاع بالمحرم للتداوى كالتبر واختار في النهاية والختانية الجواز اذا علم فيه الشفاء ولم يجد دواء غيره بحر وسمي أن يشاء الله تعالى تمامه في منفردات البيوع وكذا في الحظر والاباحة (قوله لتجاسة عينه) اى عين الخنزير اى بجميع أجزائه وأورد في الفتح على هذا التعليل بيع السرقين فانه جائز للانتفاع به مع أنه نجس العين اه قال في التبر بل الصحيح عن الامام أن الانتفاع بالعدرة الخالصة جائز كما سيأتى ان شاء الله تعالى في الكراهية اه اى مع أنه لا يجوز بيعها خالصة كما مر (قوله فيبطل بيعه) نقله في الشرع نبلاية أيضا عن البرهان وفيه قول على المصنف حيث عدّه في الفاسد لكن قد يقال انه مال في الجملة حتى قال محمد بطهارته لضرورة الخرز به للنعال والاختلاف تأمل (قوله لضرورة الخرز) كان في مبدأ شعره صلاحية قد راصبع وبعده لين يصلح لوصول الخيط به فهستأنى ط (قوله وكره البيع) لانه لا حاجة اليه للبائع زيلجى وظاهره أن البيع صحيح وفيه أن جواز اقدم المشتري على الشراء للضرورة لا يفيد صحة البيع كالمواظرة الى دفع الرشوة لاحياء حقه جازله الدفع وحرم على القابض وكذا المواظرة الى شراء ماله من غاصب متغلب لا يفيد ذلك صحة البيع حتى لا يملك البائع الثمن قاتل (قوله فلا يطيب ثمنه) مقتضى ما بحثناه أنه لا يملكه (قوله على الصحيح) اى عند أبي يوسف لان حكم الضرورة لا يمتد لها وهي في الخرز فتكون بالسببة اليه فقط كذلك وما ذكر في بعض المواضع من جواز صلاة الخرز من مع شعرا الخنزير وان كان اكثر من قدر الدرهم ينبغي أن يخرج على القول بطهارته في حقهم أما على قول أبي يوسف فلا وهو الوجه فان الضرورة لم تدعهم الى أن يعاقبهم بحيث لا يقدرّون على الامتناع منه ويجمع في ثيابهم هذا المقدار فتح (قوله خلافا لمحمد) راجع الى قوله ويفسد الماء اى فانه لا يفسد عنده قال الزيلجى لان اطلاق الانتفاع به دليل طهارته اه وهذا يفيد عدم تقييد حل الانتفاع به بالضرورة ويفيد جواز بيعه ولذا قال في التبر وينبغي أن يطيب للبائع الثمن على قول محمد (قوله قبل هذا) اى الخلاف المذكور في تجاسته

والاذا أبقى من الغاصب قباعة المالك منه فانه يصح لعدم لزوم التسليم ذخيرة (ولو باعه ثم عاد) وساه (يتم البيع) على القول بفساده ورجحه الكمال (وفيل لا يتم على) القول ببطلانه وهو (الاظهر) من الرواية واختار في الهداية وغيرها وبه كان يفتي البلخي وغيره بحر وابن كمال (ولبن امرأة) ولو (في وعاء ولو أمة) على الاظهر لانه جزء آدمي والرق مختص بالحي ولا حياة في اللبن فلا يصلح الرق (وشعر الخنزير) لتجاسة عينه فيبطل بيعه ابن كمال (و) ان (جاز الانتفاع به) لضرورة الخرز حتى لو لم يوجد بلان جاز الشراء للضرورة وكره البيع فلا يطيب ثمنه ويفسد الماء على الصحيح خلافا لمحمد قيل هذا في المتوف أما المجزوز فظاهر غناية

مطلب
في التداوى باب البت الرمء قولان

وطهارته وأشار بقيل الى ضعفه اذا المتوف بنفسه الماء ولومن غير الخنزير لاتصال اللحم بالنجس يجعل انتف منه
ولو قيل ان الخلاف في الجزوز أما المتوف بغير طاهر لكان له وجه (قوله وعن أبي يوسف الخ) مقابل قول
التمن وجاز الانتفاع به قال الزبلي والاول هو الظاهر لان الضرورة تبين له فالشعر أولى اه (قوله لانه
نجس) فيه أن النجاسة لا تنافي حل الانتفاع عند الضرورة كإعانت لكن عمل الزبلي للكرهية بأن الخنزير يأتي
بغيره ومثله في الفتح وحيث تأتي بغيره فلا ضرورة فلا يحل الانتفاع بالنجس قال في الفتح الآن يقال ذلك فرد
تحمّل مشقة في خاصة نفسه فلا يجوز أن يلزم العموم حرامته اه وحاصله أن تأتي الخنزير بغيره من شخص
حل نفسه مشقة في ذلك لا تزول به ضرورة الاحتياج اليه من عامة الناس (قوله واعل هذا) أي حل الانتفاع
به لضرورة الخنزير (قوله أما في زماننا فلا حاجة اليه) للاستغناء عنه بالخنازير والابر قال في البحر طاهر كلامهم
منع الانتفاع به عند عدم الضرورة بأن أمكن الخنزير بغيره ط (قوله وجلده ميتة) قيد بها لانها لو كانت
مذبوحة فباع لجها او جلدها جاز لانه يطهر بالذكاة الا الخنزير خائنة (قوله لو بالعرض الخ) أي ان يبيعه فاسد
لو يبيع بالعرض وذكر في شرح المجمع قولين في فساد البيع وبطلانه قلت وما ذكره الشارح من التفصيل يصلح
توفيقا بين القولين لكنه يتوقف على ثبوت كونه مالا في الجملة كالخنزير والميتة لا يحق انتفاعهم أن الزبلي عمل
عدم جواز بيعه بأن نجاسته من الرطوبة المتصلة به بأصل الخلقة فصار حكم الميتة زاد في الفتح فيكون نجس
العين بخلاف الثوب والدهن المتنجس حيث جاز بيعه لعروض نجاسته وهذا يفيد بطلان بيعه مطلقا ولذا ذكر
في الشرح نبلاية عن البرهان أن الاظهر البطلان تأمل (قوله اعتمادا على ما سبق) أي في قول المصنف تبعا للدرر
وبطل بيع مال غير متقوم كخمر وخنزير وميتة لم تمت حقت انتفاعها بالتمن (قوله الا جلد انسان الخ) فلا يباع وان
دفع اكرامته وفي الباقي لاحتائه وعدم عمل الدباجة فيه كما مر في محله (قوله وينتفع به) أي بالجلد بعد دفعه
(قوله ولو جلد ما كحل على الصحيح) وقال بعضهم يجوز اكله لانه طاهر كجلد الشاة المذكاة أما جلد غير
الما كحل كالحمار لا يجوز اكله اجماعا لان الدبغ فيه ليس بأقوى من الذكاة ولا يبيحه فكذا دفعه أفاده
المصنف ط (قوله وخبز يبيع الدهن المتنجس) عبارة المجمع النجس لكن مراده المتنجس أي ما عرض له
النجاسة وأشار بالفعل المضارع المستند لضمير الجماعة الى خلاف النافعي كما هو اصطلاحه (قوله في غير
الأكل) كالأستصباح والدباجة وغيرهما ابن ملك وقيدوا الاستصباح بغير المسجد (قوله بخلاف الودك)
أي دهن الميتة لانه جزؤها فلا يكون مالا ابن ملك أي فلا يجوز بيعه اتفاقا وكذا الانتفاع به لحديث البخاري
ان الله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والاصنام قبل بارسل الله أن رأيت شحوم الميتة فانه يطل بها السفن
ويدهن بها الجلود ويستصبح بها الناس قال لا شوحرام الحديث (قوله كعصها ووصفها) ادخات الكاف
عظمها وشعرها وربشها ومنقارها وظلفها وحافر خافان هذه الاشياء طاهرة لا تحلها الحياة فلا يباحها الموت
ويجوز بيع عظم الفيل والانتفاع به في الحل والكوب والمقاتلة من مخلصا ط (قوله وفسد شرا ما باع الخ)
أي لو باع شيئا وقبضه المشتري ولم يقبض البائع الثمن فاشترى بأقل من الثمن الاول لا يجوز زبلي أي سواء كان
الثمن الاول حالا أو مؤجلا حذاية وقيد بقوله وقبضه لان بيع المتقول قبل قبضه لا يجوز ولومن باعته كإساق
في بابه والمقصود بيان الفساد بالشراء بالأقل من الثمن الاول قال في البحر وشمل شراء الكل أو البعض (قوله
نفسه أو بوكيله) تنازع فيه كل من شراء وبيع قال في البحر وأطلق فيما باع فشمّل ما باعه بنفسه أو بوكيله وما باعه
أصالة أو وكالة كشمّل الشراء لنفسه أو لغيره اذا كان هو البائع اه فأفاد أنه لو باع شيئا أصالة بنفسه أو بوكيله
أو وكالة عن غيره ليس له شراؤه بالأقل - لانتف نفسه ولا لغيره لان يبيع وكيله بذنه كبيعه بنفسه والوكيل بالبيع
أصيل في حق الحقوق فلا يصح شراؤه لنفسه لانه شراء البائع من وجه ولا لغيره لان الشراء واقع له من حيث
الحقوق فكان هذا شراء ما باع لنفسه من وجه كذا يفسد من الزبلي أيضا (قوله من الذي اشتراه) متعلق
بشراء وخرج به ما لو باعه المشتري لرجل أو وخبه له أو أوصى له به ثم اشتراه البائع الا أن من ذلك الرجل فانه
يجوز لان اختلاف سبب الملكا كاختلاف العين زبلي ولو خرج عن ملك المشتري ثم عاد اليه بحكم ملك جديد
كقالة أو شراء أو هبة أو وارث فاشترى البائع منه بالاقبل جائزا لان عاد اليه بما هو فصح بخيار رؤية أو شرط قبل
القبض أو بعده يخرج عن السراج (قوله ولو لحكا) تعميم لقوله من الذي اشتراه (قوله كوارثه) أي

وعن أبي يوسف يكره الخنزير لانه
نجس ولذا لم يلبس السلف مثل
هذا الخنف ذكره القهستاني
واعل هذا في زمانهم أما في زماننا
فلا حاجة اليه كما لا يخفى (وجلد
ميتة قبل الدبغ) لو بالعرض
ولربالتمس فباطل ولم يقصده هنا
اعتمادا على ما سبق قاله الزواني
فليحفظ (وبعده) أي الدبغ (يباع)
الجلد انسان وخنزير وحيّة
(وينتفع به) اطهارته حينئذ (غير
الأكل) ولو جلد ما كحل على
الصحيح سراج اقوله تعالى حرمت
عليكم الميتة وهذا جزؤها وفي
المجمع وخبز يبيع الدهن المتنجس
والانتفاع به في غير الأكل بخلاف
الودك (كما ينتفع بها لانتفاعه حياة
منها) كعصها ووصفها كما مر
في الطهارة (و) فسد (شراء ما باع
بنفسه أو بوكيله) من الذي اشتراه
ولرحمكم كوارثه

(بالاقل) من قدر الثمن الاول
 (قبل نقد) كل (الثمن)
 الاول صورته باع شيئا بعشرة ولم
 يقبض الثمن ثم شراه بخمسة لم يجوز
 وان رخص السعر للربا خلافا
 للشافعي (وشراء من لا يجوز
 شهادته له) كانه وأبيه (كشرايه
 بنفسه) فلا يجوز أيضا خلافا لهما
 في غير عبده ومكاتبه (ولابد)
 لعدم الجواز (من اتحاد جنس
 الثمن) وكون المبيع بجماله (فان
 اختلف جنس الثمن أو تعيب
 المبيع جاز مطلقا) كالوشراء
 بأزيد أو بعد النقد (والدراهم
 والدنانير جنس واحد) في ثمان
 مسائل منها (هنا) وفي قضاء دين
 وشفعة وأكرام ومضاربة ابتداء
 وانتهاء وبقاء

مطلب
 الدراهم والدنانير جنس واحد في
 مسائل

وارث المشتري أي فلو اشترى من وارث مشتريه بأقل مما اشترى به المورث لم يجوز اقيام الوارث مقام المورث
 بخلاف ما إذا اشترى وارث البائع بأقل مما باع به مورثه فإنه يجوز أن كان من تجوز شهادته له والفرق أن وارث
 البائع إنما يقوم مقامه فيما يورث وهذا مما لا يورث ووارث المشتري قام مقامه في ملك العين فأفاده في البحر
 (قوله بالاقل من قدر الثمن الاول) وكذلك القدر الوصف كالوباع بأقل إلى سنة فاشترابه إلى سنتين يجوز
 (قوله قبل نقد كل الثمن الاول) قيد به لأن بعده لا فساد ولا يجوز قبل النقد وأن بقي درهم وفي القصة لو قبض
 نصف الثمن ثم اشترى النصف بأقل من نصف الثمن لم يجوز بحر قلت وبه يظهر أن ادخال الشارح لفظة كل لا محل
 له لأنه يفهم أنه قبل نقد البعض لا يفسد وهو خلاف الواقع والحاصل أن نقد كل الثمن شرط لصحة الشراء
 لا لفساده لأنه يفسد قبل نقد الكل والبعض فتأمل (قوله وان رخص السعر) لأن تغير السعر غير معتبر
 في حق الاحكام كافي حق الغاصب وغيره فعاد اليه المبيع كما خرج عن ملكه فيظهر الربح زيلعي (قوله
 للربا) علة لقوله لم يجوز أي لأن الثمن لم يدخل في ضمان البائع قبل قبضه فإذا عاد اليه عين ماله بالصفة التي خرج
 عن ملكه وصار بعض الثمن قصاصا لبعض بقي له عليه فضل بلا عوض فكان ذلك ربح مالم يضمن وهو حرام
 بالنص زيلعي (قوله كانه وأبيه) وكعبده ومكاتبه لأن شراء هؤلاء ككشراء البائع بنفسه
 لا اتصال منافع المال بينهم وهو نظير الوكيل في البيع إذا عقد مع هؤلاء زيلعي أي نظير مالوابع الوكيل من ابنه
 ونحوه ثم لا يخفى أن المراد شراء هؤلاء بالاقل لأنفسهم أما لو اشترى بالوكالة عن البائع لا يجوز ولو كانوا أجنب
 عنه كما مر في قول المصنف أبو كيده (قوله في غير عبده ومكاتبه) فشرأوهما متفق على عدم جوازه قال
 الزيلعي لأن كسب العبد لسيده وله في كسب مكاتبه حق الملك فكان نصرفته ككسبه (قوله جاز مطلقا)
 أي سواء كان الثمن الثاني أقل من الاول أو لا لأن الربح لا يظهر عند اختلاف الجنس أه مخ ولأن المبيع
 لو انتقص يكون النقصان من الثمن في مقابلة ما نقص من العين سواء كان النقصان من الثمن بقدر ما انتقص
 منها أو أكثر منه بجزء من الفتح (قوله كالوشراء الخ) تشبيه في الجواز مع قطع النظر عن قوله مطلقا (قوله
 بأزيد أو بعد النقد) ومثل الازيد المساوي كافي الزيلعي وهذا قول المصنف بالاقل قبل نقد الثمن (قوله
 والدراهم والدنانير جنس واحد) حتى لو كان العقد الاول بالدراهم فاشترابه بالدنانير وقيمتها أقل من الثمن الاول
 لم يجوز استحسانا لأنهم اجنسان صورة وجنس واحد معني لأن المقصود بهما واحد وهو الثمنية فبالنظر إلى
 الاول يصح وبالنظر إلى الثاني لا يصح فغلبنا الحزم على المبيع زيلعي ملخصا (قوله في ثمان مسائل) الذي في
 المنع عن العمادية أن المسائل سبع غير الاربعة المزیدة أه ح وزاد الشارح مسألة المضاربة ابتداء (قوله
 منها هنا) من اسم بمعنى بعض مبتدأ مضاف إلى الضمير وهنا اسم مكان مجازي مبنى على السكون لتضمنه
 معنى الإشارة في محل نصب بمحذوف خبر المبتدأ ولا يصح جعل منها خبرا عن هنا لأنه لتضمنه معنى غير مستقل
 لا يصح الابتداء به ولو قال منها ما هنا لكان أولى أه ح قلت ما ذكره من عدم صحة الابتداء هنا صحيح
 ولكن علة أنه من الظروف التي لا تصرف كافي المغنى لا ما ذكره والالزام أن لا يصح الابتداء بأسماء الإشارة
 كلها فافهم (قوله وفي قضاء دين) صورته عليه دين دراهم وقد امتنع من القضاء فوقع من ماله في يد
 القاضي دنانير كأن له أن يصرفها بالدراهم حتى يقضى غريمه ولا يفعل ذلك في غير الدنانير عند الامام وعندهما
 غير الدنانير كذلك ط (قوله وشفعة) صورته أخبر الشفيع أن المشتري اشترى الدار بألف درهم فسلم
 الشفعة ثم تبين أنه قد اشتراها بدنانير قيمتها ألف درهم أو أكثر ليس له طلبها وسقطت بالتسليم الاول ط (قوله
 وأكرامه) كالواكراه على بيع عبده بألف درهم فباعه بخمسين دينار قيمتها ألف درهم كان البيع على حكم
 الاكرام لا لوباعه بكبلي أو وزني أو عرض واقعة كذلك (قوله ومضاربة ابتداء وانتهاء وبقاء) لم يذكر ذلك
 التقسيم في العمادية وإنما ذكر صورتين في المضاربة أحدهما ما إذا كانت المضاربة دراهم فأت رب المال
 أو عزل المضارب عن المضاربة وفي يده دنانير لم يكن للمضارب أن يشتري بها شيئا ولكن يصرف الدنانير
 بالدراهم ولو كان ما في يده عروض أو مكمل أو موزون له أن يتحوّل إلى رأس المال ولو لوباع التساع بالدنانير لم يكن له
 أن يشتري بها إلا الدراهم ثانياً مالم لو كانت المضاربة دراهم في يد المضارب فاشترى متاعا بكبلي أو وزني
 لزمه ولو اشترى بالدنانير فهو على المضاربة استحسانا عندهما أه ملخصا فالصورة الاولى تصلح مثالا لانتهاء

قوله عروض أو مكمل الخ هكذا
 بخطه وأعل الاصول عروض الخ
 كما لا يخفى أه

والثانية للبقاء لكن لم يظهر لي كون الاولى مما نحن فيه اذ لو كانت الدراهم والدنانير فيهما اجناسا واحدا ما كان يلزمه أن يصرف الدنانير بالدراهم تأمل ثم رأيت الشارح في باب المضاربة جعلهما جنسين في هذه المسألة وهذا عين ما فهمته ولله تعالى الحمد وأمام مسألة المضاربة ابتداء فقد زادها الشارح وقال ط صورته عقد معه المضاربة على ألف دينار وبين الربح فدفع له دراهم قيمتهما من الذهب تلك الدنانير صحت المضاربة والربح على ما شرطوا فلا كذا ظهري (قوله واستناع مرا بجة) صورته اشترى ثوباً بعشرة دراهم وباعه مرا بجة باثني عشر درهما ثم اشتراه أيضاً بدنانير لا يبعه مرا بجة لأنه يحتاج إلى أن يحط من الدنانير بربحه وهو درهمان في قول الامام ولا يدرك ذلك الا بالحرر والطن ولو اشتراه بغير ذلك من الصكيلى او الزرقى او العروض باعه مرا بجة على الثمن الثاني اه وقوله ولا يدرك الخ اى لأنه يحتاج الى تقويم الدنانير بالدراهم وهو مجرد ظن وسبى المرا بجة كالتولية والوضعية على اليقين بما قام عليه لتتفي شبهة الخيانة اه ح (قوله ويزاد زكاة) فانه ينعلم أحد الجنسين الى الآخر ويكمل به النصاب ويخرج زكاة أحد الجنسين من الآخر ط (قوله وشركات) اى اذا كان مال احدهما دراهم ومال الآخر دنانير فانه تنعقد شركة العنان بينهما ط (قوله وقيم المتلفات) يعنى أن المتقوم ان شاء قوم بدراهم وان شاء قوم بدنانير ولا يعين أحد الجنسين ط (قوله وأروش جنابات) كلما وضحة يجب فيها نصف عشر الدية وفي الهاشمية العشر وفي المنقلة عشر ونصف عشر وفي الجاشقة ثلث الدية والدية اما ألف دينار أو عشرة آلاف درهم من الورق فيجوز التقدير في هذه الاشياء من اى الجنسين ط (قوله وفي الخلاصة الخ) لاجل لهذه الجملة هنا وسأتى بعينها في محلها وهو فصل التصرف في المبيع والتمس عتب باب المرا بجة ح (قوله كل عوض الخ) كالقول اذا اشتراه لا يجوز له التصرف فيه قبل قبضه بالمبيع بحسب ما اذا أعتقه او برده او وجبه أو تصدق به أو أقرضه من غير بائعه فانه يصح على ما سأتى وقوله ينفسخ اى العقد به لانه لا يفسد الا بالعوض والجمله صفة عقد قال ط أخرج به الثمن فانه يجوز التصرف فيه به بة أو بيع أو غيره ما قبل قبضه سواء تعين بالتعيين كالكيل او لا كنفوذ لان العقد لا ينفسخ به لانه لان الاصل وهو المبيع موجود وبأتى ايضا حنه ان شاء الله تعالى في محله (قوله وصح المبيع فيما ضم اليه) اى الى شراء ما بعه بأقل قبل نقد الثمن منح (قوله ثم اشتراه مع ثنى آخر بعشرة) وكذا لو اشتراهما بخمسة عشر كفى النهر والفتح ويظهر منه أنه لو اشتراهما بخمسة مثلاً باقل من الثمن الاول فهو كذلك بالاولى فافهم (قوله لانه طارئ) لانه يظهر بانقسام الثمن او المقاصة فلا يسرى زيالي (قوله وليمكان الاجتهاد) اى فكان الفساد فيما يبيع او لا ضعيفا لاختلاف العلماء فيه فلا يسرى كما اذا اشترى عبدان فاذا أحدهما مدبر لا يفسد في الآخر ذلك بخلاف الجمع بين حر وعبد وتما في الفتح ولانه انما منع في الاول باعتبار شبهة الربا ولو اعتبر في المنعوم لكان اعتبارا للشبهة الشبهة وهى غير معتبرة درر (قوله لان مقتضى العقد الخ) اى وهذا الشرط ليس مقتضى العقد ففسده لان فيه نفعاً لاحد العاقلين لانه قد يكون أكثر مما شرط أو أقل قال ط والحيلة في جوازها أن لا يعقد العقد الا بعد وزنه تحتر بالحقبة فيقول بعد الوزن بعنك ما في هذا الطرف بكذا ويقول الآخر قبلت فيكون هذا من بيع الجزاف وهو صحيح جوى عن شرح ابن السلمي (قوله فانه يجوز) فلو باع المشتري السلعة قبل أن يزن الطرف عن أبى حنيفة لا يجوز بيع المشتري وقال ابو يوسف يجوز خائسة (قوله كالمعرف قدر وزنه) بيناء عرف للمجهول اى لو عرفاه ومشرطاً طرح قدره فانه مقتضى العقد فيجوز (قوله وقدره) الواو بمعنى او ط (قوله لانه قابض او متكر) لقب ونشر مرتب قال في البحر لانه ان اعتبرنا خلافا في تعيين الرق المقبوض فالقول للقباض ضمناً كان أو أمينا وان اعتبرنا خلافا في الزيت فهو في الحقيقة اختلاف في الثمن فيكون القول للمشتري لانه ينكر الزيادة واذا برهن المبتاع قبلت بينته وأورد عليه مسائلان احدهما لو باع عبدان ومات أحدهما عند المشتري وجاء بالآخر رد بعيب واختلاف في قيمة المبت فالقول للمبتاع والثانية أن الاختلاف في الثمن يوجب التحالف وأجيب عن الاول بأن القول فيه للمبتاع لانكاره الزيادة أيضاً عن الثاني بأن التحالف على خلاف القياس عند الاختلاف في الثمن قصد او هنا الاختلاف فيه تبع لاختلافه في الرق المقبوض أهو هذا ام لا فلا يوجب التحالف كذا في الفتح والزق بالسكر الطرف (قوله وصح بيع الطريق) ذكر في الهداية أنه يحتمل بيع رقة الطريق وبيع حق المرور وفي الثاني

واستناع مرا بجة ويزاد زكاة وشركات وقيم المتلفات وأروش جنابات كإبطه المصنف معزيا للعامة وفي الخلاصة كل عوض ملك بعقد ينفسخ به لانه قبل قبضه لم يجز التصرف فيه قبل قبضه (وصح المبيع فيما ضم اليه) كأن باع بعشرة ولم يتبها ثم اشتراه مع ثنى آخر بعشرة ففسد في الاول وجاز في الآخر فيقسم الثمن على قيمتهما ولا يبيع الفساد لانه طارئ وليمكان الاجتهاد (و) بيع (زيت) على ان يزنه بطرفه وي طرح عنه بكل ظرف كذا (وطا) لان مقتضى العقد طرح مقدار وزنه كما أفاده بقوله (بخلاف شرط طرح وزن الطرف) فانه يجوز كالمعرف قدر وزنه (ولو اختلفا في نفس الطرف وقدره فالقول للمشتري) بينه لانه قابض أو متكر (وصح بيع الطريق)

مطاب
في بيع الطريق

روايتان اه ولما ذكر المصنف الثاني فيما يأتي علم أن مراده هنا الأول ثم في الدرر عن التنازعانية الطرق
ثلاثة طريق الى الطريق الاعظم وطريق الى سكة غير نافذة وطريق خاص في ملك انسان فلا خير لا يدخل في
البيع بلاذ كره أو ذكر الحقوق أو المرافق أو الاقوان يدخلان بلاذ كره اه ملخصا وحاصله لو باع دارا مثلا دخل
في الاقوان تبع بلاذ كره بخلاف الثالث والظاهر أن المراد هنا هو الثالث وقد علمت أيضا أن المراد بيع رقبة
الطريق لاحق المروزي لأن الثاني يأتي في كلام المصنف فاذا كانت داره داخل دار رجل وكان له طريق في دار ذلك
الرجل الى داره فاما أن يكون له فيها حق المروزي فقط واما أن يكون له رقبة الطريق فاذا باع رقبة الطريق صح فان
حد فظا هو والا فلا بقدر عرض باب الدار العظمى كما يأتي والفرق بين هذا الطريق والطريق الثاني وهو ما يكون
في سكة غير نافذة أن هذا ملك للبائع وحده ولذا سمي خاصا بخلاف الثاني فإنه مشترك بين جميع أهل السكة وفيه
أيضا حق لله أنته كما يأتي بيانه قريبا وقد اشتبه ذلك على الشرع بل لا في فراجه يظهر لك ما فيه بهد فهمك ما قفزنا
والحمد لله (قوله وفي الشرع بل لا في) نقل في الشرع بل لا في عن الخاتبة الصالحة عن مشايخ بلج
فما هنا بناء عليه اه ح قلت عبارة الشرع بل لا في هكذا قوله وصح بيع الطريق بخلافه ما قال في الخاتبة ولا يجوز
بيع مسيل الماء وجهه ولا بيع الطريق بدون الارض وكذلك بيع الشرب وقال مشايخ بلج جاز ولا يجوز
أيضا قوله الآتي في رواية الزيادات اه كلام الشرع بل لا في والمتبادر من قول الخاتبة وقال مشايخ بلج جاز أن
خلافهم في بيع الشرب أي بدون أرض لا في جميع المسائل المذكورة بدليل فصله بقوله وكذلك الخ وقد ذكر
في الدرر خلافهم في مسألة الشرب فقط ولم أر من ذكر خلافهم في بيع المسيل والطريق فافهم ثم اعلم ان ما ادعاه
في الشرع بل لا في من المخالفة غير مسلم لأن قول المصنف وصح بيع الطريق مراده به رقبة الطريق بدليل تعليل
الدرر بأنه عين معلوم وبدليل ذكره في حق المروزي بعده والا كان تكرارا وقد تابعه المصنف هنا من ادان الخاتبة
ببيع الطريق في بيع حق المروزي في بيع الطريق فن ابن الخاتبة وما ذكره المصنف من جواز بيع الطريق
وجهه مشي عليه في المتن أيضا بلاذ كره بخلاف وكذا في الهداية وغيرها وانما ذكرنا اختلاف الرواية في بيع
حق المروزي كما يأتي (تنبيه) باع رقبة الطريق على أن له أي للبائع حق المروزي والسفل على أن له قرارا لعلو جاز
فتح قبيل قوله والبيع الى النوروز (قوله ومن قسمة الوهبانية) خبر مقدم والبيت مبتدأ مؤخر أي هذا البيت
مذكور منها ط (قوله وليس لهم الخ) جملة قال الامام معترضة بين بعض المقول وهو خبر ليس المقدم واسمها
المؤخر والواو في ولم يتخذ للعمال أي والحال أن الدرب ليس بنافذ قال ابن الشحنة والميالة من التهمة عن نوادر
ابن رستم ٣ قال ابو حنيفة في سكة غير نافذة ليس لأصحابها أن يبيعوها ولو اجتمعوا على ذلك ولا أن يقسموها فيما
بينهم لأن الطريق الاعظم اذا كثر الناس فيه كان لهم أن يدخلوا هذه السكة حتى يحرق هذا الزحام قال الناطقي
وقال شاذي دور بين خمسة باع أحدهم نصيبه من الطريق فالبائع جاز وليس للمشتري المروزي فيه إلا أن يشتري
دارا للبائع واذا أرادوا أن ينصبوا على رأس سكتهم دربا ويسدوا رأس السكة ليس لهم ذلك لأنها وان كانت ملكا
لهم ظاهرا لكن للعامة فيها نوع حق اه ملخصا ثم أفاد أن ما توهمه الناظم في شرحه من اختلاف الروايتين
مدفوع فان ما ذكره ابن رستم في بيع الكل وما ذكره شاذي في بيع البعض والفرق أن الثاني لا ينفي الى
ابطال حق العامة بخلاف الأول هذا وقد علمت مما قفزنا سابقا أن ما في الوهبانية غير ما ذكره المصنف لأن مراد
المصنف الطريق الخاص المملوك لواحد وهذا طريق مشترك في سكة متكررة (قوله وفي معاينتها) خبر مقدم
والبيت مبتدأ مؤخر وجملة وارتضاه الخ معترضة وانصير للوهبانية وهي مفاعلة من عاياه اذا سألته عن شيء
يظن عجزه عن جوابه من قولهم عي عن جوابه اذا عجز وعماه في ط عن ابن الشحنة قال السائحان والمعاينة
عند القرضيين كالغاز عند الفقهاء والاحاج عند أهل اللغة لأن ما يستخرج بالخزير يتقوى الجاء أي العقل
والالغاز جمع اغز بنم اللام وقيل بفتحها وفتح الغين المججمة (قوله وارتضاه في الغاز الاشباه) حقه أن
يذكر عند البيت الأول فان الذي في الغاز الاشباه هكذا أي شركاء فيما يمكن قسمته اذا طلبوها لم يقسم
فقل السكة الغير النافذة ليس لهم أن يقسموها وان اجتمعوا على ذلك اه (قوله ومالك ارض الخ) هي
الارض المملوكة من السكة الغير النافذة فإنه لا يملك بيعها من غير شريكه قال ولو باعها البعض الشركاء هل يجوز

وفي الشرع بل لا في عن الخاتبة
لا يصح ومن قسمة الوهبانية
وليس لهم قال الامام تقاسم
بدرج ولم يتخذ كذا البيع يذكر
وفي معاينتها وارتضاه في الغاز الاشباه
ومالك ارض ليس يملك بيعها
لغير شريك ثم لو منه يتظن

ابن رستم هو ابو بكر المروزي احد
الاعلام تفقه على محمد بن الحسن
وروى عنه النوادر وشذاد هو
ابن حكيم من اصحاب زفرات
سنة عشر ومائتين تراجم العلامة
قاسم اه منه

(حد) اي بين له طول وعرض
(أولا وهبته) واذا المين بقدر
بعرض باب الدار العظمى (لا بيع
مسيل الماء وهبته) لجهالة اذ
لا يدري قدر ما يشغله من الماء
(وصح بيع حق المرور بعا) للارض
(بلا خلاف) مقصودا (وحده
في رواية) وبه أخذ عامة المشايخ
شمي وفي أخرى لا وصححه ابو
الليث (وكذا) بيع (الشرب)
وظاهر الرواية فساد الاتباع
خاتية وشرح وهبانية وسخفقه
في احياء الموات (لا) يصح (بيع
حق التسييل وهبته) سواء كان
على الارض لجهالة محلها كما مر

مطله
في بيع المسيل

مطله
في بيع الشرب

فيه نظر ولم أف على الجواب فيه اه قلت ظاهر قولهم أنه لا يجوز بيع الطريق يقتضي المنع مطلقا حالة
الانفراد وانما يجوز الاتباع اذا باع الدار وطريقها قاله عبد البر ابن الشحنة قلت الذي تقدم عن شداد
جواز البيع ثم عدم الجواز انما هو على ما في الخاتمة وقال مشايخ بلخ بالجواز ط قلت قدمنا الكلام على
ما في الخاتمة فانهم (قوله وان لم يمين الخ) بيان اقوله أولا وكان الاولى تقديمه على قوله وهبته كفعول
في الدرر (قوله بقدر يعرض باب الدار العظمى) عزاه في الدرر الى النهاية ومثله في الفتح زيادة قوله وطوله
الى السكة النافذة ثم قال في الدرر وعلى التقديرين يكون عينا معلوما فيصح بيعه وهبته اه قلت واطاهر أن
العظمى صفة لباب وأنها لاكتساب الباب التآنيث باضافة الى الدار المؤنثة ومعناه أنه لو كان له دار في داخل
دار جاره مثلا وطريق في دار الجار فباع الطريق وحده ولم يمين قدره كان للمشتري من دار الجار بعرض باب
دار البائع فلو كان له بابان الاول اعظم من الثاني كان له بقدر الباب الاعظم هذا ما ظهر لي وفي القهستاني
وطريق الدار عرضه عرض الباب الذي هو مدخلها وطوله منه الى الشارع اه وفي الفتح عند قوله ولو اشترى
جارية الاجلها الخ ولو قال بعتك الدار خارجة على ان تجعل لي طريقا الى دارى هذه الداخلة فسد البيع
ولو قال الا طريقا الى دارى الداخلة جاز وطريقه بعرض باب الدار خارجة اه (فرع) في الخاتمة باع نخلة
في أرض صحراء بطريقها من الارض ولم يمين موضع الطريق قال ابو يوسف يجوز له أن يذهب الى النخلة من
اي النواحي شاء اه فأفاد جواز بيع الطريق تبعا وان لم يكن له ما يقدر به تأمل (قوله لا بيع
مسيل الماء) هذا أيضا يحتمل بيع رقة المسيل وبيع حق التسييل كما في الهداية ولكن لما قال المصنف
بعده لا بيع حق التسييل علم أن مراده هنا بيع رقة المسيل ووجه الفرق بينه وبين بيع رقة الطريق
كما في الهداية أن الطريق معلوم لأن له طولاً وعرضاً معلوماً كما مر وأما المسيل فيجهول لأنه لا يدري
قدر ما يشغله من الماء اه قال في الفتح ومن هنا عرف أن المراد ما إذا المين مقدار الطريق والمسيل أما لو يمين
حد ما يسيل فيه الماء أو باع أرض المسيل من غير أو غيره من غير اعتبار حق التسييل فهو جائز بعد أن يمين
حدوده اه (قوله بعا للارض) يحتمل أن يكون المراد تبعا للارض الطريق بأن باع الطريق وحق المرور
فيه وأن يكون المراد ما إذا كان له حق المرور في أرض غيره الى أرضه فباع أرضه مع حق مرورها الذي
في أرض الغير واطاهر أن المراد الثاني لأن الاول ظاهر لا يحتاج الى التخصيص عليه ولقواهم أنه لا يدخل
الابذكرة أو بذكرة كل حق اه وهذا خاص بالثاني كما لا يخفى (قوله وبه أخذ عامة المشايخ) قال السائحى وهو
الصحيح وعليه الفتوى مضمرات اه والفرق بينه وبين حق التعلل حيث لا يجوز هو أن حق المرور حق يتعلق
برقة الارض وهي مال هو عين فباعتق به له حكم العين اما حق التعلل فمعلق بالهواء وهو ليس بعين مال اه
فتح (قوله وفي أخرى لا) قال في الدرر وفي رواية الزيادات لا يجوز وصححه الفقيه ابو الليث بأنه حق من
الحقوق وبيع الحق بانفراده لا يجوز اه وهذه الرواية التي توهم في الشربة ليلية مخالف للقول المصنف
والدرر وصح بيع الطريق وقد منما فيه (قوله وكذا بيع الشرب) اي فانه يجوز تبعا للارض بالايجاع
ووحده في رواية وهو اختيار مشايخ بلخ لأنه نصيب من الماء درر ومحل الاتفاق ما إذا كان شرب تلك
الارض فلو شرب غيرها ففيه اختلاف المشايخ كما في الفتح والنهر (قوله وظاهر الرواية فساد الاتباع) وهو
الصحيح كما في الفتح وظاهر كلامهم أنه باطل قال في الخاتمة وينبغي أن يكون فاسدا لا باطلا لأن بيعه يجوز
في رواية وبه أخذ بعض المشايخ وبجرت العادة ببيعه في بعض البلدان فكان حكمه حكم الفساد يملك بالقبض
فاذا باعه بعده اي مع أرض له ينبغي أن يجوز ويؤيد ما في الاصل لو باعه بعده وقبض العبد وأعتقه جاز عتقه
ولو لم يكن الشرب محلا للبيع لما جاز عتقه كما لو اشترى بعتة أو دم فأعتقه لا يجوز اه وأما ضمانه بالانلاف
بان يسيق أرضه بشرب غيره فهو احدى الروايتين والفتوى على عدمه كما في الذخيرة وهو الاصح كما في الظهيرية
وتماه في النهر (قوله وسخفقه في احياء الموات) حيث قال هو والمصنف هناك ولا يباع الشرب
ولا يوهب ولا يؤجر ولا يتصدق به لأنه ليس بمال متقوم في ظاهر الرواية وعليه الفتوى ثم نقل عن شرح الوهبانية
أن بعضهم جوز بيعه ثم قال وسخفقه لكم بعتة بيعه اه ط (قوله لا يصح بيع حق التسييل الخ) اي
باتفاق المشايخ ووجه الفرق بينه وبين حق المرور على رواية جواز أن حق المرور معلوم لمحل معلوم وهو

الطريق اما التسهيل فان كان على السطح فهو نظير حق التعلل ويبع حق التعلل لا يجوز بانفاق الروايات ومز
وجهه وهو انه ليس حتما متعللا بما هو مال بل بالهواء وان كان على الارض وهو أن يسيل الماء عن أرضه كيلا
يفسدها فيزده على أرض غيره فهو مجبول لجهة الله المحل الذي يأخذه ويتمامه في الفتح (قوله لانه حق التعلل)
اي نلده (قوله بمن مؤجل) اي ثمن دين اما تأجيل المبيع والتمس العين ثمنه مطلقا كما سبذ كره الشارح
(قوله الى النيروز) أصله نوروز عزرب وقد تنكلم به عررضي الله تعالى عنه فقال كل يوم لنا نوروز حين كان
الكثرا يتعجبون به فتح (قوله في الحوت) الذي في الحوى عن البرجندى الجدى ط قلت وهذا اول
فضل الشتاء وما ذكره الشارح مذكور في القهستاني (قوله فاذا لم يبين الخ) اي اذا لم يبين العاقدان واحدا
من السبعة فسد اما اذا بيناه اعتبره معرفة وقته فان عرفه فسد واما ذكره المصنف (قوله والمهرجان)
بكسر الميم وسكون الهاء ط عن المفتاح وفي القهستاني أنه نوعان عامة وهو اول يوم من الخريف أعنى
اليوم السادس عشر من مهرماه وخاصة وهو اليوم السادس والعشرون منه (قوله فاكتفى بذكرا أحدهما)
ولكن انما اعتبر المصنف بذلك كغيره لما قاله في السراج أيضا ان صوم النصارى غير معلوم وفطرهم معلوم واليهود
بعكسه اه والحاصل أن المدار على العلم وعدمه كما أفاده المصنف بقوله اذا لم يدر المتعاقدان (قوله فلو عرفاه
جاز) اي عرفه كل منهما فلو عرفه أحدهما فلا أفاده الرملى (قوله للعلم به) قال في الهداية لان مدة صومهم
بالايام فهي معلومة فلا جهالة اه ومفاده أن صوم اليهود ليس كذلك قال في الفتح والحاصل أن المفسد
الجهالة فاذا انتفت بالعلم بخصوص هذه الاوقات جاز (قوله وهو خسون يوما) كذا في الدرر عن
الترمذى وفي الفتح والنهر خمسة وخسون يوما وفي القهستاني صوم النصارى سبعة وثلاثون يوما في مدة
ثمانية وأربعين يوما فان ابتداء صومهم يوم الاثنين الذي يكون قريبا من اجتماع النيرين الواقع ثاني شباط من
أذار ولا يصومون يوم الاحد ولا يوم السبت الا يوم السبت الثامن والاربعين ويكون فطرهم يعني يوم عيدهم
يوم الاحد بعد ذلك (قوله والحصاد) بفتح الحاء وكسرها ومثله القطباف والدياس فتح (قوله والدياس)
هو دوس الحب بالقدم لينقشر واصلا الدواس بالواو لانه من الدوس قلبت ياء للكسرة قبلها فتح (قوله لانها)
اي المذكورات من قوله الى قدوم وما بعده (قوله ولوباع الخ) أفاد أن ما ذكر من الفساد بهذه
الاجال انما هو اذا ذكرت في اصل العقد بخلاف ما اذا ذكرت بعده كالو الحقابعد العقد شرط فاسدا ويأتى
تصحیح أنه لا يلحق (قوله شئى) ومثله في الفتح (قوله صح التأجيل) كذا جزم به في الهداية والمالتي وغيرها
وقد مناعا م الكلام عليه اول البيوع عند قوله وصح بمن حال ومؤجل الى معلوم فراجع (قوله مختله في
الدين) راجع الى قوله ولوباع مطلقا الخ يعني ان التأجيل بعد صحة العقد تأجيل دين من الدين فتحتمل فيه
الجهالة اليسيرة بخلافه في صلب العقد لان قبول هذه الاجال شرط فاسد والعقد يفسد به أفاده في الفتح
(قوله والكفالة) فانها تحتمل جهالة الاصل كالكفالة بما ذاب لك على فلان والذوب غير معلوم الوجود فتحتمل
جهالة الوصف وهو الاجل اولى وعامة في الفتح (قوله لا الفاحشة) كالى حبوب الريح ونحوه كما يأتى
قال في النهر وهذا يشير الى أن اليسيرة ما كانت في التقدم والتأخر والفاحشة ما كانت في الوجود كحبوب الريح
كذا في العناية اه (تنبيه) في الزاهدى باعه بمن نصفه نقد ونصفه اذا رجع من بلد كذا فهو فاسد (قوله
أو اسقط المشتري الاجل) وجه الصحة ان الفساد كان للنزاع وقد ارتفع قبل تقررره وأفاد أن من له الحق
يستبد باسقاطه لانه خالص حقه وأما قول القدورى تراصاعلى اسقاطه فهو قيد اتفاقى كما في الهداية (قوله
قبل حلوله) قيده لانه لا اسقطه بعد حلوله لا يتقلب جائزا مخ اي لو قال ابطال التأجيل الذى شرطته في
العقد لا يبطل ويترق الفساد لتقررره بعضى الاجل وليس المراد اسقاط الاجل الماضى فافهم (قوله وقبل فسخته)
اي فسح العقد ما لو فسخته للفساد ثم اسقط الاجل لا يعود العقد صحيحا لارتفاعه بالفسح (قوله وقبل الاقتراق)
هذا في الاجل المجبول جهالة متفاحشة كما يأتى فلا محمل لذكره هنا ولذا اعترضه الرملى بان اطباق المتون على
عدم ذكره صريح في عدم اشتراطه وقول الزبائى لو اسقط المشتري الاجل قبل أخذ الناس في الحصاد والدياس
وقبل قدوم الحجاج جاز البيع صريح بانقلابه جائزا ولو بعد أيام ولو شرطنا قبل الاقتراق لما صح قوله قبل أخذ
الناس الخ واذا تتبعت كلامهم جميعا وجدته كذلك اه ملخصا (قوله ابن كمال وابن مالك) أقول عزاه

أوعلى السطح لانه حق التعلل وقد مر
بطلانه (و) لا (البيع) بمن مؤجل
(الى النيروز) هو أول يوم من
الربيع تحل فيه النمس برج الحجل
وحذا نيروز السلطان ونيروز
الجوس يوم تحل في الحوت وعده
البرجندى سبعة فاذا لم يبين
فالعقد فاسد ابن كمال
(والمهرجان) هو أول يوم من
الخريف تحل فيه الشمس برج
الميزان (وصوم النصارى) وفطرهم
(وفطر اليهود) وصومهم فاكتفى
بذكر أحدهما سراج (اذا لم يدره
المتعاقدان) النيروز وما بعده فلو
عرفاه جاز (بخلاف فطر النصارى
بعد ما شرعوا في صومهم) للعلم به
وهو خسون يوما (و) لا (الى قدوم
الحجاج والحصاد) للزرع (والدياس)
الحب (والقطاف) للعب
تتقدم وتتأخر (ولو باع مطلقا عنها
اي عن هذه الاجال) ثم أجل الثمن
الدين اما تأجيل المبيع او الثمن
العين ففسد ولو الى معلوم شئى
(اليه ص) التأجيل (كالوكفل الى
هذه الاوقات) لان الجهالة اليسيرة
مختلها في الدين والكفالة لا الفاحشة
(أو اسقط) المشتري (الاجل)
في الصور المذكورة (قبل حلوله)
وقبل فسخته (و) قبل (الاقتراق)
حتى لو تفرق قبل الاسقاط تاكد
الفساد ولا يتقلب جائزا اتصافا
ابن كمال وابن مالك

ابن كمال الى شرح الطحاوى وعزاه ابن ملك الى الحقائق عن شرح الطحاوى وهو غير صحيح فان الذى رأيت
 فى الحقائق وهو شرح المنظومة النصفية فى باب ما اختص به زفر هكذا اعلم ان البيع باجل مجهول لا يجوز
 اجماعا سواء كانت الجهالة متقاربة كالخسار والدياس مثلا أو متقاربة كهبوب الرياح وقدوم واحد من سفره
 فان أبطل المبتلى الاجل المجهول المتقارب قبل محله وقبل فسخ العقد بالفساد انقلب البيع جائزا عندنا وعند
 زفر لا يتقلب ولو مضت المدة قبل ابطال الاجل تأكد الفساد ولا يتقلب جائزا اجماعا وان أبطل المبتلى
 الاجل المجهول المتفاوت قبل التفريق ونقد الثمن انقلب جائزا عندنا وعند زفر لا يتقلب جائزا ولو تفرقا قبل
 الابطال تأكد الفساد ولا يتقلب جائزا اجماعا من شرح الطحاوى فى اقول السلم قلت ذكر أبو حنيفة الاجل
 المجهول مطلقا وقد بينت أن اسقاط كل واحد موقت بوقت على حدة اه ما فى الحقائق وقد مناهه اول
 البيوع عن البحر عن السراج ورأيت منقولاً أيضاً عن البدائع وحاصله أن اعتبار ابطال الاجل قبل التفريق انما
 هو فى الاجل المجهول المتفاوت اى المجهول جهالة متفاحشة لا فى المجهول المتقارب فانهم لم يذكروا فيه
 والظاهر أن ابن كمال تابع ابن ملك وأن نسخة الحقائق التى نقل منها ابن ملك فيها سقط وتبعه أيضا المصنف
 والشارح وهذا من جملة ما اوضحه الى أن من نبه عليه والله تعالى الخد (تنبيه) قول اخذتائى وقد التفتى غير
 شرط فى المجلس لما فى التاسع والثلاثين من جامع الفصولين أبطل المبتلى الاجل الفاسد ونقد الثمن فى المجلس
 أو بعده مجازا لبيع عندنا استحسانا وقال زفر والشافعى لم ييجز وتامه فيه (قوله فلا يتقلب جائزا وان أبطل
 الاجل) هذا يؤم ان المراد وان أبطل الاجل قبل الافتراق وليس كذلك لما علمت من صريح النقول أنه يتقلب
 جائزا ولأن العيني لم يذكر قوله قبل الافتراق فتعين أن المراد وان أبطله قبل حلوله (قوله أو أمر المسلم الخ)
 عطف على كفل من قوله كالموكل ط (قوله يبيع خرا وخنزير) اى يلو كين له بأن أسلم عليهم ما ومات قبل أن
 يزيلهما وله وارث مسلم فيرثهما فتح (قوله يعنى صحيح ذلك) اى التوكيل ويبيع الوكيل وشراؤه بحر (قوله مع
 أشد كراهة) اى مع كراهة التحريم فيجب عليه أن يحلل الخمر أو يريقها ويسبب الخنزير ولو وكله يبيعها يجب
 عليه أن يتصدق بنهم ما نهر وغيره وانظر لم يقولوا ويقتل الخنزير مع أن تسبب السوايب لا يحل (قوله
 كاصح ما تتر) وهو المعطوف عليه منع اى الكفالة واسقاط الاجل وأقاد هذا ان قوله أو أمر معطوف على
 قوله كفل لثلاثيهم عطفه على ما لا يصح وهو البيع الى التبرؤ (قوله لان التعاقد الخ) اى ان الوكيل فى البيع
 يتصرف بأهلية نفسه لنفسه حتى لا يلزمه أن يضيف العقد الى الموكل وترجع حقوق العقد اليه وهو أهل لبيع
 الخمر وشراؤه ما شرعا فلا مانع شرعا من توكله فتح (قوله أمر حكمتى) اى يحكم الشرع بانتقال مائت
 للوكيل من الملك اليه فيثبت له كسبوت الملك الجبرى له يموت مورثه (قوله وقال لا يصح) اى يبطل كفاى
 البرهان (قوله وهو الاظهر) لعل وجهه ما قاله فى الفتح من أن حكم هذه الوكالة فى البيع أن لا ينفع بالثمن
 وفى الشراء أن يسبب الخنزير ويحلل الخمر أو يريقها فتى تصرفا بلا فائدة فلا يشرع مع كونه مكرها متحررا
 ذائ فائدة فى الصحة وأجاب فى التبر بأننا نسلم عدم المنعروية لان عدم طيب الثمن لا يستلزم عدم الصحة
 كفاى شعرا الخنزير اذا لم يوجد مباح الاصل جائز بيعه وان لم يطب ثمنه وأما فى الشراء فله فائدة فى الجملة وهى تحليل
 الخمر اه وتأدى ذلك مع ما قدمناه عند قوله وشعرا الخنزير الخ (قوله ولا يبيع بشرط) شروع فى الفساد الواقع
 فى العقد بسبب الشرط لنهه صلى الله عليه وسلم عن بيعه بشرط لكن ليس كل شرط يفسد البيع نهر وأشار
 بقوله بشرط الى أنه لابد من كونه مقارنا للعقد لان الشرط الفاسد لو التحق بعد العقد قيل يلحق عند أبي حنيفة
 وقيل لا وهو الاصح كما فى جامع الفصولين فى ٣٩ لكن فى الاصل انه يلحق عند أبي حنيفة وان كان الاخلاق
 بعده الافتراق عن المجلس وتامه فى البحر قلت هذه الرواية الاخرى عن أبي حنيفة وقد علمت تصحيح مقابلهما وهى
 قوله او يؤيده ما قدمه المصنف تعالى البداية وغيره من أنه لو باع مطلقا عن هذه الاجال ثم أجل الثمن اليها صح
 فانه فى حكم الشرط الفاسد كما أشرفنا له هناك ثم ذكر فى البحر أنه لو أخرجه مخرج الوعد لم يفسد وصرته
 كفاى التولوا الجية قال اشترى حتى أبى الحوائط اه قال فى التبر بعد ما ذكر عبارة جامع الفصولين وبهذا ظهر خطأ
 بعض حنفية العصر اذا تقي فى رجل باع لا شرط صبر سكر قدرا معيناً وأشهد على نفسه بأنه يسيقه ويقوم عليه
 بأن البيع فاسد لانه شرط تركه على الارض نعم الشرط غير لازم اه قلت وفى جامع الفصولين أيضا لو ذكر البيع

كجهالة فاحشة كهبوب الرياح
 ومجيء مطر فلا يتقلب جائزا وان
 أبطل الاجل عيني (أو أمر
 المسلم ببيع خرا وخنزير أو شراؤه ما)
 اى وكل المسلم (ذميا) أو أمر
 المحرم غيره اى غير المحرم (ببيع
 صيده) يعنى صح ذلك عند الامام
 مع أشد كراهة كاصح ما تتر لان
 التعاقد يتصرف بأدائه وانتقال
 الملك الى الأمر أمر حكمتى وقال
 لا يصح وهو الاظهر شرعا ليلية
 عن البرهان (و) لا يبيع بشرط

مطلب
 فى البيع بشرط فاسد

مطلب
 فى الشرط الفاسد اذا ذكر بعد
 العقد وقبله

بلا شرط ثم ذكر الشرط على وجه العدة جاز البيع ولزم الوفاء بالوعد إذا المواعيد قد تكون لازمة فيجعل لازما
 لحاجة الناس تباعا بلا ذكر شرط الوفاء ثم شرطه يكون بيع الوفاء إذا الشرط اللاحق يلتحق بأصل العقد
 عند أبي حنيفة ثم مر أنه يلتحق عنده لا عندهما وأن الصحيح أنه لا يشترط لالتحاقه مجلس العقد اهـ وبه أفتى
 في الخيرية وقال فقد صرح علماؤنا بأنهم مالوذ كرا البيع بلا شرط ثم ذكر الشرط على وجه العدة جاز البيع ولزم
 الوفاء بالوعد اهـ قلت فهذا أيضا سبني على خلاف ما مر تصحيحه والظاهر أنهم ما قولان معجمان (تنبيه) في
 جامع الفصولين أيضا لو شرط شرط فاسدا قبل العقد ثم عقد العقد لم يبطل العقد اهـ قلت ويشفي الفساد وانفقا
 على بناء العقد عليه كما صرحوا به في بيع الوزل كما سألني آخر البيوع وقد سئل الخبير الرملي عن رجلين فراضعا
 على بيع الوفاء قبل عنده وعقدا البيع خالبا عن الشرط فأجاب بأنه صرح في الخلاصة والفيض والتاريخية
 وغيرها بأنه يكون على ما راضعا (قوله عطف على النيروز) كذا في الدرر لكن هذا إذا شرط له كان لفظة
 بيع ليست من المتن كعبارة الدرر أما على كونها من المتن فالعطف على البيع في قوله والبيع إلى النيروز (قوله
 الأصل الجامع) مبتدأ وقوله بسبب شرط خبره اهـ ح والجملة في محل نصب يعني ويحتل نصب الأصل
 على أنه مفعول يعني أي يعني المصنف الأصل الجامع في فساد العقد الخ ط قلت وفي كل من التوجيهين خفاء
 وكان الاوضح ان يراد الشارح لفظة ما قبل قوله لا يقتضيه فتكون هي الخبر لان الظاهر أن قوله بسبب متعلق
 بفساد وهذا ينافي كونه خبرا عن الأصل ولأن مراده أن يصير قوله لا يقتضيه العقد الخ أصلا وضابطا ولا يتم
 ذلك إلا بما قلنا نعم يحتل كون الخبر بيع بشرط دل عليه ما قبله ولا يصح كون ما قبله والخبر لا قرانه بالوعد
 العاطفة (قوله لا يقتضيه العقد ولا يلائمه) قال في البحر معنى كون الشرط يقتضيه العقد أن يجب
 بالعقد من غير شرط ومعنى كونه ملائما أن يؤكدهم موجب العقد كذا في الذخيرة وفي السراج الخراج أن يكون
 راجعا إلى صفة الثمن أو المبيع كاشتراط الخبز والطبخ والكفاية اهـ ما في البحر (قوله وفيه نفع لاحدهما)
 الأولى قول الرملي وفيه نفع لاهل الاستحقاق فإنه أشمل وأخصر لشموله ما فيه نفع لأجنبي فيوافق قوله الثاني
 ولا نفع فيه لاحد ولا يستغناؤه عن قوله أولمبيع (تنبيه) المراد بالنفع ما شرط من أحد العاقدين على
 الآخر فلو على أجنبي لا يفسد ويطل الشرط لما في الفتح عن الزواجية بعك الدار بألف على ان يرضى فلان
 الأجنبي عشرة دراهم فقبل المشتري لا يفسد البيع لأنه لا يلزم الأجنبي ولا خيار للبائع اهـ ملخصا وفي البحر
 عن المتني قال محمد كل شيء بشرطه المشتري على البائع يفسده البيع فإذا شرطه على أجنبي فهو باطل كما إذا
 اشترى دابة على ان يهبه فلان الأجنبي كذا وكل شيء بشرطه على البائع لا يفسده البيع فإذا شرطه على
 أجنبي فهو جائز وهو بالخيار كما إذا اشترى على ان يحيط عنه فلان الأجنبي كذا جاز البيع فان شاء أخذه
 بجميع الثمن أو ترك اهـ (قوله من أجل الاستحقاق) أي ممن يستحق حقها على الغير وهو الأدنى بحر
 (قوله فلو لم يكن الخ) صرح بمعترض هذا القيد والذي بعده وان كان يأتي لزيادة البيان (قوله كنشرط
 أن يقطع) أي يقطع المبيع من حيث هو الصادق على التوب أو العبد أو غيرهما وبهذا ساغ عود الضمير عليه
 في قوله أو يبعقه الخ (قوله مثال لما لا يقتضيه العقد) أي ولا يلائمه ولم يذكر مثال ما يقتضيه العقد
 ولا يلائمه قال في البحر وخرج عن الملام للعقد ما لا يشترط أن يراها أو لا يراها خافا فالباع فاسد
 لان الملام للعقد الاطلاق وعن أبي يوسف يجوز في الأول لأنه ملائم وعند محمد يجوز فيها ما لان الثاني ان
 لم يقتضيه العقد لا نفع فيه لاحد فهو شرط لا طالب له اهـ (قوله وفيه نفع للمشتري) ومنه ما لو شرط على
 البائع طحن الخبث أو قطع الثمرة وكذا ما اشتراه على ان يذوقه البائع اليه قبل دفع الثمن أو على ان يذوق الثمن
 في بند آخر أو على ان يهب البائع منه كذا بخلاف على ان يحيط من ثمنه كذا لان الخط ملحق بما قبل العقد ويكون
 البيع مجاورا لخطوط بحر (قوله مثال لما فيه نفع للبائع) ومنه ما لو شرط البائع ان يهبه المشتري شيئا
 أو يرضه أو يسكن الدار شهرا أو ان يدفع المشتري الثمن إلى غريم البائع لستوط مؤنة القضاء عنه ولأن الناس
 يتفاوتون في الاستقاء فمنهم من يسامح ومنهم من يمسكس أو على ان يرضن المشتري عنه أثناء الغريم بحر
 (قوله لما مر الخ) قال في العزيمة على الدرر لم يسبق منه شيء مثل هذا في باب خيار الرؤية ولا في غيره ولو سلم
 فلا سائر له جسدنا (قوله أو يبعقه) الضمير المستتر وفيما بعده عائذ على المشتري (قوله فان أعنته صح)

عطف على النيروز يعني الأصل
 الجامع في فساد العقد بسبب شرط
 (لا يقتضيه العقد ولا يلائمه وفيه
 نفع لاحدهما أو) فيه نفع (المبيع)
 هو (من أجل الاستحقاق) للنفع
 بأن يكون آدميا فلو لم يكن كشرط
 ان لا يركب الدابة المبيعة لم يكن
 مفدا كما سبني (ولم يجر العرف
 به) لم (يرد الشرع بموازاه) أمالو
 جرى العرف به كبسع نعل مع شرط
 تشريكه أو ورد الشرع به كخيار
 شرط فلا فساد (كشرط ان
 يقطع) البائع (ويخبطه قضاء)
 مثال لما لا يقتضيه العقد وفيه نفع
 للمشتري (أو يستخدمه) مثال لما
 فيه نفع للبائع وانما قال (شهرا)
 لما مر أن الخيار إذا كان ثلاثة
 أيام جاز ان بشرط فيه الاستخدام
 درر (أو يبعقه) فان أعنته صح
 ان بعد قبضه ولزم الثمن عنده
 والا لا شرح جميع

أى انتلب جائزاً عنده خلافاً لهما حتى يجب على المشتري الثمن وعندهما القيمة بخلاف التدبير ونحوه لأن شرط
العق بعد وجوده يصير ملأماً للعقد لأنه منه الملك والفساد لا تنزله فيكون صحيحاً ولا كذلك التدبير ونحوه
لجواز أن يحكم قاض بحصة يبيع فيتقرر الفساد واجمعوا على أنه لو أعتقه قبل القبض لا يعتق إلا إذا أمره
البائع بالعق لأنه صار قبض المشتري سابقاً عليه لأن البائع سلطه عليه وعلى أنه لو ذاك في هذا المشتري قبل العق
أو بآء أو وجهه يلزمه القيمة نهر ملأماً (قوله مثال لما فيه نفع لمبيع يستحقه) لأن العبد آدمي والآدمي من
أهل الاستحقاق ومنه اشتراط أن لا يبيعه أو لا يهبه لأن المملوك ليس به إن لا تتداوله الأيدي وكذا بشرط أن
لا يخرج من مكة وفي الخلاصة اشترى عبد على أن يبيعه جاز وعلى أن يبيعه من فلان لا يجوز لأن له طابا وفي
البرازية اشترى عبد على أن يطعمه لم يطعمه لم يفسد وعلى أن يطعمه خبيصاً فسد أه بحر ونقل في الفتح أيضاً عبارة
الخلاصة وأقرها وانظروا وجهها كون بيع العبد ليس فيه نفع له فإذا شرط بيعه من فلان صار فيه نفع لفلان
وهو من أهل الاستحقاق ففسد وجهه ما في البرازية أن اطعام العبد من مقتضيات العقد بخلاف اطعامه نوعاً
خاصاً كالخبص (قوله ثم فرغ على الأصل) أى ذكره وعامية عامة وتقدم في آخر باب خيار الشرط أن البيع
لا يفسد بالشرط في اثنين وثلاثين موضعاً فراجعوا (قوله يقتضيه العقد) أى يجب به بلا شرط (قوله ولا نفع
فيه لآء) أى من أهل الاستحقاق للنفع والأفاداة تنفع ببعض الشروط ومثل ما فيه مضرّة لآء هما
قال في النهر كأن كان ثوباً على أن يخرج أو جارية على أن لا يبطأها أو داراً على أن يهدمها فبعد مجد البيع جائز
والشرط باطل وقال أبو يوسف البيع فاسد كذا في الجوهره ومثل في البحر لما فيه مضرّة لآء إذا اشترى ثوباً
على أن لا يبيعه ولا يهبه والبيع في مثله جائز عندهما خلافاً لأبي يوسف أه قالت فاطمة المصنف منى على
قولهما ومثل أيضاً لا مضرّة فيه ولا منفعة قال في البحر كأن اشترى طعاماً بشرط أكله أو ثوباً بشرط
لبسه فإنه يجوز أه تأمل (قوله ولو أجنبياً) تعمم لقوله لآء وحده صرح الزيلعي أيضاً (قوله فلو بشرط
الخ) تفرع على مفهوم التعميم المذكور فإن مفهومه أنه لو كان فيه نفع لأجنبى يفسد البيع كما لو كان
لأحد المتعاقدين (قوله وأن يقرضه) أى أن يقرض فلاناً أحد العاقدين كذا بأن شرط المشتري على
البائع أن يقرض زيداً الأجنبى كذا من الدراهم أو شرط البائع على المشتري ذلك (قوله فلا يظهر الفساد)
وبه جزم في الفتح بقوله وكذا إذا كانت المنفعة لغير العاقدين ومنه إذا باع ساحة على أن يبني بها مسجد أو طعاماً
على أن يتصدق به فهو فاسد أه ومفاده أنه لا يلزم أن يكون الأجنبى معيناً وتأكل مع ما قدمناه اتفاقاً
عن الخلاصة إلا أن يجاب بأن المسجد والصدقة راد بهما التقرب إلى الله تعالى وحده وإن كانت المنفعة فيهما
لعبادة فصار المشروط له معيناً بهذا الاعتبار تأمل (قوله وظاهر البحر ترجيح الصحة) حيث قال وخرج
أيضاً ما إذا شرط منفعة لأجنبى كأن يقرض البائع أجنبياً فالبيع صحيح كافي الذخيرة عن الصدر الشهيد وفيها
وذكر القدوري أنه يفسد كأن يقول اشترى منك هذا على أن تقرضنى أو تقرض فلاناً أه وفي القهستاني
عن الاختيار جواز البيع وبطلان الشرط وفي المنع واختار صاحب الوفاية تبعاً لصاحب الهداية عدم الفساد
أه وبه جزم في الخاتمة قلت لكن قد علمت أن ما نقله الشارح عن ابن ملك من التعميم للأجنبى صرح به
الزيلعي وبه جزم في الفتح وكذا في الخلاصة كما قد سناه آنفاً والحاصل أنهم ما قولان في المذهب (قوله عبر ابن
الكمال بركب الدابة) وهو أحسن لأن المراد بقوله ولا نفع فيه لآء أى من أهل الاستحقاق فالتقييد بأهل
الاستحقاق لا احتراز عما فيه نفع لغيرهم كالدابة في بيعها بشرط أن لا يركبها فإنه غير مفسد لأنها ليست بأهل
لاستحقاق النفع وأما اشتراط أن لا يبيعه فإنه ليس فيه نفع لها عادة ولا غيرها وذلك ليس محل التوهم ليجتزعه
بخلاف ما فيه نفعها (قوله لكن يلائمه) عبره أنه في الفتح بما يتقنه من الوثوق بالثمن وهو قريب مما قدمناه
عن الذخيرة من تفسير الملائم بما يؤكّد من وجوب العقد فإن الثمن من موجبات العقد (قوله كشرط رهن
معلوم) أى بالاشارة أو التسمية فلو لم يكن معلوماً بذلك لم يجز إلا إذا تراضيا على تعينه في المجلس ودفعه إليه
قبل أن يفرقا أو يعجل الثمن ويطلق الرهن وإذا كان سمي فامتنع عن تسلمه لم يجبر وإنما يؤمر بدفع الثمن فإن لم
يدفعهما خبير البائع في الفسخ بحر (قوله وكفيل حاضر) أى وقبل الكفالة وكذا الوعا حاضر وقبلها
قبل التفريق فلو بعده أو كان حاضرًا فلم يقبل لم يجز واشتراط الحوالة كالوكالة بحر قلت في الخاتمة

(أوبدبره أو يكاتبه أو يستولدها
أو لا يخرج القن عن ملكه) مثال
لما فيه نفع لمبيع يستحقه ثم فرغ
على الأصل بقوله (فيصح) البيع
(بشرط يقتضيه العقد كشرط الملك
للمشتري) وشرط حبس المبيع
لاستيفاء الثمن (أو لا يقتضيه ولا
نفع فيه لآء) ولو أجنبياً ابن ملك
فلو شرط أن يسكنها فلان أو أن
يقرضه البائع أو المشتري كذا
فلا يظهر الفساد ذكره أخى زاده
وظاهر البحر ترجيح الصحة (كشرط
أى لا يبيع) عبر ابن الكمال بركب
(الدابة المبيعة) فأنه ليست بأهل
للنفع (أو لا يقتضيه لكن) يلائمه
كشرط رهن معلوم وكفيل حاضر
ابن ملك

ولرباع على ان يحبل البائع رجلا بالثمن على المشتري فسد البيع قياسا واستحسانا ولو رباع على ان يحبل المشتري
البائع على غيره بالثمن فسد قياسا وجاز استحسانا اه (قوله اى صرم) بفتح الصاد المهملة وهو الاديم اى
الجلد (قوله سماء باسم ما يؤول) اى كسجية العصير خرا وذلك ان قوله على ان يحذوه اى يقطعه لا يناسب
العمل وانما يناسب الجلد فانه يقطع ثم يصير نعلا وجوز فى الفتح ان يكون حقيقة اى اشترى نعل رجل واحدة
على ان يحذوها اى يجعل معها مثالا آخر ليتم نعلا للرجلين ومنه حذوت النعل بالنعل قدرته بشال قطعه قال
وبدل عليه قوله اوى بشركه فجعله مقابلا لقوله نعلا ولا معنى لان يشتري اديما على ان يجعل له شرا كافلا بدأن يراد
حقيقة النعل اه وأجاب فى النهر بأنه يجوز أن يراد بالنعل الصرم وضريح بشركه للنعل بالمعنى الحقيقى على
طريق الاستخدام اه قلت ارادة الحقيقة اظهر فى عبارة الهداية حيث قال على ان يحذوها اوى بشركه انما يشير
التأنيث لان النعل مؤنثة اتماعا على عبارة المصنف كالتنوين تذكير التسمية والظاهر ارادة المجاز وهو الجلد
(قوله ومثلا تسمير القبقاب) أصله للتحقق ابن الهمام حيث قال ومثله فى ديارنا شراء القبقاب على ان يسمر له
سيرا (قوله استحسانا للتعامل) اى يصح البيع ويلزم الشرط استحسانا للتعامل والقياس فسادا لان فيه
نفع لاحدهما وصار كصنع الثوب مقتضى القياس منعه لانه اجارة عقدت على استهلاك عين الصغ مع
المنفعة ولكن جواز للتعامل ومثله اجارة الثور وللتعامل جوازنا الاستسناع مع انه بيع المعلوم ومن انواعه شراء
الصوف المنسوج على ان يجعله البائع قنسورة أو قنسورة بشرط ان يجعل البائع لها باطانة من عنده وتعامد فى
الفتح وفى البرازية اشترى ثوبا وخفا خلقا على ان يرقعه البائع ويسلمه صبح اه ومثله فى الخاتمة قال فى النهر
بجلاص خياطة الثوب لعدم التعارف اه قال فى المنع فان قلت نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع وشروط
فيلزم ان يكون العرف فاضيا على الحديث قلت ليس بقاض عليه بل على القياس لان الحديث معلول بوقوع
التزاع الخارج للعقد عن المقصود به وهو قطع المنازعة والعرف ينهى التزاع فكان موافقا لمعنى الحديث فلم يبق
من الموانع الا القياس والعرف فاض عليه اه ملخصا قلت وتدل عبارة البرازية والخاتمة وكذا مسألة
القبقاب على اعتبار العرف الحادث ومقتضى هذا انه لو حدث عرف فى شرط غير الشرط فى النعل والثوب
والقبقاب ان يكون معتبرا اذ لم يؤد الى المنازعة وانظر ما حترناه فى رسالتنا المسماة نشر العرف فى بناء بعض
الاحكام على العرف التى شرحت بها قولى

والعرف فى الشرع له اعتبار * لذا علمه الحكم قديرا

(قوله وهذا) اى التفصيل السابق (قوله انما هو اذا علقه بكلمة على) والظاهر من كلامهم ان قوله
بشرط كذا اجتزله على نهر قلت يؤيده ما فى القهستاني حيث قيد الشرط بكون حرفه الباء وعلى دون ان اه
قال فى النهر ولا بد أن لا يتوهم بالواو اوحى لوقال بعثك بكذا وعلى أن تقرضى كذا فالبيع جائز ولا يكون شرطا
وان يكون الشرط فى صلب العقد الخ وقد مناه الكلام على الاخير (قوله بطل البيع) ظاهره ولو كان
مضرا لانفع فيه لاحد وبه صرح القهستاني (قوله ووقته) بصيغة الماضى من التوقيت ط (قوله
كبحار الشرط) اى كتوقيت خيار الشرط وهو ثلاثة ايام وهذا منه فان خيار الشرط يصح لغير العاقلين
(قوله وبجر من مسائل شتى) اى متفرقة جمع شئت والمسألة مذكورة فى الجرح فى هذا الباب ايضا وكذا
فى النهر والقهستاني (قوله واذا قبض المشتري المبيع الخ) شروع فى بيان احكام البيع الفاسد ومثل
قبض وكيله والقبض الحكمى لما قدمناه من ان أمر البائع بالعتق قبله صحيح لاستلزامه القبض وهل التحلية
قبض هنا صحيح فى المجتبى والعمادية عدمه وصح فى الخاتمة انها قبض واختار فى الخلاصة من البحر والنهر وطحن
البائع الخطة بأمر المشتري كالعتق كما سيذكره الشارح ويأتى تمامه (قوله عبر ابن الكمال بأذن) اى ليعم
بيع المكره اذ هو فاسد ولا رضاء فيه كاحترناه ازل البيوع (قوله بأن يأمره بالقبض) اى وقبضه بمحضرة
أو غيبته ط عن الاتفاق (قوله بأن قبضه فى مجلس العقد بمحضرة) تصوير لا اذن دلالة اما بعد المجلس
فلا بد من صريح الاذن الاذا قبض البائع الثمن وهو مما يملك به فانه يكون اذنا بالقبض دلالة اه ح عن
النهر فان كان مما لا يملك بالقبض كالنهر والخزير فلا بد من صريح الاذن كما أفاده الزملى (قوله وتقدم
مع حكمه) اى فى قوله والبيع الباطل حكمه عدم ملك المشتري اياه اذا قبضه الخ (قوله وحينئذ) اى

او (جرى العرف به كبيع

نعل) اى صرم سماء باسم ما يؤول

عنى (على ان يحذوه) البائع

(وبشركه) اى يضع عليه الشراك

وهو السير ومثله تسمير القبقاب

(استحسانا) للتعامل بلانكير

هذا اذا علقه بكلمة على وان بكلمة

ان بطل البيع الا فى بيعت ان رضى

فلان ووقته كغير الشرط أشباه

من الشرط والتعليق وبجر من

مسائل شتى (واذا قبض المشتري

المبيع برضى) عبر ابن الكمال باذن

(بأنه صريحا ودلالة) بأن قبضه

فى مجلس العقد بمحضرة (فى المبيع

الفاسد) وبه خرج الباطل وتقدم

مع حكمه وحينئذ فلا حاجة

لقول الهداية والعناية وكل من

عوضه مال كما أفاده ابن الكمال

قوله بان يأمره بالقبض هذه الجملة

ليست موجودة فى نسخ الشارح

التي بايدينا اه

حتى اذ خرج الباطل بتبدل الفساد (قوله كما مر) أى فى أول الباب فى قوله والمراد بالفساد الخ المنوع
 مجازاً عرفياً فيتم الباطل والمكروه (قوله حتى اخرج) أى اخرج الباطل بذلك أى بقوله وكل
 من عوضه مال وتعبه الجوى بان من افراد الباطل ما لا يخرج هذا القيد وهو بيع الخمر والخنزير بالدرهم
 فانه باطل مع ان كلامه عوضه مال وعلى هذا فلا بد من حذف هذا القيد لاقتضائه ان هذا الفرد من الباطل
 يكون فاسداً بالقبض وليس كذلك ط قلت المراد المال المتقوم كما قيده به فى النهر ولا شك ان الخمر ونحوه غير
 متقوم ويدل على هذا انه فى أول الباب قال وبطل بيع مالىس بمال والبيع به فان المراد به مالىس بمال فى سائر
 الاديان والخمر والخنزير مال عند أهل الدمة ولذا قال بعده وبطل بيع مال غير متقوم كخمر ونحوه فعلم ان المراد
 بالمال هذا المتقوم وهو المال فى سائر الاديان فلا يدخل فيه الخمر ونحوه فافهم (قوله ولم ينهه) قيد لقوله
 أو دلالة كما هو صريح الهداية وغيره أى أن الرضى بالقص دلالة كما مر تصويره مقيد بما اذا لم ينهه عن
 القبض لان الدلالة تلغوم النوى الصريح فافهم (قوله ولم يكن فيه خيار شرط) يؤيده قول الخانية وثبت
 خيار الشرط فى البيع الفاسد كما ثبت فى البيع الخارج حتى لو باع عبداً بألف درهم ورطل خمر على انه بالخيار
 ثلاثة أيام وقبض المشتري العبد وأعتقه فى الايام الثلاثة لا ينفذ اعتاقه ولو لا خيار الشرط للبائع نفذ اعتاق
 المشتري بعد القبض اه سائحاننى ومفاده صحة اعتاقه بعدمضى المدة (وال خيار وهو ظاهر (قوله
 ملكه) أى ملكاً خبيثاً حراماً فلا يحل له أكله ولا لبسه الخ فهستانى وأفاد انه يملك عينه وهو الصحيح المختار
 خلافاً لقول العراقيين انه يملك التصرف فيه دون العين ونعمه فى البحر (قوله الا فى ثلاث) قلت يزداد
 مثلاً وهى بيع المكاتب والمذبر وآم الولد على القول بفاسده كما مر الخلاف فيه (قوله فى بيع الهازل) أى
 على ما سرح به البزدوى وصاحب المنار من انه فاسد وذكر فى القنية انه باطل فلا استثناء كما فى البرودة بظنا
 الكلام عليه أول البيوع وحققنا ان المراد من قول الخانية والقنية انه باطل أى فاسد بدليل انه ما لم أره أجزاءه
 جاز والباطل لا يلحقه الاجازة وانه منعقد بأصله لانه مبادلة مال بمال لا بوصفه فافهم (قوله وفى شراء الاب
 من ماله لطفله الخ) وقعت هذه العبارة كذلك فى البحر والاشباه عن المحيط وصوابها وفى شراء الاب من مال
 طفله لنفسه فاسداً أو يبعه من ماله لطفله كذلك لان عبارة المحيط على ما فى الفتح والهر هكذا باع عبداً من ابنه
 الصغير فاسداً أو اشترى عبده لنفسه فاسد الا ثبت الملك حتى يقبضه ويستعمله اه وبه اندفع توقف المحشى
 (قوله حتى يستعمله) لان قبض الاب حاصل فلا بد من الاستعمال حتى يتحقق قبض حادث ولذا جعم فى
 المحيط بين القبض والاستعمال وعلى هذا فلا يلزم فى صورة الشراء لطفله أن يكون الاستعمال فى حاجة لطفله
 فافهم (قوله لا يملكه به) أى بالقبض وفى الفتح عن جمع التفاريق لو كان ودیعة عنده وهى حاضرة ملكها
 قال فى النهر أقول يجب أن يكون مخرجاً على أن التخلية قبض ولذا قيده بكونها حاضرة والا فقدم أن قبض
 الامانة لا ينوب عن قبض المبيع اه أى لان قبض المبيع مضمون بالثمن أو بالقبضة لو فاسد او قبض الامانة غير
 مضمون وهو أضعف من المضمون فلا ينوب عنه وقد منافى باختلاف التصحيح فى كون التخلية قبضاً فى البيع
 الفاسد (قوله واذا ملكه) مرتبط بقول المصنف ملكه ط (قوله ثبت كل أحكام الملك) فىكون المشتري
 خصماً لمن يذمه لانه يملك رقبته نص عليه محمد رحمه الله ولو باعه كان الثمن له ولو أعتقه صح والولاء له ولو أعتقه
 البائع لم يرد حتى ولو بيعت دار الى جنبها فالشفعة للمشتري ونعمه فى البحر (قوله ولا وطوها) ذكر العمادى
 فى فضوله خلافاً فى حرمة وطئها فقبل بكره ولا يحرم وقيل يحرم بحر أى لان فيه اعراضاً عن الرد الواجب
 وفى حاشية الجوى قيل وحل اذا تزوجها يحل للزوج وطؤها الظاهر نعم وحل بطيب المهر للمشتري أم لا محل نظر
 (قوله ولان يترجها منه البائع) المراد لا يصح لانها باسدة أن تعود الى البائع نظراً الى وجوب الفسخ
 فيصير ناكحاً أمته جوى (قوله ولا شفعة لجاره لو عقارا) أى لو اشترى داراً شراءً فاسداً وقبضها
 لا يثبت للجار حق الشفعة قال ط عن حاشية الاشباه للسيد ابى السعود ولا يخلطه فى نفس المبيع وشريكه
 فى حق المبيع لان حق البائع لم يقطع لانه على شرف الفسخ والاسترداد انفساً للفساد حتى اذا سقط حق الفسخ
 بأن بنى المشتري فيها ثبت حق الشفعة اه (قوله ولا شفعة بها) هذا سبق نظر لان النوى فى الجوهره هكذا
 واذا كان المشتري داراً فبيعت دار الى جنبها ثبتت الشفعة للمشتري اه ثم ذكر المسئلة المارة فقال ولا تجب

لكن أبواب سعدى بأنه لما كان
 الفاسد يتم الباطل مجازاً كما مر
 حتى اخرج به ذلك فقبضه (ولم
 ينهه) البائع عنه ولم يكن فيه خيار
 شرط (ملكه) الا فى ثلاث فى بيع
 الهازل وفى شراء الاب من ماله
 لطفله أو يبعه له كذلك فاسداً لا
 يملكه حتى يستعمله والمقبوض
 فى يد المشتري أمانة لا يملكه به
 واذا ملكه ثبت كل أحكام الملك
 الا خمسة لا يحل له أكله ولا لبسه
 ولا وطؤها ولان يترجها منه
 البائع ولا شفعة لجاره لو عقارا
 اشباه وفى الجوهره وشرح الجمع
 ولا شفعة بها فى سادسة

فيها شفعة للشفيع اه وفي الزبلي والجعر وجامع الفضولين لو اشترى دارا اشراء فاسدا فبعت بمجنها دار
أخذها المشتري بالشفعة اه نعم في شرح المجمع لو اشترى دارا لا تجوز الشفعة بها اه ويجب أن تكون الباء
معنى في لوافق كلام غيره ولا يمكن تأويل كلام الشارح بذلك لانه يصير عين المسئلة التي قبلها (قوله بمثلها ان
مثليا) وان انقطع المثل بقبضته يوم الخصومة كما أفتى به الرمي وعليه المتون في كتاب الغصب (قوله والافقيته
يستثنى من ذلك العبد المبيع بشرط ان يعتقه المشتري فانه اذا اعتقه بعد القبض يلزمه الثمن كما قدمه الشارح
(قوله يعني ان بعد هلاكه الخ) تفيد ضمانه بالمثل او بالقيمة لانه اذا كان قائما بحاله كان الواجب رد عينه
(قوله او تعذر ردّه) عطف عام على خاص لان تعذر الرد يكون بالهلاك وبصرف قولي اوحسنى مما يأتي
(قوله يوم قبضه) متعلق بقبضته وقال محمد بقبضته يوم ألتفه لانه بالاتلاف يتقرر بجر عن الكافي (قوله
لان به) أي بالقبض والاولى لانه ط (قوله فلا تعتبر الخ) تفريع على اعتبار قبضته يوم القبض لا يوم
الاتلاف اي لو زادت قيمته في يده فألتفه لم تعتبر الزيادة كالغصب (قوله والقول فيها) أي في القيمة منخ
وفي الجعر والجوهرة فهما بضمير التثنية أي في المثل والقيمة (قوله للمشتري) أي مع بينه وبينه البائع بجر
(قوله لانكاره الزيادة) أي الزيادة في المثل او القيمة التي يدعيها البائع (قوله ويجب على كل واحد
الخ) عدل عن قول الكنز والهداية ولكل منهما فسحه لان اللام تفيد التخيير عن النسخ واجب وان
اجيب بأن اللام مثلها في وان أسأتم فلها وان المراد بيان ان اسكل منهما ولاية النسخ رفعا لتوهم انه اذا ملك
بالقبض لزم لان الآية تقتضي كون اللام بمعنى على بخلافها هنا ولان كون المراد بيان الولاية المذكورة يلزم
منه ترك بيان الوجوب مع انه مراد أيضا والتصريح بالوجوب يدل على المرادين فكان اولى (قوله فسحه)
أي فسخ البيع الفاسد قلت وهذا في غير بيع المكره فانهم صرحوا بأنه فاسد وبأنه مخير بين الفسخ والامضاء
نعم يظهر الوجوب في جانب المكره بالكسر (قوله قبل القبض او بعده) لكن ان كان قبله فلكل الفسخ يعلم
صاحبه لابرءه وان كان بعده فان كان الفساد في صلب العقد بأن كان راجعا الى البدلين المبيع والثمن كبيع
درهم بدرهمين وكالبيع بالثمن وان كان بشرط زائد كالبيع الى اجل مجهول او بشرط فيه نفع
لا حدهما فكذلك عندهما لعدم اللزوم وعند محمد لمن له منفعة الشرط واقتصر في الهداية على قول محمد
ولم يذكر خلافا بجر وأفاد أن من عليه منفعة الشرط يفسخ بالقضاء او الرضاء على ما قال محمد قهستانى
(قوله ويكون استناعا عنه) أي عن الفساد قال في الهداية وهذا قبل القبض ظاهرا لانه لم يفد حكمه فيكون
الفسخ استناعا عنه اه فقوله منه يحتل عوده على الفساد أو على حكم البيع وهو الملك تأمل (قوله مادام
المبيع بحاله) متعلق بقوله وعلى كل واحد منهم ما فسحه واختر به عما اذا عرض عليه ما تعذر به رده مما يمنع
الفسخ كما يأتي بيانه (قوله ولذا) أي لوجوب رفع المعصية والاولى عدم زيادة التعديل والاقصا على عبارة
المصنف ليصح التعديل بعده والا كان التعديل الثاني عين الاول الا ان يفرق بأن الثاني اعظم من الاول تأمل
(قوله واذا أصرت أحدهما) عبارة المصنف في المنع أي البائع والمشتري وظاهره ان أصرت بضمير التثنية وهو
الموافق لما في البرازية ولما قدمناه قريبا من ان لكل الفسخ يعلم الاخر لابرءه فاصر احدهما لا يحتاج معه
الى فسخ القاضي (قوله وكل مبيع فاسد) وصف المبيع بالفساد لكونه محلا (قوله كاعارة) وكودعة ورهن
بجر (قوله وغصب) فيه ان الكلام في رد المشتري والجواب ان المراد بالرد وقوعه في يد البائع كما افاده
ما بعده ط (قوله ووقع في يديه) الظاهر ان هذا شرط في الرد الحكمي كما في المسائل المذكورة اما لو رده
عليه قصد اقل لما في الخاتمة رده المشتري للفساد فلم يقبله فأعاده الى منزله فهلك لا يضمنه وقال بعضهم هذا
لو الفساد متفقا عليه فلو محتلفا فيه ضمنه والصحيح انه يبرأ فيما الا اذا وضع بين يديه فلم يقبله فذهب به الى منزله
فانه يضمنه اه وذكر في الجعر عن القضية ان الاشبه ما قاله بعضهم من التفصيل المذكور قلت لكن لا يخفى
أن تصحيح قاضي خان مقدم لانه فقيه النفس والحاصل ان الرد صحيح مطلقا وان لم يقع في يد البائع لكون الرد قصدا
لا ضمنا وبه يخرج عن الضمان لانه فعل الواجب عليه لكن اذا وضعه بين يدي البائع حصل القبض أيضا بناء
على ان الخلية قبض وهو ما مر تصحيحه عن قاضي خان أيضا فاذا ذهب به بلاذنه صار غاصبا فيضمنه بخلاف
ما اذا ذهب به قبل الخلية المذكورة لعدم حصول القبض من البائع فلم يصرف غاصبا بالذهاب ولم يضمنه
لوجود الرد الواجب عليه كما قلنا وبه ظهران المراد بوقوعه في يده وقوعه فيها حقيقة او حكما كالخلية المذكورة

(يعني ان
بعدها لانه او تعذر رده (يوم قبضه)
لان به يدخل في ضمانه فلا تعتبر
زيادة قيمته كالمغصوب (والقول
فيه للمشتري) لانكاره الزيادة
(و) يجب (على كل واحد منهما فسحه
قبل القبض) ويكون استناعا عنه
ابن مالك (او بعده مادام) المبيع
بحاله جوهره (في يد المشتري)
اعدا ما للفساد لانه معصية فيجب
رفعها بجر (و) لذا (لا يشترط فيه
قضاء قاض) لان الواجب شرعا
لا يحتاج للقضاء دور (واذا أصر)
احدهما (على امساكه وعلم به
القاضي فله فسحه) جبر اعلمهما
حقا للشرع برزاية (وكل مبيع
فاسد رده المشتري على بائعه بجهة
او صدقة او بيع او بوجه من
الوجوه) كاعارة واجارة وغصب
(ووقع في يديه فهو متاركة)
لبيع (وبرئ المشتري من ضمانه)
تثنية

مطلبه

رد المشتري فاسدا الى بائعه فلم يقبله

والاصل ان المستحق بجهة اذا وصل الى المستحق بجهة أخرى اعتبر واصلا بجهة مستحقه ان وصل اليه من المستحق عليه والافلا وتامة في جامع الفصولين (فان باعه) أي باع المشتري المشتري فاسدا (يعا حجيها بانا) فلو فاسدا أو بخلاف لم يمنع الفسخ (لغير باعه) فلو منه كان نقضا للاول كما علمت (وفساده بغير الاكراه) فلو به ينقض كل تصرفات المشتري (أو وهبه وسلم) أو اعتقه أو كاته أو استولدها ولو لم تجبل ردها مع عقرها انفاقا سراج (بعد قبضه) فلو قبله لم يعتق بعثه بل يعتق البائع بأمره وكذا لو أمره بطعن الحنطة أو ذبح الشاة فيصير المشتري قابضا اقتضاء فقد ملك المأمور مالا يملكه الآخر وما في الخيانة على خلاف هذا اما رواية او غلط من الكتاب كما بسطه العمادى (او وقفه) وقفا صحيحا لانه استهلكه حين وقفه وأخرجه عن ملكه وما في جامع الفصولين على خلاف هذا غير صحيح كما بسطه المصنف

مطلب
ملك المأمور مالا يملكه الآخر

وان هذا شرط في الرد للحكمى لا القصدى كما علمه هذا ما ظهر لي فاغتنه (قوله ان المستحق بجهة) كالأرد للفساد هنا فانه مستحق للبائع على المشتري ومثله رد المصوب على المصوب منه (قوله بجهة أخرى) كالهبة ونحوها (قوله والافلا) أي وان لم يصل من جهة المستحق عليه بل وصل من جهة غيره فلا يعتبر حتى ان المشتري فاسدا اذا وهب المشتري من غير باعه أو باعه لرجل فوهبه الرجل من البائع الاول وسلمه لا يبرأ المشتري عن قيمته ولم يعتبر العين واصلا الى البائع بالجهة المستحقة لما وصل من جهة أخرى جامع الفصولين (قوله فان باعه اخ) محترز قوله مادام في يد المشتري وقيد ببيع المشتري لان البائع لو باعه بعد قبض المشتري وادعى ان الثاني كان قبل فسخ الاول وقبضه وزعم المشتري الثاني انه كان بعد الفسخ والقبض من الاول قال قول له لا للبائع وينفسخ الاول بقبض الثاني بجرع البرازية ومثله في جامع الفصولين ولعل وجه انفساخ الاول ان المشتري الثاني نائب عن البائع في القبض لوجوب التسليم عليه فصار كانه وقع في يد البائع تأمل وأفاد أن البيع ثابت اما لو ادعى المشتري بيعه من فلان الغائب وبرهن لا يقبل للبائع أخذه ولو صدقه فله القيمة كما في جامع الفصولين (قوله لم يمنع الفسخ) لان البيع فيه مالم يسلم بل لازم ولم يدخل المبيع في ملك المشتري في صورة الخيار ط (تنبيه) عبر في الوفاية بقوله فان خرج عن ملك المشتري وهو أحسن من قول المصنف فان باعه لانه يستغنى به عما ذكره به (قوله كما علمت) من قول المصنف وكل مبيع فاسد ط (قوله وفساده) أي فساد البيع الاول (قوله ينقض كل تصرفات المشتري) أي التي يمكن نقضها بخلاف مالا يمكن كالاتاق فانه يتعين فيه أخذ القيمة من المكروه بالكسوف فافهم (قوله وسلم) قال في البحر شرط في الهداية التسليم في الهبة لانها لا تفيد الملك الا به بخلاف البيع (قوله واستولدها) أفاد انه لا يلزمه مع القيمة العقر وقيل عليه عقرها أيضا جامع الفصولين قال ط وظاهره أي ظاهر ما في المتن ان المراد استيلاء حادث فلو كانت زوجته أولا واستولدها ثم اشتراها فاسدا وقبضها هل يكون كذلك للملك اياها فلحزر اه قات الظاهر بقاء الفسخ لانه حق الشرع ولم يعرض عليه تصرف حادث يمنعه (تنبيه) نقل في النهر عن السراج ان التدبير كالا استيلاء ومثله في القهستاني ولم يرد في البحر منقولاً فذكره بخلاف (قوله بعد قبضه) الاول ذكره آخر المسائل ط (قوله فلو قبله لم يعتق بعثه) تخصصه التفريع على العتق يوم ان قوله بعد قبضه متعلق بقوله أو اعتقه فقط وليس كذلك فكان الاظهر أن يقول فلو قبله لم تنفذ تصرفاته المذكورة الا اذا اعتقه البائع بأمر المشتري (قوله وكذا لو أمره الخ) وفي جامع الفصولين ولورب الخاطلة البائع بطعام المشتري بأمره قبل قبضه صار قابضا وعليه مثله بجر (قوله فيصير المشتري قابضا اقتضاء) الاقتضاء ما يقتدر لتصحيج الكلام كاعتق عدل عني بأف قانه يقتضى سبق البيع ليصح العتق عن الآخر وهنا كذلك فان صحة تصرف البائع عن المشتري تقتضى ان يقتدر ان قبض سابقا عليه ولهذا قال في المنع عن الفصول العمادية وانما كان كذلك لانه لما امر البائع بالعتق فقد ملب ان يسلطه على القبض واذا اعتق البائع بأمره صار المشتري قابضا قبضا مابا عليه اه ففهم (قوله مالا يملكه الآخر) فان الآخر وهو المشتري لا يصح اعتاقه بنفسه ولا يجوز له الطعن والذبح لكن الظاهر ان المأمور وهو البائع في مسألة الطعن والذبح لا يجوز له أيضا لان الواجب عليه الفسخ رفعا للمعصية كما مر وفي فعله ذلك تقريرها فقد استوى الآخر والمأمور في ذلك ولذلك ذكر في البحر مسألة الآخر بالعتق فقط ثم قال وهذه بحجة حيث ملك المأمور مالم يملك الآخر اه والظاهر أن البائع بأمره بالعتق أيضا لما قلنا ولكن الذي ملكه خردون الآخر انما هو نقاد العتق مع قطع النظر عن الاثم وعدمه كما في باقي تصرفات المشتري بعد القبض هذا ما ظهر لي قد بره (تنبيه) اهذه المسألة نظير ملك المأمور فيه مالا يملكه الآخر وهو ما مر في قول المتن أو أمر المسلم ببيع خمر أو خنزير أو شرائها ذنبا أو أمر المحرم ببيع صيده (قوله وما في الخيانة الخ) أي حيث جعل العتق عن البائع والذبح والشاة له أيضا ومثله في البرازية أيضا (قوله كما بسطه العمادى) وأقره في جامع الفصولين (قوله وقفا صحيحا) فلو فاسدا كان اشترط فيه بيعه عند الحاجة لا يمنع الفسخ ط (قوله وأخرجه عن ملكه) عطف لازم على قوله وقفه (قوله وما في جامع الفصولين) حيث قال ولو وقفه او جعله مسجدا لا يطل حق الفسخ مالم يبين اه ح أي فالمانع من الفسخ هو البناء (قوله غير صحيح) جلد في النهر على احدى روايتين وهو أولى من التغليط ح وحله في البحر على ما اذا لم يقض به اما اذا قضى به فانه يرتفع الفساد لازومه قلت لكن المسجد يلزم بدون القضاء

اتفاقا فافهم (قولد اورهنه) أى وسله لان الرهن لا يلزم بدونه (قوله أو أوصى به) أى ثم مات لانه ينتقل من ملكه الى ملك الموصى له وهو ملك مبتدأ فصار كالموابعه منخ (قوله أو تصدق به) أى وسله لانه لا يخرج عن ملك المنصديق بدون تسليم (قوله نفذ البيع الفاسد) أى لزوم والا فالاصل ان النافذ ما قابل الموقوف واللازم ما لا خيار فيه وهذا فيه خيار الفساد وبهذه التصرفات لزوم تأمل ثم ان الشارح تبع المصنف حيث جعل فاعل نفذ هو البيع الفاسد والمنتهوم من الهداية ان الفاعل ضمير يعود الى ما ذكر من التصرفات وقال فى الفتح فاذا اعتمقه او باعه او وهبه وسلمه فهو جائز وعليه القيمة لما ذكرنا من انه ملكه بالتبض قنفذ تصرفاته فيه وانما وجبت القيمة لانه انقطع حق الاسترداد لتعلق حق العبدية والاسترداد حق الشرع وحق العبد مقدم لبقائه فقد قوت المكنة بتأخير التوبة اه ملخصا أى ان الواجب عليه كان هو التوبة بالفسخ والاسترداد وبتأخيرها الى وجود هذه التصرفات التى تعلق بها حق عبيد يكون قد قوت مكنته من الاسترداد فتعين لزوم القيمة ومقتضاها ان المعصية تقترب عليه فلا يخرج عن عهدتها بالالتوبة وان الفسخ قبل هذه التصرفات توبة كما يشير اليه قول الشارح رفع المعصية (قوله الا فى اربع الخ) عبارة الاشهاد العقد الفاسد اذا تعلق به حق عبيد لم يرتفع الفساد الا فى مسائل أجبر فاسدا فأجبر المستأجر صحيفا فالاول نقضها المشتري من المكره لو باع صحيفا فالمكره نقضه المشتري فاسدا اذا أجبر فللبائع نقضه وكذا اذا زوج اه وانت خبير بأن كلام المتن فى تصرف المشتري فاسدا فلا يصح استثناء الاولى لعدم دخولها وكذا الثانية لاحتراز المتن عنها والصورة الثالثة والرابعة ذكرهما الشارح حيث قال غير اجارة ونكاح اه ح قلت والضمائر فى نقضه للعقد الاول بقرينة الاستثناء وعليه فقوله وكذا اذا زوج أى يكون للبائع نقض البيع لا التزويج فلا ينافى ما يأتى تحريره (قوله وكذا اكل تصرف قولى) عطف على قوله فى جميع ما مر وأراد به نحو التدبير وما لو جعله مهورا أو بدل صلح او اجارة او غير ذلك مما يخرج به عن ملكه كما نفى هذه عبارة النقاية التى قلنا ها عند قوله فان باعه (قوله غير اجارة ونكاح) أى فلا يمنعان الفسخ لان الاجارة تفسخ بالا عذار ورفع الفساد من الاعذار والنكاح ليس فيه اخراج عن الملك بجر (قوله وهل يبطل نكاح الامة) لما ذكر ان النكاح لا يمنع البائع من فسخ البيع اراد أن يبين انه هل يفسخ النكاح الذى عقده المشتري كما يفسخ الاجارة ام لا (قوله المختار نعم ولو الجمية) مخالف لما صرح به فى الفتح من عدم الانقاس وكذا فى الزيلعي وغاية البيان عن التحفة وقال فى المحتجى الا الاجارة وتزويج الامة لكن الاجارة تفسخ بالاسترداد دون النكاح وفى التارخانية عن نوادر ابن سماعة لو فسخ البيع للفساد وأخذ البائع الجارية مع نقصان التزويج ثم طلقتها الزوج قبل الدخول رد البائع على المشتري ما أخذه من النقصان وفى السراج لا يفسخ النكاح لانه لا يفسخ بالا عذار وقد عقده المشتري وهى على ملكه وقد نقل فى البحر عبارة السراج ثم قال ويشكل عليه ما ذكره الولوالجي فى الفصل الاول من كتاب النكاح لو زوج الجارية المبيعة قبل قبضها وانقض البيع فان النكاح يبطل فى قول ابى يوسف وهو المختار لان البيع متى انتقض قبل القبض انتقض من الاصل معنى فصار كأنه لم يكن فكان النكاح باطلا اه الا ان يحمل ما فى السراج على قول محمد أو يظهر بينهما فرق اه ما فى البحر وتبعه فى النهر والمنح وكتب فيما علقته على البحر أن الفرق موجود لان كلام الولوالجي فيما قبل القبض وكلام السراج فيما بعد القبض المفيد للملك ثم رأيت طنبه على ذلك الفرق وكذلك نبه عليه الخياط الرملى فى حاشية المنح حيث قال العجب من ذلك مع ان ما فى السراج فيما عقده بعد القبض وما فى الولوالجية قبل القبض كما هو صريح كل من العبارتين فكيف يستشكل بأحدهما على الاخرى ولئن كان كلام السراج فى البيع الفاسد وكلام الولوالجي فى مطلق البيع فقد تقررت أن فاسد البيع كما نزه فى الاحكام قائل اه قلت وكيفينا ما سمعنا نقله عن كتب المذهب على ان الظاهر أن كلام الولوالجية لا يمكن حمله على مطلق البيع بل مراده البيع الفاسد لان البيع الصحيح صورة اما ان ينفذ بالاستحقاق او بالخيار أو بهلاك المبيع قبل قبضه ولا فرق فى الاولين بين ما قبل القبض وما بعده لعدم الملك اصلا فتفصيله الحكم بما قبل القبض دليل على انه اراد البيع الفاسد فاذا زوجها المشتري قبل القبض ثم فسخ العقد يظهر بطلان النكاح لكونه قبيل الملك بخلاف ما اذا زوجها بعده لانه زوجها وهى فى ملكه فلا يفسخ النكاح بفسخ البيع واما اذا ماتت الجارية قبيل قبضها فى يد البائع فقد صرح فى مستقرات يوسع البحر عن الفتح بأنه لا يبطل النكاح وان بطل البيع (قوله كرجوع هبة) أى رجوع

(اورهنه أو أوصى) أو تصدق

(به نفذ) البيع الفاسد فى جميع

ما مر وأمنع الفسخ لتعلق حق

العبدية الا فى اربع مذكورة فى

الاشياء وكذا اكل تصرف قولى

غير اجارة ونكاح وهل يبطل

نكاح الامة بالفسخ المختار نعم

ولو الجمية ومتى زال المانع كرجوع

هبة وبجز مكاتبه وفك رهن

واجب في هبته بقضاء او بدونه كما في الجرع عن الفتح (قوله عاد حق الفسخ) لان هذه العقود لم توجب الفسخ
 من كل وجه في حق الكل فصولين وكذا لو فسخ البيع بعيب بعد قبضه بقضاء فالبائع حتى الفسخ لو لم يقض
 بقيته لزوال المانع ولورده بعيب بلا قضاء لا يعود حتى الفسخ كما لو اشتراه ثانيا بجر لان رده بلا قضاء عقد جديد
 في حق ثالث (قوله لا بعده) أي لزوال المانع بعد القضاء بالقيمة على المشتري لا يعود حتى الفسخ لان القاضي
 ابطال حق البائع في العين ونقله الى القيمة باذن الشرع فلا يعود حقه الى العين وان ارتفع السبب كما لو قضى على
 الخاصب بقيمة المغصوب بسبب الاباق ثم عاد العبد ذخيرة ومراعاة بالقيمة ما به المثل (قوله جوت احدهما)
 وكذا بالاجارة والرحن كما علمته (قوله حتى يرد ثمنه) أي ما قبضه البائع من ثمن اوقية كما في الفتح (قوله
 المنقود) لان المبيع مقابل به فيصير محبوبا به كالمشترى فسخ والمراد بالمنقود المقبوض احترازا عن الدين (قوله
 بخلاف ما لو شري) أي بخلاف غير المنقود كالوشرى الخ (قوله كاجارة ورهن) أي فاسدين احده وقوله
 وعقد صحيح قيل صوابه بخلاف عقد صحيح لما في النهر أما اذا لم يكن الثمن منقودا كما اذا اشترى من مديته عبدا
 بدين سابق شراء فاسدا وقبضه بالاذن فأراد البائع أخذه بحكم الفساد ليس للمشتري حبه لاستيفاء ماله عليه
 من الدين والاجارة الفاسدة وكذا الرهن الفاسد على هذا بخلاف ما اذا كان العقد صحيحا في الابواب
 الثلاثة اه قلت هذا بناء على ما فهمه المعترض وهو غير متعين لانه يمكن جعل كلام الشارح على وجه صحيح
 وهو أن قوله كاجارة ورهن راجع لاصل المسألة وهو قوله لا يأخذه حتى يرد الثمن المنقود فيكون المراد
 ما اذا كان بدل الاجارة والرهن منقودين قال في البحر وأشار المؤلف الى انه لو استأجر اجارة فاسدة ونفذ
 الاجرة او ارتهن رهن فاسدا أو اقترض قرضا فاسدا وأخذ به رهنا كان له ان يحبس ما استأجر وما ارتهن حتى
 يقبض ما شهدا اعتبارا بالعقد الجائر اذا انفاجا اه ونحوه في الفتح وعليه فتقوله وعقد صحيح قصد بذكره
 ان هذه العقود مثله اذا كان البدل فيها منقودا فانه اذا كان منقودا لفرق بين العقد الصحيح والفاسد
 في ثبوت حق الحبس بعد الفسخ في الكل بل الفرق بينهما في غير المنقود قال في جامع القصرين برمز الخاينه
 شري من مديونه فاسدا ففسخ ليس له حبس المبيع لاستيفاء دينه وكذا لو أجز من دأته اجارة فاسدة ولو كان
 عقد البيع او الاجارة جائزا فله الحبس لدينه اه فأذا كان له الحبس في العقد الجائر اذا كان البدل غير مدبر
 بالاولى فانهم (قوله والفرق في الكافي) أي الفرق بين الفاسد والصحيح اذا كان البدل غير منقود حيث
 يملك الحبس في الصحيح دون الفاسد هو ما ذكره في كافي النسبي وحاصله انه لما وجب للمدبر على المشتري مثل
 الدين صار الثمن قصاصا لاستواءهما قدرا ووصفا فاعتبر بمال الواسع وفي حقيقة فكان له حق الحبس وفي الفساد
 لم يملك الثمن بل يجب قيمة المبيع عند القبض وهي قبله غير مقررة لاحتمالها السقوط بالفسخ ودين المشتري مقر
 والمقاصة انما تكون عند الاستواء وصفاف لم يكن له حق الحبس اه (قوله فان مات احدهما) عبارة
 العيني والزبلي فان مات البائع وهي انب لقرل المهنف فالمشتري احق (قوله والمستقرض) بأن
 استقرض قرضا فاسدا أو أعطى به رهنا بجر (قوله فاسدا) حال من الكل وفيه وصف العاقد بصفة
 عنده مجازا لانه محله (قوله بعد الفسخ) نص على المتوهم فان الحكم كذلك قبل الفسخ بالاولى ط
 (قوله فالمشتري ونحوه) أي المستأجر والمقرض والمرتهن وحاصله ان الحى الذي يده عين المبيع او المستأجر
 او الرهن احق بما في يده من العين من غرماء الاخر الملت حتى يقبض ما نقد قال في الفتح لانه مقدم عليه في
 حياته فكذا على ورثته وغرمائه بعد وفاته الا ان الرهن مضمون بقدر الدين والمشتري بقدر ما أعطى فما فضل
 فللغرماء اه قال الرحتى لكن سيأتى في كتاب الاجارة ان الراهن فاسدا اسوة الغرماء وسيأتى آخر الرهن
 مثل ما هنا ووقفنا بأن ما هنا وما يأتى في الرهن اذا كان الرهن سابقا على الدين وما في الاجارة اذا كان الدين
 متقدما على الرهن اه وسيأتى توضيحه في آخر الرهن ان شاء الله تعالى (تنبيه) لم يذكره اذا مات المشتري
 فاسدا في الخلاصة والبرازية ولومات المشتري فالبايع احق من سائر الغرماء بماله فان زاد شي فهو للغرماء
 اه ومعناه انه لو اشترى عبدا فاسدا وتقاضاه ثم مات المشتري وعليه ديون وفسخ البايع البيع مع الرثة فالبايع
 أحق بمالية العبد وهي ما قبضه من المشتري حتى يسترد العبد المبيع كالومات البائع فان كانت قيمة العبد
 اكثر مما قبض فالرائد للغرماء هذا ما ظهر لي فتأمل (قوله بل قبل تجهيزه) أي تجهيز البائع أو المؤجر

عاد حتى الفسخ لو قبل القضاء بالقيمة
 لا بعده ولا يطل حتى الفسخ جوت
 احدهما فيخلق الوارث به يبقى
 (و) بعد الفسخ (لا يأخذه) بانه
 (حتى يرد ثمنه) المنقود بخلاف
 ما لو شري من مديونه بدينه شراء
 فاسدا فليس للمشتري حبه
 لاستيفاء دينه كاجارة ورهن
 وعقد صحيح والفرق في الكافي
 (فان مات) احدهما او المؤجر
 او المستقرض او الراهن فاسدا
 عيني وزبلي بعد الفسخ (المشتري)
 ونحوه (الحق به) من سائر الغرماء
 بل قبل تجهيزه فله حق حبه حتى
 يأخذ ماله (فياخذ) المشتري
 (دراهم الثمن بعينه الوفاة)

وما يؤيده من أن المورثات وصكان المبيع ثوباً فلا احتج بالكذب فيه المشتري به حتى بأخذ ماله قال ط
والأول أن يقول بل من يتجهزه (قول له بناء على تعين الدراهم) المراهم أمانيه بل المراهم في الاشهاد التتد
لا يتعين في المراهم والاحتج في تعينه في العقد السادس روايات ورجح بعضهم تفسيره بأن ما قصد من أصله أي كمال
الدراهم المبيع - تراوتم ولا يتعين فيه لا فيما استحق بعد حصة أي كماله من المبيع قبل التسليم والاحتج تعينه
في الصرف بعد فساد ما بعد خلاص المبيع وفي الدين المستر له في صرف ما قبض على شريكه وفيه إذا تين
إعلان الشهاد فلو ادعى على آخر ما لا يأخذ ثم أقض أنه لم يكن له على خصمه حق في المذبح ردين ما قبض مادام
أنشأ ولا يتعين في المهر ولو بعد الطلاق قبل المذبح فمقتضى نفسه وإن الزمها زكاته لولا ما أحولها عند هذا
ولأن المذبح والوكالة قبل التسليم وأما بعده فاعانة كذلك وتعين في الامانات واليعة والصدقة والشركة
والمشاركة والغصب وعمامة في جامع الفصولين اهـ (قول المصنف وطالب شافع ماريح للمشتري) صورة
المسألة ما ذكره عند في الجامع الصغير رجل اشترى من رجل جارية يعا فأسدا يات درهم وتقا بضار ورج كل
منهما ما قبض قبض يصدق الذي قبض الجارية بالرج وبطيب الرج لذبح قبض الدراهم اهـ وقول الشارح
وانما طالب الخ أورد في صورة جواب عما استشكله صدر الشريعة وصاحب العناية والفتح والمردود والبحر
والمخ وغيرهم من أن المذبح كور في المتن من أن الرج بطيب البائع في الثمن النقد هو الموافق للرواية المنصوصة
في الجامع الصغير وهو مروي في أن الدراهم لا يتعين في البيع الفاسد فيناقض قولهم ان تعينه فانه هو الاصح
فانه يقتضي أن الاصح انه لا يطيب الرج للبائع فيما قبض رقه أعجاب العلامة سعدى جلبي في سائبة العناية
بما أشار إليه الشارح وهو أنه بطيب على كل من القولين لأن عدم التعيين انما هو في العقد الثاني الصحيح
لا في العقد الأول الفاسد اهـ وبما انه اذا باع فاسدا قبض دراهم الثمن ثم فسخ العقد يجب رده تلك الدراهم
بعينها على المشتري لأن الاصح تعينه في البيع الفاسد فلو اشترى به ساعدا مثلاً اشترى صحيحاً طالب له ما ربح
لأنها لا تتعين في هذا العقد الثاني لكونه عقد صحيحاً حتى لو أشار إليها وقت العقد له دفع غيره فاعدم تعينه
في هذا العقد الصحيح لا ينافي كون الاصح تعينه في العقد الفاسد وقد أعجاب العلامة الخيرة الرولى بمثل ما أعجاب
العلامة سعدى قبل اطلاعه عليه وقال اني في عجب عجيب من فهم هؤلاء الاجلاء التناقض من مثل هذا مع
ظهوره (قوله لأعلى الرواية الصحيحة) أي القائل بعدم تعين الدراهم في العقد الفاسد اهـ ح (قوله في بيع
يتعين بالتعيين) أراد بالبيع المبيع وأشار بقوله يتعين بالتعيين كالمبد مثلاً الى وجه الفرق بين طيب الرج
للبائع لأنه لا يشتري وهو أن ما يتعين بالتعيين يتعلق بالعقدية فتمكن الخبث فيه والنقد لا يتعين في عقود المعاوضة
فلم يتعلق العقد الثاني بعينه فلم يتمكن الخبث فلا يجب التصديق في الهداية وانما لم يتعين النقد لأن من المبيع
ثبت في الذمة بخلاف نفس المبيع لأن العقد يتعلق بعينه ومضاد هذا الفرق انه لو كان بيع مقايضة لا يطيب
الرجح لهما لأن كلا من الدين مبيع من وجه ولو كان عقد صرف بطيب لهما لكن قد منّا اتفاق الاشهاد أن
الصحيح تعينه في الصرف بعد فساد وفي شرح البيري عن الخلاطى انه الصحيح المذكور في عامة الروايات اهـ
فافهم (قول له بأن باعه بأزيد) تصوير لظهور الرجح فلا يطيب لذلك الزائد عما اشترى به وأفاد أن ذلك
في أول عقد وأما إذا أخذ الثمن وتجروى به بعده أيضاً بطيب له لعدم التعين في العقد الثاني كانه عليه ط
وهو ظاهر مما مر (قول له كطالب الخ) صورته ما في الجامع الصغير أيضاً لو ادعى على آخر ما لا يقضاه ثم تصادقا
على انه لم يكن له عليه شيء وفد ربح المذبح في الدراهم التي قبضها على انهاء يه يطيب له الرجح لأن الدين وجب
بالاقرار عند الدعوى ثم استحق بالتصادق وكان المقبوض بدل المستحق وهو الدين وبديل المستحق بمولك ملكا
فاسد ابدليل أن من اشترى عبد اجبارية أو ثوب ثم أعقق العبد واستحقته الجارية يصح عتق العبد ولو لم يكن بدل
المستحق بمولك يبيع العتق اذا عتق في غير الملك وتعلمه في الفتح (قوله لان بدل المستحق بمولك) كذا فيما
رأيت في عدة نسخ من كتب ملوك وهو كذلك في بعض نسخ النهر وفي بعضها بالرفع وهو الصواب على اللغة
المشهوره في رفع خبران (قوله فيما يتعين) كالعرض لا فيما لا يتعين كالنقد ودور بيانه (قوله كالفعل)
وكذا دية فاذا انصرف الغاصب أو المودع في العرض أو التفتت بعد الرجح لتعلق العقد بغيره وعمامة
في الدرر (قوله وقال الكمال الخ) تقييد لما في المتن (قوله لا يملكه أصلاً) لأنه متيقن انه لا مال له فيه

مطلب
في تعين الدراهم في الغنة السادسة

ومثلهما هو الكذب بناء على تعين
الدراهم في البيع السادس وهو
الاصح (و) انما (طاب لبيع
ماريخ) في الثمن لأعلى الرواية
الصحيحة المتأثرة للاصح بل على
الاصح أيضاً لأن الثمن في العقد
الثاني غير متعين ولا يشتر تعينه في
الأول كما أفاده سعدى (لا) بطيب

(للمشتري) ماريخ في بيع يتعين
بالتعيين بأن باعه بأزيد لتعلق
العقد بعينه فتتمكن الخبث في الرجح
فيصدق به (كما طالب ربح مال
ادعاه) على آخر فمقتضى ذلك
(فتقضى له) أي أو فانه اياه (ثم

ظهر عدمه بتصادقهما) انه لم يكن
عليه شيء لأن بدل المستحق بمولك
ملكاً فاسداً وخبث لفساد المالك
انما يعمل فيما يتعين لا فيما لا يتعين
وأما الخبث لعدم الملك كالفعل
فيعمل فيه ما كماله خسر
وابن الكمال وقال الكمال لرتعمد
الكذب في دعواه الدين لا يملكه
أصلاً

وقوّاد في النهر وقوّاد في النهر) يتصرّح بهم في الاقرار بأن المقر له
 فلا يدخل بامان وأخذ مال حربي
 بلا رضا وأخرجه اليها ملكه
 وصح بيعه لكن لا يطيب له
 ولا للمشتري منه بخلاف البيع
 الفاسد فانه لا يطيب له لفساد
 عقده ويطيب للمشتري منه لجهة
 عقده وفي حظر الاشهاد الحرمة
 تتعدد مع العلم بها الا في حق
 الوارث وقيدته في الطهيرية بأن
 لا يعلم أرباب الاموال وسخفته
 ثمة (بني أو غرس فيما اشتراه
 فاسدا)

مطلب

البيع الفاسد لا يطيب له ويطيب
 للمشتري منه

مطلب
 الحرمة تتعدد

مطلب
 فمن ورث مالا حراما

أوع أي فلا يطيب له ما ربح مطلقا سواء تعين أولا (قوله وقوّاد في النهر) يتصرّح بهم في الاقرار بأن المقر له
 اذا كان يعلم أن المقر كذب في اقراره لا يحل له أخذه عن كره منه أما لو اشتبه الامر عليه حل له الاخذ عند محمد
 خلافا لابي يوسف وحينئذ لا يطيب له ربحه ويحمل الكلام حينئذ على ما اذا ظن أن عليه دينا بالارث من أبيه ثم
 حين أن وكله أو فاه لا يبيعه قصدا فاعلى أن لا دين حينئذ يطيب له وهذا فقه حسن قدره اه ونقله عنه الرملي
 وأقره وبه اندفع ما في البحر من أن ظاهرا اطلاقهم خلاف ما في الفتح (قوله الحرام يقتل) أي تنقل حرمة وان
 تداولته الايدي وتبدلت الاحكام ويأتي تمامه قريبا (قوله ولا للمشتري منه) فيكون بشرائه منه مسئلا لانه
 ملكه بكسب خبيث وفي شرائه تقرير للثبث ويؤمر بما كان يؤمر به البائع من رده على الحربي لأن وجوب الرد
 على الساع انما كان لمراعاة ملك الحربي ولا جل غدر الامان وهذا المعنى قائم في ملك المشتري كما
 في ملك البائع الذي أخرجه بخلاف المشتري شراء فاسدا اذا باعه من غيره بيعا صحيحا فان الثاني لا يؤمر بالرد
 وان كان البائع مأمورا به لان الموجب للرد قد زال ببيعه لان وجوب الرد بفساد البيع حكمه مقصور على ملك
 المشتري وقد زال ملكه بالبيع من غيره كذا في شرح السير الكبير للسرخسي من الباب الخامس بعد المائة
 (قوله ويطيب للمشتري منه لجهة عقده) فيه أن عقد المشتري في المسألة الاولى صحيح أيضا وقد ذكر هذا
 الحكم في البحر معزى بالاسي جاني بدون هذا التعليل فكان المناسب اسقاطه ثم اعلم انه ذكر في شرح السير الكبير
 في الباب الثاني والستين بعد المائة انه ان لم يرده يكره للمسلمين شرائه منه لانه ملك خبيث بمنزلة المشتري فاسدا
 اذا أراد بيع المشتري بعد القبض يكره شرائه منه وان نفذ فيه بيعه وعقده لانه ملك حصل له بسبب حرام شرعا
 اه فهذا مخالف لقوله ويطيب للمشتري وقد يجاب بأن ما أخرجه من دار الحرب لما وجب على المشتري رده على
 الحربي لتقاء المعنى الموجب على البائع رده تمكن الثبث فيه فلم يطيب للمشتري أيضا كالبائع بخلاف البيع
 الفاسد فان رده واجب على البائع قبل البيع لاعلى المشتري لعدم بقاء المعنى الموجب للرد كما قد مناه فلم يتمكن
 الثبث فيه فاذا طاب للمشتري وهذا الاينافي أن نفس الشراء مكروه لحصوله للبائع بسبب حرام ولان فيه
 اعراضا عن الفسخ الواجب هذا ما طهر لي (قوله الحرمة تتعدد الخ) نقل الجوى عن سيدى عبد الوهاب
 الشعراني انه قال في كتابه المنز وما نقل عن بعض الحنفية من أن الحرام لا يعتد بدينين سألت عنه الشهاب بن
 الشلبى فقال هو محمول على ما اذا لم يعلم بذلك أما لو رأى المكاس مثلا بأخذ من أحد شيئا من المكس ثم يعطيه
 آخر ثم يأخذه من ذلك الآخر فهو حرام اه (قوله الا في حق الوارث الخ) أي فانه اذا علم أن كسب
 مورثه حرام يحل له لكن اذا علم المالك بعينه فلا شك في حرمة ووجوب رده عليه وهذا معنى قوله وقيدته
 في الطهيرية الخ وفي منية المفتي مات رجل ويعلم الوارث أن اياه كان يكسب من حيث لا يحل ولكن لا يعلم
 الطالب بعينه ليرده عليه حل له الارث والافضل أن يتورع ويتصدق بنية خصماء أبيه اه وكذا لا يحل اذا علم
 عين الغصب مثلا وان لم يعلم مال كماله في الترابية أخذ مورثه رشوة أو ظلم ان علم ذلك بعينه لا يحل له أخذه والا
 فله أخذه حكما أما في الدابة فيصدق به بنية ارضاء الخصماء اه والحاصل انه ان علم أرباب الاموال وجب
 رده عليهم والافان علم عين الحرام لا يحل له ويتصدق به بنية صاحبه وان كان لا يحتاط لمجتمع من الحرام ولا يعلم
 أربابه ولا شيئا منه بعينه حل له حكما والاحسن ديانة التزعة عنه ففي الذخيرة سئل الفقيه أبو جعفر عن اكسب
 ماله من امرأه السلطان ومن الغرامات الخمر مات وغير ذلك هل يحل لمن عرف ذلك أن يأكل من طعامه قال
 احب الي في دينه أن لا يأكل ويسعه حكما ان لم يكن ذلك الطعام غصبا أو رشوة وفي الخانية امرأة زوجها
 في أرض الجوران أكلت من طعامه ولم يكن عين ذلك الطعام غصبا ففي سعة من أكله وكذا لو اشترى طعاما
 أو كوة من مال أصله ليس بطيب في سعة من تناوله والائتم على الزوج اه (قوله وسخفته ثمة) أي في
 كتاب الحظر والاباحة قال هناك بعد ذكره ما غفلنا عن في المجتبى مات وكسبه حرام فالمراد حلال ثم روى وقال
 لاناخذهم هذه الرواية وهو حرام مطبقا على الرثة فتنه اه ح ومقاده الحرمة وان لم يعلم أربابه وينبغي تقييده
 بما اذا كان عين الحرام لم يوافق ما نقلناه اذ لو اخطأ بحيث لا يتبرأ منه ملكا خبيثا لكن لا يحل له التصرف فيه
 ما لم يؤد به كما حققناه قبل باب زكاة المال فتأمل (قوله بني أو غرس فيما اشتراه فاسدا) وكذا لو اشترى فاسدا
 قضبان نخل فغرسه وأطعم وان شراه مطعما فغرسه فكذلك عنده وعند الثاني يقلعه ان لم يضر الارض ذخيرة

شروع فيما يقطع حق الاسترداد
من الأفعال الحسية بعد الفراغ
من القولية (لزمه قيمتها)
وامتنع الفسخ وقال لا يتصفها ويرد
المبيع ورجحه الكمال وتعبه
في التبرع ولهما بتسليط البائع
وكذا كل زيادة متصلة غير متولدة
كسبغ وخياطة وطحن حنطة
وات سويق وغزل قطن وجارية
علقت منه فلو منفصلة كقول
أومتولة كسمن فله الفسخ ويضمنها
بامتلاكها سوى منفصلة غير
متولدة جوهرية وفي جامع
الفصولين لو نقص في يد المشتري
بفعل المشتري أو المبيع أو بآفة
سموية أخذه البائع مع الارش
ولو بفعل البائع صار مستردا ولو بفعل
أجنبي خير البائع (وكره) تحريرا
مع الحجة (المبيع)

مطلب
في أحكام زيادة المبيع فاسدا

(قوله لزمه قيمتها) أي قيمة الدار والارض منج والاولى افراد الضمير لان العطف بأو وعمله الكرخ في
مختصره بأن البناء استهلاك عند الامام أي ومثله الغرس لأن البناء والغرس بقصد بهما الدوام وقد حصل
بتسليط من البائع فينقطع بهما حق الاسترداد كالبيع (قوله ورجحه) حيث قال وتوابعهما أوجه وكون البناء
يقصد للدوام يمنع لانه في الاجارة على ايجاب القاع فظهر أنه قد يراد للبقاء وقد لا فان قال ان المستأجر يعلم
انه يكلف القطع ففعله مع ذلك دليل على انه لم يراد للبقاء قلنا المشتري فاسدا أيضا يكلف القطع عندنا اه (قوله
وتعبه في التبرع الخ) حيث قال أقول البناء الحاصل بتسليط البائع انما يقصد به الدوام بخلاف الاجارة وبهذا
عرف أن محط الاستدلال انما هو التسليط من البائع وكل ما هو كذلك ينقطع به حق الاسترداد اه قلت
وفيه أن المؤجر أنما تسلط المستأجر على الاتفعا بارضه والمستأجر يملك البناء فالاحسن الجواب بالفرق بين
التسليطين بأن البائع سلطه على المبيع على وجه قد ينقطع به حق الاسترداد بأن يخرج به عن ملكه ببيع ونحوه
أو بأن يفعل فيه ما يقصد به الدوام لجواز أن لا يطلب البائع الفسخ قبله بخلاف المؤجر فانه انما سلطه في وقت
خاص وأما كون الفسخ حقا للشرع فلا يطل بتسليط البائع فينتقض بأنه قد بطل باخرجه عن ملكه ببيع
ونحوه وهو بتسليط البائع فكذا هنا تقديم الحق العبد لفقده وكون البيع ونحوه متعلق به حق الغير فيقدم وهنا
تعلق به حق العاقد العاصي فلا يقدم قد يمنع بأن العاصي لم يطل الشرع حقه كمن غصب حجرا وجعله اس حائطه
يضمن قيمته ولا يكاف بقض الحائط فانهم (قوله وكذا) أي ومثل البناء والغرس في امتناع الفسخ كل زيادة
متصلة بالمبيع غير متولدة منه (قوله وجارية علقت منه) جعله من الزيادة الغير المتولدة نظرا الماء الرجل ط
(قوله فلو منفصلة كولد الخ) أي بأن ولدت من غير المشتري وفي الجوهرية لو كانت الزيادة متصلة غير متولدة
كالصبي والخياطة انقطع حق الفسخ وان كانت متولدة أي كالمسن لا تمنع الفسخ وكذا منفصلة متولدة كالولد
والعقر والارش ولو هلكت هذه الزوائد في يد المشتري لا يضمنها وان استملكها ضمن وان هلك المبيع فقط فللبائع
أخذها وأخذ قيمة المبيع يوم القبض وان كانت منفصلة غير متولدة كالسبب والهبة فللبائع أخذ المبيع معها
ولا نظير له ويتصدق بها وان هلكت في يد المشتري لا يضمن وكذا لو استملكها عنده وعندهما يضمن وان استهلك
المبيع فقط ضمنه والزوائد لتقرض من الاصل اه ملخصا وبه علم أن الزيادة بأقسامها الاربع لا تمنع الفسخ
الا المتصلة الغير المتولدة أما المتصلة المتولدة كالمسن والمنفصلة المتولدة كالولد والغير المتولدة كالسبب
فانها لا تمنع الفسخ وانه يضمن المتولدة بالاستهلاك لا بالهلاك وكذا غير المتولدة عندها لا عنده وهذا
التقرير أيضا موافق لما في البحر عن جامع الفصولين (قوله سوى منفصلة غير متولدة) أي كالسبب وهذا
استثناء من قوله ويضمنها باسئمالا كما فان هذه لا تضمن بالاستهلاك عند الامام كما علمته (قوله لو نقص الخ)
شروع في حكم نقصان المبيع فاسدا بعد بيان زيادته (قوله أخذه البائع مع الارش) أي ارش النقصان
ويجبر على ذلك لو اراده المشتري ما في جامع الفصولين لو قطع ثوبا شراء فاسدا ولم يخطئه حتى أودعه عند بائعه
يضمن نقص القطع لاقبته لوصوله الى ربه الا قدر نقصه فوقع عن الرذالمستحق قال هذا التعليق اشارة الى
أن المبيع فاسد اذا نقص في يد المشتري لا يطل حقه في الرذال لو بطل لما كان الرذم مستحقا عليه اه فهو كما ترى
ناطق بما قلنا سلمى (تنبيه) لو زال العيب رجع المشتري على البائع بالارش الذي دفعه اليه كالأبيض عين
الجارية في يد المشتري فاسدا وردت مع نصف القيمة ثم ذهب البياض فعلى البائع رد الارش كما في التتارخانية
ومثله ما قد مناه عنها في لزوم الزوج المشتري الامة ثم فسح البيع وأخذ البائع نقصان التزويج ثم طلقها الزوج قبل
الدخول به رجع المشتري على البائع بما أخذ (قوله صار مستردا) حتى لو هلك عند المشتري ولم يوجد منه
حبس عن البائع هلك على البائع جامع الفصولين (قوله خير البائع) ان شاء أخذه من المشتري وهو يرجع على
الجاني وان شاء اتبع الجاني وهو لا يرجع على المشتري جامع الفصولين (قوله وكره تحريرا مع الحجة) أشار
الى وجه تأخير المكره عن الفاسد مع اشتراكهما في حكم المنع الشرعي والاثم وذلك انه دونه من حيث حخته
وعدم فساده لان النهي باعتبار معنى مجاور للبيع لا في صلبه ولا في شرائط حخته ومثل هذا النهي لا يوجب
الفساد بل الكراهية كما في الدرر وفيها أيضا انه لا يجب فسحه ويملك المبيع قبل القبض ويجب الثمن لا القيمة اه
لكن في التبرع عن النهاية ان فسحه واجب على كل منهما أيضا صونا لها عما عن المخلوط وعليه مشي الشارح في آخر

مطلب
في البيع المكره

عند الاذان الاول) الا اذا سابع
 يشيان فلا بأس به لتعليل النبي
 بالاخلال بالسعي فاذا اتقى اتقى
 وقد خص منه من لاجعة عليه
 ذكره المصنف (و) كره (التجش)
 بفتحين ويسكن أن يزيد ولا يريد
 الشراء أو يمدحه بما ليس فيه
 ليروجه ويجري في السكاح وغيره ثم
 انتهى محمول على ما (اذا كانت
 السبعة بلغت فتحها اما اذا لم تبلغ لا)
 يكره لاتقاء الخداع عاية
 (والسوم على سوم غيره) ولو ذمما
 أو مستأمنًا وذكر الاخر في
 الحديث ليس قيده بل لزيادة
 التفسير نهر وهذا (بعد الاتفاق
 على مبلغ الثمن) أو المهر (والالا)
 يكره لانه بيع من يزيد وقد
 باع عليه الصلاة والسلام قدحا
 وحلسا بيع من يزيد (وتلقى
 الجلب) بمعنى المجلوب أو الجالب
 وهذا (اذا كان بضر بأهل البلد
 أو بليس السعر) على الواردين
 لعدم علمهم به فيكره للضرر والغرر
 (اما اذا اتقيا فلا) يكره (و) كره
 (بيع الحاضر للبادي) وهذا
 (في حالة قسط وعوز والا) لانعدام
 الضرر قيل الحاضر المالك
 والبادي المشتري والاصح كما
 في المجتبى أنهم المسمار والبائع
 ٢ قوله وثانيهما ~~كذا~~ بخطه
 والاول وثانيتهما كما لا يخفى اه
 مصححه
 قوله والاصح انهما الخ الذي في
 نسخ الشارح والاصح كما في المجتبى
 انهما الخ اه

انباب ويأتي تمامه (قوله عند الاذان الاول) وهو الذي يجب السعي عنده (قوله الا اذا سابع يشيان
 الخ) قال الزيلعي - هذا مشكل فان الله تعالى قد نهى عن البيع مطلقا فمن أطلقه في بعض الوجوه يكون
 تخصيصا وهو نسخ فلا يجوز بالرأى شربلاية والجواب ما أشار اليه الشارح من أن النص معلل بالاخلال
 بالسعي ومخصص لكن ما شئ عليه الشارح هنا شئ على خلافه في الجمعة تبعا للجر والزيلعي (قوله وقد
 خص منه الخ) جواب ثان أي والعلم اذا دخله التخصيص صار ظاهرا فيجوز تخصيصه ثانيا بالرأى أي بالاكتفاء
 وبه اندفع قول الزيلعي - فلا يجوز بالرأى قلت وفيه نظر فان اشكال الزيلعي - من حيث أن قوله تعالى وذروا البيع
 مطلق عن التقييد بحالة دون حالة فان مفاد الآية الامر بترك البيع عند النداء وهو شامل لحالة المشي والذي
 خص منه من لا تجب عليه الجمعة هو الواو في فاسعوا ولا يلزم منه تخصيص من ذكر أيضا في وذروا البيع لان
 القران في النظم لا يلزم منه المشاركة في الحكم كما تقرر في كتب الاصول نظيره قوله تعالى أقيموا الصلاة وآتوا
 الزكاة فان الخطاب عام في الموضعين لكن خص الدليل من الاول جماعة كالمرضى العاجز ومن الثاني جماعة
 كالفقير مع أن المريض تاركه الركاة والفقير تاركه الصلاة والحاصل أن الدليل خص من وجوب السعي جماعة
 كالمرضى والمسافر ولم يرد الدليل بتخصيص هؤلاء من وجوب ترك البيع فيبقى الامر شاملا لهم الا أن يعلى بترك
 الاخلال بالسعي فيرجع الى الجواب الاول فلم يبق الثاني شيئا قائل (قوله وكره التجش) لحديث الصحيحين
 لا تلتقي الركبان للبيع ولا يبيع بعضهم على بيع بعض ولا تناجشوا ولا يبيع حاضر لباد فتح (قوله أو يمدحه)
 تفسير آخر عبر عنه في المهر يقبل نقلا عن القرمانى في شرح المقدمة قال وفي القاموس ما يفيد (قوله
 في السكاح وغيره) أي كالأجارة وهذا ذكره المصنف في منحه (قوله لا يكره) بل ذكره القهستاني وابن
 الكمال عن شرح الطحاوى - انه في هذه الصورة محجود (قوله والسوم على سوم غيره) وكذا البيع على بيع
 غيره ففي الصحيحين نبى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تاتي الركبان الى أن قال وأن يستام الرجل على سوم
 أخيه وفي الصحيحين أيضا لا يبيع الرجل على بيع أخيه ولا يخطب على خطبة أخيه الا أن يأذن له وصورة السوم
 أن يتراضيا بمن ويقع الركوب به فيبيء آخر فيدفع للمالك أكثر أو مثله وصورة البيع أن يتراضيا على ثمن سلعة
 فيقول آخر أنا أبيعك مثلها بأقل من هذا الثمن أفاده في الفتح قال الخليل الرمي - ويدخل في السوم الاجارة
 اذ هي بيع المنافع (قوله بل لزيادة التفسير) لان السوم على السوم يوجب ايجاشا واضرا وهو في حق الاخر
 أشد منعا قال في النهر كقوله في الغيبة ذكر كذا أخاك بما يكره اذ لا يخفى في منع غيبة الذمى (قوله وقد باع عليه
 الصلاة والسلام قدحا وحلسا الخ) رواه أصحاب السنن الاربعة في حديث مطول ذكره في الفتح وفي المصباح
 الحلس كساء يجعل على ظهر البعير تحت رحله جمعه أحلاس كحمل وأجمال والحلس بساط يسط في البيت
 (قوله وتلقى الجلب) بفتحين وهو المراد من تاتي اركبان في الحديث المار وهذا يؤيد تفسيره بالجلب لان الركبان
 جمع راكب ~~لكن~~ الذي في المصباح والمغرب تفسيره بالجلب تأمل قال في الفتح وللتلقي صورتان احدهما
 أن يتلقاهم المشترون للطعام منهم في سنة حاجه لبيعوه من أهل البلد بزيادة وثانيهما أن يشتري منهم بأرخص
 من سعر البلد وهم لا يعلمون بالسعر (قوله للضرر والغرر) لف ونشر مرتب فالضرر في الصورة الاولى والغرر
 بتليس السعر في الصورة الثانية (قوله وبيع الحاضر للبادي) لحديث الصحيحين عن ابن عباس رضى الله
 تعالى عنهما نبى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتلقى الركبان وأن يبيع حاضر لباد قال لابن عباس ما قوله
 حاضر لباد قال لا يكون له مسمار فتح والحاضر من كان من أهل الحضر خلاف البدو فالبادي من كان من أهل
 البادية أي البرية ويقال حضري وبدوي نسبة الى الحضر والبدو (قوله في حالة قسط وعوز) انقطع انقطاع
 المطر والعوز بتحريك الواو الحاجة قال في المصباح عوز الشيء عوزا من باب تعب عز فليرجو جد وعزت الشيء أعوزته
 من باب قال احتجبت اليه فلم أجده (قوله قيل الحاضر المالك الخ) مشئ عليه في الهداية حيث قال وهو أن
 يبيع من أهل البدو طمعا في الثمن الغالى لما فيه من الاضرار بهم اه أي بأهل البلد قال الخليل الرمي - ويشهد
 لصحة هذا التفسير ما في الفصول العمادية عن أبي يوسف لو أن أعرابا قدموا الكوفة وأرادوا أن يمتاروا منها
 وبضر ذلك بأهل الكوفة قال أن منعهم عن ذلك قال الا ترى أن اهل البلدة يمنعون عن الشراء للحكمة فهذه الاولى
 اه (قوله والاصح انهما المسمار والبائع) بأن يهسر الحاضر مسمارا للبادي البائع قال في الفتح قال

الحوافى - هو أن يمنع المسار الحاضر القروى من البيع ويقول له لا تبع أنت أما علم بذلك فيستوكل له ويبيع
ويغالى ولزكه يبيع بنفسه لخص على الناس (قوله لموافقته آخر الحديث) ولموافقته لتفسيره راوى
الحديث كما قد مناه عن الصحيحين (قوله دعوا الناس يرزق بعضهم بعضا) كذا فى الجبر والذى فى
الفتح دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض ونقل الخبر الرمى عن ابن جبر الهيئى أن بعضهم زاد دعوا
الناس فى غفلاتهم ونسبه لمسلم قال وهو غلط لا وجود لهذه الزيادة فى مسلم بل ولا فى كتب الحديث كما تفتى به
سبر ما يأتى الناس منها اهـ (قوله ولذا اعتدى باللام لابن) هذا مرجع آخر للتفسير الثانى فإن اللام فى أن
يبيع حاضر لباد تكون على حقيقتها وهى التعليق أما على التفسير الأول تكون بمعنى من أوزادة لأنه يقال بعث
الثوب من زيد قال فى الصباح وربما دخلت اللام مكان من يقال بعثك الشيء وبعبه لك فاللام زائدة زيادتها فى
قوله تعالى واذبوا آل إبراهيم مكان البيت والاصل بوا آل إبراهيم (قوله لمسلم) أى قريبا من قوله وقد باع
عليه الصلاة والسلام الخ (قوله ويسمى بيع الدلالة) أى بيع الدلالة قال فى الفتح وهو صفة البيع فى أسواق
مصر المسمى بالبيع فى الدلالة (قوله ولا يفرق) بالبناء للجهول وهو أولى من قول النهر ولا يفرق المالك
لأن حذف الفاعل لا يجوز إلا أن يقال أنه تفسير للضمير الراجع الى المالك المفهوم من المقام تأمل وكما يمنع
المالك عن التفريق بين المشتري كما يأتى والكره فيه تحريمه كما فى الفتح (قوله عبر بالنبي مبالغة فى المنع)
كبد فى الفتح ووجهه أن شأن المسلم عدم فعل المحترم شرعا فكانه أمر لا يتبع منه فلا حاجة الى نهي عنه (قوله
وعن الثانى الخ) قال العلامة فوح فى حواشى الدرر وعن أبي يوسف روايتان رواية لا يجوز البيع فى قرابة
الولاد ويجوز فى قرابة غيرها وهو الأصح فى مذهب الشافعى وفى رواية لا يجوز فى الكل أى قرابة الولاد وغيرها
وهو قول الامام أحمد لأن الأمر بالرد فى الحديث لا يكون إلا فى الفاسد وقال مالك لا يجوز فى الأم ويجوز
فى غيرها اهـ وما ذكره الشارح بعيد عن هذا ط (قوله غير بالغ) أشار به الى أن مدة منع التفريق تمتد
الى بلوغ الصغير بالاحتلام أو بالحض وهو قول للشافعى وفى أظهر قوله الى زمان التمييز يبيع أوغان بالتقريب
وقال بعض متاخرينا إذا ارتاحتا ورضيا بالتفريق فلا بأس به لأنهم ممن أهل النظر لانفسهم ما ورعوا بيان المصلحة
فى ذلك ففتح (قوله وذى رحم) أطلقه فشملى ما إذا كان صغيرا أيضا أو كبيرا كما فى الهداية وغيرها وإذا قال
بعده بخلاف الكبيرين (قوله أى محرم من جهة الرحم) أشار الى أن الصغير فى منه راجع الى الرحم لا الى
الصغير فلا بد أن تكون محرمته من جهة الرحم لا من الرضاغ احترازا عن ابن عمه هو أخ رضا عاقاته رحم محرم
لكن محرمته من الرضاغ لا من الرحم والى ذلك أشار بقوله قافهم وخرج أيضا بالاولى المحرم لا من الرحم
كالأخ الأجنبية رضاعا وامرأة الأب والرحم غير المحرم كابن العم (قوله ونوابعه) هى التدبير والاستلاد
والكتابة ح (قوله ولو على مال) مبالغة على الاعتاق فقط كما لا يخفى فلو قدمه لمكان أولى اهـ ح لكن
إذا كان مما لا يخفى استوى فيه التقديم والتأخير قافهم (قوله أو يبيع من حلف بعقته) أى إذا حلف
بقوله ان ملكك هذا فهو حر فباعه للمالك منه ليعتق لم يكره لأن العتق ليس بتفريق بل فيه زيادة التمكن
من الاجتماع مع محرمه (قوله أو كان للمالك كافرا) ظاهره ولو كان المشتري مسلما لكان لا يناسبه التعليق
مع أنه يكره التفريق بالشراء وفى النسخ أمّا إذا كان كافرا فلا يكره لأنهم غير مخاطبين بالشرائع والوجه
أنه ان كان التفريق فى ملتهم حللا لا يتعرض لهم الا ان كان بيعهم من مسلم فيمنع على المسلم وان كان ممنعا
ملتهم فلا يجوز اهـ وذكر قبله أنه يجوز للمسلم شراءه من حرى مستأمن لأن مفسدة التفريق عارضها
أعظم منها وهو دخابه الى دار الحرب وفيه مفسدة الدين والدنيا أما الذين فظاخر وأما الدنيا فتعريضه للقتل
والسبي اهـ وظاهره أنه يكره للمسلم شراؤه من كافر غير حرى لعدم هذه المفسدة المعارضة وهو موافق
لما استوجهه فصار وعلى هذا فلا وجه لما فى النهر من أن المراد بالحرى الكافر وبه ظهر أنه كان الأولى
للشارح أن يقول كما فى الجبر أو كان البائع حرى مستأمن للمسلم فإنه لا يمنع المسلم من الشراء دفعه للمفسدة (قوله
أرمتعدا الخ) أى إذا كان المالك متعديا بأن كان أحدهم الزيد والآخر لعمر فلا بأس بالبيع وان كان
العبد الآخر لطفل المالك الأول أو لمكانه اذ الشرط اجتماعهما فى ملك شخص واحد قال فى البرازية
ولو أخذ عمله والآخر لولده الصغير ولم يملكه أو لمكانه أو مضاربه لا يكره التفريق ولو كلاهما له فباع أحدهما

مطل

فى التفريق بين الصغير ومحرمه

لموافقته آخر الحديث دعوا
الناس يرزق بعضهم بعضا ولذا
عدى باللام لابن (لا يكره بيع
من زيد) لما روى ويسمى بيع الدلالة
(ولا يفرق) عبر بالنبي مبالغة فى
المنع لعنه عليه السلام من فرق
بين والد ولده وأخ وأخيه رواه
ابن ماجه وغيره عني وعن الثانى
فساده مطلقا وبه قال زفر والأئمة
الثلاثة (بين صغير) غير بالغ
(وذى رحم محرم منه) أى محرم
من جهة الرحم لا الرضاغ كابن عم
هو أخ رضا عاقاتهم (الاذا كان)
التفريق باعتاق ونوابعه ولو على
مال أو يبيع من حلف بعقته أو كان
المالك كافرا لعدم مخاطبته
بالشرائع أو متعديا ولو الآخر
لطفله أو مكاتبه

قوله وظاهر القهستاني الخ حيث
قال ولا ينتمى إذا كانا جليين لكل
منهما شقص أو لصبي ورجل
أو لرجل وامرأته أو مملوكه
أو مضاربه وتماه في النظم اه
والشقص الطائفة من الشيء كافي
المصباح فيمكن أن يكون مراده
بالشقص واحدا تاما فيكون
المعنى لكل منهما عبد تأمل اه
منه

قلا باس به أو تعدد محارمه فله
بيع ماسوى واحد غير الاقرب
والابوين والملحق بهما فتح
او (بحق مستحق) كزوجته
مستحقا و (كدفع أحدهما
بالجناية ويبيع بالدين) أو بالتلاف
مال الغير (ورده ببيع) لأن
التفريق دفع الضرر عن الغير لافي
الضرر بالغير (بخلاف الكبيرين
والزوجين) فلا باس به خلا فالاحد
فالمستثنى أحد عشر (وكما يكره
التفريق ببيع) وغيره من اسباب
المالك كصدقة ووصية (يكره)
بشراء الامن حربى ابن مالك
و (بقسمة في الميراث والغنائم)
جوهره واعلم أن فسح المكروه
واجب على كل واحد منهما أيضا
بحر وغيره لرفع الاتم مجمع وفيه
ونصح شراء كافر مسلما أو معصفا
مع الاجبار على اخراجهما عن
ملكه وسبي في المتفرقات

* (فصل في الفضولى) *

من ابنه الصغير يكره اه وبقي ما إذا كانت الشركة في كل منهما معا وظاهر القهستاني عدم الكراهة أيضا
فليراجع (قوله فلا باس) جواب لقوله ولولا آخر لطفه على أن لو شرطية لا وصية وانما فصله عما قبله
مصرحاً بالجواب للتنبيه على أنه لا يكره وان كان له ولاية على طفله بحيث يمكن بيعهما معا بلا تفريق وان كان له
حق في مال مكاتبه بحيث يمكن عود الآخر الى ملكه اذا عجز المكاتب فافهم (قوله أو تعدد محارمه الخ)
اى محارم الصغير كما لو كان له أخوان شقيقان مثلاً أو عمة أو خالان أو أوصياء يبيع الزائد على الواحد
منهم ويبقى الواحد مع الصغير ليستأنس به وله بيع الصغير مع واحد منهم لا وحده قال في الفتح وكذا لو ملك ستة
أخوة ثلاثة كآراء وثلاثة صغاراً فباع مع كل صغير كبيراً جازاً استخساناً (قوله غير الاقرب) حال من ما اح
فلو كان معه أخت شقيقة وأخت لاب وأخت لأم باع غير الشقيقة كافي الفتح (قوله والابوين) اى وغير
الابوين فإذا كان معه أبواه لا يبيع واحداً منهما هو الصحيح في المذهب كافي البحر عن الكفاية (قوله والملحق
بهما) كاخ لاب وأخ لأم وأخ لأم فالدلى بقرابة الأم قام مقامها والدلى بالاب كالأب وإذا كان للصغير أب
وأُم واجتعا في ملك واحد لا يفرق بين أحدهم فكذا هنا وكذا لو كان له عمة وخالة أو أم وأب وأم لم يفرق بينه
وبين أحدهما جوهره قلت لكن الخالق بالابوين انما يعتبر عند عدم أحدهما لما في الفتح لو كان معه أم وأخ
أو أم وعمة وخالة أو أخ جازييع من سوى الأم في ظاهر الرواية وهو الصحيح لأن شفقة الأم تغنى عن سواها وإذا
كانت أخت بالحضانة من غيرها والجدة كالأم فلو كان له جدوة وعمة وخالة جازييع العمة والخالة ولو كان
معه عمة وخالة لم يباعوا إلا معاً لا اختلاف الجهة مع اتحاد الدرجة ثم قال ولو أَدْعَا رجلان فصارا أبوين له
ثم ملكوا جملته فالقياس أن يباع أحدهما لا اتحاد جهتهما في الاستخسان لا يباع لأن الأب في الحقيقة واحد
فاحتمل كونه الذي يبيع فيمتنع احتياطاً فصار الأصل انه إذا كان معه عدد أحدهم أبعد جازييعه وان كانوا
في درجة وكانوا من جنس واحد كالأخوين والعين والخالين جاز أن يملك مع الصغير أحدهم أو يبيع ماسواً ومثل
انحالة والعلم أخ لاب وأخ لأم اه (قوله كزوجته مستحقاً) بأن ادعى رجل أحدهما أنه له وأبنته
(قوله بالجناية) كأن قتل أحدهما رجلاً خطأ ودفعه سيده بها (قوله ويبيع بالدين) بأن كان مأذوناً
واستغفره الدين (قوله لأن النظر الخ) يعنى أن المتظور اليه في منع التفريق دفع الضرر عن غيره وهو الصغير
لا الحاق الضرر به اى بالمالك فلو منعنا التفريق هنا كان الزاماً للضرر بالمالك كذا في الفتح اى لأن المالك
يتضرر بالزامة الفداء لولى الجناية والزامة القيمة للغرماء والزامة المعيب من غير اختياره زيلعى (قوله
والزوجين) اى ولو صغيرين زيلعى (قوله فالمستثنى أحد عشر) كان الواجب تقديم هذه الجملة على قوله
بخلاف الكبيرين والزوجين لعدم دخولهما في المستثنى منه اه ح والاحد عشر الاعتاق نوابعه يبعه من
حلف بعقته كون المالك كافراً كونه متعدداً تعدد المحارم ظهوره مستحقاً دفعه بجناية يبعه بالدين يبعه
بالتلاف مال رده ببيع وزاد في الجرماً إذا كان الصغير مراهقاً ورضيت أمه ببيعه اه ط قلت في الفتح لو كان
الولد مراهقاً فترضى بالبيع واختاره ورضيته أمه جازييعه اه ويزاد أيضاً ما في الفتح حيث قال ومن صور
جواز التفريق ما في المبسوط إذا كان للذى عبده أمه ولدت منه وأسلم العبد وولده صغير فانه يجبر
الذى على بيع العبد وابنته وان كان تفريقاً بينه وبين أمه لانه يصير مسلماً باسلام أبيه فهذا تفريق بحق (قوله
الامن حربى) لأن مفسدة التفريق عارضها أعظم منها كما قدمناه (قوله أيضاً) اى كافي البيع الفاسد
وقد منعنا الدرر أنه لا يجب فسحه وما ذكره الشارح عزاء في الفتح أول باب الاقالة الى النهاية ثم قال وتبعه
غيره وهو حق لأن رفع العصية واجب بقدر الامكان اه قلت ويمكن التوفيق بوجوبه عليه ما ديانة بخلاف
البيع الفاسد فانهما إذا اصرأ عليه يفسخه القاضي جبراً عليهما ووجهه أن البيع خالص صحيح ويملك قبل
القبض ويجب فيه الثمن لا القيمة فلا يلى القاضي فسحه لحصول الملك الصحيح (قوله مجمع) عبارة ويجوز
البيع وبأثم اه وليس فيه ذكر الفسخ (قوله مسلماً) اى رقية مسلماً ط (قوله مع الاجبار الخ) اى
لرفع ذل الكافر عن المسلم ولحفظ الكتاب عن الاخانة ط والله سبحانه أعلم

* (فصل في الفضولى) *

نسبة الى الفضول جمع الفضل اى الزيادة وفتح الفاء خطأ ولم ينسب الى الواحد وان كان هو القياس لانه صار
بالغلبة كالعلم لهذا المعنى فصار كالانصاري والاعرابي ط عن البانية وفي المصباح وقد استعمل الجمع
استعمال المفرد فيما لا يخبر به ولهذا نسب اليه على اقله فقيل فضولى لمن يشتغل بما لا يعنيه لانه جعل
علما على نوع من الكلام فزل منزلة المفرد (قوله مناسبتة ظاهرة) هي توقف افادة كل من الفاسد
والموقوف المالك على شيء وهو القبض في الاول والاجازة في الثاني ح (قوله لانه من صورته) ووجهه
أن المستحق يقول عند الدعوى هذا ملكي ومن باعك اغتبا بك بغير اذن فهو عين بيع الفضولى اه ح
(قوله هو) اى لغة ولم يصرح بذلك اكتفاء بقوله بعده واصطلاح الخ فانهم (قوله يخشى عليه الكفر)
لان الامر بالمعروف وكذا النهى عن المنكر ما يعنى كل مسلم وانما يكفر لاحتمال أنه لم يرد أن هذا فضول
لاخبريه بل أراد أن أمرك لا يؤثروا فذلك (قوله بمنزلة الجفسي) فبدخل فيه الوكيل والوصى والولى
والفضولى منح (قوله خرج به نحو وكيل ووصى) المراد خروج هذين وما شابههما لاهما فقط فهو
تظير قولهم مثلك لا ينجل فالوكيل والوصى يتصرفان باذن شرعى وكذا الولى والقاضى والسلطان
فيمارجع الى بيت المال ونحوه وأمير الجيوش فى الغنائم (قوله كل تصرف الخ) ضابط فيما يتوقف على
الاجازة وما لا يتوقف (قوله صدر منه) اى من الفضولى أو من المتصرف مطلقا (قوله كبيع وتزويج)
أشار الى أن المراد بالتأنيك ما يعنى الحقيقى والحكمى (قوله أو اسقاط الخ) اى اسقاط الملك مطلقا قال
فى الفتح حتى لو طلق الرجل امرأته غيره أو أعتق عبده فأجاز طلقته وعتق وكذا سائر الاسقاطات للديون
وغيرها اه (تنبيه) قال فى الجبر والظاهر من فروعه أن كل ما صح التوكيل به اذا باشره الفضولى يتوقف
الاشراف بشرطه اه قال الخبير الرملى اى من العقود والاسقاطات ليخرج قبض الدين فى جامع الفصولين
من قبض دين غيره بالأمره ثم أجاز الطالب لم يجز قائما او هالكا اه قات هذا أحد قولين ذكرهما فى جامع
الفصولين فانه ذكر قبل ما مر راجعا الى كتاب آخر مانعه قال لمديون ادفع الى ألفا الفلان عليك فعسى
يجزه الطالب وأنا لم تبوكل عنه فدفع وأجاز الطالب يجوز ولو هلك بعد الاجازة هلك على الطالب ولو هلك ثم
أجاز لاتعتبر الاجازة اه (قوله من يقدر على اجازته) كذا فى قوله فى الفتح فأفاد أنه ليس المراد المجيز بالفعل
بل المراد من له ولاية امضاء ذلك الفعل من مالك أو ولي كآب وجه ووصى وفاض كما مر بيانه قبيل باب المهر
وفى أحكام الصغار للاستروشى من مسائل النكاح عن فوائد صاحب المحط صبية زوجت نفسها من كفاء
وهى تعقل النكاح والولى لها فالعقد يتوقف على اجازة القاضى فان كانت فى موضع لم يكن فيه قاض ان كان
ذلك الموضع تحت ولاية قاضى تلك البلدة ينعقد ويتوقف على اجازة ذلك القاضى والا فلا ينعقد وقال بعض
المؤخرين ينعقد ويتوقف على اجازته بعد البلوغ اه فهذا صريح فى أن من ليس له ولى أو وصى خاص وكان
تحت ولاية قاض قصره موقوف على اجازة ذلك القاضى أو اجازته بعد بلوغه وهذا اذا كان تصرفا يقبل
الاجازة احترازا عما اطلق أو أعتق كما باتى وقد حذرنا هذه المسألة قبيل كتاب الغصب من كتابنا تنقيح الفتاوى
الحامدية فارجع اليه فان فيه فوائد سنية (قوله انعقد موقوفا) اى على اجازة من يملك ذلك العقد ولو كان
العقد نفسه بيانه ما فى الرابع والعشرين من جامع القضاين باعه او تزوجه بلا اذن ثم اجاز بعد وكالته جاز
استحسانا باع مال يتيم ثم جعله اناذى وصياله فأجاز ذلك البيع صح استحسانا ولو تزوج بلا اذن مولاه ثم اذن له
فى النكاح فأجاز ذلك النكاح جاز ولا يجوز الا باجازه ولو لم يأذن له ولكنه عتق جاز بلا اجازة بعد عتقه ولو تزوج
الصبي أو باع ثم اذن له وليه اوبلغ لم يجز الا باجازه وتقام الفروع هناك فراجع (قوله وما لا يجيزه) اى وكل
تصرف ليس له من يقدر على اجازته حالة العقد (قوله بيانه) اى بيان هذا الضابط المذكور وهذا يفيد أن
الضمير فى قول المصنف كل تصرف صدر منه راجع للمتصرف لا للفضولى لان الصبي هنا لا ينطبق عليه تعريف
الفضولى المار لانه تصرف فى حق نفسه الا أن يجاب ان مباشرة العقد ليست حقه بل حق الولى ونحوه فالمراد
بالحق فى التعريف ما يشمل العقد كما أفاده ط (قوله صبي) اى غيره أذن (قوله باع مثلا الخ) اى تصرف
تصرفا يجوز عليه لو فعله وليه فى صغره كبيع وشراء وتزويج وتزويج امته وكتابة قنه ونحوه فاذا فعله
الصبي بنفسه يتوقف على اجازة وليه مادام صبيًا ولو بلغ قبل اجازة وليه فأجاز بنفسه جاز ولم يجز بنفسه البالغ

مناسبتة ظاهرة وذكره فى المتن
بعد الاستحقاق لانه من صورته
(هو) من يشتغل بما لا يعنيه
فالقائل لمن يامر بالمعروف أنت
فضولى يخشى عليه الكفر فتح
واصطلاحا (من يتصرف فى حق
غيره) بمنزلة الجنس (بغير اذن
شرعى) فصل خرج به نحو وكيل
ووصى (كل تصرف صدر منه)
تلكا كان كبيع وتزويج
او اسقاطا كطلاق واعتاق (وله
محين) اى لهذا التصرف من يقدر
على اجازته (حال وقوعه انعقد
موقوفا) وما لا يجيزه حالة العقد
لا ينعقد أصلا بيانه صبي باع مثلا
ثم بلغ قبل اجازة وليه فأجاز بنفسه
جاز لان له وليا يجيزه حالة العقد

بلا اجازة جامع الفصولين (قوله بخلاف ما لوطان مثلاً) اى أو خلع أو حررقه مجاناً أو بوعض أو وحب ماله أو تمسكه أو وزج قته امرأه أو باع ماله مجاناً فاحسب ما كثر من قيمته فاحسباً أو عند عقد أو لوقعه أو في صباه لم يجز عليه هذه كلها باطلاً وإن أجازها الصبي بعد بلوغه لم تجز لأنه لا يجز لها وقت العقد فلم توقف على الاجازة الا اذا كان لفظ اجازته بعد البلوغ لا ابتداء العقد فيصح ابتداء الاجازة لا قوله أو وقعت ذلك التلاق أو العتق فيقع لأنه لا يصلح للابتداء جامع الفصولين (قوله وقف بيع مال الغير) اى على الاجازة على ما يشاء وفى حكم الغير الصبي لو باع مال نفسه يلاقن وله كما عرفت ثم اذا أجاز بيع الفضولى والثمن فقد فهو للغير أما لو كان عرضاً فهو للفضولى لأنه صار مشترياً له وعليه قيمته للغير كما سأتى (قوله لو الغير بالغ عاقل الخ) لم أر ذلك فى الحاوى ووجهه غير ظاهر اذا كان للصغير وللجبنون ولـ أو كان فى ولاية قاض لأنه يصير عقداً له يجزى وقت العقد فيتوقف على أنه مختلف لما قد مناه عن جامع الفصولين من أنه لو باع مال يبيع ثم جعله وصياله فأجاز ذلك البيع صح استحساناً فهذا صريح فى أنه انعقد موقوفاً فإنه لم يتعد أصلاً لم يشل الاجازة بعد ما صار وصياً ولعل ما فى الحاوى قياس والعمل على الاستحسان (قوله وهذا) اى التوقف الماهوم من قول المصنف وقف (قوله على أنه للمالك الخ) اى على أن البيع لا يحل للمالك لا لغيره وهذا مأخوذ من البحر حيث قال ولو قال المصنف باع ملك غيري لملكه اى كان اولى لأنه لو باعه لنفسه لم يتعد أصلاً كان البدائع اذ لكن صاحب المتن قال فى منحه اقول يشك على ما قلناه شيخنا عن البدائع ما قالوه من أن المبيع اذا استحق لا ينسخ العقد فى ظاهر الرواية بقضاء الساتى بالاستحقاق والمستحق اجازته وجه الاشكال أن المانع باع لنفسه لا للمالك الذى هو المستحق مع أنه توقف على الاجازة ويشك عليه بيع الغاصب فإنه يتوقف على الاجازة فالظاهر ضعف ما فى البدائع فلا ينبغي أن يقول عليه مخالفة لقروع المذهب اذ و ذكرتموه الخير الرملى ثم استظهر أن ما فى البدائع رواية خارجة عن ظاهر الرواية أقول يظهر أن ما فى البدائع لا اشكال فيه بل هو صحيح لأن قول البدائع لو باعه لنفسه لم يتعد أصلاً معناه لو باعه من نفسه فاللام على من فهو المسألة الثانية من المسائل الخمس وحيث ذكرنا البدائع أن الموقوف ما باعه لغيره أما لو باعه لنفسه لم يتعد أصلاً فالخال انما جاء مما فهمه صاحب البحر من أن اللام للتعليل وأنه احتراز عما اذا باعه لاجل ماله والله در أخيه صاحب النهر حيث وقف على حقيقة الصواب فقال عند قول الكنز ومن باع ملك غيره بعتى لغيره أما اذا باع لنفسه لم يتعد كذا فى البدائع اذ لكنه لو عبر عن بدل اللام لكان أبعد عن الإيهام وعلى كل فهو عين ما ظهر لى والحمد لله رب العالمين (قوله أو باعه من نفسه) لأنه يكون مشترياً لنفسه وقد صرحوا بأن الواحد لا يتولى الطرفين فى البيع أفاده فى المنح (قوله أو بشرط الخيار للمالك) قال فى النهر وفى فروق الكرايى بشرط الفضولى الخيار للمالك بطل العقد لأنه له بدون الشرط فيكون الشرط له مبطلاً اذ وكان ينبغي أن يكون الشرط لغواً فقط قد بره اى لأنه اذا كان للمالك الخيار فى أن يجيز العقد أو يبطله يكون اشتراطه لا فائدة فيه فيلغو وحيث لم يكن منافع العقد فينبغى أن لا يبطله وظاهر التعليل أن المراد خيار الاجازة ومقتضى ما فى الاشياء أن المراد به خيار الشرط حيث قال خيار الشرط داخل على الحكم لا البيع فلا يبطله الا فى بيع الفضولى وقال البيرى وتبيده بالمالك ليس بشرط بل اذا شرط الفضولى لا يشتري له بأن قال اشترت هذا الثوب بكذا على أن فلاناً بالخيار ثلاثة ايام لا يتوقف كما فى قاتى حان ومسية المفتى اذ قلت ولعل وجهه أن الأصل فساد العقد بشرط لا يقتضيه العقد ولا يلائمه الا فى صور منها ورود النص به كشرط الخيار وفأنده التروى دفعا للعين ومن وقع له عقد الفضولى ثبت له الخيار بلا شرط غير مستبعد فلو كان اشتراط الخيار له ثلاثة ايام فقط مخالفاً للنص لأنه لا فائدة فيه بل فيه ضرر بقصر المدة فلذا لم يتوقف على الاجازة بل بطل لضعف عقد الفضولى وإن كان الشرط الفاسد يقتضى الفساد لا البطلان هذا ما ظهر لى والله سبحانه اعلم (قوله المكلف) قيد به لأن المالك اذا كان صبيهاً ومجنوناً فالبيع باطل وإن لم يشترط الخيار فيه اى ح وهذا ابتداء على ما مر عن الحاوى وعلمت ما فيه (قوله أو باع عرضاً الخ) بيانه لرجل عبد وأمة فغصب زيد العبد وعمر والامة ثم باع زيد العبد من عمرو بالامة فأجاز المالك البيع لم يجز قال فى البحر لأن فائدة البيع بثوب ملك الرقبة والنصرف وهما حاصلان للمالك فى البديلين بدون هذا العقد فلم يتعد فلم تلحقه اجازة ولو غصب من رجلين

بخلاف ما لوطان مثلاً ثم بلغ فاجازه بنفسه لم يجز لأنه وقت العقد لا يجز له فيبطل ما لم يطل اوقته فيصح إنشاء الاجازة كما بسطه العمادى (وقف بيع مال الغير) لغيره بالغاً عاقل فلو صغيراً أو مجنوناً لم يتعد أصلاً كما فى الزواهر معزياً للحاوى وهذا ان باعه على أنه (للمالك) أما لو باعه على أنه لنفسه أو باعه من نفسه أو بشرط الخيار فيه للمالك المكلف أو باع عرضاً من غاصب عرض آخر

قوله أو بشرط الخيار للمالك كذا بخطه والذي فى نسخ الشارح أو بشرط الخيار فيه للمالك والمالك واحد اذ معجته

وتابعوا وأجاز المالكان جاز ولو غلبا التقدين من واحد وعقد الصرف وتقابضاً ثم أجاز جاز لأن التقود لا تعين
 في المعاوضات وعلى كل واحد من الغاصبين مثل ما غلب كذا في الفتح من آخر الباب ١٥ (قوله للمالك) أي
 مالك العرض الأول وهو متعلق بمخدوف نعت تعرض آخر فكون كل من العرضين لمالك واحد كما قلنا (قوله
 به) متعلق بقوله باع والتعمير عائد على العرض الآخر (قوله إلا في هذه الخمسة) أي الأربعة المذكورة هنا
 ومسألة الحارثي هي الخامسة وقد علمت أن الخامسة ليست كذلك وكذلك مسألة يعبد على أنه لنفسه فبقى
 المستثنى ثلاثة فقط وهي الآتية عن الأشباه قلت ويزاد ما في جامع الفصولين باع ملك غيره فشره من مالكه
 وسلم إلى المشتري لم يجز والبيع باطل لا فاسد وانما يجوز إذا تقدم سبب ملكه على بيعه حتى إن الغاصب لو باع
 المذهب ثم ضمنه المالك جاز بيعه أما لو شره الغاصب من مالكه أو وهبه له أو ورثه منه لا ينفذ بيعه قبله ولو
 غصب شيئاً وباعه فإن ضمنه المالك قيمته يوم الغصب جاز بيعه لا لو ضمنه قيمته يوم البيع اهـ فهاتان مسألتان
 فرجعت المسائل الستة خسا لکن فی الاخبار کلام سیاقی (قوله فنذ عليه) أي على المشتري ولو اشهد أنه
 يشتره لفلان وقال فلان رضيت فانه قد لا لمشتري لانه اذا لم يكن وكلا بالشراء وقع الملك له فلا اعتبار بالاجازة
 بعد ذلك لانها انما تلحق الموقوف لا النافذ فان دفع المشتري اليه العبد وأخذ الثمن كان بيعاً بالتعاطي بينهما وان
 ادعى فلان أن الشراء كان بأمره وأنكر المشتري فالقول لفلان لأن الشراء باقرا د وقع له بجز عن البرازية
 (قوله فيوقف) أي على اجازة من شره لانه فان أجاز جاز وعهدنه على المجيز لا على العاقد وهذا لأن الشراء
 انما يتوقف اذا وجد نقداً ولا ينفذ هنا على العاقد أفاده في جامع الفصولين (قوله هذا) أي نفاذ الشراء
 على الفضولي الغير المحجور (قوله فقال البائع بعته لفلان) أي وقال الفضولي اشترت لفلان كما في البرازية
 وغيرها لأن قوله باع أمر لا يصلح إيجاباً وفي الفتح قال اشترته لاجل فلان فقال بعث أو قال المالك ابتداء بعته
 منك لاجل فلان فقال اشترت لم يتوقف لانه وجد نقداً على المشتري لانه اضيف اليه تظاهراً وقوله لاجل
 فلان محقق لاجل شفاعته أو رضاه اهـ وذكره في البرازية كذلك ثم قال والصحيح انه اذا اضيف العقد في أحد
 الكلامين إلى فلان يتوقف على اجازته وأقره في البحر لکن فی البرازية أيضاً لو قال اشترت لفلان وقال البائع
 بعث منك الاصح عدم التوقف اهـ وظاهره أنه ينفذ على المشتري لکن نقل فی البحر هذه الاخبار عن فروق
 الكرايسی وقال بطل العقد في اصح الروايتين لانه خاطب المشتري فردّه لغيره فلا يكون حوا بافكان شطرا العقد
 بخلاف قوله بعته لفلان فقال اشترت له او قبلت ولم يقل له وقوله بيعت من فلان فقال اشترت لاجله أو قبلت
 فانه يتوقف لاضافته إلى فلان في الكلامين قال في التهر وعلى هذا قال كشاف بالاضافة في أحد الكلامين
 بأن لا يضاف إلى الآخر اهـ وحاصله أن ما مر عن البرازية من تصحيح التوقف بالاضافة إلى فلان في أحد
 الكلامين محمول على ما إذا لم يصف العقد في أحد الكلامين إلى المشتري فلا ينافي ما صححه في الفروق وعلمه فلو
 أضيف في أحدهما إلى المشتري وفي الآخر إلى فلان بطل العقد كقوله بعث منك فقال اشترت لفلان أو بالعكس
 لأن الكلام الثاني لا يصلح قبولاً لايجاباً لکن لا يمتنع أن صرح بتصحيح البرازية أنه اذا أضيف إلى فلان في أحد
 الكلامين يتوقف والمفهوم من تصحيح الفروق انه لا يتوقف الا اذا أضيف اليه في الكلامين وهو المفهوم من كلام
 الفتح السابق فصار الحاصل انه اذا أضيف إلى فلان في الكلامين توقف على اجازته والافتد على المشتري ما لم
 يصف إلى الآخر صريحاً فيبطل وقوع في بعض الكتب هنا اضطراب وعدول عن الصواب كما يعلم من مراجعة
 نور العين وهذا ما تحصل لي بعد التأمل والله سبحانه اعلم (قوله برزاية وغيرها) يوجد هنا في بعض النسخ زيادة
 نقلت من نسخة الشارح ونصها قد بيعه لمالكه لأن بيعه لنفسه باطل كما في البحر والأشياء عن البدائع كونه
 لانه غاصب وكذا من نفسه لأن الواحد لا يتولى طريق البيع إلا بالبر وعبارة الأشياء وبيع الفضولي
 موقوف إلا في ثلاث فباطل اذا باع لنفسه بدائع وإذا شرط الخيار فيه للمالك تلقیح وإذا باع عرضاً
 من غاصب عرض آخر للمالك به فتح لکن ضعف المصنف الأولى لمخالفتها الفروع المذهب لتصريحهم
 بأن بيع الغاصب موقوف وبأن المبيع اذا استحقق فلم يستحق اجازته على الظاهر مع أن البائع باع لنفسه
 لا للمالك الذي هو المستحق مع انه توقف على الاجازة وأما الثانية ففي التهر وينبغي إلغاء الشرط فقط قلت
 وحاصله كما قاله شيخنا أن بيعه موقوف ولو لنفسه على الصحيح اهـ لکن فی حاشية الاشباه لابن المصنف

للمالك به فالبيع باطل والحاصل
 أن بيعه موقوف إلا في هذه الخمسة
 فباطل قيد بالبيع لانه لو اشترى
 لغيره نفذ عليه الا اذا كان المشتري
 صديقا او محجورا عليه فيوقف
 هذا اذا لم يصفه الفضولي إلى
 غيره فلو أضافه بأن قال بع هذا
 العبد لفلان فقال البائع بعته
 لفلان توقف برزاية وغيرها

وزدت مسألتين من الحاوي وهما بيع الفضلى مال صغير ومجنون لا ينعقد أصلاً ١ هذا آخر ما وجدته من الزيادة ولا يخفى ما فيها من التكرار وكان الشارح قصد أن يعدل إليها كما كتبه أولاً من قوله أما لو باعه إلى قوله قبل بالبيع (قوله المحجورين) أخرج الماذن فلا يتوقف بيعهما ط (قوله وكذا المعتوه) أي حكمه في البيع حكم الصبي والعبد المحجورين ط (قوله وسنحققه في الخبر) حيث قال وصح طلاق عبد وقراره في حق نفسه فقط لاسيما فلا أثر لغير مولاه ولوله هدر ويحد وقد أقيم في الحال لبقائه على أصل الجزية في حقهما ومن عقد عقد يدورين نفع وضرر من هؤلاء المحجورين وهو يعقله أجاز وليه أورد وأن لم يعقله فباطل وإن أنفقوا شيئاً ضمنوا لكن ضمان العبد بعد العتق اه وبه ظهر أن قول العمادية لا تنعقد الخ ليس على إطلاقه وأن مراده لا تنعقد لا تنفذ فيشمل ما منع مقدم موقوف أو لا ينعقد أصلاً فلا يخالف ما في انتهى (قوله ووقف بيع ماله من فاسد عقل الخ) كذا في الدرر وفي أول البيع الناسد من البحر عن الخلاصة وبيع غير الرشيد موقوف على إجازة القاضي اه وهذا أولى لأن الكلام في توقف المبيع أم على ما في المتن فالموقوف شراء فاسد العقل أما البيع الصادر من الرشيد فغير موقوف ولذا قال في الشريعة لآلية هذا التركيب فيه نظر والمسألة من الخاتمة الصبي المحجور إذا بلغ سفهاً يتوقف بيعه ومراؤه على إجازة الوصي او القاضي وفي الخلاصة إذا باع ماله وهو غير رشيد يتوقف على إجازة القاضي اه قلت وهذا على قولهما أما على قول الإمام فقصره صحيح كما سيأتي في بابيه (قوله ووقف بيع المرحون والمستأجر الخ) أي فإن أجازة المرحون والمستأجر نفذ ودخل بملك الفسخ قبل لا وهو الصحيح وقيل بملك المرحون دون المستأجر لأن حقه في المنفعة ولذا لو هلك العين لا يسقط دينه وفي الرهن يسقط وتماه في البحر وجزم في الخاتمة بالثاني لكن في حاشية الفصولين للرمل عن الزيلعي لا يملك المرحون الفسخ في أصح الروايتين اه وليس للراهن والمؤجر الفسخ وأما المشتري فله خيار الفسخ إن لم يعلم بالأجارة والرهن عند أبي يوسف وعندهما له ذلك وإن علم وعزى كل منهما إلى ظاهر الرواية كما في الفسخ لكن في حاشية الفصولين للرمل عن الزيلعي أن قوله ما هو الصحيح وعليه الفتوى بقي لو لم يميز المستأجر حتى انفسخت الأجارة نفذ البيع السابق وكذا المرحون إذا انقضى دينه كما في جامع الفصولين وفيه أيضاً عن الذخيرة البيع بلا إذن المستأجر نفذ في حق البائع والمشتري لا في حق المستأجر فلو سقط حق المستأجر عمل ذلك البيع ولا حاجة إلى التجديد وهو الصحيح ولو أجاز المستأجر نفذ في حق الكل ولا يترفع من يده ليعمل إليه ماله إذ رضاه بالبيع يعتبر لفسخ الأجارة لا للاتراخ من يده وعن بعضنا أنه لو باع وسلم وأجازهما المستأجر بطل حق حبسه ولو أجاز البيع لا التسليم لا يبطل حق حبسه اه (تنبيه) لو بيع المستأجر من مستأجره لا يتوقف كما علم مما ذكرناه وبه صرح في الفصولين وغيره وفيه باع المستأجر ورضى المشتري أن لا يفسخ الشراء إلى مضي مدة الأجارة ثم يقبضه من البائع فليس له مطالبة البائع بالتسليم قبل مضى مهلة ولا للبائع مطالبة المشتري بالثمن ما لم يجعل المبيع بحمل التسليم (قوله وخزاع) صورته كما في ح عن القسوى الهندية إذا دفع أرضه من أجرة مدة معلومة على أن يكون البذر من قبل العامل فزرعها العامل ولم يزرع فباع صاحب الأرض الأرض يتوقف على إجازة المزارع اه أي لأنه في حكم المستأجر للأرض وأما لو كان البذر من المالك فنفسد ولو لم يزرع لأن المزارع أجبر له ولوزع له لتعلق حق المزارع وتماه في جامع الفصولين (قوله نفذ) حقه أن يقول توقف لأنه إذا علم في المجلس توقف على إجازته فخيرين أخذه وتركه لأن الرضى لم يتم قبله لعدم العلم فخير كفي خيار الرؤية كما ذكره في البحر من المراجعة (قوله والابطال) المناسب لما بعده والافسد (قوله قلت الخ) استدراك على المصنف فإن مفاد كلامه أن المتوقف صحته أي أنه صحيح له عرضة الفساد فهو سبقي على الضعيف ويمكن جعل كلام المصنف على ما بعد العلم في المجلس (قوله وبيع المبيع من غير مشتربه) قال في الدرر صورته باع شيئاً من زيد ثم باعه من بكر لا ينعقد الثاني حتى لو تفاخرا الأول لا ينعقد الثاني لكن يتوقف على إجازة المشتري إن كان بعد القبض وإن كان قبله في المنقول لا وفي العقار على الخلاف اه وقوله أو لا لا ينعقد الثاني في معناه لا ينعقد بقرينة الاستدراك عليه بقوله لكن يتوقف الخ وأراد بالخلاف ما سيأتي في فصل التصرف من أن يبيع العقار قبل قبضه صحيح عندهما لا عند محمد فهو عنده كبيع المنقول واعترضه في الشريعة لآلية بما حاصله أن الخلاف لا يفي أنهما وفيما إذا اشترى عقاراً فباعه قبل قبضه

مطلب
في بيع المرحون والمستأجر

(و) وقف (بيع العبد والصبي المحجورين) على إجازة المولى والمولى وكذا المعتوه وفي العمادية وغيرهما لا ينعقد أقرار العبد ولا عقوده وسنحققه في الخبر
(و) وقف (بيع ماله من فاسد عقل غير رشيد) على إجازة القاضي
(و) وقف (بيع المرحون والمستأجر) والأرض في مراعاة الغير على إجازة ممره من مستأجر ومراعاة (و) وقف (بيع شيء برقة) أي بالكتاب عليه فإن علمه المشتري في مجلس البيع نفذ والابطال قلت وفي مراجعة البحر أنه فاسد له عرضة الصحة لا بالعكس هو الصحيح وعليه فحرم مباشرة وعلى الضعيف لا وترك المصنف قول الدرر وبيع المبيع من غير مشتربه

والكلام هنا في بيع البائع قلت لا يخفى أن الإجازة اللاحقة كالوكالة السابقة فالبيع في الحقيقة من المشتري ولذا قال في جامع الفصولين شراره ولم يقبضه حتى باعه البائع من آخر بأكثر فأجازته المشتري لم يجز لأنه بيع ما لم يقبض اه فاعتبر بيعاً من جانب المشتري قبل قبضه فافهم وظاهره أنه يبقى على ملك المشتري الأول وبأن تمامه في فصل التصرف في المبيع (قوله لدخوله في بيع مال الغير) لا يخفى أن في هذه الصورة تفصيلاً ورفقاً بين الإجازة قبل القبض أو بعده وهو محتاج للتنبيه عليه بخلاف غيرهما من بيع مال الغير فالأولى ذكرهما كما فعل في الدرر (قوله وبيع المرتد) فإنه موقوف عند الإمام على الإسلام ولا يتوقف عندهما ط (قوله ان علم في المجلس صح) أي وله الخيار شربلية عند قوله والبيع بمبايع فلان والظاهر أن المسائل بعده كذلك (قوله والابطال) غير مسلم لأنه فاسد ملك بالقبض شربلية (قوله وبيع فيه خيار المجلس كما مر) الذي مر أول البيع أنه إذا أوجب أحدهما فلا أثر للقبول في المجلس لأن خيار القبول مقدمه فإذا قبل فيه لم يبيع بلا خيار للغير أو روية خلاف للشافعي فإن كان المراد خيار القبول نفسه كما قال الواني أن البيع الموقوف انما يكون بعد الإيجاب والقبول وان كان المراد خيار الشرط ففي الشربلية أنه ليس من الموقوف والخيار المشروط المقدر بالمجلس صحيح وله الخيار مادام فيه وإذا شرط الخيار ولم يقدر له أجل كان له الخيار بذلك المجلس فقط كما في الفتح اه ويؤيده أن الموقوف مقابل للنافذ وما فيه خيار مقابل للأزم خافيه خيار غير لازم لا موقوف لكن قد يقال إن لزومه موقوف على استقاط الخيار فيصع وصفه بالموقوف لكن على هذا الإحاجة للتنبيه بالمجلس بل كان عليه أن يقول وبيع فيه خيار الشرط ليشمل ما كان مقيداً بالمجلس وغيره وثلاثيهم منه خيار القبول ثم إن ما نقله الشربلية عن الفتح مخالف لما قدمه الشارح من أن خيار الشرط ثلاثة أيام أو أقل وأنه يفسد عند اطلاق أو تأيد وقد سنا هناك أنه إذا أطلق على التقييد بثلاثة أيام انما يفسد إذا أطلق وقت العقد أما لو باع بلا خيار ثم لقيه بعد مدة فقال له أنت بالخيار فله الخيار مادام في المجلس كما في البحر عن الوالدية وغيرها وحمل عليه في البحر كلام الفتح (قوله على إجازة المالك) فلونته واليدى فأجاز عقد من العقود جاز ذلك العقد خاصة كما سيأتي تحريره وفي جامع النصوص لو باعه الغاصب ثم ضمنه ماله كجاء البيع ولو شراه غاصبه من ماله أو وهبه منه أو ورثه لم ينفذ بيعه بل ذلك (قوله يعني إذا باعه ماله كجاء الخ) تبع في ذلك المصنف مع أن المصنف ذكر فيما مر أن هذا مخالف لقواعد المذهب فلا فرق بين بيعه للمالك أو لنفسه وقد علمت الكلام على ما في البدائع (قوله على اليقنة) أي إن أكرر الغاصب ط (قوله وبيع ما في تسليمه ضرر) كبيع جذع من السقف سواء كان معيناً أو لا على ما في النهر عن الفتح وقد علم أن المراد تعداد الموقوف ولو صدر فاسداً فإن البيع في هذه الصورة فاسد موقوف ط (قوله وبيع المريض لوارثه) أي ولو بمثل القيمة وهذا عنده وعندهما يجوز ويخبر المشتري بين فسخ وإتمام لو فيه غبن أو حباة قلت أو كثرت وكذا وصى الميت لو باعه من الوارث فهو على هذا الخلاف وكذا وارث صحيح باع من مورثه المريض فهو على هذا الخلاف عنده لم يجز ولو بقيته وعندهما يجوز جامع الفصولين (قوله على إجازة الباقي) أو على صحة المريض فإن صح من مرضه فعدوان مات منه ولم يقبض الوارثه بطل فتح (قوله على إجازة الغرماء) عزاده في البحر إلى الزباني ومثله في جامع الفصولين (قوله وبيع أحد الوكيلين) عزاده في البحر إلى وكالة الزباني ثم ذكر أحد الوكيلين أو الناظرين وقال توقف على إجازة الآخر أخذ من الوكيلين ولم أرهما الآن صريحاً اه (قوله وأوصله) أي البيع الموقوف (قوله إلى نصفين) أي ثمان وثلاثين ذكر المصنف والشارح منها ثلاثة وعشرين صورة وذكر في النهر بيع غير الرشيد فإنه موقوف على إجازة التماسي والذي ذكره المصنف هنا البيع منه وبيع البائع المبيع بعد القبض من غير المشتري فإنه يتوقف على إجازة المشتري وما شرط فيه الخيار أكثر من ثلاث فإن الأصح أنه موقوف وشراء الوكيل نصف عبد وكل في شراء كاه فإنه موقوف إن اشترى الباقي قبل الخصومة فنفذ على الموكل وبيع نصيبه من مشترك بالخلط أو الاختلاط فإنه موقوف على إجازة شريكه وتقدم ذلك أول كتاب الشركة وبيع المولى عبده المأذون فإنه موقوف على إجازة الغرماء وكذا يبعدها كسبه وبيع وكيل الوكيل بلا إذن فإنه موقوف على إجازة الوكيل الأول وبيع الصبي بشرط الخيار إذا بلغ الصبي في المدة والبيع بمباحل به أو بما يريد أو بما يحب أو برأس ماله أو بما اشتراه اه أي

لدخوله في بيع مال الغير (وبيع

المرتد والبيع بمبايع فلان والبائع

يعلم والمشتري لا يعلم والبيع بمثل

ما يبيع الناس به أو بمثل ما أخذ

به فلان) إن علم في المجلس صح

والابطال (وبيع الشيء بقيمته) فإن

بين في المجلس صح والابطال واني

(وبيع فيه خيار المجلس) كما مر

(و) وقف (بيع الغاصب) على

إجازة المالك يعني إذا باعه ماله كجاء

لأنفسه على ما مر عن البدائع

ووقف أيضاً بيع المالك الموقوف

على السنة أو إقرار الغاصب وبيع

ما في تسليمه ضرر على تسليمه في

المجلس وبيع المريض لوارثه على

إجازة الباقي وبيع الوارثه الأثرية

المستغرقة على إجازة الغرماء وبيع

أحد الوكيلين أو الوصيين

أو الناظرين إذا باع بحضرة الآخر

توقف على إجازته أو بقيته فباطل

وأوصله في النهر إلى نصفين وثلاثة

مطلبه

البيع الموقوف نصف وثلاثون

قوله ثلاثة وعشرين صورة هكذا

بخطه ولعل الأولى ثلاثاً بتجريد

من التاء كما لا يخفى اه صححه

فانه يتوقف على بيانه في المجلس كاتقدم نظيره ط (قوله قبول الاجازة) اي ولو تداولته الايدي كما قد ساء
 اتفقا (قوله من المالك) افاد انه لا يجوز اجازة وارثه كما يدكره قريبا ويغني عن هذا تصريح المصنف بأن من
 شروط الاجازة قيام صاحب المتاع (قوله بأن لا يغير المبيع) علم منه حكم دلا به بالاولى فان لم يعلم حاله جاز
 البيع في قول أبي يوسف أولا وهو قول محمد لان الأصل بقاؤه ثم رجع أبو يوسف وقال لا يصح حتى يعلم قيامه
 عند الاجازة لان الشك وقع في شرط الاجازة فلا يثبت مع الشك فتح ونهر ولو اختلفا في وقت الهلاك
 فالقول للبائع انه هلك بعد الاجازة لانه لا يشتري انه هلك قبلها كما في جامع الفصولين (قوله بحيث يعتد بشئ آخر)
 بيان للمنفى وهو التغير فلو صبغه المشتري فأجاز المالك البيع جاز ولو قطعه وخطه ثم أجاز لا يجوز لانه صار
 شئاً آخر مخ ودرر ومنه في التارخانية عن فتاوى أبي الليث ويحالفه ما في البحر والبرازية انه لو أجاز
 بعد الصبغ لا يجوز تأمل وفي جامع الفصولين باع دارا فانهم بناوها ثم أجاز يصح ابقاء الدار بقاء العرصة
 (قوله لان اجازته كالبيع حكما) اي ولا بد في البيع من قيام هذه الثلاثة (قوله لو كان عرضا معينا) بأن
 كان بيع مقايضة فتح وقيد بالتعيين لان الاحتراز عن الذين انما يحصل به فان العرض قد يكون ديناً على
 ماستقف عليه ابن كمال اي كالم (قوله فيكون ملكا للفضولي) اي فاداه ملك عليه ط وانما
 توقف على الاجازة لان اجازة المالك اجازة تقدر لان الاجازة عقد بمعنى أن المالك اجاز للبائع أن ينقد ما باعه عن
 لما ملكه بالعقد لان اجازة عقد لان العقد لازم على الفضولي كما في العناية قال في البحر لانه لما كان العرض سعة
 كان شراء من وجهه والشراء لا يتوقف بل ينقد على المباشران وحده نفاذا فيكون ملكا له وباجازة المالك
 لا ينتقل اليه بل تأثير اجازته في النقل لا في العقد ثم يجب على الفضولي مثل المبيع ان كان مثليا والا فقيته لانه
 لما صار البديل له صار مشتريا لنفسه بمال الغير مستقرضه في ضمن الشراء فيجب عليه رد كالم القرضي دينه بمال
 الغير واستقراض غير المثل جائر نعمنا وان لم يجر قصدا لا ترى أن الرجل اذا تزوج امرأه على عبد الغرض
 ويجب عليه قيمته (قوله امانة في يد الفضولي) فلو هلك لا يضمنه كالوكيل لان الاجازة اللاحقة كالوكالة
 السابقة من حيث انه صار بها تصرفه نافذا وان لم يكن من كل وجه فان المشتري من المشتري من الفضولي اذا
 أجاز المالك لا ينقد بل يطل بخلاف الوكيل وعماه في الفتح وأطلقه فشمع ما اذا هلك قبل تحقق الاجازة
 او بعده كما يأتي بيانه (فرع) لو أراد المشتري استرداد الثمن منه بعد دفعه له على رجاء الاجازة لم يملك ذلك ذكره
 في المجتبى آخر الوكالة رمى على الفصولين (قوله وحكمه أيضا الخ) تبع في ذلك المصنف وهو عدول
 عن ظاهر المتن فان الظاهر منه أن قوله وأخذ الثمن مستدا وقوله الا في اجازة خبره وهذا اولي كما يفيد قوله
 الا في عن العمادية ويكون اجازة افاده ط (قوله اخذ المالك الثمن) الظاهر أن أُل للجنس فيكون أخذ
 بعضه اجازة أيضا لانه على الرضى ولتصريحهم في نكاح الفضولي بأن قبض بعض المهر اجازة افاده الرمي
 عن المصنف (قوله وهل للمشتري الخ) كان الاولي ذكره هذه الجلة بقاها عقب ما قدمه عن الملتقى لان ذلك
 فيما اذا وجدت الاجازة وهذا فيما اذا لم توجد وحاصله انه اذا لم توجد الاجازة ينيق الثمن غير العرض على ملك
 المشتري فاذا ذلك في يد الفضولي حل يضمنه المشتري في شرح الوهبانية قال في القنية بعد أن رمن للقاضي
 عبد الجبار والقاضي البديع اشترى من فضولي شئاً ودفع اليه الثمن مع علمه بأنه فضولي ثم هلك الثمن في يده
 ولم يجز المالك البيع فالثمن مضمون على الفضولي ثم رمن للقاضي خان وقال رجع على الفضولي بمثل الثمن ثم رمن
 لبرهان صاحب المحط وقال لا يرجع عليه شئ ثم رمن لظهير الدين المرغيناني وقال ان علم انه فضولي وقت
 أداء الثمن يملك امانة ذكره في المنتقى قال البديع وهو الاصح اه وعلة تصحيح كونه امينا أن الدفع اليه مع
 العلم بكونه فضوليا صيره كالوكيل اه (قوله واعتمده ابن الشحنة) كانه أخذ اعتماده له من ذكره علة التصحيح
 المذكورة تأمل (قوله وأقره المصنف) قلت وبه جزم في البرازية وجامع الفصولين وعزاد في شرح الملتقى الى
 القهسي تاني عن العمادية (قوله وجزم الزيلعي وابن مالك الخ) حيث قالوا اذا أجاز المالك كان الثمن مملوكا
 له امانة في يد الفضولي بمنزلة الوكيل حتى لا يضمن بالهلاك في يده سواء هلك بعد الاجازة أو قبلها لان الاجازة
 اللاحقة كالوكالة السابقة اه وبه علم أن قول الشارح مطلقا معناه سواء هلك قبل الاجازة أو بعدها فافهم ثم اعلم
 أن المتبادر من كلام الزيلعي وابن مالك أن المراد اذا وجدت الاجازة لا يضمن الفضولي الثمن سواء هلك قبلها

(وحكمه) اي بيع الفضولي لوله
 مجيز حال وقوعه كما مر (قبول
 الاجازة) من المالك (اذا كان
 البائع والمشتري والمبيع قائما)
 بأن لا يغير المبيع بحيث يعتد بشئ
 آخر لان اجازته كالبيع حكما
 (وكذا) يشترط قيام (الثمن) أيضا
 (لو) كان (عرضا) معينا لانه
 مبيع من وجه فيكون ملكا
 للفضولي وعليه مثل المبيع لو مثليا
 والا فقيته وغير العرض ملك
 للعجز امانة في يد الفضولي ملتي
 (و) كذا يشترط قيام (صاحب
 المتاع أيضا) فلا يجوز اجازة
 وارثه لبطالانه بموته (و) حكمه
 أيضا (أخذ) المالك (الثمن
 او طلبه) من المشتري ويكون اجازة
 عمادية وهل للمشتري الرجوع
 على الفضولي بمنزلة لو هلك في يده
 قبل الاجازة الاصح نعم ان لم يعلم أنه
 فضولي وقت الاداء لان علم
 قنية واعتمده ابن الشحنة وأقره
 المصنف وجزم الزيلعي وابن مالك
 بأنه امانة مطلقا

أوبعد ما لان الثمن غير العرض يصير ملكا للبعي لان الفضولي بالاجازة الا حقه صار كالوكيل فيكون الثمن في يده أمانة قبل الهلاك من حين قبضه فهلك على المجيز وان كانت الاجازة بعد الهلاك والمتبادر من كلام الفقيه أن الاجازة لم توجد أصلا قبل الهلاك ولا بعده فلذا اختلف المشايخ في ضمانه وعدمه وأما ما ذكره الزيلعي وابن ملك فلا وجه للاختلاف فيه فلا منافاة بين النقلين هذا ما ظهر لي فتدبره وبقى ما اذا هلك الثمن العرض في يد الفضولي قبل الاجازة ففي جامع الفصولين يطل العقد ولا تلحقه الاجازة ويضمن للمشتري مثل عرضه او قيمته لو قبضه لانه قبضه بعقد قاسد اه (تقته) لم يذكركم خلاك المبيع وذكر في جامع الفصولين ومأمله أنه لو ذلك قبل الاجازة فان كان قبل قبض المشتري بطل العقد وان بعده لم يجز بالاجازة وللمالك تضمين أيهما شاء وأيهما اختار تضمينه ملكه ويبرأ الاخر فلا بد رعي أن يضمه ثم ان ضمن المشتري بطل البيع لان أخذ القيمة كأخذ العين وللمشتري أن يرجع على البائع بتمنه لاجاذه وان ضمن البائع فان كان قبض البائع مضطروا عليه أي بأن قبضه بلا إذن ملكه نفذ به بضمانه وان كان قبضه أمانة وانما صار مضطروا عليه بالتسليم بعد البيع لا ينفذ به بضمانه لان سبب ملكه تأخر عن عقده وذكر محمد في ظاهر الرواية أن البيع يجوز بتضمين البائع وقيل تأويله أنه سلم أولا حتى صار مضطروا عليه ثم باعده فصار كمنعوب اه (قوله بش ما صنعت) قال في جامع الفصولين هو اجازة في نكاح وبيع وطلاق وغيرها كذا روي عن محمد وفي ظاهر الرواية هورده وبه يفتي اه والظاهر أن مثله أسأت (قوله على المختار) أي في احسن وأصبت ومقابلته ما في الخاتمة من أنه ليس اجازة لانه يذكر للاستهزاء وفي الذخيرة أن فيه روايتين وفي جامع الفصولين احسن أو وفقت أو كسيت مؤنة البيع أو أحسن فجزا الله خيرا ليس اجازة لانه يذكر للاستهزاء الأنا محمد اقال ان أحسن أو أصبت اجازة استحسانا أقول ينبغي أن يفصل فان قاله جذا فهو اجازة لواله قاله استهزاء ويعرف بالقرائن ولو لم توجد يفتي أن يكون اجازة اذا الاصل هو الجذا اه وفي حاشيته للرمل عن المصنف أن المختار ما ذكره من التفصيل كما افصح عنه البرازي (قوله لو المبيع قائما) ذكره لانه تقته عبارة العمادية والافالكلام فيه (قوله بيع الأجر) بالجيم المكسورة (قوله جاز) لانه بعدم اجازته لا يفسخ لما مر من أن المستأجر لا يملك النسخ (قوله بالفعل وبالقول) الاول من قوله أخذ الثمن والثاني من قوله وطلبه وما بعده وفي جامع الفصولين لو أخذ المالك بتمنه خطأ من المشتري فهو اجازة لا لو سكت عند بيع الفضولي بحضرته اه وسيد كرا الشارح مسألة السكوت آخر الفصل (قوله وان للمالك الخ) استفيد ذلك من قول المصنف وحكمه قبول الاجازة فان المراد اجازة المالك كما مر فانه يفيد أن له النسخ أيضا وأن المشتري والفضولي ليس لهما الاجازة فافهم (قوله وللمشتري النسخ) أي قبل اجازة المالك تحترز عن لزوم العقد بحر وهذا عند التوافق على أن المالك لم يجز البيع ولم يأمر به فلا ينافي قول المصنف الآتي بإع عبد غيره بغير أمره الخ هذا وذكر في الفتح وجامع الفصولين في باب الاستحقاق ولو استحق فأراد المشتري نقض البيع بلا قضاء ولا رضی البائع لا يملكه لان احتمال إقامة البيئة على التنازع من البائع أو على التنازع من المستحق ثابت الا اذا حكم القاضي فيلزم العجز فينسخ اه وقدمت أول الفصل أن الاستحقاق من صور بيع الفضولي فينبغي تقييد قوله وللمشتري النسخ بالرضى أو القضاء تأمل (قوله وكذا للفضولي قبلها) أي قبل اجازة المالك ليدفع الحقوق عن نفسه قانه بعد الاجازة يصير كالوكيل فترجع حقوق العقد اليه فطاب بالتسليم ويخاطب بالعيب وفي ذلك ضرر عليه فله دفعه عن نفسه قبل ثبوته (قوله لا النكاح) أي ليس للفضولي في النكاح النسخ بالقول ولا بالفعل لانه معبر محض فبالاجازة تنقل العبارة الى المالك قصير الحقوق منوطة به لا بالفضولي وفي النهاية أن له النسخ بالفعل بأن زوج رجلا امرأة ثم اختار قبل الاجازة فهو نسخ للاول وفي الخاتمة خلافه بحر ملخصا (قوله خير المشتري في حصته) أي حصة المجيز لان المشتري يرغب في شرائه يسلم له جميع المبيع فاذا لم يسلم بخيرا كونه معيبا يعيب الشركة وألزمه محمد به لانه رضى بتقريب الصفة عليه لعله أنهم ما قد لا يجتمعان على الاجازة شرح المجمع (قوله فالمعتبر اجازته) ولو يد بالردة ثم أجاز فالمعتبر ما به ردى على الفصولين (قوله مطلقا) أي علم المالك بالثمن أو لم يعلم وأجاب صاحب الهداية أنه اذا لم يلحظ بعد الاجازة فله الخيار بين الرضى والنسخ بحر عن البرازية (فروع) في الفصولين أمره ببيعه

(قوله) أسأت ثمر (بش)

ما صنعت أو أحسن أو أصبت

على المختار فتح (ومضة الثمن

من المشتري والتصدق عليه به

اجازة) لو المبيع قائما عمادية

(قوله لا يجزئ له) أي للبيع

الموقوف فلو أجاز به بعده لم يجز

لان المفسوخ لا يجزئ بخلاف

المستأجر لو قال لا يجزئ بيع

الأجر ثم أجاز و أفاد كلامه

جواز الاجازة بالفعل وبالقول وأن

للمالك الاجازة والنسخ وللمشتري

النسخ لا الاجازة وكذا للفضولي

قبلا في البيع لا النكاح لانه

معبر محض برأية وفي المجمع

لو أجاز أحد المالكين خير المشتري

في حصته وألزمه محمد بها (سمع

أن فضولي باع ملكه فأجاز ولم يعلم

مقدار الثمن فلما علم رد البيع فالمعتبر

اجازته) لصبره بالاجازة كالوكيل

حتى يصح حطه من الثمن مطلقا

برأية

(اشترى من غاصب عبد أفاعته)
 المشتري (أو باعه فأجاز المالك)
 بيع الغاصب (أو أدى الغاصب)
 الضمان إلى المالك على الأصح
 هداية (أو) أدى (المشتري الضمان
 إليه) على الصحيح زبلي (نفذ
 الأول) وهو العتق (للاثنائي)
 وهو البيع لأن الاعتاق إنما ينقصر
 للملك وقت نفاذه لا وقت ثبوته
 قبل عتق المشتري لأن عتق
 الغاصب لا ينفذ بأداء الضمان
 لثبوت ملكه زبلي (ولو قطعت
 يده) مثلاً (عند مشتريه فأجز)
 البيع (فأرشه) أي القطع (له)
 وكذا كل ما يحدث من البيع
 (كالكسب والرد والعقر) ولو قبل
 الإجازة يكون للمشتري لأن
 المالك تم له من وقت الشراء بخلاف
 الغاصب لما مر (وتصدق بما زاد

مطلب
 إذا طرأ ملك بات على موقوف
 أبطله

بما أنه دينار فباعه بألف درهم فقال المالك قبل العلم أجزت جازي بألف درهم وكذا النكاح لولو قال أجزت
 ما أمرت به برهن المالك على الإجازة ليس له أخذ الثمن من المشتري إلا إذا ادعى أن الفضيحة وكه بقضه
 مات العقد في يد المشتري ثم ادعى المالك الأمر أو الإجازة فإن قال كس أمرته به صدق ولو قال يلغى فأجزته
 لم يصدق لا يئنه وكذا الزوج الكبيرة أو حوامات زوجها فطلبت الارث وادعت الأمر أو الإجازة (قوله
 اشترى من غاصب عبدا) لو قال من فضولي لكان أولى لأنه لا يسلّم المبيع لم يكن غاصبا مع أن الحكم
 كذلك ولعله اغتاذ كره لاجل قوله أو باعه فإن بيع العبد قبل قبضه فاسد أفاد في البحر وصورة المسألة تزيد باع
 عبدا رجلا بلاذنه من عمرو فأعتق عمرو العبد أو باعه من بكر فأجاز المالك بيع زيد أو ضمنه أو ضمن عمرا
 المشتري وهو المعتق نفذت عمرو إن كان أعتقه وأما إن كان باعه فلا ينفذ البيع (قوله فأجاز المالك بيع
 الغاصب) قيده لأنه لو أجاز بيع المشتري منه وهو بيع عمرو لبكر جاز قال في جامع الفصولين وأما
 للمبسوط لو باعه المشتري من غاصب ثم وحق تداولته لا يبدى فأجاز ما لم ينعقد من العقود جاز ذلك العقد
 خاصة لتوقف كلها على الإجازة فإذا أجاز عقد منها جاز ذلك خاصة اه وبه ظهر أن بيع المشتري من الغاصب
 موقوف وأما ما في البحر والتميز عن النهاية والمعراج من أنه باطل فهو مخالف لما في جامع الفصولين وغيره من
 الكتب كحرة الخبر الرمي في حاشية البحر (قوله أو أدى الغاصب الضمان إلى المالك على الأصح هداية)
 وتسه في النية خلافا لما في الزبلي من أنه لا ينفذ بأداء الضمان من الغاصب وينفذ بأدائه من المشتري أفاد
 في البحر (قوله نفذ الأول) هذا عندنا وقال محمد لا يجوز عتقه أيضا لأنه لم يملكه (قوله وهو البيع)
 أي بيع المشتري من الغاصب أما بيع الغاصب فإنه ينفذ بإجازة المالك وكذا بالتضمن وفي جامع الفصولين
 وإنما يجوز لو تقدم سبب ملكه على بيعه حتى أن غاصب لو باعه ثم ضمنه مال كجازه يبعه ولو شرأ غاصبه من
 مال ك أو وجهه منه أو ورثه لم ينفذ بعد قبل ذلك إذا الغصب سبب الملك عند الضمان وليس بسبب البيع أو الهبة
 أو الارث ففي السبب وهو البيع والهبة والارث متأخر عن البيع ويجوز بيعه لو ضمنه قبله يوم غصبه لا يوم
 بيعه اه ثم ذكر أنه لم يفصل بين قيمة وقيمة في عامة الروايات (قوله لأن الاعتاق الخ) علة لنفاذ الاعتاق
 وأما عدم نفاذ البيع فليطأنه بالإجازة لأنه ثبت به الملك للمشتري بآنا والمالك البات إذا أورد على الموقوف
 أبطله وكذا لو وجهه مولد للغاصب أو تصدق به عليه أو مات فورته فهذا كله يبطل الملك الموقوف وأورد
 عليه أن بيع الغاصب ينفذ بأداء الضمان مع أنه طرأ ملك بات للغاصب على ملك المشتري الموقوف وأوجب
 بأن ملك الغاصب ضروري ضرورة أداء الضمان فلم يظهر في بطل ملك المشتري بحر وأجاب في حواشي
 مسكين بأن هذا غير وارد لأن الأصل المذكور ليس على إطلاقه لما في البرازية عن القاعدى ونصه الأصل
 أن من باشر عقدا في ملك الغير ثم ملكه ينفذ لزال المانع كالغاصب باع المغصوب ثم ملكه وكذا الرباع ملك أبيه
 ثم ورثه نفذ وطرق البات انما يبطل الموقوف إذا حدث لغيره من باشر الموقوف كما إذا باع المالك ما باعه الفضولي
 من غير الفضولي ولو بمن اشترى من الفضولي أما إن باعه من الفضولي فلا اه قلت وعليه ففي مسألة بيع
 المشتري من الغاصب لو أجاز بيع الغاصب نفذ وبطل بيع المشتري لأن الملك البات للغاصب طرأ على ملك
 موقوف باشره هو وأما بالنسبة إلى المشتري فقد طرأ على ملك موقوف لغيره من باشره لأن المباشر للمبيع الثاني
 الموقوف هو المشتري نعم لو أجاز عقد المشتري يكون طرقا والبات لمن باشر الموقوف (قوله لثبوت ملكه به)
 أي بالضمان لا بالغصب لأن الغصب غير موضوع لأفاد المالك اه ح (قوله ولو قطعت يده) أي يد ما باعه
 الغاصب وقوله مثلاً أشار به إلى أن المراد أرض أي براحه كانت واحتراز بالقطع عن القتل أو الموت عند
 المشتري فإن البيع لا يجوز بالإجازة لقوات الموقوف عليه وشرط صحة الإجازة قيامه كإمته وعماه في الفسخ
 (قوله عند مشتريه) احتراز عن الغاصب كما يأتي (قوله له) أي للمشتري (قوله يكرن للمشتري)
 تصريح بما أفاده التشبيه في قوله وكذا الخ (قوله لأن الملك تم له من وقت الشراء) أي فحين أن القطع
 ورد على ملكه ط عن المنع (قوله بخلاف الغاصب) أي لو قطعت اليد عنده ثم ضمن قيمته لا يكون
 الارش له لما مر قريبا من أن ثبوت ملكه بالضمان أي لا بالغصب لأن الغصب غير موضوع للملك فلا يملك الارش
 وإن ملك العبد لعدم حصوله في ملكه (قوله بما زاد) أي من الارش على نصف الثمن إن كان نصف القيمة أكثر

من نصف الثمن نهر (قوله وجوبا) قال في البحر هو ظاهر ما في الفتح (قوله اعدم دخوله في ضمانه) لان الملك غير موجود حقيقة وقت القطع وأرشد اليه الواحدة في الحرص نصف الدية وفي العبد نصف القيمة والذي دخل في ضمانه هو ما كان عقابله الثمن فصار اذ على نصف الثمن شبهة عدم الملك وتعمامه في البحر (قوله قيد اتفاقي) فانه وان وقع في الجامع الصغير فليس من صورة المسألة فتح اي لان ذكره يفيد توافق المتعاقدين عليه مع انه محل المنازعة بينهما (قوله مثلا) راجع لقوله فبرهن لما في النهر وغيره من انه لو لم تكن بينة كان القول لمعنى الامر اذ غيره متناقض فلا تصح دعواه ولذا لم يكن له استخلافه اذ واپس راجعا لقوله المشتري على معنى أن البائع كذلك لانه يتكرر مع قول المصنف كالأوامر البائع اليه أفاده ط (قوله الفضي) لا محل لذكره بعد نصريحه بأن قوله بغير أمره قيد اتفاقي (قوله ردت بينته) اي ان برهن وقوله ولم يقبل قوله اي ان لم يبرهن (قوله للتناقض) اذا الاقدام على الشراء والبيع دليل على دعوى الصحة وانه يملك البيع ودعوى الاقرار بعدم الامر تناقضه وقبول اليه سببي على صحة الدعوى نهر وغيره واعترض بأن التوفيق يمكن لجواز أن لا يعلم الا بعد الشراء باخبار عدوله بأننا معناه اقرار البائع بذلك قبل البيع وأجاب في البحر بأنه وان أمكن التوفيق بذلك لكنه ساع في نقض ماتم من جهته فسيح مردود عليه وقوله امكان التوفيق يدفع التناقض على احد القولين مقيد بما اذا لم يكن ساعيا في نقض ماتم من جهته (قوله الا في مسألتين) ذكرهما في البحر هنا لكن الشارح قدم في الوقف عند قوله باع دارا ثم ادعى اني كنت وقفتها أن المشتري سمسع وقد سادنا عن قضاء الاشياء انها انسح ومرت الكلام عليها فراجع (قوله ولو عند غير القاضي) أفاد أن قول الكثر عند القاضي قيد اتفاقي (قوله لان التناقض) اي من البائع لا يمنع صحة الاقرار لعدم التهمة في اقراره على نفسه فلم يشتري أن يسأله على ذلك فيحقق الاتفاق بينهما فيبطل البيع في حقهما (قوله خلافا للثاني) فعنده لرب العبد مطالبة المشتري فاذا اذى رجوع على البائع نهر وفيه ولو أنكر المالك التوكيل وتصادق عليه فان برهن التوكيل فيها والاستحلف المالك فان نكل لزمه لان حلف وتعمامه فيه وفي البحر (قوله بغير أمره) لاحاجة اليه لانه محل النزاع ط ولذا لم يذكره في الكثر (قوله نهر) نقله عن السبابة ولم يتكلم على مفهومه ولعله لانه أولوى فانه اذا لم يضمن اذا قبضها لا يضمن اذا لم يقبض بالاولى ط (قوله فبقيد اتفاقا) اي وقع في الكثر وغيره اتفاقا لا مقتصودا للاحتراز لانه اذا لم يملكها يكون بالاولى (قوله لعدم سرية اقراره على المشتري) هذا لا يصلح علة لما قبله وانما هو علة لعدم نزع الدار من يد المشتري وأما علة عدم ضمان البائع قيمة الدار مع اقراره بغيرها فهي عدم صحة عصب العقار وهو قولهما وقال محمد يضمن قيمة الدار وهو قول أبي يوسف اولا لصحة عصبه عنده ط ولذا قال في الفتح وهي مسألة عصب العقار هل يتحقق اولا فعند أبي حنيفة لا فلا يضمن وعند محمد نعم فيضمن اذ (قوله فان برهن الخ) وان لم يبرهن كان التلف مضاعفا إلى مجزئه عنه لا إلى عقد البائع قال السألمحائي والظاهر أن الثمن يوضع في بيت المال حتى يتبين الحال (قوله لانه نورد دعواه بها) اي جعلها نورا بالبيئة اي اوضحها وأظهرها (قوله باعه) اي الشيء (قوله قصير مملوكه لازوجة) انما انص على انها لا تصير زوجة مع أن البيع يقدم على الاجارة والرجن أيضا لانه يفهم من نبي الزوجية نبي الادنى منها بالاولى قال في الفتح وتثبت الهبة لوجهه فضولي وآجره آخر وكل من العتق والكتابة والتدبير أحق من غيرها لانها لازمة والاجارة أحق من الرهن لا فادتها ملك المنفعة والبيع أحق من الهبة لبطانها بالشيوع في الايطل بالشيوع كهيئة فضولي عبد اوبيع آخر اياه بمستويان لان الهبة مع القبض تساوى البيع في افادة المالك وهبة المشاع فيما لا يقسم صحيحة فيأخذ كل نصفه ولو زوجهها كل من رجل فأجزا بطلا ولو باعها تصنف بين المشتريين ويحيز كل منهما اذ والله سبحانه أعلم

(باب الاقالة)

مناسبتها للفضولي أنه عقد يرفع عند عدم الاجازة والاقالة رفع ط وذكرها في الهداية والكثرة عتب البيع الفاسد والمكروه لوجوب رفع كل منهما على المتعاقدين كما تروى بآتي تمامه (قوله من اقال) وياتي ثلاثا يقال فانه قلا من باب باع الا انه قليل نهر (قوله أجوف) اي عينه حرف علة ثم بينه بأنه ياتي وهو خبر

(باب الاقالة)

(هي) لغة الرفع من أقال أجوف يائي

مستند المحذوف أي هو أجوف ويأتي خبر ثان ١٥ ح وفيه رد على من قال أنه واوى من القول والهمزة للسلب
 فأقال بمعنى أزال القول أي القول الأول وهو البيع كاشكاه أزال شكايته ودفع بثلاثة أوجه ذكرها في الفتح *
 الأول قولهم قلته بالكسر فهو يدل على أن عينه باء لا واو فليس من القول * الثاني أنه ذكر الأقاله في الصحاح
 من القاف مع الياء لأمع الواو * الثالث أنه ذكر في مجموع اللغة قال البيع قيلوا وقالة فسخه ١٥ (قوله رفع
 العقد) ولو في بعض المبيع لما في الحواوي لوباع منه حنطة مائة من بدينار ودفعها اليه فافتقر قائم قال للمشتري
 ادفع إلى الثمن أو الحنطة التي دفعها إليك فدفعها أو بعضها فهو فسخ في المردود ١٥ (قوله دفع بعبر بالعقد) فهو
 تعريف للأعم من أقاله البيع والأجارة ونحوهما يجر واعترضه في الثمر بأن مراده بالعقد عقد البيع قلت
 تخصيصه بالبيع لكون الكلام فيه والاف هو تعريف للأقاله مطلقا لأن حقيقة في الأجارة لا تخالف حقيقة في
 البيع ولذا لم يذكر له باب في غير هذا الموضع ونظيره النية مثلا لا ذكر في باب الصلاة ونحوها وتعرف بالقصد
 الشامل للصلاة وغيرها فافهم والمراد بالعقد القابل للفسخ بخيار كما يعلم مما يأتي بخلاف الشكاح (قوله وهذا
 ركه) الأولى تأخير عن قوله أو أحدهما مستقبل كما فعل المصنف ط (قوله أو أحدهما مستقبل الخ) اعلم
 أن الأقاله عند أبي يوسف بيع الآن لا يمكن ففسخ كما يأتي وعند محمد بالعكس والعجب أن قول أبي يوسف كقول
 الإمام في أنها تصح بلفظ أحدهما مستقبل مع أنها بيع عنده والبيع لا يستعبد بذلك ومحمد يقول إنه انفسخ
 ويقول لا تعتقد إلا بماضين لأنها كالبيع فأعطاها بسبب الشبه بحكم البيع وأبو يوسف مع حقيقة البيع
 لم يعطها حكمه والجواب له أن المساومة لا تجري في الأقاله فخل اللفظ على التحقيق بخلاف البيع فتح (قوله
 لعدم المساومة فيها) إشارة إلى الجواب المذكور لأن الأقاله لا تكون إلا بعد نظر وتأمل فلا يكون قوله
 أقلني مساومة بل كان تحقيقا لا تصرف كما في الشكاح وبه فارق البيع كما في شروح الهداية (قوله وقال محمد
 كالبيع) أي فلا تعتقد إلا بماضين كما مر قال في الفتح والذي في الثانية أن قول الإمام كقول محمد (قوله قال
 البرجندی الخ) قال في الفتح وفي الخلاصة اختاروا قول محمد وفي الشرح لبالية ويرجح قول محمد كون الإمام
 معه على ما في الثانية ١٥ قلت واختار المصنف قول أبي يوسف مع اللدرو والمقتضى (قوله وتصح أيضا الخ)
 فلا يتعين فيها اللفظ كما في الفتح وظاهره أنه لا فرق بين لفظ الأقاله وهذه الألفاظ وهو غير مراد فإن الأقاله فسخ في
 حق المتعادين بيع في حق غيرهما وهذا إذا كانت بلفظ الأقاله فلو بلفظ مفاضة أو مشاركة أو تأتم لم يجعل بيعا
 اتفاقا ولو بلفظ بيع وبيع اجماعا كما يأتي فتنبه لذلك وفي البرازية طلب الأقاله فقال المشتري هات الثمن فأقاله
 ١٥ قلت والظاهر أن مثله ما لو كان الطلب من المشتري فقال أنا أعخذ الثمن وفيه اشتري عبد أو لم يقضه حتى
 قال للبائع بعه لنفسك فلو باع جاز وانفسخ الأول ولو قال بع لي أو بعه من شئت أو بعه ولم يزد عليه لا يصح ١٥
 وظاهره أنه في الصورة الأولى ينفسخ وإن باعه بعد المجلس تأمل وجهه أنه أقاله اقتضاء أن أسره بالبيع لنفسه
 لا يتم الاستدتم الأقاله فهو نظير قولك أعنتي عبدك عني بألف بخلاف بقية الصور فإنه تركيل لأقاله ثم رأيت
 ذلك الترجيح في الولو الحنية وفي البرازية ولا يصح تعليق الأقاله بالشرط بأن باع ثورا من زيد فقال اشتريه
 رخصا فقال زيد إن وجدت مشتريا بالزيادة فبعه منه فرج فباع بأزيد لا ينقد البيع الثاني لأنه تعليق الأقاله
 لا الوكالة بالشرط وفيها قال المشتري أنه يخسر فقال البائع بعه فان خسر فعلى فباع بخسر لا يلزمه شيء (قوله
 هو الصحيح برازية) عبارتها قبض الطعام المشتري وسلم بعض الثمن ثم قال بعد أيام إن الثمن غال فرد البائع بعض
 الثمن المقبوض فن قال البيع ينقد بالتعاطي من أحد الجانبين جعله أقاله وهو الصحيح ومن شرط القبض من
 الجانبين لا يكون أقاله ١٥ ومثله في الثانية (قوله وفي السراجية الخ) مقابل الصحيح والمراد بالتسليم تسليم
 المبيع وبالقبض قبض الثمن المدقوع ط (قوله وتوقف على القبول) فلما اشتري حمارا ثم جاء به أريد فلم يقبله
 البائع صريحاً واستعمل الحمار أياماً ثم امتنع عن رد الثمن وقبول الأقاله كان لذلك لأنه ما ردت كلام المشتري
 بطل فلا تتم الأقاله باستعماله خاتمة (قوله في المجلس) فلو قبل بعد زوال المجلس أو بعد ما صدر عنه فيه ما يدل
 على الاعراض لا تتم الأقاله ابن ملك وفي القنية جاء الدلال بالثمن إلى البائع بعد ما باعه بالأمر المطلق فقال
 له البائع لا أدفعه بهذا الثمن فأخبر به المشتري فقال أنا لا أريده أيضا لا ينفسخ لأنه ليس من ألفاظ الفسخ ولأن
 اتحاد المجلس في الإيجاب والقبول شرط في الأقاله ولم يوجد اشتري حمارا ثم جاء ليرده فلم يجد البائع فأدخله

قوله رفع العقد ~~هـ~~ ذابجناه
 والذي في نسخ الشارح رفع البيع
 وهو الذي يدل عليه قول الشارح
 وعم في الجوهره الخ ١٥ صححه

وشرعا (رفع البيع) وعم في

الجوهره دفع بعير بالعقد (وتصح بلفظ
 ماضين) وهذا ركهها (أو أحدهما

مستقبل) كما قلنا فقال

أفتك لعدم المساومة فيها فكمات

كالشكاح وقال محمد كالبيع قال

البرجندی وهو المختار (و) تصح

أيضا (بفاحشك وتركت وتاركك

ورفعت وبالتعاطي) ولو من أحد

الجانبين (كالبيع) هو الصحيح

برازية وفي السراجية لا بد من

التسليم والقبض من الجانبين

(وتوقف على قبول الآخر في

المجلس

قوله على القول ~~هـ~~ كذا بنقله
 والذي في نسخ الشارح التي يدي
 على قول الآخر والخطب سهل
 ١٥ صححه

في اصطبله بقاء البائع بالبيطار فبرغ فليس يفسخ لان فعل البائع وان كان قبولا ولكن بشرط فيه اتحاد المجلس
 اه (قوله ولو كان القبول فعلا) أفاد أنه بعد الإيجاب لا يكون من التعاطي لان التعاطي ليس فيه إيجاب
 لما قد منه أول السورع عن النسخ من انه اذا قال بعنك بألف فقبضه ولم يقل شيئا كان قبضه قبولا خلافا لما قال
 انه يبيع بالتعاطي لان التعاطي ليس فيه إيجاب بل قبض بعدمعرفة الثمن فقط اه (تنبيه) قال في البرازية بقاء
 بقالة العقار المشتري فأخذها البائع وتصرف في العقار فأقاله وفي الخزانة دفع القبالة الى البائع وقبضه ليس
 بأقاله وكذا لو تصرف البائع في المبيع بعد قبض القبالة وسكت المشتري لعدم تسليم المبيع وقبض الثمن اه
 قلت والقبالة بالفتح الصك الذي يكتب فيه الدين ونحوه والظاهر أن ما ذكره أولا من كون ذلك أقاله سمي على
 ما هو الصحيح من الاكتفاء بالتعاطي من احد الجانبين وهو تصرفه في المبيع بعد قبض القبالة وما ذكره عن
 الخزانة سمي على انه لا بد بكونه من الجانبين بقريئة التعليل تأمل (قوله فوور قول المشتري اقلتك) متعلق
 بالامر من قال في النسخ ويجوز قبول الاقالة دلالة بالفعل كما اذا قطع قصاصي فور قول المشتري اقلتك اه
 والمراد بالضرورة أن يكون في المجلس بأن يقطع قبل أن يقر فأولم يتكلم بشئ كما في ح عن الخانية وظاهر هذا
 أن القبض فورا بلا قطع لا يكفي وهو خلاف قول الشارح وأقبضه ولعل المسألة مفروضة فيما اذا كان الثوب
 بيد البائع قبل قوله اقلتك فتأمل ثم رأيت في الذخيرة وكذا في الحاوي صورة المسألة بمباريع الاشكال حيث
 قال وكذا دلالة بالفعل ألا ترى أن من باع ثوبا بارساه ثم قال للمشتري اقلت المبيع فاقطعه لي قصاصا فان قطعه في
 المجلس فهو أقاله والا فلا اه فالتكلم بقوله اقلت هو البائع والتقاطع هو المشتري لا البائع عكس ما في الفتح
 والخانية فقطع المشتري الثوب قبل قبض البائع قبول دلالة ولا اشكال فيه فتدبر (قوله لان من شرائها الخ)
 علته اقولته وتوقف الخ ولا بد أن المعطوفات لاتصلح تعدل لانه لان العلة مجموع ما ذكره فكأنه قال لانها
 شروط ومنها اتحاد المجلس فافهم (قوله ورضى المتعاقدين) لان الكلام في رفع عقد لازم وأما رفع ما ليس
 بل لازم فان له الخيار بعلم صاحبه لارضاءه بغير وحاصله أن رفع العقد غير لازم وهو ما فيه خيار لا يسمى أقاله
 بل هو فسخ لانه لا يشترط فيه رضاها فافهم (قوله أو الورثة أو الوصي) أشار الى ما في البحر من انه لا يشترط
 لصحتها بقاء المتعاقدين قصص اقالة الوارث والوصي ولا تصح اقالة الموصي له كما في التنبيه اه (قوله وبقاء المحل)
 أي المبيع كالأوبعض الماسية مذكرو المصنف من انه يمنع صحتها لكان المبيع وهلاك بعضه يمنع بقدره (قوله
 المقابل للفسخ بخيار) نعم للمحل وبخيار متعلق بالفسخ ووصف المحل بقوله الفسخ مجاز لان المقابل لذلك عقده
 قال ح أي المقابل للفسخ بخيار من الخيارات بخيار العيب والشرط والرؤية كما في الفتاوى الهندية اه وفي
 الخلاصة والذي يمنع الرد بالعيب يمنع اقالة ومثله في الفتح (قوله فلوزاد الخ) تنريع على قوله المقابل للفسخ
 بخيار وقد منه في خيار العيب أن الزيادة أتمام متولدة كمن وجبال أو غير متولدة كغرس وبناء وخياطة
 وأتمام متولدة متولدة كولد وغرة وارش أو غير متولدة ككسب وجة والكل اما قبل القبض أو بعده ويمتنع
 الفسخ بخيار العيب في موضعين في المتصلة الغير المتولدة مطلقا وفي المنفصلة المتولدة لو بعد القبض فقط فافهم
 ويأتي له زيادة بيان (قوله وقبض بدلي الصرف في اقالته) أي اقالة عقد الصرف أقاله أي قول أبي يوسف فظاهر
 لانها يبيع وأما على أصلهما فلا نهي بيع في حق ثالث وهو حق الشرع بغير (قوله وأن لا يهب البائع الثمن
 للمشتري) أي المشتري المأذون فلوهو بجهة لم تصح الاقالة بعدها وقوله قبل قبضه أي قبض البائع الثمن من
 المأذون وذلك لانها لو صححت الاقالة حينئذ كان تبرعا بالمبيع للبائع ولا يقدر على الرجوع عليه بالثمن لانه
 لم يصل الى البائع منه شيء وهو ليس من أهل التبرع أما بعد القبض فيرجع المأذون عليه بالثمن لو صوله ابده
 فلم يكن متبرعا فصححت الاقالة ويرجع على البائع بعدها بقدر الموهوب له فيكون الواصل اليه قدر الثمن مرتين
 الموهوب وقدره وقاس ح على المأذون وصى اليتيم ومتولى الوقف نظرا للصغير والوقف فيجزي فيها حكمه
 ط (قوله في بيع مأذون ووصي ومتول) وكذا اذا اشتروا بأقل من القيمة فان الاقالة لاتصح نهر وكان على
 الشارح أن يقول وأن لا يهب الثمن للمشتري المأذون أو الوصي أو المتولى قبل قبضه وأن لا يكون بيعهم بأكثر
 من القيمة ولا شراؤهم بأقل منها اه ح ويمكن أن يكون قوله في بيع مأذون الخ قيدا للمساكين لكن المأذون
 مع ما عطف عليه بالنسبة الى المسألة الاولى مشتري بالنسبة الى الثانية بائع فتكون اضافة بيع بالنظر الى الاولى

(ولو) كان القبول (فعلا)
 كما لو قطعه أو قبضه فور قول
 المشتري اقلتك لان من شرائها
 اتحاد المجلس ورضى المتعاقدين
 أو الورثة أو الوصي وبقاء المحل
 المقابل للفسخ بخيار فلوزاد زيادة
 تمنع الفسخ لم تصح خلافا لهما
 وقبض بدلي الصرف في اقالته
 وأن لا يهب البائع الثمن للمشتري
 قبل قبضه وأن لا يكون البيع
 بأكثر من القيمة في بيع مأذون
 ووصي ومتول (وتصح اقالة
 المتولى ان خيرا) للوقف

من اضافة المصدر الى مفعوله وبالنظر الى الثانية الى الفاعل تأمل (قوله الاصل أن من ملك البيع) أى
 أو الشراء كما يظهر عما يأتى (قوله الثلاثة المذكورة) أى المأذون والوصى والمتولى اذا باعوا بأكثر من القنية
 قال فى جامع الفصولين الوصى والمتولى لوباع شيأ بأكثر من قيمته ثم أقال لم يجز اه وعبارة الاشهاد الا فى
 مسائل اشترى الوصى من مديون الميت دارا بعشرين وقيمتها خمسون لم تصح الاقالة اشترى المأذون غلاما
 بألف وقيمته ثلاثة آلاف لم تصح والمتولى على الرقب لو أجزا الوقف ثم أقال ولا مصلحة لم يجز على الوقف اه
 وفى جامع الفصولين فى البيع وما فى الاشهاد فى الشراء (قوله والوكيل بالشراء) بخلاف الركيل بالبيع تصح
 ويضمن بجر ثم قال وانما يضمن الوكيل بالبيع اذا أقال بعد قبض الثمن أما قبل قبضها فى قول محمد كذا فى
 الظهيرية اه وفى جامع الفصولين الركيل بالبيع لو أقال أو احتال أو أبرأ أو حط أو وهب صح عندهما وضمن
 لموكله لا عند أبى يوسف الوكيل لوقبض الثمن لا يملك الاقالة اجماعا اه وفى حاشيته الخیر الرملى بعد أن ذكر
 عسارة البحر أقول وفيه توقف من وجوه الاول تنقيده الضمان بما اذا كانت الاقالة بعد قبض الثمن مع أن
 الوكيل لوقبض الثمن لا يملك الاقالة اجماعا الثانى قوله فيملكها عند محمد مع ام اجازة عند الامام أيضا فوجه
 التخصيص بقول محمد الثالث ترتب عدم الضمان على كونه يملكها مع قواهم تصح عندهما وضمن لموكله فهو
 صريح فى الضمان مع كونها صحيحة وصريح كلام الظهيرية واطلاقه يفيد صحة اقالة وكيل البيع مطلقا قبل
 قبض الثمن وبعده ثم رأيت فى جامع الفتاوى والبرازية ماصورة والوكيل بالبيع يملك الاقالة بخلاف الركيل
 بالشراء يستوى أن تكون الاقالة قبل القبض أو بعده فتأمل مع ما فى الظهيرية ومع ما فى جامع الفصولين والظاهر
 أن معنى قوله فى الظهيرية فيملكها فى قول محمد أى على الموكل فلا يعود المبيع الى ملكه ومعنى قوله فى الفصولين
 الوكيل لوقبض الثمن لا يملك الاقالة اجماعا أى على الموكل فلا يعود المبيع الى ملكه وتصح الاقالة عليه فيضمن
 وبهذا يحصل التوفيق ويتضح الامر وقد ذكر فى البحر أول الاقالة فراجع الطيف عن القنية فيه دلالة على صحة
 التوفيق المذكور فراجع فحصل أن اقالته تصح عند الامام قبل القبض وبعده ويضمن وعند محمد يملكها قبله
 على الموكل قسص ولا يضمن وبعده تصح ويضمن وعند أبى يوسف لا تصح مطلقا ولا يضمن اه كلام الخیر
 الرملى قلت وهو توفيق لطيف لكن ذكر فى الباب العاشر من بيوع البرازية اقالة الوكيل بالبيع جائزة عند
 الامام ومحمد اه ومثله فى القنية وزاد أن المعنى فيه كون اقالته تسقط الثمن عن المشتري عندهما ويلزم المبيع
 الوكيل وعند أبى يوسف لا تسقط الثمن عن المشتري أصلا اه ولعل ما فى الظهيرية رواية عن محمد ويؤيده ما فى
 وكالة كفى الحاكم الشهيد لو وكل رجلا ببيع خادم له فباعها ثم أقال البائع البيع فيها لزمه المال والخادم
 له وكذلك لو لم يكن قبضها المشتري حتى أقاله من عب أو من غريب اه فهذا من المذهب ومقتضاه أنه قول
 ايمسا الثلاثة لكونه لم يذ كرفيه خلافا وظاهرا أنه لا فرق بين كونه قبل قبض الثمن أو بعده وهو الوجه لأن الاقالة
 بيع جديد فى حق ثالث وهو الموكل هنا فاذا أقال البائع بلاذنه لا يصير مشتريا له اذ لا يملك ذلك عليه بل صار
 الدائع مشتريا لنفسه اذ الشراء متى وجد نفذ الا يتوقف فيه بظهور وجه الفرع الذى ذكره فى البحر عن القنية وهو
 قوله باعت ضيعة مشتركة بينها وبين ابنها البائع وأجاز ابن البيع ثم أقال وأجاز ابن الاقالة ثم باعها ثانيا بغير
 اجازته يجوز ولا يتوقف على اجازته لأن الاقالة يعود المبيع الى ملك العاقد لا الى ملك الموكل والمجير اه أى
 لانها باجازه ابنه البيع الاول صارت وكيله عنده فيه ثم صارت بالاقالة مشترية لنفسها فلذا انفذ بيعها الثانى بلا
 اجازة فيظهر مما ذكرنا أن اقالة المتولى أو الوصى البيع فيما تقدم تصح عليه ويضمن فاغتم تحرير هذا المحل
 (قوله قيل بالسلم) أى عند أبى يوسف قال فى جامع الفصولين الوكيل بالسلم لوقبض أدون مما شرط صح
 وضمن لموكله ما شرط عند أبى حنيفة ومحمد وكذا لو أبرأه عن السلم أو وهبه قبل قبضه أو أقاله أو احتال به صح
 وضمن عندهما ولم يجز عند أبى يوسف (قوله ولا اقالة فى نكاح الخ) أى لعدم قبول الفسخ بخيار (قوله
 للحديث) هو قوله صلى الله عليه وسلم من أقال مسلما بيعته أقال الله عثرته أخرجه أبو داود وزاد ابن ماجه يوم
 القيمة ورواه ابن حبان فى صحيحه والحاكم وقال على شرط الشيخين وعند البيهقى من أقال نادما فسخ (قوله
 وتجب فى عقد مكره وفاسد) لوجوب رفع كل منهما على المتعاقدين صونا لهما عن الخطور ولا يكون الا بالاقالة
 كما فى النهاية وتبعه غيره قال فى الفتح وهو مصرح بوجوب التفاسخ فى العقود المكرهة والسابقة وهو حق لأن رفع

مطالب
 تحرير مهم فى اقالة الوكيل بالبيع

(والالا) الاصل أن من ملك
 البيع ملك اقالته الا فى خمس
 الثلاثة المذكورة والوكيل بالشراء
 قيل وبالسلم أشباه ولا اقالة
 فى نكاح وطلاق وعتاق وجوهره
 وبراء بجر من باب التحالف (وهى)
 مندوبة للحديث وتجب فى عقد
 مكره وفاسد بجر

المعصية واجب بقدر الاسكان اه وظاهر كلام النهاية أن ذلك اقالة حقيقة ومقتضاه انه يترتب عليه أحكام
 البيع الآتية وأورد عليه أن الفاسد يجب فسخه على كل منهما دون رضى الآخر وكذا التام في فسخه
 بل رضاءهما والاقالة يشترط لها الرضى اللهم إلا أن يراد بالاقالة مطلق الفسخ كما أفاده محضى مسكين قلت واليه
 بشير كلام الفتح المذكور وهو الظاهر لأن المقصود منه رفع العقد كأنه لم يكن رفعاً للمعصية والاقالة تحقق العقد
 من بعض الوجوه فلا بد أن يكون الفسخ في حق المتعاقدين وحق غيرهما والله سبحانه أعلم (قوله وفيما
 اذا غره البائع يسيراً الخ) أصل البحث احب البحر ورضى السارح غره معنى غبنه والمعنى اذا غره غاباً عنه
 يسيراً أى فاذا اطلب منه المشتري الاقالة وجدت عليه رفعاً للمعصية تأمل (قوله كما سيبي) أى فى آخر الباب
 الآتى (قوله وحكمها انها فسخ الخ) الظاهر انه أراد بالفسخ الانقضاء لأن حكم العقد الاثر المات به كالمالك
 فى البيع وأما الفسخ بمعنى الرفع فهو حقيقة (قوله فسخ فى حق المتعاقدين) هذا اذا كانت قبل القبض
 بالاجماع وأما بعده فكذلك عند الامام الا اذا تعذر بأن ولدت المبيعة فتبطل قال أبو يوسف هي بيع الا اذا تعذر
 بأن وقعت قبل القبض فى منقول فتكون فسخاً الا اذا تعذر أيضاً بأن ولدت المبيعة والاقالة قبل القبض فتبطل
 وقال محمد هي فسخ ان كانت بالثمن الاول أو بأقل ولو بأكثراً وبجنس آخر فيبيع والخلاف متى دجا اذا كانت
 بالنقد الاقالة كما يأتى نهر والصحيح قول الامام كما فى تصحيح العلامة قاسم (قوله فيما هو من موجبات
 العقد) قديبه الريلوي وتبعه أكثر الشراح وفيه شئ فإن الكلام فيما هو من موجبات العقد لا فيما هو ثابت
 بشرط زائد اذا الاصل عدمه فقوله فسخ أى لما أوجبه عقد البيع فهو على اطلاقه تدبر رمل على المنح (قوله
 أى أحكام العقد) أى ما ثبت بنفس العقد من غير شرط بحر (قوله بشرط زائد) الاولى أن يقول بأمر زائد
 وذلك لحلول الدين فانه لا يفسخ بالاقالة ليعود الاجل لأن حلوله انما كان برضى من هو عليه حيث ارتضاه غمنا
 فقد أسقطه فلا يعود بعد ط (قوله كأنه باعه منه) أى كأن المشتري باع العين من البائع لانه لما سقط الدين
 سقط الاجل وصارت المقابلة بعد ذلك كأنه باع المبيع من باعه فثبت له عليه دين جديد تأمل (قوله ولورده
 بخيار) أى خيار عيب وعبرة بالبحر عيب (قوله لانه فسخ) فان الرد بخيار العيب اذا كان بالتقضاء يكون
 فسخاً ولذا يثبت للبائع رده على باعه بخلاف ما اذا كان بالتراضى فانه يبيع جديد (قوله لم تعد الكفالة فيها)
 أى فى الاقالة والرد بعيب بقضاء اه ح فتحصل أن الاجل والكفالة فى البيع بما عليه لا يعودان بعد الاقالة
 وفى الرد بقضاء فى العيب يعود الاجل ولا تعود الكفالة اه ط قلت ومقتضى هذا انه لو كان الرد بالرضى
 لا تعود الكفالة بالاولى وذ كر الرمل فى كتاب الكفالة انه ذكر فى التتارخانية عن المحيط عدم عودها
 سواء كان الرد بقضاء أو رضى وعن المسبوط انه ان كان بالتقضاء تعود والافلا ثم قال الرمل والحاصل أن فيها
 خلافاً بينهم (قوله لا قبله مطلقاً) أى متصله أو منفصلة قال فى الفتح والحاصل أن الزيادة متصلة كانت
 كالسمن أو منفصلة كالولد والارث والعقرا اذا كانت قبل القبض لا تمنع الفسخ والدفع وان كانت بعد القبض
 متصلة فكذلك عنده وان كانت منفصلة تبطل الاقالة لتعذر الفسخ معها اه ومثله فى ابن مالك على الجمع لكن
 قدمنا عن الخلاصة أن ما يمنع الرد بالعيب يمنع الاقالة وقد مننا أيضاً أن الرد بالعيب يمنع فى المتصلة الغير المتولدة
 مطلقاً وفى المنفصلة المتولدة ليعود القبض فقط ويوافقه ما فى الخامس والعشرين من جامع الفصولين أن الرد
 بالعيب يمنع لولا الزيادة متصلة لم تولد اتصافاً كصنيع وبناء والمنفصلة المتولدة كولد وغر وارس وعقر تمنع الرد
 وكذا تمنع الفسخ بسائر اسباب الفسخ والمنفصلة التى لم تولد ككسب وغلة لا تمنع الرد والفسخ بسائر
 أسبابه اه (تنبيه) قال فى الحاوى نقلاً بالبيع فى الثوب بعد ما قطعه المشتري وخطه قصاً وفى الحديد
 بعد ما اتخذ سيفاً لا تصح الاقالة كى اشترى غزلاً فقصه أو حنطه فطنها وهذا اذا تقابلا على أن يكون الثوب
 للبائع والخطاطة للمشتري يعنى يقال لا يشتري اتفاق الخطاطة وسلم الثوب لما فيه من ضرر المشتري فالورضى
 يكون الخطاطة للبائع بأن سلم الثوب اليه كذلك نقول تصح اه وفى حاشية الخياط الرمل على الفصولين وقد
 سئل فى مبيع استعمله المشتري هل تصح الاقالة فيه فأجبت بقولى نعم وتطبخ الغلة له والغلة اسم الزيادة
 المنفصلة كاجرة الدار وكسب العبد فلا يحالف ما فى الخلاصة من قوله رجل باع آخر كرم فسلمه اليه فأكل نزه
 يعنى ثمره سنة ثم تقابلا لا تصح وكذا اذا ملك الزيادة المتصلة أو المنفصلة أو استهلكها الاجنبى اه (قوله
 وتصح بمثل الثمن الاول) حتى لو كان الثمن عشرة دنانير فدفع اليه دراهم ثم تقابلا وقد رخصت الدنانير رجوع

وفيما اذا غره البائع يسيراً نهر
 بجنا فلو فاحشاً فله الرد كما سيبي
 وحكمها انها (فسخ فى حق

المتعاقدين فيما هو من موجبات
 بفتح الجيم أى أحكام (العقد)
 أما لو وجب بشرط زائد كانت بيعاً
 جديداً فى حقهما أيضاً كأن شترى
 بدينه المؤجل عينا ثم تقابلا لم يعد
 الاجل فيصير دينه حالاً كأنه باعه
 منه ولورده بخيار بقضاء عاد
 الاجل لانه فسخ ولو كان به كفضل
 لم تعد الكفالة فيها خاتمة ثم ذكر
 لكونها فسخاً فروعا (و) الاول
 انها (تبطل بعد ولادة المبيعة)
 لتعذر الفسخ بالزيادة المنفصلة بعد
 القبض حقاً للشرع لا قبله مطلقاً
 ابن مالك (و) الثانى (تصح بمثل
 الثمن الاول)

بالذات لا بما دفع وكذا لو رد يعيب وكذا في الأجرة لو فسخت ولو عقد بدراهم فكسدت ثم تشابها لردة الكاسد
 فكذا في الفسخ نهر (قوله وبالسكوت عنه) المراد أن الواجب هو الثمن الأول سواء سماه أو لا قال في الفسخ
 والاصل في لزوم الثمن أن الأقالة تفسخ في حق المتعاقدين وحقيقة الفسخ ليس الرفع الأول كأن لم يكن فيثبت
 الحال الأول وثبوته يرجوع عن الثمن إلى مال كنه كأن لم يدخل في الوجود غيره وهذا يستلزم تعيين الأول ونفي
 غيره من الزيادة والنقص وخلاف الجنس اهـ (قوله ويرد مثل المشروط الخ) ذكر هذا هنا غير مناسب
 لأنه ليس من فروع كونهما فسخا بل من فروع كونهما باعاً ولا ذكره الزيلعي وغيره في محترزات قوله فيما هو
 من موجبات العقد فقال وكذا لو قبض أردى من الثمن الأول أو أوجد منه يجب رد مثل المشروط في البيع
 الأول كأنه باع من البائع بمثل الثمن الأول وقال القنية أبو جعفر عليه رد مثل المقبوض لأنه لو وجب عليه
 رد مثل المشروط للزوم زيادة ضرر يربب تبرعه ولو كان الفسخ بخيار رؤية أو شرط أو يعيب بقضاء يجب رد
 المقبوض أجماعاً لأنه فسخ من كل وجه اهـ ومتله في المنخ فافهم (قوله ولو تقايلا الخ) قدمناه أنفأ عن الزهر
 (قوله لم تجز أقالته) مرعاة للوقف والصغير منخ وينبغي أن تجوز على نفسه في مسألة البيع كما قدمناه (قوله
 وان شرط غير جنسه) متعلق بما قبل الاستثناء فكان ينبغي تقديمه عليه اهـ ح (قوله أو أكثر منه) أي
 من الثمن الأول أو من الجنس (قوله أو أجله) بأن كان الثمن حالاً فأجله المشتري عند الأقالة فإن التأجيل
 يطل وتصح الأقالة وان تقايلا ثم أجله ينبغي أن لا يصبح الأجل عند أبي حنيفة فإن الشرط اللاحق بعد العقد
 يلتحق بأصل العقد عنده كذا في القنية جبر لكن تقدم في البيع الفاسد أنه لا يصح البيع إلى قدوم الحاج
 والحصاد والدياس ولو باع مطلقاً ثم أجل اليه الصالح التأجيل وقدّمنا أيضاً تصحيح عدم التصاق الشرط بالفاسد
 (قوله الاسع تعيبه) أي تعيب المبيع عند المشتري فإنها تصح بالاقول وصار المحطوط بازاء نقصان العيب
 فهو سائر (قوله لا يزيد ولا أنقص) فلو كان أزيد أو أنقص هل يرجع بكل الثمن أو ينقص بقدر العيب ويرجع
 بما بقي فليراجع ط قلت الظاهر الثاني لأن الأقالة عند التعيب جائزة بالاقول والمراد نفي الزيادة والنقصان عن
 مقدار العيب فصار الباقي بمنزلة أصل الثمن فتلغو الزيادة والنقصان فقط ويرجع بما بقي والله أعلم (تنبيه) علم
 من كلامهم أنه لو زال العيب فأقال على أقل من الأول لا يلزم الا الأول بقى لو زال بعد الأقالة هل يرجع المشتري
 على البائع بنقصان العيب الذي أسقطه من الثمن الأول مقتضى كونهما فسخاً في حقهما أنه يرجع ونظيره
 ما قدمناه في أوائل باب خيار العيب لو صاحبه عن العيب ثم زال رجع البائع تأمل وفي التنازع تعيب
 الجارية بيد المشتري ففعله أوجباً فسخاً وبه وتقايل ولم يعلم البائع بالعيب وقت الأقالة إن شاء أمضى الأقالة
 وإن شاء ردت وإن علم به لا خيار له اهـ قال الخليل الرملي في حواشي المنخ بعد نقله أقول فلو تعذر الرد جهلاً
 المبيع هل يرجع بنقصان العيب بمقتضى حمله باعاً جديداً أم لا لأنهما صبح في حقهما الظاهر الثاني اهـ وهذا
 يؤيد ما قلنا (قوله قبل الخ) نقله في الجرح عن البناء عن تاج الشريعة ولم يعبر عنه بقبيل ولعل الشارح
 أشار إلى ضعفه لخالفته إطلاق ما في الزيلعي والفتح من نفي الزيادة والنقصان مع أن وجه هذا القول ظاهر لأن
 المراد بما يتعابن فيه ما يدخل تحت تقويم المقومين فلو كان المبيع ثوباً حدث فيه عيب بعضهم يقول ينقصه
 عشرة وبعضهم أحد عشر فهذا الدرهم يتعابن فيه نعم لو اتفق المقومون على شيء خاص تعين نفي الزيادة تأمل
 (قوله لا تنفسد بالشرط الفاسد) كشرط غير الجنس أو الأكثر أو الأقل كما علمت (قوله وإن لم يصح تعليقها به)
 مثل له في البحر بما قدمناه عن البرازية من قول المشتري للبائع ان وجدت مشترياً بأزيد فبعه منه (قوله كما
 سمي) أي قبيل باب الصرف اهـ ح (قوله والرابع الخ) صورته باع زيد من عمرو شيئاً متفقاً لا كتب
 وقبضه ثم تقايلا ثم باعه زيد ثانياً من عمرو قبل قبضه منه جاز البيع لأن الأقالة تفسخ في حقهما فقد عاد إلى البائع
 ملكه السابق فلم يكن بائعاً ما شره قبل قبضه (قوله ولو كان) أي عقد المقابلة (قوله لبطل) أي فسد
 وبه عبر العصف ووجهه أنه باع المتقول قبل قبضه ط (قوله كبيعته من غير المشتري) أي كالموابعه البائع
 المذكور من غير المشتري قبل قبضه من المشتري فيفسد البيع لكون الأقالة بيعاً جديداً في حق ثالث فصار بائعاً
 ما شره قبل قبضه بخلاف ما إذا باعه من المشتري لما علمت (قوله جاز قبض المكيل والموزون) المراد جواز
 التصرف به ببيع أو أكل بلا إعادة كيله أو وزنه ولو كانت الأقالة بيعاً لم يجز ذلك كما سياتي في باب وقوله

وبالسكوت عنه) ويرد مثل
 المشروط ولو المقبوض أجود
 أو أرد أو تقايلا وقد كسدت ردة

الكاسد (الأذبايع المتولى

أو الوصي للوقف أو للعقير شيئاً

بأكثر من قيمته أو اشتري شيئاً بأقل

منها للوقف أو للعقير لم تجز أقالته

ولو بعتل الثمن الأول وكذا

المأذون كما ترمي (وان) وصلية

(شرط غير جنسه أو أكثر منه أو)

أجله وكذا في (الأقل الاسع

تعيبه) فتكون فسخاً بالاقول لو

يتدر العيب لا يزيد ولا أنقص قبل

الابتدور ما يتعابن الناس فيه

(و) الثالث (لا تنفسد بالشرط

الفاسد (وان لم يصح تعليقها به)

كاسبي (و) الرابع (جاز للبائع

بيع المبيع منه) ثانياً بعد ما

(قبل قبضه) ولو كان بيعاً في حقهما

لبطل كبيعته من غير المشتري عيني

(و) الخامس (جاز قبض المكيل

والموزون منه) بعد ما (بلا إعادة

كيله ووزنه) السادس (جارحمة

المبيع منه بعد الأقالة

منه أى من المشتري متعلق بشخص (قوله قبل القبض) متعلق بهبة وفائدته أنه لو كانت الاقالة بيعاً انسخ
 لأن البيع ينسخ بهبة المبيع للبائع قبل القبض كفى الجرواذا انسخ لم تصح الهبة (قوله يبيع فى حق ثالث)
 إنما كانت عنه فسخاً فى حقهما لا نهائياً عن الفسخ والرفع وبيعاً فى حق الثالث ضرورة أنه ثبت به مثل حكم
 البيع وجروا لا يقتضى الصيغة فخل عليه لعدم ولايتهما على غيرهما كما فى الزبلى وتوضيحه
 فى الشربة لا ينعن الجوهر (قوله بلغة الاقالة) أى صريحاً وضمنائاً لا قد تكرر بالتعاطى كما مر فالمراد
 الاحتراز عما لو كانت بلغة فسخ ونحوه أو بيع (قوله فى غير العار) أى فى المنقول لأنه لا يجوز بيعه قبل قبضه
 أما فى العار فهى بيع مطلقاً يجوز بيعه قبل قبضه وما ذكره الشارح من كونه بيعاً بعد القبض فسخاً قبله هو
 ما جزم به الزبلى وذكر فى الجرح البدائع أن هذا رواه عن أبي حنيفة قال وظاهره ترجيح الاطلاق اه
 وبؤيده ما فى الجوهر من أنه لا خلاف بينهم أنها يبيع فى حق الغير سواء كانت قبل القبض أو بعده وجعله على العقار
 بعيد فليأتل (قوله لم يجعل بيعاً اتافاً) أعمالاً لموضع الغوى ط عن الدرر (قوله ولو بلغة
 البيع) كما لو قال البائع لبعنى ما اشتريت فقال بعت كان بيعاً بحر (قوله فبيع اجماعاً) أى من أبى
 يوسف ومنهم ما يفرق فيها حكم البيع حتى اذا دفع السلعة من غير بيان الثمن كان بيعاً فاسداً ط وكذا يفسد
 لو كان المبيع منقولاً قبل قبضه وما فى ح من أنها يبيع لوبعد القبض ولا يفسخ لئلا يلزم بيع المنقول قبل قبضه
 فقهه أن هذا التفصيل فى لفظ الاقالة والكلام فى لفظ البيع فافهم ولا يرد ما قد مناه عن البرازية من أن المشتري
 لو قال للبائع بعه لنفسك فلو باع جاز وانسخ الاول لأن المراد بالبيع هنا أن يبيعه المشتري للبائع وفيما مر أنه
 بالبيع لنفسه يقتضى تقدم الاقالة كما قد مناه (قوله وغيره) أى مرة كونها يبيعاً فى حق ثالث (قوله فلم
 الشفيع الشفعة) قيد به لتظهر فائدة كونها يبيعاً والاول لم يسل بأن أقال قبل أن يعلم الشفيع بالبيع فله الاخذ
 بالشفعة أيضاً ان شاء بالبيع الاول وان شاء بالبيع الحاصل بالاقالة تأمل رملى (قوله قضى لهما) أى
 اذا طلب ما عنده له بالمقابلة (قوله والثانى لا يرد الخ) أى اذا باع المشتري المبيع من آخر ثم تقابلا ثم طلع
 على عيب كان فى يد البائع فأراد أن يردّه على البائع ليس له ذلك لأنه يبيع فى حق فكاكه اشتراه من المشتري بحر
 فالثالث هنا هو البائع الاول وهذه كفى الشربة ليلية حيلة للشراء بأقل مما باع قبل فقد غنه (قوله لأنه) أى
 الموهوب له لما تقابل مع المشتري منه صار كالمشتري من المشتري منه فكاكه عاداً اليه الموهوب بملك جديد وذلك
 مانع من رجوع الواهب فى هبته فالثالث هنا هو الواهب (قوله والرابع المشتري الخ) صورته اشتري شيئاً
 فقبضه قبل نقد الثمن فباعه من آخر ثم تقابلا وعاد الى المشتري ثم ان البائع اشتراه من المشتري بأقل من الثمن قبل
 النقد جاز ويجعل فى حق البائع كانه ملكه بسبب جديد فتح (قوله اذا رد بعيب بلا قضاء اقالة) أى
 والاقالة يبيع جديد فى حق القدر فيكون بالبيع الاول منه كالمالك والعروض فقيح الزكاة ولو كانت الاقالة فسخاً
 فى حق التقير لا ترفع البيع الاول وصار كانه لم يبيع وقد هلكت العروض فلا تجب الزكاة اه ح وعن هذا
 قبل المصنف بكون العبد للخدمة اذ لو كان لتجارة لم يكن البيع استملاً كما اذا هلكت العروض بعد
 الرد لم تجب زكاتها وكذا قيد بكون الرد بغير قضاء لأنه بالقضاء يكون فسخاً فى حق الكل فكاكه لم يصدر بيع
 فلا تجب زكاتها بل كانه ابعده أفاده ط بئى شئ وهو أن كون الاقالة بيعاً فى حق ثالث شرطه كونها بلغة
 الاقالة كما قد مر والرد بلا قضاء ليس فيه لتظهِر الجواب أن هذا الرد اقالة حكماً وليس المراد خصوص حروف
 الاقالة كما ينهش عليه فيما مر فتدبر (قوله التقابض فى الصرف) لما مر من أن قبض بدليه شرط فى صحته قال
 فى الفتح لأنه مستحق الشرع فكان يبيعاً جديداً فى حق الشرع (قوله ووجوب الاستبراء) أى اذا اشتري
 جارية وقبضها ثم تقابلا البيع نزل هذا التقابل منزلة البيع فى حق ثالث حتى لا يكون للبائع الاول وطؤها
 الا بعد الاستبراء حوى عن ابن مالك (قوله لأنه حق الله تعالى) عليه للمأثنتين (قوله والاقالة بعد
 الاجارة والرهن) أى لو اشتري داراً فأجرها أو رهنها ثم تقابل مع البائع ذكر فى التهرأخذاً من قولهم أنها يبيع
 جديد فى حق ثالث أنها توقف على اجارة المهرن أو قبضه دينه وعلى اجارة المستأجر (قوله فالمرن ثالثهما)
 الاولى زيادة المستأجر (قوله فهى تسعة) يزاد ما قدّمه فى قوله أما لو وجب بشرط زائد كانت يبيعاً جديداً
 فى حقهما أيضاً الخ وقد مر أن من فروع ذلك ما ذكره بعده من قوله ويرد مثل المشروط ولو المقبوض أجود

قبيل القبض) ولو كان بيعاً فى
 حقه لما جاز كل ذلك (و) إنما
 (هى يبيع فى حق ثالث) أى لو بعد
 القبض بلغة الاقالة فلو قبله فهى
 فسخ فى حق الكل فى غير العقار
 ولو بلغة مفاصلة أو متاركة أو زاد
 لم يجعل بيعاً اتافاً ولو بلغة البيع
 فبيع اجماعاً وغيره فى مواضع
 (ف) الاول (لو كان المبيع عقاراً
 قبل الشفيع الشفعة ثم تقابلا قضى
 لهما) لكونها يبيعاً جديداً فكان
 الشفيع ثالثهما (و) الثانى (لا يرد
 البائع الثانى على الاول ويبع عليه
 بعدها) لأنه يبيع فى حقه
 (و) الثالث (ليس الواهب الرجوع
 اذا باع الموهوب له الموهوب من
 آخر ثم تقابلا) لأنه كالمشتري من
 المشتري منه (و) الرابع (المشتري
 اذا باع المبيع من آخر قبل نقد الثمن
 جاز للبائع شراءه منه بالأقل
 و) الخامس (اذا اشتري بعروض
 التجارة عبد للخدمة بعد ما حال
 عليها الحول ووجده عيباً فرده بغير
 قضاء أو استرد العروض فهلكت
 فى يده لم تسقط الزكاة)
 فالفقير ثالثهما اذا رد بعيب بلا قضاء
 اقالة وزير التقابض فى الصرف
 ووجوب الاستبراء لأنه حق الله
 تعالى فله ثالثهما صدر الشربة
 والاقالة بعد الاجارة والرهن
 فالمرن ثالثهما نهر فهى تسعة

(و) ان ذمة (يمنع صحتهم اهلاك المبيع) ولو سلك كذا (في الباقي) ولو في بدل الصرف (وهلاك بعضه يمنع) الاقالة (بشده) اعتبار الجزء بالكل وليس منه ما لم يشرى صابوا بخف تقايلا لقاء كل المبيع فتح (واذا هلك احد المدين في المتباينة) وكذا في السلم (صحت) الاقالة (في الباقي منه ما وعل المشتري قيمة الهالك ان قيماء ومثله ان مثليا ولو حلكا بطلت) الا في الصرف (تقايلا باق) العبد من يده المشتري ويحزن تسليم اودك المبيع بعد ما قبل القبض (بالت) بزازية (وان اشترى أرضا مشجرة فتقطعه أو عبدا فتقطعت يده وأخذ أرضها ثم تقايلا صحت ولزمه جميع الثمن ولا شيء لبائعه من ارش الشجر والبدان عااااا) بتقطع اليد والشجر (وقت الاقالة وان غير عالم شريين الاخذ بجميع غنمه او الترك) قنية وفيها شري أرضا من روعة ثم حصده ثم تقايلا صحت في الارض بخصتها ولو تنايلا بعد ادراك لم يبرز وفيها تقايلا ثم علم أن المشتري كان وطني المبيعة رد دارا أخذتها وفيها مؤنة الرد على السائق مطاقا (ونصح اقالة الاقالة ولو تقايلا المبيع ثم تنايلا لا) اي الاقالة (ارتفعت وعدم) البيع

أوردى (قوله ويمنع صحتهم اهلاك المبيع) لما شرأت من شرطها بقاء المبيع لانها ردم العقد والمبيع ثم حذر وكذا اهلاكه بعد الاقالة وقبل التسليم يطلها كما يأتي وقد منع من الخلاصة أن ما يمنع الرذال العيب يمنعها (قوله كتاب) غنيل الاهلاك حكاي لأبى قبل الاقالة أو بعد هاولم بقدر على تسليمه (قوله ولو في بدل الصرف) لأن المقدر عليه الذي وجب لكل واحد منهما بذمة صاحبه وهذا باق نهر والاولى أن يقول ولو في بدل الصرف وكأنه نظر الى أن لنظ بدل مكره مضافة قتم (قوله وهلاك بعضه) اي بعض المبيع كما يأتي تصويره في قوله شري أرضا من روعة الخ (قوله اعتبارا للجزء بالكل) يعني هلاك الكل كما منع في الكل فهلاك البعض يمنع في البعض وفيه اشارة الى أنه لو قايلا في بعض المبيع وقبله صح وبه صرح في الحاوي سائحان وقدما اقول الباب عبارة الحاوي (قوله وليس منه) اي من هلاك البعض فليس له أن ينقص شيئا من الثمن لحفاظه ط (قوله في المتباينة) بابا المشاة القنية وهي بيع عين بعين كأن تباع عبدا بجارية فهلاك العبد في يد بائع الجارية ثم أقالا البيع في الجارية وجب رد قيمة العبد ولا تبطل بهلاك أحدهما بعد وجودهما لأن كل واحد منهما مبيع فكان المبيع قائما ونما في العناية (قوله وكذا في السلم) قال في البحر ثم اعلم انه لا يرد على اشتراط قيام المبيع لصحة الاقالة اقالة السلم قبل قبض المسلم فيه فانها صحيحة سواء كان رأس المال عينا أو دينا وسواء كان قائما في يد المسلم اليه او هالك لان المسلم فيه وان كان دين حقيقته فله حكم العين حتى لا يجوز الاستبدال به قبل قبضه واذا صحت فإن كان رأس المال عبارة وان كانت هالكه رد المثل ان كان مثليا والقيمة ان كان قيميا وكذا الاقالة بعد قبض المسلم فيه ان كان قائما ويرد رب السلم عين المقبوض لكونه متعينا كذا في البدائع اه ح (قوله ولو حلكا) اي البدلان (قوله الا في الصرف) فهلاك بدله لا يبطل الاقالة لما شرأت من العقد عليه ما في ذمة كل من المتعاقدين (قوله تقايلا باق العبد) أراد به أن الهلاك كما يمنع ابتداء الاقالة يمنع بقاءها اه ح وبه صرح في البحر (قوله اودك المبيع) اي حقيقة لأن الباقي هلاك لكنه حكمي والحاصل أن قول المصنف ويمنع صحتهم اهلاك المبيع لا يختص بكون الهلاك قبل الاقالة بل مثله ما اذا كان الهلاك حقيقة أو حكما بعد الاقالة قبل التسليم الى البائع ونص عبارة البرازية هلك المبيع بعد الاقالة قبل التسليم بطلت اه ثم رأيت الرملي في حاشية البحر نقل هذه العبارة عن البرازية ونقلها أيضا بعينها عن مجمع الفتاوى وعن جميع الرواية شرح القدرى عن شرح الطحاوى ثم قال ومثله في كثير من الكتب اه وبه سقط ما قيل ان هذه العبارة ليست في البرازية بل ذكرها في البحر بلا عزو وبدون قوله قبل القبض اه فافهم (قوله بزازية) عزو قوله تقايلا الخ به به على أنه ليس من مسائل المتون (قوله مشجرة) في القاموس أرض شجرة ومشجرة وشجرة كثيرة الشجر اه فهى شجر الميم والجيم والراء كما يقال أرض مسبعة على وزن مرحلة كثيرة السباع كما في القاموس أيضا فافهم (قوله فتقطعه) اي المشتري والضمير للشجر المعلوم من شجرة ط (قوله من ارش الشجر واليد) في المصباح ارش الجراحة ديتها واصله الفساد ثم استعمل في نقصان الايمان لانه فساد فيها اه فالمراد هنا بدل الفساد أى بدل نقصان المبيع فافهم (قوله قنية) عزو لقوله وان اشترى الخ وقد نقل ذلك عنه في البحر ثم قال ورقم بقره آخرأ الاشجار لا تسلم للمشتري وللبائع أخذ قيمتها منه لانها موجودة وقت البيع بخلاف الارش اي ارش البدقانه لم يدخل في البيع اصلا لا قصدا ولا ضمنا اه قال الخير الرملي وعليه فكل شئ موجود وقت البيع للبائع أخذ قيمته دخل ضمنا او قصدا وكل شئ لم يدخل اصلا لا قصدا ولا ضمنا ليس للبائع أخذه وينبغي ترجيح هذا لما فيه من دفع الضرر عنه اه (قوله صحت في الارض بخصتها) الفرق بينه وبين الشجر أن الشجر يدخل في بيع الارض تبعها بخلاف الزرع كما في البحر اه ح اي ان الزرع لا يدخل في بيع الارض الا اذا نض عليه فيكون بعض المبيع فله حصته من الثمن بخلاف الشجر وعلى النقل الاخر عن القنية لا فرق بينهما (قوله ولو تقايلا بعد ادراكه) اي في يد المشتري لم يجر لأن العقد انما ورد على التفصيل دون الخططة يجوز عن القنية اي والخططة زيادة منفصلة متولة وهي مائة كما قد مناه عن جامع الفصولين (قوله رد دارا أو خدمها) اي لذلك وقد مناه أن ما يمنع الرد باعيب يمنع الاقالة وقدّم المصنف في خيار العيب انه لو طي الجارية أو قبلها أو مسمها بشهوة ثم وجد بها عيبا لم يردّها مطلقا اي ولو نيبا (قوله وفيها مؤنة الرد على البائع مطلقا) لانه عادالى ما كثره ردّه عليه قال القاننى ببيع الدين سواء تقايلا بخصرة المبيع او بغيبته اه مخ وهذا معنى قوله مطلقا وان لم يذكر في عبارة القنية

فقط ما قبل ان الصواب استأطه فافهم (قوله الاقالة السلم) اى قبل قبض المسلم فيه فلو بعده حدث كما نعرفه
 (قوله ليكون المسلم فيه ديناسقط) اى بالاقالة فلو انقضت الاقالة لكان حكم انفساخها عودا للمسلم فيه
 والاساط لا يمتثل العود بخلاف الاقالة في البيع لانه عين فامكن عودها الى مالا المشتري يمر من باب السلم
 (قوله رأس المال) اى مال السلم (قوله كهو قبلها) اى حكمه بعدها حكمه قبلها وفيه ادخال الكاف على
 ضمير الرفع المنفصل وهو مختص بالضرورة وكذا قوله قبلها فيه أن الظروف التي تقع غايات لا تجز الا بين حوى
 (قوله فلا يتصرف فيه) اى يبيع وشركه قبل قبضه فلا يجوز لب السلم شراء شئ من المسلم اليه رأس المال
 بعد الاقالة قبل قبضه اى قبل قبض رب السلم رأس المال من المسلم اليه وهذا في السلم الصحيح فلو فاسد اجاز
 الاستبدال كسائر الديون كما ذكره الشارح في بابه وفيه كلام سيأتي هناك (قوله الا في مسألتين) استثناء من
 قوله كهو قبلها (قوله لو اختلف فيه) اى في رأس المال بعدها اى بعد الاقالة يعنى وقبل تسليم المسلم فيه لما في
 سلم الجرعن الذخيرة لولا ان لا بعد ما سلم المسلم اليه المسلم فيه ثم اختلفا في رأس المال بخلاف الاقالة في السلم فيه عين قائمة
 وليس بدین فالاقالة هنا تحتتمل التسخ فصد ا هـ وهذا صريح في أن اقالة الاقالة في السلم جائزة ولو بعد قبض
 المسلم فيه (قوله فلا تخالف) بل اتول فيه قول المسلم اليه ذخيرة بخلاف ما قبلها ط عن أبي السعود قال ح
 لأن الخالف باعتبار أن اختلافهما في رأس المال اختلاف في نفس العقد ولا عقد بعد الاقالة (قوله ولو تفرقا
 قبل قبضه) اى قبض رأس مال السلم بعد الاقالة جاز لأن قبضه شرط حال بقاء العقد لا بعد اقالته (قوله الا في
 الصرف) استثناء منقطع ا هـ لأن اصل الكلام في رأس المال فالاولى أن يقول بخلاف الصرف فان
 الماصل أن رأس المال في السلم بعد الاقالة لا يجوز الاستبدال به ولا يجيب قبضه في مجلسها وبديل الصرف بالعكس
 فان قبضه في مجلس الاقالة شرط اجتمعا ويجوز الاستبدال به قال في البحر من السلم ووجه الفرق أن القبض في
 مجلس العقد في البدلين مامرط لعينه بل للتعين وهو أن يصير البديل معينا بالقبض صيانة عن الافتراق عن دين
 بدین ولا حاجة الى التعيين في مجلس الاقالة في السلم لانه لا يجوز استبداله فتعود اليه عينه فلا تقع الحاجة الى
 التعيين بالقبض فكان الواجب نفس القبض فلا راي له المجلس بخلاف الصرف لأن التعيين لا يحصل
 الا بالقبض لأن استبداله جائز فلا بد من شرط القبض في مجلس التعيين ا هـ وحاصله أن السلم لما لم يجز
 الاستبدال به قبل قبضه لم يلزم قبضه في مجلس الاقالة لأن التعيين موجود بخلاف الصرف فانه لما جاز استبداله
 لزم قبضه ليحصل التعيين (قوله اختلف المتابعان الخ) كان الاول ذكر هذه المسألة في باب البيع الفساد
 ولكن مناسبتها هنا ذكر المسألة المستنائة (قوله فالتقول لمضى البطلان) لأن انعقاد البيع حادث والاصل عدمه
 ا هـ ح فهو منكر لاصل العقد (قوله لمضى الصحة) لانها ما انتفقا على العقد كان الظاهر من اقدامهما على
 صحته ا هـ ح ولأن مدعى الفساد يدعى حق الفسخ وخصمه ينكر ذلك والقول للمعكر ط ولو برهنا فالبيئة بينة
 الفساد وهذا الرادى الفساد بشرط فاسد او اجل فاسد باتفاق الروايات وان كان المعنى في صلب العقد بأن ادعى
 انه اشتراه بألف درهم وبرطل خمر والاخر يدعى البيع بألف درهم فيه روايتان عن أبي حنيفة في ظاهر الرواية
 القول لمضى الصحة أيضا والبيئة بينة الاخر كما في الوجه الاول وفي رواية القول لمضى الفساد خاتمة ولم يذكر
 هنا لما لو اختلفا في انه تلجبة أو جدوا واختلفا في أنه بات أو وفاء لانه سبب ذلك آخر باب الصرف (قوله قلت
 الا في مسألة) الاستثناء من صاحب الاشياء وعزا فيها المسألة الى الفتح (قوله وادعى البائع الاقالة) اى به كما
 في الفتح والطاهر أن الضمير في به عائدا الى الاقل المذكور لا الى الثمن فصوره المسألة اشترى زيد من عمرو ثوبا بألف
 ثم رزق الثوب اليه قبل نقد الثمن وادعى انه باعه منه قبل النقد بتسعين وفسد البيع بذلك وادعى البائع انه رده
 اليه على وجه الاقالة بالتسعين فالتقول لمضى المشتري اى مع يمينه في انكار الاقالة كما في الفتح ووجهه كما قال
 الحوى أن دعوى الاقالة تستلزم دعوى صحة البيع لانها لا تكون الا في الصحيح ا هـ قلت لكن تقدم انها تجب
 في عقد مكروه فباسم مع ما فيه من الكلام ويظهر لي أن وجهه هو أن المشتري لما ادعى بيعه بالتسعين لم يجيب له
 غير ما ومدعى الاقالة يدعى أن الواجب المائة لأن الاقالة ان كانت بجائنة فظاهروا ان كانت بتسعين فلانها لا تكون
 الا بمثل الثمن الاول وان شرط أقل منه كما مر فقد صار مقررا للمشتري بالعشرة والمشتري يكذب فلفظا كلام مدعى
 الاقالة تأمل (قوله ولو بعكسه) بأن ادعى زيد المشتري الاقالة وادعى عمرو البائع انه اشتراه من المشتري

(الاقالة السلم) فانما الاقالة
 يكون المسلم فيه ديناسقط
 لا يعود أشباه وفيها رأس المال
 بعد الاقالة كهو قبلها فلا يتصرف
 فيه بعدها كقبلها الا في مسألتين
 لو اختلفا فيه بعد ما فلا تخالف
 ولو تفرقا قبل قبضه جاز الا في
 الصرف وفيها اختلف المتابعان
 في الصحة والبطلان فالتقول لمضى
 البطلان وفي الصحة والفساد لمضى
 الصحة قلت الا في مسألة اذا دعى
 المشتري بيعه من بائعه بأقل من
 الثمن قبل النقد وادعى البائع
 الاقالة فالتقول للمشتري مع دعواه
 الفساد ولو بعكسه

مطلب

في اختلافهما في الصحة والفساد
 او في الصحة والبطلان

تسعين (قوله تحالفا) وجهه ان المشتري بدعواه الاقالة يدعى أن الثمن الذي يستحقه بالرد مائة والبائع بدعواه الشراء بالتسعين يدعى أن الثمن الواجب رده له مشتري تسعون فنزل اختلافهما فيما يجب تسليمه الى المشتري بمنزلة اختلافهما في قدر الثمن الموجب لاختلاف بالنس والا فاما المائة التي هي الثمن الاول انما ترد الى المشتري بحكم الاقالة في البيع الاول وهي غير المتضمن التي هي الثمن في البيع الثاني أفاده الجموي قلت وفيه أن الكلام فيما قبل ندد المشتري الثمن وأيضاً مسألة التحالف عند اختلاف المتبايعين ورد به النص على خلاف القياس فكيف يقاس علمه غير جامع عدم الثمائل والذي يظهر لي أن المسألة مفترقة على قول أبي يوسف ان الاقالة تسع لافسخ وحينئذ فقد توافقا على البيع الحادث لكن المشتري يدعيه بوجه الاقالة والواجب فيها مائة والبائع يدعيه بالبيع بالاقلة وذلك اختلاف في الثمن في عقد حادث والله اعلم فاقم (قوله بشرط قيام المبيع الخ) هذا شرط التحالف مطلقاً قال في الاشباه بشرط قيام المبيع عند الاختلاف في التحالف الا اذا استهلك في يد البائع غير المشتري كما في الهداية اه فانه اذا استهلكه غير المشتري تكون قيمة العين قائمة مقامه او اما اذا استهلكه المشتري في يد البائع نزل قابضاً واستغنت الاقالة وكذا اذا استهلكه أحد في يده لفقد شرط الصحة وهو بقاء المبيع ومحل عدم التحالف عند هلاك المبيع اذا كان الثمن ديناً ما اذا كان عيناً بأن كان العقد متبايضة وهلاك أحد العوضين فانهم ما يتماثلان من غير خلاف لان المبيع في أحد الجانبين قائم ويرد مثل الهالك أو قيمته والمصير الى التحالف فرع العجز عن اثبات الزيادة بالبنية وتماهي في حاشية الاشباه لابي السعود ط (قوله نزل) بضم النون والراي والمراد غرضه اه ح (قوله لم تصح) تمام عبارة الخلاصة وكذا اذا هلكت الزيادة المتصلة او المنقطعة او استهلكها أجنبي اه اقول ينبغي تقييد المسألة بما اذا حدثت هذه الزيادة بعد القبض أم قبله فلا تنفع الاقالة كما في الرد بالعيب تأمل وفي التنازع خاتمة ولو اشترى أرضاً فيها مثل فأكل الثمر ثم تقايلا قالوا انه تصح الاقالة ومعناه على قيمته الآن برضى البائع أن يأخذها كذلك اه رملي على المنع وعباد كرده من التقييد يدفع ما يتوهم من منافاة ما في الخلاصة لما مر من أن دلال بعضه يمنع الاقالة بتدرج ولما مر في قوله شري أرضاً من روعة الخ ومثله مسألة التنازع المذكورة ويؤيده ما قدمناه من أن الزيادة المنقطعة المتولدة تمنع لو بعد القبض والله سبحانه أعلم

* (باب المراجعة والتولية) *

وجه تقديم الاقالة عليهما أن الاقالة بمنزلة المفرد من المركب لانها انما تكون مع البائع بخلاف التولية والمراجعة فانهم أعظم من كونهم مع البائع وغيره ط وأيضاً الاقالة متعلقة بالمبيع لا بالثمن وإذا كن من شروط اقيام المبيع والتولية والمراجعة متعلقان أصالة بالثمن والاصل هو المبيع (قوله لما بين الثمن الخ) قال في العناية لما فرغ من بيان انواع البيوع اللازمة وغير اللازمة كالبيع بشرط الخيار وكانت هي بالنظر الى جانب المبيع شرع في بيان انواعها بالنظر الى جانب الثمن كالمراجعة والتولية والربا والصرف وتقديم الاول على الثاني لاصالة المبيع دون الثمن اه ط عن الشافعي (قوله ولم يذكر المساومة) هي البيع بأي ثمن كن من غير نظر الى الثمن الاول وهي المعتادة (قوله والوضعية) هي البيع بمثل الثمن الاول مع نقصان يسير اتفاني وفي البحر هي البيع بأقل من الاول وقد مرنا اول البيوع عن البحر خامساً وهو الاشتراك اي أن يشرك غيره فيما اشترى اي بأن يبيعه نصفه مثلاً لكنه غير خارج عن الاربعة (قوله وشرعاً يبيع مملكته بما قام عليه ويفضل) عدل عن قول الكثر هو يبيع بثن سابق لما أورد عليه من أنه غير مطرد ولا منعكس اي غير مانع ولا جامع أما الاول فلا ن من شري ذاتين بالدرهم لا يجوز له بيعهما اربعة وكذا من اشترى شيئاً بثن نسبته لا يجوز له أن يراجعه عليه مع صدق التعريف عليهما وأما الثاني فلا ن المغصوب الا بقاء اذا عاود القضاء بالقيمة على الغاصب جاز يبيع الغاصب له مراجعة بأن يقول قام علي بكذا ولا يصدق التعريف عليه لعدم الثمن وكذا الورق في الدوب مقدارا ولو ازيد من الثمن الاول ثم رايحه عليه جاز كما سيأتي بيانه عند ذكر الشارح له وكذلك لو ملكه بهبة او ارث او وصية وقومه قيمة ثم راجعه على تلك القيمة ولا يصدق التعريف عليه ما لکن اجيب عن مسألة الدنانير بأن الثمن المطلق فيفسد أن مقابله مبيع متعين ولذا قال الشارح من العروض ويأتي بيانه وعن مسألة الاجل بأن الثمن

تحالفا بشرط قيام المبيع الا اذا استهلك في يد البائع غير المشتري ورأيت معزاً للخلاصة باع كراماً وسله فأكل مشترية نزله سنة ثم تقايلا لم تصح

* (باب المراجعة والتولية) *

لما بين الثمن شرع في الثمن ولم يذكر المساومة والوضعية لظهورهما (المراجعة) مصدر راجع وشيرعا (بيع مملكته)

مقابل بشئين اى بالمبيع وبلاجل فلم يصدق في احدهما انه بفن سابق وقول الجرائه لا يرد لجوازها اذا بين
 أنه اشتراة نسيئة رده في النهر بأن الجواز اذا بين لا يختص بذلك بل هو في كل ما لا يتجاوز فيه المراجعة كالواشترى
 من اصوله او فروعه جاز اذا بين كسائى أو عن مسائل العكس بأن المراد بالفن ما قام عليه بالخيانة وتماه في
 النهر فكان الاولى قول المصنف تعالى الدرر بيع ماملuke الخ لعدم احتياجه الى تحرير المراد ولأنه لا يدخل فيه
 مسألة الاجل لانه اذا لم يبين الاجل لم يصدق عليه أنه بيع ماملuke بما قام عليه لماعلت (قوله من العروض)
 احتراز عما ذكرنا من أنه لو شترى دنانير بدراهم لا يجوز له بيعها مراجعة كما في الزيلعي والبحر والنهر والفتح
 وعمله في الفتح بأن بدل الصرف لا يتعمنان فلم تكن عين هذه الدنانير متعينة لتلزم مبيعا اه ان كان هذا
 واراد على تعريف المصنف اذا دلالة فيه عليه بخلاف تعريف الكثر وغيره فان قوله بالفن السابق دليل على
 أن المراد بماملuke المبيع المتعين لان كون مقابله غنا مطلقا يفيد أن ماملuke بالضرورة مبيع مطلقا كما في الفتح
 وقول المصنف بما قام عليه ليس المراد به الفن لما مر فلذا زاد الشارح قوله من العروض تقريبا للتعريف (قوله
 ولو بهية الخ) تعميم لقوله ماملuke أشار به الى دخول هذه المسائل فيه كما علمت (قوله فانه اذا علمه الخ)
 جواب اذا قوله جاز وعدل عن قول غيره وقومه قيمة ليشمل المثلى وحاصله أن ما وهب له ونحوه مما لم يملكه بعد
 معاوضة اذا قدر ثمنه ونظم اليه مؤته عما يأتى بجوزله أن يبيعه مراجعة وكذا اذا رقه على ثوب رقا
 كما مر قال في الفتح وصوره المسألة أن يقول قيمته كذا اورقه كذا فارجعك على القيمة او الرقم اه وظاهره انه
 لا يقول قام على بكذا وبه صرح في البحر في الرقم والظاهر أن الهبة ونحوها كذلك وحينئذ لا يدخل ذلك
 في كلام المصنف تأمل وبدأ في تمامه هذا وقال ح ان قول الشارح فانه اذا علمه أخرجه بعض التعريف عن
 كونه تعريفا وفسر الفضل بما يضمن فصار مجموع المتن مع الشرح عبارة المبسوط وهى عبارة مستقيمة في ذاتها
 لكن بقي تعريف المراجعة بيع ماملuke فقط وهو تعريف فاسد اذ كونه غير مانع اه اى لان قوله بما قام عليه جزء
 التعريف وكذا قوله وبفضل فان مراده به فضل الربح للتحقق المراجعة والا كان العقد تولية وأما فضل المؤنة فانه
 يضمن الى ما قام عليه لكن لما كانت عبارة المتن في نفسها تعريفا تاما اكتفى بها ولقصده الاختصار أخذ بعضها
 وجعله بياناً للتصوير مسألة الهبة ونحوها تأمل (قوله وان لم تكن من جنسه) اى وان لم تكن المؤنة المضمومة
 من جنس المبيع ط قلت والاظهر كون المراد من جنس الثمن بقرينة ما بعده تأمل (قوله ونحوه) اى
 كصباغ وطراز (قوله ثم باعه مراجعة) اى بزيادة ربح على تلك القيمة التى قوم بها الموهوب ونحوه مع ضم المؤنة
 اليه لان كلامه في ذلك بخلاف ما كان اشتراة بفن فانه يراجع على ثمنه لا على قيمته فافهم (قوله جعله واليا)
 فكان البائع جعل المشتري واليا فيما اشتراه نهر اى جعل له ولاية عليه وهذا البدء مناسبة المعنى الشرعى
 للمعنى اللغوى (قوله يبيعه بتمنه الاول) قد علمت أن المصنف عدل في تعريف المراجعة عن التعبير بالفن
 الاول الى قوله بما قام عليه لدفع الاراد السابق خاف من أنه اولاً وقع فيه ثانياً فكان المناسب أن يقول والتولية يبيعه
 كذلك بلا فضل (قوله ولو حكا) ادخل به ما مر في قوله ولو بهية الخ فانه يولي به بتمنه لكونه لم يملكه بفن (قوله
 يعنى بتمنه) تفسير للفن الحكمى لا لقوله بتمنه كالأصحح ح (قوله وغيره) اى بالنهر حيث اراد به ما بيع
 القيمة حتى صار عبارة عنه وعنها فافهم (قوله لانه الغالب) اى الغالب فيما يملكه الانسان انه يكون بفن
 سابق (قوله كون العروض) اى السكائر في العقد الاول اه ح وهو ما ملك به المبيع نهر (تنبيهه)
 استفيد من التعريف أن المعتبر ما وقع عليه العقد الاول دون ما وقع عوضا عنه فلوا شترى بعشرة دراهم فدفعت
 عنها ديناراً او ثوباً بقيته عشرة أو اقل أو أكثر فأس المال العشرة لا الدينار والثوب لان وجوبه بعقد آخر وهو
 الاستبدال فتح ولو كان المبيع مثلاً فراجع على بعضه كنفيز من قفيزين جاز لعدم التفاوت بخلاف التقيى وتام
 تعريفه في شرح المجموع وفي المخطط لو كان ثوباً ونحوه لا يبيع جزء منه معبأ لا انقسامه باعتبار القيمة وان باع جزءاً
 شائعاً جاز وقيل يفسد بجر (قوله مثلاً) كالدراهم والدنانير والمكيل والموزون والعددى المتقارب أما اذا
 لم يكن له مثل بأن اشترى ثوباً بعدد مقاضة مثلاً فراجحه اى ان كان يباع بقيمة عبلصفته كذا أو بقيمة عبد الله
 وهى مجهولة فتح ونهر (قوله أو قيميا مملوكا لا شترى) صورته اشترى زيد من عمرو عبداً بثوب ثم باع العبد
 من بكم بذلك الثوب مع ربح او لا والحال أن بكران قد ملك الثوب من عمرو وقبل شراء العبد أو اشترى

من العروض ولو بهية أو وارث
 أو وصية أو غصب فانه اذا علمه
 (بما قام عليه وبفضل) مؤنة
 وان لم تكن من جنسه كأجر قصار
 ونحوه ثم باعه مراجعة على ذلك
 القيمة جاز مبسوط (والتولية)
 مصدرولى غيره جعله واليا
 وشرعا (يبيعه بتمنه الاول) ولو حكا
 يعنى بتمنه وعبر عنه به لانه الغالب
 (وشرط صحتهما كون العروض
 مثلاً أو) قيميا (مملوكا لا شترى

قوله ملك الثوب من عمرو والذى في
 عبارة ح من زيد هنا وقيميا بعده
 وصوابه من عمرو وكالنا اه منه

العبد بالثوب قبل أن يملكه من عمرو فأجاز به بعد فلا شك أن الثوب بعد الإجازة صار مملوكا للبكر المشتري فبتاولة
قول المتن أو مملوكا للمشتري اهـ ح فهذه الصورة مستثناة مما لا مثل له (قوله وكون الربح شيئا معلوما)
تقدر لفظ الكون حوتمقتضى نصب المصنف قوله معلوما ووقع في عبارة الجمع مرفوعا حيث قال ولا يصح ذلك
حتى يكون العوض مثله أو مملوكا للمشتري والربح مثلي معلوم ومثله في الغرر وفسر ح في شرحه الدرر بأن
الجملة حالية وكذلك قال في البحر أن قوله أي الجمع والربح مثلي معلوم شرط في القبي المملوك للمشتري
كما لا يخفى اهـ وتبعه في المنع فقد ظهر أن هذا ليس شرطا مستقلا بل هو شرط للشرط الثاني لأن معلومية
الربح وإن كانت شرطا في صحة البيع مطلقا لكنه أمر ظاهر لا يحتاج إلى التنبيه عليه لأن جهالة ثبته بقضى إلى
جهالة الثمن وإنما المراد التنبيه على أنه إذا كان الثمن الذي ملاه به المبيع في العقد الأول قريبا لا يصح البيع
مراجعة إلا إذا كان ذلك القبي مملوكا للمشتري والحال أن الربح معلوم وهذا ذكر في الفتح أولا أنه لا يصح
كون الثمن قريبا ثم قل أمالو كان ما اشتراه به وصل إلى من يبيعه منه فراجعه عليه بربح معين كان بقوله أبيعك
مراجعة على الثوب الذي يملك وربح درهم أو كثر شعير أو ربح هذا الثوب جازلانه بقدر على الوفاء بما التزمه
من الثمن اهـ وأفاد أن الربح المعلوم أعم من كونه مثليا أو قريبا كما نبه عليه الشارح بقوله ولو قريبا الخ فاعلم
تحرير هذا المحل (قوله حتى لو باعه) تفريع على مفهوم قوله معلوما في مسألة كون القبي مملوكا للمشتري
يعني فلو كان الربح مجهولا في هذه الصورة لا يجوز حتى لو باعه الخ فافهم واعلم أن لفظ ده بفتح الدال وسكون
الهاء اسم للعشرة بالفارسية ويزاده بالياء المثناة التحتية وسكون الزاي اسم أحد عشر بالفارسية
كما نقله ح عن النباهة وبيان هذا التفريع ما في البحر حيث قال وقيد الربح بكونه معلوما لا اخترازا عما إذا
باعه بربح ده يازده لأنه باعه برأس المال وبيع بعض قيمته لأنه ليس من ذوات الامتثال كذا في الهداية ومعنى
قوله ده يازده أي بربح مقدار درهم على عشرة دراهم فإن كان الثمن الأول عشرين كان الربح بزيادة درهمين
وإن كان ثلاثين كان الربح ثلاثة دراهم فهذا يقتضى أن يكون الربح من جنس رأس المال لأنه جعل الربح
مثل عشر الثمن وعشر الشيء يكون من جنسه كذا في النهاية اهـ ما في البحر وخاصة أنه إذا كان الثمن في العقد
الأول قريبا كالعبد مثلا وكان مملوكا للمشتري فباع المالك المبيع من المشتري بذلك العبد وربح ده يازده
لا يصح لأنه يصير كأنه باعه المبيع بالعبد وبعشر قيمته فيكون الربح مجهولا لكون القيمة مجهولة لأنها انما تذكر
بالخز والتخمين والشرط كون الربح معلوما كما مر بخلاف ما إذا كان الثمن مثليا والربح ده يازده فإنه يصح
قال في النهر ولو كان البدل مثليا فباعه به وبعشره أي عشر ذلك المثلّي فإن كان المشتري يعلم جملة ذلك صح
والأفان علم في المجلس خير والافسد اهـ وبه ظهر أن قول الشارح لم يجز أي فيما إذا كان الثمن قريبا كما قرئناه
أولا وقوله الآن يعلم الخ أي فيما إذا كان مثليا لأنه الذي يمكن علمه في المجلس فافهم (قوله أجر القصار)
قيد بالاجرة لأنه لو عمل هذه الأعمال بنفسه لا يضم شيئا منها وكذا لو قطوع معطوع بها أو باعارة نهر
وسيجي (قوله والصبغ) هو بالفتح مصدر وبالكسر ما يصبغ به درر والظاهر هنا الفتح لقول الشارح
بأي لون كان ط (قوله والقتل) هو ما يصنع باطراف الثياب بجزير أو كتان من قتل الحبل
أقتله بجز (قوله وكسوته) بالنصب أي كسوة العبد المبيع قال في الفتح ولا يضم ثمن الجلال ونحوه
ويضم الثياب في الرقيق اهـ تأمل (قوله وطعام المبيع بلاسرف) فلا يضم الزيادة ط عن حاشية
الشارح قال في الفتح ويضم الثياب في الرقيق وطعامهم إلا ما كان سرفا وزيادة ويضم علف الدواب لأن يعود
عليه شيء متولد منها كاللبانها ووصوفها وسمنها فيسقط قدر ما نال ويضم ما زاد بخلاف ما إذا أجز الدابة أو العبد
أو الدار فأخذ اجرة فإنه يربح مع ضم ما أنفق عليه لأن الغلة ليست متولدة من العين وكذلك إذا حاجة
أصاب من ينضها بحسب بما ناله وبما أنفق ويضم الباقي اهـ (قوله وسقي الزرع) أي أجره وكذا يقال
فيما بعده ط (قوله وكسوها) في المصباح كسحت البيت كسحا من باب نفع كنيسته ثم استعير لتغطية
النهر والنهر وغيره فقيل كسحته إذا تغطيته وكسحت الشيء قطعته وأدبسته (قوله وكري المسناة) في المصباح
كري النهر كريا من باب رعى حفر فيه حفرة جديدة والمسناة حائط يبنى في وجه الأرض ويسمى السد اهـ وفسرها
في المغرب بما بنى للسيل ليرد الماء وكان الشارح ضمن الكري معنى الإصلاح تأمل (قوله هو الدال على مكان

(و) كون (الربح شيئا معلوما)
ولو قريبا مشارا إليه كهذا الثوب
لا تقياء الجهة التي لو باعه بربح
ده يازده أي العشرة بأحد عشر
لم يجز إلا أن يعلم الثمن في المجلس
فيغير شرح مجمع العيني (ويضم)
البائع (إلى رأس المال أجر القصار
والصبغ) بأي لون كان
(والطراز) بالكسر علم الثوب
(والقتل وسقي الطعام وسوق
الغنم واجرة الغسل والخطابة
وكسوته) وطعام المبيع
بلاسرف وسقي الزرع والكسرم
وكسوها أو كرى المسناة والانهار
وغرس الأشجار وتخصيص الدار
(واجرة السمسار) هو الدال على
مكان السلعة وصاحبها (المشروطة
في العقد) على ما جزم به في الدرر

السلعة وصاحبها) لا فرق لغة بين السمسار والدلال وقد فسرهما في القاموس بالموسط بين البائع والمشتري
وفرق بينهما النتهاء فالسمسار هو ما ذكره المؤلف والدلال هو المصاحب للسلعة غالباً فأدسرى الدين عن بعض
المتأخرين ط وكأنه أراد ببعض المتأخرين صاحب الترفاهة قال وفي عرفنا الفرق بينهما هو أن السمسار الخ
(قوله ورجح في البحر الاطلاق) حيث قال وأما اجرة السمسار والدلال فقال الشارح الزبلي "ان كانت مشروطة
في العقد تضم" والا فافا كثرهم على عدم التضم في الاول ولا تضم اجرة الدلال بالاجماع اه وهو تباح فان اجرة
الاول تضم في ظاهر الرواية والتفصيل المذكور قوله وفي الدلال قيل لا تضم والمرجع العرف كذا في فتح
القدير اه (قوله وضابطه الخ) فان الصبغ واخوانه يزيد في عين المبيع والحمل والسوق يزيد في قيمته لانها
تختلف باختلاف المكان فلتحق اجرتها برأس المال ددر لكن أورد أن السمسار لا يزيد في عين المبيع ولا في قيمته
وأجيب بأن له دخلاً في الاخذ بالقل فيكون في معنى الزيادة في القيمة وقال في الفتح بعد ذكر الضابط المذكور
قال في الايضاح هذا المعنى ظاهر ولكن لا يتشبه في بعض المواضع والمعنى المعتمد عليه عادة التجار حتى يتم
المواضع كلها (قوله وكذا اذا قوم الموروث الخ) قال في الفتح لوملكه بهبة أو وارث أو وصية وقومه قيمته
ثم باعه مرابحة على تلك القيمة يجوز وصورته أن يقول قيمته كذا وأورقه كذا فأرابطك على القيمة وأورقه ومعنى
الرقم أن يكتب على الثوب المشتري مقدار اسواء كان قدر الثمن أو ازيد ثم يراجه عليه وهو اذا قال رقه كذا وهو
صادق لم يكن خائفاً من غبن المشتري فيه فن قبل جهله اه قال في البحر وقيد في المحيط بما اذا كان عند البائع
أن المشتري يعلم أن الرقم غير الثمن فأما اذا كان المشتري يعلم أن الرقم والثمن سواء فإنه يكون خيانة وله الخيار اه
وفي البحر أيضاً عن النهاية في مسألة الرقم ولا يقول قام على بك كذا ولا قيمته كذا ولا اشتريته بكذا تحتزاع
الكذب اه وبه يظهر أن ما يفيد كلام الشارح من انه يقول قام على بكذا غير مراد بل يظهر منه انه لا يقول ذلك
في مسألة الهبة أيضاً لانه يوجب انه ملكه به هذه القيمة مع انه ملكه بلا عوض ففيه شبهة الكذب وبؤيده قول الفتح
وصورته أن يقول قيمته كذا الخ فقد سوي بينه وبين مسألة الرقم في التصوير ثم ان قول الفتح وهو صادق ظاهره
اشتراط كون الرقم بمقدار القيمة فيخالف ما مر عن النهاية وحمله على أن معناه انه لا يريته بعشرة ثم يبيعه لما همل بالخط
على رقم احد عشر بعيداً ولا حسن الجواب بحمله على ما اذا كان المشتري بظن أن الرقم والقيمة سواء كما يشير اليه
ما مر عن المحيط فافهم (قوله وفيه ما فيه) فإنه يفيد أنه لا يضم وان كان متعارفاً وهو خلاف ما يدل عليه
كلام المبسوط قال في الفتح وكذا أي لا يضم أجبر تعليم العبد صناعة او قرآناً وعلماً أو شعر الا أن ثبوت
الزيادة لمعنى فيه أي في المتعلم وهو حذاقته فلم يكن ما أنفق على التعليم موجباً للزيادة في المأساة ولا يخفى ما فيه
اذ لا شك في حصول الزيادة بالتعلم وانه مسبب عن التعليم عادة وكونه بمساعدة القابلية في المتعلم كقابلية الثوب
لصبغ لا يمنع نسبته الى التعليم فهو علة عادية والقابلية شرط وفي المبسوط لو كان في ضم المتفق في التعليم عرف
ظاهر يلحق برأس المال اه قلت فقد ظهر أن البحث ليس في العلة فقط بل فيها وفي الحكم فافهم (قوله
ولا نفقة نفسه) أي في سفره اكسوته وطعامه ومركبه ودهنه وغسل ثيابه ط عن حاشية الشلبي (قوله وجعل
الآبق) لانه نادر فلا يلحق بالسائق لانه لا عرف في النادر فتح (قوله وكأنه للعرف) اصل هذا صاحب
المرحيت قال وقدمت أن اجرة المخزن تضم وكأنه للعرف والا فالحزن وبيت الحفظ سواء في عدم الزيادة في العين
اه ط (قوله هذا هو الاصل) أي ولو في نفقة نفسه كما يقتضيه العموم ط (قوله كما يفيد كلام
الكامل) حيث ذكر ما قلناه عنه ثم قال أيضاً بعد أن عد جله بما لا يضم كل هذا ما لم تجر عادة التجار اه
وقد عت مما مر عن المبسوط أن المتعبر هو العرف الظاهر لاخراج النادر يجعل الآبق لانه لا عرف في النادر
كما قلناه آنفاً (قوله فان ظهر خيانتها) أي البائع في مرابحة بأن ضم الى الثمن ما لا يجوز ضمها كافي المحيط
أو أخبر بأنه اشتراه بعشرة وراجح على درهمين ان اشتراه بتسعة نهر (قوله أو برهان الخ) وقيل لا تثبت
الاباقراره لانه في دعوى الخيانة متناقض والحق سماعها كدعوى العيب فتح (قوله اخذه بكل ثمنه الخ) أي
ولا حط هنا بخلاف التولية وهذا عنه وقال ابو يوسف يحط فيهما وقال محمد يخير فيهما والمتون على قول الامام
وفي البحر عن السراج وبيان الخط في المرابحة على قول أبي يوسف اذا اشتراه بعشرة وباعه بربح خمسة ثم ظهر انه
اشتراه بمائة فإنه يحط قدر الخيانة من الاصل وهو الخمس وهو درهمان وما قبله من الربح وهو درهم فيأخذ

ورجح في البحر الاطلاق وضابطه
كل ما يزيد في البيع او في قيمته
يضم ددر واعتد العيني وغيره
عادة التجار بالتضم (ويقول قام
على بكذا ولا يقول اشتريته) لانه
كذب وكذا اذا قوم الموروث ونحوه
أو باع برقه لو صادقا في الرقم فتح
(لا) يضم (اجر الطبيب) والمعلم
ددر ولولا العلم والشعر وفيه ما فيه
ولذا علم في المبسوط بعدم العرف
(والدلالة والراعي) لا (نفقة
نفسه) ولا اجر عمل بنفسه
أو نطوق به متطوع (وجعل الآبق
وكراءيت الحفظ) بخلاف اجرة
المخزن فانها تضم كما صرحوا به
وكانه للعرف والا فلا فرق يظهر
قدبر (وما يؤخذ في الطريق من
الظلم الا اذا جرت العادة بضمه) هذا
هو الاصل كما علمت فليكن المعقول
عليه كما يفيد كلام الكمال (فان
ظهر خيانتها في مرابحة باقراره
أو برهان) على ذلك (أو ينكوله)
عن العين (أخذه) المشتري
(بكل ثمنه أو رده) فهو الرضى

الثوب باثنى عشر درهما اه (قوله وله الخط) اي لا غير بحر (قوله لتحقق التولية) في نسخة بتأين وفي نسخة بتاء واحدة على انه فعل مضارع والتولية فاعله أو مصدر مضاف الى التولية وعلى كل فهو علة لقوله وله الخط قدرا لخيانة في التولية ط قال ح يعني لو لم يحط في التولية فتخرج عن كونها تولية لانها تكون باكثر من الثمن الاول بخلاف المراجعة فانه لو لم يحط فيها بقيت مراجعة (قوله ولو هلك المبيع الخ) لم أر ما لو هلك بعضه هل يمنع رد الباقي مقتضى قوله أو حدث به ما يمنع من الرد انه له الرد كالأكل بعض المثل أو باعه ثم ظهر له فيه عيب أو اشترى عبدين أو ثوبين فباع أحدهما ثم رأى في الباقي عيبا له رد ما بقي بخلاف الثوب الواحد كما مر في خيار العيب تأمل (قوله لزمه جميع الثمن) في الروايات الظاهرة لانه بمجرد خيار لا يقابله شيء من الثمن كخيار الرؤية والشرط وفيه ما يلزمه تمام الثمن قبل الفسخ فكذا هنا وهو المشهور من قول محمد بخلاف خيار العيب لان المستحق فيه جزء فاقطع يطالب به فيسقط ما يقابله اذا عجز عن تسليمه وتمامه في الفسخ وانظر ما سبقت ذكره الشارح عن أبي جعفر (تنبيه) قال في الجرو وظاهر كلامهم أن خيار ظهوره والخيانة لا يورث فاذا مات المشتري فاطلع الوارث على خيانه بالطريق السابق فلا خيار له (قوله وقد مننا) اي في أوائل خيار العيب (قوله لو وجد المولى) بتسديد اللام المفتوحة اسم مفعول من التولية (قوله لم يرجع بالنقصان) لانه بالرجوع يصير للناسي انقص من الاول وقضية التولية أن يكون مثل الاول بحر (قوله شراء ثانيا الخ) صورته اشترى بعشرة وباعه مراجعة بخمسة عشر ثم اشترى بعشرة فانه يبيعه مراجعة بخمسة ويقول فام على بخمسة (قوله يجنس الثمن الاول) يأتي محترزه (قوله فان راجع الخ) ظاهر دليل الامام يقتضي انه لا فرق بين بيعه مراجعة أو تولية والمثون كلها مقدمة بالمراجعة وظاهر حاجوا التولية على الثمن الاخير والظاهر الاول كما لا يخفى بحر وبه جزم في النهر (قوله وان استغرق الربح ثمنه) كما لو اشترى بعشرة وباعه بعشرين مراجعة ثم اشترى بعشرة لا يبيعه مراجعة أصلا وعندهما راجع على عشرة في الفصلين بحر اي في الاستغراق وعدمه (قوله لم يراجع) لان شبهة حصول الربح بالعقد الثاني نامة لانه اي الربح يتأكد به بعدما كان على شرف السقوط بالظهور وعلى عيب فيه رد فيزول الربح عنه والشبهة كالحقيقة في بيع المراجعة احتياط وقيد بقوله لم يراجع لان له أن يبيعه مساومة نهر (قوله بحر) اي عن المحيط ومعنى كون قول الامام أو ثقب اي أحوط لما علمت من أن الشبهة كالحقيقة هنا للتميز عن الخيانة (قوله ولو بين ذلك) بأن يقول كنت بعته فريحت فيه عشرة ثم اشترى بعشرة وأنا أبيع به ربيع كداعلى العشرة نهر (قوله أو باع بغير الجنس) بأن باعه بوصف اي غلام أو بدابة أو عرض آخر ثم اشترى بعشرة كان له أن يبيعه مراجعة على عشرة لانه عاد اليه بالمال من جنس الثمن الاول ولا يمكن طرحه الا باعتبار القيمة ولا مدخل لها في المراجعة ولذا قلنا لو اشترى أشياء صفقة واحدة بثمن واحد ليس له أن يبيع بعضها مراجعة على حصته من الثمن كذا في الفقه وأراد بالاشياء القيمات وتمامه في النهر وقد مر (قوله أو تخلل ثالث) بأن اشترى من مشتري مشتريه لان التأكد حصل بغيره درر (تنبيه) علم من التقييد بالشراء انه لو وهب له ثوب فباعه بعشرة ثم اشترى بعشرة ربيع على العشرة ومن التقييد بالبيع ربيع انه لو أجر المبيع ولم يدخله نقص ربيع بلا بيان لان الاجرة ليست من نفس المبيع ولا من أجره فلم يكن حاسبا لشيء منه اي بخلاف ما لو نال من صوفه أو سمحه كما قد مناه وانه لو حط عنه بأحد كل الثمن يراجع على ما اشترى بخلاف ما لو حط البعض لانتفاءه بالعقد دون حط الكل لثلا يكون يباعا بل الثمن فصار عليك مبتدأ كالهبة وسبب أن الزيادة تلحق في ربيع على الاصل والزيادة وفي المحيط شراء ثم خرج عن ملكه ثم عادان عا د قديم ملكه كرجوع في هبة أو بخيار شرط أو رؤية أو عيب أو اقالة يراجع بما اشترى لانفساخ العقد كأن لم يكن لان عاد بسبب جديد كهبة وارث وتمامه في البحر (قوله اي جاز أن يراجع) الا بعد في التعبير اي اذا أراد أن يراجع يبيد الخ وجب عليه أن يراجع على ما اشترى العبد لان المراجعة على ذلك واجبة لا جائزة ط وكان الشارح نظرا الى بيان صحتها فغير بالحوازي تعالى للدرر فافهم (قوله من مكاتبه) أو مدره نهر (قوله فاعتبار هذا القيد) اي بالنظر الى مجرد عبارة الثمن قال في التهرثم كونه مديونا بما يحيط برقبته صرح به محمد في الجامع الصغير عن الامام ومن المشايخ من لم يقيد بالمحيط كالصدا الشهيد وبيعه المصنف وشمس الأئمة في المبسوط لم يذكر الدين أصلا قال في العناية والحق ذكره لانه اذا لم يكن عليه دين لم يصح البيع والتحقيق أن ذكره وعدمه سواء بالنظر الى المراجعة لانها اذا لم تجز مع الدين فمع

قوله لزمه جميع الثمن هكذا بخطه
والذي في نسخ لزمه بجميع الثمن

اه

مطل

خيار الخيانة في المراجعة لا يورث

(وله الخط) قدرا لخيانة (في التولية)

لتحقق التولية (ولو هلك المبيع)

أو استهلكه في المراجعة (قبل رده)

أو حدث به ما يمنع منه (من الرد)

(لزمه بجميع الثمن) المسمى (وسقط)

خياره) وقد مننا له لو وجد المولى

بالمبيع عيبا ثم حدث آخر لم يرجع

بالنقصان (شراء ثانيا) يجنس الثمن

الاول (بعديعه ببيع فان راجع

طرح ما ربيع) قبل ذلك (وان

استغرق) الربح (ثمنه لم يراجع)

خلافا لهما وهو أرفق وقوله أو ثقب

بحر ولو بين ذلك أو باع بغير الجنس

أو تخلل ثالث جاز اتفاقا ففتح

(راجع) اي جاز أن يبيع مراجعة

اغيره (سبب شري من) مكاتبه

أو (مادونه) ولو (المستغرق دية

قبته) فاعتبار هذا القيد

لتحقيق الشراء بغير المديون بالاول

قوله اي جاز أن يراجع هكذا بخطه

والذي في نسخ الشارح التي يدي

اي جاز أن يبيع مراجعة والمال

واحد اه معججه

قوله وعنده هكذا بخطه راجع
الاولى وعدمها الى صحة العقد كما
لا يخفى اهـ صححه

مطلب
اشترى من شريكه سلعة

(على ماشرى المأذون كعكسه)
فمالة لثمة وكذا كل من لا تقبل
شهادته له كاصله وفرعه ولو بين ذلك
رايح على شراء نفيه ابن كمال
(ولو كان مضاربا) معه عشرة
(بالنصف) اشترى بها تو با و باعه
من رب المال بخمسة عشر (باع)
الثوب (مراجة رب المال بائى
عشر ونصف) لان نصف الرايح
ملكه وكذا عكسه كاسيحي
في بابيه وتحقيقه في النهر (رايح)

عنده اولى وأما بالنظر الى صحة العقد وعنده فله فائدة والباب لم يعقد الا للراجحة فصنيع شمس الائمة أعد
اه (قوله على ماشرى المأذون) متعلق بقوله رايح وصورته كما في الكنز اشترى المأذون تو با بعشرة وباعه من
سبده بخمسة عشر يبيعه على عشرة (قوله كعكسه) وهو ما اذا باع المولى للعبد (قوله فمالة لثمة) لان
الحاصل للعبد لم يحل عن حق المولى ولذا كان له أن يستبقى ما في يده ويقضى دينه وكذا في كسب المكاتب ويصير
ذلك الحق له حقيقة بمجرد نصار كانه باع واشترى ملك نفسه من نفسه فاعتبر عدم ما في حكم المراجة فمالة لثمة
نهر (قوله كاصله وفرعه) وأحد الزوجين وأحد المتقاضين عنده وخالفاه فيما عدا العبد والمكاتب يمر
(قوله ولو بين ذلك) اى بين أن أحد هؤلاء اشتراه بعشرة ثم اشتراه هو منه بخمسة عشر (تنبيه) في الفسخ
اشترى من شريكه سلعة ليست من شركته ما رايح على ما اشترى ولا يبين ولو من شركته ما يبيع نصيب شريكه على
نصفه في الشراء الثاني ونصيب نفسه على نصفه في الشراء الاول لجواز كونها شريت بالف من شركتها
فاشترى اهما منه بألف ومائتين فانه رايح على ألف ومائة لان نصيب شريكه من الثمن ستائة ونصيب نفسه من الثمن
الاول خمسمائة فيبيعها على ذلك اهـ (قوله بالنصف) اى بنصف الربح له والباقي لرب المال وهو متعلق بقوله
مضاربا فكان الاوضح تقديمه على قوله معه عشرة كما قاله ح (قوله باع مراجة رب المال بائى عشر ونصف)
هذا في خصوص هذا المثال صحيح والتفصيل ما ذكره في مضاربة البحر عن المحيط من أنه على أربعة أقسام
الاول أن لا يبيكون في قيمة المبيع ولا في الثمن فصل على رأس المال بان كان رأس المال ألفا فاشترى منها
المضارب عبدا بخمسمائة قيمته ألف وباعه من رب المال بألف فان رب المال رايح على ما اشترى به المضارب
الثاني أن يكون الفضل في قيمة المبيع دون الثمن فانه كالأول الثالث أن يكون فيهما فانه رايح على ما اشترى
به المضارب وحصه المضارب الرابع أن يكون الفضل في الثمن فقط وهو كاللثام اهـ ح ولا يخفى أن مثال
الشارح يحتمل كونه من الثالث والاربع لصدقه على كون قيمة الثوب عشرة ك رأس المال او أكثر فلذا كان له
أن يرايح على ما اشترى به المضارب وهو عشرة وعلى حصه المضارب من الربح وهو درهمان ونصف دون حصه
رب المال لانها سالت له ولم يخرج عن ملكه ثم اعلم أن المصنف لم يسبق منه تشييل المسألة بالشراء بالعشرة
والباع بالخمسة عشر حتى يظهر قوله بائى عشر ونصف وهذا وان وقع في عبارة ~~الكنز~~ كذلك لكنه صور
المسألة قبله في مسألة المأذون كما قدمناه ولذا أوضح الشارح عبارة المصنف في أثناء تقرير المتي بذكر المثال (قوله
وكذا عكسه) وهو ما اذا كان البائع رب المال وهذا أيضا على أربعة أقسام قسمان لا يرايح فيهما الا على
ما اشترى به رب المال وهما اذا كان لا فضل في الثمن وقيمة المبيع على رأس المال كالأول اشترى المضارب من رب
المال بألف المضاربة عبدا قيمته ألف وكان قد اشتراه رب المال بنصف ألف أولا فضل في قيمة المبيع فقط بأن
اشترى رب المال عبدا بألف قيمته ألف وباعه من المضارب بألفين وقسمان يرايح على ما اشترى به رب المال
وحصه المضارب وهما اذا كان فيه ما فضل بأن اشترى رب المال عبدا بألف قيمته ألفان ثم باعه من المضارب
بألفين بهد ما عمل المضارب في ألف المضاربة وبيع فيها ألفا فانه رايح على ألف وخمسمائة او كان في قيمة العبد
فقط بأن كان العبد يساوى ألفا وخمسمائة فاشترى رب المال بألف فباعه من المضارب بألف يبيعه المضارب
على ألف ومائتين وخمسين كذا في البحر عن المحيط اهـ ح وبه ظهر أن قول الشارح ~~وكذا عكسه~~ أراد به
القسمين الآخرين (قوله كاسيحي) في بابيه وهو باب المضارب يضارب ط (قوله وتحقيقه في النهر)
حاصله أنه ذكر في مضاربة الكنز تبعا للهداية أنه لو اشترى المضارب من المالك بألف عبدا اشتراه بنصفه رايح
بنصفه اهـ فاعتبر أقل الثمن وقال الزيلعي "هناك ولو بالعكس اى بأن اشترى رب المال بألف من المضارب
عبدا اشترى بنصفه رايح بنصفه أيضا فصوره العكس هناك مفروضة في شراء رب المال من المضارب وهى
مسألة المتون هنا فذكره الزيلعي "هناك مخالف لما سرح به نفسه هنا من أنه يضم حصه المضارب وذكر
في السراج أنه يضم حصه المضارب في صورة الاصل وصورة العكس وقد وفق في البحر بين كلامي الزيلعي
بتوفيق ردة في النهر وقال ان ما في السراج مخالف اصريح الرواية المصرح بها في كتاب المضاربة وما ذكره الزيلعي
من أن رب المال لا يضم حصه المضارب شمول على رواية وذكر ح أن الجواب الحق ما في مضاربة البحر من
أن صورة العكس التي ذكرها الزيلعي "هناك هي القسم الاول من كلام المحيط فلم يكن فيه مخالفة لما ذكره

في المراجعة أنه يضم حصة المضارب لانه القسم الثالث أو الرابع من كلام المحيط اه مافى مضاربة البحر
ملخصا قات ولم تعرض هناك للبواب عما في السراج وقد علمت صحة ما كتبه على قول الشارح وكذا
مكة وقد أوقفنا هذا المقام بأكثر مما دنا فيما علقناه على البحر (قوله مريدها) اى مريد المراجعة
(قوله اى من غير بيان) لاحاجة الى هذا البيان لوضوحه ط (قوله أما بيان نفس العيب فواجب)
لان الفش حرام الا فى سالتين كقدمه آخر خيار العيب ومز الكلام على ذلك (قوله فتعيب عنده)
أما لو وجد بالمبيع عيبا فرضى به كان له أن يبيعه مراجعة على الثمن الذى اشتراه به لان الثابت له خيار فاسقاطه
لا يمنع من البيع مراجعة كل لو كان فيه خيار شرط او روية وكذا الراشتر مراجعة فاطلع على خيانة فرضى به
كن له أن يبيعه مراجعة على ما أخذ به لما ذكرنا أن الثابت له مجرد خيار بمجرد الفتح (قوله بالتعيب)
مصدر تعيب صار معيابا لصنع أحد ولو لحق به ما اذا كان بصنع المبيع وشمل ما اذا كان نقصان العيب سيرا
او كثيرا وعن محمد لو نقص قدر لا يتغابن الناس فيه لا يبيعه مراجعة ببيان ودل كلامه أنه لو نقص بقدر
السعر بأمر الله تعالى لا يلزمه البيان بالاولى بحر (قوله ووطئ الثيب) بصيغة الفعل الماضى عطف على
قوله اشتراه أو بصيغة المصدر عطف على أنه اشتراه (قوله كقرص فأورق نار) الاولى ذكرهما بعد قوله
بأفقه سماوية اه ح وقضى بالقاف وذكره ابو اليسر بالقاف ففتح والذى فى القاموس والمصباح الاول (قوله
المشتري) بصيغة المنعول نعت للثوب (قوله لا بد من بيانه) اى بيان أنه تعيب عنده بالتعيب (قوله
ورجحه الكمال) نعم رجحه أولا بقوله واختاره هذا حسن لان معنى المراجعة على عدم الخيانة وعدم ذكره انما
انتفعت ايهام للمشتري أن الثمن المذكور كان لها ناقصة والعالم أنه لو علم أن ذلك ثمنها صحيحة لم يأخذها معيبة
الا محططة اه لكه قال بعده لكن قولهم هو كالمزور غير السعر بأمر الله تعالى فانه لا يجب عليه أن
يبين أنه اشتراه فى حال غلته وكذا الوصف للثوب لطول مكته او بوضع الزام قوى اه نعم أجاب فى التهر بقوله
وقد يفرق بأن الایهام فيما ذكره ضعيف لا يعول عليه بخلاف ما روى الجارية فراجعه على ثمنه فانه قوى جدا
فلم يغتفر اه قلت وفيه كلام فقد يكون تفاوت السعرين أخش من التفاوت بالعيب والكلام حيث لا علم
للمشتري بكل ذلك والاحسن الجواب بأن ذلك مجرد وصف لاية بالشيء من الثمن بخلاف الفاتت بعور الجارية
وقضى القار ونحوه فانه جزء من المبيع ولا يرد ما اشتراه بأجل فانه لا يراجح ببيان كما أتى لقولهم ان الاجل
يقابله جزء من الثمن عادة فيكون كالجزء فيلزمه البيان (قوله وأقره المصنف) وكذا شيخه فى بحر والمقدسى
(قوله بالتعيب) مصدر عيبه اذا أحدث به عيبا بحر (قوله ولو فعل غير الخ) دخل فيه ما اذا كان
بفعله بالاولى وكذا ما اذا كان بفعله غير بأمرة واحتزبه عما اذا كان بفعله المبيع فانه ملحق بالأفقه السماوية
كما مر لاق المراجح لم يكن حابسا شيئا (قوله وان لم يأخذ الارش) لتحقق وجوب الضمان فتح (قوله
ووطء اليكر) لان العذرة جزء من العين يقابلها الثمن وقد حجبها فتح (قوله كتكسر) اى تكسر الثوب (قوله
لصيرورة الاوصاف مقصودة بالانلاف) اى فخرج عن التبعية بالتعدي فوجب اعتبارها تقابل ببعض الثمن
فتح وهذا على لقوله ببيان بالتعيب (قوله ولذا قال الخ) اى فانه يفهم منه أن الثيب لو نقصها الوطء يلزمه
البيان لانه صار مقصودا بالانلاف (قوله اشترا بالثمن) أفاد أن الاجل مشروط فى العقد فان لم يكن
ولكنه كان معتمدا للتجيم قيل لا بد من بيانه لان المعروف كالمشروط وقيل لا يلزمه البيان وهو قول الجمهور
كما فى الزبلى تهر وبغنى ترجيح الاول لانها مبنية على الامانة والاحتراز عن شبهة الخيانة وعلى كل من
القولين لو لم يكن مشروطا لا معروف وانما أجله بعد العقد لا يلزمه بيانه بحر قال فى التهر لما تم من أن الاصح
انهم لو ألحوا به شرطا لا يلحق بأصل العقد فيكون تأجلا مستأنفا وعلى القول بأنه يلحق ينبغى أن يلزمه
البيان اه (قوله خير المشتري) أى بين رده وأخذه بألف ومائة حالة لان الاجل لا يشبه بالمبيع ألا ترى انه يزداد
فى الثمن لاجل والشبهة ملحقه بالحقيقة فصار كأنه اشترى شيئين بالالف وباع أحدهما بها على وجه المراجعة وهذا
خيانة فيما اذا كان مبيعا حقيقة واذا كان احدا الشيئين يشبه بالمبيع يكون هذا شبهة الخيانة فتح
(قوله لزوم كل الثمن حالا) لان الاجل فى نفسه ايسر بمال فلا يقابل شيئا حقيقة اذا لم يشترط زيادة الثمن بتقابلته
قصدا ويزاد فى الثمن لاجله اذا ذكر الاجل بمقابلته زيادة الثمن قصدا فاعتبر ما فى المراجعة احترازا عن شبهة

مريدها (بلا بيان) اى من غير
بيان (أنه اشتراه سائلا) أما بيان
نفس العيب فوجب (دعيب
عنده بالتعيب) بأفقه سماوية
او بصنع المبيع (ووطئ الثيب ولم
يشتمه الرط) كقرص فأورق
نار للثوب المشتري وقال ابو يوسف
وزقر والثلاثة بدمن بيانه قال
ابو الاثرية وبه تأخذ ورجحه الكمال
وأقره المصنف (و) يراجح (بيان
بالتعيب) ولو فعل غيره بغير
أمره وان لم يأخذ الارش وقيد
أخذ فى الهداية وغيرها اتفاقا
فتح (ووطء اليكر كتكسر)
بشتمه وطءه لصيرورة الاوصاف
مقصودة بالانلاف ولذا قال ولم
يقصدها الوطء (اشتراه بألف
نسيئة وباع بربح مائة ببيان
خير المشتري فان تلف المبيع
تتعيب أو تعيب (فلم) بالاجل
(لزم كل الثمن حالا وكذا) حكم
(التولية)

قوله كتكسر الخ هكذا يحطه من
غير ضمير والذى فى نسخ الشارح
تكسره بالضمير وهو الانسب
يقوله اى تكسر الثوب اه
مصححه

قوله لزم كل الثمن الخ كذا يحطه
بدون ضمير والذى فى نسخ لزمه
بالضمير فليحترز اه مصححه

في جميع ما مر وقال أبو جعفر
المختار للفنوى الرجوع بفضل
ما بين الحال والمؤجل بحر
ومصنف (ولى رجلا شيئا) أى
باعه تولية (بإداه عليه أوجها
اشترى) به (ولم يعلم المشتري بكم
قام عليه فسد) البيع لجهالة
الثمن (وكذا) حكم (المراجعة
وخير) المشتري بين أخذه وتركه
(لو علم في مجلسه) والباطل (و) اعلم
انه (لاردغبين فاحش) هو
ما لا يدخل تحت تقويم المقومين
(في ظاهر الرواية) وبه أفتى بعضهم
مطلقا كما في القنية ثم رقم وقال
(ويقتى بالرد) رقا بالناس وعليه
أكثر روايات المضاربة وبه يقتى
ثم رقم وقال (ان غره) أى غر
المشتري البائع أو بالعكس أو غره
الدال فله الرد (والالا) وبه أفتى
صدر الاسلام وغيره ثم قال
(وتصرفه في بعض المبيع) قبل
علمه بالغبن (غير مانع منه) فترد
مثل ما أتلفه ويرجع بكل
الثمن على الصواب اه ملخصا
بقي ما لو كان قيا المأر

مطلب

في الكلام على الرد بالغبن الفاحش

قوله فأتى رجل بعزل لهذا الغزال
أى بعزل مما لول له هذا الغزال
وحاصله أن الغزال دفع غزله لرجل
ثم جعل نفسه دلالا بين الطالب
والرجل واشترى للطالب الغزل
من الرجل بزيادة ثم تصرف المشتري
أى من له الشراء حقيقة في بعض
الغزل ثم علم بالغبن وبأن الغزال
هو صاحب الغزل وأنه فعل ذلك
تغويرا للطالب اه منه

الحياة ولم يعتبر ما لا في حق الرجوع عملا بالحقيقة بحر (قوله في جميع ما مر) أى لا كما وقع في الزبلى والفخ
من ارجاعه الى المسألة التي قبله وهو بحث البحر حيث قال وينبغي أن يعود قوله وكذا التولية الى جميع ما ذكره
للمراجعة فلا بد من البيان في التولية أيضا في التعيب ووطء البكر وبدونه في التعيب ووطء النيب (قوله وقال
أبو جعفر الخ) عبر عنه في الفخ قبيل حيث قال وقيل تقوم بثمن حال ومؤجل فيرجع بفضل ما بينه ساعى البائع
قوله الفقيه أبو جعفر الهندواني اه قلت وينبغي على قول أبي جعفر أن يرجع بالاولى فيما اذا ظهرت خيانة
في مراجعة لأن الاجل لا يقابله ثمن من الثمن حقيقة تأمل (قوله بحر ومصنف) ومثله في الزبلى معلا
بالتعارف (قوله وخبر الخ) لأن الفساد لم يتقرر فاذا حصل العلم في المجلس جعل كابتداء العقد وصار
مكتا خبر القبول الى آخر المجلس وتظهير بيع الشيء برقه اذا علم في المجلس وانما يتخير أن الرضى لم يتم قبله
اعدم العلم كما في خيار الروية وظاهر كلام المصنف وغيره أن هذا العقد ينقض فاسدا بعرضه الصحة وهو الصحيح
خلافا للروى عن محمد انه صحيح له عرضية الفساد كما في الفخ وينبغي أن تظهر الثمرة في حرمة مباشرة فعلى
الصحيح بحر وعلى الضعيف لا بحر (قوله والباطل) أى تنقض رساده ط (تمة) في الظهيرة اشتراه
بأكثر من ثمنه مما لا تغيب الناس فيه وهو يعلم لا يراجح بلا بيان وكذا لو اشترى بالدين من مدينه وهو لا يشتري
بمثل الثمن من غيره فلو يشتري بمثله أن يراجح سواء أخذه بلفظ الشراء أو الصلح وفي ظاهر الرواية يفرق بينهما
بأن مبنى الصلح على الخط والتجوز بدون الحق ومبنى الشراء على الاستقصاء اه ملخصا (قوله لاردغبين
فاحش) في البحر عن المصباح غبنه في البيع والشراء غبنان باب ضرب مثل غبنه فانغبين وغبنه أى نقصه
وغبن بالبناء للمفعول فهو مغبون أى منقوص في الثمن أو غيره والغبنية اسم منه (قوله هو ما لا يدخل تحت
تقويم المقومين) هو الصحيح كما في البحر وذلك كما لو وقع البيع بعشرة مثلاً ثم أن بعض المقومين يقول انه يساوى
خسة وبعضهم ستة وبعضهم سبعة فهذا غبن فاحش لأنه لم يدخل تحت تقويم أحد بخلاف ما اذا قال بعضهم
ثمانية وبعضهم تسعة وبعضهم عشرة فهذا غبن يسير (قوله وبه أفتى بعضهم مطلقا) أى سواء كان الغبن بسبب
التغير أو بدونه لكن هذا الاطلاق لم يذكر في القنية وانما سحكي في القنية الاقوال الثلاثة ففهم منه أن هذا
غيره بقيد التغير أو بدونه ولكن نقل في الفتح أن الامام علاء الدين السمرقندى ذكر في تحفة الفقهاء أن
أصحابنا يقولون في المغنون انه لا يرد لكن هذا في مغنون لم يغز أى ما في مغنون غز يكون له حق الرد استدلالا ببيان
المراجعة اه أى بمسألة ما اذا خان في المراجعة فان ذلك تغير يثبت به الرد (قوله ويقتى بالرد) ظاهره الاطلاق
أى سواء غزه أو لا بقرينة القول الثالث (قوله أو غزه الدال) قال الرملى مفهومه انه لو غز رجل أجنبي
غير الدال لا يثبت له الرد بقرينة القول الثالث (قوله أو غزه الدال) قال الرملى مفهومه انه لو غز رجل أجنبي
عدمه لأنه لم يغزه وانما غزه المشتري وعامه في حاشيته على البحر (قوله وبه أفتى صدر الاسلام وغيره) وهو
الصحيح كما ياتى وظاهر كلامهم أن الخلاف حقيقى ولو قيل انه لفظى ويحمل القولان المطلقان على القول المفصل
لكان حسنا ويدل عليه حل صاحب التحفة المتقدم ط قلت وبؤيده أيضا عدم التصريح بالاطلاق في القولين
الاولين وحيث كان ظاهر الرواية محمولا على هذا القول المفصل يكون هو ظاهر الرواية اذ لم يذكر أن ظاهر
الرواية عدم الرد مطلقا حتى يناقى التفصيل فلذا جزم في التحفة بجملة على التفصيل وحينئذ لم يبق لنا القول
واحد هو المصرح بأنه ظاهر الرواية وبأنه المذهب وبأنه المفتى به وبأنه الصحيح فى أفتى في زماننا بالرد مطلقا فقد
أخطأ خطأ فاحشا لما علمت من أن التفصيل هو الصحيح المتفق به ولا سيما بعد التوفيق المذكور وقد أوضحت
ذلك بما لا مزيد عليه في رسالة سميتها تحويرا في بطلان القضاء بالنسخ بالغبن الفاحش ولا تغير (قوله
فترد مثل ما أتلفه) أى مع رد الباقي كما في القنية ونصها قال لغزال لا معرفتى بالغزال فأتى بعزل أشترىه فأتى
رجل بعزل لهذا الغزال ولم يعلم به المشتري فجعل نفسه دلالا بينهم واشترى ذلك الغزال له بأزيد من ثمن المثل
وصرف المشتري بعضه الى حاجته ثم علم بالغبن وبما صنع فله أن يرد الباقي بحصته من الثمن قال رضى الله عنه
والصواب أن يرد الباقي ومثل ما صرف في حاجته ويسترد جميع الثمن كمن اشترى بيتا ملوا من بر فاذا قيد كان
عظيم فله الرد وأخذ جميع الثمن قبل انفاق شيء منه وبعد يرد الباقي ومثل ما أتلف الثمن كذا ذكره
أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى اه (قوله بقي ما لو كان قيا) أى وتصرف يبعثه فهل يرجع بقدر ما غبن

فيه أو لا يرجع أو يرد الباقي ويضمن قيمة ما تصرف به ووجه التوقف أن ما ذكره في القضية مفروض في المثل لأن
 الغزل سئل كما هو صريح كلام القضية المذكور انفا وكذا صرح في الفصل الثالث والثلاثين من جامع الفصولين
 بأنه مئلي وفي التنازع الثانية عن السقي ولا يصح بيع غزل قطن لين بغزل قطن خشن الامثلة بل لأن القطن سواء
 به بحيث كان المنقول خذ في المثل لم يعلم حكم الشيء فافهم ثم اعلم أن ما قدمناه عن المنع عن تخلف الفقهاء من
 أن المغبون اذا غزله ائذ استدل لا بمسألة المراجعة بقيد أن خيار التغير في حكم خيار الرجاء في المراجعة وقدم
 في المتن والشرح انه لو ذلك المبيع أو استعمل في المراجعة قبل رده أو حدث به ما منع من الرذلمه جميع الثمن
 المسمى وسقط خياره وذكرنا حسنا أن مقتضى قوله أو حدث به الخ انه لو هلك البعض أو استهلكه رد الباقي
 الا في نحو الثوب الواحد الخ والظاهر أن هنا كذلك فتأمل (قوله قلت وبالاختير الى قوله وغيره) الاولى ذكر
 هذا عند قوله وبه أفتى صدر الاسلام وغيره اهـ ح (قوله وفي كفالة الاشياء الخ) حيث قال الغرور لا يوجب
 الرجوع فلو قال اسلك هذا الطريق فانه آمن فسلكته فاحذر التصوص أو قال كل هذا الطعام فانه ليس بمسحوم
 فأكله ومات لم يضمن وكذا الرأى خبره رجل انما حتره فتروجهما ثم ظهر انها لم تكن فلا رجوع بقيمة الوارد على المخير
 الا في ثلاث مسائل الاولى اذا كان الغرور بالشرط كالوزججه امرأه على انها حتره ثم استحققت فانه يرجع على
 المخير عما غرمه للمستحق من قيمة الولد الثانية أن يكون في ضمن عقد معاوضة فيرجع المشتري على البائع بقيمة الولد
 اذا استحققت بعد الاستيلاد ويرجع بقيمة البناء لو بني المشتري ثم استحققت الدار بعد أن يسلم البناء وإذا قال الاب
 لاه السوق بايعوا ابني فقد أذن له في التجارة فظهر انه ابن غيره رجعوا عليه لغرور وكذا لو قال بايعوا
 عبدي فقد أذن له فبايعوه ولحقه دين ثم ظهر انه عبد لغيره رجعوا عليه ان كان الاب حرا والاف بعد العتق
 وكذا لو ظهر حرا أو مديرا أو سكا تاولا بدين الرجوع من اضافته اليه والامر ببيعته كذا في السراج الوهاج
 الثالثة أن يكون في عقد يرجع نفعه الى الدافع كوديمة واجارة فلو هلكت الكوديمة والعين المستأجرة ثم
 استحققت ضمن المودع والمستأجر فانه ما يرجع على الدافع بما ضمنه وكذا ان كان بيعناهما وفي عارية وهبة
 لا رجوع اذا القبض كان لنفسه ونعمانه في الثانية من فصل الغرور من البيوع اهـ قلت وعبر في الثانية في الثالثة
 بالقبض بدل العقد وهو الصواب فتدبر (قوله الا في ثلاث) زادت في نورا له من مسألة رابعة وهي ما اذا ضمن الغار
 صفقة السلامة كما اذا قال اسلك هذا الطريق فانه آمن وان أخذ مالك فأناضامن فانه يضمن كما سبذ كره المصنف
 آخر الكفالة عن الدرر (قوله منها حذر) أي مسألة المتن وهي داخل تحت الثانية الثانية (قوله وضابطها)
 أي الثلاث المستثناة (قوله أن يكون في عقد) صوابه في قبض كما قدمناه عن الثانية لأن مسألة العقد تأتي
 بعد تأمل (قوله رجع) أي الشخص الذي هو المودع أو المستأجر على الدافع لانه غره بأنه أو دعه أو أوجره
 ملكه (قوله يكون القبض لنفسه) أي نفس المستعير أو الموهوب له فكان هو المتفجع بالتبض دون
 المير أو الوهاب (قوله أن يكون في ضمن عقد معاوضة) من بيع صحيح أو فاسد وأخرج به عقود التبرعات
 كالهبة والصدقة فإن الغرور لا يثبت الرجوع فيها ط عن البيري وكذا أخرج الرهن لانه عقد وثيقة
 لا معاوضة كما يأتي وفي البيري عن المبسوط ان الغرور في عقد المعاوضات يثبت الرجوع لان العقد يستحق
 صفقة السلامة من العيب ولا عيب فوق الاستحقاق فلما بعد التبرع فلان الموهوب له لا يستحق الموهوب
 بصفة السلامة (قوله كما هو عبادي الخ) أي فيكون ضامنا للدر في ما يثبت لهم على العبد في عقد
 المبيعة لحصول التغير في هذا العقد كما يأتي تقريره وبه اندفع ما قيل ان التغير لم يوجد في ضمن عقد المعاوضة
 (قوله ثم ظهر حرا أو ابن الغير) لف ونشر مرتب (قوله ان كان الاب حرا) الاولى ما في بعض نسخ
 الاشهاد ان كان الآذن حرا الشمول للمولى والاب أي الاب صورة لاحقة وهذا القيد شيء مقتدر في قوله
 رجعوا عليه أي في الحال بقريته قوله والاف بعد العتق (قوله وهذا) أي الرجوع شرطه شيان أن يضيف
 العبد أو الابن الى نفسه وأمرهم ببيعته فيضمن الاقل من قيمته ومن الدين كما في البيري عن مختصر المحيط
 (قوله ومنه) أي من التغير في ضمن عقد المعاوضة (قوله اشتري فانا عبد ارتهني) صوابه بخلاف
 ارتهني أي لو قال العبد اشتري فانا عبد فاشتره فاذا هو حرا فان كان البائع حائرا أو غا باغية معروفة أي
 يدري مكانه لا يرجع على العبد بما قبضه البائع للتمكن من الرجوع على القابض وان كان لا يدري أين هو رجع

مثلا
 الغرور لا يوجب الرجوع الا في
 مسائل

قلت وبالاخير جزم الامام علاء
 الدين السمرقندي في تخلف الفقهاء
 وصححه الزيلعي وغيره وفي كفالة
 الاشياء عن بيع الثانية من فصل
 الغرور ان الغرور لا يوجب الرجوع
 الا في ثلاث منها حذر وضابطها أن
 يكون في عقد يرجع نفعه الى الدافع
 كوديمة واجارة فلو هلكا ثم
 استحققتا رجع على الدافع بما ضمنه
 ولا رجوع في عارية وهبة لكون
 القبض لنفسه الثانية أن يكون
 في ضمن عقد معاوضة كما بعوا
 عبدي فقد أذن له فبايعوه ثم ظهر
 حرا أو ابن الغير رجعوا عليه للغرور
 ان كان الاب حرا والاف بعد العتق
 وهذا ان أضافه اليه وأمر ببيعته
 ومنه لو بني المشتري أو استولد ثم
 استحققتا رجع على البائع بقيمة البناء
 والولد ومنه ما يأتي في باب الاستحقاق
 اشترى فانا عبد ارتهني الثالثة
 اذا كان الغرور بالشرط

المشتري على العبد ورجع العبد على بائعه بما يرجع به عليه وانما يرجع مع أن البائع لم يأمره بالضمان عنه لانه
أدى دينه وهو مضطر في أدائه بخلاف من أدى عن آخره بنا بلا امره والتقيد بقوله اشتري فأنا عبد لانه
لو قال أنا عبد ولم يأمره بالشراء او قال اشتري ولم يقل فأنا عبد لا يرجع عليه بشئ ولو قال ارتني فأنا عبد
الراهن لم يرجع على العبد ولو الراهن غائب في ظاهر الرواية عنهم وعن أبي يوسف لا يرجع في البيع والرهن لان
الرجوع بالمعاوضة وهي المبيعة هنا وبالكفالة ولم يوجد هنا بل وجد مجزء الاخبار كاذبا فصار كما لو قال
اجني لشخص ذلك واسما أن المشتري شرع في الشراء معقد اعلى أمره واقراره فكان مغرورا من جهته
والتغريب في المعاوضات التي تقتضي سلامة العوض يحصل سببا للضمان دفعا للغرر بقدر الامكان فكان
تغريبه ضامنا للدرك الثمن له عند تعذر رجوعه على البائع كما لو اذ قال لادخل السوق باعوا عبدي فاني
اذنت له ثم ظهر استحقاق العبد فانه يرجعون على المولى بقيمة العبد ويجعل المولى بذلك ضامنا للدرك ما ذاب
عليه دفعا للغرر وعن الناس بخلاف الرهن فانه ليس عقد معاوضة بل عقد وثيقة لاستيفاء عين حقه حتى جاز
الرهن ببذل الصرف والمسلم فيه ولو كان عتده معاوضة كن استبد الا به قبل قبضه وهو حرام وبخلاف الاجنبي
فانه لا يعبد بأمره فالرجل هو الذي اغتر اه ملخصا من الفتح في اقل باب الاستحقاق (قوله كما لو تزوجه امرأه
على أنها حرة) اي بأن كان وليا أو وكلا عنها وهذا بخلاف ما اذا أخبره بأنها حرة تزوجها كما مر في عبارة
الاشياء (قوله استظهر المصنف لا) حيث قال ولم اطع في كلامهم على ما لو مات من ثبت في حقه التغريب
هل ينتقل الحق فيه الى وارثه حتى يملك الرد كما في خيار العيب والا كما في خيار الرؤية والشرط سكن الظاهر
عندى الثاني وقواعدهم شاعرة به فقد صرحوا بأن الحقوق المجردة لا تورث وأما خيار العيب فانما ثبت فيه
حق الرد للوارث باعتبار أن الوارث ملكه سليما فاذا ظهر فيه على عيب رده وليس ذلك بطريق الارث كما يفيد
كلامهم وتعليمهم عدم ثبوت خيار الوارث في خيار الرؤية والشرط بأنه ليس الامشيئة وارادة فلا يتصور
انتقاله الى الوارث وهكذا عرضته على بعض الاعيان من اصحابنا فارتضاه وافق به وجبه اه قلت ويؤيده ما يجزمه
في البحر من أن خيار ظهور الخيانة لا تورث مستندنا لذلك بما مر من انه لو حلك المبيع لزمه جميع الثمن وعلاوه
بأنه مجرد خيار لا يقابله شئ من الثمن كخيار الرؤية والشرط الخ ما قدمناه هناك وفي مجموعة السامحاني بخطه
وأجاد المصنف بالاستشهاد بخيار الشرط لان الكل لدفع المداع فاذا كان خيار الشرط المفقود به لا تورث
فكيف غير المفقود مع كونه مختلفا فيه اه (قوله قلت وقد مناه الخ) تقدمنا هناك أن ذلك لم يذكر في الدرر
بل ذكره المصنف هناك أيضا وقد مناه أيضا أن الخير الرمي نقل عن العلامة المقدسي انه قال والذي ائيل اليه
انه مثل خيار العيب يعني فيورث اه وهذا خلاف ما عراه الشارح الى حاشية ابن المصنف عن المقدسي
وقد سنا أيضا أن الخير الرمي وافق المقدسي في انه يورث قياما اعلى خيار فوات الوصف المرغوب فيه كسراء
عبد على انه خبز وقال انه به اشبه لانه اشتراء على قول البائع فكان شارطه اقتضاء وصفا مرغوبا فيه فبان
بخلافه اه وقد مناهنا لترجيح ما يجزمه المصنف من انه لا يورث خيار ظهور الخيانة في المراجعة وانه به اشبه
فراجعهم فانهم (قوله ومال الى انه يورث) المراد بالارث انتقاله الى الوارث بطريق الخليفة لا بطريق الارث
حقيقة كما علم مما نقلناه من عبارة المصنف في المنع وحققناه في باب خيار الشرط وعلت ترجيح ما يجزمه المصنف
أولا (قوله قبيل التاسعة) صوابه قبيل العاشرة (قوله وبصر مغرورا) عبارة الاشياء ثم اعلم أن ملك الوارث
بطريق الخلافة عن الميت فهو قائم مقامه كانه حتى فبرد المبيع بعيب ورد عليه وبصر مغرورا بالجارية التي
اشترها الميت الخ قلت ومعناه أن الوارث لو استولد الجارية ثم استحققت فالولد حر بالقيمة لكونه وطئا بناء
على انها ملكه فيرجع بمافضن على بائع مورثه كما لو استولد المورث وأنت خير بان هذا لا يدل على انه يثبت له
خيار الرد بالتغريب فيما اذا اشترى مورثه شيئا بغبن فاحش بتغير البائع لانه مجرد خيار لا يقابله شئ من الثمن
بخلاف ثبوت حرية ولده فانه ليس بخيار فافهم (قوله وقد مناه) اي قبيل باب
خيار الرؤية (قوله اتنى الغرر) كما لو اشترى سويقا على أن البائع له عجن من السمن وتقابضوا والمشتري
ينظر اليه فظهر أنه لته به نصف من جاز البيع ولا خيار للمشتري وهو نظير ما لو اشترى صابونا على انه متخذ من كذا
جزء من الدهن ثم ظهر أنه اتخذ بأقل من ذلك والمشتري كان ينظر الى الصابون وقت الشراء جاز البيع من غير

كما لو تزوجه امرأة على انها حرة ثم
استحققت رجوع على الخبير بقيمة الولد
المستحق وسيجيء آخر الدعوى
(فرع) هل ينتقل الرد بالتغريب
الى الوارث استظهر المصنف
لاتصريحهم بأن الحقوق المجردة
لا تورث قلت وفي حاشية الاشياء
لابن المصنف وبه أفق شيخنا العلامة
على المقدسي مفتي مصر قلت
وقد مناه في خيار الشرط معزيا
لادرر لكن ذكر المصنف في شرح
منظومته الفقهية ما يحالفه ومال
الى أنه يورث خيار العيب وتلاه
عنه ابنه في كتابه معونة المفتي
في كتاب الفرائض وأيده بما في بحث
القول في الملك من الاشياء قبيل
التاسعة أن الوارث يرد بالعيب
وبصير مغرورا بخلاف الوصى
قتأمل وقد مناهن الخيانة أنه متى
عابن ما يعرف بالعيان اتنى الغرر
فتدبر

خير طيرية قلت وكون ذلك مما يعرف بالعيان غير ظاهر فليأتنا من قد سمعنا منه شال والله سبحانه أعلم
* (فصل في التصرف في المبيع والتمن الخ) *

أورد هاهنا فصل على حدة لأنه ليست من المراجعة غير أن جمعها المتوقفت على القبض كان لها ارتباط بالتصرف
بالمبيع قبل القبض والباقي استطراد نهر (قوله صبيع عقار الخ) أي عندهما وقال محمد لا يجوز وعبر
بالصفة دون النفاذ واللزوم لأنهم ما موقوفان على نقد الثمن أو رضى البائع والافقالبائع إبطاله أي إبطال بيع
المشتري وكذا كل تصرف يقبل النقض إذا فعله المشتري قبل القبض أو بعده بغير إذن البائع الجارة والمجورور
بخلاف ما لا يقبل النقض كالعتق والتدبير والاستيلاد بجر وقوله أو بعده بغير إذن البائع الجارة والمجورور
متماقي بالضمير العائد على القبض أي بعد القبض الراجع بلاذنه لأن قبض المبيع قبل نقد الثمن بلا إذن البائع
غير معتبر لأن له استردادده وحسبه إلى قبض الثمن وقيد بالمبيع لأنه لو اشترى عتارافوه بغير قبض المبيع من غير
البائع يجوز عند الكل كفي الجبر عن الخيانة أي لحصول القبض بقبض الموهوب له كما يأتي واحترزه عن
الاجارة فإنها لا تنسخ كما يأتي (قوله من بائعه) متعلق بقبض لا ببيع لأن بيعه من بائعه قبل قبضه فاسد كما في
المقول ويراجع ط (قوله لعدم الغرر) أي غرر انقاس العقد على تقدير الهلاك وعليه بقوله لندرة هلاك
العقار ط (قوله حتى لو كان الخ) تنريع على مفهوم قوله لا يمتنع هلاكه (قوله ونحوه) بأن كان في موضع
لا يؤمن أن تغلب عليه الرمال ح عن النهر ومنه في الفتح (قوله كان كقول) أي بمنزلة من حيث لحوق
الغرر به لأك (قوله ككاتبه) قال في الجوهرة وفي الكتابة يمتنع أن يقال لا يجوز لأنهم اعقد مبادلة كالبيع
ويحتمل أن يقال يجوز لأنها أوسع من البيع جوارزا اه لكن قال الزيلعي ولو كاتب العبد المبيع قبل القبض
نقضت كتابته وكان للبائع حسبه بالثمن لأن الكتابة محتملة للنسخ فلم تنفذ في حق البائع نظرا له وإن نقد الثمن نفذت
لزوال المانع اه قال في الجبر ولا خصوصية له بل كل عقد يقبل النقض فهو موقوف كما قد سناه اه وبه
علم أن الكتابة تصح لكنها تتوقف فلا يناسب قوله فلا يصح اتفاقا كما أفاده ح فكان المناسب إسقاطها (قوله
واجارة) أي اجارة العقار فإنها تصح اتفاقا وقيل على الخلاف والصحيح الأول لأن المعقود عليه في الاجارة
المنافع وهلاكها غير نادر وهو الصحيح كذا في الفوائد الطهيرية وعليه الفتوى كذا في الكافي فتح وغيره (قوله
وبيع منقول) مجرور بالعطف على كتابة وهو في عبارة المصنف مرفوع والاولى في التعبير أن يقول حتى
لو كان علوا أو على شط نهر أو نحوه أراجره كن كقول ولا يصح بيع منقول الخ وفي الجبر ودخل في البيع
الاجارة لأنها بيع المنافع أي وهي في حكم المعقول والصلح لأنه بيع اه أي الصلح عن الدين كافي الفتح وتعبير
النهر بالخلع سبق فلم ثم قال في الجبر وأراد بالمعقول المبيع المنقول بخاز بيع غيره كالنهر وبذل الخلع والعق
على مال وبذل الصلح عن دم العمد (قوله ولو من بائعه) مرتبط بقوله ببيع منقول ط (قوله كما سيجي) اه
أي قريسي في قول المصنف ولرباعه منه قبله ليصح ط (قوله بخلاف عتقه وتدبيره) يؤهم أن فيه خلاف
محمد الا في وليس كذلك في الجوهرة وأما الرصية والعق والتدبير واقرارها بأنها أم ولد يجوز قبل القبض
بالتفريق اه وفي الجبر وأما تزويج اخبارية المبيعة قبل قبضها جاز لان الغرر لا يمنع جوازها بدليل صحة
تزويج الا في ولو تزوجها قبل القبض ثم فسخ البيع انتسخ الشكاح على قول أبي يوسف وهو واختار كما في
الرواجية (قوله من غير بائعه) قيد به ليفهم أنه لو كان من بائعه فهو كذلك بالاولى (قوله وهو الاصح)
صرح به الزيلعي وغيره خلافا لابي يوسف (قوله والاصل الخ) قال في الفتح الاصل أن كل عقد ينسخ
بهلاك العوض قبل القبض لم يجز التصرف في ذلك العوض قبل قبضه كالبيع في البيع والاجارة إذا كانت
عينا في الاجارة وبذل الصلح عن الدين إذا كان عينا لا يجوز بيع شيء من ذلك ولو أن يشرك فيه غيره وما لا ينسخ
بهلاك العوض فالتصرف فيه قبل القبض جائز كما هو الجار إذا كان عينا وبذل الخلع والعق على مال وبذل
الصلح عن دم العمد كل ذلك إذا كان عينا يجوز بيعه وهبته واجارته قبل قبضه وسائر التصرفات في قول
أبي يوسف ثم قال محمد كل تصرف لا يتم الا بالقبض كالبينة والصدقة والرهن والقرض فيوجز لأنه يكون
نابعا عنه ثم يصير قابضا لنفسه كما لو قال ألعن عن كفاري جاز ويكون الفقير نابعا عنه في القبض ثم قابضا لنفسه
اه ملخصا قلت وحيث منى المصنف على قول محمد كن ينفق لشارح ذكر الاصل الثاني أيضا لأنه يظهر

*(قلت) في التصرف في المبيع
والثمن قبل القبض والزيادة والخط
فيما ارتأى جليل الدين (صحيح
عقار لا يمتنع هلاكه قبل قبضه)
من بائعه لعدم الغرر لندرة هلاك
العقار حتى لو كان علوا أو على شط
نهر ونحوه كان كقول (لا) يصح
اتفاقا ككتابة واجارة و (بيع
منقول) قبل قبضه ولو من بائعه
كما سيجي (بخلاف) عتقه وتدبيره
(وهبته والصدق به واقراره)
ورده واعارته (من غير بائعه)
فنه صحيح (على) قول محمد وهو
(الاصح) والاصل أن كل عوض
هالك بعقد ينسخ به لأك قبل
قبضه فالتصرف فيه غير جائز
وما لا جازر عني

مما ذكرنا أن الأصل الأول غير خاص بقول أبي يوسف إلا أن الشق الأول منه وهو ما ينسخ به لال العرض
 قبل القبض كالبيع والاجارة لا يجوز التصرف قبل القبض في عوضه المعين عند أبي يوسف مطلقا وأجاز محمد
 فيه كل تصرف لا يتم إلا بالقبض كالهبة ونحوها لأن الهبة لما كانت لا تتم إلا بالقبض صار الموهوب له
 نائبا عن الوهاب وهو المشتري الذي وهبه المبيع قبل قبضه ثم يصرف قبضه لنفسه فتم الهبة بعد القبض بخلاف
 التصرف الذي يتم قبل القبض كالبيع مثلا فإنه لا يجوز لأنه إذا قبضه المشتري الثاني لا يكون قابضا عن الأول
 لعدم توقف البيع على القبض فيلزم منه تملك المبيع قبل قبضه وهو لا يصح لكن يرد على الأصل المذكور العتق
 والتدبير بأن أعتق أو دبر المبيع قبل قبضه فقد عتق جوارحه اتفاقا مع أنه يتم قبل القبض وهو تصرف
 في عقد ينسخ به لال العرض قبل القبض فليتأمل (قوله فقبله) أي قبل هبته فإن لم يقبلها باطلت
 والبيع صحيح على حاله جوهرية (قوله لأن الهبة مجاز عن الاقالة) يقال هب لي ديني وأقضى عتقي وإنما كان
 كذلك لأن قبض البائع لا يوجب عن قبض المشتري كما في شرح المجموع (قوله بخلاف يبعه) فإنه لا يحتمل
 المجاز عن الاقالة لأنه ضدها ط عن الشايجي (قوله مطلقا) أي سواء باعه من باعته ومن غيره ح
 (قوله قلت الخ) استندرا على قول الجوهرية فإنه باطل (قوله ونفي الصحة) أي الواقع في المتن يحتملها
 أي يحتمل البطلان والفساد وانظر الثاني لأن علة الفساد الغرر كما مر مع وجود ركني البيع وكثيرا
 ما يطلق الماثل على الفساد أفاده ط (تمت) جميع ما مر انما هو في تصرف المشتري في المبيع قبل قبضه
 فلو تصرف فيه البائع قبل قبضه فاما بأمر المشتري أولا ولو بأمره كأن أمره أن يهبه من فلان أو يقرضه ففعل
 وسلم صح وصار المشتري قابضا وكذلك لو أعار البائع أو وهب أو رهن فأجاز المشتري ولو قال ادفع الثوب إلى
 فلان يسكه إلى أن أدفع لك ثمنه فهلك عند فلان لزم البائع لأن اسمك فلان لاجل البائع ولو أمره بالبيع
 فإن قال بعه انفسك أو بعه ففعل كان فضحا وإن قال بعه لي لا يجوز وأما تصرفه بلا أمر المشتري كالأمر
 المبيع قبل قبضه أو أجرة أو أودعه فمات المبيع انفسخ يبعه ولا تضمن لأنه لو ضمنهم رجعوا على البائع ولو أعاره
 أو وهبه فمات أو أودعه فاستعمله المودع فمات فإن شاء المشتري أمضى البيع وضمن هؤلاء وإن شاء فسخه
 لأنه لو ضمنهم لم يرجعوا على البائع ولو باعه البائع فمات عند المشتري الثاني فلا ذل فسخ البيع وله تضمن
 المشتري الثاني فيرجع بالثمن على البائع إن كان تقدم اه لمخصا من الجوع عن الخاتمة وفي جامع الفصول
 شراء ولم يقبضه حتى باعه البائع من آخر بأكثر فأجاز المشتري لم يحز لأنه يبيع ما لم يقبض اه وبظهر
 منه ومما قبله أنه يبقى على ملك المشتري الأول فله أخذه من الثاني لو فاتما وتضمنه لهما والظاهر أن له
 أخذ الثمن لو كان نقد الثمن لباعه والا فلا باذن باعته تأمل (قوله اشتري مكيلا الخ) قيد بالشراء
 لأنه لو ملكه بهبة أو ارثا أو وصية جاز التصرف فيه قبل الكيل والمطلق من البيع تصرف إلى الكمال
 وهو الصحيح منه حتى لو باع ما اشتراه فاسد بعد قبضه مكيلا لم يصحح المشتري الثاني إلى إعادة الكيل قال أبو يوسف
 لأن البيع الفاسد يملك بالقبض كالتراض (قوله أي كره تحريما) فمرا الحزمة بذلك لأن النهي خبر أحاد لا يثبت
 به الحرمة القطعية وهو ما أسنده ابن ماجه عن جابر رضي الله تعالى عنه أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع
 الطعام حتى يجري فيه الصاعان صاع البائع وصاع المشتري ويقولان آخذ مالك والشافعي وأحمد وحسين عله
 القهها بأنهم من تمام القبض ألحقوا بجمع البيع منع الأكل قبل الكيل والوزن وكل تصرف يبنى على الملك
 كالهبة والوصية وما اشبههما ولا خلاف في أن النص محمول على ما إذا وقع البيع مكيلا فلو اشتراه بمجازفة
 له التصرف فيه قبل الكيل وإذا باعه مكيلا يحتاج إلى كيل واحد له المشتري وتماه في الفتح (قوله وقد
 ستر حوا بفساده) مخرج محمد في الجامع الصغير بما نصه محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة قال إذا اشتريت شيئا
 ما يكيل أو يوزن أو يبعث فاشتريت ما يكيل أو يوزن وما يبعث عدا فلا تبعه حتى تكيله وترثه وتعدده فإن بعت
 قبل أن تفعل وقد قبضته فالبيع فاسد في الكيل والوزن اه ط قلت وظاهره أن الفساد هو البيع الثاني
 وهو بيع المشتري قبل كياله وأن الأول وقع صحيحا لكنه يحرم عليه التصرف فيه من أكل أو بيع حتى يكيله فإذا
 باعه قبل كياله وقع البيع الثاني فاسدا ما لم يكن أن العلة كون الكيل من تمام القبض فإذا باعه قبل كياله فكانت
 باع قبل القبض وبيع المذلول قبل قبضه لا يصح فكانت هذه المسألة من فروغ التي قبلها فلذا أعقبها بـ اه أقبل ذكر

مطلبه

في تصرف البائع في المبيع قبل
 القبض

(و) المنقول (لو وهبه من البائع
 قبل قبضه فقبله) البائع (التقص

البيع ولو باعه منه قبله لم يصح)
 هذا البيع ولم ينتقض البيع الأول

لأن الهبة مجاز عن الاقالة بخلاف
 يبعه قبله فإنه باطل مطلقا جوهرية

قلت وفي الموهوب وفسد بيع
 المنقول قبل قبضه انتهى ونفي

الصحة يحتملها فتدبر (اشتري
 مكيلا بشرط الكيل حرم) أي كره

تحريما (يبعه واكله حتى يكيلاه)
 وقد ستر حوا بفساده

التصرف في الثمن والتسليم أن يقال إذا ملك زيد طعاما يبيع بمجازفة أو بارت ونحوه ثم باعه من عمرو مكيلا
سقط هنا صاع البائع لأن ملكه الأول لا يوقف على الكيل وبقي الاحتياج إلى كيل للمشتري فقط فلا يصح
بعه من عمرو ولا كيل فيه فاسد البيع الثاني فقط ثم إذا باعه عمرو من بكر لابتة من كيل آخر بغيره ففسد البيع
الأول والثاني لوجود العلة في كل منهما (قوله كما بسطه الكمال) حيث قال ونص في الجامع الصغير على أنه
لوا كنه وقد قبضه بلا كيل لا يقال أنه اكل حراما لأنه اكل ملك نفسه إلا أنه آثم لتركه ما أمر به من الكيل فكان
هذا الكلام أصلا في سائر المبيعات بعباسا إذا قبضها فملكها ثم أكلها وتقدم أنه لا يحل أكل ما اشتراه
شراء فاسدا وهذا بين أن ليس كل ما لا يحل أكله أن يقال فيه اكل حراما أه ما في الفتح وحاصله أنه إذا
سرم الفعل وهو الأكل لا يلزم منه أن يكون اكل حراما لأنه قد يكون المأكول حراما كالبقرة وملك الغير
وقد لا يكون حراما كما هنا وكلشري فاسدا بعد قبضه لأنه ملكه ومثله ما لو دخل دار الحرب بأمان وسرق
منهم شيئا وأخرجه إلى دارنا ملكه ملكا خبيثا ويجب عليه ردّه عليهم وكذا لو غصب شيئا واستملكه بخطأ
ونحوه حتى ملكه ولم يؤدّ نعمانه يحرم عليه التصرف فيه بأكل ونحوه وإن كان ملكه (قوله والمعدود) أي
الذي لا تتفاوت أحاده كالجزء والبيض فتح وعن الامام أنه يجوز في المعدود قبض العدة وهو قواهما كما
في السراج والأول هو أظهر الروايتين عن الامام كما في الفتح نهر (قوله لاحتمال الزيادة) علة لقوله حرم
أو لقوله وقد صرحوا بسا دة قال في المهداية بعد تعليقه بالنهي المأز ولا نه يحتمل أن يزيد على الشروط وذلك
للبائع والتصرف في مال الغير حرام فيجب التحرز عنه قال في الفتح وإذا عرف أن سبب النهي أمر يرجع إلى
البيع كن البيع فاسدا ونص على الفساد في الجامع الصغير أه (قوله بخلافه بمجازفة) محترز لقوله بشرط
الكيل وقوله بشرط الوزن والعدة أي لو اشتراه بمجازفة أنه لا يتصرف فيه قبل الكيل والوزن لأن كل المثار
اليه أي الأصل والزيادة أي الزيادة على ما كان يظنه بأن استاع صبرة على ظن أنه عشرة فظهرت خمسة عشر
وقامه في العصابة ومثل الشراء بمجازفة ملو ملكه بهبة أو أروضة أو وسمه كما ز أو بزراعة أو استقرض خبطة
على أنما كتر لأن الاستقراض وإن كان عليك بعوض كالشراء لكنه شراء صورة عارية حكما لأن ما رده
عين المقبوض حكما فكان عليك بلا عوض حكما كما في الفتح ولو باع أحد هؤلاء مكيلا فلا بد من كيل المشتري
وإن سقط كيل البائع كما قد مناه وفي الفتح ولو اشتراها مكيلا ثم باعها بمجازفة قبل الكيل وبعد القبض
لا يجوز في ظاهر الرواية لاحتمال اختلاط ملك البائع بملك بائعه وفي نوادر ابن سماعة يجوز أه وبه يظهر أن
قوله بخلافه بمجازفة مقيد بما إذا لم يكن البائع اشتري مكيلا (قوله لجواز التصرف فيها بعد القبض قبل
الوزن) كذا في البحر عن الإيضاح والطاهر أن هذا مفروض فيما إذا كان في عقد صرف أو سلم أو إقالة أو رهن
والدنانير عن ويأتي أنه يجوز التصرف في الثمن قبل قبضه (قوله كبيع التعاطي الخ) عبارة البحر
وهذا كله في غير بيع التعاطي أما هو فقال في القنية ولا يحتاج الخ وظاهر قوله وهذا أنه لا يقيد بالوزن وإن
بل التعاطي في المكدرات والمعدونات كذلك وهو مفاد التعليل أيضا بأنه صار يباع بعد القبض فإنه لا يخص
الموزونات لكن فيه أن مقتضى هذا أنه لا يصير يباع قبل القبض وله معنى على القول بأنه لا بد فيه من القبض
من الجانبين والأصح خلافه وعليه فلو دفع الثمن ولم يقبض صح وقد مناه في أول البوع عن القنية دفع إلى بائع
الخطئة خمسة دنانير ليأخذ منه خطئة وقال له بكم تباعها فقال مائة بدر شا ر سكت المشتري ثم طلب منه
الخطئة ليأخذها فقال البائع غدا أدفع لك ولم يجبر بينهما مبيع وذهب المشتري فباع غدا ليأخذ الخطئة وقد
تغير السعر فعلى البائع أن يدفعها بالسعر الأول أه وقامه هناك قتائل (قوله وكفى كيله من البائع
بمحضرته) قال في الحاشية لو اشتري كيليا مكيلا أو موزونا موازنة فكان البائع بمحضرة المشتري قال
الامام ابن الفضل يكفيه كيل البائع ويجوز له أن يتصرف فيه قبل أن يكيله أه قلت وأفاد أن الشرط
يجز الحاضرة لا الرؤية لما في القنية يشتري من الخباز خبزا كذا منافيزه وكفة سجات ميزانه في درسته
فلا يراه المشتري أو من البائع كذا منافيزه في قانونه ثم يخرج به موزونا لا يجب عليه إعادة الوزن وكذا
إذا لم يعرف عدد سجاته أه (قوله لا قبله أصلا الخ) أي لو كاله البائع قبل البيع لا يكفي أصلا أي ولو
بمحضرته المشتري وكذا لو كاله بعد البيع بغية المشتري لما علمت من أن الكيل من تمام التسليم ولا تسليم

وبأنه لا يقال لا كاله
اكل حراما لعدم التلازم
كما بسطه الكمال لكونه اكل ملكه
(ومثله الموزون والمعدود) بشرط
الوزن والعدة لاحتمال الزيادة وهي
للبائع بخلافه بمجازفة لأن الكيل
للمشتري وقيد بقوله (غير الدراهم
والدنانير) لجواز التصرف فيما
بعد القبض قبل الوزن كبيع
التعاطي فإنه لا يحتاج في الموزونات
إلى وزن المشتري ثانيا لأنه صار
يباع بالقبض بعد الوزن قنية
وعليه الفتوى خلاصة (وكفى كيله
من البائع بمحضرة) أي المشتري
(بعد البيع) لا قبله أصلا وبعده
بغية

مع الغيبة (قوله فلو قيل الخ) فترجع على قوله لا قبله أصلاً لأن قوله لعدم كمال الأول مبنى على عدم اعتبار الكيل الواقع بحضرته قبل شرائه ثم إن عبارة الفتح حكنا ومن هنا ينشأ فرع وهو ما لو قيل طعام بحضرة رجل ثم اشتراه في المجلس ثم باعه مكايلاً قبل أن يكمله بعد شرائه لا يجوز هذا البيع سواء اكمله للمشتري منه أولاً لأنه لم يكتل بعد شرائه ولم يكن قابضاً فباعه ببيع مالم يقبض فلا يجوز اهـ ومثله في الجوز والمخ فقوله سواء اكمله للمشتري منه أولاً الخ صريح في أن فاعل اكمله هو المشتري الأول الذي كمل الطعام بحضرته ثم اشتراه ثم باعه وقول الشارح وإن اكمله الثاني صريح في أن فاعل اكمله هو المشتري الثاني وعبارة الفتح أحسن لافتادها أن هذا الكيل الواقع من المشتري الأول للمشتري الثاني لا يكفيه عن كمال نفسه لو وقع بعده ببيع له الثاني فكان يباع قبل القبض لعدم اعتبار الكيل الواقع أولاً بحضرته قبل شرائه وأما على عبارة الشارح فلا شبهة في عدم الجواز ثم إن ما أفاده كلام الفتح من أن كيله للمشتري منه لا يكفي عن كيل نفسه ظاهر للتعليل الذي ذكره لكنه مخالف لما شرح به كلام الهداية أولاً حيث قال وإن كاله بعد العقد بحضرة المشتري مرة كفاء ذلك حتى يجعل للمشتري التصرف فيه قبل كيله وعند البعض لا بد من الكيل مرتين اهـ ملخصاً فإن قوله كفاء أي كفى المانع وهو المشتري الأول يفيد أنه يكفيه ذلك عن الكيل لنفسه ولعل الشارح لأجل ذلك جعل فاعل اكمله المشتري الثاني أكن الظاهر عدم الاكتفاء بذلك الأكيل وإن وقع من المشتري الأول بعد البيع لما ذكره من التعليل والله سبحانه أعلم (قوله ولو كان المكيل أو الموزون ثمناً) أي بأن اشتري عبداً مثلاً بكذا أو برطل زيت ثم لا يتحى أن هذه المسألة من أفراد قوله الاتي وجاز التصرف في الثمن قبل قبضه وقد تبع المصنف شيخه في ذكرها هنا (قوله فقبل الأكيل أولى) لأن الأكيل من تمام القبض كما مر (قوله وإن اشتراه بشراً) أي وإن اشتري المذروع بشرط الذرع (قوله في حرمة ما ذكر) أي من البيع ولا يصح إرادة الأكل هنا وفي حكم البيع كل تصرف ينبى على الملك ط (قوله والاصل ما مر مراراً الخ) منها ما قدمه أول البيع عند قوله وإن ذراع صرة الخ وقد منا هنا وجه الفرق بين كون الذرع في القيمات وصفاً وكون القدر بالكيل أو الوزن في المثليات أصلاً وهو كون التبعيض بفتر الأول دون الثاني الخ وتذكر في الأخيرة الفرق بأن الذرع عبارة عن الزيادة والنقصان في الطول والعرض وذلك وصف (قوله فيكون كله للمشتري) قال في الفتح فلو اشتري ثوباً على أنه عشرة أذرع جاز أن يبيعه قبل الذرع لأنه لو زاد كان للمشتري ولو نقص كان له الخيار فإذا باعه بلا ذرع كان مستطاعاً أخاره على تقدير التخص وله ذلك اهـ (قوله إذا كان مقصوداً) بأن أفرد لكل ذراع غنماً لأنه بذلك التحق بالقدر في حق ازدياد الثمن فصار المبيع في هذه الحالة هو الثوب المتدر وذلك يظهر بالذرع والقدر معه وعليه في المقتدرات حتى يجب رد الزيادة فيما لا يضره التبعيض ويزن الزيادة من الثمن فيما يضره وينقص من غنمه عند اتقائه اهـ ط عن الزباني (قوله واستثنى ابن الكمال الخ) أي بخلاف ما يضره التبعيض كمصوغ فيجوز التصرف فيه قبل وزنه ولو اشتراه بشرطه والأولى للشارح ذكر هذا عند قول المصنف ومثله الموزون ط وعبارة ابن الكمال هي قوله بعد ذكر الأصل المار ولا ينبغي أن موجب هذا التعليل أن يستثنى ما يضره التبعيض من جنس الموزون لأن الوزن فيه وصف على ما مر اهـ (قوله وجاز التصرف في الثمن الخ) الثمن ما يثبت في الذمة ديناً عند المقابلة وهو النقدان والمثليات إذا كانت معينة وقوبلت بالأعيان أو غير معينة وصحها حرف الباء وأما المبيع فهو القيمات والمثليات إذا قوبلت بنقد أو بعين وهي غير معينة مثل اشتريت كذا برطل هذا العبد هذه الحاصل ما في التبريد لا عن التبعيض وسيدكره المصنف في آخر الصرف (قوله وغيرهما) كعبارة ووصية مخ (قوله أي مشاراً إليه) هذا التفسير لم يذكره ابن مالك بل زاده الشارح والمراد بالشارح إليه ما يقبل الإشارة فيوافق تفسير بعضهم له بالحاضر وذكر ح أنه يشمل القيمي والمثلي غير التقديري واعتضه ط بأنه لا وجه له لأن الباعث للشارح على هذا التفسير إدخال التقديري لأنه يتوهم من العين العرض ليقابل قوله ولودينا قلت أنت خير بأن دخول القيمي هنا لا وجه له أصلاً لأن الكلام في الثمن وهو ما يثبت ديناً في الذمة والقيمي مبيع لأن الثمن والغاير الشارح يبين أن الثمن قسمان لأنه نارة يكون حاضراً كالمشتري عبداً بهذا الكثر من البر أو بهذه الدراهم فهذه يجوز التصرف فيه قبل قبضه بجهة غيرهما من المشتري وغيره ونارة يكون ديناً في الذمة

فلو قيل بحضرة رجل فشراه فباعه قبل كيله لم يجوز أن اكمله الثاني لعدم كمال الأول فلم يكن قابضاً فنجح (ولو كان) المكيل أو الموزون (فمنا جاز التصرف فيه قبل كيله ووزنه) لجوازه قبل القبض فقبل الأكيل أولى (لا) يحرم (المذروع) قبل ذرعه (وإن اشتراه بشرطه إلا إذا أفرد لكل ذراع ثمنافه) في حرمة ما ذكر (كموزون) والاصل ما مر مراراً أن الذرع وصف لا قدر فيكون كله للمشتري إلا إذا كان مقصوداً واستثنى ابن الكمال من الموزون ما يضره التبعيض لأن الوزن حينئذ فيه وصف (وجاز التصرف في الثمن) بجهة أو ببيع أو غيرهما لو عيناً أي مشاراً إليه

مطلب
في بيان الثمن والمبيع والدين

وأفاد أنه إذا لم يشتره فكذلك بالاولى (قوله وكونه) أي المبيع محلاً للمقابلة أي ابقائه زيادة الثمن ط قال
 ح ولا حاجة اليه مع قول الشارح ولو حكما كما لا يخفى (قوله حقيقة) احتراز عما إذا أخرج عن الحلية بأن ذلك
 حقيقة كون الشاة أوحكما كالنبيذ والكتابة (قوله فلو باع الخ) تفرع على قوله فلا تصح بعده هلاكه وكذا
 لو وهب وسلم أو طبخ اللحم أو طحن أو نسج الغزل أو تخمر العصير أو أسلم مشترى الخمر ذمياً لا تصح الزيادة لقوات
 محل العقد إذا العقد لم يرد على المخطون والمنسوج ولهذا يصير الغاصب أحق بهما إذا فغل بالمعصوب ذلك
 وكذا الزيادة في المهر شرطها بقاء الزوجية فلو زاد بعد موتها لا يصح اه فتح وروى الحسن في غير رواية الاصول
 انها تصح بعده هلاك المبيع وعلى هذه الرواية تصح الزيادة في المهر بعد الموت نهر قلت وهذه خلاف ظاهر
 الرواية كما كتبه عليه في الجوهره وغيرها والعجب من الزيلعي حيث ذكر أن الزيادة لا تصح بعده هلاك المبيع في ظاهر
 الرواية وأنها تصح في رواية النوادر ثم ذكر أن الهلاك الحكمي ملحق بالحقيقي ثم قال ولو أعتق المبيع أو كاتبه
 أو دبره أو أسد تولد الأمة أو تخمر العصير أو أخرجه عن ملكه ثم زاد عليه جاز عند أبي حنيفة خلافاً لهما وعلى
 هذا الخلاف الزيادة في مهر المرأة بعد موتها اه فلتأمل (قوله بخلاف ما لو أجر) وكذا لو خاط الثوب
 أو قطعت يد العبد وأخذ المشتري الأرض فتح (قوله لقيام الاسم والصورة) أي في غير جعل الحديد سبيفا
 فإن الصورة تبدلت فيه ط (قوله وصح الخط منه) أي من الثمن وكذا من رأس مال السلم والمسلم فيه كما هو
 صريح كلامهم رمى على الخ (قوله وقبض الثمن) بالجر عطفه على هلاكه لئلا يأتى بيان الخط بعد قبض الثمن
 عند قوله وبصح الخط من المبيع الخ (قوله يلتحقان بأصل العقد) هذا الواسط من غير الوكيل في شفعة
 الحائنة الوكيل بالمبيع إذا باع الدار بألف ثم حط عن المشتري مائة صح وضمن المائة لآخر وبرى المشتري عنها
 وبأخذ الشفعة الدار بالالف لأن حط الوكيل لا يلتحق بأصل العقد (قوله بالاستناد) وهو أن ثبت أولاً
 في الحال ثم يستند إلى وقت العقد وهذا لا يثبت الزيادة في صور الهلاك كما مر لأن ثبوته في الحال متعذر ولا تنقاه
 المحل فتعذر استناده كالبيع الموقوف لا ينهمر بالأجزاء بعد هلاك المبيع وقتها كما في الفتح (قوله فبطل حط
 الكل) أي بطل التحاقه مع صحة العقد وسقوط الثمن عن المشتري خلافاً لما توهمه بعضهم من أن البيع يفسد
 أخذاً من تعامل الزيلعي بقوله لأن الالتحاق فيه يؤدي إلى تبديله لأنه يتقلب هبة أو بيعاً بالثمن فيفسد وقد كان
 من قصد همة التجارة بعدد شروعه من كل وجه فالالتحاق فيه يؤدي إلى تبديله فلا يلتحق به اه فله فلا يلتحق
 صريح في أن الكلام في الالتحاق وأن قوله فيفسد مفرغ على الالتحاق كما صرح به في شرح الهداية وقال في
 الذخيرة إذا حط كل الثمن أو وهب أو أبرأ عنه فإن كان قبل قبضه صح الكل ولا يلتحق بأصل العقد وفي البدائع
 من الشفعة ولو حط جميع الثمن بأخذ الشفعين بجميع الثمن ولا يسقط عنه شيء لأن حط كل الثمن لا يلتحق بأصل
 العقد لأنه لو لم يلتحق لبطل البيع لأنه يكون بيعاً بالثمن فلم يصح الحط في حق الشفعين وصح في حق المشتري وكان
 ابراء له عن الثمن اه زاد في المحط لأنه لا يدين شيئاً مما في ذمته وتعامه في فتاوى العلامة قاسم (قوله وأثر
 الالتحاق الخ) لا يخفى أن الزيادة تجب على المشتري والمخطوط يسقط عنه لكن لما كان ذلك بين المتعاقدين
 رعيانهم انه لا يعتد به إلى غير ذلك العقد فنبه على أن أثر ذلك يظهر في مواضع (قوله في تولية ومراحمه)
 فيول ويراجع على الكل في الزيادة وعلى الباقي بعد المخطوط بجر (قوله وشفعة) فأخذ الشفعين بما بقي في
 الحط دون الزيادة كما يأتي (قوله واستحقاق) فيرجع المشتري على البائع بالكل ولو أجاز المشتق المبيع أخذ
 الكل بجر أي كل الثمن والزيادة (قوله وهلاك) حتى لو هلكت الزيادة قبل القبض تسقط حصتها من الثمن
 بخلاف الزيادة المتولدة من المبيع حيث لا يسقط شيء من الثمن بهلاكها قبل القبض زيلعي قلت ولا يخفى عليك
 أن هذا في الزيادة في المبيع والكلام في الزيادة في الثمن فلا يناسب ذكرها هنا فافهم (قوله وحسب مبيع)
 فله حبه حتى يقبض الزيادة (قوله وفساد صرف) فلو باع الدراهم بالدراهم متساوية ثم زاد أحداهما أو حط
 وقبل الآخر وقبض الزائد في الزيادة أو المردود في الحط فسد العقد كأنهم لم يعقداه كذلك من الابتداء عند أبي
 حنيفة زيلعي ويأتي تمام الكلام عليه أول باب الربا وزاد الزيلعي مما يظهر فيه أثر الالتحاق ما إذا زوج أمته ثم
 أعتقها ثم زاد الزوج على مهرها بعد العتق تكون الزيادة للمولى اه وفي النهر وتظهر فيما لو وجد بالتياب المبيعة
 عيبار جع بخصته من الثمن مع الزيادة وفيما إذا زاد في الثمن ما لا يجوز الشراء به وفي المبيع ما لا يجوز بيعه فقبل

زاد في الخلاصة وكونه محلاً
 للمقابلة في حق المشتري حقيقة
 فلو باع بعد القبض أو دبر أو كاتب
 أو ماتت الشاة فزاد لم يجز لقوات
 محط البيع بخلاف ما لو أجر
 أو رهن أو جعل الحديد سبيفا
 أو ذبح الشاة لقيام الاسم والصورة
 وبعض المنافع (و) صح (الخط
 منه) ولو بعد هلاك المبيع وقبض
 الثمن (و) الزيادة والخط (يلتحقان
 بأصل العقد) بالاستناد فبطل
 حط الكل وأثر الالتحاق في تولية
 ومراحمه وشفعة واستحقاق
 وهلاك وحسب مبيع وفساد صرفه

قد العقد كذا في السراج اذ وقسمه فيه وكذا في السراج لم يذكره لثلاثة لان كلامه في التمن تأمل (قوله)
 الخط فتنه لان في الزيادة ابطال حواله فيسحق الثابت قبلي فلا يملكه فله ان يأخذ بدون الزيادة (قوله ان
 في غير سلم) قال الزبلي ولا يجوز الزيادة في المثل فيه لانه مدوم حقيقة وانما جعل موجودا في المدة خارجة
 المسلم اليه والزيادة في المثل فيه لا تندفع حاجته بل تزيد في حاجته فلا يجوز اذ ح ودل كلام السراج على جواز
 الخط منه رمي (قوله وقيل المشتري) اي في مجلس الزيادة كما يفيد ما في الزيادة في التمن (قوله ايضا) اي
 كتمه في الزيادة في التمن ط (قوله فلو حلت الزيادة الخ) هذا ما قدمه الشارح في قوله ودلائل (قوله وكذا
 لوزاد) اي المشتري ط (قوله انسخ العقد بقدره) فترامى بجائته وتقاضا ثم زاد المشتري عرضا فبقيت
 تخمسون وهذا العرض قبل التسليم ينسخ العقد في ثلثه بجرع عن التمن ووجه الانقضاء ان العرض مبيع
 وان جعل ثما وخلص المبيع قبل القبض يوجب الانقضاء فقيم (قوله فتصح بعد هلاكه) لانها انبثت بمقتضى
 التمن وشرطه بجرع عن الخلاصة (قوله بخلافه في التمن) الاولى بخلافها ط (قوله كما ذكر) اي
 في قوله وكن المبيع قائما اي لان المبيع بعد هلاكه لم يبق على حالة يصح الاعتراض عنه بخلاف الخط من التمن
 لانه يحال يمكن اخراج البديل عما يقايد فيلتحق بأصل العقد استنادا بجرع (قوله فيرجع) اي المشتري
 على البائع (قوله لا في براءة الاستيفاء) لان براءة الاستيفاء تسقط الدين عن الزمة بخلاف براءة الاستيفاء
 مثال الاولى استقلت وحططت وأبرأت براءة استيفاء ومثال الثانية أبرأت براءة استيفاء أو قبض أو أبرأت
 عن الاستيفاء اذ ح وحاصل ان براءة الاستيفاء عبارة عن الاقرار بأنه استوفى حقه وقبضه (قوله
 انقضاء) يرجع اليهما ط (قوله ولو أطلقها) كالموفاة أبرأتك ولم يتدبئ اذ ح (قوله وأما الإبراء
 المضاف الى التمن الخ) تابع صاحب المرحوم ذكر اولها جهة المبيع لودبئنا لعنا وعلمه يتامر ثم ذكر حط
 التمن وجهه وإبراءه وحاصل ما ذكره في البحر عن المخيرة أنه لو وجه بعض التمن أو أبرأه عنه قبل القبض فهو
 حط وان حط البعض أو وجهه بعد القبض صح ووجب عليه له مشتري مثل ذلك ولو أبرأه عن البعض بعد ولا يصح
 والفرق أن الدين باق في ذمة المشتري بعد القضاء لانه لا يقتضي عين الراجب بل مثله الا أن المشتري لا يملك
 لان له مثله على البائع بالقضاء فلا تنفيذ المطالبة فتد صادت اليه والخط ديناً قائماً في ذمة المشتري وانما
 لم يصح الإبراء لانه نوعان براءة قبض واستيفاء وبراءة اسقاط فاذا أطلقت تحمل على الاول لانه أقل فكأنه
 قال أبرأتك براءة قبض واستيفاء وفيه لا يرجع ولو قال براءة اسقاط صح ورجع على البائع أما اليه والخط
 فاسقاط فقط واذا وجه كل الدين أو حط أبرأه منه فهو على ما ذكرنا هذا ما ذكره شيخ الاسلام وذكر
 السرخسي أن الإبراء المضاف الى التمن بعد الاستيفاء صحيح حتى يجب على البائع رد ما قبض وسوى بين
 الإبراء واليه والخط فيأصل عند الفتوى اه هذا حاصل ما في البحر عن المخيرة قال في التمهيد وعرف من
 هذا أنه لا خلاف في رجوع المانع مما إذاه اذا أبرأه براءة اسقاط وفي عدم رجوعه اذا أبرأه براءة استيفاء
 وأن الخلاف مع الإطلاق وعلى هذا فنق ع ما لو علق طلاقاً بإبرائهما عن المير ثم دفعه ليا لا يطل التعليق فاذا
 أبرأه براءة اسقاط وقع ورجع عليها كذا في الاشياء اه قلت والقاهر أن المبيع الدين مثل التمن فيما ذكر
 فكان الاولى للشارح أن يقول بعد قوله بخلاف الدين وكذا التمن لو حط بعضه أو وجهه أو أبرأه عنه قبل القبض
 وكذا بعده فيرجع المشتري بما دفع لكن لو أبرأه براءة اسقاط لا براءة استيفاء انقضاء ولو أطلقها فقولان فيأصل
 عند الفتوى الخ فافهم (قوله وهو المناسب للإطلاق) اي الرجوع هو المناسب للإطلاق البراءة لكن
 القاهره قال شيخ الاسلام من حلتها عند الإطلاق على براءة القبض والاستيفاء لانه أقل كما مر لان
 حلتها على معنى الاسقاط يوجب الرجوع عليه بما أخذ وهذا أكثر (قوله لا يثبت بانث) ولان وقوع الإبراء
 بعد انقضاء فترسه على أن المراد به براءة التمن لأن يظهر بقدرته حالية ارادة معنى الاسقاط وعن هذا والله
 تعالى أعلم قال فيأصل عند الفتوى اي يتأمل المتني ومستم ما يقتضيه المقام في الحادثة المستول عنها فيفتي
 به والله سبحانه أعلم (قوله لمعوق الخط بأصل العقد) كونه باعاً ابتداءً باقندر الباق بعد الخط ط اي
 بخلاف اليه فكان شرطاً لا يقتضيه انقضاء وقبضه فافهم (قوله والاستحقاق الخ) المراد به هنا
 طلب الحق أو ثبوت الحق وقوله للبائع معنى به ومعناه في البائع أن له حتى حبس المبيع حتى يقبض التمن ومازله

٣ مطالب
 في بيان براءة الاستيفاء وبرائة
 الاستقاط
 فليكن انما يظهر في الشفعة الخط
 قط (و) صح (الزيادة في المبيع)
 ولزم البائع دفعها (ان) في غير سلم
 زبلي و (تبل المشتري وتلتحق)
 أيضا (بالعقد فلو حلت الزيادة)
 قبل قبض سقط حصتها من التمن
 وكذا الزاد في التمن عرضا فلو قبل
 تسليمه انسخ العقد بقدره فتنه
 (ولا يثبت براءة الزيادة هنا قيام المبيع)
 فتصح بعد هلاكه بخلافه في التمن
 كما مر (ويصح الخط من المبيع ان)
 كان المبيع (دينا وان عيناً لا)
 يصح لانه اسقاط واسقاط العين
 لا يصح بخلاف الدين فيرجع بما دفع
 في براءة الاستيفاء لا في براءة الاستيفاء
 انقضاء ولو أطلقها فقولان وأما
 الإبراء المضاف الى التمن فيصح
 ولو يهية أو حط فيرجع المشتري
 بما دفع على ما ذكره السرخسي
 فيأصل عند الفتوى بجرع قال
 في التمهيد وهو المناسب للإطلاق
 وفي البرازية باع على أن يهبه من
 التمن كذا لا يصح ولو على أن يهبه
 من ثمنه كذا اجاز للخط بأصل
 العقد دون اليه (والاستحقاق)
 للبائع أو مشتراً أو شفع (ينعلق)
 بما وقع عليه العقد (ينعلق)
 بالزيادة) أيضا
 قوله قوله لا يثبت بالمثل هكذا في محطه
 وليست هذه العبارة موجودة في
 نسخ السراج التي يدي فليتر
 اه -

فيه ومعناه في المشتري انه لو استحق منه البيع رجع على بائعه بالثمن وما زيد فيه كما تقدم وكذلك الوردة
بعب ونحوه كما يأتي ومعناه في الشفيع انه لو زاد البائع في العتار البيع فان الشفيع يأخذ الكل وعليه فالمراد
بالزيادة أنهم من أن تكون في الثمن أو في البيع (قوله فلوردة الخ) تفريع على قوله أو مشترى إذا رد المشتري
البيع بخيار عب أو نحوه من خيار شرط أو روية رجع على بائعه بالكل أي بالثمن وما زيد فيه وفي الجوهرة إذا
اشترى عشرة أثواب بمائة درهم فزاده البائع بعد العقد ثوبا آخر ثم اطلع المشتري على عب في احد الثياب
ان كان قبل القبض فالمشتري بالخيار ان شاء فسخ البيع في جميعها وان شاء رضى بها وان كان بعد القبض فلا
رد المبيع بمحضه وان كانت الزيادة هي المبيعة اهـ (قوله ولزم تأجيل كل دين) الدين ما وجب في الذمة
بعتد أو استهلاك أو ماصار في ذمته دينيا باستقراضه فهو أعم من القرض كذا في الكفاية ويأتي في
أول الفصل تعريف القرض وأطلق التأجيل فشمهل ما لو كان الاجل معلوما أو مجهولا لكن ان كانت الجهة
مستقاربة كالحمد والدياس يصح لان كانت متفاحشة كهبوب الرشح كافي الهداية وغيرهما ومضى في باب البيع
الفساد أن الجهة اليسيرة فتخله في الدين بمنزلة الكفالة (قوله ان قبل المديون) فلو لم يقبل بطل التأجيل
فيكون حالا ذكره الاستيعابي ويصح تعليق التأجيل بالشرط فلو قال ان عليه ألف حالة ان دفعته الى غدا
تسبأه فانتمجأه الاخرى مؤخرة عنك الى سنة فهو جائز كذا في الذخيرة وفي الخمانية لو قال المديون أبطلت
الاجل أو تركته صار حالا بخلاف برئت من الاجل أو لاحاجة لي فيه واذا قضاه قبل الحلول فاستحق
المقبوض من القبايض أو وجد زيو فافترده أو وجد بالبيع عيبا فترده بقضاء عاد الاجل لا لو اشترى من مديونه
شأ بالدين وقبضه ثم تقابلا البيع ولو كان بهذا الدين المؤجل كفيل لاتعود الكفالة في الوجهين اهـ بجزر وقوله
في الوجهين أي في الاقالة وفي الرد بعيب بقضاء وذا منافي الاقالة أن عدم عود الكفالة في الرد بعيب فيه خلاف
فراجع (قوله الا في سبع) حتى في الحقيقة ست فان مسألتى الاقالة واحدة (قوله بدلي صرف وسلم)
لاشترط القبض لبدي الصرف في المجلس واشترطه في رأس مال السلم وهو المراد بيده هنا أما المسلم فيه
فشرطه التأجيل ط (قوله ونحن عند اقالة وبعدنا) في اقسية أجل المشتري البائع سنة عند الاقالة صح
الاقالة بطل الاجل ولو تقابلا ثم أجله ينبغي أن لا يصح الاجل عند أي خفيفة فان الشرط اللاحق بعد العقد
ملتحق بأصل العقد عنده اهـ بجزر وتقدمت المسألة في باب الاقالة وكنتا هنا أن اتدنا في البيع الفساد
تصحج عدم التحاق الشرط الفساد عليه فيصح التأجيل بعدها ويؤيده انه نقل جواز تأخير الثمن بعد الرد بالعيب بقضاء
يجوز تأجيل رأس مال السلم بعد الاقالة لانه دين لا يجب قبضه في المجلس كسائر الديون اهـ ثم رأيت
العلامة البيري قال ان قوله الشرط اللاحق ملتحق بأصل العقد ساقت لان التأجيل وقع بعد العقد لا على
وجه الشرط بل على وجه التبرع كافي سائر الديون ويؤيده انه نقل جواز تأخير الثمن بعد الرد بالعيب بقضاء
أو بغيره والعجب من المؤلف أي صاحب الاشباه كيف أقره على ذلك اهـ كلام البيري ملخصا قلت لكن وجه
ما في القسمة أن الاقالة يبيع من وجهه وقدمت لان خلاف في باب البيع الفساد فيما لو باع مطلقا ثم أجل الى أجل
مجهول قبل يصح الاجل وقبل لانه على انه يلتحق بالعقد وهنا اذا التحق به عند الاقالة يلزم أن يزيد الثمن فيها
بوصف التأجيل مع أن الاقالة انما تصح بمثل الثمن الا قولنا حسن الجواب بما قلنا من تصحج عدم الالتحاق
نأمل (قوله وما أخذه الشفيع) يعني لو أجل المشتري الشفيع في الثمن لم يصح بجزر وشمل ما لو كان
الشراء بمؤجل فان الاجل لا يثبت في أخذ الشفيع كما سيذكره في بابها (قوله ودين الميت) أي لو مات
المديون وحل المال فأجل الدائن وارثه لم يصح لان الدين في الذمة وفائدة التأجيل أن يغير فؤدى الدين من
نماء المال فاذا مات من له الاجل تعين المترولو القضاء الدين فلا يفيد التأجيل كذا في الخلاصة وظاهره انه في كل
دين وذكره في القسمة في القرض بجزر وفي الفسخ مثل ما في القسمة كمن في الذخيرة تأجيل رب الدين
ماله على الميت لا يجوز والصحيح انه قول الكل لان الاجل صفة الدين ولادين على الوارث فلا يثبت الاجل في
حقه ولا وجه أيضا لنبوته للميت لانه سقط عن ذمته بالموت ولا لنبوته في المال لانه عين والاعسان لا تقبل
التأجيل وفي البرجندی قال صاحب المحيط الاصح عندي أن تأجيله صحيح وهكذا أفتى الامام قاضي خان لانه
اذا كان هذا الدين يتعلق بالتركة لكنه يثبت في الذمة فلا يكون عينا فيصح التأجيل وأفتى بعضهم بعدم الصحة

مطلب
في تأجيل الدين

فلوردة بنحو عيب رجع المشتري
بالكل (ولزم تأجيل كل دين) ان
قبل المديون (الا) في سبع على
ما في مديونات الاشهاد بدلي صرف
وسلم ونحن عند اقالة وبعدنا وما
أخذه الشفيع ودين الميت

كذا في القبول العمادية يرى (قولاً فلا يلزم تأجيله) أي أنه يصح تأجيله مع كونه غير لازم فلا مقرر
الرجوع عنه لكن قال في الهداية فإن تأجيله لا يصح لأنه إعارة وصلته في الابتداء حتى يصح بالغة الإعارة
ولا يملكه من لا يملك التبرع كالوصى والعصى ومعاوضة في الانتهاء فعلى اعتبار الابتداء لا يلزم التأجيل فيه
كفي الإعارة إذ لا جبر في التبرع وعلى اعتبار الانتهاء لا يصح لأنه يصير بيع الدراهم بالدراهم نسبة وهو ربا أم
ومقتضاه أن قوله لا يصح على حقيقته لأنه إذا وجد فيه مقتضى عدم الزوم ومقتضى عدم الصحة وكان الأثر
لا ينافي الثاني لأن ما لا يصح لا يلزم وجب اعتبار عدم الصحة ولهذا عال في الفتح لعدم الصحة أيضاً بقوله ولأنه
لو لم يكن التبرع كان التبرع ما لم يمتدح على المتبرع ثم للمثل المردود حكم العين كائنه رد العين والا كان تملك الدراهم بدراهم
بلا قبض في المجلس والتأجيل في الاعيان لا يصح اه ملخصاً وبؤيده ما في النهر عن القسنة التأجيل في
القرض باطل (قوله الآتي أربع) أي بعد مسأتي الحوالة واحدة ومسأتي الوصية واحدة أيضاً وقد نظمت
هذه مع التي قبلها بقوله

ست من الديون ليس يلزم * تأجيلها بدل صرف وسلم
دين على ميت وماله مشري * على مقيل أو شفيح بأسرى
والقرض الأربع فيها مقضى * بتجدد وصية حوالة قضى

(قوله إذا كان مجحوداً) في الخالية رجل له على رجل ألف درهم قرض فصالحه على مائة إلى أجل صاع الخط
والمائة حالة وإن كان المستقرض جاحداً للقرض فالمائة إلى الأجل اه يرى ومثله ما لو قال المستقرض
للمقرض سرّ الأقرض حتى تؤجله عنى فأقرضه عند الذم بالالف مؤجلاً (قوله أو حكم مالكي بلزومه)
فانه عنده لازم وقيد به لأن الأرجح أن حكم الحنفى بخلاف مذهبه لا ينفذ خصوصاً في قضاء زما تواقيد بقوله
بعد ثبوت أصل الدين عنده لأنه لو لم يكن ثابتاً لا يصح حكمه بلزوم تأجيله ولأن المجحود لا يتوقف تأجيله على
حكم مالكي (قوله أو أحاله الخ) في الفتح والحيلة في لزوم تأجيله أن يحيل المستقرض المقرض على آخر يدينه
فيؤجل المقرض ذلك الرجل المحال عليه فيلزم اه وإذا لم يكن المحال على المحال عليه دين فلا إشكال
والأقرض المحيل بقدر المحال به للمحال عليه مؤجلاً أشار إليه في المحيط بحر وفائدة الأقرض يمكن المحال عليه
من الرجوع على المحيل بما دفعه للمقرض (قوله أو أحاله على مديون الخ) أفاد أنه لا فرق بين كون تأجيل
المحال عليه صادراً من المقرض أو من المحيل وهو المستقرض (قوله لأن الحوالة مبرئة) أي تبرأها براءة
المحيل وينتبه للمحال أي المقرض دين على المحال عليه بحكم الحوالة فهو في الحقيقة تأجيل دين لا قرض
(قوله فيلزم من ثلثه) فان خرجت الألف من الثلث فيها والا فبقدر ما يخرج ط (قوله وبسماح فيها نظراً
للموصى) لأنه وصية بالتبرع بمنزلة الوصية بالخدمة والسكنى فيلزم حقاً للموصى هداية وحاصله أن لزوم
الوصية بالتبرع ومنه ما نحن فيه خارج عن القياس رجة وفضلاً على الموصى إذ كان القياس أن لا تنفع
وصية لأنها تملك مضاف إلى حال زوال مالكيته (قوله وأقرض المصنف) أي أقرض ما ذكر من الحاصل وهو
أصاحب البحر فكان الأولى عزوه إليه (قوله وتعتبه) أي تعقب الحاصل المذكور فافهم (قوله بأن
المحقق بالقرض) هرا الإقالة بتسليمها والشفيح ودين الميت ح (قوله تأجيله باطل) لتعبرهم فيها لا يصح
أو باطل فلا يقال إن التأجيل فيها صحيح غير لازم ط قلت وقد عرفت مما تقدم أنه القرض كذلك ولعل مراد
صاحب البحر بالبطل ما يحرم فعله ويلزم منه الفساد فان تأجيل بدلى الصرف والسلم كذلك بخلاف القرض
والمحقق به فانه لو ترك المطالبة به إلى حلول الأجل لم يلزم منه ذلك فلذا قال انه صحيح غير لازم لكن ما تقدمناه
عن الهداية في القرض من قوله وعلى اعتبار الانتهاء لا يصح لأنه يصير بيع الدراهم بالدراهم نسبة وهو ربا اه
يقضى أنه يلزم منه الفساد وانه حرام ولم يظهر لي وجهه فليستأمل (قوله لأن الدين واحد) أي فإذا تأخر عن
الكفيل لزم تأخيره عن الاصيل أيضاً إذ ثبت ضمناً ما تمتنع قصداً كبيع الشرب والطرب كافي البحر عن تلخيص
الجامع لكن في النهر عن السراج قال أبو يوسف إذا أقرض رجلاً ما لا كفيل به رجلاً عنه إلى وقت كان
على الكفيل إلى وقته وعلى المستقرض حالاً اه ونقل نحوه في كتابه البحر عن الذخيرة والغاشية وذكر في أشنع
الوسائل مثله عن عدة كتب وذكر أن هذه الحيلة لم يقل بها أحد غير الحصري في التحرير وانه إذا تعارض كلامه
وحده مع كلام كل الأصحاب لا يفتى به اه وحاصله أن الجهر روى على أنه تأجيل على الكفيل دون الاصيل وبه

والسابع (القرض) فلا يلزم تأجيله
(الا) في أربع (إذا) كان مجحوداً
أو حكم مالكي بلزومه بعد ثبوت
أصل الدين عنده أو أحاله على آخر
فأجله المقرض أو أحاله على مديون
مؤجل دينه لأن الحوالة مبرئة
والرابع الوصية (أو وصى بأن
يقرض من ماله ألف درهم فلانا
إلى سنة) فيلزم من ثلثه وبسماح
فيها نظراً للموصى (أو وصى
بتأجيل قرضه) الذي له (على
زيد سنة) فيصح ويلزم والحاصل
أن تأجيل الدين على ثلاثة أوجه
باطل في بدلى صرف وسلم وصحيح
غير لازم في قرض وإقالة وشفيح
ودين ميت ولازم فيما عدا ذلك
وأقرض المصنف وتعتبه في النهر بأن
المحقق بالقرض تأجيله باطل قلت
ومن حيل تأجيل القرض كفالاته
مؤجلاً فيما عدا عن الاصيل لأن
الدين واحد بحر وينهر فهي
خامسة فلتحفظ

ألقى العلامة فارى الهداية وغيره وسياق تمامه في الكفالة ان شاء الله تعالى (تنبيه) لم يذكر مالاً أجل الكفيل الاصيل وهو جائز في البيروني روى ابن سماعة عن محمد بن رجل قال لغيره اخن عنى لذلان الالف التي على تفعل واذا هالفان ثم ان الضامن آخر المضمون عنه فالتاخير جائز وليس هذا بمنزلة القرض ولو قال اقض عنى هذا الرجل ألف درهم ففعل ثم آخره لم يجز التأخير لان هذا أدى عنه فصار مقرضاً والتأخير في القرض باطل والاول أدى عن نفسه اهـ (قوله أن يقر الوارث الخ) الظاهر انه مفروض في وارث لا مشارك له في الميراث والاي يلحقه شرر بلزوم الدين عليه وحده والمقصود من هذه الحيلة بيان حكمه الوو قعت كذلك لا تعلم فعلها الآن في الاخبار بخلاف الواقع (قوله وبصدة الطالب انه الخ) لو قال وبصدة الطالب في ذلك لكان أخصر وأظهر لان تصديقه بتأجيله على الميت غير لازم (قوله والا لامر الوارث الخ) عبارة الاشياء والا فقد حل الدين بموته فهو ميراث الميت (قوله وسبى آخر الكتاب) أى قيل لكاب القراض وهذا مأخوذ من القسبة حيث قال فيها بر عز بنجيم الدين قفى المديون الدين قبل الحلول أو مات فأخذ من تركته فجواب المتأخرين انه لا يأخذ من المراجعة التي جرت بينهم الا بقدر ماضى من الايام قيل له أنفق به أيضاً قال نعم قال ولو أخذ المقرض القرض والمراجعة قبل مضى الاجل فله مديون أن يرجع بمصدة ماضى من الايام اهـ وذكر الشارح آخر الكتاب انه ألقى به المرحوم مفتى الروم أبو السعود وعاله بالرفق من الجانبين قلت وبه ألقى الحانوتى وغيره وفي الفتاوى الحامدية سئل فيما اذا كان لزيد بئنة عرو ومبلغ دين معلوم فراجعه عليه الى سنة ثم بعد ذلك بعشرين يوماً مات عرو المديون فخل الدين ودفعه الوارث لزيد فهل يؤخذ من المراجعة شئ أولاً الجواب جواب المتأخرين انه لا يؤخذ من المراجعة التي جرت المباعدة عليها بينهم الا بقدر ماضى من الايام قيل للعلامة شجيم الدين أنفق به قال نعم كذا في الانشورى والتنوير وألقى به علامة الروم مولانا أبو السعود وفي هذه الصورة بعد أداء الدين دون المراجعة اذا ظنت الورثة أن المراجعة تلتزمهم فراجعوه عليهم اعادة سنين بناء على أن المراجعة تلتزمهم حتى اجتمع عليهم مال فهل يلزمهم المال أولاً الجواب لا يلزمهم لما فى القسبة بر عز بكر خواهر زاده كان يطالب الكفيل بالدين بعد أخذه من الاصيل ويبيعه بالمراجعة حتى اجتمع عليه سبعون ديناراً ثم تبين انه قد أخذه فلا شئ له لان المباعدة بناء على قيام الدين ولم يكن اهـ هذا ما ظهر لنا والله سبحانه أعلم اهـ

* (فصل في القرض) *

بالفتح والكسر فتح ومتاسبته لما قبله ذكر القرض في قوله ولزم تأجيل كل دين الا القرض ط (قوله ما تعطيه لتتقاضاه) أى من قبي أو مثلى وفي المغرب تناضيته ديني وبديني واستقضيته طلبت قضاءه وانتضيت منه حتى أخذته (قوله وشرعاً ما تعطيه من مثلى الخ) فهو على التفسيرين مصدر بمعنى اسم المفعول لكن الثاني غير مانع اصدقه على الوديعة والعارية فكان عليه أن يقول لتتقاضى مثله وقدمنا قريياً أن الدين أعم من القرض (قوله عقد مخصوص) الظاهر أن المراد عقد بلفظ مخصوص لان العقد لفظ وانما قال أى بلفظ القرض ونحوه أى كالدين وكعقوله أعطى درهماً لارد عليك مثله وقد مناعن الهداية أنه يصح بلفظ العارية (قوله بمنزلة الجنس) أى من حيث شموله القرض وغيره وليس جنساً حقيقياً لعدم الماهية الحقيقية كما عرف في موضعه واعتراض بأن الذى بمنزلة الجنس قوله عقد مخصوص وأما هذا فهو بمنزلة الفصل خرج به ما لا يرد على دفع مال كالنكاح وفيه أن النكاح لم يدخل في قوله عقد مخصوص أى بلفظ القرض ونحوه كما عرفت قصار الذى بمنزلة الجنس هو مجموع قوله عقد مخصوص يرد على دفع مال تأمل (قوله لا سخر) متعلق بقوله دفع (قوله خرج نحو وديعة وهبة) أى خرج وديعة وهبة ونحوهما كعارية وصدقة لانه يجب رد عين الوديعة والعارية ولا يجب رد شئ في الهبة والصدقة (قوله في مثلى) كالمكيل والموزون والمعدود والمقارب كالجوز والبض وحاصله أن المثلى لا لا تتفاوت أحاده أى تتفاوت بالقيمة فان شحوا لجوز تتفاوت أحاده فتفاوتاً يسيراً (قوله لتعذر رد المثل) على لقوله لا فى غيره أى لا يصح القرض في غير المثلى لان القرض عارية ابتداء حتى يصح بلفظها دعاً وضاً انتهاء لانه لا يمكن الانتفاع به الا باستهلاكه عينة فيستلزم إيجاب المثل في الذخة وهذا لا يتأتى في غير المثلى قال في البحر ولا يجوز في غير المثلى لانه لا يجب دينا في الذمة ويمكنه المستقرض بالقبض كالصحيج والمتبوض يقرض فاسد يتعين للرد وفي القرض الجائز لا يتعين بل يرد المثل وان كان قائماً وعن أبي يوسف ليس له اعطاء غيره

مطلب
اذا قضى المديون الدين قبل حلول
الاجل أو مات لا يؤخذ من المراجعة
الا بقدر ماضى

وفي حيل الاشياء حيلة تأجيل
دين الميت أن يقر الوارث بأنه
ضمن ما على الميت في حياته مؤجلاً
الى كذا وبصدة الطالب انه كان
مؤجلاً عليهم ما يقر الطالب بأن
الميت لم يترك شيئاً والا لامر الوارث
بالباع للميت وهذا على ظاهر
الرواية من أن الدين اذا حل بموت
المديون لا يحل على كفيه قلت
وسبى آخر الكتاب انه لو حل
بموته أو أذاه قبل حلوله ليس له من
المراجعة الا بقدر ماضى من الايام
وهو جواب المتأخرين

* (فصل في القرض)

هو لغة ما تعطيه لتتقاضاه وشرعاً
ما تعطيه من مثلى انتقاضاه وهو
اخصر من قوله (عقد مخصوص)
أى بلفظ القرض ونحوه (يرد على
دفع مال) بمنزلة الجنس (مثلى)
خرج القبي (لا سخر ليرد مثله)
خرج نحو وديعة وهبة (وصح)
القرض (في مثلى) هو كل ما يضمن
بالمثل عند الاستهلاك (لا في غيره)
من القبيات كحيوان وحطب
وعقار وكل متفاوت لتعذر رد المثل

الارضاء وعارية ما جاز قرضه قرض وما لا يجوز قرضه عارية اه أي قرض ما لا يجوز قرضه عارية من حيث
انه يجب رد عينه لا مطلقا لما علمت من انه يملك بالقبض تأمل (قوله كقبض يبيع فاسد) أي فبيد المالك
بالقبض كما علمت وفي جامع الفصولين القرض الفاسد يبيد المالك حتى لو استقرض بيتا فبذبه ملكه وكذا سائر
الاعيان وتجيب القيمة على المستقرض كالأمر بشراء قن بأمة المأمور ففعل فالتق للآخر (قوله فيخرج المخرج)
عبارة جامع الفصولين ثم في كل موضع لا يجوز القرض لم يجز الاتفاق به لعدم الحل ويجوز بيعه لثبوت المالك
كبيع فاسد اه فقوله ويجوز بيعه بمعنى يبيع لا بمعنى يحل اذ لا شك في أن الفاسد يجب فسخه والبيع مانع
من الفسخ فلا يحل كما لا يحل سائر التصرفات المانعة من الفسخ كما ترى بابه وبه تعلم ما في عبارة الشارح (قوله
وكغذ) أي قرطاس وقوله عدد اقد للثلاثة وما ذكره في الكاغذ ذكره في التارخانية ثم نقل بعده عن الخانية
ولا يجوز السلم في الكاغذ عدد الا انه عددى متفاوت اه ولعل الثاني محمول على ما اذا لم يعلم نوعه وصفته
(قوله كاسيبي) أي في باب الربا حيث قال ويستقرض الخبز وزنا وعدد عند محمد وعليه الفتوى ابن مالك
واستحسنه الكمال واختاره المصنف تبيرا اه وفي التارخانية قال أبو حنيفة لا يجوز قرضه واستقرضه
لا عدد ولا وزنا وفي رواية عن أبي يوسف مثله وقوله المعروف انه لا بأس به وعليه افعال الناس جارية والفتوى
على قول محمد اه ملخصا ونقل في الهندية عن الخانية والطهيرية والكافي أن الفتوى على جواز استقرضه
وزنا لا عدد او قول الثاني اه واعلم هو المراد بقوله المعروف وسد كراستقرض العجين والخميرة (قوله
والعدلى) بفتح العين المهملة ويضعف الدال المهملة وباللام المكسورة وهى الدراهم المنسوبة الى العدال
وكأنه اسم ملك نسب اليه درهم فيه غش كذا في صرف البحر عن البناية قلت والمراد بهادراهم غالبية الغش
كالموقع التصريح به في الفتح وغيره بدل لفظ العدلى لان غالبية الغش في حكم الفلوس من حيث انهم انما صاروا
ثمننا بالاصطلاح على غنيمتهم اقبل غنيمتهم بالكساد وهو ترك التعامل بهما بخلاف ما كانت فضتها خالصة أو غالبية
فانهم انما خلقوا فلا تنطل غنيمتهم بالكساد كما حقه قاء أول البيوع عند قوله وصح بمن حال ومؤجل (قوله
فعليه مثلها كسدة) أي اذ اهلكت والا فبرد عنها اتفاقا كما في صرف الشر ببلالية وفيه كلام سيأتي (قوله
فلا عبرة بغلانه ورخصه) فيه أن الكلام في الكساد وهو ترك التعامل بالفلوس ونحوها كما قلناه والعلاء
والرخص غيره وكاله نظر الى اتحاد الحكم فصح التفريع تأمل وفي كافي الحاشا كقولنا أقرضني داني حنطة
فأقرضه ربع حنطة فعليه أن يرده مثله واذا استقرض عشرة أنلس ثم كسدت لم يكن عليه الا مثلها في قول
أبي حنيفة وقال عليه قيمتها من الفضة يستحسن ذلك وان استقرض داني فلوس أو نصف درهم فلوس ثم رخصت
أو غلت لم يكن عليه الا مثل عدد الذي أخذوه وكذلك لو قال أقرضني عشرة دراهم غلته بدينار فأعطاه عشرة
دراهم فعليه مثلها ولا ينظر الى غلاء الدراهم ولا الى رخصها وكذلك كل ما يكال ويوزن فالقرض فيه
جائز وكذلك ما بعد من البيض والجز اه وفي الفتاوى الهندية استقرض حنطة فأعطى مثلها بعد ما تغير
سعرها يجبر المقرض على القبول (قوله وجعله) أي ما في المتن من قوله فعليه مثلها (قوله وعند الثاني
الح) حاصله أن الصالحين انفقوا على وجوب رد القيمة دون المثل لانه لما بطل وصف القيمة بالكساد تغير
رد عينها كما قبها فيجب رد قيمتها وظاهر اليداية اختيار قولهما فتح ثم انهما اختلفا في وقت الضمان قال
في صرف الفتح وأصله اختلافهما فبين غصب مثليا فانه قطع فعند أبي يوسف يجب قيمته يوم الغصب وعند محمد
يوم القضاء وقولهما ما أنظر لاهم قرض من قول الامام لان رد المثل اضراراه ثم قول أبي يوسف أنظر له أيضا
لان قيمته يوم القرض اكثر من يوم الانقطاع وهو أيسر أيضا فان ضبط وقت الانقطاع عسر اه ملخصا ولم يذكر
حسبهم العلاء والرخص وقد سنا أول البيوع انه عند أبي يوسف يجب قيمتها يوم القبض أيضا وعليه الفتوى
كفي البرازية والذخيرة والخلاصة وهذا يؤيد ترجيح قوله في الكساد أيضا وحكم البيع كالقرض الا انه عند
الامام يبطل البيع وعند أبي يوسف لا يبطل وعليه قيمتها يوم البيع في الكساد والرخص والعلاء كما قلناه
أول البيوع (قوله فآخذوه) بمد الهمزة أي طلب أخذ منه (قوله بالعراق يوم اقتراضه) متعلقان
بقوله قيمته والثاني يعني عن الأول (قوله وعند الثالث يوم اختصما) وعبارة الخانية قيمته بالعراق يوم
اختصما فأد أن الواجب قيمته يوم الاختصام التي في بلد القرض فكان المناسب ذكر قوله بالعراق هنا

واعلم أن المقبوض بقرض فاسد
كقبض يبيع فاسد سواء في حرم
الاتفاق به لاييحه ثبوت المالك
لجامع الفصولين (يضعف استقرض
الدراهم والدنانير وكذا) كل
(ما يكال أو يوزن أو يعد متقاربا
فصح استقرض جوز ويض)
وكاغذ عدد (ولحم) وزنا وخبز
وزنا وعدد كاسيبي (استقرض
من الفلوس الرابحة والعدلى
فكسدت فعليه مثلها كسدة)
(لا) يفرم (قيمتها) وكذا كل
ما يكال ويوزن لما ستر أنه مضمون
بمثله فلا عبرة بغلانه ورخصه ذكره
في المبسوط من غير خلاف وجعله
في البرازية وغيرها قول الامام
وعند الثاني عليه قيمتها يوم القبض
وعند الثالث قيمتها في آخر يوم
رواجه وعليه الفتوى قال وكذا
الخلاص اذا (استقرض طعاما
بالعراق فآخذوه صاحب القرض
بجدة فعليه قيمته بالعراق يوم اقتراضه
عند الثاني وعند الثالث يوم اختصما)

قوله لانه لما بطل وصف القيمة
بالكساد الخ ظاهره انها لو كانت
فائمة غيرها لك لا يمكن رد عينها
أيضا وهو خلاف ما قلناه انما
عن الشر ببلالية تأمل اه منه

واستاقه من الاول كما فعل في الذخيرة (قوله ذأخذ طعامه) اي مثل في بلد القرض (قوله ولو استقرض
 الطعام الخ) هذه هي المسألة الاولى وهي مالود هذا الى بلدة غير بلدة القرض وقيمة البلدتين مختلفة لان العادة
 أن الطعام في مكة أغلى منه في العراق وهذه رواية أخرى وهي قول الامام كما صرح به في الذخيرة فانه ذكر اولاً
 ما تر من حكاية القولين ثم قال مانصه بشر عن أبي يوسف رجل أقرض رجلاً طعاماً أو غصبه الماء وله سجل
 ومؤنة والتقي في بلدة اخرى الطعام فيه أغلى أو أرخص فان أباح نفسه قال يستوفى له من المطلوب حتى يوفيه
 طعامه حيث غصب أو حيث أقرضه وقال أبو يوسف ان تراضي على هذا الحسن وأيهما طلب القيمة اجبر الآخر
 عليه وهي القيمة في بلد الغصب والاستقرض والقول في ذلك قول المطلوب ولو كان الغصب قائماً بعينه
 اجبر على أخذه لاعلى القيمة اه وفيه أيضاً وذكر القدرى في شرحه ان الاستقرض دراهم بخارية
 والتقي في بلدة لا يقدر فيها على البخارية فان كان يتفق في ذلك البلد فان شاء صاحب الحق أجله قدر المسافة
 ذاهباً ورجاً واستوفى منه وان كان البلد لا يتفق فيه اوجب القيمة اه وقدمنا اول البيوع أن الدراهم
 البخارية فلوس على صفة مخصوصة فلذا اوجب القيمة اذا كانت لا تتفق في ذلك البلد لطلان القيمة بالكساد
 كما قدمناه وبهذا ظهر أنه لو كانت الدراهم فضة خاصة أو غالبة كالريال الفرجي في زماننا فالواجب رد مثلها
 وان كانا في بلدة اخرى لا تمنية الفضة لا تبطل بالكساد ولا بالرخس أو الغلاء ويدل عليه ما قدمناه
 عن كافي الحاكم من أنه لا يتظر الى غلاء الدراهم ولا الى رخصها هذا ما ظهر لي فتأمله وانظر ما كتبناه اول
 البيوع (قوله استقرض شيئاً من الفواكه الخ) المراد ما هو كيلي أو وني اذا استقرضه ثم انقطع عن
 ايدي الناس قبل أن يقبضه الى المقرض فعند أبي حنيفة يجب المقرض على التأخير الى ادراك الجديدي اصل
 الى عينه حقه لان الانقطاع بمنزلة الهلاك ومن مذهبه أن الحق لا ينقطع عن العين بالهلاك وقال أبو يوسف
 هذا لا يشبه كساد الفلوس لان هذا مما يوجد فيجب المقرض على التأخير الا أن يتراضيا على القيمة وهذا
 في الوجه كما لو التقي في بلد الطعام فيه غالي فليس له حبه ويوثق له بكفيل حتى يعطيه اياه في بلدة ذخيرة ملخصاً
 (قوله بنفس القبض) اي قبل أن يستلمه (قوله خلافاً للثاني) حيث قال لا يملك المستقرض القرض
 مادام قائماً كما في المنع آخر الفصل اه ح (قوله فله رد المثل) اي لو استقرض كثر بتمتلا وقبضه فله
 حبه ورد مثله وان طلب المقرض رد العين لانه خرج عن ملك المقرض وثبت له في ذمة المستقرض مثله لاعينه
 ولو قائماً (قوله بناء على انعقاده الخ) هكذا نقل هذه العبارة هنا في المنع عن الجبر ونقل أبو ساعن الريلقي
 انهم اختلفوا في انعقاده بلفظ القرض قبل نعمة وقيل لا وقيل الاول قياس قولهما والثاني قياس قوله اه
 قلت والعبارة ان غير مذكورين في هذا الفصل من الجبر وشرح الريلقي وانما ذكرهما في كتاب النكاح
 عند قول الكثر وينبغي بكل ما وقع لتلك العين في الحال فالصحيح في انعقاده في عبارة الجبر المذكورة في
 الشرح وعبارة الزياحي التي قلنا ها عائد على النكاح لاعلى القرض كما يوهمه كلام الشارح تبعاً للمنع وهذا
 أمر عجيب نعم لهذه المسألة مناسبة هنا وذلك أن ظاهر كلام المتن ترجيح قولهما فكان المناسب للشارح أن
 يقول وعلى هذا ينبغي اعتماد انعقاد النكاح بالباطل القرض وهو أحد التصحيحين لا فادته الملك للمال فافهم
 (قوله بخاز شراء المستقرض القرض) تفريع على قولهما والمراد شراءه ما في ذمة لعين القرض الذي
 في يده وحينئذ فقله ولو قائماً فيه استخدام لانه عائد الى عين القرض الذي في يده وبيان ذلك أنه تارة يشتري
 ما في ذمة المقرض وتارة ما في يده اي عين ما استقرضه فان كان الاول ففي الذخيرة اشترى من المقرض
 الصكر الذي له عليه بمائة دينار جاز لانه دين عليه لا بعدد صرف ولا سلم فان كان مستملاً كما وقت الشراء
 فالجواز قول الكل لانه ملكه بالاستملاك وعليه مثله في ذمة بالخلاف وان كان قائماً كذلك عندهما وعلى
 قول أبي يوسف ينبغي أن لا يجوز لانه لا يملكه ما لم يستلمه فلم يجب مثله في ذمة فاذا أضاف الشراء الى الكثر
 الذي في ذمة فقد أضافه الى معدوم فلا يجوز اه وهذا ما في الشرح وان كان الثاني ففي الذخيرة أيضاً
 استقرض من رجل كراً وقبضه ثم اشترى ذلك الكثر بعينه من المقرض لا يجوز على قولهما لانه ملكه بنفس
 القبض فيصير مشترياً ملك نفسه أما على قول أبي يوسف فالكثر باق على ملك المقرض فيصير المستقرض مشترياً
 ملك غيره فيصح وبقي مالوكان المستقرض هو الذي باع الكثر من المقرض فيجوز على قولهما لانه باع ملك نفسه

وايس عليه أن يرجع) معه (الى
 العراق فيأخذ طعامه ولو استقرض
 الطعام يبلد الطعام فيه رخيص
 فلقية المقرض في بلد الطعام فيه
 غالي فأخذه لطالب بمحقة فليس
 له حبس المطلوب ويؤمر المطلوب
 بأن يوثق له) يكفيل (حتى يعطيه
 طعامه في البلد الذي أخذه منه
 استقرض شيئاً من الفواكه كيلاً
 أو ورناً لم يقبضه حتى انقطع فانه
 يجبر صاحب القرض على تأخيره
 الى مجيء الحديث الا أن يتراضيا
 على القيمة لعدم وجوده بخلاف
 الفلوس اذا كسدت وغامه في
 صرف الخانية (ويملك) المستقرض
 (القرض بنفس القبض عندهما)
 اي الامام ومحمد خلافاً للثاني فله
 رد المثل ولو قائماً خلافاً له بناء على
 انعقاده باللفظ القرض وفيه تفخيخ
 وينبغي اعتماد الانعقاد لا فادته الملك
 للحال بخر بخاز شراء المستقرض
 القرض ولو قائماً من المقرض

مطابق
 في شراء المستقرض القرض من
 المقرض

قضاءها بطل لانه افتراق عن دين

برازية فليحفظ (أقرض صيدا)

مجبورا (فاستهلكه الصبي)

لا يفتن) خلافا للثاني (وكذا)

الخلافا لوباعه أو أودعه ومثله

(المعتوه ولو) كان المستقرض

(عبدا) مجبورا لا يؤخذ به قبل

العنق) خلافا للثاني (وهو

كل ودبعة) سواء خائبة وفيها

(استقرض من آخر دراهم فأنه

المقرض بها افتاق المستقرض ألقها

في الماء فأنها) قال محمد (لا شيء

على المستقرض) وكذا الدين والسلم

بجلاف الشراء والوديعة فإنه

بالالقضاء يفتق قابضا والفرق أن له

اعطاء غيره في الأول لا الثاني

وعزاه لغريب الرواية (و) فيها

(القرض لا يتعلق بالجائز من

الشروط فالفساد منها لا يطله ولكنه

يلغو بشرط رده في مكان آخر

الدراهم المكسورة على أن يؤدى

صحيا كان باطلا) وكذا لو أقرضه

طعاما بشرط رده في مكان آخر

(وكان عليه مثل ما قبض) فإن

قضاه أجود بلا شرط جاز ويجوز

الدائن على قبول الاجود وقيل لا

يجوز وفي الخلاصة القرض

بالشرط حرام والشرط لغو بأن

يقرض على أن يكتب به الى بلد

كذا لو في دينه وفي الاشياء كل

قرض جزئ نفعا حرام فذكره للمرتن

سكنى المرحونة باذن الراهن

٢١ قوله لا يضتره لعل الصواب

اسقاط لا اه منه

٢٢ مطلق

كل قرض جزئ نفعا حرام

واختلفوا على قول أبي يوسف بعضهم قال لا يجوز لأن المستقرض على قوله وان لم يملك الكثر بنفسه انقرض

الا أنه يملك التصرف فيه يعاوهبة واستملا كافيصير ممتلكا وبالببيع من المقرض صا زمتمتر فافيه وزال

عن ملك المقرض فصع الببيع منه اه ملخصا (قوله بدر اهرم مقبوضة الخ) في البرازية من آخر الصرف

إذا كان له على آخر طعام أو فلولس فاشتره من عليه بدر اهرم وتفرق قابض بدر اهرم بطل وهذا ما يحفظ فإن

مستقرض الحنطة أو الشعير تلقها ثم يطالبه المالك بها ويجوز عن الاداء فيبيعها مقرضها منه بأحد القدين الى

أجل وأنه فاسد لانه افتراق عن دين بدين اه وفيها في الفصل الثالث من البيوع والحيلة فيه أن يبيع الحنطة

وشحها بثوب ثم يبيع الثوب منه بدر اهرم وبسلم الثوب اليه اه (قوله أقرض صيدا) مجبورا فاستهلكه (قوله

بالمجبور لانه لو كان مأذونا فهو كالسالم وبالبسطة لانه لو بقيت عليه فلما لم يكن يسترد ولو تلف بنفسه لا يضمن

انتفاكا كما في جامع الفصولين (قوله خلافا للثاني) فإنه يضمن قال في الهندية عن المبسوط وهو الصحيح ط

(قوله وكذا الخلافا لوباعه) اي باع من الصبي أو أودعه اي واستهلكه ما ولا حاجة الى ذكر قوله أو أودعه

لتصريح المصنف به في قوله وهو كل ودبعة اه ط (قوله خلافا للثاني) فيؤخذ به حالا كل ودبعة عنده هندية

ط (قوله وهو) اي الاقراض الجولاء (قوله وكذا الدين والسلم) اي لوجاء المدين أو رب السلم بدر اهرم ليدفعها

الى ائدائن عن دينه او الى المسلم اليه عن رأس المال فقال له ألقها الخ (قوله بجلاف الشراء والوديعة)

المراد بالشراء المشتري اي لوجاء السامع بالمشتري أو المودع بالوديعة فقال له المشتري أو صاحب الوديعة

أتى ذلك في الماء فأفاد صح الامر ويكون ذلك على الامر وبصير فابضالات حقه متعين لانه ليس للبائع اعطاء

غير المبيع وللا للمودع اعطاء غير الوديعة بجلاف المقرض والمدين ورب السلم فإنه أن يتدل ما جاء به ويعطى

غيره لانه قبل القبض باق على ملكه وقد في المنخ الشراء بما اذا كان صحيحا اي لان الفساد لا يفيد الملك قبل

القبض فيكون على ملك السامع (قوله وعزاه لغريب الرواية) ظاهره أن الضمير عائذ على صاحب الخاتمة

لانه نقل ما في المتن عنهم أن ما في النسخ لم أره في الخاتمة وانما عزاه المصنف الى غريب الرواية (قوله وفيها)

اي في الخاتمة معطوف على قوله وفيها (قوله شرط رده في مكان آخر) الظاهر أن اصل العبارة كشرط رده في

آخر اه ح (قوله وقيل لا) هذا هو الصحيح كما في الخاتمة وفيها ولو كان الدين مؤجلا فقضاه قبل حلول الاجل

يجب على القبول اه وذكر الشارح اعطاء الاجود ولم يذكر الزيادة وفي الخاتمة وان أعطاه المدين أكثر

مما عليه وزنا فإن كانت الزيادة تجري بين الوزنين اي بأن كانت تظهر في ميزان دون ميزان جاز وأجمعوا على أن

الدائق في المائة يسير يجري بين الوزنين وقد رال درهم والدرهم من كثير لا يجوزواختلفوا في نصف الدرهم قال

الدبوسي انه في المائة كثير رده على صاحبه فإن كانت كثيرة لا تجرى بين الوزنين ان لم يعلم المدين بهاتر على

صاحبها وان علم وأعطاها اختيارا ان كانت الدراهم المدفوعة مكسرة او صحاحا لا يضترها البعض لا يجوز

اذا علم الدافع والقابض وتكون هبة المشاع فيما يحتمل القسمة وان كان لا يضتره البعض وعلم الجاز وتكون

هبة المشاع فيما لا يحتمل القسمة اه وسد كر الشارح بعرضه اول باب الربا (قوله بأن يقرض الخ) هذا

بسمي الآن بالوصية قال في الدرر كره السفتجة بضم السين وفتح التاء تعرب سفته وهي شيء يحكم ويبنى هذا

القرض به لاحكام أمره وصورته أن يدفع الى تاجر مبلغا قرضا ليدفعه الى صديقه في بلد آخر ايسف فيد به سقوط

خطر الطريق اه وقال في الخاتمة وتكره السفتجة الآن يستقرض مطلقا ويؤ في بعد ذلك في بلد أخرى من

غير شرط اه وسأيت تمام الكلام عليها آخر كتاب الحوالة (قوله كل قرض جزئ نفعا حرام) اي اذا كان

مشروطا كما علم مما نقله عن البحر وعن الخلاصة وفي الذخيرة وان لم يكن النفع مشروطا في القرض فعلى قول

الكرخي لا بأس به ويأتى تمامه (قوله فكره للمرتن الخ) الذي في رهن الاشياء يكره للمرتن الانتفاع

بالرهن الا باذن الراهن اه سأتحا قلت وهذا هو الموافق لما سذكره المصنف في اول كتاب الرهن

وقال في المنخ هنالك وعن عبد الله محمد بن أسلم السمرقندي وكان من كبار علماء سمرقند أنه لا يحل له أن يتنفع بشيء

منه بوجه من الوجوه وان أذن له الراهن لانه أذن له في الربا لانه يستوفي دينه كاملا فتبقى له المنفعة فضلا

فتكون ربا وهذا أمر عظيم قلت وهذا مخالف لمائة المعبرات من أنه يحل بالاذن الآن يحمل على الديانة

ومافي المعبرات على الحكم ثم رأيت في جواهر الفتاوى اذا كان مشروطا صار قرضا فيه منفعة وهو ربا

(فروع) استقرض عشرة دراهم وأرسل عبده لاختذها فقال المقرض دفعته اليه وأقرض العبد به وقال دفعته الي مولاي فأنكر المولى قبض العبد العشرة قال القول له ولا شيء عليه ولا يرجع المقرض على العبد لأنه أقرضه قبضه بما بحق انتهى * عشرون رجلا جاؤا واستقرضوا من رجل وأمره بالدفع لاحدهم فدفع ليس له أن يطلب منه الاحصية قلت: ومضاده صحة التوكيل بقض القرض لا بالاستقراض فنية وفيه الاستقراض العجين وزنا يجوز وينبغي جوازه في الخيرة بلا وزن سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن خيرة يعطاهما الخمران أيكونان بافصال مارأه المسلون حسنا فهو عند الله حسن وما رآه المسلون قبيحا فهو عند الله قبيح وفيها شراء الشيء اليسير بمن غال الحاجة اقترض يجوز ويكره وأقرضه المصنف قلت وفي معروضات المفتي أبي السعود لو آذن زيد العشرة بأخي عشر أو بثلاثة عشر بطريق المعاملة في زمانها بعد أن ورد الأمر السلطاني وقضى شيخ الإسلام بأن لا تعطى العشرة بأزيد من عشرة ونصف وبه على ذلك فلم يحتل ماذا يلزمه فأجاب بعز ويحبس الى أن تظهر نوبته وصلاحه فترك وفي هذه الصورة هل يرد ما أخذه من الربح اصابه فاجاب ان حصله منه بالتراضي ورد الامر بعدم الرجوع

والافلا بأس به اه مافي المخلفا وتعبه الجوى بأن ما كان ربلا يظهر فيه فرق بين الدبابة والقضاء على انه لا حاجة الى التوفيق بعد أن القنوى على ما تقدم اى من انه يباح قلت ومافي الجواخير يفسد توفيقا آخر يحصل مافي المعينات على غير المشروط وما مر على المنروط وهو أولى من ابقاء التنافي وبؤيده ما ذكره فيما لو أهدى المستقرض للمقرض ان كانت بشرط كرهه ولا فلا وأفتى في الخيرية فيمن رهن شجر الزيتون على أن يأكل المهرتين ثم نية نظيره بالدين بأنه يضمن (قوله دفعته) اى القرض والاولى دفعته اى العشرة (قوله فانكر المولى الخ) مذهبهم انه اذا أقرضه قبض العبد يلزمه مافي الخانية ولو أرسل رسول الى رجل وقال ابعث الى بعشرة دراهم قرضا فبعثها مع رسوله كان الأمر ضامنا لها اذا أقرضه رسوله قبضها اه (قوله لأنه أقرضه قبضها بحق) وهو كونه نائبا عن سيده في القبض (قوله ليس له) اى ليس للمقرض أن يطلب منه اى من القابض الاحصية من القرض لانه قبض الباقي بالوكالة عن رفقته (قوله لا بالاستقراض) هذا منصوص عليه ففي جامع الفصولين بعث رجلا ليستقرضه فأقرضه فضع في يده ولو قال أرض للمرسل ضمن مرسله ولو قال أقرضنى المرسل ضمن رسوله والحاصل أن التوكيل بالاقرض جائز لا بالاستقراض والسالة بالاستقراض تجوز ولو أخرج وكييل الاستقراض كلامه مخرج (السالة يقع القرض للأمر ولو مخرج الوكالة بأن أضافه الى نفسه يقع للوكيل وله منعه عن أمره اه قلت والفرق انه اذا أضاف العقد الى الموكل بأن قال ان فلانا يطلب منك أن تقرضه كذا صار رسولا والرسول سفير ومعبر بخلاف ما اذا أضافه الى نفسه بأن قال أقرضنى كذا او قال أقرضنى فلان كذا فانه يقع لنفسه ويكون قوله فلان معنى لاجله وقالوا انما يصح التوكيل بالاستقراض لانه توكيل بالتسكى وهو لا يصح قلت ووجهه أن القرض صله وتبرع ابتداء فيقع للمستقرض اذا تصح النيابة في ذلك فهو نوع من التكتدى بمعنى الشهادة هذا ما ظهر لى (قوله استقرض العجين وزنا يجوز) هو المختار مختار القناوى واحترز بالوزن عن المجازفة فلا يجوز بجرط (قوله مارأه المسلون) هو من حديث احمد عن ابن مسعود رضى الله تعالى عنه قال ان الله نظر الى قلوب العباد فاختره اصحابا فجعلهم انصارا دينه ووزراء نبيه فخاراه المسلون الخ وهو موقوف حسن وقامه في المقاصد الحسنة ط (قوله يجوز ويكره) اى يصح مع الكراهة وهذا الواسع بعد الاقرض مافي الذخيرة وان لم يكن النفع مشروطا في القرض ولكن اشترى المستقرض من المقرض بعد القرض متاعا بمن غال فعلى قول الكرخى لا بأس به وقال الخصاص ما أحب له ذلك وذكر الخواص أنه حرام لانه يقول لم أكن اشتريته منه طالبى بالقرض في الحال ومحمد لم ير بذلك بأسا وقال خواهرزاده ما نقل عن السلف محمول على ما اذا كانت المنفعة مشروطة وذلك مكرهه بلا خلاف وما ذكره محمد محمول على ما اذا كانت غير مشروطة وذلك غير مكرهه بلا خلاف هذا اذا تقدم الاقرض على البيع فان تقدم البيع بأن باع المطلوب منه المعاملة من الطالب نوباقية عشرون دينار بأربعين دينارا ثم أقرضه ستين دينارا اخرى حتى صار له على المستقرض مائة دينار وحصل للمستقرض ثمانون دينارا ذكر الخصاص انه جائز وهذا مذهب محمد بن سلة امام بلخ وكثير من مشايخ بلخ كانوا يكرهونه ويقولون انه قرض جزم منفعة اذ لو لاه لم يتحمل المستقرض غلاء الثمن ومن المشايخ من قال يكره لو كان في مجلس واحد والا فلا بأس به لان المجلس الواحد يجمع الكلمات المنفردة فكانت ما وجد ما عاقد كانت المنفعة مشروطة في القرض وكان شمس الايمة الخواص يفتى بقول الخصاص وابن سلة وقول هذا ليس بقرض جزم منفعة بل هذا يبيع جزم منفعة وهى القرض اه ملخصا وانظر ما سنذكره في الصرق عند قوله وبيع درهم صحيح ودرهمين غلة (قوله بطريق المعاملة) هو ما ذكره من شراء الشيء اليسير بمن غال (قوله بأزيد من عشرة ونصف) وهناك فتوى اخرى بأزيد من احد عشر ونصف وعليها العمل سائحاتى ولعله لو ورد الامر بها متأخرا عن الامر الاول (قوله بعز) لان طاعة امر السلطان بمباح واجبة (قوله ما أخذه من الربح) أى زائدا عما ورد به الامر ط (قوله ان حصله منه بالتراضي الخ) مفهومه انه لو أخذه بلا رضاه انه يثبت له الرجوع بالرائد عما ورد به الامر وهو غير ظاهر لانه اذا أقرضه مائة وباعه سلعة بثلاثين مثالا ليعامسها وتوفى ما شرطه الشرعية لم يكن فيه المخالفة الامر السلطاني لان مقتضى الامر الاول أن يبيع السلعة بخمسة فقط لتكون العشرة بعشرة ونصف ومقتضى الامر الثانى أن يبيعها بخمسة عشر لتكون العشرة بأحد عشر ونصف

ولا ينبغي أن مخالفة الامر لا تقتضي فساد البيع لان ذلك لا يزيد على مخالفة أمر الله تعالى بالسي وتترك البيع وقت النداء فإذا باع وترك السي بكرة البيع ولا يفسد فكذلك هنا بالاولى على انه اذا فسد البيع وجب الفسخ ورد جميع الثمن واذا صح وجب جميع الثمن فلا وجه لرد الزائد وأخذ ما ورد به الامر فقط سواء قلنا بجهة البيع أو فساد فنعين أن هذا المفهوم غير مراد فتأمل (قوله لكن يظهر الخ) لوجه للاستدلال بعد ورود الامر الواجب الاتباع بعدم الرجوع ط وقد يجاب بأن المراد أن المناسب أن يرد الامر السلطاني بالرجوع أي وان أخذ ما أخذ بالتراضي لكن علت ما فيه (قوله وأقبح من ذلك السلم الخ) أي أقبح من بيع المعاملة المذكور ما ينعله بعض الناس من دفع دراهم سلما على حنطة أو نحوها إلى أهل القرى بحيث يؤدي ذلك إلى حراب القرية لانه يجعل الثمن قليلا جدا فيكون اضراره أكثر من اضرار البيع بالمعاملة الزائدة عن الامر السلطاني فيظهر أن المناسب أيضا ورود أمر سلطاني بذلك ليعز من مخالفة وظاهره أنه لم يرد بذلك أمر الله سبحانه اعلم

* (باب الربا) *

لما فرغ من المراجعة وما يتبعها من التصرف في المبيع ونحو ذلك من القرض وغيره ذكر الربا لأن في كل منها زيادة إلا أن تلك الزيادة حلال وهذه حرام والحل هو الأصل في الاشياء والربا بكسر الراء وقحها خطأ مقصور على الأشهر وينبغي رويان بالواو على الأصل وقد يقال ربيان على التخفيف كما في المصباح والنسبة البدوي بالكسر والفتح خطأ كما في المغرب (قوله ولو حكما الخ) تبع فيه المير لكنه لا يناسب تعريف المصنف فانه قبيح بكونه معيار شرعي وهذا لا يدخل فيه ربا النسبة ولا المبيع الفاسد الا اذا كان فساد له لعله الربا فالظاهر من كلام المصنف تعريف ربا الفضل لانه هو المتبادر عند الاطلاق ولذا قال في البحر فضل أحد المتجانسين نعم هذا يناسب تعريف الكثر بقوله فضل مال بلا عوض في معاوضة مال بمال اه فان الاجل في أحد العوضين فضل حكيم بلا عوض ولما كان الاجل يقصده زيادة العوض كما مر في المراجعة صح وصفه بكونه فضل مال حكما تأمل قال في الشريعة لالية ومن شرائط الربا عصمة الدين وكونه ما مضى من باب تلاف قصصه أحدهما وعدم تقومه لا يمنع فناء الأسير والتاجر مال الحربى او الملم الذي لم يهاجر يجنسه متفاضلا جائز ومنها أن لا يكون البدلان مما لو كان لأحد المتبايعين كالسبد مع عبده ولا مشتركر فيه ما بشركة عنان او معاوضة كما في البدائع اه وسيأتى بيان هذه المسائل آخر الباب (قوله والبيع الفاسد الخ) تبع فيه البحر عن البناء وفيه نظر فان كثيرا من البيوع الفاسدة ليس فيه فضل خال عن عوض كبيع ما سكت فيه عن الثمن وبيع عرض بغيره او بأم ولد فوجب القيمة ويمك بالقبض وكذا بيع جذع من سقف وذراع من ثوب بضره التبعض وثوب من ثوبين والبيع الى النيز وشو ذلك مما سبب الفساد فيه الجهالة او الضرر أو نحو ذلك نعم يظهر ذلك في فساد بسبب شرط فيه نفع لأحد العاقلين مما لا يقتضيه العقد ولا يلائمه ويؤيد ذلك ما في الزيلعي قبيل باب الصرف في بحث ما يبطل بالشرط الفاسد حيث قال والأصل فيه أن كل ما كان مبادلة مال بمال يبطل بالشرط الفاسد لا ما كان مبادلة مال بغير مال أو كان من التبرعات لان الشروط الفاسدة من باب الربا وهو يختص بالمعاوضة المالية دون غيرها من المعاضات والتبرعات لان الربا هو الفضل الخالي عن العوض وحقبة الشروط الفاسدة هي زيادة ما لا يقتضيه العقد ولا يلائمه فيكون فيه فضل خال عن العوض وهو الربا بعينه اه ملخصا (قوله ويجب رد عين الربا لو قائما لرد ضمانه الخ) يعنى وانما يجب رد ضمانه لو استملكه وفي هذا التقرير خفاء لان المذكور قبله أن البيع الفاسد من جهة الربا وانما يظهر لو ذكر قبله أن الربا من جهة البيع الفاسد لان حكم البيع الفاسد أنه يملك بالقبض ويجب رد عينه لو قائما ودر مثله لو قيمته لو مستمكا وذكر في البحر عن الفقيه ما حاصله أن شيخ صاحب القنية أفق فيمن كان يترى الدينار الردى بمخسة دوائى ثم أبرأه غرماؤه عن الرائد بعد الاستملاك بأنه يبرأ ووافقه بعض علماء عصره واستدل به بقول البزدوى ان من جعله صور البيع الفاسد جهة العقود الربوية يملك العوض فيها بالقبض وخالفه بعضهم قائلا ان الأبراء لا يعمل في الربا لان رده لحق الشرع وأيد صاحب القنية الاول بأن الرائد اذا ملكه الفايض بالقبض واستهلكه

ليكن يظهر أن المناسب الامر بالرجوع وأقبح من ذلك السلم حتى ان بعض القرى قد خربت بهذا الخصوص اه

* (باب الربا) *

(خو) لفة مطلق الزيادة وشرعا (فصل) ولو حاكم كما فدخل ورا النسبة والبيوع الفاسدة فكلها من الربا فيجب رد عين الربا لو قائما لرد ضمانه لانه يملك بالقبض قنية ويجز

مطابق
في الأبراء عن الربا

وضمن مثله فلم يصح الإبراء ولزمه رد مثل ما استهلكه لا يرتفع العقد السابق بل يتقرر ومقيدا للعكس في الزائد
 فلم يكن في رده فائدة تنقض عقد الربا يجب حقا للشرع لأن الواجب حقا للشرع ردة عين الربا لو قائما لارده فمما
 اه واستحسنه في التهر قلت وحاصله أن فيه حقين حق العبد وهو ردة عينه لو قائما ومثله لو حالكا وحق الشرع
 وهو ردة عينه انتقض العقد المنتهى شرعا وبعد الاستهلاك لا يتأتى ردة عينه فعين رد المثل وهو محض حق العبد
 ويصح إبراء العبد عن حقه فقول ذلك البعض أن الإبراء لا يعمل في الربا لأن ردة لحق الشرع انما يصح قبل
 الاستهلاك والكلام فيما بعده ثم اعلم أن وجوب ردة عينه لو قائما فيما لو وقع العقد على الرائد أمالو باع عشرة
 دراهم بعشرة دراهم وزاده دانقا وحبه منه فانه لا يفسد العقد كما يأتي بيانه قريبا (قوله خرج مسألة تصرف
 الجنس بخلاف جنسه) كبيع كز وكرز شعير بكزى وكزى شعير فان للثاني فضلا على الأول ولكنه غير خال عن
 العوض اصرف الجنس بخلاف جنسه والممنوع فضل المتجانسين (قوله بعبارة شرعية) متعلق بمحذوف صفة
 افضل احوال منه ولو أسقط هذا القيد اشتمل التعريف بربا النساء ويمكنه الاحتراز عن الذرع والعبد بالتصريح
 بنفيه (قوله فليس الذرع والعبد بربا) اى يندى ربا وبعبارة ربا فهو على حذف مضاف أو الذرع والعبد بمعنى
 المذروع والعبد أى لا يتحقق فيه ما ربا والمراد بالفضل لتحقيق ربا النسبة فلو باع خمسة أذرع من الهروى
 بستة أذرع منه أو بضعة بيضتين جازوليدا ايدلوا النسبة لأن وجود الجنس فقط يحترم النساء لا الفضل كوجود
 القدر فقط كما أتى (قوله مشروط) تركه أولى فانه مشعر بأن تحقق الربا يتوقف عليه وليس كذلك والحد لا يتم
 بالعناية فهستأنى فان الزيادة بلا شرط ربا أيضا لأن ما سأتى (قوله اى بائع أو مشتر) اى مثلا
 تخالفا للمقرضان والراهنان فهستأنى قال ويدخل فيه ما اذا شرط الاتئاع بالهرن كالاستخدام والركوب
 والزراعة واللبس وشرب اللبن وكل الثمر فان الكل ربا حرام كفى الجواهر والتنف اه ط (قوله فلو شرط
 لغيرهما فليس بربا) عزاه في البحرالى شرح الوقاية وهذا مبني على ما حققنا من أن البيوع الفاسدة ليست كلها
 من الربا بل ما فيه شرط فاسد فيه نفع لاحد العاقلين فانهم (قوله بل بيعا فاسدا) عطف على محل خبر ليس
 ط وهذا مبني على ما قدمه في باب البيع الفاسد من أن الاظهر الفساد بشرط النفع للاجنبي وبه اندفع
 ما في حواشى مسكن (قوله فليس الفضل في الهبة بربا) اى وان كان مشروطا ط عن الدر المتقى اى
 كالمقال وهبتك كذا بشرط أن تخدمني شهرافان هذا شرط فاسد لا تبطل الهبة به كما سأتى قبيل الصرف وظاهر
 ما هنا أنه لو خدمه لم يكن فيه باس (قوله فلو شرى الخ) تفريع على مفهوم قوله مشروط (قوله وزاده
 دانقا) اى ولم يكن مشروطا في الشراء كما هو في عبارة الذخيرة المنقول عنها فلو مشروطا وجب رده
 لو قائما كما مر عن القضية ثم ان قوله وزاده بنصير المذكر يفيد أن الزيادة مقصودة وذكر ح أن الذى في المخ زادت
 بالنساء اى زادت الدراهم ومفاده أن الزيادة غير مقصودة لكن الذى رأيت في المخ عن الذخيرة بدون تاء وكذا
 في البحر عنها وكذا رأيت في الذخيرة أيضا فافهم (قوله وهذا) اى انعدام الربا بسبب الهبة ان ضررها اى
 الدراهم الكسر فلو لم يضرها الكسر لم تصح الهبة الا بقسمة الدائى وتسليمه لامكان القسمة (قوله وفى صرف
 الجمع الخ) قال فى الذخيرة من الفصل الرابع فى الخط عن بدل الصرف والزيادة فيه سوى ابو حنيفة بين الخط
 والزيادة فحكم بجمعهما والتعاقهما بأصل العقد وفساد العقد بتسميتهما وكذا ابو يوسف سوى بينهما اى
 فأبطلهما ولم يجعل شيئا منهما هبة مبتدأة ومحمد فرق بينهما فصح الخط هبة مبتدأة دون الزيادة والفرق
 أن فى الخط معنى الهبة لأن المخطوط يصير ملكا للمعطوط عنه بلا عوض بخلاف الزيادة اذ لو صححت لتتحقق بأصل
 العقد ويأخذ حصصه من المبيع والهبة تمليك بلا عوض والتقليك بلا عوض لا يصلح كناية عن التقليك بعوض
 لهذا افرقا اه قلت وتوضيحه أن الخط انقطاع بلا عوض فيجعل كناية عن الهبة لانها تمليك بلا عوض أيضا
 بخلاف الزيادة فانه يكون مع باقى الثمن عوضا عن المبيع فكانت تمليك بعوض فلا يصح جعلها كناية عن
 الهبة فلذا ابطالها (قوله كخط كل الثمن) وجه الشبهة ان خط كل الثمن لو لم يجعل هبة مبتدأة التحق بأصل
 العقد فأنفسه لبقائه بالثمن وكذا الخط هنا فانه لو التحق بثبوت الثمن لا يفسد العقد فلذا جعل هبة مبتدأة
 (قوله والفرق بينهما خفى عندى) قدأسمناك الفرق وقال ح قال الشيخ قاسم ولكنه ظاهر
 عندى لأن من الخط ما يمكن أن لا يلحق بأصل العقد ويجعل هبة مبتدأة بالاتفاق وهو خط جميع الثمن فكان

قوله بخلاف جنسه هكذا بخطه
 باللام ولعل الاصول بخلاف بالباء
 كما هو في عبارة الشارح تأمل اه
 متحججه

(خال عن عوض) خرج مسألة
 صرف الجنس بخلاف جنسه
 (بعبارة شرعية) وهو السكيل
 والوزن فليس الذرع والعبد بربا
 (مشروط) ذلك الفضل (لاحد
 المتعاقدين) اى بائع أو مشتر فلو
 شرط لغيرهما فليس بربا بل بيعا
 فاسدا (فى المعاوضة) فليس الفضل
 فى الهبة بربا فلو شرى عشرة
 دراهم فقة بعشرة دراهم وزاده
 دانقان وحبه منه انعدم الربا ولم
 يفسد الشراء وهذا ان ضررها
 الكسر لانها هبة مشاع لا يقسم
 كفى المخ عن الذخيرة عن محمد وفى
 صرف الجمع أن صحة الزيادة والخط
 قول الامام وأن محمدا أجاز الخط
 وجعله هبة مبتدأة كخط كل الثمن
 وأبطل الزيادة قال ابن مالك والفرق
 بينهما خفى عندى

المعنى كالصك بخلاف الزيادة فانها لا تكون الا ملحقه بالعقد وبذلك يفوت التساوى ا هـ (قوله قال
 وفي الخلاصة الخ) اى قال ابن ملك ناقلا عن الخلاصة ما يفيد عدم الفرق بين الخط والزيادة فان قول الخلاصة
 خلاله اى وهبه زيادته جاز يفيد ذلك (قوله قلت الخ) استدراك على المجمع وتأيد لكلام شارح ابن ملك
 (قوله صريح في عدم الفرق بينهما) اى بين الزيادة والخط فان ما قدمه من قوله ان وهبه منه انعدم الربا صريح
 في أن زيادة الدائق صحيحة عند محمد بن عيسى فانى قول المجمع انه أجاز الخط وأبطل الزيادة أقول والذي يظهر لى أن
 ما قدمه الشارح عن الذخيرة عن محمد صريح في الفرق بينهما لا في عدمه لان قوله ان وهبه منه انعدم الربا
 صريح في أن الزيادة بدون الهبة باطلة لان الخط والزيادة في الثمن اوفى المبيع غير الهبة ولذا يلحقان بالعقد
 كما تقدم قبل فصل القرض فاذا اشترى ثوبا بعشرة دراهم ودفع خمسة عشر فان جعل الخمسة زيادة في الثمن وقيل
 البائع ذلك في المجلس صح والتحقق بأصل العقد ان كان المبيع قائما وان جعل الخمسة هبة لم تصر زيادة في الثمن
 بل تكون هبة مبدأة فبراعى لها شروط الهبة من الافراز والتسليم سواء كان المبيع قائما ولا اذا علمت ذلك ظهر
 لك أن ما قدمه عن الذخيرة ليس من باب الزيادة في الثمن اوفى المبيع لانه جعله هبة مبدأة حتى اشترط لها شرط
 الهبة وهو قوله وهذا ان شترها الكسر الخ ومثله ما نقله ابن ملك عن الخلاصة في هذا صريح في انه لا يصح زيادة
 وانما يصح هبة بشرطها ولا يخالف فيه لقول المجمع ان محمد أبطل الزيادة والحاصل أن محمد أجاز لنا الخط دون
 الزيادة لكنه يجعل الخط هبة مبدأة لاحاطة حقيقة لئلا يفسد العقد كما مر وأما الزيادة فقد أبطلها لانها ملحقه
 بالعقد أفسدته ولا يصح جعلها كناية عن الهبة لما مر فلذا بطلت الا اذا وهبه الزيادة صريحا ولذا قال في الذخيرة
 وانما جاز هذا الصنف لانه لم يجز انما لم يجز لمكان الربا فاذا وهب الدائق منه فقد انعدم الربا اهـ هكذا يجب
 أن يفهم هذا المثل فافهم ثم لا يخفى أن هذا كله اذا لم تكن الزيادة مشروطة كما قد مناه عن الذخيرة فلو مشروطة
 ووقع العقد على الكل وجب نقض العقد لحق الشرع ولا تؤثر الهبة والبراءة الابعة الاستملاك كما مر تحريره عن
 القنية (قوله وعليه) اى على ما فهمه من التناهي بين عبارات المذكورة وعلمت عدمه وأن الزيادة انما تصح
 اذا صرح بكونها هبة فتكون هبة بشرطها ومع عدم التصريح فهي باطلة وهو الذى في المجمع (قوله فيفسد)
 لان الزيادة والخط يصحان عنده على حقيقة ما لا يعنى الهبة واذا احصا التحق بأصل العقد فيفسد لعدم التساوى
 (قوله وعلته) العلة لغة المرض الشاغل واصطلاحا ما يضاف اليه ثبوت الحكم بلا واسطة وتعامه في البحر
 (قوله اى علة تحريم الزيادة) كذا فسر الضمير في الفتح وهو اولى من قول بعضهم اى علة الربا لانه وان كان هو
 المذكور سابقا لكنه يحتاج الى تقدير مضاف وهو لفظ تحريم فافهم وأراد بالزيادة الحقيقية كما في قوله بعده اى
 الزيادة وأما كون المراد بها هنا ما يشمل الحكمة وهى الاجل ففيه أن المصنف لم يدخلها في التعريف كما يشاهد
 فالمفسر اذا اراد الزيادة المعروفة وهى الحقيقية وأيضافا قوله القدر مع الجنس يختص بالحقيقة لان علة الحكمة
 أحدهما كما بينه بعده فقد عرفت الحقيقة وبين عاتها كونهما هى المتبادرة عند الاطلاق ثم ذكر علة الحكمة
 تتمم الفائدة فافهم (قوله المعهود بكيل أوزن) أشار الى ما فى الخواشي السعدية من أن آل فى القدر للمعهود
 وبه اندفع ما فى الفتح من اعتراضه على الهداية بشموله الذرع والعدة لكن الاولى أن يقول وعلته الكيل أو الوزن
 لكونه أوضح ولئلا يرد ما ذكره عن ابن كمال (تنبيه) ما ينسب الى الرطل فهو وزن قال فى الهداية معناه
 ما يباع بالواقي لانه قد ثبت بطريق الوزن حتى يحتسب ما يباع بها وزنا بخلاف سائر المكيال اهـ قلت
 وليس المراد بالرطل والواقي معناه المتعارف بل المراد بالرطل كل ما يوزن به وبالواقي الاوعية التى يوضع فيها
 الدهن ونحوه وتقدر بوزن خاص مثل كوز الزيت فى زماننا فانه يباع الزيت به وبحسب بالوزن هكذا يفهم من
 كلامهم وعليه فالواقي جمع واقية من الوقاية وهى الحفظ لانها يحفظ بها المائع ونحوه لتعسر وضعه فى المارن
 بدونها ولذا قال الخبير الرملى فعلى هذا الزيت والسمن والعسل ونحوها موزونات وان كبت بالموازين لاعتبار
 الوزن فيها اهـ (قوله بالذ) اى مع فتح الذون (قوله فلم يجز الخ) ترك التفرع على النضل لظهوره ط اى
 كبس قفير بر بغير وزن منه حالا (قوله متساويا) أما اذا وجد التفاضل مع النساء فالحرمة للنساء أيضا لانه يبيع
 ابن كمال ط (قوله وأحد هما نساء) اى ذواتا والملة حالمة قال ط فلو كان كل نسيئة يحرم أيضا لانه يبيع
 الكالى بالكالى ابن كمال اى النسيئة بالنسيئة كمال ثم اعلم أن ذكر النساء للاحتراز عن التأجيل لان القبض

قال وفي الخلاصة لو باع درهمهما
 بدرهم وأحد هما أكثر وزنا خاله
 زيادته جاز لانه هبة متاع لا يقسم
 ولو باع قطعة لحم بلحم أكثر وزنا
 فهو هبة الفضل لم يجز لانه هبة
 متاع يقسم قلت وما قد مناه عن
 الذخيرة عن محمد صريح في عدم
 الفرق بينهما وعليه فالكل من
 الزيادة والخط والعقد صحيح عند
 محمد وكذا عند الامام سوى العقد
 فيفسد لعدم التساوى فليحفظ
 فانى لم أر من نه على هذا (وعلته)
 اى علة تحريم الزيادة (القدر)
 المعهود بكيل أو وزن (مع الجنس)
 فان وجد احرم الفضل اى
 الزيادة (والنساء) بالذات التأخير
 فلم يجز يبيع قفير بر بغير وزن منه متساويا
 وأحد هما نساء

في المجلس لا يشترط الا في الصرف وهو بيع الاثمان بعضها ببعض أما ما عداها فاما يشترط فيه التمين دون
التفاضل كما يأتي (قوله كهروى - بروجين) الاولى أن يزيد نسيئة كما عبر في البحر وغيره ليكون مثالا لحل الفضل
والنساء بسبب فقد القدر والجنس فان الثوب الهروى والثوب المروى يسكون الرأ - جنسان كما يعلم مما يأتي
وليسا بمكيل ولا موزون (قوله لعدم العلة الخ) لان عدم العلة وان كان لا يوجب الحكم لكن اذا تحدثت العلة
لزم من عدمها العدم لابعنى انها تؤثر العدم بل لا يثبت الوجود لعدم علة فيبقى عدم الحكم وهو عدم الحرمة
فيما نحن فيه على عدمه الاصل - واذا عدم سبب الحرمة والاصل في البيع مطلقا الاباحة اما اخرجه الدليل
كان الثابت الحل - فتح (قوله اى التدر وحده) كالخطة بالنسيئة (قوله والجنس) اى وحده كالهروى -
بهروى - مثله (قوله حل الفضل الخ) فيحل كزبر - بكزى شعير حالا وهروى بهروين حالا ولو مؤجلا لم يحل -
والحاصل كما في الهداية أن حرمة ربا الفضل بالوصفين وحرمة النساء بأحدهما (قوله ولومع التساوى)
مبالغة على قوله وحرم النساء فقط ح (قوله لوجود الجنسية) فيه أن علة الحكم هنا عدم قبول العبد التأجيل
لا وجود الجنسية فلم يزل بيع هروى - بمثله لكان اولى ح (قوله واستثنى في الجمع الخ) وكذا في الهداية
حيث قال الا انه اذا اسلم النقود في الزعفران ونحوه اى كالقطن والحديد والنحاس يجوز الخ قال في الفتح فان
الوزن فيها مختلف فانه في النقود بالما قليل والدرهم الصنجات وفي الزعفران بالامناء والقبان وهذا اختلاف
في الصورة بينهما وبينهما اختلاف آخر معنوى - وهو أن النقود لا تتعين بالعينين والزعفران وغيره يتعين واخر
حكمى - وهوانه لوباع النقود موازنة وقضها كان لبيعها قبل الوزن وفي الزعفران ونحوه يشترط إعادة الوزن
فاذا اختلفا اى النقود ونحو الزعفران في الوزن صورة ومعنى وحكما لم يجبهما القدر من كل وجه ثم ضعف في
الفتح هذه الفروق وقال ان الوجه أن يستثنى اسلام النقود في الموزونات بالاجماع كيلا يفسد أكثر ابواب السلم
وسائر الموزونات غير النقد لا يجوز أن تسلم في الموزونات وان اختلفت اجناسها كاسلام حديد في قطن وزيت
في جبن وغير ذلك الا اذا خرج من أن يكون وزنيا بالصنعة الا في الذهب والفضة فلو اسلم سيفا فيما يوزن جاز الا في
الحديد لان السيف خرج من أن يكون موزونا ومنعه في الحديد لا لتحديد الجنس وكذا يجوز بيع اناء من غير
النقدين بمثله من جنسه يد بيد شحاسا كأن أحدهما اوان كان أحدهما ائق من الآخر بخلافه من الذهب
والفضة فانه يجري فيها ربا الفضل وان كانت لا تباع وزنا لان الوزن منصوص عليه فيهما فلا يتغير بالصنعة
فلا يخرج عن الوزن بالعادة (قوله ونقل ابن الكيال) عبارة ابن الكيال وعلة الكيل أو الوزن مع الجنس
لم يقل القدر مع الجنس لان القدر مشتركين المكيل والموزون فعلى تقدير ما ذكر يلزم أن لا يجوز اسلام الموزون
في المكيل لأن أحد الوصفين محترم للنساء وقد نص على جواز اسلام الخطة في الزيت اه - وكتب في الهامش
أن المسألة المذكورة في غاية البيان اه - قلت وحاصل ما ذكره انه لو عبر بالقدر ثم قال وان وجد أحدهما الخ
لا فادخارهم اسلام الموزون في المكيل لانه قد وجد القدر وان كان مختلفا بخلاف ما لو عبر بالكيل أو الوزن اى
بأولى لاحد الشيئين فانه لا يشمل القدر المختلف لكن فيه أن لفظ القدر مشترك كما قال ولا يجوز استعماله في
كلام معنييه عندنا فاذا ذكر لا بد أن يراد منه اما الكيل وحده أو الوزن وحده فيساوى التعبير بالكيل أو الوزن
الآن يدعى أن القدر مشترك معنوى - لا لفظى - تأمل (قوله ومفاده) اى مفاد ما ذكر من جواز اسلام منقود
في موزون واسلام الخطة في الزيت فانه قد وجد في الاول القدر المتفق وفي الثانى القدر المختلف فانهم (قوله
فليحتر) يحترمه ما أفاده عقبه من أن المراد بقوله لهم وعلة القدر هو القدر المتفق كبيع موزون بموزون أو مكيل
بمكيل بخلاف اختلاف كبيع مكيل بموزون نسيئة فانه جائز ويستثنى من الاول اسلام منقود في موزون للاجماع
كما مر (قوله وقد مر في السلم الخ) بيان لتحريم الراد لكن اعترض بأن السلم سياتى بعد وهذا على نسخة قنينة
بالفاء والا مر بالتبني وفي بعض النسخ قنينة بالاقاف اسم الكتاب المشهور و صاحب القنينة قدم السلم اول البيع
فصح قوله وقد مر في السلم (تنبيه) ما أفاده من أن حرمة النساء بالقدر المتفق مؤيد لما نقله ابن كمال من جواز
اسلام الخطة في الزيت لا لاختلاف القدر لكون الخطة مكيلا والزيت موزونا وبقي ما لو اسلم الخطة في شعير
وزيت اى فى مكيل وموزون وقد نص في كافى الحساب على أنه لا يجوز عندهما ويجوز عند محمد في حصة الزيت
(قوله متفاضلا) اى ونسيئة ونزكه لفهمه لزم ما فانه كلما حرم الفضل حرم النساء ولا عكس وكلما حل النساء حل

(وان عدما) بكسر الدال من باب

علم ابن ملك (حلا) كهروى -

بروجين لعدم العلة فيبقى على اصل

الاباحة (وان وجد أحدهما)

اى القدر وحده والجنس (حل)

الفضل وحرم النساء) ولومع

التساوى حتى لوباع عبدا بعدد

الى أجل لم يجوز لوجود الجنسية

واستثنى في الجمع والدر اسلام

منقود في موزون كيلا يفسد أكثر

ابواب السلم ونقل ابن الكيال عن

الغاية جواز اسلام الخطة في

الزيت قلت ومفاده أن القدر

بافتراده لا يحترم النساء بخلاف

الجنس فليحتر وقد مر في السلم

أن حرمة النساء تتحقق بالجنس

وبالقدر المتفق قنينة ثم فرغ على

الاصل الاول بقوله (حرم بيع

كيلي - ووزنى - بجنسه متفاضلا

ولو غير مطعوم)

الفنل ولا عكس اه (قوله خلافاً للشافعي) فانه جعل العلة الطعم والثنية فماليس يطعموم ولا ثمن فليس
 بروى (قوله كيلي) قيد به احترازاً عما اذا اصطلح الناس على بيعه جزافاً فان التفاضل فيه جائز ومثله قوله
 وزني فانه احتراز عما اذا لم يتعارفوا وزنه او عن بعض انواعه كالسيف اه ح اي فان السيف خرج بالصنعة
 عن كونه وزنياً فيل يبعه بيمينه متفاضلاً بشرط الحلول كما مر (قوله ثم اختلاف الجنس الخ) الاولى ذكر هذا
 عند قوله قبله وان عدما لم يلح لانه لا ذكر هنا لاختلاف الجنس الا ان يقال ان قوله بيمينه يستدعي معرفة
 ما يختلف به الجنس ليعلم ما يتحده (قوله كما بسطه الكمال) حيث قال بعد ما تقدم فالخطة والشعر جنسان
 خلافاً لما لك لانهما مختلفان اسماً ومعنى وافراد كل عن الآخر في قوله صلى الله عليه وسلم الخطة بالخطة
 والشعر بالشعر يدل عليه والا فالطعام بالطعام والثوب الهروي والمروى جنسان لاختلاف الصنعة وقوام
 الدوب بها وكذا المروى المنسوج يبعداد وخراسان والبلد الارمني والمطالقاني جنسان والتركاه جنس واحد
 والحديد والرصاص والنشبه اجناس وكذا اغزل الصوف والشعر ولحم البقر والضأن والمعز والالاية والعم
 وشحم البطن اجناس ودهن البنفسج والجيري جنسان والادهان المختلفة اصواها اجناس ولا يجوز بيع
 رطل زيت غير مطبوخ برطل مطبوخ مطيب لان الطيب زيادة اه ملخصاً وسيد كر الشارح ان الاختلاف
 باختلاف الاصل او المقصود او يتبدل الصفة ويأتي بيانه (قوله مثلاً) الشرط تحقق ذلك عند العقد ففي الفتح
 لو تباعا بمجازفة ثم كبل بعد ذلك فظهر امتساوين لم يميز خلافاً لفران العلم بالمساواة عند العقد بشرط الجواز اه
 سكن ذكر في الجواز كل كالب صرف عن السراج لو تباعا بذهب بذهب او فضة بفضة بمجازفة لم يميز فان علم
 التساوي في المجلس ونفترق عن قبض صح اه فيحمل الاول على ما اذا علم التساوي بعد المجلس تأمل (قوله
 لا متفاضلاً) صرح به وان علم بالمقابلة بما قبله اشارة الى ان المراد التماثل في القدر فقط لما قدمه في البيع القاسد
 من أنه لا يصح بيع درهم بدرهم استويا وزناً ووصفة لكونه غير مفيد تأمل (قوله وبلا معيار شرعي) قال في
 الفتح ما حصر والمعرف في الكيل والوزن أجازوا ما لا يدخل تحت الكيل بمجازفة كنفاحة بفساحية وحنفية
 بحفنتين لعدم وجود المعيار المعروف للمساواة فلم يتحقق الفضل وهذا كان مضموناً بالقيمة عند الانلاف لا بالتماثل
 ثم قال وهذا اذا لم يبلغ كل واحد من البدلين نصف صاع فلو بلغه أحدهما لم يميز حتى لا يجوز بيع نصف صاع
 فصاعداً بحفنة اه ثم رجح الحرمة مطاقاً ويأتي بيانه (قوله لم يقدّر المعيار بالذرة) قال في البحر لو باع ما لا يدخل
 تحت الوزن كالذرة من ذهب وفضة بما لا يدخل تحته جاز لعدم التقدير شرعاً اذا لا يدخل تحت الوزن اه
 وطاهر قوله كالذرة انها غير قيد وبؤيده قول المصنف وذرة من ذهب الخ فيشمل الذرتين والاكثر مما لا وزن
 والظاهر ان الحبة معيار شرعاً فلو باع نصف درهم بنصف الحبة لم يميز كما سبق في آخر الصرف فقد اعتبروا الحبة
 مقداراً شرعياً وفي الفتح عن الاسرار ما دون الحبة من الذهب والفضة لاقبته اه ومقتضاه ان ما دون الحبة
 في حكم الذرة فالمراد بالذرة هنا ما لا يبلغ حبة فافهم (قوله كحفنة) بفتح المهملة وسكون القاء مل الكفين
 كما في الصحاح والمقاييس لكن في المغرب والقاموس والطلبية والنهاية مل الكف قهستاني (قوله ما لم يبلغ
 نصف صاع) أي فاذا بلغ نصف صاع لم يبعه بيمينه بحفنة كما ذكرناه اتفاقاً عن الفتح (قوله وفلس بفلسين)
 هذا عندهما وقال محمد لا يجوز ومنه في الخلاف على أن الفلوس الرائجة اثمان والاعنان لاتعين بالتعيين فصار
 عنده كبيع درهم بدرهمين وعندهما لما كانت غير اثمان خلقة بطلت ثمنيتها باصطلاح العقادين واذا بطلت
 تعين بالتعيين كالعروض وتعمد في الفتح (قوله بأعيانها) أي بسبب تعيين ذات البدلين ونقدية هما
 فالباء للسببية لا بمعنى مع كاطن فانه حال ولم يميز بتكرار صاحبها كما تنقّر قهستاني قلت كون الباء للسببية بعيد
 لأن قوله بأعيانها ما شرط لصحة البيع لا سبب وكونها بمعنى مع لا يلزم كونه حالاً بل يجوز كونه صفة تأمل
 (قوله انه قيد في الكل) المتبادر من كلام الفتح وغيره انه قيد لقوله وفلس بفلسين وقد يقال يعلم انه قيد للكل
 بالاولى لانه اذا اشترط التعيين في مسألة الفلوس مع الاختلاف في بقاءها اثماناً أو لا ففي غير حال بالاولى
 اذا خلاص في أن غير خاليس اثماناً بل في حكم العروض فلا بد من تعيينها تأمل (قوله فلو كانا) أي البدلان
 وهذا بيان لمحتز قوله بأعيانها (قوله لم يميز اتفاقاً) قال في المهر بعده غير أن عدم الجواز عند استثناء تعيينهما
 باق وان تقابضاً في الجنس بخلاف ما لو كان أحدهما فقط وقبض الدين فانه يجوز كذا في المحيط اه وحاصله

خلافاً للشافعي (بخص كيلي)
 (وحديد) وزني ثم اختلاف الجنس
 يعرف باختلاف الاسم الخاص
 واختلاف المقصود كما بسطه
 الكمال (وحلى) بيع ذلك (مثلاً)
 لا متفاضلاً (وبلا معيار شرعي)
 فان الشرع لم يقدّر المعيار بالذرة
 ومجادون نصف صاع (كحفنة
 بحفنتين) وثلاث وخمس ما لم يبلغ
 نصف صاع (وتفاحة بفساحية
 وفلس بفلسين) أو أكثر (بأعيانها)
 لو آخره لكان أولى لما في التهرانه
 قيد في الكل فلو كانا غير معينين أو
 أحدهما لم يميز اتفاقاً

أن الصور أربع مألوفة كناية عنين وهو مسألة المتن الخلافية وما إذا كانا غير معينين فلا يصح انشاها مطلقا ومالوعين
 أحد البدلين دون الآخر وفيه صورتان فإن قبض المعين منهما صح والأفلا وهذا مخالف لاطلاق المصنف الآتي
 في قوله باع ذلوسا يمثلهما ويأتى بتمامه (قوله وبضعة بيضتين) فيه أن هذا مما لم يدخله القدر الشرعي كالسيف
 والسيفين والابرة والابرتين فجواز التفاضل لعدم دخول القدر الشرعي فيهما ويحرم النساء لوجود الجنس
 ط والجواب أن قول المصنف وبالعيار شرعي أعظم من أن يكون مما يمكن تقديره بالعيار الشرعي
 أولا فالعلة في الكل عدم القدر كاسترح به الزيلعي وأفاده الشارح بعد فافهم (قوله وسيف بسيفين الخ)
 لانه بالصنعة خرج عن كونه وزنيا كما قدمناه عن الفتح (قوله وانه بأثقل منه) أي إذا كان لا يساع وزنا
 لما في الجرع عن الحاشية باع اناء من حديد بجديد ان كان الاناء يساع وزنا فاعتبر المساواة في الوزن والافلا وكذا
 لو كان الاناء من نحاس أو صفر باعه بصفر اه (قوله فبفتح التفاضل) أي وان كانت لاتباع وزنا لان صورة
 الوزن منصوص عليها في التقدين فلا تتغير بالصنعة فلا تخرج عن الوزن بالعادة كما قدمناه عن الفتح (قوله
 مما لا يدخل تحت الوزن) بيان قوله وذرة أشار به الى ما قدمناه من أن الذرة غير قيد (قوله بثلثها) أي
 بثلث الذرة وفي بعض النسخ بصيغة المفرد والاولى أولى لموافقته لقوله حفنة بحفنتين الخ (قوله فجواز الفضل
 الخ) فخرج على جميع ما مر بيان أن وجه جواز الفضل في هذه المذكورات كونها غير مقدرة شرعا وان اتحد
 الجنس فتقدمت إحدى العليتين فلذا حل الفضل وحرم النساء ولم يصرح المصنف بشرط الحلول لعله مما سبق
 (قوله حتى لو اتقى) أي الجنس (قوله فيحل) الاولى اسقاط الفاء لانه جواب لو (قوله مطلقا) أي
 حالا ونسبته (قوله وصحح كانه الكمال) مفادته أن الكمال تقل تصحجه عن غيره مع انه هو الذي بحث
 ما يفيد تصحجه قانه ذكر ما مر من عدم التقدير شرعا بما دون نصف صاع ثم قال ولا بد من أن الخطأ الى هذا
 بل يجب بعد التعليل بالتصدي الى صيانة أموال الناس تحريم التفاحه بالتفاحتين والحفنة بالحفنتين أما ان كان
 مكائلا أصغر منها كما في ديارنا من وضع ربع القدح وغن القدح المصري فلا شك وكون الشرع لم يقدّر بعض
 المقدرات الشرعية في الواجبات المالية كالقمارات وصدقة النظر باقل منه لا يستلزم اهدار التفات المتيقن
 بل لا يحل بعد يتيقن التفاضل مع يتيقن تحريم اهداره ولقد أعجب غاية العجب من كلامهم هذا وروى المعلى عن
 محمد انه كره التمرين والتمرين وقال كل شيء حرم في الكثير فالقليل منه حرام اه فهذا كما ترى تصحح لهذه الرواية
 وقد نقل من بعده كلامه هذا وأقره عليه كصاحب البحر والنهر والمتن والشرنبلالية والمقدسي (قوله كبر
 وشعب الخ) أي كهذه الاربعة والذهب والفضة والكاف في الموضع استقصائية كافي الدر المنقي (قوله
 لا يتغير ابدا) أي سواء وانقه العرف أو صار العرف بخلافه (قوله ولو مع تساوى) أي التساوى وزنا في
 الحظوة وكيلافي الذهب لاحتمال التفاضل بالعيار المنصوص عليه أما لو علم تساويهما في الوزن والكيل معاجلز
 ويكون المنظور اليه هو المنصوص عليه (قوله لان النص الخ) يعنى لا يصح هذا البيع وان تغير العرف
 فلهذا في الحقيقة تعليل لوجوب اتباع المنصوص قال في الفتح لان النص أقوى من العرف لان العرف جاز
 أن يكون على باطل كتعارف أهل زماننا في اخراج الشموع والسرج الى المقابر ليالى العيد والنص بعد ثبوته
 لا يتحمل أن يكون على باطل ولان حجية العرف على الذين تعارفوه والتزمه فقط والنص حجة على الكل فهو
 أقوى ولان العرف انما صار حجة بالنص وهو قوله صلى الله عليه وسلم ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن
 اه (قوله ومالم ينص عليه) كغير الاشياء الستة (قوله حل على العرف) أي على عادات الناس
 في الاسواق لانها أي العادة دلالة على الجواز فيما وقعت عليه الحديث فتح (قوله وعن الثاني) أي عن
 أبي يوسف وأفاد أن هذه رواية خلاف المشهور عنه (قوله مطلقا) أي وان كان خلاف النص لان النص
 على ذلك الكيل في الشيء والوزن فيه ما كان في ذلك الوقت الا لان العادة اذ ذلك كذلك وقد تبدت فتبدل
 الحكم وأجيب بأن تقرر صلى الله عليه وسلم اياهم على ما عارفوا من ذلك بمنزلة النص منه عليه فلا يتغير
 بالعرف لان العرف لا يعارض النص كذا وجه اه فتح (قوله ورجحه الكمال) حيث قال عقب ما ذكرناه
 ولا يلحق أن هذا لا يلزم أبي يوسف لان قصاره انه كنهه على ذلك وهو يقول يصار الى العرف الطارى بعد النص
 بناء على أن تغير العادة يستلزم تغير النص حتى لو كان صلى الله عليه وسلم حي انص عليه اه وتمامه فيه وحاصله

(وقررة بقرتين) وبضعة بيضتين
 وجوزة بجوزتين وسيف بسيفين
 ودواة بدواتين وانه بأثقل منه
 مالم يكن من أحد التقدين فبفتح
 التفاضل فتح واردة بقرتين (وذرة
 من ذهب وفضة مما لا يدخل تحت
 الوزن بثلثها) فجواز الفضل
 لافقد القدر وحرم النساء لوجود
 الجنس حتى لو اتقى كحفنة بر بحفنتي
 شعير ففعل مطلقا لعدم العلة وحرم
 الكل محمد وصحح كانه الكمال
 (وما نص) الشارح (على كونه
 كيبلا) كبر وشعب وتمر وملح
 (أو وزنيا) كذهب وفضة (فهو
 كذلك) لا يتغير (أبد فلم يصح بيع
 حنطة بحنطة وزنا كما لو باع ذهباً
 بذهب أو فضة بفضة كيبلا) ولو
 (مع التساوى) لان النص أقوى
 من العرف فلا يترك الاقوى بالادنى
 (ومالم ينص عليه حل على العرف)
 وعن الثاني اعتبار العرف مطلقا
 ورجحه الكمال

مطلب

في أن النص أقوى من العرف

توجيه قول أبي يوسف ان المعبر العرف الطارى بأنه لا يخالف النص بل يوافقه لأن النص على كلبية الاربعة ووزنية الذهب والفضة مبني على ما كان في زمانه صلى الله عليه وسلم من كون العرف كذلك حتى لو كان العرف اذ ذاك العكس لورد النص موافقاً له ولتغير العرف في حياته صلى الله عليه وسلم لنص على تغير الحكم وحلصه أن النص معلول بالعرف فيكون المعبر هو العرف في أي زمن كان ولا يخفى أن هذا فيه تقوية لقول أبي يوسف فافهم (قوله وخرج عليه سعدى أفندى) أي في حواشيه على العناية ولا يخص هذا بالاستقراض بل مثله البيع والاجارة اذ لا بد من بيان مقدار الثمن أو الأجرة الغير المشار اليهما ومقدار الوزن لا يعلم بالعد كالعكس وكذا قال العلامة البركوي في أواخر الطريقة المحمدية انه لا حيلة فيه الا التمسك بالرواية الضعيفة عن أبي يوسف لكن ذكر شارحها سيدي عبد الغنى المالبسى ما حاصله أن العمل بأصعيف مع وجود الصحيح لا يجوز ولكن نحن نقول اذا كان الذهب والفضة مضروبين فذكر العدد كناية عن الوزن اصطلاحاً لأن لهما وزناً مخصوصاً ولذا نقض وضط والنقصان الحاصل بالقطع أمر جزئى لا يبلغ المعيار الشرعى وأيضاً فالدرهم المقطوع عرف الناس مقداره فلا يشترط ذكر الوزن اذا كان العدد دالاً عليه وقد وقع في بعض العبارات ذكر العدد بدل الوزن حيث عبر في زكاة دراهم بـ ٢٠٠ درهمين ذهباً وفي الكنز بعشرين ديناراً بدل عشرين مثقالاً اهـ ملخصاً وهو كلام وجهه ولكن هذا ظاهر فيما اذا كان الوزن مضبوطاً بأن لا يريد دينار على دينار ولا درهم على درهم والواقع في زماننا خلافه فان النوع الواحد من أنواع الذهب أو الفضة المضروبين قد يختلف في الوزن كالجهادى والعدلى والغازى من ضرب سلطان زماننا أيده الله فاذا استقرض مائة دينار من نوع فلا بد أن يوفى بها مائة من نوعها الموافق لها في الوزن أو يوفى بها وزناً لا عدداً وأما بدون ذلك فهو رباً لا نه مجازفة والطاهر أنه لا يجوز على رواية أبي يوسف أيضاً أن المتبادر مما قد مناه من اعتبار العرف الطارى على هذه الرواية أنه لو تعرف تقدير المكييل بالوزن أو بالعكس اعتبر أمراً لتعرف الغاء الوزن أصلاً كما في زماننا من الاقتصار على العدد بلا نظر الى الوزن فلا يجوز لأعلى الروايات المشهورة ولا على هذه الرواية لما يلزم عليه من ابطال نصوص التساوى بالكيل أو الوزن المنتق على العمل بها عند الأئمة المجتهدين نعم اذا غلب الغش على النقود فلا كلام في جواز استقراضها بعدد بدون وزن اتباعاً للعرف بخلاف بيعها بالنقد الخاصة فانه لا يجوز الا وزناً كما سيأتى في كتاب الصرف ان شاء الله تعالى وعمام الكلام على هذه المسألة مبسوط في رسالتنا نشر العرف في بناء بعض الاحكام على العرف فراجعها (قوله وبيع الدقيق الخ) لاجابة الى استخراجها فقد وجد في الغياثية عن أبي يوسف أنه يجوز استقراضه وزناً اذا تعارف الناس ذلك وعليه الفتوى اهـ ط وفي التارخانية وعن أبي يوسف يجوز بيع الدقيق واستقراضه وزناً اذا تعارف الناس ذلك استحسنت فيه اهـ ونقل بعض المحققين عن تلقح الجبوري أن بيعه وزناً جائز لأن النص عين الكيل في الحنطة دون الدقيق اهـ ومقتضاه انه على قول الكل لأن ما لم يرد فيه نص يعتبر فيه العرف اتفاقاً لكن سنذكر عن الفتح أن فيه روايتين وأنه في الخلاصة جزم برواية عدم الجواز (قوله يعنى مثله) المراد من التخرج على هذه الرواية بيع الدقيق وزناً مثله احترازاً عن بيعه وزناً بالدرهم فانه جائز اتفاقاً كما في الذخيرة ونصه قال شيخ الاسلام وأجمعوا على أن مائت كيل بالدرهم اذا بيع وزناً بالدرهم يجوز وكذلك ما ثبت وزنه بالنص (قوله وفي الكافي الفترى على عادة الناس) ظاهر الجبر وغيره أن هذا في السلم في المنع عن الجبر وأما الاسلام في الحنطة وزنا فيه روايتان والفتوى على الجواز لأن الشرط كونه معلوماً وفي الكافي الفتوى على عادة الناس اهـ قال في النهر وقول الكافي الفتوى على عادة الناس يقتضى أنهم لم يعتادوا أن يسلوا فيها كيلاً وأسلم وزناً لا يجوز ولا يعنى ذلك بل اذا اتفقوا على معرفة كيل أو وزن ينبغي أن يجوز لوجود الصحيح واتقاء المانع كذا في الفتح اهـ والحاصل أن عدم جواز الوزن في الأشياء الاربعة المنصوص على انها مكيلة انما هو فيما اذا بيعت مثلاً بخلاف بيعها بالدرهم كما اذا أسلم درهم في حنطة فانه يجوز تقديرها بالكيل أو الوزن وظاهر الكافي وجوب اتباع العادة في ذلك وما بحثه في الفتح طاهر ويؤيده ما قد مر من اتفاقنا عن الذخيرة (قوله بجبر وأقره المصنف) الظاهر أن مراده بهذا تقوية كلام الكافي وأنه لم يرض بما ذكره في النهر عن الفتح لكن علمت ما يؤيده (قوله والمعبر تعيين الربوى في غير الصرف) لأن غير الصرف تعيين

مطلب
في استقراض الدراهم عدداً

وخرج عليه سعدى أفندى
استقراض الدراهم عدداً وبيع
الدقيق وزناً في زماننا يعنى مثله
وفي الكافي الفتوى على عادة
الناس بجر وأقره المصنف
(والمعبر تعيين الربوى في غير
الصرف)

بالتعيين ويمكن من التصرف فيه فلا يشترط قبضه كالشباب أى إذا بيع ثوب بثوب بخلاف الصرف لأن القبض
 شرط فيه للتعيين فإنه لا يتعين بدون القبض كذا فى الاختيار وحاصله أن الصرف وهو ما وقع على جنس
 الاثمان ذهباً وفضة مجنسه أو بخلافه لا يحصل فيه التعيين الا بالقبض فإن الاثمان لا تتعين بملوكه الا به وإذا كان
 لكل من العاقدين تبدلها أما غير الصرف فإنه يتعين بمجرد التعيين قبل القبض (قوله وهو صوغ ذهب وفضة)
 عطف خاص على عام فإن المصوغ من الصرف كما صرح به الشارح به وبابه وكأنه خصه بالذ كذا دفع ما توهم
 من خروجه عن حكم الصرف بسبب الصنعة (قوله حتى لو باع الخ) قال فى البحر بانه كذا ذكره الاسيحاوى
 بقوله وإذا تباعا كيليا بكيلى أو وزنيا بوزنى كلاهما من جنس واحد أو من جنسين مختلفين فإن البيع لا يجوز
 حتى يكون كلاًهما عيناً أضيف إليه العقد وهو حاضر أو غائب بعد أن يكون موجوداً فى ملكه والتقاضى
 قبل الافتراق بالابدان ليس بشرط لجوازه الا فى الذهب والفضة ولو كان أحدهما عيناً أضيف إليه العقد والاخر
 ديناً موصوفاً فى الذمة فإنه ينظر ان جعل الدين منهم ما ثمنوا والعين مبيعاً جازاً للبيع بشرط أن يتعين الدين منهم ما قبل
 التفريق بالابدان وان جعل الدين منهم ما يبيعاً لا يجوز ان أحضره فى المجلس والذى ذكره الباء ثمن وما لم يدخل
 فيه الباء مبيعاً وببانه إذا قال بعثك هذه الخنطة على أنها قفيز بقفيز خنطة جيدة أو قال بعثت منك هذه
 الخنطة على أنها قفيز بقفيز من شعير جيد فالبيع جائز لانه جعل العين منهم ما يبيعاً والدين الموصوف ثمناً ولكن
 قبض الدين منهم ما قبل التفريق بالابدان بشرط لأن من شرط جواز هذا البيع أن يجعل الافتراق عن عين بعين
 وما كان ديناً لا يتعين الا بالقبض ولو قبض الدين منهم ما ثم تفترق جازاً للبيع قبض العين منهم ما ولم يقبض ولو قال
 اشتريت منك قفيز خنطة جيدة بهذا القفيز من الخنطة أو قال اشتريت منك قفيز شعير جيد بهذا القفيز
 من الخنطة فإنه لا يجوز ان أحضر الدين فى المجلس لانه جعل الدين مبيعاً فصار بائعاً ما ليس عنده وهو لا يجوز
 اه ح (قوله خلافاً للشافعى فى بيع الطعام) أى كل مطعوم خنطة أو شعير أو لحم أو فاكهة فإنه يشترط
 فيه التقاضى وتماه فى الفتح (قوله وجيد مال الربا ورديته سواء) أى فلا يجوز بيع الجيد بالردى مما فيه
 الربا الا مثلاً بمثل لاهدار التفاوت فى الوصف هداية (قوله لاحقوق العباد) عطف على مال الربا قال
 فى المنع قيد بمال الربا لان الجوده معتبرة فى حقوق العباد فإذا أنكف جيد الرمة مثله قدرنا وجوده ان كان مثلياً
 وقيمه ان كان قيمياً ولكن لا تستحق أى الجوده باطلاق عقد البيع حتى لو اشترى خنطة أو شعيراً فوجده
 ردياً بلا عيب لا يردّه كما فى البحر معزياً الى صرف الخط اه ح أى لان العيب هو العارض على أصل الخلقة
 والجوده أو الرداءة فى النسيء أصل فى خلقته بخلاف العيب العارض ككسوس فى الخنطة أو عظم فله الرد به
 لا بالرداءة الا باشتراط الجوده كما قدمنا بيانه فى خيار العيب (تنبيه) أراد بحقوق العباد ما ليس من
 الاموال الربويه أى ما لا يجتمعها قدر وجنس ولا يتقيد ذلك بالانكاف ولذا قال البيرى قيد بالاموال الربويه
 لان الجوده فى غيرها لها قيمة عند المقابلة مجنسه اكن اشترى ثوباً جيداً بثوب ردىء وزيادة درهم باراء الجوده
 كان ذلك جائزاً كما فى الذخيرة اه (قوله الا فى أربع الخ) فيه أن هذه الاربعة من حقوق العباد أيضاً
 وان كان المراد من حقوق العباد خصوص الثمن عند التعدي فالمناسب أن يذكره مع الاربعة ويقول
 الا فى خمس ثم ان الاولى ذكرها فى البحر بحثاً فإنه قال وتعتبر أى الجوده فى الاموال الربويه فى مال القيمة فلا يجوز
 للوصى بيع قفيز خنطة جيدة بقفيز ردىء وينبغى أن تعتبر فى مال الوقف لانه كالقيم ثم قال وفى حق المريض
 حتى تمهذ من الثلث وفى الرهن القلب اذا انكسر عند المرتن ونقصت قيمته فإن المرتن يضمن قيمته ذهباً ويكون
 رهناً عنده اه قلت والقلب بضم القاف وسكون اللام ما يلبس فى الذراع من فضة جعه قلبه كقصر وقطرة
 وهى الحلق فى الاذن فان كان من ذهب فهو السوار ككما فى البيرى عن شرح التلخيص للتلاطى وقوله
 فان المرتن يضمن قيمته ذهباً فأدبه أن ضمان القيمة انما يكون من خلاف جنسه اذ لو ضمن قيمته فضة وهى أكثر
 من وزنه بسبب الصياغة يلزم الربا ولو ضمن مثل وزنه يلزم ابطال حق المالك فى تضمينه القيمة من خلاف الجنس
 اعمال لحق الشرع وحق العبد وليس هذا خاصاً بقلب الرهن بل مثله كل مثلى تعيب بغصب أو نحوه فإنه يضمن
 بقيمته من خلاف جنسه كما قدمناه فى باب خيار الشرط فيما لو كان الخيار للمشتري وهلك فى يده ولا يلزم
 قبض القيمة قبل التفريق لانه صرف حكم لا حقيقة كما سند كره فى الصرف وبما قدرناه علم أن استثناء هذه

ومصوغ ذهب وفضة (بلا شرط

تقاضى) حتى لو باع برأيه

بعضهما وتفرق قبل القبض جاز

خلافاً للشافعى فى بيع الطعام

ولو أحدهما ديناً فان هو الثمن

وقبضه قبل التفريق جاز والا

كبيعه ما ليس عنده سراج

(وجيد مال الربا) لاحقوق العباد

(ورديته سواء) الا فى أربع مال

وقف وشيم ومريض وفى القلب

الرهن اذا انكسر أشباه

(باع فلو ساء بمثلها أو بدراسم

أو بدنانير

المسائل من اهدار الجوده باليات اعتبارها انما هو مراعاة حق العبد لكن على وجه لا يورث الى ابطال حق
 الشرع فاقبل انه يفهم من استثنائها انه يجوز للوصي بيع قفيز جيد بقفيزين رديين نظر الجوده المعبره في مال
 التيم ونحوه من بقية المسائل وهو خطأ للزوم الربا غير وارد لان المراد انه لا يجوز اهدار الجوده في مال التيم
 ونحوه حتى لا يجوز للوصي بيع قفيزه الجيد بقفيز ردي ولا يلزم من اعتبار اهدار الحق اهدار الحق الاخر
 فاعتنم تحقيق هذا المخل (قوله فان نقد أحدهما جاز الخ) نقل المسألة في البحر عن المحيط لكنه وقع فيه تحريف
 حيث قال وان نفق قابلا قبض أحدهما جاز وصوابه لم يجوز كما عبر السامع ونبه عليه الرملي ثم انه نقل في البحر قبله
 عن الذخيرة في مسألة بيع فلس بفلسين بأعيانهم أن محمد أذكرها في صرف الاصل ولم يشترط التقابض وذكر في
 الجامع الصغير ما يدل على انه شرط فتمم من لم يصحح الثاني لان التقابض مع التعيين شرط في الصرف وليس به
 ومنهم من صححه لان الفلوس اهما حكم العروض من وجه وحكم الثمن من وجه فجاز التفاضل للاول واشترط
 التقابض للثاني اهـ وأنت خير بأن لفظ التقابض يفيد اشتراطه من الجانبين فقله فان نقد أحدهما جاز فقول
 ثالث لكن يتعين حل ما في الاصل على هذا فلا يكون قول آخر لان ما في الاصل لا يمكن حمله على انه لا يشترط
 التقابض ولو من أحد الجانبين لانه يكون افترا قاعن دين بدين وهو غير صحيح فتعين حمله على أنه لا يشترط منهما
 جميعا بل من أحدهما فقط فصار الحاصل أن ما في الاصل يفيد اشتراطه من أحد الجانبين وما في الجامع اشتراطه
 منهما ثم ان الذي مر اشتراط التعيين في البدلين أو أحدهما مع القبض في المجلس فلو غير معينين لم يصح وان
 قبض في المجلس فقله لما مر فيه نظر (تنبيه) سئل الخافقي عن بيع الذهب بالفلوس نسيئة فاجاب بأنه يجوز
 اذا قبض أحد البدلين لما في البرازية لراشترى مائة فلس بدرهم يعني التقابض من أحد الجانبين قال ومثله
 ما لو باع فضة أو ذهباً بفلوس كل في البحر عن المحيط قال فلا يغير بمافي قساوى قارى الهداية من انه لا يجوز بيع
 الفلوس الى أجل بذهب أو فضة لقولهم لا يجوز اسلام موزون في موزون الا اذا كان المسلم فيه مبيعا كزعفران
 والفلوس غير مبيعة بل صارت أثمانا اهـ قلت والجواب حل ما في قساوى قارى الهداية على ما دل عليه كلام
 الجامع من اشتراط التقابض من الجانبين فلا يعترض عليه بما في البرازية المحمول على ما في الاصل وهذا أحسن
 مما أوجب به في صرف النهر من أن مراده بالبيع السلم والفلوس له شبهة بالثمن ولا يصح السلم في الاثمان ومن حيث
 انه امر عروض في الاصل اكتفى بالقبض من أحد الجانبين تأمل (قوله فيجوز كيفما كان) اى سواء كان
 اللعم من جنس ذلك الحيوان أو لا مساويا لما في الحيوان أولا نهر (قوله أمانسيئة فلا) لانها ان كانت في
 الحيوان أو في اللعم كان مسلما وهو في كل منهما غير صحيح نهر (قوله وشرط محمد زيادة المجانس) قال في النهر
 وقال محمد ان كان بغير جنسه كعجم البقر بالشاة الحية جاز كيفما كان وان كان بجنسه كعجم شاة بشاة حية فلا بد
 أن يكون اللعم المفروا أكثر من الذى في الشاة لتكون الشاة بمقابلته مثله من اللعم وباقى اللعم بمقابلته السقط (قوله
 ولو باع مذبوحه بحية) قال في النهر أمانسيئة على قوله ما فظاخر وأما على قول محمد فلا نه حكم بلعم وزيادة اللعم
 في احدهما مع سقطها بازاء السقط اهـ والظاهر أنه يقال ذلك في المذبوحه بالمذبوحه ط (قوله وكذا
 المسلوختين) اى وكذا يبيع المسلوختين فقيه حذف المضاف وإبقاء المضاف اليه على اعرابه (قوله عن
 السقط) بتحقيق قال في الفتح المراد به ما لا يطلق عليه اسم اللعم كالكرش والمعلق والجلد والاكارع اهـ (قوله
 كرباس) بكسر الكاف نوب من القطن الابيض قاموس (قوله كيفما كان) منساويا أو متفاضلا اهـ
 (قوله لا اختلافهما جنسا) لانه وان اتحد الاصل فقد اختلفت الصفة كالخنطة والخيزر وذلك اختلاف
 جنس كما سيأتى وعلمه في الاختيار باختلاف المقصود والمعيار (قوله في قول محمد) وقال أبو يوسف لا يجوز
 الامتناسوا بجر وأفاد أن بيع الكرباس بالقطن لا خلاف فيه وبه صرح في الاختيار قلت لان القطن يصير
 غزلا ثم يصير كرباسا فأنزل أقرب الى القطن من الكرباس فلذا ادعى أبو يوسف المجانسة بين الغزل والقطن لا بين
 الكرباس والقطن (قوله وهو الاصح) والقوى عليه كافي الاختيار وفي البحر أنه الاظهر (قوله
 وفي القنية) اى عن أبي يوسف (قوله لانهما ليسا بجزوين) اى بل أحدهما موزون فقط وهو الغزل فلم
 يجمعهما القدر في جاز يبيع أحدهما بالآخر متفاضلا وقوله ولا جنسين اى بل هما جنس واحد لانهما من أجزاء
 القطن فلذا اقبل بقوله لا يبيد فيحرم النساء لاتحاد الجنس ويظهر لى أن ما في القنية محمول على ثياب يمكن تقصيا

فان نقد أحدهما جاز وان نفق قابلا
 بلا قبض أحدهما لم يجوز لما مر
 (كإجاز يبيع لحم بحيوان ولو من
 جنسه) لانه يبيع الموزون بما ليس
 بموزون فيجوز كيفما كان بشرط
 التعيين أما نسيئة فلا وشرط محمد
 زيادة المجانس ولو باع مذبوحه
 بحية أو بذبوحه جاز اتفا فوكذا
 المسلوختين ان تساويا وزنا ابن
 مالك وأراد بالمسلوخة المفصولة
 عن السقط ككرش وأمعاء
 بجر (و) كإجاز يبيع (كرباس
 بقطن وغزل مطلقا) كيفما كان
 لا اختلافهما جنسا (كبيع قطن
 بغزل) القطن (في) قول محمد وهو
 (الاصح) حاوى وفي القنية لا بأس
 بغزل قطن بثياب قطن لا يبيد لانهما
 ليسا بجزوين ولا جنسين وكذلك
 غزل كل جنس بثيابه اذا لم توزن

السكن لا تباع وزنا كما تمده آخره فظهر اتحاد الجنس نظر الما بعد النقض وحينئذ فلا يخالف قول الشارح
 في بيع الكرياس بالقطن لا اختلافهما جنسا لان الكرياس بالنقض يعود غزلا لا قطنا فاختلف الجنس بعد
 النقض في صورة بيع الكرياس بالقطن موجود لان القطن مع الغزل جنسان على ما هو الاصح بخلافه في صورة
 بيعه بالغزل ويدل على هذا الحمل قوله في التارخانية عن الغيانية ويجوز بيع الثوب بالغزل كيفما كان الاثواب
 يوزن وينقض اه فافهم (قوله خلافا للعينى) حيث قال وزنا وكأنه سبق قلم ح (قوله في الحال)
 متعلق بقوله متائلا (قوله لا المالك) بمدة الهزيمة اى لا يعتبر التماثل بعد الحفاف (قوله خلافا لهما)
 راجع لقوله اوتبر وبه لهما قالت الاثمة الثلاثة املع الربط بالربط فهو جائز بالايجاع كافي النهر وغيره
 (قوله لم يجز اتفقا) لان المجازفة والوزن لا يعلم بهما الما واكلا لان احدهما قد يكون أثقل من الآخر
 وزنا وهو أنقص كلاً فآله ط (قوله اوزيب) فيه الاختلاف السابق وقيل لا يجوز اتفقا بجر وحكى
 في الفتح فيه قرأين آخرين الجواز اتفقا والجواز عندهما بالايعبار كالزيت بالزيتون (قوله كذلك) اى
 في الحال لا المالك اه ح وهذا بالنظر الى عبارة الشرح املع على عبارة المتن فالاشارة الى قوله متائلا فافهم
 (قوله سكتين ورمان) وكشمش وجوز وكثرى واجاص فتح (قوله يباع رطبا برطبا الخ) بفتح الراء
 وسكون الطاء خلاف اليابس وهذا تصریح بوجه الشبه المفاد من قوله وكذا وهذا على الخلاف المار بين
 الامام وضاحيه (قوله بمثله) اى رطبا برطبا ومبولا بمبولا وقوله وباليابس اى رطبا يابس او مبولا يابس
 فالصود أربع كافي العناية (قوله متقوع) الذى فى الهداية والدرر وغيرهما منقوع وفى العزيمة عن المغرب
 المنقوع بالفتح لا غير من أنشع الزيب فى الخابية اذا ألقاه يمتل وتخرج منه الحلاوة اه (قوله خلافا للمجد)
 راجع لما ذكر فى قوله كبس بر الى هنا كافي الفتح وذكر ايضا أن الاصل أن محمد اعتبر المماثلة فى تعديل الاحوال
 وهو المالك عند الحفاف وهما اعتبارهما فى الحال الا أن أبا يوسف ترك هذا الاصل فى بيع الرطب بالتمر لحديث
 النهى عنه ولا يلحق به الا ما فى معناه قال الحلوانى الرواية متحفظة عن محمد أن يبيع الحنطة المبولة باليابسة
 انما لا يجوز اذا اتفقت اما اذا لم تنسأها ببيعها باليابسة اذا نساها كلاً (قوله وفى العناية الخ)
 بيان لضابط فيما يجوز بيعه من المتجانسين المتفاوتين وما لا يجوز وأورد على الاصل الاول جواز بيع البر المبلول
 بمثله وباليابس مع أن التفاوت بينهما يصنع العبد قال فى الفتح واجيب بأن الحنطة فى اصل الخلقة رطبة وهى مال
 الربا ذلل والبل بالماء يعيدها الى ما هو اصل الخلقة فيها فلم يعتبر بخلاف القلى (قوله فهو ساقط الاعتبار)
 فيجوز البيع بشرط التساوى (قوله كاسيى) اى قريبا فى قوله لا يبيع البر بدقيق الخ (قوله لحوم مختلفة)
 اى مختلفة الجنس كحم الابل والبقر والغنم بخلاف البقر والحاموس والمعز والضأن (قوله يدايد)
 فلا يحمل النساء لوجود القدر (قوله ولبن بقر وغنم) الاولى تقديمه على قوله بعضها بعض وفى نسخة وابن
 بقر بغنم اى لبن غنم وهذه النسخة الاولى (قوله باعتبار العادة) اى باتخاذ الخل منه (قوله وشحم بطن
 بالية او لحم) لانها وان كانت كلها من الضأن الا أنها اجناس مختلفة لا اختلاف الاسماء والمقاصد نهر قال
 ط فقوله بعد لا اختلاف اجناسها يرجع الى هذا ايضا (قوله بالفتح) اى فتح الهزمة وسكون اللام وتحقيق
 الباء المشاة التحية (قوله ببر أو دقيق) لان الخبز بالصنعة صار جنسا آخر حتى خرج من أن يكون مكيلا والبر
 والدقيق مكيلان فلم يجمعهما القدر ولا الجنس حتى جاز بيع أحدهما بالآخر نسيئة بجر وبأى تمامه قريبا
 (قوله ولومنه) اى ولو كان الدقيق من البر (قوله وزيت مطبوخ بغير المطبوخ الخ) كذا فى البحر وقال
 فى الفتح واعلم أن الجانسة تكون باعتبار ما فى الضم فقنع النسيئة كفى الجانسة العينة وذلك كالزيت مع الزيتون
 والشيرج مع السمسم وتتنى باعتبار ما اضيفت اليه فيختلف الجنس مع اتحاد الاصل حتى يجوز التفاضل بينهما
 كدهن البنفسج مع دهن الورد أصلهما واحد وهو الزيت أو الشيرج فصارا جنسين باختلاف ما اضيفا اليه
 من الورد أو البنفسج نظرا الى اختلاف المقصود والغرض وعلى هذا قالوا الوضيم الى الاصل ما طيبه دون
 الاخر جاز متفاضلا حتى أجازوا بيع قفيز سمسم مطيب بقفيزين من غير المربي وكذا برطل زيت مطيب برطلين
 من زيت لم يطيب فخلوا الرائحة التى فيها بآراء الزيادة على الرطل اه ملخصا وتما فيه فراجع على هذا
 فقول الشارح وزيت مطبوخ ان أراد به المغلى لا يصح لانه لا يظهر فيه اختلاف الجنس او المطبوخ بغيره فلا

(و) كبس (رطب برطب اوتبر
 متائلا) كيلا وزنا خلافا للعينى
 فى الحال لا المالك خلافا لهما فلو
 باع مجازفة او موازنة لم يجز اتفقا
 ابن ملك (وعنب) بعنب او (بربيب)
 متائلا (كذلك) وكذا كل ثمرة
 تحب كتين ورمان يباع رطبا
 برطبا وباليابس كبس بر رطبا
 او مبولا بمثله وباليابس وكذا يبيع
 تمر اوزيب متقوع بمثله او باليابس
 منه خلافا للمجد زيلعى وفى
 العناية كل تفاوت ذاتى كالرطب
 والتمر والحيد والردى فهو ساقط
 الاعتبار وكل تفاوت يصنع العباد
 كالحنطة بالدقيق والحنطة المتقية
 بغيرها يفسد كاسيى (و) كبس
 (لحوم مختلفة بعضها بعض
 متفاضلا) يدايد (ولبن بقر وغنم
 وخل دقل) بفتحين ردى التمر
 وخصه باعتبار العادة (بمثل عنب
 وشحم بطن بأية) بالفتح ما يسميه
 العوام اية (او لحم وخبز) ولومن
 بر (بر أو دقيق) ولومنه وزيت
 مطبوخ بغير المطبوخ ودهن مربي
 بالبنفسج بغير المربي منه (متفاضلا)

أوروزنا ككف كان لا اختلاف
أجناسهم اقلوا اتحد لم يميز متفاضلا
الافى لحم الطير لانه لا يوزن عادة
حتى لو وزن لم يميز زليلى وفي
التح لحم الدجاج والاوز وزنى
فى عادة مصر وفى النهر اعلى فى
زمنه أما فى زماننا فلا والحاصل
أن الاختلاف باختلاف الاصل
او المقصود او بتبدل الصفة
فليحفظ وجازا الاخير ولو الخبز
نسبة به يبقى درر اذا اتى
بشرائط السلم لم حاجة الناس
والاحوط المنع اذ قلما يقبض من
جنس ما يبي وفى القهستانى
معزى بالقرانة الاحسن أن يبيع
خاتما مثلا من الخبز بقدر ما يريد
من الخبز ويجعل الخبز الموصوف
بصفة معلومة ثمنا حتى يصير دينا
فى ذمة الخبز ويسلم الخاتم ثم
يشترى الخاتم بالبر وفيه معزى
للمضمرات يجوز السلم فى الخبز وزنا
وكذا عددا وعليه القنوى وسيجيء
جواز استقراضه أيضا (و) جاز
بيع (البن بالبن) لا اختلاف
المقاصد والاسم حاوى (لا يجوز
(بيع البر بدقيق أو سويق) هو
الجبروش ولا يبيع دقيق بسويق
(مطلقا) ولو متساويا لعدم المساوى

يسمى زينا فتعين أن المراد به الملبس وأن صحة بيعه متفاضلا مشروطة بما اذا كانت الزيادة فى غير الملبس لتكون
الزيادة فيه بارزا الرابحة التى فى الملبس (قوله أوروزنا) المناسب استفاضة لانه يعنى عنه قوله بعده كيف كان
ولأن قول المصنف متفاضلا قد بلجى ما روي اذ قال الشارح لا اختلاف أجناسها فافهم نعم وقع فى النهر لفظ
أوروزنا فى محله حيث قال وصح أيضا بيع الخبز بالبر وبالذقيق متفاضلا فى أصح الروايتين عن الامام قبل حواظهم
مدح علمنا الثلاثة وعليه القنوى عددا أوروزنا ككفا اصططوا عليه نه بالصنعة صار جنسا آخر والبر
والذقيق مكملان فامتقت العنتان اه (قوله فلوا اتحد) كلهم البقر والجاموس والعز والضأن وكذا ألبانها نهر
(قوله الا فى لحم الطير) فيوزع الجنس الواحد منه كالسبان والعصافير متفاضلا فتح وفى القهستانى
ولا بأس بلحوم الطير واحدا بنى يدا يد كفى الطهيرية (قوله حتى لو وزن) اى واتحد جنسه لم يميز اى
متفاضلا (قوله أن الاختلاف) اى اختلاف الجنس (قوله باختلاف الاصل) كحل الدقل مع خل العنب
ولحم البقر مع لحم الضأن (قوله او المقصود) كشمع العز وصفو الغنم فإن ما يقصد بالشعر من الآلات غير
ما يقصد بالصوف بخلاف لهما ولينوما فانه جعل جنسا واحدا كما لم يدم الاختلاف أفاده فى الفتح (قوله
او بتبدل الصفة) كالخبز مع الحنطة والزيت المطيب بغير المطيب وعسارة الفتح وزيادة الصنعة بالنون والعين
(قوله وجازا الاخير) وهو بيع خبزير أو ذقيق (قوله ولو الخبز نسبة) عبارة الدرر وبالنساء فى الاخير فقط
والشارح أخذ ذلك من قوله به يبقى لانه اذا كان المتأخر هو البر جاز اتفقا لانه أسلم وزينا فى كلى والاختلاف
فيما اذا كان الخبز هو النسبة فمعناه وأجاز ابو يوسف ط (قوله والاحوط المنع الخ) قال فى الفتح لكن يجب
أن يحتاط وقت القبض بقض الجنس المسمى حتى لا يصير استبدالا بالمسلم فيه قبل قبضه اذا قبض دون المسمى
صفة واذا كان كذلك فالاحتياط فى منعه لانه قل أن يأخذ من النوع المسمى خصوصا فممن يقبض فى أيام كل
يوم كذا كذا رغبنا (قوله الاحسن الخ) اى فى بيع الخبز بالبر نسبة ووجه كونه أحسن كون الخبز فيه ثمنا
لا مبيعا فلا يلزم فيه شروط السلم تأمل وأصل المسألة فى الذخيرة حيث قال فى السلم واذا دفع الحنطة الى خباز
جلا وأخذ الخبز مفرقا ينبغي أن يبيع صاحب الحنطة خاتما أو سكيما من الخبز بألف من من الخبز مثلا ويجعل
الخبز ثمنا يصفه بصفة معلومة حتى يصير دينا فى ذمة الخباز ويسلم الخاتم اليه ثم يبيع الخباز الخاتم من صاحب
الحنطة بالحنطة مقدرا ما يريد الدفع ويدفع الحنطة فيسقى له على الخباز الخبز الذى هو ثمنا هكذا قبل وهو مشكل
عندى قالوا اذا دفع دراهم الى خباز فأخذ منه كل يوم شيئا من الخبز فكما أخذ يقول هو على ما قاطعتك عليه
اه ما فى الذخيرة قلت ولعل وجه الاشكال أن اشتراطهم أن يقول المشتري كلما أخذ شيئا هو على ما قاطعتك
عليه ليهكون به مستأفقا على شئ معين وهذا يقتضى أن الخبز لا يصح أن يكون دينا فى الذمة والا لم يحتج
الى أن يقول المشتري ذلك ورأيت معزى الى خط المقدسى مانعه أقول يمكن دفعه بأن الخبز هنا من بخلاف
التي قبست عليها فتأمل اه أقول بيانه أن المبيع هو المقصود من البيع ولذا لم يميز بيع المدوم الا بشروط
السلم بخلاف الثمن فانه وصف ينبت فى الذمة ولذا صح البيع مع عدم وجود الثمن لأن الموجود فى الذمة وصف
يطابقه الثمن لا عين الثمن كما حققته فى الفتح من السلم على أن المقيس عليها لا يلزم فيها قول المشتري ذلك لانه لو أخذ
شيئا وسكت به فبيعا بالتعاطى نعم لو قال حين دفع الدراهم اشتريت منك كذا من الخبز وصار يأخذ كل يوم
من الخبز يكون فاسدا والا كل مكروه لانه اشترى خبزا غير مشار اليه فكان المبيع مجهولا كما قد مناه عن
الولوالجبة أول البيوع فى مسألة بيع الاستحجار (قوله وكذا عددا وعليه القنوى) هذا موجود فى عبارة
القهستانى عن المضمرات بهذا اللفظ فى نى وجوده فيها فكأنه سقط من نسخة ولعل وجه الاقتضاء به مبنى
على الاقتضاء بقول محمد الآتى فى استقراضه عددا (قوله وسيجيء) اى قريبا متنا (قوله بدقيق أو سويق)
اى دقيق البر أو سويقه بخلاف دقيق الشعير أو سويقه فانه يجوز لا اختلاف الجنس أفاده فى الفتح (قوله هو
الجبروش) اى الخشن وفى القهستانى وغيره السويق دقيق البر الملقى ولعله يجرش فلا ينافى ما قبله
(قوله ولا يبيع دقيق بسويق) اى كلاهما من الحنطة والشعير كفى الفتح فلما اختلف الجنس جاز (قوله
ولو متساويا) تفسير لا طلاق (قوله لعدم المستوى) قال فى الاختيار والاصل فيه أن شبهة الربا وشبهة
الجنسية ملحقان بالحقيقة فى باب الربا احتياطا للحرمته وهذه الاشياء جنس واحد تنظر الى الاصل والمخلص

أي عن الربادو التساوي في الكيل وأنه معتذر لا تنكس الدقيق في المكيل أكثر من غيره وإذا عدم المخلص حرم البيع (قوله خلافا لهما) هذا الخلاف في بيع الدقيق بالسويق كذا وصرح الزيلعي - فأجازاه لانهما جئسان مختلفان لا اختلاف الاسم والنقص ولا يجوز نسيئة لأن التقدير يجمعهما ط وكذا اقتصر على ذكر الخلاف في هذه المسألة في الهداية وغيرها وفي مخرج درر البحار ومنع انشاقا أن يساع البر بأجره كدقيق وسويق ونخالة والدقيق بالسويق ممنوع عنده مطلقا وجوزاه مطلقا (قوله متساويا كيلا) نصب متساويا على الحال وكذا على التمييز وهو تمييز نسبة مثل تصب عرفا والاصل متساويا كده ففتح (قوله إذا كانا مكبوسين) لم يذكر في الهداية وغيرها بل عزاه في الأخيرة إلى ابن الفضل قال في الفتح وهو حسن ثم قال وفي بيعه وزنا رواه ابنان ولم يذكر في الخلاصة إلا رواية المنع وفيها أيضا سواء كان أحد الدقيقين أخشن أو أدق وكذا بيع النخالة بالنخالة وبيع الدقيق المتحول بغير المتحول لا يجوز إلا بمثل ولا يبيع النخالة بالدقيق يجوز بطريق الاعتبار عند أبي يوسف بأن تكون النخالة الخاصة أكثر من التي في الدقيق (قوله وحنطة مقلية بذلية) المقلية الذي يقل على النار وهو المحمص عرفا قال في الفتح واختلفوا فيه قبل يجوز إذا تساويا كيلا وقيل لا وعليه عقول في المبسوط ووجه أن النار قد تأخذ في أحدهما أكثر من الآخر والاول أولى اه (قوله ففاسد) أي انشاقا ففتح (قوله والسهم) بكسر السين وسكى فتحهما (قوله الشرج) بوزن جعفر (قوله حتى يكون الزيت الخ) أي بطريق العلم فلو جهل أو علم أنه أفل أو مساو لا يجوز فالاحتمالات أربع والجواز في أحدها ففتح وكتب بعضهم هنا أنه يؤخذ من نظائره في باب الصرف اشتراط القبض لكل من المبيع والمثلن في المجلس بعد هذا الاعتبار خصوصا من تعليل الزيلعي - بقوله لا اتحاد الجنس بينهما معنى باعتبار ما في ضمنهما وإن اختلفا صورة فثبت بذلك شبهة المجانسة والربابيت بالشبهة اه قلت وفيه غلظة عما تقدم مساس أن التقابض معتبر في الصرف أما غيره من الرويات فالاعتبار فيه التعيين وتعليل الزيلعي - بالجنسية لوجوب الاعتبار وحرمة التفاضل بدونه قد بر (قوله بالنخل) بضم الناء المثلثة ما استقر تحت الشيء من كدره فاموس وغيره (قوله يجوز بدنه الخ) قال في الفتح وأظن أن لاقية لنخل الجوز الآن يكون يبيع بقشره فيوقد وكذا الغلب لاقية لنخله فلا تشتط زيادة العصير على ما يخرج اه (قوله فسد بالزيادة) ولا بد من المساواة لأن التراب لاقية له فلا يجعل بآرائه شيء من ط (تنبيه) مثل ما ذكر في الوجوه الأربعة يبيع شاة ذات لبن أو وصف بلبن أو وصف والرطب بالدبس والتقطن بحبه والتمر بنواه ونظامه في التمهستان (قوله عند محمد) وقال أبو حنيفة لا يجوز وزنا ولا عدد أو قال أبو يوسف يجوز وزنا لا عدد أو به جزم في الكثر في الزيلعي - أن الفتوى عليه (قوله وعليه الفتوى) وهو المختار لتعامل الناس وحاجاتهم اليه ط عن الاختيار وما عزاه النارج إلى ابن مالك ذكره في التتارخانية أيضا كما قدمناه في فصل القرض (قوله واستحسنه الكمال) حيث قال ومحمد يقول قد أدر الجيران تفاوته وبينهم يكون اقتراضه غالبا وانفاس يتوزن بالتعامل وجعل المتأخرون الفتوى على قول أبي يوسف وأنا أرى أن قول محمد أحسن (قوله وبعبكس لا) أي وإذا كن الرغبة نقد والرغبة نسيئة لا يجوز يجر ونهر عن المجتبى وهكذا رأيت في المجتبى فافهم وانظر ما وجه المسألتين وقال ط في توجيه الأولى لأنه عددي متفاوت فيجعل الرغبة بمقابلة أحد الرغيفين والآخر يجعل رغبيا حكما بمقابلة الرغيف الثاني مجتبى اه ولم أره في المجتبى ويرد عليه أنه متى وجد الجنس حرم النساء كما مر في بيع تمر بقرتين وأيضا التعليل بأنه عددي متفاوت يقتضي عدم الجواز ولما أجاز محمد استراضه عليه باحد التفاوت فكيف يجعل التفاوت عليه الجواز وعليه شجنتا بأن تأجيل الثمن جائز دون المبيع وفيه أن هذا لا يظهر في الكسرات والحاصل أنه مشكل ولما قال الساجي أن هذا الفرع خارج عن القواعد لأن الجنس بانفراد محترم النساء فلا يعمل به حتى ينص على تصحيحه كيف وخو من صاحب المجتبى (قوله كيف كان) أي نقدا ونسيئة مجتبى (قوله ولا ربا بين السيد وعبد) لأنه وما في يده لمولاد فلا يتحقق الربا لعدم تحقق البيع فتح (قوله ولو مدبرا) دخل أم الزاد كافي الفتح (قوله لا مكاتب) لأنه صار كالحر يد أو تصرف في كسبه نهر (قوله إذا لم يكن دينه مستغرقا) وكذا إذا لم يكن عاهدين أصلا بالأولى فافهم (قوله يتحقق الربا انشاقا) أما عند الامام فامدم ملكه للماني يد عبده المأذون المديون وأما عندهما فلا لأنه لم يزل ملكه عما في يده لكن تعلق بما في يده حتى الغرماء فصار المولى كالاجنبي

فيحرم لشبهة الربا خلافا لهما
وأما بيع الدقيق بالدقيق متساويا
كما إذا كانا مكبوسين فجائز
انشاقا ابن مالك كبيع
سويق بسويق وحنطة مقلية بذلية
وأما المقلية بغيرها ففاسد كما مر
(و) لا الزيتون بزيت والسهم
بمثل بمقابلة الشرج (حتى يكون
الزيت والحل أكثر مما في الزيتون
والسهم) ليكون قدره بمثله والزائد
بالنخل وكذا كل مال لاقية لاقية
كجوز بدنه ولبن بسمنه وعنب
بعصيره فإن لاقية له كبيع تراب
ذهب بذهب فسد بالزيادة لربا الفضل

(وب) قرض الخبز وزنا وعددا
عند محمد وعليه الفتوى ابن مالك
واستحسنه الكمال واختاره
المصنف يسيرا وفي المجتبى باع رغبيا
نقد برغبين نسيئة جائز وبعبكس
لا وجاز يبيع كسيرا كيف كان
(ولا ربا بين سيد وعبد) ولو مدبرا
لا مكاتب (إذا لم يكن دينه مستغرقا
لرغبته وكسبه) فلو مستغرقا
ينتحق الربا انشاقا ابن مالك وغيره

قوله فلانه ان لم يزل هكذا بخطه
ولعله سقط من قلبه الخاويل ان
والاصل فلانه وان لم يزل الخ
فتأمل اه معجمه

فيحقق الربا بينهما كما يتحقق بينه وبين مكاتبه فتح (قوله التحقيق الاطلاق) اى عن الشرط المذكور كما فعل
 في الكنز تبعاً للمبسوط وقد تبع المصنف الهداية (قوله لا للربا بل لتعلق حق الغرماء) لانه أخذ بغير عوض
 ولو اعطاه العبد درهمين بدرهمين لا يجب عليه الرد اى على المولى كما في صرف المحيط نهر (قوله اذا تباع من مال
 مال الشركة) الظاهر ان المراد اذا كان كل من البديلين من مال الشركة أما لو اشترى أحدهما بدرهمين من مال
 الشركة بدرهمين من ماله مثلاً فقد حصل للمشتري زيادة وهي حصة شريكه من الدرهم الزائد بلا عوض وهو عين
 الربا تأمل (قوله ولا بين حربي ومسلم مستأمن) احتراز بالحربي عن المسلم الاصل والذمي وكذا عن المسلم
 الحربي اذا هاجر اليانام عاد اليهم فانه ليس للمسلم أن يراي معه اتفاقاً كما يذكره الشارح ووقع في البحر ضاعط
 حيث قال وفي المجتبى مستأمن متباشر مع رجل مسلماً كان أو ذمياً في دارهم أو من أسلم هناك شيئاً من العقود
 التي لا تجوز فيما بيننا كالرويات وبيع الميتة جازعاً عندهما خلافاً لابي يوسف اه فان مدلوله جواز الربا بين مسلم
 أصلي مع مثله أو مع ذمي خنالك وهو غير صحيح لما علمته من مسألة المسلم الحربي والذي رأيت في المجتبى هكذا
 مستأمن من أهل دارنا مسلماً كان أو ذمياً في دارهم أو من أسلم هناك متباشر معهم من العقود التي لا تجوز الخ وهي
 عبارة صحيحة خاف في البحر تحريف قنبه (قوله ومسلم مستأمن) مثله الاسير لكن له أخذ ماله من ولو بلارضاهم
 كما مر في الجهاد (قوله ولو بعد فاسد) اى ولو كان الربا بسبب عقد فاسد من غير الاموال الربوية كبيع
 بشرط كما حققناه فيما مر وأعم منه عبارة المجتبى المذكورة وكذا قول الزيلعي وكذا اذا تباعاً قهراً فاسداً
 (قوله غم) اى في دار الحرب قديماً لانه لو دخل دارنا بمان فباع منه مسلم درهمين لا يجوز اتفاقاً
 ط عن مسكين (قوله لان ماله غم مباح) قال في فتح القدير لا يمتحن أن هذا التعليل اغماضتضى حل
 مباشرة العقد اذا كانت الزيادة ينالها المسلم والربا أعم من ذلك اذ ينحل ما اذا كان الدرهمان اى في بيع درهم
 بدرهمين من جهة المسلم ومن جهة الكافر وجواب المسألة بالحل عاتق الوجهين وكذا القمار قد يقضى الى
 أن يكون مال الخطر للكافر بأن يكون الغلب له فالظاهر أن الاباحة بقيد نيل المسلم الزيادة وقد أزم الاصحاب
 في الدرس أن مرادهم من حل الربا والقمار ما اذا حصلت الزيادة للمسلم نظر الى العلة وان كان اطلاق الجواب
 خلافه والله سبحانه ونفعنا على أعلم بالصواب اه غلت ويدل على ذلك ما في السير الكبير وشرحه حيث قال واذا
 دخل المسلم دار الحرب بأمان فلا بأس بأن يأخذ منهم اموالهم بطيب أنفسهم بأى وجه كان لانه اغماض المباح
 على وجه عرى عن القدر فيكون ذلك طيباً له والاسير والمستأمن سواء حتى لو باعهم درهمين بدرهمين او باعهم
 مائة بدرهم أو أخذ مالا منهم بطريق القمار فذلك كله طيب له اه ملخصاً فانظر كيف جعل موضوع المسألة
 الاخذ من اموالهم برضاهم فعلم أن المراد من الربا والقمار في كلامهم ما كان على هذا الوجه وان كان
 اللفظ عاماً لان الحكم يدور مع علته غالباً (قوله مطلقاً) اى ولو بعد فاسد ط (قوله بلا غدر) لانه
 لما دخل دارهم بأمان فقد التزم أن لا يغدرهم وهذا التيد زيادة الايضاح لان ما أخذ برضاهم لا غدر فيه
 (قوله خلافاً للثاني) اى ابي يوسف وخلافه في المستأمن دون الاسير (قوله والثلاثة) اى الائمة الثلاثة
 (قوله لان ماله غير معصوم) العصمة الحفظ والمنع وقال في الشربلالية لعله أراد بالعصمة التقويم اى لا تقوم
 له فلا يضمن بالاتلاف في البدائع مع الا لا يضمن لان العصمة وان كانت ثابتة فالتقويم ليس بثابت عنده
 حتى لا يضمن بالاتلاف وعندهما نفسه وماله معصومان متقومان اه (قوله فلا ربا اتفاقاً) اى لا يجوز
 الربا معه فهو نقي بمعنى النهي كما في قوله تعالى فلا رفث ولا فسوق فافهم (قوله ومنه يعلم الخ) اى يعلم بما ذكره
 المصنف مع تعليله أن من أسلمت ولم يهاجر لا يتحقق الربا بينهما أيضاً كما في التهر عن الكرمانى وهذا يعلم بالاولى
 (قوله الا في هذه الست مسائل) اولها السيد مع عبده وآخرها من أسلم ولم يهاجر وحقه أن يقول المسائل
 بالتعريف والله سبحانه أعلم

قوله اذا تباع من مال الشركة
 هكذا يحطه والذي في المتن اذا
 تباع من ماله قال الشارح بعده
 اى من مال الشركة فليحترز اه
 محذو

الكن في البحر عن العراج التحقيق
 الاطلاق وانما يراد الرائد للربا
 بل لتعلق حق الغرماء (ولا) ربا
 بين متباشرين وشريكي عتاق اذا
 تباع من ماله اى مال الشركة
 زياحى (ولا بين حربي ومسلم)
 مستأمن ولو بعد فاسداً وقاد
 (غم) لان ماله غم مباح فيحل
 برضاه مطلقاً بلا غدر خلافاً للثاني
 والثلاثة (و) حكم (من) اسلم في
 دار الحرب ولم يهاجر كحربي
 قاله سلم الربا معه خلافاً لهما لان
 ماله غير معصوم فلو هاجر اليانام
 عاد اليهم فلا ربا اتفاقاً جوهره
 قلت ومنه يعلم حكم من أسلمت
 ولم يهاجر والحاصل أن الربا حرام
 الا في هذه الست مسائل

* (باب الحقوق) *

في البيع

(باب الحقوق) *

جمع حق والحق خلاف الباطل وهو مصدر حق الشيء من بابي ضرب وقتل اذا وجب وثبت ولهذا يقال لموافق
 الدار حقها اه وفي البناءية الحق ما يستحقه الرجل وله معان أخر منها عند الباطل اه وتعمامه في البحر

آخرها لتبعيتها ولتبعيته ترتيب

الجامع الصغير (اشترى يتأفوقه

آخر لا يدخل فيه العلو) مثلث العين

(ولو قال بكل حق) هو له أو بكل

قليل وكثير (ما لم ينص عليه) لأن

الشيء لا يستتبع مثله (وكذا لا يدخل)

العلو (بشراء منزل) هو ما لا اصطبل

فيه (الابكل كل حق هو له

أو عرفقه) أي حقوقه كطريق

ونحوه وعند الثاني المرافق المنافع

أشباه (أو بكل قليل أو كثير هو

فيه أو منه ويدخل) العلو (بشراء

دار أو ان لم يذ كر شياً) ولو الابنية

بتراب أو بجنين أو قباب وهذا

التفصيل عرف الكوفة وفي عرفنا

يدخل العلو بلاذ كر في الصور

كلها فتح وكافي سواء كان المبيع

يتأفوقه علو أو غيره (الادار الملك

قسمي سراي نهر (ك) ما

يدخل في شراء الدار (الكنيف

وبئر الماء والاشجار التي في حيطانها

و) كذا (البستان الداخل)

وان لم يصرح بذلك (لا) البستان

(الخارج الا اذا كان اعمق منها)

فدخول تبعاً ولو مثلها أو أكبر فلا

الابال شرط زياهي وعيني (والظلة

لا تدخل في بيع الدار) لبنائها

على الطريق فأخذت حكمه

(الابكل حق ونحوه) عماراً وقالوا

ان مفتحتها في الادار تدخل كالعلو

(ويدخل الباب الاعظم في بيع

بيت أو دار مع ذكر المرافق) لانه

من مرافقها خاتمة (لا) يدخل

(الطريق والمسبل

وفي النهر اعلم أن الحق في العادة يذ كر فيما هو تبع للمبيع ولا بد له منه ولا يقصد الا لاجله كالطريق والشرب
للارض وبأي تأماته (قوله اتبعيتها) أي لأن الحقوق توابع فيلحق ذ كرها بعد مسائل البوع بحر عن
المعراج قال بعضهم ولهذا الباب مناسبة خاصة بالان فيه بيان فضل هو حرام وهنبايان فضل على المبيع هو
حلل (قوله ولتبعيته) أي المصنف وكذا صاحب الكنز والهداية (قوله مثلث العين) واللام ساكنة ط
عن الحموي (قوله لان الشيء) علته لقوله لا يدخل فيه العلو وذلك أن البيت اسم لمصنف واحد جعل لبيات فيه
ومنهم من يزيد له دهليز فاذا باع البيت لا يدخل العلو ما لم يذ كر اسم العلو مصر يحال لان العلو مثله في أنه مصنف
بيات فيه والشيء لا يستتبع مثله بل هو أدنى منه فتح ولم يدخل يذ كر الحق لان حق الشيء تبع له فهو دونه والعلو
مثل البيت لادونه (قوله هو ما لا اصطبل فيه) قال في الفتح المنزل فوق البيت ودون الدار وهو اسم لمكان
يشتمل على يمينين أو ثلاثة ينزل فيها للادوية هارا وله مطبخ وموضع قضاء الحاجة فيتأق السكنى بالعيال مع ضرب
قصور اذ ليس له حن غير مستف ولا اصطبل الدواب فيكون البيت دونه ويصلح أن يستتبعه فلسبه بالدار يدخل
العلو فيه تبعاً عند ذ كر التوابع غير متوقف على التخصيص على اسمه الخاص ولشبهه بالبيت لا يدخل بلاذ كر زيادة
اه أي زيادة ذ كر التوابع أي قوله بكل حق هو له الخ (قوله أي حقوقه) في جامع الفصولين من الفصل السابع
أن الحقوق عبارة عن مسبل وطريق وغيره وفاقا والمرافق عند أبي يوسف عبارة عن منافع الدار وفي ظاهر
الرواية المرافق هي الحقوق واليه يشير قوله أو عرفقه نهر فعلى قول أبي يوسف المرافق أعم لانها توابع الدار
مما يرتفق به كالتوضا والمطبخ كافي القهستاني وقدم قبله أن حق الشيء تابع لبدله منه كالطريق والشرب اه
فهو أخص تأمل (قوله كل طريق) أي طريق خاص في ملك انسان وبأي بيانه (قوله هو فيه أو منه) أي
هو داخل فيه أو خارج منه بأودون الواو على ما اختاره اصحابنا كاذ كر الصيرفي والجملة صفة لحق مستقر
للاقليل أو كثير فان الصفة لا توصف ولا لكل على رأي كاتقرو به هذا التقرير راندفع طعن أبي يوسف على محمد
بدخول الامتعة فيها وطعن زفر عليه بدخول الزوجة والولد والحشرات قهستاني (قوله بشراء دار) هي
اسم لساحة أدير عليها الحدود وتشتمل على بيوت واصطبل وحن غير مستف وعلو فيجمع فيها بين الحن
للاسترواح ومنافع الابنية للاسكان فتح (قوله سواء كان المبيع يتأخ) عبارة النهر قالوا هذا في عرف اهل
الكوفة أما في عرفنا فدخل العلو من غير ذ كر في الصور كما هو سواء كان المبيع يتأفوقه علو أو نه لا كذلك لان
كل مسكن يسمى خانة في الجعم ولو علوا سواء كان صغيرا كالبيت أو غيره الادار الملك قسمي سراي اه وهو
ما أخذ من الفتح لكن قوله ولو علوا صوابه وله علو كافي عبارة الفتح وعبارة الهداية ولا يتخلو عن علو قات
وحاصله أن كل مسكن في عرف الجعم يسمى خانة الادار الملك تسمى سراي والخاتمة لا يتخلو عن علو فلذا دخل العلو
في الكل وظاهره أن البيع يقع عندهم بلفظ خانة لكن في البحر عن السكا في عرفنا يدخل العلو في الكل سواء
باع باسم البيت أو المنزل أو الدار والاحكام تنبني على العرف فيعتبر في كل اقليم وفي كل عصر عرف اهل اه قلت
وجبت كان المعتبر العرف فلا كلام سواء كان باسم خانة أو غيره وفي عرفنا لو باع بيتا من دار أو باع دكانا أو اصطبلا
أو نحو ذلك لا يدخل علوه المبني فوقه ما لم يكن باب العلو من داخل المبيع (قوله الادار الملك) المستثنى منه غير
مذ كور في كلامه كما علم بما ذكرناه (قوله الكنيف) أي ولو خارجا مبني على الظلة لانه يعد من الدار بحر وهو
المستراح وبعضهم يعبر عنه ببيت الماء نهر (قوله والاشجار) أي دون اثمارها الابال شرط كما مر في فصل ما يدخل
في المبيع تبعاً وفيه بيان مسائل يحتاج الى مراجعتها هنا (قوله فدخل تبعاً) قيده التقيم ابو جعفر بما اذا كان
مفتحة فيها (قوله والظلة لا تدخل) في المغرب قول الفقهاء ظلة الدار يريدون السدة التي فوق الباب
واذعى في ايضاح الاصلاح أن هذا وهم بل هي الساباط الذي أحد طرفيه على الدار والاخر على دار أخرى
او على الاسطوانات التي في السكة وعليه جرى في فتح القدير وغيره نهر (قوله ويدخل الباب الاعظم) أي
اذا كان له باب اعظم ودخله باب آخر دون وقوله مع ذكر المرافق يفيد أنه لا يدخل بدونه وهو خفي فان الظاهر
انه مثل الطريق الى سكة كيا تأتي فتأمل وقد يقال ان صورة المسألة ما لو باع بيتا من دار فدخل في البيع باب
البيت فقط دون باب الدار الاعظم وكذا لو باع دار ادخل دار أخرى لا يدخل باب الدار الأخرى أيضا بدون ذ كر
المرافق بخلاف ما اذا كان البابان للمبيع وحده وكان يتوصل من أحدهما الى الآخر تأمل (قوله لا يدخل

مطلب
الاحكام تنبني على العرف

الطريق الخ) يوههم انه لا يدخل مع ذكر المرافق وليس كذلك فكان عليه أن يقول وكذا الطريق الخ وبه
يستغنى عن الاستثناء بعده قال في الهداية ومن اشترى بيتا في داراً ومنزلاً أو مسكناً لم يكن له الطريق الا أن يشترى به
بكل حق حوله أو عرفه أو بكل قليل وكثير وكذا الشرب والمسيل لانه خارج الحدود الا انه من التواضع فيدخل
في التواضع اه قال في الفتح وفي المخطط المراد الطريق الخاص في ملك انسان فأما طريقها الى سكة غير نافذة
أوالى الطريق العام فيدخل وكذا ما كان له من حق تسهيل الماء والقاء الثلج في ملك انسان خاصة اه اى
ولا يدخل في الكفاية عن شرح الطحاوى وقال نخر الاسلام اذا كان طريق الدار المبيعة أو مسيل مائماً في
دار اخرى لا يدخل بلاذ كالحقوق لانه ليس من هذه الدار اه وصورته اذا كانت دار داخل دار اخرى للبائع
أو غيره فباع الداخلة فطريقها الى الدار الخارجة ليس من الدار المبيعة بل من حقوقها فلا يدخل فيها بلاذ ك
الحقوق ونحوها فصار بمنزلة بيع بيت أو نحوه من دار فان طريقه في الدار لا يدخل فيه لانه ليس منه بل خارج
عن حدوده كما مر عن الهداية فما أوردته في الفتح من أن تعليل نخر الاسلام يقتضى أن الطريق الذي في هذه
الدار يدخل وهو خلاف ما في الهداية ففيه نظر فتدبر (تنبيه) قال في الكفاية وفي الذخيرة يذ كالحقوق
انما يدخل الطريق الذي يكون وقت البيع لا الطريق الذي كان قبله حتى ان من سدد طريق منزله وجعل له
طريقاً آخر وباع المنزل بحقوقه دخل في البيع الطريق الثاني لا الاول اه وفي الفتح عن نخر الاسلام فان قال
البائع ليس للدار المبيعة طريق في دار اخرى فاشترى لا يستحق الطريق ولكن له أن يردها بالعيب ولو كان عليها
جزء من دار اخرى فان كانت للبائع أمر برفعها وان اغتره كانت بمنزلة العيب ولو ظهر فيها طريق أو مسيل ماء
لدار اخرى للبائع فلا طريق له في المبيعة اه وفي حاشية الرمل عن النوازل للداران مسيل الاولى على سطح
الثانية فباع الثانية بكل حق لها ثم باع الاولى من آخر فلم يشترى الاول منع الثاني من التسهيل على سطحه
الا اذا استثنى البائع المسيل وقت البيع اه ملخصاً قال وموقع في الخلاصة والبرازية عن النوازل من انه
ليس للدار منع الثاني سبق قلم لان الذي في النوازل ما قد مناه ومثله في الولوالجية وبه علم جواب حادثة القنوى
له كمران طريق الاول على الثاني فباع لبقته الثاني على أن له المرو فيه كما كان فباعته لاجنبى ليس للاجنبى
منع الاب (نقطة) جرى العرف في بلاد الشام أنه اذا كان في الدار ميازيب مركبة على سطحها أو بركة ماء في
صحنها أو نهر كنيف تحت أرضها وهو المسمى بالمالح دخول حق التسهيل في الميازيب وفي النهر المذكور ودخول
شرب البركة الحارارى اليها وقت البيع وان لم ينصوا على ذلك ولا سيما ماء البركة فإنه مقصود بالشراء حتى ان
الدار بدونه ينقص ثمنها انقصا كثيراً وقد مر أن نفع الكافي أن الاحكام تبني على العرف وانه يعتبر في كل اقليم
وعصر عرف أهله وقد نبهنا على ذلك في فصل ما يدخل في البيع وأيدناه بما في الذخيرة من أن الاصل أن ما كان
من الدار متصلاً به يدخل في بيعها تبعاً بلاذ كمر وما لا فلا يدخل بلاذ كمر الا ما جرى العرف أن البائع لا يمنعه
عن المشتري فيدخل المفتح استتمنا للعرف بعدم منعه بخلاف القفل ومفتاحه والسلم من خشب اذا لم يكن
متصلاً بالبناء وقد مناخناك عن الجران السلم الغير المتصل يدخل في عرف مصر القاهرة لان بيوتهم طبقات
لا يتنفع بها بدونه وتقام ذلك في رسالتنا نشر العرف والله سبحانه أعلم (قوله والشرب) بكسر الشين المعجمة
الحظ من الماء وفي الخالية رجل باع أرضاً بشربها فلم يشترى قدر ما يكفيها وليس له جميع ما كان للبائع اه
عزيمة (قوله ونحوه) لاحاجة اليه مع المتن (قوله مما مر) اى من ذكر المرافق أو كل قليل وكثير منه
ط (قوله فتدخل بلاذ كمر) اى يدخل الطريق والمسيل والشرب نهر (قوله لانها الخ) اى لان
الاجارة تعقد لا انتفاع بعين هذه الاشياء والبيع ليس كذلك فان المقصود منه في الاصل ملك الرقبة لا خصوص
الانتفاع بل اما هو أو ليتجر فيها أو يأخذ نفعها نهر قال الزباجي ألا ترى أنه لو استأجر الطريق من صاحب
العين لا يجوز يعنى لعدم الانتفاع به بدون العين فتعين الدخول فيها ولا يدخل مسيل ماء المزبأ اذا كان
في ملك خاص ولا مسقط الثلج فيه اه ومثله في المنع عن العيني وفي حواشي مسكين أن هذا تقييد لقول
المصنف بخلاف الاجارة فأقاد أن دخول المسيل في الاجارة بلاذ كمر الحقوق مقيد بما اذا لم يكن في ملك
خاص (قوله كالبيع) أفاد به أن الشرب والمسيل في حكم الطريق ط (قوله ولا يدخل في القسمة الخ)
حاصل ما في الفتح أنهم اذا اقسما ولا أحدهما على الآخر مسيل أو طريق ولم يذ كمر الحقوق لا تدخل لكن ان

والشرب الا يتحول كل حق) ونحوه
مما مر (بخلاف الاجارة) ادار
أو أرض قد سئل بلاذ كمر لا أنها تعقد
لانتفاع لا غير (والرهن والوقف)
خلاصة (ولو أقربداراً أو صالح
عليها أو أوصى بها ولم يذ كمر حقوقها
ومرافقتها لا يدخل الطريق)
كالبيع ولا يدخل في القسمة وان
ذكر الحقوق والمرافق

قوله دخول حق التسهيل هكذا
نخطه ولعل الاصول التعبير
يبدل بدل خول ليكون جواب
اذا أخبر أن تأمل اه محتمل

أمكن له احداها في نصيبه فالقسمة صحيحة والا فلا بخلاف الاجارة لان الاجر انما يستوجب الاجرا اذا تمكن
 المستأجر من الانتفاع في اذخال الشرب توفير المنفعة عليهم كما وان ذكر الحقوق في القسمة دخلت ان لم يمكنه
 احداها الا ان امكن البرضى صريح لان المقصود بالقسمة تميز المال لكل منهم المتفقد به على الخصوص
 بخلاف البيع فان الحقوق تدخل بذكرها وان امكن احداها الا المقصود منه ايجاد المال له ومثل في
 الكناية عن الفوائد الظهيرية وفي النهر عن الوهبانية اذ لم يمكنه فتح باب وقد علم ذلك وقت القسمة فصح وان لم
 يعلم فسدت له اي لانه عيب وينبغي أن يقيد بذلك قول الفتح والا فلا اي وان لم يمكن احداها فلا تنفع القسمة
 ان لم يعلم بذلك وقتها لانه اذا علم يكون راضيا بالعيب تأمل (قوله نهر عن الفتح) كأن عليه أن يؤخر العزو
 الى النهر اخر العبارة فان جميع ما يأتي مذكور فيه ادح (قوله كاستر) اي في المتن وعزاه الشارح الى
 الخلاصة (قوله أن تكون الهبة) اي هبة الدار (قوله على مال) عبارة النهر على داره وهو متعلق بالثلاثة
 (قوله والوجه فيها لا يحنى) لانها لاستحداث ملك لم يكن لخصوص الانتفاع بخلاف الاجارة والله
 سبحانه أعلم

* (باب الاستحقاق) *

ذكره بعد الحقوق للمناسبة بينهما لفظا ومعنى ولولا هذا المكان ذكره عقب الصرف اولى نهر (قوله هو طلب
 الحق) أفاد أن السين والتاء الطلب لكن في المصباح استحق فلان الامر استوجبته قاله الفارابي وجاعة فالامر
 مستحق بالفتح اسم مفعول ومنه خرج البيع مستحقا اه فاشار الى أن معناه الشرعي موافق للقوى وهو
 كون المراد بالاستحقاق ظهور كون الشيء حقا واجبا للغير (قوله بالكلية) اي بحيث لا يبقى لاحد عليه حق
 التملك من غير ودرر والمراد بالا حد أحد الباعية مثلا لا المتدعي فان له حق التملك في المذهب والمكاتب والاستحقاق
 فيها من المبطل كما ذكره بعد ط (قوله والناقل لا يوجب فسخ العقد) بل يوجب توقيفه على اجازة المستحق كذا
 في النهاية وتبعه الجماعة واعتزضه شارح بأن غايته أن يكون بيع فضولي وفيه اذا وجد عدم الرضى ينفسخ العقد
 واثبات الاستحقاق دليل عدم الرضى والمفسوخ لا تلحقه اجازة قال في الفتح وما في النهاية هو المنصور وقوله
 اثبات الاستحقاق دليل عدم الرضى اي بالبيع ليس بلامر لجواز أن يكون دليل عدم الرضى بأن يذهب من يده
 مجازا وذلك لانه لو لم يدع الاستحقاق وبثبته استمر في يد المشتري من غير أن يحصل له عينه ولا بدله فاقباضه يحصل
 أحدهما اما العين او البدل بأن يبيع ذلك البيع ثم اعلم انه اختلف في البيع متى ينفسخ فقبيل اذا قبض
 المستحق وقبل بنفس القضاء والصحيح انه لا ينفسخ ما لم يرجع المشتري على بائعه بالثمن حتى لو أجاز المستحق بعد
 ما قبض له أو بعد ما قبضه قبل أن يرجع المشتري على بائعه بضع وقال الحلواني الصحيح من مذهب اصحابنا أن
 القضاء للمستحق لا يكون فسخا للبياعات ما لم يرجع كل على بائعه بالقضاء وفي الزيادات روى عن الامام انه
 لا ينقض ما لم يأخذ العين بحكم القضاء وفي ظاهر الرواية لا ينفسخ ما لم يفسخ وهو الاصح اه ومعنى هذا أن
 يتراضيا على الفسخ لا بد كرفها أيضا انه ليس للمشتري الفسخ بلا قضاء أو رضى البائع لان احتمال اقامة البائع
 البينة على النتائج ثابت الا اذا قضى القاضي فيلزم فينفسخ وتماه في الفتح فقد اختلف التصحيح فيما ينفسخ به
 العقد ويأتى قريبا عن الهداية انه لا ينقض في ظاهر الرواية ما لم يقض على البائع بالثمن ويمكن التوفيق بين هذه
 الاقوال بأن المقصود أنه لا ينقض بمجرد القضاء بالاستحقاق بل يبقى العقد موقوفا بعده على اجازة المستحق
 أو فسخه على الصحيح فاذا فسخته صريحا فلا شك فيه وكذا لو رجع المشتري على بائعه بالثمن وسأله اليه لانه رضى
 بالفسخ وكذا لو طلب المشتري من القاضي أن يحكم على البائع بدفع الثمن فيحكم له بذلك أو تراضيا على الفسخ ففي
 ذلك كله ينفسخ العقد فليس المراد من هذه العبارات حصر الفسخ بواحد من هذه الصور بل أيها وجد بعد
 الحكم بالاستحقاق انفسخ العقد هذا ما ظهر لي في هذا المقام بقرينة أنه ثبت للبائع الرجوع على بائعه
 بالثمن وان كان قد دفع الثمن الى المشتري بلا الزام القاضي اياه وهذا مذهب محمد وعليه الفتوى خلافا لابي
 يوسف كما في الحامدية وفورا عين عن جواهر الفتاوى (قوله لانه لا يوجب بطلان الملك) أي ملك المشتري لان
 الاستحقاق أظهر توقف العقد على اجازة المستحق أو فسخه كما علمت (قوله حكم على ذي اليد) حتى يؤخذ

الابرنى صريح نهر عن الفتح
 وفي الحواشي البعويية ينبغي
 أن يكون الرهن كالبيع اذ
 لا يقصد به الانتفاع قلت هو جيد
 لولا مخالفته للمنقول كما مر ولفظ
 الخلاصة ويدخل الطريق في الرهن
 والصدقة الموقوفة كالاجارة
 واعتمده المصنف تبعاً للجمهور
 ينبغي أن تكون الهبة والنكاح
 والخلع والعق على مال كالبيع
 والوجه فيها لا يحنى اه

* (باب الاستحقاق) *

هو طلب الحق (الاستحقاق نوعان)
 أحدهما (مبطل للملك) بالكلية
 (كالعق) والجزئية الأصلية
 (ونحوه) كتدبير وكابة
 (و) ثانيهما (ناقل له) من شخص
 الى آخر (كلاستحقاق به) اي بالملك
 بأن ادعى زيد على بكر أن ما في يده
 من العبد ملك له وبرهن (والناقل
 لا يوجب فسخ العقد) على الظاهر
 لانه لا يوجب بطلان الملك (والحكم
 به حكم على ذي اليد)

المدعي من يده درر وهذا اذا كان خصما فلا يحكم على مستأجر ونحوه (قوله وعلى من تلقى ذواليد الملك منه) هذا مشروط بما اذا ادعى ذواليد الشراء منه ففي البحر عن الخلاصة اذا قال المشتري في جواب دعوى الملك هذا ملكي لاني شرته من فلان صار البائع مقضيا عليه ويرجع المشتري عليه بالثمن امان قال في الجواب ملكي ولم يرد عليه لا يصير البائع مقضيا عليه والارث كالشراء نص عليه في الجامع الكبير وصورته دار يد رجل يدعي انهما له فجاء آخر وادعى انهما له وقضى له به الجفاء اخذوا المقضى عليه وادعى انها كانت لايه تركها ميراثا له وللقضى عليه يقضى للاخ المدعي بنصقيا لان ذاللم يقل ملكي لاني ورثتها من أي ليصير الاخ مقضيا عليه وكذا لو أقر الاخ المقضى عليه انه ورثها من ابيه بعد انكاره واقامة اليئنة ولو أقر بالارث قبل اقامة اليئنة لاسمع دعوى الاخ اه قال وذكره اذا صار المورث مقضيا عليه في محدود فادعى وارثه ذلك المحدود ان ادعى الارث من هذا المورث لاسمع وان ادعى مطلقا لاسمع وان كان المورث مدعيا وقضى له ثم بعد موته ادعى المقضى عليه على وارث المقضى له هذا المحدود مطلقا لاسمع اه (فرع) في البرازية مسلم باع عبدا من نصراني فاستحقه نصراني بشهادة نصرانيين لا يقضى له لانه لو قضى له لرجع بالثمن على المسلم (قوله ولو مورثه) الضمير عائدة على من في قوله وعلى من تلقى الملك منه اي لو اشتاد ذواليد من مورثه فالحكم عليه بالاستحقاق حكم على المورث فلا تسمع دعوى بقية الورثة على المستحق بالارث (قوله فلا تسمع دعوى الملك منهم) تفرع على قوله والحكم به حكم على ذى اليد الخ درر وأتى بضمير الجمع اشارة الى شغل عالتو تعدد البيع من واحد الى آخر وهكذا اولذا قال في الدرر بلا واسطة او وسيط وفزع في الفرع على ذلك أيضا أنه لا تعداد اليئنة للرجوع قال في شرحه يعني اذا كان الحكم للمستحق حكما على الساعة فاذا أراد واحد من المشتري أن يرجع على بائعه بالثمن لا يحتاج الى اعادة اليئنة (قوله بل دعوى الساج) عبارة الفرع بل دعوى الساج اولتق الملك من المستحق قال في شرحه الدرر بأن يقول بائع من الباعة حين رجع عليه بالثمن أنا لا أعطى الثمن لان المستحق كاذب لان المبيع نتج في ملكي او ملك بائعي بلا واسطة او بها فتسمع دعواه ويطل الحكم ان أثبت او يقول أنا لا أعطى الثمن لاني اشتريته من المستحق قسم أيضا اه وأفاد كلامه أنه لا يشترط لاثبات الساج حضور المستحق كما أجاب به في الحامدية وقال انه مقتضى ما أفتى به في الخبرية في باب الاقالة موافقا لما في العمادية من أن هذا القول أظهر وأشبه أكن في البرازية أن الاشتراط هو الاظهر والاشبه قلت وعبارة البرازية وعند محمد وهو اختيار شمس الاسلام يقبل بلا حضرته لان الرجوع بالثمن أمر يخص المشتري فاكتفى بحضوره واختيار صاحب المنظومة وهو قياس قوله ما هو الاظهر والاشبه عدم القبول بلا حضور المستحق اه لكن في الذخيرة قيل على قول محمد وأبي يوسف الاشر يشترط وعلى قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف الاقل لا يشترط وهذا القول أشبه وأظهر اه وهكذا عزاه في العمادية الى الذخيرة والمحيط ومثله في جامع الفصولين وفور العين فالظاهر أن ما في البرازية من العكس سبق قلم كاحترزناه في تنقيح الحامدية فنبه لذلك واختلف في اشتراط حضرة المبيع وأفتى ظهير الدين بعدمه كما سنذكره (قوله ما لم يرجع عليه) فليس للمشتري الاوسط أن يرجع على بائعه قبل أن يرجع عليه المشتري الاخير درر وأفاد أنه لا يشترط الزام القاضى البائع بالثمن بل له الرجوع على بائعه بدونه وهو قول محمد المفتي به كما علمت ثم انما يثبت له الرجوع اذا لم يبرئه البائع عن الثمن قبل الاستحقاق فلو أبرأه البائع ثم استحق المبيع من يده لا يرجع على بائعه بالثمن لانه لا ثمن له على بائعه وكذلك بقية الباعة لا يرجع بعضهم على بعض ذخيرة اي لعذر القضاء على الذي أبرأ مشتريه جامع الفصولين ثم نقل فيه أن في رجوع بقية الباعة بعضهم على بعض خلافا بين المتأخرين وأما لو أبرأ المشتري البائع بعد الحكم له بالرجوع فيأتي قريبا انه لا يمنع (قوله ولا على الكفيل) اي الضامن بالدرك درر اي ضامن الثمن عند استحقاق المبيع (قوله ما لم يقض على المكفول عنه) اعترض بأن المكفول عنه وهو البائع صار مقضيا عليه بالقضاء على المشتري الاخير لماعت من أن الحكم بالاستحقاق حكم على ذى اليد وعلى من تلقى الملك منه وقبل القضاء لا مطالبة لاحد قلت هذا اشتباه فان المراد بالقضاء هنا القضاء على المكفول عنه بالثمن والقضاء السابق قضاء بالاستحقاق والمسألة ستأتي متنا في الكفالة قبيل باب كذالة الرجلين ونصها ولا يؤخذ ضامن الدرك اذا استحق المبيع قبل القضاء على البائع بالثمن اه وحى في الهداية والآثر وغيرهما وعلة في الهداية

وعلى من تلقى ذواليد (الملك منه) ولو مورثه فيتعدي الى بقية الورثة
 أشباه (فلا تسمع دعوى الملك منهم) للعكم عليهم (بل دعوى الساج ولا يرجع) أحد من المشتري (على بائعه ما لم يرجع عليه ولا على الكفيل ما لم يقض على المكفول عنه)

هناك بقوله لأن مجرد الاستحقاق لا ينتقض البيع على ظاهر الرواية ما لم يقض له بالتثني على البائع فلم يجب على
 الاصيل رد الثمن فلا يجب على الكفيل اه فافهم لكن علمت مما قرناه أن العقد ينتقض بفسخ العاقدين
 وبالرجوع بالتثني على البائع بدون قضاء وأنه ليس المراد قصر الفسخ على واحد مما ذكر وإذا انفسخ العقد بواحد
 منها وجب على الاصيل وهو البائع رد الثمن على المشتري فيجب على الكفيل أيضا ولو بدون قضاء ويؤيده قول
 محمد المنقذ به المار آتفا (قوله لا يجتمع ثمان الخ) علة اقوله ولا يرجع أحد الخ كما أفاده في الدرر قال ط
 وهذا التعديل يظهر في غير المشتري الاخير وغير البائع الاول فيظهر في الباعة المتوسطين فان عند كل منهم
 ثمان فالورجع بالتثني قبل أن يرجع عليه اجتمع في ملكه ثمان اه (قوله لان بدل المستحق لم يملك) أي ثمنه
 باق على ملك البائع وعبر عنه بالبدل ليشمل ما لو كان قيميا وهذا بيان لوجه اجتماع الثمنين في رجوع أحدهم
 قبل الرجوع عليه (قوله ولو صالح بشئ الخ) عبارة جامع الفصولين المشتري لو رجع على بائعه وصالح
 البائع على شئ قليل فلبائعه أن يرجع على بائعه بثمنه وكذا لو أبرأه المشتري عن ثمنه بعد الحكم له بالرجوع عليه
 فلبائعه أن يرجع على بائعه أيضا اذا المانع اجتماع البدل والمبدل في ملك واحد ولو لم يجد لزال المبدل عن
 ملكه ولو حكم للمستحق وصالح المشتري لباخذ المشتري بعض الثمن من المستحق ويدفع المبيع الى المستحق ليس
 له أن يرجع على بائعه بثمنه لانه بالصالح ابطال حق الرجوع اه قلت وما ذكره في الابراء انما هو في ابراء المشتري
 البائع وأما لو أبرأ البائع المشتري عن الثمن قبل الاستحقاق فقد منّا آتفا انه يمنع الرجوع ثم قال في الفصولين
 فلما ثبتت أي الاستحقاق وحكم له فدفع اليه شيئا وأمسك المبيع يصير هذا شراء للمبيع من المستحق
 فينبغي أن يثبت له الرجوع على بائعه اه (قوله فصالح المشتري) أي دفع المستحق الى المشتري بعض الثمن
 صلحا عن دعوى المشتري تاجعا عند بائعه أو نحوه مما يبطل الاستحقاق لم يرجع على بائعه بالتثني لان صلحه مع
 المستحق على بعض الثمن أسقط حقه في الرجوع وهذا بخلاف العكس وهو ما اذا دفع المشتري الى المستحق شيئا
 وأمسك المبيع لانه صار مشتريا من المستحق فلا يبطل حق رجوعه كما علمت وهذه المسألة هي الآتية عن نظم
 المحبة ولا ينبغي ظهور الفرق بينهما وبين الاولى كما أفاده ط فافهم (قوله يوجب فسخ العقد) أي الجارية بين
 الباعة بلا حاجة في انفساخ كل منها الى حكم القاضي درر (قوله ولكل واحد الخ) فلما قام العبد بينه
 انه حر الاصل أو أنه كان عبدا فلان فأعتقه أو أقام رجل البيعة انه عبده وبره ففتنى بشئ من ذلك فذلك واحد
 أن يرجع على بائعه قبل القضاء عليه وكذا المشتري يرجع على الكفيل قبل الرجوع عليه هندية عن الحاوي
 (قوله وان لم يرجع عليه) بصيغة الجھول أي وان لم يحصل الرجوع عليه درر (قوله ويرجع هو أيضا)
 أي يرجع من له الرجوع على الكفيل بالدرك أيضا أي كماله الرجوع على بائعه وقوله كذلك يغني عنه قول
 المصنف ولو قبل القضاء عليه أي قبل القضاء على المكفول عنه بالتثني (قوله والحكم بالحرية بالاصلة الخ)
 هذه الجملة في موقع التعليل لما قبلها واحتراز بالاصلية عن المعارضة بعقود وشوّه لانها تأتي (قوله أو بقوله
 اناحر) صورته ادعى انه عبده فقال المدعى عليه اناحر الاصل ولم يسبق منه اقرار بالرق وعجز المدعى عن البيعة
 حكم القاضي بالحرية بالاصلية وكان حكمه بها حكما على العادة اه ح (قوله اذا لم يسبق منه اقرار بالرق)
 أي ولو حكما كسكوته عند البيع مع انقياده كما سيأتي وتسمع دعواه الحرية بعد اعترافه بالرق اذا برهن
 كما سيأتي (قوله وكذا العتق وفروعه) عطف على قوله والحكم بالحرية بالاصلية أي اذا ادعى انه كان عبدا
 فلان فأعتقه أو ادعى رجل انه عبده وبره أو أن أمته استولدها وحكم بذلك فهو حكم على الكافة فلا تسمع
 دعوى أحد عليه بذلك ونقل الجوى عن بعضهم أن هذا بعد ثبوت ملك المعتق والافتقار لعق الانسان مالا
 يملكه (قوله وأما الحكم بالعتق في الملك المؤرخ الخ) يعني اذا قال زيد لبيكر انك عبيدي ملكك منذ خمسة
 أعوام فقال بكر اني كنت عبيدا بشر ملكي منذ ستة أعوام فأعتقني وبرهن عليه اندفع دعوى زيد ثم اذا قال
 عرو لبيكر انك عبيدي ملكك منذ سبعة أعوام وانت ملكي الآن فبرهن عليه وقبل ويفسخ الحكم بحريته
 ويجعل ملكا لعمره درر وكذا الحكم بالملك على المستحق منه حكم على الباعة من وقت التارخ كافي الخالية
 وفي المقدسي شراها منذ شهرين فأقام رجل بيعة انها له منذ شهر يقضى بها له ولا يقضى على بائعه برهنت أمة
 في يد مشتر آخر على انها معتقة فلان أو مدبرته أو أم ولد رجوع الكل الامن كان قبل فلان سألحائي (قوله)

لا يجتمع ثمان في ملك واحد لان
 بدل المستحق لم يملك ولو صالح بشئ
 قليل أو أبرأ عن ثمنه بعد الحكم له
 بالرجوع عليه فلبائعه أن يرجع على
 بائعه أيضا لزال المبدل عن ملكه
 ولو حكم للمستحق فصالح
 المشتري لم يرجع لانه بالصالح ابطال
 حق الرجوع وتعماده في جامع
 الفصولين (والمبطل يوجب) أي
 يوجب فسخ العقود اتفا (ولكل
 واحد من الباعة الرجوع على بائعه
 وان لم يرجع عليه ويرجع) هو أيضا
 كذلك (على الكفيل ولو قبل القضاء
 عليه) لعدم اجتماع الثمنين اذا بدل
 الحر لايملك (والحكم بالحرية
 الاصلية حكم على الكافة) من
 الناس سواء كان بيعة أو بقوله
 اناحر اذا لم يسبق منه اقرار بالرق
 اشاه (فلا تسمع دعوى الملك من
 أحد وكذا العتق وفروعه) بمنزلة
 حرية الاصل (وأما الحكم بالعتق
 في الملك المؤرخ ف) على الكافة
 (من) وقت (التارخ) و (لا) يكون
 قضاء (قبلة) كما بسطه من لا خسر و
 ويعقب باشا فاحظه فان أكثر
 الكتب عنه خالية

قبل الحزبية) أنقذ به المولى أبو السعود وبرز به في الحمية ورجحه المصنف في كتاب الوقت كما قدمه الشارح
 أول الرفق (قوله وهو المختار) في الفوائد البديرة لابن الفرس وهو الصحيح اه واقصر عليه في الخاتمة
 في باب ما يظل دعوى المدعى واستبدل له فكان مختاره (قوله وصححه العمادى) نقل الرملى عن المصنف
 عبارة الفصول العمادية وليس فيها تصحيح أصلا بل يميز دحكاية الأول عن الخلوانى والسعدى والثانى
 عن أبى الليث والصدور الشهيد اه وفي جامع التصولين القضاء بالوقف قبل يكون على الناس كافة وقبل لا
 (قوله القضاء يتعدى الخ) فإذا قضى بواحدة منها لا تسمع دعوى آخر وأراد بالحزبية ما يشمل المعارضة
 كالعلق ويجزى في النكاح ما جرى في الملك المؤرخ فتسمع دعوى غيره على نكاحها قبل التاريخ لا بعده كما
 استنبطه والمحمضى مسكين من كلام الدرر المات قال الجوى ويزاد على الأربع ما في معنى الحكم لأحضر
 رجلا وأدعى عليه حقا أو كاه وأقام البينة على أنه وكله في استيفاء حقوقه والخصومة في ذلك قبلت ويقضى
 بأثر كاله ويكون قضاء على كافة الناس لأنه ادعى عليه حقا بسبب الوكالة فكان إثبات السبب عليه إثباتا
 على الكافة حتى لو أحضر آخر وأدعى عليه حقا لا يكف إعادة البينة على الوكالة اه (قوله ويثبت رجوع
 المشتري على بانه بالثمن الخ) أشار إلى أن الاستحقاق لابد أن يرد على ما كان ملك البائع اربع عليه في
 الجامع الكبير لو اشترى ثوبا فقطعه وخاطه ثم استحق بالبينة لارجع المشتري على البائع بالثمن لأن الاستحقاق
 ما ورد على ملكه لأنه لو كان ملكه في الأصل انقطع بالقطع والخياطة كن غصبه فقطعه وخاطه ملكه فالأصل
 أن الاستحقاق إذا ورد على ملك البائع الكائن من الأصل يرجع عليه وان ورد عليه بعد ما صار إلى حال لو كان
 غصبا ملكه لا يرجع لأنه متيقن الكذب وعرف أن المعنى أن يستحقه باسم القميص فلو برهن أنه كان له قبل
 هذه الصفة رجع المشتري بالثمن وعلى هذا لو اشترى حنطة وطحنها ثم استحق الدقيق ولو قال كانت لي قبل الطحن
 يرجع وكذا لو اشترى لحافا شواه اه فتح ملخصا وأطلق المصنف الرجوع فشمهل ما إذا كان الشراء فاسدا
 كما في جامع الفصولين وما إذا كان عالما بكونه ملك المستحق كما سيذكره المصنف وما لو أبرأ البائع المشتري
 عن غنه فللبائع الرجوع على بانه لو أبرأ بعد الحكم لا قبله كما مر وما لو مات بائعه ولا وارث له فالقاضي يصيب
 عنه وصيا يرجع المشتري عليه وما إذا زعم بائعه أنه نفع في ملكه وعجز عن إثباته وأخذ منه الثمن فله الرجوع على
 بائعه لأنه لما حكم عليه التحق دعواه بالعدم وكذا لو زعم أنه ليس له الرجوع لأنكاره البيع لأنه لما حكم عليه
 سينة التحق زعمه بالعدم وما لو أزم القاضي البائع بدفع الثمن أو لا كما مر وما لو أحوال البائع رجلا بالثمن على
 المشتري وأدى إليه ثم استحق الدار فإنه يرجع على البائع لأعلى الحال وإن لم يظفر بالبائع وما إذا كان البائع
 وكبلا فله المشتري مطالبته بالثمن من ماله ولا ينتظر أن كان دفع الثمن إليه وإن كان دفعه للموكل ينتظر أخذ من
 الموكل وما إذا قال البائع للمشتري قد علمت أن الشهود شهدوا بزرور وأن المبيع لي فصدقه المشتري فإنه يرجع
 عليه بالثمن لأنه لم يسلم له المبيع فلا يحل للبائع أخذ الثمن وقد استحق المبيع اه ملخصا كل ذلك من الذخيرة
 (تنبيه) إذا ادعى المشتري استحقاق المبيع على بائعه ليرجع بثمنه فلا بد أن يفسر الاستحقاق وبين سببه فلو بينه
 وانكر البائع البيع فأنبته المشتري رجع بثمنه وقبل يشترط حضرة المبيع لسمع البينة وقيل لا وبه أفق طهبر
 الدين المرغيناني فلو زكشية العبد وصفته وقدر ثمنه كفى جامع الفصولين وفيه أن للمستحق عليه تخليف
 المستحق بالله ما باعه ولا ووجه ولا تصدق به ولا يخرج عن ملكه بوجه من الوجوه وتماه فيه (فرع) استأجر حمارا
 فأدعاه رجل ولم يصدقه أنه مستأجر واستحقته عليه لا يرجع الأجر على بائعه لأن هذا الاستحقاق ظلم لأنه لم يبيع
 على خصم ذخيرة (قوله إذا كان الاستحقاق بالبينة) فلو أخذ المستحق العين من المشتري بلا حكم فذلك
 فالوجه في رجوع المشتري على بائعه أن يدعى على المستحق أنك قضته منى بلا حكم وكان ملكي وقد هلك في يدك
 فأد إلى قيمته فيبرهن أنه له فيرجع المشتري على بائعه بثمنه جامع الفصولين ومفهمه أنه لو لم يملك فله المشتري
 منه استرداده حتى يبرهن فيرجع المشتري على بائعه أن لم يقر المشتري أو لا بأنه للمستحق وفي الفصول أيضا أخذه
 بلا حكم فقال المشتري لبائعه أخذه المستحق منى بلا حكم فأنتمنه إلى فأداه ثم برهن على المستحق أنه له
 في غيبة المشتري صح لانفساخ البيع بينه وبين المشتري بتراضيه ما بقي على ملك البائع ولم يصح الاستحقاق اه
 واحترز بقوله بلا حكم عما إذا كان بحكم ولم يرجع المشتري على بائعه بالثمن فإنه لا يصح مع غيبة المشتري لعدم

(و) استندوا في القضاء بالوقف
 قيل بالحزبية وقيل لا فتسمع فيه
 دعوى ملك آخر أو وقف آخر (وهو
 اختار) وصححه العمادى وفي
 الاشياء القضاء يتعدى في اربع
 حزية ونسب ونكاح وولاء وفي
 الوقف يقتصر على الاصح (ويثبت
 رجوع المشتري على بانه بالثمن
 إذا كان الاستحقاق بالبينة)
 لما سيجيء انها حجة متعديّة

قوله لأنه لو كان ملكه الخ هكذا
 يحظه ولعله سقط من قوله وأقبل
 لو الأصل لأنه ولو كان الخ فتأمل
 اه متعديّة

انفساخ البيع بالاستحقاق رمل (قوله باقرار المشتري) ولو عدل المشتري فهو المستحق قال ابو يوسف
اسأل عنهما فان عدل رجع بالن والافلا لانه كقرار ذخيرة (قوله او ينكوله) كأن طلب المستحق تحليفه على
انك لاتعلم أن المبيع ملكي (قوله فلا رجوع) فلو برهن المشتري أن الدار ملك المستحق ليرجع بثمنه على بائعه
لا يقبل للتناقض لانه لما أقدم على الشراء فقد أقر أنه ملك البائع فاذا ادعى غيره كان تناقضا يمنع دعوى الملك
ولانه اثبات ما هو ثابت باقراره فلغاً ما لو برهن على اقرار البائع أنه للمستحق يقبل لعدم التناقض وأنه اثبات
ما ليس بثابت ولو لا يثبت له فلا تحليف البائع بالله ما هو للمدعى لانه لو أقر لزمه جامع الفصولين نعم لو أقر به
للمستحق ثم برهن على أن الامة محررة الاصل وهي تدعى أو أنها ملك فلان وهو اعترافها او برهانها واستولدها قبل
الشراء تقبل ويرجع بالن لان التناقض في دعوى الحرية وفروعهها لا يضرب فتح قال في النهر ونظائر أن قوله
وهي تدعى اتفاقاً (قوله كما هو ظاهر كلام الزيلعي) حيث قال لان البيعة لا تصير جبة الا بقضاء القاضي وللقاضى
ولاية عامة فينفذ قضاؤه في حق الكافة والاقرار جبة بنفسه لا يتوقف على القضاء وللمقر ولاية على نفسه دون
غيره فيقتصر عليه اه قال ط وحده الرمل في حاشية المنهج على بعض القضايا أو يراد بالكافة كل من
يتعدى اليه حكم القاضي في تلك القضية لكافة الناس اه وحينئذ فلا حاجة للاستدراك اه (قوله وضوءه)
من فروعه وكولا ونكاح ونسب ط (قوله فان ثبت الحق بهما) الظاهر أنه احتراز عما لو سبق الحكم بالبيعة
عقب الانكار ثم أقر بخلاف العكس لانه بعد الحكم للمستحق باقرار المشتري لا يصح الحكم بعده بالبيعة بخلاف
ما اذا كان قبل الحكم بشئ منهم ما بأن برهن ثم أقر المشتري أو بأعكس فانه يجعل الحكم قضاء بالبيعة عند الحاجة
الى الرجوع كما هنا وان أمكن جعله قضاء بالاقرار فافهم وعلى هذا جلي في الفتح ما في فتاوى رشيد الدين من أنه
لو أقر ومع ذلك برهن المستحق وأثبت عليه بالبيعة رجع لان القضاء وقع بالبيعة لا بالاستحقاق ثم ذكر رشيد الدين
في كتاب الدعوى لو ادعى عينا وبرهن وقبل أن يقضى له أقر له المدعى عليه اختلفوا فقبل يقضى بالاقرار وقيل
بالبيعة والاول اظهر وأقرب للصواب اه قال في الفتح وهذا يناقض ما قبله الا أن يخص ذلك بعارض الحاجة
الى الرجوع فيحصل انه اذا ثبت الحق بهما يقضى بالاقرار على ما جعله الاظهر وان سبقته اقامة البيعة مع تمكن
القاضي من اعتباره قضاء بالبيعة وعند تحقق حاجة الخصم اليه ينبغي اعتباره قضاء بهما ليندفع الضرر عنه
بالرجوع اه ملخصا قلت ويؤيد هذا التوفيق انه في جامع الفصولين نقل عبارة رشيد الدين الاولى معللة بالحاجة
وذكر في نور العين أن هذا أظهر وحقق ذلك فراجعوا والظاهر أن مثل ما هنا ما لو باع شيئاً كان اشتراؤه ثم رد عليه
بعبق قديم وأقر به وبرهن عليه المشتري وقضى بذلك يجعل قضاء بالبيعة لحاجته الى الرجوع على بائعه بخيار
العيب (قوله فبالبيعة الاولى) اي فاعتبار القضاء بالبيعة الاولى (قوله فلو استحققت مبيعة ولدت) يشمل الدابة اذا
ولدت عند المشتري أو لاد كما في نور العين عن جامع الفتاوى (قوله لا باستيلاده) قيد به لمكان قوله يتبعها ولدها
والا فاستيلاد المشتري لا يمنع استحقاق الوالد بالبيعة لكنه لا يتبعها بل يكون ولد المشتري حرّاً بالقيمة كما نبه عليه
بعده (قوله يتبعها ولدها) وكذا أرضها فتح قال ولا خصوصية للولد بل زوائد المبيع كلها على التفصيل
اه اي التفصيل بين كون الاستحقاق بالبيعة أو بالاقرار وبين دعوى المقر له الزوائد وعددها اوسيد كرا الشارح
الزوائد آخر (قوله بشرط القضاء به) لانه اصل يوم القضاء لانفساخه واستقلاله فلا بد من الحكم به وهو الاصح
في المذهب فتح قال في الهداية واليه تشير المائيل فان القاضي اذا لم يعلم بالزوائد قال محمد لا تدخل الزوائد
في الحكم وكذا الولد اذا كان في يد غيره لا يدخل تحت الحكم بالام تبعاً اه والظاهر أن الارش لا يدخل تبعاً
(قوله في الاصح) مقابله ما قيل انه اذا قضى القاضي بالام تبصر مقضياً به أيضاً كما في الفتح (قوله وكلام
البرازي يفيد تقييده) اي تقييد القضاء بالولد للمستحق وأخذ ذلك في النهر من قول البرازي شهدوا على رجل
في يده جارية اتهم بهذا المدعى ثم غابا وما ناولها ولد في يد المدعى عليه يدعى انه له وبرهن على ذلك لا يلتفت للحاكم
الى برهانه ويقضى بالولد للمدعى فان حضر الشهود وقالوا الولد للمدعى عليه ضمن الشهود قيمة الولد كما أنهم
رجعوا فان كانوا حضروا وسألهم عن الولد فان قالوا انه للمدعى عليه أو لاندري لمن الوالد يقضى بالام للمدعى
دون الولد اه (قوله بماذا سكك الشهود) اي عن كونه لذي اليد وكذا بالاولى اذا قالوا انه للمستحق (قوله ثم
استيلاده) اي استيلاد المشتري (قوله فيكون ولد المغرور) الاولى أن يقول ولكن يكون الخ لان قوله

قوله وهي تدعى أو أنها الخ هكذا
بخطه ولعل الصواب اسقاط كلمة
او كما لا يخفى اه مصححه

(أما اذا كان) الاستحقاق

(باقرار المشتري او ينكوله

أو باقرار وكيل المشتري بالنصومة

أو ينكوله فلا) رجوع لانه جبة

قاصرة (و) الاصل أن (البيعة

جبة متعديّة) تظهر في حق كافة

الناس لكن لا في كل شئ كما هو

ظاهر كلام الزيلعي والعيني بل

في علق وضوءه كما مر ذكره المصنف

(لا الاقرار) بل هو جبة قاصرة على

المقر لعدم ولايته على غيره بقى

لواجتماعان ثبت الحق بهما قضى

بالاقرار الا عند الحاجة فبالبيعة

اولى فتح ونهر (فلو استحققت

مبيعة ولدت) عند المشتري

لا باستيلاده (بينه يتبعها ولدها

بشرط القضاء به) اي بالولد في

الاصح زيلعي وكلام البرازي

يفيد تقييده بما اذا سكك الشهود

فلو ثبت أنه لذي اليد أو قالوا لاندري

لا يقضى به مگر ثم استيلاده لا يمنع

استحقاق الوالد بالبيعة فيكون ولد

المغرور حرّاً

مطاب

في ولد المغرور

لا يمنع الخ يتوهم منه انه يتبعها كما اذا كان لا باستلاده فيناسبه الاستدراك بأنه يكون واراد المفروق رأى يكون
لذى البدحرا لان وطاه كان في الملك ظاهر او عليه المستحق القيمة اى يوم انقصومة كجسيد كره في باب دعوى
النسب قال في جامع النصولين ولوا وادها على حبة أو صدقة أو شراء أو وصية أخذ المستحق الامة وقيمة الولد اذا
الموجب للغرور ملك مطلق الاستباحة في الظاهر وقد وجد ويرجع الاب على البائع بثمنها وقيمة ولدها بالانقراض
عندنا ولا يرجع على الوهاب والمصدق والموصى بقيمة الولد عندنا ولو باعها المشتري الاول فأولدها الثاني
فاستحقته يرجع المشتري الثاني على الاول بالثمن وبقيمة الراد ولا يرجع الاول على بائعه الا بالثمن عنده وعندهما
يرجع بقيمة الولد أيضا ونظيره أن المشتري الثاني لو وجد عيبا وقد تعدد رد له عيب حدث فيرجع على بائعه بنقص
العيب وبأثمنه لا يرجع به على بائعه عنده خلافا لهما (تنبيه) انما يرجع المشتري بالعقر لانه بدل منفعة استوفاهما
لنفسه وجزاء على فعله ومثله ما لو نقصت الارض المستحقة بالزراعة وضمن نقصانها لا يرجع به على بائعه وبه يظهر
جواب حادثة الفتوى فيمن اشترى دارا فظهرت وقفا وضمنه ناظر الوقت اجرها فأوجب بأنه لا يرجع بالاجرة
على البائع خلافا لما افتى به بعض علماء مصر القاهرة في زماننا مستدلا بقولهم الغرور في ضمن عقد المعاوضة
يوجب الرجوع ولا يثنى انه غير صحيح لانه انما يرجع بما يمكن تسليبه كما يأتي بيانه وبما ليس جزاء افعله كما علمت
(قوله بالقيمة لمستحق) اى مضمونها بالمستحق والمراد القيمة يوم انقصومة كما ذكر في باب دعوى النسب
(قوله كما مر) صوابه كما يأتي (قوله والفرق ما مر) قال في الهداية ووجه الفرق أن القيمة حجة مطلقة فانها
كاشحة مينة فيظهر بها ملكه من الاصل والولد كان متصلا بها فيكون له أما الاقرار حجة قاصرة فيثبت الملك في
المغرب ضرورة صحة الاخبار وقد حصلت بأثمنه بعد الانفصال فلا يكون اولده (قوله يتبعها) لان الظاهر
أنه لا يربط عن النهاية ومقتضى الفرق المذكور انه لا يكون له كافي الفسخ (قوله) وكذا اى كل ولد في التفصيل
المذكور كما مر (قوله نعم لاضمان بهلاكها) اى هلاك الزوائد ومنه موت الولد واحتراز عن استهلاكها
قضى به (قوله ومنع التناقض دعوى الملك) هذا اذا كان الكلام الاول قد أثبت لشخص معين حقا والالم
يمنع كقوله لاحق على أحد من اجل سمرقند ثم ادعى شيئا على أحد منهم تصح دعواه كفى المؤبدية عن صدر
الشريعة اه وكذا اذا كان كل من الكلامين عند القاضي واكتفى بعضهم في تحققة كون الثاني عند القاضي
واختار في النهر الاول لان من شرائط الدعوى كونها لديه واختار في الجهر من مقتضيات القضاء الثاني قال في
المنع ولعل وجهه انه الذي يتحقق به التناقض اه وقال المقدسى يكاد أن يكون الخلاف لفظيا لان الكلام
الاول لا بد أن يثبت عند القاضي ايترب على ما عنده حصول التناقض والثابت بالبيان كأن ثبت بالبيان
فكانهما في مجلس القاضي فالذى شرط كونهما في مجلسه يعم الحقيقى والحكمى في السابق واللاحق اه قلت
ويشبه له مسائل كثيرة في دعوى الدفع وسيأتى تمام الكلام عليه في مقتضيات القضاء ان شاء الله تعالى ثم اعلم أن
التناقض يرتفع بتدقيق المصمم وبسكذيب الحاكم أيضا وهو معنى قولهم المقر اذا صار كذبيا باشر عا بطل اقراره
بجرع البرازية وقد مناقب نحو ورقة مسائل في ارتفاعه بسكذيب الحاكم ثم ذكر في الجهر بعد ورقة
ارتفاعه بالثالث حيث قال اذا قال تركت أحد الكلامين فإنه يقل منه لما في البرازية عن الذخيرة ادعاء مطلقا
قدفعه بأنك كنت ادعيته قبل هذا مقيد او برهن عليه فقال المدعى ادعيه الا بذلك السبب وترك المطلق
يقبل اه اى لكون المطلق ازيد من المقيد وهو مانع لجهة الدعوى ولذا الوادى المطلق ولا تسمع كما في البرازية
لكونه بدعوى المقيد ثانيا يدعى أقل لكن ما نقله في الجهر عن البرازية لا يدل على كون ذلك قاعدة في ابطال
التناقض والا لزم أن لا يضر تناقض اصلا لتتمكن التناقض من قوله تركت الكلام الاول فاذا أقر أنه ليس له ثم
قال هو لى وترك الاول تسمع ولا فائل به أصلا والظاهر أن ما نقله عن البرازية وجهه كونه توفيقا بين الكلامين
بأن مراد المدعى الأقل الذى ادعاه أو لا يدل لما في البرازية أيضا ادعى عليه ملكا مطلقا ثم ادعى عليه عند
ذلك الحاكيم بسبب يقبل بخلاف العكس الآن بقول العاكس أردت بالمطلق الثاني المقيد الاول لكون المطلق
ازيد من المقيد وعليه الفتوى اه فافهم (قوله طلب نكاح الامة يمنع دعوى نكاحها) تنبيه عبارة الصغرى
وطلب نكاح الحرة مانع من دعوى نكاحها اه وكن الاولى ذكره لانه مثال منع دعوى الملك في المنفعة (قوله
وكما يمنعها لنفسه يمنعها لغيره الخ) كما اذا ادعى انه لفلان وكله بالخصومة ثم ادعى انه لفلان آخر وكله بالخصومة

مطلب
لا يرجع على بائعه بالعقر ولا بأجرة
الدار التي ظهرت وقفا

بالقيمة لمستحقه كما مر في باب
دعوى النسب (وان أقر) ذوالد
(بها) لرجل (لا) يتبعها فياخذها
وحدها والفرق ما مر من الاصل
وهذا اذا لم يدعه المقر له فلو
ادعاه يتبعها وكذا سائر الزوائد
نعم لا ضمان بهلاكها كزائد
المغصوب ولم يذكر التدول لانه
في حكم الاقرار قيسنا في معزنا
للعامة (ومنع التناقض) اى
التدافع في الكلام (دعوى الملك)
لعين او منفعة لما في الصغرى طلب
نكاح الامة يمنع دعوى نكاحها
وكما يمنعها لنفسه يمنعها لغيره الا اذا
وفق

مطلب
في مسائل التناقض

قوله واكتفى بعضهم في تحققة كون
الثاني الخ هكذا يحطه واعمل
صوابه بكون الثاني الخ تأمل اه
متحججه

لاتقبل الا اذا وفق وقال كان لقفلان الاول وقد وكفى بالخصومة تم بابه من الثاني ووكنى أيضا والتدارك
 ممكن بأن غاب عن المجلس وجاء بعد فوت مدة وبرهن على ذلك على ما نص عليه المحبري في الجامع دل على أن
 الامكان لا يكتفي به عن البرازية (قوله مستحقة الخ) حاصل ما ذكره هناك حكاية الخلاف قلت وذكر في البحر
 هناك أن الاكتفاء بإمكان التوفيق هو القياس والاستحسان أن التوفيق بالفعل شرط وذكره حشبه الرمي عن
 منة المقتضى أن جواب الاستحسان هو الاصح اه وفي جامع الفصولين بعد حكاية الخلاف والاصوب عندي
 أن التناقض اذا كان ظاهرا السلب والايجاب والتوفيق خفيا لا يكتفي امكان التوفيق والايضي أن يكتفي الامكان
 يؤيده ما في ح انه لو أقبله أنه لم يحك قدر ما يمكنه الشراء منه ثم برهن على الشراء منه بلا تاريخ قبل لا مكان
 التوفيق بأن بشرته بعد اقراره ولأن اليقنة على العقد الملمهم بقصد الملك الحال ولذا لا تعتبر الزوائد اه وأقرب في نور
 العين (قوله وفروع هذا الاصل كثيرة) منها ادعى عليه ألفا دينا فانكرهم ادعاها من جهة الشركة لا تسمع
 وبالعكس تسمع لامكان التوفيق لأن مال الشركة يجوز كونه دينيا بالحدود ادعى الشراء من أبيه ثم برهن على انه
 ورثه منه يقبل لامكان انه جده الشراء ثم ورثه منه وبالعكس لا ادعى أولا الوقف ثم لنفسه لا تسمع كالأدعاء
 لغيره ثم لنفسه وبالعكس تسمع لصحة الاضافة بالاختصاص انتفاعا ادعاء بشرأء أو وارث ثم ادعاء مطلقا لا تسمع
 بخلاف العكس كما مر بجرم ملخصا (قوله وان قال أبي أو ابني) مفاد أن قول ذلك بعد قول المدعي الاول هو
 أخى وليس كذلك لأن المراد أن مدعى النفقة لوقال هو أبي أو ابني وكذبه ثم بعد موته صدقة المدعى عليه وادعى
 الارث يقبل والفرق أن ادعاء الولاد بمجرد ايقبل لعدم حمل النسب على الغير بخلاف دعوى الاخوة أفاده ح
 ويمكن ارجاع خبره قال هنا وفي المعطوف عليه الى مدعى النفقة ويكون المراد أن مدعى الارث وافقه على دعواه
 فانهم (قوله والاصل الخ) أشار به ذوا بالكاف الى أنه ليس المراد حصر ما يعنى فيه التناقض بما ذكره المصنف
 بل كل ما في سببه خفاء فنه اشترى أو استأجر دارا من رجل ثم ادعى أن أباه كان اشتراها له في صغره وأنه ورثها
 منه وبرهن قبل ادعى شراء من أبيه ثم برهن على انه ورثها منه يقبل وبالعكس لا ادعى عياله وعليه قيمتها ثم
 ادعى انها قائمة في يده وعليه احضارها أو بالعكس يقبل اشترى ثوبا في منديل ثم زعم انه له وأنه لم يعرفه يقبل
 اقسما التركة ثم ادعى أحد عما أن أباه كان جعل له منها الشيء الفلاني ان قال كان في صغري يقبل وان مطلقا لا
 وتماسه في البحر (قوله كالنسب) كالأولاد عند ولادته وباعه المشتري من آخر ثم ادعى البائع الاول انه ابنه
 يقبل ويطل الشراء الاول والثاني لأن النسب يمتدح على العلوق فيمتدح عليه فيعذر في التناقض عيني وفي جامع
 الفصولين قال أنالت وارث فلان ثم ادعى ارثه وبين الجهة يصح اذا التناقض في النسب لا يمنع صحة دعواه
 ولو قال ليس هذا الولد مني ثم قال هو مني يصح وبالعكس لا يكون النسب لا يمتدح بنفسه وحذا اذا صدقة الابن
 والافلا يثبت النسب لانه اقرار على الغير بأنه جزئي لكن اذا لم يصدق الابن ثم صدقة ثبت البنوة لأن اقرار الاب
 لم يطل بعدم التصديق ولو أنكر الاب اقراره فبرهن الابن عليه يقبل والاقرار بأنه ابني يقبل لانه اقرار على
 نفسه بأنه جزوء أما اقرارا بأنه أخوه فلا لانه اقرار على الغير ولو ادعى أن أبي فلان وصدقة ثبت نسبه فاذا
 ادعى انه ابن فلان آخر لا يسمع لأن فيه ابطال حق الاول وكذا لو لم يصدق الاول لانه اثبت له حتى التصديق فلو
 صححنا اقراره الثاني يقضى الى ابطال حتى التصديق للاول وصار كن ادعى انه مولى فلان ولم يصدق ثم ادعى انه
 مولى فلان آخر لم يجز اه وتماسه فيه (قوله والطلاق) حتى لو برهنت على الثلاث بعدما اختلعت قبل
 برهانا واستردت بدل الطلع لاستقلال الزوج بذلك بدون علمها وكذا لو قاسمت المرأة ورثة زوجها وقد أقروا
 بالزوجية كبارا ثم برهنوا على أن زوجها كان طلقها في صحته ثلاثا رجوعا عليها بما أخذت نهر وفي البحر
 عن البرازية ادعت الطلاق فانكرهم مات لامتلاك مطلوبة الميراث اه تأمل (قوله وكذا الحرية) اي ولو عازضة
 وفصله عما قبله بكذا اشارة الى أن التفريع بعده عليه فقط ومن فروع ذلك لو برهن البائع أو المشتري أن البائع
 حرره قبل بيعه يقبل اذا التناقض متحمل في العتق قال في جامع الفصولين بعد نقله قول التناقض انما يتحمل
 بناء على الخفاء وذا ينصق في المشتري لا البائع لانه يستند بالعتق فالاولى أن يحمل هذا على قوله ما اذا دعوى
 غير شرط عندهما في عتق العبد قبل بيعه البائع حسبة وان لم تصح الدعوى للتناقض اه ومنها لو ادعى
 المكاتب بدل الكتابة ثم ادعى تقدم اعنافة قبله يقبل برازية وفي المبسوط أقرت له بالرق فباعها ثم برهنت على

وهل يكتفي امكان التوفيق خلاف
 مستحقة في متفرقات القضاء وفروع
 هذا الاصل كثيرة ستنبي في الدعوى
 ومنها ادعى على آخر أنه اخوه وادعى
 عليه النفقة فقال المدعى عليه ليس
 هو باخي ثم مات المدعى عن تركه
 بخفاء المدعى عليه يطلب ميراثه ان
 قال هو أخى لم يقبل للتناقض وان
 قال أبي أو ابني قبل والاصل أن
 التناقض (لا) يمنع دعوى ما يمتدح
 سببه (كالنسب والطلاق
 وكذا الحرية)

لريد (فاشتراه) معتمدا على مقارنته

(فاذا حر حر) اي طهر حر

(فان كان البائع حاضرا او غائبا

عيبة معروفة) يعرف مكانه (فلا شيء

على العبد) لوجود القايض (والا

رجع المشتري على العبد) بالثمن

خلافا للثاني ولو قال اشترى فقط

ثوبا عبيدا فقط لارجوع عليه اتفاقا

• ر ر (و) رجع (العبد على البائع)

اذا ظفريه (بخلاف الرهن) بأن

قال ارهنني فاني عبد لم يضمن اصلا

والاصل أن التعريض يوجب الضمان

في ضمن عقد المعاوضة لا الوثيقة

(باع عقارا ثم برهن انه وقف محكوم

بلزومه قبل والا لا) لان مجرد الوقف

لا يزيل الملك بخلاف الاعناق

فتح واعتمده المصنف تبعا للبحر

على خلاف ماصوبه الزيلعي وتقدم

في الوقف وسيجيء آخر الكتاب

(اشترى شيئا ولم يقبضه حتى ادعاه

آخر) أنه له (لا تسع دعواه بدون

حضور البائع والمشتري) للقضاء

عليهما ولو قضى له بحضورهما ثم

برهن أحدهما على أن المستحق

باعه من البائع ثم شوباعه من

المشتري قبل لزوم البيع وتماه

في الفتح (لا عبرة بتاريخ الغيبة)

مطل

فيما لو باع عقارا وبرهن انه وقف

مطل

لا عبرة بتاريخ الغيبة

مطل

لا عبرة بتاريخ الغيبة

مطل

لا عبرة بتاريخ الغيبة

مطل

لا عبرة بتاريخ الغيبة

مطل

عق من البائع أو على أنها حرة الاصل يقبل استحسانا ولو باع عبدا وقبضه المشتري وذهب به الى منزله والعبد ساكت وخوف من يعبر عن نفسه فهو اقرار منه بالرق فلا يصح في دعوى الحرية بعده لسعيه في نقض ما تم من جهة الا أن يبرهن في قبل وكذا الورعنه أو دفعه بجناية كان اقرارا بالرق لا لوجه ثم قال أنا حر قال لولم لا لأن الاجارة تصرف في منافعها لا في عينه وتماه في البحر (قوله فلو قال عبد) اي انسان وسماه عبدا باعتبار ظاهر الحال الآن والا فالقراض انه حر وقوله لمشتري أي لم يرد الشراء (قوله اشترى فأنابعد) لا بد في كون المشتري مغرورا يرجع بالثمن من هذين القيدن اعني الامر بائشراء والاقرار بكونه عبدا كما في الفتح وغيره وما في العناية من الاكتفاء بسكوت العبد عند البيع في رجوع المشتري عليه فهو مخالف لما في سائر الكتب وان غلط فيه بعض من تصدر للافتاء بدار السلطنة العلية وأفتى بخلافه كما أفاده الاقروى في منهوات فتاويه وأفاد بقوله اشترى انه لو قال له اجني اشتره فانه حر فلا رجوع بحال كما في جامع الفصولين وغيره (قوله يزيد) كذا في التهر قال السائحاني والتظاهر انه ليس بشرط لان الغرور في ضمن المعاوضة ليس ككفالة صريحة حتى يشترط معرفة المكفول له وعنه وبما اعتقروا أيضا هنار رجوع العبد على سيده بما أدى مع انه لم يأمر به هذا الضمان الواقع منه ضمن قوله اشترى فأنابعد اه (قوله معتمدا على مقارنته) احتريه عما اذا كان عالما بكونه حرا لانه لا تغريم العلم كالا يخفى ولذا الاستولدها عالما بأن البائع غضبها فاستحققت لا يرجع بقيمة الولد وهو رقيق كما ذكره الشارح فافهم (قوله اي ظهر حرا) بينه أقامه سالانه وان كان دعوى العبد شرطاعندا أي خفيفة في الحرية الاصلية وكذا في العارضة بعق ونحوه في الصحيح لكن الناقض لا يمنع صحته كما أفاده تفرغ المسألة وتماه في الفتح (قوله يعرف مكانه) ظاهر اطلاقهم ولو بعد بحيث لا يوصل اليه عادة كقصي الهند نهر فافهم (قوله لوجود القايض) اي البائع والا في قول الفتح للتمكن من الرجوع على القايض (قوله والا) اي بأن لم يعلم مكانه ومثله ما ذامات ولم يترك شيئا فلو كان له تركه يعلم مكانه ارجع فيها فيما يظهر لان ذلك دين عليه كما في الدين لا سئل بالموت فافهم (قوله رجع المشتري على العبد بالثمن) لانه يجعل العبد بالامر بالشراء ضامنا للثمن له عند نعدرجوعه على البائع دفعا للغرور والضرر ولا نعدرا لا فيما لا يعرف مكانه والبيع عقد معاوضة فامكن أن يجعل الامر به ضمنا للسلامة كما هو وجبه هداية (قوله خلافا للثاني) اي في روايته عنه (قوله لارجوع عليه اتفاقا) لان الحر يشترى تحلصا كالاسير وقد لا يجوز شراء العبد كالمكاتب زيلعي (قوله ورجع العبد على البائع) اعلم ارجع عليه مع انه لم يأمر به الضمان عنه لانه أدى دينه وهو مضطر في أدائه فتح فهو كغير الرهن اذا قضى الدين لتحلص الرهن يرجع على المدينين لانه مضطر في ادائه (قوله لم يضمن اصلا) اي سواء كان البائع حاضرا او غائبا قال في الهداية لان الرهن ليس بمعاوضة بل هو وثيقة لاستيفاء عين حقه حتى يجوز الرهن بيد الصرف والمسلم فيه مع حرمة الاستبدال فلا يجعل الامر به ضمنا للسلامة ويخلاف الاجنبي اي لو قال اشتره فانه حر لانه لا يعبا بقوله فيه فلا يتحقق الغرور ونظير مسألنا قول المولى بايعوا عبدي هذا فاني قد أدت له ثم ظهر الاستحقاق يرجعون عليه بقيمة اه (قوله والاصل الخ) مر هذا الاصل مبسوطا آخرا باب المراجعة والتولية (قوله لان مجرد الوقف لا يزيل الملك) اي عند الامام والقوى على لزومه بدون الحكم بلزومه (قوله على خلاف ماصوبه الزيلعي) حيث قال وان أقام البينة على ذلك قيل تقبل وقيل لا تقبل وهو أصوب وأحوط اه (قوله وتقدم في الوقف) قد منا هنالك أن الاصح سماع البينة دون الدعوى المجردة بلا تفصيل لان الوقف حق الله تعالى فتسرع فيه البينة وتعام تحقيق المسألة هنالك فراجعوه (قوله للقضاء عليهم) لان الملك للمشتري واليد للبائع والمذمى بدعيها فشرط القضاء عليهم ما حضورهما فتح بقى لو قال المستحق لا يثبت لي وأستحلفهما خلف البائع ونكل المشتري فانه يؤخذ بالثمن فاذا أداه أخذ العبد وسلمه الى المذمى وان حلف المشتري ونكل البائع لزوم البائع كل قيمة العبد الا أن يجبر المستحق البيع ويرضى بالثمن بزانية وجامع الفصولين (قوله ثم هو) اي البائع (قوله ولزم البيع) لانه يقرر القضاء الاول ولا ينقضه فتح لان القضاء بأن المستحق باعه يقرر القضاء بأنه ملك المستحق (قوله وتماه في الفتح) حيث قال ولو فسح القاضي البيع بطلب المشتري ثم برهن البائع أن المستحق باعه اتمه ياخذها وتبقى له ولا يعود البيع المنقوض اه فاذا أدان قوله ولزم البيع مقيد بما اذا لم يفسح القاضي البيع (قوله لا عبرة بتاريخ الغيبة الخ) اعلم أن الخارج مع ذى اليد واذا عيما ما كما

بل العبرة لتاريخ الملك (فلو قال)

المستحق) عند الدعوى (غابت)

عنى (هذه) الدابة (مذسنة)

فقبل القضاء بها للمستحق اخبر

المستحق عليه البائع عن القصة

(فقال البائع لى بينة انما كانت

ملكالى منذستين) مثلا وبرهن على

ذلك (لاتدفع الخصومة) بل يقضى

بها للمستحق لبقاء دعواه فى ملك

مطلق خال عن تاريخ من الطرفين

(العلم بكونه ملك الغير لا يمنع من

الرجوع) على البائع (عند

الاستحقاق) فلو استولد مشترعا يعلم

غصب البائع اياها كان الولد رقيقا

لانعدام الغرور ويرجع بالنون وان

أقر بملكه المبيع للمستحق درر

وفى القنية لو أقر بالملك للبائع ثم

استحق من يده ورجع لم يطل اقراره

فلو وصل اليه بسبب ما أمر بتسليمه

اليه بخلاف ما اذا لم يقر لانه محتمل

بخلاف النص (لا يحكم) القاضي

(بسجل الاستحقاق بشهادته

كأب) قاضى (كذا) لان الخط يشبه

الخط فلم يحز الاعتماد على نفس

السجل (بل لا بد من الشهادة على

مضمونه) ليقضى للمستحق عليه

بالرجوع بالنون (كذا) الحكم فيه (ما

سوى نقل الشهادة والوكالة) من

محاضر وسجلات وصكوك

لان المقصود بكل منها الزام الخصم

بخلاف نقل وكالة وشهادة لانها

لتحصيل العلم للقاضى ولذا لم

اسلامهم ولو الخصم ككافرا

(ولارجوع فى دعوى حق مجهول

من دار صولح على شئ) معين

(واستحق بعضها) لجواز دعواه

فيما بقى (ولو استحق ككاهن رد كل

العوض)

مطلقا فان خارج اولى الا اذا برهن ذواليد على النتائج وأثر خال الملك وتاريخ ذى اليد أسبق فهو اولى ولو أثر خ
أحدهما فقط يقضى للخارج عندهما وعند أبي يوسف وخرواية عن الامام يحكم للمؤرخ خارجا أو ذا يد كما فى
جامع الفصولين من الفصل الثامن وأفاد المصنف أن تاريخ الغيبة غير معتبر لان قول الخارج ان هذا الخارج غاب
عنى منذ سنة ليس فيه تاريخ ملك فإذا قال ذواليد انه ملكى منذ سنتين مثلا وبرهن لا يحكم له لانه وجد تاريخ
الملك من أحدهما فقط وهو غير معتبر فيقضى به للخارج عندهما كما علمت ومثله لو برهن الخارج انه لم يذسنتين
وذواليد أنه يده منذ ثلاث سنين فهو للخارج لان ذاليد لم يبرهن على الملك كما فى جامع الفصولين (قوله بل
العبرة لتاريخ الملك) اى التاريخ الموجود من الطرفين كما علمت والافتراض الملك هنا وجد من المدعى عليه لكنه
لم يوجد من المدعى بل وجد منه تاريخ الغيبة فقط (قوله فتقبل) ظرف متعلق بأخبر (قوله أخبر المستحق
عليه) اى الذى ادعى عليه بالاستحقاق وهو المشتري وهو مرفوع على انه فاعل اخبر والبائع مفعوله (قوله
بل يقضى بها للمستحق) لانه ما ذكر تاريخ الملك بل تاريخ الغيبة فبقي دعواه الملك بلا تاريخ والبائع ذكر تاريخ
الملك ودعواه دعوى المشتري لان المشتري تالى الملك منه فصار كأن المشتري ادعى ملكا بآثاره بتاريخ سنتين الا أن
التاريخ لا يعتبر حالة الانفراد فسقط اعتبار ذكره وبقيت الدعوى فى الملك المطلق فيقضى بالدابة درر اى
يقضى بها للمستحق قال فى جامع الفصولين من الفصل السادس عشر بعد ذكره ما مر أقول ويقضى بها
للمؤرخ عند أبي يوسف لانه يرجح المؤرخ حالة الانفراد وينبغى الاقضاء به لانه أرفق وأظهر والله تعالى اعلم
اه (قوله لانعدام الغرور) لعله بحقيقة الحال درر ومثله ما لو تزوج من اخبرته بانها حرة عالما بكنيتها
فأولدها فالولد رقيق كما فى جامع الفصولين (قوله ويرجع بالنون) اى على بائعه وكن الاولى ذكر الرجوع بالنون
أو لا لكونه المقصود من التفريع على كلام المتن ثم يقول ولكن يكون الولد رقيقا أفاده السأحنأى (قوله وان أقر
بملكه المبيع للمستحق) اى بعد أن يكون الاستحقاق ثابتا بالينة لا باقرار المشتري المذكور فلا ينافى قول
المصنف السابق أما اذا كان باقرار المشتري أو ينكره فلا على انه قد تم الشارح انه اذا اجتمع الاقرار بالينة بقضى
بالينة عند المساجحة الى الرجوع وبه انفع ما فى الشرع بلا منعه من توهم المرافعة فافهم (قوله ويرجع) اى بالنون
(قوله بسبب ما) اى بشراء أو هبة أو وارث أو وصية (قوله بخلاف ما اذا لم يقر) اى المشتري اى لم يقر بخصابائه
ملك للبائع فان الشراء وان كان اقرارا بالملك لكنه محتمل وفى جامع الفصولين لانه وان جعل بقرار بالملك للبائع
لكنه مقتضى الشراء وقد انسخ الشراء بالاستحقاق فينسخ الاقرار (قوله بل لا بد من الشهادة على
مضمونه) بأن يشهد أن قاضى بلدة كذا قضى على المستحق عليه بالدابة التى اشتراها من هذا البائع وأخرجها
من يد المستحق عليه كما فى جامع الفصولين وغيره (قوله من محاضر) بيان لما والمراد مضمون ما فى المذكورات
فلا بد فيهما من الشهادة على مضمون المكتوب لما فى النسخ والمحضر ما يكتبه القاضي من حضور الخصمين والتداعى
والشهادة والسجل ما يكتب فيه نحو ذلك وهو عنده والصلح ما يكتبه لمشترا أو شفيع ونحو ذلك اه ط (قوله
بخلاف نقل وكالة) كما اذا وكل احدى انسانا بمحضرة للقاضى ليدعى على شخص فى ولاية قاض آخر وكتب
القاضى كتابا يخبره بالوكالة ط (قوله وشهادة) كما اذا شهدوا على خصم غائب فان القاضى لا يحكم بل يكتب
الشهادة ليحكم بها القاضى المكتوب اليه ويسلم المكتوب لشهود الطريق كما يأتى فى باب كتاب القاضى الى القاضى
ح (قوله لانهم ما تحصي العلم للقاضى) اى لجزء الاعلام لانتقل الحكم فلا تسترط الشهادة على مضمونه ما بل
تكفى الشهادة بأنهم ما من قاضى بلدة كذا هذا ما يفيد كلامه تعالى الدرر لكن سأتى فى كتاب القاضى الى القاضى
اشتراط قراءته على الشهود أو اعلامهم به ومقتضاه انه لا بد من شهادتهم بمضمونه والاخالفنا فى قراءته عليهم
ولعل ما هنا مبنى على قول أبي يوسف بأنه لا يشترط سوى شهادتهم بأنه كاهن وعليه الفتوى كما سأتى هناك
(قوله ولذا لم يخ) قال المصنف فى كتاب القاضى الى القاضى فى مسألة نقل الشهادة ولا بد من اسلام شهوده
ولو كان لذى على ذى وعلمه الشارح بقوله لشهادتهم على فعل المسلم اه ط (قوله ولا رجوع الخ) اى
لو ادعى حقا مجهولا فى دار فصولح على شئ كانه درهم مثلا فاستحق بعض الدار لم يرجع صاحب الدار بشئ من
البدل على المدعى لجواز أن تكون دعواه فيما بقى وان قل درر وعبرة الهداية فاستحق الدار الا ذراعا
منها والظاهر انه لو كان الاستحقاق على سهم شائع كرجع أو نصف فهو كذلك لان المدعى لم يدع سهمها منها لان

دعوى حتى مجهول تنحل السهم والجزء نعم لو ادعى سهماشاعا يكون استحقاق الربع مثلا واردا على ربع ذلك
 السهم أيضا فلما ادعى عليه الرجوع ربع بدل الصلح هذا ما ظهر على قائله (قوله لدخول المذبح في المستحق)
 بالبناء للمجهول فيما قال في الدرر للعلم بأنه أخذ عرض المالم يملكه (قوله واستفد منه الخ) كذا ذكره شراح
 الهداية (قوله لأن جهالة الساقط لا تنفي إلى المنازعة) لأن المصالح عنه ساقط فهو مثل الإبراء عن المجهول
 فانه جائز عندنا ما إذا كان بخلاف عوض الصلح فانه لما كان مطلوب التسليم اشترط كونه معلوما لئلا يفتنى إلى
 المنازعة (قوله احتجته) أي صحة الصلح (قوله لجهالة المذبح به) بيان لوجه عدم صحة الدعوى لأن المذبح به
 اذا كان مجهولا لا تصح الدعوى حتى لو برهن عليه لم يقبل (قوله المالم يدع أقاربه) أي فاذا ادعى أقرار
 المذبح عليه بذلك الحق المجهول وبرهن على أقاربه به يقبل أي ويجوز المقتر على البيان كما نقله ط عن نوح (قوله
 بحصته) الأولى ذكره بقوله شئ منها لأن الخير راجع إليه ط (قوله لفوات سلامة المبدل) أي الشئ الذى
 استحق فانه لم يسلم للمصالح قال في الدرر لأن الصلح على مائة وقع عن كل الدار فاذا استحق منها شئ تبين أن المذبح
 لا يملك ذلك القدر فردد بحصته من العوض اه فافهم (قوله لم يرجع الخ) هذا ظاهر فيما اذا ورد الاستحقاق
 على سهم شائع أيضا كربعها أو نصفها أما اذا استحق جزء معين منها كذراع مثلا من موضع كذا فالصلح عن دعوى
 ربعها يدخل فيه ربع ذلك الجزء المستحق تأمل (قوله وان بقي أقل) بأن ادعى الربع ولم يبق بعد الاستحقاق في
 يد المذبح عليه الا الثمن فيرجع بحصة الثمن المستحق ط (قوله فوجب الرجوع) أي بأصل المذبح وهر الدناير
 ط (قوله وفيها فرع آخر فلتنظر) منها استحقاق بعض المبيع وسيأتى ومنها مسائل آخره قدمت في فصل
 الفضول (قوله الا اذا البائع هاهنا ادعى الخ) أي فلا يرجع بالبئن لأنه لو رجع على بائعه فهو أيضا يرجع عليه
 رازية لكن هذا ظاهر اذا اتحد الثمن فلوزاد له الرجوع بالزيادة كما قاله ط وكذا لو ادعى عليه إقراره بأنه
 اشتراه منى وهى حيلة لامن البائع غائلة الرد بالاستحقاق ويسان أن يقر المشتري بأن بائعي قبل أن يبعه منى
 اشتراه منى فحينئذ لا يرجع بعد الاستحقاق لما قلنا أما لو قال لا أراجع بالبئن ان ظهر الاستحقاق فظهر كأن له
 الرجوع ولا يعمل ما قاله لأن الإبراء لا يصح تعديته بالشروط كافي الفتح (قوله وطفقا ذاك) أي شرع واسم
 الإشارة للمشتري (قوله آكامها) بعد الهمة جمع الكمة بفتح التل (قوله تمامها) أي الخرابه وما بناه فيها
 (قوله مطلقا) لم يظهر لى المراد به تأمل (قوله بذال الذى كان عليه انفق) متعلق بقوله راجعا المقتر في
 المعطوف أو المذكور في المعطوف عليه ولو قدم هذا الشرط على الذى قبله لكان اظهر ويكون المراد بقوله
 مطلقا انه لا يرجع على المستحق بما أنفق ولا بالبئن أما على البائع فلا رجوع بما أنفق فقط ويرجع بالبئن كما صرح
 به في جامع الفصولين ثم المراد بما أنفق قيمة البناء ان كان بنى فيها أو أجرة التسوية ونحوها كما يظهر مما أتى ثم اعلم
 أما قد سنأه لا يرجع المشتري على البائع بالبئن اذا صار المبيع بحال لو كان غصبا للملك كالموقع النوب وخاطبه
 قصا فاستحق القيمة أو طعن البر فاستحق الدقيق وقد اختلفوا فيما لو غصب أرضا وبنى فيها أو غرس ما قبلته
 أكثر من قيمة الأرض حل ملك الأرض بقيمة ما لم يثمر بالفتح والذالى المالك أفتى المتقي انوال سعودى بالثاني
 وعليه بظهر اطلاقهم حنا أما على التول الاول فتقيد المسألة بما اذا كان قيمة البناء أقل والا كان الاستحقاق
 واردا على ملك المشتري وهو الأرض والبناء فلا رجوع له على البائع أصلا فتنبه لذلك (قوله به) أي بالمبيع
 أو بالاستحقاق وهو متعلق بقوله قضى والضمير في قوله فصالح عائد على من اشترى والذي ادعاه وهو المستحق
 مفعول صالح وصلحا مفعول مطلق وضمير له عائد على الذى (قوله يرجع الخ) أي لانه صار شاريا بالمبيع من
 المستحق وتمام الكلام على ذلك أوائل الباب (قوله لشري دارا) أي ولو كان الشراء فاسدا كما في جامع
 الفصولين مغللا بتحقيق الغرور فيه (قوله وبنى فيها) أي من ماله فلو بنى بنقضها لم يرجع بقيمة كما هو ظاهر
 ولا بما أنفق كما يعلم مما أتى (قوله فاستحققت) أي الدار وحدها دون ما بناه فيها (قوله وقيمة البناء مبني) أي
 يقوم مبني ف يرجع بقيمة لا مقلوعا والمراد بالبناء ما يمكن نقضه وتسليمه كما أتى فلا يرجع بما أنفق من طين ونحوه
 ولا بأجرة الباني ونحوه (قوله على البائع) ثم هذا البائع يرجع على بائعه بالبئن فقط لا بقيمة البناء عنده وعندهما
 يرجع بقيمة البناء ذخيرة (قوله اذا سلم النقض اليه) ظاهره انه يرجع بعدما كلفه المستحق الهدم فهدمه
 والبائع غائب ثم سلم نقضه إلى البائع وذكر في الخاتمة عن طاهر الرواية انه لا يرجع عليه الا اذا سلمه البناء فأما

وفي المبنة شري دارا وبنى فيها فاستحققت رجوع بالبئن وقيمة البناء بنياعلى البائع اذا سلم المقيض اليه فهدمه

فهذه البائع ثم قال والاول أقرب الى النظر قلت وعزاه في الذخيرة الى عامة الكتب (قوله يوم تسليمه) متعلق بقيمة فلوسكن فيه وانعدم بعضه أو زادت قيمته يرجع عليه بقيمة البناء يوم التسليم كما بسطه في جامع الفصولين ونقلناه في آخر المراجعة عن الخانية (قوله بئالثلث لا غير) وعند البعض له اسماء النقص والرجوع بنقصانه أيضا كما في الذخيرة (قوله كالأول استحققت بجميع بنائها) أي فانه يرجع بالثلث لا غير وهذه مسألة الخرابه السابقة (قوله ما تنظر الخ) قال في جامع الفصولين لأن الاستحقاق اذا ورد على ملك المشتري لا يوجب الرجوع على البائع والبناء ملك المشتري فلا يرجع به ولأنه لما استحق الكل لا يقدر المشتري أن يسلم البناء الى البائع وقد مر أنه لا يرجع بقيمة بنائه ما لم يسلمه الى البائع اهـ (قوله لأن الحكم الخ) أي حكم القاضى بالاستحقاق يوجب الرجوع بقيمة أي بقيمة ما يمكن نقضه وتسليمه كما يأتي بالانفقة أي لاجبا لانفقة وهو هنا جرة الحفر والترميم بطين ونحوه مما لا يمكن نقضه وتسليمه وأفاد أنه لا فرق بين أن يستحق لجهة وقف أو ملك وعبارة الشارح آخر كتاب الوقف فهم خلافه وقد مرنا الكلام عليها هناك (قوله كما في مسألة الخرابه) أي المتقدمة في النظم وهذا تشبيهه بقوله بالانفقة ان كل لم يبن في الخرابه وان كان في فيها فهو مثل لقوله كالأول استحققت الخ (قوله حتى لو كتب في الصلح) أي صلح عقد البيع وهو تفرع على قوله بالانفقة (قوله فعل البائع) أي اذا ظهرت مستحقة ط (قوله يفسد البيع) لانه شرط فاسد لا يقتضيه العقد ولا يلغى ط (قوله وطواها) أي بناها بحجر أو آجر (قوله لا بقيمة الحفر) كذا في جامع الفصولين والظاهر التعبير بنفقة الحفر لان الحفر غير منقوم (قوله فلوسرطاه) أي الرجوع بنفقة الحفر (قوله وبالجله) أي وأقول قولنا ملتصبا بالجله أي مشقلا على جلته ما تنظر (قوله بقيمة ما يمكن نقضه وتسليمه) أي بعد أن يسلمه للبائع كما مر وهذا ان لم يكن عالما بأن البائع غاصب فلو علم لم يرجع لانه مغتر لا مغرور بترابيه ولو قال البائع بعثا مبنية وقال المشتري أنا بنيتها أنارجع عليك فالقول للبائع لانه منكر حق الرجوع ولو أخذ دارا بنفقة فبقي ثم استحق منه رجوع على المشتري ببنائه لا بقيمة بنائه لانه أخذها برأيه جامع الفصولين وفيه لو أضرب الرزق بالارض فلم يستحق أن يضمنه للنقصان ولا يرجع المشتري على بائعه الا بالثلث (تنبيه) نظم في المجيبة مسألة أخرى وعزاه لها شارحها سيدي عبد الغني النابلسي الى جامع الفتاوى وهي رجل اشترى كراما فقبضه وتصرف فيه ثلاث سنين ثم استحقه رجل ورهن وأخذ به بضاعة القاضي ثم طلب الغلة التي ائلفها المشتري هل يجوز رده ام لا الجواب فيه يوضع من الغلة مقدار ما أنفق في عمارة الكرم من قطع الكرم واصلاح الشواقي وبنين الخيطان وحرقته وما فضل من ذلك يأخذه المستحق من المشتري اهـ وبه أفتى في الحامدية أيضا وعزاه الى جامع الفتاوى وقال وبالله أنفتى الشيخ خير الدين في فتاواه وأيضا ابو السعود أفندي مفتي السلطنة نقلا عن التوفيق كما في صور المسائل من الاستحقاق ونقله الانقروى في فتاواه اهـ قلت وهذا مشكل لانه مثل قيمة الجص والطين فلا يرجع به على البائع ولا على المستحق لأن زوائد المغصوب متصلة أو منفصلة فضمن بالاستهلاك والغلة منهما ولعل وجهه انه اذا اقتطع من الغلة ما أنفق لم يكن رجوعا من كل وجه لان الغلة انما تمت وصحلت بانفاقه كما في الاتفاق على الدابة كما يأتي لكن كان الاوفق الرجوع على البائع لانه غر المشتري في ضمن عقد البيع ولا يصنع للمستحق في ذلك فليأخذ (قوله في الفصل الخامس عشر) صوابه السادس عشر (قوله له رد الباقي) لعيب الشركة (قوله ان لم يتغير الخ) لان ذلك مانع من الرد بالعيب (قوله ولو شري ارضين الخ) قال في جامع الفصولين استحق بعض المبيع فلو لم يميز لا بضرر كذا روى كرم وأرض وزوجي خف ومصر اعي باب وقت يتخير المشتري والا فلا كذا بين لان منفعة الدارية متعلق بعضها ببعض ومنفعة الثوب لا تتعلق بنفقة ثوب آخر اهـ وهذا اذا كان بعد القبض ولذا قال بعده ولو استحق بعض المبيع قبل قبضه بطل البيع في قدر المستحق ويخير المشتري في الباقي كما مر سواء اورث الاستحقاق عيبا في الباقي أو لا لتفرق الصفقة قبل التمام وكذا لو استحق بعد قبضه سواء استحق المقبوض أو غيره بخير كما مر لما مر من التفرق ولو قبض كله فاستحق بعضه بطل البيع بقدره ثم لو اورث الاستحقاق عيبا في الباقي يخير المشتري كما مر ولو لم يورث عيبا فيه كذا بين أو قنين استحق أحدهما أو كلي أو ورثي استحق بعضه أو لا يضر تبعضه فالمشتري يأخذ الباقي بلا خيار اهـ وتقدم تمام الكلام على ذلك في خيار العيب (قوله لم يرجع بما أنفق) أي لم يرجع المشتري على البائع قيمة وفيها أيضا اشترى بالامهازيل فعاثها حتى سمته ثم استحققت لا يرجع

يوم تسليمه وان لم يسلم فبالثلث لا غير كالأول استحققت بجميع بنائها لما تنظر أن الاستحقاق متى ورد على ملك المشتري لا يوجب الرجوع على البائع بقيمة البناء مثلا ولو حفر بئرا أو نفى بالوعة أو رمت من الدار شيئا ثم استحققت لم يرجع بشئ على البائع لان الحكم يوجب الرجوع بقيمة لا بالنفقة كما في مسألة الخرابه حتى لو كتب في الصلح ما أنفق المشتري فيها من نفقة أو رمت فيها من مائة فعلى البائع يفسد البيع ولو حفر بئرا وطواها يرجع بقيمة الطلي لا بقيمة الحفر فلوسرطاه فسد وكذا لو حفر ساقية ان قطر عليها رجح بقيمة بناء القنطرة لا بنفقة حفر الساقية وبالجله فاغاير رجح اذا بنى فيها أو غرس بقيمة ما يمكن نقضه وتسليمه الى البائع فلا يرجع بقيمة جص وطين وعماه في الفصل الخامس عشر من الفصولين وفيه شري كراما فاستحق نصفه له رد الباقي ان لم يتغير في يده ولم يأكل من ثمره ولو شري أرضين فاستحققت احدهما ما قبل القبض خير المشتري وان بعدد لزمه غير المستحق يحصته من الثلث بلا خيار ولو استحق العبد أو البقرة لم يرجع بما أنفق

على البائع بما اتفق به وبالعقل اه ونقل في الحامدية بعده عن القاعدة اشترى بقره وسمنها ثم استحققت فانه يرجع على بائعه بما زاد كما لو اشترى دارا وبني فيها ثم استحققت اه وهذا يناسب مسألة الكرم المارة تأتلف الكرم فينبذ أن يكون الرجوع على البائع كما قلنا وما ذكره في القنية من عدم الرجوع هنا ظاهر والفرق بين التسمين والبناء ظاهر مما مر فلذا منى عليه الشارح (قوله ولو استحق ثياب القن الخ) في جامع الفصولين شري أرضا فيها شجر حتى دخلت بلادا كراستحققت الاشجار قبل لاحصة لها من الثمن كشوب قن وبردة جوارقان ما يدخل تحلا احصة له من الثمن وقيل الرواية انه يرجع بحصة الاشجار والفرق أنها مركبة في الارض فكانه استحق بعض الارض بخلاف الثياب فالسبعة خسا أقل ولما كان البائع أن يعطى غير خالو كانت ثياب مثله ثم قال أقول في الشجر وكل ما يدخل ثوبا اذا استحق بعد القبض ينبغي أن يكون له حصة من الثمن اه قلت ويدل له ما نقل عن شرح الاسيحيابي الاوصاف لا قسط لها من الثمن الا اذا ورد عليها القبض والاوصاف ما يدخل في البيع بلاذ كركباء وشجر في أرض وأطراف في حيوان وجودة في الكيلي والوزني وعن قساوى رشيد الدين البناء وان كان ثوبا اذا لم يذ كفي الشراء لكن اذا قبض يصير مقصودا وبصير له حصة من الثمن اه وفي الخاتمة وضع محمد رحمه الله تعالى اصلا كل شيء اذا بيعته وحده لا يجوز بيعه واذا بيعته مع غيره جاز فاذا استحق ذلك الشيء قبل القبض كان المشتري بالخيار ان شاء أخذ الباقي بجميع الثمن وان شاء تركه وكل شيء اذا بيعته وحده يجوز بيعه فاذا بيعته مع غيره فاستحق كان له حصة من الثمن اه قلت فصار الحاصل أن ما يدخل في البيع ثوبا اذا استحق بعد القبض كان له حصة من الثمن فيرجع على البائع بحصته وان استحق قبل القبض فان كان لا يجوز بيعه وحده كالشرب فلا حصة له من الثمن فلا يرجع بشيء بل يخير بين الاخذ بكل الثمن والتركة وان جاز بيعه وحده كالشجر ونوب القن كان له حصة من الثمن فيرجع بها على البائع وهذا اذا لم يذ كفي البيع لما في جامع الفصولين اذا ذكر البناء والشجر ككنا مبيعين قصدا لا يتباحق لولا تا قبل القبض يأخذ الارض بحصتها لا خيار له ولو احترقا أو قلعهما ظالم قبل القبض يأخذ ما بجميع الثمن أو تركه ولا يأخذ بالحصة بخلاف الاستحقاق والهلال بعد القبض وهو على المشتري (قوله بلاعادة ينفه) اى على الاستحقاق وهذا اذا كان الرجوع عند القاضى ادى حكم بالاستحقاق وهوذا كره ذلك فلو نسي أو كان عند غيره لا بد من الاعادة كما أفاده في جامع الفصولين (قوله لو أبرأ الاول من الثمن) اى بأن حكم القاضى بالاستحقاق وحكم للمشتري الاخير بالرجوع على الاول بالثمن ثم أبرأ عنه فلم يشتري الاول الرجوع على بائعه كما قدمه الشارح أوائل الباب عن جامع الفصولين ونقلنا قبله عن الذخيرة وجامع الفصولين انه لو أبرأ البائع عن الثمن قبل الاستحقاق فلا رجوع له بعد الاستحقاق لانه لا ثمن له على بائعه وكذا لا يرجع بقية الباعة (قوله لكن في الفصولين ما يحالفه) الذى في جامع الفصولين التفرقة بين الاستحقاق المبطل والتاقل كما تقدم في التبرأ أول الباب وهذا لا يخالف المنقول هنا عن أبي حنيفة وان كان مراده المخالفة في مسألة الابراء فلم ارفه مخالفة لما هنا أيضا بل فيه التفرقة بين ابراء المشتري البائع وبين ابراء البائع المشتري كما ذكرناه آنفا وقد ساء أول الباب (قوله لم يرجع المشتري بالمال على المعق) كذا في الفقيه والظاهر أن المراد بالمال ما كان من كسب العبد لا نسيته انه ظهر بالاستحقاق أن المعق غاصب للعبد والغاصب يملك كسب العبد المعصوب أما لو كان المال للمولى مع العبد فأعتقه عليه ينبغي أن يثبت للمشتري الرجوع به على المعق تامل (قوله وأخذت بالشفعة) اى بقيمة العبد أو بعينه ان وصل الى الشفيع بجهة ط (قوله وبأخذ البائع الدار من الشفيع) اى ويرجع الشفيع بما دفع من قيمة العبد على البائع (قوله لبطالان البيع) علة لقوله بطلت الشفعة ط والتعليل بذلك مذكور في القنية وهو صريح في أن الاستحقاق في بيع المقايضة يطل البيع وفي جامع الفصولين استحقاق بدل المبيع بوجوب الرجوع بعين المبيع فأعما وبقيته هالكا وفيه أيضا اذا استحق أحد البدلين في المقايضة وملك البدل الآخر فوجب قيمة اليك لا قيمة المستحق لا تقاض البيع اه وفي حاشيته للخير الرملى هذا يدل باطلاقة على ما لو باع الما ابيض لغيره وسأله ثم استحق بدله من يد المقايض للثاني أن يرجع بعين المبيع على المشتري منه لا تقاض البيع ومن لوازمه رجوعه الى ملكه فاذا رجع عليه وأخذ منه يرجع هو بما دفع لبائعه من الثمن وتسمع دعوى مالك المبيع على المشتري بقيمة بائعه لدعواه الملك لنفسه فيقتصب خصما للمدعى وهى واقعة الحال في مقايضة بهيم بهيم

ولو استحق ثياب القن أو بردة الجار لم يرجع شيء وكل شيء يدخل في البيع تبعا لاحصة له من الثمن ولكن يصير المشتري فيه قنية ولو استحق من يد المشتري الاخير كن قضاء على جميع الباعة ولكل أن يرجع على بائعه بالثمن بلاعادة ينفه لكن لا يرجع قبل أن يرجع عليه المشتري عند أبي حنيفة وقيل لا يرجع له أن يرجع قال ألا ترى أن المشتري الشفيع لو أبرأ الاول من الثمن كان للاول الرجوع كما لو وجد العبد حر فملك الرجوع قبله خاتمة لكن في الفصولين ما يحالفه فتنبه ولو اشترى عبدا فأعتقه بحال أخذه منه ثم استحق العبد لم يرجع المشتري بالمال على المعق ولو شري دارا بعد وأخذت بالشفعة ثم استحق انعد بطلت الشفعة وبأخذ الساع الدار من الشفيع لبطالان البيع والله اعلم

وتقايضا وباع أحدهما ما في يده وسلم فاستحق من مشتريه ولم أرفقها ببيع النقل غير ما هنا لكن مجرد الاستحقاق لا يوجب نقض البيع وفسخه كما ترى به اذ ملخصا ونظامه فيها (خاتمة) لم أر من ذكرها اذا ورد الاستحقاق بعد هلاك المبيع كموث الدابة مثلا وهي واقعة الفتوى وقد أجبت بأن المشتري لا بد له من اقامة البيعة على قيمتها يوم الشراء فيضمن المشتري القيمة ويرجع على بائعه بالثمن لا بما ضمن لان المشتري غاصب الغاصب وقد صرحوا في الغصب بأن المشتري من الغاصب اذا ضمن القيمة يرجع على بائعه بالثمن لان رد القيمة كذا العين والله سبحانه وتعالى أعلم

* (باب السلم) *

شروع فيما يشترط فيه قبض أحد العوضين أو قبضه ما كالصرف وقدم السلم عليه لانه بمنزلة المقر من الماركب وخص باسم السلم لتحقيق ايجاب التسليم شرعا فيما صدق عليه أعنى تسليم رأس المال ونظامه في النهر (قوله وشرعا) معطوف على قوله لغة (قوله بيع أجل بعاجل) كذا عرفت في الفتح واعترض على ما في السراج والغاية من انه أخذ عاجل بأجل بأنه غير صحيح لمدقه على البيع بثن مؤجل وفي غاية البيان انه تحريف من التباس وأجاب في البحر بأنه من باب القلب والاصل أخذ أجل بعاجل قلت وفيه أن القلب لا يسوغ لغير البلاء لاجل نكتة بيانية كما صرحوا به ولا سيما في التعاريف وبظاهر الجواب بأنه ناظر الى ابتداءه من جانب السلم اليه اى أخذ ثمن عاجل وبؤيده كون السلم كالسلف مشعرا بالتقدم أو لا فلما مناسب الابتداء بالعاجل وهو الثمن ثم رأيت في النهر عن الحواشي السعدية ما يوافق ما قلنا حيث قال يجوز أن يقال المراد أخذ ثمن عاجل بأجل بتقرينة المعنى اللغوي اذا الاصل هو عدم التغيير الا أن ثبت بدليل اذ يظهر لي أيضا أن الاولى في تعريفه أن يقال شراء أجل بعاجل لان السلم اسم من الاسلام كما في التفسيراتى ولا ينبغي أن الاسلام صفة السلم فهو المنظور اليه أصالة ولذا سمى به رب السلم اى صاحبه فانما سبى بناء التعريف على ما يشعر به اللفظ والمعنى وهو الشراء الذى هو المراد بالاسلام الصادر من رب السلم بخلاف البيع الصادر من المسلم اليه ومثله الاخذ لعدم اشعار اشتقاق اللفظ بهما (قوله وركنه ركن البيع) من الايجاب والقبول (قوله حتى يعتقد الخ) وكذا يعتقد البيع والشراء بالنظر السلم ولم يحد في القضية فيه خلافا نهر (قوله ويصح فيما أمكن ضبط صفة) لانه دين وهو لا يعرف الا بالوصف فاذا لم يمكن ضبطه به يكون مجتهد ولا جهالة تنفض الى المنازعة فلا يجوز كسائر الديون نهر (قوله تكيل وموزون) فلما سلم في المكيل وزنا كما اذا سلم في البر والشعير بالميزان فيه روايتان والمعتد الجواز لوجود الضبط وعلى هذا الخلاف لو سلم في الموزون كيلا بجر (قوله فلم يجز فيه السلم) لكن اذا كان رأس المال دراهم أو دنانير أيضا كان المقتضى بالاطلاق انما فاولا وان كان غيرها كنوب في عشرة دراهم لا يصح سائلا اتفاقا وهل يعتقد بيعا في الثوب بثن مؤجل قال ابو بكر الاعشى يعتقد ويعسى بن أبان لا وهو الاصح وهو الصحيح في الهندية ويرجع في الفتح الاول وأقره في البحر واعترضه في النهر بما عايناه من جد كما وضعته فيما علقته على البحر (قوله وعددى متقارب) الفاصل بين المتفاوت والمتقارب أن ما ضمن مستهلكا بالمثل فهو متقارب وبالقياس يكون متساوتا بجر عن المعراج (قوله يجوز) اى جواز الشام بخلاف جواز الهند كما في البحر (قوله ويصح) نفاها الرواية أن يرضى النعام من المتقارب وفي رواية الحسن عن الامام لا يجوز لتفاوت أحاده والوجه أن ينظر الى الغرض في العرف فان كان الغرض منه الاكل فقط كعرف اهل البوادي وجب العمل بالاول او التمسك بخلاف سلاسل التبادل كما في مصر وغيرها وجب العمل بالرواية الاخرى ووجب مع ذكر العدد تعيين المقدار والوون من نساء البياض واحد اذ فاده في الفتح وأجازوه في الباذنجان والكمأة عددا وسئل في الفتح على باذنجان ديارهم وفي ديارنا ليس كذلك وعلى كاعبد بقال خاص والا لا يجوز اذ وفي الجوهر لا يجوز السلم في الزرق الا أن يشترط منه شرب معلوم الطول والعرض والجودة (قوله وفاس) الاولى وفلس لانه مفرد لا اسم جنس قيل وفيه خلاف محمد بن يعقوب بن النعمان بالفسين الا أن ظاهر الرواية عنه كقولهم ما وبيان الفرق في النهر وغيره (قوله بكسر الباء) اى المارحدة وقد تختلف فصير كمل كما في النصاب وهو الطوب الخ نهر (قوله وأجز) بفتح الجيم وتشديد الراء مع المد أشهر من التخفيف وهو اللين اذا طبخ

* (باب السلم) *

(هو) لغة كالسلف وزنا ومعنى
وشرعا (بيع أجل) وهو السلم فيه
(بعاجل) وهو رأس المال (وركنه
ركن البيع) حتى يعتقد باللفظ بيع
في الاصح (ويسمى صاحب الدراهم
رب السلم والمسلم) بكسر اللام
(و) يسمى (الآخر المسلم اليه
والخطة مثلا المسلم فيه) والثمن
رأس المال (وحكمه ثبوت المالك
للمسلم اليه ورب السلم في الثمن
والمسلم فيه) فيه اف ونشر
مرتب (ويصح فيما أمكن ضبط
صفته) بكودته وردائه (ومعرفة
قدره تكيل وموزون) خرج
بقوله (مثن) الدراهم والدنانير
لأنها أثمان فلم يجز فيه السلم خلافا
لمالك (وعددى متقارب يجوز
ويصح وفلس) وكثرى ومشمش
وتين (ولين) بكسر الباء (وأجز

مصباح (قوله بلبن) كمنبر قالب الطين قاموس فهو بفتح الباء وما في البحر عن الصحاح من انه بكسر الباء
 فهو سوسق قلم فانه لم يوجد في الصحاح بل الذي فيه اللبن قالب اللبن والمليّن الحلب (قوله بين صفته ومكان ضربه
 خلاصة) فيه نظر فان عبارة الخلاصة ولا بأس في السلم في اللبن والآجر اذا بين اللبن والمكان وذكر عدد
 معلوما والمكان قال بعضهم مكان الايضاء وهذا قول أبي حنيفة وقال بعضهم المكان الذي يضرب فيه اللبن اه
 اى لاختلاف الارض رخاوة وصلابة وقربا وبعدا ولا يخفى أن اللبن اذا كان معينا لا يحتاج الى بيان صفته
 بخلاف ما اذا كان غير معين فلا بد من كونه معلوما ويعلم كافي الجوهره بذكر طوله وعرضه وسنجه (قوله
 وذرى كسوب الخ) وكالبسط والحصر والبوارى كافي الفتح وأراد بالثوب غير المخيط قال في الفتح ولا في الجلود
 عددا وكذا الاخشاب والجوالقات والفراء والنياب المخمطة والخفاف والقلانس الآن يذكر العدد لقصد
 التعداد في المسلم فيه ضبط للكمية ثم يذكر ما يقع به الضبط كأن يذكر في الجلود مقدارا من الطول والعرض بعد
 النوع كجلود البقر والغنم الخ (قوله بين قدره) اى كونه كذا كذا ذراعا فتح وظاهره أن الضمير للثوب لا للذراع
 وفي البرازية ان أطلق الذراع فله الرسط وفي الذخيرة اختلاف في قول محمد له ذراع وسط فقيل المراد به المصدر
 أى فعل الذرع فلا بد لكل المد والبرخي كل الارحاء وقيل الالة والصحيح انه يحتمل عليهما (قوله كقطن) فيه أن
 هذا جنس والصفة كصفر ومركب منهما كاللحم ط عن المنخ وفسر الصفة في الدرر بالرقعة والغلط لكنه
 لا يناسب المتي (قوله فان الدياج) هو ثوب سداه ولحمته ابرسم بكسر الدال اصوب من فتحها مصباح
 وهو نوع من الحرير (قوله والحرير الخ) قال في الفتح هذا في عرفهم وعرفنا ثياب الحرير أيضا وهي المسماة
 بالكسماة كلما نقلت زادت القيمة فالخامس انه لابد من ذكر الوزن سواء كانت القيمة تزيد بالثقل أو بالخفة اه
 (قوله فلا بد من بيانه مع الذرع) هو الصحيح كافي الظهيرية ولو ذكر الوزن بدون الذرع يجوز وقيد خواهر زاده
 بما اذا لم يكن لكل ذراع ثمانان بينه جاز كذا في التارخانية نهر (قوله ما تفاوتت مائته) اى ماله أفراده
 (قوله بلا مبر) اى بلا ضابط غير مجزئ العدد كطول وغاط وشحوذك فتح (قوله وما جاز عتاجا كيلا ووزنا)
 وما يقع من التخلل في الكيل بين كل نحو يرضين معتفر لرضي رب السلم بذلك حيث اوقع العقد على مقدار ما يملأ
 هذا الصكيل مع تخلله وانما يمنع ذلك في أموال الربا اذا قوبلت بجنسها والمعدود ليس منها وانما كان
 باصطلاحهم فلا يصير بذلك ميلا مطلقا ليكون ربوا واذا أجزناه كيلا فوزنا أولى فتح وكذا ما جاز كيلا جاز
 وزنا وبالعكس على المفهوم لوجود الضبط كما قد مناه عن البحر اى وان لم يجز فيه عرف كما قد مناه في الربا قيل قوله
 والمعتبر تعين الربوى (قوله ويصح في سلك مليج) في المغرب سلك مليج وتلوح وهو التقيد الذي فيه الملح (قوله
 ومال لغة رديئة) كذا في المصباح وذكر أن قولهم ماء مال لغة حجازية واستشهد لها وأطال (قوله
 وفي طرى حين يوجد) فان كان ينقطع في بعض السنة كما قيل انه ينقطع في الشتاء في بعض البلاد أى لا نجساد
 الماء فلا يعتقد في الشتاء ولو أسلم في الصيف وجب أن يكون الاجل لا يبلغ الشتاء هذا معنى قول محمد لا خير
 في السلك الطرى الا في حينه يعنى أن يكون السلم مع شروطه في حينه كيلا ينقطع بعد العقد والحاول وان كان
 في بلد لا ينقطع جاز مطلقا وزنا لا عدد الماد كزمان التفاوت في آحاده فتح أما الملح فانه يتخرب وياع في الاسواق
 فلا ينقطع حتى لو كان ينقطع في بعض الاحيان لا يجوز فيه كما أفاده ط ولا يخفى أن هذا في بلاد يوجد فيها أما
 في مثل بلادنا فلا يصح لانه لا يباع في الاسواق الا نادرا (قوله جاز وزنا وكيلا) اى بعد بيان النوع لقطع المازعة
 ط (قوله وفي الكبار) اى وزنا ولا يجوز كيلا رواية واحدة أفاده ابو السعود ط (قوله روايتان) واختار
 الجواز وهو قولهما لان السمن والهزال غير معتبر فيه عادة وقيل الخلاف في لحم الكار منه كذا في الاختصار
 وفي الفتح وعن أبي حنيفة في الكبار التي تقطع كما تقطع اللحم لا يجوز السلم في لحمها اعتبارا بالسلم في اللحم اه (قوله
 لا في حيوان ما) اى دابة كان أو رقيقا ويدخل فيه جميع أجناسه حتى الحمام والقمرى والعصفور وهو المنصوص
 عن محمد الا انه يخص من عموم السمك نهر قال في البحر لكن في الفتح ان شرط حياته اى السمك فلنا
 أن نمنع صفة اه وأقر في النهر والمنخ (قوله خلافا للشافعي) ومعه مالك وأحمد وأطال في الفتح في ترجيح
 أدلة المذهب المنقولة والمعقولة ثم ضعف المعقولة وحط كلامه على أن المعتبر النهى الوارد في السنة كما قاله محمد
 أى فهو تعبدى (قوله وأكرع) جمع كراع وهو ما دون الركبة في الدواب فتح (قوله وجاز وزنا في روايه) 3

بلبن معين بين صفته ومكان ضربه
 خلاصة (وذرى كسوب بين قدره)
 طولاً وعرضاً (وصفته) كقطن
 وكان ومركب منهما (وصفته)
 كعمل الشام أو مصر أو زيد أو عمرو
 (ورقه) أو غطاه (وزنه ان يبع
 به) فان الدياج كلما ثقل وزنه زادت
 قيمته والحرير كلما خف وزنه زادت
 قيمته فلا بد من بيانه مع الذرع
 (لا يصح في) عددى (متفاوت)
 هو ما تفاوتت مائته (كبطيخ
 وقرع) ودر ورمات فلم يجز
 عدداً بل بلاميز وما جاز عتاجاً جاز
 كيلاً ووزناً نهر (ويصح في سلك
 مليج) ومال لغة رديئة (و في
 طرى حين يوجد ووزنا وصرباً)
 اى نوعاً قبلهما (لا عدداً)
 للتفاوت (ولو صغاراً جاز وزناً
 وكيلاً) وفي الكبار روايتان
 مجتبي (لا في حيوان) ما خلافا
 للشافعي (واطرافه) كروث
 واكرع خلافاً لمالك وجاز وزناً
 في رواية

٨ قوله وفيه والقت الفضة الخ هكذا بخطه والذي في المصباح في باب القاف والناء ما نصه القت الفضة اذا يست الخ ما قال وذكر في باب الفاء والصاد وما يشمله ما نصه ٨ والفضة بكسر الفاء من الرطبة قبل أن تجف فاذا جفت زال عنها اسم الفضة وسميت القت والجف فضاخص اه قلعه سقط من قلم المؤلف الفاء والصاد الاخرين وليجزر اه مضمعه

(و) لافى (حطب بالحزم ورطبة

بالجزز الا اذا ضبط بما لا يؤدى الى

زراع) وجاز وزنا فتح (وجوهر

وخزنا الاصغار اولو باع وزنا) لانه

انما يعلم به (ومنقطع) لا يرجد

في الاسواق من وقت العقد الى

وقت الاستحقاق ولو انقطع في اقليم

دون آخر لم يجز في المنقطع ولو انقطع

بعد الاستحقاق خرب السلم بين

انتشار وجوده والفسخ وأخذ

٢ رأس ماله (ولحم ولومنزوع عظم)

وجوزاه اذا بين وصفه وموضعه

لانه موزون معلوم وبه قالت الائمة

الثلاثة وعليه الفتوى بجر

وشرح مجمع لكن في القهستاني

انه يصح في المنزوع بلا خلاف انما

الخلاف في غير المنزوع فتنه لكن

صرح غيره بالروايتين قدبر ولو

حكم بجوازه صح اتفاقا بزاوية

وفي العيني انه قبيح عنده مثلي

عندهما (و) لا (بكمال وذراع

مجهول) قيد فيها وجوزة الثاني

في الماء قربا للتعامل فتح

٢ مطلب

هل اللحم قبيح أو مثلي

السراج لو أسلم فيه وزنا اختل فوافيه نهر واختار هذه الرواية في الفتح حيث قال وعندى لأبأس بالسلم في الرأس والا كارع وزنا بعد ذكر النوع وباقي الشروط فانها من جنس واحد وحينئذ لا تنفوت تنافا فاحشا اه وأقر في النهر (قوله بالحزم) بضم الحاء وفتح الزاي جمع حزمة في القاموس حزمة يحزمه شدة والحزمة بالضم ما حزم (قوله ورطبة) هي الفضة خاصة قبل أن تجف والجمع رطاب مثل كلبة وكلاب والرطب وزان قتل المرحى الاخضر من يقول الربيع وبعضهم يقول الرطبة وزان غرفة الخلاء وهو الغض من الكلاء مصباح (قوله بالجزز) جمع حزة مثل غرف وغرف وهي القبضة من القت وتجوده أو الحزمة مصباح وفيه والقت الفضة اذا يست (قوله الا اذا ضبط الخ) بأن بين الحبل الذي يشده الحطب والرطبة وبين طوله وضبط ذلك بحيث لا يؤدى الى انزع زيلعي (قوله وجاز وزنا) اى في الكل فتح قال وفي ديارنا تعارفوا في نوع من الحطب الوزن فيجوز الاسلام فيه وزنا وهو ضبط وأطيب (قوله وجوهر) كليا قوت والجنس والغير وزج نهر (قوله وخز) بالتحريك الذي ينظم وخزات الملك جواهر تاجه وكان اذا ملك عامازيدت في تاجه حزة اعلم عدد سنى ملكه قاله الجوهرى وذلك كالعقيق والياور تنفوت أحادها تنافا فاحشا وكذلك لا يجوز في الاثنى الكبار نهر (قوله من وقت العقد الى وقت الاستحقاق) دوام الانقطاع ليس شرطا حتى لو كان منقطعاً عند العقد موجوداً عند الحبل أو بالعكس أو منقطعاً فيما بين ذلك لا يجوز وحده الانقطاع أن لا يوجد في الاسواق وان كان في البيوت كذا في التبيين شربلاية ومثله في الفتح والبحر والنهر وعبارة الهداية ولا يجوز السلم حتى يكون المسلم فيه موجوداً من حين العقد الى حين الحبل وسيد كره الشارح فأوضحه كلامه هنا كالدرر غير مراد (قوله لم يجز في المنقطع) اى المنقطع فيه لانه لا يمكن احضاره الاشقة عظيمة فيجوز عن التسليم بجر (قوله بعد الاستحقاق) اى قبل أن يوفى المسلم فيه بجر (قوله ولحم) في الهداية ولا يخفى السلم في اللحم قال في الفتح وهذه العبارة تأكيد في نفي الجواز وتماهيه فيه (قوله ولومنزوع عظم) هو الاصع هداية وهو رواية ابن شجاع عن الامام وفي رواية الحسن عنه جواز منزوع العظم كما في الفتح (قوله وجوزاه اذا بين وصفه وموضعه) في البحر وقال لا يجوز اذا بين جنسه ونوعه وصفه وموضعه وقدره كشاة خصي حتى يمين من الخب أو الفخذ مائة رطل اه ولعل الشارح أراد بالوصف جميع ما ذكر (قوله وعليه الفتوى بجر) نقل ذلك في البحر والفتح عن الحقائق والعيون (قوله لكن في القهستاني الخ) استدرال على المتن فافهم (قوله بالروايتين) اى رواية الحسن ورواية ابن شجاع وهي الاصح فخاف في القهستاني مبنى على خلاف الاصح (قوله وفي العيني الخ) في البحر عن الظهيرية واقرض اللحم عندهما يجوز كالم وعنه روايتان وهو مضمون بالقيمة في ثمان العدوان لومطبوخا اجاءا ولولياً فكذلك هو الصحيح اه وذكر في الفتح عن الجامع الكبير والمتن أن اللحم مضمون بالقيمة واختيار الاسبيجاني ضمائه بالنسل وهو الوجه لان جريان ربا الفضل فيه قاطع بأنه مثلي فيفرق بين الضمان والسلم بأن المعادلة في الضمان منصوص عليها وتماهيا بالمثل لانه مثل صورة ومعنى والقيمة مثل معنى فقط وتماهيه كلام فيه (قوله ولا بكمال وذراع مجهول) اى لم يدرك قدره كما في الكنز والواو بمعنى أو اى لا يجوز السلم بكمال معين أو بذراع معين لا يعرف قدره لانه يشك أن يضيع فيؤدى الى النزاع بخلاف البيع به حالاً حيث يجوز لان التسليم به يجب في المال فلا يترتب منه فوته وفي السلم يترتب التسليم فيضاف فوته زيلعي زاد في الهداية ولا بد أن يكون الميكال مما لا يتقبض ولا ينسبط كالنصاع مثلاً وان كان مما ينسكب بالكس كالزئيل والجراب لا يجوز الا في قرب الماء للتعامل فيه كذا عن أبي يوسف اه واعترضه الزيلعي بأن هذا التفصيل انما يستقيم في البيع حالاً حيث يجوز بانه لا يعرف قدره بشرط أن لا ينسكب ولا ينسبط ويصدق فيه استثناء قرب الماء ولا يستقيم في السلم لانه ان كان لا يعرف قدره لا يجوز السلم به مطبقاً وان عرف قدره فالسلم به ايسان القدر لا التعيين فكيف يأتي فيه الفرق بين المتكس وغيره اه وأجاب في النهر بأنه اذا أسلم بمقدار هذا الوعاء يتردد عرف أنه دية مثلاً جاز غير أنه اذا كان يتقبض وينسبط لا يجوز لانه يؤدى الى النزاع وتسلم في الكس وعدمه لانه عند بقاء عينه يتعين وقول الزيلعي لا تعينه ممنوع نعم هلاكه بعد العلم بمقداره لا يفسد العقد اه قلت ولا يخفى ما نصه لان الوعاء اذا تحقق معرفة قدره لا يتعين قطعا والفسد العقد بعد هلاكه ولا نزاع بعد معرفة قدره لا يمكن العدول الى ما عرف من مقداره

عياها لا منازعة كما اذا اذنت لان السلام في اعرف قدره ويظهر الى الجواب عن الهداية بأن قوله ولا بد الخ
 بيان لما به عرف قدره لا شرط زائد عليه ويكون المراد أنه اذا كان مما يتقبض ويتكسب بالكس لا يتقدر بمقدار معين
 تفاوت التنبؤ والكس فيؤدي الى النزاع ولذا لم يميز البيع فيه حالا فكلام الزملي - واراد على ما يبادر من
 كلام الهداية من أنه شرط زائد على معرفة التدروى على ما قلنا فلا فاعتم هذا التحرير (قوله الا اذا كانت
 النسبة للثمة الخ) كان الاولى اسقاط قوله للثمة وأنه يقول للثمة أو بتر الى خضلة أو قرية تأمل قال في الفتح
 ولو كانت نسبة الثمة الى قرية معينة لبيان النسبة لا لتعيين الخارج من أرضها بعينه كالمشترى بجارى
 والسباخي وهي قرية خطتها جيدة بفرغانة لا بأس به ولأنه لا يراد خصوص الثابت خالص بل الاقليم ولا يتوهم
 انتطاع طعام الاقليم بكلمة فالسالم فيه وفي طعام العراق والشام سواء وكذلك في ديار مصر في فتح الصمد وفي
 اغلاصة والمجتبي وغيره لو أسلم في حنطة بجارى أو سمرقند أو أسياجب لا يجوز لتوهم انتطاعه ولو أسلم في حنطة
 هراة لا يجوز وفي ثوب هراة رد كشرط السلم يجوز لأن حنطتها يتوهم انتطاعها اذا الاضافة لتخصيص البقعة
 بخلاف اضافة الثوب لانها لبيان الجنس والنوع لا لتخصيص المكان فلو أنى المسلم اليه شرب نبيذ في غير ولاية
 هراة من جنس الدورى - يعنى من صفته ومؤنه اجبر برب السلم على قبوله فظهر أن المانع والمقتضى العرف فان
 تعورف كون النسبة لبيان الصفة فقط جاز ولا فلا اه ملخصا قلت ويظهر من هذا أن النسبة الى بلدة
 معينة كجبارى وسمرقند مثل النسبة الى قرية معينة فلا يصح الا اذا اراد به الاقليم كالشام والعراق مثلا وعلى
 هذا فلو قال دمشق لا يصح لانه لا يراد بدمشق الاقليم ولكن هل المراد بجبارى وسمرقند دمشق خصوص
 البلدة أو هي وما يشمل قراها النسبة اليها فان كان المراد الاول فعدم الجواز ظاهر وان كان الثانى فله وجه
 لانها ليست اقلها ولكن لا يصح قول الشارح كتحسين مرجى أو بلدى فان القمع المرجى نسبة الى المرج وهو كورة
 شرقى - دمشق تشتمل على قرى عديدة مثل حوران وهي كورة قلى - دمشق وقرائها اكثر وقعها اجود من باقى
 كوردمشق والبلدى في عرفنا غير الحوراني - ولا شك أن ذلك كله ليس باقليم فان الاقليم واحد أقاليم الدنيا
 السبعة كما في الشاموس وفي المصباح يقال الدنيا سبعة أقاليم وقد يقال ليس مرادهم خصوص الاقليم
 المستعمل بل ما يشمل القطر والكورة فانه لا يتوهم انتطاع طعام ذلك بكلمة فيصح اذا قال حورانية أو مرجية
 وبه يصح كلام الشارح تأمل (قوله فالمانع الخ) تقدم أنفاسيانه فيما لو أسلم في حنطة هراة أو ثوب هراة
 (قوله الى وقت الخ) بفتح فكسر مصدر ميمي - يعنى الخلول (قوله لانه لا يدرى الخ) هذا التعليل مخالف
 للتعليل المار عن التبع وعزاه الى شرح الطحاوى - قال في النهر وهو اولى لأن مقتضى هذا أنه لو عين جديد اقليم
 بكيفية من الصمد مثلا أن يصح اذ لا يتوهم عدم طلوع شيء فيه أصلا اه يعنى وهذا المقتضى غير مراد لما فانه
 لشرط المار (قوله قلت الخ) القول والتقسيد الذى بعده لصاحب البحر (قوله اى شروط صحت) أشار
 الى أن الاضافة في شرطه الجنس فيصدق على الواحد والاكثر (قوله التى تدعى العقد) أفاد أن له شروطا
 أخر سكت عنها المصنف لانها لا يشترط ذكرها فيه بل وجودها نهر وذلك كقبض رأس المال ونقد وعدم
 الخبار وعدم علقى الربا لكن ذكر المصنف من الشروط قبض رأس المال قبل الافتراق مع أنه ليس مما يشترط
 ذكره في العقد (قوله سبعة) اى اجمالا والا فلا أربعة الاول منها يشترط فى كل من رأس المال والمسلم فيه
 ففى ثمانية بالتفصيل بجر وسيأتى وفيه عن المعراج انما يشترط بيان النوع فى رأس المال اذا كان فى البلد
 نقد ومختلفة والا فلا وفيه عن الخلاصة لا يشترط بيان النوع فيما لا نوع له (قوله كبر أو تمر) ومن قال
 كعبدية أو مجرية فتدوهم وانما هو من بيان النوع كما فى البحر (قوله كسرى) هو ما سقى سجاى بالماء
 الجارى (قوله ويعلى) هو ما سقى السماء قاموس (قوله لا يتقبض ولا ينسبط) كالصاع مثلا بخلاف
 الجراب والزبيل (قوله وأجل) فان أسلم بالمال ثم ادخل الاجل قبل الافتراق وقبل استهلاك رأس المال
 جاز اه ط عن الجوهرة (قوله فى السلم) احتراز عن خيار الشرط ولا حاجة اليه (قوله به يفتى) وقبل ثلاثة
 أيام وقبل اكثر من نصف يوم وقبل ينظر الى العرف فى تأجيل مثله والا لول اى ما فى المتن اصح وبه يفتى زيلعى
 وهو المعتقد بجر وهو المذهب نهر (قوله ولذا شرط الخ) اى لكونه يؤخذ من تركه حالا لا بشرط الخ وحاصله
 بيان فأنه اشترطهم عدم انتطاعه فيما بين العقد والحل - وذلك فيما لو مات المسلم اليه وقوله لتدوم الخ - اه - نقوله

(وبرى قرية) يعينها (وغر خلة)

معينة الا اذا كانت انسية للثمة

أو خلة أو قرية (بيان النسبة)

لا لتعيين الخارج كتحسين مرجى أو

بلدى - ببارنا فالمانع والمقتضى

العرف فتح (و) لا فى خلة

حديثه قبل حدوثها لانها منقطعة

فى الحال وكونها موجودة وقت

العقد الى وقت الخلل شرط ففتح

وفى الجوهرة أسلم فى حنطة جديدة

أو فى ذرة حديثة لم يجز لانه لا يدرى

أى يكون فى تلك السنة شئ أم لا قلت

وعليه فايكتب فى وثيقة السلم من

قوله جديد عامه مفسده اى قبل

وجود الجديد أم بعده فيصح كما

لا يمتنى (وشروطه) اى شروط صحت

التي تدعى العقد سبعة (بيان

جنس) كبر أو تمر (و) بيان (نوع)

كفى أو يعلى (وصفة) بجيد

أوردى (وقدر) ككذا

كلا لا يتقبض ولا ينسبط (وأجل

وأقله) فى السلم (شهر) به يفتى

وفى الحواى لا بأس بالسلم فى نوع

واحد على أن يكون حلول بعضه

فى وقت وبعضه فى وقت آخر

(ويطل) الاجل (بموت المسلم

اليه لا بموت رب السلم فيؤخذ)

المسلم فيه (من تركه حالا) لبيان

الاجل بموت المدينون لا للدائن

ولذا شرط دوام وسبرده لتدوم

التدرة على تسليمه بوجه

اشترط وقوله بموته الباء للسمية متعلقة بتسليمه والموت في الحقيقة ليس سببا للتسليم بل للخلول الذي هو سبب التسليم فيه وسبب السبب (قوله ان تعلق العقد بتداره) بأن تنقسم أجزاء المسلم فيه على أجزائه فتح أي بأن يقابل النصف بالنصف والربع بالربع وهكذا وذلك انما يكون في الثمن المثلّي (قوله واكتسبا بالاشارة اخ) فلو قال استلمت اليك هذه الدراهم في كثر بتر ولم يدور وزن الدراهم أو قال استلمت اليك هذا البرقي كذا مناسن الزعفران ولم يدور قدر البرقي لايصح عنده وعندهما يصح وأجمعوا على أن رأس المال اذا كان ثوبا أو حيوانا بصير معلوما بالاشارة درر (قوله كما في مذروع وحيوان) لأن الذرع وصف في المذروع والمبيع لا يقابل الأوصاف فلا يتعلق العقد على قدره ولهذا لو نقص ذراعا أو تلف بعض أعضاء الحيوان لا ينقص من المسلم فيه شيء بل المسلم اليه بالخيار ان شاء رضى به بكل المسلم فيه وان شاء فسح لفوات الوصف المرغوب وتماه في الفتح (قوله قلنا الخ) هو جواب عن قولهما بأنه لا يلزم بيان قدر رأس المال ولو في سكيل ونحوه بل تكفي الاشارة اليه لأن المقصود حصول التسليم بلا منازعة (قوله فيحتاج الى رد رأس المال) أي فاذا كان غير معلوم القدر أدى الى المازعة (قوله ولا يستبدل الخ) أي لا يتيسر له ذلك في المجلس وربما يكون الزئوف اكثر من النصف فاذا رده واستبدل بهما في المجلس يفسد السلم لانه لا يجوز الاستبدال في اكثر من النصف عنده خلافا لهما كما في الفتح (قوله في مجلس الرد) كذا في الفتح وفي بعض النسخ في مجلس العقد والصواب الاول (تنبيه) من فروع المسألة ما لو أسلم في جنين كانه درهم في كثر حنطة وكثر شعر بلا بيان حصة واحد منهما من رأس المال لم يصح فيه ما لا انقسامه عليهما بالقيمة وهي تعرف بالخز وكذا لو أسلم جنسين كدراهم ودنانير في كثر حنطة وقبين قدر أحدهما فقط لبطان العقد في حصة ما لم يعلم قدره فيبطل في الآخر أيضا لاتحاد الصفة بجر وغيره (قوله للمسلم فيه) احتراز عن رأس المال فانه يتعين مكان العقد لا يضافه اتصافا بجر (قوله فيما له حمل) بفتح الحاء أي نقل يحتاج في حمله الى ظهور وأجرة جمال نهر (قوله ومثله الثمن والجرة والتسعة) بأن اشترى أو استأجر دارا بمكيل أو موزون موصوف في الذمة أو اقتسمهاها وأخذ أحدهما اكثر من نصيبه والتزم بمقابله الزائد بمكيل أو موزون كذلك الى أجل فعنده يشترط بيان مكان الايفاء وهو الصحيح وعندهما لا يشترط نهر (قوله وعينا مكان العقد) أي ان امكن التسليم فيه بخلاف ما اذا كان في مركب أو جبل فيجب في أقرب الاماكن التي يمكن فيها بجر وفتح واختار قول الامام كما في الدر المنثور عن الفهستاني (قوله كبيع الخ) أي لو باع حنطة أو استقرضها أو اتلفها أو غصبها فانه يتعين مكان التسليم المبيع والقرض وبدل المتلف وعين المغصوب (قوله واجبة التسليم في الحال) فان تسلمها يستحق بنفس الالتزام فيعين موضعه بجر بخلاف الاول أي السلم فانه غير واجب في الحال فلا يتعين مكانه فيفضى الى المنازعة لا تقيم الاشياء تختلف باختلاف الاماكن فلا بد من البيان وتماه في الفتح (قوله فكل محلا لها سواء فيه) قيل هذا اذا لم تبلغ نواحيه فرسخا فان بلغت فلا بد من بيان ناحية منه فتح وبحر وجزره في النهر (قوله وفيها قبله) أي في البرازية قبل ما ذكر (قوله بعد الايفاء) قيد به لانه لو شرط الايفاء فقط أو الحال فقط أو الايفاء بعد الحال جاز ولو شرط الايفاء بعد الايفاء كشرط أن يوفيه في محله كذا ثم يوفيه في منزله لم يجز على قول العامة كما في البحر (قوله الاجارة) أي التي تضمنها شرط الحال بعد الايفاء والتجارة أي الشراء المقصود بالاعقد وهذا بدل من الصفتين بدل مفصل من مجمل (قوله وما لا حمل له الخ) هو الذي لا يحتاج في حمله الى ظهور وأجرة جمال وقيل هو الذي لو أمر انسانا بمحمله الى مجلس القضاء حله بجانا وقيل ما يمكن رفعه بيد واحدة اه ح عن النهر (قوله كسك وكافور) يعني التليل منه والافقد يسلم في أناسن من الزعفران كثيرة تبلغ أجالا فتح وأراد بالتليل ما لا يحتاج الى ظهور وأجرة جمال فافهم (قوله وصحح ابن كمال مكان العقد) نقل تصحيحه عن المحيط السرخسي وكذا نقله عنه في البحر وجزره في الفتح لكن المتون على الاول وصححه في الهداية والمتن (قوله فيما ذكر) أي فيما لا حمل له ولا مؤنة (قوله لانه يفيد سقوط خطر الطريق) هذا التعليل مذكور في الفتح أيضا تبعاً للهداية ومعناه انه اذا تعين المكان وأوفاه في مكان آخر يلزم المسلم اليه نقله الى المكان المعين فاذا اهلك في الطريق بتمالك عليه فيكون رب السلم قد سقط عنه خطر الطريق بذلك بخلاف ما اذا لم يتعين فانه اذا نقل بعد الايفاء الى المكان المعين يكون هلاكا على رب السلم (قوله وبقي من الشروط) انما غير التعبير لان هذه

(و) بيان (قدر رأس المال) ان تعلق العقد بمقداره كما (في سكيل وموزون وعدد ذي غير متفاوت) واكتسبا بالاشارة كما في مذروع وحيوان قلنا ربما لا يقدر على تحصيل المسلم فيه فيحتاج الى رد رأس المال ابن كمال وقد ينفق بعضه ثم يجد باقية معيبا فترده ولا يستبدله رب السلم في مجلس الرد فينفسخ العقد في المردود ويبقى في غيره فلزم جهالة المسلم فيه فيما بقي ابن ملك فوجب بيانه (و) السابع بيان (مكان الايفاء) للمسلم فيه (فما له حمل) ومؤنة ومثله الثمن والجرة والقيمة وعينا مكان العقد وبه قالت الثلاثة كببيع وقرض وانلاف وغصب قلنا شاهد واجبة التسليم في الحال بخلاف الاول (شرط الايفاء في مدينة فكل محلا لها سواء فيه) أي في الايفاء (حتى لو أوفاه في محله منهارى) وليس له أن يطالبه في محله أخرى برزانية وفيها قبله شرط حمله الى منزله بعد الايفاء في المكان المشروط لم يصح لاجتماع الصفتين الاجارة والتجارة (وما لا حمل له كسك وكافور وصغار أو لو لا يشترط فيه بيان مكان الايفاء) اتفاقا (ويوفيه حيث شاء) في الاصح وصحح ابن كمال مكان العقد (ولو عين) فيما ذكر (مكانا اثنين في الاصح) فتح لانه يفيد سقوط خطر الطريق (و) بقي من الشروط

الشروط الاتية ليست مما يشترط ذكرها في العقد بل وجودها ط (قوله قبض رأس المال) فلو انتقض القبض بطل السلم كالمال كان عينا فوجده معيبا أو مستحقا ولم يرض بالعيب أو لم يجز المحقق أو دينافا مستحق ولم يجزه واستبدل بعد المجلس فلو قبله صح أو وجده زيوفا أو بهرجة وردا بعد الافتراق سواء استبدلها في مجلس الرضا أو لا فلو قبله واستبدلها في المجلس أو رضى بها ولو بعد الافتراق صح والكثير كالكل وفي تحديد ديروا بيان ما زاد على الثلث أو ما زاد على النصف وإن وجده مستوقا أو رصا صافا أن استبدلها في المجلس صح وإن بعد الافتراق بطل وإن رضى بها لانه غير جنس حقه بجزء من جنسها (قوله ولو عينا) هو جواب الاستحسان وفي الواقعات باع عبد اشوب موصوف الى أجل جاز لو جود شرط السلم فلو افتراق قبل قبض العبد لا يبطل لانه يصير سلبا في حق التوب يعا في حق العبد ويجوز أن يعتبر في عقد واحد حكم عقدين كالهبة بشرط العوض وكما في قول المولى ان اذيت الى ألفا فانت حر اه نهر قلت والظاهر أن هذا مقترح على جواب القياس تأمل (قوله وصحت الكفالة والحوالة الخ) أي فلا مطالبة الكفيل والمحتمل عليه فان قبض المسلم اليه رأس المال من المحتمل عليه أو الكفيل أو رب السلم في مجلس العاقدين صح وبعده بطل السلم والحوالة والكفالة وفي الرهن ان ذلك الرهن في المجلس فلو قيمته مثل رأس المال أو أكثر صح ولو أقل صح العقد بقدره وبطل في الباقي وان لم يملك حتى افتراق بطل السلم وعليه رد الرهن لصاحبه بجزء عن البدائع ملخصا (قوله برأس مال السلم) وكذا الكفالة بالمسلم فيه صرح به في منية المتقي وما سبأ في الكفالة من انها لا تصح في المبيع لانه مضمون بغيره وهو الثمن فذا في بيع العين وهذا بيع الدين أفاده في حواشي مسكين أي فان عقد السلم لا ينسخ بجزء من قدر المسلم فيه قبل قبضه لان له أن يقيم غيره مقامه لعدم تعيينه بخلاف خلاف ذلك المبيع العين قبل قبضه فانه مضمون بغيره وهو الثمن فيسقط عن المشتري وسمى الثمن غيرا لان المضمون بالقيمة مضمون بعينه حكما وفي البحر عن ايضاح الكرماني لو أخذ بالمسلم فيه ربحا واسطه على بيعه فباعه ولو بغير جنس المسلم فيه جاز (قوله وهو شرط بقاءه على الصحة) هو الصحيح وستأتي فائدة الاختلاف في الصرف بجزء وعبارته في الصرف وثمرة الاختلاف تظهر فيما اذا ظهر الفساد فيما هو صرف فهل يفسد فيما ليس بصرف عند أي حنيفة فعلى القول الضعيف يعتدى الفساد وعلى الاصح لا كذا في الفتح اه (قوله بوصفها) أي وصف الصحة والاضافة بيانية (قوله كون رأس المال منقودا) أي نقده الصيرفي ليعرف جديده من الردي وليس المراد بالنقد القبض فانه شرط آخر قد مر أفاده في البحر وفائدة اشتراطه كما في الغاية الاحتراز عن الفساد لانه اذا رد بعضه بعيب الزيادة ولم يتفق الاستبدال في مجلس الرضا انسخ العقد بغير المردود واستنكاه في البحر بأن هذه الفائدة ذكرت في تعليل قول الامام ان بيان قدر رأس المال شرط ولا تنكح الاشارة اليه كما مر ومفاده عدم اشتراط الانتقاد أو لا وذكر قبله أن اشتراط الانتقاد يغني عن اشتراط بيان القدر وحاصله أن أحدهما يكفي عن الآخر وأجاب في النهري أن بيان القدر لا يدفع توهم الفساد المذكور أي فلا بد من اشتراط الانتقاد قلت ويرد على هذا الشرط أيضا انه تقدم انه لو وجد هازيو فافرضي بها صح مطلقا ولو استوقا لا الى آخر ما مر ومفاده أن الضرر جاء من عدم التبديل في المجلس لامن عدم الانتقاد على أن الفساد قد يخطئ وأيضافان رأس المال قد يكون مكبلا أو موزونا ونظيره بعضه معيبا فبرده بعد هلاك البعض ويلزم الجهالة كما مر فلا بد ح من ذكر الشرطين تأمل (قوله وعدم الخيار) أي خيار الشرط فان أسقطه قبل الافتراق ورأس المال قائم في يد المسلم اليه صح وإن هالك لا يتقلب صحيحا بجزء عن البرازية (تنبيه) لا يثبت في السلم خيار الرؤية لانه لا يثبت فيما لم يملكه دينافا في جامع الفصولين ومز أول خيار الرؤية (قوله وهو القدر المتفق) ذكره الخبير باعتبار الخبر واحتراز المتفق عن القدر المختلف كسلام نقود في حنطة وكذا في زعفران ونحوه فان الوزن وان تحقق فيه إلا أن الكيفية مختلفة كما تقدم في الربا أفاده ط وكذا اسلام الحنطة في الزيت فانه جائز كما مر هنالك عن ابن كمال (قوله سبعة عشر) ستة في رأس المال وهي بيان جنسه ونوعه وصفته وقدره ونقده وقبضه قبل الافتراق وأحد عشر في المسلم فيه وهي الاربعة الاول وبيان مكان ايضائه وأجله وعدم انقطاعه وكونه مما يتعين بالتعيين وكونه مضبوطا بالوصف كالاجناس الاربعة المكمل والموزون والمذروع والمعدود والمتقارب وواحد يرجع الى العقد وهو كونه باتا ليس فيه خيار شرط وواحد بالنظر للبدلين وهو عدم شمول احدي على الربا للبدلين منج بصرف ط (قوله القدر

(قبض رأس المال) ولو عينا
(قبل الافتراق) بأبدانهم ما وان
ناما أو سارا فرسخا أو أكثر ولو
دخل ليخرج الدراهم ان توارى
عن المسلم اليه بطل وان يجهت براه
لا وصحت الكفالة والحوالة
والارتهان برأس مال السلم برزازية
(وهو شرط بقاءه على الصحة لا شرط
انعقاده بوصفها) فينقد صحيحا
ثم يبطل بالافتراق بلا قبض (ولو
أبى المسلم اليه قبض رأس المال
أجبر عليه) خلاصة وتبي من
الشروط كون رأس المال منقودا
وعدم الخيار وأن لا يشمل البدلين
احدى على الربا وهو القدر
المتفق أو الجنس لان حرمة النساء
تتحقق به وعدتها العيني تبعها للغاية
سبعة عشر

على تحصيل المسلم فيه) لاجابة اليه مع اشتراط عدم الانقطاع قال في النهر والقدرة على تحصيله بأن لا يكون منقطعاً ا د ح وأما القدرة بالفعل في الحال فليست شرطاً عندنا ومعنا لو علم انه لو اتفق بجزء عند الحلول وافلاسه لا يطل السلم قاله الكمال ط (قوله والمكول صاع ونصف) والصاع ثمانية ارطال بالبغدادى كل رطل مائة وثلاثون درهما ط قلت فيكون القفيز اثني عشر صاعاً والكر سبع مائة وعشرين صاعاً والصاع نصف مثلاً حتى تقر بيها فالكتر أربع غرام ونصف غراماً كل غرام ثمانون مثلاً شامياً (قوله حال كرون المائتين) أشار به الى أن مائة في الموضوعين نصب على الحال بتأويل مقسومة هذه التسمية وتجاوز البدلية ا د ح (قوله ديناً عليه) صفقة مائة نهر أو بدل عيني وهو احتراز عما اذا كانت ديناً على أجنبي كما يأتي قال في النهر والتقييد بأضافة العقد اليه ما أي الى المائتين المذكورتين ليس احترازاً لانه لا أضافه الى مائتين مطلقاً ثم جعل المائة قصاصاً بما في ذمته من الدين فالحكم كذلك في الاصح ا د (قوله لانه طار) أي عرض بالافتراق قبل القبض لما مر أن القبض شرط لبقاء العقد على الصحة لا شرط انعقاد (قوله ولو احدهما دانانير) محترز قول المصنف ما تني درهم الخ حيث فرض المسألة بكون ما تني الدين والتقييد متحدى الجنس لانه لو اختلفا بأن أسلم مائة درهم نقداً وعشرة دانانير ديناً وبالعكس لا يجوز في الكل أما حصة الدين فلما مر وأما حصة العين فلجهالة ما يخصه وهذا عنده وعندهما يجوز في حصة النقد كما في الزباني والخلاف مبنى على اعلام قدر رأس المال بجر (قوله أو على غير العاقلين) محترز قوله مائة ديناً عليه فلو قال أسلمت اليك هذه المائة والمائة التي لي على فلان بطل في الكل وان نقد الكل لا شرط تسليم الثمن على غير العاقد وهو مفسد مقارن فتعدي بجر (قوله قبل قبضه) أي قبض ما ذكر من رأس المال أو المسلم فيه أما الاول فلما فيه من نفويت حتى الشرع وهو القبض المستحق شرعاً قبل الافتراق وأما الثاني فلانه يبيع منقول وقدم أن التصرف فيه قبل القبض لا يجوز نهر (قوله بخويع الخ) متعلق بالتصرف وذكره البيع مستنداً بقوله بعده ومراجعة وتولية تأمل (قوله وشركة) صورته أن يقول رب السلم لا شرأ عطني نصف رأس المال ليكون نصف المسلم فيه لك بجر (قوله ومراجعة وتولية) صورة التولية أن يقول لا شرأ عطني مثل ما أعطيت المسلم اليه حتى يكون المسلم فيه لك بجر عن الابضاح والمراجعة أن يأخذ زيادة على ما أعطى وقبل يجوز كل من المراجعة والتولية قبل القبض وبه جزم في الحاوي قال في الجبر وهو قول ضعيف والمذهب منعهما (قوله ولو يمن عليه) فلو باع رب السلم المسلم فيه من المسلم اليه ما كثر من رأس المال لا يبيع ولا يكون اقلالة بجر عن التنية وانظر ما فائدة التقييد بالاكثر وتقدم أول فصل التصرف في المبيع أن يبيع الموقوف من بائعه قبل قبضه لا يبيع ولا يتقبض به البيع الاول بخلاف هبته منه لانها مجاز عن الاقالة (قوله حتى لو وهبه منه الخ) في المبسوط لو أبرأ رب السلم المسلم اليه عن طعام السلم صح ابرأؤه في ظاهر الرواية وروى الحسن انه لا يبيع ما لم يقبل المسلم اليه فان قبله كان قبضاً لعقد السلم ولو أبرأ المسلم اليه رب السلم من رأس المال وقبل الابراء يبطل السلم فان رده لا والفرق أن المسلم فيه لا يستحق قبضه في المجلس بخلاف رأس المال نهر قال في الجبر والحاصل أن التصرف المتني في المتن شامل للبيع والاستبدال والهبة والابراء الآن في الهبة والابراء يكون مجازاً عن الاقالة فيرد رأس المال كلاً أو بعضاً ولا يشمل الاقالة لانها جائزة ولا التصرف في الوصف من دفع الجسد مكان الردي والعكس ا د (قوله اقالة بعض السلم جائزة) أي لو أقاله عن نصف السلم فيه أو ربعه مثلاً جاز ويقي العتدي الباقي قال في الجبر واحترازه عن الاقالة على مجزأ الوصف بأن كان المسلم فيه جديداً فقتل على الردي على أن يرد المسلم اليه درهما لا يجوز عندهما خلافاً لابي يوسف في رواية فيجوز عنده لا بطريق الاقالة بل بطريق الخط عن رأس المال ا ه قال الرمي وفيه صراحة بجواز الخط عن رأس المال وتجوز الزيادة فيه والظاهر فيها اشتراط قبضها قبل التفريق بخلاف الخط وقد مناهه لا تجوز الزيادة في المسلم فيه ويجوز الخط ا ه (قوله بعد الاقالة) أفاد أن الاقالة جائزة في السلم مع أن شرط الاقالة تيسام المبيع لان المسلم فيه وان كان ديناً حقيقة فلا حكم العين ولذا يجوز الاستبدال به قبل قبضه واذا صح أن رأس المال عيناً ردت وان كانت هالكاً رد المثل أو القيمة لرقية وتقدم تمامه في بابها (قوله فلو كان فاسداً جاز الاستبدال) لان رأس ماله في يد البائع كمغصوب من عن جامع النصوصين لكن لا ينبغي أن جواز الاستبدال لا يدل على جواز التصرف بالشراء كما هو موضوع المسألة

وزاد المصنف وغيره القدرة على تحصيل المسلم فيه ثم فترع على الشرط الثامن بقوله (فان اسلم ما تني درهم في كتر) بضم فتشديد ستون قفيزاً والقفيز ثمانية مكاكين والمكول صاع ونصف عيني (بتر) حال كون المائتين مقسومة (مائة ديناً عليه) أي على المسلم اليه (ومائة نقداً) نقد حارب السلم (واقترفاً) على ذلك (فالسلم في) حصة (الدين باطل) لانه دين بدين وصح في حصة النقد ولم يشع الفساد لانه طارحاً حتى لو نقد الدين في مجلسه صح في الكل ولو احدهما دانانير أو على غير العاقلين فسد في الكل (ولا يجوز التصرف) للمسلم اليه (في رأس المال) لالاب السلم في (المسلم فيه) قبل قبضه (بخويع وشركة) ومراجعة (وتولية) ولو يمن عليه حتى لو وهبه منه كان اقلالة اذا قبل وفي الصغرى اقالة بعض السلم جائزة (ولا) يجوز رب السلم (شراء شيء من المسلم اليه) برأس المال بعد الاقالة في عقد السلم الصحيح فلو كان فاسداً جاز الاستبدال

كما ينفذ ملك قريبا (قوله كسائر الديون) أي كدين متهرب وأجرة وخمان متلف ونحو ذلك سوى صرف وسلم
 لكن التصرف في الدين لا يجوز إلا بملكه ممن هو عليه بهية أو وصية أو بيع أو اجارة لا من غيره إلا إذا سلطه
 على قبضه وقد ساءت الكلام عليه في فصل التصرف في البيع والثمن (قوله قبل قبضه) أي قبض رب
 السلم رأس المال من المسلم اليه (قوله بحكم الاقالة) أي قبضا كائنا بحكم الاقالة لا بحكم عقد السلم لأن
 رأس المال مقبوض في يد المسلم اليه والالم تصح الاقالة لعدم صحة السلم (قوله لقوله عليه الصلاة والسلام
 الخ) رواه جعنه أبو داود وابن ماجه وحسنه الترمذي وتماه في الفتح (قوله فاستنع الاستبدال) فصار
 رأس المال بعد الاقالة بمنزلة السلم فيه قبلها فأخذ حكمه من حرمة الاستبدال بغيره فحكم رأس المال بعدها
 حكمه قبلها إلا أنه لا يجب قبضه في مجلسها كما كان يجب قبلها لكونه اليست بيعا من كل وجه ولهذا جاز إراءه
 عنه وإن كان لا يجوز قبلها بجر وقدم الشارح في باب الاقالة عن الاشياء أن رأس المال بعدها كيدوقبها
 الا في مسألتين الخ (قوله حيث يجوز الاستبدال عنه) لأنه لا يعين بالتعين فلو تباعد راسه من يدنا بغير جاز
 استبدالها قبل القبض بأن يسك ما أشار اليه في العقد ويؤذي بانه قبل الاقتراف كما سأل في باب الصرف واحتز
 بالاستبدال عن التصرف فيه لماسألي هناك أنه لا يتصرف في غن الصرف قبل قبضه فلو باع دينارا بدينار
 واشترى ما قبل قبضه فلو باع بدينار واشترى ما قبل قبضه فلو باع بدينار واشترى ما قبل قبضه فلو باع بدينار
 قبله في الشراء برأس المال قبل قبضه والصرف مثله في ذلك كما علمت وظهر أيضا أن قول الشارح لجواز تصرفه
 فيه غير صحيح لأن الجائز هو الاستبدال بيد الصرف دون التصرف فيه كما هو مصرح به في المتن فكان على
 المصنف أن يقول ولا يشترط قبض رأس المال في مجلس الاقالة ولا يجوز الاستبدال عنه بخلاف الصرف
 وأصل المسألة في البحر حيث قال قيد بالسلم لأن الصرف إذا انقضى لا جاز الاستبدال عنه ويجب قبضه في مجلس
 الاقالة بخلاف السلم وقال قبله وفي البدائع قبض رأس المال شرط حال بقاء العقد لا بعد ارتفاعه باقالة أو غيرها
 وقبض بدل الصرف في مجلس الاقالة شرط لصحتها كقبضه في مجلس العقد ووجه الفرق أن القبض في مجلس
 العقد في البدلين ما شرط لعينه بل للتعيين وهو أن يصير البديل معينا بالقبض صيانة عن الاقتراف عن دين بدين
 ولا حاجة الى التعيين في مجلس الاقالة في السلم لأنه لا يجوز استبداله فتعود اليه عنه فلا تقع الحاجة الى التعيين
 بالقبض فكان الواجب نفس القبض فلا يراعى له المجلس بخلاف الصرف لأن التعيين لا يتصل إلا بالقبض
 لأن استبداله جائز فلا بد من شرط القبض في المجلس للتعين اهـ (قوله ولو شري المسلم اليه في كراخ) صورته
 أسلم رجلا مائة درهم في كراخ فاشترى المسلم اليه كرا وأمر رب السلم بقبضه لم يصح حتى يكال له رب
 السلم مرتين مرة عن السلم اليه ومرة عن نفسه قال في البحر قيد بالشراء لأن السلم اليه لو ملك كرا بارت أو دبة
 أو وصية فأوفاه رب السلم وكاله مرتين لأنه لم يوجد الاعتد واحد بشرط الكيل وقيد بالكر لأنه لو اشترى
 حنطة مجازقة فأكاله مرتين جازا لما قلنا وأشار بالكر المكيل الى أن الموزون كذلك وكذا المعداد إذا اشتراه
 بشرط العد وفي البناية أن فيه روايتين (قوله قضاء) مفعول لاجله (قوله لازم الكيل مرتين) لأنه
 اجتمع صفتان صفة بين المسلم اليه وبين المشتري منه وصفة بين المسلم اليه وبين رب السلم بشرط الكيل فلا بد
 منه مرتين بجر حتى لو ذلك بعد ذلك يملك من مال المسلم اليه والمسلم ان يطالبه بحقه تهر (قوله وصح
 لو كان الكرا قرضا) صورته استقرض المسلم اليه كرا وأمر رب السلم بقبضه من المقرض وكذا لو استقرض
 رجل كرا ثم اشترى كرا وأمر المقرض بقبضه قضاء لحقه كافي البحر (قوله لأنه) أي القرض اعادة حتى
 يعقد بلفظها فكان المقبوض عين حقه تقديرا بجر (قوله ثم لنفسه) الشرط أن يكمل مرتين وإن لم تعدد
 الامر حتى لو قال قبض الكرا الذي اشتريته من فلان عن حقل فذهب فأكاله ثم أعاد كيله صار قابضا ولفظ
 الجامع يقيده بجر عن الفتح (قوله لزوال المانع) عليه الصلح (قوله أي المسلم اليه) تفسير للضمير المتصل
 المنصوب (قوله في ظرفه) أي ظرف رب السلم ويفهم منه حكم ما إذا أمر بكياله في ظرف المسلم اليه بالاولى
 بجر وهذا اذا لم يكن في الظرف طعام لرب السلم فلو فيه طعامه في الميسر الاصح عندي أنه يصير قابضا
 لأن أمره بخلطه على وجه لا يتميز بغيره فيصير قابضا ففتح (قوله فيصير قابضا بالخلية) أي سواء كان
 الطرف له أو للبائع أو مستأجرا وبه صرح الفقيه أبو الليث بجر عن البناية (قوله بذلك) أي بكياله

كسائر الديون (قبل قبضه) يحكم
 الاقالة لقوله عليه الصلاة والسلام
 لا تأخذ المسلم أو رأس مالك أي
 الاصل حال قيام العقد أو رأس
 مالك حال انقضا فامتنع
 الاستبدال (بخلاف) يدل
 (الصرف حيث يجوز الاستبدال
 عنه) لكن بشرط قبضه في مجلس
 الاقالة لجواز تصرفه فيه بخلاف
 السلم (ولو شري) المسلم اليه في كرا
 (كرا وأمر) المشتري (رب السلم
 بقبضه قضاء) عما عليه (لم يصح)
 للزوم الكيل مرتين ولم يوجد
 (وصح لو) كان الكرا قرضا
 و (أمر مقرضه به) لأنه اعادة لا
 استبدال (كرا) صرح (لو أمر)
 المسلم اليه (رب السلم بقبضه منه له
 ثم لنفسه ففعل) فأكاله مرتين
 لزوال المانع (أمره) أي المسلم
 اليه (رب السلم ان يكيل المسلم فيه
 في ظرفه) فكاله في ظرفه (أي وعاء
 رب السلم) بغيره لم يكن قبضا أما
 بحضرة فيصير قابضا بالخلية (أو
 أمر) المشتري (البائع بذلك)

في ظرفه (قوله ظرف البائع) بدل من قوله ظرفه (قوله لم يكن قبضاً لحقه) لأن رب السلم حقه في الذمة ولا يملكه إلا بالقبض فلم يصادف أمره ملكه فلا يصح فيكون المسلم إليه مستعيراً للظرف جاءه فيه ملك نفسه كالأشياء إذا دفع كبسالة الدين وأمره أن يزن دينه ويجعله فيه لم يصرف قبضاً وفي مسألة البيع يكون المشتري استعارة ظرف البائع ولم يقبضه فلا يصير يده فكذلك ما يقع فيه فصار كالأمره أن يكيله في ناحية من بيت البائع لأن البيت بنواحيه في يد البائع بجر (قوله لأن حقه في العين) لأنه ملكه بنفس الشراء فيصح أمره لمصادفته ملكه فيكون قبضاً يجعله في الظرف ويكون البائع وكيلاً في المسالك للظرف فيكون الظرف والواقع فيه في يد المشتري حكماً قال في الهداية ألا ترى أنه لو أمر به بالظن كان الظن في السلم للمسلم إليه وفي الشراء للمشتري لجهة الأمر وكذا إذا أمره أن يصبه في البحر في السلم يملك من مال المسلم إليه وفي الشراء من مال المشتري إذ قال في النهر وأورد أنه لو وكل البائع بالقبض صريحاً لم يصح فعدم العدة هنا أولى وأجيب بأنه لما صح أمره لكونه مال الكاسر وكيلاً له ضرورة وكوم من شيء ثبت ضمناً لا قصداً (قوله كميل العين) مبدأ وجعلهما معطوف عليه وقوله قبض خبره وصورة المسألة رجل أسلم في كثر خطه فلما حل الاجل اشترى رب السلم من المسلم إليه كثر خطه بعينه وأدفع رب السلم ظرفاً إلى المسلم إليه ليجمع المسلم فيه والسكر المشتري في ذلك الظرف فان بدأ بكيل العين المشتري في الظرف صار قبضاً للعين لجهة الأمر وفيه وللمسلم فيه لمصادفته ملكه كمن استقرض خطه وأمر المقرض أن يزرعها في أرضه وان بدأ بالدين لم يصرف قبضاً لشيء منهما أما الدين فلعدم صحة الأمر فيه وأما العين فلأنه خطه ملكه قبل التسليم فصار مستمكناً عند أبي حنيفة فينقض البيع وهذا الخط غير مرضي به لجواز أن يكون مراده البدء بالعين وعندهما بالخيار إن شاء نقض البيع وإن شاء شاركه في الخلوط لأن الخلط ليس باستهلاك عندهما درر (قوله وقبضت) أي قبضها المسلم إليه قال في النهر قيد بذلك لأنهم لو تفرقا لاعتن قبضها لم تصح الاقالة لعدم صحة السلم (قوله قبل قبضها) أي قبل أن يقبضها رب السلم بسبب الاقالة (قوله أو ماتت) عطف على قوله السابق فتقايلاً لا فيكون الموت بعد القبض (قوله صح) أي عقد الاقالة (قوله لبقاء المعقود عليه) لأن الجارية رأس المال وهو في حكم الثمن في العقد والمبيع هو المسلم فيه وصحة الاقالة تعتمد قيام المبيع لا الثمن كما مر فهلاك الأمانة لا يغير حال الاقالة من البقاء في الأولى والصحة في الثانية درر (قوله وعليه قيمتها) لأنه إذا انسخ العتد في المسلم فيه انسخ في الجارية تبعاً فوجب عليه ردّها وقد عجز عنه فوجب رد قيمتها درر (قوله كذا الحكم في المقايضة) هي بيع العين بالعين فبقي الاقالة وتصح بعد هلاك أحد العرضين لأن كل واحد منهما مبيع من وجه وعن من وجه ففي الباقي يعتبر المبيعية وفي الهالك الثمنية درر (قوله بخلاف الشراء بالثمن فيهما) أي في المسألتين فإذا اشترى أمة بألف فتقايلاً فان مات في يد المشتري بطلت الاقالة ولو تقايلاً بعد موته فالاقالة باطلة لأن الأمانة هي الأصل في البيع فلا تبقى بعده هلاكها فلا تصح الاقالة ابتداء ولا تبقى انتهاء لعدم محلها درر (قوله في السلم) أي وفي المقايضة (قوله بخلاف البيع) أي بالثمن (قوله تقايلاً البيع الخ) تقدمت هذه المسألة في باب الاقالة متناً (قوله والقول للذي الرأى) هذا صادق بما إذا قال أحدهما شرطاً ردياً فقال الآخر لم نشترط شيئاً وما إذا ادعى الآخر اشتراط الجوده وقال الآخر أنا شرطنا ردياً والمراد الأول وإذا أردفه بقوله لا لنساقى الوصف والاجل ولا فائدة أن الرأى مثال حتى لو قال أحدهما شرطنا جدياً وقال الآخر لم نشترط شيئاً فالحكم كذلك نهر والظاهر أن القول إنما يقبل مع العين وقد صرح به في مسألة الاجل الآتية ولا فرق يظهر (قوله وهو الرأى) أي مثلاً (قوله والاجل) بالجر عطف على الوصف والاجل مدة الشيء والمراد به هنا التأجيل وهو تحديد الاجل بقرينة التعبير به قبله وادعى في البحر أنه يتعين كون التأجيل بمعنى الاجل بخاراً بدليل ما بعده ويظهر أن المتعين العكس كما قلنا لأن المراد الاختلاف في أصل التأجيل لا في مقدار الاجل ويؤيده قول المصنف بعده ولو اختلفا في مقداره (قوله والأصل أن من خرج كلامه تعنتاً) بأن ينكر ما ينفعه كأن قال المسلم إليه شرطت لك ردياً وقال رب السلم لنشترط شيئاً فالقول للمسلم إليه لأن رب السلم متعنت في إنكار العدة لأن المسلم فيه يبيع على رأس المال في العادة وكذا القول رب السلم كان له أجل وأنكر المسلم إليه فهو متعنت في إنكاره حقه وهو الاجل كما في الهداية (قوله وان خرج خصومة) بأن أنكر ما ينفعه كعكس التصوير

فكالة في ظرفه) ظرف البائع

(لم يكن قبضاً) لحقه بخلاف

كيله في ظرف المشتري بأمره) فانه

قبض لأن حقه في العين والأول

في الذمة (كيل العين) المشتراة (ثم

كيل (الدين) المسلم فيه وجعلهما

(في ظرف المشتري قبض بأمره)

لتبعية الدين للعين (وعكسه) وهو

كيل الدين أولاً (لا) يكون قبضاً

وخبره بين نقض البيع والشركة

(أسلم أمة في كثر) بر (وقبضت

تقايلاً) السلم (فانت) قبل قبضها

بحكم الاقالة (بقي) عقد الاقالة

(أو ماتت) تقايلاً (صح) لبقاء

المعقود عليه وهو المسلم فيه (وعليه

قيمتها يوم القبض فيهما) في المسألتين

لأنه سبب الضمان (كذا) الحكم

في (المقايضة بخلاف الشراء بالثمن

فيهما) لأن الأمانة أصل في البيع

والحاصل جواز الاقالة في السلم

قبل هلاك الجارية وبعده بخلاف

البيع (تقايلاً البيع في عتد فابق)

بعد الاقالة (من يد المشتري فان

لم يقدر على تسليمه) للبائع (بطلت

الاقالة والبيع بحاله) قنية

(والقول للذي الرأى والتأجيل

لأن في الوصف) وهو الرأى

(والاجل) والأصل أن من خرج

كلامه تعنتاً فالقول لصاحبه

بالاتفاق وان خرج خصومة

ووقع الاتفاق على عقد واحد
فالتول المذى الصحة عندهما
وعنده المنكر (ولو اختلفا في
مقداره فالقول للطالب مع عينة)
لانكاره الزيادة (وأى برهن قبل
وان برحنا قضى بينة المطلوب)
لابتائهم الزيادة (وان اختلفا
في مضيه فالقول للمطالب) أى
المسلم اليه بينة الآن يبرهن الآخر
وان برحنا فينة المطلوب ولو اختلفا
في السلم تحالفنا استحضانا فتح
(والاستحضار) هو طلب عمل
الصنعة (بأجل) ذكر على سبيل
الاستحمال لا الاستحجال فإنه
لا يصبر سلما (سلم) فتعتبر شرائطه
(جرى فيه تعامل أم لا) وقالا
الاول استصناع (وبدونه) أى
الاجل (فيما فيه تعامل) الناس
كثف وقمة وطست) بمجمله
وذكر في المغرب في الشين المجبة
وقد يقال طسوت

٢ قوله قوله هو لغة طالب الصنعة
هكذا يحظه مع أن الذى في نسخ
الشارح هو طلب عمل الصنعة
فلعلها نسخة أخرى وليجزأه

منتججه

٣ مطلب
في الاستصناع

في المسألتين فالقول المذى الصحة عنده وخووب السلم في الاولى والمسلم اليه في الثانية وعندهما الحكم
كلاول كما قرنه في الهداية وغيرها (قوله ووقع الاتفاق على عقد واحد) احتراز عما اذا لم يتقاعلى عقد واحد كما
لو قال رب المال للمضارب شرطت لك نصف الربح الا عشرة وقال المضارب بل شرطت لى نصف الربح فان
القول لرب المال لانه ينكر استحقاق زيادة الربح وان تضمن ذلك انكار الصحة هذا عندهما وأما عنده فلان عقد
المضاربة اذا صح كان شركة واذا فسد صار اجارة فلم يتقاعلى عقد واحد فان مدعى الفساد يدعى اجارة ومدعى
الصحة يدعى الشركة فكان اختلافهما في نوع العقد بخلاف السلم فان السلم الحلال وهو ما يدعى منكر الاجل
سلم فاسد لا عقد آخر ولهذا يبحث في عينة لا يسلم في شئ فقد اتفقا على عقد واحد واختلفا في صحته فالقول المذى
الصحة وعقابه في الفتح (قوله فالقول المذى الصحة عندهما وعنده المنكر) كذا في بعض النسخ وهو سبق قلم
وعبارة الهداية وغيرها فالقول المذى الصحة عنده وعنده المنكر وهو كذلك في بعض النسخ (قوله فالقول
للمطالب) أى رب السلم فإنه يطالب المسلم اليه بالسلم فيه (قوله وأى برهن قبل) لكن برهان رب السلم
وحده مؤكدا لقوله لا مثبت لان القول له بدونه بخلاف برهان المسلم اليه وحده ولذا قضى بينته اذ برحنا معا
(قوله فالقول للمطالب) لانكاره توجه المطالبة بحر (قوله وان برحنا فينة المطلوب) لابتائهم زيادة
الاجل فالقول قوله والينة بينته بحر (قوله ولو اختلفا في السلم تحالفنا استحضانا) أى ويبدأ بين المطالب
وأى برهن قبل وان برحنا فبرهان الطالب والمأذ على أوجه لان رأس المال اتماعين أو دين وعلى كلى اما
أن يتقاعله ويختلفا في السلم فيه أو بالعكس أو يختلفا فيهما فان كان عينا واختلفا في السلم فيه فقط كقوله هذا
الثوب في كرى حنطة وقال الآخر في نصف كرى أو شىء شعرا وحنطة رديئة وبرحنا قدم الطالب وان اختلفا في رأس
المال فقط هل هو ثوب أو عبد أو بينهما وبرحنا قضى بالسليم وان كان دراهم واتفقا فيه فقط يقضى للطالب بسلم
واحد عند الثاني خلافا لمحمد وكذا في الاختلاف في السلم فيه فقط ولو فيها كقوله عشرة دراهم في كرى حنطة
وقال الآخر خمسة عشر في كرى ورحنا فعند الثاني ثبت الزيادة فيجب خمسة عشر في كرى وعند محمد يقضى
بالعقدين اه فتح ملخصا (قوله هو لغة طالب الصنعة) أى أن يطلب من الصانع العمل في القاموس
الصناعة ككتابة حرفه الصانع وعمله الصنعة اه فالصنعة عمل الصانع في صناعته أى حرفته وأما شرافته
طلب العمل منه في شىء خاص على وجه مخصوص يعلم مما يأتي وفي البدائع من شروطه بيان جنس المصنوع
ونوعه وقدره وصفته وأن يكون مما فيه تعامل وأن لا يكون مؤجلا والا كان سلبا وعندهما المؤجل استصناع
الا اذا كان مما لا يجوز فيه الاستصناع فينتقل سلما في قولهم جميعا (قوله بأجل) متعلق بمحذوف حال
من الاستصناع لكن فيه محجى الحال من المبتدا وهو ضعيف ولا يصح كونه خبرا لانه لا يفيد بل الخبر هو قوله
سلم والمراد بالاجل ما تقدم وهو شهر فافوقه قال المصنف قسدا الاجل بذلك لانه اذا كان أقل من شهر كان
استصناعا ان جرى فيه تعامل والافساد ان ذكره على وجه الاستحمال وان كان للاستحجال بأن قال على
أن تفرغ منه غدا أو بعد غد كان صحيحا اه ومثله في الجبر وغيره وسيد كره الشارح (قوله ذكر على سبيل
الاستحمال الخ) كان الواجب عدم ذكر هذه الجملة لما علمت من أن المؤجل بشهر فأكثر سلم والمؤجل بدونه ان
لم يجز فيه تعامل فهو استصناع فاسد الا اذا ذكر الاجل للاستحجال فصح كإفاده ط وقد تبع الشارح
ابن كمال (قوله سلم) أى فلا يبقى استصناعا كما في التارخانية فلذا قال الشارح فتعتبر شرائط أى شرائط
السلم ولهذا لم يكن فيه خيار مع أن الاستصناع فيه خيار لكونه عقدا غير لازم كما يأتي في تحريره (قوله جرى
فيه تعامل) كتحف وطست وقمة ونحوها درر (قوله أم لا) كالشباب ونحوها درر (قوله وقال
الاول) أى ما فيه تعامل لان اللفظ حقيقة للاستصناع فيحافظ على قضيته ويحمل الاجل على
التعجيل بخلاف ما لا تعامل فيه لانه استصناع فاسد فيحمل على السلم الصحيح ولانه دين يحتل السلم وجواز
السلم باجماع لاشبهته فيه وفي تعاملهم الاستصناع نوع شبهة فكان الحل على السلم أولى هداية (قوله وبدونه)
متعلق بقوله صح الاثنى ومقابل هذا قوله بعد ولم يصح فيما لم تعامل به (قوله وذكر في المغرب في الشين المجبة)
هو خلاف ما في الصحاح والقاموس والمصباح (قوله وقد يقال) أى في جمعه وبيان ما في المصباح
الطست قال ابن قتيبة أصليا طس فأبدلت من احد المضعفين تاء لانه يقال في جمعهما طساس كسهم وسهام

وجعت أيضا على طسوس باعتبار الأصل وعلى طسوت باعتبار اللفظ (قوله بعبارة) أي صح على أنه يبيع
 لا على أنه مواعدة ثم يعقد عند الفراغ بعبارة العاطي اذ لو كان كذلك لم يختص بمافيته تعامل وتعامه في البحر
 قال في التمر وأورد أن بطلانه بموت الصانع ينافي كونه بيعا وأجيب بأنه انما بطل بموته لشبهه بالاجارة وفي
 الذخيرة هو اجارة ابتداء ببيع انتهاء لكن قبل التسليم لا عند التسليم وأورد أنه لو انعقد اجارة لاجبر الصانع
 على العمل والمستصنع على اعطاء المسمى وأجيب بأنه انما لا يجبر لانه لا يمكنه الا بالتلاف عين له من قطع الاديم
 وضوئه والاجارة تفسخ بهذا العذر ألا ترى أن الزراع له أن لا يعمل اذا كان البذر من جهته وكذا رب الارض
 اه ومثله في البحر والفتح والزنجي (قوله فيجبر الصانع على عمله) تبع في ذلك الدور ومختصر الوقاية وهو
 مخالف لما ذكرناه آنفا عن عدة كتب من انه لا يجبر فيه ولقول البحر وحكمه الجواز دون اللزوم ولذا قلنا للصانع
 أن يبيع المصنوع قبل أن يراه المستصنع لان العقد غير لازم اه ولما في البدائع وأما صفته فهي أنه عقد غير
 لازم قبل العمل من الجانبين بخلاف حتى كان لكل واحد منهما خيار الامتناع من العمل كما سيع بان خيار
 للمتبايعين فان لكل منهما الفسخ وأما بعد الفراغ من العمل قبل أن يراه المستصنع فكذلك حتى كان للصانع
 أن يبيعه من شاء وأما اذا أحضره الصانع على الصفة المشروطة سقط خياره والمستصنع الخيار هذا جواب
 ظاهرا رواية وروى عنه ثبوته لهما وعن الثاني عدمه لهما والصحح الاول اه وقال أيضا ولكل واحد منهما
 الامتناع من العمل قبل العمل بالاتفاق ثم اذا صار سائرا على فيه شرائط السلم فان وجدت صح والا لا اه وقال
 أيضا فان ضرب له أجلا صار سائما حتى يعتبر فيه شرائط السلم ولا خيار لواحد منهما اذا سلم الصانع المصنوع على
 الوجه الذي عليه في السلم اه وذكر في كافي الحاكم أن للصانع بيعه قبل أن يراه المستصنع ثم ذكر أن الاستصناع
 لا يصح في الثوب وانه لو ضرب له أجلا وبجل الثمن جاز وكان سائما ولا خيار له فيه اه وفي التتارخانية ولا يجبر
 المستصنع على اعطاء الدراهم وان شرط تعجيله هذا اذا لم يضرب له أجلا فان ضرب قال ابو حنيفة بصير سائما
 ولا يقي استصناعا حتى يشترط فيه شرائط السلم اه فقد ظهرك بهذه النقول أن الاستصناع لا يجبر فيه
 الا اذا كان مؤجلا بشرف فأكثر فبصير سائما وهو عقد لازم يجبر عليه ولا خيار فيه وبه علم أن قول المصنف فيجبر
 الصانع على عمله ولا يرجع الأمر عنه انما هو فيما اذا صار سائما فكان عليه ذكره قبل قوله وبدونه والا فهو
 مناقض لما ذكره بعد من اثبات الخيار للأمر ومن أن المعقود عليه العين لا العمل فاذا لم يكن العمل معقودا
 عليه كيف يجبر عليه وأما ما في الهداية عن المبسوط من انه لا خيار للصانع في الاصح فذا التبعد ما صنعه ورآه
 الأمر كما صرح به في الفتح وهو ما مر عن البدائع والظاهر أن هذا منشا توهم المصنف وغيره كما باني وبعد
 تحريري لهذا المقام رأيت موافقته في الفصل الرابع والعشرين من نور العين اصلاح جامع الفصولين حيث
 قال بعد أن أكثر من النقل في اثبات الخيار في الاستصناع فظهر أن قول الدرر تبعا لخزانة المفتي ان الصانع يجبر
 على عمله والأمر لا يرجع عنه هو ظاهر اه فاعتمد هذا التحرير والله الحمد (قوله والمبيع هو العين لا عمله)
 أي أنه يبيع عين موصوفة في الذمة لا يبيع عمل أي لا اجارة على العمل لكن قد منّا أنه اجارة ابتداء ببيع انتهاء
 تأمل (قوله خلا للبردي) بالباء الموحدة وسكون الراء وفتح الدال المهملة وفي آخره عين مهملة نسبة الى
 بردية بلدة من أقصى بلاد اذربيجان وهو أحمد بن الحسين ابو سعيد من الفقهاء الكبار قتل في وقعة القرامطة
 مع الحاج سنة سبع عشرة وثلثمائة وتمايم ترجمته في طبقات عبد القادر (قوله بمصنوع غيره) أي بما صنعه
 غيره (قوله فأخذه) أي الأمر (قوله بلارضاء) أي رضى الأمر أو رضى الصانع (قوله قبل رؤية أمره)
 الاولى قبل اختياره لان مدار عينه له على اختياره وهو يتحقق بقبضه قبل الرؤية ابن كمال (قوله ومفاده الخ)
 قد منّا التصريح بهذا المفاد عن البدائع وعلمه بأن الصانع بائع مالم يره ولا خيار له ولانه باحضاره أسقط خيار
 نفسه الذي كان له قبله فبقي خيار صاحبه على حاله اه وفي الفتح وأما بعد ما رآه فالأصح أنه لا خيار للصانع بل
 اذا قبله المستصنع أجبر على دفعه لانه بالآخرة بائع اه وهذا هو المارد من نفي الخيار في المبسوط فقول
 المصنف في المنع ولا خيار للصانع كذا ذكره في المبسوط فيجبر على العمل لانه باع مالم يره الخ صوابه أن يقول فيجبر
 على التسليم لان الكلام بعد العمل وأيضاً فالتعليل لا يوافق المعال على ما فهمه وهذا هو منشأ ما ذكره في منته
 اقولا وقد علمت تصريح كتب المذهب بثبوت الخيار قبل العمل وفي كافي الحاكم الذي هو من المبسوط ما نصه

(صح) الاستصناع (بعبارة)

على الصحيح ثم فرع عليه بقوله

فيجبر الصانع على عمله ولا يرجع

الأمر عنه (ولو كان عدة لما لم

والمبيع هو العين لا عمله) خلافا

للبردي (فان جاء) الصانع

(بمصنوع غيره أو مصنوعة قبل

العقد) فأخذه (صح) ولو كان

المبيع عمله لم يصح (ولا يتعين)

المبيع (له) أي للأمر (بلارضاء

فصح يبيع الصانع) لمصنوعه

(قبل رؤية أمره) ولو عين له لم يصح

بيعه (وله) أي للأمر (أخذه

وتركه) بخيار الرؤية ومفاده أنه

لا خيار للصانع بعد رؤية المصنوع

له

مطلب
ترجمة البردي

وهو الاصح نهر (ولم يصح فيما لم)

يتعامل فيه كالنوب (الاباجل كما مر)
فان لم يصح فسدان ذكر الاجل
على وجه الاستعمال وان للاستعمال
كعلى أن تفرغه غدا كان صحيحا
(فرع) السلم في الدبس لا يجوز
لما في اجارة جواهر القناري
لوجعل الدبس اجرة لا يجوز لانه
ليس بمثل لان النار عات فيه
ولم لا يجوز السلم فيه فلا يجب
في الذمة حتى لو كان عينا جاز
قلت وسيجي في الغصب أن
الرب والظفر والعم والقلم والابتر
والصابون والعصفر والسرقرين
والجلود والصرم وتر مخلوط بشعر
قبي - فليحفظ

* (باب المتفرقات) *

من أبوابها وعبر في الكثر
بمسائل مثورة وفي الدرر بمسائل
شقي والمعنى واحد (اشترى
نورا أو فرسا من حرف ل) اجل
(استثناس الصبي لا يصح
و) لاقية له في (لا يضمن مثله
وقبل بخلافه) يصح ويضمن قبة
وفي آخر - نظر المجتبى عن أبي يوسف
يجوز بيع اللعبة وأن يلعب بها
الصبيان (وصح بيع الكلب) ولو
عقورا (والقهد) والفيل والقرد
(والسباع) بائرا أنواعها حتى
الهرة وكذا الطيور (علمت اولاً)
سوى الخنزير وهو المختار للاقتناع
بها ويجوزها كما قد مناه في البيع
الناسد والمسخ بالقرود وان كان
حراما لا يمنع بيعه بل يكرهه كبيع
العصير شرح وهبانية (فرع)
لا ينبغي اتخاذ كلب الاكلوف
لأن غيره فلا بأس به ومثله سائر
السباع عبي وجاز اقتناؤه
لسيد وحراسة ماشية وزرع اجماعا

والمستصنع بالخيار اذا رآه مفروغا منه واذا رآه فليس للصانع منه ولا يبعه وان باعه الصانع قبل أن يراه جاز
يبعه (قوله وهو الاصح) وهو ظاهر الرواية وعنه ثبوت الخيار له ما وعن الثاني عدمه لهما كما مر عن البدائع
(قوله الاباجل كما مر) اي بأجل مماثل لما مر في السلم من أن أقل شهر فيكون سلبا بشرطه (قوله فان لم يصح)
اي الاجل لعقد السلم بأن كان أقل من شهر (قوله وان للاستعمال) اي بأن لم يقصده به التأجيل والاستعمال
بل قصده بالاستعمال بلامهال وظاهره أنه لو لم يذكر أجلا صلا في السلم لم يجز فيه تعامل صحيح لكنه خلاف ما يفهم
من المتن ولم أره صريحا فتأمل (قوله في الدبس) بكسر وبكسر تين غسل القرو وعسل النخل قاموس
والنهر ورا لا أن أنه ما يخرج من العنب (قوله ولذا) اي لكون النار عات فيه فصار غير مثلي لا يجوز السلم
فيه وظاهره أن السلم لا يجوز الا في المثلي مع أنه يجوز في النسياب والبسط والحصر ونحوها كما مر أفاده ط
(قوله حتى لو كان عينا) اي لوجعل الاجرة دبسا معينا (قوله الرب) دبس الرطب اذا طبخ مصباح (قوله
والظفر) نوع من عسل القصب قال المؤلف في الغصب ان كلاً منهما ما يتفاوت بالصناعة ولا يصح السلم فيه مما
ولا يثبت في الذمة ط (قوله والعم) ولولنا ذكر المؤلف في الغصب وتقدم الكلام فيه (قوله والابتر
والصابون) لاختلافهما في الطبخ (قوله والصرم) بالفتح الجلد مصباح وقد معنا قول الباب عن الفتح أنه يصح
السلم في الجلود اذا بين ما يقع به الضبط (قوله وتر مخلوط) الا صوب وبراً مخلوطا عطف على الرب المنسوب
نعم الرفع جائز على القول بجواز العطف بارتفاعه على محل اسم ان قبل استكمال العمل فافهم والله سبحانه أعلم

* (باب المتفرقات) *

جرت عادتهم أن المسائل التي تشذ عن الابواب المتقدمة فلم تذكر فيها يجمعونها بعدد وسمونها باحد هذه الاسماء
ط (قوله بمسائل مثورة) شبهت بالمشور من الذهب والقضة لنفاستها وهو بالرفع على الحكاية ط ويجوز الجز
(قوله من خرف) اي طين قال ط قيد به لانها لو كانت من خشب او صفر جاز اقتناها فيما ينظر لاسكان
الاقتناع بها واحتره اه وهو ظاهر (قوله ولا يضمن مثله) كانه لانه آله اه ولا يقال فيها نحو ما قيل في عود
الله من انه يضمن خشبا لامهيا على أحد القولين لانه لاقية اهذه الاشياء اذا قطع النظر عن التلبي بها ط
(قوله وقيل بخلافه) يشعر بضعفه مع أن المصنف نقله عن القنية وفي القنية لم يعبر عنه بقيل بل رمز للاول
ثم للثاني (قوله عن أبي يوسف) اي ناقلا عن أبي يوسف وظاهره انه قوله لا رواية عنه حتى يقال ان هذا
يشعر بضعفه ونسبته الى أبي يوسف لا تدل على أن الامام يخالفه لاحتمال أن لا يكون له في المسألة قول فانهم
(قوله ولوعقورا) فيه كلام يأتي (قوله والفيل) هذا بالاجماع لانه منقطع به حقيقة مباح الاقتناع به شرعا
على الاطلاق فكان مالا يجز عن البدائع اي ينفع به للقتال والحمل وينتفع بعظمه (قوله والقرود) فيه
قولان كما يأتي (قوله والسباع) وكذا يجوز بيع لحمها بعد الذكاة لا طعام كلب أو سنور بخلاف لحم
الخنزير لانه لا يجوز اطعامه محبط لكن على أصح التحسين من أن الذكاة الشرعية لا تظهر الا للجلد دون اللحم
لا يصح بيع اللحم شربلاية (قوله حتى الهرة) لانها تضطاد الفار والهوام المؤذية فهي منقطع بها فتح
(قوله وكذا الطيور) اي الجوارح درر (قوله علمت أولا) تصريح بما فهم من عبارة محمد في الاصل وبه
صرح في الهداية أيضا لكن في البحر عن المبسوط انه لا يجوز بيع الكلب العقور الذي لا يقبل التعليم في الصحاح
من المذهب وهذا نقول في الاسدان كان يقبل التعليم وبسطا به يجوز بيعه والا فلا والقهد والبازي
يقبلان التعليم فيجوز بيعهما على كل حال اه قال في الفتح فعلى هذا لا يجوز بيع النمر بحال لانه لشراسته
لا يقبل التعليم وفي بيع القرد روايتان اه وجه رواية الجواز وهو الاصح زيلعي انه يمكن الاقتناع بجلاذه وهو
وجه ما في المتن أيضا وصح في البدائع عدم الجواز لانه لا يشترى للاقتناع بجلاذه عادة بل للتلبي به وهو حرام اه
بحر. قلت وظاهره انه لو لا قصد التلبي به لجاز بيعه ثم انه يرد عليه ما ذكره الشارح عن شرح الوهبانية من أن هذا
لا يقتضي عدم صحة البيع بل كراهته والحاصل أن المتون على جواز بيع ماسوى الخنزير مطلقا وصح
السرخسي التقييد بالعلم منها (قوله لا ينبغي اتخاذ كلب الخ) الاحسن عبارة الفتح وأما اقتناؤه للصيد
وحراسة الماشية والبيوت والزرع فيجوز بالاجماع لكن لا ينبغي أن يتخذ في داره الا ان خاف لصوا وأعداء

(كأن يبيع خرء حمام كثير) صَح (هَبْتَهُ) قَنِة (و) أَدْنَى (الْقَنِةُ الَّتِي تَشْتَرِطُ لِحَاقِ الْبَيْعِ فَلَوْ كَانَتْ كَسْرَةً خَبِرَ لَا يَجُوزُ) قَنِة (كَأَنَّ لَا يَجُوزُ بَيْعُ دَوَامِ الْأَرْضِ كَالْخَنَافِيسِ) وَالْخَنَافِذُ وَالْعُقَابُ وَالْوَزُغُ وَالضَّبُّ (و) لَا دَوَامَ (الْبَحْرِ ٢١٥) كَالسَّرَطَانِ وَكُلِّ مَا فِيهِ سَوَى سَمَكٍ وَجَوْزَى الْقَنِةِ بَيْعُ مَا لَهُ ثَمَنٌ كَسَقَنْقُورٍ وَجَلْدُ خِرْ وَجَلُّ الْمَاءِ لَوْ حَبَا وَأَطْلَقَ الْحَسَنُ الْجَوَازَ وَجَوْزَ ابْنِ اللَّيْثِ بَيْعُ الْحَيَاتِ إِنْ اتَّفَعَ بِهَا فِي الْأَدْوِيَةِ وَالْأَلَا وَرَدَهُ فِي الْبَدَائِعِ بِأَنَّهُ غَيْرُ سَدِيدٍ لِأَنَّ الْحَزْمَ شَرْعًا لَا يَجُوزُ الِاتِّفَاعُ بِهِ لِتَدَاوِي كَالْمَرْفَلَةِ تَقَعُ الْحَاجَةُ إِلَى

اللعديث الصحيح من اقتنى كلبا الا كلب صيد أو ماشية نقص من اجره كل يوم قيراطان (قوله خرء حمام كثير) اهل المراد به ما يبلغ قيمته فلما فانه أقل قيمة المبيع ط ومثل الحمام بقية الطيور المأكولة اطهارة خرءها وتقدم في البيع الفاسد جواز بيع سرقين وبعر ولو خالصين والانتفاع به والوقود به وبيع ربيع الادى لو مخلوطا بتراب (قوله لا يجوز) اى اذا لم تبلغ قيمتها فلما (قوله والقنافذ) جمع قنفذ بهم القاء وتفتح مصباح وذكره في القاموس في الدال المهملة والذال المعجمة (قوله والوزغ) هو سام أبرص (قوله وكل ما فيه) اى فى البحر (قوله سوى سمك) عبارة البحر عن البدائع الا السمك وما جاز الانتفاع بجلده او عظمه اه (قوله يبيع ماله ثمن) فى الشرع لئلا يلية عن المحيط بجوز بيع العاني فى الصحيح انقول الناس واحتياجهم اليه لمعالجة مص الدم من الجسد اه قلت وعليه فيجوز بيع دودة القرمز لانها من أعز الاموال وانفسها فى زماننا وينتفع بها خلافا لمن أفتى بأنه لا يجوز بيعها ولا يضمن متلفها كما حذرناه فى البيع الفاسد (قوله كسقة قنقور) حيوان مستقل وقيل بيض الناسج اذا فسد ويكبر طول ذراعين على أنحاء السمكة وقامه فى تذكرة الشيخ داود (قوله وجلود خنز) الخرازم دابة تم اطلق على الثوب المتخذ من وبرها مصباح (قوله لوحيا) عبارة البحر عن القنية قيل يجوز حيا الامساخ (قوله وردته فى البدائع الخ) قد منانى

البيع الفاسد عند قوله وابن امرأه أن صاحب الخانية والنهاية اختار اجواز ان علم أن فيه شفاء ولم يجد دواء غيره قال فى النهاية وفى التهذيب يجوز للعليل شرب البول والدم والميتة للتداوى اذا أخبره طبيب مسلم أن فيه شفاء ولم يجد من المباح ما يقوم مقامه وان قال الطبيب يتجمل شفاؤك به فيه وجهان وهل يجوز شرب العليل من الخمر للتداوى فيه وجهان كذا ذكره الامام القزوينى وكذا فى الذخيرة وما قيل ان الاستشفاء بالحرام حرام غير مجرى على اطلاقه وان الاستشفاء بالحرام انما لا يجوز اذا لم يعلم أن فيه شفاء أما اذا علم وليس له دواء غيره يجوز ومعنى قول ابن مسعود رضى الله عنه لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم يحتمل أن يكون قال ذلك فى داء عرف له دواء غير المحرم لانه حينئذ يستغنى بالحلال عن الحرام ويجوز أن يقال تنكشف الحرمة عند الحاجة فلا يكون الشفاء بالحرام وانما يكون بالحلال اه نور العين من آخر الفصل التاسع والاربعين (قوله اى متنجس) احتراز به عن دهن الميتة والخنزير اه ح (قوله ويتنفع به للاستصباح) عطف على معالول ط لأن الانتفاع به على جواز البيع (قوله كما مر) اى فى باب الانجاس لكن عبارة

وهناك ولا يضّر أن ردّه من الادهن ودلّ ميتة لانه عين النجاسة حتى لا يدبغ به جلد بل يستجبه به فى غير مسجد اه وقتئذ هنا لك تأييد ما هنا بالحدث الصحيح وقد مرنا ذلك أيضا فى البيع الفاسد (قوله غير الخمر والخنزير الخ) فانا نجيز بيع بعضهم بعضا لخصوص فيه من قول عمر رضى الله تعالى عنه أخرجه ابو يوسف فى كتاب الخراج حضر عمر بن الخطاب واجتمع اليه عالة فقال يا هؤلاء انه بلغنى انكم تأخذون فى الجزية الميتة والخنزير والخمر فقال بلال أجل انهم يفعلون ذلك فقال فلا تفعلوا ولكن ولوا رباهم ايعاهم خذوا الثمن منهم ولا تجيز فيما بينهم بيع الميتة والدم فتح (قوله وميتة الخ) هذا زاده ابن الكمال وصاحب الدرر استدركا على الهداية بان المستثنى غير محصور بالخنزير والخنزير واستدرك ايضا فى النهر شراء عبد مسلم او مصحفا قلت هذا انما يظهر أن لو كان التشبيه فى قواهم والذى كالمسلم الخ من جهة الحل والحرمة والظاهر أنه من جهة الصحة والفساد لان الصحيح من مذهب اصحابنا أن الكفار مخاطبون بشرايع حتى محرّمات فكانت ثابتة فى حقهم أيضا لو كان التشبيه من جهة الحل والحرمة لم يصح استثنائهم ثنى تعين ما قلنا وحينئذ فلا بد خل الجبر على البيع فى التشبيه حتى يصح استثنائهم ولذا غاير المصنف فى التعبير فقال وصح شراءه عبد الخ ثم هذا على رواية أن يبيع ما لم يمت حتف انفه صحيح بينهم وفى رواية أنه فاسد بخلاف ما مات حتف انفه فان يبعه باطل فيما بيننا وبينهم كما مر فى البيع الفاسد (قوله وقد أمرنا بتركهم وما يدنيون) كذا فى الهداية وقال دل عليه قول عمر ولو هم يبيعها وخذوا العشر من أثمانها اه وأشار به الى أن اعراضنا عنهم ليس لكونها مباحة شرعا فى حقهم كما هو قول البعض بل الحرمة ثابتة فى حقهم فى الصحيح لانهم مخاطبون بها كما قلنا لكم لا يمتنعون من بيعها لانهم لا يعتقدون حرمتها وتقولونها وقد أمرنا بتركهم وما يدنيون كما فى البحر عن البدائع لكن الاولى الاستدلال بأن هذا مخصوص بالاثم المقتول عن عمر كما مر والورد عليه انه لو اعتقد واحد ما مات حتف انفه أن يصح بيعه مع أنهم لو ارتفعوا لينا فحكم بطلانه

٢ مطلب
فى التداوى بالخمر
٣ قوله لان الصحيح الخ قال فى متن المنار والكفار مخاطبون بالامر بالايمان وبالمشروع من العقوبات وبالاعمالات وبالشرايع فى حق المؤاخذه فى الآخرة بلا خلاف وأما فى وجوب الاداء فى احكام

٣ الدنيا فـ كـ ذلك عند البعض والصحيح انهم لا يخاطبون بأداء ما يحتمل السقوط من العبادات اه قال ابن نجيم فى شرحه كالصلاة والصوم فلا يعاقبون على تركها ثم قال والراجح ما عليه الاكثر من العلماء على التكليف لموافقته اظاهر الاصرص فليكن هو المعتقد اه منه

٤ مطلب
أمرنا بتركهم وما يدنيون

وأبى الراجعة قد واصل المسلم أو الصنف أو نحوهما بدون شروطه العترة عندنا حكم بينهم بشرعنا لا في الخبر
والخبر رفعتهم عليهم كعتدنا على الشاة والعصير وفي البحر عن حدود القنية وينع الذي عاينع المسلم
الاشرب الخرفان غنوا وصرىوا العيدان منعوا كالمسلمين لأنه لم يستثن عنهم اه قال في النهر ويرد عليه أنه لا يمنع
من لبس الحرير والذهب بخلاف المسلم اه (قوله ويجبر على بيعه) ولو اشتراه من كافر مثله شراء فاسد أجبر
على رده لأن دفع الفساد واجب حقا للشرع ثم يجبر البائع على بيعه بحر (قوله أجبر عليه) وينبغي أن عقد
الصغير في هذا لا يتوقف على الاجازة نهر اى لعدم فائده لأنه اذا أجاز له وليه أجبر أيضا على بيعه وقد يقال انه
قد يسلم قبل اجبار وليه فسحق على ملكه فكان للاجازة فائدة (قوله وكذا لو أسلم عنده) في بعض النسخ عنده
بالباء بدل النون وأفاد أنه لا فرق بين كون العبد مسلما وقت الشراء أو بعده (قوله ويتبعه طفله) اى لو أسلم
العبد وله ولد غير بالغ يتبعه في الاسلام والاجبار على بيعه معه (قوله فان عجز) اى المكاتب (قوله اجبر)
اى الكافر على بيعه ومفهومه انه لا يجبر مادام عقد الكتابة وهو ظاهر لان المكاتب لا يجور بيعه (قوله من
عادته شراء المردان) عبارة النهر عن المحيط الفاسق المسلم اذا اشترى عبدا أمرد وكان من عادته اتباع المرد أجبر
على بيعه دفعا للفساد اه وعن هذا أفق المولى ابو السعود بأنه لا تسع دعواه على أمرد وبه أفق الخبر المسمى
والمنصف أيضا (قوله يؤمر بارساله) ولا يصح بيعه ومترين ذلك كله في الحج (قوله ولو أسلم مقرض الخبر
سقطت) لتعذر قبضها فصار حلالا كها مستندا الى معنى فيما وفي البيع لرأس المال وأحدهما قبل القبض انتقض
البيع اى ثبت حق الفسخ لتعذر القبض بالاسلام فصار كالرأبى المبيع وقامه في البحر (قوله فروايتان) اى
عن الامام في رواية تسقط وفي رواية عاينه قيمته وهو قول محمد لتعذر علمه من جهته بحر (قوله التى انكحها
المشتري الخ) اى اذا اشترى امه وزوجها رجل قبل قبضها من البائع فوطئها الزوج صار المشتري قابضا
(قوله فصار فله) اى الزوج كفله اى المشتري (قوله استحسانا) والقياس أن يكون قبضا لانه تعيب
حكى ألا ترى انه لو وجد المشتري من زوجة يرد بها العيب وجه الاستحسان انه لم يتصل به بافضل حتى من
المشتري والتزويج فعل تعيب حكى بمعنى تقليل الرغبات فيها كنقصان السعر وتماه في النهر (قوله فلو
انتقض البيع) اى بخوفا عيب أو فساد (قوله بطل النكاح) لان البيع متى انتقض قبل القبض انتقض
من الاصل فصار كأن لم يكن فكان النكاح باطلا بحر (قوله وقيد الكمال) لم يقيد الكمال من عنده بل قال
وقيد القاضى الامام ابو بكر بطلان النكاح الخ فلو قال الشارح وقيد القاضى ابو بكر لكان أصوب ولسلم
عزوه في آخر العبارة الى الفتح من الاستدراك (قوله بطلانه) اى البيع (قوله فيلزمه المهر للمشتري فتح)
لم أجده هذه العبارة في الفتح بل ذكرها في النهر ونقل محشى مسكين عن شيخه أنه لم يجدها في النهاية ولا في الغنيابة
والبحر ونقل عن الشيخ شاهين أنه وجدها في المعراج ثم استشكلها بأنه كيف تكون حال الكه من مال المبيع
ويكون المهر للمشتري فهو مخالف لقولهم الغرم بالغنم اه قلت عدم بطلان النكاح دليل على أن بطلان
البيع مقصور على وقت الموت فلم يصر العقد كأن لم يكن فيظهر أن النكاح كان على ملك المشتري فيستحق
المهر تأمل وانظر ما قد مناه في البيع الفاسد قبيل قوله ولا يطل حتى الفسخ بموت أحدهما (قوله اذا انعقد
لا يبيعه القاضى) في بعض النسخ لا يبيعه الا القاضى بزيادة الا والصواب الاول وهو الموجود في النهر وكذا
في البحر عن النهاية وجامع الفصولين وعبارة جامع الفصولين جاز لا للقاضى بيع المبيع وابقاء الثمن لو كان منتقلا
لا لوعقارا اه (قوله قبل القبض) فلو غاب بعده لا يبيعه القاضى لان حقه غير متعلق بماله بل بذمة
المشتري وقيد في جامع الفصولين بما اذا لم يحتج عليه التلف فان خيف جاز له البيع حيث قال للقاضى ايداع
مال غائب ومفقود وله اقراضه وبيع منتقوله اذا خيف تلفه ولم يعلم مكان الغائب لا لوعلم اه وينبغي أن يقال
ان خوف التلف يجوز للبيع علم مكانه اولا وقد مناه في خيار الشرط فارجع اليه نهر (قوله غيبة
معروفة) بأن كانت البلدة التى خرج اليها معروفة وان بعدت نهر (قوله فأقام بانه بينة الخ) ليست
البينة هنا للقضاء على الغائب بل لتفى التهمة واكتشاف الحال كافى الزيلجى فلا يحتاج الى خصم حاضر لان
العبد في يده وقد أتى به للغائب على وجه يكون مشغولا بحقه بحر قال في جامع الفصولين الخصم شرط لقبول
البينة ل أراد المدعى أن يأخذ من يد الخصم الغائب شيئا أما اذا أراد أن يأخذ حقه من مال كان للغائب

(ويجبر على بيعه) ولو المشتري
صغيرا أجبر وله فلو لم يكن أقام
القاضي له ولها وكذا لو أسلم عنده
ويتبعه طفله ولو أعققه أو كاتبه جاز
فان عجز أجبر أيضا ولو دبره أو
استولدها سعييا في قيمته ما يوجب
ضرر بالربطه مسلمة وذلك حرام
(فرع) من عادته شراء المردان
يجبر على بيعه دفعا للفساد نهر
وغيره وكذا محرم أخذ صدا
يؤمر بارساله ولو أسلم مقرض الخبر
سقطت ولو المستقرض فروايتان
(وطء زوج) الامة (المشترأة) التى
انكحها المشتري قبل قبضها (قبض)
لمشتريها لحصوله بتسليمه فصار
فوله كفله (لا) مجزئ (نكاحها)
استحسانا (فلو انتقض البيع)
قبل القبض (بطل النكاح في)
قول الثاني وهو (المختار) وقيد
الكمال بما اذا لم يكن بطلانه بموتها
فلو به قبل القبض لم يطل النكاح
وان بطل البيع فيلزمه المهر للمشتري
فتح (اشترى شيئا) منتقولا اذا العقار
لا يبيعه القاضى (وغاب) (المشتري)
(قبل القبض) وقد التئ غيبة
معروفة فأقام بانه بينة

طلب
لقادى ايداع مال غائب واقراضه
وبيع منتقوله الخ

فيه فلا يشترط ولا يحتاج لو كبل كهذه المسألة وكذا الواحدة أجزاها إلى مكة ذاهبا وجائيا ودفع الكراء ومات
 رب الدابة في الذهاب فانسخت الاجارة فله أن يركبها ولا يضمن وعليه اجرتها إلى مكة فإذا أتاهما ورفع الامر
 إلى القاضي فرأى بيعها ودفع بعض الاجر إلى المستأجر جاز وعلى هذا لورهن المديون وغاب غيبة منقطعة
 فرفع المرتن الامر إلى القاضي لبيع الرهن ينبغي أن يجوز كما في هاتين المسألتين اه وأقره في البحر (قوله
 أنه باعه منه) وأنه لم يتقد إليه الثمن نهر وفتح (قوله باعه القاضي أو أموره) ولو أذن له بأن يؤجر الدابة
 وباعها من أجزاها جاز كما في جامع الفصولين وظاهر كلامهم أن البائع لا يملك البيع بلا إذن القاضي فان باع كان
 فضوله وان سلم كان مفعليا والمشتري منه غاصب يجر ثلث وفي الواو الجنية اشترى لحما ذهب ليبيعه بالثمن فأبطأ
 خفاف البائع أن يفسد يبيع البائع يبيع لان المشتري يكون راضيا بالانفساخ فان باع بزيادة نصه قبحا أو بنقصان
 وضع عن المشتري وهذا النوع استحسان اه وبه علم أن ما يسرع فساد لا يتوقف على القاضي لرضاه بالانفساخ
 بخلاف غيره فان القاضي يبيعه على ملك المشتري وإذا كان الفضل له والنقص عليه (قوله نظر الغائب) أي
 وللبيع لأن البائع يصل به إلى حقه ويبرأ عن ضمانه والمشتري أيضا تبرأ ذمته من دينه ومن تراكم نفقته بجر
 (فرع) في جامع الفصولين مثل نجم الدين عن ربه أميره امة فأخبره انها التاجر قتل فأخذت وتداولها الأيدي
 حتى وصلت إليه ولا يجد وارث القتل ويعلم انه لو خلاها ضاعت ولو أمسكها يخاف الفتنة فأجاب للقاضي بيعها
 من ذي اليد فلظهر المالك كان له على ذي اليد ثمنها (قوله وان اشترى اثنان شيئا) أي اشترى عبد اصفقة واحدة
 كما عبري الجامع الصغير لقاضي خان (قوله وغاب واحد منهما) أي بجهت لم يدرك مكانه نهر وقيد به لانه لو كان
 حاضر امكن أن يكون متبرعا بالاجماع لانه لا يكون مضطرا في ايض الكلى اذ يمكنه أن يتخاصمه إلى القاضي في أن يتقد
 حصته ليقبض نصيبه فتح (قوله ويجبر الخ) الظاهر أن هذا هو المبيع غير منقلى أما المثلث كالبز ونحوه
 مما يمكن قسمته فلا جبر على دفع الكل ولا ضرورة المسألة بالبعد كما ذكرنا تأمل (قوله وله) أي للناصر
 قبضه أي قبض كل المبيع (قوله حتى يتقدر بركه الثمن) أي غن حصته اذا كان الثمن حالا وفي ط عن
 للو في التقدي في الاصل غير الجيد من الردي من نحو الدراهم ثم استعمل في معنى الاداء (قوله بخلاف أحد
 المستأجرين) لو غاب قبل نقد الاجرة فنقد الحاضر جميعها كان متبرعا لانه غير مضطرا إذا س للمؤجر حبس
 الدار لاستيفاء الاجرة ذكره الترنائي نهر وهذه الاحكام المذكورة من دفع الثمن وجبر البائع ودفع الكل
 والقبض والحبس مذهبهما وخالف ابو يوسف في جميعها ط (قوله فكان مضطرا) نصاركعير الرهن اذا أفلس
 الراهن وهو المستعير أو غاب فان المعير اذا افسته بدفع الدين يرجع على الراهن لانه مضطرا فيه وكصاحب العلو
 اذا سقط بسقوط السفل كان له أن يني السفل اذ لم يثمه ماله بغير أمره لتوصل به إلى بناء علوه ثم يرجع عليه
 ولا يمكنه من دخوله ما لم يعطه ما صرفه وتسامه في الفتح (قوله اللهم الخ) بحث لصاحب النهر (قوله لعدم
 الاولوية) لانه اضاف المتقال اليه ما على السواء فيجب من كل واحد منهما نصفه ويشترط بيان الصفة من الجوده
 وغيرها بخلاف ما اذا قال بألف من الدراهم والدنانير حيث لا يشترط بيان الصفة وينصرف إلى الجهاد نهر
 (قوله وانصرف للوزن المعهود الخ) فان المعهود وزن الذهب بالمناقل ووزن الفضة بالدراهم فهو كما قال
 بألف من الدراهم والدنانير (قوله وهذه قاعدة الخ) الاشارة إلى ما ذكره المصنف أي ان قوله باع بألف منقال
 الخ ليس البيع قيد في ذلك وكذا الموزون بل مثله المكبل ونحوه كما لو أقر له برطل من بطن وعسل وزيت أو بمائة
 من بيض وجوز وتفاح أو بمائة ذراع من كان وأبريسم ونحوه من كل ثلث (قوله ووزن سبعة) أي العشرة
 من الدراهم وزن سبعة مثاقيل كل درهم أربعة عشر قيراطا اه ط (قوله وأفاك السكال الخ) اعلم أنه وقع
 اشتباه في موضعين بالنظر إلى العرف الحادث الأول فيما ينصرف إليه اسم الدرهم والثاني في قيمته فذكر في
 الفتح أن انصرف الدراهم إلى وزن سبعة اذا كان متعارفا في بلد العقد وأما في عرف مصر فلفظ الدرهم ينصرف
 الآن إلى زنة أربعة دراهم بوزن سبعة من الفلوس الآن بعقد بالفضة فينصرف إلى درهم بوزن سبعة وأخذ
 منه في البحر الواقف بمصر لو شرط دراهم للمستحق ولم يقيد ها ينصرف إلى الفلوس الحساس وان قيد ها بانقرة
 ينصرف إلى الفضة واعترضه في النهر بأن ما في الفتح حكاية عما في زمنه ولا يلزم منه كون كل زمن كذلك
 فالذي ينبغي أن لا يعدل عنه اعتبار زمن الواقف ان عرف والاصرف إلى الفضة لانه الاصل اه الموضع الثاني

(صيد تعلق بشبكة نصبت للجفاف)

أورد رجل دار رجل (ودرههم)

أو سكر نثر فوقع على نوب لم يعتله

سابقا (ولم يكف) لاحقا فلو أعتده

أو كفه ملكه بهذا الفعل (فروع)

عسل النحل في أرضه ملكه مطلقا

لأنه صار من أنزالها * شري دارا

فطلب المشتري أن يكتب له البائع

صكالا يبيعه عليه ولا على الأشهاد

والخروج إليه اذا اجابه بعدول

وصك فليس له الامتناع من الاقرار

* شري قطننا فغزله امرأته

فكله له * المرأة اذا كفت

بلاذن الورثة كفن مثله

رجعت في التركة ولو اكثر لا ترجع

بشي قال رحمه الله تعالى ولو قيل

ترجع بقيمة كفن المثل لا يعد *

اكتسب حراما واشترى به

أو بالدرهم المغصوبة شيئا قال

الكرخي ان تقبل البيع تصدق

بالمبيع والا وهذا اقياس وقال ابو

بكر كلاهما سواء ولا يلزم له

وكذا لو اشترى ولم يقل بهذه

الدرهم وأعطى من الدراهم *

دفع ماله مناربه لرجل جاهل جاز

أخذ رجعه مالم يعلم أنه اكتسب

الحرام * من رمى نوبه لا يجوز

لاحد أخذه مالم يقل حين رمى

ليأخذه من أراد * ياع الاب

ضبعة طفله والاب مفسد فاسق

٢ منبلا

اذا اكتسب حراما ثم اشترى فهو

على خمسة اوجه

الاشارة الى ما ذكر في أول المسألة من أنه لا تحذف (قوله اردخل دار رجل) وكذا لو دخل بيته وأغلق عليه الباب ولم يعلم به لم يصح أخذ ما كاله حتى لو خرج بعد ذلك فأخذه غيره ملكه وعن أبي يوسف لو اصطاده في دار رجل من الهواء أو على الشجر ملكه لان حصوله على حائط رجل أو شجرته ليس باحرار فان قال رب الدار كنت اصطدته فقلت فان كان أخذ من الهواء فهو له لانه لا يدرب الدار على الهواء وان أخذ من حائطه أو شجرته فالقول رب الدار لا أخذه من محل هو فيه وان اختلفا في أخذ من الهواء أو الشجرة فكذلك لان الظاهر أن ما في داره يكون له وتماه في البحر (قوله ملكه بهذا الفعل) أي بالاعداد أو الصنف وظاهره انه بدون ذلك لا يملكه وان وقع قريبا منه بحيث ساهل يده والفرق بينه وبين الصيد أن الصيد يملكه باقرب منه اذا وقع في أرضه ونحوها لاطلاق الاثر لانه لو قرب من صيد في بركة ملكه والشار يكون في بيت اهل العرس عادة فلا يعتبر فيه مجرد القرب بل لابد من اعداد النوب أو كفه وأيضالوا اعتبر مجرد القرب بوذى الى المتنازعة بين الحاضر من الذين وقع بينهم اذ كلهم يده (قوله ملكه مطلقا) أي وان لم يدهه كذلك (قوله لانه صار من أنزالها) أي ربيعها وهو يفتح الهمة جمع نزل قال في المصباح نزل الطعام نزالا من باب تعب كثر ريعه وتماؤه فهو نزل وطعام كثيرا النزل بوزن سبب أي البركة ومنهم من يقول كثيرا النزل بوزن قفل (قوله لا يبيعه عليه) وكذا لا يبيعه على اعطاء الصك القديم كافي الخبرة عن جواهر الفتاوى قال نعم لو وقف احباء الحق على عرضه كالمو غصب المبيع وامتنعت الشهود من الشهادة حتى يروا خطوطهم يجبر على عرضه كما أفتى به الفقيه ابو جعفر صيانة لخلق المشتري اه (قوله ولا على الاشهاد والخروج اليه) أي الى الاشهاد وهو عطف تفسير على الاشهاد لانه ليس له الامتناع عن الاشهاد المجتزئة بقرينة ما بعده (قوله فليس له الامتناع من الاقرار) فان لم يقتر برفعه الى الحاكم فان أقر بين يديه كتب حذرا وأشهد عليه ملقط (قوله فغزله امرأته) أي بأذنه أو بغير اذنه ملقط (قوله المرأة اذا كفت) أي كفت زوجها وعبارة جميع الفتاوى وغيرها أحد الورثة اذا كفت الميت بما له الخ فالمرأة غير قيد نعم خرج الاجنبى فانه لا يرجع كفى التنازل خانية أي الا اذا كان وصيا (قوله ولو اكثر لا ترجع بشي) علمه في البرازية بأن اختيار ذلك دليل التبرع وهذا اذا اتفق الوارث من ماله ليرجع وسماه كرا المصنف في باب الوصي انه اذا زاد في عدد الكفن ضمن الزيادة وان زاد في قيمته ضمن الكل أي لانه صار مشتريا لنفسه فيضمن مال الميت وقد حذرت هذه المسألة بما لا مزيد عليه في تنقيح الحامدية من الوصايا (قوله قال رحمه الله) الصغير عائد الى صاحب الملتقط فان هذه الفروع كلها من الملتقط كاذ كره الشارح آخرها والعبارة كذلك مذكورة فيه على عادة المتقدمين في كتبهم فافهم (قوله لا يعد) لعل وجهه انه لا يلزم من التكفين باكثر من كفن المثل اختيارا ليرجع بالكل بل بالزائد (قوله اكتسب حراما الخ) توضيح المسألة ما في انتشار خانية حيث قال رجل اكتسب مالا من حرام ثم اشترى به هذا على خمسة اوجه اما ان دفع تلك الدراهم الى البائع أولا ثم اشترى منه بها أو اشترى قبل الدفع بها أو دفعها أو اشترى قبل الدفع بها ودفع غيرها أو اشترى مطلقا ودفع تلك الدراهم أو اشترى بدراهم آخر ودفع تلك الدراهم قال ابو نصر يطيبله ولا يجب عليه أن يتصدق في الوجه الاول واليه ذهب الفقيه ابو الليث لكن هذا خلاف ظاهر الرواية فانه نص في الجامع الصغير اذا غضب ألفا فاشترى بها اجارية وباعها بألفين تصدق بالبيع وقال الكرخي في الوجه الاول والثاني لا يطيبل وفي الثلاث الاخيرة يطيبل وقال ابو بكر لا يطيبل في الكل لكن الفتوى الآن على قول الكرخي دفعها للخرج عن الناس اه وفي الولوجية وقال بعضهم لا يطيبل في الوجوه كلها وهو المختار لكن الفتوى اليوم على قول الكرخي دفعها للخرج لكثرة الحرام اه وعلى هذا منى المصنف في كتاب الغصب تعالى الدرر وغيرها (قوله قال الكرخي) صوابه قال ابو نصر كرايته في الملتقط ولم أرفعه ذكر قول الكرخي أصلا (قوله جازا أخذ رجعه) لان الظاهر أنه اكتسب من الحلال ولولاجية وظاهره أنه لا كراهة فيه وتقدم في شركة المناوضة أن ابا يوسف أجازها مع اختلاف المذاهب الكراهة وعمله الزياتي هناك بأن الكافر لا يمتد الى الجائر من العقود (قوله لا يجوز لاحد أخذه الخ) ظاهره انه لا يجوز الاقدام على الاخذ مالم يسمع المالك قال لياخذ من أراد وظاهره انه يملكه بالاخذ اذا قال المالك ذلك والا لا وتقدم تمام الكلام على هذه المسألة في باب الجنسية على الاحرام من كتاب الحج (قوله والاب مفسد فاسق) احتراز عما اذا كان محمودا عند

الناس أو مستور الحال فانه حينئذ يصح بيعه عقاراً به الصغير كما سيذكره في باب الوصي (قوله لم يجز بيعه)
 أي فلولدقتضه بعد بلوغه هو المختار إلا إذا كان خيراً بأن باع بضعف القيمة وبيع منه قوله يجوز في رواية يوضع
 ثمنه في يد عدل لاني رواية لولا خيراً بضعف قيمته وبه يفتي جامع الفصولين (قوله على أن لا ترجع عليه) قد
 بذلك لما في الاشباه شراء الأم لابنها الصغير ما لا يحتاج اليه غير نافذ عليه إلا إذا اشترت من أبيه أو منه ومن
 أجنبي كما في الولوالجية (قوله جاز وهو كالهبة) قال في الخانية تكون الأم مشتركة لنفسها ثم يصير منها
 هبة لولدها الصغير وصلة وليس لها أن تمتع الضيعة عن ولدها الصغير اه ط (قوله رجع بما أذى) يخالف
 لما صححه في النفقات حيث قال تعلقاً عن جامع الفصولين الأسير ومن أخذه السلطان لصاً له ولو قال رجل خلصني
 فدفع المأمور ما لا يخلصه قيل يرجع وقيل لا في الصحيح به يفتي اه لكن سبأني في الكفاية قيل كفاية الرجلين
 تصحح الاول ومثله في البرازية والخانية وقد منا في النفقات تأييده فهما قولان صحيحان ثم رأيت الجزم بالاول
 في شرح السير الكبير ولم يحك فيه خلافاً فكان هو المذهب فافهم (قوله ولو قال بألف الخ) عبارة الملتقط
 وقال شذاد إذا قال الأسير الحر اشتري بألف درهم فاشتره بأكثر منه جاز وعليه قدر الألف ولا يلزمه الفضل
 لانه تخلص لاشراء بخلاف الوكيل بالشراء اه قلت سيانه أن الوكيل بالشراء لو شري بأكثر مما عينه
 الموكل وقع الشراء له ولا يلزم الموكل شيء من الثمن لأن الشراء متى وجد نفاذاً على المشتري لم يلزمه جميع الثمن
 ولا يلزم الأمر شيء وخسائر المأمور قدر ما عينه لانه هنا تخلص لاشراء حقيقة ووقع في جامع الفصولين
 خلاف هذا فانه قال أسير أمره أن يفتيه بألف ففقداه بألفين يرجع بألفين عليه وليس كوكيل بشراء اذ لا عقد
 هنا وإنما أمره أن يخلصه فصار كمن أمره أن يتفق عليه أنفاقاً تنفق عليه ألفين اه أقول ويظهر لي أن قوله يرجع
 بألفين سبق قلم وصوابه بألف بدليل التعليل والتظهير فإن المأمور بانفاق ألف لا شك أنه لا يرجع بأكثر من ألف
 ثم راجعت السير الكبير للسرخرسي فرأيت فيه مثل ما قد مناه عن الملتقط وقال انما يرجع عليه بالألف خاصة
 لأن الرجوع بحكم الاستقراض وذلك في الألف خاصة وهذا بخلاف الشراء الخ فهذا صريح فيما قلنا والله الجدل
 فافهم (قوله وتأذى جيرانه) قال في جامع الفصولين القياس في جنس هذه المسائل أن من تصرف في
 خاص ملكه لا يمنع ولو أضر بغيره لكن ترك القياس في محل بضرب بغيره ضرراً بينا قيل وبه أخذ كثير من المشايخ
 وعليه الفتوى اه وفيه أراد أن يبي في داره تنور الخبز دائماً أو رحي الطحين أو مدقة للقصارين يمنع عنه
 لتضرر جيرانه ضرراً فاحشاً وفيه لو اتخذ داره حماماً وتأذى الجيران من دخانهم فظلم منعه إلا أن يكون دخان
 الحمام مثل دخان الجيران اه وانظر ما لو كانت دار قد عتبه بهذا الوصف هل للجيران الحادثين أن يغيروا القديم
 عما كان عليه ط قلت الضرر البين يزال ولو قد عتبه كما في بقية العلامة المهه من داري ومثله في حاشية البحر
 للخبر الرمي من كتاب القضاء كما في كتاب الحيطان من الحامدية (قوله على أنه لحم غنم) الغنم اسم جنس
 يطلق على الضأن والمغز مصباح والمراد هنا الضأن بحكم العرف (قوله له الرد) أي لاختلاف الرغبة
 وان كان في باب الرابحاً واحداً تأمل قال في الملتقط وكذلك إذا اشترى على أنه لحم موجه فوجده لحم غنم
 (قوله قال زني الخ) في المجرد عن أبي حنيفة قال للعام كيف تباع اللحم فقال لكل ثلاثة أرطال
 بدرهم فقال أخذت منك زني فله أن لا يزن وأن وزن فلنك واحد منهم أن يرجع فان قبض المشتري أو جعل
 البائع في وعاء المشتري بأمره فقد تم البيع وعليه درهم قال محمد قال انقصاب زني من هذا اللحم كذا بكذا
 فوزن فله الخيار ولو قال زني من هذا الجنب كذا بكذا أو قال زني ما عندك من اللحم بحساب كذا فوزنه جاز
 ولا خيار له وعن أبي يوسف مثله حاوي الرازي قلت ولعل وجه قول الامام أن هذا بيع بالتعاطي فلا يتم
 قبل قبض المبيع وعلى قول محمد يتم بالوزن ان عين الموضع أو كان العقد على الكل تأمل (قوله لم يجز) اعلم
 وجهه أن الخبر المشتري منه لا يختلف بخلاف اللحم فان لحم الرقبة والفخذ أحسن من لحم الخاصرة مثلاً فثبت
 له الخيار بعد الوزن إلا إذا شري الكل أو عين الموضع كهذا الجنب فيتم البيع بالوزن كما عرفت تأمل (قوله)
 ان فاعثارده الخ) أي لاختلاف الجنس فبطل البيع ولو اختلف النوع لا يرجع ثمنه جامع الفصولين وفيه
 شري على أنه بذر بطيخ شتوي فزرعه فوجده صيفياً بطل البيع فبطل ثمنه وعليه مثل ذلك البذر اه
 قلت ومقتضاه أنه من اختلاف الجنس كالوجود بذرة ثاء والذي يظهر أنه من اختلاف النوع وبؤيده ما ذكره

لم يجز بيعه استحساناً * شرت
 أطفالها على أن لا ترجع عليه بالثمن
 جاز وهو كالهبة استحساناً * قال
 الأسير اشتري أو فكني فنشراه رجع
 بما أذى كانه أقرضه ولو قال
 بألف فنشراه بأكثر لم يلزمه الفضل
 لانه تخلص لاشراء * شري داراً
 ودفع وتأذى جيرانه ان على الدوام
 يمنع وعلى التذرة يتحمل منه *
 شري لحماً على أنه لحم غنم فوجده
 لحم معز له الرد * قال زني من
 هذا اللحم ثلاثة أرطال فوزن له
 أخيره ومن هذا الخبر فوزن لم
 يجز * شري بذراً خريفاً فاذا هو
 ربيعاً أو شري بذراً بطيخاً فاذا هو
 بذراً فثاء ان فاعثارده وان مستهلكاً
 فعليه مثله

مطلب

دفع في داره وتأذى الجيران

مطلب

الضرر البين يزال ولو قد عتبه

مطلب

شري بذر بطيخ فوجده بذرة ثاء

* ساوم صاحب الزباج فذفع له
 قد حانظره فوقع منه على أفداح
 فأنكسر واخمن الاقداح لا القدح
 * شري شجرة بأصلها وفي قلعهام من
 الاصل ضرر بالبائع يقطعه من
 وجه الارض من حيث لا يتضرر به
 البائع ولو انهدم من سقوطه حائط
 ضمن القاطع ما تولد من قلعه * دفع
 دواهم زوفا فكسرها المشتري
 لا شيء عليه ونعم ما صنع حيث غشه
 وخاته وكذا دفع اليه لينظر اليه
 فكسره ولا بأس ببيع الغشوش
 اذا بين غشه أو كان ظاهرا يرى وكذا
 قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى في
 حنطة خاط فيها الشعير والشعير
 يرى لا بأس ببيعه وان طعنه لا يبيع
 وقال الثاني في رجل جعل معه فضة
 نحاس لا يبيعهما حتى يبين وكل شيء
 لا يجوز فانه ينبغي أن يقطع ويعاقب
 صاحبه اذا آفته وهو يعرفه *
 شري فلوسا بدرهم فدفعتها اليه
 وقال حتى يدركه لا يتفقها حتى
 بعدا * شري بالدرهم الزيف
 ورضي بأقل مما يشتري بالمجدل
 له * شري ثيابا بيضاء على أن
 يوفي غشه بغير قدر لم يجز لحالة
 الاجل * باع نصف أرضه بشرط
 خراج كما سأل المشتري فهو قاسم
 * أخذ الخراج من الاكرلة أن
 يرجع على الدحقان اسخسانا *
 شري الكرم مع الغلة وقبضه ان
 رضى الاكرلة بالبيع وله حصته
 من الثمن وان لم يرض لم يجز بيعه *
 قناه درهما وقال آفته فان جاز
 والا فردة على * فقبضه ولم يتفق له
 رده استسنا بخلاف جارية وجد
 به اعيان فقال اعرضها أو بعها فان
 نذت والاردها فعرضها على البيع
 سقط الرد * قال ابو حنيفة رحمه
 الله تعالى

مطلب

شري شجرة وفي قلعهام ضرر

فيه أيضا لو شري بذرا على انه بذر بطبخ كذا فظهر على صفة اخرى جاز البيع لا تحساد الجنس من حيث انه بطبخ
 واختلاف الصفة لا يفسد العقد ولا يرجع بنقص العيب عند أبي حنيفة اد اى لانه ظاهر عيبه بعد استهلاكه
 وذكر فيه قبله شري بزرا على انه ريبي * فزرعه فظهر أنه خربني * اختار المشايخ انه يرجع بنقص العيب وهو
 قولهم ما بناء على ما اذا شري طعما فأكله فظهر عيبه وقدم أن الفتوى على قولهما اه * والحاصل انه اذا
 ظهر خلاف الجنس كبذر البطيخ وبذر الشتاء بطل البيع فبرده لو فاعما ويرد له لو خالكا ويرجع بالثمن ولو ظهر
 خلاف الوصف كالريبي والخربني * صح البيع فبرده لو فاعما ولا يرجع بشئ لو خالكا عند الامام وعندهما يرجع
 بنقصانه وبه يفتى وبقي ما لو زرعه فلم يثبت في الخسيرة ليس له الرجوع بالثمن ولا بالنقص لانه قد استهلك المبيع
 ولا رجوع بعد الاتلاف كما صرح به ظاهر الدين في حب التطن وقيل يرجع بنقصانه ان ثبت عدم نباته اعيب به
 والا لا بالاتفاق لاحتمال أن عدم نباته (داء حتره أو بلفاف أرضه أو لا مخر اه * قلت الظاهر أن ما نقله
 عن ظاهر الدين مبنى على قول الامام وقوله وقيل يرجع مبنى على قوله ما انتهى به كملت (قوله فأنكسروا)
 في بعض النسخ فأنكسرت وهي الاولى لان الواو لجماعة العقلاء (قوله ضمن الاقداح لا القدح) لان القدح
 قبضه على سوم الشراء بلا بيان الثمن والاقداح انكسرت بفعله فيضنها بين الثمن والا كما في الخاتمة (قوله
 بأصلها) هو المدفون في الارض المسمى شرشا (قوله يقطعاه من وجه الارض) عبارة الملتقط يقطعاه وفيه
 أيضا اذا اشترى آتخيار من وجه الارض وفي فعلها بالبيع ضرر للبائع أن يدفع اليه قيمتها وهي قائمة الآن
 يتراضيا على تركها الى وقت لا ضرر في قطعها وفيه أيضا ولو باع شجرة ان بين وضع قطعها من وجه الارض
 فعلى ذلك وان بين بأصلها فعلى قرارها من الارض وان لم يبين له أن يقطع من اصلها الآن تقوم دلالة اه
 (قوله فكسرها المشتري) كذا رأيت في الملتقط وكأنه مصور في الصرف والا فالمناسب فكسرها البائع ورأيت
 فيه تقيد الزوفا بالنهرجة ويدل ما نقله بعض المحققين عن الخاتمة لرأى المشتري دفع الى البائع دراهم
 فصاعدا فكسرها البائع فوجد هاتين نهرجة كان له أن يردها على المشتري ولا يضمن بالكرس لان الصالح والمكسرة
 فيه سواء اه (قوله وان طعنه لا يبيع) اى الا أن يبين لانه لا يرى (قوله وقال الثاني الخ) وقال أيضا لا
 بأس أن يشتري بسة وقتا اذا بين رأى السلطان أن يكسرها العاها تنفع في ايدى من لا يبين وروى بشرى الاملاء
 عنه اكره للرجل أن يعطى الزوفا والنهرجة والسوقة وان بين ذلك وتجوز به اعند الاخذ من قبل أن انفاها
 ضرر على العوام وما كان ضررا عاما فهو مكروه خوفا من الوقوع في ايدى المداسة على الجاحل به ومن التاجر
 الذى لا يخرج اه مخلفا من الهندية (قوله لا ينفذها حتى بعدا) لاحتمال أن يظهر الدرهم معيبا وقد
 أنفق الفلوس أو بعضها فلم يملك الجاهل في المنقذ والظاهر أن عمله اذا أخذها عددا لا وزنا ودل ذلك يجزى في
 صرف الذهب بالفضة يجزى ط نامل (قوله غشه) النعير راجع للمشتري اى الثمن الراجب عليه أو للنايب
 باعتبار كونها مبيعا (قوله لحالة الاجل) لانه لم يعلم بذلك وقت الدفع فم لوقال الى شر على أن يؤديه بغير قدر
 جاز ويحل الشرط كما قد مناه اول البيوع (قوله فهو قاسم) لان فيه فعلا للبائع ولا يتضميه العقد (قوله
 من الاكرل) اى المزارع (قوله يرجع على الدهقان) اى صاحب الارض وفي هذه المسألة كلام سيأتى
 ان شاء الله تعالى قبيل باب كفالة الرجلين (قوله ان رضى الاكرلة) اى اذا دفع صاحب الكرم
 كرمه الى اكرل مساقاة بالربع مثلا وعلى الاكرل حتى صار له حصه في الثمر يتوقف بيع الثمر على رضى الاكرل لانه
 فيه حصه فان أجاز البيع يقسم الثمن على قيمة الارض وقيمة الثمر فأخذ الاكرل قدر حصته من ثمن الثمر وأمالو
 دفع أرضه من زراعة على أن يكون البذر من العائل فباع الارض وتوقف بيع الارض على اجازة المزارع لانه
 صار غلة مستأجر الارض كما مر في باب الفدوى ولا يجزى أن حذو مسألة اخرى فافهم (قوله فقبضه ولم يتفق له)
 الاوضح فعرضه على البيع ولم يتفق ط (قوله بخلاف جارية الخ) الفرق أن المتبوض من الدراهم ليس
 عين حق القابض بل هو من جنس حقه لم تجوز به جاز وصار عين حقه فاذا لم تجوز بزي على ملك الدافع فصح أمر
 الدافع بالتصرف فهو في الابتداء تصرف للدافع وفي الانتهاء لنفسه بخلاف التصرف في العين لانها ملكه
 فتصرفه لنفسه فبطل خبارة ط عن الجهر وقد مناه تمام الكلام على هذه المسألة في خيار العيب عند قول
 المصنف باع ما اشتراه فرد عليه بعيب الخ فراجع (قوله قال ابو حنيفة الخ) لماناسبة لهذه المسألة خنا

وقد منسا الكلام عليهما مستوفى في فصل محرمات الشكاح والله سبحانه اعلم

* (ما يبطل بالشرط الفاسد ولا يصح تعليقه به) *

لم يترجم له بفصل ولا باب لدخوله في باب المتفرقات وما اسم موصول مبتدأ خبره قوله البيع الخ وتقدم في باب
البيع الفاسد بيان الشرط الفاسد والتعليق ربط حصول مضمون جملة بمحصول مضمون جملة أخرى وتقدم
الكلام عليه في كتاب الطلاق ومثال الشرط الفاسد بعثك بشرط كذا ومثال التعليق بعثك ان رضى فلان وفي
حاشية الاشباه للعموى عن قواعد الزركشى الفرق بين التعليق والشرط أن التعليق داخل في اصل الفعل
بان ونحوها والشرط ما جزم فيه بأصل الفعل أو يقال التعليق ترتيب أمر لم يوجد على أمر لم يوجد بان واحد
أخواتها والشرط التام لم يوجد في أمر لم يوجد بصيغة مخصوصة اهـ (قوله ههنا أصلان الخ) الذي تحصل من
هذين الاصلين أن ما كان مبادلة مال بمال بفسد بالشرط الفاسد ويبطل تعليقه أيضا لدخوله في التعليلات لأنها
أعم وما ليس بمبادلة مال بمال ان كان من التعليلات او التقييدات يبطل تعليقه بالشرط فقط وان لم يكن منهما
فان كان من الاسقاطات والالتزامات التي يختلف بها يصح تعليقه باللائم وغيره وان كان من الاطلاقات
والولايات والتخريصات يصح باللائم فقط وبه يظهر أن قول المصنف ولا يصح تعليقه به معطوف على ما يبطل
عطف تفسير فالمراد بالشرط التعليق به ويحتمل أن يكون قاعدة ثانية معطوفة على الاولى على تقدير ما اخرى اى
وما لا يصح تعليقه به كافي قوله تعالى وما أنزل النسا وأنزل اليكم اى وما أنزل اليكم فيكون ما في المتن قاعدة تين
الاولى ما يبطل بالشرط والثانية ما لا يصح تعليقه به وبدون هذا التقدير يكون قاعدة واحدة اريد بها اما اجتماع
فيه الامران وذلك خاص بالتعليلات التي هي مبادلة مال بمال فانها تبطل بالشرط الفاسد ولا يصح تعليقه بها
وذلك غير مراد لان المصنف عقد من ذلك الرجعة والابراء وعزل الوكيل والاعتكاف والاقرار والوقف
والتحكيم وليس في شئ من ذلك تملك مال بمال مع أن السبعة المذكورة لا تبطل بالشرط الفاسد فتعين أن يكون
ما ذكره المصنف قاعدة واحدة هي ما لا يصح تعليقه بالشرط والعطف للتفسير كما قلنا فان جميع ما ذكره المصنف
يبطل تعليقه بالشرط أو قاعدة تين كما دل عليه ذكر الاصلين المذكورين وعليه فإذ كره المصنف منه ما هو داخل
تحتة امعا ومنه ما هو داخل تحت الثانية فقط ويدل عليه أيضا ما في الزايع حيث قال بعد ذكر ما لا يبطل
بالشرط الفاسد ثم الشيخ ذكر هنا ما يبطل بالشرط الفاسد وما لا يبطل بها وما لا يصح تعليقه بالشرط ولم يذكر
ما يجوز تعليقه بالشرط الخ اذ اعلمت ذلك ظهر لك أن ههنا أربعة قواعد الاولى ما يبطل بالشرط الفاسد الثانية
ما لا يصح تعليقه بالشرط وهاتان المذكورتان ههنا والثالثة عكس الاولى وهي ما أبأنى في قول المصنف
وما لا يبطل بالشرط بالفاسد الخ والرابعة عكس الثانية وهي المذكورة في قول الشارح وبقي ما يجوز تعليقه الخ
والاولى داخل تحت الثانية لأن كل ما يبطل بالشرط الفاسد لا يصح تعليقه به ولا عكس فالفروع التي ذكرها
المصنف كلها داخل تحت الثانية وبعضها تحت الاولى لخروج الرجعة والابراء ونحوهما كما ذكرناه وما خرج عنها
دخل تحت الثانية والرابعة داخل تحت الثالثة لأن كل ما جاز تعليقه لا يبطله الشرط الفاسد ولا عكس كما
ستعرفه ثم اعلم أن قوله لا يصح تعليقه ليس المراد به بطلان نفس التعليق مع صحة المعلق لأن ما كان من التعليلات
يفسد بالتعليق بل المراد أنه لا يقبل التعليق به أى أنه يفسد به فاعتنم تحرير هذا المقام فان به يدفع كثير من
الادغام كما يظهر لك في تقرير الكلام (قوله وما لا فلا) اى وما لا يكون مبادلة مال بمال بأن كان مبادلة مال بغير
مال كالشكاح والطلاق والخلع على مال ونحوها أو كان من التبرعات كالهبية والوصية لا يفسد بالشرط الفاسد
وقوله كافر ض هو تبرع ابتداء مبادلة انتهاء فيعلم مثالا للثنين وانما لا يفسد ذلك لان الشروط الفاسدة من
باب الربا هو في المعاوضات المالية لا غير لان الربا هو الفضل الخالى عن العوض وحقيقة الشروط الفاسدة كما مر
هي زيادة ما لا يقتضيه العقد ولا يلائمه فيكون فيها فضل خال عن العوض وهو الربا ولا يتصور ذلك في المعاوضات
الغير المالية ولا في التبرعات بل يفسد الشرط ويصح التصرف وغنامه في الزيلعي (قوله من التعليلات) كبيع
واجارة واستئجار وهبة وصدقة ونكاح واقرار وبراء كما في جامع الفصولين فهو أعم بما قبله (قوله او التقييدات)
كرجعة وكعزل الوكيل ونحو العبد كما في الفصولين وذلك أن في الوكالة والاذن للعبد اطلاقا عما كانا ممنوعين

اذا وطئ رجل امته ثم زوجها
مكانه فلا زوج وطؤها بلا استبراء
وقال ابو يوسف أستقبح ولا يقربها
حتى تحض حيضة كما لو اشتراها كما
سيجيء في الخطر والكل من الملقط

* (ما يبطل بالشرط الفاسد

ولا يصح تعليقه به) *

ههنا أصلان أحدهما أن كل ما كان
مبادلة مال بمال يفسد بالشرط
الفاسد كالبيع وما لا فلا كاقراض
* ثانيهما أن كل ما كان من
التعليلات أو التقييدات كرجعة

قوله بالشرط بالفاسد هكذا بخطه
وصوابه بالشرط الفاسد كما هو
عبارة المصنف الاتية اهـ

اصححه

عنه من التصرف في مال الموكل والمولى وفي العزل والجر تقييد لذلك الإطلاق وكذا في الرجعة تقييد للمرأة
 عما أطلق لها بالإطلاق من حقوق الزوجية (قوله بطل تعليقه بالشرط) أي المحض كما في البحر وغيره والظاهر
 أنه احتراز عن التعليق بشرط كائن فانه تقييد كما في جامع الفصولين قال ألا ترى أنه لو قال لأمراه أنت
 طالق إن كان السماء فوقنا والارض تحتنا أطلق للعمال ولوعاق البراءة بشرط كائن يصح ولو قال للناطب زوجت
 بتي من فلان فكذبه فقال إن لم يكن زوجتها منه فقد زوجتها منك فتقبل الناطب وظهر كذب الأب انقد
 (قوله والاصح) أي ان لا يمكن من التملكيات والتقييدات بأن كان من الاسقاطات المحضة او الالتزامات
 او الاطلاقات او الولايات والتخريصات صح التعليق (قوله لكن في اسقاطات) أي محضة كالأطلاق والعناق
 بحر احتراز عن الإبراء فانه وإن كان اسقاطا أكدته تلك من وجه كما أتى فهو من التملكيات (قوله يحلف
 بهما) الضمير المنفي عائده الى اسقاطات والتزامات وقوله كج وطلاق أف ونشر مشوش وقوله مطلقا أي بشرط
 ملائم أو غير ملائم ولم يظهر من كلامه حكم ما لا يحلف به من النوعين ولا امثلته ولم أر من ذكر ذلك ويظهر
 لي أنه كالتملكيات يبطل تعليقه وأن من الأول تسليم النفعة اذا علق بشرط غير كائن فانه فاسد ويقي على شفعية كما
 سنوضحه ومن الثاني ما اذا التزم ما لا يلزمه شرعا كالأول استأذن جاره لهدم جدار مشترك بينهما فاذن بشرط
 منع الضرر عنه بنصب خشبات ولم يفعل حتى انهدم منزل الجار لا يضمن لانه ليس عليه حفظ دار شريكه
 كما في الوالدية فقيمه التزام الحفظ كانه قال اهدم الجدار بشرط نصب الخشبات فلا يصح تأمل (قوله
 وفي اطلاقات) كالأذن بالتجارة وولايات كالأقضاء والامارة وتخريصات نحو من قتل قتيلا فله سلبه اه ح
 (قوله بالائتم) أي يصح تعليقه بالائتم وفسره في الخلاصة بما يؤكده موجب العقد اه مثل ان
 وصلت الى بلدة كذا فندد وليت قضاءها وأما رتبها أو ان قات قتيلا فلك سلبه بخلاف نحو ان هبت الريح (قوله
 فالأول الخ) فعدلت أن حاصل الاصلين المذكورين في النسخ أن من المسائل ما يفسد بالشرط الفاسد
 وما لا يصح تعليقه بالشرط الفاسد وما يصح بالشرط وما يصح تعليقه به فهي أربعة الفاسد منها قسمان والصحيح
 قسمان فقولاه الأول أربعة عشر أراد به الفاسد منها بقسميه وهو الذي عبر عنه المصنف بقوله ما يبطل بالشرط
 الفاسد ولا يصح تعليقه وأما ما يصح فبذلك المصنف القسم الأول منه بقوله وما لا يبطل بالشرط الفاسد
 وذكرنا الشارح بعده القسم الآخر بقوله وبقي ما يجوز تعليقه بالشرط كائنهنا عليه أولا وحينئذ فلا حاجة الى أن
 يراد بالاول الاصل الاول من الاصلين حتى رد عليه أن الصور التي ذكرها المصنف ليست كلها مبادلة مال
 بمال بل بعضها فاذهم (قوله على ما في الدرر الخ) أي كونها أربعة عشر مبنى على ما ذكر في هذه الكتب
 وأشار به الى انها تزيد على ذلك كائنه عليه الشارح بعد وبأني تمامه ثم ان المذكور في اجارة الوقاية ما يصح مضافا
 وهو ما سبق آخره وليس الكلام فيه كما لا يخفى (قوله البيع) صورة البيع بالشرط قوله بعته بشرط استخداه
 شهرا وتعليقه بالشرط كقول بعته ان كان زيد حاضرا وفي إطلاق البطلان على البيع بشرط تسامح لانه من قبيل
 الفاسد لا الباطل واليد يتبرق قوله وقد مر في البيع الفاسد شربلاية (قوله ان علقه بكلمة ان) الا في صورة
 واحدة وهي أن يقول بعث منك هذا ان رضى فلان فانه يجوز ان وقته ثلاثة ايام لانه اشتراط الخيار الى اجنبى
 وهو جائز بحر لكن فيه أن الكلام في الشرط الفاسد وهذا شرط صحيح تأمل (قوله على ما ينفي البيع
 الفاسد) أي من انه ان كان مما يقتضيه العقد أو يلائمه أو فيه أثر أو جرى التعامل به كشرط تسليم المبيع
 أو الثمن أو التأجيل أو الخيار أو حذاء الفعل لا يفسد بيبع الشرط وان لم يكن كذلك فان كان فيه منقعة لاهل
 الاستحقاق فسد والا فلا اه وقول العاقد بشرط كذا بمنزلة على ولا بد أن لا يقرن الشرط بالواو والالجاز
 ويجعل مشاورة وأن يكون في صلب العقد حتى لو ألحقاه به لم يلحق في اصح الروايتين مكي وفي الذخيرة اشترى
 حطباً في قرية شراء صحيحاً وقال موصولا بالشراء من غير شرط في الشراء اجماله الى منزلي لا يفسد أو واستأجر
 أرضاً للزراعة ثم قال بعد تمامها ان الجرف على المستأجر لا يفسد لانه كلام مبتدأ اه ط وتقدم أحرباب
 خيار الشرط أن البيع لا يفسد بالشرط في اثنين وثلاثين موضعاً ذكرها في الاشياء وأوصفناها هناك (قوله
 وانقسمت) من صور فسادها بالشرط ما اذا انقسم الشريك على أن لا يحددهما الصامت وللآخر العروض
 أو على أن يشتري أحدهما من الآخر داره بألف أو على شرط هبة أو صدقة أو مالواقتسم على أن يزيد شيئا

يبطل تعليقه بالشرط والاصح
 ان كان في اسقاطات والتزامات
 يحلف بهما كج وطلاق يصح
 مطلقا وفي اطلاقات وولايات
 وتخريصات باللائم برزانية
 فالاول أربعة عشر على ما في الدرر
 والكز واجارة الوقاية (البيع)
 ان علقه بكلمة ان لا يعلى على ما ينفي
 في البيع الفاسد (والقسمه) للمثلي

نعلم انه وجاز كالبيع وكذا على أن يرد أحدهما على الآخر دراههم سمائة يخرج عن الوالدية وقال أيضا
 وصورة تعليقها أن يقتسموا دارا وشرطا ورضي فلان لأن القسمة في معنى المبادلة فهي كالبيع عيني
 ومزجوا وتعلق البيع برضى فلان على أنه شرط خيار إذا وقته ولكن في الوالدية خيار الشرط والرؤية ثبت
 في قسمة لا يجبر إلا على علمه وفي قسمة الأجناس المختلفة لا فيما يجبر عليها كالمثلي من جنس واحد يخرج ملخصا
 وحاصله أن تعليق القسمة على رضى فلان غير موقت لا يصح مطلقا وموقتا يصح في الجنس الواحد على أنه خيار
 شرط لا جنبي كما يصح في البيع فكلام العيني محمول على غير الموقت وعلى الأجناس المختلفة ثم اعلم أن
 القسمة التي يجبر الأبي عليها لا تختص بالمثلي لأنها تكون في العروض المتحد جنسها إلا الرقيق والجواهر ولا يجبر
 عليها كقسمة الأجناس بعضها في بعض وكذا ورثته أودار وضعة فيقسم كل منها وحده لا بعضها في بعض
 إلا بالتراضي كما سيأتي في بابها (قوله أم اقسمه القيمي الخ) أفاد أن قسمة المثلي لا تصح بالشرط مطلقا أم اقسمه
 القيمي فتصح أن علق خيار شرط أو رؤية والأفلاكن علمت أن الاقتراق بين الخبر وعدمه لا بين المثلي والقيمي
 فافهم وأيضاً فالكلام في الشرط الفاسد كما مر وشرط الخيار ليس شرطاً فاسداً فلا حاجة إلى التنبه على صحته
 تأمل (قوله والجاره) أي كأن أجر داره على أن يقرضه المستأجر أو يهدي إليه أو أن يقدم زينة عيني
 ومن ذلك استأجر حانوتاً بكذا على أن يعمره ويحسب ما تنفق من الأجرة فعليه أمر المثل وله ما تنفق وأجره مثل
 قيامه عليه وتعامه في الجرويه علم أنها تنفسد بالشرط الفاسد والتعليل لأنها علمت بالمتعة والأجرة (قوله
 فيصح به يفتي) لعل وجهه أنه وقت يجي لا محالة فلا يمكن تعليقاً بخطر أو هو إضافة لتعليل والجاره تقبل
 الإضافة كما سيأتي وعليه فلا حاجة إلى الاستثناء (قوله مع أنه تعليل بعدم التفريع) ولعل وجه صحته
 أنه لما كان التفريع واجباً على الغاصب في الحال فإذا لم يفرغ صار راضياً بالجاره في الحال كأنه علقه على
 القبول فتقبل تأمل (قوله فقول البكر الخ) الأولى إبدال البكر بالبغلة كما هو في عبارة البرازية (قوله
 وكذا كل ما لا يصح تعليقه بالشرط) وهو التملكيات والتقييدات كما مر وهذا التعميم أخذه في الجرح من إطلاق
 عبارة الكنز لفظ الاجازة واستشهد له بما مر عن البرازية وأقره في النهر واعترضه الجوى بما في القسمة قال
 باعني فلان عبدك بكذا فقال ان كان كذا فقد أجرته أو فهو جازان كان بكذا أو بأكثر من ذلك النوع
 ولو أجاز بين آخر يطل اه قلت قد يجاب بأن هذا تعليل بكائن فلم يكن شرطاً محضاً كما لو قال ان لم اكن زوجت
 من فلان فقد تزوجت منك كما قد مناه تأمل (قوله فتصرد على البيع قصور) تعرض بما يفيد كلام العيني
 حيث صور الاجازة بقوله بأن باع فضولي عبده فقال أجرته بشرط أن تقرضني أو تهدي الي أو علق اجازته بشرط
 لأنه يبيع معنى اه ومنه قول الدرر والبيع واجازته وقال ح ينبغي أن يراد بالاجازة اجازة عقدية
 مبادلة مال بمال لأن كلامه فيما يطل بالشرط الفاسد ولا يصح تعليقه بالشرط وذلك خاص بالمعوضات المالية
 وما ذكره عن البرازية من اجازة النكاح صحيح في نفسه لكنه لا يلائم المتن لأن اجازة النكاح مثله فلا تطل بالشرط
 الفاسد وان لم يصح تعليقها به اه ملخصاً قلت قد علق مما قترناه سابقاً أن ما ذكره المصنف قاعدة ثان
 لا واحدة والفروع التي ذكرها المصنف بعضها مفرع على القاعدةين وبعضها على واحدة منها مثل اجازة
 النكاح مفرعة على الثانية فقط ومثل اجازة البيع مفرعة على كل منهما وكان من اقتصر على تصوير الاجازة
 بالبيع قصدياً ما مفرع على القاعدةين فافهم (قوله قال شيخنا في بخره) من كلام المصنف في الخ (قوله
 وأطال الكلام الخ) حاصله أن ما ذكره في الكنز لم يفرده بل قاله جماعة غيره ويدل على بطلانه أن المذكور في کافی
 الحاشية وغيره أن تعليق الرجعة بالشرط باطل ولم يذكروا أنها تطل بالشرط الفاسد وكيف تطل به مع أن أصلها
 وهو النكاح لا يطل به وصرح في البدائع بأنها تنص مع الإكراه والهزل واللعب والخطأ كالنكاح وفي كتب
 الأصول من بحث الهزل أن ما يصح مع الهزل لا تطله الشروط الفاسدة وما لا يصح معه تطله اه قلت وقد مر
 أيضاً في الأصل الأول أن ما ليس بمبادلة مال بمال لا يقصد بالشرط الفاسد ولا يفتي أن الرجعة كذلك والجواب
 عما قاله في البحر أنه مبيح على أن قولهم ما يطل بالشرط الفاسد ولا يصح تعليقه به قاعدة واحدة والفروع
 المذكورة بعداً مفرعة عليها وذلك غير صحيح بل هما قاعدة ثان كما قترناه والرجعة مفرعة على الثانية منها فقط
 فلا بطلان في كلامهم بعد فهم مرادهم فافهم (قوله لكن تعقبه في النهر) حيث قال وحيث ذكر الثقات بطلانها

أم اقسمه القيمي فتصح خيار شرط
 ورؤية (والاجارة) أي قوله إذا
 جاء رأس الشهر فقد أجرته دارى
 بكذا فيصح به يفتي عمادية
 وقوله لغاصب داره فترغها
 والافاجرتها كل شهر بكذا
 جازك ما سيبي في متفرقات
 الاجارة مع أنه تعليل بعدم التفريع
 (والاجارة) بالزاي فقول البكر
 أجرته النكاح ان رضيت أي مبطل
 للاجزة برؤية وكذا كل ما لا يصح
 تعليقه بالشرط إذا انعقد موقفاً
 لا يصح تعليق اجازته بالشرط بخر
 فتصرد على البيع قصور كما وقع
 في المنح (والرجعة) قال المصنف انما
 ذكرتها بعد الكنز وغيره قال شيخنا
 في بخره وهو خطأ والصواب أنها
 لا تطل بالشرط اعتباراً لها بأصلها
 وهو النكاح وأطال الكلام لكن
 تعقبه في النهر وفرق بأنها لا تنفقر
 لشهود ومهر وله رجعة أمة على
 حرة نكحها بعد طلاقها وبطل
 بالشرط بخلاف النكاح

بالشرط الفاسد لم يبق الشأن الا في السبب الذي للتفرقة بينهما وبين النكاح ثم ذكر الفرق المذكور في الشرح
 واعترضه ح بأنه لا يلزم من مخالفتها النكاح في أحكام أن يخالفه في هذا الحكم اه قات وأضاف قوله وتبطل
 بالشرط هو محل النزاع فالصواب ذكره بالفاء لا بالواو على انك قد سمعت الجواب الحاسم لما دأب الاشكال (تنبيه)
 عال في الخلاصة لعدم صحة تعليق الرجعة بالشرط بأنه انما يحتمل التعامق بالشرط ما يجوز أن يخلف به ولا يخلف
 بالرجعة اه واعترضه في نور العين بأن عدم التخليف في الرجعة قول الامام والمفتي به قولهما انه يخلف وعليه
 فينبغي أن يصح تعليقها بالشرط اه قلت اشتباه عليه الامر فان قول الخلاصة لا يخلف بالرجعة بتخفيف اللام
 بمعنى انه لا يقال ان فعات كذا فعلى أن أراجع زوجتي كما يقال فعلى حج أو عمرة أو غيرهما مما يخلف به وكأنه
 ظنه يخلف بتشديد اللام وجعل البناء للبيبة أي اذا أنكر الرجعة لا يخلفه القاضي عليها كبقية المسائل الستة
 التي لا يخلف عليها المنكر عنده وعندهما يخلف ولا يخفى أن هذا من بعض الظن فاجتنبه (قوله والصلح عن
 مال بمال) كصالحك على أن تسكنني في الدار سنة أو ان قدم زيد لانه معاوضة مال بمال فيكون بيعا عيني
 وفي صلح الزبلي انما يكون بيعا اذا كان البديل خلاف جنس المسمى به فلو على جنسه فان بأقل منه فهو حوط
 وبراء وان بماله قبض واستيفاء وان بأكثره فهو فضل وربما (قوله وفي النهر الظاهر الاطلاق) أي عدم التقييد
 بكونه بيعا فبشئ ما اذا كان على جنس المسمى بصوره الثلاث المذكورة آنفا لكن الاولى منها اذا اخذ في البراء
 الا في الثالثة فاسدة بدون الشرط والتعليق لكونها ربا وأما الثانية فيظهر عدم فسادها مطلقا تأمل ويحتمل
 أن يراد بالاطلاق عدم التقييد بكونه عن اقرار بقرينة التفرع وما قبل من أن الحق التقييد لان الكلام فيما
 يبطل بالشرط الفاسد وهو المعاوضات المالية والصلح عن سكوت أو انكار ليس منها تجاوبه معاقلته من أن
 المتفرع عليه قاعدتان لا واحدة فلما يصلح فرع الاول يكون فرع الثانية ولذا اقتصر الشارح على قوله ولا يجوز
 تعليقه فافهم (قوله والبراء عن الدين) بأن قال أبرأتك عن ديني على أن تستخدمني شهرا أو ان قدم فلان
 عيني وفي العزيمة عن ايضاح الكرماني بأن قال أبرأت ذمتك بشرط أن لا تلجأ في رد البراء وتخصيه
 في أي وقت شئت أو قال ان دخلت الدار فقد أبرأتك أو قال لمدينه أو كلفه اذا أدبت الى كذا أو متى أدبت
 أو ان أدبت الى خمسمائة فأنت بريء عن الباقي فهو باطل والبراء اه وذكر في البرصحة البراء عن الكفالة
 اذا علقه بشرط ملائم كان وافيت به غدا فأنت بريء فوافاه به بريء من المال وهو قول البعض وفي الفقه انه
 الاوجه لانه اسقاط لا تمليك بغير وسبب أي تمام الكلام عليه في بابها (قوله لانه تمليك من وجه) حتى يرتد
 بالرد وان كان فيه معنى الاسقاط فيكون معتبرا بالتملكات فلا يجوز تعليقه بالشرط بغير عن العيني وفيه أن
 البراء عن الدين ليس من مبادلة المال بالمال فينبغي أن لا يبطل بالشرط الفاسد وكونه معتبرا بالتملكات لا يدل
 الا على بطلان تعليقه بالشرط واذل فرع عليه وعلى هذا فينبغي أن يذكر في القسم الثاني هذا ما ظهر في قائله
 ح وهكذا قال في البحر ان البراء يصح تقييده بالشرط وعليه فروع كثيرة مذكورة في آخر كتاب الصلح وذكر
 الزبلي هناك أن البراء يصح تقييده لا تعليقه اه وأوضحناه فيما علقناه على البحر لكن لا بد أن يكون الشرط
 متعارفا كما يأتي والحاصل أن البراء مفترع على القاعدة الثانية فقط فلذا ذكره هنا فافهم وسن فروعه ما في
 البحر عن المبسوط لو قال الخصم ان حلفت فأنت بريء فهذا باطل لانه تعليق البراءة بخبر وهي لا تحتمل
 التعليق اه ويصح تفرع البراء على القاعدة الاولى أيضا اذا كان الشرط غير متعارف ومنه ما علقناه عن
 العزيمة فافهم (قوله اذا كان الشرط متعارفا) كقول أبرأتك مطلقته بشرط الامهار فيصح لانه شرط
 متعارف وتعليق البراء بشرط متعارف جائز فان قبل الامهار وهم بأن يتهرأ نأب ولم تزوج نفسها منه لا يبرأ
 لفوات الامهار الصحيح ولو أبرأتك المبتوتة بشرط تجديد النكاح بغير مهر من مائة فلترجعه اذها نكاحا بدينار
 فأب لا يبرأ بدون الشرط قالت المسترحنة لزوجها تزوجني فقال لي المهر الذي لك على فأتزوجك فأبرأتك
 مطلقا غير معلق بشرط التزوج يبرأ اذا تزوجها والا فلا لانه ابراء معلق دلالة وقيل لا يبرأ وان تزوجها لانه رشوة
 بغير عن القنية ومنه يعلم أن التعليق يكون بالدلالة ويفترع على ذلك مسائل كثيرة فلنحفظ ذلك رملي والمراد
 بالتعليق المذكور التقييد بالشرط بقرينة الأمثلة المذكورة (قوله وأعلقه بأمر كائن الخ) منه ما في جامع
 الفصولين لو قال اغريمه ان كان لي عليك دين فقد أبرأتك وله عليه دين بريء لانه علقه بشرط كائن فتجيز اه

(والصلح عن مال) بمال درر
 وغيرها وفي النهر الظاهر الاطلاق
 حتى لو كان عن سكوت أو انكار
 كان فداء في حق المنكر ولا يجوز
 تعليقه (والبراء عن الدين) لانه
 تمليك من وجه الا اذا كان
 الشرط متعارفا أو علقه بأمر كائن

٢ قوله وذكر الزبلي الخ قلت
 وحاصل ما ذكره الزبلي هناك انه
 لو قال أدلى نصف الاف على
 أنك بريء من الفضل ففعل بريء
 ولو قال ان أو اذا أو متى أدبت
 لا يصح لانه صريح الشرط وفي
 ٢ أبرأتك من نصفه على أن تعطيني
 نصفه غدا يبرأ وان لم يؤد له لان
 البراءة حصلت بالاطلاق أو لا
 فلا تغير بما يوجب الشك آخر
 لان كلفة على تصكون للشرط
 وللمعاوضة فتشتمل على الشرط
 عند تعذر المعاوضة والبراء يجوز
 تقييده بالشرط لا تعليقه وفي
 الاولى لم يبرأ أولا وآخره معاني
 بشرط فلا يسقط الدين بالشك لان
 على تحتمل الشرط فلا يبرأ
 الا بالاداء وتحتمل العوض فغيراً
 مطلقا فلا يبرأ بالشك اه منه

(قوله كان أعطيه شريك الخ) هذا ذكره في الدرر بالفاظ فارسية وفسره الزاني بذلك والتأخر أن المراد بالبراءة شئ براءة الاستقاط فبردة عليه ما قبضه شريكه إلا أن يكون المراد الإبراء عن باقي الدين (قوله وكذا عبوته الخ) في الخيانة لو قال المديونة إذا مات فأنتم بريء من الدين جاز ويكون وصية ولو قال إن مات أي بفتح التاء لا يبرأ وهو مخاطرة كان دخلت الدار فأنتم بريء لا يبرأ اه وفيها لو قالت المريضة لزوجها إن مات من مرضي هذا فغيري عليك صدقة أو أنت في حل منه خاتمة فيه فهو راعله لأن هذه مخاطرة فلا تصح اه قلت والفرق بين هذه المسائل مشكل فإن الموت في الأولين يحقق الوجود فإن كان المراد بالمخاطرة جوار الموت مع بقاء الدين فهو موجود في المسائلين ولعل الفرق أن تعليقه بموت نفسه أمكن تصحيحه على أنه وصية وتعليق الوصية صحيح كما سيأتي حتى تصح من العبد بقوله إذا عتقت ذلك مالي وصية كما في وصايا الرضائي بخلاف تعليقه بموت المديون فإنه لا يمكن جعله وصية ففي محض إبراء ولا يعلم أنه هل يبقى الدين إلى موته فكان مخاطرة فلم يصح وكذلك مسألة المهر فيها مخاطرة من حيث تعليق الإبراء على موتها من ذلك المرض فإنه لا يعلم هل يكون أولاً لكن علمت أن الوصية يصح تعليقها بالشرط فإن قيد بماليس فيه مخاطرة يلزم أن لا تصح هذه الوصية لو كانت لاجنبي مع أن حقيقة الوصية تعلك مضاف لما بعد الموت ويصح تعليقها بالتعلق كما علمت وإن كانت المخاطرة من حيث أنه لا يعلم هل تجوز الورثة ذلك أولاً وهل يكون أجنبياً عنها وقت الموت حتى تصح الوصية أولاً لم يبق فائدة لقولها من مرضي هذا ويلزم منه صحة التعليق إذا قالت إن مات بدون قولها من مرضي هذا ويحتاج إلى نقل في المسألة (قوله على ما بحثه في النهر) حيث قال بعد مسألة المهر السابقة وينبغي أنه إن أجازته الورثة يصح لأن المانع من صحة الوصية كونه وارثاً اه وفيه أن المانع كونه مخاطرة كما صرح به في عبارة الخيانة ط (قوله وعزل الوكيل) بأن قال له عزلتك على أن تهدي إلى شئ أو أن قدم فلان لأنه ليس مما يحلف به فلا يجوز تعليقه بالشرط عيني قال في البحر تعليله يقتضي عدم صحة تعليقه لا كونه يسطر بالشرط وعندى أن هذا خطأ أيضاً وأنه مما لا يصح تعليقه لا مما يسطر بالشرط اه ملخصاً وبدل عليه أن ما يفسد بالشرط الفاسد ما كان مبادلة مال بمال وهذا ليس منه بل هو من القييدات كما مر فيبطل تعليقه فيكون مفقوداً على القاعدة الثانية فقط فلم يكن ذكره هنا خطأ فافهم وقيد بعزل الوكيل لأن الوكالة تتخلقه حيث يصح تعليقها كما يأتي (قوله والاعتكاف) قال في البحر عندي أن ذكره هنا خطأ لما في القنية قال الله على اعتكاف شهر إن دخلت الدار ثم دخل لزمه عند علمائنا فإذا صح تعليقه بالشرط لم يبطر بالشرط الفاسد لما في جامع الفصولين ما جاز تعليقه بالشرط لم يبطر بالشرط الفاسد وكيف والاجماع على صحة تعليق المذمور من العبادات أي عبادة كانت حتى إن الوقف كما يأتي لا يصح تعليقه بالشرط ولو علق النذر به بشرط صح التعليق وفي الخيانة الاعتكاف سنة مشروعة يجب بالنذر والتعليق بالشرط والشروع فيه ثم قال وأجمعوا أن النذر لو كان معلقاً بأن قال إن قدم غائب أو شفي الله مريض فلا نأذ الله على أن اعتكف شهر فاجعل شهر اقبل ذلك لم يجز فهذه العبارة دالة على صحة تعليقه بالاجماع وهذا الموضع الثالث مما أخطأوا فيه وانحطاً هنا أفتج لكثرة الصرائح بصحة تعليقه وأما مستحب لكونهم تداولوا هذه العبارات متوناً وشروحاتاً وقد يقع كثيراً أن مؤلفاً يذكر شيئاً خطأ فيقولونه بلا تنبيه فيكثر الناقلون وأصله لو اخطأ اه وعامة فيه وأجاب العلامة المقدسي بأن المراد أن نفس الاعتكاف لا يتعلق بالشرط لأنه ليس مما يحلف به قال في النهر وهو مردود على هبة النهاية بجملة ما لا يصح تعليقه بالشرط الفاسد ثلاثة عشر وعد منها تعليق الإيجاب الاعتكاف بالشرط ويمكن أن يجاب عنه بأن معناه ما إذا قال أوجب على الاعتكاف إن قدم زيد لكنه خلاف الظاهر قد بره اه ثم قال والحق أن كلامهم هنا محمول على رواية في الاعتكاف وإن كانت الأخرى هي التي عليها الأكثر اه قلت وفيه نظر لما علمت من أن ما هنا مذكور في المتن والشروح والفتاوى بل الصواب في الجواب أنه إذا كان كلامهم فيما لا يصح تعليقه بالشرط الفاسد علم أن مرادهم أنه لا يصح تعليق الاعتكاف بالشرط الفاسد لا بمطلق شرط وإذا أجمعوا على أن تعليق الاعتكاف بشرط ملامم كان شئ الله مريض فيصح كيف يصح حمل كلامهم هنا على ما يناقضه ثم يعترض عليهم بأنهم أخطأوا وتداولوا الخطأ حتى لا يبقى لاحد نفقة بكلامهم الذي يتوافقون عليه مع أن نأذ على من خرج عن كلامهم بما تداولونه فافهم قد وتناوعدتنا شكري الله سبحانه بل الواجب حمل كلامهم على وفق مرادهم

مطلب
قال المديونة إذا مات فأنتم بريء

كان أعطيه شريك فقد أبرأتك
وقد أعطاه صح وكذا عبوته
وبكون وصية ولو لوارثه على
ما بحثه في النهر (وعزل الوكيل
والاعتكاف)

وذلك كما مثل له في الحواشي العزيمة بقوله فساد الاعتكاف بالشروط بأن قال من عليه اعتكاف أيام نوبت
 أن اعتكف عن مدة أيام لا جله بشرط أن لا أصوم أو أباشر امرأتي في الاعتكاف أو أن أخرج عنه في أي وقت
 شئت بحسبة أو بغير حاجة يكون الاعتكاف فاسدا وتعليقه بالشروط بأن يقول نوبت أن اعتكف عشرة أيام
 إن شاء الله تعالى اهـ لكن هذا تصور للنفس الاعتكاف لا لإيجابه فيصير إيجابه بأن يقول لله علي
 أن اعتكف شهرا بشرط أن لا أصوم الخ أو أن رضى زيد وقد يقال إن الشرع فيه موجب أيضا فاذ اشترع
 فيه بالنسبة على هذا الشرط الفاسد لم يصح إيجابه فانهم والمجد لله على ما أهم (قوله فانهم ليسا بما يحلف به)
 هذا الصحيح في عزل الوكيل أما الاعتكاف فيحلف به بالاجماع كاعت آفاده ح (قوله والصحيح الحاق
 الاعتكاف بالنذر) أي في صحة تعليقه بالشروط وهذا الصحيح مأخوذ من قول النهر وإن كانت الأخرى هي
 التي عليها الأكثر فهو تضعيف للرواية التي مشى عليها أصحاب المتن والشروح وقد علت الجواب الصواب
 (قوله لانهم ما اجارة) فيكونان معاوضة مال بمال ففسدان بالشروط الفاسد ولا يجوز تعليقهما بالشروط كما
 لو قال زارعك أرضي أو ساقبتك كرمي على أن تقرضني ألفا أو أن قدم زيد وتماه في الجرح قال الرمي وبه يعلم
 فساد ما يقع في بلادنا من المزارعة بشرط مؤنة العمل على رب الأرض سواء كانت من الدراهم أو من الطعام
 (قوله والاقرار) بأن قال افلان على كذا أن أقرضني كذا أو أن قدم فلان لانه ليس مما يحلف به فلا يصح
 تعليقه بالشروط عيني وفي المبسوط ادعى عليه ما لا فقال ان لم آتك غدا فهو على لم يلزمه ان لم يأت به غدا لانه
 تعليق الاقرار بالخطر وفيه لفلان على ألف درهم ان حلف أو على أن يحلف بخلافه وجحد المقر لم يؤخذ به
 لانه علق الاقرار بشرط فيه خطر والتعليق بالشروط يخرج من أن يكون اقرارا اهـ بجر وظاهره أن قوله
 على أن يحلف تعليق لا بشرط لكن قد يطلق التعليق على التقييد بالشروط وذكر في الجرح أن ظاهرا الاطلاق دخول
 الاقرار بالطلاق والعلق مثل ان دخلت الدار فأنا مقر بطلاقها أو بعنته فلا يقع بخلاف تعليق الانشاء ويدل
 على الفرق بينهما أنه لو أكره على الانشاء به وقع أو على الاقرار به لم يقع هذا وقد سكي الزيلعي في كتاب الاقرار
 خلافا في أن الاقرار الملحق باطل أولا ونقل عن المبسوط ما شهد لصحته فظاهره تصحيحه والحق تضعفه
 لتصريحهم هنا بأنه لا يصح تعليقه بالشروط وانه يبطل بالشروط الفاسد اهـ ملخصا واعترضه في النهر بأنه حيث
 اعتمد على كلامهم هنا كان عليه التزامه في عزل الوكيل والاعتكاف قلت انما لم يلزمه فيهما بناء على ما فهمه
 من مخالفته لكلامهم ولا يلزم اطراده في باقي المسائل نعم في كون الاقرار مما يبطل بالشروط نظر لانه ليس
 من المعاوضات المالية ولم أر من صرح ببطلانه به ولا يلزم من ذكره هنا بطلانه لما علمته مما مر مرارا أن ما ذكره
 المصنف من الفروع بعضها مما يبطل بالشروط وبعضه مما لا يبطل فلا بد من نقل صريح ولا سيما وقد اقتصر
 الزيلعي وغيره على ذكر أنه لا يصح تعليقه بالشروط فليراجع (قوله الا اذا علقه بجبي الغد) كتبه على ألف
 اذا جاء غدا أو رأس الشهر أو أفطر الناس لان هذا ليس بتعليق بل هو دعوى الاجل الى الوقت المذكور
 فية قبل اقراره ودعواه الاجل لا تنقل الى الجبة زيلعي من كتاب الاقرار (قوله أو يموت) مثل له على ألف
 ان مت فهو عليه مات أو عاش لانه ليس بتعليق لان موته كائن لا محالة بل مراده الاشهاد عليه ليشهد به بعد
 موته اذا جدت الورثة فهو تأكيدي لا اقرار زيلعي (قوله والوقف) لانه ليس مما يحلف به فلو قال ان قدم
 ولدي فداري صدقة موقوفة على المساكين فشاء ولده لا تصير وقفا لا بشرطه أن يكون مختارا جزم به في فتح
 القدير والاسعاف حيث قال اذا جاء غدا أو رأس الشهر أو اذا كتبت فلانا أو اذا تزوجت فلانة فأرضي صدقة
 موقوفة يكون باطلا لانه تعليق والوقف لا يحتمل التعليق بالخطر وفيه أيضا وقف أرضه على أن له أصلها أو على
 أن لا يزول ملكه عنها أو على أن يبيع أصلها ويصدق بثمنها كل الوقف باطلا وحكي في البرازية وغيرها أن عدم
 صحة تعليقه رواية والظاهر ضعفها لجزم المصنف وغيره بها نهر وصوابه أن يقول والظاهر اعتمادها وضعف
 مقابلهما اللهم إلا أن يكون الضمير للحكاية المقهومة من قوله وحكي تأمل ومقتضى ما نقله عن الاسعاف ثانيا
 أن الوقف يبطل بالشروط الفاسد مع أنه ليس بمبادلة مال بمال وأن المفتي به جواز شرط استبداله ولا يلزم من ذكر
 المصنف له هنا أنه مما يبطل بالشروط الفاسد ما قد مر غير مرة بل ذكر في العزيمة أن قاضي خان صرح بأنه لا يبطل

فانهم ليسا بما يحلف به فلم يجز
 تعليقهما بالشروط وهذا في احدي
 الروايتين كما بسطه في النهر والصحيح
 الحاق الاعتكاف بالنذر
 (والمزارعة والمعاملة) أي
 المساقاة لانهم ما اجارة (والاقرار)
 الا اذا علقه بجبي الغد أو يموت
 فيجوز ويلزمه الحال عيني (والوقف)

بالشروط الفاسدة ويمكن التوفيق بينه وبين ما في الاسعاف بأن الشرط الفاسد لا يبطل عقد التبرع اذا لم يكن
موجبه نقص العدد من أصله فان اشتراط أن تبي ربة الارض له أو أن لا يزول ملكه عنها أو أن يسعيها إلا
استبدال نقص التبرع (قوله لانه صلح معنى) قال في الدرر فانه تولية صورة وصلح معنى اذ لا يصار اليه
الا بتراضيها انقطع الخصومة بينهما باعتبار أنه صلح لا يصح تعليقه ولا اضافته وباعتبار أنه تولية يصح فلا يصح
بالشك اه وانظروا أنه لا يفسد بالشرط الفاسد لانه ليس بمبادلة مال بمال (قوله عند الثاني) وعند محمد
يجوز كلوكالة والامارة والتقصاء بجر (قوله كفي قضاء الخائنة) ومثله في يسوع الخلاصة (قوله وبني ابطال
الاجل) بقي أيضا تعليق الكفالة بشرط غير ملائم كما سأتى في بابها ان شاء الله تعالى والاقالة كما مر في بابها
ويأتى مثاله والكتابة بشرط في صلب العقد كما يأتي بيانه قريباً والعفو عن القود والابارة في جامع الفصولين
قال للثاني اذا جاء غدا فقد عرفت عن القود لا يصح معنى التملك قال اذا جاء غدا فقد عرفت عنك تبطل لانها تملك
المنفعة وقبل تجوز كالأجارة وقبل تبطل الاجارة ولو قال أعرفت غدا تصح العارية اه وبني أيضا عزل القاضي
في أحد القولين كما يأتي وسد ذكر الشارح أن ما لا تصح اضافته لا يعنى بالشرط (قوله في البرازية انه يبطل
بالشرط الفاسد) بأن قال كمال حل تخيم ولم تؤد المال حال صح وصار حالاً هكذا عبارة البرازية واعتريضا في البحر
بأنهم اسهوا ظاهراً لانه لو كان كذلك لبقى الاجل فكيف يقول صح وعبارة الخلاصة وابطال الاجل يبطل بالشرط
الفاسد ولو قال كمال حل تخيم الخ فجعلها مسألة أخرى ودوا الصواب اه وذكر العلامة المقدسي أن
العبارة متشككتان وأن الظاهر أن المراد أن الاجل يبطل وأنه اذا علق على شرط فاسد كعدم اداء تخيم في
المثال المذكور يبطل به الاجل فيصير المال حالا اه وحاصله أن لفظ ابطال في عبارة البرازية وانخلاصة زائد
وأنه لا مدخل ذكره في هذا القسم أصلاً (قوله وكذا الخ) يوهم انه يفسد بالشرط الفاسد وليس كذلك
كما سأتى نعم لا يصح تعليقه بالشرط قال في جامع الفصولين ولو قال لقته اذا جاء غدا فقد أذنت لك في التجارة
صح الاذن ولو قال اذا جاء غدا فقد جرت عليك لا يصح والقاضي لو قال لرجل قد جرت عليك اذا سقيت لم يكن
حكماً بجبرده ولو قال لسفيه قد أذنت لك اذا صلحت جاز اه (قوله وما يصح ولا يبطل بالشرط الفاسد) شروع
في القاعدة الثالثة المقابلة للأولى والأصل فيها ما ذكر في البحر عن الأصوليين في كتب الأصول في بحث الوزل
من قسم العوارض أن ما يصح مع اليزل لا يبطله الشروط الفاسدة وما لا يصح مع اليزل تبطله الشروط
الفاسدة اه والمراد بقول الشارح ما يصح أي في نفسه ويلغو بالشرط وانما زاده ليكون في البطلان لا يستلزم
الحجة لصدقه على الفساد فافهم (قوله لعدم المعاوضة المالية) أشار الى ما قدمه في الاصل الاول من أن
ما ليس بمبادلة مال بمال لا يفسد بالشرط الفاسد أي ما لا يقتضيه العقد ولا يلائمه وذلك فضل خال عن العوض
فيكون ربا والربا لا يكون في المعاوضات الغير المالية ولا في التبرعات (قوله وزدت ثمانية) هي الابرأ عن دم
العمد والصلح عن جناية غصب وودبعة وعارية اذا ضمنها الخ والنسب والخرج على المأذون والغصب وأمان
القرن ط قلت وقد منّا أن كل ما جاز تعليقه لا يفسد بالشرط الفاسد وسبأ أي أيضا (قوله القرض)
كما قرنتك هذه المائة بشرط أن تتخذ مني سنة وفي البرازية وتعليق القرض حرام والشرط لا يلزم والذي
في الخلاصة عن كفالة الاصل والقرض بالشرط حرام اه نهر أي المراد بالتعليق الشرط وفي صرف
البرازية أقرضه على أن يوفيه بالعراق فسد اه أي فسد الشرط والاختلاف ما هنا تأمل (قوله والهبة
والصدقة) كوهبتك هذه المائة أو صدقت عليك بها على أن تتخذ مني سنة نهر قصص ويبطل الشرط لانه
فاسد وفي جامع الفصولين ويصح تعليق الهبة بشرط ملائم كوهبتك على أن تعرضني كذا ولو لم يخالفنا تصح
الهبة لا الشرط اه وفي حاشيته للخير الرمي أقول يؤخذ منه جواب واقعة القوي وهب لزوجته بقرعة على انه
ان جاء أولاد منها تم البقرعة ليه وهو صحة الهبة وبطلان الشرط اه وسد ذكر الشارح أن الهبة يصح تعليقها
بالشرط ويأتي الكلام عليه (قوله والنكاح) كزوجتك على أن لا يكون لك مهر فيصح النكاح ويبطل
الشرط ويجب مهر المثل ومن هذا القبيل ما في الخائنة تزوجتك على أني بالتخياري يجوز النكاح ولا يصح التخياري
لانه ما علق النكاح بالشرط بل بالشرط والنكاح بشرط الخيار اه وليس منه أن أجاز أبي أودعي لانه تعليق
والنكاح لا يخلو فلا يصح كفي الخائنة وكلام النهر ضا غير محرز قدبر وفي الظاهرية لو كان الأب حاضر فاقبل

(و) الرابع عشر (الحكيم) يقول
الحكيم اذا أهل الشهر فاحكم
بيننا لانه صلح معنى فلا يصح تعليقه
ولا اضافته عند الثاني وعليه
القوي كفي قضاء الخائنة وبني
ابطال الاجل في البرازية انه يبطل
بالشرط الفاسد وكذا الخ
على ما في الاشياء (وما) يصح
(لا يبطل بالشرط الفاسد) لعدم
المعاوضة المالية سبعة وعشرون
على ما عده المصنف تبعاً للمعنى
وزدت ثمانية (القرض والهبة
والصدقة والنكاح)

وفي الخائنة من الهبة وهبت
مهورى منك على أن كل امرأة
تزوجها تبطل امرها يدي
فان لم يقبل طالت الهبة وان قبل
في المجلس صحت ثم ان فعل الزوج
ذلك فالهبة ماضية والا فكذلك
عند البعض كمن أعتق أمة على
أن لا تزوج عتقت تزوجت أو لا
قالت وهبت مهورى ان لم تقبلني
فقبل ثم طلقها فالهبة فاسدة
للتعليق بالشرط ونماه في البحر
عند قوله والابرأ عن الدين
ومفاده انه لو لم يطلقها تصح الهبة
في صريح التعليق بالشرط تأمل
اه منه

في المجلس جازمالي في النهر وهو مشكل والحق ما في الثانية اه قلت ما في التظهيرية ذكر في الثانية أيضا عن
امالي أبي يوسف وقال انه استبعد ان (قوله والطلاق) كطلقتك على أن لا تزوجي غيري بحر والظاهر أنه اذا
قال ان لم تزوجي غيري فكذلك وبأن يانه قريبا (قوله وانطلق) كنهالك على أن لا تخيرامدة براهابل
الشرط ووقع الطلاق ووجب المال وأما اشتراط الخيار لها فصح عند الامام كما مضى بحر (قوله والعق)
بأن قال اعققتك على أني بالخيار بحر وقدمنا آتفا لأعق أمة على أن لا تزوج عقت تزوجت أولا (قوله
والرهن) بأن قال رخصتك عيدي بشرط أن استخدمه او على أن الرهن ان ضاع ضاع بلا شيء أو ان لم أوف متاعك
لأنك كذا فالرهن لك بما لك بطل الشرط وصح الرهن بحر (قوله يجعلك وصيا الخ) هذا المثال أحسن
مما في البحر جعلك وصيا على أن يكون لك مائة لأن الكلام في الشرط الفاسد الذي لا يفسد العقد وما هنا صحيح
نهر وفيه نظرقانه قال في البرازية فيجوز وصي والشرط باطل والمائة له وصية اه ومعنى بطلانه كافي البحر أنه
يطل جعلها بشرط لا يبصا وتبي وصية ان قبلها كانت له والا فلا اه اي فهو شرط فاسد لم يفسد عقد الايبصا
(قوله والوصية) كذا وصيت لك ثلث مالي ان أجاز فلان عيني وفيه نظرقانه مثال تعليقه بالشرط وليس
الكلام فيه وفي البرازية وتعليقها بالشرط جائز لانها في الحقيقة اثبات للخلافة عند الموت اه ومعنى صحة
التعليق أن الشرط ان وجد كان للموصي له المال والا فلا شيء له بحر ثم قال وفي الثانية لو وصي بثلثه لا ماله
ان لم تزوج قبلت ذلك ثم تزوجت بعد انقضاء عدها برزمان فلها الثلث بحكم الوصية اه مع أن الشرط
لم يوجد الا لأن يكون المراد بالشرط عدم تزوجها عقب انقضاء العدة لا عدمه الى الموت بدليل انه قال تزوجت
بعد انقضاء عدها برزمان للاحتراز عن تزوجها عقب الانقضاء اه قلت ووجهه انه اذا مضت مدة بعد العدة ولم
تزوج فيها تحقق الشرط فلا تبطل الوصية بتزوجها بعده اذ لو كان الشرط عدم تزوجها أبد الزم أن لا يوجد شرط
الاستحقاق الا بموتها ويظهر من هذا أنه اذا قال طلقك ان لم تزوجي أنه اذا مضى بعد العدة زمان ولم تزوج
يتحقق الشرط لكن فيه أن الطلاق العلق انما يتحقق بعد تحقق الشرط فيلزم أن يكون ابتداء العدة بعده لا قبله
فالظاهر بطلان هذا الشرط ووقع الطلاق منجزا وبؤيده ما مر قريبا ومزجته في كتاب الطلاق في أول باب
التعليق (قوله والشركة) فيها انها تفسد بشرط ما يؤدي الى قطع الاشتراك في الربح كاشتراط عشرة
لاحدهما وفي البرازية الشركة تبطل ببعض الشروط الفاسدة دون بعض حتى لو شرط التضاض في الوضعية
لا تبطل وتبطل باشتراط عشرة لاحدهما وفيها الوشرط صاحب الالف العمل على صاحب الالفين والربح
نصفين لم يجز الشرط والربح بينهما أثلاما اه أما لو لم بشرط العمل على أفضلهما ما لا يل تربعه فأجاب في البحر
بأن شرط الربح صحيح لأن التبرع ليس من قبيل الشرط بدليل ما في بيوع الذخيرة اشترى حطباً في قرية وقال
موصولاً بالشراء من غير شرط في الشراء اجمله الى منزلي لا يفسد لانه كلام مستبد بعد تمام البيع (قوله وكذا
المضاربة) كالشرط نفقة السفر على المضارب بطل الشرط وجازت برازية وفيها ولو شرط من الربح عشرة
دراهم فسدت لانه شرط بل لقطع الشركة دفع اليد الفاعل على أن يدفع رب المال للمضارب أرضاً بزرعها سنة
أو دار السكنى بطل الشرط وجازت ولو شرط ذلك على المضارب رب المال فسدت لانه جعل نصف الربح عوضاً
عن عمله واجرة الدار اه وبه علم أنها تفسد ببعض الشروط كالشركة (قوله كوليته بلدة كذا مؤبداً) فقوله
مؤبداً شرط فاسد لأن التولية لا تقتضي ذلك لانه يغزل بعارض جنون او عزل أو نحوه ومثله ووليته على أن
لا تغزل أبداً أو على أن لا تركب كما مثل به في البحر وقال فهذا الشرط فاسد ولا تبطل امرته بهذا (قوله واختار
في النهر اطلاق الحجة) حيث قال راداعلي ذلك البعض وعندي انه لا سلف له فيه ولا دليل يقتضيه لانه حيث
صح العزل كان الغاء للتأييد سواء نص على الغاية أولا (قوله صح التقليد والشرط) فان فعل شيئاً من ذلك
العزل ولا يبطل قضاؤه فيما مضى ولا ينفذ قضاء القاضي في خصوصه زيد ويجب على السلطان أن يفصل قضيته
ان اعترافه قضية بحر عن البرازية وفيه عنها أيضا الوشرط في التقليد أنه متى فسق يغزل انغزل اه قلت
وانما صح الشرط لكونه شرطاً صحيحاً والقاضي وكيل عن السلطان في تنقيده قضاؤه بما قدمه به حتى يتقيد بالزمان
والمكان والشخص ومن ذلك ما اذا نهاه عن سماع دعوى مضى عليها خمس عشرة سنة كما سأل في القضاء ان شاء
الله تعالى (قوله والكفالة والحوالة) بأن قال كفلت غريمك على أن ترضى كذا وأحللتك على فلان بشرط

والطلاق وانطلق والعق والره
والايبصا يجعلك وصيا على أن
تزوجيني (والوصية والشركة
و) كذا (المضاربة والقضاء
والامارة) كوليته بلدة كذا مؤبداً
وبطل الشرط فله عزله بلا حجة ودل
بشرط لصحة عزله كدروس أبده
السلطان أن يقول رجعت عن
التأييد أفقي بعضهم بذلك واختار
في النهر اطلاق الحجة وفي البرازية
لو شرط عليه أن لا يرثني ولا يشرب
الخمر ولا يمتثل قول أحد ولا يسمع
خصوصية زيد صح التقليد والشرط
(والكفالة والحوالة)

أن لا ترجع على عند التوى نهر يعنى فتصح ويطل الشرط وفي البرازية لو قال كلفته على اتى متى أو كلما
 طولت به فى أجل شهر فاذا طال به فله أجل شهر من وقت المطالبة الاولى فاذا تم الشهر من وقت المطالبة
 الاولى لم التسليم ولا يكون للمطالبة الثانية تأجيل اه وفيه أن كلفته تقضى التكرار مقدسى ولعله أنفى
 التكرار هنا لما يلزم عليه من ابطال موجب الكفالة وحيث أمكن الأعمال فهو أولى من الابطال تأمل وسذكر
 الشارح هذه المسألة أوائل الكفالة ويأتى توضيحها هناك وفي البرازية أيضا كفل على أنه بالخيار عشرة أيام
 أو أكثر يصح بخلاف البيع لأن مبناه على التوسع اه فى هذا وفيما قبله صحت الكفالة والشرط لأنه شرط
 تأجيل أو خيار وكلاهما شرط صحيح ولا رد على المصنف لأن كلامه فى الشرط الفاسد وسبأ فى بابها أنه
 لا يصح تعليقه بشرط غير ملائم ويأتى هنا فى كلام الشارح أيضا (قوله الا اذا شرط الخ) أى شرط المحال على
 المحال عليه أن يعطيه المال المحال به من ثمن دار المحيل قال فى البرازية بخلاف ما اذا التزم المحال عليه الاعطاء
 من ثمن دار نفسه لأنه قادر على بيع دار نفسه ولا يجبر على بيع داره كما اذا كان قبوها بشرط الاعطاء عند
 الحصاد لا يجبر على الاداء قبل الاجل اه وظاهره صحة التأجيل الى الحصاد لأنه مجهول جهالة يسيرة
 بخلاف هبوب الريح كما يأتى فى بابها (قوله من المحال) صوابه المحال عليه (قوله فليجزر) أشار الى ما فى
 هذا الجواب فإن كونه وعدا لا يخرج عنه كونه شرطاً مع أن فرض المسألة أنه مذكور فى صلب العقد على أنه
 شرط اذ لو كان بعد العقد لاعلى وجه الاشتراط لم يفسد العقد كما مر عند قوله والشركة وأيضاً لا يظهر به الفرق
 بين المسألتين ويظهر الى الجواب بأن الحوالة قد تكون مقيدة كالأحوال غريمه بألف الوديعة على المودع تقيدت
 به حتى لو هلكت الاقربى المحال عليه كإسائتى أن شاء الله تعالى فى بابها وهذا ما بشرط الدفع من ثمن دار المحيل
 صارت مقيدة به ولما لم يكن له قدرة على الوفاء بذلك فسدت الحوالة بمنزلة ما لو هلكت الوديعة المحال بها ولهذا
 لو كان البيع مشروطاً فى الحوالة صحت ويجبر على البيع كما فى آخر حوالة البرازية أما لو بشرط الدفع من ثمن داره
 صحت الحوالة لقد رتبته على بيع داره ولكن لا يجبر على البيع ولو باع يجبر على الاداء لتحقيق الوجوب كما فى الدرر
 (قوله والوكالة) كوكنتك على أن تبرئنى بالله على نهر وفي البرازية الوكالة لا تبطل بالشرط الفاسدة
 أى شرط كان وفيه تعليق الوكالة بالشرط جائز وتعلق العزل به باطل وتقرر عليه أنه لو قال لكما عز لتلك فأننت
 وكلى صح لأنه تعليق التوكيل بالعزل ولو قال لكما وكنتك فأننت معزول لم يصح لأنه تعليق العزل بالشرط يجر
 (قوله والافالة) حتى لو تسايل على أن يكون الثمن اكثر من الاول أو اقل صحت ولغا الشرط وقد مر فى بابها
 نهر وذكر المصنف فى بابها أنها لا تفسد بالشرط وان لم يصح تعليقه بها وبصورة التعليق كما ذكره فى البحر خالف عن
 البرازية ما لو باع فوراً من زيد فقال اشتريته رخصاً فقال زيد ان وجدت مشترياً بالزيادة فبعت منه فوجد فباع
 بأزيد لا ينعقد البيع الثانى لأنه تعليق الافالة لا الوكالة بالشرط (قوله والكتابة) بأن كتابته على ألف بشرط
 أن لا يخرج من البلد أو على أن لا يعامل فلاناً أو على أن يعمل فى نوع من التجارة فتصح ويطل الشرط لأنه غير
 داخل فى صلب العقد نهر (قوله فى صلب العقد) صلب الشئ ما يقوم به ذلك الشئ وقيلام البيع بأحد
 العوضين فكل فساد يكون فى أحدهما يكون فساداً فى صلب العقد درر (قوله وعليه) أى على كون الفساد
 فى صلب العقد ط (قوله يحمل اطلاقهم) أى اطلاق من قال أنها تبطل بالشرط الفاسد كالعماضى
 والاستروشى فانهم ما قالوا وتعليق الكتابة بالشرط لا يجوز وإنما تبطل بالشرط ويحمل قواهما ما نينا الكتابة بشرط
 متعارف وغير متعارف تصح ويطل الشرط على كون الشرط زائداً ليس فى صلب العقد وبه يندفع اعتراض
 صاحب جامع الفصولين عليه ما هذا اخصل ما فى الدرر وأما ما فى البحر عن البرازية كتابته على حامل على أن
 لا يدخل ولدها فى الكتابة فسدت لأنهما تبطل بالشرط الفاسد اه فان اراد به ما كان فى صلب العقد لأن استثناء
 جملته هو جزء منها شرط فى صلب العقد كالباع أمة الاجلها لان أحد العوضين فافهم (قوله واذا العبد فى
 التجارة) ككأذنتك فى التجارة على أن تجزى شهر أو على أن تجزى كذا فيكون عاماً فى التجارة والافالات
 ويطل الشرط بحر (قوله كنهذا الولد منى ان رضيت امرأتى) تابع البحر فى ذلك مع أنه فى البحر اعترض على
 العبنى سراراً بأن الكلام فى الشرط الفاسد لا فى التعليق فالاولى قول النهر بشرط رضى زوجتى وقال فى العزيمة
 وصور ذلك فى ايضاح البكرمانى بأن ادعى نسب التوهم من بشرط أن لا تكون نسبة الاخر منه أو ادعى نسب ولد

الا اذا شرط فى الحوالة الاعطاء
 من ثمن دار المحيل فتفسد لعدم
 قدرته على الوفاء بالمأتم كما عراه
 المصنف للبرازية وأجاب فى التهر
 بأن هذا من المحال وعد وليس
 الكلام فيه فليجزر (والوكالة
 والافالة والكتابة) الا اذا كان
 الفساد فى صلب العقد أى نفس
 البطل ككتابته على خمر فتفسد
 به وعليه يحمل اطلاقهم كما حزره
 خسرو (واذا العبد فى التجارة
 ودعوة الولد منى ان رضيت امرأتى
 رضيت امرأتى

بشرط أن لا يرث منه ثبت نسب كل واحد من التوأمين ويرث وبطل الشرط لانهم من ماء واحد فن ضرورة
ثبوت نسب أحدهما ثبت الآخر لما عرف بشرط أن لا يرث شرط فاسد لمخالفة الشرع والنسب لا يفسد به اه
(قوله والصلح عن دم العمد) بأن صالح ولي المقتول عمدا القاتل على شيء بشرط أن يقرضه أو يهدي اليه
شيئا فالصلح صحيح والشرط فاسد وبسقط الدم لانه من الاسقاطات فلا يحتمل الشرط بجز (قوله ولم يذكروه
اكفاء بالصلح) اذ ليس بينهما كثير فرق فان الولي اذا قاتل القاتل عمدا البرأت ذمتك على أن لا تقيم في هذا البلد
مثلا أو صالح معه عليه صح البراء والصلح ولا يعتبر الشرط درر (قوله التي فيها القود) في المصباح القود
القصاص وبه عبر في الدرر فلا فرق في التعبير فافهم (قوله والا) بأن كان الصلح عن القتل الخطأ أو الجراحة
التي فيها الارش كان من القسم الاول درر اي لان موجب ذلك المال فكان مبادلة لاسقاطا (قوله وعن
جناية غصب) اي مغضوب وقوله اذ ضمنها اي موجبات الصلح في الصور المذكورة درر ولعل صورة المسألة
لو أنك ما غصبه أو تلف ودعيته أو عارية عنده وأراد المالك أن يضمه ذلك فصالحه على شيء وضمن رجل موجب
الصلح بشرط أن يحمله به على آخر أو يكفل به آخر صح الضمان وبطل الشرط لكن لا يخفى أن الضمان كفالة وقد
مرت مسألة الكفالة ولم أر من أوضح ذلك فتأمل (قوله والنسب) تقدم تصويره في مسألة دعوى الولد
(قوله والجرح على المأذون) فلا يطل به ويطل الشرط شربلا لية عن العمادية ومثله في جامع الفصولين
ولا ينافي ما قدمه عن الاشهاد لان ذلك في بطلان تعليقه بالشرط كما قدمناه (قوله والغصب) كذا ذكره في
جامع الفصولين وغيره مع ذكرهم مسألة جناية الغصب المارة وفيه أن الغصب فعل لا يقيد بشرط فان كان
المراد ضمان الغصب بشرط فهو داخل في الكفالة فافهم (قوله وأمان القن) أقول في السير الكبير لمحمد بن
الحسن تعليق الأمان بالشرط جائز بدليل أن النبي صلى الله عليه وسلم حين آمن أهل خيبر علق أمانهم بكتبتهم
شيئا وأبطل أمان آل أبي الجعد بكتبتهم الحلي اه وبه يعلم أن القن ليس قيدا حموى أي سواء كانت اضافة
الأمان من اضافة المصدر الى فاعله أو الى مفعوله وفي بعض النسخ وأمان النفس (قوله وعقد الذمة) فان
الامام اذا فتح بلدة وأقر أهلها على أملاكهم وشرطوا معه في عقد الذمة أن لا يعطوا الجزية بطريق الاهانة كما هو
المشروع فالعقد صحيح والشرط باطل درر (قوله وتعلق الرذبا العيب وبجوار الشرط) هكذا عبر في الكنز وعبر
في النهاية بقوله وتعلق الرذبا العيب بالشرط وتعلق الرذبا بجوار الشرط بالشرط ومثله في جامع الفصولين وغيره
فعلم أن قوله بالعيب متعلق بالرذبا لتعلق وأن المراد أن الرذبا بجوار عيب أو شرط يصح تعليقه بالشرط ولا يخفى
أن الكلام فيما يصح ولا يفسد تقييده بالشرط الفاسد لافما يصح تعليقه فكان المناسب حذف لفظة تعلق
كما فعل صاحب الدرر وقد يجاب بأن المراد بالتعلق التقييد أو أن كل ما صح تعليقه صح تقييده كما مر وبه ظهر أنه
ليس المراد ما توههم أن تعليق الرذبا بأحد الخيارين بالشرط يصح تقييده بالشرط اذ لا يظهر تصوير تقييد التعليق
ثم انه مثل الاول في الجرح بما اذا قال ان وجدت بالبيع عيبا رده عليك ان شاء فلان ولذا في جملة اذا قال من له
خيار الشرط رددت البيع أو أسقطت خيارى ان شاء فلان فانه يصح ويطل الشرط اه تأمل وفي الجرح من
باب خيار الشرط مانعه فان قلت هل يصح تعليق ابطاله وضايقه قلت قال في الخاتمة لو قال من له خيار ان لم
أفعل كذا اليوم فقد أبطلت خيارى كان باطلا ولا يطل خياره وكذا لو قال في خيار العيب ان لم أرده اليوم فقد
أبطلت خيارى ولم يرده اليوم لا يطل خياره ولو لم يكن كذلك ولكنه قال أبطلت غدا أو قال أبطلت خيارى اذا
جاء غدا فجاء غدا كفى المشتري انه يطل خياره قال وليس هذا كالأول لان هذا وقت يجيء لا محالة بخلاف
الاول اه قال في البحر هناك فقد سؤوا بين التعليق والاضافة في المحقق مع أنهم لم يسؤوا بينهما في الطلاق
والعساق وفي التنازعانية لو كان الخيار للمشتري فقال ان لم افصح اليوم فقد رضيت أو ان لم افعل كذا فقد
رضيت لا يصح اه اي بل بقي خياره (قوله وعزل القاضى) في جامع الفصولين ولو قال الامير لرجل اذا قدم
فلان فأنت قاضى بلدة كذا أو أميرها يجوز ولو قال اذا أتاك كذا فأنت معزول يعزل بوصوله وقيل لا اه
وذكر في الدرر عن العمادية والاستروثية أن الثاني به يفتى واعترض بأن عبارة العمادية والاستروثية قال
ظهر الدين المرغيناني ونحن لا نقى بصحة التعليق وهو أقوى الاوزجندى اه وظاهر ما في جامع الفصولين
رجح الاول واذا منى عليه في الكنز والمثني وغيرهما (قوله كعزلك ان شاء فلان) كذا مثل في البحر

(والصلح عن دم العمد) وكذا

البراء عنه ولم يذكروه اكفاء

بالصلح درر (و) عن (الجراحة)

التي فيها القود والا كان من

القسم الاول وعن جناية غصب

ووديعة وعارية اذا ضمنها رجل

وشرط فيها حوالة أو كفالة درر

والنسب والجرح على المأذون نهر

والغصب وأمان القن اشباه

(وعقد الذمة وتعلق الرذبا العيب

(و) تعليقه بجوار الشرط وعزل

القاضى كعزلك ان شاء فلان

واعترض بأن هذا تعليق وليس الكلام فيه قلت والعجب أنه في الصراحتين على العيني مرارا بمثل هذا وقد
يجاب بأنه إذا لم يطل بالتعليق لا يطل بالشروط بالاولى كعزلتك على أن اولئك في بلدة كذا (قوله لما ذكرنا) أي
في قوله لعدم المعاوضة المالية (قوله وبقي ما يجوز تعليقه بالشروط) هذه القاعدة الرابعة وقد مناها إذا خلت تحت
الثالثة لما في جامع القصولين أن ما جاز تعليقه بالشروط لا يطل بالشروط كطلاق وعق وحوالة وكفالة ويطل
الشروط اهـ (قوله وهو مختص بالاسقاطات المحضة التي يخلف بها) لو حذف قوله التي يخلف بها الدخول الاذن
في التجارة وتسليم الشفعة لكونها اسقاطا ولكن لا يخلف بها ما أفاده في البحر ويدخل فيه ايضا الإبراء عن
الكفالة فإنه يصح تعليقه بسلام كإبراء عن الدين (قوله والتوليات) فيصح تعليقه بالسلام فقط وكذا في
اطلاقات وتحريرات كإبراء في الأصل الثاني (قوله وتسليم الشفعة) أي لأنه اسقاط محض كما علمت فيصح تعليقه
هذا وفي شفعة الهدية عند قوله وإذا صالح من شفيعته على عوض بطلت ورد العوض لأن حق الشفعة لا يتعلق
اسقاطه بالجائز من الشروط فبالفساد أولى واعترضه في العناية بما قال محمد في الجامع الصغير لو قال سأت
الشفعة في هذه الدار ان كنت اشتريتها لنفسك وقد اشتراها لغيره فهذا ليس بتسليم لأنه علقه بشرط وضح لأن
تسليم الشفعة اسقاط محض كالطلاق فصح تعليقه بالشروط اهـ قال الطوري في تكملة البحر وقد يفرق يحمل
ما في الهدية على التي تدل على الاعراض والرضى بالجاورة مطلقا والثاني على خلافه فيفرق بين شرط وشرط
اهـ (تنبيه) لا يخفى أن هذا كله في التسليم بعد وجوبها وبقي ما لو قال الشفيع قبل البيع ان اشتريت فقد سلمتها
هل يصح أم لا يبحث فيه الخير الرمي بقوله لا شبهة في أنه تعليق الاسقاط قبل الرجوع بوجوده وبمقتضى
قولهم التعليق بالشروط المحض يجوز فيما كان من باب الاسقاط المحض وقولهم المعلق بالشروط كالمجز عند وجوده
وقولهم من لا يملك التخيير لا يملك التعليق الا اذا علقه بالملك أو سببه صحة التعليق المذكور لأنه اسقاط وقد علقه
بسبب الملك فكانه تجزؤه عند وجوده لكن أورد في الظهيرية اشكالا على كون تسليم الشفعة اسقاطا محضا وهو
ما ذكره السرخسي في باب الصلح عن الجنائيات من أن القصاص لا يصح تعليق اسقاطه بالشروط ولا يحتمل
الاضافة الى الوقت وان كان اسقاطا محضا ولم يرد من عليه القصاص ولو أكره على اسقاط الشفعة
لا يطل حقه قال وبه تميز أن تسليم الشفعة ليس باسقاط محض والا لصلح مع الأكره كسائر الاسقاطات اهـ
قال الرمي وعليه لا يصح التعليق قبل الشراء كالتمييز قبله والمسألة تقع كثيرا والذي يظهر عدم صحة التعليق
اهـ (قوله وحذر المصنف دخول الاسلام في القسم الاول) أي ما لا يصح تعليقه بالشروط وذلك حيث ذكر
أولا أن الاسلام لا بد فيه بعد الايمان بالشهادتين من التبري كإعتكافا صلي في الكتب المبسوطة ويؤخذ عدم
صحة تعليقه بالشروط من قولهم بعدم صحة تعليق الإقرار بالشروط وتحقيقه أن الاسلام تصديق باللسان وإقرار
باللسان وكلاهما لا يصح تعليقه بالشروط ومن المعلوم أن الكافر الذي يعلق اسلامه على فعل شيء غالبا يكون شأ
لا يريد كونه فلا يقصد تحصيل ما علق عليه وقد ذكر الزيلعي وغيره أن الاسلام عمل بخلاف الكفر فإنه ترك ونظيره
الإقامة والصيام فلا يصير المقيم مسافرا ولا الصائم مفطرا ولا الكافر مسلما بمجرد النية لأنه فعل ويصير مقيما
وصائغا وكافرا بمجرد النية لأنه ترك فاذا علقه المسلم على فعل وفعله والظاهر أنه مختار في فعله فيكون فاصدا للكفر
فكفر بخلاف الاسلام اهـ (قوله ودخول الكفر هنا) أي فيما يصح تعليقه وفيه أن كلام المصنف كما جمعه
أقوال ليس فيه تعرض لدخول الكفر في هذا القسم بل فيه ما ينافيه وهو أنه يصير كافر بمجرد النية لأنه ترك أي ترك
العمل والتصديق فيتحقق في الحال قبل وجود المعلق عليه ولو صح تعليقه لما وجد في الحال فافهم (قوله
ويصح تعليق هبة) في البرازية من اليسوع تعليق الهبة بان باطل وبعلى ان ملائكة كهنته على أن يعوضه يجوز ان
مخالفات الشرط وصحت الهبة اهـ بحر وهذا مخالف لما ذكره الشارح لأن كلامه في صحة التعليق بأداة الشرط
لا في التقيد بالشرط لأن هذا تقدم في المتن حيث ذكر الهبة فيما لا يطل بالشروط الفاسد فافهم لكن في البحر
أيضا عن المناقب عن الناصبي لو قال ان اشتريت جارية فقد ملكتها منك يصح ومعناه اذا قبضه بناء على ذلك
اهـ أي اذا قبض الموهوب له الموهوب بناء على التملك يصح مع أنه معلق بان وهو خلاف ما في البرازية من
اطلاق بطلانه واعتدله قول آخر يجعل التعليق باللام صحفا كالتقيد تأمل (قوله وحوالة وكفالة)
في البرازية من اليسوع وتعليق الكفالة ان متعارفا كقدوم المطلوب يصح وان شرط محضا كان دخل الدار أو هبت

فينعزل ويطل الشرط لما ذكرنا
أنها كلها ليست بمعاوضة مالية فلا
تؤثر فيها الشروط الفاسدة وبقي
ما يجوز تعليقه بالشروط وهو مختص
بالاسقاطات المحضة التي يخلف بها
كطلاق وعناق وبالالتزامات التي
يخلف بها الحجج وصلاة والتوليات
كقبض وامارة عيني وزيلعي زاد
في النهر الاذن في التجارة وتسليم
الشفعة والاسلام وحذر المصنف
دخول الاسلام في القسم الاول
لأنه من الإقرار ودخول الكفر هنا
لأنه ترك ويصح تعليق هبة وحوالة
وكفالة

الربح لا والكفالة الى دبوب الربح جائزة والشرط باطل ونص النسفي - أن الشرط ان لم يتعارف نصح الكفالة
ويبطل الشرط والمحوالة كقوى اه بجر (قوله وبراء عنها) كان واظت به غدا فأنت برى - كما قد مناهى
مسألة الإبراء عن الدين (قوله بلام) قد لا أربعة (تق) بقى مما يصح تعليقه دعوة الولد كان كانت جاريتى
حاملتني وكذا الوصية والايصاء والوكالة والزل عن القضاء فهذه نص في البحر عايم في أثناء شرحها ونهنا
على ذلك والابراء عن الدين اذا عاق بكائن او بمتعارف كما مر وذكر في جامع الفصولين مما يصح تعليقه اذن القن
وكذا النكاح بشرط علم للعمال وكذا تعليق الامهال اى تأجيل الدين غير القرض ان عاق بكائن ولو قال بعته
بكذا ان رضى فلان جاز البيع والشرط جميعا ولو قال بعته منك ان شئت فقال قبلت ثم السبع وقد مناهى تصيد
مسألة البيع بما اذا وقته بثلاثة ايام وذكر خلافا في صحة تعليق القبول (قوله وما تصح اضافته الخ) شروع
فيما يضاف وما لا يضاف بعد الفراغ من الكلام على التعليق ولم أر من ذكر ذلك ضابطا وسبأ في بيانه ثم الفرق
بين التعليق والاضافة هو أن التعليق يمنع المعلق عن السبيبة للعكس فان شئت طالق سبب للطلاق في الحال
فاذا قال أنت طالق ان دخلت الدار منع انعقاده سببا للعمال وجعله متأخرا الى وجود الشرط فعند وجوده
ينعقد سببا مفضيا الى حكمه وهو الطلاق وأما الايجاب المضاف مثل أنت طالق غدا فانه ينعقد سببا للحال
لاتقاء التعليق المانع من انعقاد السبيبة لكن يتأخر حكمه الى الوقت المضاف اليه فالاضافة لا تخرجه عن
السبيبة بل تؤخر حكمه بخلاف التعليق فاذا قال ان جاء غدا فله على - أن أتصدق بكذا لا يجوز له التصديق قبل
الغدا لانه تجبيل قبل السبب ولو قال لله على - أن أتصدق بكذا غدا له التجبيل قبله لانه بعد السبب لان الاضافة
دخلت على الحكم لا السبب فهو تجبيل للموكل وتفرغ عليه ما لو حلف لا يطلق امرأته فاضاف الطلاق الى الغد
حشث وان علقه لم يحشث هذا حاصل ما ذكره في كتب الأصول والمحقق ابن الهمام في التحرير أبحاث في الفرق
بينهما ذكرها ابن نجيم في شرح المنار في فصل الادلة الفاسدة وقال والفرق بينهما من أشكل المسائل (قوله
الاجارة) في جامع الفصولين ولو قال أجرتك غدا فيه اختلاف واختار أنها تجوز ثم في الاجارة المضافة اذا باع
او وهب قبل الوقت يبقى بجواز ما صنع ويبطل الاجارة ولو رد عليه بعيب بقضاء أو رجوع في الهبة قبل الوقت
عادت الاجارة ولو عاد اليه بملك مستقبلا لا تعود الاجارة وفي فتاوى ظهير الدين لو قال أجرتك هذه رأس كل شهر
بكذا يجوز في قولهم (قوله وضخها) في العزيمة عن الخيانة أن الفتوى عليه وفي الشر بلائمة العقد اختيار
عدم الصحة وهو المذكور في الكافي واختار ظهير الدين اه فيه اختلاف التصحيح (قوله والمزارعة
والمعاملة) فانه ما اجارة حتى ان من يجزئهما لا يجزئهما الا بطريقها ويراعى فيها مشراؤها درر (قوله
والمضاربة والوكالة) فانهما من باب الاطلاقات والاسقاطات فان تصرف المضارب والوكيل قبل العقد
والتوكيل في مال المالك والموكل كان موقوفا حقا للمالك فهو بالعقد والتوكيل اسقطه فيكون اسقاطا فيقبل
التعليق درر اى واذا قبل التعليق يقبل الاضافة بالاولى لان التعليق يمنع السبيبة بخلاف الاضافة كما عرفت
وبه اندفع اعتراض المصنف في المنع بأن الكلام في الاضافة لافي التعليق لكن لم أر من صرح بصحة التعليق في
المضاربة ولعله أراد بالتعليق التقييد بالشرط فانهم يطلقون عليه لفظ التعليق تأمل (قوله والكفالة) لانها من
باب الالتزامات فتجوز اضافتها الى الزمان وتعليقها بالشرط الملائم درر (قوله والايصاء) اى جعل الشخص
وصيا والوصية بالمال فانهم لا يفيدان الابعاد الموت فيجوز تعليقهما و اضافتهما درر (قوله والقضاء
والامارة) فانهم ما تولى وتفويض محض فجاز اضافتهما درر (قوله والطلاق والعتاق) فانهم من باب
الاطلاقات والاسقاطات وهو ظاهر درر (قوله والوقف) فان تعليقه الى ما بعد الموت جائز درر
والكلام فيه كما مر في المضاربة والوكالة (قوله وبقي العارية والاذن في التجارة) قال في جامع الفصولين
الذى جمع فيه الفصول العمادية والفصول الاستروثنية تبطل اضافة الاعارة بأن قال اذا جاء غدا فقد أعرتك
لانها تعليل المنفعة وقيل تجوز ولو قال أعرتك غدا تصح وقال قبله ولو قال لقنه اذا جاء غدا فقد أذنت لك في التجارة
صح الاذن ولو قال اذا جاء غدا فقد جرت عليك لا يصح اه وأنت خبير بان الكلام في الاضافة ولقظ اذا جاء
غدا تعامق وبسبب اضافة باعتبار ذلك الوقت فيه لا حقيقة وإذا فرق في مسألة الاعارة بين ذكر اذا وعده فعند الاذن
في التجارة هنا تبعاً للقهستاني غير ظاهر تأذي وفي جامع الفصولين اذا قال أبطلت خيارى غدا بطل خياره وقد مناهى

مطلب
ما تصح اضافته وما لا تصح

وابراء عنها بلام (وما تصح اضافته

الى الزمان) المستقبل الاجارة

وسخنها والمزارعة والمعاملة

والمضاربة والوكالة والكفالة

والايصاء والوصية والقضاء

والامارة والطلاق والعتاق

والوقف) في أربعة عشر وبقي

العارية والاذن في التجارة فيصحبان

مضافين أيضا عمادية

(وما لا نصح) اضافته (الى المستعمل) عشرة (البيع واجازته رفعة والتسوية والشركة والهبنة والبيع والرجعة والبيع عن مال والابراء عن الدين) لانها غلبت على البيع فلا تضاعف الاستقبال كما لا يتعلق بالشروط لما فيه من التصار وبقي الوكالة على قول الثاني المقتضى به

• (باب الصرف) •

عنوانه باب لا بالكاتب لانه من انواع البيع (هو) لغة الزيادة وشرا (بيع الثمن بالثمن) أى ما شاق للثمنية ومنه المصوغ (جنس بجنس أو بغير جنس) كذهب بفضة (ويشترط) عدم التأجيل والخيار و(التماثل) أى التساوى وزنا (والغناض) بالبراجم لا بالخلية (قبل الافتراق)

٢٠ قوله وصيرف كذا يحمله والذي رأيت في نسخة من المصباح وصيرف بحدف الواو وقوله وصيرفته بالتثنية واسم الفاعل الخ هكذا يحمله أيضا وفيه سقط والاصل وصيرفته بالتثنية مبالغة واسم الفاعل الخ وقوله في عبارة التاموس أو الحيل الذي في عبارة أو الحيلة فليراجع اه معجمه

فما يصح تعليقه أن اسقاط التماس لا يخلل الاضافة الى الوقت (قوله لا تملكيات الخ) كذا في الدرر وقال الزبلي - آخر كتاب الاجارة لانهم غلبت على البيع فلا حاجة الى الاضافة بخلاف الفصل الاول لان الاجارة وما شاكها لا يمكن تملكه للعالم وكذا الوصية وأما الامارة والتضاء فبن باب الولاية والكفالة من باب الالتزام اه قلت ويظهر من هذا وعماد كراء اتفان عن الدرر أن الاضافة تصح فيما لا يمكن تملكه للعالم وفيما كان من الاطلاقات والاسقاطات والالتزامات والولايات ولا تصح في كل ما أمكن تملكه للعالم تامل (قوله لم يافيه من القمار) هو المراهنة كما في القاموس وفيه المراهنة والرخان المخاطرة وحاصله انه تملك على سبيل المخاطرة وما كانت هذه تملكيات للعالم لم يصح تعليقها بالخاطر لوجود معنى القمار (قوله وبقي الوصية) التماسا عنه سبق فلم يوصو به الحكيم فانه الذي فيه خلاف أبي يوسف قال في البرازية وتعلق كونه حكما بالخاطر أو الاضافة الى مستقبل صحيح عند محمد خلافا للثاني والثتوى على الثاني اه وهكذا قدمه الشارح قبل ما لا يطل بالشروط التامد وكيف يصح عقد الوكالة هنا وقد ذكرها المصنف تبعا للكثرة والوقاية فيما تصح اضافته وكذا في جامع الفصولين وغيره وكذا تقدم أنهما لا يفسد بالشروط وبه صرح في الصكوك وغيره بل تقدمنا جواز تعليقها بالشروط فكيف لا تصح اضافتها نعم بقي فسح الاجارة على احد التحسين كما قدمناه أنشأ الله سبحانه أعلم

• (باب الصرف) •

لما كان عقد اعي الايمان والتمن في الجملة تتبع لما هو المقصود من البيع أخره عنه (قوله عنوانه باب) قال في الدرر عنوانه الا كثر من بالكاتب وهو لا يناسب لكون الصرف من أنواع البيع كالربا والسلم فالاحسن ما اختير ههنا (قوله هو لغة الزيادة) هذا احده معانيه في المصباح صيرفته عن وجهه صرفا من باب شرب وصيرفت الاجير والصبي خليف سيده وصيرفت المال أنفقته وصيرفت الذهب بالدرهم بعته واسم الفاعل من هذا صيرفتي وصيروف وصيراف للمبالغة قال ابن فارس الصرف فضل الدرهم في الجوده على الدرهم وصيرفت الكلام زيته وصيرفته بالتثنية واسم الفاعل مصيرف والصرف التوبة في قوله عليه الصلاة والسلام لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا والعدل القدية اه زاد في القاموس في معنى الحديث المذكور قوله وهو الساقلة والعدل القربى أو بالعكس أو الوزن والعدل الكيل أو هو الاكساب والعدل القدية أو الحيل اه وقد علمت أنه يطلق لغة على بيع الثمن بالثمن لكنه في الشرع انحصر تأمل (قوله اي ما خلق للتمية) ذكر نحوه في البحر ثم قال وانما فسرناه به ايدخل فيه بيع المصوغ بالمصوغ أو بالنقد فان المصوغ يسبب ما اتصل به من الصنعة لم يبق عناصر مجا ولهذا يتعين في العقد ومع ذلك يبيع صرف اه (قوله ويشترط عدم التأجيل والخيار) أى وعدم الخيار أى خيار الشرط بخلاف خيار رؤية أو عيب كما يأتي ولا يقال هذا أكثر مع قوله الاقوى ويفسد بخيار الشرط والاجل لان ذلك لا يفرع على هذا كما هو العادة من ذكر الشروط ثم التفريع عليها فافهم نعم ذكر في النهر أنه لا حاجة الى جعلهما شرطين على حدة كما جرى عليه في البحر تبعا للتمية وغيره لان شرط التقابض يغني عن ذلك لان خيار الشرط يمنع ثبوت الملك أو عتامة على القولين وذلك يحل بتمام القبض وهو ما يحصل به التغين اه ولا يخفى ما فيه (قوله أى التساوى وزنا) قيد به لانه لا اعتبار به عددا مجرد عن الذخيرة والشرط التساوى في العلم لا بحسب نفس الامر فقط فلو لم يعلم التساوى وكان في نفس الامر لم يجوز الا اذا ظهر التساوى في المجلس كما أوضحه في الفتح ونذكر قريبا حكم الزيادة والخط (قوله بالبراجم) جمع برجة بالضم وهي متناصل الاصابع ح عن جامع اللغة (قوله لا بالخلية) أشار الى أن القيد بالبراجم للاختراع عن الخلية واشترط التقبض بالفعل لا خصوص البراجم حتى لو وضع له في كفه أو في جيبه صار قابضا (قوله قبل الافتراق) أى افتراق المتعاقدين بأبدانهم سماء والتقسيد بالعاقدين بعم المالكين والناسين وتقسيد الفرق بالابدان فيفد عوم اعتبار المجلس ومن ثم قالوا انه لا يطل بما يدل على الاعراض ولو سافر فسخا ولا يتفرق فاصح وقد اعتبروا المجلس في مسأله ما قاله الاب اشهدوا أني اشتريت هذا الدار من ابني الصغير بعشرة دراهم ثم قام قبل أن يزن العشرة فهو باطل كذا عن محمد لانه لا يمكن اعتبار التفرق بالابدان نهر وفي البحر لو نادى أحدهما صاحبا

من وراء جدار أو من بعيد لم يجز لانهما مفترقان بأبدانهما وتفرع على اشتراط القبض انه لا يجوز الا براء
عن بدل الصرف ولا حبهه والتصدق به فلو فعل لم يصح بدون قبول الآخر فان قبل انتقض الصرف والا لم يصح
ولم ينتقض وعامة في البحر (تنبيه) قبض بدل الصرف في مجلس الاقالة شرط لاحتها كقبضه في مجلس العقد
بخلاف اقالة السلم وقد مناه الفرق في بابه وفي البحر ولو جوب دين بعقد متأخر عن عقد الصرف لا بصيرتصاصا يبدل
الصرف وان تراخيا ولو قبض بدل الصرف ثم انتقض القبض فيه لمعنى أو جوب انتقاضه يطل الصرف
ولو استحق احد بدينه بعد الافتراق فان أجاز المستحق والبذل قائم أو ضمن الناقد وهو الذي جاز الصرف
وان استردده وهو قائم أو ضمن التقاض قيمته وهو الذي يطل الصرف (قوله على الصحيح) وقيل شرط
لأنه قاده صحيحا وعلى الأول قول الهداية فان تفرق قبض بطل فلو لا أنه منعقد لما بطل بالافتراق كما
في المعراج ومرة الخلاف فيما اذا ظهر الفساد فيما هو صرف يتسدى فيما ليس صرفا عند أبي حنيفة ولا يفسد
على القول الأصح فتح (قوله وان اختلفا جودة وصياغة) قيد اسقاط الصفة بالاثمان لانه لو باع اثناء
نحاس بمائة وأحدهما أثقل من الآخر جازع أن النحاس وغيره مما يوزن من الاموال الربوية أيضا لان صفة
الوزن في النقدين منصوص عليها فلا تغيير بالصناعة ولا يخرج عن كونه موزونا بتعارف جعله عددا ليعرف
ذلك بخلاف غيره فان الوزن فيه بالعرف فيخرج عن كونه موزونا بتعارف عدديته اذا صيغ وصنع كذا
في الفتح حتى لو توافوا بيع هذه الاواني بالوزن لا بالعدد لا يجوز بيعها بجنسها المتساويا كذا في الذخيرة نهر
(قوله لما مر في الربا) أي من أن جيد مال الربا ورديه سواء وتقدم استثناء حقوق العباد ومز الكلام
فيه فراجع ومنه ما في البحر عن الذخيرة غصب قلب فضة ثم استهلكه فقبله قيمته مصوغا من خلاف جنسه
فان تفرق قبض قبض القيمة جاز خلافا لفرقة لانه صرف حكما للثمان الواجب بالغصب لا مقصودا فلا يشترط له
القبض اه وانما زعم الضمان من خلاف جنسه لئلا يلزم الربا لان قيمته مصوغا أزيد من وزنه (قوله شرط
التقاضي) أي قبل الافتراق كما قديده في بعض النسخ وفي البحر عن الذخيرة لو اشترى المودع الودعة الدرهم
بدنانير واقترا فقبل أن يجتد المودع قبضا في الودعة بطل الصرف بخلاف المعصوبة لان قبض الغصب ينوب
عن قبض الشراء بخلاف الودعة اه (قوله لحرمه النسا) بالفتح أي التأخير فانه يحرم باحدى عاتق
الربا أي القدر أو الجنس كما مر في بابه (قوله فلو باع النقدين) تفرع على قوله والاشترى بالتقاضي فانه يفهم
منه انه لا يشترط التماثل وقيد بالنقدين لانه لو باع غضة بفلس فانه يشترط قبض احدهما قبل الافتراق
لا قبضهما كما في البحر عن الذخيرة ونقل في النهر عن تساوي قارئ الهداية انه لا يصح تأجيل أحدهما ثم أجاب
عنه وقد مناه ذلك في باب الربا وقد مناهنا لانه احد قولين فراجع عند قول المدعي باع فلسا بمثلها أو بدرهم
الخ (قوله احدهما بالآخر) احتراز اعمال الربا الجنس بالجنس جازا فاحت لم يصح ما لم يعلم التساوي قبل
الافتراق كما قد مناه (قوله جازا) أي بدون معرفة قدر وقوله أو بفضل أي بتحقيق زيادة أحدهما على الآخر
وسكت عن التساوي العلم بعينه بالاولى (قوله والعوضان لا يتعينان) أي في الصرف مادام صحيحا
أما بعد فساد فالصحيح التعيين كما في الاسماء وقد ساعها في آخر البيع الفاسد ما تعين فيه النقود وما لا تعين
(قوله حتى لو استقرض الخ) صورته قال أحدهما لا لا شتر بعثك درهم بدرهم وقبل الآخر ولم يكن عندهما
شيء ثم استقرض كل منهما درهما من ثالث وتقا قبض الافتراق صح وكذا الوفا بعثك هذا الدرهم بهذا
الدرهم وأمسك كل منهما درهما قبل التسليم ودفع كل منهما درهما آخر قبل الافتراق ومثله كما في الدرهم والو
استحق كل من العوضين فأعطى كل منهما صاحبه بدل ما استحق من جنسه (قوله وأذا مثلهما) ضمير مثلهما
عائد على ما وثاه باعتبار المعنى (قوله ويفسد الصرف) أي فساد من الاصل لانه فساد مقترن بالعقد
كما في المحط شربلاية (قوله لا خلاهما بالقبض) لان خيار الشرط يمنع به استحقاق القبض ما بقي الخيار
لان استحقاقه مبنى على الملك والخيار يمنع من قبض الواجب درر (قوله ويصح مع اسقاطهما
في المجلس) هكذا في الفتح وغيره والظاهر أن المراد اسقاطهما بتقدير البدلين في المجلس لا بقولهما اسقطنا الخيار
والاجل اذ بدون نقد لا يكفي وأنه لا يلزم الجمع بين الفعل والقول ثم رأيت في التمهيد في قال فلو تفرق فامن غير
تقاضي أو من أجل أو شرط خيار فسد البيع ولو تقا قبض في الصور قبل التفرق انقلب صحيحا اه ونحوه

وهو شرط بقائه صحيحا على الصحيح
(ان اتخذا جنسا وان) وصليته
(اختلفا جودة وصياغة) لما مر
في الربا (والا) بأن لم يتجانسا
(شرط التقاضي) لحرمه النسا
(فلو باع) النقدين (أحدهما
بالآخر جازا أو بفضل وتقاضا
فيه) أي المجلس (صح) والعوضان
(لا يتعينان) حتى لو استقرضا
فأذا قبض افتراقهما أو أمسا
ما أشار اليه في العقد وأذا مثلهما
جاز (ويفسد) الصرف (بمختيار
الشرط والاجل) لا خلاهما
بالقبض (ويصح مع اسقاطهما
في المجلس)

في التارخانية فافهم (قوله لزوال المانع) أي قبل تفرقه درر (قوله في مصوغ لا نقد) فيه أن النقد
 يدخله خيار العيب كما ذكره المصنف في قوله عقبه ظهر بعض الثمن زيوفا الخ وقال في البحر وأما خيار العيب
 فثبت فيه وأما خيار الزوئية فثبت في العبد دون الدين الخ وفي الفتح وليس في الدراهم والدنانير خيار زوئية
 لأن العقد لا يفسخ بردها لأنه انما وقع على مثلها بخلاف التبر والحي واللاوي من الذهب والفضة لأنه ينتقض
 العقد برده لتعيينه فيه الخ فكأن الصواب أن يقول في مصوغ لا خيار زوئية في نقد (قوله الشرط الفاسد الخ)
 في البحر لو صار فاجداً يجنس متساوياً وابتاعوا بضاعته فقام زادا أحدهما الآخر شيئاً أو حط عنه وقبله الآخر فسد
 البيع عنده وعند أبي يوسف بطلا وصح الصرف وعند محمد بطلت الزيادة وجاز الحط بمنزلة الهبة المستقبلية
 وهذا فرع اختلافهم في أن الشرط الفاسد المتأخر عن العقد إذا ألحق به حل يلحق لكن محمد فرق بين الزيادة
 والحط ولو زاد أو حط في صرف بخلاف الجنس جازاً جاعاً بشرط قبض الزيادة قبل الاقتراح اه وانظر
 ما حترناه في أول باب الربا (قوله ينتقض فيه فقط) أي يفسخ الصرف في المردود ويبقى في غيره لارتفاع
 القبض فيه فقط درر وفي كافي الحاكم اشترى عشرة دراهم ديناراً وتباضاً ومجد فيها درهماً متوقفاً أو رصاصاً
 فان كان لم يتفرق فاستبدله وان كان قد تفرق فارداه عليه وكان شريكاً في الدينار بمحصته وهذا بمنزلة ما لو نقدته تسعة
 دراهم ثم فارقته اه ومقتضاه أنه بعد التفريق لا يتأتى الاستبدال فافهم (قوله لا يتصرف في بدل الصرف
 قبل قبضه) أي هبة أو صدقة أو بيع حتى لو وهبه البذل أو تصدق أو أبرأه منه فان قبل بطل الصرف والالا
 فان البراءة ونحوها سبب الفسخ فلا يشترط فيه أحدهما بعد صحة العقد فتح وقيد بالتصرف لأن الاستبدال به
 صحيح كما مر (قوله فسد بيع الثوب) لأنه لو جاز سقط حتى القبض المستحق لله تعالى فلا يسقط باسقاط
 المتعاقدين فتح وعند زفر يصح البيع لأن الثمن في بيعه لم يتعين كونه بدل الصرف لأن النقد لا يتعين وقواه
 في الفتح ونازع في البحر بما اعترضه في النهر وأجاب عما في الفتح بجواب آخر فراجع وأطلق فساد البيع فحمل
 ما لو كان الشراء من صاحبه أو من أجنبي كما في الكافي (قوله والصرف بجاله) أي في قبضه بدله
 بمن عاقده معه فتح وهذا بخلاف ما لو أبرأ أو وهبه وقبل فان الصرف يبطل كما علمت (قوله باع أمة الخ)
 حاصل هذه المسائل أن الجمع بين النقود وغيرهما في البيع لا يخرج النقود عن كونها صرافاً بما يقابلها من الثمن
 نهر (قوله قيمته ألف) كون قيمة الجارية مع الطوق متساوية ليس بشرط بل إذا بيع نقد مع غيره من جنسه
 لا بد أن يزيد الثمن على النقد المضمون إليه فلو قال مع طوق زنته ألف بألف ومائة لكان أولى نهر (قوله انما
 بين قيمتهما الخ) أشار إلى ما اعترض به الزبلي من أن في عبارة المصنف تسامحاً لأنه ذكر القيمة في كل منهما
 ولا تعتبر القيمة في الطوق وانما يعتبر القدر عند المقابلة بالجنس وكذا الحاجة إلى بيان قيمة الجارية لأن قدر
 الطوق مقابل به والباقي بالجارية قلت قيمتها أو كثرت فلا فائدة في بيان قيمتها إلا إذا قدر أن الثمن يختلف جنس
 الطوق فحينئذ يبين قيمتها لأن الثمن ينقسم عليهما على قدر قيمتهما اه وبه ظهر أن تقييد الشارح أن لا الطوق
 بكونه فضة لا يناسب ما ذكره من الانقسام إلا أن يحمل الألف في قوله قيمته ألف على أنه من الذهب أي ألف
 مثقال لكن قوله أنه غير جنس الطوق ينافي ذلك وقد تبع فيه العيني وصوابه إذا كان غير جنس الطوق
 فيوافق ما أجاب به الزبلي لأن الانقسام المذكور انما يكون عند اختلاف الجنس وبعد هذا يراد عليه كما قال
 ط أنه عند اختلاف الجنس لا تعتبر القيمة بل بشرط التقابض كما سيذكره في الأصل الآتي وفي المنع ولو بيع المصوغ
 من الذهب أو المزرع منه بالدراهم فلا يحتاج إلى معرفة قدره وهل هو أقل أو أكثر بل بشرط القبض في
 المجلس فلو بيع بالذهب يحتاج الخ قلت وقد يجاب بأن بيان القيمة لا فائدة وإن اختلف الجنس وذلك عند
 استحصال الطوق أو الجارية تأمل (قوله ألف نقد وألف نسيئة) قيد بتأجيل البعض لأنه لو أجل الكل
 فسد البيع في الكل عنده وقال في الطوق فقط وعمامة في البحر وذكر في الدرر أنه لو نقد ألفاً في تأجيل الكل فهو
 حصة الطوق واعترضه في الشربلالية بأنه فاسد من الأصل على قول الامام فلا يحكم بصحته بنقد الألف بعده
 وأجيب بأنه إذا نقد حصة الصرف قبل الاقتراح يعود إلى الجواز لزوال المفسد قبل تفرقه كما مر في اشتراط أجل
 (قوله ويخلص بلا ضرر) الأولى اسقاطه كما فعل في الكنز وقد سيع المصنف في ذكره الوفاية والدرر واعترضهم
 في العزيمة وغيرها وأيضاً فلا معنى لكونه شرطاً في هذه المسألة لأن البيع صح في الكل وأجيب بأنه يفهم

لزوال المانع وصح خيار زوئية وعيب
 في مصوغ لا نقد (فرع) الشرط
 الفاسد يلحق بأصل العقد عنده
 خلافاً لهما نهر (ظهر بعض
 الثمن زيوفاً فرده ينتقض فيه فقط
 لا يتصرف في بدل الصرف قبل
 قبضه) لوجوبه حق الله تعالى (ولو
 باع ديناراً يدراهم واشترى بها)
 قبل قبضها (توباً) مثلاً (فسد بيع
 الثوب) والصرف بجاله (باع أمة
 تعدل ألف درهم مع طوق) فضة
 في عنقه (قيمة ألف) انما بين
 قيمته البضد انقسام الثمن على الثمن
 أو أنه غير جنس الطوق والافالعة
 لوزن الطوق لالقيمة فقد رده مقابل
 به والباقي بالجارية (بألفين) متعلق
 ببيع (وقد من الثمن ألفاً أو باعها
 بألفين ألف نقد وألف نسيئة أو باع
 شيئاً حليته خمسون ويخلص بلا
 ضرر)

ما اذا تخلص بضرر بالاولى نعم ذكره عند قوله الا ترى فان اقرت فاني محله (قوله ونقد خسين) أي وان لم يحسن
 الباقية دين أو نسيئة ط (قوله تحتر بالجواز) اذا الظاهر قصد ما الوجه المصحح لان العقد لا يفيد تمام
 مقصودهم الا بالهبة فكان هذا الاعتبار عملا بالظاهر والظاهر يجب العمل به الا اذا صرح بخلافه كما يأتي
 وقوله خذه من ثمنها لا يخالفه لان الثمن استعمل في الواحد أيضا كما في قوله تعالى يخرج منهما الاولون والمرجان
 وقوله تعالى يا معشر الجن والانس ألم يأتكم رسل منكم والرسول من الانس وقوله تعالى نسيأحوتهم
 وقوله صلى الله عليه وسلم اذا سافرتم فاذا نأقما وتمامه في الفتح قال في البحر وتطيره في الفقه اذا احتسنا
 حصة أو ولد تعاودا على باحداهما للاستحالة بخلاف ما اذا لم يذكر المفعول به لا يمكن (قوله لانه اسم
 للعلية أيضا الخ) عبارة الزيلعي لانهم شئ واحد اه وبه يظهر انه في مسألة الجارية المطوقة لو قال خذهذا
 من ثمن الجارية يفسد البيع وبه صرح في النهر (قوله ولو زاد خاصة فسد البيع) أي بان قال هذا المجل
 حصة السيف خاصة وعبارة المبسوط انتقض البيع في الحلية وظاهره انه يصح في السيف دون الحلية وعليه
 فكان المناسب أن يقول فسد الصرف لكن هذا محمول على ما اذا كانت الحلية تتميز بلا ضرر لا يمكن
 التسليم وبهذا الجمل وفق الزيلعي بين ما في المبسوط وبين ما في المحيط من انه لو قال هذا من ثمن النصل خاصة
 فان لم يمكن التمييز لا يضرر يكون المنقود عن الصرف ويصحان جميعا لانه قصد حصة المبيع ولا حصة له الا بصرف
 المنقود الى الصرف فحكمنا بجوازه تعميما للمبيع وان أمكن تمييزه ما لا يضرر بطل الصرف اه ولا يخفى
 حسن هذا التوفيق لانه اذا صح البيع والصرف مع ذكر النصل يجعل المنقود غنا للعلية التي لا يمكن تمييزها
 الا بضرر يلزم أن يصح مع ذكر السيف بالاولى اذ لا شك أن لفظ النصل أخص من لفظ السيف لان
 السيف يطلق على النصل والحلية وبه اندفع ما في البحر نعم في كلام الزيلعي نظير من وجه آخر يشاهد فيها
 علقناه على البحر (تنبيه) بقى ما لو قال نصفه من ثمن الحلية ونصفه من ثمن السيف فالتبوض من ثمن الحلية كما
 في الزيلعي والظاهر حله على ما اذا لم يمكن تمييزه بلا ضرر فلو أمكن فسد الصرف في نصف الحلية بدل عليه
 ما في كافى الحناكم ولو باع قلب فضة فيه عشرة فو باع عشرين درهم فافقده عشرة وقال نصفها من ثمن القلب
 ونصفها من ثمن الثوب ثم فتر فاقرب قبض القلب والثوب انتقض البيع في نصف القلب وأما في السيف اذا سمى
 فقال نصفها من ثمن الحلية ونصفها من ثمن نصل السيف ثم فتر فالنصف البيع اه تأمل وانظر ما علقناه على
 البحر (قوله وضح في السيف) لعدم اشتراط قبض ثمنه في المجلس نهر (قوله كطوق الجارية) الاولى
 كالجارية المطوقة لانه اذا تخلص السيف عن حليته بلا ضرر يقدر على تسليمه فيصير كبيع الجارية مع طوقها
 (قوله بطل أصلا) أي بطل بيع الحلية والسيف لتعذر تسليم السيف بلا ضرر كبيع جذع من سفت نهر
 (تنبيه) قال في كافى الحناكم واذا اشترى لحما مئومة باقصة بدراهم أقل مما قيمته أو أكثر فهو جائز لان الثوبه
 لا يخلص الا ترى انه اذا اشترى الدار المئومة بالذهب بثن مؤجل يجوز ذلك وان كان ما في سفتها من الثوبه
 بالذهب أكثر من الذهب في الثمن اه والتعوية الطلي ونقل الخير الرملي نحوه عن المحيط ثم قال وأقول يجب
 تقبيد المسألة بما اذا لم تكثر الفضة أو الذهب المئومة أما اذا كثر بحيث يحصل منه شيء يدخل في الميزان بالعرض
 على النار يجب حينئذ اعتباره ولم أره لا صحابنا لكن رأيت للشافعية وقواعدنا شهادة به فتأمل اه (قوله
 والاصل الخ) أشار به الى قاعدة قوله فباعه بمائة أي بثن زائد على قدر الحلية التي من جنس الثمن ليكون قدر
 الحلية ثمنها والرائد غنا للسيف اذ لو لم تحقق الزيادة بطل البيع أما لو كان الثمن من خلاف جنسها جازا البيع
 كيفما كان لجواز التفاضل كما في البحر ومقتضاه أن المؤدى من خلاف الجنس وان قل يقع عن ثمن الحلية
 وغير المؤدى يكون ثمن النصل تحتر بالجواز (قوله كفضض وحزر كرش) الاول ما رصع بقصة أو ألبس قصة
 كسرج من خشب ألبس قصة والثاني في العرف هو المطرز يحيط بقصة أو ذهب وبه عرفت في البحر وأما حلية
 السيف فتشمل ما اذا كانت الفضة غير ذلك كقبعة السيف تأمل وخرج المئومة كما علمت أنفا (تنبيه) لم يذكر حكم
 العلم في الثوب وفي المذخبة واذا باع ثوبا منسوبا ذهب بالذهب الخالص لا بد لجوازه من الاعتبار وهو أن يكون
 الذهب المنفصل أكثر وكان ينبغي أن يجوز زبدونه لان الذهب الذي نسيج خرج عن كونه وزينا ولذا الأيساع وزنا
 لكنه وزنى بالنص فلا يخترجه عن كونه مال ربان ثم قال وفي المتن أن في اعتبار الذهب في السقف روايتين

مطلب
يستعمل الثمن في الواحد

فباعه (بما أنه ونقد خسين فأنقد)

فهو (عن الفضة سواء سكت

أو قال خذهذا من ثمنها) تحزرا

لجواز وكذا لو قال هذا المجل

حصة السيف لانه اسم للعلية أيضا

لدخولها في بيعه تبعا ولو زاد خاصة

فسد البيع لازاته الاحتمال

(فان اقرت فاني محله) بطل في

الحلية فقط وضح في السيف (ان

يخلص بلا ضرر) كطوق الجارية

(وان لم يخلص) الا بضرر (بطل

أصلا) والاصل انه متى بيع تقدم مع

شيره كفضض وحزر كرش يتقدم من

جنسه شرط زيادة الثمن فلو مثله

أو أقل أو مجهل بطل

مطلب
في بيع المئومة

مطلب
في بيع المفضض والمزركش وحكم
علم الثوب

فلا يعتبر العلم في الثوب وعن أبي حنيفة وأبي يوسف أنه يعتبر اه وفي التنازع حاشية عن الغياثية ولو باع دارا
في ستون فياذهب بذهب في رواية لا يجوز بدون الاعتبار لأن الذهب لا يكون تبعا بخلاف علم الثوب والاريسم
في الذهب فانه لا يعتبر لانه تباع محض اه ونظائر التعليل أن ذهب السقوف عين قائمة لا تجرد تحويه ويدل عليه
ما تقدمت آتفا عن الكافي من أن الموه لا يعتبر لكونه لا يخلص وفي الهندية عن المحيط والدار فيها صنفان ذهب
أو فضة يبيعها بجنسها كالسيف المخل اه وحاصل هذا كله اعتبار المسجوق قولا واحدا واختلاف الرواية
في ذهب البتق والعلو وأن المعتمد عدم اعتباره في المسجوق وقد علم بهذا أن الذهب ان كان عيناً قائمة في المبيع
كسائر الذهب ونحوها في البتق مثلا يعتبر كطوق الامة وحلية السيف ومثله المسجوق بالذهب فانه قائم
بعينه غير تابع بل هو مقصود بالمبيع كالحلية والطوق وبه صار الثوب ثوبا ولا يسمى ثوب بذهب بخلاف الموه
لانه مجرد لون لا عين قائمة وبخلاف العلم في الثوب فانه تباع محض فان الثوب لا يسمى به ثوب بذهب ولا يرد
ما قدمه الشارح من أن الحلية تباع للسيف أيضا فان تبعية اله من حيث دخولها في مسماء عرفا سواء كانت فيه
أو في قرابه لهما أصل من حيث قيامها بابتها وقصد حيا بالشراء كطوق الجارية ولا كذلك علم الثوب لأن الشرع
أهدر اعتباره حتى حل استعماله لكن ينبغي انه لو راد على أربعة أصابع أن يعتبر هنا أيضا هدا كما طهرلى
في تحرير هذا المخل فتأمل (قوله شرط التقابض فقط) أى ولا يشترط تحقق زيادة الثمن كقائمة سناه (قوله
صح فيما قبض) لوجود شرط الصرف فيه نهر (قوله لانه صرف) هذا علة العلة لان علة الاشتراك
بطلان البيع فيما لم يقبض لانه صرف أو هو علة لقوله صح فيما قبض وما بعده والمراد أنه صرف ككلامه
كافي الهداية قال في الكفاية فصح فيما وجد شرطه وبطل فيما لم يوجد بخلاف مسألتى الجارية مع الطوق
والسيف مع الحلية فان كل واحدة منهما صرف ويباع فإذا انتقد بدل الصرف صح في الكل (قوله لتعييه
من قبله) أى لتعييب الاناء ببيع الشركة من جهة المشتري بصنعه بسبب عدم نقده كل الثمن قبل الافتراق
(قوله فيخير) أى في أخذ الباقي (قوله واذا استحق بعضه) أى وقد كان نقده كل الثمن (قوله لتعييه
بغير صنعه) لأن عيب الاشتراك كان موجودا عند البائع مقارنا للعقد (قوله ومفاده) أى مفاد التعليل
الذكر (قوله لا بأقاراه) أى لو ادعى المشتري بعض الاناء فأقر له به المشتري لا يخير لان الشركة ثبتت
بصنعه ولا يخفى أن الكول عن اليمين ان كان من البائع فهو كاليمين وان كان من المشتري فهو في حكم الاقرار
منه ولذا لا يرجع بالثمن على بائعه اذا انكس كالأقر كما مر في باب (قوله اختلعهوا الخ) فانه قيل ان العقد ينفسخ
بقضاء القاضي للمستحق بالاستحقاق وهو رواية الخصاص وقيل لا مالم يرجع المشتري على بائعه وقيل مالم يأخذ
المستحق العين وقيل مالم يقض على البائع بالثمن وفي الهداية انه ظاهر الرواية وقد مناختر الكلام على ذلك
والتوفيق بينه وبين ما نقله عن الفتح فراجع في أول باب الاستحقاق وأشار الشارح الى أن ما سئى عليه المصنف
أحسن مما في الجرعن السراج حيث قال فان أجاز المستحق قبل أن يبيعكم له بالاستحقاق فإن مفهومه
انه ليس له الاجازة بعد الحكم بالاستحقاق لانفساخ العقد بالحكم وهذه رواية الخصاص كما علمت وهي خلاف
ظاهر الرواية (قوله وكان الثمن له) أى للمستحق لان البائع كان فضولى في بيع ما استحقه المستحق ووقف
على اجازته قبل الفسخ فاذا أجاز نفذ العقد وكان الثمن له (قوله اذا لم يفتقرا) أى البائع والمشتري وهذا
متعلق بقوله جاز العقد (قوله بعد الاجازة) كذا في الجرعن السراج مع أن الذي في الجوهرية وهي
للعداوى صاحب السراج قبل الاجازة ويؤيده قوله في السراج والجوهرية حتى لو افترق العاقدان قبل اجازة
المستحق بطل العقد وان فارقا المستحق قبل الاجازة والمتعاقدان باقيا في المجلس صح العقد اه والحاصل
أن الاجازة اللاحقة كالأقالة السابقة فيصير هذا الفضولى بعد الاجازة كأنه كان وكلا بالبيع قبلها فان حصل
التقابض بينه وبين المشتري قبل الافتراق نفذ العقد بالاجازة اللاحقة وان افتراق قبل التقابض لا ينفذ العقد بها
لانه لو كان وكلا لاحقة قبل العقد يفسد الافتراق بلا قبض فكيف اذا صار وكلا بالاجازة اللاحقة
ثم اذا حصل التقابض قبل الافتراق والاجازة ثم أجاز نفذ العقد وان افتراق بعد أما اذا أجاز قبل الافتراق
والتقابض فلا بد من التقابض بعد ما قبل الافتراق لفساد العقد بالافتراق بدون تقابض وان أجاز قبله وعلى هذا
يحمل كلام المصنف (قوله ولو باع قطعة نقرة) بضم النون وهي كافي المغرب والقاموس الطعنة المذابة

ولو بغير جنسه شرط التقابض
فتنقل (ومن باع اناء فتنسه بفضة
أو بذهب وتنفذ بعض نفسه) في
المجلس (ثم افترق فصح فيما قبض
واشتركا في الاناء) لانه صرف (ولا
خيار للمشتري) لتعييه من قبله
بعدم نقده (بخلاف دلاله احد
العبد من قبل القبض) فيصير لعدم
صنعه (واذا استحق بعضه) أى
الاناء (أخذ المشتري ما بقي بقسطه
أورد) لتعييه بغير صنعه قلت
ومفاده تخصيص استحقاقه باليمين
لا بأقراره فليحترز (فان أجاز
المستحق قبل فسخ الحاكم العقد جاز
العقد) اختافوا متى ينفسخ
البيع اذا طهر الاستحقاق وظاهر
الرواية انه لا ينفسخ مالم يفسخ وهو
الاصح فتح (وكان الثمن له يأخذه
البائع من المشتري ويسلمه له اذا لم
يفترقا بعد الاجازة ويصير المعاهد
وكيلا للجبر فتعلق أحكام
العقد به دون الجبر) حتى يطل
العقد به فارقا العاقد دون المستحق
جوهرة (ولو باع قطعة نقرة
فاستحق بعضها)

(أخذ) المشتري (ما بين) بتمتته
 بلا خيار) لأن الشئ ليس له بيعاً
 (د) هذا (ل) كين الاستحقاق
 (بعد قبضها وان قبل قبضه واله
 الخيار) لتفرق الدفعة وكذا
 الدينار والدرهم جوهره (وصح
 بيع درهمين ودينار درهم
 ودينارين) بصرف الجنس بخلاف
 جنسه (و) مثله (بيع كزبزوكر
 شعير بكزى بز وكزى شعير
 (و) كذا (بيع احد عشر درهما
 بعشرة دراهم ودينار و) صح
 ٢٤ (بيع درهم صحيح ودرهم غل)
 بفتح وتشديد ما رده بيت المال وبه
 التجار (بدرهمين صحيحين ودرهم
 غل) للمساواة وزنا وعدم اعتبار
 الجودة (و) صح (بيع من عليه
 عشرة دراهم) دين (من حله) أى
 من دأته فصح بيعه منه (دينار
 بها) اتفاقاً وتقع المقاصة بنفس
 العقد اذا ربا في دين سقط (أو)
 يبعه (بعشرة مطلقة) عن التقييد
 بدين عليه (ان دفع) البائع
 (الدينار) للمشتري (وتقاصا
 العشرة) الثمن (بالعشرة) الدين
 أيضا استحقاقا

من الذهب أو الفضة وقبل الأداة تسمى تبراً كفى المصباح ويتناول تفرقة على الإضافات بيان كفى المغرب
 (قوله لأن التبعية لا يضرها) فلم يلزم عيب الشرصة لأنه كان أن يتلغ حسنة مثلاً نهر (قوله
 لتفرق الدفعة) أى قبل تمامها بخلاف ما بعد القبض لتمامها بجر (قوله وكذا الدينار والدرهم) أى نظير
 الحكم الهه مما قبل في مسألة الإفاء السابقة أفاده التبريلالى (قوله وكذا الدينار والدرهم) أى نظير
 النمرة لأن الشرصة في ذلك لا تعد عيباً كذا في الكرخى مخ عن الجوهره أى لراحتى بعضه لا يخبر لأنه ليس
 عيباً قال ط لا مكان صرفه واستيفاء كل حقه من بده (قوله بصرف الجنس بخلاف جنسه) أى تصديها
 للعقد كالأربع نصف عبد مشترك بينه وبين غيره فإنه يصرف الى نفسه تصديها لتعقد وفي الظهيرية عن المبروط
 باع عشرة ونوباً بعشرة وثوب وافتراف قبل القبض بطل العقد في الدراهم ولصرف الجنس الى خلاف جنسه
 لم يطل ولكن قبل في العقود للتعجيل في الاستداء ولا يمتثل للبقاء على الصحة اه بجر أى لأن الفساد هنا
 عرض بالاتفاق قبل القبض (قوله وكذا بيع احد عشر درهما الخ) فتكون العشرة والعشرة والدرهم
 بالدينار وأردف هذه المسألة وان علت مما قبلها البيان أن صرف الجنس الى خلاف جنسه لا فرق فيه بين
 أن يوجد الجنسان في كل من البلدين أو أحدهما أفاده في النهر عن العناية (قوله بفتح وتشديد) أى بفتح
 الغين المنجمة وتشديد اللام (قوله ما رده بيت المال) أى لا ياتى بها بل لكونها قطعاً عزى عن النهاية وفيه
 توفيق بين تفسيرها بما ذكر الشارح وتفسيرها بالدراهم المقطعة (تنبيه) في الهداية ولو باع عاقصة بنفقة
 أو ذهباً بذهب ومع أقله ما شئ آخر تبلغ قيمته باقى الفضة جازا لبيع من غير كراهة وان لم تبلغ فمع الكراهة وان لم
 يكن له قيمة لا يجوز البيع الحقيقي الربا اذا لزيادة لا يقابلها عوض فتكون ربا اه وصرح في الإيضاح
 بأن الكراهة قول شمد وأما أبو حنيفة فقال لا بأس وفي المحط انما كرهه بمخد خوفان أن يألفه الناس
 ويستعملوه فيما لا يجوز وقيل لانها بائنا الحيلة لاسقاط الربا كبيع العينة فإنه مكره اه بجر وأورد
 انه لو كان مكره ما لزم أن يكره في مسألة الدرهمين والدينار درهم ودينارين ولم يكره وأجيب عنه بجواب
 اعترضه في النسخ ثم قال وغاية الامر أنه لم ينص هناك على الكراهة فيه ثم ذكر أصلاً كلياً يفيد وينبغي أن يكون
 قول أى حنيفة أبضا على الكراهة كما هو ظاهر إطلاق المصنف بلا ذكر خلاف اه وبأى الكلام على بيع
 العينة آخر الباب وفي الكفالة ان شاء الله تعالى وانظر ما قد مناه قبيل الربا (قوله من حله) متعلق ببيع
 (قوله فصح بيعه منه) هذا وان علم لكن كرهه ليس أن قوله ديناراً مفعول بيع وكان الاوضح والاحصر
 للمصنف أن يقول وصح بيع دينار بعشرة عليه أو مطلقة من حله (قوله وتقع المقاصة بنفس العقد) أى
 بلا توقف على ارادتهما لاختلاف المسألة الآتية ووجه الجواز أنه جعل منه دراهم لا يجب قبضها ولا تعيينها
 بالقبض وذلك بما تزا جساماً لأن التعيين للاحتراز عن الربا أى ربا النسيئة ولا ربا في دين سقط انما الربا
 في دين يقع الخطر في عاقبته ولذا التمسار فادراهم ديناراً بندينار ينصاح لقوات الخطر (قوله ان دفع البائع
 الدينار) قيد في الصورتين ط عن مكى (قوله وتقاصا العشرة) قيد في الثانية فقط نهر (قوله
 بالعشرة الدين استحقاقا) والقياس أن لا يجوز وهو قول زفر لكونه استبدل الصنف قبل قبضه وجه
 الاستحسان انه بالتقاضي انفس العقد الاول وانه قد صرف آخر مضاف الى الدين لانها لما غيرا موجب
 العقد فقد فسخدا الى آخر اقتضاء كالأجود البائع بأكثر من الثمن الاول كذا قالوا وتعامه في النهر وأطلق
 في العشرة الدين فعمل ما اذا كانت عليه قبل عقد الصرف أو حدث بعده في الاصح فاذا استقرض بائع الدينار
 عشرة من المشتري أو غصب منه فقد صار قصاصاً ولا يحتاج الى التراضي لأنه قد وجد منه القبض بجر ملخصاً
 ولا يخفى أن هذا الخاص بالصورة الثانية اذ في التقدمة لا يتصور أن يكون الدين حاداً لان فرضها أن يبيع الدينار
 بعشرة عليه فمافى النهر من ذكر ذلك في الاولى سبق فلم تقتضه ثم قال في البحر والحاصل أن الدين اذا حدث بعد
 الصرف فان كان بقرض أو غصب وقعت المقاصة وان لم يتقاصا وان حدث بالشراء بأن باع مشتري الدينار
 من بائع الدينار فوباع عشرة ان لم يجعله قصاصاً لا بصرف قصاصاً باتفاق الروايات وان جعله قسماً فمافى رواية
 ومن مسائل المقاصة ما لو كان له ودع على صاحب الوديعة دين من جنسها لم تصرف قصاصاً الا اذا افتتاع عليه
 وكانت في يده أو رجع الى أهله فأخذها والمغصوب كالوديعة وكذلك لا تقع المقاصة ما لم يتقاصا لو كان الدينان

٢٣

في حكم بيع فضة بنفقة قليلة مع
 نى آخر لا سقط الربا

مطلب
 مسائل في المقاصة

من جنسين أو متفاوتين في الوصف أو مؤجلتين أو أحدهما حالاً والاخر مؤجلاً أو أحدهما غلبه والاخر صحيحاً
 كما في الذخيرة وإذا اختلف الجنس وتماصا كما لو كان له عليه مائة درهم والمدين مائة دينار عليه فإذا اتقاسا
 تصيرا الدراهم قصاصاً بمائة من قيمة الدينارين بقي لصاحب الدينارين على صاحب الدراهم ما بقي منها ظهيرية ودين
 النفقة للزوجة لا يقع قصاصاً بدين للزوج عليها إلا بالتراضي بخلاف سائر الديون لأن دين النفقة أدنى فروق
 الكرايسى اهـ ملخصاً قال وقد قدم شيء من مسائل المقاصة في باب أم الولد (قوله حكماً) تمييزاً لمحمول عن المبتدأ
 أى حكم ما غلب فضته وذخبه حكم القضة والذهب الخالص وذلك لأن النقود لا تخلو عن قليل غش للانطباع
 وقد يكون خالصاً كما في الردي فيعتبر القليل بالزدي فيكون كالمستطك ط (قوله الاستقراض بها) الاوضح
 استقراضه ط وبه عبر في الملتقى (قوله كما مر في باب) لم أره صرح بذلك في باب الترض (قوله في حكم
 عروض) الاولى تعبير الكثر بقوله ليس في حكم الدراهم والدينارين وذلك لأنه يجب فيها الاعتبار والنقايض
 وتعين بالتعيين ان راجت (قوله اعتباراً للغالب) أى في الصورتين (قوله ان كان الخالص أكثر من
 المغشوش) أى أكثر من الخالص الذي خالطه الغش والوضح أن يقول أكثر ما في المغشوش قال في الفتح
 ولا يخفى أن هذا لا يتأتى في كل دراهم غالبه الغش بل اذا كانت القضة المغلوبة بحيث لا تتخلص من النحاس اذا
 أريد ذلك أما اذا كانت بحيث لا تتخلص لقلتها بل تحترق لا عبرة بها أصلاً بل تكون كلمة موهبة لا تعتبر ولا تراعى فيها
 شرائط الصرف وانما هو كاللون وقد كان في أوائل سبعة مائة في قضة دمشق قريب من ذلك قال المصنف أى
 صاحب الهداية ومشايخنا يعنى مشايخ ما وراء الهرم من بخارى وسمرقند لم يقفوا بمجوز ذلك أى يعها بمجتنسها
 متفاضلاً في العدالة والخطارفة مع أن الغش فيها أكثر من القضة لأنها أعز الاموال في ديارنا فلأربح التفاضل
 فيها يفتح باب الربا الصريح فإن الناس حينئذ يعادون في الاموال النفيسة فيتدبرون ذلك في النقود
 الخالصة فنع حسم المأذة الفساد اهـ وفي البرازية والصواب انه لا يفتى بالجواز في الخطارفة لأنها أعز الاموال
 وعليه صاحب الهداية والفضلى (قوله كما مر) أى في مسألة بيع الزيتون بالزيت يجر وهذه مرتبة في باب
 الربا ويحتمل كون التشبيه راجعاً الى ما في المتن من اشتراط كون الخالص أكثر مما مراده بما مر مسألة حلية السيف
 كما أفاده في الهداية (قوله وزنا وعددا) أى على حسب حالها في الرواج قال في الهداية ثم ان كانت تروج
 بالوزن فالنبايع والاستقراض فيها بالوزن وان كانت تروج بالعذب العدة وان كانت تروج بهما في كل واحد
 منهما لان المتعبد والمعتاد فيها اذا لم يكن نص اهـ ويأتى قريباً (قوله بصرف الجنس خلافة) أى بأن يصرف
 قضة كل واحد منهما الى غش الاخر (قوله في الصورتين) أى صورة بيعه بالخالص وصورة بيعه بمجتنسه
 (قوله لنظر التمييز) قال في البحر يشترط التقايض قبل الاقتراق لانه صرف في البعض لوجرد القضة
 أو الذهب من الجانبين ويشترط في الغش أيضاً لانه لا يتبرر الا بضرر اهـ فالعلة المذكورة لاشتراط قبض الغش
 فاشتراط قبضه لانه بل لانه لا يمكن فعله عن الخالص الذي فيه المشروط قبضه لانه لا يقال ان النحاس الذي
 هو الغش موزون أيضاً فقد وجد فيه القدر فيشترط قبضه لانه أيضاً لا نقول وزن الدراهم غير وزن النحاس
 ونحوه فلم يجمعهما قدر والالزام أن لا يجوز بيع القطن ونحوه مما يوزن الا اذا كان ثمنه من الدراهم مقبوضاً في
 المجلس لأن القدر يحرم النساء مع انه يجوز السلم فيه كما مر في بابيه ولا يخفى أن الغش لو كان قضة في ذهب فالشرط
 قبض الكل لانه لانه صرف في الكل (قوله وان كان الخالص مثلاً الخ) محترز قوله ان كان الخالص أكثر
 وحاصله أن الصور أربعة أما أن يكون الخالص أكثر أو مثله أو أقل أو لا يدري فيصعب في الاولى فقط دون الثلاثة
 الباقية كما مر في بيع السيف مع حليته (قوله أى مثل المغشوش) أى الذى اختلط بالغش (قوله فلا يصح
 البيع) أى لا في القضة ولا في النحاس أيضاً اذا كان لا يتخلص القضة الا بضرر فنع (قوله للربا
 في الاولين) بزيادة الغش في الاول وزيادة مع بعض الذهب أو القضة في الثاني ط (قوله ولا حتماله في الثالث)
 والشبهة في الربا حكم الحقيقة ط (قوله لا يتعين بالتعيين) فلما قال اشترت بهذه الدراهم قل أن يسكنها
 ويدفع غيرها مثلها (قوله لثمنه حينئذ) أى حيزاً كان رأبها لانه بالاصطلاح صار أمثلاً تاماً فذلك
 الاصطلاح موجوداً لا تطل الثمنه لقيام مقتضى بحر فلو حاز قبل القبض لا يطل العقد فتح (قوله
 تعين به) أى بالتعيين لأن هذه الدراهم في الاصل سلعة وانما صارت أمثلاً بالاصطلاح فاذا تركوا المعاملة بها

(وما غلب فضته وذخبه قضة
 وذخب) حكماً (فلا يصح
 بيع الخالص به ولا يصح بعضه
 ببعض الامتساويا وزناً) كذا
 (لا يصح الاستقراض بها الا وزناً)
 كما مر في بابيه (والغالب) عليه
 (الغش منها في حكم عروض)
 اعتباراً للغالب (فصح بيعه
 بالخالص ان كان الخالص أكثر)
 من المغشوش ليكون قدره بمثله
 والرائد بالغش كما مر (وبجتنسه
 متفاضلاً) وزناً وعدداً بصرف
 الجنس خلافة (بشرط التقايض)
 بل الاقتراق (في المجلس) في
 الصورتين لضرر التمييز (وان كان
 الخالص مثله) أى مثل المغشوش
 (أو أقل منه أو لا يدري فلا يصح
 البيع للربا في الاولين ولا حتماله
 في الثالث) (وهو) أى الغالب
 الغش (لا يتعين بالتعيين ان راجت
 لثمنه حينئذ) (والا) يرج
 (تعين به) كسلعة وان قبله البعض
 فكذا يوف

رجعت الى أصلها بجر فيبطل التعديل كما قبل التسليم هذا اذا كانا بعلان بمالها ويعلم كل منهما
 أن الآخر يعلم فان كان لا يعلمان أو لا يعلم أحدهما أو يعلمان ولا يعلم كل أن الآخر يعلم فان البيع يتعلق بالدرهم
 الراعي في ذلك البلد لا بإشارته من هذا الدرهم التي لا تزوج فتح (قوله ان علم البائع بماله) لانه رضى
 بذلك وأدرج نفسه في البعض الذين يقولونها فتح (قوله والا) أي وان كان لا يعلم بماله هذا الدرهم
 أو باعه بها على فلان انها جارية تعلق حقه بالجارية لعدم الرضى بها بجر (قوله بما روج منه) أي من الذي
 غلب منه (قوله عملا بالعرف الخ) الاولى ذكره بعد قوله فبطل منهما لان المراد أن اعتبار الوزن أو العدد
 أو كل منهما مبنى على ما هو المتعارف فيها من ذلك (قوله فيه) أي فالبيع والاستقراض بالوزن (قوله
 وذبحه) الاولى عطفه بأو (قوله فلم يجز الا بالوزن) بمنزلة الدرهم الرديئة لان الفضة فيها موجودة حقيقة
 ولم تصر مغلوبة فيجب الاعتبار بالوزن شرعا بجر (قوله الا اذا أشار اليهما) أي ان المتساوي وغالب
 الفضة أي في المباينة فيكون ما لا يقدرها ووصفها ولا يطين البيع بها كما قبل القبض وبعطه من مالها لكونها
 ثمنًا تعين بجر وأفاد أنه في الاستقراض لا يجوز الا بالوزن وان أشار اليها (قوله كما في الخالصة) أي كما
 لو أشار الى الدرهم الخالصة من الغش وعبرة النهر كالو أشار الى الجارية اه أي فانه يجوز البيع بما أشار اليه
 منها بالوزن أيضا (قوله فيجب بالاعتبار الممار) أي اذا بيعت بجنس بصرف الجنس الى خلاف جنسه أي
 بأن يصرف ما في كل منهما من الغش الى ما في الآخر من الفضة كما ترى الغالب غشه وظاهره جواز التفاضل
 هنا أيضا لكن قال الزيلعي وفي الثانية ان كان نصفها صفرا ونصفها فضة لا يجوز التفاضل فظاهره انه أراد به
 فيما اذا بيعت بجنسها وهو مخالف لما ذكرهنا ووجهه أن فضتها لم تصر مغلوبة جعلت كأن كلها فضة في حق
 الصراف احتياطا اه وأقره في البحر والنهر والمخ وظاهره اعتماد ما في الثانية تأمل وقال الزيلعي ولو باعها
 بالفضة الخالصة لا يجوز حتى تكون الخالصة أكثر مما فيه من الفضة لانه لا غلبة لاحدهما على الآخر فيجب
 اعتبارهما فصلا كالوجع بين فضة وقطعة فحماص فباعها بمائهما أو بفضة فقط اه وقوله لا غلبة لاحدهما أي
 لواحد من الغش والفضة التي فيه المساوية له (قوله وهو رافق) أي رافق من باب تعب (قوله فكسد)
 من باب تمل أي لم ينفق لثقله الرغبات فيه مصباح (قوله ذلك) أفاد به أن افراد النخير في كسب باعتبار
 المذكور وفيه أن العطف بأو والا في الأفراد ط (قوله قبل التسليم للبائع) قيده لانه لو قبضها
 ولو فوضها فيه فكسدت لا يفسد البيع ولا شيء له نهر وسببه عليه الشارح وفي النهر أيضا وان كان نقد
 بعض الثمن دون بعض فسد في الباقي (قوله بطل البيع) أي ثبت للمشتري فسخه كما يأتي مع ما فيه ووجه
 بطلانه عند الامام كما في الهداية أن الثمن يهلك بالكساد لان الفينة بالاصطلاح لم يبق فبقى يعابلا عن فيبطل
 فاذا بطل يجب رد المبيع ان كان قائما وقيمته ان كان هالكا كما في البيع الفاسد اه (قوله فانه كالكساد)
 كذا في البحر مع الزيلعي وفي المنهات لو انقطع ذلك فعليه من الذهب والفضة قيمته في آخر يوم انقطع
 هو المختار وفي الذخيرة الانقطاع كالكساد والاو اصح اه رمي عن المصنف (قوله وكذا حكم
 الدرهم) كذا في البحر ولم أره لغيره وقال حشبه الرمي أي الدرهم التي لم يغب عليها الغش فاقتصر المصنف
 على غاب الغش والفلس اغلبة الفساد فيها دون الجيدة تأمل اه ملخصا قلت لكن علك أن بطلان البيع
 في كساد غالب الغش والفلس معلل عند الامام ببطلان الثمنية فبقى يعابلا عن ولا شك أن الجارية لا تبطل ثمنيتها
 بالكساد لان ثمنيتها بأصل الخلقة كما حتر حوايه لا بالاصطلاح فلا وجه لبطلانه عنده بكساد الجارية فظاهر
 أن مراد البحر بالدرهم غالب الغش لكنه مكرر بما في المتن تأمل ثم رأيت في القمح قال ولا بد حنفية أن الثمن
 يهلك بالكساد لان مالبة الفلوس والدرهم الغالبة الغش بالاصطلاح لا بانماضة بخلاف التقدين فان ما لهما
 بالخلقة لا بالاصطلاح اه فممكن أن يجاب بأن هذا في النقدا الخالص والمغشوشة التي غلبت فضتها تخالفه
 لكن قدمر أنها كالخالصة لان الفضة فلان تنسب الا بقليل غش والخاصل أن ما ذكره في البحر وبعه الشارح
 يحتاج الى نقل صريح أو يحمل على ما قلنا أو لاقتاتل وانظر ما قدمر أول السبع عند قوله وبمن حال ومؤجل
 (قوله وصحاه بتممة المبيع) صوابه بتممة الثمن سائحاني أو بتممة الهالك ط قال في القمح وقال أبو يوسف
 ومحمد والشافعي وأحمد لا يبطل ثم اختلفوا فقال أبو يوسف عليه قيمته يوم البيع قال في الذخيرة وعليه السوى

فيعلق العمد فيمنه زينا ان علم
 البائع بماله والا فيمنه جيدا
 (و) صح (المباينة والاستقراض
 بما روج منه) عملا بالعرف
 فيما لا نص فيه فان راج (وزنا) فيه
 (أو عددا) فيه (أو بهما) فبطل
 منهما (والتساري) غشه
 وفضته وذبحه (كغالب الفضة)
 والذهب (في تباع واستقراض)
 فلم يجز الا بالوزن الا اذا أشار اليها
 كما في الخالصة (و) أما (في الصرف)
 (ف) كغالب غش فيصح بالاعتبار
 الممار (اشترى شيأه) بغالب الغش
 وهو نافق (أو بفلس نافقة
 فكسد) ذلك (قل التسليم) للبائع
 (بطل البيع) كما لو انقطعت عن
 أيدى الناس فانه كالكساد وكذا
 حكم الدرهم لو كسد أو
 انقطعت بطل وصحاه بتممة المبيع
 وبه يفتى رفقابا ليس بجر وحقائق

(وإذا كان الكساد أن تترك المعاملة)

بها في جميع البلاد) فلوراجت
في بعضها لم يطل بل يتخير البائع
لعيها (و) حدث (الانقطاع عدم

وجوده في السوق وان وجد في

أيدي الصارفة) و(في البيوت)

كذا ذكره العيني وابن المالك

والعطف خلاف ما في نسخ المصنف

وقد عزاه له بداية ولم أر فيها

والله أعلم وفي البرازية فلوراجت

قبل فتح البائع البيع عاد جازا

لعدم انقضاء العقد بلافق

وعليه قول المصنف بطل البيع

أي ثبت للبائع ولاية فسخه

والله الموفق (و) قيد بالكساد

لأنه (لوقضت قيمتها قبل القبض

فالباع على حاله) اجماعا ولا يتخير

البائع (و) عكسه (لو غلت قيمتها

وإذا دلت فكذلك البيع على حاله

ولا يتخير المشتري وبطال بنقد

ذلك العيار الذي كان) وقع (وقت

البيع) فتح وقيد بقوله قيل ٢

التسليم لأنه (لرباع دلال) وكذا

فضولي (متاع الغير بخيرائه

يدراهم معاومة واستوفاه

فكسدت قبل دفعها إلى رب

المتاع لا يفسد البيع) لأن حق

القبض له عيني وغيره (وضع

البيع بالفلوس النافذة وان لم تعين)

كالدراهم (وبالأكسدة لا حتى

يعينها) كسلع (ويجب) على

المستقرض (رد) مثل (أفلس

القرض إذا كسدت)

٢ قوله فزاد قوله أو فضولي حكذا

يخطه والاولى أن يقول فزاد قوله

وكذا فضولي لأنه لا يوجد

في نسخ الشارح وليناسب مصدر

القول اه صحيحه

لأنه مضمون بالبيع كقوله في المعصوب إذا حلك عليه قيمته يوم الغصب لأنه يوم تحقق السبب وقال محمد عليه قبحها
آخر ما تعامل الناس به أو هو يوم الانقطاع لأنه أو أن الانتقال إلى القيمة وفي المحظ والحقائق به بقي
رفقا بالناس اه ونحوه في الجز وبه تعلم ما في عبارة الشارح (قوله بل يتخير البائع لعيها) قال في الصر
وان كانت تروج في بعض البلاد لا يطل لكنه تعيب إذا ترج في بلدهم فيتخير البائع أن شاء أخذه وان شاء أخذ
قيمه اه ومفاده أن التخير خاص بما إذا كان الكساد في بلد العقد (قوله خلافا لما في نسخ المصنف)
حيث قال في البيوت بدون عطف (قوله فلوراجت) أي بعد الكساد (قوله عاد جازا) الاولى
أن يقول بقي على الصحة بدليل التعليق أفاده ط (قوله أي ثبت للبائع ولاية فسخه) هذا تفسير لمحذوف
وهو مؤول وذلك المحذوف خبر المبدأ وهو قول ثم أن ما ذكره مأخوذ من الجراستة لا لا بعارة البرازية
والظاهر أن ما فيها مبني على قول البعض في الفسخ لو اشترى مائة فلس بدراهم فكسدت قبل القبض بطل البيع
استحسانا لأن كسادها كهللا كهللا ولا خلاف أن كسادها كعيب فيها والمعقود عامه إذا حدث به عيب قبل القبض
العقد إذا اختار المشتري إبطاله فحلال كسادها كعيب فيها والمعقود عامه إذا حدث به عيب قبل القبض
ثبت للمشتري فيه الخيار والاول أظهر اه ومثله في غاية البيان (قوله لو نقصت قيمتها) أي قيمة عالية
العش ويعلم منه أنه لا يطل في غالبه القضية بالاولى أفاده ط عن أبي السعود (قوله وعكسه) لا حاجة إليه
(قوله وبطال بنقد ذلك العيار) أي بدفع ذلك المقدار الذي جرى عليه العقد ولا ينظر إلى ما عرض بعده
من الغلاء أو الرخص وهذا عزاه الشارح إلى الفسخ ومثله في الكفاية والظاهر أنه المراد مما نقله في الجرح عن الخانية
والاسيبياني من أنه يلزمه المثل ولا ينظر إلى القيمة فزاده بالمثل المقدار تأمل وفيه عن البرازية والذخيرة
والخلاصة عن المتقي غلت الفلوس القرض أو رخصت فعند الامام الاول والثاني أو ليس عليه غيرها وقال
الثاني ثانيا عليه قيمتها من الدراهم يوم البيع والقبض وعليه الفتوى أي يوم البيع في البيع ويوم القبض
في القرض ومثله في النهر فهذا ترجيح لخلاف ما مشى عليه الشارح ووجه المصنف أيضا كما قدمناه في فصل
القرض وعليه فلا فرق بين الكساد والرخص والغلاء في لزوم القيمة (قوله وصكذا فضولي) يعني غير
دلال ولا حاجة إليه لأن الدلال إذا باع بغير إذن كان فضوليا ولجده زاده لأن الدلال في العادة يبيع بالأذن كما هو
مقتضى اشتقاقه من الدلالة فإنه يدل البائع على المشتري أو بالعكس ليتوسط بينهما في البيع فزاد قوله أو فضولي
ليناسب قول المصنف بغير إذنه ويشير إلى أنه لا فرق بين كونه بالأذن أو لا ولذا قال في النهر قيد بانه يوم قبض
البائع لأنه لو قبضه أو لو فضوا فاكسدت لا يفسد البيع ولا شيء (قوله عيني وغيره) اعترض بأن عبارة
الفتح والعيني والخالصة دلال باع متاع الغير بأذنه قلت لكن الذي رأيته في الفتح عن الخلاصة كعبارة
المصنف وانقله وفي الخلاصة عن المحيط دلال باع متاع الغير بغير إذنه الخ نعم الذي في العيني والجرح عن
الخلاصة عن المحيط وكذا في متن المصنف مصلحا بذنه وهو المناسب لقوله لا يفسد البيع وقوله لأن حق القبض
له وعلى ما في الفتح يكون المراد أن المالك أجاز البيع ليناسب ما ذكر تأمل (قوله وان لم تعين) لأنها
ضارت تأمنا بالاصطلاح فجازها البيع ووجب في الذمة كالتقدين ولا تعين وان عينها كالنقد الا إذا قال
أردنا تعليق الحكم بعينها فحينئذ يتعلق بها بخلاف ما إذا باع فلان بغير عينها حيث تعين بغيره فلا
يفسد البيع بغير وهو ملخص من كلام الزيلعي (قوله حتى يعينها) لأنها مبيعة في هذه الجملة والمبيع
لا بد أن يعين نهر (قوله كسلع) عبارة الجراستها اسلع وفي المصباح السلعة البضاعة جمعها اسلع كسيرة
وسدد (قوله رد مثل أفلس القرض إذا كسدت) أي رد مثلها بعد ادائها أي خفيفة بجر وأما إذا
استقرض دراهم غالبه الغش فكذلك في قبض قوله قال أبو يوسف ولست أروى ذلك عنه ولكن لروايته
في الفلوس فتح قال محمدي مسكين وانظر حكمه ما إذا اقترض من فضة خالصة أو غالبة أو مساوية للغش
ثم كسدت هل هو على هذا الاختلاف أي بين الامام وصاحبيه أو يجب رد المثل بالاتفاق اه قلت ويظهر لي
الثاني لما قدمناه قرينا وما يأتي قرينا عن الهداية ولم يذكر الانقطاع والظاهر أن الكلام فيه كما ترى غالب
الغش تأمل وفي حاشية مسكن أن تقييد الاختلاف في رد المثل أو القيمة بالكساد يشير إلى أنه إذا غلت
أو رخصت وجب رد المثل بالاتفاق وقد مر نظيره فيما إذا اشترى بطلب الغش أو بالفلوس نافذة اه قلت لكن

قد سافر بها أن الفتوى على قول أبي يوسف فإنه إن عليه قيمتها من الدراهم فلا فرق بين الكساد والرخس والفلاء عنده (قوله) وأوجب محمد قيمتها يوم الكساد) وعند أبي يوسف يوم القبض ووجه قول الامام كوفي الهداية أن القرض اعادة وموجب رد العين معنى والنسبة فضل فيه وله ما في وجوب القيمة له لما بطل وصف القيمة تعذر ردّها كما قبض فيجب رد قيمتها كما إذا استقرض مثلياً فاقطع اه وفي الشرع بلائية عن شرح الجمع محل الخلاف فيما إذا هلك ثم كسدت أمواله كانت باقية عنده فانه رد عينها اتفاقاً اه ومثله في الكفاية قلت ومفاد التعليل المذكور يخالفه فتأمل (قوله) وعليه الفتوى برأيه) وكذا في الخاتمة والتساوي الصغرى وفقاً للناس يجوز وفي الفتح وقوله ما انظر للمترض من قوله لان في رد المثل اضرار به وقول أبي يوسف أتله أيضاً من قول محمد لان قيمته يوم القرض أكثر من يوم الانقطاع وقول محمد انظر للمستترض وقول أبي يوسف أيسر لان القيمة يوم القبض معلومة لا يختلف فيها ويوم الانقطاع يعسر ضبطه فكان قول أبي يوسف ايسر في ذلك اه ومثله في الكفاية (قوله وفي النهر الخ) أصله لصاحب الفتح (قوله في اختيار قوله) أي بوجوب القيمة (قوله اشتري بنصف درهم فلوس) الظاهر أنه يجوز في درهم عدم التنوين مضافاً الى فلوس على معنى من كذا شق خاتم حديد والتنوين مع رفع فلوس على أنه خبر مبتدأ محذوف أي هو فلوس ويدل عليه قوله بعده أو بدرهمين فلوس فإنه لو كان مضافاً وجب حذف نون التننية أو جر فلوس على أنه بدل أو عطف بيان ويجوز نصبه على التمييز (قوله مثلاً) الاولى حذفه للاستغناء عنه يقول المصنف به وكذا اثبت درهم أو ربعه وان كان راجعاً الى قوله درهم فهو مستغنى عنه بقوله وكذا لو اشترى بدرهم فلوس الخ ط قلت ولعله أشار الى أن لفظ دينار كذلك (قوله للعلم به الخ) جواب عن قول زفر أنه لا يصح لانه اشترى بالفلوس وهي تقدر بالعدد لا بالدرهم والدائق لانه موزون فذكره لا يغني عن العطف في الثمن مجهولاً والجواب أنه لما ذكر الدرهم ثم وصفه بأنه فلوس وحولاً يمكن علم أن المراد ما يباع به من الفلوس وهو معلوم فأغنى عن ذكر العدد فلم يلزم جهالة الثمن كما أوضحه في الفتح (قوله جازع عند الثاني الخ) قال في البحر قيد بمادون الدرهم لانه لو اشترى بدرهم فلوس أو بدرهمين فلوس لا يجوز عند محمد لعدم العرف وجوز أبو يوسف في الكل للعرف وهو الاصح كذا في الكافي والمجنى اه فافهم (قوله بالنصب صفة نصف) تبع في ذلك النهر وفيه أن فلوس اسم جامد غير مؤنول فالمناسب أنه تميز للعدد أعطف بيان (قوله من النصف صغيراً) الاولى أن يقول كافي النهاية وغيره أي درهما صغيراً يساوي نصفاً الاحبة وبه تظهر المقابلة لقوله كبيراً وبعبارة الدرر أي ما ضرب من النصف على وزن نصف درهم اه قلت والاولى أن يقول على وزن نصف درهم الاحبة لان العادة أن ما يضرب من أنصاف الدرهم أو أرباعه تنصص مجموعاً عن الدرهم الكامل (قوله بنصفه) أي مبيعاً بثلثه من الدرهم الكبير (قوله ولو كثر رافض نصف) بأن قال أعطى بنصفه فلوساً ونصفه نصفاً الاحبة فنصفه ما جاز البيع في الفلوس وبطل فيما بقي من النصف الآخر لانه ربا وعلى قياس قول الامام بطل في الكل لان النصف متحدة والفساد أقوى مقارن للعقد ولو كثر رافض الاعلاء بأن قال وأعطى بنصفه نصفاً الاحبة اختص الفساد بالنصف الاخر اتفاقاً لانهم ما يعمون تعدد الصفقة وهذا هو المختار وتمامه في الفتح والحاصل أنه في صورة المتن صرح البيع اتفاقاً وفي صورة الشرح فسدى في الكل عنده وفي النصف فقط عندهما وفي الاخر جاز في الفلوس فقط كافي البحر قال ولم يذكر المصنف القبض قبل الافتراق للعلم به مما تقدم وحاصل ذلك تفريقاً قبل القبض فسدى في النصف الاحبة لكونه صرفاً لا في الفلوس لانها بيع فيكفي قبض احد البدين ولو لم يعطه الدرهم ولم يأخذ الفلوس حتى افتراقاً بطل في الكل للافتراق عن دين بدين اه (قوله وبما تنقرر) أي من أول البيوع الى خنا ط (قوله مبيع بكل حال) أي قبول بجنسه أولاً دخات عليه الباء أولاً وقد يقال في بيع المتباضة كل من السلعتين مبيع من وجه وعن من وجه ط قلت المراد بالثمن هنا ما ثبت ديناً في الذمة وهذا ليس كذلك (قوله كالملكات) أي غير التقدين وهي المكيمل والموزن والعددي المتقارب (قوله فان اتصل به الباء ففمن) هذا اذا كانت غير متعينة ولم تقابل بأحد التقدين كبعثك هذا العبد بكذا فخطأ أمالو كانت متعينة وقوبلت بتقديس مبيعة كافي درر البحار أول البيوع وفي الشرع بلائية في فصل التصرف في المبيع معزى بالفتح لو قوبلت بالاعيان وهي معينة ففمن اه أي كبعثك هذا العبد بهذا الكثر وهذا الكثر بهذا العبد لانه لم يقبده بدخول الباء عليها

وأوجب محمد قيمتها يوم الكساد
وعليه الفتوى برأيه وفي النهر
وتأخير صاحب الهداية دليلهما
ظاهري اختيار قوله (اشترى)
شيئاً (بنصف درهم) مثلاً (فلوس
صح) بلا بيان عددها للعلم به (وعليه
فلوس تباع بنصف درهم وكذا اثبت
درهم أو ربعه وكذا الرابطة ترى بدرهم
فلوس أو بدرهمين فلوس جار)
عند الثاني وهو الاصح للعرف
كافي (ومن أعطى صير في درهمها)
كبيراً (فقال أعطى به نصف درهم
فلوساً) بالنصب صفة نصف (ونصفه)
من النصف صغيراً (الاحبة صح)
ويكون النصف الاحبة بمثابة وما بقي
بالفلوس ولو كثر رافض نصف بطل
في الكل للزوم الربا (و) بما تنقرر
ظهر أن (الاسوال ثلاثة) الاول
(عن بكل حال وهو النقدان) بحسبه
الماء اولاً وقبل بجنسه أولاً (و) الثاني
(مبيع بكل حال كالتياب والدواب
(و) الثالث (عن من وجه مبيع
من وجه كالملكات) فان اتصل بها
الباء ففمن

مطلب

في بيان ما يكون مبيعاً وما يكون ثمناً

وفي الفتح خناوان لم تعين أي المثلثات فان صحبها حرف الباء وقابلها مبيع فهي ثمن وإن لم يصحبها حرف الباء ولم يقابلها ثمن فهي مبيعة وهذا لأن الثمن ما يثبت في الذمة ديناً عند المقابلة اهـ فالأول كما مثلنا والثاني كقولك اشتريت منك كزخطة بهذا العبد فيكون الكثر مبيعة ويشترط له شرائط السلم (قوله والاخيـع) أي وان لم يصحبها الباء فهي مبيع وهذا إذا لم يقابلها ثمن وهي غير متعينة كما علمته من كلام الفتح وتكون سلباً كما قلنا وكذا لو قابلها ثمن بالأولى كما شترت منك كزخطة بمانه درهم وكذا لو كانت متعينة وقوبلت فمن كعلمته من عبارة تدور البصار والحاصل أن المثلثات تكون ثمناً إذا دخلتها الباء ولم تقابل بثن أي بأحد التقديرين سواء تعينت أولاً وكذا إذا لم تدخلها الباء ولم تقابل بثن وتعينت وتكون مبيعة إذا قربت بثن مطلقاً أي سواء دخلتها الباء أولاً وتعنت أولاً وكذا إذا لم تقابل بثن ولم يصحبها الباء ولم تعين كبعتك كزخطة بهذا العبد كما علم من عبارة الفتح الثانية (قوله وأما الفلوس الرائجة) يستفاد من الجراً أنهم أقسم رابع حيث قال وثن بالاصطلاح وهو سلعة في الأصل كالفلوس فان كانت رائجة فهي ثمن والأضلع اهـ ط (قوله ويصح الاستبدال به في غير الصرف والسلم) الأولى أن يقول ويصح التصرف به قبل قبضه في غير الصرف والسلم لأن الاستبدال يصح في بدل الصرف لأنه لا يتعين بالتعيين فلو ساء بعد ادهم بيدنا جاز أن يسكاً ما أشار إليه في العقود ويؤيد به قبل الاتفاق بجلال التصرف به ببيع ونحوه قبل قبضه كما ترقى بابه وأوخنا ذلك في باب السلم فراجعنا قال في الشر بلاية في باب التصرف في المبيع قوله جاز التصرف في الثمن قبل قبضه يستثنى منه بدل الصرف والسلم لأن المقبوض من رأس مال السلم حكمه عين المبيع والاستبدال بالمبيع قبل قبضه لا يجوز وكذا في الصرف ويصح التصرف في القرض قبل قبضه على التحجج والمراد بالتصرف نحو المبيع والهبة والأجرة والرخصة وسائر الديون كالثمن اهـ (قوله وهكذا) أي وتقول هكذا في عكس باقي الأحكام المذكورة في الثمن بأن تقول ويطل المبيع بهلاكه ولا يصح الاستبدال به (قوله ومن حكمهما) أي حكم الثمن والمبيع (قوله كأنقرر) أي في باب الربا (قوله تذيب) شبه هذه المسائل التي ذكرها في آخر كتاب البيوع بنسب الحيوان المتصل بعجزه وجعل ذكرها في آخره بمنزلة تعليق الذنب في عجز الحيوان وفيه استعارة لا تخفى (قوله في بيع العينة) اختلف المشايخ في تفسير العينة التي ورد النهي عنها قال بعضهم تفسيرها أن يأتي الرجل محتاج إلى آخر ويستقرضه عشرة دراهم ولا يرغب المقرض في الاقراض طمعاً في فضل لا مثاله بالقرض فيقول لا أقرضك ولكن أبيعك هذا الثوب ان شئت بأثنى عشر درهما وقيمته في السوق عشرة لبيعه في السوق بعشرة فيرضى به المستقرض فيبيعه كذلك فيحصل الرب الترب درهمان والمشتري قرض عشرة وقال بعضهم حتى أن يدخل بينهما ثالثاً فيبيع المقرض ثوبه من المستقرض بأثنى عشر درهما ويسله إليه ثم يبيعه المستقرض من الثالث بعشرة ويسله إليه ثم يبيعه الثالث من صاحبه وهو المقرض بعشرة ويسله إليه يأخذ منه العشرة ويدفعها للمستقرض فيحصل للمستقرض عشرة ولصاحب الثوب عليه اثنا عشر درهما كذا في المحيط وعن أبي يوسف العينة جائزة مأجور من عمل بها كذا في مختار الفتاوى هندية وقال محمد هذا البيع في قلبي كأمثال الجبال ذميمة اخترعه أكلة الربا وقال عليه الصلاة والسلام إذا تبايعت بالعين واتعنت أذنب البقر ذلالم وظهر عليكم عدوكم قال في الفتح ولا كراهة فيه الاختلاف الأولى لما فيه من الأعراض عن مبرة القرض اهـ ط ملخصاً (قوله ويأتى متناً في الكفالة) وانما به على ذكره هنا لأنه من أقسام البيوعات ونبه على أن بيانه سيأتي في الكفالة (قوله وبيع التلجئة) هي ما يلجئ إليه الإنسان بغير اختياره وذلك أن يخاف الرجل السلطان فيقول لا آثر أني أظهر أني بعت دارى منك وليس يبيع في الحقيقة وانما هو تلجئة ويشهد على ذلك مغرب (قوله بل كالهزل) أي في حق الأحكام والهزل كما في المنار وهو أن يراد بالشيء ما لم يوضع له ولا ما يصلح اللفظ له لاستعارة وهو ضد الجدة وهو أن يراد ما وضع له أو ما صلح له وأنه ينافي اختيار الحكم والرضى به ولا ينافي الرضى بالمباشرة واختيار المباشرة فصار بمعنى خيار الشرط في البيع وشرطه أن يكون صريحاً مشروطاً باللسان أي بأن يقول اني ابيع حازلاً لأنه لا يشترط ذكره في العقد بخلاف خيار الشرط اهـ فالهزل أعم من التلجئة لأنه يجوز أن لا يكون مضطراً إليه وأن يكون سابقاً ومقارناً والتلجئة انما تكون عن اضطرار ولا تكون متاركة كذا قيل والظاهر أنهم اساءوا في الاصطلاح كما قال نغرا للاسلام التلجئة هي الهزل كذا في جامع الاسرار

قوله أي وان لم يصحبها الخ المناسب بكلام الشارح أن يقول أي وان لم يتمل بها الخ اهـ محصه

والاخيـع وأما الفلوس فان رائجة فكثمن والافكسلح (و) الثمن (من حكمه عدم اشتراط وجوده في ذلك العاقد عند العقد وعدم

بطلانه) أي العقد (بهلاكه) أي الثمن (ويصح الاستبدال به في غير الصرف والسلم) لافيهما (وحكم المبيع خلافه) أي الثمن (في الكل) فيشترط وجود المبيع في ملكه وهكذا ومن حكمهما وجوب التساوى عند المقابلة بالجنس في المقدرات كأنقرر (تذيب) في بيع العينة ويأتى متناً في الكفالة وبيع التلجئة ويأتى متناً في الأقوال وهو أن يظهر اعتداهما لا يريدانه يلجأ إليه لخوف عدو وخير ليس يبيع في الحقيقة بل كالهزل كما بسطته في آخر شرحي على المنار

٣ قوله رأما الفلوس الرائجة هكذا بخطه والذي في عدة من نسخ الشارح وأما الفلوس فان رائجة الخ وليجتر اهـ محصه

٣ مطالب في بيع العينة

٤ مطالب في بيع التلجئة

على المنار للكاكي ثم اعلم أن التلجئة تكون في الانشاء وفي الاخبار كالأقرار وفي الاعتقاد كالردة والاول قسبان
ما يحتمل الفسخ وما لا كالتفلاق والعلق وقد بسط ذلك في المنار والغرض الآن بيان الانشاء المحتمل للفسخ
كالبيع وهو ثلاثة أنسام لانه ما أن يكون الهزل في اصل العقد أو في قدر الثمن أو بنسبه قال في المنار فان
تواضع على الهزل بأصل البيع وانفق على البناء أي ببناء العقد على المواضعة يفسد البيع لعدم الرضى بالحكم
فصار كالبيع بشرط الخيار المؤبد أي فلا يملك بالقبض وان انفق على الاعراض أي بأن قال بعد البيع قد أعرضنا
وقت البيع عن الهزل إلى الجدة فالبيع صحيح والهزل باطل وان انفق على أنه لم يحضرهما حتى عند البيع من
البناء والاعراض أو اختلفا في البناء على المواضعة والاعراض عنهما فالعقد صحيح عنده في الحالين خلافا لهما
فجعل صحة الإيجاب أولى لانها الاصل وهما اعتبروا المواضعة إلا أن يوجد ما يناقضها أي كما اذا اتفقا على البناء
وان كان ذلك أي المواضعة في القدر أي بأن اتفقا على الجدة في العدة يأنف لكنهما تواضعا على البيع بألفين على
أن أحدهما هزل فان اتفقا على الاعراض عن المواضعة كان الثمن أثنين لبطلان الهزل باعراضهما وان اتفقا
على أنه لم يحضرهما شيء من البناء والمواضعة أو اختلفا فالهزل باطل والتسمية للآلفين صحيحة عنده وعندهما
العمل بالمواضعة واجب والآلف الذي هزله باطل لما مر أن الاصل عنده الجدة وعندهما المواضعة وان اتفقا
على البناء على المواضعة فالثمن أثنان عنده وان كان ذلك الهزل في الجنس أي جنس الثمن بأن تواضعا على مائة
دينار وانما الثمن مائة درهم أو بالعكس فالبيع جائز بالمسمى في العقد على كل حال بالاتفاق أي سواء اتفقا على
البناء أو على الاعراض أو على عدم حضور شيء منهما أو اختلفا فيهما اهـ موضحا من شرح المشارح عليه ومن
حواشيناه على شرحه السماعية نسجيات الاسرار على افاضة الانوار وتمايم بيان ذلك مبسوط فيها (قوله أن
الاقسام ثمانية وسبعون) قال في التلويح لأن المتعاقدين إما أن يتفقا ويختلفا فان اتفقا فلا اتفاق اما على
اعراضهما واما على بناءهما واما على ذهولهما واما على بناء أحدهما واعراض الآخر أو ذهولهما واما على
اعراض أحدهما وذهول الآخر فصور الاتفاق ستة وان اختلفا فذهبوا إلى أحد المتعاقدين تكون اما
اعراضهما واما بناءهما ولما ذهولهما واما بناء مع اعراض الآخر أو ذهولهما واما اعراض مع بناء الآخر
أو ذهولهما ولما ذهولهما مع بناء الآخر أو اعراضه تصير تسعة وعلى كل تقدير من التقادير التسعة يكون اختلاف
الخصم بأن يدعي إحدى الصور الثمانية السابقة فتصير أقسام الاختلاف اثنين وسبعين من شرب التسعة في
الثمانية اهـ وهي مع الست صور الاتفاق ثمانية وسبعون قلت وقد أوصلت في حاشيتي على شرح المنار للشارح
إلى سبعة مائة وثمانين ولم أر من أوصلها إلى ذلك فراجعها هنا وأضحت بدعائي (قوله لمخصه أنه بيع منعقد غير
لازم) لم يصرح في الخاتمة بذلك وانما ذكر أن التلجئة على ثلاثة أوجه كما قدمناه ثم قال في الاول وهو ما اذا كانت
في نفس العقد لو تصادقا على المواضعة فالبيع باطل وعنه في رواية أنه جائز ولو تصادقا أن البيع كان تلجئة ثم
أجازاه صحة الاجازة كالتباعد لا ثم جعله جذا بصير جذا وان أجاز أحدهما لا يصح وفي بيع التلجئة اذا
قبض المشتري العبد المشتري واعتقه لا يجوز اعتاقه وليس هذا كبيع المكروه لأن بيع التلجئة هزل وذكر في
الاصل أن بيع المهازل باطل أما بيع المكروه ففساد اهـ لمخصا ولعل الشارح فهم أنه منعقد غير لازم من قوله ثم
أجازاه صحة الاجازة لكن ينافيه التصريح بأنه باطل فان اريد بالباطل الفساد فافاه التصريح بأنه اذا قبض
العبد لا يصح اعتاقه أي لانه لا يملك بالقبض كما مر مع أن الفساد يملك به وقد يقال ان صحة الاجازة مبنية على أنها
تكون بيعا جديدا فلا تنافي كونه باطلا وحينئذ فلا يصح قوله أنه بيع منعقد غير لازم إلا أن يجاب بأن قوله
باطل بمعنى أنه قابل للبطلان عند عدم الاجازة والاحسن ما اجبتنا في أول البيوع من أنه فاسد كما صرح به
الاصوليون لأن الباطل ما ليس منعقد أصلا وهذا منعقد بأصله لانه مبادلة مال بمال دون وصفه لعدم الرضى
بحكمه كالبيع بشرط الخيار أبدا ولذا لم يملك بالقبض وليس كل فاسد يملك بالقبض كالواشترى الاب شيئا من ماله
اطفله أو بوعه له كذلك فاسدا لا يملك بالقبض حتى يستعمله كافي الحط وقد مناهناك تمام الكلام على ذلك والله
تعالى هو الموفق للصواب (قوله ولو ادعى أحدهما الخ) هذا أيضا مذكور في الخاتمة سوى قوله ولو لم يحضرهما
نية الخ (قوله فالقول لم تدعي الجدة) لانه الاصل (قوله ولو برهن أحدهما قبل) الاظهر قول الخاتمة ولو برهن
مدعي التلجئة قبل لأن مدعي الجدة لا يحتاج إلى برهان كما علمت لأن البرهان ثبت خلاف الظاهر (قوله فالتلجئة)

ونقلت عن التلويح أن الاقسام
ثمانية وسبعون وعقد له قاضي خان
فصلا آخر الاكراه لمخصه أنه بيع
منعقد غير لازم كالبيع بالخيار
وجعله الباقاني فاسدا ولو ادعى
أحدهما بيع التلجئة وان كان
الآخر فالقول لم تدعي الجدة يمينه
ولو برهن أحدهما قبل ولو برهن
فالتلجئة ولو تباعد في العلامة ان
اعترف بدينائه على التلجئة

أى لا يخلو الظاهر (قوله فالباع باطل) أى فاسد كما علمت فإن نقضه أحدهما انتقض لأن أجازة أى بل
توقف على إجازة جميعه لأنه كخيار الشرط لهما وإن أجازاه جاز بقيد كونهما فى ثلاثة أيام عنده ومطلقا عندهما
كذا فى التصريح (قوله والا) بأن اتفاقه بحد البيع على أنه ما عرضا وقته عن المواضعة (قوله ولو لم تحضرهما
نية فباطل الخ) منه فى المؤبدية عن الغنية حيث قال وإن تصاد فاعلى أنهم لم تحضرهما نية عند العقد فى ظاهر
الجواب البيع باطل وروى المعلى عن أبى يوسف عن أبى حنيفة أن البيع صحيح اهـ والأول قولهما كما مر عن
المسار ووجهه أيضا المحقق ابن الهمام فى التصريح وأقره تلميذه ابن أمير حاج فى شرحه وجعل المحقق منه ما إذا
اختلف فى الأعراض والبناء أى بأن قال أحدهما بنينا العقد على المواضعة وقال الآخر على الحد فلا يصح أيضا
عندهما ثم قال ولو قال أحدهما عرضت والآخر لم يحضر فى شئ أو بى أحدهما وقال الآخر لم يحضر فى شئ
فعلى أصل عدم الحضور كالعرض أى فصيح وعلى أصلهما كالبنا أى فلا يصح (قوله ومناداه الخ) أى مفاد
قوله والافلازم لكن انما يتيم هذا المفاد إذا قصد الإخلاء العقد عن شرط الوفاء أما لو لم تحضرهما نية فقد علمت أنه
باطل وهذا المفاد صرح به فى جامع الفصولين حيث قال لو شرطا التلجئة فى البيع فسد البيع ولو فاضعا قبل
البيع ثم تابعا بلاذ كشرط فيه جاز البيع عند أبى حنيفة إلا إذا تصادقا فهما يتابعان على تلك المواضعة وكذا
لو فاضعا الوفاء قبل البيع ثم عقدا بلا شرط الوفاء فالعقد جائز ولا عبرة للمواضعة السابقة اهـ وفى البرازية
وإن شرط الوفاء ثم عقدا مطلقا لم يقر بالبناء على الأول فالعقد جائز ولا عبرة بالسابق كما فى التلجئة عند
الامام وقوله فالعقد جائز أى بناء على قول أبى حنيفة المذكور ولا يخفى أن الشارح مضى على خلافه وعليه
فالمناصب أن يقول فالعقد غير جائز (قوله ذكره هنا تبعا للدرر) وذكره فى البحر فى باب خيار الشرط وذكر
فيه ثمانية أقوال وعقده فى جامع الفصولين فصلا مستقلا هو الفصل الثامن عشر وذكره فى البرازية فى الباب
الرابع فى البيع الفاسد وذكر فيه تسعة أقوال وكتب عليه أكثر من نصف كراسة ووجه تسميته بيع الوفاء
أن فيه عهدا بالوفاء من المشتري بأن يرد المبيع على البائع حين رد الثمن وبعض الفقهاء يسميه البيع الجائز
ولهذه حتى على أنه بيع صحيح لحاجة التخلص من الرابح يسوغ للمشتري بكل ربحه وبهضهم يسميه بيع
المعاملة ووجهه أن المعاملة ربح الدين وهذا يشترطه الدائن لينتفع به بتقابلة دينه (قوله صورته الخ) كذا
فى العناية وفى الكفاية عن المحيط هو أن يقول البائع للمشتري بعت منك هذا العين بما للدين على من الدين على
أنى متى قضيت فهو لى اهـ وفى حاشية الفصولين عن جواهر الفتاوى هو أن يقول بعت منك على أن تبعه
منى متى جئت بالثمن فهذا البيع باطل وهو رهن وحكمه حكم الرهن وهو الصحيح اهـ فعلم أنه لا فرق بين قوله
على أن ترد على أو على أن تبعه منى (قوله بيع الأمانة) وجهه أنه أمانة عند المشتري بناء على أنه رهن
أى كالأمانة (قوله بيع الطاعة) كذا فى عامة السخ وفى بعضها بيع الطاعة وهو المشهور الآن فى بلادنا
وفى المصباح أطاعة طاعة أى انتداله وطاعة طوعا من باب قال لغة وانطلق له انتقاد قالوا ولا تكون
الطاعة إلا عن امر كما أن الجواب لا يكون إلا عن قول يقال أمره فأطاع اهـ ووجهه جزمه أن الدائن يأمر
المدين ببيع داره مثلا بالدين فيطيعه فصار معناه بيع الانتقاد (قوله قيل هو رهن) قد متنا أناس عن جواهر
الفتاوى أنه الصحيح قال فى الخيرية والذى عليه الأصح أنه رهن لا يفتقر عن الرهن فى حكم من الأحكام
قال السيد الامام قلت للامام الحسن الماريدى قد فتا هذا البيع بين الناس وفيه مفيدة عظيمة وقول
أنه رهن وإن أبى على ذلك فالضوابط أن يجمع الأمانة وتتفق على هذا أو تظهره بين الناس فقال المعتبر اليوم
قوانا وقد ظهر ذلك بين الناس فى خلفنا فليبرز نفسه وليقدم دليلا اهـ قلت وبه صدق فى جامع الفصولين فقال
راعى الفتاوى النسفى البيع الذى تعارفه أهل زماننا احتسابا للربا وسموه بيع الوفاء هو رهن فى الحقيقة
لا يملكه ولا ينتفع به إلا بأذن مالكة وشوفا من مال كل من ثمرة وأتلف من شجره ويسقط الدين به لا كلوا نبي
ولا يضمن الزيادة للبائع استرداده إذا قضى دينه لا فرق عندنا بينه وبين الرهن فى حكم من الأحكام اهـ ثم نقل
ما مر عن السيد الامام وفى جامع الفصولين ولو بيع كرم يجنب هذا الصكرم فالشفعة للبائع للمشتري
لأن بيع المعاملة وبيع التلجئة حكمه حكم الرهن ولذا رهن حق الشفعة وإن كان فى يد المارتهن اهـ (قوله
وقيل بيع يفيد الانتفاع به) هذا محتمل لأحد قولين الأول أنه بيع صحيح مفيد لبعض أحكامه من حل

عطله
فى بيع الوفاء

فالباع باطل لاتفاقهما أنه ما خذلا
به والافلازم ولو لم تحضرهما نية
فباطل على الظاهر حنيفة قلت
ومفاده أنهما لو فاضعا على
الوفاء قبل العقد ثم عقدا لم يباع
شرط الوفاء فالعقد جائز ولا عبرة
للمواضعة وبيع الوفاء ذكره هنا
تبعا للدرر صورته أن يبيع العين
بأنف على أنه إذا رد عليه الثمن رد
عليه العين وسموه الشافعية بالرهن
المعاد ويسمى بصري بيع الأمانة
وبالاسم بيع الطاعة قيل هو
رهن فتضمن زوائده وقيل بيع
يفيد الانتفاع به

الاتفاق به الا انه لا يملك بيعه قال الزيلعي في الاكراه وعليه الفتوى الثاني القول الجامع لبعض
المحققين انه فاسد في حق بعض الاحكام حتى ملك كل منهما الفسخ صحيح في حق بعض الاحكام كحل النزاع
ومنافع المبيع ورهن في حق البعض حتى لم يملك المشتري بيعه من آخر ولا رهنه وسقط الدين به لا كدفوه
مركب من العقود الثلاثة كالزرافة فيها صفة البعير والبقر والخمر يجوز لحاجة الناس اليه بشرط سلامة
البدين احصاهما قال في البحر وينبغي أن لا يعدل في الافتاء عن القول الجامع وفي الهر والعمل في ديواننا
على ما رجحه الزيلعي (قوله ثم ان ذكر الفسخ فيه) أي شرطاه فيه وبعبارة الدرر ط وكذا في البرازية (قوله
أو قبله) الذي في الدرر بدل هذا أو تعلقا بلفظ البيع بشرط الوفاء اه ط ومثله في البرازية (قوله جاز)
مقتضاه انه بيع صحيح بقرينة مقابلة لقوله كان بيعا فاسدا والظاهر أنه مبنى على قوله ما بأن ذكر الشرط
الفساد بعد العقد لا يفسد العقد فلا ينافي ما بعده عن الظهري (قوله ولزم الوفاء به) ظاهره انه لا يلزم
الورثة بعد موته كما أفق به ابن الشامي معلا بانقطاع حكم الشرط بموته لانه بيع فيه اقالة وشرطها بقاء
المتعاقدين ولانه بمنزلة خيار الشرط وهو لا يورث اه قلت وهذا ظاهر على هذا القول بانه بيع صحيح لا يفسده
الشرط اللاحق فلا ينافي ما يأتي عن الشرع بلالية هذا وفي الخبرية فيما لو أطلق البيع ولم يذكر الوفاء الا انه عهد
الى البائع انه ان أوفى مثل الثمن يفسخ البيع معه أجاب هذه المسألة اختلف فيها مشايخنا على أقوال ونص
في الحاوي الزاهدي أن الفتوى في ذلك أن البيع اذا أطلق ولم يذكر فيه الوفاء الا أن المشتري عهد الى البائع
انه ان أوفى مثله فانه يفسخ معه البيع يكون باتا حيث كان الثمن من المثل أو بغير يسير اه وبه أفق
في الحامدية أيضا فلو كان بغير فاحش مع علم البائع به فهو رهن وكذا الوضع المشتري على أصل المال رجحا
أما لو كان بمثل الثمن أو بغير يسير بلا وضع ربح فبات لنا انما نجهل رهننا بظاهر حاله انه لا يقصد البات عالما بالغب
أو مع وضع الربح أفاد في البرازية وذكر انه مختار ايمه خوارزم ذكر في موضع آخر أنه لو آجره من البائع قال
صاحب الهداية الاقدام على الاجارة بعد البيع دل على انه ما قصد بالبيع الرهن لا البيع فلا يحل للمشتري
الاتفاق به اه واعترض في نور العين بأن دلالة ذلك على قصد حقيقة البيع أظهر قلت وفيه نظر فان العادة
الناسية فاقصة بقصد الوفاء كما في وضع الربح على الثمن ولا سيما اذا كانت الاجارة من البائع مع الربح أو نقص
الثمن (قوله لان المواعيد قد تكون لازمة) قال في البرازية في أول كتاب الكفالة اذا كفل معلما بأن قال
ان لم يؤد فلان فأنا أدفعه اليك ونحوه يكون كفالة للماعلم أن المواعيد باكتفاء صور التعلق تكون لازمة
فان قوله أنا أع لا يلزم به شيء ولو صلح وقال ان دخلت الدار فأنا أبيع يلزم الحج (قوله بزيادة وفي الظهيرية الخ)
يعني أن ابن ملك أفرد أيضا زاد عليه قوله وفي الظهيرية الخ أي مشتريا هذا الزيادة فلفظ زيادة مصدر وما بعده
جمله أريد بها تعلقها في محل نصب مفعول المصدر (قوله يلتحق بالعقد عند أبي حنيفة) أي فيصير بيع الوفاء
كأنه شرط في العقد فيأتي منه اختلاف انه رهن أو بيع فاسد أو بيع صحيح في بعض الاحكام وقد مناهى البيع
الفساد ترجيح قولهما بعدم التحاق الشرط المتأخر عن العقد به (قوله ولم يذكرانه في مجلس العقد أو بعده)
أي فيفهم انه لا يشترط له المجلس وفي جامع الفصولين اختلف فيه المشايخ والصحيح انه لا يشترط اه ومثله في
البرازية (قوله ولو باعه) أي البائع وقوله توقف الخ أي على القول بأنه رهن وهل يتوقف على بقية
الاقوال المارة محل تردد (قوله فللبائع أو ورثته حق الاسترداد) أي على القول بأنه رهن وكذا
على القولين القائلين بأنه بيع يفيد الاتفاق به فانه لا يملك بيعه كما قد مناه (قوله وأفاد في الشرع بلالية الخ)
ذكره بحثا وقوله نظر الجانب الرهن فيفيد أنه لا يخالف ما قد مناه عن ابن الشامي فافهم وهذا البحث مصروح به
في البرازية حيث قال في القول الاول انه رهن حقيقة باع كرهه وفاء من آخر وباعه المشتري بعد قبضه من آخر
باتا وسلمه وغاب فللبائع الاول استرداده من الثاني لان حق الخس وان كان للمرتهن لكن يد الثاني مبطله
فلما ملك أخذ ملكه من المبتل اذا حضر المرتهن اعاد يده فيه حتى يأخذ منه وكذا اذا مات البائع والمشتري
الاول والثاني فلو رثه البائع الاول الاخذ من ورثة المشتري الثاني ولو رثه المرتهن اعاد يده الى قبض دية
اه (قوله لا يلزمه الاجراخ) أفق به في الحامدية تبع الخبرية فانه قال في الخبرية لا تصح الاجارة المذكورة

وفي اقالة شرح المجمع عن النهاية
وعليه الفتوى وقيل ان يلفظ البيع
لم يكن رهننا ثم ان ذكر الفسخ فيه
أو قبله أو زعماء غير لازم كان بيعا
فسدا ولو بعده على وجه الميعاد
جاز ولزم الوفاء به لان المواعيد
قد تكون لازمة لحاجة الناس وهو
الصحيح كما في الكافي والخانية وأقره
خسرو هنا والمصنف في باب
الاكراه وابن الملك في باب الاقالة
زيادة وفي الظهيرية لو ذكر الشرط
بعد العقد يلتحق بالعقد عند أبي
حنيفة ولم يذكرانه في مجلس العقد
أو بعده وفي البرازية ولو باعه
لاخر باتا توقف على اجازة مشتريه
وفاء ولو باعه المشتري فللبائع
أرورثته حق الاسترداد وأفاد في
الشرع بلالية أن ورثته كل من
البائع والمشتري تقوم مقام
مورثهما نظرا لجانب الرهن فليحفظ
ولو استأجره بائعا لا يلزمه الاجر
لانه رهن حكما حتى لا يحل الاتفاق

به

مطلب

باع داره وفاء ثم استأجرها

ولا تجب فيها الاجرة على المفتى به سواء كانت بعد قبض المشتري الدار أم قبله قال في النهاية سئل القاضي الامام الحسن المازني عن باع داره من آخر بمثل معلوم بيع الوفاء وتقاضاهم استأجرها من المشتري مع شرائط صحة الاجارة وقبضها ومضت المدة حل يلزمه الاجر فقال لا لانه عندنا رهن والراهن اذا استأجر الرهن من المرتهن لا يجب الاجر اه وفي البرازية فان أجر المبيع وفاء من البائع فمن جعله فاسدا قال لا تصح الاجارة ولا يجب شيء ومن جعله رهنا كذلك ومن أجازه جواز الاجارة من البائع وغيره وأوجب الاجرة وان أجره من البائع قبل القبض أوجب صاحب الهداية انه لا يصح واستدل بما لو أجر عبدا اشتراه قبل قبضه انه لا تجب الاجرة وهذا في البات فما ظنك بالمازني اه فعلم به أن الاجارة قبل التقاض لا تصح على قول من الاقوال الثلاثة اه حاشي الخيرية وفيها أيضا وأما اذا أجره المشتري وفاء باذن البائع ففيه وكاذن الراهن للمرتهن بذلك وحكمه أن الاجرة للراهن وان كان بغير اذنه يتصدق بها أو يردّها على الراهن المذكور وهو أولى صرح به علماؤنا اه قلت واذا أجره باذنه يطل الرهن كما ذكر في حاشيته على الفصولين (قوله ولو للبنا وحده) أي ولو كان البيع وفاء للبنا وحده كالقائم في الارض المحتكرة (قوله فهي صحيحة) أي بناء على القول بجواز البيع كما علمت فانه يملك الانتفاع به وقد علمت ترجيح القول بأنه رهن وأنه لا تصح ايجارته من البائع (قوله لازمة للبائع) اللام بمعنى على أي على البائع أو للتقوية لكون العامل اسم فاعل فهي زائدة (قوله وعطيه) أي على القول بصحة الاجارة (قوله يلزم أجر المثل) هذا مشكل فان من أجر ملكه مدة ثم انقضت وبقي المستأجر ساكنا لا يلزمه أجره الا اذا طال به المالك بالاجرة فاذا سكن بعد المطالبة يكون قبولا للاستئجار كما ذكره في محله وهذا في الملك الحقيقي فما ظنك في المبيع وفاء مع كون المستأجر هو البائع نعم قالوا يلزم الاجرة في الوقف ومال اليتيم والمعد للاستغلال ولعل ما ذكره مبني على انه صار معدا للاستغلال بذلك الايجار كما يشير اليه قوله ويسمونه بيع الاستغلال وفيه نظر فليست أمثل وعلى كل في هذا مبني على خلاف الراجح كما علمت (قوله واختلف في المنقول) قال في البرازية بعد كلام ولهذا لم يصح بيع الوفاء في المنقول وصح في العقار باستحسان بعض المتأخرين ثم قال في موضع آخر وفي النوازل جواز الوفاء في المنقول أيضا اه والظاهر أن الخلاف فيه على القول بجواز البيع كما يفيد قوله وصح في العقار الخ أما على القول بأنه رهن فينبغي عدم الخلاف في صحته (قوله القول لمدعي الجدة والبنات) لانه الاصل في العقود (قوله الابترينة) هي ما يأتي من نقصان الثمن كثيرا (قوله ان القول لمدعي الوفاء) في جامع الفصولين برمز شيخ الاسلام برهان الدين ادعى البائع وفاء والمشتري بآنا أو عكسا فالقول لمدعي البات وكنت أفقي في الابداء أن القول لمدعي الوفاء وله وجه حسن الا أن أئمة بخاري هكذا أجابوا فوافقتهم اه وفي حاشيته لارملى بعد كلام نقله عن الخاتمة وغيرها قال فظهر به وبقوله كنت أفقي الخ أن المعتمد في المذهب أن القول لمدعي البات منه ما وأن البينة مدعي الوفاء منه ما وقد ذكر المسألة في جواهر الفسوى وذكر فيها اختلافا كثيرا واختلفا تصحيح ولكن عليك بما في الخاتمة فان قاضي خان من أهل التصحيح والترجيح اه وبهذا أفقي في الخيرية أيضا قلت لكن قوله هنا استحسانا يقتضي ترجيح مدعي الوفاء فينبغي تقييده بقيام القرينة ثم راجعت عبارة الملقط فرأيت ذكر الاستحسان في مسألة الاختلاف في البينة فانه قال في الشهادات وان ادعى أحدهما ما عابا بالآخر خريص الوفاء وأقاما البينة كالوايقنون أن البات أولى ثم أقوا أن بيع الوفاء أولى وهذا استحسان اه ولا يخفى أن كلام الشارح في الاختلاف في القول مع انه في الملقط قال في البيوع ولو قال المشتري اشتريته بآنا وقال البائع بعته بيع الوفاء فالقول قول من يدعي البات وكان ينبغي فيما مضى أن القول قول الآخر وهو القياس اه فحصل من عبارتي الملقط أن الاستحسان في الاختلاف في البينة ترجيح بينة الوفاء وفي الاختلاف في القول ترجيح قول مدعي البات وهذا الذي جوزه الرملى في عامر فتدبر به فظهر أن ما ذكره الشارح سبقت فلم يفهم (قوله ولو قال البائع الخ) هذه العبارة بعينها ذكرها في الملقط عقب عبارته التي ذكرناها عنه في البيوع وهي تفيد تقييد الاستحسان وهو كون القول لمدعي البات بما اذا لم تقم القرينة على خلافه وهذا مؤيد لما بحثناه اتفاقا ولكن في التعبير مساهلة فانه كان ينبغي أن يقول ولو قال المشتري اشتريت بآنا الخ لانه هو الذي يدعي البات عند نقصان الثمن كثيرا بخلاف البائع (قوله الآن يدل على الوفاء بنقصان الثمن كثيرا)

قلت وفي فتاوى ابن الحلبي ان صدرت الاجارة بعد قبض المشتري المبيع وفاء ولو للبنا وحده فهي صحيحة والايحة لازمة للبائع طول مدة التواجر انتهى فتنبهت قلت وعلمه فلم مضت المدة وبقي في يده فأتى علماء الروم بلزوم أجر المثل ويسمونه بيع الاستغلال وفي الدرر صريح بيع الوفاء في العقار استحسانا واختلف في المنقول وفي الملقط والمنية اختلفا أن البيع بات أو وفاء جد أو هزل القول لمدعي الجدة والبات الابترينة الهزل والوفاء قلت لكنه ذكر في الشهادات أن القول لمدعي الوفاء استحسانا كما سيبي فليحفظ ولو قال البائع بعته بآنا فالقول له الآن يدل على الوفاء بنقصان الثمن كثيرا

مطلب
قاضي خان من أهل التصحيح والترجيح

غزلا الى هناك لينتج بالنصف جوزه
مشايخ بخاري للعرف ثم قل في
آخرها عن اجارة البرازية أن به
أفتى مشايخ بلخ وخوارزم وأبو
علي النسي - أيضا قال والقنوي
على جواب الكتاب للطحان لانه
منصوص عليه فلم يبطال النص
وفيه لمن البيع الفاسد القول
السادس في بيع الوفاء انه صحيح
لحاجة الناس فرارا من الربا
وقالوا ما ضاق على الناس أمر
الاتسع حكمه ثم قال والمحصل
أن المذهب عدم اعتبار العرف
الخاص ولكن أفتى كثير باعتباره
فأقول على اعتباره ينبغي أن يفتى
بأن ما يقع في بعض الاسواق من
خلو الخوايت لازم ويصير الخلو
في الخانوت حقا فلا يملك صاحب
الخانوت اخراجه منها ولا اجارتها
لغيره ولو كانت وقفا وكذا أقول
على اعتبار العرف الخاص قد
تعارف الفقهاء التزول عن الوظائف

بما يعطى لصاحبها فينبغي الجواز
وأنه لو نزل له وقبض منه المبلغ ثم
أراد الرجوع لا يملك ذلك ولا حول
ولا قوة الا بالله العلي العظيم
قلت وأيده في زواجر الجواهر
بما في واقعات الضرير رجل في يده
دكان فغاب فرفع المترلى أمره
للقاضي فأمره القاضي بفتح
واجارته ففعل المتولى ذلك وحضر
الغائب فهو أولى بدكانه وان كان
له خلو فهو أولى بخلوه أيضا وله
الخيار في ذلك فان شاء فسح الاجارة
وسكن في دكانه وان شاء أجارها
ورجع بخلوه على المستأجر ويؤمر
المستأجر بأداء ذلك ان رضى به
والايؤمر بالخروج من الدكان والله
أعلم اه بلفظه

(كتاب الكفالة)

كثيرا) وهو لا يتعاب فيه الناس جامع الفصولين قلت وينبغي أن يراد هنا ما مر في الوعد بالوفاء بعد البيع
من أنه لو وضع على المال ربحا يكون ظاهرا في انه رهن وما قاله صاحب الهداية من أن الاقدام على الاجارة بعد
البيع دل على انه ما قصد بالبيع الرهن لا البيع (قوله الآن يدعى) اي مع البرهان (قوله وفي الاشياء
الخ) المقصود من هذه العبارة بيان حكم العرف العام والخاص وأن العام معتبرا لم يخالف نصوصه بعلم حكم
بيع الوفاء ويبع الخلو لا يتأثم على العرف (قوله بالنصف) اي نصف ما ينتج اجارة على النسيج (قوله
ثم قل) اي صاحب الاشياء (قوله والقنوي على جواب الكتاب) اي المبسوط لا امام محمد وهو المسمى
بالاصل لانه مذكور في صدر عبارة الاشياء أفاده ط (قوله للطحان) اي لمسألة فقير الطحان وهي
كافي البرازية أن يستأجر رجلا ليعمل له طعاما أو يطعمه بغير منعه فالاجارة فاسدة ويجب أجرة المنزل لا يتجاوز به
المسمى (قوله لانه منصوص) اي عدم الجواز منصوص عليه بالنهي عن فقير الطحان ودفع الغزل الى حائل
في معناه قال البيهقي والمحصل أن المشايخ أرباب الاختيار اختلفوا في الاقتناء في ذلك قال في العناية قال
ابو الليث النسيج بالثلث والرابع لا يجوز عند علمائنا لكن مشايخ بلخ استحسنوه وأجازوه لتعامل الناس قال وبه
نأخذ قال السيد الامام الشهيد لا تأخذ باستحسن مشايخ بلخ وانما تأخذ بقول اصحابنا المتقدمين لان التعامل
في بلد لا يدل على الجواز ما لم يكن على الاستمرار من الصدر الاول فمكون ذلك دليلا على تقرير النبي صلى الله
عليه وسلم اياهم على ذلك فيكون شرعاً فاذ لم يكن كذلك لا يكون فعلهم حجة الا اذا كان كذلك من الناس كافة
في البلدان كلها فيكون اجاعا والاجاع حجة ألا ترى انهم لو تعاملوا على بيع النحر والربا لا يفتى بالحل اه (قوله
وفيها) اي في البرازية وهو من كلام الاشياء (قوله فرارا من الربا) لان صاحب المال لا يقرض الانفع
والمستقرض محتاج فأجازوا ذلك لئلا يتعق المقرض بالمبيع وتعارفه الناس لكنه مخالف للنهي عن بيع وشرط
فلذا رجحوا كونه رهن (قوله فأقول على اعتباره الخ) قدمنا الكلام على مسألة الخلو أول البسوع
فراجع (قوله وكذا أقول الخ) قدمنا أيضا هذا الكلام على هذه المسألة وذكرنا أيضا عن الجوى أن
ما نقله عن واقعات الضرير ليس فيه لفظ الخلو وبسطنا الكلام هنالك فراجع فانه تكفل بالمقصود والحمد لله
ذي الفضل والجلود

(بسم الله الرحمن الرحيم) * (كتاب الكفالة)*

(قوله أكونها فيه غالباً) الاولى حذف اللام ط والاولى أيضا كونها عقبه غالباً قال في الفتح اوردها عقب
البسوع لانها غالباً يكون تحققة في الوجود عقب البيع فانه قد لا يطعم البائع الى المشتري فيحتاج الى من يكفله
بالمثل أو لا يطعم المشتري الى البائع فيحتاج الى من يكفله في المبيع وذلك في السلم فلا كان تحققة في الوجود غالباً
بعدها اوردها في التعليل بعدها (قوله ولكونها الخ) عبارة الفتح ولها مناسبة خاصة بالصراف وهي انها تصير
بالآخرة معاوضة عما تبت في الذمة من الاثمان وذلك عند الرجوع على المكفول عنه ثم لم تقدم الصراف لكونه
من ابواب البيع السابق على الكفالة (قوله هي لغة الضم) قال تعالى وكفاهازكربا اي ضمها الى
نفسه وقال عليه الصلاة والسلام أتأوكفل اليتيم كهاتين اي ضم اليتيم الى نفسه وفي المغرب وتركيبه يدل على
الضم والتضمين (قوله كفله وكفله به وعنه) اي يتعدى بنفسه وبالباء ويعن وفي القهستاني ويتعدى
الى المفعول الثاني في الاصل بالباء فأنكول به الا ين ثم يتعدى بعن للمدبون وباللام للدائن (قوله وتثليث
الفاء) مقتضاه أن ابن القطاع حكماء وليس كذلك وعبارة الجرح قال في المصباح كفلت بالمال وبالنفس
كفلا من باب قتل وكفولا أيضا والاسم الكفالة وحكي ابو زيد بما عمن العرب من بابي تعب وقرب وحكي ابن
القطاع كفلته وكفلته به وعنه اذا تهمت به اه ح (قوله ضم ذمة الكفيل) الذمة وصف شرعي به
الاجابة لوجوب مال عليه وقصرها عن الاسلام بالنفس والرقبة التي لها عهد والمراد به العهد فقولهم في ذمة
اي في نفسه باعتبار عهدها من باب اطلاق المال وارادة المحل كذا في التحرير نهر (قوله بنفسه) متعلق
بمطالبة ح (قوله اوبدين أو عين) زاد بعضهم رابعاً وهو الكفالة بتسليم المال ويمكن دخوله في الدين قلت
وكذا بتسليم عين غير مضمونة كالامانة وسبأ في تحقيق ذلك كله (قوله كمنصوب ونحوه) اي من كل ما يجب

ولكونها بالامر معاوضة انتهى (هي لغة الضم) وحكي ابن القطاع
وشرعاً (ضم ذمة) الكفيل (الى ذمة) الاصيل (في المطالبة مطلقة) بنفسه أو بدين أو عين كمنصوب ونحوه

نسلجه بعينه واذا حث من مثله او قيمته كالمبيع فاسد او المقبوض على سوم الشراء والمهر وبذل الخلع والصلح
عن دم عمدا احتراز عن المنعوتين بعينه كالمهر وغير المنعوتين أصلا كالامانة فلا تصح الكفالة بأعيانها (قوله
كجاسي) اي في كفالة المال ح (قوله لان المطالبة نعم ذلك) اي المذكور من الانقسام الثلاثة
وهو تعليل لنفسه الاطلاق بها وتعميد لقوله وبه يستغنى الخ (قوله ومن عزفها بالضم في الدين الخ) اعلم أنه
اختلف في تعريف الكفالة فقيل انها الضم في المطالبة كما سئى عليه المصنف وغيره من اصحاب المتون وقيل
الضم في الدين فنسبت به ادين آخر في ذمة الكفيل ويكتفى باستيفاء أحدهما ولم يرجع في المبسوط أحد القولين
لكن في الهداية وغيرها الاول اصح ووجهه كما في العناية أنها كما تصح بالمال تصح بالنفس ولادين وكما تصح بالدين
تصح بالأعيان المنعوتة ويلزم أن يصير الدين الواحد دينين اه وفيه نظر اذ من عزفها بالضم في الدين انما أراد
تعريف نوع منها وهو الكفالة بالمال وأما الكفالة بالنفس وبالأعيان فهي في المطالبة اتفاقا وهما ما هيان لا يمكن
جمعهما في تعريف واحد وأورد تعريف الكفالة بالمال لانه محل الخلاف فنهى وحاصله أن كون تعريفه بالضم
في المطالبة أعم لقوله الانواع الثلاثة لا يصلح توجيهه لكونه أصح من تعريفها بالضم في الدين لان المراد به
تعريف نوع منها وهو كفالة الدين أما النوعان الآخران فتقتضي على كون الكفالة لهما كفالة بالمطالبة ولا يمكن
الجمع بين الكفالة بالاول والكفالة بالآخرين في تعريف واحد لان الضم في الدين غير الضم في المطالبة ثم لا يخفى
أن تعريفها بالضم في الدين يقتضي ثبوت الدين في ذمة الكفيل كما صرح به أو لا يدل عليه انه لو وجب الدين
للكفيل صح ويرجع به على الاصيل مع أن حجة الدين من غير من عليه الدين لا تصح وما أو رد عليه من لزوم صيرورة
الدين الواحد دينين دفعه في المبسوط بأنه لا مانع لانه لا يستوفي الا من أحدهما كالتغاصب مع غاصب الغاصب
فان كلاهما من لقيمة وليس حتى المالك الا في قيمة واحدة لانه لا يستوفي الا من أحدهما واختياره تضمين أحدهما
بوجب براءه قالوا فكذا هنا لكن هنا بالقبض لا بمجرد اختياره لكن المختار الاول وهو أنه الضم في مجرد المطالبة
لا الدين لان اعتباره في ذمتين وان أمكن شرعا لا يجب الحكم بوقوع كل ممكن الا بموجب ولا موجب هنا لان
التوثيق يحصل بالمطالبة وهو لا يستلزم ثبوت اعتبار الدين في الذمة كالوكيل بالشراء يطالب بالثمن وهو في ذمة
الموكل كذا في الفتح وكذا الوصي والولي والنظر بطالبون بمالزم دفعه ولا شيء في ذمتهم كافي بالمرور ذكر أنه
لم يذكر هذا الاختلاف ثمرة فان الاتفاق على أن الدين لا يستوفي الا من أحدهما وأن الكفيل مطالب وأن
حجة الدين له صحيحة ويرجع به على الاصيل ولو اشترى الطالب بالدين شيئا من الكفيل صح مع أن الشراء بالدين
من غير من عليه لا يصح ويمكن أن تظهر فيما اذا حلف الكفيل أن لا دين عليه فيجوز على الضعيف لا على الاصح
اه قلت يظهر لي الاتفاق على ثبوت الدين في ذمة الكفيل أيضا بدليل الاتفاق على هذه المسائل المذكورة
ولان اعتباره في ذمتين ممكن كما علمت وما ذكر من هذه المسائل موجب لذلك الاعتبار ولو كانت ضما في المطالبة
فقط بدون دين لزم أن لا يؤخذ المال من تركه الكفيل لان المطالبة تدق عنه بموته كالكفيل بالنفس لما كان
كفيلًا بالمطالبة فقط بطلت الكفالة بموته مع أن المصريح به أن المال يحل بموت الكفيل وأنه يؤخذ من
تركته ولان الكفيل يصح أن يكفله عند الطالب كفيل آخر بالمال المكفول به فاذا أدى الآخر المال الى الطالب
لم يرجع به على الاصيل بل يرجع على الكفيل الاول فان أدى اليه رجع الاول على الاصيل لو الكفالة بالامر
نفس عليه في كافي الحاشية وبشبه لذلك فروع آخر ستظهر في محالها وعلى هذا فغنى كون التعريف الاول أصح
شموله انواع الكفالة الثلاثة بخلاف التعريف الثاني كما مر عن العناية وال جواب بأنه انما أراد تعريف نوع منها
لا يدفع اليراد لانه لم يعرف النوعين الآخرين فكان موهما اختصاصهما بذلك النوع فقط هذا ما ظهر في قدره
(قوله وهو الكفالة بالمال) أراد بالمال الدين والافق وشمل العين مقابل الدين اه ح (قوله لانه محل
الخلاف) بيان لوجه اقتضاه على تعريف كفالة الدين فقط ولا يخفى أن التعريف يذكر لتعليم والتفهيم
في ابتداء الابواب فلا بد من التنبيه على ما يقع في الاشتباه فكان عليه أن يذكر تعريف النوعين الآخرين كما
قلنا آنفا (قوله وبه) اي بما ذكر من تعميم المطالبة (قوله يستغنى عما ذكره مثلا خسرو) اي صاحب
الدرر قال في النهى وبه استغنى عما في نكاح الدرر من تعريفها بضم ذمة الى ذمة في مطالبة النفس والمال
او التسليم متعيا أن قولهم والاول اصح لانه لا صحة له فلا بد من كونه اصح لانهم قسموها الى كفالة في المال والنفس

كجاسي لان المطالبة نعم ذلك
ومن عزفها بالضم في الدين انما
أراد تعريف نوع منها وهو الكفالة
بالمال لانه محل الخلاف وبه يستغنى
بعما ذكره مثلا خسرو

ثم ان تقسيمهم بشعر بانحصارها مع أنهم ذكروا في أثناء المسائل ما يدل على وجود قسم ثالث وهو الكفالة
 بالتسليم اه وأنت قد علمت ما هو الواقع اه اي من أن ما عرّف به هو مرادهم لأن المطالبة تشمل الأنواع
 الثلاثة فليس فيما قاله زيادة على ما أرادوه غير التصريح به فانهم (قوله وركمها ايجاب وقبول) فلا تتم
 بالكفيل وحده ما لم يقبل المكفول له أو أجنبي عنه في المجلس رملي (قوله ولم يجعل الثاني) اي ابو يوسف
 وقوله الثاني اي القبول وهو بالنصب على أنه مفعول يجعل وقوله ركمها مفعوله الاستراى فجعلها تتم بالايجاب
 وحده في المال والنفس واختلف على قوله فقيل توقف على اجازة الطالب فلومات قبلها لا يؤخذ الكفيل
 وقيل تنفذ للطالب الرد كافي الجز وهو الاصح كافي المحيط اي الاصح من قوله نهر وفي الدرر والبرازية
 وبقول الثاني يفتى وفي انفع الوسائل وغيره الفتوى على قوله ما وسد أي تمامه عند قوله ولا تصح بلا قبول
 الطالب في مجلس العقد (قوله نفسا أو مالا) الاولى اسقاطه لئلا يأتى له التفريع بقوله فلم تصح بجدة وقود
 فانهم اليه بالنفس ولا مال ان اريد الضمان بهما أما اذا اريد الضمان بنفس من جماعه فان الكفالة حينئذ تكون
 جائرة كما سبذ كره المصنف نعم بشرط كون النفس مقدورة التسليم اذ لا شك أن كفالة الميت بالنفس لا تصح لانه
 لو كان حيا ثم مات بطلت كفالة النفس وكذا لو كان غائبا لا يدري مكانه فلا تصح كسأله بالنفس كافي جامع
 الفصولين وعبارة الجزع عن البدائع وأما شرائط المكفول به فالقول أن يكون مضمونا على الاصل دينا
 او عينيا او نفسا او فعلا ولكن يشترط في العين أن تكون مضمونة بنفسها الثاني أن يكون مقدورا لتسليم من
 الكفيل فلا تجوز بالحدود والقصاص الثالث أن يكون الدين لازما وهو خاص بالكفالة بالمال فلا تجوز
 الكفالة ببدل الكتابة (قوله وفي الدين كونه صحيحا) هو ما لا يسقط بالابادة او البراء كما سيأتى متنا
 وسيدكر الشارح هناك استثناء الدين المشترك والنفقة وبدل العارية رأفاً أنه لا يشترط أن يكون معلوم
 القدر كافي الجزع وسيأتى أبضام بيانه (قوله لا ساقط الخ) محترز قوله فائما فلا تصح كفالة ميت مفلس
 بدين عليه كما سبذ كره المصنف (قوله ولا ضعيفا) محترز قوله صحيحا (قوله كبديل كتابة) لانه يسقط
 بالتعجيل (قوله ونفقة زوجة الخ) عبارة النهر وفيه أن يكون من ذلك الكفالة نفقة الزوجة قبل القضاء بها
 او الرضى لما قدمناه من أنما لا تصير دينا الأبهـ ما وبديل الكتابة دين الا انه ضعيف ولا تصح الكفالة به فاليس دينا
 اولى اه وبه يظهر ما في عبارة الشارح من الخفاء فكان عليه أن يقول ولا ضعيفا كبديل كتابة فاليس دينا
 كفقة زوجة قبل القضاء او الرضى بالادنى ولا يخفى انها حيث لم تصير دينا لا تكون من امثلة الدين الساقط فانهم
 ثم ظاهر كلام النهر أنها لو صارت دينا بالقضاء بها أو بالرضى تصير دينا صحيحا مع انه ليس كذلك لسقوطها بالموت
 او اطلاق الا اذا كانت مستدانة باهر القاضى لكن غير المستدانة مع كونها دينا غير صحيح تصح الكفالة بها
 استحسانا فهي مستثناة من هذا الشرط كما سنبه عليه الشارح عند قول المصنف اذا كان دينا صحيحا بل ذكر بعده
 بأسطر عن الخاتمة لو كفل لها رجل بالنفقة أبدا مادامت الزوجية جاز وكذا ذكر قبيل الباب الا ترى جواز الكفالة
 بها اذا أراد زوجها السفر وعليه الفتوى مع انها لم تصير دينا اصلا لأن النفقة لم تجب بعد فيحمل ما ذكره هنا
 تبعاً للنهر على النفقة الماضية لانها تسقط بالمضى قبل القضاء او الرضى فلا تصح الكفالة بها والفرق بين الماضية
 والمستقبلية أن الزوجة مقصورة بتركها بدون قضاء او رضى الى أن سقطت بالمضى بخلاف المستقبلية فتدبر
 (قوله وحكمها لزوم المطالبة على الكفيل) اي بثبوت حق المطالبة متى شاء الطالب سواء تعذر عليه مطالبة
 الاصل أو لا فتح وذكر في الكتابة أن اختيار الطالب تضمين أحدهما لا يوجب براءة الآخر ما لم توجد حقيقة
 الاستيفاء فلذا عيئت مطالبة كل منهما بخلاف الغاصب وغاصب الغاصب اه وقدّمناه ايضا (قوله
 بما هو على الاصيل) الاولى بما وقعت الكفالة به عن الاصيل لأن الاصيل عليه تسليم نفسه او تسليم المال
 والكفيل بالنفس ليس عليه تسليم المال ولأن الكفيل لو تعدد لا يلزمه الا بقدر ما يخصه كنصف الدين لو كانا
 اثنين أو ثلثة لو ثلثة ما لم يكفوا على التعاقب فطالب كل واحد بكل المال كما ذكره السرخسي (قوله
 نفسا أو مالا) مثل المال الدين والعين وينبغي أن يزيد أو فعلا كما لو كفل تسليم الامانة أو تسليم الدين كما سيأتى بيانه
 والمراد بعين المضمونة بنفسها كالمغضوب كما مر (قوله فلا تنفذ من صبي ولا مجنون) اي ولو الصبي تاجر
 وكذا لا تجوز له الا اذا كان تاجرا وأما الكفالة عنه فهي لازمة للكفيل يؤخذ بها ولا يجبر الصبي على

(وركمها ايجاب وقبول) بالانفاظ
 الاتية ولم يجعل الثاني ركما
 (وشرطها كون المكفول به) نفسا
 أو مالا (مقدور التسليم) من
 الكفيل فلم تصح بجدة وقود
 (وفي الدين كونه صحيحا قائما)
 لا ساقطاً بموته مفلسا ولا ضعيفا
 كبديل كتابة ونفقة زوجة قبل
 الحكم بها فاليس دينا بالاولى
 (وحكمها لزوم المطالبة على
 الكفيل) بما هو على الاصيل نفسا
 أو مالا (واصلها من صبي ولا مجنون)
 فلا تنفذ من صبي ولا مجنون

مطلب
 في كفالة نفقة الزوجة

الحضور معه الا اذا كنت بطلبه وخوفاً أو بطلب أبيه مطلقاً فان غيب فله أخذ الاب باحضاره او تخليصه
والرسمى كلاب ولو كفل بنفس الصبي على انه ان لم يوافق به فعليه ما ذاب عليه جازت كفالة النفس وما قننى به
على أبيه او وصيه لزم الكفيل ولا يرجع على الصبي الا اذا أمره الاب او الرسمى بالضممان اهـ لمخضامن كفى
المحكم (قوله الا اذا استدان له وليه) اى من له ولاية عليه من اب او وصى لنفقة او غيرهما بالابتلاء منه (قوله
وأمره أن يكفل المال عنه) قيد بالمال احترازاً عن النفس لان ضمان الدين قد يلزمه اى لزم الصبي من غير شرط
فالشرط لا يريده الا تأكيداً فلم يكن متبرعاً فامضمان النفس وهو تسليم نفس الاب او الرسمى فلم يكن عليه
فكان متبرعاً به فلم يجز بجره عن البدائع (قوله ويكون اذنانى الاداء) لان الرسمى ينوب عنه فى الاداء فاذا
أمره بالضممان فقد أذن له فى الاداء فيجب عليه الاداء نهر عن المحيط (قوله ولولا خالطواب الولي) اى فقد
(قوله ولا من مريض الامن الثالث) لكن اذا كفل لوارث أو عن وارث لا تصح امسلا ولو كان عليه دين محيط
بماله بطلت ولو كفل ولادين عليه ثم أقر بدين محيط لا يجنبى ثم مات فالمقر له اولى بتركه من المكفول له وان لم
يصط فان كانت الكفالة تخرج من ثلث ما بقى بعد الدين صحت كلها ولا يفقد الثلث وان أقر المريض أن الكفالة
كانت فى صحت لزمه الكل فى ماله ان لم تكن لوارث أو عن وارث وتماه فى الفصل التاسع عشر من التارخانية
(قوله ولا من عبد) اى لا تصح الكفالة منه بنفس أو مال كفى الكافى وسواء كفل عن مولاه أو اجنبى كما
فى التارخانية (قوله الا ان أذن له المولى) اى بالكفالة عن مولاه أو عن اجنبى فتصح كفالته اذا لم يكن
مديوناً وكذا الامة والمدينة وادم الولدان كان مديوناً لا يلزمه شئ ما لم يعتق تارخانية وسمى أى تمام الكلام
عليه قبل الحوالة (قوله ولا من مكاتب الخ) اى ويطلب به بعد عتقه وهذا لو كانت عن اجنبى كفى الجبر
وقال أيضاً وتصح كفالة المكاتب والمأذون عن مولاهما قال فى النهر وينبغى أن يقيد ذلك بما اذا كانت بأمره
ثم رأيت أنه كذلك فى عقد القران معزى الى الميسوط قلت وسمى أى أيضاً متناقبيل الحوالة فى العبد مع التقييد
بكونه غير مديون مستغرق (قوله والمدعى) اى من يكون له حق الدعوى على غيره اذ لا يلزم فى اعطاء
الكفيل الدعوى بالفعل (قوله مكفول له) ويسمى الطالب أيضاً (قوله مكفول عنه) هذا فى كفالة المال
دون كفالة النفس ففى الجبر عن التارخانية ويقال للمكفول بنفسه مكفول به ولا يقال مكفول عنه اهـ لكى
قال الشيرازى ووجدنا بعضهم يقولون وجد فى التارخانية عن الذخيرة (قوله كفيل) ويسمى ضامناً
رضيماً وجيلاً وزعيماً وصيراً وقبلاً وتماه فى حاشية البحر للرمى (قوله وسنده) اى سند الاجماع اذ
لا إجماع الا عن مستند وان لم يلزم علمنا به (قوله قوله عليه الصلاة والسلام الزعيم غارم) اى يلزمه الاداء عند
المطالبة به فهو بيان لحكم الكفالة والحديث كفى الفتح رواه ابو داود والترمذى وقال حديث حسن
وقد استدلل فى الفتح بشرعها بقوله تعالى وان جاء به حل بعير وأنا به زعيم وعادتهم تقديم ما ورد فى الكتاب
على ما فى السنة والشارح لم يذكره اصلاً وله لشهرته أو لما قيل انه لا كفالة هنالاه مستأجران جاء بالصواع
بجمل بعير والمستأجر يلزمه ضمان الاجرة واكن جوابه أن الكفيل كان رسولاً من الملك لا وكيل بالاستئجار
والرسول سفير فكأنه قال ان الملك يقول لمن جاء به حل بعير ثم قال الرسول وأنا بذلك الخ زعيم اى كفيل
وبحث فيه فى النهر (قوله وتركها احوط) اى اذا كان يخاف أن لا يملك نفسه من الندم على ما فعله من هذا
المعروف أو المراد أحوط فى سلامة المال فى الديانة اذ هى بالنية الحسنة تكون طاعة ثاب عليها فقد قال فى
الفتح ومحاسن الكفالة تجليله وهى تفرج كرب الطالب الخائف على ماله والمطلوب الخائف على نفسه حيث
كفيا مؤنة ما أهمهما وذلك نعمة كبيرة عليهم ما ولذا كانت من الافعال العالية وتماه فيه (قوله مكتوب فى
التوراة الخ) رأيت فى الملتقط قبل مكتوب على باب من ابواب الروم وفيه زيادة على ما هنا ومن لم يصدق فليجرب
حتى يعرف البلاء من السلامة (قوله أولها سلامة) سقط أولها من بعض النسخ وهو موجود فى الجبر
عن المجتبى والمراد والله أعلم انه يعقبها فى أول الامر الملازمة لنفسه منه أو من الناس ثم عند المطالبة بالمال يندم
على اتلافه لما لم يعد ذلك يغرم المال أو تعب نفسه باحضار المكفول به لان الغرم لزوم الضرر ومنه قوله
تعالى ان عذابها كان غراماً (قوله وكفالة النفس تنعقد الخ) عبارة الكثر وتصح بالنفس وان تعددت
قال فى النهر أى بأن أخذ منه كفلاً ثم كفلاً أو كان للكفيل كفيل ويجوز عود الضمير الى النفس بأن يكفل

الا اذا استدان له وليه وامره أن
يكفل المال عنه فتصح ويكون
اذنانى الاداء محيط ومفاده
أن الصبي يطلب بهذا المال
بوجوب الكفالة ولولا خالطواب
الولى نهر ولا من مريض الامن
الثالث ولا من عبد ولو مأذوناً فى
التجارة ويطلب بعد العتق الا ان
أذن له المولى ولا من مكاتب ولو
بأذن المولى (والمدعى) وهو الدائن
(مكفول له والمدعى عليه)
وهو المديون (مكفول عنه) ويسمى
الاصيل أيضاً (والنفس او المال
مكفول به ومن لزمته المطالبة
كفيل) ودليلها الاجماع وسنده
قوله عليه الصلاة والسلام الزعيم
غارم وتركها أحوط مكتوب فى
التوراة الزعامة أولها سلامة
وأوسطها ندامة وآخرها غرامة
مجتبى (وكفالة النفس تنعقد

مطالب
تصح كفالة الكفيل

واحدته وسوا الاقول هو الظاهر اه وقد مناعن كافي الحاصكم حجة كدالة الكفيل بالمال أيضا (قوله
بكتلت بنفسه) بفتح الفاء أفصح من كسرها ويكون بمعنى عال فيتعدي بنفسه ومنه وكلفها زكريا وبمعنى
ضمن والترم فتنعدي بالحرف واستعمال كثير من الفقهاء له متعديا بنفسه مؤول رملي عن شرح الروض
(قوله بما يعبر به عن بدنه) أي بما يعبر به من أعضائه عن جملته البدن كراسه ووجهه ورقبته وعنقه وبدنه
وروجه وذكروا في الطلاق الفرج ولم يذكروه هنا قالوا ينبغي صحة الكفالة إذا كانت امرأة كذا في التتارخانية
نهر وعامة فيه (قوله ويجزئ شائع الخ) لأن النفس الواحدة في حق الكفالة لا تجزئ فذكر بعضها شائعا
كذكر كلها ولو أضاف الكفيل الجزء الى نفسه ككفل لك نصي أو ثلثي فانه لا يجوز كذا في السراج لكن لو قيل
ان ذكر بعض ما لا يجزئ كذكر كله لم يقترب الحال نهر (قوله وتنعقد بضمته الخ) أمضاخته فلا تخرج
بمقتضى الكفالة لانه يصير ضامنا للتسليم والعقد ينقذ بالتصريح بوجبه كالبيع ينقذ بالتكليف وأمّا على فلا تله
صيغة التزام ومن هذا أفتى فارئ الهداية بأنه لو قال التزمت بجماعى فلان كان كفالة والى بجماعه هنا وعامة
في النهر ثم اعلم أن ألفاظ الكفالة كل ما ينفي عن العهدة في العرف والعادة وفي جامع الفتاوى هذا الى أو على
وأنا كفيل به أو قبيل أو زعيم كان كله كفالة بالنفس لا كفالة بالمال اه تارخانية وفي كافي الحاصكم
وقوله ضمنت وكفلت وهو الى وهو على سواء كله وهو كفيل بنفسه اه ثم ذكر في باب الكفالة بالمال اذا قال
ان مات فلان قبل أن يوفيك مالا ففعل على فهو جائز اه فقد علم أن قوله أولا هو الى هو على كفيل بنفسه
انما هو حيث كان الضمير للرجل المكفول به أما لو كان الضمير للمال فهو كفالة المال وكذا بقية الالفاظ ففي
التتارخانية أيضا عن الخلاصة لو قال رب المال أنا ضامن ما عليه من المال فهو ضامن صحيح ثم قال ولو ادعى
انه غصب عبدا ومات في يده فقال خله فأنا ضامن بقيمة العبد فهو ضامن يأخذه منه من ساعته ولا يحتاج الى
إثبات بالينة اه فقد ظهر لك أن ما مر أولا عن التتارخانية من أن هذه الالفاظ كفالة نفس لا كفالة مال ليس
المراد أنها لا تكون كفالة مال أصلا بل المراد أنه اذا قال أنا بكفيل أو زعيم الخ أي بالرجل كان كفالة نفس
لأنها أدنى من كفالة المال ولم يصرح بالمال بخلاف ما اذا توجهت هذه الالفاظ على المال فانها تكون كفالة
مال لانها صريحة بقلا يراد بها الاذى وهو كفالة النفس مع التصريح بالمال أو بضميره وهذا معنى ما نقله
الشاي عن شرح القندوري للشيخ أبي نصر الاقطع من قوله فاذا ثبت أن هذه الالفاظ يصح الضمان بها فلا فرق
بين ضمان النفس وضمان المال اه أي اذا قال ضمنت زيدا أو أنا كفيل به أو هو على أو الى يكون كفالة نفس
كما أفتى به في الخبرية واذا قال ضمنت لك ما عليه من المال أو أنا كفيل به الخ فهو كفالة مال قطعاً وماذا لم يعلم
المكفول به انه كفالة نفس أو مال فلا تصح الكفالة أصلا كما يأتي بيانه قريبا ويه علم انه لا تحرير فيما قاله الشاي
بعد ما مر عن شرح الاقطع من انه ينبغي أن يقال هذه الالفاظ اذا أطلقت تحمل على الكفالة بالنفس واذا كان
خالفه يثبت على الكفالة بالمال تميم حيث دلل الكفالة به اه فانه اذا لم يعلم المكفول به بأن قال أنا ضامن
ولم يصرح بنفس ولا مال لا تصح أصلا كما يأتي بقوله تحمل على الكفالة بالنفس مخالف للقول كما تعرفه ثم
لوقامت قرينة على أحدهما يمكن أن يقال يعمل بها كما اذا قال قائل اضمن لي هذا الرجل فقال لا أضمن
فهو قرينة على كفالة النفس وان قال اضمن لي ما عليه من المال فقال أنا ضامن فهو قرينة على المال
لأن الجواب معاد في السؤال فافهم واغتم تحرير هذه المسألة فانك لا تجد في غير هذا الكتاب والله الحمد (قوله
أو عندي) في البحر عن التتارخانية لك عندي هذا الرجل أو قال دعه الى كانت كفالة اه يعني بالنفس
وقال في البحر أيضا عند قوله ولو قال ان لم أوافك به عتدا الخ عن الخاتمية ان لم أوافك به فعندي لك هذا المال
لزمه لان عندي اذا استعمل في الدين يراد به الوجوب وكذا لو قال الى هذا المال اه فهذا صريح أيضا بان
عندي يكون كفالة نفس وكفالة مال بحسب ما توجه اليه اللفظ وبه أفتى في الخبرية والحامدية وأما ما قاله
في البحر عند قول الكثر وبما لك عليه من أن عندي كعلي في التعليق فقط ولا تصيد كفالة بالمال بل بالنفس
وما أفتى به من انه لو قال لا تطالب فلانا مالا عندي لا يكون كفالة فقد رده في النهر بأن ما مر عن الخاتمية
من العلة المذكورة غير مقيد بالتعليق وردة المصنف أيضا وكذا الخبر الرملي بقولهم ان مطلق لفظ عندي
للوديعة لكنه بقرينة الدين يكون كفالة وفي الزيلعي من الاقوال انه العرف قال الرملي ومقتضى ذلك

يكفلت بنفسه ونحوها بما يعبر به
عن بدنه) كالطلاق وقد مناعة
انهم لو تعارفوا اطلاق البدعي
الجملة وقع به الطلاق فكذا في
الكفالة فتح (و) يجزئ شائع
ككفلت (بضمه أو بضمه
و) تنعقد (بضمه أو على أو الى)
أو عندي

مطلب
لفظ عندي يكون كفالة بالنفس
ويكون كفالة بالمال

أن الثاني لو سأل المتدعي عليه عن جواب الدعوى فقال عندى كن اقرا اء (قوله بمعنى محمول) كذا
 عزاء المصنف الى البدائع أيضا قال ط الاظهار أن يكون بمعنى فاعل لانه حامل لكفالة (قوله وتنعقد
 بشوله اناضامن حتى تجتمع الخ) أقول اشتهر هنا على المصنف مسألة بما لا يربط سقط وقع في نسخة الخانية
 التي نقل عنها في شرحه فانه قال فيه قال في الخانية وعن أبي يوسف لو قال هو على حتى تجتمعما أو حتى تلقيا
 لا يكون كفالة لانه لم يبين المضمون انه نفس أو مال اء مع أن عبارة الخانية هكذا وعن أبي يوسف لو قال هو
 على حتى تجتمعما أو قل على أن أو أفك به أو القالة كانت كفالة بالنفس ولو قال اناضامن حتى تجتمعما أو حتى
 تلقيا لا يكون كفالة لانه لم يبين المضمون انه نفس أو مال اء كلام الخانية وفي السراج لو قال هو على حتى
 تجتمعما أو تلقيا فهو جائز لأن قوله هو على ضمان مضاف الى العين وجعل الالتقاء غاية له اء يعنى أن الضمير
 في هو على عائده الى عين الشخص المكفول به فيكون كفالة نفس الى التقائه مع غيره بخلاف قوله اناضامن حتى
 تجتمعما أو حتى تلقيا فلا يصح أصلا لأن قوله اناضامن لم يذكريه المضمون به حل هو النفس أو المال فقد ظهر
 وجه الفرق بين المسألة فكان الصواب في التعبير أن يقال وتنعقد به قوله هو على حتى تجتمعما أو تلقيا لا بأنا
 ضامن حتى تجتمعما أو تلقيا لعدم بيان المضمون به فتنبه لذلك ثم ان المسألة مذكورة في كافي الحاكم الذي جمع فيه
 كتب ظاهرا الرواية وهو العمدة في نقل نص المذهب وذلك انه قال ولو قال أنا به قبيل أو زعيم أو قال ضمين فهو
 كفيل وقال أبو يوسف ومحمد وكذلك لو قال على أن أو أفك به أو على أن أأفك به أو قال هو على حتى
 تجتمعما أو حتى توافيا أو حتى تلقيا وان لم يقل هو على وقال اناضامن لك حتى تجتمعما أو تلقيا فهو باطل اء
 ولم يذكري قول أبي حنيفة في المسألة فلم انه لا قول له فيها في ظاهر الرواية وانما المسألة منقولة عن صاحبين فقط
 في ظاهر الرواية عنهما وبه علم أن قول الخانية وعن أبي يوسف ليس لحكاية الخلاف ولا تأثير يضربل هو بيان
 لكون ذلك منقولا عنه وكذا عن محمد كما علمت وحيث لم يوجد نص للامام فالعمل على ما نقله الثقات عن أصحابه
 كما علم في محله (قوله ثارخانية) عبارتها هو على حتى تجتمعما أو كفيل الى الغاية التي ذكرها اء هكذا
 ذكره المصنف في المنع وأنت خير بأن هذه المسألة ليست التي ذكرها في مسنه فان التي ذكرها في مسنه لا تتعقد فيها
 الكفالة أصلا كما علمته آنفا (قوله كما نقله في الخانية) قد اسمعناك عبارة الخانية (قوله قال المصنف والظاهر
 انه ليس المذهب) الضمير في انه عائده الى ما نقله عن الثاني وهو اذى عبر عنه في المتن بشوله وقيل لا وقد علمت انه
 ليس في المذهب قول آخر بل هما مسألة اثنان احدهما تصح فيها الكفالة والاخرى لا تصح بلاذكر خلاف فيهما
 كما حذرناه آنفا (قوله لكنه استنبط الخ) يعنى أن المصنف قال في شرحه انه ليس المذهب مع انه في فتاويه
 استنبط منه ما ذكر ووجه الاستنباط أن الطالب والضامن لم يتقاعلى أمر واحد فلم يعلم المضمون به هل هو
 نفس أو مال فلا تصح الكفالة (قوله ثم قال وينبغي الخ) أقول هذا مسلم اذا كان الطالب يدعى كفالة النفس
 أيضا أما لو ادعى عليه كفالة المال فقط فلاذالاقرار يرتد بالذوالا يؤخذ المقر بلا دعوى أفاده الرضى (قوله
 على المذهب) لانهم قالوا انه ظاهر الرواية زاد في المنع عن الواقعات وبه بقى وفي البحر عن الخلاصة وعليه
 الفتوى (قوله لانه لم ياتزم المطالبة بل المعرفة) فصار كقوله اناضامن لك على أن أو ففك عليه أو على أن أدلك
 عليه أو على منزله فتح قال في البحر وأشار الى انه لو قال انا أعرفه لا يكون كفيلة كما في السراج (قوله والوجه
 لزوم) لانه مصدر متعد الى اثنين فقد التزم أن يعرفه الغريم بخلاف معرفته فانه لا يقتضى المعرفة الكفيل
 للمطلوب فتح فصار معنى الاول اناضامن لان أعرفك غريمك وتعرفه باحضاره للطالب والافهم معروف له
 ومعنى الثاني اناضامن لان أعرفه ولا يلزم منه احضاره لكن ما يأتي عن الخانية يفيد لزوم دلالة عليه وان لم
 يصركفيلة قال في النهر وما مر من انه صار كالتزامه بالدلالة يؤيد قوله ولا يلزم الخ أى لا يلزم من لزوم دلالة عليه
 أن يكون كفيلة بنفسه ليرتب عليه أحكامها نهر أى لانه يخرج عن ذلك بقوله هو في المحل الفلاني فاذهب
 اليه فلا يلزمه احضاره أو السقر اليه اذا غاب وغير ذلك من أحكام كفالة النفس (تمت) قد سألنا أن أذا في الكفالة
 كل ما ينشئ عن العهدة في العرف والعادة ومن ذلك كما في النسخ على أن أو أفك به أو على أن القالة أو دعه الى
 ثم قال وفي فتاوى النسب لو قال الدين الذي لك على فلان أنا أدفعه اليك أو أسله اليك أو أقضه لا يكون كفالة
 مالم يتكلم بتأجيل على الالتزام وقيد في الخلاصة بما اذا قاله منجز فالقول بكفالة يكون كفالة نحو أن يقول ان لم يؤد

(أو أنا به زعيم) أى كفيل (أو قبيل
 به) أى بفلان أو غريم أو كفيل
 بمعنى محمول بدائع (و) تنعقد
 بشوله (أناضامن حتى تجتمعما
 أو) حتى (تلقيا) ويكون كفيلة الى
 الغاية ثارخانية (وقيل لا) تنعقد
 لعدم بيان المضمون به (هو نفس
 أو مال) كما نقله في الخانية عن الثاني
 قال المصنف والظاهر أنه ليس
 المذهب لكنه استنبط منه في فتاويه
 انه لو قال الطالب ضمنت بالمال
 وقال الضامن انما ضمنت بنفسه
 لا يصح ثم قال وينبغي انه اذا اعترف
 انه ضمين بالنفس أن يؤخذ باقراره
 فراجع (كما) لا تتعقد (في) قوله
 (أناضامن) أو كفيل (معرفة)
 على المذهب خلافا للثاني لانه
 لم يلزم المطالبة بل المعرفة واختلاف
 في اناضامن لتعريفه أو على
 تعريفه والتوجه لزوم فتح كائنا
 ضامن لوجه لانه يعبر به عن الجلة
 سراج وفي معرفة فلان على
 يلزمه أن يدل عليه خانية ولا يلزم
 أن يكون كفيلة نهر

مطل
 لو قال أنا أعرفه لا يكون كفيلة

فأما أودى نظيره في النذر لوقال أنا أئج لا يلزمه شيء ولو قال ان دخلت الدار فأنا أئج يلزمه الحج اه قلت لكن
 لو قال ضمنت لك ما علمه أنا أقبحه وأدفعه اليك يصير كفالة بالقض والتسليم كما استذكره في بحث كفالة المال
 (قوله وإذا كفلت إلى ثلاثة أيام الخ) حاصله انه اذا قال كفلت لك زيداً أو ما على زيد من الدين إلى شهر مثلاً صار
 كفلاً في الحال أبداً أي في الشهر وبعدد ويكون ذلك المدة لتأخير المطالبة إلى شهر لا لتأخير الكفالة كالوابع
 عبداً بألف إلى ثلاثة أيام يصير مطالب بالثمن بعد الثلاثة وقيل لا يصير كفلاً في الحال بل بعد المدة فقط وهو ظاهر
 عبارة الاصل وعلى كل فلا يطالب في الحال وهو ظاهر الرواية كما في التتارخانية وفي السراجية وهو الاصح
 وفي الصغرى وبه يفتى كما في البحر قلت ومقابل ما قاله أبو يوسف والحسن انه يطالب به في المدة فقط وبعد ما يبرأ
 الكفيل كالو ظاهر أو إلى من امر أنه مدة فأنهم ما يقع فيها ويطلقان بعضها كما في الطهيرية وغيرها وفيها أيضاً
 ولو قال كفلت فلاناً من هذه الساعة إلى شهر تنتهي الكفالة بمعنى الشهر بلا خلاف ولو قال شهر الم يذكركه محمد
 واختلف فيه فقيل هو كفيل أبداً كالو قال إلى شهر وقيل في المدة فقط أي كالو قال من هذه الساعة إلى شهر
 والحاصل انه إما أن يذكر إلى بدون من فيقول كفلتك إلى شهر وهي مسألة المثل فيكون كفلاً بعد الشهر
 ولا يطالب في الحال وعند أبي يوسف والحسن هو كفيل في المدة فقط وإما أن يذكركم من وإلى فيقول كفلتك من
 اليوم إلى شهر فهو كفيل في المدة فقط بلا خلاف وإما أن لا يذكركم من وإلى فيقول كفلتك شهراً أو ثلاثة أيام
 فقيل كالأول وقيل كالثاني وفي التتارخانية عن جمع التفاريق قال واعتماد أهل زماننا على انه كالتسليم قلت
 وبه يفتى عدم الفرق بين الصور الثلاث في زماننا كما هو قول أبي يوسف والحسن لأن الناس اليوم لا يقصدون بذلك
 الاوفيت الكفالة بالمدة وانه لا كفالة بعدها وقد تقدم أن مبنى ألفاظ الكفالة على العرف والعادة وأن اللفظ
 عندى اللامانة وصار في العرف للكفالة بقرينة الدين وقالوا ان كلام كل عاقد وناذر وحالف وواقف يجعل على
 عرفه سواء وافق عرف اللغة أولا ثم رأيت في الذخيرة قال وكان القاضي الامام الاجل أبو علي النسفي يقول
 قول أبي يوسف أشبه بعرف الناس اذا كفلوا إلى مدة يفهمون بضرب المدة انهم يطالبون في المدة لا بعدها
 الا انه يجب على المفتي أن يكتب في الفتوى انه اذا مضت المدة المذكورة فالقاضي يخرج به عن الكفالة احترازاً
 عن خلاف جواب الكتاب وان وجد هناك قرينة تدل على ارادته جواب الكتاب فهو عليه اه لكن نازع
 في ذلك في أنفع الوسائل بأن القاضي المقاد لا يحكم الا بظاهر الرواية لا بالرواية الشاذة الا أن ينصوا على
 أن الفتوى عليها اه قلت ما ذكره الامام النسفي مبنى على أن المذكور في ظاهر الرواية انما هو حيث لا عرف
 اذا وجه للحكم على المتعاقدين بما لم يقصداه فليس قضاء بخلاف ظاهر الرواية وما ذكره من اخراج القاضي
 له عن الكفالة زيادة احتياط لاحتمال كون العقادين عالين بذلك المعنى قاصدين له وانما قال ان وجد قرينة
 على خلاف العرف يحكم بجواب ظاهر الرواية والله سبحانه أعلم (قوله لما في المتقدم الخ) تعليل لمفاهيم من
 قوله أيضاً من انه يكون كفلاً قبل الثلاثة اه ح (قوله لوسله الحال برئ) ويجبر الطالب على القبول كن
 عليه دين مؤجل اذا عجله قبل حلول الاجل يجبر الطالب على القبول خاتمة فلو لم يصير كفلاً قبل مضي المدة
 لم يصح تسليمه فيها ولم يجبر الاخر على القبول (قوله لم يصير كفلاً أصلاً) لانه لا يصير كفلاً بعد المدة لفهمها
 الكفالة فيه مريضاً ولا في الحال على ما ذكرنا في ظاهر الرواية ظهيرية (قوله ونقل الخ) نقل القولين في البحر
 أيضاً عن البرازية (قوله انه يصير كفلاً) أي في المدة فقط كما يفيد قول جامع الفصولين في الفصل السادس
 والعشرين ككفل نفسه إلى شهر على برئ بعد الشهر فهو كما قال (قوله لكن تقوى الأول بأنه ظاهر
 المذهب) قلت وتقوى الثاني بأنه المتعارف بين الناس بحيث لا يقصدون غيره الا أن يكون الكفيل عالماً بحكم
 ظاهر المذهب قاصداً الله فالامر بظاهر (قوله ولا يطالب الخ) أي في مسألة المثل (قوله لزوم التسليم) أي باطلب
 الأول وقوله ولا أجل له ناساً أي باطلب الثاني وهذا ما لم يدفعه اليه فان قال برئت اليك منه يبرأ في
 المستقبل وان لم يبرأ منه فله أن يطالبه ثانية ولا يكون ذلك براءة لانه قال في الكفالة كلما طلبته متى فلي أجل شهر
 فكانه قال كلما طلبته متى وافيتك به الا أن لي أجل شهر حتى اطلبه وكلمة كلما تقتضي التكرار فتقتضي تكرار
 الموافاة كلما تكرر الطلب فبالدفع اليه يبرأ عن موافاة لزمته بالمطالبة السابقة لا عن موافاة لزمته بمطالبة توجد
 في المستقبل وانما يبرأ عن ذلك بصريح البراء فاذا برئ اليه حين دفعه مرة وبعد صريح البراء وما لا خلاف

مطلب
 في الكفالة الموقته

(وإذا كفلت إلى ثلاثة أيام) مثلاً

(كان كفلاً بعد الثلاثة) أيضاً

أدأ حتى يسلمه لما في الملتقط وشرح

الجمع لوسله الحال برأ وانما المدة

لتأخير المطالبة ولو زاد وأما برئ

بعد ذلك لم يصير كفلاً أصلاً في

ظاهر الرواية وهي الحيلة في كفالة

لا تلزم درواشيه قلت ونقله في

لسان الحكماء عن أبي الليث وأن

علمه الفتوى ثم نقل عن الواقعات

أن الفتوى انه يصير كفلاً اه لكن

تقوى الأول بأنه ظاهر المذهب

فتنه (ولا يطالب) باليكفول به

(في الحال) في ظاهر الرواية (وبه

يفتى) وصححه في السراجية وفي

البرازية كفل على انه متى او كلما

طلب فله أجل شهر صحت وله أجل

شهر مذ طابه فاذا تم الشهر فطابه

لزم التسليم ولا أجل له ثانياً

فإذا دفعه إليه ولم يبرأ فطالبه بعد ذلك فلا كفيل أجل شهر آخر من يوم طلبه لانه غير الطالب الاوّل بخلاف ما اذا
لم يدفعه مرة ذخيرة وبرزازية ملخصا قلت وحاصله انه اذا طالبه تسلم المكفول بنفسه فله أجل شهر فإذا تم
الشهر فله مطالبة بالتسليم ولا أجل له في هذه المطالبة الثانية فإذا سلمه وتبرأ إليه من عهده فلا شيء عليه بعد ذلك
وان سلمه ولم يتبرأ ثم طالبه به لزمه تسليمه ثانياً لكن ثبت له أجل شهر آخر بعد هذا الطلب فإذا تم الشهر ولم يسلمه
فطالبه به فلا أجل له ما لم يسلمه الى الطالب وهكذا لا يمتحن أن هذا في كفالة النفس أمافي كفالة المال فإنه بعد
تسليمه لا يطالب به ثانياً لان الكفالة تنصّب به وإذا قال في الذخيرة ولو كفله بألف على أنه متى طالبه به فله أجل
شهر حتى يطلبه فله الأجل فإذا مضى فله أخذته متى شاء بالطالب الاوّل ولا يكون للكفيل أجل شهر آخر اذ
وبه يظهر أن كلام الشارح محمول على كفالة المال ولعله جردت متى وكلما عن العموم لعدم امكانه خنالمناقلنا
بخلاف كفالة النفس كما علمت (قوله بخلاف البيع) فإنه لا يصح الخيارات فيه أكثر من ثلاثة أيام (قوله
وان شرط) يعني كونه بالياء للمفعول ليشمل ما اذا كان الشرط في لفظ الكفيل أو الطالب ظ (قوله احضره)
أي لزمه احضاره بالشرط (قوله فيها) أي فبالقضية المشروطة قد وفي (قوله حين يظهر مطلقه) في بعض النسخ
حتى والصواب الاوّل وذلك كالوأنكر الكفالة حتى اقيمت عليه البيعة بخلاف ما لو أقدمها فإنه لا يجبه في أوّل
مرة وهذا ظاهر الرواية كما في البرازية أي لظهور مطلقه بالكاره فصار كسأله المديون وبه صرح في الخاتمة وكان
الزبلي لم يطلع على ذلك مذكروه بجنا أفاده في البحر (قوله لا يجبه) لكن لا يجوز بينه وبين الكفيل فيلزمه
ولا يمنع من أشغاله وفي التارخانية لأخضرت ملازمته لاستوثق منه بكفيل شهر (قوله فان غاب) أي
المكفول عنه وطالب الغريم منه احضاره شهر وهذا اذا ثبت عند القاضي غيبته يلد آخر يعلم القاضي أو يبينه
أقامها الكفيل كما في البرازية وكافي الحاكم وأطلقه فشمّل المسافة القريبة والبعيدة كما في الفتح بحر (قوله
امهله) أي اذا أراد الكفيل السفر اليه فإن أبي حنيفة للعالم بالامهال كما في البرازية وفي التارخانية وان كان
في الطريق عذراً لا يؤخذ الكفيل به بحر (قوله وأياه) بالسكسر أي رجوعه (قوله ولو دار الحرب) ولا تبطل
بالعاقبة دار الحرب لانه وان كان موثقاً لكن بالنسبة إلى ماله والا فهو حتى مطالب بالتوبة والرجوع وهكذا
أطلقه في النهاية وقده في الذخيرة بما اذا كان الكفيل قادراً على رده بأن كان يبتنا ويبتهم موادعة انهم يردون
اليها المرتدة والا لا يؤخذ به اذ وهو تقييد لا بد منه بحر (قوله لا يطالب به) مقيد بما اذا لم يبرهن الطالب على
انه جوع كذا فان برهن أمر الكفيل بالذهاب اليه واحضاره لانه علم مكانه بحر (قوله ان ثبت ذلك تصديق
الطالب) عبارة الزبلي لانه عاجز وقد صدقه الطالب عليه اه قانت ترى أن الزبلي لم يجعل ذلك شرطاً لثبوت
المطالبة بل بين أن فرض المسألة فيما اذا صدقه الطالب ثم اعقب الزبلي ذلك بقوله ولو اختلف الى آخر ما يأتي
قبين حكم ما اذا لم يصدق وهو أنه اذا لم يكن له خرجة معروفة فالقول للكفيل أي فلا يطالب به فعلم أن تصديق
الطالب غير شرط في ثبوت المطالبة تأمل وبه يعلم أنه لا حاجة الى اقامة البيعة فعبارة المصنف هنا غير محذرة
(قوله بجاني القضية) أي عن الامام على السغدي (قوله وحيلة دفعه) أي دفع الطالب عن ملازمته للكفيل
(قوله فان برهن على ذلك) أي برهن الكفيل على أن غيبته لا تدرى لكن هذه بيعة فيها نفي ولعله يقبل لكونه تبعا
والقصد اثبات سقوط المطالبة مقدسي وما قاله الرحمتي من أن الصمير في برهن الطالب فغير صحيح لانه لا يتناسب
قوله وحيلة دفعه (قوله ولو اختلفا) أي بأن قال الكفيل لأعرف مكانه وقال الطالب تعرفه زبلي (قوله
والاحلف) عبارة الزبلي والفتح والبحر والا فالقول للكفيل لأنه متمسك بالاصل وهو الجهل ومتمسك لزوم
المطالبة وقال بعضهم لا يلتفت الى قول الكفيل ويحبسه القاضي الى أن يظهر عجزه لان المطالبة كانت متوجهة
عليه فلا يصدق في اسقاطها عن نفسه بما يدعي اه وكان الشارح صرح بالحليف أخذ من قولهم يحلف في
كل موضع لو أقدمه لزمه ثم قد علمت أن كون القول للكفيل مخالفاً للمتن فإنه يقتضي انه لا يكتفى بقول الكفيل
لا عرف مكانه ما لم يصدق الطالب أو يبرهن عليه الكفيل ثم ما في المتن يمتحن على قول البعض المعبر عنه في الفتح
بقيل وذلك يفيد ضعفه (تنبيه) قال في النهر ولم أر ما لو برهننا ونبغى أن تقدم بيعة الطالب لان معهما زيادة علم
(قوله ويبرأ الكفيل بالنفس بجوت المكفول به) أي يبرأ اصلاً بجوت الشخص المطلوب والمراد أنها تبطل بعونه
كما عبر به في الكثر وغيره لتحقيق عجز الكفيل عن احضاره كما في الهراي عجزاً مستمراً بخلاف الجهل بمكانه لاحتمال

ثم قال كفل على انه بالخيار عشرة
ايام ادا كتر صبح بخلاف البيع
لان مباحا على التوسع (وان
شرط تسليمه في وقت بيعته احضره
فيه ان طلبه) كدين مؤجل حل
(فان احضره) فيها (والاحبسه
الحاكم) حين يظهر مطلقه ولو طهر
عجزه ابتداء لا يجبه عيني
(فان غاب) أمهله مدة ذهابه وإياه
ولو دار الحرب عيني وابن ملك
(و) لو لم يعلم مكانه لا يطالب به
لانه عاجز (ان ثبت ذلك تصديق
الطالب) زبلي زاد في البحر
(أو يبينه أقامها الكفيل) مستند لا
بجاني القضية غاب المكفول عنه
فلا بد من خلازمة الكفيل حتى
يحضره وحيلة دفعه أن يدعي
الكفيل عليه أن خصمك غاب
لغيبته لا تدرى فيمن لي موضعه فان
برهن على ذلك تدفع عنه الخصومة
ولو اختلفا فان له خرجة للتجارة
معروفة أمر الكفيل بالذهاب اليه
والاحلف انه لا يدرى موضعه ثم
في صكل موضع قلنا بذهابه اليه
لما طالب أن يستوثق بكفيل من
الكفيل لتلاغيح الآخر (ويبرأ)
الكفيل بالنفس

العلم به بعد فلذا قالوا هنا لا يطالب به وقالوا هنا تطل وأما ما في البرازية والخلاصة من أنه لو كان المكفول به غائباً لا يعلم مكانه ولا يوقف على أثره يجعل كالموت ولا يجنبه فالمراد به أنه كالموت في عدم المطالبة في الحال ولذا قال ولا يجنبه لاني بطلان الكفالة وسقوط المطالبة أصلاً والاختلف كلامهم بتوابعه وشروحه ونهتاعلى ذلك تهديد المأخذ كرهت من حادثة الفتوى (قوله بموت المكفول به) هذا شامل لبراءة كفيل الكفيل بموت المكفول ولبراءتهما بموت الأصل قال في الخاتمة الكفيل بالنفس إذا أعطى الطالب كفيل بنفسه فانت الأصل برئ الكفيلان وكذا لو مات الكفيل الأول برئ الكفيل الثاني اه قال في البحر وأشار باقتضائه في بطلانها على موت المطلوب والكفيل الى انه لا تطل ببراءة الأصل وتعامه فيه وسيدكره الشارح قبل كفاية المال (قوله أراد به الخ) كذا في المنع ولا يخفى أن التوهم باق وذلك انه قال في الخلاصة لو كفل بنفس عبد مات العبد برئ الكفيل ان كان المتدعي به المال على العبد وان كان المتدعي بنفس العبد لا يبرأ وضمن قيمته اه في المسألتين المكفول به نفس العبد لكن المتدعي به في الاولى المال على العبد وفي الثانية رقة العبد فقول المصنف ولو عبد ايوهم انه شامل للمسألتين مع انه لا يبرأ بموت العبد في الثانية وان تعذر تسليمه بالموت بل تلزمه قيمته فلا بد في دفع التوهم من أن يقول ولو عبد ادعى عليه مال تأمل (قوله وسيجيء) اى في الباب الآتى مالو كفل برقبته اى بأن كان المتدعي به رقة العبد وهي المسألة الثانية وسيجيء المسألتان جميعاً قبل الحوالة (قوله وبموت الكفيل) اى الكفيل بالنفس لان الكلام فيه أما الكفيل بالمال فلا تطل بموته لان حكمه بعد موته يمكن فيوفى من ماله ثم ترجع الورثة على المكفول عنه ان كانت بأمره وكان الدين حالاً فلو مؤجلاً فلا رجوع حتى يحل الاجل بمرور وقامه في الفتح (قوله بل وارثه او وصيه بطالب الكفيل) فان سلمه الى أحد الورثة أو أحد الوصيين خاصة فللباقى المطالبة باحضاره بمرور عن البنائيع وقد يشكك عليه قواهم أحد الورثة يتصب خصماً للميت قيمه عليه فنهى قلت في جامع الفصولين أحد الورثة يصلح خصماً عن المورث قيمه عليه ويظهر ذلك في حق الكل الآن له قبض حصته فقط اذا ثبت حق الكل اه وبه يظهر الجواب وذلك أن حق المطالبة ثابت لكل واحد من الورثة فاذا استوفى أحدهم حصته لا يسقط حق الباقيين لان له استيفاء حقه فقط وانما قام مقام الباقيين في اثبات حقه فانهم (قوله وقيل يبرأ) اى الكفيل بموت الطالب (قوله ويبرأ بدفعه الى من كفل له) اى بالتخلية بينه وبين الخصم وذلك برفع الموانع فقول هذا خصمك فخذ ان شئت وأطلقه فعمل ما اذا كان للتسليم وقت فسلمه قبله أولاً لان الاجل حق الكفيل فله اسقاطه كالدين المؤجل اذا قضاه قبل الاجل بمرور (قوله اى في موضع يمكن الخ) ويشترط عند هذا أن يكون هو المصير الذى كفل فيه لا عند الامام وقواهما اوجه كما في الفتح وقيل انه اختلاف عصر وزمان لا جهة وبرهان وبسائده في الزيلى واحترزه عمالوهم في براءة اوسود وقامه في النهر (قوله سواء قبله الطالب اولاً) فيجبر على قبوله بمعنى أنه ينزل قابضاً كالغاصب اذا رد العين والمدينون اذا دفع الدين من غير خلاف ما اذا سلمه أجنبي فلا يجبر كما يأتى (قوله ويبرأ بتسليمه مرة) الا اذا كان فيها ما يقتضى التكرار كما اذا كفله على أنه كلما طلبه فله أجل شهر كما مر تقريره (قوله به يفتى) وهو قول زفر وهذا احدى المسائل التى يفتى فيها بقول زفر بمرور وعدة أسابيع وقال وليس المراد الحصر قلت وقد زدت عليه مسائل وذكرتها منظومة في النفقات قال في النهر في الوقعات الحاسية جعل هذا رأياً المتأخرين لا قولاً زفر واقطعه والمتأخرون من مشايخنا يقولون جواب الكتاب أنه يبرأ اذا سلمه في السوق او في موضع آخر في المصير بناء على عادتهم في ذلك الزمان أما في زماننا فلا يبرأ لان الناس يعينون المطلوب على الاستناع عن الحضور لغلبة الفسق فكان الشرط مفيداً فيصح وبه يفتى اه وهو الظاهر اذا كلف يكون هذا اختلاف عصر وزمان مع أن زفر كان في ذلك الزمان اه قلت فيه نظراً لظاهر فكم من مسألة اختلف فيها الامام وأصحابه وجعلوا الخلاف فيها بسبب اختلاف الزمان كمسألة الاكتفاء بظاهر العدة وغيرها وكالمسألة المارة آنفاً وبعد نقل النفقات ذلك عن زفر كفى مني بكلام يحتمل أنه سئى على قوله والمشهد اختلاف الزمان في مدة يسيرة (قوله ولو سلمه عند الامير) اى وقد شرط تسليمه عند القاضي (قوله عند قاض آخر) اى غير قاضى الراسين كما أجاب بعضهم واستحسنه في الفتية لان أغلهم ظلة قال ط قلت ولا خصوص للراسين ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم (قوله ابن مالك) ونص كلامه في شرحه على المجموع ولو سلمه في السجن وقد حبسه

مطلب
كفالة النفس لا تطل ببراءة الأصل
بخلاف كفالة المال

(موت المكفول به ولو عبداً) أراد به دفع توهم أن العبد مال فاذا تعذر تسليمه لمسه قيمته وسيجيء مالو كفل برقبته (وبموت الكفيل) وقيل يطالب وارثه باحضاره سراج (لا) بموت (الطالب) بل وارثه او وصيه يطالب الكفيل وقيل يبرأ وعيانية والمذهب الاول (و) يبرأ (بدفعه الى من كفل له حيث) اى في موضع (يمكن محاصمته) سواء قبله الطالب أولاً (وان لم يقبل) وقت التكفيل (اذا دفعته اليك) فأنا برى (ويبرأ بتسليمه مرة) قال سلمته اليك بجهة الكفالة أولاً ان طلبه منه والا فلا بد أن يقول ذلك (ولو شرط تسليمه في مجلس القاضى سلمه فيه ولم يجز) تسليمه (في غيره) به يفتى في زماننا انها من الناس في اعانة الحق ولو سلمه عند الامير أو شرط تسليمه عنده هذا القاضى سلمه عند قاض آخر جاز بمرور ولو سلمه في السجن لو سجن هذا القاضى أو سجن أمير البلد في هذا المصر جاز ابن مالك

غير الطالب لا يبرأ لأنه لا يمكن من احتضاره مجلس الحكم وفي المحيط هذا اذا كان الجبن مخرج فاض آسر في بلد آخر أما لو كان جبن هذا القساضي أو جبن أمير البلد في هذا الموضع يبرأ وان كان قد حبسه غير الطالب لأن مخرجته في يده فيخلى سبيله حتى يجيب خنجه ثم يعيده الى السجن اه وفي الخبر عن البرازية ولو ضمن وهو مخموم فسلمه فيه يبرأ ولو اطلق ثم حبس ثانيا فادفعه اليه فيه ان اطلبس الثاني في امور التجارة وشروطها مع الدفع وان في امور اللذان وشروطها لا اه وفي كافي الحاصكم واذا حبس المكذول بغير يدين أو غيره أخذت الكفيل لأنه يتدر على أن يشكك بما حبس به بأداء من الذي حبسه اه اي اذا لم يمكنه تسليمه كما يعلم من كلام المحيط المار (قوله) وكذا يبرأ الكفيل بتسليم المطلوب نفسه هذا اذا كانت الكفالة بالاجر أي أمر المطلوب والافلا يبرأ كما في السراج عن القوائد والوجه فيه ظاهر لانها اذا كانت بغير أمره لا يلزم المطلوب الخروج فليس مطالبا بالتسليم فاذا سلم نفسه لا يبرأ الكفيل نهر وفي التواريخ ان لو كفل نفسه بلا أمره فلا مطالبة للكفيل عليه إلا أن يجده فسلمه فبرأ اه وعليه فلا يلزم بعدم التمكن منه فله الهرب بخلاف ما اذا كانت بأمره وكذا قولهم له منعه من السفر انما هو اذا كانت بأمره فأقاده في البحر (قوله) وبسليم وكيل الكفيل لو قال وبسليم نائبه اسكن أجود وأقود لان كفيل الكفيل لو سلمه برئ الكفيل أيضا كما في الخاتمة نهر (قوله) ورسوله اليه اي الى الطالب بأن دفع المطلوب الى رجل سلمه الى الطالب على وجه الرسالة فيقول الرجل ان الكفيل ارسل معي هذا لاسلمه اليك (قوله) لان رسوله الى غيره كالاجنبي (قوله) لتعيل لمفهوم قوله اليه فان منهزمه أنه لا يبرأ لو كان رسولا الى غيره بمجرد التسليم ومثاله كما في ط لو قال الكفيل لشخص خذ هذا وسلمه اقلان اسلمه للطالب فأخذه الرسول وسلمه الى الطالب بنفسه فانه يكون كسليم الاجنبي (قوله) وفيه اي في تسليم الاجنبي بشرط اي زيادة على الشرط الذي بعده قبول الطالب قال في الخبر وقيد بالوكيل والرسول لأنه لو سلمه أجنبي بغير أمر الكفيل وقال سات اليك عن الكفيل وقف على قبوله فان قبله الطالب برئ الكفيل وان سكت لا اه (قوله) وبشرط أن يقول كل واحد من هؤلاء اي الثلاثة وهم المطلوب والوكيل والرسول وهذا دخول على المتأخر اريد به التنبيه على امرين أحدهما أن قول المصنف من كفايته قيد في الكل لاقى الوكيل والرسول فقط كما قديتوهم من عبارة المصنف حيث كثر لفظ تسليم ولا في المطلوب فقط كما يتوهم من عبارة الكثر حيث قدم قوله من كفايته على تسليم الوكيل ثانيهما أنه لا يكفي قصد كون التسليم عن الكفالة بل لا بد من التصريح به بأن يقول سات اليك عن الكفيل من كفايته فانهم اكدن اقتصر في الدرر على قوله عن الكفيل وعزاه الى الخاتمة واقتصر في البحر على قوله عن الكفالة وعبر في الفتح مرة بالاول ومرة بالثاني فعلم انه لا يلزم الجلب بينهما فلو زاد الشارح كلمة أو بأن قال او من كفايته لكان أولى (قوله) والا لا يبرأ اي ان لم يقل أحد هؤلاء ذلك لا يبرأ الكفيل (قوله) ابن كمال) ومثله في الفتح والبحر والمنع وغيرها (قوله) فان قال ان لم أواف الخ) قيد بعدم الموافقة للاحتراز عما في البرازية كمثل نفسه على أنه متى طالبه سلمه فان لم يسلمه فعليه ما عليه ومات المطلوب وطالبه بالتسليم وعجز لا يلزمه المال لأن المطالبة بالتسليم بعد الموت لا تصح فذا لم تصح المطالبة لم يتحقق العجز الموجب لزوم المال فلم يجب اه بحر (قوله) اي أت) ومثله ان لم أدفعه اليك وان غاب عنك نهر (قوله) فهو اي القائل وهو من تمة المقول بالمعنى لأنه انما يقول قاتناضامن لماعليه أو عندي كما في الخاتمة وقدمت (قوله) لماعليه) أشار الى أنه لا بشرط تعيين قدر المال كما يأتي وقيد بقوله لماعليه لأنه لو قال فاما المال الذي لك على فلان رجل آخر وهو أوف درهم فهو على جاز في قول أبي يوسف وقال محمد الكفالة بالنفس جائزة والكفالة بالمال باطلة لأنه مخاطرة اذا كان المال على غيره وانما يجوز اذا كان المال عليه استحسانا ولو كفل بنفس رجل للطالب عليه مال فليزم الطالب الكفيل وأخذ منه كفيل بنفسه على أنه ان لم يواف به فاما المال الذي على المكفول به الاقل عليه جاز وليس بهذا كذا في عليه مال ولم يكفل به أحد كذا في كافي الحاكم (قوله) مع قدرته عليه) شرح بهذا القيد الزبني والشيخ في شرح النقاية وكذا في البحر وقال المصنف في المنع انه قيد لازم لأنه اذا عجز لا يلزمه الا اذا عجز بموت المطلوب او جنونه اه (قوله) فلو عجز لحبس او مرض) اي مثالا فيدخل فيه ما اذا غاب المكفول به ولم يعلم مكانه فتقدم التصريح بأن ذلك عجز وقد علت أن شرط ضمان المال عدم الموافقة مع القدرة وحيث صرحوا بأن الغيبة المذكورة عجز عن الموافقة لم تتحقق القدرة ولم يستثنوا من العجز الا العجز بموت المطلوب او جنونه

(وكذا يبرأ) الكفيل (بتسليم
المطلوب نفسه) لحصول المقصود
(وبسليم وكيل الكفيل) لتسليمه
مذامه (ورسوله) اليه لان رسوله
الى غيره كالاجنبي وفيه بشرط
قبول الطالب وبشرط أن يقول
كل واحد من هؤلاء سلمت اليك
عن الكفيل درر (من كفايته)
اي يحكم الكفالة عني والا لا يبرأ
ابن كمال فليحفظ (فان قال ان لم
أواف) اي أت (به عند فهو ضامن
لماعليه) من المال (فلم يواف به
مع قدرته عليه) فلو عجز لحبس
أو مرض لم يلزمه المال

فدخلت الغيبة المذكورة في العجز وأما ما قد مناه عن الخلاصة والبرازية من أن الغيبة المذكورة كالوت
فتد من أن المراد أنها ماله في سقوط المطالبة في الحال لا من كل وجه على أن ذلك مذكور في كفاية النفس والموت
هذا مبطل للكفاية بالنفس وسقط للمطالبة بالكلية وليس هناك كفاية بالمال وهذا المراد بثبوت كفاية المال
المعلقة على عدم الموافقة مع القدرة والموت هنا تحقيق كفاية المال وثبت للضمان فإذا جعلت الغيبة المذكورة
كالوت بالمعنى المراد فيما مر وهو سقوط المطالبة بالنفس للعجز عن تسليمه لا يلزم منه ثبوت ضمان المال المعلق
على عدم الموافقة مع القدرة بل يلزم عدم ثبوته لتحقيق العجز وإن جعلت كالوت بالمعنى المراد هنا وهو ثبوت
الضمان نافي قولهم مع القدرة وقد علمت أن الغيبة المذكورة عجز منافي للضمان وأنهم لم يستثنوا من العجز
الالموت والجنون على أن جعلها كالوت في ثبوت الضمان خلاف ما أراد في البرازية والخلاصة لانهما إنما
ذكرنا ذلك في كفاية النفس المجردة عن كفاية المال وقد صرح أصحاب المتون وغيرهم بأن الغيبة المذكورة
مسقطه للمطالبة بالتسليم وذلك منافي لثبوت الضمان أي ضمان النفس فلا يصح الاستدلال بتلك العبارة
على كون الغيبة المذكورة مسقطه للمطالبة بالمال في ما ألتنا وانما سقط المطالبة بالنفس فقط وأما المطالبة
بالمال ففي حكم الكفاية الأخرى المعلقة على عدم الموافقة مع القدرة فإذا وجد ما عقلت عليه ثبتت والا فلا ومع
الغيبة المذكورة لم يوجد القدرة فلا ثبتت المطالبة بالمال كما لا يخفى فإذا علمت ذلك ظهر لك جواب حادثة الفتوى
قريباً من كتابتي لهذا الحل وهي رجلان عليهما ديون فكفلهما زيدا كفاية مال وكفاهما عند زيدا أربعة رجال على
أنهم إن لم يوافقوه بالمطولين عند حلول الأجل فالمال المذكور عليهم ثم حل الأجل وأدى زيدا إلى أصحاب الديون
وطالب الأربعة بالمطولين فأحضر والده أحدهما وعجزوا عن إحضار الآخر لكونه سافراً إلى بلاد الحرب ولا يدري
مكانه فأجبت بأنه لا يلزمهم المال للعجز عن الموافقة بالنسبة المذكورة فعارضني الحاكم النيرجي بعبارة البرازية
المارة فأجبت بجملة جازية والله سبحانه أعلم (قوله كما أفاده بقوله الخ) أي أفاده بعضه لأنه لم يذكر الجنون لكن
يفهم حكمه من الموت لأن المستحق عليه تسليم يكون ذريعة إلى انضمام ولا يتحقق ذلك مع الجنون كالوت
(قوله أو موات المطلوب) يعني بعد الغد كذا في الفتح وبهذا يزول اشكال المسألة وهو أن شرط الضمان عدم
الموافقة مع القدرة ولا شك أنه لا قدرة على الموافقة بالمطوب بعد موته فإذا قيد الموت بما بعد الغد يكون قد وجد
شرط الضمان قبله لأن فرض المسألة عدم الموافقة به غداً كما كتبه عليه الشارح بقوله في الصورة المذكورة أي
المقيدة بالغد لكن مقاده أنه لو لم يقيد بالغد لا ثبت الضمان بالموت مع أنه صرح في الفتح أيضاً بأنه لا فرق بين المقيد
والمطلق فليست أمراً في كافي الحاشية قيد بقوله فئات المكفول به قبل الأجل ثم حل الأجل فالمال على
الكفيل فهذا محقق بقول الفتح يعني بعد الغد (قوله في صورتين) أي صورة عدم الموافقة مع القدرة وصورة
موت المطلوب وموت المطلوب وإن أبطل الكفاية بالنفس وانما هو في حق تسليمه إلى الطالب لا في حق المال بغير
(قوله بشرط متعارف) فتد قال إن وائت بك به غداً فعلى ما عليه ثم وافى به لم يلزمه المال لأنه شرط لزمه أن
أحسن إليه كذا في منية المفتي يعني أنه تعلق بشرط غير متعارف نهر لكن في جامع الفصولين لو قال إن
وائت بك به غداً والافعلى المال لم تصح الكفاية بخلاف أن لم أوافك به غداً أو واستشكل في نور العين الفرق
بين المسألتين لأن قوله والافعلى المال يعني إن لم أوافك به غداً قلت الظاهر أن قوله والافاذا والصواب
استقاطه بدليل كلام المنية وبه يزول الاشكال تدبر (قوله لعدم التساني) اذ كل منهما للتوثق ولعله يطالبه
بحق آخر يدعي به غير المال الذي كدل به معلقا في الفتح (قوله لقد شرطه) وهو بقاء الكفاية بالنفس لزوالها
بالإبراء وطوبى بالفرق بينه وبين موت المطلوب قائمها بإبراء زالت أيضاً وأجيب بأن الإبراء وضع لفسخ
الكفاية فتفسخ من كل وجه والانتساخ بالموت انما هو ضرورة العجز عن التسليم المقيد فيقتصر اذ لا ضرورة إلى
تعبه إلى الكفاية بالمال كذا في الفتح نهر (قوله طلب وارثه) أي طلب وارثه من الكفيل احضار المكفول به
في الوقت وإن مضى الوقت طلب منه المال (قوله طلب وارثه) أي باحضار المكفول به في الوقت وبالمال
بعده (قوله فإن دفعه) تفرع على قوله ولزمات الكفيل الخ (قوله فالقول للطالب) ويكون الأمر على
ما كان في الابتداء ولا يمين على واحد منهما لأن كلا منهما مدع الكفيل البراءة والطالب الوجوب ولا يمين على
المدعى عندنا بغير عن نظم الفقه (قوله ولو اخفى الطالب) أي عند مجيء الوقت (قوله نصب القاضي

مطلب

حادثه الفتوى

٢

الأذا عجز عثر المطلوب أو جنونه
كما أفاده بقوله (أو موات المطلوب)
في الصورة المذكورة (ضمن
المال) في صورتين لأنه على
الكفاية بالمال بشرط متعارف فصح
ولا يبرأ عن كفاية النفس لعدم
التساني فلو أراه عنها فلم يوافق به لم
يجب المال لتقد شرطه قيد بموت
المطلوب لأنه لو موات الطالب طلب
وارثه ولو موات الكفيل طوبى وارثه
درر فإن دفعه الوارث إلى الطالب
برئ وإن لم يدفعه حتى مضى الوقت
كان المال على الوارث يعني من
تركة الميت عيني (ولو اختفا
في الموافقة) وعدمها (فالقول
لطالب) لأنه منكرها (و) حيث
ف(المال لازم على الكفيل)
خاتمة وفيها ولو اخفى الطالب فلم
يجده الكفيل نصب القاضي عنه
وكيلا

مطلب

في المواضع التي ينصب فيها القاضي
وكيلا بالقبض عن الغائب
المواري

عنه وكلاماً) أي فيسأله اليه وكذا واشترى بالبخار فتواري البائع أو حلف ليفضين دينه اليوم فتعجب الدائن
أو جعل أمر حايدها أن لم تصل نفقتها تعيبت فالتأخرون على أن القاضي نصب وكيله عن الغائب في الكل
وهو قول أبي يوسف كذا في الخاتمة قال أبو الليث هذا خلاف قول أصحابنا وأما روى في بعض الروايات عن
أبي يوسف ولو فعله القاضي فهو وحسن نهر (قوله ولا يصدق الكفيل الخ) الأولى ذكره بعد قوله لأنه
سكرها (قوله ادعى على آخره) أفاد أنه لا فرق بين أن يبين مقدارا أصلاً وبين المقدار ولم يبين صفته وقد
جمع بين المبدأين الإمام محمد في الجامع الصغير واقتصر في الكفر على الثانية قال في النهر ولو تبعه المصنف لكان
أولى والخلاف الآتي جار فيها خلافاً لما نوه عنه كلام الجهر (قوله تصح الدعوى) عليه للمنفق بل أفاد
أن صحة الدعوى وقت الكفالة غير شرط (قوله أي فعلية المائة) أي المائة الزائراً المذكورة الأولى أن يزيد
مائة دينار مسكرة لأجل قوله حقاً وقيد بكونه كفل بقدر معلوم لما في كافي الحاكم من أنه لو كفل بنفسه على أنه
أن لم يوافق به غداً فعليه ما للطلاب عليه من شيء فلم يوافق به في القدر وقال الكفيل لا شيء لك عليه فاقول للمنع
عينه على علمه وكذلك إذا أقر الكفيل بمائة والمطلوب بمائتين صدق الطالب على نفسه ولم يصدق على الكفيل
ولو قال فعلية من المال ما أقر به الطالب فأقر الطالب بألف فالكفيل ضامن لها ولو قال فعلية ما ادعى الطالب
وادعى ألفاً وأقر له بها الطالب فاقول للكفيل مع عينه على علمه اهـ (قوله فعليه المائة) هذا قول الإمام
والثاني آخره وقال محمدان لم ينهها ثم ادعى وبينها لا تلزمه وتغامر في النهر (قوله أما بالينة الخ) تابع فيه
صاحب النهر وكان أنه أخذها مما يأتي عن السراج من اشتراط اقرار المدعي عليه بالمال والينة مثل الاقرار لكن
هذا مخالف لكلام المصنف وغيره من أن القول للمدعي كما يأتي (قوله والقول له أي للكفيل) عبارة
المصنف في المنع أي للمكفول له وهي الصواب وقد تبع الشارح الدرر واعترضه في العزيمة بقوله هذا سهو ظاهر
والصواب للمدعي أماد راية فلان قولهم لأنه يدعي الصحة بشهيد ذلك فان ادعاء الصحة لا يوافق مدعاه وإنما
رواية فقولهم في معراج الدراية ويكون القول له في هذا البيان لأنه يدعي الصحة والكفيل يدعي الفساد ذكره
في الذخيرة اهـ وفي غاية البيان ويقبل قول المدعي أنه أراد ذلك عند الدعوى لأنه يدعي الصحة اهـ ما في العزيمة
وفي النهاية فاذا بين المدعي ذلك عند القاضي ينصرف بيانه إلى ابتداء الدعوى والملازمة فتظهر صحة الكفالة
بالنفس والمال جميعاً ويكون القول قوله في هذا البيان لأنه يدعي صحة الكفالة اهـ ومثله في شرح الجامع
الصغير لم يضيح خان فهذه العبارات صريحة في المراد وهو ظاهر عبارات المتون والهداية (قوله وكلام
السراج يفيد الخ) وذلك حيث قال ولو ادعى على رجل ألفاً فأنكره فقال له رجل إن لم أوافق به غداً ففي على
فلم يوافق به غداً لا يلزمه شيء لأن المكفول عنه لم يعترف بوجود المال ولا اعترف الكفيل بها أيضاً فصار هذا
مألاً معقلاً بخطر ولا يجوز اهـ (قوله فليجوز اهـ) لا يخفى أن ما في السراج لا يعارض ما في مشاهير كتب المذهب
التي ذكرناها وقال السامحاني الذي تحزرن أن يجعل ما في السراج على قول محمد وقول أبي يوسف ثانياً اهـ
وهو ظاهر ولا يقال إن قول السراج فأنكره يفيد التوفيق بحمل كلامهم على الاقرار لأنه خلاف ما فرض
به المسألة في كافي الحاكم من كون الكفيل والمطلوب منكربين للمال (قوله في دعوى حد وقود) قيد
بالدعوى لأن الكفالة بنفس الحد والقود لا تجوز اجتماعاً كما يأتي إذا لم يكن استيفاءً وها من الكفيل وقيد
بالقصاص لأنه في القتل والجراحة خطأ يجبر على الكفيل اجتماعاً لأن الموجب هو المال نهر (قوله مطلقاً)
أي في حقه تعالى أو حق عبده وهذا راجع لقوله حد والأولى ذكره عقبه (قوله وسبقه) هذا الخلق
الترتاشي وجعله من حقوق العباد لكون الدعوى فيه شرطاً بخلاف غيره لعدم اشتراطها بحرق
قد صرح به الحاشي في الكافي حيث قال ولو ادعى رجل قبل رجل أنه سرق ماله منه وقال يئتي حاضرة فانه
بوخذله كفيل بنفسه ثلاثة أيام ولو قال قد قبضت منه السرقة ولكني أريد أن أقيم الحد لم يؤخذ منه كفيل ثم
قال وإذا أقام شاهدين على السارق وعلى السرقة وهي بعينها في يديه لم يؤخذ منه كفيل ولكن يحبس وتوضع
السرقة على يدي عدل حتى يركب النهم اهـ قلت والظاهر أنه يحبس ولا يكفل في الثانية لأنه صار متم ما بقيام
الينة قبل التركة والمهم به من كفاي في الأولى لم يحبس لأن الحبس عقوبة فلا يسفها قبل الشهادة (قوله
كعزير) قال في الكافي لو ادعى رجل قبل رجل شتمه فيها عزير وقال يئتي حاضرة أخذه منه كفيلاً بنفسه

قوله لا فرق بين أن يبين الخ هكذا
بخطه ولعله سقط من قوله حرف
التي والاصل بين أن لا يبين الخ
تأمل اهـ معجحه

٢٢ قوله قوله أي فله المائة هكذا
بخطه بضمير الغيبة والذي في نسخ
الشارح التي يدي أي فعل المائة
بضمير التكلم وليجوز اهـ معجحه

ولا يصدق الكفيل على المرافاة
الابحجة (ادعى على آخر) حقاً
عيني أو مائة دينار ولم يبينها
أجيدة أم ردية أم اشرقية تصح
الدعوى (فقال) رجل للمدعي
دعه فأنا كفيل بنفسه و (ان لم
أوافق به غداً فعليه) أي فعلى
(المائة فلم يوافق) الرجل (به غداً)
فعليه المائة التي بينها المدعي
أما بالينة أو باقرار المدعي عليه
وتصح الكفالة لأنه إذا بين
التحقق البيان بأصل الدعوى
فتبين صحة الكفالة بالنفس فترتب
عليها الثانية (والقول له) أي للكفيل
(في البيان) لأنه يدعي صحة الكفالة
وكلام السراج يفيد اشتراط اقرار
المدعي عليه بالمال فليجوز (لا يجبر)
المدعي عليه (على اعطاء الكفيل
بالنفس في) دعوى (حد وقود)
مطلقاً أو لا يجبر في قود وحد قذف
وسرقة كعزير

ثلاثة أيام لأنه ليس بمجد وخوم من حقوق الناس ألا ترى أنه لو عفا عنه وتركه جازم قال وإن أقام عليه شاهدان
بالشبهة لم يجبس ولكن يؤخذ منه كقيل بنفسه حتى يسأل عن الشهود فإن زكوا عزره التماساً أسوأ ما وإن
رأى أن لا يضره وأن يجسه الما معقوبة فعل وإن كان المتدعي عليه رجلاً له مروءة وخطر استخسنت أن
لا أحسبه ولا عزره إذا كان ذلك أول ما قيل اهـ (قوله لانه حق أدعى) ظاهره أن ما كان أي من التعزير
من حقوقه تعالى لا يجوز به التكنيل كالحذ بحر (قوله والمراد بالجبر) أي على قولهما كما في البحر (قوله
الملازمة) أي بأن يدور معه الطالب حيث دار كيلا يتعب عنه وإذا أراد دخول داره فإن شاء المطلوب ادخله
معه والامنع الطالب عنه نهر (قوله جاز) لانه أمكن ترتيب موجه عليه لأن تسليم النفس فيها واجب
فيطالب به الكفيل فيحقق النثم هداية قال في الفتح ومقتضى هذا التعليل صحة الكفالة إذا سمع بها في الحدود
الخاصة لأن تسليم النفس واجب فيها لكن نص في القوائد الجزائية على أن ذلك في الحدود التي للعباد فيها
حق كحد القذف لا غير اهـ نهر وفي البحر قد منأ أنه لا يجوز بنفس من عليه في الحدود الخاصة (قوله وظاهر
كلامهم) أي حيث اقتصر وعلى هذه الثلاثة وقد استعملنا التصريح به في الفتح عن الجزائية وذكره قبل ذلك
أيضاً حيث قال بخلاف الحدود الخاصة حق الله تعالى كحد الرني والشرب لا تجوز الكفالة وإن طابت نفس المتدعي
عليه بأعطاء الكفيل بعد الشهادة وقبلها ثم ذكر وجهه (قوله فليكن التوفيق) أي فليكن ظاهراً كلامهم
المذكور توفيقاً بين ما ذكره المصنف من أنه لو أعطى كفلاً برضاه جاز وبين ما سيجي به بجملة ما هنا على حقوق
العباد وما سيجي به على حقوقه تعالى لكن فيه أن الكفالة بنفس الحد لا تصح مطلقاً لأن حد السرقة وإن كان ملحقاً
بحقوق العباد كما مر لكن إذا قال قبضت السرقة وقال أريد إقامة الحد لم يؤخذ له كفيل كما قد مناه فلا يظهر أن
يكون مراده أن ما سيجي به من قواهم لا تصح بنفس حد وقود هو التوفيق بينه وبين ما هنا من أنه لو أعطى كفلاً
برضاه جاز فإن ذلك في أنها لا تصح بنفس الحد والقود وما هنا من الجواز في دعوى الحد والقود كما أشار إليه
أولاً حيث قال في دعوى حد وقود (قوله ولا جبس فيها) أي في الحدود والقصاص (قوله يعرفه القاضي
بالعدالة) أي فلا يحتاج إلى تعديله (قوله لأن الجبس للثمة مشروع) أي والثمة تثبت بأحد شطري
الشهادة العدد أو العدالة فتح وهذا جواب عما ندي به قال الجبس أقوى من الكفالة فإذا لم يؤخذ بالادنى
كيف يؤخذ بالأقوى فأجاب بأن الجبس للثمة لا للحد أفاده السائحاني (قوله وكذا تعزير المتهم) أي
في غير هذه المسألة والأفهي أيضاً من تعزير المتهم فإن الجبس من أنواع التعزير وعبارة البحر وكلامهم ما يدل
ظاهراً على أن القاضي يعزير المتهم وإن لم يثبت عليه وقد كتبت فيها رسالة وحاصلها أن ما كان من التعزير من
حقوقه تعالى لا يتوقف على الدعوى ولا على الثبوت بل إذا أخبر القاضي عدل بذلك عزره لنصريحهم هنا
بجسب المتهم بشهادة مستورين أو عدل والجبس تعزير اهـ ملخصاً وحاصل جواز تعزير المتهم فيما هو من
حقوقه تعالى ويدل عليه ما قد مناه اتفاق الكافي من جواز حبسه إذا أقيمت اليقينة على السرقة حتى ترك
الشهود بخلاف ما إذا أقيمت على شتمه فإنه يكفل ولا يجبس إلا بعد تركتهم فحينئذ يضرب أو يجبس (تنبيه)
أورد في النهر أن تعزير القاضي المتهم وإن لم يثبت عليه مبنى على خلاف المقتضى به عند المتأخرين من أنه ليس
للقاضي أن يقضى ببعله ثم أجاب بأن الخلاف فيما كان من حقوق العباد أما في حقوقه تعالى فيقضى فيها ببعله
اتفاقاً ثم قال لما يكتب من المحاضر في حق إنسان فإن للمالك أن يعقده من العدول ويعمل بموجبه في حقوقه
تعالى اهـ ملخصاً قلت وهذا خاص بالتعزير لأن قضاء ببعله في الحدود الخاصة لا يصح اتفاقاً كما صرح به
في الفتح قبيل باب الحكم وكذا في شرح الوهبية للشرنبلالي وحزم به في شرح ادب القضاء بالاحكام خلاف
نما أجاب به في النهر غير صحيح وسيأتى تمام الكلام على ذلك إن شاء الله تعالى في باب كتاب القاضي إلى القاضي
(قوله إلا في أربع) استثناء من قوله لا يلزم أحداً (قوله كقيل نفس) أي عند القدرة أشباه (قوله
وسيجان قاض) أي إذا دخل رجلان من المسجونين حبسه القاضي بدين عليه قلب الدين أن يطلب السجان
باحضاره كما في القضية أشباه وقيد باحضاره إذا يلزمه الدين لعدم موجه (قوله والاب في صورتين)
الاولى الاب إذا أمر أجنبياً بثمان أبه قطبها الضامن منه الثانية ما دعي الاب مهر بخته من الزوج فأدعى
الزوج أنه دخل بها وطلب من الاب احضارها فإن كانت تخرج في حوائجها أمر القاضي الاب باحضارها وكذا

لانه حق أدعى والمراد بالجبر الملازمة
لا الجبس (ولم أعطى) برضاه كفلاً
في قود وقذف وسرقة (جار) اتناًفاً
ابن كمال وظاهر كلامهم أنها
في حقوقه تعالى لا تجوز نهر
قلت وسيجيء أنها لا تصح بنفس
حد وقود فليكن التوفيق (ولا جبس
فيهما حتى يشهد شاهدان
مستوران أو) واحد (عدل) يعرفه
القاضي بالعدالة لأن الجبس
للثمة مشروع وكذا تعزير المتهم
بحر (فوائد) لا يلزم أحدا احضار
أحد فلا يلزم الزوج احضار زوجته
لسماع دعوى عليها إلا في أربع
كفيل نفس وسجان قاض والاب
في صورتين في الاشباه

مطلب
في تعزير المتهم

مطلب
لا يلزم احدا احضار احدا في
أربع

لواذى الزوج عليها شياً آخر والا أرسل اليها أميناً من أمنائه ذكره اللؤلؤ الجي - اشباه قلت والمقصود من طلب احضارها أن يسألها القاضي عن دعوى الزوج أنه دخل بها فان أقربت بذلك أجبرها القاضي على المصير إلى بيت الزوج وان أنكرت فالقول قواها كذا فى اللؤلؤ الجي وهكذا فهمته قبل أن أراه والله تعالى الخدافهم وهذا مبنى على القول بأنهم بعد الدخول بها برضاها ليس لها منع نفسها القرض المهر (قوله الاب يطالب باحضار طفله اذا تغيب) اى اذا كان مأذوناً فى التجارة وطلب من رجل أن يضمنه فافهم وهذه غير الاولى من الصورتين السابقتين وقدمناه عن الكافى وكذا قال فى جامع الفصولين من الاحكامات لو تغيب الغلام وأخذ الكفيل أباه الغلام وقال أنت أمرتني أن أضمنه فخلصني فان الاب يؤاخذ به حتى يحضر ابنه اذ الصبي في يده وتديره وكذا قالوا ان الصبي المأذون لو أعطى كفلاً بنفسه ثم تغيب الصبي فان الاب يطالب باحضاره بخلاف اجنبى قال الكفيل بنفسه زيد وكفل فغاب زيد فالأمر بالكفالة لا يطالب باحضار زيد لانه لم يكن بيده وتديره اه (قوله وفيها) اى فى الاشياء (قوله باحضار المذمى) بالنسخ اى المذمى به اذا كان منقولاً (قوله وكذا المذمى عليه) اى يأخذ من المذمى عليه كفلاً بنفسه اذ ابرهن المذمى ولم تزل شهوده أو أقام واحداً وادعى وقال شهودى حضور ولا يجبر على اعطاء كفيل بالمال أشباه (قوله الا فى اربع الخ) عبارة الاشياء ويستثنى من طلب كفيل بنفسه اذا كان المذمى عليه وصياً أو وكيلاً ولم يثبت المذمى الوصاية والوكالة وهما فى أدب القضاء للخصاف وما اذا ادعى بدل الكفاية على مكاتبه او ديناً غيرهما وما اذا ادعى العبد المأذون الغير المديون على مولاه ديناً بخلاف ما اذا ادعى المكاتب على مولاه او المأذون المديون فانه يكفل كذا فى كافى الحاكم اه (قوله اذا لم يثبت المذمى الوصاية والوكالة) لان المذمى عليه اذا أنكر كونه وصياً أو وكيلاً لم يكن خصماً عن الميت أو الغائب بل هو أجنبى فاذا قال المذمى عندى بينة على كونه وصياً أو وكيلاً لم يؤخذ له كفيل من المذمى عليه بنفسه لان الوصاية أو الوكالة ليست حقا على المذمى عليه أما لو أثبت ذلك وأراد أن يثبت دينه على الميت أو الموكل فقد صار المذمى عليه خصماً فاذا قال للقاضى لى بينة حاضرة فى المصر فخذنى كفلاً بنفسه الى ثلاثة ايام مثلاً فانه يجيبه هذا ما ظهروا فى تقرير هذا المجل (قوله لا يجبر على الكفيل) وفى ظاهر الرواية يجبر كما أنه يجبر على اعطاء الكفيل وان كان المال حقيقاً ط عن حاشية أبى السعود (قوله الا كفيل النفس) فان الطالب اذا أقر أنه له حق له قبل المكحول به فان أباح نفسه قال له أن يأخذ الكفيل به ألا ترى أنه يكون وصياً يثبت عليه أو وكيلاً فى خصوصته كافى (قوله وأما كفالة المال الخ) معطوف على قوله وكفالة النفس فال فى شرح الملتقى وزاد بعضهم الكفالة بتسليم المال ويمكن دخوله فى المال فلا يحتاج الى جعله قسماً ثانياً فتأمل اه وهو ظاهر ما فى البحر عن التتارخانية له مال على رجل فقال لرجل للطالب ضمنت لك ما على فلان أن أقبضه وأدفعه اليك قال ليس هذا على ضمان المال أن يدفعه من عنده انما هو على أن يتقاضاه ويدفعه اليه وعلى هذا معانى كلام الناس ولو غصب من مال رجل ألفاً فاقضاه له المخصوب منه وأراد أن يأخذ منه فقال رجل لا تقاضاه فأما ضمان لها أخذها وأدفعها اليك لزمه ذلك ولو كان الغاصب استهلك ألفاً وصارت ديناً كان هذا الضمان باطلاً وكان عليه ضمان التقاضى اه فهذه الاقفاط لا تكون كفالة بنفس المال بل بتقاضيه وهذا الم يذكره معاقا فى جامع الفصولين قال دينت الذى على فلان أنا أدفعه اليك أنا اسله أنا أقبضه لا يكون كفلاً ما لم يتكلم بالقبضة تدل على الالتزام ثم قال لو أتى بهذه الاقفاط منجز لا يصير كفلاً ولو معلقاً كقوله لم يؤدقاً أو دى فأنا أدفع بصير كفلاً اه وقد علم بما مر أن كفالة المال قسمان كفالة بنفس المال وكفالة بتقاضيه ومن الثانى الكفالة بتسليم عين كأمائه ونحوها كما يأتى ومنه أيضاً قوله ولو غصب من مال رجل الخ لان دراهم الغصب تعين فيجب رد عينها ولو قائمة بخلاف ما اذا هلك لانها تصير ديناً فلا تصح الكفالة بدفعها بل يصير كفلاً بالتقاضى وبه ظهر الفرق بين المسألتين (قوله فتصح به) اطلقه فتشمل ما اذا كان الاصيل مطالباً به الآن أو لا فتصح عن العبد المحجور بما يلزمه بعد العتق باستملاكه أو قرضه ويطالب الكفيل الآن كالموكل القاضى المديون وله كفيل فان المطالبة تتأخر عن الاصيل دون الكفيل كما فى التتارخانية نهر وشمل كفالة المال عن الاصيل وعن الكفيل بأن كفله عن الكفيل كفيل آخر جماعى الاصيل كقائه منه اول الباب عن الكافى وقال فى البحر اطلق صحته فتشمل كل من عليه المال حرّاً أو عبداً مأذوناً أو محجوراً أصيباً أو بالغار جلاً أو امرأة

وقى حاشيتها لابن المصنف معزياً
لأحكام العمدية الاب يطالب
باحضار طفله اذا تغيب وفيها
القاضى يأخذ كفلاً باحضار
المذمى وكذا المذمى عليه الا فى
أربع مكاتبه ومأذونه ووصى
ووكيل اذا لم يثبت المذمى الوصاية
والوكالة وفى شرح المجمع عن محمد
اذا كان المذمى عليه معروفاً
لا يجبر على الكفيل ولو كان غريباً
لا يجبر اتفاقاً بل حقه فى البين
فتط اه ببراء الاصيل يبرأ الكفيل
الا كفيل النفس الا اذا قال
لاحق لى قبله ولا موكل ولا لئيم
أما وصيه ولا لو وقف أو مات وصيه
حينئذ يبرأ الكفيل اشباه
(و) أما (كفالة المال) فتصح به

مطلب
كفالة المال

مطلب
كفالة المال قسمان كفالة بنفس
المال وكفالة بتقاضيه

مسلم كان أو ذميا وكل من له المال لكن في البرازية الكفالة للصبي - التاجر صحيحة لأنه تبرع عليه وللصبي - العاقل
غير التاجر روايتان اهـ وذكر الحاكم الشهيد أن الجواز قول أبي يوسف وفي التارخانية إذا كفل رجل لصبي -
ان كان الصبي - تاجرا صحت بخطابه وقبوله وان كان مجبورا فان قبل عنه ولله أو أجنبي - وأجازوا له جاز وان لم
يخطب ولي - ولا أجنبي - بل الصبي - فقط فعلى الخلاف اهـ قلت والظاهر أن معنى الخلاف على أنه هل يشترط في
الكفالة القبول في المجلس ولوم من فضولي - وعند أبي يوسف لا يشترط وسيأتي اختلاف الصحيح وقد صرحوا
بأنه يصح ضمان الولي - مهر الصغيرة وسيأتي تمام الكلام عليه (قوله ولو المال مجهولا) لا يتناهم على التوسع
وقد أجمعوا على صحتها بالدرك مع أنه لا يعلم كم يستحق من المبيع نهر ويأتي في المتن أربعة أسئلة للجهول
وفي الفتح وما نوقض به من أنه لو قال كفلت لك بعض مالك على فلان فانه لا يصح ممنوع بل يصح عندنا وانما الجار
للضامن ويلزمه أن يبين أي - مقدار شاء اهـ وفي الجوع عن البدائع لو كفل بنفس رجل أو بما عليه وهو ألف
جاز وعليه أحدهما أيهما شاء اهـ ومثله في الكافي (قوله إذا كان ذلك المال دينيا صحيحا) يأتي تفسيره
ودخل فيه المسلم فيه فتصح الكفالة به كإعزاه الحانوتي إلى شرح التكملة ويشترط أيضا أن يكون الدين قائما
كما قدمه أول الباب (قوله كما ينبغي) في قوله ولا الشريك بدين مشترك فهذا دين صحيح لا تصح به الكفالة (قوله
لان قسمة الدين قبل قبضه لا يجوز) لأنه إما أن يكفل نصفاً مقدراً فيكون قسمة الدين قبل قبضه أو نصفاً شائعاً
فصير كفلاً لنفسه لأن له أن يأخذ من المقبوض نصفه كافي النهر عن المحيط (قوله والافى مسألة النفقة المقررة)
ما قبل هذا الاستثناء وما بعده استثناء من صريح قوله إذا كان ديناً صحيحاً وهذا استثناء من مفهومه فانه يفهم
منه أنه إذا كان الدين غير صحيح لا تصح الكفالة فقال الافي مسألة النفقة المقررة قائماً تصح الكفالة به مع أنها دين
غير صحيح لسقوطها بوجوب وطلاق وهذا إذا كانت غير مستدانة بأمر القاضي والافى دين صحيح لا يسقط
الا بالقتل أو الإبراء والمراد بالمقررة ما قررت منها بالتراضي أو بقضاء القاضي وتصح الكفالة أيضاً بالنفقة المستقبلة
كما ذكره الشارح بعد أسطر مع أنها لم تصدر ديناً أصلاً أو ما قدمه أول الباب من أنها لا تصح بالنفقة قبل الحكم
فمحمول على الماضية لأنها تسقط بالفتنى - الا إذا كانت مقررة بالتراضي أو بقضاء القاضي كما حذرناه هناك
(قوله والافى بدل السعاية) أي كما إذا اعتق بعضه وسعى في باقيه وفي كافي الحاكم والمستسعى في بعض قيمته بعد
ما اعتق بمنزلة المكاتب في قول أبي حنيفة لا تجوز كفالة أحد عنه بالسعاية لمولاه ولأن نفسه وكذلك المعتق عند
الموت إذا لم يخرج من الثلث قلزمه السعاية وأما المعتق على جعل فهو بمنزلة الحر والكفالة للمولى بالجعل عنه
وغيره جائزة اهـ (قوله فلغز أي دين صحيح الخ) فقال هو بدل السعاية وكذا الدين المشترك كما علمته قال
في النهر فان قات دين الزكاة كذلك ولا تصح الكفالة به قات انما لا تصح لأنه ليس ديناً حقيقة من كل وجه
اهـ قلت وفي قوله كذلك نظر لأن الدين الصحيح ما لا يسقط الا بالاداء أو الإبراء ودين الزكاة يسقط بالموت وبهلاك
المال فلا يرد السؤال من أصله (قوله وأي دين ضعيف) هو دين النفقة (قوله ولو حكماً) أي ولو كان
الإبراء حكماً ط (قوله بفعل) الباء السببية ط (قوله فيسقط دين المهر) الأولى قد دخل دين المهر السابق
بمطاعها ط (قوله للإبراء الحكمي) لان تعمد ذلك قبل الدخول مسقط لمهرها فكانها أبرأت منه لكن
بقي أن المهر يسقط نصفه بالطلاق قبل الدخول مع أنه لم يوجد من الزوج إبراء أصلاً لا حقيقة ولا حكمة
إذا لا يتصور كون الطلاق قبل الدخول إبراء من نصف المهر لانه بطلان سقط عنه لا عنها وقد يجاب بأن المهر
وجب بنفس العقد لكن مع احتمال سقوطه بردها أو تقييدها إليه أو نصفه بطلاقها قبل الدخول ويتأكد لزوم
تمامه بالوطء ونحوه حتى انه بعد تأكده بالدخول لا يسقط وان كانت الفرقة من قبل المرأة كالتن إذا تأكد
بقبض المبيع كما قدمناه في باب المهر وقد صرحوا هناك بصحة كفالة ولي - الصغيرة بالمهر وكذا كفالة وكيل
الكبيرة ولم يقيده بكونه بعد الدخول ووجه ذلك والله تعالى أعلم أن احتمال سقوطه أو سقوط نصفه لا ينشأ
لانه بعد السقوط يظهر براءة الكفيل كما لا ينشأ احتمال سقوطه عن المبيع باستحقاق المبيع أو برده بغير عيب
أو شرط أو روية فان الكفيل به يبرأ من الكفالة مع أن الثمن عند العقد كان ديناً صحيحاً يصدق عليه أنه لا يسقط
الا بالاداء أو الإبراء أي لا يسقط الا بذلك ما لم يعرض له مسقطاً ناسخاً لحكم العقد وحول زوم الثمن لانه بأحد هذه
الاشياء يظهر أن العقد غير ملزم للثمن في حق العاقدين فكذلك عقد النكاح يلزم به تمام المهر بحيث لا يسقط

ولو المال (مجهولاً إذا كان)
ذلك المال (دينياً صحيحاً) الا إذا كان
الدين مشتركاً كما ينبغي لان قسمة
الدين قبل قبضه لا يجوز ظهرياً
والافى مسألة النفقة المقررة فتصح
مع أم التسقط بوجوب وطلاق اشياء
وكانهم أخذوا فيها بالاستحسان
للحاجة لا بالقياس والافى بدل
السعاية عنده برزاية وكما
ألحقه يبدل الكتابة والافى لا يسقط
لانه لا يقبل التعجيل فيلغز أي دين
صحيح ولا تصح الكفالة به وأي دين
ضعيف وتصح به (و) الدين الصحيح
(هو ما لا يستقط الا بالاداء أو الإبراء)
ولو حكماً بفعل يلزمه سقوط الدين
فيسقط دين المهر بمطاعها لابن
الزواج للإبراء الحكمي ابن كمال

الا بالاداء او الالراء ما لم يعرض له سقط لكاه او لصفه لانه اعتمد من اصله محتلا سقوطه بذلك المسقط فاذا
 عرض ذلك المسقط تبين أنه لم يجب من اصله بخلاف سقوطه بالاداء او الالراء فانه مقتصر على الحال وهذا
 التبرير طهره أنه لا حاجة الى ما نقله عن ابن كمال فاعتبه ذلك والله الحمد (قوله فلا تصح بديل الكتابة) وكذا لا تصح
 الكفالة بالدية كما في الخلاصة والبرازية وفي الظهيرية واعلم أن الكفالة تبطل بالكتابة والدية لا تصح اه ونقلها
 في التتارخانية عن الظهيرية ولم ينقل فيه خلافا ونقلها صاحب النقول عن الخلاصة ومضى ولعل وجهه أن
 الدية ليست ديناً حقيقة على العاقلة لانها انما تنجب اولاً على القاتل ثم على العاقلة بطريق الصمد والمعاونة
 والظاهر أن الوجوب في مال القتلى كالمركب باعترافه تصح الكفالة بها قسماً على وفي كافي الحاكم قال ان قتلك
 فلان خطأ فأنا ضامن لبيتك فقتله فلان خطأ فهو ضامن لديته (قوله بالتجيز) بدل من قوله بدونه ما وحاصله
 أن عقد الكتابة عقد غير لازم من جانب العبد فله أن يستقل باسقاط هذا الدين بأن يعجز نفسه متى أراد فلم يكن
 ديناً صحيحاً لان العقد من اصله لم ينقد ملزماً لبديل الكتابة لانه دين للسيد على عبده ولا يستحق السيد على
 عبده ديناً ولو اذ ليس له حسيبه به فظهر الفرق بينه وبين المهر والتمن فتدبر (قوله ولو كفل) اي ضمن بدل
 الكتابة (قوله يعني الخ) هذا ذكره صاحب النهر (قوله وسيجيء) اي عند قوله وبالعهد وبانخلاص
 (قوله قيد آخر) هو اذا حسب انه مجبر على ذلك لنعمانه السابق قلت ويظهر من هذا انه يرجع على المولى لانه
 دفع له ما لا على ظن لزومه له ثم تبين عدمه وحينئذ فلا فائدة للقيد الاول الا اذا كان المراد الرجوع على المكاتب
 تأمل ثم رأيت بعض المحشين ذكر فهو ما تاته (قوله بكفالت الخ) أشار الى أن الكفالة بالمال لا تكون به
 ما لم يدل عليه دليل والا كنت كفالة نفس والى أن سائر ألفاظ الكفالة المارفة في كفالة النفس تكون كفالة مال
 أيضاً كما حذرناه هناك الى ما في جامع الفصولين من انه لو قال دينك الذي على فلان أنا ادفعه اليك أنا اسلمه أنا
 اقضه لا يصير كفلاً ما لم يتكلم بالصفة تدل على الالتزام كقوله كفلت ضمت على الى وقد منعه قريسي أنا
 ادفعه الخ لو أتى بهذه اللفاظ منجز الا يصير كفلاً ولو معلقاً كقوله لولم يؤدقاً فأؤدقاً أنا ادفع بصرك كفلاً
 (قوله بمالك عليه) قال في البحر وسيأتي أنه لا بد من البرهان أن له عليه كذا وأقرار الكفيل والافاقول
 له مع عبته اه وقد مناعن النسخ صحة الكفالة بكفالت بعض مالك عليه ويجوز الكفيل على البيان (قوله وهذا
 يسمى ضمان الدرك) بفتحين ويسكون الراء وهو الرجوع بالتمن عند استحقاق المبيع وتماه في البحر وشرطه
 ثبوت الثمن على البائع بالقبض كما سيذكره المصنف آخر الباب وبأق بيانه (قوله وبما بيعت فلا نفلي) اي
 معطوف على قوله بكفالت فهو معلق أيضاً بصحة ما على قوله بألف لذل يناسبه جعل ما شرطية جواباً لقوله
 فعلى (قوله وكذا قول الرجل الخ) في الخاتمة قال لغيره ادفع الى فلان كل يوم درهم ما على أن ذلك على
 قد دفع حتى اجتمع عليه مال كثير فقال الأمر لم أرد جميع ذلك كان عليه الجميع بمنزلة قوله ما بيعت فلا نفلي
 على يلزمه جميع ما يباعه وهو كقوله لاهراً أو الغير كفلت لك بالنفقة أبداً يلزمه النفقة أبداً مادامت في نكاحه
 ولو قال لها مادمت في نكاحه ففقتك على فان مات أحدهما و زال النكاح لاتبقي النفقة اه وقد سما في باب
 النفقة لزوم الكفيل نفقة العدة أيضاً (قوله وما غصبك فلان) وكذا ما أتلف لك المودع فعلى وكذا كل
 الامانات جامع الفصولين (قوله ما هنا شرطية) اي في قوله ما يباع وما غصبك (قوله اي ان يباعه
 فعلى لا ما اشترته) أراد بيان أمرين كون ما تجرد الشرط مثل ان وكون المبيع كقول به الثمن لا المبيع بقرينة
 التعليل وعارة الدرر أظهر في المقصود حيث قال اي ما يباع منه فاني ضامن لثمنه لا ما اشترته فاني ضامن
 للمبيع لان الكفالة بالمبيع لا تجوز كما سيأتي ثم قال وما في هذه الصور شرطية معناه ان يباع فلا نافيكون
 في معنى التعليق اه وما كتبه ح هنا لا يخفى ما فيه على من تأمله فافهم (تنبيه) قيد بضمنان الثمن
 لما في البحر عن البرازية لو قال باع فلان على أن ما أصابك من خسران فعلى لم يصح اه قال الخليل الرمي وهو
 صريح بأن من قال استأجر طاحونة فلان وما أصابك من خسران فعلى لم يصح وهي واقعة الفتوى اه (قوله
 لما سيجيء) اي في قوله ولا يبيع قبل قبضه وهذا في البيع الصحيح وسيأتي تمامه (قوله بأن يباعه الخ)
 تصور للقبول دلالة وعبارة النهر هكذا وفي الكل بشرط القبول الا أنه في البرازية قال طلب من غيره قرضاً فلم
 يقرضه فقال رجل أقرضه فما أقرضته فأنا ضامن فأقرضه في الحال من غير أن يقبل شمله صريحاً يصح

(قوله فلا تصح بديل الكتابة)
 لانه سقط بدونهما بالتجيز ولو
 كفل وأدى رجع بما أدى
 يحجر يعني لو كفل بأمره
 وسيجيء قيد آخر (بكفالت) متعلق
 بتصح (عنه بألف) مثال المعلوم
 (و) مثل المجهول بأربعة أمثلة
 (بأنك عليه وبما يدركك في هذا
 البيع) وهذا يسمى ضمان الدرك
 (وبما بيعت فلا نفلي) وكذا قول
 الرجل لاهراً أو الغير كفلت لك
 بالنفقة أبداً مادامت الزوجية
 حامية فليحفظ (وما غصبك فلان
 فعلى) ما هنا شرطية اي ان يباعه
 فعلى لا ما اشترته لما سيجيء
 أن الكفالة بالمبيع لا تجوز بشرط
 في الكل القبول اي ولو دلالة بان
 يباعه او غصب منه للعمال نهر

ويكنى هذا القدر اه وينبغي أن يكون ما بيعت فلاناً وما غصبك فعلى كذا إذا بايعه أو غصب منه للمال
 اه ما في النهر قلت ما ذكره في المبايعات صحيح بخلاف الغصب فإن الطالب مغضوب منه فكيف يصور كون
 الغصب قبولاً منه للكفالة لأن الغصب فعل غيره أما المبايعات فهي فعلة فاقدمه عليها في الحال يصح كونه قبولاً
 منه فانهم (قوله الا في كذا) هذا ما مشى عليه العيني وابن الهمام قال في الفتح لأن المعنى ان بايعته فعلى
 ذلك البيع وان ذاب لك عليه شيء فعلى وكذا ما غصبك فعلى وإذا صح عليه ما يجب بالمبايعات الاولى فلا
 بايعه مرة بعد مرة لا يلزمه ثمن في المبايعات الثانية ذكره في البحر دعوى أبي حنيفة نصاً وفي نوادر أبي يوسف برواية
 ابن جماعة يلزمه كاه اه (قوله وقيل يلزم) اي في ما مثل كذا وكذا الذي (قوله الا في اذا) اي وشوفا
 مما لا يفسد التكرار مثل متى وان قال في النهر وفي المبسوط لو قال متى أو اذا وان بايعت لزمه الاول فقط
 بخلاف كذا وما اه وزاد في المحيط الذي اه ومقتضى ما مر من الفتح أن ما في المبسوط رواية عن أبي يوسف
 وأن الاول قول الامام ونقل ط التصريح بذلك عن حاشية سرى الدين على الزيلعي عن المحيط وغيره لكن
 ما في المبسوط هو الذي في كافي الحاكم ولم يذكره خلافاً فكان هو المذهب والحاصل الاتفاق على افادة
 التكرار في كذا وعلى عدمها في اذا ومتى وان والخلاف في ما (قوله وعليه القهستاني والشرنبلاني)
 ومشى عليه أيضاً في جامع الفصولين (قوله ولورجع عنه الكفيل الخ) في البرازية تبعاً للمبسوط ولورجع
 عن هذا الضمان قبل أن يسايعه ونهاه عن مبايعته لم يلزمه بعد ذلك شيء ولم يشترط الوالو الجي تنبيه عند الرجوع
 حيث قال لو قال رجعت عن الكفالة قبل المبايعات لم يلزم الكفيل شيء وفي الكفالة بالذوب لا يصح والفرق
 أن الاولى مبنية على الامر دلالة وهذا الامر غير لازم وفي الثانية مبنية على ما هو لازم اه وهو ظاهر نهر
 اي لأن قوله كفلت لك بما ذاب لك على فلان اي بما ثبت لك عليه بالقضاء كفالة بمحقق لازم بخلاف بما بايعته
 فانه لم يتحقق بعد بيبائه ما في البحر عن المبسوط لأن لزوم الكفالة بعد وجود المبايعات وتوجه المطالبة على الكفيل
 فأما قبل ذلك فهو غير مطلوب بشئ ولا ملزم في ذمته شيئاً فيصح رجوعه بوجهه أن بعد المبايعات انما اوجبت المال
 على الكفيل دفعا للغرور عن الطالب لانه يقول انما اعتدت في المبايعات مع كفاية هذا الرجل وقد اندفع هذا
 الغرور حين نهاه عن المبايعات اه (قوله وبخلاف ما غصبك الناس الخ) مرتبط بالمتن قال في الفتح قيد بقوله
 فلان لصبر المكفول عنه معلوماً فان جهاته تمتع بحصة الكفالة اه وقد ذكر الشارح ستة مسائل في الاولى
 جهالة المكفول عنه وفي الثانية والثالثة والرابعة جهالة المكفول بنفسه وفي الخامسة والسادسة جهالة المكفول
 له وهذا داخل تحت قوله الا في ولا تصح بجهالة المكفول عنه الخ (قوله كقوله ما غصبك أدل هذه الدار الخ)
 اي لأن فيه جهالة المكفول عنه بخلاف ما لو قال لجماعة حاضر من مبايعته فعلى فانه يصح فأبى به بايعه فعلى
 الكفيل والفرق أنه في الاولى ليسوا معينين معلومين عند الخاطب وفي الثانية معينون والحاصل أن جهالة
 المكفول له تمتع بحصة الكفالة وفي التخيير لا تمتع نحو كفلت مالك على فلان أو فلان كذا في الفتح نهر وذكر في
 الفتح انه يجب كون اهل الدار ليسوا معينين معلومين عند الخاطب والافلا فرق (قوله او علق بشرط
 صريح) عطف على قوله بكفلت من حيث المعنى فانه مخبر فهو في معنى قولك اذا نجزت أو علق الخ والمراد
 بالصريح ما صرح فيه بأداة التعليق وهي ان واحداً من اخوانك قد خل فيه بالاولى ما كان في معنى التعليق مثل
 على فانه يسمى تقييداً بالشرط لاتعلقاً محضاً كما يعلم مما مر في بحث ما يبطل تعاقبه او المراد بالشرط ما قابل
 الضمني في قوله ما بايعت فلاناً فعلى فان المعنى ان بايعت كذا في الفتح وقد عده في الهداية من امثلة المعلق
 بالشرط فانهم (قوله ملائم) اي موافق من الامانة بالهمز وقد قلب ياء (قوله بأحد أمور) متعلق بموافق
 والباء السببية ط (قوله بكونه شرطاً الخ) بدل من أحد أمور بدل فصل من مجمل ط وعبر في الفتح
 بدل الشرط بالسبب وقال فان استحقاق المبيع سبب لوجوب الثمن على البائع للمشتري (قوله او جددك
 المودع) ومثله ان اتفك المودع وكذا كل الامانات كما قدمناه عن الفصولين (قوله او قتلتك) اي خطأ
 كما في الفتح عن الخلاصة وقدّمناه عن الكافي وقدّمنا أيضاً عن عدة كتب أن الكفالة بالدية لا تصح فليست
 (فعلى الدية) أراد بها البدل فيشمل باقي الامثلة (قوله ورضي به المكفول) اي المكفول له (قوله
 بخلاف ان اكل سبع) لأن فعله غير مضمون لحديث جرح العجماء جبار (قوله او شرطاً لا مكان الاستيفاء الخ)

ولو باع ثانياً لم يلزم الكفيل الا في
 كذا وقيل يلزم الا في اذا وعليه
 القهستاني والشرنبلاني فليحفظ
 ولورجع عنه الكفيل قبل المبايعات
 صح بخلاف الكفالة بالذوب
 وبخلاف ما غصبك الناس أو من
 غصبك من الناس أو بايعك أو قتلك
 أو من غصبته أو قتله فأما كفايته
 فانه باطل كقوله ما غصبك أهل
 هذه الدار فأما ضامنه فانه باطل
 حتى يسمى انساناً بيمينه (أو علق
 بشرط صريح ملائم) اي موافق
 للكفالة بأحد أمور ثلاثة بكونه
 شرطاً للزوم الحق (نحو) قوله
 (ان استحق المبيع) او جددك المودع
 او غصبك كذا أو قتلتك أو قتل ابنك
 او صيدك فعلى الدية ورضي به
 المكفول جاز بخلاف ان اكل سبع
 (او) شرطاً لا مكان الاستيفاء

مطلبه

فى تعليق الكفالة بشرط غير ملام

وفى تأجيلها

اى لهولة يمكن الكفيل من استيفاء المال من الاصيل قال فى الفتح فان قدمه سبب موصل للاستيفاء منه
 (قوله وهو معنى قوله) اى ما ذكر من كون التقدير فعلى ما عليه من الدين هو معنى قوله وهو مكفول عنه
 (قوله او مضاربه) الضمير فيه وفيما بعده يرجع الى المكفول عنه اه ح وقد افاد أنه لا بد أن يكون قدم
 زيد وسببه للاداء فى الجملة وان لم يكن اصلا بخلاف ما اذا كان اجنبيا من كل وجه وهذا ما حققته فى النهر
 والرملى فى حاشية الحرز على ما فهمه فى البحر فقلت ومن اعين النظر فى كلام البحر لم يجد مخالفا لذلك بل
 من اده ما ذكر فانه ذكر اولاً أن كلام القنية شامل لكون زيد اجنبيا ثم قال والحق انه لا يلزم أن يكون مكفولا
 عنه لما فى البدائع لان قدمه وسببه الى الاداء فى الجملة لجواز أن يكون مكفولا عنه او مضاربه اه ثم قال
 وعبارة البدائع ازال اللبس وأوضح كل تحمين وحس اه فهذا ظاهر فى أنه لم يرد الاجنبى من كل وجه
 تأمل (قوله وأمثلته كثيرة) منها ما فى الدراية تضمنت كل مال على فلان ان توى وكذا ان مات ولم ينج شأ
 فأناضامن وكذا ان حل مال على فلان ولم وافك به فهو على وان حل مال على فلان وان مات فهو على
 وقد مناعن الخاتمة ان غاب ولم وافك به فأناضامن لما عليه فهذا على أن يوافى به بعد الغيبة وعن محمد بن لم
 يدفع مديونك وان لم يقضه فهو على ثم ان الطالب تقاضى المطلوب فقال المديون لا دفعه ولا ارضه وجب على
 الكفيل الساعه وعنه أيضا ان لم يعطك فأناضامن ثمان قل أن يتقاضاه ويعطيه بطل الضمان ولو بعد التقاضى
 قال أنا اعطيك فان اعطاه مكانه او ذهب به الى السوق او منزله وأعطاه جاز وان طال ذلك ولم يعطه لم الكفيل
 وفى القنية ان لم يؤد فلان مال على الى ستة اشهر فأناضامن له يصح التعليق لانه شرط متعارف نهر قلت ويقع
 كثيرا فى زماننا ان راح لك شيء عنده فأناضامن وهذا معنى قوله المار ان توى اى هلك وسأبى فى الحوالة أن
 التوى عند الامام لا ينفى الاجوبة مفسلا (قوله ولا تصح ان عقلت بغير ملام الخ) اعلم أن ههنا مسألتين
 احداهما تأجيل الكفالة الى أجل مجهول فان كان مجهولا خيالة متفاحشة كقوله كفلت لى زيدا وكفلت
 بمالك عليه الى أن يهب الريح أو الى أن يجي المطر لا يصح ولكن ثبت الكفالة ويطل الاجل ومثله الى قدم زيد
 وهو غير مكفول به وان كان مجهولا خيالة غير متفاحشة مثل الى الحصاد او الدياس او المهرجان او العطاء
 او صوم النصارى جازت الكفالة والتأجيل وكذلك الحوالة ومثله الى أن يقدم المكفول به من مفره صرح
 بذلك كله فى كافى الحاكم وكذا فى الفتح وغيره بلا حكاية خلاف وهذا النزاع فيه المسألة الثانية تتعلق الكفالة
 بالشرط وهذا لا يخفى ما ان يكون شرطا ملاما او لا فى الاول تصح الكفالة والتعلق وقدم وفى الثانى وهو
 التعليق بشرط غير ملام مثل أن يقول اذا هبت الريح او اذا جاء المطر أو اذا قدم فلان الاجنبى فأنا كفيل
 بنفس فلان أو بمالك عليه فالكفالة باطلة كما نقله فى الفتح عن المبسوط والخاتمة وصرح به أيضا فى النهاية والمعراج
 والعناية وشرح الوقاية ومثله فى اجناس الناطقى حيث قال كل موضع أضاف الضمان الى ما هو سبب لزوم
 المال فذلك جائز وكل موضع أضاف الضمان الى ما ليس بسبب لزوم فذلك الضمان باطل كقوله ان هبت الريح
 فمالك على فلان فعلى اه وجزم بذلك الزبلى وصاحب البحر والنهر والمنع ولكن وقع فى كثير من الكتب أنه يطل
 التعليق وتصح الكفالة ويلزم المال حالا منها حاشية الهداية للخيازى وغاية البيان وكذا الكفالة لليبى حيث
 قال فان قال اذا هبت الريح أو دخل زيد الدار فالكفالة جائزة والشرط باطل والمال حال وكذا فى شرح العيون
 لابي الليث والمختار ووقع اختلاف فى نسخ الهداية ونسخ الكزنفى بعضها كالاول وفى بعضها كالثانى وقد مال الى
 الثانى العلامة الطرسوسى فى انفع الوسائل وأرجع ما رجع عن الخاتمة وغيره الى ورد عليه العلامة الشرنبلالى
 فى رسالة خاصة وادعى أن ما فى الخيازى مؤول وأرجعه الى ما فى الخاتمة وغيرها ورد أيضا على قول الدرران فى
 المسألة قولين أقول والانصاف ما فى الدرر لان ارتكاب تأويل هذه العبارات وارجاع بعضها الى البعض يحتاج
 الى نهاية التكلف والتعسف والاولى اتباع ما مشى عليه جمهور شراح الهداية وشراح الكزنفى وغيرهم تبعاً لمبسوط
 والخاتمة من بطلان الكفالة (قوله وما فى الهداية) حيث قال لا يصح التعليق بمجرد الشرط كقوله ان هبت الريح
 أوجب المطر الا أنه تصح الكفالة ويحب المال حالا لان الكفالة لما صح تعليقها بالشرط لا تطل بالشرط الناشئة
 كاطلاق والعباق وتبعه صاحب الكفاى لكن فى بعض نسخ الهداية بعد قوله اوجاء المطر وكذا اذا جعل واحدا
 منها اوجلا وحينئذ فقوله الا أنه تصح الكفالة الخ راجع الى مسألة الاجل فقط ولا ينافيه قوله لان الكفالة لما صح

تعليقاً بالشرط الخ لأن المراد به الشرط الملائم وقد أظال الكلام على تأويل عبارة الهداية في البحر والنهر وغيرهما (قوله نعم لجعله أجلاً) أي بأن قال إلى حبوب الرشح أو مجيء المطر ونحوه مما هو مجهول جهالة متناحشة فيبطل التأجيل وتصح الكفالة بخلاف ما كانت جهالته غير متناحشة كالطصاد ونحوه فأنما تصح إلى الأجل كما قد مناه آتفاً (قوله في تعليق) نحو أن غصبك إنسان شيئاً فأما كفيل اه ح ويستثنى منه ما سأتى من آخر الباب وهو ما لو قال له اسلك هذا الطريق الخ وسيأتى بيانه (قوله وإضافة) نحو ما ذاب لك على الناس فعلى اه ح وقد صرح أيضاً في الفتح بأنه من جهالة المخبون في الإضافة قلت ووجهه أن ما ذاب ماض وأريد به المستقبل كما يأتي فكان مضافاً إلى المستقبل بمعنى وعن هذا جعل في الفصول العمادية المعلق من المضاف لأن المعلق واقع في المستقبل أيضاً وقد مناه في الهداية جعل ما يابعت فلان من المعلق لأنه في حكمه من حيث وقوع كل منهما في المستقبل وبه ظهير أن كلامه ما يطلق على الآخر نظراً إلى المعنى وأما بالنظر إلى اللفظ فمما صرح فيه بأداة الشرط فهو معاق وغيره مضاف ودوالا وضع فلذا غار بينهما تعاقب الفتح فافهم (قوله لا تخيير) بالخاء المعجمة وسماه تخيير الكون المكفول له خيراً كما ذكره لكن الواقع في عبارة الفتح وغيره تمييز بالجيم والزاي وهو الأصوب لأن المراد به الحال المقابل للتعليق والإضافة المراد بهما المستقبل ووجه جواز جهالة المكفول عنه في التخيير دون التعليق كما في الفتح أن القياس يأتي جواز إضافة الكفالة لأنها تعلق في حق الطالب وانما جازت استحساناً للتعامل والتعامل فيما إذا كان المكفول عنه معلوماً بقي المجهول على القياس (قوله والتعيين للمكفول له لأنه صاحب الحق) كذا في البحر عند قوله وبالمال ولو مجهول ولا يتبعه في النهر لكن جعل في الفتح اختياراً للكفيل ونصه ولو قال رجل كفلت بمالك على فلان أو مالك على فلان رجل آخر جاز لأنها جهالة المكفول عنه في غير تعليق ويكون اختياراً للكفيل اه ومثله ما في كافي الحاشية لو قال أنا كفيل بفلان أو فلان كان جائزاً ليدفع إليه ما شاء الكفيل فبما عمن الكفالة ثم قال وإذا كفل بنفس رجل أو بما عليه وهو مائة درهم كان جائزاً لو كان عليه أي ذلك شاء الكفيل وأيم ما دفع فهو بري اه وبه علم أن ما هنا قول آخر أو سبق قلم (قوله ولا بجهالة المكفول له) يستثنى منه الكفالة في شركة المناوضة فأنما تصح مع جهالة المكفول له لثبوتها ضمنياً لا صريحاً كما ذكر في الفتح من كتاب الشركة (قوله وبه) أي ولا تصح بجهالة المكفول به والمراد هنا النفس لا المال لما تقدم من أن جهالة المال غير مانعة من صحة الكفالة والقربة على ذلك الاستدراك اه ح قالت والظاهر أن المانع هنا جهالة متناحشة لما علت آتفاً من قول الكافي لو قال أنا كفيل بفلان أو فلان جاز تأمل (قوله مطلقاً) أي سواء كانت في تعليق أو إضافة أو تخيير قال في الفتح والحاصل أن جهالة المكفول له تمنع صحة الكفالة مطلقاً وجهالة المكفول به لا تمنعها إطلاقاً وجهالة المكفول عنه في التعليق والإضافة تمنع صحة الكفالة وفي التخيير لا تمنع اه ومن إده بالمكفول به المال عكس ما في الشرح (قوله جاز) لأن الجهالة في الإقرار لا تمنع صحته بجرع البرازية وذكر عنها أيضاً لو شهد ا على رجل أنه كفل بنفس رجل نعرفه بوجهه ان جاء به لكن لا نعرفه باسمه جاز (قوله لم يضمن) لأن فعله جبار كما مر في أن أكل سمع (قوله أي ما ثبت) قال في المنصورة الزوب والزوجم يراد بهما القضاء فإلم يقض بالمكفول به بعد الكفالة على المكفول عنه لا يلزم الكفيل وهذا في غير عرف أهل الكوفة أما عرفنا فالزوب والزوجم عبارة عن الوجوب فيجب المال وإن لم يقض به اه ط وهذا أي ما ذاب ماض وأريد به المستقبل كما في الهداية وسيد كره الشارح أيضاً لأنه في معنى الشرط كما تقدم فلا يلزم الكفيل ما لم يقض به على الاصيل بعد الكفالة لكنه هنا لا يلزمه شيء بجهالة المكفول عنه (قوله مثال الأول) وهو جهالة المكفول عنه (قوله ونحوه ما يابعت الخ) أي هو مثال الأول أيضاً (قوله مثال الثاني) أي جهالة المكفول له (قوله ولا تصح بنفس حد وقصاص) أمالو كفل بنفس من عليه لا تصح لكن هذا في الحدود التي فيها للعباد حق كحد القذف بخلاف الحدود الخالصة كما تقدم بيانه (قوله مستأجرة له) أي للعمل (قوله لأنه يلزم الخ) قال في الدرر لأنه استحق عليه الجمل على دابة معينة والكفيل لرأى على دابة من عنده لا يستحق الأجرة لأنه أتى بغير المعقود عليه ألا يرى أن المؤجر لو سلمه على دابة أخرى لا يستحق الأجرة فصار عاجزاً ضرورة وكذا العبد للخدمة بخلاف ما إذا كانت الدابة غير معينة لأن الواجب على المؤجر الجمل مطلقاً والكفيل يقدر عليه بأن يحمل

نعم لجعله أجلاً صحت وزم المال للعمال فليحفظ (ولا) تصح أيضاً (بجهالة المكفول عنه) في تعليق وإضافة لا تخيير ككفالت بما أت على فلان أو فلان فتصح والتعيين للمكفول له لأنه صاحب الحق (ولا بجهالة المكفول له) وبه مطلقاً نعم لو قال كفلت رجلاً أعرفه بوجهه لا باسمه جاز وأى رجل أتى به وحلف أنه هو برأ برازية وفي السراجية قال لضيفه وهو يخاف على دابته من الذئب أن أكل الذئب حارك فأناضامن فأكله الذئب لم يضمن (نحو ما ذاب) أي ما ثبت (لك على الناس أو) على (أحد منهم فعلى) مثال الأول ونحوه ما يابعت به أحد من الناس معين الفتوى (أو ما ذاب) عليك (لناس أو لأحد منهم عليك فعلى) مثال الثاني (ولا) تصح (بنفس حد وقصاص) لأن البيابة لا تجرى في العقوبات (ولا بحمل دابة معينة مستأجرة له وخدمة عبد معين مستأجر له) أي للخدمة لأنه يلزم تغيير المعقود عليه

على راية نفسه اهـ (قوله لا التسليم) لانه لو كان الواجب التسليم لم صحة الكفالة في المعينة أيضا
 لان الكفالة بتسليمها صحيحة كيانها (قوله ولا يبيع قبل قبضه) بأن يقول للمشتري ان هلاك المبيع فولي
 درر لان ماليتها غير مضمونة على الاصيل فانه لو حدثت بفسخ البيع وجب رد الثمن كذا كره صدر الشريعة
 (قوله ومرحون وأمانة) اعلم ان الاعيان اما مضمونة على الاصيل أو أمانة فالثاني كالوديعة ومال المضاربة
 والشركة والعارية والمستأجر في يد المستأجر والمضمونة اما بغيرها كالبيع قبل القبض والرهن فانهما
 مضمونان بالثمن والدين واما بنفسها كالبيع فاسدا والمقبوض على سوم الثمن والمغضوب ونحوه مما يجب
 قيمته عند الهلاك وهذا نص الكفالة به كما ذكره المصنف دون الزوال لفقد شرطها وهو أن يكون المكفول
 مضمونا على الاصيل لا يخرج عنه الا بدفع عنه أو بدله هذا خلاصة ما في البحر وغيره (قوله فلو بتسليمها صح
 في الكل) أي في الامانات والمبيع والمردون فاذا كانت قائمة وجب تسليمها وان هلكت لم يجب على المكفل
 شيء كالكفيل بنفسه وقيل ان وجب تسليمها على الاصيل كالعارية والاجارة جازت الكفالة بتسليمها والا فلا
 درر اي وان لم يجب تسليمها على الاصيل كالوديعة ومال المضاربة والشركة فلا تجوز لان الواجب عليه عدم
 المنع عند الطلب لا رد وهذا التفصيل جزم به شراح الهداية (قوله ورجحه الكل) أي رجع ما في الدرر
 من صحتها في تسليم الامانات كغيرها وحاصل ما ذكره الوجه عندى صحة الكفالة بتسليم الامانة اذ لا شك
 في وجوب ردّها عند الطلب غير أنه في الوديعة وأخوها يكون بالتخلية وفي غيرها يحمل الردود الى ربه قال
 في الذخيرة الكفالة بتسليم المودع من الاخذ صحيحة اهـ وما ذكره السرخسي من أن الكفالة بتسليم العارية
 باطله فهو باطل لما في الجامع الصغير والمبسوط انها صحيحة ونص القدوري انها بتسليم المبيع جائزة وأقره
 في الفتح واتصّر له في العناية بأنه لعله اطلع على رواية أقوى من ذلك فاخارها واعترضه في النهر بأنه أمر
 موهوم قال في البحر ورده على السرخسي ما أخذ من معراج الدراية وباعده قول الزيلعي ويجوز في الكل
 أن يكفل بتسليم العين مضمونة أو أمانة وقيل ان كان تسليمه واجبا على الاصيل كالعارية والاجارة جاز
 والا فلا فاذا كان التفصيل بين أمانة وأمانة ضعيف اهـ (قوله فلو هلك المستأجر) بفتح الجيم قال في الفتح
 ولو جزم أي عن التسليم بأن مات العبد المبيع أو المستأجر أو الرهن انفسخت الكفالة على وزان كفالة النفس
 (قوله وصح لو غننا) أي صح تكفله الثمن عن المشتري واحتزبه عن تكفل المبيع عن البائع فانه لا يصح
 لانه مضمون بغيره وهو الثمن كما تقدم والمراد بقوله لو غننا أي عن مبيع يعا صحها لما في النهر عن التناحية لو ظهر
 فساد البيع رجع الكفيل بما اذاعه على البائع وان شاء على المشتري ولو فسد بعد صحته بأن ألقاه شرط فاسدا
 فالرجوع للمشتري على البائع يعني والكفيل يرجع بما اذاعه على المشتري وكأن الفرق بينهما انه يظهر الفساد
 تبين أن البائع أخذ شيئا لا يستحقه فيرجع الكفيل عليه وان ألقاه شرط فاسدا لم يتبين أن البائع حين قبضه قبض
 شيئا لا يستحقه اهـ وفيه أيضا وقالوا لا يستحق المبيع برئ المكفل بالثمن ولو كانت الكفالة لغريم البائع
 ولورد عليه بغير قضاء أو بغيره أو بخيار رؤية أو شرط برئ الكفيل إلا أن تكون الكفالة لغريم فلا يبرأ والفرق
 بينهما فيما يظهر أنه مع الاستحقاق تبين أن الثمن غير واجب على المشتري وفي الرد بالعيب ونحوه وجب المقطع بعد
 ما تعلق حق الغريم به فلا يسرى عليه اهـ (قوله إلا أن يكون الخ) قال في النهر وقدمنا انه لو كفل عن صبي
 ثمن متاع اشتراه لا يلزم الكفيل شيء ولو كفل بالدرل بعد قبض الصبي الثمن لا يجوز وان قبله جاز اهـ ومسألة
 الدرل فيما لو كان الصبي بائعا وهو الذي قدمه في النهر عند قول الكثر اذا كان دينيا صحيا (قوله وكذا
 لو مغضوب الخ) لان هذه الاعيان مضمونة بنفسها على الاصيل فيلزم الضامن احضارها وتسليمها وعند الهلاك
 يجب قيمتها وان مستهلكة فالضمان لقيمتها نهر بخلاف الاعيان المضمونة بغيرها كالبيع والرهن وبخلاف
 الامانات على ما تقدم زيلعي (قوله والافهوا أمانة كما مر) أي في البيع واذا كان أمانة لا يكون من هذا
 النوع بل من نوع الامانات وقدمت حكمها (قوله وبديل صلح عن دم) أي لو كان البديل عبدا مثلا فكفل به
 انسان صح فان ذلك قبل القبض فعليه قيمته بغير وثيقه بالدم فيفقد أن الكفالة تبديل الصلح في المال لا تصح
 لانه اذا هلك انفسخ لكونه كالبيع ط (قوله وخلع) عطف على صلح أي وبديل خلع (قوله ومهر) أي
 وبديل مهر فتصح الكفالة في هذه المواضع بالعين كعبد مثلا لان هذه الاشياء لا تبطل بهلاك العين كما في البحر

بخلاف غير المعين لوجوب مطلق
 الفعل لا التسليم (ولا يبيع)
 قبل قبضه (ومرحون وأمانة)
 بأعيانهم فلو بتسليمها صح في الكل
 درر ورجحه الكل فلو هلك
 المستأجر مثلا لا شيء عليه
 ككفيل النفس (وصح) أيضا
 (لو) المكفول به (غننا) لكونه دينيا
 صحها على المشتري إلا أن يكون
 صديقا محجورا عليه فلا يلزم الكفيل
 به الاصيل خاتمة (و) كذا
 لو مغضوب أو مقبوض على سوم
 اشراء ان يبيع الثمن والافهوا
 أمانة كما مر (ومبيع فاسدا) وبديل
 صلح عن دم وخلع ومهر خاتمة
 والاصل أنها تصح بالاعيان
 المضمونة بنفسها لا بغيرها ولا
 بالامانات

(قوله بنوعها) أي بالنفس والمال (قوله ولو فذوليا) أي ويتوقف على إجازة الطالب وبه ظهر أن شرط الصحة مطلق القبول وأما قبول الطالب بخصوصه فهو شرط النفاذ كما أفاده ابن الكحل وفي كافي الحاكم الكذل بكذا عن فلان فإلان قتال قد فعلت والطالب غائب ثم قدم فرضي بذلك إجازة له ما طاب به مخاطب وإن لم يكن وكلا والكفيل أن يخرج من الكفالة قبل قدوم الطالب وفي البحر عن السراج لو قال ضمنت ما لفلان على فلان وهما غائبان فقبل فضولي ثم بلغتهما وأجازا فإن أجاب المطلب أولاً ثم الطالب جازت وكانت كفالة بالامر وإن بالعكس كانت بلا أمر وإن لم يقبل فضولي لم تجز مطلقاً وإن كان الطالب حاضراً وقبل ورخص الطالب فإن رضى قبل قبول الطالب رجع عليه وإن بعده فلا اه وعلة في الحاشية بأن الكفالة تمت أي بقبول الطالب أولاً ونفذت ولزم المال الكفيل فلا تغير بإجازة المطلب اه وبه علم أن إجازة المطلب قبل قبول الطالب بمنزلة الأمر بالكفالة فالكفيل الرجوع بما ضمن فتنبه لذلك (تنبيه) قد سألناه لو كفل رجل لصبي صح يقبله لوماً ذونا والاف قبول وليه أو قبول أجنبي وإجازة وليه لم يقبل عنه أحد فعلى الخلاف أي فعندهما لا يصح وعليه فلو ضمن للصغيرة مهرها لم يصح إلا بقبول كذا كرو هذا لأجنيبا نفي باب الأولياء من الحاشية روج صغيره وضمن لها مهرها عن الزوج صح إن لم يكن في مرض موته فإذا بلغت وضمت الأب لم يرجع على الزوج إلا إذا كان بأمره وإن زوج ابنه الصغير وضمن عنه المهر في صحته جاز ويرجع بما ضمن في مال الصغير قياساً وفي الاستحسان لا يرجع وعندها هناك (قوله واختاره الشيخ قاسم) حيث نقل اختيار ذلك عن أدل الترجيح للجبوي والتسني وغيرهما وأقره الرمي وظاهر الهداية ترجيحاً لآخره دليلهما وعليه المتون (قوله ولو أخبر عنها الخ) بيان لاستثناء مسألتين من قوله ولا تصح بلا قبول الطالب وفي استثناء الأولى نفاذ كما يظهر من التعليل (قوله بجال فلان) الأولى جعل مأموصلة وجعل اللام متعلقة بفلان على أنها جازة كما يوجد في بعض النسخ (قوله وارث المريض) قيد به لأنه لو قال هذا في الصحة لم يجز ولم يلزم الكفيل شيء وهذا قول محمد وهو قول أبي يوسف الأول ثم رجع وقال الكفالة جائزة كافي وجزم بالأول في الفتح عن المبسوط (قوله الملى) أي الذي عنده ما يفي بدينه (قوله لأنها وصية) تعليل للثانية وترك تعليل الأولى لظهوره فإن الأخبار عن العقد أخبار عن ركنيه الإيجاب والقبول اه ح فاستفتي في الحقيقة كفاءة بلا قبول وماذا كفي وجه الاستحسان من أنها وصية هو أحد وجهين في الهداية قال ولهذا تصح وإن لم يسم المكفول أنهم وأما تصح إذا كان له مال الوجه الثاني أن المريض قائم مقام الطالب لحاجة إليه تفريفاً لذمته وفيه نفع للطالب فصار كما إذا حضر بنفسه فعلى الأول هي وصية لا كفالة وعلى الثاني بالعكس واعتراض الأول بأنه يلزم عدم اتفرق بين حال الصحة والمرض الآن يؤول بأنه في معنى الوصية وفيه بعد واعتراض الثاني في البحر بأنه لا فائدة في الكفالة لأننا نحتاج اشتراطنا وجود المال فالوارث يطالب به على كل حال وأجاب في النهر بأن فائدة تطهير في تفرغ ذمته تأتمل قال في النهر والاستثناء على الأول منقطع وعلى الثاني متصل وإذا كان أرحم الآن مقتضاه مطالبة الوارث وإن لم يكن للميت مال اه قلت الطاهر أن هذا وصية من وجه وكفالة من وجه فبراعى الشبه من الطرفين لأنهم ذكروا الاستحسان وجهين متسافين فعلم أن المراد من إعتامهما بالتقدير المكن والألزم الغاؤه (قوله الصحة أوجه) أيده في الحواشي السعدية بأن الوارث حيث كان مطالباً بالدين في الجملة كان فيه شبهة الكفالة عن نفسه في الجملة فكان ينبغي أن لا تجوز كفالة فاذا جازت المامر في الوجهين فكفالة الأجنبي وهي سالمة عن هذا المانع أولى أن تصح اه وأقره في النهر (قوله وحقق أنها كفالة) أي وبني عليه صحته من الأجنبي لكن يرد عليه الغاء أحد وجهي الاستحسان وإذا دسنا على ما قلنا من أعمال الوجهين وتوفير الشبهين بالوصية والكفالة لم يضرنا لأن الأجنبي يصح كونه وصياً وكونه كفيلاً (قوله لكن يرد عليه توفيقاً على المال) حيث قد يكون المريض ملياً والكفالة عن المريض لا تتوقف على المال قلت وهذا وارد على كونها كفالة من كل وجه وقد علمت أن لها شبهين واشتراط المال مبنى على شبه الوصية كما أن اشتراط المرض مبنى على شبه الكفالة دون الرصة (قوله لم أره) أصل التوقف على صاحب البحر والجواب لصاحب النهر ولا ينبغي عدم إفادته رفع التوقف لأن معنى التوقف وجود الشبهين نعم على ما حققه في الفتح من أنها كفالة حقيقة لا ينتظر لكن علمت ما فيه وقد يقال إن اشتراط المال مبنى على شبه الرصة دون الكفالة كما علمت وبها

مطلب
في ضمان المهر

(و) لا تصح الكفالة بنوعها
(بلا قبول الطالب) أو نائبه
ولو فذوليا (في مجلس العقد)
وجوزها الثاني بلا قبول وبه يفتي
درو وبزازية وأقره في البحر وبه
قالت الأئمة الثلاثة لكن
نقل المصنف عن الطرسوسي أن
الفتوى على قولهما واختاره
الشيخ قاسم هذا حكم الانشاء
(ولو أخبر عنها) بأن قال أنا كفيل
بجال فلان على فلان (حال غيبة
الطالب أو كفل وارث المريض
الملى) عنه) بأمره بأن يقول
المريض لو ارثته تكفل عني بما على
من الدين فكفل به مع غيبة
الغرماء (صح) في صورتين
بلا قبول اتفاقاً واستحساناً لأنها
وصية فلو قال لأجنبي لم يصح
وقيل يصح شرح مجمع وفي الفتح
الصحة أوجه وحقق أنها كفالة
لكن يرد عليه توقفها على المال
ولوله مال غائب هل يؤمر الغريم
بانتظاره أو يطالب الكفيل لم
أره وينبغي على أنه وصية أن ينتظر
لا على أنها كفالة

يظهر أنه ليس المراد دفع الورثة من مالهم بل من مال الميت وذلك يفيد الانتظار ويفيد أيضا أنه لو هلك المال
 بعد الموت لا يلزم الورثة ولم أره صريحا (قوله ولو ضمنه) أي لو ضمن الوارث المريض المثل بعد موته في غيبة
 الطالب (قوله وله قول الثاني لما مر) أي من تجوز الكفالة بلا قول وهذا الجمل متعين لأنها إذا لم تقص
 عند حمله في حال الصحة لا تصح بعد الموت بالأولى ولا وجه كونها كفالة في المرض تمام المريض مقام الطالب
 في القبول (قوله اختلفا في الأخبار والانشاء) راجع لسألة المصنف الأولى أي إذا قال أنا كفيل زيد
 فقال الطالب كنت مخيرا بذلك فلا يحتاج لقبولي وقال الكفيل كنت منشا للكفالة فالقول الخبر لأنه يدعى
 الصحة والآخر الفساد كذا في شرح الجامع لقاضي خان (قوله بدين ساقط) أي بسبب موته مفسدا (قوله
 عن ميت مفلس) هو من مات ولا ترك له ولا كفيل عنه بحر (قوله الا اذا كان به كفيل أو رهن)
 استثناء من قوله ساقط ولو حذف ساقط أولا لم يعل بقوله لأنه يسقط بموته ثم استثنى منه لكان أو رهن يعني
 أن الدين يسقط عن الميت المفلس الا اذا كان به كفيل حال حياته أو رهن قال في البحر قيد بالكفالة بعد موته
 لأنه لو كفل في حياته ثم مات مفلسا تبطل الكفالة وكذا لو كان به رهن ثم مات مفلسا لا يظل الرهن لأن سقوط
 الدين في أحكام الدنيا في حقه للضرورة فتستقدر بقدرها فأبقينا في حق الكفيل والرهن لعدم الضرورة كذا
 في المعراج ولا يلزم محاذ كحصة الكفالة به حينئذ للاستغناء عنها بالكفيل وبيع الرهن ط (قوله أو ظهر له
 مال) في كافي الحاكم لو ترك الميت شيئا لأبني لزم الكفيل بقدره (قوله على الطريق) المراد به الحفر في غير
 ملكه (قوله لزمه ضمان المال في ماله وضمن النفس على عاقبته) هذا زيادة من الشارح على ما في البحر
 (قوله وهو الحفر الثابت حال قيام الذمة) والمستند ثبت أولا في الحال ويلزمه اعتبار قوتها حينئذ به لكونه
 محل الاستيفاء بحر عن التحرير أي ويلزم موته في الحال اعتبار قوة الذمة حين موته به أي بالدين وقوله
 لكونه محل الاستيفاء زيادة من البحر على ما في التحرير (قوله وهذا) الإشارة إلى ما في المتن (قوله
 مطلقا) أي ظهر له مال أولا (قوله ولو تبرع به) أي بالدين أي بإيقاعه (قوله صح اجماعا) لأنه عند
 الامام وان سقط لكن سقوطه بالنسبة إلى من هو عليه لا بالنسبة إلى من هو له فإذا كان باقيا في حقه حل له أخذه
 (قوله ولا تصح كفالة الوكيل بالثمن) وكذا عكسه وهو قو كيل الكفيل بقض الثمن كإسائه في الكفالة
 بحر قيد بالوكيل لأن الرسول بالبيع يصح ضمانه الثمن عن المشتري ومثله الوكيل ببيع الغنم عن الامام
 لأنه كالرسول وقيد بالثمن لأن الوكيل يتزوج المرأة لو ضمن لها المهر صح لكونه سقيرا ومعبرا بحر وقيد
 بالكفالة لأنه لو تبرع بأداء الثمن عن المشتري صح كافي التبرع عن الخائفة (قوله فيما وكل ببيع) الأولى
 أن يقول أي عن ما وكل ببيعه قيد به لأن الوكيل بقض الثمن لو كفل به يصح كافي البحر (قوله لأن حق القبض
 له بالاصالة) ولذا لا يظل بموت الموكل وبعزله وجاز أن يكون الموكل وكيل عنه في القبض ولو وكيل عزله وتماه
 في البحر (قوله ومفاده الخ) هو لصاحب البحر وبه في النهر (قوله لو أبرأه) بعد الهزيمة بتبشير التثنية
 (قوله لما مر) أي في الوكيل من قوله لأن حق القبض له الخ (قوله ولأن الثمن الخ) ذكره الزيلعي وقوله أمانة
 عندهما أي عند الوكيل والمضارب وهذا بعد القبض أشار به إلى أنه لا فرق في عدم صحة الكفالة بين أن تكون
 قبل قبض الثمن أو بعده ووجه الأول ما مر ووجه الثاني أن الثمن بعد قبضه أمانة عندهما غير مخبونة والكفالة
 غرامة وفي ذلك تغيير لحكم الشرع بعدم ضمانه فلا تعد وأيضاً كفاتهما لما قبضاه كفالة الكفيل عن نفسه
 وأما ما مر من صحة الكفالة بتسليم الامانة فكذا في كفالة من ليست الامانة عنده (قوله ولا تصح للشريك الخ)
 مفهومه أنه لو ضمن أجنبي لأحد الشريكين بحصة تصح والظاهر أنه يصح مع بقاء الشركة ما يؤد به الكفيل
 يكون مشتركا بينهما كما لو أدى الاصيل تأمل (قوله ولو بارث) تفسير للاطلاق وأشار به إلى أن ما وقع
 في الكتز وغيره من قرض المسألة في ثمن المبيع غير قيد (قوله مع الشركة) بأن ضمن نصفاشاعا (قوله
 يصير ضمانا لنفسه) لأنه ما من جز يؤد به المشتري أو الكفيل من الثمن الا الشريك فنه نصيب زيلعي (قوله
 ولو صح في حصة صاحبه) بأن كفل نصف ما مقدرا (قوله وهذا لا يجوز) لأن القسمة عبارة عن الافراز
 والحيازة وهو أن يصير حق كل واحد منهم ما مقرر في حيز على جهة ود لا يتصور في غير العين لأن الفعل الحسي
 يستدعي محلا حيا والدين حكمي وتماه في الزيلعي (قوله لنم لو تبرع جاز) أي لو أدى نصيب شريك

وقيدنا بآثاره لأن تبرع الوارث
 بضمائه في غيبته لا يصح وروى
 الحسن الحجة ولو ضمنه بعد موته
 صح سراج وله قول الثاني
 لما مر نهر وفي البرازية اختلفا
 في الأخبار والانشاء فالقول
 للخبر (و) لا تصح (بدين) ساقط
 ولومن وارث (عن ميت مفلس)
 الا اذا كان به كفيل أو رهن
 بمعراج أو ظهر له مال فتصح
 بقدره ابن ملك أو لحقه دين بعد
 موته فتصح الكفالة به بأن حفر
 يراعى الطريق فتلف به شيء بعد
 موته لزمه ضمان المال في ماله
 وضمن النفس على عاقبته لثبوت
 الدين مستندا إلى وقت السبب
 وهو الحفر الثابت حال قيام الذمة
 بحر وهذا عنده وصحها مطلقا
 وبه قالت الثلاثة ولو تبرع به أحد
 صح اجماعا (و) لا تصح كفالة
 الوكيل (بالثمن للموكل) فيما وكل
 ببيعه لأن حق القبض له بالاصالة
 قصير ضمانا لنفسه ومفاده أن
 الوصي والناظر لا يصح ضمانهما
 الثمن عن المشتري فيما باعاه لأن
 القبض لهما وإذا أبرأه عن الثمن
 صح وضما (و) لا تصح كفالة
 المضارب (لرب المال به) أي بالثمن
 لما مر ولأن الثمن أمانة عندهما
 فالضمان تغيير لحكم الشرع
 (و) لا تصح (لشريك بدين مشترك)
 مطلقا ولو بارث لأنه لو صح الضمان
 مع الشركة يصير ضمانا لنفسه
 ولو صح في حصة صاحبه يؤدى
 إلى قسمة الدين قبل قبضه وهذا
 لا يجوز نعم ولو تبرع جاز

بلا سبق ضمان جاز ولا يرجع بما أدى بخلاف صورة الضمان فانه يرجع بما دفع اذ قضاءه على فساد كافي جامع
 الفصولين (قوله كالو كان صفتين) بأن سمي كل منهما لتصبيه فخاص ضمان احدهما نصيب الآخر لا امتياز
 نصيب كل منهما فلا شركة بدليل أن له أي للمشتري قبول نصيب أحدهما فقط ولو قبل الكل ونقد حصه أحدهما
 كان للنقد قبض نصيبه وقد اعتبروا هنا تعدد الصفة تفصيل الثمن وذكروا في البيوع أن هذا قولهما
 وأما قوله فلا بد من تكرار لفظ بعث بجر (قوله ولا تصح الكفالة بالعهد) بأن يشتري عبدًا فيضمن رجل
 العهدة للمشتري نهر (قوله لا اشتباه المراد بها) لا إطلاقها على الصك القديم أي الوثيقة التي تشهد للبائع
 بالملك وهي ملكه فإذا ضمن بتسليمها للمشتري لم يصح لأنه ضمن ما لم يقدر عليه وعلى العقد وحقوقه وعلى الدرك
 وخيار الشرط فلم تصح الكفالة للبعثة نهر قلت فلو فسر هذا بالدرك صح كالو أشهر إطلاقها عليه في العرف لزوال
 المانع تأمل (قوله ولا بالخلاص) أي عند الامام وقالوا تصح والخلاف مبني على تفسيره فهما فسراره
 بتخليص المبيع أن قدر عليه ورده الثمن إن لم يقدر عليه وهذا ضمن الدرك في المعنى وفسره الامام بتخليص المبيع
 فقط ولا قدرة له عليه نهر (قوله متى أدى بكفالة فاسدة رجع كحججة) لم أر هذه العبارة في جامع
 الفصولين وإنما قال في صورة الضمان أي ضمان أحد الشريكين يرجع بما دفع اذ قضاءه على فساد فيرجع كالو
 أدى بكفالة فاسدة ونظيره لو كفل يبدل الصك كتابة لم يصح فيرجع بما أدى اذ حسب انه مجبر على ذلك لضمانه
 السابق وبجمله لو أدى من غير سبق ضمان لا يرجع اتبعه وكذا وكيل البيع اذ ضمن الثمن أو كله لم يجز فيرجع
 ولو أدى بغير ضمان جاز ولا يرجع اه (قوله ولو كفل بأمره) شمل الأمر حكمًا كما إذا كفل الأب عن ابنه
 الصغير مهر امرأته ثم مات الأب وأخذ من تركته كالورثة الرجوع في نصيب الابن لأنه كفالة بأمر الصبي
 حكم الثبوت الولاية فان أدى بنفسه فان أشهد رجع والا لا كذا في نكاح الجمع وكالو جحد الكفالة فبرهن المدعي
 علمه بالأمر وقضى على الكفيل فأدى فانه يرجع وان كان متناقضًا لكونه صارم كذا بشرعًا بقضاء عليه
 كذا في تخليص الجامع الكبير نهر وقد تناقروا عند قول الشارح ولو فوضوا ليا أن اجازة المطلوب قبل قبول
 الطالب بمنزلة الأمر بالكفالة ونقله أيضا في الدر المنثور عن التهستاني عن الخاتمة وتأتي الإشارة اليه في كلام
 الشارح قريبا (قوله أي بأمر المطلوب) فلو بأمر أجنبي فلا رجوع أصلا في نور العين عن الفتاوى
 الصغرى أمر رجلا أن يكفل عن فلان فلان فكفل وأدى لم يرجع على الأمر اه (قوله أو على أنه على)
 أي على أن ما تضمنه يكون على قال في الفتح فلو قال ضمن الألف التي لفلان على لم يرجع عليه عند الاداء
 لجواز أن يكون القصد ليرجع أو لطلب التبرع فلا يلزم المال وهذا قول أبي حنيفة ومحمد اه لكن في النهر
 عن الخاتمة على كعني فلو قال اكفل فلان بألف درهم على أو أنقده ألف درهم على أو اضمن له الألف
 التي على أو اقضه ماله على ونحو ذلك يرجع بما دفع في رواية الاصل وعن أبي حنيفة في المجرد اذا قال لا تسر
 ضمن لفلان الألف التي له على فغنمها وأدى اليه لا يرجع اه فعلم أن ما في الفتح على رواية المجرد وقد جزم
 في التلويح بالرجوع وإنما حكى الخلاف في نحو ضمن له ألف درهم اذ لم يقبل عنى أو هي له على ونحو
 فعندهما لا يرجع الا اذا كان خليطا وعند أبي يوسف يرجع مطلقا ومثله في الذخيرة وكذا في كافي الحاكم قال
 في النهر وأجمعوا على أن الأمور لو كان خليطا يرجع وهو الذي في عماله من والد أو ولد أو زوجة أو أجير والشريك
 شركة عنان كذا في النسيب وقال في الاصل والخليط أيضا الذي يأخذه منه ويعطيه ويدينه ويضع عنده
 المال والظاهر أن الكل يعطى لهم حكم الخليط وتما فيه قلت وما استظهره مصرح به في كافي الحاكم (قوله
 وهو غير صبي الخ) قال في جامع الفصولين الكفالة بأمر انما توجب الرجوع لو كان الا من يجوز اقراره
 على نفسه فلا يرجع على صبي محجور ولو أمره ويرجع على القن بعد عتقه اه قال في البحر بخلاف الماذون
 فيهما لصحة أمره وان لم يكن أهلا لها أي للكفالة (قوله رجع بما أدى) شمل ما اذا صالح الكفيل الطالب
 عن الألف بخمسائه فيرجع بها بالألف لأنه استساق أو ابراء كافي البحر وقال أيضا أن قوله رجع بما أدى مقيد
 بما اذا دفع ما وجب دفعه على الاصيل فلو كفل عن المستأجر بالاجرة فدفع الكفيل قبل الوجوب لا رجوع له
 كافي اجابات البرازية اه قلت ونظيره ما لو أدى الاصيل قبله في حاو الزايدة الكفيل بأمر الاصيل
 أدى المال الى الدائن بعد ما أدى الاصيل ولم يعلم به لا يرجع به لأنه شيء حكمتي فلا فرق فيه بين العلم والجهل

كالو كان صفتين (و) لا تصح
 الكفالة (بالعهدة) لا اشتباه المراد
 بها (و) لا (بالخلاص) أي تخليص
 مبيع يستحق لجزءه عنه نعم لو ضمن
 تخليصه ولو بشراء ان قدر والا
 فردة الثمن كان كالدرك عيسى
 (فائدة) متى أدى بكفالة فاسدة
 رجع كحججة جامع الفصولين
 ثم قال ونظيره لو كفل يبدل
 الصك كتابة لم يصح فيرجع بما أدى
 اذ حسب انه مجبر على ذلك لضمانه
 السابق وأقره المصنف فليحفظ
 (ولو كفل بأمره) أي بأمر
 المطلوب بشرط قوله عنى أو على
 انه على وهو غير صبي وعبد
 محجورين ابن مالك (رجع) عليه
 (بما أدى)

كقول الوكيل اه اى بل يرجع على الدائن (قوله ان ادى بما ضمن) الاولى حذف الباء (قوله وان ادى
أردى) ان وصلة أى ان لم يؤد ما ضمن لا يرجع بما ادى بل بما ضمن كما اذا ضمن بالجيد فأدى الاردى
أو بالعكس (قوله للملكه الدين بالاداء الخ) أى يرجع بما ضمن لا بما ادى لان رجوعه بحكم الكفالة وحكمها
انه عتق الدين بالاداء فصير كالمطالب نفسه فيرجع بنفس الدين فصار كما اذا مال الكفيل الدين بالارث بأن مات
المطالب والكفيل وارثه فأتاه عنه وكذا اذا وحب الطالب الدين للكفيل فانه يملكه وبطلب به المالك
بعينه وصحت الهبة مع أن هبة الدين لا تنسخ الا من عليه الدين وليس الدين على الكفيل على الاختار لان
الواهب اذا أذن للموحدوب بقبض الدين جاز استحقاقا وهدا بقصد الكفالة سلطه على قبضه عند الاداء وهذا
بخلاف المأمور بقضاء الدين فانه يرجع بما ادى لانه لم يملك الدين بالاداء وقامه في الفتح (قوله وان بغيره)
أى وان كفل بغير أمره لا يرجع (قوله الا اذا أجاز في المجلس) أى قبل قبول الطالب ولو كفل بحضورهما
بلا أمره فرضى المطلوب أو لا يرجع ولو رضى الطالب أولا لا تمام العقد به فلا يغير قيساتى عن الطالب
وقدمناه أيضا عن السراج (قوله وحيلة الرجوع بلا أمر الخ) عبارة الوالوجية رجل كفل بنفس رجل ولم
يقدر على تسليمه فقال له الطالب ادفع الى مالى على المكفول عنه حتى تبرأ من الكفالة فإراد أن يؤديه على وجه
يكون له حق الرجوع على المطلوب فالحيلة في ذلك أن يدفع الدين الى الطالب ويهبه الطالب ماله على المطلوب
ويؤكله بقبضه فيكون له حق المطالبة فاذا قبضه يكون له حق الرجوع لانه لو دفع المال اليه بغير هذه الحيلة
يكون متطوعا ولو ادى بشرط أن لا يرجع لا يجوز اه ولا يفتى انه ليس في ذلك كفالة مال بل كفالة نفس فقط
لكن اذا ساع له الرجوع بدون كفالة بهذه الحيلة تنفع الكفالة أولى لكن علت آتفا أن هبة الطالب الدين للكفيل
لا يشترط فيها الاذن بقبضه لان عقد الكفالة يتضمن اذنه بالقبض عند الاداء والطاهر انه لا فرق في ذلك بين
كونها اذن المطلوب أو بدونه فقول الشارح ويؤكله بقبضه غير لازم هنا بخلافه في مسألة الوالوجية لانها ليس
فيها عقد كفالة بالمال فلذلك ذكر فيها التوكيل بالقبض اذ لا تنسخ الهبة بدونه وأوردناه اذ دفع دين الاصيل برئ
الاصيل من دينه فلا رجوع له عليه الا اذا دفع قدر الدين من غير تعرض لكونه دين الاصيل أى بأن يدفعه
للمطالب على وجه الهبة قلت هذا وارد على مسألة الوالوجية أتنا على ما ذكره الشارح من فرض المسألة في
الكفيل بالأمر فلا لمعات من أن الكفيل عتق الدين بمجرد الهبة ويرجع بعينه على الاصيل فافهم نعم ينبغي أن
تكون الهبة سابقة على أداء الكفيل والا كانت هبة دين سقط بالاداء فلا تصح (قوله لان تملكه بالاداء) أى
تملك الكفيل الدين انما ثبت له بالاداء لا قبله فاذا اذاه بصير كالمطالب كما قررناه آنفا فحينئذ ثبت له حبس
المطالب (قوله نعم للكفيل أخذ من الخ) يعنى لو دفع الاصيل الى الكفيل رهن بالدين فله أخذه والاولى
في التعبير أن يقال نعم للاصيل دفع رهن للكفيل للتأويلهم لزوم الدفع على الاصيل بطلب الكفيل وقد تنبع
الشارح في هذا التعبير صاحب البحر أخذ من عبارة الثانية مع انها انما تنفذ ما قلنا فانه قال فيها ذكر في الاصل
انه لو كفل بمال مؤجل على الاصيل فأعطاه المكفول عنه رهن بذلك جاز ولو كفل بنفس رجل على انه ان لم يواف
به الى سنة فعليه المال الذى عليه وهو ألف درهم ثم أعطاه المكفول عنه بمال رهن الى سنة كان الرهن
باطلا لانه لم يجب المال للكفيل على الاصيل بعد وكذا لو قال ان مات فلان ولم يؤد ذلك فهو على ثم أعطاه المكفول
عنه رهن لم يجوز وعن أبى يوسف في التوارد يجوز اه (قوله واذا حبسه له حبسه) في حاشية المخ للمصنف
أقول سيأتى في كتاب القضاء من بحث الحبس أن المكفول له يتمكن من حبس الكفيل والاصيل وكفيل
الكفيل وان كـثروا اه (قوله هذا اذا كفل بأمره الخ) تنقيح لقول المصنف فان لزوم لازمه الخ
وقيد ايضا في البحر حيثما اذا كان المال حالا على الاصيل كالكفيل والا فليس له ملازمة اه وقيد
في الترتيب لانه أيضا بما اذا لم يكن المطلوب من أصول الطالب فلو كان أباه مثلا ليس له حبس الكفيل لما يلزم
من فعل ذلك بالمطالب وهو ممنوع أى لانه لا يحبس الاصل بدين فرع واذ استنع اللازم امتنع المزمع واعترضه
السيد أبو السعود بنع الملازمة وبأنه يخالف للمنفرد في القهستاني فلا يقول عليه وان تبعه بعضهم اه
قلت وعبارة القهستاني وان حبس حبس هو المكفول عنه الا اذا كان كفيل عن أحد الابوين أو الحدين
فانه ان حبس لم يحبسه به بشرطه ان خلاصة اه ولا يفتى أن المتبادر من هذه العبارة ما اذا كان الطالب

ان ادى بما ضمن والافبا ضمن
وان ادى أردى للملكه الدين بالاداء
فكان كالمطالب وكالمملكة بهية
أوارث عني (وان بغيره
لا يرجع) لتبرعه الا اذا أجاز في
المجلس فيرجع عمادية وحيلة
الرجوع بلا أمر أن يهبه الطالب
الدين ويؤكله بقبضه ولو الجية
(ولا يطالب كفيل) أصيلا بمال
قبل أن يؤدى الكفيل (عنه) لان
تملكه بالاداء نعم للكفيل أخذ من
من الاصيل قبل ادائه خاتمة
(فان لزوم) الكفيل (لازمه) أى
لازم هو الاصيل أيضا حتى يتخلصه
(واذا حبسه له حبسه) هذا اذا
كفل بأمره ولم يكن على الكفيل
للمطالب دين مثله والا فلا ملازمة
ولا حبس سراج

أجنبيا والمطلوب أى المدين أصلا للكفيل لا للطالب وهذا غير ما فى الشرع بلالية وهو ما اذا كان المطلوب أصلا
 للطالب لا للكفيل ففى الشرع بلالية تنسب لخواهم أن للطالب حبس الكفيل وما فى القهستانى تنسب لخواهم
 للكفيل حبس المكفول اذا حبس أى اذا كان المكفول أصلا للكفيل فلا طالب الاجنبى حبس الكفيل وليس
 للكفيل اذا حبس أن يحبس المكفول لكونه أصلا بخلاف ما اذا كان المكفول أصلا للطالب فإنه ليس للطالب
 حبس الكفيل لانه يلزم من حبسه أنه يحبس هو المكفول فيلزم حبس الاصل بدىن فرعه وقد ذكر ذلك
 الزمربلى فى رسالة خاصة وذكر فيها انه سئل عن هذه المسألة ولم يجد فيها نقلا وحقق فيها ما ذكرناه لكن ذكر
 الخبير الرملى فى حاشية البحر فى باب الحبس من كتاب القضاء انه وقع الاستفتاء عن هذه المسألة ثم قال للكفيل
 حبس المكفول الذى هو أصل الدائن لانه انما حبس لحق الكفيل ولذلك يرجع عليه بما ادى فهو مجبور بدىنه
 فلم يدخل فى خواهم لا يحبس أصل فى دين فرعه لانه انما حبسه اجنبى - فيما ثبت له عليه اه ملخصا ومفاده أن
 للطالب الذى هو فرع المكفول حبس الكفيل الاجنبى لان الكفيل لا يحبس المكفول ما لم يحبسه الطالب
 ولا يخفى أن المكفول انما يحبس بدىن الطالب حقيقة فيلزم حبس الاصل بدىن فرعه وان كان الحابس له مباشرة
 غير الفرع نعم يظهر ما ذكره الخبير الرملى على القول بأن الكفالة ضم ذمة الى ذمة فى الدين لكن علمت أن
 الكفيل لا يملك الدين قبل الاداء فبقي الدين للطالب ولزم المحذور والله سبحانه أعلم فانهم (قوله يوجب
 براءة تمام) أى براءة الكفيل والاصيل وقوله الطالب قبل متعلق باداء قلت وفيه بعد والظاهر تعلقه بمعدود
 على انه حال من براءة أى منتهية الى الطالب على أن اللام بمعنى الى وتظهيره قوله الآتى برئت الى فانهم (قوله
 الا اذا أحاله) فان الحوالة كما يأتى نقل الدين من ذمة المحيل الى ذمة المحال عليه فهو فى حكم الاداء فصح
 الاستثناء فانهم (قوله وشرط براءة نفسه فقط) فحينئذ يبرأ الكفيل دون الاصيل والطالب اخذ الاصيل
 أو المحال عليه بدىنه ما لم يتوالمال على المحال عليه وبدون هذا الشرط يبرأ الاصيل أيضا لان الدين عليه
 والحوالة حصلت بأصل الدين فتضمنت براءة تمام كما فى البحر عن السراج (قوله وبرئ الكفيل باداء الاصيل)
 وكذا يبرأ لو شرط الدفع من وديعة فهلكت فى الكافى لو كفل بأف عن فلان على أن يعطيه اياها من وديعة
 افلان عنده جائز فان هلكت الوديعة فلا ضمان على الكفيل اه وفيه أيضا فى باب بطلان المال عن الكفيل بغير
 أداء ولا ابراء لو كفل عن رجل بالثمن فاستحق المبيع من يده أو رده ببيع ولو بلا قضاء أو باقالة أو بغير رؤية
 أو بفساد المبيع برئ الكفيل وكذا لو بطل المهر أو بعضه عن الزوج بوجه برئ مما بطل عن الزوج أو ضمن المشتري
 الثمن لغيره البائع فاستحق المبيع من يد المشتري بطلت الكفالة أيضا وكذلك الحوالة أتم الوارد المشتري ببيع
 ولو بلا قضاء لم يبرأ الكفيل ويرجع به على البائع وكذا وهلك المبيع قبل التسليم أو ضمن الزوج مهر المرأة لغيرها
 ثم وقعت بينهما فرقة من قبله أو من قبلها لم يطل الضمان وغنامه فيه (قوله الا اذا برهن) أى الاصيل على
 ادائه قبل الكفالة فيبرأ أى الاصيل فقط أى دون الكفيل لانه أقر بهذه الكفالة أن الالف على الاصيل وبهذا
 يظهر أن الاستثناء منقطع لما فى البحر من أن هذا ليس من البراءة وانما بين أن لادين على الاصيل والكفيل
 عومل باقراه أى لان البينة لما قامت على الاداء قبل الكفالة علم أن ما كفل به الكفيل غير هذا الدين بخلاف
 ما اذا برهن انه قضاه بعد الكفالة فى البحر انهما يبرآن (قوله بجر) حوايه نهر فانه نقل عن القنية براءة
 الاصيل انما توجب براءة الكفيل اذا كانت بالاداء أو الابراء فان كانت بالخلف فلا لان الخلف يفيد براءة
 الخالف فحسب اه والطاهر أنه مصور فيما اذا كانت الكفالة بغير أمره والافقوله اكفل عنى افلان بكذا
 اقرار بالمال لفلان كما فى الخيانة وغيرها وحينئذ فاذا ادعى عليه المال فأنكر وحلفه برئ وحده وانما قلنا
 كذلك لانه لو ادعى الاصيل الاداء قبله البينة لا اعيين تأمل (قوله ولو أبرأ الطالب الاصيل الخ) محل
 براءة الكفيل ببراء الطالب الاصيل اذا لم يكفل بشرط براءة الاصيل فان كفل كذلك برئ الاصيل دون الكفيل
 لانها حوالة ط ولو قال ولو برئ الاصيل لثمل ما فى الخيانة لومات الطالب والاصيل وانه برئ الكفيل أيضا
 اه بجر (قوله برأ الكفيل) بشرط قبول الاصيل وموته قبل القبول والرد يقوم مقام القبول ولو رده
 ارتد وهل يعود الدين على الكفيل أم لا خلاف كذا فى الفتح نهر وفى التتارخانية عن المحيط لا ذكر لهذه
 المسألة فى شئ من الكتب واختلف المشايخ فمنهم من قال لا يبرأ الكفيل أى برأ الاصيل الا براءة كافى ردة الهبة

وفى الاشباه اداء الكفيل
 يوجب براءة تمام للطالب الا اذا
 أحاله الكفيل على مديونه وشرط
 براءة نفسه فقط (وبرئ الكفيل
 بأداء الاصيل) اجماعا الا اذا
 برهن على ادائه قبل الكفالة فيبرأ
 فقط كما لو حلف بجر (ولو أبرأ)
 الطالب (الاصيل أو أخر عنه)
 أى أجله (برأ الكفيل) يعلم
 للاصيل

مطلب
 فيما يبرأ به الكفيل عن المال

ومنه من قال ببراء الكفيل اه قال في الفتح وهذا بخلاف الكفيل فانه اذا أبرأه صح وان لم يقبل ولا يرجع
على الاصيل ولو كان ابراء الاصيل أو حبه أو التصديق عليه بعدم موته فعند أبي يوسف القبول والرد للورثة فان
قبلوا صح وان ردوا ارتدت وقال سجد لا يرتد بدمه كالو أبرأهم في حال حياته ثم مات وهذا يختص بالبراء اه
(قوله كما مر) أي قبيل الكفالة بالمال (قوله وتأخر الدين عنه) مر بطل بطله أو أخر عنه وتخل كفيل
الكفيل فاذا اخرج الطالب عن الاصيل تأخر عن الكفيل وكفيله وان أخره عن الكفيل الاول تأخر عن الثاني
أيضاً لأن الاصيل كما في الكافي وشروطه أيضاً قبول الاصيل فلورده ارتدت كما أفاده في الفتح (قوله تأخرت
مطالبة المصالح) معدر مضاف الى مفعوله والمراد به المكاتب والفاعل والى القبيل أو الى فاعله والمراد به الولي
والمفعول المكاتب فان المصلحة مفاعله من الطرفين وهذا أولى لئلا يلزم الاظهار في مقام الاختصاص فافهم
ومثل هذه المسألة ما لو كفل العبد المحجور بحال لم يرد به بعد عتقه فان المطالبة تأخر عن الاصيل الى عتقه وبطلان
كفله للعالم لكن في هذين الفرعين تأخر لا يتأخر اذ لا يخلو من كلام المصنف كما أفاده في البحر والنهر
(قوله ولا ينعكس) أي لو أبرأ الكفيل أو أخر عنه أي أجله بعد الكفالة بالمال حالاً لا ببراء الاصيل ولا يتأخر
عنه قال في النهر واذا لم يبرأ الاصيل لم يرجع عليه الكفيل بشئ بخلاف ما لو وجبه الدين أو تصدق عليه به حيث
يرجع اه (قوله نعم لو تكفل بالمال مؤجلاً الخ) أفاد أنه لو كان مؤجلاً على الاصيل فكيف به تأخر عنهما
بالاولى وان لم يسم الاجل في الكفالة كما صرح به في الكافي وغيره (قوله لان تأجيله على الكفيل تأجيل
عليهما) هذا التعليل غير تام فان العلة كما في الفتح هي أن الطالب ليس له حال الكفالة حتى يقبل التأجيل الا الدين
فبالضرورة يتأجل عن الاصيل بتأجيل الكفيل أما في مسألة المتن وهي ما اذا كانت الكفالة ثابتة قبل التأجيل
فقد تقرر حكمها وهو المطالبة ثم طرأ التأجيل عن الكفيل فينصرف الى ما تقرر عليه بها وهو المطالبة (تنبيه)
ما ذكره الشارح بتعالله داية وغيره من انه يتأجل عليه ما يستثنى منه ما اذا أضاف الكفيل الاجل الى نفسه
بأن قال اجاني أو شرط الطالب وقت الكفالة الاجل للكفيل خاصة فلا يتأخر الدين حينئذ عن الاصيل كما ذكره
في الفتاوى الهندية ونقل ط عبارتها ويستثنى أيضاً ما لو كفل بالقرض مؤجلاً الى سنة مثلاً فهو على الكفيل
الى الاجل وعلى الاصيل حال كما في البحر عن التاخرية معزى الى الذخيرة والغياية ثم نقل خلافه عن تلخيص
الجامع من ثبوته للقرض وان هذا هو الحيلة في تأجيل القرض وسيد ذكره الشارح آخر الباب قلت لكن رده
العلامة الطرسوسي في أنفع الوسائل بأن هذا انما قاله الحصري في شرح الجامع وكل الكتب تخالفه
فلا يلتفت اليه ولا يجوز العمل به وقد من تمام الكلام عليه قبيل فصل القرض ويؤيده أن الحاكم الشهيد
في الكافي صرح بأنه لا يتأخر عن الاصيل وكفى به حجة (قوله وفيه) متعلق بقوله بشرط والضمير المحجور وعائد
الى قول المتن ولو أبرأ الاصيل الخ ولو أسقط لفظه في المكان أو وضع وعبارة الدرر هكذا أبرأ الطالب الاصيل
ان قبل رثا أي الاصيل والكفيل معاً أو أخره عنه تأخر عنهما بلا عكس فيهما ولو أبرأ الكفيل فقط برئ وان
لم يقبل اذ لا دين عليه ليجتاح الى القبول بل عليه المطالبة وهي تسقط بالبراء ولو وهب الدين له أي للكفيل
ان كان غنياً أو تصدق عليه ان كان فقيراً يشترط القبول كما هو حكم الهبة والصدقة وهبة الدين الغبر من عليه
الدين فصح اذا سلط عليه والكفيل مسلط على الدين في الجملة كذا في الكافي وبعده له الرجوع على الاصيل اه
وضمير بعده للقبول وحاصله أن حكم البراء والتهبة في الكفيل مختلف ففي البراء لا يحتاج الى القبول وفي الهبة
والصدقة يحتاج وفي الاصيل متفق فيحتاج الى القبول في الكل وهو أنه قبل القبول والرد كالقبول شرناً لا لية
ولم يذكروا حكم الرد وأفاد في الفتح أن البراء والتأجيل يرتدان برء الاصيل وأما الكفيل فلا يرتد ببراء البراء بل
التأجيل والفرق أن البراء اسقاط محض في حق الكفيل ليس فيه تملك مال لان الواجب عليه مجزئ المطالبة
والاسقاط المحض لا يمتثل الرد لتلاشي الساقط بخلاف التأخير لعوده بعد الاجل فاذا عرف هذا فان لم يقبل
الكفيل التأخير أو الاصيل فالمال حال يطالبان به للمال اه وقد من تمام الكلام عليه (تنبيه) نقل
في البحر عند قوله وبطل تعليق البراءة عن الهداية مثل ما هنا من أن ابراء الكفيل لا يرتد بالبراء بخلاف ابراء
الاصيل ثم نقل عن الخانية لو قال للكفيل أخر جتك عن الكفالة فقال الكفيل لا أخرج لم يصبر خارجاً ثم قال
في البحر ثبت أن ابراء الكفيل أيضاً يرتد بالبراء اه قال في النهر وفيه نظر ولم يبين وجهه وأجاب المقدسي بأن

الا كفيل النفس كما مر (وتأخر)
الدين (عنه) تبعاً للاصيل الا اذا
صالح المكاتب عن قتل العمد
بمال ثم كفه انسان ثم عجز المكاتب
تأخرت مطالبة المصالح الى عتق
الاصيل وله مطالبة الكفيل
الآن لشبهه (ولا ينعكس)
لعدم تبعية الاصيل للقرع نعم
لو تكفل بالمال مؤجلاً تأجيل
عنهما لان تأجيله على الكفيل
تأجيل عليهما وفيه بشرط قبول
الاصيل البراء

مطلب
لو كفل بالقرض مؤجلاً تأجيل عن
الكفيل دون الاصيل

والتأجيل لا الكفيل إلا إذا وهدبه
أو تصدق عليه درر قلت وفي
فتاوى ابن نجيم أجله على الكفيل
يتأجل عليهما وعزاه للحاوى
القدسى فليحفظ وفي القنية طالب
الدائن الكفيل فقال له اصبر حتى
يجيء الاصيل فقال لا تعلق لى عليه
انما تعلقى عليك هل يبرأ أجب نعم
وقيل لا وهو المختار (واذ احل)
الدين المؤجل (على الكفيل بموته
لا يحل على الاصيل) فلو أذاه
وارثه لم يرجع لو الكفالة بأمره
الا إلى أجله خلا فالزفر (كما لا يحل)
المؤجل (على الكفيل) انما
(اذ احل على الاصيل به) أى بموته
ولو ماتاخير الطالب درر (صالح
أحدهما رب المال عن ألف)
الدين (على نصفه) مثلا (برئنا
الا) أن المسألة من ربعة فإذا شرط
براءتهما أو براءة الاصيل أو سكت
برئنا (إذا شرط براءة الكفيل
وحده) كانت فضحالة كقالة
لا إسقاط الاصل الدين (فبرأ
هو) وحده عن خمسمائة (دون
الاصيل) تبق عليه الالف ف يرجع
عليه الطالب بخمسمائة والكفيل
بخمسمائة لو بأمره ولو صالح
على جنس آخر يرجع بالالف كما مر
(صالح الكفيل الطالب عن شئ
ليبرنه عن الكفالة لم يصح) الصلح
(ولا يجب المال على الكفيل)
خاتمة

ما فى الخاتمة فى معنى الاذالة لتعدد الكفالة فحيث لم يسبق لها الكفيل بطلت تبقى الكفالة بخلاف البراءة لانه محض
استقاط فيتم بالاستقط اه على أن ما فى الهداية منصوص عليه فى ذنى المصالحكم (قوله والتأجيل) هذا
غير موجود فى عبارة الدرر كما عرفت نعم هو فى الفتح كذا كراهه أنقا (قوله لا الكفيل) أى لا يشترط قبول
الكفيل البراء والتأجيل لكن لم يذكر فى الدرر عدم اشتراطه فى التأجيل وهو غير صحيح بل هو شرط كما سمعته
من كلام الفتح (قوله وفى فتاوى ابن نجيم الخ) ونفسه مثل عن رجل ضمن آخر فى دين عليه ثمن مبيع أو أجرة
لازمة عليه ثم أن رب المال أجله على الكفيل الى مدة معلومة هل يصير مؤجلا عليه وحده وعلى الاصيل حالا
أو مؤجلا عليهما أجب يصير مؤجلا عليهما كما صرح به فى الحاوى القدسى اه أقول هذا غير صحيح لخالفته
ا عبارات المتن والنسوخ على انى راجعت الحاوى القدسى قرأت خلاف ما عراه الله ونص عبارة الحاوى
وان آخر الطالب الدين عن الاصيل كان تأخيرا عن الكفيل وان آخره عن الكفيل لم يكن تأخيرا عن الاصيل
اه بالحرف وكان ابن نجيم اشتبه عليه ذلك بما لو تكفل بالحال مؤجلا مع أن صريح السؤال خلافه فافهم
(قوله فليحفظ) بل الواجب حفظ ما فى كتب المذهب لأن هذا سبق نظر فلا يحفظ ولا يلحظ (قوله وهو
المختار) لأن الناس لا يريدون نفي التعلق أصلا وانما يريدون نفي التعلق الحسى وانى لا تعلق به تعلق المطالبة
اه ح على أن ابراء الاصيل يتوقف على قبوله ولم يوجد (قوله واذا حل الدين المؤجل الخ) أفاد أن الدين
يحصل بموت الكفيل كما صرح به فى الغرر وشرح الوهبانية عن المبرور وعلاه فى الخ عن الولوية بآن
الاجل يسقط بموت من له الاجل (قوله لا يحل على الاصيل) وكذا اذا أجل الكفيل الدين حال حياته
لا يرجع على المطلوب الا عند حلول الاجل عند علمائنا الثلاثة وهو نظير ما لو كفل بالزوف وأدى الجداد
تتارخية (قوله خير الطالب) أى فى أخذه من أى التزكيت شاء لأن دينه ثابت على كل واحد منهما
كما فى حال الحياة درر (قوله مثلا) فالنصف غير قيد (قوله برئنا) أى الاصيل والكفيل لانه أضاف
الصلح الى الالف الدين وهو على الاصيل فيبرأ عن خمسمائة وبراءة الكفيل درر (قوله واذا
شرط براءة الكفيل وحده الخ) ليس المراد أن الطالب يأخذ البدل فى مقابلة ابراء الكفيل عنهما وانما المراد
أن ما أخذه من الكفيل محسوب من أصل دينه ويرجع بالباقي على الاصيل بجر ونه بذلك على الفرق
بين هذه وبين المسألة التى عقبها كما بأتى ويوضحه ما فى الفتح عن البسوط لو صالحه على مائة درهم على أن ابراء
الكفيل خاصة من الباقي رجع الكفيل على الاصيل بمائة ويرجع الطالب على الاصيل بتسعمائة لأن ابراء
الكفيل يكون فضحالة للكفالة ولا يكون إسقاطا للاصل الدين اه (قوله كانت فضحالة للكفالة) هذه عبارة
المبسوط كما علمت أى أن البراءة عن باقى الدين التى تضمنها عقد الصلح تنعثن فسخ الكفالة لسقوط المطالبة
عن الكفيل بهذا الشرط ولا يسقط بها أصل الدين اذ لو سقط لم يبق للطالب على المطلوب شئ مع أنه يطالبه
بالنصف الباقي بخلاف الصور الثلاث فان مطالبته ستطعت عنهما جميعا (قوله فيبرأ هو) أى الكفيل وحده
عن خمسمائة وهى التى ستطعت بعقد الصلح وكذا عن التى دفعها يد لا عن الصلح وهو ظاهر لأن الصلح على بعض الدين
أخذ لبعض حقه وبراءة عن الباقي فحيث أخذ الطالب من الكفيل بعض حقه وأبرأه عن باقى فقد سقطت
المطالبة عنه أصلا وبراءة الكفيل لا توجب براءة الاصيل فلذا قال دون الاصيل (قوله والكفيل
بخمسمائة) أى ويرجع الكفيل على الاصيل بخمسمائة وهى التى اذا طالبه بالصلح فى الصور الاربع
(قوله لو بأمره) أى يرجع به لو كفل عنه بأمره والا فلا رجوع له (قوله على جنس آخر) مفهوم قوله على
نفسه اه ح (قوله رجع بالالف) لأن الصلح يفسخ آخر مبادلة فيما لك الدين فيرجع بجميع الالف فتح وكذا
يرجع بجميع الالف لو صالحه على خمسمائة على أن يجب له الباقي كفى الفتح أيضا ومثله فى الكافى (قوله كما مر)
الاولى أن يقول لما مر أى من انه يملك الدين بالاداء (قوله صالح الكفيل الطالب الخ) فى الهداية ولو كان
صالحه بما استوجب بالكفالة لا يبرأ الاصيل لأن هذا ابراء الكفيل عن المطالبة اه ومقتضاه صحة الصلح
ولزوم المال وسقوط المطالبة عن الكفيل دون الاصيل وهو خلاف ما ذكره المصنف تعالى الثانية الا أن يحمل
على الكفالة بالنفس ما فى التتارخية الكفيل بالنفس اذا صالح الطالب على خمسمائة دينار على أن ابراء
من الكفالة بالنفس لا يجوز ولا يبرأ عنها فلو كان كفيل بالنفس والمال على انسان واحد برئ اه وفى الهداية

عن الذخيرة صالح على مال لاسقاط الكفالة لا يصح أخذ المال وهل تسقط الكفالة بالنفس فيه روايتان
 في رواية تسقط وبه يفتي اهـ وحديث فيجعل مافي الهداية على الكفالة بالمال بوقفيين الكلامين تاقل
 ثم لا يصح أن الفرق بين هذه المسألة والتي قبلها في المتن وهي الرابعة هو أن هذه في الصلح عن الكفالة والتي قبلها
 في الصلح عن المال المكفول به قال المال هنا في مقابلة الإبراء عن الكفالة وهناك في مقابلة الإبراء عن المال
 الباقي كما مر في عبارة المبسوط ومن العجب مافي النهاية حيث جعل عبارة المبسوط المارة تصور المأذ كرههنا في
 الهداية فانه عكس الموضوع لأن كلام المصنف وكلام الهداية في الصلح على إبراء الكفيل فقط عن المال وهو الصورة
 الرابعة المذكورة في كلام المصنف وكلام الهداية في الصلح على إبراء الكفيل عن المطالبة ولم أر من يه على ذلك
 مع أنه نقله في البحر وغيره وأقره عليه نعم ربما يشعر كلام الفتح بأنه لم يرض به فراجع (قوله وهو بإطلاقه
 بعم الكفالة بالمال والنفس) قد علمت ما فيه (قوله برئت إلى) متعلق بمحذوف حال أي حال كونك مؤد إلى
 كما في شرح مسكين أي فهو براءة استيفاء لإبراء إسقاط (قوله لاقراره بالقبض) لأن مفاد هذا التركيب
 براءة من المال مبذوها من الكفيل ومنها خاص صاحب الدين وهذا هو معنى الإقرار بالقبض من الكفيل فكانه
 قال دفعت إلى (قوله ومفاده) أي مفاد التعليل المذكور وهذا الكلام لصاحب البحر (قوله براءة
 المطلوب) أي المديون للطالب أي الدائن يعني أنه يفيد أن المطلوب يبرأ من المطالبة التي كانت للطالب عليه
 وكذا يبرأ منها الكفيل فلا مطالبة له على واحد منهما لاقراره بالقبض أذ لا يستحق القبض أكثر من مرة واحدة
 (قوله لا رجوع) أي للكفيل على المطلوب نعم للطالب أن يأخذ المطلوب بالمال كما في الكافي للعالم (قوله
 لأنه إبراء) تعليل لعدم الرجوع في الصور الثلاث أذ ليس فيها ما يفيد القبض ليكون إقراره ببل هو محتمل للإبراء
 بسبب القبض وللإسقاط فلا يثبت القبض بالشك (قوله أي إلى) المراد برئت إلى (قوله وهو أقرب
 الاحتمالين) أي احتمال أنه براءة قبض واحتمال أنه براءة إسقاط ووجهه الأقربية ما في الفتح من قوله لأنه
 إقرار براءة ابتداء من الكفيل المخاطب وحاصله إثبات البراءة منه على الخصوص مثل وقت وقعت والمبرأة
 الكائنة منه خاصة كالإبقاء بخلاف البراءة بالإبراء فأنها لا تتحقق بفعل الكفيل بل بفعل الطالب فلا تكون
 حينئذ مضافة إلى الكفيل وما قاله محمد أي من أنه لا يثبت القبض بالشك أغمايتم إذا كان الاحتمالان متساويين
 اهـ وهذا أيضا ترجيح منه لقول أبي يوسف (قوله لو كسبه في الصلح) بأن كتب برئ الكفيل عن الدراهم
 التي كفل بها بحر (قوله عملا بالعرف) فإن العرف بين الناس أن الصلح يكتب على الطالب بالبراءة إذا
 حصلت بالإبقاء وان حصلت بالإبراء لا يكتب الصلح عليه فجعلت إقراره بالقبض عرفا ولا عرف عند الإبراء فتح
 (قوله وهذا كله الخ) عزاه في فتح القدير إلى شروح الجامع الصغير وجرم به في المتن والدرر وأقره
 الشرنبلالي وكذا الزيلعي وابن كمال فتعبير البحر عنه بقيل غير ظاهر فافهم والإشارة إلى جميع الالفاظ للمارة
 قال في البحر عن النهاية حتى في برئت إلى لاحتمال لا في أبرأتك مجازا وان كان بعيدا في الاستعمال اهـ قال
 في النهر والظاهر أن في لفظ الحل لا يرجع إليه لظهور أنه مسامحة لأنه أخذ منه شيئا اهـ قلت وفيه نظر
 يظهر بأدنى نظر (قوله لمراده) متعلق بالبيان أي يسأل هل أردت القبض أولا (قوله لأنه الجمل) بكسر
 ثالته اسم فاعل أي فان الأصل في الأجل أن يرجع فيه إلى الجمل والمراد بالجمل هنا ما يحتاج إلى تأمل ويحتمل
 المجاز وان كان بعيدا لا حقيقة الجمل يعني يرجع إليه إذا كان حاضر الأزالة الاحتمالات خصوصاً ان كان
 العرف في ذلك اللفظ مشتركاً منهم من يقصد القبض ومنهم من يقصد الإبراء فتح (قوله ومثل الكفالة
 الحوالة) في كافي الخاصكم واحتمال عليه في جميع ذلك كالكفيل اهـ قال ط فان قال المحال للحتمال
 عليه برئت إلى رجع المحتمل عليه على المحيل وان قال أبرأتك لا واختلف فيما إذا قال برئت فقط اهـ وانما
 يرجع أذ لم يكن للجمل دين على المحتمل عليه (قوله وبطل تعليق البراءة من الكفالة بالشرط) أي لما فيه من
 معنى التعليل ويروى أنه يصح لأن عليه المطالبة دون الدين في الصحيح فكان إسقاطا محضاً كالإطلاق هداية
 وظاهره ترجيح عدم بطلانه بناء على الصحيح بحر قلت ولذا قال في متن المتن واختار العجدة واعلم أن
 اضافته لتعليق إلى البراءة من اضافة الصفة إلى موصوفها والمعنى وبطلت البراءة المتعلقة بالشرط وإذا بطلت
 البراءة من الكفالة تبقى الكفالة على أصلها فلا طالب مطالبة الكفيل بدليل التعليل فليس المراد بطلان تعليق

وهو بإطلاقه بعم الكفالة بالمال
 والنفس بحر (قال الطالب
 للكفيل برئت إلى من المال)
 الذي كفلت به (رجع) الكفيل
 بالمال (على المطلوب إذا كانت
 الكفالة بأمره) لاقراره
 بالقبض ومفاده براءة المطلوب
 لاطالب لاقراره كالكفيل (وفي)
 قوله للكفيل (برئت) بلا إلى (أو
 أبرأتك لا) رجوع كقوله أنت
 في حل لأنه إبراء لا إقرار بالقبض
 (خلافا لابي يوسف في الأول) أي
 برئت فانه جعله كالأول أي إلى
 قبيل وهو قول الامام واختاره
 في الهداية وهو أقرب الاحتمالين
 فكان أولى نهر معزى بالعناية
 وأجبهوا على أنه لو كتبه في الصلح
 كان إقرارا بالقبض عملا بالعرف
 (وهذا) كله (مع غيبة الطالب
 ومع حضرته يرجع إليه في البيان)
 لمراده اتفاقا لأنه الجمل ومثل
 الكفالة الحوالة (وبطل تعليق
 البراءة من الكفالة)

قوله كالإبقاء كذا رأيته
 في نسختين من نسخ الفتح ولعل
 الأولى بالإبقاء اهـ منه

مطلب

في بطلان تعليق البراءة من الكفالة
 بالشرط

البراءة لانه يلزم منه بقاء البراءة صحيحة مخبرة وبطلان الكفالة بهما لا يناسبه العلة المذكورة لان نفس التعليق ليس فيه معنى التملك بل الذي فيه معنى التملك هو البراءة المعلقة قبطل ثم رأيت بخط بعض العلماء على نسخة قديمة من شرح الجمع ما نصه معناه أن الكفالة جائزة والشرط باطل اه وهذا عين ما قلته (قوله بالشرط الغير الملائم) نحو اذا جاء غدا فأت برىء من المال ومثال الملائم ما لو كفل بالمال أو بالنفس وقال ان وافت به غدا فأت برىء من المال فوافقاه من الغد فهو برىء من المال كذا في الغناية اه ح وفي البحر عن المعراج الغير الملائم هو ما لا منفعة فيه للطالب أصلا كدخول الدار ومحجيء الغد لانه غير متعارف اه قلت وسئلت عن قال كلفته على أنك انما ابتنى به قبل حلول الاجل فلا كفالة لي ويظهر لي انه من غير الملائم فليست أمثل (قوله على ما اختاره في الفتح والمعراج) أقول الذي في الفتح هكذا قوله ولا يجوز تعليق البراءة من الكفالة بالشرط اي بالشرط المتعارف مثل أن يقول ان عجلت لي البعض او دفعت البعض فقد أبرأك من الكفالة أما غير المتعارف فلا يجوز ثم قال ويروى أنه يجوز وهو الوجه الخ فهذا شرح لعبارة الهداية التي قد سنأها آنفا وقد منا أن ظاهر ما في الهداية ترجيح الرواية الثانية وأنه اختارها في متن الملتقى وكذلك اختارها في الفتح كما ترى والمتبادر من كلام الفتح أن المراد بهذه الرواية جواز الشرط المتعارف لانه قيد رواية عدم الجواز بالشرط المتعارف وذكر أن غير المتعارف لا يجوز وهو تصريح بما فهمه بالاولى ثم ذكر مقابل الرواية الاولى وهي رواية الجواز فعلم أن المراد بها الشرط المتعارف أيضا وأن غير المتعارف لا يجوز أصلا ويحتمل أن يكون قوله ويروى أنه يجوز أي اذا كان الشرط غير متعارف ويلزم منه جواز المتعارف بالاولى فعلى الاحتمال الاول يكون قد اختار في الفتح جواز التعليق بالشرط المتعارف وعلى الثاني اختار جوازه مطلقا وهذا الاحتمال اظهر لانه حيث قيد رواية عدم الجواز بالمتعارف علم أن غير المتعارف لا يجوز بالاولى ثم اختار مقابل هذه الرواية وهو رواية الجواز أي مطلقا فكان على الشارح أن يقول وبطل التعليق البراءة من الكفالة بالشرط ولو ملائما وروى جوازه مطلقا واختاره في الفتح نعم ذكر في الدرر عن العناية قولنا نأشأ وهو عدم جواز التعليق بالشرط لو غير متعارف والجواز لو متعارفا وذكر في المعراج هذا القول وجعله يحمل الروايتين وأقره في البحر وقال ان قول الأكثر وبطل التعليق محمول على غير المتعارف وبعبارة الشارح لكن لا يخفى أن كلام الفتح يخالف لهذا التوفيق لانه جل بطلان التعاقب على الشرط المتعارف كما علمت فكيف ينسب اليه ما ذكره الشارح فافهم (قوله وأقره المصنف) أي في شرحه في هذا المحل أي أقر ما في المعراج من التفصيل والتوفيق (قوله والمفتقرات) أي مفتقرات البسوع في بحث ما يبطل تعليقه (قوله ترجيح الاطلاق) أي رواية بطلان التعليق المتبادر منها الاطلاق عاوضه في المعراج وفي كون الزيلعي رجح ذلك نظر بل كلامه قريب من كلام الهداية المأثور راجعه (قوله قيد بكفالة النفس) أي باعتبار أن الكلام فيها لا يفي ذكر القيد في المتن كالكثر اه ح (قوله مبسوط في الخاتمة) حاصله أن تعليق البراءة من الكفالة بالنفس على وجوه في وجه تصح البراءة قبطل الشرط كما اذا أبرأ الطالب الكفيل على أن يعطيه الكفيل عشرة دراهم وفي وجه يبطلان كما اذا شرط الطالب على الكفيل بالنفس أن يدفع المال ويبرئه من الكفالة بالنفس وفي وجه يبطلان كما اذا شرط الطالب على الكفيل بالنفس أن يدفع اليه المال ويرجع به على المطلوب اه (قوله لا يسترد أصيل الخ) أي اذا دفع الاصيل وهو المديون الى الكفيل المال المكفول به ليس للاصيل أن يسترده من الكفيل وان لم يعطه الكفيل الى الطالب قال في النهر لانه أي الكفيل ملكه بالاقتضاء وبعبارة ظاهر أن الكفالة توجب ديناً للطالب على الكفيل وديناً للكفيل على الاصيل لكن دين الطالب حال ودين الكفيل مؤجل الى وقت الاداء واذا أخذ الكفيل من الاصيل رهنا أو أبرأه أو وهب منه الدين صح فلا يرجع بأدائه كذا في النهاية ولا ينافية ما مر من أن الراجح أن الكفالة ضم ذمة الى ذمة في المطالبة لان الضم انما هو بالنسبة الى الطالب وهذا لا ينافي أن يكون للكفيل دين على المكفول عنه كما لا يخفى وعلى هذا فالكفالة بالامر توجب ثبوت دينين وثلاث مطالبات تعرف بالتدبر اه ما في النهر أي دين ومطالبة حالين للطالب على الاصيل ودين ومطالبة مؤخرين للكفيل على الاصيل أيضا ومطالبة فقط للطالب على الكفيل بناء على الراجح من انها الضم في المطالبة (تنبيه) نقل محشى مسكين عن الجوى عن المفتاح أن عدم الاسترداد مقيد بما اذا لم يؤخره الطالب عن الاصيل او الكفيل فان أخره لانه أن يسترده اه قلت

بالشرط) الغير الملائم على ما اختاره في الفتح والمعراج وأقره المصنف هنا والمفتقرات لكن في النهر ظاهر الزيلعي وغيره ترجيح الاطلاق قيد بكفالة المال لان في كفالة النفس تفصيلا مبسوطا في الخاتمة (لا يسترد أصيل)

قوله قيد بكفالة النفس هكذا حفظه ولعله سبق قلم فان الذي في نسخ الشارح قيد بكفالة المال لان في كفالة النفس تفصيلا الخ اه محصاه

المذكور في اننا كسبه النصارى المذمومة ولا حاجة الى تقديره ولا الى التفسير فيه لان لم يسمي في غيره
 من اقسامه في معنى لا يتصلح الى مفعول والمعنى يثبت له عليه فلما كان الاول استغلب به الشارح عليه فافهم
 (قوله اربعة المستقبلي) لانه معلق عليه فان المعنى ان وجب لك عليه شيء في المستقبل فاما كسبه به حتى
 لو كان له عليه مال ثابت قبل الكفالة لم يكن مكذوباً ولا به كما يعلم مما يأتي (قوله لم يقبل برأيه) لانه انما كفل
 عنه بماله متفقاً بعد الكفالة لانه جعل الذوب شرطاً لا بد من كونه مستقبلاً على خطر الرجوع فصار
 لم يوجد الذوب بعد الكفالة لا يكون كفلاً ولا بينة لم تنه يد قضاء دين وجب بعد الكفالة فلم يتم على من انصف
 بكونه كسباً عن الغائب بل على اجنبي وهذا في لفظ القضاء ظاهر وكذا في ذاب لان معناه يفتقر ووجب
 وهو بالمتن بعد الكفالة حتى لو ادعى اني قدمت الغائب الى فاضي كذا وأقت عليه سنة بكذا بعد الكفالة
 وقضيتي عليه بذلك وأقام البينة على ذلك صار مستلزماً ومحت الذم على وقفتي على الكسب بالمال لصيرورته
 ختماً عن الغائب سواء كانت الكفالة بأمره او لا الأثناء اذا كانت بغير أمره يكون القضاء على الكسب
 خاصة كذا في التبع وقوله حتى لو ادعى الخ هو معنى ما في التحول العمادية ادعى على رجل انه كفل عن فلان
 بما ذوب له عليه فأقر المدعي عليه بالكفالة وانكر الحق وأقام المدعي بينة انه ذاب له على فلان كذا قاله فيقضي به
 في حق الكسب الخاص وفي حق الغائب جميعاً حتى لو حضر الغائب وانكر لا يلتفت الى انكاره اهـ فان قوله
 وأقام المدعي بينة انه ذاب له على فلان كذا معناه انه وجب له عليه بالقضاء بعد الكفالة اي أن الثاني قضى له
 عليه بذلك فثبت برهن على أن الاصل الغائب محكوم عليه بذلك ثبت شرط الكفالة فصار الكسب ختماً
 فثبت عليه المال قصد اولى الغائب ختماً بخلاف ما في المتن فان المدعي برهن على أن له على الاصل كذا الا على
 انه كان حكم له على الاصل بكذا فالقول بانه هذه البينة يكون قضاء على الغائب قصد الان الكسب لم يثبت
 خصماً لانه لم يثبت شرط كذاته فالفرق بين المسألتين حتى واضح وان خفي على صاحب التهم وغيره والتجب من
 قول الجيران جرمهم ختماً بعدم القبول ينبغي أن يكون على الرواية الضعيفة أما على اظهر الروايتين المدعي به من
 تنفيذ القضاء على الغائب فينبغي التنفيذ اهـ فان المفتي به فتاوى القضاء على الغائب من حاكم براء كشافني حتى
 لو رفع حكمه الى الخفي فنفذه كاحترره صاحب الجرنف في كتاب القضاء وكلامهم خفي في الحاكم الخفي فان
 حكمه لا ينفذ ما علمته من عدم الخصم (قوله وان برهن الخ) هذه مسألة مبتدأة غير داخل تحت قوله
 كفل بما ذاب الخ كما به عليه صدر الشرع وابن الكمال وغيرهما لان الكفالة هنا بطلان كفاً في (قوله
 وهو كسب) اي بذلك المال (قوله فالكسب الرجوع) اي فاذا قضى عليه بما اي على الكسب الخاص
 وعلى الاصل الغائب ثبت للكسب بالامر الرجوع على الغائب بلا إعادة بينة عليه اذا حضر لانه صار مقضياً
 عليه ختماً (قوله لان المكشول به هنا) اي في قوله وان برهن الخ مال مطلق اي غير قيد بكونه ثامناً بعد الكفالة
 بخلاف ما تقدم في قوله كفل بما ذاب الخ لان الكفالة فيه بمال موصوف بكونه مقضياً به بعد الكفالة فخال ثبت
 تلك البينة فلا يكون كسباً ولا يكون ختماً كما في شرح الجامع لقاضي خان وهذا تعليل لاصل القضاء على
 الكسب وأما كون القضاء يتعدى الى الاصل لوان الكفالة بأمره ولا يتعدى لربدونه امر فوجهه كما في التهم
 أن الكفالة بلا امر انما تصدق قيام الدين في زعم الكسب فلا يتعدى زعمه الى غيره أما بالامر الثابت فيقتضي
 اقرار المطالب بالمال اذ لا يأمر غيره بقضاء ما عليه الا وهو يعترف به فلذا صار مقضياً عليه ثم قال في التهم
 وفي الجامع الكبير جعل المسألة مربعة اذ الكفالة اما مطلقة ككفلت بك فلان او مقيدة بألف درهم وكل
 أما بالامر أو بدونه وقد علمت أن المسألة اذا كانت بالامر كان القضاء بها علم حاد والافضل الكسب فقط وأما
 المطلقة فان القضاء بها علم مساو كانت بالامر او لا لان الطالب لا يتوصل لاثبات حقه على الكسب الا بعد
 البينة على الاصل وهذا لان المذهب أن القضاء على الغائب لا يجوز اهـ وخامه في الفتح (قوله وهذه
 حيلة الخ) ذكر في البحر الاوجه الاربعة المذكورة آنفاً في الجامع ثم ذكر أن المطلقة هي الحيلة في القضاء
 على الغائب وأن المسألة لا تصلح للحيلة لان شرط التعدي على الغائب كونه بأمره اهـ قلت وطريق جعلها
 حيلة هو المواجهة الآتية بشرط أن يكون له بينة على الدين الذي له على الغائب وهذا ظاهر في المطلقة عن
 التمسيد بمقدار من المال سواء كانت الكفالة بالامر او لا فيتعدي فيها الحكم الى الغائب لان الكسب اذا

وفي الهداية وهذا ما من اراد به
 المستقبل كقوله اطلال الله بقائه
 (قضاء الاصل في برهن المدعي
 على الكسب ان له على الاصل
 كذا لم يقبل) برهانه حتى يحضر
 الغائب فيقضي عليه فيلزمه نفا
 للاصل (وان برهن ان له على زيد
 الغائب كذا) من المال (وهو)
 اي الخاص (ككسب قضي)
 بالمال (على الكسب) فقط (ولو
 زاد بأمره قضى عليه) فالكسب
 الرجوع لان المكشول به هنا مال
 مطلق فأمكن اثباته بخلاف
 ما تقدم وهذه حيلة اثبات الدين
 على الغائب

ثم يسكنه وانكره من على الاصيل فبرهن المدعى على الدين وقدره لانه لا يمكن ان يكون له دين
 البتة من الاصيل فثبت عليه ما لان المذهب عندنا في الفسخ ان استثناء على الغائب لا يجوز والاذا ادعى
 على الحاضر حثا لن يوصل اليه الا باتباعه على الغائب اذا ثبت عليها ثم ابرأ المدعى الكفيل بين المال ما يشاء
 على الغائب وما لا يكتفيه المتبدي بآثار مثالا فيعزى الحكم فيها الى الغائب اذا كانت بأمره كما مر تقريره
 وانما لم ينعى نفسه مع تعذري الحكم فيها لانه يحتاج الى اثبات كون الكفالة بالامر وليس له بينه على ذلك
 ولا يجوز والحال ما قدمه فهو دال على ان الغائب لا يتصرف عليه ولا يتعدى الى الغائب فضلا عن اقراره
 بكون الكفالة بأمر الغائب وبهذا التقرير يقتضيه لئلا في الاشارة في قول الشارح وهذه لا مرجع لها لان
 المدعى كروى كلامه الكفالة المتبدي وهي بغيرها لا تصلح للعلل فانهم (قوله وكذا الحوالة) عبارة الفسخ وكذا
 الحوالة على هذه الوجوه اهـ اي انها تكون مخالفة وتبدي وكل منهما بالامر وبذنه فيبى أربعة أيضا وببانه
 ما في شرح المتن من عن التقرير شرح الجامع الكبير وكذا الزهدوا على الحوالة المتناقضة بكون قضاء على
 الحاضر والغائب ادعى الامرا لم يدع فان شهدوا بالحوالة المتبدي ان ادعى الامر بكون قضاء على الحاضر
 والغائب فيجمع وان لم يدع الامر بكون قضاء على الحاضر خاصة ولا يرجع وعامة فيه وبذلك يبرأ من الاشارة
 بقوله وكذا الحوالة راجعة الى اصل المسألة لا الى بيان جعلها حيلة لان شرط صحة الحوالة كون المال معلوما
 كما سيأتي فلو دال له ان فلانا حالي عليك بألف درهم فأنزله بالحوالة بها كل منقر بالمال فبزمه ولا يمكن
 المدعى اثباته على الغائب بالينة وهذه حيلة مطلقة لانهم لا يتقدمون بغيره في بيانها في باب ان شاء
 الله تعالى هذا ما نلته (قوله كفايته بالدرر) حوزة من الثمن عند استحقاق المبيع كما مر نهر (قوله
 تسليم المبيع) اي تصديق منه بان المبيع ملك للبائع لانها ان كانت مشروطة في البيع فتمامه بقبول الكفيل
 فكانه هو المرجع له وان لم تكن مشروطة فالمراد بها احكام البيع وترغيب المشتري فبذلك منزلة الاقرار بالمال
 فكانه مال اشترى ما فانه مال البائع فان استحققت فاما من غيرها نهر (قوله كشفته) اي لو كان
 الكفيل شفعه فلا شفعه له بجر (ضاه بشراء المشتري) (قوله فلا دعوى له) اي فلا تجمع دعواه بالمال
 فيها بالشفعة وبالاجارة بجر (قوله كتب فيه) بالبناء للعبه ولوقوله باع ملكه الخ بطله قدسها انقلها
 نائب الناعل ووجهه كتب الخ صفة له (قوله كالزهد بالبيع الخ) لان الشهادة به على انسان اقراره
 بنفاذ البيع باتفاق الروايات نهر عن الزباني (قوله مطلق عماد ذكر) اي عن قيد الملكية وكونه
 نافذا بانما تسمع دعواه المال بعده اذ ليس فيه ما يبدل على اقراره بالمال للبائع لان البيع قد يصدر من غير المالك
 وله كتب شهادة ليحفظ الواقعة بخلاف ما تقدم فانه متقدم بما ذكر درر اي ليس بعد ذلك في تميم البينة
 فتح (قوله لانه مجرد اخبار) ولو اخبر بأن فلانا باع شيا كان له أن يدعيه درر وقولهم خنا الشهادة
 لا تكون اقرارا بالمال يدل بالاولى على أن السكوت زمانا لا يمنع الدعوى بجر وفي حاشية السيد أبي العود
 لكن نقل شيخنا عن قسوى الشيخ السليبي أن حضوره مجلس البيع وسكوته بلا عذر مانع له من الدعوى بعد
 ذلك حسبما دال التقرير اهـ قلت سيأتي آخر الكتاب قبيل الروايات ان شاء الله تعالى أن ذلك في التريب
 والزوجة وكذا في الجار اذا سكبت بعد ذلك زمانا في دعوى الظهيرة أن علماء ناصوا في متونهم وشروحاتهم
 وقضاوهم أن تصرف المشتري في المبيع مع اطلاع الخصم ولو كان اجنبيا بغير البناء او الغراس او الزرع
 يمنع من سماع الدعوى (قوله ولم يذكر الخ) اي كما قال في الكثر ونهادته وختمه قال في الفسخ الختم امر
 كن في زمانهم اذا كتب اسمه في الصك جعل اسمه تحت رصاص مكتوبا ووضع نقش خاتمه كذا بطرقه التبديل
 وليس هذا في زماننا اهـ فالحكم لا يتفاوت بين أن يكون فيه ختم أو لا كذا في العناية قال في النهر ولم أر مالو
 تعارفوا رسم الشهادة بالتم فقط والذي يجب أن يقول عليه اعتبار المكتوب في الصك فان كان فيه ما يفيد
 الاعتراف بالمال ثم ختم كان اعترافه والا لا اهـ (قوله الى شهر) اي بعد شهر ولا مطالبة لك على الان
 (قوله هو) اي الضمان (قوله فاقول للضامن) اي مع عينه في ظاهر الرواية ط عن الشافعي واحترزه
 عما روى عن الشافعي أن القول للمقرله (قوله لانه ينكر المطالبة) اي في الحال (قوله لان المقرله ينكر
 الاجل) فان المقرل بالدين أقر بما هو سبب المطالبة في الحال اذ الظاهر أن الدين كذلك لانه انما ثبت بدلا عن قرض

ولو خاف الطالب موت الشاهد
 بتواضع مع رجل ويدعى عليه
 مثل هذه الكفالة فيقر الرجل
 بالكفالة ويمنع الدين فيبرهن
 المدعى على الدين فيقضى به على
 الكفيل والاصيل ثم يبرأ
 الكفيل فيبقى المال على الغائب
 وكذا الحوالة وعامة في الفسخ والجر
 (كفايته بالدرر تسليم) منه (لمبيع)
 كشفته فلا دعوى له (كتب شهادة
 في صك كتب فيه باع ملكه أرباع
 يباعا فذا بانا) فانه تسليم أيضا كما
 لو شهد بالبيع عند الحاكم فقتضى بها
 اولا (لا يكون تسليم) كتب
 شهادته في صك بيع معناه (عماد ذكر)
 (اركتب شهادة على اقرار
 المصدقين) لانه مجرد اخبار فلا
 تناقض ولم يذكر الختم لانه وقع
 اتفاقا باع تبارعهم (قال)
 الكفيل (ضمنته لك الى شهر وقال
 الطالب) هو (حال) فاقول
 للضامن) لانه ينكر المطالبة
 (وعكسه) اي الحكم المذكور
 (في) قوله (لك على) مائة الى شهر
 مثلا (اذا قال الآخر) وهو المقرله
 (حالة) لان المقرله ينكر الاجل

أو اتلاف أو يسع ونحوه والظاهر أن العاقل لا يرضى بخروج مستحقه في الحال الابلد في الحال فكان
الحلول الاصل والاجل عارض فكان الدين المؤجل معروضا لعارض لا نوعا ثم ادعى لنفسه حقا وهو تاخيرها
والاخر ينكره وفي الكفالة ما أقر بالدين على ما هو الاصح بل يفتي المطالبة بعد شهر والمكفول له بدعها
في الحال والكفيل ينكر ذلك فالقول له وهذا الآن التزام المطالبة يتنوع الى التزامها في الحال او في المستقبل
كال كفالة بمأذون او بالدرك فانما أقر يتنوع منها فلا يلزم بالتزام الاخر اه فسخ (قوله وخاف الكذب) اي
ان أنكر الدين (قوله او حوله) اي دعوى المقر له أنه حال بسبب اقرار المقر بالدين (قوله أن يقول الخ)
اي المدعى عليه للمدعى وقيل اذا قال ليس لك على حق فلا بأس به اذا لم يرد اواء حقه زيلعي ولم يذ كر أمر
حلفه ولو استخلف والظاهر أن له ذلك اذ يحجز دانكاره مما لا اثر له نهر أي أن قوله لا بأس به اي بانكاره المذكور
لا اثر له لان الخصم يطلب تخليفه ويكذبه في الانكار فلا اذن له بالانكار اذن بالخلف ولا يفتي أن ليس للنفي
في الحال الا لقرينة على خلافه فاذا حلف وقال ليس لك على حق اي في الحال فهو صادق فاقهم (قوله اذا
استحق المبيع قبل القضاء على البائع) الطرف متعلق بقوله ولا يؤخذ وأراد بالاستحقاق النافذ أما المبط
كدعوى التسحب ودعوى الوقف في الارض المشتراة أو أنها كانت مسجدا يرجع على الكفيل وان لم يقض
بالنفي على المكفول عنه وانكل الرجوع على بائعه وان لم يرجع عليه بخلاف النافذ ومز تمام أحكامه في بابه قيد
بالاستحقاق لانه لو انسخ بخيار رؤية أو شرط أو عيب لم يؤخذ الكفيل به وبالنفي لانه لو جنى في الارض لا يرجع
على الكفيل قيمة البناء وكذا لو كان المبيع أمة استولدها المشتري وأخذ من المشتري مع النفي قيمة الولد والعقر
لم يرجع على الكفيل الا بالنفي كذا في السراج نهر (قوله لا يستقضى البيع) ولهذا الواجب المسمى البيع
قبل الفسخ جاز ولو بعد قبضه وهو الصحيح فقام يقض بالنفي على البائع لا يجب رد النفي على الاصيل فلا يجب
على الكفيل وقوله كما مر أي في باب الاستحقاق وانظر ما كتبناه هناك (قوله اي الموظف في كل سنة) لانه
دين له مطالب من جهة العباد فصار كسائر الديون وتماه في الزيلعي وهذا التعديل اعتمد وجه جفافيدل على
اختصاص الخراج المضمون بالموظف أما خراج المقاسمة فجاء من الخارج وهو عين غير مضمون حتى لو هلك
لا يؤخذ بشئ والكفالة بأعيان لا تجوز ط (قوله على خلاف ما اطلقه في البحر) فانه قال وأطلقه فشم
الخراج الموظف وخراج المقاسمة وخصه بعضهم بالموظف الخ ووجه الاعتراض على البحر حيث جعل كلام
المكفول على الاطلاق مع وجود القرينة المذكورة على التقيد بالموظف فكان الاولى التقيد فاقهم وكذا
التعديل المار يدل عليه ولذا قال في الفتح وقد قيدت الكفالة بما اذا كان خراجا موظفا لا خراجا مقاسمة فانه غير
واجب في الزمة (قوله منقوض) التقض لصاحب البحر (قوله وكذا الثواب) جمع ثابته وفي الصحاح
الثابته المصيبة واحدة ثواب الدهر اه وفي اصطلاحهم ما يأتي قال في الفتح قيل أراد بها ما يكون بحق
كأجرة الحراس وكري النهر المشترك والمال الموظف لتجهيز الجيش وفداء الاسرى اذ لم يكن في بيت المال
شيء وغيرهما مما هو بحق فالكفالة به جائزة بالاتفاق لانها واجبة على كل مسلم مؤسر بايجاب طاعة ولي الامر
فيما فيه مصلحة المسلمين ولم يلزم بيت المال اوله ولا ثبتي فيه وان اريد بها ما ليس بحق كالجبايات الموظفة على
الناس في زماننا ببلاد فارس على الخياط والصباغ وغيرهم للمطمان في كل يوم او شهر فانها ظم فاختلف المشايخ
في صحة الكفالة بها ف قيل نصح اذ العبرة في صحة الكفالة وجود المطالبة ما بحق او باطل ولهذا اقلنا ان من تولى
قسمتها بين المسلمين فعديل فهو مأجور وينبغي أن من قال الكفالة ضم في الدين بمنعها هنا ومن قال في المطالبة
يمكن أن يقول بصحتها او بمنعها بناء على انها في المطالبة بالدين او مطلقا اه اي فان قال بالدين منعها وان قال
مطلقا اي بالدين وغيره أجازها (قوله حتى لو أخذت الخ) تأيد للقول بجواز الكفالة بها فانها اذا أخذت
من الاكار وجاز له الرجوع بها بلا كفالة تمنع الكفالة بالاولى لكن في البرازية لا يرجع الا كاري في ظاهر الرواية
وقال الفقيه يرجع وان أخذ من الجار لا يرجع وزاد في جامع الفصولين أن احد الشريكتين لو أدى الخراج يكون
متبرعا نعم في اخراجات القبية برض ظهر الدين المرغنياني وغيره المستأجر اذا أخذ منه الجباية الراتبية
على الدور والحوائث يرجع على الآخر وكذا الاكار في الارض وعليه الفتوى اه (قوله وعليه الفتوى)
راجع لقوله ولو بغير حق وكذا المسألة الاكار كما علمت وفي البحر وظاهر كلامهم ترجيح الصحة اي في كفالة

لواحدة ان عليه دين مؤجل وخاف
الكذب أو حوله باقراره أن
يقول أهو حال أو مؤجل فان
حال حال انكروه ولا حرج عليه
فواحي (ولا يؤخذ من الدرك
اذا استحق المبيع قبل القضاء على
البائع بالنفي) اذ يحجز بالاستحقاق
لا ينقض البيع على الظاهر كما مر
(وصح ضمان الخراج) اي الموظف
في كل سنة وهو ما يجب عليه في
الزمة بقرينة قوله (والرهن به) اذ
الرهن بخراج المقاسمة باطل نهر
يصلى خلاف ما اطلقه في البحر
وتجوز الزيلعي الرهن في كل
لما تجوز به الكفالة بجامع التوثق
بمنقوض بالدرك لجواز الكفالة به
دون الرهن (وكذا الثواب) ولو
بغير حق كجبايات زماننا فانها في
المطالبة كالديون بل فوقها حتى
لو أخذت من الاكار فله الرجوع
على مالك الارض وعليه الفتوى
صدر الشريعة وأقره المصنف
وابن الكمال

النواب بغير حق ولذا قال في إضاح الاصلاح والفتوى على الصحة وفي الخاتمة الصحيح الصحة ويرجع على المكفول عنه ان كان يأمره اه عليه مشى في الاختيار والمختار والمقتضى نعم صحح صاحب الخاتمة في شرحه على الجامع الصغير عدم الصحة وكذلك أتى في الخيرية بعدم الصحة مستنداً لما في البرازية والخلاصة من انه قول عامة المشايخ ولما في العمادية من أن الاسير لو قال لغيره خلصني فدفن المأمور ما لا وخلصه قال السرخسي يرجع وقال صاحب المحيط لا وهو الاصح وعليه الفتوى قال فهذا يدفع ما في الاصلاح وما في الخاتمة والعلّة فيه أن الظلم يجب اعدامه ويحرم تقريره وفي القول بصحته تقريره اه ملخصاً قلت غاية الامر انهما قولان معصيان ومشى على الصحة بعض المتون وهو ظاهر اطلاق الكثر وغيره لفظ النواب فكان ارجح وأما مسألة الاسير فليس فيها كفالة ولا أمر بالرجوع على الله في الخاتمة صحح انه يرجع على الاسير وبه جزم في شرح السير الكبير بلا حكاية خلاف كما قدّمناه في مستقرات البيوع وأما قوله والعلّة فيه الخ فهو مدفوع بما رأيت في هامش نسختي المنح بخط بعض العلماء وأظنه السيد الجوى بما حصله أن المراد من صحة الكفالة بالنواب رجوع الكفيل على الاصيل لو كانت الكفالة بالامر لا أنه يضمن اطالها الظالم لان الظلم يجب اعدامه ولا يجوز تقريره فلا تغتربظا هر الكلام اه وهو تنبيه حسن ولهذا لم يذكر الرجوع على الكفيل بل اقتصر وعلى بيان الرجوع على الاصيل لو الكفالة بأمره وليس في هذا تقرير الظلم بل فيه تخفيفه لانه لو لا الكفالة لم يحبس الظالم المكفول ويضربه ويكافه ببيع عقاره وسائر أملاكه بمن يحبس او بالاستدانة بالارباحة ونحو ذلك مما هو مشاهد ولعلهم لهذا أجازوا هذه الكفالة وان لم يجزوا دأبهم خير ونحوه والله سبحانه أعلم (قوله وقيدته شمس الأئمة) لا مرجع في كلامه لهذا الضمير والمناسبت قول النهر وفي الخاتمة قضى نائبة غيره بأمره رجوع عليه وان لم يشترط الرجوع وهو الصحيح وقيدته شمس الأئمة الخ اي قيد قوله بأمره وهذا التقييد ظاهر اذا لخصناه أن أمر المكره غير معتبر (فرع) في مجموع النوازل جماعة طمع الوالي أن يأخذ منهم شيئاً بغير حق فاحتج بعضهم وظفر الوالي بعضهم فقال المختفون لهم لا تطلعوه علينا وما اصابكم فهو علينا بالخصص فلأخذ منهم شيئاً فاهم الرجوع قال هذا مستقيم على قول من يجوز ضمان الجباية وعلى قول عامة المشايخ لا يصح فتح (قوله لم يعتبر أمره بالرجوع) الا صوب في الرجوع كما هو في البحر وغيره عن العناية لا لكل فالباء بمعنى في متعلقة بيجتبر لا بأمر لانه ليس المراد أنه أمره بالرجوع عليه بل أمره بقضاء النائبة وان لم يشترط الرجوع وحينئذ فالعنى انه اذا كان مكرهاً بالامر بالانضاء لم يعتبر أمره في حق الرجوع لفساد الامر بالاكره فلا رجوع للمأمور عليه (قوله بلا شرط) اي بلا شرط الرجوع (قوله على الصحيح) يخالف لما قدمته في الدفقات من أن الصحيح عدم الرجوع وبه يبقى فيه اختلاف التصحيح كما ذكرناه آنفاً (قوله على حامنها) اي هامش البرازية وفي القاموس الهامش حاشية الكتاب موله (تمة) من اصحابنا من قال الافضل أن يساوى اهل محلته في اعطاء النائبة قال القاضي هذا كان في زمانهم لانه اعانة على الحاجة والجهاد أما في زماننا فكثر النواب تؤخذ نالما ومن تمكن من دفع الظلم عن نفسه فهو خير له نهر وتماه في الفتح وتقل في القضية أن الاولى الامتناع ان لم يحصل حصته على الباقيين والا فاولى عدمه ثم قال وفيه اشكال لان الاعطاء اعانة للظالم على ظلمه (قوله اي النصيب من النائبة) اي حصة الشخص منه اذا قسمها الامام فتح (قوله وقيل هي النائبة الموظفة) والمراد بالنواب ما هو منها غير راتب فتغايروا فتح (قوله وقيل غير ذلك) قال في النهر وقيل هو أن يقسم ثم يمنع أحد الشريكين قسم صاحبه وقال الهندواني هي أن يمنع أحد الشريكين من القسمة فيضمنه انسان ليقوم مقامه فيها (قوله فانه امن) بقصر الهزيمة على تقدير مضاف اي ذو أمن او بعتها على صورة اسم الفاعل بمعنى المنعول كساحل بمعنى مسحول او بمعنى آمن سالك كمثله نهاره صائم وعلى الوجهين عيشة راضية (قوله لم يضمن) مثله كل هذا اطعام فانه ليس بمسحوم فأكفه فبات لا ضمان عليه وكذا أخبره رجل انها حرة فتزوجها ثم ظهرت مملوكة فلا رجوع بقيمة الولد على الخبير أشبه ط (قوله والمسألة بجاليها) اي فسلكه وأخذ ماله ط. (قوله ضمن) أما لو قال له ان أكل اكلك سبع او اتلف مالك سبع فأناضا من لا يصح هندية لما تقدم من أن السبع لا يكفل وأن فعله جار ط (قوله هذا وارد الخ) أقول صحة الضمان لا من حيث صحة الكفالة حتى يرد ما ذكر بل من حيث انه غرم لأن الغرر يوجب الرجوع اذا كان بالشرط ابو السعود ط ولذا عقبه الشارح بذكر الاصل لكن

وقيدته شمس الأئمة بما اذا امره به طائعا فلو مكرها في الامر لم يعتبر أمره بالرجوع ذكره الاكل وقالوا من قام بتوزيعها بالعدل أجر وعليه فلا يفسق حيث عدل وهو نادر وفي وكالة البرازية قال لرجل خلصني من مصادرة الوالي اوقال الاسير ذلك فخلصه رجوع بلا شرط على الصحيح قلت وهذا يقع في ديارنا كثيرا وهو أن الصوباشي يمسك رجلا ويحبسه فيقول لا تخر خلصني فيخلصه ببلغ خينئذ يرجع بغير شرط الرجوع بل يجتزأ الامر فتدبر كذا بخط المصنف على هامشها فليحفظ (والقسمة) اي النصيب من النائبة وقيل هي النائبة الموظفة وقيل غير ذلك وأيا ما كان فالكفالة فيها صحيحة صدر الشريعة (قال) رجل (لا تخر اسلك هذا الطريق فانه آمن فسلك وأخذ ماله لم يضمن ولو قال ان كان مخروفا وأخذ ماله فأناضا من) والمسألة بجاليها (ضمن) هذا وارد على ما قدمه بقوله ولا تصح بجهاالة المكفول عنه كما في الشريعة بلانية

بأن ضمان الغرور في الحقيقة هو ضمان الكفالة ثم اعلم أن المصنف تابع في ذكر هذه المسألة صاحب الدرر
عن العمادية وعزاها للبيري إلى الذخيرة بزيادة أن المكفول عنه مجهول ومع هذا جوزوا الضمان اه لكن
قال في الثالث والثلاثين من جامع الفصولين برمز المحيط ما ذكر من الجواب مخالف لقول القدوري من قال
لغيره من غصبك من الناس أو من بايت من الناس فأنا ضامن لذلك فهو باطل اه وأجاب في نورالعين بأن
عدم الضمان في مسألة القدوري لعدم التغير فظهر الفرق قلت لكن في البرازية وذكر القاضي بايع فلان على
أن ما أصابك من خسران فلي أو قال لرجل أن هلك عينك هذا فأنا ضامن لم يصح اه الآن يجاب بأن قوله
بايع فلان لا تغير فيه لعدم العلم بحصول الخسران في المبيعة معه ولأن الخسران يحصل بسبب جهل المأمور
بأمر البيع والشراء بخلاف قوله اسلك هذا الطريق والحال أنه مخوف فإن الطريق المخوف يؤخذ فيه المال
غالب ولا يصنع فيه للمأمور فقد تحقق فيه التغير فإذا ضمنه الأمر نصار جع عليه وإعلمهم أجازوا الضمان فيه
مع جهل المكفول عنه زجر عن هذا الفعل كما في تفهيم الساعي والله سبحانه أعلم (قوله في ضمن المعاوضة)
فيرجع على البائع بقيمة الولد إذا استحققت بعد الاستيلاد وبقيمة البناء بعد أن يسلم البناء إليه واحتز عا إذا كان
في ضمن عقد التبرع كالهبة والصدقة (قوله أو ضمن الغارصة السلامة للمغرور نصا) أي كسألة المتن
السائفة فإنه نص فيها على الضمان بخلاف الأولى وتعمام عبارة الدرر حتى لو قال الطحان أصاحب الخنطة أجعل
الخنطة في الدلو فذهب من ثقبه ما كان فيه إلى الماء والطحان كان عالما به يضمن لأنه صار غار في ضمن العقد
بخلاف المسألة الأولى لأن ثمة ما ضمن السلامة بحكم العقد وهنا العقد يقتضي السلامة كذا في العمادية اه
وأراد بالاولى قوله اسلك هذا الطريق فإنه آمن ويظهر من التعليل أن قوله حتى لو قال الخ تبرع على الأصل
الأول وقوله أن كان عالما به أي بقب الدلو بشكل عليه مسألة الاستحقاق (قوله وتعمام في الاشياء)
ذكرناه في آخر باب المراجعة وتكلمنا عليه هناك فراجع (قوله هو ضمان الكفالة) أما في الأصل
الثاني فهو ظاهر لأن شرطه أن يذكر الضمان نصا وأما في الأول فلان عقد المعاوضة يقتضي السلامة فكانه
بسبب أخذ العوض ضمن له سلامة العوض (قوله لو كفالته طالة) ينبغي أن يجري فيه ما سبذكره
الشارح آخر الباب عن المحيط (قوله ليخصه بأداء أو إبراء) أي بأن يؤدي المال إليه أو إلى الطالب أو بأن
يتكلم مع الطالب أي بئى الكفيل (قوله يردّه إليه) في بعض النسخ برده بالباء الموحدة وفي أحسن فهو
متعلق بخصه أي برده نفسه وتسليمه إلى الطالب (قوله أي لو بأمره) لأن الكفيل بلا أمر متبرع ليس له
مطالبة الأصل بمال ولا نفس حتى أنه لا يأثم بالاستناع من تسليم نفسه معه كما مر سابقا (قوله من قام عن
غيره بواجب بأمره الخ) الظاهر أن المراد بالواجب اللازم شرعاً وعادة ليصبح استثناء التعويض عن الهبة
وقس الهبة الآن أن يكون لفظ لا بمعنى لكن وقوله بأمره متعلق بقام (قوله أمره بتعويض عن هبته) أي أمر
الموهر بـ له رجل أن يعرض الواهب عن هبته (قوله وباطعام الخ) وكذا لو قال أجمع على رجل أو أعتق عني
عبدا عن ظهاري خاتمة فالمراد بالواجب الأخرى (قوله وبأن يهب فلانا) فلو قال هب فلان عني أنفا
تكون من الأمر ولا رجوع للأمر عليه ولا على القابض ولا أمر الرجوع فيها والدافع متطوع ولو قال على
أني ضامن ضمن للأمر ولا أمر الرجوع فيه دون الدافع خاتمة (قوله في كل موضع الخ) فالمشتري
أو الغاصب إذا أمر رجلا بأن يدفع الثمن أو يدل الغصب إلى البائع أو المالك كان المدفوع إليه مال الكال المدفوع
بتقابلة مال هو المبيع أو المغصوب وظاهره أن الهبة لو كانت بشرط العوض فأمره بالتعويض عنها يرجع
بلا شرط لوجود الملك بتقابلة مال بخلاف ما لو أمره بالاطعام عن كفارته أو بالاجحاج عنه ونحوه فإنه ليس
بتقابلة مال فلا رجوع للأمر على الأمر لا بشرط الرجوع ويرد عليه الأمر بالاتفاق عليه فإنه قدّم أنه
يرجع بلا شرط مع أنه ليس بتقابلة ملك مال وكذا الأمر بأداء النوائب وبتخليص الأسير على ما مر هذا وسدّ
المصنف في باب الرجوع عن الهبة أصلاً آخر وهو كل ما يطالب به بالحسب والملازمة فالأمر بأدائه يثبت
الرجوع والأفلا لا بشرط الضمان ويرد عليه أيضاً الأمر بالاتفاق وانظر ما حترناه في تنقيح الحامدية (قوله
الكفيل للمختلعة الخ) صورته خالعت زوجها على مهر حاملا وإلها عليه دين فكفله به لهما رجل ثم جدّد عقد
النكاح بينهما لا يبرأ الكفيل لعدم ما سقط ما ثبت عليه بالكفالة أفاده ط (قوله نوب الخ) تابع صاحب

والأصل أن المغرور راغب يرجع على
الغار إذا حصل الغرور في ضمن
المعاوضة أو ضمن الغار صفة
السلامة للمغرور نصا درر وتعمام
في الاشياء ومزني المراجعة (فروع)
* ضمان الغرور في الحقيقة هو
ضمان الكفالة * لتكفيل منع
الأصيل من السفر لو كفالته حالة
ليخصه منها بأداء أو إبراء وفي
التكفيل بالنفس برده إليه كافي
المغري أي لو بأمره * من قام
عن غيره بواجب بأمره رجع
يعادفع وإن لم يشترطه كالأمر
بالاتفاق عليه وبفساد دينه إلا في
مسائل * أمره بتعويض عن هبته
وباطعام عن كفارته وبأداء
عن زكاة ماله وبأن يهب فلان عني
أنفا في كل موضع يملك المدفوع إليه
المال المدفوع إليه مقبلاً بملك مال
فإن المأمور يرجع بلا شرط والأفلا
وتعمام في وكالة السراج والكل
من الاشياء وفي الملتقط الكفيل
للمختلعة بما لها على الزوج من الدين
لا يبرأ بتجدد النكاح بينهما * نوب
غاب عن دلالة

لا ضمان عليه ولرأب عن صاحب الحانوت وقد ساءم وانتقال على الثمن فعليه قيمة الثوب ٢٨٥ وكرامات الدلال ثم وضعه في حانوت فيلذ ثمن

المتطفي ذكر هذه الترويح في الكفالة المناسبة للثمن والاختيار الرديعة أو الاجارات (قوله لا ضمان عليه)
هذا الوضع منه أمال قال لأدري في أي حانوت وضعته ضمن ثله بعض الغشيين عن الثمانية وذكر الشارح نحوه
آخر الرديعة (قوله وانتقال على الثمن) أي قبل العقد فيكون مقبوضا على سوم الثمن (قوله ضمن الدلال
بالتناق) أقول هذا إذا وضعه أمانة عند صاحب الدكان أمال أو وضعه عنده ليشتره فيه فليس خلاف مذكور
في الثالث والثلاثين من جامع الفصولين فقبل يضمن لأنه مودع وليس للمودع أن يودع وقيل لا يضمن في الصحيح
لأنه أمر لا بد منه في البيع وبه جزم في الرهبانية كما تله الشارح عن آخر الاجارات (قوله برئ) لأنه
كغاصب الغاصب إذا رد على الغاصب بيرا وانما يبرأ لو أثبت ردّه بجمعة جامع الفصولين (قوله لأنه يصير
عاملا لنفسه) إذ ولاية القبض له والخاص به لغيره ط فلو أن وكيل البيع ضمن الثمن لموكله وأدى يرجع
ولو أدى بلا ضمان لا يرجع كفي الفصولين وقد مر (قوله الالعمال بيت المال) أي إذا كان ردّه لبيت المال
أو على أربابها ان عاروا كما ذكره في آخر العبارة (قوله رواد المالكم وغيره) اخرج في الدر المنثور في سورة يوسف
في قوله تعالى اجعلني على خزائن الأرض قال اخرج ابن أبي حاتم والمحاكم عن أبي هريرة قال استعملني عمر على
البحرين ثم نزعني وعزمتني اثني عشر ألفا ثم دعاني بعد إلى العمل فأبيت فقال لم وقد سألت يوسف العمل وكان خيرا
منك قلت ان يوسف عليه السلام نبي ابن نبي ابن نبي وأنا ابن امية وأخاف أن أقول بغير علم
وأدعي بغير علم وأن يضر بظهوري ويشتم عرضي ويؤخذ مالي اه بجر قلت وأمل مذهبه أن هدية العمال
بما ترة بخلاف مذهب عمر رضي الله تعالى عنه فلذا عزمه (قوله ويلحق بهم الخ) قال السيد الجوى هذا ما يعلم
ويحكم ولا تجوز الفتوى به لأنه يكون ذريعة إلى ما لا يجوز وذلك لانحكام زماننا لو أتوا به هذا وصادروا من ذكر
لا ردود الاموال إلى الاوقاف وان علمت اعيانها ولا لبيت المال بل يصرفونها فيما لا يليق ذكره فليكن هذا على
ذكر منكم اه قلت والفاسل لهذا عرواين عر ط (قوله وفي التخصيص الخ) قد مرنا عند قوله ولو أبرأ الاصيل
أو آخره برئ الكفيل ولا ينعكس أن هذا مخالف لما في كل الكتب ولا يجوز العمل به بل يتأخر عن الكفيل
فقط دون الاصيل (قوله وقد مرنا) أي قبيل فصل القرض وذكرنا هناك أيضا ما فيه كفاية (قوله وسيجيء) أي في
فصل الحبس من كتاب القضاء (قوله وليس للدائن منعه الخ) وكذا ليس له أن يطالبه باعطاء الكفيل وان
قرب حلول الاجل كافي الا قضية وذكر في المتن بطالبه باعطاء الكفيل وان كان الدين مؤجلا وتماهه في
التاسع والعشرين من نور العين وفصل في القضية بأنه ان عرف المدينون بالمطل والتسويق يأخذ الكفيل والا فلا
اه قالوا قول ثلاثة (قوله واستحسن الخ) وفي الظهيرية قالت زورجريد أن يغيب فخذ بالنفقة كفيل لا يجيبها
الحاكم إلى ذلك لانها لم تجب بعد واستحسن الامام الثاني أخذ الكفيل رفقها به وعليه الفتوى ويجعل كانه كفل
بعذاب ابياعه اه بجر عند قوله وتصح بالنفس وان تعددت قال في النهر وظاهره يفيد أنه يكون كفلا
بنفقة عند الثاني مادام غائبا ووقع في كثير من عبارات أنه استحسن أخذ الكفيل بنفقة شهر وقد قالوا كما في
الجمعة لو كفل لها بنفقة كل شهر لزمته مادام السكاح بينهما عند أبي يوسف وقال يلزمه نفقة شهر اه وقد مر
الشارح نحوه هذا عن الثانية عند قول المصنف وبما بيعت فلا نافعي ولكن هذا فيما لو كفل بالايجاب والاطهار ان
ما وقع في كثير من عبارات فيما إذا أراد القاضي اجباره على اعطاء كفيل فم في نور العين عن الخلاصة لو علم
القاضي أن الزوج يمكث في السفر أكثر من شهر يأخذ الكفيل بأكثر من شهر عند أبي يوسف اه (قوله وفاس
عليه الخ) في البحر عن المحيط بعد ما مر عن أبي يوسف لو أفتى بقول الثاني في سائر الديون بأخذ الكفيل كان
حسنا رفق بالناس اه قال وفي شرح المنظومة لابن الشحنة هذا ترجيح من صاحب المحيط اه ومثله في
النهر (قوله اكنه مع الفارق) عبارة الشرنبلالي في شرحه لكن الفرق ظاهر بين نفقة المرأة التي يؤدي
تركها إلى هلاكها وبين دين الغريم الذي ليس كذلك اه قالت ورأيت بخط شيخ مشايخنا التركاني وتعليل الفرق
من صاحب المحيط والصدور التمهيد يفيد أنه لا فرق بين نفقة المرأة وبين دين الغريم وأي رفق في أن يقال لصاحب
الدين سافر معه إلى أن يحل الاجل اذ ربما يصرف في السفر أكثر من دينه فلو أفتى بقول صاحب المحيط وحسام
الدين الشهيد والمتنق والحجبية كان حسنا وفيه حفظ لحقوق العباد من الضياع والتلف خصوصا في هذا
الزمان اه ونحوه في مجموعة السايحاني واليه ميل كلام الشارح بقريضة الاستدلال عليه وفي البيري عن خزائن

الدلال بالتناق ولا ضمان على صاحب الحانوت عند الامام لأنه مودع المودع بدله معروف في يده قرب بين أنه مسروق فقال رددت على الذي أخذت منه برئ ولو قال طالب غريمي في مصدر كذا فإذا أخذت مالي فذاك عشرة منه يجب أجر المثل لا يرد على عشرة ملقط وأقيمت بأن ضمان الدلال والسمسار الثمن للبائع باطل لأنه وكيل بالاجر وكروا أن الوكيل لا يصح شمله لأنه يصير عاملا لنفسه فليحذر اه (فائدة) ذكر الطرسوسي في مؤلفه أن مصادرة السلطان لارباب الاموال لا تجوز الالعمال بيت المال مستدلا بأن عمر رضي الله عنه صادرا بأديرة اه وذلك حين استعمله على البحرين ثم عزله وأخذ منه اثني عشر ألفا ثم دعاه للعمل فأبى رواد الحاكم وغيره وأراد بعد مال بيت المال خدمته الذين يجيبون امواله ومن ذلك كتبه اذا توسعوا في الاموال لان ذلك دليل على خيانتهم ويلحق بهم كسبة الاوقاف ونظامها اذا توسعوا وتعاطوا انواع اللهو وبناء الاماكن فلما كم أخذ الادوال منهم وعزلهم فان عرف خيانتهم في وقت معين رد المال اليه والا وضعه في بيت المال ثم وجر وفي التخصيص لو كفل الحال سرجلا تأخر عن الاصيل ولو قرض الا الدين واحد قلت وقد مرنا انها حلة تأجيل القرض وسيجيء أن للمدينون السفر قبل حلول الدين وليس للدائن منعه ولكن يسافر معه فاذا حل منعه ليوفيه واستحسن ابو يوسف أخذ كفيل شهر المرأة طلبت كفلا بالنفقة لسفر الزوج وعليه الفتوى وفاس عليه في المحيط

بقية الديون اكنه مع الفارق كما في شرح الوهبانية للشرنبلالي

التساوي يأخذ كقبلا أو رجلا بوجهه وإن كان ظاهر المذهب عدمه لكن المصلحة في هذا المظهر من التعنت والجور في الناس اه ثم رأيت المتقي أبا السعد أفتى به في معرضه (قوله لو حبس المديون الخ) تقدم هذا في قول المتني وإذا حبسه له حصة وتقدم بيان شروطه وقوله حبس بالنصب لأنه تنازع فيه جاز وأراد وأعمل الثاني وأشير للأول مرفوعة ولو أعمل الأول لرجب أن يقال وأراد به باراز الصغير فافهم (قوله ثم الكفيل الخ) تقدم هذا أيضا عند قول المصنف وإذا حل على الكفيل بموته لا يحمل على الأصيل (قوله من قبل ما التأجيل ثم) ما صدريه والتأجيل فاعل الفعل محذوف دل عليه المذكور وخوتم فافهم والله سبحانه أعلم

(باب كفالة الرجلين)

شروع فيها هو كالمركب بعد الفراغ من المفرد ط (قوله بأن اشتريامنه عبد اجمانة) أشار إلى استواء الدينين صفة وسيد فلما اختلفا منه بأن كان ماعليه أي ماعلى المؤدى مؤجلا وما على صاحبه حالا فإذا أدى صح تعينه عن شريكه ورجع به عليه وعلى عكسه لا يرجع لأن الكفيل إذا جعل ديناً مؤجلا ليس له الرجوع على الأصيل قبل الحلول ولو اختلف بينهما نحو أن يكون ماعلى أحدهما قرضا وما على الآخر ثمن مبيع فإنه يصح تعيين المؤدى لأن التبعة في الجنسين المختلفين معتبرة وفي الجنس الواحد لغو بحر عن الفتح (قوله وكفل كل عن صاحبه) فلو كفل أحدهما عن صاحبه دون الآخر وأدى الكفيل لفعله عن صاحبه فإنه يصدق بحر (قوله بأمره) والأفلا رجوع بشئ أصلا (قوله زائدا على النصف) المراد أن يكون زائدا على ماعليه ولو كان دون النصف أو أكثر ط (قوله رجحان جهة الاصل على النيابة) لأن الأول دين عليه والثاني مطالبة بدينين ثم هو تابع فوجب صرف المؤدى إلى الأقوى حتى على القول بجعل الدين على الكفيل مع المطالبة فإن ماعليه بالاصالة أقوى فأن من اشترى في مرض موته شيا كان من كل المال ولومديونا ولو كفل كل من الثلث إلا إذا كان مديونا فلا يجوز أفاده في الفتح (قوله لأدى إلى الدور) لأنه لو جعل شئ من المؤدى عن صاحبه فاصاحبه أن يقول أداؤك أداني فأن جعلت شيا من المؤدى عني ورجعت على بذلك فلي أن اجعل المؤدى عنك كالأدب بنفسى فيفضى إلى الدور كذا في الكفاية وذكر في الفتح أنه ليس المراد حقيقة الدور فإنه توقف الشيء على ما توقع عليه بل اللازم في الحقيقة التسلسل في الرجوعات بينهما فيتمتع الرجوع المؤدى إليه وغنامه فيه (قوله كل واحد منهما بجمعه منفردا) قيد بقوله بجمعه للاحتراز عما لو تكفل كل واحد منهما بالنصف ثم تكفل كل عن صاحبه فهو كالمسألة الأولى في الصحيح فلا يرجع حتى يزيد على النصف ويقوله منفردا وهو حال من كل للاحتراز عما لو تكفلا عن الأصيل بجمع الدين معان ثم تكفل كل واحد منهما عن صاحبه فهو كذلك لأن الدين ينقسم عليه ما نصفين فلا يكون كقبلا عن الأصيل بالجميع كما في البحر وفي نور العين عن النهاية عن الثاني ثلاثة كفلا أو بألف يطالب كل واحد بنات الألف وان كفلا على التعاقب بطالب كل واحد بالألف كذا ذكره شمس الأئمة السرخسي والمرغيناني والهرثاني اه (قوله ثم كفل كل من الكفيلين عن صاحبه) قيد به لأنه بدون ذلك لا رجوع لأحدهما على الآخر وفي الهندية عن المحيط كفل ثلاثة عن رجل بألف فأدى أحدهم برؤا جعلا ولا يرجع على صاحبه بشئ ولو كان كل واحد كقبلا عن صاحبه رجع المؤدى عليهما بالثلثين ولما أحب المال أن يطالب كل واحد منهما بالألف هذا إذا نظرت في المؤدى بالكفيلين فإن ظفر بأحدهما رجع عليه بالنصف ثم رجعا على الثالث بالثلث ثم رجعا جميعا على الأصيل بالألف وان ظفر بالأصيل قبل أن يظفر بصاحبه رجع عليه بجمع الألف اه (قوله بالجميع) احتراز عما لو تكفل كل عن الأصيل بالجميع متعاقبا ثم كفل كل واحد منهما عن صاحبه بالنصف فإنه كالأولى كما في البحر (قوله وبهذه القيود) أي كون كفالة كل منهما عن الأصيل بالجميع وكونهما على التعاقب وكون كفالة كل واحد منهما عن صاحبه بالجميع أيضا (قوله خالف الأولى) أي في الحكم والألفا لموضوع مختلف فإن أصل الدين في الأولى عليهما لا آخر وفي الثانية على غيرهما وقد كفلاه (قوله رجع بنصفه على شريكه) أي ثم رجعا على الأصيل لأنهما إذا باعاه أحدهما بنفسه والآخر بشأبه بحر (قوله لكون الكل كفالة هنا) أي ماعن نفسه وماعن الكفيل الآخر فلا ترجع للبعض على البعض ليقع النصف الأول عن نفسه خاصة بخلاف ما تقدم وتمايه

أكن في المنظومة المحببة
لو ذال مديوني مرادة السفر
وأجل الدين عليه ما استقر
وطلب التكفيل فلو انبزم
عليه اعطاء كفيل يعلم
لو حبس الكفيل فالرجاء له
إذا أراد حبس من قد كفله
لأنه قد كان ذا لاجله
حبس فليجازه بفعله
ثم الكفيل ان يمت قبل الاجل
لأن أن الدين في ذ المال حل
عليه فالوارث ان آذاه لم
يرجع به من قبل ما التأجيل ثم
(باب كفالة الرجلين)

(دين عليهم ما لا آخر) بأن اشتريامنه
عبد اجمانة (وكفل كل عن صاحبه)
بأمره (بجاز ولم يرجع على شريكه)
الاباء آذاه زائدا على النصف)
رجحان جهة الاصل على النيابة
ولأنه لو رجع بنصفه لأدى إلى الدور
دور (وان كفلا عن رجل بشئ)
بالتعاقب) بأن كان على رجل
دين فكفل عنه رجلا من كل واحد
منهما بجمعه منفردا (ثم كفل
كل من الكفيلين عن صاحبه)
بأمره بالجميع وبهذه القيود
خالف الأولى (فما أدى) أحدهما
(رجع بنصفه على شريكه) لكون
الكل كفالة هنا (أو) يرجع
ان شاء (بالكل على الأصيل)
لكونه كفل بالكل بأمره

(وان أبرأ الطالب أحدهما الخذ)
 الطالب الكفيل (الآخر بكه)
 بكم كفالتة (ولو افرق
 المناوضان) وعليهما دين (أخذ
 الغريم أيا) شاء (منهما بكل الدين)
 لتضمنها الكفالة كإمتر (ولارجوع)
 على صاحبه (حتى يؤدى أكثر من
 النصف) إمامتر (كاتب عبديه
 كاتبة واحدة وكفيل كل
 من العبدین (عن صاحبه صح)
 استحضانا (و) جئتذفر (ما أدى
 أحدهما رجع) على صاحبه
 (بنصفه) لاستواءهما (ولو أعتق)
 المولى (أحدهما) والمألة بجالها
 (صح وأخذ أيا شاء منهما بمحضه من
 لم يعتقه) المعتق بالكفالة والآخر
 بالاصالة (فإن أخذ المعتق رجع
 على صاحبه) لكفالتة (وان أخذ
 الآخر لا صالته (وإذا كفيل
 شخص (عن عبده مالا) موصوفا
 بكونه (لم يظهر في حق مولاه) بل
 في حقه بعد عتقه (كإل لزمه
 باقراره واستقراره) واستملاك
 ودیعة فهو) ای المال المذكور
 (حال وان لم يسمه) ای الخلول
 لخلوله على العبد وعدم مطالبته
 لعسرته والكفيل غير معسر ويرجع
 بعد عتقه لو بأمره ولو كفيل مؤجلا
 تأجل كإمتر (أدعى) شخص (رقبة
 عبده فكفيل به رجل خات) العبد
 (المكفول) قبل تسليمه (فبرهن
 المدعى انه) كان (له ضمن) الكفيل
 (قيمه) لجوازا بالاعيان المضونة
 كإمتر (ولو ادعى على عبده مالا فكفيل
 بنفسه) ای بنفس العبد (رجل
 خات العبد برئ الكفيل) كافي

في الفتح (قوله اخذ الآخر) ضبطه في النهر بالماء وهو غير متعين في الصباح أخذه الله اهلكه وأخذه بذنبه عاقبه
 عليه وأخذه بالماء مؤاخذه كذلك اه (قوله بكه) لان ابراء الكفيل لا يوجب ابراء الاصيل والثاني
 كفيل عنه بكه فأخذه بكه نهر (قوله ولو افرق المناوضان) قيد بالمناوضين لان شريكى العنان لو افرقا
 وغتد لم يأخذ الغريم أحدهما الا بما يخصه نهر (قوله أخذ الغريم) يطلق الغريم على من له الدين
 ومن عليه كافي ط عن الدستور (قوله لتضمنها الكفالة) ولا تبطل بالافتراق ط عن الاتفاقى (قوله
 كإمتر) ای في كتاب الشركة (قوله إمامتر) ای في المسألة الاولى من انه أصيل في النصف وكفيل في الآخر
 فما أدى بصرف الى ما عليه بحق الاصله فان زاد على النصف كان الزائد عن الكفالة فيرجع نهر (قوله كاتبة
 واحدة) بأن قال كاتبك على ألب الى سنة قيد بالواحدة لانه لو كاتب كلا على حدة فكفل كل منهما عن صاحبه
 يبطل الكتابة للمولى لا يصح قياسا واستحضانا اه كفاية (قوله صح استحضانا) والقياس أن لا يصح لانه
 شرطه كفاية المكاتب والكفالة يبطل الكتابة وكل ذلك باطل فيكون شرطها في الكتابة مفسدا وجه
 الاستحضان أن هذا عقد يمتثل الحجة بأن يجعل كل واحد في حق المولى كان المال كله عليه وعق الاخر معلقا
 بأدائه فيطالب كل منهما بجميع المال بحكم الاصله لا بحكم الكفالة وفي الحقيقة المال مقابلهما حتى يكون
 منقسماعليهما ولكلا ذرنا المال على كل واحد منهما تنجيدا للكتابة وفيما وراء ذلك العبرة للحقيقة كفاية (قوله
 المعتق) مبنى للعجوة والآخر معطوف عليه منصوبان على البدلية من اياها أو مرفوعان بفعل محذوف دل
 عليه المذكور أو على الابتداء والخبر محذوف أي مؤاخذه (قوله لكفالتة) ای يرجع عما اذا عهده من بدل
 الكتابة لكفالتة بأمره وجازت الكفالة ببدل الكتابة هنا لان في حالة البقاء وفي الابتداء كان كل المال عليه
 نهر (قوله لم يظهر في حق مولاه الخ) أفاد أن حكم ما يظهر وهو ما يؤاخذ به للعالم كذلك بالاولى كدين
 الاستملاك عيانا ومالهما بالتجارة باذن المولى وجعله الزبلى قيد احترازا وهو سحر (قوله لزمه باقراره)
 ای وكذب المولى بحر (قوله أو استقرض) ای أو بيع وهو محجور عليه بحر (قوله لخلوله على العبد)
 لوجود السبب وقبول الذمة بحر (قوله وعدم مطالبته لعسرته) اذ جميع ما في يده ملك المولى ولم يرض
 بتعلق الدين به فتح (قوله والكفيل غير معسر) فالمانع الذي يتحقق في الاصيل منتف عن الكفيل مع
 وجود المقضى وهو الكفالة المطلقة بحال غير مؤجل فيطالب به في الحال كالوكفيل عن مفلس أو غائب يلزمه
 في الحال مع أن الاصيل لا يلزمه وعلمه في الفتح (قوله ويرجع بعد عتقه) لان الطالب لا يرجع عليه الا بعد
 العتق فكذلك الكفيل لتساويه مقامه بحر وقوله لو بأمره ای لو كانت الكفالة بأمر العبد وبقي ماله وكفيل بدين
 الاستملاك المعان قال في الفتح ينبغي أن يرجع قبل العتق اذا أدى لانه دين غير مؤخر الى العتق فيطالب السيد
 بتسليمه رقبته والقضاء عنه ويبحث أهل الدرس هل المعتق في هذا الرجوع الأمر بالكفالة من العبد أو السيد
 وقوى عندي الثاني لان الرجوع في الحقيقة على السيد اه قال في النهر ورأيت مقيدا عندى أن ما قوى
 عنده هو المذكور في البدائع قال ط فلو كانت بأمر العبد لا يرجع عليه الا بعد العتق فالخصل أن ضمان العبد
 فيما لا يؤاخذ به حالا صحيح والرجوع عليه بعد العتق ان كان بأمره وضمناؤه فيما يؤاخذ به حالا ان كان بأمر السيد
 صح ويرجع به حالا عليه وان حكمه كان بأمر العبد صح ويرجع به عليه بعد العتق كذا يؤخذ من كلامهم اه
 (قوله كإمتر) ای عند قول المتن ولا يتعكس من قوله نعم لو تكفل بالمال مؤجلا تأجل عنهم الخ (قوله فئات
 العبد) بأن ثبت موته ببرهان ذي اليد أو صدق المدعى فلو لم يكن ثمة برهان ولا تصديق لم يقبل قول ذي اليد
 انه مات بل يحبس هو والكفيل فان طال الحبس ضمن القيمة وكذا الوديعة المجمودة نهر عن الزمان (قوله
 فبرهن المدعى) قيد بالبرهان لانه لو ثبت ذلك باقرار ذي اليد أو تنكوله لم يضمن شيئا نهر (قوله لجوازا
 بالاعيان المضونة) ای بنفسها وفيها يجب على ذي اليد رد العين فان هلك وجب رد القيمة (قوله ولو ادعى
 على عبده مالا) ای معلوم القدر بأن قال أخذ مني كذا بالغصب واستهلك ط (قوله برئ الكفيل) ای
 كإل كان المكفول بنفسه حرا قال في النهر واعلم أن هاتين المسألتين مكررتان أما الاولى فلا استفادتها من قوله
 فيما مر ومغصوب وأما الثانية فلانته من أن الكفالة بالنفس تبطل بموت المطلوب اه قال في البحر لكن ذكر
 الثانية خالصين الفرق بينهما وبين الاولى وهو ظاهر لان المكفول به في الاولى رقبة العبد وهى مال وهى لا تبطل

بذلك المال بخلاف الثانية (قوله) ولا كفل عبد غير مدبون مستغرق الخ) يبرز مستغرق بكسر الراء على أنه صفة للمدبون ونسبة الاستغراق اليه مجاز لأن الدين استغرقه أي استغرق رقبته وما في يده أو ضيق الرأ وقيد به لأنه لو كن عليه دين مستغرق لم تلزمه الكفالة في رقه فإذا عتق رسته كذا في كافي الحاكم أي لا ربح حتى الغرماء مقدم وحتهم في قيمته رقبته يبعونه بدينهم ان لم يقدّمه سيده وبعد العتق صار الحق في ذمته وأما إذا كان دينه غير مستغرق فالظاهر أنه يقدم دين الغرماء والباقي للكفالة كالمالك الذي كفل عن غير سيده قال في السكاني وكفالة العبد والمدير وأم الولاد عن غير السيد بنفس أو مال بلاذن السيد باطلا حتى يعتق فإذا عتق تلممه وان أذر سيده جازت ان لم يكن عليه دين ويأبى في دين الكفالة وان كان عليه دين بدئ بدينه قبل دين الكفالة ويسمى المدير وأم الولاد في الدين اهـ (قوله) لان الحق له أي اذ لم يكن على العبد دين يكون الحق في ماله له لمولاه فصح اذ نكح في كفالته (قوله) فاذا عتق فأذاه نص على اتوهم فانه اذا أذاه حال رقه لا يرجع بالاولى ط (قوله) بأمره أي بأمر العبد وهذا زاد في الترو وقال هذا القيد لا بد منه اهـ ثم رأيت مذكورا في شرح الجامع لقاضي خان ولا يخفى أنه اذ لم يرجع مع الامر فعدم الرجوع بدونه بالاولى ولعل فائدة أنه محل الخلاف الا في (قوله) لان عقادها غير موجبة للرجوع الخ) جواب عن قول زفر بالرجوع لتحقيق الموجب له وهو الكفالة بالامر والممانع هو الرق وقد زال كافي الهداية (قوله) بعد ذلك أي بعد انعقادها غير موجبة للرجوع (قوله) كما لو كفل الخ) من تمة الجواب وهذه المسألة تقدمت عند قول المصنف في باب الكفالة ولو كفل بأمره رجوع عليه بما أذى الخ (قوله) لما قلناه) أي من قوله لان عقادها غير موجبة الخ (قوله) من سائر أمواله) بخلاف ما إذا لم يكن كفاؤه لا يلزمه عينا الآن يسلمه لبيع وقد لا يفي ثمنه بالدين فلا يصل الغرماء الى تمام الدين وبالكفالة يصلون فتح (قوله) برقبته) أي نثبت لهم يبعه ان لم ينفده المولى ولذا اشترط أن لا يكون مدبونا كما زودون الكفالة ليس لهم ذلك (قوله) وهذا) أي قوله فائدة كفالة المولى الخ (قوله) في شرحه) وأثبت شرحا وجوده في رأيت من نسخ المتن المجردة ط والله سبحانه أعلم

بسم الله الرحمن الرحيم * (كتاب الحوالة) *

كل من الحوالة والكفالة عقد التزام ماعلى الاصيل للثبوتى الا أن الحوالة تنضج ابراء الاصيل ابراء مقيد كما سيجي فمكافاة كالمركب مع المفرد والثاني مقدم فلزم تأخير الحوالة فنه (قوله) هي لغة النقل) أي مطلقا لدين أو عين وهي اسم من الاحالة ومنه يقال أحلت زيدا على عمرو فاحتمال أي قبل وفي المغرب تركيب الحوالة بدل على الزوال والنقل ومنه التحويل وهو نقل الشيء من محل الى محل وقامه في الفتح (قوله) وشرعا نقل الدين الخ) أي مع المطابقة وقيل نقل المطابقة فقط ونسب الزيلعي الاول الى أبي يوسف والثاني الى محمد وجه الاول دلالة الاجماع على أن احتمال لو أبرأ المحال عليه من الدين أو وهبه منه صح ولو أبرأ المحيل أو وهبه لم يصح وحكي في الجمع خلاف محمد في الثانية ووجه الثاني دلالة الاجماع أيضا على أن المحيل اذا قضى دين الطالب قبل أن يؤدي احتمال عليه لا يكون متوقفا ويجبر على القبول وكذا احتمال لو أبرأ المحال عليه من دين الحوالة لا يرتد بالرد ولو وهبه منه ارتد كالمو أبرأ الطالب الكفيل أو وهبه ولو اتقل الدين الى ذمته لما اختف حكم البراء والهبة وكذا المحال لو أبرأ المحال عليه لم يرجع على المحيل وان كانت بأمره كالكفالة ولو وهبه ورجع ان لم يكن للمحيل عليه دين وتماه في البحر وظاهره اتفاق القولين على هذه المسائل ثم ذكر ما يفيد اتفاق القولين أيضا على عود الدين بالتوى وعلى جبر المحال على قبول الدين من المحيل وعلى قسمة الدين بين غرماء المحيل بعدم موته قبل قبض المحال وعلى أن ابراء المحال المحال عليه لا يرتد بالرد وعلى أن توكيل المحال المحيل بالمقبض من المحال عليه غير صحيح وعلى أن احتمال لو وهب الدين للمحال عليه كان للمحال عليه أن يرجع على المحيل وعلى أنها تفسخ بانفسخ وعلى عدم سقوط حق حبس المبيع فيما اذا أحاله المشتري وكذلك لو كان عند المحال رهن للمحيل لا يسقط حتى حبسه بخلاف ما اذا كن المحيل هو البائع على المشتري أو المرتهن على الراهن فانه يبطل حبس المبيع والراهن استقوط المطالبة مع أن هذه المسائل تبين كونها انتقالا للدين واكن اعتبرت الحوالة تأجيلا الى التوى في بعض الاحكام وجعل النقل للمطالبة وفي بعضها اعتبرت ابراء وجعل النقل للدين أيضا وقام التوجيه في البحر وفي

(ولو كفل عبد غير مدبون)

مستغرق (عن سيده بأمره) جاز

لان الحق له (ف) اذا عتق فأذاه

ار كفل سيده عنه) بأمره

(فأذاه) ولر (بعد عتقه لم يرجع

واحد منهم ما على الاخر) لان عقادها

غير موجبة للرجوع لان كلا منهما

لا يستوجب دينا على الآخر

فلا تطلب موجبة له بعد ذلك) كالمو

كفل رجل عن رجل بغير أمره

فبلغه فأجاز الكفالة (لم تكن

الكفالة موجبة للرجوع) لما قلناه

(و) قالوا (فائدة كفالة المولى عن

عبده وجوب مطاأته ما يفياء الدين

من سائر أمواله وفائدة كفالة العبد

عن مولاه تعلقه) أي الدين (برقبته)

وهذا لم يثبت المصنف متنافي

شرح والله سبحانه وتعالى أعلم

بالصواب

* (كتاب الحوالة) *

(هي) لغة النقل وشرعا نقل الدين

من ذمة المحيل الى ذمة المحال

عليه) وهل توجب البراءة من

الدين الصحيح نعم فتح

بذلك المال بخلاف الثانية (قوله ولو كفل عبد غير مدين مستغرق الخ) يجوز مستغرق بكسر الراء على أنه صفة لمدين ونسبة الاستغراق اليه محجاز لان الدين استغرقه اي استغرق رقبته وما في يده او شئ الرأ وقد به لأنه لو كان عليه دين مستغرق لم تلزمه الكفالة في رقه فاذا عتق رقبته كذا في كافي الحاكم اي لان حتى الغرماء مقدم وحقتهم في قبة رقبته يبعونه بدينهم ان لم يندمه سيده وبعد العتق صار الحق في ذمته وأما اذا كان دينه غير مستغرق فالتأخر أنه يقدم دين الغرماء والباقي للكفالة كما لو كفل عن غير سيده قال في الكافي وكفالة العبد والمأمر وأم الولاد عن غير السيد بنفس او مال بلاذن السيد باطلا حتى يعتق فاذا عتق تلزمه وان أذن سيده جازت ان لم يكن عليه دين ويأخذ في دين الكفالة وان كان عليه دين بدئ بدينه قبل دين الكفالة ونسعى المذبر وأم الولاد في الدين اهـ (قوله لان الحق له) اي اذا لم يكن على العبد دين يكون الحق في ماليته لمولاه فصح اذنه في كفالته (قوله فاذا عتق فأذا) نص على أنهم فانه اذا أذاه حال رقه لا يرجع بالاولى ط (قوله بأمره) اي بأمر العبد وهذا زاد في التبر وقال هذا القيد لا بد منه اهـ ثم رأيت مذكورا في شرح الجامع لقاضي خان ولا يخفى أنه اذا لم يرجع مع الامر فعدم الرجوع بدونه بالاولى ولعل فائدة أنه محل الخلاف الا في (قوله لان عقد حاكم غير موجب للرجوع الخ) جواب عن قول زفر بالرجوع لتحقيق الموجب له وهو الكفالة بالامر والمنايع حوالق وقد زال كافي الهداية (قوله بعد ذلك) اي بعد انعقادها غير موحبة للرجوع (قوله كما لو كفل الخ) من تمة الجواب وهذه المسألة تقدمت عند قول المصنف في باب الكفالة ولو كفل بأمره رجع عليه بما أدى الخ (قوله لما قلناه) اي من قوله لان عقد حاكم غير موجب الخ (قوله من سائر أمواله) بخلاف ما اذا لم يكفل فانه لا يلزمه عينا الآن يسلمه لبيع وقد لا يفي بمثمه بالدين فلا يصل الغرماء الى تمام الدين وبالكفالة يصلون فتح (قوله برقبته) اي نثبت لهم يبعه ان لم ينفذ المولى ولذا اشترط أن لا يكون مديونا كما مر بدون الكفالة ليس لهم ذلك (قوله وهذا) اي قوله فائدة كفالة المولى الخ (قوله في شرحه) وأثبتته شرحا وهو موجود في رأيت من نسخ المتن المجردة ط والله سبحانه أعلم

بسم الله الرحمن الرحيم * (كتاب الحوالة) *

كل من الحوالة والكفالة عقد التزام ماعلى الاصيل للتورث الا أن الحوالة تنبني ابراء الاصيل ابراء مقيدا كما سيجيء فكانت كالركب مع المقدرد والثاني مقدم فلزم تأخير الحوالة فنهز (قوله في لغة النقل) اي مطلقا لدين او عين وهي اسم من الاحالة ومنه يقال أحلت زيدا على عمرو فاحتمل اي قبل وفي المغرب تركب الحوالة يدل على الزوال والنقل ومنه التحويل وهو نقل الشيء من محل الى محل وتماه في الفتح (قوله وشير عاتقل الدين الخ) اي مع المطالبة وقيل نقل المطالبة فقط ونسب الزبيلي الاول الى أبي يوسف والثاني الى محمد وجه الاول دلالة الاجماع على أن الاحتمال لو ابراء المحال عليه من الدين او وجهه منه صح ولو ابراء المحيل او وجهه لم يصح وجكي في الجمع خلاف محمد في الثانية ووجه الثاني دلالة الاجماع أيضا على أن المحيل اذا قضى دين الطالب قبل أن يؤدي الاحتمال عليه لا يكون متطوعا ويجبر على القبول وكذا الاحتمال لو ابراء المحال عليه عن دين الحوالة لا يرتد بالرد ولو وجهه منه ارتد كالأول ابراء الطالب المكفيل او وجهه ولو اتقل الدين الى ذمته لما اختلف حكم ابراء والهبة وكذا المحال لو ابراء المحال عليه لم يرجع على المحيل وان كانت بأمره كالكفالة ولو وجهه رجع ان لم يكن للمحيل عليه دين وتماه في البحر وظاهر اتفاق القولين على هذه المسائل ثم ذكر ما يفيد اتفاق القولين أيضا على عود الدين بالتوري وعلى جبر المحال على قبول الدين من المحيل وعلى قسمة الدين بين غرماء المحيل بعدم موته قبل قبض المحيل وعلى أن ابراء المحال المحال عليه لا يرتد بالرد وعلى أن توكيل المحال المحيل بالقبض من المحال عليه غير صحيح وعلى أن الاحتمال لو وهب الدين للمحال عليه كان للمحال عليه أن يرجع على المحيل وعلى أنها تفسخ بالفسخ وعلى عدم سقوط حق حبس المبيع فيما اذا أحاله المشتري وكذلك لو كان عند المحال رهن للمحيل لا يسقط حق حبسه بخلاف ما اذا كان المحيل هو البائع على المشتري او المرتهن على الراهن فانه يظل حبس المبيع والراهن اسقوط المطالبة مع أن هذه المسائل تبين كونها تنقل للدين ولكن اعتبر الحوالة تأجيلا الى التوري في بعض الاحكام وجعل النقل للمطالبة وفي بعضها اعتبر ابراء وجعل النقل للدين أيضا وتعام التوجيه في الجروفي

(ولو كفل عبد غير مدين)

مستغرق (عن سيده بأمره) جاز

لان الحق له (فه) اذا (عتق فأذا)

ار كفل سيده عنه) بأمره

(فأذا) ولو (بعد عتقه لم يرجع

واحد منهم ماعلى الآخر) لان عقداها

غير موحبة للرجوع لان كلاهما

لا يستوجب دينا على الآخر

فلا تقلب موحبة له بعد ذلك (كالمولى

كفل رجل عن رجل بغير أمره

فبلغه فأجاز) الكفالة (لم تكن

الكفالة موحبة للرجوع) لما قلناه

(و) قالوا (فائدة كفالة المولى عن

عبد وجوب مطابته بايقاء الدين

من سائر أمواله وفائدة كفالة العبد

عن مولاه تعلقه) اي الدين (برقبته)

وهذا لم يثبت المصنف متنافي

شرح والله سبحانه وتعالى أعلم

بالصواب

* (كتاب الحوالة) *

(هي) لغة النقل ونوعا (نقل الدين

من ذمة المحيل الى ذمة المحال

عليه) وهل توجب البراءة من

الدين المصحح نعم فتح

بغير خلاف الرضى الذى ليس ركن عقد (قوله فان قبواه الخ) ذكر فى الجبرأولاً لأن من الشروط مجلس
الحالة وقال وهو شرط الاعتقاد فى قواه ما خلا قال أبو يوسف فانه شرط النفاذ عنده فلو كان المختار غائباً
المجلس قبله الخبر فأجاز لم ينعقد عندهما خلافاً له والنصح قولهما اهـ ثم قال هنا وأراد من الرضى القبول
فى مجلس الإيجاب لم يقدّمناه أن قبولهما فى مجلس الإيجاب شرط الاعتقاد وهو مصرح به فى البدائع اهـ
وما ذكره فى الجبرأولاً هو عبارة البدائع فقوله لما قدّمناه أن قبولهما الظاهر أن الميم فيه زائدة وأن النصير
فيه مفرد عائد للحوالة لأن المتبادر من كلام البدائع أن اشتراط المجلس عندهما انما هو فى المختار فقط بقرينة
التفريع ويأتى قريباً ما يؤيده اهـ (قوله لكن فى الدرر وغيره) أى كالتأنيب والبرازية والخلاصة وعبارة
التأنيب الحوالة تعقد قبول المختار له والمحال عليه ولا تصح فى غيبة المختار له فى قول أبى حنيفة ومحمد كما قلنا فى
الكفالة الآن يقبل رجل الحوالة للغائب ولا تشترط حضرة المختار عليه لصحة الحوالة حتى لو أحاله على رجل
غائب ثم علم الغائب قبل صحة الحوالة اهـ ومراعاة بالقبول فى قوله تعقد قبول الخ الرضى الإعم من القبول
المشروط له المجلس بقرينة آخر العبارة ولم يذكر رضى المحيل بناء على رواية الزبادات انه غير شرط فخلص من
كلامه أن الشرط قبول المختار فى المجلس ورضى المحال عليه ولو غابا وهو ما نلصقه فى التبرك كأمّ وظاهره أن
خلاف أبى يوسف فى المختار فقط فعنده لا تشترط حضرته بل يكفي رضاه كالمحال عليه وأنه لا خلاف فى المحال
عليه فى أن حضرته غير شرط وبه ظهر أنه لا يصح التوفيق بحمل ما فى الدرر وغيره على قول أبى يوسف الذى هو
خلاف الصحيح بل هو محمول على قولهما الصحيح فافهم وبما تقررناه ظهر أنه لا خلاف فى اشتراط الرضى الإعم
وأن الخلاف فى قبول المختار فى المجلس لا فى رضاه فلا ينافى ذلك قول المصنف شرط رضى الكل بلا خلاف الخ
خلافًا لما ظنه فى العزيمة (قوله أو نائبه) أى ولو فوضوا له غيره فى الدرر قال فى الفتح فتوقف أى قبول
الفضولى على إجازة المختار إذا بلغه (قوله ورضى الباقيين) كذا فى بعض النسخ ياء من نائبهما ياء التنبيه
وفى عامة النسخ ياء واحدة على أنه جميع أريد به ما فوق الواجب ثم لا يخفى أن اشتراط رضى المحيل مبنى على
رواية القدورى وهى خلاف المختار كما تقدمه فالأحسن عبارة الدرر من الدرر وهى وشرط حضور الباقيين
الأن يقبل فضولى له لا حضور الباقيين اهـ فلم يذكر اشتراط رضاهما فيصدق بكل من الروايتين وقال فى الدرر
أما عدم اشتراط حضور الأول وهو المحيل فبأن يقول رجل للدائن الشئ على فلان بن فلان ألف درهم فأجبت بها
على فرضي الدائن فإن الحوالة تصح حتى لا يكون له أن يرجع وأما عدم اشتراط حضور الثالث وهو المختار عليه
فبأن يجعل الدائن على رجل غائب ثم علم الغائب قبل صحة الحوالة كذا فى التائنية اهـ قلت فلم يذكر فى هذا
التصور رضى المحيل للغائب وذكر فى الثانى رضى المحيل عليه الغائب وذلك مبنى على رواية الزبادات المختارة
كأمّ (قوله وتصح فى الدين) الشرط كون الدين للتمتع على المحيل ولا يفيى وكالة لحوالة وأما الدين على
المحال عليه فليس بشرط أفاده فى البحر وفيه عن المحيط ولو أحال المحال عليه المختار على آخر جاز وبرى الأول
والمال على الآخر كالكفالة من الكفيل اهـ فدخل فى الدين دين الحوالة كما دخل دين الكفالة فإن الكفيل
لو أحال الطالب جاز كما يأتى وفى البرازية كل دين جاز به الكفالة جاز به الحوالة وفى الهندية ما لا تجوز به
الكفالة لا تجوز به الحوالة (قوله المعلوم) فلو احتمل بمال مجهول على نفسه بأن قال أحتلت بمائة وبشئ على
فلان لا تصح الحوالة مع جهالة المال ولا تصح الحوالة أيضاً بهذا اللفظ بجرع البرازية (قوله لا فى العين) لأن
التفيل الذى تضمنته نقل شرعى وهو لا يصور فى الأعيان بل المتصور فيها النقل الحسى فكانت نقلاً للوصف
الشرعى وهو الدين فتح قال فى الشربلالية يرد عليه ما سذكروه من أنها تصح بالدرهم بالودعة إذ ليس فيها نقل
الدين وكذا الغصب على القول بأن الواجب فيه رد العين والقيمة مخلص ودفع الإرادة بأن الحوالة بالودعة وكالة
حقيقة اهـ قالت فيه نظراً لمسايق فى الحوالة المقيدة بودعة ونحوها أنه لا يملك المحيل مطالبة المختار عليه
ولا المختار عليه دفعها للمحيل ولا يخفى أن الوكالة حقيقة تنافى ذلك فالضواب فى دفع الإرادة أن النقل موجود
لأن المدينون إذا أحالوا الدائن على المودع فقد انتقل الدين عن المدينين إلى المودع وصار المودع مطالباً بالدين كله
فى ذمته فكانت حوالة الدين لا بالعين نعم لو أحال المودع رب الودعة بها على آخر كانت حوالة بالعين فلا تصح
(قوله وبه عرف أن حوالة الغازى) مصدر مضاف إفعاله أى أحالته غيره على الامام وعادة التبر وبه عرف أن

فان قبولها فى مجلس الإيجاب
شرط الاعتقاد بجرع البدائع
لكن فى الدرر وغيرها الشرط
قبول المختار أو نائبه ورضى
الباقيين لا حضورهما وأقره
المصنف (وتصح فى الدين) المعلوم
(لا فى العين) زاد فى الجوهر
ولا فى الحقوق انتهى وبه عرف
أن حوالة الغازى يحق

مطلب
فى حوالة الغازى وحوالة المستحق
من الرقب

الحوالة على الامام من الغازی الخ ولا ينبغي أن ما ذكره غير ما نحن فيه اذ كلام المصنف في بيان المكفول به قد كرر
 أنه المال لا العين ولا الحقوق فاذا استدان الغازی ديناً من زيد ثم أحاله به على الامام بصفت الحوالة سواء قيدها
 بأن يعطيه الامام من حقه من الغنمة الحرزة والاولان الحال عليه لا يشترط أن يكون عليه الجليل دين او عين من
 وديعة او غيرها ولأن الحال به دين صحيح معلوم فالقول بعدم صحته ليس له وجه صحة اصلاً وهكذا يقال في المستحق
 اذا استدان ثم أحال الدائن على الناظر سواء قيد الحوالة به معلومه الذي في يد الناظر أو لا فهو أيضاً من الحوالة
 بالدين لا بالحقوق نعم لو أحال الامام الغازی أو أحال الناظر المستحق على آخر كان مظنة أن يقال انهم من الحوالة
 بالحقوق لأن الغنمة اذا حرزت بدارنا يتأكد فيها حق الغانمين ولا تملك الا بالقسمة ولا يقال ان الوارث اذا
 مات بعد الاحراز قبل القسمة يورث نصيبه فيقتضي الملك قبل القسمة لا نأقول ان الحق المتأكد يورث حتى حبس
 الرهن والرد بالعيب بخلاف الضعيف كالشفعة وخيار الشرط كما قدمناه عن الفتح في باب المغنم وقسمته وكذا
 يقال في غلة الوقف فان نصيب المستحق يورث عنه اذا مات قبل القسمة بعد ظهوره وغلة الوقف في وقف الذرية
 او بعد عمل صاحب الوظيفة كما قدمناه هنالك ومقتضى هذا أن لاتصح هذه الحوالة لأن كلام الغازی
 والمستحق لم يثبت له دين في ذمة الامام والناظر نعم تكون وكالة بالقبض من المحال عليه كما يأتي في قول المصنف
 وان قال الحيل للجهل وهذا يقع كثيراً فان الناظر يحيل المستحق على مستأجر عقار الوقف وقد أفتى في
 الحامدية بأنه لو مات الناظر قبل أخذ المحتال فللناظر الثاني أخذه لكن ذكرنا في باب المغنم أن غلة الوقف بعد
 ظهورها يتأكد فيها حق المستحقين فتورث عنهم وأما بعد قبض الناظر لها فيجب أن تصير ملكاً لهم للشركة
 الخاصة بخلاف المغنم فانه لا يملك الا بعد القسمة حتى لو أعتق أحد الغانمين حصته من امة لا تعتق للشركة العساة
 الا اذا قسمت الغنمة على الراتب فيصح للشركة الخاصة وعلى هذا فاذا صار الدالة في يد الناظر صارت أمانة عنده
 ملكاً للمستحقين لهم مطالبته بها ويحبس اذا امتنع من اداها ويضمن اذا استملكها او هلك بعد الطلب فاذا
 أحال الناظر بعض المستحقين على آخر لا يصح لانها حوالة بالعين لا بالدين الا اذا كان الناظر استملكها
 أو خلطها بما له فتصير بذمته فتصح الحوالة لانها حوالة بالدين لا بالعين ولا بالحقوق فقد ظهر أن هذه الحوالة
 لا تكون من الحوالة بالحقوق أصلاً سواء كان الغازی أو الناظر رجلاً او مختالاً وسواء كانت الحوالة مطلقة
 أو مقيدة وأن ما ذكره الشارح عن النهر غير محتمل فافهم وتدبروا غنم تحویر هذا المقام فانه من فيض ذي الجلال
 والاكرام (قوله لا تصح) قد علمت انه لا وجه له (قوله وهذا في الحوالة المطلقة ظاهر) لتصريحهم بانتصاصها
 بالدين لا بتماثلها على التقل نهر قلت وهذه حوالة بالدين وان كانت مطلقة بل الصحة فيها اظهر من عدمها لأن
 الحوالة المطلقة على ما يأتي أن لا يقيد الحيل بدين له على الحال عليه ولا بعين له في يده فاذا أحال المستحق غريمه
 بدينه على الناظر حوالة مطلقة فلا شك في صحتها (قوله ينبغي أن تصح) لما علمت من أن مال الوقف في يده أمانة
 ولكن اذا صحت لا تكون من الحوالة بالحقوق لأن المستحق انما أحال دأئنه بدين صحيح بل هي حوالة بالدين
 مقيدة بما عند الحال عليه وهو الناظر (قوله كالا حوالة على المودع) بجامع أن كلامهم أمين ولادين عليه ط
 (قوله لانها مطلقة) اي لأن الحوالة تثبت المطالبة ولا مطالبة على الناظر فيما يصل اليه من مال الوقف الذي
 قيدت الحوالة به (قوله انتهى) اي كلام البحر وقوله ومقتضاه الخ من كلام النهر أيضاً فافهم (قوله وعندى
 فيه تردد) نقله الجوى وأقره ويؤيد الصحة ما ذكره في المغنم أنه يورث عنه لنا كدملكه فيه وقد وجدنا الجامع
 للقياس فيها وفي الوثنية ط (قوله وبرئ الحيل من الدين الخ) اي براءة موقته بعدم التدوى وقائده براءة
 انه لو مات لا يأخذ المحتال الدين من تركه ولكنه يأخذ كفيلاً من ورثته أو من الغرماء مخافة أن يتوى حقه كذا
 في شرح الجمع ط ومقتضى البراءة أن المشتري لو أحال البائع على آخر بالتمن لا يحبس المبيع وكذا لو أحال
 الراهن المشتري بالدين لا يحبس الرهن ولو أحاله باصداقه لم يحبس نفسه بخلاف العكس اي احالة البائع
 غريمه على المشتري بالتمن أو المرتهن غريمه على الراهن أو المرأة على الزوج والمذكور في الزيادات عكس هذا وهو
 أن البائع والمرتهن اذا أحالا سقط حقه ما في الحبس ولو احيلا لم يسقط وتماه في البحر قلت ووجهه ظاهر وهو
 أن البائع والمرتهن اذا أحالا غريمه ما على المشتري أو الراهن سقطت مطالبتهما فبسط حقه ما في الحبس
 بخلاف ما لو احيلا من معاملة ما بقية كما أوضحه الزيلعي قال في البحر وفي قوله برئ الحيل إشارة الى براءة كفيله

من غنمة محرزة لا تصح وكذلك
 حوالة المستحق بمعلومه في الوقف
 على الناظر نهر ثم قال بعد
 ورقين وهذا في الحوالة المطلقة
 ظاهر وأما المقيدة ففي البحر
 مال الوقف في يد الناظر ينبغي أن
 تصح كالا حوالة على المودع والا
 لانها مطلقة انتهى ومقتضاه
 صحتها بجن الغنمة وعندى فيه تردد
 (وبرئ الحيل من الدين) والمطالبة
 جميعاً

وقالاجهما اي بالحد والموت منفسا (قوله وبأن فلسه الحاكم) اي في حياته يقتل فلسه القاضى اذا قضى
بافلسه حين ظهر له حاله كناية عن الطلبة وهذا بناء عن أن تفليس القاضى يصح عندهما وعذره لا يصح لانه
يؤهم ارتفاعه بحدوث مال له فلا يعود بتفليس القاضى على المحيل فتح وتعدرا الاستدفاء لا يوجب الرجوع
الأتري انه لو تعدر بفسية المحتال عليه لا يرجع على المحيل بخلاف موته مفلسا لخراب الزمة فثبت التوى وتماه
في الكذاية ونظائر كلامهم متونا وشروحات صحيح قول الامام وتقتل تصحبه العلامة قاسم ولم أر من صحح قولهما
نعم صححوه في صحة الحجر على السفينة صيانة لماله كما سيأتى في بابيه (قوله ولو اختلفا فيه) بأن قال المحتال مات
المحتال عليه بالتركه وقال المحيل عن تركه برأية (قوله وكذا في موته قبل الاداء او بعده) الاولى وبعده بالواو
كفى بعض النسخ لان الاختلاف فيهما لا فى أحدهما (قوله على العلم) اي نفي العلم بأن يحلف أنه لا يعلم بفساره
ط وهذا في مسألة المتن أما في الاختلاف في الموت قبل الاداء او بعده فإنه يحلف على البتات لكونه على فعل
نفسه وهو القاضى أفاده ح (قوله وهو العسرة) اي في المسألة الاولى وعدم الاداء في الثانية (قوله
وقيل القول للعجيل يمينه) لانكاره عود الدين فتح (قوله طالب المحتال عليه المحيل الخ) اي بعد ما دفع
الحال به الى المحتال ولو حكا بأن وهبه المحتال من المحال عليه لانه قبل الدفع اليه لا يطالبه الا اذا طوبى ولا
يلزمه الا اذا الرزم وتماه في البحر (قوله بأمره) قيد به لانه لو قضا بغير أمره يكون متبرعا ولو لم يتبع المحيل
ما ذكر ط (قوله مثل الدين) انما يقل بما آذاه لانه لو كان المحال به دراهم فأذى ذنابا أو عكسه صر فارجع
بالمحال به وكذا اذا اعطاه عرضا وان أعطاه زبوا فبذل الجياد رجح بالحياد وكذا الوصاله بشئ رجح بالمحال
به الا اذا صالحه عن جنس الدين بأقل فإنه يرجع بقدر الماوى بخلاف المأمور بقضاء الدين فإنه يرجع بما أذى
الا اذا أدى أجود أو جنسا آخر بحر (قوله لانكاره) قال في البحر لان سبب الرجوع قد تحقق وهو قضاء دينه
بأمره الا أن المحيل يتبع عليه دينه وهو ينكر والقول للمنكر اه (قوله فقال المحتال) فيه ايماء الى أنه حاضر
فلو كان غائبا وأراد المحيل قبض ما على المحال عليه قائلا انما واكته قبضه قال أبو يوسف لا أصدقه ولا أقبل بينته
وقال محمد قيل قوله كفى الخساسة ولو ادعى المحال أن المحال به عن متاع كان المحيل وكيلافي بيعه وانكر المحيل ذلك
فالقول له أيضا نهر (قوله فالتقول للعجيل) فيؤمر المحتال برده ما أخذ به الى المحيل لان المحيل ينكر أن عليه شيئا
والقول للمنكر ولا تكون الحوالة اقرا من المحيل بالدين للمحتال على المحيل لانها مستعملة للوكالة أيضا ابن
كمال (قوله يستعمل في الوكالة) اي مجازا ومنه قول محمد اذا امتنع المضارب عن تقاضى الدين لعدم الربح
يقال له أحل رب الدين اى وكاه نهر ولكن لما كان فيه نوع مخافة للظاهر صدق مع يمينه كفى المخ وأفاد في
البحر عن السراج أن المحيل لا يملك ابطال هذه الحوالة لانها صحت محتملة أن تكون بمال هو دين عليه وأن تكون
توكلا فلا يجوز ابطالها لا احتمال اه (قوله بماله) الاظهر أن ماموصولة أو موصوفة واللام جارة ويحتمل
أنها كلمة واحدة مجرورة بكسرة اللام (قوله وديعة) المراد بها الامانة كما عبر به في الفتح وغيره قال ط فعم
العارية والموهوب اذا ترافعا على رد أو قضى القاضى به والعين المستأجرة اذا انتقضت مدة الاجارة (قوله
صحت) لانه اقدر على القضاء لتيسر ما يقضى به وحضوره بخلاف الدين فتح (قوله فان هلك الوديعة)
قيد بملاك الوديعة لان الحوالة لو كانت مقيدة بدين ثم ارتفع ذلك الدين لم تبطل على تفصيل فيه بحر ويأتى
بعضه (قوله برئ المودع) ويثبت الهلاك بقوله نهر واستحقاق الوديعة مبطل للحوالة كهلا كما كان في
الخساسة ولو لم يعط المحال عليه الوديعة وانما قضى من ماله كان متطوعا قياسا لا استسحانا كذا في المحيط وفي
التاتر خاتمة لو وهب المحتال الوديعة من المحال عليه صح التملك لانه لما كان له حق أن يملكها كان له حق أن
يملكها بحر (قوله وعاد الدين على المحيل) لانه قوى حقه وأما ما سبق من أن التوى يوجب حين عنده وثلاثة
اوجه عندهما في الحوالة المطلقة فلا يرشئ بهذا الوجه الرابع يعقوبية (قوله لان مثله يختلف) أراد بالمثل
البديل ليشمل التيمى قال في الفتح فاذا هلك المغصوب المحال به لا تبطل الحوالة ولا يبرأ المحال عليه لان الواجب
على الغاصب رد العين فان مجرد المثل او القيمة فاذا هلك في يد الغاصب المحال عليه لا يبرأ لان له خلفا والقوات
الى خلف كلافوات فثبتت متعلقة بخلفه فبرد خلفه على المحتال اه فلما استحق المغصوب بطلت لعدم ما يخلفه
كفى الدرر (قوله وتصح أيضا بدين خاص) بأن يحيله بدينه الذى له على فلان المحال عليه فتح وفي الخلاصة

وقالاجهما وبأن فلسه الحاكم (ولو
اختلفا فيه) اي في موته مفلسا
وكذا في موته قبل الاداء او بعده
(فالتقول للمحتال مع يمينه على
العلم) لتسكه بالاصل وهو العسرة
زيلى وقيل القول للعجيل يمينه
فتح (طالب المحتال عليه المحيل بما)
اي بمال ما (أحال) به مذهبيا قضاء
دينه بأمره (فقال المحيل) انما
(أحلت بدين) ثابت (لى عليك)
لم يقبل قوله بل (ضمن) المحيل
(مثل الدين) للمحتال عليه لانكاره
وقبول الحوالة ليس اقرا بالدين
احتملها بدونه (وان قال المحيل
للمحتال احلتك) على فلان بمعنى
وكانت (للقبض لى فقال المحتال)
بل (احلتنى بدين لى عليك) فالتقول
للمعجل) لانه منكر ولفظ الحوالة
يستعمل في الوكالة (أحاله بماله عند
زيد) حال كونه (وديعة) بأن أودع
رجلا ألفا ثم أحال بها غريمه (صحت
فان هلكت) الوديعة (برئ)
المودع وعاد الدين على المحيل لان
الحوالة مقيدة بها بخلاف المقيدة
بالمغصوب فإنه لا يبرأ لان مثله يخلفه
وتصح أيضا بدين خاص

عن الجبريد لو كان الحجيل على المحال عليه دين فأحال به مطلقاً ولم يشترط في الحوالة أن يعطيه مما عليه فالحوالة جائزة ودين الحجيل بحاله وله أن يطالب به اهـ ومثله في الزاوية ومقتضاه أنها لا تكون مقيدة ما لم ينص على الدين (قوله ثلاثة أقسام) أي مقيدة بعين أمانة أو مغضوبة أو دين خاص (قوله وحكمها الخ) أي حكم المقيدة في هذه الأقسام الثلاثة أن لا يملك الحجيل مطالبة المحال عليه بذلك الدين لأن الحوالة لما قيدت بها تعلقت حق الطالب به وهو استيفاء دينه منه على مثال الرهن وأخذ الحجيل يطل هذا الحق فلا يجوز فلو دفع المحال عليه العين أو الدين إلى الحجيل ضمنه للطالب لأنه استملاك ما يتعلق به حق المحال كإذا استهلك الرهن أخذ بضمنه للمرتهن لأنه يستحقه فتح (قوله مع أن المحال الخ) يعني أن هذه الأموال إذا تعلقت بها حق المحال كان ينبغي أن لا يكون المحال أسوة لغرماء المحيل بعدم موته كما في الرهن مع أنه أسوة لهم لأن العين التي بيد المحال عليه للمحيل والدين الذي له عليه لم يصرف بمثل كالعالم بعقد الحوالة لا يدا وهو ظاهر ولا رقيب لأن الحوالة ما وضعت للتأكد بل للتقل فيكون بين الغرماء وأما المرتهن فذلك المرهون يد أو حبساً فثبت له نوع اختصاص بالمرهون شرعاً لم يثبت غيره فلا يكون لغيره أن يشاركه فيه اهـ درر قال في الجزر وإذا قسم الدين بين غرماء المحيل لا يرجع المحال على المحال عليه بحصة الغرماء لاستحقاق الدين الذي كان عليه ولو مات المحيل وله ورثة لا غرماء استظهر في الجبر وأقره من بعده أن الدين المحال به قبل قبض المحال يقسم بين الورثة بمعنى أن لهم المطالبة به دون المحال فضمم إلى تركته اهـ وحينئذ فيبيع المحال التركة ط (تنبيه) ما ذكر من القسمة وكون المحال أسوة الغرماء في الحوالة المقيدة يعلم منه بالأولى أن الحوالة المطلقة كذلك كما صرح به في الخلاصة والزاوية وصرح في الحاوي بطلان الحوالة بموت المحال عليه وقد مناعن الكافي أن ما بقي للمحيل بعد القسمة يرجع به على المحيل وأنه لو مات المحيل مدينوناً فقبضه المحال فهو له وما بقي يقسم بينه وبين الغرماء (قوله بخلاف الحوالة المطلقة) أي فيما كان المحيل المطالبة قال في الفتح هذا متصل بقوله لا يملك المحيل مطالبة المحال عليه بالعين المحال به والدين والمطلقة هي أن يقول المحيل للطالب احملك بالانك التي لك على علي هذا الرجل ولم يقل لو ديتها من المال الذي عليه فلوله عنده ودعياً أو مغضوبة أو دين كان له أن يطالب به لأنه لا يتعلق للمحيل بذلك الدين أو العين ولو قوعها مطلقاً عنه بل بذمة المحال عليه وفي الذمة سعة فأخذ دينه أو عينه من المحال عليه لا تبطل الحوالة ومن المطلقة أن يحيل على رجل ليس له عنده ولا عليه شيء وقال في الجوهرية والفرق بين المطلقة والمقيدة أنه في المقيدة انقطعت مطالبة المحيل من المحال عليه فإن بطل الدين في المقيدة وتبين براءة المحال عليه من الدين الذي قيدت به الحوالة بطلت مثل أن يحيل البائع رجلاً على المشتري بالثمن ثم استحق المبيع أو ظهر حر أو قبضه المبيع أو قبضه الرجوع على المحيل بدينه وكذا لو قيد بدعياً فهل كنت عند المودع وأما إذا سقط الدين الذي قيدت به الحوالة بأمر عارض ولم تبين براءة الاصيل منه فلا تبطل مثل أن يحال بألف من ثمن مبيع فهل المبيع عنده قبل تسليمه للمشتري سقط الثمن عن المشتري ولا تبطل الحوالة ولكنه إذا أدى رجوع على المحيل بما أدى لأنه قضى دينه بأمره وأما إذا كانت مطلقة فإنها لا تبطل بحال من الأحوال ولا تنقطع فيها مطالبة المحيل عن المحال عليه إلى أن يؤدي فإذا أدى سقط ما عليه قصاصاً ولو تبين براءة المحال عليه من دين المحيل لا تبطل أيضاً ولو أن المحال أبرأ المحال عليه من الدين صح وان لم يقبل المحال عليه ولا يرجع المحال عليه على المحيل بشيء لأن الزاوية إسقاط لا تخليك وان وجهه له احتاج إلى القبول وله أن يرجع على المحيل لأنه ملك ما في ذمته بالهبة فصار كالمالك بالاداء وكذا لو مات المحال فورثه المحال عليه له أن يرجع على المحيل لأنه ملكه بالارث وتتمام الكلام فيها قال في الجبر وقد وقعت حادثه الفتوى في المسديون إذا باع شيئاً من دأته بمثل الدين ثم أحال عليه بنظر الثمن أو بالثمن فهل يصح أم لا فاجبت إذا وقع بنظره صححت لأنها لم تقيد بالثمن ولا يشترط ليجتمعا دين على المحال عليه وان وقعت بالثمن فهي مقيدة بالدين وهو مستحق للمحال عليه لو قوع المقاصة بنفس الشراء وقد مناعن أن الدين إذا استحق للغير فإنها تبطل والله سبحانه وتعالى أعلم اهـ أي لأن الدين لم يسقط بأمر عارض بعد الحوالة بل تبين براءة المحال عليه منه بأمر سابق (قوله بطل) أي البيع أي فسد لأنه شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع للبائع درر أي وبطلت الحوالة التي في ضمنه ط قلت ووجه النفع أن فيه دفع مطالبة غريمه وتسلطه على المشتري (قوله لأنه شرط ملائم) لأنه يؤكدهموجب العقد إذ الحوالة في العادة تكون على الأمل والأحسن قضاء فصار كشرط

قصارت الحوالة المقيدة ثلاثة أقسام وحكمها أن لا يملك المحيل مطالبة المحال عليه ولا المحال عليه دفعها للمحيل مع أن المحال أسوة لغرماء المحيل بعدم موته بخلاف الحوالة المطلقة كما بسطه في شرح وغيره (بأن شرط أن يحيل على المشتري بالثمن غرضه) أي للبائع (بطل ولو باع بشرط أن يحال بالثمن صح) لأنه شرط ملائم كشرط الجودة

الجودة درر قلت وحاصله أن في هذا الشرط تعجيل اقتضائه التمن في زعم البائع (قوله بخلاف الأول)
 لأن المطالب بالتين قبل الحوالة وبعد ها واحد وهو المشتري (قوله في الحوالة الفاسدة) كالصور الآتية
 (قوله فهو) أي المؤدى وهو الحال عليه (قوله وكذا في كل موضع ورد الاستحقاق) أي استحقاق المبيع
 الذي أحيل بثمنه قال في الخلاصة والبرازية وعلى هذا إذا باع الأجير المستأجر وأحال المستأجر على المشتري
 ثم استحق المبيع من يد المشتري وهو قد أدى التين إلى المستأجر إن شاء رجع بالتين على المؤجر وأحيل وإن شاء
 رجع على المستأجر القابض اهـ (قوله ما لو شرط فيها الاعطاء الخ) صادق بما إذا وقع الشرط بين المحيل
 والحال عليه أو بين الثلاثة فافهم وهي من قسم الحوالة المقيدة (قوله مثلاً) أدخل به الأجني لعل المذكرة
 ط (قوله لعجزه عن الرفاء) علة للفساد لانه شرط غير ملائم (قوله نعم لو أجاز) أي المحيل بيع داره
 بأن أمره بالبيع فينتدب لوجود القدرة على البيع والاداء كافي للدرر وقد ذكر في البرازية المسألة بدون
 هذا الاستدراك ثم قال بعد نحو صفة مانصه وفي التلخيصية احتمال على أن يؤدبه من ثمن دار المحيل وقد كان
 أمره بذلك حتى جازت الحوالة لا يجبر الحال عليه على الاداء قبل البيع ويجبر على البيع ان كان البيع
 مشروطاً في الحوالة كافي الرهن وانما عدنا المسألة لانه توفيق بين الروايات المختلفة اهـ ومفاده انه يجبر في
 بعض الروايات وفي بعضها لا يجبر والتوفيق انه ان قبل الحال عليه الحوالة من المحيل بشرط بيع دار المحيل
 ليؤدى المال من ثمنها صحت الحوالة والشرط كالوشرط المرتن بيع الرهن اذ لم يؤد الراهن المال فانه يصح
 ولا يملك الرجوع عن ذلك (قوله كالمو قبلها الخ) وجه الجواز أن الحال عليه قادر على الوفاء بما التزم (قوله
 ولكن لا يجبر على البيع) لعدم وجوب الاداء قبل البيع درر وعبارة البرازية ولا يجبر على بيع داره
 كما إذا كان قبولها بشرط الاعطاء عند الحصاد لا يجبر على الاعطاء قبل الاجل اهـ (قوله ولو باع يجبر على
 الاداء) لتحقق الوجوب درر (قوله على أن أحيل به على فلان) فان أحاله وقبل جاز وان لم يقبل برئ
 الكفيل عن الضمان وان لم يقبل فلان فالكفيل على ضمانه وان مات فلان لم يطالب بالمال حتى يمضي شهر
 هذا حاصل ما في البحر عن المحيط ووجه قوله لم يطالب الخ انه بمتى فلان لم يبق الحوالة متمكة وقد رضى الطالب
 بتأخير المطالبة إلى شهر ففى الاجل للكفيل فلا يطالب قبله وكذا يقال فيما اذا لم يقبل فلان هذا ما ظهر لى
 (قوله انصرف التأجيل إلى الدين الخ) أي فلا يطالب فلان الا بعد الشهر ولو انصرف التأجيل إلى العقد
 يصير المعنى على أن أحيل حوالة مقيدة بشهر وذلك لا يصح لانه ينافى انتقال الدين إلى ذمة الحال عليه تأمل
 (تنبيه) قال في الفتح تنقسم الحوالة المعلقة إلى حالة ومؤجلة فالحالة أن يحيل الطالب بأف هي على المحيل حالة
 فتكون على المحتال عليه حالة لان الحوالة لتحويل الدين فيتحول بصفته التي على الاصل والمؤجلة أن تكون
 الالف إلى سنة فأحال بها إلى سنة ولو أجهها لم يذكره محمد وقالوا ينبغي أن تثبت مؤجلة كفاي الكفالة فلو مات
 المحيل بقي الاجل لا لو مات الحال عليه لاستغنائه عن الاجل بموته فان لم يترك وفاء رجع الطالب على المحيل إلى
 أجله لان الاجل سقط حكم الحوالة وقد انتقضت بالتوى فينتقض ما في ضمانها كالمو باع المديون دين مؤجل عبدا
 من الطالب ثم استحق العبد عاد الاجل اهـ ملخصاً وقد مناقرياً عن البرازية لوقاها إلى الحصاد لا يجبر على
 الاعطاء قبله فأفاد صحة التأجيل مع الجهالة القرية وقد منّا التصريح به في كتاب الكفالة وشمل التأجيل
 القرض فيصح هنا في كافي الحاتم ما حاصله لو كان زيد على عمرو ألف قرض ولعمرو على بكر ألف قرض فأحال
 عمرو زيداً بالالف على بكر إلى سنة جاز وليس لعمرو أن يأخذ بكرها وان أراه منها أو وجهها له لم يجز اهـ (قوله
 وكهت السفينة) واحدة السفن فارسي معرب اصله سفته وهو التي المحكم سعى هذا القرض به لا يحكم
 أمره كفاي الفتح وغيره (قوله بضم السين) أي وسكون الفاء كافي ط عن الواني (قوله وهي اقراض الخ)
 وصورتها أن يدفع إلى تاجر ما لا قرضاً ليدفعه إلى صديقه وانما يدفعه قرضاً لا مائة ليستفيد به سقوط خطر
 الطريق وقيل هي أن يقرض انساناً ليعضيه المستقرض في بلد يريده المقرض ليستفيد به سقوط خطر الطريق
 كفاية (قوله فمكانه أحوال الخ) بيان لمناسبة المسألة بكتاب الحوالة اهـ ح وفي نظم الكثر لابن الفصيح
 وكهت سفن الطريق * وهي الحالة على التحقيق
 قال شارحه المقدسي لانه يحيل صديقه عليه أو من يكتب اليه (قوله وقالوا الخ) قال في التمر واطلاق

بخلاف الأول (أدى المال في

الحوالة الفاسدة فهو بالخيار

ان شاء رجع على المحتال

(القابض وان شاء رجع على

المحيل) وكذا في كل موضع

ورد الاستحقاق برأية وفيها

ومن صور فساد الحوالة ما لو شرط

فيها الاعطاء من ثمن دار المحيل

مثلاً لعجزه عن الوفاء بالمتمزم نعم

لو أجاز جاز كما لو قبلها المحتال

عليه بشرط الاعطاء من ثمن داره

ولكن لا يجبر على البيع ولو باع

يجبر على الاداء (ولا يصح تأجيل

عقدها) فلو قال ضمنت بمالك على

فلان على أن أحيل به على فلان

إلى شهر انصرف التأجيل إلى الدين

لانه لا يصح تأجيل عقد الحوالة

بحر عن المحيط (وكهت السفينة)

بضم السين وفتح التاء وهي

اقراض اسقوط خطر الطريق

فمكانه أحوال انظر المتوقع على

المستقرض نكان في معنى

الحوالة وقالوا اذا لم تكن المنفعة

مشروطة ولا متعارفة فلا بأس

مطلب
في تأجيل الحوالة

مطلب
في السفينة وهي البوليصة

المصنف يفيد اناطة الكرامة بجزء النفع سواء كان ذلك مشروطاً أولاً قال الزبيدي وقيل اذا لم تكن المنفعة مشروطة فلا بأس به اهـ وحزم بهذا القيل في الصغرى والواقعات الحساسة والكفاية للبيهقي وعلى ذلك جرى في صرف البرازية اهـ وطاهر الفتح اعتماده أيضاً حيث قال وفي الفتاوى الصغرى وغيرها ان كان السفيج مشروطاً في القرض فهو حرام والقرض بهذا الشرط فاسد والاجاز بصورة الشرط كما في الواقعات رجل أقرض رجلاً مالا على أن يكتب له به إلى بلد كذا فإنه لا يجوز وان أقرضه بلا شرط وكتب جاز وكذا لو قال اكتب لي سفيجة الى موضع كذا على أن أعطيك هنا فلا خير فيه وروى عن ابن عباس ذلك ألا ترى أنه لو قضاه أحسن مما عليه لا يكره اذا لم يكن مشروطاً قالوا انما يحل ذلك عند عدم الشرط اذا لم يكن فيه عرف ظاهر فان كان يعرف أن ذلك يفعل كذلك فلا اهـ (قوله فرع الخ) ذكره استطراداً نعم ذكر في البحر والتهر عن البرازية ماله مناسبة هنا وحاصله أن المستقرض لو قضى أجود مما استقرض يميل بلا شرط ولو قضى أزيد فيه تفصيل الخ وقد مناني فصل القرض عن الخائفة أن الريادة اذا كانت تجرى بين الرزين اي بأن كانت تظهر في ميزان دون ميزان جاز كالأدنى في المائة بخلاف قدر درهم وان لم يجز فان لم يعلم صاحبها بارتد عليه وان علم وأعطاهما اختياراً فلو كانت الدراهم لا يفسر عما التبعض لا تجوز لانها مبيعة المشاع فيما يحتمل القسمة ولو يفسرها جاز وتكون حصة المشاع فيما يقسم اهـ وعليه فلو قضاه مثل قرضه ثم زاده درهماً فمرواً أو أكثر جاز ان لم يكن مشروطاً وقد مناهنا عن خواهر زاده أن المنفعة في القرض اذا كانت غير مشروطة تجوز بلا خلاف (قوله لم يصح) تكون المحيل بعمل نفسه ليستفيد الإبراء المؤبد بحر عند قوله هي نقل الدين ط واذا لم تصح لا يجبر المحال عليه على الدفع اليه (قوله لأن الحوالة الخ) كما أن الكفالة بشرط براءة الأصل حوالة كما في الهداية والمثلثي (قوله ولا بد) اي وحلف الجاحد ط (قوله وجعل بخوده ضحاً) هي مسألة نواء الدين السابقة في المتن ومزان الرجوع انما هو لأن براءة المحيل مشروطة بسلامة حق المحال ط (قوله والا لم يجز) لأن تصرفهما مقيد بشرط النظر قال في كافي الحاكم ومنه ما لو احتال الى أجل وكذا الوكيل اذا لم يفوض اليه الموكل ذلك اهـ قال في البحر عن المحيط لكونه ابراء موقفاً يعتبر بالابراء المؤبد وهذا اذا كان ديناً ورثه الصغير وان وجب بعقد هما جاز التأجيل عندهما خلافاً لابي يوسف اهـ (قوله قلت ومقادها) اي مفادها في السراجية وما في الجوهرة وهذا أحد قولين حكاهما المصنف عن الذخيرة ثم رجع ما في الخائفة بما ذكره الاشارح والله تعالى اعلم

* (بسم الله الرحمن الرحيم) * * (كتاب القضاء) *

ترجم له في الهداية بأدب القاضى والادب الخصال الحميدة وذكر ما ينبغي للقاضى أن يفعله ويكون عليه وهو في الأصل من الأدب بسكون الدال وهو الجمع والدعاء وهو أن تجمع الناس وتدعوهم الى طاعتك يقال أدب يأدب كضرب يضرب اذا دعا الى طعامه سميت به الخصال الحميدة لانها تدعو الى الخير وغماه في الفتح (قوله لما كان الخ) كذا في العناية والفتح وهو صريح في أن المراد بالقضاء الحكم وحينئذ فكان ينبغي إيراد عقب الدعوى وأيضاً كان ينبغي بيان وجه التأخير عما قبله كذا قيل ويمكن أن يقال أرادوا بيان من يصلح للقضاء اي الحكم لصح الدعوى عنده فلا جرم أن ذكر قبلها ولا خفاء أن وجه التأخير عما قبله مستفاد من أن أكثر المنازعات في الديون والحوالة المطلقة مختصة بها فذكر بعدها نهر (قوله لغة الحكم) واصله قضاي لانه من قضيت الآن الباء لما جاءت بعد الألف همزت والجمع الاقضية وقضى ربك أن لا تعبدوا الاياه اي حكم وقيل يكون بمعنى الفراغ تقول قضيت حاجتي وضربه فقضى عليه اي قتله وقضى شجبه مات وبمعنى الاداء والانهاء ومنه قوله تعالى وقضينا اليه ذلك الامر ومعنى الصنع والتقدير ومنه قوله تعالى فقضاهن سبع سموات ومنه القضاء والقدر بحر ملخصاً عن الصحاح (قوله وشراً فصل الخصومات الخ) عزاء في البحر الى المحيط ولا بد أن يراد فيه على وجه خاص والادخل فيه نحو الصلح بين الخصمين (قوله وقيل غير ذلك) منه قول العلامة قاسم انه انشاء الزام في مسائل الاجتهاد المتقاربة فيما يقع فيه النزاع لمصالح الدنيا فخرج القضاء على خلاف الاجماع وماليس بمجاده وما كان من العبادات ومنه قول العلامة ابن القيس انه الزام في الظاهر على صيغة مختصة بالمرضى لزومه في الواقع شرعاً قال فالمراد بالالزام النقر بالتمام وفي الظاهر فصل احترامه عن الالزام في نفس الامر لانه راجع الى خطاب الله تعالى وعلى صيغة مختصة اي الشرعية كالزمت وقضيت

قوله اناطة صوابه نوط لان فعله ثلاثي من باب قال كما في المصباح اهـ

(فرع) في النهر والبحر عن صرف البرازية ولان المستقرض وهب منه الزائد لم يجز لانه مشاع يحتمل القسمة (ولو نوط كل الخيل عن

المحال بقض دين الحوالة لم يصح) ولو شرط المحال الفئمان على المحيل صح وبطالع أيا شاء لان الحوالة بشرط عدم براءة المحيل كقالة خائفة وفيها عن الثاني لو غاب المحال عليه ثم جاء المحال وادعى بخوده المال لم يصدق وان برهن لان المنه ود عليه غائب فلو لحاضر او وجد الحوالة ولا يثبت كان القول له وجعل بخوده فصحاً (فرع) الاب او الوصى اذا احتال بمال اليتيم فان كان خيراً لليتيم بأن كان الثاني أملاً صح سراجية والام يجز كما في مضاربة الجوهرة قلت ومقادها عدم الجواز ولو تساوى أو تقاربا به جزم في الخائفة والوجه له لانه حينئذ اشتغال بما لا يفيد والعقد وانما شرعت للفائدة

* (كتاب القضاء) *

لما كان أكثر المنازعات تقع في الديون والمبيعات عقبها بما يقطعها (هو) بالمدة والقصرامة الحكم وشراً (فصل الخصومات وقطع المنازعات) وقيل غير ذلك كما في المطولات

وحكمت وأنفذت عليك القضاء بأمر فان لزومه الخ فصل عن الجور والشئى ومعنى في الظاهر أى الصورة
 البطاهرة إشارة إلى أن القضاء مظهر في التحقيق للأمر الشرعى لا حجب خلافا لما يوجبهم من أنه مثبت أخذنا
 من قول الامام بنقذه ظاهر وأباطنا في العقود والفسوخ بشهادة الزور لان الامر الشرعى في مثله ثابت تقديرا
 والقضاء يقرره في الظاهر ولم يثبت أمرا لم يكن لان الشرع قديع المعلوم موجودا والموجود معدوما
 كوجود الدخول حكما في الحاق نسب ولد المشرقية بالمغربى فأجرى الممكن مجرى الواقع لتلايهالك الولد باتفاق
 نسبه مع وجود العقد المفضى الى ثبوته اه ملخصا وتماه في رسالته (قوله وأركان سته الخ) فيه نظر
 لان المراد بالقضاء الحكم كأمرو والحكم احد الستة المذكورة فيلزم أن يكون ركنا لنفسه فالمناسب ما في البحر
 من أن ركنه ما يدل عليه من قول أو فعل ويأتى بيانه (قوله على ما نظمه) أى من بحر الكامل ونصف البيت
 الثانى الخاء من محكوم ط (قوله ابن الغرس) بالعين المججمة هو العلامة أبو اليسر بدر الدين محمد الشهمري ابن
 الغرس له شرح على البيتين المذكورين وهو الرسالة المشهورة المسماة القواعد البدرية في البحث عن اطراف
 القضايا الحكيمة وله الشرح المشهور على شرح العقائد النسفية للتفتازانى (قوله أطراف كل قضية حكيمية)
 الاطراف جمع طرف بالحريك وطرف الشئ منتهاه وقضية أصله قضوية بياء النسبة الى القضاء جذفت منه
 الواو بعد قايها ألفا وحكيمة صفة مخصصة لان القضاء يطبق على معان منها الحكم كأمرو والمراد بالقضية الحادثة
 التى يقع فيها التخاصم كدعوى بيع مثلا فركنها اللفظ الدال عليها ولا تكون قضية أى منسوبة الى القضاء
 والحكم أى لا تكون محلا لثبوت حق المدعى فيها وعدمه الا باستجماع هذه الشروط الستة التى هى بمنزلة اطراف
 الشئ المحيطة به أو أطراف الانسان هذا ما ظهر لى فافهم (قوله بعدها) بتشديد الدال مصدر عدا الشئ
 بعده أى حصى عدا أفراده ويلوح بمعنى يظهر والتحقيق فليعلمه (قوله حكم) تقدم تعريفه وعلت أنه قولى
 وفعلى قال قولى مثل أزميت ونصبت مثلا وكذا قوله بعد اقامة الهيئة لعقده آخه واطلب الذهب منه وقوله ثبت
 عندى يكفى وكذا اظهر عندى أو علقت فهذا كله حكم في المختار زاد في الخزانة أو اشم بدعيله وحكى في النعمة
 الخلاف في الثبوت والقوى على أنه حكم حكمه فى الحاشية وغيره وتماه فى البحر وذكر فى القواعد البدرية
 أنه المذهب ولكن عرف المنتسرين والموافقين الآن على أنه ليس بحكم ولذا يقال ولما ثبت عنده حكم والوجه
 أن يقال أن وقع الثبوت على مقتضى الحكم كقول المسيجل ثبت عنده جريان العين فى ملك البائع الى حين
 البيع فليس بحكم إذا كان المقصود من الدعوى الحكم على البائع بملك المشتري للعين المبسطة والافهو حكم
 وتماه فيها وفيها أيضا وأما التنفيذ فالأصل فيه أن يكون حكما اذ من صيغ القضاء قوله أنفذت عليك القضاء
 قالوا واذا رفع اليه قضاء فاض أمضاه بشروطه وهذا هو التنفيذ الشرعى ومعنى رفع اليه حصلت عنده
 فيه خصومة شرعية وأما التنفيذ المتعارف فى زماننا غابا لبعده انه احاطة القاضى الثانى بحكم الاول على وجه
 التسليم له ويسمى اتصالا اه ملخصا وسأنى تمام الكلام عليه فى آخر فصل الحبس وأما أمر القاضى فانتقوا
 على أن أمره بحبس المدعى عليه قضاء بالحق كأمرو بالاخذ منه وعلى أن أمره به صرف كذا من وقف الفقراء الى
 فقير من قرابة الواقف ليس بحكم حتى لو صرفه الى فقير آخر صح واختلفوا فى قوله سلم الدار وتماه الكلام عليه
 فى البحر والنهر وأطلق الشارح فى الفروع آخر الفصل الآتى تبع للبرازى أنه حكم الا فى مسألة الوقف وسأنى
 تمامه وأما الحكم الفعلى فسميأتى فى الفروع هناك أن فعل القاضى حكم الا فى مسائلتين وحقق ابن الغرس
 أنه ليس بحكم وأطال الكلام عليه فى البحر والهرو سبأنى توضيحه هناك ان شاء الله تعالى (قوله ومحكوم به)
 وهو أربعة أقسام حق الله تعالى المحض كذا الرنى أو أخرج وحق العبد المحض وهو ظاهر وما فيه الختان وغلب
 فيه حتى الله الى كذا القذف أو السرقة أو غلب فيه حق العبد كالتصاص والتعزير ابن الغرس وشرطه كونه
 معلوما بجر من البدائع وعن هذا فالحكم بالموجب بفتح الحيم لا يكفى ما لم يكن الموجب أمرا واحدا
 كالحكم بوجوب البيع أو الإطلاق أو العتاق وهو ثبوت الملك والحزبة وزوال العصمة قلوا كثر فان استلزم
 أحدهما الآخر صح كالحكم على الكفيل بالدين فان موجه الحكم عليه به وعلى الاصيل الغائب والا فلا كالأول
 وقع التنازع فى بيع العقار فحكم شافعى بموجبه فانه لا يثبت به منع الجار عن الشفعة فالحكم فى الحكم بها
 وأطال فى بيانه العلامة ابن الغرس وسيد كرم الشارح آخر الفصل الآتى لكن هذا فى الحقيقة راجع الى اشتراط

مطلبه
 فى التنفيذ

مطلبه
 أمر القاضى هل هو حكم أو لا

مطلبه
 الحكم الفعلى

الدعوى في الحكم كأشكاله في البحر وبأى ذكره في الطريق (قوله وله) أى ومحكوم له وهو الشرع كما
 في حقوقه المحضة أو التي غلب فيها حقه ولا حاجة في ذلك إلى الدعوى بخلاف ما تمحض فيها حق العبد وأغلب
 والعبد هو المذموم وعزوفه عن لا يجبر على الخصومة إذا تركها وقيل غير ذلك والشرط فيه بالإجماع حضرة
 أو حضرة نائب عنه كوكيل أوولى أو وصى فالمحكوم له المحجور كالأغائب اهـ ملخصا من الفوائد المدرية
 (قوله ومحكوم عليه) وهو العبد أو المالكه أمامة عين واحد أو أكثر بجماعة اشتركو في قتل قفزي عليهم
 بالقصاص أولا كافي القضاء بالحزبية الأصلية فانه حكم على كافة الناس بخلاف العارضة بالاعتاق فانه سرق
 واختلفوا في الوقت والصحيح المنقح به أنه لا يكون على الكافة قسمة فيه دعوى الملك أو زفاف آخر والمحكوم عليه
 في حقوق الشرع من يستوفى منه حقه سواء كان مدعى عليه أولا كما مررت الإشارة إليه اهـ ملخصا
 من الفوائد وسد كر المصنف آخر الفصل الاتي بحكاية الخلاف في نفاذ الحكم على الغائب وبأى تحققة هناك
 ان شاء الله تعالى (قوله وحاكمكم) هو اما الامام أو القاضي أو الحاكم أما الامام فقال عليا وحاكمكم
 السلطان العادل نفذوا في المرأة فيما سوى الحدود والقصاص واطلاقهم يتناول أهلية الفاسق الجاهل
 وفيه بحث وأما المحكم فشرطه أهلية القضاء ويقضى فيما سوى الحدود والقصاص ثم القاضي تنفذ ولايته
 بالزمان والمكان والحوادث اهـ ملخصا من الفوائد وجميع ذلك سياتى مفترقا في مواضع مع بيان بقية ضفة
 الحاكم بشرطه (قوله وطريق) طريق القاضي إلى الحكم يختلف بسبب اختلاف المحكوم به والطريق
 فيما يرجع إلى حقوق العباد المحضة عبارة عن الدعوى واجبة وهي اما اليقينة أو الاقرار أو اليمين أو التناول عنده
 أو القسامة أو علم القاضي بما يريد أن يحكم به أو القرائن الواضحة التي تصير الامر في حيز المقطوع به فقد قالوا
 لو ظهر انسان من دار سيده سكن وهو متلوث بالدم سريع الحركة عليه أو الخوف قد خلوا الدار على الفور
 فوجدوا فيه انسانا مذنوبا في ذلك الوقت ولم يوجد أحد غير ذلك الخارج فانه يؤخذ به وهو ظاهر اذا لم يجرى أحد
 في انه قاتله والقول بأنه ذبحه آخر ثم تدور الحائظ أو أنه ذبح نفسه احتمال بعيد لا يلتفت اليه اذ لم ينشأ عن دليل
 اهـ من الفوائد كنه لابن الغرس ثم اطلال هناء بيان الدعوى ونوع فيها وشروطها الى أن قال ثم لا يشترط
 في الطريق إلى الحكم أن تكون بينهما عند القاضي الواحد حتى لو ادعى عند نائب القاضي وبرهن ثم وقعت
 الجاذبة إلى القاضي أو باله كس ضحك وله أن يبنى على ما وقع أولا ويقضى اهـ وستأتى هذه منشا ثم قال في الفصل
 السابع وقد اتفق أئمة الحنفية والشافعية على انه يشترط لصحة الحكم واعتباره في حقوق العباد الدعوى
 الصحيحة وأنه لا بد في ذلك من الخصومة الشرعية وإذا كان القاضي يعلم أن باطن الآخر ليس كظاهره وأنه
 لا خصام ولا تنازع في نفس الآخرين المتداعين ليس له سماع هذه الدعوى ولا يعتبر القضاء المترتب عليها
 ولا يصح الاحتيال لحصول القضاء بمثل ذلك وأما اذا لم يعلم عذر ونقد قضاؤه ولعمري هذا شيء عمت به البلوى
 وبلغت شهرة اعتباره الغاية القصوى اهـ ملخصا ونقله المصنف في المنع بتمامه وآقروه فراجعوه وكذا ايزم به
 في فتاواه (تنبيه) بقى طريق ثبوت الحكم أى بعد وقوعه وعليه اقتصر في البحر فقال له وجوب أحد هما
 اعترافه حيث كان مولى فلو معز ولا فكلوا اخذ من الزمان لا يقبل قوله الا فيما في يده الثاني الشهادة على حكمه
 بعد دعوى صحيحة ان لم يكن منكرا أما لو شهدا انه قضى بكذا وقال لم أقض لا تقبل شهدا ثم ما خلا فالجهد
 ورجح في جامع القصولين قول محمد بفساد قضاء الزمان اهـ وستأتى تمام الكلام عند قول المصنف ولم يعمل
 بقول معزول وقد ذكر في البحر فروعا كثيرة في أحكام القضاء نلزم الوقوف عليها (قوله وأهل أهل الشهادة)
 أهل الأزل خبره مقدم والثاني مبتدأ مؤخر لان الجملة الخبرية يحكم فيها بما يجوز على معلوم فاذا علم زيد وجعل
 قيامه بقول زيد القائم واذا علم وجعل انه زيد تقول القائم زيد واذا قال الما كان أو صاف الشهادة أشهر عند
 الناس عرف أو صافه بأوصافها ثم الضمير في أهلها راجع إلى القضاء بمعنى من يصح منه أو بمعنى من يصح توليته
 كما في الجز وحاصله أن شروط الشهادة من الاسلام والعقل والبلوغ والحرية وعدم العنى والحد في قذف
 شروط صحة توليته وصحة حكمه بعد حاكم مقتضاه أن تقلد الكافر لا يصح وان أسلم قال في الجز وفي الواقعات
 الحسامية القوي على أنه لا يستعمل بالرودة فان الكثير لا يثاني ابتداء القضاء في اخذ الروايتين حتى لو قلد الكافر
 ثم أسلم هل يحتاج إلى تقليد آخر فيه روايتان اهـ قال في البحر وبه علم أن تقليد الكافر صحيح وان لم يصح قضاؤه

وله ومحكوم عليه وحاكم
 وطريق (وأهل أهل الشهادة)
 أى ادائها على المسلمين كذا في
 الحواشي السعدية

ویردعله أن الكافر يجوز تملكه
القضاء لیحكم بین أهل الذمة ذكره
الزیلعی فی النكاح (وشرط
أحلیتها شرط أحلیته) فان كلا
منهما من باب الولاية والشهادة
أقوى لانها ملزمة علی القاضی
والقضاء ملزم علی الخصم فلذا قبل
حكم القضاء یتقی من حكم
الشهادة ابن کمال (والفاسق أهلها
فیكون أهله لكنه لا یقلد)
وجوباً وبأثم مقلده كقابل شهادته
به یفتی وقیده فی القاعدية بما اذا
غلب علی ظنه صدقه فلیحفظ درر

علی المسلم حال كفره اه وهذا ترجیح لرواية صحة التولية أخذ من كون القاضی علی أنه لا یسئل بالردة خلافاً
لما سئى علیه المصنف فی باب النكاح من رواية عدم الصحة فی الفتح قلده عبدفتی جاز قضاؤه بلك الولاية بلا
حاجة الى تجدید بخلاف تولية صبی فادرك ولو قلده كافر فأسلم قال محمد وهی علی قصاته فصار الكافر كالعبد
والفرق أن كلا منهما له ولاية وبه مانع وبالعق والاسلام یرتفع أما الصبی فلا ولاية له أصلاً ومافی الفصول
لوقال صبی أو كافر اذا أدركت فصل بالناس أو اقض بينهم جاز لا یصح ما ذكر فی الصبی لان هذا تعلیق
الولاية والمعلق معدوم قبل الشرط وما تقدم یخبر اه وبه طهر أن الاولی كون المراد فی مرجع الضمیر من یصح
منه القضاء لا من یصح تولیته الا أن یراد بها التکامل وهی النافذة الحکم وأما تولیة الاطروش فسیذکرها
الشارح (قوله ویردعله الخ) أى علی ما فی الحواشی من تقييده بالمسلمین فكان علیه اسقاطه لیکون المراد
أداءه علی من یقتنی علیه فیدخل الكافر لكن التفسیر بالأداء احتراز عن التعلیل لانه یصح تحملها حاله الكفر
والرق لا أدائها فینافی ذلك والتحقق أن یراد بها التکامل فیکون المراد جرح الضمیر من یصح تولیته
یکون المراد بالشهادة تحملها فیدخل فیہ العبد والكافر نعم یمخرجه عنه الصبی لعدم ولایته أصلاً وان كان المراد
من یصح منه القضاء یمکن المراد بالشهادة أداءه فاقطع فیدخل فیہ الكافر المولی علی أهل الذمة فانه یصح
قضاؤه علیهم حالاً وكونه قاضياً خاصاً لا یضرب کلا یضرب تخصص قاضی المسلمین بجماعة معینین لان المراد من
یصح قضاؤه فی الجمله فعلى كل فالواجب اسقاط ذلك القید الا أن یمکن مراده تعریف القاضی التکامل
(قوله لیحكم بین أهل الذمة) أى حال كفره والافتد علمت أن الكافر یصح تولیته مطلقاً لكن لا یحكم الا اذا
أسلم (تنبيه) ظهروا من كلامهم حکم القاضی المنصوب فی بلاد الدروز فی القطر الشامي ویکون درزياً ویکون
نصرانیا فكل منهما لا یصح حکمه علی المسلمین فان الدرزی لا مله له کالمساق والزندیق وان سمي نفسه مسلماً
وقد أتت فی الخبریه بأنه لا تقبل شهادته علی المسلم والظاهر أنه یصح حکم الدرزی علی النصرانی وبالعکس
تأمل وهذا کله بعد کونه منصوباً من طرف السلطان أو مأموراً بذلك والا فالواقع انه ینسب له أمر تلك الناحية
ولا أدري انه ما ذر له بذلك أم لا ولا حول ولا قوة الا بالله العلی العظيم لكن جرت العادة أن أمر صید البری
القضاء فی تلك النور والبلاد بخلاف دمشق ونحوها فان أمرها لیس له ذلك فیها بدلیل أن لها قاضياً فی كل سنة
یأتی من طرف السلطان ثم رأیت فی الفتح قال والذي له ولاية التقلید الخليفة والسلطان الذي نصبه الخليفة
وأطلق له التصرف وكذا الذي له السلطان ناحية وجعل له نواحها وأطلق له التصرف فان له أن یولی
ويعزل کذا قالوا ولا بد من أن لا یصترح له بالمع أو یعلم ذلك بعرفهم فان نائب الشام وحلب فی دیارنا یطلق لهم
التصرف فی الرعية والخراج ولا یولیون القضاء ولا یعزلون اه والله سبحانه أعلم (قوله وشرط أحلیتها
الخ) تکرار مع قوله وأهل الشهادة اه و الظاهر أن المصنف ذكر الجمله الاولى تعالیکم وغيره ثم ذکر
الثانية تعالیکم وتوضیحا وشرحاً لاولی وأما الجواب بأنه ذکرها لیرتب علیها قوله والفاسق أهلها فغیر مقلده فافهم
(قوله فلذا قبل الخ) علته له (قوله والفاسق أهلها) سیأتی بیان الفسق والعدالة فی الشهادات وأقصر
هذه الجمله دفعاً لتوهم من قال ان الفاسق لیس بأهل القضاء فلا یصح قضاؤه لانه لا یؤمن علیه لنفسه وهو قول
الثلاثة واختاره الطحاوی قال العینی ویفتی أن یفتی به خصوصاً فی هذا الزمان اه أقول لو اعتبر هذا
لأنه باب القضاء خصوصاً فی زماننا لكان ما جرى علیه المصنف هو الاصح كما فی الخلاصة وهو أصح
الاقاويل كما فی العمادية نهر وفي الفتح والوجه تنفیذ قضاء كل من ولاء سلطان ذو شوكة وان كان جاهلاً
فاسقاً وهو ظاهر المذهب عندنا وحينئذ فیکم یفتوی غیره اه (قوله لكنه لا یقلد وجوباً الخ) قال فی البحر
وفی غیر موضع ذکر الولاية یعنی الاولی أن لا تقبل شهادته وان قبل جاز فی الفتح ومقتضى الدلیل أن لا یقبل أن
یقتنیها فان قضی جاز ونفذ اه ومقتضاها الاثم وظاهر قوله تعالی ان جاءکم فاسق بنبأ فتینوا انه لا یقبل
قبولها قبل تعریف حاله وقواهم بوجوب السؤال عن الشاهد سرّاً وعلانية طعن الخصم أو لا فی سائر الحقوق
علی قولها المعنی به یقتنی الاثم بتركه لانه للتعرف عن حاله حتی لا یقبل الفاسق وصرح ابن کمال بأن من قلده
فاسقاً یاثم واذا قبل القاضی شهادته یاثم اه (قوله به یفتی) راجع لما فی المتن فقد علمت التصريح بتصحیح
وبأنه ظاهر المذهب وأما كونه عدم تليده واجبا فیه كلام كما علمت فافهم (قوله وقیده) أى قیده قبول

مطالب
فی حکم القاضی الدرزی
والنصرانی

والمستثنى الثاني الناسق ذالحام
والمراد فانه يجب قبول شهادته
بإزائه قال في النهر وعليه فلا يتم
أيضا توليه القضاء حيث كان
كذلك الآن يفرق بينهما انتهى
قلت سيجيء تضعيفه فراجع
وفي معروضات المفتي أبي السعود
لما وقع التساوي في قضاء زماننا
في وجود المعدلة لظاهرها ورد
للامر بتقديم الأفضل في العلم
والديانة والعدالة (والعدول لا تقبل ٢)
شهادته على عدوه إذا كانت دينوية
ولو قضي القاضي بها لا ينفذ ذكره
يعقوب باشا (فلا يصح قضاؤه عليه)
لما تقرر أن أهله أهل الشهادة
قال وبه أفق مفتي مصر شيخ
الاسلام أمين الدين بن عبد العال
قال وكذا يجبل العدو لا يقبل على
عدوه ثم نقل عن شرح الوهبانية
أنه لم ير نقلها عندنا وينبغي النفاذ ٣
لو اتقاضى عدلا وقال ابن وهبان
يجحان بعلمه لم يجوز أن يشهده
العدول بمحض من الناس جاز ٥
قلت واعتمد القاضي محب الدين
في منظومه فقال
ولو على عدوه قاض حكم
ان كان عدلا صح ذل وان لم
واختار بعض العلماء
ان كان بالعلم قضى له يقبل
وان يكن بمحض من الملا
وبشهادة العدول قبل
قلت لكن نقل في البحر والعين
والزيجي والمصنف وغيرهم عند
مسألة التقليد من الجائز
الناسق

٢ قوله على عدم قبول العدل هكذا
بخطه ولعل سقط جن قلبه كلمة غير
والاصل عدم قبول غير العدل
تأمل ٥ مصححه

٣ ظله

في قضاء العدو على عدوه

شهادة الناسق المفهوم من قابل ٥ ج وعبارة الدرر حتى لو قبلها القاضي وحكم بها كان أمثاله كنه ينفذ
وفي الفتاوى الساعدية هذا إذا غلب على ظنه صدقه وهو بما يحفظ ٥ ا قلت والظاهر أنه لا يأنم أيضا الحصول
التبين المأمورية في النص تأمل قال ط فان لم يغلب على ظن القاضي صدقه بأن غلب كذبه عندنا وتساويا
فلا يقبله أي لا يصح قبولها أضلا هذا ما يعطيه المقام ٥ ا (قوله والمستثنى الثاني) أي أبو يوسف من الناسق
الذي يأنم القاضي يقبل شهادته والظاهر أن هذا إنما يغلب على ظن القاضي صدقه فيكون داخل تحت كلام
الساعدية فلا حاجة إلى استثنائه على ما استظهرناه آنفا تأمل (قوله سيجيء تضعيفه) أي في الشهادات
حيث قال وما في التهمة والمحتج من قبول ذي المروءة الصادق فقول الثاني وضعفه الكمال بأنه تعدل في مقابلة
النص فلا يقبل وأقره المصنف ٥ ا قلت قدمنا آنفا من البحر أن ظاهر النص أنه لا يصلح قبول شهادة الناسق
قبل تعترف حاله فإذا ظهر للقاضي من حاله الصدق وقبلة يكون موافقا للنص الآن يريد بالنص قوله تعالى
وأشهدوا ذوي عدل منكم لكن فيه أن دلالة على عدم قبول العدل إنما هي بما يفهم وهو غير معتبر عندنا
ولاسيما وهو مفهوم لقب مع أن الآية الأولى تدل على قبول قوله عند التبين عن حاله كما قلنا تأمل (قوله
وفي معروضات المفتي أبي السعود) أي المسائل التي عرضها على سلطان زمانه فأمر بالعمل بها (قوله
في وجود المعدلة) هذا كان في زمانه وقد وجد التساوي في عدمها الآن فلينظر من يقدم ط (قوله
إذا كانت دينوية) سيذكر تفسيره عن شرح الشربلاني واحترز بالدينوية عن الدينية فان من عادي غيره
لازمت ككابه ما لا يصلح لا يتم بأنه يشهد عليه بزور بخلاف المعتادة للدينوية وعن هذا قبلت شهادة المسلم
على الكافران كان عدوه من حيث الديانة وكذا شهادة اليهودي على النصراني (قوله ولو قضى القاضي
بها لا ينفذ) دفع به ما يؤولهم أنهم أمثل شهادة الناسق فانه تقدم أنه يصح قبولها وان أم القاضي فشهادة العدو
ليست كذلك بل هي كالوقبل شهادة العبد والصبي (قوله ذكره يعقوب باشا) أي في حاشيته على صدر
الشريعة وقال في الخيرية والمسألة دارة في الكتب (قوله فلا يصح قضاؤه عليه) أي إذا كانت شهادة
العدو على عدوه لا تقبل ولو قضى بها القاضي لا ينفذ فتقرع عليه أن القاضي لو قضى على عدوه لا يصح لما تقرر
الخ وبه سقط ما قيل إن ملأ ذكره عن العقوبة منكر مع هذا فأفهم (نتبه) إذا لم يصح قضاؤه عليه فالملخص
أنابه غيره إذا كان مأذونا بالاستجابة وسيأتي أنه يستتيب إذا وقعت له أولاده حادثة (قوله قال) أي
المصنف في الخ ونصه ورأيت موضع شقة معزوا إلى بعض الفتاوى وأظن أنه التقياوي الكبير الخاص
أن يجبل العدو لا يقبل على عدوه كالتقبل لشهادته عليه ٥ ا فافهم والظاهر أن المراد بالجل كمال ط
كتاب القاضي إلى قاض في حادثة على عدل للقاضي وهو ما يأتي عن الناصحي (قوله ثم نقل) أي المصنف
(قوله أنه لم ير نقلها) أي نقل مسألة قضاء القاضي على عدوه وهذا الكلام ذكره عبد البر بن الشيخ
في شرح الوهبانية عن ابن وهبان فينبغي أن يكون قوله لم ير نقلها مبني على الجعول (قوله وينبغي النفاذ) أي
مطلقا سواء كان بعلمه أو بشهادة عدلين وهذا البحث لشارح الوهبانية خالف فيه بحث ابن وهبان الآتي وذكره
عقبه بقوله قلت بل ينبغي النفاذ مطلقا والقاضي عدلا (قوله ان بعلمه لم يجوز) أي بناء على القول بجواز قضاء
القاضي بعلمه والمعتد خلافه وعليه فلا خلاف بين كلامي ابن الشيخ وابن وهبان فإن مؤدى كلامهما نفوذ
حكمه لوعده لا لشهادة العدول (قوله واعتمد الخ) التبادر من النظم اعتماد الاول وهو بحث ابن الشيخ
فيتعين عود الضمير اليه (قوله واختار بعض العلماء) هو ابن وهبان (قوله قلت لكن الخ) أصله
للمصنف حيث قال وقد غفل الشيخان أي ابن وهبان وشارحه عبد البر عما اتفقت كلمتهم عليه في كتبهم المعتمدة
من أن أهله أهل الشهادة فمن صلح لها صلح ومن لا فلا والعدول لا يصلح للشهادة على ما عليه عامة التأخرين فلا يصلح
للقضاء ٥ ا ط قلت ولم أر هذا الكلام في نسختي من شرح المصنف ثم اعلم أن مراد الشارح الاستدراك
على كلام الشيخين وتأنييد كلام المتن فإن المصنف فرع عدم صحة القضاء على عدم قبول الشهادة وهو مفهوم
الكلمة الواقعة في عبارات المتن وهي قولهم وأهل أهلها فان مفهومها عكسها الغلوي وهو أن ليس أهلها
لها ألا يكون أهلها فلذا قال المصنف في مثله والعدول لا تقبل شهادته على عدوه فلا يصح قضاؤه عليه ولما كان
هذا الشاكال الحكم بما يفهم وفيما احتمال نقل الشارح أن مفهوم الكلية المذكورة مصرح به في عبارة الناصحي

فقط الاحتمال رافع بحث الشيخين وتأيد كلام المصنف ولذا قال وهو صريح او كما صريح فيما اعتمد المصنف ولكن بقي هنا تحقيق ووفق وهو أنه ذكر في القضية أن العداوة الدنيوية لا تمنع قبول الشهادة ما لم يفتق بها أو أنه الصحيح وعليه الاعتماد وأن ما في الخط والرافعات من أن شهادة العدو على عدوه لا تقبل اختيار المتأخرين والرواية المنصوصة تخالفها وأنه مذهب الشافعي وقال أبو حنيفة تقبل إذا كان عدلا وفي البسيط ان كانت دنيوية فهذا لا يوجب فسقه فلا تقبل شهادته اه ملخصا والحاصل أن في المسألة قولين معتمدين أحدهما عدم قبولها على العدو وهذا اختيار المتأخرين وعليه صاحب الكنز والمثني ومقتضاه أن العداوة العداوة لا الفسق والالم تقبل على غير العدو أيضا وعلى هذا لا يصح قضاء العدو على عدوه أيضا ثانياً هما أنها تقبل إذا فسق بها واختاره ابن وهبان وابن الشحنة وإذا قبلت في الضرورة يصح قضاء العدو على عدوه إذا كان عدلا فلا خلاف اختيار الشيخين صحة وبه علم أن من يقول بقبول شهادة العدو العدل يقول بصحة قضائه ومن لا فلا رأى ما ذكره الناصح لا يعارض كلام الشيخين لاختلاف المناط فاعتزم هذا التحقيق ودع التلقين (قوله لا يعقد على كتابه) هو المعبر عنه فيما سبق بالسجل ط (قوله فيما اعتمده المصنف) أي في منته من اطلاق عدم القبول (قوله وبه أفق محقق الشافعية الرملة) هذا غير ما نقله في شرح الوهبانية عن الرافعي عن الماوردي من جواز القضاء على العدو ولا الشهادة عليه فلهذا وأسباب الحكم وخفاء أسباب الشهادة اه وهو وجه ولا يقيد ابن وهبان صحة القضاء بما إذا كان شهادة العدو بعرض من الناس كما لم تنتهي التهمة بمعاينة أسباب الحكم ويظهر لي أنه ينبغي أن يصح الحكم عندنا في هذه الصورة حتى على القول بعدم قبول شهادة العدو فتأمل (قوله ومن خطه نقلت) الجار والمجرور متعلق بقوله نقلت وقوله أنه لو قضى الخ مفعول نقلت أو بدل من الضمير المجرور في قوله وبه أفق وجه له ومن خطه نقلت معترضة أو هي خبر مقدم ووجه أنه لو قضى الخ مبتدأ مؤخر واقتصر ط على الأخير (قوله وفي شرح الوهبانية للشرنبلاني الخ) اصله انما ظمها ونقله العلامة عبد البر عنه ونصه قال أي ابن وهبان وقد تروهم بعض المتفقهة من اليهود أن من خاصم شخصا في حق أو اذعى عليه يصير عدوه فيهم بدون ينهها بالعداوة وليس كذلك وانما ثبت بنحو الخ اه قلت لكن قد علمت أن مختار ابن وهبان أن العداوة لا تمنع قبول الشهادة إذا فسق بها فعملنا هذا فتكون مفسقة وقد لا تكون فقله وانما ثبت الخ يريد به العداوة المانعة وهي المفسقة ولا ينبغي أن هذه تمنع القبول على العدو وعلى غيره وسيأتي تمام الكلام على هذه المسألة في الشهادات ان شاء الله تعالى (قوله ووصى) أي فيما وصى عليه وقوله وشريك أي فيما هو من مال الشريك ط (قوله والفاسق لا يصلح مقبلا) أي لا يعقد على فتواه وظاهر قول الجمع لاستقني أنه لا يحل استنشاؤه ويؤيده قول ابن الهمام في التحرير لاتفاق على حل استنائه من عرف من أهل العلم بالاجتهاد والعدالة أو آراء متصبا والناس يستفتونه معظمين له وعلى امتناعه ان ظن عدم أحدهما أي عدم الاجتهاد او العدالة كما في شرحه ولكن اشتراط الاجتهاد مبني على اصطلاح الأصوليين أن المفتي المجتهد أي الذي يفتي بمذهبه وأن غيره ليس يفتي بل هو ناقل كما سيأتي والثاني هو المراد هنا بدليل ما سيأتي من أن اجتهاده شرط الاولوية ولأن المجتهد مقنود اليوم والحاصل أنه لا يعقد على فتوى المفتي الفاسق مطلقا (قوله وله في شرحه عبارات بليغة) حيث قال ان أولى ما يستلزم به فيض الرحمة الالهية في تحقيق الوقائع الشرعية طاعة الله عز وجل والقسك بجبل التقوى قال تعالى واتقوا الله ويعلمكم الله ومن اعتمد على رأيه وذمته في استخراج دقائق الفقه وكنوزه وهو في المعاصي حقيق بانزال الخلد لان قد اعتمد على ما لا يعقد عليه ومن لم يجعل الله لئوراماله من نور اه (قوله وظاهر ما في التحرير) بل هو صريح كما جمعت (قوله وبه جزم في الكنز) حيث قال والفاسق يصلح مقبلا وقيل لا يجزم بالاقول ونسب الشافعي الى قائله بصيغة القريض فافهم (قوله لانه يجتهد الخ) هذا التعليل لا يظهر في زماننا لانه قد تعرض عن النص الضروري قصد الغرض قاسد وربما عارض بالنص فيدعي فساده النص ط (قوله حذار نسبة الخطا) الاولى أن يقول حذار ما في القساموس وحذار حذار و قد ينزول الثاني أي احذر ط (قوله وشرط بعضهم يتقظه) احتراز عن غلب عليه الغفلة والسهو وقلت وهذا شرط لازم في زماننا فان العادة اليوم أن من صار يده فتوى المنقح استطال على خصمه وقهره بمجرد قوله أفتاني المفتي بأن الحق معي والخصم جاهل لا يدري ما في الفتوى فلا بد أن يكون المفتي متيقظا يعلم حيل الناس ودسائسهم فإذا

في تهذيب أدب القاضي للشافعي
أن من لم يجز شهادته لم يجز قضاؤه
ومن لم يجز قضاؤه لا يعقد على كتابه
اه وهو صريح او كما صريح فيما
اعتمده المصنف كما لا ينبغي فليعتمد
وبه أفق محقق الشافعية الرملة
ومن خطه نقلت أنه لو قضى عليه
ثم اثبت عداوته بطل قضاؤه فليحفظ
وفي شرح الوهبانية للشرنبلاني
ثم انما ثبت العداوة بنحو قدف
وبرح وقتل ولي لا بخصاصه نعم
هي تمنع الشهادة فيما وقعت فيه
الخاصة كشهادة وكيل فيما وكل
فيه ووصى وشريك (والفاسق
لا يصلح مقبلا) لان الفتوى من
امور الدين والفاسق لا يقبل قوله
في البيانات ابن ملك زاد المعنى
واختاره كثير من المتأخرين
وجزم به صاحب الجمع في منته وله
في شرحه عبارات بليغة وهو قول
الاثمة الثلاثة أيضا وظاهر ما في
التحرير أنه لا يحل استنشاؤه اتفاقا
كما بسطه المصنف (وقيل نعم)
يصلح وبه جزم في الكنز لانه يجتهد
حذار نسبة الخطا ولا خلاف في
اشتراط اسلامه وعقله وشرط
بعضهم يتقظه

جاء السائل يقره من لسانه ولا يقول له ان كان كذا فالحق معك وان كان كذا فالحق مع خصمك لانه مختار
 لنفسه ما يفتحه ولا يجوز عن اثباته بشاخصي زور بل الاحسن أن يجمع بين خصمه فاذا ظهر له الحق مع
 أحدهما كتب الفتوى لصالح الحق ولحق من الوكلاء في الخصومات فان أحدهم لا يرضى بالاثبات دعواه
 لموكله بأى وجه أمكن وأهم مهارة في الحيل والتزوير وقلب الكلام وتصوير الباطل بصورة الحق فاذا أخذ
 الفتوى دهر خصمه ووصل الى غرضه القاسد فلا يحل للمفتي أن يعينه على ضلاله وقد قالوا من جعل بأهل زمانه
 فهو جاهل وقد يسأل عن أمر شرعي وتدل القرائن للمفتي المستقيم أن مراد التوصل به الى غرض فالدرك
 شاهدناه كثيرا والحاصل أن غفلة المفتي يلزم منها ضرر عظيم في هذا الزمان والله تعالى المستعان (قوله
 لاخرية الخ) اى فهو وكارواى لا كلاً شاهد والقاضى وإذا تصح فتواه لمن لا تقبل شهادته له (قوله فيصيح افتاء
 الاخرس) اى حيث فهمت اشارته بل يجوز أن يعمل بأشارة السائل كفى الهندية وأفاده عموم قول المصنف
 ويكتفى بالإشارة منه ط (قوله فالاصح الصحة) لانه يفرق بين المدعى والمدعى عليه وقيل لا يجوز لانه لا يسمع
 الاقرار فيصيح حقوق الناس بخلاف الاسم وهكذا فصل شارح الوهبانية وينبغي أن الحكم كذلك في المفتي فان
 قلت قد يفرق بينهما بأن المفتي يقرأ صورة الاستفتاء ويكتب جوابه فلا يحتاج الى السماع قلت الظاهر من
 كلامهم عدم الاكتفاء بهذا في القاضى مع أنه يمكن أن يكتب له جواب الخصمين فكذلك في المفتي ويمكن الفرق
 بأن القضاء لا بد له من صيغة مخصوصة بعد دعوى صحيحة فيحتاج فيه بخلاف الافتاء فانه افادة الحكم الشرعي
 ولو بالإشارة فلا يشترط فيه السماع اه منحنى قلنا لا يشك انه اذا كتب له وأجاب عنه جاز العمل بفتواه
 وأما اذا كان منصوباً بالفتوى بأية عاتة الناس ويسألونه من نساء وأعراب وغيرهم فلا بد أن يكون صحيح
 السمع لانه لا يمكن كل سائل أن يكتب له سؤاله وقد يحضر اليه الخصمان ويحكم أحدهما بما يكره في الحق
 عليه لاله والمفتي لا يسمع ذلك منه فيقبله على مسمع من بعض كلامه فيضع حق خصمه وهذا قد شاهدته كثيرا
 فلا ينبغي التردد في أنه لا يصلح أن يكون مفتياً عاماً ينتظر للقاضى جوابه ليحكم به فان ضرره مثل هذا أعظم من
 نفعه والله سبحانه اعلم (قوله وينتفى القاضى الخ) في الظهيرية ولا بأس للقاضى أن يقتضى من لم يخصم اليه ولا يقتضى
 أحد الخصمين فيما خوصم اليه اه يجر وفي الخلاصة القاضى حل يفتى فيه أقاويل والصحيح أنه لا بأس به في
 مجلس القضاء وغيره في البيانات والمعاملات اه ويمكن حمله على من لم يخصم اليه فيوافي ما في الظهيرية ومن
 ثم عولنا عليه في هذا المختصر من قد جمع التارج بين العبارتين بهذا الجملة وفي كافي الحاكم وكره للقاضى أن
 يفتى في القضاء للخصوم كراحة أن يعلم خصمه قوله فيتم زمنه بالباطل اه (قوله ويستضع) لعله أراد به مسألة
 التسوية تأمل (قوله على الاطلاق) اى سواء كان معه أحد أصحابه او انفرد لكن سبأ في قبيل الفصل أن
 الفتوى على قول أبى يوسف فيما يتعلق بالقضاء لزيادة تجربته (قوله ودعوا الاصح) مقابله ما يأتى عن الخاوى
 وما في جامع الفصولين من أنه لو معه أحد صاحبيه أخذ بقوله وان خالفه قيل كذلك وقيل يحضر الاقضية كان
 الاختلاف بحسب تغير الزمان كالحكم بظاهر العدالة وفيما اجمع المتأخرون عليه كالأزارعة والعماد فاختار
 قولهما (قوله وعبرة التهر الخ) اى لفائدة أن رتبة الحسن بعد زفر بخلاف عبارة المصنف فان عطفه بالواو يفيد
 أنهما في رتبة واحدة وعبرة المصنف هي المشهورة في الكتب (قوله وصح في الخاوى) اى الخاوى القدسي
 وهذا فيما اذا خالف صاحبان الامام والمراد بقوة الدليل اطلق عليه المدرك لانه محل ادراك الحكم
 لان الحكم يؤخذ منه (قوله والاول اضبط) لان ما في الخاوى خاص فيمن له اطلاع على الكتاب والسنة وصار
 له ملكة النظر في الأدلة واستنباط الاحكام منها وذلك هو المجتهد المطلق او المقيد بخلاف الاول فانه يمكن ان
 هو دون ذلك (قوله ولا يخبر الا اذا كان مجتهدا) اى لا يجوز له مخالفة الترتيب المذكور الا اذا كان له ملكة
 يقتدر على الاطلاع على قوة المدرك وبهذا يرجع القول الاول الى ما في الخاوى من أن العبرة في المفتي المجتهد
 لقوة المدرك نعم فيه زيادة تفصيل سكت عنه الخاوى فقد اتفقنا على أن الاصح هو أن المجتهد في المذهب
 من المشايخ الذين هم اصحاب الترجيح لا يلزمه الاخذ بقول الامام على الاطلاق بل عليه النظر في الدليل وترجيح
 ما رجع عنده دليله ونحن تتبع ما رجوه واعتمدوه كالأقنوا في حياتهم كما حققه الشارح في أول الكتاب فقلنا عن
 العلامة فانه وبأى قرياعن الملتقط أنه ان لم يكن مجتهدا فعليه تقليدهم واتباع رأيهم فاذا قضى بخلافه لا ينفذ

لاخرية وذ كورته ونطقه فيصح
 افتاء الاخرس لاقتضاه (ويكتفى
 بالإشارة منه لامن القاضى)
 للزوم صيغة مخصوصة حكمت
 وأزمت بعد دعوى صحيحة رأيا
 الاطرش وهو من سماع الصوت
 القوي فالاصح الصحة بخلاف
 الاسم (وينتفى القاضى) ولو
 في مجلس القضاء وهو الصحيح (من
 لم يخصم اليه) ظهيرية ويستضع
 (وياخذ) القاضى كالمفتي (يقول
 اى جنيقة على الاطلاق ثم يقول
 ابي يوسف ثم يقول محمد ثم يقول
 زفر والحسن بن زياد) وهو الاصح
 منية وسراجية وعبرة التهر ثم
 بقول الحسن فتنه وصح في
 الخاوى اعتبار قوة المدرك والاول
 اضبط نهر (ولا يخبر الا اذا كان
 مجتهدا)

مطلب
 ينتفى بقول الامام على الاطلاق

حكمه وفي فتاوى ابن النجاشي لا يعدل عن قول الامام الا اذا صرح أحد من المشايخ بأن الفتوى على قول غيره وبهذا سقط ما يجنبه في البحر من أن علينا الافتاء بقول الامام وان افتى المشايخ بخلافه وقد اعترضه محشمه الخياط الرمي - بما عناه ان المفتي حقيقة هو المجتهد وأما غيره فتناقل القول المجتهد فكيف يجب علينا الافتاء بقول الامام وان افتى المشايخ بخلافه ونحن اتفاهم في فتواهم لا غير اه وتعام أبحاث هذه المسألة حزننا في منظومنا في رسم المفتي وفي شرحها وقد منابضه في أول الكتاب والله الهادي الى الصواب فانهم (قوله معتمد مذهبه) اي الذي اعتمدته مشايخ المذهب سواء وافق قول الامام أو خالفه كما قررناه آنفا (قوله وسبني) اي بعد أسطر عن الملتقط وكذا في الفصل الآتي عند قوله قضى في مجتهد فيه (قوله اعلم أن في كل موضع قالوا الرأي فيه للقاضي الخ) أقول قد عدت في الاشياء من المسائل التي فوضت للرأي القاضى احدى عشرة مسألة وزاد محشمه الخياط الرمي - اربع عشرة مسألة أخرى ذكرها المحمدي في حاشيته ولطيف المصنف الشيخ محمد بن الشيخ صالح ابن المصنف رسالة في ذلك سماها فيض المستفيض في مسائل التفويض فارجع اليها ولكن بعض هذه المسائل لا يظهر توقف الرأي فيها على الاجتهاد المصطلح فليأمل وانظر ما نذكره في الفصل الآتي عند قوله فيجب به بما رأى (قوله وانما ينفذ القضاء الخ) هذا في القاضي المجتهد أما المقلد فمالمه العمل بمذهب معتمد مذهبه علم فيه خلافاً أولاً اه ط وسبأ في تمام الكلام على هذه المسألة عند قول المصنف واذا رفع اليه حكم قاض آخر نفذ (قوله واذا أشكل الخ) قال في الهندية وان لم يقع اجتهاده على شيء وبقيت الحادثة مختلفة ومشكلة كتب الى فقهاء غير مصره فالمشاورة بالكتاب سنة قديمة في الحوادث الشرعية فان اتفق رأيهم على شيء ورأيه يوافقهم وهو من أهل الرأي والاجتهاد أمضى ذلك برأيه وان اختلفوا نظر الى اقرب الاقوال عنده من الحق ان كان من أهل الاجتهاد والا أخذ بقول من هو أفتقه وأورع عنده اه ط (قوله وقضى بما رآه صواباً) اي بما حدث له من الرأي والاجتهاد بعد مشاورتهم فلا ينافي قوله ولا رأى له فيه تأمل (قوله الا أن يكون غيره) اي الا أن يكون الشخص الذي افتاه اقوى منه فيجوز له أن يعدل عن رأيه نفسه الى رأي ذلك المفتي لكن هذا اذا اهتم رأي نفسه في الهندية عن المحيط وان شاور القاضى رجلاً واحداً كني فان رأي بخلاف رأيه وذلك الرجل أفضل وأفتقه عنده لم تذكر هذه المسألة هنا وقال في كتاب الحد ودلوقني رأى ذلك الرجل أرجو أن يكون في سعة وان لم يهتم القاضي رأيه لا ينبغي أن يترك رأيه نفسه ويقضى برأيه غيره اه اي لان المجتهد لا ينفذ غيره (قوله واتباع رأيهم) اي ان اتفقوا على شيء والا أخذ بقول الا فتقه والا ورع عنده كما قال في الفقه وعندى أنه لو أخذ بقول الذي لا يميل اليه قلبه جاز لان ذلك الميل وعدمه سواء والواجب عليه تقليد مجتهد وقد فعل أصاب ذلك المجتهد وأخطأ اه قلت وهذا كله فيما اذا كان المفتان مجتهدين واختلفا في الحكم ومثله يقال في المقلدين فيما لم يصروا في الكتب بترجيحه واعتماده أو اختلفوا في ترجيحه والا فالواجب الا أن اتساع ما اتفقوا على ترجيحه او كان ظاهر الرواية او قول الامام او نحو ذلك من مقتضيات الترجيح التي ذكرناها في أول الكتاب وفي منظومنا وشرحها (قوله في ظاهر الرواية) في البحر ولا يشترط المصر على ظاهر الرواية فالتضاء بالسواد صحيح وبه يفتى كذا في البرازية اه وبه علم أن كلام القولين معزول الى ظاهر الرواية وفيه تأمل رمل على المنع (قوله وفي عقار الخ) في البحر ولا يشترط أن يكون المتداعيان من بلاد التلاني اذا كانت الدعوى في المنقول والدين وأما في عقار لاني ولايته فالصحيح الجواز كما في الخلاصة والبرازية وابالك أن تفهم خلاف ذلك فانه غلط اه (قوله أخذ القضاء برشوة) بتثليث الرأ فاموس وفي المصباح الرشوة بالكسر ما يعطيه الشخص الخاكم وغيره ليحكم له او يحمله على ما يريد جمعها رشام مثل سدرية وسدر والضم لغة وجمعها رشى بالنعم اه وفيه البرطل بكسر الباء الرشوة وفتح الباء عايج وفي الفقه ثم الرشوة اربعة أقسام منها ما هو حرام على الآخذ والمعطى وهو الرشوة على تقليد القضاء والامارة الثاني ارتشاء القاضي ليحكم وهو كذلك ولو القضاء بحق لانه واجب عليه الثالث أخذ المال ليسوى أمره عند السلطان دفعا للشر أو جلبا للنفع وهو حرام على الآخذ فقط وحيلة حلها أن يستأجره يوماً الى الليل أو يومين فتصير منافعه مما لو كتم يستعمله في الذهاب الى السلطان لا امر القلاني وفي الاقضية قسم الهدية وجعل هذا من أقسامها فقال حلال من الجانبين كالاهداء للعود وحرام منها كالاهداء ليعينه على الظلم وحرام على الآخذ فقط وهو أن يهدى ليكف

مطلبه

في الكلام على الرشوة والهدية

الولاية الجدية أن ما عدا في حال النسق نافذ وهو الموافق لما مر الآن يراد بالنسق في عبارة الخلاصة النسق بالرشوة
 تأمل (قوله واعتمده في البحر) فيه أن الذي اعتمده في البحر هو قوله نصارا للحاصل أنه إذا فسق لا يعزل
 وتنفذ ما يدا في مائة ما إذا فسق بالرشوة فإنه لا ينفذ في الحادثة التي أخذ بيدها قال وذكرنا في مائة
 أن من قال باستحقاقه العزل قال بجهة أحكامه ومن قال بعزله قال بطلانها اهـ (قوله لكن في أول دعوى
 الثانية الخ) حيث قال في البحر والوالي إذا فسق فهو بمنزلة القاضي يستحق العزل ولا يعزل اهـ وأنت
 خير بأن هذا لا يخالف ما في النسخ فأنهم نعم نقل في البحر عن الثانية أيضا من الردة أن السلطان يصير سلطانا
 بأمرين بالمبايعة مع من الإشراف والاعيان وبأن ينفذ حكمه على رعيته خوفا من قهره فإن بوجع ولم ينفذ
 فيهم حكمه تجزؤه عن قهرهم لا يصير سلطانا فإذا صار سلطانا بالمبايعة فجار أن كان له قهر وغلبة لا يعزل لانه
 لو اعزل يصير سلطانا بالقهر والغلبة فلا يفيد وإن لم يكن له قهر وغلبة يعزل اهـ فكان المناسب الاستدراك
 بهذه العبارة الثانية ليفيد جل ما في الفسخ على ما إذا كان له قهر وغلبة (قوله وينبغي أن يكون الخ) ويكون
 شديدا من غير عنف لئلا من غير ضعف لأن القضاء من أدم أمور المسلمين فكل من كان أعرف وأقدر وأوجه
 وأخيب وأصبر على ما يصيبه من الناس كان أولى وينبغي للسلطان أن يتفحص في ذلك ويولي من هو أولى لقوله
 عليه الصلاة والسلام من قلدنا مسلما عملا وفي رعيته من هو أولى فقد خان الله ورسوله وجماة المسلمين بحر
 ومثله في الزباني فقوله وينبغي بمعنى يطلب أي المطالب منه أن تكون صفته هكذا وقوله كان أولى أي أحق
 وهذا لا يدل على أن ذلك مستحب فإن الحديث يدل على أن السلطان بتوليته غير الأولى فافهم (قوله موثوقا به)
 أي موثوقا من وثقت به أثبت بكسر دال مائة وثوقا ثبته والعفاف الكف عن المحارم وخوارم المروءة
 والمراد بالوثوق بعقله كونه كاملا فلا يولي إلا خف وهو ناص العقل والصلاح خلاف الفساد وفسر الخفاف
 الصالح بن كن مستورا غير متهول ولا صاحب رية مستقيم الطريقة سليم الناحية كامن الذي قليل السوء
 ليس بمعاق للنبذ ولا ينادم عليه الرجال وليس بقذاف المحصنات ولا معروفيا بالكذب فهذا عندنا من أهل
 الصلاح اهـ والمراد بعلم السنة ما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قولا وفعلات وتقريرات عند أمر بعبادته
 وبوجوه الفقه طرقه بحر ملخصا والاثركا قال السخاوي لغة البقية واصطلاحا الأحاديث مرفوعة أو
 موقوفة على المعقد وان قصره بعض الفقهاء على الثاني (قوله والاجتهاد شرط الأولوية) هو لغة بذل
 الجهد وفي تحصيل ذي كلفة وعرفا ذلك من الذم في تحصيل حكم شرعي قال في التلويح ومعنى بذل الطاقة
 أن يحسن من نفسه العجز عن المزيد عليه وشرطه الإسلام والعقل والبلوغ وكونه فقيها النفس أي شديد الفهم
 بالطبع وعلمه باللغة العربية وكونه حايلا الكتاب الله تعالى فيما يتعلق بالأحكام وعاما بالحديث متناوسا وناسحا
 ومنسوخا وبالقياس وهذه الشرائط في المجتهدين المطلق الذي يفتي في جميع الأحكام وأما المجتهد في حكم دون
 حكم فعليه معرفة ما يتعلق بذلك الحكم مثلا كالا جتهاد في حكم متعلق بالصلاة لا يتوقف على معرفة جميع
 ما يتعلق بالنكاح اهـ ومراد المصنف هنا الاجتهاد بالمعنى الأول نهر (قوله لتعذره) أي لانه متعذر
 الوجود في كل زمن وفي كل بلد فكان شرط الأولوية بمعنى أنه ان وجد فهو الأولى بالتولية فافهم (قوله على
 أنه) متعلق بمحذوف أي قلنا بالتعذر في كل زمن بناء على أنه الخ (قوله عند الأكثر) خلافا لما قيل أنه
 لا يجوز عنه زمن وتمام ذلك في كتب الأصول (قوله فصيح تولى العاصي) الأولى في التفرع أن يقال فصيح
 تولى المقلد لانه مقابل المجتهد ثم إن المقلد يشمل العاصي ومن له تأهل في العلم والفهم وعين ابن الغرس الثاني
 قال وأوله أن يحسن بعض الحوادث والمسائل الدقيقة وأن يعرف طريق تحصيل الأحكام الشرعية من كتب
 المذهب وصدور المشايخ وكيفية الإراد والاصدار في الرقائق والدعاوى والحجج ونازعه في النهج ورجح أن المراد
 الجاهل لتعليمهم بقولهم لأن اتصال الحق إلى مستحقه يحصل بالعمل بقوى غيره قال في الحواشي يعقوبية
 إذا احتاج إلى فتوى غيره هو من لا يقدر على أخذ المسائل من كتب الفقه وضبط آقوال الفقهاء اهـ ونحوه
 في البحر عن العناية وكذا رجه ابن الكمال قلت وفيه للبحث مجال فإن المتقي عند الأصوليين هو المجتهد كما يأتي
 فيصير المعنى أنه لا يشترط في القاضي أن يكون مجتهدا لانه يكفيه العمل بالاجتهاد غيره ولا يلزم من هذا أن يكون
 عاتيا لكن قد يقال إن الاجتهاد كما تعذر في القاضي تعذر في المتقي الآن فإذا احتاج إلى السؤال عن ينقل الحكم

مطلب

السلطان يصير سلطانا بأمرين

وما قضى في فقهه ونحوه باطل
 واعتمده في البحر وفي الفسخ اتفقوا
 في الامارة والسلطنة على عدم
 الانعزال بالفسق لانها مبنية على
 القهر والغلبة لكن في أول دعوى
 الثانية والوالي كالفخاني فليحفظ
 (وينبغي أن يكون موثوقا به في

عفاقه وعقله وصلاحه وفهمه

وعلمه بالسنة والآثار ووجوه

الفقه والاجتهاد شرط الأولوية

لتعذره على أنه يجوز خلق الزمان

عنه عند الأكثر ثم فصيح تولى

العاصي ابن كمال ويحكم بفتوى

غيره

مطلب

في تفسير الصلاح والصلاح

مطلب

في الاجتهاد وشروطه

من الكتب يلزم أن يكون غير قادر على ذلك تأمل (قول المقتضى بفتح بالديانة) مثلا إذا قال رجل قلت
 زوجه حتى انت طالق فاصد ابنتك الاخبار كذا فما كان المقتضى بنفسه بعدم الوقوع والمقتضى يحكم عليه بالوقوع لانه
 يحكم بالظاهر فإذا كان القاضى يحكم بالفتوى يلزم بطلان حكمه في مثل ذلك فدل على انه لا يمكنه القضاء
 بالفتوى في كل حادثة وفيه نظر فان القاضى اذا سأل المقتضى عن هذه الحادثة لا يقضيه بعدم الوقوع لانه انما سأل
 عما يحكم به فلا بد أن يبين له حكم القضاء فعلم أن ما في البرازية لا ينافي قواعدهم يحكم بفتوى غيره (قوله في الدماء
 والتروج) أى وفي الاموال لكن خصهما بالذکر لانه لا يمكن فيهما الاستباحة بوجه بخلاف المال ونقص
 التحويل فان الحاكم الذى يجرى أحكامه في ذلك لابد أن يكون عالما دينا (قوله كالكبريت الاحمر) معدن
 عزيز الوجود والجار والجرور متعلق بمحذوف على انه حال أو خبر لمبتدأ محذوف (قوله وأين العلم) عبارة
 البرازية وأين الدين والعلم (قوله بل هو نقل كلام) وطريق نقله لذلك عن المجتهد أحد أمرين إما أن يكون له
 سند فيه أو يأخذه من كتاب معروف تداولته الايدي نحو كتب محمد بن الحسن ونحوها من التصنيفات المشهورة
 للمجتهدين لانه بمنزلة الخبر المتواتر المشهور وهكذا ذكر الرازى فعلى هذا لو وجد بعض نسخ النوادر في زماننا
 لا يصلح عزومها الى محمد ولا الى أبي يوسف لانهم لم تستمر في عصرنا في ديارنا ولم تتداول نعم اذا وجد النقل
 عن النوادر مثلا في كتاب مشهور ومعروف كالمهدية والمبسوط كان ذلك تعويلا على ذلك الكتاب فتح وأقرب
 في البحر والنهر والمخ قلت يلزم على هذا أن لا يجوز الآن النقل من أكثر الكتب المطبوعة من السروج
 أو الفتاوى المشهورة أمحاؤها لكنهم تداولها الايدي حتى صارت بمنزلة الخبر المتواتر المشهور لكنهم
 لا توجد الا في بعض المدارس أو عند بعض الناس كالمبسوط والخط والبداية وفيه نظر بل الظاهر أنه لا يلزم
 التواتر بل يكفي غلبة الظن بكون ذلك الكتاب هو المسمى بذلك الاسم بأن وجد العلماء يتفقون عنه ورأى
 ما نقلوه عنه موجودا فيه أو وجد منه أكثر من نسخة فانه يغلب على الظن انه هو ويدل على ذلك قوله اما أن
 يكون له سند فيه أى فيما نقله والسند لا يلزم نواتره ولا شهرته وأيضاً فتدبر أن القاضى اذا أشكل
 عليه أمر يكسب فيه الى فقهاء مصر آخر وأن المشاورة بالكتاب سنة قديمة في الحوادث الشرعية ولا شك أن
 احتمال التزوير في هذا الكتاب البسيط أكثر من احتمال في شرح كبير بخط قديم ولا سيما اذا رأى عليه خط
 بعض العلماء فتعين الاكتفاء بغلبة الظن انما يلزم هجر معظم كتب الشريعة من فقد وغيره لاسيما في
 مثل زماننا والله سبحانه أعلم (قوله ولا يطلب القضاء) لما أخرجه أبو داود والترمذى وابن ماجه
 من حديث أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من سأل القضاء وكل الى نفسه ومن أجبر عليه ينزل
 اليه ملك يستدده وأخرج البخارى قال صلى الله عليه وسلم يا عبد الرحمن بن سبرة لا تسأل الامارة فانك ان
 أوتيتها عن مسألة وكالت البها وان أوتيتها من غير مسألة أعنت عليها واذا كان كذلك وجب أن لا يحل له لانه
 معلوم وقوع الفساد منه لانه محذول فتح ملخصا (قوله بقلبه) أراد بهذا أن يفرق بين الطلب والسؤال
 فالاول للقلب والثاني للسان كما في المستصنى ونعامة في النهر (قوله في الخلاصة الخ) أفاد أنه كما لا يحل
 الطلب لا تحل التولية كما في النهر وأن ذلك لا يختص بالقضاء بل كل ولاية ولو خاصة كولاية على وقف أو شئ
 فهي كذلك كما في البحر (قوله الا اذا تعين عليه القضاء الخ) استثناء مما في المتن وعمافي الخلاصة أما اذا تعين
 بأن لم يكن أحد غيره يصلح للقضاء وجب عليه الطلب صيانة لحقوق المسلمين ودفع الظلم الظالمين ولم أر حكم ما اذا
 تعين ولم يول الاعمال هل يحل بذله وكذلك أرجوا عزله ويصح أن يحل بذله للمال كاحل طلبه وأن يحرم عزله
 حيث تعين وأن لا يصح بحر قال في النهر هذا ظاهري صحة توليته واطلاق المصنف معنى قوله ولو أخذ القضاء
 بالرشوة لا يصير قاضيا برده وأما عدم صحة عزله فممنوع قال في الفتح السلطان أن يعزل القاضي بريبة وبلا رية
 ولا يعزل حتى يبلغه العزل اه نعم لو قيل لا يحل عزله في هذه الحالة لم يعد كقولى العدل اه قلت وأيضاً
 حيث تعين عليه يخرج عن عهدة الوجوب بالسؤال فاذا منع السلطان ان يمنع لانه اذا منع الاول وولى غيره
 يكون قد خان الله ورسوله وجماعة المسلمين كما مر في الحديث واذا منع لم يبق واجبا عليه قبأى وجه
 يحل له دفع الرشوة وقد قال بعض علمائنا ان فرضية الحج تنبسط بدفع الرشوة الى الاعراب كقد متاد في باب
 فهذا أولى كما لا يخفى وأما صحة عزله فظاهرة لانه وكيل عن السلطان وانما يعزله لا يلزم منه عدم صحة العزل

مطلب
 طريق النقل عن المجتهد

لكن في أيمان البرازية المقتضى
 بفتح بالديانة والثانى بفتح
 بالفتوى يدل على أن الجاهل لا يمكنه
 القضاء بالفتوى أيضاً فلا بد من
 كون الحاكم في الدماء والفروج
 عالماً دينا كالكبريت الاحمر
 وأين الكبريت الاحمر وأين العلم
 (ومثله) فيما ذكر (المقتضى) وهو
 عند الاصوليين المجتهد أما من يحفظ
 أقوال المجتهد فليس بجفت وقواه
 ليس بفتوى بل هو نقل كلام
 كإسطه ابن الهمام (ولا يطلب
 القضاء) بقلبه (ولا يسهل له بلهائه)
 في الخلاصة طالب الولاية لا يولى
 الا اذا تعين عليه القضاء

السلطان العادل والمناظر) أي الظالم وهذا ظاهر في اختصاص بولية القضاء بالسلطان ونحوه كالطهفة حتى لو اجتمع أهل بلدة على بولية واحد القضاء لم يصح بخلاف ما لو ولو اسلطوا بعد موت سلطانهم كما في البرازية نهر وتمامه فيه قلت وهذا حيث لا ضرورة والأظهري بولية القاضي أيضا كما يأتي بعده (قوله ولو كافرا) في انتشار خاتمة الاسلام ليس بشرط فيه أي في السلطان الذي يقاد وبلاذ الاسلام التي في أيدي الكفرة لاشكائهم بلاذ الاسلام لا بلاد الحرب لانهم لم يتلقوا فيها حكم الكفر والقضاة مسلمون والمولوك الذين يطعونهم عن ضرورة مسلمون ولو كانت عن غير ضرورة منهم ففساد وكل مصر فيه وال من جهتهم بنحوه فيه إقامة الجمع والاعتاد وأخذ الخراج وتقليد القضاء وتزويج الأياحي لاستيلاء المسلم عليه وأما طاعة الكفر فذلك مخدعة وأما بلاد عليهم ولاية كفار فيجوز للمسلمين إقامة الجمع والاعتاد وبصير القاضي قاضيا بتراضي المسلمين فيجب عليهم أن يلقوا مساواة المسلمين منهم اه وعزاه مسكين في شرحه الى الأصل ونحوه في جامع الفصولين وفي الفتح وإذا لم يكن سلطانا ولا من يجوز التقليد منه كما هو في بعض بلاد المسلمين غلب عليهم الكفار كقرطبة الآن يجب على المسلمين أن يتقوا على واحد منهم يجعلونه واليا فيولى قاضيا ويكون هو الذي يقضي بينهم وكذا ينصبوا اماما يصلى بهم الجمعة اه وهذا هو الذي تطعن النفس اليه فليعتمد نهر والاشارة بقوله وهذا الى ما أفاده كلام الفتح من عدم صحة تقليد القضاء من كافر على خلاف ما مر عن التتار خاتمة ولكن اذا ولي الكافر عليهم قاضيا ورضيه المسلمون صحت بوليته بلا شبهة تأمل ثم ان الظاهر أن البلاد التي ليست تحت حكم سلطان بل اهم امير منهم مستقل بالحكم عليهم بالتغلب أو باتفاقهم عليه يكون ذلك الامير في حكم السلطان فيصع منه بولية القاضي عليهم (قوله ومن سلطان الخوارج وأهل البغي) تقدم الفرق بينهم ما في باب البغاة (قوله صرح العزل) فاذا ولي سلطان البغاة باغيا وعزل العدل ثم ظهر ناعلمهم احتاج قاضي أهل العدل الى تجديد التولية نهر (قوله نفذه) أي حيث كان موافقا ومختلفا فيه كما في سائر القضاة وهو مصرح به في فصول العمادي ويدل بفهمه على أن القاضي لو كان من البغاة فان قضايته نفذ كسائر فساد أهل العدل لان الفاسق يصلح قاضيا في الاصح وذكر في الفصول ثلاثة أقوال فيه الأول ما ذكرنا وهو المعتمد الثاني عدم التنفيذ فاذا رفع الى العادل لا يفضله الثالث حكمه حكم المحكم عليه لو وافق رأيه والأبطل اه نهر (قوله وبه جزم الناصحي) لكن قد علمت ما هو المعتمد (قوله فاذا تقلد طالب ديوان قاض قبله) في القاموس الديوان ويفتح مجتمعا الصحف والكتاب يكتب فيه أهل الجيش وأهل العطية وأول من وضعه عزى رضي الله تعالى عنه جمعه دواوين ودواوين اه فتدله مجتمعا الصحف بمعنى قول الكثر وهو الخرائط التي فيها السجلات والمحاضر وغيرها والخرائط جمع خريطة شبه الكيس وقول الشارح يعني السجلات تفسر بالمعنى الثاني وقول البحر تعالى السكين ان ما في الكثر مجاز لان الديوان نفس السجلات والمحاضر لا الكيس فيه نظير فافهم والسجل لغة كتاب القاضي والمحاضر جمع محضر وفي الدرر ان المحضر ما كتب فيه ما جرى بين الخصمين من اقرار أو انكار والحكم بينة أو نكول على وجه رفع الاشتباه وكذا السجل والصنما كتب فيه البيع والرهن والاقرار وغيرها والحجة والوثيقة يتناولان الثلاثة اه والعرف الآن ما كتب في الواقعة وبقي عند القاضي وليس عليه خطه والحجة ما عليه علامة القاضي أعلاه وخط الشاهدين اسفله وأعطى للنصم بحر ملخصا وانما يطلبه لأن الديوان وضع ليكون حجة عند الحاجة فيجعل في يده من له ولاية القضاء وما في يده انقصم لا يؤمن عليه التغيير بزيادة أو نقصان ثم ان كانت الأوراق من بيت المال فلا اشكال في وجوب تسليمها الى الجديد وكذا لو من مال النقصم أو من مال القاضي في التصحيح لانهم وضعوها في يد القاضي لعمله وكذا القاضي يحمل على انه عمل ذلك تدبيرا لا تمولا وعامة في الزيلعي (تنبيه) مفاد قول الزيلعي ان يكون حجة عند الحاجة ومثله في الفتح انه يجوز الجديد الاعتماد على سجل المعزول مع انه يأتي انه لا يعمل بقول المعزول وفي الاشياء لا يعتمد على الخط ولا يعمل بمكوب الوقت الذي عليه خطوط القضاة الماضين لكن قال البيري المراد من قوله لا يعتمد أي لا يقضي القاضي بذلك عند المسارعة لان الخط مما يزرور ويفعل كما في مختصر الظهيرية وليس منه ما في الانجاس بنص وما وجد عند القاضي بأيدي القضاة الذين كانوا قبله لها رسم في دواوين القضاة أجريت على الرسوم الموجودة في دواوينهم وان كان الشهود الذين شهدوا عليها قد

مطلب
في حكم بولية القضاء في بلاد تغلب
عليها الكفار

ولو كافرا ذكره مسكين وغيره
الا اذا كان يمنع عن القضاء بالحق
فيجزم ولو فقد وال لقلبة كفار
وجب على المسلمين تعيين وال
وامام للجمعة فتح (ومن) سلطان
الخوارج و (أهل البغي) واذا
صحت التولية صح العزل واذا رفع
قضاء الباغى الى قاضي العدل
نفذه وقيل لا وبه جزم الناصحي
(فاذا تقلد طالب ديوان قاض قبله)
يعنى السجلات

مطلب
في العمل بالسجلات وكتب
الأوراق القديمة

ما قال الشيخ أبو العباس يجوز الرجوع في الحكم إلى دواوين من كان قبله من الامناء اه اى لان سجل
القاضي لا يزور عادة حيث كان محفوظا عند الامناء بخلاف ما كان بيد الخصم وقد منافي الوقف عن الحرية انه
ان كان للوقف كتاب في سجل القضاء وهو في أيديهم اتبع ما فيه استحسانا اذا تنازع اهله فيه وصرح أيضا
في الاسعاف وغيره بأن العمل بما في دواوين القضاة استحسان والظاهر أن وجه الاستحسان ضرورة احياء
الاقواف ونحوها عند تقادم الزمان بخلاف السجل الجديد لا مكان الوقف على حقيقة ما فيه باقرار الخصم
او البينة فلذا لا يعتمد عليه وعلى هذا فقول الزبلي "ليكون حجة عند الحاجة معناه عند تقادم الزمان وبهذا
يتأيد ما قاله المحقق هبة الله البعلی" في شرحه على الاشياء بعد ما مر عن البيري من أن هذا صريح في جواز
العمل بالخلة وان مات شهودها حيث كان منصوصا في السجل المحفوظ اه لكن لا بد من تقييده بتقادم
العهد كما قلنا في قباين كلامهم ويأتى تمام الكلام على الخط في باب كتاب القاضي وانظر ما كتبناه في دعوى
تقيج القتاوى الحامدية (قوله ونظر في حال المحبوسين الخ) بأن يعث الى السجن من يعتدهم بأسمائهم ثم يسأل
عن سبب حبسهم ولا بد أن ثبت عنده سبب وجوب حبسهم وثبوته عند الاول ليس بحجة يعتمدها الثاني في
حبسهم لان قوله لم يبق حجة كذا في الفتح نهر (قوله والا أطلقه) اى ان لم يكن له قضية وعبرة النهر عن
كتاب الخراج لابي يوسف فن كان منهم من أهل الدعارة والتلصص والجنابات ولزمه أدب أدبه ومن لم يكن له
قضية خلى سبيله (قوله أو قامت عليه بينة) أعم من أن تشهد بأصل الحق أو يحكم القاضي عليه بجر (قوله
ألزمه الحبس) اى أدام حبسه بجر (قوله وقيل الحق) قائله في الفتح حيث قال من اعترف بحق ألزمه اياه
ورده الى السجن واعترضه في الجبر بأنه لو اعترف بأنه أقر عند المعزول بالزنى لا يعتبر لانه بطل بل يستقبل الامر
فان أقر أربعاً في أربعة مجالس حده اه وفيه أن المتبادر من الحق حق العبد (قوله والا) اى وان لم يقتر
بشيء ولم تقم عليه بينة بل ادعى أنه حبس ظلماً نهر (قوله نادى عليه) ويقول المتأدى من كان يطالب
فلان بن فلان الفلاني بحق فليحضر زبلي (قوله فان أبى) عن اعطاء الكفيل وقال لا كفيل لى بجر
(قوله نادى عليه شهراً) اى يستأنف نفسه بعد مدة المنادة الاولى (قوله في الودائع) اى ودائع البتاسى
نهر (قوله بينة) اى يقمها الوصى مثلاً على من هى تحت يده انما لينيم فلان أو ناظر الوقت أن هذه القلة
لوقف فلان وكأنه منى على عرفهم من أن الكل تحت يد أمين القاضي وفي زمانها أموال الاوقاف تحت يد
تقارها وودائع البتاسى تحت يد الاوصياء ولو فرض أن المعزول وضع ذلك تحت يد أمين عمل القاضي بما
ذكر نهر (قوله المولى) بتشديد اللام المفتوحة اى القاضي الجديد (قوله درر) ومثله في الهداية
وغيرها (قوله ومنزاده) اى مقاديره خصوصاً فعل نفسه وأصل البحث لصاحب البحر وقد رأيت
صريحاً في كافي الحاكم ونصه واذا عزل عن القضاء ثم قال كنت قضيت اهذا على هذا بكذا وكذا لم يقبل
قوله فيه وان شهد مع آخر لم تقبل شهادته حتى يشهد بشاهدان سواء اه ومثله في التهستاتى عن المبسوط
(قوله وتعه ابن نجيم) اى في قتاواه وأما ما ذكره في بجره فقد علت موافقة لما في النهر وعبرة قتاواه
التي رتبها له المصنف هكذا سئل عن الحاكم اذا أخبرها كما آخر بقضية هل يكتفى باخباره وبسوغ
له الحكم بذلك أم لا بد من شاهد آخر معه ايجاب لا يكتفى باخباره ولا بد من شاهد آخر معه قال المرتب لهذه
القضاوى قد تبع شيخنا في ذلك ما أفتى به الشيخ سراج الدين قارئ الهداية ولا شك أن هذا قول محمد وأن
الشيخين لا يقبلوا خبره عن اقراره بشئ مطلقاً اذا كان لا يصح رجوعه عنه وواقعهما محمد ثم رجع عنه وقال
لا يقبل الا بيمين رجل آخر عدل اليه وهو المراد بقول من روى عنه انه لا يقبل مطلقاً ثم صح رجوعه الى قولهما
كافي البحر ثم قال وأما اذا أخبر القاضي باقراره عن شئ يصح رجوعه كالحكم لا يقبل قوله بالا جاع وان أخبر عن
ثبوت الحق بالبينة فقال قامت بذلك بينة وعدلوا وقبلت شهادتهم على ذلك يقبل في الوجهين جميعاً انتهى كلامه
انتهى ما في الفتاوى أقول وحاصله أن القاضي لو أخبر عن اقرار رجل بما لا يصح رجوعه عنه كبيع أو قرض
مثلاً يقبل عندهما مطلقاً وواقعهما محمد أو لا ثم رجع وقال لا يقبل ما لم يشهد معه آخر ثم صح رجوعه الى قولهما
بأنه مطلقاً كالأخبار عن حكمه بثبوت حتى بالبينة فعلى هذا لم يبق خلاف في قبول قول القاضي ولا يخفى
أن كلامنا في المعزول وهذا في المولى كما يعلم من شرح أدب القضاء وكذا مما سبأنى قبيل كتاب الشهادات عند

(ونظر في حال المحبوسين) في سجن
القاضي وأما المحبوسون في سجن
الوالى فعلى الامام النظر في
أحوالهم فن لزمه أدب أدبه والا
أطلقه ولا يبيت أحداً في قيد
الارجلا مطلقاً بدم ونفقة من ليس
له مال في بيت المال بجر (فن
أقر) منهم (بحق أو قامت عليه
بينة الزمه) الحبس ذكره مسكين
وقيل الحق (والانادى عليه)
بقدر ما يرى ثم أطلقه بكفيل بنفسه
فان أبى نادى عليه شهراً ثم أطلقه
(وعلى في الودائع وغلات الوقف
بينة أو اقرار) ذى اليد (ولم يعمل)
المولى (بقول المعزول) لالتحاقه
بالرعايا وشهادة الفرد لا تقبل
خصوصاً بفعل نفسه درر ومفاده
ردّها ولو مع آخر نهر قلت لكن
أفتى قارئ الهداية بقبولها وتبعه
ابن نجيم قنیه

قوله ولو قال قاض عدل قضيت على هذا بالرحم الخ وبه يشعر أصل السؤال حيث عبر بالحاكم وعبارة قارئ الهداية كذلك وبه علم أن الاستدراك على ما في النهي غير محله (قوله فيقبل قوله) أي قول المعزول وشغل ثلاث صور ما إذا قال ذواليد بعد اقراره بتسليم القاضي المعزول اليه الهدية الذي أنزله المعزول أو قال إنها لغيره أو قال لا أدري لانه في هذه الثلاث ثبت باقراره أنه مودع المعزول ويد المودع كيد فصار كأنه في يد المعزول فيقبل اقراره به كافي الزباني بخلاف ما إذا أنكر ذواليد التسليم فإنه لا يقبل قول المعزول كافي البحر (قوله فيسلم للمقرض الأول) لانه لما بدأ بالاقرار صرح اقراره ولزم لانه أنقر بما هو فيه فلما قال دفعه الى القاضي فقد أنقر أن اليد كانت للقاضي والقاضي يقربه لا تخريف صريح اقراره بملكنا لذلك على من أنزله القاضي فتح ثم قال فرع بناسب هذا الوجه شاهدان أن القاضي قضى لفلان على فلان يكذب أو قال القاضي لم أقض بشيء لا تجوز شهادتهما عندهما وبعتبر قول القاضي وعند محمد تقبل وينفذ ذلك اه وقد مناعن البحر أنه في جامع الفصولين رجع قول محمد لفساد الزمان (قوله وبه قضى في المسجد) وبه قال أحمد ومالك في الصحيح عنه خلافا للقاضي له أن القضاء يحضره المشرى وهو نجس بالنص وقد أطال في الفتح في الاستدلال للمذهب ثم قال وأما نجاسة المشرى ففي الاعتقاد على معنى التشبيه والحاظ يخرج اليه أو يرسل نائبه كالموكل كانت الدعوى في دابة ونظام القروع فيه وفي البحر (قوله ويستدبر) أي ندبا كافي الذي قبله ط (قوله واجرة المحضر الخ) بضم أنزله وكسر ناله و هو من يحضر الخصم وعبارة البحر هكذا وفي البرازية ويستعين بأعوان والوإلى على الاحضار واجرة الأشخاص في بيت المال وقيل على المتزدد في المصر من نصف درهم الى درهم وفي خارجه لكل فرسخ ثلاثة دراهم أو أربعة واجرة الموكل على المدعى وهو الاصح وفي الذخيرة أنه الشخص وهو المأمور بعلازمة المدعى عليه اه والأشخاص بالكسر بمعنى الاحضار فقد فرق بين المحضر وبين الملامم وهذا غير مانق له الشارح قائل وفي مسة المفتي مؤنة الشخص قيل في بيت المال وفي الاصح على المتزدد اه وهذا في الخاتمة والحاصل أن الصحيح أن اجرة الشخص بمعنى الملامم على المدعى وبمعنى الرسول المحضر على المدعى عليه ولو تزدد بمعنى امتنع عن الحضور والادعى المدعى هذا خلاصة ما في شرح الوهبانية (قوله أو في داره) لأن العبادة لا تنقذ بكان والاولى أن تكون الدار في وسط البلد كالسجدة نهر (قوله ويرد هدية) الأصل في ذلك ما في البخاري عن أبي حميد الساعدي قال استعمل النبي صلى الله عليه وسلم رجلا من الأزد يقال له ابن اللبينة على الصدقة فلما قدم قال هذا لكم وهذا لي قال عليه الصلاة والسلام هلا جاس في بيت أبيه أو بيت امه فينظر أي يهدى له ام لا قال عمر بن عبد العزيز كانت الهدية على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم هدية واليوم رشوة ذكره البخاري واستعمل عمر أبا هريرة فقدم بحال فقتل له من أين لك هذا قال تلاحت الهدايا فقتل له عمر أي عدو الله هلا فعدت في بيتك فينظر أي يهدى لك ام لا فأخذ ذلك منه وجعله في بيت المال وتعليل النبي صلى الله عليه وسلم دليل على تحريم الهدية التي سميها الولاية فتح قال في البحر وذكر الهدية ليس احترازا ياذا يحرم عليه الاستقراض والاستعارة ممن يحرم عليه قبول هديته كافي الخاتمة اه قلت ومقتضاه أنه يحرم عليه سائر التبرعات فحرم المحاباة أيضا ولذا قالوا له أخذ اجرة كتابة الصلح بقدر أجر المثل فان مفاده أنه لا يحل له أخذ الزيادة لانها محاباة وعلى هذا ما يفعله بعضهم من شراء الهدية بشيء يسير أو بيع الصلح بشيء كثير لا يحل وكذا ما يفعله بعضهم حين أخذ المحصل من أنه يبيع به الدافع دواة أو سكينا أو نحو ذلك لا يحل لانه اذا حرم الاستقراض والاستعارة فهذا اولى (قوله وهي الخ) عزاه في الفتح الى شرح الاقطع (قوله وضعها في بيت المال) أي الى أن يحضر صاحبها فتدفع له بمئة الاقطعة كافي الفتح (قوله وفيها الخ) أي في التارخانية وهذا يخالف لما ذكره أولا فيها في حق الامام ويؤيد الاول ما مر عن الفتح من أن تعليل النبي صلى الله عليه وسلم دليل على تحريم الهدية التي سميها الولاية وكذا قوله وكل من عمل للمسلمين علا حاكمه في الهدية حكم القاضي اه واعترضه في البحر بما ذكره الشارح عن التارخانية وبما في الخاتمة من انه يجوز للامام والمفتي قبول الهدية واجابة الدعوة الخاصة ثم قال الآن يراد بالامام امام الجامع أي وأما الامام بمعنى الوالى فلا يحل له الهدية فلا منافاة وهذا هو المناسب للدلالة ولانه رأس العمال قال في انهر والطاهر أن المراد بالعمل ولاية ناشئة عن الامام أو نائبه كالساعي والعاسر اه قلت ومثله هم مشايخ القرى والحرف وغيرهم ممن

(الا أن يقر ذواليد أنه) أي المعزول (سألهما) أي الرادع والغلات (اليه فيقبل قوله فيهما) انهم الرينة اذا بدأ ذواليد بالاقرار للغير ثم أنقر بتسليم القاضي اليه فأقر القاضي بأنهم لا تخريف لم يستقر له الاول وينصن المقر قيمته أو مثله للقاضي باقراره الثاني يسلمه لمن أنقر له القاضي (ويقتضى في المسجد) ويختار مسجد في وسط البلد يتسبها للناس ويستدبر القبلة كخطيب ومدرس خاتمة واجرة المحضر على المدعى هو الاصح بحصر عن البرازية وفي الخاتمة على المتزدد وهو الصحيح (وكذا السلطان) والمفتي والفتية (أو) في داره وبأذن عموما (ويرد هدية) التكبير للتقليل ابن كمال وهي ما يعطى ٣ يلا شرط اعانة بخلاف الرشوة ابن مالك ولو تاذى المهدي بالرد يعطيه مثل قيمتها خلاصة ولو تذر الرادع لم يعرفه أو بعد مكانه وضعها في بيت المال ومن خصوصياته عليه الصلاة والسلام أن هدايه لا تارخانية ومفاده أنه ليس للامام قبول الهدية والامم تكن خصوصية وفيها يجوز للامام والمفتي والواعظ قبول الهدية لانه انما يهدى الى العالم لعله بخلاف القاضي

٣١ مطلب
في اجرة المحضر

٣٢ مطلب
في هدية القاضي

اهم قهر و تسلط على من دونهم فانه يهدى اليهم خوف من شرهم أو ليرجع عند خرم و فلاح قوله ناشئة عن الامام الخ
 دخول الماتى اذا كان منصوباً من طرف الامام أو نائبه لكنه شكا في اطلاقهم جواز قبول الهدية له والا لزم
 كون امام الجامع والمدرس المنصوبين من طرف الامام كذلك الا أن يفرق بأن المفتى يطلب منه الهدى
 المساعدة على دعواه ونصره على خصمه فيكون بمنزلة القاضي لكن يلزم من هذا الفرق أن المفتى لو لم يكن
 منصوباً من الامام يكون كذلك فيخالف ما صرحوا به من جواز عالمفتى فان الفرق بينه وبين القاضي واضح
 فان القاضي ملزم وشذفة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في تنفيذ الاحكام فأخذ الهدية يكون رشوة
 على الحكم الذي يؤمله المهدى ويلزم منه بلال حكمه والمفتى ليس كذلك وقد يقال ان مرادهم بجوازها
 للمفتى اذا كانت له له لا لاعتائه لله هدى بدليل التعليل الذي نقله السارح فاذا كانت لاعتائه صدق عليه ساحة
 الرشوة لكن المذكور في حد حاشرط الاعانة وقد مناعن الفتح عن الاقضية انه لو أحدها ليعينه عند السلطان
 بلا شرط لكن يعلم بيننا انه انما يهدى ليعينه شياً يحتاج على انه لا بأس به الخ وهذا بشئ ما اذا كان من العمال
 أو غيرهم وعن هذا قال في جامع القصولين القاضي لا يقبل الهدية من رجل لو لم يكن قاضياً لا يهدى اليه
 ويكون ذلك بمنزلة الشرط ثم قال أقول بخالفه ما ذكر في الاقضية الخ قلت والظاهر عدم مخالفة لان القاضي
 منصوب على انه لا يقبل الهدية على التفسير الا في فاني الاقضية مفروض في غيره فيجتمهل أن يكون
 المفتى مثله في ذلك ويحتمل أن لا يكون والله سبحانه أعلم بحقيقة الحال ولا شك أن عدم القبول هو المقبول
 ورأيت في حاشية شرح المنهج للعلامة محمد الداودى الشافعى مانعه قال ع ش ومن العمال مشايخ
 الاسواق والبلدان ومباشروا والاوقاف وكل من يعطى أمراً يتعلق بالمسلمين انتهى قال مر في شرحه
 ولا يلحق بالقاضى فيما ذكر المفتى والواعظ ومعلم القرآن والعلم لانهم ليس لهم أهلية الالتزام والاولى في حقهم
 ان كانت الهدية لاجل ما يحصل منهم من الافشاء والوعظ والتعليم عدم القبول ليكون علمهم خالصاً لله تعالى
 وان احدى اليهم تحبباً وتودداً لعلهم وصلاحهم فالاولى القبول وأما اذا أخذ المفتى الهدية ليرخص في الفتوى
 فان كان بوجه باطل فهو رجل فاجر يبدل أحكام الله تعالى ويشترى بها تمكلاً قليلاً وان كان بوجه صحيح فهو مكروه
 كرامة شديدة انتهى هذا كلامه وقواعداً لا تأباه ولا حول ولا قوة الا بالله وأما اذا أخذ ليرخص له بل
 لبيان الحكم الشرعى فهذا ما ذكره أولاً وهذا اذا لم يكن بطريق الاجرة بل بمجرده هدية لان أخذ الاجرة على
 بيان الحكم الشرعى لا يصلح عندنا وانما يصلح على الكفاية لانها غير واجبة عليه والله سبحانه أعلم (قوله
 السلطان والباشا) عزاه في الاشياء الى تذهب القلانسي قال الجوى وفيه قصور اذ لا يشمل القاضي
 الذى يتولى منه وهو قاضى العسكر لقضاة الاقطار وعبارة القلانسي ولا يقبل الهدية الا من ذى رحم محرم
 أو وال يتولى الامر منه أو وال مقدم الولاية على القضاة ومعناه انه يقبل الهدية من الرأى الذى يتولى القضاء
 منه وكذا من وال مقدم عليه في الرتبة فانه يشمل القاضي الذى يتولى منه والباشا ووجهه أن منع قبولها
 انما هو للخوف من مراعاة لاجلها وهوان راعى الملك ونائبه لم راعه لاجلها (قوله المحرم) هذا التقيد
 لا بد منه يخرج ابن العم نهر (قوله أو بمن جرت عادة بذلك) قال في الاشياء ولم أر بما اذا ثبت العانة
 ونقل الجوى عن بعضهم انها ثبت بجرة ثم ان ظاهر العطف أن قبولها من القريب غير مقيد بجرى العادة منه
 وهو ظاهر اطلاق القدورى والهداية وفي النهاية عن شيخ الاسلام انه قيد فيه أيضاً وتماه في النهر (قوله
 بقدر عادته) فلوزاد لا يقبل الزيادة وذكر في الاسلام الا أن يكون مال المهدى قد زاد فيقدر ما زاد ماله اذا
 زاد في الهدية لا بأس بقبولها فتح قال في الاشياء وظاهر كلامه انه زاد في القدر فلو في المعنى كأن كانت
 عادته اهداء ثوب كان فأهدى ثوباً حراً لم أره لا محاسباً وينبغي وجوب رد الكل لا بقدر ما زاد في قيمته لعدم
 تمييزها وتكريره في حواشى الاشياء (تنبيه) في الفتح ويجب أن تكون هدية المستقرض للمقرض
 كالتهدية للقاضى ان كان المستقرض له عادة قبل استقراضه فلمقرض أن يقبل منه قدر ما كان يهديه بلا زيادة
 اه قال في البحر وهو سهو والمنقول كما قد مناه آخر الحواله أنه يحل حيث لم يكن مشروطاً مطلقاً اه وأجاب
 المقدسى بأن كلام المحقق في الفتح مبنى على مقتضى الدليل (قوله ولا خصوصاً لهما) فان قبلها بعد انقطاع
 الخصومة جاز ابن ملك وذكره في النهر بحثاً وفي ط عن الجوى الا أن يكون ممن لا تتناهى خصوصاً مانه كمنظار

مطلب
 في حكم الهدية للمفتى

(الامن) أربع السلطان والباشا
 اشباه وبحر و (قريبه) المحرم
 (أو بمن جرت عادته بذلك) بقدر
 عادته ولا خصوصاً لهما دور

الاقواف ومباشرها ١٥ قال في البحر والخاص أن من له خصومة لا يقبلها مطلقاً من لا خصومة له فإن كان له عادة قبل القضاء قبل المعتاد والا فلا ١٥ أي سواء كان محرماً أو غيره على ما مر عن شيخ الإسلام (قوله دعوة خاصة) الدعوة إلى الطعام بفتح الدال عند أكثر العرب وبعضهم يكسرها كما في المصباح فلو عامة له حضورها ولو لا خصومة لصاحبها كفي الفتح (قوله وهي الخ) هذا هو المصحح في تفسيرها وقيل العامة دعوة العرس والختان وما سواهما خاصة وقيل إن كانت خمسة إلى عشرة فخاصة وإن لا أكثر فعامة وتامة في البحر والنهر (قوله وقيل هي كالهديّة) ظاهر الفتح اعتماده فانه قال بعد كلام فقد آل الحال إلى أنه لا فرق بين القريب والغريب في الهدية والضيافة وكذا قال في البحر الأحسن أن يقال ولا يقبل هدية ودعوة خاصة إلا من شرم أو بمن له عادة فإن للقاضي أن يجيب الدعوة الخاصة من أجنبي له عادة باتخاذها كالهديّة فلو كان من عادته الدعوة له في كل شهر مرة فدعاه كل أسبوع بعد القضاء لا يجيبه ولو اتخذ له طعاماً أكثر من الأول لا يجيبه إلا أن يكون ماله قد زاد كذا في التارخانية ١٥ (قوله ولا يجيب دعوة خصم) هو ما ذكره في شرح المجموع لابن ملك وقد مناه عن الفتح وقوله وغير معتاد هو ما ذكره في السراج كما عزاه إليه المصنف في المنح وهذا لا يناسب القيل المذكور وقيل لأنه يلزم أن تكون العامة كالخاصة وهو خلاف تقييدهم المنع بالخاصة فقط تأمل (قوله ويعود المريض) لأنه لا يبطّل المكث عنده بحر (قوله إن لم يكن لهما ولا عليهما دعوى) الذي في الفتح وغيره الاقتصار على ذكر المريض تأمل (قوله ويسوى وجوباً بين الخصمين الخ) اطلاقاً بعم الصغير والكبير والخليفة والريّة والدنيّ والشريف والاب والابن والمسلم والكافر إذا كان المدعي عليه هو الخليفة ينبغي للقاضي أن يقوم من مقامه وأن يجلسه مع خصمه ويقعد هو على الأرض ثم يقضي بينهما ولا ينبغي أن يجلس أحدهما عن غيره والآخر عن يساره لأنّ الميمن فضلاً ولذا كان النبي صلى الله عليه وسلم يخص به الشيخين بل المستحب باتفاق أهل العلم أن يجلسهما بين يديه كالتعلم بين يديه معلّمه ويكون بعدهما عنه قدر ذراعين أو نحوهما ولا يمكنهما من التربع ونحوه ويكون أعوانه قائمة بين يديه وأما قيام الخصم بين يديه فليس معروفًا وإنما حدث لما فيه من الحاجة إليه والناس مختلفو الأحوال والادب وقد حدث في هذا الزمان أمور وسفهاء فعمل القاضي بمقتضى الحال كذا في الفتح يعني أنهم من لا يستحق الجلوس بين يديه ومنهم من يستحق فيعطى كل إنسان ما يستحقه بقي ما لو كان أحدهما يستحقه دون الآخر وأبى الآخر القيام لم أر المسألة وقياس ما في الفتح أن القاضي لا يلتفت إليه نهر (قوله وأقبالا) أي نظراً قهستاني والاولى تفسيره بالتوجه إليه صورة أو معنى ثلاثاً كترجماء بعده (قوله ويمتنع من مسارة أحدهما) أي يجنب التكلم معه خفية وكذا القائل بين يديه كفي الروا الجلية وهو الجواز الذي يمنع الناس من التقدم إليه بل يقهّم بين يديه على البعد ومع سوط والشهود يقرّون نهر (قوله والاشارة إليه) مستدرك بما قبله ط (قوله ورفع صوته عليه) ينبغي أن يستنّى ما لو كان بسبب كساة أدب ونحوه (قوله لو فعل ذلك) أي الضيافة وقال في النهر أيضاً قياساً أنه لو سارهما أو أشار إليهما معاجاز (قوله ولا يمزج) أي يداعب في الكلام من باب تقع (قوله في مجلس الحكم) أما في غيره فلا يكثر منه لأنه يذهب بالمهابة بحر (قوله عني) عبارته وعن الثاني في رواية والشافعي في وجد لا بأس بتلقين الحجة ١٥ وظاهر رخصة هابل ظاهر الفتح أن هذا في تلقين الشاهد لا الخصم كما يأتي نعم في البحر عن الخاتمة ولو أمر القاضي رجلين ليعلم الدعوى والخصومة فلا بأس به خصوصاً على قول أبي يوسف (قوله واستحسنه أبو يوسف) قال في الفتح وعن أبي يوسف وهو وجه للشافعي لا بأس به لمن استولته الحيرة أو الهيسه قترك شيئاً من شرائط الشهادة فبعينه بقوله أتشهد بكذا وكذا بشرط كونه في غير موضع التهمة أمافيها بأن ادعى المدعي ألفاً وخمسمائة والمدعى عليه ينكر الخمسمائة وشهد الشاهد بالف فيقول القاضي يحتمل أنه أبرأ من الخمسمائة واستفاد الشاهد بذلك علماً فوقه في شهادته كما وفق القاضي فهذا لا يجوز بالاتفاق كما في تلقين أحد الخصمين ١٥ ثم ذكر أن طاهر الهداية ترجح قول أبي يوسف ١٥ وحيكاية الرواية في تلقين الشاهد والاتفاق في تلقين أحد الخصمين ينقي ما مر عن العيني تأمل (قوله لزيادة تجربته) قد مناعن الكفاية أن محمد بن الولي القضاء أيضاً وذكر عبد القادر في طبقاته أن الرشيد ولا قضاء الرقة ثم عزله وولاه قضاء الري ١٥ والظاهر أن مدته لم تقبل ولذا لم يشتهر بالقضاء كما اشتهر أبو يوسف

(و) ردّ اجابة (دعوة خاصة) وهي التي لا يتخذها صاحبها ولو لا حضور القاضي ولو من محرم ومعتاد وقيل هي كالهديّة وفي السراج وشرح المجموع ولا يجيب دعوة خصم وغير معتاد ولو عامة للثمة (ويشهد الجنائز) ويعود المريض) إن لم يكن لهما ولا عليهما دعوى شربلية عن البرهان (ويسوى) وجوباً بين الخصمين جلوساً وأقبالا والاشارة ونظر او يمتنع من مسارة أحدهما والاشارة إليه) ورفع صوته عليه (والضحك في وجهه) وكذا القيام له بالاولى (وضيافته) نعم لو فعل ذلك معهم معاجاز نهر (ولا يمزج) في مجلس الحكم (مطلقاً) ولو لغيرهما لذهابه بهما به (ولا يلقنه جنته) وعن الثاني لا بأس به عني (ولا يلقن) (الشاهد شهادته) واستحسنه أبو يوسف فيما لا يستفيد به زيادة علم والفتوى على قوله فيما يتعلق بالقضاء لزيادة تجربته بزائفة

في الرولانية حي أن أبابوس وقوف مونه قال اللهم انك تعلم أني لم أسأل الى أحد الخصمين ٣١٣ حتى بالقلب الا في خصومة نصراني مع الرشيد

لم أسؤ بينهم وقضيت على الرشيد ثم
بكي اء قلت ومفاده أن القاضي
يقضى على من ولده وفي الملقى
ويصح لمن ولده وعليه وسعي
(فروع) في البدائع مع جملة ادب
القاضي انه لا يكلم أحد الخصمين
بلسان لا يعرفه الاخر * وفي
انتصار خانية والا حوط أن يقول
للخصمين أحكم بينكما حتى اذا كان
في التقليد خلل يصير حكما بتحكيمهما
* قضى بحق ثم أمره السلاطون
بالاستئناف بمضمر من العلماء لم
يلزمه برازية * طالب المقضى
عليه نسخة السجل من المقضى
له ليعرضه على العلماء أهو صحيح
أم لا فامتنع ألزمه القاضي بذلك
جواهر الفتاوى * وفي الفتح
مضى أمكن اقامة الحق بلا ايفار
صدور كان أولى * وهل يقبل قصص

فلم يحصل له من التجربة ما حصل لابي يوسف لانه كان قاضي المشرق والمغرب وزيادة التجربة تفيد زيادة علم قال
الجوى قال مجد الامعة التجاني والذي يؤيده ما ذكره في الفتاوى ان أباحثه كان يقول الصدقة أفضل
من حج التطوع فلبيج وعرف مشافه رجوع وقال الحج أفضل اه (قوله حتى بالقلب) أي لم يحصل منه ميل
قلبه الى عدم التسوية بين الخصمين بقرينة الاستثناء (قوله قلت ومفاده الحج) قال في الفتح والدليل عليه
قضية شريح مع علي فانه قام وأجلس عليا مجلسه اه (قوله وسعي) أي في آخر باب كتاب القاضي (قوله
بلسان لا يعرفه الاخر) لانه كالمساراة (قوله أحكم بينكما) أي ويقولان نعم احكم بيننا (قوله
لم يلزمه) أفاد أنه لو استأنف براءة لعرضه لأبأس به (قوله نسخة السجل) أي كتاب القاضي الذي فيه
حكمه المسمى الآن بالحنة (قوله ألزمه القاضي بذلك) التناذر أن الاشارة للعرض على العلماء لان السجل
أي الخطة لو كان ملكه لا يلزمه دفعه للمقضى عليه تأمل (قوله وفي الفتح الحج) حيث قال وفي المبسوط
ما حاصله انه ينبغي للقاضي أن يعتذر للمقضى عليه ويبين له وجه قضائه ويبين له انه فهم حجة ولكن الحكم
في الشرع كذا يقتضى القضاء عليه فلم يكن غيره ليكون ذلك ادفع لشكاته للناس ونسبته الى انه جار عليه
ومن يسمع يحل فرجا نفسد العامة عرضه وهو برى واذا أمكن اقامة الحق مع عدم ايفار صدور كان أولى
اه وفي الصحاح الوعرشة توقد الحز ومنه قيل في صدره على * وغر بالسكين أي ضغن وعداوة وتوقد من الغيظ
(قوله قصص الخصوم) جمع قصة وهي بالفتح الحصة والمراد بها خاتورة يكتب فيها قضية مع خصمه ويسمى
الآن عرض حال (قوله لا) أي لان كلامه بلسانه أحسن من كتابته (قوله ولا يأخذ بما فيها) عبارة
غيره ولا يؤخذ أي لا يؤخذ صاحبها بما كبه فيها من اقرار ونحوه ما لم يقر بذلك صريحا لانه لا عبرة بمجرد
الخط فافهم والله سبحانه أعلم

* (فصل في الحبس) *

هو من أحكام القضاء الا انه لما اختص بأحكام كثيرة أفرد به فصل على حدة نهر وهو لغة المنع مصدر حبس
كضرب ثم أطلق على الموضوع وترجم المصنف له وزاد فيه مسائل أخر من أحكام القضاء ذكرها في الهداية في
فصل على حدة فكان الاولى أن يقول في الحبس وغيره كما قال في باب كتاب القاضي الى القاضي وغيره (قوله
هو مشروع الحج) اراد أنه مشروع بالكتاب والسنة زاد الزيلعي والاجماع لان الصحابة رضى الله تعالى عنهم
أجمعوا عليه (قوله أو ينفوا من الارض) فان المراد بالنفي الحبس كما تقدم في قطاع الطريق اه ح (قوله
وأحدث السجن على) أي أحدث بناء سجن خاص فلا ينفى ما قالوا أيضا من انه لم يكن في عهده صلى الله
عليه وسلم وأبي بكر سجن انما كان يحبس في المسجد أو الدار حتى يشتري عمر رضى الله تعالى عنه دارا بمكة
بأربعة آلاف درهم واتخذ محبسا (قوله من مدر) بالجر ينقطع الطين اليابس والحجارة كما في القاموس
(قوله بفتح الباء) أي المشاة التحتية مشددة والعجب مما في البحر والنهر والمنع من ضبطه بالناء المشاة القوقية
وقد ذكره في القاموس في الاجوف البائي فقال الخيس كمظم السجن وسجن بناء على رضى الله تعالى عنه
(قوله كيسا) قال في المصباح الكيس وزن فاس النظر والقطنة وقال ابن الاعرابي العقل ويقال انه
مخفف من كيس مثل هين وهين والاول أصح لانه مصدر من كاس كيسا من باب باع وأما المثل فاسم فاعل
والجمع اكياس مثل جيد وأجباد اه وفي الفتح الكيس أي مخفقا حسن الثأني في الامور والكيس المسوب
اليه الكيس اه (قوله وأميننا) أراد به السجن الذي نصبه فيه فتح وعليه فغطه على ما قبله نظير علفتها
تبا وماء بارد افيراد بقوله نبئت أخذت وما قيل من انه بصب كونه وصفا لخيسا كالذي قبله لا يناسبه قوله كيسا
فافهم (قوله صفته) الضمير للحبس بالمعنى المصدرى فلذا قال أن يكون بموضع أي في موضع فافهم (قوله
ولا وطاء) على وزن كتاب المهاد الوطى مصباح وفيه والمهد والمهاد الفراش وفي القاموس عن الكساء
ان الوطاء خلاف الغطاء قلت فان أريد به المهاد الوطى أي اللين السهل فهو أخص مما قبله وكذا ان أريد به
ما ينام عليه وهو خلاف الغطاء (قوله ومفاده) أي مفاد قوله ليخبر (قوله ولا يمكن) بالبناء للعجزول
مع التشديد (قوله ولا يمكنون عنده طويلا) أي بحيث يحصل له الاستئناس بهم بل بقدر ما يحصل به المقصود

* (فصل في الحبس) *

هو مشروع بقوله تعالى أو ينفوا
من الارض وحبس عليه الصلاة
والسلام رجلا بالتهمة في المسجد
وأحدث السجن على رضى الله
تعالى عنه بناء من قصب وسماه ناعفا
فنبه للصوم فنى غيره من
مدر ومهاد خجسا بفتح الباء وتكسر
موضع الخيس وهو التذليل وفيه
يقول على رضى الله عنه
ألا ترائي كيسا مكيسا

نبئت بعد نافع خجسا
حصما حصينا وأميننا كيسا

(صفته أن يكون بموضع ليس به
فراش ولا وطاء) ليخبر في وفي
ومفاده أنه لوجي له به منعه منه
(ولا يمكن أحد أن يدخل عليه)

من المشاورة (قوله ومفاده) أى مفاد قوله للاستئناس وفي النهروا إذا احتاج الجماع دخلت عليه زوجته
أو أمته إن كان فيه موضع ستره وفيه دليل على أن زوجته لا تحبس معه لو كانت هي الحابسة له وهو الظاهر
أه وأنت خير بأن الاستدلال على المسألة بما قاله الشارح أولى مما في النهروا لأن عدم دخول أحد عليه
للاستئناس أوضح بعدم حبسها معه إذ في حبسها معه غاية الاستئناس له مع كون المقصود من ذلك الخبر
أدب في دينه وإذا كانت هي الحابسة له وقتلها بجوارح جسمها معه لا يحصل المقصود بل يحصل ضده وهو خبرها
لتخرجها من الحبس حتى تخرج معه في ذلك أيضا دليل على أنها لا تحبس معه لو هي الحابسة وليس فيما قاله
في النهروا ما يدل على ذلك أيضا فلذا عدل الشارح عن كلام النهروا فقد ظهر أنه ليس في عدوله عنه خلل بل الخلل
في متابعتها لفافهم ثم إن الظاهر أن المقصود بهذا الرد على من قال أنها تحبس معه وفي الجرح عن الخلاصة
فإذا حبست المرأة زوجها لا تحبس معه وفيه عن البرازية وغيره إذا خيف عليها الفساد استحسب المتأخرون
أن تحبس معه أه وحاصلها أنها إذا حبسته وكانت من أهل الفساد ويحسب عليها فعل ذلك إذا لم يكن مرافقا
لها لا يكون مظنة أن حبسها لا جل ذلك لا يجوز لاستيفاء حقها منه فلا حبسها معه أما إذا لم تكن كذلك فلا زوجته
لحبسها معه وهذا محتمل ما في الخلاصة (قوله من وطء جاريته) وكذا زوجته كأمز وقيل يمنع من ذلك
لأن الوطء ليس من الحوائج الأصلية فتح (قوله وفي الخلاصة يخرج بكفيل) هذا هو الصواب في نقل
عبارة الخلاصة ونقل عنها في البحر يخرج الكفيل فكانه سقطت الباء من نسخة كاتبه عليه في النهروا وكذا الزملي
وقال أيضا والعجب أن البرازي وقع في ذلك فقال وذكر القاضي أن الكفيل يخرج لجنازة الوالدين الحج والذي
في فتاوى القاضي يعني قاضي خان يخرج بالكفيل (قوله وعليه الفتوى) قال في الفتح وفيه نظر لأنه باطل
حتى آدمي بلا موجب نعم إذا لم يكن له من يقوم بحقوق دفنه فعل ذلك وسئل محمد عما إذا مات والداه أخرج
فقال لا أه وحاصلها أن ما في الخلاصة مخالف لنص محمد رحمه الله تعالى قال في البحر وقد يدعى بأن نص محمد
في المديون أصالة والكلام في الكفيل أه وهذا بناء على ما وقع له في نسخة الخلاصة من التعريف على أنه
لا يظهر الفرق بين المديون وكفيله كما قاله المصنف في المنح (قوله يخرج بكفيل) قال في الفتح وإن لم يكن له
خادم يخرج لانه قد يموت بسبب عدم الممرض ولا يجوز أن يكون الذين مفضي التئيب في هلاكه أه ومقتضى
التعليل أنه لو لم يجد كفيل يخرج لكن في المنح عن الخلاصة فإن لم يجد كفيل لا يطلقه تأمل (قوله والالاء)
أى وإن وجد من يخدمه لا يخرج هكذا روى عن محمد هذا إذا كان الغالب هو الهلاك وعن أبي يوسف
لا يخرج به والهلاك في السجن وغيره سواء والفتوى على رواية محمد منخ عن الخلاصة (قوله لمعالجته) أى
لمداواة مرضه لا مكان ذلك في السجن (قوله قيل ولا يتكسب فيه) كذا في بعض النسخ وفي أكثرها بل
ولا يتكسب فيه وهي الصواب لأن التعبير بقيل يفيد الضعف وقد صرح في البحر وغيره بأن الأصح المنع
وفي شرح أدب القضاء عن السرخسي أنه الصحيح من المذهب لأن الحبس مشروع ليخبر متى تمكن من
الاعتكاف لا يخرج فيكون السجن له بمنزلة الخانات (قوله ولوله ديون أخرج ليخصم ثم يحبس) فيه
إشارة إلى أنه إذا ادعى عليه آخر بدين يخرج لسماع الدعوى فإن أثبتته بالوجه الشرعي أعيد في الحبس
لاجلهما سأنحاه عن الهندية (قوله إذا امتنع عن كفارة) لأن حق المرأة في الجماع يفوت بالتأخير أشباه
واعترضه الجوى بأن حقها فيه قضاء في العمر مرة واحدة أه قلت هذه المرة لأجل انتفاء العتة والتقريب
بها والافلتها حتى في الوطء بعد خا وإذا حرم الإيلاء منها ويفرق بينهما بمعنى مدته لانه امتناع بسبب محظور
وكذا في الظاهر لانه منكر من القول فلذا ظهر فيه المطالبة بالعود إليها ويضرب عند الامتناع وإن كان
لا يضرب عند الامتناع عنها بغير سبب تأمل (قوله والانتفاق على قريبه) بالجر عطف على كفارة وكذا قوله
والقسم كما هو ظاهر فافهم وهذا محتمل لما قدمه في النفقة من أنه إذا امتنع من الانتفاق على القريب بفريق
ولا يحبس ومثله في القسم كما مر في بابيه لكن قدمنا في آخر النفقة أنه تابع البحر في نقل ذلك عن البدائع وأن
الذي في البدائع أنه لا يحبس سواء كان أباً أو غيره بخلاف الممنوع من القسم فإنه يضرب ولا يحبس وهو الموافق
لماسيد كره المصنف متناوذاً كفي البحر أنهم صرحوا بأنه لو امتنع من التكفير مع قدرته يضرب وكذا لو امتنع
من الانتفاق على قريبه بخلاف سائر المديون أه (قوله والضابط) أى لما يضرب فيه المحبوس فإنه بالامتناع

منه
لا تحبس زوجته معه لو حبسته
ومفاده أن زوجته لا تحبس معه
لو هي الحابسة له وهو الظاهر وفي
المتى يمكن من وطء جاريته لو فيه
خلوة (ولا يخرج لجمعة ولا جماعة
ولا ليل فرض) فغيره أولى
(ولا لحضور جنازة ولو) كان
(بكفيل) زليحي وفي الخلاصة
يخرج بكفيل لجنازة اصوله
وفروعه لا غيرهم وعليه الفتوى
(ولو مرض مرضاً ضاهاه ولم يجد
من يخدمه يخرج بكفيل والالاء)
به يبقى ولا يخرج لمعالجة وكسب
قيل ولا يتكسب فيه ولوله ديون
خرج ليخصم ثم يحبس خاتمة
(ولا يضرب) المحبوس إلا في ثلاث
إذا امتنع عن كفارة الظهار
والانتفاق على قريبه والقسم بين
نساءه بعد وعظه والضابط ما يفوت
بالتأخير لا إلى خلف أشباه

عما ذكر يفوت الواجب لا الى خلف فان نفقة القريب تستقطب بالمتى ولو متخفيا بها او متراضى عليها وكذا الوطء والقسم يفوتان بالمتى (قوله ما في الوهبانية) الشطر الثاني لشارحها غير فيه نظم الاصل (قوله وان فز) اى من الحبس (قوله في العنت يذكر) اى اذا كان متعتا لا يؤدى المال قبل بطين عايم الباب ويترك له ثمة يلقى له الخبز والماء وقيل رأى فيه لتساخى وهو ما يذكره قريبا عن البرازية (قوله ولا يغفل) اى لا يوضع له الغفل بالنم وهو طوق من حديد يوضع في العنق جمعة أغلال كقفل وأقفال مصباح وأما القيد فما يوضع في الرجل (قوله ولا يجرد) اى من يشابه في الحبس (قوله وعن الثاني) عبارة النهر ولا يؤثر خلافا لما عن الثاني (قوله لا قاضى فيها) بأن مات او عزل من غير الجواهر (قوله لازمه) ولا يمنع عن الاكتساب والدخول الى بيته لانه لا ولاية له عليه بخلاف القاضى لان له ولاية المنع والحبس وغيره من غير الجواهر (قوله قنية) عبارتها ادعى على بنته مالا وأمر القاضى بحبسها فطلب الاب منه أن يحبسها في موضع آخر غير السجن حتى لا يضيع عرضه بحبسها القاضى الى ذلك وكذا في كل مدعى مع المدعى عليه اه (قوله وأفتى المصنف الخ) ذكر في المنع عبارة قارئ الهداية ثم قال ولا منافاة بين هذا وبين ما ذكرناه لان القاضى يعين مكان الحبس عند عدم ارادة صاحب الحق أما لو طالب صاحب الحق مكانا فاعبره في ذلك له اه (قوله واذا ثبت الحق للمدعى) اى عند القاضى كما في الهداية وغيره وناظره أن المحكم لا يحبس قال في البحر ولم أره نهر لكن نقل الجوى عن صدر الشريعة أن له الحبس (قوله ولودانقا) في كافي الحاكم ويحبس في درهم وفي أقل منه اه ومنه في الشيخ معلل بأن ظله يتحقق بمنع ذلك (قوله بينة) أوبنكول بحر عن القلاسي (قوله بجل حبسه) الا اذا ادعى الفقر فيما يقبل فيه دعواه ط (قوله بطلب المدعى) ذكره قاضى خان وهو قيد لازم من (قوله لم يجل حبسه) لان الحبس جزاء المماطلة ولم يعرف كونه مماطلا في أول الولاية فاعله طمع في الامتهال فلم يستحب المال فاذا امتنع بعد ذلك حبسه لظهوره طله هداية (قوله بل يأمره بالاداء) ينبغى أن يقيد هذا بما اذا لم يتمكن القاضى من اداء ما عليه بنفسه كما اذا ادعى عينا في يد غيره أو ودية له عنده وبرهن أنها هي التي في يده أو دية له عليه وبرهن على ذلك فوجد معه ما هو من جنس حقه كان للقاضى أن يأخذ العين منه وما هو من جنس حقه ويأخذ من المال غير محتاج الى أمره بدفع ما عليه وقد قالوا ان رب الدين اذا ظهر بجنس حقه له أن يأخذه وان لم يعلم به المدينون فالقاضى اولى بنهر وتبعه الجوى وغيره ط قلت لكن كونه غير محتاج الى أمره بالدفع فيه فكل لان القاضى لا يتحقق له ولاية أخذ مال المدينون وقضاء دينه به لا بعد الامتناع عن فعل المدينون ذلك بنفسه فكان المناسب ذكره عند قوله فان أبي حبسه فيقال انما يحبس اذ لم يتمكن القاضى الخ فافهم (قوله فان أبي حبسه) فلو قال أمهلى ثلاثة أيام لا دفعه اليك فانه يجهل ولم يكن بهذا القول متمعا من الاداء ولا يحبس شرح الوهبانية عن شرح الهداية ومنه قول المصنف الا ترى ولو قال أبيع عرضي وأقضى ديني الخ (قوله وعكسه السرخسى) وهو أنه اذا ثبت بالينة لا يحبس لاول وهذه لانه يعتذر بأن ما كنت أعلم أن على دينه بخلافه بالاقرار لانه كان عالما بالدين ولم يقضه حتى احوجه الى شكواه فتح (قوله وسوى بينهم في الكفر) حيث قال واذا ثبت الحق للمدعى أمره بدفع ما عليه فان أبي حبسه وعبارة من الدرر أصرح وهي واذا ثبت الحق على الخصم بأقراره أو بينة أمره بدفعه الخ وفي كافي الحاكم ولا يحبس الغريم في أول ما يقدمه الى القاضى ولكن يقول له قم فأرضه فان عاد به اليه حبسه اه (قوله واستحسنه الزبائى) حيث قال والاحسن ما ذكره هنا اى في الكفر فانه يؤمر بالبقاء مطلقا لانه يحتمل أن يوفى فلا يجل حبسه قبل أن يتبين له حاله بالامر والمطالبة (قوله وهو المذهب عندنا) صرح بذلك في شرح أدب القضاء وقال ان التسوية بينهم مرواية قلت لكن سمعت عبارة كافي الحاكم وهو الجامع لكذب ظاهر الرواية إلا أن عبارته ظاهرها التسوية فيمكن ارجاعها الى ما في الهداية فلا ينافى قوله وهو المذهب تأمل (قوله فليكن التوفيق) لم يظهر لنا وجهه على أن مانق له عن منية المفتى لم أجده فيها بل عبارتها هكذا ولا يحبس في أول ما يقدم اليه ويقول له قم فأرضه فان عاد اليه حبسه اه وهي عبارة الكافي المارة ثم رأيت بعضهم يسه على ما ذكرته (قوله ويحبس المدينون الخ) اعلم أن المدعى اذا ادعى ديناً وأثبتته يؤمر المدينون بدفعه فان أبي وطالب المدعى حبسه وهو غنى يحبس ثم ان كان الدين غنا ونحوه

قلت ويزاد ما في الوهبانية
 * وان فز يفتر ب دون قيد تادبا
 * وقامين باب الحبس في العنت يذكر
 (ولا يغفل) الا اذا خاف فراره فيقيد
 أو يتحول لسجن اللصوص وهل
 يطين الباب الرأى فيه للقاضى
 برازية (ولا يجرد ولا يؤجر) وعن
 الثاني يؤجره اقتضاء دينه (ولا يقام
 بين يدي صاحب الحق اهانة)
 له ولو كان يلد لا قاضى فيها لازمه
 لئلا ينفرا حتى يأخذ حقه جواهر
 الفتاوى (وتعين مكانه) اى مكان
 الحبس عند عدم ارادة صاحب
 الحق (للقاضى الا اذا طالب
 المدعى مكانا آخر) فيحبسه ان ذلك
 قنية وأفتى المصنف تبعا لقارئ
 الهداية بأن العبرة في ذلك
 لصاحب الحق لا للقاضى اه
 وفي النهر ينبغى أن لا يجاب لو طلب
 حبسه في مكان اللصوص ونحوه
 (فرع) في البحر عن المحيط ويجعل
 للنساء سجن على حدة نفيا للفتنة
 (واذا ثبت الحق للمدعى) ولودانقا
 وهو سدس درهم (بينه بجل حبسه
 بطلب المدعى) لظهور الماطل
 بانكاره (والا) ثبت بينة بل باقرار
 (لم يجل) حبسه بل يأمره بالاداء
 فان أبي حبسه وعكسه السرخسى
 وسوى بينهم في الكفر والدرر
 واستحسنه الزبائى والا قول مختار
 الهداية والوقاية والجمع قال
 في البحر وهو المذهب عندنا اه
 قلت وفي منية المفتى لو ثبت بينة
 يحبس في أول مرة وبالاقرار
 يحبس في الثانية والثالثة دون
 الاولى فليكن التوفيق (ويحبس
 المدينون

من الاربعة المذكورة في المتن وادعى المدينون الفقر لا يصدق لان اقدامه على الشراء ونحوه عماد كدليل على عدم فقره فيجب الا اذا كان فقره ظاهرا كحسبنا وان كان الدين غير الاربعة المذكورة وادعى الفقر فالقول له ولا يحبس الخ ماسبيجي (تنبيه) أطلق المدينون فشميل المكاتب والعبد المأذون والصبي المحجور فانهم يحبسون لكن الصبي لا يحبس بدين الاستهلاك بل يحبس والدماء ووصيه فان لم يكونا أمر القاضي رجلا يبيع ماله في دينه كذا في البرازية بحر قلت وحبس والدماء ووصيه بدين الاستهلاك انما هو حيث كان للصبي مال وامتنع الاب او الوصي من بيعه أما اذا لم يكن له مال فلا يحبس كما يعلم من آخر العبارة وهو ظاهر والقول له انه فقير لان دين الاستهلاك مما لا يحبس به اذا ادعى الفقر كما يأتي وسيد كرا الشارح آخر الباب نظمه من لا يحبس وفيه تفصيل للثلاثة المذكورين (قوله في كل دين هو بدل مال) كمن البيع وبدل القرض وقوله أو ملتزم بعقد كالمهر والكفالة وهو من عطف العام على الخاص فلوا قصر عليه كما وقع في بعض الكتب لا غناء عما قبله زاد في البحر عن القلانسي وفي كل عين بقدر على تسليمها وسيأتي في كلام الشارح ثم اعلم أن هذه العبارة التي عزاها الشارح الى الدرر والمجمع والمتقى أصلها للقدوري عدل عنها صاحب الكنز الى قوله في الثمن والقرض والمهر المجل وما التزمه بالكفالة وتبعه المصنف لوجهين به عليه ما في النهر الاول أن قوله بدل مال يدخل فيه بدل المغصوب وضمن المتلفات والثاني أن قوله أو ملتزم بعقد يدخل فيه أيضا ما التزمه بعقد الصلح عن دم العمد وانخلع مع انه لا يحبس في هذه المواضع اذا ادعى الفقر اه وضرح الشارح بعد أيضا بأنه لا يحبس فيها فكان عليه عدم ذكر هذه العبارة لكن ما ذكره في النهر غير مسلم أما الاول فلان المراد بدل مال حصل في يد المدينون كحسبنا فيكون دليلا على قدرته على الوفاء بخلاف ما استهلكه من الغصب وأما الثاني فلانه يحبس في الصلح وانخلع كما تعرفه فالاحسن ما فعله الشارح بتعاليل بلعي ليعيد أن الاربعة التي في المتن غير قيد احترامى فافهم لكن الشارح نفى هذا فافيد أنه بعد كما تعرفه (قوله مثل الثمن) شمل الثمن ماعلى المشتري وما على البائع بعد فسخ البيع بينهما بقالة أو خيار وشمل رأس مال السلم بعد الاقالة وما اذا قبض المشتري المبيع أولا بحر (قوله كالأجرة) لان الثمن المنافع بحر فان المنفعة وان كانت غير مال لكانت تقوم في باب الاجارة للضرورة (قوله ولولذى) يرجع الى الثمن والقرض وكان المناسب ذكره عقب قوله ويحبس المدينون قال في البحر أطلقه فأفاد أن المسلم يحبس بدين الذمى والمستأمن وبكسبه اه (قوله والمهر المجل) أى ما شرط نجس له أو تعرف نهر (قوله وما لزمه بكفالة) استثنى منه في الشر بلا لية كفضل اصله كالوكفل أباه أو أمه أى فانه لا يحبس مطلقا لما يلزم عليه من حبس الاب معه وفيه كلام قدمناه في الكفالة (قوله ولولادرك) هو المطالبة بالثمن عند استحقاق المبيع وهذا ذكره في النهر أخذ من اطلاق الكفالة ثم قال ولم أره صريحا (قوله او كفضل الكفيل) بالنصب خبر لكان المقدرة بعد لوفيه داخل تحت المبالغة أى ولو كان كفضل الكفيل فدخل تحت المبالغة الاصيل وكفيله قال في البحر وأشار المؤلف الى حبس الكفيل والاصل مع الكفيل بما التزمه والاصل بما لزمه بدلا عن مال والكفيل بالامن حبس الاصيل اذا حبس كذا في المحيط وفي البرازية يتمكن المكفول له من حبس الكفيل والاصل وكفيل الكفيل وان كثروا اه (قوله لانه التزمه بعقد) أى لان الكفيل التزم المال بعقد الكفالة وكذا كفيله وقوله كالمهر أى فان الزوج التزمه بعقد النكاح فكل منهما وان لم يكن مبادلة مال بمال لكانه ملتزم بعقد والتعليل المذكور لشون حسبه بما ذكر وان ادعى الفقر فان التزمه ذلك بالعقد دليل القدرة على الاداء لان العاقل لا يلتزم ما لا قدرة له عليه فيحبس وان ادعى الفقر لانه كالتناقض لوجود دلالة اليسار وظهوره وجه حسبه ايضا بالثمن والقرض لانه اذا ثبت المال سده ثبت غناؤه أفاد ذلك في القبح وغيره والاخير مبنى على التسلسل بالاصل فان الاصل بقاؤه في يده (قوله وهذا هو المقعد) الاشارة الى ما في المتن من أنه يحبس في الاربعة المذكورة وان ادعى الفقر وهذا أحد خمسة أقوال ثانيا ما في الخاتمة ثالثا القول للمدينون في الكل أى في الاربعة وفي غيرهما ثانيا رابعها للدائن في الكل خامسها أنه يحكم الرى أى الهيئة الا الفقهاء والعلمية لانهم يترجون برى الاغنياء وان كانوا فقراء صيانة لثأر وجههم كفى أنفع الوسائل (قوله خلافا لقتوى قاضى خان) حيث قال ان كان الدين بدلا عن مال كالقرض وثمن المبيع فالقول للمدعى وعليه

(في) كل دين هو بدل مال
أو ملتزم بعقد درر ومجمع وملتقى
مثل (الثلث) ولولمنفعة كالأجرة
(والقرض) ولولذى (والمهر)
المجل وما لزمه بكفالة
ولولادرك أو كفضل الكفيل وان
كثروا برازية لانه التزمه بعقد
كالمهر هذا هو المقعد خلافا
لقتوى قاضى خان لتقديم المتون
والشروح على الفتاوى بحر
عليه حفظ

الفتوى وان لم يكن بدل مال فالقول للمدين اء وعليه فلا يجبس في المجر والكفالة قال في البحر وهو خلاف
 مختار المصنف مع صاحب الهداية رذكر الطرسوسى في أنفع الوسائل أنه اى ما فى الهداية المذهب الملقى به
 فقد اختلف الافتاء فيما اترحه بعقد ولم يكن بدل مال والعمل على ما فى المتون لانه اذا تعارض ما فى المتون
 والفتاوى فالمعتمد ما فى المتون كما فى أنفع الوسائل وكذا تقدم ما فى الشرح على ما فى الفتاوى اء قلت وما فى
 الثانية نقل فى أنفع الوسائل عن المبسوط أنه ظاهر الرواية (قوله نعم عده فى الاختيار لبديل الخلع هنا خطأ)
 عده بالرغم مبدأ واللام فى لبديل متعلق به وخطا خبر المبدأ وفى بعض النسخ كبديل بالكاف وهو تحريف
 وقوله هنا اى فيما يكون القول فيه للمدعى كالمسائل الاربع وبإشارة الى أن الدين بدل مال كالتن والقرض والتزمه بعقد كالمهر
 وهو يقول أنا معسر فان كان القاضي يعرف يساره أو كان الدين بدل مال كالتن والقرض والتزمه بعقد كالمهر
 والكفالة وبديل الخلع ونحوه حبسه لان الظاهر بقاء ما حصل فى يده والتزامه بديل على القدرة الخ ثم اعلم أن
 ما ذكره الشارح من الخطئة أصلها الطرسوسى في أنفع الوسائل وتسعه فى البحر والنهر وغيرهما وأقرره على ذلك
 وذلك غير وارد ويبان ذلك أن الطرسوسى ذكر مسألة اختلاف المدعى والمدعى عليه فى الفقر وعدمه ونقل
 عبارات الكتب منها كتاب اختلاف الفقهاء للطنطاوى ان كل دين أصله من مال وقع فى يد المدين كان
 البياعات والقرض ونحوها حبسه وما لم يكن أصله كذلك كالمهر والخلع والصلح عن دم العمد ونحوه لم يحبس
 حتى يثبت ملائه اء ونقل نحوه عن متن البحر المحيط وغيره وذكر عن السفناقى وغيره حكاية قول آخر أيضا
 وهو أن كل دين لزمه بعقد فالقول فيه للمدعى وكل دين لزمه حكما لا مباشرة العقد فالقول فيه للمدين قالوا
 وهذا القول لا فرق فيه بين ما ثبت بدلا عن مال أو لا ثم ان الطرسوسى قال ان صاحب الاختيار أخطأ حيث
 جعل بدل الخلع كالتن والقرض في أن القول فيه للمدعى وهو مخالف لما نقلناه عن اختلاف الفقهاء للطنطاوى
 ومتن البحر المحيط وغيره وأيضا فان الخلع ليس بدلا عن مال هذا حاصل كلامه واذا أمعنت النظر تعلم أنه كلام
 ساقط فان ما ذكره عن اختلاف الفقهاء ومتن البحر المحيط وغيره هو القول الذى مر عن قاضى خان وما ذكره
 عن السفناقى وغيره هو الذى شئى عليه التدورى ونقله الشارح من الدرر والجمع والملقى بالقول الاول اعتبر
 فى كون القول للمدعى كون الدين بدلا عن مال حصل فى يد المدين ولم يعتبر كونه بعقد ولا شك أن المهر وبديل
 الخلع والصلح عن دم العمد وان كان بعقد لكنه ليس بدلا عن مال فلا يكون القول فيه للمدعى بل للمدين فلا يجبس
 فيه والقول الثانى اعتبر كون الدين ملتزما بعقد سواء كان بدل مال أو غيره ولا شك أن الخلع ملتزم بعقد كالمهر
 فيكون القول فيه للمدعى والذين صرحوا بأن بدل الخلع لا يجبس فيه المدين هم أهل القول الاول فجعلوه
 كالمهر لكون كل منهما ليس بدلا عن مال وقد علمت أن صاحب الاختيار من أهل القول الثانى فانه اعتبر العقد كما
 قدّمناه عنه فلذا جعل القول للمدعى فى المهر والكفالة والخلع وبإلزام منه أيضا أن يكون الصلح عن دم العمد
 كذلك لانه بعقد وحينئذ فاعتراض الطرسوسى على صاحب الاختيار بما حكاه أهل القول الاول ساقط فان
 صاحب الاختيار لم يقل بقوله حتى يعترض عليه بذلك بل قال بالقول الثانى كبقية اصحاب المتون غير أنه زاد
 على المتون التصريح بالخلع لدخوله تحت العقد وتسعه فى الدرر وكيف وصاحب الاختيار ما م كبير من مشايخ
 المذهب ومن اصحاب المتون المعتمدة وأما الطرسوسى فلقد صدق فيه قول المحقق ابن الهمام انه لم يكن من أهل
 الفقه فانهم واغنى تحقيق هذا الجواب فالك لا يتجده فى غير هذا الكتاب والحمد لله ملهم الصواب ثم بعد مدة
 رأيت فى مختصر أنفع الوسائل للزهيرى رد على الطرسوسى بنحو ما قلناه فى الجمد (قوله لا يجبس فى غيره) اى
 ان ادعى الفقر كما فى (قوله بدل خلع) الصواب اسقاطه كما علمت من أنه من القسم الاول (قوله ومغضوب)
 بالجر عطف على خلع وكذا ما بعده اى وبديل مغضوب اى اذا ثبت استهلاكه للمغضوب ولزمه بدله من القيمة أو المثل
 وادعى الفقر لا يجبس لانه وان كان بدل مال دخل فى يده لكنه باستهلاكه لم يبق فى يده حتى يدل على قدرته على
 الايقاع بخلاف من المبيع فان المبيع دخل فى يده والاصل بقاءه كما مر فلذا يجبس فيه وبخلاف العين المغضوبة
 القادر على تسليمها فانه يجبس أيضا على تسليمها كما قدّمه آنفا عن تهذيب القلانسى فلا منافاة بينه وبين ما هنا
 قال فى أنفع الوسائل وقولهم أو ضمان المغضوب معناه اذا اعترف بالغصب وقال انه فقير وتصادف على الهلاك
 أو حبس لاجل العلم بالهلاك فان القول للغاصب فى العسرة هكذا ذكره السفناقى وتاج الشريعة وحيد الدين

مطلب
 اذا تعارض ما فى المتون والفتاوى
 فالمعتمد ما فى المتون

نعم عده فى الاختيار لبديل الخلع هنا
 خطأ فتنبه وزاد القلانسى
 انه يجبس أيضا فى كل عين يقدر
 على تسليمها كالعين المغضوبة
 (لا) يجبس (فى غيره) أى غير
 ما ذكر وهو توسع صور بديل خلع
 ومغضوب

القسم ويجرد دعوى المدعى غناه في القسم الأول كإمتر (قوله ولو يوما) أخذ في الجرم من ظاهر كلامهم
 (قوله هو الصحيح) صرح به في الهداية لأن المقصود من الحبس النجر والتسارع لقضاء الدين وأحوال الناس
 فيه متفاوتة ومقابلته رواية تنذر بدشهرين أو ثلاثة وفي رواية بأربعة وفي رواية بنصف حول (قوله لم أحبس)
 أي ولو كان الدين غنا أو قرضا كما هو ظاهر الإطلاق وهو أيضا مقتضى عبارة شرح الاختيار التي قدمناها
 (قوله ولو فقره ظاهر الخ) أفاد أن قوله فيحبس بما يرى انما هو حيث كان حاله مشكلا كأنه عليه الشارح
 بعده وفي شرح أدب القضاء قال محمد بعد ذكر التقدير هذا إذا أشكل على - أمره أفقر أم غنى - والأسأت
 عنه عاجلا يعني إذا كان ظاهر الفقر أقبل البيئة على الإفلاس وأخلى سبيله اه (قوله قال المدبون) أي
 بما أصله غنى ونحوه إذ القسم الثاني القول فيه للمدبون انه معسر فلا يحتاج الى تخفيف الدائن نعم يأتي فيه أيضا
 إذا أثبت يساره لكنه بعد إذ لا يحلف المدعى بعد البيئة تأمل (قوله قلت قدمنا الخ) تقييد لقول المصنف
 فيحبس بما رأى وقدّم الشارح ذلك عند قول المصنف قبل هذا الفصل ولا يختار ذلك يمكن مجتهدا وقد تبع
 الشارح في هذا التهستائي قال ح أقول مثل هذا لا يتوقف على كون القاضي مجتهدا كما لا يخفى اه أي
 فان ما يقتضيه حال ذلك المدبون من قدر مئة حبسه التي يظهر فيها انه لو كان له مال لا ظهره يستوى في علم
 ذلك المجتهد وغيره بدون توقف على العلم باللغة والكتاب والسنة متساو سندا كما لا يخفى فالظاهر جل ما قالوه
 فيما يفرض الى رأى القاضي من الأحكام والله سبحانه أعلم (قوله ثم بعد حبسه الخ) الظرف متعلق بقول
 المصنف الآتي سأله عنه وقوله لو حاله مشكلا قيد لقوله حبسه بما يراه وقوله والأي ان لم يكن مشكلا بأن كان
 فقره ظاهر وهذا كله يغني عنه ما قبله (قوله احتياطاً لا وجوباً) قال شيخ الاسلام لان الشهادة بالاعسار
 شهادة بالثبوت فكان للقاضي أن لا يسأل ويعمل برأيه ولكن لو سأل مع هذا كان أحوط زيلعي - وقال في القبح
 والاف بعد مضي - المدة التي يغلب ظن القاضي انه لو كان له مال دفعه وجب اطلاقه ان لم يتم المدعى بينه يساره
 من غير حاجة الى سؤال (قوله ويكفي عدل) والاثنا أحوط وكيفيته أن يقول المخبر ان حاله حال المعسرين
 في نفقته وكسونه وحاله ضيقة وقد اخترنا حاله في السر والعلانية بجزء عن البرازية وقد سماع هذه الشهادة
 بما بعد الحبس ومعنى - المدة لانها قبل الحبس لا تقبل في الاصح كما يأتي وكذلك قبل المدة التي يراها القاضي
 كما سنده (قوله بغيبة دائن) أي يكفي ذلك في غيبة الدائن فلا يشترط لسماعها حضرته لكن إذا كان
 غائباً معها وأطلقت بكفيل كافى الجرم عن البرازية وسبأ في مع زيادة ما لو كان الدين لوقت أو يتم (قوله وأما
 المستور الخ) فيه كلام يأتي قريباً (قوله ولا يشترط حضرة الخصم) يغني عنه قوله بغيبة دائن (قوله الا اذا
 تنازعا الخ) قال في الهر وقيدي في النهاية الاكتفاء بالواحد بما إذا لم تقع خصومة فان كانت كأن ادعى المحبوس
 الاعسار ورب الدين يساره فلا بد من إقامة البيئة على الاعسار اه ومثله في الجرم قلت وهذا مشكل فان
 ما تر من الاكتفاء بعدل لا شك انه عند المنازعة اذ لو اعترف المدعى بفقر المحبوس أو اعترف المحبوس بغناه
 لم يمتحج الى سؤال ولا الى اخبار ثم رأيت في أنفع الوسائل نقل عبارة النهاية المارة بزيادة وهي فان شهد بأبانه
 معسر خلى سبيله ولا تكون هذه شهادة على النفي فان الاعسار بعد اليسار أمر حادث فتكون شهادة بأمر
 حادث لا بالنفي اه فأفاد أن هذه الخصومة باعسار حادث يعني إذا أراد حبسه فيما يكون القول فيه للمدعى
 يساره وفي القسم الآخر وجه على يساره بأمر من أبيه منذ شهر مثلاً وهو ادعى اعساراً حادثاً فلا بد فيه من
 نصاب الشهادة لانها شهادة لوقوعها على أمر حادث لا على النفي بخلاف الشهادة على انه معسر فانها
 قامت على نفي اليسار الذي يحبس بسببه لا على اعسار حادث بعده والمراد إقامة البيئة على اعساره بعد حبسه
 قبل تمام المدة التي يظهر فيها للقاضي عسرته لكن سبأ في أن تجماع البيئة قبل المدة خلاف ظاهر الرواية فتأمل
 (قوله قلت لكم الخ) استدرج على التقييد بالعدل في قوله وبه كفي عدل فقد نقل في أنفع الوسائل
 عن الخلاصة انه يسأل عنه النقات والواحد يكفي ولا يشترط انفاً الشهادة ثم نقل عبارة شيخ الاسلام المارة
 ثم قال فقوله أي شيخ الاسلام هذا ليس بواجب وهذا ليس بحجة وان للقاضي أن لا يسأل بؤيد قولنا انه لا يشترط
 العدالة في هذا الواحد لانها اشترط في أمر واجب أو في اثبات حجة شرعية والا فلا فائدة في اشتراطها لان
 القاضي له اخراجه بلا سؤال أحد عنه الخ وأراد بذلك الرد على الزيلعي حيث قيد بالعدل في قوله والعدل

ولو يوما هو الصحيح بل في شهادات
 الملتقط قال أبو حنيفة إذا كان
 المعسر معروفاً بالعسرة لم أحبس
 وفي الخلاصة ولو فقره ظاهر أسأل
 عنه عاجلاً وقبل ينته على إفلاسه
 وخلى سبيله نهر وفي البرازية
 قال المدبون حلقه انه ما يعلم أي
 معسر أجابه القاضي فان حلف
 حبسه بطلبه وان نكل خلاه وأقره
 المصنف وغيره قلت قدمنا أن
 الرأي لمن له ملكة الاجتهاد فتنبه
 (ثم) بعد حبسه بما يراه لو حاله
 مشكلاً عند القاضي والاعمال بما
 ظهر بجزء واعتمده المصنف
 (سأل عنه) احتياطاً لا وجوباً
 من جبرانه ويكفي عدل بغيبة
 دائن وأما المستور فان وافق قوله
 رأى القاضي عمل به والا لا أنفع
 الوسائل بجزء ولا يشترط حضرة
 الخصم ولا لنفاً الشهادة الا اذا
 تنازعا في اليسار والاعسار
 قهستائي قلت لكن بما بالاعسار
 للنفي وهي ليست بحجة

الواحد يكفي واثبات أن المستور الواحد يكفي دون القاسق ثم قال والاحسن عندي أن يقال إن كان رأى
التأني موافقا لقول هذا المستور في العسرة يقبل والابتن لم يكن للقاضي رأى في عسرة المحبوس أو يسره
فيشترط كون الخبر عدلا اه واستحسنه في انه روعيه قلت قد يرجع الى ما ذله الزبلي من حيث لا يشعر
وذلك انه اذا كان للقاضي رأى في عسرة بأن ظهر له حاله لا يحتاج الى شاهد أصلا بل له اخرجه بلا سؤال
والاحوط السؤال من عدل ليحقق به ما رآه القاضي ولا يكون مجرد رأيه ويظهر من كلام شيخ الاسلام الماز
وكذا من كلام القتيبي الذي ذكرناه بعده انه لا يلزمه العمل بقول ذلك العدل اذا اختلف رأيه واذا وافق قول الخبر
رأى القاضي لاشك انه يعمل به سواء كان الخبر عدلا أو فاسقا أو مستورا فلم أن كلام الزبلي يجوز
على ما ذالم يمكن للقاضي رأى بدليل قوله في شرح أدب القضاء واذامت تلك المدة واحتاج القاضي
الى معرفة حاله لسأل الثقات من جيرانه وأصدقائه الخ فقوله واحتاج دليل انه لا رأى له فقد ظهر أنه في هذه
الصورة تشترط العدالة كما اعترف به الطرسوسي وفي الصورة الاولى لا تشترط عدالة ولا غير خاير الا لم يكن
للقاضي العمل برأيه واخراج المحبوس بلا سؤال وبه يظهر سقوط هذا البحث من أصله فاقوم واغني هذا الخبر
(قوله ولذا الم يجب السؤال) أي سؤال القاضي عن حال المحبوس وانما يسأل احتياطا كما مر (قوله فان لم
يظهر له مال خلاه) اي اطلقه من الحبس جبر على الدائن نهر ثم ان اطلاقه باخبار واحد لا يكون ثبوته حتى
لا يجوز أن يقول هذا القاضي ثبت عندي انه معسر ولا ينقل ثبوته الى قاض آخر بل هذا يقتضي بهذا القاضي
انفع الوسائل وأقره في الخبر والنهر (قوله ووقف) ذكره في الخبر مجتبا الحاقا بالتميم (قوله فعلى القاضي
القضاء به) اي اذا أبى المحبوس أن يخرج حتى يقضى بافلاسه كافي البحر وغيره (قوله حتى لا يعيده الدائن
ثانيا) اي قبل ظهور غناه بحر والظاهر أن المراد أن لا يعيده قاض آخر لان الاول ظهر له حاله فكيف
يعيده الى الحبس بل لا يعيده لالهذا الدائن ولا تغيره حتى يثبت غناه كما هو صريح عبارة البرازية المذكورة
وأياضا اذا ثبت اعساره الحادث بشهادة تامة بعد خصومة كما مر فليس لقاض آخر حبسه ثانيا فمما يظهر لانه
بكون ثبوته عندي بخلاف ما اذا أطلقه باخبار واحد تأمل وقدم الشارح في الوقت في صور من يتصب
خصما عن غير عدمه المديون اذا ثبت اعساره في وجه أحد الغرماء (قوله يريد تطويل حبسه) الظاهر
أنه قيد باعتبار العادة والافق غيبته تطويل حبسه وان لم يرد ذلك ولذا لم يقيد بذلك في عبارة الاشباه الانية
أفاده ط (قوله وقدره) بالنصب عطف على الضمير المنصوب في علمه (قوله أو كفيلا) اي بالمبالاة والنفس
(قوله الا اذا ثبت اعساره) المناسب استقام الا وعطفه بأو والمراد بالثبوت الظهور ولو رأى القاضي
أو اخبار عدل كما مر (قوله ابيع عرضي) انظر ما فائدة التقيد بالعرض فان العقار كذلك فيما يظهر وكذا
لو قال امهاني ثلاثا لادفعه كما قد سناه عن شرح الوهبانية وهذا أعم من أن يدفعه ببيع عرض أو عقار
او باستقراض أو استئجار أو غير ذلك ولاداعي الى ما قاله المصنف في المنع من حله على المقيد دسا كما لا يخفى
(قوله لا لبلاء الاعذار) اي لا اختبار مدعيها ويحتمل أن الهمزة للسلب والالباء بمعنى الافتاء اي لازالة الاعذار
يعني أنه لا يعذر له بعدها قال ثلاثة تبلى الاعذار وتفتنها ط (قوله وسبي غنامه في الحجر) قال المصنف
والشارح هناك والقاضي يحبس الحر المديون لبيع ماله ليدفعه وقضى ذراهم دينه من ذراهمه يعني بلا أمره
وكذا لو كان دنانير وياع دنانيره بذراهم دينه وبالعكس استحسانا لا لاجتماعهما في الفتنه لا يبيع القاضي عرضه
ولا عقاره للمدين خلافا لهما وبه اي بقواه ما يبيعهما للمدين بقي اختبار وصححه في تصحيح القديري ويبيع كل
ما لا يحتاجه للحال اه وحاصله أنه اذا امتنع عن البيع يبيع عليه القاضي عرضه وعقاره وغيرهما وفي
البرازية وقرع على صحة الحجر أنه يترك له دست من الثياب وياع الباقي وتباع الحسنة ويشتري له الكفاية ويناع
كفون الحديد ويشتري له من طين وياع في الصيف ما يحتاجه لشتاء وعكسه (قوله ولم يمنع غرماء عنه)
عطف على قوله خلاه وكان ينبغي ذكره عقبه (قوله على الظاهر) اي ظاهر الرواية وهو الصحيح بحر
(قوله فيلازمونه الخ) قال في انفع الوسائل وبعد ما خلى القاضي سيده فلصاحب الدين أن يلازمه في الصحيح
وأحسن الاقوال في الملازمة ما روى عن محمد أنه قال يلازمه في قيامه وعوده ولا يمنعه من الدخول على
أهله ولا من القضاء والعشاء والوضوء والخلاء وله أن يلازمه بنفسه واخوانه وولده بمن أحب اه وغنامه

ولذا الم يجب السؤال انفع الوسائل
قتبه (فان لم يظهر له مال خلاه)
بلا كفيلا الا في ثلاث مال قيم
دوقت واذا كان الدائن غائبا ثم
لا يحبه ثانيا لا الاول ولا غيره
حتى يثبت غريمه غناه برازية
وفي القصة برهن المحبوس على
افلاسه فأراد الدائن اطلاقه قبل
تقليبه فعلى القاضي القضاء به
حتى لا يعيده الدائن ثانيا (فرع)
احضر المحبوس الدين وغاب ربه
يريد تطويل حبسه ان علمه وقدره
أخذه أو كفيلا وخلاه خاتمة
وفي الاشباه لا يجوز اطلاق
المحبوس الا برضى خصمه الا اذا
ثبت اعساره أو احضر الدين
للقاضي في غيبة خصمه (ولو قال)
من يراجه حبسه (اي بيع عرضي
وأقضى ديني اجله الثاني) يومين
أو (ثلاثة ايام ولا يحبه) لان
الذلة مدة ضربت لبلاء الاعذار
(ولو له عقار يحبه) اي (ليبعه
ويقضى الدين) الذي عليه (ولو
بمن قليل) برازية وسبي غنامه
في الحجر (ولم يمنع غرماء عنه)
على الظاهر فيلازمونه نهارا

مطل
في ملازمة المديون

في البحر (قوله لاللا) لانه ليس بوقت الكسب فلا ينوهم وقوع المال في يده فالملازمة لا تشيد بجر عن المحيط ويظهر منه أنه ليس له الملازمة في وقت لا يتوهم وقوع المال في يده فيه كالأمر كان مريضاً مثلاً تأمل وأنه ليس له ملازمة له لعل على قصد الاختصار لأن الكلام فيما بعد ظاهراً وعسرة وتختلص من الحبس والعلة في الملازمة إمكان قدرته على الوفاء بعد تخليته فيلزمه كإلحاقه (قوله ويستأجر المرأة مرة تلازمها منية) عبارة منية المفتى ولو كان المتدعي عليه امرأة قبل يستأجر امرأة تلازمها وقيل له أن يلازمها ويجلس معها ويقبض على ثيابها بالنهار أما بالليل فتلازمها النساء فإن هرقت ودخلت خربة لا بأس أن يدخل الرجل إذا كان يأمن على نفسه في ذلك ويكون بعد ما يحدونها ويحفظها بعينه اهـ ونقل الثاني في البحر عن الوقعات معللاً بأن له ضرورة في هذه الخلوة أي الخلوة بالمرأة الأجنبية (قوله الاضرار) عبارة الهداية الا اذا علم القاضى أن الملازمة يدخل عليه ضررين بأن لا يمكنه من دخول داره فيجئ به دفع الضرر اهـ قلت والظاهر أن هذا فحين لم يظهر للقاضى عسرته بعد حبسه والافكيف يحبس ثانياً بلا فاه ورغناه أو هو مفروض فيما قبل الحبس أصلاً (قوله وكفه في البرازية لكفيل بالنفس) الأولى بكفيل بالبلاء وعبارة البرازية نقل عن الامام محمد وان في ملازمته ذهاب قوته وعياله أكفه أن يقيم كفلاً بنفسه ثم يتولى سبيله (قوله ولا يقبل برهانه على افلاسه قبل حبسه الخ) هذا مقابل قوله ثم بعد حبسه سأله عنه وقد اختلف التصحيح في هذه المسألة ففي الخاتمة عن ابن الفضل أن الصحيح القبول وفي شرح أدب القضاء أن الصحيح عدمه وأن عليه عامة المشايخ واختار في الخاتمة أنه مفقوض إلى رأى القاضى فان رأى أنه لن يقبل وان علم أنه وقع لاقال في انفع الوسائل وكأنه أراد بقوله لن أن يعتذر اليه ويتلطف معه وقوله فتح أن يقول لو تعدت في الحبس كذا وكذا لا يحصل لك مني شيء وآخر في أخرجه على رخصته ونحو ذلك ثم قال وكان الذي يقول ينبغي للقاضى اذا علم أن يئتمه عدول بمحمدون في العدة لا يقبل قال وهذا حسن أيضاً وعلى عليه لأن العدل المختص لا يشهد ما لم يقطع بفقره بخلاف غيره من يحتاج إلى تزكية ولا يعرف القاضى تحريمه ولا دياتمه اهـ ملخصاً وبقي ما اذا برهن على افلاسه بعد حبسه قبل مضي المدة وفي الخاتمة لا يقبل في الروايات الفاضلة الابعده مضي المدة اهـ وشي الامام الخصاص في أدب القضاء على قبوله قبل مضي المدة (قوله وصححه عزى زاده) ليس هو من أهل التصحيح ولكنه نقل عن الزبلي أن عليه عامة المشايخ قلت وعليه الصكوز وغيره وعلم التصريح بتصحيحه وعلمه الزبلي بأنها بيته على النفي فلا تقبل ما لم يتأيد بمؤيد وهو الحبس وبعده تقبل على سبيل الاحتياط لعل على الوجوب كما بينا اهـ (قوله والمعقول عليه رأيه) أي رأى القاضى واعلم أن كلام النهر هنا غير محتمر فإنه قال بعد تعليل الزبلي المذكور آتفاً والمعقول عليه رأيه كما مر عن شيخ الاسلام وهذا هو إحدى الروايتين وهو اختيار العامة وهو الصحيح وقال ابن الفضل الصحيح انها تقبل وقال قاضى خان ينبغي أن يكون مفقوضاً إلى رأى القاضى ان علم يساره لا يقبلها وان علم اعساره قبلها اهـ وبقي ما اذا لم يعلم من حاله شيئاً والظاهر أنه لا يقبلها اهـ ما في النهر وفيه أن ما مر عن شيخ الاسلام هو ما قدمناه عنه في سؤاله عن حال المحبوس بعد تمام المدة وأنه لا يجب بل له أن يعمل بما يراه ولا يخفى أن كلامنا فيما قبل الحبس وما نقله عن قاضى خان غير ما قدمناه عنه آتفاً ولا يخفى ما فيه فإنه اذا علم اعساره وكان ظاهراً يسأل عنه عاجلاً ويقبل بيته ويتولى سبيله كما قدمه الشارح والكلام هنا فيما اذا كان أمره مشكلاً كما في البرازية حيث قال وان كان أمره مشكلاً حل يقبل البيته قبل الحبس فيه روايتان (قوله وبينه يساره أحق الخ) هذا ظاهر فيما يكون فيه القول للمديون انه فقير لأن البيته لاثبات خلاف الظاهر وذلك في بيته اليسار أما القسم الأول وهو ما يكون القول فيه للمدعى بأن كان الدين ملتزماً بما قبله مال أو بعدد فلا يظهر لأن الأصل فيه اليسار بل الظاهر تقدم بيته الاعسار لاثباتها خلاف الظاهر ولم أر من فصل بل كلامهم هنا مجمل فلي تأمل (قوله لأن اليسار عارض) فإن الآدمي لو ادعى مالاً له كما مر لكن اذا تحقق دخول المبيع في يده صار اليسار هو الأصل فينبغي ترجيح بيته الاعسار كما قلنا تأمل (قوله نعم لو بين الخ) عبارة الفتح هكذا وكلما تعارضت بيته اليسار والاعسار قدمت بيته اليسار لأن معها زيادة علم اللهم إلا أن يدعى أنه موسر وهو يقول اعسرت من بعد ذلك وأقام بذلك بيته فإنه تقدم لأن معها علماً بأمر حادث وهو حدوث ذهاب المال اهـ قال في البحر والظاهر أنه بحث منه وليس بصحيح لجواز حدوث اليسار بعد اعساره الذي ادعاه اهـ وردة المقدسي

لاللا الآن يكسب فيه ويستأجر للمرأة مرة تلازمها منية (فرع) لو اختار المطلوب الحبس والطالب الملازمة ففي حجر الهداية يحضر الطالب الاضرار وكفه في البرازية لكفيل بالنفس وللطالب ملازمته بلا أمر قاض لو دقرا بحقه (ولا يقبل برهانه على افلاسه قبل حبسه) لقيامها على النفي وصححه عزى زاده وصححه غيره قبوله او المعقول عليه رأيه كما مر فان علم اعساره قبلها والا نهر فليحفظ (وبينه يساره أحق) من بيته اعساره باقبول لأن اليسار عارض والبيته لاثبات نعم لو بين سبب اعساره وشهدوا به

مطلبه
بينه اليسار أحق من بيته الاعسار
عند التعارض

قوله فإنه تقدم الخ هكذا يحفظه
والأولى فإنها تقدم كما في بعض
النسخ تأمل اهـ معجمه

قوله وهذا تجز من غير تجز اد قلت ووجهه اولاً منع كونه مجزاً بل فلا بد من كلام الفخ أنه منقول كلف وهو
 لما تقدم من الجواز وحى الاقدام
 على الشيء بل انزق والثاني بالهاء
 المهملات وهو طلب الامر الاخرى
 اى الاوفق اه منه

فتقدم لاثباتها امر اعراضاً فسخ
 مجزاً واعتده في النهر وفي القنية
 ان لم يبينوا مقدار ما يملك قبلة
 والالم يمكن قبولها لانها قامت
 للعجوس وهو منكرو البينة متى
 قامت للمتكسر لا تقبل (وأبد
 حبس المورس) لانه جزء الظلم
 قلت وسيجي في الجزاء ان يباع ماله
 لديه عنده ما يوبى بقي وحينئذ
 فلا يتأبد حبسه فتنبه (ولا يحبس
 لما مضى من نفقة زوجته وولده)
 اذا ادعى النكر وان قضى بها الانها
 ليست بدل مال ولا زنته بعد
 على ما مر حتى لو برهنت على
 يساره حبس بطلبها (بل يحبس
 اذا) برهنت على يساره بطلبها كالمو
 (أبى ان ينفق عليها) او على
 اصوله وفروعه فيحبس احوالهم
 بحر قلت وهل يحبس لمحرمه لو أبى
 لم أره وظاهر تقييدهم لا

بقوله وهذا تجز من غير تجز اد قلت ووجهه اولاً منع كونه مجزاً بل فلا بد من كلام الفخ أنه منقول كلف وهو
 موافق لما تقدم من الجواز وحى الاقدام
 أن يكون معناه أنه بين سبب الاعسار وشهدوا به وما في البحر مدفوع بأنهم لم يشهدوا به يسار حادث بل بما هو سابق
 على الاعسار الحادث وبينه الاعسار يتحدث أمر اعراضاً اه لكن يظهر لي أن بيان سبب الاعسار غير لازم بل
 يكفي قولهم انه اعسر بعد ذلك تأمل (تنبيه) قال البيهقي وفي اوضح ربح ناقلاً عن المستصفي واعلم أن بينة
 الاعسار انما تقبل اذا قالوا انه كثير العيال وصيق الحال أما اذا قالوا الامال له لا تقبل اه (قوله فتقدم)
 الاولى حذف الفاء ط (قوله قبلت) لان المقصود منها دوام الحبس عليه بحرم الزانية (قوله والاخراج)
 اى بأن ينو أم قدر ما يملك لم يمكن قبولها (قوله لانها قامت للعجوس الخ) اى على اثبات ملكة لتدريعتين
 قال في القنية وقولهم اى الشهود انه وسر لس كذلك فيقبل اه قلت وحاصله أن الشهود لو قالوا انه يملك
 الشيء الثلاثي مثلاً لا تقبل لانه يقول لأملك شيئاً وهم يشهدون له بأن ذلك الشيء ملكه والبينة لا تقبل للمكر بل
 تقبل عليه وهذا شهادة صريحة وتضمن الشهادة عليه يساره وادامة حبسه واذ بطل الضريح بطل ما في
 ضمنه بخلاف قولهم انه وسر فلان شهادة عليه صريحة وان كان قولهم انه وسر يتضمن الشهادة بأنه يملك قدر
 الدين أو أكثر فانها ليست بشهادة اه ليس فيها اثبات شيء معين أو مقدار قدر الدين لان اليسار أعم وأيضاً فانها
 ضمنية لا صريحة بل الصريح منها قصد ادامة حبسه فافهم (قوله وسيجي في الجزاء) قد منعاً بآية فيه (قوله
 وحينئذ فلا يتأبد حبسه) اى على قولهما وكذا على قوله ان كان ماله غير عقار ولا عرض بل كان من الثمن
 ولو خلاف جنس الدين كما قدمناه (قوله ولا يحبس لما مضى الخ) اعلم أن نفقة الزوجة لا تصير ديناً على الزوج
 الا بالقضاء او الرضى فاذا مضت مدة قبل القضاء او الرضى سقطت عنه والمراد بالمدة شهر فأكبر وكذا نفقة الوالد
 الصغير الفقير وأما نفقة سائر الاقارب فانها تسقط بالمضى ولو بعد القضاء او الرضى الا اذا كانت مستبعدة
 بأمر فاض فلا تسقط بالمضى هذا حاصل ما قدمه الشارح في النفقات لكن ما ذكره من كون الصغير كل زوجة تقبله
 هنالك عن الزباني وقد مناه ذلك أنه مخالف لاطلاق المتن والشرح ولما صرح به في الهداية والذخيرة وشرح
 أدب القضاء والخاصية من أن نفقة الولد والوالدين والارحام اذا قضى بها ومضت مدة سقطت (قوله وان قضى
 بها) أفاد أنه اذا لم يقض بها لا يحبس بها بالاولى لانها لم تصد بشئ أصلاً وأما اذا قضى بها ومثل الرضى فلا نها
 ليست بدل مال ولا مستمرة بعد على ما مر أى فى قوله لا يحبس في غيره ان ادعى الفقر كما مر تقريره (قوله حتى
 لو برهنت الخ) المناسب حذفه والاقصا على ما بعده لئلا يتكرر (قوله حبس بطلبها) اى بطلبها حبسه
 ان كانت النفقة مقضياً بها او مترضى عليها (قوله كالو أبى أن ينفق عليها) اى كما يحبس المورس لو امتنع من
 الانفاق على زوجته وولده الفقير الصغير كما في السمراج وفهم في البحر أنه قد احتراز عن البالغ الزمن الفقير
 وقال وقبه تأمل لا يخفى قال في المنع وليس كذلك فانه في معنى الصغير كما لا يخفى فيحبس ابوه اذا امتنع من
 الانفاق عليه كما هو الظاهر اه وفي الفسخ ويتحقق الامتناع بأن يتقدمه في اليوم الثاني من يوم فرض النفقة
 وان كان مقدار النفقة قليلاً كالداق اذا رأى القاضى ذلك فأمعجرفرضها وطلبت حبسه لم يحبس لان
 العقوبة تستحق بالظلم وهو بالمنع بعد الوجوب ولم يتحقق وهذا يقتضى أنه اذا لم يرض بها ولم ينفق الزوج عليها
 في يوم ينبغي ان تقدمته في اليوم الثاني أن يأمره بالانفاق فان رجع فلم ينفق أو جعه عقوبة وان كانت النفقة
 سقطت بعد الوجوب فهو ظالم لها وحق قياس ما أسلفناه في باب القسم من قولهم اذا لم يقسم لها فزادته يأمره
 بالقسم وعدم الجور فان ذهب ولم يقسم فزادته أو جعه عقوبة وان كان ما ذهب لها من الحق لا يقضى ويحصل
 به ضرر كبير اه (قوله وفروعه) اى وبقيته فروعه كالاناث والولد البالغ الزمن وهذا بناء على ما مر من أن
 الصغير غير قيد (قوله وهل يحبس لمحرمه لو أبى لم أره) أصل التوقف لصاحب الشرع بلالية قلت اذا حبس
 الاب فغيره بالاولى مع أناته منافي آخر النفقات التصريح بذلك عن البدائع فانه قال ويحبس في نفقة الاقارب
 كالزوجات أما غير الاب فلا شك فيه وأما الاب فلان في النفقة ضرورة دفع الهلال عن الولد وانما تسقط بمضى
 الزمان فلو لم يحبس سقط حق الولد رأساً فيكون في حبسه دفع الهلال واستدراك الحق عن القوان لان حبسه
 يحمله على الاداء اه وقد مناه ذلك أن هذا خلاف ما عزا الشارح الى البدائع (قوله وظاهر تقييدهم) اى

بالوإذ فان عبارة الكثر وغيره وبحسب الرجل بنفقة زوجته لافي دين ولده الا اذا امتنع من الاتفاق عليه ولا ينفق
 انما لا تنفذ عدم الحبس في نفقة غير الولد (قوله لكن مامر) اى فى أول الباب (قوله يفيد) اى يفيد
 حبسه بالامتناع عن نفقة القريب المحرم حيث عبر بالحبوس (قوله فتأمل عند الفتوى) اى حيث حصل
 الاضطراب فى فهم هذا الحكم من كلامهم فلا ينجل فى الفتوى قلت وبما نقلناه عن البدائع زال الاضطراب
 وانفتح الجواب فافهم (قوله وسيجي) اى فى آخر الباب ويأتى الكلام عليه (قوله لا يحبس اصل الخ)
 اى ولو جنة الام لانه لا قصاص عليه بقتل ولد بنته فكذا لا يحبس بدينه وقيد بالاصل لان الوارد يحبس بدين اصله
 وكذا القريب بدين قريبه كما فى الثانية بجر ومبذكر النارج آخر الباب نظما جماعة ممن لا يحبس وسبأ فى
 عتقهم عشرة (قوله بل يقضى القاضى الخ) أفاد أنه لا فرق فى عدم الحبس بين المورس والمعرس لكن يبيع
 القاضى مال الاب للقضاء دين ابنه اذا امتنع لانه لا طريق له الا البيع والاضاع أفاده فى الجرد كفى جواهر
 الفتاوى لا يحبس الاب الا اذا تزاد على الحاكم اه لكن ما ذكر من أن القاضى يقضى دينه يغنى عن حبسه
 ذكره الرمى عن المتن (قوله من عين ماله) اى ان كان من جنس الدين وقوله وقيمته اى ان كان من غير
 جنسه كالموكلان الدين دراهم والمال دنائير فتباع الدناير بالدرهم ويقضى به الدين عند الامام رصاحيه (قوله
 والصحيح الخ) مقابلة أنه يبيع عنده المنقول دون العتق وأما عنده فلا يبيع المنقول ولا العتق وقد سئلنا
 أن المتقرب به قولهما (قوله ولا يستخلف قاض الخ) اى ولو بعذر بجر عن العناية فدخل فيه ما لو وقعت
 له حادثة فلا يستخلف بلا تقويض فى الجرح عن السراجية القاضى اذا وقعت له حادثة أو لولده فأجاب غيره وكان
 من اخل الانابة وقضاها عنده وقضى له أو لولده جازم قال وقد سئل عن صحة توكيلة القاضى ابنه قاضيا حيث
 كان مأذونا له بالاستخلاف فأجبت نعم وشمل اطلاقه الاستخلاف ما اذا كان مذهب الخليفة موافقا لمذهبه
 او مخالفا ثم قال وظاهر اطلاقهم أن المأذون له بالاستخلاف يملكه قبل الوصول الى محل قضائه وقد جرت
 عادتهم بذلك وسئل عنه فأجبت بذلك اه ثم نقل عن شرح أدب القضاء أنه ذكر فى موضع أن القاضى
 انما يصير قاضيا اذا بلغ الى الموضع ألا ترى أن الأول لا يعزل ما لم يبلغ هو البلد وفى موضع آخر ينبغي له أن يقدم
 نائبه قبل وصوله ليمتدع عن احوال الناس اه فالأول يفيد أنه لا يملكه قبل وصوله الا أن يقال ان قاضى
 القضاة مأذون بذلك من السلطان وهو الواقع الآن اه ملخصا قلت وماتله ثانيا صريح فى أن له الانابة
 قبل وصوله والتعديل بالتعرف عن احوال الناس لا ينافى أن للنائب القضاء قبل وصول المنيب لان التعرف
 يكون بالقضاء فحينئذ اذا وصل نائبه فالظاهر ان عزل الأول لان النائب قائم مقام المنيب وقد علوا لعدم انعزال
 الأول قبل وصول الثانى بصيانته المسلمين عن تعطيل قضاياهم وبوصول نائب الثانى لا تعطل قضاياهم وحيث كان
 الواقع الآن هو الاذن من السلطان فلا كلام وبه اندفع ما قيل انه لا يعزل على ما أفتى به فى الجرح (قوله الا اذا
 قرض اليه) ومثله نائب القاضى قال فى الجرح فى الخلاصة الخليفة اذا أذن للقاضى فى الاستخلاف فاستخلف
 رجلا وأذن له فى الاستخلاف بجازله الاستخلاف ثم وثم اه (قوله كقولهم من شئت واستبدل) هذا
 تنظير لا تمثيل اى فانه فى الدلالة يملك الاستخلاف والعزل نظير ما لو صرح بهما (قوله واستخلف من شئت)
 لا يصح عطفه على قوله واستبدل لانه يقتضى أنه لو قال ول من شئت واستخلف من شئت يملك العزل أيضا
 وليس كذلك لان استخلف بمعنى ول بل نص فى الجرح فى هذه الصيغة أنه لا يملك العزل فتعين عطفه على قوله
 ول وعليه فكان المناسب أن يقول كقولهم ول واستخلف من شئت واستبدل (قوله فان قاضى القضاة الخ)
 فى موضع التعديل لقوله وفى الدلالة يملكهما (قوله فيهم) اى فى القضاة (قوله تقلدا وعزلا) تفسير للاطلاق
 (قوله فانه يستخلف بلا تقويض) فان كان قبل شروعه لحادث أصابه لم يجز أن يستخلف الا من كان شهد
 الخطبة وان بعد الشروع فاستخلف من لم يشهد هاجاز نهر اى لانه بان وليس بمتمتع والخطبة شرط الافتتاح
 وقد وجد فى حق الاصل فتح واعتراض بما لو استخلف شخص لم يشهد الخطبة ثم أقدم صلته ثم افتتح بهم
 الجماعة فانه يجوز وأجيب بأنه لما صح شروعه فيها وصار خليفة للأول التحق بعين شهادتها واستظهر فى العناية
 الجواب بالحاقه بالباقي لتقدم شروعه فيها (قوله للاذن دلالة) لان المولى عالم بوقته وان اذ اعرض عارض
 فانت الى خلف ومعلوم أن الانسان غرض للاعراض فتح قال فى النهر وهو ظاهر فى جواز الاستخلاف

٣٢٣

فى استخلاف القاضى نائباً عنه

لكن مامر عن الاشياء لا يضرب

٣ المحبوس الا فى ثلاث يفيد تمام

عند الفتوى وسيجي حبس

الولى بدين الصغير (لا يحبس

(اصل) وان علا (فى دين فرعه)

بل يقضى القاضى دينه من عين

ماله وقيمته والصحيح عندهم ابيع

عقاره كمنقوله بجر فليحفظ

(ولا يستخلف قاض) نائباً (الا اذا

قرض اليه) صريحاً كقول

من شئت اود لالة يملكك قاضى

القضاة والدلالة هنا أقوى لان فى

الصريح المذكور عليك الاستخلاف

لا العزل وفى الدلالة يملكهما كقولهم

ول من شئت واستبدل واستخلف

الذى يتصرف فيهم مطابقة لتقليدا

وعزلا (بخلاف المأمور باقامة

الجمعة) فانه يستخلف بلا تقويض

للاذن دلالة ابن ملاء وغيره

قوله غرض للاعراض الاول بالغين

المجمعة وهو الهدف الذى يرمى اليه

والثانى بالمهمة جمع عرض بمعنى

عارض فالانسان مشبه بالهدف

والاعراض مشبهة بالسيار اه

للمفوض ونحوه وتقيد الزبلي بالحدث لا دليل عليه وقد تناقوا في الجمعية مسألة الاستنباط بغير عذر فارجع اليه اه
 وخاصل ما مر في الجمعية أنه قيل لا يصح الاستخلاف بلا إذن السلطان الا اذا سبقه الحدث فيها وقيل ان الضرورة
 جاز أي حدث او غيره والا فلا وقيل يجوز مطلقا وعليه مشي في شرح المنية والجر والنهر وكذا الشرح بلاني
 والمصنف والشارح (قوله وما ذكره من لا خسرو) أي في الدور والغزو من باب الجمعية من أنه لا يستخلف
 كصلاة ابتداء بل بعد ما حدث الا اذا كان مأذونا من السلطان بالاستخلاف اه وهو ما مر عن الزبلي
 (قوله وقد مر في الجمعية) وفر أيضا هناك عن العلامة محب الدين بن جرياش في النخبة في تعداد الجمعية أن
 اذن السلطان باقامة الخطبة شرط أول مرة للباقي فيكون الاذن منسباً لتولية النظر بالخطباء واقامة الخطيب
 نائباً ولا يشترط الاذن لكل خطيب اه بجر وقد منا هناك نحوه عن فتاوى ابن الجلبلي وذكرنا هناك
 أن معناه أن اذن السلطان شرط في أول مرة فاذا أذن لشخص باقامتها كان له الاذن لا آخر ولا آخر الاذن
 لا آخر وهكذا وليس المراد أن اذن السلطان باقامتها أول مرة يكون اذا نكل من أراد اقامتها في ذلك المنهج
 بدون اذن من السلطان او من مأذونه كما يوهمه ظاهر العبارة وتقدم تمامه فراجع (قوله المفوض اليه)
 بالجر نعت للقاضي (قوله بغير تفويض منه) أي من السلطان دور (قوله كوكيل وكل) أي تأذن
 الموكل فانه لا يملك عزله ولا يعزل بموته ويعزلان بموت الموكل بخلاف الوصي حيث يملك الاباء الى غيره
 ويملك التوكيل والعزل في حياته رضى الموصل بذلك دلالة لعمومه بجر (قوله وكذا لا يعزل أيضا بعزله)
 أي لا يعزل النائب بعزل القاضي أي بعزل السلطان له (قوله ولا بموته) أي موت القاضي المستنيب
 (قوله ولا بموت السلطان) أي لا يعزل النائب به كالا يعزل المستنيب بخلاف موت الموكل فانه يعزل به
 الوكيل والفرق كفى وكذا الزبلي أن السلطان عامل للمسلمين فلا يعزل بموته القاضي الذي ولده أو ولده
 القاضي باذنه والموكل عامل لنفسه فيعزل وكله بموته بطلان حقه (قوله بل بعزله) أي بعزل السلطان
 للنائب (قوله واعتمده في الدور) أي في منتهى حيث قال ولا يعزل أي نائب القضاة بجر وبه أي القاضي
 عن القضاء وقال في الملتقى فتابه لا يعزل بعزله ولا بموته بل هو نائب السلطان الاصيل اه فالضهير راجع
 الى عدم عزل النائب بموت القاضي او بعزله ط (قوله وعما في الاشياء) قال فيها فتحرر من ذلك
 اختلاف المشايخ في انزال النائب بعزل القاضي وموته وقول البرازي الفتوى على أنه لا يعزل بعزل القاضي
 بدل على أن الفتوى على أنه لا يعزل بموته بالاولى ثم نقل عن التتارخانية القاضي رسول عن السلطان في نصب
 النواب اه ط (قوله وفي فتاوى المصنف الخ) حيث سئل عما ذكره ابن الغرس من أن نائب
 القاضي في زماننا يعزل بعزله أو بموته فانه نائبه من كل وجه أجب لا يعتمد على ما ذكره ابن الغرس لخالقته
 للمذهب فتد نقل الثقات أن النائب لا يعزل بعزل الاصيل ولا بموته قال الزبلي من كتاب الوكالة لا يملك القاضي
 الاستخلاف الا باذن الخليفة ثم لا يعزل بعزل القاضي الا بالوفاء ولا بموته ويعزل الخليفة لهم ولا يعزلان
 بموته وهو المعتد في المذهب ولم نر خلافا في المسألة والله سبحانه اعلم اه لكن الخلاف موجود كما مر عن الاشياء
 (قوله صح قضاؤه لو أهلا) في التتارخانية عن الحبط ولو أن السلطان لم يأذن له في الاستخلاف فامر رجلا
 فحكم بين اثنين لم يجر حكمه ثم ان القاضي لو أجاز ذلك الحكم يتظر ان كان بجبال يجوز حكمه لو كان قاضيا جاز
 امضاء القاضي حكمه وان كان بجبال لا يجوز حكمه لو كان قاضيا يتظر ان كان بمن يختلف فيه الفقهاء كما محدود
 في القذف جاز امضاءه ذلك وان كان عبدا أو صبيلا لم يجر (قوله بل لو قضى فضولي) أي من غير استخلاف
 اصلا (قوله او هو) أي القاضي كالموكل مولى في كل اسبوع يومين قضى في غير اليومين توقف قضاؤه فان
 أجاز له في نوبته جاز جامع القصولين (قوله في القضاء) أي ليس خاصا بعقد شئو البيع والشكاح (قوله
 فقوض اغبره صح) ظاهره ولو بدون الاذن الصريح لانه مأذون دلالة للعلم بأن قضاؤه بنفسه لا يصح تأمل
 (قوله ولو عتق الخ) ومثله لو فوض لكافر فأسلم فهو على قضاؤه عند محمد كما قد مناه عند قوله اهل اهل الشهادة
 وقد منا هناك وجه الفرق بينهما وبين الصبي حيث يحتاج الى تحديد التفويض (قوله خرج المحكم)
 فانه اذا رفع حكمه الى قاض امضاه ان وافق مذهبه والابطاله لان حكمه لا يرفع خلافا كما يأتي في التحكيم
 ح (قوله ودخل الميت الخ) وكذا القاضي البغاة فاذا رفع الى قاضي العدل نفذ كذا ذكره الشارح عند

وما ذكره من لا خسرو قال في الجرح
 لا اصل له وانما خوفهم فهمه من
 بعض العبارات وقد مر في الجمعية
 (نائب القاضي المفوض اليه
 الاستنباط) فقط لا العزل (نائب عن
 الاصل) وهو السلطان وحينئذ
 (فلا يملك أن يعزله القاضي بغير
 تفويض منه) للعزل أيضا كوكيل
 وكل (و) كذا (لا يعزل) أيضا
 (يعزله) ولا بموته ولا بموت السلطان
 بل بعزله زبلي وعيني وابن ملك
 وغيرهم في الوكالة واعتمده في الدور
 والملتقى وفي البرازية وعليه الفتوى
 وتماه في الاشياء وفي فتاوى
 المصنف وهذا هو المعتد في المذهب
 لا ما ذكره ابن الغرس لخالقته
 للمذهب (ونائب غيره) أي غير
 المفوض اليه (ان قضى عنده او)
 في غيبته و (اجازه) القاضي
 (صح) قضاؤه لو أهلا بل لو قضى
 فضولي او هو في غير نوبته وأجازة
 بزلان المقصود حصول رأيه بجر
 قال وبه علم دخول الفضولي
 في القضاء (فرع) في الاشياء
 والمنظومة المحيية لو فوض لعبد
 فقوض لغيره صح ولو حكم بنفسه
 لم يصح ولو عتق فقضى صح بخلاف
 صبي بلغ (واذا رفع اليه حكم
 قاض) خرج المحكم ودخل الميت
 والعزل

قول المصنف فيما هو يجوز تقليد القضاء من السلطان العادل والحاشر وأهل البغي وقد مناه فيه ثلاثة أقوال وأن المعتمد أنه ينقذه وافق رأييه أولا فافهم (قوله والمخالف لرأيه) أي رأى القاضى المرفوع اليه الحكم لكن فيه تفصيل يأتي قريبا وأما لو كان القاضى الأول حكم بخلاف رأيه فسيأتى في قول المصنف قضى في مجتهده فيه الخ (قوله لانه نكرة الخ) تعليل لقوله وودخل الخ قصد به الرد على الزباني حيث ذكر أن كلام المصنف يوجب اختصاصه بما إذا كان موافقا لرأيه وقد تبع الشارح في هذا التعليل صاحب البحر وفه نظر وكان المناسب أن يقول بدله لانه مطلق عن التقييد أما العموم فممنوع لما صرح جوابه في كتب الأصول كالبحر وغيره من أن النكرة انما تتم نفاذا وقعت في سياق النفي ومنه وقوعها في الشرط مثبت اذا كانا معا لانهما تكون على النفي لقوله ان كل رجلان فعبدي حر فان الحلف على نفسه فالمعنى لا اكلهم رجلا فهي نكرة في سياق النفي قعم وهذا لا تنعم في الشرط مثبت مثل ان لم اكلهم رجلا لانه على الاثبات كانه قال لا اكلن رجلا فلا تنعم وأما الشرط في غير اليقين مثل ان جاء رجل فاطعمه فلا يصح نفي في العموم ومثله ما نحن فيه فافهم (قوله اذ حكم نفسه قبل ذلك) أي قبل الرفع اليه كذلك أي حكمكم قاض آخر في أنه ينقذه اذا رفع اليه ويكون هذا رافعا للخلاف فيه ولا يحتاج في نفوذه على المخالف الى قاض آخر لكن ذكر ذلك ابن الغرس سؤالاً وأجاب عنه بأنه لا يصح لانه غير ممكن شرعا اذ القاضى لا يقضى لنفسه بالاجماع والحكم به حكم بصفة فعل نفسه فيلغو اه قلت هذا ظاهر بالنسبة الى رفع الخلاف أما بالنسبة الى منع الخصم والزام به فلا فتأمل (قوله نفذه) أي يجب عليه تنفيذه (قوله لو مجتهده فيه) بنصب مجتهده اخبر المكان المقدرة بعد لو واسمها ضمير عائدا الى حكم العائد اليه ضمير نفذه ثم اعلم انهم قسموا الحكم ثلاثة أقسام قسم برء بكل حال وهو ما خالف النص والابجاء كما يأتي وقسم بمضي بكل حال وهو الحكم في محل الاجتهاد بأن يكون الخلاف في المسألة وسبب القضاء وامثله كثيرة منها لو قضى بشهادة الحدودين بالفذف بعد التوبة وكان يراه كشافه في فاذا رفع الى قاض آخر لا يراه كنف في مضييه ولا يطلعه وكذا لو قضى لامرأة بشهادة زوجها وآخر اجنبي فرفع من لا يجيز هذه الشهادة امضاءه لان الاول قضى بمجتهده فيه فينفذ لان المجتهده فيه سبب القضاء وهو أن شهادة هؤلاء هل تصير حجة للحكم ام لا فالخلاف في المسألة وسبب الحكم لا في نفس الحكم وكذا الوسمع البينة على الغائب بلا وكييل عنه وقضى بها فينفذ لان المجتهده فيه سبب القضاء وهو أن البينة هل تكون حجة بالاخصم حاضر فاذا رآها صرح وسيأتى اختلاف الترجيح في الاخبار وقسم اختلافوا فيه وهو الحكم المجتهده فيه وهو ما يقع الخلاف فيه بعد وجود الحكم فقبل ينفذ وقيل يتوقف على امضاء قاض آخر وهو الصحيح كما في الزباني وغيره وبه جزم في الحاشية وحكى ابن التحنة في رسالته المؤلف في الشهادة على الخط عن جده ترجيح الاول فاذا رفع الى الثاني فأما امضاء بصير كان القاضى الثاني حكم في فصل مجتهده فيه فليس للشاثل نقضه ولو اطلعه الثاني بطل وليس لاحد أن يجيزه كالوقضى لو اده على اجنبي أو لامرأة أو كان القاضى محدودا في قذف لان نفس القضاء يختلف فيه وسبب الشارح الى القسم الاخير وعام الكلام على ذلك في رسالة ابن التحنة المذكورة والبرازية وسيأتى له مزيد تحقيق (قوله عالما) حال من قول المصنف قاض آخر وساغ مجيى الحال منه وهو نكرة لتخصصها بالوصف وهو آخر ولا يصح كونه خبرا بعد خبر لكان المقدرة بعد لو في قوله لو مجتهده فيه لان الضمير المستتر فيها عائدا الى الحكم كما علمت فلزم أن يكون الضمير المستتر في عالما عائدا الى الحكم أيضا ولا يصح (قوله عالما باختلاف الفقهاء فيه الخ) أقول ذكر ذلك أيضا في البحر فذكر أن هذا شرط تنادى القضاء في ظاهر المذهب ثم ذكر عبارة الخلاصة ثم قال والتحقيق المعتمد أن علمه بكون ما حكم به مجتهده فيه شرط وأما علمه بكون المسألة اجتهادية فلا ويدل عليه ما في الفتاوى الصغرى اه ثم ذكر مسألة قضاء القاضى مخالفا لرأيه وأطال الكلام عليها وسيذكرها المصنف في قوله قضى في مجتهده فيه بخلاف رأيه الخ ويأتى الكلام عليها وهذه غير مسألة اشتراط العلم التي نحن فيها ولم يوفها صاحب البحر حقه احتى اثبت على بعض الحنفين فتكلم عليها عا قالوه في المسألة الثانية الاتية مع انهما مسألان متغايران فافهم ومسألة اشتراط العلم وقع فينا نزاع وقد ألفت فيها العلامة الحق الشيخ قاسم رسالة حاصلها أن وضع المسألة المذكورة في قضاء القاضى المجتهده في حادثة له فيها رأى مقر قبل تصانها في ثلاث الحادثة التي قصد فيها المتفق عليه فحصل حكمه في المحل المختلف فيه وهو لا يعلم ثم بان أن قضاء هذا على خلاف

مطلب
في عموم النكرة في سياق الشرط

مطلب
ما ينقذ من القضاء وما لا ينقذ

والمخالف لرأيه لانه نكرة في سياق الشرط فافهم (اخر) قيد اتفاق اذ حكم نفسه قبل ذلك كذلك ابن كمال (نفذه) أي ألزم الحكم والعمل بمقتضاه لو مجتهده فيه عالما باختلاف الفقهاء فيه فالولم يعلم لم يجز قضاؤه ولا يضيئه الثاني في ظاهر المذهب زباني وعيني وابن كمال لكن في الخلاصة ويفتق بخلافه وكأنه يسيرا فليحفظ

مطلب
مؤتم في قولهم بشرط كون القاضى عالما باختلاف الفقهاء

رأيه المقر قبل هذه الحادثة فينفذ قضاؤه وأما إذا وافق قضاؤه رأيه في المسألة ولم يعلم حال قضاؤه أن فيها
 خلافاً لم يقل أحد من علماء الاسلام بأنه لا ينفذ قضاؤه خلافاً لمن زعم ذلك وسيان ذلك بالنصوص الصريحة
 منها قول الامام حاتم الدين الشهيد في الفتاوى الصغرى إذا اقتضى في فصل مجتهد فيه وهو لا يعلم بذلك لا ينفذ
 فإنه ذكر في السير الكبير رجل مات وله مدبرون حتى عتقوا ثم جاء رجل وأبى ديساعلي الميت فباعه ثم
 القاضى على ظن أنهم عبيد وقضى بجوازهم ثم ظهر أنهم مدبرون كان قضاؤه بذلك باطلاً وان قضى في فصل مجتهد
 فيه وهو جواز بيع المدبر لكن المالم يعلم بذلك كان باطلاً اهـ فعلم أن الضابط اخذ من فرع وقع فيه القضاء
 على خلاف رأيه السابق وهو أن المدبر لا يباع فلذا كان قضاؤه باطلاً وعدم العلم لدليل بقائه رأيه السابق
 أمالو كان عالماً وقضى على خلاف رأيه السابق حمل على تبدل اجتهاده بدليل ما في السير الكبير في باب الفداء
 الذي يرجع الى اخله حيث قال مات وله رقيق وعليه دين ككثير فباع القاضى رقيقه وقضى دينه ثم قامت
 البيعة لبعضهم أن مولاه كان دبره فان بيع القاضى فيه يكون باطلاً ولو كان القاضى عالماً بتدبيره واجتهد
 وأبطل تدبيره لكونه وصية وباعه في الدين ثم ولى قاض آخر يرى ذلك خطأ فإنه ينفذ قضاء الاول الخ فعلم أن عدم
 النفاذ ليس هو عدم العلم بل لكونه يبيع الحر وقال الحسام أيضاً قال في كتاب الرجوع عن الشهادة إذا قضى
 القاضى بشهادة محددين في نكاح وهو لا يعلم بذلك ثم ظهر لا ينفذ قضاؤه وهو محمول على محددين شهدا بعد
 التوبة كافي قضاء شرح الجامع ومن المعلوم أن قضاءه هذا على خلاف رأيه المقر قبل ذلك فلذا لم ينفذ لعدم
 النفاذ لعدم صحة الشهادة لا لعدم العلم فاذا ظهر أن هذا في قضاء القاضى المجتهد وأن اعتبار العلم وعدمه انما
 هو للدلالة على البقاء على الاجتهاد الاول وتبذله وأنه لو كان على وفق رأيه فنذروا لم يعلم بالخلاف فظهر لك
 أن اعتبار هذا في القاضى المقلد جهالة فاحشة وخرق لما أجمعت عليه الامة في أن المقلد إذا قضى يقول امامه
 مستوفياً للشرط فنفذ قضاؤه سواء علم أن في المسألة خلافاً او لا وصار الاختلاف فيه بقضائه متفقاً عليه
 كما صرح به نصوص المختصة صرات والمطولات وامتنع نقضه بالاجماع هذا خلاصة ما في تلك الرسالة وحاصله أن
 اشتراط كون القاضى المجتهد عالماً بالخلاف انما هو لبيان أن الموضع المختلف فيه الذي لم يقصد الحكم به لعدم علمه
 به كصحة بيع المدبر وقبول شهادة المحدود ولا يصير محكوماً به في ضمن الحكم الذي قصده وهو بيع عبد المديون
 انقضاء دينه وقبول شهادة العدل في الصورتين السابقتين ونحوهما اذا لا وجه لصيرورته محكوماً به مع عدم
 علمه به وقصده له ومع كونه مخالفاً لرأيه بخلاف ما اذا كان عالماً به وقصد الحكم به فإنه وإن خالف رأيه يصح
 حكمه به وبكون ذلك رجوعاً عن رأيه السابق لتغير اجتهاده فينفذ واذا رفع الى قاض آخر أمضاه وهذا
 كلام في غاية التحقيق وحيث كان هذا هو ظاهر الرواية فلا يعبدل عنه وكان صاحب الخلاصة فهم أن المراد
 اشتراط علمه بالخلاف فيما قصد الحكم به او لم يقصد فلذا قال ويفتى بخلافه ولا سيما ان كان فهم ايضا انه شرط
 في المجتهد وغيره اذا شك في عدم ذلك ولا سيما على قضاء زماننا فاقهم والله سبحانه اعلم (قوله بعد دعوى
 صحيحة الخ) الظرف متعلق بحكم في قوله حكم قاض او محذوف خبر أيضاً لكان المقدرة بعد لوفى قوله لو مجتهدا
 فيه قال في البحر أول كتاب القضاء فان فقد هذا الشرط لم يكن حكماً وانما هو افتاء صرح به الامام السرخسى
 وبأنه شرط لنفاذ القضاء في المجتهدات ونقل الشيخ قاسم في فتاواه الاجماع عليه ثم قال هنائي البحر فالجواب
 أن الحكم المرفوع لا بد أن يكون في حادثة وخصوصة صحيحة كما صرح به العمادى والبرزازى وقالوا
 حتى لو كان هذا الشرط لا ينفذ القضاء لانه أقوى اهـ فلورفع الى حنفى قضاء مالكي بلاد عوى لم يلتفت
 اليه ويحكم بمقتضى مذهبه ولا بد في امضاء الثاني لحكم الاول من الدعوى أيضاً كما سمعت اهـ اى لا بد
 في حكم الثاني اذا رفع اليه حكم الاول من أن يكون أيضاً بعد دعوى صحيحة كما نقله قبله عن البرزاني وهذه
 الدعوى والخصوصة تسمى الحادثة لحدوثها عند القاضى ليحكم بها بخلاف ما كان من لوازم تلك الحادثة فإنه
 لم يحدث بدون الخصوصية فيه فلذا لم يصح حكمه به قبلها كما يأتي بيانه في الموجب قريباً ثم اعلم أن اشتراط تقدم
 الدعوى انما هو في القضاء القصدي القولى دون الضمى والفعلى كما سنحققه في الفروع وكذا ما سمع فيه
 الدعوى حسبة ومنه الوقف كما يأتي قريباً (قوله والا) اى وان لم يكن حكم الاول بعد دعوى صحيحة لم يكن قضاء
 صحيحاً بل كان افتاء اى بياناً للحكم الحادثة واذا كان افتاء لم يلزم القاضى الثاني تنفيذه بل يحكم بمقتضى مذهبه

بعد دعوى صحيحة من خصم على
 خصم حاضر والا كان افتاء فيحكم
 بمذهبه لا غير بحر

وافق حكم الاول واختلفه فافهم (قوله وسيجيء آخر الكتاب) أي في مسائل شتى قبيل الفرائض
وحاصله ما قدمناه عن البحر (قوله وأنه إذا ارتاب الخ) عطف على الضمير المستتر في سيجيء فان هذا الحكم
مذكور هناك أيضا اهـ ح لكن هذا ذكره في البحر وقال في التهويل اجمعه لغيره وتبعه الجوى ط (قوله
وفال) أي صاحب البحر وسبقه الى ذلك العلامة ابن الغرس (قوله وبه عرف) أي بما ذكره فانه افاد
أن شرط صحة الحكم كونه بعد دعوى صحيحة الخ (قوله لتلك ما ذكر) فؤادها الحاطة القاضي الثاني علما
يحكم القاضي الاول على وجه التسليم له وانه غير معترض عنده ويسعى اتصالا ويجوز بذكر الثبوت والتنفيذ
فيه اهـ ابن الغرس قلت والعلامة ابن نجيم صاحب البحر رسالة في الحكم بلا تقدم الدعوى وقال في آخرها
واعلم أن هذا فيما تشرط فيه الدعوى وأما الوقف فالصحيح عدم اشتراطها لكونه حق الله تعالى فتقبل البينة
بلا دعوى ويحكم به كما في البرازية والظاهرية والعمادية وغيره فعلى هذا الانكار على التنافي الواقعة في زماننا
لكتب الاوقاف لان حاصلها اقامة البينة على حكم قاض بالوقف فقولهم ان التنافي في زماننا ليلت احكاما
انما هو في غير الوقف الخ اهـ ملخصا قلت لكن هذا ظاهر في الوقف على الفقهاء وفي اثبات مجرد كونه وقفا
أما كونه موقوفا على فلان أو فلان وأن الواقف شرط كذا أو كذا فلهذا حق عبدا فلا بد فيه من دعواه لاثبات
حقه وكذا في اثبات شروطه كما يعلم مما ذكرناه في كتاب الوقف فتأمل (قوله وقد تعارفوا الخ) هذا من متعلقات
اشتراط صحة الدعوى من خصم على خصم حاضر للجهة القضاء وبما أنه اذا وقع تنازع في موجب خاص
من مواجب ذلك الشيء الثابت عند القاضي ووقت الدعوى بشروطها كان حكما بذلك الموجب فقط دون
غيره فلو أقر بوقف عقار عند القاضي وشرط فيه شروطا وسله الى المتولى ثم تنازعا عند القاضي الخفي
في صحته ولزمه حكمهم بما دعي وجبه لا يكون حكما بالشروط فلشافعي "أن يحكم فيها بمقتضى مذهبه ولا يمنع
حكم الخفي" السابق ونماه في الاشياء وذكر في البحر أن القاضي اذا قضى بشيء في حادثة بعد دعوى
صحيحة لا يكون قضاء فيها هو من لوازمه الى أن قال فقد علمت من ذلك كثيرا من المسائل فاذا قضى شافعي
بعقبة بيع عقار وموجبه لا يكون حكما منه بأنه لا شفعة للجار لعدم حادتها وكذا اذا قضى حنفي لا يكون
حكما بأن الشفعة للجار وان كانت الشفعة من واجبه لان حادتها لم توجد وقت الحكم ولا شعور للقاضي
بها وكذا اذا قضى مالكي بشفعة التعليق في العين المضافة لا يكون حكما بأنه لا يصح نكاح الفضولي انجازا بالفعل
لعدمه وقته فافهم فان أكثر أهل زماننا عنه غافلون اهـ وكذا قال العلامة قاسم اما كون الحكم حادثة
فاحتراز عالم يحدث بعد كالحكم بموجب اجارة لا يكون حكما بالنسخ بمت احد المتأخرين لانه لم توجد
فيه خصومة اهـ قلت وقد ظهر من هذا أن المراد بالموجب هنا الذي لا يصح به الحكم هو ما ليس من مقتضيات
العقد فالبيع الصحيح مقتضاه خروج المبيع عن ملك البائع ودخوله في ملك المشتري واستحقاق التسليم والتسلم
في كل من الثمن والمئتين ونحو ذلك فان هذه وان كانت من موجباته لكنها مقتضيات لازمة له فيكون الحكم
به حكما بخلاف ثبوت الشفعة فيه للخلط أو للجار مثلا فان العقد لا يقتضي ذلك أي لا يستلزمه فحكم من يبيع
لا تطلب فيه الشفعة فهذا السمي موجب البيع ولا يسمى مقتضى وهذا معنى قول بعض المحققين من الشافعية
ان الموجب عبارة عن الاثر المترتب على ذلك الشيء وهو المقتضى مختلفان خلافا لمن زعم اتحادهما اذا مقتضى
لا ينفك والموجب قد ينفك فالاول كاشتغال الملك للمشتري بعد لزوم البيع والثاني كترد العيب والموجب
اعم لانه الاثر اللزوم سواء كان ينفك ولا اهـ وهذا أحسن مما قاله العلامة ابن الغرس من أن موجب الشيء
ما وجبه ذلك الشيء واقضاه بالموجب والمقتضى في الاصل واحد ولكن يلزم من بعض الصور أن المراد
في باب الحكم اعم وهو التحقيق اذ لو باع مديون ثم تنازعا عند القاضي الخفي فحكم بموجب ذلك البيع صح الحكم
ومعناه الحكم بطلان ذلك البيع ومن المعلوم أن الشيء لا يقتضى بطلان نفسه فظهر أن الحكم في هذه الصورة
لا يكون حكما بالمقتضى والا كان باطلا وكن للشافعي تنفصه والحكم بعقبة البيع اذا لم يقتضى البيع عند الخفي
لانه باطل ويصح عند الخفي أن يقال موجب هذا البيع البطلان اهـ ملخصا وانما قلنا ان ما مرأ حسن
لانم يرد على ما قاله ابن الغرس أنه كما يقال ان الشيء لا يقتضى بطلان نفسه فكذلك يقال انه لا يوجب بطلان نفسه
فدعواه انما هي في الاصل بمعنى واحد وأن هذا السبب هو الذي الى الفرق بينهم ما خاف غير مسلم فالظاهر أن الفرق

مطلب
مهم في الحكم بالموجب

وسيبيء آخر الكتاب وأنه اذا
ارتاب في حكم الاول له طلب شهود
الاصل قال وبه عرف أن تناقيد
زماننا لا تعتبر لتلك ما ذكره وقد
نعرفوا في زماننا القضاء بالموجب

الموجب على ثلاثة أقسام

بين ما هو اشتراط عدم الإنشكاك في المتن في لافي الموجب فالمرجوب اعم فالحكم بالمرجوب عندنا لا يصح
 ما لم يكن حادثة بأن وقع فيه الترافع والتنازع عند الحكم كما مر فاذا وقع التنازع في صحة البيع ولزومه حكم
 بموجب ذلك البيع كان حكما بجملة ويأتي مقتضاه الشرعية التي لا تشكك عنه كملك المشتري البيع ولزوم
 دفعه الثمن ونحو ذلك بخلاف ما وجبه المنك عنه كما يستحق الجار الاخذ بالشفعة لعدم الحادثة كما قلنا
 ثم اعلم أن ابن الغرس ذكر أن الموجب على ثلاثة أقسام لانه ما أن يكون امرا واحدا او امورا يستلزم بعضها
 بعضها الا في الاول كالتضامن بالامانة المرسله والطلاق والعناق اذا لموجب اهذاسوى ثبوت ملك الرقبة
 العين والحرية وانحلال قيد العصة والثاني كما اذا ادعى رب الدين على الكفيل بدین له على الغائب المكحول
 عنه وطالبه به فأكره الدين فأنشأه وحكم بموجب ذلك فالمرجوب هنا امران لزوم الدين للغائب ولزوم اداؤه على
 الكفيل والثاني يستلزم الاول في الثبوت والثالث كما اذا حكم شافعي بموجب بيع عقار اقتصر الحكم على
 ما وقعت به الدعوى فلا يكون حكما بأنه لا شفعة للجار وهكذا في نظائره هذا حاصل ما قرره ابن الغرس وبه
 في التهرور زاد عليه قسما راي الكندي يرجع الى كونه شرطاً لتقسيم الثاني كما يظهر بالتأمل ان راجعه (تنبيه) قد منا
 آشفاع الجبر عن فتاوى الشيخ فاسم انه نقل الاجماع على أن تقدم الدعوى الصحيحة شرط لنفاذ الحكم
 وأيد ذلك صاحب البحر في رسالة ألفها في ذلك ثم قال فقد استفدنا في هذه الكتب المعتمدة انه لا فرق
 بين ما اذا كان القاضي حنفيا او غيره الى أن قال ومما فرغته على أن قضاء المخالف اذا رفع اليه فأنقضه
 فيما وقع حكمه به لافي غيره ما لو قضي شافعي بينه ذى اليد على خارج نازعه ثم تنازع ذو اليد وخارج آخر
 عند حنفى فانه يسمع الدعوى ولا يمنع قضاء الشافعي من سماعها بناء على أن مذهبا أن القضاء بالملك
 لا يكون قضاء على الكافة بل يقتصر على المقضى عليه وهو الخارج الاول وان كان مذهب الحاكم قدومه
 كما قدمناه من أن قضاء المال كى بغیر دعوى غير صحيح عندنا وان صح عنه فاذا رفع اليه لا تنفذه وكذلك هنا
 لا تعترض حكمه على الخارج الاول وأما الثاني فلم يقع حكمه عليه على مقتضى مذهبنا ومما فرغته لو جبر
 شافعي على سفيه بعد دعوى صحيحة ثم رفعت اليه حادثة من قصر فانه فأنقضه بمذهب ابى يوسف ومحمد في الجبر
 على السفيه فانه ما وان واقفا الشافعي في اصل الجبر لم يوافقا في أنه يؤثر في كل شئ وانما يؤثر عندهما فيما
 يؤثر فيه الهزل فاذا تزوجت السفينة التي جبر عليها شافعي ولم يرفع نكاحها اليه ولم يطله بل رفع الى حنفى
 فله أن يحكم بجملة الزوج كقوله ما الفتى به ولا يمنع مذهب الجابر لعدم وجود حادثة التزوج
 وقت الجبر ولم تكن لازمة للبحر حتى تدخل ضمن القبول الانشكاك بل واز أن لا تزوج المحجورة اصلا وقد توقف
 فيه بعض من لا اطلاع له على كلامهم اه قلت ويعلم منه ما يقع الآن من وقوع التنازع في صحة الاجارة الطويلة
 عند قاض شافعي فيحكم بجملة او بعد انفساخها بوث ولا غيره فان عدم الانفساخ باوث لم يصح حادثة وقت
 الحكم لان الموت لم يوجد وقت فله حنفى أن يحكم بالنفس بالموت كما اتفق به في الخبرية وذكر ابن الغرس
 من هذا القبيل ما لو وهب ابنه وسلمه العين الموهوبة وقضى شافعي بالمرجوب ثم بعد مدة رجع الواهب في هبته
 ورافعا عند القاضي الحنفى فحكم بطلان الرجوع قال وقد حصل التنازع في هذه المسألة بين اهل المذاهب
 فقال القاضي الشافعي حكم الحنفى باطل لاني حكمت قبله بموجب الهبة ومن موجهها عندى أن الاب يملك
 الرجوع والحكم في الخلافية يجعلها وفاقية وقال القاضي الحنفى الرجوع حادثة مستقلة وجدت بعد الحكم
 الاول بتدويله فكيف تدخل تحت حكمه واجيب فيها بأن الموجب هنا مورده خروج العين من ملك
 الواهب ودخولها في ملك الموهوب له وملك الواهب الرجوع اذا كان ابا عند الشافعي وعدمه عند الحنفى فان
 كن التداعي عند القاضي ليس الا في انتقال العين من ملك الواهب الى ملك الموهوب له اقتصر القضاء بالموجب
 على ذلك فاذا كان القاضي الاول شافعي لا يصير كون الاب يملك الرجوع محكما به واذا كان حنفيا
 لا يصير عدم ملكه كذلك محكما به فلقاضى الثاني أن يحكم بمذهبه أى لان الامر الاول لا يستلزم الامر الثاني
 في الثبوت قال فتبين أن القضاء في حقوق العباد يشترط له الدعوى الموصلة له شرعا على وجه يحصل به المطابقة
 الا ما كان على سبيل الاستلزام الشرعى اى كفى مسألة الكفالة المارة وليس للقاضى أن يتبرع بالقضاء بين
 اثنين فيما يختصا اليه فيه اه ملخصا فاعتقر التطويل في هذا المقام بما حواه من القوائد العظيمة

(قوله وهو عبارة عن المعنى) أى كزوج المبيع من ملك البائع ودخوله فى ملك المشتري ووجوب التسليم والتسليم ونحو ذلك من مقتضيات البيع ولو ازمه فذلك المعنى المحكوم به المضاف الى البيع المتعلق به فى ظن القاضى شرعا هو الواجب هنا وهو الذى اقتضاه عقد البيع وأما الحكم بموجب بيع المدبر فهو المعنى الذى اضيف الى ذلك البيع فى ظن القاضى شرعا وهو كون ذلك البيع باطلا ولكن هذا المعنى ليس هو مقتضى ذلك البيع اذ البيع لا يقتضى بطلان نفسه اهـ ابن الغرس وظهر منه أن المراد بما فى قوله بما اضيف له هو البيع مثلا فان دخول المبيع فى ملك المشتري متعلق بذلك البيع ومضاف اليه شرعا فى ظن القاضى أى فى قصده من حيث انه يقضى به أى يقصد القضاء به وكذا غيره من مقتضيات البيع اللازمة له واحترزه عما لا يقصد القضاء به لعدم التنارع فيه كشوت حق الشفعة وأذا أن الموجب قد يكون مقتضى كما مثلنا وقد يكون غير مقتضى كبطلان بيع المدبر فإنه موجب لا مقتضى على ما قررنا سابقا فافهم ثم لا يخفى أن هذا التعريف مع ما فيه من التعقيد خاص بالموجب الذى وقع الحكم به صحيحا مع أن الموجب اعم منه فان المعنى المتعلق بذلك البيع المضاف اليه يصدق على ثبوت حق الشفعة فيه وثبوت رده بخيار عيب ونحو ذلك مما ليس من مقتضياته اللازمة له بدليل ما مر من أن الموجب قد يكون امورا يستلزم بعضها بعضا ولا يستلزم فالظاهر والاخصر نعرفه بما تقدمناه من انه الاثر المترتب على ذلك الشيء وان اراد تخصيصه بما يقع به الحكم صحيحا عندنا يزيد على ذلك قولنا اذا صار حادثة فيخرج ما لاحدته فيه كالحكم شافعى بموجب بيع بعد انكاره لا يكون حكما بثبوت خيار المجلس مثلا مما ليس من لوازمه ومثله ما تقدمناه من مسألة الهبة وغيرها هذا ما ظهر لى فى هذا المحل فتأمل (قوله فاذا قال الموثق) هو كاتب القاضى الذى يكتب الرقعة ويحرر السمانجة فى زماننا (قوله وبه يظهر أن الحكم بالموجب اعم) أى من المقتضى فان بطلان بيع المدبر موجب لا مقتضى لما ذكره فكل مقتضى موجب ولا عكس والضمير فى به عائله الى قوله ولو قال الموثق الخ فان الشارح اقتصر على التمثيل ببيع المدبر الذى هو من أفراد الموجب لئنه على أن الموجب لا يلزم كونه مقتضى فلا يرد ما قيل ان الذى ظهر من عبارته أن ينه ما التباين لا العموم فافهم (قوله يجمع) لم يعمل له فى شرحه قال ط والمراد به كرايته بهامشه فهو القضاء بسقوط الدين عند ترك المطالبة به سنيين (قوله لم يختلف فى تأويله السلف) الجمله صفة كتابا والمراد بالسلف الصحابة والتابعون رضى الله تعالى عنهم اجمعين لقول الهداية الاعتبار لا اختلاف فى الصدر الاول وهم الصحابة والتابعون اهـ وعليه فلا يعتبر اختلاف من بعدهم كالأشافعى وسياقى انه خلاف الاصم (قوله كترك تسمية) أى عدا فانه مخالف للظاهر قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه بناء على أن الواو فى قوله وانه لفسق للعطف والضمير راجع الى مصدر الفعل الذى دخل عليه حرف التثنية والى الموصول واحتمال كونها حالية فتكون قيدا للتبى ربان التاكيد بان واللام تنبيه لان الحال فى التثنية مبنى على التقدير كأنه قيل لا تأكلوا منه ان كان فسقا فلا يصلح وانه لفسق بل وهو فسق ولرسلم فلان لم انه قيل انتهى بل هو اشارة الى المعنى الموجب له كلاتين زيد وهو أخول ولا تشرب الخمر وهو حرام عليك نهر موخاخر تمامه فى رسالة ابن نجيم المؤلف فى هذه المسألة (قوله اوسنة مشهورة) قيد بالمشهورة احترازا عن الغريب زياهى ولا بد هنا من تقييد الكتاب بأن لا يكون قطعى الدلالة وتقييد السنة بأن تكون مشهورة او متواترة غير قطعية الدلالة والافتخا لفة المتواتر من كتاب اوسنة اذا كان قطعى الدلالة كمرسدة فى التلويح وأما اذا وقع الخلاف فى انه مؤول او غير مؤول فلا بد أن يترجح احد القولين بثبوت دليل التأويل فيقع الاجتهاد فى بعض أفراد هذا القسم انه مما يسوغ فيه الاجتهاد ام لا كذا فى الفتح وظاهر كلامهم يعطى أن آية التسمية على الذبيحة لا تقبل التأويل بل هى نص فى المدعى وفيه نظر يظهر مما مر نهر أى ما مر من احتمال اوجه الاعراب على انه اذا كان المراد من النص ظنى الدلالة كما مر فى عدم نفاذ الحكم بمعارضه نظر ظاهر كما قاله العلامة ابن امير حاج فى شرح التحرير ثم قال والذى يظهر أن القضاء بجل متروك التسمية عدا وبشاهد وبين ينفذ من غير توقف على امضاء قاض آخر وبيع أمهات الاولاد لا ينفذ ما لم يعضه قاض آخر اهـ قلت لكن قد علمت أن عدم النفاذ فى متروك التسمية مبنى على انه لم يختلف فيه السلف رانه لا اعتبار بوجود الخلاف بعدهم وحيث لا يفيد احتمال الآية اوجه من الاعراب نعم على ما يأتى من تصحيح اعتبار اختلاف من بعدهم يقوى هذا البحث ويؤيده ما فى الخلاصة من أن القضاء

قوله فاذا قال الخ هكذا بخطه
والذى فى نسخ الشارح ولو قال الخ
وهو الموافق لقول المحشى فى القولة
التي بعدها والضمير فى به عائله الى
قوله ولو قال الموثق الخ اهـ محججه
مطلبه
فى الحكم بما خالفه الكتاب
او السنة والاجماع

وهو عبارة عن المعنى المتعلق بما
اضيف اليه فى ظن القاضى شرعا
من حيث انه يقضى به فاذا حكم
حنفى بموجب بيع المدبر كان
معناه الحكم بطلان البيع ولو
قال الموثق وحكم بمقتضاه لا يصح
لان الشئ لا يقتضى بطلان نفسه
وبه يظهر أن الحكم بالموجب اعم
نهر (الاما) عرى عن دليل يجمع
او (خالف كتابا) لم يختلف فى تأويله
السلف كترك تسمية (اوسنة
مشهورة)

بجل متروك التسعة عمداً غير عند أبي يوسف وكذا ما في الفتح عن المتني من أن العبرة في كون
 الخلل في حجة أدبه اشتباه الدليل لاحقية الخلاف قال في الفتح ولا ينبغي أن كل خلاف بيننا وبين الشافعي أو غيره
 محل اشتباه الدليل فلا يجوز نفسه بلا توقف على كونه بين الصدر الاول والذي حققه في البحر أن صاحب الهداية
 أشار إلى القولين فإنه ذكر أن عبارة القندوري وهي وإذا رفع إليه حكم ما حكم امضاء الا أن يخالف الكتاب
 أو السنة أو الاجماع وذكرنا عبارة الجامع الصغير وهي وما اختلف فيه الفتية فقضى به القاضي ثم جاء قاض
 آخر يرى غير ذلك امضاء فما ذكره اصحاب الفتاوى من المسائل الاتية التي لا ينفذ فيها قضاء القاضي مجيء
 على عبارة القندوري لا على ما في الجامع ومن قال لا اعتبار بخلاف مالك والشافعي اعتمد قول القندوري ومن
 قال باعتباره اعتمد ما في الجامع وفي الوقعات الحسامية عن الفتية أبي الليث وبه اى بما في الجامع تأخذ لكن
 في شرح ادب القضاء أن الفتوى على ما في القندوري اهـ ملخصاً فقد ظهر أنهم ما قولان معصومان والمتون
 على ما في القندوري والاوجه ما في الجامع ولذا رجحه في الفتح كما يأتي أيضاً (قوله كتحليل بلاوطه) أى
 تحليل المطلقة الثلاث بمجرد عقد المحلل بلا دخول عملاً بقول سعيد بن جبير (قوله أو اجاعاً) المراد منه ما ليس
 فيه خلاف يستند إلى دليل شرعي جبر (قوله لكل المتعة) أى كالتضام ببيعة نكاح المتعة كقوله متعني
 بنفسك عشرة أيام فلا ينفذ بخلاف القضاء ببيعة النكاح الموقت بأيام اى بدون انقضاء المتعة فإنه ينفذ كما في الفتح
 وقد منعه في النكاح ترجيح قول زفر ببيعة النكاح الموقت بالغاء التوقيت فينقض مؤبداً (قوله وكبيع
 أم ولد الخ) قال شمس الأئمة السرخسي هذه المسألة تنبئ على أن الاجماع المتأخري رفع الخلاف المتقدم عند محمد
 وعندهما لا يرفع يعنى اختلفت الصحابة في جواز بيعها ثم اجمع المتأخرون على عدمه فكان القضاء به على خلاف
 الاجماع عند محمد فيطلبه القاضي الثاني وعندهم المالم يرفع خلاف الصحابة وقع في محل اجتهاد فلا ينفذه
 الثاني لكن قال القاضي ابو زيد في التوقيم ان محمد اوردى عنهم جميعاً أن القضاء ببيعها لا يجوز فتح وذكر
 في البحر أن الاظهر من الروايات انه لا ينفذ عندهم جميعاً لكن ذكر أيضاً عن الجامع انه يتوقف على قضاء قاض
 آخر لان الاجماع المسبوق بخلاف محتلف في كونه اجماعاً فقيه شبهة كخبر الواحد فكذا في متعلقه وهذا ذلك
 الحكم المجمع عليه وقد سئنا تمام الكلام على ذلك في باب الاستيلاد (قوله ومن ذلك ما لو قضى بشاهد وعين)
 مقتضاه انه لا ينفذ وإذا رفع إلى قاض آخر أبطله مع انه قال في الفتح فلو قضى بشاهد وعين لا ينفذ ويتوقف
 على امضاء قاض آخر ذكره في قضية الجامع وفي بعض المواضع ينفذ مطلقاً اهـ وفي ط عن الهندية
 ذكر في كتاب الاستحسان انه ينفذ على قول الامام لا على قول الثاني اهـ (قوله لمخالفة الخ) الاولى
 ذكره عقب المسألة الثانية ليعكون عليه لاهما سالتين (قوله البينة على من ادعى) كذا في البحر وفي الفتح
 على المتدعي (قوله أو بقاء النكاح) أى اذا قضى القاضي بالقصاص بين المتدعي وبين المتدعي أن فلان قتله وهذا لثلاث
 من عداوة ظاهرة كما هو قول مالك لا ينفذ لمخالفة السنة المشهورة البينة على المتدعي واليمين على من انكر
 وقامه في الفتح (قوله أو ببيعة نكاح المتعة أو الموقت) اهل الصواب لا الموقت بلا النافذة لما قد سناه
 قريباً عن الفتح من نفاذ القضاء ببيعة الموقت ونقل ط مثله عن الهندية ولم أر من ذكر عدم نفاذه (قوله
 أو ببيعة بيع معتق البعض) في الهندية عن الظهيرية رجل اعتق نصف عبده أو كان العبد بين اثنين اعتقه
 احدهما وهو معسر وقضى القاضي للأخر في بيع نصيبه فباع ثم اختصما إلى قاض آخر لا يرى ذلك
 ذكر الخصاص أن القاضي يبطل البيع والقضاء وحكي شمس الأئمة الحلواني عن المشايخ أن ما ذكره الخصاص
 ليس فيه شيء عن اصحابنا ولا قول الخصاص لقلنا انه ينفذ قضاءً لأنه قضاء في فصل مجتهد فيه اهـ ط (قوله
 أو بسقوط الدين الخ) أى كما قال بعضهم اذا لم يخاصم ثلاث سنين وهو في المصير يبطل حقه فلا ينفذ القضاء به
 لأنه قول مهجور فاذا رفع إلى آخر أبطله وجعل المتدعي على حقه كما في الخاتمة (قوله أو ببيعة طلاق الدور وبقاء
 النكاح) أى صحة التعليق في طلاق الدور لا صحة نفس الطلاق فاذا قال ان طلقك فانت طالق قبله ثلاثاً
 فان القلبية تلغو وتطلق ثلاثاً لان صحة تعليق الثلاث تؤدي إلى ابطاله فلو قضى قاض ببيعة التعليق وبطلان
 الطلاق وبقاء النكاح لا ينفذ (قوله في بابه) اى في أول كتاب الطلاق وأخنا الكلام عليه هناك فافهم
 (قوله وقضاء عبد) استشكل بأن العبد يصلح شاهداً عند مالك وشرع فيصلح قاضياً فاذا اتصل به امضاء قاض

تحليل بلاوطه لمخالفة حديث
 العبدية المشهور (أو اجاعاً) لكل
 المتعة لاجماع الصحابة على فساده
 وكبيع أم ولد على الاظهر وقيل
 ينفذ على الاصح (د) من ذلك
 ما (لرفض بشاهد وعين) الذي
 لمخالفة للعديد المشهور البينة
 على من ادعى واليمين على من انكر
 (أو بقصاص بتعين الولي واحد)
 من اهل المحلة أو ببيعة نكاح
 المتعة أو الموقت أو ببيعة بيع
 معتق البعض أو بسقوط الدين
 بضي سنين أو ببيعة طلاق
 (الدور وبقاء النكاح) كما مر في بابه
 (وقضاء عبد)

آخر ينبغي أن ينفذ كما في المحدود في القذف ط عن الهندية (قوله مطلقا) أي سواء قضيا على حر أو عبد بالغ أو صبي مسلم أو كافر اه ح (قوله ابدا) محل ذكره بعد قوله لا ينفذ كما في عبارة القرر (قوله وعدمها في الاشياء ينفذ وأربعين) تقدم الكلام عليها آخر كتاب الوقف فراجع (قوله وذكر في الدرر لما ينفذ مع صور) حيث قال فان امضى قضاء من حد في قذف وتاب وقضاء الاعبي وقضاء امرأة بجدة أو تود أو قضاء قاض لامرأته أو قاض بشهادة المحدود والتاب وبشهادة الاعبي وقاض لامرأته بشهادة زوجها وقاض بجدة أو قود بشهادتهما فنفذ حتى لو أبطله ثمان نفذه ثالث لان الاجتهاد الاول كالثاني والاول تأييدا اتصال القضاء فلا ينقض باجتهاد لم يتأيد به لانه دون اه قلت وفي هذه العبارة من الخفاء ما لا ينبغي لان القضاء في هذه السبع لا ينفذ ما لم يرضه قاض آخر لان المجتهد فيه نفس القضاء لا المقضي به فهو القسم الثالث من الاقسام الثلاثة التي ذكرناها عند قول الشارح لو مجتهد فيه فقول الدرر فنذ أي امضاء القاضي الثاني قضاء القاضي الاول المحدود في قذف الخ وقوله حتى لو أبطله ثمان الخ صوابه حتى لو أبطله ثالث لم يحل فتنبه لذلك فاني لم أر من نبه عليه لكن ما ذكرنا من انه لا ينفذ قضاء الاول موافق لما في الزيلعي وهو ظاهر في الاربعة الاول دون الثلاثة الاخيرة بل هو نافذ فيها فيصح أن يقال فيها حتى لو أبطله ثمان نفذه ثالث أي نفذ الثالث قضاء الاول لانه وقع نافذا فلم يصح ابطال الثاني له وهذا هو الموافق لما في مناه في بيان الاقسام الثلاثة ويوضحه ما في الخاتمة والبرازية وغيرهما اذا كان نفس القضاء مختلفا فيه ورفع الى قاض آخر لا يراه له ابطاله واذا رفع الى من يراه ونفذه ثم رفع الى ثالث لا يرى ذلك ليس له ابطاله فلو كان القاضي هو المحدود في قذف فرفع حكمه الى قاض آخر لا يرى جوازه ابطاله الثاني وكذا الوقضي لامرأته بشهادة رجلين لا يجوز فلورفع الى آخر لا يراه جازله ابطاله لانه كما لا يصلح شاعدا لامرأته لا يصلح قاضيا لها فان رفع القضاء الاول الى من يرى جوازه فأما رفع ثم رفع القضاء الثاني الى ثالث لا يرى جوازه أمضى الثالث امضاء الثاني ولا يطلعه وكذا قضاء الاعبي وكذا قضاء المرأة في حد أو قصاص وفيها أيضا الوقضي بشهادة محدود في قذف وهو يراه فرفع الى من لا يراه لا يطلعه وكذا الوقضي بشهادة رجل وامرأتين في الحدود والقصاص اه والحاصل أن الخلاف اذا كان بعد القضاء بأن كان المجتهد فيه نفس القضاء الاول لا ينفذ ما لم ينفذه قاض ثان فيكون القضاء الثاني هو النافذ فاذا رفع الى ثالث وجب عليه تنفيذه ولا يصح ابطاله اياه بخلاف ما اذا كان المجتهد فيه نفس المقضي به قبل القضاء فان القضاء به نافذ بدون تنفيذه واذا رفع الى آخر نفذه وان لم يكن مذهبه وهذا ما مر في قوله واذا رفع اليه حكم قاض آخر نفذه وبخلاف ما خالف الدليل فانه لا ينفذ وان نفذه الف قاض كما قاله الزيلعي وهذا ما مر في قوله لا ما خالف كتابا او سنة مشهورة او اجماعا وبه تمت الاقسام الثلاثة فافهم واعتنم تحرير هذا المقام (قوله وسيجيء متا) أي في باب كتاب القاضي الى القاضي ح (قوله خلافا لما ذكره المصنف شرحا) حيث عد هذه الصورة من جملة ما لا ينفذ لخالفه الدليل لكن نقل ط عن الهندية حكاية قولين (قوله والفرق الخ) هذه تفرقة عرفية ولا فقد قال تعالى وما اختلف فيه الا الذين اوتوه وما اختلف الذين اوتوا الكتاب الا من بعد ما جاءتهم البينة ولا دليل لهم والمراد أنه خلاف لا دليل له بالنظر للخالف والافالقائل اعتمد دليل ثم مسائل الخلاف التي لا ينفذها هي ما تقدمت في قوله الا ما خالف كتابا الخ ط (قوله الاصح نعم) وقيل انما يعبر بالخلاف في الصدر الاول قال في الفتح وعندى أن هذا لا يعول عليه فان صح أن مالكا وأبا حنيفة والشافعي مجتهدون فلا شك في كون المل اجتهاديا والافلا ولا شك انهم اهل اجتهاد ورفعة ويؤيده ما في الذخيرة خالغ الاب الصغيرة على صداقتها ورأه خيرا الهاصح عند مالك وبزري الزوج عنه فلو قضى به قاض فنذ وسئل شيخ الاسلام عطاء بن حزمة عن ابى الصغيرة زوجها من صغير وقبل ابوه وكبر الصغيران وبينهما غيبة منقطعة وقد كان التزوج بشهادة النسوة هل يجوز للقاضي أن يبعث الى شافعي المذهب ليطلب هذا النكاح بسبب انه كان بشهادة النسوة قال نعم اه ط قلت والمسألة الثانية لم اراها في الفتح بل ذكر مسألة غيره هاوذكر عبارة في البحر (قوله يوم الموت لا يدخل تحت القضاء) أي لا يقضى به قصد بأن تنازع الخصمان في يوم موت آخر أنه كان في يوم كذا بخلاف ما اذا كان المقصود غيره كتقديم ملكا احدهما وإذا قال في البرازية فان ادعى الميراث وكل منهما يقول هذا الى ورثته من ابى ان في يد ثالث ولم يؤثر خاوترا غنائريضا واحدا فأنا فاولا واحدهما السبق فهو له عند الامامين وليس فيه القول بدخول يوم الموت تحت القضاء لان

وصبي مطلقا وقضاء (كافر على

مسلم ابد او نحو ذلك) كالتميز بين

الزوجين بشهادة المراجعة (لا ينفذ)

في الكل وعدمها في الاشياء

ينفا واربعين وذكر في الدرر لما ينفذ

سبع صور منها لو قضت المرأة بجدة

وقود وسيجيء متاخلا فلما ذكره

المصنف شرحا والاصل أن القضاء

يصح في موضع الاختلاف

للاختلاف والفرق أن الاول دليل

للاختلاف وهل اختلاف الشافعي

معتبر الاصح نعم صدر الشريعة

(يوم الموت لا يدخل تحت القضاء

بخلاف يوم القتل)

مطلبه

يوم الموت لا يدخل تحت القضاء

التزاع وقع في تقديم المثلث قصدا ١٥ وفيها ادعى على آخر ضيعة بأنها كانت لفلان وورثتها منه اخته فلانة فقامت
 وأدواتها وبرهن تسمع ولو برهن المطالب أن فلانة ماتت قبل فلان يعني موت تمام أصح الدفع وفيه نظر لما تقرر أن
 زمان الموت لا يدخل تحت التنازع قيل التنازع لم يقع في الموت الجرد ففسار كالورثة تنازعا وفي تقديم موت المورث
 من المورث الاسترخاء بعده كإن الابن مع الابن إذا تنازعا في تقديم موت أبيه قبل الجد أو بعده ١٥ (قوله
 ولو برهن على موت أبيه) أي بأن ادعى شيئا لبيته وبرهن أن أباه مات وترك ميراثا وأباه مات يوم كذا يرى عن
 شرح ادب القضاء (قوله فني بالنكاح) أي فيجعلها المصدق والميراث مع الابن لأن يوم الموت لا يدخل
 تحت القضاء لأنه لا يتعلق به حكم لأن الميراث لا يستحق بالموت بل بسبب سابق على الموت والنكاح سبب سابق
 وأذا لم يدخل يوم الموت تحت القضاء جعل وجود ذلك التار يخ وعدمه سواء ولو عدم تقبل البينان جميعا
 ويتنقضي بحق كل واحد منهما لأن العمل بهما يمكن فكذا هنا ١٥ يرى عن شرح ادب القضاء وفيه عن الخاتمة
 ويتنقضي لها القاضى بالميراث سواء قضى القاضى بينة الابن أولا لأن القضاء بينة الابن بموت الابن
 لا يوقت موته لأن حكم الموت لا يتعلق بوقت الموت بل في أي وقت يموت يكون ماله لورثته فصار كإن الابن
 أقيم البينة على موت الابن ولم يذكر الوقت وذلك لا يمنع قبول بينة المرأة ١٥ (تنبيه) ذكر الخبر الرملى
 في حاشية الجرح من باب دعوى الرجلين إذا كان الموت مستقيضا علم به كل كبير وصغير وعالم وجاهل لا يقضى
 للعصم ولا يصحكون بطريق أن القاضى قبل البينة على ذلك الموت بل بطريق اليقين فكذب المدعى وأرجع إلى
 اخاتمة من كذب الشهادة في الفصل الثامن عشر يظهر لك صحة ما قلته ١٥ ويأتى ما يؤيد (قوله لا تقبل) قال
 في الاجناس وفرق محمد بينهما بأن القتل يتعلق به حق لازم والموت ليس فيه حق لازم وبأنه أرى القتل ظاهرا لم يحل
 عن قصاص أو دية وفي قبول بينة المرأة على النكاح في زمان متأخر اسقاط أصل القتل لا متاع أن يكون مقتولا
 في زمان غير يتيحي حيا فترجى فكان ثبوت القتل يتضمن حقا لا زما فإما انقضت بينة المرأة اسقاط هذا الحق لم يعتد بها
 ولا كذلك بينة الابن على الموت لأن المرأة بينتها لا تنقض اسقاط حق الابن لأن الابن يرث مع المرأة كما يرث
 إذا انفرد فلم تعارض البينتان في الارث بين اسقاطه وإبانه فذلك لم يمنع قبول بينتها ١٥ وفي البرازية
 وكذا لو برهن الوارث أنه قتل مورثه فبرهن المدعى عليه أنه قتل فلان قبل هذا اليوم بزمان يكون دفعه لا دخوله
 تحت القضاء ١٥ يرى (قوله وكذا جميع العقود) كالبيع والهبة والنكاح فانها كالقتل تدخل تحت
 القضاء ولو برهن أنه باعه كذا يوم كذا وبرهن آخر أنه باعه بعد ذلك لم تقبل ولو برهن أنه باعه قبله يكون دفعا
 وفي الزوال الجسدية ولو أقامت امرأة البينة أنه تزوجها يوم البحر بمكة فقصي بشهودها ثم أقامت أخرى بينة أنه
 تزوجها يوم البحر بجزان لا تقبل بينتها لأن النكاح يدخل تحت القضاء فاعتبر ذلك التار يخ (قوله
 الا في مسألة الزوجة الخ) أي فان يوم القتل لا يدخل فيها تحت القضاء وصورته كما في الجرح عن الظهيرية ادعى
 على رجل أنه قتل أباه عددا بالسيف منذ عشرين سنة وأنه وارثه لا وارث له سواد وأقام البينة على ذلك فجاءت
 امرأة ومعهما ولد وأقامت البينة أن والدها تزوجها منذ خمسة عشر سنة وأن هذا ولده منها ووارثه مع أنه
 هذا قال أبو حنيفة أسخسن في هذا أن أجبر بينة المرأة وأثبت بالنسب الولد ولا بطل بينة الابن على القتل وكان
 هذا الاستحسان للاحتياط في امر النسب بدليل أنها لو أقامت البينة على النكاح ولم تأت بالولد فالبينة بينة
 الابن وله الميراث دون المرأة وهذا قول أبي يوسف ومحمد ١٥ لكن قوله ولا بطل بينة الابن على القتل يناقض دعوى
 الاستثناء وعن هذا قال الخبر الرملى في حاشية الجرح في أول باب دعوى الرجلين الظاهر أن حرف النبي زائد
 ولم يذكره في التارخانية حيث قال وبطل بينة الابن على القتل والقياس أن يقضى بينة القتل ١٥
 قلت ويستثنى أيضا مسألة أخرى ذكرها في دعوى الجرح عن خزانة الاكل برهن أنه قتل أبي منذ سنة وبرهن
 المشهود عليه أن أباه صلى بالنامن الجمعة الماضية قال أبو حنيفة لاخذ بالاحداث اولى إذا كان شيئا مشهورا
 ١٥ قال الرملى وهذا يقيد به ماضى أيضا وهو قيد لازم لا بد منه حتى لو اشتهر موت رجل عند الناس منذ
 عشرين سنة فادعى رجل أنه اشترى منه داره منذ سنة لا يقبل ثم رأيت ما يشهد به صريحا في التارخانية
 في الفصل الثامن في التهاز لو ادعى المشهود عليه أن الشهود محدرون في قذف من قاضى بلسه كذا فأقام
 الشهود أن القاضى مات في سنة كذا لا يقضى به إذا كان موت القاضى قبل تاريخ شهود المدعى عليه

فلو برهن على موت أبيه في يوم
 كذا فبرهنت امرأة أن الميت
 نكحها بعد ذلك قضى بالنكاح ولو
 برهن على قتله فيه فبرهنت أن
 انقول نكحها بعده لا تقبل وكذا
 جميع العقود والمداينات الا في
 مسألة الزوجة التي معها ولد فانه
 تقبل بينتها تاريخ منافض لما قضى
 القاضى به من يوم القتل اشباه

قوله منذ خمسة عشر سنة هكذا
 بخطه والاصوب خمس عشر سنة
 كما هو مقتضى القاعدة ١٥ معجبه

مستقيضا اه مختصرا فراجع ان شئت اه (قوله من الاول) وهو أن يوم الموت لا يدخل تحت
 القضاء (قوله اذ عيأ ميراثا الخ) قد مناه عن البرازية (قوله برهن الوكيل) أي قبض المال جامع
 الفصولين (قوله صح الدفع) أي اذ برهن المطلوب على الموت لانه ينزل به الوكيل فالحكم بالموت هنا
 لانه بل لاجل العزل (قوله من ابيه) أي ابي ذى اليد (قوله لم تسمع) هو المواب لان يوم الموت
 لا يدخل تحت القضاء اه قية من باب دفع الدعاوى قلت ووجهه انه قضاء بيوم الموت قصدا لان ما تضمنه
 وهو عدم الشراء لا تصح البيعة عليه لانه نفي فمحض قضاء بالموت فلا يصح (قوله وقيل تسمع) وعليه فهي من
 المستثنيات كما في الجرح (قوله وسره الخ) مرتبط بالمتن والمراد بيان وجه الفرق ولما كان خفيا عبر عنه بالسر
 (قوله من حيث انه موت) أما اذا كان المقصود من ذكره غيره مما تنقام عليه البيعة فيكون هو محمل
 النزاع فيدخل تحت القضاء كسألة دعوى الميراث فان المقصود من تاريخ الموت تقدم الملك وكسألة دعوى
 الوكالة فان المقصود منه انزال الوكيل (قوله فانه من حيث هو محمل للنزاع) قد مناه وجهه في عبارة الاجناس
 (قوله وينفذ القضاء بشهادة الزور) قيد بها لانه لو ظهر الشهود عبيدا او كفارا أو محدودين في قذف لم ينفذ
 اجماعا لانها ليست بحجة اصلها بخلاف الفساق على ما عرف ولا مكان الوقوف عليهم فلم تكن شهادتهم حجة
 بحر ثم قال وفي القينة ادعى عليه جارية انه اشتراها بكذا فأنكر خلف فنكح فقتضى عليه بالنكول لتحل الجارية
 للمدعى ديانته وقضاها كما في شهادة الزور اه فعلى هذا القضاء بالنكول كلقضاء بشهادة الزور اه (قوله
 ظاهرا وباطنا) المراد بانفاذا ظاهرا أن يسلم القاضي المرأة الى الرجل ويقول سلمي نفسك اليه فانه زوجك ويقضى
 بالنفقة والتقسيم وبالغناذ باطنا أن يحل له وطؤها ويحل لها التمسك فيما بينهما وبين الله تعالى ط. (قوله
 حيث كان المحل قابلا الخ) شرطان للنفاذ ويأتي في كلام الشارح مختزهما (قوله في العقود) اطلقها
 فتشمل عقود التبرعات قالوا وفي الهبة والصدقة روايتان وكذا في البيع بأقل من قيمته في رواية لا ينفذ باطنا
 لان القاضي لا يملك انشاء التبرعات في ملك الغير والبيع بأقل تبرع من وجه بحر (قوله كبسيع ونكاح)
 فلو قضى ببسيع امة بشهادة زور حل للمكر وطؤها وكذا لو ادعى على امرأة نكاحا وهي جاحدة أو بالعكس
 وقضى بالنكاح كذلك حل للمدعى الوطء ولها التمسك عنده بحر (قوله والفسوخ) اراد بها ما يرفع حكم
 العقد فتشمل الطلاق ومن فروعهما ادعت انه طلقها ثلاثا وهو ينكر وأقامت بينة زور فقضى بالفرقة فتزوجت
 بأخر بعد العدة حل له وطؤها عند الله تعالى وان علم بحقيقة الحال وحل لأحد الشاهدين أن يترجها
 ويبطأ ولا يحل للأول وطؤها ولا يحل لها التمسك به بحر (قوله لقول على الخ) قال محمد رحمه الله تعالى
 في الاصل بلغنا عن علي كرم الله وجهه أن رجلا أقام عنده بينة على امرأته أنه تزوجها فأنكرت فقضى له بالمرأة
 فقالت انه لم يتزوجني فأما اذ قضيت على تجدد نكاحي فقال لا أجدد نكاحك الشاهدان زوجه قال وبهذا
 نأخذ فلو لم ينعقد النكاح بينهما باطنا بالقضاء لما استنع من تجديد العقد عند طلبهم او رغبة الزوج فيها وقد كان في
 ذلك تخصيصها من الزنى وصيانة مائه اه من رسالة العلامة قاسم الموافقة في هذه المسألة وقوله وبهذا نأخذ دليل
 لما حكاها الطحاوي من أن قول محمد كقول ابي حنيفة (قوله ظاهرا فقط) أي ينفذ ظاهرا لا باطنا لان شهادة
 الزور حجة ظاهرا لا باطنا فينفذ القضاء كذلك لان القضاء ينفذ بقدر الحاجة درر (قوله وعليه الفتوى) نقله أيضا
 في الفهستان عن الحقائق وفي الجرح عن ابي الليث لكن قال وفي الفتح من النكاح وقول ابي حنيفة هو الوجه
 اه قلت وقد حقق العلامة قاسم في رسالته قول الامام بما لا يزيد عليه ثم اورد عليه اشكالا وأجاب عنه وعليه
 المتون (قوله بخلاف الاملاك المرسلة) وهي التي لم يذكر لها سبب معين فانهم اجمعوا انه ينفذ فيها ظاهر الا باطنا
 لان الملك لا بد له من سبب وليس بعض الاسباب بأولى من البعض اتزاجها فلا يمكن اثبات السبب سابقا على
 القضاء بطريق الاقتضاء وفي النكاح والشراء تقدم النكاح والشراء تصحح للقضاء درر قال في البحر ولو حذف
 الاملاك لكان أولى ليشمل ما اذا شهدوا بزور دين لم يبينوا سببه فانه لا يتخذ وفي حكم المرسلة الارث كما يأتي
 وظاهر اقتضاهم عليها انه لا ينفذ باطنا في التسبب اجماعا كما في المحيط عن بعض المشايخ ونص الخصاص على انه ينفذ
 عند ابي حنيفة فتقر روايتان عنه والشهادة بعتق الامة كالشهادة بطلاق المرأة وينبغي أن تكون بالوقف
 كالعتق ولم أر نقلا في الشهادة بأن الوقف ملك أو بغيره شرائط الوقف أو أن الواقف اخرج فلانا وأدخل فلانا

مطلب
 في القضاء بشهادة الزور

واستثنى محشوها من الاول
 مسائل منها اذ عيأ ميراثا
 فلا سبقةهما تاريخا برهن الوكيل
 على وكالته وحكم بها فادعى
 المطلوب موت الطالب صح الدفع
 برهن انه شراه من ابيه منذ سنة
 وبرهن ذوالدعى موته منذ سنتين
 لم تسمع وقيل تسمع وسره أن القضاء
 بالبيعة عبارة عن رفع النزاع
 واموت من حيث انه موت ليس
 محلا للنزاع ليرتفع باثباته بخلاف
 القتل فانه من حيث هو محمل للنزاع
 كالا ينفذ (وينفذ القضاء بشهادة
 الزور ظاهرا وباطنا) حيث كان
 المحل قابلا والقاضي غير عالم
 بزورهم (في العقود) كبسيع ونكاح
 (والفسوخ) كاقالة وطلاق
 لقول علي رضي الله تعالى عنه
 لتلك المرأة شاهد الزنى وجأ وقال
 وزفر والثلاثة ظاهرا فقط وعليه
 الفتوى شربلاية عن البرهان
 (بخلاف الاملاك المرسلة) أي
 المطلقة عن ذكر سبب الملك

فظاهر افتقار اجاعا تراحم الاسباب
حتى لو ذكر اسبابا معيناً فاعلى الخراف
ان كان سبباً يمكن انشاؤه والا لا ينفذ
انفاها كالأثر وكما لو كانت المرأة
محترمة بنحو عدة اوردت وكما لو علم
القاضي بكذا بذهب الشهود حيث
لا ينفذ أصلاً كلقضاء باليمين
الكاذبة زبلي ونكاح الفتح
(قضى في مجتهديه بخلاف رأيه)
اي مذهبه مجمع وابن كمال (لا ينفذ
مطلقاً) ناسباً او عامداً عندهما
والأئمة الثلاثة (وه يفتي) مجمع
ووقاية وملتي وقيل بالنفاذ يفتي

مطلب
مهم المفتي له او عليه يتبع رأى
القاضي وان خالف رأيه

مطلب
في قضاء القاضي بغير مذهبه

مطلب
حكم الحنفى بمذهب ابي يوسف
او محمد حكم بمذهبه

قوله قد اقسام هكذا بخطه وصوابه
اسقاط قد ليصح الوزن كما لا يخفى
اه مجمع

زورا اذا اتصل به القضا وطاهر الهداية أن ما عدا الاملاك المرسلية يتقد باطوارا اذا قلنا بأل الوقت من قبيل
الاسقاط فهو كالطلاق والعاق ١٥ ملخصا (قوله فظاهر افتقار اجاعا) فلا يحل للمفتي له الوطء والاكل
واللبس وحل لامة قضى عليه لمن يفعل ذلك. تراوا لافسقه الناس بحر (قوله ان كان سبباً يمكن انشاؤه)
كالبسح والنكاح والاجارة (قوله كالأثر) فانه وان كان ملوكا بسبب لكه لا يمكن انشاؤه فلا ينفذ القضاء
بالشهود زورافيه باطنا اتفاقا بحر قال وسيأتى الاختلاف في باب اختلاف الشاهدين في انه مطلق او بسبب
والشهورا وقل واختار في الكنز الثاني (قوله وكما لو كانت المرأة محترمة الخ) هذا محترز قوله حيث كان المحل
قابلا اه ح فاذا ادعى انها زوجه وأثبت ذلك بشهادة الزور وهو يعلم انها محترمة عليه بكونها منسكوحة
الغيرا ومعتدة او بكونها امرتة فانه لا ينفذ باطنا اتفاقا لانه وان كان الملك بسبب لكن لا يمكن انشاؤه وأما
ظاهرا فلا شك في نفاذه كسائر الاحكام بشهادة الزور في غير العتود والفروخ وليس المراد بنفاذه ظاهرا حل
الوطء وحل تمكنها منه بل امر القاضي اهما به أما المحل فهو فرع نفاذه باطنا وبما تقررناه فله رآه كالأثر
فافهم (قوله وكما لو علم القاضي الخ) محترز قوله والقاضي غير عالم بزورهم والظاهر أنه حلالا ينفذ ظاهرا كما
لا ينفذ باطنا لعدم شرط القضاء وهو الشهادة الصادقة في زعم القاضي تأمل (قوله كلقضاء باليمين الكاذبة)
محترز قول المتن بشهادة قالوا الوادعت أن زوجها ابانة بثلاث فأمكن خلفه القاضي خلف والمرأة تعلم أن امر
كما قالت لا يسعها المقام معه ولأن تأخذ من ميراثه شيئا وهذا لا يسلك اذا كان ثلثا لم يطلق الحلية لا لانشاء
قبل زوج آخر وفيما دون الثلاث مشكل لانه يقبل الانشاء واجب بأنه انما ثبت اذا قضى القاضي بالنكاح
وهنا لم يقض به لا عتراه فها به وانما ادعت الفرقة زبلي وفي الخلاصة ولا يحل وطؤها اجماعا بحر قلت
والظاهر أن عدم النفاذ هنا في الساطن فقط تأمل (تنبيه) اشار المصنف الى أن قضاء القاضي يحل ما كان
حراما في معتقد المفتي له ولذا قال في اللؤلؤ الحلية ولو قال اهانته طالق البتة فخاصها الى قاض يراه رجعية
بعد الدخول فقضى بكونها رجعية والزواج يرى اهما بائنة او ثلاث فانه يتبع رأى القاضي عند محمد فيحل له
المقام معها وقيل انه قول ابي حنيفة وعلى قول ابي يوسف لا يحل وان رفع الى قاض آخر لا ينقضه وان كان
خلاف رأيه وهذا اذا قضى له فان قضى عليه بالبينونة أو الثلاث والزواج لا يراه يتبع رأى القاضي اجماعا وهذا
كله اذا كان الزوج له رأى واجتهاد فلو عاتبا اتبع رأى القاضي سواء قضى له أو عليه هذا اذا قضى أما اذا ائفى
له فهو على الاختلاف السابق لأن قول المفتي في حق الجاهل بمنزلة رأيه واجتهاده اه بحر قلت وقوله فلو
عاتبا المراد به غير المجتهد بدليل المقابلة فيشمل العالم والجاهل تأمل قال في الفتح والوجه عندى قول محمد لان
اتصال القضاء بالاجتهاد الكائن للقاضي يرجعه على اجتهاد الزوج والاخذ بالراجح متعين وكونه لا يراه سلا
انما يمنع من القربان قبيل القضاء أما بعده وبعد نفاذه باطنا فلا اه (قوله قضى في مجتهديه) أى في امر
يسوغ الاجتهاد فيه بأن لم يكن مخالفا للدليل كما ترى سياه وقوله بخلاف رأيه متعلق بقضى وحاصل هذه المسألة
اه بشرط صحة القضاء أن يكون موافقا رأيه اي لمذهبه مجتهدا كان او متقلدا فلو قضى بخلافه لا ينفذ
في البدائع اه اذا كان مجتهدا ينبغي أن يصح ويحمل على انه اجتهد فأداه اجتهاده الى مذهب الغير ويؤيده
ما قد سناه عن رسالة العلامة قائم مستد لا بما في السير الكبير فراجع به وينفع تعجب صاحب البحر من صاحب
البدائع واعلم أن هذه المسألة غير مسألة اشتراط كون القاضي عالما بالخلاف كما بهنا عليه سابقا (قوله
اي مذهبه) اي اصل المذهب كالحنفى اذا حكمكم على مذهب الشافعى او نحوها وبالعكس وأما اذا حكم
الحنفى بمذهب ابي يوسف او محمد او نحوهما من اصحاب الامام فليس حكمه بخلاف رأيه درر اي لأن
اصحاب الامام ما قالوا بقول الا نذ قال به الامام كما اوضحت ذلك في شرح منظومتي في رسم المفتي عند قولى فيها
واعلم بأن عن ابي حنيفة * جاءت روايات غدت متببهة
اختار منها بعضها والباقي * يختار منه سائر الرفاق
فلم يكن لغيره جواب * كما عليه قد اقسام الاصحاب
(قوله وابن كمال) قال في شرحه لم يقل بخلاف رأيه لايها مه أن يكون الكلام في المجتهد خاصة وليس كذلك
(قوله لا ينفذ مطلقا الخ) قال في الفتح لو قضى في المجتهد فيه ناسباً لمذهبه مخالفا لرأيه نفذ عند ابي حنيفة

ورواية واحدة وان كان عامدا ففيه روايتان وعندهما لا يتقد في الوجهين اى وجهى النسيان والعمد والفتوى على قولهما وذكر فى الفتاوى الصغرى أن الفتوى على قوله فقد اختلف فى الفتوى والوجه فى هذا الزمان أن يفتى به له سالان التارك لمذهبه عمدا لا بقوله الا هو بى باطل لا قصد جيل وأما الناسى فلأن المقلد ما قلده الا يحكم مذهب له لا يذهب غيره هذا كله فى القاضى المجتهد فأما المقلد فأما ولا يلزمكم مذهب ابي حنيفة فلا يملك مخالفة فيكون معزولا بالنسبة الى ذلك الحكم اه قال فى الشربلالية عن البرهان وهذا صريح الحق الذى يعرض عليه بالواجب اه وقال فى السرواقي فى البحر أن المقلد اذا اقتضى مذهب غيره او رواية ضعيفة او بقرى ضعيف نفسه وأقوى ما تمسك به مافى البرازية اذ لم يكن القاضى مجتهدا وقضى بالفتوى على خلاف مذهبه نفذ وليس لغيره نقضه وله نقضه كذا عن محمد وقال الشافى ليس له نقضه اه ومافى الفتح يجب أن يعزل عنه فى المذهب ومافى البرازية محمول على رواية عنهم اذ قصارى الامر أن هذا منزل منزلة الناسى لمذهبه وقدمت عنهم مافى المجتهد أنه لا ينفذ المقلد أولى اه مافى التمر وبأقرب ما يؤيده (قوله من ليس مجتهدا) وكذا المجتهد كما مر فى كلام الفتح (قوله لا ينفذ اتفاقا) هذا مبنى على احدى الروايتين عن الامام فى العامد أما على رواية النفاذ فلا تصح حكاية الاتفاق (قوله لكونه معزولا عنه) أى عن غير ما يقيد به قال الشربلالية فى شرح الوهبانية محل الخلاف فيما اذ لم يقيد عليه السلطان القضاء بصحيح مذهب والا فلا خلاف فى عدم صحة حكمه بخلافه لكونه معزولا عنه اه قلت وتقسيد السلطان له بذلك غير قديم اقاله العلامة قاسم فى تصحيحه من أن الحكم والفتوى بما هو مرجوح خلاف الاجماع اه وقال العلامة قاسم فى فتاواه وليس للقاضى المقلد أن يحكم بالضعيف لانه ليس من اهل الترجيح فلا يعدل عن الصحيح الا قصد غير جيل ولو حكم لا ينفذ لان قضاء قضاء بغير الحق لان الحق هو الصحيح وما وقع من أن القول الضعيف يتقوى بالقضاء المراد به قضاء المجتهد كما بين فى موضعه اه وقال ابن الغرس وأما المقلد المحض فلا يقضى الا بما عليه العمل والفتوى اه وقال صاحب البحر فى بعض رسائله أما القاضى المقلد فليس له الحكم الا بالصحيح المقتضى به فى مذهبه ولا ينفذ قضاؤه بالقول الضعيف اه ومثله ما قدمه الشارح أول كتاب القضاء وقال وهو المختار للفتوى كما بسطه المصنف فى فتاويه وغيره وكذا ما قلده بعد اسطر عن الملقط (قوله وقد غيرت بيت الوهبانية) وهو

ولو حكم القاضى بحكم مخالف * مقلده ما صح ان كان يذكر

وبعضهم ان كان سهوا اجازة * عن الصدر لا عن صاحبيه يصدر

وقد أفاد كلام الوهبانية الخلاف فيما اذ قضى به ساديا اى ناسيا مذهب وأه لا خلاف فيما اذا كان ذا كرا وهذا على احدى الروايتين عن الامام كما علمت ولما كان المعتمد المفتى به ما ذكره المصنف فى المتن من عدم النفاذ أصلا أى ذا كرا انا ناسيا غير الشارح عبارة النظم جاز ما جاء هو المعتمد فافهم لكن الاولى كما قال السليحاني تغيير الشطر الثانى هكذا المعتمد فى رأيه فهو مهدر (قوله قلت وأما الامراة) الذى رأيت فى سيرة التارخانية قال محمد واذا امر الامير العسكر بشئ كان على العسكر أن يطيعه والآن يكون المأمور به معصية اه فقول الشارح نفذ أمره بمعنى وجب امتثاله تأمل وقد نسأ أن السلطان لو حكم بين اثنين فالصحيح نفاذه وفى البحر اذا كان القضاء من الاصل ومات القاضى ايسر للامير أن ينصب قاضيا وان ولّى عشرها وخارجها وان حكم الامير لم يجز حكمه الخ وفى الاشياء قضاء الامير جائز مع وجود قاضى البلد الآن يكون القاضى مولى من الخليفة كذا فى الملقط اه والحاصل أن السلطان اذا نصب فى البلدة اميرا وقوض اليه امر الدين والدنيا صح قضاؤه وأما اذا نصب معه قاضيا فلا يملك جعل الاحكام الشرعية للقاضى لا للامير وهذا هو الواقع فى زماننا ولذا قال فى البحر أول كتاب القضاء سئل عن تولية الباشا بالقاهرة قاضيا يحكم فى حادثة خاصة مع وجود قاضيا مولى من السلطان فأجبت بعدم الصحة لانه لم يقوض اليه تقليد القضاء ولذا لو حكم بنفسه لم يصح اه (قوله كما قدمناه) أى فى أول الكتاب فى بحث رسم المفتى (قوله ولا يقضى على غائب) اى بالبيسة سواء كان غائبا وقت الشهادة او بعد ها وبعد التزكية وسواء كان غائبا عن المجلس او عن البلد وأما اذا أقر عند القاضى فيقضى عليه وهو غائب لأن له أن يطعن فى البيعة دون الاقرار ولأن القضاء بالاقرار قضاء اعانة واذا انفذ القاضى اقراره سلم الى المدعى حقه عينا كان او ديناً او عقارا الا انه فى الدين يسلم اليه جنس حقه اذ وجد فى يده من يكون

مطلب
فى امر الامير وقضائه

مطلب
فى القضاء على الغائب

مقتزاة مال الغائب المقتزول لا يبيع في ذلك العرض والعقار لان البيع قضاء على الغائب فلا يجوز بجر عن شرح الزيارات للعتابي لكن في الخامس من جامع الفصولين عن الخاتمة غاب المذعي عليه بعد ما برهن عليه او غاب الوكيل بعد قبول المينة قبل التعديل او مات الوكيل ثم عدلت تلك المينة لا يحكم به او قال ابو يوسف يحكم وهذا ارفع بالناس ولو برهن على الموكل فغاب ثم حضر وكيله او على الوكيل ثم حضر موكله يقتضى تلك المينة وكذا يقتضى على الوارث بينة قامت على مورثه (قوله اى لا يصح) لما في القبح من أن حضرة الخصم ليتحقق انكاره شرط الصحة الحكم بجر (قوله بل ولا يتخذ) هذه العبارة غير محترمة لان نفي الصحة يستلزم نفي النفاذ وأيضا فالحكم صحيح وإنما الخلاف في نفاذه بدون تنفيذ قاض آخر كما أفاده ح ولذا خسر في العركلام الكثر بعدم الصحة ثم قال والاولى أن يفسر بعدم النفاذ قولهم اذا نفذ قاض آخر زاه فانه نفذ ثم ذكر اختلاف التعصيص وسأبقى في كلام الشارح (قوله كوكيله) اطلقه فشمس ما اذا كان وكيله في المصومة والدعوى او وكيله للنفذ كما اذا اقيت المينة عليه فوكل ليقضى عليه ثم غاب كافي القضية بجر (قوله ووصيه) أى وصى الميت فان الميت غائب ووصيه قائم مقامه حقيقة ويجوز عود الضمير الى الصغير المعلوم من المقام فانه في حكم الغائب وشمل وصى الوصى ولو قال كوكيله لكان اولى ليشمل الاب والجد (قوله انما يحكم على الغائب والميت) ترك الوقف ويظهر لى انه يحكم على الواقف فيما يتعلق به وعلى الوقف فيما يتعلق به سايحسانى (قوله ينتصب خصما عن الباقيين) أى فيما للميت وعليه ليكن اذا كان في عين فلا بد من كونها في يده فلا تدعى عيناً من التركة على وارث ليست في يده لم تسمع وفي دعوى الدين ينتصب احدهم خصماً وان لم يكن في يده شئ بجر وفيه من متفرقات القضاء انه ينتصب احدهم عن الباقي بشروط ثلاثة كون العين كلها في يده وأن لا تكون مقسومة وأن يصدق الغائب انها ارث عن الميت اه وقد من تمام الكلام على ذلك في كتاب الوقف وأفاد الخير الرملى في حاشيته على جامع الفصولين أن اشتراطهم كون العين في يد المذعي عليه يشمل ما لو كان المذعي بعض الورثة على بعض فتسمع الدعوى بشراء الدار من المورث وهى واقعة الفتوى اه (قوله وكذا احد شريكى الدين) أى هو خصم عن الاثر في الارث وفاو كذا في غيره عندهما لا عند أبى حنيفة وقوله قياسا وقولهما استحسان ثم على قولهما الغائب لو صدق الحاضر ان شاء شاركه فيما قبض او اتبع المطلوب بنصيبه جامع الفصولين ومقتضاه أن الدين لا مدعى وشريكه وأما الدعوى بدين لواحد على اثنين فذكر قوله ما حاصله انه يقتضى به عليهما عنده في رواية وفي رواية وهى قول ابى يوسف يقتضى بنصيبه على الحاضر ثم قال يحتمل أن يكون اختلاف الروايات فيه بناء على اختلاف الروايات في جواز الحكم على الغائب (قوله واجنبى) أى من ليس وارثا ولا وصيا وقوله بيده مال اليتيم الذى في البحر مال الميت وصورتها ما في جامع الفصولين وهب في مرض موته جميع ماله أو وصى به فمات ثم ادعى رجل دينا على الميت قبل تسمع بينته على من بيده المال وقبل يجعل القاضى خصما عنه أى عن الميت ويسمع عليه بينته فظهر أن فيه اختلاف المشايخ (قوله وبعض الموقوف عليهم) لما في القضية وقف بين أخوين مات احدهما وبقي الوقف في يد الحى وأولاد الميت فأقام الحى بينته على واحد من اولاد الاخ أن الوقف بطن بعد بطن والباقي غيب والواقف واحد تقبل وينتصب خصما عن الباقي ثم قال وقف بين جماعة تصح الدعوى من واحد منهم او وكيله على واحد منهم او وكيله اذا كان الوقف واحدا وبتمامه في البحر (قوله اى لو الوقف ثابثا) أما اذا لم يكن ثابثا وأراد اثبات انه وقف فلا وقت منا في الوقف تقر بهذه المسألة بأن وجه ذكرنا هذه المسائل أخر ينتصب فيها البعض خصما عن غيره (قوله خرج المستخر) هو من ينصبه القاضى لسماع الدعوى على الغائب (قوله كاسيحي) أى قريبا أى مماثلة لما يأتى من تقييده بغير الضرورة (قوله او حكما) أى بأن يكون قيامه عنه حكما لا مرام فتح (قوله سببا لا محالة) أى لا يتحول له عن السببية فاحترز بكونه سببا عما يكون شرطا وسيد كذا المصنف بقوله لا محالة عما يكون سببا في حال دون حال وعما لا يكون سببا الا بالبقاء الى وقت الدعوى فما يكون سببا في حال دون حال يقبل في حق الحاضر دون الغائب ويثبت في مسائل الوكيل بقل العبد الى مولاه او بقل المرأة الى زوجها فاذا برهن العبد انه حرره أو المرأة انه طلقها ثلاثا يقبل في حق قصر يد الحاضر لاني ثبوت البتق أو الطلاق فان المذعي هنا على الغائب وهو البتق أو الطلاق ليس سببا لا محالة لما يأتى على الحاضر وهو قصر يده بانعزاله عن الوكالة لانه قد تحقق

مطلبه
فمن ينتصب خصما عن غيره

اى لا يصح بل ولا يتخذ على المفتى به
بجر (الا بحضور نائبه) اى من يقوم
مقام الغائب (حقيقة كوكيله)
ووصيه ومتولى الوقف) افاد
بالاستثناء أن القاضى انما يحكم
على الغائب والميت لاعلى
الوكيل والوصى فيكتب
في السجل انه حكم على الميت وعلى
الغائب بمحضرة وكيله وبمحضرة
وصيه جامع الفصولين وأفاد
بالكتاب عدم المحصر فان احد
الورثة كذلك ينتصب خصما عن
الباقيين وكذا احد شريكى الدين
وأجنبى بيده مال اليتيم وبعض
الموقوف عليهم اى لو الوقف
ثابثا كما مر في باب (أو) نائبه (شرا
كوصى) نصبه (القاضى) خرج
المضر كاسيحي (او حكما بأن
يكون ما يدعى على الغائب سببا
لا محالة

العتق والطلاق بدون انه زال وكيل بأن لا يكون هنالك وكلة اصلا وقد يتحقق موجبا لان زوال بأن كان بعد
الوكالة فليس انزال الوكيل حكما اصليا للطلاق والعساق فمن حيث انه ليس سببا لحق الحاضر في الجملة لا يكون
الحاضر خصما عن الغائب ومن حيث انه قد يكون سببا قبلنا البيعة في حق الحاضر بقصر يده وانزاعه وأما
ما لا يكون سببا بالبقاء الى وقت الدعوى فلا يقبل مطلقا وبإني في مسائل منها ما لو برهن المشتري فاسدا
على البيع من غائب حين اراد البائع فسخ البيع للفساد لا يقبل في حق الحاضر في الفسخ ولا في حق الغائب
في البيع لان نفس البيع ليس سببا للطلاق حتى الفسخ بل وازانه باع من الغائب ثم فسخ البيع بينهما وان
شهدوا ببقاء البيع وقت الدعوى لا يقبل لانه اذ لم يكن خصما في اثبات نفس البيع لم يكن خصما في اثبات البقاء
لان البقاء تبع للابتداء وتماه في الفسخ وغيره (قوله فلوشري امة) تفريع على قوله لا محالة فكان الاول ذكره
عند قول المصنف ولو كان ما يدعى على الغائب شرطا بأن يقول بخلاف ما لو شري امة الخ وبخلاف ما لو كان
ما يدعى على الغائب شرطا الخ ليكون ذكره تحت زوال القيد في محل واحد (قوله لم يقبل) أي برهانه لافي حق
الحاضر ولا في حق الغائب لان المدعى شيئا ان الرد بالعيب على الحاضر والنكاح على الغائب والثاني ليس
سببا للاقول الا باعتبار البقاء لجواز أن يكون تزويجها ثم طلقها وان برهن على البقاء أي انها امراته
للحال لا يقبل ايضا لان البقاء تبع للابتداء فتح (قوله مثاله) لاحاجة اليه لا غناء الكاف عنه ٥١ ح
(قوله من فلان الغائب) زاد في الفتح وهو يملكها أي لان مجرد الشراء لا يثبت المالك للمشتري لاحتمال كونها
لغير البائع وهو فضولي (قوله لان الشراء من المالك) هذا هو المدعى على الغائب (قوله سبب الملكية)
أي والملكية هنا هي المدعى على الحاضر (قوله تسعا وعشرين) قال في المنع وفي المجتبى بعد أن علم بعلامة
شط كل من ادعى عليه حتى لا يثبت عليه الا بالقبض على الغائب فاقتضاء على الحاضر قضاء على الغائب وتظهر
ثمرته في مسائل منها اقام بيته أن له على فلان الغائب كذا وأن هذا افضل عنه بأمره يقضى على الغائب
والحاضر لانها كلمة موضوعة ولو لم يقل بأمره لا يقضى على الغائب ومنها لو اقام بيته انه كفيل بكل ماله على
فلان وأن له على فلان ألفا كانت قبل الكفالة يقضى على الحاضر والغائب ولا يحتاج الى دعوى الكفالة
بأمره بخلاف الاولى لان الكفالة المطلقة لا توجب المال على الكفيل ما لم توجهه على الاصيل فنصار ككأنه
علق الكفالة بوجوب المال على الاصيل فاتصّب عن الغائب خصما ومنها أن التقاذق اذا قال انا عبد لفلان
فلا حد على فأقام المقدوف بيته أن فلانا اعتقه حد وكان قضاء على الغائب بالعتق ومنها لو قال له ابن الزانية
فقال التقاذق امة امة فلان فأقام المقدوف بيته انها بنت فلان القرشية يحكم بالنسب ويحد ومنها لو اقام
بيته انه ابن عم الميت فلان وأن الميت فلان بن فلان يجتمعان الى اب واحد وأنه وارثه فحب قضي بالميراث
والنسب على الغائب ومنها لو اقام بيته أن ابوي الميت كانا عمالوكين اعتقهما ثم ولد لهما هذا الولد ومات وأنه
مولود ووارثه قضي بالولاء وكان قضاء بالولاء على الابوين وحزيرة المولودين بعد عتقهما ومنها لو قال لداث
العبد المأذون ضمنت له دينك عليه ان اعطته مولود فأقام بيته عليه أن مولود اعتهقه بعد الضمان والعبد والمولى
غائبان يقضى بالضمان وكان قضاء بالعتق للغائب وعلى الغائب ومنها لو قال المشهود علمه الشاهد عبد فأقام
المدعى أو الشاهد بيته أن مولود اعتهقه قبل الشهادة ومنها لو ادعى شيئا في يد رجل انه اشتراه من فلان وأقام
بيته يقضى له بالمالك والشراء من فلان ومنها ما لو قذف عبدا فأقام المقدوف بيته أن مولود كان اعتقه وادعى
كأن الحد ومنها ما لو اقام العبد المشتري بيته أن البائع كان اعتقه او رجل آخر اعتقه وهو يملكه ومنها ما لو
قال رجل ما بيعت فلانا فعلى فأقام الرجل بيته على الضامن انه باع فلانا عبده بألف ومنها ما لو اقام بيته على
رجل انك اشتريت هذه الدار من فلان وأنا شفعيها ومنها ما لو قال لرجل على ألف فاقضها فأقام المأمور بيته
انه خصما هيا يقضى بقض الغائب والرجوع على الآخر ومنها ما لو قال لغيره الذي في يدي لفلان فاشتره لي
وانقد الثمن فأقام المأمور بيته انه فعل ذلك ومنها ما لو قال لرجل اضن لهذا ما ديتني فضمن فأقام الضمين بيته
أن فلانا دينك كذا أو أني قضيت عنك ومنها الكفيل بأمر أقام بيته على الاصيل انه اوفى الطالب ومنها ما لو
أقام بيته على أن له على فلان ألفا وأنه احال بجماعه عليه ومنها ما لو اقام بيته على رجل انه كان لفلان عليك ألف
احلته بها على وأديتها اليه ومنها ما لو طالب البائع المشتري بالثمن فأقام دونه بيته انه أحاله بالثمن على فلان

مطلبه
المسائل التي يكون القضاء فيها
على الحاضر قضاء على الغائب
٢٩

فلوشري امة ثم ادعى أن مولاهما
زوجهما من فلان الغائب وأراد
رد هابيع الزواج لم يقبل لاحتمال
انه طلقها وزال العيب ابن كمال
(ما يدعى على الحاضر) مثاله
(كما اذا) ادعى دارا في يد
رجل و (برهن) المدعى (على
ذی الید أنه اشترى) الدار (من
فلان الغائب فحكم) الحاكم
(على) ذی الید (الحاضر كان)
ذلك (حكما على الغائب) أيضا
حتى لو حضر وانكر لم يعتبر لان
الشراء من المالك سبب الملكية
لا محالة وله صور كثيرة ذكر منها
في المجتبى تسعا وعشرين (ولو كان
ما يدعى على الغائب شرطا) لما
يدعى على الحاضر ككما اذا
ادعى عبدا على مولده انه علق عتقه
بتطليق زوجته زيد وبرهن على
التطليق بغيبة زيد

لأن التزوج قد يكون بدون طلاق كما لم تكن زوجة أحد وانظر ما قد مناه عند قوله سبباً لا محالة يظهر لك حقيقة الامر (قوله ولا يحتاج الخ) قال الخليل الرملي وفي جامع الفصولين خلافه (قوله ولو قضى على غائب الخ) أي قضى من يرى جوازه كشافعي لإجماع الحنفية على أنه لا يقتضي على غائب كإدراكه الصدر الشهيد في شرح أدب القضاء كذا حقيقته في البحر والمصالح أنه لا خلاف عندنا في عدم جواز القضاء على الغائب وانما الخلاف في أنه لو قضى به من يرى جوازه هل ينفذ بدون تنفيذ أو لابد من امضاء قاض آخر ورأيت في هذا منقولاً عن اجابة السائل عن بعض رسائل العلامة قاسم وبه يظهر أن قول المصنف فيما سطر ولا يقتضي على غائب بيان الحكم المذهب عندنا وقوله هنا ولو قضى الخ حكايته للخلاف في النفاذ وعدمه قلت بقي ما لو قضى الحنفى بذلك ولا يخفى أنه يأتي فيه الكلام المار فيما لو قضى في مجتهده بخلاف رأيه وما فيه من التفصيل واختلاف التصحيح فعلى قول من رجع الجواز لا يبق فرق بين الحنفى وغيره وعلى هذا يحمل ما سطر به في القضية من أنه لا يشترط في نفاذ القضاء على الغائب أن يكون من شافعي وبه اندفع ما أورده الرملي والمقدسي على صاحب البحر حيث خصه بمن يرى جوازه كما ذكرنا وان دفع أيضاً ما يذهبهم من المناقاة بين ما ذكره الصدر الشهيد وما في القضية هذا ما ظهر له قدره ولكن استظهر في البحر بعد ذلك تخصيص الخلاف في النفاذ وعدمه بالحكم للمفقود لا مطلق الغائب واستدل بعبارة في الخاتمة ونازع الرملي بأنهم لا يتدل على مدعى بل النفاذ من كلامهم التعميم اه وقال في جامع الفصولين قد اضطرب آراؤهم ويأتيهم في مسائل الحكم للغائب وعليه ولم يصف ولم يقتل عنهم أصل قوى لنا في رأيي عليه الفروع بلا اضطراب ولا اشكال فالظاهر عندى أن يتأمل في الوقائع ويحسب ويلاحظ المخرج والنزوات فيفتي بحسبها جوازا أو فسادا مثلاً لو طلق امرأته عند العدل فغاب عن البلد ولا يعرف مكانه أو يعرف ولكن يحجز عن احضاره أو عن أن تسافر اليه هي أو وكيلها لبعده أو لمانع آخر وكذا المديون لو غاب وله نقد في البلد أو نحو ذلك ففي مثل هذا الورع عن علي الغائب وغلب على ظن القاضى أنه حق لتزوير ولا حيلة فيه فينبغي أن يحكمهم عليه وله وكذا المنفق أن يفتي بجوازه دفعا للخرج والنزوات وصيانة للمقوق عن الضياع مع أنه مجتهد فيه ذهب اليه الاثمة الثلاثة وفيه روايتان عن أصحابنا وينبغي أن ينصب عن الغائب وكيل يعرف الله راي جانب الغائب ولا يشترط في حقه اه وأقره في نور العين قلت ويؤيده ما يأتي في بيان المسخر وكذا ما في الفتح من باب المفقود لا يجوز القضاء على الغائب الا اذا رأى القاضى مصلحة في الحكم له وعليه حكمه فانه ينفذ لانه مجتهد فيه اه قلت وظاهره ولو كان القاضى حنفياً ولو في زماننا ولا ينافي ما سطر لأن تجوز هذا للمصلحة والضرورة (قوله وقيل لا ينفذ) أي بل يتوقف على امضاء قاض آخر كما في البحر (قوله ورجح في الفتح الخ) ليس قولنا ثالثاً بل هو القول الثاني كما علمت وهذا مبنى على أن نفس القضاء مجتهد فيه كقضاء محدود في قذف بعد قوته والاول مبنى على أن المجتهد فيه سبب القضاء وهو أن هذه البيئة هل تكون حجة للقضاء بلا خصم حاضر أم لا فاذا قضى به انفذ كما لو قضى بشهادة المحدود في قذف بعد قوته (قوله والمعتدل الخ) مقابله قول خواهر زاده بجوازه لأنه آفتى بجواز القضاء على الغائب وهو عين القضاء على الغائب بحر وفيه أيضاً تفسير المسخر أن نصب القاضى وكيلاً عن الغائب ليسمى الخصومة عليه وشرطه عند القائل به أن يكون الغائب في ولاية القاضى (قوله وهي في خمس) لم يذكر الرابعة في البحر بل زادها الشارح (قوله اشترى بالخيار) أي وأراد الرد في المدة فاختفى البائع فطلب المشتري من القاضى أن ينصب خصماً عن البائع ليرده عليه وهذا أحد قولين عزاهما في جامع الفصولين الى الخاتمة لكنه قدّم هذا وعادة قاضى خان تقدم الانهر (قوله اختفى المكفول له) صورته كمن ينفقه على الله ان لم يوافق به غدا نديه على الكفيل فغاب الطالب في الغد فلم يجد الكفيل فرجع الامر الى القاضى فنصب وكيلاً عن الطالب وسلم اليه المكفول عنه يبرأ وهو خلاف ظاهر الرواية انما هو في بعض الروايات عن أبي يوسف قال أبو الليث لو فعل به قاض علم أن الخصم تعيب لذلك فهو حسن جامع الفصولين قلت ما قاله أبو الليث توفيق بين الروايتين لكن ما ذكره من التصحيح في المسألة التالية لهذه ينسحق اجراؤه في رواية أبي يوسف اذا لفرق بظاهر بين المسألتين تأمل (قوله حلف ليوقينه اليوم الخ) بأن على المديون العتق أو الطلاق على عدم قضاؤه اليوم ثم غاب الطالب وخاف الخائف الحنفى أن القاضى ينصب

ولا يحتاج الى اعادة البيعة اذا
حضر الغائب (ولو قضى على
غائب بلا نائب ينفذ) في اظهر
الروايتين عن أصحابنا ذكره
مثلاً خسر وفي باب خيار العيب
(وقيل لا) ينفذ ورجحه غير واحد
وفي المسئلة والبرازية وجميع الفتاوى
وعليه الفتوى ورجح في الفتح نوقحه
على امضاء قاض آخر وفي البحر
والمعتدل أن القضاء على المسخر
لا يجوز الا ضرورة وهي في خمس
مسائل «اشترى بالخيار فتوارى»
اختفى المكفول له «حلف ليوقينه
اليوم فتعيب الدائن» جعل
أمرها يدها ان لم تصل فنقضها

مطل
في القضاء على المسخر

وكلا عن الغائب ويدفع الدين اليه ولا يحتج الخالف وعليه الفتوى بجرع الخائنة وفي حاشية مسكين عن
 الشيخ شرف الدين الغزالي انه لا حاجة الى نصب الوكيل لقبض الدين فانه اذا دفع الى القاضي يترقى بيته على
 اختار المفتي به كما في كثير من كتب المذهب المعتمدة ولو لم يكن ثمة قاض حث على المفتي به اه (قوله فتغيت)
 أي لا يباع الطلاق عليه فانه نصب من يقبض لها ط (قوله خائنة) لم أر هذه العبارة في الخائنة في هذا النحل
 (قوله الخامسة الخ) ذكر في شرح أدب القاضي لوقال رجل للقاضي لي على فلان حق وقد نواري عني في منزله
 قال القاضي يكتب الى الوالي في احضاره فان لم يتفرقه وسأل الطالب انتم على يابه فان أتى بشاهدين انه في منزله
 وقال لا رياء منذ ثلاثة أيام أو أقل ختم عليه لان زاد على ثلاث والصحيح انه مفوض الى رأي الحاكم فاذا ختم
 وطلب المدعي أن ينصب له وكيلاً بعث القاضي الى داره رسولاً مع شاهدين ينادي بحضورهما ثلاثة أيام في كل
 يوم ثلاث مرات يا فلان بن فلان ان القاضي يقول لك احضر مع خصمك فلان مجلس الحكم والانصب لك وكلاً
 وقبيل بيته عليهما فان لم يخرج نصب له وكيلاً وجمع شهود المدعي وحكم عليه بحضوره وكلاً اه ملخصاً (قوله)
 انه قول الكل أي النصب عن الخصم المتواري وهو الذي تعطيه عبارة السكال (قوله وأن القاضي الخ)
 الذي في شرح الادب هو ما ذكرناه من تفويض المدة الى القاضي في رؤية الشاهدين المعنى لافي مدة انتم
 والذي في شرح الوهبانية مثل ما ذكرناه أيضاً (قوله ولا يبيع التركة المستغرقة بالدين للقاضي للورثة) هذا
 مقيد بما اذا لم تتفق الورثة على أداء الدين كله من مالهم لما في الثامن والعشرين من جامع الفصولين لو ارادت
 الورثة أداء دينه لتبقي تركته ليسم فاتفقوا عليه وتحملوا قضاء دينه وانفذ وصاياه من مالهم فلهم ذلك ولو
 اختلفوا فالوصي يبيع بالدينه وصاياه ولا يلتفت الى قولهم ثم قال وجاز لا أحد الورثة استخلاص العين من
 التركة بأداء قيمته الى الغرماء الى الوارث الاخر اه وقوله بأداء قيمته الخ قال الرمي في حاشيته عليه
 هذا اذا لم يكن الدين زائداً لانه ذكر قبله أن الدين لو كان زائداً على التركة فليهم استخلاصها بأداء دينه كله لا يقدر
 تركته كقن جني يفديه مولاه بأرضه (قوله لا للورثة) أي الابرضى الغرماء حتى لو باع الوارث أي بدون رضي
 الغرماء لا ينفذ وكذلك الخولي اذا جبر على العبد المأذون وعليه دين محبط ليس للمولى أن يبيع العبد وما في يده
 وانما يبيعه القاضي كذا هذا منع عن العمادية ثم ذكر عن القنينة قولين ثانيهما أن القاضي انما يبيع التركة
 المستغرقة لقضاء الدين اذا امتنع الورثة عن بيعها ولم يحل ترجيحها لكن اقتصاره في المتن على القول الاول نبعاً
 للدرر يفيد ترجيحه وحكي القولين في التتارخائنة والبرازية أيضاً وأرأيت بخط شيخ مشايخنا ملا علي التريكاني
 مانصه أقول فلذا القضاء الآن يأذنون لبعض ورثة الميت المستغرقة تركته بالدين يبيعها الوفاء دينه توفيقاً بين
 القولين وعملهما (تنبيه) لم يذكر كبيع الوصي وفي جامع الفصولين يصح بيع الوصي تركته مستغرقة ولو بقيتها
 وليس للغرماء ابطاله (قوله لعدم ملكهم) قال في جامع الفصولين ولو استغرقها دين لا يملكها بارت الا اذا أبرأ
 الميت غريمه أو آذاه واره بشرط التبرع وقت الاداء أما لو آذاه من مال نفسه مطلقاً بلا شرط تبرع أو رجوع
 يجب له دين على الميت فتصير التركة مشغولة بدينه فلا يملكها حتى لو ترك ابناً وقتا ودينه مستغرق فأذاه واره ثم
 آذن للفقن في التجارة أو كونه لم يصب اذ لم يملك اه وقام الكلام على ذلك في المنح (تنبيه) قيد بالتركة
 المستغرقة لان غيرها ملك للورثة وفي جامع الفصولين عليه دين غير مستغرق فالعاصر من ورثته يبيع حصه
 لحصته من الدين لا يبيع حصه غيره للدين لانهم ملك الوارث الاخر اذا الدين لم يستغرق فلو دفعت الورثة الى
 أحدهم كرهان التركة ليقضي دين مورثهم وهو غير مستغرق فقضاءه صح لانه يبيع منهم حصته منه بدينه والدين
 لانهم لو دفعوه الى أجنبي لاداء الدين يكون بيعاً كذا هذا (قوله حيث كان الدين لغريمهم) قال في جامع
 الفصولين استغراق التركة بدين الوارث لا يمنع ارثه اذا كان هو واره لا غير اه ومقاده انه لو كان الدين لبعض
 الورثة فهو كدين الاجنبي بالنسبة الى باقي الورثة (تنبيه) ذكر ان خير الرمي في حاشية الفصولين أن قوله
 خناً لا يمنع ارثه لا ينافي ما مر أنفاً من أن الوارث لو آذى دين الغريم بلا شرط تبرع لا يملكها لانه ثبت له الرجوع
 بأداء الدين بعد أن لم يكن له ملك فلا يملك الحق الا بطلب القاضي بخلاف الاستغراق بدينه ابتداءً اذا لا مانع يبعه
 من الملك اه (قوله يقرض القاضي الخ) أي يستحب له ذلك لانه لكثرة أشغاله لا يمكنه أن يباشر حفظ نفسه
 والدفع بالقرض أنظر للتيقن لكونه مضموناً بالوديعة أمانة وينبغي له أن يخفف أحوال المستقرضين حتى لو اختلف

عنه
 في الخصم اذا اختلف في بيته

مطلب
 في بيع التركة المستغرقة بالدين

فتغيت الخامسة اذا نواري
 الخصم فالمناخرون أن القاضي
 ينصب وكلاً في الكل وهو قول
 الثاني خائنة قلت وتقتل شراح
 الوهبانية عن شرح أدب القاضي
 أنه قول الكل وأن القاضي يختم
 بيته مدة يراعيها نصب الوكيل
 (ولاية يبيع التركة المستغرقة
 بالدين للقاضي لا للورثة) لعدم
 ملكهم حيث كان الدين لغريمهم
 (يقرض القاضي

مطلب
 دفع الورثة كرهان من التركة الى
 أحدهم ليقضي دين مورثهم
 فقضاءه يصح

مطلب
 لتأني اقراض مال الدين وشوه

أحدهم أخذ منه المال ونماه في الجبر وليس لتساوي أن يستقر ذلك لنفسه ط (قوله مال الوثق) ذكر في الجبر عن جامع الفصولين لكن فيه أيضاً عن العدة يسع للمتولى اقراض ما فضل من غلة الوثق لو أحرز اه (ومقتضاه أنه لا يختص بالقاضي مع أنه صرح في الجبر عن الخزانة أن المتولى يضمن الآن يقال أنه حيث لم يكن الاقراض أحرز (قوله والغائب) زاد في الجبر أنه يسع من قوله إذا خاف التلب إذا لم يعلم بمكان الغائب أما إذا علم فلا لأنه يمكنه بعنه إليه إذا خاف التلف اه (واقطر على بقيد اقراضه ماله بما إذا لم يعلم مكانه (قوله واللقطة) الظاهر قراءته بالنصب عطفًا على مال ويجوز جزمه عطفًا على المضاف إليه وهو أولى للابقع منصوباً بين مجرورين يمكن الاضافة فيه بيانية وفيما قبله وما بعده لامة تأمل ثم الظاهر أن المراد بانراض القاضي اللقطة هنا ما إذا دفعها الملتقط إليه والا فالتصرف فيها من تصدق أو أمسك الملتقط تأمل (قوله من ملي) بالهمز في المصباح رجل ملي على فعل غنى مقتدرو ويجوز الابدال والادغام اه اى ابدال الهمزة بياء وادغامها في الباء (قوله حيث لا وصى) هذا الشرط زاده في الجبر بجناية قوله ويثبت أن يشترط لجواز اقراض القاضي عدم وصى لليتيم فإن كان له وصى ولو منسوب للقاضي لم يجز لأنه من التصرف في ماله وهو ممنوع منه مع وجود وصيه كما في بيع الفينة اه ورده محسبه الرمي بأن اطلاق المتون على خلافه وبأنه إذا لم يجز منه والوصى ممنوع من الاقراض استنع النظر لليتيم ولا قائل به تأمل اه لكنه أفتى في وصايا الخيرية بأن للوصى اقراض مال اليتيم بأمر القاضي أخذاً بما في وقف الجبر عن الفينة من أن للمتولى اقراض مال المجد بأمر القاضي قال والوصى مثل القيم اقروهم الوصية والوقف اخوان فلم يمنع النظر لليتيم بهذه الجهة نعم يرد على الجبر أن الوصى إذا كان لا يملك الاقراض بدون إذن القاضي علم أن ذلك لم يدخل تحت وصايته بل بقي للقاضي فلم يكن ممنوعاً منه مع وجود الوصى كما لو نصب وصياً على يثيمة ليس له أولى فلا تقاضى أن يزوجه بنفسه أو يأذن للوصى بتزويجهما وليس للوصى ذلك شبهه دون إذن إذ لا يدخل تحت وصايته بخلاف يسع مال اليتيم ونحوه فليس للقاضي فعله مع وجود الوصى فلذا لم يذكرك هذا القيد في المتون فافهم (قوله ولا من يقبله مضاربة الخ) في الجبر عن جامع الفصولين انما يملك القاضي اقراضه إذا لم يجد ما يشتره له يكون غلة اليتيم له ولو وجد له أو وجد من يضارب لانه انفع اه اى انفع من الاقراض وما قبل ان مال المضاربة أماته غير مضمون فيكون الاقراض أولى فهو مدفوع بأن المضاربة فيها ربح بخلاف القرض (قوله ولا مستغلا يشتره) اى ما يكون فيه اليتيم غلة كما علمت وهو منصوب بالهطف على محل اسم لا الاولى والا كان حقه الرفع او البناء على الفتح كما لا يخفى (قوله ليحفظه) اى بالاستدكار للمال وأعماله الشهود وتحوذ ذلك (قوله لا يقرض الاب) اى في اصح الروايتين فتح قال في الجبر وفي خزانة الفتاوى الصحيح أن الاب كلقاضى فقد اختلف التصحيح والعقد ما في المتون وشمل ما إذا أخذ مال ولده الصغير فخرضه لنفسه وهو حرمى عن الامام وقيل لذلك ولم أر حكم الجدة في جواز اقراضه على رواية جواز له الاب والظاهر أنه كلاب اقروهم الجدة أبو الاب كلاب الا في مسائل واختلفوا في اعارة الاب مال ولده الصغير وفي الصحيح لا اه (قوله لانه لا يقضى لولده) لانه رعايتكم المستقرض فيحتاج للينة والقضاء بها ط (قوله ولا الوصى) فلو فعل لا بعدة خيانة فلا يعزل به وكذا ليس له أن يستقرض لنفسه على الاصح فالوفعل ثم اتفق على اليتيم مدة يكون متبرعاً إذا صار ضاملاً يتفحص ما لم يرفع الامر الى الحاكم وعمل الايداع والبيع نسيئة ونماه في الجبر وفيه عن الخزانة إذا أجاز الوصى أو الاب أو أخذ أو القاضى الصغير في عمل من الاعمال فالصحيح جوازها وان كانت بأقل من اجرة المثل اه اى لان للوصى والاب والجدة استعماله بلا عوض بطريق التهذيب والرياضة فبالعوض أولى كما في السابع والعشرين من جامع الفصولين ونماه أبحاث هذه المسائل فيه (قوله ومتى جاز الخ) تسيده لقوله ولا الملتقط بما إذا كان قبل جواز التصديق بها وهذا كره الزيلعي في مسائل شتى آخر الكتاب يقول الا أن الملتقط إذا نشد اللقطة ومضى مدة التشدات ينبغي أن يجوز له الاقراض من فقير لانه لو تصدق بها عليه في هذه الحالة جاز فالقرض أولى اه فافهم (قوله ولو قضى بالجور الخ) القضاء بخلاف الحق اما عن خطأ أو عمد وكل على وجهين اما في حقه تعالى او حق العبد فائطلاً في حق العبد اما أن يمكن فيه التدارك والرد أو لا فان امسك أن قضى بمال أو صدقة أو طلاق أو اعتاق ثم ظهر أن الشهود غيبوا وكفاراً ومحدودون في قذف يطل القضاء ويرد العبد

مال الوثق والغائب) واللقطة
(واليتيم) من ملي = مؤتمن حيث
لارضى ولا من يقبله مضاربة
ولا مستغلا يشتره وله أخذ المال
من أب مبذرو وضعه عند عدل
قنة (ويكتب الصك) ندب ليحفظه
(لا) بقرض (الاب) ولو قاضيا لانه
لا يقضى لولده (و) لا (الوصى)
ولا الملتقط فان أقرضوا ضمنوا
لغيرهم عن التصحيح بخلاف
القاضى ويستثنى اقراضهم
للضرورة كحرق ونهب فيجوز اتفاقا
بحر ومتى جاز الملتقط اتصدق
فالاقراض أولى (ولو قضى بالجور
فالغرم عليه في ماله ان متعمدا
وأقرضه) اى بالعمد (ولو خطأ
فد) الغرم (على المقضى له) درر

حطلب
فيما لو قضى القاضي بالجور

رقباء المرأة الى زوجها والمال الى من أخذ منه وان لم يكن الرقبان قضي بالقصاص واقص لا يقتل المقتضى له
 وبصير صورة القضاء شبهة مانعة بل تجب الدية في مال المقتضى له وهذا كله اذا ظهر خطأ القاضى بالبينه
 أو باقرار المقتضى له فلو باقرار القاضى لا يظهر في حق المقتضى له حتى لا يطل القضاء في حقه وأما خطأ في حقه
 تعالى بأن قبي بحد زنى أو سرقة أو شرب واستوفى الحقة ثم ظهر أن الشهود كذبت فالضمان في بيت المال
 وان كان القضاء بالجور عن عمد وأقر به فالضمان في ماله في الوجود كلها بالجناية والالتلاف ويعزر القاضى ويعزل
 عن القضاء عن الهندية لمخضا (تنبيه) القاضى اذا قاس مسألة على مسألة وحكم ثم ظهر رواية بخلافه
 فالخصة للمدعى عليه يوم القيمة مع القاضى والمدعى أمامه المدعى فلا نه اثم بأخذ المال وأبامع القاضى فلا نه
 اثم واجتهاد لان أحدا ليس من أهل الاجتهاد في زماننا وبعض اذكاء خوارزم قاس المقتضى على القاضى
 زودت أن القاضى صاحب مباشرة للحكم فكيف يؤخذ السبب مع المباشر فانقطع وكان له أن يقول ان
 انقاضى في زماننا ملجأ الى الحكم بعد الفتوى لانه لو ترك ليلام لانه غير عالم حتى يقضى بعلمه بزيادة قبيل
 الشهادات قلت وفيه نظر فان هذا يسمى الجاء حقيقة والالزام أن تنقطع النسبة عن المباشر الى المتبب كالو
 اكره رجل آخر بالالتاف عضو على أخذ مال انسان فان الضمان على المكره بالكسر اصيرورة المكره بالفتح كالا
 ولا شك أن ما هذا ليس كذلك فلم تنقطع النسبة عن المباشر وهو القاضى وان اثم المتبب وهو المفتى ولا يقاس
 هذا على مسألة تضمن الساعى الى ظلم مع أن الساعى متسبب لا مباشر فان تلك مسألة استحصانية خارجة عن
 القياس زجرا عن العناية لكن قد يقال ان هذا حكم الضمان في الدنيا والكلام في الخصومة في الإحرة ولا شك
 في أن كلاما من المباشر والمتسبب ظالم اثم ولله مظلوم الخصومة معهما وان اختلف ظليهما فان المباشر ظلمه أشد من
 امسك رجلا حتى قتله آخر (قوله العزل عن القضاء) الظاهر أن هذا وما بعده مبنيان على رواية انعزاله
 بالفسق وتقدم أن المذهب أنه لا يعزل بل يستحق العزل (قوله وفيه) لم يذ كر ذلك في المنع فيعود الضمير الى
 السراج (قوله وشهادته) اى اذا أراد أن يشهد شهادة عند القاضى المولى لا يقبها الفسقة بغلبة الجور والرشوة
 فانهم (قوله القضاء مظهر لا مثبت) لان الحق المحكوم به كان ثابتا والقضاء اظهر هو المراد ما كان ثابتا ولو
 تقديره كالتقضاء بشهادة الزور كما ترى بيانه في تعريف القضاء عن ابن الغرس (قوله ويتخصص بزمان ومكان
 وخصومة) عزاد في الاشبهاء الى الخلاصة وقال في الفتح من أول كتاب القضاء الولاية تقبل التقيد والتعليق
 بالشرط كقوله اذا وصلت الى بلدة كذا فأنت قاضيا واذا وصلت الى مكة فأنت أمير الموسم والاضافة بكعتك
 قاضيا في رأس النهر والاستثناء منها بكعتك قاضيا الا في قضية فلان ولا ينتظر في قضية كذا والدليل على جواز
 تعليق الامارة وادافتها قوله صلى الله عليه وسلم حين بعث البعث الى موته وأمر عليهم زيد بن حارثة أن قتل زيد بن
 حارثة بخفر أميركم وان قتل جعفر فبعد الله بين راحة وهذه القصة مما اتفق عليها جميع أهل السير والمغازي
 اه (قوله بعد خمسة عشر سنة) المناسب خمس عشرة سنة كبر الاول وتأيت الثاني ليكون المدة مائة وثلاثين
 سنة وأجاب ط بأنه على تأويل السنة بالعام أو الحول (قوله فلا تسع الا آن بعدها) اى انتهى السلطان عن
 سماعها بعد خاف قد قال السيد الحموى في حاشية الاشياء أخبرني استاذى شيخ الاسلام يحيى أفندي النهر
 بالمنقارى أن السلاطين الآن يأمرون قضاتهم في جميع ولاياتهم أن لا يسمعوادعوى بعد مضي خمس عشرة سنة
 سوى الوقف والارث اه وتقل في الحامدية فتاوى من المذاهب الاربعة بعدم سماعها بعد انتهى المذكور
 لكن هل يبقى النهى بعدم موت السلطان الذى نهى بحيث لا يحتاج من بعده الى نهى جديد أفتى في الخبرية بأنه لا بد
 من تجديد النهى ولا يستقر النهى بعده وبأنه اذا اختلف الخصمان في أنه منهى أو غير منهى فالقول للقاضى
 ما لم يثبت المحكوم عليه النهى وأطال في ذلك وأطاب فراجعه وأما ما ذكره السيد الحموى أيضا من أنه قد علم
 من عادتهم بعض سلاطين آل عثمان نصرهم الرحمن من أنه اذا تولى سلطان عرض عليه قانون من قبله وأخذ آخره
 باتا عه فلا يفيد هنا لأن معناه أن يلتزم قانون أسلافه بأن يأمر بما أمر به وينهى عما نهى عنه ولا يلزم منه
 أنه اذا تولى قاضيا ولم ينهه عن سماع هذه الدعوى أن يصير قاضيه منها بمنع ذلك وانما يلزم منه انه اذا اولاه
 بنهاه صريحا ليكون عاملا بما التزمه من القانون كما اشتهر أنه حين يولية الآن يأمره في منشوره بالحكم بأصح
 أقوال المذهب كعادة من قبله وتتمام الكلام على ذلك في كتابنا تنقيح الحامدية فراجعه وأطلنا الكلام عليه

مطلب
 اذا قاس القاضى واخطأ فالخصومة
 للمدعى عليه مع القاضى والمدعى
 به المصانة

وفي المنع معزاله السراج قال محمد
 لو قال تعددت الجور انعزل عن
 القضاء وفيه عن أبي يوسف اذا
 غلب جوره ورشوته ردت قضايه
 وشهادته (فروع) القضاء مظهر
 لا مثبت ويتخصص بزمان ومكان
 وخصومة حتى لو أمر السلطان
 بعدم سماع الدعوى بعد خمسة
 عشر سنة فسمعه سالم نفذت
 فلا تسع الا آن بعدها لا بأمر

مطلب
 القضاء يقبل التقيد والتعليق

مطلب
 في عدم سماع الدعوى بعد خمس
 عشرة سنة

مطلب
 هل يبقى النهى بعدم موت السلطان

أيضا في كتاب تنبيه الولاة والحكام (قوله الا في الوقف والارث ووجود عذر شرعي) استثناء الارث موافق لما مر عن الحموي ولما في الحامدية عن فتاوى أجد أفندي المهمنداري مفتي دمشق انه كتب على ثلاث اسئلة أنه تسمع دعوى الارث ولا يمنعها طول المدة ويخالفه ما في الخيرية حيث ذكر أن المستفي ثلاثه مال التيم والوقف والنائب ومقتضاه أن الارث غير مستغنى فلا تسمع دعواه بعد هذه المدة وقد نقل في الحامدية عن المهمنداري أيضا انه كتب على سؤال آخر فبين تركت دعواها الارث بعد بلوغها خمس عشرة سنة بلا عذر أن الدعوى لا تسمع الا بأمر سلطاني ونقل أيضا مثل دعوى تركية عن المولى أبي السعود وتعيينها اذ تركت دعوى الارث بلا عذر شرعي خمس عشرة سنة فهل لا تسمع الجواب لا تسمع الا اذا اعترف الخصم بالحق ونقل مثله شيخ مشايخنا التركاني عن فتاوى على أفندي مفتي الروم ونقل مثله أيضا شيخ مشايخنا السامحاني عن فتاوى عبد الله أفندي مفتي الروم وهذا الذي رأينا عليه عمل من قبلنا فالظاهر أنه ورد نهى جديد بعدم سماع دعوى الارث والله سبحانه اعلم (تنبيهات) الاول قد استفيد من كلام الشارح أن عدم سماع الدعوى بعد هذه المدة انما هو للنهي عنه من السلطان فيكون القاضي معزولا عن سماعها لماعت من أن القضاء يختص فلذا قال الابا مرأي فاذا أمر بسماعها بعد هذه المدة تسمع وسبب النهي قطع الحيل والتزوير فلا ينفي ما في الاشياء وغيرها من أن الحق لا يسقط بنقادم الزمان اه ولذا قال في الاشياء أيضا ويجب عليه سماعها اه اي يجب على السلطان الذي نهى قضائه عن سماع الدعوى بعد هذه المدة أن يسمعها بنفسه أو يأمر بسماعها كي لا يضيع حق المدعي والظاهر أن هذا حيث لم يظهر من المدعي أماره التزوير وفي بعض نسخ الاشياء ويجب عليه عدم سماعها وعليه فالضمير يعود للقاضي المنهي عن سماعها لكن الاول هو المذكور في معين المفتي الثاني أن النهي حيث كان للقاضي لا ينفي سماعها من المحكم بل قال المصنف في معين المفتي ان القاضي لا يسمعها من حيث كونه قاضيا فلو حكمه الخصمان في تلك القضية التي منى عليها المدة المذكورة فله أن يسمعها الثالث عدم سماع القاضي لها انما هو عند انكار الخصم فلو اعترف تسمع كما علم مما قد سناه من فتوى المولى أبي السعود أفندي اذ لا تزوير مع الافرار الرابع عدم سماعها حيث تحقق تركها هذه المدة فلو ادعى في اثباتها لا يمنع بل تسمع دعواه ثانيا ما لم يكن بين الدعوى الاولى والثانية هذه المدة ورأيت بخط شيخ مشايخنا التركاني في مجموعته أن شرطها اي شرط الدعوى بمجلس القاضي فلا تسمع الدعوى في مجلس غيره كالشهادة تنوير ويجوز ودرر قال واستفيد منه جواب حادثة الفتوى وهي أن زيد اترك دعواه على عمر ومدة خمس عشرة سنة ولم يدع عند القاضي بل طالبه بحقه مرارتي غير مجلس القاضي فقتضى ما مر لا تسمع لعدم شرط الدعوى فليكن على ذكر من قاله تكرر السؤال عنها وصرح فتوى شيخ الاسلام على أفندي انه اذا ادعى عند القاضي مرارا ولم يفصل القاضي الدعوى ومضت المدة المزبورة تسمع لانه صدق عليه انه لم يتركها عند القاضي اه ما في النجوة وبه أفقي في الحامدية ثم لا يخفى أن ترك الدعوى انما يتحقق بعيد شوت حق طلبها فلو مات زوج المرأة أو طلقتها بعد عشرين سنة مثلا من وقت النكاح فلها طلب مؤخر المهر لان حق طلبها انما ثبت لها بعد الموت أو الطلاق لا من وقت النكاح ومثله ما يأتي فيما لو أترك الدعوى هذه المدة لا عسار المديون ثم ثبت يساره بعدها وبه يعلم جواب حادثة الفتوى سئلت عنها حين كتابتي لهذا المحل في رجل له كدك وكان وقف مستعمل على منجور وغيره وضعه من ماله في الدكان باذن ناظر الوقف من نحو أربعين سنة وتصرف فيه هو وورثته من بعده في هذه المدة ثم أنكره الناظر الآن وأنكر وضعه بالاذن وأراد الورثة اثباته وانبات الاذن بوضعه والذي يظهر لي في الجواب سماع البينة في ذلك لانه حيث كان في يدهم ويد مورثهم هذه المدة بدون معارض لم يكن ذلك تركا للدعوى وظاهر ذلك ما لو ادعى زيد على عمرو بدار في يده فقال له عمرو كنت اشتريتها منك من عشرين سنة وهي في ماسكي الى الآن وكذبه زيد في الشراء فسمع بينة عمرو على الشراء المذكور بعد هذه المدة لان الدعوى توجهت عليه الآن وقبلها كان واضع اليد بمعارض فلم يكن مطالبا باثبات ملكيتها فلم يكن تاركا للدعوى ومثله فيما يظهر أن مستأجر دار الوقف يعمرها باذن الناظر ويتفق عليها مبلغا من الدراهم بصير دينه على الوقف ويسمى في زماننا مرصدا ولا يطالب به مادام في الدار فاذا خرج منها فله الدعوى على الناظر بمرصده المذكور وان طالت مدته حيث جرت العادة بأنه لا يطالب به قبل خروجه ولا سيما اذا كان في كل سنة يقتطع بعضه من اجرة الدار فليأمل الخلامس

الافى الوقف والارث ووجود عذر شرعي وبه أفقي المفتي ابو السعود فليحفظ

• أمر السلطان انما يتخذ اذا وافق الشرع والافلا اشياء من الناعدة الخامة وفوا ان شتى فلو امر قضاءه بتخلف الشهود وجب على العلماء أن ينصروه ويقولوا له لا تكلف قضاءك الى امر يلزم منه خطئك او يحفظ انما اتى تعالى • قضاء الباشا وكما به الى القاضي جائز ان لم يكن قاض مولى من السلطان • الحاكم كالقاضي الا في اربعة عشر مسألة ذكرناها في شرح الكنز يعنى في البحر • وفي الفصل الاول من جامع الفصولين القاضي بتأخير الحكم بآثم ويعزرو بعزل وفي الاشياء لا يجوز لتأني تأخير الحكم بعد وجود شرائطه الا في ثلاث لرية ولرجاء صلح اقارب واذا استعمل المدعى

٢. مطلب
اذا ترك الدعوى ثلاثة وثلاثين سنة لا تسع

٣. مطلب
باع عقارا وأحد اقاربه حاضر لا تسع دعواه

٤. مطلب
طاعة الامام واجبة

استثناء الشارح العذر الشرعى - أعم مما فى الخبرية من الاقتصار على استثناء الوقف ومال اليتيم والغائب لان العذر يشمل ما لو كان المدعى عليه ما كما ظاهرا كما يأتى وما لو كان ثابت الاعصار فى هذه المدة ثم أيسر بعدها قسيع كما ذكره فى الحامدية . السادس استثناء مال اليتيم . قيد بما اذا لم يتركها بعد بلوغه هذه المدة وبما اذا لم يكن له ولي كما يأتى وفى الحامدية لو كان أحد الورثة قاصرا والباقي بالغين تسع الدعوى بالنظر الى القاصر بقدر ما يخصه دون البالغين السابع استثناء الغائب والوقف ولم يبينوا له مدة قسيع من الغائب ولو بعد سنين سنة ويؤيده قوله فى الخبرية من المقرر أن التركة لا يأتى من العاقب له وأعليه لعدم تأتى الجواب منه بالغبية والعلة خشية التزوير ولا يأتى بالغبية الدعوى عليه فلا فرق فيه بين غيبة المدعى والمدعى عليه اه وكذا الظاهر فى باقى الاعذار أنه لا مدة لها لان بقاء العذر وان طال مدته يؤكده عدم التزوير بخلاف الوقت فانه لو طال مدة دعواه بلا عذر ثلاثة وثلاثين سنة لا تسع كما أتى به فى الحامدية أخذا بما ذكره فى البحر فى كتاب الدعوى عن ابن الغرس عن البسوط اذا ترك الدعوى ثلاثة وثلاثين سنة ولم يكن مانع من الدعوى ثم ادعى لا تسع دعواه لان ترك الدعوى مع التمكن يدل على عدم الحق ظاهرا اه وفى جامع الفتاوى عن فتاوى العتباتى قال المتأخرون من اهل الفتوى لا تسع الدعوى بعد ستة وثلاثين سنة الا أن يكون المدعى غائبا أو صيبا أو مجنونا وليس له مالولى أو المدعى عليه أميرا جائرا اه ونقل طعن الخلاصة لا تسع بعد ثلاثين سنة اه ثم لا يخفى أن هذا ليس مبقيا على المنع السلطانى بل هو منع من الفقهاء فلا تسع الدعوى بعده وان أمر السلطان بجمعها الثامن سماع الدعوى قبل مضي المدة المحدودة مقيدا بما اذا لم يمنع منه مانع آخر يدل على عدم الحق ظاهرا لمسا إلى فى مسائل شتى آخر الكتاب من أنه لو باع عقارا أو غيره وأمر أنه أو أحد اقاربه حاضر يعلم به ثم ادعى ابنه مثلاله ملكه لا تسع دعواه وجعل سكوتة كالفصاح قطعاً للتزوير والحيل بخلاف الاجنبى فان سكوتة ولو جارا لا يكون رضى الا اذا سككت الجار وقت البيع والتسليم ونصرف المشتري فيه زرعا وبناء فلا تسع دعواه على ما عليه الفتوى قطعاً لا طماع الفاسدة اه وأطال فى تحقيقه فى الخبرية من كتاب الدعوى فقد جعلوا مجزء سكوت القريب والزوج عند البيع مانعا من دعواه بلا تقسيم باطلاعه على تصرف المشتري كما اطلقه فى الكنز والمقتضى وأما دعوى الاجنبى ولو جارا فلا بد فى منعها من السكوت بعد الاطلاع على تصرف المشتري ولم يقبده بجنة وقد أجاب المصنف فى فتاواه فىمن له بيت يسكنه مدة تزيد على ثلاث سنين ويصرف فيه خدما وعجارة مع اطلاع جاره على ذلك بأنه لا تسع دعوى الجار عليه البيت او بعضه على ما عليه الفتوى وسيأتى تمام الكلام على ذلك آخر الكتاب فى مسائل شتى قبل انقراض ان شا الله تعالى فانظر هناك فانه مهم (قوله امر السلطان انما يتخذ) اى يتبع ولا يتجاوز مخالفة وسيأتى قبيل الشهادات عند قوله امر ترك قاض بقطع ارجع الخ التعليل بوجوب طاعة ولي الامر وفى ط عن الجوى أن صاحب الجرد ذكرنا فلا عن آثمنا أن طاعة الامام فى غير معصية واجبة فلو أمر بصوم يوم وجب اه وقد منا أن السلطان لو حكم بين الخصمين بنقد فى الاصح وبه يفتى (قوله يلزم منه خطئك) اى ان عموك وسخط الخالق اى ان أطاعوك اه ح عن الاشياء وفى سخط ضم المهملة مع سكون الخاء المعجمة وقتمهما ونقل عن الصيرفية جواز الخليف وهو مقيد بما اذا رآه القاضي جائرا أى بأن كان ذار أى أما اذا لم يكن له رأى فلا ط عن أبى السعود والمراد بالرأى الاجتهاد (قوله قضاء الباشا الخ) قد منا الكلام عليه قيل قول المصنف لا يقضى على غائب ولا له (قوله الحاكم كالقاضي) فى بعض النسخ المحكم وهو الذى فى البحر والاشياء (قوله الا فى اربعة عشر مسألة) سيأتى فى آخر باب التحكيم انه فى البحر عدها سبعة عشر ويأتى بيانه هناك مع زيادة عليها (قوله ذكرناها) من كلام الاشياء (قوله ويعزل) اى يستحق العزل كما فى الزيلعى (قوله لرية) اى اذا كان لرية فى الشهود ومنها ثلاثة شهد واعنده ثم قال أحدهم قبل القضاء أستغفر الله كذبت فى شهادتى فسمع القاضي بلا تعيين شخصه فسألهم فقالوا كتمان على شهادتنا فانه لا يقضى بشهادتهم ويخرجهم من عنده حتى ينظر فى ذلك يرى (قوله ولرجاء صلح اقارب) وكذا الاجانب لان القضاء يورث الضغينة فيترز عنه مهمما يمكن ط عن الشيخ صالح وفى البيرى عن خزانة الاكل اذا طمع القاضي فى ارضاء الخصمين لأبأس بردهم ولا يقضى القضاء بينهما لعلهما يسطلمان ولا يردعهما اكثر من مرتين وان لم يطعم أنفذ القضاء اه (قوله واذا استعمل المدعى)

أراد أن المدعى إذا استعمل من القاضي حتى يحضر بينة فإنه يميله وكذا إذا أقام البينة ثم إن المدعى عليه
استعمل من القاضي حتى يأتي بالدفع فإنه يجيبه ولا يجبل بالحكم اهـ وهذا بعد أن يسأله عن الدفع وكان
صحيحاً فلو فاسد الإيماء ولا يلتفت إليه كما في قاضي خان يرى قلت وسأقضي قبيل باب دعوى الرجلين أنه
لو قال المدعى عليه لي دفع يميل إلى المجلس الثاني وزاد البيري عن الخلاصة مسألة أخرى يؤخر فيها المالم بمقتضى
قوى أهل مصره فبعت الفتوى إلى مصر آخر لا يأم بتأخير القضاء (قوله لا يصح رجوعه عن قضائه) فلو
قال رجعت عن قضائي أو وقعت في تلبس الشهود أو انطلت حكمي لم يصح والقضاء مانس كما في الحاشية
اشبهاء قد بالرجوع لأنه لو أنكر القضاء وقال الشهود ودقني فالقول له على المفتي به ذكره ابن الغرس
وقدمنا قول القضاء عن جامع الفصولين اعتماد خلافه في زماننا (قوله لو بطل) كما إذا اعترف عنده شخص
لاخر ببلغ وغاب عنه ثم تداعى عنده اثنان فحكم على أحدهما طائفاً أنه ذلك المعترف ثم تبين له أنه غيره له نقضه
وتماحه في شرح الوهبانية وهذا مبني على أن للقاضي العمل بعله والفتوى على عدمه في زماننا كما نقله في
الاشبهاء عن جامع الفصولين وقد بنى ما نال الفساد القضاء فيه وأصل المذهب الجواز وسأقضي تمامه في باب
كتاب القاضي إلى القاضي (قوله أو ظهر خطأه) تقدم بيانه عند قوله ولو قضى بالجور (قوله أو يخلاف
مذهبه) تقدم بيانه عند قوله قضى في مجبه فيه بخلاف رأيه (قوله فعل القاضي حكم الخ) كذا في الاشبهاء
نفر بعاواستثناء وذكر في البحر أقول كتاب القضاء فعل القاضي على وجهين الأول ما لا يكون موضعاً
للعلم كالأدته مكلفه بتزويجها فزوجهما فانه وكيل عنها ففعله ليس بحكم كما في القاسمية الثاني ما يكون محللاً
للعلم كتزويج صغيرة لا ولي لها أو شراءه وبيع مال اليتيم وقسمته العقار ونحو ذلك فجزم في التجنيس بأنه حكم
وكذا تزويج اليتيمة من ابنه ورده في النكاح الفسخ بأن الأوجه أنه ليس بحكم لا تنقضاء شرطه أي من
الدعوى الصحيحة وبأن الحاقه بالوكيل يكفي للمنع يعني أن الوكيل بالنكاح لا يملك التزويج من ابنه فالقاضي
بمنزلة فغنى ذلك عن كونه حكماً وعلى هذا فقولهم شراء القاضي مال اليتيم أو شيئاً من الغنية لنفسه لا يجوز
لأنه حكم لنفسه خلاف الأوجه لأن الحاقه بالوكيل للمنع مغن عن كونه حكماً لأن شراء الوكيل لنفسه باطل
لكن لما كثرت كلامهم كون فعله حكماً فالأولى أن يقال تصحيح الكلامهم أن الحكم القولي يحتاج إلى الدعوى
والفعل لا للقضاء الضمني لا لاحتياج إليها وإن احتجنا بها القصدى ويدخل الضمني تبعاً وقال محمد في الأصل
لوطب الورثة القسمة للعقار وفيهم غائب أو صغير قال الإمام لا أقسم مالم يبرهنوا على الموت والموارث ولا أقضي
على الغائب والصغير بقولهم لأن قسمة القاضي قضاء منه وقال لا يقسم اهـ وهذا قاطع للشبهة فتعين
الرجوع إلى الحق اهـ مافي البحر لمخصاً وحاصله أن مافي الأصل لا يمكن الحاقه بالوكيل في المنع من القسمة
فتعين أن العلة مانص عليها من كون فعله حكماً فتعين التوفيق بما ذكر من أن القضاء الفعلي لا يحتاج
إلى الدعوى كالضمني بخلاف القولي القصدى وبه اندفع ما مر عن الفسخ من قوله لا تنقضاء شرطه وان دفع أيضاً
قول ابن الغرس أن الصواب أن الفعل لا يكون حكماً نعم قال في التبريم يدل على أنه ليس بحكم أثباتهم خيار
البلوغ للصغير والصغيرة بتزويج القاضي على الأصح إذ لو كان تزويجه حكماً لزم نقضه اهـ قالت وقد يقال إن
معنى كونه حكماً أنه إذا زوج اليتيمة ليس لغیره نقضه كما أفتى به ابن نجيم أي لو رفع إلى حاكم آخر لا يراه ليس
له نقضه بل عليه تنفيذه لأن الحكم رفع الخلاف ولا يلزم من هذا أنه ليس لها خيار البلوغ كما لا يخفى فكذا هنا
غير الأب والجد وحكم به القاضي فإن حكمه بحجة العقد لا ينافي ثبوت خيار البلوغ كما لا يخفى فكذا هنا
بالأولى (نقطة) قال في الأشباه القضاء الضمني لا يشترط له الدعوى والمقصود ما إذا شهدا على خصم بحق
وذكر اسمه واسم أبيه وجده وقضى بذلك الحق كان قضاء بنسبه ضمناً وإن لم يكن في حادثة النسب اهـ أي
إذا كان المشهود عليه غير مشار إليه فلو مشار إليه لا يثبت بنسبه كما أوضحه الجوى ثم قال في الأشباه وعلى
هذا الوشهاد بأن فلانة زوجة فلان وكات زوجها فلان كذا على خصم منه وكروقتى بتوكيلها كان قضاء
بالزوجية بينهما وهي حادثة الفتوى ونظيره مافي الخلاصة من طريق الحكم بثبوت الرضائية أن يعلق رجل وكالة
فلان بدخول رمضان ويدعى بحق على آخر ويتنازع في دخوله فتقام البينة على رؤيا فيثبت رمضان ضمن ثبوت
التوكيل وأصل القضاء الضمني ما ذكره أصحاب المتن من أنه لو ادعى كفاً على رجل بماله فأقر بها أو أنكر

مطلب
لا يصح رجوع القاضي عن قضائه
إلا في ثلاث

مطلب
في حكم القاضي بعله

مطلب
فعل القاضي حكم

لا يصح رجوعه عن قضائه إلا في
ثلاث لو بطل أو ظهر خطأه
أو يخلاف مذهبه بفعل القاضي
حكم

مطلب
القضاء القولي يحتاج للدعوى
بخلاف الفعلي والضمني

مطلب
في القضاء الضمني

الدين فبرهن على الكفيل بالدين وقضى عليه بها كان قضاء عليه قصد اوعلى الاصيل الغائب ضمنا وله فروع
وتفاصيل ذكرناها في الشرح اهـ (قوله الا في مسألتين الخ) استثناء من قوله فعل القاضى حكم ووجه
الاولى أن فعله بطريق الوصالة ووجه الثانية أن فعله كفعل الواقف فلقاض آخر نقضه كما في منتخب المحيط
الرضوى وقد ذلك فيه بقيد من عن بعض المشايخ فانه قال وان أعطى القاضى بعض القرابة اى فقيرا من قرابة
الواقف ولم يقض له بذلك ولم يجعله رابسة في الوقف كان لقاض آخر نقضه لكن ذكر في الاشياء من القاعدة
الخامسة أن تقرير القاضى المرتبات غير لازم الا اذا حكم بعدم تقرير غيره مخنذا يلزم وهي في الخصاص أفاده
البرى (قوله امر القاضى حكم) قدما اول القضاء انهم اتفقوا على أن امره بحبس المدعى عليه بالحق
كأمره بالاخذ منه وعلى أن امره بصرف كذا من وقف الفقراء الى فقير من قرابة الواقف ليس بحكم حتى
لوصرفه الى فقير آخر صح واختلفوا في قوله سلم الدار وتقام الكلام عليه في البحر والنهر هناك (قوله
القاضى يحلف غريم الميت) لم يبين أن هذا الحليف واجب أم لا ووقف فيه المقدسى لكن قال في الخلاصة
عن أدب القاضى للنصاف واجمعوا على أن من ادعى ديناً على الميت يخلف من غير طلب الوصى والوارث
بأنه ما استوفيت دينك من المديون ولا من أحد آذاه اليك عنه ولا قبضه قابض ولا أبرأته ولا شيئاً منه ولا حلت
بذلك ولا بشئ منه على أحد ولا عندك له ولا بشئ منه رهن اهـ وعلاه الصدر الشهيد بأن الميت ليس للوارث
ههنا وانما هي للتركة لانه قد يكون له غريم آخر أو وصى له فالحق في هذا في تركه الميت فعلى القاضى الاحتياط
في ذلك وقال قبله ولا يدفع له شيئاً حتى يستحلفه اهـ فحيت اجعوا على تحليفه وذكروا أنه لا يدفع اليه
المال حتى يستحلف ولم يفعل ذلك لم تستوف الدعوى شرطها فلا يقض حكمه بالدفع والقبض والقاضى بما مور
بالحكم بأصح اقوال الامام فاذا حكم بغيره لم يضح فكيف وقد اجعوا على التحليف وتبامه في الحامدية قال في
البحر من الدعوى ولا خصوصية للدين بل في كل موضع يدعى حقه في التركة وأثبت بالبينه وعزاه الى الوالوية ثم
قال ولم أن حكم من ادعى أنه دفع للميت دينه وبرهن هل يحلف ويذبحي أن يحلف احتياطاً اهـ قال محسبه
الرملى قد يقال انما يحلف في مسألة مدعى الدين على الميت احتياطاً لاحتمال انهم شهدوا باستصحاب الحال
وقد استوفاه في باطن الامر وأما في مسألة دفع الدين فقد شهدوا وعلى حقيقة الدفع فانفى الاجتهاد المذكور
اهـ وهذا وجه كما لا يخفى (تنبيه) قد بالقاضى لأن الوصى أن يدفع ذلك للمقرض اذا أقر به الميت عنده
كان وصا عليه وتبامه في البرى (قوله ولو أقر به المريض) اى في مرض موته قال في التتارخانية وقال القاضى
الامام ابو على النسقى عرفنا أن الدين اذا تقدم وجوبه حتى يتوهم سقوطه بهذه الاسباب فغريم الميت
يستحلف وكما ظن أن الدين اذا ثبت باقرار المريض في مرض موته أن الغريم لا يستحلف لانه ذكر في الميسوط
في مواضع أن المريض اذا أقر في مرضه بالمديون للغرماء فأنهم يعطون ذلك ولم يشترط البين والخلاف ذكر
البين هنا وهذا شئ استفيد من جهته اهـ برى (قوله أنه حلف المخدرة) هي التي لا تحاطل الرجال وان
خرجت لحاجة وحام كذا ذكره الشارع عن القنية في باب الشهادة على الشهادة (قوله الابن اهدى)
هذه عبارة الاشياء وظاهرها انه لا بد من شاهدين غير الامين وقدم عن الصغرى أنه يقبل قول شاهد معه
قال الشيخ صالح ولعل ذلك لاختلاف الروايتين ط (قوله وقد منشا في الوقف الخ) كان الاولى ذكره عند
قوله امر السلطان انما يقض الخ (قوله أن السلطان مخالفة شرط الواقف) فيجوز له احداث وظيفة
او مرتب اذا كان المقر في ذلك من مصارف بيت المال ط (قوله ولو غلبه قري ومزارع) بأن كان الواقف له
سلطانا او واحدا من الامراء ولم يعلم ملكه لها بوجه شرعى ولذا علله الشارح هناك بقوله لان اصلها بيت
المال وأفتى الفتى ابو السعود أفندى بأن اوقاف المولود والامراء لا يراعى شروطها لانها من بيت المال او ترجع
اليه اهـ وقد من تمام الكلام على ذلك في الوقف (قوله وأجاب صنعي أفندى) اى عن سؤال سئل عنه
(قوله متى كان في الوقف سعة) بفتح السين والعين المهمتين اى بأن كانت غلته وافرة (قوله ولم يقصر)
اى ذوالوظيفة التي أحدها السلطان (قوله لا يجمع) اى من تناول ما قرره له (قوله يحبس الولي الخ)
في البحر لا يحبس صبي على دين الاستهلاك ولوله مال من عروض وعقار اذا لم يكن له أب أو وصى والراى فيه
للقاضى فيأذن في بيع بعض ماله للايقاء ولوله أب أو وصى يحبس ان امتنع من قضاء دينه من ماله اى مال

مطلب
امر القاضى حكم

مطلب
يحلف القاضى غريم الميت

فلوروج اليتيم من نفسه وابنه
لم يجوز الا في مسألتين اذا أذن الولي
للقاضى بتزويجه اكان وكلا اذا
أعطى فقيرا من وقف الفقراء كان
له اعطاء غيره * امر القاضى حكم
الا في مسألة الوقف المذكورة
فأمره فتوى فلو صرف لغیره صح
* القاضى يحلف غريم الميت ولو
أقر به المريض * لا يقبل قول أمين
القاضى انه حلف المخدرة الا
بشاهدين * من اعتد على
امر القاضى الذى ليس بشرعى
لم يخرج عن العهدة اهـ وقد منا
في الوقف عن المظلومة المحببة
مغزى لا مبسوط أن للسلطان مخالفة
شرط الواقف ولو غلبه قري ومزارع
وانه يعمل بأمره وان غير الشرط
فلحفظ قلت وأجاب صنعي أفندى
بأنه متى كان في الوقف سعة ولم
يقصر في أداء خدمته لا يمنع فتنه
رى الوهبانية يحبس الولي بدین
الصغير حتى يوفيه او يظهر فقر
الصغير

مطلب
في حبس الصبي

قلت لـ كن قدّم شارحها عن
قاضي خان أن الحر والعبد والبالغ
والصبي في الحبس سواء فيأمل
نفيه هنا قاله الشربلالي قال
وليس للقاضي البيع مع وجود
أب أو وصي وهي قاعدة حسنة
قلت وفي القنية ومتى باعاً للقاضي
تقصير لأصلح كأنظمه الشارح
فضمته للمتن مغيراً بعضه فقلت
ويتنص بيع من أب أو وصيه
ولو مصلحاً والأصلح النقض بسلط
ويحبس في دين على الطفل والد
وصي والتأديب بعض بصور
وفي الدين لم يحبس أب ومكاتب
وعبد مولاه كعكس ومعسر
نعم لو العبد مدينوناً يحبس المولى
بدينه لأنه الغرماء وكذا يحبس
بدين مكاتبه إلا فيما كان من جنس
الكتابة ففي عتاق ألوهبانية
وفي غير جنس الحق يحبس سيده
مكاتبه والعبد فيها مخير
وفي حجرها

ويحبس ذو الكتب الصالح الحر
على الدين إذا بالكتب ما هو ومعسر

* (باب التحكيم) *

٣ (هو) لغة جعل الحكم فيما لا
غير له وعرفاً (قولية الخصمين) حاكماً
يحكم بينهما

الصبي ولا يحبس الصبي - الأباطر بن التأديب لئلا يجاسر إلى مثله إذا باشر شيئاً من أسباب التعدي قصداً
فلو خطأ فلا كذا في كفالة المبسوط وفي المحيط للقاضي حبس الصبي - الساجر تأديباً لا عقوبة لئلا يماطل حقوق
العباد فإن الصبي يؤذّب ليس ينزع عن الأفعال الذميمة اهـ (قوله فيأمل نفيه هنا) قدعات من عبارتي
المبسوط والمحيط أن نفيه على وجه العقوبة وإثباته على وجه التأديب وهو شامل أيضاً للمأذون والمحجور فافهم
(قوله قال) أي الشربلالي وقد عزا في النهر إلى الطرسوسي - أخذ من قول المبسوط ولوله أب أو وصي - الخ
(قوله فللقاضي نقضه) أي نقض بيع الأب والوصي - ولو النقض أصل للصغير (قوله كأنظمه الشارح) أي
شارح ألوهبانية القاضي عبد البر بن النخعي (قوله ولو لمصلحاً) اغماذك رد لانهم صرحوا بأن شرط بيع
الأب عتقاً له غير بطل القيمة كونه محموداً أو مستوراً فلا وكان مفسداً لا يجوز إلا بضعف القيمة (قوله والأصلح
النقض) الواو التحال وقوله بسلط يسكون السين جملة استثنائية (قوله ويحبس الخ) أي يحبس الوالد
والوصي في دين على الطفل لأجنبي - إذا كان للطفل مال واستعان أدناه كما علم عمار (قوله وصي) على
تقدير الواو العاطفة (قوله وللتأديب الخ) أي وحسب الصبي - للتأديب بعض المشايخ تصوّروا (قوله وفي
الدين لم يحبس أب) تقدّمت هذه المسألة في قوله لا يحبس أصل وإن علاني دين فرعه بل يقضي القاضي دينه من
عين ماله أو قيمته الخ واحترز بالدين عن التفقة فإنه يحبس بها كما مرّ هناك (قوله ومكاتب) بفتح التاء أي
لا يحبس المكاتب بدين الكتابة فإن كان ديناً آخر يحبس به للمولى ومنهم من منعه لأنه يمكن من إسقاطه بالتعجير
وصححه في المبسوط وعليه الفتوى بجر عن أنفع الوسائل (قوله وعبد مولاه) أي لدين مولاه أطلقه
الزبلي - فظاهره ولو كان مدينوناً بجر (قوله كعكس) أي عكس المكاتب والعبد فلا يحبس المولى بدين
مكاتبه إن كان من جنس بدل الكتابة لوقوع المقاصة ولا يحبس لتوقفها على الرضى ولا يحبس المولى
بدين عبده المأذون غير المدين وإن مدينوناً يحبس لحق الغرماء بجر وذكره الشارح بعد (قوله ومعسر)
أي من ظهر اعتساره بعد حبسه المدة التي يراها القاضي فلا يحبس بعدها وبهذا بلغ عدد من لا يحبس سبعة
أولها الصبي - وكما في النظم وقد عتدها في البحر كذلك لكنه أسقط العسر وذكره العاقلة إن كان لهم عطاء
فلا يحسبون في دية وأرأس ويؤخذ من العطاء وإن لم يكن عطاء يحسبون ثم قال وإن ادسا أمان لا يحبس المدينون
إذا علم القاضي أن له ما لا غنا به أو محبوساً ومسايراً صارت تسعاً اهـ قلت وبالمعسر صارت عشرة (قوله
نعم الخ) تقييد لقوله كعكس (قوله إلا فيما كان من جنس الكتابة) الأولى أن يقول إن لم يكن من
جنس الكتابة فإنه تقييد أيضاً لقوله كعكس كما علم من عبارة البحر المازة أنما (قوله سيدها) مفعول مقدم
على فاعله وهو مكاتبه (قوله والعبد فيها) أي في الكتابة بخير لانها لا عقدة غير لازم في جانبها فله فسحها (قوله
الحر) اسم فاعل أي الذي حرر الكتب وصححها واحتاج إليها لاعتقاده عليها (قوله أذهو بالكتب ما هو
معسر) إذ قضاء الدين مقدم على حاجته إليها وإن كان فقيراً في حق أخذ الصدقة وعدم وجوب الزكاة
كما لو كان له قوت شهر فإنه يباع عليه وهو موسر ولا يباع عليه قوت يومه كما في القنية والله سبحانه أعلم

* (باب التحكيم) *

٢ مطلب
جملة من لا يحبس عشرة

٣ قوله أذهو بالكتب الخ هكذا
بنطه والذي في نسخ الشارح إذا
بالكتب الخ وهو الموافق للوزن
اهـ معججه

لما كان من فروع القضاء وكان أخطر رتبة من القضاء آخره وهذا قال أبو يوسف لا يجوز تعليقه بالشرط وإضافته
إلى وقت بخلاف القضاء لكونه صلحاً من وجه بجر (قوله هواعة الخ) في الصالح ويقال حكمته في مالى
إذا جعلت إليه الحكم فيه اهـ وهذه العبارة لا تدل على أن التحكيم لغة خاص بالمال خلافاً لما توهمه عبارة
الشارح وإذا قال في الصباح حكمت الرجل بالثشديد فوّضت الحكم إليه (قوله وعرفاً قولية الخصمين)
أي الفريقين المتخاصمين فيشمل ما لو تعدد الفريقان ولذا أعيد عليهم ما ضمير الجماعة في قوله تعالى هذان
خصمان اخصموا وفي المصباح اخصم يقع على المفرد وغيره والذكر والاثني بلفظ واحد وفي لغة بابل في التثنية
والجمع فيجمع على خصوم وخصام اهـ فافهم (قوله حاكمها) المراد به ما يع - الواحد والمتعدد (تنبيه)
في البحر عن البرازية قال بعض علماءنا أكثر قضاة عهدنا في بلادنا مصالحون لأنهم يثقلوا القضاء بالشوة
ويجوز أن يجعل حاكماً بترافع القضية واعتراض بأن ارفع ليس على وجه التحكيم بل على اعتقاده ما ضى الحكم

(الآخر) ذلك (وشروطه من جهة
الحكم) بالكسر (العقل لا الحرية
والاسلام) فصيح تحكيم ذي ذميا
(و) شرطه (من جهة الحكم)
بالفتح (صلاحية لقضاء) كما مر
(ويشترط الاهلية) المذكورة
(وقته) اي التحكيم (ووقت الحكم
جميعا فلو حكم عبد اغتصب أو صيا
فبلغ أو ذميا فاسلم ثم حكم
لا يندك) هو الحكم (في مقلد)
بفتح اللام مشددة بخلاف الشهادة
وقد سئل لو استقضى العبد ثم
عق رقعة صح وعزاه سعدى
أفتدى للعتق (حكا جلا)
معلوم اذا لوحده كما أتول من
يدخل المسجد لم يجز اجماعا للجهالة
(الحكم بينهما بينة أو افراز
أو نكول) ورضيا بحكمه (صح)
لوفي غير حد وقود دية على عاقلة)
الاصل أن حكم المحكم بمنزلة الصلح
وهذا لا يجوز بالصلح فلا يجوز
بالتحكيم (وينفرد أحدهما
بنقضه) اي التحكيم بعد وقوعه
(كما) ينفرد أحد العاقلين

٢٢ مطلب

حكم بينهما قبل تحكيمه
ثم اجازاه جاز

وحضور المدعى عليه قد يكون بالاختصاص والجبر فلا يكون حكما ألا ترى أن البيع قد ينعقد ابتداء بالتعاطي
لكن اذا تقدمه بيع باطل أو فاسد وترتب عليه التعاطي لا ينعقد البيع لكونه ترتب على سبب آخر فكذا هنا
ولهذا قال السلف القاضي النافذ حكمه أعز من الكبريت الأحمر اه قال ط وبعض الشافعية يعبر عنه
بأنه قاضي ضرورية اذ لا يوجد قاض فيما عداه من البلاد الا هو راش ومرش اه وانظر ما تقدم من ادول
القضاء (قوله وركنه لفظه الخ) أي ركن التحكيم لفظه الدال عليه اي اللفظ الدال على التحكيم كالحكم يتناو
جمله الحكم أو حكما في كذا فليس المراد خصوص لفظ التحكيم (قوله مع قبول الآخر) أي الحكم بالفتح
فلو لم يقبل لا يجوز حكمه لا بتجديد التحكيم بجر عن المحيط (قوله من جهة الحكم) اي جنبه الصادق
بالقرين وتكمل ما لو كان أحدهما قاضيا كما في القهستاني (قوله لا الحرية) فتحكيم المكاتب والعبد
المأذون صحيح بجر (قوله فصيح تحكيم ذي ذميا) لانه اهل للشهادتين اهل الذمة دون المسلمين ويكون
تراضيهما عليه في حقهما كتقليد السلطان اياه وتقليد الذي يحكم بين اهل الذمة صحيح لا بين المسلمين وكذلك
التحكيم خندية عن النهاية ط وفي البحر عن المحيط فلو أسلم أحد الخصمين قبل الحكم لم ينفذ حكم الكافر على
المسلم وينفذ للمسلم على الذي وقيل لا يجوز للمسلم أيضا وتحكيم المرتد متوقف عنده فان حكم ثم قتل أو طلق
بطل وان أسلم نفذ وعندهما جاز بكل حال (قوله كما مر) اي في الباب السابق في قوله والحكم كالقاضي وأفاد
جواز تحكيم المرأة والفاسق لصلاحتهما للقضاء والاولى أن لا يحكم فاسقا بجر (قوله وقته ووقت الحكم
جميعا) وكذا فيما بينهما بخلاف القاضي كإسائتي في المسائل المتخالفة بجر (قوله فلو حكم عبد الخ)
ولو حكم حرا وعبد الحكم الحر وحده لم يجز وكذا اذا حكم بجر عن المحيط (قوله في مقلد) بفتح اللام
سبني للجهول اي فيمن قلده الامام القضاء (قوله بخلاف الشهادة) فان اشتراط الاهلية فيه عند الأداء فقط
وأشار به الى فائدة قول المصنف للاحية للقضاء حيث لم يقل للشهادة (قوله وقد منا) اي قبيل قوله واذا
رفع اليه حكم قاض وأشار بهذا الى أن قوله كما في مقلد ليس متفقا عليه وقد منا قول القضاء عند قوله واذا
اهل الشهادة أن فيه روايتين وأنه في الوقعات الحسامية قال الفتوى على أنه لا يستعمل بالردة لان الكفر لا ينافي
ابتداء القضاء في احدي الروايتين وان هذا يؤيد رواية صحة تولية الكافر والعبد وصحة حكمهما بعد الاسلام
والعتق بلا تجديد تولية وبه جزم في البحر واقتصر عليه في الفتح خلافا لما مشى عليه المصنف هنا وان هذا بخلاف
الصبي اذا بلغ فإنه لا بد من تجديد تولية وقد منا وجه الفرق هناك فافهم وهل يجرى هذه الرواية في المحكم لم أره
والتأهرا (قوله ورضيا بحكمه) اي الى أن حكم كذا في الفتح فأفاد انه احتراز عما لو رجعا عن تحكيمه قبل
الحكم أو عما لو رضي أحدهما فقط لكن كان الاول ذكره قبل قوله فحكم لثلاث يومه اشتراط الرضى بعد الحكم مع
انه اذا حكم لمهما حكمه كما في الكثر وغيره ويأتى متناوذا كره هناك بأوليد دخل ما لو حكم بينهما قبل تحكيمه
ثم قالارضينا بحكمه وأجزناه فإنه جاز كما نقله ط عن الهندية (قوله صح لوفي غير حد وقود الخ) شمل سائر
المجتهدات من حقوق العباد كإذ كره بعد وما ذكره من منعه في القصاص تبعالكثير وغيره هو قول الخصاص
وهو الصحيح كما في الفتح وما في المحيط من جوازه فيه لانه من حقوق العباد ضعيف رواية ودراية لان فيه حتى الله
تعالى أيضا وان كان الغالب حق العبد وكذا ما اختاره السرخسي من جوازه في حق القذف ضعيف بالاولى
لان الغالب فيه حتى الله تعالى على الاصح بجر (قوله ودية على عاقلة) خرج ما لو كانت على القاتل بأن ثبت
القتل باقراره أو ثبتت جراحه بينة وارشها أقل مما تحمله العاقلة خطأ كانت الجراحة أو عمدا أو كانت قدر
ما تحمله ولكن كانت الجراحة عمدا لا توجب القصاص فينفذ حكمه وتامه في البحر (قوله بمنزلة الصلح)
لانهم ما وافقوا على الرضى بما يحكم به عليهما (قوله وهذه لا يجوز بالصلح) اعترض بأنه سائى في الصلح جوازه
في كل حق يجوز الاعتراض عنه ومنه القصاص لا فبالا يجوز ومنه الحدود أقول منشا الاعتراض عدم فهم
المراد فان المراد أن هذه الثلاثة لا تثبت بالصلح اي بأن اصطالحا على لزوم الحد أول روم القصاص الخ وما سائى
في الصلح معناه أنه يجوز الصلح عن القصاص بجماله لانه يجوز الاعتراض عنه بخلاف الحد فالقصاص هنا مصالح
عنه وفي الاول مصالح عليه والفرق ظاهر كما لا يخفى (قوله بعد وقوعه) الاول أن يبدله بقوله قبل الحكم
(قوله كما ينفرد أحد العاقلين الخ) أي ينقض العقد ونقضه اذا علم الآخر ولو بكتابة أو رسول على

تفصيل مرفى الشريعة وبأن في الركاكة والمضاربة ان شاء الله تعالى (قوله بلا التماس طالب) يعني أن الموكل
 يتنزل بعزل الموكل ما لم يتعلق بالتوكيل حق المذبح كالأمراد خصه السفر فطلب منه أن يوكل وكبلا بالخصوصة
 فليس له عزله كما سيأتي في باب (قوله وغيره) (منصوب على أنه مقعول معه) (قوله لأن حكمه بالصالح)
 والصالح من صنيع التجار فكان كل واحد من الشرعيين راضيا بالصالح وما في معناه بحر (قوله بتحكيمة)
 متعلق برضى (قوله ثم استثناء الثلاثة) أي الحد والقود والدية على العاقلة وكان الأولى ذكر هذا عقبها
 (قوله في كل المجتهدات) أي المسائل التي يسوغ فيها الاجتهاد من حقوق العباد كالطلاق والعناق والكتابة
 والكفالة والشفعة والتفقة والديون والبيع بخلاف ما خالف كتابا أو سنة أو اجماعا (قوله لحكمه بكون
 الكتابات راجع الخ) قال الصدر الشهيد في شرح أدب القضاء هو الظاهر عند أصحابنا وهو الصحيح لكن
 ما يتخذ استعوا عن هذه الفتوى وقالوا يحتاج إلى حكم الحاكم كما في الحدود والقصاص كيلا يتجاسر العوام
 فيه اه قال في الفتح وفي الفتاوى الصغرى حكم الحاكم في الطلاق المضاف بنقله لا يفتى به وفيها روى عن
 أصحابنا ما هو أوسع من هذا وهو أن صاحب الحادثة لو استفتى فقيها عدلا فأفتاه بطلاق المين وسعه اتبع
 فتواه وامسك المرأة المخولف بطلاقها وروى عنهم ما هو أوسع وهو أن تزوج أخرى وكان حلف بطلاق كل
 امرأة يترجها فاستفتى فقيها آخر فأفتاه بجمعة المين فانه يفارق الأخرى ويمسك الأولى عملا بفتواهما اه
 (قوله وغير ذلك) كما إذا مبس صهرته شهوة وانتشر لها فحكم الزوجان حكم الحاكم لهما بالحل - على مذهب
 الشافعي - فالأصح هو النفاذ ان كان المحكم براه والافالصحيح عدمه أفاده في البحر عن القسنة (قوله وظاهر
 الهداية الخ) حيث قال قالوا وتخصيص الحدود واقتصاص يدل على جواز التحكيم في سائر المجتهدات وهو
 الصحيح إلا أنه لا يفتى به ويقال يحتاج إلى حكم المولى دفع التجاسر العوام اه أي تجاسرهم على هدم المذهب
 فتح ومثل عبارة الهداية عبارة شرح أدب القضاء المارة أنفا وتقدم فيها أن الصحيح صحة التحكيم وأنه الظاهر
 عن أصحابنا وكان ما هنا ترجيح للقول الآخر المقابل للصحيح والمتبادر من عبارة الهداية أنه لا يفتى بجواز في
 سائر المجتهدات لكن ذكر في البحر عن الولوالجية والقسنة ما هو كالصريح في أن ذلك في المين المضافة ونحوها
 ونحوه ما قدمناه أنفا عن الفتح عن الفتاوى الصغرى وبأن التصريح به في المخالفات ولكن تأمل في وجه المنع
 من عدم الاقتناء به والتعليل بأن لا يتجاسر العوام على هدم المذهب لا يظهر في خصوص المين المضافة ونحوها
 ثم رأيت المقدسي توقف في ذلك أيضا وأجاب بما حاصله أنهم منعوا من تولية القضاء لغير الأهل لئلا يتحكم بغير
 الحق وكذلك منعوا من التحكيم هنا لئلا يتجاسر العوام على الحكم بغير علم قلت هذا في منع التحكيم مطلقا
 إلا العلم والاحسن في الجواب أن يقال ان الخالف في المين المضافة إذا كان يعتقد صحة ما يلزمه العمل بما يعتقده
 فإذا حكم بعدم صحته حاكم مولى من السلطان لمسه أتباع رأى الحاكم وارتفع بحكمه الخلاف أما إذا حكم
 رجلا فلا يفيد شيئا سوى هدم مذهبه لأن حكم المحكم بمنزلة الصلح لا يرفع خلافا ولا يطل العدل بما كان الخالف
 يعتقد فلهذا قالوا لا يفتى به ولا بد من حكم المولى هذا ما ظهر لي والله سبحانه أعلم (تنبيه) سيأتي في المخالفات
 أنه لا يصح حكمه بما فيه ضرر على الصغير بخلاف القاضى (قوله وصح اخباره الخ) أي إذا قال لاحدهما
 أقررت عندي أو قامت عندي بينة عليك لهذا فعدت أو عدت وقد أقررتك بذلك وحكمت لهذا فأنكرت المقضى
 عليه لا يلتفت إلى أنكاره ومضى القضاء عليه مادام المجلس باقيا لأن الحكم مادام تحكيمهما قائما كلقاضى
 المقلد إلا أن يخرج الخاطب عن الحكم ويعزله قبل أن يقول حكمت عليك أو قاله بعد المجلس لانه بالقيام منه
 ينزل كما ينزل بعزل أحد هما قبل الحكم فصار كالقاضى إذا قال بعد العزل قنيت بكذا لا يصدق فتح (قوله
 لا يصح اخباره بحكمه) أي بعد ما قام (قوله حكمه الناشئ) فانه لا يصح لمن لا تقبل شهادته له (قوله فلا بد
 من اجتماعهما) فلو حكم أحدهما أو اختلفا لم يجوز كما في البحر عن الولوالجية وفيه عن الخصاص لو قال لأمر أنه
 أنت على - حر لم وتوى للطلاق دون الثلاث فيكار جليل فحكم أحدهما بأنهما بائن وحكم الآخر بأنهما بائن
 بالثلاث لم يجوز لانهم لم يجتمعوا على أمر واحد اه (قوله وبعضى حكمه) أي إذا رفع حكمه إلى القاضى ان
 وافق مذهبه امضاه والا بطل وفائدة امضائه ههنا أنه لو رفع إلى قاض آخر يخالف مذهبه ليس لذلك القاضى
 ولاية النقص فيما امضاه هذا القاضى جوهره وفي البحر ولو رفع حكمه إلى حكم آخر حكمه بعد فالتانى

(في مضاربة وشركة ووصالة)
 بلا التماس طالب (فان حكم
 لزمهما) ولا يطل حكمه بعزلهما
 لصدره عن ولاية شرعية ولا
 يتعدى حكمه إلى (غيرهما) إلا
 في مسألة ما لو حكم أحد الشرعيين
 وغيره رجلا فحكم بينهما وألزم
 الشريك تعدى للشريك الغائب
 لأن حكمه كالصلح بحر (فلو حكمه
 في عيب مبيع ففقد بده ليس
 للبائع رده غلبى بانه لا يرضى
 البائع الأول والثانى والمشتري)
 يتحكم به فتح ثم استثناء
 الثلاثة فيد صحة التحكيم في كل
 المجتهدات تحكمه بكون الكتابات
 راجع وفسخ المين المضافة إلى
 الملك وغير ذلك لكن هذا مما يعلم
 ويحكم وظاهر الهداية أنه يجب
 بلا يجل - فتأمل (وصح اخباره
 باقرار أحد الخصمين وبعد الله
 الشاهد حال ولايته) أي بقاء
 تحكيمهما (لا) يصح (اخباره
 بحكمه) لا نقضاء ولايته (ولا يصح
 حكمه لا بويه وولده وزوجته) حكم
 القاضى (بخلاف حكمهما) أي
 القاضى والمحكم (عليهم) حيث
 يصح كالشهادة (حكاير جليل فلا بد
 من اجتماعهما) على المحكوم به
 (ومضى) القاضى (حكمه ان وافق
 مذهبه

كالقاضي يحضيه ان وافق رأيه والا بطله (قوله لان حكمه لا يرفع خلافا) لقصور ولايته عليه ما بخلاف
القاضي العام (قوله للعلمكم) بدل من له (قوله تفويض الحكيم الى غيره) فتفويض وحكم الثاني
بلا رضاهما فأجاز له القاضي لم يجز إلا أن يجزأه بعد الحكم وقيل ينبغي أن يكون كالوكيل الاول اذا أجاز فعل
الوكيل الثاني فتح (قوله وحكمه بالوقف) اي يلزمه لا يرفع خلافا الى خلاف الامام القائل بعدم
لزومه بل ينبغي عنده غير لازم يصح رجوعه عنه (قوله بشرطه) اي من كونه مفر زاعقارا ونحو ذلك مما مر في
بابه (قوله ولا يحضيه) عبارة البحر لانه يحضيه (قوله عدمه في البحر سبعة عشر) أشار الى انه يزيد على
ذلك وهو كذلك وتقدم كثير منها في الشرح والمتم منها انه لو استفتى العبد ثم عتق فقتنى صح على أحد القولين
بخلاف المحكم كما مر وأنه لا بد من تراضيه ماعليه وأن الحكم لا يصح في حد وفود ودية على العاقلة وأن لكل
منها عزلة قبل الحكم وأنه لا يتعدى حكمه في الرذاليين الى بائع البائع وأنه لا يفتى بحكمه في فسخ العين
المضافة ونحوها وأنه لا يصح اخباره بحكمه بخلاف القاضي على ما سأل في آخر المتفرقات وأنه لو خالف
حكمه رأى القاضي اطله وأنه ليس له التفويض الى غيره وأن الوقف لا يلزم بحكمه فهذه عشرة مسائل
مذكورة في البحر وفي أنه لا يجوز تعليقه ولا اضافته عند أبي يوسف وأنه لا يتعدى حكمه الى الغائب لو كان
ما يدعى عليه سببا لما يدعى على الحاضر وأنه لا يجوز كآبه الى القاضي كعكسه وأنه لا يحكم بكتاب فاض
الا اذا رضى الخصمان وأنه لا يتعدى حكمه من وارث الى الباقي والميت وأنه لا يتعدى حكمه على وكيل بعيب
المبيع الى موكله وأنه لا يصح حكمه على وصي صغير بما فيه ضرر على الصغير وأنه لا يتقيد ببلد الحكم بل له
الحكم في البلاد كلها وأنه لو اختلف الشاهدان فشهد أحدهما أنه وكل زيد بالصلومة الى قاضي الكوفة والاخر
الى قاضي البصرة تقبل للبصرة أحدهما بذلك الى الفقه فلان والاخر الى الفقه فلان الآخر لان الحكم متوسط
وقد يكون أحد المحكمين أحق من الآخر فلا يرضى الموكل بالآخر بخلاف ما لو كان المطلوب نفس القضاء فإنه
لا يختلف كما في شرح أدب القضاء فهذه تسع مذكورة في البحر أيضا وذكر فيه أربع مسائل أخر ذكرها الشارح
بعد هذه ثلاث وعشرون مسألة وزاد في البحر أخرى حيث قال ثم اعلم انهم قالوا ان القضاء يتعدى الى الكافة
في أربع الحزبة والنسب والنكاح والولاء ولم يصرحوا بحكمها من المحكم ويجب أن لا يتعدى فتسمع دعوى
الملك في المحكوم بعقده من المحكم بخلاف القاضي اه قلت ويراد أيضا أنه يعزل بقيامه من المجلس كما قدمناه
عن الفتح في أربعة وعشرون (قوله بخلاف القاضي) فان الفتوى على أنه لا يعزل بالردة كما قدمناه فاذا
أسلم لا يحتاج الى قوله جديدة (قوله فلغيره قبولها) بخلاف ما لو رد قاض شهادة للتممة لا يقبلها قاض
آخر لان القضاء بالردة تقضى على الكافة بغير عن المحيط (قوله وينبغي أن لا يلى الحبس ولم أره) كذا في بعض
نسخ البحر وفي بعضها قبل قوله ولم أره ما نصه وفي صدرها اشرى بعة من باب التحكيم قال وفائدة الزام الخصم أن
المتبايعين ان حكما حكما فالحكم بغير المشتري على تسليم الثمن والبائع على تسليم المبيع ومن امتنع بحجبه اه
فهذا صريح في أن الحكم بحبس اه (قوله وكذا الخ) هذا من البحر أيضا حيث قال وكذا لم أر حكم قبول
الهدي واجابة الدعوة وينبغي أن يجوز له لانه انتهاء الحكم بالفراغ الا أن يهدى اليه وقته من أحدهما فينبغي أن
لا يجوز اه وذكر الرضى أن الذي ينبغي الجواز لان من ارتاب فيه له عزله قبل الحكم بخلاف القاضي اه
وفيه نظر والله سبحانه أعلم

والا بطله لان حكمه لا يرفع خلافا

(وليس له للعلمكم) تفويض

الحكيم الى غيره وحكمه بالوقف

لا يرفع خلافا على الصحيح خاتمة

(فلورفع الى موافق) لمدحه

(حكم) ابتداء (بلزومه) بشرطه

(ولا يحضيه) لانه لم يقع معتبرا

والحاصل انه كالقاضي الا في

مسائل عدمه في البحر سبعة

عشر منها لو ارتد انزل فاذا

اسلم احتاج لتحكيم جديد بخلاف

القاضي ومنها لو رد الشهادة

لتممة فغيره قبولها وينبغي أن

لا يلى الحبس ولم أره وكذلك

أر حكم قبوله الهدي وينبغي أن

لا يجوز ان اهدى اليه وقت

التحكيم

* (باب كتاب القاضي الى القاضي)

وغیره) * أراد بغيره قوله والمرأة

تقتني الخ (القاضي يكتب الى

القاضي في)

* (باب كتاب القاضي الى القاضي وغيره) *

هذا أيضا من أحكام القضاء غير انه لا يتحقق في الوجود الا بتراضين فهو كالركب بالنسبة لما قبله فتح وهذا
اولى من قول الزليعي انه ليس من كتاب القضاء لانه اما نقل شهادة أو نقل حكم ثم هو من عمل القضاة فكان ذكره
فيه انساب اه وحيث كان من علمهم فكيف يتقيه بجر وأجاب في النهر بان المنقح كونه قضاء والمثبت
كونه من أحكامه (قوله وغيره) عطف على كتاب ط (قوله الى القاضي) اي العبد بمسافة يأتيها
وأفاد أن قاضي مصر يكتب الى مثله والى قاضي الرستاق بخلاف العكس وفيه خلاف يأتي قال في الفتح
ولو كتب القاضي الى الأمير الذي ولاه اصل الله الأمير ثم قضى القصة وهو معه في المصر فباع به فقه يعرفه

الامير في القياس لا يقبل لان ايجاب العمل بالبيئة ولانه لم يذكرا اسمه واسم أبيه وفي الاستحسان يقبل لانه
متعارف ولا يلحق بالقاضي أن يأتي في كل حادثة الى الامير ليخبره ولو ارسل رسولا ثقة كان كالمُرسل في جواز
العمل به فكذلك اذا ارسل كتابا به ولم يجر الرسم في مثله من مصر الى مصر فطرنا هناك كتاب القاضي
الى القاضي اه اى شرطنا ذلك فيما اذا كان الامير في مصر آخر وقد أسقط في البحر والهمز من عبارة الفتح قوله
ولم يجر الرسم في مثله من مصر الى مصر فاختلف نظام الكلام فافهم (قوله كل حق) من فكاح وطلاق وقتل
موجبه مال وأعيان ولو منقولة وهو المروى عن محمد وعليه المتأخرون وبه يقتضى الضرورة وفي ظاهر الرواية
لا يجوز في المنقول للمحاجة الى الإشارة اليه عند الدعوى والشهادة وعن الثاني تجوز في العبد لعله الا باق فيه
لا في الامة وعنه تجوز في الكل قال الاسيبيجي وعليه القسوي بجر (قوله استحسانا) والقياس أن لا يجوز
لان كتابه لا تكون اقوى من عبارته وهو لو اخبر القاضي في محله لم يعمل باخباره فكاتبه اولى وانما تجوزناه لانه
على رضئ الله تعالى عنه وللحاجة بجر (قوله فان شهدوا على خصم حاضر الخ) قال في النهاية المراد بالخصم
هو الوكيل عن الغائب او المسخر الذي جعله اى القاضي وكيلا لاثبات الحق ولو كان المراد بالخصم هو المدعى
عليه لما احتج الى قاض آخر لان حكم القاضي قد تم على الاول أقول لا ينبغي ما فيه من التكلف والاحسن أن
يقال ان قوله فان شهدوا على خصم ليس بقصود بالذات في هذا الباب بل طوئة لقوله وان شهدوا بغير خصم
لم يحكم فيه ونظائره كثيرة كذا في الدررقلت وحاصله أنه ليس المراد في هذه المسألة من كتاب القاضي حكمه الى
قاض آخر حتى يراد بالخصم في الوكيل او المسخر بل المراد أن الشهادة عند القاضي تارة تكون على خصم حاضر
فيحكم به عليه ويكتب بحكمه كما لا يحفظ الواقعة لا يبعث الى خصم قد تم وتارة تكون على خصم
غائب وهي الآتية فهذه ذكرت طوئة لتلك والى هذا أشار الشارح بقوله لا يحفظ اى يحفظ الواقعة وذكر في النهر
عن الزيلعي أنه اذا قدر أن الخصم غاب بعد الحكم عليه وجد الحكم فحينئذ يكتب له ايسلم اليه حقه او ينفذ
حكمه اه وحاصله أنه قد يحتاج في المسألة الاولى الى أن يبعث بكتاب حكمه على الخصم الحاضر الى قاض
آخر فيكون ذكرهما مقصودا في هذا الباب وأفاد القهستاني أن الكتاب يكون الى القاضي ولو كان الخصم
حاضرا وذلك لامضاء قاض آخر كما اذا دعى على آخر ألفا وبرهن وحكم به ثم اصطلم أن يأخذه منه في بلد آخر
وخاف أن ينكر فكتب به لامضاء قاضي البلد (قوله هو السجل) بكسر السين والجيم وتشديد اللام
والضمان مع التشديد والفتح مع سكون الجيم والكسر لغات قهستاني عن الكشف (قوله التي فيها حكم
القاضي) بيان للتبعية في قوله الحكمي وشمل ما اذا كان الى قاض آخر أولا (قوله وكتب الشهادة) اى بعد
ما سمعها وعدلت نهر (قوله وان كان مخالفا لراى الكتاب الخ) اى بخلاف السجل فانه ليس له أن يخالفه
ويستثنى حكمه لان السجل محكوم به دون الكتاب واهذا لانه لا يقبل الكتاب دون السجل كما في البحر عن منية
المفتي وقوله في النهر ولم اجد فيها معنى على ما في نسخة والا فقد وجدته في نسخة وفي الفتح والكتاب الحكمي
لا يلزم العمل اذا كان يخالفه لانه لم يقع حكم في محله اجتهاد فله أن لا يقبله ولا يعمل به (قوله ويسمى الكتاب
الحكمي) هذا في عرفهم نسبوه الى الحكم باعتبار ما يؤول فتح (قوله وليس بسجل) لان السجل محكوم
به بخلاف الكتاب الحكمي (قوله وقرأ الكتاب عليهم) اى على شهود الطريق ولو فسر الضمير هنا وتركه
في قوله وختم عنده لم يعود على معلوم لكان اولى ط (قوله أو أعلمهم بما فيه) اى باخباره لانه لا شهادة بلا علم
المشهود به كما لو شهدوا بأن هذا الصك مكتوب على فلان لا يفيد ما لم يشهدوا بما تضمنه من الدين فتح قال
في البحر ولا بد لهم من حفظ ما فيه ولهذا قيل ينبغي أن يكون معهم نسخة اخرى مفتوحة فيستعينوا منها على
الحفظ فانه لا بد من التذكر من وقت الشهادة الى وقت الاداء عندهما (قوله وختم عندهم) اى على الكتاب
بعد طيه ولا اعتبار للختم في اسفله فلما انكسر خاتم القاضي أو كان الكتاب منشورا لم يقبل وان ختم في اسفله كما
في الذخيرة وانما قال عندهم لانه لا بد أن يشهدوا عندهم أن الختم بضميرتهم كما في المعنى واشترط الختم ليس بشرط
الا اذا كان الكتاب في يد المدعى وبه يقتضى كذا كره المصنف قهستاني (قوله وسلم الكتاب اليهم) اى في مجلس
يصح حكمه فيه فلو سلم في غير ذلك المجلس لم يصح كما في الكرمانى قهستاني قال في النهاية وعمل القضاة اليوم
أنهم يسلمون المكتوب الى المدعى وهو قول أبي يوسف وهو اختيار القسوي على قول شمس الأئمة وعلى قول أبي

كل حق به يقتضى استحسانا (غير
حد وقود) للشبهة (فان شهدوا
على خصم حاضر حكم بالشهادة
وكتب بحكمه) لا يحفظ (و) كتاب
الحكم (هو السجل الحكمي)
اى اللجنة التي فيها حكم القاضي
هذا في عرفهم وفي عرفنا كتاب كبير
تضبط فيه وقائع الناس (وان لم
يكن الخصم حاضر لم يحكم) لانه
حكم على الغائب (وكتب الشهادة)
الى قاض يكون الخصم في ولايته
(الحكم) القاضي (المكتوب اليه
بها على رأيه وان كان مخالفا لراى
الكاتب) لانه ابتداء حكم
(وهو) نقل الشهادة حقيقة وليس
(الكتاب الحكمي) وليس بسجل
(وقرأ) الكتاب (عليهم) أو أعلمهم
بما فيه (وختم عندهم) اى عند
شهود الطريق (وسلم) الكتاب
اليهم

حقيقة يسلم المكتوب الى الشهود وكذا وجدت بخط شيخنا اه ثم قال واجمعوا في الصلح ان الاشهاد لا يصح
 ما لم يعلم الشاهد ما في الكتاب فاحفظ هذه المسألة فان الناس اعتادوا خلاف ذلك اه سعية لكن ينافي
 دعوى الاجماع ماسية أتى عن أبي يوسف وقدم المصنف في باب الاستحقاق لا يحكم بسجل الاستحقاق بشهادة
 انه كتاب كذا بل لابد من الشهادة على مضمونه وكذا ماسوى نقل الشهادة والوكالة اه ومنه في الغرق هذا
 صريح في أن كتاب نقل الشهادة والوكالة لا يحتاج للشهادة على مضمونه وحقتضاه انه لا حاجة لقراءته على الشهود
 أيضا والظاهر انه مبنى على قول أبي يوسف الاتي تأمل (قوله وشهرتهما) أفاد أن الاسم وحده لا يكفي بلا
 شهرة يكتفي ونحوها قال في الفتح ولو كان العنوان من فلان الى فلان أو من أبي فلان الى أبي فلان لا يقبل لأن
 مجرد الاسم او الكنية لا يعترف به الا أن تكون الكنية مشهورة مثل أبي حنيفة وابن أبي ليلى وكذلك النسبة
 الى أبيه فقط كعمر بن الخطاب وعلى بن أبي طالب وقيل هذا رواية في سائر الروايات لا تقبل الكنية المشهورة
 لان الناس يشتركون فيها ويشهرهم بعضهم فلا يعلم أن المكتوب اليه هو المشهور بها او غيره بخلاف ما لو كتب
 الى قاضي بلدة كذا فانه في الغالب يكون واحدا فيحصل التعريف بالاضافة الى محل ولايته اه ملخصا
 قال في الترويض كتب فيه اسم المندعي والمندعى عليه وجدهما وثب كالحق والشهود ان شاء وان شاء اكني
 بذكر شهادتهم ومن الشروط أن يكتب فيه التاريخ فلا يكتفي بكتبه لا يقبل اه اي ليعلم انه كان قاضيا حال الكتابة
 كما في الفتح (قوله واكتفي الثاني الخ) الذي في العزيمة عن الكفاية هو عبارة النهاية التي ذكرناها
 آنفا وعبارة المتني هكذا وأبو يوسف لم يشترط شيئا من ذلك سوى شهادتهم انه كتابه لمناستل بالقضاء واختار
 السرخسي قوله وليس الخبر كالعليان اه أي ان أبي يوسف باشر القضاء مدة مديدة فاختار ذلك لما عاين
 المشقة في الشروط المارة فلذا اختار السرخسي قوله وظاهره أن الختم ليس بشرط عنده وظاهر الفتح انه
 رواية عنه قال ولا شك عندى في صحة فان الفرض عدم حلة الكتاب فلا يضر عدم ختمه مع شهادتهم انه كتابه
 نعم اذا كان الكتاب مع المندعي ينبغي اشتراط الختم لاحتمال التغيير لأن الشهود بما فيه حفظا (قوله أى
 لا يقرأه) أشار الى ما في البحر عن الفتح من أن المراد من عدم قبوله بلا خصم عدم قراءته لا بمجرد قبوله لانه
 لا يتعلق به حكم اه (قوله لا يجوز الخصم وشهوده) أي شهود أنه كتاب فلان القاضي وأنه ختمه نهر
 وزاد بعد هذا في التكرار شهودا انه كتاب فلان القاضي سلمه اليه في مجلس حكمه وقرأه عليهما وختمه فحضر
 القاضي وقرأه على الخصم وألزمه بما فيه قال في البحر يعنى اذا ثبت عدم التهم بأن كان يعرفهم بها أو وجد
 في الكتاب عدم التهم أو سأل من يعرفهم من الثقات فزكوا وأما قبل ظهور عدم التهم فلا يحكم به ولا يلزم الخصم
 ثم ذكر قول أبي يوسف المارة (قوله لشهادتهم على فعل المسلم) وحرانه كتب الكتاب وختمه وقرأ عليهم وسلمه اليهم
 (قوله الا اذا أقر الخصم) أي بأنه كتاب فلان القاضي (قوله بخلاف كتاب الامان) معناه اذا جاء الكتاب
 من ملكهم بطلب الامان بجر عن العناية (قوله لانه ليس يلزم) لان له أن لا يعطيهم الامان بخلاف كتاب
 القاضي فانه يجب على القاضي المكتوب اليه أن يتطرقه ويعمل به ولا بد للزم من الحجة وهي البينة فغ
 (فرع) لو مرض شهود الكتاب في الطريق أو الرجوع الى بلادهم أو السفر الى بلدة أخرى فأشهدوا قومًا على
 شهادتهم جاز وعامة في الخاتمة (قوله لا يعمل بالخط) عبارة الاشياء لا يعتقد على الخط ولا يعمل بمكتوب
 الوقف الذي عليه خطوط القضاة الماضين الخ قال الميرى المراد من قوله لا يعتقد أي لا يقضي القاضي بذلك
 عند المنازعة لأن الخط مما يزور ويقبل كافي مختصر الظهيرية وليس منه ما في دواوين القضاة الخ ما قبله مناه
 أول القضاء عند قوله فاذا اتقلا طلب ديوان قاض قبله فراجع (قوله ويلحق به البرأت) عبارة الاشياء
 ويمكن الحاق البرأت السلطانية المتعلقة بالوظائف ان كانت العلة انه يعنى كتاب الامان لا يزور وان كانت العلة
 الاحتياط في الامان لمقتن الدم فلا أقول يجب المصير الى الاخبار سائحا أي لا يمكن التزوير بل قد وقع
 كما ذكره الجوى وحينئذ فلا يصح الاحتياط ولكن قد علمت أن العلة في كتاب الامان انه غير ملزم وقد علمنا أول
 القضاء استظهار كون علة العمل بما له رسوم في دواوين القضاة الماضين بحى الضرورة وهنا كذلك فانه يتعذر
 اقامة البينة على ما يكتبه السلطان من البرأت لاصحاب الوظائف ونحوهم وكذا منشور القاضي والوالى
 وعامة الاوامر السلطانية مع جريان العرف والعادة بقبول ذلك مجرد كتابته وامكان تزويرها على السلطان

به كدابة عنوانه في باطنه) وهو أن
 يكتب فيه اسمه واسم المكتوب
 اليه وشهرتهما (فلو كان) العنوان
 (على ظاهره لم يقبل) قيل هذا في
 عرفهم وفي عرفنا يكون على المظاهر
 فيعمل به واكتفي الثاني بأن
 يشهدهم انه كتابه وعليه الفتوى
 تكفى العزيمة عن الكفاية وفي
 المتني وليس الخبر كالعليان (فاذا
 وصل الى المكتوب اليه نظر الى
 ختمه) أولا (ولا يقبله) أى
 لا يقرأه (لا يجوز الخصم
 وشهوده ولا بد من اسلام شهوده
 ولو كان لزم على ذي)
 لشهادتهم على فعل المسلم (الا اذا
 أقر الخصم فلا حاجة اليهم) أى
 الشهود (بخلاف كتاب الامان)
 في دار الحرب (حيث لا يحتاج
 الى بينة) لانه ليس يلزم وفي
 الاشياء لا يعمل بالخط الا في
 مسألة كتاب الامان ويلحق به
 البرأت

مطلوب
 لا يعمل بالخط

لا يدفع ذلك لانه وان وقع فهو أمر نادر فلا يتبع وهو أن تد من امكان تزوير الشهود ودواولى بالقبول من دفتر
 السراف ونحوه فانهم علموا به للعرف كإياي وذكر العلامة البعل في شرحه على الاشياء أن للشارح العلامة
 الشيخ علاء الدين رسالة حاصلها بعد نقله ما في الاشياء وان ابن الشحنة وابن وهبان جرم بالاعمال بدفتر السراف
 ونحوه لعله آمن التزوير كما جزم به البرازي والسرخسي وقاضي خان قال ان حذم العلل في الدفاتر السلطانية
 أولى كما يعرفه من شاهد أحوال أهلها حين تتلبس بالاذ لا تتزور أو لا الأباذن السلطان ثم بعد اتفاق الجمل الغفير
 على قتل ما فيها من غير تساهل بزيادة أو نقصان تعرض على المعين لذلك فبضع خطه عليها ثم تعرض على المتولى
 لحفظها المسما بدفتر أميني فيكتب عليها ثم تعاد أصواتها إلى أمكتها المحفوظة بالختم فالأمن من التزوير مقطوع
 به وبذلك كله يعلم جميع أهل الدولة والكتبة فلو وجد في الدفاتر ان المكان الفلاني وقف على المدرسة الفلانية
 مثلا بعدل به من غير بيئة وبذلك يفتي مشايخ الاسلام كما هو مصرح به في بهجة عبد الله أفندي وغيره فليحفظ
 اه قلت ويؤيد به العمل بما في دواوين القضاة الماخين وكان مشايخ الاسلام المولين في الدولة العثمانية أقفوا
 بما ذكره الحافظ الدفاتر السلطانية بدواوين القضاة المذكورة لاتحاد العلل فيهما والله سبحانه أعلم لكن قد منا
 في الوقف عن الخيرية انه لا يثبت الوقف بمجرد وجوده في الدفاتر السلطانية (قول بدفتر باع وسراف وسمار)
 عطف على كتاب الامان فان هذا المنصوص عليه لا يلحق به فقد قال في الفتح من الشهادات ان خط السراف
 والسرراف حجة للعرف الجاري به اه قال البيروني هذا الذي في غالب الكتب حتى المجتبى فقال في الاقرار
 وأما خط البياع والسرراف والسمار فهو حجة وان لم يكن مصدرا معنونا يعرف ظاهرا بين الناس وكذلك
 ما يكتب الناس فيما بينهم يجب أن يكون حجة للعرف اه وفي خزائن الاكل صراف كتب على نفسه بمال معلوم
 وخطه معلوم بين التجار وأهل البلد ثم مات فجاء غريم يطلب المال من الورثة وعرض خط الميت بحيث عرف
 الناس خطه يتحكم بذلك في تركته ان ثبت انه خطه وقد جرت العادة بين الناس بمثل حجة اه قال العلامة العيني
 والبناء على العادة الناعمة واجب فعلى هذا اذا قال البياع وجدت في ياد كاري بخطي أو كتبت في ياد كاري
 بيدى أن افلان على ألف درهم كان هذا اقرا املا ما به أقول ويزاد أن العمل في الحقيقة انما هو بموجب
 العرف لا بمجرد الخط والله أعلم وهذا عرف أن قولهم فيما اذا ادعى رجل مالا وأخرج بالمال خطا وادعى انه خط
 المدعى عليه فأنكر كون الخط خطه فاستكتب فكتب وكان بين الخطين مشابهة ظاهرة تدل على انهم اخط
 كاتب واحد اختلف فيه المشايخ والصحيح انه لا يقتضى بذلك فانه لو قال هذا خطي وايس على هذا المال كان
 القول قوله يستثنى منه ما اذا كان الكاتب سمارا أو صرافا أو نحو ذلك من يؤخذ بخطه كذا في قاضي خان اه
 كلام البيروني قلت ويستثنى منه أيضا ما قد مناه أول الباب من كتابة القاضي الى الامير الذي ولاه وكذا
 ما سيذكره الشارح عن شرح الوهبانية والمقتط وهو ما اذا كان على وجه الرسالة مصدرا معنونا اه وهو
 أن يكتب في صدره من فلان الى فلان على ما جرت به العادة فهذا كالنطق فلزم حجة كما في الملتقى والزبلي من
 مسائل شتى آخر الكتاب ومثله في الهداية والخاصة وهذا اذا اعترف أن الخط خطه فانه يلزمه ما فيه وان أنكر
 أن يكون في ذمته ذلك المال بخلاف ما اذا لم يكن مصدرا معنونا كما هو مصرح بالخاتمة وهذا ذكره
 في الاخرس وذكر في الكفاية آخر الكتاب عن الشافعي أن الصحيح مثل الاخرس فاذا كان مستبينا مرسوما
 وثبت ذلك بأقراره أو بينة فهو كالخطاب اه ومقتضى كلامهم اختصاص ذلك بكونه على وجه الرسالة الى
 الغائب وهو أيضا مفاد كلام الفتح في الشهادات فراجع له لكن في شهادات البحر عن البرازية ما يدل على
 انه لا فرق في المعنونة بين كونه لغائب أو حاضر ومثله ما في فتاوى قارئ الهداية اذا كتب على وجه الصكوك
 يلزمه المال وهو أن يكتب بقول فلان الفلاني ان في ذمتي افلان الفلاني كذا وكذا فهو اقرا ويلزمه وان
 لم يكتب على هذا الرسم فالقول قوله مع عينه اه قلت والعادة اليوم في تصديرها بالعنوان انه يقال فيها سبب
 تحريره هو أنه ترتب في ذمة فلان الفلاني الخ وكذا الوصول الذي يقال فيه وصل النسيان بدفتر فلان الفلاني
 كذا ومثله ما يكتبه الرجل في دفتره مثل قوله علم بيان الذي في ذمته فلان الفلاني فهذا كله مصدرا معنونا
 جرت العادة بتصديره بذلك وهو مفاد كلام قارئ الهداية المذكورة فقتضاه أن هذا كله اذا اعترف بأنه خطه
 يلزمه وان لم يكن مصدرا معنونا لا يلزمه اذا أنكر المال وان اعترف بكونه كتبه بخطه الا اذا كان بياعا

مطلب
 في العمل بما في الدفاتر السلطانية

ودفتر باع وسراف وسمار

مطلب
 في دفتر البياع والسرراف والسمار

أوسرأفاً وسرأفاً الخاتمة وصلك الصراف والسمار حجة عرفاً اهـ فعمل ما ذالم يكن حجة راعونوا
وهو صريح ما مر عن المحتج وما ذالم يعتد به بأنه خطه كما هو صريح ما مر عن الجزالة ثم إن قول المحتج وكذا
ما يكتب الناس فيما بينهم الخ يفيد عدم الاعتداد على الصراف والسمار والبيع بل مثله كل ما مر
العادة به فدخل فيه ما يكتبه الأحرار والأكابر ونحوهم من يعتدوا بالشهاد عليهم فإذا كتب وصلاً أو وصفاً بدى
عليه وختمه بخاتمه المعروف فإنه في العادة يكون حجة عليه بحيث لا يمكنه إنكاره ولو أنكره بعد بين الناس
سكراً فإذا اعترف بكونه خطه وختمه وكن مصدراً عنونا فنبغي القول بأنه يلزمه وإن لم يعترف به أو وجد بعد
مونه فقتضى ما في المحتج أنه يلزمه أيضاً علماً بالعرف كدقة الصراف ونحوه ومنه ما إذا وجد في صندوقه مثلاً
صرة دراهم مكتوب علم أحده أمانة فلان الفلاني فإن العادة تشبهه بأنه لا يكتب بخطه ذلك على دراهمه * ثم
اعلم أن هذا كله فيما يكتبه على نفسه كما قيده بعض المتأخرين وهو ظاهر بخلاف ما يكتبه لنفسه فإنه لو أذاعه
بلسانه صريحاً لا يؤخذ خصمه به فكيف إذا كتبه ولذا قيده في الجزالة بقوله كتب على نفسه كما مر وذكر في
شرح الوهبية آية تلخ قالوا يادكر البياع حجة لازمة عليه فإن قال البياع وجدت بخطي إن علي فلان كذا أرم
قال السرخسي وكذا خط السمار والصراف اهـ فقولاه أن علي فلان الخ صريح في ذلك وأما قول ابن
وهبان في تعطيل المسألة لانه لا يكتب إلا ماله وعليه فإرادته أن البياع ونحوه لا يكتب في دفتره شيئاً على سبيل
التجربة للخط واللهو واللعب بل لا يكتب إلا ماله أو عليه ولا يلزم من هذا أن يعمل بكتابه في الذي له كما لا يحتج
خلافاً من فهم منه ذلك ويجب تقييده أيضاً بما إذا كان دفتره محفوظاً عنده فلو كانت كتابته فيما عليه في دفتر
خصمه فالظاهر أنه لا يعمل به خلافاً لما يحجه ط لأن الخط مما يزور وكذا لو كان له كاتب والدفتر عند الكاتب
لاحتمال كون الكاتب كتب ذلك عليه بلا علم فلا يكون حجة عليه إذا أنكره أو ظهر ذلك بعدم موهبة وأنكره
الورثة خلافاً لمن حكم في عصرنا بذلك المذموم ادعى علي ورثته تاجر له كاتب ذمى ودفتره للتاجر عند كتبه المذموم
فقد كنت أفتيت بأنه حكم باطل وكون المذموم والكاتب ذميين بقوى شبهة التزوير وإن الكتابة حضات بعد
موت التاجر وتمام الكلام في كتابتنا تنقيح الحامدية (قوله إن يتقن به) أي بأنه خط من يروي عنه في الأول
وبأنه خط نفسه في الأخير اهـ ح (قوله قيل وبه يفتي) قال في خزنة الأكل أجاز أبو يوسف ومحمد العمل
بالخط في الشاهد والقاضي والراوى إذا رأى خطه ولم يتذكر الحادثة قال في العيون والقنوى على قولهما
إذا تبين أنه خطه سواء كان في القضاء أو الرواية أو الشهادة على الصلح وإن لم يكن الصلح في يد الشاهد لأن الغلط
نادر وأمر التغيير يمكن الإطلاع عليه وقبلما يشبه الخط من كل وجه فإذا اتقن جواز الاعتماد عليه توسعة على
الناس اهـ حموى لكن سيد كرا الشارح في الشهادات قبيل باب القبول مناته وجوزاه لو في حوزة وبه نأخذ
بحر عن المتقي اهـ وهذا ما اختاره المحقق ابن الهمام هناك وسيأتي تمامه إن شاء الله تعالى (قوله ولا بد
من مسافة الخ) فلو أقل لا يقبل وفي نوادر هشام إذا كان في مصر واحد قاضيان جاز كتابته أحدهما إلى الآخر
في الأحكام جوهرية عن السباع وكذا كتابة القاضي إلى الأمير الذي ولده وهو معه في المصر كما مر أول الباب
(قوله على الظاهر الخ) قال في المنع هذا هو ظاهر الرواية وجوزها محمد وان كان في مصر واحد وعن أبي يوسف
إن كان في مكان لو غدا الأداء الشهادة لا يستطيع أن يبيت في أحله صبح الشهاد والكتابة وفي السراجية
وعليه القنوى اهـ (قوله ويطل الكتاب الخ) هذا شرط آخر لقبول الكتاب والعمل به وهو أن يكون
القاضي الكاتب على قضائه نهر أي لانه بمنزلة الشهادة فقبول الأصل قبل أداء الفروع الشهادة يطل شهادة
الفروع فكذا إذا ط عن العتي (قوله قبل وصول الكتاب الخ) لو أقصر على قوله قبل القراءة لاغتناء
وإذا قال في الفتح العبارة الجيدة أن يقال لو مات قبل قراءة الكتاب لا قبل وصوله لأن وصوله قبل ثبوته عند
المكسوب إليه وقراءته لا يوجب شيئاً اهـ (قوله فلا يطل) أي في ظاهر الرواية بحر (قوله ويطل
يجنون الكتاب الخ) في الخاتمة وإن عزل القاضي الكاتب أو مات بعد ما وصل الكتاب إلى الآخر فإنه يعمل به
لأن الموت والعزل ليس بمنع بخلاف ما إذا فسق الكاتب أو عي أو صار محال لا يجوز حكمه وشهادته فإن
الآخر لا يقبل كتابه لأن كتاب القاضي بمنزلة الشهادة فيما يمنع القضاء بشهادته يمنع القضاء بكتابه اهـ وظاهره أنه
يطل بذلك ولو بعد وصوله مع أن الزباني صرح بأن ذلك كعزله ثم رأيت في الجرد أن بين كلامهما مخالفة

وجوز محمد أو وقاض وشاهد
أن يتقن به قيل وبه يفتي (ولابد
من مسافة ثلاثة أيام بين القاضيين
كأشهاد على الشهادة) على
الظاهر وجوزهما الثاني أن بحيث
لا يعود في يومه وعليه القنوى
شربلية وسراجية (ويطل)
الكتاب (موت الكاتب وعزله
قبل وصول الكتاب إلى الثاني
أو بعد وصوله قبل القراءة) وأجازه
الثاني (وأما بعدهما فلا) يطل
(و) يطل (يجنون الكتاب
ورثته وحده لقدف

ولم يجب عنها تأمل ورأيت في البرازية مثل ما في الخانية وفي الدرر مثل ما خاف الظاهر أن في المسألة قولين (قوله وعما) الانسب وعماد بنون همزان العمى مقصور (قوله وفقه) عبر عنه في النهر بشيل وقال الله بناء على عزله بالنسب ومثله في الفتح (قوله وكذا بعوت المكتوب اليه) لأن الكاتب لما حقه فقد اعتمد عدالة وأمانته والنفقة متفاوتون في ذلك فصيح التعيين تهر (قوله الا اذا علم الخ) بأن قال الى فلان قاضي بلد كذا والى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين لان غيره صارت به ففتح (قوله بخلاف ما لو علم ابتداء) بأن قال الى كل من يصل اليه كتابي هذا من قضاة المسلمين وحكامهم (قوله وجوزة الثاني) وكذا الشافعي وأحمد ففتح (قوله وعليه العمل) قال الزيلعي واستحسنه كثير من المشايخ وفي الفتح وهو الاوجه لان اعلام المكتوب اليه وان كان شرطاً بالعموم يعلم كما يعلم بالخصوص وليس العموم من قبيل الاجمال والتجهيل فنصار قصديته وتبعيته سواء تهر (قوله ايا كان) أي متعباً ومتدعي عليه (قوله في بابه) أي في باب الشهادة على الشهادة ح (قوله خلافا لما وقع في الخانية هنا) أي في هذا الباب حيث قال لومات القاضي الكاتب أو عزل قبل وصول الكتاب بطل كتابه كشاهد الاصل اذا مات قبل أن يشهد الفرع على شهادة الاصل اه (قوله غة) أي هنالك أي في باب الشهادة على الشهادة حيث قال الشهادة على الشهادة لا يجوز الا أن يكون المسموع على شهادته مريضاً في المصر أو يكون ميتاً الخ وهذا هو الموافق للمتون (قوله فن جوزة جوزها) وشرط جوازها عند الامام أن يعلم في حال قضائه في المصر الذي هو قاضيه بحق غير حذافا خالص لله تعالى من قرض أو بيع أو غصب أو تطليق أو قتل عمد أو حد قذف فلو علم قبل القضاء في حقوق العباد ثم روى فرفضت اليه تلك الحادثة أو علمها في حال قضائه في غير مصره ثم دخل فرفضت لا يقضي عنده وقال لا يقضي وكذا الخلاف لو علم بها وهو قاض في مصره ثم عزل ثم أعيد وأما في حذافا في الشرط والرضي فلا يتخذ قضاؤه بعلمه اتفاقاً ففتح للحضا وبه علم انه في الحدود والخاصة لله تعالى لا يتخذ كما صرح به في شرح أدب القضاء معللاً بأن كل واحد من المسلمين يساوي القاضي فيه وغير القاضي اذا علم لا يمكنه اقامة الحد فكذا هو ثم قال الا في السكران وأمن به أمارة المبكر ينبغي له أن يعززه للثمة ولا يكون حداً اه (قوله ونحن لا فلا) قال في الفتح الا أن التساوت هنا وأن القاضي يكتب بالعلم بالحاصل قبل القضاء بالاجماع (قوله الا أن المعتقد) أي عند المتأخرين انفساد قضاء الزمان وعبارة الاشياء القنوى اليوم على عدم العمل بعلم القاضي في زماننا كما في جامع الفصولين (قوله وفيها) أي في الاشياء نقلاً عن السراجية لكن في منية المفتي المختصة من البراجية التعبير بالقاضي لا بالامام حيث قال القاضي يقضي بعلمه بحد القذف والقصاص والتعزير ثم قال قضى بعلمه في الحدود والخاصة لله تعالى لا يجوز اه أفاده بعض المحشين وهذا موافق لما مر من الفتح من الفرق بين الحد والخاص لله تعالى وبين غيره ففي الاول لا يقضي اتفاقاً بخلاف غيره فيجوز القضاء فيه بعلمه وهذا على قول المتقدمين وهو خلاف المفتي به كما علمت (تنبيه) ذكر في النهر في الكفالة بجنا أنه يجب أن يحمل الخلاف بين المتقدمين والمتأخرين على ما كان من حقوق العباد أما حقوق الله المختصة فيعلمه اتفاقاً ثم استدلل لذلك بأن له التعزير بعلمه قات ولا يخفى أنه خطأ صريح مخالف لصريح كلامهم كما علمت وأما التعزير فليس بحد كما استعاننا من عبارة شرح أدب القضاء وأيضاً فهو ليس بقضاء (قوله فهل الامام قيد) أقول على فرض ثبوته في عبارة السراجية ليس بقيد لما علمت من عبارة الفتح المصرحة بجواز قضاء القاضي بعلمه في قتل عمد أو حد قذف لكونه من حقوق العباد (قوله لكن الخ) استدرا على ما نقله ثانياً عن الاشياء بأنه مبني على خلاف المختار وعلى قوله فهل الامام قيد فإن قول الشرنبلالي لا يقضي بعلمه في الحدود والخاصة لله تعالى يعني اتفاقاً بينهم منه انه يقضي بعلمه في غيرها كحد قذف وقود وتعزير على قول المتقدمين وهو خلاف المختار فيكون ذكر الامام غير قيد فافهم (قوله مطلقاً) أي سواء كان عليه بعد توليته أو قبلها ح أو سواء كان حداً غير خالص لله تعالى أو قوداً أو غيرهما من حقوق العباد (قوله وخبر مطلقاً) أي سواء سكر منه أولاً (قوله للثمة) أي اذا علم القاضي بأنه سكران له تعزيره لأن القاضي له تعزير المتهم وان لم يثبت عليه كإدته تحريريه في الكفالة (قوله يثبت الحياولة) أي بأن يأمر بأن يحال بين المطلق وزوجه والمعتق وأمه أو عبده والغامب وما غصبه بأن يجعله تحت يد أمين الى أن يثبت ما علمه القاضي بوجه شرعي (قوله على وجه الحسبة) أي الاحتساب وطلب الثواب للتبليطاً بالزوج

وعما وفقه بعد عدالته
لخروجه عن الاخلية وأجازه الثاني
(و) كذا (بعوت المكتوب اليه)

وخروجه عن الاخلية (الا اذا علم
بعد تخصيص) اسم المكتوب اليه
(بخلاف ما لو علم ابتداء) وجوزة
الثاني وعليه العمل خلاصة

(لا) يطل (بعوت الخصم) أي ايا كان
لقام وارثه أو وصيه مقامه قلت
وكذا لا يطل بعوت شاهد الاصل
كإساق متناً في بابه خلافاً لما وقع
في الخانية هنا فهو مخالف لما ذكره
بنفسه غة فتنبه (و) اعلم أن

(الكتابة بعلمه كالتضاء بعلمه) في
الاصح بخر من جوزة جوزها
ومن لا فلا الا ان العمد عدم
حكمه بعلمه في زماننا أشباه
وفيها الامام يقضي بعلمه في حد
قذف وقود وتعزير قلت فهل
الامام قيد كما قد مناه في الحدود
لم أره لكن في شرح الوهبانية
لشرنبلالي والمختار الا أن عدم
حكمه بعلمه مطلقاً كما لا يقضي بعلمه
في الحدود والخاصة لله تعالى كزني
وغيره مطلقاً غير أنه يعز من به أثر
السكر للثمة وعن الامام ان علم
القاضي في طلاق وعتاق وحبس
يثبت الحياولة على وجه الحسبة

مطلب
في قضاء القاضي بعلمه

لا القضاء (ولا يقبل) كتاب

القاضي (من محكم بل من فاض
مولى من قبل الامام يملك) اقامة
(الجمعة) وقيل يقبل من قاضي
رستاق الى قاضي مصر أو رستاق
واعتمده المصنف والكامل (كتب

كتابا الى من يصل اليه من قضاة
المسلمين فوصل الى قاضى ولي بعد

كتابة هذا المکتوب لا يقبل) لعدم
ولايته وقت الخطاب جواهر
القضاوى وفيها الوجه ان الخطاب
للمكتوب اليه ليس لائبه أن يقبله
(والمرأة تقضى في غير حدة وقود

وان اتم المولى لها) خبر البخارى
ان يفتح قوم ولو امرهم امرأة
(وتصل ناظرة) لوقف (ووصية) ٢

ليتيم (وشاهدة) فتح فصيح
تقريرها في النظر والشهادة في
الاقواف ولو بلا شرط واقف بحر

قال وقد آتيت في شرط الشهادة
في وقته لغلان ثم لولده مات وترك
بقائها لتسحق وظيفة الشهادة
وفي الاشياء من أحكام الانثى ٣

اختار في المسيرة جواز كونها
نيبة لارسولة ابناء حاله على
الستر (ولوقفت في حدة وقود
فرجع الى قاض آخر) يرى جواره

(فامضاه ليس لغيره باطاله) خلاف
شرح عيني ٥

٣ مطلب
لا يصح تقرير المرأة في وظيفة
الامامة

٤١ مطلب
لا يصح تولية السلطان مدرسا ليس
بأهل

٥ مطلب
في توحيد الوظائف للابن ولو صغيرا

أو السيد أو الغاصب (قوله لا القضاء) أى لا على طريق الحكم بالطلاق أو العتاق أو الغصب (قوله
ولا يقبل كتاب القاضي) الاولى حذف القاضي لان الحكم ليس قاضيا الا أن يراد به ما يشمل المولى من السلطان
وغیره (قوله بل من فاض مولى الخ) أفاد أن هذا شرط في الكاتب فقط قال في المخ فلا تقبل من قاضي رستاق
الى قاضي مصر وانما تقبل من قاضي مصر الى قاضي مصر آخر أو الى قاضي رستاق (قوله يملك اقامة الجمعة)
الظاهر أن هذا غير قد ولا سيما في زماننا لان السلطان لا يأذن للقاضي بها والظاهر أن مراده الاشارة الى أن
المراد قاضي مصر التي تقام فيها الجمعة تأمل وفي المخ عن السراجية وانما تقبل كتب قضاة الاصهار التي تقام
فيها الحدود ويقذفها حكم الحكام الا فيما لا خطر له شرعا لان الولاية لا تثبت الا في محل قابل للولاية لمن هو
أهل له (قوله وقيل يقبل الخ) الظاهر أن الخلاف مبنى على الخلاف في أن المصر هل هو شرط لنفاذ القضاء
أم لا فحكوا عن ظاهر الرواية انه شرط وعن رواية النوادر أنه ليس بشرط وبه يقتضى كافي البرازية فعلى هذا يقتضى
بقبوله من قاضي رستاق الى قاضي مصر أو رستاق من غير شرط في شرح المقدسي ورأيت بخط بعض الفضلاء أن
ما ذكر من ابتناء الخلاف على الخلاف الآخر مخرج به في البرازية (قوله واعتمده المصنف والكامل) قد
علمت كلام المصنف وأما الكامل فقد قال والذي ينبغي أنه بعد هذه الشهود الاصل والكتاب لا فرق أى بين كونه
من قاضي مصر أو غيره (قوله الى من يصل اليه الخ) أى بناء على قول الثاني بجواز التعميم ابتداء كما مر
(قوله لعدم ولايته وقت الخطاب) أى لانه خطاب وانما يصح اذا كان له ولاية وقته من غير (قوله ليس
لائبه أن يقبله) لانه قد كتب الى غيره ولو جعل الخطاب الى النائب وسماه باسمه ليس للنياب ان يقبله لانه
لا يقبل الكتاب الا المکتوب اليه (قوله في غير حدة وقود) لانها لا تصلح شاهدة فيهما فلا تصلح حكمة (قوله
ولو بلا شرط واقف) أما اذا شرط الواقف فلا شك فيه لانها أهل للشهادة وأما بدون شرطه الناص عليها كافي
صورة الحادثة التي ذكرها فمضاع فقد رد في التهرب بأن قوله ثم لولده لا يشمل الانثى لان عرف الواقفين مراعى
ولم يتفق تقرير انثى شاهدة في وقف في زمن ما فيعلمنا فوجب صرف ألفاظه الى ما عارفوه وهو الشاهد
الكامل الخ كلامه ونقل الجوى مثله عن المقدسي ثم نقل عن بعضهم أن هذا لا يمنع كونها احلا للشهادة وقول
الاصحاب بجواز شهادتها وقضايتها في غير حدة وقود صريح في صحة تقريرها في الاوقاف اه قلت لا ينبغي ما فيه
فان الكلام ليس في اهليتها بل في دخولها في كلام الواقف المبني على المتعارف (تنبيه) وأما تقريرها في نحو
وظيفة الامام فلا شك في عدم اهليتها خلا لما زعمه بعض الجهلة أنه يصح وتستنبط لان صحة التقرير
يعتمد وجود الاهلية وجواز الاستنباط فرع صحة التقرير اه ابو السعود وفي الاشياء اذا ولى السلطان مدرسا
ليس بأهل لم تصح توليته لان فعله مقيد بالصحة ولا مصلحة في تولية غير الادل واذا عزل الاجل لم يعزل وفي معبد
النعم ومبيد النعم المدرس اذا لم يكن صالحا للتدريس لم يحل له تناول المعلوم اه والذي يظهر في تعريف
اهلية التدريس انها معرفة متطوق الكلام ومفهومة ومعرفة المفاهيم وأن يكون له سابقة اشتغال على المشايخ
بحيث صار يعرف الاصطلاحات ويقدر على أخذ المسائل من الكتب وأن يكون له قدرة على أن يسأل ويجيب
اذا سئل ويتوقف ذلك على سابقة اشتغال في النحو والصرف بحيث صار يعرف الفاعل من المفعول وغير ذلك
واذا قرأ لا يلحن واذا قرأ لاحن بخصرته رد عليه اه مختصرا ط قلت ومقتضاه أنه اذا مات الامام أو المدرس
لا يصح توجبه وظيفته على ابنه الصغير وقد منا في الجهاد في آخر فصل الجزية عن العلامة البيري بعد كلام نقله
الى أن قال أقول هذا مؤيد لما هو عرف الحرمين الشريفين ومصر والروم من غير تكريم من ابقاء أبناء الميت ولو
كانوا اصغارا على وظائف آبائهم من امامة وخطابة وغير ذلك عرفا مرضيا لان فيه احياء خلف العلماء ومساعدتهم
على بذل الجهد في الاشتغال بالعلم وقد أفتى بجواز ذلك طائفة من أكابر الفضلاء الذين يعول على اقتنائهم اه
وقد نادى ذلك هنالك ما اذا اشتغل الابن بالعلم أو بالوتر كوكبر وهو جاهل فانه يعزل وتعطى الوظيفة للاهل لقوات
العله وقد مننا في الوقف أنه لا يصح جعل الصبي الصغير ناظرا على وقف فراجع ما حترناه في الموضوعين
(قوله اختار) اى الكامل في المسيرة هي رسالة في علم الكلام سار بها عقيدة الغزالي ط (قوله لئلا يبناء حاله
على الستر) اى والوصول يحتاج الى مخالطة الذكور بالتعليم واقامة الحج عليهم وغير ذلك مما لا يكون
الامن الذكور والجواز لا يقتضى الوقوع قال في بدء الامالى وما كانت نيا قاطن ط (قوله يرى جواره)

قديده لان نفس القضاء اذا كان مختلفا فيه لا ينفذ ما لم ينفذه قاض آخر يرى جواز من حيث اذا رفع الى من لا يراه
نفذه بخلاف ما اذا كان الخلاف في طريق القضاء لا في نفسه فانه ينفذ على الخائف بدون تنفيذ آخر كما حزنناه
سابقا ولذا قال العيني ولو قُضت بالحدود والقصاص وأمضاء قاض آخر يرى جوازها جاز بالاجماع لان نفس
القضاء مجتهد فيه فان شريحا كان يجوز شهادة النساء مع رجل في الحدود والقصاص وقال الشيخ ابو المعين
النسفي في شرح الجامع الكبير ولو قضى القاضي في الحدود بشهادة رجل وامرأتين نفذ قضاؤه وليس لغيره
ابطال لانه قضى في فصل مجتهد فيه وليس نفس القضاء هنا مختلفا فيه اهـ اي بخلاف قضاء المرأة في الحدود
فان المجتهد فيه نفس القضاء (قوله والخني كالاتي) اي فيصح قضاؤه في غير حد وقود بالاولى وينبغي أن لا يصح
في الحدود والقصاص شبهة الاثمة بجور (قوله اولاده) اي ونحوه من كل من لا تقبل شهادته له كما يعلم
بما يأتي (قوله فاناب غيره) اي وكان من اهل الانابة بجور عن السراجية اي بان كان مأذونا له بالانابة (قوله
كالوقضي) اي القاضي (قوله خلافا للجواهر) حيث قال فيها القاضي اذا كانت له خصومة على انسان
فاستخلف خليفة فقضى له على خصمه لا ينفذ لان قضاء نائبه كقضائه بنفسه وذلك غير جائز لما ذكره محمد أن من
وكل رجلا بشئ ثم صار الوكيل قاضيا فقضى او كله في تلك الحادثة لم يجوز لانه قضى لمن ولاه ذلك فكذلك نائب
هذا القاضي قال والوجه لمن ابتلى بمثل هذا أن يطلب من السلطان الذي ولاه أن يولي قاضيا آخر حتى يختصما
اليه فيقضي أو يتحاكما الى الحاكم بحكمه ويتراضيه اقبضائه فيقضي بينهما فيجوز اهـ قلت ولعل هذا محمول على
ما اذا لم يكن القاضي مأذونا له بالانابة كما يدل عليه قوله والوجه الخ والافلو كان مأذونا كان نائبه نائباً عن
السلطان كما مر في فصل الجلس فلا يحتاج الى أن يطلب من السلطان تولية قاض آخر فلذا مشى المصنف هنا على
الجواز وان تردده في شرحه قبيل قوله ويرد هدية (قوله لا يقضي القاضي الخ) في الهندية لا يجوز للقاضي
أن يقضي لو كيله ولو كيله ولو كيله أو كيله أو كيله وان علا أو ابنه وان سفل ولا لبعده ولا لمكاتبه ولا لعبيده من
لا تقبل شهادتهم له ولا لمكاتبهم ولا لشريكه مفادضة أو عانا في مال هذه التركة كذا في المحيط وكل من لا تجوز
شهادته كالوالدين والمولودين والزوج والزوجة كذا في شرح الطحاوي اهـ ملخصا وفي معين الحكم مما
يجرى مجرى القضاء الاختفاء فينبغي للمقضي الهروب من هذا متى قدر اهـ أي وكان هنالك مقت غير مجزى ط
قلت والعلّة في ذلك التهمة (قوله الا في الوصية) صورتهما في الاشياء لو كان القاضي غريم مست فأبنت
أن فلانا وصيه صح وبرئ بالرفع اليه بخلاف ما اذا دفع له قبل القضاء امتنع القضاء وبخلاف الوكالة عن غائب
فانه لا يجوز القضاء به اذا كان القاضي مديون الغائب سواء كان قبل الدفع أو بعده (قوله ولو في حياة
امرأته وأبيه) لكن بعد موتهما يقضي فيما لم يرث منه كما يأتي (قوله وزاديتين) أي زاد على نظم
الوهابية يتبين وهما الاولان أما الثالث فهو من زيادات شارحها ابن الشحنة نقله عنه الشرنبلالي في شرحه
(قوله لام العرس) بكسر العين أي لام زوجته (قوله محزر) خبر لمبتدأ محذوف أي هذا الحكم محزر
ط (قوله عبرات) بدون تنوين للضرورة ولو قال من الارث لكان أولى (قوله قضى) بالرفع فاعل خلا
قال الشرنبلالي في شرحه فأتم زوجته يصح لها القضاء بالمال وغيره حال حياة زوجته وبعد موت الزوجة يصح
فيما لم يكن ميراثا له عن زوجته ولا يصح في الموروث لاستحقاق القاضي حصة منه بالميراث من زوجته وقضاؤه
لزوجة أبيه كذلك في حال حياة الاب يصح مطلقا وبعد موته يخص بما لا يرث منه القاضي كما اذا ادعت استحقاقا
في وقت يخصها اهـ ولا ينبغي أن هذا أيضا مخصوص بما اذا كانت أم زوجته المقضي لها حية والا كان قضاء
لزوجة فيما رثت منه (قوله ويقضي الخ) فاعله قوله مستحق قال الشرنبلالي صورتهما وقف على علماء كذا
وسلم للمولى فادعى فساد الوقف بسبب الشيوع عند قاض هو من أولئك العلماء نفذ قضاؤه وكذا يقضي فيما
هو تحت نظره من الاوقاف قال ابن الشحنة وقول لوصف القضاء والعلم يخرج ما لو كان استحقاقه لذاته
لا لوصف وهذه المسألة نظير مسألة الشهادة على وقف لمدرسة هو مستحق وستأتي في كتاب الشهادات والله
سبحانه أعلم

والخني كالاتي بجور واعلم انه
اذا وقع للقاضي حادثة أو ولده
فأنا بغيره (قضى نائب القاضي
لدا ولده جاز) قضاؤه (كالمو
قضى للامام الذي قلده القضاء
أو ولده الامام) سراجية وفي
البرازية كل من تقبل شهادته له
وعليه يصح قضاؤه وعليه اهـ
خلاف الجواهر والمقتط فليحفظ
(ويقضي النائب بما شهدوا به عند
الاصل وعكسه) وهو قضاء الاصل
بما شهدوا به عند النائب فيجوز
للقاضي أن يقضي تلك الشهادة
باخبار النائب وعكسه خلاصة
(فروع) * لا يقضي القاضي لمن
لا تقبل شهادته له الا اذا ورد عليه
كتاب قاض لمن لا تقبل شهادته
له فيجوز قضاؤه به اشياء وفيها
لا يقضي لنفسه ولاولاده الا في
الوصية وحزر الشرنبلالي في
شرحه الوهابية صحة قضاء
القاضي لام امرأته ولا امرأته أبيه
ولو في حياة امرأته وأبيه وانه
يقضي فيما هو تحت نظره من
الاوقاف وزاديتين فقال
ويقضي لام العرس حال حياتها
وعرس أبيه وهو حي محزر
وبعد وفاة ابن خلا عن نصيه
بميراث مقضى به قبضه
ويقضي بوقف مستحق لريعه
لوصف القضاء والعلم أو كان ينظر
* هذه (مسائل شتى) *

قد رشح السارح لفظ هذه اشارة الى ان مسائل خبر مبتدأ محذوف رشتي صفتا لمساائل (قوله أي متفرقة) ومنه قوله تعالى ان سعيكم لشتى أي مختلف في الجزاء وتماه في البحر (قوله سفلى) بكسر السين وضمة هاء السفل العلو ينضم العين وكسرها مع سكون اللام فيهما ط عن الجوى (قوله من أن يتد) أصله يتد حذف الراء ولو قوعها بين الماء والسكر من باب ضرب والرتد كما في البحر عن البناءة كأنها زوق القطعة من الخشب أو الحديد يدق في الحائط ليعلق عليه شيء أو يربط به وفي البحر أيضا وأشار المصنف الى منعه من فتح الباب ووضع الجذوع وهدم سفله وقيد بالتصرف في الجدار احترازاً عن تصرفه في ساحة السفلى فذكر قاضي خان لو حفر صاحب السفلى في ساحتها بئراً وما أشبهه ذلك عنده وان تصرفه صاحب العلو وعندهما الحكم معلول بعلل النهر اه (قوله بفتح ونم) أي مع تشديد الواو ويجمع الأثر على كؤات كعبة وحبات والثاني على كواء بالمد والقصر كمدية ومدى ط والكوة ثقب البيت ونستعارها فتاح الماء الى المزارع والحدادول يجرع عن المغرب والمراد بها ما يفتح في حائط البيت لاجل الضوء أو ما يخرج فيه بلا نقاذ لاجل وضع متاع ونحوه (قوله الطاقة) تفسير للكوة لكن في القاموس الطاق ما عطف من الابنية ولم أر من ذكره في اللغة بالباء تأمل (قوله وكذا بالعكس الخ) أي كما يمنع ذوالسفل يمنع ذوالعلو وعبارة الجمع وكل من صاحب علو وسفل ممنوع من التصرف فيه الا باذن الآخر وأجازاه لم يضربه وفي العيني وعلى هذا الخلاف اذا أراد صاحب العلو أن يبنى على العلو شيئاً أو يبنى أو يضع عليه جذوعاً ويحدث كنيفاً اه وكذا جعله في الهداية على الخلاف لكن في البحر عن قيمة التولوا الجية اختلف المشايخ على قوله فقيل له أن يبنى ما به الله ما لم يستر بالسفل وقيل وان أشتر والخيار للفقوى انه اذا أشكل انه يستر أم لا لا يملك واذا علم انه لا يستر يملك (قوله وقال الخ) قال في الفتح قيل ما حكمي عنهما تفسير بقول الامام لانه انما يمنع ما فيه ضرر ظاهر لا ما لا ضرر فيه فلا خلاف بينهم وقيل بينهما خلاف وهو ما فيه شك فالاشك في عدم ضرره كوضع سمار صغيراً ووسط يجوز اتصافاً وما فيه ضرر ظاهر كفتح الباب ينبغي أن يمنع اتفاقاً وما يشك في التستر به كدق التود في الجدار أو السقف فعندهما لا يمنع وعندهم يمنع اه وفي قيمة المنية ان المختار ان الخلاف فيما اذا أشكل فعندهم يمنع وعندهما لا اه وكذا يأتي في كلام الشارح قريباً انه المختار للفقوى (قوله ولو انهم دم السفلى الخ) أي بنفسه وأما لو هدمه فقد قال في الفتح وعلمت انه ليس لصاحب السفلى هدمه فلو هدمه يجبر على بناه لانه تعدى على حتى صاحب العلو وهو قرار العلو (قوله وتماه في العيني) حيث قال بخلاف الدار المشتركة اذا تهدمت فبناهما أحدهما بغير اذن صاحبه حيث لا يرجع لانه متبرع اذ هو ليس بمضطر لانه يمكنه أن يقسم عرصتها ويبنى في نصيبه وصاحب العلو ليس كذلك حتى لو كانت الدار صغيرة بحيث لا يمكن الاتباع بنصيبه بعد القسمة كان له أن يرجع وعلى هذا اذا تهدم بعض الدار أو بعض الحمام فأصلحه أحد الشرى يكن له أن يرجع لانه مضطر اذا لم يكنه قيمة بعضه ولو انهم دم كله فعلى التفصيل الذي ذكرناه اه أي أن أمكنه قيمة العرصة لبنى في نصيبه لا يكون مضطراً والا كان مضطراً والحاصل انه اذا تهدم كل الدار أو الحمام فان كان يمكنه قيمة العرصة لبنى في نصيبه لا يكون مضطراً فلو عزم بدون اذن شريكه يكون متبرعاً وظاهر أن المراد ما اذا أمكنه إعادة العرصة داراً أو جساماً كما كانت لا مطلق البناء وان كان لا يمكن قيمة العرصة فهو مضطر وان تهدم بعض الجسام أو بعض الدار فهو مضطر أيضاً وظاهر أن المراد ما اذا كانت الدار صغيرة ما اذا كانت كبيرة يمكن قسمتها فانه يقسمها فان خرج المهدم في نصيبه بناء أو في نصيب شريكه يفعل به شريكه ما أراد (تنبيه) قال في البحر وذكر الحلول في ضابطا فقال كل من أجبر أن يفعل مع شريكه فاذا فعل أحدهما بغير أمر الآخر لم يرجع لانه متطوع اذ كان يمكنه أن يجبر مثل كرى الانهار وصلاح السفينة المعيبة وفداء العبد الجاني وان لم يجبر لا يكون متطوعاً كسأله انهدام العلو والسفل اه ومن ذلك لو اتفق على الدابة بلا اذن شريكه لم يرجع لتمكنه من رفعه الى القاضي ليحير بخلاف الزرع المشترك فانه يرجع لانه لا يجبر شريكه كما في المحط فكان مضطراً اه وتماه ذلك فيه وذكره أن صاحب العلوان بنى السفلى بأمر القاضي رجع بما أتفق والآفة قيمة البناء به يبقى والصحيح أن المتبرع في الرجوع قيمة البناء يوم البناء لا يوم الرجوع قلت وقد تلخص من هذا الاصل وما قبله انه ان لم يضطر بأن أمكنه القسمة فعمر بلا أمر فهو متبرع والا فان كان شريكه يجبر على العمل معه ككرى النهر ونحوه فكذلك وان كان شريكه لا يجبر كسأله السفلى لا يكون متبرعاً

أي متفرقة وجاء واشتق أي متفرقين
(يمنع صاحب سفلى عليه علو) أي
طبقه (لا تخمن أن يتد) أي يدق
التود (في سفله) وهو البيت
التحتاني (أو يثبت كوة) بفتح
أو ضم الطاقة وكذا بالعكس
دعوى الجمع (بلا رضى الآخر)
وهذا عنده وهو القياس بجر
وقال لا يملك فعل ما لا يستر ولو
انهدم السفل بلا صنع ربه لم يجبر
على البناء لعدم التعدي ولذى
العلو أن يبنى ثم يرجع بما أتفق ان
بنى باذنه أو اذن قاض والافقية
البناء يوم بنى وتماه في العيني

مطلب
فما لو تهدم المشترك واد
أحدهما البناء وبني الآخر

بل يرجع بما أنفق ان بنى بأمر القاضى والافقية البناء يوم البناء وقد وقع في هذه المسألة اضطراب كثير وقد تمنا تمام الكلام علم آخر الشركة وكنت نظمت ذلك بقول

وان يعمر الشريك المشترك * بدون اذن للرجوع مالمالك
ان لم يكن اذا لم مضطرا بأن * أمكنه قسمة ذلك السكن
أما اذا اضطرت لذا وكان من * أبى على التعمير يجبر فان
بأذنه أو اذن قاض يرجع * وفعله بدون ذا تبرع
ثم اذا اضطرت ولا جبر كما * في السفن والحدار يرجع بما
انفقته ان كان بالاذن بنى * لذا والافقية البناء

ثم اعلم ان صاحب العلو اذا بنى السفل فله أن يمنع صاحب السفن من السكنى حتى يدفع اليه لكونه مضطرا وكذا سائل بين اثنين لهما عليه خشب فبنى أحدهما فله منع الآخر من وضع الخشب حتى يعطيه نصف قيمة البناء مبنيا كما في البحر وفيه عن جامع الفصولين لكل من صاحب السفن والعلو حق في ملك الآخر اذ بنى العلو حق قراره ولذى السفن حتى يدفع المطر والشمس عن السفن اه ثم نقل عنه أيضا لو هدم ذو السفن سفلا وذو العلو علوا أخذ ذو السفن يبناه سفلا اذ قوت عليه حقا بالمالك فيضمن كما لو قوت عليه ملكا اه قال في البحر وظاهره انه لا يجبر على ذى العلو وظاهر الفتح خلافه وهو محمول على ما اذا بنى ذو السفن سفلا وطلب من ذى العلو بناء علوه فانه يجبر اه اى لان فرض المسألة انه هدم علوه فيجبر على بناءه بعد ما بنى ذو السفن سفلا لا قبله وانما اجبر لان ذى السفن حقا في العلو كما علمت وأما لو انهدم العلو بلا صنعه ولا يجبر لعدم تعديه كما ذكره الشارح فيما لو انهدم السفن وفي البحر عن الذخيرة سقف السفن وجذوعه وهراويه ويواريه وطينه اذ بنى السفن قال وذكر الطرسوسى أن الهراوى ما يوضع فوق السقف من قصب او عريش اه قلت لكن في المغرب عن الليث الهردية قضبان تنضم ملوية بطاقات من الكرم يرسل عليها قضبان الكرم اه فهى التى تسمى فى عرفنا سقالة هذا وقد كرى الخيرية أن تطين سقف السفن لا يجب على واحد منهما أما ذو العلو فلهدم وجوب اصلاح ملك الغير عليه وان تلقى الطين بالسكن المأذون فيه شرعا الا اذا تعدى بازائه فيضمنه وأما ذو السفن فلهدم اجباره على اصلاح ملكه فان شاء طينه ورفع ضرر وركف الماء عنه وان شاء تحمله ضرره (تتمه) فى البحر عن جامع الفصولين جدار بينهما وكل منهما جولة فهو الحائط فأراد أحدهما رفعه ليصله وأبى الآخر ينبغي أن يقول مريد الاصلاح للآخر ارفع جولةك باسطوانات وعمد ويعلم أنه يريد رفعه فى وقت كذا وأشهد على ذلك فلو فعله والا فلا دفع الجدار فلو سقطت جولة لم يضمن اه قلت والظاهر أن مثله ما اذا احتاج السفن الى العمارة فعلق العلو على صاحبه وهذه فائدة حسنة لم أجدهم من به عليها (قوله زائفة مستطيلة) وفى التهذيب الزائفة الطريق الذى حاد عن الطريق الاعظم اه من زاعت الشمس اذ امات والمستطيلة الطويلة من استطال بمعنى طال أفاده فى البحر (قوله مثلها) اى طويلة احتراز عن المستديرة كما يأتى (قوله لكن غير نافذة) أفاد أن الاولى نافذة وقد قال فى البحر أطلقها اى الاولى تعالا أكثر الكتب وقيد هافى التوبة تعال الفقيه أبى الليث والتمرتاشى بغير النافذة ويمكن جعل كلامه عليه اقول مثلها غير نافذة اه أى بناء على أن غير نافذة بيان لوجه المماثلة وفيه نظر بل المتبادر أن المماثلة فى الطول وغير نافذة حال لبيان قيد زائد فيها على الاولى والا لزم أن لا تكون الثانية مقيدة بكونها طويلة فيشمل المستديرة وهو غير صحيح واستظهر الخبير الرملى إطلاق الاولى اذ لا عبرة بكونها نافذة أو غير نافذة لا متناع مرور أهلها فى الثانية مطلقا بخلاف المتشعبة كما يأتى قلت لكن فى بعض الصور يظهر الفرق فى الاولى بين النافذة وغيرها كما تعرفه (قوله الى محل آخر) متعلق بنافذة والمراد به الطريق العام وما يتوصل منه اليه احتراز عن النافذة الى سكة أخرى غير نافذة (قوله عن فتح باب المرور) قال فى فتح القدير قال بعض المشايخ لا يمنع من فتح الباب بل من المرور لأن له رفع كل جداره فكذلك له رفع بعضه والاصح انه يمنع من الفتح لانه منصوص عليه فى الرواية بنص محمد فى الجامع ولأن المنع بعد الفتح لا يمكن اذ يمكن مراقبته لئلا يهتار فى الخروج فيخرج ولانه عساية حتى بعد تركيب الباب وطول الزمان حقا فى المرور ويستدل عليه بتركيب الباب اه قوله لا للاستضاء والريح) قال العيني بعد حكاية

(زائفة مستطيلة) أى سكة طويلة
(يتشعب عنها) سكة (مثلها)
لكن (غير نافذة) الى محل آخر
(يمنع أهل الاولى عن فتح باب)
المرور لا للاستضاء والريح عيني

مطلب
فى فتح باب آخر للداء

القولين المذكورين ولكن هذا فيما إذا أراد بفتح الباب المرور فإنه يمنع استحسانا وإذا أراد به الاستضاءة والريح دون المرور لم يمنع من ذلك كذا نقله عن الأئمة عن أبي جعفر اه قلت وهذا إذا كان الباب عابا لا يصلح للمرور ويحيدل عليه التعليق المأثور الا كان قول به ض المناهج بعينه وهو خلاف الاصح فعلم أن المراد غيره وهو مسألة الطاقة الآتية فأنتم (قول في القصوى) أي البعدي وهي المتشعبة من الأولى الغير النافذة أما النافذة فلا يمنع من الفتح فيها لأن لكل أحد حق المرور فيها (قول على الصحيح) مقابله ما قد سماه آتقان من القول بأنه لا يمنع من الفتح بل من المرور (قوله) إذا لحق لهم في المرور (أي لاحق لاهل الرائحة الأولى في المرور في الرائحة القصوى بل حولا لها على الخصوص ولا الوبيعت دائري في القصوى لم يكن لاهل الأولى شفعة فيها كذا في الفتح أي لاشفعة لهم بحق الشركة في الطريق اذ لو كان جارا ملاصقا كان له الشفعة شربلاية ثم قال في الفتح بخلاف أهل القصوى فإن لاحد منهم أن يفتح بابا في الأولى لأن له حق المرور فيها اه قال العلامة المقدسي - هذا إذا فتح في جانب يدخل منه إليها أما في الجانب الآخر غير النافذة فلا اه وفيه فائدة حسنة يفدها التعليق أيضا وهي أن الرائحة الأولى إذا كانت غير نافذة وأراد واحد من أهل القصوى فتح باب في الأولى لذلك أن كانت دأره متصلة بركن الأولى وكانت من جانب الدخول إلى القصوى أما لو كانت من الجانب الثاني فلا لاحق لفي المرور في الجانب الثاني بخلاف ما إذا كانت الأولى نافذة فإن له المرور من الجانبين فيكون له فتح الباب من الجانب الثاني أيضا به يظهر الفرق بين كون الأولى نافذة أو لا خلافا لما مر عن الرمي والظاهر أن كلام الفتح مبني على كون الأولى نافذة وان حل على أنها غير نافذة يدعى تخصيصه بغير الصورة المذكورة (تنبيه) يعلم مما هنا أنه لو أراد فتح باب أسفل من بابه والسكة غير نافذة يمنع منه وقبل لا وفي كل من القولين اختلاف التصحيح والفتوى قال في الخيرية والمتون على المنع فليكن المعقول عليه (قوله وفي رائحة مستديرة) محتز قوله يشعب عنها منها فإن المراد بها الطويلة ويقابلها المستديرة وفي حاشية الزاوي على الدرر هذا إذا كانت أي المستديرة مثل نصف دائرة أو أقل حتى لو كانت أكثر من ذلك لا يفتح فيها الباب والفرق أن الأولى تصير ساحة مشتركة بخلاف الثانية فإنه إذا كُن داخلها أوسع من مدخلها يصير موضعاً آخر غير تابع للأول كذا قيل اه وقائله صدر الثمريعة ومن لا مسكن وورده ابن كمال (قوله لأنها كساحة الخ) قال في الفتح لأن لكل حق المرور وهي ساحة مشتركة غاية الأمر أن فيها أعوجاجاً ولهذا يشتركون في الشفعة إذا بيعت دار منها اه (قوله ولذا يمكنهم نصب البوابة) لم أر فيما عندي من كتب اللغة لفظ البوابة وهي في عرف الناس اليوم اسم للباب الكبير الذي نصب في رأس السكة أو أعمله مثلاً وعباره ابن كمال عن الحلواني وإذا يمكنهم نصب الدرب وفي القاموس الدرب باب السكة الواسع والباب الا كبرجعه دراب (قوله بهذه الصورة) اختلفت النسخ في كيفية رقيها ونصورها بصورة جامعة للمستطيلة المتشعب عنها مستطيلة مثلها نافذة وغير نافذة ومستديرة ومربعة هكذا

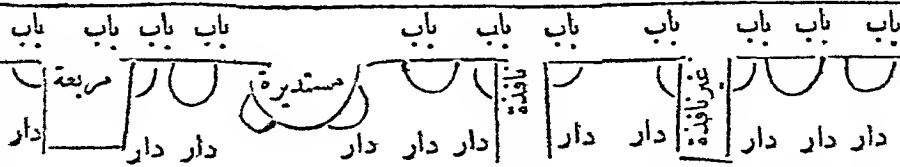
(في القصوى) الغير النافذة على الصحيح للاحق لهم في المرور بخلاف النافذة (وفي) رائحة (مستديرة) أي اتصل (طرقها) أي نهاية سعة أعوجاجها بالمستطيلة (لا) يمنع لأنها كساحة مشتركة في دار بخلاف ما لو كانت مربعة فأنها كسكة في سكة ولذا يمكنهم نصب البوابة ابن كمال بهذه الصورة

رائحة غير نافذة

رائحة نافذة

رائحة مستديرة

رائحة مربعة



قاله الثالثة التي في ركن المتشعبة الغير النافذة لو كان بابها في الطويلة يمنع صاحبها عن فتح الباب في المتشعبة الغير النافذة لأنه ليس له حق المرور فيها ولو كان بابها في المتشعبة لا يمنع من فتح باب في الأولى الطويلة وأما الدار الرابعة التي في الركن الثاني لو كان بابها في الطويلة يمنع من فتحه في المتشعبة المذكورة وكذا لو كان في المتشعبة يمنع من فتحه في الطويلة لأنه ليس له حق المرور في ذلك الجانب لكن هذا إذا كانت الطويلة غير نافذة بخلاف النافذة لأن له حق المرور حيثئذ من الجانبين كما قلنا فيما مر وأما الدار الخامسة التي في الركن الأول من المتشعبة الثانية النافذة فلا صاحبها فتح الباب فيها وفي الطويلة بخلاف الدار السادسة التي في الركن الثاني من المتشعبة المذكورة فإنه لو كان بابها فيها يمنع من الفتح في الطويلة ولو غير نافذة لا لو نافذة لما علمت (تج) في منية المفتي

من كتاب القسمة دار في سكة نافذة بين جماعة اقتسموها وأراد كل منهم فتح باب وحده ليس لأهل السكة منهم
قلت ينبغي تقييده بما إذا أرادوا فتح الأبواب فيما قبل الباب القديم لا فيما بعده كما قدمناه آنفاً عن الخيرية من
التحويل على ما في المتن نعم على القول الثاني الصحيح أيضاً لا تفصيل ثم قال في المنية دار لرجل بابها في سكة غير
نافذة فاشترى جنبها داراً بابها في سكة أخرى له ففتح بابها في داره الأولى لا في السكة الأولى وبه أفتى أبو جعفر
وأبو الليث وقال أبو نصير له ذلك لأن أهل السكة شركاء فيها بدليل شوت حق الشفعة للكل اه ملخصاً قلت
الظاهر أنه مبنى على الخلاف السابق والله تعالى أعلم (قوله ولا يمنع الشخص الخ) هذه القاعدة تخالف
المسألة التي قبلها فإن المنع فيها من تصرف ذي السفلى مطلق عن التقييد بكونه مضراً ضرراً بيناً أولاً وهذا المنع
مقيد بالضرر البين ولا سيما على ظاهر الرواية لا أتى من أنه لا يمنع مطلقاً نعم على ما قدمنا من أن المختار المنع في
الضرر البين والمشكل تندفق المخالفة على ما منى عليه المصنف هنا وقد يجاب بأن المسألة المتقدمة ليست من
فروع هذه القاعدة فإن ما هنا في تصرف الشخص في خاص ملكه الذي لاحق للجار فيه وما مر في تصرفه فيما
فيه حق للجار فإن السفلى وإن كان ملكاً لصاحبه إلا أن الذي العلو حقا فيه فلذا أطلق المنع فيه ولذا لو هدم ذو
السفلى سفله بؤمر بما عاده به بخلاف ما هنا هذا ما ظهر لي فاعتنمه (قوله بينا) أي ظاهراً وبأن يانه قريباً (قوله
واختاره في العمادية) حيث قال كما في جامع الفصولين والحاصل أن القياس في جنس هذه المسائل أن من
تصرف في خاص ملكه لا يمنع منه ولو أضرت بغيره لكن ترك القياس في محل يضرب بغيره ضرراً بيناً وقيل بالمنع وبه
أخذ كثير من مشايخنا وعليه الفتوى اه قلت قوله وقيل بالمنع عطف تفسير على قوله ترك القياس فليس قولاً
ثالثاً نعم وقع في الخيرية وقيل بالمنع مطلقاً الخ ومقتضاه أنه قول ثالث بالمنع سواء كان الضرر بيناً ولا لكن عزا في
الخيرية ذلك إلى التنازع والعمادية وبه وليس ذلك في العمادية كما رأيت فالظاهر أن لفظ مطلقاً سبق قلم ويدل
عليه قوله في الفتح والحاصل أن القياس في جنس هذه المسائل أن يفعل المالك ما بدله مطلقاً لأنه متصرف في
خاص ملكه لكن ترك القياس في موضع يتعدى ضرره إلى غيره ضرراً فاحشاً وهو المراد بالبين وهو ما يكون
سبباً للهدم أو يخرج عن الانتفاع بالكلية وهو ما يمنع الخواص الأصلية كسد الضوء بالكلية واختاروا الفتوى
عليه فأما التوسع إلى منع كل ضرر ما فيستد باب انتفاع الإنسان بملكه كما ذكرنا قريباً اه ملخصاً فأنظر كيف
جعل المفتي به القياس الذي يكون فيه الضرر بيناً لا مطلقاً والزم أنه لو كانت له شجرة مملوكة يستظل بها جاره
وأراد قطعها أن يمنع لتضرر الجار به كما قرره في الفتح قبله قلت وأفتى المولى أبو السعود أن سد الضوء بالكلية
ما يكون مانعاً من الكتابة فعلى هذا لو كان للمكان كوتان مثلاً فسد الجار ضوء أحدهما بالكلية لا يمنع إذا كان
يمكن الكتابة بضوء الأخرى والظاهر أن ضوء الباب لا يعتبر لأنه يحتاج لغلقه لبرد ونحوه كما حررته في تنقيح
الحامدية وفي البحر وذ كراراً في كتاب الاستحسان لو أراد أن يبنى في داره تنورا للبخار الدائم كما يكون في
الدكاكين أو راسخ للطنج أو مدقات للقصارين لم يجز لأنه يضرب بجواره ضرراً فاحشاً لا يمكن التحرز عنه فإنه يأتي
منه الدخان الكثير والريح والدق يوهن البناء بخلاف الحمام لأنه لا يضرب إلا بالتداوة ويمكن التحرز عنه بأن يبنى
حائطاً بينه وبين جاره وبخلاف التنور المعتاد في البيوت اه وصحح النسفي في الحمام أن الضرر لو فاحشاً يمنع
والأقلا ونما فيه (قوله حتى يمنع الجار من فتح الطائفة) أي التي يكون فيها ضرر بين يتريته ما قبله وهو
ما أفتى به قارى الهداية لما سئل هل يمنع الجار أن يفتح كوة يشرف منها على جاره وعياله فأجاب بأنه يمنع من
ذلك اه وفي المنع عن المضمرات شرح القدوري إذا كانت الكوة للنظر وكانت الساحة محل الجلوس للنساء
يمنع وعليه الفتوى اه قال الخیر الملی وأقول لا فرق بين القديم والحديث حيث كانت العلة الضرر البين
لوجودها فيها (قوله ورجحه في الفتح) حيث قال والوجه لظاهر الرواية (قوله ثم) أي في كتاب القسمة
في المنع (قوله فالعمل على المتن) قد يقال أن هذا لا يقال في كل متن مع شرح بل هذا في نحو المتن القديمة
ط أي وهذه المسألة ليست من مسائل وظهر من كلام الشارح الميل إلى ما شئى عليه المصنف في منته لانه
أرفق بدفع الضرر البين عن الجار المأمور بأكرامه ولذا كان هو الاستحسان الذي مشى عليه مشايخ المذهب
المتأخرين وصرحوا بأن الفتوى عليه والحاصل أنهم ما قولان معتمدان يترجح أحدهما بما ذكرنا والآخر
بكونه أصل المذهب (قوله قياساً على مسألة السفلى الخ) أقول هذا غير مسلم لانه مخالف لكلامهم

(ولا يمنع الشخص من تصرفه)

في ملكه إلا إذا كان الضرر
بجاره ضرراً (بيناً) فيمنع من ذلك
وعليه الفتوى بزيادة واختاره
في العمادية وأفتى به قارى
الهداية حتى يمنع الجار من فتح
الطائفة وهذا جواب المشايخ
استحساناً وجواب لظاهر الرواية
عدم المنع مطلقاً وبه أفتى طائفة
كلاماً مظهر الدين وابن النهضة
ووالده ورجحه في الفتح وفي قسمة
المجتبى وبه يفتى واعتمده المصنف
ثم قال وقد اختلف الافتاء
وينبغي أن يعول على ظاهر الرواية
اه قلت وحيث تعارض منته
وشرحه فالعمل على المتن كما تقر
مراراً قد برر قلت وبني ما لو أشكل
هل يضرب أم لا وقد حرر محشى
الاستنباه المنع قياساً على مسألة
السفلى والعلو أنه لا يتعدى أضرت
وكذا أن أشكل على المختار
للفتوى كما في الحاشية قال المحشى
فكذا تصرفه في ملكه أن أضرت
أو أشكل يمنع وإن لم يضرب لم يمنع
قال ولم أر من به عليه فليعتنم فإنه
من خواص كتابي انتهى

قوله من مسائل هكذا بخطه ولعل
فيه سقطاً والأصل من مسائلها
أي المتن القديمة أو نحو ذلك
وليجز اه صححه

قوله المتأخرين هكذا بخطه
وصوابه المتأخرون كما لا يخفى اه
صححه

مع انه قياس مع الدارق وذلك انك علمت ان أصل المذهب في مسألتنا عدم المنع مطلقا لكونه تصرفا في خالص ملكه وثالث المشايخ أصل المذهب فيما اذا كان الضرريتنا ولا ينبغي أن التمسيد بالبين مخرج لتسكين فالتقول يمنع المشكل مخالف للتولين وقياسه على المشكل في مسألة النقل غير صحيح لأن المنون الموضوع لنقل المذهب ماثبة على منع التصرف فيها عكس سألنا وذكر بعض المشايخ أن الاختار تقييد المنع بالنسبة أو المشكل وماذا لك الا لكونه تصرفا فيما تجارفة حق وهو صاحب العلو فالأصل فيه عدم جواز التصرف الا بآذنه بخلاف مسألتنا فان الأصل فيها الجواز لكونه تصرفا في خالص حقه فالحاق المشكل فيها بالمشكل في الأولى غير صحيح فافهم

وهذا آخر ما حزره المؤلف بخطه من هذا الجزء وأما بقية الاجزاء فتمهها بنفسه قبل حلول رسمه في بادريه العبد السيد محمد علاء الدين الى تكملة الجزء المذكور بتجريد الهوامش التي بخط والده وغيرها على الشرح فتعال

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *

بالميل لبابك يجبر لم القلوب * وبالترقب لهبوب نعمات منحك يضرب على صفحات ثقب العيوب * يا من بصر بعظيم قدره العباد * وقهرهم بها فلا يكون الا ما أراد * فحمدته بالجد الاثني * وشكره على آياته بالشكر الفائق * ونصلي ونسلم على رسوله محمد المكمل لامته * وعلى آله وصحبه ومن لهجج بدعوته وبعد فان العالم العامل * والعلامة الكامل * وحيد الدهر * وغريد العصر * سيد الزمان * وسعد الاقران * يعسوب العلماء العاملين * ومرجع الجهابذة الفاضلين * مؤلف هذه الحاشية المرحوم سيدي واستاذي ووالدي السيد محمد افندي عابدين * سقى الله تراه صوب الغفران وجعنا وايا في مستقر رحته * وأسكننا بمجوعة جنه * لما وصل الى هذا المحل من الكتاب * اشتاق الى مشاهدة رب الارباب * فزل حياض المنون * وأتراجلت الذي ليس بمسكون * وكان رحمه الله بدأ أولافى التأليف من الاجابة الى الآخر * ثم من أول الكتاب الى انتهاء هذا التحرير الفاسخ * وتزل على نسخته الدر بعض تعليقات * وتحريرات واعتراضات * قد كاد تداول الايدي أن يذهبها * لعدم من يذهبها معها * فأردت أن أجرد ما كتبه والدي على نسخته * وألحقه بسودته * من غير زيادة عليه * خوف الغلط ونسبته اليه * وان رأيت حاشية ليست من خطه أنه عليها بقولي كذا أو ذكر أوفى أو قاله في الهامش لعل بأنه أفزها والاشطبت عليها ومع هذا يلزم التنبيه كاتري والله يعلم ويرى ومنه أطلب الاعانة والتوفيق لا قوم طريق قال رحمه الله ونفعنا به ورخصي عنه آمين

(قوله ادعى على آخر الخ) قال قاضي خان ادعى على رجل انه أخذ منه مالا وبين المال ووصفه وأقام المدعى عليه البينة على اقرار المدعى انه أخذ فلان آخر هذا المال المسمى فأنكر المدعى ذلك لم تقبل منه هذه البينة ولا يكون ذلك ابطالا لدعوى الاول لان من حجة الاول أن يقول أخذته مني فلان آخر ثم رده على وأخذته مني هذا المدعى عليه بعد ذلك اه كذا في الهامش (قوله ومفاده) أي مفاد قوله أولم يقل ذلك ح (قوله بإمكان التوفيق) نقل في البحر أن هذا هو القياس والاستحسان أن التوفيق بالنقل شرط قال الرمي وجواب الاستحسان هو الاصح كما في منية المفتي (قوله وهو مختار الخ) قيده في البحر في فصل الفضولي بأن لا يكون ساعيا في نقض ما تم من جهته فراجع (قوله من أقوال أربعة) وهي كفاية إمكان التوفيق مطلقا وعدم كذا مطلقا وكفايته من المدعى عليه لامن المدعى وكفايته ان اتخذ وجه التوفيق لان تعدد وجوه ح كذا في الهامش (قوله بعد وقتها) ظرف للشراء كقبلة ح (قوله في صورتين) يعني ما اذا قال جحدنيها أولم يقل ح (قوله في الثاني) لانه يدعى الشراء بعد الهبة وشهوده يشهدون له به قبلها وهو تناقض ظاهر لا يمكن التوفيق بينهما ومرادهم بين الدعوى والبينة والا فالمدعى لامتناقض منه لانه ما ادعى الشراء سابقا على الهبة بجر (قوله وينبغي ترجيح الثاني الخ) ولعل وجهه انه الذي يتحقق به التناقض منح وفي النهر من باب الاستحقاق والاوجه عندي اشتراطهما عند الحاكم اذ من شرائط الدعوى كونها لديه

(ادعى) على آخر (هبة) مع قبض (في وقت فسل) المذني (بينة) فقال (قد جحدنيها) أي الهبة (فاشترتها منه أولم يقل ذلك) أي جحدنيها ومفاده الاكتفاء بإمكان التوفيق وهو مختار شيخ الاسلام من أقوال أربعة واختارنا بخندي انه يكفي من المدعى عليه لامن المدعى لانه مستحق وذلك دافع والتاخر يكفي للدفع للاستحقاق برازية (فأقام بيته على الشراء بعد وقتها) أي وقت الهبة (تقبل) في الصورتين (وقبله لا) لوضوح التوفيق في الوجه الاول وظهور التناقض في الثاني ولولم يذكرها ما تاريخا أو ذكر لاحدهما تقبل لامكان التوفيق بتأخير الشراء وهل يشترط كون الكلامين عند التناهي أو الثاني فقط خلاف وينبغي ترجيح الثاني بجر لان به التناقض والتناقض يرتفع بتصديق الخصم

فوقبول المناقض تركت الاول وأدعى بكذا أو بتكذيب الحاكم ونماض في البحر وأقرده المذهب (كإلزامي أو لا نه) أي المارملا (وقف عليه ثم ادعاه لنفسه أو ادعاه لغيره ثم ادعاه لنفسه) لم تقبل للتناقض وقبل تقبل ان وفق ٣٦٣ بأن قال كان لفلان ثم اشترته درر في او اخر

الدعوى قال (ولو ادعى الملك)

لنفسه (أو لا نه) ادعى (الوقف)

عليه (تقبل كإلزامي لنفسه ثم

لغيره) فانه يقبل (ومن قال لا آخر

اشترت من هذه الجارية وانكر)

الآخر الشراء جاز (للبائع أن

يأخذ ان ترك) البائع (الخصومة)

واقترن تركه بفعل يدل على الرضى

بالفسخ كما ساء كها وتقلها لتزله

لما تقر بأن (جود) جميع العقود

(ماعد النكاح فسخ) فلا ينع ردها

بعيب قديم لقام الفسخ بالتراضي

عيني أما النكاح فلا يقبل الفسخ

أصلا (ف) لذا (لو جده أنه تزوجها ثم

ادعاه وبرهن) على النكاح (يقبل)

برهانه (بخلاف البيع) فانه اذا

أنكره ثم ادعاه لا يقبل لانفساخه

بالانكار بخلاف النكاح (أقر

بقبض عشرة) دراهم (ثم ادعى

أنها زبوف) أو تهرجة (صدق)

بيمينه لان اسم الدراهم بعينها

بخلاف المستوفة لغلبة غشها

(و) لذا (لو ادعى أنها مستوفة

لا) يصدق (ان) كان البيان

(مفصلا وصدق لو) بين (موصولا)

نهاية فالتفصيل في المفصول لا

في الموصول (ولو أقر قبض الجهاد

لم يصدق مطلقا) ولو موصولا

للتناقض (ولو أقر أنه قبض حقه

أو قبض (الثن أو استوفى)

حقه (صدق في دعواه الزا فلو)

بين (موصولا والالا) لان قوله

جihad مفسر فلا يحتمل التأويل

بخلاف غيره لانه ظاهر أو نص

فيحتمل التأويل ابن كمال (أقر

بدين ثم ادعى أن بعضه قرض

وبعضه ربا) وبرهن عليه (قبل

برهانه قينة عن علاء الدين

اه وفي شرح المقدسي ينبغي أن يصح أن يكاد أن يكون الخلاف لفظيا لان الذي حصل سابقا على مجلس الثاني لا بد أن ثبت عنده ليعتد على ما عنده حصول التناقض والثابت بالبيان كالثابت بالبيان فكأنما في مجلس الثاني فالذي شرط كون ما في مجلسه بيع الحقيقي والحكمي في السابق واللاحق انتهى وهو حسن (قوله أو بتكذيب الحاكم) كإلزامي أنه كفل له عن مديونه بألف فأنكر الكفالة وبرهن الدائن أنه كفل عن مديونه وحكم به الحاكم وأخذ المكفول منه المال ثم ان الكفيل ادعى على المديون انه كفل عنه بأمره وبرهن على ذلك يقبل عندها ويرجع على المديون بما كفل لانه صار مكذبا شرعا بالتضام كذا في المنح ح (قوله ونماض في البحر) عبارة البحر في الاستحقاق اولى وهي اذا قال تركت أحد الكلايين يقبل منه لانه استدلل به بما في البرازية عن الذخيرة ادعاه مطلقا فدفعه المديعي عليه بأنك كنت ادعيته قبل هذا مقيدا وبرهن عليه فقال المديعي ادعيه الآن بذلك السبب وترك المطلق يقبل ويطلب الدفع اه فان المتروكة الثانية لا الاولى ومع هذا نظر فيه صاحب النهر هناك وقد يقال ذلك القول توفيق بين الدعوتين تأمل وذ كر سبدي الوالد في باب الاستحقاق تأيد ما في النهر وقال في الخامسة رجل ادعى ملكا بسبب ثم ادعاه بعد ذلك ملكا مطلقا فشهد شهوده بذلك ذكر في عامة الروايات انه لا تسمع دعواه ولا تقبل بينته قال مولانا رضى الله تعالى عنه قال جدى شمس الامنة رحمه الله تعالى لا تقبل بينته ولا تطلب دعواه حتى لو قال أردت بهذا الملك المطلق المالك بذلك السبب تسمع دعواه وتقبل بينته اه (قوله عليه) كذا في المنح ولم يذكره في البحر وكأنه أخذ من قاعدة إعادة التكرار معرفة فيكون المراد به الوقف المار قيل وعليه فلا يظهر التوفيق لانه تناقض ظاهري ويمكن جريانه على مذهب الثاني القائل بصحة وقفه على نفسه انتهى ولا يخفى عليك ما فيه وفي البحر من فصل الاستحقاق ولو ادعى انها له ثم ادعى انها وقف عليه تسمع لصحة الاضافة بالاختصاص انتفاعا (قوله أن بطاها) أي بعد الاستبراء ان كانت في يد المشتري أو بالعود عن الجوى عن الجلبى بجنا (قوله فلا ينع ردها) قيده في النهاية بأن يكون بعد تخلف المشتري اذ لو كان قبله فليس له الرد على بائعه لاحتمال نكول المديعي عليه فاعتبر بعاجدي في حق ثالث وقيده الشارح بأن يكون بعد القبض أما قبله فينبغي أن له الرد مطلقا لكونه فسخا من كل وجه في غير العقار لا بعد حلقة فيجب تقيد الكتاب بحر (قوله أقر الخ) للامام الطرسوسى تحقيق في هذه المسألة فراجع في أنفع الوسائل (قوله زبوف) ما يرده بيت المال (قوله نهججة) ما يرده التجار قال في القاموس في فصل التون النهججة الزيف الردى اه وفي المغرب النهجج درهم الذى فضته رديئة وقيل الذى الغلبة فيه للفضة وقد استعمل لكل ردى باطل ومنه بهرج دمه اذا أهذروا بطل وعن اللجاني درهم نهجج ولم أجده بالنون الاله اه وهو مخالف لما في القاموس مع أنه المنهور (قوله أو استوفى) الاستفاء عبارة عن قبض الحق بالتام سعدية وابن كمال (قوله لانه ظاهر) راجع للادوى وهي قبض الحق أو الثمن والظاهر ما احتمل غير المراد احتمالا بعدا والنص يحتمله لاحتمالا بعد دون المفسر لانه لا يحتمل غير المراد أصلا (قوله أو نص) راجع للثانية وهو قوله أو استوفى (قوله قبل برهانه) لانه مضطر وان تناقض قينة (قوله فرد الخ) حاصل مسائل رد الاقرار بالمال أنه لا يحتمل اوما أن رد مطلقا أو يرده الجهة التى عينها المأقر ويحولها الى اخرى أو يرده لنفسه ويحولها الى غيره فان كان الاول نفل وان كان الثانى فان لم يكن بينهما منافاة وجب المال كقوله لله ألف بدل قرض فقال بدل غصب والباطل كقوله من عبد لم آقبضه وقال قرض أو غصب ولم يكن العبد في يده فيلزمه الالف صدقة في الجهة أو كذبه عند الامام وان كان في يده فالقول للمقر في يده وان كان الثالث فحوما كانت لى قط لكتها لفلان فان صدقة فلا تحول اليه والافلا وان كان بطلاق أو عناق أو ولاء أو نكاح أو ووف أو ونسب أو ورق لم يرتد بل رد فيقال الاقرار يرتد بقرده المقر له الا في هذه ذكر مجموع ذلك في البحر وفيه اختصار أو خجته في حاشيته (قوله في مجلسه) وفي غيره بالادوى (قوله الابحجة) كيف تقبل حجة وهو متناقض في دعواه تأمل في جوابه سعدية واستشكله في البحر أيضا وتقل خلافة عن البرازية حيث قال في يده عبد فقال رجل هو عبدك فرد المقر له ثم قال بل هو عبدى وقال المقر هو عبدى فهو لى البد المقر ولو قال ذوالبد لاخر هو عبدك فقال بل هو عبدك ثم قال الآخر بل هو عبدى وبرهن لا يقبل للتناقض اه وهذا يخالف ما في

وسبغ في الاقرار (قال لا ستراد على اتف) درهم (فرد المقر له) (ثم صدقة) في مجاسه (ثلاثى عليه) للمقر له الابحجة او اقرار

فانيا وكذا الحكم في كل ما فيه الحق

لواحد (ومن ادعى على آخر ما لا فقال) المذمى عليه (ما كان لك على) حتى قط فبرهن المذمى على) أن له عليه (الف وبرهن) المذمى عليه (على القضاء) اى الايفاء (او الابرأ ولو بعد القضاء) ٣٦٤ اى الحكم بالمال اذا دفع بعد قضاء القاضى صحيح الا فى المسألة الخمسة كاسمى

الهداية من انه لا بد من الحجة فانه يقتضى سماع الدعوى اه (قوله لواحد) بخلاف ما لو قال اشترى بـ
وأنكره أن يصدق له لأن أحد العاقلين لا يتفرد بالفسخ فلا يتفرد بالعقد والمعنى أنه حقه ما بقي العقد فعمل
التصديق أما المقتزله فينفرد برذال الاقرار فافتقرا كذا فى الهداية فالخامس أن كل شئ يكون الحق لهما جميعا اذا
رجع المنكر الى التصديق قبل أن يصدق له الآخر على انكاره فهو جائز كالبيع والنكاح وكل شئ يكون
فيه الحق لواحد كالهبة والصدقة والاقرار لا يفتقر اقراره بعده كإثبات القسمة بجزء من (قوله ما كان لك)
انظر لم يذكر لفظ كان وانظر ما سنده كرهه قريبا عند واقعة سمرقند فانه يفيد الفرق بين الماضى والحال
(قوله قط) لا فرق بين أن يؤكد النفي بكلمة قط أولا بجزء (قوله على الخ) الا صواب أن يقول على ألف له
عليه فافهم وفى بعض النسخ على أنه له عليه ألف (قوله على القضاء اى الايفاء) قيد بدعوى الايفاء بعد
الانكار اذا لو ادعاه بعد الاقرار بالدين فان كان كالأقوالين فى مجلس واحد لم يقبل التناقض وان تفرق فاعن
المجلس ثم ادعاه وأقام البينة على الايفاء بعد الاقرار تقبيل اعدم التناقض وان ادعى الايفاء قبل الاقرار
لا يقبل كذا فى خزائن المفتين بجزء (قوله الا فى المسألة الخمسة) كأودعيه فلان أو أجرته أو أرتبته
أو عصبته منه وقال أخذت هذه الارض من أربعة من فلان أو هذا الكرم معاملة منه سميت بخسمة
لأن فيه خمسة اقوال قال فى البحر وهذه خمسة كتاب الدعوى لأن صورها خمسة وديعة وأجرة وأمانة ورهن
وغصب أولان فيه خمسة اقوال العلماء الأول ما فى الكتاب وهو أنه تندفع خصومة المذمى لأن البينة اثبتت أن
يده ليست بيد خصومه وهو قول أبى حنيفة الثانى قول أبى يوسف واختاره فى المختارات المذمى عليه ان كان
صالحا فكما قال الامام وان معروفا بالجبر لم تندفع عنه لانه قد يدفع ماله الى مسافر بركة اياه ويشهد فيحتمل
لابطال حق غيره فاذا اتهم به القاضى لا يقبله الثالث قول محمدان التهود اذا قالوا نعرفه بوجهه فقط
لا تندفع عنه لانه من معرفته بالوجه والاسم والتسبب وفى البرازية تعويل الأئمة على قول محمد وفى العمادية
لوقالوا نعرفه باسمه ونسبه لا بوجهه لم يذكر فى شئ من الكتب وفيه قولان وعند الامام لا بد أن يقول نعرفه
باسمه ونسبه وتكفى معرفة الوجه وانفقوا على أنهم لوقالوا اودعه رجل لا نعرفه لم تندفع الرابع قول أبى شيرمة
انها لا تندفع عنه مطلقا لانه تعذر اثبات الملك لعدم الخصم عنه ودفع الخصومة بناء عليه قلنا مقتضى البينة
شيان ثبوت الملك للغائب ولا خصم فيه فلم يثبت ودفع خصومة المذمى وهو خصم فيه فثبت وهو كالمكيل
بنقل المرأة وإقامة البينة على الطلاق الخامس قول ابن أبى ليلى لا تندفع بدون بينة لاقراره بالملك للغائب
وقلنا انه صار خصما بظاهريه فهو باقراره يرد أن يحول حقا مستحقا على نفسه فلا يصدق بالإنجحة كالأدعى
تحول الدين من ذمته الى ذمته غيره اه (قوله كاسمى) فى فصل رفع الدعاوى من كتاب الدعوى
ح (قوله قبل برهانه) انظر لو برهن على ايفاء البعض فقد صارت حادثة القترى (قوله فى فصل
الاستبراء) وفيه فوائد جمة فراجعها والاستبراء طلب شراء شئ (قوله ان لم يصالحه) محل هذه المسألة
عند قوله ومن ادعى على آخر ما لا قال فى البحر وقيد بكون المذمى عليه لم يصالح لسكرته عنه والاصل الغدم
أما اذا أنكر فصالحه على شئ ثم برهن على الايفاء أو الابرأ لم تسمع دعواه كذا فى الخلاصة ح (قوله وكأه
الخ) من كلام صاحب المنح (قوله فأين) الواقع فى المنح فأين (قوله وان زاد) اى على قوله فيما تقدم
مالك على شئ (قوله وقيل) ذكره القدرى عن أصحابنا بجزء (قوله لان الختج) اى من الرجال
والختج من لا يتولى الاعمال بنفسه وقيل من لا يراه كل أحد لعظمته بجزء (قوله حتى لو كان) اى المذمى
عليه فترع هذا على ذلك القول فى النهاية تبعاً لقاضى خان وفى ايضاح الاصلاح وفيه نظر لان مبنى إمكان
التوفيق على أن يكون أحدهما ممن لا يتولى الاعمال بنفسه لا المذمى عليه بخصوصه انتهى ودفعه ظاهر لان
الكلام كله فى تناقض المذمى عليه لا المذمى بجزء (قوله نعم لو ادعى الخ) قال فى الدرر عن القسمة المذمى عليه
قال للمذمى لا اعرفك فلما ثبت الحق بأبينة ادعى الايصال لا تسمع ولو ادعى اقرار المذمى بالوصول أو الايصال
تسمع اه قال فى البحر لان المتناقض هو الذى يجمع بين كلامين وهما لا يجمع ولهذا الوصية المذمى عيانا
لم يكن متناقضا ذكره الترناشى انتهى ونماه فيه وهو أحسن مما عمل به الشارح وبه ظهر أن قول الشارح
اقرار المذمى عليه صوابه المذمى الآن يقرأ المذمى بصيغة المبني للفاعل تأمل (قوله لان الاقرار الخ)

(قبل) برهانه لا مكان التوفيق لان
غير الحق قد يقضى وبرأ منه دفعا
للتصومة وسيجى فى الاقرار أنه
لو برهن على قول المذمى أنما يبطل
فى الدعوى أو شهودى ككذبة
او ليس لى عليه شئ صح الدفع الى
آخره وذكره فى الدرر قبل
الاقرار فى فصل الاستبراء (كا)
يقبل (لو ادعى الخصام على آخر
فانكر) المذمى عليه (فبرهن
المذمى) على الخصام (ثم برهن
المذمى عليه على العفو أو) على
(الصالح عنه على مال وكذا فى
دعوى الرق) بأن ادعى عبودية
شخص فانكر فبرهن المذمى ثم
برهن العبد أن المذمى أعنته يقبل
ان لم يصالحه ولو ادعى الايفاء ثم
صالحه قبل برهانه على الايفاء بجزء
وفيه برهن أن له أربع مائة ثم أقر
أن عليه المنكر لثمانية سقط عن
المنكر ثلثمائة وقيل لا وعليه
الفتوى مطلقا وكأنه لانه لا كان
المذمى عليه جاحدا فذمته غير
مشغولة فى زعمه فأين تقع المقاصة
والله تعالى اعلم (وان زاد) كلمة
(ولا اعرفك وفخوه) كما رأيتك
(لا) يقبل لتعذر التوفيق وقيل
يقبل لان الختج او الخترة
قد يتأذى بالشغب على بابيه فإمر
بارضاء الخصم ولا يعرفه ثم يعرفه
حتى لو كان ممن يعمل بنفسه لا يقبل
نعم لو ادعى اقرار المذمى عليه
بالوصول أو الايصال صح درر
فى آخر الدعوى لان التناقض
لا يمنع صحة الاقرار (اقر ببيع
عبد) من فلان (ثم جده صح)
لان الاقرار بالبيع بلائن باطل
اقرار برازية

(ادعى على آخر أنه باعته أمته) منه (فقال) الآخر (لمابعها منك قط فبرهن) المدعى (على الشراء) منه (فوجد) المدعى (بها عيبا) وأراد
ودها (فبرهن البائع أنه) اى المشتري (برئ اليه من كل عيب بها لم تقبل) بيعة البائع للتناقص وعن الثاني تقبل لامكان التوفيق ببيع وكيله
وابرائه عن العيب ومنه واقعة سحر قد ادعت أنه نكحها بكذا وطالبته بالمهر فأنكر ٣٦٥ فبرهنت فادعى أنه خلعه على المهر تقبل لاحتمال

أنه تزوجه أبوه وهو صغير ولم يعلم

خلاصة (بطل) جيع (صلن)

اى مكتوب (كتب ان شاء الله

في آخره) وقال آخره فقط وهو

استحسان راجح على قوله فتح

واتفقوا على أن الفرجة كفاسل

السكوت وعلى انصرافه للكل فى

جل عطف بواو واعقت بشرط

وأما الاستثناء بالا وأختائها

فلا خيرا لآخرته كله مائة درهم

ومخزون دينار الادورهما فلا تزل

استحسانا وأما الاستثناء بان شاء

الله بعد جلته ايقاعيتين فاليهما

اتفاقا وبعد طلاقين معلقين

او طلاق معلق وعق معلق فاليهما

عند الثالث وللآخر عند الثاني

ولو بلا عطف أبوه بعد سكوت

فلا خيرا اتفاقا وعطفه بعد سكوت

لغوا لاجمافيه تشديد على نفسه

وتماه فى الجبر (ما تذى) فقالت

عرسه اسلمت بعد موته وقالت

ورثته قبله صدقوا) تحكيم الحال

(كما) يحكم الحال (فى مسألة)

جريان (ماء الطاحونة) ثم الحال

انما تصلح جنة للدفع لالاستحقاق

(كافى مسلم مات فقالت عرسه)

الذمية (اسلمت قبل موته) فارثه

(وقالوا بعده) فالقول لهم لان

الحادث يضاف لاقرب اوقاته

(فرع) وقع الاختلاف فى كفر

الميت واسلامه فالقول الذى

الاسلام بجر (قال المودع)

بالفتح (هذا ابن مودعى) بالكسر

(الميت لا وارث له غيره دفعها

اليه) وجوبا كقوله هذا ابن

دائنى قيد بالوارث لانه لو أقر أنه

وصيه او وكيله او اشترى منه لم

فيه أن الاقرار بالبيع اقرار بركنيه لانه مبادلة مال بمال الآن يحمل على أنه أقر بالبيع بالمال تأمل قال
فى البسوط شهدا على اقرار البائع ولم يسميا الثمن ولم يشهدا بقبض الثمن لا تقبل وان قال أقر عندنا أنه باعه
منه واستوفى الثمن ولم يسميا الثمن جاز وفى جميع الفتاوى شهدا أنه باع وقبض الثمن جاز وان لم يبينوا الثمن
وكذا لو شهدا باقرار البائع أنه باعه وقبض الثمن اه وقال فى الخلاصة شهدوا على البيع بلا بيان الثمن ان شهدوا
على قبض الثمن تقبل ~~وكذا~~ الويل بين احدهما وسكت الآخر اه نور العين فى أوائل الفصل السادس واقتل
ما سنده كره فى كتاب الشهادة وفى باب الاختلاف فيها (قوله أمته منه) لاحاجة الى قوله منه لان ضمير باعه
يعنى عنه ح (قوله اى المشتري) الاصول اى البائع كما فى الجبر (قوله للتناقص) لان اشتراط البراءة
تغير للعقد من اقتضاء وصف السلامة الى غيره فقتضى وجود العقد وقد ~~أنكره~~ بخلاف ما مر لان الباطل
قد يقضى ويبرأ منه دفعا للدعوى الباطلة وهذا ظاهر الرواية عن الكل بجر (قوله ببيع وكيله) اى وكيل
البائع (قوله وابرائه عن العيب) من اضافة المصدر الى مفعوله وهو ضمير الوكيل والفاعل المشتري
الخ وعلى ما قلنا مضاف الى فاعله والضمير لوكيله وهو المفهوم من عبارة الجبر فقوله اولاً لمابعها منك قط اى
مباشرة وقوله انه برئ اليه اى الى وكيله (قوله فأنكر) اى بأن قال لانكاح بيننا كما فى الجبر عن جامع
الفصولين ولو قال لانكاح بيني وبينك فلما برهنت على النكاح برهن هو على الخلع تقبل بيئته ولو قال لم يكن بيننا
نكاح قط أو قال لم أتزوجها قط والباقي بحاله ينبغى أن يكون هذا وسيلة العيب وفى ظاهر الرواية لا تقبل بيعة
البراءة عن العيب لانها اقرار بالبيع فكذا الخلع يقتضى سابقة النكاح فتحقق التناقص اه (قوله راجح
على قوله) اذا الاصل فى الجبل الاستقلال والصلح يكتب للاستيناق فلما انصرف الى الكل كان مبطلا له
فيكون ضمة ما قصدوه فيمنصرف الى ما يليه ضرورة كذا فى التبيين ح (قوله فى جل) اى قوله والا نأفى
ما قبله وفى الجبر والحاصل انهم اتفقوا على أن المشيئة اذا ذكرت بعد جل متعاطفة بالواو كقوله عبده حر
وامرأته طلاق وعليه المشى الى بيت الله الحرام ان شاء الله ينصرف الى الكل فبطل الكل فثنى ابو حنيفة على
حكمه وهما اخرج بصورة كتب الصلح من عموم بهارض اقتضى تخصيص الصلح من عموم حكم الشرط
المتعقب بجل متعاطفة للعادة وعليها يحمل الحادث ولذا كان قواهم استحسانا راجحا على قوله كذا فى فتح
القدر وظاهره أن الشرط ينصرف الى الجميع وان لم يكن بالمشيئة انتهى (قوله بشرط) اى سواء كان
الشرط هو المشيئة او غيرها كما طرحه فى الجبر ح والظاهر أن هذا خاص بالاقرار المسامى بعده من
قوله وأما الاستثناء الخ تأمل (قوله ايقاعيتين) اى منجزتين ايس فيهما تعليق بقرينة المراقبة فتوأت
طالق وهذا حر ان شاء الله تعالى ح (قوله او به بعد سكوت) اى اذا كان السكوت بين الجلة الاخيرة وبين
ما قبلها (قوله الاجمافيه تشديد) فلو قال ان دخلت الدار فأنت طالق وسكت ثم قال وهذه الاخرى دخلت
الثانية فى البين بخلاف وهذه الدار الاخرى ولو قال وهذه طالق ثم سكت وقال وهذه طالقت الثانية وكذا
فى العتق بجر كذا فى الهامش (قوله تحكيم الحال) اى لظاهر الحال (قوله كما الخ) ليست هذه
المسألة موجودة فيما كتب عليه المصنف (قوله جريان الخ) لوجه لتخصيص الجريان بل الانقطاع
كذلك فكان الاولى حذفه (قوله ثم الحال انما تصلح جنة للدفع لالاستحقاق) فان قيل هذا متقوض
بالقضاء بالاجر على المستأجر اذا كان ماء الطاحونة جاريا عند الاختلاف لانه استدلال بالحال
لا ثبات لاجر قلنا انه استدلال لدفع ما يدعى المستأجر على الآخر من ثبوت العيب الموجب لسقوط الاجر
وأما ثبوت الاجر فانه بالعقد السابق الموجب له فيكون دافعا لاجوبا يعقوبية وفى الهامش عن الجبر
فلومات مسلم وامرأة نصرانية فجاءت مسلمة بعد موته وقالت اسلمت قبل موته وقالت الورثة اسلمت بعد موته
فالقول قواهم أيضا ولا يحكم الحال لان الظاهر لا يصلح جنة للاستحقاق وهى محتاجة اليه وأما الورثة فهم
الدافعون ويظهروا لهم ظاهرا الحدوث أيضا اه (قوله كفى مسلم الخ) تمثيل للمتنقى وهو الاستحقاق وحاصله
انما كان القول لهم هنا أيضا المسامى ولا يمكن أن يكون لها بنا على تحكيم الحال لانه لا يصلح جنة للاستحقاق
وهى محتاجة اليه (قوله لمدعى الاسلام) فلومات رجل وأبواه ذمتان فقالا مات ابننا كافرا وقال ولده
المسلمون مات مسلما فبرائه للولد دون الابوين بجر عن الخزانة (قوله مودعى) قال فى الجبر قسب باقرار

بالبرة لانه لو قال هذا أخوه شقيقه ولا وارث له غيره وهو يدعيه فالقاضي يتأني في ذلك والفرق أن استحقاق
 الآخر بشرط عدم الابن بخلاف الابن لانه وارث على كل حال ومراده بالابن من يرث بكل حال فالبنت والاب
 والام كالابن وكل من يرث بحال دون حال فهو كالآخ بحر (قوله زيلعي) وهو الصواب كما في الفتح خلافا
 لما في غاية البيان (قوله تركه قسم الخ) قال في آخر الفصل الثاني عشر من جامع الفصولين وامنرا الى
 الاصل الوارث لو كان محجوباً بغيره بحد وبعده وأخت لا يعطى شيئاً لم يبرهن على جميع الورثة أي اذا ادعى
 أنه أخو الميت فلا بد أن يثبت ذلك في وجه جميع الورثة الحاضرين أو يشهد أنهم لا يعلمان وارثاً غيره ولو
 قال لا وارث له غيره تقبل عندنا لا عند ابن أبي ليلى لانهما جازفا ولنا العرف فان مراد الناس به لا تعلم له وارثاً
 غيره وهذه شهادة على الشيء فقبلت لما مر من أنها تقبل على الشرط ولو تضاها ذلك لقيامها على شرط الارث
 ولو كان الوارث من لا يجب بأحد فلو شهد أنه وارثه ولم يقل لا وارث له غيره أو لا تعلمه يتلزم القاضي زماناً
 رجاء أن يحضر وارث آخر فان لم يحضر يقضى له بجميع الارث ولا يكفل عند أبي حنيفة في المسألتين يعني فيما
 اذا قال لا وارث له غيره أو لا تعلمه وعندهما يكفل فيها ومدة التلزم مفوضة الى رأى القاضي وقيل حول وقيل
 شهر وهذا عند أبي يوسف وأما أحد الزوجين لو أتب الوارثة بينة ولم يثبت أنه لا وارث له غيره فعند أبي حنيفة
 ومحمد يحكم لهما بأكثر النصيبين بعد التلزم وعند أبي يوسف بأقلهما وله الرابع ولها الثمن اه ملخصاً وان تلزم
 ومضى زمانه فلا فرق بين كونه من يجب كالآخ او من لا يجب كالابن كما في البرازية من العاشر في النسب
 والارث وانظر ما سياتي في باب الشهادة على الشهادة (قوله كذا نسخ المتن) يعني باسقاط لا والحق ثبوتهما
 كما في سائر الكتب ح (قوله لم يكفوا) مبنى للجهول مضاعف العين والواو للورثة او الغرماء أى لا ياخذ
 القاضي منهم كفيلاً ح قال في الدرر اى لم يؤخذ منه كفيل بالنفس عند الامام وقال ابو يونس اه وهذا ظاهر
 في انه على قولهما يؤخذ كفيل بالنفس ثم رأيت لتاج الشريعة ابو السعود عن شيخه ولم يره في البحر فتوقف
 في أنها بالمال أو بالنفس (قوله لجهالة) اه لقوله لم يكفوا كذا في الهامش (قوله ويتلوم) اى يتأني والمراد
 تأخير القضاء لتأخير الدفع بعده كما أفاده في البحر عن غاية البيان والمسألة على وجوه ثلاثة فارجع الى البحر
 وسيأتي شيء منها قبيل الشهادة على الشهادة (قوله مدة) وقدر مده مفوض الى رأى القاضي وقدره
 الطحاوى يجوز وعلى عدم التدبير حتى يغلب على ظنه أنه لا وارث ولا غرم له آخر (قوله ثبت بالاقرار) اى
 الارث والدين وهو مختار قوله بشهود (قوله ذلك) اى قالوا لا نعلم له وارثاً او غرمياً ح كذا في الهامش
 (قوله ادعى) قال في جامع الفصولين من الرابع ادعى عليهم أن الادارات بيد كاملين فبرهن على احدهما
 فلو اثار في يد أحدهما بارث فالحكم عليه حكم على الغائب اذا اثار الورثة ينتصب خصماً عن البقية ولو لم
 يكن كل الدار بيده لا يكون قضاء على الغائب بل يكون قضاء بما في يد الحاضر على الحاضر ولو بيدهما
 بشراء لا يكون الحكم على احدهما حكماً على الآخر انتهى (قوله جدد ذواليد الخ) هذا التعميم غير صحيح
 بعد قوله وبرهن عليه لان البرهان يستلزم سبق الجحد والصواب أن يتدل قوله وبرهن عليه بقوله وثبت ذلك فيقبل
 الثبوت بالاقرار وبالبينة وحيثئذ يقطع قوله جدد دعواه أو لم يجحد ح ويجب بأن هذا التعميم راجع الى
 قوله وترك باقية أشار به الى الخلاف فافهم (قوله خلافا لهما) حيث قال ان جدد ذواليد يؤخذ منه ويجعل
 في يد أمين لخياسته بجهوده والترك في يده (قوله خصماً للميت) الا صوب عن الميت قال في الهامش ناقلاً
 عن البحر انما ينتصب خصماً عن الباقي بثلاثة شروط كون العين كلها في يده وأن لا تكون مقسومة وأن
 يصدق الغائب على أنه اثار عن الميت المعين انتهى (قوله والحق الخ) لا ارتباط له بما قبله لان ما قبله
 في انتصاب أحد الورثة خصماً للميت وهذا الفرق في انتصاب أحدهم خصماً فيما عليه قال في البحر وكذا ينتصب
 أحدهم فيما عليه مطلقاً ان كان ديناً وان كان في دعوى عين فلا بد من كونها في يده ليكون قضاء على الكل
 وان كان البعض في يده نفذ بقدرة كما صرح به في الجامع الكبير وظاهر ما في الهداية والنهاية والعناية انه
 لا بد من كونها كلها في يده في دعوى الدين أيضاً وصرح في فتح القدير بالفرق بين العين والدين وهو الحق وغيره
 سهو اه وفي حاشية أبي السعود عن شيخه ووجه الفرق بينهما أن حق الدائن شائع في جميع التركة بخلاف
 مدعى العين اه (قوله والعين) حيث لا ينتصب أحد الورثة خصماً عن الباقي في دعوى العين الا اذا كانت

(فان أقر) ما يابا (باب آخر له لم يقد)
 اقراره (اذا كذبه) الابن (الأول)
 لانه اقرار على الغير ويضمن للثاني
 حفظه ان دفع للأول بلا قضاء
 زيلعي (تركه قسم بين الورثة
 او الغرماء بشهود لم يقولوا نعلم)
 كذا نسخ المتن والشرح وعبارة
 الدرر وغيره لا نعلم (له وارثاً
 او غرمياً لم يكفوا) خلافا لهما
 بلهما المكفول له ويتلوم القاضي
 مدة ثم يقضى ولو ثبت بالاقرار
 كفوا اتفاقاً ولو قال الشهود ذلك
 لا اتفاقاً (ادعى) على آخر (داراً
 لنفسه ولاخيه الغائب) ارثاً
 (وبرهن عليه) على ما ادعاه
 (أخذ) المدعى (نصف المدعى)
 مشاعاً (ترك باقية في يده يد اليد
 بلا كفيل جدد) ذواليد (دعواه
 أو لم يجحد) خلافا لهما وقولهما
 استحسان نهاية ولا تعداد البينة
 ولا القضاء اذا حضر الغائب في
 الاصح لا انتصاب أحد الورثة خصماً
 للميت حتى تقضى منها ديونه ثم
 انما يكون خصماً بشروط تسعة
 مبسوطه في البحر والحق والفرق
 بين الدين والعين

(ومثله) اى العصار (المقول) فيما ذكر (فى الاصح) درر لكن اعقد فى التتقى انه يؤخذ منه انفا قوامه فى البحر قال وأجمعوا على أنه لا يؤخذ لومئذ (اوصى له بثلث ماله يقيم) ذلك (على كل شئ) لانها اختلف الميراث (ولو قال مالى او ماسلكه صدقة فهو على) جنس (مال الزكاة) استحسانا وان لم يجز غيره اسلك

(منه) قدر (قوته فاذا ملك) غيره (تصدق بقدره) فى البحر قال ان فعلت كذا انما املكه صدقة فخلته ان يبيع ملكه من رجل ثوب فى منديل ويقتضه ولم يره ثم يفعل ذلك ثم يردّه بخيار الرؤية فلا يلزمه شئ ولو قال آلف درهم من مالى صدقة ان فعلت كذا ففعله وهو يملك اقل لزمه بقدر ما يملك ولو لم يكن له شئ لا يجب شئ (وضح) الا بصاء بلا علم الوصى (فصح) تصرفه (لا) يصح (التوكيل بلا علم وكيل) والفرق ان تصرف الوصى خلافة والوكيل نيابة (فالعلم) الوكيل بالتوكيل (ولومن) مميزا (فاسق صح) تصرفه ولا يثبت عزله (الاب) اخبار (عدل) اوفاسق ان صدقة عناية (اوستورين اوفاسقين) فى الاصح (كاخبار السيد بجنابة عبده) فلو باعسه كان مختارا للقاء (والشفيع) بالبيع (والبكر) بالنكاح (والمسلم الذى لم يهاجر) بالشرائع وكذا الاخبار يعيب اريد شراء وسجرا مؤذن وفتح شركه وعزل قاض وسولى وقف فهى عشرة يشترط فيها أحد شطرى الشهادة لالفظها (ويشترط سائر الشروط فى الشاهد) وقده فى البحر بالعزل القصدى وبما اذا لم يصدق ويكون الخبير غير المرسل ورسوله فانه يعمل بخبره مطلقا كما سيجى فى باب (بايع قاض او آمينه) وان لم يقل جعلتك امينا فى بيعه على الصحيح ولو الجلية (عبدا) (ل) دين (الغرماء) وأخذ المال (فضاع)

فى يده ولا يشترط فى دعوى الدين كون جميع التركة فى يده حتى يتصب خصما عن الباقي خلافا لما فى الهداية والنهاية والعناية ح (قوله لومئذ) اى كالمعتار (قوله مالى او ماسلكه الخ) ظاهر دخول الدين أيضا وحكى فى التهمة قولين واعتقد فى وصايا الوهبانية الدخول وقتل السائحى عن المقدسى لاشك ان الدين يجب فيه الزكاة وبصير مالا عند الاستيفاء السكن فى البحر عن الخيانة عدم الدخول وهو مقتضى قولهم ان الدين ليس بمال حتى لو حلف أن لا مال له وله دين على الناس لم يبحث ونقل ابن الشحنة عن ابن وهبان أن فى حفظه من الخيانة رواية الدخول ح (قوله جنس مال الزكاة) اى جنس كان بلغت نصيبا او لا عليه دين مستغرق اولا بحر (قوله تصدق بقدره) اى بقدر ما يملك لان حاجته مقدّمة فيملك اهل كل صنعة قدر كفايته الى أن يتجدد له شئ فتح (قوله فخلته) اى ان أراد أن يفعل ولا يبحث (قوله ثم يفعل ذلك) اى المحلوف عليه (قوله فلا يلزمه شئ) قال العلامة المقدسى ومنه يعلم أن المعتبر الملك حين الخت لا حين الحلف انتهى أقول ويعلم منه أن المشتري باسم المفعول بخيار الرؤية لا يدخل فى ملكه حتى يراه ويرضى به قاله الشيخ أبو الطيب مدنى والمسألة تحتاج الى المراجعة وما نقله عن البحر عزاه فى البحر الى اللؤلؤ الجلية فى الحيل آخر الكتاب وتماه فيها حيث قال وان كان له ديون على الناس تصالح عن تلك الديون مع رجل ثوب فى منديل ثم يفعل ذلك ويرد الثوب بخيار الرؤية فيعود الدين ولا يبحث انتهى (قوله فصح تصرفه) لا يخفى أن من حكم الوصى أنه لا يملك عزل نفسه بعد القبول حقيقة اوحكى وظاهر ما اذا تبعه الكثر أنه يصير وصيا قبل التصرف وليس كذلك بل انما يصير بعده كائنه عليه فى البحر واذا قال فى نور العين مات وباع وصيه قبل علمه بوصايته ومونه جاز استحسانا وبصير ذلك قبولاً لمنه للوصاية ولا يملك عزل نفسه فكان على الشارح أن يقول ان تصرفه قبل بدله فصح تصرفه فتمه (قوله بلا علم وكيل) فلو باع الوصى شيئا من التركة قبل العلم بالوصية جاز البيع ولو باع الوكيل قبل العلم به لم يجز بحر اى فبكون بيع القضولى فلم يجزه وكاه او الوكيل بعد علمه بها كما فى نور العين من الثالث والعشرين وفى البرازية عن الثانى خلافة وفى البحر أما اذا علم المشتري بالوكالة واشترى منه ولم يعلم البائع الوكيل كونه وكلا بالبيع بأن كان المالك قال للمشتري اذهب بعبدى الى زيد فقبل له حتى يبيعه بوكالته عنى منك فذهب به اليه ولم يخبره بالتوكيل فباعه هو منه يجوز وتماه فيه (قوله أوفاسق) اى اذا صدقة الوكيل حتى لو كذبه لا يثبت فعل هذا لافرق بين الوكالة والعزل لاق فى العزل أيضا اذا صدقة بغزل كذا فى غاية البيان يعقوبية (قوله فى الاصح) خلافا لما فى الكثر حيث قيد بالمستورين فان ظاهره أنه لا يقبل خبر الفاسقين وهو ضعيف لان تأثير خبرهما أقوى من تأثير خبر العدل بدليل أنه لو قضى بشهادة واحد عدل لم ينفذ وبشهادة عدلين نفذ كما فى البحر عن الفتح ونقله فى المنخ أيضا (قوله وعزل قاض) ذكره فى البحر بحثنا (قوله شطرى الشهادة) اى العدد أو العدة وفى الحواشى السعدية أقول فيه اشارة الى أن العدة لا تشترط فى العدد وان قوله عدل صفة رجل قال فى التلويح وهو الاصح (قوله ويشترط) اى فى الخبر (قوله سائر الشروط) اى مع العدد أو العدة على قول الامام الاعظم فلا يثبت بخبر المرأة والعبد والصبي وان وجد العدد أو العدة وقل من نبه على هذا (قوله فى الشاهد) اى المنسروطة فى الشاهد (قوله القصدى) اجتزاز عما اذا كان حكما كوت الموكل فانه يثبت وينعزل قبل العلم ح (قوله اذا لم يصدق) أما اذا صدقة قبل ولو فاسقا بحر وقد مر (قوله غير المرسل) الذى فى البحر غير انظم ورسوله (قوله ورسوله) فلا يشترط فيه العدة حتى لو أخبر الشفيع المشتري بنفسه وجب الطلب اجماعا والرسول يعمل بخبره وان كان فاسقا صدقة او كذبه بحر وتماه فيه (قوله وان لم الخ) بأن قال لا يبع هذا العبد فقط (قوله على الصحيح) اعلم أن أمين القاضى هو من يقول له القاضى جعلتك أمينا فى بيع هذا العبد أما اذا قال ببع هذا العبد ولم يرد عليه اختلف المشايخ والصحيح أنه لا يلحقه عهدة ذكره شيخ الاسلام خواهر زاده كفى البحر معزى الى شرح التلخيص للقارى أقول والمسألة مذكورة هكذا فى الفتاوى واللؤلؤ الجلية من (قوله الغرماء) اى أرباب الديون لم يذكر الوارث مع أنهم مساوون فاذا لم يكن فى التركة دين كان العاقدا عاملا له فرجع عليه بما لحقه من العهدة ان كان وصى المت وان كان القاضى أو آمينه هو العاقدا رجع على المشتري كما ذكره الزيلعى لان ولاية البيع القباضى اذا كانت التركة قد أحاط بها الدين

ولايك الوارث البيع بحر (قوله عند القاضي) أو أمينه مخ (قوله بخلاف) قيد قوله ولا يخلف
 (قوله نائب الناظر) قال في البحران نائب الامام كهو ونائب الناظر كهو في قبول قوله فلو ادعى ضياع
 مال الوقف او تقريقه على المستحقين فانكروا فالقول له كالاصيل لكن مع العين وبه فارق أمين القاضي فانه
 لا عين عليه كالقاضي اه مخ (قوله ولو باع الوصي) قال في الشربلالية لا فرق فيه بين وصي الميت
 ومنصوب القاضي مدني (قوله او بلا أمره) اي بطريق الاولى (قوله للعبد) وقول الدررالن شبق
 فلم وصوابه المثنى (قوله وان نصبه القاضي) الاولى حذفه والاقتصار على قوله لانه عاقد نيابة عن الميت
 كما في الهداية ليشمل وصي الميت قال في الكفاية أما اذا كان الميت أو وصي اليه فظاهر وأما اذا نصبه فكذلك
 لان القاضي انما نصبه ليكون قائما مقام الميت لا مقام القاضي (قوله اليه) كما اذا وكله حال حياته
 (قوله ولو ظهر بعده الخ) فيه ايجاز محتمل يوضحه ما في فتح القدير فلو ظهر للميت مال يرجع الغريم فيه بدنه
 بلا شك وهل يرجع بما ضمن للمشتري فيه خلاف قيل نعم وقال مجد الأئمة السرخسي لا يأخذ في الصحيح من
 الجواب لان الغريم انما يضمن من حيث ان العقد وقع له فلم يكن له أن يرجع على غيره وفي الكافي الاصح
 الرجوع لانه قضى بذلك وهو مضطر فيه فقد اختلف في الصحيح كما سمعت اه وقوله بما ضمن للمشتري بفيد
 أن الاختلاف في المسألة الاولى لانه في الثانية انما ضمن للوصي لا للمشتري لكن قال في البحر وقيل لا يرجع به
 في الثانية والاقل اصح اه والحاصل أنه في الاولى اختلف الصحيح في الرجوع وفي الثانية الاصح عدمه قتبه
 ووجدت في نسخة رجع الغريم منه بدنه لا بما غرم هو الاصح قال ح وقيل يرجع بما غرم أيضا وصح
 (قوله فيه) اي في المال الذي ظهر للميت (قوله لما مر) متعلق بقوله كان الهالك من مالهم والمراد
 بما مر أن القاضي لا يضمن (قوله عدل) اي وعالم كذا قيد في الملتقى وغيره مدني وكذا قيده في الكبر
 ولا بد منه هنا مقابلة قوله وان عدلا جاهلا قال في البحر وما ذكره المصنف قول الماتريدي وفي الجامع الصغير
 لم يعتبر به بهما ثم رجع محمد فقال لا يؤخذ بقوله الا أن يعاين الحجة أو يشهد بذلك مع القاضي عدل وبه أخذ
 مشايخنا اه وهذا يظهر لك أن كلام المصنف ملحق من قولين لان عدم تقييده بالعدالة والعلم مبني
 على ما في الجامع الصغير والتفصيل بعده مبنى على قول الماتريدي وحينئذ تخفى قيده الشارح بقوله
 عدل يجب زيادة عالم أيضا فيكون على قول الماتريدي ويكون قوله بعد وقيل يقبل لوعدا لا عالم مستدركا
 وحقه أن يقول وقيل يقبل ولولم يكن عالما وهو ما في الجامع الصغير (قوله ولي الامر) انظر ما قد سنه
 في باب الامامة من كتاب الصلاة (قوله ومنعه محمد) هذا ما رجع اليه بعد الموافقة لهما ح (قوله
 حتى يعاين الحجة) زاد عليه بعض المشايخ أو يشهد بذلك مع القاضي عدل وهو رواية عنه وقد استعده في فتح
 القدير بكونه بعيدا في العادة وهو شهادة القاضي عند الجلال والاكتفاء بالواحد على هذه الرواية في حق
 ثبت بشاهدين وان كان في زني فلا بد من ثلاثة آخر كذا ذكره الاسيحياني بحر (قوله وقيل يقبل لوعدا لا عالما)
 دخول على المتن قصد به اصلاحه وذلك انه أطلق أولا القاضي ولم يقيد بالعدل العالم تبع للجامع الصغير
 وهو ظاهر الرواية ثم ذكر التفصيل وهو على قول الماتريدي القائل باسئراط كونه عدلا عالما كما مشى عليه
 في الكنز وان أردت زيادة الدراية فأرجع الى الهداية وحيث كان مراد الشارح ذلك فكان الصواب أن يحذف
 قوله عدل في أول المسألة فانه من الشرح على ما رأيناه واعلم أنه على رواية الجامع رجع محمد وقال لا حتى يعاين
 الحجة كما مر بيانه وأن عليه الفتوى وقال في البحر لكن رأيت بعد ذلك في شرح آداب القضاء للصدر الشهيد
 انه صح رجوع محمد الى قوله ما قال والحاصل المفهوم من شرح الصدر أنهما قالوا يقبل اخباره عن اقراره
 بشئ لا يصح رجوعه عنه مطلقا وأن محمد الأول وافقهما ثم رجع عنه وقال لا يقبل الا بضم رجل آخر عدل اليه
 ثم صح رجوعه الى قوله لهما وأما اذا أخبر القاضي باقراره عن شئ يصح رجوعه عنه كما لحظ يقبل قوله
 بالاجماع وان أخبر عن ثبوت الحق بالبيئة فقال قامت بذلك بيضة وعدلوا وقبلت شهادتهم على ذلك تقبل
 في الوجهين جميعا اه وضمير اقراره راجع الى المصنف هذا ولا يخفى عليك أن الكلام في القاضي المولى
 وأما المعزول فلا يقبل ولو شهد معه عدل كما مر عن الثر اوائل كتاب القضاء (قوله ان استفسر الخ) بأن
 يقول في حد الرني اني استفسرت المقر بالركي كما هو المعروف فيه وحكمت عليه بالرجم ويقول في حد السرقة

ثمة عند القاضي (واستحق العبد)
 اوضاع قبل تسليمه (لم يضمن) لان
 امين القاضي كالقاضي والقاضي
 كالامام وكل منهم لا يضمن بل
 ولا يخلف بخلاف نائب الناظر
 (ورجع المشتري على الغرماء)
 لتعدرا الرجوع على العاقد (ولو باع
 الوصي لهم) اي لاجل الغرماء
 (بأمر القاضي) او بلا أمره
 (فاستحق) العبد (او مات قبل
 القبض) للعبد من الوصي
 (وصاع) الن (رجع المشتري على
 الوصي) لانه وان نصبه القاضي
 عاقد نيابة عن الميت فترجع الحقوق
 اليه (وهو يرجع على الغرماء)
 لانه عامل لهم ولو ظهر بعده للميت
 مال رجع الغريم فيه بدنه هو
 الاصح (اخرج القاضي الثالث
 لفقراء ولم يعطهم م اياه حتى هلك
 كان) الهالك (من مالهم) اي
 الفقراء (والثلاث للورثة) المخر
 (أمر ك قاض) عدل (رجم
 او قطع) في سرقة (او ضرب)
 في حد (قضى به) بما ذكر (وسعدك
 فعله) لوجوب طاعة ولي الامر
 ومنعه محمد حتى يعاين الحجة
 واستحسنوه في زماننا وفي العيون
 وبه يقتضى الا في كتاب القاضي
 للضرورة وقيل يقبل لوعدا لا عالما
 (وان عدلا جاهلا ان استفسر
 فاحسن) تفسير (الشرايط صدق
 والا لا

وكذا لا يقبل قوله (لو) كان (فاسقا) عالما كان أو باطلا للهمة فالتضاد أربعة (الآن ديان الحجة) أي بياشريا (صب دهننا للناس عند الشهود) فاذي مالكة ضمانه (وقال) الصاب (كانت) الدهن (نجسة وانكره المالك قال قول للصاب) لانكاره الضمان والشهود يشهدون على الصاب لا على عدم النجاسة (ولو قتل رجلا وقال قتلته لرقته وقتله أبي لم يسع) قوله لا يؤدّي الى فتح باب العدوان فانه يقتل ويقتول كان القتل لذلك وأمر الدم عظيم فلا يعمل بخلاف المال اقرار برزاقية (صدق) قاض (معزول) بلايين (قال يزيد أخذت منك أمأضيت به) أي بالالف (لمكرو فتمت البسة اوقال قضيت بقطع يدك في حق واذي زيد أخذه) الاف (وقطعه) اليد (طما وأقر بكونهم) أي الاخذ والقطع (في) وقت (قضائه) وكذا لو زعم فعلا قتل التلباد أو بعد العزل ٣٦٩ في الاصح لانه اسند فعله الى حالة معهودة منافية

للضمان فيمضى الآن بمره زید علی كونه ما في غير قضائه فالتقاضي يكون مبطلا صدر شرعية (فرع) نقل في الاشياء عن بعض الشافعية اذا لم يكن للقاضي شيء في بيت المال فله أخذ عشر ما يتولى من أموال البتاعي والاقواف وفي الخمانية للمتولى العشر في مسألة الطاحونة قلت لكن في البرازية كل ما يجب على القاضي والمفتي لا يحصل لهما أخذ الاجر به كمنكاح صغير لانه واجب عليه وكجواب المفتي بالقول وأما بالكتابة فيجوز لهما على قدر كتبهما لان الكتابة لانزلهما وتماه في شرح الوهبانية وفيها وليس له اجر وان كان قاسما وان لم يكن من بيت مال مقررا ورخص بعض لانعدام مقررا وفي عصرنا نقول الاول ينصرف وجوز للمفتي على كتب خطه على قدر ما ليس في الكتب يحصر

(كتاب الشهادات) *

اخرها عن القضاء لانها كالوسيلة وهو المقصود (هي) لغة خبر قاطع وشرعا (اخبار صدق لاشياء حق) فتح قلت فاطلاقها على الزور مجاز كاطلاق الميمين على الغموس (بلفظ الشهادة في

مجلس القاضي) ولو بلا دعوى كما في عتق الامة وسبب وجوبها طلب ذى الحق أو خوف فوت حقه بأن لم يعلمه اذ الحق وخاف فوته لزمه أن يشهد بلا طلب فتح

انه ثبت عندى بالجدة انه أخذ نصا من حزل شبهة فيه وفي القصاص انه قتل عمدا بلا شبهة وانما يحتاج الى استفسار الجاهل لانه ربما يظن بسبب جهله غير الدليل دليلا كفاية (قوله شرعا) فيشمل الاقرار (قوله لانكاره الضمان) بالمثل لا بالقيمة شيئا فلا يكون القول له الا في أنها متنجسة فيضمن قيمتها متنجسة كاتقوله ابو السعود عن الشيخ شرف الدين الغزي يحسب الاشياء وعبارة الخمانية قيل كتاب القاضي من الشهادات القول قوله مع يمينه في انكاره استهلاك الطاهر ولا يسع الشهود أن يشهدوا عليه أنه صب زيتا غير نجس وتعلمه فيها فراجعها وهي أظهر مما هنا (قوله وكذا لو زعم الخ) أي الذي لكن لو أقر القاطع والآخر في هذا بما أقر به القاضي بيمينان لانهما أقرتا بسبب الضمان وقول القاضي مقبول في دفع الضمان عن نفسه لا في ابطال سبب الضمان عن غيره بخلاف الاول لانه ثبت فعله في قضائه بالتصادق ولو كان المال في يد الآخر قائما وقد أقر بما أقر به القاضي والمأخوذ منه المال صدق القاضي في أنه فعله في قضائه ولا يؤخذ منه لانه أقر أن اليد كانت له فلا يصدق في دعوى التملك الا بجمعة وقول المعزول ليس بجمعة فيه بخبر (قوله لانه أسند) أي القاضي (قوله الى حالة) فصار كما اذا قال طلقت أو أعتقت وأنا محجور ونحوه معهود بخبر (قوله للضمان) أي من كل وجه كما زاده في البحر أخذ مما في الجمع قال فلا يريد ما لو قال المولى لامتة بعد عتقه قاطعت يدك وأنت أمي وقالت قطعتهما وأنا حرة حيث يكون القول لهما لانه أسند فعله الى حالة قد يجامعها الضمان في الجلة لان كونها أممة لا يثني الضمان عنه من كل وجه ألا ترى أنه يشتم اذا كانت مراهونة أو مأذونة مدونة اه ملخصا ونظام التفاريع عليه فيه فراجع (قوله في الاشياء) وعبارتها قال في بسط الانوار للشافعية من كتاب القضاء ما لفظه وذكر جماعة من اصحاب الشافعي وأبي حنيفة اذا لم يكن للقاضي شيء من بيت المال فله أخذ عشر ما يتولى من مال الايتام والاقواف ثم بالغ في الانكار اه ولم أر هذا لا صاحبنا اه وما أحبت نقل الشارح العبارة على هذا الوجه لا يظن بعض المتأخرين صحة هذا النقل مع أن الناقل بالغ في انكاره كما ترى كيف وقد اختلفوا عندنا في أخذه من بيت المال شأنك في البتاعي والاقواف (قوله والاقواف) أقول زادي الاشياء قوله ثم بالغ في الانكار الخ قال العلامة الشيخ خير الدين الرملي في حاشيته على الاشياء مانصه قوله ثم بالغ في الانكار أقول يعني على الجماعة والمبالغة في الانكار وافتحة الاعتبار وذلك انه لو تولى على عشرين ألفا مثلا ولم يلحقه من المشقة فيها شيء إذا استحق عشرها وهو مال اليتيم وفي حرمته جاءت القواطع فها هو الايهتان على الشرع الساطع وظلة غطت على بصائرهم فنعود بالله من غضبه الواقع ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم اه وقال يبري زاده في حاشيته والاصواب أن المراد من العشر أجزء مثل عمله حتى لو زاد رد الزائد اه مدني (قوله في مسألة الطاحونة) أي اذا كان له عمل والذي في الخمانية من الوقف رجل وقف ضبعة على ماله وفتحا صحيحا فأتى الواقف وجعل القاضي الوقف في يد قيم وجعل للقيم عشر الغلات وفي الوقف طاحونة في يد رجل بالمطاعة لا حاجة فيها الى التقسيم وأصحاب هذه الطاحونة يقبضون غلما لا يجب للقيم عشر هذه الطاحونة لان القيم يأخذ ما يأخذ بطريق الاجر فلا يستوجب الاجر بدون العمل اه وهكذا في التارخانية ح

(كتاب الشهادات) *

(قوله كاطلاق الدين) فان حقيقة الميمين عقدي تقوى به عزم الحالف على العمل او الترك في المستقبل والتمسك بالخلف على ما مضى كذا بعد (قوله وخاف) أي الشاهد وقوله فوته أي الحق (قوله بلا طلب) نظريه المقدسي بأن الواجب في هذا اعلام الذي بما يشهد فان طلب وجب عليه أن يشهد والا لا يجوز له أن ترك حقه

(شرطياً) أحد وعشرون شرطاً مكاناً واحداً وشرائط العمل ثلاثة (العقل الكامل) وقت الحمل والبصر ومعاينة المشهود به الاقرب
ثبت بالتسامع (و) شرائط الاداء سبعة عشر عامة وسبعة خاصة منها (الضبط والولاية) فيشترط الاسلام لو المذبح عليه مسلماً (والقدرة على
التمييز) بالنصح والبصر (بين المذبح والمذبح عليه) ومن الشرائط عدم قرابة ولا دأ و زوجية او عداوة و ذنبية أو دفع مغرم أو جرم مغرم كاسيحي
(وركنها لفظ الشهد) لا غير لفتحته معنى مشاهدة ٣٧٠ وقسم واخبار للرجال فكانه يقول اقسام بالله لقد اطلعت على ذلك وأنا خبر به وهذه

المعاني مفتوحة في غير معين حتى
لوزاد فيما علم بطل للشك (وحكمها
وحوب الحكم على القاضي
بوجوبها بعد الترجية) بمعنى
اقتراضه فوراً الا في ثلاث قد سماها
(فلو امتنع) بعد وجود شرائطها
(ان) تركه الفرض (واستحق
العزل) افسقه (وعزر) لارتكابه
مالاً يجوز شرفاً زليجاً (وكفران
لم ير الوجوب) اي ان لم يتقد
اقتراضه عليه ابن ملك وأطلق
الكافي في كونه واستظهر المصنف
الاول (ويجب أدائها بالمطلب)
ولو حكماً كما مر لكن وجوبه بشروط
سبعة مبسطة في الجور وغيره
منها عدالة قاض وقرب مكانه
وعلمه بقوله او بكونه اسرع
قولاً وطلب المذبح (لوفى حق
العبدان لم يوجد بدله) اي بدل
الشاهد لانما فرض كفاية تتعين
لولا يكن الاشاهد ان العمل او أداء
وكذا الكاتب اذا تعين لكن له
أخذ الاجرة اذا تعين لكن له
أركبه بلا عذر لم تقبل وبه تقبل
لحديث أكرموا الشهود وجوز
الثاني الا كل مطلقاً به يفتى بجر
وأقره المصنف (و) يجب الاداء
(بالمطلب لو) الشهادة (في حقوق
الله تعالى) وهي كثيرة عتد منها في
الاشياء اربعة عشر قال ومضى آخر
شاهد الحسبة شهادة بلا عذر
فسق قتره (كطلاق امرأة) اي
نائماً (وعتق أمة) وتبديرها
وكذا عتق عبد وتبديره شرح
وهبانية وكذا الرضاع كما مر
في بابها

(قوله شرائط مكاناً واحداً) اي مجلس القضاء مخ (قوله العقل الكامل وقت الحمل) المراد ما ينهل
التمييز بدليل ماسأني في الباب الا في (قوله عشرة عامة) اي في جميع انواع الشهادة أما العامة فهي
الحرية والبصر والنطق والعدالة لكن هي شرط وجوب القبول على القاضي لا شرط جوازها وأن لا يكون
محدوداً في قذف وأن لا يجوز الشاهد الى نفسه مغماً ولا يدفع عن نفسه مغماً فلا تقبل شهادة الفرع لاصله وعكسه
وأحد الزوجين للآخر وأن لا يكون خصماً فلا تقبل شهادة الوصي للقيم والوكيل او كونه وأن يكون عالماً بالمشهود
به وقت الاداء اذا كراهه ولا يجوز اعتماده على خطه خلافاً له او ما يخص به خلافاً لاسلام ان كان المشهود
عليه مسلماً والذكورة في الشهادة في الحد والقصاص وتقدم الدعوى فيما كان من حقوق العباد ومواقيتها
للدعوى فان خالفتم لم تقبل الا اذا وفق المذبح عند مكانه وقيام الرأفة في الشهادة على شرب الخمر ولم يكن
سكران لا بعد مسافة والاصالة في الشهادة في الحد والقصاص وتعذر حضور الاصل في الشهادة على
الشهادة كذا في البحر لكنه ذكر أولاً لأن شرائط الشهادة نوعان ماهو شرط تخصمها وما هو شرط أدائها فالاول
ثلاثة وقد ذكرها الشارح والثاني اربعة انواع ما يرجع الى الشاهد وما يرجع الى الشهادة وما يرجع الى مكانها
وما يرجع الى المشهود به وذكر ان ما يرجع الى الشاهد السبعة عشر العامة والخاصة وما يرجع الى الشهادة
ثلاثة لفظ الشهادة والعدد في الشهادة بما يطلع عليه الرجل واتفاق الشاهدين وما يرجع الى مكانها واحد
وهو مجلس القضاء وما يرجع الى المشهود به علم من السبعة الخاصة ثم قال فالخامس أن شرائطها احدى
وعشرون فشرائط العمل ثلاثة وشرائط الاداء سبعة عشر منها عشرة شرائط عامة ومنها سبعة شرائط خاصة
وشرائط نفس الشهادة ثلاثة وشرائط مكانها واحد اهـ ومقتضاه أن شرائط الاداء نوعان لأربعة كما ذكر
اولاً والاصواب أن يقول انها اربعة وعشرون ثلاثة منها شرائط العمل واحدى وعشرون شرائط الاداء منها
سبعة عشر شرائط الشاهد وهي عشرة عامة وسبعة خاصة ومنها ثلاثة شرائط لنفس الشهادة ومنها واحد شرط
مكانها وهذا بنظره لما في كلام الشارح أيضاً (قوله أشهد) فلو قال شهدت لا يجوز لان الماضي موضوع
للاخبار عما وقع فيكون غير مخبر في الحال س (قوله لتضمنه) اي باعتبار الاشتقاق (قوله معنى
مشاهدة) وهي الاطلاع على الشيء عياناً (قوله وقسم) لانه قد استعمل في القسم نحو أشهد بالله لقد كان
كذا اي أقسم س (قوله للرجال) ولا يجوز شهدت لان الماضي موضوع للاخبار عما وقع (قوله فتعين
الخ) فلذا اقتصر عليه احتياطاً واتساعاً للمأثور ولا يخلو عن معنى التعبد اذ لم يتقل غيره كما بسطه في البحر
(قوله حتى لو زاد فيما أعلم الخ) فلو قال أشهد بكذا فيما أعلم لم تقبل كذا قال في ظني بخلاف ما لو قال أشهد
بكذا فقلت ولو قال لاحق لي قبل فلان فيما أعلم لا يصح البراء ولو قال افلان على ألف درهم فيما أعلم لا يصح
الافرار ولو قال المعتدل هو عدل فيما أعلم لا يصح التعديلاً بجر (قوله ثلاث) خوف ريبه ورجاء صلح
افارب واذا استعمل المذبح س (قوله قدمناها) اي قبيل باب التحكيم ح (قوله ان لم ير الوجوب)
نقله في اول قضاء البحر عن شرح الكتل الكبير (قوله واطلق الكافي) اي في رسالته سيف القضاة على
البيعة حيث قال حتى لو أخر الخكمكم بلا عذر عدا قالوا انه يكفر (قوله كما مر) هو قوله او خوف فوت
حقه (قوله وقرب مكانه) فان كان بعيداً بحيث لا يمكنه أن يغدو الى القاضي لاداء الشهادة ويرجع الى اذله
في يومه ذلك قالوا الا يأنم لانه يلحقه ضرر بذلك قال تعالى ولا يضار كاتب ولا شهيد بجر (قوله ان لم يوجد
بدله) هذا خوفاً من الشروط وأما الاثنان الباقيان فهما أن لا يعلم بطلان المشهود به وأن لا يعلم أن المقر أقر
خوفاً ح (قوله اخذ الاجرة) لينظر مع ما تقدم من قوله كل ما يجب على القاضي والمفتي لا يحل لهما أخذ
الاجرة وليس خاصاً بهما بدليل ما ذكره من أن غاسل الاموات اذا تعين لا يحل له أخذ الاجر فتأمل
(قوله بلا عذر) بأن كان لهم قوة المشي أو مال يستكفون به الدواب (قوله وبه) اي بالعدركذا
في الهامش (قوله مطلقاً) اي سواء صنعه لاجابهم او لا ومنعه محمد مطلقاً وبعضهم فصل (قوله اربعة عشر)

قد مشأها في الوقت ح (قوله حسية) متعلق بالجرح لا بالشاهد ح قال في الاشياء تقبل شهادة الحسبة بلادعوى في طلاق المرأة وعق الامة والوقت وحلال رمضان وغيره الا حلال الفطر والانسحابة والحدود والاحد القذف والسرقة واختلفوا في قبولها بلادعوى في النكاح كالقضية من النسب وجرم بالقبول ابن وهبان في تدبير الامة وحرمة والطلع والايلاء والظهار ولا تقبل في عتق العبد بدون دعوى عنده خلافا لها واختلقوا على قوله في الحرية الاصلية والمعدة لا اه وفي القضية اذا شهد اثنان على امرأة أن زوجها طلقها مثلا وعلى عتق أمة وقالوا كان ذلك في العام الماضي جازت شهادتهما وتأخيرهما الا يوهن شهادتهما قيل وينبغي أن يكون ذلك وهذا في شهادتهما اذا عمل الله بحكها امساك الزوجات والاماء لان الدعوى ليست شرط لقبول هذه الشهادة فاذا أخرها صاروا فاسدة اه كذا في الهامش (فرع) في المجتني عن الفضل تحمل الشهادة فريض على الكفاية كادائم والا للضاعت الحقوق وعلى هذا الكتاب الا انه يجوز له أخذ الاجرة على الكتابة دون الشهادة فيمن تعينت عليه باجتماع الفقهاء وكذا من لم تتعين عليه عندنا وهو قول للشافعي وفي قول يجوز لعدم تعيينه عليه اه شلبي اه ط (قوله ثمانية عشر) اي بزيادة عتق العبد وتدبيره والرضاع والجرح وأما طلاق المرأة وعق الامة وتدبيرها من الاربعة عشر ح (قوله الا في الوقت) يعني اذا ادعى الموقوف عليه أصل الوقت تدفع عند البعض والمفتي به عدم سماعها الا بولية كما تقدم في الوقت ح (قوله والاولى أن يقول الخ) فيه اشارة الى أن المراد من أسباب الحدود منوات ابن كمال (قوله ونصايها) لم يقل وشروطها اي كما قال في الكفر لمسأتي أن المرأة ليست بشرط في الولادة واختبها ابن كمال (قوله اربعة رجال) فلا تقبل شهادة النساء (قوله ابن زوجها) اي اذا كان الاب مدعيا قال في البحر اعلم انه يجوز أن يكون من الاربعة ابن زوجها وحاصلي ما ذكره في المحيط البرهاني أن الرجل اذا كان له امرأتان ولا احدهما خمس بين فشهد اربعة منهم على اخيه انه زنى بامرأته يوم تقبل الا اذا كان الاب مدعيا وكانت امهم حية اه (قوله فاعتقه) اي حكم بعتقه (قوله لو وارثه) بأن لم يكن له وارث غيره والا لوارثه (قوله والقود) مثل القود في النفس والعضو وقيد به لما في الخلية ولو شهد رجل وامرأتان يقتل الخطا او يقتل لا يوجب الفصاص تقبل شهادتهم وقوله بخلاف الانثى اي فانه يقبل على اسلامها شهادة رجل وامرأتين بل في المقدسي لو شهدن امرأتين على نصرانية أنها أسلمت جاز وتعتبر على الاسلام قلت وينبغي في النصفاني كذلك فيخير ولا تقبل ورأيت في الروايلجى انتهى سائحاني وانظر لم لم يقل كذلك في شهادة رجل وامرأتين على اسلامه لكنه يعلم بالاولى وصريحه في البحر عن المحيط عند قوله والذي على مثله وانظر ما مر في باب المرتدة عن الدرر (قوله ومنه) اي من القود ح (قوله لقتله) اي ان أصغر على كفره (قوله بخلاف الانثى) فانها لا تقتل تقبل شهادة رجل وامرأتين فلذا قيد بذكر (قوله رجلان) في البحر لقضي بشهادة رجل وامرأتين في الحدود والقصاص وهو راء اولي اراء ثم رفع الى قاض آخر أمضاه وفي الخاتمة رجل قال ان شريت الخمر فغلو كى حتر فشهد رجل وامرأتان أنه شر به عتق العبد ولا يحد السيد وعلى قياس هذا ان سرق والفقوى على قول أبي يوسف فيهما كذا في الهامش (قوله الا المعلق فيقع) يعني ما علق على شيء مما يوجب الحد والقود لا يشترط فيه رجلان بل يشهد رجل وامرأتين وان كان المعلق عليه لا يثبت بذلك قاله في البحر (قوله كإمتر) اي قريسا (قوله وللارادة) لم يذكروا في الاصلاح قال لا شهادة امرأة واحدة على الولادة انما تكفي عندهما خلافا له على ما مر في باب ثبوت النسب وأما شهادتهما على الاستمالة فتقبل بالاجماع في حق الصلاة انما قلنا في حق الصلاة لان في حق الارث لا تقبل عنده خلافا له اه (قوله عندهما) قيد للارث وأما في حق الصلاة فتقبل اتفاقا كما في الخ (قوله وعيوب النساء) اي كما لو اشترى جارية فادعى أن بها قرنا ورثنا لم يكن ذكر في الخ في باب خيار العيب عند قوله ادعى اياها فان ما لا يعرفه الانساء يقبل في قيامه للامال قول امرأته ثم ان كان بعد التنبؤ لا يرد بقولها بل لا بد من تخليف البائع وان كان قبله فكذلك عند محمد وعند أبي يوسف يرد بقولهن بلا عيب البائع اه وفي الفقه قيل باب خيار الرؤية ان الاصل أن القول بان تمسك بالاصل وان شهادة النساء بانفرادهن فيما لا يطلع عليه الرجال حجة اذا تأيدت بمؤيد ولا تعتبر لتوجه الخصومة لالزام الخصم ثم ذكر أنه لو اشترى جارية على أنها بكر ثم اختلف قبل القبض او بعده في بكارتها ربهما التماسى النساء فان قلن بكر

قوله وحرمة هـ كذا في النسبة
المجموع منها وانظر ما معناه واهله
محترف عن حرية واجتزأه

وهل يقبل جرح الشاهد حسبة
الظاهر نعم لكونه حقا لله تعالى
اشياء فبلغت غاية عشر وليس
لنا مدعى حسبة الا في الوقت
على المرجوح فليحفظ (وسترها
في الحدود أبر) حديث من ستر
ستر فالاولى التكتان الامتلاك يحسن
(و) الاولى أن يقول الشاهد
(في السرقة أخذ) احصاء للعق
(لا سرق) رعاية للستر (وصايها
للزنى اربعة رجال) ليس منهم ابن
زوجها ولوعاق عقته بالزنى وقع
برجلين ولا حد ولو شهد بعته ثم
أربعة بزناه محصنا فاعتقه القاضي
ثم رجه ثم رجع الكل ضمن الا ولان
قيمه لمولاه والاربعة دية له أيضا
لو وارثه (ولبيعة الحدود والقود
(و) منه) اسلام كافر ذكر لما كمل
لقتله بخلاف الانثى بحر (و) مثله
(ردة مسلم رجلان) الا المعلق
فيقع ولا يحد كإمتر (وللارادة
واستهلل البهي للصلاة عليه)
ولا لارث عندهما والشافعي
واحد وهو أريح فتح (والبكرة
وعيوب النساء) فيما لا يطلع عليه
الرجال امرأة) حرة مسلمة
والثنتان احوط

(وكفى في التزكية) قول المازكي (هو عدل في الاصح) ثبوت الجزية بالدار درر يعني الاصل فيمن كان في دار الاسلام الجزية فهو بعبارته جواب عن النقض بالعدل وبدا لثبوت جواب عن النقض بالمحدود ابن كمال (والتعديل من الخصم الذي لم يرجع اليه في التعديل لم يصلح) فلو كان من يرجع اليه في التعديل صحيح البرازية والمراد بتعديله تزكيته بقوله هم عدول زاد لكنهم اخطأوا وادعوا
 أول يزيد (و) أما (قوله صدقوا وهم عدول صدقة) فانه (اعتراف بالحق) فيقضى باقراره لا بالبيئة عند الجحد اختيار وفي البحر عن التهذيب يحلف اليهود في زماننا لتعذر التزكية اذا مجهول لا يعرف المجهول وأقره المصنف ثم نقل عنه عن الصيرفية تفويضه للقاضي قلت ولا تنس ما مر عن الاشياء
 (و) الشاهد (له ان يشهد بجمع اورأى في مثل البيع) ولو بالتعاطى فيكون من المرعى (والاقرار) ولو بالكتابة فيكون مرئياً (وحكم الحاكم والغصب والقتل وان لم يشهد عليه) ولو تحت يدي وجه المقر ويفهمه (ولا يشهد على محجب بسماعه منه الا اذا تبين القائل) بأن لم يكن في البيت غيره لكن لو فسر لا تقبل درر (او يرى شخصها) اي القائل (مع شهادة اثنين بأنهما فلائنة بنت فلان ابن فلان) ويكفي هذا للشهادة على الاسم والتسب وعليه الفتوى جامع القصولين

شهد له رسول الله صلى الله عليه وسلم بالخيرية (قوله هو عدل) اي وجازت الشهادة قال في الكافي ثم قيل لا بد أن يقول المعتدل هو عدل جازت الشهادة اذا عاد العبد والمحدود في القذف اذا تاب قد يعدل والاصح أن يكتب بقوله هو عدل لثبوت الجزية بالدار كذا في الهامش لكن في البحر واختار السرخسي أنه لا يكتب بقوله هو عدل لأن المحدود في قذف بعد التوبة عدل غير جازت الشهادة وينبغي ترجيح اه وفي الهامش قوله قول المازكي الخ او يكتب في ذلك الفرطاس تحت اسمه هو عدل ومن عرف في الفسق لا يكتب شيئاً احترازاً عن الهتك او يكتب الله اعلم درر (قوله الجزية) مخالفاً لما نقل في بعض الشروح عن الجامع الكبير من أن الناس أحرار الا في الشهادة والمحدود والقصاص كالا يخفى فليستأمل بمقوية لكن ذكر في البحر عن الزيلعي أن هذا محمول على ما اذا طعن الخصم بالرق كإثبات القدروري اه (قوله بالمحدود) اي قولهم الاصل فيمن كان في دار الاسلام الجزية بمفهوم الموافقة المسمى بدلالة النص جواب عن النقض بالمحدود في القذف الوارد على ما تقدم فان العدالة لا تستلزم عدم الحد في القذف وان عدل بمفهوم الموافقة لان الاصل فيمن كان في دار الاسلام عدم الحد في القذف أيضاً فيومساو ح (قوله والتعديل) اي التزكية (قوله من الخصم) اي المدعى عليه والمدعى بالاولى وأطلقه فعمل ما ادعاه المدعى عليه قبل الشهادة أو بعده كما في البرازية ويحتاج الى تأمل فانه قبل الدعوى لم يوجد منه كذب في انكاره وقت التعديل وكان الفسق الطارئ على المعتدل قبل القضاء كالمقارن بحر (قوله لم يصلح) اي لم يصلح من يكاد قال في الهامش لان من زعم المدعى وشهوده أن المدعى عليه كاذب في الانكار وتزكية الكاذب الفاسق لا تصح هذا عند الامام وعنده تصح ان كان من أهله بأن كان عدلاً لكن عند محمد لا بد من ضم آخر اليه (قوله عن الاشياء) اي قبيل التحكيم من أن الامام لو أمر قضائه بتخليف الشهود وجب على العلماء أن يعصوه ويقولوا له الخ (قوله في مثل البيع) ولا بد من بيان الثمن في الشهادة على الشراء وسنوضحه في باب الاختلاف فراجع (قوله ولو بالتعاطى) وفيه يشهدون بالاخذ والاعطاء ولو شهدوا بالبيع جاز بحر عن البرازية وفيه عن الخلاصة رجل حضر بيعاً ثم احتج الى الشهادة للمشتري يشهد له بالملك بسبب الشراء ولا يشهد له بالملك المطلق اه وفيه ولا بد من بيان الثمن في الشهادة على الشراء لان الحكم بالشراء بثمن مجهول لا يصح كما في البرازية وانظر ما سياتي وما مر وفي الهامش عن الدرر ويقول أشهد أنه باع أو أقر لانه عاين السبب فوجب عليه الشهادة به كما عاين وهذا اذا كان البيع بالعقد ظاهراً وان كان بالتعاطى فكذلك لان حقيقة البيع بمبادلة المال بالمال وقد وجد وقيل لا يشهدون على البيع بل على الاخذ والاعطاء لانه بيع حكيم لا حقيقي اه (قوله والاقرار) بأن يسمح قول المقر لفلان على كذا درر كذا في الهامش (قوله ولو بالكتابة) في البحر عن البرازية ما ملخصه اذا كتب اقراره بين يدي الشهود ولم يقل شيئاً لا يكون اقراراً فلا تحل الشهادة به ولو كان مصدره امرسوما وان لعائب على وجه الرسالة على ما علمه العامة لان الكتابة قد تكون للتجربة وفي حق الاخرس يشترط أن يكون معنوياً مصدره وان لم يكن الى الغائب وان كتب وقرأ عند الشهود مطلقاً أو قرأه غيره وقال الكاتب أشهد واعلى به او كتبه عندهم وقال أشهد واعلى بما فيه كان اقراراً والا فلا وبه ظهر أن ما هنا خلاف ما علمه العامة لكن جزم به في الفتح وغيره (قوله وان لم يشهد عليه) لو قال المألف ولو قال لا تشهد على بدل قوله وان لم يشهد عليه لكان أفودماً في الخلاصة لو قال المقر لا تشهد على بما سمعت تسعة الشهادة اه فاعلم حكم ما اذا سك بالاولى بحر وفيه اذا سك يشهد بجمع عالم ولا يقول أشهد في لانه كذب (قوله غيره) انظر عبارة البحر (قوله فسر) اي بأنه شاهد على المحجب (قوله شخصها) في الملقط اذا سمع صوت المرأة ولم ير شخصها فشهد اثنان عنده أنها فلائنة لا يحل لأن يشهداها وان رأى شخصها وأقرت عنده فشهد اثنان أنها فلائنة حل له أن يشهد عليها بحر اه من اول الشهادات واحسن رؤية شخصها عن رؤية وجهها قال في جامع القصولين حسرت عن وجهها وقالت أنا فلائنة بنت فلان بن فلان وحببت لزوجي مهري فلا يحتاج الشهود الى شهادة عدلين أنهم فلائنة بنت فلان مادامت حية اذ يمكن الشاهد أن يشيرا اليها فان ماتت فحينئذ يحتاج الشهود الى شهادة عدلين بنفسها (قوله وعليه الفتوى) ومقابله يقول لا بد من شهادة جماعة ولا يكتب الاثنان ذكر الققيه ابو الليث عن نصر بن يحيى قال كنت عند أبي سليمان فدخل ابن محمد بن الحسن فساله عن الشهادة على المرأة متى تجوز اذا لم يعرفها قال كان

(فرع) في الجواهر عن محمد بن ابي نعيم في كتاب الشهادة لان عند الاداء يعضه المذبح عليه فيضطره (واذا كان بين الخطين) بان اخرج المذبح
تحت اقرار المذبح عليه فانكر كونه خطه فاستكتب ٣٧٤ فكتب وبين الخطين (مشابهة ظاهرة) على انهم ما خطت كتب واحد (لا يحكم)

عليه بالمال) هو الصحيح الثانية
وان اتى ذرى الهداية بخلافه
فلا يقول عليه وانما يقول على
هذا الصحيح لان القاضي خان من
أجل من يعتقد على تحججه كذا
ذكره المصنف هنا وفي كتاب
الاقرار واعتده في الاشياء لكن
في شرح الوعائية لو قال هذا خطي
لكن ليس على هذا المال ان كان
الخط على وجه الرسالة مصدرا
معنونا لا يصدق ويلزم بالمال ويحتمل
في الملتقط فتاوى فائى الهداية
قراجع ذلك (ولا يشهد على شهادة
غيره ما لم يشهد عليه) وقيدته
في النهاية بما اذا اجتمع في غير مجلس
القاضي فلو فيه جاز وان لم يشهد
شربا ليدل عن الجوهره ويحتمل
تصوير صدر الشريعة وغيره
وقولهم لا بد من التكميل وقبول
التكميل وعدم التبي بعد التكميل
على الاظهر نعم الشهادة بقضاء
القاضي صحيحة وان لم يشهد دما
القاضي عليه وقيدته ابو يوسف
بمجلس القضاء وهو الاحوط ذكره
في الخلاصة (كفى) عدل
(واحد) في اثني عشر مسألة على
ما في الاشياء منها اخبار القاضي
بافلاس المحبوس بعد المدة
(والتزكية) اي تزكية السر وأما
تزكية العلانية فشهادة اجماعا
(وترجمة الشاهد) والخصم
(والرسانة) من القاضي الى المزكي
والاشان احوط وجاز تزكية عدد
وصي ووالد وقد نظم ابن وهبان
منها أحدهم فقال
ويقبل عدل واحد في تقوم
وخرج وتعدل وأرض بقدر
وترجمة والسلم على هوجيد
وافلاسه الارسل والعيب يظهر

ابو حنيفة يقول لا يجوز حتى يشهد عنده جماعة أنها افلاسه وكان ابو يوسف وأبو لهيه يقولان يجوز اذا شهد عنده
عدلان أنها افلاسه وهو المختار للفتوى وعليه الاعتماد لانه أيسر على الناس اه راعى انهم كما احتاجا للاسم
والنسب للمشهود وعليه وقت القبل يحتاج ان أداء الشهادة الى من يشهد أن صاحبة الاسم والنسب
هذه وذكر الشيخ خير الدين أنه يصح التعريف من لا تقبل شهادته افسواه كانت الشهادة عليها اولها
سائحات من زيادة من البحر وغيره (قوله لان عند الخ) امه أن ضمير الشان محذوف والجله بعده خبرها (قوله
فيضطره) اي يضطر المذبح عليه بغضه للفتية (قوله واذا كان بين الخطين الخ) وفي الباقى عن خزانة
الاكمل صراف كتب على نفسه بمال معلوم وخطه معلوم بين التجار داخل البلاد ثم مات فجاء غزبه يطلب
المال من الورثة وعرض خط الميت بحيث عرف الناس بخطه حكم بذلك في تركته ان ثبت أنه خطه وقد حوت
العادة بين الناس أن مثله حجة وهذا مشكل لكونها شهادة على الخط وحتم يعتبروا هذا الاشياء ووجبه
لا يشهد وسيجيء وقدم الشارح أنه لا يعمل بالخط الا في مسائلين يعمل بكتاب اهل الحرب بطلب الامان كافي
سراخانية ويلحق به البرأت الساطانية بالوظائف في زماننا الثانية يعمل بدفتر السمنار والصراف والبيع
كما في قضاء اخناية اه كذا في الهامش (قوله ظاهرة) فتمنع معنى دالة فعداه على أو متعلقة بتدل محذوف
اولف على معنى في (قوله لا يصدق) هذا خلاف ما عليه العامة كما قلناه عن البحر (قوله وفناوى
فائى الهداية) عبارتها سئل اذا كتب شخص ورقة بخطه أن في ذمته لشخص كذا ثم ادعى عليه شخص
المبلغ واعترف بخطه ولم يشهد عليه أجاب اذا كتب على رسم الصكوك يلزم المال وهو أن يكتب يقول فلان بن
فلان القلاني ان في ذمته لفلان بن فلان القلاني كذا وكذا فهو اقرار يلزم به وان لم يكتب على هذا الرسم
فالقول قوله مع يمينه اه ثم أجاب عن سؤال آخر فحواه بقوله اذا كتب اقراره على الرسم المتعارف بمحضرة
الشم ودفعه ومعترف بيمين من شاهد كاشته أن يشهد عليه اذا جده اذا عرف الشاهد ما كتب او قرأه عليه أما اذا
شهدوا أنه خطه من غير أن يشاهدوا كتابته لا يحكم بذلك اه وحاصل الجوابين أن الحق ثبت باعترافة بأنه خطه
او بالشهادة عليه بذلك اذا عاينوا كتابته او اقراره عليهم والا فلا وهذا اذا كان معنونا ثم لا يخفى أن هذا لا يخالف
ما في المتن نعم يخالف ما في البحر عن البرازية في تعليل المسألة بقوله لا نه لا يزيد على أن يقول هذا خطي وأنا حررت
لكن ليس على هذا المال وثمة لا يجب كذا هنا وقد يوفق بينهما بحمله على ما اذا لم يكن معنونا ولكن هو قول
القاضي التسي كافي البرازية وقد قلنا انه خلاف ما عليه العامة (قوله ما لم يشهد عليه) اي ما لم يقل له
الشاهد اشهد على شهادتي (قوله تصوير صدر الشريعة) حيث قال سمع رجل أداء الشهادة عند القاضي
لم يسخ لأن يشهد على شهادته ح (قوله وقولهم) عطف على تصوير ووجه المخالفة الاطلاق وعدم تقييد
الاشتراط بما اذا كانت عند غير القاضي (قوله وقبول التحيل) فلو اشهد عليه فقتال لا قبل لا يصير شاهدة حتى
لوشهد بعد ذلك لا يقبل قسبة وشيبي أن يكون هذا على قول محمد من انه يوكيل وللوكيل أن لا يقبل وأما على
قوله ما من انه تحصيل فلا يطل بالرد لان من حل غيره شهادة لم يطل بالرد يجر (قوله بعد المدة) اي بعد أن
حبسه القاضي مدة يعلم من حاله لو كان له مال لقضى دينه ولم يصبر على ذل الحبس كانت تقدم مدنى (قوله
فشهادة اجماعا) الاحسن ما في البحر حيث قال وقيدنا بتركية السر للاحتراز عن تركية العلانية فانه يشترط
لها جميع ما يشترط في الشهادة من الحرية والبصر وغير ذلك الالفاظ الشهادة اجماعا لان معنى الشهادة فيها الظاهر
فانما يختص بمجلس القضاء وكذا يشترط العدد فيها على ما قاله الخصاص اه وفي البحر أيضا وخرج من كلامه
تركية الشاهد بعد الزنى فلا يثبت في المزكى فيها من اخلية الشهادة والعدد الاربعة اجماعا ولم أر الا أن حكم
تركية الشاهد بيقية الحدود ومقتضى ما قاله اشتراط رجلين لهما اه (قوله والخصم) اي المذبح
او المذبح عليه كافي الفتح (قوله الى المزكى) وكذا من المزكى الى القاضي فتح (قوله وجاز تزكية الخ) وكذا
تركية المرأة والاعى بخلاف ترجمتها كافي البحر (قوله ووالد) لو زاد في البحر وعكسه واعبد لولاه وعكسه
والمرأة والاعى والمحدود في قذف اذا تاب وأحد الزوجين للاخر (قوله تقوم) اي تقوم الصيد والمقتات
(قوله هو جود) اي المسلم فيه كذا في الهامش (قوله وافلاسه) يعنى اذا اخبر القاضي بافلاس المحبوس بعد
مضى مدة الحبس اطلقه حموى على الاشياء كذا في الهامش (قوله والعيب يظهر) اي في اثبات العيب

وموت اذا شاهد بن يخبز

(والتركية للذي) تكون (بالامانة)

في دينه واسانه ويده وانه صاحب

يقظة) فان لم يعرفه المسلمون سألوا

عنه عدول المشركين اختيار

وفي الملقط عدل نصراني ثم اسلم

قبلت شهادته ولو سكر الذي

لا تقبل (ولا يشهد من رأى خطه

ولم يذكرها) اي الحادثة (كذا

القاضي والراوى) لم شاهدة

الخط اللفظ وجوزاه لوفى حوزة وريم

ناخذ بجر عن المبتنى (ولا) يشهد

أحد (بما لم يعاينه) بالاجماع

(الافى) عشرة على ما في شرح

الزحانية منها العتق والولاء عند

الثاني والمهر على الاصح برزاية

و(النسب والموت والنكاح

والدخول) برزجته (وولاية

القاضي واصل الوقت) وقيل

وشرائطه على المختار كما في بابته

(و) اصاره (هوكل ما يتعلق به محتمه

وتوقف عليه) والاشئ شرائطه

(فه الشهادة بذلك اذا خبرهم بما)

بهذه الاشياء (من يثق) الشاهد

(به) من خبر جماعة لا يتصور

فواطؤهم على الكذب بلا شرط

عدالة او شهادة عدلين الا في الموت

فيكني العدل ولو انش وهو اختصار

ملتقى وفتح وقيد شارح الزحانية

بأن لا يكون الخبر مذهباً كوارث

وموصى له (ومن في يده مئى سوى

رقيق) علم رقه (وبعبر عن نفسه)

والافه وكعاف (لأن يشهد) يم

(أنه لسان وقع في قلب ذلك) اي لانه

ملكه (والالا) ولو عاين القاضي

ذلك جازله القضاء به برزاية اي

اذا ادعاه المالك والا (وان فسر)

الشاهد (للقاضي ان شهادته

بالسمع او بما عاينه اليد رتبة)

على الصحيح

الذى يختلف فيه البائع والمشتري (قوله على مامر) اي من رواية الحسن من قبول خبر الواحد بلا علة (قوله وموت) اي موت الغائب (قوله يخبز) اي اذا شهد عدل عند رجلين على موت رجل وسعيه ما أن يشهدا على موته والناسية عشر قول أمين القاضي اذا أخبره بشهادة شهود على عين تعدد خبروها كما في دعوى القسبة اشياء مدنى (قوله وفي الملقط الخ) وفي الخاتمة صبي - استلم لا قبل شهادته ما لم اسأل عنه ولا بد أن يتأني بعد البلوغ بقدر ما يقع في قلوب أهل مجده ومثله كما في الغريب انه صالح او غيره اه وفرق في الظهيرة بينهما بأن النصراني كان له شهادة مقبولة قبل اسلامه بخلاف الصبي وهو يدل على أن الاصل عدم العدالة بجر (قوله ولم يذكرها) وهذا قولهما وقال ابو يوسف يحل له أن يشهد وفي الهداية بمحمد مع أبي يوسف وقيل لا خلاف بينهم في هذه المسألة انهم متفقون على أنه لا يحل له أن يشهد في قول اصحابنا جميعا الا أن تذكر الشهادة وانما الخلاف بينهم فيما اذا وجد القاضي شهادة في ديوانه لأن ما في قطره تحت ختمه يؤمن عليه من الزيادة والتقصان فحصل له العلم ولا كذلك الشهادة في الحكم لانها في يد غيره وعلى هذا اذا ذكر المجلس الذي كانت فيه الشهادة او أخبره قوم ممن يثق بهم انشهدنا نحن وأنت كذا في الهداية وفي البرزوى الصغير اذا استيقن انه خطه وعلم انه لم يزد فيه شيء بأن كان خبوا عنه وعلم بدليل آخر انه لم يزد فيه لكن لا يحفظ ما سمع فعند هذا لا يسمع أن يشهد وعند أبي يوسف يسمع وما قاله أبو يوسف هو المعمول به وقال في التوقيم قواهما هو الصحيح جوهره (قوله عن المبتنى) قد سنأ في كتاب القاضي عن الخزانة انه يشهد وان لم يكن الصل في يد الشاهد لان التغيير نادر واثره يظهر فراجعه ورجح في الفتح ما ذكره الشارح وذكر له حكاية تؤيده (قوله الا في عشرة) كلها مذكورة هنا مستأ وشرحا آخرها قول المتن ومن في يده مئى ح وفي الطبقات السنية التيمس في ترجمة ابراهيم بن اسحق من نظامه

افهم مسائل سنة وامرهم بها * من غير رؤياها وغير وقوف

نسب وموت والولاد ونكاح * وولاية القاضي وأصل وقوف اه

(قوله والنسب) قال في فتاوى قارئ الهداية ولو أن رجلا نزل بين ظهراني قوم وهم لا يعرفونه وقال أنا فلان ابن فلان قال محمد بنى الله عنه لا يسمعهم أن يشهدوا على نسبه حتى يلقوا من أهل بلده رجلين يشهدان عندهم على نسبه قال انحصاف وهو الصحيح اه كذا في الهامش (قوله والموت) قال في الثاني عشر من جامع الفصولين يشهد أحد العدلين بموت الغائب والآخر بحياته فالمرأة تأخذ بقول من يخبر بموته وتماحه فيه اه كذا في الهامش وفيه اذالم يعاين الموت الا واحدا لا يقضى به وحده ولكن لو أخبر به عدلا مثله فاذا سمع منه حل له أن يشهد بموته فيشاهدان فيقضى جامع الفصولين وفيه ولو جاء خبر بموت رجل من أرض أخرى وضع اخيه ما يصح على الميت لم يسخ لاحد أن يشهد بموته الامن شهد بموته او سمع من شهد بموته لان مثل هذا الخبر قد يكون كذا جامع الفصولين اه (قوله والنكاح) قال في جامع الفصولين الشهادة بالنكاح من الخارجين من بين جماعة حاضرين في بيت عقد النكاح بأن المهر كذا يقبل لا ممن سمع من غيرهم اه كذا في الهامش (قوله وولاية القاضي) ويراد الوالى كما في الخلاصة والبرزاية (قوله وشرائطه) المراد من الشرائط أن يقولوا ان قدر امن الغلة كذا ثم يصرف الفاضل الى كذا بعد بيان الجهة بجر (قوله كما مر) اي في كتاب الوقف وقد منا هناك تحقيقه (قوله عدلين) يعنى ومن في حكمته ما وهو عدل وعدلنان كما في الملتقى (قوله الا في الموت) قال في جامع الفصولين شهدا أن أباه مات وترك ميراثا له الا انه لم يذكر الموت لا تقبل لانهم ما شهدا بذلك الميت بجماع لم يخبز اه (قوله ومن في يده الخ) في عتد هذه من العشرة نظرد ذكره في الفتح والجزر (قوله علم رقه) صوابه لم يعلم رقه كما هو ظاهر لمن تأمل مدنى (قوله لك أن تشهد الخ) قال في البحر ثم اعلم أنه انما يشهد بالملك اذى البد بشرط أن لا يخبره عدلان بأنه لغيره فلو أخبره لم تجز له الشهادة بالملك كما في الخلاصة اه (قوله ذلك) قال في الشربلية اذا رأى انسان درة ثمينة في يد كنانس او كانا في يد جاهل ليس في آياته من هو أهل لا يسمع أن يشهد بالملك له فعرف أن مجرد الدلا لا يكتفى اه مدنى (قوله اذا ادعاه) أشار الى التوفيق بينه وبين ما في الزبلى كما أوضحه في البحر (او بعبارة اليد) اي بأن يقول لاني رأيت في يده يتعمر في فيه تصرف المالك جامع الفصولين وفي الظهيرة من الشهرة الشرعية أن يشهد عنده

من دارين كل يوم والترك لم تقبل هداية ولا يخفى أن الغمير في كانوا المستأمنين في دارنا وبه ظهر عدم صحة ما نقل عن الحموي من تمثيله لاصحاب الدار بكونهما في دار الاسلام والارم توارهما حيث ذوان كانا من دارين مختلفين وفي الفتح وانما تقبل شهادة الذي على المستأمن وان كانا من اهل دارين مختلفين لأن الذي بعقد الذمة صار كالمسلم وشهادة المسلم تقبل على المستأمن فكذا الذي (قوله على صغائره) اشار الى انه كان ينبغي أن يزيد وبلا غلبة قال ابن الصكمال لأن الصغيرة تأخذ حكم الكبيرة بالاصرار وكذا بالغلبة على ما أفصح عنه في الفتاوى المغري حيث قال العدل من يجنب الكفار كلها حتى لو ارتكب كبيرة تسقط عدالة وفي الصغائر العبرة بالغلبة أو بالاصرار على الصغيرة فتصير كبيرة ولذا قال وغلب صوابه اهـ قال في الهامش لا تقبل شهادة من يجلس مجلس الخيول والمجانة والشرب وان لم يشرب هكذا في المخطئ فتاوى هندية وفيها والفاسق اذا تاب لا تقبل شهادته ما لم يمض عليه زمان يظهر عليه اثر التوبة والصحيح أن ذلك مفقوض الى رأى القاضي اهـ (قوله وفي الخلاصة الخ) قال في الاضية والذي اعتماد الكذب اذا تاب لا تقبل شهادته ذخيرة وسد كره الشارح (قوله كبيرة) الاصح انما اكل ما كان شنعائين المسلمين وفيه هنا حرمة الدين كما بسطه الفهستاني وغيره كذا في شرح الملتقى وقال في الفتح وما في الفتاوى الصغرى العدل من يجنب الكفار كلها حتى لو ارتكب كبيرة تسقط عدالة وفي الصغائر العبرة بالغلبة لتصير كبيرة حسن ونقله عن أدب القضاء اعصاب وعليه القول غير أن الحاكم بزوال العدالة يارتكاب الكبيرة يحتاج الى الظهور فلذا شرط في شرب المحرم والسكر الادمان والله سبحانه أعلم اهـ (قوله سقطت عدالته) وتعود اذا تاب لكن قال في البحر وفي الخلية الفاسق اذا تاب لا تقبل شهادته ما لم يمض عليه زمان يظهر التوبة ثم بعضهم قدره بستة أشهر وبعضهم قدره بستة والصحيح أن ذلك مفقوض الى رأى القاضي والمعدل وفي الخلاصة ولو كان عدلا فشهد بوزن ثم تاب فشهد تقبل من غير مذمة اهـ وقد منا أن الشاهد اذا كان قاسما سرا لا ينبغي أن يخبر بفسقه كيلا يطل حق المدعى وصرح به في العمدة أيضا اهـ (فائدة) من اتهم بالفسق لا يطل عدالته والمعدل اذا قال للشاهد هو منهم بالفسق لا يطل عدالته خاتمة (قوله بحر) مثله في التارخانية (قوله كفر) أشار الى فائدة تنبيهه في الهداية بأن لا يترك الختان استخفافا بالادين وفي البحر عن الخلاصة والمختار أن أول وقته سبع وآخرة اثنتا عشرة (قوله وخصى) لأن حاصل أمره انه مظلوم نعم لو كان ارتضاه لنفسه وفعله مختارا منع وقد قبل عرشه شهادة عاقمة الخصى على قدامه بن مغلون ورواه ابن أبي شيبة منح (قوله وأقطع) لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قطع يد رجل في سرقة ثم كان بعد ذلك يشهد فقبل شهادته منح (قوله بالرني) أي ولو شهد بالرني على غيره تقبل قال في المنع وتقبل شهادة ولد الرني لأن فسق الابوين لا يوجب فسق الولد ككفرهما أطلقته فشم لما اذا شهد بالرني أو بغيره خلافا لما لك في الاول اهـ مدني (قوله كائى) فقبل مع رجل وامرأة في غير حد وقود (قوله باثبات العتق) تقدم انه لا تحالف بعد خروج المبيع عن ملكه الخ مأمور في التحالف فراجع وقوله العتق لانه لو لا شهادتهما لكانا فسخ البيع المقضى لا بطل العتق منح (قوله ومن محرم رضاعا) قال في الاضية تقبل لابويه من الرضاع ولمن أرضعته امرأته ولا من امرأته وأبيها برأية من الشهادة فيما تقبل وفيها لا تقبل اهـ وتقبل لامرأته وأبيها وزوج ابنته ولا امرأة ابنته ولا امرأة أبيه ولا اخت امرأته اهـ كذا في الهامش عن الحاشية معنى الخلاصة (قوله امتدت الخصومة) أي ستين منح (قوله لو عدولا) قال في المنع عن البحر ويذهب حله على ما اذا لم يساعدا المدعى في الخصومة أولم يكر ذلك توفيقا اهـ ووفق الرمي بغيره حيث قال مفهوم قوله لو عدولا انهم اذا كانوا مستورين لا تقبل وان لم تمتد الخصومة للهمة بالخاصة واذا كانوا عدولا تقبل لارتفاع الهمة مع العدالة فيجعل ما في القضية على ما اذا لم يكتفوا عدولا توفيقا ما قلناه أشبه لأن المعتقد في باب الشهادات العدالة (قوله على ذي ميت) نصراني مات وترك ألف درهم وأقام مسلم شهودا من النصارى على ألف على الميت وأقام نصراي آخرين كذلك فالألب المتروكة للمسلم عنده وعند أبي يوسف يتحصان والاصل أن القبول عنده في حق اثبات الدين على الميت فقط دون اثبات الشركة بينه وبين المسلم وعلى قول الثاني في حقهما ذخيرة ملخصا وبه ظهر أن قبولها على الميت مقيد بما اذا لم يكن عليه دين لمسلم نعم هو قيد لاثبات الشركة بينه وبين المدعى

(و) من (مرتكب صغيرة) يلا
اصرار (ان اجنب الكافر)
كاهها وغلب صوابه على صغائره
دور وغيرها قال وهو معفى
العدالة وفي الخلاصة كل قتل
يرفض المروءة والكرم كبيرة وأقرب
ابن الكمال قال ومتى ارتكب
كبيرة سقطت عدالته (و) من
(أقف) لولعذروا والاوبه تأخذ
بحر والاستنزاء بشئ من الشرائع
كفر ابن كمال (وخصى) وأقطع
(وولد الرني) ولو بالرني خلافا لما لك
(وخصى) كائى لومش كلا والاقلا
اشكال (وعتق لعقته وعكسه)
الالهمة لما في الخلاصة شهدا بعد
عتقه أن الثمن كذا عند
اختلاف بائع ومشتري لم تنيل لجز
الفتح باثبات العتق (ولاخيه)
وعنه ومن محرم رضاعا أو مصاهرة)
الا اذا امتدت الخصومة وخاصة
معه على ما في القضية وفي الخزانة
تخاصم الشهود والمدعى عليه
تقبل لو عدولا (ومن كافر على عبده
كافر مولاه مسلم أو) على وكيل
(حر كافر مولاه مسلم لا) يجوز
(عكسه) لقيامها على مسلم قدرا
وفي الاول نعمنا (و) تقبل (علم)
ذمي ميت وصيه مسلم

وأما عدم قبول الآخرس مطلقا بالاولى (وسرته ومملوك) ولومكاتبها أو مبعضا (وصي) ومغفل ومجنون (الا) في حال صحته الا (أن يحملا في الرق والتميز وأذا بعد الحرية) ولولمعة كالمتر (و) بعد (البلوغ) وكذا ٣٧٩ بعد ابصار واسلام ونوبة فسق وطلاق

زوجة لان المعتبر حال الاداء

شرح تكملة وفي البحر متى حكم

بردة لعله ثم زالت فشهد بهم لم تقبل

الأربعة عبد وصي وأعي

وكافر على مسلم وادخال الكمال

احد الزوجين مع الاربعة سهو

(ومحدود في ذفق) تمام الحد

وقيل بالاكثير (وان تاب)

بتكذيبه نفسه فحج لان الرد من

تمام الحد بالنص والاستثناء

منصرف لما يليه وهو أولئك هم

الفاسقون (الا ان يحذف كافرا) في

القذف (فيسلم) فتقبل وان شرب

أكثره بعد الاسلام على الظاهر

بخلاف عبد حدة فعتق لم تقبل

(أو يقيم) المحدود (بينة على

صدقه) اما أربعة على زناه أو اثنين

على اقراره به كالمورهن قبل الحد

بحر وفيه الفاسق اذا تاب تقبل

شهادته الا المحدود بقذف

والمعروف بالكذب وشاهد الزور

لوعدا لا تقبل أبدا ملتقط لكن

سجيء ترجع قبولها (وسمجون

في حادثة تقع في (السمين) وكذا

لا تقبل شهادة الصبيان فيما يتبع

في الملاعب ولا شهادة النساء فيما

يقع في الحمامات وان مست الحاجات

منع الشرع عما يستحق به السمين

وملاعب الصبيان وحجرات النساء

فكان التقصير مضافا اليهم لا الى

الشرع برأيه وصغرى وشرب ليلية

لكن في الحارثى تقبل شهادة النساء

وحدثن في القتل في الحمام بحكم

الدية كيلا يهدر الدم اه فليتبته

عند الفتوى وقد سنا قبول شهادة

العلم في حوادث الصبيان (والزوجة

لزوجها وهولها) وجاز عليها

ما يقتضى ترجيحه واختباره (قوله بالاولى) لان في الاعمى انما تحقق التهمة في نسبه وهنا تحقق في نسبه
وغيرها من قدر المشهود به وأما آخر كذا في الفتح ونقل أيضا عن المصنف انه باجماع الفقهاء لان لفظ الشهادة
لا يتحقق منه وتما فيه (قوله ولومكاتبها) والمعنى في المرض كالمكاتب في زمن السعاية عند أبي حنيفة
وعندهما حرمدون (تتبعات) مات عن عم وأمهين وعمدين فأعتقهما الم شهدا بينة أحدهما بغيره أي
انه أقرهما في صحته لم تقبل عنده لان في قولها ابتداء بطلانها انتهاء لان معتنق البعض كمكاتب لا تقبل
شهادته عنده لا عندهما ولو شهدا أن النانية أخت الميت قبل الشهادة الاولى أو بعدها أو معها لا تقبل بالاجماع
لاننا لو قلنا لصارت عصبه مع البنت فيخرج الم عن الوراثه بحر عن المحيط أقول هذا ظاهرا عند وجود
الشمهادين وأما عند سبق شهادة الاخت فاعلة فيها هي علة البينة فتفقه وفي المحيط مات عن أخ لا يعلم له
وارث غيره فقال عبدان من رقب الميت انه أعنتنا في حديثه وان هذا الآخر ابنه فصدقهما الا في ذلك لا تقبل
في دعوى الاعتاق لانه أقر بأنه لا مال له فيهما بل هما عند ذلك لا قرارا لانه وارث دونه فقبل شهادتهما
في النسب ولو كان مكان الآخر أي جاز شهادتهما وثبت نسبهما ويسعيان في نصف قيمتهما لانه أقر أن حقه في نصف
المراث فصح باعتق لانه لا يتجزأ عندهما الا أن العتق في عبد مشترك فوجب السعاية للشريك الساكت وأقول
عند أبي حنيفة بعقان كما قالوا غير أن شهادتهما بالبينة لم تقبل لان معتنق البعض لا تقبل شهادته فتفقه (فائدة)
قضى بشهادة فظهر واعبيد اثنين بطلانه فلو قضى بوكالة بينة وأخذ ما على الناس من الديون ثم وجد واعبيدا
لم تبرأ الغرماء ولو كان عتله في وصاية برثوا لان قبضه باذن القاضي وان لم يثبت الايضاء كاذنه اهم في الدفع الى
ابنه بخلاف الوكالة الاذن لغريم في دفع دين الحى لغريم قال المقدسي فعلى هذا ما يقع الا ان كثيرا
من فولية شخص نظرو وقف فيتصرف فيه تصرفا ممل من قبض وصرف وشراء وبيع ثم يظهر أنه بغير شرط
الواقف أو أن انهاء باطل ينبغي أن لا يضمن لانه تصرف باذن القاضي كالوصى فليست ملت وتقدم في الوقف
ما يؤيده سائحاتي (قوله ومغفل) وعن أبي يوسف انه قال ان اردت شهادة أقوام نرجو شفاعتهم يوم القيمة
معنا أن شهادة المغفل وأمثاله لا تقبل وان كان عدلا صالحا تاتر خانية (قوله في حال صحته) أي وقت كونه
صاحبا كذا في الهامش (قوله بعد ابصار) بشرط أن يتحمل وهو بصير أيضا بان كان بصيرا ثم سجيء ثم أبصر
فأدى قافهم (قوله زوجة) أي ان لم يكن حكم بردها لما يأتي قريبا (قوله وفي البحر) أي عن الخلاصة
(قوله فشهد بها) أي تلك الحادثة (قوله الاربعة) أما ما سوى الاعمى فظاهرا لان شهادتهم ليست شهادة
وأما الاعمى فليست الفرق بينه وبين احد الزوجين ثم رأيت في الشربلية استشكل قبول شهادة الاعمى
(قوله عبد الخ) قال في البحر فعلى هذا لا تقبل شهادة الزوج والاجرة والمغفل والمتمم والفاقد بعد ردها اه
وذكر في البحر أيضا قبل هذا الباب اعلم انه يفرق بين المردود لثمة وبين المردود لشبهة فالثاني يقبل عند زوال
المانع بخلاف الاول فانه لا يقبل مطلقا ليه أشار في النوازل اه (قوله وادخال الخ) مع انه صرح
في صدر عبارته بخلافه ومثله في التاتر خانية والجوهرة والبدائع (قوله سهو) لان الزوج له شهادة وقد حكم
بردها بخلاف العبد ونحوه تأمل (قوله بتكذيبه) الباء للتصوير تأمل ويؤيده ما في الشربلية فراجعها
(قوله فتقبل) لان الكافر شهادة فكان ردها من تمام الحد وبالإسلام حدثت شهادة أخرى وليس المراد أنها
تقبل بعد اسلامه في حق المسلمين فقط بحر (قوله لم تقبل) لانه لا شهادة للعبد أصلا في حال رقه فتوقف
على حدودها فاذا حدثت كان ردها بعد العتق من تمام الحد بحر (قوله زناه) أي المقدوف (قوله اذا
تاب الخ) قال قاضي خان الفاسق اذا تاب لا تقبل شهادته ما لم يرض عليه زمان يظهر أثر التوبة ثم بعضهم قد رد ذلك
بسة أشهر وبعضهم قد رده بسة والصحيح انه مفوض الى رأى القاضي والمعتدل وقامه هناك وفي خزانة المفتين كل
شهادة ردت لثمة النسق فاذا ادعاهم لا تقبل اه كذا في الهامش (قوله سجيء) أي قبيل باب الرجوع
عن الشهادة (قوله ترجع قبولها) وكذا قال في الخانية وعليه الاعتماد وجعل الاول رواية عن الثاني (قوله
لا الى الشرع) وقيل في كل ذلك تقبل والاصح الاول كذا في القنية جامع الفتاوى (قوله وحدهن) قدم
في الوقف أن القاضي لا معنى قضاء آخر بشهادة النساء وحدثن في شجاج الحمام سائحاتي ويمكن جملة
على القصاص بالشجاج (قوله وجاز عليها الخ) قال في الاشباه شهادة الزوج على الزوجة مقبولة الا برناها

الافى مسائلين في الاشياء (ولو في عدة من ثلاث) لما في التنية طلقها ثلاثا وهي في العدة لم تنجز شهادته لها ولا شهادته له ولو شهد لها ثم تزوجها بثلث خاتمة فغلم منع الزوجة عند القضاء لا تحمل أو أداء (والفرع لاصله) وان علا الا اذا شهد الحد لابن ابنه على أبيه أشاء قال وجاز على أصله الا اذا شهد على أبيه لاته ولو بطلاق ضررها والام في كساحه وفيها بعد ثمان ورفات لا تقبل شهادة الانسان لنفسه الا في مسألة القتال اذا شهد بقتول المقتول فراجعها (وبالعكس) للثمة (وسيد لبعده ومكاتبه والشريك لشريكه فيما هو من شركتهما) لانها لنفسه من وجه في الاشياء فكيفس أن يلعن ثلاثة برف وحد وشركه وفي فتاوى النسق لو شهد بعض أهل القرية على بعض منهم بزيادة الخراج لا تقبل ما لم يكن خراج كل أرض معينا أو لاخراج للشاهد وكذا أهل قرية شهدوا على ضيعة انهم من قرية هم لا تقبل وكذا أهل سكة يشهدون بشئ من مصالحه لو غير نافذة وفي النافذة ان طاب حقل نفسه لا تقبل وان قال لا أخذ شيا تقبل وكذا في وقف المدرسة اتجى فليحفظ (والاجير الخاص مستأجره) مسانحة أو مشاورة أو الخادم أو التابع أو التلميذ الخاص الذي يضرر أساتذه ضرر نفسه ونفعه نفع نفسه بدر

٢ قوله ولو بالعكس هكذا في النسخة المجموع منها ولا وجود لذلك في نسخ الشارح التي بيدي اه صححه

وقد فيها كما في حد القذف وفيما اذا شهد على اقرارها بأنها أمة لرجل بدعيها فلا تقبل الا اذا كان الزوج أعطاها المهر والمدعي يقول أذنت لها في النكاح كما في شهادة الخاتمة ح كذا في الهامش (قوله في الاشياء) وهما في البحر أيضا (قوله ولو شهداه الخ) وكذا لو شهد ولم يكن أجبراً ثم صار أجبراً قبل أن يقضى بها نازحاً (قوله ثم تزوجها) أي قبل القضاء (قوله فغلم الخ) الذي يعلم بمحاذ كره منع الزوجة عند القضاء وأما منعها عند القبل أو الأداء فلم يعلم بمحاذ كره فلا بد من ضيقة ما ذكره في المنع عن البرازية ولو منعها ما حال نكاحها ثم انما هو وشهد لها أي بعد انقضاء عدتها تقبل وما ذكره أيضا عن فتاوى القاضي لو شهد لامرأته وهو عدل فبرد الخا كم شهادته حتى طلقها بائنا وانقضت عدتها روى ابن شجاع رحمه الله أن القاضي ينفذ شهادته قال في البحر والحاصل انه لا بد من اتقاء التهمة وقت الزوجة وأما في باب الرجوع في الهبة فهي مانعة منه وقت الهبة لا وقت الرجوع فلو وهب لاختبة ثم نكحها فله الرجوع بخلاف عكسه كما سيأتي وفي باب اقرار المريض الاعتبار لكونها زوجة وقت الموت لا وقت الوصية اه (قوله والفرع) ولو قرعته من وجه كولد الملاعنة وتعامه في البحر (قوله الا اذا شهد بالحد) محل هذا الاستثناء بعد قوله وبالعكس اذا الجداً أصل لا فرع (قوله ولو بطلاق ضررتها) لانها شهادة لاته بحر كذا في الهامش (قوله والام في نكاحه) الواو للحال وذكر في البحر هنا فرعا حسنة فترابع (قوله في مسألة القتال) وصورته ثلاثة فلو ارجل اعداء ثم شهدوا بعد التوبة أن الولي قد عفا عنا قال الحسن لا تقبل شهادتهم الا أن يقول اثنان منهم عفا عنا وعن هذا الواحد ففي هذا الوجه قال أبو يوسف تقبل في حق الواحد وقال الحسن تقبل في حق الكل ح كذا في الهامش وانظر ما في حاشية القتال عن المجوى والكفري (قوله ولو بالعكس) ولو كانت الزوجة أمة بحر (قوله لشريكه) أطلقه فشمّل الشراكات بأنواعها وفي المناقضة كلام في البحر فراجع (قوله من شركتهما) وتقبل فيما ليس من شركتهما فتاوى هندية كذا في الهامش (قوله أن يلعن ثلاثة الخ) انظر حاشية الرمي على البحر قبل قوله والمحدود في قذف اه (قوله أو لاخراج للشاهد) أي عليه (قوله على ضيعة) لعدله قطعة كما في البرازية لكن في الفتح كما هنا وفي القاموس الضميعة العقار والارض المثلثة اه وفي الهامش عن الحامدية شهدوا مع متولى الوقف على آخر أن هذه القطعة الارض من جلة أراضى قرية هم تقبل اه تمرأش من الشهادة (قوله لا تقبل) وقبل تقبل مطلقا في النافذة فتح (قوله وكذا) أي تقبل (قوله المدرسة) أي في وقفية وقف على مدرسة كذا وهم من أهل تلك المدرسة وكذلك الشهادة على وقف مكتب وللشاهد صبي في المكتب وشهادة أهل المحلة في وقف عليها وشهادتهم بوقف المسجد والشهادة على وقف المسجد الجامع وكذا أبناء السبيل اذا شهدوا بوقف على أبناء السبيل فالمعقد القبول في الكل برازية قال ابن الدهنة ومن هذا النمط مسألة قضاء القاضي في وقف تحت نظره أو مستحق فيه اه وهذا كله في شهادة الفقهاء بأصل الوقف أما شهادة المستحق فيما يرجع الى الغلبة كشهادته بجازة وشيوخه لا تقبل لأن له حقا فيه فكان متهما وقد كتبت في حواشي جامع الفصولين أن مثله شهادة شهود الاوقاف المقررين في وظائف الشهادة لما ذكرنا وواقعيره فيها لا يوجب قبولها وقائدهم اسقاط التهمة عن المتولى فلا يخلف ويقويه أن البيعة تقبل لاسقاط العين كالمودع اذا ادعى الرذ أو الهلاك بحر ملخصا فراجع (قوله انتهى) أي ما في فتاوى النسق ونقله عنه في الفتح آخر الباب (قوله أو مشاورة) أي أو مساومة هو الصحيح جامع الفتاوى (قوله أو التلميذ الخاص) وفي الخلاصة هو الذي يأكل معه وفي عياله وليس له أجرة معلومة وتعامه في الفتح فارجع اليه وفي الهامش ولو شهد الاجير لاستاذه وهو التلميذ الخاص الذي يأكل معه وهو في عياله لا تقبل ان لم يكن له أجرة معلومة وان كان له أجرة معلومة مساومة أو مشاورة أو مسانحة ان أجير وحده لا تقبل وان أجير مشترك تقبل وفي العمون قال محمد رحمه الله تعالى استأجره يوم فاشهد له في ذلك اليوم القياس أن لا تقبل ولو أجير خاص فشهد ولم يردل حتى ذهب الشهر ثم عدل لا تقبل كن شهدا لمراه ثم طلقها ولو شهد ولم يكن أجيرا ثم صار قبل القضاء لا تقبل برازية ثم نقل في الهامش فراجع بحاله هنا وهو بيده ضيعة واذا آخر أنها وقف وأحضر صكافيه خطوط العدول والقضاة الماضين وطلب الحكم به ليس للقاضي أن يقضى بالصك لانه انما يحكم بالحقية وهي البيعة أو الاقرار لا الصك لأن الخط ثابت وورود كذا لو كان

وهو معنى قوله عليه الصلاة والسلام لأشادة للقائع باهل البيت اى الطالب معناه منهم من القنوع لامن القناعة ومفاده قبول شهادة المستأجر والاستاذة (وتحنت) بالفتح (من يفعل الردى) ويوق وأما بالكسر فالتكسر المثلين في أعضائه وكلامه خلفه فتقبل بجر (ومغنية) ولو لنفسها الحرمه رفع صوتها درر ويبنى تقييده بعد اومتاع عليه ليظهر عند القاضي كافي مد من الشرب على اللهو ذكره الوائى (ونائجة) في مصيبة غيرها) يأجر دور وفتح زاد المعنى فلو في مصيبتها تسبل وعلاه الوائى بزيادة اضطرارها وانسلا بصرها واختيارها فكان كالشرب للتداوى (وعدو بسبب الدنيا) جعله ابن الكمال عكس الفرع لاصوله ٣٨١ فتقبل له لعله واعتمد في الوهبانية والمحبة

قبولها ما لم ينسقب بسببها قالوا والمقدس للذهبي عنه وفي الاشباه في تمة قاعدة اذا اجتمع الحرام والحلال ولو العداوة للدنيا لا تقبل سواء شهد على عدوه أو غيره لانه فسق وهو لا يجوز وفي قناوى المصنف لا تقبل شهادة الجاهل على العالم لفسقه بترك ما يجب تعلمه شرعا فحينئذ لا تقبل شهادته على مثله ولا على غيره وللحاكم تعزيره على ترك ذلك ثم قال والعالم من يستخرج المعنى من التركيب كما يحق ويبنى (ومجاز في كلامه) أو يخلف فيه كثيرا أو اعتاد شتم أولاده أو غيرهم لانه معصية كبيرة كترك زكاة أو حج على رواية فوريتيه أو ترك جماعة أو جعة أو أكل فوق شبع بلا عذر وخروج لفرجة قدوم أمير وركوب بجر ولبس حرير وبول في سوق أو إلى قبلة أو شمس أو قرأ وطفلي ومسخرة ورقاص وشتم الدابة وفي بلادنا يشتمون بأقرب الدابة فتح وغيره وفي شرح الوهبانية لا تقبل شهادة الخيل لانه لا يخله يستعصى فيما يقرض من الناس فيأخذ زيادة على حقه فلا يكون عدلا ولا شهادة الاشراف من أهل العراق لتعصيمهم ونقل المصنف عن جواهر الفتاوى ولا من اتقل من مذهب أبي حنيفة الى مذهب الشافعي رضي الله تعالى عنه

على باب الحانوت لوح مقتروب ينطق بوقعية الحانوت لم يجز للقاضي أن يقتضى بوقيته به جامع القسولين فعمل من ذلك أنه ليس للقاضي أن يحكم بما في دفتر البيع والشراف والمساخر خصوصاً في هذا الزمان ولا ينبغي الاقتصار به لمخرجه اه (قوله ومفاده) صرح به في الفتح بما به لكن في الترخائية عن الفتاوى الغاشية ولا يجوز شهادة المستأجر للاجير وفي حاشية القتال عن المحيط السرخسي قال أبو حنيفة في الجزر لا ينبغي للقاضي أن يجيز شهادة الاجير لاستاذة ولا الاستاذة لاجيره وهو مخالف لما استنبطه من الحديث (قوله رفع صوتها) في النهاية فلذا أطلق في قوله مغنية وقيد في غناء الرجال بقوله للناس وتماه في الفتح وأما الشهادة عليها لانه فخر جرح مجتزأ فلذا اختص الظهور عند القاضي بالدارة تأمل (قوله درر) ما ذكره جابر في النوح بعينه بما لا يمكن سقطا للعدالة اذا ناحت في مصيبة تنسبها سعدية ويمكن الفرق بأن المراد رفع صوت يحنى منه الفتنة (قوله ونائجة الخ) لا تقبل شهادة النائجة ولم يرد به التي تنوح في مصيبتها وانما أراد به التي تنوح في مصيبة غيرها واتخذت ذلك مكسبة تاريخية عن المحيط ونقل في الفتح عن الذخيرة ثم قال ولم يعقب هذا من المشايخ أحد فمما عات وتماه فيه فراجع (قوله واختيارها) مقتضاه لوفعه عن اختيارها لا تقبل (قوله وعدو الخ) أى على عدوه ملحق قال الحانوتى مثل في شخص ادعى عليه وأثبت عليه نية فقال انهم مذبذبون في خمسة أيام يحكم عليه الحاكم ثم أراد أن يقيم البيعة على الخدم وممة بعد الحكم فهل نسمع الجواب قد وقع الخلاف في قبول شهادة العدو على عدوه عداوة دينية وهذا قبل الحكم وأما بعده فالذى يظهر عدم تراض الحكم كما قالوا ان القاضي ليس له أن يقتضى بشهادة الفاسق ولا يجوز له اذا قضى لا ينتقض اه وهو مخالف لما في البيعونية (قوله واعتمد في الوهبانية الخ) قال في المنع وما ذكره هنا في المختصر من التفصيل في شهادة العدو تبعا للشيخ وغيره هو المشهور على السنة فقها منا وقد جزم به المتأخرون لكن في القنية ان العداوة بسبب الدنيا لا تمنع ما لم ينسقب بسببها أو يجب منفعة أو يدفع بها عن نفسه مضرة وهو الصحيح وعليه الاعتماد واختاره ابن وهبان ولم يتعبه ابن النخعي لكن الحديث شاهد لما عليه المتأخرون اه وتماه فيها وانظر ما كتبناه أول القضاء أقول ذكر في الخبرية بعد كلام مانصه فحصل من ذلك أن شهادة العدو على عدوه لا تقبل وان كان عدلا وصرح يعقوب باشا في حاشيته بعدم نفاذ قضاء القاضي بشهادة العدو على عدوه والمسألة دارة في الكتب وذكر الشارح عبارة يعقوب باشا في أول كتاب القضاء (قوله أو اعتاد شتم أولاده) قال في الفتح وقال نصير بن يحيى من يثمه أهل وعمله كره كثيرا في كل ساعة لا يقبل وان كان أحسانا يقبل وكذا الشتم للعنوان كدأته اه (قوله كترك زكاة) الصحيح أن تأخير الزكاة لا يطل العدالة وذكر الخاص عن قاضي خان أن الفتوى على سقوط العدالة بتأخيرها من غير عذر لحق الفقهاء دون الجمع خصوصا في زماننا كذا في شرح النظم الوهباني مخ في الفروع آخر الباب (قوله أو ترك جماعة) قال في فتح القدر من هاترك الصلاة بالجماعة بعد كون الامام لا طعن عليه في دين ولا حال وان كان متأولا أو لا يكون معتقدا أفضلتها أول الوقت والامام يؤخر الصلاة أو غير ذلك لا تسقط عدالته بالترك وكذا ابتكر الجمعة من غير عذر فخير من أسقطها بجمرة واحدة كاللوائى ومنهم من شرط ثلاث مررات كالسرخسي والاول أوجه اه لكن قد منعه أن الحكم يسقط العدالة بارتكاب الكبيرة يحتاج الى الظهور تأمل (قوله بلا عذر) احتراز عما اذا أراد التقوى على صوم الغدا أو موانسة الضيف كافي الشرب لانية والفتح (قوله قدوم أمير) الآن يذهب للاعتبار في نيل لا تسقط عدالته (قوله فيا يقرض) عبارة غيره يقرض (قوله الاشراف من أهل العراق) أى لانهم قوم تعصبون فاذا نابت أحدهم نائبة أى سيد قومهم فيشهد له ويشفع فلا يؤمن أن يشهد له بزور اه وعلى هذا كل متعصب لا يقبل شهادته بجر كذا في الهامس (قوله من مذهب أبي حنيفة) أى استخفافا قال في القنية من كتاب الكراهية ليس

قال وكذا بائع الكفان والخطوط لتبني الموت وكذا الدلال والوكيل لو نائبات النكاح أما لو شهدا ثم امرأته تقبل والحيلة أنه يشهد بالنكاح ولا يذكر الوكالة برزاقية وتسهيل واعتمده قدرى أفندي في واقعاته وذكره المصنف في اجارة معينة معز بالبرازية ولخصه أنه لا تقبل شهادة الدلائن والصكاكين والمحضرين والوكلاء المتعقلة على أبوابهم ونحوه في فتاوى مؤيد زاده وفيها وصي أخرجه من الوصاية بعد قبولها لم يتجزأ شهادته للصبأيد او كذا الوكيل بعدما أخرج من الوكالة ان خاصم اتفاقا والافك ذلك عند أبي يوسف (ومد من الشرب) لغیر البحر لان بقطره منها يرتكب الكبيرة فتد شهادته وما ذكره ابن الكمال غلط كما حذر في الخبر قال وفي غير البحر يشترط الادمان لان شربه صغيرة وانما قال (على اللهو) يخرج الشرب للتداوى فلا يسقط العبد التلشبه ٣٨٢ الاختلاف صدر الشريعة وابن كمال (ومن يلعب بالصبيان) اعدم من وءه وكذبه

غالباً كافي (والطوبور)
الا اذا أمسكها للاستئناس
فيباح الا أن يجزأ جام غيره
فلا لا كالهaram عبي وعناية
(والطوبور) وكل لهوشنغ بين
الناس كالظاير والمزاور وان لم
يكن شنيعاً نحو الحداء وضرب
القصب فلا اذا اخش بأن رقصوا
به حانية لدخوله في حد الكبار
يجزأ (ومن يغني للناس) لانه يجمعهم
على كبيرة هداية وغيرها وكلام
سعدى أفندي يفيد تفسيده
بالاجرة فتأمل وأما المغني لنفسه
لدفع وحشته فلا بأس به عند
العامّة غناية وصحة العبي
وغیره قال ولوفيه وعظ وحكمة
فجائز اتفاقاً ومنهم من أجاز
في العرس كما جاز ضرب الدف فيه
ومنهم من أباحه مطلقاً ومنهم من
كرهه مطلقاً اه وفي البحر
والمذهب حرمة مطلقاً فانقطع
الاختلاف بل ظاهر الهداية انه
كبيرة ولو لنفسه وأقره المصنف
قال ولا تقبل شهادة من يسمع الغناء
أو يجلس مجلس الغناء زاد المعنى
أو يجلس الفجور والشرب وان لم
يسكر لان اختلاطه بهم وتركه
الامر بالمعروف يسقط عدالته
(أو يرتكب ما يحذره) للفسق
ومن يرتكب كبيرة قاله
المصنف غيره (أو يدخل الحمام
بغير ازار) لانه حرام

للعامّة أن يتحول من مذهب الى مذهب ويستوى فيه الحنفى والشافعى وقيل لمن انتقل الى مذهب الشافعى
لزوج له أخاف أن يموت مسلوب الايمان لاحتاله للدين بلحيفة قدرة وفي آخر هذا الباب من المخ وان انتقل اليه
لقلة مبالاة في الاعتقاد والجرأة على الانتقال من مذهب الى مذهب كما يتفق له ويميل طبعه اليه لغرض
يصل له فانه لا تقبل شهادته اه فعلم بجموع ما ذكرناه أن ذلك غير خاص بانتقال الحنفى وانه اذا لم يكن
لغرض صحيح فافهم ولا تكن من المتعصبين فتحرم بركة الأئمة المجتهدين وقد مناه هذا البحث مستوفى في فصل
التعزير فارجع اليه (قوله وكذا بائع الكفان) اذا ابتكر وترصد لذلك جامع الفتاوى وبحر (قوله
لتبني الموت) وان لم يتنه بأن كان عدلاً لا تقبل كذا قيد شمس الأئمة س (قوله وكذا الدلال) أى فيها
عقده أو مطلقاً الكثرة كذبه (قوله والحيلة الخ) مقتضاه أن من لا تقبل شهادته لعله يجوز له أن ينفذ أو يشهد
كما اذا كان عبد الله مشهود له أو ابنه أو نحو ذلك فليأمل (قوله برزاقية) عبارتها وشهادته الوكيلين
أو الدلائن اذا قالوا نحن بعنا هذا الشيء أو الوكيلان بالنكاح أو بالخلع اذا قالوا نحن فعلنا هذا النكاح أو الخلع
لا تقبل أما لو شهد الوكيلان بالبيع أو بالنكاح انهما منكم كونه أو لم يكنه تقبل وذكر أبو القاسم أنكر الورثة
النكاح فشهد رجل قد تولى العقد والنكاح يذكر النكاح ولا يذكر أنه تولى اه (قوله والوكلاء المتعقلة)
أى الذين يجمعون على أبواب القضاة يتوكلون للناس بالخصومات ح كذا في الهامش (قوله على
أبوابهم) أى القضاة (قوله وفيها) مكر مع ما فى متنا (قوله ومد من الشرب) الادمان أن يكون
في نيته الشرب متى وجد قال شمس الأئمة يشترط مع هذا أن يخرج سكران ويخمر منه الصبيان وأن يظهر
ذلك للناس وكذلك مد من سائر الاشربة وكذا من يجلس مجلس الفجور والجماحة في الشرب لا تقبل شهادته
وان لم يشرب برزاقية كذا في الهامش (قوله وما ذكره ابن الكمال غلط) حيث قال ومد من الشرب أى
شراب الاشربة المحترمة مطلقاً على اللهو لم يشترط الخصاص في شرب الخمر الادمان ووجهه أن نفس شرب الخمر
يوجب الحد فوجب رد الشهادة وشروط في شهادة الاصل الادمان لانه اذا شرب في السر لا تسقط عدالته
لان الادمان أمر آخر وراء الاعلان بل لان شرب الخمر ليس بكبيرة فلا يسقط العدالة الا الاضرار عليه وذلك
بالادمان قال في الفتاوى الصغرى ولا تسقط عدالة الشارب الخمر بنفس الشرب لان هذا الحد ثابت بنقض فاطع
الا اذا دام على ذلك ح كذا في الهامش (قوله كما حذر في البحر) حيث قال وذكر ابن الكمال أن شرب
الخمر ليس بكبيرة فلا يسقط العدالة الا بالاضرار عليه بدليل عبارة الفتاوى الصغرى المقدمة اه لكن في
الهامش قال تحت قول الشارح كما حذر في البحر أى من أن التحقيق أن شرب قطرة من الخمر كبيرة وانما شرط
المشايع الادمان ليظهر شربه عند القاضي اه ح (قوله القصب) الذى في الخج القصب (قوله بأن
يرقصوا) وفي بعض النسخ زيادة كانوا قائلين والوجه أن اسم مغنية ومعنى انما هو في العرف لمن كان الغناء
حرقة التي يكتب بها المال وهو حرام ونصوا على أن التغنى للهو أو لجمع المال حرام بلا خلاف وحينئذ فكأنه
قال لا تقبل شهادة من اتخذ التغنى صناعة يأكل بها وتما فيه فراجع (قوله وغيره) كابن كمال (قوله قال)
أى العبي (قوله فجائز اتفاقاً) اعلم أن التغنى لا يسمع الغير ويأبى حرام عند العامة ومنهم من جوز
في العرس والولية وقيل ان كان يتغنى ليستفد به نظم القوافي ونصير فصيح اللسان لا بأس أما التغنى لسماع
نفسه قبل لا يكره وبه أخذ شمس الأئمة لما روى ذلك عن أزهد الصحابة البراء بن عازب رضى الله عنه والمكره
على قوله ما يكون على سبيل اللهو ومن المشايخ من قال ذلك يكره وبه أخذ شيخ الاسلام برزاقية (قوله ضرب
الدف فيه) جواز ضرب الدف فيه خاص بالنساء لما في البحر عن المعراج بعد ذكره انه مباح في النكاح وما في
معناه من جاذب سرور قال وهو مكروه للرجال على كل حال للتشبه بالنساء (قوله فانقطع الاختلاف)

(أوباب بنرد) أوطاب مطلقا فأمرا أولا أما الشطر فيج فلهذه الاختلاف شرط واحد ٣٨٣ من سنت فلذا قال (أويسا مبر بشر فيج أوتيركبه)

الصلاة حتى يفوت وقتها (أو

يخلف عليه) كثيرا (أويلعب

به على الطريق أويذ كر عليه فسقا)

أشبه أويذاوم عليه ذكره سعدى

أفندي معزى بالكافي والمعراج

(أويا كل الربا) قيده بالمشهرة

ولا يخفى أن الفسق يمنعها شرعا

الآن القاضي لا يثبت ذلك إلا بعد

ظهور له فالكل سواء بجر فليحفظ

(أويول أويا كل على الطريق)

وكذا كل ما يحل بالمرءة ومنه

كشف عورته ليستتجى من جانب

البركة والناس حضور وقد كثرت

زمانا فتح (أو يظهر سب السلف)

لظهور فسقه بخلاف من يحقيه

لأنه فاسق مستور عني قال

المصنف وانما قيده بالسلف تعا

اسلامهم والا فالاولى أن يقال

سب مسلم سقوط العدالة بسبب

المسلم وان لم يكن من الساق كافي

السراج والنهاية وفيها الفرق بين

الساق والخلف أن الساق الصالح

الصدر الاول من التابعين منهم أبو

خنفرة رضى الله تعالى عنه والخلف

بالتع من بعدهم في الخير وبالسكون

في الشر بجر وفيه عن العناية عن

أبي يوسف لأجل شهادة من سب

الحصاة وأقبلها من تبرأ منهم

لأنه يعتق دينان وإن كان على

باطل فلم يظهر فسقه بخلاف الساب

(شهد ان أباهما أوصى إليه فان

أدعاه صحت) شهادتهما استسحانا

كشهادة دائي الميت ومديونه

والموصى لهما ووصيه لثالث على

الايضاء (وان أنكر لا) لأن القاضي

لا يملك إجبار أحد على قبول

الوصية عني (كما) لا تقبل

(لونهذا ان أباهما الغائب

فه كلام ذكرته في حاشيتي على البحر وقد رد السائحاني على صاحب البحر (قوله أويلعب يذ) أي إذا علم ذلك فنج (قوله أوطاب) نوع من اللعب كذا في الهامش قال في الفتح ولعب الطاب في بلادنا مثله لأنه يرمى وي طرح بلا حساب واعمال فكر وكلما كان كذلك مما أحدثه الشيطان وعمله أهل الغدلة فهو حرام سواء قومه به أولا اه قلت ومثله اللعب بالصينية والخاص في بلادنا وان تورع ولم يلعب ولكن حضر في مجلس اللعب بدليل من جلس مجلس الغناء وبه يظهر جهل بعض أهل الورع البارد (قوله أما الشطر فيج فلهذه الاختلاف) أي اختلاف مالك والشافعي في قولهما باباخته وهو رواية عن أبي يوسف واختارها ابن النجعة أقول هذه الرواية ذكرها في المجتبى ولم تستهتر في الكتب المشهورة بل المشهور والرد على اللاحقة وابن النجعة لم يكن من أهل الاختيار سائحاني وانظر ما في شرح المنظومة المحيية للاستاذ عبد الغني اه (قوله شرط واحد) أي لحرمته والحاصل أن العدالة امتنا سقط بالشطر فيج إذا وجد واحد من خمسة القمار وفوت الصلاة بسببه واكثر الخلف عليه واللعب به على الطريق كافي فنج القدر أويذ كر عليه فسقا كافي شرح الوهبانية بجر كذا في الهامش (قوله على الطريق) قال في الفتح وأما ما ذكر من أن من يلعب على الطريق تزدشهاده فلا يتأنه الامور المحقرة اه (قوله أويذاوم عليه) هذا سادس الستة كذا في الهامش (قوله قيده بالمشهرة) قيل لأنه إذا لم يشتهر به كان الواقع ليس الاتهمة أكل الربا ولا تسقط العدالة به وهذا أقرب ومن جمعه إلى ما ذكر في وجه تقييد شرب الخمر بالادمان (قوله فالكل سواء) أي كل الفسقات لا خصوص الربا سائحاني (قوله بجر) أصل العبارة للكمال حيث قال والحاصل أن الفسق في نفس الامر مانع شرعا غير أن القاضي لا يربط ذلك إلا بعد ظهوره له فالكل سواء في ذلك وقال قبله وأما كل مال اليتيم فلم يقسده أحد ونصوا له بجزء وأنت تعلم أنه لا بد من الظهور للقاضي لأن الكلام فيما يربط به القاضي الشهادة فكأنه بجزء يظهر لانه يحاسب فعلم انه استنقص من المال اه (قوله أويا كل على الطريق) أي بأن يكون بجر أي من الناس بجر ثم أعلم انهم اشترطوا في الصغيرة الادمان وما شرطوه في فعل ما يحل بالمرءة فيما رأيت ونفسي اشتراطه بالاولى وإذا فعل ما يحل بهما سقطت عدالته وان لم يكن فاسقا حيث كان مباحقا على الخلف بها ليس بفاسق ولا عدل فالعدل من اجتنب الثلاثة والفاسق من فعل كبيرة أو أسرت على صغيرة ولم أر من نه عليه وفي العناية ولا تقبل شهادة من يعتاد الصباح في الاسواق بجر قال في النهاية وأما إذا شرب الماء أو كل القواكه على الطريق لا يقدر في عدالته لأن الناس لا تستقبح ذلك مخس (قوله أوصى إليه) أي إلى زيد والاولى اظهاره (قوله فان أدعاه) أي رضى به سعدية وعزيمة (قوله والموصى لهما) أو رد على هذا أن الميت إذا كان له وصيان فالقاضي لا يحتاج إلى نصب آخر وأوجب بأنه يملك لأقاربهما بالعجز عن القيام بأموال الميت كذا في البحر (قوله لثالث) أي لرجل ثالث متعلق شهادة كقوله على الايضاء أي على أن الميت جعله وصيا وهذا مرتب بالماتل الرابع لا بالاخيرة كما لا يخفى فافهم وفي البحر ولا بد من كون الموت معروفا في الكل أي ظاهرا إلا في مسألة المديونين لأنهم ما يقران على أنفسهم بثبوت ولاية القضا للمشهد له فانتفت التهمة وثبت موته باقرارهما في حقهما وقيل معنى الثبوت أمر القاضي اياهما بالاداء اليه لبراءتهما عن الدين بهذا الاداء لأن استيفاء منهما حق عليهما والبراءة حتى هما فلا تقبل كذا في الكافي اه ملخصا (قوله على قبول الوصية) ظاهر في أن الوصي من جهة القاضي خلافا لما في البحر (قوله كالاتقبل لو شهد الخ) هذا إذا كان المطلوب يجمعه الوكالة والاجازت الشهادة لانه يجبر على دفع المال باقراره بدون الشهادة وانما قامت الشهادة لبراءة المطلوب عند الدفع إلى الوكيل إذا حضر الطاب وأنكر الوكالة فكانت شهادة على أيهما فمقتبل وفرق بينهما وبين من وكل رجلا بالخصومة في دار بينهما وقضا وشهد ابنا الموكل بذلك لا تقبل وان أقر المطلوب بالوكالة لانه لا يجبر على دفع الاداء إلى الوكيل بل يحكم باقراره بالشهادة فكانت لا يههما فلا تقبل بجر ملخصا عن المحيط (قوله أباهما) أشار إلى عدم قبول شهادة ابن الوكيل مطلقا بالاولى والمراد عدم قبولها في الوكالة من كل من لا تقبل شهادته للموكل وبه صرح في البرازية بجر (قوله الغائب) قيده لانه لو كان حاضرا لا يمكن الدعوى بها ليشهد لأن التوكيل لا تسمع الدعوى به لانه من العقود الجائزة لكن يحتاج إلى بيان صورة شهادتهما

وكما يقبض ديونه وإدعى الوكيل
أو أنكره) والفرق أن القاضي
لا يملك نصب الوكيل عن الغائب
بخلاف الوصي (شهد الوصي)
أي وصي الميت (بحق للميت)
بعد ما عزل القاضي عن الوصاية
ونصب غيره أو بعد ما أدرك الورثة
(لا تقبل) شهادته لأنه ميت في ماله
أو غيره (خاصم أولاً) لحلول
الوصي محل الميت ولذا لا يملك
عزل نفسه بالأعزل قاض فكان
كالميت نفسه فاستوى خصامه
وعنده بخلاف الوكيل فلذا
قال (ولو شهد الوكيل بعد عزله
للموكل أن خاصم) في مجلس
القاضي ثم شهد بعد عزله (لا تقبل)
اتفاقاً للهمة (والأقبل) لعدمها
خلافاً للثاني في عمله كالوصي - سراج
وفي قسامة الزبلي كل من صار
خصماً في حادثة لا تقبل شهادته
فيها ومن كان بعرضه أن يصير
خصماً لم يتعصب خصماً بعد تقبل
وهذان الأصلان متفق عليهما
وتمامه فيه بعد ما يجلس القاضي
لأنه لو خاصم في غيره ثم عزله ثبتت
عندهما كالوكل في غير ما وكل
فيه أو عليه جامع الفتاوى
وفي البرازيه بوكالة بالخصوصية عند
القاضي فخاصم المطلوب بألف
درهم عند القاضي ثم عزله فشهد
أن موكله على المطلوب مائة دينار
تقبل بخلاف ما لو وكله عند
غير القاضي وخاصم وتمامه فيها
(كما قبلت عندهما خلافاً
للثاني) شهادة اثنين بدين على الميت
لرجلين ثم شهد الشهود لهما
للساكنين بدين على الميت) لأن
كل فريق يشهد بالدين في الذمة
وهي تقبل حقوقاً شتى فلم تقع
الشركة له في ذلك بخلاف الوصية
بغير عين كفي وصايا الجميع ومشرحه

غنيته مع جحد الوكيل لأنها لا تنجم إلا بعد الدعوى ويمكن أن تصور بأن يدعى صاحب ودعة عليه تسليم
ودعة الموكل في دفعها فيجعد فشهد بان به ويقبض ديون أيهما وانما تصورناه بذلك لأن الوكيل لا يجبر
على فعل ما وكل به إلا في رد الودعة ونحوها كما سيأتي فيها بحج وفيه نظر بناه في حاشيته فندبر (قوله)
عن الغائب لعدم الضرورة إليه لوجود رجاء حضوره قال في البحر بعد ذكر الغائب إلا في المقنود
(قوله بعد) وكذا قبله بالأولي فكان الأولى أن يقول ولو بعد ما عزله القاضي ودلت المسألة على أن القاضي
إذا عزل الوصي ينعزل بزازية ويمكن أن يقال عزله بجحفة (قوله ولو شهد الخ) أصل المسألة في
البرازية حيث قال وكله بطلب ألف درهم قبل فلان والخصومة فخاصم عند غير القاضي ثم عزل الوكيل قبل
الخصومة في مجلس القضاء ثم شهد الوكيل بهذا المال لموكله يجوز وقال الثاني لا يجوز بناء على أن نفس
الوكيل قام مقام الموكل اه فلما ردها له خاصة فيما وكل به فإن خاصم في غيره ففيه تفصيل أشار إليه
الشارح فيما يأتي اه ونقل في الهامش فرعاً هو ادعى المشتري أنه باعه من فلان وفلان فيجعد فشهد له البائع
لم تقبل كذا في المحيط والبائع إذا شهد لغيره بمبايع لا تقبل شهادته وكذا المشتري كذا في فتاوى قاضي خان
فتاوى الهندية اه (قوله كالوصي) بناء على أن عنده بمجرد قبول الوكالة يصير خصماً وان لم يخاصم
ولهذا أوفى على موكله في غير مجلس القضاء نفذ أقراره عليه وعندهما لا يصير خصماً بمجرد القبول ولهذا لا ينفذ
أقراره ذخيرة ملخصاً (قوله وفي قسامة الزبلي الخ) المسألة مبسوطة في النصل السادس والعشرين من
التراخية (قوله متفق عليهما) فيه أن أبا يوسف جعل الوكيل كالوصي وان لم يخاصم مع أنه بعرضه
أن يخاصم (قوله عندهما) أي خلافاً للثاني كما تقدم ح (قوله أو عليه) أي أو شهد عليه أي على
الموكل (قوله وفي البرازية) بيان لقوله في غير ما وكل فيه (قوله عند القاضي) متعلق بوكيل
بالاخصومة (قوله مائة دينار) أي مال غير الموكل به بخلاف ما مر (قوله وتمامه فيها) حيث قال
بخلاف ما لو وكله عند غير القاضي فخاصم مع المطلوب بألف وبرهن على الوكالة ثم عزله الموكل عنها فشهد له على
المطلوب بمائة دينار فما كان للموكل على المطلوب بعد القضاء بالوكالة لا يقبل لأن الوكالة لما اتصل بها القضاء
صار الوكيل خصماً في حقوق الموكل على غرماؤه فشهد له بعد العزل بالدين ثم شهد له بالدين ثم شهد له بالدين
الأول لأن علم القاضي بوكالته ليس بقضاء فلم يصير خصماً في غير ما وكل به وهو الدراهم فيجوز شهادته بعد العزل
في حق آخر اه بزيادة من جامع الفتاوى وزاد في الذخيرة إلا أن يشهد بحال حادث بعد تاريخ الوكالة فيجعد
تقبل شهادته عنده اه ولهذا قال في البرازية بعد ما مر وهذا غير مستقيم فيما يحدث لأن الرواية مخفوفة
فيما إذا وكله بالخصوصية في كل حق له وقبضه على رجل يعني أنه لا يتناول الحادث أما إذا وكله بطلب كل حق له
قبل الناس أجمعين فالخصوصية تنصرف إلى الحادث أيضاً استصحاباً لما إذا تحمل المذكورة على الوكالة العامة
ثم قال والحاصل أنه في الوكالة العامة بعد الخصومة لا تقبل شهادته لموكله عن المطلوب ولا على غيره في القسامة ولا
في الحادثة إلا في الواجب بعد العزل اه يعني وأما في الخاصة فلا تقبل فيما كان على المطلوب قبل الوكالة
وتقبل في الحادث بعدها أو بعد العزل وانما جاء عدم الاستقامة بالتقييد بقوله بما كان للموكل على المطلوب
بعد القضاء بالوكالة ولذا لم يقيد بذلك في الذخيرة بل صرح بعده بأن الحادث تقبل فيه كإقامته فاعتمد هذا
التحرير اه وذكر في الهامش عبارة جامع الفتاوى ونصها لأنه في الفصل الثاني لما اتصل القضاء بها أي
بالوكالة صار الوكيل خصماً في جميع حقوق الموكل على غرماؤه فاذا شهد بالدين ثم شهد له بالدين ثم شهد له بالدين
وفي الأول علم القاضي بوكالته ليس بقضاء فلم يصير خصماً فكان في غير ما وكل به وهو الدراهم فيجوز شهادته بعد
العزل في حق آخر اه (قوله شهادة اثنين الخ) راجع الفصل الرابع والعشرين من التراخية (قوله في
ذلك) أي فيما في الذمة وانما ثبت الشركة في المقبوض بعد القبض ووجه قول أبي يوسف بعدم القبول أن
أحد الفريقين إذا قبض شيئاً من التركة يدينه شريكه الفريق الآخر فصار كل شاهد لنفسه (قوله بخلاف
الوصية بغير عين) كما إذا شهد أن الميت أوصى لرجلين بألف فادعى الشاهدان أن الميت أوصى لهما بالالف وشهد
الموصي لهما أن الميت أوصى للشاهدين بألف لا تقبل الشهادتان لأن حق الموصي له تعلق بعين التركة حتى لا يلقى
بعد هلاك التركة فصار كل واحد من الفريقين شريكاً لنفسه في المشاركة في التركة فلا تنص شهادته ما واحترز

وسيجيء ثمة (د) كد (شهادة وصي لارث كبير) على أجنبي (في غير مال الميت) فأنه مقبولة في ظاهر الرواية كالأشهاد الوصيان على اقراء الميت بشئ معين لوارث بالغ تقبل بزانية (ولو) شهدا (في ماله) أي الميت (لا) خلافا لما ٣٨٥ ولما صغر لم يجز انشا فاقا وسيجيء في الوصايا

(ك) مالا تقبل (الشهادة على

بحر) بالفتح أي فسق (مجرد)

عن اثبات حق لله تعالى اول العبد

فان تضمنته قبل والا لا (بعد

التعديل و) لو (قبل قبلت) أي

الشهادة بل الاخبار ولو من واحد

على الجرح انجزد كذا اعتمد

المصنف تعالما قرره صدر الشريعة

وأقره من لا خسرو وأدخله تحت

قواهم الدفع اسهل من الرفع وذكر

وجهه وأطلق ابن الكمال ردها

تبع العامة الكتب وذكر وجهه

وظاهر كلام الوافي وعزى زاده

الميل اليه وكذا اللهستاني حيث

قال وفيه أن القاضي لم يلتفت لهذه

الشهادة ولكن ركني الشهود سرا

وعلمنا فان عدلوا قبلها وعزاه

للمضمران وجعله البرجندى على

قوله مالا قوله فتنه (مثل أن

يشهدوا على شهود المتدعي) على

الجرح المجرد (بأنهم فسقة

او زناة أو آكلة الربا أو شرية الخمر

أو على اقرارهم انهم شهدوا بزور

أو أنهم اجراء في هذه الشهادة

أو أن المتدعي مبطل في هذه الدعوى

أو أنه لا شهادة لهم على المتدعي عليه

في هذه الحادثة) فلا تقبل بعد

التعديل بل قبله درر واعتمده

المصنف (وتقبل لو شهدوا على)

الجرح المركب كد (اقرار المتدعي

بفسقهم أو اقراره بفسقهم بزور

أو بأنه استأجرهم على هذه

الشهادة) أو على اقرارهم انهم

لم يحضروا المجلس الذي كان فيه

الحق عيني

بالوصية بغير عين عن الوصية بها كالأشهاد أنه أوصى لرجلين معينين وشهدا المشهود لهما للشاهدين الأولين أنه أوصى لهما معينين أخرى فأنتم استقبلوا الشهادة اتفقا لانه لا شركة ولا تهمه اه ح كذا في الهامش (قوله على أجنبي) الظاهر أنه غير قيد تأمل (قوله حق الله تعالى) ولو كان الحق تعزير أو انظر باب التعزير من الجرح عند قوله يافساق يازاني (قوله والا لا) تكرار س (قوله بعد التعديل) ولوقوله قبلت ذكر في الجرح أن التفصيل انما هو اذا ادعاه الخصم وبرهن عليه جهرا أما اذا أخبر القاضي به سرا وكان مجردا طلب منه البرهان عليه فإذا برهن عليه سرا أبطل الشهادة لتعارض الجرح والتعديل فيقدم الجرح فإذا قال الخصم للقاضي سرا أن الشاهد أكل ربا وبرهن عليه ردته بآثاره في الكافي اه ووجهه انه لو كان البرهان جهرا لا يقبل على الجرح المجرد لفسق الشهود به بظواهر الفاحشة بخلاف ما اذا شهدوا سرا كما بسطه في الجرح وحاصله انها تقبل على الجرح ولو مجردا أو بعد التعديل لو شهدوا به سرا وبه يظهر أنه لا بد من التقييد اقول المصنف لا تقبل بعد التعديل عما اذا كان جهرا وظاهر كلام الكافي أن الخصم لا يضره الاعلان بالجرح المجرد كافي الجرح أي لانه اذا لم يشكبه بالشهود سرا وفق بظواهر الفاحشة لا يسقط حقه بخلاف الشهود فانها تسقط شهادتهم بنفسهم بذلك وكذا يقبل عند سؤال القاضي قال في الجرح أول الباب المار وقد ظهر من إطلاق كلامهم هنا أن الجرح يقدم على التعديل سواء كان مجردا أو لا عند سؤال القاضي عن الشاهد والتفصيل الآتي من انه ان كان مجردا لا تنفع البيهة أو لا تنفع انما هو عند طعن الخصم في الشاهد علانية اه هذا وقد مر قبل هذا الباب انه لا يسأل عن الشاهد بلا طعن من الخصم وعنده ما يسأل مطلقا والفتوى على قولهم ما من عدم الاكتفاء بظاهر العدالة وحينئذ فكيف يصح القول بردالك الشهادة على الجرح المجرد قبل التعديل وأجاب السامحاني بأن من قال تقبل أراد أنه لا يكتفى حينئذ بظواهر العدالة ومن قال ترد أراد أن التعديل لو كان ثابتا أو ثبت بعد ذلك لا يعارض الجرح المجرد فلا تبطل العدالة اه ويشير الى هذا قول ابن الكمال فان قلت أليس الخبر عن فسق الشهود قبل إقامة البيهة على عدالتهم يمنع القاضي عن قبول شهادتهم والحكم بها قلت نعم لكن ذلك لطعن في عدالتهم لا لسقوط امر يستطعمهم عن حدير القبول واذا وعدوا بعد هذا قبل شهادتهم ولو كانت الشهادة على فسقهم مقبولة لسقوط امر حيز الشهادة ولم يبق لهم مجال التعديل اه وهذا معنى كلام اللهستاني وكذلك كلام صدر الشريعة ومن لا خسرو يرجع الى ما ذكره ابن الكمال (قوله وجعله البرجندى) أقول المتبادر منه رجوعه الى قوله لكن ركني الشهود سرا وعلمنا أما على قول الإمام فيكني بالتركية علمنا كما تقدم وهذا محله ما اذا لم يطعن الخصم أما اذا طعن كما هنا فلا اختلاف بل هو على قول الكل من انهم يزكون سرا وعلمنا فتنأمل وراجع ولعل هذا هو وجه امر الشارح بقوله فتنه س والظاهر أن الضمير راجع الى الإطلاق المفهوم من قوله وأطلق الكمال (قوله أو زناة الخ) أي عادتهم على فعل خاص موجب للعد هذا ما ظهر لي (فرع) ذكره في الهامش ومن ادعى ملكا لنفسه ثم شهد أنه ملك غيره لا تقبل شهادته ولو شهد بذلك لانسان ثم شهد به لغيره لا تقبل ولو اتبع شيا من واحد ثم شهد به لا سخر رد شهادته ولو برهن أن الشاهد أقر أنه ملكي يقبل والشاهد لو أنكر الاقرار لا يخلف جامع الفصولين في الرابع عشر اه (قوله فلا تقبل) تكرار مع امر (قوله واعتمده المصنف) قال وانما لم تقبل هذه الشهادة بعد التعديل لأن العدالة بعد ما ثبت لا ترتفع بالاثبات حق الشرع أو العبد كما عرفت وليس في شيء مما ذكر اثبات واحد منهما بخلاف ما اذا وجدت قبل التعديل فانها كافية في الدفع كما مر كذا قاله من لا خسرو وغيره فان قلت لان لم انه ليس فيما ذكر اثبات واحد منهما يعني حق الله تعالى وحق العبد لان اقرارهم بشهادة الزور أو شرب الخمر مع ذهاب الرخصة موجب للتعزير وهو خائن من حقوق الله تعالى قلت الظاهر أن مرادهم بما يوجب حقتا لله تعالى الحد لا التعزير لقولهم وليس في وسع القاضي الزامه لانه يدفعه بالتوبة لان التعزير حق الله تعالى يسقط بالتوبة بخلاف الحد لا يسقط بها والله تعالى أعلم اه قلت لكن صرح في تعزير الجرح أن الحق لله تعالى لا يختص بالحد بل أعظم منه ومن التعزير وصرح هذا أيضا بأن التعزير لا يسقط بالتوبة إلا أن يقال ان مراده ما كان حقا للعبد لا يسقط بها تأمل (قوله كاتر المتدعي) قال في الجرح لا يدخل تحت

(أو أنهم عبيد أو محدودون بذف)
 أو أنه ابن المدعي أو أبوه عناية
 أو قاذف والمقذوف يدعيه
 (أو أنهم زورا وصفوه أو سرقوا
 مني كذا) وبينه (أو سرقوا
 الخسر ولم يتقدم العهد) كما مر
 في باب أه وقتلوا النفس عدا عيني
 (أو سرقاء المدعي) أي
 والمدعي مال (أو أنه استأجرهم
 بكذا لها) للشهادة (وأعطاهم
 ذلك مما كان لي عنده) من المال
 ولو لم يقله لم تقبل له عواد الاستجار
 لنفسه ولا ولاية له عليه (أو أثنى
 صالحتهم على كذا ودفعته إليهم)
 أي رشوة والأفلاصيح بالمعنى
 الثري ولو قال ولم أدفعه لم تقبل
 (على أن لا يشهدوا على زورا) قد
 (شهدوا زورا) وأنا أطلب ما أعطيتهم
 وإنما قبلت في هذه الصور لأنها
 حق الله تعالى أو العبد خست
 الحاجة لأحيائهم (شهد عدل
 قلم يبرح) عن مجلس القاضي ولم
 يطل المجلس ولم يكذب المشهود له
 (حتى قال أو همت) أخطأت
 (بعض شهادتي ولا مناضة قبالت)
 شهادته بجميع ما شهد به لوعدا
 ولو بعد القضاء وعليه الفتوى
 خاتمة ويجزئ لك عبارة
 الملتقى تقتضي قبول قوله أو همت
 وأنه يقضي بما بقي وهو مختار
 السرخسي وغيره وظاهر كلام
 الأكل وسعدى ترجحه فتنبه
 ونبصر (وإن) فإله الشاهد
 (بعد قيامه عن المجلس لا) تقبل
 على الظاهر احتياطا وكذا الوقوع
 المغلط في بعض الحدود أو النسب
 هداية

الجرح ما إذا برهن على اقرار المدعي بفسقهم أو أنهم أجراء أو لم يحضروا الواقعة أو على أنهم محدودون في
 نذف أو على رن الشاهد أو على شركة الشاهد في العين وكذا قال في الخلاصة النقص أن يلعن بثلاثة أشياء أن
 يقول هما عبدان أو محدودان في نذف أو شر يكان فإذا قال هما عبدان يقال للشاهد دين أقيم البيعة على
 الحزبية وفي الآخر ينال للنقص أتم البيعة منهم كذلك اه فعلى هذا الجرح في الشاهد اظهر ما يخل
 بالعدالة لا بالشهادة مع العدة فادخل هذه المسائل في الجرح المقبول كما فعل ابن الهمام مردود بل من باب
 الطعن كما في الخلاصة وفي خزانة الأكل لوبرهن على اقرار المدعي بفسقهم أو بما يعل شهادتهم بقبل وليس
 هذا بجرح وإنما هو من باب اقرار الإنسان على نفسه اه وهذا لا يراد على المصنف فكان على الشارح أن
 لا يذكر قوله الجرح المركب فإنما زيادة ضرر (قوله بذف) لأن من تمام حده وشهادته وهو من حقوق الله
 تعالى (قوله ولم يتقدم العهد) بأن لم يزل الرجح في الخبر ولم يرض في الباقي قيد بعدم التقدم اذ لو كان
 متقدما لا تقبل لعدم اثبات الحق به لأن الشهادة بحده متقدمة مردودة منج وما ذكره المصنف بقوله ولم يتقدم
 العهد وفق به الزيلعي بين جعلهم حسم زناه مشربة الخمر من المجزء وجعلهم زورا أو سرقوا من غيره ونقل عن
 المقدسي أن الاظهر أن قولهم زناه أو فسقة أو شرية أو أكل زنا اسم فاعل وهو قد يكون بمعنى الاستقبال
 فلا يقطع بوصفهم بما ذكر بخلاف الماضي اه ملخصا وهو حسن جدا لأنه هو السباد من تخصصهم في التمثيل
 للآول باسم الفاعل والثاني بالماضي (قوله أو شركاء) فيما إذا كانت الشهادة في شركتهما منج والمراد أن
 الشاهد شر يك مفاوض فلهما حصل من هذا الباطل يكون له فيه منقعة لأن يراد أنه شر يك في المدعي به
 والا كان اقرارا بأن المدعي به لهما فتح ومثله في القهستاني وما في الخبر من جملة على الشركة عقد اشبهل
 بعمومه الغنان ولا يلزم منه نفع الشاهد فكأنه سبق قلم وعلى ما قلنا قول الشارح والمدعي مال أي مال
 تصح فيه الشركة ليخرج نحو العقار وطعام أخله وكسوتهم مما لا تصح فيه (قوله أو أثنى صالحتهم) أي شهدوا
 على قول المدعي أني صالحتهم الخ (قوله أي رشوة) قاله في السعدية (قوله فلم يبرح) لأنه لو قام لم يقبل منه
 ذلك لجواز أنه غره الخصم بالدينا بجر (قوله أخطأت) قال في الخبر معنى قوله أو همت أخطأت ببيان
 ما كان يحق على ذكره أو زيادة كانت باطلة كذا في الهداية اه (قوله بعض شهادتي) منجوب على
 نزاع الخافض أي في بعض شهادتي سعدية (قوله قبلت شهادته) قال في المنج واختاره في الهداية لقوله
 في جواب المسألة جازت شهادته وقيل يقضي بما بقي أن تذكره نقصان وإن زيادة يقتضي بها أن ادعياها المدعي
 لأن ما حدث بعد ما قبل القضاء يجعل كدونه عندها والله مال شمس الأمانة السرخسي واقبصر عليه
 فاضى خان وعزاه إلى الجامع الصغير اه (قوله لوعدا) تكرر مع المتن س (قوله وعليه الفتوى)
 أي على قوله ولو بعد القضاء (قوله بما بقي) أي أو بما زاد كما صرح به غيره ومثله في الجرح قال وعليه يقضي
 القبول العدول بقوله الثاني (قوله فتنبه وتبصر) في كلام الشارح عني عنه في هذا المقام نظرا من وجوه
 * الأول أن قوله ولو بعد القضاء ليس في محله لأن الضمير في قول المصنف قبلت راجع إلى الشهادة كائن عليه
 في المنج وهو مقتضى صنيعه هنا وحينئذ فلا معنى لقبوله بعد القضاء بل التصواب ذكره بعد عبارة الملتقى
 * الثاني أنه لا محل للاستدراك هنا لأن في المسألة قولين ولا يقبل الاستدراك بقول على آخره لأن يعتبر
 الاستدراك بالنظر إلى ترجيح الثاني * الثالث أن قوله وكذا الوقوع الغلط في بعض الحدود أو النسب يقتضي أنه
 مفرع على القول المذكور في المتن وليس كذلك * الرابع أنه يقتضي أنه لا يقبل قوله بذلك وليس كذلك عبارة
 الزيلعي تدل على ما قلنا من أوجه النظر المذكورة حيث قال ثم قبل يقضي بجميع ما شهد به أو لا حتى لو شهد
 بألف ثم قال غلطت في خمسائة يقضي بألف لأن المشهود به أو لا صار حقا للمدعي ووجب على الثاني القضاء
 به فلا يطل برجوعه وقيل يقضي بما بقي لأن ما حدث بعد الشهادة قبل القضاء كدونه عند الشهادة ثم قال وذكر
 في النهاية أن الشاهد إذا قال أو همت في الزيادة أو في النقصان يقبل قوله إذا كان عدلا ولا يتفاوت بين أن
 يكون قبل القضاء أو بعده رواء عن أبي حنيفة وعلى هذا الوقوع الغلط في ذكر بعض حدود العقار أو في بعض
 النسب ثم تذكر قبل لأنه قديمتي به في مجلس القضاء فذكره ذلك للقاضي دليل على صدقه واحتياطه في الأمور
 اه فتأمل (قوله أو النسب) بأن قال محمد بن علي بن عران قد اذكر في المجلس قيل وبعده وقوله بعض

الحدود بأن ذكر الشرقي مكان الغربي ونحوه فتح (قولاً أولى من بينة الموت) نقل الشيخ غانم خلافة عن الخلاصة وغيرها فراجعها وأفتى المفتي أبو السعود بخلافه وذكر في الجرم مسائل في تعارض البنات وترجيحها في الباب الآتي عند قوله ولو شهدا أنه قتل زيد اليوم النحر الخ وذكر في الهامش مسائل في تعارض البنات هي قع أقامت الامة بينة أن مولاها دبرها في مرض موته وهو عاقل وأقامت الورثة بينة أنه كان مخلول العقل فبينة الامة أولى وكذا إذا خلع امرأته ثم أقام الزوج بينة أنه كان مجنوناً وقت الخلع والمرأة على أنه كان عاقلًا فبينة المرأة أولى في الفصلين زوج الأب بنته البالغة من رجل على أنه يعطيه ألفاً عطاء ثم أذنت البنت أن الألف مهرها وأدعى الأب أنه لا لاجل قتلنا في وأقاما البينة فبينة البنت أولى لأن بينتها ثبت الوجوب في النكاح وبينته ثبت الرشوة حاوي الزاهدي ولو ادعى أحدهما البيع بالتجعة وأنكر الآخر فالقول للمدعي التجعة ولو برهن أحدهما قبل ولو برهن الآخر بالتجعة كما سبق في البيع تعارضت بينة الصحة والوقف وفساده فان الفساد اشترط في الوقف مفسد فبينة الفساد أولى وان كان يعني في المحل وغيره فبينة الصحة أولى وعلى هذا التفصيل إذا اختلف البائع والمشتري في صحة البيع وفساده باقاني على المتن بينة باعها في البلوغ أولى من بينة انه باعها في صغره حاوي الزاهدي إذا تعارضت بينة القدم والحدث ففي البرازية والخلاصة بينة القدم أولى وفي ترجيح البنات لا بغدادى عن القنية بينة الحدث أولى وذكر العلائي في شرح المتن أن بينة القدم أولى في البناء وبينة الحدث أولى في البكثف اه حامدية ولو ظهر جنونه وهو منبثق يجحد الاقافة وقت بيعه فالقول له وبينة الاقافة أولى من بينة الجنون وعن أبي يوسف إذا ادعى شراء الدار فشهد شاهدان أنه كان مجنوناً عند ما باعه وآخران أنه كان عاقلًا فبينة العقل وصحة البيع أولى إذا اختلف المتبايعان في صحة العقد وفساده فالتابع يجعل القول لمن يدعي الصحة والبينة بينة من يدعي الفساد ولو قال لا دعوى على تركه اخي او لاجتي في تركه اخي وهو أحد الورثة لا يطل ولا يدفع الورثة بهذا اللفظ يخرج عن النواذر اه (قوله من يقيم بلغ) متعلق بينة (قوله ما اشتراه) اي المشتري (قوله من وصيه) اي وصي اليتيم (قولاً ذا عقل) بينة كون البائع معوها أولى من بينة كونه عاقلًا غانم البغدادي (قوله فهو على المرض) لأن تصرفه أدنى من تصرف الصحة فيكون متيقناً وانظر نسخة الساتحاني قال مجرد هذه الحواشي الذي في الساتحاني هو قوله ولو قال الشهود لا ندري كان في صحة أو مرض فهو على المرض اي لأن تصرفه أدنى من تصرف الصحة فيكون متيقناً وفي جامع الفتاوى ولو ادعى الزوج بعد وفاتها أنها كانت أماً له من الصداق حال محتمها وأقام الوارث بينة أنها أماً له في مرض موته فبينة الصحة أولى وقيل بينة الورثة أولى ولو أقر الوارث ثم مات فقال المقتل أقر في صحته وقال بقية الورثة في مرضه فالقول للورثة والبينة للمقتل وان لم يقيم بينة وأراد استخلاصهم لذلك أذنت المرأة البراءة عن المهر بشرط وأدعاهما الزوج مطلقاً وأقاما البينة فبينة المرأة أولى ان كان الشرط متعارفاً ليصح الإبراء معه وقيل البينة من الزوج أولى ولو أقامت المرأة بينة على المهر على أن زوجها كان مقرباً يومنا هذا وأقام الزوج بينة أنها أماً له من هذا المهر فبينة البراءة أولى وكذا في الذين لأن بينة مدعي الدين يطلت كما قرأ المديعي عليه بالدين ضمن دعواه البراءة كشهود بيع وإقالة فان بينهما لم يطلها شيء وتطل بينة البيع لأن دعوى الإقالة أثار به وقوله فهو على المرض لم يذكر ما إذا اختلفا في الصحة والمرض وفي الانتزوي أذني بعض الورثة أن المورث وهبه شيئاً معنا وقبضه في صحته وقالت البقية كان في المرض فالقول لهم وان أقاموا البينة فالبينة للمدعي الصحة ولو ادعت أن زوجها طلقها في مرض الموت ومات وهي في العدة وأدعى الورثة أنه في الصحة فالقول لها وان برهنها وقتاً واحداً فبينة الورثة أولى اه هذا ما وجدته فيها (قوله أولى من بينة الطوع) قال ابن الشحنة

وينتأ كرم وطوع اقبنا * فتقديم ذات الكرم صحيح الاكثر

قال في الهامش تعارضت بينة الاكراه والطوع في البيع والصلح والاقراف فبينة الاكراه أولى باقاني على المتن وخاتمة في أحكام السوء الفاسدة وترجيح البنات وبينة الجوع عن الوصية أولى من بينة كونه موصياً مصرّاً الى الوفاة أبو السعود وحامدية (قولاً للمدعي البطلان) لانه منكر للعقد (قولاً للمدعي الصحة) مفاده أن البينة بينة الفساد فيوافق ما قبله (قوله الا في مسألة الاقالة) كما لو ادعى المشتري انه باع المبيع من البائع

(بينة انه) اي المجرور (مات من

الجرح اولى من بينة الموت بعد البرء) ولو (أقام أولياء مقتول

بينة على أن زيد اجرحه وقتله

وأقام زبديسة على أن المقتول قال

ان زيدا لم يجرحني ولم يقتلني فبينة

زيد أولى من بينة أولياء المقتول

مجمع الفتاوى (وبينه الغبن) من

يقيم بلغ (أولى من بينة كون القيمة)

اي قيمة ما اشتراه من وصيه في ذلك

الوقت (مثل الغبن) لانها تثبت

امراً زائداً ولان بينة الفساد ارجح

من بينة الصحة درر خلافاً لما في

الوهبانية أما بدون البينة فالقول

للمدعي الصحة منية (وبينة كون

المصرف) في نحو تدبيراً وخلع

أو خصومة (ذا عقل أولى من بينة

الورثة مثلاً) (كونه مخلول العقل

أو مجنوناً) ولو قال الشهود لا ندري

كان في صحة او مرض فهو على

المرض ولو قال الوارث كان يهني

يصدق حتى يشهد الله كان صحيح

العقل برزاية (وبينة الاكراه)

في اقراره (أولى من بينة الطوع)

ان ارجحاً واتحد تاريخهما فان

اختلفا اولم يؤرخا فبينة الطوع

أولى ملقط وغيره واعتقده

المصنف وانه وعزى زاده (فروع)

بينة الفساد أولى من بينة الصحة

شرح وهبانية وفي الاشباه

اختلف المتبايعان في الصحة

والمطلان فالقول للمدعي البطلان

وفي الصحة والفساد للمدعي الصحة

الا في مسألة الاقالة

قوله بينة كون البائع معوها

الخ هكذا في نسخة المجموع منها

وليس تأمل فيه مع قول المصنف وبينه

المصرف ذا عقل الخ ويجزى

كان شهودا بالدار بلا ذكر انها في يد
اندم فشهد به آخران أو شهدا
بالملا بالحدود وآخران بالحدود
أو شهدا على الاسم وانتسب ولم
يعرفا الرجل بمينه فشهد آخران
انه المسمى به درر شاهد واحد
قتال المباوق نحن تشهد كشهاده
لم تقبل حتى يتكلم كل شاهد
بشهادته وعليه الفتوى شهادة
التي المتواترة مقبولة * الشهادة
اذا بطلت في البعض بطلت في الكل
الا في عيدين مسلم ونصراني فشهد
نصرانيان عليهما بالعتق قبلت
في حق النصراني فقط اشباه
قلت وزاد محسنها خمسة أخرى
معزية للبرازية

* (باب الاختلاف في الشهادة) *
مبنى هذا الباب على اصول مقربة
منها أن الشهادة على حقوق العباد
لا تقبل بلا دعوى بخلاف حقوقه
تعالى ومنها أن الشهادة بأكثر
من المدعي باطله بخلاف الأقل
للافتاق فيه ومنها أن المالك المطلق
أزيد من المقيدلثوبته من الاصل
والملك بالسبب مقنصر على وقت
السبب ومنها موافقة الشهادتين
لفظا ومعنى وموافقة الشهادة
الدعوى معنى فقط وسيستضح
(تقدم الدعوى في حقوق العباد
شرطا قبولها) لتوفيقها على
مطابقتها ولرب بالتوكيل بخلاف
حقوق الله تعالى لوجوب اقامتها
على كل أحد فكل أحد خصم
فكان الدعوى موجودة

٢ قوله الى الكلام الثاني هكذا في
النسخة المجموع منها ولعل صوابه
كلام الثاني بالاصافة وليجزر اه

معجزة

بأقل من الثمن قبل النقد وادعى البائع الاقالة فالقول للمشتري مع انه يدعى فساد العقد ولو كان على القلب
تخالفا أشباه (قوله وفي المتن) انظر ما كتبناه قبيل الكفالة (قوله شهادة التي المتواترة مقبولة) بخلاف
غيره فلا يقبل سواء كان نفسا صورة أو معنى وسواء أحاط به علم الشاهد أو لا كما مر في باب العين في البيع
والشراء نعم تقبل بيعة النبي في الشروط كما قدمناه هناك وذكر في الهامش في النوادر عن الثاني شهدا عليه
بتول أو فعل يلزم عليه بذلك اسبارة أو بيع أو كفاة أو طلاق أو عتاق أو قتل أو قصاص في مكان أو زمان وصفات
فبرهن المشهود عليه أنه لم يكن تمتع يومئذ لا تقبل لكن قال في المحيط في الحادي والخسين ان لو اترع عند الناس وعلم
الكل عدم كونه في ذلك المكان والزمان لا تسبح الدعوى ويقضى بفراغ الذمة لانه يلزم تكذيب الثابت
بالضرورة ما لم يدخل الشك عدنا الى الكلام الثاني وكذا كل بيعة قامت على أن فلا بالم بقل ولم يدعل ولم يقر
وذكر الناطقي آمن الامام اهل مدينة من دار الحرب فاختلفوا بعيده اخرى وقالوا كاجتماع شهدائهم لم
يكونوا وقت الامان في تلك المدينة يقبلان اذا كانا من غيرهم برازية وذكر الامام السرخسي أن الشرط وان
نفسا كدوله ان لم ادخل الدار اليوم فاصر أنه كذا فبرهنت على عدم الدخول اليوم يقبل حلفه ان لم تأت صهرتي
في الليلة ولم اكلمها فشهدا على عدم الاتيان والكلام يقبل لان الغرض اثبات الجزاء كما لو شهدا انان انه أسلم
واستثنى وآخران بلا استثناء يقبل ويحكم باسلامه برازية (قوله نسخة اخرى) * الاولى قال لعبداه ان
دخلت هذه الدار فأنت حر وقال نصراني ان دخل هو هذه الدار فأمر أنه طالق فشهد نصرانيان على دخوله
الدار ان العبد مسلما لا تقبل وان كافر اتقبل في حق وقوع الطلاق لا العتق * الثانية لرقا ان استقرضت من
فلان فعبده حر فشهد رجل وأبو العبد أنه استقرض من فلان والحالف ينكر يقبل في حق المال لا في حق عتق
لان فيها شهادة الاب لابن * الثالثة لو قال ان شربت الخمر فعبده حر فشهد رجل واهرا ثمان على تحققه
يقبل في حق العتق لا في حق لزوم الحد * الرابعة لو قال ان سرفت فعبده حر فشهد رجل واهرا ثمان عليه بها
يقبل في حق العتق لا في حق القطع الكل من البرازية * قالت ثم رأيت مسألة اخرى فزدها وهي الخامسة
لو قال لها ان ذكرت طلاقك ان سميت طلاقك ان تكلمت به فعبده حر فشهدا شهدا انه طلقها اليوم والآخر
على طلاقها أمس يقع الطلاق لا العتاق وهي في البرازية أيضا كذا في حاشية تنوير البصائر اه وزاد البيهقي
ما في خزانه الاكل من اللقطة وذلك لقطة في يد مسلم وكافر فأقام صاحبها شاهدين كافر ين عليها تسع على ما في
يد الكافر خاصة استحسانا وما لو مات كافر فاقسم ابنه تركته ثم اسلم احدهما ثم شهدا كافرين على ابيه يدين
قلت في حصة الكافر خاصة اه

* (باب الاختلاف في الشهادة) *

(قوله منها أن الشهادة الخ) هذه عبارة الدرر قال محسنها الشرع لا يلى ليس من هذا الباب لانه في الاختلاف
في الشهادة لا في قبول الشهادة وعدمه اه مدني (قوله بأكثر من المدعي) ومنه اذا ادعى ملكا مطلقا
أو بالتناج فشهدوا في الاول بالملك بسبب وفي الثاني بالملك المطلق قبلتا لان الملك بسبب أقل من المطلق لانه يفيد
الاولوية بخلافه بسبب فانه يفيد الحدوث والمطلق أقل من التناج لان المطلق يفيد الاولوية على الاحتمال
والتناج على اليقين وفي قلبه وهو دعوى المطلق فشهدوا بالتناج لا تقبل ومن الاكثر ما راى المدعي الملك بسبب
فشهدوا بالمطلق لا تقبل الا اذا كان السبب الارث يا قاني وعنايه هناك كذا في الهامش (قوله باطلا) اي
الا اذا وفق ويانه في الجبر (قوله موافقة الشهادتين الخ) كما لو ادعى دارا في يد رجل انها له منذ سنة
فشهد الشهود أنهم منذ عشرين سنة بطلت فلوا دعى المدعي انها منذ عشرين سنة والشهود شهدوا انها منذ
سنة جازت شهادتهم خاتية وفي الافتقار عن القاعدة في الشهادات الشهادة لو خالفت الدعوى بزادة
لا يحتاج الى اثباتها وانقصان كذلك فاز ذلك لا يمنع قبولها اه حامدية وفي الخيرية عن الفصولين ولا يكاف
الشاهد الى بيان لون الدابة لانه سئل عما لا يكاف الى بيانه فاستوى ذكره وتركه ويخرج منه مسائل كثيرة
اه حامدية رجل ادعى في يد رجل مناعا أو دارا انها له وأقام البينة وقضى القاضي له فلم يقبضه حتى أقام الذي
في يده البينة أن المدعي أترع عند غير القاضي انه لاحق له فيه قال ان شهدوا انه أترع بذلك قبل القضاء بطل القضاء
وان شهدوا انه أقر به بعد القضاء لا يبطل القضاء لان الثابت بالبينة كالثابت عيانا ولو عاين القاضي

(فإذا وافقتا) أي وافقت الشهادة
 الدعوى (قبلت والا) توافقها
 (لا) تقبل وهذا أحد الأصول
 المتقدمة (فلو ادعى ملكا مملوكا
 فشهد به بسبب) كسراء أو أوارث
 (قبلت) لكونه بالاقبل مما ادعى
 فقطابقا معنى كإثبات (وعكسه)
 بأن ادعى بسبب وشهدا بمطلق
 (لا) تقبل لكونه بالاكتر كإثبات
 قلت وهذا في غير دعوى ارث
 وتنازع وشراء من مجهول كإبطه
 الكمال واستثنى في الجبر ثلاثة
 وعشرين (وكذا يجب مطابقة
 الشهاداتين افظا ومعنى) الا في
 اثنتين واربعين مسألة مبسطة في
 الجبر وزاد ابن المصنف في حاشيته
 على الاشباه ثلاثة آخر تركها
 خشية التطويل (بطريق الوضع)
 لا التضمن واكتفى بالموافقة
 المعنوية وبه قالت الائمة الثلاثة
 (ولو شهد أحدهما بالنكاح والاخر
 بالتزويج قبلت) لاتحاد معناهما
 (كذا الهبة والعطية وشحهما
 ولو شهد أحدهما بالف والاخر
 بالقبض او مائة وما تبين او طاعة
 وطاقتين او ثلاث ردت) لاختلاف
 المعنيين (كالو ادعى غصبا او قتل
 فشهد أحدهما به والاخر
 بالاقرار به) لم تقبل ولو شهد بالاقرار
 به قبلت (وكذا) لا تقبل (في كل قول
 جمع مع فعل) بأن ادعى ألفا فشهد
 أحدهما بالرفع والاخر بالاقرار به
 لاتسبع للجمع بين قول وفعل فنية

اقرار بذلك كن الحكم على هذا الوجه خاتمة من تكذيب الشهود كذا في الهامش (قوله فإذا وافقتا
 قبلت) صدر الباب بهذه المسألة مع انه ليست من الاختلاف في الشهادة لكونها كالدليل لوجوب اتفاق
 الشاهدين ألا ترى انه سألوا عن اختلاف الدعوى والشهادة كالا يفتي على من له ادنى بصيرة سعيدة
 وبه ظاهروا وجه جعل ذلك من الأصول ثم ان التفرع على ما قبله مشعر بما قاله في الجبر من أن اشتراط المطابقة
 بين الدعوى والشهادة اغما وفيما كانت الدعوى شرطاً فيه وتبعه في تنوير البصائر وهو ظاهر لأن تقدم
 الدعوى إذا لم يكن شرطاً كان وجودها كعدمها فلا يضر عدم التوافق ثم ان تقريره على ما قبله لا ينافي كونه
 أصلاً في آخر وهو الاختلاف في الشهادة فافهم وبما تقرر اندفع ما في الشرح لانه من أن قوله منها أن الشهادة
 على حقوق العباد الخ ليس من هذا الباب لانه في الاختلاف في الشهادة لا في قوايا وعدمه قد تقرر (قوله
 وهذا أحد الأصول الخ) انه عليه دون ما قبله لدفع قهرهم عدم أصلية سبب كونه مقترناً على ما قبله فانه لا تنافي
 كما قد تناهوا والاشباه أصل أيضاً كما علمته فتنبه (قوله أو أوارث) تنوع فيه الكثر والشهود وانه كدعوى الملك
 المطلق كافي الجبر عن الفسخ وسيد ذكره الشارح فلما استقطعه هنا كان أولى ح (قوله قبلت) فيه قيد
 في الجبر عن الخلاصة (قوله بأن ادعى بسبب) أي ادعى العين لا الدين بجر (قوله بالاكثر) وفيه
 لا تقبل الا اذا وفق بجر (قوله في غير دعوى ارث) لانه مساو للملك المطلق كما قد تناه (قوله وتنازع)
 لأن المطابق أقل منه لانه يشهد الاولوية على الاحتمال والتنازع على اليقين وذكر في الهامش أن الشهادة على
 التنازع بأن يشهد أن هذا كان يتبع هذه الناقصة ولا يشترط أداء الشهادة على الولادة فتاوى الهندية في باب
 تحمل الشهادة عن التنازع خاتمة عن النسيان (قوله وشراء من مجهول) لأن الظاهر أنه مساو للملك
 المطلق وكذا في غير دعوى قرض بجر ومنه شراء مع دعوى قبض فاذا ادعاهما فشهدا على المطلق تقبل
 بجر عن الخلاصة وحكي في الفسخ عن الغمادة بخلاف (قوله ثلاثة وعشرين) لكن ذكر في الجبر بعد ما هاته
 في الحقيقة لاستثناء فراجع (قوله خشية التطويل) قدمها الشارح في كتاب الوقف (قوله بطريق
 الوضع) أي بمعناه المطابق وهذا جعله الزباني تفسيراً للموافقة في اللفظ حيث قال والمراد بالاتفاق في اللفظ
 تطابق اللفظين على افادة المعنى بطريق الوضع لا بطريق التضمن حتى لو ادعى رجل مائة درهم فشهد شاحداً بدينار
 واخر بدينارين وآخر بثلاثة وآخر بأربعة وآخر بخمسة لم تقبل عند أبي حنيفة رجه الله تعالى لعدم الموافقة
 لفظاً وعندهما يقضى بأربعة اه والذي يظهر من هذا أن الامام اعتبر توافق اللفظين على معنى واحد بطريق
 الوضع وأن الامامين اكتفيا بالموافقة المعنوية ولو بالتضمن ولم يشترط المعنى الموضوع له كل من اللفظين وليس
 المراد أن الامام اشترط التوافق في اللفظ والتوافق في المعنى الوضعي والا أشكل ما فزع عنه من شهادة
 أحدهما بالنكاح والاخر بالتزويج وكذا الهبة والعطية فان اللفظين فيهما محتان وانهما توافقا في معنى
 واحد أفاده كل منهما بطريق الوضع ويدل على هذا التوفيق أيضاً ما نقله الزباني عن النهاية حيث قال
 ان كانت المخالفة بينهما في اللفظ دون المعنى تقبل شهادته وذلك نحو أن يشهد أحدهما على الهبة والاخر على
 العطية وهذا لأن اللفظ ليس بقصود في الشهادة بل المقصود ما تضمنه اللفظ وهو ما صار اللفظ علماً عليه فاذا
 وجدت الموافقة في ذلك لا تنسر المخالفة فيما سواها حال كذا إذا ذكره ولم يحكم فيه خلافا اه وهذا بخلاف
 الفرع السابق الذي نقلناه عنه فان الائمة معناها المطابق لا يدل على الاربعة بل تضمنها اولاً لم يقبلها الامام
 وقبلها أصحابه لاكتفاءهما بالتضمن والحاصل أنه لا يشترط عند الامام الاتفاق على لفظ بعينه بل ما بعينه
 او مرادفه وقول صاحب النهاية لان اللفظ ليس بقصود حراده به أن التوافق على لفظ بعينه ليس بقصود
 لا مطلقاً كما ظن فافهم (قوله بالموافقة المعنوية) فان قيل يشكل على قول الكل ما لو شهد أحدهما أنه قال له
 انت خلية والاخر أنت برة لا يقتضي بينونة أصلاً مع افادتهما معناها أوجب بمنع الترادف بل هما متباينان
 لمعنيين يلزمهما لازم واحد وهو وقوع البيئونة وتعامه في الفسخ (قوله لاتحاد معناهما) أي مطابقة فصار
 كأن اللفظ متحد أيضاً فافهم (قوله ولو شهد بالاقرار) مقتضاه أنه لا يضر الاختلاف بين الدعوى والشهادة
 في قول مع فعل بخلاف اختلاف الشاهدين في ذلك (قوله للجمع بين قول وفعل) بخلاف ما اذا شهد أحدهما
 بألف المدعى على المدعى عليه وشهد الاخر على اقرار المدعى عليه بألف فانه يقبل فانه ليس بجمع بين قول

ولابي حنيفة أن المال في النكاح تابع والاصل فيه الحل والملك والازدواج ولا اختلاف فيما هو الاصل فيثبت
 فاذا وقع الاختلاف في التبع يقضى بالاقل لا تنافهما عليه (قوله في صحة الشهادة) قال في البحر بعد
 كلام وبه ظهر أن الجز شرط صحة الدعوى لا كناية وهم من كلام المصنف من أنه شرط القضاء بالينة فقط اه
 اى بشرط أن يقول في الدعوى مات وترك ميراثا كما يشترط في الشهادة وانما لم يذكره لان الكلام في الشهادة
 (قوله الجز) اى النقل اى أن يشهدا بالانتقال وذلك امانا كما صورته الشارح او بما يقوم مقامه من اثبات
 الملك للميت عند الموت او اثبات يده او يده نأبيه عند الموت أيضا وهو ما أشار اليه بقوله الا أن يشهد الخ وهذا
 عندهما خلافا لابي يوسف فإنه لا يشترط شيئا ويظهر الخلاف فيما اذا شهدا أنه كان ملك الميت بالزيادة
 وطوليا بالفرق بين هذا وبين ما يأتي من أنه لو شهدا حتى أنه كان في ملكه تقبل والفرق ما في الفتح الى آخر
 ما يأتي قال مجز دهذه الحواشي وكتب المؤلف على قوله الجز هاشمة وعليها أثر الضرب لكني لم أتحققه
 فأحببت ذكرها وان كانت مفهومة مما قبلها فقال قوله الجز هاشمة وعندهما لان ملك الوارث متجدد الا أنه يكتفى
 بالشهادة على قيام ملك المورث وقت الموت لثبوت الانتقال ضرورة وكذا يده او يده من يقوم مقامه وأبو يوسف
 يقول ان ملك الوارث ملك المورث فصارت الشهادة بالملك للمورث شهادة للوارث فالجز أن يقول الشاهد
 مات وتركه اميرانا أو ما يقوم مقامه من اثبات ملكه وقت الموت أو يده أو يده من يقوم مقامه فاذا ثبت الوارث
 أن العين كانت لمورثه لا يقضى له وهو محل الاختلاف بخلاف الحى اذا ثبت أن العين كانت له فإنه يقضى له بها
 اعتبارا للاستصحاب اذا اصل البقاء انتهى (قوله ارث) بأن ادعى الوارث عينا في يده انسانا ثم اميراث
 آتية وأقام شاهدين فشهدا أن هذه كانت لآبيه لا يقضى له حتى يجر الميراث بأن يقول الخ (قوله بلكه) اى
 المورث (قوله عند موته) لانه من هذا القيد كما علمت وكان ينبغي ذكره بعد الثلاثة (قوله لان الايدي)
 تعميل للاستغناء بالشهادة على يد الميت عن الجز وبيان ذلك أنه اذا ثبت يده عند الموت فإن كانت يده ملك فظاهر
 لانه أثبت ملكه وأن الانتقال الى الوارث فثبت الانتقال ضرورة كالوشهد بالملك وان كانت يده أمانة فكذلك
 الحكم لان الايدي في الامانات عند الموت تنقلب يده ملك بواسطة الضمان اذا مات مجهلا تركه الحفظ والمضمون
 يملكه الخاسر على ما عرف فيكون اثبات اليد في ذلك الوقت اثباتا لملك وترك تعميل الاستغناء بالشهادة على يد
 من يقوم مقامه اظهره لان اثبات يده من يقوم مقامه اثبات يده فيغنى اثبات الملك وقت الموت عن ذكر الجز
 فاكتفى به عنه اه (قوله ولا بد مع الجز من بيان سبب الوراثه الخ) قال في الفتح وينسب الميت والوارث
 حتى يلتقي الى أب واحد ويذكر ا أنه واثره وحل يشترط قوله واثره في الاب والام والولد قبل يشترط
 والفترى على عدمه وكذا كل من لا يجب بحال وفي الشهادة بأنه ابن ابن الميت او بنت ابنه لا بد منه وفي أنه
 مولاه لا بد من بيان أنه اعتقه اه ولم يذكر هذا الشرط متسا ولا شرطا والظاهر أن الجز مع الشرط
 الثالث يغنى عنه فليتأمل وانظر ما مر قبيل الشهادات (قوله سبب الوراثه) وهو أنه أخوه مثلا (قوله
 لآبيه وأمه) ذكر في البحر عن البرازية انهم لو شهدوا أنه ابنه ولم يقولوا واثره الاصح أنه يكتفى كالوشهدوا أنه
 ابودا وأمه فان ادعى أنه عم الميت يشترط صحة الدعوى أن يفسر فيقول عم لآبيه وأمه اولا يه ولامه ويشترط
 أيضا أن يقول واثره واذا أقام البينة لآبيه للشهود من نسبة الميت والوارث حتى يلتقي الى أب واحد وكذلك
 هذا في الاخ والجد اه ملخصا (قوله وارثا غيره) قال في فتح القدير واذا شهدوا أنه كان لمورثه تركه
 ميراثا ولم يقولوا لا نعلم له وارثا سواء كان بمن يرت في حال دون حال لا يقضى لاحتمال عدم استحقاقه
 أو برث على كل حال يحتاج القاضي وينظر ممة هل له وارث آخر اولا قال مجز دهاهذا يباح
 تركه المؤلف ونقط عليه لتوقفه في فهمه من نسخة الفتح الحاضرة عنده فلترجع نسخة اخرى يقضى بلكه
 وان كان نصيبه يختلف في الاحوال يقضى بالاقل فيقتضى في الزوج بالربع والزوجة بالثلث الا أن يقولوا لا نعلم
 له وارثا غيره وقال محمد وهو رواية عن أبي حنيفة يقضى بالاكثر والظاهر الاول وبأخذ القاضي كفيلا عندهما
 ولو قالوا لا نعلم له وارثا بهذا الموضع كفى عند أبي حنيفة خلافا لهما اه وتقدمت المسألة قبيل كتاب
 الشهادات وذكرها في السادس والخمسين من شرح أدب القضاء متنوعة ثلاثة انواع فأرجع اليه ولخصها هناك
 صاحب البحر بما فيه خفاء وقد علم أن الوارث ان كان من قديم يجب حرم مان فذكر هذا الشرط

(ولزم) في صحة الشهادة (الجز)

بشهادة ارث) بأن يقول مات وتركه

ميراثا المدة (الا أن يشهدا

بملكه) عند موته (اويده او يده من

يقوم مقامه) كمتأجر ومستعير

وغاصب ومودع فيغنى ذلك عن

الجز لان الايدي عند الموت تنقلب

يد ملك بواسطة الضمان فاذا ثبت

الملك ثبت الجز ضرورة (ولا بد مع

الجز) المذكور (من بيان سبب

الوراثه) بيان (أنه أخوه لآبيه

وأمه أو لآل أحدهما) ونحو ذلك

ظهيرية وبقي شرط ثالث (و) هو

(قول الشاهد لا وارث) أولا

اعلم (له) وارثا (غيره)

ورابع وهو أن يذكر الشاهد الميت والأبواب لعدم معانة السبب ذكرهما البرازي (وذكر اسم الميت ليس بشرط وإن شهدا يدعي) سواء فالأول (مذموم) أولا (ردت) لقيد ما يجهول لتوقع ٢٩٦ يدل على (بخلاف ما لو شهدا أنها كانت ملكة أو أقر المذبح عليه بذلك أو شهدا شاهدان

أنه أقر أنه كان في يد المذبح) دفع المذبح لمعوضة الاقرار وحيثما التزم به لا تطل الاقرار والاصل أن الشهادة بالميت المتقضى مقبولة لا باليد المتقضية لتوقع اليد الملك برأية ولو أقر أنه نكاح يدا المذبح بغير حق هل يكون اقراره باليد المتقضى نعم جامع التصولين (فروع) شهدا بأف وقال أحدهما قضي خصمائه قبلت بأف الا اذا شهد معه آخر ولا يثبت من علمه حتى يقر المذبح به شهدا بصفة برة واختلاف في كونها قطع خلافا لهما واستظهر صدر الشريعة قولهما وخذ اذالم يذكر المذبح لونهما ذكره الزيلعي * ادعى المديون الاتصال منه رقفا وشهدا به مطلقا وبوجهه لم تقبل وهبانية شهدا في دين الحلي بأنه كان عليه كذا انقل الا اذا سألهما انخضع عن بقاءه لأن فقالا لا ندرى وفي دين الميت لا تقبل مطلقا حتى يقول مات وهو عليه بجر قلت ويخالفه ما في معين الحكام من ثبوته بجزء بيان سببه وان لم يقل مات وعليه دين اه والاحتياط لا يثبت * ادعى ملكا في الماضي وشهدا به في الحال لم تقبل في الاصح كالوشهدا بالماضي أيضا

جمع القصولين

(باب الشهادة على الشهادة) *

(في مقبولة) وان كثرت استحسانا في كل حق على الصحيح (الاق حذ وفرد) كسقوطهما بالشبهة وجاز الشهاد مطلقا لكن لا تقبل الا (بشرط تعذر حضور الاصل) موت اي موت الاصل

لاصل القضاء وان كان من قد يجب حجب نقصان فذكره شرط للقضاء بالاكثر وان كان وارثا دائما ولا يتقص بغيره فذكره شرط للقضاء حالادون تلوم فتأمل (قوله لعدم معانة السبب) ولان الشهادة على الميت لا تجوز بالتسامع فتح (قوله البرازي) وكذا في الفتح (قوله وذكر اسم الميت) حتى لو شهدا أنه جده ابو آية ووارثه ولم يسم الميت تقبل برأية (قوله ردت) وعن أبي يوسف تقبل (قوله يدل على) لاحتمال انها كانت ملكا له او ودعة مثلا واذا كانت ودعة مثلا تكون باقية على حاله أما الميت فتقبل ملكا له اذا مات مجهلا لها كما تقدم (قوله انها كانت ملكة) اي لو شهدا المذبح ملك عين في يد رجل انها كانت ملك المذبح يقتضي بها وان لم يشهدا انها ملكة الى الآن والفرق بين هذه وبين ما مر من انها كانت ملك الميت فانها تزد ما لم يشهدا بأنها ملكة عند الموت ما ذكره في الفتح من انها مال لم يتصل على ثبوت ملكة حالة الموت فانما يثبت بالاستصحاب والثابت به حجة لبقاء الثابت للاثبات ما لم يكن وهو المحتاج اليه في الوارث بخلاف مذهب العين فان الثابت بالاستصحاب بقاء ملكة لا يتقدمه (قوله بذلك) اي يدل على اوملكه ومن اقتصر على الثاني فقد قصر (قوله دفع للمذبح) الاولى أن يقول فانه يدفع للمذبح كما يظهر بالتأمل وفي البحر وانما قال دفع اليه دون أن يقول انه اقرار بالملك لانه لو برهن على أنه ملكة فانه يقبل اه اي في مسألة الاقرار باليد او الشهادة عليه لانهما المذكوران في الكفر دون مسألة الشهادة بالميت (قوله لتوقع اليد) لاحتمال أنه كان له فاشتراده منه (قوله بأف) اي ولا يسمع قوله قضاء (قوله الا اذا شهد معه آخر) لكمال التصان (قوله ولا يشهد) اي بالالف كاه (قوله من علمه) اي قضاء خصمائه كذا في الهامش (قوله حتى يقر المذبح به) فلا يكون اعانة على الظلم والمراد من ينبغي في عبارة الكفر معني يجب ولا تجل له الشهادة بجر (قوله اذالم يذكر المذبح لونهما) قال في الفتح ولوعين لونهما فقال أحدهما سؤداء لم يقطع اجابا اه (قوله مطلقا اوجه) أما الاول فلان الاطلاق أزيد من المقيد وأما الثاني فلا خلاف الشهادة والدعوى للمباينة بين المتفرق والجللة (قوله بجر) اوضحه عند قول الكفر وبعبارة لا فراجه (قوله قلت) القول لصاحب المنع (قوله بيان سببه) قوله المقدسي قلت وكذا في نور العين وقال ان الاول ضعيف وان الاحتياط في أمر الميت يكفي فيه تخلف خصمه مع وجود يئنه وان في هذا الاحتياط ترك احتياط آخر في فاء دية الذي يحجبه عن الجنة ونضيق حقوق أناس كثيرين لا يجردون من يشهد لهم على هذا الوجه ح (قوله ملكا في الماضي) بأن قال كان ملكي وشهدا أنه له (قوله كالوشهدا بالماضي أيضا) اي لا تقبل لان اسناد المذبح بذلك على نفي الملك في الحال اذ لا فائدة للمذبح في اسناد مع قيام ملكه في الحال بخلاف الشاهدين لو أسند ملكه الى الماضي لان اسنادهما لا يدل على النفي في المالك لانهم لا يعرفان بقاءه الا بالاستصحاب منج وبهذا ظير الفرق بين ما هنا وبين ما تقدم من شأن من قوله بخلاف ما لو شهدا أنها كانت ملكة (فروع مهم) قال المذبح ان الدار التي حدودها مكتوبة في هذا المحضر ملكي وقال الشهود ان الدار التي حدودها مكتوبة في هذا المحضر ملكه صح الدعوى والشهادة وكذا لو شهدوا أن المال الذي كتب في هذا الضلع عليه تقبل والمعنى فيه أنه أشار الى المعلوم لو شهدا بملك المتنازع فيه وانهم من تصاد فاعلى أن المشهود به هو المتنازع فيه ينبغي أن تقبل الشهادة في اصل الدار وان لم تذكر الحدود لعدم إلهية القضية الى النزاع في اصل الدار جامع القصولين في آخر الفصل السابع

(باب الشهادة على الشهادة) *

(قوله وان كثرت) أعني الشهادة على شهادة الفروع ثم وثم لكن فيها شبهة البدلية لان البدل ما يصار اليه الا عند العجز عن الاصل وهذه كذلك ولذا لا تقبل فيما سبق بالنسبة كقوله للتسامع الرجال درر كذا في الهامش (قوله الا في حد وفرد) اي ما يوجب الحد فلا يرد أنه اذا شهد على شهادة شاهدين أن فاني بلد كذا ضرب فلانا خذ في قذفي فانما تقبل حتى ترد شهادته بجر عن المبسوط وفيه اشعار بأنها تقبل في التعزير وخبره رواية عن أبي يوسف وعن أبي حنيفة أنه لا تقبل كفي الاختيار فيستأني (قوله مطلقا) بعدد أو غيره (قوله الا بشرط تعذر حضور الاصل) أشار الى أن المراد بالمرض ما لا يستطيع معه الحضور الى مجلس

يجلس القاضي كما يفيد في الهداية وأن المراد بالسفر الغيبة مدة كما هو ظاهر كلام المشايخ وأصح به في الخاتمة والهداية لا يجاوز البيوت وأن أطلقه كالمريض في الكنز ولم يصرح بالتعذر ولكن ما ذكرناه هو المراد لأن العلة الجزافهم (قوله وما نقله القهستاني) عبارته لكن في قضاء النهاية وغيره الأصل إذا مات لا تقبل شهادة فرعه فشرط حياة الأصل اه كذا في الهامش (قوله فيه كلام) وبوبه كلام القهستاني قوله الآتي ويجوز أصله عن أهلها (قوله فانه نقله عن الخاتمة عنها) ليس في القهستاني ذلك وانظر ما ذكره في كتاب القاضي الى القاضي (قوله والصواب ما هنا) قال في الدر المنقى لكن نقل البرجندی والقهستاني كلامهما عن الخلاصة وكذا في الجبر والمخ والسراج وغيرهما متى خرج الأصل عن اعلية الشهادة بأن خرس أو فسق أو عي أو جن أو ارتد بطلت الشهادة اه فتنه ح كذا في الهامش (قوله وفي القهستاني) عبارته وتقبل عند أكثر المشايخ وعليه الفتوى كما في المضمرات وذكر القهستاني أيضاً أن الأول ظاهر الرواية وعليه الفتوى وفي الجبر قالوا الأول أحسن وهو ظاهر الرواية كما في الحاوي والثاني أرفق الى آخره وعن محمد يجوز كيفما كان حتى روى عنه أنه إذا كان الأصل في زاوية المسجد والفرع في زاوية أخرى من ذلك المسجد تقبل شهادتهم مخ ويجز (قوله أو كون المرأة مخدرة) قال البرزوي هي من لا تكون برزت بكرا كانت أو نبيا ولا يراها غير المحارم من الرجال أما التي جلست على المنصة فزأها رجال أحاطب كما هو عادة بعض البلاد لا تكون مخدرة حموى (قوله في الوكالة) وذكره هنا أيضا (قوله عند القاضي) قاله في المخ (قوله لا طلاق جواز الأَشهاد) يعني يجوز أن يشهد وهو صحيح أو سقيم ونحوه ولكن لا تجوز الشهادة عند القاضي إلا وما ذكره موجود قال في الجبر فتعلق عن خزانة المفتين والأشهاد على شهادة نفسه يجوز وإن لم يكن بالأصول عذر حتى لو حل بهم العذر يشهد الفروع اه ومثله في المخ عن السراجية (قوله كما مر) أي في قوله وجاز الأَشهاد مطلقا (قوله وما في الحاوي غلط) من أنه لا تقبل شهادة النساء على الشهادة وفي الهامش ولو شهد على شهادة رجل واحد ما يشهد بنفسه أيضا لم يجز كذا في محيط السرخسي فتاوى الهندية (قوله عن كل أصل) فلو شهد عشرة على شهادة واحد تقبل ولكن لا يقضى حتى يشهد شاهد آخر لأن الثابت بشهادتهم شهادة واحد يجز عن الخزانة وأفاد أنه لو شهد واحد على شهادة نفسه وآخران على شهادة غيره يصح وصريحه في البرازية (قوله وذلك) يعني بأن يكون لكل شاهد شاهدان متغايران بل يكفي شاهدان على كل أصل (قوله ولوابنه) كما يأتي منا (قوله أي أشهد بكذا) قيد بقوله أشهد لانه بدونه لا يصح أن يشهد على شهادته وإن سمعها منه لانه كالنائب عنه فلا بد من التعميل والتوكيد وبقوله على شهادتي لانه لو قال أشهد على ذلك لم يجز لاحتمال أن يكون الأَشهاد على نفس الحق المهود به فيكون أمرا بالكذب ويعلى لانه لو قال يشهدني لم يجز لاحتمال أن يكون أمرا بأن يشهد مثل شهادته بالكذب وبالشهادة على الشهادة لأن الشهادة بقضاء القاضي صحيحة وإن لم يشهدهما القاضي عليه (قوله سكوت الفرع) أي عند تسميته قال في الجبر لو قال لا قبل قال في القنية ينبغي أن لا يصير شاهدا حتى لو شهد بذلك لا تقبل اه (قوله حاوي) نقله في الجبر ثم قال بعد ورقة وفي خزانة المفتين الفرع إذا لم يعرف الأصل بعدالة ولا غيرا فهو مسمى في الشهادة على شهادته بتركه الاحتياط اه وقالوا الأساءة الخش من الكراهة اه لكن ذكر الشارح في شرحه على المنار أنها دونها وأيت مثله في التقرير شرح البرزوي والتحقيق وغيرهما تأمل (قوله ان فلانا الخ) وبذكر اسمه واسم أبيه وجهه فانه لا بد منه كما في الجبر (قوله هذا اوسط العبارات) والاطول أن يقول أشهد أن فلانا شهد عندى أن فلانا على فلان كذا أو أشهدني على شهادته وأمرني أن أشهد على شهادته وأنا الآن أشهد على شهادته بذلك فقه شيئا (قوله وعليه فتوى السرخسي) قال في الفتح وهو اختيار الفقيه أبي الليث واستأذنه أبي جعفر وهكذا ذكره محمد في السير الكبير وبه قالت الأئمة الثلاثة وسكن أن فتها زمن أبي جعفر خالفوه واشتروا زيادة طوبى له فأخرج أبو جعفر الرواية من السير الكبير فانقادوا له قال في الأخيرة فلو اعتدأ أحد على هذا كان أسهل وكلام المصنف أي صاحب الهداية يقتضي ترجيح كلام القدوري المشغل على خمس شينات حيث حكاه وذكر أن ثم اطول منه وأقصر ثم قال وخبر الامور واساطها وذكر أبو نصر البعدادي شارح القدوري أقصر آخر ثلاث شينات وهو أشهد أن فلانا أشهدني على شهادته أن فلانا أقر عنده بكذا ثم قال

وما نقله القهستاني عن قضاء النهاية فيه كلام فانه نقله عن الخاتمة عنها وهو خطأ والصواب ما هنا (أومرض أو سفر) واكتفى الثاني بغيبته بحيث يعتذر أن يبيت بأهله واستحسنه غير واحد وفي القهستاني والسراجية وعليه الفتوى وأقره المصنف (أو كون المرأة مخدرة) لا تتخالط الرجال وإن خرجت لحاجة وحام قنية وفيها لا يجوز الأَشهاد للسلطان وأمر وهل يجوز لمحجوبس أن من غير حاكم الخصومة نعم ذكره المصنف في الوكالة وقوله (عند الشهادة) عند القاضي قبل لكل لا طلاق جواز الأَشهاد لا الأداء كما مر (و بشرط (شهادة عدد) نصاب ولورجلا وأمر أنين وما في الحاوي غلط يجز (عن كل أصل) ولو امرأة (لا تغاير فرعى هذا وذلك) خلا قال الشافعي (و) كيفيته أن (يقول الأصل مخاطبا للفرع) ولوابنه يجز (أشهد على شهادتي أي أشهد بكذا) ويكتفى سكوت الفرع ولورده ارتد قنية ولا ينبغي أن يشهد على شهادة من ليس بعدل عنده حاوي (ويقول الفرع أشهد أن فلانا أشهدني على شهادته بكذا وقال لي أشهد على شهادتي بذلك) هذا اوسط العبارات وفيه خمس شينات والأقصر أن يقول أشهد على شهادتي بكذا ويقول الفرع أشهد على شهادته بكذا وعليه فتوى السرخسي وغيره ابن كمال وهو الأصح كما في القهستاني عن الزاهد

وما ذكره القدوري - اولى وأحوط ثم حكى خلافا في أن قوله وقال لي اشهد على شهادتي شرط عند أبي حنيفة
 ومحمد فلا يجوز تركه لانه اذا لم يقله احتل أنه أمره أن يشهد مثل شهادته وهو كذب وأنه أمره على وجه التحمل
 فلا يثبت بالشك وعند أبي يوسف يجوز لأن أمر الشاهد محمول على الصحة ما أمكن اهـ والوجه في شهود
 الزمان القول بقوله ما وان كان فهم العارف المتدين لان الحكم للغالب خصوصا المتخذ بها مكسبة للدراسم
 اهـ مافي الفتح باختصار وحاصله أنه اختار ما اختاره في الهداية وشرح القدوري - من لزوم خمس شينات
 في الاداء وهو ما جرى عليه في المتون كالقدوري - والكز والغرر والمثني والاصلاح ومواهب الرحمن وغيرها
 (قوله الفرع لاصله) لانه من اخل التزكية هداية (قوله والالزم تعديل الكل) هذا عند أبي يوسف وقال
 محمد لا تقبل لانه لا شهادة الا بالعدالة فاذا لم يعرفه فها لم يتقوا الشهادة فلا تقبل ولا ييوسف أن المأخوذ عليهم
 النقل دون التعديل لانه قد يخفى عليهم فيتعرف القاضي العدالة كما اذا شهدوا بأنفسهم كذا في الهداية وفي
 البحر وقوله والاصدق بصور الاول أن يسكرتوا وهو المراد هنا كما أفصح به في الهداية الثانية أن يقولوا
 لا نخبرك فجعله في الثانية على الخلاف بين الشيخين وذكر الخصاص أن عدم القول ظاهر الرواية وذكر الحلواني
 أنها تقبل وهو الصحيح لان الاصل بقي مستورا اذ يحتمل الجرح والتوقف فلا يثبت الجرح بالشك ووجه المشهور
 أنه جرح للاصول واستشهد الخصاص بأنهم ما لو قالوا انما اتهمهم في الشهادة لم يقبل القاضي شهادته وما استشهد
 به وهو الصورة الثالثة وقد ذكر خافي الثانية اهـ ملخصا وحيث كان المراد الاول فيقول الشايع والالزم الخ
 تكرر مع مافي المتن (قوله لان العدل لا يتهم بئله) كذا على في البحر وفيه عود الضمير على غير مذكور
 وأصل العبارة في الهداية حيث قال وكذا اذا شهد شاهدان فعند أحدهما الاخر يجوز لنا غاية الامر
 أن فيه منفعة من حيث القضاء بشهادته ولكن العدل لا يتهم بئله كما لا يتهم في شهادة نفسه اهـ قال في النهاية
 اي بمثل ما ذكرت من الشبهة وحاصل مافي الفتح أن بعضهم قال لا يجوز لانه منهم حيث كان بتعديله رفيقه
 يثبت القضاء بشهادته والجواب أن شهادة نفسه تضمن مثل هذه المنفعة وهي القضاء بها فكما أنه لم يعتبر
 الشرع مع عدالته ذلك مانعا كذا ما نحن فيه (قوله في حاله) فيسأل عن عدالته فاذا ظهرت قبله والا لا
 منخ (قوله على مافي القهستاني) عبارته وفيه ايماء الى أنه لو قال الفرع ان الاصل ليس بعدل ولا أعرفه
 لم تقبل شهادته كما قال الخصاص وعن أبي يوسف أنه تقبل وهو الصحيح على ما قال الحلواني - كما في المحيط اهـ
 فتأمل العقل مدني (قوله عن المحيط) ذكر في التارخانية خلافا ولم يذكر فيه خلافا وكف هذا مع انها
 لم قالانهم لا تقبل شهادتهما وظاهر استنهاد الخصاص به كما مر أنه لا خلاف فيه وفي البرازية شهدا عن أصل
 وقال الاخير فيه وزكاه غيره ما لا يقبل وان جرحه أحدهما لا يلتفت اليه اهـ (قوله بأمرود) عد
 منها في البحر حضور الاصل قبل القضاء مستعدا بما في الثانية ولو أن فروعا شهدا على شهادة الاصول ثم
 حضر الاصول قبل القضاء لا يقضى بشهادة الفروع اهـ لكن قال في البحر وظاهر قوله لا يقضى دون أن
 يقول بطل الاشهاد أن الاصول لو غابوا بعد ذلك قضى بشهادتهم اهـ فلذا تركه الشارح (قوله ما يخالفه)
 وهو خلاف الاظهر (قوله وبانكار أصله الشهادة) كذا وقع التعبير في كثير من المعبرات وفي
 الشرنبلالية عن الفاضل جوي زاده ما يفيد أن الاولى التعبير بالاشهاد لان انكار الشهادة لا يشمل ما اذا قال
 لي شهادة على هذه المادة لكن لم أشهدهم بخلاف انكار الاشهاد فانه يشمل هذا ويشمل انكار الشهادة لان
 انكارها يستلزم انكاره فانكار الاشهاد ان صريح وضحي - ولذا عبر الزبائي - وصاحب البحر بالاشهاد وبه
 اندفع اعتراض الدرر على الزبائي - وظهر أيضا أن قول الشارح هنا ولم تشهدهم ليس في محله لانه ليس من أفراد
 انكار الشهادة لان معناه لشهادة ولم تشهدهم فتأمل (قوله ما لنا شهادة) يعني ثم غابوا وامرضوا
 ثم جاء الفروع فشهدوا لا تقبل (قوله وغلطنا) هو في معنى انكار الشهادة تأمل (قوله قيل له هات الخ)
 فهذا من قبيل ما ذكرته شهادة قاصرة تبها غيرهم كذا في اليا مش (قوله ولومرة) فلعلي غير هاتين
 من تعريه بآلة النسبة منخ (قوله الى القاضي) فان كتب ان فلانا وفلان شهدا عندى بكذا من المال
 على فلانة بنت فلان الفلانية وأحضر المدعى امرأه عند القاضي المكتوب اليه وانكرت المرأة أن تكون هي
 النسوية تلك النسبة فلا بد من شاهدين آخرين يشهدان ان النسوية تلك النسبة كما في المسألة الاولى كذا

(ويكنى تعديل الفرع لاصله) ان
 عرف التروع بالعدالة والالزم
 تعديل الكل (ك) ما يكتفي بتعديل
 (أحد الشاهدين صاحبه) في
 الاسخ لان العدل لا يتهم بئله
 (وان سكت) الفرع (عنه نظار)
 القاضي (في حاله) وكذا لو قال
 لا اعرف حاله على الصحيح شرنبلالية
 وشرح المجمع وكذا لو قال ليس
 بعدل على مافي القهستاني عن
 المحيط قنبه (وتبطل شهادة
 الفرع) بأسور تبهم عن الشهادة
 على الاظهر خلاصة وسجيء
 متما ما يخالفه وبخروج اصله عن
 احليتها كفسق وخرس وعي
 و (بانكار أصله الشهادة)
 كقولهم ما لنا شهادة ولم تشهدهم
 أو أشهدناهم وغلطنا ولو سئلوا
 فسكو اقبل خلاصة (شهدا)
 على شهادة اثنين على فلانة بنت فلان
 الفلانية وقال أخبرنا بما عرفنا
 وجاء المدعي بامرأة لم يعرفها
 قيل له هات شاهدين انها هي فلانة
 ولومرة (ومثله الكتاب الحكمي)
 وهو كتاب القاضي الى القاضي لانه
 كالشهادة على الشهادة

في العيني مدني (قوله لاحوال التزوير) اي بأن يتواطأ المتدعي مع ذلك الرجل (قوله البيان) يعني
 اذا ادعى المتدعي عليه أن غيره يشاركه في الاسم والنسب كان عليه البيان كذا في الهامش اي يقول له
 القاضي أثبت ذلك فان اثبت تدفع عنه الخصومة كالوعلم القاضي بشاركة في الاسم والنسب وان لم يثبت
 ذلك يكون خصما (قوله فيهما) اي في الشهادة وكذا القاضي (قوله الى نخذها) بسكون الخاء وكسر ها
 يريد به القبيلة الخاصة التي ليس دونها أخص منها وهذا على أحد قولين للفريرين وهو في الصحاح وفي الجوهرة
 جعل الفخذ دون القبيلة وفوق البطن وجعله في ديوان أقل من البطن وكذا صاحب الكشف قال العرب على
 ست طبقات * الشعب كضرب وريقة * وجبر سميت به لان القبائل تشعب منها * والقبيلة ككفاته *
 والعمارة كقريش * والبطن كقصي * والفخذ كهاشم * والفصيلة كالعباس * وكل واحد يجمع ما بعده *
 فالشعب يجمع القبائل والعمارة تجمع البطون وهكذا وعليه فلا يجوز الاكتفاء بالفخذ ما لم ينسبها الى الفصيلة
 والعمارة بكسر العين والشعب بفتح الشين فتح ملخصا (قوله بخذها) الانسب وأوجدتها (قوله
 والمقصود الاعلام) قال في الفتح ولا ينبغي أنه ليس المقصود من التعريف أن ينسب الى أن يعرفه القاضي لانه
 قد لا يعرفه وان نسبه الى مائة جند بل اثبت الاختصاص ويزول الاشتراك فانه قلما يتفق اشنان في اسميهما
 واسم أبيهما وجدتهما او صناعتهما ولقبهما فاذا كرس قاضي خان من أنه لو لم يعرف مع ذكر الجند لا يكفي بذلك
 الاوجه منه ما في الفصولين من أن شرط التعريف ذكر ثلاثة أشياء غير أنهم اختلفوا في اللقب مع الاسم هل هما
 واحد أو لا والمراد بالثلاثة اسمه واسم أبيه وجدته أو صناعته أو فخذة فانه يكفي عن الجند خلافا لما في
 البرازية ففي الهداية ثم التعريف وان كان يتم بذكر الجند عندهما خلافا لابي يوسف على ظاهر الروايات فذكر
 الفخذ يقوم مقام الجند لانه اسم الجند الاعلى أي في ذلك الفخذ الخاص فقول منزلة الجند الأدنى وفي ايضاح
 الاصلاح وفي العجم ذكر الصناعة بمنزلة الفخذ لانهم ضيعوا أنسابهم والاولى أن يقول بدل الاعلام رفع
 الاشتراك لان الاعلام بأن يعرف غير مراد كما مر وفي البحر عن البرازية وان كان معروفا بالاسم المجرد مشهورا
 كشهرة الامام أبي حنيفة يكفي عن ذكر الاب والجدة ولو كفي بلا نسبة لم يقبل الا اذا كان مشهورا كالامام
 (قوله شهيد بزور) والرجال والنساء فيما سواه يجر عن كافي الحاكم (قوله بأن أقر على نفسه) قال في البحر
 وقيد بقراره لانه لا يحكم به الا بقراره وزاد شيخ الاسلام أن يشهد بوجوه واحد فيجوز حيا كذا في فتح القدير
 ويحت فيه الرمي في حاشية البحر واعتراض الافرار صدر الشريعة بأنه قد يعلم بدونه كما اذا شهد بوجوه زيد أو بأن
 فلا تفتد لم يظهر زيد حيا أو برؤية الهلال فغني ثلاثون يوما وليس في السماء علمه ولم ير الهلال وأجاب في المغنية
 بأنه لم يذكره ما للتدريه والما لانه لا يخص له أن يقول كذبت او ظننت ذلك فهو بعي كذبت لاقراره بالشهادة
 بغير علم وفي البعقونية وأيضا يمكن أن يحمل قوله لا يعلم الا بقراره على الحصر الاضافي بقرينة قوله لا يعلم بالبينه
 وأجاب ابن الكمال بأن الشهادة بالموث بنحوه بالتسامع وكذا بالنسب فيجوز أن يقول رأيت قبلا سمعت الناس
 يقولون انه عروبن زيد وأما الشهادة على رؤية الهلال فالامر فيه اوسع اه (قوله ولا يمكن اثباته) اي اثبات
 تزويره أما اثبات اقراره فمكن كما لا ينبغي تأمل (قوله وزاد اضربه) قال في البحر ورجح في فتح القدير قولهما
 وقال انه الحق (قوله ان يسهم) السهم بضم السين وسكون الحاء المهملة تن السواد وانى كذا في الهامش
 (قوله اذا رآه سياسة) قدم الشارح في آخر باب هذا القذف ما يخالف هذا حيث قال واعلم انهم يذكرون في
 حكم السياسة أن الامام يفعلها ولم يقولوا القاضي فظاهره أن القاضي ليس له الحكم بالسياسة ولا العمل بها
 فليحذر قتال (قوله مصرًا) قال في الفتح واعلم أنه قد قيل ان المسألة على ثلاثة أوجه ان رجوع على سبيل
 الاصرار مثل أن يقول نعم شهدت في هذه بالزور ولا ارجع عن مثل ذلك فانه يعزى بالضرب بالاتفاق وان رجوع
 على سبيل التوبة لا يعزى انتفاقا وان كان لا يعرف حاله فعلى الاختلاف المذكور وقيل لا خلاف بينهم لجوابه
 في التائب لان المقصود من التعزير الانذار وقد انزج بداعي الله تعالى وجوابهما فيمن لم يقب ولا يخالف فيه
 ابو حنيفة (قوله أبدأ) لان عدالة لا تعتمد مثلا على (قوله تقبل) اي من غير ضرب مرة كافي البحر عن
 الخلافة قبيل قوله والوقف وفي الحاشية المعروف بالعدالة اذا شهد بزور عن أبي يوسف أنه لا تقبل شهادته أبدأ

فلو جاء المتدعي بربح لم يعرفه كفاية
 اثبات انه هو ولو مقتررا لا حقال
 التزوير يجر ويلزم مدعي الاشتراك
 البيان كما بسطه قاضي خان (ولو
 فالأفهم التسمية لم تجز حتى ينسبها
 الى نخذها) بخذها ويكفي نسبتها
 لزوجها والمقصود الاعلام (اشهده
 على شهادته ثم نهاه عنها ليصح) اي
 نهيه فله أن يشهد على ذلك درر
 وأقره المصنف خال كنهه قدم ترجيح
 خلافه عن الخلاصة (كافران
 شهدا على شهادة مسلمين لكافر على
 كافر لم تقبل كذا شهادتهما على
 القضاء لكافر على كافر وتقبل
 شهادة رجل على شهادة أبيه وعلى
 قضاء أبيه) في الصحيح درر
 خلافا للملقط (من ظهر أنه شهد
 بزور) بأن أقر على نفسه ولم يدع
 سهواً أو غلطا كما حذر ابن الكمال
 ولا يمكن اثباته بالبينه لانه من باب
 النقي (عزى بالتشهير) وعليه
 الفتوى مراجعة وزاد اضربه
 وحسبه مجمع وفي البحر وظاهر
 كلامهم أن القاضي أن يسهم وجهه
 اذا رآه سياسة وقيل ان رجوع مضرا
 ضرب اجاعا وان تألم بعز راجعا
 وتقويض مدة توبته رأى القاضي
 على الصحيح لو فاسقا ولو عدلا
 أو مستورا لا تقبل شهادته أبدأ
 قلت وعن الثاني تقبل وبه يفتي عيني
 وغيره والله اعلم

* (باب الرجوع عن الشهادة) *

(هو أن يقول رجعت عما شهدت به ونحوه فلو أنكرها لا يكون رجوعاً (و) الرجوع (شرطه مجلس القاضى) ولو غير الاول لانه فسخ أو توبة وحى بحسب الخناية كما قال عليه الصلاة والسلام السر بالسر والعلاية بالعلانية (فلو ادعى) المشهود عليه (رجوعهما عند غيره وبرهن) أو أراد بينهما (لا يقبل) لنفسه الدعوى بخلاف ما لو ادعى وقوعه عند قاض وتضمنه اياهما ملقى أو برهن انهما اقتربا رجوعهما عند غير القاضى قبل وجعل انشاء للعال ابن ملك (فان رجعا قبل الحكم به اسقطت ولا ضمان) وعزروا عن بعضها لانه فسق نفسه جامع القضاة (وبعد لم يفسخ) الحكم (مطلقاً) لترجعه بالقضاء (بخلاف) ظهور الشاهد عبداً أو محمداً (في قذف) فان القضاء يطل ويرد ما أخذ وتلزم الدية لوقصاصا ولا يضمن الشهود لما مر أن الحاكم اذا أخطأ فالغرم على المقتضى له شرح تكمله (وضمننا ما اتلفناه للشهود عليه) لتسليمنا نعتيما مع تعذر تضمن المباشرة لانه كالمجلى الى القضاء (قبض المدعى المال أولاً به بفتى) بحر وبزازية وخلاصة وخزانة المفتين وقيد في الوقاية والكثرة والدرر والملقى بما اذا قبض المال اعدم الاتلاف قبله وقيل ان المال عيناً فكالاول وان دينا فكالثاني وأقره القهستاني (والعبرة فيه لمن بقي) من الشهود (الامن رجع فان رجع أحدهما ضمن النصف وان رجع أحد

ثلاثة

لانه لا تعرف توبته وروى القتيبي ابو جعفر أنه تقبل وعليه الاعتماد اه وكلام السارح صريح في أن الرواية الثانية عن أبي يوسف أيضاً تأمل

* (باب الرجوع عن الشهادة) *

(قوله فلو أنكرها) اى بعد القضاء (قوله مجلس القاضى) وتوقف صحة الرجوع على القضاء به او بالضمنان خلافاً من استبعده كناية عليه في الفتح وفيه أيضاً وقترع على اشتراط المجلس أنه لو أقر شاهد بالرجوع في غير المجلس وأشهد على نفسه به وبالترام المال لا يلزمه شيء ولو ادعى عليه بذلك لا يلزمه اذا تصادقا أن روم المال عليه كن هذا الرجوع (قوله لانه فسخ) تعليل لاشتراط مجلس القاضى وقوله فسخ اى فيختص بما تختص به الشهادة من مجلس القاضى مخ (قوله وحى) اى التوبة (قوله فلو ادعى) بيان لفائدة اشتراط مجلس القاضى (قوله عند غيره) اى عند غير القاضى ولشرطها كما في المحيط (قوله لا يقبل) اى ولا يستخف (قوله لنفسه الدعوى) اى لان مجلس القاضى شرط للرجوع فكان مدعى الرجوع باطلاً والبيئة او طلب المين انما يكون بعد الدعوى الصحيحة (قوله وتضمنه) اى القاضى اى حكمه عليهم بالضمنان (قوله سقطت) اى الشهادة فلا يقضى بالقاضى بها لتعارض الخبرين بلا مرجح للاول (قوله وعزير) قال في الفتح فالرابع من الشهود سواء رجعوا قبل القضاء او بعده ولا يلحقون عن نظر لان الرجوع ظاهر في انه توبة عن تعمد الزور ان تعمد او السهو والخلل ان كان أخطأ فيه ولا تعزير على التوبة ولا على ذنب ارتفع به وليس فيه حذم مقدر اه وأجاب في البحر بأن رجوعه قبل القضاء قد يكون لقصد اتلاف الحق او كون الشهود عليه غرّه بما لا ملاذ كره وبعد القضاء قد يكون لطنه بجهله أنه اتلاف على المشهود له مع انه اتلاف لماله بالقرامة (قوله عن بعضها) كما لو شهدا بدار وبنائها أو بآنان وولدها ثم رجعا في البناء والولد لم يقض بالاصل مخ (قوله مطلقاً) قال في المنحوق مطلقاً يشمل ما اذا كان الشاهد وقت الرجوع مثل ما شهد في العدالة او دونه أو أفضل منه وهكذا أطلق في اكثر الكتب متوناً وشروحاً وفتاوى وفي المحيط يصح رجوعه لو حاله بعد الرجوع أفضل منه وقت الشهادة في العدالة والا لا ويعزير ورد في البحر ونقل في الفتح أنه قول أبي حنيفة اولاً وهو قول شيخه حماد ثم رجح الى قوله ما وعليه استقر المذهب وعزاه في البحر أيضاً الى كافي الحاكم (قوله لترجعه) الاولى لترجعه (قوله ويرد ما أخذ) اى الى المقتضى عليه بحر (قوله اذا أخطأ) وهنا خطأ بعدم الفحص عن حال الشهود (قوله وضمننا ما اتلفناه) اعلم أن تضمن الشاهد لم ينحصر في رجوعه مثل ما اذا كرشياً لازماً للقضاء ثم ظهر بخلافه كما اوضحه في لسان الحكم وأشار اليه في البحر فراجعهما واذ كرفي البحر ما يقطعه ضمان الشاهد ويؤخذ من قوله اتلفناه أنه لو لم يصف التلف اليهما لا يضمنان كما لو شهدا بنسب قبل الموت فمات الشهود عليه وورث المشهود له المال من المشهود عليه ثم رجعا لم يضمنانه وورث بالموت وذلك لان استحقاق الوارث المال بالنسب والموت والاستحقاق يضاف الى آخرهما ووجود ان يضاف للموت ذكره الزبلي في اقرار المريض سائحاً عن المقدسي قلت وفي البحر عن العتابة شهدوا على انه ابرأه من الدين ثم مات الغريم مقلساً ثم رجعا لم يضمننا للطالب لانه قوى ما عليه بالافلاس اه (قوله لتسليمها) قال في البحر وفي ايجابه صرف الناس عن تقلده وتعذر استيفائه من المدعى لان الحكم ماض فاعتبر النسب اه كذا في النيامس (قوله لانه كالمجلى) اى القاضى (قوله وقيد الخ) اى وكذا في الهداية والمختار والاصلاح ومواهب الرحمن وجرم به في الجوهره وصاحب الجمع وأنت على علم بأن اقتصاراً باب المتون على قول ترجيح له وما في المتون مقدم على ما في الشروح فيقدم على ما في الفتاوى بالاولى وما كان ينبغي للمصنف مخالفة عامة المتون وما نقله في البحر عن الخلاصة أن ما في الفتاوى هو قول الامام الاخير لنا فيه كلام وكأنه هو الذى غر المصنف (قوله فكالاول) اى يضمنه الشهود مطلقاً تبصها المشهود له أولاً لان العين يزول ملك المشهود عليه عنها بالقضاء وفي الدين لا يزول ملكه حتى يقبضه (قوله فكالتانى) اى لو رجع الشهود قبضه لا يضمنون ولو بعده يضمنون (قوله ضمن النصف) اذ شهادة كل منهما يقوم نصف الحجة فيبقى أحدهما على الشهادة تبقى الحجة في النصف فيبب على الراجح ضمان ما لم تبقى الحجة فيه وهو النصف ويجوز أن لا يثبت الحكم ابتداء

ببعض العلة ثم يبقى ببقاء بعض العلة كاستداه الحول لا ينعقد على بعض النصاب ويبقى منعقد ابقاء بعض النصاب مخ (قوله لم يضمن) اى الرابع (قوله ضمنا النصف) وفي المقدس - فان قيل ينبغي أن يضمن الرابع الثاني فقط لان التلف اضيق اليه قلنا التلف مضاف الى المجموع الآن رجوع الاول لم يظهر أثره لما منع وهو من بقي فاذا رجع الثاني ظهر أن التلف بهما أقول تقدم في الحدود عن المحيط اذا شهد على حدة الرجم خمسة فرجع الخامس لاشمان وان رجع الرابع ضمنا الرابع وان رجع ثالث يضمن الرابع فقوله يضمن الثالث الرابع مخالف لما هنا لان المأخوذ من باب الرجوع في الشهادة أن الخامس والرابع والثالث يضمنون النصف أثلاثا فمافي المحيط اما غلط أو ضعيف أو غير مشهور واذا شهد أربعة على شخص بأربع مائة درهم وقضى بهما فرجع أحدهم عن مائة وآخر عن تلك المائة ومائة أخرى وآخر عن تلك المائتين ومائة أخرى فعلى الرابع يضمنون خمسون أثلاثا لان الاول لم يرجع الا عن مائة فبقي شاهدا بثلثمائة والرابع الذي لم يرجع شاهدا بثلثمائة كما هو شاهد بالمائة الرابعة أيضا فوجد نصاب الشهادة في الثلثمائة فلا ضمان فيها وأما المائة الرابعة لما بقي الرابع شاهدا بها ورجع البقية تنصت لان العبرة لمن بقي فيضمنون نصفها وهو الخمسون أثلاثا فان رجع الرابع عن الجميع ضمنا المائة أربعا يعنى المائة التي اتفقوا على الرجوع عنها وغير الاول يضمن الخمسين التي اتفقوا على الرجوع عنها أثلاثا ووجه عدم ضمان المائتين والخمسين أن الاول بقي شاهدا بثلثمائة والثالث بقي شاهدا بمائتين فالمائتان تم عليها النصاب وبقي على الثالثة شاهدا واحدا لم يرجع ولكن لما رجع الثلاثة غيره تنصت فضمنوا الخمسين أثلاثا سائحاتي وقوله والثالث بقي شاهدا لعله والثاني والمسألة مذكورة في البحر عن المحيط موجهة بعبارة أخرى فراجعها (قوله ضمنا الرابع) اذ بقي على الشهادة من يبقى به ثلاثة الارباع مخ (قوله فان رجعوا) أى رجع الكل من الرجل والنساء (قوله بالاسداس) السدس على الرجل وخمسة الاسداس على النسوة لان كل امرأتين تقوم مقام رجل واحد (قوله فقط) لانهن وان كثرن بمنزلة رجل واحد (قوله ولا يضمن رابع الخ) هذه المسألة على ستة أوجه لانها إما أن يشهدا بمهر المثل أو بأزيد أو بأقل وعلى كل فالمدعى أمتهى أو هو ولا ضمان الا في صورة ما اذا شهدا عليه بأزيد ولو قال المصنف بقوله ضمنا الزوجين الزوج كما في المخ لا فاد جميع الصور خمسة منطوقا وواحدة مفهوما ولا غنى عما نقله الشارح عن العزيمة وكان عليه أيضا أن يقول وان بأقل لم يحذف ولو شهدا بأصل النكاح لاجل ما به أن الشهادة في الاول ليست على أصله وعلى كل فقول الشارح وأقل تكرار كما لا يخفى قال الحلبي فلو قال المتن ويضمن الزيادة بالرجوع من شهد على الزوج بالنكاح بأكثر من مهر المثل لاستوفى الستة واحدا منطوقا وخمسة مفهوما ثم ظهر لي أن المصنف أظهر ما خفى وأخفى ما ظهر من هذه الصور فذكر عدم الضمان في الشهادة بمهر المثل ويلزم منه عدمه في الشهادة بالأقل وصرح بضمان الزيادة وهذا كله لوهي المدعى كناية عليه الشارح وأشار به الى أن ما بعده فما لو كان هو المدعى فذكر المصنف بعده انه لا ضمان لو شهدا بأقل من مهر المثل وسكت عما لو شهدا بمهر المثل أو أكثر لعلنا علم بأنه لا ضمان بالاولى لان الكلام فيما اذا كان هو المدعى ولم يصرح به الشارح كما صرح بالأقل في الاول اعتمادا على ظهور المراد فتنبه (قوله على المعتقد) خلافا لما في المنظومة النسبية وشرحها وتبعهما صاحب الجمع حيث ذكروا انهما يضمنان عندهما خلافا لابي يوسف قال في الفتح وما في الهداية وشرحها هو المعروف ولم ينقلوا سواء وهو المذكور في الاصول كالمبسوط وشرح الطحاوى والذخيرة وغيرها وانما نقلوا فيها خلافا للشافعي فلو كان لهم شعور بالخلاف في المذهب لم يعرضوا عنه بالكلية ولم يستغلوا بتقليل خلاف الشافعي (قوله ولو شهدا بالبيع) قال العيني فان شهدا بالبيع بألف مثلا فقتضى به القاضى ثم شهدا عليه بعد القضاء بقبض الثمن فقتضى به ثم رجعا عن الشهادتين ضمنا الثمن وان كان أقل من قيمة المبيع يضمنان الزيادة أيضا مع ذلك وان شهدا عليه بالبيع وقبض الثمن فجعله واحدة فقتضى به ثم رجعا عن شهادتهما تجب عليهما القيمة فقطح ولا يظهر تفاوت بين المسألتين في الحكم بالضمان لانه فيهما يضمن القيمة لانه في الاولى ان كان الثمن مثل القيمة فيها وان كان أقل منها يضمنان الزيادة أيضا اه (قوله ضمنا القيمة) لان مقتضى به البيع دون الثمن لانه لا يمكن القضاء بايجاب الثمن لا فقرانه بما يوجب سقوطه وهو القضاء بالايفاء ولذا قلنا لو شهدا انه باع من هذا عبده واقاله بتبهاة واحدة لا يقتضى بالبيع مقارنه ما يوجب انفساخه وهو

لم يضمن وان رجع آخر ضمنا النصف وان رجعت امرأة من رجل وامرأتين ضمنت الرابع وان رجعتا فالنصف وان رجع ثمان نسوة من رجل وعشر نسوة لم يضمن فان رجعت أخرى ضمن) التسع (ربعه) لبقاء ثلاثة أرباع النصاب (فان رجعوا فالغرم بالاسداس) وقالوا عليهم النصف كما لو رجعوا فقط (ولا يضمن رابع في النكاح شهد بمهر مثلها) أو أقل اذا اتلاف بعض كلا اتلاف (وان زاد عليه ضمناها) لوهي المدعية وهو المنكر عزى زاده (ولو شهدا بأصل النكاح بأقل من مهر مثلها فلا ضمان) على المعتقد لتعذر المماثلة بين البضع والمال (بخلاف ما لو شهدا عليها بقبض المهر أو بعضه ثم رجعا) ضمناها لا تلافيهما المهر (وضمنا في البيع والشراء ما نقص عن قيمة المبيع) لو الشهادة على البائع (أو زاده) لو الشهادة على المشتري لا تلاف بلا عوض ولو شهدا بالبيع ونقد الثمن فلو في شهادة واحدة ضمنا القيمة ولو في شهادتين ضمنا الثمن عيني

(ولو شهد احدى البائع بالبيع بالعين الى سنة وقيمته ألف فان شاء ضمن الشهود قيمته حالاً وان شاء أخذ المشتري الى سنة وأياً ما اختار برئ الآخر) وتعمامه في شراثة المقتين (وفي الطلاق قبل وطء وخلوة ضمنا نصف المال) المسمى (أو الممتعة) ان لم يسم (ولو شهدا انه طلقها ثلاثاً وآخران انه طلقها واحدة قبل الدخول ثم رجعا فضمنا نصف المهر على شهود الثلاث لا غير) العرمة الغليظة (ولو بعد وطء أو خلوة فلا ضمان) ولو شهدا بالطلاق قبل الدخول وآخران بالدخول ثم رجعا ضمن شهود الدخول ثلاثة أرباع المهر وشهود الطلاق ربعه اختيار (ولو شهدا بعقق فرجعا ضمنا القيمة) بلولاد (مطلقاً) ولو لمعسرين لانه ضمان ٣٩٨ انلاف (والولاء المعتبر) اعدم تحول العتق اليهما بالضممان فلا يتحول الولاء هداية

(وفي التدبير ضمنا ما نقصه) وهو ثلث قيمته ولو مات المولى عتق من الثلث وقرنهما ببقية قيمته وتعمامه في البحر (وفي الكتابة بضمنا قيمته) كلها وان شاء اتبع المكاتب (ولا يعتق حتى يؤدى ما عليه اليهما) وتصدقاً بالفضل والولاء مولاه ولو عجز عاد لمولاه ورث قيمته على الشهود (وفي الاستيلاء بضمنا نقصان قيمتها) بأن تقوم قنة وآم ولد لوجازيهما فيضمنان ما بينهما (فان مات المولى عتقت وضمننا) ببقية (قيمتها) أمة (للورثة) وتعمامه في العيني (وفي اقتصاص الدية) في مال الشاشرين وورثاه (ولم يقتصا) لعدم المباشرة ولو شهدا بالعقق لم يضمنان لأن القصاص ليس بمال اختيار (وضمن شهود الذرع برجوعهم) لاضافة التالف اليهم (لاشهود الاصل بقواهم) بعد القضاء (لم تشهد الفروع على شهادتها أو أشهدناهم وعاطفنا) وكذا لو قالوا رجعنا عنهم لعدم انلافهم ولا الفروع لعدم رجوعهم (ولا اعتبار بقول الفروع) بعد الحكم (كذب الاصول أو غلطوا) فلا ضمان ولو رجع الكل ضمن الذرع فقط (وضمن المزكون) ولو الدية (بالرجوع) عن التزكية (مع عايلهم بكونهم عبيدا) خلافا لهما (أما مع انطاف فلا) اجماعا بجر (وضمن شهود التعليق) قيمة العتق ونصف المهر ولو قبل الدخول (لاشهود الاحصان) لانه شرط بخلاف التزكية لانهما علة (والشرط) ولو وجدهم على الصحيح عيني

القضاء بالاقالة فتح وقوله ضمنا الثمن لأن القضاء بالثمن لا يقارنه ما يسقطه لانهم لم يشهدا بالايفاء بل شهدا به بعد ذلك واذا صار الثمن مقضيا به ضمنا برجوعهما فتح زاد الزيلعي وان كان الثمن أقل من قيمة المبيع بضمنا الزيادة أيضا مع ذلك لانهم ألتفعا عليه هذا القدر بشهادتهما الاولى اه (قوله وتعمامه في شراثة المقتين) عبارة ما كفي المخ فان اختارا الشهود رجعا بالثمن على المشتري وتصدقون بالفضل فان رد المشتري المبيع بميب بالرضى أو تقايلا يرجع على البائع بالثمن ولا شيء على الشهود وان رد بقضاء فالضمان على الشهود بحاله وان اديا رجعا بما اديا اه (قوله ضمنا نصف المال المسمى أو الممتعة الخ) لانهم ما كداهما على شرف السقوط ألا ترى انهما لو طاعت ابن الزوج وارثت سقط المهر أصلا مخ (قوله قبل الدخول) قيد في الشهادتين ح (قوله لا غير) لانه لم يقض بشهادة شهود الواحدة لانه لا يفيد لأن حكم الواحدة حرمة خفيفة وحكم الثلاث حرمة غليظة مخ (قوله فلا ضمان) لأن كد المهر بالدخول فلم يقر راعليه ما كان على شرف السقوط ح (قوله ضمن شهود الدخول الخ) لانهم قروا عليه بشهادتهم جميع المهر وقد كان جميعه على شرف السقوط وهذا يقتضي أن يضمنوا جميعه لكن شهود الطلاق قبل الدخول قروا عليه نصف المهر وقد كان على شرف السقوط وقد اختص الفريق الاول بضمنا نصف وتنازع مع الفريق الثاني في ضمان النصف الآخر فيقسم عليهم ما فيصيب الاول ثلاثة ارباع والثاني ربع ح كذا في الهامش (قوله اختيار) عله بأن الفريقين اتفعا على النصف فيكون على كل فريق ربعه وانفرد شهود الدخول بالنصف فينفردون بضمناه اه قال وفي البحر عن المحيط ولورجع شاخدا الطلاق لا ضمان عليهم لانهم ما أوجبوا نصف المهر وشاخدا الدخول لا غير يجب عليهم ما نصف المهر لانه ثبت بشهادة شهود الطلاق نصف المهر وتلف بشاخي الدخول نصف المهر وان رجح من كل طائفة واحد لا يجب على شاخدي الطلاق شيء ويجب على شاخدي الدخول الربع اه (قوله لانه ضمان انلاف) بخلاف ضمان الاعتاق لانه لم يتاف الاملكه ولزم منه فساد ملك صاحبه فضمنه الشارع صلاته ومواساته (قوله ببقية قيمته) فان لم يكن له مال غير العبد عتق ثلثه وسعى في ثلثه وضمن الشاهدان ثلث القيمة بغير عوض ولم يرجعاه على العبد فان عجز العبد عن الثلثين يرجع به الورثة على الشاشرين ويرجع به الشاهد على العبد عند حيا بجر (قوله بضمنا قيمته) والفرق انهما بالكتابة حالاً بين المولى وبين مالته العبد بشهادتهما معا صين فيضمنان قيمته بخلاف التدبير فانه لا يحول بل تنقص مالته فتح (قوله على الشهود) قال في البحر بعد نقله ذلك عن المحيط وبه علم أن ما في فتح القدير من أن الولاة لذين شهدوا عليه بالكتابة سهو اه (قوله وورثاه) أي المشهود عليه لو كانا ورثينه (قوله لاشهود الاصل الخ) قال المصنف في وجهه لانهم أنكروا أي شهود الاصل السبب وهو الاشهاد وذلك لا يطل القضاء لانه خبر يحتمل الصدق والكذب فصار كرجوع الشاهد بعد القضاء لا ينقض به الشهادة لهذا بخلاف ما اذا أنكروا الاشهاد قبل القضاء لا يقتضي بشهادة الفرعين كما اذا رجعا قبله فتح (قوله فلا ضمان) لانهم ما رجعا عن شهادتهم انما شهدوا على غيرهم بالرجوع مخ (قوله وضمن المزكون) قال في البحر وأطاق ضمانهم فتمل الدية لوركوها شهود الزنى فرجعوا فاذا الشهود عبيد أو مجوس فالدية على المزكين عنده (قوله بكونهم عبيدا) بأن قالوا علمناهم عبيد ومع ذلك زكناهم وقيل انلاف فيما اذا اخبرنا المزكون بالحرية بأن قالوا هم أحرار أما اذا قالوا هم عدول فبانوا عبيدا فيضمنون اجماعا لان العبد قد يكون عدلا جوهره (قوله أما مع الخطأ) بأن قال أخطأت في التزكية (قوله وضمن شهود التعليق) قال في البحر لانهم شهود الالة اذ التالف يحصل بيبه وهو الاعتقال والتدليس وهم أثبتوه أطلقته فتمل تعليق العتق والطلاق فيضمن في الاول القيمة وفي الثاني نصف المهر ان كان قبل الدخول كذا في الهامش (قوله والشرط) اعلم أن الشرط عند الاصولين ما يتوقف عليه الوجود وليس بمؤثر في الحكم ولا يفسد اليه والعلة المؤثرة

في الحكم والسبب هو المفتي الى الحكم بل تأثير العلامة ما دل على الحكم وليس الوجود متوقفا عليه وبهذا
ظهر أن الاحصان شرط كذا كرا لاكثره وتف وجوب الحد عليه مخ كذا في الهامش (قوله شاهد
الايضاح) قال في منية المفتي شهدا على انه أمر امرأته أن تطلق نفسها وآخران انها طلقت نفسها وذلك قبل
الدخول ثم رجعا فافلحما على شهود الطلاق لانهما أثبتا السبب والتفويض شرط كونه سببا بغير كذا
في الهامش (قوله لا التفويض) أي تفويض الطلاق الى المرأة وتفويض العتق الى العبد وشهد آخران
انها طلقت وأن العبد عتق الخ شئني مدني

(كتاب الوكالة)

قال وفيمن شاهد الايضاح
لا التفويض لانه عمله والتفويض
سبب انتهى

(كتاب الوكالة)

مناسبتة أن كلا من الشاهد
والوكيل ساع في تحصيل مراد
غيره (التوكيل صحيح) بالكتاب
والسنة قال تعالى فابعدوا أحدكم
بورقكم ووكل عليه الصلاة
والسلام حكيم بن حزام بشراء
أخيه وعلمه الاجماع وهو
خاص وعام كانت وكلي في كل
شئ عم الكل حتى الطلاق قال
الشهيد وبه يفتي وخصه أبو الليث
بغير طلاق وعتاق ووقف واعقده
في الاشياء وخصه قاضي خان
بالمعاوضات فلا يلي العتق
والتبرعات وهو المذهب كما في
تنوير البصائر وزواهر الجواهر
وسيجيء أن به يفتي واعقده في الملقط
نقل وأما الهبات والعتاق
فلا يكون وكلا عند أبي حنيفة
خلافا لمحمد

(قوله التوكيل صحيح) لم يذ كر ما يصير به وكلا ولا الفرق بين الوكيل والرسول وحترته في بيع تنقيح
الحامدية قال مجتهد هذه الحواشي ذكر المؤلف رحمه الله في الحامدية في الاختارات سواء الاطوار ولا يذ كر بالفرق
وهنا أن ذ كر السؤال من أصله تيمنا للقائدة قال رحمه الله سئل في رجل اشترى من آخر نصف أغنام معلومة
ولم يرها ووكل زيد بقبضها ورأها زيد ويزعم الرجل أن له خيار الرؤية إذا رآها وان رآها ووكله بالقبض فهل نظر
الوكيل بالقبض مسقط خيار رؤية الموكل الجواب نعم وكفي رؤية وكيل قبض ووكيل شراء لأرؤية رسول
المشتري تنوير من خيار الرؤية ونظر الوكيل بالقبض أي قبض المبيع مسقط عند أبي حنيفة خيار رؤية
الموكل كالوكيل بالشراء يعني كما أن نظر الوكيل بالشراء يسقط خياره وقالاهو كالرسول يعني نظر الوكيل
بالقبض كنظر الرسول في أنه لا يسقط الخيار قيد بالوكيل بالقبض لأنه لو وكل رجلا بالرؤية لا تكون رؤيته كروية
الموكل اتفاقا كذا في الحاشية الخ ما ذكره الشارح ابن مالك والمسألة في المتون وأطال فيها في البحر فراجع
وصورة التوكيل بالقبض كن وكلا عن قبض ما اشتريته وما رأيته كذا في الدرر أقول ولم يذ كر الفرق بين
الوكيل والرسول وهو لازم قال في البحر وفي المعراج قبل الفرق بين الرسول والوكيل أن الوكيل لا يضيف
العقد الى الموكل والرسول لا يستغنى عن اضافته الى المرسل وفي الفوائد صورة التوكيل أن يقول المشتري لغیره
كن ووكلا في قبض المبيع أو ووكلا بقبضه وصورة الرسول أن يقول كن رسول اعني في قبضه أو أرسلتك
لتقبضه أو قل فلان أن يدفع المبيع اليك وقيل لا فرق بين الرسول والوكيل في فصل الامر بأن قال قبض
المبيع فلا يسقط الخيار اه كلام البحر وكنت فيما علقته عليه أن قوله وفي الفوائد الخ لا ينافي ما قبله لأن
الأول في الفرق بين الرسول والوكيل فالرسول لا يذ كر من اضافته العتق الى امرأته من الدرر من أنه معبر
وسفير بخلاف الوكيل فإنه لا يضيف العقد الى الموكل الا في مواضع كالنكاح والخلع والهبة والرضع ونحوها
فان الوكيل فيها كالرسول حتى لو أضاف النكاح لنفسه كن له وما في الفوائد بيان ما يصير به الوكيل وكلا
والرسول رسولاً وحاصلا أنه يصير وكلا باللفاظ الوكالة ويصير رسولاً بالفاظ الرسالة وبالأمر لكن صرح
في البدائع أن يفعل كذا وأذنت لك أن تفعل كذا في وكيل ويؤيد ما في الروا الجدية دفع له آثار قال اشترى بها
أوبع أو قال اشترى بها أوبع ولم يقل لي كن تو كلاً وكذا اشترى بهذا الألف جارئة وأشار الى ما لنفسه ولو قال
اشترى هذه الجارية بألف درهم كن مشورة والشراء للأموال إذا زاد على أن أعطيك لأجل شرائك درهمين
لأن اشتراط الآخر له يدل على الانابة اه وأفاد أنه ليس كل أمر تو كلاً بل لا يذ كر مما يفيد كون فعل المأمور
بطريق النسابة عن الأمر فليحفظ اه هدا جميع ما كتبه تفتيه وبالله التوفيق (قوله ووكل عليه السلام
الخ) رواه أبو داود بسند فيه مجهول ورواه الترمذي عن حبيب بن أبي ثابت عن حكيم وقال لا تعرفه الا من
هذا الوجه وحبيب لم يسمع عندي من حكيم الا أن هذا داخل في الارسال عندنا فيصدق قول المصنف أي
صاحب الهداية صح إذ كان حبيب اماما ثقة فتح (قوله كانت وكلي في كل شئ) نقل في الدرر بلالية
وغيرها عن قاضي خان لو قال لغيره أنت وكلي في كل شئ أو قال أنت وكلي بكل قليل وكثير يكون وكلا بحفظ
لا غير هو الصحيح ولو قال أنت وكلي في كل شئ جائز أمر ليصير وكلا في جميع التصرفات المالية كبيع وشراء
وهبة وصدقة واختلاف في طلاق وعتاق ووقف فقيل لا ذلك لا طلاق تعمم اللفظ وقيل لا ذلك الا إذا دل
دليل سابقة الكلام ونحوه وبه أخذ الفقيه أبو الليث اه وبه يعلم ما في كلام الشارح سابقا ولا حقا قد برولابن

فجميع رسالتهم المسألة الخاصة في الوكالة العامة ذكر فيها ما في الخاتمة وما في فتاوى أبي جعفر ثم قال وفي
البرازية أنت وكيل في كل شيء جائز أمرك ملك الحفظ والبيع والشراء وملك الهبة والصدقة حتى إذا اتفق
على نفسه من ذلك المال جاز حتى يعلم خلافه من قصد الموكل وعن الامام خصمه بالمعاوضات ولا يلاي العتق
والتبرع وعليه الفتوى وكذلك قال طلعت امرأتك ووهبت ووقفت أرضك في الاصح لا يجوز اه وفي
الذخيرة انه توكل بالمعاوضات لا بالاعتاق والهبات وبه يفتي اه وفي الخلاصة كما في البرازية والحاصل أن
الوكيل وكالة عامة عليك كل شيء الا الطلاق والعتاق والوقف والهبة والصدقة على المفتي به وينبغي أن لا يملك
الابراء والخط عن المديون لانهم من قبيل التبرع فدخلت تحت قول البرازي انه لا يملك التبرع ونظيره انه
يملك التصرف في مرة بعد أخرى وهل له الاقراض والهبة بشرط العوض فانهم ما بالنظر الى الابتداء تبرع فان
القرض عارية ابتداء معاوضة انتهاء والهبة بشرط العوض هبة ابتداء معاوضة انتهاء وينبغي أن لا يملكهما
الوكيل بالتوكيل العام لانه لا يملكهما الا من يملك التبرعات ولذا لا يجوز اقراض الوصي مال اليتيم ولا هبته
بشرط العوض وان كانت معاوضة في الانتهاء وظاهر العموم انه يملك قبض الدين واقتضاءه وإيقاعه والدعوى
بمحقوق الموكل وسماع الدعوى بمحقوق على الموكل والاقرار على الموكل بالدين ولا يختص بمجلس القاضي
لان ذلك في الوكيل بالخصوص لا في العام فان قلت لو وكله بصيغة وكلتك وكالة مطلقة عامة فهل يتناول الطلاق
والعتاق والتبرعات قلت لم أره صريحاً والظاهر أنه لا يملكها على المفتي به لان من اللفاظ ما سرح
قاضي خان وغيره بأنه توكل عام ومع ذلك قالوا بعدم اه ما ذكره ابن نجيم في رسالته ملخصاً وقد ساقها
الفتال في حاشيته برمتها (قوله وفي التبريلالية) عبارتها اقل عن الخاتمة وفي فتاوى الفقيه أبي جعفر رجل
قال اغديره وكلت في جميع أموري وأقمت مقام نفسي لا تكون الوكالة عامة ولو قال وكلت في جميع أموري
التي يجوز بها التوكيل كانت الوكالة عامة تتناول البياعات والأكبة وفي الوجه الاول اذا لم تكن عامة ينظر
ان كان الرجل يختلف ليس له صناعة معروفة فالوكالة باطلة وان كان الرجل تاجر تجارة معروفة تنصرف اليها
اه وبه يعلم ما في كلام الشارح اذ صورة البطال ليست في قوله أنت وكيل في كل شيء كما يجي عليه الشارح هذه
العبارات بل في غيرها وهي وكلت في جميع أموري الخ الآن يقال هم اسواء في عدم العموم ولكن مبني
كلامه على أن ما ذكره عام ولكنك قد علمت ما فيه مما نقلناه سابقاً ما ذكره ليس مما الكلام فيه اه (قوله
فلو جهل) كالوقال وكلت بمالي منح (قوله نظرا الى أصل التصرف الخ) جواب عما يرد على هذا الشرط
وهو توكل المسلم ذمياً ببيع خراً أو ختيراً أو توكل المحرم حلالاً ببيع الصبي لانه صحيح عنده ولا يملكه الموكل
س (قوله فلا يصح توكل بمجنون) مصدر مضاف للفاعل (قوله تصرف) متعلق بتوكل (قوله) ان ما دوننا
مرتد) بخلاف توكله عن غيره كما سنده (قوله وان امتنع عنه الموكل الخ) ومثله ما لو اشترى عبداً شراً
فاسد أو أغتقه قبل قبضه لا يصح ولو أمر البائع باعتاقه يصح لانه يصير قابضاً اقتضاء كما قدمه في البيع الفاسد
(قوله فتنبه) أشار به الى انه لا تنافي بين كلاميه كما قدمه (قوله ثم ذكر) عطف على محذوف أي ذكر شرط
الموكل به والموكل ثم ذكر الخ تأمل (قوله يعقل العقد) أي يعقل أن البيع سائب للبيع جالب للثمن
وأن الشراء بالعكس ح وفي البحر وما يرجع الى الوكيل فالعقل فلا يصح توكل بمجنون وصبي لا يعقل
لا البائع والخرية وعدم الردة فيصح توكل المرتد ولا يتوقف لان المتوقف مملكه والعلم للوكيل بالتوكيل فلو
وكله ولم يعلم تصرفه توقف على اجازة الموكل أو الوكيل بعده اه (قوله ولو وصيا) قال في جامع أحكام
الصغار فان كان الصبي ما دوننا في التجارة فصار وكيلاً بالبيع بمن حال أو مؤجل فباع جازي بعهده ولم يمتعه العهدة
وان كان وكيلاً باشتراء فان كان بمن مؤجل لا تنزله العهدة قياساً واستحساناً وتكون العهدة على الأمر حتى
ان البائع بطالب الأمر بالثمن دون الصبي وان وكله بالشراء بمن حال فالقياس أن لا تنزله العهدة
وفي الاستحسان تنزله اه قتال وتماه في البحر في شرح قوله والمحقوق فيما يضيفه الوكيل الى نفسه الخ
فراجع (قوله محجوراً) صفة للصبي والعبد كذا في الهامش (قوله فلذا لم يقل ويقصده) أي البيع
احترازاً عن بيع الهازل والمكدر كما ذكره صاحب الهداية كذا في الهامش (قوله تبعاً للكنز) أي حال

وفي التبريلالية ولم يكن للموكل
صناعة معروفة فالوكالة باطلة
(وهو اقامة الغير مقام نفسه) ترهها
أو عجزاً (في تصرف جائز معلوم)
فالوكيل ثبت الادنى وهو الحفظ
(من يملكه) أي التصرف نظراً
الى أصل التصرف وان امتنع
في بعض الاشياء بعارض النهي
ابن كمال (فلا يصح توكل
بمجنون وصبي لا يعقل مطلقاً
وصبي يعقل) تصرف ضار (نحو
طلاق وعتاق وهبة وصدقة وصح
بما ينفعه) بلاذن وليه (كقبول
هبة) صح (بما تردد بين شرر
ونفع كبيع واجارة ان ما دوننا ولا
توقف على اجازة وليه) كما لو باشره
بنفسه (ولا يصح توكل عبد
محجور وصح لو ما دوننا أو مكاتباً
وتوقف توكل مرتد فان أسلم نفذ
وان مات أو لحق أو قتل لا) خلافاً
ايهما (و) صح (توكل
مسلم ذمياً ببيع خراً أو ختيراً)
وشرائه ما كما مر في البيع الفاسد
(ومحرم حلالاً ببيع صبي وان
امتنع عنه الموكل لعارض)
النهى كما قدمه من افتنبه ثم ذكر شرط
التوكل فقال (اذا كان
الوكيل يعقل العقد ولو وصياً
أو عبداً محجوراً) لا يفتي أن
الكلام الآن في صحة الوكالة لا في
صحة بيع الوكيل فلذا لم يقل
ويقصده تبعاً للكنز

ثم ذكر ضابط الموكل فيه فقال (بكل ما يباشره) الموكل (بنفسه) لنفسه فشمل الخصومة ٤٠١ فلذا قال (فصح بضمه ومدة في حقوق العباد برضى

الخصم) وجوزاه بلارضاء وبه
قات الثلاثة وعليه فتوى أبي
الليث وغيره واختاره العتباتي
وصححه في النهاية واختار للفتوى
تفويضه للعالم درر (الآن
يكون) الموكل (مرضا) لا يمكنه
حضور مجلس الحكم بتدعيمه ابن
كمال (او غائبا مدة سفر او مريضا
له) ويكنى قوله ما أريد السفر ابن
كمال (او مخدرة) لم تحالط الرجال
كأمر (او أفضا) او فضاء
(والحكم بالمسجد) اذالم يرض
الطالب بالتأخير بحر (او محبوسا
من غير حكم) هذه (الخصومة)
فلعمري فليس يعذر برأية بحثا
(او لا يحسن الدعوى) خاتمة
(لا يكون من الاعذار (ان كان)
الموكل (شريفا خاص من دولته)
بل الشريف وغيره سواء بحر
(وله الرجوع عن الرضى قبل سماع
الحاكم الدعوى) لا بعده فنية
(ولو اختلفا في كونها مخدرة ان
من بنات الاشراف فالقول لها
مطلقا) ولو ثبتا فيرسل امينة لاحتفاظها
مع شاهدين بحر وأقره المصنف
(وان من الاوساط فالقول لها لو
بكر او ان) هي (من الاسافل فلا في
الوجهين) عملا بالظاهر برأية
(و) صح (بألفها ثم) كذا
بـ (استيفائها الا في حد وقود)
بغية سوكة عن المجلس ملحق
(وحقوق عقد لا بد من اضافته)
اي ذلك العقد (الى الوكيل كبيع
واجارة وصلح عن اقرار يتعلق به)
مادام حيا ولو غابا ابن ملك

كونه تابعي عدم القول للكنز ذكره صاحب الهداية محترضا به عن بيع الهازل والمكره خ (قوله ثم ذكر
ضابط الموكل فيه) أي ما ذكره المصنف ضابط لاحد فلا يراد عليه أن المسلم لا يملك بيع الخروءات أو وكيل
الذي به لان ابطال القواعد باطل الطرد لا العكس ولا يبطل طرده عدم توكيل الذي سلبا ببيع خره وهو
يملك لانه يملك التوصل به بتوكيل الذي به فصدق الضابط لانه لم يقل كل عقد يملكه يملك توكيل كل أحديه بل
التوصل به في الجلة وتعامه في البحر (قوله بكل) متعلق بقول الممان أول الباب التوكيل صحيح لنفسه
أخرج الوكيل فانه لا يوكل مع انه يباشر نفسه (قوله فشمل الخصومة) تشرع على قوله بكل ما يباشره وهو
أولى من قول الكثر بكل ما يعقد لشموله العقد وغيره كسما في البحر أي كالمصنوع والقبض (قوله فصح
بخصومة) شمل بعضا معينا وجميعها كما في البحر وفيه عن منية المفتي ولو وكلة في الخصومة له لعله فلا اثبات
مال الموكل فلو أراد المدعي عليه الدفع لم تمنع قال فالخلاص أنها تخصص بتخصيص الموكل وتعم بتعميمه
وفي البرازية ولو وكلة بكل حق هوله وبخصومته في كل حق له ولم يعين الخاص به وبالمخاصم فيه جاز اه وتعامه
فيه (قوله برضى الخصم) شمل الطالب والمطالب بحر (قوله وجوزاه الخ) قال في الهداية لا خلاف
في الجواز انما الخلاف في الزوم يعني هل ترتد الوكالة برأ الخصم عند أبي حنيفة نعم وعندهما لا ويجبر جوهره
(قوله وعليه فتوى أبي الليث) أفتى الرمي بتول الامام الذي عليه المتون واخاره غير واحد (قوله
تفويضه للحاكم) بحث فيه في البرازية فانظر ما في البحر وفي الزبلي أي أن التاخي اذا علم من الخصم التعنت
في الاياه عن قبول التوكيل لا يمكنه من ذلك وان علم من الموكل قصد الاضرار لخصمه لا يقبل منه التوكيل
الابرز اه (قوله لا يمكنه حضور مجلس الحكم) وان قدر على الحضور على ظهر الداية او ظهر انسان فان
ازداد مرضه بذلك لم يتركه فان لم يزد قيل على الخلاف والصحيح لزومه كذا في البرازية بحر (قوله ويكنى
قوله أنا أريد السفر) قال في البحر وفي المحيط واردة السفر أمر باطن فلا بد من دليله او هو اما صدق الخصم
بهم أو اقراره الظاهر ولا يقبل قوله اني أريد السفر لكن القاضي ينظر في حاله وفي عتده فانه لا يخفى حيثه من
يسافر كذا ذكره الشارح وفي البرازية وان قال أخرج بالقالة القلاية سألهم عنه كافي فسح الاجابة
وفي خزائن المفتين وان كذبه الخصم في ارادته السفر بخلافه القاضي بالله انك تريد السفر اه (قوله اذالم يرض
الطالب) قال في الجوهره ان كانت هي طالبة قبل منها التوكيل بغير رضى الخصم وان كانت مطلوبة ان اخرها
الطالب حتى يخرج القاضي من المسجد لا يقبل منها التوكيل بغير رضى الخصم الطالب لانه لا عذر له الى
التوكيل اه (قوله برأية بحثا) عبارتها وكونه محبوسا من الاعذار يلزمه توكيله فعلى هذا لو كان
الشاهد محبوسا له أن يشهد على شهادته قال القاضي ان في سجن القاضي لا يكون عذرا لانه يخرج حتى
يشهد ثم يعيده وعلى هذا يمكن أن يقال في الدعوى أيضا كذلك بأن يجيب عن الدعوى ثم يعاد اه قلت
ولا يخفى انه مفهوم عبارة المصنف وهي ليست من عنده بل واقعة في كلام غيره والفاهم حجة بل صرح به
في الفتح حيث قال ولو كان الموكل محبوسا فعلى وجهين ان كان في حبس هذا القاضي لا يقبل التوكيل بلارضاء
لان القاضي يخرج من السجن لخاصته ثم يعيده وان كان في حبس الوالي ولا يمكنه الوالي من الخروج للخصومة
يقبل منه التوكيل اه (قوله وله) اي المدعي عليه (قوله فيرسل أمينة) اي القاضي (قوله
فالقول لها) اي اذا وجب عليها عين (قوله في الوجهين) اي فيما اذا كانت بكرا او ثيبا (قوله وصح
بألفها) اي حقوق العباد اي بصح التوكيل بألفها جميع الحقوق واستيفائها الا في الحدود والقصاص لان
كلامهم يباشر بنفسه فخل التوكيل به بخلاف الحدود والقصاص فانها تندرى بالثبوت والمراد بالبقاء هنا
دفع ما عليه والاستفاء القبض من (قوله الا في حد وقود) استثناء من قوله وبألفها واستيفائها وقوله
بغية موكله قيد للثاني فقط كما يه عليه في البحر وقوله قبله باستيفائها اي وكذا اثباتها بالينة عند الامام أبي
حنيفة خلافا لابي يوسف ولم يصرح به هنا لدخوله في قوله فصح بخصومة كما في البحر (قوله يتعلق به) اي
بالتوكيل من (قوله مادام حيا ولو غابا) فاذا باع وغاب لا يكون للموكل قبض الثمن كما في البحر عن المحيط
وقوله مادام حيا عزاء في البحر الى الصغرى ولكن قال بعده وشمل ما اذا مات في البرازية ان مات الموكل عن
وصي قال الفضلي تنقل الحقوق الى وصيه لا الموكل وان لم يكن وصي يرفع الى الحاكم نصب وصيا عند

(ان لم يكن محجورا كتسليم مبيع وقبضه من رجوع به عند استحقاقه وخصوصة في عيب بلا فصل بين حضور موكله وغيبته) لانه العاقلة حقة وحكم الكس في الجوهر ولو حضرا ٤٠٢ فالحكمة على أخذ الثمن لا العاقد في اصح الاقوال ولو اضاف العقد الى الموكل تتعلق الحقوق

بالموكل اتفاقا ابن مالك فليحفظ
فقوله لا بد فيه ما فيه ولذا قال ابن
الكال يكتفى بالاضافة الى نفسه
فافهم (وشرط) الموكل (عدم
تعلق الحقوق به) اى بالوكيل
(لغو) باطل جوهره (والملك
يثبت للموكل ابتداء) في الاصح
(فلا يعتق قريب الوكيل بشرائه
ولا يفسد نكاح زوجته به) لكن
(هما) ثابتان (على الموكل
لو اشترى وكيله قريب موكله
وزوجته) لان الموجب للعقد
والفساد الملك المستقر (وفي كل
عقد لا بد من اضافته الى موكله)
يعنى لا يستغنى عن الاضافة الى
موكله حتى لو اضافه الى نفسه
لا يصح ابن كمال (كنكاح وخلع
وصلى عن دم عمد او عن انكار
وعتق على مال وكفاه وخبية وتصدق
واعادة وايداع ورهن واقراض)
وشركه ومصاربة عيني (تعلق
بموكله) لانه لكونه فيها سفيرا محضا
حتى لو اضافه لنفسه وقع النكاح
له فكان كالرسول (فلا مطالبه
عليه) في النكاح (بغير تسليم)
للزوجة (ولا يشتري الا بناء عن دفع
الثمن للموكل وان دفع) له (صح)
ولو مع غيب الوكيل (استحسانا
ولا يطالبه الوكيل ثانيا) لعدم
الفائدة نعم تقع المقاصة بين الوكيل
لو وحده ويصتنه لموكله بحلاب
وكيل يقيم وصرف عيني (ومثله)
اى مثل الوكيل عبد (ما ذون
لاديين عليه مع مولاه) فلا يملك
قبض ديونه ولو قبض صح استحسانا
ما لم يكن عليه دين لانه لغرماء
بزازية (فرع) التوكيل بالاستقرار
باطل لا الرسالة درر والتوكيل
بقبض اقراض صحيح فتميم

القبض وهو المعقول وقيل ينقل الى موكله ولاية قبضه فيحسب عند القموى اه ثم قال في البحر بعد ورقة
ونصف والوكيل بالشراء اذا اشترى بالنسيئة فبات الوكيل حل عليه الثمن ويبيح الاجل في حق الموكل وحزمه
خنايد على أن انعقد في المذهب ما قال انه المعقول وقد اختلفت به بعد ما احتطت كما قال في السابق اه (قوله
ان لم يكن) اى الوكيل (قوله محجورا) فان كان محجورا كأعبد والصبي المحجورين فانهم اذا عقدوا بطريق
او كالة تتعلق حقوق عقدهما بالموكل س (قوله كتسليم مبيع) بيان لحقوق العقد (قوله ورجوع به عند
استحقاقه) شامل لمساكين * الاولى ما اذا كان الوكيل بائعا وقبض الثمن من المشتري ثم استحق المبيع فان
المشتري يرجع بالثمن على الوكيل سواء كان الثمن باقيا في يده او سلمه الى الموكل وهو يرجع على موكله * الثانية
ما اذا كان مشتريا فاستحق المبيع من يده فانه يرجع بالثمن على البائع دون موكله وفي البرازية المشتري من الوكيل
بائع من الوكيل ثم استحق من الوكيل رجع الوكيل على المشتري منه وهو على الوكيل والوكيل على الموكل وقطع
فأدنه عند اختلاف الثمن انتهى بحر (قوله في عيب) شامل لمساكين أيضا ما اذا كان بائعا فبرده المشتري
عليه وما اذا كان مشتريا فبرده الوكيل على بائعه لكن بشرط كونه في يده فان سلمه الى الموكل فلا برده الا بذنه
كسائى في الكتاب بحر (قوله ولو اضاف الخ) رده في البحر فراجع فلا مردا اعتراضه على المصنف وحينما
كلام في حاشية القتال وحاشية أبي السعود فراجع وكذا في نور العين في أحكام الوكالة في الفصل الثالث
والثلاثين وكتبته في هامش البحر (قوله يكتفى) اى من غير لزوم (قوله لا الموجب الخ) هذا لا يناسب
كلام المصنف بل هو جار على القول الثاني من أنه يثبت للوكيل ابتداء ثم ينقل الى الموكل (قوله حتى لو اضافه
الى نفسه لا يصح) اى لا يصح على الموكل فلا ينافى قوله الا حتى لو اضاف النكاح لنفسه وقع النكاح له كما ظن
وفي البرازية الوكيل بالطلاق والعقاق اذا اخرج الكلام مخرج الرسالة بان قال ان فلانا امرنى أن اطلق او اعتنى
ينفذ على الموكل لان عهدتهما على الموكل على كل حال ولو اخرج الكلام في النكاح والطلاق مخرج الوكالة بأن
أضافه الى نفسه صح الا في النكاح والفرق أنه في الطلاق أضافه الى الموكل معنى لانه بناء على ملك الرقة وهى
للموكل في الطلاق والعقاق فأما في النكاح فذمة الوكيل قابلة للمهر حتى لو كان بالنكاح من جانبها وأخرج
مخرج الوكالة لا يصح مخالفا لاضافته الى المرأة معنى فكانه قال ملكته بضع موكلتى اه قال في البحر فلى هذا
معنى الاضافة الى الموكل يختلف في وكيل النكاح من قبل الزوج على وجه الشرط وفيما عداه على وجه الجواز
فيجوز عدمه اه وفي حاشية القتال عن الاشهاد الركيل بالبراء اذا أبرأ ولم يصفه الى موكله لم يصح كذا في
الخزانة اه أقول وطاهر ما في البحر أنه لا تلزم الاضافة الا في النكاح وهو مخالف لكلامهم فانظر ما في الدرر
وتدبر وانظر ما علقناه على البحر وراجع أيمان شرح الوهبانية (قوله او عن انكار) هذا الصلح لا يصح
اضاقه الى الوكيل بخلاف الصلح عن اقرار فانه تصح اضاقة الى كل منهما وقد عرفت اختلاف الاضافة في
الموضعين فافترق الصلحان في الاضافة ابن كمال وفيه رد على صدر الشريعة حيث قال لا فرق فيهما (قوله
وهبة وتصدق) انظر ما حقوق الهبة والصدقة المتعلقة بالموكل (قوله سفيرا) السفير الرسول والمصلح بين القوم
صالح كذا في الهامش فانه يضيفهما الى موكله فانه يشترط خالعهن موكلين بكذا وكذا في امثاله ابن مالك يجمع
(قوله بغير) اى اذا كان وكيل الزوج (قوله وتسليم) اى اذا كان وكيلها (قوله للموكل) لكونه اجنبيا
عن الحقوق لرجوعه الى الركيل أصالة (قوله نعم تقع المقاصة) فلو كان للمشتري على الموكل تقع المقاصة
بتمرد العقد بوصول الحق اليه بطريق التقاض ولو كان له دين عليهما تقع المقاصة بين الموكل دون دين الوكيل
ولو كان له دين على الوكيل فقط وقعت المقاصة به وبين الوكيل للموكل لانه قضى دينه بمال الموكل وقال
ابو يوسف رضى الله عنه لا تقع المقاصة بين الوكيل بخلاف ما اذا باع مال اليتيم ودفع المشتري الثمن الى اليتيم
حيث لا تبرأ ذمته بل يجب عليه أن يدفع الثمن الى الرضى لان اليتيم ليس له قبض ماله أصلا فلا يكون له الاخذ
من الدين فيكون الدرع اليه تضاعفا فلا يعتد به ويحلف الوكيل في الصرف اذا صار في قبض الموكل بدل
الصرف حيث يظل الصرف ولا يعتد بقبضه اه عني كذا في الهامش (قوله بخلاف) متعلق بقوله وان
دفع له ح وقوله وكيل يقيم اى وصيه (قوله فلا يملك) اى المولى (قوله بقبض القرض) بأن يشول
الرجل أقرضني ثم يوكل رجلا بقبضه بحر عن القنية (فرع) التوكيل بالاقرار صحيح ولا يكون التوكيل به قبل

له (باب الوكالة بالبيع والشراء) * الاصل انما ان عمت او جهلت جهالة بسيرة وهي جهالة النوع المحض كقوس صحت وان فاحشة وهي جهالة الجنس كدابة بطلت وان متوسطة كعبد فان بين الفئتين والافقة كترك صحت والا لا ٤٣ (وكاه بشراء ثوب هروى أوفرس أو بفعل صح) بما يتصله

حال الآخر زيلجى فراجع

(وان لم يسم) فمما لانه من القسم

الاول (وبشراء دار أو عبد جازان

سمى الموكل (غنا) يخصص نوعا

اولا بحر (او نوعا) كخشبى زادف

البرازية او قدرا ككذا اقنيز (والا)

يسم ذلك (لا) يصح وألقى بجهالة

الجنس (و) هي ما لو وكاه (بشراء

ثوب او دابة لا) يصح (وان سمي غنا)

للجهالة الفاحشة (وبشراء طعام

وبين قدره او دفع عنه وقع) في عرفنا

(على المعتاد) المهيأ (للاكل) من كل

مطعم يمكن اكله بلا ادام (كلهم

مطبوخ او مشوى) وبه طلت الثلاثة

(وبه يفتى) عيني وغيره اعتبارا لا يعرف

كما في العيني (وفي الوصية له) اى

اشخص (يطعام يدخل كل مطعموم)

ولو دواء به حلالة كسكرتين

برازية (ولو وكيل الرقاب ليعيب مادام

المبيع في يده) لتعلق الحقوقي به

(ولو ارثه او وصيه ذلك بعد موته)

موت الوكيل (فان لم يكونا فلو كاه

ذلك) اى الرقاب ليعيب وكذا الوكيل

بالبيع وهذا اذا لم يسلمه (فولسه الى

موكله امتنع رده الا بأمره) لانتهاء

الوكالة بالتسليم بخلاف وكيل باع

فاسد اقله الفسخ مطلقا حتى الشرع

قنية (و) للوكيل (حبس المبيع

بمن دفعه) الوكيل (من ماله ولا)

بالاولى لانه كالبايع (ولو اشتراه

الوكيل) بنقد ثم أجله البائع كان

للوكيل المطالبة به حالا) وهي الحيلة

خلاصة ولو وجبه كل الثمن رجع

بكله ولو بعضه رجع بالباقي لانه حظ

بحر (هناك المبيع من يده قبل

حبسه هلك من ماله من كاه ولم يستطع

الغن) لا يده كيدته (ولو) هلك

الاقرار اقرارا من الموكل وعن الفلأوفسى معناه أن يوكل بالخصومة ويقول خاصم فاذا رأيت لحوق مؤنة أو خوف عار على فأقر بالمستدعى يصح اقراره على الموكل كذا في البرازية وللشافعية فيها قولان أصحهما ما لا يصح وقدم الشيخ يعنى صاحب الجيز في كتاب الشركة في الكلام على الشركة الفاسدة أنه لا يصح التوكيل في المباح وأنه باطل روى على البحر والفرع سياتى متنا في باب الوكالة بالخصومة والله اعلم

(باب الوكالة بالبيع والشراء)

(قوله ان عمت) بأن يقول استع لى ما رأيت لانه فوض الامر الى رأيه فأى شئ يشتريه يكون ممتلا درر وفي البحر عن البرازية ولو وكاه بشراء اى ثوب شاء صح ولو قال اشتري الاثواب لم يذكره محمد قيل يجوز وقيل لا ولو أناب لا يجوز ولو ثابا والدواب او الثياب او دواب يجوز وان لم يحدد الثمن (قوله بطلت) اى وان بين الثمن (قوله متوسطة) اوضحه في النهاية (قوله زيلجى) عبارة لان الوكيل قادر على تحصيل مقصود الموكل بأن يظفر في حاله ح وفي الكفاية فان قل الخبر أنواع منها ما يصلح لركوب العظماء ومنها ما لا يصلح الا ليعمل عليه قلنا هذا اختلاف الوصف مع أن ذلك يصير معلوما بصفة حال الموكل حتى قالوا ان الغازى اذا أمر إنسانا بأن يشتري له حمارا ينصرف الى ما يركب مثله حتى لو اشتراه مقطوع الذنب والا ذنين لا يجوز عليه اه (قوله القسم الاول) اى ما فيه جهالة بسيرة وهي جهالة النوع المحض (قوله دار أو عبد) جعل الدار كالعبد تبعا للكنز موقاة للفاضى خان لكنه شرط مع بيان الثمن بيان المحلة كما في فتاواه مخا انما الهداية فانه جعلها كالثوب لانها تختلف باختلاف الاغراض والجيران والمراق والمحال والبلدان وذكري الميراث انه مخالف لرواية المبسوط قال والمتأخرون قالوا في ديارنا لا يجوز الا ببيان المحال ووفق في البحر بمحمل ما في الهداية على ما اذا كانت تختلف في تلك الدار اختلافا فافحشا وكلام غيره على غيره (قوله أولا) بأن كان يوجد بهذا الثمن انواع (قوله وهى) اى جهالة الجنس (قوله بشراء ثوب او دابة الخ) أقول سياتى متنا في هذا الباب لو وكاه بشراء شئ بغير عينه فالشراء للوكيل الا اذا نواه لاه موكل أو شره بجاهل أى مال الموكل والظاهر أنه مقيد بما اذا سمي غنا أو نوعا مل ويكون قوله بغير عينه مقيدا بلانما سمي عينه بعد بيان الجنس (قوله في عرفنا) نقلوه عن بعض مشايخ ما وراء النهر قال في البرازية وفي عرفنا ما ذكرنا قال في البحر ولكن عرف القاصرة على خلافه ما فان الطعام عندهم للطبخ بالمرق واللعيم (قوله برازية) قال في المنع بعد قوله يدخل كل مطعموم كما في البرازية وفي أعينها الا باكل طعاما فكل دواء ليس بطعام كالسمة مونا لا يمتنع ولو به حلالة كالسكرتين يمتنع اه فليأمل (قوله بالعيب) أشار الى أنه لو رضى بالعيب قاته يلزمه ثم الموكل ان شاء قبله وان شاء أزم الوكيل وقبل أن يلزم الوكيل لو هلك يهلك من مال الموكل كذا في البرازية والى أن الرتبة عليه لو كان وكلا بالبيع فوجد المشتري به عيبا مادام الوكيل عاقلا من اهل لزوم العهدة فلو شجور افعلى الموكل بحر (قوله وهذا الخ) لاحاجة اليه مع قول المتن مادام المبيع في يده ح (قوله مطلقا) اى وان سلمه وقبض الثمن وسلمه الى الموكل فيسترد الثمن منه بغير رضاه (قوله حبس المبيع) الذى اشتراه للموكل منح (قوله دفعه) قال في المنع قبل بقوله دفعه لانه لو لم يكن دفعه فله الحبس بالاولى لانه مع الدفع ربما يتوهم أنه متبرع بدفع الثمن فلا يحبس فأفاد بالحبس أنه ليس بمتبرع وأن له الرجوع على موكله بماد دفعه وان لم يأمره به بصرى بالاذن حكما (قوله أولا) اى لم يدفعه (قوله لانه) لتعليل للحبس بالاولوية (قوله بنقد) اى بمن حال فلو وجب تأجل في حق الموكل أيضا فان ليس للوكيل طلبه حالا بحر (قوله كل الثمن) اى جلة واحدة قال في البحر ولو وجبه خمسمائة ثم الخمسمائة السابقة لم يرجع الوكيل على الآخر الا بالآخرى لان الاولى حط والثانية هبة (قوله فهو كبيع) عند محمد وهو قول أى حنيفة ابن كمال (قوله كرهن) اى فيه لا بالاول من قيمته ومن الثمن وعند زفر كغصب فان كان الثمن مساويا للقيمة فلا اختلاف وان كان الثمن عشرة والقيمة خمسة عشر فعند زفر يضمن خمسة عشر لكن يرجع الموكل على الوكيل بخمسة مئة وعند الباين يضمن عشرة وان كان بالعكس فعند زفر يضمن عشرة ويطلب الخمسة من الموكل وكذا عند أبي يوسف لان الرهن يضمن بالاول من قيمته والدين وعند محمد يكون مضمونا بالثمن وهو خمسة عشر ابن كمال (قوله وابن مالك) اى والحدادى نقلا عن المستصفي ومضى عليه في درر

(بعد حبسه فهو كبيع) فيه لا بالثمن وعند الشافى كرهن (ولا اعتبار بغيرارة الموكل) ولو حاضرا كما اعتد به المصنف تبعا للبحر خلافا للحنى وابن مالك

(بل بفارقة الوكيل ولو صيا) في
 صرف وسلم فيبطل العقد بفارقه
 صاحبه قبل القبض) لانه العاقد
 والمراد بالسلم الاسلام لا قبول السلم
 لان لا يجوز ابن كمال (والرسول
 فيهما) اي الصرق والسلم (لا تعتبر
 حفراته بل بفارقه من سلمه) لان
 الرسالة في العقد لا القبض واستفاد
 صحة التوكيل بهما (وكله بشراء
 عشرة ارطال لحم بدرهم فاشترى
 ضبعه بدرهم مما يباع منه عشرة
 بدرهم لم الموكل منه عشرة بنصف
 درهم) خلافا لهما والثلاثة قلنا
 انه مأمور بأرطال مقدرة فينفذ
 الزائد على الوكيل ولو شري
 لما لا يساوي ذلك وقع للوكيل
 اجماعا كغير موزون (ولو وكله
 بشيء بشيء بعينه) بخلاف الوكيل
 بالشكاح اذا تزوجها لنفسه صح
 منية والفرق في الواني (غير
 الموكل لا يشتره لنفسه) ولا موكل
 آخر بالاولى (عند غيبته حيث
 لم يكن مخالفا) دفعا للغرر (فلو
 اشتراه بغير النقود او بخلاف ما سمي)
 الموكل (له من الثمن وقع) الشراء
 (للوكيل) لخالفته أمره وينعزل في
 ضمن المخالفة عيني (وان) بشراء
 شيء (بغير عينه) فاشترى للوكيل
 الا اذا نواه للموكل (وقت الشراء
 او شراء بماله) اي بمال الموكل
 ولو تكاذبا في النية يحكم بالنقد
 اجماعا ولو توافقا لهما لم يحضره
 فروايتان (زعم انه اشترى عدا
 لوكه فيلذ وقال موكله بل شريته
 لنفسك فان) كن العبد (معينا
 وهو حي)

الجار وعزاه صاحب النهاية الى الامام خواهر زاده واستشكله الزبلي - وصاحب العناية بأن الوكيل
 أصيل في باب البيع حضرة الموكل العقد ولم يحضر وقال الزبلي - واطلاق الميسر وسائر الكتب دليل على
 أن مفارقة الموكل لا تعتبر أصلا ولو كان حاضرا وهذا منشأ ما مشى عليه المصنف بما لا يجرى لكن أبواب العيني
 عن الاشكال بأن الوكيل نائب فذا حضر الاصيل فلا يعتبر النائب اه - وتعليقه الجوى بأن الوكيل نائب
 في أصل العقد أصيل في الحقوق ملا اعتبارا بحضرة الموكل وبه علت أن ما ذكره الشارح اي العيني في غير
 محله قلت والذي يدفع الاشكال من أصله ما قدمه الشارح عن الجوهره من أن العهدة على أخذ الثمن لا العاقد
 لرخصه في أصح الاقوال وما ذكره العيني - وصاحب العناية منى - على القول الآخر من أنه لا عبرة بحضرة
 وهو ما مشى عليه في المتن سابقا فتنبه (قوله ولو صيا) أي بالمبالغة لانه محل موهم حيث لا ترجع الحقوق
 اليه (قوله فيبطل العقد الخ) كذا قاله صاحب الهداية والكافي وسائر المتأخرين درر وهو قريع
 على الاصل المذكور (قوله بفارقه) اي الوكيل (قوله صاحبه) وهو العاقد من (قوله
 والمراد الخ) قال الزبلي - وهذا في الصرف مجرى على اطلاقه فانه يجوز التوكيل فيه من الجانبين وأما في
 السلم فانه يجوز بدفع رأس المال فقط وأما بخذ فلا يجوز لان الوكيل اذا قبض رأس المال يبقى المسلم فيه في
 ذمته وهو مبيع ورأس المال ثمنه ولا يجوز أن يبيع الإنسان ماله بشرط أن يكون الثمن لغيره كما يبيع العيني
 واذا بطل التوكيل كان الوكيل عاقد لنفسه فيجب المسلم فيه في ذمته ورأس المال مملوك له واذا سلمه الى الآخر
 على وجه التملك منه كان قرضا اه (قوله ضعفه) احتراز عن الزيادة القليلة كعشرة ارطال ونصف فانها
 لازمة للاسرها تدها تده خل بين الوزنين فلا يتحقق حصول الزيادة بجر عن غاية البيان (قوله خلافا لهما)
 فعندهما يلزمه العشرون بدرهم لانه فعل المأمور وزاده خيرا من (قوله كغير موزون) قيد به لان في
 القيميات لا يتقدشئ على الموكل من (قوله بخلاف الخ) محل هذا بقوله لا يشتره لنفسه ح (قوله
 والفرق في الواني) ذكره الزبلي - أيضا وحاصله أن الشكاح الداخل تحت الوكالة كشكاح مضاف الى الموكل
 فينعزل اذا خالف وأضافه الى نفسه بخلاف الشراء فانه مطلق غير مقيد بالاضافة الى كل أحد اه (قوله غير
 الموكل) بالخرصة شيء مخصوصة بالنصب استثناء منه احوال قال في المنع واغايدها بغير الموكل للاحتراز عما اذا
 وكل العبد من يشتره له من مولاه او موكل العبد بشراء له من مولاه فاشترى فانه لا يكون لادامه ما لم يصرح به
 للمولى انه يشتره فيها لا لمرجع أنه وكيل بشراء شيء بعينه كما سألني اه وكان وجه الاحتراز عما ذكره من
 صورتين باعتبار احتمال انظار الموكل لاسم الفاعل واسم المفعول ولا يخفى ما فيه فكان الاولى أن يقول غير
 الموكل والموكل اه (قوله لا يشتره لنفسه) اي بلا حضوره باقاني كذا في الهامش (قوله بالاولى)
 اوضحه في البحر (قوله دفعا للغرر) قال الباقيات - لانه يؤدي الى تغير الرأى حيث اعتقد عليه ولان فيه عزل
 نفسه فلا يملكه على ما قيل الا بمحض من للموكل كذا في الهداية اه هكذا في الهامش وفيه الوكيل بالبيع
 لا يملك شراءه لنفسه لان الواحد لا يكون مشتريا بآثما فيبيعه من غيره ثم يشتره منه وان أمره الموكل أنه يبيعه
 من نفسه أو اولاده الصغار أو من لا تقبل شهادته فباع منه جاز بزيادة اه حامدية واذا وكله أن يشترى له
 عبد بعينه فمن سمي وقبل الوكيل ثم خرج من عند الموكل وأشهد على نفسه أن يشتره لنفسه ثم اشترى
 العبد بمنزلة ذلك الثمن فهو للموكل فتاوى هندية (قوله فلما اشتراه) قريع على قوله حيث لم يكن مخالفا (قوله
 بغير النقود) اي اذا لم يكن الثمن مسمى (قوله او بخلاف) شمل المخالفة في الجنس والقدرة وفيه كلام فانظر
 في البحر (قوله ما سمي) اي ان كل الثمن مسمى (قوله فاشترى للوكيل) المسألة على وجوه كما في البحر وحاصلها
 أنه ان أضاف العقد الى مال أحد هما كان المشتري له وان أضافه الى مال مطلق فان نواه للاسرها فهو له وان نواه
 لنفسه فهو له وان تكاذبا في النية يحكم بالنقد اجماعا وان توافقا على عدمها فالعاقد عند الثاني وحكم النقد
 عند الثالث وبه علم أن محل النية للموكل فيما اذا أضافه الى مال مطلق سواء تقدمه من ماله أو من مال الموكل
 وكذا قوله ولو تكاذبا وقوله ولو توافقا محل فيما اذا أضافه الى مال مطلق لكن في الاول يحكم بالنقد اجماعا وفي
 الثاني على الخلاف السابق اه (قوله لو شراه) معناه اضافة العقد الى ماله لا الشراء من ماله بجر
 (قوله فلو لا) الصواب استقاطه لقوله وهو حي كما في الشربلالية وتبع فيه صاحب الدرر وصدر الشريعة

فأثم (فأقول للمأمور مطلقاً) أجماعاً فقد التفتن أولاً لأخباره عن أمر يملك استثنائه (وان ميتاً) الحال أن (الفتن منقود فكذلك) الحكم (والا) يكن منقوداً (فأقول للموكل) لأنه ينكر الرجوع عليه (وان) العبد (غير معين) وهو حي - أوميت (فكذا) أي يكون للمأمور (ان الفتن منقوداً) لأنه أمين (والافتلاص) للثمة خلافاً لهما (قال يعني هذا العسر وفساده ثم انكر الأمر) أي انكر المشتري أن عمراً أمره بالشراء (أخذ عرو ولغا انكاره) الآخر لما ناقشته لا قراره بتوكيله بقوله يعني لعمره (الآن يقول عرو لم أمره به) أي بالشراء (فلا) يأخذه عرو لأن قرار المشتري ارتد بترده (الآن يسلمه المشتري إليه) أي إلى عرو لأن التسليم على وجه البيع يبيع بالتعاطي وان لم يوجد فقد التفتن للعرف (أمره بشراء شيئين معينين) أو غير معينين إذا نواه للموكل كما مر بجر (و) الحال أنه (لم يسم) تخافاً فاشترى له أحدهما بقدر قيمته (أو بزيادة) يسيرة (يتعجب الناس فيها ص) عن الأمر (والالا) اذ ليس للوكيل الشراء بغير فاحش أجماعاً بخلاف وكيل البيع كما سيأتي (و) كذا (بشرائهما بألف وقيمتهم مساوياً) فاشترى أحدهما بصفة أو أقل من (و) لو (بالاكثر) ولو يسيراً (لا) يلزم الأمر (الا ان يشتري الثاني) من المعينين مثلاً (بمائتي) من الألف (قبل الخصومة) لحصول المقصود وجوزاه ان بقي ما يشتري بمثلها الآخر (و) لو أمر رجل مديونه (بشراء شيء) معين (بدين له عليه وعينه أو) عين (البائع ص) وجعل البائع وكيلاً ٤٠٥ بالقبض دلالة فغير الغريم بالتسليم إليه

بمختلف غير المعين لأن توكيل المجهول باطل ولذا قال (والا) يعني (فلا) يلزم الأمر (ونفذ على المأمور) فهلاكه عليه خلافاً لهما وكذا الخلاف لو أمره أن يسلم حاعليه أو بصرفه بناءً على تعيين النقود في الوكالات عنده وعدم تعيينها في المعاضات عندهما (ولو أمره) أي أمر رجل مديونه (بالتصدق بما عليه ص) أمره بجعله المال لله تعالى وهو معلوم (كما) صح أمره (لو أمر) الآخر (المستأجر بمهمة ما استأجره بما عليه من الأجرة) وكذا لو أمره بشراء عبد يسوق الدابة ويتفق عليها صح اتفاقاً للضرورة لأنه لا يجبر إلا بجر كل وقت بفعل المؤجر كالنؤجر في القبض قلت وفي شرح الجامع الصغير لقاضي خان ان كان ذلك قبل وجوب الأجرة لا يجوز وبعد الوجوب قبل على الخلاف الخ فراجع (و) لو أمره (بشراءه بألف ودفع) الألف (فاشترى وقيمته كذلك فقال) الأمر (اشترى بنصفه وقال المأمور) بل (بكله صدق) لأنه أمين (وان) كان (قيمة نصفه) (ف) القول (للامر) بلا معين (دور وابن كمال بعا صدر الشريعة

(قوله فثم) لا حاجة إليه وله أن أراد أنه فثم من كل وجه ليجتزبه عما اذا حدث به عيب فانه كالمطلوع كافي بالبرازية تامل (قوله للمأمور) أي مع عينه يعقوبية (قوله والا يكن منقوداً) سواء كان العبد حياً أو ميتاً وفيه أن صورة الحي مرت وهذه في الميت (قوله أي يكون) أي القول كذا في الهامش (قوله والافتلاص) حاصل المسألة المذكورة على ثمانية أوجه كما قال الزيلعي "لأنه إما أن يكون مأموراً بشراء عبد بعينه أو بغير عينه وكل وجه على وجهين إما أن يكون الفتن منقوداً أو غير منقود وكل وجه على وجهين إما أن يكون العبد حياً حين أخبر الوكيل بالشراء أو ميتاً ثم قال فإما أنه أن كان منقوداً فالقول للمأمور في جميع الصور وان كان غير منقود في نظر فان كان الوكيل لا يملك الانشاء بأن كان ميتاً فالقول للآخر وان كان يملك الانشاء فالقول للمأمور عندهما وكذلك عند أي حنيقة في غير موضع التهمة وفي موضع التهمة القول للآخر اهـ (قوله للثمة) فانه يحتمل انه اشتراه لنفسه فلما رأى الصفة ظاهراً اراد الزامه للموكل كذا في الهامش (قوله خلافاً لهما) الخلاف فيما اذا كان منكر حياً والفتن غير منقود فقط كذا في الهامش (قوله بقوله يعني الخ) بدل من قوله بتوكيله (قوله أو غير معينين) بحث فيه أبو السعود فانظر ما كتبه على البحر (قوله اذا نواه) قيد في غير معينين فقط كذا في الهامش (قوله كما مر) قريباً في قوله وان بغير عينه فالشراء للوكيل الا اذا نواه للموكل (قوله عن الأمر) لان التوكيل مطلق أي عن قيد المعينة وقد لا يتحقق الجع ينهما (قوله معين) لا حاجة إليه مع قول المصنف وعينه ح (قوله والا يعين) لا المبيع ولا البائع (قوله خلافاً لهما) فقال لا يلزم الأمر اذا قبضه المأمور بحر (قوله ما عليه) أي يعقد عقد السلم ح بأن قال له أسلم الدين الذي لي عليك إلى فلان جاز وان لم يعين فلان لم يميز عنده وعندهما يجوز كيفما كان وكذا لو أمره بأن يصرف ما عليه من الدين زيلعي (قوله أو يصرفه) أي يعقد عقد الصرف ح كذا في الهامش (قوله في الوكالات عنده) ولهذا الوقيدها بالعين منها أو بالدين منها ثم ذلك العين أو سقط الدين بطلت الوكالة فاذا تعينت فيها كان هذا ملك الدين من غير من عليه الدين وإذا لا يجوز الا اذا وكله يقبضه له ثم يقبضه لنفسه وتوكل المجهول لا يجوز فكان باطلاً أو يكون أمره بصرف ما لا يملكه الا بالقبض قبله زيلعي (قوله في المعاضات) عينا كانت النقود أو ديناً (قوله بفعل المؤجر) بالفتح وهو الدار من لا (قوله كالنؤجر) بالكسر (قوله فراجع) أقول الذي رأيته في الشرح المذكور في هذا المثل ما قدمه ونصه وأما مسألة تجارة الحمام ونحوها قبل ذلك قولهما وان كان قول الكل فاعجاباً باعتبار الضرورة لأن المستأجر لا يجبر في كل وقت فجعلنا الحمام قائماً مقام الأجر في القبض اهـ ولم أجدهم هذه العبارة فيه لكن لا تخالف ما ذكره الماتن لأن وجوب الأجرة يكون بعد استيفاء المنفعة أو باشتراط التجبيل وهو معنى قول التزاع عليه من الأجرة (قوله للامر) وينفذ على المأمور زيلعي (قوله بلا معين) في الاشياء كل من قبل قوله فعليه العين الا في مسائل عشر وعدها وليس منها ما ذكره هنا ويكن الجواب تأمل كذا بخط بعض الفضلاء وذكر في الهامش فروعا هي وان قال أمرني

حيث قال صدق في الكل بثبوت الخلاف تبعهم المصنف لكن بجزم الوافي بأنه تحريف وصوابه بعد الخلاف (وان لم يدفع) الآلف (وقيته نصفه)
 (ف) القول (للا امر) بلايين قاله المصنف تبعه الدرر كما مر قلت لكن في الاشياء القول للوكيل يمينه الا في أربع فبالبينة قنبه (وان) كان (قيمه)
 ألفا فتحالفان ثم يفسخ العقد بينهما (فيلزم) المبيع (المأمور) كذا الوأمره (بشراء معين من غير بيان عن فقال المأمور اشتريته بكذا) (وان) صدقه
 بأنه) على الظاهر (وقال الامر بنصفه تحالفا) فوقع الاختلاف في الثمن يوجب التحالف (ولو اختلفا في مقداره) أي الثمن (فقال الامر
 أمرتك بشراؤه بمائة وقال المأمور بألف فالتقول للا امر) يمينه (فان برهنا قدم برهان المأمور) لانهم أكتبرنا بائنا (و) لو أمره (بشراء أخيه
 فاشترى الوكيل فقال الامر ليس هذا) المشتري (باخذ فالتقول له) يمينه (ويكون الوكيل مشتريا لنفسه) والاصل أن الشراء متى لم ينفذ على الامر
 ينفذ على المأمور بخلاف المبيع كما مر في خيار الشرط (وعتق العبد عليه) أي على الوكيل (زعمه) عتقه على موكله فبأخذه خانية (و) لو
 أمره عبد (بشراء نفسه الامر من مولاه بكذا ودفع) المبلغ (فقال) الوكيل (لسيده اشتريته لنفسه فباعه على هذا) الوجه (عتق) على المالك
 (ولو لم يسده) وكان الوكيل سفيرا (وان قال) الوكيل (اشتريته) ولم يقل لنفسه (فالعبد) ملك (للمشتري والآلف للسيد فيهما) لانه كسب
 عبده (وعلى العبد ألف أخرى في) الصورة (الاولى) بدل الاعناق (كأعلى المشتري) ألف (مثلا في الثانية) لان الاولى مال المولى فلا يصح
 بدلا (وشراء العبد من سيده اعتناق) فتلغو أحكام الشراء فلذا قال (فلو شري) العبد (نفسه الى العطاء صم) الشراء بجزم (كما صم في
 حصته اذا اشترى نفسه من مولاه ومعه رجل) آخر ٤٠٦ (وبطل) الشراء (في حصه شريكه) بخلاف ما لو شري الاب ولده مع رجل آخر فانه

يصح فيهما بيع الخانية من بحث
 الاستحقاق والفرق انعقاد البيع
 في الثاني لا الاول لان الشرع
 جعله اعتاقا ولذا بطل في حصه
 شريكه لزوم الجمع بين الحقيقة
 والجواز (قال لعبد اشترى نفسك
 من مولاه فقال لمولاه بعني
 نفسي لفلان ففعل) أي باعه على
 هذا الوجه (فهو لا امر) فلو
 وجده عبدا ان علم به العبد فلا رد
 لان علم الوكيل كعلم الما وكل وان لم
 يعلم فالرد للعبد اختيار (وان لم
 يقل لفلان عتق) لانه أتى بصرف
 آخر فنفذ عليه وعليه الثمن فيهما
 لزوال جرمه بعقد باشره مقتربا بآذن
 المولى درر (فرع) الوكيل
 اذا خالف ان خلافا الى خير في
 الجنس كبيع بألف درهم فباعه
 بألف ومائة فنقد ولو بمائة مثالا
 ولو خيرا خلاصة ودرر

(فصل لا يعقد وكيل البيع والشراء)

والاجارة والصرف والسلم ونحوها

(مع من رد شهادته) للثمة

وجزائه بمثل القيمة

قوله بخلاف الوكيل بالبيع

الظاهر أنه لا حاجة اليه تأمل

٥١ معني

فدفعته الى وكيل له أو غريم له أو وهدبه الى أوقضي لي من حق كان لي عليه لم يصدق وضمن المال ٥١ بحر وفيه
 من شتى القضاء نائب الناظر كوفي قبول قوله فلا تدعي ضياع مال الوقف أو تفرقه على المستحقين وأنكروا
 فالتقول له كالأصيل لكن مع العين وبه فارق أمين القاضي لانه لا يمين عليه كالقاضي وفي الخيرية من الوصايا
 الوصي مثل القيم لقولهم الوصية والوقف اخوان ٥١ حامدة ٥١ (قوله بجزم الوافي) وكذا اعترضه
 في العقوبة وقد ذكرت عبارتين في خامس البحر (قوله تحريف) وادعى انه يخاف للعقل والنقل
 (قوله لكن في الاشياء) في عبارة الاشياء كلام طويل ذكره الشرنبلاني في رسالة تحالفا وكذا المقدسي
 له رسالة تلخصها الجوى في حاشيته ونقله الفتحا فراجع ذلك ان شئت (قوله المأمور) في صورتين زباني
 (قوله ولما اختلف الخ) هنا اتفاقا على بيان شيء لكن الاختلاف في المقدار بخلاف الصورة التي قبلها فانه
 لم يبين فيها شيء من الثمن وما في الزباني سمه كمانه عليه في البحر (قوله يشراء أخيه) أي أخى الامر
 (قوله فالتقول له) أي لا امر (قوله من مولاه بكذا) أي بألف مثلا وكان ينبغي التعبير به لقوله بعد
 والآلف للسيد (قوله سفيرا) فلا ترجع الحقوق اليه والمطالبة بالآلف الاخرى على العبد لا على الوكيل هو
 الصبح بحر (قوله فتلغو أحكام الشراء) أي فلا يسلط بالشروط الفاسدة ولا يدخله خيار الشرط ح
 كذا في الهامش (قوله الى العطاء) فانه لو كان شراء حقيقة لافسده الاجل المجهول (قوله ومعه رجل)
 أي تشارك الرجل والعبد في شراء نفس العبد أي صفقة واحدة بحر (قوله انعقاد البيع في الثاني) أي
 في شراء الاب لان صيغة الشراء استعملت في معناها الحقيقي لا الاول لان ما وقع من العبد لم يكن صيغة تنفيذ
 الشراء س (قوله الحقيقة) وهو ثبوت الملك للمشتري (قوله والجواز) وهو الاعناق (قوله لزوال
 جرمه) جواب عما يقال العبد المحجور اذا توكل لا ترجع الحقوق اليه وعزاني الهامش الاشكال الى الدرر
 (قوله الوكيل اذا خالف) قال في الهامش وكذا أن يبيع عبده بألف وقيمه كذلك ثم زادت قيمته الى ألفين
 لا يملك بيعه بألف بزيادة ٥١

(فصل لا يعقد وكيل البيع والشراء) *

(قوله والاجارة الخ) أما الحوالة والاقالة والخط والابراء والتجوز بدون حقه يجوز عندهما وبضمن وعند
 أبي يوسف لا يجوز الوكيل بالبيع يملك الاقالة حتى لو باع ثم قال لزمه الثمن للموكل والوكيل بالشراء لا يملكها
 بخلاف الوكيل بالبيع والوكيل بالسلم والوصي والاب والمتولى كالوكيل ولو قال الموكل للوكيل ما صنعت
 من شيء فهو جازم يملك الحوالة بالاجماع والاقالة على خلاف ما مر وكذا الوأمر المشتري عن الثمن صح عندهما

الامن عبده ومكاتبه (الاذا

أطلق له الموكل) كبيع عن شئت

(فيجوز بيعه لهم بمثل القيمة) اتفاقا

(كايجوز عقده معهم بأكثر من

القيمة) اتفاقا أي بعده لا شراؤه

بأكثر منها اتفاقا كالأب باقل

منه باغبين فاحش لايجوز اتفاقا

وكذا يسير عنده خلافا لهما

ابن ذلك وغيره وفي السراج لو

صرح بهم جازأجاءا الامن نفسه

وطفله وعبده غير المديون (وصح

بيعه بمقابل أو أكثر وبالعرض)

وخصا بالقيمة وبالتقود وبه يفتي

بزانية ولايجوز في الصرف

كدينار بدينار بغن فاحش اجماعا

لانه يبيع من وجهه شراء من وجهه

صيرفية (وصح بالنسيئة ان)

التوكيل بالبيع (التجارة وان) كان

(اللاجع لايجوز) كالمراة اذا دفعت

غزلا الى رجل لبيعه لها وتعين

النقد به يفتي خلاصة وكذا

في كل موضع قامت الدلالة على

الحاجة كما أفاده المصنف وهذا

أيضا ان باع بما يبيع الناس

نسيئة فان طول المدة لم يجز

به يفتي ابن ملك ومتى عين الآخر

شأ تعين الا في بيعه بالنسيئة بألف

فباع بالنقد بألف جاز بجر قلت

وقد منا انه ان خالف الى خير في

ذلك الجنس جاز والا لا وانها تنقد

بزمان ومكان لكن في البرازية

الوكيل الى عشرة أيام وكل في

العشرة وبعدها في الاصح وكذا

الكنيل لكنه لا يطالب الا بعد

الاجل كما في تنوير البصائر وفي

زواهر الجواهر قال بعه بنهم ود

أو برأي فلان أو علمه أو معرفته

وباع بدونهم جاز بخلاف لا يبيع

الابنهم ود أو الابنهم فلان به

يفتي

لكن يفتن وهذا اذا لم يقض الثمن أما اذا قبض فلا يملك الحط والاقالة اه كذا في الهامس (قوله الا
من عبده ومكاتبه) وكذا مفاوضته وابنه الصغير فالمستثنى من قولها ما أربع جحر وقيد العبد في المبسوط
بغير المديون وفيه إشارة الى انه لو كان مديونا يجوز بجر (قوله كايجوز عقده) أي عند عدم الاطلاق
(قوله الامن نفسه) وفي السراج لو أمره بالبيع من هؤلاء فانه يجوز اجماعا الا أن يبيعه من نفسه أو ولده
الصغير أو عبده ولادين عليه فلا يجوز قطعا وان صرح به الموكل اه مشخ الوكيل بالبيع لا يملك شراءه لنفسه
لان الواحد لا يكون مشتريا وبائعافيه من غيره ثم يشتريه منه وان أمره الموكل أن يبيعه من نفسه وأولاده
الصغار ومن لا تقبل شهادته فباع منهم جاز بزانية كذا في البحر ولا يخفى ما بينهما من المخالفة وذكر مثل ما في
السراج في النهاية عن المبسوط ومثل ما في البرازية في الذخيرة عن الطحاوي وكان في المسألة قولين خلافا لمن
ادعى انه لا مخالفة بينهما (قوله وصح بيعه بمقابل أو كتر الخ) قال الخنذي جملته من تصرف بالتسليم
حكمهم على خمسة أو جبه منهم من يجوز بيعه وشراؤه بالمعروف وهو الاب والجد والوصي وقدر ما يتغابن
يجعل عفوا ومنهم من يجوز بيعه وشراؤه على المعروف وعلى خلافه وهو المكاتب والمأذون عند أي حنيفة
يجوز لهم أن يبعوا ما يساوي ألفا بدينارهم ويشترى ما يساوي درهما بألف وعندهما لايجوز الا على المعروف
وأما الخز البائع العاقل يجوز بيعه كيفما كان وكذا يشترى اجماعا ومنهم من يجوز بيعه كيفما كان وكذا
شراؤه على المعروف وهو المضارب وشريك العنان أو المناوضة والوكيل بالبيع المطلق يجوز بيعه هؤلاء عند
أي حنيفة بجماع وهما وعندهما لايجوز الا بالمعروف وأما شراؤهم فلايجوز الا على المعروف اجماعا
فان اشترى بخلاف المعروف والعادة أو بغير التقود نفذ شراؤهم على أنفسهم وضموا ما نقدوا فيه من مال
غيرهم اجماعا ومنهم من لا يجعل قدر ما يتغابن فيه عفوا وهو المريض اذا باع في مرض موته وحاجي فيه قليلا
وعليه دين مستغرق فانه لايجوز نجاباته وان قلت والمشتري بالخيار ان شاء وفي الثمن الى تمام القيمة وان شاء
فسخ وأما وصيه بعد موته اذا باع تركته لقضاء ديونه وحاجي فيه قدر ما يتغابن فيه صح بيعه ويجعل عفوا وكذا
لو باع ماله من بعض ورثته وحاجي فيه وان قل لايجوز البيع على قول أي حنيفة وان كان أكثر من قيمته حتى
تجبر سائر ورثته وليس عليه دين ولو باع الوصي من لا تجوز شهادته له وحاجي فيه قليلا لايجوز وكذا المضارب
ومنهم من لايجوز بيعه وشراؤه ما لم يكن خيرا وهو الوصي اذا باع ماله من اليتيم أو اشترى فعند محمد لايجوز
بمال وعندهما ان خيرا فخر واللام يجز اه سائحاتي قلت وفي وصايا الخاتمة فسر السرخصي الخيرية بما اذا
اشترى الوصي لنفسه ما في اليتيم ما يساوي عشرة بخمسة عشر وباع ماله نفسه من اليتيم ما يساوي عشرة
بنائية وذكر ما قد مناه في منية المتني بعبارة أخصر مما قد مناه (قوله بزانية) قال العلامة قاسم في تصحيحه
على القدوري ورجح دليل الال امام المعول عليه عند النسفي وهو أصح الاقاويل والاختيار عند المحبوبي
ووافقه الموصلي وصدر الشريعة اه رملي وعليه أصحاب المتون الموضوعات لنقل المذهب بما هو ظاهر
الرواية سائحاتي (قوله بالنقد بألف جاز) لانه وان صار مخالفا لانه الى خير من كل وجه وان باعه بأقل من
الألف بالنقد لايجوز لانه وان خالف الى خير من حيث التجمل خالف الى شر من حيث المقدار والخلاف الى
شر من وجه يمكن في المنع فان باعه بألفين نسيئة وشرا أيضا لايجوز ذخيرة وفيها قبله واذا واكله بالبيع نسيئة
فباعه بالنقد ان عايبا بالنسيئة جاز والا فلا اه وفي البحر عن الخلاصة لو قال بعه الى أجل فباعه بالنقد
قال السرخصي الاصح انه لايجوز بالاجماع وقرق بينه وبين ما نقله الشارح بتعين الثمن وعدمه قلت لكن
ينبغي أن يكون ما في الخلاصة محمولا على ما اذا باع بألف مما يباع بالنسيئة بدليل ما قد مناه عن الذخيرة
وقوله قبله بالنسيئة بألف قيد ببيان الثمن لانه لو لم يبين وباع بالنقد لايجوز كما بينه في البحر (قوله بزمان
ومكان) قال بعه عند الميجز بعه اليوم وكذا الإطلاق والعناق وبالعكس فيه روايتان والصحيح انه كالأول
س (قوله أو لا يجعز فلان الخ) قال في الفتاوى الهندية وكه بالبيع ونهاه عن البيع الا بجمع فلان
لا يبيع الا بجمع بعه كذا في وجيزا لكردي واذا أمره أن يبيع برهن أو كفيل فباع من غير رهن أو من غير كفيل
لم يجز كده بالنسيئة أو لم يؤكده واذا قال برهن ثقة لم يجز الا برهن يكون بقيته وقاء بالثمن أو تكون قيمته أقل
بقدر ما يتغابن فيه واذا أطلق جاز بالرهن القليل كذا في المحيط ولو قال بعه وخذ كفيلا أو بعه وخذ رهن

لا يجوز الا كذلك اهـ كذا في الهامش وجعله الامر ان كل ما قد به الموكل ان مفيد من كل وجه يلزم رعايته اكده بالنفي أولا كعبه بخيار فباعه بدونه فليس به الوديعة ان مفيدا كالحفظ في هذه الدار تعين وان لم يبق لا تحفظ الا في هذه الدار اتفاق الحزبان لا يفيد أصلا لا يجب مراعاته كعبه بالنسبة فباعه يتقد يجوز وان مفيدا من وجه يجب مراعاته ان اكده بالنفي وان لم يؤكده لا يجب مثاله لاتباعه الا في سوق كذا يجب رعايته بخلاف قوله بعبه في سوق كذا وكذا في الوديعة اذا حال لا تحفظ الا في هذا البيت يلزم الرعايته وان لم يفد أصلا بان عين صندوقا لا يلزم الرعايته وان اكده بالنفي والرحن والكفالة مفيد من كل وجه فلا يجوز خلافه اكده بالنفي أولا والاشهاد قد يفيد ان لم يغب الشهود وكانوا عدولا وقد لا يفيد فاذا اكده بالنفي يلزم الرعايته والا لا علة بالشبهين برازية قبيل الفصل الخامس وانظر ما قد سناه عن الجرفي مسألة البيع بالنسيئة (قوله واقعة الفتوى الخ) المسألة مصرح بها في وصايا الناطية لكن بلفظ بمحض فلان والحقكم فيها ما ذكره هنا اهـ (قوله وصح أخذ رهنا الخ) قال في نور العين وكيل البيع لو قال أو احتال أو أربأ أو حط أو وجب أو تجوز صح عند أبي حنيفة ومحمد ومن موكله لا عند أبي يوسف والوكيل لو قبض الثمن لايك الإقالة اجماعا اهـ قلت وكذا بعد قبض الثمن لايك الخط والبراء برازية (قوله أو توى المال على الكفيل) وهو يكون بالرافعة الى حاكم مالي ترى براءة الاصيل عن الذين بالكفالة ولا يرى الرجوع على الاصيل بعبه مفلسا يحكم به ثم يموت الكفيل مفلسا ابن كمال ومثله في الشربلالية عن الكافي وتحقيقه في شرح الزيلعي اهـ (قوله وتفيد شراؤه) لأن التهمة في الاكثر محققة فلهذا اشتراه لنفسه فاذا لم يوافقته ألحقه بغيره على ما تروا طائفة فتشمل ما اذا كان وكلا بشراء معين فانه وان كان لا يملك شراءه لنفسه فبالخالفه يكون مشتريا نفسه فالتهمة باقية كافي الزيلعي وفي الهداية قالوا لا يتخذ على الأمر وذلك في البنية انه قول عامة المشايخ والاول قول البعض وفي النخبة انه لانص فيه بغير ملخصا (قوله ما يقوم به مقوم) أي لم يدخل تحت تقويم أحد من المقومين قال مستكين فلو قومه عدل عشرة وعدل آخر غشاية وآخر سبعة فابن العشرة والسبعة داخل تحت تقويم المقومين وتعامه فيه (قوله وبناية) هي شرح الهداية (قوله لا طلاق التوكيل) أي اطلاقه عن قيد الاجتماع والافتراق (قوله وظاهره الخ) أي لانه جعله استحضانا وقال في البحر ولذا أخرجه مع دليله كاهو عاده ولذا استشهد بقول الامام بما لو باع الكل بثن النصف فانه يجوز وقد علمت أن المفتي به خلاف قوله اهـ أي خلاف قوله قد قضا استشهد به قلت وقد علمت ما قد سناه عن العلامة فاسم (قوله وقيد ابن الكمال الخ) ومثله في البحر معزوا الى المعراج ونقل الاتفاق أيضا في الكفاية عن الايضاح (قوله وفي الشراء يتوقف الخ) لافرق بين التوكيل بشراء عبد بعينه أو بغير عينه زيلعي وفيه لا يقال انه لا يتوقف بل يتوقف على المشتري لا ناقل انما لا يتوقف اذا وجد نفاذ اعل العاقد وهما شراء النصف لا يتخذ على الوكيل لعدم مخالفته من كل وجه ولا على الأمر لانه لم يوافق أمره من كل وجه فقلنا بالتوقف اهـ ملخصا (قوله اتفاقا) والفرق لا بين حنيفة وبين البيع والشراء أن في الشراء تتحقق تهمة انه اشتراه لنفسه ولأن الأمر بالبيع يصادف ملكه فيصح فيعتبر فيه الاطلاق والآخر بالشراء يصادف ملك الغير ولم يصح فلا يعتبر فيه التقيد والاطلاق كافي الهداية (قوله ولو رد مبيع بعيب على وكيله) أطلقه فتشمل ما اذا قبض الثمن أولا وأشار الى أن الخصومة مع الوكيل فلا دعوى للمشتري على الموكل فلما أمر الموكل بعيب فيه وأنكره الوكيل لا يلزمهما شيء لأن الموكل أجنبي في الحقوق ولو بالعكس رده المشتري على الوكيل لأن إقراره صحيح في حق نفسه لا الموكل برازية ولم يذكر الرجوع بالثمن وحكمه انه على الوكيل ان كان نقده وعلى الموكل ان كان نقده كافي شرح الطحاوي وان نقده على الوكيل ثم هو الى الموكل ثم وجد الشاري عيبا أثبت القاضي انه رده على الوكيل كذا في البرازية وقد بالبيع لأن الوكيل بالاجارة اذا أجر وسلم ثم طعن المستأجر فيه بعيب فقبل الوكيل بغير قضاء يلزم الموكل ولم يعتبر اجارة جديدة وقيد بالعيب اذ لو قبل بغير قضاء بخيار روية أو شرط فهو جائز على الأمر وكذا الوردة المشتري عليه بعيب قبل القبض بغير ملخصا (قوله ردة الوكيل على الأمر) لو قال فهو ردة على الأمر لكان أولى لأن الوكيل لا يحتاج الى خصومة مع الموكل الا اذا كان عيبا يحدث مثله ورد عليه باقرار قضاء وان بدون قضاء لا تصح خصومته لكونه مشتريا كما أفاده في البحر وحاصل هذه المسألة

قلت وبه علم حكم واقعه الفتوى دفع له مالا وقال اشترى زيتنا بمعرفة فلان فذهب واشترى بلا معرفته فملك الزيت لم يضمن بخلاف لا تشترى الا بمعرفة فلان فليحفظ (و) صح (أخذه رهنا وكفيل بالثمن فلا ضمان عليه ان ضاع) الرهن (في يده أو زوى) المال (على الكفيل) لأن الجواز الشرعي يتأني الضمان (وتفقد شراؤه بمثل القيمة وغبن يسير) وهو ما يقوم به مقوم وهذا (اذا لم يكن سعره معروفا وان كان) سعره (معروفا) بين الناس (كثيرا ولحم) وموزوجين (لا يتخذ على الموكل وان قلت الزيادة) ولو فلسا واحدا به يبقى بغير وبناية (وكله يبيع عبد فباع نصفه صح) لا طلاق التوكيل وقال ان باع الباقي قبل ان الخصومة جازوا الا وهو استحسان ما تقي وهداية وظاهره ترجيح قواهما والمفتي به خلافه بغير وقيد ابن الكمال الخلاف بما تعيب بالشركة والاجازة اتفاقا فليراجع (وفي الشراء يتوقف على شراء باقيه قبل الخصومة) اتفاقا (ولو رد مبيع بعيب على وكيله) بالبيع (بينة أو نكوله أو إقراره فيما لا يحدث) مثله في هذه المدة (ردة) الوكيل (على الأمر)

(لا يجبر عليه) إذا لم يكن للموكل
على الوكيل دين وهي واقعة الفتوى
مكاتبه العمادية واعتمده
المصنف قال ومفاده أن الوكيل
يبيع عين من مال الموكل لو فاء
دينه لا يجبر عليه كما لا يجبر الوكيل بخو
طلاق ولو بطلها على المعقد وعق
وهبة من فلان ويبيع منه لكونه
متبرعا في مسائل إذا أوكاله بدفع
عين ثم غاب أو يبيع رهن شرط فيه
أو بعده في الأصح أو يخصومة بطلب
المدعى وغاب المدعى عليه أشباه
خلاف لما ائق به قارئ الهداية
قلت ونظائر الاشياء أن الوكيل
نالا يجبر فقدر ولا تنس مسألة
واقعة الفتوى وراجع تنوير
البصائر فاعلمه أوفى وفي فروق
الاشياء التوكيل بغير رضى الخصم
لا يجوز عند الامام إلا أن يكون
الموكل حاضرا بنفسه أو سفرا
أو مريضا أو مخدرة (الوكيل
لا يوكل إلا بآذن أمره) لوجود
الرضى (الا) إذا أوكاله (في دفع
زكاة) فوكل آخر ثم وفم فدفع
الاخير جاز ولا يتوقف بخلاف
شراء الاضحية أضحية الخائفة (و) الا
الوكيل (في قبض الدين) إذا وكل
من في عياله (صح ابن ملك (و) الا
(عند تقدير الثمن) من الموكل الاول
(له) اى لو كيله فيجوز بلا اجازته
لحصول المقصود درر

الموكل فإذا لم يجب على الوكيل أداء المال من مال الموكل بأمر موكله ولا بالضمان عن موكله لا يكون الوكيل
فلما بالامتناع اد ملخصا ومفاده أنه لو ثبت أمر موكله أو كفالته عنه يؤمر بالاداء وعليه يحمل كلام قارئ
الهداية تأمل ثم رأيت في حاشية المخ حيث قال أقول كلام الخاتمة صريح فيما ائق به قارئ الهداية فانه
صريح في وجوب أداء المال بأحد شيئين أما أمر الموكل أو الضمان فليكن الموكل عليه فليأمل اه ثم قال
موفقا بين عبارة الخاتمة السابقة الثانية الثالثة وان لم يكن له دين على الوكيل لا يجبر وبين عبارة الفوائد لابن
نجيم الثالثة لا يجبر الوكيل إذا امتنع عن فعل ما واكل فيه الا في مسائل الخ مانته أقول الذى ذكره في الفوائد
مطلق عن قيد كونه من ماله أو من مال موكله أو من دين عليه والفرع الاخير المنقول عن الخاتمة مقيد بما إذا
لم يكن عليه دين وما قبله بما إذا لم يكن له مال تحت يده وأنت اذا تأملت وجدت المسألة ثلاثية اما أن يوجد امره
ولامال له تحت يده ولادين أو له واحد منهم ما و الظاهر أن الودعة مثل الدين احصة التوكيل بقضها كهو فصل
الدين في الفرع الثاني على مطلق المال حتى لا يخالف كلامه في الفرع الاول كلامه في الفرع الثاني لجهة
وجبه ويحصل كلامه في الفوائد على عدم وجود واحد منهما فيحصل التوفيق فلا مخالفة فتأمل اه وحاصله أنه
لا يجبر إذا لم يكن له عند الوكيل مال ولادين وعليك بالتأمل في هذا التوفيق (قوله لا يجبر عليه) لو قال
ولا يجبر الوكيل إذا امتنع عن فعل ما واكل فيه الا في مسائل وهي الثلاثة الآتية لكان اولى لثلاثيخص بما ذكر
في المتن كما في الاشياء كذا في الهامش (قوله لا يجبر عليه) اى على البيع (قوله على المتخذ) وسيأتى
في باب عزل الوكيل (قوله لكونه متبرعا) علة لقوله لا يجبر (قوله بدفع عين ثم غاب) لاحتمال انها فيجب
دفعها له نور العين (قوله أو يبيع رهن شرط فيه الخ) اى سواء شرط في عقد الرهن التوكيل بالبيع أو بعده
قال في نور العين لو لم بشرط التوكيل في البيع في عقد الرهن وشرط بعده قيل لا يجب وقيل يجب وهذا أصح
اه (قوله بطلب المدعى) مستدكر بيانه في باب عزل الوكيل وأشار الى أن المراد بوكيل الخصومة وكيل
المدعى عليه فقول الدرر وكيل خصومة لو أبى عنها لا يجبر عليها لانه وعد أن يتبرع بنق أن يخص بوكيل المدعى
كما يفهم مما هنا كما به عليه في نور العين ويعدده قوله اذا غاب المدعى فالاحسن ما سنذكره بعد (قوله خلافا
لما ائق به قارئ الهداية) مرتبط بالمتن فانه سئل هل يجبس الوكيل في دين وجب على موكله اذا كان للموكل
مال تحت يده اى يدوكيله وامتنع الوكيل عن اعطائه سواء كان الموكل حاضرا أو غابا فأجاب انما يجبر على دفع
ما ثبت على موكله من الدين اذا ثبت أن الموكل أمر الوكيل بدفع الدين او كان كفيلا والا فلا يجبس اه ح
كذا في الهامش (قوله وظاهر الاشياء) حيث قال ولا يجبر الوكيل بغير أمر على نقاضى الثمن وانما يجبل
الموكل ح ويستفاد هذا من قول الشارح لكونه متبرعا قبل الاستئناء قال في الهامش ولا يجبس الوكيل
بدين موكله ولو كانت عاتة الآن يضمن وتما في وكالة الاشياء (قوله واقعة الفتوى) اى السابقة آنفا
وهي ما اذا واكله بقضاء الدين بماله عليه قصير المستثنيات خمسة بضم الوكيل بالاخر (قوله وفي فروق الاشياء)
تقدمت اول كتاب الوكالة (قوله حاضر بنفسه) انظر ما معنى هذا فانا لم نر من ذكره بل المذكور تعذر
حضوره شرط ولم أر هذه العبارة في فروق الاشياء فراجعها (قوله الوكيل لا يوكل) المراد انه لا يوكل فيما واكل
فيه فيخرج التوكيل بمحقوق العقد فيما ترجع الحقوق فيه الى الوكيل فله التوكيل بلا اذن لكونه أصيلا فيها
ولذا لا يملك نهيه عنها وصح بوكيل الموكل كما قدمناه بجر وفيه وخرج عنه ما لو واكل الوكيل بقض الدين من
في عياله فدفع المديون اليه فانه يبرأ لان يده كيدته ذكره الشارح في السرقة اه وذكر الثاني المصنف
(قوله بخلاف شراء الاضحية) فلو وكل غيره بشرائها فوكل الوكيل غيره ثم وفم فاشترى الاخير يكون موقوفا
على اجازة الاول ان أجاز جاز والا فلا بجر عن الخاتمة (قوله تقدير الثمن) اى لو عين ثمنه لو كيله ش (قوله
من الموكل الاول) مخالف لما في البحر وللتعليل كما يظهر مما كتبناه على البحر والموافق لما في البحر أن يقول من
الوكيل الاول له اى للوكيل الثاني وأفاد اقتصاره على هذه المسائل أن الوكيل في النكاح ليس له التوكيل وبه
صرح في الخلاصة والبرازية والبحر من كتاب النكاح وقدمناه في باب الولى فراجع خلافا لما قاله ط هناك
بحثمان أن له التوكيل قياسا على هذه المسألة الثالثة فافهم (قوله لحصول المقصود) لان الاحتياج
فيه الى رأى تقدير الثمن فظاهرا وقد حصل بخلاف ما اذا واكل وكيلين وقدتر الثمن لانه لما فاقض اليهما مع

(والتفويض الى رأيه) كاعمل برأيك (كلاذن) في التوكيل (الافى طلاق وعتاق) لانهم ما يحلف به فلا يقوم غير مقامه قنية (فان وكل) الوكيل غيره (بدونهما) بدون اذن وتفويض (فعل الثاني) بحضرة او غيبته (فأجازته) الوكيل (الاول صخ) وتعلق حقوقه بالاعتد على الصحيح (الا في) ما ليس بعقد نحو (طلاق وعتاق) لتعلقهما بالشروط فكان الموكل علقه بانظرا الاول دون الثاني (وابراء) عن الدين قنية (وخصومة وقضاء) دين) فلا تكن الحضرة ابن مالك خلافا للثانية (وان فعل اجنبي) فاجازته الوكيل (الاول) (جازا لافى شراء) فانه ينفذ عليه ولا يتوقف متى وجد فاعذا (وان وكل به) اى بالامرأ والتفويض (فهو) اى الثاني (وكيل الامر) وحينئذ (فلا ينعزل بعزل موكله او موته وبنعزلان بموت الاول) كما مر في القضاء وفي الجرح من الخلاصة والخاتمة له عزله في قوله اصنع ماشئت (ضاه بصنعه وعزله من صنعه بخلاف اعمل برأيك قال المصنف فعليه لو قيل للقاضي اصنع ماشئت فله عزل نائبه بل التفويض والعزل صريحان النائب كوكيل الوكيل واعلم ان الوكيل وكالة عامة مطلقة مدفوعة انما يملك المعروضات لا المطلق والعتاق والتبرعات يهتفى زواهر الجواهر وتنوير البصائر (قال) لرجل (فوقضت اليك امرا امرأتي صارا وكلا بالطلاق وتقيده) طلاقه (بالجاس بخلاف قوله وكلتلك) في امرا امرأتي فلا يتقيد به درر من لا ولاية له على غيره لم يميز نصيرته في حقه وحينئذ (فاذا باع عبدا او مكاثبا او ذى) اوحربى عبيتى (مال صغيره الحز السمل او شرى واحد ٤١١ منهم به او زوج صغيرة كذلك) اى حزة

مسألة (لم يجز) لعدم الولاية (والولاية في مال الصغير الى الاب ثم وصيه ثم وصى وصيه) اذ الوصى يملك الايصاء (ثم الى الخلة (أبى الاب ثم الى وصيه) ثم وصى وصيه (ثم الى القاضى ثم الى من نصبه القاضى) ثم وصى وصيه (وليس لوصى الام) ووصى الاخ (ولاية الناصر في تركه الام مع حضرة الاب او وصيه او وصى وصيه او الجد) أبى الاب (وان لم يكن واحدا بما ذكرنا فله) اى لوصى الام (الحفظ) له (بيع المنقول لا العقار) ولا يشتري الا الطعام والكسوة لانهم من جملة حفظ الصغير خاتمة (فروع) وصى القاضى كوصى الاب اذا قيد القاضى بنوع تقديده وفي الاب بيع الكل عمادية وفي متفرقات البحر القاضى أو أمينه لا ترجع حقوق عقد بشراء اليتيم اليهما بخلاف وكيلي ووصى وأب فلو ضمن القاضى أو أمينه ثمن ما باعه لليتيم بعد بلوغه صح بخلاف فهم وفي الاشياء جاز التوكيل بكل ما يقدمه الوكيل لنفسه الا الوصى فله أنه يشتري مال اليتيم لنفسه لا لغيره بوكالة وجاز التوكيل بالتوكيل

تقدير الثمن ظهر ان غرضه اجتماع رأيهما في الزيادة واختيار المشتري كما مر درر (قوله خلافا للثانية) راجع الى الخصومة كما قبله في المخ والجر (قوله ينفذ عليه) اى على الاجنبي يجوز عن السراج (قوله وان وكل) اى الوصى (قوله اى بالامر) اى وكالة ملتزمة بالامر بالتوكيل اى الاذن به (قوله وبنعزلان) اى الوكيل الاول والثاني (قوله بموت الاول) اى الموكل وكان الاولى التعبير به ح (قوله وفي الجرح) الذى في البحر نسبة أن الثاني صار وكيل الموكل فلا يملك عزله فيما اذا قال اعمل برأيك الى الهداية ونسبة أن له عزله في قوله اصنع ماشئت الى الخلاصة ثم قال وهو مخالف للهداية الا أن يفرق بين اصنع ماشئت وبين اعمل برأيك والفرق ظاهر وعمل في الخاتمة بأنه لما فوضه الى صنعه فقد رضى بصنعه وعزله من صنعه اه فليس في كلام الخلاصة والخاتمة التبرع بخلافه أحدهما لا آخر فيجتمعا في المسألة قولين ودعوى صاحب البحر ظهور الفرق غير ظاهرة لما في الحواشى البيهقوية والحواشى السعدية انه ينبغي أن يملكه في صورة اعمل برأيك لتناول العمل بالارى العزل كما لا يخفى اه (قوله بخلاف اعمل برأيك) بحث فيه في الحواشى البيهقوية والسعدية (قوله واعلم) تكرار مع ما تقدم أول الكتاب مستوفي ح (قوله زواهر الجواهر وتنوير البصائر) هما جاشيتان على الاشياء الاولى للشيخ صالح والثانية لخاله الشيخ عبد القادر ولدى الشيخ محمد بن عبد الله الغزى صاحب المخ (قوله لعدم الولاية) وكذا الولاية لمسلم على كفرة في نكاح ولا مال كافي الجرح في كتاب النكاح من باب الولي وتقدم هنالك أيضا متنا وشرجا فليحفظ قال تعالى والذين كفروا بعضهم اولياء بعض (قوله الى الاب) حيث لم يكن سببا أما الاب السفيل ولا ولاية له في مال ولده اشباه في النوازل من الجمع والفرق وفي جامع الفصولين ليس للاب تحرير رقبته بمال وغيره ولا أن يهب ماله ولو بعوض ولا اقراضه في الاصح والقاضى أن يقرض مال اليتيم والوقف والغائب وليس لوصى القاضى اقراضه ولو اقراضه ضمن وقيل يصح للاب اقراضه اذ لا ايداع فهذا الاولى اه عدة كذا في الهامش (قوله يملك الايصاء) سواء كان وصى الميت او وصى القاضى مخ (قوله ثم وصى وصيه) قال في جامع الفصولين في ٢٧ ولهم الولاية في الاجارة في النفس والمال والمنقول والعقار ولو كان عقدهم بمثل القيمة او بغير الغبن صح لا بشاخصه ولا يتوقف على اجازته بعد بلوغه لانه عقد لا يميز له حال العقد وكذا اشراؤهم لليتيم يصح بغير الغبن ولو فاحشا فنفذ عليهم لا عليه ولو بلغ في مدة الاجارة فلو كانت على النفس تغير ابطال او مضى ولو على املاكه فلا خيار له وليس له فسخ البيع الذى نفذ في صغره فقط قيل انما يجوز اجارتهم لليتيم اذا كانت باجر المثل لا بأقل منه والصحيح جواز ذلك ولو بأقل اه كذا في الهامش وقوله فسط هور من لقوائد صاحب المحيط (قوله لا العقار) فيه كلام ذكره ابو السعود في حاشية مسكين فراجع (قوله راجعة اليه ومن جانب الامر كذلك فيؤدى الى المضارة بخلاف نفسه نحوى من (قوله بالتوكيل) يسانه في الاشياء من الوكالة

(قوله اي أخذ الدين) هذا لغة وعرفا هو المطالبة عناية ح وكان عليه أن يذ ك هذا المعنى فأنهم بنوا الحكم عليه مهالين بأن العرف قاض على اللغة ولا يخفى عليك أن أخذ الدين بمعنى قبضه فلو كان المراد المعنى اللغوي يصير المعنى الوكيل يقبض الدين لا بمالك القبض وهو غير معقول تدبر (قوله عند زفر) وروى عن أبي يوسف غرر الأفكار (قوله واعتمد في البحر العرف) حيث قال وفي الفتاوى الصغرى التوكيل بالتقاضى يعتمد العرف ان كان في بلدة كان العرف بين التجار أن المتقاضى هو الذى يقبض الدين كان التوكيل بالتقاضى توكيلا بالقبض والا فلا ح وليس في كلامه ما يقتضى اعتماده نعم نقل في المنع عن السراجية أن عليه القضى وكذا في التهمستاني عن المصنفات (قوله اجماعا) لأن الوكيل يعقد لاجل عقد آخر (قوله وأمرتك بقبضه توكيل) قال في البحر أول كتاب الوكالة فان قلت هما الفرق بين التوكيل والارسال فان الإذن والامر توكيل كما علمت اي من كلام البدائع من قوله لايجاب من الموكل أن يقول وكنت بكذا وأفعل كذا وأذنت لك أن تفعل كذا أو نحوه قلت الرسول أن يقول له ارسلتك او كن رسولا عني في كذا وقد جعل منها الزباني في باب حمار الرؤية أمرتك بقبضه وصرح في النهاية فيه معزى بالى القوائد الظهيرية أنه من التوكيل وهو الموافق لما في البدائع اذ لا فرق بين افعل كذا وأمرتك بكذا ١٢ وتما فيه (قوله خلا للزباني) حيث جعل أمرتك بقبضه ارسالا ح كذا في الهامش (قوله وكيل الصلح) لأن الصلح مسالمة لا خصامة (قوله اي الخصومة) حتى لو اقيمت عليه البيعة على استبقاء الموكل او برأيه تقبل عنده وقال لا يكون خصما زباني (قوله ولو وكيل التضاضى) بأن وكله يقبض دين الغائب شربلاية (قوله أمره بقبض دينه) قال في الهامش نقل عن الهندية الوكيل يقبض الدين اذا أخذ العروض من الغريم والموكل لا يرضى ولا يأخذ العروض ولو كدل أن برد العروض على الغريم ويطالبه بالدين كذا في جواهر الفتاوى رجل له على رجل ألف درهم وضع فوكل رجلا بشخصها وأعلم أنه اوضح يقبض الوكيل ألف درهم غلة وهو يعلم انها غلة لم يجوز على الأمر فان ضاعت في يده ضمنها الوكيل ولم يلزم الأمر شي ولو قبضها وهو لا يعلم انها غلة فقبضه جاز ولا ضمان عليه وله أن يرد حوايا أخذ خلافها فان ضاعت من يده فكانها ضاعت من يده الأمر ولا يرجع بشي في قياس قول أبي حنيفة وفي قياس قول أبي يوسف يرد مسئلتها أو يأخذ الوضوح اه أقول الاوضح حلى من فضة جمع وضع واصاله البياض مقرب وفي المختار والوضح حلى من الدراهم الصحاح وذكر في الهامش دفع الى رجل مالا يدفعه الى رجل فذكر أنه دفعه اليه وكذبه في ذلك الأمر والمأمور له بالمال فالقول قوله في براءة نفسه عن الضمان والقول قول الاسترخاء لم يقبضه ولا يسقط دينه عن الأمر ولا يجيب البين عليهم ما جعلا وما يجيب على الذى كذبه دون الذى صدقه فان صدق المأمور في الدفع فانه يحلف بالله ما قبض فان حلف لا يسقط دينه وان نكل سقط وصدق الاسترخاء لم يقبضه وان كذب المأمور فانه يحلف بالمأمور خاصة لقد دفعه اليه فان حلف برئ وان نكل لزمه ما دفع اليه اه هندية من فصل اذا وكل انسانا بقضاء دين عليه (قوله درهمان درهم) معناه لا يقبض متفرقا فلو قبض شيئا دون شي لم يبرأ الغريم من شي جامع الفصولين وفيه وكيل قبض الودعة قبض بعضها جاز فلو أمر أن لا يقبضها الا جمعا فقبض بعضها ضمن ولم يجوز القبض فلو قبض ما بقي قبل أن يهلك الأول جاز القبض على الموكل اه (قوله في الاشياء الخ) الظاهر أنه أراد بالنقل المذكور الاشارة الى مخالفته لما في الاشياء فان من جملة الثلاث كما تقدم قبل هذا الباب أنه يجبر الوكيل بخصومة بطلب المدعى اذا غاب المدعى عليه وقد تبع المصنف صاحب الدرر وقال في العزيمة لم نجد هذه المسألة هنا لافى المتون ولا في الشروح ثم أجاب كالشربلاية بأنه لا يجبر عليها يعنى ما لم يغيب موكله فاذا غاب يجبر عليها كما ذكره المصنف في باب رهن يوضع عند عدل اه وهذا أحسن بما قد سنا عن نور العين تأمل هذا ولكن المذكور في المنع متناوفا في الاشياء فانه ذكره بقوله لا يجبر عليها الا اذا كان وكيلا بالخصومة بطلب المدعى عليه وتجاب المدعى وكانه ساقط من المتن الذى شرح عليه

(وكيل الخصومة والتقاضى)
اي أخذ الدين (لا عليك القبض)
عند زفر وفيه بقاء لفساد الزمان واعتقد في البحر العرف
(و) لا (الصلح) اجماعا بحر
(ورسل التقاضى عليك القبض
لا لخصومة) اجماعا بحر
ارسلتك او كن رسولا عني ارسال
وأمرتك بقبضه توكيل خلافا
للزباني (ولا عليكهما) اي
الخصومة والقبض (وكيل
اللازمة كما لاجل الخصومة وكيل
الصلح) بحر (وكيل قبض الدين
عليكها) اي الخصومة خلافا لهما
لو وكيل الدائن ولو وكيل القاضي
لا عليكها انصافا كوكيل قبض
العين انصافا وأما وكيل قيمة واخذ
شفعة ورجوع حصة ورد يعيب
فإنهما مع القبض انصافا ابن مالك
(أمره بقبض دينه) وأمر لا يقبضه
الاجمعيان فقبضه الادرهما لم يجوز
قبضه (المذكور) (على الأمر)
لخالفته فلم يصروكلا
(و) الأمر (له الرجوع على
الغريم بكنه) وكذا لا يقبض درهمان
دون درهم بحر (ولو لم يكن للغريم
بيعة على الايداء فقبضى عليه)
بالدين (وقبضه الوكيل قضاع منه
ثم برهن المطالب على الايضاء)
للموكل (فلا سبيل له) للمدينون
(على الوكيل وانما يرجع على
الموكل) لأن يده كبد ذخيرة
(الوكيل بالخصومة اذا أبي)
الخصومة (لا يجبر عليها) في الاشياء
لا يجبر الوكيل اذا امتنع عن فعل
ما وكل فيه تبرعه الا في ثلاث كما مر
(بخلاف الكفيل) فانه يجبر عليها
للا التزام

وكلمة بنصومانه وأخذ حقه من الناس على أن لا يكون وكيلاً فيما يدعى على الموكل (جاء) هذا التوكيل (فلو أثبت) الوكيل (المال) أي لموكله (ثم أراد الخصم الدفع لا يسمع على الوكيل) لأنه ليس بوكيل فيه (درر) (وصح) اقرار الوكيل بالخصومة (لا يغيرها مطلقاً) (بغير الحدود والقصاص) على موكله (عند القاضي دون غيره) استحضاراً (وان انعزل) الوكيل (به) أي بهذا الاقرار حتى لا يدفع اليه المال وان برهن بعده على الوكالة لتناقض (درر) (وكذا اذا استثنى) الموكل (اقراره) بأن قال وكلتك بالخصومة غير جائز الاقرار وصح التوكيل والاستثناء على الظاهر بزازية (فلو أقر عنده) أي القاضي (لا يصح) وخرج به عن الوكالة (فلا تنصع) ٤١٣ خصوصته (درر) (وصح) التوكيل بالاقرار ولا بصيربه

الشارح تأمل (قول) وصح اقرار الوكيل) يعني اذا ثبت وكالة الوكيل بالخصومة وأقر على موكله سواء كان موكله المتدعي فأقر باحتيائه الحق والالتزام عليه فأقر بغيره عليه (درر) (قول) بالخصومة) متعلق بالوكيل (قول) لا يغيرها) أي لا اقرار الوكيل بغير الخصومة أي وكالة كانت (قول) بغير الحدود والقصاص) متعلق باقرار (قول) استحضاراً) والقياس أن لا يصح عند القاضي أيضاً لأنه مأثور بالخاصة والاقرار بغيرها لأنه مسألة ح (قول) انعزل) أي عزل نفسه لاجل دفع الخصم وإني وردته عزى زاده ط قال في الهداية تحت قوله انعزل أي لو اقيمت البيئة على اقراره في غير مجلس القضاء يخرج من الوكالة اه (قول) حتى لا يدفع اليه المال) أي لا يؤمر الخصم بدفع المال الى الوكيل لأنه لا يمكن أن يتي وكلا يجوب مقيد وهو الاقرار وما وكاه بجواب مقسد وانما وكاه بالجواب مطلقاً اه ح عن شرح الهداية معزيا للقاضي زاده (قول) لتناقض) لأنه زعم أنه مبطل في دعواه (درر) (قول) بأن قال) المسألة على خمسة أوجه مبسطة في الجبر (قول) على الظاهر) أي ظاهراً الرواية ومثله استثناء الانكار فيصح منها في ظاهراً الرواية فيلحق وبأنه فيه (قول) أي بالتوكيل) التوكيل بالاقرار صحيح ولا يكون التوكيل به قبل الاقرار اقراراً من الموكل وعن الطواويس معنى أن يوكل بالخصومة ويقول مناصم فإذا رأيت طوق مؤنة أو خوف عار على فأقر بالتدعي يصح اقراره على الموكل كذا في البرازية رمل قلت ويظهر منه وجه عدم كونه اقراراً ونظيره صلح النكر (قول) وبطل توكيل الكفيل) فلو أراءه عن الكفالة لم تنطب صحة وقوعها باطلاً ابتداءً كما لو كفل عن غائب فإنه يقع باطلاً ثم اذا أجاز له لم يجز (قول) بالمال) متعلق بالكفيل ح وسبب في محترمه من (قول) لو وكاه بقبضه) أي فيما لو أتمق المولى عبده المديون حتى لزمه ضمان قيمته للغرماء وبطل العبد بجميع الدين ولو وكاه الطالب بقبض المال عن العبد كان باطلاً لأن الوكيل من يعمل لغيره والمولى عامل لنفسه لأنه يرى به نفسه فلا يصح وكلاً كفاية (قول) لأن الوكيل) قال في الهامش أي لأن الوكيل عامل لغيره حتى عمل لنفسه فقط بطلت الوكالة اه اشباه (قول) الا اذا الخ) الاستثناء مستدرك فانظر ما في الجبر والمديون بالنصب وقاعل وكل مستتر فيه (قول) قينة) عبارتها كافي المخ ولو وكاه بقبض دينه على فلان فأخبره المديون فوكاه ببيع سلعته وإيفاء ثمنه الى رب الدين فباعها وأخذ الثمن وذلك يهلك من مال المديون لاستحالة أن يكون قاضياً ومقتضياً الواحد لا يصلح أن يكون وكلاً للمطلوب والطالب في القضاء والاقتضاء اه وعمامة في الجبر فانظره (قول) بخلاف كفيل النفس) قديم الزبلي بأن يوكل بالخصومة قال في الجبر وليس بقيد اذ لو وكاه بالقبض من المديون صح اه (قول) حيث يصح ضمانهم) بالثمن والمهر لأن كل واحد منهم سفير ومعبّر مخ والمناسب أن يقول يصح توكيله لكن لا يظهر في مسألة وكيل الامام ببيع الغنائم تأمل (قول) سفير) أي معبر عن غيره فلا تلحقه العهدة (قول) بخلاف العكس) هو تكرار محض ح أي مع قوله وبطل توكيل الكفيل بالمال لكن اذا لو حظ ارتباطه بقوله ففصل ناسخة اظهارة للفرق بينهما لم يكن تكراراً تأمل (قول) وكذا كلما الخ) تكرار محض مع ما قبلها ح (قول) للبايع) المناسب للموكل (قول) لم يجز) استحالة الشربلاني بوكيل الامام ببيع الغنائم ودفعه ابو السعود بما مر من أنه سفير ومعبّر فلا تلحقه عهدة (قول) عامل لنفسه) لأن حق الاقتضاء له (قول) ربيع) أي على موكله بالبيع ولقائل أن يقول التبرع حصل في ادائه اليه بجهة الضمان كادائه بحكم الكفالة عن المشتري بدون أمره فليأمل شربلانية ولا يخفى أن التبرع في القيس عليه انما هو في نفس الكفالة وأما الأداء فهو ملزم به شاء أو أبى بخلاف مسألة أعلى أنه اذا أدى على حكم الضمان لا يسمى متبرعاً بل هو ملزم به في نفسه اه (قول) علا ياقراره) أي في مال نفسه لأن المديون تقضي بأمنائها بخلاف اقراره بقبض الوديعة الاتي لأن فيه البطلان حتى المالك في العين سائحاتي (قول) ولا يصدق الخ)

أي بالتوكيل (مقرراً) بمر (وبطل توكيل الكفيل بالمال) لتلاصيح عامل لنفسه (كما) لا يصح (لو وكاه بقبضه) أي الدين (من نفسه أو عبده) لأن الوكيل متى عمل لنفسه بطلت الا اذا واصل المديون ببراء نفسه فيصح وبصح عزله قبل ابرائه نفسه اشباه (او وكل المحتال الخيل بقبضه من المال عليه) او وكل المديون وكيل الطالب بالقبض لم يصح لاستحالة كونه قاضياً ومقتضياً قينة (بخلاف كفيل النفس والرسول) ووكيل الامام ببيع الغنائم والوكيل بالتزويج) حيث يصح ضمانهم لأن كلا منهم سفير (الوكيل) بقبض الدين اذا كفل صح وبطل الوكالة) لأن الكفالة اقوى للزومها ففصل ناسخة (بخلاف العكس) وكذا كلما صح كفالة الوكيل بالقبض بطلت وكالته تقدمت الكفالة او تأخرت) لما قلنا (وكيل البيع اذا ضمن الثمن للبائع عن المشتري لم يجز) لما مر أنه يصير عامل لنفسه (فان أدى بحكم الضمان رجوع) لمطلانه (وبدونه لا) لتبرعه (ادعى انه) وكيل الغائب بقبض دينه فصدقته الغريم امر بدفعه اليه عملاً بأقراره ولا يصدق لو ادعى الايفاء

(فإن حضر الغائب فصدقه) في التوكيل (فيها) ونعمت (والأمر الغريم يدفع الدين اليه) إلى الغائب (ثانياً) لفساد الاداء بانكاره مع عينه (ورجح) الغريم (به على الوكيل ان باقيا بيده ولو حكماً) بأن استهلكه فإنه يضمن مثله خلاصة (وان ضاع لا) عملاً بصدقه (الاذا) كان قد (ضمنه عند الدفع) بقدر ما يأخذه الدائن ثانياً لا مأخذه الوكيل لأنه أمانة لا يتجاوزها الكفالة زيلعي وغيره (أوقال له قبضت منك على اني ابرأتك من الدين) فهو كما لو قال الاب للثمن عند أخذ مهر بنته أخذ منك على اني ابرأتك من مهر بنتي فإن أخذته المبت ثانياً رجع الخلق على الاب فكذا هذا برزانية (وكذا) يضمنه (إذا لم يصدقه على الوكالة) بعم صورتي السكوت والتكذيب (ودفع له ذلك على رزعه) الوصالة فهذه اسباب الرجوع عند الهلاك (فإن ادعى الوكيل هلاكه اودفعه لموكله صدق) الوكيل (بجلفه وفي الوجوه) المذكورة (كها) الغريم (ليس له الاسترداد حتى يحضر الغائب) وان برهن انه ليس بوكيل او على اقراره بذلك او أراد استخلافه لم يقبل لسعه في نقض ما اوجبه للغائب نعم لو برهن أن الطالب بجهد الوكالة وأخذ من المال ٤١٤ تقبل بجر ولومات الموكل وورثه غريمه او وهبه له أخذ فاعا ولو له الكاظمة الا اذا صدقه

سبأني متناً في قوله ولو موكله قبض مال فادعى الغريم ما يسقط حق موكله الخ (قوله لفساد الاداء) لأنه لم يثبت الاستيفاء حيث أنكر فقوله بانكاره الباء للسببية وقوله مع عينه يشير إلى أنه لا يصدق بمجرد الإنكار وفي البحر عن البرزانية ولو ادعى الغريم على الطالب حين أراد الرجوع عليه أنه وكل القابض وبرهن يقبل ويبرأ وان أنكر حلفه فإن نكل برأ انتهى وفيه عنها أيضاً وان أراد الغريم أن يحلفه بالله ما موكلته له ذلك وإن دفع عن سكوت ليس له الا اذا عاد إلى التصديق وان دفع عن تكذيب ليس له أن يحلفه وان عاد إلى التصديق لـ (كنه يرجع على الوكيل اه فاطلاق الشارح في محل التقييد تأمل (قوله فإنه يضمن مثله) الاولى بدله تأمل (قوله فندخله) بتشديد الميم بأن يقول أنت وكيله لكن لا آمن أن يجهد الوكالة ويأخذ مني ثانياً فيضمن ذلك المأخوذ فالضهير المستتر في ركه عائد إلى الوكيل والبارز إلى المال بجر (قوله اوقال) أي مدعى الوكالة (قوله فهذه) أي الثلاثة وذكر في الهامش عن القول لمن من الوكالة في شخص اذن لا آخر أن يعطى زيدا ألف درهم من ماله الذي تحت يده فادعى المأمور بالدفع وغاب زيد وأنكر الاذن وطالبه بالبينة على الدفع فهل يلزمه ذلك أجاب ان كان المال الذي عنده أمانة فالقول قول المأمور مع عينه وان كان تعويضاً أو ديشال يقبل قوله لا البينة اه (قوله لم يقبل) ولا يكون له حق الاسترداد (قوله خلافاً لابن الشحنة) فيه أن ابن الشحنة نقل رواية عن أبي يوسف انه يؤمر بالدفع وما نها هو المذهب فلا معارضة ح (قوله مطلقاً) سواء سكت أو كذب أو صدق (قوله للمأمر) انه يكون ساعياً في نقض ما اوجبه للغائب وفي البحر لو هلك الوديعة عنده بعد ما منع قبيل لا يضمن وكان ينبغي الضمان لأنه منعهما من وكل المودع في رزعه اه ومثله في جامع الفصولين (قوله ولو ادعى) أي الوارث أو الموصى له (قوله على ملك الوارث) أي والموصى (قوله ولا بد من التلوم الخ) تنفذت هذه المسائل في منقرات القضاء وقد منّا الكلام عليها (قوله ودعوى الايضاء كوكالة) فاذا صدقه ذواليد لم يؤمر بالدفع له اذا كان عيناً في يد المقر لأنه أقر أنه وكيل صاحب المال بقبض الوديعة أو الغصب بعد موته فلا يصح كالأقر أنه وكيله في حياته بقبضها وان كان المال دينا على المقر فعلى قول جملة الاول يصديق ويؤمر بالدفع اليه وعلى قوله الآخر وهو قول أبي يوسف لا يصدق ولا يؤمر بالتسليم اليه وبإسناده في الشرح بجر (قوله أو اقراره) أي الموكل بأنه ملكي المسألة في جامع الفصولين حيث قال قال ادعى أرضاً وكالة انه ملك موكلتي فبرهن فقال ذواليد انه ملكي وموكلت أقر به فلو لم يكن له بينة فله أن يحلف الموكل لا ركيه فوكله لو غاباً فلا يلتزم أن يحكم به موكله فلو حضر الموكل وحلف انه لم يقتر له بقي الحكم على حاله ولو نكل بطل الحكم اه وبه يظهر ما في كلام الشارح (قوله لان جوابه تسليم) لأنه انما ادعى الايضاء وفي ضمن دعواه اقرار بالدين وبالوكالة وتغاضي في التيسير (قوله ما لم يبرهن) أي على الايضاء فتقبل للمأمر أن الوكيل يقبض الدين وكيل بالخصومة بجر (قوله لا الوكيل) أي على عدم علمه باستيفاء الموكل بجر (قوله لان النيابة لا تجري في اليمين) وكيل قبض الدين ادعى عليه المديون الايضاء إلى موكله او ابراءه وأراد تحليف الوكيل انه لم يعلم به لا يحلف اذ لو أقر به لم يجوز على موكله لأنه على الغير جامع الفصولين وهذا التعليل أظهر مما ذكره الشارح فتدبر وفي نور العين عن الخلاصة وفي الزبادات في كل موضع لو أقر لزمه فاذا أنكر يستخلف الا في ثلاث مسائل * وكيل شراء وجديعاً فأراد الرد وأراد البائع تحليفه بالله ما يعلم أن الموكل رضى بالعب لا يحلف فان أقر الوكيل لزمه * الثانية وكيل قبض الدين اذا ادعى عليه

على الوكالة ولو أقر بالدين وانكر الوكالة حلف ما يعلم أن الدائن وكاله عيني (قال اني وكيل بقبض الوديعة فصدقه المودع لم يؤمر بالدفع اليه) على المشهور خلافاً لابن الشحنة ولو دفع لم يملك الاسترداد مطلقاً للمأمر (وكذا) الحكم (لو ادعى شراءه من المالك وصدقه) المودع لم يؤمر بالدفع لأنه اقرار على الغير (ولو ادعى انتقالها بالارث او الوصية منه وصدقه أحمر بالدفع اليه) لاتفاقهما على ملك الوارث (إذا لم يكن على المبتدين مستغرق) ولا بد من التلوم فيهما لاحتمال ظهور وارث آخر (ولو أنكر موته اوقال لا ادري لا) يؤمر به ما لم يبرهن ودعوى الايضاء كوكالة فليس لمودع ميت ومدونه الدفع قبل ثبوت أنه وصى ولو لا وصى فدفع لبعض الورثة برئ عن حصته فقط (ولو وكاله بقبض مال فادعى الغريم ما يسقط حق موكله) كأداء أو ابراء أو اقراره بأنه ملكي (دفع) الغريم (المال) ولو عقاراً (اليه) أي الوكيل لان جوابه تسليم ما لم يبرهن وله تحليف الموكل لا الوكيل لان النيابة لا تجري في اليمين خلافاً لفر

(ولو وكله بعيب في أمة وادعى البائع)
 إن المشتري رضى بالعيب لم يرد عليه
 حتى يحلف المشتري (والفرق أن
 القضاء هنا فسخ لا يقبل النقض
 بخلاف ما مر خلافا لهما) فلوردها
 الوكيل على البائع بالعيب فحضر
 الموكل وصدقه على الرضى كانت
 له لا للبائع (اتفاق في الأصح لأن
 القضاء لا عن دليل بل للجهل بالرضى
 ثم ظهر خلافه فلا يقبل باطنا نهاية
 والمأمور بالانفاق) على أهل
 أو بناء (أو القضاء) لدين (أو الشراء
 أو التصديق) عن زكاة (إذا أمسك
 ما دفع اليه وتقدم من ماله) ناويا
 الرجوع كذا قيد الخامسة في
 الاشياء (حال قيامه لم يكن
 متبرعا) بل يقع النقض استحسانا
 (إذا لم يصف إلى غيره) فلو كانت
 وقت انفاقه مستهلكة ولو بصرفها
 لدين نفسه أو أضاف العقد إلى
 دراهم نفسه ضمن وصار مشتريا
 لنفسه متبرعا بالانفاق لأن الدراهم
 تتعين في الوكالة نهاية وبزانية
 نعم في المشتري لو أمره أن يقبض
 من مديونه ألفا ويتصدق بقصد
 بألف يرجع على المديون جاز
 استحسانا (وصى) اتفاق من ماله
 (و) الحال أن (مال اليتيم غائب
 فهو) أي الوصي كالأب
 (متطرق إلا أن يشهد أنه قرض عليه
 أو أنه يرجع) عليه جامع الفصولين
 وغيره وعلة في الخلاصة بأن قول
 الوصي وإن اعتبر في الانفاق لكن
 لا يقبل في الرجوع في مال اليتيم
 الإباينة (فروع) الوكالة
 المجردة لا تدخل تحت الحكم وبنيانه
 في الدرر صح التوكيل بالسلم
 لا يقبل عقد السلم فللناظر أن
 يسلم من ربه في زبته وحصره

المديون أن موكله أبرأه عن الدين واستخلف الوكيل على العلم لا يحلفه ولو أقر به لزمه يقول الحق لم يذكر الثالثة
 في الخلاصة وفي الثانية نظر إذا المقترب هو الإبراء الذي يذمه المديون فكيف يتصور لزومه على الوكيل (قوله
 ولو وكله بعيب) أي برد أمة بسبب عيب ح (قوله لم يرد عليه الخ) أي لم يرد الوكيل على البائع ح كذا في
 الهامش (قوله حتى يحلف الخ) يعني لا يقضى اتفاقا بالرد عليه حتى يحضر المشتري ويحلف أنه لم يرض
 بالعيب ح كذا في الهامش (قوله والفرق) أي بين هذه المسألة حيث لا ترد الأمانة على البائع وبين التي
 قبلها حيث يدفع الغريم المال إلى الوكيل ح كذا في الهامش (قوله خلافا لهما) حيث قال لا يؤخر القضاء
 في الفصلين لأن قضاء القاضي عندهما ينفذ ظاهرا فقط إذا ظهر الخطأ ح (قوله فلا يقبل باطنا) اعترضه
 قاضي زاده أنه إذا جاز نقض القضاء ذهنا عند أي حيلة أي بأي سبب كان لا يتم الدليل المذكور للفرق بين
 المسألتين ح (قوله والشراء) قيد لما في الجرح من الخلاصة الوكيل يبيع الدين إذا أمسك الدينار وباعه
 ديناره ليصبح (قوله عن زكاة) الظاهر أنه ليس بقصد ح ويدل عليه إطلاق ما يأتي عن المشتري (قوله
 إلى غيره) أي غير مال الأمر سواء أضاف إلى مال الأمر أو أطلق ح (قوله وقت انفاقه) أي أو شرائه
 أو تصدقه (قوله لدين نفسه) أو غيره ح (قوله نعم الخ) لا وجه للاستدراك فإنها لا تنافي ما قبلها فإن
 قيام الدين في ذمة المديون كقيام المال في يد الوكيل وصاحب المنع والجرد ذكرها من غير استدراك ح
 (قوله وصى) اتفاق الخ) سبأ في تحريره هذه المسألة في آخر كتاب الوصايا إن شاء الله تعالى (قوله غائب)
 والحاشي كذلك بالاولى (قوله فروع) تكرر مع ما يأتي قريبا أول الباب (قوله وبنيانه في الدرر) قال فيها
 قال في الصغرى الوكيل يقبض الدين إذا أحضر خصما فاقرب بالتوكيل وأنكر الدين لا تثبت الوكالة حتى لو أراد
 الوكيل إقامة البينة على الدين لا تقبل اه أقر بالتوكيل وأنكر الدين لا تثبت الوكالة لانه لما أقر بالوكالة
 لا يكون خصما بالدين بخلاف ما إذا أنكر الوكالة وأقر بالدين فإنه يكون خصما في إثبات الدين لكون البينة
 واقعة على خصم متكبر للوكالة فانهم كذا في الهامش (قوله صح التوكيل بالسلم) أي الإسلام وقد تقدم التبيه
 على هذه المسألة في باب الوكالة بالبيع والشراء حيث قال هسك والمراد بالسلم الإسلام لا قبول السلم فإنه
 لا يجوز ابن كمال وأوضحناه بعبارة الزيلعي فراجع وفي شرح الوهبانية قال في المبسوط إذا وكله أن يأخذ
 الدراهم في طعام مسمى فأخذها الوكيل ثم دفعها إلى الموكل فالطعام على الوكيل وللوكيل على الموكل الدراهم
 قرص لأن أصل التوكيل باطل لأن المسلم إليه أمره ببيع الطعام من ذمته إلى ذمة الوكيل ولو أمره أن يبيع
 عين ماله على أن يكون الثمن على الأمر كان باطلا فكذلك إذا أمره أن يبيع طعاما في ذمته وقبول السلم من
 صنيع المغاليس فالتوكيل به باطل (قوله فللناظر أن يسلم الخ) فزعمه على ما قبله لانه كالوكيل على ما صرحوا
 به وفي هذه العبارة إيجازا لحقها بالانفاذ وهي مشقة على مسألتين أحدهما يجوز للقيم أن يسلم من ربع الوقت
 في زبته وحصره كالوكيل بعقد السلم ثم رأس المال وإن ثبت في ذمته كالمسألة السابقة فهو مأمور بدفع بدله
 من غلة الوقت وليس المراد بموته في الذمة متأخرا فيفسد العقد بل المراد أنه كالتن ثبت في الذمة ثم يعطيه
 يكون بدلا عما وجب وهذا يعطيه في المجلس كالتوكيل بالشراء يصح وإن لم يكن الثمن ملكه أو نقول الثمن هنا معين
 أي رأس مال السلم لأن مال الأمانة معين بالتعيين ثانياً بما قد علمت أن قيم الوقت وكيل الواقف والوكالة أمانة
 لا يصح بيعها ولما اشتهر أن ذلك لا يصح جعل النظار له حيلة إذا أراد وأن يجعلوا في القرية أمينا يحفظ زرعها
 ويقفرون له على ذلك جعلوا وهي أن يأمره بعقد السلم ويستلمون من الوكلاء على ما هو مقر لهم باطنا فغلة المسلم
 فيها تثبت في ذمة الوكيل ولو صرفها من غلة الوقت ضمنها ولو صرف مال السلم على المستحقين لم يرجع به في غلة
 الوقت وكان متبرعا لانه صرف مال نفسه في غيره ما أذن له فيه يخرج على المسألة السابقة لانه توكيل بقبول
 السلم هذا حاصل ما ذكره شرّاح الوهبانية في هذا المخل وقد صعب على فهم هذا الكلام ولم يتخلص منه حاصل
 مدته طوله حتى فتح المولى بشي غلب على ظني أنه هو المراد في تصوير هذه الحيلة في المسألة الثانية وهي
 أن شخصاً يكون ناظرا على وقف فيريد أن يجعل أمينا قادرا عليه بحيث ينتفع هو عاجلا والأمين أجلا فإذا أخذ
 من الأمين شيئا على ذلك ليقوم مقامه يأخذ من غلات الوقف بدلا عن الجعل فهو لا يجوز لانه يبيع الوكالة
 في المعنى فلما علمت أن الناظر وكيل الواقف وهذا يفعل في زماننا كثيرا في المقاطعات والاقواق ويسمونه التراما

وليس له أن يوكل به من يجعله يبيع
أمانة لا يبيع بها وقامه في شرح
الوهبانية

• (باب عزل الوكيل) •

(الوكالة من اعتماد الغير لا زمة)

كالعارية (ولا يذللها خيار شرط

ولا يبيع الحكمه مقتودا وانما

يبيع في ضمن دعوى حصة على

غيره) ويانه في الدرر (فله وكل

العزل متى شاء ما لم يتعلق به حق

الغير) كوكيل خصومة يطلب

الخمس كاسبي ولولا كالة دورية

في طلاق وعتاق على ما صححه

البرازي وسيبي عن العيني خلافة

فتبه (بشرط علم الوكيل) أي

في التمسدي أما الحكمي فثبت

وينعزل قبل العلم كالرسول (ولو)

عزله قبل وجود الشرط في المعلق

به) أي بالشرط به يفتي شرح

وهبانية (ويثبت ذلك) أي العزل

(بما أخذه به وبكتابته) مكتوب بعزله

(وارسله رسولا) ميمرا (عدلا أو

غيره) اتفاقا (حزرا أو عبدا صغيرا

أو كبيرا) صدقه أو كذبه ذكره

المصنف في مستقرات القضاء (إذا

قال) الرسول (الموكل أرسلني إليك

لا بلغك عزله أياك عن وكالته ولو

أخبره فتولى) بالعزل (فلا بد من

أحد شرطى الشهادة) عددا

أو عدالة (كأخواتها) المتقدمة في

المتفرقات وقد منا الله متى صدقه

قبل ولو فاسقا اتفاقا ابن مالك

وفزع على عدم لزومها من

المباين بقوله (فلا وكيل) أي

بالخصومة وبشراء المعين لا الوكيل

بنكاح وطلاق وعتاق ويبيع ماله

وبشراء شيء بغيره ينفى الاشياء

(عزل نفسه بشرط علم موكله)

فإذا قيل له بهذه الحيلة وهي أن يأخذ الناظر من الأمين مبلغا معلوما سلم على غلة الوقت ليصرفه في مصارفه
ويأخذ منه ما عساه له الرافق من العشر مثلا ويستغل ذلك الأمين غلة الوقت على أنه المسلم فيه ليحصل للناظر
نفع ينظره ولا أمين بأمانته فهو أيضا لا يجوز لأن الناظر وكيل عن الواقف فكأنه صار وكلا عن الواقف في
قبول عقد السلم وأخذ الدراهم على الغلة الخارجة وقد علمت أن الجائر التوكيل بعقد السلم لا يقبوله فإذا أخذ
الدراهم وصرفها على المستحقين يكون متبرعا صار فاسا مال نفسه وثبتت الغلة في ذمته فبأنه هذا
ما ظهري ثم لا يخفى أن هذا كله إنما يكون بعد بيان مقتدر السلم فيه مع سائر شروط السلم ولا يكون فسادا من
جهة أخرى كما لا يخفى والله تعالى أعلم

• (باب عزل الوكيل) •

(قوله خيار شرط) لانه انما يحتاج اليه في عقد لازم ليتمكن من له الخيار من فسخه اذا أراد منخ (قوله)
فله وكل العزل قال الزبلي بعد تقرير مسألة عزل الوكيل ما لم يتعلق به حق الغير وعلى هذا قال بعض
المشايخ اذا وكل الزوج بطلاق زوجته بالتسليم ثم غاب لا يملك عزله وليس بشيء بل له عزله في الصحيح لان المرأة
لاحق لبيها في الطلاق وعلى هذا قالوا لو قال الموكل للوكيل كلما عزلتك فأنت وكيل لا يملك عزله لانه كلما عزله
تجددت الوكالة وقيل بنعزل بقوله كلما وكنتك فأنت معزول وقال صاحب النهاية عقدي انه يملك عزله بأن
يقول عزلتك عن جميع الوكالات فيصرف ذلك الى المعلق والمنفذ وكلاهما ليس بشيء ولكن الصحيح اذا أراد
عزله وأراد أن لا تنقضي الوكالة بعد العزل أن يقول رجعت عن المعلقة وعزلتك عن المتجزة لان ما لا يكون لازما
يصح الرجوع عنه والوكالة منه اه ملخصا (قوله كوكيل خصومة) تمثيل لم دخول النبي أي ليس له عزله
وان علم به الوكيل لعلق حق الغير به فليس للموكل العزل كوكيل خصومة وهو ما اذا وكل المتدعي عليه
وكيلا بالخصومة يطلب الخمس الذي هو المتدعي ثم غاب وعزله فانه لا يبيع لثلا يبيع حق المتدعي ح (قوله)
كاسبي) أي قريبا (قوله ولو الوكالة دورية) لا يخلوا أمانا أن يكون مبالغة على قوله فله وكل العزل
أو على قوله ما لم يتعلق به حق الغير فعلى القول يكون المعنى أن له العزل ولو كانت الوكالة دورية والمبالغة حينئذ
ظاهرة وعلى الثاني انه ليس له العزل في الوكالة الدورية وعلى كل ففي كلام السارح مناقشة أما على الأول
فلما فانه لقوله وسيبي عن العيني خلافة لان الذي سبي أن له العزل فليس خلافة وأما على الثاني فلانه يقتضي
انه مما يتعلق به حق الغير وليس كذلك لان من يقول بعدم عزله في الوكالة الدورية يقول انه لا يمكن لانه كلما عزله
تجددت له وكالة وقوله في طلاق وعتاق يحتمل انه حال من الوكالة الدورية ويحتمل انه مسألة أخرى من مدخول
لأنه أيضا ولو في طلاق وعتاق لا يبعد كونه في الوكالة الدورية وفي كل مناقشة أيضا لان البرازي لم يصح شيئا
منها بل قال وكله غير جائز الرجوع قال بعض المشايخ ليس له أن يعزله في الطلاق والعتاق وقال بعض مشايخنا
له العزل وليس فيه رواية مسطورة وقال قبله وعزل الوكيل بالطلاق والنكاح لا يبيع بلا علم لانه وان لم يلحقه
ضرر لكنه يصير مكذبا فيكون غرورا اه نعم يصح حله على الثاني ان جعلت المبالغة على قوله فله وكل عزله ولا يرد
حينئذ عليه انه مما لا حق فيه للغير كما يصرح به والظاهر أن قوله وسيبي عن العيني خلافة وقع من سهم والقلم
ولو حذفه لاستقام الكلام وانتظم العبارة الجيدة أن يقال فله وكل العزل متى شاء ولو الوكالة دورية ما لم
يتعلق به حق الغير كوكيل خصومة يطلب الخمس بشرط علم الوكيل ولو في طلاق وعتاق (قوله في طلاق
وعتاق) لو ادخله على الطرف أيضا فكأنه قال ولو كانت الوكالة بطلاق أو عتاق أي فان العزل فيها لا يبيع
س (قوله وسيبي) أي قريبا (قوله بشرط علم الوكيل) فلو أشهد على العزل في غيبة الوكيل لم يضر
بجر (قوله كالرسول) فانه ينعزل قبل علمه س (قوله بعزله) أي ان وصل اليه المكتوب كاسبياتي
في النروع (قوله الموكل الخ) هو مقول القول (قوله كاخواتها) وهي اخبار السبد بيمينه عبده
والثنيح بالبيع والبكر بالنكاح والمسلم الذي لم يجر بالشرايع والاخبار بعيب لم يرد شراء وجر ما دون وفسخ
شركة وعزل قاض ومتولى وقف (قوله لا الوكيل بنكاح) فانه يبيع عزله نفسه في هذه الاشياء وان لم يعلم
الموكل لعدم تنزيره ح (قوله عزل نفسه) قال في الاشياء لا يبيع عزل الوكيل نفسه الا بعلم الموكل

رأيت منقولاً عن الجوى وما ذكره السائحان من أنه يبيع الرهن فهو غفلة فكتبه قال جامعته الذى
 كنه السائحان في هذا المثل مانعه قوله والوكيل يبيع الوفاء لعل صورته ما في المحيط وكله يبيع عين لعزله
 الا أن يتعلق به حق الوكيل بأن يأمره بالبيع واستيفاء الثمن بإزاء دينه وقال فاني خان اذا دفع الى
 صاحب الدين عيناً وقال بعه وخذ حقه منه فباعه وقبض الثمن فذلك في يده يهلك من مال المدينون مالم
 يحدث رب الدين فيه قبضاً لنفسه زاد في الزارية ولوقال بعه حلقك صار قابضاً واليلاثة عليه لاعلى المدينون اد
 وأما بيع الوفاء المعهود فهو في حكم الرهن اد (قوله بالخصومة) اى بالنفاس الطالب بجر (قوله
 أو بالطلاق) فيه أن التوكيل بالطلاق غير لازم كما تقدم ح والطاهر أنه مبنى على مقابل الاصح من أنه
 لازم (قوله بزارية) ونصاً ما في الرهن فاذا واكل الراهن العدل والمرهن يبيع الرهن عند حلول الاجل
 او الوكيل بالامر باليد لا يغزل وان مات الموكل او جنى والوكيل بالخصومة بالنفاس انحصر يغزل بينون
 الموكل وموته والوكيل بالطلاق يغزل بموت الموكل استخساناً لا قياساً اد بجر قتأمل (قوله وفيما
 عداهما) اى الركالة وحذا ينافي قول المتن كلوكيل بالامر باليد والوكيل يبيع الوفاء ح (قوله فاطلاق
 الدرر) حيث قال وهذا أى انغزال الوكيل في الصور والمذكورة اذ لم يتعلق به أى بالتوكيل حتى الغير اما اذا
 يتعلق به ذلك فلا يغزل اد فان قوله اما اذا يتعلق به حق الغير يدخل فيه الركالة بالخصومة بالنفاس الطالب
 والحكم فيها ليس كذلك ح وأصله في المنع ولا يخفى أنه وارد على مانته الشارح عن شرح المجمع أيضاً (قوله
 ولو بتوكيل ثالث) أى توكيل الشريكين أو أحدهما ثالثاً بجر يعنى أنه تبطل الركالة التي في ضمن الشركة
 وركالة وكيلها بالتصرف وفيه اشكال من حيث أنه لا يصح أن يتقدم أحدهما بفسخ الشركة بدون علم
 صاحبه بل يتوقف على علمه لأنه عزل قصدي فكيف يصور أن يغزل بدونه ويمكن أن يحمل على ما اذا حرك
 المالان أو أحدهما قبل الشراء فان الشركة تبطل به وبطل الركالة التي كانت في ضمنها علم بذلك أولم يعلم لأنه
 عزل حكيم اذ لم تكن الركالة مسرحة عنده عند الشركة زبلي س (قوله لم يكتبها) يؤخذ
 من عموم بطلان الركالة بعزل الموكل أن للشكائب والمأذون عزل وكيلها أيضاً كما به عليه في البحر وقال فيه
 وان باع العبد فان رضى المشتري أن يكون العبد على وركالته فهو وكيل وان لم يرض بذلك لم يجبر على الركالة
 كذا في كافى الحاشية وهو يقتضى أن توكيل عبد الغير موقوف على رضى السيد وقد سبق اطلاق جوازه
 على أنه لا عيدة عليه في ذلك الا أن يقال أنه من باب استخدام عبد الغير اد ثم المكاتب لو كتب أو اذن
 المحجور لم تعد الركالة لان صحته باعتبار ملك الموكل التصرف عند التوكيل وقد زال ذلك ولم يعد بالكتابة الثانية
 أو الاذن الثاني شرح جميع لابن ملك (قوله لم يغزل) لأنه جبر خاص والاذن في التجارة لا يكون الا عاماً
 فكان العزل باطلا لا ترى أن المولى لا يملك منه عن ذلك مع بقاء الاذن س (قوله ويغزل الخ) قال
 في الهامش ولو ركت بالتزويج ثم ان المرأة تزوجت بنفسها خرج الوكيل عن الركالة علم بذلك أولم يعلم ولو
 أخرجه عن الركالة ولم يعلم الوكيل لا يخرج عن الركالة واذا تزوجها جازا النكاح ولو كان وكلا من جانب
 الرجل بتزويج امرأة بعينها ثم ان الزوج تزوج أيتها أو بنتها خرج الوكيل عن الركالة كذا في المحيط هندية
 (قوله والعدة باقية) الواو استثنائية لالحال فانهم (قوله ولو خلق) اى ولم يحكم به فلا ينافي ما تقدم
 (قوله وتعود الوكالة) اى يعود ملك التصرف للوكيل بموجب الركالة السابقة وليس المراد أنها
 تعود بعذر واليلاثة لأنه لم يغزل كما يفهم من قوله قبله والا لا عبارة الزبلي فالوكيل باق على وركالته (قوله
 بى على وركالته) وان رد بما لا يكون فسخاً لا تعود الركالة كما لو وركه في حصة ثنى ثم وجبه الموكل ثم رجع في حصة
 لم يكن للوكيل الهبة منح (قوله وبعده لا) اى حتى يصل اليه الخبر (قوله دفع اليه الخ) وكيل البيع
 قال بعه وسلمته من رجل لا عرفه وضاع الثمن قال القاضى بضن لانه لا يملك التسليم قبل قبض غنه والحكم
 صحيح والعلة لا المأمر أن التنى عن التسليم قبل قبض غنه لا يصح فلما لم يعمل التنى عن التسليم فلا أن لا يكون
 ممنوعاً عن التسليم اولى وهذه المسألة تختلف مسألة القمقمة بزارية (قوله ونسى) اى نسى من دفعها
 اليه (قوله ابرأه مما له عليه) انظر ما مناسبة ذكر هذا الفرع هنا (فروع) بعث المدينون المان على يدرسل
 فذلك فان كان رسول الدائن حاك عليه وان كان رسول المدين حاك عليه وقول الدائن ابعت بهما مع فلان ليس

والحاصل كما في البحر أن الوكالة
 يبيع الرهن لا تبطل بالعزل حقيقة
 أو حكماً ولا بالخروج عن
 الاحلية بينون وردة وفيما عداها
 من اللازمة لا تبطل بالحقيقة بل
 بالحكمى وبالخروج عن الاحلية
 قلت فاطلاق الدرر فيه تفسر
 (د) يغزل (بافراق أحد الشريكين)
 ولو بتوكيل ثالث بالتصرف (وان
 لم يعلم الركيل) لانه عزل حكيم
 (و) يغزل (بجز موكله لم يكتبها
 وجبره) أى موكله (لوماذونا
 كذلك) أى علم أولاً لانه عزل
 حكيم كما مر وهذا (اذا كان
 وكلا في العتود والخصومة اما
 اذا كان وكلا في قضاء دين
 واقتضاه وقبض ودبعة فلا) يغزل
 بجزر ويجز ولو عزل المولى وكيل
 عبده المأذون لم يغزل (و) يغزل
 (بصرفه) أى الموكل (بنفسه
 فيما وكل فيه تصرفاً بجزر الوكيل
 عن التصرف معه والا لا كالو
 مطلقاً واحدة والعدة باقية)
 فالوكيل تطلقها أخرى لبقاء الحمل
 ولورثة الزوج ولو خلق وقع طلاق
 وكيله ما بقيت العدة (وتعود
 الركالة اذا عاد اليه) اى الموكل
 (قديم ملكه) كأن وكله ببيع فباع
 موكله ثم رد عليه بما هو فسخ بى
 على وركالته (أوبى اثره) اى أثر
 ملكه كسالة العدة بخلاف مالم
 يتجدد الملك (فروع) في الملتقط
 عزل وكتب لا يغزل مالم يصله
 الكتاب وكل غائباً ثم عزله قبل
 قبوله صح وبعده لا يدفع اليه حقته
 ليدفعها الى انسان يصلها فدفعها
 ونسى لا يضمن الوكيل بالمفع
 ابرأه مما له عليه

برئ من الضكل قضاء وأما في الآخرة فلا يندرم ما يؤحم أن له عليه وفي الاشياء ٤١٩ قال لديونه من جاءه بعلامة كذا أو من أخذ

اصبعك أو قال لك كذا فادفع اليه لم يصح لانه لو قيل ليجوز فلا يبرأ بالدفع اليه وفي الوجانية قال ومن قال أعط المال قاض خنصر فأعطاه لم يبرأ وبالمال يخسر ويبرأ بالدفع أو بغيره بخلاف نفاذه قالوا ويجوز التغير وفي الدفع قل قول الوكيل مقدم كذا أقول رب الدين والخمس يجبر

٣ ولو قبض الدلال مال المبيع كي يسلم منه وضاع يشطر

(كتاب الدعوى)

لا يجزى مناسبتها للوكالة بالخصومة (هي) لغة قول يقصده الانسان ايجاب حق على غيره وألغها التناثيث فلا تترن وجمعها دعاوى بفتح الواو كفتوى وقناوى درر لكن يترن في المصباح بكسر حاء أيضا فهما محافضة على ألف التانيث وشرعا (قول مقبول) عند القاضي (يقصد به طلب حق قبل غيره) خرج الشهادة والاقرار (أو دفعه) أي دفع الخصم (عن حق نفسه) دخل دعوى دفع التعرض فسمع به بقيت برزاية بخلاف دعوى قطع النزاع فلا تسمع سراجه وهذا إذا اريد بالحق في التعريف الامر الوجودى فلو

أريد ما يبرأ الوجودى والعدى لم يحتج لهذا القيد (والمدعى من اذا ترك) دعواه (ترك) أي لا يجبر عليها (والمدعى عليه بخلاف) أي يجبر عليها فلو في البلدة قاضيان كل في محلة فاعلم بالمدعى عليه عند محمد به بقيت برزاية ولو القضاة في المذاهب الاربعة على الظاهر وبه

أقبت مرارا بجر ٣ قوله قال في المصباح الخ هو منقول بالمعنى وفي المقام من يدين وتتحقيق يعلم براجعة عبارة المصباح

٥١ مختصه

رسالة منه فاذا حلك حلك على المديون بخلاف قوله ادفعها الى فلان فانه ارسال فاذا حلك حلك على الدائن ويانه في شرح المنظومة اشياء (قوله اربع نخله) أي اوقال بعه وبع نخله (قوله نخله) أي لو خالته يجوز البيع لانه لما امر بالبيع كان مطلقا ثم قوله وبع بالتقد اربع نخله ونقل الجواز وان هذا أتى بصيغة قالوا شر بل لا يلحقا (قوله وفي الدفع) أي اذا وكله بدفع ألف يقضى بهادينه فادعى الدفع (قوله مقدم) على قول الموصى كل انه لم يدفع (قوله رب الدين) أي بأنه ما قبض (قوله والخمس يجبر) أي يجبر الموكل على الدفع الى الطالب (قوله مال المبيع) أي الثمن ابن النجدة (قوله يشطر) أي يصالح بينهما بالنصف

(كتاب الدعوى)

في الفواكه البدوية لابن القيس مسائل كثيرة تتعلق بالدعوى فتراجع (قوله لكن جزم) عبارته مختلفة قال في المصباح وجمع الدعوى الدعوى بكسر الواو لانه الاصل كجاسياتي وبفتحها محافضة على ألف التانيث ح كذا في الهامش (قوله دعوى دفع التعرض) قال في الجرع اعلم انه سئل قارى الهداية عن الدعوى يشطر النزاع بينه وبين غيره فاجاب لا يجبر المدعى على الدعوى لان الحق له اه ولا يعارضه ما نقلوه في الفتاوى من صحة الدعوى بدفع التعرض وهي مسموعة كافي البرازية والخزاة والفرق ظاهر فانه في الاول انما يدعى أنه ان كان شئ يتبعه ولا يشهد على نفسه بالابراء وفي الثاني انما يدعى عليه أنه يتعرض في كذا بغير حق ويطلبه في دفع التعرض فانهم ح كذا في الهامش (قوله لهذا القيد) أي قوله او دفعه فانه فصل قصده الادخال والفصل بعد الجنس قيد فافهم (قوله فلو) أشار به الى أن الجبر في أصل الدعوى لا يفين يدعى بين يديه والتفريع لا يظهر ط وفي بعض النسخ بالواو (قوله في محله) أي بخصوصها وليس قضاؤه عاما (قوله برزاية) ليس ما ذكره عبارة البرزاية وعبارتها كما في المنع قاضيان في مصر طلب كل واحد منهما أن يذهب الى قاض فانخار للمدعى عليه عند محمد وعليه الفتوى اه وفي المنع قبل هذا عن الخاتمة قال ولو كان في البلدة قاضيان كل واحد منهما في محلة على حدة فوقع الخصومة بين رجلين أحدهما من محلة والاخر من محلة اخرى والمدعى يريد أن يخصمه الى قاضى محله والاخر يأبى ذلك اختلف فيها أبو يوسف ومحمد والصحح أن العبرة لمكان المدعى عليه وكذا لو كان أحدهما من اهل العسكر والاخر من اهل البلدة اه وعلمه في المحيط كما في البحر بأن أبا يوسف يقول ان المدعى منثنى للخصومة فيعتبر قاضيه ومحمد يقول ان المدعى عليه دافع لها اه وانما حل الشارح عبارة البرزاية على ما في الخاتمة من التقييد بالمحلة لما قاله المصنف في المنع هذا كله وكل عبارات اصحاب الفتاوى يفيد أن فرض المسألة التي وقع فيها الخلاف بين أبي يوسف ومحمد فيما اذا كان في البلدة قاضيان كل قاض في محلة وأما اذا كانت الولاية لقاضين ولو قضاة على مصر واحد على السواء فيعتبر المدعى في دعواه قلة الدعوى عند أبي قاض اراده اذا لا تظهر قائدة في كون العبرة للمدعى او المدعى عليه وشهد لصحة هذا ما قد مناه من تعليل صاحب المحيط اه ورد الخير الرملى وادعى أن هذا بالهذيان اشبه وذكر أنه حيث كانت العلة لا يبي يوسف أن المدعى منثنى للخصومة ولمحمد أن المدعى عليه دافع لها لا يتجه ذلك فان الحكم دائر مع العلة اه وهو الذي يظهر كما قال شيخنا وأقول التعرير في هذه المسألة ما نقله انما خرج عن خط المصنف ومنى عليه العلامة المقدسى كما نقله عنه أبو السعود وحاصله أن ما ذكره من تفصيل قول محمد من أن العبرة لمكان المدعى عليه انما هو فيما اذا كان قاضيان كل منهما في محلة وقد أمر كل منهما بالحكم على اهل محله فقط بدليل قول العمادى وكذا لو كان أحدهما من اهل العسكر والاخر من اهل البلد فأراد العسكرى أن يخصمه الى قاضى العسكر فهو على هذا ولا ولاية لتقاضى العسكر على غير الجندى فتقوله ولا ولاية لدليل واضح على ذلك أما اذا كان كل منهما مأذونا بالحكم على اى من حضر عنده من مصرى وشامى وحلبى وغيرهم كافي قضاة زمانا فينبغى التعويل على قول أبي يوسف لما وافقه لتعريف المدعى عليه اى فان المدعى هو الذى له الخصومة فقط لما قبل اى قاض أراد به ظهور أنه لا وجه لما في البحر من أنه لو تعدد القضاة في المذاهب الاربعة كافي القاطرة فالتحليل للمدعى عليه حيث لم يكن الثاني من محلهما قال وبه أقبت مرارا أقول وقد رأيت بخط بعض العلماء نقلا عن الفتى أبي السعود

قال المصنف ولولا الرأية لتأشبه فأكبر على السواء فالعبارة للمدعي نعم لو أمر السلطان بإجابة المدعي عليه لم اعتبره لعزله بالنسبة إليها كما مر مرارا قلت وهذا اختلاف فيما إذا كان كل قاض على محلة على حدة أما إذا كان في المصر حتى - وشافعي - ومالك - وحنبلي - في مجلس واحد والولاية واحدة فلا ينبغي أن يقع الخلاف في إجابة المدعي لما أنه صاحب الحق كذا يخط المصنف على هاشم البرازية فليحفظ (وركنهم إضافة الحق إلى نفسه) لو أضيل على عليه كذا (أو) إضافته (إلى من ناب) المدعي (منابه) كوكيل ووصي - (عند النزاع) متعلق بإضافة الحق (وأهلها العاقل المجيز) ولو ضيها لو ما دون في الخصومة والألا أشباه (وشرطها) أي شرط جواز الدعوى (مجلس القضاء وحضور خصمه) فلا يقضي على غائب وهل يحضره بمجرد الدعوى إن بالمرء وأوجب بيت بمنزلة نعم والافتى يبرهن ويحلف منية (ومعاومية) المال (المدعي) إذا لا يقضي بمجهول ولا يقال مدعي فيه وبه الآن يتضمن الأخبار (و) شرطها ٤٢٠١ أيضا (كأنه ملزمة) شيأ على الخصم بعد موته أو الألا كان عنه (وكون المدعي

ما يحتمل الثبوت فدعوى ما يستحيل وجوده) خلا اعادة (باطلة) لتيقن الكذب في المستحيل العقلي كقولهم المعروف بالنسب أولم لا يولد مثله لانه هذا ابن وظهوره في المستحيل العادي كدعوى معروف بالفقر أموالا عظيمة على آخره أقرضه أياها دفعة واحدة أو غصبها منه فالظاهر عدم معامها بجر وبه جزم ابن الغرس في الفواكه البدرية (وحكمها وجوب الجواب على الخدم) وهو المدعي عليه بلا أو بغير حتى لو سكت كان انكارا فتسمع البينة عليه الآن يكون آخرس اختار وسحقه وسيم تعلق البقاء المتقدر بتعاطي المعاملات (فلو كان ما يذهب عنه منقول في يد الخصم ذكر) المدعي (انه في يده بغير حق) لا احتمال كونه مرهونا في يده أو محبوسا بالثمن في يده (وطلب) المدعي (احضاره إن أمكن) فعلى الغريم احضاره - (ليشار إليه في الدعوى والتمهاده) والاستخلاف (وذكر) المدعي (فيمه ان تعذر) اخضار العين بأن كان في نقلها مؤنة وان قلت ابن كمال معزيا للخرابة (بهلاكها أو غيبها)

العمادى أن قضاة المالك المحروسة ممنوعون عن الحكم على خلاف مذهب المدعي عليه اهـ وأشار إليه الشارح (قوله قال المصنف) فيه رد على الجرح لقضاة المذاهب في زماننا ولا يتهم على السواء في التعميم (قوله على السواء) أي في عموم الولاية (قوله لعزله) أي لعزل من اختاره المدعي عن الحكم بالنسبة إلى هذه الدعوى (قوله كما مر) من أن القضاء يتقيد (قوله قلت) مكرر مع ما قبله (قوله على حدة) أي لا يقضي على غير أهلها (قوله في مجلس) قيدا اتفاقي - والظاهر أنه أراد في بلدة واحدة (قوله والولاية واحدة) أي لم يخص كل واحد بمحله - (قوله عند النزاع) قال في البحر نخرج الإضافة حالة المسألة فانه مدعى لغة لا شرعا ونظيره ما في البرازية عين في بدرجل يقول هو ليس لي وليس هناك منازع لا يصح فيه فلو ادعى بعد ذلك لنفسه فتح وان كان ثمة منازع فهو اقرار للمنازع فلو ادعى بعده لنفسه لا يصح وعلى رواية الأصل لا يكون اقرارا بالمال اهـ قال السائحاني - أقول كلام البرازية مفروض في كون النفي اقرارا للمنازع أو لا وليس فيه دعواه الملك لنفسه حالة المسألة - (قوله وشرطها) لم أر اشتراط لفظ مخصوص للدعوى وينبغي اشتراط ما يدل على الجزم والتحقيق فلو قال أشك أو أظن لم تصح الدعوى بجر (فائدة) لا تسمع الدعوى بالاقرار لما في البرازية عن الذخيرة ادعى أن له كذا وأن العين التي في يده له لما أنه أقوله به أو ابتدأ بدعوى الاقرار وقال انه أقرا أن هذا لي أو أقرا أن لي عليه كذا قيل يصح وعامة المشايخ على أنه لا تصح الدعوى ادم صلاحية الاقرار للاستحقاق الخ بجر من فصل الاختلاف في التمهاده وسيأتي تمنا أول الاقرار (قوله فحق يبرهن أو يحلف) هذا قولان لا قول واحد يخبره بين البرهان والتحلف فراجع البحر (قوله ومعلومية المال المدعي) أي بيان جنسه وقدره كافي الكثر (قوله إذا لا يقضي بمجهول) ويستثنى من فساد الدعوى بالمجهول دعوى الرهن والغصب لما في الخانية معزى إلى الرهن الأصل إذا شهدوا أنه رهن عنده فوبأولهم ينهوا التوب ولم يعرفوا عينه جازت شهادتهم والقول للمرتهن في أي - فوب كان وكذلك في الغصب اهـ فالمدعى بالاولي اهـ بجر قلت وفي المعراج وفساد الدعوى لما أن لا يكون لزمه شيء على الخصم أو يكون المدعي مجهولا في نفسه ولا يعلم فيه خلاف إلا في الوصية بأن ادعى حثا من وصية أو اقرارا فانه لا يحسم بالمجهول وتصح دعوى الابراء بالمجهول بلا خلاف اهـ فبلغت المستندات خمسة تأمل - (قوله ولا يقال مدعي فيه وبه) وفي طلبه الطلبة ولا يقال مدعي فيه وبه وان كان يتكلم به المتفقهة الا انه مشهور فهو خير من صواب مهور جوى ط (قوله والا كان عبثا) أي وان لم تكن ملزمة كما إذا ادعى التوكيل على موكله الحاضر فانه لا تسمع لا يمكن عزله كافي البحر كذا في الهاشم (قوله وظهوره) بالجر عطف على تيقن (قوله في الفواكه البدرية) قال في المنع لكنه لم يستند في منع دعوى المستحيل المعادى إلى نقل عن المشايخ قلت لكن في المذهب فروع تشهد له منها ما ساقى آخر فصل التحالف (قوله وسحقه) عند قول المصنف وقضى بشكوله مرة (قوله انه في يده) فلو أنكر كونه في يده فبرهن المدعي انه كان في يد المدعي عليه قبل هذا التاريخ بسنة هل يقبل ويحجر احضاره قال صاحب جامع الفصولين ينبغي أن يقبل إذا لم ينبت خروجه من يده فبقى ولا تزول بشك وأقر في البحر وجزم به القهستاني ورده في نور العين بان هذا استحباب وهو جهة في الدفع لافي الاثبات كافي كتب الاصول (قوله وطلب المدعي الخ) هذا إذا لم يكن المدعي عليه مؤدعا فان ادعى عين وديعة لا يكلف احضارها بل يكلف التظلية كافي البحر عن جامع الفصولين (قوله بأن كان في نقلها مؤنة) فيه أن هذا من قبيل الرجى والصبره فذكره هنا سهو قال في ايضاح الاصلاح إذا تعسر بأن كان في نقله مؤنة وان قلت ذكره في الخزانة ح (قوله أو غيبها)

لأنه مثله معنى (وان تعدر) احضارها (مع بقائها كرحى وصبرة طعام) وقطيع غنم (بعث القاضي ٤٢١ أمينة) ليشار إليها (والا) تكن باقية

(الكنى) في الدعوى (بذكر القيمة)
وقالوا لو ادعى أنه غصب منه عين
كذا ولم يذكر قيمتها سمع فيختلف
خصمه او يجبر على البيان درر
وابن ملك ولهذا لو (ادعى اعيانا
مختلفة الجنس والنوع والصفة
وذكر قيمة الكل جله كنى ذلك)
الاجال على الصحيح وتقبل بينته
او يختلف خصمه على الكل مرة
(وان لم يذكر قيمة كل عين على
حدة) لانه لما صرح دعوى الغصب
بلا بيان فلا يصح اذا بين قيمة
الكل جله بالاولى وقيل في دعوى
السرقة يشترط ذكر القيمة ليعلم
كونها انصافاً ما في غيرها فلا يشترط
عمادية وهذا كدعوى
العين لا الدين فلو (ادعى قيمة شيء
مستهلك اشترط بيان جنسه ونوعه)
في الدعوى والشهادة ليعلم القاضي
بماذا يقضى (واختلف في بيان
الذكورة والانوثة في الدابة)
فشرطه ابو الليث ابضاً واختاره
في الاختار وشرط الشهيد بيان
السن أيضاً وتامه في العمادية
(وفي دعوى الايداع لا بد من بيان
مكانه) اى مكان الايداع
(سواء كان له محل أو لا وفي الغصب
ان له محل ومزنة فلا بد)
الدعوى (من بيانه والا) حل له
(لا) وفي غصب غير المثل يبين قيمته
يوم غصبه على الظاهر عمادية
(ويشترط التحديد في دعوى العقار
كما يشترط في التمادة عليه ولو)
كان العقار (مشهوراً) خلافاً
لهما (الا اذا عرف الشهود الدار
بعينها فلا يحتاج الى ذكر جده ودعا)

بأن لا يدري سكانها ذكره فاضى زاده ح (قوله لانه) اى القيمة وذكر القيمة باعتبار المذكر وهو على قوله
وذكر قيمته (قوله وان تعدر) اى تعدر (قوله والا تكن) تكرار مع قوله وذكر قيمته ان تعدر س (فرع) وصف
المدعى المدعى فلما حضر خالف في البعض ان ترك الدعوى الاولى وادعى الحاضر سمع لانها دعوى مبتدأة والا
فلا يجزى عن البرازية (قوله بذكر القيمة) لان عين المدعى تعدر مشاهدتها ولا يمكن معرفتها بالوصف فاشترط
بيان القيمة لانها شيء تعرف العين اليها كدبه غاية البيان وفي شرح ابن الكمال ولا عبرة في ذلك للتوصيف لانه
لا يجزى بدون ذكر القيمة وعند ذكرها الحاجة اليه اشير الى ذلك في الهداية اه وفي القهستاني وفي قوله
وذكر قيمته ان تعدر اشارة الى أنه لا يشترط ذكر اللون والذكورة والانوثة والسن في الدابة وفيه خلاف كما في
العمادية وقال السيد ابو القاسم ان هذه التعريفات للمدعى لازمة اذا أراد أخذ عينه او مثله في المثل أما
اذا أراد أخذ قيمته في الشيء فيجب أن يكتب بذكر القيمة كما في محاضر الخزانة اه (قوله عين كذا) قال في
الجبر والحاصل أنه في دعوى الغصب والرهن لا يشترط بيان الجنس والقيمة في حجة الدعوى والشهادة ويكون
القول في القيمة للغاصب والمرتهن اه قلت وزاد في المعراج دعوى الوصية والاقرار قال فانها سمعنا في
الجهول وتصح دعوى الابرأ انجهول بلا خلاف اه فبي خسة (قوله واهذا) اى لسماعها في الغصب
وان لم يذكر القيمة قال في الدرر ولو قال غصب منى عين كذا ولا أدري قيمته قالوا سمع قال في الكافي وان لم يبين
القيمة وقال غصب منى عين كذا ولا أدري اهو مالك أو قائم ولا أدري كم كانت قيمته ذكر في عامة الكتب انه سمع
دعواه لان الانسان ربما لا يعلم قيمة ماله فلو كلف بيان القيمة لتعثر به أقول فائدة صحة الدعوى مع هذه الجهالة
الفاشة توجه اليين على الخصم اذا أنكر والجبر على البيان اذا أقر أو نكل عن اليين فتأمل فان كلام الكافي
لا يكون كافياً لالجهاد التحقيق ح (قوله وتقبل بينته) اى على القيمة (قوله ويختلف) اى عند عدم
البينة (قوله لانه) على العلة (قوله يشترط ذكر القيمة) قال الشيخ عمر مؤلف النهرينغنى أن يكون المعنى
أنه اذا كانت العين حاضرة لا يشترط ذكر قيمتها الا في دعوى السرقة حوى (قوله وهذا كله) اى المذكر
من الشروط السابقة (قوله لا الدين) سأتى دعوى الدين في المتن (قوله اشترط بيان جنسه) أقول
لى شبهة في هذا الحل وهى أنه لو ادعى اعياناً مختلفة فقد مر أنه يكتب بذكر القيمة للكل جله وذكر في النصوص ان
أنه لو ادعى أن الاعيان قائمة بيده يؤمر باحضارها فتقبل البينة بحضورها ولو قال انها خالكة وبين قيمة الكل
جله سمع دعواه فظهر أن ما قدمه المصنف في دعوى الاعيان انما هو اذا كانت هالكة والا لم يجز الى ذكر
القيمة لانه مأمور باحضارها وقد مناع ابن الكمال أن العين اذا تعدر احضارها هالكة ونحوه فذكر القيمة
مغن عن التوصيف وهو موافق لما ذكره المصنف في الاعيان من الاكتفاء بذكر القيمة فقوله هنا اشترط بيان
جنسه ونوعه مشكل وان قلنا انه لا بد من ذكر القيمة من بيان التوصيف لم يظهر فرق بين دعوى القيمة ودعوى
نفس العين الهالكة فسامعنى قوله تعالى الجبر وهذا كله في دعوى العين لا الدين فلي تأمل وفي الجبر عن السراجية
ادعى عن محدود لم يشترط بيان حدوده (قوله من بيانه) اى بيان موضع الغصب (قوله على الظاهر)
قال في نور العين وفي غصب غير المثل واهلاكه ينبغي أن يبين قيمته يوم غصبه في ظاهر الرواية وفي رواية يتخير
المالك بين أخذ قيمته يوم غصبه او يوم هلاكه فلا بد من بيان انها قيمة اى اليومين ولو ادعى ألف دينار بسبب
اهلاك الاعيان لا بد من أن يبين قيمتها في موضع الاهلاك وكذلك الا بد من بيان الاعيان فان منها ما هو قبيح
ومنها ما هو مثلى اه (قوله في دعوى العقار) في المغرب العقار التسبعة وقيل كل مال له اصل كالدار
والشجرة اه وقد صرح مشايخنا في كتاب الشفعة بأن البناء والتخل من المنقولات وانه لا شفعة فيها ما اذا
بيعا بلا عرصه فان بيعهما وجبت تبعاً وقد غلط بعض العصريين فجعل التخييل من العقار ونسبه فلم يرجع
كعادته بجر وفي حاشية ابى السعود وقوله لا شفعة فيهما الخ يحصل على ما اذا لم تكن الارض محتكرة
والا فالبناء بالارض المحتكرة ثبت فيه الشفعة لانه لما له من حق القرار التحق بالعقار كما سياتى في الشفعة

كما لو ادعى ثمن العقار لانه دعوى
الدين حسيمة بجر (ولا بد من
ذكر بلدته والدار ثم المصلحة
فيبدأ بالاعتراف ثم الاخص فالأخص
كما في النسب (ويكتفى بدكر لانه)
فلو ترك الرابع صح وان ذكره وغلط
فيه لا ملتي لان المدعى يختلف
به ثم انما ثبت الغلط باقرار الشاهد
فصولين (وذكر أسماء اصحابها)
اي الحدود (وأسماء انسابهم
ولا بد من ذكر الجدة) لكل منهم
(ان لم يكن) الرجل (مشهورا)
والا اكتفى باسمه لحصول المقصود
(وذكر (أنه) اي العقار (في
يده) ليصير خصما (ويريد) عليه
(بغير حق ان كان) المدعى (منقولاً)
لماتر (ولا ثبت يده في العقار
بتصادقه ما بل لا بد من يئنة
او علم قاض) لاحتمال تزويرهما
بخلاف المقول لما يئنه يده ثم هذا
ليس على اطلاقه بل (اذا ادعى)
العقار (ملكاً مطلقاً ما في دعوى
الغصب و) دعوى (الشراء) من
ذي اليد (فلا) يفتر لينة لان
دعوى الفعل كما تصح على ذي اليد
تصح على غيره أيضاً برأية
(وذكر (انه يطالب به) لتوقفه
على طلبه ولا احتمال رهنه او حبسه
بالثمن وبه استغنى عن زيادة بغير
حق فافهم (ولو كان) ما يدعيه
(ديناً) مكيلاً او موزوناً نقداً
او غيره (ذ كروصفه) لانه لا يعرف
الا به

(قوله كما في النسب) فان ذكر الاسم أعظم من ذكر الاسم مع اسم الاب
واسم الجدة كذا في الهامش (قوله فلوترك) اي المدعى او الشاهد حكمهم ما في التوى والغلط واحد
كما صرح به في الفصولين (قوله وغلط فيه لا) اي لا يصح وتظيره اذا ادعى شراء شيء بثمن منقود فان الشهادة
تقبل وان سمعوا عن بيان جنس الثمن ولو ذكره واختلفوا فيه لم تقبل كما في الزيلعي سائحاني (قوله
فصولين) وفيه أيضاً ما لو ادعى المدعى لانتع ولا تقبل بينته لان المدعى عليه حين أجاب المدعى فقد
صدق أن المدعى بهذه الحدود فيصير بدعوى الغلط بعده مناقضاً أو تقول تفسير دعوى الغلط أن يقول المدعى
عليه أحد الحدود ليس ما ذكره الشاهد او يقول صاحب الحد ليس بهذا الاسم كل ذلك نفي والشهادة على النفي
لا تقبل اهـ ولصاحب جامع الفصولين بحث فيما ذكر كرتناه على هامش البحر حاصله أنه يمكن أن يجيب
المدعى بأن هذا ليس لافي فلا يكون مناقضاً او يجيب ابتداء بأنه يخالف لما حدته فينبغي التفصيل وتماه
فيه ويخط السائحاني والمخاص أن يقول المدعى عليه هذا الحدود ليس في يدي فلزم أن يقول الخصم بل هو
في يدي ولكن حصل غلط فينبغي به ولو تدارك الشاهد الغلط في المجلس يقبل او في غيره اذا وفق برأية وعبارتها
ولو غلط او في حد واحد أو حدين ثم تداركوا في المجلس أو غيره يقبل عند اسكان التوفيق بأن يقول كان اسمه
فلانا ثم صار اسمه فلانا وبيع فلان واشتراه المذكور (قوله ولا بد من ذكر الجدة) قدمه بنا قبيل باب الشهادة
على الشهادة أن الدعوى والشهادة بالحدود في هذا الصك تصح أما في الدار فلا بد من تحديده ولو مشهورا
عند أبي حنيفة وتماه حده بدكر جد صاحب الحد وعندهما التحديد ليس بشرط في الدار المعروف كدار عمر
ابن الحارث بكوفة فعلى هذا لو ذكر لزيد دار فلان ولم يذكر اسمه ونسبه وهو معروف بكيفية اذا الحاجة اليهما
لاعلام ذلك الرجل وهذا مما يحفظ جداً فصولين (فرع) قال في جامع الفصولين لو ذكر لزيد دار ورثة فلان
لا يحصل التعريف اذ هو بدكر الاسم والنسب وقيل يصح لانه من اسباب التعريف اهـ وعال لا قول قبله بأن
الورثة مجهولون منهم ذو فرض وعصبة وذو رحم ثم رمز لوكتب لزيد ورثة فلان قبل القسمة قبل يصح وقيل لا ثم
رمز كتب لزيد دار من تركه فلان يصح حد او جعل أحد حدوده أرضاً لا يدري مالها لا يكتفي أقول لو كانت
معروفة ينبغي أن لا يحتاج الى ذكر صاحب اليد لحصول الغرض اهـ ولا ينبغي أن يجته مخالف لقول الامام
كما قد سناه عنه ثم قال ولو جعل أحد الحدود أرض المملوكة يصح وان لم يذكر أنه في يدي من لانها في يد السلطان
بواسطة يد نائبه والطريق يصلح حد ابلايان طوله وعرضه الاعلى قول والنهر لا عند البعض وكذا السور وهو
رواية وطاهر المذهب يصلح والحد قد كثر ولو قال لزيد ارض فلان وفلان في هذه القرية اراض كثيرة متفرقة
مختلفة تصح الدعوى والشهادة ولو ذكر لزيد ارض الوقف لا يكتفي وينبغي أن يذكر أنها واقف على الفقراء
او المسجد او نحوه ويكون كذا الوقف وقيل لا يثبت التعريف بدكر الوقف ما لم يذكر أنه في يدي من أقول
ينبغي ان يكون هذا على تقدير عدم المعرفة الاب والافهوتضييق بالضرورة اهـ ملخصاً (قوله منقولاً)
هو تكرار مع مامتر س (قوله ولا ثبت يده في العقار بتصادقه ما الخ) هذا مما يقع كثيراً ويغفل عنه كثير
من قضاة زماننا حيث يكتب في الصكوك فأقر بوضع يده على العقار المذكور فلا بد أن يقول المدعى انه
واضع يده على العقار ويثبت يده شاهدان ولذا انظمت ذلك بقولي

واليد لا تثبت في العقار * مع التصديق فلا تمار

بل يلزم البرهان ان لم يدع * عليه غصبا أو شرا مدعى

وفي جامع الفصولين برمز الثانية ادعى شيئاً يد آخر وقال هو ملكي وهذا أحدث يده عليه بلا حق قالوا ليس
هذا دعوى غصب على ذي اليد قال صاحب الفصولين أقول قياس مامتر في فسر انه لو ادعى انه ملكي وفي يدك
بغير حق يصح ولو لم يذكر يوم غصبه ينبغي أن يصح هنا أيضاً وتماه فيه في الفصل السادس (قوله يطالب به)
أي سواء كان عيناً أو ديناً منقولاً أو عقاراً فلو قال لي عليه عشرة دراهم ولم يزد على ذلك لم يصح ما يقبل للقاضي
مره حتى يعطيه وقيل يصح وهو الصحيح قهستاني سائحاني (قوله وبه استغنى) أي بدكر أنه يطالب به لانه
لا مطالب له اذا كان محبوساً بحق (قوله ذ كروصفه) زاد في الكنز وانه يطالب به قال في البحر هكذا جزم به
في المتون والشروح وأما أصحاب الفتاوى كالخلاصة والبرازية ففعلوا اشتراطه قولاً ضعيفاً وليس المراد لفظ

(ولا بد في دعوى التلبيات من ذكر الجنس والنوع والصفة والقدر وسبب الوجوب) فلو ادعى كزبر دينا عليه ولم يذ كر سببالم تسع واذا ذكر في السلم انما له المطالبة في مكان عيناه وفي نحو قرض وغصب واستهلاك في مكان القرض ونحوه ٤٣٣ بجر فليحفظ (وبسأل القاضي المذعي عليه)

عن الدعوى فيقول انه ادعى عليك
كذا فاما اذا تقول (بعد صحته)
والا) فنصدر صحته (لا) بسأل
لعدم وجوب جوابه (فان أقر)
فيها (أو أنكر فبرهن المذعي قضي
عليه) بلا طلب المذعي (والا)
يرهن (حلفه) الحاكم (بعد طلبه)
اذلا بد من طلبه العين في جميع
الدعاوى الاعند الثاني في أربع
على مافي البرازية قال وأجمعوا
على التحليف بلا طلب في دعوى
الدين على الميت (واذا قال) المذعي
عليه (لا أقر ولا أنكر لا يستحلف
بل يحبس ليقر أو ينكر) درر
وكذا لو لم السكوت بلا آفة عند
الثاني خلاصة قال في البحر
وبه اقيت لما أن الفتوى على قول
الثاني فيما يتعلق بالقضاء اه ثم
نقل عن البدائع الاشبه انه انكار
فيستحلف قيدا بتحليف الحاكم
لانهم الو (اصطالحا على أن يحلف
عند غير قاض ويكون بريأ فهو
باطل) لأن الامين حق القاضي مع
طلب الخصم ولا عبرة ليمين ولا تنكول
عند غير القاضي (فلو برهن
عليه) أي على حقه (يقبل
ولا يحلفه ثانيا عند قاض) برازية
الا اذا كان حلفه الاول عنده
فكفي درر ونقل المصنف عن
القضية أن التحلف حق القاضي
فالم يكن باستخلافه لم يعتبر (وكذا
لو اصطالحا أن المذعي لو حلف
فالخصم ضامن) للمال

وأطلبه به بل هو أو ما يفيد من قوله مره ليعطيني حتى تكفي العمد اه ولا يخفى انه كان ينبغي للمصنف
ذكره لما قالوا ان مافي المتن والنسوخ مقدم على مافي الفتاوى (قوله من ذكر الجنس) كمنطة والنوع
كسقية والصفة بكيدة (قوله لم تسع) ويذكر في السلم شرائطه من اعلام جنس رأس المال وغيره من نوعه
وصفته وقدره بالوزن ان كان وزنا وانما قد بالجنس حتى يصح ولو قال بسبب بيع صحيح جرى بينهما صحته
الدعوى بخلاف وعلى هذا في كل سبب له شرائط كثيرة لا يكفي بقوله بسبب كذا صحيح واذا قلت الشرائط
يكفي وأجاب شمس الاسلام فبين قال كدل كسالة صحيحة انه لا يصح كالمسلم لانه لعله صحيح في اعتقاده لا عند
الحنفي المعتد عدمها لا قبول فيقول كدل وقيل المكفول له في المجلس ويذكر في القرض وأقرضه من مال
نفسه لجواز أن يكون وكيل أو مستفد لا يملك الطلب ويذكر أنه قبضه وصرفه في حوائجه ليكون ديناً اجماعاً لانه
عند الثاني موقوف على صرفه واستهلاكه برازية لمخدا (قوله فبرهن) ظاهره أن الميتة لا تنقام على مقر
قال في البحر الا في أربع فراجع وفيه لو أقر بعد الميتة يقضى به لانه لو لم يثبت عن الجواب يحبس الى
أن يجيب فراجع (قوله حلفه الحاكم) ولا يطل حقه بينه لكنه ليس له أن يخاضع مالم يقيم الميتة على
وفق دعواه فان وجدها أقامها وقضى له بها درر كذا في الهامش (قوله في أربع) في الرداعيب يحلف
المشتري بالله مارضيت بالعيب والشفع بالله ما أبطلت شفعته والراثة اذا طلبت فرض النفقة على زوجها
الغائب تحلف بالله ما خلفك زوجك شيأ ولا أعطاك النفقة والرابع يحلف المستحق بالله ما بايعت ح كذا
في الهامش وفيه فرع رجل ادعى على رجل انه كان لابي عليك مائة دينار وقدمات أي قبل استيفاء شيء عنها
وصارت ميراثا لى بموته وطالبه بتسليم المائة دينار فقال المذعي عليه قد كان لا يملك على مائة دينار الا اني اديت
منها ثمانين ديناراً الى أبنك في حياته وقد أقر أبوك بالقبض بيلدة سمرقند في بيتي في يوم كذا بالفاظ فارسة وأقام
على ذلك ميتة فقال المذعي للمذعي عليه انك مبطل في دعواك اقرار أبي بقبض ثمانين ديناراً منك لما أن أبي كان
غائباً عن بيلدة سمرقند في اليوم الذي ادعت اقراره فيه وكان بيلدة كبيرة وأقام على ذلك ميتة هل تدفع ميتة
المذعي عليه بينة المذعي فقبل لا الا أن تكون غيبة أبي المذعي عن سمرقند في اليوم الذي شهد به المذعي عليه
على اقراره بالاستيفاء بسمرقند وكونه بيلدة كبيرة ظاهره استيفاء يعرفه كل صغير وكبير وكل عالم وجاهل
فحينئذ القاضي يدفع بينته بينة المذعي عليه كذا في الذخيرة فتاوى الهندية من الباب التاسع في الزهادة على
النبي والاشبات اه (قوله واجمعوا) الانسب أن يقول والاني دعوى الدين على الميت انشاقاً وصورة
التحليف أن يقول له القاضي بالله ما استوفيت من المدين ولا من أحد آذاه البك عنه ولا قبضه لك قابض
بأمر ولا برأته منه ولا شأمنه ولا أحلت بشي من ذلك أحد ولا عندك له ولا شيء منه رهن كذا في البحر
عن البرازية ح ويحلف وان أقر به المريض في مرض موته كما في الاشياء عن التناوختية وقدمه الشارح
قبل باب التحكيم من القضاء (قوله ثم نقل) أي في مسألة المتن قال في الهامش قوله ثم نقل عن البدائع المتبادر
أنه راجع الى مسألة السكوت وليس كذلك بل هو راجع الى المتن قال في البحر وفي الجمع ولو قال لا أقر ولا أنكر
فالقاضي لا يستحلفه قال الشارح بل يحسبه عند أبي خنيفة حتى يقر أو ينكر وقال لا يستحلف وفي البدائع انه
انكار وهو تصحيح لقوله ما كما لا يخفى فان الاشبه من ألفاظ التصحيح كما في البرازية ح (قوله الا اذا كان) استثناء
منقطع لأن فرض المسألة في أن الحلف الاول عند غير قاض (قوله حلفه الاول عنده) أي عند قاض فيكفي
أي لا يحتاج الى التحليف ثانيا هذا ولا موقع للاستثناء كما لا يخفى ح اللهم الا أن يكون المراد عنده قبل نقله
الانضاء تأمل وراجع وقوله حلفه بفتح الحاء وكسر اللام وضم الياء والهاء (قوله لم يعتبر) هذه المسألة
تغير المتقدمة في المتن فان تلك فيما اذا حلف عند غير قاض وهذه فيما اذا حلف عند القاضي باستخلاف المذعي
للقاضي ح (قوله وكذا الواسطالحا) وفي الواقعات الحساسة قبيل الرهن وعند محمد قال لا تسخر
عليك ألف درهم فقال له الاخران حلفت انها لك اديتها اليك خلف فأذا خاله المذعي عليه ان كان اذاها
اليه على الشرط الذي شرط فهو باطل ولا مؤدى أن يرجع فيما أدى لأن ذلك الشرط باطل لانه على خلاف حكم

(وحلف) أي المدعى (لم يضمن) الخصم لان فيه تغيير الشرع (واليمين لاترّد على مدّع) تلذّث البيّنة على المدّعي وحديث الشاهد واليمين ضعيف بل رده ابن معين بل أنكره الراوي عيني (برهن) المدّعي (على دعواه) وطلب من القاضي أن يحلف المدّعي انه محق في الدعوى أو على أن الشهود صادقون أو محتون في الشهادة لا يجيبه (القاضي الى طلبته لان الخصم لا يحلف مرتين فكيف الشاهد لان لفظ أشهد عندنا يمين ولا يكرّر اليمين لأن امرنا بأكرام الشهود ولذا لو (علم الشاهد أن القاضي يحلفه) ويعمل بالمسوخ (له الامتناع عن اداء الشهادة) لانه لا يلزمه بزازية (ويشنة الخارج في الملك المطلق) وهو الذي لم يذكر له سبب (أحق من يئنه ذى اليد) لانه المدّعي والبيّنة له بالحديث بخلاف المقيّد بسبب كساج ونكاح فالبيّنة لذى اليد اجاعا كما سببه (وقضى) القاضي (عليه بنكوله مرة) لونه كوله (في مجلس القاضي) حقيقة (بقوله لأحلف أو) حكما كأن (سكت) وعلم انه (من غير آفة) كخمس وطرش في الصحيح سراج وعرض اليمين ثلاثا ثم القضاء أحوط (وهل يشترط القضاء على فورا النكول خلاف) درر ولم أرفقه ترجيحاً له المصنف قلت ٤٢٤ قدّمنا انه يفترض القضاء فورا الا في ثلاث (قضى عليه بالنكول ثم أراد أن يحلف

الشرع لان حكم الشرع أن اليمين على من أنكر دون المدّعي اه بجر (قوله أو على أن الشهود الخ) أي أو طلب تحلف الشهود على انهم صادقون (قوله في الملك المطلق) قيد بالملك المطلق لماسأتي وهو مقيّد بما اذالم يؤرّخاً وأرّخا وتاريخ الخارج مساو وأسبق أمّا اذا كان تاريخ ذى اليد أسبق فانه يقضى له كما سبقت في الكتاب بخلاف ما اذا ادّعى الخارج الملك المطلق وذو اليد الشراء من فلان وبرهنا وأرّخا وتاريخ ذى اليد أسبق فانه يقضى للخارج كما في الظهيرية بجر (قوله بخلاف المقيّد) لان البيّنة قامت على ما لا يدل عليه اليد فاستؤاوت برحت بينة ذى اليد باليد فيقضى له وهذا هو الصحيح ودليله من السنة ما روى عن جابر بن عبد الله ان رجلا ادّعى ناقة في يد رجل وأقام البيّنة انها ناقة فتبعتها وأقام الذي يئنه البيّنة انها ناقة فتبعتها فقضى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم للذي هي في يده وهذا حديث صحيح مشهور بجر كذا في الهامش (قوله ونكاح) أي لو برهن على نكاح امرأه فتهارت اعذر العمل به لان المحل لا يقبل الاشتراك واذا تهارت اقرق القاضي بينهما حيث لا مرجح كما في القضية ولا شيء على واحد منهما ان كان قبل الدخول أمالو كان التهاير بعد موتها ولم يؤرّخاً فانه يقضى بالنكاح بينهما وعلى كل واحد منهما نصف المهر وثمان ميرات زوج واحد بجر وغنامه فيه كذا في الهامش (قوله في الصحيح) أي على قول الثاني الذي عليه الفتوى كما تقدّم (قوله وعرض اليمين) هو مستدأ وقوله أحوط خبر عنه (قوله أحوط) أي ندباوعن أبي يوسف ومحمد أن التكرار حتم حتى لرقضى القاضي بالنكول مرة لا ينفذ والصحيح انه ينفذ س (قوله وهل يستترط) الاولى يفترض (قوله قاله المصنف) قال الرمي في حاشية المنخ تقدّم انه ينزل منكرا على قواه ما وعلى قول أبي يوسف يجبس الى أن يجب ولكن الاول فيما اذالم السكوت ابتداء ولم يجب عند الدعوى بجواب وهذا فيما اذا أجاب بالانكار ثم زعم السكوت تأمل (قوله قدّمنا) أي في كتاب القضاء ح (قوله لا يلتفت اليه) أمالو أقام بيّنة بعده فتقبل كما يأتي قريبا (قوله ثلاثا) بيّنة واقرار ونكول (قوله والسابع الخ) بحث في هذه السابعة الخبر الرمي في حاشية المنخ وقال انه غريب لا يقبل ما لم يعضده نقل من كتاب معتدود كفي البحر أن مدارها على ابن الغرس لكن عبارة ابن الغرس فقد قالوا لو ظهر رانسان الخ (قوله خلافا لما في شرح المجمع) ليس فيه ما ينافي ذلك بل حكى قولين ح (قوله بعد عيّن المدّعي عليه) لان حكم اليمين انقطاع الخصومة للحال الى غاية احضار البيّنة وهو الصحيح وقبل انقطاعها مطلقا ط (قوله بعد القضاء بالنكول) كان فأنه ما تتعدى الى غيره لان النكول اقرار وهو حجة قاصرة بخلاف البيّنة شيئا وهذا ظاهر في نحو الرد بالعيب (قوله خاتمة) قال في البحر ثم علم أن القضاء بالنكول لا يمنع المقضى عليه من اقامة البيّنة بما يظله لما في الخاتمة رجل اشترى من رجل عبدا فوجده عيبا فخاصم البائع فأكثر البائع أن يكون العيب عنده فاستحلف فنكل فقضى القاضي عليه وأزعمه العبد ثم قال البائع بعد ذلك قد كنت تبرأت اليه من هذا العيب وأقام البيّنة ثبت بيّنته اه أقول ان كان مبني ما ذكره من القاعدة هو ما نقله عن الخاتمة فبهي نظر فان نكوله عن الحلف بذل أو اقرار بأن العيب عنده فأقامه البيّنة بعده على انه تبرأ اليه من هذا العيب مؤكدا لما أقر به في ضمن نكوله أمالو ادّعى عليه ما لا ونكل عن اليمين فقضى عليه به يكون اقرارا به وحكما به فاذا برهن على انه كان قضاء اياه يكون تناضاً ونقضا للعكم فين المسألين فرق فكيف نصع قاعدة كلية ثم لا يخفى أن كلام البحر في اقامة المقضى عليه البيّنة وظاهر كلام الشارح أن المدّعي هو الذي أقام البيّنة كما يدل عليه السياق

لا يلتفت اليه والقضاء على حاله) ما ض درر قبلت طرق القضاء ثلاثا وعدها في الاشياء سبعا بيّنة واقرار ويمين ونكول عنه وقسامة وعلم قاض على المرجوح والسابع قرينة قاطعة كأن ظهر من دار خالية انسان خائف يسكن متلوّث بدم قد دخلوا فورا فقرأوا مذنبو حا لحينه أخذ به اذ لا يمتري أحد أنه قاتله (شك فيما يذّعي عليه ينبغي أن يرضى خصمه ولا يحلف) تحززا عن الوقوع في الحرام (وان أبي خصمه الاحلفه ابرأ كبرأيه ان المدّعي مبطل حلف والا) بان غلب على ظنه انه محق (لا) يحلف بزازية (وتقبل البيّنة لرأ قامها) المدّعي وان قال قبل اليمين لا بيّنة لي سراج خلافا لما في شرح المجمع عن المحبط (بعد عيّن) المدّعي عليه كما تقبل البيّنة بعد القضاء بالنكول خاتمة (عند العاتة) وهو الصحيح لقول شرح اليمين الفاجرة أحق أن ترّد من البيّنة العادية ولان اليمين كالخلف عن البيّنة فاذا جاء الاصل اتبى حكم الخلف كأنه لم يوجد أصلا بجر

فلا يدل عليه ما في الخاتمة من هذا الوجه أيضا وانظر ما كتبنا في هامش الجرعن حاشية الاشهاد للعموى
(قوله طلاق الخاتمة) الذي نقله في الجرعن طلاق الخاتمة والولاء الحامية من الخلف مطلق عن التقييد بالسبب
وعدمه وما في الدرر من عدم الخلف مما لم يتابعه احدى الروايتين عن محمد والذي جعلوا الفتوى عليه
هو الرواية الثانية عنه وهو قول أبي يوسف والتفصيل المذكور في المتن ذكره في جامع الفصولين فعبارة
الشراح غير محزنة (قوله خلافا لطلاق الدرر) حيث قال وهل يظهر كذب المنكر باقامة البيعة والصواب
أنه لا يظهر حتى لا يعاقب عقوبة شاهد الزور ذكره الزيلعي (قوله ثم أقامها المتدعي) سمعنا الشراح المسألة
بعد نحو ورقتين (قوله أو الايفاء) بحث فيه العلامة المقدسي بأن الاصل في الثابت أن يبقى على ثبوته
وقد حكمتم أن شهد له بشئ أنه كان له أن الاصل بقاؤه وإذا وجد السبب ثبت والاصل بقاؤه اه ط أقول
وجوابه أن اثبات كون الشيء له يفيد ملكه في الزمن السابق واستصحاب هذا الثابت يصلح لدفع
من يعارضه في الملكية بعد ثبوته له وقد قالوا الاستصحاب يصلح للدفع لا للإثبات وإذا أثبتنا الخلف
بكون الاصل بقاء القرض يكون من الاثبات بالاستصحاب وهو لا يجوز فالفرق ظاهر فتأمل
(قوله ولا تخلف) أى في تسعة (قوله بعد عدة) قيد للثاني كما في الدرر (قوله تدعيه الامه) بأنها
ولدت منه ولد أو قد مات أو أسقطت سقطا مستسين انطلق وأنكره المولى ابن كمال (قوله ولا يتأتى الخ) وقلب
العبارة الزيلعي وهو سبق قلم (قوله ونسب) وفي المنظومة وولد قال في الحقائق لم يقل ونسب لانه انما
يستخلف في النسب الجرد عندهما اذا كان ثبت باقراره كالأب والابن في حق الرجل والاب في حق المرأة ابن
كمال (قوله وولاء) أى بأن ادعى على معروف الرقانه معتقه أو مولا (قوله في الاشياء السبعة) أى
السبعة الاولى من التسعة قال الزيلعي وهو قولهما والاول قول الامام س قال الرمي ويتقضى عليه بالتكول
عندهما (قوله وكذا يستخلف السارق) وكذا يخلف في النكاح ان ادعت هي المال أى ان ادعت المرأة
النكاح وغرضها المال كالمهر والنفقة فأنكر الزوج يخلف فان نكل يلزمه المال ولا يثبت الحل عنده لان المال
يثبت بالبدل لا الحل وفي النسب اذا ادعى حقا مالا كان كالارث والنفقة أو غير مال كحق الحضنة في القبط
والعتق بسبب الملك واستناع الرجوع في الهبة فان نكل ثبت الحق ولا يثبت النكاح ان كان مما لا يثبت بالقرار
وان كان منه فعلى الخلاف المذكور وكذا منكر العقود الخ ابن كمال وانكار القود سيد ذكره المصنف
وفي صدر الشريعة فيلغز أعيان امرأتها خذ نفقة غير معتدة ولا حائضة ولا نساء ولا يحل وطؤها وفيه ويلغز أى
شخص أخذ الارث ولم يثبت نسبه كالأدعي ارباب ببحر آخر فأنكر اخوته والحاصل أن هذه الاشياء لا تخلف
فيها عند الامام ما لم يدع معها مالا فانه يخلف وفاقا سائحي (قوله ولم يقطع) اعترض بانه ينبغي أن يصح
قطعه عند أبي حنيفة لانه بدل كافي قود الطرف والحاصل أن النكول في قطع الطرف والنكول في السرقه
ينبغي أن يتخذ في الجباب القطع وعدمه ويمكن الجواب بأن قود الطرف حق العبد فثبت بالشبهة كالاموال
بخلاف القطع في السرقه فانه خالص حتى الله تعالى وهو لا يثبت بالشبهة فظهر الفرق فليتأمل يعقوبية (قوله
في التعزير) لانه محض حق العبد ولهذا جعل العبد اسقاطه بالعنف س (قوله فليدفع عينها) أى دفع
اليمين عنها كذا في الهامش (قوله أن تتزوج) أى بأسر كذا في الهامش (قوله في احدى وثلاثين
مسألة) تقدمت في الوقف س وذكرها في البحر هنا وذكر في الهامش عن الامام الخفاف كان الامام الثاني
وغيره رحمهم الله تعالى من أصحابنا يقولون يخلف في كل سبب لو أقر المتدعي عليه لزمه كالأدعي انه أبوه أو ابنه
أو زوجته أو مولود أو ادعى انه أخوه أو عمة أو نحوها لا يخلف الا أن يدعى حقا في ذمته كالارث بجهة فثبت
يخلف وان نكل يقتضى بالمال ان ثبت المال ودعوى الوصية بثلاث المال كدعوى الارث على ما ذكرنا
الاف فصل واحد وهو أن الوارث لو نكل عن اليمين عن موت مورثه ودفع ثلث ما في يده من ماله الى ثلث متدعي
الوصية بالثلث ثم جاء المورث حيا لا يضمن الوارث التناكل لشيئا من البرازية من كتاب أدب القاضي
في اليمين (قوله لا الخلف) يخالفه ما يأتي عن شرح الوهبانية من أن الاخرس الاصم الاعشى يخلف وليسه

ويظهر كذبه باقامتها) أى البيعة
(لو ادعاه) أى المال (بلاسبب
خلف) أى المتدعي عليه ثم أقامها
حتى يحدث في عينه وعليه الفتوى
طلاق الخاتمة خلافا لطلاق
الدرر (وان ادعاه بسبب
خلف) انه لا دين عليه (ثم أقامها)
المتدعي على السبب (لا) يظهر كذبه
لجواز انه وجد القرض ثم وجد
البراء أو الايفاء وعليه الفتوى
فصولين وسراج وشئني وغيرهم
(ولا تخلف في نكاح) أنكره هو
أوهى (ورجعة) بخداه هو أوهى
بعد عدة (وفي ايلاء) أنكره
أحدهما بعد المدة (واستيلاد)
تدعيه الامه ولا يتأتى عكسه انميته
باقراره (ورق ونسب) بأن ادعى
على مجهول انه قه أو ابنه وبالعكس
(ولاء) عتاقه أو مولا ادعاه
الاعلى أو الاسفل (وحد ولعان
والفتوى على انه يخلف) المنكر
(في الاشياء السبعة) ومن عددها
سنة الحق أمومية الولد بالنسب
أو الرق والحاصل أن الفتوى به
التخلف في الكل الا في الحدود
ومنها حد زنى ولعان فلا يمين
اجبا الا اذا تضمن حقا بأن علق
عتقه عبده برق نفسه فلعبد تحلوه
فان نكل ثبت العتق لا الزنى
(و) كذا (يستخلف السارق)
لاجل المال (فان نكل ضمن
ولم يقطع) وان أقر بها قطع وقالوا
يستخلف في التعزير كما بسطه في
الدرر وفي الفصول ادعى نكاحها
فحيلة دفع عينها أن تتزوج
فلا تخلف وفي الخاتمة لا استخلاف
في احدى وثلاثين مسألة (التباينة
تجيز في الاستخلاف لا الخلف)

وفزع على الاول بقوله (فانركل والوصى) والمتولى وأبو الصغير يثبت الاستحلاف) فله طلب عين خصمه (ولا يحلف) أحد منهم (الا اذا) ادعى عليه العترة (مع اقراره) على الاصل فيستخاف حينئذ كتركيل بالبيع فان اقراره صحيح على الموكل فكذلك انكوله وفي الخلاصة كل موضع لم يفتقر فيه فدا انكره يستخاف الا في ثلاث ذكرها والصواب في أربع وثلاثين لما مر عن الخاتمة وزاد ستة أخرى في البحر وزاد أربعة عشر في تنوير البصائر ما يشبه الاشياء وانتشار لابن المنت ٤٢٦ ولولا ختية التطويل لاوردتم اكلها (التخلف على فعل نفسه يكون على البتات) اي

المتبع بأنه ليس كذلك (و) التخلف (على فعل غيره) يكون (على العلم) أى انه لا يعلم انه كذبت لعدم علمه بما فعل غيره طاهر اللهم (الا اذا كان) فعل الغير (شبهة) (به) أى بالخلاف وفزع عليه بقوله (فان ادعى) مشتري العمد (سرقة العمد أو باقته) وأثبت ذلك (يحلف) البائع (على البتات) مع انه فعل الغير وانما صاحبه باعتبار وجوب تسليمه سلبا فرجع الى فعل نفسه خلت على البتات لاها أكد وله اعتبارهما بخلاف العكس درر عن الزيلعي وفي شرح اجمع عنه هذا اذا قال المنكر لا علم لي بذلك ولرا دعى العلم حلف على البتات كودع ادعى قبض ربه او فزع على قوله وفعل غيره على العلم بقوله (واذا ادعى) بكرر (سبق الشراء) له على شراء زيد ولا يثبت (يحلف خصمه) وهو بكرر (على العلم) أى انه لا يعلم انه اشتراه قبله لما مر (كذا اذا ادعى دينا أو عينا على وارث اذا علم القاضى كونه ميراثا أو اقرب به المدعى أو برهن انخصم عليه) فيحلف على العلم (ولرا دعاهما) أى الدين والعين (الوارث) على غيره (يحلف) المدعى عليه (على البتات) كوهوب وشراء درر (و) يحلف (جاحد التوعد) اجابا (فان نكل فان كان في النفس حبس حتى يقر أو يحلف ويصادونه يقتض)

(قوله ولا يحلف الخ) الاولى أن يقول وفزع على الثاني بقوله ولا يحلف الخ (قوله على الاصل) أى الركيل فقط كذا في الهامش (قوله فيستخاف الخ) بتي حل يستخاف على العلم أو على البتات ذكر في الفصل السادس والعشرين من نور العين أن الرضى اذا باع شيئا من التركة فادعى المشتري انه معيب فانه يحلف على البتات بخلاف الركيل فانه يحلف على عدم العلم اه فتأمل كذا يحفظ بعض الفخلاء (قوله والصواب في أربع وثلاثين) أى بضم الثلاثة الى ما في الخاتمة لكن الاولى منها مد كوردة في الخاتمة (قوله لابن المصنف) وهو الشيخ شرف الدين عبد القادر وهو صاحب تنوير البصائر وأخوه الشيخ صالح صاحب الزواهر كذا يفهم من كتاب الوقف (قوله سرقة العمد الخ) يعنى أن يشتري العمد اذا ادعى انه سارق أو آبق وأثبت اباقة أو سرقة في يده نفسه وادعى انه آبق أو سرق في يده البائع وأراد التخلف يحلف البائع بالله ما آبق بالله ما سرق في يده وهذا تخلف على فعل الغير درر كذا في الهامش (قوله أو باقته) ليس المراد بالآبق الذى يدعيه المشتري الآبق الكاش عنه ذل أو اقرب به السائق لا يلزمه شيء لأن الآبق من العيوب التى لا بد فيها من المعارضة بأن يثبت وجوده عند البائع ثم عند المشتري كلاهما فى صغره أو كبره على ما سبق في محله أبو السعود وفي الخواشي السعدية قوله يحلف على البتات بالله ما آبق أقول الطاهر أنه يحلف على الحاصل بالله ما عليك الرذقان فى الحلف على السب يتغير البائع أو قد يبرأ المشتري عن العيب اه (قوله على البتات) كل موضع وجب اليقين فيه على العلم حلف على البتات كفى وسقطت عنه وعلى عكسه لا ولا يقضى بنكوله على ما ليس واجبا عليه بجر (قوله لانها أكد) أى لأن يمين البتات أكد من يمين العلم اه (قوله واذا اعتبر مطلقا) اي ولكون يمين البتات أكد من يمين العلم تعتبر فى فعل نفسه وفى فعل غيره ح كذا فى الهامش (قوله مطلقا) أى فعل نفسه وفعل غيره (قوله بخلاف العكس) يعنى أن يمين العلم لا تكفى فى فعل نفسه ح كذا فى الهامش (قوله عن الزيلعي) قال الزيلعي فى كل موضع يجب اليقين فيه على البتات حلف على العلم لا يكون معتبرا حتى لا يقضى عليه لا يسقط اليقين عنه وفى كل موضع وجب اليقين فيه على العلم حلف على البتات يعتبر اليقين حتى يسقط اليقين عنه ويقضى عليه اذا نكل لان الحلف على البتات أكد فيعتبر مطلقا بخلاف العكس اه وفى جامع النصوص قبل هذا الفرع مشكل قال الرملى وجه اشكاله انه كيف يقضى عليه مع انه غير مكلف الى الت ويزول الاشكال بأنه مسقط اليقين الواجبة عليه فاعتبر فيكون قضاء يمينه مسقط للثبوت عنه بخلاف عكسه ولهذا يحلف ثانيا لعدم سقوط الحلف عنه به انكوله عنه لعدم اعتباره والاحتراز به فلا يقضى عليه بسببه تأمل اه واستشكل فى السعدية الفرعين ولم يجب عن الثاني وأجاب عن الاول بأنه يجوز أن يكون تكوله لعله بعدم فائدة اليقين على العلم فلا يحلف حذرا عن التكرار اه وهو يعنى ما ذكره الرملى (قوله وهو بكرر) تفسير للضمير والاولى أن يقول أى خصم بكرر وهو زيد أقول تبع الشارح فى هذا المصنف وصاحب الدرر قال بعض مشايخنا صوابه زيد لانه هو المنكر واليمين عليه ويمكن أن يقال ان يحلف بالبناء للفاعل للمفعول ومعناه أن يطلب من القاضى تحليفه لان ولاية التخلف له فيكون قوله وهو بكرر تفسير للضمير فى خصمه لكن فيه ركاكة س وقال فى الهامش قوله وهو بكرر راجع الى المضاف اليه للمضاف ولو قال وهو زيد ان كان أولى ح (قوله اذا علم القاضى) ينبغى أن يخصص التقييد بذلك بصورة العين كما يظهر من العمادية فان جريان ذلك فى الدين مشكل عزمى وذكر فى البحر تنصيصا فى دعوى الدين فراجع فانهم مهم (قوله كونه ميراثا) أى كون المورث مات وتركه (قوله أو برهن انخصم) وهو المدعى عليه (قوله فيحلف) أى الوارث (قوله على العلم) اي والابأن لم يعلم القاضى حقيقة الحال ولا اقرار المدعى بذلك ولا اقام المدعى عليه بينة يحلف على البتات بالله ما عليك تسليم هذا العين الى المدعى عمادية عزمى (قوله كوهوب) يعنى لو وهب رجل لرجل عبدا فقبضه أو اشترى رجل من رجل عبدا فجاء

لأن الاطراف خللت وقاية للنفس كالمال فيجبر فيها الابتذال خلافا لهما (قال المدعى لي ينسب حاضرة) في المص (وطلب بين خصمه لم يحلف)
خلافا لهما ولو حاضرة في مجلس الحكم لم يحلف اتفاقا ولو غايبا عن المص حلف اتفاقا ابن ملك وقد روى المجتبى الغيبة بمدة السفر (ويأخذ القاضي)
في مسألة المتن في الاستسقط بشبهة (كفيلانقة) يؤمن هروبه بحر فليحفظ (من خصمه) ولو وجبها والمال حقيرا في ظاهر المذهب عيني
(بنفسه ثلاثة أيام) في الصحيح وعن الثاني إلى مجلسه الثاني وصحح (فان امتنع من) اعطاء (ذلك) الكفيل (لازمه) بنفسه او امينه مقدار مدة
التكفيل (لئلا يغيب) (الأأن يكون) الخصم (غريبا) اى مسافرا (ف) يلزم اويكفل ٤٢٧ (الى انتهاء مجلس القاضي) دفعا للنصر

رجل وزعم أن العبد عبده ولا ينسب له فأراد استخلاف المدعى عليه يحلف على البتات ح (قوله خلافا لهما)
فعندهما يلزمه الارش فيهما لأن الكول اقراره شبهة عندهما فلا يثبت به القصاص مخ (قوله حاضرة في
المص) اطلق حضورها فقبل حضورها في المص بصفة المرض وظاهر ما في خزائن المفتين خلافا فانه قال
الاستخلاف يجبر في الدعوى الصحيحة اذا أنكر المدعى عليه ويقول المدعى لاشهودي أو شهودي غيب أو في
المص اه بحر (قوله ويأخذ القاضي) أي بطالب المدعى كافي الخاتمة وفي الصغرى هذا اذا كان المدعى علما
بذلك أما اذا كان جاهلا فالقاضي يطلب رواد ابن سماعة عن محمد اه بحر (قوله في مسألة المتن) قديمه لانه
لو قال لا ينسب لي أو شهودي غيب لا يكفل لعدم الفائدة كذا في الهداية (قوله يؤمن هروبه) بان يكون له دار
معروفة وحانوت معروف لا ينسب في بيت بكراء ويتركه ويهرب منه مخ وهذا شي يحفظ جدا بحر عن
الصغرى قال وينبغي أن يكون القصة ثقة بوظائفه في الاوقاف وان لم يكن له سلاك في دارا وحانوت لانه لا يتركها
ويهرب اه وفي البحر أضاء عن كفالة الصغرى القاضي أو رسوله اذا أخذ كفيل من المدعى عليه بنفسه بأمر
المدعى أولا بأمره فان لم يصف الكفالة إلى المدعى بأن قال أعط كفيل بنفسك ولم يقل للطالب ترجع الحقوق إلى
القاضي أو رسوله حتى لو سلم إليه الكفيل يبرأ ولو سلم إلى المدعى فلا وإن أضاف إلى المدعى كان الجواب على
العكس اه وفيه عنها طلب المدعى من القاضي وضع المقول عند عدل ولم يكف بكفيل النفس فان كان المدعى
عليه عدلا لا يجيبه القاضي ولو فاسقا يجيبه وفي العقار لا يجيبه الا في النجر الذي عليه الفرضان المقرن اه
قال في البحر وظاهره أن النجر من العقار وقد سنا خلافا وفي أبي العود عن الجوى عن المقدسي التصريح
بأنه من العقار (قوله في الصحيح) في البحر عن القصة ادعى القاتل أن له ينسب حاضرة على العفو أجل ثلاثة أيام
فان مضت ولم يأت بالينة وقال لي ينسب غائبة يقتضى بالقصاص قياسا كالأموال وفي الاستحصان يؤجل
استعظاما لا مراما اه وفي البحر أيضا عن قضاء الصغرى ان فائدة الكفالة بالثلاث أو نحوها لا لإبراء التكفيل
بعدها فان التكفيل إلى شهر لا يبرأ بعده لكن التكفيل إلى شهر للتوسعة على الكفيل فلا يطلب الا بعد مضيه
لكن لو عمل لا يصح وهنا للتوسعة على المدعى فلا يبرأ الكفيل بالتسليم للعالم اذ قد يعجز المدعى عن البينة واذا
أحضرها يجز عن اقامتها وانما يسلم إلى المدعى بعد وجود ذلك الوقت حتى لو حضر البينة قبل الوقت بطالب
الكفيل (قوله إلى مجلسه) اى القاضي (قوله لازمه) اى دارمه حيث دار فلا يلزمه في مكان معين وفي
الصغرى ولا يلزمه في المسجد لانه بنى للذكر به يفتى ثم قال ويبعث معه أمينا يدور معه ورأيت في زيادات
بعض المشايخ أن للمطوب أن لا يرضى بالامين عنده خلافا لهما بناء على التوكيل بل يرضى الخصم بحر ملخصا
وقامه فيه (قوله اى مسافرا) تفسير مراد (قوله حتى لو علم) بأن قال أخرج غدا مثلا (قوله يكفله) اى
الى وقت سفره بحر (قوله كأمرا) اى عند قول المصنف اصطلاحا على أن يحلف عند غير قاض الخ لكن هناك
اليمين من المدعى وكما روى قوله وقبل البينة لو أقامه ابعدين (قوله فانكر المدعى) اى مدعى الدين (قوله
ولا ينسب له) اى للمدعى الايصال (قوله فطلب يمينه) اى يمين اذرائ (قوله فقال المدعى) اى مدعى الدين
(قوله اجعل حتى في الختم) اى الصلح ومعناه اكتب لي الصلح بالينة ثم استخلفى مدنى او المراد احضار
نفس الحق في شيء محتوم وهو الاظهر وفي حاشية الفتال عن الفتاوى الانقروية يعنى أحضر حتى ثم استخلفى
ومثله بخط السامحاني ومثله في الحامدية (قوله أنه لو حلفه بغيره) كالرجن والرحيم بحر (قوله ولم أره
صريحا) فيه أن قواعدهم في التغليظ ويحب العطف كيلا تكثر اليمين كإياى وصاحب البحر نفسه صرح به
وقالهم في كتاب الايمان والقسم بالله تعالى او باسم من اسمائه كالرجن والرحيم والحق او بصفة يختلف بها من
صفاته تعالى كعزة الله وجلال الله وكبريائه وعظمته وقدرته يدل على كونه يمينا اه شيخنا والمحب من

حتى لو علم وقت سفره يكفله اليه
وينظر في زيه او يستخير رفقاؤه لو
أنكر المدعى بزانية (قال
لا ينسب لي وطلب يمينه خلفه القاضي
ثم رهن) على دعواه بعد اليمين (قبل
ذلك) البرهان عند الامام (منه)
وكذا لو قال المدعى كل ينسب إلى بها
فهو شهود زور أو قال اذا حلفت
فأنت برى من المال خلف ثم رهن
على الحق قبل خاتمة وبه جزم
في السراج كأمرا (وقيل لا) يقبل
قائله محمد كافي العمادية وعكسه
ابن ملك وكذا الخلاف لو قال
لادفع لي ثم أتى بدفع أو قال الشاهد
لانه ادعى ثم شهد والاصح القبول
لجواز النسيان ثم التذكري في الدرر
وأقره المصنف (ادعى المدينون
الاىصال فانكر المدعى) ذلك (ولا
ينسب له) على مدعاه (فطلب يمينه فقال
المدعى اجعل حتى في الختم ثم
استخلفنى له ذلك) قنية (واليمين
بالله تعالى) لحديث من كان حالفا
فليحلف بالله تعالى او ليلذروه ووقول
والله خزائن وظاهره أنه لو حلفه
بغيره لم يكن يمينا ولم أره صريحا
بحر (لا بطلاق وعناق) وان الخ
الخصم وعليه الفتوى بتاريخه
لان الخليف بهما حرام خاتمة

(وقيل ان مقتضى الضرورة فرض الى الثاني) ابا العباس (فلو حلقه) الثاني (بدقنكي قضى عليه) بالمال (لم ينفذ) قضائه (على) قول (الاشتر) كذا في خزائن المتقين وظاهره انه مفرغ على قول الاكثر ما على القول بالتخفيف به مما يعتبر نكوله ويقضى به والافلا فائدة بصر واعتمد المصنف قلت ولوحظ بانطلاقه لا مان عليه ثم برهن المدعي على المال ان شهدوا على السبب كالاقرار ان لا يفرق وان شهدوا على قيام الدين يفرق لان السبب لا يستلزم قيام الدين وقال شند في الشهادة على قيام المال لا يبحث لاحتمال صدقه خلافا لابي يوسف كذا في شرح الوجباتية بشر بلالي وقد تقدم (ويغلب كراوصافه تعالى) ٤٢٨ وقيد بعضهم بفاسق ومال خطير (والاختيار) فيه (في صفته الى الثاني)

ويجب العطف كلاتكرر البين
(فلوحظ بانه ونكل عن التغليظ
لا يقضى عليه) اي بالنكول لان
المقصد العطف بانه وقد حصل
زياي (لا يستحب التغليظ على
المال (زمان و) لا (مكان) كذا
في الحاروي فظاهره انه مباح
(ويحلف اليهودي بالله الذي
ارز التوراة على موسى والنصراني
بالله الذي انزل الانجيل على عيسى
والمجوسي بالله الذي خلق النار)
فغلب على كل معتقده فلو اكني
بالله كالمسلم كفي اختيار (والرني
بالله تعالى) لانه يقر به وان عبد
غيره وجرم ابن الكمال بأن الدحرية
لا يعتقده وتعالى قلت وعليه فجا
ذا يحلفون ربي تحلف الاخرس
أن يقول له الناضي عليك عهد الله
وميثاقه ان كان كذا وكذا فاذا
أومأ برأسه اي نعم صارحنا ولو
أصم أبنا كتب له ليحلف بخطه ان
عرفه والافباشارته ولو اعى أيضا
فأبوه او وصيه أو من نصبه القاضي
شرح وصاية (ولا يحلفون في
بيوت عباداتهم) لكرامة دخولها
بحر (ويحلف القاضي) في دعوى
سبب يرتفع (على الحاصل) اي على
صوره انكر المذكر وفسره بقوله
(اي بالله ما ينسبك نكاح قائم) ما
ينسبك (بيع قائم وما يجب عليك
رده)

صاحب المنع حيث نقله وأقره عليه وكذا الشارح ثم رأيت مثل ما قدمته منقولاً عن المفدسي وكتبته في حاشي
البحر (قوله والافلا فائدة) تطهير فائدة فيا اذا كان جاحلا بعدم اعتبار نكوله فاذا اطلب حله به بر ما يتبع وقتر
بالمدعي درر البحار (قوله واعتمد المصنف) لكن عبارة ابن الكمال فان ألح الخدم قبل صحح بها في زماننا لكن
لا يقضى عليه بالنكول لانه امتنع عما هو مني عنه شرعا ولوقضى عليه بالنكول لا ينفذ انتهت ومثله في الزيلعي
وشرح درر البحار وظاهره ان القائل بالتخفيف به ما يقول انه غير مشروع ولكن يعرض عليه لعله يتبع فان من له
أدنى ديانة لا يحلف به ما كذباً فانه يؤدي الى طلاق الروجة وعق الامة أو اسما كيهما بالحرام بخلاف اليمين بالله
تعالى فانه يتباحل به في زماننا كثيرا تأمل وقوله لانه امتنع عما هو مني عنه شرعا أقول فكيف يجوز
للقاضي تكليفه الايمان بما هو مني شرعا ولعل ذلك البعض يقول انتهى عنه تنزيهي سعدية (قوله وقد
تقدم) اي قبيل قوله ولا تخلف في طلاق ورجعة الخ (قوله وبغلق الخ) اي يؤكد اليمين بكراوصاف الله تعالى
وذلك مثل قوله والله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الذي يعلم من السر ما يعلم من العلانية
ما لفلان هذا عليك ولا يكذب هذا المال الذي ادعاه ولا نئي منه لان احوال الناس شتى فبهم من يتبع عن
اليمين بالتغليظ ويحتمل عند عدمه فيغلب عليه لعله يتبع بذلك زيلعي (قوله زيلعي) عبارته ولو امره بالعطف
ما في بواحدة ونكل عن الباقي لا يقضى عليه بالنكول لان المستحق عليه يمين واحدة وقد أتى بها اد (قوله
وظاهره انه مباح) في البحر عن الخط لا يجوز التغليظ بالمكان (قوله فغلب على كل الخ) قال في البحر
فان قلت اذا حلف الكافر بالله فقط ونكل عما ذكر هل يكفيه ام لا قلت لم أورد مرحا وظاهره قولهم انه
يفلظ به أنه ليس بشرط وأنه من باب التغليظ فيكتفي بالله ولا يقضى عليه بالنكول عن الوصف المذكور اد
(قوله صارحنا) ولا يقول بالله انه كان كذا لانه اذا قال نعم يكون اقرارا لا يميناً كافي الشربلية س (قوله
او وصيه او من نصبه القاضي) وهذا مستثنى من قولهم الحلف لا يجري فيه النيابة ابو العود (قوله
ويحلف الثاني الخ) قال في نور العيز النوع الثالث في مواضع التحلف على الحاصل والتحلف على السبب
جغ ثم المسألة على وجوده اما أن يدعي المدعي ديناً او ملكاً في عين او حقاً في عين وكل منيا على وجهين اما أن
يدعي مطلقاً او بناء على سبب فلو ادعى ديناً ولم يذكر سببه يحلف على الحاصل ماله قبل ما ادعاه ولا شيء منه وكذا
لو ادعى ملكاً في عينه خسر او حقاً في عينه حاضر ادعاه مطلقاً ولم يذكر سببه يحلف على الحاصل ما خسر او حقاً في عينه
ولا شيء منه ولو ادعاه بناء على سبب بأن ادعى ديناً بسبب قرض او شراء او ادعى ملكاً بسبب بيع او حبة او ادعى
عسباً او دية او عارية يحلف على الحاصل في ظاهر الرواية لا على السبب بالله ما استقرضت ما غصبت
ما أودعتك ما شريت منه كفي وعن أبي يوسف يحلف على السبب في هذه الصور المذكورة الا عند تعرض
المدعي عليه فهو أن يقول أبا القاضي قد يبيع الانسان شيئاً ثم يقبل تخلف القاضي على الحاصل منخ
وذكر شمس الأئمة الخوارزمي رواية اخرى عن ابي يوسف ان المدعي عليه لو أنكر السبب يحلف على السبب ولو قال
ما على ما يدعيه يحلف على الحاصل قاضي خان وهذا أحسن الاقوال عندى وعليه أكثر القضاة يقول المختبر
وكذا في مختارات التراثل لصاحب الهداية اد (قوله ما ينسبك نكاح قائم) ادخال النكاح في المسائل التي
يحلف فيها على الحاصل عند عدمه ما غلبه من صاحب الهداية والشارح لان أبا حنيفة لا يقول بالتخفيف
في النكاح الآن يقال ان الامام مفرع على قوله ما لا على قوله كقربعه في المزارعة على قوليسا بحر ونقل
عن المفدسي أنه يجوز على ما اذا كان مع النكاح دعوى المال (قوله بيع قائم) خذوا الحق ما في الخزائن من
التصلي قال المشتري اذا ادعى الثراء فان ذكر نقد الثمن فالمدعي عليه يحلف بالله ما خسر من الثمن الذي
ولاشئ منه بالسبب الذي ادعى ولا يحلف بالله ما بيعته وان لم يذكر المشتري نقد الثمن يقال له أحضر الثمن فاذا

لوقائما وبذلك لو حالكا (وما هي بائن منك) وقوله (الآن) متعلق بالجميع مسكين (في دعوى نكاح وبيع وغصب وطلاق) فيه لف ونشر لاعي.
السبب اي بالله ما تكنت وما بعث خلافا لما في نظر المدعى عليه ايضا لاحتمال طلاقه واقالته (الاذا لزم) من الخلف على الحاصل (ترئ النظر
للمدعى فيخلف) بالاجماع (على السبب) اي على صورة دعوى المدعى (كدعوى شفعة الجوار ونفقة مبتوتة والخصم لا يراحمها) لكونه شافعيما
اصدق حلقه على الحاصل في معتقده فينضّر المدعى قلب ومفاده انه لا اعتبار ٤٢٩ بذهب المدعى عليه وأمامذهب المدعى فقيه

خلاف والاوجه أن يسأله القاضى هل تعتقد وجوب شفعة الجوار أولا واعتمده المصنف (وكذا) اي يخلف على السبب اجماعا (في سبب لا يرفع) برفع بعد ثبوته (كعبد مسلم يدعى) على مولا له (عقده) لعدم تكرر رقه (و) أما (في الامة) ولو مسلمة (والعبد الكافر) فلتكرر رقهها بالاعتاق حلف مولاها (على الحاصل) والحاصل اعتبار الحاصل الاندسر مدع وسبب غير متكرر (وصح فداء الميمن والصلح منه) لحديث ذبوعان أعراضكم بأموالكم وقال الشهيد الاحتراز عن الميمن الصادقة واجب قال في البحر اى ثابت بدليل جواز الخلف صادقا (ولا يخلف) المذكر (بعده) أبدا لانه اسقط حقه (و) قيد بالفداء والصلح لان المدعى (لو استطله) اى الميمن (فصد ابان قال برئت من الخلف اوتركه عليه او وهبته لا يصح وله التحليف) بخلاف البراءة عن المال لان التحليف للعالم برزاية وكذا اذا اشترى ميمنه لم يميز لعدم ركن البيع درر (فرع) استخلف خصمه فقال حلفتى مرتان عند حاكم او محكم وبرهن قبل والافله تحليفه درر قلت ولم أر ما لو قال انى قد حلفت بالطلاق لى لا حلفت

احسنه استخلفه بالله ما عاك قبض هذا الثمن وتسليم هذا العبد من الوجه الذى اذى وان شاء حلقه بالله ما بينك وبين هذا شراء قائم الساعة والحاصل أن دعوى الشراء مع نقد الثمن دعوى المبيع دل كما مطلقا وليست بدعوى العقد ولهذا تصح مع جهالة الثمن معنى وليست بدعوى العقد ولهذا تصح مع جهالة المبيع فيخلف على ذلك الثمن اه بحر (قوله لوقائما الخ) زاد لما في البحر وفي قول المؤلف وما يجب عليك رده قصور والصواب ما في الخلاصة وما يجب عليك رده ولا مثله ولا بدله ولا شئ من ذلك اه وكذا في قوله وما هي بائن منك الا لانه خاص بالسائن وأما الرجعي فيخلف بالله ما هي طالق في النكاح الذى بينكما وأما اذا كانت الدعوى باطلاق الثلاث فقال الاسيماى يخلف بالله ما طلقتما ثلاثا في النكاح الذى بينكما اه وورد ذكرى البحر حناجته ما يخلف فيه على الحاصل فراجع وقال بعد حاتم علم انه تكرر منه في بعض صور التحليف تكرار لا في انظر الميمن خصوصا في تحليف مدعى دين على الميت قائم اتصل الى خمسة وفي الاستحقاق الى اربعة مع قولهم في كتاب الايمان ان الميمن تكرر تكرار حرف العطف مع قوله لا كقوله لا أكل طعاما ولا شربا مع قولهم هذا في تغليظ الميمن يجب الاحتراز عن العطف لان الواجب ميم واحد فاذا عطف صارت أيمانا ولم أرعه جوابا بل ولا من تعرض له اه قال الرملى أقول اذا تأمل المتأمل وجد التكرار لتكرار المدعى فليأمل اه يعنى أن المدعى وان اذى شأ واحد فى اللفظ لكنه مدع لاشياء متعددة ضمنا فيخلف الخصم عليها احتياطا (قوله نظرا للمدعى عامه) لتعليل لقوله لا على السبب (قوله لكونه شافعيما) لان الشافعى يخلف على الحاصل معتقدا مذهبه اتم الاستحقاق نفقة ولا شفعة فيضيع النفع فاذا اداناه ما أبانها واشترى ظهر النفع ورعاية جانب المدعى اولى لان السبب اذا ثبت ثبت الحق واحتمال سقوطه بعارض متوهم والاصل عدمه حتى يقوم الدليل على العارض اه (قوله فقيه خلاف) قيل لا اعتبار به وانما الاعتبار لمذهب القاضى (قوله والاوجه أن يسأله) اي يسأل المدعى (قوله واعتمده المصنف) اي تبع البحر وانظر هل يجرى ذلك في قضاة زماننا المأمورين بالحكم بمذهب أبى حنيفة (قوله والصلح منه) اي على شئ معلوم والفرق أن الثانى بأقل من المدعى وأما الاول فتد يكون بمثل كفى القهستانى ح (قوله ولا يخلف) ضبطها المؤلف رحمه الله بتشديد اللام (قوله لانه اسقط حقه) اي حقه فى الخصومة والذى فى البحر لانه اسقط خصوصته بأخذ المال منه مدعى (قوله وبرهن قبل) فى البحر عن البرازية ولو قال المدعى عليه حين أراد التناهى تحليفه انه حلقنى على هذا المال عند فاض آخر أو أبرأنى عنه ان برهن قبل وان دفع عنه الدعوى والاقال الامام البرزوى انقلب المدعى مدعى عليه فان نكل اندفع الدعوى وان حلف لزم المال لان دعوى الابراء عن المال اقرار بوجوب المال عليه بخلاف دعوى الابراء عن دعوى المال اه وظاهر هذا أن قول الشارح والافله تحليفه أى والا يبرهن فله تحليفه اي تحليف المدعى الاول تأمل وعبرة الدرر ولولم يكن له بيته واستخلفه اي أراد تحليف المدعى جاز (قوله والافله تحليفه) اي تحليف المدعى قال فى نور العين أراد تحليفه فبرهن أن المدعى حلفنى على هذه الدعوى عند قاضى كذا يقبل ولولا بيته له فله تحليف المدعى لانه يدعى بقاء حقه فى الميمن ولو ادعى أن المدعى أبرأنى عن هذه الدعوى ليس له تحليفه ان لم يبرهن اذ المدعى بدعواه استحق الجواب على المدعى عليه والجواب اما اقرار أو انكار وقوله أبرأنى الخ ليس باقرار ولا انكار فلا يسمع ويقال له أجب خصمك ثم ادع ما شئت وهذا بخلاف ما لو قال أبرأنى عن هذا الا ان فانه يحلف اذ دعوى البراءة عن المال اقرار بوجوبه والاقار جوارب ودعوى الابراء مسقط فيترتب عليه الميمن ومنهم من قال الصواب أن يخلف على دعوى البراءة كما يخلف على دعوى التحليف واليه مال مع وعليه اكثر قضاة زماننا اه وعبرة الدرر ولولم يكن له بيته واستخلفه اي أراد تحليف المدعى جاز انتهت وبه علم ما فى عبارة الشارح من الايهام فتنبه (قوله ولم ارا الخ) وجدت فى هامش نسخة شيخنا بخط بعض العلماء ما نصها قد رأيتها فى أواخر القضاء قبيل كتاب الشهادة من فتاوى الكرنشنى

فيتر (باب التحالف) لما قدم بين الواحد كرمين الاثنين (اختلفا) اي المتبايعان (في قدر من) او وصفه او جنسه (او) في قدر (مبيع) منهم ان برهن) لانه توردها بالحنة ٤٣٠ (وان برهنها فليثبت الزيادة) اذا ثبتت للامانة (وان اختلفا فيها) اي الثمن والمبيع

معزى الاول قضاء جواهر الفتاوى وعبارته رجل ادعى على آخر دعوى وتوجهت عليه المين فلما عرض القاضي المين عليه قال اني حلفت بالطلاق اني لا حلف ابدا والا ن لا حلف حتى لا يقع على الطلاق فان القاضي يعرض عليه المين ثلاثا ثم يحكم بالنكول ولا يسقط عنه المين بهذا المين اه (قوله فيتر) أقول سبق عن العناية أن القاضي لا يجذب من الحاق الضرر بأحدهما في الاختلاف على الحاصل أو على السبب فإعادة جانب المدعى أولى فعلى هذا لا يعذر بدعواه الحلف بالطلاق ويقضى عليه بالنكول على أن ذلك يكون بالاولى لانه هو الذي أطلق الضرر بنفسه باقدا منه على الحلف بالطلاق اه او السعود أقول وأيضاً لو كان ذلك حجة صحيحة لتحيل به كل من توجه عليه بين فليزم منه ضياع حق المدعى ومخالفة نص الحديث والمين على من انكر قدبر

(باب التحالف)

(قوله او وصفه) كالنجاري والبغدادى (قوله او جنسه) كدراهم او دنانير (قوله او في قدر مبيع) فلو في وصفه فلا تحالف والقول للبائع كما سيذكره الشارح (قوله لو الاختلاف في الثمن) أقول في زيادة لو حلف في الموضوعين خلل وعبرة الهداية ولو كان الاختلاف في الثمن والمبيع جميعا فينبية البائع في الثمن اولى وينية المشتري في المبيع اولى نظر الى زيادة الاثبات فله شئ والذى المتفق محمد تاج الدين المدنى (قوله فان رضى الخ) هذه العبارة لا تشمل الامور الاختلاف فيها فالاولى أن يقول كما قال غيره فان رضى البائع على شئ اي بأن رضى الساع بالثمن الذى ادعاه المشتري او رضى المشتري بالمبيع الذى ادعاه البائع عند الاختلاف في احدهما او رضى كل يقول الاخر عند الاختلاف فيهما وقال الحلبي العبارة فاسدة والصواب كما قال غيره فان رضى البائع على شئ (قوله فيفسخ من له الخيار) قال في البحر وأشار بجزمها الى أن البيع ليس فيه خيار لاحدهما ولهذا قال في الخلاصة اذا كان للمشتري خيار روية او خيار عيب او خيار شرط لا يتحالفان اه والساع كالمشتري فالمقصود أن من له الخيار ممكن من الفسخ فلا حاجة الى التحالف ولكن ينبغي أن البائع اذا كان يدعى زيادة الثمن وأنكرها المشتري فان خيار المشتري يمنع التحالف وأما خيار الساع فلا ولو كان المشتري يدعى زيادة المبيع والبائع ينكرها فان خيار البائع يمنعه لتمكنه من الفسخ وأما خيار المشتري فلا هذا ما ظهر لي مخربا لا نقلا اه وحاصله أن من له الخيار لا يتمكن من الفسخ دائما فينبغي تخصيص الاطلاق (قوله وبدئ بيمين المشتري) اي في الصور الثلاث كما في شرح ابن الكمال وقوله لانه البادئ بالانكار قال الساجي هذا ظاهر في التحالف في الثمن أما في المبيع مع الاتفاق على الثمن فلا يظهر لأن البائع هو المنكر فالظاهر البداء به وبشهادة له ما سألني انه اذا اختلف المؤجر والمستأجر في قدر المدة بدئ بيمين المؤجر وإلى ذلك أو ما التقيتاني اه وبجمل مثل هذا البحث العلامة الرمل (قوله بأن كان مقايضة) اي سلعة بسلعة (قوله او صرفا) اي تمنا بتمن (قوله ويقتصر على النقي) بأن يقول البائع والله ما باعه بألف والمشتري والله ما اشتراه بألفين (قوله في الاصح) وفي الزادات يختلف البائع والله ما باعه بألف ولقد باعه بألفين والمشتري بالله ما اشتراه بألفين ولقد اشتراه بألف س (قوله بل يفسخهما) ظاهر ما ذكره الشارحون انهما لو فسخا انفسح بلا توقف على القاضي وأن فسح أحدهما لا يكتفى وان اكتفى بطلب أحدهما بجر وذكر فائدة عدم فسخه بنفس التحالف انه لو كان المبيع جارية فليشتري وطوها كافي النهاية (قوله والسلعة قائمة) احتراز عما اذا حلتك وسيأتي منا (قوله كاختلافهما في الرق) هو الطرف اذا انكر البائع أن هذا رقه وصورته كافي الزبلي أن يشتري الرجل من آخر ستمائة رقة وزنه مائة رطل ثم جاء بالرق فارغا ليرده على صاحبه وزنه عشرون فقال البائع ليس هذا رقي وقال المشتري هو رقي قال القول قول المشتري سواء سمي لكل رطل ثنا ولم يسم فجعل هذا اختلافا في المقبوض وفيه القول قول القابض ان كان في ضمنه اختلاف في الثمن ولم يعتبر فييجاب التحالف لأن الاختلاف فيه وقع مقتضى اختلافهما في الرق اه (قوله نحو أجل) ذكر في البحر هنا مسألة عجيبه فاتراجع (قوله نحو أجل وشرط) لانها مبتنان بعارض الشرط والقول لمنكر العوارض فقد جزموا احتسابا ان القول لمنكر الخيار كما علمت وذكرنا

جميعا (قدم برهان البائع لر) الاختلاف (في الثمن وبرهان المشتري لوفى المبيع) نظر الاثبات الزيادة (وان عجزا) في الصور الثلاث عن اليقينة فان رضى كل بمقالة الاخر فيها (و) ان لم يرض واحد منهما بدعوى الاخر تحالفا ما لم يكن فيه خيار فيفسخ من له الخيار (وبدئ بيمين المشتري) لانه البادئ بالانكار وهذا (لو) كان (بيع عيبين والا) بأن كان مقايضة او صرفا (فهو مخير) وقيل يقرع ابن ملك ويقتصر على النقي في الاصح (وفسخ) القاضي البيع بطلب أحدهما او بطلبهما ولا يفسخ بالتحالف ولا يفسخ أحدهما بل يفسخهما بجر (ومن نكل) منهما (لزمه دعوى الاخر) بالقضاء وأصله قوله صلى الله عليه وسلم اذا اختلف المتبايعان والسلعة قائمة بعينها تحالفا وترا اذا وهذا ككله في الاختلاف في البذل مقصود افلو في ضمن شئ كاختلافهما في الرق فالقول للمشتري في انه الرق ولا تحالف كالمختلفا في وصف المبيع كقوله اشترته على انه كاتب أو خباز وقال البائع لم اشترط فالقول للبائع ولا تحالف ظهيرة (و) قيد باختلافهما في ثمن ومبيع لانه (لا تحالف في) غيرهما لانه لا يحتمل به قوام العقد نحو (أجل

(وشرط) رحن او خيار او ضمان

(وقبض بعض ثمن والقول للمتكبر)

بمينه وقول زفر والشافعي يتحالفان

(ولا) تحالف اذا اختلفا (بعد

هلال المبيع) او خروجه عن

ملكه او تعيبه بما لا يرد به (وحلف

المشتري) الا اذا استعمل له في يد

البائع غير المشتري وقال محمد

والشافعي يتحالفان ويضجع على

قيمة الهالك وهذا الوجه فيناقلو

مقابلة تحالفا اجاء لان المبيع

كل منهما ويرد مثل الهالك أو قيمته

كلوا اختلنا في جنس الثمن بعد هلاك

السلعة بأن قال أحدهما دراهم

والآخر دينار يتحالفان ولزم المشتري

رد القيمة سراج (ولا) تحالف

(بعد هلاك بعضه) او خروجه عن

ملكه كعبدین مات أحدهما

عند المشتري بعد قبضهما ثم

اختلفا في قدر الثمن لم يتحالف عند

أبي حنيفة رحمه الله تعالى (الا أن

يرضى البائع بترك حصة الهالك)

اصلا فيثبت يتحالفان هذا على

تخريج الجهور وصرف مشايخ

بلغ الاستثناء الى عين المشتري (ولا

في) قدر (بدل كتابة) لعدم

لزمها (و) قدر (رأس مال بعد

اقالة) عقد (السلم) بل القول

للعبد والمسلم اليه ولا يعود السلم

(وان اختلفا) أى المتعاقدان

(في مقدار الثمن بعد الاقالة) ولا

يثبت (تحالفا) وعاد البيع (لو كان

كل من المبيع والثمن مقبوضا ولم

يرده المشتري الى بائعه) بحكم الاقالة

(فان رده اليه بحكم الاقالة

قوله قيد بالاختلاف الى آخر القولة

هكذا في النسخة المجموع منها

وليس في يدى سواها وهي عبارة

غير ظاهرة المعنى فلعل لفظة كان

ساقطة قبل قوله كالاختلاف في

المسلم فيه وليجزر اه صحيحه

في خيار الشرط فيه قولين قدمنا في بابيه والمذهب ما ذكره هنا بجر أطلق الاختلاف في الاجل فضل
الاختلاف في اجله وقد رده القول لمكر الزائد بخلاف ما لو اختلفنا في الاجل في السلم قائمها يتحالفان كما قدمناه
في بابيه وخرج الاختلاف في مضميه فان القول فيه للمشتري لانه حقه وهو متكر استيفاء حقه كذا في النهاية بجر
رفعه وبسته تنفي من الاختلاف في الاجل ما لو اختلفنا في اجل السلم بأن ادعاه أحدهما ونفاه الآخر فان القول
فيه لمصلحة عند الامام لانه فيه شرط وتركه فيه مفسد للعقد واقداما بما عليه يدل على الصحة بخلاف ما نحن فيه
لانه لا تعلق له بالصحة والفساد فيه فكان القول لنا فيه (قوله بشرط وحن) اي بالثمن من المشتري ط (قوله
اوضمان) اي اشتراط كفيل (قوله وقبض بعض ثمن) اوحط البعض او ابراء الكل بجر والتقييده اتفاقا
اذا اختلف في قبض كنه كذلك وهو قبول قول البائع وانما يذكره باعتبار أنه مفروغ عنه بمنزلة سائر
الدعاوى كذا في النهاية بجر (قوله بيمينه) لانه اختلاف في غير المعقود عليه وبه فاشبهه الاختلاف في الخط
والابراء وهذا لان بائعه لا يحتل ما به قوام العقد بخلاف الاختلاف في وصف الثمن او جنسه فانه بمنزلة
الاختلاف في القول في جريان التحالف لان ذلك يرجع الى تنس الثمن فان الثمن دين وهو يعرف بالوصف
ولا كذلك الاجل ألا ترى أن الثمن موجود بعد مضميه بجر (قوله اذا اختلفا) اي في مقدار الثمن معراج
ومثله في متن الجمع (قوله بعد هلاك المبيع) أفاد أنه في الاجل وما بعده لافرق بين كون الاختلاف بعد
الهلاك او قبله (قوله المبيع) اي عند المشتري اذ قبل قبضه ينسخ العقد بهلاكه معراج (قوله او تعيبه
الخ) فيه انه داخل في الهلاك لانه منه تأمل ثم ان عبارتهم حكذا أو صار بحال لا يقدر على رده بالعيب قال في
الكفاية بأن زاد زيادة متعده او منفصلة اه اي زيادة من الذات كسمن وولد وعقر قال في غرر الافكار
ولم يثبت من الذات سواء كانت من حيث السعر أو غيره قبل القبض او بعده يتحالفان اتفاقا ويكون الكسب
للمشتري اتفاقا اه ثم ان الباشراح سبع الدرر ولا يخفى أن ما قالوه اولى لما علمت من شموله للعيب وغيره تأمل
(قوله غير المشتري) فان ما يتحالفان لقبام القيمة مقام العين كما في البحر س (قوله على قيمة الهالك) ان قيمها
ومثله ان مثليا خبر الدين س (قوله تحالفا اجاء) وان اختلفا في كون البدل دينا او عينان ادعى المشتري
انه كان عينا يتحالفان عندهما وان ادعى البائع انه كان عينا وادعى المشتري انه كان دينا لا يتحالفان والقول
قول المشتري كفاية (قوله لان المبيع كل منهما) اي فكان قائما بقاء المعقود عليه فريده بجر اي رده
القائم (قوله كلوا اختلفا) وبهذا علم أن الاختلاف في جنس الثمن كالاختلاف في قدره الا في مسألة في
ما اذا كان المبيع حالكا بجر (قوله تحالفا) لانهم المية تقا على ثمن فلا بد من التحالف للفسخ (قوله بعد
هلاكا بعضه) اي هلاكا بعد القبض كما سيذكره قريبا (قوله عند المشتري) قبل نقد الثمن (قوله بعد قبضهما)
فلو قبله يتحالفان في موتهما وموت أحدهما وفي الزيادة لوجود الانكاس من الجانبين كفاية (قوله عند أبي
حنيفة) لان التحالف بشرط بعد القبض بقيام السلعة وهي اسم لجميع المبيع فاذا هلك بفضه انعدم الشرط
والقول للمشتري مع عيبه عنده لانكاره الزائد غرر الافكار (قوله اصلا) أى لا يأخذ من ثمن قيمة الهالك
شأ أصلا ويجعل الهالك كأن لم يكن وكان العقد على القائم فيثبت يتحالفان في عنه وينكول ايهما لزم دعوى
الآخر غرر الافكار (قوله يتحالفان) اي على ثمن الحى ح (قوله تخريج الجهور) من صرف
الاستثناء الى التحالف (قوله وصرف مشايخ بل الاستثناء الخ) اي المتقدر في الكلام لان المعنى ولا يتحالف
بعد هلاك بعضه بل البين على المشتري الآن يرضى الخ قال في غرر الافكار بعد ما قدمناه وقيل الاستثناء
يشعر الى حلف المشتري المفهوم من السياق يعنى يأخذ من ثمن الهالك قدر ما أقربه المشتري اذ البائع اخذ
القائم صلحا عن جميع ما ادعاه على المشتري فلم يبق حاجة الى تحليف المشتري وعن أبي حنيفة انه يأخذ من ثمن
الهالك ما أقربه المشتري لا لزيادة في تحالفان ويترادان في القائم اه (قوله الى عين المشتري) وحينئذ
البائع يأخذ الحى صلحا بما يدعيه قبل المشتري من الزيادة زباحتى (قوله بعد اقالة) قيد بالاختلاف بعدها
لانما لم اختلفا في قدره وتحالفا كالاختلاف في جنسه ونوعه وصفته كالاختلاف في المسلم فيه في الوجه
الاربعة كما قدمناه بجر (قوله عقد السلم) انما يجوز التحالف لان موجب رفع الاقالة دعوى السلم مع
انه دين والساقط لا يعود سائحا (قوله للعبد والمسلم اليه) اي مع عيبهما بجر (قوله ولا يعود السلم)

(لا) مخالفة للافقعة (وان اختلصا) اي الزوجان (في) قدر (المهر) او جنسه (فنى) لمن اقام البرهان وان برهننا فامرأة اذا كان مهر المثل
شهدا زوج) بان كن كمالته او أقل ٤٣٢ (وان كانا شاهداها) بأن كان كمالها أو أكثر (فبينة أولى) لاثباتها خلاف

المساهر (وان كان غير شاهد لكل
منهما) بأن كن بينهما (فالتأمر)
لاستواء (ويجب مهر المثل) على
الحي (وان عجزا) عن البرهان
(فما لنا ولم يفسخ النكاح) تبعية
المهر بخلاف البيع (ويبدأ
ببينة) لان أول التسلين عليه
فيكون أول البينين عليه فاهية
(ويحكم) بالتسديد أي يجعل
(مهر مثلها) حكما لقوط اعتبار
التسمية بالتخالف (فيقضى بقوله
لو كان كمالته أو أقل) وبقولها
لو كمالها أو أكثر وبه يبينهما اي
بين ما تدينه وبدينه (ولما اختلفا)
اي المؤخر والمستأجر (في) بدل
(الاجارة) او في قدر المدة (قبل
الاستيفاء) بالمنفعة (فما لنا) وترا
وبدئ بغير المستأجر لو اختلفا في
البذل والمؤخر لو في المدة وان برهننا
فالبينة للمؤخر في البذل والمستأجر
في المدة (وبعد لا القول
للمستأجر) لانه منكر للزيادة
(ولو) اختلفا (بعد) التمكن من
(استيفاء البعض) من المنفعة
(فما لنا) وفسخ العقد في الباقي
والقول في الماضي للمستأجر
لانه قد ادها ساعة فساعة فكل جزء
كعقد بخلاف البيع (وان اختلف
الزوجان) ولم يملوكين أو مكاتبين
أو صغيرين واله غير يجامع أو ذمية
مع مسلم قام النكاح أو لا في بيت
لها أو لا وحدها خزائن الاكل
لان العبرة باليد لا بالمال (في متاع)
هو هنا ما كن في (البيت) ولو ذهبا
أو فضة (فالقول لكل واحد منهما
فيما صلح له مع غيره)

لأن الزالة في باب السلم لا تشمل المقض لانه اسقاط فلا يعود بخلاف البيع كما سيأتي ويتبع أخذ من أهله
انهم لم اختلفا في جنسه او نوعه او صفته بعد ما حكم كذلك ولم اردها بغيره وفيه وقد علم من تقريرهم
هنا أن اذا قاله تقبل الاقالة الا في اقالة السلم وأن الإبراء لا يقبلها وقد كتبنا في الذوائد (قوله لاختلاف) اي
والقول لا منكر من (قوله او جنسه) كقوله هو هذا العبد وقولها هو هذه الجارية في حكم التدرج والجنس سواء
الفي فصل واحد وهو أنه اذا كان مهر مثلها مثل قيمة الجارية أو أكثر فلا قيمة الجارية لا عينها كما في الطهيرية
والهداية بغير وفيه ولم يذ كر حكمه بعد الطلاق قبل الدخول وحكمه كما في الطهيرية أن لها نصف ما ادها
الزوج وفي مسألة العبد والجارية لها المتعة الا أن يتراضيا على أن تأخذ نصف الجارية اه (قوله البرهان)
أما قبول بينة المرأة فنسأله لانها تدعى الاقين ولا اشكال وانما رد على قبول بينة الزوج لانه منكر للزيادة فكان
عليه البين لا البينة فكيف تقبل بينته قلنا هو مدعى صورة لانه يدعى على المرأة تسليم نفسها بأداء ما أفترقه من
المؤخر وهي تنكر والدعوى كافية لقبول البينة كما في دعوى المودع رد الرديعة معراج (قوله لاثباتها) علة
للمسألتين قال في الهامش اختلفت مع الزوجة في مؤخر صداقتها على الزوج ولا بينة فالقول قولها يبينها الى قدر
مهر مثلها حامدية عن البحر (قوله على الصحيح) قيد لثباتها قال في البحر فالصحيح التاثر ويجب مهر المثل (قوله
ولم يفسخ النكاح) لان اثر التخالف في انعدام التسمية وانه لا يجل بعبعة النكاح لان المهر تابع فيه بخلاف البيع
لان عدم التسمية يفسده على ما مر فيفسخ من غير (قوله وبدأ ببينة) نقل الرمي عن مهر البحر عن غاية
البيان انه يقرع بينهما استصحابا واختار في الطهيرية وكثيرون انه يبدأ ببينة والخلاف في الاولوية (قوله لان أول
التسلين) تسليم المهر وتسليم الزوجة نفسها (قوله ويحكم) هذا اعني التخالف اولاً ثم التحكيم قول الكرخي
لان مؤخر المثل لا اعتبار به مع وجود التسمية وسقوط اعتبارها بالتخالف فلذلك تقدم في الوجوه كلها أو ما على
تخرج الازاي فالتحكيم قبل التخالف وقد قدمنا في المهر مع بيان اختلاف النسخ وخلاف ابني يوسف بغير
(قوله قبل الاستيفاء) لان التخالف في البيع قبل القبض على وفق القياس والاجارة قبل الاستيفاء نظيره بغير
والمراد بالاستيفاء التمكن منه في المدة وبعدم عدمه لما عرف انه قائم مقامه في وجوب الأجر بغير (قوله
تخالفنا) وأيهما انكسر لزمه دعوى صاحبه وليها برهن قبل (قوله وبدئ بيمين المستأجر الخ) فان قيل كان
الراجح أن يبدأ بيمين الأجير لتجبل فائدة النكول فان تسليم الميعود عليه واجب واجب بأن الأجرة ان كانت
مشرطاً لتجبل فهو كالاسبق انكارا فيبدأ به وان لم يشترط لا يمنع الأجر من تسليم العين المستأجرة لان تسليمه
لا يتوقف على قبض الأجرة أبو السعود عن العناية (قوله لو في المدة) وان كان الاختلاف فيها ما قبلت بينة
كل منهما فيما يدعيه من الفضل نحو أن يدعى دنا شهر رابعة عشرة والمستأجر شهرين بخمسة فيقضى بشهرين بعشرة
بغير (قوله وبعد) اي بعد الاستيفاء (قوله وان اختلف الزوجان) قد به للاحتراز عن اختلاف نساء الزوج
دونه وعن اختلاف الاب مع بنته في جهازها او مع ابنه فيما في البيت وعن اختلاف اسكاف وعطاري آلة
الاسكاف أو العطارين وهي في أيديهما واختلف المؤجر والمستأجر في متاع البيت واختلاف الزوجين فيما
في أيديهما من غير متاع البيت وبين الجبيع والبحر فراجع به وسأني بعضه (قوله قام النكاح اولاً) بان
طلقها مثلاً ويستثنى ما اذا مات بعد عدتها كما سيأتي قال الرمي في حاشية البحر في لسان الحكم ما يخالف
ذلك فارجع اليه ولكن الذي هنا هو الذي مشى عليه النجاشي (قوله صلح له) الصلح راجع لكل وفي القصة
من باب ما يتعلق بجهيز البنات افرقا وفي بيتها جارية تعلقها مع نفسها واستخدمتها سنة والزوج عالم به ساكت ثم
ادعاهما فالقول له لان يده كذبت ثابتة ولم يوجد المزيل اه وبه علم أن سكوت الزوج عند نقلها ما يصلح لهما
لا يطل دعواه وفي البدائع هذا كله اذا لم تقر المرأة أن هذا المتاع اشتراه فان اقترت بذلك سقط قولها لانها
اقرت بالملك لزوجها ثم ادعت الانتقال اليها ولا يثبت الانتقال الا بالبينة اه وكذا اذا ادعت انها اشتريته منه
كما في الخانية ولا يخفى انه لو برهن على شرائه كان كافراً حاشياً بشرانه فلا بد من بينة على الانتقال اليها منه بهمة
وتحذو ذلك ولا يكون استماعها بشريه ورضاء بذلك دليلاً على انه ملكه اذ لا كما تفهمه النساء والعوام وقد
أقبت بذلك مرارا بغير وذكر في الهامش القول للمرأة مع عيبتها فيما تدعيه انه ملكها مما هو صالح للنساء
ومما هو صالح للرجال والنساء وكذا القول قولها مع عيبتها اثباتاً فيما تدعيه انه ودعة تحت يدها مما هو صالح

الاذا كان كل منهما يفعل او يبيع ما يصلح للاستر فالقول له لتعارض الظاهرين درر وغيرها (والقول له في الصالح لهما) لانها وما في يدها في يده
والقول لذى اليد بخلاف ما يختص بها لان ظاهرها اظهر من ظاهره وهو يد الاستعمال (ولو اقامايته يقتضي بينهما) لانها خارجة خاتمة والبيت
للزواج الا ان يكون اها بيته بجر وهذا لو حيين (وان مات أحدهما ٤٣٣ واختلف وارثه مع الحي في المشكل) الصالح لهما (فالقول)

للساوم وما هو صالح للنساء والرجال والله أعلم كذا في الحامدية عن الشلبي (قوله الظاهرين) أي فرجعنا
الى اعتبار اليد والاقالة تعارض يقتضي التساقط (قوله درر) عبارة الدرر الا اذا كان كل منهما يفعل
او يبيع ما يصلح للاستر اه أي الا ان يكون الرجل صائغا وله أساور وخواتيم النساء والحلي والخلائف ونحوها
فلا يكون اها وكذا اذا كانت المرأة تبيع ثياب الرجال او تاجرة تجبر في ثياب الرجال او النساء او ثياب
الرجال وحدها كذا في شروح الهداية اه قال في الشربلية قوله الا اذا كان كل منهما يفعل او يبيع ما يصلح
للاستر ايس على ظاهره في عمومه ففي قول أحدهما يفعل او يبيع الاستر ما يصلح له لان المرأة اذا كانت تبيع
ثياب الرجال او ما يصلح لهما كالاتية والذهب والفضة والامثلة والعقار فهو الرجل لان المرأة وما في يدها
للزواج والقول في الدعوى لصاحب اليد بخلاف ما يختص بها لانه عارض يد الزوج اقوى منها وهو الاختصاص
بالاستعمال كما في العناية ويعلم مما سدد كره المصنف رحمه الله اه وحسنه فقول الدرر وكذا اذا كانت المرأة
دلالة الخ معناه أن القول فيه للزوج أيضا الا أنه خرج منه ما لو كانت تبيع ثياب النساء بقوله قبله فالقول
لكل منهما فيما يصلح له ويمكن حمل كلام الشارح على هذا المعنى أيضا يجعل التفسير في قوله فالقول له راجعا
الى الزوج ثم قوله لتعارض الظاهرين لا يصلح على سوا حمل الكلام على ظاهره او على هذا المعنى أما الاول فلانه
اذا كان الزوج يبيع بثمنه لظاهر ان السد والبس لا يباع لظاهر واحد فلا تعارض الا اذا كانت هي تبيع ذلك
فلا يرجح ملكها ما ذكر الشربلية الا اذا كان مما يصلح لهما على أن التعارض لا يقتضي الترجيح بل التهازوا
الثاني فلانه اذا كان الزوج يبيع فلا تعارض كما مر وأما اذا كانت تبيع هي فكذلك ما مر أيضا فتنبه أقول
وما ذكره في الشربلية عن العناية صرح به في النهاية لكن في الكفاية ما يقتضي أن القول للمرأة حيث
قال الا اذا كانت المرأة تبيع ثياب الرجال وما يصلح للنساء كالتجار والدرع والمخففة والحلي فهو للمرأة أي القول
قولها فيها لتمام الظاهر اه ومنه في الزيلعي قال وكذا اذا كانت المرأة تبيع ما يصلح للرجال لا يكون القول
قوله في ذلك اه فالظاهر أن في المسألة قولين فليجزر (قوله والبيت للزوج) أي لو اختلفا في البيت فهو له
(قوله لهما بيته) أي فكون البيت لهما وكذا لو ربحت على كل ما يصلح لهما (قوله لو حيين) بالثنية (قوله
في المشكل) انظر ما حكم غيره والظاهر أن حكمه ما مر ثم رأيت في ط عن الجوى (قوله فالقول فيه للحي)
مع عينه در منتهى الا لا يدل لميت وذكروا في الجرح عن الخزانة استثناء ما اذا كانت المرأة أدلة الرفاف في بيته
فالمشكل وما يجزئ مثلها لا يستحسن جعله للزوج الا اذا عرف بتجارة جنس منه فهو له وألحق صاحب الجرح
ما اذا اختلفا في الحياة لدية الرفاف قال وينبغي اعتماده للنسوى الا أن يوجد نص بخلافه (قوله ولورقيقا)
يستغنى عنه بما يأتي في المتن ح (قوله ولو احدثهما مملوكا الى قوله وللحي في الموت) كذا في عامة شروح
الجامع وذكر الرضى انه سهو والصواب انه للحر مطلقا وذكروا في الاسلام أن القول له خافى الكل لافي خصوص
المشكل كما في التهستاني سائحاني (قوله تسعة أقوال) الاول ما في الكتاب وهو قول الامام الثاني قول
أبي يوسف للمرأة جهاز مثلها والباقي للرجل يعني في المشكل في الحياة والموت الثالث قول ابن أبي ليلى المتاع
كامله ولها ما عليها فقط الرابع قول ابن معن وشريك هو بينهما المتاع قول الحسن البصري كله لهما وله
ما عليه السادس قول شريح البيت للمرأة السابع قول محمد في المشكل للزوج في الطلاق والموت ووافق
الامام فيما لا يشك الشامن قول زفر المثل كل بينهما التاسع قول مالك الكل بينهما هكذا حكى الاقوال
في خزانة الاكل ولا يخفى أن التاسع هو الرابع بجر كذا في الهامش (قوله لان يد الخ) ان وشمر مرتب
(قوله لميت) بحث فيه صاحب البعويية (قوله فهو على ما وصفناه في الطلاق) يعني المشكل
للزواج ولها ما يصلح لهما لانها حرة كذا هو معلوم من السياق والعاق وبؤيده قول السراج ولو كان الزوج
حر او المرأة مكنته أو أمة او مدبرة أو أم ولد وقد اعتقت قبل ذلك ثم اختلفا في متاع البيت فاحد ثمة قبل العتيق
فهو للرجل وما احدثناه بعده فهما فيه كالجزين سائحاني (قوله في الطلاق) أي في مسألة اختلاف
الزوجين التي قبل قوله وان مات أحدهما فانها تنحل حال قيام النكاح وبعده كذا ذكره الشارح اه
(قوله ثم اعلم أن هذا) أي جميع ما مر اذا لم يقع التنازع بينهما في الرق والحرية والنكاح وعدمه فان وقع
الى آخر ما في البحر فراجع (قوله لانهما صارت الخ) يفيد أنهما لو ماتا فكذلك (قوله بلانظر) فهذا

فيه (للحي) ولورقيقا وقال
الشافعي ومالك الكل بينهما وقال
ابن أبي ليلى الكل له وقال الحسن
البصري الكل لهما وهي المسبعة
وعنى الخاتمة تسعة أقوال (ولو
أحدثهما مملوكا) ولو ما دونها ومكاتبها
وقالوا والشافعي هما كالجز (فالقول
للحري في الحياة وللحي في الموت) لان
يد الجز اقوى ولا يدل لميت (اعتقت
الامة) او المكاتبه او المدبرة
(واختارت نفسها ما في البيت قبل
العتق فهو للرجل وما بعده قبل أن
تختار نفسها فهو على ما وصفناه
في الطلاق) بجر وفيه طلقها
ومضت العدة فالمشكل للزوج
ولورثته بعده لانها صارت أجنبية
لا يدها ولما ذكرنا أن المشكل
للزوج في الطلاق فكذا الوارثه
أما لو مات وهي في العدة فالمشكل
لها فكأنه لم يطلقها بدليل ارها ولو
اختلف المؤبر والمستأجر في
متاع البيت فالقول للمستأجر
بيمينه وليس للمؤبر الا ما عليه من
ثياب بدنه ولو اختلف استكاف
وعطارف الات الاساكفة وآلات
العطارين وهي في أيديهما فهي
بينهما بلانظر ما يصلح لكل منهما

قوله في قول أحدهما يفعل او
يبيع الخ كذا في النسخة المجموع
منها ولا تخلو العبارة عن تأمل
فالعلماء حرة في تقييد
بمراجعة عبارة الشربلية اه
معصمه

قوله ثم اعلم أن هذا الوجود لذلك
هنا في نسخ الشارح التي يسدى
فليجزر اه معصمه

وغامه في السراج (رجل معروف بالفتن والحاجة صار يده غلام وعلى عنقه بدرة وذلك بداره فادعاه رجل عرف بالسار وادعاه صاحب الدار فذهب
لمعروف بالسار وكذا كئس في منزل رجل ٤٣٤ وعلى عنقه قطعة يقول) الذي على عنقه (حتى وادعاه صاحب المنزل فذهب

الشرع خالف ما قبله والمسائل التي بعده (فرع) رجل تصرف زمانا في ارض ورجل آخر رأى الارض
والتصرف ولم يدع ومات على ذلك لم تسمع بعد ذلك دعوى ولده فقتل على يد المتصرف لان الحال شاهد
حامدية عن الرولية (قوله بدرة) البدرة عشرون ألف دينار بجر كذا في الهامس (قوله قطيفة) دينار
شغل والجمع قلائف وقطف مثل صانف وصحف لان ما جمع قطيفة وصحيفة ومنه التطفاف التي تؤكل صحاح
الجوهري كذا في الهامس (قوله وآخر مسمك) انما هو أنه ماسك الدفة التي هي للسفينة بمنزلة اللجام للدابة
(قوله بخلاف البقر والغنم) قال في المنع أما لو كان بقرا او غنما عليها رجلان أحدهما قائم والآخر سائق
فهو للسائق إلا أن يقود شاة معه فتكون له تلك الشاة وحدها كذا في الهامس (فرع) رجل دفع الى قصار أربع
قطع كراس ليغسلها فلما فرغ قال له القصار اربع الى رسولك لا تفعل ذلك فجاء الرسول ثلاث قطع فقال القصار
بعث اليك اربع قطع وقال الرسول دفع الى ولم يعد على - يقال لب الثوب صدق ايه ما شئت فان صدق الرسول
برئ من الدعوى ونوجه اليين على القصار ان حلف برئ وان نكل وجب عليه الضمان وكذلك ان صدق
القصار برئ ووجب اليين على الرسول ووجب عليه أجر القصار اذا حلف القصار على ذلك أو صدقه
صاحب الثوب لانه لما حلف القصار فنفى زعمه انه اعطاه اربع قطع فبأخذ ذلك ولولاجية في الفصل
الثاني

* (فصل في دفع الدعاوى) *

(قوله اودعني) ظاهر قوله اودعني وما بعده يفيد أنه لا بد من دعوى ايداع الكل وليس كذلك لما
في الاختيار أنه لو قال النصف في والنصف ودعيت عندي لفلان وأقام بينة على ذلك اندفعت في الكل لتعذر
التمييز اه بجر وفيه أيضا وأفاد المؤلف انه لو أجاب بأنهم ابست لي أو هي افلان ولم يزد لا يكون دفعا وقيد
بكونه اقتصر على الدفع بما ذكر لا حترزا عما اذا زاد وقال كنت دارى بعثمان فلان وقضيتهم اودعني اه اذكر
دعوتهم وقضيتهم تدفع الآن يقر المدعي بذلك او يعلمه القاضي (قوله اورخني زيد) أتى بالاسم العلم لانه لو قال
اودعني رجل لا اعرفه لم تدفع فلا بد من تعيين الغائب في الدفع وكذا في الشهادات كما سبذ كره السارح فلو
ادعاه من مجهول وشهدا بعين أو عكسه لم تدفع بجر وفيه عن خزنة الاكل والخاوية لو أقر المدعي أن رجلا
دفعه اليه او شهدوا على اقراره بذلك فلا خصومة بينهما وفيه وأطلق في الغائب فمثل ما اذا كان بعيدا معروفا
يتعذر الوصول اليه أو قريبا كما في الخلاصة والبرازية (قوله على ما ذكر) لكن لا تسترط المطابقة لعين
ما ادعاهما في خزنة الاكل لشرهوا أن فلانا دفعه اليه ولا ندري لمن هو فلا خصومة بينهما وأراد بالبرهان
وجود حجة سواء كانت بينة او علم القاضي أو اقرار المدعي كما في الخلاصة ولو لم يبرهن المدعي عليه ومطلب
بين المدعي استحققه القاضي فان حلف على العلم كان خيما وان نكل فلا خصومة كما في خزنة الاكل بجر
(قوله والعين قائمة) أخذ التقييد من الاشارة بقوله هذا الشيء لان الاشارة الحسية لا تكون الا الى موجود
في الخارج كما افاده في الجروسيا في محتمزه قال في الهامس عبدها في يد رجل وأقام بينة انه عبده
وأقام الذي مات في يده انه أودعه فلان أو غصبه أو أجره لم يقبل وهو خصم فانه يدعي التهمة عليه وايداع الدين
لا يمكن ثم اذا حضر الغائب وصدقه في الايداع والاجارة والرجوع عليه بما ضمن للمدعي أموالا كان غاصبا
لم يرجع وكذا في العارية والابق مثل اليلاد ههنا فان عاد العبد يوما يكون عبدا لمن استقر عليه البضمان اه
بجر (قوله نعرفه) اي الغائب (قوله ابو وجهه) نعرفتهم ووجهه فقط كفيه عند الامام برزاية (قوله
وشرط محمد) محل الاختلاف فيما اذا ادعاه الخصم من معين بالاسم والسب فشهد له بمجهول لكن قال نعرفه
بوجهه وأمالو ادعاه من مجهول لم تقبل الشهادة اجماعا كذا في شرح أدب القضاء للخصاف (قوله فلو حلف)
لا يخفى أن التفريع غير ظاهر فكان الاولى أن يشول ولم يكتب محمد بجمعة الوجه فقط يدل عليه قول الزياحي
والمعرفة بوجهه فقط لا تكون معرفة ألا ترى الى قوله عليه السلام لرجل أتعرف فلانا فقال نعم فقال هل تعرف
اسمه ونسبه فقال لا فقال اذا لا تعرفه وكذا لو حلف الخ (قوله عن البرازية) ونقله عنها في الجبر (قوله دفعته
خصومة المدعي) أي حكم القاضي بدفعها وأفاد أنه لو أعاد المدعي الدعوى عند قاض آخر لا يحتاج المدعي عليه

لصاحب المنزل رجلان في سفينة
بهم ادقيق فادعى كل واحد السفينة
وما فيها وأحدهما يعرف ببيع
المدقق والآخر يعرف بانه ملاح
فالمدقق للذي يعرف ببيع
والسفينة لمن يعرف بانه ملاح
علا بالظاهر ولو فيها راكب وآخر
مسلك وآخر يجذب وآخر يمدحها
وكاهم يدعونها فبين بين الثلاثة
أثلاثا ولا شيء للأمة رجل يتود
قطارا بل وآخر راكب ان على
الكل متاع الراكب فكاهها له
والقائد أجيره وان لا شيء عليها
فلا راكب ما هو راكبه والباقي
للقائد بخلاف البقر والغنم
وتماه في حرانة الاكل

* (فصل في دفع الدعاوى) *

لما قدم من يكون خصما ذكر من
لا يكون (قال ذواليد هذا الشيء)
المدعي به منقول لا كان او عتارا
(اودعني او اعانيه او أجرني
اورخني زيد الغائب او غصبته
منه) من الغائب (وبرهن عليه)
على ما ذكر والعين قائمة لا حالكة
وقال الشهود نعرفه باسمه ونسبه
او بوجهه وشرط محمد معرفته
بوجهه أيضا فلو حلف لا يعرف
فلانا وهو لا يعرفه ابو وجهه
لا يحنث ذكره الرباعي وفي
الشرع لا يلية عن خط العلامة
المقدمي عن البرازية أن تعويل
الأئمة على قول محمد اه فليحفظ
(دفعته خصومة المدعي)

الى اعادة الدفع بل ثبت حكم القاضي الا قبل كاصبر حوايه وظاهر قوله دفعته انه لا يحلف للمدعى انه لا يلزمه
تسليمه اليه ولم اره الا ان يجر وفيه نظر فانه بعد البرهان كلف بحلف اما قبله فقد نقل عن البرازية انه يحلف على
البتان اقداد ودعوا اليه لاعلى العلم ثم نقل عن الذخيرة انه لا يحلف لانه متدفع الايداع ولوحلف لا تندفع بل يحلف
المدعى على عدم العلم (قوله للملك المطلق) ومنه دعوى الوقف ودعوى غلته كما حتره في البحر اقول الفصل
الآتي قال في البحر ولم يذكر المؤلف رحمه الله تعالى صورة دعوى المدعى وأراد بها أن المدعى ادعى ملكا
مطلقا في العين ولم يتدفع على ذي اليد فعلا بدليل ما يأتي من المسائل المتقابلة لهذه وحاصل جواب المدعى عليه انه
ادعى أن يده يد أمانة او مضمونة والمالك للغير ولم يذكر برهان المدعى ولا بد منه لماعرف أن الخارج هو المطالب
بالبرهان ولا يحتاج المدعى عليه الى الدفع قبله وحاصله أن المدعى لما ادعى الملك المطلق فيماني يد المدعى عليه
أنكره فطلب من المدعى البرهان فأقامه ولم يقض القاضي به حتى دفعه المدعى عليه بما ذكره وبرهن على
الدفع اه (قوله بالجل) بأن يأخذ مال انسان غصبا ثم يدفعه سرا الى مريد سفر ويودعه بشهادة
الشهود حتى اذا جاء المالك وأراد أن يثبت ملكه فيه أقام ذو اليد بينة على أن فلانا اودعه فيبطل حقه كذا
في الدرر ح (قوله في المختار) وفي المراج رجع اليه ابو يوسف حين ابتلى بالقاء وعرف احوال الناس
فقال المحتال من الناس يأخذ من انسان غصبا ثم يدفعه سرا الى من يريه السفر حتى يودعه بشهادة الشهود
حتى اذا جاء المالك وأراد أن يثبت ملكه يقيم ذو اليد بينة على أن فلانا اودعه فيبطل حقه وتندفع عنه
الخصومة كذا في المبسوط (قوله كما سطر في الدرر) ذكر هنا اقوال اثنتا الثلاثة الرابع قول ابن شبرمة انها
لا تندفع عنه مطلقا والخامس قول ابن أبي ليلى تندفع بدون بينة لاقراره بالمالك للغائب س (قوله وفيه نظر)
فيه نظر لأن وكفى يرجع الى أودعته واسكنني الى اعارنيه وسرقته منه الى غصبته منه وضل منه فوجدته الى
أودعته وهي في يدى مزارعة الى الاجارة أو الوديعه فلا يراد على الخس كذا في الهامش (قوله بحر)
ذكر في البحر بعد هذا امانته والاولان راجعان الى الامانة والثلاثة الاخيرة الى الضمان ان لم يثبت في الاخيرة
والا فالى الامانة فالصوره وعشره علم أن الصور لم تنصرف في الخس اه ولا يخفى انه بعد رجوع ما زاد الى ما ذكر
لا محل للاعتراض بعدم الانحصار تأمل (قوله أو هي في يدى) مقتضى كلامه أن هذه العبارة ليست في البحر
مع انها والى بعدد اه ح (قوله ألحق) بصيغة الماضي (قوله قال) أى في البرازية (قوله فلا
يراد) أى لا تزداد مسألة المزارعة التي زادها البرازي وقد عات بما في البحر أنه لا يراد البقية أيضا (قوله
وقد حترته الخ) حيث عم قوله غصبته منه بقوله ولوحك فأدخل فيه قوله وسرقته منه واترعتة منه وكذا
عم قوله اودعته بقوله ولوحك فأدخل فيه الاربعة الباقية ولا يخفى انه محترأ أحسن مما هنا فانه هنا ارسل
الاعتراض ولم يجب عنه الا في مسألة المزارعة فأودعهم خروج ما عداها عما ذكره ومع انه داخل فيه كما
عات قافهم (قوله أو أقر ذو اليد) ولو برهن بعده على الوديعه لم تسع برازية (قوله قال ذو اليد) حاصل
هذه أن المدعى ادعى في العين ملكا مطلقا فأنكره المدعى عليه فبرهن المدعى على الملك فدفعه ذو اليد بأنه
اشتراها من فلان الغائب وبرهن عليه لم تندفع عنه الخصومة يعنى فيقتضى القاضي برهان المدعى لانه لما زعم
أن يده بملك اعترف بكونه خصما بجر وفيه عن الزباني واذا لم تندفع هذه المسألة وأقام الخارج البينة
فقتضى له ثم أحال المقترع الغائب وبرهن تقبل بينته لان الغائب لم يصرمه ضيا عليه وانما قضى على ذي اليد خاصة
(قوله اشتريته) ولو فاسد مع القبض بجر (قوله أو انتهت) أشار به الى أن المراد من الشراء الملك مطلقا
(قوله بل ادعى عليه) أى على ذي اليد الفعل وقيد به للاحتراز عن دعواه على غيره فدفعه ذو اليد بواحد مما
ذكره وبرهن فأنها تندفع كدعوى الملك المطلق كما في البرازية بجر وأشار الشارح الى هذا أيضا بقوله بخلاف قوله
غصب سنى الخ اكن قوله وبرهن بنفسه ما سنفقه عن نورا عين عند قول المتن اندفع من أنه لا يحتاج الى
البينة وكذا مسألة الشراء التي ذكرها الصنف وهي مسألة المتون (قوله أو قال سرق منى) ذكر الغصب
تمثيل والمراد دعوى فعل عليه فلو قال المدعى اودعتك اياما واشتريته منك وبرهن ذو اليد كما ذكرنا على وجه
لا يفيد ملك الرقة له لا يتدفع كذا في البرازية بجر فكان الاولى أن يقول كأن قال (قوله وبناه) ويحكم
ما ذابناه للفاسل بالاولى بجر (قوله الصحيح) أقول هذا المذكور في الغصب فالحكم في المرقعة

للكم المطلق لأن يده هولا است
يد خصومة وقال أبو يوسف ان
عرف ذو اليد بالجل لا تندفع وبه
يؤخذ ملتقى واختاره في المختار
وهذه خمسة كتاب الدعوى لأن
فيها أقوال خمسة علماء كما بسط
في الدرر أو لأن صورها خمس
عيني وغيره قلت وفيه نظر اذ
الحكم كذلك لو قال وكفى صاحبه
يحفظه أو أسكنني فيها زيد
الغائب أو سرقته منه أو انتزعت
منه أو ضل منه فوجدته بجر
أو هي في يدى مزارعة برازية
فالصور احدى عشر قلت
لكن ألحق في البرازية المزارعة
بالاجارة أو الوديعه قال فلا يراد
على الخس وقد حترته في شرح
الملتقى (وان) كان هالكاً أو قال
الشهود أو دعه من لا نعرفه أو أقر
ذو اليد بيد الخصومة كأن (قال)
ذو اليد (اشتريته) أو انتهت
(من الغائب أو) لم يدع المالك
المطلق بل ادعى عليه الفعل بأن
(قال المدعى غصبته) منى (أو) قال
(سرق منى) وبناه للمفعول للستر
عليه فكانه قال سرقته منى
بخلاف غصب منى أو غصبه منى
فلان الغائب كما سيبي حيث
تدفع وهل تندفع بالمصدرا الصحيح لا

برازية (وقال ذواليد) في الدفع (اودعني فلان وبرهن عليه لا) تندفع في الكل لما قلنا (قال في غير مجلس الحكم انه ملكي ثم قال في مجلسه انه
وديعه عندي) اودع (من فلان تندفع مع البرهان على ما ذكره ولو برهن المدعي على مقالته الاولى يجبه له خصما ويحكم عليه) اسبق
اقرار ينع الدفع برازية (وان قال المدعي ٤٣٦ اشترته من فلان) الغائب (وقال ذواليد اودعني فلان ذلك) اي بنفسه فلو بوكه لم

تندفع بلاينة (دفعت الخصومة
وان لم يبرهن) لتوافقهما أن أصل
المالك للغائب الا اذا قال اشترته
ووكنتي بقبضه وبرهن ولو صدقه في
الشراء لم يؤمر بالتسليم لثلا يكون
قضاء على الغائب باقراره وهي
عجبة ثم اقتصار الدرر وغيرها
على دعوى الشراء قيد انصافي
فلذا قال (ولو ادعى أنه له غصبه
منه فلان الغائب وبرهن عليه
ورغم ذواليد أن هذا الغائب
اودعه عنده اندفعت) لتوافقهما
أن البذل لك الرجل (ولو كان
مكان دعوى الغصب دعوى سرقة
لا) تندفع بزعم ذي اليد ايداع
ذلك الغائب استحسانا برازية
وفي شرح الوهبانية للشربلاني
لوافقا على الملك لزيد وكل يدعي
الاجارة منه لم يكن الثاني خصما
للاول على الصحيح ولا المدعي رهن
اوشراء أما المشتري فخصم للكل
(فروع) * قال المدعي عليه في
دفع يميل الى المجلس الثاني صغرى
* للمدعي تخليف مدعي الايداع
على البنات درر وله تخليف
المدعي على العلم وتامه في البرازية
* وكل بنقل امته فبرهنت انه
اعتمه فاقبل للدفع لالعلق مالم
يحضر المولى ابن ملك

* (باب دعوى الرجلين) *

ويجب أن لا تندفع بالاولى كما في بناءه للمفعول وهو ظاهر تأمل رملي على المخ (قوله برازية) قال ادعي
انه ملكه وفي يده غصب فبرهن ذواليد على الايداع قيل تندفع لعدم دعوى الفعل عليه والصحيح انها لا تندفع
بجر من (قوله وبرهن عليه) أراد بالبرهان اقامة البينة فخرج الاقرار لما في البرازية معزى الى الذخيرة من
صار خصما لدعوى الفعل عليه ان برهن على اقرار المدعي بايداع الغائب منه تندفع كاقامته على الايداع لثبوت
اقرار المدعي أن يده ليست بخصومة اه (قوله لما قلنا) من أن المدعي ادعى الفعل عليه أمافي مسألتى
المتن فأشار الى علمه الاول بقوله أو اقتر ذواليد بخصومة والى علمه الثانية بقوله ادعى عليه الفعل اي فانه
صار خصما بدعوى الفعل عليه لا يبدع بخلاف دعوى الملك المطلق لانه خصم فيه باعتبار يده كما في الجبر وأما علمه
ما اذا كان هالكا فلم يشر اليها وهي أنه يدعي الدين ويحله الذمة فالمدعي عليه ينتصب خصما بذمة وبالبينة انه كان
في يده وديعة لا يتبين أن ما في ذمته لغيره فلا تندفع كما في المعراج وكذا علمه ما اذا قال الشهود أودعوه من لا يعرفه
وهي انهم ما أحوال المدعي على رجل تمكن من خاصته كذا قيل (قوله في مجلسه) أي مجلس الحكم (قوله
لسبق اقرار) باضافة سبق الى اقرار والدفع مفعول ينع (قوله ذلك) اي المذكور في كلام المدعي ح
(قوله اي بنفسه) تقييد لقوله اودعني لا تفسير لقوله ذلك ح وقال في الهامش بنفسه أي بنفس فلان
الغائب (قوله بلاينة) لان الوكالة لا تثبت بقوله معراج ولانه لم يثبت تلقى اليد من اشترى هومنه لا انكار
ذى اليد ولا من جهه وكيله لانكار المشتري بجر (قوله وان لم يبرهن) وفي البنات ولو طلب المدعي يمينه على
الايداع يخلف على البنات اه بجر (قوله الا اذا قال) اي المدعي (قوله اشترته) اي من الغائب كذا
في الهامش (قوله وهي عجبة) لم يظهر وجه العجب (قوله ولو ادعى الخ) المسألة تقدمت متناقبيل باب عزل
الركيل معللة بأنه اقرار على الغير قلت وكذا لو ادعى انه أعاره فلان كما يظهر من العلم قال في الهامش الخصم
في اثبات النسب خمسة الوارث والوصى والموصى له والغريم للميت وعلى الميت برازية وكذلك في الارث
جامع الفصولين اه (قوله اندفعت) أي بلاينة نور العين (قوله دعوى سرقة لا) وهذا بخلاف قوله
انه نوبى سرقة منى زيد وقال ذواليد اودعني زيد ذلك لا تندفع الخصومة استحسانا يقول الحفير اعل وجه
الاستحسان هو أن الغصب ازالة اليد المحقة باثبات اليد المدعاة كما ذكر في كتب الفقه فاليد للغاصب في مسألة
الغصب بخلاف مسألة السرقة اذ اليد فيها لذى اليد اذ لا يد للسارق شرعا ثم ان عبارة لا يد للسارق نكتة لا يخفى
حسنها على ذوى النهى نور العين وهذا اول وما قاله السامحاني يجب حله على ما اذا قال سرق منى أما لو قال
سرقة الغائب منى فانه لا تندفع لتوافقهما أن اليد للغائب وصار من قبيل دعوى الفعل على غير ذى اليد وهي
تندفع كما في الجبر لكن ذكر بعده هذه المسألة وأفاد انها بنيت للقاعل وصرح بذلك في الفصولين فاعل في المسألة
قولين قياسا واستحسانا اه (قوله لا تندفع) قال صاحب الجبر وقد سئلت بعد تأليف هذا المجل يوم
عن رجل أخذ متاع اخته من بيتها ورهنه وغاب فادعت الاخت به على ذى اليد فأجاب بالرهن فأجبت ان
ادعت المرأة غصب أخيها وبرهن ذواليد على الرهن اندفعت وان ادعت السرقة لا اه أي لا تندفع وظاهره
انها ادعت سرقة أخيها مع أنها قد مناعته أن تقييد دعوى القاعل على ذى اليد لا احتراز عن دعواه على غيره فانه
لو دفعه ذواليد لواحد مما ذكر وبرهن تندفع فيجب أن يحمل على انها ادعت انه سرق منها مبنيا على الجبر لكون
الدعوى على ذى اليد لكن ينافيه قواها ان أخاها أخذ منه من بيتها تأمل (قوله يميل الى المجلس الثاني) أي
بعد أن سأله عنه وعلم انه دفع صحيح كما قد مناه قبل التحكيم (قوله للمدعي تخليف الخ) خلافا لما في الذخيرة
لانه يدعي الايداع ولا حلف على المدعي ح كذا في الهامش (فروع) ادعى نكاح امرأته لها زوج بشرط
حضره الزوج الظاهر جامع الفصولين * السباهي لا ينتصب خصما للمدعي الارض ملكا أو وقفا خيريه من
الدعوى * الاصل سقوط دعوى الملك المطلق دون المقيد بسبب در منتهى * المشتري ليس بخصم للمستأجر
والمرتهن جامع الفصولين في الفصل الثالث

* (باب دعوى الرجلين) *

لا يخفى عليك أن عقد الباب لدعوى الرجلين على ثبات والالجميع الدعاوى لا تكون الا بين اثنين وحينئذ

لا تكون هذه المسألة من مسائل هذا الكتاب فلذلك ذكره صاحب الهداية والكنز في أوائل كتاب الدعوى
قلت ولعل صاحب الدرر انما أخرها الى هذا المتام مقتضيا في ذلك اثر صاحب الوقاية تحقيق مناسبة بينهما وبين
مسائل هذا الباب بحيث تكون فاتحة مسائله وان لم تكن منه عزمي (قوله حجة خارج) الخارج وذو اليد
لو ادعى اربا من واحد وذو اليد أولى كفي الشراء هذا اذا ادعى الخارج وذو اليد تلقى الملك من جهة واحد
فلو ادعى اربا من جهة اثنين يحكم للخارج الا اذا سبق تاريخ ذى اليد بخلاف ما لو ادعى اربا من واحد فانه يقتضى
لذى اليد الا اذا سبق تاريخ الخارج والفرق في الهداية ولو كان تاريخ أحدهما اسبق فله أولى كالموثر
البائعان وبرهنا وأرخا وأحد هما اسبق تاريخا والبائع في يد أحدهما يحكم للاسبق اه فصولين من الثامن
وتعامة فيه (قوله في ملك مطلق) لان الخارج هو المسمى والبنية بينة المدعى بالحديث قيد الملك بالمطلق
احترازا عن المقيّد بدعوى التنازع وعن المقيّد بما اذا ادعى اربا تلقى الملك من واحد وأحد هما قابض وبما اذا
ادعى الشراء من اثنين وتاريخ أحدهما اسبق فان في هذه الصورة تقل بنية ذى اليد بالاجماع كما سأتى درر
(فرع) في الهامش اذا برهن الخارج وذو اليد على نسب صغير قدم ذو اليد الا في مسالتين في الخزائن الاولى
لورهن الخارج على انه ابنه من امرأته وهما حران وأقام ذو اليد بنية انه ابنه ولم ينسبه الى امته فهو للخارج
الثانية لو كان ذو اليد ذميا والخارج مسلما فبرهن الذي يشهد من الكفار وبرهن الخارج قدم الخارج سواء
برهن بمسكين او بكفار ولورهن الكفار بمسكين قدم على المسلم مطلقا أشباه قبيل الوكالة اه (قوله فقط)
قيد بقوله فقط لانه لو وقتا يعتبر السابق كما يأتى متا فاما رادسواء لم يوقتا ووقت أحدهما وحده ولو استوى
تاريخهما فالخارج أولى فالاعلم قول الفرع حجة الخارج في الملك المطلق أولى الا اذا ارتخا وذو اليد اسبق
ساحصاني (قوله قال في دعواه هذا العبد الخ) تقدمت المسألة متناقبيل السلم (قوله تاريخ غيبة)
لان قوله منذ شهر متعاقب غاب فهو قيد للغيبة وقوله منذ سنة متعلق بما يتعلق به قوله لى أى ملك لى منذ سنة فهو
قيد للملك وتاريخ له والمعتبر تاريخ الملك ولم يوجد من الطرفين (قوله وقال أبو يوسف) ضعيف (قوله
ولو حالة الانفراد) ينبغي اسقاطها لان الكلام في حالة الانفراد (قوله كذا في جامع الفصولين) ذكر هذا
في الفصل السادس عشر حديث قال استحق حمار فطلب منه من باعته فقال البائع للمشتق من كم مدة غاب عنك
هذا الحمار فقال منذ سنة فبرهن البائع انه ملكه منذ عشر سنين قضى به للمشتق لانه تاريخ غيبته لا الملك
والبائع أرخ الملك ودعواه دعوى المشتري لتلقيه من جهته فصارت كأن المشتري ادعى ملكا باعته بتاريخ عشر
سنين غير أن التاريخ لا يعتبر حالة الانفراد عند أبى حنيفة فيبقى دعوى الملك المطلق حكم للمشتق أقول يقتضى
بهم للموثر عند أبى يوسف لانه يرجح الموثر حالة الانفراد اه ملخصا وقد قدمه في الثامن وقال ولكن
الصحيح والمشهور من مذهبه يعنى بأباحنيفة انه اى تاريخ ذى اليد وحده غير معتبر فنبه ذكره خير الدين
الرملى في حاشية المخ (قوله ولورهن خارجا) يعنى اذا ادعى اثنان عينا في يد غيرهما وزعم كل واحد منهما انها
ملكه ولم يذ كر سبب الملك ولا تاريخه قضى بالعين بينهما لعدم الاولوية وأطلقه فتمهل ما اذا ادعى اربا في يد
ثالث فيقتضى لكل وقف النصف وهو من قبيل دعوى الملك المطلق باعتبار ملك الواقف وتعامة ياتيه في البحر
وفيه بيان أن الغلة مثله وقيد بالبرهان منهما اذ لورهن أحدهما فقط فانه يقتضى له بالكل فلورهن الخارج الاخر
يقتضى له بالكل لان المقتضى له صار ذا اليد بالقضاء فتقدم بنية الخارج الاخر عليه بجر وتعامة فيه (قوله ولو
ميتة) أى ولم يورثا واستوى تاريخهما كما هو في عبارة البحر عن الخلاصة (قوله ولو وادت) أى الميتة
قبل الموت وظاهر العبارة انها وادت بعده ولكن ينظر هل يقال له ولادة (قوله وتعامة في الخلاصة) هو أنه
يرث من كل واحد منهما ميراث ابن كامل وهما يرثان من الابن ميراث أب واحد ح (قوله وهي لمن صدقته)
يشمل ما اذا هجمه القاضى أو برهن عليه مدعيه بعد انكاره له بجر عن الخلاصة (قوله اذ لم تكن الخ) أما
ان كانت في يد من كذبه أو دخل بها فهو أولى ولا يعتبر قوله لان تمكنه من قتله أو من الدخول به بادل على
سبق عقده الا أن يقيم الاخر البينة انه تزوجها قبله فيكون أولى لان الصريح يفوق الدلالة زيالجي بقي
لر دخل بها أحدهما وهي في بيت الاخر ففي البحر عن الظهيرية أن صاحب البيت أولى (قوله هذا اذ لم يورثا)
وكذا اذا أرخا واستويا (قوله فان أرخا) أى الخارجان مطلقا (قوله فاسابق أحق) أى وان صدقت

(تقدم حجة خارج في ملك مطلق)

أى لم يذ كر له سبب كما مر (على حجة

ذى اليد ان وقت أحدهما فقط)

وقال أبو يوسف ذو الوقت أحق

وغرته فيما لو (قال) في دعواه

(هذا العبد لى غاب عني منذ شهر

وقال ذو اليد لى منذ سنة قضى

للمدعى) لان ما ذكره تاريخ غيبة

لاملك فلم يوجد التاريخ من الطرفين

فقتضى بنية الخارج وقال أبو يوسف

يقتضى للموثر ولو حالة الانفراد

وينبغي أن يفتى بقوله لانه اوفق

وأظهر كذا في جامع الفصولين

وأقره المصنف (ولورهن خارجا

على شئ قضى به لهما فان برهنا في)

دعوى (نكاح سقطا) لتعذر الجمع

لوحية ولوميتة قضى به بينهما وعلى

كل نصف المهر ويرثان ميراث زوج

واحد ولو وادت يثبت النسب منهما

وتعامة في الخلاصة (وهي لمن

صدقته اذ لم تكن في يد من كذبه

ولم يكن دخل) من كذبه (بها)

هذا اذا لم يورثا (فان أرخا

فاسابق أحق بها

قوله فيقتضى ايكن وقف النصف

هكذا في النسخة المجموع منها ولعله

فقتضى لكل بنصف الوقف ويجز

اه مصححه

فلو أرتخ أحدهما فبني لمن صدقته
اولى اليد برزانية قلت وعلى
ما مر عن الثاني ينبغي اعتبار تاريخ
أحدهما ولم أر من نبه على هذا
فتأمل (وان أقرت لمن لاجبة له فبني
له وان برهن الآخر فبني له ولو
برهن أحدهما وقضى له ثم رهن
الآخر لم يقض له الا اذا ثبت
سبقه) لان البرهان مع التاريخ
اقوى منه بدونه (كالم يقض ببرهان
خارج على ذي يد ظهر نكاحه
الا اذا ثبت سبقه) أي ان نكاحه
أسبق (وان) ذكر اسباب
الملك بأن (برخنا على شراء شيء
من ذي يد فله) كل نصفه بنصف
الثمن ان شاء (او ترك) انما خير
لتعريق الصفقة عليه (وان ترك)
أحدهما بعد ما قضى ليهما لم يأخذ
الاخر كله) لاننا ساه به بالتضاء
فلو قبله (وهو) أي ما ادعيا
شراءه (السابق) تاريخا (ان
أرتخا) فيرد البائع ما قبضه من
الآخر اليه مرابح (و) هو
(لذي يدان لم يورثا او أرتخ
أحدهما) واستوى تاريخهما
(و) هو (لذي وقت ان وقت
أحدهما فقط) والحال أنه
(لا يبدلها) وان لم يورثا فقد مر أن
لكل نصفه بنصف الثمن (والشراء
أحق من حبة وصدقة) ورهن ولو
مع قبض وهذا (ان لم يورثا

أو قوله ويريد ذلك وبعد شهادة الخ
هكذا في النسخة المجموع منها ولم
يظهر لي معناه فلعل اصل العبارة
ويريد ذلك بعد شهادة الخ ويجوز
اد معجبه

الآخر أو كان ذايده أو دخل بها والحاصل كَمَا في الزباني أنهم اذا تنازعا في امرأة ورهنها فان أرتخا وتاريخ
أحدهما أقدم كان هو أولى وان لم يورثا أو استويا فان مع أحدهما قبض كله خول بها ونقلها الى منزله كان
هو أولى وان لم يوجد شيء يرجع الى تصديق المرأة (قوله قال السابق أحق بها) أي ولا يقدر ما ذكره من
كونها في يده أو دخل بها مع التاريخ لكونه صريحا وهو يفوق الدلالة مخ (قوله فلو أرتخ أحدهما)
أي وصدقت الآخر أو كان ذايده فان لم يوجد أقدم المؤرخ فالتصديق واليد أقوى من التاريخ وعلم بما مر
أن السيد أرجح من التصديق ومن الدخول فالخاصل كافي للبرهان سبق التاريخ أرجح من الكل ثم اليد
ثم الدخول ثم الاقرار ثم تاريخ أحدهما (قوله اول ذي اليد) أي لو أرتخ أحدهما ولا تحريدها فانه الذي اليد
(قوله وعلى ما مر عن الثاني) أي من انه يقضى للمؤرخ حالة الانفراد على ذي اليد فيقضى هنالك للمؤرخ وان
كان الآخر ذايده لترجح جانب المؤرخ حالة الانفراد عند أبي يوسف وقد منع الزبلي أنه لو برهن انه تزوجها
قبله فهو أولى وسيأتي متنا (قوله وان أقرت لمن لاجبة له فبني له) قال السأباني كان عليه أن يقبل فان لم تقم
حجة فبني لمن أقرت له ثم ان برهن الآخر فبني له الخ (قوله من ذي يد) أما لو ادعيا الشراء من غير ذي اليد
فسأباني متنا في قوله وان برهن الآخر فبني له الخ (قوله بنصف الثمن) أي الذي عينه فان ادعى
أحدهما انه اشتراه بمائة والآخر بمائتين أخذ الاول نصفه بجمه سين والآخر بمائة (قوله ما قبضه) أي الثمن
(قوله وهو لذي يد) أي المدعى بالفتح قال في البحر وفي اشكال في عبارة الكتاب هو أن أصل المسألة مفروض
في خارجي تنازعا فبني يذ نالت فاذا كان مع أحدهما قبض كان ذايده تنازع مع خارج فلم تكن المسألة ثم رأيت في
المراج ما يزيله من جواز أنه أثبت بالينة قبضه فيما سمي من الزمان وهو الا أن في يد البائع اه الا أنه بشكل
ما ذكره بعده عن الذخيرة بأن ثبوت اليد لأحدهما بالمعينة اه والحق انها مسألة أخرى وكان ينبغي افرادها
وحاصلها أن خارجا وذايده ادعى كل الشراء من ثالث وبرهننا قدم ذواليد في الوجود الثلاثة وان خارج في وجه
واحد اه وقد أشار المصنف الى ذلك حيث ذكر قوله ولذي وقت ولكن كان عليه أن يقدمه على قوله ولذي يد
لانه من تمة المسألة الاولى ويكون قوله ولذي استئناف مسألة أخرى (فرع) شل في شاب أمر ذكره خدمة من
هو في خدمته لعني هو أعلم بشأنه وحققته فخرج من عنده فاتهمه انه عمدا الى بيته وكسره في حال غيبته وأخذ
منه كذا المبلغ سماه وقامت أمارة عليه بأن غرضه منه استبقاؤه واستقراره في يده على ما يتوآخاه هل يسمع
القاضي والحالة هذه عليه دعواه ويقبل شهادة من هو متقيد بخدمة واكله وشربه من طعامه وهرقه والحال
انه معروف بحب الغلمان الجواب ولكم فسج الجنان الجواب قد سبق لشيخ الاسلام ابى السعود العمادى
رحمه الله تعالى في مثل ذلك فتوى بأنه يحرم على القاضي سماع مثل هذه الدعوى معللا بأن مثل هذه الحيلة
معهودة فيما بين الفجرة واختلافاتهم فيما بين الناس مشتهرة ومن لفظه رحمه الله تعالى فيها لا بد للحكام أن لا يصغوا
الى مثل هذه الدعاوى بل يعزروا المدعى ويجزوه عن التعرض لمثل ذلك القعر المتخدد وبمثلة افقي صاحب تنوير
الابصار لا تتشاور ذلك في غالب القري والامصار ويؤيد ذلك فروع ذكرت في باب الدعوى تتعلق باختلاف حال
المدعى وحال المدعى عليه ويريد ذلك وبعد اشهاد من بعثاه يعنى وبغده يتعدى فلا حول ولا قوة الا بالله
العلي العظيم قاله وان الله راجعون ماشاء الله كان وما لم يشأ لم يكن والله تعالى اعلم فتاوى خيرية وعبارة
المصنف في فتاواه بعد ذكر فتوى أبي السعود وأنا أقول ان كان الرجل معروفا بالفسق وحب الغلمان والتجمل
لا تسمع دعواه ولا يلقى القاضي لها وان كان معروفا بالصلاح والفلاح فله سماعها والله تعالى أعلم (قوله فقط)
أقول التاريخ في الملك المطلق لا عبرة به من طرف واحد بخلافه في الملك بسبب كما هو معروف قاله شيخ والذي
مدنى (قوله والشراء أحق من حبة) أي لو برهن خارجا على ذي يد أحدهما على الشراء منه والآخر على
الهبة منه كان الشراء أولى لانه أقوى لكونه معاوضة من الهبة ولانه ثبت الملك بنفسه والملك في الهبة
يتوقف على القبض فلو أحدهما ذايده والمسألة يحالها يقضى للخارج أولا لاسبق تاريخا وان ارتخا احدهما
فلا ترجح ولو كل منهما ذايده فيوليهما أولا لاسبق تاريخا كدعوى ملك مطلق وأطلق في الهبة وهي مقيدة
بال تسليم وبأن لا يكون بعوض والا كانت يبعأ وأشار الى استواء الصدقة والهبة المقبوضتين للاستواء في التبرع
ولا ترجح للصدقة بالزوم لانه يظهر في ثاني الحال وهو عدم التمكن من الرجوع في المستقبل والهبة قد تكون

لازمة كهيبة محرم والصدقة قد لا تلزم بأن كانت لغنى اه مخلصا من الجور فيه ولم ارحكم الشراء الفاسد مع القبض والهبة مع القبض فان الملك في كل متوقف على القبض وينبغي تقديم الشراء للمعاوضة وردة المقدسى بأن الاولى تقديم الهبة لكونها مشروعة (قوله ولو اؤرخت احداهما) اى احدى البينتين (قوله ولو اختلف الملك استويا) لان كلامه ما خصم عن ملكه في اثبات ملكه وهما فيه سواء بخلاف ما اذا اتحد لاحتياجهما الى اثبات السبب وفيه يقدم الاقوى وفي الجور لو ادعى الشراء من رجل وآثر الهبة والقبض من غيره والثالث الميراث من آية والرابع الصدقة من آخر قضى بينهم ارباعا لانهم يتلقون الملك من ملكهم فيجعل كأهم حضروا وأقاسوا البيئتين على الملك المطلق اه (قوله وهذا) اى استويا وهما فيما لو اختلف الملك وكذا لو كانت العين في ايديهما ولم يسبق تاريخ أحدهما فانهم ما يبتغيان كما قدمناه (قوله فيما لا يقسم) كالعبد والداية (قوله لان الاستحقاق الخ) جواب عما قاله في العمادية من أن التعجيل انهم سواء لان الشيوع الطارئ لا يفسد الهبة والصدقة ويفسد الرهن اه وأقوى في الجور وصدر الشريعة قال المصنف نقلا عن الدرر عده صورة الاستحقاق من امثلة الشيوع الطارئ غير تعجيل والتعجيل ما في الكافي والفصولين فان الاستحقاق اذا ظهر بالبيئتين كان مستندا الى ما قبل الهبة فيكون مقارنا لها لا طارئا عليها اه اى وحيث كن من قبيل المقارن وهو يبطل الهبة اجماعا بفرد مدعى الشراء بالبرهان فيكون أولى (قوله لا الطارئ) لان الشيوع الطارئ لا يفسد الهبة والصدقة بخلاف المقارن (قوله وترجع هي) اى على الزوج (قوله وهو بمنف الثمن) كالرجوع ببعض (قوله للمامتر) اى من تفرق الصفقة (قوله فان سبق تاريخ أحدهما) لكن يشترط في الشهادة انه اشترى من فلان وهو يملكها كافي دعوى العمادية عن الجرمع في الخزانة الاكمل كذا في الهامش (قوله مغلطا للجامع) اى جامع الفصولين في قوله لو اجمع نكاح وهبة يمكن أن يعمل بالبيئتين لاستويا بأن تكون سنكوحه هذا وهبة الاخر بأن يهبه أمته المذكورة فينبغي أن لا تبطل بنسبة الهبة خذرا من تكذيب المؤمن وحلله على الصلاح وكذا الصدقة مع النكاح وكذا الرهن مع النكاح اه قال مولانا في بحره وقد كتبت في حاشيته انه وهم لانه فهم أن المراد انهما تنازعا في أمة أحدهما ادعى انها ملكة بالهبة والاخر أنه تزوجها وليس مرادهم ذلك وانما المراد من النكاح المهر كما عبر به في الكتاب وتماه في المخ (قوله نم الخ) ذكر هذا في الجامع بحشا كما علمت وقال في الجور لم أره صريحا (قوله معه) الضمير راجع للقبض (قوله أقوى من الرهن) هذا اذا كانت في يد ثالث س (قوله استويا) بحث فيه العمادية بأن الشيوع الطارئ يفسد الرهن فينبغي أن يقضى بالكل لمضى الشراء لان مدعى الرهن أثبت رهنا فاسدا فلا تقبل بيئته فصار كأن مدعى الشراء انهدم بقامة البيئتين وتماه في الجور قلت وعلى ما ذكر من أن الاستحقاق من الشيوع المقارن ينبغي أن يقضى المدعى الشراء بالاولى فالملك بالاستواء على كل من القولين مشكل فليتأمل (قوله غير ذي يد) قيد به لان دعواهما الشراء من صاحب اليد قد مر في صدر الباب س (قوله على ملك مؤرخ) قيد بالملك لانه لو أقامها على انها في يده منذ سنتين ولم يشهدوا انه اقضى بها لمدعى لانها نهدت باليد لا بالملك بحره (قوله فالسابق أحق) لانه ثبت انه أول المالكين فلا يتلقى الملك الا من جهته ولم يتلق الاخر منه مخ وقيد بالتاريخ منهم لانه اذا لم يؤرخا واستويا فبهي بينهما في المسألتين الاولين وان سبقت احدهما فالسابقة اولى فيها وان اؤرخت احدهما فقط فبهي الاحق في الثانية لا الاولى وأما في الثانية فالخارج اولى في الصور الثلاث وتماه في الجور (قوله متفق) صوابه النصب على الحال من فاعل برهنا ح (قوله او مختلف) اى تاريخيهما باقاني وان ادعى الشراء كل واحد منهما من رجل آخر فأقام أحدهما بيئته بأنه اشتراه من فلان وهو يملكها أو أقام آخر البيئتين انه اشتراه من فلان آخر وهو يملكها فان القاضى يقضى به بينهما وان وقتا فصاحب الوقت الاول اولى في ظاهر الرواية وعن محمد انه لا يعتبر التاريخ وان اؤرخ أحدهما دون الآخر يقضى بينهما اتصافا فان كان لاحدهما قبض فالأخر اولى وان كان البائعان ادعىا ولا أحدهما يد فانه يقضى للخارج منهما قاضى خان كذا في الهامش (قوله عيني) ومثله في الزيلعي تبعه الكافي وادعى في الجور أنه سهو وأنه يقدم الاسبق كافي دعوى الشراء من شخص واحد فانه يقدم الاسبق تاريخا وردة الرمي بأنه هو الساهى فان

فلو اؤرخا واتحد الملك فالاسبق

أحق لقوته (ولو اؤرخت احداهما

فقط فالأؤرخة اولى) ولو اختلف

الملك استويا وهذا فيما لا يقسم

اتصافا واختلف التعجيل فيما يقسم

كالدار والاصح أن الكل لمضى

الشراء لان الاستحقاق من قبيل

الشيوع المقارن لا الطارئ هبة

الدرر (والشراء والمهر سواء)

فينصف وترجع هي بنصف القيمة

وهو بنصف الثمن او يفسخ المامتر

(هذا اذا لم يؤرخا ولو اؤرخا استوى

تاريخيهما فان سبق تاريخ

أحدهما كان أحق) قيد بالشراء

لان النكاح أحق من هبة أو رهن

او صدقة عمادية والمراد من

النكاح المهر كما حرره في الجور

مغلطا للجامع نعم يستوى

النكاح والشراء لو تنازعا في الإامة

من رجل واحد ولا مرجح فتكون

ملكالة منسكوحة لا آخر قد عبر

(ورهن مع قبض أحق من هبة

بلا عوض مجع) استحسانا ولوبه

فهي أحق لانها ابيع اتمها والبيع

ولوبه أقرى من الرهن ولو العين

معهما استويا لم يؤرخا أو أحدهما

اسبق (وان برهن خارجا على ملك

مؤرخ أو شراء مؤرخ من واحد)

غير ذي يد (أو برهن خارج

على ملك مؤرخ وذو يد على ملك

مؤرخ اقدم فالسابق أحق وان

برهنا على شراء متفق تاريخيهما)

او مختلف عيني

وصيكل يدعى الشراء (من)
رجل (آخر أو وقت أحدهما فقط
استويا) ان تعدد البائع وان
اتحد ذو الوقت أحق ثم لا بدس
ذكر المدعى وشهوده ما يفيد ملك
بأدعاه ان لم يكن المبيع في يد البائع
ولرشدوا يده فتولان برأية
(فان برهن خارج على الملك وذو
اليد على الشراء منه أو برهن على
سبب ملك لا يتكرر كالساج) وما في
معناه كنسخ لا يعاد وغرل قطن
(وحلب لب وجر صوف) ونحوها
ولو عند بائعه درر (فدو اليد
أحق) من الخارج اجاعا اذا
ادعى الخارج عليه فعلا كغصب
أو ودعة أو اجارة ونحوها في
رواية درر أو كان سببا يتكرر
كبناء وغرس ونسج خز وزرع بر
ونحوه أو اشكل على أهل الخبرة
فهو للخارج لانه الاصل وانما
عدلنا عنه بجدد التناج (وان
برهن كل من الخارجين أو ذوي
الأيدي أو الخارج وذو اليد
عيني (على الشراء من الآخر
بلا وقت سقتا وترك المال) المدعى
به (في يد منعه) وقال محمد يقضي
للخارج قلنا الاقدام على الشراء
اقرار منه بالملك له ولرأينا قبضا
تهارتا اتفاقا درر (ولا يرجع
بزيادة عدد الشهود) فان الترجيح
عندنا بقوة الدليل لا بكثرته ثم فرغ
على هذا الاصل بقوله (فلو أقام
أحد المدعين شاهدين والاخر
أربعة ففيهما سواء) في ذلك (وكذا
لا ترجح بزيادة العدد) لان
المعتبر أصل العدالة اذ لا حد
للاعدلية

في المسألة اختلاف الرواية في جامع الفصولين ليرى على الشراء من اثنين وتاريخ أحدهما سبق اختلافت
الروايات في الكتب فإذ كفي الهداية يشير إلى أنه لا عبرة لسبق التاريخ وفي المبسوط ما يدل على أن الاسبق
أولى ثم يرجع صاحب جامع الفصولين الأول اه ملخصا قلت رفقي نور العيني عن قاضي خان ادعى شراء من
اثنين يقضي به بينهما نصفين وان أرخا أو أحدهما سبق فهو أحق في ظاهر الرواية وعن محمد لا يعبر بالتاريخ يعني
بينهما وان أرخ أحدهما فقط يقضي به بينهما نصفين وفافا فلا لأحدهما يد فالخارج أولى ثم قال في نور العيني في
المبسوط يؤيده ما في قاضي خان أنه ظاهر الرواية وما في الهداية اختيار قول محمد ثم قال ودليل ما في المبسوط
وقاضي خان وهو أن الاسبق تاريخا يضيف الملك إلى نفسه في زمان لا ينازعه غيره أقوى من دليل ما في
الهداية وهو أنهم ما يثبتان الملك لبايعهما فكأنهم ما حضرا وأدعى الملك بالتاريخ ووجه قوة الأول غير خاف
على من تأمل اه وكذا جهت في دليل ما في الهداية في الحواشي السعدية فراجعها وبه علم أن تقيد المصنف
باتفاق التاريخ يعني على ظاهر الرواية فهو أولى بمافله الشارح وان وافق الكافي والهداية وأما الحكم عليه
بالمسوق كافي الجرح لا ينبغي (قوله من رجل آخر) أي غير الذي يدعى الشراء منه صاحبه زبالي (قوله
استويا) لانهم ما في الأولى يثبتان الملك لبايعهما فكأنهم ما حضرا ولوقت أحدهما فتوقبه لا يدل على تقدم
الملك بل هو أن يكون الآخر أقدم بخلاف ما إذا كان البائع واحدا لانهم اتفقا على أن الملك لا يتاقي الا من
جهته فإذا ثبت أحدهما تاريخا يحكم به حتى يبين أنه تقدمه شراء غيره بجر ثم قال وإذا استويا في مسألة
الكتاب يقضي به بينهما نصفين ثم يخير كل واحد منهما ان شاء أخذ نصف العبد بنصف الثمن وان شاء ترك اه
(قوله ملك بائعه) بأن يشهد والله اشتراهما من فلان وهو بائعها بجر (قوله أو برهن) أي الخارج وذو اليد
وفي الجرا طلقه فتمل ما إذا أرخا واستوى تاريخهما أو سبق أولم يؤرخا أصلا أو أرخت احدهما فلا اعتبار
بالتاريخ مع النتائج الا من أرخ تاريخا مستحيلا بأن لم يوافق سن المدعى وقت ذي اليد ووافق وقت الخارج
فحينئذ يحكم للخارج ولو خاف سنة الرقبة اغت اليتمان عند عامة المشايخ ويترك في يد ذي اليد على ما كان كذا
في رواية وهو بينهما نصفين في رواية كذا في جامع الفصولين وفيه برهن الخارج أن هذه امته وولدت هذا القن
في ملكي وبرهن ذو اليد على مثله يحكم به للمدعى لانهم ادعيا في الامتة ملكا مطلقا فيقضي بها للمدعى ثم
يستحق القن تبعاه اه وبهذا يظهر أن ذال اليد انما تقدم في دعوى التناج على الخارج اذ لم ينزاع في الامتة أما
لو تنازعا في ملك مطلق وشهدوا به ونتاج ولادها فانه لا يتقدم وهذه يجب حفظها اه (قوله كالتناج)
هو ولادة الحيوان من تحت عنده بالبناء لله فعول ولدت ووضع في المغرب والمراد ولادته في ملكه أو في
ملك بائعه أو ودورته ويانه في البحر (قوله فعلا) أي وان لم يدع الخارج التناج تأمل (قوله في رواية) الأولى
أن يقول في قول كافي الشرنبلالية (قوله درر) اقتصر عليه الزبالي وصاحب البحر وشراح الهداية ويؤيده
ما كتبناه فيما يأتي تحت قول المصنف فلوم يبرر حاقضي بها لذو اليد قال الزبالي بعد تعليل تقديم ذي اليد في
دعوى التناج بأن اليد لا تدل على أولية الملك فكان مساويا للخارج فيها فثبتا بتدفع الخارج وبينه ذي اليد
مقبولة للدفع ولا يلزم ما إذا ادعى الخارج الفعل على ذي اليد حيث تكون بينته ارجح وان ادعى ذو اليد التناج
لانه في حذو أكثر اثباتا لاثباتهما ما هو غير ثابت أصلا اه ملخصا ويستثنى أيضا ما إذا تنازعا في الامتة كما مر وما إذا
ادعى الخارج اعتاقا مع التناج ويانه في البحر (قوله ونسج خز) قال في الكفاية الخراسم دابة ثم سعى الثوب
المتخذ من وبره خزا قيل هو نسج فاذا بلي بغزل مرة ثانية ثم ينسج اه عزني كذا في الهامش (قوله بجدد
التناج) هو ماروي جابر بن عبد الله رضى الله عنه ان رجلا ادعى ناقة في يد رجل وأقام البينة انما ناقته تغت
عنده وأقام الذي حفي في يده البينة انما ناقته تغت فاقضى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم للذي حفي في يده وهذا
حديث صحيح مشهور فصار مسألة التناج مخصوصة بجر (قوله من الآخر) أي من خصمه الآخر (قوله
بلا وقت) فلو وقتا يقضي لدى الوقت الآخر بجر (قوله وقال محمد يقضي للخارج) لان العمل بهما يمكن
فيجعل كأنه اشترى ذو اليد من الآخر وقبض ثم باع وعامه في البحر (قوله بالملك له) فصار كأنهم ما قاسما على
الاقرارين وفيه التهاير بالاجماع كذا هنا (قوله تهارتا) لان الجمع غير ممكن بجر وهذا في غير العقار ويانه
في البحر أيضا (قوله ففيهما سواء في ذلك) قال شيخ مشايخنا ينبغي أن يقيد ذلك بما إذا لم يصل إلى حد التواتر

(ادرك في يد آخر ادعى رجل نصفها وآخر كلها وبرهننا فلا قول ربهما والباقي لا آخر بطريق المنازعة) وهو أن النصف سالم لذى الكل بلا منازعة ثم استوت منازعتهم في النصف الآخر فينصف (وقالوا الثلثة والباقي للثاني بطريق العول) لأن في المسألة كلا ونصفا فالمسألة من اثنين وتعود الى ثلاثة واعلم أن أنواع القسمة أربعة * ما يقسم بطريق العول اجماعا وهو ثمان ميراث ووديون ووصية ومحابة ودرهم مرسل وسعاية وجناية ورقى * وبطريق المنازعة اجماعا وهو مسألة الفضولين * وبطريق المنازعة عنده والعول ٤٤١ عندهما وهو ثلاث مسائل مسألة الكتاب

فانه حينئذ يقصد العلم فلا ينبغي أن يجعل كل جانب الآخر اه أقول ظاهر ما في المتن والزيادة يشهد ذلك حيث قال ولنا أن شهادة كل شاهدين على تامة كافي حالة الانفراد والترجيح لا يقع بكثرة العال بل بقوتها بأن يكون أحدهما ملتوازا والآخر أحادا أو يكون أحدهما مفسرا والآخر مجملا فيترجح المفسر على المجمل والمتوازي على الاحاد اه يبري (قوله بطريق المنازعة) اعلم أن أحنفه رحمه الله اعتبر في هذه المسألة طريق المنازعة وهو أن النصف سالم لذى الكل بلا منازعة فيسقي النصف الآخر وفيه منازعتهم على السواء فينصف كل صاحب الكل ثلاثة أرباع ولصاحب النصف الربع وهما اعتبر بطريق العول والمضاربة وانما يسمى بهذا لأن في المسألة كلا ونصفا فالمسألة من اثنين وتعود الى ثلاثة فلصاحب الكل سهمان ولصاحب النصف سهم هذا هو العول وأما المضاربة فان كل واحد يضرب بقدر حصته فصاحب الكل له ثلثان من الثلاثة فيضرب الثلثان في المدار و صاحب النصف له ثلث من الثلاثة فيضرب الثلث في المدار فحصل ثلث المداران ضرب الكسور بطريق الاضافة فانه اذا ضرب الثلث في الستة معناه ثلث الستة وهو اثنان مخ (قوله ومحابة) الوصية بالمحابة اذا أوصى بأن يباع العبد الذي قيمته ثلاثة الاف درهم من هذا الرجل بألفي درهم وأوصى لا آخر أن يباع العبد الذي يساوي ألفي درهم بألف درهم حتى حصلت المحابة له سبعا بألفي درهم كان الثلث بينهما بطريق العول والوصية بالمرسلة اذا أوصى لرجل بألف ولا آخر بألفين كان الثلث بينهما بطريق العول والوصية بالعق اذا أوصى بأن يعتق من هذا العبد نصفه وأوصى بأن يعتق من هذا الاخر ثلثه يقسم ثلث المال بينهما بطريق العول ويسقط من كل واحد منهما حصته من السعاية اه ح كذا في الهامش وقية مدبرجني على هذا الوجه ودفعت القيمة الى أولياء الخيانة كانت القيمة بينهما بطريق العول وأما ما يقسم بطريق المنازعة عندهم فمسألة واحدة ذكرها في الجامع فضولي باع عبدا من رجل بألف درهم وفضولي آخر باع نصفه من آخر بنفسه ثمانية فأجاز المولى البيعين جميعا بخير المشتريان فاذا اختارا الاخذ أخذ بطريق المنازعة ثلاثة أرباعه لمشتري الكل وربعه لمشتري النصف عندهم جميعا وفي البحر عبد فقأ عين رجل وقتل آخر خطأ فدفع بينهما يقسم الحياتي بينهما بطريق العول ثلثا لولي القتل وثلثا للآخر بجر اه قال المؤلف رحمه الله وأسقط ابن وهبان الوصية بالعق وبها تم الثمان (قوله لانه خارج) لأن مدعى النصف تصرف دعواه الى ما في يده ولا يدعى شيئا مما في يده صاحبه (قوله ويانه في الكافي) ذكره في غرر الاذكار فراجع (قوله ولو برهنا) يتصور هذا بأن رأى الشاهدان أنه ارتفع من ابن اتى كاتب في ملكه وآخر أن رأياه ارتفع من ابن اتى في ملك آخر فتحمل الشهادة للفرقتين بجر عن الخلاصة وقد من أنه لا اعتبار بالتاريخ مع التنازع الا من ارتخ تاريخا مستحيلا الخ فتأمل (قوله لذى اليد) هذا قيد لما اذا ادعى كل منهما التنازع فقط ادعى الخارج الفعل على ذي اليد كالغصب والاجارة والعارية فيبينة الخارج اولي لانها كثيرا ما تالاهما بالالفعل على ذي اليد كفي البحر عن الزبالي ونقله في نور العين عن الذخيرة على خلاف ما في المبسوط وقال الظاهر أن ما في الذخيرة هو الاصح والارجح لما في الخلاصة عن كتاب الولاء نحو اهرزاده أن ذا اليد اذا ادعى التنازع ادعى الخارج انه ملكه غضبه منه ذواليد أو ودعه له أو أعاره منه كانت بينة الخارج أولى وانما ترجح بينة ذي اليد على التنازع الخارج فعلا على ذي اليد أمالوا ادعى فعلا كالشراء وغير ذلك فيبينة الخارج اولي لانها كثيرا ما تالاهما بالالفعل عليه اه وانظر ايضا ما كتبناه قريبا بتعدي ورقة (قوله مما وقع في الكنز) حيث قال وان أشكل فلهما لأن قوله وان لم يوافقهما أعظم من قول الكنز وكذا قول الكنز فلهما ما قيد بما اذا لم تكن في يد أحدهما وعبارة الملتقى والفرر وان أشكل فلهما وان خالفهما بطل قال الشارح في شرح الملتقى فيفضي لذي اليد قضاء ترك كذا اختاره في الهداية والكافي قلت لكن الاصح أنه كالمشكل كاجزائه في التنوير والدرر والجزء غير حافظ اه قلت نقل الشرنبلالي عن كافي الحناكم أن

واذا أوصى لرجل بكل ماله أو بعبد بعينه ولا آخر بنصف ذلك * وبطريق العول عنده والمنازعة عندهما وهو خمس كما بسطه الزبالي والعيني وتعمد في البحر والاصل عنده أن القسمة متى وجبت لحق ثابت في عين أو ذمة شائعا فعولية أو غيرا أو لأحدهما شائعا ولا آخر في الكل فمنازعة وعندهما متى ثبتا على الشيوع فعولية والمنازعة فليحفظ (ولو الدار في أيديهما ففي الثاني) نصف لا بالقضاء ونصفه لانه خارج ولو في يد ثلاثة وادعى أحدهم كلها وآخر نصفها وآخر ثلثها وآخر هنوا قسمت عنده بالمنازعة وعندهما بالعول ويانه في الكافي (ولو برهنا على تنازع دابة) في أيديهما أو بأحدهما أو غيرهما (وأزخا قضى لمن وافق ستمها تاريخه) بشهادة الظاهر (فلو لم يؤرخا قضى به الذي اليد وهما ان في أيديهما أو في يد ثالث وان لم يوافقهما) بأن خالف أو أشكل (فلهما ان كانت في أيديهما أو كانا خارجين فان في يد أحدهما قضى به الله) هو الاصح قلت وهذا أولى مما وقع في الكنز والدرر والملتقى قيسر

الغصب) من زيد (والاخر على
الوديعة) منه (استوبا) لانها
بالجذر غصبا (الناس احرار)
بلايان (الافى) اربع (الشهادة
والحدود والشماس والقتل)
كذا في نسخة المصنف وفي نسخة
والعقل وغبار الاشياء والذنية
وحينئذ (فلا رادى على مجهول

الحال) احرأ لا (انه عده فانكر
وقال انا حر الاصل فالقول له)
اتسكه بالاصل (واللايس) للثوب
(أحق من أخذ الكم والراكب)
أحق (من أخذ البجام ومن في
السرجم من رديفه وذو جملها من
علق كوفه بها) لانه أكثر تصرفا
(والجالس على البساط والمتعلق

به سواء) بحالسيه وراكبي سرجم
(كن معه ثوب وطرفه مع الآخر
لا هديته) أى طرته الغير المنسوجة
لانها ليست بثوب (بجلاف جالى
دار تنازع فيها) حيث لا يقضى
لها الا احتمال انها في يد غيرهما
وهنا علم انه ليس في يد غيرهما

عيني (الحائط لمن جذوعه علمه
أو متصل به اتصال تريبع) بأن
تدخل أوصاف لبنانه في لبنات
الآخر ولو من خشب فبان تكون
الخشب مرسكة في الاخرى
له لانه على انهما ببناء معا ولذا
سمى بذلك لانه حينئذ يبنى مربعا
(المان له) اتصال ملازقة أو نقب
وادخال او (هرادى) كغصب
وطبق يوضع على الجذوع (بل)
يكون (بين الخارجين لوتنازعا)
ولا يخفى به صاحب الهراى بل
صاحب الجذوع الواحد أحق منه

حانية
أقوله ثم في اتصال التريبع الخ هو
مكرر مع ما في صدر القولة اه

أقول هو الصحيح للتيقن بكذب البنتين فيترك في يده اليد وقال ومجمله اختلاف التصحيح (قوله من زيد)
هكذا وقع في النسخ وصوابه على الغصب من يده أى من يده أحد الخارجين قال الزيلعي والمنع عنه اذا كان
عين في يد رجل فأقام وجلان عليه البينة أحدهما بالغصب منه والاخر بالوديعة استوت دعواهما حتى يقضى
بما بينهما فنفين لأن الوديعة تصير غصبا بالحدود حتى يجب عليه الضمان مدنى والظاهر أنه أراد على الغصب
الناسى من زيد فزيد هو الغاصب فمن ليست صلة الغصب بل ابتدائية تأمل (قوله الشهادة) فيسأل عن
التاخذ اذا طعن الخصم بالرق لان لم يطعن فلا يقبل قوله انا حر بالنسبة اليها لم يبرهن واذا قذف ثم زعم
أن المقتوف عبد لا يحد حتى يثبت المقتوف حر به بالجدة وكذا لو قطع يده انسان وكذا لو قتله خطأ وزعمت
العاقلة أن المقتول عبد ط (قوله والديه) الثلاث بمعنى واحد في المال (قوله واللايس للثوب) قال
الشيخ فاسم فيقضى له قضاء ترك لا استحقاق حتى لو أقام الاخر البينة بعد ذلك يقضى له شربلاية (قوله
ومن في السرجم) نقل الناطق هذه الرواية عن النوادر وفي ظاهرها الرواية هي بينهما نصفين أقول لكن في
الهداية والمتلى مثل ما في المتن فتنبه بخلاف ما اذا كانا راكبين في السرجم فانها بينهما مقاولا واحدا كما في
الغاية وبؤخذ منه اشترأ كيهما اذا لم تكن مسرجة شربلاية (قوله وذو جملها أولى ممن علق كوفه)
احتراز عما لو كان له بعض حملها اذ لو كان لاحدهما من والاخر مائة من كانت بينهما كما في التبيين (قوله
لا هديته) يقال له بالتركي حتى سعدية (قوله بخلاف جالى دار) كذا قال في العناية ويحالفه ما في
البدائع لو اذ عياد اراوا أحدهما ساكن فيهما ففى للسكن وكذلك لو كان أحدهما أحدث فيهما شئ من بناء
او حفر ففى له وان لم يكن شئ من ذلك ولكن أحدهما داخل فيها والاخر خارج عنها ففى بينهما وكذا لو كانا
جميعا فيها لأن اليد على العقار لا تثبت بالكون فيها وانما تثبت بالتصرف اه (تيسه) قال في البدائع كل
موضع قضى بالملك لاحدهما لكون المدعى في يده يجب عليه العين لصاحبه اذا طالب فان نكل قضى عليه به
شربلاية (قوله وهنا علم) أى فى الجلوس على البساط والاوى وهنالك قال الزيلعي وكذا اذا كانا جالسين
عليه فهو بينهما بخلاف ما اذا كانا جالسين في دار وتنازعا فيها حيث لا يحكم لهما بما لا احتمال انهما في يد غيرهما
وهنا علم انه ليس في يد غيرهما اه (قوله لمن جذوعه عليه) ولو كان لاحدهما جذع او جذعان دون الثلاثة
وللاخر عليه ثلاثة أجزاع او أكثر ذكر في النوازل أن الحائط يكون لصاحب الثلاثة ولصاحب مادون الثلاثة
موضع جذعه قال وهذا استحسان وهو قول أبى حنيفة وأبى يوسف آخرا وقال ابو يوسف ان الضمان أن
يكون الحائط بينهما نصفين وبه كان أبو حنيفة رضى الله تعالى عنه يقول أولا ثم رجح الى الاستحسان
قاضى خان في دعوى الحائط والطريق وبه اثنى الحامدى واذا لم تغيمه فعلى صاحب الخشبة عمارة
موضعها كما في الحامدية يعنى ما تهمته من أسفل الى الأعلى مما شأنه أن تكفى به الخشبة كما ظهر لى صاحبنا
قال وفي البرازية جداد مشتركين اثنين لاحدهما عليه جولة للاخر أن يضع عليه مثل صاحبه ان كان الحائط
يحتل والا يقال لذى الجذوع ان شئت فارقها بالسوى صاحبك وان شئت فخط بقدر ما يمكن يحمل الشريك
اه ملخصا وفي البرازية أيضا جدار بينهما أراد أحدهما أن يبنى عليه سقفا آخر أو غرفة فممنع وكذا اذا أراد
أحدهما وضع السلم يمنع الا اذا كان في القديم اه حامدية وأقضى فيها بخلافه نقلا عن العمادية فراجعها
(قوله أو متصل به اتصال تريبع) ثم في اتصال التريبع هل يكفي من جانب واحد فعلى رواية الطحاوى يكفي
وهذا أظهر وان كان في ظاهر الرواية بشرط من جوانبه الاربع ولو أقام البينة قضى لهما ولو أقام أحدهما
البينة قضى له خلاصة حامدية كذا في الهامش وان كان كلا الاتصالين اتصال تريبع أو اتصال مجاورة
يقضى بينهما وان كان لاحدهما تريبع وللاخر ملازقة يقضى لصاحب التريبع وان كان لاحدهما تريبع
وللاخر عليه جذوع فصاحب الاتصال اولى وصاحب الجذوع أولى من اتصال الملازقة ثم في اتصال التريبع
هل يكفي من جانب واحد فعلى رواية الطحاوى يكفي وهذا أظهر وان كان في ظاهر الرواية بشرط من جوانبه
الاربعة ولو أقام البينة قضى لهما ولو أقام أحدهما البينة قضى له خلاصة وبرازية كذا يخطط سلا على (قوله
في لبنات الاخر) انظر ما في الزيلعي عن الكرخي وقد أشيع الكلام في حارجه الله (قوله أو نقب) أى بان
نقب وأدخلت الخشبة وهذا فيما لو كان من خشب (قوله أو هراى) الهراى جمع هريه فمما تنضم ملوية

بملاقات من أفلام يرسل عليها قسبان الكرم كذا في الهامش وفي مرقاة العزيمة الهردية يضم الهام
 وسكون الراء المهملة وكسر الدال المهملة والياء المشددة واليرادى بفتح الهاء وكسر الدال اه (قوله
 ولولا حدهما جذوع) قال من لا يعلم وان كانت جذوع أحدهما أهمل وجذوع الآخر أعلى ببلقة
 وتنازعا في الحائط فانهما صاحب الاسفل لسبق يده ولا ترفع جذوع الاعلى عمادية في الفصل الخامس
 والثلاثين ومثله في الفصولين (قوله واجارة) اي اجارة داره (قوله اشباه من اسكام الساقط لا يعود)
 رجل استأذن جارا له في وضع جذوعه على حائط الجار أو في حفر سرداب تحت داره فاذن له في ذلك فتفعل ثم
 ان الجار باع داره فطلب المشتري رفع الجذوع والسرداب كان له ذلك الا اذا البائع شرط في البيع ذلك فيشتد
 لا يبيكون للمشتري أن يطلب ذلك فانه من باب ما يدخل في البيع تبعاً من الفصل الأول ومثله في
 البرازية من القسمة وفي الاشياء من المارية وراجع السدأ حشبه من لا يعلم والمألة ستأتي في العارية
 (قوله في حق ساحتها) اذ لم يعلم قدر الانصبا منية الماني (قوله كالطريق) الطريق يقسم على عدد
 الرؤس لا بقدر مساحة الاملاك اذ لم يعلم قدر الانصبا وفي الشرب متى جهل قدر الانصبا يقسم على عدد
 الاسلاك لا الرؤس منية (فرع) السابط اذا كان على حائط انسان فانه من الحائط ذك صاحب الكتاب أن
 حل السابط وقليقه على صاحب الحائط لان حله مستحق عليه وبه كان يفتي ابو بكر الخوارزمي ويريد به أنه
 يملك مطالبته ببناء الحائط اه من الفصل الثالث من كتاب الحيطان لقاسم بن قطلوبغا اه من مراد
 الحيطان وقوله ويريد به الخ اي بقوله لان حله الخ كذا ظهري فأمل وانظر ما كتبنا في متفرقات القضاء
 (قوله بخلاف الشرب) دار فيها عشرة ابيات لرجل بيت واحد لرجل تنازعا في الساحة أو ثوب في يد رجل
 وطرف منه في يد آخر تنازعا فيه فذلك بينهما نصفان ولا يعتبر بفضل اليد كما لا اعتبار بفضل الذم ودليلان
 الترجيح بكثرة الأدلة برزاية من الفصل الثالث عشر وبه علم أن ذلك حيث جهل اصل الملك أما لو علم
 كماله كانت الدار المذكورة كلها لرجل ثم مات عن اولاد فقاوموا البيوت منها فالساحة بينهم على قدر البيوت
 (قوله بقدر سقيا) فعند كثرة الاراضي تكثر الحاجة اليه فيقدر بقدر الاراضي بخلاف الاتفاقيات بالساحة فانه
 لا يختلف باختلاف الاملاك كما روي في الطريق زيلجي. واعلم أن القسمة على الرؤس في الساحة والنسبة
 وأجرة القسام والنواصب اي الهوائية المأخوذة طلبا والعائلة وما يرجي من المركب خوف الفرق والطريق
 كذا يحيط الشيخ شاهين أبو السعود (قوله أي اندارخان) كذا في الدرر والمخ وعبارة الهداية والزيلجي
 كغيرهما تفيد أنهم ذوايد وفي الفصولين ادعى كل منهما ماله وفي يده ذكر محمد في الاصل أن على كل منهما
 البينة والافالين اذ كل منهما مقتر بتوجه الخصومة عليه لما ادعى اليد لنفسه فلو برهن أحدهما حكم له باليد
 وبصيرته على الآخر مدعى عليه والاخر مدعى ولو برهننا على المدعى في يدهما اتساعا وما اثبات اليد في دعوى الملك
 في العقار لاننا نسمع الاعلى ذي اليد ودعوى اليد تقبل على غير ذي اليد لوانا نزع ذلك الغير في اليد فيجعل مدعى
 اليد مقصودا ومدعى الملك ناعا اه وفي الكفاية وذكر الترنائي فان طلب كل واحد من صاحبه ما هي في يده
 حلف كل واحد منهما ما هي في يد صاحبه على البتات فان حلفا لم يقض باليد له ما برئ كل عن دعوى صاحبه
 وترقب الدار الى أن يظهر المال فان نكلا قضى لكل بالنصف الذي في يد صاحبه وان نكل أحدهما قضى عليه
 بملكها لبعائنه نفسها الذي كان في يده وتصفها الذي كان في يد صاحبه بنكوله وان كانت الدار في يد ثالث لم تنزع
 من يده لان نكوله ليس بحجة في حق الثالث اه فعلم أن الخارجين قيدا اتفاقا قالوا في حذفه (قوله قضى به)
 لا يقال الاقرار بارق من المضار فلا يعتبر من الصبي لاننا نقول لم يثبت بقوله بل بدعوى ذي اليد لعدم المعارض
 ولا نسلم أنه من المضار لا مكان التدارك بعده بدعوى الحرية ولا يقال الاصل في الادعى الحرية فلا تقبل
 الدعوى بلاينة وكونه في يده لا يوجب قبول قوله عليه كالقبط لا يقبل قول الملتقط انه عبده وان كان في يده لانا
 نقول اذا عارض على الاصل دليل خلافه بطل وثبوت اليد دليل الملك ولاننا لم نأخذ القبط اذا عبر عن نفسه وأقر
 بارق يخالفه في الحكم وان لم يعبر فليس في يد الملتقط من كل وجه لانه أمين زيلجي ملخصا

ولولا حدهما جذوع ولا سحر
 اتصال فلذي الاتصال ولا سحر
 حق الوضع وقيل لذى الجذوع
 ملحق وتعامه في العبي- وغيره
 وأما نحن المطالبة برفع جذوع
 وضعت تعدا فلا يستقط باراء
 ولا صلح وعقوبيع واجارة أشباه
 من أحكام الساقط لا يعود فليحفظ
 (وذويت من دار) فيها بيوت
 كثيرة (كذبيوت) منها (في حق
 ساحتها فهي بينهم نصفين) كالطريق
 (بخلاف الشرب) اذا تنازعا فيه
 (قانه بقدر الارض) بقدر سقيا
 (برهننا) أي الخارجن (على يد)
 اكل منها (في أرض فني يدهما)
 قسمة (ولو برهن عليه) أي على
 اليد (أحدهما أو كان تصرف
 فيها) بأن ابن أوبى (قضى يده)
 لوجود تصرفه (ادعى الملك في
 الحال وشهد الشهود أن هذا
 العين كان ملكه تقبل) لان ما ثبت
 في زمان يحكم بقائه ما لم يوجد
 المزيل درر (صبي يعبر عن
 نفسه) أي يقتل ما يقول (قال
 أنا حر قال قول له) لانه في يده نفسه
 كالبائع (فان قال أنا عبد
 فلان) لغير ذي اليد (قضى به لذى
 اليد) كن لا يعبر عن نفسه لا قراره
 بعدم يده (فلو كبر وادعى الحرية
 تسع مع البرهان) لما تنظر أن
 الساخر في دعوى الحرية لا يمنع
 صحة الدعوى

* (باب دعوى النسب) *

الدعوة فوعان دعوة استلاد وهو
أن يكون أسهل العلق في ملك
المدعي ودعوة تهرج وهو بخلافه
والأول أقوى لبنته واستنادها
لوقت العلق واقتصار دعوة
التحرير على الحال ويستفزع (مبيعة
ولدت لأقل من ستة أشهر منذ بيعت
فادعاء) البائع (ثبت نسبه) منه
استحسانا للعلوقها في ملكه ومبنى
النسب على انقضاء فيعني فيه
التناقض (و) إذا جئت استندت
فإصارت أم ولده فيفسخ البيع
ويرد الثمن (و) لكن (إذا ادعاء
المشتري قبله ثبت) نسبه (منه)
لوجود ملكه وأثبتها باقراره
وقيل يحمل على أنه فككها
واستولاهما ثم اشتراها (ولو ادعاء
معه) أي مع ادعاء البائع (أوبعد
لا) لأن دعوته تهرج والبائع
استلاد فككان أقوى كالمتر
(وكذا) يثبت من البائع (لو ادعاء
بعد موت الأم بخلاف موت الولد)
لفوات الأصل (وبأخذه) البائع
بعد موت أمه (ويسترد المشتري
كل الثمن) وقال أحصته
(واعتاها) أي اعتاق المشتري
الأم والولد (كوتها) في الحكم
(والتدبير كالاعتاق) لأنه أيضا
لا يحمل الإبطال ويرد حصته
اتفاقا ملقي وغيره وكذا حصتها
أيضا على الصحيح من مذهب الإمام
كافي القهستاني والبرهان ونقله
في الدرر والنخ عن الهداية

(قوله الدعوة) أي بكسر الهمزة في النسب ونحوها الدعوة إلى الطعام (قوله في ملك المدعي) أي حقيقة
أو حكما كما إذا وطئ جارية ابنه فولدت وأدعاء فانه ثبت ملكه فيها وثبت عتق الولد ونضمن قيمته الولد كما تقدم
وجعلها الاتقائي دعوة شبيهة (قوله واستنادها) عطف على معلول قال في الدرر والأول أقوى
لأنه أسبق لاستنادها ح (قوله من ستة أشهر) أفاد أنهم ما اتفقا على المدة والافني التارخائية عن الكافي قال
البائع بعثها منك منذ شهر والودعي وقال المشتري بعثها مني لا كثر من سنة والودلي ليس منك قال القول للمشتري
بالاتفاق فإن أقام البينة فالبينة للمشتري أيضا عند أبي يوسف وعند محمد البائع وسيد كره الشارح بقوله
ولو تنازعا وقيد دعوى البائع اذ لو ادعاء ابنه وكذبه المشتري صدقه البائع أو لا فعدعونه باطلا وعمانه فيها
(قوله فادعاء) أفاد بالقائه أن دعونه قبل الولادة موقوفة فان ولدت حائث والافلا كما في الاختيار
ولهزم البائع أن الامتة لو كانت بين جماعة فشرأها أحد هم فولدت فادعوه جميعا يثبتم عنده
وخصام بائنين والافلا كما في النظم وبلاطلاق أنه لو لم يصدق المشتري البائع وقال لم يكن العلق عندك
كان القول للبائع بشهادة الظاهر فان برهن أحدهما فبقيته وان برهن فبنيته المشتري عند الثاني وبينة
البائع عند الثالث كافي المنية شرح الملقى (قوله البائع) ولو كثر من واحد قهستاني (قوله
ثبت نسبه) صدقه المشتري أولا كما في غير الافكار وأطلق في البائع فبطل المسلم والذبح والحز والمكاتب
كذارأبته معز والاختيار (قوله استحسانا) أي لا قياسا لأن بيعه أقرار منه بأنها مة فصير
مناقضا (قوله وأثبتها) عطف على فاعل ثبت ح وهذا الوجه للحال لما سبق في الاستلاد أنه لو رزق
يأمة فولدت فملكها ثم تصرأ ثم ولد وان ملك الولد عتق عليه ومتر فيه متناست ولجارية أحد أبويه وقال ظننت
حلهالي فلا نسب وان ملكه عتق عليه قال الشارح غة وان ملك أمه لا تصير أم ولده لعدم ثبوت نسبه سائجاني
(قوله باقراره) ثم لا تصح دعوى البائع بعده لاستغناء الولد بثبوت نسبه ولأنه لا يحمل الإبطال زيلجي
(قوله ولو ادعاء) أي وقد ولده لدون الأقل (قوله بخلاف موت الولد) أي وقد ولده لدون الأقل فلا يثبت
الاستلاد في الأم لقوات الأصل فانه استغنى بالموت عن النسب وكان الأولى للشارح التعليل بالاستغناء
كما لا يخفى قدبر (قوله كل الثمن) لأنه حين أن باع أم ولده وماليتها غير متومة عنده في العقد والغصب فلا
يضمنها المشتري وعندهما متومة فيضمنها هداية (قوله وقال أحصته) أي حصة الولد أي لا يرد حصته
الأم (قوله الأم والولد) الواو بمعنى أو مانعة الخلق والظاهر أنها حقيقية لأحد الشئتين تأمل (قوله
كوتها) حتى لو أعتق الأم لا الولد فادعاء البائع أنه ابنه صحت دعونه وثبت نسبه منه ولو أعتق الولد لا الأم
لم تصح دعونه لافي حق الولد ولا في حق الأم كافي الموت منح (قوله ويرد حصته) أي فيما لو أعتق الأم
أو دبرها لا الولد (قوله وكذا حصتها) فصار حاصل هذا أن البائع يرد كل الثمن وهو حصة الأم وحصة الولد
في الموت والعتق عند الامام ويرد حصته الولد فقط فهما عندهما وعلى ما في الكافي يرد حصته فقط في الاعتاق
عند الامام كقولهما (قوله أيضا) أي في التدبير والاعتاق وأمافي الموت فيرد حصتها أيضا عند أبي حنيفة
رحمه الله قولوا واحدا كما يدل عليه كلام الدرر حيث قال وفيما إذا اعتق المشتري الأم أو دبرها يرد البائع على
المشتري حصته من الثمن عندهما وعنده يرد كل الثمن في الصحيح كافي الموت كذا في الهداية ح (قوله ونقله
في الدرر) وذكر في المبسوط يرد حصته من الثمن لأحصها بالاتفاق وفرق على هذا بين الموت والعتق
بان القاضي كذب البائع فيما زعم حيث جعلها مة من المشتري قبطل زعمه ولم يوجد التكذيب في فضل
الموت فيؤاخذ برعمه فيسترد حصتها كذا في الكافي ٨١ لكن رجع في الزباني كلام المسوط وجعله هو الرواية
نقل بعد نقل الصحيح عن الهداية وهو مخالف الرواية وكيف يقال يسترد جميع الثمن والبيع لم يطل
في الجارية حيث لم يطل اعتاقه بل يرد حصة الولادة فقط بأن يقسم الثمن على قيمتهما وتعتبر قيمة الأم يوم
القبض لأنهم ادخلت في ضمانه بالقبض وقيمة الولد يوم الولادة لأنه صار له قيمة بالولادة فعتبر قيمته عند ذلك ٨١

(قوله ماى الكاى) وهو رخصته لاحصتها بالاتفاق (قوله لاكثر من حولين) مثله تمام السنتين اذ لم
 يوجد اتصال العلوق بملكه يقيناً وهو الشاهد والحجة شريلاية (قوله ثبت النسب) وان ادعاء المشتري
 وحده صح وكانت دعوة استيلاء وان ادعاءه معا وسبق أحدهما صححت دعوة المشتري لاالبائع تاتر خاتية
 (قوله نكاحاً) بأن زوجته اياها المشتري والا كان زنى (قوله حكمه كالأول) فثبت النسب ويبطل البيع
 والامة ام ولد تاتر خاتية (قوله قبل بيعه) قال فى التاتر خاتية هذا الذى ذكرنا اذا علمت المدة فان لم تعلم
 انها ولدت لاقل من ستة اشهر أو لاكثر الى سنتين او اكثر من وقت البيع فان ادعاء البائع لا يصح الا تصديق
 المشتري وان ادعاء المشتري تصح وان ادعاءه معا لا تصح دعوة واحد منهما وان سبق أحدهما فلو المشتري
 صححت دعوته ولو البائع لم تصح دعوة واحد منهما (قوله والا) أى بان كذبه ولم يدعه او ادعاءه او سكنت فهو أعم
 من قوله ولو تنازعا ح (قوله ولو تنازعا) أى فى كونه لاقل من ستة اشهر أو لاكثر كما قد مناه عن التاتر خاتية
 (قوله والاخر لاكثر) أى وليس بينهما ستة اشهر (قوله وكذا الحكم لو كاتب) أى المشتري واعلم أن
 عبارة الهداية كذلك ومن باع عبداً ولده عنده وباعه المشتري من آخر ثم ادعاء البائع الاول فهو بائس ويبطل
 البيع لان البيع يحتمل النقص وماله من حق الدعوة لا يحتمل فينتقض البيع لاجل ذلك اذا كاتب الولد
 اورثته او أجره او كاتب الأم أو زوجها ثم كانت الدعوة لان هذه العوارض تحتمل النقص فينتقض ذلك
 كله وتصح الدعوة بخلاف الاعناق والتدبير على ما مر قال صدر الشريعة خبير كاتب ان كان راجعاً الى المشتري
 وكذا فى قوله او كاتب الأم يصير تقدير الكلام ومن باع عبداً ولده عنده وكاتب المشتري الأم وهذا غير صحيح لان
 المعطوف عليه بيع الولد لا بيع الأم فكيف يصح قوله وكاتب المشتري الأم وان كان راجعاً الى من فى قوله ومن
 باع عبداً فالمسألة أن رجلاً كاتب من ولده عنده اورثته او أجره ثم كانت الدعوة فينتقض لا يحسن قوله بخلاف
 الاعناق لان مسألة الاعناق التى مرت ما اذا اعتق المشتري الولد لان الفرق صحيح اذ يكون بين اعتناق
 المشتري وكاتبته لا بين اعتناق المشتري وكاتبه البائع اذا عرفت هذا فرجع الضمير فى كاتب الولد هو المشتري
 وفى كاتب الأم من فى قوله من باع اه أقول الاظهر أن المرجع فيها المشتري وقوله لان المعطوف عليه بيع
 الولد لا بيع الأم مدفوع بأن المتبادر بيعه مع امه يقر سنة سوق الكلام ودليل كراهة التفريق بجديت سيد
 الانام عليه الصلاة والسلام نعم كن مقتضى ظاهر عبارة الوقاية أن يقال بالنظر الى قوله بعد بيعه مشترى وكذا
 بعد كتابة الولد ورثته الخ لكنه سهو وانى على الدرر (قوله او كاتب الأم) أى لو كانت بيعت مع الولد فالضهير
 فى الكل للمشتري ويه يسقط ما فى صدر الشريعة (قوله يعنى علقاً) محترزه قوله لو اشتراها حبلى (قوله
 ثم ادعى البائع الولد) لان دعوة البائع صح فى الذى لم يبعه لمصادفة العلوق والدعوى ملكه فثبت نسبه
 ومن ضرورته ثبوت الآخر لانهم من ماء واحد فيلزم بطلان عتق المشتري بخلاف ما اذا كان الولد واحداً
 وعمامه فى الزبلى (قوله وهو حرة الاصل) أى النابتة بأصل الخلقة وأما حرة الاعناق فعارضة (قوله
 لانهما علقا فى ملكه) بخلاف ما اذا كان الولد واحداً حيث لا يبطل فيه اعتناق المشتري لانه لو بطل فيه بطل
 مقصود الاجل حتى الدعوة للبائع وانه لا يجوز حرة ثبوت الحرة فى الذى لم يبع ثم تعدى الى الآخر ثم من
 شئ يثبت ضمناً ولم يثبت مقصوداً يعنى (قوله حتى لو اشتراها) أى البائع وقوله حبلى وجاءت به الاكثر
 من سنتين يعنى (قوله لم يبطل) قال الاكل ونوقض بما اذا اشتري رجل أحد توأمين واشترى أبوه الآخر
 فادعى أحدهما الذى فى يده بأنه ابنه ثبت نسبهما منه وبعتقان ولم تقتصر الدعوى وأجيب بأن ذلك لموجب
 آخر وهو ان كان الاب فالابن قدم ملك أخاه وان كان هو الابن فالاب قدم ملك حافده فيعتق ولو ولدت توأمين فباع
 أحدهما ثم ادعى ابو البائع الولدين وكذا به أى البائع والمشتري صارت أم ولده بالقيمة وثبت نسبهما وعتق
 الذى فى يد البائع ولا يعتق المبيع لما فيه من ابطال ملكه الظاهر بخلاف النسب لانه لا ضرر فيه والفرق بينه
 وبين البائع اذا كان هو المدي أن النسب ثبت فى دعوى البائع بعلوق فى ملكه وهنا حجة الاب أن شبهة أثبت
 ومالك لا يملك تظهر فى مال ابنه البائع فقط وعمامه فى نسخة السامحاني عن المقدسى (قوله لانه دعوة
 تحرير) لعدم العلوق فى ملكه (قوله فتقتصر) بخلاف المسألة الاولى وهو ما اذا كان العلوق فى ملكه
 حيث يعتقان جميعاً لما ذكرناه دعوة استيلاء فتستند ومن ضرورته عتقهما بطريق انهما حرة الاصل قين أنه

على خلاف ماى الكافى عن
 المبسوط وعبارة المواهب وان
 ادعاءه بعد عتقها او موته ثابت
 منه وعليه رد الثمن واكتفيا
 برخصته وقيل لا يرد حصتها فى
 الاعناق بالاتفاق اه فليحفظ
 (ولو ولدت) الامة المذكورة
 (لاكثر من حولين من وقت
 البيع وصدقه المشتري ثبت
 النسب) بصديقه (وهى أم ولده
 على المعنى الغوى نكاحاً) حلا
 لامره على الصلاح بقى لو ولدت
 فبما بين الاقل والاكثر ان صدقه
 حكمه كالأول لاحتمال
 العلوق قبل بيعه والا لا ولو تنازعا
 قال قول للمشتري اتفاقاً وكذا
 المبسوط عند الثانى خلافاً
 للثالث شريلاية وشرح جميع
 وفيه لو ولدت عند المشتري ولدين
 أحدهما دون ستة اشهر والاخر
 لاكثر ثم ادعى البائع الاول ثبت
 نسبهما بلاثتدقيق المشتري
 (باع من ولده عنده واقعاءه بعد بيع
 مشترى ثبت نسبه) لكون العلوق
 فى ملكه (ورديعه) لان البيع
 يحتمل النقص (وكذا) الحكم
 (لو كاتب الولد أو زوجها أو أجره
 او كاتب الأم أو زوجها ثم ادعى
 ورثته أو أجره أو البائع
 الاعناق كالمتر (باع أحد
 التوأمين المولودين) يعنى علقاً
 وولداً (عنده وأعتقه المشتري ثم
 ادعى البائع) الولد (الاخر ثبت
 نسبهما وبطل عتق المشتري) بأمر
 فوقه وهو حرة الاصل لانهما
 علقا فى ملكه حتى لو اشتراها
 حبلى لم يبطل عتقه لانه دعوة
 تحرير فتقتصر عتقاً وغيره

وجزم به المنصف ثم قال وحيلة الشاط دعوى البائع أن يتزالباع ابن عبدة فلان فلا تصح دعواه أبدا مجتبي وقد أفاده بقوله (قال) عمرو (اصحى معه) أومع غيره عني (عروان زيد) الغائب (ثم قال حواجي لم يكن ابنه) أبدا (وان) وصلية (بجد زيد بنوته) خلافا لما لا النسب لا يستعمل النقض بعد بثوته حتى لو صدقه بعد تكذيبه صح ولذا قال لصبي هذا الولد مني ثم قال ليس مني لا يصح نفقه لانه بعد الاقرار به لا ينفق بالثبوت فلا حاجة الى الاقرار به ثانيا ولا سهو في عبارة العمادي كإزعمه متلاخسر وكما أفاده الشربلاني وهذا اذا صدقه الابن وأما بدونه فلا اذا عاد الابن الى التصديق لبقاء اقرار الاب ولوانكر الاب الاقرار بغيره عليه الابن قبل وأما الاقرار بأنه أخوه فلا يقبل لانه اقرار على الغير (فروع) لو قال لست وارثه ثم ادعى انه وارثه وبين جهة الارث صح ٤٤٦ اذا تناقض في النسب عن ولادى بنوة الم لم يصح ما لم يذ كر اسم الجد ولو برهن

انه أنقر أن ابنه تنبيل لشوت النسب باقراره ولا تسمع الاعلى خدم حو وارث أو دائر أو مديون أو موسى له ولو أخسر رجلا لدعى عليه حثا لايه وهو مقرب أو لا فلا ثبات نسبه بالبينه عند القاضي بضمرة ذلك الرجل ولو ادعى ارباعا عن أبيه فلو أنقر به أمربا لدفع اليه ولا يكون قضاء على الاب حتى لو جاء حيا يأخذ من الدافع والدافع على الابن ولو أنكر قيل للابن برهن على موت أبيك وأنت وارثه ولا يمين والتحجج تخليفه على العلم بأنه ابن فلان وانه مات ثم يكلف الابن بالبينه بذلك وتماه في جامع الفصولين من القصل السابع والعشرين (ولو كان) الصبي (مع مسلم وكافر فقال المسلم هو عبدى وقال الكافر هو ابى فهو سزا بن الكافر) لنيل الحصرية حالا والاسلام ما آلا لكن جزم ابن الكمال بأنه يكون مسلما لان حكمه حكم دار الاسلام وعزاه للتحفة فليحفظ (قال زوج امرأة لصبي معها هواجى من غيرها) وقالت عرابى من غيره فهو ابنتهما ان ادعى امعا والافقيه تفصيل ابن كمال قوله اما بعض تصديق الخ هكذا في النسخة المجموع منها ولا يتلو العبارة عن تأمل وامل فيها تحريفا والاصل ما بدون تصديق فلا يثبت النسب واذا لم يصدق الخ ولتراجع عبارة القبولين اه متعجب

باع حزا عني (قوله أبدا) أى وان بجد العبد (قوله خلافا لهما) هما قال اذا بجد زيد بنوته فهو ابن للمقر واذا صدقه زيد أو لم يد تصديقه ولا تكذيبه لم تصح دعوى المقر عندهم درر (قوله بعد بثوته) وهنابت من جهة المقر للمقر له (قوله حتى لو صدقه) أى صدق المقر له المقر وفى التنزيع خفا وعبارة الدور وله أى لابي حنيفة أن النسب لا يستعمل النقض بعد بثوته والاقرار بمثله لا يرتد بالرد اذا تعلق به حتى المقر له ولو صدقه بعد التكذيب يثبت النسب منه وأيضا تعلق به حتى الولد فلا يرتد بذكر المقر له قطير أنه منزع على تعلق حق المقر له به (قوله لا ينفق بالثبوت) وهذا اذا صدقه الابن أما مجتبي تصديق فلا يثبت النسب اذا لم يصدق الابن ثم صدقه ثبتت البنوة لان اقرار الاب لم يطل بعدم تصديق الابن فصولين قال جامع اطن أن هذه القولة مشطوب عليها فله لم (قوله في عبارة العمادي) عبارته هذا الولد ليس مني ثم قال حومنى صح اذا اقراره بأنه منه ثبت نسبه فلا يصح نفقه فيه ساهو كما قال متلاخسر ولانه ليس في العبارة سبق الاقرار على النفي اه كذا في الهامش (قوله كإزعمه) تمثيل للمنفى وقوله كما أفاده تمثيل للنفي قال في الهامش وهو عدم السهو ونصه والذى يظهر لى أن اللفظة الثالثة وهى قوله حومنى صح ليس له فائدة في ثبوت صحة النسب لانه بعد الاقرار به أو لا لا يثبت بالنفي فلا يحتاج الى الاقرار به بعد فليستأمل (قوله اذا تناقض الخ) ذكر في الدرر في فصل الاستبراء فوائد جمة فراجعها (قوله اسم الجد) بخلاف الاخوة فانها تصح بلا ذكر الجد كفى الدرر واعلم أن دعوى الاخوة ونحوها مما لو أنقر به المدعى عليه لا يلزمه لاسمع ما لم يدع قبله ما لا قال في الرواجية ولو ادعى انه أخوه لا يوجب به فجهد فان القاضي يسأله ألك قبله ميراث تدعيه أو نفقة أو حق من الحقوق التى لا يقدري على أخذها الا باثبات النسب فان كان كذلك يقبل القاضي بينته على اثبات النسب والا فلا خصومة بينهما لانه اذا لم يدع ما لا يدع حقا لان الاخوة المجاورة بين الاخوين فى الصلب أو الرحم ولو ادعى انه أبوه وأنكر فأثبت يقبل وكذا عكسه وان لم يدع قبله حقا لانه لو أنقر به صح فينصب خصما وهذا لانه يدعى خفافا ان الابن يدعى حق الانتساب اليه والاب يدعى وجوب الانتساب الى نفسه شرعا وقال عليه السلام من انتسب الى غير أبيه أو انتهى الى غير مواليه فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين اه ملخصا وتماه فيها وفى البرازية (قوله انى ابنه) مكرز مع ما قدمه قريبا (قوله ولا تسمع) أى بينه الارث كما فى الفصولين (قوله أو دائر) انظر ما صورته ولعل محورية أن يدعى ديناعلى الميت ونسبه له القاضي من يثبت فى وجهه دينه فيثبت بصير خصما للمدعى الارث ومثل ذلك يقال فى الموصى له المدعى (قوله أو موسى له) أى الوصى برازية كذا فى الهامش (قوله فلو أنقر) أى المدعى عليه وقوله به أى بالبنوة بالموروث (قوله ولو أنكر) أى المدعى عليه (قوله تخلفه) أى المنكر (قوله على العلم) أى على نفي العلم بأن يقول والله لا أعلم انه ابن فلان الخ (قوله بأنه ابن فلان) الظاهر أن تخليفه على انه ليس بابن فلان انما هو اذا ثبت المدعى الموت والافلا فائدة فى تخليفه الاعلى عدم العلم بالموت تأمل (قوله بدلت) أى بالمال الذى أنكره أيضا (قوله السابع والعشرين) صوابه الفصل الثامن والعشرين كذا فى الهامش (قوله وقال الكافر حواجى) قال فى شرح الملتقى وهذا اذا ادعى امعا معا فلو سبق دعوى المسلم كان عبدا له ولو ادعى البنوة كان ابنا للمسلم اذا القضاء بنسبه من المسلم قضاء باسلامه (قوله والاسلام ما لا) الظهور دلائل التوحيد لكل عاقل وفى العكس ثبت الاسلام تبعا ولا يحصل له الحصرية مع العجز عن تحصيلها درر (قوله لكن جزم الخ) فيه انه لا عبرة للدعوى وجود أحد الابوين ح قلت بخالفه ما ذكره وفى النقط لو ادعى امعا من يثبت نسبه منه وهو مسلم تعالى للدار وقد ساء فى كتابه عن الرواجية (قوله بأنه يكون مسلما) أى وابنا للكافر (قوله معهما) أى فى يدهما احترزه عما لو كان فى يده أحدهما قال فى التارخانية وان كان الولادى يد

وهذا (لو غير معبر والا) بان كان معبرا (فهو لمن صدقه) لان قيام أيديهما وفراشهما ٤٤٧ يفيدانه منهما (ولو ولدت امة اشتراها فاستحقت

غرم الاب قيمة الوالد) يوم الخصومة
لانه يوم المنع (وهو حر) لانه مغرور
والمغرور من بيا امرأة معقدا على
ملك عيني أو نكاح فقلده منه ثم
تستحق فلذا قال (وكذا) الحكم
(ولو ملكها بسبب آخر) أي سبب
كان عيني (كالو تزوجها على

ان امرأته فولدت له ثم استحققت) غرم
قيمة ولده (فان مات الولد قبل
الخصومة فلا شيء على أبيه) لعدم
المنع كما مر (وارثه له) لانه حر
الاصل في حقه فبره (فان قتلته
أبوه أو غيره) وقبض الاب من
دينه قدر قيمته (غرم الاب قيمته)
للمستحق كالمو كان حيوا ولو لم يقبض
شيئا لأشئ عليه وان قبض أقل
لزمه بقدره عيني (ورجع بها)

أي بالقيمة في صورتين (ك) ما يرجع
بـ (نكاحا) ولو هالك (على بائعها)
وكذا لو استولدها المشتري الثاني
ليكن انما يرجع المشتري الأول
على البائع الأول بالثمن فقط كما
في المواهب وغيرها (لا بعقرها)
الذي أخذ منه المستحق للزومة
باستيفاء منافعتها كما مر في بابي
المراجعة والاستحقاق مع مسائل
التناقض وغالبها مرفوعة في سفر قات
القضاء ويحيى في الاقرار (فروع)
التناقض في موضع الخفاء عقو
لا تسمع الدعوى على غريم ميت
الا اذا وهب جميع ماله لاجني
وسلمه له فانها تسمع عليه لكونه
زائدا لا يجوز للمدعي عليه الانكار
مع علمه بالحق الا في دعوى العيب
ليبرهن فتمكن من الرد وفي
الوصي اذا علم بالدين لا يحلف
مع البرهان الا في ثلاث دعوى
دين على ميت واستحقاق مبيع
ودعوى أبقى * الاقرار لا يجتمع
البينة

الزوج أو يد المرأة فالقول للزوج فيهما وقيد باسناد كل منهما الولد لا غير صا حبه لما فيه أيضا عن المتنق صني
في يد رجل وامرأة قالت المرأة هذا ابني من هذا الرجل وقال ابني من غيرهما يكون ابن الرجل ولا يكون للمرأة
فان جاءت بامرأة شهدت على ولادتها اباه كان ابنها منه وكانت زوجته بهذه الشهادة وان كان في يده وادعاه
وادعت امرأته انه ابنها منه وشهدت المرأة على الولادة لا يكون ابنها منه بل ابنه لانه في يده واحتزر عافيا
أي صافي في يد رجل لا يتبعه اقامت امرأته انه ابنها ولده ولم تسم أباه وأقام رجل انه ولده في راسه ولم يسم
أتمه يجعل ابنه من هذه المرأة ولا يعتبر الترجيح باليد كالمو ادعاه رجلان وهو في يده أحدهما فانه يقضي لذي اليد
(قوله لان) تعليل للمسألة الأولى فكان الأولى تقديمه على قوله والا (قوله ولو ولدت أمة) أي من
المشتري وادعى الولد جوى (قوله يوم الخصومة) أي لا يوم القضاء كافي الشر بنسب لية واليه بشير قوله لانه
يوم المنع وقامه في الشر بنسب لية (قوله أي سبب كان) كبذل أجره دار وكهبة وصدقة ووصية الأمان المغرور
لا يرجع بما ضمن في الثلاث كافي أبي السعود (قوله غرم قيمة ولده) أي ولا يرجع بذلك على الخبز كما مر
في آخر باب المراجعة (قوله فبره) ولا يغرم شيئا لأن الارث ليس يعرض عن الولد فلا يقوم مقامه فلا تبطل
سلامة الارث كسلامته (قوله بالقيمة) يعني في صورة قتل غير الاب أما اذا قتله الاب كيف يرجع بما غرم
وهو ضمان اتلافه وقد صرح الزبلي بذلك أي بالرجوع فيما اذا قتله غيره وبعدمه بقتله اه شر بنسب لية وعلى
هذا فقول الشارح في صورتين معناه في صورة قبض الاب من دينه قدر قيمته وصورة قبضه أقل منها والمراد
صورته الشراء والزواج كما نقل عن المقدسي قال السائحاني قوله في صورتين أي الشراء والزواج ولا يرجع
على الواهب والمتصدق والموصى بشئ من قيمة الاولاد مقدسي اه (قوله وكذا الخ) أي فانه يرجع على
المشتري الأول بالثمن وقيمة الولد (قوله منافعتها) أي بالوطء (قوله عنو) في الاشياء بعد الوارث
والوصي والموتى للجهل اه لعله لجهله بما فعله المورث والموصى والموتى وفي دعوى الانقروى في التناقض
المديون بعد قضاء الدين والمختلعة بعد أداء بدل الخلع لو برهنت على طلاق الزوج قبل الخلع وبرهن على ابراء
الدين يقبل لكن نقل انه اذا استعمل في قضاء الدين ثم ادعى ابراء لا يسمع سائحاني (قوله لا تسمع
الدعوى) أي ممن له دين على الميب (قوله على غريم ميت) الظاهر أن المراد منه مديون الميت جوى
(قوله الا اذا وهب) استثناء منقطع لانه ليس غريبا الا اذا كان في الموهوب عن مغضوبة وشحوها كان
خصما للمدعي جوى ملخصا (قوله لكونه زائدا) عبارة الاشياء زائدا (قوله لا يجوز للمدعي عليه
الانكار الخ) قال بعض الفضلاء يلحق بهذا مدعى الاستحقاق للمبيع فانه ينكر الحق حتى يثبت ليتمكن من
الرجوع على بائعه ولو أقر لا يقدر وأيضا ادعاء الوكالة أو الوصاية وثبوته لا يكون الا على وجه الخصم الجاحد
كما ذكره قاضي خان فان أنكر المدعي عليه لكونه ثبوت الوكالة أو الوصاية شرعا جميعا يجوز فيلحق بهذا أيضا
بهما ويلحق بالوصي احد الورثة اذا ادعى عليه الدين فانه لو أقر بالحق يلزم السكوت من حصته واذا أنكر فأقيمت
البينة عليه يلزم من حصته وحصتهم جوى (قوله دعوى دين على ميت) اجمعوا على أن من ادعى ديناً على
الميت يحلف بلا طلب وصي ووارث بالله ما استوفيت دينك منه ولا من أحد اذا داه عنه وما قبضه قابض
ولا أبرأه ولا شيئاً منه وما أخلت به ولا شيئاً منه على أحد ولا عندك ولا شيئاً منه رهن خلاصة فلو حكم
التاضي بالرفع قبل الاستحلاف لم ينفذ حكمه وقامه في أوائل دعوى الحامدية وموت في أول كتاب الدعوى
تحت قول المسائن ويسأل القاضي المدعي بعد صحتها الخ وموت في كتاب القضاء (قوله ودعوى أبقى) لعل
صورتهما فيما اذا ادعى على رجل أن هذا العبد عبدى أبقى مني وأقام بينة على انه عبده فيحلف أيضا لاحتمال
انه باعه تأمل ثم رأيت في شرح هذا الشرح نقل عن الفقه هكذا وعبارته قال في الفقه يحلف مدعى الأبق
مع البينة بالله انه أبق على ملكك الى الآن لم يخرج ببيع ولا هبة ولا غيرها اه (قوله الاقرار لا يجتمع
البينة) لانها لا تقام الا على منكر كرهذا الاصل في الاشياء في كتاب الاقرار عن الحامية واستثنى منه أربع
مسائل وهي ماسوى دعوى الأبق وكذا ذكركها قبله في كتاب القضاء والشهادات ولم يذكر الخامسة بل زاد
غيرها وعبارته لا تسمع البينة على مقرر الا في وارث مقرر دين على الميت فتقام البينة للمدعي وفي مدعي عليه أقر
بالوصية قبره الوصي وفي مدعي عليه أقر بالوكالة فيثبت الوكيل دفعا للضرر وفي الاستحقاق تقبل البينة به

ناع اقرار المستحق عليه ليقطن من الرجوع على بائعه وفيما لو خصم الاب بحق عن الصبي فاقتر لا يخرج عن
الخصومة ولكن تقام البيعة عليه مع اقراره بخلاف الوصي وأمين القاشي اذا اقتر خرج عن الخصومة وفيما
لو اقتر الوارث للموصى له فانه يبيع البيعة عليه مع اقراره وفيما لو آجر دابة بعينه من رجل ثم من آخر فقام
الاول البيعة فان كان الاخر حاضر قبل عليه البيعة وان كان يقر بما يدعي اهـ (مخاض في سبع) (قوله
الاف اربع) هي سبع كافي المجوى والمذكور خمسة (قوله من مشتر) فقبل البيعة مع اقرار
المستحق عليه ليقطن من الرجوع على بائعه كذا ذكره في الاشهاد لكن مع اقراره كيف يكون له الرجوع
تأمل (قوله وفي رهن مجهول) كتب مثلاً (قوله في دعوى البحر) قبل قوله ولا تردعين على مدع
(قوله وهي ما لو قال الخ) ستاتي هذه المسألة في كتاب الغصب وكتب المحشي خالف على قوله فلو لم يبين
فقال الناهر ان في النسخة خلافاً لانه اذا لم يبين فاذك الزيادة التي يحلف عليها اي على ثمنها وفي ظني أن أصل
النسخة فان بين يعني اثنتين حلف على ثمن الزيادة التي هي اكثر مما يدين وأقل مما يدعيه المالك هذا وينبغي أن
يقارب في البيان حتى لو بين قيمة فرس بدوهم لا يقبل منه كما تقدم نظيره اهـ وكتب على قوله هناك ولو حلف
المالك أنبأ على الزيادة أخذ ما لم يظهر وجهه فليراجع اهـ (قوله يحلف على الزيادة) اي التي يدعيها المالك
(قوله أو قيمته) عطف على الضمير المحرور أي أخذ قيمته

(كتاب الاقرار)

(قوله وهو أقرب) أي المقتز (قوله اخبار بحق عليه) اعلم بقتض بالاقرار بأنه لاحق له على فلان بالابراء
واسقاط الدين ونحوه كاسقاط حق الشفعة سعدية وقد يقال فيه اخبار بحق عليه وهو عدم وجوب
المطالبة تأمل (قوله انشاء من وجه) هو الصحيح وقيل انشاء وينبغي عليه ما سياتي لكن المذكور
في غاية البيان عن الاستروثية قال الخواص اختلف المشايخ في أن الاقرار سبب للمالك ام لا قال ابن الفضل
لا واستدل بمأثورين احدهما ما للمريض الذي عليه دين اذا اقتر بجميع ماله لا جنبي يصح بلا اجازة الوارث
ولو كان تملك لا يتخذ الا بقدر الثلث عند عدم الاجازة والثانية أن العبد المأذون اذا اقتر لرجل بعين في يده يصح
ولو كان تملك كما يكون تبرعاً عنه فلابد من ذكر الجرجاني أنه تملك واستدل بمأثورين منها ان اقتر في المرض لو اذنه
بدن لم يصح ولو كان اخباراً يصح اهـ ملخصاً فظهر أن ما ذكره المصنف وصاحب البحر جمع بين الطريقتين
وكان وجهه ثبوت ما استدلل به الفريقان تأمل (قوله لانه لو كان لنفسه) اي على الغير ولو للغير على الغير
فهو شهادة (قوله لا اقراراً) ولا يقتض باقرار الوكيل والولي ونحوهما لثبوتهم مناب المنوبات شرعاً شرح
ملتقى (قوله صح اقراره بمال الخ) ويجبر الغاصب على البيان لانه اقتر بقية مجهولة واذا لم يبين يحلف على
ما يدعي المالك من الزيادة فان حلف ولم يثبت ما ادعاه المالك يحلف أن قيمته مائة ويأخذ من الغاصب مائة فاذا
أخذ ثم ظهر الثوب خير الغاصب بين أخذه أو رده وأخذ القيمة وحكي عن الحاكم أبي محمد العيني أنه كان يقول
ما ذكر من تحليف المغصوب منه وأخذ المائة بقيته من الغاصب هذا بالانكار يصح وكان يقول الصحيح في
الجواب أن يجبر الغاصب على البيان فان أبي يقول له القاضي أ كان قيمته مائة فان قال لا يقول كان خبير فان
قال لا يقول له خمسة وعشرون الى أن يتهم الى ما لا تنقص عنه قيمته عرفاً وعادة فيلزم ذلك من مقتضات
اقرار التارخانية (قوله برهة) اي قليلاً (قوله ولا يرجع) لاقتصار اقراره عليه فلا بدعى الى غيره (قوله
مكرهاً) لقيام دلائل الكذب وهو الاقرار الكاذب بمقتضى الصدق والكذب فيجوز تحلف مدلوله الوضعي
عنه مخ (قوله لعدم التخلف) اي لعدم صحة تحلف المدلول الوضعي لانشاء عنه كذا في الهامش اي فان
الانشاء لا يتحلف مدلوله عنه (قوله والمسلم بخبر) حتى يؤمر بالتسليم اليه ولو كان تملكاً مبتدأ لما صح وفي

الاف اربع وكالة ووصاية واثبات
دين على ثبت واستحقاق عين من
مشتري ودعوى الاثني لا تحلف
على حق مجهول الا في ست اذا اتهم
القاضي وصي يقيم ومتولى وقف
وفي رهن مجهول ودعوى سرقة
وغصب وخيانة مودع لا يحلف
المدعي اذا حلف المدعي عليه الا
في مسألة في دعوى البحر قال وهي
عربية يجب حفظها اشباه قلت
وهي ما لو قال المغصوب منه كانت
قيمة ثوبي مائة وقال الغاصب لم ادر
ولكنها لا تبلغ مائة صدق بيئته وأزم
ببانه فلو لم يبين يحلف على الزيادة
ثم يحلف المغصوب منه أيضاً أن قيمته
مائة ولو ظهر خير الغاصب بين أخذه
أو قيمته فليحفظ والله تعالى أعلم

(كتاب الاقرار)

مناسبته أن المدعي عليه ما منكر
أو مقتز وهو أقرب لغلبة الصدق
(هو) لمغة الاثبات يقال قتر الشيء
اذا ثبت وشرعاً (اخبار بحق عليه)
للغير (من وجه انشاء من وجه)
قد بعله لانه لو كان لنفسه يكون
دعوى لا اقراراً ثم نزاع على كل من
الشبهين فقال (قل) الوجه (الاول)
وهو الاخبار (صح اقراره بمال
مملوك للغير) ومتى اقتر بملك الغير
(يلزمه تسليمه) الى المقتز (اذا)
ملكه برهة من الزمان لتفاده على
نفسه ولو كان انشاء لما صح لعدم
وجود الملك وفي الاشهاد اقتر
بجزء بعد ثم شراء عتق عليه ولا يرجع
بالتن او بوقفية دار ثم شراها او ورثها
صار وتقاموا اخذة له برزعه ولا
يصح اقراره بمالاق وعتاق مكرهاً
ولو كان انشاء لصح لعدم التخلف
(وصح اقرار المأذون بعين يده
والمسلم بخبر)

الدور وفيه إشارة إلى أن النجر قائمة لا مستهلكة إذ لا يجب بدلها للمسلم نص عليه في المحيط كما في الشربلية
 (قوله ويصنف داره) أي القابلة للقسمة (قوله بناء على الاقرار) يعني إذا ادعى عليه شيئاً وأنه أقترله به
 لا تسع دعواه لأن الاقرار اخبار لا سبب لزوم المقر به على المقر وقد عل وجوب المدعى به على المقر بالاقرار
 وكأنه قال اطالبه بما لا سبب لوجوبه عليه اولزمه بما قرره وهذا كلام باطل مخ وبه يظهر أن الدعوى بالشئ
 المعين بناء على الاقرار كما هو صريح المتن لا بالاقرار بناء على الاقرار فقوله بأنه أقترله لا محل له تأمل (قوله
 لم يحل له) أي له منزله كذا في الهامش (قوله ثم لو أنكر الخ) وفي دعوى الدين لو قال المدعى عليه ان المدعى
 أقتر باستيفائه وبرهن عليه فقد قيل انه لا تسع لانه دعوى الاقرار في طرق الاستحقاق إذا الدين يقضى بثله في
 الحاصل هذا دعوى الدين لنفسه فكان دعوى الاقرار في طرق الاستحقاق فلا تسع ط ذ جامع الفصولين
 وفتاوى قدورى كذا في الهامش والطاء للعبط والذال للذخيرة ومنه ما هو المطلوب في جامع الفصولين في
 البرازية وزاد فيها وقيل يسمع لانه في الحاصل يدفع أداء الدين عن نفسه فكان في طرف ذكره في المحيط وذكر
 شيخ الاسلام برهن المطلوب على اقرار المدعى بأنه لاحق له في المدعى أو بأنه ليس عليه له أو ما كانت ملكاً لتدفع
 الدعوى ان لم يقر به لانسان معروف وكذا لو ادعاه بالارث فبرهن المطلوب على اقرار المورث كما ذكرنا
 ونماه فيها كذا في الهامش (قوله وأما دعوى الاقرار) أي بأن المدعى ملك المدعى عليه وأما دعوى
 الاقرار بالاستنفاء فقبل لا تسع قال في الهامش واختلفوا أنه هل يصح دعوى الاقرار في طرق الدفع حتى
 لو أقام المدعى عليه بينة أن المدعى أقتر أن هذه العين ملك المدعى عليه هل تقبل قال بعضهم لا تقبل وعاتتهم
 ههنا على أنها تقبل درر (قوله ثم قبل لا يصح) محله فيما إذا كان الحق فيه لواحده مثل الهبة والصدقة أما
 إذا كان له مسائل الشراء والنكاح فلا وهو اطلاق في محل التقيد ويجب أن يقيده أيضاً بما إذا لم يكن المقر
 حصراً على اقراره لمسألة من أنه لا شيء له الآن يعود إلى تصديقه وهو مصرح جوى وبخط السائحاني عن
 الخلاصة لو قال لا تترك بيتك العبد بألف فقال لا تترك أسرته منك فسكت البائع حتى قال المشتري في
 المجلس اوبعده إلى أسرته منك بألف فهو الحائز وكذا النكاح وكل شيء يكون له ما جعلا فيه حق وكل شيء
 يكون فيه الحق لواحده مثل الهبة والصدقة لا ينفعه اقراره بعد ذلك (قوله فلا يرتد) لانه صار ملكه ونفى
 المالك ملكه عن نفسه عند عدم المنازع لا يصح نعم لو تصادق على عدم الحق صح لما مر في البيع الفاسد أنه طاب
 ربيع مال ادعاه على آخر فصدة على ذلك فأوقاه ثم ظهر عدمه بتصادقهما فانظر كيف التصادق اللاحق نقض
 السابق مع أن ربحه طيب حلال سائحاني (قوله قال البديع) هو شيخ صاحب القنبه (قوله الزوائد
 المستهلكة) فيمد بظاهرها أنه يظهر في حق الزوائد الغير المستهلكة وهو مخالف لما في الخاتمة قال رجل في يده
 جارية وولدها أقتر أن الجارية تفلان لا يدخل فيه الولد ولو أقام بينة على جارية أنهم له يستحق أولادها وكذا
 لو قال هذا العبد ابن امك وهذا الجد من شأنك لا يكون اقرار بالعبد وكذا بالجدى فليحذر جوى س
 وقيد بالمستهلكة في الاستروشنية ونقله عنها في غاية البيان (قوله فلا يملكها) شري أمة فولدت عنده
 لا باستيلاده ثم استحققت بيعة تبعها ولدها ولو أقترهم الرجل لا والفرق أنه بالبيعة يستحقها من الأصل ولذا قلنا
 ان الباعة يتراجعون فيما بينهم بخلاف الاقرار حيث لا يتراجعون ف ثم الحكم بأمة حكم بولدها وكذا
 الحيوان إذا حكم بجهة كماله بخلاف الاقرار فإنه لم ينال الولد لانه حجة ناصة وهذا الولد يملك المدعى عليه
 فإولى ملك آخر هل يدخل في الحكم اختلف المشايخ فور العين في آخر السابق فقيه مخالفة انه هو كلام المصنف
 (قوله أقتر حر مكف) اعلم أن شرطه التكليف والطوع مطلقاً والحزبة للتشديد للعالم لا مطلقاً فصح اقرار العبد
 للعالم فيما لا يهتمة فيه كالحدود والقصاص وبغير ما فيه تهمة إلى ما بعد العتق والمأذون بما كان من التجارة
 للعالم وتأخر بما ليس منه إلى العتق كاقراءه بجنينة ومهر موطوءة بلاذن والسبي المأذون كالعبد فيما كان من
 التجارة لا فيما ليس منها كال كفالة واقرار السكران بطريق مخطور وصحح الا في حدة الزنى وشرب الخمر مما يقبل
 الرجوع وان بطريق مباح لا مخ وانظر العزيمة (قوله ان أقتر وأبجارة) جوابه قول المصنف الا في صح
 أي صح للعالم زاد الشئني أو ما كان من ضرورات التجارة كالدين والوديعة والعارية والمضاربة والغصب دون
 ما ليس منها كالمهر والجنانية والكفالة لا دخول ما كان من باب التجارة تحت الاذن دون غيره اه قتال

ويصنف داره مشاعاً والمرأة
 بالزوجة من غير شهود ولو كان
 انشاء المصحح (ولا تسع دعواه
 عليه) بأنه أقترله (بشيء) معين
 (بناء على الاقرار) له بذلك به
 يفتى لانه اخبار يحتمل الكذب
 حتى لو أقتر كاذباً لم يحل له لأن
 الاقرار ليس سبباً للملك نعم لو سلمه
 برضاه كان ابتداء هبة وهو الوجه
 برأيه (الا أن يقول) في دعواه
 (هو ملكي) وأقتر به أو يقول لي
 عليه كذا وهكذا أقتر به فتسرع
 اجماعاً لانه لم يجعل الاقرار سبباً
 للوجوب ثم لو أنكر الاقرار هل
 يحلف الفتوى أنه لا يحلف على
 الاقرار بل على المال وأما دعوى
 الاقرار في الدفع فتسرع عند العامة
 (ولا وجه) (الثاني) وهو الانشاء
 (لوردة) المقر له (اقراره ثم قبل
 لا يصح) ولو كان اخبار المصحح وأما
 بعد القبول فلا يرتد بالرد ولو أعاد
 المقر اقراره فصدة لزمه لانه اقرار
 آخر ثم لو أنكر اقراره الثاني لا
 يحلف ولا تقبل عليه بينة قال
 البديع والاشبهه قبولها واعتمده
 ابن الشخصية وأقره الشربلية
 (والملك الساتر به) بالاقرار
 (لا يظهر في حق الزوائد المستهلكة
 فلا يملكها المقر له) ولو اخبراً
 للملكها (أقر حر مكف) يقظان
 طاعاً (او عبد) أو وصي أو معتوه
 (مأذون) لهم ان أقروا بجنابة

كافرا مجبور بحدود الأبعد منه وثانم ٥٠ ومغنى عليه كبحون وسبي السكران ومزالمكره (بحق معلوم او مجهول صح) لان

(قوله وقود) اي مما لا تمه فيه فيصح الحال (قوله والا) اي بان كان محاميه تمه (قوله تنشر الجهالة)
لان من أفزأه باع من فلان شيئا واشترى من فلان كذا بشئ أو أجزأه ناشئا لا يصح اقراره ولا يجبر المقر على
تسليم شئ در كذا في الهامش (قوله بين نفسه وعنده) قال المقدسي هذا في حكم المعلوم لان ما على
عبد يرجع اليه في المعنى لكن انما يظهر هذا فيما يلزمه في الحال اما ما يلزمه بعد الحرية فهو وكالاجنبى فيه فاذا
جعه مع نفسه كان كقوله لك على أو على زيد فهو مجهول لا يصح ذكره الجوى على الاشياء قال (قوله على
كذا) بتشديد الياء (قوله ولا يجبر على البيان) زاد الزيلعي ويؤمر بالتذكر لان المقر قد نسي صاحب
الحق وزاد في غاية البيان انه يحلف لكل واحد منهم ما اذا ادعى وفي الترخائية ولم يذكره بانه يستحلف لكل واحد
منهم ما يمين على حدة بعضهم فالواضع يبدأ القاضي بين أيمه اشياء او يقرع واذا حلف لكل لا يحلون ثلاثة
أوجه ان حلف لاحدهم ما فقط يقضى بالعبد لا تخرقه وان نكل لهما يقضى به وبقيمة الولد بينهما نصين سواء
نكل لهما جلة بان حلفه القاضي لهما يميناً واحدة أو على التعاقب بان حلفه لكل على حدة وان حلف فقد
برئ عن دعوة كل فان اراد أن يصطلحاً وأخذ العبد منه لهما ذلك في قول أبي يوسف الاول وهو قول محمد
كما قبل الحلف ثم رجع أبو يوسف وقال لا يجوز اصطلاحهما بعد الحلف قالوا ولا رواية عن أبي حنيفة اه
(فرع) لم يذكر الاقرار العام وذكره في المنع وصحح الاقرار بالعام كما في يدى من قليل أو كثيراً وبعد أو متتابع
أو جميع ما يعرف في أوجيع ما ينبى الى فلان واذا اختلفا في عينها كانت وجودة وقت الاقرار أولاً
فالقول قول المقر الا أن يقيم المقر له البينة انها كانت موجودة في يده وقته واعلم أن القبول ليس من شرط
صحته الاقرار لكنه يرتد بحد المقر له صرح به في الخلاصة وكثير من الكتب المعيزة واستشكل المصنف بناء
على هذا قول العمادى وقاضى خان الاقرار للغائب يتوقف على التصديق ثم أجاب عنه وببحث في الجواب
الرملى ثم أجاب عن الاشكال بما حاصله ان لزوم غير الصحة ولا مانع من توقف العمل مع صحته كبيع
القضولى فالتوقف لازمه لا صحته فالأقرار للغائب لا يلزم حتى يصح اقراره لغيره كما لا يلزم من جانب المقر له حتى
يصح رده وأما الاقرار للحاضر فيلزم من جانب المقر حتى لا يصح اقراره لغيره قبل رده ولا يلزم من جانب المقر
له فيصح رده وأما الصحة فلا شبهة فيها في الجانبين بدون القبول (قوله عزى زاده) وحاصله أن ما ذكره
صاحب الدرر من الجبر انما هو فيما اذا جهل المقر به لا المقر له لقول الكافى لانه اقرار لهجهول وهو لا يقيد
وفائدة الجبر على البيان انما تكون لصاحب الحق وهو مجهول (قوله كثنى وحق) ولو قال أردت حتى
الاسلام لا يصح ان قاله مفصلاً وان موصولاً يصح تاريخاً وكفاية (قوله فى على مال) بتشديد الياء
(قوله ومن النصاب) معطوف على قوله من درهم وكذا المعطوفات بعده (قوله وقيل ان المقر الخ)
قال الزيلعي والاصح أن قوله يبنى على حال المقر في الفقر والغنى فان القليل عند الفقر عظيم وأضعاف ذلك
عند الغنى ليس بعظيم وهو في الشرح متعارض فان المائتين في الزكاة عظيم وفي السرقة والمهر العشرة عظيمة
فيرجع الى حاله ذكره في النهاية وحواشى الهداية معزى الى المبسوط شربلالية وذكر في الهامش عن الزيلعي
ويبنى على قياس ما روى عن أبي حنيفة أن يعتبر فيه حال المقر شربلالية اه (قوله فى مال عظيم) برفع
مال وعظيم (قوله لويينه) بأن قال مال عظيم من الذهب أو قال من الفضة (قوله ومن خمس وعشرين)
أى ولا يصح فى أقل من خمس وعشرين لو قال مال عظيم من الابل (قوله ومن قدر النصاب قيمة) ينصب
قيمة (قوله ومن ثلاثة نصب) من أى جنس سماه تحقيقاً لادنى الجمع حتى لو قال من الدراهم كان سقاة
درهم وكذا فى كل جنس يريد حتى لو قال من الابل يجب عليه من الابل خمس وسبعون كفاية (قوله
اعتبر قيمتها) وبعبارة الادنى فى ذلك للتيقن به زيلعي أى أدنى النصب من حيث القيمة أبو السعود (قوله
اسم الجمع) يعنى يقال عشرة دراهم ثم يقال احد عشر فيكون هو الاكثر من حيث اللفظ كما في الهداية س
(قوله وكذا) أى لو قال له على كذا درهم ما يجب درهم (قوله على العقد) لان ما فى المتون مقدم
على الفتاوى شربلالية وفى التمه والخيرة درهمان لان كذا كناية عن العدد وأقله اثنان اذا الواحد لا يعد
حتى يكون معه شئ وفى شرح المختار قبل يلزمه عشرون وهو القياس لان أقل عدد ركب يكبره
الدرهم بالنصب عشرون منخ (قوله وكذا كذا درهمها) أى بالنصب وبالحفض ثلثمائة وفى كذا كذا

جهالة المقر به لا تنشر الا اذا بين
سبباً تنشره الجهالة كبيع واجارة
وأما جهالة المقر فتنتشر كقوله لك
على أحدنا ألف درهم لجهالة
المقضى عليه الا اذا جع بين نفسه
وعنده فيصح وكذا تنشر جهالة
المقر له ان حثت كل واحد من الناس
على كذا والا لا كذا حدذين
على كذا فيصح ولا يجبر على البيان
لجهالة المدعى بجر ونقله فى
الدرر لكن باختصار محل كايينه
عزى زاده (ولزمه بيان ما جهل)
كثنى وحق (بندى قيمة) كفلس
وجوزة لا بما لقيمة له كحبة خنطة
وجلد ميتة وصبي حر لانه رجوع
فلا يصح (والقول للمقر مع حلفه)
لانه المنكر (ان ادعى المقر له أكثر
منه) ولا يئنه (ولا يصدق فى
أقل من درهم فى على مال ومن
النصاب) أى نصاب الزكاة فى الاصح
اختيار وقيل ان المقر تقبى اقتصاب
السركة وصحح (فى مال عظيم)
لويينه (من الذهب والفضة ومن
خمس وعشرين من الابل) لانها
أدنى نصاب يؤخذ من جنسه (ومن
قدر النصاب قيمة فى غير مال الزكاة
ومن ثلاثة نصب فى أموال عظام)
ولو فسره بغير مال الزكاة اعتبر
فيها كما س (وفى دراهم ثلاثة و)
فى (دراهم) أو دنانير أو ثياب
(كثيرة عشرة) لانها نهاية اسم
الجمع (وكذا درهم درهم) على
المعتمد ولو خفضه لزمه مائة وفى
درهم أو درهم عظيم درهم والمعتبر
الوزن المعتاد الا بجهة زيلعي
(وكذا كذا) درهما (احد عشر
وكذا وكذا احد وعشرون) لان
قلبه بالواحد وعشرون

درهما وكذا كذا دينار عليه من كل أحد عشر وفي كذا كذا دينار درهم واحد عشر منها جميعا ويقسم
 ستة من الدراهم وخمسة من الدينارين احتياطا ولا يعكس لأن الدراهم أقل مائة والقياس خمسة ونصف من كل
 لكن ليس في لفظه ما يدل على العكس غاية البيان ملخصا (قوله ولولث) بأن قال كذا كذا درهم
 (قوله اذ لا نظيره) وما قيل نظيره مائة ألف ألف قسم ونظاير لأن الكلام في نصب الدرهم وتعيين هذا العدد
 مجزور ولنظيره اذ اجزأه بزمه ذلك وظاهر كلامهم لا (قوله ولولث) فيه انه يضم - الآلف الى
 العشرة آلاف (قوله عشرة آلاف) هذا حكمه العيني بلفظ ينبغي لكنه غلط ظاهرا لأن العشرة آلاف
 تتركب مع الآلف بلا واو فيقال احد عشر ألفا فهدرا واو التي تعبر به ما أمكن وهنا يمكن فيقال احد
 وعشرون ألفا ومائة وأحد وعشرون درهما ثم قوله ولولث المستقيم سائحا أي بأن يقال مائة
 ألف وأحد وعشرون ألفا وأحد وعشرون درهما وكذا الواسع زيد قبله ألف وما ذكره أحسن من قول بعضهم
 (قوله زيد عشرة آلاف) فيه انه يضم الآلف الى العشرة آلاف فيقال أحد عشر والقياس لزوم مائة ألف
 وعشرة آلاف الخ اه لان احد وعشرون ألفا أقل من مائة ألف وقد أمكن اعتبار الأقل فلا يجب الاكثر
 وبالمز أيضا لخلل المسائل التي بعده كلها فيقال لولث زيد مائة ألف ولولث زيد ألف وهكذا بخلافه
 على ما مر فتدبر (قوله زيد مائة ألف) فيقال مائة ألف وأحد وعشرون ألفا ومائة وأحد وعشرون (قوله أو
 قبلي) في بعض النسخ وقبلي (قوله عندي أو معي) كنه في عرفهم كذلك أما العرف اليوم في عندي ومع
 للدين لكن ذكروا على أخرى تصد عدم اعتبار عرفنا قال السائحا في نقله عن المقدسي لأن هذه المواضع
 محل العين لا الدين اذ محلها الذمة والعين يحتمل أن تكون مضمونة وأمانة والامانة أدنى فحمل عليها والعرف يشهد
 له أيضا فان قيل لو قال على مائة وديعة دين أو دين وديعة لا تثبت الامانة مع انها أقلهما أحجب بأن احد اللفظين
 اذا كان للامانة والاستر للدين فاذا اجتمع في الإقرار يرجح الدين اه أي بخلاف اللفظ الواحد المحتمل لمعنيين
 (قوله بالشركة) قال المقدسي ثم ان كان مقبلا فوديعة والاشركة سائحا فكان عليه أن يقول
 أو بالوديعة (قوله بخلاف الإقرار) فانه لو كان إقرارا لاحتاج الى التسليم (قوله متى أضاف) ينبغي
 تقييده بما اذا لم يأت بلفظ في كاي علم بما قبله (قوله المقتر به) يضم الميم وفتح القاف وتشديد الراء (قوله كان
 هبة) لأن قضية الاضافة تنافي حله على الإقرار الذي هو اخبار لا انشاء فيجعل انشاء فيكون هبة فشرط فيه
 ما يشترط في الهبة منح اذا قال اشهدوا اني قد أوصيت فلان بألف وأوصيت أن فلان في مائة ألفا فالأولى
 وصية والأخرى إقرار وفي الأصل اذا قال في وصيته سدس داري فلان فهو وصية ولو قال فلان سدس
 في داري فأقرار لانه في الأول جعل له سدس داري جميعها مضاف الى نفسه وانما يكون ذلك بقصد التملك وفي
 الثاني جعل دار نفسه طرفا للسدس الذي كان فلان وانما يكون داره طرفا لذلك السدس اذا كان السدس
 مما كان فلان قبل ذلك فكون إقرارا أما لو كان انشاء لا يكون طرفا لأن الدار كلها فلا يكون البعض طرفا
 للبعض وعلى هذا اذا قال له ألف درهم من مالي فهو وصية استحسانا اذا كان في ذكر الوصية وان قال في مالي
 فهو إقرار اه من النهاية أول كتاب الوصية فتقول المصنف فهو هبة أي ان لم يكن في ذكر الوصية وفي
 هذا الأصل خلاف كما ذكر في المخ وسيقا في مسفرات الهبة عن البرازية وغيرها الدين الذي لي على فلان
 فلان انه إقرار واستشكه الشارح هناك وأوجهاه فراجع (قوله ولا يرد) أي على مطلق الأصل
 المذكور وقوله ولا الأرض أي لا يرد على منهومه وهو أنه اذا لم يصفه كان إقرارا وقوله للاضافة تقدير اعلة
 أقوله ولا الأرض (قوله ما في يتي) وكذا ما في منزلي ويدخل فيه الدواب التي بيعها بالهار وتؤوى اليه
 بالليل وكذا العبيد كذلك كما في التاتر حاشية أي فانه إقرار (قوله لانها اضافة) أي فانه أضاف الظرف
 لا المظروف المقتر به (قوله ولا الأرض) لا يرد له اعلی ما تقدم اذ الاضافة فيها الى ملكه ثم نقلها في المخ
 عن الحاشية على انها تملك ثم نقل عن المتبقي نظيره ما على انها إقرار وكذا قبل عن القضية ما يفيد ذلك حيث قال
 إقرار الاب لولده الصغير بعين من ماله تملك ان أضافه الى نفسه في الإقرار وان أطلق فأقرار كما في سدس داري
 وسدس هذه الدار ثم نقل عنها ما يخالفه ثم قال قلت بعض هذه القرويع يقتضي التسوية بين الاضافة وعدمها
 فيفيد أن في المسألة خلافا ومسألة الاب الصغير يصح فيها الهبة بدون القبض لأن كونه في يده قبض فلا فرق

(ولولث بلا واو فأحد عشر)

اذ لا نظيره فحمل على التكرار

(ومعها فائة وأحد وعشرون)

وان ربع مع الواو (زيد ألف)

ولولث زيد عشرة آلاف ولو

سدس زيد مائة ألف ولو سبع زيد

ألف ألف وهكذا يعتبر نظيره أبدا

(ولو) قال له (على أو) له (قبلي)

فهو (إقرار بدين) لأن على

للايجاب وقبلي للضمان غالبا

(وصدق ان وصل به هو وديعة)

لانه يحتمل مجازا (وان فصل

لا) يصدق انقصره بال سكوت

(عندي أو معي أو في يتي أو في

(كيس أو في صندوق) إقرار

بال (أمانة) عا بالعرف (جميع

مالي أو مائة ملكه) أوله من مالي

أو من دراهمي كذا فهو (هبة

لا إقرار) ولو عيرني مالي أو بطني

دراهمي كان إقرارا بالشركة

(فلا بد) لجهة الهبة (من التسليم

بخلاف الإقرار والأصل انه متى

أضاف المقتر به الى ما كان

هبة ولا يرد ما في يتي لانها اضافة

نسبة لا ملك ولا الأرض التي

حدودها كذا لفظي فلان فانه

هبة وان لم يقبض لانه في يده الا

أن يكون مما يحتمل التسوية

في شرط قبضه مفرزا الاضافة تقدير ابدل قول المصنف آخر لا ستر جميعين ولم يصفه لكن من المعلوم لكثير من الناس انه ملكه فهل يكون اقرارا
او تليكا ينبغي الثاني فيراعى فيه ثم انظر التليك فراجعهم (قال لي عليك انما فقال آثره او آتدعه او اجاني به او قضيتك اياه او برأني منه او تصدقت به
على او ديتني او احدثك به على زيد) ونحو ذلك (فهو اقرار له بها) (لجوع الضمير اليها في كل ذلك عزى زاده فكان جوابا وهذا اذا لم يكن
على سبيل الاستهزاء فان كان وتهيء الشهود ٤٥٢ يثبت لم يلزمه شيء اموالوا دعى الاستهزاء لم يصدق (وبلا ضمير) مثل آثرن الخ وكذا

تصاحب او ما استقرضت من أحد
سوالك او غيرك او قبلك او بعدك
(لا) يكون اقرار العدم انصرفه
الى المذكور فكان كلاما مبتدأ
والاصل أن كل ما يصلح جوابا
لا ابتداء يجعل جوابا وما يصلح
لا ابتداء لا للبناء او يصلح له ما يجعل
ابتداء لثلاث يلزمه المال بالثك
اختيار وهذا اذا كان الجواب
مستقلا فهو غير مستقل كقوله نعم
كان اقرارا مطلقا حتى لو قال أعطني
ثوب عبدي هذا او افتح لي باب
داري هذه أو جص لي داري
هذه أو أسرج دابتي هذه أو أعطني
سرجها أو لجامها فقال نعم كان
اقرارا منه بالعبد والدار والداية
كافي (قال اليس لي عليك ألف

فقال بلى فهو اقرار له بها وان قال
نعم لا) وقيل نعم لان الاقرار يحصل
على العرف لا على دقائق العربية
كذا في الجوهرية والفرق أن بلى
جواب الاستفهام المنفي بالانبات
ونعم جوابه بالنفي (والايماء بالأس)

من الناطق (ليس باقرار بحال
وعتق وطلاق وبيع ونكاح واجارة
وهبة بخلاف اقاء ونسب واسلام
وكفر) وأمان كافر وإشارة محرم
لصيد والشيخ برأسه في رواية
الحديث والطلاق في أنت طالق
هكذا وأشار ثلاث إشارة الاشياء
وزاد اليمين خلفه

بين الاقرار والتليك بخلاف الاجنبي ولو كان في مسألة الصغيرة شيء مما يحتمل القسمة ظهر الفرق بين الاقرار
والتليك في حقه أيضا لاقتضاره الى القبض مفرزا اه ثم قال وهذا مسألة كثيرة الوقوع وهي ما اذا أقر
لا ستر الخ ما ذكره الشارح مختصرا وحاصله انه اختلف النقل في قوله الارض التي حدودها كذا لفظي
حل هو اقرار أو هبة أو أقادته لا فرق بينهما الا اذا كان فيها شيء مما يحتمل القسمة فتظهر بمرّة الاختلاف
في وجوب القبض وعدمه وكان مراد الشارح الاشارة الى أن ما ذكره المصنف آخر ايقيد الترفيق بأن يحمل
قول من قال انها تملك على ما اذا كانت معلومة بين الناس انها ملكة فتكون فيها الاضافة تقدير او قول من قال
انها اقرار على ما اذا لم تكن كذلك فتقوله ولا الارض أي ولا ترد مسألة الارض التي الخ على الاصل السابق
فانه حاجة أي لو كانت معلومة انها ملكة للاضافة تقدير الكن لا يحتاج الى التسليم كما اقتضاه الاصل لانها في يده
وحينئذ يظهر دفع الورود تامل (قوله مفرزا للاضافة) في بعض النسخ يوجد هنا بين قوله مفرزا وقوله
للاضافة ياض وفي بعض النسخ انتهى وقد سنأقربا أن قوله للاضافة على تقوله ولا الارض (قوله فيل يكون
اقرارا) أقول المجهوم من كلامهم أنه اذا أضاف التقريبه أو الموهوب الى نفسه كان هبة ولا يحتمل الاقرار
والهبة فيعمل بالقرائن لكن يشكل على الاول ما عن نجم الاثمة البخاري أنه اقرار في الحالتين وربما يوفق بين
كلامهم بأن الملك اذا كان ظاهرا للملك فهو تملك والافهوا اقرارا وجدت قرينة وتلك ان وجدت قرينة
تدل عليه فتأمل فانما نجد في الحوادث ما يقتضيه رمي وقال السامحاني انت خبير بأن اقوال المذهب كثيرة
والمشهور هو ما مر من قول الشارح والاصل الخ وفي المنع عن السعدى أن اقرار الاب لولده الصغيرين ماله
تلك ان أضاف ذلك الى نفسه فانظر لقوله بعير ماله ولقوله لولده الصغير فيو يسير الى عدم اعتبار ما يعبدل
العبرة للفظ اه قلت ويؤيده ما مر من قوله ما في بيتي وما في اخاينة جميع ما يعرف بي او جميع ما ينسب الى
لقلان قال الاسكاف اقرار اه فان ما في بيته وما يعرف به وينسب اليه يكون معلوما لكثير من الناس أنه
ملكه فان البد والتصرف دليل الملك وقد صرحوا بأنه اقرار واقفي به في الحامدية وبه تأيد بحث السامحاني
ولعله انما عرفت مسألة الارض بالهبة لعدم الفرق فيها بين الهبة والاقرار اذا كان ذلك لطفه ولذا ذكرها في المتن
في جانب غير الطفل مضافة للمقترح قال اذا قال ارضي هذه وذكر حدودها لقلان او قال الارض التي
حدودها كذا الولد فلان وهو صغير كان جائزا ويكون تليكا فتأمل والله أعلم (قوله فهو اقرار له بها) وكذا
لا اذصكها او والله لا اذصكها ولا اعطيكيها فاقرار وفي الحاشية لا اعطيكيها لا يكون اقرارا ولو قال أحل
غرماء لي على أو بعضهم او من شئت او من شئت منهم فاقرار بها مقدسي وفيه قال أعطني الالف التي لي عليك
فقال اصبر أو سوف تأخذها لا وقوله آثرن ان شاء الله اقرار وفي البرازية قوله عند دعوى المال ما قبضت منك
بغير حق لا يكون اقرارا ولو قال بأى سبب دفعته الى قالوا يكون اقرارا وفيه نظر اه قدّمه الى الحاكم قبل
حلول الاجل وطالبه به فله أن يحلف ماله على اليوم شيء وهذا الحلف لا يكون اقرارا وقال الفقيه لا يلتفت الى
قول من جعله اقرارا سامحاني وفي العيني عن الكافي زيادة ونقله القفال وذكر في المنع جملته منها فراجعها
(قوله رجوع الضمير اليها) فكانه قال آثرن الالف التي لا على (قوله على سبيل الاستهزاء) اى بالقرائن
(قوله الى المذكور) اى انصرفا فامتعينا والافهوا محتمل (قوله والاصل أن كل ما يصلح الخ) كالالفاظ المارة
وعبارة الكافي بعد هذا كما في المنع فان ذكر الضمير صلح جوابا لا ابتداء وان لم يذكره لا يصلح جوابا أو يصلح
جوابا ابتداء فلا يكون اقرارا بالثك (قوله جوابا) ومنه ما اذا تقاضاه جماعة درهم فقال قضيتكها أو برأني
(قوله لا البناء) اى على كلام سابق بأن يكون جوابا عنه (قوله وهذا) اى التفصيل بين ذكر الضمير
وعدمه كما يستفاد مما قلناه قبل (قوله مطلقا) اى ذكر الضمير كقوله نعم خولي أو لم يذكره كما مشل

(قوله لا يستخدم فلانا) اى فاشار الى خدمته كذا فى الهامش وبأتى فى الشرح (قوله الا فى تسع) ينبغى أن يراى تعديل الشاهد من العالم بالاشارة فانما انكفى كما قدمنا فى الشهادات فقال فرع ذكره فى الهامش اذى بعض الورثة بعد الاقسام دى على الميت يقبل ولا يكون الاقسام ابراء عن الدين لان حقه غير متعلق بالغير فلم يكن الرضى بالقسمة اقرارا بهدم التعلق بخلاف ما اذا ادعى بعد القسمة عينان من أعيان التركة حيث لا تسع لان حقه متعلق بعين التركة صورة ومعنى فانظمت القسمة بانقطاع حقه عن التركة ضرورة ومعنى لان القسمة تستدعى عدم اختصاصه به بزانية اهـ (قوله بلا شرط) فالاجل فيها نوع فكانت الكفالة المؤجلة أحد نوعي الكفالة فصحت لان اقراره بأحد النوعين لا يجعل اقرارا بالنوع الآخر غاية البيان وقد مرّت المسألة فى الكفالة عند قوله ك مائة درهم الى شهر (قوله وشراؤه امة مستقبة الخ) وفى البرازية على انك بقوله والنائب أن الشيء ان كان مما يعرف وقت المساومة كالجارية القائمة المستقبة بين يديه لا يقبل الا اذا صدقه المدعى عليه فى عدم معرفته اياها فيقبل وان كان مما لا يعرف ككسوف فى منديل أو جارية قاعدة على رأسها غطاء لا يرى منها شئ يقبل ولهذا اختلفت أقاويل العلماء اهـ ويظهر لى أن النوب فى الجراب كهو فى المنديل سائحان (قوله كسوف) اى كسرا ثوب فى جراب (قوله وكذا الاستيتم) انظر جامع الفصولين ونور العين فى الفصل العاشر وحاشية القتال (فرع) ذكره فى الهامش رجل قال لا تحرى عليك ألف درهم فقال له المدعى عليه ان خلعت انهما مالك على دفعتهما اليك خفف المدعى ودفع المدعى عليه الدراهم قالوا ان أدّى الدراهم بكم الشرط الذى شرط فله وباطل ولدافع أن يسترد منه لان الشرط باطل خاتمة (قوله والاعارة) الاولى أن يقال الاستعارة كمن فى جامع الفصولين فى العاشر كذا فى الهامش (فرع) فى الهامش شراه فهم درجى على ذلك وختم فهو ليس بتسليم يريد به أنه اذا شهد بالشراء اى كتب الشهادة فى حلك الشهادة وختم على حلك الشهادة ثم ادعاه صرح دعواه ولم تكن كتابة الشهادة اقرارا بأنه للبائع وهذا لان الانسان يبيع مال غيره كمال نفسه والشهادة بالبائع لا تدل على صحته جامع الفصولين فى الرابع عشر (قوله ذكره فى الدرر) الضمير راجع الى المذكور متنا من قوله وكذا الخ سوى الاجارة والى المذكور وشراؤه مع ذلك المذكور فيها والضمير فى قوله وصححه فى الجامع الخ راجع الى ما فى المتن فقط يدل عليه قول المصنف فى المخ ومن صرح بكونه اقرارا مثلا خسرو وفى النظم الوهبانى اعيد البر خلافه ثم قال والخاصل أن رواية الجامع أن الاستيتم والاستيجار والاستعارة ونحوها اقرارا بالملك للمساوم منه والمستأجر منه ورواية الزبادات أنه لا يكون ذلك اقرارا بالملكية وهو الصحيح كذا فى العمادية وحكى فيها اتفاق الروايات على أنه لا ملك للمساوم ونحوه فيه وعلى هذا اختلف ينبغى صحة دعواه ملكا للمساوم فيه لنفسه ولغيره اهـ وانما جزئنا هنا بكونه اقرارا أخذنا برواية الجامع الصغير والله تعالى أعلم اهـ قال السائحان ويظهر لى أنه ان ابدى عذرا ففى بمافى الزبادات من أن الاستيتم ونحوه لا يكون اقرارا فى العمادية وهو الصحيح وفى السراجية أنه الاصح قال الانقروى والاكثر على تصحيح ما فى الزبادات وأنه ظاهر الرواية (قوله وصححه فى الجامع) اى جامع الفصولين وهذه رواية الجامع للإمام محمد والضمير فى صحته لكونه اقرارا بالملك الذى السيد قال فى الشريعة لالية كون هذه الاشياء اقرارا بعدم الملك للمباشر متفق عليه وأما كونها اقرارا بالملك الذى السيد فيه روايتان على رواية الجامع بغير الملك الذى اليدوى رواية الزبادات لا وهو الصحيح كذا فى الصغرى وفى جامع الفصولين صحح رواية افادته الملك فاختلف التصحيح للروايتين وينبغى على عدم افادته ملك المدعى عليه جواز دعوى المقر بها لغيره اهـ ونقل السائحان عن الانقروى أن الأكثر على تصحيح ما فى الزبادات وأنه ظاهر الرواية اهـ قلت ففى حديثه لترجحه لكونه ظاهر الرواية وان اختلف التصحيح (تمت) الاشراء من غير المدعى عليه فى كونه اقرارا بأنه لا ملك للمدعى كالاشترى من المدعى عليه حتى لو برهن يكون دفعه قال فى جامع الفصولين بعد نقله عن الصغرى أقول ينبغى أن يكون الاستيداع وكذا الاستيتم ونحوه كالاشترى (مهمة) قال فى البرازية وما يجب حفظه هنا أن المساومة اقرارا بالملك للبائع أو بعدم كونه ملكا له فحتم لا قصد وليس كالأقرار صريحا بأنه ملك البائع والتفاوت يظهر فيما اذا وصل اليه يؤمر بالرد الى البائع فى فصل الاقرار الصريح ولا يؤمر فى فصل المساومة وبما اشترى متاعا من انسان وقبضه ثم ان أباه المشتري استحققه بالبرهان من المشتري وأخذ ثم

لا يستخدم فلانا ولا يظهر سره
اولا يدل عليه وأشار حث عمادية
فتمت بطلان اشارة الناطق الى
تسع فليحفظ (وان أقتر بدين مؤجل
وادعى المقر له حلوه) لزومه الدين
(حالا) وعند السائحان رضى الله
عنه مؤجلا يمينه (بأقراره بعد
فى يده أنه لرجل وانه استأجره
منه) فلا يصح فى تأجيل واجارة
لانه دعوى بلا حجة (و) حينئذ
(يستخاف المقر له فيما بخلاف مالو
أقر بالدرهم السود فكذب فى
صفها) حيث (يلزمه ما أقتر به فقط)
لان السود نوع والاجل عارض
لثبوت بالشرط والقول للمقر فى
النوع واليمين كفى فى العوارض
(بأقرار الكفيل بدين مؤجل)
فان القول له فى الاجل لثبوت فى
كفالة المؤجل بالشرط (وشراؤه)
امة (مستقبة اقرارا بالملك للبائع
كسوف فى جراب وكذا الاستيتم
والاستيداع) وقبول الوديعة بجر
(والاعارة والاستيتم والاستيجار
ولو من وكيل) فكل ذلك اقرار
بملك الذى اليد فيمنع دعواه لنفسه
ولغيره بوكالة او وصاية للتناقص
بخلاف ابرائه عن جميع الدعاوى
ثم الدعوى به ما لعدم التناقص
ذكره فى الدرر قبيل الاقرار وصححه
فى الجامع

نخلنا لتعج الوجبات ووفق شارحها ٤٥٤ الشربلاني بأنه ان قال يعني هذا كان اقترارا وان قال ابيع لي هذا ابو زيد مسألة كاتبة

ومات الاب وورثه الابن المشتري لا يؤمر برده الى البائع ويرجع بالنفع على البائع ويكون المتاع في يد المشتري هذا بالارث ولو أقر عند البيع بأنه ملك البائع ثم استحقه ابوه من يده ثم مات الاب وورثه الابن المشتري لا يرجع على البائع لانه في يده بناء على زعمه يحكم الشرع لما تقرر أن القضاء للمستحق لا يوجب فتح البيع قبل الرجوع بالنفع اه ذكره في الفصل الاول من كتاب الدعوى وفيه فروع جمة كما همسة فراجع (قوله لتعج الوجبات) اى فى مسألة الاستيلاء (قوله لا) بل يكون استحقها ما وطلب اشهاد على اقراره بارادة بيع ملك القائل فيلزمه به بعد ذلك شربلانية (قوله فانه ليس باقرار) اى فما خا نا ولى او مسا و قال فى الهامش وان رأى المولى عبده يبيع عينا من اعيان المولى فسكت لم يكن اذنا وكذا المرتن اذ رأى الرهن يبيع الرهن فسكت لم يطل الرهن وروى الطحاوى عن اصحابنا المرتن اذا سكت كان رضى بالبيع ويبطل الرهن خاتمة من كتاب المأذون (قوله والموزون) كقوله مائة وفقير كذا أو رطل كذا ولو قال لهنف درهم ودينار وثوب فعليه نصف كل منهما وكذا نصف هذا العبد وهذه الجارية لان الكلام كله وقع بغير عينه او بعينه فينصرف النصف الى الكل بخلاف ما لو كان بعضه غير معين كنصف هذا الديار ودرهم يجب الدرهم كله قال الزيلعي وعلى تقدير خفض الدرهم مشكل وأقول لا اشكال على اية الجوار على أن الغالب على الطلبة عدم التزام الاعراب سألنا اى فضلا عن العوام ولكن الاحوط الاستسار فان الاصل براءة الذمة فعليه قصد الجار تأمل (قوله كما اثاب) لانه ذكر عدد دين مبهين وأردفهما بالتمسيرة فصرف اليهما عدم العاطف مخ (قوله بجرف العطف) بأن يقول مائة وأتوب ثلاثة كافي مائة وثوب (قوله ان أمكن نقله) كفى فى توصرة (قوله خلافا لمحمد) فعنده لزمه جميعا لان غضب غير المقول متصور عنده زيلعي (قوله فى خيمة) فيه أن الخيمة لا تسمى ظرفا حقيقة والمعتبر كونه ظرفا حقيقة كافي المخ (قوله لزمه) لانه لا اقرار بالغضب اخبار عن نقله ونقل المظروف حال كونه مظلوما لا يتصور الا بنقل الظرف فصار اقرارا بغضه ما ضرورة ويرجع فى البيان اليه لانه لم يعين هكذا اقر فى غاية البيان وغيره ما خا و فمما بعده وظاهره قصره على الاقرار بالغضب ويؤيده ما فى الثانية له على ثوب او بعد صح ويقتضى بيقية وسط عند أبى يوسف وقال محمد القول له فى القيمة اه وفى البحر والاشباه لا يلزمه شئ اه ولعله قول الامام فهذا يدل على أن ما هنا قاصر على الغضب والالزمة القيمة ولم يلزمه شئ ثم رأيت فى الشربلانية عن الجوهرية حيث قال ان أضاف ما أقر به الى فعل بأن قال غضبت منه قرأ فى قوصرة لزمه القم والقوصرة والابل ذكره ابتداء وقال على ترمى قوصرة فعليه القمردون القوصرة لان الاقرار قول والقول بزيادة البعض دون البعض كما لو قال بعث له زعفرانا فى سلة اه ولله الحمد ولعل المراد بقوله فعليه التفرقة تأمل (قوله لزمه الثوب) هو ظاهر ويدل عليه ما يأتى متسا وهو ثوب فى منديل أو فى ثوب فان ما خا نا ولى وفى غاية البيان ولو قال غضبتك كذا فى كذا والثانى لا يكون وعاء للاول لزمه وفيه اولو قال على درهم فى قفيز خنطة لزمه الدرهم فقط وان صلح التغير ظرفا بيانه ما قاله خواهر زاده انه أقر بدرهم فى الذمة وما فيها لا يتصور أن يكون مظلوما فى شئ آخر اه ويظهر لى أن هذا فى الاقرار ابتداء أما فى الغضب فيلزمه الطرف أيضا كافي غضبه درهم فى كيس بناء على ما قد تمناه ويقيده التعليل وعلى هذا التفصيل درهم فى ثوب تأمل (قوله جفته) بفتح الجيم اى غمده (قوله وجاهله) اى علاقته قال الاصمعى لا واحد لها من لفظها وانما واحد هاجم عيني (قوله فى قوصرة) بالتشديد وقد تخفف محتار (قوله وطعام فى بيت) الاصل فى جنس هذه المسائل أن الظرف ان أمكن أن يجعل ظرفا حقيقة ينظر فان أمكن نقله لزمه وان لم يمكن نقله لزمه المظروف خاصة عندهما لان الغضب الموجب للضمان لا يتحقق فى غير المنقول ولو ادعى أنه لم ينقل المظروف لا يصدق لانه أقر بغضب تام اذ هو مطلق فيحمل على الكمال وعند محمد لزمه جميعا لان غضب المنقول متصور عنده وان لم يمكن أن يجعل ظرفا حقيقة لم يلزمه الا الاول كقوله درهم فى درهم لم يلزمه الثانى لانه لا يصلح أن يكون ظرفا مخ كذا فى الهامش (قوله لا تكون ظرفا) خلافا لمحمد لانه يجوز أن يلف الثوب النفس فى عشرة أبواب مخ كذا فى الهامش (قوله خمسة) لان أثر الشرب فى تكثير الاجزاء لا فى تكثير المال درر كذا فى الهامش وفى اللؤلؤ الجلية ان عني بعشرة فى عشرة الشرب فقط او الشرب بمعنى تكثير الاجزاء فعشرة وان نوى بالضرب تكثير العين لزمه مائة سألنا (قوله وعشرة ان عني مع) وفى البيانية على

ونسقه على ملك البيع فانه ليس باقرار بعدم ملكه (و) له على مائة ودرهم كايادراهم وكذا المكيل والموزون استخسانا (روى مائة وثوب ومائة وثوبان يفسر المائة) لانها مبهمة (وفى مائة وثلاثة أبواب كما اثاب) خلافا لثانعى رضى الله عنه قلنا الانواب لم تذ كر بجرف العطف فانصرف التفسير اليه الاستواء هما فى الحاجة اليه (والاقرار بديانة فى اصطبل تلزمه) الدابة (فقط) والاصل أن ما يصلح ظرفا ان أمكن تسليلا لزمه والالام المظروف فقط خلافا لمحمد وان لم يصلح لزم الاول فقط كقوله درهم فى درهم قلت ومفاده أنه لو قال دابة فى خيمة لزمه ولو قال ثوب فى درهم لزمه الثوب ولم أره فيجوز (و) حاتم تلزمه (حلقة وفصه) جميعا (وبسبب جفته وجاهله ونفله وبجمله) بجاء فميم بيت حمزى ينسوز وسرر (العيدان والكسوة ويقر فى قوصرة او بطعام فى جوارق او) فى (سينة او ثوب فى منديل او) فى (ثوب يلزمه الطرف كالمظروف) لما قد تمناه (ومن قوصرة) مثلا (لا) تلزمه القوصرة ونحوها (كنوب فى عشرة وطعام فى بيت) فيلزمه المظروف فقط لما مراد العشرة لا تكون طرفا لواحدا عادة (وبخسة فى خسة وعنى) معنى على او (الشرب خسة) لما مر وألزمه زفر بخسة وعشرين (وعشرة ان عني مع) كما مر فى الطلاق قوله والقول بيقية البعض الخ هكذا فى النسخة المجموع منها وانظر لمعناه تأمل اه صحيحه

(ومن درهم الى عشرة او ما بين درهم الى عشرة تسعة) لدخول الغاية الاولى ضرورة اذ لا وجود لما فوق الواحد وبه بخلاف الثانية وما بين الحائطين فلذا قال (و) في له (كز حنطة الى كز شعير لزماء) جميعا (الاقتضا) لانه الغاية الثانية (ولو قال له على عشرة دراهم الى عشرة دنانير يلزمه الدراهم وتسعة دنانير) عند أبي حنيفة رضي الله عنه لما مر نهاية (وفي) له (من دارى ما بين هذا الحائط الى هذا الحائط له ما بينهما) فقط لما مر (وصح الاقرار بالجل المحتمل وجوده وقته) اى وقت الاقرار بأن تلد لدون نصف حول لومزوجة أولادون حولين لومعتدة لثبوت نسبه (ولو) الحمل (غير أدنى) ويقتدر بأدنى مدة يتصور ذلك عند أهل الخبرة زياحي لكن في الجوهر أقل مدة حمل الشاة أربعة أشهر وأقلها البقية الدواب ستة أشهر (و) صح (له ان بين) المقر (سببا صالحا) يتصور للعمل (كالارث والوصية) كقولهم مات أبوه فورثه أو أوصى له به فلان فيجوز والافلا كما يأتي (فان ولدته حيا لاقل من نصف حول) مذاقر (فله ما أقتر وان ولدت حين فلهما) نصفين ولو أحدهما ٤٥٥ ذكرنا والا ستراني فكذلك في الوصية بخلاف الميراث

(وان ولدت ميتا) يرد (لورثه) ذلك (الموصى والمورث) لعدم اهلية الجنين (وان فسره ب) ما لا يتصور كهبة أو (بيع أو افراض أو أبهم الاقرار) ولم يبين سببا (لغ) وحل شحدهم على السبب الصالح وبه قالت الثلاثة (و) أما (الاقرار للرضيع) فانه (صحح وان بين) المقر (سببا صالحا منه حقيقة كالاقرار) أو من مبيع لأن هذا المقر محل ثبوت الدين للصغير في الحملة اشباه (أقر بشئ على الله بالخيار) ثلاثة أيام (لزمه بلا خيار) لأن الاقرار اخبار فلا يقبل الخيار (وان) وصلة (صدقة المقر له) في الخيار لم يعتبر تصديقه (الا اذا أقر بعقد) بيع (وقع بالخيار له) فيصح باعتبار العقد اذا صدقه او رهن فلذا قال (الآن يكذبه المقر له) فلا يصح لانه منكر والقول له (كأقره بدين بسبب كفاية على أنه بالخيار في مدة ولو) المدة (طويلة) او قصيرة فانه يصح اذا صدقه لأن الكفاية عقد أيضا بخلاف ما مر لأنها أفعال لا تقبل الخيار زياحي (الامر بكتابة الاقرار اقرارا حكما) فانه كما يكون باللسان يكون بالبيان فلو قال للصكا اكتب خط اقرارى بأف على أو اكتب بيع دارى او طلاق امرأتى صح كتب ام لم يكتب قوله فالأقرار بالجل الخ هكذا في السحنة المجموع منها وليست ام اه

درهم مع درهم او معه درهم لزماء وكذا قبله وبعده وكذا درهم فدرهم أو درهم بخلاف درهم على درهم وقال درهم درهم لأن الثاني تأكيده على درهم في قفيز بتر لزمه درهم وبطل القفيز كعكسه وكذا الفرق زيت في عشرة محتاجين حنطة ودرهم ثم درهمان لزمه ثلاثة ودرهم بدرهم واحدا لانه البدلية اه ملخصا وفي الحاوى القدسي له على مائة ونصف لزمه مائة والقول له في النيف وفي قريب من ألف عليه أكثر من خمسمائة والقول له في الزيادة وفي الهامش لو قال أردت خمسمائة مع خمسمائة لزمه عشرة لأن اللفظ يحتمل قال تعالى فادخلني في عبادي قيل مع عبادي فاذا احتل اللفظ ولو جاز ان يوافق لكان فيه تشديد على نفسه كما عرف في موضعه درر اه (قوله تسعة) عند أبي حنيفة وقال لا يلزمه عشرة وقال زفر غانية وهو القياس لانه جعل الدرهم الاول والاخر حدا واحدا لا يدخل في المحدود ولهما أن الغاية يجب أن تكون موجودة اذ المعدوم لا يجوز أن يكون حدا للموجود ووجوده يوجب قد دخل الغيات وله أن الغاية لا تدخل لأن الحد يغاير المحدود لكن هذا لا بد من ادخال الاولى لأن الدرهم الثاني والثالث لا يتحقق بدون الاولى فدخلت الغاية الاولى ضرورة ولا ضرورة في الثانية درر كذا في الهامش (قوله بخلاف الثانية) اى الغاية الثانية (قوله الاقتضا) من شعير وعندهما كزان مخ كذا في الهامش (قوله لماسر) اى من أن الغاية الثانية لا تدخل لعدم الضرورة واعلم أن المراد بالغاية الثانية التمسك للحد كور فالغاية في اى عشرة وفي اى ألف الفرد الاخير وهكذا على ما يظهر لى قال القدسي ذكرنا الاتقاني عن الحسن أنه لو قال من درهم الى دينار لم يلزمه الدينار وفي الاشباه على من شاة الى بقرة لا يلزمه شئ سواء كان بعينه أو لا ورأيت معز بالشرح قال أبو يوسف اذا كان بغير عينه فلهما عليه ولو قال ما بين درهم الى درهم فغلبه درهم عند أبي حنيفة ودرهمان عند أبي يوسف سائحاني (قوله لماسر) من أن الغاية الثانية لا تدخل وأن الاولى تدخل للضرورة اى ولا ضرورة هنا تأمل وعال له في البرهان كما في الشر بلائية بقيامهما بأنفسهما (قوله وصح الاقرار بالجل) سواء كان جل أمة او غير هابا يقول جل امتى او جل شاتي افلان وان لم يبين له سببا لأن لتجرح وجهها وهو الوصية من غيره كأن أوصى رجل بجل شاة مثلا لا خرومات فأقر بأنه بذلك فحمل عليه (قوله المحتمل) اى والمتيقن بالاولى ولعل الاولى أن يقول المتيقن وجوده شرعا (قوله لثبوت نسبه) فيكون حكما بوجوده (قوله لكن في الجوهر) الاستدلال على ما تضمنه الكلام السابق من الرجوع الى أهل الخبرة اذ لا يلزم فيما ذكر (قوله وضع له) اى للعمل المحتمل وجوده وقت الاقرار بأن جاءت به لدون نصف حول ولستين وأبوه ميت اذ لو جاءت به لستين وأبوه حي ووطء الام له لحلال فالأقرار بالجل لانه محال بالعلق الى أقرب الاوقات فلا يثبت الوجود وقت الاقرار لا حقيقة ولا حكما بيانية وكفاية (قوله بخلاف الميراث) فانه فيه للحد كمثل خط الاثنين (قوله فانه صحيح) لأن الاقرار لا يتوقف على القبول ويثبت المال للمقر له من غير تصديق لكن بطلانه يتوقف على الابطال كما في الاقروى سائحاني والفرق بينه وبين الجل سيد كره الشارح (قوله في الجملة) اى بأن بعقد مع وليه بخلاف الجل فانه لا يلي عليه أحد (قوله لم يعتبر) ينبغي أن يقول فانه لم يعتبر لأن ان وصلة فلا جواب لها ح (قوله او قصيرة) الاولى حذفها كما لا يخفى ح (قوله لانها أفعال) لأن الشئ المقر به قرض او غصب او ودبعة او عارية (قوله بكتابة الاقرار) بخلاف امر بكتابة الاجارة وأشهد ولم يحز عنه لا تتعقد أشباه (قوله يكون بالبيان) بالياء الموحدة والنون ومقتضى كلامه أن مسألة المتن من قبيل الاقرار بالبيان والظاهر أنهم من قبيل الاقرار باللسان بدليل قوله كتب ام لم يكتب وبدليل ما في المنح

عن الثانية حيث قال وقد يكون الاقرار بالبائت كما يكون باللسان رجل كتب على نفسه ذكراً بحق بمحضة قوم
أرأى على أن يكتب ثم قال اشهدوا على هذا اللان كان اقراراً اه فان ظاهر التركيب أن المسألة الاولى
مثال للاقرار بالبائت والثانية للاقرار باللسان فأمل ح (فرع) ادعى المدعي أن الدائن كتب على
قرطاس بخطه ان الدين الذي لي على فلان بن فلان ابرأه عنه صح وسقط الدين لأن الكتابة المرسومة المغنونة
كانت على به وان لم يكن كذلك لا يصح ابراء ولا دعوى ابراء ولا فرق بين أن تكون الكتابة بطلب الدائن
أو لا يطلبه برأية من آخر الرابع عشر من الدعوى وفي أحكام الكتابة من الاشياء اذا كتب ولم يقل شيئاً
لا قيل الشهادة قال القاضي النسي ان كتب مصدراً يعني كتب في صدره ان فلان بن فلان له على كذا
أو ما بعد فلان على كذا يحل للشاهد أن يشهد وان لم يقل اشهد على به والهاته على خلافه لأن الكتابة قد
تكون لتجربة ولو كتب وقرأه عند الشهود وان لم يشهدهم ولو كتب عندهم وقال اشهدوا على بما فيه ان علوا
بما فيه كان اقراراً والا فلا وذكر القاضي ادعى على آخر ما لا يخرج خطأ وقال انه خط المدعي عليه بهذا المال
فأنكر كونه خطه فاستكتب وكان بين الطرفين مشابهة ظاهرة تدل على انها خط كاتب واحد لا يحكم عليه بالمال
في الصحيح لأنه لا يزيد على أن يقول هذا خطي وأنا حذرت له لكن ليس على هذا المال وثمة لا يجب كذا هنا
الافى دفتر السمسار والبيع والصرف اه وقد مناشياً من الكلام عليها في باب كتاب القاضي وفي اثني عشر
كتاب الشهادات ومثله في البرازية وقال السامحاني وفي المقدسي عن الظهيرية لوقال وجدت في كتابي
أن له على ألفاً او وجدت في ذكرى او في حسابي او بخطي او قال كتبت بيدي أن له على كذا كله باطل وجماعة
من ائمة بلخ قالوا في دفتر البيع ان ما وجد فيه بخط البيع فهو لازم عليه لأنه لا يكتب الا ما على الناس له
وما للناس عليه صيانة عن النسيان والبناء على العادة الظاهرة واجب اه فقد استغنينا من هذا
أن قول ائمتنا لا يعمل بالخط يجري على عموم واستثناء دفتر السمسار والبيع لا يظهر بل الاولى أن يعزى
الى جماعة من ائمة بلخ وأن يقيد بكونه فيما عليه ومن هنا يعلم أن رد الطرسوسي العمل به مؤيد بالمذهب فليس
الى غيره نذهب وانظر ما قدمناه في باب كتاب القاضي الى القاضي (قوله أحد الورثة) وان صدقوا
جميعاً لكن على التفاوت كرجل مات عن ثلاثة بنين وثلاثة آلاف فاقسموها وأخذ كل واحد ألفاً فادعى رجل
على أبيهم ثلاثة آلاف فصدقه الاكبر في الكل والاوسط في الاثنين والصغير في الالف أخذ من الاكبر ألفاً
ومن الاوسط خمسة اسداس الالف ومن الاصغر ثلث ألف عند أبي يوسف وقال محمد في الاصغر والاكبر كذلك
والاوسط يأخذ الالف ووجه كل في الكافي (تنبيه) لوقال المدعي عليه عند القاضي كل ما وجد في تذكرة
المدعي بخطه فقد التزمته ليس باقرار لأنه قيد بشرط لا يلزمه فانه ثبت عن أصحابنا رجعهم الله أن من قال كل
ما أتق به على فلان فأنام قربه فلا يكون اقراراً لأنه يشبه وعداً كذا في المحط شربلالية في رجل كان يستدين
من زيد ويدفع له ثم تحاسب على مبلغ دين لزيد بذمة الرجل وأقر الرجل بأن ذلك آخر كل قبض وحساب ثم بعد
أيام يريد نقض ذلك واعادة الحساب فهل ليس له ذلك الجواب نعم لقول الدرر لا عذر لمن أقر سائحاني وفيها
في شريكي تجارة حسب لهم جماعة الدفاتر قراضاً وانفصل المجلس وقد ظنا صواب الجماعة في الحساب ثم تبين
الخطأ في الحساب لدى جماعة آخر فهل يرجع للصواب الجواب نعم لقول الاشياء لا عبرة بالنظر بين خطاه
في شريكي عنان تحاسباً ثم اقراراً بلا ابراء أو بقيا على الشركة ثم تذكر أحد هما انه كان أوصل لشريكه أشياء
من الشركة غير ما تحاسب عليه فأنكر الآخر ولا ينه فطلب المدعي يمينه على ذلك فهل لذلك لأن الدين على
من أنكر الجواب نعم اه (قوله أقر بالدين) سيأتى في الوصايا قبيل باب العتق في المرض (قوله وقيل
حصته) عبرته بقيل لأن الاول ظاهر الرواية كما في فتاوى المصنف وسيجيء أيضاً وهذا اختلاف الوصية
لما في جامع الفصولين احد الورثة لو أقر بالوصية يؤخذ منه ما يخصه وقاقا وفي مجموعة منسلا على عن العمادية
في الفصل التاسع والثلاثين احد الورثة اذا أقر بالوصية يؤخذ منه ما يخصه بالاتفاق واذا مات وترك ثلاثة بنين
وثلاثة آلاف درهم فأخذ كل ابن ألفاً فادعى رجل أن المات أوصى له ثلث ماله وصدقه احد البنين
فالقياس أن يؤخذ منه ثلاثة أخماس ما في يده وهو قول زفر وفي الاستحسان يؤخذ منه ثلث ما في يده وهو قول
علمائنا رجعهم الله لنا أن المقر أقر بألف شائع في الكل ثلث ذلك في يده وثلثه في يد شريكه فما كان اقراراً فانيا

قوله ولو كتب وقرأه عند الشهود
وان لم يشهدهم حكذا في النسخة
المجموع منها بدون ذكر جواب
للو واقر اه معصمه

وحل للمالك أن يشهد الا في حد
وقود خاسية وقد منافي الشهادات
عدم اعتبار مشابهة الخطين (احد)
الورثة أقر بالدين) المدعي به على
مورثه وجدده الباكون (يلزمه)
الدين (كاه) يعني ان وفي ما ورثه
به برهان وشرح مجمع (وقيل)
حصته واختاره أبو الليث دفعا
للنشر

في يده يقبل وما كان اقرارا في بدعيه لا يقبل فوجب أن يسلم اليه أي الى الموصى له ثلث ما في يده اه (قوله ولو شهد هذا المقر مع آخر) وفي جامع الفصولين خ ينبغي للقاضي أن يسأل المدعي عليه هل مات مورثك فان قال نعم يسأله عن دعوى المال فلوأقر وكذبه بشدة الورثة ولم يقض باقراره حتى شهد هذا المقر وأجبت معه يقبل ويقضى على الجميع وشهادته بعد الحكم عليه باقراره لا تقبل ولو لم يقيم البيعة أتر الوارث أو نكل ففي ظاهر الرواية يؤخذ كل الدين من حصة المقر لانه مقر بأن الدين مقدم على ارثه وقال ث هو القياس ولكن المختار عندي أن يلزمه ما يخصه وهو قول الشعبي والحسن البصري ومالك وسفيان وابن أبي ليلى وغيرهم ممن تابعهم وهذا القول أعدل وأبعد من الضرر نه ولو برهن لا يؤخذ منه الا ما يخصه وفاقا انتهى بقي ولو برهن على احد الورثة بدعيه بعد قسمة التركة فهل للدائن أخذه كله من حصة الماخر قال المصنف في فتاواه اختلفوا فيه فقال بعضهم نعم فاذا حضر الغائب يرجع عليه وقال بعضهم لا يأخذ منه الا ما يخصه اه ملخصا وفي جامع الفصولين أيضا وكذا لو برهن الطالب على هذا المقر تسمع البيعة عليه كافي وكيل قبض العين لو أقر من عنده العين انه وكيل قبضها لا يكتفي اقراره ويكلف الوكيل اقامة البيعة على اثبات الوكالة حتى يكون له قبض ذلك فكذا هنا اه (قوله بجرح اقراره) ولو كان الدين يحل في نصيبه بجرح اقراره ما قبلت شهادته لما فيه من دفع المغم عنده باق ودرر كذا في الهامش (قوله أشهد على ألف الخ) نقل المصنف في المنع عن الخيانة روايتين عن الامام ليس ما في المتن واحدة منهما احدهما أن يلزمه المالان أن أشهد في المجلس الثاني عين الشاهدين الاولين وان أشهد غيرهما كان المال واحدا وأخرهما انه ان أشهد على كل اقرار شاهدين يلزمه المالان جميعا سواء أشهد على اقراره الثاني الاولين أو غيرهما اه فلزوم المالين ان أشهد في مجلس آخر آخرين ليس واحدا بما ذكره في الدرر عن الامام الاولى وأبدل الثانية بما ذكره المصنف متابعه واعترضه في العزيمة بما ذكرناه انه ابتداع قول ثالث غير مستند الى أحد ولا مسطور في الكتب (قوله في مجلس آخر) بخلاف ما لو أشهد أولا واحدا وثانيا آخر في موطن أو موطنين فالمال واحد اتفاقا وكذا لو أشهد على الاول واحد وعلى الثاني أكثر في مجلس آخر فالمال واحد عندهما وكذا عنده على الظاهر مخ (قوله لزوم ألفان) واعلم أن تكرار الاقرار لا يحل اما أن يكون مقبدا بسبب أو مطلقا والاقل على وجهين اما بسبب متحد فيلزم مال واحد وان اختلف المجلس أو بسبب مختلف فمالان مطلقا وان كان مطلقا فاما بصلك أولا والاقل على وجهين اما بصلك واحد فالمال واحد مطلقا أو بصلكين فمالان مطلقا وأما الثاني فان كان الاقرار في موطن واحد يلزم مالان عنده وواحد عندهما وان كان في موطنين فان أشهد على الثاني شهد الاول فمال واحد عنده الآن يقول المايلوب هما مالان وان أشهد غيرهما فمالان وفي موضع آخر عنه على عكس ذلك وهو ان اتحاد الشهود فمالان عنده والافواحد عندهما وأما عنده فاختلف المشايخ منهم من قال القياس على قوله مالان وفي الاستحسان مال واحد واليه ذهب السرخسي ومنهم من قال على قول الكرخي مالان وعلى قول الطحاوي واحد واليه ذهب شيخ الاسلام اه ملخصا من التاخرخانية وكل ذلك مفهوم من الشرح وبه ظهر أن ما في المتن رواية منقولة وأن اعتراض العزيمة على الدرر مردود بحيث جعله قولا مبتدعا غير مسطور في الكتب مستندا الى الله في الخاتمة سكي في المسألة روايتين الاولى لزوم مالين ان اتحاد الشهود والا فمال الثانية لزوم مالين ان أشهد على كل اقرار شاهدين اتحادا أولا وقد أضع المسألة في الولوجية فراجعها (قوله كمالو اختلف السبب) ولو في مجلس واحد وفي البرازية جعل الحقة كالسبب حيث قال ان أقر بألف بيض ثم بألف سود فمالان ولو ادعى المقر له اختلاف السبب وزعم المقر اتحاده أو الصلح أو الوصف فالقول للمقر ولو اتحاد السبب والمال الثاني أكثر يجب المالان وعندهما يلزم الاكثر سائحي (قوله اتحاد السبب) بأن قال له على ألف ثم هذا العبد ثم أقر بعده كذلك في المجلس أو في غيره مخ (قوله أو الشهود) هذا ما ذهب اليه السرخسي كما علمته مما مر (قوله ثم عند القاضي) وكذا لو كان كل عند القاضي في مجلس ط (قوله والاصل أن المعارف) كالاقرار بسبب متحد (قوله أو المنكر) كالسبيين وكالمطلق عن السبب (قوله ولو نسي الشهود) في صورة تعدد الاشهاد (قوله وتقامه في الخاتمة) ونقلها في المنع (قوله أقر) أي بدعي أو غيره كافي آخر الكثر (قوله ثم ادعى) ذكر المسألة في الكثر في شتى الفرائض (قوله وبه يفتي) وهو المختار

ولو شهد هذا المقر مع آخر أن الدين
كان على الميت قبلت وبهذا
علم انه لا يحل الدين في نصيبه بجرح
اقراره بل بقضاء القاضي عليه
باقراره فلتحفظ هذه الزيادة درر
(أشهد على ألف في مجلس وأشهد
رجلين آخرين في مجلس آخر) بلا
بيان السبب (لزم) المالان (ألفان)
كمالو اختلف السبب بخلاف ما لو
اتحد السبب أو الشهود أو أشهد
على صك واحد أو أقر عند الشهود
ثم عند القاضي أو بعكسه ابن مالك
والاصل أن المعارف أو المنكر اذا
أعبد معترف كان الثاني عين الاول
أو منكر تفسيره ولو نسي الشهود
أف مواطن أم موطنين فهما مالان
ما لم يعلم اتحاده وقيل واحد وتقامه
في الخاتمة (أقر ثم ادعى) المقر
انه كاذب في الاقرار يحلف المقر له
ان المقر لم يكن كاذبا في اقراره عند
الثاني وبه يفتي درر

(وكذا) الحكم بحري (خادى وارث المقر) فيجانب (وان كانت الدعوى على ورثة المقر له فاليمن عليهم بالعلم انما لا تعلم أنه كان كاذبا) صدر الشريعة
 * (باب الاستثناء وما في معناه) * في كونه مغيرا كالمشروط ونحوه (هو) عندنا (تكلم بالباقي بعد النيا باعتبار الحاصل من مجموع التركيب
 ونبي ونيات باعتبار الاجراء) فاقائل له على عشرة الاثلاثة له عارثان مطوق له وحى ماذ كراهه ومختصرة وهي أن يقول ابتداء له على سبعة
 وهذا معنى قوله هم تكلم بالباقي بعد النيا اي بعد الاستثناء (وشرط فيه الاتصال) بالمستثنى منه (الاستثناء كنفس او معال أو أخذهم) به
 بنى (والنداء بينهما لا ينسب) لانه لتنبية ٤٥٨ والتأكيـد (كقوله لك على ألف درهم يا فلان الا عشرة بخلاف لك على ألف فاشهدوا الا كذا

برازية وظاهره أن المقر اذا ادعى الاقرار كاذبا يحلف المقر له أو وارثه على ان يفتي به من قول أبي يوسف مطلقا
 سواء كان مضطرا الى الكذب في الاقرار أو لا قل شيخنا وايس كذلك المسألتان في مسائل شتى قبيل كتاب
 الصلح عند قول المصنف أقتر بما لي في صلح وأثم مد عليه به ثم ادعى أن بعض هذا المال المقر به قرض وبعضه ربا
 الخ حيث نقل الشارح عن شرح الرحمانية للشربلاني ما يدل على انه انما يفتي بقول أبي يوسف من انه يحلف
 له ان المقر ما أقتر كاذبا في صورة يوجد فيها اضطراب المقر الى الكذب في الاقرار كصورة التي تقدمت ونحوها
 كذا في حاشية مسكين الشيخ محمد أبي السعود المصري وفيه انه لا يتعين الحمل على هذا لان العبارة هناك في هذا
 ونحوه فقوله ونحوه يحتمل أن يكون المراد به كل ما كان من قبيل الرجوع بعد الاقرار مطلقا ويدل عليه ما بعده
 من قوله وبه جزم المصنف فراجع (قوله يحلف) أي المقر له وقال بعضهم انه لا يحلف برازية والاصح
 التحلف حامدية عن صدر الشريعة وفي جامع الفصولين أقترخات فقال ورثته انه أقتر كاذبا لم يجوز اقراره
 والمقر له عالم به ايس لهم تحليفه اذ وقت الاقرار لم يتعلق حقهم به مال المقر فصح الاقرار وحيث تعلق حقهم صار
 حقا للمقر له من أقترومات فقال ورثته انه أقتر تلجئة حلف المقر له بالله لقد أقتر لك اقرارا صحيحا ط وارث
 ادعى أن مورثه أقتر تلجئة قال بعضهم له تحليف المقر له ولزادى انه أقتر كاذبا لا يقبل قال في نور المعين يقول
 الحقير كان ينبغي أن يتعد حكم المسألتين ظاهرا اذا الاقرار كاذبا بوجوده في التلجئة أيضا ولعل وجه الفرق هو
 أن التلجئة أن يظهر أحد شخصين أو كلاهما في العلن خلاف ما قاضعا عليه في السر ففي دعوى التلجئة يدعى
 الرارث على المقر له فعلا له وهو قراضه مع المقر في السر فلذا يحلف بخلاف دعوى الاقرار كاذبا كما لا يخفى على
 من أوتي فيها ماصفا اه من أواخر الفصل الخامس عشر ثم اعلم أن دعوى الاقرار كاذبا انما تنفع اذا لم يكن
 أمرا عاما فلو كان لا تنفع اكر العلامة ابن نخيم رسالة في امرأة أقترت في حتم البنيتها فلان تبلغ معين ثم وقع
 بينهما تارو عام ثم مات فادعى الوصي انها كاذبة فأفتى بجمع دعواه وتحليف البنت وعدم حجة الحكم قبل
 التحليف لانه حكم بخلاف المقر له وأن الإبراء هنا لا يمنع لان الوصي يدعى عدم لزوم شيء بخلاف ما اذا دفع
 المقر المال المقر به الى المقر له فانه ليس له تحليف المقر له لانه يدعى استرجاع المال والبراء مانعة من ذلك أما
 في الاولى فانه لم يدع استرجاع شيء وانما يدفع عن نفسه فافترقا والله أعلم

* (باب الاستثناء وما في معناه) *

(قوله تكلم بالباقي) أي معنى لا صورة درر (قوله بعد النيا) ينضم فكون وفي آخره ألف مقصورة اسم
 من الاستثناء سائحي (قوله لانه لتنبية) أي تنبيه المخاطب وتأكيد الخطاب لان المنادى هو المخاطب
 ومفاده لو كان المنادى غير المقر له بنسب ونقل عن الجوهرية ولم أره فيه الكن قال في غاية البيان ولو قال فلان على
 ألف درهم يا فلان الا عشرة كان جائزا لانه أخرجه مخرج الاختيار لشخص خاص وهذا صيغته فلا بعد فاصلا
 اه تأمل وفي الولوجية لان النداء تنبيه المخاطب وهو محتاج اليه لتأكيد الخطاب والاقتراف صار من الاقرار
 اه (قوله ولولا اكثر) أي أكثر من المصنف كذا في الهامش (قوله لفظ المصدر) كعبدي أحرار
 الاعبدي (قوله مساويه) كقوله الامماليك (قوله وان بغيرهما) بأن يكون أخص منه في المفهوم
 لكن في الوجوب مساويه (قوله ايهام البقاء) أي بحسب صورة اللفظ لان الاستثناء تنصرف لفظي فلا ينسب
 اعمال المعنى (قوله ووقع ثمان) وان كانت الست لاصحة لهما من حيث الحكم لان الطلاق لا يزيد على
 الثلاث ومع هذا لا يجعل كانه قال أنت طالق ثلاثا إلا أربعا فكان اعتبار اللفظ أولى عناية (قوله كما صح)
 فصله عما قبله لانه بيان للاستثناء من خلاف الجنس فان مقدرا من مقدرا صرح عندهما استحسانا وتطرح قيمة

ونحوه) مما به فاصلا لان الاشهاد
 يكون بعد تمام الاقرار فلم يصح
 الاستثناء (فن استثنى بعض
 ما أقتر به صح) استثناءه ولو لا اكثر
 عند الاكثر (ولزمه الباقي) ولو
 مما لا يقسم كهذا العبد فلان
 الاثنته أو ثلثيه صح على المذهب
 (و) الاستثناء (المستغرق باطل
 ولو فيما يقبل الرجوع كوصية)
 لان استثناء الكل ليس برجوع
 بل هو استثناء فاسد هو الصحيح
 جوهرية وهذا (ان كان)
 الاستثناء (ب) عين (لفظ الصدر أو
 مساويه) كما يأتي (وان بغيرهما
 كعبدي أحرار الا هؤلاء أو الأ
 ساءلوا غنا وراشدا) ومثله نساء
 طوائف الا هؤلاء أو الأزيب وعمره
 وعند (وهم الكل صح) الاستثناء
 وكذا ثلث مالي زيد الألف والثلث
 ألف صح فلا يمتنع شيأ اذ الشرط
 ايهام البقاء لاحقيقته حتى
 لو طلقت يا سائلا أربعا صح ووقع
 ثمان (كما صح استثناء الكلي
 والورثي والمعدود الذي لا تتفاوت
 احاده كالفيلوس والجرز من الدراهم
 والدنانير

المستثنى مما اقتربه وفي القياس لا يصح وهو قول محمد وزفر وان غير مقدّر من مقدّر لا يصح عندنا قياسا واستحسانا
 خلافا للشافعي في نحو مائة درهم الاثوبا غاية البيان لكن حيث لم يصح هنا الاستثناء يجبر على البيان ولا يمنع
 به صحة الاقرار لما تقرّر أن جهالة المقترب لا تمنع صحة الاقرار ولكن جهالة المستثنى تمنع صحة الاستثناء ذكره
 في الشربلالية عن قاضي زاده (قوله لثبوتها) أي هذه المذكورات (قوله فكأن كالثنين) لانها
 بأوصافها أثمان حتى لو عينت تعلق العقد بعينها ولو وصفت ولم تعين صار حكمها حكم الديار كفاية (قوله
 لكن في الجوهرية) ومثله في السابيع ونقله قاضي زاده عن الذخيرة كما في الشربلالية وفيها قال الشيخ على
 عشرة دراهم الا دينار او قيمته أكثر أو لا أكثر كذلك ان مشينا على أن استثناء الكل بغير لفظه صحيح ينبغي
 أن يبطل الاقرار لكن ذكر في البرازية ما يدل على خلافه قال على - دينار لا مائة درهم يبطل الاستثناء لانه
 أكثر من الصدر ما في هذا الكيس من الدراهم اذ لان الألفاظ نظران فيه أكثر من ألف فالزيادة للمقر له
 والاف للمقرّ وان ألف أو أقل فكلاهما للمقرّ لعدم قيمة الاستثناء قلت ووجهه ظاهر بالتأمل اه قلت
 فكان ينبغي للمصنف أن يبيّن على ما في الجوهرية حيث قال فيما قبله وان استغرقت تأمل (قوله فيجوز)
 الظاهر أن في المسألة روايتين مبينتين على أن الدراهم والدينارين جنس واحد أو جنسان ح (قوله يخرج)
 بالبناء للمفعول (قوله يلزمه تسعمائة الخ) لانه ذكر كلمة الشك في الاستثناء فثبت أقلهما وخذ رواية أبي
 سليمان وفي رواية أبي حفص يلزمه تسعمائة قالوا والاول أصح كما في صحيح قاضي خان في شرح الزيادات الثاني
 وهو المرافق لقواعد المذهب كما في الرمز حوى - وكتب السامحاني على الاول هذا ظاهر على مذهب الشافعي
 من انه خروج بعد دخول وأما على مذهبن أن التركيب مفاده مفرد فكأن قال له تسعمائة أو تسعمائة
 وخسون فتوجب التسعمائة لانها أقل حتى أنهم قالوا اثره الخلاف تظهر في مثل هذا التركيب فعندنا يلزمه
 الاقل لانه لما كان تسكاما بالباقي بعد الثبوت شككنا في المتكلم به والاصل فراغ الدم وعند الشافعي - لما دخل
 الالف صار الشك في الخارج فيخرج الاقل زباني وصححه قاضي خان اه وتعبيرهم بـ قولهم قالوا والاول أصح
 يفيد التبرّي تأمل (قوله في الخارج) بالبناء للمفعول (قوله بخروج الاقل) وهو ما دون النصف لأن
 استثناء الشيء استثناء الاقل عرفا فافوجبت النصف وزيادة درهم لأن أدنى ما يتحقق به القلة التقصص عن النصف
 بدرهم (قوله أو فلان) ولو شاء لا يلزمه ولو الجمية (قوله على خطر) كان حلفت فلك ما ادعت به فلو
 حلف لا يلزمه ولو دفع بناء على انه يلزمه فله استرداده كما في الجبر في فصل صلح الورثة وقد في الجبر التعليق على
 خطر بأن لم يتضمّن دعوى الاجل قال وان تضمن كذا جاء رأس الشهر فلك على - كذا يلزمه للعالم ويستختلف
 المقرّ له في الاجل اه تأمل وفي الصرا أيضا ومن التعليق المبطل له ألف الآن يبيّن على غير ذلك أو أرى
 غيره أو فيما أعلم وكذا اشهد وأن له على - كذا فيما أعلم (قوله فانه ينجز) أي في تعلقه بكائن لانه ليس تعلقا
 حقيقة بل مراده بأن يشهدهم لتبرّأته بعد موته ان جسد الورثة فهو عليه مات أو عاش لكن قدّم
 في مقترّقات البيع انه يكون وصية (قوله بطل اقراره) على قول أبي يوسف ان التعليق بالشيئة ابطال
 وقال محمد تعليق بشرط لا يوقف عليه والتمرة تظهر فيما اذا قدّم المشيئة فقال ان شاء الله أنت طالق عند أبي
 يوسف لا يقع لانه ابطال وقال محمد يقع لانه تعليق فاذا قدّم الشرط ولم يذ كر الجزاء لم يتعلق وبقي الطلاق من غير
 شرط كفاية ولو جرى على لسانه ان شاء الله من غير قصد وكان قصده ايقاع الطلاق لا يقع لان الاستثناء
 موجود حقيقة والكلام معه لا يكون ايقاعا عيني (قوله لو ادعى المشيئة) أي ادعى انه قال ان شاء الله
 تعالى ح (قوله قاله المصنف) قال الرمي في حواشيه أقول الفقه يقتضي انه اذا ثبت اقراره بالبيعة
 لا يصدق الإيمنة أما اذا قال ابتداء اقررت له بكذا مستثنيا في اقرارى يقبل قوله بلايمنة كأنه قال له
 عندي كذا ان شاء الله تعالى بخلاف الاول لانه يريد ابطاله بعد تقرّره تأمل اه (قوله لدخوله تبعا)
 ولهذا الواستحق البناء في البيع قبل القبض لا يسهق شيء من الثمن بمقابل بل يتخير المشتري بخلاف البيت تسقط
 حصته من الثمن (قوله وان قال بناؤها الخ) قال في الذخيرة واعلم أن هذه خمس مسائل وتخير يجها على
 أصلين الاول أن الدعوى قبل الاقرار لا تمنع صحة الاقرار بعده والدعوى بعد الاقرار في بعض ما دخل تحت
 الاقرار لا تصح والثاني أن اقرار الانسان حجة على نفسه لا غيره اذا عرفت هذا فنقول اذا قال بناؤها الى

ويكون المستثنى القيمة

استحسانا لثبوتها في الذمة فكأن

كالثنين (وان استغرقت) القيمة

(جميع ما اقتربه) لاستغراقه بغير

المساوى (بخلاف) له على - دينار

الا مائة درهم لاستغراقه بالمساوى

فيبطل لانه استثنى الكل يجز

لكن في الجوهرية وغيرها على مائة

درهم الا عشرة دنانير وقيمتها مائة

أو أكثر لا يلزمه شيء ويجز (واذا

استثنى عدد دين بينهما حرف الشك

كان الاقل يخرج انحو له على - ألف

درهم الا مائة) درهم (أو خسون

درهما فيلزمه تسعمائة وخسون

على الاصح يجز (واذا كان

المستثنى مجهولا ثبت الاكثر فنحو

على مائة درهم الاشياء أو) الا قليلا

أو) الا (بعضا يلزمه احد وخسون

لوقوع الشك في الخارج فيحكم بخروج

الاقل - ولو وصل اقراره بان شاء

الله تعالى أو فلان أو عاقه بشرط

على خطر لا بكائن كان مت فانه

ينجز (بطل اقراره) بقي لو ادعى

المشيئة هل يصدق لم أره وقدّم

في الطلاق أن المعتمد لا فليكن

الاقرار كذلك لتعلق حق العبد قاله

المصنف (وصح استثناء البيت

من الدار لا استثناء البناء) منها

لدخوله تبعا فكأن وصفا

واستثناء الوصف لا يجوز (وان

قال بناؤها الى

وعرضتم انتم فكذلك لان العروة هي البقعة لا البناء حتى لو قال وأردتم ان كذبه البناء أيضا لم يخلو بعبارة الا اذا قال بناؤنا والارض
لعمرو فكذلك (و) استثناء (فصل الحاشية وطوق الجارية كالباء) فيما تر (وان قال) مكلف (له على ألف من نحن عند ما قبضته)
التي لم تكن عند قوله (موصولا) باقراره ان من ادركه في المساوي فليعتد (وعينه) أي عين العبد وهو في المتزلة (فان سله الى المتزلة الا ان
واقفه) بعبارة البينة (وان لم يعين) العبد (لزمه) الخلف (مطلقا) وصل أم فصل وقوله ما قبضته ان قوله وجوع (قوله من نحن انتم أو خير أو مال
فأرادوا) أو مئة أو دم) فليزعم مطلقا (وان وصل) لانه وجوع (الا اذا صدقه أو أقام بينة) فلا يلزمه (ولو قال له على ألف درهم سرام أو رباهني
لزمه مطلقا) وصل أم فصل لاحتمال حله عند غيره (ولو قال زورا أو باطلا لزمه ان كذبه المتزلة والا) بأن صدقه (لا) يلزمه (والاقرار بالبيع للجنة)
هي أن يملك أن تأتي أمر اباطنه على خلاف ظاهره فانه (على هذا التفصيل) ان كذبه لزم البيع والا (ولو قال له على ألف درهم زيوف) ولم يذكر
السبب (ففي كذا قال على الأصح) جبر (ولو قال له على ألف) من نحن متاع أو قرض وهي زيوف مثلا لم يصدق مطلقا لانه رجوع ولو قال
(من غيب أو وديعه الا انما زيوف أو بهرجة صدق مطلقا) وصل أم فصل (وان قال سنوقة أو رصاص فان وصل صدق وان فصل لا) لانها دراهم
بماز (وصدق) بينه (في غيبته) أو أودعني ٤٦٠ (توبا اذا جاء جميع) ولا بينة (و) صدق (في له على ألف) ولو من نحن متاع مثلا (الا انه
ينقص كذا) أي الدراهم وزن

وأرضها للفلان انما كان للفلان لانه أولا ادعى البناء وثانيا أقر به للفلان تبعا للارض والاقرار بعد
الدعوى صحيح واذا قال أرضها لي وبناؤها للفلان فكذلك لانه أولا ادعى البناء لنفسه تبعا وثانيا أقر به للفلان
والاقرار بعد الدعوى صحيح ويؤمر المتزلة بنقل البناء من أرضه واذا قال أرضها للفلان وبناؤها لي فهما للفلان
لانه أولا أقر به بالبناء تبعا وثانيا ادعى لنفسه والدعوى بعد الاقرار في بعض ما تناوله الاقرار لا تنفع واذا قال
أرضها للفلان وبناؤها للفلان آخر فهم مال للمتزلة الاول لانه أولا اقر بالبناء له تبعا للارض وبناؤها للفلان
آخر يصير متزلا على الاول والاقرار على الغير لا يصح واذا قال بناؤها للفلان وأرضها للفلان آخر فكذلك لانه
أولا أقر بالبناء للفلان وثانيا ادعى متزلا على الاول بالبناء للثاني فلا يصح كفاية ملخصا (قوله فكذلك قال)
وكذا لو قال يباح هذه الارض للفلان وبناؤها لي (قوله في البقعة) فقصر الحكم عليها يمنع دخول
الوصف بها (قوله فص الحاشية) انظر ما في الحاشية عن الذخيرة (قوله ونحو البستان) الا أن يستثنى
بأصولها لان أصولها دخلت في الاقرار قصد الاتعاف في الحاشية بعد ذكر النص والتخلد وحلقة السيف
قال لا يصح الاستثناء وان كان موصولا الا أن يقيم المدعى البينة على ما ادعى لكن في الذخيرة لو أقر بأرض
أو دار لرجل دخل البناء والشجار حتى لو أقام المتزلة بينة بعد ذلك على أن البناء والشجار لم تقبل بينته اه
الا أن يجعل على كونه مفعولا لاموصولا كما أشار لذلك في الحاشية سائحاتي (قوله وطوق الجارية)
استشكل بأنهم نصوا انه لا يدخل معها تبعا الا المعاد للمهنة لا غيره كالطوق الا أن يجعل على انه لا قيمة له كثيرة
أقول ذلك في البيع لانها رما على البائع أمادنا لما أقر بها فظهر أنها لا قيمة له والظاهر منه أن ما عليه المالكها
فتبعها ولو جليل تأمل (قوله فيما تر) أي من انه لا يصح (قوله له على ألف) قيد به لانه لو قال ابتداء
اشترت منه مبيعا الا أني لم أقبضه قبل قوله كما قبل قول البائع بهته هذا ولم أقبض الثمن والبيع في يد البائع
لانه من كرفس المبيع أو الثمن والقول للمتكبر بخلاف ما هنا لان قوله ما قبضته بعد قوله له على كذا رجوع
فلا يصح أقاده الرمي (قوله حال منها) أي من الجملة (قوله فان سله) لعلمهم أرادوا بالتسليم هنا
الاحضار ويخص هذا من قولهم يلزم المشتري تسليم الثمن أولا لانه ليس يبيع ضريح مقدسي أو بالسعود
ملخصا (قوله ان كذبه) في كونه زورا أو باطلا (قوله ان كذبه لزم البيع والا) وفي البدائع كالا يجوز
بيع التلحة لا يجوز الاقرار بالتلحة بأن يقول لا سرائي أقرتك في العلانية بقال وتواضع على فساد الاقرار
لا يصح اقراره حتى لا يملكه المتزلة سائحاتي (قوله صدق مطلقا) لان الغاصب يعصب ما يصادف والمودع
يودع ما عنده فلا يقتضي السلامة وما يبيع كثر وقوعه ما في الترخاية اعترفتي هذه الدابة فقال لا ولكنك
غيبتها فان لم يكن المستعير ركبها فلا ضمان والا فمن وكذا دفعها الى عارية أو أعطيتها عارية وقال أبو
حنيفة ان قال أخذتها منك عارية وبجد الآخر ضمن واذا قال أخذت هذا الثوب منك عارية فقال أخذته
منى يبيع فالقول للمقر ما لم يلبس لانه منكر الثمن فان لبس ضمن اعترفتي هذا فقال لا بل أجزتك لم يعنى
ان ذلك بخلاف قوله غيبته لكن يعنى ان كان استعمله (قوله أي الدراهم) مثله في الثمن بلالية لكن
في العيني قوله الا انه ينقص كذا أي مائة درهم وهذا ظاهر قتال (قوله والافقيته) فيه أن فرض المسألة

بنتص كذا) أي الدراهم وزن
خسة لارز سبعة (متسلا وان
فصل) بلا ضرورة (لا) يصدق
لجنة استثناء القدر لا الوصف
كأن يافة (ولو قال) لا سرائي أخذت
منك ألفا ودبعة فويلكت في يدي
يلانعد (وقال الآخر بل) أخذتها
منى (غيبها ضمن) المتزلة لا قراره
بالاخذ وهو سبب النعمان (وفي)
قوله أنت (أعطيتني ودبعة وقال
الآخر بل غيبته) منى (لا) يضمن
بل القول له لانكاره النعمان (وفي)
هذا كذا ودبعة) أو قرض لي (عندك
فأخذته) منك (فقال) المتزلة بل
هو أخذ المتزلة لو قاما والافقيته
لاقراره باليد له ثم بالاخذ منه وهو
سبب النعمان (وصدق من قال
أجزت فلانا (فرسي) هذه) أو
نوبي هذا فركبه أوليه
أو أعزته نوبي أو أسكنه بيتي
(ورده أو خاط) فلان (نوبي هذا
يكذاف قبضته) منه وقال فلان بل
ذلك لي (فالقول للمقر) استحبابا

في المشار اليه الآن يقال كان موجودا حين الاشارة ثم استلزمه المقر تأمل فقال (قوله هذا الالف وديعة فلان الخ) وسيأتي قبيل الصلح ما لو قال اوصى أبي ثلث ماله لفلان بل لفلان (قوله لانه لم يقر بايداعه) اي فلم يكن مقررا بسبب الضمان بخلاف الاول فانه حيث أقر بأنه وديعة لفلان آخر يكون ضامنا حيث أقر بها للاول فحجة اقراره بها للاول فكانت ملك الاول ولا يمكنه تسليمها للثاني بخلاف ما اذا باع الوديعة ولم يسلمها للمشتري لا يكون ضامنا بمجرد البيع حيث يمكنه دفعها اليه اهذا ما ظهر فتأمل (فرع) أقر بـ جـ بالين واستثنى كله على ألف درهم ومائة دينار لادهره افان كان المقر له في المالين واحدا يصرف الى المال الثاني وان لم يكن من جنسه قياسا والى الاول استحسانا لو من جنسه وان كان المقر له رجلين يصرف الى الثاني مطلقا مثل لفلان على ألف درهم وثلثان آخر على مائة دينار لادهره هذا كله قواهما وعلى قول محمد ان كان الرجل يصرف الى جنسه وان لرجلين لا يصح الاستثناء أصلا تنازعنا في عن المحيط (قوله اكثرهما قدرا) اي لو جنسا واحدا فلو بوجنتين كألف درهم لابل ألف دينار لزمه الالفان ط ملخصا (قوله ولو قال الدين الخ) عبارة الحاوي القدسي قال الدين الذي لي على فلان لفلان ولم يسلطه على القبض اه بلاذ كلفظة لو تحرير كذا في الهامش (قوله المامر) أو ائيل كالأقرار (قوله فيلزم التسليم) اي فلا تصح هبته من غير من عليه الدين الا اذا سلطه على قبضه (قوله ولو لم يسلطه الخ) لو هنا شرطية لا وصلية (قوله واسمى الخ) حاصلا ان سلطه على قبضه او لم يسلطه ولكن قال اسمى فيه عارية يصح كما في فتاوى المصنف وعلى الاول يكون هبة وعلى الثاني اقرارا وتكون اضافته الى نفسه اضافة نسبة لملك كذا ذكره الشارح فيما مر وانما اشترط قوله واسمى عارية ليكون قريته على ارادة اضافة النسبة وعليه يحمل كلام المتن ويكون اطلاقا في محل التقيد فلا اشكال حينئذ في جملة اقرارا ولا يخالف الاصل المار للقرينة الظاهرة وفي شرح الوهبانية امرأة قالت الصداق الذي لي على زوجي ملك فلان ابن فلان لاحق لي فيه وصدة فلان المقر له ثم ابرأت زوجها قبل يبرا وقيل لا والبراءة اظهر لما أشار اليه المرغباني من عدم صحة الاقرار فيكون الابراء ملاقيما له اه فان هنا اضافة للملك نظايرة لان صدقها لا يكون لغيرها فكان اقراره له هبة بلا تسلط على القبض وأعاد الشارح المسألة في متتقات الهبة واستشككها وقد علمت زوال الاشكال بعون الملك المتعامل فاعتمده (قوله وهو المذكور) اي قوله وان لم يقله لم يصح

* (باب اقرار المريض) *

(قوله وحده) مبتدأ وقوله مر الخ خبر في الهندية المريض مرض الموت من لا يخرج لحوائجه خارج البيت وهو الاصح اه وفي الاسماعيلية من يدي بعض مرض يشتكي منه وفي كثير من الاوقات يخرج الى السوق ويقضي مصالحه لا يكون به مريضا مرض الموت وتعتبر بقرينة عاهة من كل ماله واذا باع لواثبه او وهبه لا يتوقف على اجازة باقي الورثة (قوله نافذ) لكن يحلف الغريم كما مرقيل باب التحكيم ومثله في قضاء الاشهاد قال في الاصل اذا أقر الرجل في مرضه بدين غير وارث فانه يجوز وان أحاط ذلك بماله وان أقر لوارث فهو باطل الا أن يصدقه الورثة اه وهكذا في عاهة الكتب المعتمدة من مختصرات الجامع الكبير وغيره لكن في الفصول العمادية ان اقرار المريض للوارث لا يجوز حكاية ولا ابتداء واقاره للاجنبي يجوز حكاية من جميع المال وابتداء من ثلث المال اه قلت وهو مخالف لما اطلعه المشايخ فيحتاج الى التوفيق ويتبعي أن يوفق بينهما بأن يقال المراد بالابتداء ما يكون صورته صورة اقرار وهو في الحقيقة ابتداء تمليك بأن يعلم بوجهه من الوجود أن ذلك الذي أقر به ملك له وانما قصد اخراجه في صورة الاقرار حتى لا يكون في ذلك منع ظاهر على المقر كما يقع أن الانسان يريد أن يصدق على قدر فقره بين الناس واذا اخلا به وهبه منه او لئلا يحسد على ذلك من الورثة فيحصل منهم ايداء في الجلة بوجه ما وأما الحكاية فهي على حقيقة الاقرار ووجه هذا الفرق أجاب بعض علماء عهدنا المحققين وهو العلامة على المقدسي كافي حاشية الفصول للرملي أقول ومما يشهد لصحة ما ذكرنا من الفرق ما صرح به صاحب الفتية أقر الصحیح بعبدى يدايه لفلان ثم مات الاب والابن مريض فانه يعتبر بزوج العبد من ثلث المال لان اقراره متردد بين أن يموت الابن أو لا فيسقط ويبين أن يموت الاب أو لا فيصح فصار كالاقرار ابتداء في المرض قال اسناد نافذا كالتصحيح على أن المريض اذا أقر بعين في يده للاجنبي فاعنا يصح اقراره من جميع

في معينه فليحفظ (وأخر الأثر عنه ودين الصحة) مطلقا (وما لزمه في مرضه بسبب معروف) بينة او بعيانة قاض (قدّم على ما أقرب به في مرض موته ولو) المقر به (ودعيه) وعند الشافعي - الكل سواء (والسبب المعروف) ما ليس بتبرع (كنكاح مشاهد) ان يجر المثل أما الزيادة فباطلة وان جاز النكاح عناية (وبيع مشاهد واتلاف كذلك) اي مشاهد (و) المريض (ليس له أن يقضى دين بعض الغرماء دون بعض ولو) كان ذلك (اعطاء مهر وايضاء اجرة) فلا يسلم لهما (الا في مسألتين) اذا قضى ما استقرض في مرضه او نقد ثمن ما اشترى فيه) لو بمثل القيمة كما في البرهان (وقد علم ذلك) اي ثبت كل منهما (بالبرهان) لا باقراره اللهم (بخلاف) اعطاء المهر وشحوه (وما اذالم يؤد حتى مات فان البائع اسوة للغرماء) في الثمن (اذالم تكن العين) المبعة (في يده) اي يد البائع فان كانت كان اولى (واذا أقر) المريض (بدين ثم) أقر (بدين) تحاصوا وصل (او فصل) للاستواء ولو أقر بدين ثم يودع تحاصوا وبعكسه الوديعه اولى (وابراؤه مديونه وهو مديون غير جائز) اي لا يجوز (ان كان اجنيا وان) كان (وارثا فلا) يجوز (مطلقا) سواء كان المريض مديونا أولا اللهم وحله صحته أن يقول لاحقلى عليه كما أفاده بقوله (وقوله لم يكن لي على هذا المطلوب شيء) يشمل الوارث وغيره

المال اذالم يكن تملكه اياه في حال مرضه معلوما حتى امكن جعله تملكه اظهارا. فاما اذا علم تملكه في حال مرضه فاقراره لا يصح الا من ثلث المال قال رحمه الله وانه حسن من حيث المعنى اه قلت وانما قد حسنه بكونه من حيث المعنى لانه من حيث الرواية يخالف لما اطلقوه في مختصرات الجامع الكبير فكان اقرار المريض لغير وارثه صحيحا مطلقا وان أحاط بماله والله سبحانه اعلم. معين الفتى ونقله شيخنا شيخنا من اهل العلم ثم قال بعد كلام طويل فالذي تحررنا من المتون والشروح أن اقرار المريض لا يجزى صحیح وان أحاط بجميع ماله وشمل الدين والعين والمتون لا تنشئ غالبا الاعلى ظاهر الرواية وفي الجرح من باب قضاء الفوائت متى اختلف الترجيح رج اطلاق المتون اه وقد علمت أن التفصيل مخالف لما اطلقوه وأن حسنه من حيث المعنى لا الرواية اه وقد علمت أن ما نقله الشارح عن المصنف لم يرّضه المصنف الا اذا علم تملكه اياه اي بقاء ملكه اياه في زمن مرضه (قوله في معينه) وهو معين الفتى للمصنف (قوله ودين الصحة) مبتدأ خبره جملة تقدم (قوله فضايلة) اي أن لم تجزها الورثة لكونها وصلة لزوجته الوارثة (قوله والمريض) بخلاف الصحيح كافي جسد العناية (قوله ليس له) اي للمريض ومنفاده أن تخصيص الصحيح صحيح كافي جرد التامية شرح الملقى (قوله بعض الغرماء) ولو غرماء صحة (قوله اعطاء مهر) به من اعطاه ونسبه واضاقته الى مهر (قوله فلا يسلم لهما) بفتح الياء واللام واسكان السين المهمله اي بل يشاركهما غرماء الصحة لان ما حصل له من النكاح وسكنى الذار لا يصلح لتعلق حقهم فكان تخصيصهما أيضا إلحاق الغرماء بخلاف ما بعده من المسألتين لانه حصل في يده مثل ما نقد وحق الغرماء تعلق بمعنى التركة لا بالصورة فاذا حصل له مثله لا بعد تفويتا كفاية (قوله اي ثبت كل منهما) اي من القرض والشراء (قوله واذا أقر الخ) ولولا وارث عليه دين فأقر بقبضه لم يجز سواء. وجب الدين في صحته أولا على المريض دين أولا قطن. أقرت بقبض مهر خافوا مات وهي زوجته او معتقته لم يجز اقرارها والابان طلقها قبل دخوله جاز جع فصولين قع عت مريض قال في مرض موته ليس لي في الدنيا شيء ثم مات فله بعض الورثة أن يحلفوا وزوجته وبنته على انهما لا يعلن شيئا من تركه المتوفى بطريقة. اسع. وكذا لو قال ليس لي في الدنيا شيء سوى هذا حاوى الزاهدى فرمى قع للقاضي عبد الجبار وعت لعلات جرحى واسع. للانبرار لنجم الدين ابراء الزوجة وزوجها في مرض موته الذي مات فيه موقوف على ايجاز بقية الورثة فتاوى الشافى حامدية كذا في الهامش (قوله الوديعه اولى) لانه حين اقر به اعلم انهما ليست من تركته ثم اقراره بالدين لا يكون شاغلا للمال يمكن من جملة تركته برازية (قوله وابراؤه مديونه وهو مديون) قيد به احترامه عن غير المديون فان ابراءه الاجنبى بأفد من الثالث كافي الجوهرة. ساجاني (فائدة) أقر في مرضه شيء فقال كنت نقلته في الصحة كان بمنزلة الاقرار في المرض من غير اسناد الى زمن الصحة اشياء وفي البرازية عن المتقى أقر فيه أنه باع عبده من فلان وقبض الثمن في صحته وصدقه المشتري فيه صدق في البيع لا في قبض الثمن الا من الثلث اه ونقل في نور العين عن الخلاصة ونقل قبله عن الخانية أقر أنه ابراء فلان في صحته من دين لم يجز اذ لا يملك انشاءه للمال فكذا الحكمية بخلاف اقراره بقبض اذ يملك انشاءه فملك الاقرار به ثم قال قلعل في المسألة روايتين أو أحدهما سهو الظاهر أن ما في الخانية أصح وقال أيضا قوله اذ لا يملك انشاءه للمال بخلاف لما فيها أيضا أنه يجوز ابراءه الاجنبى - الا أن يخص عدم القدرة على الانشاء بكون فلان وارثا أو بكون الوارث كقبول فلان الاجنبى ففي اطلاقه نظر اه قلت او يكون المقر مديونا كما أفاده المصنف (قوله اجنيا) الا أن يكون الوارث كقبول عنه فلا يجوز اذ يبرأ الكفيل براءة الاصيل. جامع الفصولين. ولو أقر للاجنبي باستيفائه دينه منه صدق كما بسطه في الوالوجية (قوله فلا يجوز) سواء كان من دين له عليه أصالة أو كفالة وكذا اقراره بقبضه واحتياله على غيره فصولين وفي الهامش أقر مريض مرض الموت أنه لا يستحق عند زوجته عند حقاوا براءتهما من كل حق شرعى ومات عنها وورثة غيرها وله تحت يدها أعيان وله بتمتة دين والورثة لم يجزوا الاقرار لا يكون الاقرار صحيحا حامدية (قوله يشمل الوارث) صرح به في جامع الفصولين حيث قال مريض له على وارثه دين فأقره لم يجز ولو قال لم يكن لي عليك شيء ثم مات جاز اقراره قضاء لادبائه اه وينبغي لو ادعى الوارث الاثر أن المقر كاذب في اقراره أن يخالف المقر له بأنه لم يكن كاذبا بناء على قول أبي يوسف الفتى به كما حرق قبل باب الاستثناء وفي البرازية ادعى عليه ديونا وما لوديعه فصالح الطالب على يسير سيرا

وأقر الطالب في العلة أنه لم يكن له على المدعى عليه شيء وكان ذلك في مرض المدعى تم مات فبرهن الوارث أنه كان مورثاً عليه أموال كثيرة وأما قصد حرماننا لا تسع وان كان المدعى عليه وارث المدعى وجرى ما ذكرنا فبرهن بقية الورثة على أن أبانا قصد حرماننا بهذا القرار تسع اهـ وينبغي أن يكون في مسائلنا كذلك لكن فرق في الاشياء بكونه متمماً في هذا القرار لتقدم الدعوى عليه والصلح جعله على يسير والكلام عند عدم قرينة على التهمة اهـ قلت وكثيراً ما يقصد المأزح حرمان بقية الورثة في زماننا وتدل عليه قرائن الاحوال القريبة من الصريح فعلى هذا تسع دعواهم بأنه كان كاذباً وتقبل ينتهم على قيام الحق على المقر له وهذا قال السامحاني ما في المتن اقرار وبراءة وكلاهما لا يصح للوارث كما في المتون والشروح فلا يعقل عليه ثلثا يصير حله لا سقطا الارث الجبري اهـ والله اعلم (قوله صحيح قضاء) ومرفى الفروع قبيل باب الدعوى (قوله كالبسطه في الاشياء) أقول قد خالفه علماء عصره وأقربا عدم الصحة منهم ابن عبد العال والمتدسي وآخر المصنف والحائوني والرملي وكتب الحوي في الرد على ما قاله نقلا عن تقدم كآية حسنة فلتراجع أقول وحاصل ما ذكره الرملي أن قوله لم يكن عليه شيء مطابق لما هو الاصل من خلو ذمته عن دينه فليس اقرار ابل كاعترافه بعين في يد زيد بأنهم الزيد فانتفت التهمة ومنه ليس له على والده شيء من تركه أمه وليس له على زوجي مهر على المرحوم بخلاف ما هنا فان اقرارها في يدها اقرار بملكها للوارث بلا شك لان اقصى ما يستدل به على الملك اليد فكيف يصح وكيف تنفي التهمة والنقول معصرة بأن الاقرار بالعين التي في يد المقر كالاقرار بالدين واذا لم يصح في المهر على الصحيح مع أن الاصل براءة الذمة فكيف يصح فيما فيه الملك مشاهد باليد نعم لو كانت الامتعة بيد الاب فلا كلام في الصحة وفي حاشية البيري الصواب أن ذلك اقرار للوارث بالعين بصيغة الذني وما استندله المصنف في الدين لا العين وهو وصف في الذمة وانما يصير ما لا يقبضه (قوله أومع اجنبي) قال في نور العين أقر لوارثه ولا جنبي بدین مشترك بطل اقراره عندهما تصادق في الشركة او تكاذبا وقال محمد للاجنبي بحصته لو أنكر الاجنبي الشركة وبالعكس لم يذكره محمد ويجوز أن يقال انه على الاختلاف والصحيح أنه لم يجز على قول محمد كما هو قولهما (قوله الا أن يصدقه) اي بعد موته ولا عبرة لاجازته سم قبله كما في خزائن المفتين وان أشار صاحب الهداية لصدقه وأجاب به ابنه نظام الدين وحافده عماد الدين ذكره القهستاني شرح المتن وفي النعمية اذا صدق الورثة اقرار المريض لوارثه في حياته لا يحتاج لصديقتهم بعد وفاته وعزا لحاشية مسكين قال فلم يجعل الاجازة كالتمصدق ولعله لا نهم أقر وا اهـ وقدم الشارح في باب الفضولي وكذا وقف بعه لوارثه على اجازته سم اهـ في الخلاصة نفس البيع من الوارث لا يصح الاجازة الورثة يعني في مرض الموت وهو الصحيح وعندهما يجوز لكن ان كان فيه غبن او محاباة بخير المشتري بين الرد أو تكميل القيمة سأمحاني (قوله او أوصى) في بعض النسخ وأوصى بدون ألف (قوله لزوجه) يعني ولم يكن له وارث آخر وكذا في عكسه كما في الشربة لاية قاله شيخ والدي مدني (قوله صحت) ومنه في حاشية الرملي على الاشياء فراجعها (قوله وأما غيرهما) اي غير الزوجين وفي الهامش أقر رجل في مرضه بأرض في يدها وقف ان أقر بوقف من قبل نفسه كان من الثلث كالو أقر المريض بعق عبد أو أقر أنه تصدق به على فلان وهي المسألة الاولى قال وان أقر بوقف من جهة غيره ان صدقه ذلك الغير او رثته جار في الكل وان أقر بوقف ولم يبين أنه منه أو من غيره فهو من الثلث ابن التحنة كذا في الهامش (قوله صح الخ) هذا مشكل فراجع (قوله لما زعمه الطرسوسي) اي من أنه يكون من الثلث مع تصديق السلطان اهـ ح كذا في الهامش (قوله ولو كان ذلك) اي الاقرار ولو وصلية (قوله بقبض دينه) قال في الخانية لا يصح اقرار مرضي مات فيه بقبض دينه من وارثه ولا من كفيل وارثه الخ ما يأتي في القرب من ذلك عن نور العين وقيد بدین الوارث احترازاً عن اقراره باستيفاء دين الاجنبي والا اصل فيه أن الدين لو كان وجب له على اجنبي في صحته جاز اقراره باستيفائه ولو عليه دين معروف سواء وجب ما أقر بقبضه بدلا عما هو مال كتمن أو لا كبذل صلح دم العمد والمهر ونحوه ولو دينا وجب في مرضه وعليه دين معروف او دين وجب بمعانة اليهود فلو ما أقر بقبضه بدلا عما هو مال لم يجز اقراره اي في حق غرماء الصحة كما نقله السامحاني عن البدائع ولويد لا عماليس بمال جاز اقراره بقبضه ولو عليه دين معروف جامع الفصولين وفيه لوباع في مرضه شاباً كثر من قيمة فاقر بقبضه لم يصدق وقبل المشتري أدغمته

٢ (صحيح قضاء لادبانية) فترفع به مطالبة الدنيا لا مطالبة الاخرة حاوي الا المهر فلا يصح على الصحيح برازية اي لظهور أنه عليه غالباً بخلاف اقرار البنت في مرضها بأن الشيء للثلاثي مآل أبي أو أمي لاحق لي فيه او انه كان عندي عارية فانه يصح ولا تسع دعوى زوجها فيه كالبسطه في الاشياء فان لا فاعنم هذا التحريف فانه من مفردات كتابي (وان أقر المريض لوارثه) مقدره اومع اجنبي يعني اودين (بطل) خلافاً للشافعي رضي الله تعالى عنه ولنا حديث لا وصية لوارث ولا اقرار له بدین (الا أن يصدقه) بقية (الورثة) فلو لم يكن وارث آخر أو أوصى لزوجه او وصى له صححت الوصية وأما غيرهما فيرث الكل فرضاً او ردّاً فلا يحتاج لوصية شرعية لولاية وفي شرحه للوهيانية أقر بوقف ولا وارث له فلو على جهة عامة صح تصديق السلطان او نائبه وكذلك لو وقف خلافاً لما زعمه الطرسوسي فليحفظ (ولو) كان ذلك (اقراراً بقبض دينه)

أو غصبه أو رهنه ونحو ذلك (عليه) ٤٦٤ اي على وارثه أو عبيد وارثه أو مكاتبه لا يصح لوقوعه لمولاه ولو فعله ثم برئ ثم مات جاز كل ذلك

لعدم مرض الموت واختيار ولو مات المقتول ثم المريض وورثه المقتول لمن ورثه المريض جاز اقراره كقراره للاجنبي بجر وسيجيء عن الصيرفة بخلاف اقراره) اي لوارثه (بوديعة مستهلكة) فانه جائز وصورته أن يقول كانت عندي ودیعة لهذا الوارث فاستهلكتها بجوهره والحاصل أن الاقرار للوارث موقوف الا في ثلاث مذكورة في الاشياء منها اقراره بالامانات كلها ومنها النقي كلاحق في قبل أبي اواهي وهذه الحيلة في ابراء المريض وارثه ومنه هذا الشيء القلاني ملك أبي اواهي كان عندي عارية وهذا حيث لا قرينة وتامة فيها فيحفظ فانه سهم (أقر نفسه) اي في مرض موته (لوارثه) بؤمر في الحال بتسليمه الى الوارث فاذا مات يرثه) بزازية وفي انفسه تصرفات المريض نافذة وانما تنقض بعد الموت (والعبرة لكونه وارثا وقت الموت لا وقت الاقرار) فلو أقر لاختيه مثلا ثم ولد له صح له قراره عدم ارثه (الا اذا صار وارثا) وقت الموت (بسبب جديده كالترويج وعقد المودة) فيجوز كذا ذكره بقوله (فلو أقر لها) اي لاجنبية (ثم تزوجها صح بخلاف اقراره لاختيه المحبوب بسبب اوائن اذا زال حجه) باسلامه او بموت الابن فلا يصح لان ارثه بسبب قديم لا جديد (وبخلاف الهبة) لها في مرضه (والوصية لها) ثم تزوجها فلا تصح لان الوصية تنكح بعد الموت وهي حيث ذوارثه

مرة اخرى او انقض البيع عند أبي يوسف وعند محمد بؤدى ندر قيمته وانقض البيع (قولوا غصبه) اي بقبض ما غصبه منه (قولوا ونحو ذلك) كأن يقر أنه قبض المبيع فاسد امته أو أنه رجع فيما وجبه له مريضا حوى ط (فرع) أقر بدين لوارثه ولغيره ثم برئ فهو كدين بخصته ولو أوصى لوارثه ثم برئ بطلت وصيته جامع الفصولين (تمت) في التارخانية عن واقعات الناطقي اشهدت المرأة شهودا على نفسها بالبنينا والاختيا تريد بذلك اضرار الزوج وأشهد الرجل شهودا على نفسه بمال بعض الاولاد يريد به اضرار باقي الاولاد والشهود يعلمون ذلك وسعهم أن لا يؤدوا الشهادة الخ ما ذكره العلامة البيري وينبغي على قياس ذلك أن قال ان كن للقاضي علم بذلك لا يصح الحكم كذا في حاشية أبي السعود على الاشياء والظواهر (قولوا ولو فعله) اي الاقرار بهذه الاشياء للوارث (قولوا من ورثه المريض) كما اذا أقر لابن ابنه ثم مات ابن الابن عن أبيه (قولوا وسيجيء) اي قريبا (قولوا بوديعة) الا صوب باستهلاك الوديعة اي المعروفة بالبينة (قولوا مستهلكة) اي وهي معروفة (قولوا وصورته) قد أوضح المسألة في الرلوالجية ولم يبين بهذه الصورة أن الوديعة معروفة كإصرح به في الاشياء وفي جامع الفصولين راجع صورته أو دعي أبدا تلقى درهم في مرض الاب أو صحته عند الشهود فلما حضر الموت أقر باحلاكه صدق اذ لم يترك ومات ولا يدري ما صنع كان في ماله فاذا أقر باتلافه فأولى اه والحاصل أن مدار الاقرار هنا على استهلاك الوديعة المعروفة لاعتبارها (قولوا والحاصل) فيه مخالفة للاشياء ونفسها أو ما مجرد الاقرار للوارث فهو موقوف على الاجازة سواء كان يعين أو دين أو قبض منه أو ابراءه الا في ثلاث لأقر باتلاف وديعته المعروفة أو أقر بقبض ما كان عنده ووديعة أو بقبض ما قبضه الوارث بالوكالة من مديونه كذا في تلخيص الجامع وينبغي أن يلحق بالشبهة اقراره بالامانات كلها ولو مال الشركة او العارية والعنى في الكل أنه ليس فيه ايثار البعض فاعتنم هذا التحري فانه من مفردات هذا الكتاب اه ط (قولوا اقراره بالامانات) اي بقبض الامانات التي عند وارثه لابان هذه العبر لوارثه فانه لا يصح كإصرح به الشارح قريبا وصرح به في الاشياء وهذا مراد صاحب الاشياء بقوله وينبغي أن يلحق بالثانية اقراره بالامانات كلها فانتبه لهذا فانارأيتا من يحظى فيه ويقول ان اقراره لوارثه به جائز مطلقا مع أن النقول مصرحة بأن اقراره بالعبر كالدين كقد سئد عن الرمي ومن هذا يظهر لك ما في بقية كلام الشارح وهو متابع فيه للاشياء محالفا للمنفق وخالفه فيه العلماء الفحول كقد سئد في الفتاوى الاسماعيلية سئل فحين أقر في مرضه أن لاحق له في الاسباب والامتعة المعلومه مع بنته المعلومه وأنها تستحق ذلك دونه من وجه شرعي فهل اذا كانت الاعيان المرقومة في يده ومملكه فيها ظاهر ومات في ذلك المرض فالأقرار به لوارثه باطل الجواب نعم على ما اعتقده المحققون ولم يردوا بالنفي خلافا للاشياء وقد أسكروا عليه اه ونقله السامحاني في مجتمعه ورد على الاشياء والتارخ في حاشي نصحته وفي الحامدية سئل في مريض مرض الموت أقر فيه أنه لا يستحق عند زوجته خندقا وأبرأ ذمتها عن كل حق شرعي ومات عنها وعن ورثه غير حائل تحت يدها أعيان وله بدمتها دين والورثة لم يجبروا الاقرار فهل يكون غير صحيح الجواب يكون الاقرار غير صحيح والحالة هذه والله تعالى أعلم اه (قولوا ومنها النقي) فيه أنه ليس باقرار للوارث كإصوبه في الاشياء (قولوا كلاحق) هذا صحيح في الدين لاق العبر كامر (قولوا أو أمي) ومنه اقراره باتلاف وديعته المعروفة كإصوبه المتن كذا في الهامش (قولوا ومنه هذا الشيء) هذا غير صحيح كإصوبه مما مر قال في البحر في متفرقات القضاء ليس لي على فلان شيء ثم ادعى عليه مالا وأراد تحليله لم يحلف وعند أبي يوسف يحلف لعادة وسأني في مسائل شتى آخر الكتاب أن الفتوى على قول أبي يوسف اخاره أئمة خوارجهم لكن اختلفوا فيها اذا ادعاه وارث المقتول على قولين ولم يرجح في البرازية منهم ما شيا وقال الصدر الكهيد الرأى في التحليف الى القاضي وفسره في فتح القدير بأنه يجتهد بخصوص الوقوع فان غلب على ظنه انه لم يقبض حين أقر يحلف الخصم وان لم يقبض على ظنه ذلك لا يحلفه وهذا التماس في المنقصر في الاخصام اه قلت وهذا أمر لم يثبتناه والحمد لله (تمت) قال في التارخانية عن الخلاصة رجل قال استوفيت جميع مالي على الناس من الدين لا يصح اقراره وكذا لو قال ابرأت جميع غرمائي لا يصح الا أن يقول قبيلة فلان ودهم يمحسون فحينئذ يصح اقراره وبراءه (قولوا بسبب قديم) اي قائم وقت الاقرار ولو أقر لوارثه وقت اقراره ووقت موته وخرج من أن يكون وارثا فيما بين ذلك

(أقرضه أنه كان له على ابنته المينة عشرة دراهم قد استوفيتها وله) أي المقتز (ابن ينكر ذلك صح إقراره) لأن المبت ليس بوارث (كألو أقرضه لا مرأته في مرض موته بدين ثم ماتت قبله وترك) منها (وارثا) صح الإقرار (وقيل لا) فإنه بدعي الدين صبرية ولو أقرضه لو ارثه ولا جنبي بدين لم يصح خلافاً للمحمد عمادية (وان أقرضه لا جنبي) مجهول نسبه (ثم أقرضه ببنوته) وصدقه ٤٦٥ وهو من أهل التصديق (ثبت نسبه) مستندا

لوقت العلق (و) إذا ثبت (بطل إقراره) لما مر ولولم يثبت بأن كذبه أو عرف نسبه صح الإقرار لعدم ثبوت النسب شرعية معز بالنيابيع (ولو أقرضه ببنوته ثلاثاً) يعني بأنا (فيه) أي في مرض موته (فلها الأقل من الارث والدين) ويدفع لهذا ذلك بحكم الإقرار لا بحكم الارث حتى لا يصير شريكاً في أعيان التركة شرعية (وهذا إذا) كانت في العدة (و) (طلقتها بسواها) فإذا مضت العدة جاز لعدم التهمة عزيمة (وان طلقها بلا سواها فله الميراث بالغام بالغ ولا يصح الإقرار لها) لأنها وارثه أذ هو قار وأهمله أكثر المشايخ لنهوله من كتاب الطلاق (وان أقرضه ببنوته) النسب في مولده أو في بلد هو فيها هو ما في السن بحيث (لو أنه مثله لكان له ابنة وصدقه الغلام) لو ميز والام بحججه لتصدقه كأمه وحينئذ ثبت نسبه (ولو المقتز مرضاً) إذا ثبت (شارك) الغلام (الورثة) فان انتفت هذه الشروط يؤخذ المقتز من حيث استحقاق المال كألو أقرضه بأخوة غيره كأمه عن النبايع كذا في الشرعية فيجوز عند الفتوى (و) الرجل (صح إقراره) أي المريض (بالولد والوالدين) قال في البرهان وان علما قال المقدسي وفيه نظر لقول الزيلعي لو أقرضه بالجد أو ابن الابن لا يصح لأن فيه حل النسب على الغير (بالشروط) الثلاثة (المتقدمة) في الابن

ذلك بطل إقراره عند أبي يوسف لا عند محمد نور العين عن قاضي خان وفي جامع الفصولين أقرضه ببنوته وهو قن ثم عتق فبات الاب جازلانه للمولى لا للعتق بخلاف الوصية لابنه وهو قن ثم عتق فانما سئل لانهم يحتشد للابن اه وبسائه في المخ وانظر ما كتبناه في الوصايا (قوله ليس بوارث) يفيد أنها لو كانت حية وارثه لم يصح قال في الخاتمة لا يصح إقراره بدين من وارثه ولا من كفيل وارثه ولو كفيل في حقه وكذا لو أقرضه ببنوته بدين من وارثه وكل رجل لا يصح شيء معين فباعه من وارثه موكله وأقر بقبض الثمن من وارثه أو أقرضه ببنوته بدين من وارثه ولو كفيل وهو الوكيل وموكله صحيح فأقر الوكيل انه قض الثمن من المشتري وسجد الموكل صدق الوكيل ولو كان المشتري وارث الوكيل والموكل والوكيل مريضان فأقر الوكيل بقبض الثمن لا يصدق اذ مرضه يكتفي بإطلاق إقراره لو ارثه بالقبض فمرضها أولى مريض عليه دين محيط فأقر بقبض وديعة أو عارية أو مضاربة كانت له عند وارثه صح إقراره لأن الوارث لو ادعى رد الامانة الى مورثه المريض وكذبه المورث قبل قول الوارث اه من نور العين قبيل كتاب الوصية (قوله خلافاً للمحمد) (فرع) باع فيه من أجنبي عبد أو باع الا جني من وارثه أو وهبه منه صح ان كان بعد القبض لأن الوارث ملك العبد من الاجنبي لا من مورثه بزانية (قوله عمادية) قد سنعابرها عن نور العين (قوله لمن طافها) أي في مرضه (فرع) إقراره لها أي للزوجة بمهرها الى قدر مثله صحيح لعدم التهمة فيه وان بعد الدخول قال الامام ظهير الدين وقيل جرت العادة بمنع نفسها قبل قبض مقدار من المهر فلا يحكم بذلك التقدير اذ لم تعترف بالقبض والصحيح انه يصدق الى تمام مهر مثلها وان كان الظاهر أنها استوفت شيئاً بزانية وفيها أقرضه لا مرأته التي ماتت عن ولد بقدر مهر مثلها وله ورثة أخرى لم يصدق في ذلك قال القاضي الامام لا يصح إقراره ولا يناقض هذا ما تقدم لأن الغالب هنا بعد موته استيفاء ورثتها أو وصيها المهر بخلاف الاول اه (فرع) في النازخات عن السراجية ولو قال مشتركة أو شرك في هذه الدار فهذا إقرار بالنصف وفي العانية ومطلق الشركة بالنصف عند أبي يوسف وعند محمد ما يفسره المقتز ولو قال في الثلثين موصولاً صدق وكذا قوله بيني وبينه أولى وله اه (قوله وان أقرضه ببنوته) كان الاولى تقديم هذه المسألة على قوله وان أقرضه لا جنبي ثم أقرضه ببنوته لأن الشروط الثلاثة هنا معتبرة هناك أيضاً كذا في حاشية مسكين عن الجوزي (قوله أوفى بلد) حكاية قول آخر قال في الحواشي البعقوبية مجهول النسب من لا يعلم له أب في بلد على ما ذكر في شرح تلخيص الجامع لكل الدين والظاهر أن المراد به بلد هو فيه كذا في القنية لا مسقط رأسه كذا ذكره البعض لأن المغربي اذا انتقل الى المشرق فوقع عليه حادثة يلزم أن يفتش عن نسبه في المغرب وفيه من المخرج ما لا يخفى فليحفظ هذا اه (قوله وحينئذ) ينبغي حذفها فان بدكرها صار الشرط بلا جواب ح (قوله هذه الشروط) أي أحدها ح (قوله من حيث استحقاق المال) ان كان المراد بالمال هو المقتز به كما هو ظاهر قوله كما مر أعني بأن أقرضه لا جنبي ثم أقرضه ببنوته ولم تثبت بسبب انتفاء شرط فاع انه تكرار لا يحمل له هنا وان كان المراد به الارث كما هو ظاهر قوله كألو أقرضه بأخوة غيره فيكون المعنى ان أقرضه ببنوته لم يثبت نسبه بسبب انتفاء شرط من هذه الشروط شارك الورثة فلا يظهر وجهه اذ تقدم أن إقراره له بالمال صحيح ولا يصح الإقرار لو ارثه كما مر أن المواخذة حينئذ ليست للمقتز بل للورثة حيث شاركهم في الارث ومع هذا فان كان الحكم كذلك فلا بد له من نقل صريح حتى يقبل وقد راجعت عدة كتب فلم أجده ولعلنا هذه أمر الشارع بالتحرير قاتل (قوله عن النبايع) الذي قدمه الشرع لئلا يثبت النسب اه ثم كتب هنا ما قلناه النابح عنه (قوله فيجوز) لم يظهر لي المخالفة الموجبة للتحرير تأمل ح (قوله والرجل صح إقراره) في بعض النسخ اسقاط الرجل ولفظ صح إقراره (قوله أي المريض) الاولى تركه ح (قوله وان علما) بترك ثلاثه حروفه أي الوالدان وفيه نظر وجهه ظاهر فهو كإقراره بينت ابن قال في جامع الفصولين أقرضت فلها النصف والباقي للعصبة اذ إقراره يثبت جازلاً لبيت الابن اه وما ذاك الا لأن فيه تحميل النسب على الابن قد بر ط (قوله لا يصح) وسأق

للمقر عليه لا المقر له فلم أن المقر له صواب المقر عليه كما عبر به صاحب المخ في كتاب الفرائض ويدل عليه قوله لا أني
 ان بالتصديق ثبت النسب ولا يكون ذلك إلا من المقر عليه قال في روح الشروح على السراجية واعلم انه
 ان شهد مع المقر رجل آخر أو صدقه المقر عليه أو الورثة وهم من أهل الاقرار فلا يشترط الاصرار على الاقرار
 الى الموت ولا ينفع الرجوع لشبوت النسب ح ١٥ وفي شرح فرائض الملتي للطار بلبي - وصح رجوعه لانه
 وصية معنى ولا شيء ثمة مقر له من تركته قال في شرح السراجية المسي بالمحتاج وهذا اذا لم يصدق المقر عليه اقراره
 قبل رجوعه أو لم يقر بمثل اقراره أما اذا صدق اقراره قبل رجوعه أو أقر بمثل اقراره فلا يقع المقر رجوعه عن
 اقراره لأن نسب المقر له قد ثبت من المقر عليه ١٥ فهذا كلام شراح السراجية فالصواب التعبير به عليه كما عبر به
 في المخ في كتاب الفرائض وان كانت عبارته هنا كعبارة الشارح وكذا عبارة الشارح في الفرائض غير محزنة
 فتنبه (قوله عند الفتوى) أقول يخرج رده انه لو صدقه المقر له فلا الرجوع لانه لم يثبت النسب وهو ما في
 البدائع ولو صدقه المقر عليه لا يصح رجوعه لانه بعد ثبوته وهو ما في شروح السراجية فتشأ الاشتباه تحريف
 الصلة فال موضوع مختلف ولا يعني أن هذا كله في غير الاقرار بنحو الولد (قوله نصف نصيب المقر) ولومعه
 وارث آخر شرح الملتي وبيان في الزباني - (قوله في حق نفسه) فصار كالمشتري اذا أقر أن البائع كان أعتق
 العبد المبسوع يقبل اقراره في العتق ولم يقبل في الرجوع بالثمن بيانية وفي الزباني - فإذا قبل اقراره في حق نفسه
 يستحق المقر له نصيب المقر مطلقا عندنا وعند مالك وابن أبي ليلى يجعل اقراره شائعا في التركة فيعطي المقر
 من نصيبه ما يخصه من ذلك حتى لو كان لشخص مات أبوه أخ معروف فأقر بأخ آخر فكذب أخوه المعروف فيه
 أعطى المقر نصف ما في يده وعندهما يعني عند مالك وابن أبي ليلى ثلث ما في يده لأن المقر قد أقر له بثلاث شائع
 في النصفين فنشأ اقراره في حصته وبطل ما كان في حصة أخيه فيكون له ثلث ما في يده وهو سدس جميع المال
 والمدرس الآخر في نصيب أخيه بطل اقراره فيه الماذكرنا ونحن نقول ان في زعم المقر أنه يساويه في الاستحقاق
 والمنكر ظالم بانكاره فيجعل ما في يده المنكر كالمالك فيكون الباقي بينهما بالسوية ولو أقر بأخت تأخذ ثلث
 ما في يده وعندهما أخيه ولو أقر ابن و بنت وكذبهما ابن و بنت يقسم نصيب المقر بين أخيهما وعندهما أرباعا
 والتفريق ظاهر ولو أقر بامرأة أنها زوجة أخيه أخذت ثمن ما في يده ولو أقر بجدة هي أم الميت أخذت سدس
 ما في يده فيعامل فيما في يده كما يعامل لو ثبت ما أقر به ١٥ وتماه فيه (قوله بابن) أي من أخيه الميت
 (قوله اتني) هذه مسألة الدور الحكمي التي عدتها الشافعية من موانع الارث لانه يلزم من التورث عدمه
 بيانه انه اذا أقر أخا بن بابن الميت ثبت نسبه ولا يرث لانه لو ورث لجلب الاخ فلا يكون الاخ وارثا نرا
 فلا يقبل اقراره بالابن فلا يثبت نسبه فلا يرث لان اثبات الارث يؤدي الى نفيه وما أدى اثباته الى نفيه اتني من
 أصله وهذا هو الصحيح من مذهبه لكن يجب على المقر باطنا أن يدفع للابن التركة اذا كان صادقا في اقراره
 (قوله وظاهر كلامهم نعم) يعني ظاهر كلامهم صحة اقرار هذا الاخ بالابن ويثبت نسبه في حق نفسه فقط فيرث
 الابن دونه لما قالوا ان الاقرار ينسب على غيره يصح في حق نفسه حتى تلزمه الاحكام من النفقة والحضانة
 لا في حق غيره وقد رأيت المسألة منقولة والله تعالى الحمد والمنة في فتاوى العلامة قاسم بن قطلوبغا الحنفى - ونصه
 قال محمد في الاملاء ولو كانت للرجل عمة أو مولى نعمة فأقرت العمة أو مولى النعمة بأخ للميت من أبيه أو أمته
 أو بعم أو ببن عم أخذ المقر له الميراث كله لان الوارث المعروف أقر بأنه مقدم عليه في استحقاق ماله واقراره
 حجة على نفسه ١٥ هذا كلامه ثم قال فالما يمكن في هذا دور عندنا لم يذكري في الموانع وذكري بابه ١٥ (قوله
 الى نصيبه) فيجعل كأنه استوفى نصيبه ولان الاستيفاء انما يكون بقبض مضمون لان الديون تنقضي بامثالها
 ثم تلتقي فصا صافد أثر يدين على الميت فيلزم المقر كما مر قبل باب الاستثناء ولا يجري في هذه المسألة الخلاف
 السابق كما لا يخفى على الحاذق (قوله بعد حلفه) أي حلف المنكر أي لاجل الاخ لاجل الغريم لانه
 لا ضرر على الغريم فلا يثاب ما يأتى ولو نكل شاركة المقر (قوله لكنه) الاستدراك يقتضى أن لا يحلف
 في الاولى وبه صرح الزبلي - وهو مخالف لما قدمه عن الاكل ومترجوا به (قوله يحلف) أي المنكر بالله
 لم يعلم انه قبض الدين فان نكل برئت ذمة المدين وان حلف دفع اليه نصيبه بخلاف المسألة الاولى حيث لا يحلف
 لحق الغريم لان حقه كله حصل له من جهة المقر فلا حاجة الى تحليفه وهنا لم يحصل الا النصف فيحلفه زبلي

عند الفتوى (ومن مات أبوه فأقر
 بأخ شاركة في الارث) فيستحق
 نصف نصيب المقر (ولم يثبت
 نسبه) اما المقر أن اقراره مقبول
 في حق نفسه فقط قلت بقي لو أقر
 الاخ بابن هل يصح قال الشافعية
 لا لان ما أدى وجوده الى نفيه
 اتني من أصله ولم أره لاثمنا
 صريحا وظاهر كلامهم نعم
 فليراجع (وان ترك) شخص (ابن)
 وله على آخره فأقر أحدهما
 بقبض أبيه خسين منها فلا شيء
 للمقر (لان اقراره ينصرف الى
 نصيبه (ولا آخر خمسون) بعد
 حلفه انه لا يعلم أن أباه قبض شطير
 المائة قاله الاكل قلت وكذا
 الحكم لو أقر أن أباه قبض كل الدين
 انكته ههنا يحلف لحق الغريم
 زبلي

* (فصل في مسائل شتى) * (أقوت الحرة المكنته بدن) لا تحر (فكذبها بزوجها ص) اقرارها (في حقه أيضا) عند أبي حنيفة (فتحبس) المقررة (وتلازم) وان تنسّر الزوج وحده، وأحدى المسائل الست الخارجة من قاعدة الاقرار بجملة فاصرة على المقر ولا يتعدى الى غيره وهي في الاشياء ويتبقى أن يخرج أيضا من كان في الجارة غيره فأقر لا تحر بدن فان له حسيبه وان تنسّر المستأجر وحده واقعة التسوي ولم ترها صريحة (وعندهم لا) تنفذ في حق الزوج ولا تحبس ولا تلازم درر قلت وينبغي أن يقول على قوله ما قضا وقضاء لأن الغالب أن الأب يعاها الاقرار له وألبعض آثارها لينوصل بذلك الى منعها بالحبس عنده عن زوجها كما وقفت عليه من اراجين ابتليت بالقضاء كذا ذكره المصنف (بجهولة النسب أقرت بالرق لانسان) وصدة المقرلة (ولها زوج وأولاد منه) أي الزوج (وكذبها) زوجها (صح في حقه خاصة) فولد علق بعد الاقرار رقيق خلا للمحمد (لا) في (حقه) يرد عليه انتقاص طلاقها كحقيقته في الشربلية (وحق الاولاد) وفرع على حقه بقوله (فلا يسلط النكاح) وعلى حق الاولاد بشوله (وأولاد حصلت قبل الاقرار وما في بطنها وقتها أحرار) لحصولهم قبل اقرارها بالرق (بجهول النسب حرز عبده ثم أقرت بالرق لانسان وصدة) المقرلة (صح) اقراره (في حقه) ٤٦٨ فقط (دون ابطال العتق فان مات العتيق يرثه وارثه ان كان) له وارث يستغرق

* (فصل في مسائل شتى) *

التركة (والا فبئر) الكل أو الباقي كافي وشربلية (المقرلة فان مات المقر ثم العتيق فارثه لعصبة المقر) ولو جنى هذا العتيق سعى في جنائبه لانه لا عاقلة له ولو جنى عليه يجب ارش العبد وهو كالمملوك في الشهادة لان حرته بالظاهر وهو يصلح للدفع لالا استحقاق (قال) رجل لا تحر (لى عليك ألف فقال) في جوابه (الصدق أو الحق أو اليقين أنكر) كقوله حقا ونحوه (أو كثر لفظ الحق أو الصدق) كقوله الحق الحق أو حقا حقا (ونحوه أو قرن بها البر) كقوله البر حق أو الحق بر الى آخره (فأقرار ولو قال الحق حق أو الصدق صدق أو اليقين يقين لا يكون اقرارا لانه كلام تام بخلاف ما مر لانه لا يصلح للابتداء فجعل جوابا فكانه قال ادعيت الحق الى آخره قوله على الست الخ فيه انه لم يذكر السادسة وانما ذكرها ط حيث قال السادسة باع المبيع ثم أقرت ان البيع كان نكحة وصدة المشتري فله الرد على بائعه بالعيب اه صحيحه

(قوله وحده) وان تنسّر الزوج وحده، وأحدى المسائل الست الخارجة من قاعدة الاقرار بجملة فاصرة على المقر ولا يتعدى الى غيره وهي في الاشياء ويتبقى أن يخرج أيضا من كان في الجارة غيره فأقر لا تحر بدن فان له حسيبه وان تنسّر المستأجر وحده واقعة التسوي ولم ترها صريحة (وعندهم لا) تنفذ في حق الزوج ولا تحبس ولا تلازم درر قلت وينبغي أن يقول على قوله ما قضا وقضاء لأن الغالب أن الأب يعاها الاقرار له وألبعض آثارها لينوصل بذلك الى منعها بالحبس عنده عن زوجها كما وقفت عليه من اراجين ابتليت بالقضاء كذا ذكره المصنف (بجهولة النسب أقرت بالرق لانسان) وصدة المقرلة (ولها زوج وأولاد منه) أي الزوج (وكذبها) زوجها (صح في حقه خاصة) فولد علق بعد الاقرار رقيق خلا للمحمد (لا) في (حقه) يرد عليه انتقاص طلاقها كحقيقته في الشربلية (وحق الاولاد) وفرع على حقه بقوله (فلا يسلط النكاح) وعلى حق الاولاد بشوله (وأولاد حصلت قبل الاقرار وما في بطنها وقتها أحرار) لحصولهم قبل اقرارها بالرق (بجهول النسب حرز عبده ثم أقرت بالرق لانسان وصدة) المقرلة (صح) اقراره (في حقه) ٤٦٨ فقط (دون ابطال العتق فان مات العتيق يرثه وارثه ان كان) له وارث يستغرق

(قوله وحده) وان تنسّر الزوج وحده، وأحدى المسائل الست الخارجة من قاعدة الاقرار بجملة فاصرة على المقر ولا يتعدى الى غيره وهي في الاشياء ويتبقى أن يخرج أيضا من كان في الجارة غيره فأقر لا تحر بدن فان له حسيبه وان تنسّر المستأجر وحده واقعة التسوي ولم ترها صريحة (وعندهم لا) تنفذ في حق الزوج ولا تحبس ولا تلازم درر قلت وينبغي أن يقول على قوله ما قضا وقضاء لأن الغالب أن الأب يعاها الاقرار له وألبعض آثارها لينوصل بذلك الى منعها بالحبس عنده عن زوجها كما وقفت عليه من اراجين ابتليت بالقضاء كذا ذكره المصنف (بجهولة النسب أقرت بالرق لانسان) وصدة المقرلة (ولها زوج وأولاد منه) أي الزوج (وكذبها) زوجها (صح في حقه خاصة) فولد علق بعد الاقرار رقيق خلا للمحمد (لا) في (حقه) يرد عليه انتقاص طلاقها كحقيقته في الشربلية (وحق الاولاد) وفرع على حقه بقوله (فلا يسلط النكاح) وعلى حق الاولاد بشوله (وأولاد حصلت قبل الاقرار وما في بطنها وقتها أحرار) لحصولهم قبل اقرارها بالرق (بجهول النسب حرز عبده ثم أقرت بالرق لانسان وصدة) المقرلة (صح) اقراره (في حقه) ٤٦٨ فقط (دون ابطال العتق فان مات العتيق يرثه وارثه ان كان) له وارث يستغرق

(قوله لانه نداه) أي قيصا بعد الاخرة والنداء اعلام المنادى واحضاره لتحقيق الوصف (قوله حيث تزد) أي لو اشتراه من لم يعلم بهذا الاخبار ثم علم ط (قوله بخلاف الاول) فان الشيد لا يتمكن من اثبات هذه الاوصاف فيها ط (قوله بطريق) متعلق بالسكران (قوله عليه الحد) لعل سبق قلم والصواب القصاص فليراجع (قوله كابسطة سعدى) وعبارته هناك وقال صاحب النهاية كرا الامام القزناحي ولا يحد السكران باقراره على نفسه بالزنى والسرفقة لانه اذا احصا ورجع بطل اقراره ولكن يضمن المسروق بخلاف حد القذف والقصاص حيث يقام عليه في حال سكره لانه لا فائدة في التأخير لانه لا يملك الرجوع لانه حرام حقوق العباد فاشبه الاقرار بالمال والطلاق والعناق اه ولا يحنى عليك ان قوله لانه لا فائدة في التأخير محل بحث وفي معراج الدراية بخلاف حد القذف فانه يحبس حتى يعفو ثم يصعد للقذف ثم يحبس حتى يحلف منه الضرب ثم يصعد للسكر كره في المبسوط وفي معراج الدراية قيد بالاقرار لانه لو زنى وسرق في حاله يحد بعد العفو بخلاف الاقرار وكذا في الذخيرة اه (قوله سقوط القضاء) أي قضاء صلاة زيدا من يوم والى بخلاف الانعما (قوله على ما هنا) أي على ما في المتن والافسأني زيادة عليها (قوله بالخيرية) فاذا أقر أثبت العبد الذي في يده حرثت حرثته وان كذب العبد ط (قوله في الاسعاف) ونصه ومن قبل ما وقف عليه ليس له الرد بعدة ومن رده أول مرة ليس له القبول بعده اه وتمام التصاريح فيه ولا يحنى أن الكلام في الاقرار بالوقت لا في الوقف وفي الاسعاف أيضا ولو أقر رجل جليز بأرض في يده أنها وقف عليها وعلى أولاده مسلمون لما أبداهم من بعدهم على المساكين صدقة أحدهما وكذب الآخر ولا أولاد لهما يكون نصفها وقفا على المصدق منهم والنصف الآخر للمساكين ولورجع المنكر الى التصديق رجعت الغلة اليه وهذا بخلاف ما لو أقر لرجل بأرض فكذب المقتز ثم صدقه قائم الاصل له عالم بقرئتها ما نيا والمقتز أن الأرض المقتز بوقفها لا تصير ملكا لاحد فكذب المقتز له فاذا رجع اليه الأرض المقتز بكونها ملكا ترجع الى ملك المقتز بالتكذيب اه (قوله لو وقف) فيه أن الكلام في الاقرار بالوقف لا في الوقف وأيضا الكلام في الاقرار بالوقف لا في القبول على أن عبارة الاسعاف على أن ما في الاشياء والمخ أن المقتز اذا رده ثم صدقه صح ح (قوله قضاء البحر) وعبارته قيد بالاقرار بالمال احتراز عن الاقرار بالرق والطلاق والعناق والنسب والولاء فانها لا ترتد باردة أما الثلاثة الأولى ففي البرازية قال لا آخر أن العبد لم يرد المقتز له ثم عاد الى تصديقه فهو عبده ولا يطل الاقرار بالرق بالرد كما لا يطل بيجود المولى بخلاف الاقرار بالعين والدين حيث يطل بالرد والطلاق والعناق لا يطلان بالرد لانهما اسقاط يتم بالمسقط وحده وأما الاقرار بالنسب والولاء فشرح الجميع من الولاء وأما الاقرار بالنكاح فلم أره الآن اه وتمامه هناك (قوله واستثنى عنه) لا حاجة الى ذكرهما هنا فانها ليستاسما نحن فيه ح أي لأن الكلام في الاقرار وما ذكر في البراء (قوله مسألتين) حيث قال ثم اعلم أن البراء مرتد بالرد الا فيما اذا قال المديون أبرأني فأبرأه فانه لا يرتد كمن في البرازية وكذا البراء الكفيل لا يرتد بالرد فلستثنى مسألتان كما أن قولهم ان البراء لا يتوقف على القبول يخرج عنه البراء عن بدل السرف والسلم فانه يتوقف على القبول ابطاله كقائه مناه في باب السلم (قوله فيها) أي في الوكالة (قوله أو قال) عطف على صالح لانها مسألة أخرى في أوائل الثالث من فتاوى الحنفية كلام طويل في البراء العتلة فراجع في الخاتمة وصي الميت اذا دفع ما كان في يده من تركه الميت الى ولد الميت وأشهد الولد على نفسه انه قبض التركة ولم يبق من تركه والده قليل ولا كثير الا قد استوفاه ثم ادعى في يد الوصي شيئا وقال من تركه والى والى وأقام على ذلك بينة وكذا الوأقر الوارث انه قبض جميع ما على الناس من تركه والده ثم ادعى على رجل ديننا للولد تسع دعواه قلت ووجد سمعنا أن اقرار الراد لم يضمن ابراء شخص معين وكذا اقرار الوارث يقبضه جميع ما على الناس لبس

القضاء وتمامه في احكامات الاشياء (المقتز اذا كذب المقتز بطل اقراره) لما تقرر ٤٦٩ أنه يرتد بالرد (الافى) ست على ما هنا تبع الاشياء (الافرا بالخيرية والنسب وولاء العناق والوقف) في الاسعاف لو وقف على رجل قبضه ثم رده لم يرتد وان رده قبل القبول ابدت (والطلاق والرق) فكما لا يرتد ويزاد الميراث بزيادة والنكاح كافى مقترفات قضاء البحر وتمامه في واستثنى عنه مسألتين من البراء وهما ابراء الكفيل لا يرتد وبراء المديون بعد قوله أبرأني فأبرأه لا يرتد فالمستثنى عشرة فلتحفظ وفي وكالة الوهبانية متى صدقه فيها ثم رده لا يرتد بالرد وحل بشرط لصحة الرد مجلس البراء خلاف والضابط أن ما فيه عليك مال من وجه يقبل الرد والافلا كما بطل شفعة وطلاق وعناق لا يقبل الرد وحذا ضابط جيد فليحفظ (صالح احد الورثة وأبرأه ابراء عاما) أو قال لم يبق لي حق من تركه أبي عند الوصي أو قبضت الجميع ونحو ذلك (ثم ظهر في) بدو صيه من (التركة شيئا) لم يكن وقت الصلح) ونحوه (تسع دعوى حصته منه على الاسعاف)

٤ قوله فاذا رجع ترجع اليه الأرض المقتز بكونها ملكا الخ هكذا في النسخة المجموع منها والظاهر أن في العبارة سقطا وليختار اه صحيح

٣ قوله على أن عبارة الاسعاف على أن الخ انظر ما معناه فاعمل هنا خلا لا يعرف براجعة عبارة الحلبي اه متحفة

فيه ابراء ولترت لنا البراءة فهي غير صحيحة في الاعيان شرح وحيانية الشربلالي وفيه نظران عدم صحتهما معناه
 أن لا تصير ملكا للمدعى عليه والا فالادعى لا تسمع كإياي في الصلح (قوله صلح البرازية) وعبرة البرازية
 قال تاج الاسلام واحد صالح الورثة وبراء ابراء عاتما ثم ظهر في التركة شيء لم يكن وقت الصلح لارواية في جواز
 الدعوى ولقائل أن يقول يجوز دعوى حصته فيه وهو الصالح وقائل أن يقول لا اه وللشربلالي رسالة
 سماها تنقيح الاسكام في الاقرار والبراءة والخاص والعامة أجاب فيها بأن البراءة العامة بين الوارثين مانعة من
 دعوى شيء سابق عليها عينا أو ديناً ميراث أو غيره وحقق ذلك بأن البراءة اعمامة كلاحق أو لادعى
 أو لادعى صومة في قبل فلان أو هو برى من حتى أو لادعى في علمه أو لا تعلق في علمه أو لا استحق عليه شيئاً
 أو براءة من حتى أو مالى قبله وأما خاصة بدين خاص كبرائه من دين كذا أو عام كبرائه مالى عليه فيبرأ عن كل
 دين دون العين وأما خاصة بعين فتصح لفي الضمان لا الدعوى فيدعى به على المخاطب وغيره وان كان عن
 دعوا حافقه وصحج ثم ان البراءة لا تخص مجهول لا يصح وان لمعلوم صح ولوجوهول فقوله قبضت تركته مورثي
 كلها أو كل من لي عليه شيء أو دين فهو برى ليس ابراء عام ولا لخاص بل هو اقرار مجتزأ لا يمنع من الدعوى لما في
 المحيط قال لا دين لي على أحد ثم ادعى على رجل ديناً صح لاحتمال وجوبه بعد الاقرار وفيه أيضاً وقوله هو
 برى مالى عنده اخبار عن ثبوت البراءة لا انشاء وفي الخلاصة لاحق في قبله فيدخل فيه كل عين ودين وكفالة
 واجارة وجناية وحق اه وفي الاصل فلا يدعى ارثاً ولا كفالة نفس أو مال ولا ديناً أو مضاربة أو شركة أو ودعية
 أو ميراثاً أو داراً أو عبداً أو شيئاً من الاشياء حادثاً بعد البراءة اه ففى في شرح المظومة عن المحيط ابراء
 احد الورثة الباقي ثم ادعى التركة وأنكره والاسماع دعواه وان أفترق بالتركه أمره بالرد عليه اه ظاهر فيها
 اذا لم تكن البراءة عاتمة لماعلمته ولما ساند رآه لو ابراء عاماً ثم أفترق بعده بالمال المبرأه لا يعود بعد سقوطه
 وفي العمادية قال ذو اليد ليس هذا ويس ملكي أو لاحق في فيه أو يفوز ذلك ولا منازع له حيث ثم ادعاه أحد
 فقال ذو اليد هو لي فالتول له ان الاقرار مجهول باطل والتناقض انما يمنع اذا تفتن ابطال حتى على أحد اه
 ومثله في الفيض وخزانة المفتين فهذا علمت الفرق بين ابراءك أو لاحق في قبلك وبين قبضت تركته مورثي أو كل
 من لي عليه دين فهو برى ولم مخاطب معيناً وعلمت بطلان فتوى بعض أهل زماننا بأن ابراء الوارث وارئاً آخر
 ابراء عام لا يمنع من دعوى شيء من التركة وأما عبارة البرازية أى التي قدمناها فأصلها معزى الى المحيط وفيه نظر
 ظاهر ومع ذلك لم يقيد ابراء بكونه لمعين أو لا وقد علمت اختلاف الحكم في ذلك ثم ان كان المراد به اجتماع
 الصلح المذكور في المتون والشروح في مسألة الخارج مع البراءة العامة لمعين فلا يصح أن يقال فيه لارواية فيه
 كيف وقد قال قاضي خان انفتت الروايات على انه لا تسمع الدعوى بعده الا في حادث وان كان المراد به الصلح
 والابراء بنحو قوله قبضت تركته مورثي ولم يبق لي فيها حتى الاستوفية فلا يصح قوله لارواية فيه أيضاً لما قد مر
 من النصوص على صحة دعواه بعده وانفتت الروايات على صحة دعوى ذي اليد المقترب بأن لا ملك له في هذا العين
 عند عدم المنازع والذى يترأى أن المراد من تلك العبارة ابراء لغير معين مع ما فيه ولو سلمنا أن المراد به المعين
 وقطعنا النظر عن اتفاق الروايات على منعه من الدعوى بعده فهو مبين لما في المحيط عن المبسوط والاصل
 والجامع الكبير ومشهور الفتاوى المعقدة كالتحانية والخلاصة فيقدم ما فيها ولا يعدل عنها اليه وأما ما في الاشياء
 والبحر عن القضية افترق الزوجان وأبراء كل صاحبه عن جميع الدعاوى وللزوج أعيان قائمة لا تبرأ المرأة منها
 وله الدعوى لان ابراء انما يصرف الى الديون لا الاعيان اه فمعمول على حصوله بصيغة خاصة كقوله أبرأ أيتها
 عن جميع الدعاوى مالى عليها فيخص بالديون فقط لكونه مقيداً بما لى عليها ويؤيده التعليل ولولم يبق على ظاهره
 فلا يعدل عن كلام المبسوط والمحيط وكفى في الحكم المصرح بعموم البراءة لكل من أبرأ ابراءاً عاماً الى ما في القضية
 اه هذا حاصل ما ذكره الشربلالي في رسالته وهي قريب من كتراسين وقد أكره فيها من القول فحين أراد
 الزيادة فليرجع اليها به علم انه ما كان ينبغي للمصنف أن يذكر ما في البرازية متناً وأما ما سيجي آخر الصلح فليس
 فيه ابراء عام فقد برأنا شرح الملتقى في الصلح (قوله عن الاعيان) سيأتى الكلام على ذلك في الصلح (قوله
 في الصلح) أى في آخره (قوله أفترق رجل) تقدمت المسألة متناً في متفرقات القضاء (قوله شرح وحيانية)
 وبه أفتى في الحامدية والخيرية من الدعوى (قوله لا عذر لي أنفتر) فيه ان اضطارره الى هذا الاقرار عذر

صلح البرازية ولا تناقض لمحل قوله
 لم يبق لي حتى أى مما قبضته على أن
 الابراء عن الاعيان باطل وحيث
 قالوجه عدم صحة البراءة كما أفاده
 ابن النخبة واعتده الشربلالي
 وسحقه في الصلح (أفتر) رجل
 (بال في صلح وأشهد عليه) به ثم
 ادعى ان بعض هذا المال (المقتر به
 قرض وبعضه ربا عليه فان أقام
 على ذلك بينة تقبل) وان كان
 متناقضاً لانعلم انه مضطر الى
 هذا الاقرار شرح وحيانية قلت
 وحذر شارحها الشربلالي انه
 لا يفتى بهذا القرع لانه لا عذر ان
 أفتر

وبالدين بعد الابرأ منه باطل ولو
 ظهر بعد هبتها له على الاشبه
 نعم لو ادعى ديناً بسبب حادث بعد
 الابرأ العام وأنه أقتربه يلزمه
 ذكره المصنف في فتاويه قلت
 ومفاده أنه لو أقتر بقاء الدين أيضاً
 في حكمه كالأول وهي واقعة
 الفتوى فتأمل الفعل في المرض
 أحط من فعل الصحة الا في مسألة
 اسناد الناظر النظر لغيره بلا شرط
 فإنه صحيح في المرض لا في الصحة
 تمة ونعمامه في الاشياء وفي
 الوهبانية

أقر بجهر المثل في ضعف مودة
 فينة الابهاب من قبل تدر
 واسناد يبيع فيه للصحة اقبل
 وفي القبض من ثلث التراث بقدر
 وليس بلاثمه مقتران معه
 ولو قال لا تخبر بخلق يسطر
 ومن قال ملكي ذا لكان منشأ
 ومن قال هذا ملك ذا فهو مظهر
 ومن قال لا دعوى لي اليوم عند ذا
 فبايدعي من بعد منها فسكر

* (كتاب الصلح) *

مناسبتها أن انكار المقترب سبب
 للخصومة المستدعية للصلح (هو)
 لغة اسم من المصالحة وشرعاً عقد
 يرفع النزاع) ويشطع الخصومة
 (وركنه الإيجاب) مطلقاً
 (والقبول) فيما يتعين أما
 فيما لا يتعين كالدراهم فيتم بلا قبول
 عناية وسجيء (وشرطه العقل
 لا البلوغ والحرية فصع من صبي
 ما دون ان عرى) صلحه (عن ضرر
 بين و) صح (من عبده ما دون
 ومكاتب) لو فيه نفع

ملخصاً (قوله وبالدين) قد يذهب لأن اقراره بالعين بعد الابرأ العام صحيح مع أنه يبرأ من الاعيان في الابرأ
 العام كما صرح به في الاشياء وتحقق الفرق في رسالة الشرنبلالي في الابرأ العام (قوله بعد حصة الله على
 الاشبه) قال في البرازية وفي المحيط وهبت المهر منه ثم قال اشهد وأن لها على - مهرا كذا فاختار عند الفقيه
 أن اقراره جائز وعليه المذكور اذا قبلت لأن الزيادة لا تنفع بلاقولها والاشبه أن لا يصح ولا يجعل زيادة غير
 قصد الزيادة عن الجوى - برهن أنه أبرأني عن هذه الدعوى ثم ادعى ثانياً أنه أقترى بالمال بعد ابرأني
 فلوقال المدعى عليه أبرأني وقلت الابرأ - وقال صدقته فيه لا يصح الدفع يعني دعوى الاقرار ولو لم يقل يصح
 الدفع لا احتمال الرد والابرأ يرتد بالرد فيبقى المال عليه بخلاف قوله اذ لا يرتد بالرد بعده - جامع الفصولين
 لكن كلامنا في الابرأ عن الدين وحذا في الابرأ عن الدعوى وفي الرابع والعشرين من التبراخية ولو قال
 أبرأناك مالي عليك فقال لك على - ألف قد صدقت فهو برى - استحساناً لا حتى في هذه الدار فقال كان لك
 سدس فاشترت بها منك فقال لم أبعه فله السدس ولو قال خرجت عن كل حق لي في هذه الدار أو برئت منه اليك
 أو أقرت لك فقال الا شراحتيها منك فقال لم أقبض الثمن فله الثمن اه وفيها عن العتانة ولو قال لا حتى
 قبل برئ من كل عين ودين وعلى هذا لو قال فلان برى - عملي قبله دخل المضمون والامانة ولو قال هو برى - عملي
 عليه دخل المضمون دون الامانة ولو قال هو برى - عملي ضده فهو برى - من كل شيء أصله امانة ولا يبرأ عن
 المضمون ولو ادعى الطالب حقاً بعد ذلك وأقام بيعة فان كان أرخ بعد البرأ وتسمع دعواه وتقبل بيعة وان
 لم يؤرخ فالقياس أن تسمع وجعل على حق وجب بعدها وفي الاستحسان لا تقبل بيعة (قوله ذكره المصنف في
 فتاويه) ونصه سئل عن رجلين صدر بينهما ابراء عام ثم ان رجلاً منهما بعد الابرأ العام أقر أن في ذمته مبلغاً معيناً
 لا آخر فهل يلزمه ذلك أم لا اجاب اذا أقر بالدين بعد الابرأ منه لم يلزمه كافي الفوائد الزينة نقلاً عن التبراخية
 نعم اذا ادعى عليه ديناً بسبب حادث بعد الابرأ العام وأنه أقتربه يلزمه اه وانظر ما في اقراره تعارض
 الدينام لغام العدادي (قوله قلت ومفاده) أي مفاد تقييد الزوم بدعواه بسبب حادث وقوله لو أقر
 ببقاء الدين أي بأن قال ما أبرأني منه باقي في ذمتي والفرق بين هذا وبين قوله السابق وبالدين بعد الابرأ منه
 أنه قال هنالك بعد الابرأ فلان على - كذا تأمل (قوله بقاء الدين) أي بعد الابرأ العام (قوله كالأول)
 أي الاقرار بالدين بعد الابرأ منه (قوله تمة) اسم كتاب (قوله أقر بجهر المثل) قد يذهب اذ لو كان الاقرار
 بأزيد منه لم يصح (قوله الابهاب) أي لو أقامت الورثة البيعة ومثله الابرأ كما حققه ابن النخعة (قوله
 من قبل تدر) أي في حالة الصحة ان المرأة وهبت مهرها من زوجها في حياته لا تقبل ولا ينافي هذا ما تقدمه
 الشارح من بطلان الاقرار بعد الهبة لاحتمال أنه أبانها ثم تزوجها على المهر المذكور وفي هذه المسألة
 كذا قبل وفيه أن الاحتمال موجود (قوله واسناد) قال في المتن لو أقر في المرض الذي مات فيه
 أنه باع هذا العبد من فلان في صحته وتبض الثمن وادعى ذلك المشتري فإنه يصدق في البيع ولا يصدق
 في قبض الثمن لا بقدر الثلث هذه مسألة النظم الا أنه أغفل فيه قد تصديق المشتري ابن النخعة - مدني
 وقد مناقب شيوخه أوراق عن نور العين كلاماً فراجع (قوله فيه) أي في ضعف الموت (قوله من ثلث
 التراث) أي الميراث (قوله تشهد) بالمكان الدال المهملة (قوله نعه) بفتح النون وبالعين
 ورفع الدال المشددة (قوله نخلق) برفع الخاء واسكان اللام قال المقدسي ذكر محمد أن قوله لا تخبر فلا نا
 أن له على - ألفا اقرار وزعم السرخسي أن فيه روايتين سائحاتي (قوله منشأ) أي كان هبة (قوله
 مظهر) بضم الميم أي مقتر

* (كتاب الصلح) *

(قوله مطلقاً) فيما يتعين وفيما لا يتعين (قوله بلا قبول) لأنه اسقاط وسجيء - قريبا (قوله وشرطه الخ)
 وشرطه أيضاً قبض يده أن كان ديناً بدين والا كما سبب أي في مسائل شتى آخر الكتاب فراجع وأوصحه
 في الدرر هنا (قوله فصع من صبي الخ) وكذا عته بأن صياح أبوه عن داره وقد ادعاهما مدع وأقام البرهان
 (قوله لو فيه نفع) لو قال لم يكن فيه ضرر بين لكان أولى ليشمل ما إذا لم يكن فيه نفع ولا ضرراً أو كان فيه ضرر

غيرين ط (قوله معلوما) قال في جامع النصولين عازيا بالمسوط الصلح على خمسة أوجه * صلح على دراهم
أو دنانير أو فلوس فيحتاج إلى ذكر القدر * الثاني على بزاز أو كيل * أو وزني * مما لا محل له ولا مؤنة فيحتاج إلى ذكر قدر
وصفة أذ يكون جيدا أو وسطا أو رديا فلا بد من بيانه * الثالث على كيلي - أو وزني * مما لا محل له ولا مؤنة فيحتاج
إلى ذكر قدر وصفة وكان تسليمه عند أبي حنيفة كافي السلم * الرابع صلح على ثوب فيحتاج إلى ذكر ذرع وصفة
وأجل ذ الثوب لا يكون دينارا في السلم وهو عرف مؤجلا * الخامس صلح على حيوان ولا يجوز إلا بعينه
إذا صلح من التجارة والحيوان لا يصلح دينافيا اه (قوله إلى قبضه) بخلاف ما لا يحتاج إلى قبضه مثل
أن يذى حقاني دار رجل وذى الذي عليه حقاني أرض بيد المدعى فاصطالحا على ترك الدعوى جاز (قوله
والتعزير) أي إذا كان - حقا للمبعد كما لا يخفى ح (قوله أو مجهولا) أي بشرط أن يكون مما لا يحتاج إلى
التسليم كترك الدعوى مثلا بخلاف ما لو كان عن تسليم المدعى وفي جامع النصولين أذى عليه ما لا معلوما
فصالحه على ألف درهم وقبض بدل الصلح وذكروا في آخر الصلح وأبرأ المدعى عن جميع دعاواه وخصوماته أبرأه
صحيحا عما قيل لم يصح الصلح لأنه لم يذ كر قدر المال الذي فيه ولا بد من بيانه ليعلم أن هذا الصلح وقع معاوضة
أو اسقاطا أو وقع صرفا شرط فيه التقاض في المجلس أو لا وقد ذكر قبض بدل الصلح ولم يتعرض لمجلس الصلح فرفع
هذا الاحتمال لا يمكن القول بصحة الصلح وأما الإبراء فقد حصل على سبيل العموم فلا تسمع دعوى المدعى بعين
للإبراء العام لا للصلح اه وتقدم التصريح به في الاستحقاق وانظرا كتبنا عن الفتح أو آخر أخبار العيب
(قوله كحق شفعة) اذ هو عبارة عن ولاية الطلب وتسليم الشفعة لا قيمة له فلا يجوز أخذ المال في مقابلته
(قوله والثالث) هو إحدى الروايتين وهما يفتي كما في الشرع بلالية عن الصغرى أما بطلان الأول فرواية
واحدة كما فيها أيضا عن الصغرى (قوله للحاكم) ظاهره أنه يبطل بالصلح أصلا وهو الذي في الشرع بلالية عن
تأخرى خان فانه قال بطل الصلح وسقط المذان كان قبل أن يرفع إلى القاضي وإن كان بعده لا يبطل الحد وقد سبق
أنه انما سقط بالعفو عدم الطلب حتى لو عاد وطلب حدا الآن يحمل ما في الحاشية على أنه لم يطلب بعد (قوله
منطلقا) قبل الرد وبعده (قوله وطلب الصلح) فاعل طلب مستتر فيه والصلح مفعوله ولا حاجة إليه لأنه
تكرر مع ما في المتن (قوله على ذلك) وفي بعض النسخ هذه (قوله بالمسقط) هذا يفيد أنه لا يشترط الطلب
كما لا يشترط القبول ط (قوله وحكمه وقوع الخ) قال في البحر وحكمه في جانب المصالح عليه وقوع الملك
فيه للمدعى سواء كان المدعى عليه مقرا أو منكر أو في المصالح عنه وقوع الملك فيه للمدعى عليه أن كان
حما يحتمل التملك كالمال وكان المدعى عليه مقرا به وإن كان مما لا يحتمل التملك كالتقصص فالحكم وقوع
الإبراء كما إذا كان منكر ما مطلقا (قوله وقوع الملك) أي للمدعى أو للمدعى عليه (قوله عليه) أي سقاطا
ولو منكر أو (قوله كببيع) أي فقبض فيه أحكام البيع فينظر أن وقع على خلاف جنس المدعى فهو بيع
وشراء كإذ كرهنا وإن وقع على جنسه فإن كان بأقل من المدعى فهو حط وإبراء وإن كان مثله فهو قبض
واستيفاء وإن كان بأكثر منه فهو فضل وربما اه من الزيلعي - رمل - قال في البحر اعتبر بيعا أن كان على
خلاف الجنس إلا في مسائلين وتما فيه (قوله فقبض فيه) أي في هذا الصلح منح فشم المصالح عنه
والمصالح عليه حتى لو صلح عن دار بدار وجبت فيها الشفعة ط (قوله وتشرط) في موضع التعليق لقوله
ويفسده جهالة البدل (قوله من المدعى) بالبناء للمفعول (قوله ان كالاخ) أشار إلى أن من بيانية
أو تبعيضية وكل مراد تأمل (قوله كإذ كرهنا) أي أن كلفا فلا أو بعضا فبعضا ح (قوله لأنه معاوضة)
مقتضى المعاوضة أنه إذا استحق الثمن فإن مثله يرجع بمثله أو قيميا بغيره ولا يفسد العقد (فرع) قال في البرازية
وفي نظم الفتحة أخذ سارقا من دار غيره فأراد رفعه إلى صاحب المال فدفع له السارق ما لا على أن يكف عنه
يبطل ويرد البدل إلى السارق لأن الحق ليس له ولو كان الصلح مع صاحب السرقة برئ من الخصومة بأخذ المال
وحدة السرقة لا يثبت من غير خصومة ويصح الصلح اه وفيها أيضا اتهم بسرقة وحبس فصالح ثم زعم أن الصلح
كان خوفا على نفسه أن في حبس الوالي تصح الدعوى لأن الغالب أنه حبس ظلما وإن في حبس القضاة لا تصح

(و شرطه أيضا) (كون المصالح
عليه معلوما أن كان يحتاج إلى
قبضه و) (كون المصالح عنه حقا
يجوز الاعتراض عنه ولو) كان
(غير مال كالتقصص والتعزير
معلوما كان) المصالح عنه

(أو مجهولا لا) يصح (لو) المصالح
عنه (مما لا يجوز الاعتراض
عنه) وبينه بقوله (كحق شفعة
وحد قذف وكفالة بنفس) ويبطل
به الأول والثالث وكذا الثاني
لوقبل الرفع للحاكم لا حد زني
وشرب مطلقا (وطلب الصلح كاف
عن القبول من المدعى عليه أن كان
المدعى به مما لا يتعين بالتعيين)

كالدراهم والدنانير وطلب الصلح
على ذلك لأنه اسقاط للبعض وهو
يتم بالمسقط (وإن كان مما يتعين
بالتعيين) فلا بد من قبول المدعى
عليه (لأنه كالببيع بحر) وحكمه
وقوع الإبراء عن المدعى (وقوع
الملك في مصالح عليه وعنه لو مقرا
(وهو صحيح مع إقرار أو سكوت
أو إنكار فالأول) حكمه) كببيع

ان وقع عن مال بمال) وحينئذ
(فقبض فيه) أحكام البيع
(كإلزامه) والرد يعيب
وخيار رؤية وشرط وفسده جهالة
البدل) المصالح عليه لاجهالة
المصالح عنه لأنه بسقط وتشرط
القدرة على تسليم البدل (وما
استحق من المدعى) أي المصالح

عنه (يرد المدعى حصته من
العوض) أي البدل أن كالا
فكلا أو بعضا فبعضا (وما استحق
من البدل يرجع) الذي (بمحضه
من المدعى) كإذ كرهنا لأنه معاوضة

من المدعى

من المدعى

من المدعى

من المدعى

وهذا حكمها (و) حكمه (كأجارة أن وقع) الصلح (عن مال بمنفعة) كخدمة عبد وسكنى دار (فشرط التوقيت فيه) ان احتج اليه والا لا
 كصبيغ ثوب (ويستل بموت أحدهما وبه لا لخل في المدة) وكذا الوقع عن منفعة بمال او بمنفعة عن جنس آخر ابن كمال لانه حكم الاجارة
 (والاخير ان) اى الصلح بسكوت وانكار (معاوضة في حق المدعى وفداء يمين وقطع نزاع في حق الآخر) وحينئذ (فلا شفعة في صلح عن دار مع
 أحدهما) اى مع سكوت وانكار لكن للشفيع أن يقوم مقام المدعى فيدلى بجمته فان كان المدعى يمينه أقامها للشفيع عليه وأخذ الدار بالشفعة
 لان باقامة الشفعة تبين أن الصلح كان في معنى ٤٧٤ المبيع وكذا لو لم يكن له يمينه خلف المدعى عليه فبشكل شربلالية (وتجب في صلح) وقع

(عليها بأحدهما) او باقرار لآن
 المدعى يأخذها عن المال فيؤاخذ
 برزعه (وما استحق من المدعى رذ
 المدعى حصته من العوض ورجع
 بالخصومة فيه) فيخاصم المستحق
 نخله العوض عن الغرض (وما
 استحق من البدل رجع الى الدعوى
 في كله او بعضه) هذا اذا لم يقع
 الصلح بلفظ البيع فان وقع به رجع
 بالمدعى نفسه لا بالدعوى لان
 أقدمه على المباينة اقرار بالملكية
 عينى وغيره (وهذا لا البدل) كلا
 أو بعضا (تسليم له) اى
 للمدعى (كاستحقاقه) كذلك
 (في الفصلين) اى مع اقرار
 أو سكوت وانكار وهذا هو البدل
 مما يتعين واللا يسطل بل يرجع
 بمثله عينى (صالح عن) كذا نسخ
 المتن والشرح وصوابه على (بعض
 ما يدعيه) اى عين يتدعيها لجوازه
 في الدين كسجى فلو ادعى عليه
 دارا فصالحه على يمين معلوم منها
 فلو من غيرها صح قهستانى
 (لم يصح) لان ما قبضه من عين
 حقه وأبراء عن الباقي والبراء
 عن الاعيان باطل قهستانى
 وجبلة صحتة ما ذكره بقوله
 (الزيادة شئ) آخر كتب ودرهم
 (في البدل) فيصير ذلك عوضا عن
 حقه فيما بقى (أو) يلحق به (البراء
 عن دعوى الباقي)
 ٢ قوله عن أبي قد سقط من أصل
 نسخة المؤلف لفظ ما ينصف اليه
 أبى فتركت محله بياض الوضع فيه
 ما يوجد في النسخة بعد ما راجعها
 اه من هاشم الأصل

لان الغالب انه يحبس بحق اه (قوله ان احتج اليه) سكنى دار (قوله بموت أحدهما) أى ان عقدها
 لنفسه بجر (قوله وبه لا لخل) اى قبل الاستيفاء وتماسه في البحر (قوله لو وقع) كان ينبغي ذكره
 قبل قوله فشرط التوقيت فيه (قوله عن منفعة) يعنى انه يصح الصلح فلو ادعى مجرى في دار أو مسللا على
 سطح او شربا في نهر فأقر أو أنكر ثم صالحه على شئ معلوم جاز كما في القهستانى علائى شرح ماتى كذا فى
 الهامش (قوله عن جنس آخر) كخدمة عبد عن سكنى دار (قوله في حق المدعى) فطل الصلح على دراهم
 بعد دعوى دراهم اذا تقرر فاقبل القبض بجر (قوله عن دار) يعنى اذا ادعى رجل على آخر داره فسكت
 الآخر وأنكر فصالح عنها بدفع شئ لم تجب الشفعة لانه يزعم أنه يستحق الدار المملوكة على نفسه بهذا الصلح ويدفع
 خصومة المدعى عن نفسه لانه يشترها وزعم المدعى لا يلزمه مخ ادعى أرضا في يد رجل بالارث من أبيهما
 فجد ذواليد فصالحه أحدهما على مائة لم يشاركه الآخر لان الصلح معاوضة في زعم المدعى فداء يمين في زعم
 المدعى عليه فلم يكن معاوضة من كل وجه فلا يثبت للشريك حق الشركة بالشك وفي رواية عن أبى
 يشاركه خاتمة ملخصا (قوله وتجب) اى تجب الشفعة في دار وقع الصلح عليها بأن تكون بدلا (قوله يأخذها)
 اى الانكار والسكوت (قوله غلظت) علة لقوله رذ المدعى حصته (قوله رجع) اى المدعى (قوله الى
 الدعوى) الا اذا كان مما لا يتعين بالتعيين وهو من جنس المدعى به فحينئذ يرجع بمثل ما استحق ولا يسطل الصلح كما
 اذا ادعى ألفا فصالحه على مائة وقبضها فانه يرجع عليه بمائة عند استحقاقها سواء كان الصلح بعد الاقرار او قبله
 كالوجوده واسترقه او به رجة بخلاف ما اذا كان من غير الجنس كالدنانير هنا اذا استحققت بعد الافتراق
 فان الصلح يطل وان كان قبله رجع بمثلها ولا يطل الصلح كالفلوس بجر (قوله رجع الى الدعوى) الا اذا كان
 المصالح عنه مما لا يقبل النقص فانه يرجع بقيمة المصالح عليه كالقصاص والعق والنكاح والخلع كافي الاشياء
 عن الجامع الكبير وتمام الكلام عليه في حاشية الجوى (قوله في كله) ان استحق كل العوض (قوله
 او بعضه) ان استحق بعضه (قوله لا اقدامه) اى المدعى عليه (قوله بالملكية) اى للمدعى بخلاف
 الصلح لانه لم يوجد منه ما يدل على انه أقر بالملك له اذا الصلح قد يقع لدفع الخصومة (قوله كاستحقاقه) فيرجع
 بالمدعى او بالدعوى درمتنى كذا في الهامش (قوله كذلك) اى كلا او بعضا (قوله بعض
 ما يدعيه) اى وهو قائم وبأى حكم ما اذا كان هالكا عند قول الماتن والصلح عن المصوب الهالك وقال
 القهستانى لان المدعى بهذا الصلح استوفى بعض حقه وأبراء عن الباقي والبراء عن الاعيان باطل اه مدنى
 (قوله او يلحق) منصوب بأن مثل او برسل (قوله عن دعوى الباقي) قيد بالبراء عن دعواه لان البراء
 عن عينه غير صحيح كذا في المبسوط ابن مالك بأن يقول برئت عنها اوعن خصومتى فيها اوعن دعوى هذه الدار
 فلا تسمع دعواه ولا يمينه وأما لو قال أبرأتك عنها اوعن خصومتى فيها فانه باطل وله أن يخصم كالوقال لمن يسده
 عبد برئت منه فانه يبرأ ولو قال أبرأتك لانه انما أبرأه عن ضمانه كافي الاشياء من أحكام الدين قلت ففرقوا
 بين أبرأتك وبرتت أو أنابرى لاضافة البراءة لنفسه فتم بخلاف أبرأتك لانه خطاب الواحد فلا تخصمه غيره
 كما في حاشيتها معزى لاول الجلية شرح اللقى وفي البحر البراء ان كان على وجه الانشاء فان كان عن العين بطل
 من حيث الدعوى فله الدعوى بما على الخطاب وغيره ويصح من حيث نفي الصمان فان كان عن دعواه فان
 أضاف البراء الى الخطاب كبرأتك عن هذه الدار أو عن خصومتى فيها اوعن دعوى فيها لا تسمع دعواه على
 الخطاب فقط وان أضافه الى نفسه كقوله برئت عنها أو أنابرى فلا تسمع مطلقا هذا هو على طريق الخصوص
 اى عن مخصوصة فلو على العموم فله الدعوى على الخطاب وغيره كالوقال بالزوجان عن جميع الدعاوى وله
 أعيان فائمة له الدعوى بما لانه يخبر الى الديون لا الاعيان وأما اذا كان على وجه الاخبار كقوله هو برىء
 مما لى قبله فهو صحيح متناول للدين والعين فلا تسمع الدعوى وكذا لا ملك لى في هذه العين ذكره في المبسوط

والخط فعمل أن قوله لا استحق قبله حقاً مطلقاً ولا دعوى يمنع الدعوى بالعين والدين لما في المبسوط لاحقاً لقوله
يشمل كل عين ودين ولو ادعى حقاً لم يسع ما لم يشهدوا أنه بعد البراءة أه ما في البحر ملخصاً وقوله بعد البراءة
يفيد أن قوله لاحقاً لبراءة عام لا اقرار (قوله مطلقاً) أي سواء وجد أحد الأمرين أو لم يوجد فلا تسمع
دعوى الباقي ح (قوله وقولهم) جواب سؤال وارد على كلام الماتن لاعتلى ظاهر الرواية اذ لا تعرض
للإبراء فيها وما تضمنه الصلح اسقاطاً للباقي لإبراء فأنهم (قوله عن دعوى الخ) كذا عبارة القهستاني
ويجب اسقاط لفقد دعوى بقرينة الاستدراك الآتي ونقل الجوى عن حواشي صدر الشريعة للعقد معني
قولنا البراءة عن الاعيان لا تصح أن العين لا تصير ملكاً للمدعى عليه لأن يتي المدعى على دعواه الخ أبو السعود
وهذا أوضح مما هنا قال الساجاني والاحسن أن يقال الإبراء عن الاعيان باطل ديانة لا قضاء قال في
الهامش وعبارته في شرح الملتقى معناه أن العين لا تصير ملكاً للمدعى عليه لأنه يتي المدعى على دعواه بل تسقط في
الحكم كالصلح عن بعض الدين فإنه إنما يبرأ عن باقيه في الحكم لا في الديانة فلو ظفربه أخذه ذكره القهستاني
والبرجندي وغيرهما وأما الإبراء عن دعوى الاعيان فصحيح أه ما في الهامش وهو مخالف لما نقلناه عن
شرح الملتقى أنفساً وفي الخلاصة إبرأتك عن هذه الدار أعني خصوصاً فيما أودع دعواي فيها فهذا كله باطل
حتى لو ادعى بعده تسمع ولو أقام بينة تقبل أه تأمل (قوله وأما الصلح) مقابل قوله أي عين يدعيها
(قوله بعض الدين) قال المقدسي عن الخطوط أنه ألف فأنكره المطلوب فصالحه على ثلثمائة من الألف صح
ويبرأ عن الباقي قضاء لاديانة ولو قضاها الألف فأنكر الطالب فصالحه بمائة صح ولا يحل له أخذها ديانة
فيؤخذ من هنا ومن أن الربا لا يصح الإبراء عنه ما بقيت عينه عدم صحة براءة علماء قضاء زماناً بما يأخذونه
ويطلبون الإبراء فيبرؤهم بل ما أخذوه من الربا عرف بجماع عدم الحل في كل واحد ما علم أن عدم براءته في الصلح
استثنى منه في الثانية ما لو زاد وأبرأتك عن البقية ساجاني ويظهر من هذا أن ما تضمنه الصلح من الاسقاط
ليس إبراء من كل وجه والاصل لا يبيح أقوله إبرأتك عن البقية (قوله أي قضاء) وحينئذ فلا فرق بين الدين والعين
على ظاهر الرواية تأمل (قوله من الاشياء) قال فيها عن الثانية الإبراء عن العين المغصوبة إبراء عن ضمانها
وتصير أمانة في يد الغاصب ولو كانت العين مستهلكة صح الإبراء وبرئ من قيمتها أه فتوابعهم الإبراء عن الاعيان
باطل معناه أنها لا تكون ملكاً بالإبراء والأف الإبراء عنها سقوط ضمانها صحيح أو يحمل على الأمانة أه ملخصاً
أي أن البطلان عن الاعيان محله إذا كانت الاعيان أمانة لأنها إذا كانت أمانة لا تلحق عهدتها فلا وجه للإبراء
عنها تأمل وحاصله أن الإبراء المتعلقة بالاعيان إما أن يكون من دعواها وهو صحيح بلا خلاف مطلقاً وإن تعلق
بنفسها فإن كانت مغصوبة هالكة صح أيضاً كالدين وإن كانت قائمة فعني البراءة عنها البراءة عن ضمانها
لوهالك وتصير بعد البراءة من عينها كالأمانة لا تضمن إلا بالتعدي عليها وإن كانت العين أمانة فالبراءة
لا تصح ديانة بمعنى أنه إذا ظفرها ما لكها أخذها وتضع قضاء فلا يسمع القاضي دعواه بعد البراءة هذا ملخص
ما استفيد من هذا المقام ط وهو كلام حسن يرشدك إلى أن قول الشارح معناه يحول على الأمانة يتي
لو ادعى عليه عينا في يده فأنكر ثم أبرأ المدعى عنها فهو بمنزلة دعوى الغصب لأنه بالانكار صار غاصباً وهل تسمع
الدعوى بعده لو قائمة الظاهر نعم (قوله ولو باقرار) أي صح الصلح عن دعوى المال ولو كان الصلح باقرار
المدعى عليه وسواء كان الصلح عنه بمال أو بمنفعة وقوله هنا عني أي عن المال (قوله أو بمنفعة) أي ولو بمنفعة
(قوله وعن دعوى المنفعة) صورة دعوى المنافع أن يدعى على الورثة أن الميت أوصى بخدمة هذا العبد
وأأنكر الورثة لأن الرواية تحفظ على أنه لو ادعى استجار عين والمالك ينكر ثم صالح لم يجز أه وفي الاشياء
الصلح جائز عن دعوى المنافع الادعوى اجارة كما في المستصفي أه رمل وهو مخالف لما في البحر تأمل
(قوله عن جنس آخر) كالصلح عن السكنى على خدمة العبد بخلاف الصلح عن السكنى على سكنى فلا يجوز
كافي العين والزيلي قال السيد الجوى لكن في الولو الحية ما يخالفه حيث قال وإذا ادعى سكنى دار مصالحة
عن سكنى دار أخرى مدة معلومة جاز واجارة السكنى بالسكنى لا يتجاوز قال وإنما كان كذلك لأنهم ما يعتقدان
تلك كإتلاف أه أبو السعود وذكره ابن ملاء في شرح النقاية مخالفاً لما ذكره في شرحه على المجموع قال
في اليعقوبية والموافق للكتب ما في شرح المجموع (قوله على مال) أي في حق المدعى وفي حق الآخر دفعاً

لكن ظاهر الرواية الصحة مطلقاً
شرباً ليلية ومشي عليه في
الاختيار وعزاه في العزيمة
للبرازية وفي الجلاية لشج الإسلام
وجعل ما في المتن رواية ابن سماعة
وقولهم الإبراء عن الاعيان باطل
معناه بطل الإبراء عن دعوى
الاعيان ولم يصير ملكاً للمدعى
عليه وإذا لو ظفرتك الاعيان حل
أخذها لكن لا تسمع دعواه في
الحكم وأما الصلح على بعض
الدين فيصح ويبرأ عن دعوى الباقي
أي قضاء لاديانة فلذا لو ظفربه
أخذته قهستاني وقامه في أحكام
الدين من الاشياء وقد حققته
في شرح الملتقى (وصح) الصلح (عن
دعوى المال مطلقاً) ولو باقراراً
بمنفعة (و) عن دعوى (المنفعة)
ولو بمنفعة عن جنس آخر (و) عن
دعوى (الرق وكان عتقاً على
مال)

ويثبت الرأى لولا إقراره والا لا يثبت درر قلت ولا يعود بالينة رقتا وكذا في كل موضع أقام بينة بعد الصلح لا يستحق المذمى لانه يأخذ البدل
 باختیاره نزل باثنا فلينظر (و) عن دعوى الزوج (النكاح) على غير من وجبة (وكان خلعا) ولا يطيب لوم مطلق ويحل اياه التزوج لعدم الدخول
 ولو ادعته المرأة فصالحها لم يصح وثابة ونقاية ودرر وملتقى وصحبه في انجته والاختيار وصح الصحة في درر البحار (وان قتل العبد المأذون له
 رجلا عدا لم يميز صلحه عن نفسه) لانه ليس من تجارته فلم يلزم المولى لكن يسقط به القود ويؤخذ بالبدل بعد عتقه (وان قتل عبده) اى للمأذون
 (رجلا عدا وصالحه) المأذون (عنه جاز) لانه ٤٧٦ من تجارته والمكاتب كالحر (والصلح عن المغصوب الهالك على اكثر من قيمته قبل القضاء

بالقيمة جاز) كصلحه بعرض
 (فلا تقبل بينة الغاصب بعده) اى
 الصلح على (أن قيمته أقل مما صالح
 عليه) ولا رجوع للغاصب (على
 المغصوب منه بشئ) (لوتصادقا
 بعده انما أقل) بحر (ولو اعتق
 موسر عبد امشركه فصالح) (الموسر
 الشريك على اكثر من نصف
 قيمته لا يجوز) لانه متدر شرعا
 فبطل الفضل اتفاقا (كالصلح في)
 المسألة (الاولى) على اكثر من
 قيمة المغصوب (بعد انقضاء القيمة)
 فانه لا يجوز لان تقدير القاضى
 كالسارع (وكذا لو صالح بعرض
 صحيح وان كانت القيمة اكثر من قيمة
 مغصوب تلف) (لعدم الربا) (و) صحيح
 (في) الجنائية (العمد) مطلقا
 ولو في نفس مع اقرار (بأكثر
 من الدية والارش) أو بأقل لعدم
 الربا وفي الخطا كذلك لا تصح
 الزيادة لان الدية في الخطا مقدرة
 حتى لو صالح بغير مقاديرها صح
 كفسه ما كان بشرط المجلس لثلا
 يكون دينا بدلين وتعين القاضى
 أحدها يصير غيره بجنس آخر ولو
 صالح على خرفه فتلزم الدية في
 الخطا ويسقط القود

للصومة بحر (قوله لو باقرار) اى من العبد (قوله لا يستحق المذمى) بالبناء لانه فعول وسياق آخر
 الباب استثناء مسألة (قوله لانه يأخذ البدل) باضافة أخذ الى البدل (قوله على غير من وجبة) لانه
 لو كانت ذات زوج لم يصح الصلح وليس عليه العدة ولا تجديد النكاح مع زوجها كما في العمادية قهستاني
 (قوله وكان خلعا) ظاهره أنه يقتض عددا الطلاق فيملك عليها طقتين لو تزوجها بعد أمالها كان عن اقرار
 فظاهر وأما اذا كان عن انكار أو سكوت فعامله له برعته قدبر ط (قوله لوم مطلقا) هذا عام في جميع انواع
 الصلح كفساية (قوله لم يصح) وأطال صاحب غاية البيان في ترجيحه حموى (قوله في درر البحار) وأقره
 في شرحه غرر الافكار وعليه اقتصر في البحر فكان فيه اختلاف التحجيج وبعبارة المجموع او ادعت منع نكاحه
 فصالحها جاز وقبل لم يميز (قوله عدا) قيد به لانه لو كان القتل خطأ فالظاهر الجواز لانه يسلك به مسلك
 الاموال ط (قوله فلم يلزم المولى) قال المقدسى فان أجاز له صح سائحاني (قوله عدا) فاعل قتل
 (قوله المغصوب) اى القبي لانه لو كان مثليا فهلك فالمصالح عليه ان كان من جنس المغصوب لا يجوز الزيادة
 انفا وان كان من خلاف جنسه جاز اتفاقا وقيد بالهلاك اذ لو كان قبله يجوز اتفاقا ابن ملك وسيدكر
 محترز قوله قبل القضاء وقيد بقوله على اكثر من قيمته لانه محل الخلاف وفي جامع الفصولين غصب كتر بر
 أو ألق درهم فصالح على نصفه فلو كان المغصوب هالك جاز الصلح ولو قائما لكن عيبه أو أخفاه وهو مقر أو منكر
 جاز قضاء لادبانه ولو حاضر اياه لكن غاصبه منكر جاز كذلك فلو وجد المالك بينة على بقية ماله قضى له به والصلح
 على بعض حقه في كيلي - او وزنى - حال قيامه باطل ولو أقر بغصبه وهو ظاهر وبه قدر مالكه على قبضه فصالحه
 على نصفه على ان ابراهم يابني جاز قياسا لاستحسانا ولو صالحه في ذلك على ثوب ودفعه جاز في الوجوه كلها
 اذ يكون مشتريا للثوب بالمغصوب ولو كان المغصوب قنا او عرضا فصالح غاصبه ماله كله على نصفه وهو مغيبه
 عن ماله وغاصبه مقر أو منكر لم يميز اذ صلحه على نصفه اقرار بقيامه بخلاف كيلي - او وزنى - اذ يصور هلاك
 بعضه دون بعضه عادة بخلاف ثوب وقت اه (قوله من قيمته) ولو بغين فاحش قال في غاية البيان بخلاف
 الغبن اليسير فانه لما دخل تحت تقويم المقومين لم يعد ذلك فضلا فلم يكن ربا اى عندهما (قوله بالقيمة جاز) لان
 الزيادة لا تظهر عند اختلاف الجنس فلا يكون ربا وهذا جائز عند الامام خلافا لهما لان حق المالك في الهالك
 لم ينقطع ولم يتحول الى القيمة فكان صلحا عن المغصوب لانه قيمته (قوله بعرض) اى سواء كانت قيمته كقيمة
 الهالك أو أقل - أو أكثر وانما ذكرها الشارح حنا مع انها ستأتى منا اشارة الى أن محلها هنا ح (قوله
 موسر) قيد به لانه لو كان معسرا يسع العبد في نصفه كما في مسكين (قوله وصح في الجنائية العمد) شمل
 ما اذا تعدد القاتل او انقرد حتى لو كانوا جماعة فصالح أحدهم على اكثر من قدر الدية جاز وله قتل البقية والصلح
 معهم لان حق القصاص ثابت على كل واحد منهم على سبيل الانفراد تأمل - وملى - (قوله لعدم الربا) لان
 الواجب فيه القصاص وحوليس بمال (قوله كذلك) اى ولو في نفس مع اقرار ح (قوله الزيادة)
 أفاد صحة النقص (قوله حتى لو صالح) أفاد أن الكلام فيما اذا صالح على احد مقادير الدية وصح ما به يعبر
 أو ما يتأبى أو ما تاشاة أو ما تاحل أو ألف دينار أو عشرة آلاف درهم كما في العزيمة عن الكافي (قوله
 بشرط المجلس) اى بشرط القبض في المجلس وهذا مقيد بما اذا كان الصلح بمكيل او موزون كما قيد في العناية
 ح (قوله احدها) كالا بل مثلا (قوله يصير) بضم الياء وفتح الصاد وكسر الياء المشددة فعل مضارع
 (قوله بجنس آخر) فلو قضى القاضى بمائة بغير فصالح القاتل عنها على اكثر من مائتي برة وهي عنده ودفعها
 جاز وتماه في الجوخرة (قوله ويسقط القود) اى في العمد يعنى يصير الصلح الفاسد فبما يجب القود عتقوا
 عنه وكذا على خنزير أو حتر كما في الهندية سائحاني وهذا بخلاف ما اذا قيد بالهالة قال في المنع ثم اذا قعدت

التسوية في الصلح كالوصال على دابة أو ثوب غير معين تجب الدية لان الولى لم يرض بسقوط حقه سبحانه بخلاف
 ما اذا لم يسم شيئا أو سمى النحر ونحوه حيث لا يجب شيء لما ذكرنا من أن القصاص إنما يتقوم بالتقوم ولم
 يوجد (قوله ما يرجع اليه) اذ لاديه فيه بخلاف الخطا فإنه اذ بطل الصلح يرجع الى الدية المتقدمة قريبا
 (قوله أو على) نسخ المتن وعن (قوله يدعيه على آخر) العبارة مقبولة والصواب يدعيه عليه آخر يدل
 عليه قوله لم يبدله الموكل (قوله فيؤخذ) اى ويرجع على الموكل به وكذا الصلح بالخلع وكذا يرجع في الصورة
 التالية لهذه كافي المقدسي (قوله فيلزم الوكيل) اى ثم يرجع به على الموكل (قوله لانه حينئذ
 كبيع) والخقوق فيه ترجع الى المباشر فكذا ما كان بمنزلة (قوله مطلقا) سواء كان عن مال بآل أو لا
 (قوله صالح عنه فضولى الخ) هذا فعند اذ أضاف العقد الى المصالح عنه ما فى آخر تصرفات الفضولى من
 جامع الفصولين ف الفضولى اذا أضاف العقد الى نفسه يلزمه البذل ولم يضمنه ولم يصفه الى مال نفسه
 ولا الى ذمة نفسه وكذا الصلح عن الغير اهـ (قوله وسلم) اى فى الاخيرة (قوله صح) مكرر بما فى المتن
 وفى الدرر أما الاول فلان الحاصل للمدعى عليه البراءة وفى حقها الاجنبى والمدعى عليه سواء ويجوز أن يكون
 الفضولى أصلا اذا ضمن كالفضولى بالخلع اذا ضمن البذل وأما الثانى فلانه اذا أضافه الى نفسه فقد اترم
 تسليمه فصح الصلح وأما الثالث فلانه اذا عينه للتسليم فقد اشترط له سلامة العوض فصار العقد تاما بقبوله وأما
 الرابع فلان دلالة التسليم على رضى المدعى فوق دلالة الضمان والاضافة لنفسه على رضاه اهـ باختصار
 (قوله فى الكل) فلا استحق العوض فى الوجوه التى تقدمت او وجدته زيوفا واستوفى لم يرجع على المصالح
 لانه متبرع اترم تسليم شيء معين ولم يلتزم الا بقاءه عن غيره فلا يلزمه شيء آخر ولكن يرجع بالدعوى لانه لم يرض
 بترك حقه سبحانه الا فى صورة الضمان فانه يرجع على المصالح لانه صار ذمته ولهد الواسع من التسليم
 يجبر عليه زبلى (قوله بأمره) لم يرجع على المصالح عنه ان كان الصلح بأمره بزارية فقييد الضمان انصافا
 وفيها الأمر بالصلح والخلع أمر بالضمان لعدم توقف صحته معا على الأمر فصرف الأمر الى اثبات حق الرجوع
 بخلاف الأمر بقتضاء الدين اهـ (قوله عزى) لم اجده فيه فليراجع (قوله والايسلم) كان ينبغي
 أن يقول والا يوجد شيء مما ذكر من الصور الاربعة كما يعلم مما نقلناه عن الدرر (قوله والا فهو موقوف)
 هذه صورة خامسة مترددة بين الجواز والبطالان ووجه الحصر كافي الدرر أن الفضولى إما أن يضمن المال أولا
 فان لم يضمن فاما أن يضيف الى ماله أولا فان لم يضيفه فاما أن يبشر الى نقد أو عرض أولا فان لم يبشر فاما أن يسلم
 العوض أولا فالصلح جائز فى الوجوه كلها الا الاخير وهو ما اذا لم يضمن البذل ولم يصفه الى ماله ولم يبشر اليه
 ولم يسلم الى المدعى حيث لا يحكم بجوارزه بل يكون موقوفا على الاجازة اذ لم يسلم للمدعى عوض اهـ وجعل
 الصور الرباعى أربعة وألحق المشار بالخصف (قوله الخمسة) التى خامستها قوله والابطال التى خامستها قوله
 والا فهو موقوف بعد قوله او على هذا ويؤيده قول الشارح سابقا فى الصورة الرابعة (قوله فى دعواه) فيه
 أنه اذا كان صادقا فى دعواه كيف يطيب له وفى زعمه انه اوقف وبذل الوقف حرام فملكه من غير مستوفى فأخذه
 بجزء رشوة ليكيف دعواه فكان كما اذا لم يكن صادقا وقد يقال انه اغاأخذه ليكيف دعواه لا ليبتل وقفيته وعسى
 أن يوجد مدعى آخر ط قلت اطلق فى أول وقف الخامسة الجواب بأنه لا يصح قال لأن المصالح يأخذ
 بدل الصلح عوضا عن حقه على زعمه فيصير كالعامة وحذا لا يكون فى الوقف لان الموقوف عليه لا يملك
 الوقف فلا يجوز له بيعه فهنا ان كان الوقف ثابتا فالاستبدال به لا يجوز والا فهذا يأخذ بدل الصلح لاعتن حق
 ثابت فلا يصح ذلك على حال كذا فى جواهر الفتاوى اهـ ثم نقل الحامدى ما هنا ثم قال قتأمل اهـ وانظر
 ما كتبتاه فى باب البيع الفاسد عن التمر عند قوله بخلاف بيع قن ضم الى مدر (قوله كل صلح بعد صلح) المراد
 الصلح الذى هو اسقاط أموال أو اصطفا على عوض ثم على عوض آخر فالثانى هو الجائز وانفسخ الاول كالبيع
 نور العين عن الخلاصة (قوله فالثانى باطل) قاله القاضى الامام (قوله وكذا النكاح الخ) وقامه
 فى جامع الفصولين فى الفصل العاشر كذا فى الهامش (قوله بعد النكاح) وفيه خلاف فقيل تجب
 التسمية الثانية وقيل كل منهما (قوله والحوالة الخ) بأن كان له على آخر ألف فأحال عليه بها شخصاً ثم أحال
 عليه بها شخصاً آخر شيخنا (قوله بعد الشراء) أى بعد ما اشتري المصالح عنه (قوله الا فى ثلاث) قلت

لعدم ما يرجع اليه اختيار
 (وكل) زيد عرا (بالصلح عن دم عمد
 أو على بعض دين بدعيه) على آخر
 من مكمل وموزون (لزم بدله الموكل
 لانه اسقاط فكان الوكيل
 سفيرا الآن يضمنه الوكيل)
 فيؤخذ بضمائه (كالووقع الصلح)
 من الوكيل (عن مال بآل عن
 أقران) فيلزم الوكيل لانه حينئذ
 كبيع (أما اذا كان عن انكار
 لا يلزم الوكيل مطلقا بجر ودرر
 صالح عنه) فضولى (بلا أمر صح
 ان ضمن المال أو أضاف) الصلح
 (الى ماله أو قال على) هذا او (كذا
 وسلم) المال صح وصار متبرعا
 فى الكل الا اذا ضمن بأمره عزى
 زاده (والا) يسلم فى الصورة
 الرابعة (فهو موقوف فان أجازه
 المدعى عليه جاز ولزمه) البذل
 (والابطال والخلع فى جميع
 ما ذكرنا من الاحكام) الخمسة
 (كالصلح ادعى وقفية دار ولاينة
 له فصالحه المنكر لقطع الخصومة
 جاز وطالبه) البذل (لو صادقا
 فى دعواه وقيل) قائله صاحب
 الاجناس (لا) يطيب لانه يبيع
 معنى ويبع الوقف لا يبيع
 صلح بعد صلح فالثانى باطل وكذا
 النكاح بعد النكاح والحوالة
 بعد الحوالة (والصلح بعد الشراء)
 والاصل أن كل عقد أعيد فالثانى
 باطل الا فى ثلاث مذكرة
 فى بيع الاشياء

الكفاية والشراء والابارة فلتراجع (أقام) المدعى عليه (بينة بعد الصلح عن انكار ان المدعى قال قبله) قبل الصلح (ليس لي قبل فلان حق
فأصلح مائتي) على الحجة (ولو قال) المدعى (بعده ما كان لي قبله) قبل المدعى عليه (حق بطل) الصلح بمر قال المصنف وهو مقيد لاطلاق
العمادية ثم نقل عن دعوى البرازية ٤٧٨ أنه لو ادعى المالك بجهة أخرى لا يسل فيجوز (والصلح عن الدعوى الفاسدة يسع وعن

البينة لا) والناسدة ما يمكن
تصحيحها بمر وحزري الاشياء
ان الصلح عن انكار بعد دعوى
فاسدة فاسدة في دعوى بجهول
لجائز فليفظ (وقبل اشتراط
 صحة الدعوى صحة الصلح غير صحيح
مطلقا) فيصح الصلح مع بطلان
الدعوى كما اعتمد صدر الشريعة
آخر الباب وأقر ما بن السكك وغيره
في باب الاستحقاق كما تفرجعه
(وسمى الصلح عن دعوى حق النسر
وحق الشفعة وحق وضع الجذوع
على الاسح) الاصل انه متى ووجهت
اليمين نحو الشخص في اى حق كان
فقدى اليمين بدراهم جاز حتى
في دعوى التحرير مجتبي بخلاف
دعوى حد ونسب درر (الصلح
ان كان بمعنى المعاوضة) بأن كان ديناً
بعين (يستقضى بقتنه وما) اى بفسخ
المصالحين (وان كان لا يجمعاها)
اى المعاوضة بل بمعنى استيفاء البعض
واستائط البعض (دلا) تصح اقالته
ولا تنقض لان الساقط لا يعود قنية
وصيرفية فليحفظ (ولو صالح عن
دعوى دار على سكنى بيت منها أبداً
او صالح على دراهم الى الحصاد
او صالح مع المودع بغير دعوى
الهلاك لم يصح الصلح) في الصور
الثلاث مرابحة قيد بعدم دعوى
الهلاك لانه لا ادعاء وصالحه قبل
اليمين صح به يبقى خاتمة (ويصح)
الصلح (بعد حلف المدعى عليه

زاد في التصولين الشراء بعد الصلح (قوله الكفاية) اى لزيادة التوفيق اشياء (قوله والشراء) اطلقه
في جامع التصولين وقدمه في القدمة بأن يكون الثاني اكثر ثمن من الاول أو أقل أو يجنس آخره والا فلا يصح
اشياء (قوله والابارة الخ) أى من المستاجر الاول فهم نسخ ثلاث اشياء (قوله ليس لي قبل) بكسر
فتنح (قوله ما كان لي قبله) بكسر فتفتح أيضاً (قوله قال المصنف) نصه وفي العمادية ادعى فأنكر فصالحه ثم ظهر
بعده أن لا شئ عليه بطل الصلح اه أقول يجب أن يقيد قوله ثم ظهر بغير الاقرار قبل الصلح لما تقدم من مسألة
اختصرو به سترح مولانا صاحب الجرح ولا ينبغي أن علة مضي الصلح على الصحة في مسألة التمتنع المتقدمة
عدم قبول الشهادة لما فيه من التناقض فلا يظهر حينئذ أن لا شئ عليه فلم تشملها عبارة العمادية فافهم (قوله
عن دعوى البرازية) ونصها وفي المتن ادعى ثوباً صالحاً ثم برهن المدعى عليه على اقرار المدعى أنه لا حق له
فيه ان على اقراره قبل الصلح فالصلح صحيح وان بعد الصلح يبطل الصلح وان علم الحاكم اقراره بعدم حقه ولو قبل الصلح
يبطل الصلح وعلمه بالاقرار السابق كقاربه بعد الصلح هذا اذا اتحد الاقرار بالملك بأن قال لاحق لي بجهة الميراث
ثم قال انه ميراث لي عن أبي فأما غيره اذا ادعى ملكاً لا بجهة الارث بعد الاقرار بعدم الحق بطريق الارث بأن
قال حق بالشراء او بالهبة لا يبطل اه (قوله فيجوز) ما نقله عن البرازية لا يحتاج الى تحرير لانه تقيد مفيد
وله اه أراد تحرير ما قام المصنف من تقيد ما في العمادية فانه غير ظاهر كما علمت والله أعلم (قوله والناسدة)
مثال الدعوى التي لا يمكن تصحيحها لو ادعى أمة فقالت أماً حرة الاصل فصالحها عنه فهو جائز وان أقامت
بينة على انها حرة الاصل بطل الصلح اذ لا يمكن تصحيح هذه الدعوى بعد ظهور حرة الاصل ومثال الدعوى التي
يمكن تصحيحها لو أقامت بينة انها كانت أمة فلان أعقبتها عام أول وهو عليها بعد ما ادعى شخص انها أمة
لا يبطل الصلح لانه يمكن تصحيح دعوى المدعى وقت الصلح بأن يقول ان فلاناً الذي اعتقك كان عصبك منى حتى
لو أقامت بينة على هذه الدعوى تسع سوى مدنى وقوله هنا وهو عليها بجهة حالية (قوله وحزري الخ) هذا
التحرير غير محذور وردة الرملى وغيره بما في البرازية والذي استقر عليه فتوى ائمة خوارجهم أن الصلح عن دعوى
فاسدة لا يمكن تصحيحها لا يصح والتي يمكن تصحيحها كما ذكر أحد المحدثين دود يصح اه وهذا ما ذكره
المصنف وقد علمت أنه الذي اعتمد صدر الشريعة وغيره فكان عليه المعول (قوله وقيل الخ) الاخصر أن يقال
وقيل يصح مطلقاً (قوله آخر الباب) فيه نظارتان عبارة فكذلك من المسائل المهمة انه هل يشترط صحة الصلح
صحة الدعوى ام لا فبعض الناس يقولون يشترط لكن هذا غير صحيح لانه اذا ادعى حتماً بجهة ولا في دار فصول
على شئ يصح الصلح على ما مر في باب الحقوق والاستحقاق ولا شك أن دعوى الحق المجبول دعوى غير صحيحة وفي
الذخيرة مسائل تزيد ما قلنا فالتبادر أنه أراد الفاسدة بدليل التمثيل لانه يمكن تصحيحها بتعيين الحق المجبول
وقت الصلح وفي حاشية الرملى على المنع بعد نقله عبارته أقول هذا لا يوجب كون الدعوى الباطلة كالقاسدة
اذ لوجه لصحة الصلح عنها كالصلح عن دعوى حد أو رباً وحلوان الكاهن واجرة النائمة والغنمة الخ وكذا
ذكر الرملى في حاشيته على التصولين نقل عن المصنف بعد ذكره عبارة صدر الشريعة قال ما نصه فقد
أفاد أن القول باشتراط صحة الدعوى لصحة الصلح ضعيف اه (قوله وحق الشفعة) أى دعوى حقه الدفع
اليمين بخلاف الصلح عن حقه النابت كما مر (قوله ديناً بعين) وفي بعض النسخ بدین (قوله وصيرفية)
الاولى الاقتصار على العزوى القسنة لانه في الصيرفة نقل الخلاف في الصحة وعدمها مطلقاً وأما في القسنة فقد
حكى القولين ثم وفق بينهما بما حاشا فقال المصنف ان الصلح ان كان الخ (قوله على سكنى بيت) قيد بالسكنى
لانه لو صالحه على بيت منها كان وجه عدم الصحة كونه جراً من المدعى بناء على خلاف ظاهر الرواية الذي مشى
عليه في المتن سابقاً وقيد بقوله ابداً ومثله حتى يموت كما في الخاتمة لانه لو بين المدة بصح لانه صلح على منفعة فهو
في حكم الاجارة فلا يبدن التوقيت كما مر وقد اشتبه الامر على بعض المحشين (قوله الى الحصاد) لانه يسع
معنى تنسج جهالة الاجل (قوله بغير دعوى) اى الدعوى من المودع (قوله ويصح الصلح) اى لو ادعى مالاً

فأنكر وحلف ثم ادّعى عند قاض آخر فأنكر فحول صح ولا ارتباط لهذه بمألة الوديعه قال المودع ضاعت الوديعه أو وردت أو أنكر ربه الرّد أو الهلاك صدق المودع بيمينه ولا شيء عليه فلو صالح ربه بما يدّعى ذلك على شيء فهو على أربعة وجوه * أحدها أن يدعى ربه الالذاع وبجده المودع ثم صالحه على شيء معلوم جازاً اتفاقاً * الثاني أن يدعى الوديعه ومطالبه بالرّد فأقر المودع بالوديعه وسكت ولم يقل شيئاً ورب المال يدعى عليه الاستملاك ثم صالحه على شيء معلوم جازاً اتفاقاً * الثالث أن يدعى عليه الاستملاك وهو يدعى الرّد أو الهلاك ثم صالحه على معلوم جاز عند محمد وأبي يوسف آخر أو لم يميز عند أبي حنيفة وأبي يوسف وأولويه يفتى وأجمعوا على أنه لو صالح بعد ما حلف أنه رد الوديعه أو هلكت لا يجوز الصلح إنما الخلاف فيما لو صالح قبل اليمين * الرابع أن يدعى المودع الرّد أو الهلاك ورب المال سكت ولم يقل شيئاً عند أبي يوسف لا يجوز الصلح وعند محمد يجوز قال المودع بعد الصلح كنت قلت قبل الصلح أنها هلكت أو وردت فهل يصح الصلح صلى قول أبي حنيفة وقال رب المال ما قلت فالتول للمنعكرو ولا يطل الصلح خاتية هذا ما رأيته في الخاتية بنوع اختصار ورأيت في غيرهما عرقوا إليها كذلك ونقلها في المنع لكن سقط من عبارته شيء اختل به المعنى فانه قال في الوجه الثالث جاز الصلح في قول محمد وأبي يوسف الاول وعليه الفتوى والذي رأيته في الخاتية أن الفتوى على عدم الجواز وبني خامسة ذكرها المقدسي * ونرى ادعى ربه الاستملاك فسكت فصلحه جائز لكن هذا هو الثاني في الخاتية ثم اعلم أن كلام الماتر والشارح غير محرز لأن قوله بغير دعوى الهلاك شامل للحدود والسكوت ودعوى الرّد وهو الوجه الاول والثاني وأحدث شيى الثالث والرابع وقد علمت أنه في الاول والثاني جائزاً اتفاقاً وكذا في أحد شتى الثالث والرابع على الراجح والصواب أن يقول بعد دعوى الرّد أو الهلاك باسقاط غير والتعبير ببعده وزيادة الرّد قد دخل فيه الوجه الثالث بناء على الفتوى به والوجه الرابع بناء على قول أبي يوسف وهو المعتمد لتقديم صاحب الخاتية إياه كما هو عادته وقوله لأنه لو ادّعى أى الهلاك شامل لما إذا ادّعى المالك الاستملاك وهو أحدث شيى الوجه الثالث أو سكت وهو أحدث شيى الرابع وعلت ترجيح الجواز في ما قلناه صح به بقتى في غير محله وقوله وصالحه قبل اليمين هذا وارد على إطلاق المتن أيضاً ورأيت عبارة الاشياء نحو ما استصوبته ونصها الصلح عقدي رفع النزاع ولا يصح مع المودع بعد دعوى الهلاك أن لا نزاع ثم رأيت عبارة متن المجموع مثل ما قلته ونصها وأجاز صلح الاجير الخاص والمودع بعد دعوى الهلاك أو الرّد والله الحمد (قوله باقامة) متعلق بالنزاع (قوله بعده) أى الصلح (قوله فانها تقبل) أفاد أنها لم توجد عند الصلح وفيه غيب لا يصح الصلح به صريح في البرازية سائحتى (قوله ولو طالب) أى العبيى بعد بلوغه (قوله وقيل لا) وجه بأن اليمين بدل المتدعى فاذا حلفه فقد استوفى البدل يحوى عن القنينة (قوله في السراجية) وكذا جزم به في البحر قال الجوى وما مشى عليه في الاشياء رواية محمد عن أبي حنيفة وما مشى عليه في البحر قولهما وهو الصحيح كما في معين الفتى اهـ (قوله الاول) صوابه لثنائى على ما نقله الجوى (قوله والابراء) الراو هـ وفيما بعده بمعنى او يحوى (قوله عن عيب) أى عيب كان لا خصوص البياض وقنامه في المنع

* (فصل في دعوى الدين) *

(قوله في دعوى الدين) الاولى في الصلح عن دعوى الدين قال في المنع لما ذكر حكم الصلح عن دعوى الدين ذكر في هذا الباب حكم الخاص وهو دعوى الدين لأن الخصوص أبدأ يكون بعد العموم اهـ (قوله على بعض الخ) قيد ببعض فأفاد أنه لا يجوز على الاكثر وأنه يشترط معرفة قدره لكن قال في غاية البيان عن شرح الكافي ولو كان لرجل على رجل دراهم لا يعرفان وزنها فصالحه منها على ثوب أو غيره فهو جائز لأن جهالة المصالح عنه لا تمنع من صحة الصلح وان صالحه على دراهم فهو فاسد في القياس لانه يحتمل أن يدل الصلح أكثر منه ولكن أستحسن أن أجيزه لأن الظاهر أنه كان أقل مما عليه لأن معنى الصلح على الخط والانخفاض فكان تقديرهما بدل الصلح بشئ دلالة ظاهرة على انه اعرفاه أقل مما عليه وان كان قدر ما عليه بنفسه اهـ (قوله من دين) أى بالبيع والابارة والقرض قهستانى (قوله وحط لباقيه) فلو قال المتدعى للمتكبر صالحتك على مائة من ألف عليك كان أخذ المائة ابراء عن تسعمائة وهذا قضاء لا ديانة الا اذا زاد ابراءك قهستانى وقد مناه مثله معزو للخاتية (قوله حالا) لانه اعتياض عن الاجل وهو حرام (قوله فيجوز) لأن معنى الارفاق

دفعاً للنزاع باقامة الدينة ولو برهن المتدعى بعده على أصل الدعوى لم تقبل الا في الوصى عن مال اليتيم على انكار اذا صالح على بعضه ثم وجد الدينة فانها تقبل ولو بلغ الوصى فأقامها تقبيل ولو طلب يمينه لا يحلف أشباه (وقيل لا) جزم بالاولى في الاشياء وبالنسبة في السراجية وحكاها في القنينة مقدمه الاول (طلب الصلح والابراء عن الدعوى لا يكون اقراراً) بالدعوى عند المتقدمين وخالفهم المتأخرون والاولى أصح بزيادة (بجلاف طلب الصلح) عن المال (والابراء عن المال) فانه اقرار اشياء (صالح عن عيب) اودين (وظهر عدمه اوزال) العيب (بدل الصلح) ويرد ما أخذ اشياء اودر

* (وصل في دعوى الدين) *

(الصلح الواقع على بعض جنس ماله عليه) من دين أو غصب (أخذ بعض حقه وحط لباقيه لامعاوضة) للربا وحيتن (فصح الصلح بلا اشتراط قبض بدله عن ألف حال على مائة حالة أو على ألف مؤجل وعن ألف جياذ على مائة زبوف ولا يصح عن دراهم على دنائير مؤجلة) لعدم الجنس فكان صرفاً فلم يجوز نسبة (أو عن ألف مؤجل على نصفه حالا) الا في صلح المولى مكاتبه فيجوز زبلى (أو عن ألف سود على نصفه بيضا) والاصل أن الاحسان ان وجد من الدائى فاسقاط وان منها

معاوضة (قال) لغريمه (أدلى) تخمائة غدا من ألفي عليك على انك ترى من) النصف (الباقى نقبيل) وأدى فيه (برئ وان لم يؤد ذلك في
الغدا عديته) كما كان لنوات التقيد بالشرط ووجوهها خمسة أحد ما هذا (و) الثاني (ان لم يؤت) بالغدا (لم بعد) لانه ابراء مطلق والثالث (وكذا
لوصاله من ديشه على نصفه يدفعه اليه غدا وجوبى مما فضل على انه ان لم يدفعه غدا فالكل عليه كان الا امر) كالوجه الاول (كما قال)
لانه صرح بالتقيد والرابع (فان ابراء عن نصفه على ان يعطيه ما بقى غدا فهو برئ ما أدى الباقي) في الغدا (أولا) لبدائه بالبراء بالاباداء
(و) الخامس (لوعلق بصريح الشرط كان أدبت ٤٨٠ الى) كذا (اواذا اومتى لايصح) الا براء لما تقر بأن تعليقه بالشرط صريح باطل لانه عليك

من وجه (وان قال) المديون (لا سخر
سرا الا قرأك بمالك حتى تؤخره عنى
او تحط) عنى (ففعيل) الدائن
التأخير أو الحط (صح) لانه ليس
بمكره عليه (ولو أعلن ما قاله سرا
أخذ منه الكل للمال) ولو أدى
ألفا وجد فقال أقررتى بها على أن أحط
منها مائة جاز بخلاف على أن أعطيتك
مائة لانها رشوة ولو قال ان أقررتى
حطت لك منها مائة فأترصع الاقرار
لا الحط مجتبي (الدين المشترك)
بسبب متحد كمن مبيع يبيع صفقة
واحدة او دين ووروث او قيمة
مستملك مشترك (اذا قبض
أحد هما شيئا منه شاركه الآخر
فيه) ان شاء او اتبع الغريم كما
يأتى وحينئذ (فلو صالح أحدهما
عن نصيبه على ثوب) اى خلاف
جنس الدين (أخذ الشريك الآخر
نصفه الآن يضمن) له (ربع) أصل
(الدين) فلا حق له في الثوب (ولو
لم يصالح بل اشترى بنصفه شيئا
ضمنه) شريكه (الربع) اقبضه النصف
بالمقايمة (او اتبع غريمه) في جميع
ما مر لبقاء حقه في ذمته (واذا
ابرا أحد الشريكين الغريم عن
نصيبه لا يرجع) لانه ائتلاف لا قبض
(وكذا) الحكم (ان) كان للمديون
على أحدهما دين قبل وجوب
ديهما

فيما بينهما اظهر من معنى المعاوضة فلا يكون هذا مقابلة الاصل ببعض المال ولكنه ارفاق من المولى بحط
بعض المال ومساخلة من المكاتب فيما بقى قبل حلول الاجل ليتوصل الى شرف الحرية (قوله معاوضة) اى
ويجربى فيه حكمها فان تحقق الربا أو شبهته فسدت والا صحت ط قال ط بأن صالح على شيء هو أدون من
حقه قدرا أو وصفا او وقتا وان منها ماى من الدائن والمدين بأن دخل في الصلح ما لا يستحقه الدائن من وصف
كالبيض بدل السود أو ما هو فى معنى الوصف كتجبل المؤجل او عن جنس بخلاف جنسه اه (قوله لم بعد)
اى الدين مطلقا أدى او لم يؤد (قوله ما بقى غدا) لو قال ابراءك عن النصف على أن تدفع النصفه جالة ان كانت
العشرة حالة صح الا براء لان أداء النصفه يجب عليه حالا فلا يصح كون هذا تعليق الا براء بشرط تجبل النصفه
ولو مؤجلة بطل الا براء اذ لم يعطه النصفه جامع الفصولين كذا فى الهامش (قوله بصريح الشرط) قال
القهستاني وفيه اشعار بأنه لو قدم الجزاء صح في الظهريه لو قال حطت عنك النصف ان تقدت الى نصفها فانه
حط عندهم وان لم يقده سائحان (قوله كان أدبت) الخطاب للغريم ومنه الكفيل كما صرح به الاسيخاني في
شرح الكافي وقاضى خان فى شرح الجامع قال فى غاية البيان وفيه نوع اشكال لان ابراء الكفيل اسقاط محض
ولهذا لا يرتد برده فينبغى أن يصح تعليقه بالشرط لانه كبراء الاصل من حيث انه لا يحلف به كما يحلف بالطلاق
فيصح تعليقه بشرط متعارف لا غير المتعارف ولذا قلنا اذا كفل بمال عن رجل وكفل بنفسه أيضا على انه ان وفى
بنفسه غدا فهو برئ عن الكفالة بالمال وفى نفسه برئ عن المال لانه تعليق بشرط متعارف فصح اه (قوله
بمكره عليه) لانه لو شاء لم يفعل الى أن يجده البينة أو يحلف الا سخر فبشكل عن اليقين اتقانى (قوله أخذ منه)
يفيد أن قول المتدعى عليه لا أقرك بمالك الخ اقرار ولذا قال فى غاية البيان قالوا فى شروح الجامع الصغير
وهذا انما يكون فى السر أما اذا قال ذلك علانية يؤخذ باقراره اه (قوله الدين المشترك) قيد بالدين لانه لو
كان الصلح عن عين مشتركة يختص المصالح بيدل الصلح وليس لشريكه أن يشاركه فيه لكونه معاوضة من كل وجه
لان المصالح عنه مال حقيقة بخلاف الدين زيلعى فليحفظ فانه كثير الوقوع وفى الخاتمة رجلان ادعى ارضا
او دارا فى يد رجل وقال اى لنا وورثناها من أيننا نجد الذى هى في يده فصالحه أحدهما عن حصته على مائة درهم
فأراد الاين الآخر أن يشاركه فى المائة لم يكن له أن يشاركه لان الصلح معاوضة فى زعم المتدعى فداء عن اليقين فى
زعم المتدعى عليه فلم يكن معاوضة من كل وجه فلا يثبت للشريك حق الشراكة بالشك وعن أبى يوسف فى رواية
لشريكه أن يشاركه فى المائة اه (قوله صفقة واحدة) بأن كان لكل واحد منهما عين على حدة أو كان لهما عين
واحدة مشتركة بينهما وباعا لكل صفقة واحدة من غير تفصيل ثمن نصيب كل واحد منهما زيلعى واحترز
بالصفقة الواحدة عن الصفقتين حتى لو كان عبد بين رجلين باع أحدهما نصيبه من رجل بخمسمائة درهم وباع
الآخر نصيبه من ذلك الرجل بخمسمائة درهم وكتب عليه صكوا واحدا بألف وقبض أحدهما منه شيئا لم يكن
للاخر أن يشاركه لانه لا شركة لهما فى الدين لان كل دين وجب بسبب على حدة عزيمة وتعامه فى المخ
(قوله موروث) او كان موصى به لهما او بدل قرضهما ابو السعود عن شيخه (قوله اتبع الغريم) فلوا اختار
اتباعه ثم توى نصيبه بأن مات الغريم مفلسا رجع على القابض بنصف ما قبض ولومن غيره بجر وراجع الزيلعى
(قوله اى خلاف الخ) لانه لو صالح على جنسه يشاركه فيه أو يرجع على المدين وليس للقابض فيه خيار لانه
بمنزلة قبض بعض الدين زيلعى (قوله نصفه) اى نصف الدين من غريمه أو أخذ نصف الثوب مخ (قوله
الا أن يضمن) أى الشريك المصالح (قوله ربع أصل الدين) أفاد أن المصالح مخير اذا اختار شريكه اتبعه
فان شاء دفع له حصته من المصالح عليه وان شاء ضمن له ربع الدين ولا فرق بين كون الصلح عن اقرار أو غيره
(قوله ما مر) اى فى مسألة القبض او الصلح والشراء (قوله قبل وجوب الخ) أما لو كان حادثا حتى التقيا

عليه حتى (وقعت المقاصة بدية السابق) لانه فاض لا قابض (ولو أبرأ) الشريك المديون (عن البعض قسم الباقي على سهامه) ومثله المقاصة
 ولما أجل نصيبه صبح عند الثاني والغصب والاستحجار بنصيبه قبض لا التزج والصلح عن جنابة عدم وحيلة اختصاصه بما قبض أن يهبه الغريم قدر دينه
 تم يبرئه او يبيعه به كفا من غير ملامته يبرئه ملقط وغيره ومزت في الشركة (صالح أحد ربى السلم عن نصيبه على ما دفع من رأس المال فان أجازته
 الشريك) الآخر (تفعل علمنا وان رده رد) لأن فيه قسمة الدين قبل قبضه وانه باطل نعم ٤٨١ لو كانا شريكي مفاوضة جاز مطلقا بجر

*** (فصل في الخارج) ***

(أخرجت الورثة أحدهم عن)
 التركة وهي (عرض او) هي عقار
 بمال) أعطوه له (او) أخرجه (عن)
 تركته هي (ذهب بفضة) دفعوها
 له (او) على (العكس) او عن
 نقدين هما (صح) في الكل صرفا
 للجنس بخلاف جنسه (قل)
 ما أعطوه (او كثر) لكن بشرط
 التقاض فيما هو صرف (وق)
 أخرجه عن (نقدين وغيرهما
 باحد النقدين لا) يصح (الآن)

يكون ما أعطى له أكثر من حصته

من ذلك الجنس) تحترق عن الربا
 ولا بد من حضور النقدين عند
 الصلح وعلمه بقدر نصيبه ثم يبلالة
 وبلالية ولو بعرض جاز مطلقا
 لعدم الربا وكذا لو أنكر وارثه
 لانه حينئذ ليس يبدل بل يقطع
 المنازعة (ويطل الصلح ان أخرج

أحد الورثة وفي التركة ديون بشرط

أن تكون الديون لبقيةتهم) لأن تملك

الدين من غير من عليه الدين باطل

ثم ذكر أخصه حيلة فقال (وصح

لوسرطوا ابراء الغرماء منه) أي من

حصته لانه تملك الدين من عليه

فيستقط قدر نصيبه عن الغرماء

(أو قضاوا نصيب المصالح منه) أي

الدين (تبرعا) منهم (وأحالهم

بجسته أو أقرضوه قدر حصته منه

قصاصا فهو كالقبض بجر (قوله عليه) أي على المديون (قوله المديون) بالنصب مفعول أبرأ (قوله
 قسم الباقي الخ) حتى لو كان لهما على المديون عشرون درهما فأبرأه أحد الشريكين عن نصف نصيبه كان له
 المطالبة بالنسبة والساكن المطالبة بال عشرة كذا في الهامش (قوله على سهامه) أي الباقية لاصلها سائغاني
 (قوله ومثله المقاصة) بأن كان للمديون على الشريك خمسة مثاقيل هذا الدين فان القسمة على ما بقي بعد
 المقاصصة (قوله والغصب) أي اذا غصب أحدهما من المديون شيئا ثم اتلفه شاركه الآخر لانه يملكه من
 وقت الغصب عند أداء النعمان وكذا لو استأجر أحدهما منه دارا بجمعة سنة وسكنها وكذا اخذ منه العبد
 وزراعة الأرض وكذا لو استأجره بأجر مطلق وروى ابن سماعة عن محمد لو استأجر بجمعة لم يشارك الآخر
 وجعله كالنكاح ونعمه في شرح الهداية (قوله لا التزج) أي تزج المديونية على نصيبه فانه اتلاف في ظاهر
 الرواية بخلاف ما اذا تزجها على دراهم لانها صارت قصاصا وهو كالاستيفاء انتقاني (قوله جنابة عدم)
 أي لو جنى أحدهما عليه جنابة عند قيام دون النفس ارشها مثل دين الجاني فصالحه على نصيبه وكذا لو فها
 قصاص انتقاني (قوله يبرئه) أي الشريك الغريم (قوله عن نصيبه) أي من المسلم فيه (قوله من رأس
 المال) بأن أراد أن يأخذ رأس ماله ويصفيح عند الشركة انتقاني فالصلح مجاز عن الصفيح عزيمة (قوله
 عليهم) والقبروش بينهما وكذا ما بقي من المسلم فيه درر الجمار (قوله رد) وبقي السلم كما كان

*** (فصل في الخارج) ***

(قوله أخرج الخ) أوصى لرجل ثلث ماله ومات الموصى فصالح الوارث الموصى لهن الثلث بالسدس جاز
 الصلح وذكر الامام المعروف بنحو اهر زاده أن حق الموصى له وحق الوارث قبل القسمة غير متأكدي بحقل
 السقوط بالاسقاط اه فقد علم أن حق الغنايم قبل القسمة وحق حبس الرهن وحق المسيل المجزؤ وحق الموصى
 له بالسكنى وحق الموصى له بالثلث قبل القسمة وسق الوارث قبل القسمة يسقط بالاسقاط ونعمه في الاشياء
 فيما قبل الاسقاط ومالا كذا في الهامش (قوله صرفا للجنس) عليه لاخير (قوله لكن بشرط) قال
 في البحر ولا يشترط في صلح أحد الورثة المتقدم أن تكون أعيان التركة معلومة لكن ان وقع الصلح عن أحد
 المتقدمين بالآخر يعتبر التقاض في المجلس غير أن الذي في يده بقية التركة ان كان جاحدا يكتفي بذلك القبض لانه
 قبض حال فينوب عن قبض الصلح وان كان مقررا غير مانع بشرط تجديد القبض اه (قوله أكثر من حصته)
 فان لم يعلم قدر نصيبه من ذلك الجنس فالصحيح أن الثلث ان كان في وجود ذلك في التركة جاز الصلح وان علم وجود
 ذلك في التركة لكن لا يدري أن يبدل الصلح من حصته أقل أو أكثر أو مثله فسد بجر عن الخالية (قوله وكذا
 لو أنكر وارثه) أي فانه يجوز مطلقا قال في الشربلية وقال الحاكم الشريعة انما يبطل على أقل من نصيبه في مال
 الربا حالة التصديق وأما في حالة التناكر بان أنكر وارثه فيجوز وجه ذلك أن في حالة التناكر ما يأخذ
 لا يكون بدلا في حق الآخذ ولا في حق الدافع هكذا ذكر المرغيناني ولا بد من التقاض فيما يقابل الذهب
 والنقصة منه لكونه صرفا ولو كان بدل الصلح عرضا في الصور كالها جاز مطلقا وان قل ولم يقبض في المجلس اه
 (قوله ديون) أي على الناس بقرينة ما يأتي وكذا لو كان الدين على الميت قال في البنازية وذكر خمس الاسلام أن
 الخارج لا يصح اذا كان على الميت دين أي يطلبه رب الدين لأن حكم الشرع أن يكون الدين على جميع الورثة
 اه (قوله بشرط) متعلق بالخارج (قوله لأن تملك الدين) وهو هنا حصته المصالح (قوله من عليه
 الدين) وهم الورثة هنا (قوله باطل) ثم يعتدى البطالان الى الكل لان الصفة واحدة سواء بين حصته الدين
 او لم بين عند أبي حنيفة وينبغي أن يجوز عندهما في غير الدين اذا بين حصته ابن مالك (قوله ابراء الغرماء)
 أي ابراء المصالح الغرماء (قوله وأحالهم) لا محل لهذه الجملة هنا وهي موجودة في شرح الوقاية لابن مالك

وصالحوه عن غيره) بما يصلح بدلا (وأحاطهم بالقرض على الغرماء) وقبلوا الحوالة وهذه أحسن الحيل ابن كمال والأوجه أن يبعوه كضامن
تقرأ ونحوه بشدر الدين ثم يحيلهم على الغرماء ابن ملك (وفي صحة صلح عن تركه بحيلة) أعيانها ولادين فيها (على مكيسل أو موزون) متعلق بصلح
(الاختلاف) والصحيح الصحة زيلجي لعدم اعتبار شبهة الشبهة وقال ابن الكمال إن في التركة جنس بدل الصلح لم يجوزوا لاجازوان لم يدر فعلى الاختلاف
(ولو) التركة (بمجهولة وهي غير مكيسل أو موزون في يد البقية) من الورثة (صح في الأصح) لأنها لا تنفض إلى المنازعة لقيامها في يدهم حتى
لو كانت في يد المصالح أو بعضها لم يجوز ما لم ٤٨٢ يعلم جميع ما في يده للعاجلة إلى التسليم ابن ملك (وبطل الصلح والقسمة مع احاطة الدين بالتركة)

الآن بضم الزاير الراء الدين بلا رجوع
أو يضمن اجنبى بشرط براءة تالميت
أو يوفى من مال آخر (ولا) ينبغي
أن (بصالح) ولا يقسم (قبل
القضاء) بالدين (في غير دين محيط
ولو فعل) الصلح والقسمة (صح)
لأن التركة لا يتحول عن قليل دين قل
وقب الكل تنشر الورثة فيوقف
قدر الدين استحسانا وقاية لئلا
يحتاجوا إلى نقض القسمة بجر
(ولو أخرجوا واحدا) من الورثة
(مخصته تقسم بين الباقي على
السواء) أن كان ما أعطوه
من مالهم غير الميراث وإن كان
المعطى (ما موروته فعلى قدر ميراثهم)
يقسم بينهم وفيه الخصاص بكونه
عن انكار فلو عن اقرار فعلى السواء
وصلح أحدهم عن بعض الأعيان
صحیح ولو لم يذكر في صلح التخارج
أن في التركة دينا أم لا فالصلح
صحیح وكذا لو لم يذكره في الفتوى
فيبقى بالصحة ويحمل على وجود
شرائطها مجمع الفتاوى (والموصى
له) بلغ من التركة (كوارث فيما
قد مناه) من مسألة الخارج
(صالحوا) أى الورثة (أحدهم)
وخرج من بينهم (ثم ظهر للميت دين
أو عين لم يعاوها هل يكون
ذلك داخل في الصلح) المذكور

وفي بعض النسخ أو أحاطهم (قوله عن غيره) أي عما سوى الدين (قوله أحسن الحيل) لأن في الأولى
ضرر الورثة حيث لا يمكنهم الرجوع على الغرماء بقدر نصيب المصالح وكذلك في الثانية لأن النقد خير من النسيئة
اتقاني (قوله والأوجه) لأن في الأخيرة لا يتحول عن ضرر التقديم في وصول مال ابن ملك (قوله شبهة
الشبهة) لأنه يحتمل أن لا يكون في التركة من جنسه ويحتمل أن يكون وإذا كان فيها يحتمل أن يكون الذي وقع
عليه الصلح أكثر وأن يحتمل أن يكون مثله أو دونه وهو احتمال الاحتمال قتل إلى شبهة الشبهة وهي غير معتبرة
(قوله بدل) بابتناء للمفعول (قوله أو موزون) أي ولادين فيها ووقع الصلح على مكيسل وموزون اتقاني
(قوله في الأصح) وقيل لا يجوز لأنه يبيع المجهول لأن المصالح باع نصيبه من التركة وهو مجهول بما أخذ من
المكيسل والموزون اتقاني (خاتمة) التهاوى أي تناوب الشريكين في دابته غلة أو ركوباً يختص جواز الصلح
عند أبي حنيفة لا الجبر وجائز في دابة غلة أو ركوباً بالصلح فاسد في غلتي عبد بن عنده ولو جبراً درر الجار وفي
شرحه غرر الأفكار ثم علم أن التهاوى جبراً في غلة عبد أو دابة لا يجوز اتفاقاً للتفاوت وفي خدمة عبد أو عبد بن
جواز اتفاقاً لعدم التفاوت ظاهر وأقلقه وفي غلة دار أو دارين أو سكنى دار أو دارين جاز اتفاقاً لا مكان المعادلة
لأن التغير لا يحمل إلى العقار طاهر وأن التهاوى وصلحاً جائز في جميع الصور كما يجوز أو حنيفة أيضاً قسمة الرقيق
صلحاً اه (قوله أو يوفى) بالبناء للمفعول بضم ففتح تشديد (قوله لئلا الخ) قال العلامة المقدسي
فلو ذلك المعزول لا بد من نقض القسمة ط (قوله على السواء) أفاد أن أحد الورثة إذا صلح البعض
دون الباقي بصلح وتكون حصته له فقط كذا الوصلح الموصى له كافي لا تقوى سائمتي (مسألة) في رجل
مات عن زوجة وبنت وثلاثة أبناء عم عصمة وخلف تركه أقسموها بينهم ثم أذنت الورثة على الزوجة بأن
الدار التي في يدها ملك موروته ثم المتوفى فأنكرت دعواهم فدفع لهم قدر ما من الدراهم صلحاً عن انكار
فهو يوزع بدل الصلح عليهم على قدر موارثهم أو على قدر رؤوسهم الجواب قال في البحر وحكمه في جانب
المصالح عليه وقوع الملك فيه للمدعى سواء كان المدعى عليه مقراً أو منكر أو في المصالح عنه وقوع الملك فيه
للمدعى عليه اه ومثله في المنع وفي مجموع النوازل سئل عن الصلح على الانكار بعد دعوى فاسدة هل يصح
قال لا لأن تصحيح الصلح عن الانكار من جانب المدعى أن يجعل ما أخذه عين حقه أو عوضاً عنه لا بد أن يكون
ماتساقاً في حقه لئلا يمكن تصحيح الصلح من الذخيرة فيقتضى قوله وقوع الملك فيه للمدعى وقوله أن يجعل عين حقه أو
عوضاً عنه أن يكون على قدر موارثهم مجموعة متلا على (قوله من مالهم) أي وقد استوفاه ولا ينظر
عند التفاوت ط (قوله فعلى قدر ميراثهم) وسأقي آخر كتاب القرائض بيان قسمة التركة بينهم حينئذ (تمه)
ادعى مالا أو غيره فاشترى رجل ذلك من المدعى يجوز الشراء ويقوم مقام المدعى في الدعوى فان استحق
شيئاً من ذلك كان له والافلا فان جحد المطلب ولا ينسب فله أن يرجع على المدعى بجر وتأمل في وجهه ففي
البرازية من أول كتاب الهبة ويبع الدين لا يجوز ولرباعه من المديون أو وجهه جاز (قوله صالحوا الخ) أقول
قال في البرازية في الفصل السادس من الصلح ولو ظهر في التركة عين بعد التخارج لا راية في أنه هل يدخل تحت
الصلح أم لا وأقائل أن يقول يدخل ولقائل أن يقول لا اه ثم قال بعد نحو ورقين قال تاج الإسلام وبخط صدر
الاسلام وجدته صالح أحد الورثة وأبرأه أعماماً ثم ظهر في التركة ثمن لم يكن وقت الصلح لا راية في جواز
الدعوى ولقائل أن يقول يجوز دعوى حصته منه وهو الأصح ولقائل أن يقول لا وفي المحط لو أبرأ أحد
الورثة الباقي ثم ادعى التركة وأنكر ولا تسمع دعواه وان أقر وبالتركة أمره وبالرذيلة عليه اه كلام البرازية ثم
قال بعد أسطر صالحت أي الزوجة عن الثمن ثم ظهر دين أو عين لم يكن معلوماً للورثة قيل لا يكون داخل في الصلح
ويقسم بين الورثة لأنهم إذا لم يعلموا كان صلحهم عن المعلوم الظاهر عندهم لاعتنا المجهول فيكون كالمتسنى

من الصلح فلا يطل الصلح وقيل يكون داخل في الصلح لانه وقع عن التركة والتركة اسم لكل - فاذا ظهر دين قد
 السلح ويجعل كأنه كان ظاهرا عند الصلح اه والحاصل من مجموع كلامه المذكور أنه لو ظهر بعد الصلح
 في التركة عين دل تدخل في الصلح فلا تسمع الدعوى بها أم لا تدخل فتسمع الدعوى قولان وكذا الرصد بعد الصلح
 ابراء عام ثم ظهر للمصالح عين دل تسمع دعواه فيه قولان أيضا والاصح السماع بناء على القول بعدم دخولها
 تحت الصلح فيكون هذا اختصاصا للقول بعدم الدخول وهذا اذا اعترف بقية الورثة بأن العين من التركة
 والا فلا تسمع دعواه بعد ابراء كما أفاده ما نقله عن المحيط وانما قيد بالعين لانه لو ظهر بعد الصلح في التركة دين
 فعلى القول بعدم دخوله في الصلح يصح الصلح ويقسم الدين بين الكل - وأما على القول بالدخول فالصلح فاسد
 كما لو كان الدين ظاهرا وقت الصلح الآن يكون مخرجا من الصلح بأن وقع التصريح بالصلح عن غير الدين من أعيان
 التركة وهذا أيضا ذكره في البرازية بحث قال ثم ما ظهر به التصريح على قول من قال انه لا يدخل تحت الصلح
 لاختفاء ومن قال يدخل تحتها فقد دلل ان كان عينا لا يوجب فساد وان دينان مخرجا من الصلح لا يفسد
 ولا يفسد اه (قوله بل بين الكل) أي بل يكون الذي ظهر بين الكل - (قوله قلت الخ) قلت
 وفي النامن والعشرين من القصولين انه الاشبه أي لو ظهر عين لادين (قوله ولا يطل الصلح) أي لو ظهر
 في التركة عين أما لو ظهر فيها دين فقد قال في البرازية ان كان مخرجا من الصلح لا يفسد ولا يفسد اه أي
 ان كان الصلح وقع على غير الدين لا يفسد وان وقع على جميع التركة فسد كما لو كان الدين ظاهرا وقت الصلح
 (قوله وفي مال لطفل) أي اذا كان للطفل مال يشهد لم يجز الصلح فيه وما يدعى أي ولا يجوز فيما يدعى خصم
 من المال على الطفل ولا يتصور بينة له بما ادعاه ومفهومه انه يجوز الصلح حيث لا بينة للطفل وحيث كانت للنفس
 بينة ابن النخنة كذا في الهامش (قوله وصح على البراء الخ) فالوصالح من العيب ثم زال العيب بأن كان
 بيضا في عين عبد فاجب بطل الصلح ويرد ما أخذ لان المعوض عنه هوصفة السلامة وقد عادت فيعود العوض
 فيبطل الصلح ابن النخنة شرح الوهبانية كذا في الهامش (قوله ومن قال الخ) أي ان اصطفا
 على أن يحلف المدعى عليه وان حلف برئ يخلف المدعى عليه ماله قبله قليل ولا كثير فالصلح باطل ويكون
 المدعى على دعواه ان أقام البينة قبلت وان لم يكن له بينة وأراد أن يخلفه عند القاضى كان له ذلك
 وان اصطفا على أن يحلف المدعى على دعواه على أنه ان حلف فالمدعى عليه يكون ضامنا لما يدعيه
 فهذا الصلح باطل ابن النخنة كذا في الهامش (قوله ولو متدع) لو وصلة كذا في الهامش

(كتاب المضاربة)

(قولان أشهرهما) بل بين الكل -
 والقولان حكاهما في الثانية مقدما
 لعدم الدخول وقد ذكر في آخر
 فتاواه انه يقدم ما هو الأشهر فكان
 هو المعتمد كذا في البحر قلت
 وفي البرازية انه الاصح ولا يطل
 الصلح وفي الوهبانية
 وفي مال طفل بالشهود قد يجز
 وما يدعى خصم ولا يتصور
 وصح على البراء من كل غائب
 ولو زال عيب عنه صالح يهدر
 ومن قال ان تخلف فغيره لم يجز
 ولو متدع كالأجنبي يصور

(كتاب المضاربة)

(هـ) لغة مفاعلة من الضرب
 في الارض وهو السير فيها وشرعا
 (عقد شركة في الربح بمال من جانب)
 رب المال (وعمل من جانب)
 المضارب (وركنه الايجاب والقبول
 وحكمها) أنواع لانها (ايداع
 ابتداء) ومن حيل الضمان أن
 يقرضه المال الادرهما ثم يعتد
 شركة عنان بالدرهم وبما أقرضه
 على أن يعملوا بالربح بينهما ثم يعمل
 المستقرض فقط فان هلك فالقرض
 عليه

(قوله من جانب المضارب) قديمه لانه لو اشترط رب المال أن يعمل مع المضارب فسدت كما سيصرح به
 المصنف في باب المضارب يضارب وكذا اتفدوا أخذ المال من المضارب بلا أمره وباع واشترى به الا اذا صار
 المال عروضا فلا تفسد لو أخذ من المضارب كما سيأتى في فصل المتفرقات (قوله ايداع ابتداء) قال الخبير
 الرملى - سيأتى أن المضارب يملك الايداع في المطلقة مع ما تقرر أن المودع لا يودع فالمراد في حكم عدم الضمان
 بالهلال وفي أحكام مخصوصة لافي كل حكم فأنزل (قوله ومن حيل الخ) ولو أراد رب المال أن يضمن المضارب
 بالهلال يقرض المال منه ثم يأخذه منه مضاربة تمريض المضارب كافي الزانعات فهستاني - وذ كر هذه الحيلة
 الزيلعي - أيضا وذ كر قبلها ما ذكره الشارح وفيه نظر لانها تكون شركة عنان شرط فيها العمل على الاكثر مالا
 وهو لا يجوز بخلاف العكس فانه يجوز كما ذكره في الظهيرية في كتاب الشركة عن الاصل للامام محمد تأمل
 وكذا في شركة البرازية حيث قال وان لاحدهما ألف ولا شرا ألفان واشتركا واشترطا العمل على صاحب الالف
 والربح أنصافا جاز وكذا لو شرط الربح والرضيعة على قدر المال والعمل من أحدهما بعينه جاز ولو شرط
 العمل على صاحب الالفين والربح نصفين لم يجز الشرط والربح بينهما ثلاثا لان ذلك الالف شرط لنفسه بعض ربح
 مال الاخر بغير عمل ولا مال والربح انما يستحق بالمال أو بالعمل أو بالضمان اه ملخصا لكن في مسألة
 الشارح شرط العمل على كل منهم الا على صاحب الاكثر فقط والحاصل أن المفهوم من كلامهم أن الاصل
 في الربح أن يكون على قدر المال الا اذا كان لاحدهما على فيصم أن يكون ربحا يتقاسمه عمله وكذا لو كان

العقل منهم ما يصح التفاوت أيضا تأمل (قوله وتوكيل مع العمل) فيرجع بحالقه من العهدة على رب المال درر (قوله بالخالفه) فالريخ للمضارب لكنه غير طيب عند الطرفين در منتي (قوله مطلقا) هو ظاهر الرواية قيسيتاني (قوله ربح أولا) وعن أبي يوسف اذا لم يربح لا أجر له وهو الصحيح لئلا يربو الفاسدة على الصحة سائحاني ومثله في حاشية ط عن العيني (قوله على المشروط) قال في المتيق ولا يزداد على مشروطه كذا في الهامش أى فيما اذا ربح والا فلا تحقق الزيادة فلم يكن الفساد بسبب تسببه دراهم معينة للعامل تأمل (قوله خلافا لخميد) فيه اشعار بأن اختلاف فيما اذا ربح وأما اذا لم يربح فأجر المثل بالغ ما بلغ لأنه لا يمكن تقدير نصف الريخ المعلوم كافي القصوراين لكن في الواقعات ما قاله أبو يوسف مخصوص بما اذا ربح وما قاله محمد أنه أجر المثل بالغ ما بلغ فيما هو أعم قيسيتاني (قوله والثلاثة) فعنده له أجر مثل عمله بالغ ما بلغ اذا ربح در منتي كذا في الهامش (سئل) فيما اذا دفع زيد لعمر وبضاعة على سبيل المضاربة وقال لعمر وبعها ومهما ربححت يكون بينهما ثلاثة فباعها وخسر فباعها فاضاربة غير صحيحة ولعمر وأجر مثله بلا زيادة على المشروط حامدية رجل دفع لآخر أمتعة وقال بعهها واشترها وما ربححت فينصفنا نصفين خسر فلا خسران على العامل واذا طالبه صاحب الامتعة بذلك فتصالحا على أن يعطيه العامل اياه لا يلزمه ولو كلفه انسان يبدل الصلح لا يصح ولو عمل هذا العامل في هذا المال فهو بينهما على الشرط لأن ابتداء هذا اليس بمضاربة بل هو توكيل ببيع الامتعة ثم اذا صار الثمن من النقود فهو دفع مضاربة بعد ذلك فلم يضمن أولا لأنه أمين بحق الوكالة ثم صار مضاربا فاستحق المشروط جواهر الفتاوى (قوله وصى الخ) ظاهره أن الوصى أن يضارب في مال اليتيم يجزء من الربح وكلام الزيلعي فنه أظهر وأفاد الزيلعي أيضا أن الوصى دفع المال الى من يعمل فيه مضاربة بطريق النيابة عن اليتيم كأييه أبو السعود (قوله اذا عمل) لأن حاصل هذا أن الوصى يؤجر نفسه لليتيم وأنه لا يجوز (قوله لقله ضرره) أى ضرر القرض بالنسبة الى الهبة فجعل قرضا ولم يجعل هبة ذكره الزيلعي (قوله من الاثمان) أى الدراهم والدنانير فالمن العروض فباعها فاصارت نقودا انقلبت مضاربة واستحق المشروط كما في الجواهر (قوله وهو معلوم للعاقدين) ولو متاعا لما في التاترخانية واذا دفع ألف درهم الى رجل وقال نصفها معك مضاربة بالنصف صح وهذه المسألة نص على أن قرض المشاع جائز ولا يوجد لهذا رواية الا ههنا واذا جاز هذا العقد كان لكل نصف حكم نفسه وان قال على أن نصفها قرض وعلى أن تعمل بالنصف الاخر على أن الربح كله لى جاز ويكره لأنه قرض جزئ منفعة وان قال على أن نصفها قرض عليك ونصفها مضاربة بالنصف فهو جائز ولم يذكر الكراهية هنا في المشايخ من قال سكوت محمد عن هاندليل على انها تنزيهية وفي الخالية قال على أن تعمل بالنصف الاخر على أن الربح لى جاز ولا يكره فان ربح كان بينهما على السواء والوضعية عليهما لأن النصف ملكه بالقرض والاخر بضاعة فيده وفي التجريد يكره ذلك وفي المحيط ولو قال على أن نصفها مضاربة بالنصف ونصفها هبة لك وقبضها غير مقسومة فالهبة فاسدة والمضاربة جائزة فان ملك المال قبل العمل أو بعده ضمن النصف حصه الهبة فقط وهذه المسألة نص على أن المقبوض بحكم الهبة الفاسدة مضمون على الموهوب له اه ملخصا وعمامة فيه فليحفظ فانه مهم وهذه الاخيرة ستأتى قبيل كتاب الايداع قريبا (قوله وكفت فيه) أى في الاعلام مخ (قوله لم يجز) وما اشتراه له والدين في ذمته بجر (قوله وان على ثالث) بأن قال اقض مالى على فلان ثم اعمل به مضاربة ولو عمل قبل أن يقبض الكل ضمن ولو قال فاعمل به لا يضمن وكذا بالواو لأن ثم للترتيب فلا يكون ما ذونا بالاعمال الا بعد قبض الكل بخلاف الفاء والواو ولو قال اقض ديني اعمل به مضاربة لا يصير ما ذونا لم يقبض الكل بجر قال في الهامش قال في الدرر فلو قال اعمل بالدين الذى في ذمتك مضاربة بالنصف لم يجز بخلاف ما لو كان له دين على ثالث فقال اقض مالى على فلان واعمل به مضاربة حتى لا يبقى لرب المال فيه يد اه (قوله وكره) لأنه اشترط لنفسه منفعة قبل العقد مخ (قوله اشترى عبدا) هذا يفهم أنه لو دفع عرضا وقال له بعه واعل بئنه مضاربة أنه يجوز بالاولى وقد أوضحه الشارح وهذه جملة لجواز المضاربة في العروض وحيلة أخرى ذكرها الخصاص أن يبيع المتاع من رجل يتق به ويقبض المال فيدفعه الى المضارب مضاربة ثم يشتري هذا المضارب هذا المتاع من الرجل الذى ابتاعه من صاحبه ط (قوله عينا) أى معينا وليس المراد بالعين العرض ط

(وتوكيل مع العمل)
تعتبر فيه بأمره (وتتركه ان ربح)
وعصبان خالف وان أجاز رب
المال (بعده) أصيرورته غاصبا
بالخالفه (واجارة فاسدة ان فسدت
فلا ربح) للمضارب (حيث بذل له
أجر) مثل (عمله مطلقا) ربح أولا
(بلا زيادة على المشروط) خلافا
لمحمد والثلاثة (الافى وصى) أخذ
مال بئنه مضاربة فاسدة (كشرطه
لنفسه عشرة دراهم) (فلا نيله)
في مال اليتيم (اذا عمل) اشباه فهو
استثناء من أجر عمله (و) الفاسدة
(لا ضمان فيها) أيضا (كصحيحة)
لأنه أمين (ودفع المال الى آخر
مع شرط الربح) كله (للمالك
بضاعة) فيكون وكيل متبرعا
(ومع شرطه للعامل قرض) لقله
ضرره (وشرطها) أمور سبعة
(كون رأس المال من الاثمان)
كأمر في الشركة (وهو معلوم)
للعاقدين (وكفت فيه الإشارة)
والقول في قدره وصفته للمضارب
بيينه والبيئة للمالك وأما المضاربة
بدين فان على المضارب لم يجز وان
على ثالث جاز وكره ولو قال اشترى
عبدا نيئة ثم بعه ومضارب بئنه
ففعل جاز كقوله لغايب
أومستودع أو مستبضع اعمل
بما في يديك مضاربة بالنصف جاز
مجتبى (وكون رأس المال عينا)

(لادينا) كإبسطه في الدرر (وكونه

مسما إلى المضارب) ليكنه

التصرف (بمخلاف الشركة) لأن

العمل فيها من الجانبين (وكون

الربح بينهما شائعا) فلو عين قدرا

فسدت (وكون نصيب كل منهما

معلوما) عند العقد ومن شروطها

كون نصيب المضارب من الربح حتى

لو شرط له سن رأس المال أو منه

ومن الربح فسدت وفي الجلالة

كل شرط يوجب جهالة في الربح أو

يقطع الشركة فيه يفسدها والأبطل

الشرط وصح العقد اعتبارا بالوكالة

(ولو ادعى المضارب فسادا فالقول

لرب المال وبعبكسه فالمضارب)

الأصل أن القول لمدعى الصحة

في العقد وإذا قال رب المال

شرطت لك ثلث الربح الا عشرة

وقال المضارب الثلث فالقول لرب

المال ولو فيه فسادا لانه ينكر

زيادة يتبعها المضارب خاتمة وما

في الاشهاد فيه اشتباه فافهم (ويملك

المضارب في المطلق) التي لم تقصد

بمكان أو زمان أو نوع (البيع)

ولو فاسدا (بنقد ونسيئة متعارفة

والشراء والتوكيل بهما والصفحة

وبجرا) ولو دفع له المال في بلد على

الظاهر (والابضاع) أي دفع المال

بضاعة (ولو لرب المال ولا تنفسه)

المضاربة كما يجي (ويملك الأبداع

والرهن والارتهان والاجارة

والاستيجار) فلا استأجر أرضا

بضاعة لزمها ولا يغرسها لزمه

(والاحتيال) أي قبول الخوالة

(بالتن مطلقا) على الأيسر والأعسر

لأن كل ذلك من صنيع التجار

(لا يملك المضاربة) والشركة

والخلط بجال نفسه (الأبازن أو

اعمل برأيك)

(قوله لادينا) مكرر مع ما تقدم (قوله مسلما) فلو شرط رب المال أن يعمل مع المضارب لا يجوز المضاربة سواء كان المالك عاقلا أو لا كالأب والوصي إذا دفع مال الصغير مضاربة وشرط عمل شريكه مع المضارب لا تصح المضاربة وفي السفناتي وشرط عمل الصغير لا يجوز وكذا أحد المتفاوضين وشريكه العنان إذا دفع المال مضاربة وشرط عمل صاحب نفذ العقد تارة ثانية وسيأتي في الباب الآتي متنا بعض هذا (قوله كل شرط المخ) قال الأكل شرط العمل على رب المال لا يفسدها وليس بواحد مما ذكره والجواب أن الكلام في شروط فاسدة بعد كون العقد مضاربة وما أورد لم يكن العقد فيه عقد مضاربة فإن قلت فما معنى قوله لا يفسدها إذا لم يكن يقتضي الثبوت قلت سلب الشيء عن المعدوم صحيح كزيد المعدوم ليس يصير وسيأتي في المتن أنه مفسد قال الشارح لأنه يمنع التخلية فيمنع الصحة فالأولى الجواب بالمنع فيقال لا نسلم أنه غير مفسد سائحاتي (قوله في الربح) كما إذا شرط له نصف الربح أو ثلثه بأو الترددية س (قوله فيه) كالمو شرط لاحدهما دراهم صمما س (قوله بطل الشرط) كشرط الخسران على المضارب س (قوله وما في الاشياء) من قوله القول قول مدعي الصحة إذا قال رب المال شرطت لك الثلث وزيادة عشرة وقال المضارب الثلث فالقول للمضارب كافي الذخيرة اه (قوله فيه اشتباه) أي اشتبه عليه مسألة بأخرى وهي المذكورة هنا لأن التي ذكرها داخل تحت الأصل المذكور لأن من له القول فيها مدع للصحة فلا يصح استثناءها بخلاف التي هنا (قوله أو نوع) أي أو شخص كما سيذكره (قوله ولو فاسدا) يعني لا يكون به مخالفا فلا يكون المال خارجا عن كونه في يده أمانة وإن كانت مباشرة العقد الفاسد غير جائزة وخروج الباطل كافي في الاشياء (قوله بنقد ونسيئة) ولو اختلفا فيها فالقول للمضارب في المضاربة وللحوك في الوكالة كما مررتنا في الوكالة (قوله والشراء) الإطلاق مشعر بجواز تجارته مع كل أحد لكن في النظم أنه لا يتجرع امرأته وولده الكبير العاقل وولديه عنده خلا فالحما ولا يشترى من عبده المأذون وقيل من مكاتبه بالاتفاق قهستاني (فروع مهمة) له أن يرهن ويرهن لها ولو أخذ تخلا أو شجره معا ماله على أن ينفق في تلقيحها وتأبيرها من المال لم يجز عليها وإن قال له اعمل برأيك فإن رهن شيئا من المضاربة فله ولو أخر الثمن جاز على رب المال ولا يضمن بخلاف الوكيل الخاص ولو شرط بعض الثمن أن العيب طعن فيه المشتري وما حظ حصته أو أكثره سيرا جاز وإن كان لا يتغابن الناس في الزيادة يصح وبعض ذلك من مال لرب المال وكان رأس المال مابق على المشتري ويجرم عليه وطء الحاربة ولو باذن رب المال ولو تزوجها ابتزج ربح رب المال جاز أن لم يكن في المال ربح وخرجت الحاربة عن المضاربة وإن كان فيه ربح لا يجوز وليس له أن يعمل بمافي ضرر ولا مالا يعمل به التجار وليس لاحد المضارب أن يبيع أو يشتري بغير إذن صاحبه ولو اشترى بما لا يتغابن الناس في مثله يكون مخالفا وإن قيل له اعمل برأيك ولو باع بهذه الصفة جاز خلا فالحما كالوكيل بالبيع المطلق وإذا اشترى بأكثر من المال كانت الزيادة له ولا يضمن بهذه الخلط الحكمي ولو كان المال دراهم فاشترى بغير الاثمان كان لنفسه وبالذات المضاربة لانهما جنس هنا الكل من الجبر (قوله ولا تفسد) لأن حق التصرف للمضارب (قوله والاستيجار) أي استيجار العمال للامال والمنازل لحفظ الاموال والسفن والدواب (قوله والخلط بجال نفسه) أي أو غيره كافي الجبر لأن تكون معاملته التجارية تلك البلاد أن المضاربين يخططون ولا ينفونهم فإن غلب التعارف بينهم في مثله وجب أن لا يضمن كافي الترخائية وفيها قبله والأصل أن التصرفات في المضاربة ثلاثة أقسام قسم هو من باب المضاربة وتوابعها فيملكه من غير أن يقول له اعمل ما بدا لك كالوكيل بالبيع والشراء والرهن والارتهان والاستيجار والأبداع والابضاع والمساخرة وقسم لا يملك بمطلق العقد بل إذا قيل اعمل برأيك كدفع المال إلى غيره مضاربة أو شركة أو خلط ماله بجاله أو بجال غيره وقسم لا يملك بمطلق العقد ولا بقوله اعمل برأيك إلا أن ينص عليه وهو مالمس مضاربة ولا يمتثل أن يلق بها كالأستدانة عليها اه ملخصا (قوله بجال نفسه) وكذا بجال غيره كافي الجبر وهذا إذا لم يغلب التعارف بين التجار في مثله كافي الترخائية وفيها من الثامن عشر دفع إلى رجل ألفا بالتصفي ثم ألفا أخرى كذلك فخلط المضارب المالكين فهو على ثلاثة أوجه أما أن يقول المالك في كل من المضاربين اعمل برأيك أو لم يقل فيها ما أو قال في أحدها ما فقط وعلى كل فاما أن يكون قبل الربح في المالكين أو بعده فيها أو في أحدهما ففي الوجه الأول لا يضمن مطلقا وفي الثاني أن خلط قبل الربح فيها فلا ضمان أيضا وإن بعده

فيه ما ضمن المالكين وحصة رب المال من الربح قبل الخلط وأن بعد الربح في أحدهما فقط ضمن الذي لا ربح فيه
وفي الثالث استأنى يكون قوله اعمل برأيك في الاولى أو يكون في الثانية وكل على أربعة أو بوجه أمان أن يحللهما
قبل الربح فيما أو بعده في الاولى فقط أو بعده في الثانية فقط أو بعده فيما قبل الربح فيما أو بعده في الثانية فإن
قال في الاولى لا يضمن الاول والثاني فيما لو خلط قبل الربح فيما أو (قوله اذ الشيء) عنه لكونه لا يملك
المضاربة ويلزم منها اني الاخيرين لان الشركة والخلط أعلى من المضاربة لانها مشتركة في أصل المال (قوله
لا يضمن مثله) لا يرد على هذا المستعير والمكاتب فإن له الاعارة والكتابة لان الكلام في التصرف نيابة وهما
يتصرفان بحكم المالكية لا النيابة اذ المستعير ملك المنفعة والمكاتب صار حرا ايدوا المضارب يعمل بطريق
النيابة فلا بد من النصيص عليه أو التفويض المطلق اليه **كما في الكفاية** (قوله ولا الاقراض) (قوله
ولأن يأخذ من سفتجة بجر أى لانه استدانه وكذلك لا يعطى سفتجة لانه قرض ط عن الشاي (قوله
والاستدانة) **كما اذا اشترى سلعة بمن دين وليس عنده من مال المضاربة شيء من جنس ذلك الثمن فلو**
كان عنده من جنسه كان شراء على المضاربة ولم يكن من الاستدانة في شيء كما في نرح الطحاوي قهستانى
والظاهر أن ما عنده اذ الموقوف بما زاد عليه استدانة وقد مناعن البحر اذا اشترى باكثر من المال كانت الزيادة له
ولا يضمن بهذا الخلط الحكمى وفي البدائع كالا تجوز الاستدانة على مال المضاربة لا تجوز على اصله فلو
اشترى بجميع ما لهائيا باثم استأجر على حماه او قصرها او قتلها كان متعلقا عاقد لنفسه ط عن الشاي
وهذا ما ذكره المصنف بقوله فلو شري بمال المضاربة ثوبا الخ فأشار بالتفريع الى الحكمى (قوله وان
استدان) اى بالاذن وما اشترى بينهما نصفان وكذا الدين عليهم اولا لا يغير موجب المضاربة فربح ما لهما
على ما شرط قهستانى وقال الياستحائى أقول شركة الوجود هي أن يتفقا على الشراء انسيئة والمشتري عليهما
أن لا يأتيا أو أنصافا قال والربح يتبع هذا الشرط ولو جعله مخرقا لساو لم يرجد ما ذكره فيظهر لى أن يكون المشتري
بالدين لا مخرقا لى المشتري معينا او مجهولا لجهالة نوع وسعى عنه أو جهالة جنس وقد قيل له اشترى ما تحتاره
والا فلا لمشتري **كما تقدم في الوكالة لكن** ظاهر المتن أنه لرب المال وربحه على حسب الشرط ويفتقر
في الضمى ما لا يعتقر في الصريح اذ (قوله بماله) متعلق بكل من قصر وجب (قوله ذلك) اى اعمل
برأيك (قوله هذه المقالة) وهي اعمل برأيك قلت والمراد بالاستدانة نحو ما قد مناعه عن القهستانى فهذا
ملكه اذ انصأ أمالوا استدان تقودا فالظاهر أنه لا يصح لانه لو كبل بالاستقراض وهو باطل كما مر في الوكالة
وفي الخاتمة من فصل شركة العنان ولا يملك الاستدانة على صاحبه ويرجع المقرض عليه لا على صاحبه لان
التوكيل بالاستدانة نو كبل بالاستقراض وهو باطل لانه نو كبل بالكاذب الا أن يقول التوكيل للمقرض
ان فلا ياستقرض منك كذا فحينئذ يكون على الموكل لا الوكيل اذ اى لانه رسالة لا وكالة والظاهر
أن المضاربة كذلك كما قلنا (قوله ولو بعد العقد) بأن كان رأس المال بماله (فرع) قال في الهامش لو نهى
رب المال المضارب بعد أن صار المال عرضا عن البيع بالتسيئة قبل أن تباع ويصير المال ناضا لا يصح نهيه وأما
قل العمل او بعد العمل وصار المال ناضا يصح نهيه لانه يملك عزله في هذه الحالة دون الحالة الاولى مخ اذ
(قوله عن بيع الحال) يعنى ثم يباعه بالحال بسعر ما يباع بالمؤجل كفى العيى سائحائى (قوله بالهوى) مثل
لا تبع في سوق كذا (قوله الشراء له) وله وجهه وعليه خبره ولكن يتصدق بالربح عندهما وعند أبي يوسف
يطيب له أصله المودع اذ انصرف فيها ويرجى اتقائى (قوله ولو لم يتصرف) أشار الى أن أصل الثمن
واجب بنفس المحالفة لكنه غير قار الا بالشراء فانه على عرضية الزوال بالوفاق وفي رواية الجامع أنه لا يضمن
الا اذا اشترى والا قول هو الصحيح كفى الهداية قهستانى قلت والظاهر أن ثمرته فيما لو هلك بعد الاخراج
قبل الشراء يضمن على الاول لا على الثانى (قوله حتى عاد الخ) يظهر في مخالفتها في المكان تأمل (قوله
وكذا الخ) قال الاتقائى فان اشترى بيعه في غير الكوفة ثم جابى في الكوفة فهو مخالف في الاول وما اشترى
بالسوفة فهو على المضاربة لان دليل الخلاف وجد في بعضه دون بعضه (قوله عادى البعض) اى تعود

اذ الشيء لا يضمن مثله (و) لا
(الاقراض والاستدانة وان قيل له
ذلك) أى اعمل برأيك لانها مال
من صنيع التجار فلم يندخل في التعميم
(مالم يضمن) المالك (عليهما)
فذلكهما وان استدان كانت
شركة وجوه وحينئذ (فلو اشترى
بمال المضاربة ثوبا وقصر بالماء
او جمل) متاع المضاربة (بماله
و) قيل له ذلك فهو متوقع
لانه لا يملك الاستدانة بهذه المقالة
وانما قال بالماء لانه لو قصر بالثا
فحكمه كصبيغ (وان صبغه اجر
قنبريك بما زاد) الصبيغ ودخل
في اعمل برأيك كالا خلط (و) كان له
حصة قيمة (صبغه ان يبيع
وحصة الثوب) أى يضر (في مالها)
ولو لم يقل اعمل برأيك لم يكن شريكا
بل غاصبا وانما قال اجر لما مر أن
السودان تنص عند الامام فلا
يدخل في اعمل برأيك بجر (ولا)
بجلا أيضا (تجبا وزيلد أو سلعة
أدوقت او تخص عينه المالك)
لان المضاربة تقبل التقيد المفيد
ولو بعد العقد مالم يصير المال عرضا
لانه حينئذ لا يملك عزله فلا يملك
تخصيصه كما سيجي وقد نا المفيد لان
غير التقيد لا يعتبر أصلا كنهيه عن
بيع الحال وأما المفيد في الجلة
كسوق من مصرفان صرح بالهوى
صح والا لا (فان فعل ضمن)
بالمخالفة (وكان ذلك الشراء له)
ولو لم يتصرف فيه حتى عاد للوفاق
عادت المضاربة وكذا الوعود
في البعض اعتبارا لليعز بالسكل

(ولا يملك تزويج قن من ماله ولا شراء من يعق على رب المال بترابة او يمين بخلاف الوكيل بالشراء) فانه يملك ذلك (عند عدم القرينة)
 المتيدة للوكالة كاشترى عبد أبيه او استخدمه او جارية اطأها (ولا من يعق عليه) أى المضارب (ان كان فى المال ربح) هو هنا أن تكون قيمة هذا
 العبد أكثر من كل رأس المال كما بسطه العيني فليحفظ (فان فعلى) شراء من يعق على واحد منهما (وقع الشراء انفسه وان لم يكن) ربح
 كما ذكرنا (سبح) للمضاربة (فان ظهر) الربح (بزيادة قيمته بعد الشراء عتق حظه ولم يضمن نصيب المالك) بعقده لا بصنعه (وسعى) العبد
 (المعق فى قيمة نصيب رب المال ولو اشترى الشريك من يعق على شريكه او الاب او الوصى من يعق على الصغير فنقد على العاقد) اذ لا نظريه
 للصغير (والمأذون اذا اشترى من يعق على المولى صغ وعق عليه ان لم يكن مستغرا بالدين والا) خلا فالحما زيلعى (مضارب معه ألف بالنصف
 اشترى به أمة فوادت) ولدا (مساويا له) أى للاف (فاذعاه موبرا فصار قيمته) أى الواك ٤٨٧ وحده كما ذكرنا (ألفا نصفه) أى
 خمسمائة فنقدت دعوته لوجود

المالك بظه ور الربح المذكور فعتق
 (سعى لرب المال فى الاف وربعه)
 ان شاء المالك (او اعتقه) ان شاء
 (ولرب المال بعد قبضه ألفه) من
 الواك (تضمن المذعى) ولو معسرا
 لانه ضمان تملك (نصف قيمتها) أى
 الامة لظهور ونفوذ دعوته فيها
 ويحمل على انه تزويجها ثم اشترى
 حبلى منه ولو صارت قيمتها ألفا
 ونصفه صارت أم ولد وضمن للمالك
 ألفا وربعه لو موثر فلو معسرا
 فلا سعاية علم الا أن أم الواك لا تسعى
 وغنامه فى الجبر والله أعلم

* (باب المضارب يضارب) *
 لما تقدم المنردة شرع فى المركبة
 فقال (ضارب المضارب) آخر (بلا
 اذن) المالك (لم يضمن بالذم مالم
 يعمل الثانى ربح) الثانى (اولا)
 على الظاهر لان الدفع ايداع وهو
 يملكه فاذا عمل تبين انه مضاربة
 فيضمن الا اذا كانت الثانية فاسدة
 فلا ضمان وان ربح بل للثانى أجر
 مثله على المضارب الاول وللاول
 الربح المشروط (فان ضاع) المال
 (من يده) أى يد الثانى (قبل العمل)
 الموجب للضمان (فلا ضمان) على
 احد (وكذا) لا ضمان (لو غصب
 المال من الثانى) وانما الضمان
 على الغاصب فقط ولو استهلكه
 الثانى او هبته فالضمان عليه
 خاصة فان عمل حتى ضمنه (خبر
 رب المال ان شاء ضمن) المضارب

المضاربة لكن فى ذلك البعض خاصة قال الاقناني ما تقدم (قوله او يمين) بأن قال ان ملكته فهو حر فانه يملك
 ذلك والفرق أن الوكالة بالشراء مطلقة وفى المضاربة مقيدة بما يظهر الربح فيه بالبيع فاذا اشترى مالا بقدر على
 بيعه خالف (قوله كما بسطه العيني) عبارته اذا كان رأس المال ألفا وصار عشرة آلاف درهم ثم اشترى المضارب
 من يعق عليه قيمته ألف او أقل لا يعق عليه وكذا لو كان له ثلاثة اولاد أو أكثر وقيمة كل واحد ألف او أقل
 فاشترى منهم شئى لأن كل واحد مشغول برأس المال ولا يملك المضارب منهم شئاً حتى تزيد قيمة كل عين على
 رأس المال على حدة من غير خضه الى آخر عيني كذا فى الهامش (قوله ربح) أى فى الصورة الثانية (قوله
 للصغير) علة قاصرة والعدل فى الشريك حتى المذكور فى المضارب من قصد الاسترباح ط (قوله بالنصف)
 متعلق بمضارب كذا فى الهامش (قوله أمة) فوطئها ملق كذا فى الهامش (قوله موسرا) لانه ضمان عتق
 وليس بقيد لازم بل لفهم أنه لا يضمن لو معسرا بالاولى كانه عليه مسكين (قوله كما ذكرنا) أى فى قوله مساويا له
 فالكاف بمعنى مثل خبر صاروا ألفا بديل منه أو ألفا هو الخبر والخبر والمجرور قبل حال منه (قوله سعى) الاولى
 وسعى عطف على نفذت (قوله المذعى) وهو المضارب (قوله تملك) بخلاف ضمان الواك لانه ضمان عتق وهو
 يعقد التعدي ولم يوجد (قوله لظهور) أى لوقوع دعوته صحيحة ظاهرا (قوله حبلى منه) تنازع فيه كل من
 تزويجها واشترى اى حلالا مره على الصلاح لكن لا تنفذ هذه الدعوى لعدم الملك وهو شرط فيها اذ كل واحد
 من الجارية واولادها مشغول برأس المال فلا يظهر الربح فيه لما عرف أن مال المضاربة اذا صار أجنبيا ساحتلفه كل
 واحد منها لا يريد على رأس المال لا يظهر الربح عنده لأن بعضه ليس بأولى به من البعض فحينئذ لم يكن
 للمضارب نصيب فى الامة ولا فى الواك وانما النابت له بمجرد حق التصرف فلا تنفذ دعوته فاذا زادت قيمته
 وصارت ألفا وخمسمائة ظهر الربح وملك المضارب منه نصف الزيادة فنقدت دعوته السابقة لوجود شرطها وهو
 الملك فصار ابنه وعق بقدر نصيبه منه وهو ربعة ولم يضمن حصه رب المال من الواك لان العتق ثبت بالمالك والنسب
 فصارت العلة ذات وجهين والمالك آخرهما وجود افضاف العتق اليه ولا صنع له فى الملك فلا ضمان لعدم التعدي
 فاذا اختار الاستعاء استعاده فى ألف رأس ماله وفى ربعة نصيبه من الربح فاذا قبض ألفا صار مستوفيا
 لرأس ماله وظهر أن الام كليا ربح بينهما نصفين ونفذ فيها دعوة المضارب وصار كليا أم ولده لان الاستيلاء اذا
 صادف محلا يحتمل النقل لا يتجزأ أجماعا ويجب نصف قيمته الرب المال فان قيل لم يجعل المقبوض من الواك من
 الربح قلنا لانه من جنس رأس ماله وهو مقدم على الربح فكان اولى بجمعه منه زيلعى ملخصا (قوله وضمن
 للمالك) لانها المازادت قيمتها ظهريها الربح وملك المضارب بعض الربح فنقدت دعوته فيها فيجب عليه لرب
 المال رأس ماله ونصيبه من الربح فاذا وصل اليه ألف استوفى رأس ماله وصار الواك كله ربحا فيملك المضارب
 منه نصفه فيعتق عليه ومالم يصل اليه الاك فالواك رقيق على حاله على نحو ما ذكرنا فى الام

* (باب المضارب يضارب) *
 (قوله على الظاهر) أى ظاهر الرواية عن الامام وهو قولهما من (قوله فاسدة) قال فى الجبر وان كانت
 احداهما فاسدة او كلاهما فلا ضمان على واحد منهما والمعامل أجر المثل على المضارب الاول ويرجع به الاول
 على رب المال والوضيعة على رب المال والربح بين الاول ورب المال على الشرط بعد أخذ الثانى أجرته اذا كانت
 المضاربة الاولى صحيحة والا فلا تول أجرمثله اه (قوله خاصة) والاشهر انما ربيض من أيها شاء كما
 فى الاختيار سائجاني (قوله خير رب المال) فان ضمن الاول صحت المضاربة بينه وبين الثانى وكان الربح

(الاول رأس ماله وان شاء ضمن الثاني) وان اختار أخذ الربح ولا يضمن ليس له ذلك بجر (فان أذن) المالك (بالدفع ودفع بالتأجيل) (الاول) (مارزق) الله فينصفنا نصفان فللمالك النصف (ولا الاول السدس الباقي والثاني الثلث) الشروط (ولو قيل مارزق الله بصفاء الخطاب) والمسألة بجهاها (فللثاني ثلثه والباقي بين الاول والمالك نصفان) باعتبار الخطاب فيكون لكل ثلث (ومثله ما رجحت من شيء) او ما كان لك فيه من ربح) وشي ذلك وكذا الوشرط للثاني اكثر من الثلث اقل فالباقي بين المالك والاول (ولو قال له ما رجحت بيننا نصفان ودفع بالنصف للثاني النصف واستويا فيما بيني) لانه لم يربح سواء (ولو قيل مارزق الله في نصفه او ما كان من فضل الله فينصفنا نصفان فدفع بالنصف فللمالك النصف وللثاني كذلك ولا شيء للاول) ٤٨٨ لجعله ماله للثاني (ولو بشرط) الاول (للتاني ثلثيه) والمسألة بجهاها (ضمن الاول للثاني سدسا)

بالسمية لانه التزم سلامة الثلثين
(وان شرط) المضارب (للمالك ثلثه) (ولو شرط) (للعبد المالك ثلثه) وقوله (على أن يعمل معه) عادي وليس بقيد (و) شرط (لنفسه ثلثه صح) وصار كأنه اشترط للمولى ثلثي الربح كذا في عاقبة الكتب وفي نسخ المتن والشرح هنا خلط فاجتنبه (ولو عقد المأذون مع اجنبي وشرط المأذون عمل مولاه لم يصح ان لم يكن) المأذون (عليه دين) لانه كاشترط العمل على المالك (والاصح) لانه حينئذ لا يملك كسبه (واشترط عمل رب المال مع المضارب مفسد) للعقد لانه يمنع التحلية فيمنع الصحة (وكذا اشترط عمل المضارب مع مضاربه او عمل رب المال مع) المضارب (الثاني) بخلاف مكاتب شرط عمل مولاه كالمضارب مولاه (ولو بشرط بعض الربح للمساكين او للفقير او في الزكاة) او لامرأة المضارب او مكاتبه صح العقد (ولو بشرط) الشرط (ويكون) الشرط (لرب المال ولو بشرط البعض لمن شاء المضارب فان شاء لنفسه او لرب المال صح) الشرط (والا) بان شاء الاجنبي (لا) يصح ومتى شرط البعض لاجنبي ان شرط عليه عمله صح والا قلت لكن في القهستاني انه يصح مطلقا

على ما شرطوا وان ضمن الثاني رجع باضمن على الاول وصحت بينهما وكان الربح بينهما وطاب للثاني ما ربح دون الاول بجر وفيه ولو دفع الثاني مضاربة الى ثالث وربح الثالث او وضع فان قال الاول للثاني اعمل فيه برأيك فارب المال ان يضمن اي الثلاثة شاء ويرجع الثالث على الثاني والثاني على الاول والاول لا يرجع على أحد اذا ضمنه رب المال والا لضمان على الاول وضمن الثاني والثالث كذا في المحيط (قوله ضمن الثاني) فيه اشعار بأنه اذا ضمن يرجع على الاول ويطلب الربح له دون الاول لانه ملك مستندا قهستاني سائحاني (قوله ليس له الخ) لان المال بالعمل صار غصبا وليس للمالك الاتصين البديل عند ذهاب العين المغصوبة وليس له ان يأخذ الربح من الغاصب كذا ظهر لي ط (قوله فان أذن) مفهوم قوله بلاذن (قوله علام بشرطه) لانه شرط نصف جميع الربح له (قوله الباقي) الاول اسقاطه حلبي والباقي هو الفاضل عما اشترطه للثاني لان ما اوجبه الاول لم ينصرف الى نصيبه خاصة اذ ليس له ان يوجب شيئا لغيره من نصيب المالك وحيث اوجب للثاني الثلث من نصيبه وهو النصف يبقى له السدس قال في البحر وطاب الربح للجميع لاق عمل الثاني عمل عن المضارب كالا جبر المشترك اذا استأجر آخر بأقل مما استأجر (قوله لعبد المالك) قيد بعبد رب المال لان عبد المضارب لو شرط له شيء من الربح ولم يشترط عمله لا يجوز فيكون ما شرط رب المال اذا كان على العبدين والا لا يصح سواء شرط عمله أولا ولا يكون للمضارب بجر وقد يكون العاقد المولى لانه لو عقد المأذون فسيأتي وشمل قوله لعبد ما لو شرط للمكاتب بعض الربح فانه يصح وكذا لو كان مكاتب المضارب لكن بشرط أن يشترط عمله فيها وكان المشروط للمكاتب له لا لمولاه وان لم يشترط عمله لا يجوز وعلى هذا غيره من الاجاب فتصح المضاربة وتكون لرب المال ويطل الشرط بجر وسيأتي الكلام فيه والمرأة والولد كلاهما هنا كذا في النهاية بجر وقيد باشترط عمل العبد احترازا عن عمل رب المال مع المضارب فانه مفسد كما سيأتي (قوله للمولى) لكن المولى لا يأخذ ثلث العبد مطلقا في التبيين ثم ان لم يكن على العبدين فيه ولا مولى سواء شرط فيها عمل العبد أولا وان كان عليه دين فهو كغيره ان شرط عمله لانه صار مضاربا في مال مولاه فيكون كسبه له فإخذه غرماؤه وان لم يشترط عمله فهو اجنبي عن العقد فكان كالمسكوت عنه فيكون للمولى لانه نكاح ملكه اذ لا بشرط بيان نصيبه بل نصيب المضارب لكونه كالا جبر ٥١ ملخصا (قوله وفي نسخ المتن الخ) أما المتن فقد رأيت في نسخة منه ولو بشرط للثاني ثلثه ولعبد المالك ثلثه على أن يعمل معه ولنفسه ثلثه صح ٥١ وهو قاسد كما ترى وأما الشرح فقصه وقوله على أن يعمل معه عادي وليس بقيد بل يصح الشرط ويكون لسيدته وان لم يشترط عمله لا يجوز كذا في الهامش (قوله واشترط) هذه المسألة كالتعليل لما قبلها فكان الاول تقديمها وتبريع الاولى عليها (قوله بخلاف مكاتب) أي اذا دفع مال مضاربة لآخر (قوله مولاه) أي فانه لا يفسد مطلقا فان عجز قبل العمل ولادين عليه فسدت بجر (قوله أو في الزكاة) أي فكهما وفساد الشرط في الثلاث لعدم اشترط العمل كما سيظهر (قوله ولم يصح الشرط) وما في السراجية من الجواز محمول على جواز العقد لا الشرط منح فلا يحتاج الى ما قبل ان المسألة خلافية لكن عدم صحة الشرط في هذين اذا لم يشترط عملهما كما سيظهر اليه بقوله ومتى شرط لاجنبي الخ ومرت عن النهاية أن المرأة والولد كلاهما اجنبي هذا وفي التبيين ولو بشرط بعض الربح لمكاتب رب المال أو المضارب ان شرط عمله جاز وكان المشروط له لانه صار مضاربا والا فلا لان هذا ليس بمضاربة وانما المشروط هبة موعودة فلا يلزم وعلى هذا غيره من الاجاب ان شرط له بعض الربح وشرط عمله عليه صح والا فلا ٥١ (قوله لا يصح) لانه لم يشترط عمله (قوله صح) أي الاشتراط كالعقد (قوله لكن في القهستاني) لا محل للاستدلال لان قوله يصح مطلقا أي عقد المضاربة

والشروط الاجنبى ان شرط عمله والافلا الك أيضا وعزاه للذخيرة خلافا للبرجندى وغيره فتنبه ولو شرط البعض لقضاء دين المضارب او دين المالك جاز ويكون للشروط قضاء دينه ولا يلزم بدفعه لغرمائه بجر (وتبطل) المضاربة (بموت أحدهما) لكونها وكالة وكذا بقتله وجبريطراً على أحدهما ويجنون أحدهما مطبقاً فحسبنا وفي البرازية مات المضارب والمالك عروضا وباعها وصيه ولومات رب المال والمالك نقد تبطل في حق التصرف ولوعرضا تبطل في حق المسافرة لا التصرف فليبيعه بعرض ونقد (و) بالحكم (يلحق المالك) من تدا فان عاد بعد لحوقه مسلماً فالمضاربة على حالها (حكم بلحاظه ام لا عناية (بمخلاف الوكيل) لانه لاحق له ٤٨٩ بخلاف المضارب (ولو ارتد المضارب فهي

على حالها فان مات او قتل او لحق بدار الحرب وحكم بلحاظه بطلت) وما تصرف نافذ وعهده على المالك عند الامام بجر (ولو ارتد المالك فقط) اى ولم يلحق (قتصرته) اى المضارب (موقوف) وردة المرأة غير مؤثرة (وبغزل بعزله) لانه وكيل (ان علم به) بخبر رجلين مطامنا وفضولى عدل اورسول ميز (والا) يعلم (لا) يغزل (فان علم) بالغزل ولو حكما كوت المالك ولو حكما (والمالك عروضا) هو هنا ما كان خلاف جنس رأس المال فالدراهم والدنانير هنا جنسان (باعها) ولو نسبته وان نهاء عنها (ثم لا يتصرف في ثمنها) ولا في نقد من جنس رأس ماله ويبدل خلافه به استحسانا للوجوب رخصه وليظهر الربح (ولا يملك المالك فسخها في هذه الحالة) بل ولا تخصيص الاذن لانه عزل من وجه نهاية (بمخلاف احد الشريكين اذا فسح الشركه ومالها امتعة) صح (افترقا في المال ديون وروح يجبر المضارب على اقتضاء الديون) اذ حينئذ يعمل بالاجرة (والا) ربح (لا) جبر لانه حينئذ متبرع (و) يؤمر بان (يوكل المالك عليه) لانه غير العاقد (و) حينئذ (الوكيل) بالبيع والمستبضع كالمضارب يؤمر ان بالتوكيل

صحیح سواء شرط عمل الاجنبى أو لا غير أنه ان شرط عمله فالمشروط له والا فرب المال لانه بمنزلة المسكوت عنه ولو كان المراد أن الاشتراط صحيح مطلقاً فاقوله والاى وان لم يشترط عمله فللمالك (قوله ويكوت) أى البعض (قوله قضاء) نائب فاعل المشروط (قوله بجر) عبارته ولا يجبر على دفعه لغرمائه ٥٨٩ كذا في الهامش (قوله المسافرة) أى الى غير بلد رب المال ط عن البرازية (قوله فان عاد الخ) ينبغى أن يكون هذا اذا لم يحكم بلحاظه أما اذا حكم بلحاظه فلا تعود المضاربة لانها بطلت كما هو ظاهر عبارة الاتقانى في غاية البيان لكن في العناية أن المضاربة تعود سواء حكم بلحاظه أم لا فتأمل رملی (قوله بمخلاف الوكيل) أى لو ارتد موكله ولحق ثم عاد فلا تبقى الوكالة على حالها والفرق أن محل التصرف خرج عن ملك الموكل ولم يمتلئ به حق الوكيل فلذا أقل لانه الخ س (قوله بمخلاف المضارب) فان له حقاً فاذا عاد المالك فبى على حالها (قوله ولو ارتد) مختار قوله ويلحق (قوله فقط) على هذا الفرق بين المالك والمضارب فلو قال ويلحق أحدهما ثم قال ولو ارتد أحدهما فقط الخ لكان أخصراً وأظهر تأمل لكن الفرق انه اذا ارتد المضارب قصرته نافذ (قوله غير مؤثرة) سواء كانت هي صاحبة المال أو المضاربة الا أن تموت أو تلحق بدار الحرب فيحكم بلحاظها لان ردتها لا تؤثر في أملاكها فكذا في تصرفاتها مخ (قوله ولو حكما) أى ولو العزل حكماً فلا يغزل في الحكمى الا بالعلم بمخلاف الوكيل حيث يغزل في الحكمى وان لم يعلم كذا قالوا فان قلت ما الفرق بينهما قلت قد ذكرنا أن الفرق بينهما انه لاحق له بمخلاف المضارب مخ (قوله ولو حكما) اى كارتداده مع الحكم بلحاظه س (قوله فالدراهم) التفریع غیر ظاهر فالاولى الواو كذا في البحر والفتح (قوله جنسان) فان كان رأس المال دراهم وعزله ومعه دنانير لبيعها بالدراهم استحساناً مخ وانظر ما مر في البيع الفاسد عند قول المصنف والدراهم والدنانير جنس (قوله باعها) أى لبيعها ولا يمنع العزل من ذلك اتقانى (قوله عنها) أى عن النسبة كما لا يصح نهيها عن المسافرة في الروايات المشهورة ولا يملك عزلها لا يملك تخصيص الاذن لانه عزل من وجه بجر عن النهاية وسبأى (قوله ويبدل) لاحاجة اليها منهم بما قبله حيث بين المراد من العروضا اقربا وأن الدرهم والدنانير جنسان (قوله خلافه) أى له أن يبدل خلاف رأس المال من النقد برأس المال قال في البحر وان كان رأس المال دراهم وعزله ومعه دنانير يبيعها بالدرهم استحساناً مدنى (قوله لوجوب الخ) أى ان استغ المالك من خلاف الجنس كما يفيد ما قد مناعن الاتقانى (فرع) قال في القنية من المضاربة أعطاه دنانير مضاربة ثم أراد القسمة له أن يستوفي دنانيره أن يأخذ من المال بينهما وتعتبر قيمته يوم التسعة لا يوم الدفع ٥٨٩ وفي شرح الطحاوى من المضاربة ويتنفس رب المال مثل ماله وقت الخلاف يرى في بحث القول في ثمن المثل وهذه قائمة طالماتوققت فيها فان رب المال يدفع دنانير مثلاً بعدد مخصوص ثم تغلق قيمتها ويريد أخذها عدداً لا بالقيمة تأمل والذي يظهر من هذا انه لو علم عدد المدفوع ونوعه فله أخذ ولو أراد أن يأخذ قيمته من نوع آخر يأخذ بالقيمة الواقعة يوم الخلاف أى يوم النزاع والخصام وكذا اذا لم يعلم نوع المدفوع كما يقع كشر في زماننا حيث يدفع أوقات مجهول فيضطر الى أخذ قيمتها لجهالها فياً أخذ بالقيمة يوم الخصام والله أعلم تأمل (قوله في هذه الحالة) أى حالة كون المال عروضا لا للمضارب حقا في الربح بجر (قوله صح) أى الفسخ (قوله على اقتضاء الديون) أى طلبها من أربابها (قوله) اذ حينئذ عبارة البحر لانه كالاجير والربح كالأجرة وطلب الدين من تمام تكمله العمل فيجبر عليه (قوله بالاجرة) ظاهره ولو كان الربح قبلاً لاقال في شرح الملتقى ومفاده أن نفقة الطلب على المضارب وهذا لو الدين في المصر والافقي مال المضاربة قال في الهندية وان طال سفر المضارب ومقامه حتى أتت النفقة في جميع الدين فان فضل على الدين حسب له النفقة مقدار الدين وما زاد على ذلك يكون على المضارب كذا في المحيط ط

(والسماح بجبر على التنازلي) وكذا الدلال لانهم يعملان بالاجرة (فرع) استؤجر على أن يبيع ويشترى لم يجز اذ لم قدرته عليه والحيلة أن يستاجر
مدة للتدبير ويستعمله في البيع زيلجي (وما هلك من مال المضاربة يصرف الى الربح) لانه تبع (فان زاد الهالك على الربح لم يضمن) ولو فاسدة من عمله
لانه أمين (وان قسم الربح وبقيت ٤٩٠ المضاربة ثم هلك المال او بعضه تراذا الربح لياخذ المالك رأس المال وما فضل فهو بينهما وان

نقص لم يضمن) امر ثم ذكر مفهوم
قوله وبقيت المضاربة فقال (وان
قسم الربح وفشت المضاربة)
والمال في يد المضارب (ثم عقداها
فهلك المال لم يتراد او بقيت المضاربة)
لانه عقد جديد وهي الحيلة النافعة
للمضارب

* (فصل في المتفرقات) *

(المضاربة لا تفسد بدفع كل المال
او بعضه) تنبيه الهداية ببعض
اتفاق عناية (الى المالك بضاعة

لامضاربة) لما مر (وان أخذه)

اي المالك المال (بغير أمر المضارب

وباع واشترى بطلت ان كان رأس

المال نقدا) لانه عامل لنفسه (وان

صار عرضا لا) لان التقض الصريح

حينئذ لا يعمل فهذا اولى عناية

ثم ان باع بعرض بقيت وان نقد

بطلت لما مر (واذا سافر) ولو يوما

(فطعامه وشرا به وكسوته وركوبه)

بفتح الراء ما يركب ولو كرا (وكل

ما يحتاجه عادة) اي في عادة التجار

المعروف (في ماله) لو صحيحة

لا فاسدة لانه اجير فلا نفقة له

كاستبضع ووكيل وشريك كافي

وفي الاخير خلاف (وان عمل

في مصر) سواء ولد فيه أو اتخذ

دارا (نفقته في ماله) كدوائه

على الطاهر أما اذا نوى الإقامة

بمصر ولم يتخذ دارا فله النفقة ابن

مالك ما لم يأخذ مالا لانه لم يحتسب

بمالها ولو سافر عاله وماله

(قوله والسماح) هو المتوسط بين البائع والمشتري بأجر من غير أن يستاجر (قوله زيلجي) وتام كلامه
وانما جازت هذه الحيلة لان القدي تناول النفقة وهي معلومة ببيان قدر المدة وهو قادر على تسليم نفسه في المدة
ولو عمل من غير شرط وأعطاه شيئا لباس به لانه عمل معه حسنة فزاده خيرا وبذلك جرت العادة وما راه
المسلمون حسنا وفيه وعند الله حسن (قوله ولو فاسدة) أي سواء كانت المضاربة صحيحة أو فاسدة وسواء
كان الهالك من عمله أو لا (قوله من عمله) يعني المسلط عليه عند التجار وأما التعدي فيظهر أنه يضمن
سأحافى (قوله فهو بينهما) أي بعد دفع النفقة (قوله لما مر) أي من أنه أمين فلا يضمن (قوله في يد
المضارب) مثله في العزيمة عن صدر الشريعة وهو نص على المتوهم والاقبال اولي اذ ادفعه لرب المال
بعد الفسخ ثم استرده وعقد أخرى (قوله النافعة للمضارب) أي لو خاف أن يسترد منه رب المال الربح
بعد القصة بسبب حلاك ما بقي من رأس المال وعلم بما مر أنفا انه لا يتوقف صحة الحيلة على
أن يسلم المضارب رأس المال الى رب المال وتقييد الزيلجي به اتفاق كما نبه عليه أبو السعود
* (فصل في المتفرقات) *

(قوله لامضاربة) أي فانها تفسد وقد تبع الزيلجي ومفهومه انه لو دفعه مضاربة تفسد الاولى مع أن الذي
يفسد الثانية لا الاولى كما في الهداية قال في الجهر وتنبيهه بالضاعة اتفاق لانه لو دفع المال الى رب المال
مضاربة لا تبطل الاولى بل الثانية لان المضاربة تنعقد شركة على مال رب المال وعمل المضارب ولا مال خافوا
جوزناه يودى الى قلب الموضوع واذا لم يصح بقي عمل رب المال بأمر المضارب فلا تبطل الاولى كذا في الهداية
وبه علم انها بضاعة وان سميت مضاربة لان المراد بالضاعة هنا الاستعانة لان الابضاع الحقيقي لا يتأتى هنا وهو
أن يكون المال للمبضع والعمل من الآخر ولا ربح للعامل وفهم من مسألة الكتاب جواز الابضاع مع الاجنبي
بالاولى اه (قوله لما مر) أي من أن النسي لا يضمن مثله (قوله وان أخذه) بخبر قوله بدفع (قوله وان صار
عرضا) أي في يد المضارب (قوله ثم ان باع) أي ما صار عرضا (قوله لما مر) أي من انه عامل لنفسه قال
في الهامش فلو باع أي رب المال العروض يتقدم اشترى عرضا كان للمضارب حصته من ربح العروض الاولى
لا الثانية لانه لم يبايع العروض وصار المال نقدا في يده كان ذلك نقضا للمضاربة فشرأ به بعد ذلك يكون لنفسه
فلو باع العروض بعروض مثله أو بكيل أو موزون وربح كان بينهما على ما شرطنا بجر ومنع عن المتوسط
(قوله ولو يوما) لان العلة في وجوب النفقة حبس نفسه لاجلها فعمل أنه ليس المراد بالسفر الشرعي بل المراد
أن لا يمكنه المبيت في منزله فان أمكن انه يعود اليه في ليلة فهو كالمصر فلا نفقة له بجر (قوله ولو بكرا) بفتح
الراء ومدته وكسر الهزة بعدها (قوله لانه أجبر) أي في الفاسدة (قوله خلاي) فانه صرح في النهاية
بوجوبه في مال الشركة منع وجعله في شرح الجمع روايه عن محمد وفي الحامدية في كتاب الشركة عن الرمي
على المنع اقول ذكر في التارخانية عن الخانية قال محمد هذا استحسانا اه أي وجوب نفقته في مال الشركة
وحيث علمت انه الاستحسان فالعمل عليه لما علمت أن العمل على الاستحسان الا في مسائل ليست هذه منها
خير الدين على المنع اه (قوله ما لم يأخذ مالا) يعني لو نوى الإقامة بمصر ولم يتخذ دارا فله النفقة الا اذا كان
قد أخذ مال المضاربة في ذلك المصرف فلا نفقة له مادام فيه ولا يفتي ما فيه من الايجاز الملقن بالغاز قال في البحر
فلو أخذ مالا بالكوفة وهو من أهل البصرة وكان قدم الكوفة مسافرا فلا نفقة له في المال مادام في الكوفة
فاذا خرج منها سافر اذله النفقة حتى يأتي البصرة لان خروجه لاجل المال ولا ينق من المال مادام بالبصرة
لان البصرة وطن أصلي له فكانت اقامته فيه لاجل الوطن لا لاجل المال فاذا خرج من البصرة له أن ينق من
المال الى أن يأتي الكوفة لان خروجه من البصرة لاجل المال وله أن ينق أي يسافر ما أقام بالكوفة حتى يعود
الى البصرة لان وطنه بالكوفة كان وطن أمانته وانه يطل بالسفر فاذا عاد اليها وليس له بها وطن كانت اقامته
فيها لاجل المال كذا في البدائع والحايط والفتاوى الظهيرية اه ويظهر منه انه لو كان له وطن بالكوفة

أو خلط باذن أو بحالين لرجلين أتفق بالحصص وإذا قدم ردهما بقي مجمع ويضمن الزائد على المعروف ولو أتفق من ماله ليرجع في ماله ذلك ولو ديان لم يرجع على المالك (ويأخذ المالك قدر ما أتفق المضارب من رأس المال إن كان ثمة ربح فإن استوفاه وفضل شيء) من الربح (اقتسامه) على الشرط لأن ما أتفق يجعل كالمالك والمالك يصرف إلى الربح كما متر (وان لم يظهر ربح فلا شيء عليه) أي المضارب (وان باع المتاع من جهة حسب ما أتفق على المتاع من الجدلان وأجرة السمسار والقصار والصباغ ونحوه) مما اعتد به ٤٩١ (وبقول) البائع (قام على) بكذا

وكذا ينضم إلى رأس المال ما يوجب زيادة فيه حقيقة أو حكماً أو اعتاده التجار كأجرة السمسار هذا هو الأصل ثمائة (لا) ينضم ما أنفق (على نفسه) لعدم الزيادة والعادة (مضارب بالنصف شري بألفها برا) أي ثياباً (وباعه بألفين وشري بهما عمداً فاضاعا في يده) قبل نقدتهما لبائع العبد (غرم المضارب) نصف الربح (ربعهما) (و) غرم (المالك الباقي) (يصير ربح العبد) ملكاً (للمضارب) خارجاً عن المضاربة لكونه مضروباً عليه ومال المضاربة أمانة وبينهما تناف (وباقية لها ورأس المال) جميع ما دفع المالك وهو (ألفان وخمسمائة) (و) لكن (رابح) المضارب في بيع العبد (على ألفين) فقط لأنه شراء بهما (ولو يبيع) العبد (بضعهما) بأربعة آلاف (فخصها ثلاثة آلاف) لأن ربحه للمضارب (والربح منها نصف الألف بينهما) لأن رأس المال ألفان وخمسمائة (ولو شري من رب المال بألف عبداً شراه) رب المال (بنصفه رابح بنصفه) وكذا عكسه لأنه وكيله ومنه علم جواز شراء المالك من المضارب وعكسه (ولو شري بألفها عبداً فبقيت ألفان فقتل العبد رجلاً خطأ فثلاثة أرباع الفداء على المالك وربعه على المضارب) على قدر ملكهما (والعبد يخدم المالك ثلاثة أيام والمضارب يوماً) لخروجه عن المضاربة بالفداء لستاني

أي ليس له الاتفاق إلا في الطريق ورأيت التصريح به في التارخانية من الخامس عشر (قوله أو خلط الخ) أو بعرف شائع كما قد مناه لا يضمن به تأمل (قوله باذن) أي وتصير شركة ملك فلا تنافي المضاربة ونظيره ما قدمناه لودفع إليه ألفاً نصفها قرص ونصفها مضاربة صخ ولكل نصف حكم نفسه اه مع أن المال مشترك شركة ملك فلم يضمن المضاربة وبه ظاهر أنه لا ينافي ما تقدمه المشرح عن الكافي من أنه ليس للشريك نفقة فانهم (قوله أو بحالين) أي وإن كان أحدهما بضاعة فنفقته في مال المضاربة إلا أن يفرغ للعمل في البضاعة في مال نفسه دون البضاعة إلا أن أذن له المستبضع بالنفقة من لأنه متبرع تارخانية في الخامس عشر عن المحيط وفيها عن العتامة ولو رجع المضارب من سفره بعد موت رب المال فله أن يتفق من المال على نفسه وعلى الرقيق وكذا بعد التهي ولو كتب إليه بنهاه وقد صار المال نقد لم يتفق في رجوعه اه (قوله ولو ذلك) أي مالهها (قوله ويأخذ) أي من الربح (قوله من رأس) متعلق بأنفق وحاصل المسألة أنه لو دفع له ألفاً مثلاً فأتفق المضارب من رأس المال مائة وبيع مائة يأخذ المالك المائة الربح بدل المائة التي أنفقها المضارب ليستوفي المالك جميع رأس ماله فلو كان الربح في هذه الصورة مائتين يأخذ مائة بدل النفقة ويقسمان المائة الثانية (قوله من الجدلان) قال في مجمع البحرين والجلان بالنضم الجمل مصدر جله والجلان أيضاً أجراً يحمل اه وهو المراد ط (قوله حقيقة) كالصنع (قوله أو حكماً) كالقسارة (قوله والعادة) قد سبق في المراجعة أن العبرة في النضم لعادة التجار فإذا جرت بنضم ذلك ينضم ط (قوله أي ثياباً) قال في البحر وقال مجد في السير الزمعة أهل الكوفة ثياب الكنان أو القطن لثياب الصوف أو الخز كذا في المغرب اه (قوله نصف الربح) لأنه ظهر فيه ربح ألف لما صار المال نقداً فاشتري بالالفين عبداً صار مشتركة به للمضارب والباقي لرب المال فيكون مضروباً عليه ما بالحصص (قوله الباقي) ولكن الاثنان يجبان جميعاً البائع على المضارب ثم يرجع المضارب على رب المال بألف وخمسمائة لأن المضارب هو المباشر للعقد وأحكام العقد ترجع إليه اتفاقاً (قوله لكونه) عليه قوله خارجاً (قوله وبينهما) أي بين الضمان المفهوم من مضمون وبين الأمانة (قوله لها) لأن ضمان رب المال لا ينافي المضاربة س (قوله ولو يبيع) أي والمسألة بجملها (قوله فخصها) أي المضاربة (قوله لأن ربحه) أي ربح العبد ملك للمضارب كما تقدم وفي الهامش قوله ربحه وهو الألف اه (قوله بينهما) أي والألف يختص بهما المضارب كما متر (قوله عبداً) أي قيمته ألف فالنهي والقيمة سواء وانما قلنا ذلك لأنه لو كان فيهما فضل بأن اشتري رب المال عبداً بألف قيمته ألفان ثم باعه من المضارب بألفين بعد ما ربح المضارب ألفاً فإنه يرايح على ألف وخمسمائة وكذا لو الفضل في قيمة المبيع دون الثمن بأن كان العبد يساوي ألفاً وخمسمائة فاشتراه رب المال بألف وباعه من المضارب بألف فإنه يرايح على ألف ومائتين وخمسين وكذا عكسه بأن شري عبداً قيمته ألف بألف فباعه منه بألف فالمسألة رابعة قسمان لا يرايح فيهما إلا على ما اشتري رب المال وقسمان يرايح فيهما عليه وعلى حصة المضارب وهذا إذا كان البائع رب المال فلو كان المضارب فهو على أربعة أقسام أيضاً كما يأتي وتعامه في البحر عن المحيط (قوله شراه) صفة عبداً (قوله رابح) جواب لو (قوله وكذا عكسه) وهو ما لو كان البائع المضارب والمسألة بجملها بأن شري رب المال بألف عبداً شراه المضارب بنصفه ورأس المال ألف فإنه يرايح بنصفه وهذا إذا كانت قيمته كالثلث لأفضل فيهما ومثل لو الفضل في القيمة فقط أما لو كان فيهما فضل دون الثلث فقط فإنه يرايح على ما اشتري به المضارب وحصة المضارب وبه علم أن المسألة رابعة أيضاً وتعامه في البحر (قوله ولو شري) أي من معد ألف بالنصف كما قد به في الكنز (قوله بالفداء) لأنه لما صار المال عيناً واحد أظهر الربح وهو ألف بينهما وألف لرب المال فإذا أديا خرج عن المضاربة لأن نصيب المضارب صار مضروباً عليه ونصيب رب المال صار له بقضاء القاضي بالفداء عليهما وإذا خرج عنهما بالدفع أو بالفداء غرما على قدر ملكهما يجر والفرق بين هذا وبين ما متر حيث لا يخرج هناك ما خص رب المال

كبر ولو اختار المالك الدفع والمنسار بالفداء فله ذلك لزمهم الربح حينئذ (اشترى بالفداء عبد أو حاكم الثمن قبل النقد) البائع لم يضمن لانه أمين بل (دفع المالك) للمضارب (ألفا أخرى ثم وثم) أي كلفه ذلك دفع أخرى الى غير نهاية (ورأس المال جميع ما دفع) بخلاف الوكيل لان يده ثانيا استيفاء لأمانة (مع ألفان فقال) للمالك ٤٩٢ (دفعت الى ألفا ووجبت ألفا وقال المالك دفعت ألفين فالقول للمضارب) لان القول في مقدار المقبوض

للتباض أمينا أو ضمينا كما لو انكره أصلا (ولو كان الاختلاف مع ذلك في مقدار الربح فالقول لرب المال في مقدار الربح فقط) لانه يستفاد من جهته (وأيهما أقام بينة تقبل وان أقاما حافا لينة بينة رب المال في دعواه الزيادة في رأس المال) بينة (المضارب في دعواه الزيادة في الربح) قيد الاختلاف بكونه في المقدار لانه لو كان في الصفة فالقول لرب المال فاذا قال (مع ألف فقال هو مضاربة بالنصف وقد ربح ألفا وقال المالك هو بضاعة فالقول للمالك) لانه منكر (وكذا لو قال) المضارب (هي قرض وقال رب المال هي بضاعة أو ودعة أو مضاربة فالقول لرب المال والينة بينة المضارب) لانه يدعى عليه التمسك والمالك ينكر (و) أما (لو ادعى المالك القرض والمضارب المضاربة فالقول للمضارب) لانه ينكر الضمان وأيهما أقام بينة قبلت (وان أقاما بينة فيينة رب المال أولى) لانها أكثر اثباتا وأما الاختلاف في النوع فان ادعى المضارب العموم أو الاطلاق وادعى المالك الخصوص فالقول للمضارب لتسكه بالاصل ولو ادعى كل نوعا فالقول للمالك والينة للمضارب فيقيها على صحة تصرفه ويلزمه ان في الضمان ولو وقت البستان

عن المضاربة وهذا يخرج أن الواجب هناك ضمان التجارة وهو لا ينافي المضاربة وهنا ضمان الحناية وهو ليس من التجارة في شيء فلا يتيق على المضاربة كفاية (قوله كما مر) أي قريبا من أن ضمان المضارب ينافي المضاربة من قوله ولو اختار المالك الدفع (الخ) قال في البحر قيد بقوله قيمته ألفان لانه لو كانت قيمته ألفا قد يبر الحناية الى رب المال لان الرقبة على ملكه لا ملك للمضارب فيه اذ ان اختار رب المال الدفع والمضارب الفداء مع ذلك فله ذلك لانه يستتبع بالفداء مال المضاربة وله ذلك لان الربح يؤولهم كذا في الايضاح اه وخمسة في غاية البيان ولا يخفى أن الربح في مسألة المتن يحقق بخلاف هذه فعدل لتعريض كور على أن الظاهر أنه في مسألة المتن لا يفر دأ أحدهما بالخيار لكون العبد مستكسبا يدل له ما في غاية البيان ويكون الخيار لهما مجتمعا ان شاء أقديا وان شاء دفعا فتأمل (قوله ما دفع) فلا يظهر الربح الا بعد استيفاء المالك الكل لكن المضارب لا يربح الا على ألف كما مر (قوله بخلاف الوكيل) أي اذا كان الثمن مدفوعا اليه قبل الشراء ثم هلك فانه لا يرجع الامرة (قوله لان يده ثانيا الخ) الضمير فيه للوكيل بيانه أن المال في يده المضارب أمانة ولا يمكن حمله على الاستيفاء لانه لا يكون الا قبض مضون فكل ما قبض يكون أمانة وقبض الوكيل ثانيا استيفاء لانه وجب له على الموكل مثل ما وجب عليه للبائع فاذا صار مستوفيا له صار مضونا عليه فيه ذلك عليه بخلاف ما اذا لم يكن مدفوعا اليه الا بعد الشراء حيث لا يرجع أصلا لانه ثبت له حق الرجوع بنفس الشراء فجعل مستوفيا بالقبض بعده اذا مدفوع اليه قبله أمانة وهو قائم على الامانة بعده فلم يصير مستوفيا فاذا هلك يرجع مرة فقط لما قلنا (قوله مع ذلك) أي مع الاختلاف في رأس المال (قوله الربح) صورته قال رب المال رأس المال ألفان وشرطت لك ثلث الربح وقال المضارب رأس المال ألف وشرطت لي النصف (قوله فقط) لافي رأس المال بل القول فيه للمضارب كما علمت (قوله فالينة الخ) لان بينة رب المال في زيادة رأس المال أكثر اثباتا وبينة المضارب في زيادة الربح أكثر اثباتا كما في الزبلي ويؤخذ من هذا ومن الاختلاف في الصفة أن رب المال لو ادعى المضاربة وادعى من يده المال انها ضمان وله في المال كذا وأقاما لينة فيينة ذى اليد أولى لانها أثبتت حصة من المال وأثبتت الصفة سائحا في (قوله فالقول للمالك) لان المضارب يدعى عليه تقوم عمله وأشرط من جهته أو يدعى الشركة وهو ينكر مخ (قوله المضارب) الاولى ذواليد (قوله هي قرض) ليكون كل الربح له (قوله فالقول للمضارب) مثله في الخالية وغاية البيان والابلى والبحر وقوله ابن الشحنة عن النهاية وشرح التحرير وحكي ابن وهبان في نظمه قولين وفي مجموعة منلا على عن مجموعة الاقروى عن محيط السرخسى لو قال رب المال هو قرض والقاض مضاربة فان بعد ما تصرف فالقول لرب المال والينة بينة أيضا والمضارب ضامن وان قبله فالقول قوله ولا ضمان عليه أي القاض لانهم اتصافا على أن القبض كان باذن رب المال ولم يثبت القرض لانكار القاض اه ونقل فيها عن الذخيرة من الرابع عشر مثله ومثله في كتاب القول لمن عن غانم البغدادي عن الوجيز ومثله أفتى على أفندي مفتي الممالك العثمانية وكذا قال في فتاوى ابن نجيم القول لرب المال ويمكن أن يقال ان ما في الخالية والتسوية فيما اذا كان قبل التصرف جملا لمطابق على القيد لا اتحاد الحادثة والحكم وبالله التوفيق من مجموعة منلا على ملخصا (قوله بالاصل) لان الاصل في المضاربة العموم اذ المقصود منها الاسترباح والعموم والاطلاق يناسبانه وهذا اذا تنازعا بعد تصرف المضارب فلو قبله فالقول للمالك كما اذا ادعى المالك بعد التصرف العموم والمضارب الخصوص فالقول للمالك درة متني (قوله كل نوعا) بأن قال احدهما في بر وقال الاخر في بر (قوله فالقول للمالك) لانهما اتفقا على الخصوص فكان القول قول من يستفاد من جهته الاذن س (قوله فيقيها) أي الينة (قوله على صحة الخ) يعني أن الينة تكون حينئذ على صحة تصرفه لا على نفي الضمان حتى تكون على النفي فلا تقبل (قوله ولو وقت) في بعض النسخ ولو وقت (قوله البستان) فاعل وقت والمسئلة بجاءها بأن قال رب المال ادته اليك مضاربة أن تعمل في بر في رمضان وقال المضارب دفعت الى لاعل

قضى بالمناخرة والافينة المالك (فروع) دفع الوصي مال الصغير الى نفسه مضاربة جاز وقيد الطرسوسى بان لا يجعل الوصى لنفسه من الربح أكثر مما يجعل لامناله وتماه في شرح الوهبانية وفيها مامات المضارب ولم يوجد مال المضاربة فيما خلف عادي نافي تركته وفي الاختيار دفع المضارب شيئاً للعاشر ليكتف عنه ضمن لانه ليس من أمور التجارة لكن صرح في جميع الفتاوى بعدم الضمان في زماننا قال وكذا الوصى لانهما يقصدان الاصلاح وسيجي آخر الوديعة وفيه لو شري بماله ما عاقل أنا أمسكه حتى ٤٩٣ أجدر بجاحك كثيراً وأراد المالك

يبيع فأن في المال ربح أجبر على بيعه لعله بأجر كأمراً أن يقول للمالك أعطيك رأس المال وحسبك من الربح فيخير المالك على قبول ذلك وفي البرازية دفع اليه ألفاً نصفها هبة ونصفها مضاربة فيهلك يضمن حصة الهبة اه قلت والمفتى به انه لا ضمان مطلقاً لا في المضاربة لانها أمانة ولا في الهبة لانها فاسدة وهي تملك بالقبض على المعتد المفتى به كجاسي فلا ضمان فيها ربه يضعف قول الوهبانية وأودعه عشر اعل أن خمسة له هبة فاستهلك الخمس يخسر

*** (كتاب الابداع) ***
لا خفاء في اشتراكه مع ما قبله في الحكم وهو الامانة (هو) لغة من الودع أى الترك وشراً (تسليط الغير) على حفظ ماله صريحاً أو دالة) كأن انفق رزق رجل فاخذ رجل بغيره ماله ثم تركه ضمن لانه بهذا الاخذ التزم حفظه دلالة بجر (والوديعة ما ترك عند الامين) وهي أخص من الامانة كما حققه المصنف وغيره (وركنها الائجاب صريحاً) كأودعتك (أو كناية) كقوله لرجل أعطى ألف درهم أو أعطى هذا الثوب مثلاً فقال أعطيتك كان وديعة بجر لان الاعطاء يستعمل الهبة لكن الوديعة أدنى وهو متيقن فصار كناية (أو فعلاً) كالوضع ثوبه بين يدي رجل ولم يقل

في طعام في سؤال وأقاما البينة (قوله قضي بالمناخرة) لان اخر انظر طين يسخن أولهما (قوله والا) أى ان لم يوتأ ووقت احدهما دون الاخرى (قوله الى نفسه) الضمير راجع الى الوصى (قوله وقيد الطرسوسى) أى بجنائمه وردة ابن وهبان بأنه تقيد لاطلاقهم برأيه مع قيام الدليل على الاطلاق واستظهر ابن النخبة ما قاله الطرسوسى نظراً للصغير أقول لكن في جامع الفصولين عن الملقط ليس للوصى في هذا الزمان أخذ مال اليتيم مضاربة فهذا يفيد المنع مطلقاً (قوله في تركته) لانه صار بالتجهيل مستهلكاً وسيأتى تمامه في الوديعة ان شاء الله تعالى وأفتى به في الحامدية فأن لا يوبه أفتى قارى الهداية (قوله وفيه لو شري الخ) الكلام خنafi موضعين الاول حتى اسمك المضارب المتاع من غير رضى رب المال والثاني اجبار المضارب على البيع حيث لاحقه في الامسك أما الاول فلا حق له فيه سواء كان في المال ربح أو لا لأن يعطى الرب المال رأس المال فقط ان لم يربح أو مع حصته من الربح فينذله حتى الامسك وأما الثاني وهو اجباره على البيع فهو أنه ان كان في المال ربح أجبر على البيع الآن يدفع للمالك رأس ماله من حصته من الربح وان لم يكن في المال ربح لا يجبر ولكن له أن يدفع للمالك رأس ماله وأيدفع له المتاع برأس ماله هذا حاصل ما فهمته من عبارة المنع عن الذخيرة وهي عبارة معقدة وقد راجعت عبارة الذخيرة فوجدتها كافي المنع وبقي ما اذا أراد المالك أن يمسك المتاع والمضارب يريد بيعه وهو حادثة الفتوى ويعلم جوابها مما ترك قبل الفصل من انه لو عزل وعلم به والمال عروض باعها وان نهاء المالك ولا يملك المالك فسخها ولا تخصص الاذن لانه عزل من وجه (قوله حصة الهبة) لان حصة المتاع الذي يقبل القسمة غير صحيحة فيكون في ضمانه (قوله وهي الخ) ونقلها القتال عن الهندية (قوله تملك بالقبض) أقول لاتساق بين الملك بالقبض والضمان سائضاني أقول نص عليه في جامع الفصولين حيث قال راجع الفتاوى الفضلى الهبة الفاسدة تفيد الملك بالقبض وبه يفتى ثم اذا هلكت أقيمت بالرجوع للروايات حصة فاسدة لذى رحم محرم منه اذا الفاسدة مضمونة فاذا كانت مضمونة بالقيمة بعد الهلاك كانت مستحقة الرد قبل الهلاك اه فتنبه (فروع) سئل فيما اذا مات المضارب وعليه دين وكان مال المضاربة معروفا فهل يكون رب المال أحق برأس ماله وحصته من الربح الجواب نعم كما صرح به في الخاتمة والذخيرة البرهانية حامدية وفيها عن قارى الهداية من باب القضاء في تساواه اذا ادعى احد الشريكين خيانة في قدر معلوم وأنكر حلف عليه فان حلف برئ وان نكل ثبت ما ادعاه وان لم يعين مقدارا فكذلك الحكم لكن اذا نكل عن اليمين لزمه أن يعين مقدارا ما كان فيه والقول قوله في مقداره مع ميمنه لان نكوله كاتر اربى في مجهول والبيان في مقداره الى المقترح يمينه الآن يقيم خصمه يمينه على اكثر اه

*** (كتاب الابداع) ***

(قوله بغيره الخ) قديده لان المالك لو كان حاضراً لم يضمن كما حققه المصنف انظر اليعقوبية قال في المنع ان الامانة علم لما هو غير مضمون فشمّل جميع الصور التي لا ضمان فيها كالعارية والمستأجرة والوصى بمجتمه في يد الوصى له بها والوديعة ما وضع للامانة بالايجاب والقبول فكانا متغيرين واختاره صاحب النهاية وفي البحر وحكمهما مختلف في بعض الصور لانه في الوديعة يبرأ عن الضمان اذا عاد الى الوفاق وفي الامانة لا يبرأ عن الضمان بعد الخلاف (نكتة) ذكرها في الهامش روى أن زليخا لما بليت بالفقر وايضت عينا حانم الحزن على يوسف عليه السلام جلست على قارعة الطريق في زى القراء فترها يوسف عليه السلام فتأملت تنادى أيها الملك اجمع كلامي فوقك يوسف عليه السلام فتأملت الامانة آفامت المملوك مقام المملوك والخاتمة آفامت المملوك مقام المملوك فسأل عنها فقبل انها زليخا فترجها رجة عليها اه زليخى (قوله أو كناية) اراد به ما قابل الصريح مثل كليات الطلاق للبيان (قوله لان الخ) التعليق في البصر أيضاً (قوله ولم يقل الخ) فلو قال لأقبل الوديعة لا يضمن اذا القبول عرف فلا يثبت عند الرد صريحاً قال صاحب جامع الفصولين أقول دل هذا على

أن البقار لا يصير مودعا في بقرة من بعثها اليه فقال البقار للرسول اذهب به الى ربها فاني لا أقبلها فذهب بها
فنبغى أن لا يضمن البقار وقد مر خلافه يقول الحقيرقوله ينبغي لا ينبغي اذ الرسول لما أتى به اليه خرج عن
حكم الرسالة وصار أجنيا فلما قال البقار ردها على مالكها صار كأنه ردها الى اجنبي أو ردها مع أجنبي
فلذا يضمن بخلاف مسئلة الثوب فور العين وتماه فيه وفيه أيضا عن الذخيرة ولو قال لم أقبل حتى لم يصير
مودعا وترك الثوب ربه وذهب فرفعه من لم يقبل وادخله يتيه ينبغي أن يضمن لانه لما لم يثبت الايداع صار غاصبا
برفعه يقول الحقيرقفيه اشكال وهو أن الغصب ازالة اليد المالك ولم توجد ورفعه الثوب لتقصده النفع لا الضرر
بل ترك المالك ثوبه ايداع ثاب ورفعه من لم يقبل قبول ضمننا فالظاهر أنه لا يضمن والله تعالى أعلم اه (قوله شيئا)
فلو قال لا أقبل لا يكون مودعا لان الدلالة لم توجد بجر وفيه عن الخلاصة لو وضع كتابه عند قوم فذهبوا
وتركوه ضمنوا اذا ضاع وان قاموا واحدا بعد واحد ضمن الاخير لانه تعين للحفظ فتعين للضمنان اه فكل من
الايجاب والقبول فيه غير صريح كمسئلة الخاني الآتية قريبا (فرع) في جامع الفصولين لو أدخل دابة دار
غيره وأخرجها رب الدار لم يضمن لانها انتشرت بالدار ولو وجد دابة في مربطه فأخرجها ضمن سائحاني (قوله
كما لو سكت) أي فانه قبول وبعد أن ذكر هذا في الهندية قال وضع شيئا في يتيه بغير أمره فلم يعلم حتى ضاع لا يضمن
لعدم التزام الحفظ وضع عند آخر شيئا وقال احفظ فضاع لا يضمن لعدم التزام الحفظ اه ويمكن التوفيق
بالقرينة الدالة على الرضى وعدمه سائحاني (قوله من الثيابي) ولا يكون الجماعي مودعا مادام الثيابي
حاضرا فان كان غائبا فالجماعي مودع بجر وفيه عن اجارات الخلاصة لبس ثوبا فظن الثيابي انه ثوبه فاذا هو
ثوب الغير ضمن هو الاصح أي لانه ترك السؤال والتقصص يكون مفترطا فلا ينافي ما يأتي من أن اشتراط الضمان
على الامين باطل أفاده أبو السعود (قوله وهذا) أي اشتراط القبول أيضا (قوله وان لم يقبل) قدم
أن القبول صريح ودلالة لعله هنا بمعنى الرد أما لو سكت فهو قبول دلالة تأمل (قوله لاثبات اليد) قال
بعض الفضلاء فيه تسامح اذا المراد اثبات اليد بالفعل ولا يكتفي قبول الاثبات كما أشار اليه في الدرر بقوله وحفظ
شيء بدون اثبات اليد عليه محال تأمل قتال وأجاب عنه أبو السعود (قوله فلو أودع صيبا) قال الرملي
في حاشية المنخ ويستثنى من ايداع الصبي ما اذا أودع صبي شحجور مثله وهي ملك غيرهما فلهما ملك تفنمين الدفاع
والأخذ كذا في الفوائد الزينية مدني وانظر حاشية القتال (قوله ضمن بعد عتقه) أي لو باعها والافلا
ضمنان (فرع) قال في الهامش لو احتاج الى نقل العيال أو لم يكن له عيال فسا فرهم لم يضمن وهذا الوعين المكان
فلو لم يعين بأن قال احفظ هذا ولم يقل في مكان كذا فسا فرهم فلو كان الطريق مخوفا ضمن بالاجماع والالا عندنا
كلا ب أو الوصي لو سا فرهم الصبي وهذا اذا لم يكن جل وموثة جامع الفصولين فلو كان له اجل وموثة
وقد أمر بالحفظ مطلقا فلو كان لا بد له من السفر وقد عجز عن حفظه في المصرا الذي أودعه فيه لم يضمن بالاجماع
فلوله بدمن السفر وكذلك عند أبي حنيفة رحمه الله قريبا أو بعيدا وعن أبي يوسف رحمه الله ضمن لو بعيدا
لا لوقريبا وعن محمد ضمن في الحالين جامع الفصولين المودع بأجر ليس له أن يسافرهم التعيين مكان العقد للحفظ
جامع الفصولين (قوله عند الطلب) الا في مسائل ستأتي (قوله بأجر) سيأتي أن الاجير المشترك لا يضمن وان
شرط عليه الضمان وأيضا قول المتن خشا واشتراط الخ يرده عليه وهذا مع الشرط فكيف مع عدمه وفي البرازية
دفع الى صاحب الحمام واستأجره وشرط عليه الضمان اذا تلف قد ذكرنا انه لا اثر له فيما عليه الفتوى
سائحاني وانظر حاشية القتال وقد يفرق بأنه هنا مستأجر على الحفظ قصد بخلاف الاجير المشترك فانه
مستأجر على العمل تأمل (قوله للزلي) ومثله في النهاية والكفاية وكثير من الكتب رمي على المنخ
(قوله غير المغل) أي الخائن كذا في الهامش (قوله كالجماعي) أي معلم الحمام وأما من جرى العرف بأنه يأخذ
في مقابلة حفظه اجرة يضمن لانه وديع بأجرة لكن الفتوى على عدمه سائحاني (قوله فلو دفعها) تفرع

شيئا فو ايداع (والقبول من
الودع صريحا) كسكت (أو دلالة)
كما لو سكت عند وضعه فانه قبول
دلالة كوضع ثيابه في حمام بمرأى
من الثيابي وكقوله رب الخان أين
اربطها فقتال هناك كان ايداعا
خائفة وهذا في حق وجوب الحفظ
وأما في حق الامانة فتتم بالايجاب
وحده حتى لو قال للغاصب أو دعتك
المغصوب برئ عن الضمان وان
لم يقبل اختيار (وشرطها كون
المال قابلا لاثبات اليد عليه) فلو
أودع الآبق أو الطير في الهواء لم
يضمن (وكون المودع مكلفا شرط
لوجوب الحفظ عليه) فلو أودع صيبا
فاستهلكها لم يضمن ولو عبد محجورا
ضمن بعد عتقه (وهي أمانة)
هذا حكمها مع وجوب الحفظ
والاداء عند الطلب واستحباب
قبولها (فلا تضمن بالهلاك) الا اذا
كانت الودعة بأجر أشباه معزيا
للزلي (مطلقا) سواء امكن
التحرز أم لا هلك معها شيء أم لا
لحديث الدارقطني ليس على
المستودع غير المغل ضمان (واشتراط
الضمنان على الامين) كالجماعي
والخاني (باطل به يفتي) خلاصة
وصدر الشريعة (وللمودع
حفظها بنفسه وعياله) كاله (وهم
من يسكن معه حقيقة أو حكا
لا من يونه) فلو دفعها

لولد المميز أو زوجته ولا يسكن معهم ما ولا ينفق عليهم لم يضمن خلاصته وكذا لو دفعها الزوج لغيره لان العبرة لا بما كنهه لئلا تنفذ وقيل بعتران
معا عيني (وشترط كونه) أى من في عياله (امتناع) فلو علم خيانته ضمن خلاصته (و) جاز (ان في عياله الدفع لمن في عياله ولو نهبه عن الدفع الى بعض
من في عياله فدفع ان وجسد بدامنه) بأن كان له عيال غيره ابن ملك (ضمن والا لا وان حفظها بغيرهم ضمن) وعن محمدان حفظها بمن يحفظ ماله
كوكيله أو ذونه وشريكه مفاوضة وعنا نأجاز وعليه الفتوى ابن ملك واعنده ابن الكمال ٤٩٥ وغيره وأقره المصنف (الا إذا خاف الحرق

أو الغرق وكان غالباً محيطاً) فلو غير
محيط ضمن (فصلها الى جاره أو الى
ذلك آخر) الا اذا اسكنه دفعها
لمن في عياله أو ألقاها فوقعت
في البحر ابتداء أو بالتدريج ضمن
زيلعى (فان ادعاه) أى الدفع
لجاره أو فلك آخر (صدق ان علم
وقوعه) أى الحرق (بيته) أى
بدار المودع (والا) يعلم وقوع
الحرق في داره (لا) يستدق
(الايئنة) فحصل بين كلاً من
الخلاصة والهداية التوفيق وبالله
التوفيق (ولو منعه الوديعة ظلماً
بعد طلبه) لرد وديعته فلو لم يلجها اليه
لم يضمن ابن بلك (بنفسه) ولو
حكماً كوكيله بخلاف رسوله ولو
بعلامة منه على الظاهر (قادر)
على تسليمها ضمن (والا) بأن كان
عاجزاً أو خاف على نفسه أو ماله
بأن كان مدفوناً معها ابن ملك
(لا) يضمن كطلب الظالم (فلو كانت
الوديعة سميماً أراد صاحبه أن
يأخذها لضرب به رجلاً فله المنع
من الدفع) الى أن يعلم انه تركه الرأى
الاول وانه يتنفع به على وجه
مباح جواهر (كألو أو دعت)
امرأة (كأباجيه اقرارها للزوج
بمال أو قبض مهرها منه) فله
منعه منها لئلا يذهب حق الزوج
خائفة (ومنه) أى من المنع ظلماً
(موته) أى موت المودع (مجهلاً

على قوله أو حكماً (قوله لولد المميز) بشرط أن يكون قادراً على الحفظ يجر عن الخلاصة (قوله ضمن)
أى بدفعها له وكذا لو تركه في بيته الذى فيه ودائع الناس وذهب فضاءت ضمن يجر عن الخلاصة (قوله
في عياله) الضمير في عياله الاخير يصح أن يرجع لعيال الاول وبه صرح الشربلاني ويصح أن يرجع الى المودع
وبه صرح المقدسى وفيه لا يشترط في الايوين كونهما في عياله وبه يفتى ولو أودع غيره عياله وأجاز المالك خرج
من البين ولو وضع في حوز غيره بلا استئجار يضمن ولو أجزأه يضمن من داره ودفعها أى الوديعة الى المستأجر ان كان
لكل منهما غلق على حدة يضمن وان لم يكن وكل منهما يدخل على صاحبه من غير خشية لم يضمن وفي سكوتهم
عن الدفع لعيال المودع اشارة الى انه لا يملكه ونقل سيقتنا اختلافاً وترجيحاً للتمان سائحاتي وأراد بشيئنا
أبا السعود (فرع) لو قال ادفعها لمن شئت بوصولها الى فذفعها الى امين فضاءت قبل يضمن وقيل لا يضمن
تأخر حائنه سائحاتي (فرع) حفرتها الوفاة فذفعت الوديعة الى جارتها فهلكت عند الحارة قال البلخي
ان لم يكن بحضورها عند الوفاة أحد من يكون في عياله لا يضمن كالموقع الحريق في دار المودع له دفعها لاجنبي
خائفة (قوله وعليه الفتوى) ونقله في البحر عن النهاية وقيل قبله وظاهر المتون أن كون الغير في عياله شرط
واختاره في الخلاصة (قوله وكان غالباً محيطاً) وفي التأخر خائفة عن التمسك وسئل حميد الزبيري عن
مودع وقع الحريق بيته ولم ينقل الوديعة الى مكان آخر ان مع تمكنه منه فتركها حتى احترقت ضمن اه ومثله
ما لو تركها حتى اكها العت كما يأتي في النظم ذكر حميد في حريق وقع في دار المودع فدفعها الى اجنبي لم يضمن
فلو خرج من ذلك ولم يسترد هاضم وعماه في نور العين وفي جواهر الفتاوى واذا دفع الوديعة لآخر اعذر فلم
يسترد عقب زواله فهلكت عند الثاني لا يضمن لان المودع يضمن بالدفع ولما لم يضمن به للعدر لا يضمن بالتلف
يدل عليه لوسله الى عياله وتركها عندهم لا يضمن للاذن وكذا الدفع هنا ما دون فيه اه ملخصاً (قوله
أو ألقاها) أى في السفينة (قوله كلاً من الخلاصة الخ) نص الخلاصة اذا علم انه وقع الحريق في بيته
قبل قوله والا فلا وعبارة الهداية انه لا يصدق الايئنة قال في المنع ويمكن حمل كلام الهداية على ما اذا لم يعلم وقوع
الحريق في بيته وبه يحصل التوفيق ومن ثم عولنا عليه في المختصر (قوله كوكيله) في الخلاصة المالك اذا
طلب الوديعة فقال المودع لا يمكنني أن احضرها الساعة فتركها وذهب ان تركها عن رضئ فهلكت لا يضمن
لانه لما ذهب فقد انشأ الوديعة وان كان عن غير رضئ يضمن ولو كان الذي طلب الوديعة وكيل المالك يضمن لانه
ليس له انشاء الوديعة بخلاف المالك اه وهذا صريح في انه يضمن بعدم الدفع الى وكيل المالك كما لا يخفى وفي
النسول العمادية معزى الى الظاهرية ورسول المودع اذا طلب الوديعة فقال لا ادفع الا الذي جاء بها ولم يدفع
الى الرسول حتى هلكت ضمن وذكر في فتاوى القاضي ظهير الدين هذه المسئلة وأجاب نجيب الدين انه يضمن
وفيه نظر بدليل أن المودع اذا صدق من ادعى انه وكيل يقبض الوديعة فانه قال في الوكالة لا يؤمر بدفع الوديعة
اليه ولكن لقائل أن يفرق بين الوكيل والرسول لان الرسول ينطق على لسان المراسل ولا كذلك الوكيل
ألا ترى انه لو عزل الوكيل قبل علم الوكيل بالاعزل لا يصح ولورجع عن الرسالة قبل علم الرسول صح كذا في فتاواه
اه منج قال محشبه الرمل في حاشية البحر ظاهر ما في الفصول انه لا يضمن في مسئلة الوكيل فهو مخالف
للخلاصة ويترأى الى التوفيق بحمل ما في الخلاصة على ما اذا قصد الوكيل انشاء الوديعة عند المودع بعد منعه
للدفع له في وقت آخر وما في الفصول والتجنيس على ما اذا منع ليوذى الى المودع بنفسه ولذا قال في جوابه
لا دفع الا الذي جاء بها وعماه فيها (قوله كطلب الظالم) الظاهر أن المراد بالظالم هنا المالك لان
الكلام في طلبه هو ما بعده مفترع عليه اعني قوله ولو كانت الخزيد عليه قول المصنف في المنع لمافه من الاعانة
على الظلم (فرع) ذكره في الهامش مرضت الدابة الوديعة فامر المودع انساها فاعلجها ضمن المالك أيها شاء فلو
ضمن المودع لا يرجع على المعالج ولو ضمن المعالج يرجع على المودع علم انه لا غير أو لا ان قال المودع ليست لي
أول أمره بذلك فحينئذ لا يرجع كذا في جامع الفصولين (قوله المودع) بالفتح (قوله مجهلاً) أما بتجهيل

المالك فلا ضمان والقول للمودع يحسنه بلا شبهة قال الحائقي وهل من ذلك الزائد في الرهن على قدر الدين
 اه اقول الظاهر أنه منه لقولهم ما تضمن به الوديعة بخن به الرهن فاذا مات مجهلا يضمن ما زاد وقد أقيمت
 به رملي ملخصا (قوله فانه يضمن) قال في مجمع الفتاوى المودع أو المضارب أو المستعير أو المستبضع
 وكل من كان المال بيده امانة اذا مات قبل البيان ولم تعرف الامانة بعينها فانه يكون ديناً عليه في تركته لانه
 صار مستهلكا للوديعة بالتجهيل ومعنى موته مجهلا أن لا يبين حال الامانة كما في الاشياء وقد سئل الشيخ
 عمر بن نجيم عما لو قال المريض عندى ورقة في الحائض لفلان ضمنها دراهم لا عرف قدرها مات ولم يوجد
 فأجاب بأنه من التجهيل لقوله في البدائع هو أن يموت قبل البيان ولم تعرف الامانة بعينها اه قال بعض
 الفضلاء وفيه تأمل فتال ملخصا (قوله الا اذا علم) أى الجهل واذا قال الوارث ردها في حياته أو تلفت
 في حياته لم يصدق بلائيه ولو برهن أن المودع قال في حياته رددتها يقبل سائحان (قوله عنده) أى
 عند المودع بالفتح وأدى المودع دلا كها والمقصود أن الوارث كالمودع بالفتح فيقبل قوله في الهلاك اذا فسر ها
 فهو مثله الا انه خالفه في مسئلة قال ربه مات المودع مجهلا وقال ورثته وكانت قائمة يوم موته ومعروفة
 ثم هلكت بعد موته صدق ربهما هو الصحيح اذا الوديعة صارت ديناً في التركة في الظاهر فلا يصدق الورثة ولو قال
 ورثته ردها في حياته أو تلفت في حياته لا يصدق قرن بلائيه لمونه مجهلا فتقرر الضمان في التركة ولو برهنوا
 أن المودع قال في حياته رددتها تقبل اذا الثابت بينه كالثابت ببيان جامع الفصولين عن الذخيرة (قوله
 الا اذا الخ) استثناء من قوله والمودع اذا دل ضمن قال ط عن خلاصة المودع انما يضمن اذا دل السارق
 على الوديعة اذا لم يمنعه من الاخذ حال الاخذ فان منعه لم يضمن (قوله منعه) أى المودع السارق فأخذ
 كرها فصولين (قوله سائر الامانات) ومنها الرهن اذا مات المرتهن مجهلا يضمن قيمة الرهن في تركته
 كما في الاقروى أى يضمن الزائد كما فقد منه عن الرمي وكذا الوكيل اذا مات مجهلا ما قبضه كما يؤخذ مما هنا
 وبه اتفق الحامدي بعد التحير وفي اجارة البرازية المستأجر يضمن بالموت مجهلا سائحان (قوله بالموت)
 ويكون اسوة للغرماء يرى على الاشياء (قوله ومفاوض) وكبرتهن انقروى كذا في الهامش (قوله على
 ما في الاشياء) وعبارتها الوصى اذا مات مجهلا فلا ضمان عليه كما في جامع الفصولين والاب اذا مات مجهلا
 مال ابنه والوارث اذا مات مجهلا ما اودع عند مورثه واذا مات مجهلا لما ألقته الرمي في يته أو لما وضعه مالكة
 في يته بغير علمه واذا مات الصبي مجهلا لما اودع عنده محجورا اه ملخصا في سبعة وذكر المصنف ثلاثة
 فهي عشرة (قوله اودع) عبارة الدرر قبض وحى أولى تأمل (قوله غلات الوقف) أقول هكذا
 وقع مطلقا في الولوالجية والبرازية وقيد فاضى خان بتولى المسجد اذا أخذ غلات المسجد ومات من غير بيان
 اه اقول أما اذا كانت الغلة مستحقة لقوم بالشروط فيضمن مطلقا بدليل اتفاق كلمتهم فيما اذا كانت الدار وقفا
 على اخوين غاب أحدهما وقبض الا آخر غلتها تسع سنين ثم مات الحاضر وترك وصيا ثم حضر الغائب
 وطالب الوصى بنصيبه من الغلة قال الفقيه أبو جعفر اذا كان الحاضر الذى قبض الغلة هو القيم الآن
 الاخوين أجزا جميعا فكذلك وان أجز الحاضر كانت الغلة كلها له في الحكم ولا يطيب له اه كلامه اقول
 ويلحق بغلة المسجد ما اذا شرط تركه شيء في يد الناظر للعمارة والله تعالى أعلم يرى على الاشياء قال الحقي وهذا
 مستفاد من قولهم غلات الوقف وما قبض في يد الوكيل ليس غلة الوقف بل هو مال المستحقين بالشروط قال
 في الاشياء من القول في الملك وغلة الوقف على كها الموقوف عليه وان لم يقبل اه ملخصا من مجموعة من لا على
 آخر كتاب الوقف نقل ذلك حيث سئل عن وكيل المتولى اذا مات مجهلا هل يضمن قلت وقد ذكر في البحر في باب
 دعوى الرجلين أن دعوى الغلة من قبيل دعوى الملك فراجعوا وأشيرنا اليه ثم فراجعوا وبه علم أن اطلاق المصنف
 والشارح في محل التقييد وبقيده عبارة انفع الوسائل الاتية قتيبه (قوله المصنف) أى في المخرج (قوله
 ابنه) الشيخ صالح (قوله بالقبضة) لعدم تمكنه من البيان فلم يكن حاسباً لطلبها قلت هذا مسلم لومات فناء
 عقب القبض تأمل (قوله في انفع الوسائل) من انه ان حصل طلب المستحقين وأخر حتى مات مجهلا يضمن
 وان لم يطلبوا فان محمودا معروفا بالامانة لا يضمن والا لم يعطهم بلا مانع شرعى ضمن وحاصل الدأه مخالف
 لما عليه أهل المذهب من الضمان مطلقا محمودا ولولا فتي في الاسماء عملية بنيمان الناظر اذا مات بعد ما طلب

فانه يضمن) فتصير ديناً في تركته
 الا اذا علم أن وارثه يعلمها فلا ضمان
 ولو قال الوارث أنا علمتها وأنكر
 الطالب ان فسر ها وقال هي كذا
 وأنا علمتها وهلك صدق هذا
 وما لو كانت عنده سواء الا في مسئلة
 وحى أن الوارث اذا دل السارق
 على الوديعة لا يضمن والمودع اذا
 دل ضمن خلاصة الا اذا منعه من
 الاخذ حال الاخذ (كما في سائر
 الامانات) فانهما تثقل مضونة
 بالموت عن تجهيل كترك
 ومفاوض (الافى) عشر على
 ما في الاشياء منها (ناظر اودع
 غلات الوقف ثم مات مجهلا) فلا
 يضمن قيد بالغلة لأن الناظر لو مات
 مجهلا لمال البذل ضمنه اشياء
 أى لمن الارض المستبدلة قلت
 قلعين الوقف بالاولى كادرهم
 الموقوفة على القول بجوازها
 المصنف وأقره ابنه في الزواهر
 وقيد موته بجنا بالقبضة فلو برض
 ونحوه ضمن لتمكنه من بيانها
 فكان مانعاً لها ظملا فيضمن ورده
 ما يجنبه في انفع الوسائل قتيبه

٢ قوله ففى سبعة فيه أن الذى
 ذكره ستة فقط فليجرد ذلك بمراجعة
 الاشياء اه مصححه

(د) منها (قاض مات مجهلا لأموال البتاني) زاد في الأشباه عند من أودعها ولا بد منه لأنه لو وضعها في يته ومات مجهلا لخبث لأنه مودع بخلاف مال أودع غيره لأن لقاضي ولاية إيداع مال اليتيم على المعقد كما في تنوير البصائر فليحفظ (و) منها (سلطان أودع بعض الغنمية عند غار ثم مات مجهلا) وليس منها مسئلة أحد المتأخرين على المعقد لما نقله المصنف هنا في الشركة عن وقف الخانية أن الدواب أنه يفتن نصيب شريكه بموته مجهلا وخلافه غلط قلت وأقره محشوها في المستثنى تسعة فليحفظ وزاد ٩٧ الشربلاني في شرحه للوجهاية على العشرة

تسعة الجدة ووصيه ووصي القاضي وستة من الخجورين لأن الجبر يشمل سبعة فإنه لصغر ورق وجنون وغفلة ودين وسفه وعته والمعتوه كصبي وان بلغ ثم مات لا يفتن إلا أن يشهدوا أنها كانت في يده بعد بلوغه لروال المانع وهو الصافان كان الصبي والمعتوه مأذونا له بما تم ما قبل البلوغ والافاقه ضمنا كذا في شرح الجامع الوجيز قال فبلغ تسعة عشر ونظم عاطفا على بقي الوجهاية بيتين وهي

وكل أمين مات والعين يحصر وما وجدت عينا فدينه نصير سوى متولى الوقت ثم مفروض ومودع مال الغنم وهو المؤتمر وصاحب دار ألقت الربح مثل ما لو ألقاه ملاك به ليس بشعر كذا والجد وقاض وصيه

جميعا ومجور فوارث يسطر (وكذا لو خطب المودع) بجنتها أو غيره (بماله) أو مال آخر ابن كمال (بغير إذن) المالك (بجنت لا تفتن) إلا بكافة كخطة بشعر ودراهم جساد بزئوف مجتبي (ختمها) لاستهلاكه بالخط لکن لا يباح تناولها قبل أداء النعمان وصح الأبراء ولو خطه بردي ضمنه لأنه عيبه وبعبه شريك

المستثنى امتحناه فنعنه من الملبا ووجه ظاهر لأن الامانة تفتن بالمنع (قوله ومنها قاض) لو قال القاضي في حياته ضاع مال اليتيم عندي أو قال أنشئت على اليتيم لا تخمان عليه ولو مات قبل أن يقول شيئا كان ضامنا خاتية في الوقت كذا في الهامس (قوله ختم) لعل وجه النعمان كونها لا تنطلي الورثة فالغرم بالغنم ويظهر من هذا أن الرمي إذا وضع مال اليتيم في يته ومات مجهلا يفتن لأن ولايته قد تكون مستحقة من التاشي أو الأب فضمناه بالأولى وفي الخيرية وفي الوصي قول بالنعمان سائحاتي (قوله وأقره) أي الصواب (قوله محشوها) أي الأشباه (قوله تسعة) بأخراج أحد المتأخرين (قوله ووصيه الخ) داخل في قول الأشباه الوصي لأن يقال جله على وصي الأب لبيان التفصيل قصد الإيضاح تأمل (قوله وستة من الخجورين) وهم ماعدا الصغير وانما أسقطه لأنه مذكور في الأشباه ومراوده الزيادة على ما في الأشباه فافهم (قوله يشمل سبعة) لينظر الخارج من السبعة حتى صارت ستة (قوله فانه لصغر) مسئلة الصغير من العشرة التي في الأشباه الآن يقال عذنا هنا باعتبار قوله وان بلغ ثم مات لا يفتن تأمل ثم ظهر لي أن مراده مجرد عدد الخجورين سبعة وأن مراده بستة منهم ماعدا الصغير لأنه مذكور في الأشباه ولذا قال وستة من الخجورين (قوله ودين) بفتح الدال وسكون الباء (قوله كصبي) لعله قصد به التشبيه بالإشارة إلى ما أتى عن الوجيز تأمل قال في تلخيص الجامع أودع صبا مجورا يعقل ابن اثني عشرة سنة ومات قبل بلوغه مجهلا لا يجب النعمان س (قوله وان بلغ) أي الصبي (قوله يحصر) أي يحفظ مفعوله العين قبله (قوله نصير) بالبناء للجهول (قوله مفروض) خلاف المعقد كما تقدمه (قوله ومودع) بكسر الهمزة والمؤمر بتشديد الميم الثانية (قوله لو ألقاه) بفتح الواو وصلها باللام (قوله بها) أي بالدار (قوله بشعر) تبع فيه صاحب الأشباه حيث قال بغير علمه واعترضه الجوى بأن الصواب بغير أمره كما في شرح الجامع إذ يستحيل تجهيل ما لا يعلم اه فكان عليه أن يقول في النظم ليس بأمر (قوله كذا والاد) برفعه وثبوته بجدة (قوله وقاض) بجذب يائه وتوحيه (قوله ووصيه) برفعه (قوله ومجور) ان كان المراد من الخجور ستة كما تقدمه يكن الموجود في النظم سبعة عشر تأمل (قوله فوارث) إذا مات مجهلا لمال أخيه المورث به من الوديعة (قوله وكذا لو خطبها) ولو خطب المتولى مال به مال الوقت لم يفتن وفي الخلاصة ضمن وطريق خروجه من النعمان الصرف في حاجة المسجد أو الدفع إلى الحاكم منتقى القاضي لو خطب مال صبي بماله لم يفتن وكذا إذا خطب مال رجل بمال آخر ولو بماله ضمن وينبغي أن يكون المتولى كذلك ولا يفتن الوصي بموته مجهلا ولو خطب بماله ضمن يقول الحقير وقد نقلنا عن المتقي أيضا أن الوصي لو خطب مال به مال اليتيم لم يفتن وفي الوجيز أيضا قال أبو يوسف إذا خطب الوصي مال اليتيم بماله فضاع لا يفتن نور العين أو آخر السادس والعشرين وبخط السائحاتي عن الخيرية وفي الوصي قول بالنعمان اه قلت فأفاد أن الميرج عدمه والحاصل أن من لا يفتن بالخط بماله المتولى والقاضي والسمار بمال رجل آخر والوصي وينبغي أن الأب كذلك بؤيته ما في جامع الفصولين لا بصير الأب غاصبا بأخذ مال ولده وله أخذ بلا شيء لو محتاجا ولا فلو أخذ لم يفتن إلا إذا ألقاه بلا حاجة اه بل هو أولى من الوصي تأمل والمراد بقوله الولد الصغير كبقية في الفصول العمادية (قوله لا تفتن) فلو كان يمكن الوصول إليه على وجه التيسير كخط الجوز بالوز والدراهم السوداء بالبيض فإنه لا يقطع حق المالك أجماعا واستفاد منه أن المراد بعدم التيسير عدمه على وجه التيسير لعدم إمكانه مطلقا بجر (قوله لاستهلاكه) وإذا ختم ملكها ولا يباح قبل أداء النعمان ولا سبيل للمالك عليها عند أبي حنيفة ولو أبرأ سقط حقه من العين والدين بجر (قوله خطبه) أي الجيد (قوله شريك) نقل نحوه المصنف عن المجتبي ولعل ذلك في غير الوديعة أو قول مقابل لما سبق من أن الخط في الوديعة يوجب النعمان مطلقا إذا كان لا يفتن ط

لعدمه مجتبي (وان باذنه اشتركا) شركة املاك (كما لو اخلطت بغير صنعه) كأن انشئ الكدس لعدم التعدي ولو خلطها بغير المودع ضمن الخلط ولو صغيرا ولا يضمن أبوه خلاصة (ولو أنفق بعضها فرد مثله بخلطه بالباقي) خلطا لا يتميزه (ضمن) الكل لخلط ماله بها فلو تأنى التميز وأنفق ولم يرد أو أودع ودبعين فأنفق احداهما ضمن ما أنفق فقط مجتبي وهذا اذا لم يضره التبعض (واذا تعدي عليها) فليس فيها أو ركب دابتها أو أخذ بعضهما (ثم) رد عينه الى يده حتى (زال التعدي زال) ما يؤدى الى (الضمان) اذا لم يكن من نيته العود اليه اشياء من شروط النية (بمخلاف المستعير والمستأجر) فلو أزاله لم يبرأ لعملهما لانفسهما بمخلاف مودع ووكيل بيع أو حفظ أو اجارة أو استئجار ومضارب ومستبضع وشريك عنان أو مقاضاة ومستعير لرضن اشياء والحاصل أن الامين اذا تعدي ثم ازاله لا يزول الضمان الا في هذه العشرة لان يده كيد المالك ولو كذبه في عوده للوفاق فالقول له وقيل للمودع عمادية (و) بمخلاف (اقراره بعد جوده) أى جود الایداع حتى لو ادعى هبة أو بيعا لم يضمن خلاصة وقيد بقوله (بعد طلب) ردها (فلا سأل عنه) حالها بعد ما فهلكت لم يضمن بحر وقيد بقوله (وتلقاها من مكانها وقت الانكار) أى حال جوده لانه لم يلقاها وقتها فهلكت

(قوله لعدمه) أى التعيب المفهوم من عيبه (قوله بغير صنعه) فان ذلك ذلك من ماله ما جعيا وبقسم الباقي بينهما على قدر ما كان لكل واحد منهما كالمال المشترك بحر (قوله غير المودع) سواء كان اجنبيا أو من في عياله بحر عن الخلاصة (قوله فرد مثله) ابن سماعه عن محمد بن رجل أودع رجلا ألف درهم فاشترى بها ودفعها ثم استردها بجهة أو شرأ وردها الى موضعها فضاقت لم يضمن وروى عن محمد أو قضاها غريم بأمر صاحب الوديعة فوجدها خاوية فاردت على المودع فهلكت ضمن تارخانية (قوله الكل) البعض بالانفاق والبعض بالخلط س بحر (قوله التميز) أى كخط الدراهم السود بالبيض أو الدراهم بالنائير فانه لا يقطع حق المالك بالاجماع مسكين س (قوله ولم يرد) بتشديد الهمزة (قوله أو أودع) بضم الهمزة (قوله وهذا) مرطب بقوله أو أنفق ولم يرد كما في البحر قال ط ولم أرفها اذا فعل ذلك فيما يضره التبعض حل يضمن الجميع أو ما أخذ ونقصان ما بقي فيجزر (قوله التبعض) كدراهم والنائير والمكيل والموزون (قوله اشياء) عبارتها ان المودع اذا تعدي ثم زال التعدي ومن نيته أن يعود اليه لا يزول التعدي اه كذا في الهامش (قوله من شروط النية) وذكره خن في البحر عن الطهيري قال حتى لو نزع ثوب الوديعة للام من عزمه أن يلبسه نهائرا ثم سرق لئلا يبرأ عن الضمان (قوله والمستأجر) مستأجر الدابة أو المستعير لو نوى أن لا يرددها ثم لم يرد أو سارعا عند النية ضمن لو هلكت بعد النية أما الركن واقضا اذا ترك نية الخلاف عاد أمينا جامع الفصولين (قوله فلو أزاله) أى التعدي (قوله بمخلاف مودع الخ) ولرأى وما وباحتفظ شهر خفي شهر ثم استعمالها ثم ترك الاستعمال وعاد الى الحفظ ضمن اذا عاد والامر بالحفظ قد زال جامع الفصولين (قوله ووكيل) بأن استعمل ما وكل بيعه ثم ترك وضاع لا يضمن (قوله أو اجارة) بأن وكله ليؤجر أو يستأجر له دابة فركبها ثم ترك (قوله أو مقاضاة) أما شريك المالك فانه اذا تعدي ثم زال التعدي لا يزول الضمان كما هو ظاهر لما تقر رأه اجنبي في حصصه شريكه فلو أعاد دابة اشتركة فتعدي ثم زال التعدي لا يزول الضمان ولو كانت في توبته على وجه الحفظ فتعدي ثم ازاله يزول الضمان وهي واقعة الفتوى سلت عنها فاجبت بما ذكرت وان لم أر حافى كلامهم العلم بما ذكره هو مودع في هذه الحالة وأما استعمالها بلاذن الشريك فهي مسئلة مقررة مشهورة عندهم بالضمان وبصغير غاصبا رملى على المنع (قوله ومستعير لرضن) أى اذا استعار عبد البرهنة أو دابة فاستخدم العبد وركب الدابة قبل أن يرضنها ثم رخصها بمال مثل التينة ثم قضى المال ولم يقبضها حتى هلكت عند المرمته لا ضمان على الراهن لانه قد برئ عن الضمان حين رخصها منع وهذه المسئلة مستتنة من قوله بمخلاف المستعير كما في البحر (قوله ثم ازاله) أى التعدي (قوله في عوده للوفاق الخ) عبارة نور العين عن مجمع الفتاوى وكل امين خالف ثم عاد الى الوفاق عاد أمينا كما كان الا المستعير والمستأجر فانهما يقيا ضامين اه وحى أولى تدبر (قوله له) أى للمالك (قوله للمودع) بفتح الدال لانه بنى الضمان عنه (قوله هبة الخ) أى انه وهبها منه أو باعها له (قوله بعد طلب) متعلق بجوده (قوله ردها) أفاد في الثانية أن طلب امرأة الغائب وجبران اليتيم من الوصى لينفق عليه من ماله كذلك سائحاني ومثله في التارخانية (قوله وقت الانكار) ظاهره انه متعلق بنقلها وهو مستبعد الوقوع وبعبارة الخلاصة وفي غصب الاجناس انما يضمن اذا نقلها عن موضعها الذى كانت فيه حال الجود وان لم ينقلها وهلكت لا يضمن اه وخر ظاهر وعليه فهو متعلق بقوله مكانها وفي المتن لو كانت العارية بما يحول يضمن بالانكار وان لم يحولها وذكروا شيخنا عن الشربلية انه لو جدها ضمن ولو لم يحول يؤيده قول البدائع ان العقد ينفسخ بطلب المالك فتدعزل نفسه عن الحفظ فيق مال الغير في يده بغير اذنه فيكون مضموفا فاذا هلكت تقرض الضمان سائحاني وفي التارخانية عن الخانية ذكر الناطقي اذا جدد المودع الوديعة بمحضرة صاحبها يكون ذلك فسخا للوديعة حتى لو نقلها المودع من المكان الذى كانت فيه حال الجود يضمن وان لم ينقله من ذلك المكان بعد الجود فهلكت لا يضمن اه قتأمل (قوله خلاصة) لم يتصرف في الخلاصة على هذا بل نقله عن غصب الاجناس ثم قال بعده وفي المتن اذا كانت الوديعة والعارية مما يحول يضمن بالجود وان لم يحولها اه وذكر الرملى الظاهر انه أى ما في الاجناس قول لم يظهر لاصحاب

لم يصدق وفي الغصب منه يصدق لانه امين سراجية ٥٠٠ وفي المجتبى القصار اذا غلط فدفع ثوب رجل لغيره فقطعه فكلما ضامنا من

وعن محمد أصاب الوديعة شيء
فأمر المودع رجلا ليعالجها فغطبت
من ذلك فلهيها تضمين من شاء
ليكن ان ضمن المعالج رجع
على الاول ان لم يعلم انه لغيره والام
يرجع اه (بمخلاف مودع
الغاصب) فيضمن اياها واذا
ضمن المودع رجع على الغاصب
وان علم على الظاهر درر خلافا
لما نقله القهستاني والباقاني
والبرجندی وغيرهم فتنه (معه)
ألف ادعى رجلا ان كل منهما ان له
أودعه اياه فكل عن الخلفا هما
فهو لهما وعليه ألف آخر بينهما)
ولو حلف لاحدهما ونكل للآخر
فلا تلزم نكل له (دفع الى رجل
ألفا وقال ادفعها اليوم الى فلان
فلم يدفعها حتى ضاعت لم يضمن)
اذا يلزمه ذلك (كألو قال له احمل
الى الوديعة فقال أفعل ولم يفعل
حتى مضى اليوم) وهلك لم يضمن
لان الواجب عليه التخلية عمادية
(قال) رب الوديعة (للمودع ادفع
الوديعة الى فلان فقال دفعته
وكذبه) في الدفع (فلان وضاعت)
الوديعة (صدق المودع مع يمينه)
لانه امين سراجية (قال) المودع
ابتداء (لا ادري كيف ذهب
لا يضمن على الاصح كألو قال ذهب
ولا ادري كيف ذهب) فان
القول قوله بخلاف قوله لا ادري
اضاعت ام لم تضاع أولا ادري
وضعها أو دفتها في داري أو موضع
آخر فانه يضمن ولو لم يبين مكان الدفن
بكنهه قال سرق من المكان
المدفون فيه لا يضمن وتامه في
العمادية

قال خ ضمن لا يدع المودع وقال صلا يضمن لان الايداع ضمني وانما يضمن بايداع قصدي اه ولو ادع
بلاذن ثم اجاز المالك خرج الاول من البين بجر عن الخلاصة (قوله لم يصدق) لانه اقتر بوجوب الضمان
عليه ثم ادعى البراءة فلا يصدق الا يمينه جامع القصولين (قوله وفي الغصب الخ) أي اذا غصبت من الوديعة
فادعى الوديعة الردي يصدق اذ لم يفعل الوديعة ما يوجب الضمان فهو على ما كان امين عند الرد وقوله وبعده بخلاف
دفعه للاجنبي لانه موجب للضمان سائحي (فرع) دفع الى رجل ألف درهم وقال ادفعها الى فلان بالرى
نات ادفع فدفع المودع المال الى رجل ليدفعه الى فلان بالرى فأخذ في الطريق لا يضمن المودع لانه وصى
الميت فلو كان الدافع حاضرا ضمن المودع لانه وكيل الا أن يكون الاستخفاف عياله فلا يضمن حينئذ خاتمة برهن
عليه انه دفع اليه عشرة فقال دفعته الى لا دفعه الى فلان فدعت بصح الدفع برزاية من الدعوى (قوله على
الاول) في جامع القصولين ولو ضمن المعالج رجع على المودع علم انه لغيره ولا الا ان قال المودع ليست لي ولم
أمر بذلك حينئذ لا يرجع اه تأمل (فرع) ولو قال وضعت بين يدي وقت ونيته ان تضاعت يضمن ولو قال
وضعتها بين يدي في داري والمسئلة يحالها ان يحافظ في عرصة الدار كعرصة التقدين يضمن ولو كان مما تعذر
عرصتها حصانها لا يضمن برزاية وخلاصة وقصولين وذخيرة وخاتمة وظاهره انه يجب حفظ كل شيء في حرز
مشبه تأمل لكن تقدم في السرقة أن ظاهر المذهب كل ما كان حرزا للنوع فهو حرز لكل الانواع فيقطع بسرقة
لؤلؤة من اصطلح تأمل وقد يفرق بين الحرز في السرقة والحرز في الوديعة وذلك أن المعتبر في قطع السارق بلاك
الحرز وذلك لا يتفاوت باعتبار المحرزات والمعتبر في ضمان المودع التصدير في الحفظ ألا ترى انه لو وضعها في داره
الحصينة وخرج وكانت زوجته غير آمنة يضمن ولو أخذ سرقة يضمن لان الدار حرز وانما ضمن للتصدير في الحفظ
ولو وضعها في الدار وخرج والباب مفتوح ولم يكن في الدار أحد وفي الحمام أو المسجد أو الطريق أو نحو ذلك
وغاب يضمن مع انه لا يقطع سارقها وتظار هذا كثيرة فاذا اعتبرنا هذا الحرز المعتبر في السرقة لزم أن لا يضمن
في هذه المسائل ونحوها فيزمن مخالفة ما أطبقه واعلم في هذا الباب فظهر يقينا صحة ما قلنا من الفرق والله أعلم
وبه ظهر جواب حادثة وهي أن مودعا وضع بقبة شال غالية الثمن في اصطلح الخيل فسرق والجواب انه يضمن
وان قطع سارقها والله تعالى أعلم (قوله بخلاف مودع الغاصب) والفرق بينهما على قول أبي حنيفة أن
مودع الغاصب غاصب لعدم اذن المالك ابتداء وبقاء (قوله درر) وجرم به في البحر (قوله فكل عن
الخلف) صور هذه المسئلة ستة اقتر لهما نكل لهما حلف لهما ما اقتر لاحدهما ونكل للآخر وحلف نكل
لاحدهما وحلف للآخر سائحي (قوله ولو حلف الخ) اشار الى أن المودع يحلف اذا انكر الايداع
كما اذا ادعى الرد أو الهلاك ما لنفي التهمة أو لانتكاره الضمان والى انه لو حلف لشيء عليه لهما والى أن
للقاضي أن يبدأ بأيه ما شاء والاولى القرعة والى انه لو نكل للاول يحلف للثاني ولا يقضي بالنكول بخلاف
ما اذا اقتر لاحدهما لان الاقرار بجهة نفسه وتماه في البحر (قوله ونكل للآخر) في التحليف الثاني يقول
بأنه ما هذه العين له ولا قيمتها لانه لما اقتر بالاول ثبت له الحق فيها فلا يشد اقراره فيها للثاني فلما اقتصر على الاول
لكان صادقا بجر له على رجل دين فأرسل الدائن الى مديونه رجلا ليقبضه فقال المديون دفعته الى الرسول
وقال دفعته الى الدائن وأنكر الدائن فاقول قول الرسول مع يمينه والذي في نور العين فاقول للمرسل يمينه
تأمل قال الدائن ابعت الدين مع فلان فضاع من يد الرسول ضاع من المديون برزاية (قوله وضاعت)
يعني غابت ولم تظهر ولا حاجة اليه شيخنا (قوله على الاصح) مقتضاها أن الاجير المشترك لا يضمن لكن
اقتى الخبر الرمي بالضمان وعزاده في حاشية القصولين الى البرزاية معللا بأنه تضييع في زماننا تأمل (قوله
بخلاف الخ) هذا بخلاف ما في جامع القصولين وبور العين وغيرهما من انه لا يضمن وهكذا رأيت في نسختي
المخ لكن لفظة لا ملحقه بين الاسطر وكانها ساقطة من النسخ فنقلها الشارح هكذا فتنه (فرع) في الهامش
وفي النوازل مرتب باليتيم على ظالم وخاف ان لم يهد اليه هدية أن يأخذها كانه لا يضمن وكذا المضارب والمشاخ
اخذوا بهذا القول اتقروى وفي فتاوى النسبي "أنفق الوصي" على باب القاضي يضمن ما أعطى على وجه الرشوة
لا على وجه الاجارة اذ لم يزد على اجر المثل اتقروى اه (قوله فانه يضمن) قاضي خان قال وضعها
في داري فنسبت المكان لا يضمن ولو قال وضعتها في مكان حصين فنسبت الموضع ضمن لانه جهل الامانة كألو

(فروع) حدد المودع أو الرضى على دفع بعض المال ان خاف تلف نفسه أو عضوه فذبح لم يضمن وان خاف الحبس أو العيد ضمن وان خشي اخذ ماله كله فهو عذر كالمال كان الجابر هو الاخذ بنفسه فلا ضمان عادية * خيف على الوديعة الفاسد رفع الامر للسالك لبيعته ولم يرفع حتى فسد فلا ضمان ولو اتفق عليها بلا امر فاض فهو متبرع * قرأ من مصحف الوديعة أو الرهن فهلك حالة القراءة فلا ضمان لان له ولاية هذا التصرف صريحة قال وكذا الوضع السراج على المارة وفيها أودع صكا وعرف اداء بعض الحق ومات الطالب وأتكر الوارث الاداء حبس المودع الصك أبدا وفي الاشياء لا يبرأ مديون الميت بدفع الدين الى الوارث وعلى الميت دين * ليس للسيد اخذ وديعة العبد العامل لغرض مائة لا جرة لا الرضى والمطر اذا اعلنت فاعلم منه أن لا تبرأ لئلا يطر في المسقف اذا أحيل عليه المستحقون فيحفظ وفي الوهبانية ودافع ألف مقرضا ومقارضا ورجع القراض الشرط جاز ويحذر وان يدعى ذوالمال قرضا وخصمه قرضا قرب المال قد قيل اجدر وفي العكس بعد الرجوع فالقول قوله كذلك في الابضاع ما يـ وان قال قد ضاعت من البيت وحدها يصح ويستحق فقد يتصور وتاركت في قوم لا امر صحيفة فراحوا وراحت يضمن المتأخر وتاركت شر الصوف صيفا فعت لم يضمن وقرض القار بالعكس يؤثر اذا لم يستقر الثقب من بعده

١ ولم يعلم المالك ما هي تنقر قلت بقي لوسده مرة فتجعه القار وأفسده لم يذكر ويضمن تفصيله كما مر فتدبر

٢ قوله فظاهر هكذا في النسخة المجموع منها ولعل صوابه فضاء تأمل اه محصيه

٣ قوله مضبوط بالقلم الخ فيه توقف فليتأمل اه

٤ قوله وفيه ودائع هكذا في الاصل ولعله وعنده ودائع أو في خانوته مثلا ويجزى اه محصيه

مات شيئا صرح وقيل لا يضمن كتوله ذهب ولا ادري كيف ذهب ولو قال دفنت في داري أو في موضع آخر ضمن ولو لم يبين مكان الدفن ولكنه قال سرت من مكان دفنت فيه لم يضمن ولو دفن في الارض يبرأ الوجهل هنالك علامة والا فلا وفي المنازعة ضمن مطلقا ولو دفن في الكرم يبرأ الوجهل بان كان له باب مغلق ولم يضعها بلا دفن يرى لو موضع لا يدخل فيه أحد بلا اذن توجهت المصوص نحو في مغارة قد دفن فيها حذرا فلما رجع لم يظفر بجمل دفنه لو امكنه أن يجعل فيه علامة ولم يفعل ضمن وكذا لو امكنه المودع قريبا بعد زوال الخوف فلم يعد مباحا ولم يجدها لا لودنها باذن ربه فظاهر وضعها في زمان القسمة في بيت خراب ضمن لو ودعها على الارض لا لودنها نور العين (قوله ماله كله) أما لو خاف اخذ ماله الوبي قدر الكفاية يضمن فصولين (قوله ولو اتفق الخ) ولو لم يتفق لهما المودع بالفتح حتى حلت يضمن لكن تنقضا على المودع بالكسر متلا على حاوي الراعي (قوله على المارة) فيما لو كانت المارة وديعة (قوله ابدا) أي ما لم يتر الوارث بالاداء (قوله الى الوارث) ظاهره سواء كان الدين مستغرا لمادفعه او لا وسواء كان الدين مستغرا قالا والظاهر أن بقيد عدم البراءة بما اذا كان الدين مستغرا لمادفعه والوارث غير موثق كما قد بهما في المودع اذا دفع الوديعة للوارث سوى (قوله وديعة العبد) تاجر كان أو شحجورا عليه دين أو لا وهذا ان لم يعلم أن الوديعة صكيب العبد فلو لم يذله اخذها وصكيب العبد لو علم انه المولى تارخانية (قوله قلت) القول لصاحب الاشياء قاله في الهامش (قوله مقرضا) أي نفسه (قوله ومقارضا) أي مضاربا بنصفه كذا في الهامش (قوله ورجع) مضبوط بالقلم بنسخ الرأ (قوله قرضا) أي مضاربة كذا في الهامش (قوله فاقول قوله) أي قول رب المال قال في الهامش واذا أقام البينة فالبينة بينة العامل وان ذلك المال في يد المضارب بعد ما اختلفا فالعامل ضمان من جميع ما في يده لرب المال عمل أو لم يعمل شرح وجهانية لابن الشحنة (قوله يضمن المتأخر) مفهومة انهم اذا قاموا بجملة ضمنوا به صرح فأنى خان ويظهر أن كل ما لا يتيسر كذلك سائحات في قال في الهامش ولو تركوا واحد قوم وديعة وقام الكل دفعة وتركوا كل ما يأخذها فاحد منهم ضمنها الكل ابن الشحنة (قوله فموت) بالمثلثة (قوله ولم يعلم الخ) الواو بمعنى أو وبضم ياء يعلم كذا في الهامش (قوله وينبغي) البحث للاروسى حيث قال وينبغي أن يكون فيها التفصيل لأن الامر دائر بين الاعلام للمودع أو السديونة وهو موجود وارتضاء ابن الشحنة وأقره الشرنبلالي (فروع) ربطها في طرف كـ أو عمامة أو شدة هاني سنديل ووضع في كسه أو ألقاها في جيبه ولم تقع فيه وهو يظن انها وقعت فيه لا يضمن * خرج وترك الباب مفتوحا ضمن لو لم يكن في الدار أحد ولم يكن في مكان يسمع حس الدخول جعلها في الكرم قوله حائط بحيث لا يرى المارة ما في الكرم لا يضمن اذا أغلق الباب والاضمن * سوق قام الى الصلاة وفيه ودائع لم يضمن ان جبراته يحفظونه وليس باليداع المودع لكنه مودع لم يضع وذكر الشارح ما يدل على الضمان فليست عند التتوي جامع الفصولين وفي البرازية والحاصل أن العبرة للعرف اه غاب رب الوديعة ولا يدري ادوسى أم ميت يمسكها حتى يعلم موته ولا يصدق بها بخلاف النقطة وان اتفق عليها بلا أمر القاضى فهو متطوع ويسأل القاضى البينة على كونها وديعة عنده وعلى كون المالك غائبا فان برهن فلو مما يوجب ويصدق عليها من غلها أمره به أو لا يأمره بالاتفاق يوما أو يومين أو ثلاثة رجا أن يحضر المالك لا كثر بل يأمره بالبيع وامسك الفئ وان أمره بالبيع ابتداء فلصاحبها الرجوع عليه به اذا حضر لكن في الدابة يرجع بقدر القيمة لا بالزيادة وفي العبد بالزيادة على القيمة بالغة ما بلغت ولو اجتمع من ألبانها شيء كثير أو كانت أرضا فأثرت وخاف فساد فباعه بلا أمر القاضى فلو في المصرا أو في موضع يتوصل الى القاضى قبل أن يفسد ذلك ضمن تارخانية من العاشري المتفرقات (تمة) في ضمان المودع بالكسر في فأنى خان مودع جعل في ثياب الوديعة ثوبا بنفسه فدفعها الى ربه وانسى ثوبه فيها فاضاع عنده ضمنه لانه أخذ ثوب الغير بلا اذنه والجمل فيه لا يكون عذرا قال في نور العين ينبغي أن تقيد المسئلة بما لو كان غير عالم ثم عدل بذلك وضاع عنده والا فلا سبب الضمان أصلا فظاهر أن قوله والجهل فيه لا يكون عذرا ليس على اطلاقه والله أعلم اه ملخصا

* (كتاب العارية) * اخرها عن الودعة لان فيها تمكنا وان اشترى كافي الامانة ومحاسنها النسيئة عن الله تعالى في اجابة المظنر لانهم لا تكون
 الاحتياج كالترضن فلذا كانت الصدقة بعشرة والترض بشاية عشر (هي) لغة شديدة وتحقق اعارة الشيء فاموس وشبرا (تقليد المنافع مجانا)
 افاد بالتقليد لزوم الاجابات والقبول ولو فعلا وحكمها كونها امانة وشرطها قابلية المستعار للانتفاع وخلقها عن شرط العرض لانها تصير اجارة
 وصرح في العمادية بجواز اعارة المشاع وايداعه ويضعه يعني لان جهالة العين لا تقضي للبعث له لعدم لزومها وقالوا لعاب الدابة على المستعير وكذا
 نفقة العبد اما كونه فعلى المعير وهذا اذا طلب ٥٠٢ الاستعارة فلو قال المولى خذ واستخدمه من غير ان يستعير فنفقته على المولى ايضا لانه

* (كتاب العارية) *

(قوله مشددة) كأنه منسوبة الى العار لان طلبها عار وعيب صحاح ويرد في النهاية بأنه صلى الله عليه وسلم
 باشر الاستعارة فلو كان العار في طلبها مباشر حاد فوله على ما في المغرب من انهم اسلم من الاعارة وأخذها من
 العار العيب خطأ اه وفي المبسوط من التعاور وهو التناوب كافي الجرح وتحقق قال الجرحى منسوبة
 الى العار وردة الراغب بأن العار باني والعارية واوى وفي المبسوط انها من العربية تقليد الجار بلا عوض
 وردة المطرزي لانه يقال استعاره منه فأعاده واستعاره الشيء على حذف من والنواب أن المنسوب اليه
 العارة اسم من الاعارة ويجوز أن تكون من التعاور التناوب قهستاني. ملخصا (قوله غلبك) فيه رد على
 الكرخي القائل بأنما الباحة وليست بتقليد ونسبته له انعقاد ما لفظ التقليد وجواز أن يعبر ما لا يختلف بالمستعمل
 والمباح له لا يبيع لغيره وانعقاد ما لفظ الاباحة لانه استعير التقليد جرح (قوله ولو فعلا) أى كالتعاطي كما
 في القهستاني وهذا ما لفظه على القول وأما الاجاب فلا يصح به وعليه يتفرع ما سأل في قربان من قول المولى
 خذ واستخدمه والظاهر أن هذا هو المراد بما نقل عن الهندي ركنها الاجاب من المعير وأما القول من
 المستعير فليس بشرط عند أصحابنا الثلاثة اه أى القول صريح بغير شرط بخلاف الاجاب ولهذا حال
 في الساتر خاتبة ان الاعارة لا تثبت بالسكوت اه والالزام أن لا يكون اخذها قبولا (قوله بجواز اعارة
 المشاع) اعارة الجزء المشاع فصح كيفما كان في التي تحتل القسيمة أو لا تحتلها من شريك أو اجنبى
 وكذا اعارة الشيء من اثنين اجل أو فصل بالتصنيف أو بالاثلاث قسمة (قوله ويضعه) وكذا اقرضه كما مر
 وكذا ايجاره من الشريك لا الاجنبى وكذا اوقفه عند أبي يوسف خلافا للمجد فلياحتمل القسيمة والايجار
 ونعامة في اوائل حبة الجرح فراجع (قوله لان جهالة الخ) أفاد أن الجهالة لا تفسد ما قال في الجرح
 والمراد بالجهالة جهالة المنافع المملكة لاجهالة العين المستعارة بدل ما في الاصل لا لو استعار من آخر
 جارا فقال ذلك الرجل لى حماران فى الاصطبل فخذ أحدهما واذب فأخذ أحدهما وذهب به يضمن اذا هلك
 ولو قال خذ أحدهما أيهما شئت لا يضمن (قوله للجهالة) وفي بعض النسخ للمنازعة (قوله لانه ودبعة)
 أى اباح له بها الانتفاع (قوله لانه صريح) أى حقيقة قال قاضى زاده الصريح عند علماء الاصول
 ما انكشف المراد منه في نفسه فيتناول الحقيقة غير المهجورة والمجازا المعارف اه فالاول اعرك والساني
 اطعمتك ارضى ط (قوله لانه صريح) هذا ظاهر في مختك أم احملك فقال الزبلى انه مستعمل فيها
 يقال جل فلان فلان على دابة يراد به الهبة تارة والعارية باخرى فاذا نوى أحدهما صحبته وان لم تكن له نية
 حمل على الادنى كيلا يلزمه الاعلى بالثك اه وهذا يدل على انه من المشترك بينهما لكن انما اريد به العارية عند
 التجرد عن النية لئلا يلزمه الاعلى بالثك ط وانما ركنه على الجرح عن الكفاية فقيمه الكفاية (قوله بها)
 أى بالنسيئة (قوله شهر) فلو لم يقل شهر الا يكون اعارة جرح عن الخيانة أى بل اجارة فاسدة وقد قيل بخلافه
 تاريخية وينبغي هذا لانه اذا لم يصرح بالمدة ولا بالعوض فأولى أن يكون اعارة من جعله اعارة مع التصريح
 بالمدة دون العوض شيئا ونقل الرملى في حاشية الجرح عن اجارة البرازية لا تنفع الا اجارة بالاجارة حتى
 لو قال أجزتك منافعها سنة بلا عوض تكون اجارة فاسدة لا عارية اه قال فتأمل مع هذا (قوله مجانا)
 أى بلا عوض (قوله مدة عمرك) هذا وجه آخر ذكره القهستاني وهو كون عمرى ظرفا (قوله ولو
 موقفة) ولكن يكره قبل تمام الوقت لان فيه خف الوعد ابن كمال اقول من خنا لم أن خلف الوعد مكره
 لاحرام وفى الذخيرة يكره تنزيها لانه خلف الوعد ويستحب الوفاء بالعهد ما نحن فى (قوله قبل) أى
 بالرجوع (قوله فله اجر المثل) أى للمعير الاول فله أى على المستعير (قوله للشيء) لم اجده فى القسيمة
 فى هذا المحل (قوله وقت البيع) أى الا اذا شرط البائع وقت البيع بقاء الجذوع والوارث فى هذا المعنى

ودبعة (وتضع بأعرك) لانه صريح (واطعمتك
 ارضى) أى علمت لانه صريح مجازا من اطلاق
 اسم المحل على الحال (ومختك) بمعنى اعطيتك
 (قوبى) أو جارتى هذه وجعلت على دابتي هذه اذا
 لم يرد به بمختك وجعلت (الهبة) لانه صريح فقيده
 العارية بلانية والهبة أى مجازا (وأخذ منك
 عبدى) وأجزتك دارى شهر اجانا (ودارى)
 مبتدأ (الك) خبر (سكنى) تمييز أى بطريق السكنى
 (و) دارى لك (عوى) مفعول مطلق أى اعركتها
 لك عوى (سكنى) تمييزه معنى جعلت سكنا لك
 مدة عمرك (و) لعدم لزومها اربع العير متى شاء
 ولو موقفة أو فيه ضرر قبطل وتبقى العين بأجر المثل
 لكن استعارة لترض ولده وصار لا يأخذ الا نديما
 فله اجر المثل الى القطام ونعامة فى الاشياء وفيها
 عزى بالقسيمة تلزم العارية فيما اذا استعار جدار
 غيره لوضع جذوعه فوضعا ثم باع المعير الجدار ليس
 للمشتري دفعها وقيل نعم الا اذا شرطه وقت البيع
 اه قوله وقوله على ما فى المغرب الخ لم يظهر لى مرجع
 الضمير لى أن العبارة كلها لا تخلو عن نظر فالوضع
 عبارة المصباح ووضعه بعد أن قال وتعارروا الشيء
 واعتدوه وتداولوه والعارية من ذلك والاصل فعلية
 بفتح العين قال الازهرى نسبة الى العارة وهى
 باسم من الاعارة يقال أعركته الشيء اعارة وعارة مثل
 اطعمته وطاعة وطاعة واجبته اجابة وجابة وقال
 اللبث سميت عارية لانها عار على طابها وقال
 الجوهري مثله وبعضهم يقول مأخوذة من عار
 القرس اذا ذهب من صاحبه لخروجها من يد
 صاحبها وهما غلط لان العارية من الواو لان
 العرب يقولون هم تعاورون العوارى وتعورونها
 بالواو اذا عار بعضهم بعضا والعار ونار القرس
 من الياء فالصحيح ما قال الازهرى وقد تحققت
 العارية فى الشعر والجسم والعوارى بالتخفيف
 وبالتشديد على الاصل انتهت عبارته اه معجمه

قلت وبالقيل جزم في الخلاصة

والبرازية وغيرهما واعتده محشيا
في تنوير البصائر ولم يتعقبه ابن
المصنف فكل ما ارتضاه فليحفظ

(ولا تضمن بالهلاك من غير تعد)

وشرط الضمان باطل كشرط

عدمه في الرهن خلافا للوجهرة

(ولا تخرج ولا ترهن) لان الشيء

لا يتضمن ما فوقه (كلوديعة)

فانها لا تخرج ولا ترهن بل ولا تودع

ولا تعار بخلاف العارية على المختار

وأما المستأجر فيؤجر ويودع

ويعار ولا يرهن وأما الرهن

فمكالوديعة وفي الوهبانية نظم تسع

مسائل لا يملك فيها تملك الغير

بدون اذن سواء قبض أو لا فقال

ومالك أمر لا يملكه بدو

ن أمر وكيل مستعير ومؤجر

ركوبيا وبسا فيها ومضارب

ومرتهن أيضا وقاض يؤتمن

ومستودع مستبضع ومزارع

اذا لم يكن من عنده البذر يذو

قلت والعاشرة

ومال المساق أن يساق غيره

وان اذن المولى له ليس شكر

(فان أجرة) المستعير (أو رهن)

فهلكت ضمنه المعير للتعدي (ولا

رجوع له) للمستعير (على أحد)

لانه بالضمان ظهر أنه أجز ملك نفسه

ويتصدق بالاجرة خلافا للثاني

(أو) ضمن (المستأجر) سكت

عن المرتن وفي شرح الوهبانية

الخامسة لا يملك المرتن أن يرهن

فيضمن وللمالك الخيار ويرجع

الثاني على الاول (ويرجع) المستأجر

(على المستعير اذ لم يعلم بأنه عارية

في يده) دفعا لضرر الضرر (وله

أن يعير ما اختلف استعماله أولا

ان لم يعين المعير (منفعان) يعير

(ما لا يختلف ان يعين)

المستري الآن لو ارث أن يأمره برفع البناء على كل حال كما في الهندية ومنه يعلم أن من اذن لاحد ورثته ببناء
محل في داره ثم مات فلبساق الورثة مطالبة برفعه ان لم تقع القصة أو لم يخرج في قسمه وفي جامع النصولين استعار
دارا فبنى فيها بلا أمر المالك أو قال له ابن لنفسك ثم باع الدار بحقه قتيبا ثم الباني بهدم بانه واذا فرط في الرد
بعد الطلب مع التمكن منه ضمن سائحاني قال في الهامش وسيأتي مثله من بنى في دار زوجته في شتى
الوصايا وفيه زيادة مسألة السرداب على الجذوع فقال رجل وضع جذوعه على حائط جارد باذن الجار أو حفر
سردابا في داره باذن الجار ثم باع الجار داره وأراد المشتري أن يرفع جذوعه وسردابه كان للمشتري ذلك الا
اذا كان البائع شرط في البيع بقاء الجذوع والسرداب تحت الدار فحينئذ لا يكون للمشتري أن يطله
يرفع ذلك وتعامه في الخيانة في فصل ما يتفرز به الجار اه (قوله وبالقيل الخ) وأفتى به في الغيبة كذا
في الهامش (قوله في الخلاصة) وكذا في الخيانة كما قد مناصرته قيل دعوى النسب (قوله ولا تضمن)
هذا اذ لم يبين انها مستحقة للغير فان ظهر استحقاتها ضمنها ولا رجوع له على المعير لانه متبرع والمستحق
أن يضمن المعير واذا ضمنه لا رجوع له على المستعير بخلاف المودع اذا ضمنه المستحق حيث يرجع على المودع
لانه عامل له بجر (قوله بالهلاك) هذا اذا كانت مطلقة فلو مقيدة كان يعير يوما فلو لم يردّها بعد مضى ضمن
اذا هلك كذا في شرح الجمع وهو المختار كما في العمادية اه قال في الشريعة سواء استعملها بعد الوقت أو لا
وذكر صاحب المحيط وشيخ الاسلام انما يضمن اذا اتفق بعد مضى الوقت لانه حينئذ يصير غاصبا أبو السعود
(قوله للوجهرة) حيث جزم فيها بصيرورته مضمونة بشرط الضمان ولم يقل في رواية مع أن فيها روايتين
كما يؤخذ من عبارة الزيلعي من (قوله على المختار) فانها تعار أشباه قال محشيا اذا كان مما لا يختلف
بالاستعمال كالسكنى والحمل والزراعة وان شرط أن يتفق هو بنفسه لان التقيد بما لا يختلف غير مفيد كما
في شروح الجمع من وفي الجرو له يعنى المستعير أن يودع على المتفق به وهو المختار وصح بعضهم عدمه ويقترع
عليه ما لو أرسلها على يد أجنبي فهاك ضمن على الثاني لا الاول وسيأتي قريبا اه (قوله وأما المستأجر)
في ودیعة الجرح الخلاصة والوديعة لا تودع ولا تعار ولا تؤجر ولا ترهن والمستأجر يؤجر ويعار ويودع ولم
يذكر حكم الرهن وينبغي الخ وفي قول الخلاصة وينبغي الخ كلام كتبه في هامش البحر (قوله ويودع)
لكن الاجبر المشترك يضمن ما يداع ماتحت يده لقول النصولين ولو أودع الدال ضمن سائحاني (قوله
لا يملكه) بتشديد اللام واستدعاء البيت الثاني من فون دون (قوله ومؤجر) بفتح الجيم (قوله فيها)
أى الاعارة والاجارة وهذا الوعيد بلبسه وركوبه والافتقار ويأتى انه يعير ما يختلف فلم يقيد بلبس وراكب
سائحاني الوكيل لا يوكل والمستعير ليس له أن يركب ليس له أن يعير لمن يختلف استعماله والمستأجر ليس له أن
يؤجر لغيره من ركوبيا كان أو لم يلبس الا باذن (قوله ومستودع) بفتح الدال (قوله ضمنه المعير) بتشديد
ميم ضمنه مبنيا للفاعل والمعرف فاعل والضمير في ضمنه راجع للمستعير (قوله على أحد) عبارة مسكينة
على المستأجر وهكذا اتزه القهستاني وقال فلا فائدة في التكرار العامة قال أبو السعود وتعبه شيخنا بان سلب
الفائدة ممنوع لجواز كون قيمة الرهن عشرين وكان رهنه بعشرة فلا يرجع بالرائد على المرتن (قوله المستأجر)
مفعول ضمن هكذا مضبوط بالتم (قوله عن المرتن) قال في الشريعة لا يملك وسكت على الوضمن المرتن فينظر
حكمه فال شيخنا حكم المرتن في هذه الصورة حكم الغاصب كما ذكره فوح افندي لانه قبض مال الغير ولا اذنه
ورضاه فيكون المعير تضمينه وبإدائه الضمان يكون الرهن هالك على ملك مرتنه ولا رجوع له على الراهن
المستعير بل ضمن لما علمت من كونه غاصبا ويرجع بدینه اه وتقييده بقوله ولا رجوع له على الراهن المستعير
للا ترازعما لو كان الراهن مرتهنا فانه يرجع على الاول أبو السعود وهذا ما ذكره الشارح بقوله وفي شرح
الوهبانية الخ بليس بيان لما سكت عنه المصنف كما يوهمة كلامه بل بيان لفائدة اخرى تأمل (قوله وفي
شرح الخ) ظاهره انه بيان لما سكت عنه المصنف مع انه ليس من قبيله لان الكلام في المستعير اذا أجزأ ورهن
(قوله أن يرهن) أى بدون اذن الراهن شرح وهبانية كذا في الهامش (قوله ويرجع الثاني) أى ان
ضمن وان ضمن الاول لا يرجع على أحد ابن النخبة كذا في الهامش (قوله ان لم يعين) أى بأن نص على
الاطلاق كما سنذكره قريبا كمالواستعدادا لركوب أو ثوبا لبس له أن يعيرهما ويكون ذلك تعيينا للراكب

زواجر الجواهر الاختيار (ومنه)
 أي كالمعار المؤجر وهذا عند عدم
 التمسى فلو قال لا تدفع لغيره فرفع
 فيه من مطلقا خلاصة (ثمن)
 استعارة دابة أو استأجر مطلقا
 بلا تقييد (يحمل) ماشاء
 (وبعيره) للحمل (ويركب) علا
 بالاطلاق (وإيا فعل) أولا (تعين)
 مرادا (وثن بغيره) ان عطيت
 حتى لو ألبس أو أركب غيره لم يركب
 بنفسه بعده هو الصحيح (كأن) وان
 أطلق (المعبر) والمؤجر (الاتفاق)
 في الوقت والنوع انتفع ماشاء أي
 وقت شاء (لما مر) وان قيده بوقت
 أو نوع أو بهما (ضمن) بالخلاف إلى
 شريطة لا إلى مثل أو خير (وكذا)
 تقييد الإجارة بنوع أو قدر (مثل)
 العارية (عارية الثمن والمكيل)
 والموزون والمعدود المتقارب)
 عند الإطلاق (قرض) ضرورة
 اسم لا عينها (قبض) المستعير
 (بها كما قبل الاتفاق) لأنه قرض
 حتى لو استعارها لغير الميزان
 أو ميزن الدكان كان عارية ولو
 أعاره قصعة تزيد فقرض ولو بينهما
 مباسطة فإباحة وتصح عارية السهم
 ولا يضمن لأن الرمي يجري مجرى
 الهلاك صريحة (ولو أعار أرضا
 لبناء والغرس صح) للعلم بالمنفعة
 (وله أن يرجع متى شاء) لما انتقل
 انها غير لازمة (وبكيفية قلعهما
 الا اذا كان فيه مشقة بالارض
 فيتركان بالقيمة مقبوعين) لللا
 تلف أرضه

واللبس فان ركب حوب بعد ذلك قال الامام علي "البردوى" يكون ضامنا وقال السرخسي وخواهر زاده
 لا يضمن كذا في قسارى قاضى خان وصحح القول في الكافي بحر. وسأيت (قوله وان اختلف) أى ان عين
 منتفعا واختلف استعماله لا بعينه لتفاوت فالوا الركوب واللبس مما اختلف استعماله والحمل على الدابة
 والاستخدام والسكنى مما لا يختلف استعماله أبو الليث مدنى (قوله المؤجر) بالفتح أى اذا أبرشأ فان لم يعين
 من يدفع به فلام سائر أن بعيره سواء اختلف استعماله أولا وان عين بعيره لا يختلف استعماله لاما اختلف
 من (قوله أو استأجرها) فله الحمل فى أى وقت وأى نوع شاء. باقانى كذا فى الهامش (قوله مطلقا) اقول
 الظاهر أنه أراد بالاطلاق عدم التقييد بمتفق معين لانه سبب كذا الإطلاق فى الوقت والنوع والالزام التكرار
 تأمل (قوله بلا تقييد) قال فى التبيين يذنب أن يحمل هذا الإطلاق الذى ذكره هنا فيما يختلف باختلاف
 المستعمل كاللبس والركوب والزراعة على ما اذا دل على أن اركب عليها من شاء كالحمل الإطلاق الذى
 ذكره فى الإجارة على هذا اه. وأقره فى الشرع بلاية ثناء وحمه قول المؤلف بلا تقييد بالنظر لما يختلف لا يمت
 ط قلت فعلى هذا يحمل قول المصنف سابقا لم يعين بالتسبب للختلف على ما اذا دل على الإطلاق لا على
 ما يشمل السكون لكن فى البداية لو استعارة دابة ولم يسم شيئا له أن يحمل وبغير غيره للحمل ويركب غيره الخ
 فراجع (قوله يمتل ماشاء) أى من أى نوع كان لا الحمل فوق طاقتها كالموسلاط طريقا لا يسلكه الناس فى
 حاجة إلى ذلك الممكن ضمن اذ مطلق الاذن ينصرف إلى المتعارف وليس من المتعارف الحمل فوق طاقتها
 والتقدير فى ذلك والتعليل فى جامع الفصولين وسأيت فى الإجارة مثله فى المتن كذا فى الهامش (قوله ويركب)
 بفتح أوله وضعه سائحان (قوله أولا) بفتح الهاء حمزة وتسنيد الراد (قوله بغيره) أى فيما يختلف بالمستعمل
 كإفقيه السياق والحق سائحان وقد تمنا عن الزيلعي انه ينبغي تقييد عدم الضمان فيما يختلف بما
 اذا أطلق الاتفاق فافهم (قوله انتفع) فلو لم يسم موضعا ليس له اخراجها من الفصولين (قوله أو بهما)
 فتقييد من حيث الوقت كذا كان وكذا من حيث الاتفاق فيما يختلف باختلاف المستعمل وفيما
 لا يختلف لا تقييد لعدم السائدة كالمزولم كذا التقييد بالمكان لكن أشار إليه الشارح فى الاستروذ كره
 المصنف قبل قوله ولا توجب فقال استعارة دابة ليركها فى حاجة إلى ناحية سماها فأخرجها إلى النهر واستعملها فى
 غير تلك الناحية ضمن اذا حلت وكذا اذا استعار ثورا ليركب أرضه فكرب أرضا أخرى يضمن وكذا اذا قرنه
 بثور أعلى منه لم يجر العادة به وفى البدائع اختلاف فى الأيام أو المكار أو ما يحمل فالقول للمعبر يمينه سائحان
 استعارها شهورا فهو على المصرو كذا فى اعارة خادما وإجارته وموصى له بخدمته فصولين (قوله قرض) أى
 اقراض لأن العارية بمعنى الاعارة كمرهوى التملك وتماهى فى العزيمة (قوله حتى الخ) فترجع على
 مفهوم قوله عند الإطلاق (قوله ليعبر) يتسديد الباء الثانية الاصل عابر والجوهري نهى أن يقال عبر
 بعبوية (قوله أو يزين) يتسديد الباء الثانية (قوله كن عارية) لانه عين الاتفاق وانما تكون قرضا
 عند الإطلاق كما تقدم (قوله قرض) فعليه مثلها أو قيمتها من (قوله وتصح عارية السهم) أى لغيره
 دار الحرب لانه يمكن الانتفاع به فى الحال وانه يحتمل عوده إليه برى الكفرة بعد ذلك منع عن الصيرفة ونقل
 عنها قبل هذا انه استعار سهمها لغيره دار الحرب لا يصح وان استعاره ليرى الهدف صح لانه فى الاول لا يمكن
 الانتفاع بعين السهم الا بالاستهلاك وكل عارية كذلك تكون قرضا لعارية اه (قوله ولا يضمن) عبارة
 الصيرفة كما فى المنع قال ه. وتصح عارية السلاح وذكر فى السهم انه يضمن كالقرض لأن الرمي يجري مجرى
 الهلاك وهذه النسخة التى نقلت منها نسخة صحيحة عليها خطوط بعض العلماء وكان فى الاصل مكتوبا لا يضمن
 فحك منها لفظة لا ويذل عليه تنظيره بقوله كالقرض ولكن كان الظاهر على هذا أن يقال فى التعامل لأن الرمي
 يجري مجرى الاستهلاك فتعبر به بالهلاك يقتضى عدم الضمان فتأمل وراجع (قوله للعلم) تأمل فى هذا
 التعليل استعار رقعة يرفع بها قصصه أو خشبة يدسها فى ثائه أو آجر ذقه وضامن لانه قرض الا اذا مال لاردها
 عليك فهي عارية تاتر خانية (قوله مقبوعين) أو يأخذ المستعير غراسه وبناء بلا تقييد المعبر هداية وذكر
 الحاكم أن له أن يضمن المعبر قيمتهما فاعين فى الحال ويكونان له وأن يرفعهما الا اذا كان الرقع مضر بالارض
 فيتخذ به يكون الخيار للمعبر كما فى الهداية وفيه رمز إلى أن لضمان فى العارية المطلقة وعنه أن عليه القيمة وإلى

(وان وقت) العارية (فرجع قبله)

كانه قاعهما (وضمن) المعير للمستعير
(ما تنص) البناء والغرس (بالقنع)
بأن يقوم قائما الى المدة المضروبة
وتعتبر القيمة يوم الاسترداد بحر
(واذا استعارها الزرع لم تؤخذ
منه قبل أن يحصد الزرع وقتها
أولا) فترك بأجر المثل مرعاة
للتعين فلو قال المعير أعطيك البذر
وكلفتك ان كان لم ينبت لم يجز
لأن بيع الزرع قبل نيانه باطل وبعد
نيانه فيه كلام أشار الى الجواز
في المغنى نهاية (ومؤنة الرذعلى
المستعير فلو كانت موقنة فأمسكها
بعده فهل كتب ختمها) لأن مؤنة
الرذعلى نهاية (الاذا استعارها
ليزنها) فتكون كالاجارة رهن
الخاتمة (وكذا الموصى له بالندمة
مؤنة الرذعلى وكذا المورج
والغاصب والمزمن) مؤنة الرذ
عليهم لحصول المنفعة لهم هذا
لواخراج باذن رب المال والا
فؤنة رذعلى مستأجر ومستعار على
الذى أخرجه اجارة البرازية
بخلاف شركة ومضاربة وهمة
قضى بالرجوع مجتبي (وان رذ
المستعير الداية مع عبده أو أجيره
مشاهرة) لامياومة (أو مع عبد
رهبه مطلقا) يقوم عليها أولا في
الاصح (أو أجيره) أى مشاهرة
كما مر فهلكت قبل قبضها (يرى)
لأنه أتى بالتسليم المتعارف (بخلاف
نفس) كجوهرة (وبخلاف الرذ
مع الاجنبى) أى (بأن كانت
العارية موقنة فضت مدتها ثم بعثها
مع الاجنبى) لتعديده بالامساك
بعد المدة (والا فالمستعير يملك
الايداع)

أن لا ضمان في الموقنة بعد انقضاء الوقت فقلع المعير البناء والغرس الآن يضر القلع فحينئذ ينضم قيمتهما
مقلوعين لا فاعين كما في المخط قهستانى كذا في الهامش (قوله ما تنص البناء) هذا ما مضى عليه فى الكثر
والهداية وذكر فى البحر عن المخط ضمان القيمة قائما الا الآن يقلعه المستعير ولا ضرر فان ضمن ضمان القيمة
مقلوعا وعبارة الجمع والرساء الضمان فقلع ما تنصهما القلع وفيل قيمتهما أو يملكهما وقبل ان ضرر بخير المالك
يعنى المعير بخير بين ضمان ما تنص وضمان القيمة ومثله في درر البحار والمواهب والملقى وكلهم قدموا الا قبل
وبعضهم حرم به وعبر عن غيره بقيل فلذا اختاره المصنف وهى رواية القدورى والثانى رواية الحاكم الشهيد
كما في غرر الافكار (قوله قائما) فلو قيمته قائما فى المال اربعة وفى المال عشرة ضمن ستة شرح الملحق
(قوله المضروبة) فيضمن ما تنص عنها (قوله القيمة) أى استداؤها (قوله وقتها) يتشدد القلاف
(قوله فترك الخ) نص فى البرهان على أن التركة بأجر استحسان ثم قال عن المبسوط ولم يبين فى الكتاب
أن الارض تترك فى يد المستعير الى وقت ادراك الزرع بأجر أو بعبر أجر قالوا وينبى أن تترك بأجر المثل كما
لوانتهت مدة الاجارة والزرع بقل بعد اه شربلا لية (قوله أعطيك البذر) بضم الهمزة والبدن منفعوله
(قوله وكلفتك) بضم الكاف وتسكين اللام وفتح الباقى (قوله الجواز) وهو المختار كما فى الغياثية ط
(قوله على المستعير) (فروع) علف الدابة على المستعير بملقة أو مقيدة ونفقة العبد كذلك والكسوة على
المستعير برزاقية وقدّمه الشارح أول الترجمة وآخر النفقة جاء رجل الى مستعير وقال انى استعرت دابة
عندك من ربه فافلان فأمرنى بشيها فصدقه ودفعها ثم أكرها المعير أمره بذلك ضمن المستعير ولا يرجع على
القائض اذا صدقه فلو كذبه أو لم يصدقه أو شرط عليه الضمان فانه يرجع قال وكل تصرف هو سبب الضمان
لو ادعى المستعير أنه فعله باذن المعير فكذبه ضمن المستعير ما لم يبرهن فصولين * استعار قدر الغسل النياب ولم
يسله حتى سرق له الا ضمن برزاقية تأمل (قوله لان) مستدر لفظا التصريح (قوله الا اذا استعارها الخ)
فؤنة الرذعلى المعير والفرق ما أشار اليه لان هذه اعادة فيها منفعلة لصاحبها فانها تصير منفعلة فى يد المزمين
وللمعير أن يرجع على المستعير قيمته فكانت بمنزلة الاجارة خاتمة فقد حصل الفرق بين العارية للرهن وغيرها
من وجهين الأول هذا والثانى ما مر فى الباب قبله عند قوله بخلاف المستعير والمستأجر أنه لو خالف ثم عاد
الى الموافق برئ عن الضمان أفادته فى البحر (قوله هذا الخ) الاولى ذكره قبل الغاصب لانه راجع الى كون
مؤنة الرذعلى على المورج يعنى انما تكون عليه اذا أخرجه المستأجر بانه والا فعلى المستأجر فيكون كالمستعير
وفى البحر عن الخلاصة الاجارة المشتركة كالنشاط وشهو مؤنة الرذعلى على رب الثوب (قوله لواخراج)
أى الى بلد آخر مثلا والنظار أن المراد بالاذن الاذن صريحا والافالاذن دلالة موجود تأمل (قوله بخلاف
شركة الخ) فان أجرة رذعلى صاحب المال والواهب كما فى المخط (قوله مع عبده) أى مع من فى عيال
المستعير قهستانى قال فى الهامش رذعلى من فى عياله برئ جامع الفصولين (قوله لامياومة) لانه
ليس فى عياله قهستانى (قوله أو مع عبد الخ) أى مع من فى عيال المعير قهستانى (قوله يقوم عليها) أى
يتعاهد بها كالتسائس (قوله مع الاجنبى) قال فى الهامش المستأجر لوردة الداية مع أجنبى ضمن جامع
الفصولين (قوله والا فالمستعير الخ) إشارة الى فائدة اشتراط التوقيت قال الزيلعى وهذا أى قوله بخلاف
الاجنبى يشهد لمن قال من المشايخ ان المستعير ليس له أن يودع وعلى المختار تكون هذه المسئلة محمولة على
ما اذا كانت العارية موقنة فضت مدتها ثم بعثها مع الاجنبى لانه بما سكاها بعد يضمن لتعديده فكذا اذا تركها
فى يد الاجنبى اه وفى البرهان وكذا يعنى يبرأ لو ردها مع أجنبى على المختار بناء على ما قال مشايخ العراق
من أن المستعير يملك الايداع وعليه الفتوى لانه لما ملك الاعارة مع أن فيها ايداعا وغلبك المنافع فلا ينال
الايداع وليس فيه غلبك المنافع أولى وأقول قوله وان ردها مع أجنبى ضمن اذا هلكت بأنها موضوعة فيما اذا
كانت العارية موقنة وقد انتهت باستيفاء مدتها وحينئذ يصير المستعير مودعا والمودع لا يملك الايداع بالاتفاق
اه شربلا لية قلت ومثله فى شروح الهداية ولكن تقدم متناه يضمن فى الموقنة وفى جامع الفصولين لو كانت
العارية موقنة فأمسكها بعد الوقت مع امكان الرذعلى وان لم يستعملها بعد الوقت هو المختار سواء توقفت نصا
أو دلا لحتى ان من استعار قدوما ليكسر حطبا فكسره فأمسك ضمن ولو لم يوقت اه فعلى هذا فاضمانه ليس

قياس تلك الاعارة (من الاجنبى) به بقى زيلعى فتعين جل كلامهم على هذا وبخلاف ردودبعة ومغضوب الى دار المالك فانه ليس بتسليم (واذا استعار راضيا) ايضا (للزراعة يكتب المستعير) انك (أطعمتنى أرضك لازرعها) فيخصص للابلعم البناء ونحوه (العبد المأذون بك الاعارة والمحجور اذا استعار واستهلكه يضمن بعد العتق ولو أعار) عبد محجور عبد محجور (امثله فاستهلكها ضمن) الثاني (للحال ولو استعار ذهابا فقلده ميبا فسرق) الذهب (منه) أى من الصبي (فان كان ٥٠٦ الصبي يضبط) حفظ (ماعليه) من اللباس (لم يضمن) والاضمن لانه اعارة والمستعير يملكها (وضعها) أى العارية (بين يديه

فنام فضاعت لم يضمن لو نام جالسا) لانه لا يعتد مضيعا لها (وضمن لو نام مضطجعا) لتركه الحفظ (ليس للاب اعارة مال طفله) لعدم البدل وكذا القاضى والوصى (طلب) شخص (من رجل ثورا عارية فقال أعطيك غدا فلما كان الغد ذهب الطالب وأخذه بغير اذنه واستعمله ثمان) الثور (لا ضمان عليه) ثمانية عن ابراهيم بن يوسف لكن فى المجتبى وغيره انه يضمن (جهز ابنه بما يجهزه به مثلها ثم قال كنت اعربها الامتعة ان العرف مستمرا) بين الناس (ان الاب يدفع ذلك) الجهاز (ملكك الاعارة لا يقبل قوله) انه اعارة لان الظاهر يكذبه (وان لم يكن) العرف (كذلك) أو تارة تارة (فالقول له) به بقى كمالو كان أكثر مما يجهز به مثلها فان القول له اتفاقا (والام) وولى الصغيرة (كالاب) فيما ذكر وفيما يدعيه الاجنبى بعد الموت لا يقبل الابينة شرح وجباية وتقدم فى باب المهر وفى الاشباه (كل امين ادعى ايصال الإمانة الى مستحقها قبل قوله) بينه (كالمودع اذا ادعى الرد والوكيل والناظر) اذا ادعى الصرف الى الموقوف عليهم يعنى من الاولاد والفقراء

بالارسال مع الاجنبى الان يحمل على ما اذا لم يمكنه الرد تأمل ومع هذا يعد هذا التأويل التقيد أولا بالبعد والاجير فانه على هذا الفرق بينهما وبين الاجنبى حيث لا يضمن بالرد قبل المدة مع أى من كان ويضمن بعدها كذلك فهذا أدل دليل على قول من قال ليس له أن يودع وصحبه فى النهاية كماله عنه فى التاترانية (قوله فيما يملك) وهو ما لا يختلف وظاهره انه لا يملك الايداع فيما يختلف وليس كذلك وعبارة الزيلعى وهذا الان الوديعة أدنى حال من العارية فاذا كان يملك الاعارة فيما لا يختلف فأولى أن يملك الايداع على ما يتناول يخص بشئ دون شئ لان الكل لا يختلف فى حق الايداع وانما يختلف فى حق الانتفاع اه اللهم الا أن يقال ما عارة عن الوقت أى فى وقت يملك الاعارة وهو قبل مضى المدة اذا كانت موقته وهو بعد كالا يحنى تأمل (فرع) فى الهامش اذا اختلف المعير والمستعير فى الانتفاع بالعارية فادعى المعير الانتفاع بقول مخصوص فى زمن مخصوص وادعى المستعير الاطلاق القول قول المعير فى التقيد لان القول له فى أصل الاعارة فكذا فى صفحتها قارى الهداية فى القول لمن (قوله على هذا) وهو كون العارية موقته وقد مضت مدتها ثم يعطى مع الاجنبى لكن لا يحنى أن الضمان حيثئذ بسبب مضى المدة لان كونه يعطى مع الاجنبى اذ لا فرق حيثئذ بينه وبين غيره (قوله وبخلاف) معطوف على قول المتن بخلاف وكان الاولى ذكره هناك تأمل (قوله فانه ليس الخ) كذا فى الهداية ومثله الغير خلافة فى الخلاصة قال مشايخنا يجب أن يبرأ قال فى الجامع الصغير للامام فاضى خان السارق والغاصب لا يبرأ بالرد الى منزل ربه أو مربيته أو أجيره أو عبده ما لم يرد خالى ماله (قوله لازرعها) اللام للتعليل (قوله فيخصص) أى فلا يقول أعرتنى (قوله يملك الاعارة) وكذا الصبي المأذون وفى البرازية استعار من صبي مثله كالقدوم ونحوه ان ما ذوبا وهو ماله لا ضمان وان لغير الدافع المأذون يضمن الاول لا الثانى لانه اذا كان مأذونا صح منه الدفع وكان التناقص حاصلا تسلطه وان الدافع محجور بضمن هو بالدفع والثانى بالاختلاف غاصب الغاصب اه (قوله واستهلك الخ) لان المعير سلطه على اختلافه وشرط عليه الضمان فصح تسلطه وبطل الشرط فى حق المولى درر كذا فى الهامش (قوله عبد محجور عبد المحجور) فعبد محجور فاعل أعار وصنفه فاعله كان عبدا مفعوله وموصوف محجورا كذا ضبط بالقلم (قوله ضمن الثانى) لانه أخذ به غير اذن فكان غاصبا (قوله للجال) لان المحجور يضمن باتلافه حالا درر كذا فى الهامش (قوله لانه) على لقوله لم يضمن (قوله يملكها) أى الاعارة (قوله وضعها) أى المستعير (قوله يديه) أى يدي المستعير (قوله مضطجعا) هذا فى الحنفى قال فى جامع الفصولين المستعير اذا وضع العارية بين يديه ونام مضطجعا ضمن فى حنفى لا فى سلف ولو نام ففقط رجل مقود اذا به فى يده لم يضمن فى حنفى وسفرو ولو اخذ المقود من يده ضمن لو نام مضطجعا فى الحنفى والا فلا اه وفى البرازية نام المستعير فى المفازة ومقوده فى يده فقطع السارق المقود لا يضمن وان جذب المقود من يده ولم يشعر به يضمن قال الصدر هذا اذا نام مضطجعا وان جالسا لا يضمن فى الوجهين وهذا لا يناقض ما مر أن نوم المضطجع فى السفر ليس بترك للفظ لان ذلك فى نفس النوم وهذا فى أمر زائد على النوم اه وفيه استعار منه مزا للسنى واضطجع ونام وجعل المرتحت رأسه لا يضمن لانه حافظ الا أن السارق من تحت رأس النائم يقطع وان كان فى الصغراء وهذا فى غير السفر وان فى السفر لا يضمن نام قاعدا أو مضطجعا والمستعار تحت رأسه أو بين يديه أو بجواربه بعد حافظا اه (قوله انه يضمن) وبه جزم فى البرازية قال لانه أخذ بلا اذنه وقال ولو استعار من آخر نوره عند انتقال ثم جاء المستعير غدا فآخذه فذلك لا يضمن لانه استعاره منه غدا وقال نعم فان فقدت الاعارة وفى المسئلة الاولى وعد الاعارة لا غير (قوله جهز ابنه الخ) وفى اللؤلؤية اذا جهز الاب ابنه ثم شبه الورثة يطلبون القسمة منها فان كان الاب اشترى لها فى صغرها أو بعد ما كبرت وسلم اليها ذلك فى صحة فلا سبيل للورثة عليه ويكون للبنت خاصة اه مخ كذا فى الهامش (قوله فان التولى له) ظاهره أن القول له حيثئذ فى الجميع

وأما لهما وأما إذا ادعى الصرف الى وظائف المرتقة فلا يقبل قوله في حق أرباب الوظائف لكن لا يضمن ما أنكره له بل يدفعه ثانيا من مال
الوقت كما بسطه في حاشية أخى زاده قلت وقد مر في الوقف عن المولى أبي السعود واستحسنه المصنف وأقره ابنه فليحفظ (وسواء كان في حياة مستحقها
أو بعد موته الا في الوكيل بقبض الدين اذا ادعى بعد موت الموكل انه قبضه ودفعه له في حياته لم يقبل قوله الا بيمينه بخلاف الوكيل بقبض العين
كوديعة قال قبضتها في حياته وهلكت وانكرت الورثة أو قال دفعها اليه فانه يصدق لانه يني النعمان عن نفسه بخلاف الوكيل بقبض الدين
لانه يوجب النعمان على الميت وهو ضمان مثل المقبوض فلا يصدق وكالة الوالدية قلت وظاهره انه لا يصدق لافي حق نفسه ولا في حق الموكل
وقد أفتى بعضهم انه يصدق في حق نفسه لافي حق الموكل وحمل عليه كلام الوالدية فيأتمل عند ٥٠٧ الفتوى (فروع) أوصى بالعارية ليس

لأبي الزائد على جهاز المنزل ويجوز (قوله وأما لهما) كالعلماء والاشراف قال بعض الفضلاء ينبغي
أن يقيد بأن لا يكون الناظر معروفا بالحيانة كما كثر نظار زماننا بل يجب أن لا يقتصر بهذه المسئلة حتى ط
(قوله المرتقة) مثل الامام والمؤذن والقباب لان له شبهة بالاجرة بخلاف الاولاد ونحوهم لانه صلة محضة
(قوله أخى زاده) أى على صدر الشريعة (قوله مستحقها) أى الامانات (قوله الا في الوكيل) أفاد
الحصر قبول القول من وكيل البيع ويؤيده ما في وكالة الاشياء اذا قال بعد موت الموكل بعته من فلان بألف
درهم وقبضتها وهلكت وكذبه الورثة في البيع فانه لا يصدق اذا كان المبيع قائما بعينه بخلاف ما اذا كان
هالكا سائحا (قوله بعد موت الموكل) بخلافه في حياته (فروع) شئ لو ذهب الى مكان غير المسمى ضمن
ولو أقصر منه وكذا لو أمسكه في بيته ولم يذهب الى المسمى ضمن قاضي خان لانه أعارها للذهاب لا للمساكنة
في البيت يقول الحنفية على المسئلتين اشكال وهو أن المخالفة بينهما الى خير لا الى شر فكان الظاهر
أن لا يضمن فهما ولعل في المسئلة الثانية رواية قد ذكر في يد لؤسأجر قد وما لكسر الخطب فوضعه في بيته
فتلف فلا تعصير قيل ضمن وقيل لا شئ وألكت المعتاد عفو نور العين اذا مات المعير والمستهير بطل الاعارة
خاتمة * استعار من آخر شأ فدفعه ولده الصغير المحجور عليه الى غيره بطريق العارية فضاغ يضمن الصبي الذافع
وكذا المدفوع اليه فانه خاتمة عن المحيط * رجل استعار كتابا فضاغ بخاء صاحبه وطالبه فلم يجده بالضياع ووعده
بالدفع ثم أخبره بالضياع قال في بعض المواضع ان لم يكن آيسام من رجوعه فلا ضمان عليه وان كان آيسام ضمن لكن
هذا خلاف ظاهر الرواية قال في الكتاب يضمن لانه مستأق ولوالدية وفيه الاستعار ذهابا فقلده صييا فسرقت
كان الصبي يضبط حفظ ما عليه لا يضمن والا ضمن وفيها دخل بيته باذنه فأخذناه لينظر اليه فوقع لا يضمن
ولو أخذناه بلاذنه بخلاف ما لو دخل سوقا يبيع فيه الاناء يضمن اه جاور رجل الى مستعيره وقال اني استعرت
دابة عندك من ربح فلان فأمرني بقبضها فصدقه ودفعها ثم انكر المعير امره ضمن المستعير ولا يرجع على القابض
فالوكذبه او لم يصدق أو شرط عليه الضمان فانه يرجع قال وكل تصرف هو سبب للضمن لو ادعى المستعير انه فعله
بإذن المعير وكذبه المعير ضمن المستعير ما لم يبرهن فصولين وفيه استعاره وبعثته ليأتي به فركبه به فهلك به
ضمن القابض ويبيع فيه حالا بخلاف قن محجور أو تلف وديعة قبلها بلاذن مولا اه (قوله في حياته) أى
الموكل (قوله مثل المقبوض) لان الدينون نقضت بأمثالها (قوله لافي حق نفسه) أى فيضمن (قوله
ولافي حق الموكل) أى في إيجاب النعمان عليه مثل المقبوض (قوله بعضهم) هو من معاصري صاحب
المخ كما ذكره فيها وذكر الرمي في حاشيته انه هو الذي لا يحد عنه وليس في كلامنا ما يشهد لغیره تأمل اه
قلت وللشربلاني رسالة في هذه المسئلة فراجعها كما اشترنا اليه في كتاب الوكالة وكتب منها شيئا في هامش البحر
هناك (قوله بينهم) أى بين اصحاب الدين ورب الوديعة (قوله لانه عارية) أى فلا يضمن الا بالنعدي
ولم يوجد (قوله بلا عوض) أى وهنا جعل له عوضا وفي البرازية دفع داره على أن يسكنها ويرتها ولا اجر
قهي عارية لان المرتبة من باب النفقة وهي على المستعير وفي كتاب العارية بخلافه سائحا (قوله بجهالة
المتة) عبارة البحر عن المحيط بجهالة المتة والاجرة لان البناء مجهول فوجب اجر المنزل اه فأفاد أن الحكم
كذلك لو بين المتة لجهالة المتة والاجرة وهو ظاهر (قوله لو شرط الخ) أى تكون اجارة فاسدة لانه عليه
ولما شرطه على المستعير فقد جعله بدلا عن المنافع فقد أتى بمعنى الاجارة والعبرة في العدة ولله عاني (قوله
بجهالة البدل) أما لو كان خراج التسامعة فلان بعض الخارج يريد وينقص وأما اذا كان خراجا موطفا فانه
وان كان مقدرا الآن الارض اذا لم تحسم له ينقص عنه مخ ملخصا (قوله منه) أى من ذلك البدل

يجوز اذا مولاه لا يتاخر
وفي معانيها
وأى معبر ليس عليك أخذما
اعاروفى غير الرهان التصور
وخل واهب لابن يجوز رجوعه
وخل مودع ماضيع المال يخسر

*(كتاب الهبة) *

وجه المناسبة ظاهر لان ما قبلها تملك المتفعة بلا عوض وهي تملك العين كذلك (قوله مجانا) زاد ابن
الكامل للعال لاخراج الوصية (قوله بلا عوض) أى بلا شرط عوض فهو على حذف مضاف لكن هذا يظهر
لو قال بلا عوض كما فى الكثر لان معنى مجانا عدم العرض لعدم اشتراطه على انه اعتراضه الجوى كما فى ابى
السعود بان قوله بلا عوض نص فى اشتراط عدم العرض والهبة بشرط العرض نقضه فكيف يجتمعان اه
أى فلا يتم المراد بما ارتكبه وهو شمول التعريف للهبة بشرط العرض لانه يلزم خروجها عن التعريف حينئذ
كأنه عليه فى العزيمة اضاقلت والتحقيق انه ان جعلت الباء للملابسة متطابقة بمحذوف حال لمن تملك لازم ما ذكر
أما لو جعل المحذوف خبرا بعد خبر أى هى كائنة بلا شرط عوض على معنى أن العرض فيها غير شرط بخلاف
البيع والاجارة فلا يرد ما ذكر قد بر (قوله شرط فيه) والامثال الهبة بشرط العرض ح (قوله وأما
تملك الدين الخ) جواب عن سؤال مقدّم وهو أن تقييده بالعين يخرج لملك الدين من غير من عليه مع انه هبة
فيخرج عن التعريف فأجاب بأنه يكون عيناً ما لا فالمراد بالعين فى التعريف ما كان عيناً خالاً أو ما لا قال
بعض الفضلاء ولهذا لا يلزم الا اذا قبض وله الرجوع قبله فله منعه حيث كان بحكم النيابة عن القبض وعليه
تبنى مسألة موت الواهب قبل قبض الموهوب له فى هذه فتأمل بى هل الاذن يتوقف على المجلس الظاهر نعم
فراجع ولا ترد هبة الدين من عليه فانه يجازى عن الابراء والفرد المجازى لا ينقض والله سبحانه أعلم اه
(قوله صحت) أى ويكون وكلا عنه فيه قال فى الخبر عن المحيط ولو وهب ديناً له على رجل
وأمره أن يقبضه فقبضه جازت الهبة استحساناً فيصير قابضاً للواهب بحكم النيابة ثم يصير قابضاً لنفسه
بحكم الهبة وان لم يأذن بالقبض لم يجز اه وفى أبى السعود عن الجوى ومنه يعلم أن تصير معلومه المحمد
للغير بعد فراغه له غير صحيح ما لم يأذنه بالقبض وهى واقعة الفتوى وقال فى الاشياء صحت ويكون وكلاً قابضاً
للموكل ثم لنفسه ومقتضاه عزله عن التسليم قبل القبض اه (قوله قال الامام) بيان للآخرى ح
(قوله بعلم) بكسر اللام مستددة (قوله تهاد واتخابوا) بفتح تاء تهاد واوهائه وداله واسكان واوه
وتخابوا بفتح تائه وحائه وضم تائه مستددة (قوله ولومكاتباً) فغيره كالبزائم والولد والمبعض بالاولى (قوله
صحتها) أى بقائها على الصحة كإسائى (قوله مقبوضاً) رجل أضل لؤلؤة فوهبها لآخر وسلطه على
طلبها وقبضها متى وجدها قال أبو يوسف هذه هبة فاسدة لانها على خطر والهبة لا تصح مع الخطر وقال زفر
تجوز خانية (قوله مشاع) أى فيما يقسم كما يأتى وهذا فى الهبة وأما اذا تصدق بالكل على اثنين
فانه يجوز على الاصح يجوز أى بخلاف ما اذا تصدق بالبعض على واحد فانه لا يصح كما يأتى آخر المنفقات
لكن سيأتى أيضاً انه لا شروع فى الاولى وقد ذكر فى الجرحين أحكام المشاع وعقد لها فى جامع الفصولين ترجمة
فراجع (فائدة) من أراد أن يهب نصف دار مشاعاً يبيع منه نصف الدار بين معلوم ثم يريه عن التين بزازية
(قوله هو الايجاب) وفى خزائن الفتاوى اذا دفع لائمه مالا فتصرف فيه الابن يكون للاب الا اذا دلت دلالة
التملك يرى قلت فقد أفاد أن التلطف بالايجاب والقبول لا يشترط بل كفى القرائن الدالة على التملك كن دفع
لقبير شيئاً وقبضه ولم يلقظ واحد منهما شيئاً وكذا يقع فى الهدية وبخوها فاحفظه ومثله ما دفعه لوجه
أو غيرها قال وهب منك هذه العين فقبضها الموهوب له بخسرة الواهب ولم يقل قبضت صح لان القبض فى باب
الهبة جار مجرى الركن فصار كالقبول ولو ألكية وفى شرح الجمع لابن مالك عن المحيط لو كان أمره بالقبض
حين وهب لا يتقيد بالمجلس ويجوز قبضه بعده (قوله والقبول) فيه خلاف فى القهستانى وتصح الهبة
بكوهب وفيه دلالة على أن القبول ليس بركن كما أشار إليه فى الخلاصة وغيرها وذكر الكرماني أن الايجاب

(قوله وأى معبر الخ) أرض آخرها المالك للزراعة ثم اغارها من السائر وزرعها المستعبر فلا يملك
استرجاعها لما فيه من الضرر وتفسخ الاجارة حين الاعارة ابن الشحنة كذا فى الهامش (قوله يجوز
رجوعه) والجواب أن هذا الابن غلوك الغير والمملوك لا يملك شيئاً فيقع لغيره وهو سيده فيصح الرجوع
كذا فى الهامش (قوله وحل مودع) المودع لو دفع الوديعة الى الوارث بلا أمر التانى ضمن ان كانت
مستغرقة بالدين ولم يكن مؤتمناً ولا فلا اذا دفع لبعضهم فوائد زينة كذا فى الهامش

*(كتاب الهبة) *

(قوله وجه المناسبة ظاهر) لان ما قبلها تملك المتفعة بلا عوض وهي تملك العين كذلك (قوله مجانا) زاد ابن
الكامل للعال لاخراج الوصية (قوله بلا عوض) أى بلا شرط عوض فهو على حذف مضاف لكن هذا يظهر
لو قال بلا عوض كما فى الكثر لان معنى مجانا عدم العرض لعدم اشتراطه على انه اعتراضه الجوى كما فى ابى
السعود بان قوله بلا عوض نص فى اشتراط عدم العرض والهبة بشرط العرض نقضه فكيف يجتمعان اه
أى فلا يتم المراد بما ارتكبه وهو شمول التعريف للهبة بشرط العرض لانه يلزم خروجها عن التعريف حينئذ
كأنه عليه فى العزيمة اضاقلت والتحقيق انه ان جعلت الباء للملابسة متطابقة بمحذوف حال لمن تملك لازم ما ذكر
أما لو جعل المحذوف خبرا بعد خبر أى هى كائنة بلا شرط عوض على معنى أن العرض فيها غير شرط بخلاف
البيع والاجارة فلا يرد ما ذكر قد بر (قوله شرط فيه) والامثال الهبة بشرط العرض ح (قوله وأما
تملك الدين الخ) جواب عن سؤال مقدّم وهو أن تقييده بالعين يخرج لملك الدين من غير من عليه مع انه هبة
فيخرج عن التعريف فأجاب بأنه يكون عيناً ما لا فالمراد بالعين فى التعريف ما كان عيناً خالاً أو ما لا قال
بعض الفضلاء ولهذا لا يلزم الا اذا قبض وله الرجوع قبله فله منعه حيث كان بحكم النيابة عن القبض وعليه
تبنى مسألة موت الواهب قبل قبض الموهوب له فى هذه فتأمل بى هل الاذن يتوقف على المجلس الظاهر نعم
فراجع ولا ترد هبة الدين من عليه فانه يجازى عن الابراء والفرد المجازى لا ينقض والله سبحانه أعلم اه
(قوله صحت) أى ويكون وكلا عنه فيه قال فى الخبر عن المحيط ولو وهب ديناً له على رجل
وأمره أن يقبضه فقبضه جازت الهبة استحساناً فيصير قابضاً للواهب بحكم النيابة ثم يصير قابضاً لنفسه
بحكم الهبة وان لم يأذن بالقبض لم يجز اه وفى أبى السعود عن الجوى ومنه يعلم أن تصير معلومه المحمد
للغير بعد فراغه له غير صحيح ما لم يأذنه بالقبض وهى واقعة الفتوى وقال فى الاشياء صحت ويكون وكلاً قابضاً
للموكل ثم لنفسه ومقتضاه عزله عن التسليم قبل القبض اه (قوله قال الامام) بيان للآخرى ح
(قوله بعلم) بكسر اللام مستددة (قوله تهاد واتخابوا) بفتح تاء تهاد واوهائه وداله واسكان واوه
وتخابوا بفتح تائه وحائه وضم تائه مستددة (قوله ولومكاتباً) فغيره كالبزائم والولد والمبعض بالاولى (قوله
صحتها) أى بقائها على الصحة كإسائى (قوله مقبوضاً) رجل أضل لؤلؤة فوهبها لآخر وسلطه على
طلبها وقبضها متى وجدها قال أبو يوسف هذه هبة فاسدة لانها على خطر والهبة لا تصح مع الخطر وقال زفر
تجوز خانية (قوله مشاع) أى فيما يقسم كما يأتى وهذا فى الهبة وأما اذا تصدق بالكل على اثنين
فانه يجوز على الاصح يجوز أى بخلاف ما اذا تصدق بالبعض على واحد فانه لا يصح كما يأتى آخر المنفقات
لكن سيأتى أيضاً انه لا شروع فى الاولى وقد ذكر فى الجرحين أحكام المشاع وعقد لها فى جامع الفصولين ترجمة
فراجع (فائدة) من أراد أن يهب نصف دار مشاعاً يبيع منه نصف الدار بين معلوم ثم يريه عن التين بزازية
(قوله هو الايجاب) وفى خزائن الفتاوى اذا دفع لائمه مالا فتصرف فيه الابن يكون للاب الا اذا دلت دلالة
التملك يرى قلت فقد أفاد أن التلطف بالايجاب والقبول لا يشترط بل كفى القرائن الدالة على التملك كن دفع
لقبير شيئاً وقبضه ولم يلقظ واحد منهما شيئاً وكذا يقع فى الهدية وبخوها فاحفظه ومثله ما دفعه لوجه
أو غيرها قال وهب منك هذه العين فقبضها الموهوب له بخسرة الواهب ولم يقل قبضت صح لان القبض فى باب
الهبة جار مجرى الركن فصار كالقبول ولو ألكية وفى شرح الجمع لابن مالك عن المحيط لو كان أمره بالقبض
حين وهب لا يتقيد بالمجلس ويجوز قبضه بعده (قوله والقبول) فيه خلاف فى القهستانى وتصح الهبة
بكوهب وفيه دلالة على أن القبول ليس بركن كما أشار إليه فى الخلاصة وغيرها وذكر الكرماني أن الايجاب

فلو شرطه بحيث ان اختارها قبل فترة او كذا الواراء. ومع الاراء وبطل الشرط خلاصة (و حكمها انما) (لا يتصل بالشرط الفاسدة) فنية عبد
على أن يعتقه تصح ويطل الشرط (وتصح بايجاب كوجبت ونحلت وأطعمت من هذا الطعام ولو) ذلك (على وجه المزاج) بخلاف اطعمتك أرضى فانه
عادية لرفقتها واطعام لغلتها بجر (أو الاضامة الى ما) أي الى جزء (يعبر به عن الكل) كوجبت لك فسرجهما وجعلته لك) لان اللام تخليل بخلاف
جعلته باسمك فانه ليس بجهة وكذا هي لك لسلال الا أن يكون قبله كلام يفيد الية خلاصة (وأعمرتك هذا الشيء وحلتك على هذه الدابة) ناويا بالجل
الية كجاء (وكسوتك هذا الثوب ودارى لك حبة) أو عرى (نسكها) لان قوله نسكها مثورة لا تفسير ٥٠٩ لان الفعل لا يصلح تفسير اللام فقد أشار

عليه في ملكه بأن يسكنه فان شاء
قبل مشورته وان شاء لم يقبل (لا)

لوقال (هبة سكنى أو سكنى حبة)
بل تكون عادية أخذها بالتصنيف

وحاصله أن اللفظان أتباعاً في
الربة فنية أو المنافع فعارة أو

اختل اعتبار الية فوازل وفي البحر
اغرسه باسم ابني الاقرب العدة

(و) تصح (بشبول) أي في حق
المو حوب له أما في حق الواجب

فتصح بالايجاب وحده لانه متبرع
حتى لو حلف أن يهب عبده لفلان

فوجب ولم يقبل بزوجه حث
بخلاف البيع (و) تصح (قبض)

بلاذن في المجلس) فانه هنا
صكا القبول فاختص بالمجلس

(وبعده) أي بعد المجلس بالاذن
وفي المحيط لو كان أمره بالقبض

حين وهبه لا يتقيد بالمجلس ويجوز
القبض بعده (والتي كن من القبض

كأن قبض ولو وجب لرجل ثيابا في
مستودق مفضل ودفع اليه

المستودق لم يكن قبضا لعدم
تكنه من القبض (وان مغنوحا

كان قبضا لتكنه منه) فانه كالخلة
في البيع اختيار وفي الدرر والختار

صحبته بالخلة في صحيح الية
لا فاسدها وفي التث ثلثة عشر

عقدا لا تصح بالقبض (ولو نهما)
عن القبض (لم يصح) قبضه

في الية عقد تام وفي المبسوط ان القبض كالقبول في البيع ولا الوهب الذين من الغريم لم يقتصر الى القبول
كما في الكرماني لكن في الكافي والخصنة انه ركن وذكري الكرماني انها تقتصر الى الايجاب لان ملك الانسان
لا ينتقل الى الغير بدون تملكه والى القبول لانه الزام الملك على الغير وانما يثبت اذا حلف أن لا يهب فوجب
ولم يقبل لان الغرض عدم انظار الجرد وقد وجد الاظهار ولعل الحق الاول فان في التأويلات التصريح بانه
غير لازم ولذا قال أصحابنا لوضع ماله في طريق ليكون ملكا للرافع جازاه وسأني تمامه قريبا (قوله فلو
شرطه) بأن وجبه على أن المرحوب له بالخيار ثلاثة أيام (قوله وكذا الرأخ) أي لا يصح خيار الترمي أي لو أبرأه
على الله بالخيار ثلاثة أيام يصح الإبراء ويطل الخياو منح وهذا مختلف لما روي في باب خيار الشرط (قوله
المزاج) ردة المقدسي على صاحب العرو وأجبنا عنه في خامسة (قوله بخلاف جعلته باسمك) قال في البحر
قيد بوله لك لانه لو قال جعلته باسمك لا يكون حبة واهذا قال في الخلاصة لو غرس لسانه كمان قال جعلته لابني
يكون حبة وان قال باسم ابني لا يكون حبة ولو قال اغرس باسم ابني فالامر متردد وهو الى الصحة أقرب اه
وفي المنع عن الخانية بعده هذا قال جعلته لابني فلان يكون حبة لان الجعل عبارة عن التخليك وان قال اغرس باسم
ابني لا يكون حبة وان قال جعلته باسم ابني يكون حبة لان الناس يريدون به التخليك والية اه وفيه مخالفة
لما في الخلاصة كما لا يخفى اه قال الرمي أقول ما في الخانية أقرب لعرف الناس تأمل اه وحاشا تكملة اه
لكن أطلق انهم مضروب عليها الفهم اه اتمام روي وظاهره انه اقتره على المخالفة وفيه أن ما في الخانية فيه لفظ
الجعل وهو حر ادبه التخليك بخلاف ما في الخلاصة اه تأمل تم عرف الناس التخليك مطلقا تأمل (قوله
ليس بجهة) بقى ما لو قال ملكتك هذا الثوب مثلا فان قامت قرينة على الية بحيث والافلا لا التخليك اه تم منها
اصدقه على البيع والوصية والاجرة وغيره وانظر ما كتبناه في آخر حجة الحامدية وفي الكازروني انها هدية
(فروع) في الهامش رجل قال لرجل قد منعتك بهذا الثوب أو هذه الدراهم فقبضها فبى حبة وكذا لو قال
لا حرة قد ترجعها على مهر محبي قد منعتك بهذه الثياب أو بهذه الدراهم فبى حبة كذا في محيط السرخسي
تتأوى حشدية أعطى زوجته ذنابا لثمنها ثيابا وتلسها عنده فدفعتها معاملة فبى لها قنينة اتخذ
لواده الصغر ثوبا يملكه وكذا الكبير بالتسليم برأية لو دفع الى رجل ثوبا وقال ألبس نفسك ففعل يكون حبة
ولو دفع دراهم وقال أنفقها عليك يكون قرضا فأبى اتخذ لولده ثيابا ليس له أن يدفعها الى غيره الا اذا بين وقت
الاتخاذ ثم عاربه وكذا لو اتخذ لولده ثيابا فأبى التلذذ فأراد أن يدفعها الى غيره برأية كذا في الهامش
(قوله مشورة) يضم الشين أي فقد أشار في ملكه بأن يسكنه فان شاء قبل مشورته وان شاء لم يقبل كقوله
هذا الطعام لك تاكله أو هذا الثوب لك تلبسه بجر (قوله لو قال هبة سكنى) منصوب على الحال أو التمييز بجر
(قوله أو سكنى حبة) بالنصب (قوله باسم ابني) قدمنا الكلام فيه قريبا أقول قوله جعلته باسمك غير
صحيح كما روي فكيف يكون ما هو أدنى رتبة منه أقرب الى العدة سائحاتي قلت قد يفرق بأن ما ترأس خطابا
لابنه بل لا يجزى وما هاتما منى على العرف تأمل (قوله وتصح بشبول) أي ولو فعلا ومنه وهبت جاريته هذه
لاحد كما قبلها من شاء فأخذها رجل منها تكون له وكان أخذها قولاً وما في المحيط من انها تدل على انه
لا يشترط في الية القبول مشكل بجر قلت يظهر لي انه أراد بالقبول قولاً ولا عليه يحمل كلام غيره أيضا وبه
يظهر التوفيق بين القولين باشتراط القبول وعدمه والله الموفق وقد منا نظره في العارية وانظر ما كتبناه على
البحر في القبول شرط لو كان المو حوب في يده كما يأتي (قوله بخلاف البيع) فانه ان لم يقبل لم يثبت (قوله
صحة) أي القبض بالخلة حال في التارخانية وهذا الخلاف في الية الصحة فأما الية الفاسدة فالخلة
ليست قبض انفاها والاصح أن الاقرار بالية لا يكون اقرارا بالقبض خلية (قوله وفي التث ثلاثة عشر)

أحدها الهبة والثاني الصدقة والثالث الرهن والرابع الوقف في قول محمد بن الحسن والاوزاعي وابن شبرمة وابن أبي ليلى والحسن بن صالح والخامس العمري والسادس التحلة والسابع الجنتين والثامن الصلح والتاسع رأس المال في السلم والعاشر البذل في السلم إذا وجد بعضه زوفاً فإن لم يقبض بدلها قبل الاقتراق بطل حصتها من السلم والحادي عشر الصرف والثاني عشر إذا باع الكيل بالكيل والجنس مختلف مثل الخنطة بالشعر جاز فيه التفاضل لا النسبة والثالث عشر إذا باع الوزني بالوزني مختلف مثل الحديد بالصفر أو الصفر بالنحاس أو النحاس بالرصاص جاز فيها التفاضل لا النسبة مع الغفار كذا في الهامش (قوله بالقبض) فيشترط القبض قبل الموت ولو كانت في مرض الموت للجانبى كما سبق في كتاب الوقف كذا في الهامش (قوله بالقبض الكامل) وكل الموهوب له رجلين يقبض الدار فقبضها جاز خاية (قوله منع تمامها) إذا قبض شرط فصولين وكلام الزياهي يعطى أن هبة المشغول فاسدة والذي في العمادية أنه غير تامّة قال الحموي في حاشية الأشباه فيجوز أن في المسئلة روايتين كما وقع الاختلاف في هبة المشاع المحتمل لقسمته هل هي فاسدة أو غير تامّة والأصح كافي البناء أنها غير تامّة فكذلك هنا كذا يحيط شيخنا ومته يعلم ما وقعت الإشارة إليه في الدر المختار فأشار إلى أحد القولين بما ذكره أولاً من عدم تمام والى الثاني بما ذكره آخر من عدم الصحة فتدبر أبو السعود وأعلم أن الضابط في هذا المقام أن الموهوب إذا اتصل بملك الوهاب اتصال خالقة وأمكن فصله لا يتجاوز هبته ما لم يوجد الانفصال والتسليم كما إذا وهب الرزع أو الثمر بدون الأرض والشجر أو بالعكس وإن اتصل اتصال بحجارة فإن كان الموهوب مشغولاً بحق الوهاب لم يجز كما إذا وهب السرج على الدابة لأن استعمال السرج انما يكون للدابة فكانت للوهاب عليه يد مستعملة فتوجب نقصاناً في القبض وإن لم يكن مشغولاً جاز إذا وهب دابة مسرجة دون سرجها لأن الدابة تبتدئ بعمل يذونه ولو وهب الحبل عليه ساد ونها جاز لأن الحبل غير مستعمل بالدابة ولو وهب داراً دون ما فيها من متاعه لم يجز وإن وهب ما فيها وسله دونها جاز كذا في المحيط شرح مجمع (قوله وإن شاغلاً) تجوز هبة الشاغل لا المشغول فصولاً أقول هذا ليس على اطلاقة فإن الرزع والشجر في الأرض شاغل لا مشغول ومع ذلك لا تجوز هبته لاتصاله بها تأمل خير الدين على الفصولين (قوله فلو وهب الخ) وإن وهب داراً فيها متاع وسلمها كذلك ثم وهب المتاع منه أيضاً جازت الهبة فيه ما لأنه حين هبة الدار لم يكن للوهاب فيها شيء وحين هبة المتاع في الأولى زال المنع عن قبض الدار لكن لم يوجد بعد ذلك فعل في الدار ليمتد قبضه فيها فلا يقبل القبض الأول صحيحاً في حقها بجر عن المحيط (قوله وسلمها كذلك الخ) قال صاحب الفصولين فيه نظر إذا دابة شاغلة للسرج والجامع لا مشغولة يقول الحقير صل أي الأصل عكس في هذا والظاهر أن هذا هو الصواب يؤيده ما في قاضي خان وهب أمة عليها حلي وثياب وسلمها جاز ويكون الحلي وما فوق ما يستعرونها من الثياب للوهاب لكان العرف ولو وهب الحلي والثياب دونها لا يجوز حتى ينزعها ما يدفعها إلى الموهوب له لأنهم ما دام عليها يكون تمامها ومشغولاً بالأصل فلا تجوز هبته نور العين (قوله لأن تشغله) تعليل لقوله لا مشغول به أي بملك الوهاب حيث قبضه بملك الوهاب فافهم أقول الذي في البحر والمنع وغيرهما تصور المشغول بملك الغير بما إذا ظهر المتاع مستحقاً أو كان غصبه الوهاب أو الموهوب له وانظر ما كتبناه على البحر عن جامع الفصولين (قوله بغير ملك وإهبة) وفي بعض النسخ بملك غير وإهبة اهـ (قوله كرهن وصدقة) أي كأن شغل الرهن والصدقة بملك غير الرهن وغير المتصدق لا يمنع تمامها كما في المحيط وغيره مدني قال في المنع وكل جواب عرفته في هبة الدار والجواز بما فيها من المتاع فهو الجواب في الرهن والصدقة لأن القبض شرط تمامها كالهبة (قوله إلا إذا وهب) كأن وهبه داراً أو الأب ساكنها أو له فيها متاع لأنها مشغولة بمتاع القابض وهو مخالف لما في الخاتمة فقد سبى أن لا يأتى به لا تجوز ثم قال وعن أبي حنيفة في الجزء تجوز ويصير قابضاً لابنه تأمل (قوله وكذا الدار) مستدرك بأن الشغل هنا بغير ملك الوهاب والمراد شغل بملكه (قوله المعارة) أي لو وهب طفله داراً يسكن فيها قوم بغير أجر جاز ويصير قابضاً لابنه لا لو كان بأجر كذا نقل عن الخاتمة (قوله تصح الجزر) وكان أصله وهم فيها فقه ولا يبرز بضم الميم من هم لأجل الوزن (قوله مفرغ) تفسير لجزر واحترزه عن هبة التمر على التلج وتقوم المسألة في درر (قوله بعد أن يقسم) ويشترط في صحة هبة المشاع الذي لا يمتثلها

ولو في المجلس لأن الصريح أقوى من الدلالة (ونتم) الهبة (بالقبض) الكامل (ولو الموهوب) شاغلاً لملك الوهاب لا مشغولاً به والأصل أن الموهوب إن مشغولاً بملك الوهاب منع تمامها وإن شاغلاً لأخوه وهب جراً فإنه طعام الوهاب أو داراً فيها متاعه أو دابة عليها سرجه وسلمها كذلك لا تصح وبعبارة تصح في الطعام والمتاع والسرج فقط لأن كلامها شاغل لملك الوهاب لا مشغول به لأن شغله بغير ملك وإهبة لا يمنع تمامها كرهن وصدقة لأن القبض شرط تمامها وتتمامه في العمادية وفي الأشباه هبة المشغول لا تجوز إلا إذا وهب الأب لطفله قلت وكذا الدار المعارة والتي وهبتها زوجها على المذهب لأن المرأة ومتاعها في يد الزوج فصح التسليم وقد غيرت بيت الوهبانية فقلت

ومن وهبت الزوج داراً لها بها متاع وهم فيها تصح الجزر وفي الجوهره وحيلة هبة المشغول أن يودع الشاغل أو لا عند الموهوب له ثم يسلمه الدار مثلاً فصح شغلها بمتاع في يده (في) متعلق بتمت (بحوز) مفرغ (مقسوم ومتاع لا) يبقى مستغاباً بعد أن (يقسم)

قوله بضم الميم الخ لا حاجة إليه كما لا يخفى اهـ معجمه

كيت وسام صغيرين لانها (لا) تتم

بالقبض (فما يقسم ولو) وهبه
(الشريك) أو لأجنبي لعدم تصور
القض الكامل كافي عامة الكتب
فكان هو المذهب وفي الصيرفة
عن العتابي وقيل يجوز لشريكه
وهو المختار (فان قسمه وسلمه صح)

لزال المانع (ولو سلمه شائما لا يملكه
فلا ينفذ تصرفه فيه) فيمنعه وينفذ
تصرف الواهب درر لكن فيها عن
القصولين الهبة الفاسدة تفيد الملك
بالقبض وبه بقي ومنه في البرازية
على خلاف ما صححه في العمادية
لكن افظ الفتوى أكد من لفظ
الصحيح كإسائه المصنف مع بقية
أحكام المشاع وهل للترب
الرجوع في الهبة الفاسدة قال
في الدرر نعم وتعمقه في الشر بلاية
بأنه غير ظاهر على القول المفتى به
من أفادتها الملك بالقبض فيحفظ

(والمانع) من تمام القبض (شروع
مقارن) للعقد (لا طارئ) كأن
رجع في بعضها شائعا فانه لا يفسدها

اتفاقا (والاستحقاق) شروع
(مقارن) لا طارئ يفسد الكل
حتى لو هب أرضا وزرعها وسلمها
فاستحق الزرع بطلت في الأرض
لاستحقاق البعض الشائع فيها
يحتمل التسعة والاستحقاق اذا ظهر
بالينة كان مستندا الى ما قبل
الهبة فيكون مقارنا لها لا طارئا
كأزعمه صدر الشريعة وان تبعه

ابن الكمال فتنبه (ولا تصح هبة لمن
في ضرع وصوف على غنم ونخل
في أرض وعمر في نخل) لانه كشاع
قوله لا امثلها اعل الاولى لا امثلته
وقوله لانه بمنزلة المشاع محل نظر فان
عبارة الشارح لانه كشاع وعبارة
شرح الدرر لكنها في حكم المشاع
وليحذر اه صحيحه

لا يحتملها أن يكون قد راعى ما حقي لو هب نصيبه من عبد ولم يعلم به لم يجوز لانها جهالة التوجب المنازعة بحر
وانظر ما كتبناه عليه (قوله وسام) فيه أن الجسام بما لا يقسم مطلقا كذا في الهامش (قوله في عامة
الكتب) وصرح به الزيلعي وصاحب البحر من (قوله هو المذهب) راجع لمسئلة الشريك كافي المنع
(قوله وهو المختار) قال الرملی وجد بخط المؤلف يعني صاحب المنع براء هذا ما صورته ولا يفتي عليك انه
خلاف المشهور (قوله فان قسمه) أي الواهب بنفسه أو نائبه أو أمر الموهب له بأن يقسم مع شريكه كل ذلك
نتم به الهبة كما هو ظاهر لان عنده أدنى فقه ناقل رملی والتخلف في الهبة الصحيحة قبض لافي الفاسدة جامع
القصولين (قوله ولو سلمه شائعا الخ) قال في الفتاوى الخيرية ولا تفيد الملك في ظاهر الرواية قال الزيلعي ولو
سلمه شائعا لا يملكه حتى لا ينفذ تصرفه فيه فيكون مضمونا عليه وينفذ فيه تصرف الواهب ذكره الطحاوي
وقاضى خان وروى عن ابن رستم مثله وذكر عصام انها تفيد الملك وبه أخذ بعض المشايخ اه ومع افادتها للملك
عند هذا البعض اجمع الكل على أن الواهب استردادها من الموهب له ولو كان ذارح محرم من الواهب قال
في جامع القصولين وافر الفتاوى الفضلى ثم اذا هلك أفتيت بالرجوع للواهب هبة فاسدة لذى رحم محرم منه
اذا الفاسدة مضمونة على مأمرا فاذا كانت مضمونة بالقيمة بعد الهلاك كانت مستحقة الرد قبل الهلاك اه وكما
يكون للواهب الرجوع فيها يكون لو ارثه بعد موته لكونها مستحقة الرد وتضمن بعد الهلاك كالبيع الناسدا
ما أحد المتبايعين فلورثته تنقض لانه مستحق الرد ومضمون بالهلاك ثم من المقرر أن القضاء يتخصص فاذا ولى
السلطان قاضيا للقبض يذهب أي حنفية لا ينفذ قضاءه ويجذب غيره لانه معزول عنه بتخصيصه فالتحق فيه
بالربعة نص على ذلك علمنا وناجهم الله تعالى اه مافي الخيرية وأفتى به في الحامدية أيضا والتاجية وبه جزم
في الجوهرية والجرى ونقل عن المتبني بالغين المجمة انه لو باعه الموهب له لا يصح وفي قول العين عن الوجيز الهبة
الفاسدة مضمونة بالقبض ولا يثبت الملك فيها الا عند اداء العوض نص عليه مجيز في الميسوط وهو قول أبي
يوسف اذا الهبة تنقلب عقد معاوضة اه وذكره به هبة المشاع فيما يقسم لا تفيد الملك عند أبي حنيفة وفي
القهستاني لا تفيد الملك وهو المختار كما في المضمرات وهذا امر وى عن أبي حنيفة وهو الصحيح اه فثبت علمت
انه ظاهر الرواية وانه نص عليه محمد ورووه عن أبي حنيفة ظهر أنه الذي عليه العمل وان صرح بأن المفتى به
خلافه ولا سيما انه يكون ملكا خبيثا كما يأتي ويكون مضمونا كما علمته فلم يجد نفعا للموهب له فاعتقه وانما اكثرت
التقل في مثل هذه لكثرة وقوعها وعدم تنبيه اكثر الناس للزوم الضمان على قول المخالف ورجاء دعوة بافعة
في الغيب (قوله بالقبض) لكن ملكا خبيثا وبه يفتي قهستاني أي وهو مضمون كما علمته آتفا فتنبه وفي
حاشية المنع ومع افادتها الملك يحكم بنقضها كالباع القياسد ينقض له تأمل (قوله في البرازية)
عبارتها وحل يثبت الملك بالقبض قال الناطقي عند الامام لا يفيد الملك وفي بعض الفتاوى يثبت فيها فاسادوبه
يفتى ونص في الاصل انه لو هب نصف داره من آخر وسلمها اليه فباعه الموهب له لم يجوز له انه لا يملك حيث
ابطل البيع بعد القبض ونص في الفتاوى انه هو المختار وروايت بخط بعض الافاضل على هامش المنع بعد نقله
ذلك وأنت تراه عزرا رواية افادة الملك بالقبض والاقضاء بها الى بعض الفتاوى فلا تعارض رواية الاصل واذا
اختارها قاضى خان وقوله لفظ الفتوى الخ قد يقال بفتح عومه لاسيما مثل هذه الصيغة في مثل سياق البرازية
فاذا تأملته تنقضى برجحان ما دل عليه الاصل اه (قوله وتعبه) قد علمت مافيه مما قد مناه عن الخيرية
فتنبه (قوله للعقد لا طارئ) أقول منه ما لو هب دارا في مرضه وليس له سواها ثم مات لم يجوز الورثة
الهبة بقيت الهبة في ثلثها وبطل في الثلثين كما صرح به في الخمانية (قوله البعض الشائع) أي حكا
لان الزرع مع الارض يحكم بالاتصال كشيء واحد فاذا استحق أحدهما صار كأنه استحق البعض الشائع فيما
يحتمل التسعة فطل الهبة في الباقي كذا في الكافي درر قال في الخمانية والزرع لا يشبه المتاع (قوله
بالينة) لينظر فيما لو ظهر باقرار الموهب له أم باقرار الواهب فالظاهر أنه لغولته أقر بملك الغير (قوله لانه
كشاع) قال في شرح الدرر هذه نظائر المشاع لا امثلها فلا شروع في شيء منها لكم في حكم المشاع حتى
اذا فصلت وسلمت صح وقوله لانه بمنزلة المشاع اقول لا يذهب عليك انه لا يلزم أن يأخذ حصة في كل شيء
والا لزم أن لا تجوز هبة النخل من صاحب الارض وكذا عكسه والظاهر خلافه والفرق بين ما انه ما من جزء من

المشاع وان دق الاول لشريك فيه ملك فلا تصح هبته ولو من الشريك لان القبض الكامل فيه لا يتصور وأما مشعو
 النخل في الارض والتمزق في النخل والزرع في الارض لو كان كل واحد منهما الشخص فوهب صاحب النخل نخله
 كله لصاحب الارض أو عكسه فان الهبة تصح لان ملك كل منهما متميز عن الآخر فيصح قبضه بقبضه ولم أر من
 صرح به لكن يؤخذ بالحكم من كلامهم ولكن اذا وجد النخل فلا يصحنا الا التسليم (فرع) له عليه عشرة نفقاتها
 فوجد القابض دانقازا فوهبه للدائن أو للبائع ان الدراهم صحا حاضرة التبعيض يصح لانه مشاع لا يستقل
 القسمة وكذا هبة بعض الدراهم والدنانير ان ضررها التبعيض تصح والا لا برأية (قوله ظاهر الدرر نعم)
 اقول صرح به في الثانية فقال ولو وهب زرعاً بدون الارض أو غراب دون النخل وأمره بالحصاد والخذاف فعمل
 الموهوب له ذلك جاز لان قبضه بالاذن يصح في المجلس وبعده وفي الحامدية عن جامع الفتاوى ولو وهب زرعاً
 في أرض أو غراب في شجرة أو حلية سيف أو بناء دار أو ديناراً على رجل أو فقيراً من صبرة وأمره بالحصاد والخذاف
 والزرع والتقص والقبض والكيل ففعل صح استحساناً الخ (قوله أصلاً) أي وان سلمها مفرزة (قوله)
 لانه معدوم) أي حكماً وكذا الوهب الحمل وسلم بعد الولادة لا يجوز لان في وجوده احتمالاً لا فاصلاً كالمعدوم مخ
 (قوله جديد) وهذا لان الحنطة استحالت وصارت دقيقاً وكذا غيرها وبعد الاستمالة هو عين آخر على
 ما عرف في الغصب بخلاف المشاع لانه محل للملك لانه لا يمكن تسليمه فاذا زال المانع جاز مخ (قوله)
 بالقبول) انما اشترط التناول لانه اذا لم يوجد كذلك يقع الملك فيها بغير رضاه لانه لا حاجة الى القبض ولا
 يجوز ذلك لما فيه من توهم الضرر بخلاف ما اذا لم يكن في يده وأمره بقبضه فانه يصح اذا قبض ولا يشترط
 القبول لانه اذا قدم على القبض كان ذلك قبلاً ورضي منه بوقوع الملك له فيملكه ط ملخصاً وهذا معنى قوله
 بعد لانه حينئذ عامل لنفسه أي حين قبل صريحاً (قوله بلا قبض) أي بان يرجع الى الموضع الذي فيه العين
 ويعنى وقت يتمكن فيه من قبضها قهستانى (قوله ولو بغصب) انظر الزيلعي (قوله عن الآخر)
 كما اذا كان عنده ودبغة فأعارها صاحبها فان كلاً منهما قبض امانة فتاب أحدهما عن الآخر (قوله عن
 الأدنى) فتاب قبض الموصوب والمبيع فاسد اعن قبض المبيع الصحيح ولا ينوب قبض الامانة عنه مخ
 (قوله لاعكسه) فقبض الودبعة مع قبض الهبة يتجانسان لانها قبض امانة ومع قبض الشراء يتجانسان لانه
 قبض ضمان فلا ينوب الاول عنه كما في المحيط ومثله في شرح الطحاوى لكنه ليس على اطلاقه فانه اذا كان مضموناً
 بغيره كالبيع المضمون بالثمن والمرهون المضمون بالدين لا ينوب قبضه عن القبض الواجب كما في المستصفي ومثله
 في الزايدى فلو باع من المودع احتاج الى قبض جديد وتماه في العمادى قهستانى (قوله على الطفل)
 ولو بالغ لا يشترط قبضه ولو في عياله تاترخانية (قوله في الجلالة) أي ولو لم يكن له تصرف في ماله (قوله بالاعتد)
 أي الايجاب فقط كما يشير اليه الشارح كذا في الهامش وهذا اذا علمه أو أئنه عليه والاشهاد للحرز عن الجور
 بعدموته والاعلام لازم لانه بمنزلة القبض برأية قال في التاترخانية فلو أرسل العبد في حاجة أو كان أبقا في
 دار الاسلام فوهبه من ابنه صح فلو لم يرجع العبد حتى مات الاب لا يصير ميراثاً عن الاب اه (قوله)
 لو الموهوب الخ) لعله احتراز عن نحو وهبته شيئاً من مالى تأمل (قوله معلوماً) قال محمد رحمه الله كل شيء وهبه
 لابنه الصغير وأشهد عليه وذلك الشيء معلوم في نفسه فهو جائز والقصد أن يعلم ما وهبه له والاشهاد ليس بشرط
 لازم لان الهبة تتم بالاعلام تاترخانية (قوله أو يد مودع) أي أو يد مستعيره لا كونه في يد غاصبه أو أمرته
 أو المشتري منه بشراء فاسد برأية قال السائحاني انه اذا انقضت الاجارة وأرثت الغصب تتم الهبة كما تتم
 في نظائره (قوله يتولاه) كسبعه ماله من طفله تاترخانية (قوله ثم وصيه) ثم الوالى ثم القاضى ووصى
 القاضى كما سيأتى في المأذون ومن قبيل الوكالة في الخصومة والوصى كالأب والام كذلك الواصى في عياله ان
 وهبت له أو وهب له تملك الام القبض وهذا اذا لم يكن للصبي اب ولا جد ولا وصيه ما ذكر الصدر ان عدم الاب
 قبض الام ليس بشرط وذكر في الرجل اذا تزوج ابنته الصغيرة من رجل فزوجها إليك قبض الهبة لها ولا يجوز
 قبض الزوج قبل الزفاف وبعد البلوغ وفي التجريد قبض الزوج يجوز اذا لم يكن الاب حياً فلو أن الاب ووصيه
 والجد ووصيه غائب غيبة منقطعة جاز قبض الذي يتولاه ولا يجوز قبض غيره هؤلاء الاربعة مع وجود واحد
 منهم سواء كان الصغير في عياله أو لا وسواء كان ذارحماً محرماً أو اجنبياً وان لم يكن واحداً من هؤلاء الاربعة جاز

(ولو فصله وسله جاز) لزوال المانع
 وهل يكفي فصل الموهوب له باذن
 الواهب ظاهر الدرر نعم (بخلاف
 دقيق في برودهن في عسم ومن
 في ابن) حيث لا يصح أصلاً لانه
 معدوم فلا يملك الا بعقد جديد
 (وملك) بالقبول (بلا قبض جديد
 لو الموهوب في يد الموهوب له) ولو
 بغصب أو أمانة لانه حينئذ عامل
 لنفسه والأصل أن القبض اذا
 صح انساب أحدهما عن الآخر
 واذا تغاير اناب الاعلى عن الأدنى
 لاعكسه (وهبة من له ولاية على
 الطفل في الجلالة) وهو كل من
 يعوله فدخل الاخ والعم عند عدم
 الاب لو في عياله (تم بالعقد) لو
 الموهوب معلوماً وكان في يده أو
 يد مودعه لان قبض الولى ينوب
 عنه والأصل أن كل عقد يتولاه
 الواحدى كتنفى فيه بالايجاب
 (وان وحب له اجنبى يتم بقبض
 وليه) وهو أحد اربعة الاب ثم
 وصيه ثم الجد ثم وصيه وان لم يكن
 في حجرهم

وعند عدمهم تم بقبض من يعوله كعمه (وأخته وأجنبي) ولولم تظا (أو في حرمهما) والالافوات الولاية (وبقبضه ولو بميزا) بعقل التحصيل (ولو مع وجود أبيه) يجتبي لانه في النافع المحض كالبالغ حتى لو وهب له أعمى لانفع له وتلقفه مؤتمه لم يصح قبوله أشباه قلت لكن في البرجندى اختلف فيما لو قبض من يعوله والاب حاضر فقبل لا يجوز والصحيح هو الجواز اه وظاهر القهستاني ترجيحه وعزاه لافتراسلام وغيره على خلاف ما اعتمدته المصنف في شرحه وعزاه للخلاصة لـ لكن مستندة بوصول ولو بأتمه ٥١٣ والاجنبي أيضا قاتل (وصح رده لها كقبوله)

سراجية وفيها حسنات الصبي له ولا يوبه أجر التعليم ونحوه ويباح لوالديه أن يأكل من مأكول وهب له وبفسل لانه لا يهني فأفاد أن غير المأكول لا يباح لهما إلا الحاجة وضعوا هدايا الختان بين يدي الصبي فما يصلح له كتياب الصبيان فالهدي به له والأفان المهدى من أقرباء الاب أو معارفه فلا بد أن يعين معارف الأم فلا تم قال هذا الصبي أو لا ولو قال أحدت للاب أو للأم قال قوله له وصك كذا زفاف البنت خلاصة وفيها التحذير لولده أو لتلميذه ثيابا ثم أراد دفعها لغيره ليس له ذلك ما لم يبين وقت الاتخاذ أنها عارية وفي الميغني ثياب البدن يملكها بلبسها بخلاف نحو ملحفة ووسادة وفي الخاتمة لا بأس بتفضيل بعض الأولاد في المحبة لانهم اعمل القلب وكذا في العطايا ان لم يقصده به الاضرار وان قصده يسوى بينهم يعطى البنت كالابن عند الثأني وعليه الفتوى ولو وهب في صحته كل المال للولد جاز وأنم وفيها لا يجوز أن يهب شيئا من مال طفله ولو به عوض لانها تبرع ابتداء وفيها ويبع القاضي ما وهب للصغير حتى لا يرجع الوهاب في هبته (ولو قبض زوج الصغيرة) أمّا البالغة فالفقبض لها (بعد الزفاف ما وهب لها صريح) قبضه ولو بحضرة الاب في الصحيح قوله يمكنه الدفع اليه لعل صوابه الى غيره ويجزى اه صححه

قبض من كان الصبي في حرمه ولم يجز قبض من لم يكن في عياله بزانية قال في البحر والمراد بالوجود الحضور اه وفي غاية البيان ولا تملك الأم وكل من يعول الصغير مع حضور الاب وقال بعض مشايخنا يجوز اذا كان في عياله مع كل زوج وعنه احتراز في المتن بقوله في الصحيح اه وعملك الزوج القبض لهما مع حضور الاب بخلاف الأم وكل من يعول لهما غير الزوج فانهم لا يملكونه إلا بعد موت الاب أو غيبته غيبة منقطعة في الصحيح لان تصرف هؤلاء للضرورة لا يتفويض الاب ومع حضور الاب لا ضرورة جوهرية واذا غاب أحدهم غيبة منقطعة جاز قبض الذي يتلوه في الولاية لان التأخير الى قدوم الغائب تفويت للمنفعة للصغير فتنقل الولاية الى من يتلوه كما في الانكاح ولا يجوز قبض غير هؤلاء مع وجود أحدهم ولو في عيال القبايض أو رجسا حرم ما منه كالأخ والعم والأم بدائع ملخصا ولو قبض له من هو في عياله مع حضور الاب قيل لا يجوز وقيل يجوز به ببقى مشتمل الانكاح والصحيح الجواز كقبض الزوج والاب حاضر خاتمة والفتوى على انه يجوز استروا حتى فقدت أن الهداية والجوهرة على صحيح عدم جواز قبض من يعوله مع عدم غيبة الاب وبه جزم صاحب البدائع وقاضى خان وغيره من أصحاب الفتاوى صححو خلافه وكن على ذكر ما قالوا لا يعدل عن صحيح قاضى خان فانه فقيه النفس ولا سيما وفيه هنا نفع للصغير فتأمل عند الفتوى وانما كثرت من النقول لانها واقعة الفتوى وبعض هذه النقول نقلت من خط من لا على التركاوى واعتمدت في عزوها عليه فانه شته ثبت رجحه الله تعالى (قوله عدمهم) ولو بالغية المنقطعة (قوله بعقل التحصيل) تفسير التميز (قوله لكن) استدراك على قوله وعند عدمهم ح (قوله بوصول ولو بأتمه) يعنى جاز وصل قول المتن ولو مع وجود أبيه بقوله بأتمه وأجنبي ح كذا في الهامش (قوله ولو بأتمه) متعلق بوصول (قوله وصح رده) أى رده الصبي وانظر حكم رده الولى وظاهر انه لا يصح حتى لو قبل الصبي بعد رده بصلح ط (قوله لها) أى للهبه (قوله وهب له) قال في التاترخانية روى عن محمد بن صالحه يباح وفي الذخيرة وأكرم شيخ بخارى على انه لا يباح وفي فتاوى سمرقند اذا اهدى القواكه للصغير يصلح للابوين الا كل منها اذا أريد بذلك الابوان لكن الاهداء للصغير استصغارا للهدي اه قلت وبه يحصل التوفيق ويظهر ذلك بالقرائن وعليه فلا فرق بين المأكول وغيره بل غيره أظهر فتأمل (قوله فأفاد) أصله لصاحب البحر وتبعه في المنع (قوله إلا الحاجة) قال في التاترخانية واذا احتاج الاب الى مال ولده فان كان في المصر واحتاج لفقراء كل غيرتى وان كان في المفازة واحتاج اليه لانعدام الطعام معه فله الاكل بالقيمة اه (قوله فالقول له) لانه هو المملك (قوله وكذا زفاف البنت) أى على هذا التفصيل بأن كان من أقرباء الزوج أو المرأة أو قال المهدى أحدت للزوج أو المرأة كأمي التاترخانية وفي الفتاوى الخيرية سئل فيما يرسله الشخص الى غيره في الاعراس ونحوها هل يكون حكمه حكم القرض فيلزمه الوفاء به أم لا أجاب ان كان العرف بأنهم يدفعونه على وجه البذل يلزم الوفاء به ان مثلما نقله وان قيمته بقبضته وان كان العرف خلاف ذلك بأن كانوا يدفعونه على وجه الهبة ولا ينتظرون في ذلك الى اعطاء البذل فحكمه حكم الهبة في سائر أحكامه فلا رجوع فيه بعد الهلاك أو الاستهلاك والاصل فيه أن المعروف عرفا كالشرط شرط اه قلت والعرف في بلادنا مستترك نعم في بعض القري بعدونه قرض حتى انهم في كل ولاية يحضرون الخطيب يكتب لهم ما يهدى فاذا جعل المهدى ولته يراجع المهدى الدفتر فيهدى الاثرل الى الثاني مثل ما أهدى اليه (قوله لولده) اى الصغير وأمّا الكبير فلا بد من التسليم كافي جامع الفتاوى وأمّا التلميذ فلو كبير افكذلك وعملك الرجوع عن هبته ولو أجنبي مع الكراهة ويمكن حمل قوله ليس له الرجوع عليه سائحاتى (قوله أو لتلميذه) مسئلة التلميذ مفروضة بعد دفع الثياب اليه قال في الخاتمة اتخذ شيئا لتلميذه فأبى التلميذ بعد ما دفع اليه ان يبين وقت الاتخاذ انه اعاره يمكنه الدفع اليه فافهم (قوله وان قصده) بسكون الصاد ورفع الدال وبعبارة المنع وان قصده الاضرار وهكذا رأيت في الخاتمة (قوله وعليه الفتوى) أى على قول أبي يوسف من أن التصديق بين الذكر والأنثى أفضل من التثليث الذي هو قول محمد رملى (قوله ولو بعوض) وأجازها محمد بعوض مساوي كذا كر

آخر الباب الآتي وعبارة المجمع وأجازها محمد بشرط عوض مساو اه وسأتي قبيل المتفرقات سئل أبو مطيع
 من رجل قال لا تخرأ دخل كرمي وخذ من العنب كم يأخذ قال يأخذ عنقودا واحدا وفي العناية هو المختار
 وقال أبو الليث مقدار ما يشبع انسان تاترخانية وفيها عن التقة سئل عمر النسي عن أمر أولاده أن يتقسموا
 أرضه التي في ناحية كذا بينهم وأراد به التملك فاقسموها وراضوا على ذلك هل ثبت لهم الملك أم يحتاج الى
 أن يقول لهم الأب ملككم هذه الاراضي أو يقول لكل واحد منهم ملكك هذا النصيب المرفوز قال لا وسئل
 عن الحسن فقال لا ثبت لهم الملك الا بالقسمة وفي تجديس الناصري ولو وهب دارا لابنه الصغير ثم اشترى بها
 أخرى فالثانية لابنه الصغير خلافا لرفو لو دفع الى ابنه ما لا قصر في فيه الابن يكون للابن اذا دلت دلالة على
 التملك اه وسئل الفقيه عن امرأة وهبت مهرها الذي لها على الزوج لابن صغيره وقبل الاب قال أبا في هذه
 المسئلة واقف فيتمل الجواز كن له عبد عند رجل ودبعة فأبى العبد ووهبه مولاه من ابن المودع فانه يجوز
 وسئل مرة أخرى عن هذه المسئلة فقال لا يجوز وقال الفقيه أبو الليث وبه تأخذ وفي العناية ودوا المختار
 تاترخانية (قوله دارا) المراد بها ما يقسم (قوله وبقيته) وهو هبة واحد من اثنين قال في الهامش دفع
 لرجل ثوبين وقال ايهما شئت فلك والا تخرأ لابنك فلان ان يكن قبل أن يتفرقا جازوا والا لا على آخر ألف فقد
 وألف غلة فقال وهبت منك احدى المالكين جاز والبيان اليه والى ورثته بعد موته برازية (قوله لكبيرين)
 أي غير فقيرين والا كانت صدقة فتصح كإياي (قوله يحتمل القسمة) انظر انتهى سائتي (قوله لكبيرين)
 هذه عبارة البحر وقد تبعه المصنف وظاهرها انهم ما لو كانوا صغيرين في عياله جاز عندهما وفي البرازية ما يدل عليه
 فراجع اه وأقول كان الاولى عدم هذا القيد لانه لا فرق بين الكبيرين والصغيرين والكبير والصغير عند أبي
 حنيفة ويقول أطلق ذلك فأفاد أنه لا فرق بين أن يكونا كبيرين أو صغيرين أو أحدهما كبير أو الآخر صغيرا
 وفي الاولين خلافيهما رمي (قوله في عيال الكبير) صوابه في عيال الواجب كابدل عليه كلام البحر
 وغيره (قوله أولا بنه الخ) عبارة الخانية وهب داره لابن له أحدهما صغير في عياله كانت الهبة فاسدة عند
 الكل بخلاف ما لو وهب من كبيرين وسلم اليهما جلة فان الهبة جائزة لانه لم يوجد الشيوع وقت العقد ولا وقت
 القبض وأما اذا كان أحدهما صغيرا فكما وهب بصير قابضا خاصة الصغير فيمكن الشيوع وقت القبض اه
 فليست ثم ظهر أن هذا التفصيل مني على قولهما أما عنده فلا فرق بين الكبيرين وغيرهما في الفساد (قوله
 لم يجوز) والحيلة أن يسلم الدار الى الكبير ويهبها مني برازية وأفاد أنهم للصغيرين تصح لعدم المانع لسبق قبض
 أحدهما وحيث اتحد وليهما فلا شيوع في قبضه وبزيده قول الخانية داري هذه لولاي الا صاغر يكون باطلا لانهما
 هبة فاذا بين الابن الاولاد كان باطلا اه فأفاد أنه لو بين صح ورايت في الانقروى عن البرازية أن الحيلة في صحة
 الهبة لصغير مع كبير أن يسلم الدار للصغير ويهبها مني مالا يرد ما مر عن الخزانة ولو تصدق بداره على ولدين له
 صغيرين لم يجوز لانه مخالف لما في المترون والنسوح سائتي أي من أن الهبة لمن له ولاية تتم بالعقد (قوله
 اتفاقا) لنفرك القبض (قوله صدقة) انظر ما كتبه بعد الباب عند قول ابن والصدقة كالهبة وفي المضمرات
 ولو قال وهبت منك احدى هذه الدار والى الوهب لهما فقيران صحته الهبة بالاجماع تاترخانية لكن قال بعده وفي
 الاصل هبة الدار من رجلين لا يجوز وكذا الصدقة فيحتمل أن قوله وكذا الصدقة اي على غنيين والا يظهر أن في
 المسئلة روايتين اه قال في البحر وصح في الهداية ما ذكره من الفرق (قوله لالغنيين) هذا قوله وقال لا يجوز وفي
 الاصل أن الهبة لا يجوز وكذا الصدقة عند وفي الصدقة عنه روايتان خانية (قوله لا تملك) تقدم أن المفق به
 أن الفاسدة تملك بالقبض فهو مني على ما قدمنا ترجمه تامل (قوله لو قسم بها الخ) قاله في البحر (قوله
 ان استويا) أي وزنا وجوده خانية (قوله جاز) مخالف لما في الخانية فانه ذكر التفصيل فيما اذا قال نصفهما
 ثم قال وان قال أحدهما للهبة لم يجوز كما ساء أو مختلفين (قوله ثلثهما جاز) هذا يفيد أن المراد بقوله
 سابقا ونصفهما واحد منهما لانصف كل والا فلا فرق بينه وبين الثلث في الشيعاء بخلاف حمله على أن المراد
 أحدهما فانه مجهول فلا يصح (قوله مطلقا) استويا أو اختلفا مخ (قوله تجوز هبة حائطا الخ) وفي الذخيرة
 هبة البناء دون الارض جائزة وفي الفتاوى عن محمد بن وهب رجل غلة وهي فائنة لا يكون قابضا لها حتى
 يقطعها ويسلمها اليه وفي الشراء اذا خلى بينه وبينه اصرار قابضا لها متفرقات التاترخانية وقد مناهوه عن

لنبايته عنه فصح قبض الاب
 كتبها حمزة (وقبله) أي الزفاف
 (لا) يصح لعدم الولاية (وهب
 اثنان دارا واحد صح) لعدم
 الشيوع (وبقبله) لكبيرين (لا)
 عنده للشيوع فيما يحتمل القسمة
 أما ما لا يحتمله كاليت فصح اتفاقا
 قيدنا بكبيرين لانه لو وهب لكبير
 وصغير في عيال الكبير أو لابنه
 صغير وكبير لم يجوز اتفاقا وقيدنا
 بالهبة لجواز الرهن والاجارة من
 اثنين اتفاقا (واذا تصدق بعشرة)
 دراهم (أو وهبها لفقيرين صح)
 لأن الهبة للفقير صدقة والصدقة
 يراد بها وجه الله تعالى وهو واحد
 فلا شيوع (لالغنيين) لأن الصدقة
 على الغني هبة فلا تصح للشيوع
 أي لا تملك حتى لو قسمها وسلمها
 صح (فروع) وهب لرجلين درهما
 ان صححنا صح وان مغشوشا لانه
 مما يقسم لكونه في حكم العروض
 معه درهما ان فقال لرجل وهبت
 لك أحدهما أو نصفهما ان استويا
 لم يجوز وان اختلفا جاز لانه مشاع
 لا يقسم ولذا لو وهب ثلثهما جاز
 مطلقا تجوز هبة حائط بين داره
 ودار جاره لجارته وهبة البيت
 من الدار فهذا يدل على كون سقف
 الراهب على الحائط واختلاط
 البيت بجيطان الدار لا يمنع صحة
 الهبة



وكنت في أول العتق عند قوله والولد تبع الأم الخ مسألة الخبل فراجعها (قوله ولو خلت) تقدم قريبا
 أن الخبل إن زاد خبرا منع وإن نقص لا فيمكن التوفيق سائحي (قوله ولم تلد) مفهومه أنها لو ولدت نبت
 الرجوع كاللوزال البناء تأمل (قوله وقال الزبلي الخ) والتوفيق ما مر عن البرازية وعن الهندية (قوله نعم)
 لأنه نقصان وقدم في باب خيار العيب عن النهر أن الخبل عيب في نبات آدم لا في البهائم اهـ (قوله مريض مديون
 الخ) (فروع) وهب في مرضه ولم يلم حتى مات بطلت الهبة لأنه وإن كان وصية حتى اعتبر فيه الثلث فهو هبة
 حقيقة فيحتاج إلى القبض * وهب المريض عبد المال له غيره ثم مات وقد باعه الموهوب له لا ينقض البيع
 ويضمن ثلثه وإن اعتقه الموهوب له والواهب مديون ولا مال له غيره قبل موته جاز وبعد موت الواهب لا لأن
 الاعتاق في المرض وصية وهي لا تعمل حال قيام الدين وإن اعتقه الواهب قبل موته ومات لأسعاية على العبد
 لجواز الاعتاق ولعدم الملك يوم الموت بزازية ورأيت في مجموعة منيلا على الصغيرة بمخاطبة عن جواهر الفتاوى
 كان أبو حنيفة حاسبا فوكت مسألة الدور بالكوكة فتكلم كل فريق بنوع فذكر والله ذلك حين استقبلوه فقال من
 غير فكر ولا روية أسقطوا السهم الدائر نصح المسئلة مثاله مريض وهب عبد الله من مريض وسله إليه ثم وهبه
 من الواهب الأول وسله إليه ثم ماتا جميعا ولا مال لهما غيره فانه وقع فيه الدور حتى رجع إليه شيء من زاد في
 ماله وإذا زاد في ماله زاد في ثلثه وإذا زاد في ثلثه زاد في ماله وإذا زاد في ماله زاد في ثلثه ثم لا يزال
 كذلك فاحتج إلى نصيح الحساب وطريقه أن تطلب حسابا له ثلث وأقله تسعة ثم تقول صحت الهبة في ثلاثة
 منها ويرجع من الثلاثة سهم إلى الواهب الأول فهذا السهم هو سهم الدور وأسقطه من الأصل بقى ثمانية ومنها نصح
 وهذا معنى قول أبي حنيفة أسقطوا السهم الدائر ونصح الهبة في ثلاثة من ثمانية والهبة الثانية في سهم فيحصل
 للواهب الأول ستة ضعف ما صححناه في هبته وصححنا الهبة الثانية في ثلث ما أعطينا فثبت أن نصيحة باسقاط سهم
 الدور وقيل دع الدور ويدور في الهواء اهـ ملخصا وفيه حكاية عن محمد فلتراجع (قوله وقد وظنت) أي من
 الموهوب له أو غيره ط (قوله والميم الخ) لينظر ما لو حكم بطلانها مرثدا أما إذا مات الموهوب له فلا ن
 الملك قد انتقل إلى الورثة وأما إذا مات الواهب فلا ن النص لم يوجب حتى الرجوع إلا للواهب والوارث ليس
 بواهب ددر قلت مفاد التعليق أنه لو حكم بطلانها مرثدا فالحكم كذلك وليراجع صريح النقل والله أعلم
 (قوله بطل) يعني عقد الهبة والأولى بطلت أي لا تقال الملك للوارث قبل تمام الهبة سائحي (قوله ولو
 اختلغا) أي الشخصان لا بقيد الواهب والموهوب له وإن كان التركيب بوجهه بأن قال وارث الواهب ما قبضته
 في حياته وإنما قبضته بعد وفاته وقال الموهوب له بل قبضته في حياته والعبد في يد الوارث ط (قوله فالقول
 للوارث) لأن القبض قد علم الساعة والميراث قد تقدم القبض بجر (قوله كفارة) سقوطها إذا لم يرض بها
 وكذا الخراج (قوله ديه) بسكون الهاء وخراج باسكان الجيم ولو قال هكذا كان موزونا خراج ديات
 ثم كفارة كذا (قوله ضمان) أي إذا اعتق نصيبه موسرا فضنه شريكه (قوله نفقات) أي غير المسددة
 بأمر القاضي (قوله صلات) بكسر الصاد (قوله والعين العوض) وهب لرجل عبد بشرط أن يعوضه
 ثوبان نقابا جازوا لا خانية (قوله سقط الرجوع) أي رجوع الواهب والمعوض كما في الانتقوى واليه
 يشير مفهوم الشارح سائحي قال في الهامس المرأة إذا أرادت أن يتزوجها الذي طلقها فقال المطلق
 لا تزوجك حتى تهبني مالك على فوهبت مهرها الذي عليه على أن يتزوجها ثم إن يتزوجها قالوا مهرها
 الذي عليه على حاله تزوجها ولم يتزوجها لأنها جعلت المال على نفسها عوضا عن النكاح وفي النكاح العوض
 لا يكون على المرأة خائنة وأفتى في الخيرية بذلك اهـ (قوله رجع كل) برفع كل متونا عوضا عن المضاف
 إليه لأن التملك المطلق يحتمل الابتداء ويحتمل المجازاة فلا يطل حق الرجوع بالنكح مستقنى (قوله بهبته)
 ههنا كلام وهو أن الأصل المعروف كاللفظ كما صرح به في الكافي وفي العرف يقصد العوض ولا يذكر خذ بدل
 هبتك ونحوه استحيا فينبغي أن لا يرجع وإن لم يذكر البدلية وفي الخائنة بعثت إلى امرأته هذا والعوضه المرأة
 وزفت إليه ثم فارقها فادعى الزوج أن ما بعثه عارية وأراد أن يسترد وأرادت المرأة أن تسترد العوض فالقول
 للزوج في مناعه لأنه أنكر التملك والمرأة أن تسترد ما بعثته أترنم أنه عوض للهبة فإذا لم يكن ذلك هبة لم يكن
 هذا عوضا فلكل منهما استرداد مناعه وقال أبو بكر الاسكاف أن صرحت حين بعثت أنه عوض فكذلك وإن لم

ولو خلت ولم تلد هل للواهب الرجوع قال في السراج لا وقال الزبلي نعم وفي الجوهره مريض مديون بمنسغرق وهب امرأة مات وقد وظنت ردها مع عقرها هو المختار (والميم موت أحد العاقلين) بعد التسليم فالقول بطل ولو اختلفا والعين في يد الوارث فالقول للوارث وقد نظم المصنف ما يسقط بالموت فقال

كفارة ديه خراج ورابع

ضمان لعتق هكذا نفقات

كذاهبة حكم الجميع سقوطها

بموت لما أن الجميع صلات

(والعين العوض) بشرط أن

يذكر لفظا يعلم الواهب أنه عوض

كل حبه (فإن قال خذ عوض

هبتك أو بدليا) أو في مقابلتها ونحو

ذلك (فقبضه الواهب سقط

الرجوع) ولو لم يذكر أنه عوض

رجع كل بهبته

قوله وخراج باسكان الجيم فيه نظر

والاوضح عبارة ط ونصها قال

ح هو من الطويل من الضرب

الثالث منه والجزء الأول فيه

الثلث والجزء الثاني مقبوض مع

تسكين هاء ديه اهـ

(و) إذا (بشترط فيه شرائط الهبة) كقبض واقرار وعدم شيوع ولو العوض مجاناً أو بسير أو في بعض نسخ المتن بدل الهبة العقد وهو تحريف (ولا يجوز للاب أن يعرض عما وهب للصغير من ماله) ولو وهب العبد التاجر ثم عوّض فلكل منهما الرجوع بجر (ولا يصح تعويض مسلم من نصراني عن هبته خيراً أو خبزيراً) إذا لا يصح عليك من المسلم بجر (ويشترط أن لا يكون العوض بعض الموهوب فلو عوّضه البعض عن الباقي) لا يصح (فله الرجوع في الباقي) ولو الموهوب شيئين فعوّضه أحدهما عن الآخر أن كانا في عقدين صح والا لا لأن اختلاف العقد كاختلاف العين والدرهم تعين في هبة ورجوع بحيث (ودقيق الخطئة يصلح عوضاً عنها) لحدوثه بالظن وكذا الوصغ بعض الثياب أولت بعض السويق ثم عوّضه صح خائفة (ولو عوّضه ولداً أحدي جاريين موهوبتين وجد) ذلك الولد (بعد الهبة امتنع الرجوع وصح) العوض (من أجنبي) ويسقط حق الواهب في الرجوع إذا قبضه (كبدل الخلع) (ولو) التعويض (بغير إذن الموهوب له) ولا رجوع ولو بأمره إلا إذا قال عوّض عني على أني ضامن لعدم وجوب التعويض بخلاف قضاء الدين (و) الأصل أن (كل ما يطلب به الإنسان بالحبس والملازمة يكون الأمر بأدائه مثبلاً للرجوع من غير اشتراط الضمان وما لا فلا) إلا إذا شرط الضمان ظهريه (وحيثئذ فلو أمر المديون رجلاً بقضاء دينه رجع عليه) وإن لم ينمّن لوجوبه عليه لكن يخرج عن الأصل ما لو قال أنفق على بناء دارى أو قال الأسير اشتري فانه يرجع فيه ما لا بشرط رجوع كفالة خائفة مع أنه لا يطلب بهما لا بحبس ولا بلازمة فتأمل (وإن استحق نصف الهبة رجع بنصف العوض ٥١٧ وعكسه لا ما لم ير ذمابني) لانه يصلح عوضاً

ابتداء فكذا بقاء لكنه يجبر
ليسلم العوض ومراهه العوض
الغير المشروط أو المشروط بمبادلة
كأجنبي فيوزع البديل على المبدل
نهاية (كألو استحق كل العوض
حيث يرجع في كلها ان كانت قائمة
لأن كانت هالكه) كألو استحق
العوض وقد ازدادت الهبة
لم يرجع خلاصة (وإن استحق
جميع الهبة كان له أن يرجع في
جميع العوض ان كان قائماً وبطله
ان العوض هالكاً وهو مثلي
وبقيته ان قيمها) غاية (ولو عوّض
النصف رجع بالم عوّض) ولا ينظر
الشيوع لانه طارئ (تنبيه) نقل
في المجتبى انه يشترط في العوض
أن يكون مشروطاً في عقد الهبة
أما إذا عوّضه بعده فلا ولم أر من
صرح به غيره

تصرّح به ولكن فوت أن يكون عوضاً كان ذلك هبة منها وبطلت نيتها ولا ينبغي أن يكون
في مثلثنا اختلاف بهقوية (قوله أو بسيراً) أى أقل من الموهوب لأن العوض ليس ببديل حقيقة
والأما جاز بالقل للربا (قوله أن يعوّض) وإن عوّض فلو وهب الرجوع لبطلان التعويض بزانية
(قوله من ماله) أى من مال الصغير ولو من مال الأب صح للمسايق من صحة التعويض من الأجنبي
سأتحاق (قوله وهب العبد) فهو مبني للمفعول أى وهب له شخص شيئاً (قوله ثم عوّض) أى
عوّض العبد عن هبته (قوله الرجوع) لعدم ملك التاجر المأذون الهبة فلم يصح العوض (قوله بجر)
لأن العبد المأذون لا يملك أن يهب أو لا ولا أثر في التعويض سأتحاق ويحتمل أن وهب مبني للفاعل
وعوّض مبني للمفعول (قوله من نصراني) من معنى اللزم (قوله خيراً) مفعول تعويض (قوله
في هبة) يعنى إذا وهب دراهم تعينت فلو بدأ بها بغيرها كان اعتراضاً عنه فلو أنى بغيرها ودفعه له فهو هبة
مبتدأة وإذا قبضها الموهوب له وأبدلها بجنسها أو بغير جنسها لارجوع عليه ومثل الدراهم الدنانير ط (قوله
ورجوع) أى ليس له أن يرجع إلا إذا كانت دراهم الهبة قائمة بعينها فلو أنفقها كان اهلاً كأيمنع الرجوع
ط (قوله بالظن) أى فلا يقال انه عين الموهوب أو بعضه (قوله ثم عوّضه) أى البعض أى جعله عوضاً
عن الهبة لحصول الزيادة فكانه شئ آخر (قوله امتنع الرجوع) لانه ليس له الرجوع في الولد فصح العوض
(قوله ولا رجوع) أى للمعّوض على الموهوب له ولو كان شريكه سواء كان باذنه أو لا لأن التعويض ليس
بواجب عليه فصار كالأمر أنه أن يبرع عن لسان الإنسان إذا قال على أني ضامن بخلاف المديون إذا أمر رجلاً
بأن يقضى دينه حيث يرجع عليه وإن لم ينمّن لأن الدين واجب عليه مخ (قوله لعدم) علة لقوله ولا رجوع
(قوله والأصل الخ) تقدم قبل كفالة الرجلين أصلاً أن آخران (قوله لكن) استدراك على قوله وما لا فلا
(قوله رجع بنصف العوض) قال في الجوهره وهذا أى الرجوع فيما إذا لم يحتمل القسمة وإن فيما يحتملها
إذا استحق بعض الهبة بطل في الباقي ويرجع بالعوض اه أى لأن الموهوب له تبين انه لم يملك ذلك البعض
المستحق فبطل العقد من الأصل لانه هبة مشاع فيما يحتمل القسمة (قوله وعكسه لا) أى ان استحق نصف
المعّوض لا يرجع بنصف الهبة لأن النصف الباقي مقابل لكل الهبة فان الباقي يصلح للعوض ابتداء فكان ابتداء
الانه يتخير لانه ما أسقط حقه في الرجوع إلا ليسم لكل العوض ولم يسلم له فله أن يردّه (قوله ليسم) الأولى
لانه لم يسلم له العوض (قوله الغير المشروط) أى في العقد (قوله ولو عوّض النصف الخ) عوّضه
في بعض هبته بأن كانت أفا عوّضه درهماً منه فهو مبيع في حق الدرهم ويرجع في الباقي وكذا البيت في حق
الدار بزانية (قوله ولا بشر الشيوخ) أى الحاصل بالرجوع في النصف (قوله ولم أر من صرح الخ)
قائله صاحب المنح أقول صرح به في غاية البيان ونصه قال أصحابنا ان العوض الذى يسقط به الرجوع ما شرط

وفروع المذهب مطلقة كما مر قديراً (وانحاء خروج الهبة عن ملك الموهوب له) ولو هبة الا اذا رجع الثاني فلا قول الرجوع سواء كان قبضاً أو رضى
لماسي، أن الرجوع فسخ حتى لو عادت بسبب جديد بأن تصدق بها الذات على الثاني أو بقاء هبته لم يرجع الأول ولرباع نصفه رجع في الباقي لعدم
المانع وقيد الخروج بقوله (بالكلية) بأن يكون خروجاً عن ملكه من كل وجه ثم فرع عليه بقوله (فلو ضحى الموهوب له بالثالث الموهوب له أو نذر
التصدق بها وصارت لهما لا يمنع الرجوع) ومثله المتعة والقران والنذر مجتبى وفي المنهاج وان وهب له ثوباً بفعله صدقة لله تعالى فله الرجوع
خلافاً للثاني (كالمزججهما من غير تضيعة) فله الرجوع اتفاقاً (فرع) عبد عليه دين أو جنابة خطأ فوهبه مولاة لفرعه أو ولوى - الجنابة سقط الدين
والجنابة ثم لو رجع صح استحساناً ولا يعود ٥١٨ الدين والجنابة عند محمد ورواية عن الامام كالا يعود النكاح لو وهبها لزوجها

ثم رجع خاتمة (والزاي الزوجية
وقت الهبة فلو وهب لامرأة
ثم نكحها رجع ولو وهب لامرأة
لا) كعكسه (فرع) لا نصح
هبة المولى لأم ولوى مرضه
ولا تنقلب وصية اذ لا بد للمعجور
أما لو أوصى لها بعد موته فصح
لعتقها بموته فيسلم لها كافي (والقاف
القرابة فلو وهب لأمي رحم محرم
منه) نسا (ولو ذمتها أو مستأمتها
لا يرجع) ثم نكح (ولو وهب لمحرم
بلا رحم كاخيه رضاعاً) ولو ابن عمه
(ولمحرم بالمصاهرة كأمهات النساء
والرباب وأخيه وهو عبد
لاجني أو لعبد أخيه رجع ولو
كانا) أي العبد ومولاه (ذا رحم
محرم من الوهاب فلا رجوع فيها
اتفاقاً على الاصح) لأن الهبة
لا يما وقع تمنع الرجوع بمجر
(فرع) وهب لأكخيه وأجنبي
فما لا يقسم قبضه له الرجوع في
حظ الاجنبي لعدم المانع درر

في العقد فاما اذا عوّضه بعد العقد لم يسقط الرجوع لانه غير مستحق على الموهوب له وانما تبرع به ليه يسقط
عن نفسه الرجوع فيكون هبة مبتدأة وليس كذلك اذا شرط في العقد لانه يوجب أن يصير حكم العقد حكم
البيع ويتعلق به الشفعة ويرد بالعيب فدل أنه قد صار عوضاً عنها وقالوا أيضاً يجب أن يعتبر في العوض
الشرايط المعتبرة في الهبة من القبض وعدم الاشاعة لانه هبة كذا في شرح الاقطع وقال في التحفة فاما العوض
المأخر عن العقد فهو لا يسقط الرجوع ولا يصير في معنى المعاوضة لا ابتداء ولا انتهاء وانما يكون الثاني عوضاً
عن الاول بالاضافة اليه نصاً كهذا عوض عن هبتك فان هذا عوض اذا وجد القبض ويكون هبة بصح
ويطل فيما نصح وبطل به الهبة وأما اذ الميضم الى الاول يكون هبة مبتدأة ثبت حتى الرجوع في الهبتين
جميعاً اه مع بعض اختصار ومفاده انه ما قولان أو روايتان الاول لزوم اشتراطه في العقد والثاني لا يلزم
الاضافة الى الاول وهذا الخلاف في سقوط الرجوع وأما كونه بيعاً انتهاء فلا نزاع في لزوم اشتراطه في العقد
تأمل (قوله وفروع المذهب الخ) قلت الظاهر أن الاشتراط بالنظر لما سبق من توزيع البديل على المبدل
لامطلقاً وحيث ذكرنا في المجتبى لا يخالف اطلاق فروع المذهب فتأمل أبو السعود المصري (قوله كما مر)
من دقيق الخطة وولد احدى جارتين (قوله سواء كان) أي رجوع الثاني (قوله فسخ) فاذا عاد
الى الوهاب الثاني ملكه عاد بما كان متعلقاً به (قوله لم يرجع الاول) لأن حق الرجوع لم يكن ثابتاً في هذا
الملك درر عن المحيط (قوله لا يمنع الرجوع) وجازت الاضيعة كما في المنع عن المجتبى (قوله بفعله)
أي الموهوب له (قوله عبد عليه دين الخ) صبي له على مملوك وصيه دين فوهب الوصي عبد له لصبي
ثم أراد الوصي الرجوع في ظاهر الرواية لذلك وعن محمد المنع بزازية (قوله استحساناً) قال في الخاتمة
وفي القياس لا يصح رجوعه في الهبة وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة والمعلّى عن أبي يوسف وهشام عن محمد
وعلى قول أبي يوسف اذا رجع في الهبة يعود الدين والجنابة وأبو يوسف استغنى قول محمد وقال أرايت
لو كان على العبد دين لصغير فوهبه مولاة منه فقبل الوصي وقبض فسقط الدين فان رجع بعد ذلك لو قلنا لا يعود
الدين كان قبول الوصي الهبة تصرفاً منصرفاً على الصغير ولا يملك ذلك وأما مسألة النكاح ففيها روايتان عن
أبي يوسف في رواية اذا رجع الوهاب يعود النكاح اه (قوله كعكسه) أي لو وهبت لرجل ثم نكحها
رجعت ولزوجه نكاحاً (قوله لأمي رحم محرم) خرج من كان ذارحم وليس بمحرم ومن كان محرم وليس بذى
رحم درر فالاول كآبى العلم فاذا كان أخاه من الرضاع أيضاً فهو خارج أيضاً واحترز عنه بقوله نسباً فإنه ليس
بذى رحم محرم من النسب كما في الشربلالية والثاني كالأخ رضاعاً (قوله منه نسباً) الضمير في منه
للرحم فخرج الرحم غير المحرم كآبى العلم والمحرم غير الرحم كالأخ رضاعاً والرحم المحرم الذي محرميته لأم الرحم
كآبى علم ذارحم رضاعاً وعلى هذا الحاجة الى قوله نسباً نعم يحتاج اليه لوجعل الضمير للوهاب ليخرج به
الاخير تندر (قوله ولو ابن عمه) أي ولو كان أخوه رضاعاً ابن عمه وهذا خارج بقوله منه أو بقوله نسباً
لأن محرميته ليست من النسب بل من الرضاع ولا يخفى أن وصله بما قبله غير ظاهر لأن قوله لمحرم بلا رحم لا يشمله
لكونه رجلاً ويمكن أن يقال قوله بلا رحم الباء فيه للسببية أي لمحرم بسبب غير الرحم كآبى في قوله بعده بالمصاهرة
(قوله ومحرم) عطف على بلا رحم فلا يمنع الرجوع باقاني (قوله والربائب الخ) وأزواج البنين
والبنات خاتمة (قوله رجع) لأن الملك لم يقع فيها القريب من كل وجه بدليل أن العبد أحق بما وهب له
اذا احتاج اليه وهذا عند فالا يرجع في الاولى دون الثانية كما في البحر (قوله ذارحم محرم) موروته
أن يكون لرجل اختان لكل واحدة منهما ولد واحد الولدين مملوك لا حراً أو يكون له أخ من أبيه وأخ من أمته

قوله عطف على بلا رحم لعل
الصواب عطف على لمحرم تأمل
اد محججه

(والهالك هلاك العين الموهوبة ولو أدام) (صدق بلا حلف) لانه يشكر الرد (فان قال الواهب هي هذه) (العين حلف) (النكر) انها ليست هذه خلاصة (كما يحلف) الواهب (ان الموهوب له ليس بأخيه اذا ادعى) (الاخ) (ذلك) لانه يدعى مسبب النسب لالنسب خاتية (ولا يصح الرجوع الا بتراضيهما أو بحكم الحاكم) للاختلاف فيه فيضمن بئعه بعد القضاء لا قبله (واذا رجع بأحدهما) بقضاء أو ورضى (كان فسخا) لعقد الهبة (من الاصل واعاد ملكه) القديم لاهبة الواهب (ف) بهذا لا يشترط فيه قبض الواهب (وصح) الرجوع (في الشائع) ولو كان هبة لما صح فيه (ولو الواهب رده على بائعه مطلقا) بقضاء أو ورضى (بخلاف الرد بالعيب بعد القبض بغير قضاء) لان حق المشتري في وصف السلامة لا في الفسخ فان ترقا ثم مرادهم بالفسخ من الاصل أن لا يترتب على العقد أثر في المستقبل لا بطلان أثره أصلا ولا الاعاد المنفصل الى ملك الواهب برجوعه فصولين (اتفقا) الواهب والموهوب له (على الرجوع في موضع لا يصح) رجوعه من المواضع السبعة السابقة (كالهبة لقرابته جاز) هذا الاتفاق منهما جوهرية وفي المجتبى لا تجوز الاقالة في الهبة والصدقة في المحارم الا باقضاء ١٩ لانها هبة ثم قال وكل شيء يفسخه

الحاكم اذا اختصما اليه فهذا حكمه ولو وهب الدين اطفال المديون لم يجز لانه غير مقبوض وفي الدرر قضى بطلان الرجوع لما منع ثم زال المانع عاد الرجوع (تلفت) العين (الموهوبة واستحقها مستحق) وضمن (المنفق) (الموهوب له لم يرجع على الواهب بما ضمن) لانها عقد تبرع فلا يستحق فيه السلامة (والاعارة كالهبة) هنالان قبض المستعير كان لنفسه ولا غرور لعدم العقد وتعامه في العمادية (واذا وقعت الهبة بشرط العوض المعين فهي هبة ابتداء فيشترط التقابض في العوضين ويطل) العوض (بالشروع) فيما يقسم (بيع انتهاء فترة بالعيب وخيار الرؤية وتؤخذ بالشفعة) هذا اذا قال وبيتك على أن تعوضني كذا أما لو قال وبيتك بكذا فهو بيع ابتداء وانتهاء وقيد العوض بكونه معينا لانه لو كان مجهولا بطل اشتراطه فيكون هبة ابتداء وانتهاء

وأحدهما مملوك للآخر (قوله هلاك العين) وكذا اذا استهلك كما هو ظاهر صرح به أصحاب الفتاوى ومضى قلت وفي البرازية ولو استهلك البعض له أن يرجع بالباقي (قوله مسبب النسب) بضم الميم وفتح السين ونشد يد الباء وهو المال أي ادعى بسبب النسب ما لا لزما وكان المقصود اثباته دون النسب من (قوله ولا يصح الخ) قال قاضي خان وهب ثوب لرجل ثم اختلسه منه فاستملكه ضمن الواهب قيمة الثوب للموهوب له لان الرجوع في الهبة لا يكون الا بقضاء أو ورضى سائحاني (قوله أو بحكم الحاكم الخ) الواهب اذا رجع في هبته في مرض الموهوب له بغير قضاء يعتبر ذلك من جميع مال الموهوب له أو من الثلث فيه روايتان ذكر ابن سماعة في القياس يعتبر من جميع ماله خاتية (قوله بئعه) أي وقد طلبه لانه تعدى فلو أعتقه قبل القضاء نفذ ولو منعه فهناك لم يضمن لقيام ملكه فيه وكذا اذا هلك بعد القضاء لانه أول القبض غير مضمون وهذا دام عليه بجر (قوله واعادة) بنصبه معطوف على فسخ (قوله لاهبة) أي كفا له زفر روجه الله (قوله في الشائع) بأن رجع لبعض ما وهب (قوله على بائعه) أي بحكم خيار العيب يعني ولم يعلم بالعيب قبل الهبة أبو السعود (قوله مطلقا) حال من رجوع الواهب (قوله وصف السلامة) ولهذا زال العيب امتنع الرد (قوله لعاد المنفصل) أي الزوائد المنفصلة المتولدة من الموهوب كذا في الهامش (قوله لا يصح رجوعه) صفة للموضع كذا في الهامش (قوله لانها هبة) أي الاقالة هبة أي مستقلة وعبرة البرازية استقلال المتصدق عليه بالصدقة فاقاله لم يجز حتى يقبض لانه هبة مستقلة وكذا اذا كانت الهبة لذي رحم محرم وكل شيء لا يفسخه الحاكم اذا اختصما اليه فهذا حكمه وتعامه فيها فراجعه في نسخة صحيحة (قوله وكل شيء يفسخه) قيل الظاهر انه سقط منه لفظة لا والاصل لا يفسخه كما هو الواقع في الخاتية اهـ وبه يظهر المعنى ويكون المراد منه تعميم المحارم وغيرهم مما لا رجوع في هبتهم (قوله ولو وهب الخ) سيجيء في الورقة الثانية أن المعتد للصحة سائحاني (قوله عاد الرجوع) مبني على ما قدمه عن الخاتية واعتقده التمسكت في لكن في كلامه هناك اشارة الى اعتماد خلافه قلت ولا يخفى ما في اطلاق الدرر فان المانع قد يكون خروج الهبة من ملكه ثم تعود بسبب جديد وقد يكون للزوجية ثم تزول وفي ذلك لا يعود الرجوع كما صرحوا به نعم صرحوا به فيما اذا بنى في الدار ثم هدم البناء وفيما اذا وهبها للآخر ثم رجع ولعل المراد زوال المانع العارض فالزوجية وان زالت لكنها مانع من الاصل والعود بسبب جديد بمنزلة تجديد ملك حادث من جهة غير الواهب فصارت بمنزلة عين اخرى غير الموهوبة بخلاف ما اذا عادت اليه بما هو فسخ هذا ما ظهر لي فتدبره (قوله وضمن) بتشديد الميم والمنفق فاعله والموهوب مفعوله (قوله التقابض) أي في المجلس وبعده بالاذن سائحاني (قوله في العوضين) فان لم يوجد التقابض فلكل واحد منهما ما أن يرجع وكذا لو قبض أحدهما فقط فلكل الرجوع القابض وغيره سواء غاية البيان (قوله بيع انتهاء) أي اذا اتصل القبض بالعوضين غاية البيان الا انه لا تتحالف لاختلاف في قدر العوض لما في المقدسي عن الاخيرة اتفاقا على أن الهبة بعوض واختلفا في قدره ولم يقبض والهبة قائمة خير الواهب بين تصديق الموهوب له والرجوع في الهبة أو بغيرتها لو هالك ولو اختلفا في أصل العوض فالقول للموهوب له في انكاره وللواهب الرجوع لو قائما ولو مستهلكا فلا شيء له ولو أراد الرجوع فقال انا أخوك أو عوضك أو انما تصدقت بها فالقول للواهب استحسانا اهـ

(فرع) وهب الواثق أرضاً شرط استبداله بلا شرط عوض لم يجوز ان شرط كان كبيع ذكره الناصبي وفي الجمع وأجاز محمد بن ماله طفاً بشرط عوض مائة ومنعاه قلت فيحتاج على قوله ما الى الفرق بين الوقف ومال الصغير انتهى والله اعلم * (فصل) * في مسائل متفرقة (وهب امة الاجلها وعلى ان يردّها عليه أو يعقبتها أو يستولدها أو) وهب (داراً على أن يردّها عليه شيئاً منها) ولو معيناً كثلث الدار أو ربعها (أو على أن يعرض في الهبة والصدقة شيئاً عنها تحت) الهبة (وبطل الاستثناء) في الصورة الاولى (و) بطل (الشرط) في الصور الباقية لانه بعض أو مجهول والهبة لا تبطل بالشرط ولا تنس ما مر من ٥٢٠ اشترط معلومية العوض (اعتق حل امة ثم وهبها صنف ولو بدرهم وهبها لم يصح) لبقاء

المحل على ملكه فكان مشغولاً به بخلاف الاول (كما لا يصح) تعليق (الابراء عن الدين) بشرط محض كقوله لمدبونه اذا جاء غداً وان مت بفتح التاء فانت بريء من الدين أو ان مت من مرضك هذا أو ان مت من مرضي هذا فانت في حل من مهري فهو باطل لانه مخاطرة وتعليق (الابشرط) كائن) لتكون تجبيزاً كقوله لمدبونه ان كان لي عليك دين ابرأك عنه صخ وكذا ان مت بضم التاء فانت بريء منه أو في حل بجاز وكان وصية خاتمة (جاز العمري) للعمرة ولو ورثته بعده لبطلان الشرط (لا) تجوز (الرقبي) لانها تعليق بالخطر واذا لم تصح تكون عارية شئني لحديث احمد وغيره من ائمة عمري فهي للعمرة في حياته وموته لا تزقبوا من ارقب شيئاً فهو سبيل الميراث (بعث الى امرأته متاعاً) هدايا اليها (وبعثت له أيضاً) هدايا عوضاً للهبة صرحت بالعوض أولاً (ثم اخترت فابعد الزفاف وادعى) الزوج (انه عارية) لاهية

ملخصاً (قوله بلا شرط) متعلق بوجوب (قوله الى الفرق) قال شيخ والدي وقد يفرق بينهما بأن الواثق لما شرط الاستبدال وهو يحصل بكل عقد يفيد المعاوضة كان هذا العقد اخلافاً في شرطه بخلاف هبة الاب مال ابنه الصغير كذا قاله الرمي في حاشيته على المنح مدني * (فصل في مسائل متفرقة) * (قوله الاجلها) اعلم أن استثناء الجمل ينقسم ثلاثة أقسام في قسم يجوز التصرف ويبطل الاستثناء كالهبة والنكاح والطلع والصلح عن دم العمد وفي قسم لا يجوز أصل التصرف كالبيع والابارة والرهن لأن هذه العقود تبطل بالشرط وكذا باستثناء الجمل وفي قسم يجوز التصرف والاستثناء جميعاً كالوصية لأن افراد الجمل بالوصية جائز فكذا استثناءه يعقوبة (قوله شيئاً عنها) أي شيئاً مجهولاً (قوله لانه بعض) وقد مرّ شيئاً انه يشترط أن لا يكون العوض بعض الموهوب (قوله أو مجهول) الاقل راجع الى صورة هبة الدار والناسي الى قوله أو على أن يعرض ولا يشمل الثلاث التي بعد الاولى فالاولى تعليل الهبة بان هذه الشروط تخالف مقتضى العقد فكانت فاسدة والهبة لا تبطل بها الا أن يقال قوله والهبة لا تبطل بالشرط من تنية التعليل (قوله ولا تنس الخ) نية عليه اشارة الى دفع ما قاله الرمي تبعاً للنهاية من أن قوله أو على أن يعرض الخ فيه اشكال لانه ان أراد به الهبة بشرط العوض فهي والشرط جائزان فلا يستقيم قوله بطل الشرط وان أراد به أن يعرضه عن شيئاً من العين الموهوبة فهو تكرار محض لانه ذكره بقوله على أن يردّها عليه شيئاً منها وحاصل الدفع أن المراد الاول وانما يبطل الشرط لجهة العوض كذا أفاده في الصريح رأيت مصدر الشريعة صرح به فقال مرادهم ما اذا كان العوض مجهولاً وانما يصح العوض اذا كان معلوماً (قوله بشرط محض الخ) (فروع) وهبت مهر الزوجه على أن يجعل امر كل امرأة يتزوجها عليها يد حاول ولم يقبل الزوج قيل لا يبرأ والخيار أن الهبة تصح بلا قبول المدبون وان قبل ان جعل امرأته مهرها فاقال ابراء ماض وان لم يجعل فكذلك عند البعض والخيار أنه يعود وكذا لو أبرأته على أن لا ينسبها ولا يجعدها أو يهب لها كذا فان لم يكن هذا شرطاً في الهبة لا يعود المهر * منعها من المسير الى ابويها حتى تهب مهرها فالهبة باطلة لانها كالكرهية وذكر شمس الاسلام خوفها بنسب حتى تهب مهرها فإكراد ان كان قادراً على النكاح وذكر بكر سقوط المهر * لا يقبل التعليق بالشرط ألا ترى انها لو قالت لزوجها ان فعلت كذا فانت بريء من المهر لا يصح * قال لمدبونه ان لم اقتض مالي عليك حتى تموت فانت في حل فهو باطل لانه تعليق والبراءة لا تحتسمل برأيه (قوله لانه مخاطرة) لاحتمال موت الدائن قبل الغد أو قبل موت المدبون ونحو ذلك لان المعنى اذا مت قبل وان جاء الغد والدين عليك فيحتمل أن يموت الدائن قبل الغد أو قبل موت المدبون فكان مخاطرة كذا أقره شيخنا وأقول الظاهر أن المراد أنه مخاطرة في مثل ان مت من مرضك هذا وتعليق في مثل ان جاء الغد والبراء لا تحتسملهما وأن المراد بالشرط الكائن الموجود وحالة الابراء وأما قوله ان مت بضم التاء فانتما صخ وان كان تعليقا لانه وصية وهي تحتمل التعليق فافهم وتقدمت المسئلة في مقترقات البيوع فيما يبطل بالشرط ولا يصح تعليقه به (قوله جاز للعمري) بالنسبة من الاعمار كافي الصحاح قال في الهامش العمري هي أن يجعل داره له عمرة فاذا مات تردّ عليه اه (قوله لا تجوز الرقي) هي أن تقول ان مت قبلك فهي لك الحديث احمد وأبي داود والنسائي مرفوعاً من ائمة عمري الخ كذا في الهامش في كافي الحاصكم الشهيد باب الرقي رجل حضرته الوفاة فقال دارى هذه حبس لم تكن حبساً وهي ميراث وكذا ان قال دارى هذه حبس على عقي من بعدى والرقي هو الحبس وليس بشئ * رجل قال لرجلين عسدي هذا أطولكم حياة أو قال عسدي هذا حبس على أطولكم حياة فهذه باطل وهو الرقي. وكذلك لو قال لرجل دارى لك حبس وهذا قول أبي حنيفة ومحمد وقال

وحلف (فاراد الاسترداد وأرادت)

هي (الاسترداد) أيضا (بتردد كل)

منها (ما عطي) اذلاعبة فلا

عوض ولو استمك أحدهما مبعنه

الاخر فمعه لان من استمك

العارية فمعه خانية (حبة الدين عن

عليه الدين وبراءه عنه يتم من غير

قبول) اذ لم يوجب انقضاء عقد

صرف أو سلم لكن يرتد بالرد

في المجلس وغيره لما فيه من معنى

الاسقاط وقيل بتقدير المجلس كذا

في العناية لكن في الصيرفة لو لم

يتقبل ولم رد حتى اقترافه بعد أيام

رد لا يرتد في الصحيح لكن في المجتبى

الاصح أن الهبة تمليك والبراء

اسقاط (عليك الدين من ليس عليه

الدين باطل الا) في ثلاث حوالة

ووصية و(اذا سلطه) أى سلط

المملك غير المديون (على قبضه)

أى الدين (فيصح) حينئذ ومنه

ما لو وهب من انبها ما على ابيه

فالتمتع المحقة للتسلط ويتفرع

على هذا الاصل لو قضى دين غيره

على أن يكون له لم يجز ولو كان

وكيلا بالبيع فصولين (و) ليس

منه ما (إذا اقر الدائن ان الدين

لفلان وان اجمعه) في كتاب الدين

(عارية) حيث (صح) اقراره لكونه

اخبار الاعلى كالمقر له قبضه

برازية وتماه في الاشياء من

أحكام الدين وكذا لو قال الدين

الذى على فلان لفلان برازية

وغيرها قلت وهو مشكل لانه مع

الافاقلة الى نفسه يكون تمليك

وتمليك الدين من ليس عليه باطل

قتأمله وفي الاشياء في قاعدة

تصرف الامام معز بالصلح البرازية

أبو يوسف أما أنا فإني أنه إذا قال له حبيس فهي له إذا قبضها وقوله حبيس باطل وكذلك إذا قال هي لك رقي
 اه وفيه أيضا فإذا قال داري هذه لك جرى تسكها وسلمها اليه فهي حبة وهي بمنزلة قوله طعمان هذه لك تأكله
 وهذا الثوب لك تلبسه وان قال وهبت لك هذا العبد حياتك وحياته فقبضه فهي حبة جائزة وقوله حياتك
 باطل وكذا لو قال أعمرك داري هذه حياتك أو قال اعطيتكها حياتك فإذا مات فهي لي وإذا مات أنا فهي
 لوارثي وكذا لو قال حوجة لك ولعقبك من بعدك وان قال اسكتك داري هذه حياتك ولعقبك من بعدك فهي
 عارية وان قال هي لك ولعقبك من بعدك فهي حبة له وذكر العقب لغو اه (قوله فلا عوض) لانها إنما قصدت
 التعويض عن حبة فلما ادعى العارية ورجع لم يوجد التعويض فلها الرجوع (قوله من غير قبول) لما فيه من
 معنى الاسقاط ح (قوله عقد صرف أو سلم) لانه يتوقف على القبول في السلم والصرف لكونه موجبا للفسخ
 فيها لا لكونه حبة منح (قوله لكن يرتد الخ) استدراك على قوله يتم من غير قبول بمعنى انه وان تم من غير
 قبول لما فيه من معنى الاسقاط لكنه يرتد بالرد لما فيه من معنى التملك ح قال في الاشياء البراء يرتد بالرد
 الا في مسائل الاولى اذا أبرأ الخصال المحال عليه فرد لا يرتد وكذا اذا قال المديون أبرأني فأبرأه وكذا اذا أبرأ
 الطالب الكفيل وقيل يرتد الرابعة اذا قبله ثم رده لم يرتد اه (قوله الاسقاط) تملك للتعميم معنى وانما يصح الرد
 في غير المجلس لما فيه من معنى الاسقاط اذا التملك المحض بتقدير رده بالمجلس وليس تعليل لقوله يرتد بالرد لما علت
 أن علته ما فيه من معنى التملك فتنبه ح (قوله لكن في الصيرفة) استدراك على تضعيف صاحب العناية
 القول الثاني (قوله لكن في المجتبى) استدراك على جعلهم كلام من الهبة والبراء اسقاطا من وجه عليك من
 وجه وأنت خير بأن هذا الاستدراك مخالف للمشهور ح (قوله تملك) أى فيحتاج الى القبول قال
 في الهامش فن قال بالتمليك يحتاج الى الجواب منح (قوله اسقاط) ومن قال للاسقاط لا يحتاج اليه منح
 كذا في الهامش (قوله على قبضه) أى وقبضه قال في جامع الفصولين حبة الدين من ليس عليه لم يجز الا اذا
 وهبه وأذن له قبضه جاز صك لم يجز الا اذا سلطه على قبضه فيصير كانه وهبه حين قبضه ولا يصح الا قبضه اه
 قتبه لذلك رمل قال السامحاني وحينئذ يصير وصكلا في القبض عن الآخر ثم اصلا في القبض لنفسه
 ومقتضا حجة عزله عن التسليط قبل القبض واذا قبض بدل الدراهم دنانير صح لانه صار الحق للموهوب له فملك
 الاستبدال واذا نوى في ذلك التصديق بالزكاة اجزأه كافي الاشياء اه (قوله ما على ابيه) أى واحمرته
 بالقبض برازية ملحق (قوله للتسلط) أى اذا سلطه على القبض كما يشير اليه قوله ومنه وفي العناية
 وهبت المهر لابننا الصغير الذي من هذا الزوج الصحيح انه لا تصح الهبة الا اذا سلطت وله ما على القبض فيجوز
 ويصير مملكا للولد اذا قبض اه فقول الشارح للتسلط أى التسليط صرحا لاحكامها كانهما السامحاني وغيره
 لكن لينظر فيما اذا كان الابن لا يعقل فان القبض يكون لايه فهل يشترط أن يقرز الابن خدر المهر وقبضه
 لانه أو يكتفى بقوله كافي حبة الدين من عليه (قوله بالبيع) فلودفع للموكل عن دين المشتري على أن يكون
 ما على المشتري الوكيل لا يجوز (قوله وليس منه) أى من تملك الدين من ليس عليه (قوله فتأمله) يمكن
 الجواب بأن المراد الدين الذي على فلان بحسب الظاهر هو فلان في نفس الامر فلا اشكال قدبر ح اقول
 ويمكن أن يكون مبنيا على الخلاف فانه قال في التفسير انما على السعدى اقرار الابن لولده الصغيرين من
 حاله تملك أن اضافته الى نفسه في الاقرار وان اطلق فاقرا كافي سدس داري وسدس هذه الدار ثم رقم لنجم الائمة
 البخاري اقرار في الحالتين لا تملك اه قال في اقرار المنع فيسند أن في المسئلة خلافا ولكن الاصل المذكور
 هو المشهور وعليه فروع في الخانية وغيرها وقد يجاب بأن الاضافة في قوله الدين الذي الى اضافة نسبة لملك كما
 ايجاب به الشارح في الاقرار عن قولهم جميع ما في بيتي لفلان فانه اقرار وكذا قالوا من ألفاظ الاقرار جميع
 ما يعرف بى أو جميع ما ينسب الى والله تعالى اعلم وقد مرّت المسئلة قبيل اقرار المريض واجبنا عنه بأحسن

اصطلاحاً أن يكتب اسم أحد هاتين الديوان فالعطاء لمن كتب اسمه الخ (والصدقة كالمهبة) يجامع التبرع وحينئذ لا تصح غير مقبوضة ولا في مشاع
 يقسم ولا رجوع فيها) ولو على غنى لأن المقصود فيها التواب لا العوض ولو اختلفا فقال الواهب هبة والاخر صدقة فالقول للواهب خاتمة
 (فروع) كتب هبة الى السلطان بسأله تملك أرض محدودة فأمر السلطان بالتوقيع فكتب كاتبه جعلها مذكالة هل يحتاج الى القبول
 في المجلس القياس نعم لكن لما تعذر الوصول اليه ٥٤٢ أقيم السؤال بالقصة مقام حضوره أعطت زوجها مالا بسؤاله ليتوسع فظفر به بعض

غرائمه ان كانت وهبته وأقرضته
 ليس لها أن تسترد من الغريم وان
 أعطته ليتصرف فيه على ملكها
 فلها ذلك لاله دفع لانه مالا
 ليتصرف فيه ففعل وكثر ذلك فأت
 الاب ان أعطاه هبة فالتك له والا
 خيرات وتماه في جواهر الفتاوى
 بعث اليه بهدية في اناه هل يباح
 أكلها فيه ان كان ثريدا ونحوه
 مما لحواله الى اناه آخر ذهب لذه
 يباح والا فان كان بينهما انبساط يباح
 أيضا والا فلا دعا قوما الى طعام
 وفرقهم على اخوته ليس لاهل
 خوان مناوله اهل خوان آخر
 ولا اعطاء سائل وخادم وهرة لغير
 رب المنزل ولا كلب ولولرب المنزل
 الا ان يناوله الخبز المحترق للاذن
 عادة وتماه في الجواهر وفي
 الاشياء لا يجبر على الصلوات الا في أربع
 شفعة ونفقة زوجة وعين موصى
 به او مال وقف وقد حررت آيات
 الوهبانية على وفق ما في شرحها
 للشرنبلالي فقلت

وواهب دين ليس يرجع مطلقا
 وبراء ذى نصف يصح التحرر
 على جها أو تركه ظله اها
 اذا وعت مهر او لم يوف يخسر
 معلق تطليق ببراء مهرها
 ونكاح أخرى لو رد قبضه

مما خاف راجعه (قوله غير مقبوضة) فان قلت قدم أن الصدقة لفقرين جائزة فيما يحتمل القصة بقوله وصح
 تصدق عشرة لفقرين قات المراد هنا من المشاع أن يهب بعضه لواحد فقط فحينئذ هو مشاع يحتمل القصة
 بخلاف الفقيرين فإنه لا شيوع كما تقدم بجر (قوله ولو على غنى) اختاره في الهداية مقتصر عليه لانه
 قد قصد بالصدقة على الغنى التواب لكثرة عمله بجر وهذا يخالف لما رقبيل باب الرجوع من أن الصدقة
 على الغنى هبة ولعلها قولان تأمل (قوله فأمر السلطان) هذا انما يمت في أرض موات أو ملك السلطان أما
 اذا أقطعه من غير ذلك فلا امام أن يخرج منه متى شاء كسلف ذلك في العشر وانخراج ط (قوله أو أقرضته)
 وسأى مالوا تصرف في مالها وادعى انه باذنها (قوله والاخيرات) بأن دفع اليه ليعمل للاب (فروع) دفع
 دراهم الى رجل وقال أنفقها ففعل فيعوض وهو أدنى من تملك المنفعة وقد أمكن في الاول لأن قرض الدراهم يجوز
 فيه ما أن التملك قد يكون عوض وهو أدنى من تملك المنفعة وقد أمكن في الاول لأن قرض الدراهم يجوز
 بخلاف الثانية ولو الجبة وفيها قال احد الشريكين لا تسخر وجهك حصصى من الربح والمال فأتم لاتصح لانها
 هبة مشاع فيما يحتمل القصة ولو كان استلم ملك الشريك صحت رجل اشترى حلياً ودفعه الى امرأته واستحلته
 ثم ماتت ثم اختلف الزوج وورثتها انما حصة أو عارية فالقول قول الزوج مع العيين انه دفع ذلك اليها عارية لانه
 منكر للهبة منغ وانظر ما كتبناه أول كتاب الهبة عن خزائن الفتاوى قال الرملى وهذا صريح في رد
 كلام أكثر العوام أن تمتع المرأة يوجب التملك ولا شك في فساد ه وسبقه الى هذا صاحب البحر كذا كرناه
 عنه في باب الخفاف وكتبنا هناك عن البدائع أن المراد أن أقوت أن هذا المتاع اشتراه لى سقط قولها لانها أقوت
 بالملأ لزوجه انما ادعت الاتقال اليها فلا يشك الا بالينة اه وظاهره تحول ثياب البدن ولعله في غير الكسوة
 الواجبة وخو الله علم تأمل وراجع ويدل عليه ما مر أن قول الهبة من قوله اتخذ لولده ثيابا الخ غيب لا رجوع له
 هناك ما لم يصرح بالعارية فهنا أولى (قوله خوان) بكسر الخاء وأخوته قبلها بكسر التاء منقولة (قوله
 على الصلوات) بكسر الصاد (قوله مطلقا) أى سواء قبل المديون أولا وقيل لا بد من القبول ويظهر لئ
 منه ما في كلام البحر حيث قال أول باب الرجوع وأطلق الهبة فانصرفت الى الاعيان فلا رجوع في هبة الدين
 للمديون بعد القبول بخلافه قبله لكونها اسقاطا اه وكأنه اشتبه عليه الرد بالرجوع تأمل (قوله وبراء ذى
 نصف الخ) قال قاضى خان واذا كان دين بين شريكين فوهب أحدهما نصيبه من المديون جاز وان وهب نصف
 الدين مطلقا يغذى في الربع كالو وهب نصف العبد المترك اه كذا فى الهامس (قوله على جها الخ) اشتمل البيت
 على مسئلتين الأولى امرأة تركت مهرها للزوج على أن يخرج بها فلم يخرج بها قال محمد بن مقاتل انها تعود بمهرها
 لان الرضى بالهبة كان بشرط العوض فاذا انعدم العوض انعدم الرضى والهبة لا تصح بدون الرضى * والثانية
 اذا قالت لزوجه هبة وهبت مهرى منك على أن لا تطلى فقبيل صحت الهبة فلو ظلمها بعد ذلك فالهبة ماضية
 وقال بعضهم مهرها باق ان ظلمها كذا فى الهامس (قوله معلق تطليق الخ) البيت للشرنبلالي نظم فيه
 مسألة سئل عنها وحى قال لها متى نكحت عليك أخرى وأبرأتى من مهرى فأنت طالق قيل اذا ادعى انه أوفاها
 المهر فلم يبق مانبه عنه وأنكرت يقبل في عدم الحنث وان لم يقبل بالنظر لسقوط حقها كما يقبل قوله لو اختلفا
 في وجود الشرط فأجاب ان رد الابراء لم يحث لانه لو كان كما ادعت فردته أبطله وان كان كما ادعى فالرد معقب لطلان
 الابراء المقتضى للحنث وانما اعتبر الرد مع دعوى الدفع لما يأتى انه اذا قبض دينه ثم أبرأ غريمه وقبل صح
 الابراء ويرجع عليه بما قبض اه ملخصا ومفهوما انه لم يقبل لم يصح الابراء قال وانما سطرته دفعا لما يترجم
 من الحنث بمجرد الابراء وانظر ما ذكره الشارح في آخ باب التعليق وقال فى الهامس أى اذا علق طلاق
 امرأته على نكاح أخرى مع الابراء عن المهر فتزوج فادعت امرأته الابراء فادعى دفع المهر فالقول له في عدم
 الحنث لكن قال فى الاشياء وعلى أن الابراء بعد القضاء صحيح لو علق طلاقها ببراءتها عن المهر ثم دفعه لها الا يطل

التعليق فاذا برأت براءة استقاطوع اه كذا في الهامش (قوله وان قبض الانسان) باع متاعا وقبض
 الثمن من المشتري ثم أبرأ البائع المشتري من الثمن بعد القبض يصح ابرأؤه ويرجع المشتري على البائع بما كان
 دفعه اليه من الثمن كذا في الهامش (قوله حقيقة) أي هي حقيقة كذا في الهامش (قوله أي بشكاح)
 عبارة الشريعة لا في أي بقر المرأة لثقلها في نكاحه مع الضرة وهو الانسب حيث كان المعلق طلاقها لاطلاق
 الضرة (فائدة) قال الرازي في كتابه المسمى بجاوي مسائل المني للشاخي عبد الجبار اتهم وسادة كرسى
 العروس وباعها بخل ان كانت وضعت للثوب اه أقول وعليه يقاس بيع الاعراس والموالد رملى على
 الخ والله سبحانه وتعالى أعلم *

وان قبض الانسان مال مبيع
 فابراً يؤخذ منه كالدين أظهر
 ومن دون أرض في البناء حقيقة
 وعندى فيه وقف فيحترق
 قلت وجه توقي نصريحهم في كتاب
 الرهن بأن رهن البناء دون الارض
 وعكسه لا يصح لانه ككاشائع
 فتأمله وأشرت بأظهر لما في العمادية
 عن خواهر زاده انه لا يرجع
 واختاره بعض المشايخ وقلنا
 أي بشكاح نكرتها لانه برده للابرا
 أبطله فلا حنت فليحفظ انتهى

قال الفقير الى الباري سبحانه المرتضى كرمه واحسانه وامتنانه محمد علاء الدين ابن المؤلف هذا آخر ما
 وجدته على نسخة شيخنا المؤام المرحوم الوالد السيد محمد افندي عابدين عليه راحة ارحم الراحمين
 وأحسن له الفوائد ولكن يحتاج بعضه الى مراجعة أصله المنقول عنه فانه لم يظهر لي وليس عندي أصله
 لا يرجع اليه والله المستول وعليه التكلان ونسأل سبحانه التوفيق لا قوم طريق وهو حبي وزم الوكيل
 وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم وذلك في خامس وعشري صفر الخير من ارباعاء قبيل الظهور
 سنة الف ومائتين وستين أحسن الله ختامها آمين

يقول المستعين بربه القوى * مصحح دار الطباعة المصرية محمد قطة العدوى * منحه الله بخفي الطافه *
 وأدركه جموعته واسعافه * قد تم هذا الجزء طبعاً * وكل تمثيلاً ووضعاً * بدار الطباعة
 المصرية * الكائن ببولاق مصر المحمية * متبعاً بقدر الامكان * ومقابلاً على خط
 المؤلف عليه سبحانه الرحمة والرضوان * ما عدا آخره اعني من ملزمة ٩١ الى
 النهاية * فان تصحيح ذلك كان على نسخة بلغت في التحريف والسقط الغاية *

امكنوا غايباً من نسخة من جرد الهوامش * وتساخل النسخ
 في النقل فكثرت فيها التحريف الفاحش * غير أنه دعون الملك المعبود
 * حصل في التصحيح بذل الجهود * فإمكن اصلاحه أئبته بعدد

المراجعة والتثبت التام * والاشرت الى التوقف بالكتابة
 على الهامش أو بوضع رقم من الارقام * اعطاء للصناعة
 حقه ما موفراً * عسى أن يخلق بمن كان سعيهم مشكوراً
 * وقد كان تمامه في أوائل شعبان سنة ١٢٧١

احدى وسبعين ومائتين بعد الالف *

من هجرة من خلقه الله على أجل نعت

وأكل وصف * صلى الله وسلم عليه

وعلى اله * والناجين

على منواله *

آمين

وبتلوه الجزء الخامس أوله كتاب الاجارة

5437